

خَوَاتِمُ الشُّرَكَاءِ فِي الْعِبَادَةِ

عَلَى

تُحْفَةُ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تالیف

السيف عبد الحميد الشيرازي
السيف محمد بن علي الشيرازي

2995

12.1

شرح كتاب المنهاج

الإمام شهاب الدين بن حجر العسقلاني

972

اجتناب به و راقمه

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي

كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

المجلد الثالث



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **تجويد القرآن الكريم**

مجلد
مختار السجدة السجدة

اسم المؤلف : **الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب**

الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب

اسم المحقق : **الدكتور أسن الشامي**

القطع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٦٨٧ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - للمجلد الثالث**

سنة الطبع : **١٤٢٧ هـ - ٢٠١٦ م**

رقم الإيداع : **٥٠٥٢ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-١٤**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع



١٠ شارع جعفر الصادق أمام جامعة الأزهر تليفون: ٢٥٨٩٩٩٩-٩ / ٢٥٨١٤٧٩٩ / ٢٥٨١٤٧٩٧ - فاكس: ٢٥٨١٤٦٩٧

www.dareelhadith.com

E-mail: info@dareelhadith.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فصل) في بعض شروط القُدوة ايضاً

(شرط) انعقاد (القُدوة) ابتداءً كما أفاده ما سيذكره أنه لو نواها في الأثناء جاز فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (أن ينوي المأموم مع التكبير) للتحرّم (الاقيدة أو الجماعة) أو الائتِمام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل: في بعض شروط القُدوة ايضاً

• **قوله:** (ابتداءً) إلى قوله وبه يُعلم في المُعني وإلى قوله ثم رأيت في النهاية . • **قوله:** (ابتداءً) كان المُعني أن حصول القُدوة من أول صلاة يتوقّف على نيته مع التكبير سم . • **قوله:** (كما أفاده) أي التّقيّد بالابتداء . • **وقوله:** (أنه إلخ) بيان لما .

• **قوله (سني):** (مع التكبير) يتبني الإنعقاد إذا نوى في أثناء التكبير أو آخرها ويكون من باب الإقيدة في الأثناء سم . أقول وقول الشارح الآتي وخرج بمع التكبير إلخ كالصريح في أنه من الإقيدة ابتداءً .

• **قوله:** (مع التكبير للتحرّم) أي ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على المنهج ولو نوى مع آخر جزء من التحرم يتبني أنه يصح ويصير مأموماً من حيثيّ وفائدته أنه لا يقصر تقدّمه على الإمام في الموقف قبل ذلك انتهت ويتبني أن لا تقوته في هذه فضيلة الجماعة من أولها ويفرق بينه وبين ما لو نوى القُدوة في خلال صلاته بأن الكراهة المُفوّنة لفضيلة الجماعة ثم خروجاً من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الآتي ولو أحزم منفرداً إلخ أن الإقيدة مع آخر التحريم لا خلاف في صحته ويؤخذ من قول سم ويصير مأموماً من حيثيّ أنه لا بدّ في الجماعة من نيّة الإقيدة من أول الهزمة إلى آخر الزّاء من اكبر والّا لم تتعقّد جمعةً وبه صرح العُباب . اهـ ع ش وقوله خروجاً من خلاف إلخ الأخصر الأولى لخلاف من أبطل به . • **قوله (سني):** (الإقيدة إلخ) قضية اقتصاره عليه كالتّحايّة كفاية ذلك وقضية قول شرّحي المنهج وبأفضل ورابعها نيّة اقيدة أو ائتمام بالإمام أو جماعة معه عدم اكتفائه وبه صرح المُعني فزاد على قولهما المذكور ولا يكفي كما قال الأذرعِي إطلاق نيّة الإقيدة من غير إضافة إلى الإمام . اهـ . عبارة الكُردي على شرح بأفضل قوله بالإمام إلخ ذكر في الإيعاب في اشتراط ذلك خلافاً طويلاً اعتمد منه الإختصاص بنية الائتِمام والإقيدة أو الجماعة وهو كذلك في شرّحي الإرشاد، والتّخفّة والنّهاية واعتمد الخطيب في المُعني خلافاً فقال لا يكفي كما قال الأذرعِي إلخ . اهـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل شرط انعقاد القُدوة إلخ

• **قوله:** (ابتداءً) كان المُعني أن حصول القُدوة من أول الصلاة يتوقّف على نيته مع التكبير . • **قوله:** (أنه) لو نواها في الأثناء يتبني أن يشمل أثناء التكبير .

• **قوله في (سني):** (مع التكبير) يتبني الإنعقاد إذا نوى في أثناء التكبير أو آخرها .

أَوْ كَوْنُهُ مَأْمُومًا أَوْ مُؤْتَمًّا؛ لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ عَمَلٌ فَافْتَقَرَتْ لِلنِّيَّةِ وَلَا يَصُرُّ كَوْنُ الْجَمَاعَةِ تَصْلُحُ
لِلْإِمَامِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ يَنْزِلُ عَلَى الْمَعْمُودِ الشَّرْعِيِّ فَهِيَ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرُهَا مِنَ الْمَأْمُومِ
فَنَزَلَتْ فِي كُلِّ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ جَمِيعٍ لَا يَكْفِي نِيَّةً نَحْوِ الْقُدُورَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ بَلْ

• قَوْلُهُ: (عَمَلٌ) يَغْنِي وَصْفَ لِلْعَمَلِ وَالْأَفَالَتَّبِعِيَّةُ كَوْنُهَا تَابِعًا لِإِمَامِهِ وَهَذَا لَيْسَ عَمَلًا بِجَيْرِمِيٍّ .
• قَوْلُهُ: (وَلَا يَصُرُّ إِلَّا) جَوَابُ إِشْكَالٍ كَمَا بَاتِي . • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا يَصْلُحُ لِلْمَأْمُومِ . • قَوْلُهُ: (لِإِنَّ
الْلَفْظَ الْمُطْلَقَ إِلَّا) الْغَيْرَةُ بِالْقَلْبِ دُونَ اللَّفْظِ فَهَلَا قَالَ ؛ لِإِنَّ الْمَعْنَى الْمُطْلَقَ سَمِ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ قَوْلُهُ
الْلَفْظُ إِلَّا فِيهِ إِشْعَارٌ بِحَمْلِ الْجَمَاعَةِ فِي قَوْلِ الْمُفْتَرِضِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِلَّا عَلَى لَفْظِهَا وَعَلَيْهِ فَمَا أَفَادَهُ
مُتَّجِعَةً لَكِنْ تَقْرِيرُ الْإِشْكَالِ عَلَى هَذَا التَّمَطُّ مُشْعِرٌ بِتَزْيِيدِ ضَعْفِهِ ؛ لِإِنَّ التَّبَةَ إِنَّمَا هِيَ الْأَمْرُ الْقَلْبِيُّ فَلَوْ قَرَّرَ
بِحَمْلِ الْجَمَاعَةِ فِي كَلَامِ الْمُفْتَرِضِ عَلَى الْأَمْرِ الدَّهْنِيِّ الَّذِي هُوَ مُطْلَقُ الرِّبْطِ الَّذِي يَتَحَقَّقُ تَارَةً مَعَ
التَّابِعِيَّةِ وَتَارَةً مَعَ الْمُشَبَّهِةِ لَمْ يَتَيَّ لِقَوْلِ الشَّارِحِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِلَّا جَذَوِي فِي الْجَوَابِ وَحَيْثُ يُظْهَرُ أَيِ
الْجَوَابِ عَنِ الْإِشْكَالِ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ إِنَّمَا بَانَ بِمَنْعِ أَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضِي كَلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أَطْلَقُوا اللَّفْظَ وَارَادُوا
بِهِ الْمُقَدَّرَ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ وَإِنَّمَا بَانَ بِتَلَزُّمِ ذَلِكَ وَدَعَا أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمُطْلَقَةَ يَكْفِي قَضَاها ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ
عَلَى حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ فَوَجِبَ التَّخَرُّصُ لَهَا وَأَمَّا خُصُوصُ كَوْنِهَا فِي ضِمَنِ التَّابِعِيَّةِ أَوْ الْمُشَبَّهِةِ فَلَا ،
وَالثَّانِي أَنَسَبَ بِقَوْلِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْمُتَابِعَةَ عَمَلٌ إِلَّا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ وَلَكِ أَنْ تُجِيبَ بَانَ مُرَادَ الشَّارِحِ اللَّفْظُ
الْمُطْلَقُ مِنْ حَيْثُ وَجُودُهُ فِي الدَّهْنِ لَا الْخَارِجِ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ نَقْلَ الْمَعْنَى لِلْمَخْلُوقِ بِدُونِ
نَقْلِ الْأَفْظَانِ . • قَوْلُهُ: (فَهِيَ مِنَ الْإِمَامِ إِلَّا) أَيِ فَمَعْنَى الْجَمَاعَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِ رِبْطُ صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ
وَبِالنِّسْبَةِ لِلْإِمَامِ رِبْطُ صَلَاةِ الْغَيْرِ بِصَلَاتِهِ بِجَيْرِمِيٍّ . • قَوْلُهُ: (فَنَزَلَتْ فِي كُلِّ إِلَّا) أَيِ مَعَ تَعْيِينِهَا بِالْقَرِينَةِ
الْحَالِيَةِ لِأَحَدِهِمَا نِهَآةً وَمُغْنِي ، وَالْقَرِينَةُ كَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ فِي الْمَكَانِ أَوْ فِي التَّحَرُّمِ بِجَيْرِمِيٍّ . • قَوْلُهُ: (عَلَى
مَا يَلِيْقُ بِهِ) وَيَكْفِي مُجَرَّدُ تَقَدُّمِ إِحْرَامِ أَحَدِهِمَا فِي الصَّرْفِ إِلَى الْإِمَامَةِ وَتَأَخُّرِ الْآخَرِ فِي الصَّرْفِ إِلَى
الْمَأْمُومِيَّةِ ، فَإِنْ أَخْرَمَا مَعًا وَنَوَى كُلُّ الْجَمَاعَةِ فَفِيهِ نَظَرٌ سَمِ عِبَارَةُ ع ش أَيِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةُ حَالِيَّةٍ
وَجِبَ مِلَاحَظَةُ كَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا وَإِلَّا لَمْ تَتَمَقَّدْ صَلَاتُهُ لِتَرَدُّدِ حَالِهِ بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ وَلَا مُرْجَح ، وَالْحَمْلُ
عَلَى أَحَدِهِمَا تَحَكُّمٌ . أَه . • قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَّا) وَوَجْهٌ عِلْمٌ ضَعْفِهِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ الرَّافِعِيَّ فَهَمَّ مِنْ كَلَامِ
الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ قَائِلُونَ بِالصَّحَّةِ فِي صُورَةِ نِيَّةِ الْجَمَاعَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْضِرِ الْإِقْتِدَاءَ بِالْحَاضِرِ حَتَّى رَتَّبَ

• قَوْلُهُ: (لِإِنَّ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ إِلَّا) الْغَيْرَةُ بِالْقَلْبِ دُونَ اللَّفْظِ فَهَلَا قَالَ ؛ لِإِنَّ الْمَعْنَى الْمُطْلَقَ .
• قَوْلُهُ: (فَنَزَلَتْ فِي كُلِّ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ) وَيَكْفِي مُجَرَّدُ تَقَدُّمِ إِحْرَامِ أَحَدِهِمَا فِي الصَّرْفِ إِلَى الْإِمَامَةِ
وَتَأَخُّرِ الْآخَرِ فِي الصَّرْفِ إِلَى الْمَأْمُومِيَّةِ ، فَإِنْ أَخْرَمَا مَعًا وَنَوَى كُلُّ الْجَمَاعَةِ فَفِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ
اِنْعِقَادُهَا فَرَادَى لِكُلِّ فَتَلَفُّو نِيَّتُهُمَا الْجَمَاعَةَ نَعَمْ ، وَإِنْ تَعَمَّدَ كُلُّ مُقَارَنَةِ الْآخَرِ مَعَ الْعِلْمِ بِهَا فَلَا يَتِمُّدُ
الْبُطْلَانُ وَيُحْتَمَلُ عَدَمُ اِنْعِقَادِهَا مُطْلَقًا اخْتِذَا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي ، فَإِنْ قَارَنَهُ لَمْ يَصُرْ إِلَّا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَيُفَرَّقُ
عَلَى الْأَوَّلِ بَانَ نِيَّةُ الْجَمَاعَةِ لَمْ تَتَمَّ . • قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَّا) لِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ أَنَّ يَنْتَعِ ذَلِكَ .

لا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْاِقْتِدَاءَ بِالْحَاضِرِ ضَعِيفٌ وَالْأَلَمُ بِأَيِّ إِشْكَالٍ الرَّافِعِيُّ الْمَذْكُورُ فِي الْجَمَاعَةِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ إِلَى آخِرِهِ، فَإِنْ قُلْتَ مَرُّ أَنَّ الْقَرَائِنَ الْخَارِجِيَّةَ لَا عَمَلَ لَهَا فِي النِّيَّاتِ قُلْتَ النِّيَّةُ هُنَا وَقَعَتْ تَابِعَةً؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ شَرْطٍ لِلانْعِقَادِ وَلِأَنَّهَا مُحْصَلَةٌ لِصِفَةِ تَابِعَةٍ فَاعْتَمِدَ فِيهَا مَا لَمْ يُقْتَضَرَّ فِي غَيْرِهَا ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ صَرَّحَ بِمَا ذَكَرْتَهُ مِنْ أَخِذٍ ضَعِيفٍ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلِيكَ مِنْ إِشْكَالِ الرَّافِعِيِّ وَجَوَابِهِ ثُمَّ قَالَ فَكُلُّ مِنْهُمَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ يَوْضِعُهَا الشَّرْعِيُّ رِبْطَ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ الْحَاضِرِ فَلَا بِحْتَاجٍ لِنِيَّةِ ذَلِكَ فَتَعْبِيرُ كَثِيرِينَ بِأَنَّهُ بِكَفْيِ نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِالْإِمَامِ الْحَاضِرِ مُرَادُهُمْ نِيَّةُ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ بِمُجَرَّدِهَا مَوْضُوعَةٌ لَذَلِكَ شَرْعًا وَخَرَجَ بِمَعَ التَّكْبِيرِ تَأْخُرُهَا عَنْهُ فَتَنْقَعِدُ لَهُ فُرَادَى ثُمَّ إِنَّ

عليه إشكاله الذي مَرَّتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ بِالْجَوَابِ عَنْهُ وَلَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ مَا ادَّعَاهُ هَذَا الْجَمْعُ لَمْ يَأْتِ إِشْكَالُهُ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَالْأَلَمُ بِأَيِّ إِشْكَالٍ الرَّافِعِيُّ الْإِنْفِ) قُلْنَا مَمْنُوعٌ لِحُجُوزِ أَنْ يُرَادَ بِنِيَّةِ الْجَمَاعَةِ نِيَّةُ الْجَمَاعَةِ مَعَ الْحَاضِرِ وَهَذِهِ النِّيَّةُ تَصْلُحُ لِكُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ إِذَا الْحَاضِرُ يَصْلُحُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَيَرُدُّ الْإِشْكَالُ وَيَأْتِي الْجَوَابُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (الْمَذْكُورُ الْإِنْفِ) أَيِ إِشَارَةِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ الْجَمَاعَةِ الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (وَالْجَوَابُ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى إِشْكَالِ الرَّافِعِيِّ الْإِنْفِ وَ. □ فَوَدَّ: (هَنَ) أَيِ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (قُلْتَ النِّيَّةُ هُنَا الْإِنْفِ) هَذَا غَيْرُ مَتَأْتٍ فِي الْجُمُعَةِ، وَالْمُعَادَةُ بِصُرِّي يَغْنِي التَّغْلِيلَ الْأَوَّلَ وَالْأَفْظَاهِرُ الثَّانِي يَتَأْتِي فِيهِمَا أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (النِّيَّةُ هُنَا الْإِنْفِ) يُرَدُّ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنَّهُمْ اكْتَفَوْا فِي الْمُسَلِّ بِنِيَّةِ رَفْعِ الْحَدِّثِ مَعَ كَوْنِهِ مُحْتَمِلًا لِلْأَضْمَرِ، وَالْأَكْبَرُ اكْتِفَاءً بِالْقَرِينَةِ مَعَ أَنَّ نِيَّةَ مَا ذُكِرَ لَيْسَتْ تَابِعَةً لِشَيْءٍ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بِأَنْ عَدَمَ التَّغْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ غَالِبٌ لَا لَزِمَ ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَوَّلِيكَ) أَيِ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ إِشْكَالِ الرَّافِعِيِّ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْأَخِذِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهُمَا) أَيِ مِنَ الْإِشْكَالِ وَجَوَابِهِ.

□ فَوَدَّ: (صَرِيحُ الْإِنْفِ) قَدْ تَمَنَعُ الصَّرَاحَةُ سَم. □ فَوَدَّ: (زَبَطَ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ الْإِنْفِ) أَقُولُ بِالتَّأَمُّلِ فِيهِ وَفِي سَابِقِهِ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ إِذِ النِّيَّةُ عَمَلٌ قَلْبِي مُتَعَلِّقٌ بِمُلاحَظَةِ الْمَعَانِي الذَّهْنِيَّةِ وَلَا دَخَلَ فِيهَا لِلْأَلْفَاظِ فَحَبِيبُذِ إِنْ لَاحَظَ الرِّبْطَ الْمُطْلَقَ لَمْ يَصِحَّ بِاتِّفَاقِهِمَا أَوْ الْمُقَيَّدَ صَحَّ بِاتِّفَاقِهِمَا بِصُرِّي، وَقَوْلُهُ: يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ الْخِ فِيهِ وَقَفَّةً ظَاهِرَةً وَقَوْلُهُ لَمْ يَصِحَّ بِاتِّفَاقِهِمَا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثُمَّ فِي النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمَعَ التَّكْبِيرِ تَأْخُرُهَا الْإِنْفِ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ فِي

□ فَوَدَّ: (وَالْأَلَمُ بِأَيِّ إِشْكَالٍ الرَّافِعِيُّ الْإِنْفِ) قُلْنَا مَمْنُوعٌ لِحُجُوزِ أَنْ يُرَادَ بِنِيَّةِ الْجَمَاعَةِ نِيَّةُ الْجَمَاعَةِ مَعَ الْحَاضِرِ وَهَذِهِ النِّيَّةُ تَصْلُحُ لِكُلِّ مِنَ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ إِذَا الْحَاضِرُ يَصْلُحُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَيَرُدُّ الْإِشْكَالُ وَيَأْتِي الْجَوَابُ فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ قَالَ فَكُلُّ مِنْهُمَا صَرِيحٌ) قَدْ تَمَنَعُ الصَّرَاحَةُ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمَعَ التَّكْبِيرِ تَأْخُرُهَا هَنَ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ نِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ فِي الْاِثْنَاءِ قِيَشْكِلُ قَوْلُهُ ثُمَّ إِنْ تَابَعَ الْإِنْفِ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ عِنْدَ تَرْكِ النِّيَّةِ رَأْسًا لَا يُقَالُ الْمُرَادُ بِتَأْخُرِهَا عَنْ تَرْكِهَا رَأْسًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا خَارِجَ بِقَوْلِهِ أَنْ يَتَوَيَّرَ لَا بِمُجَرَّدِ مَعَ التَّكْبِيرِ كَمَا قَالَهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَوْجَهَ كَلَامُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ ثُمَّ إِنْ تَابَعَ أَيِ قَبْلَ وَجُودِ النِّيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ

تابع فسيأتي (والجمعة كغيرها) في اشتراط النية المذكورة (على الصحيح)، وإن اختلفا في أن
فقد نية القدرة مع تحريمها بمنع انعقادها بخلاف غيرها وكون صحتها متوقفة على الجماعة
لا يُغني عن وجوب نية الجماعة فيها ومَرُّ في المعادة ما يُعلم منه وجوب نية الافتداء عند
تحريمها فهي كالجمعة.

(فلو ترك هذه النية) أو شك فيها في غير الجمعة (وتابع) مُصَلِّيًا (في الأفعال) أو في فعل واحد

الاثناء يُشكِّلُ قوله ثم إن تابع إلخ؛ لإثبات مفروض عند ترك النية رأساً ويُمكن أن يوجه كلامه بأن المراد
ثم إن تابع أي قبل وجود النية المتأخرة سم وللإفراج عن الإشكالات المذكور عدل النهاية عن قول الشارح
تأخيرها عنه إلى قوله ما لم يتو كذلك. اهـ. ة فؤد: (في اشتراط النية) إلى قوله ويُؤخذ منه في المغني إلا
قوله بدليل إلى ومن ثم. ة فؤد: (مع تحريمها) أي من أول الهزلة إلى آخر الزاء من أكبر وإلا لم تنعقد؛
لأنه بآخر الزاء من أكبر يبيِّن دخوله في الصلاة من أولها لطيفي وجفني. اهـ. بـجـيـريـمـي وتقدم عن ع
ش مثله وقد يقال: إن قياس كفاية المقارنة العرفية في نية الصلاة كفايتها في نية الجماعة في نحو
الجمعة فيبيِّن بنية الجماعة في اثناء التكبير دخوله فيها أي الجماعة من أول الصلاة كما هو ظاهر
صنيعهم. ة فؤد: (يمنع انعقادها) أي الجمعة أي ونحوها بما تتوقف صحتها على الجماعة شيخنا.

ة فؤد: (وكون صحتها إلخ) رد لتعليل مقابل الصحيح ع ش. ة فؤد: (وجوب نية الافتداء إلخ) وذلك
في المعادة التي قصد بفعلها تحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد بها جبر الخلل في الأولى كالمعادة
خروجاً من خلاف من أبطلها، فإن الجماعة فيها ليست شرطاً ع ش. ة فؤد: (فهي كالجمعة) وكذا
المنذورة جماعة، والمجموعة بالمطر بـجـيـريـمـي. ة فؤد: (أو شك فيها) هو المعتقد خلاف مقتضى
كلام العزيز الآتي ولعل المراد بالشك ما يشمل الظن كما هو الغالب في أبواب الفقه سم على حج.
اهـ. ع ش. ة فؤد: (في غير الجمعة) أي وما ألحق بها من المعادة والمجموع بالمطر كما يأتي عن
البصري والكردني.

فؤد (سـي): (في الأفعال) أن للجنس سم ومغني. ة فؤد: (أو في فعل إلخ) أي ولو مندوباً كان رقع

بقي ما إذا غارته آخر التكبير دون أوله هل تنعقد جماعة ويكون من باب الافتداء في الاثناء الوجه نعم.
ة فؤد: (أو شك فيها) هو المعتقد خلاف مقتضى كلام العزيز الآتي وهل المراد بالشك هنا التردد
باستواء أو ما يشمل الظن كما هو الغالب في أبواب الفقه وعلى الثاني فالفرق بين هذا، والشك في
مقارنة إخراج الإمام، فإن المراد به المستوي حتى لو ظن عدم المقارنة صح إخراجها لا ينع هذا ولعل
الأظهر الثاني. ة فؤد: (أو شك فيها) فليعلم أنه في حال الشك مفترد فليس له المتابعة وهذا بخلاف ما لو
شك في أنه إمام أو مأموم لا يصح صلاته كما تقدم في الهامش، والفرق ظاهر، فإنه هناك تحقق نية
أحد الأمرين المتعارضين وهنا لم يتحقق، والأصل عدم فهو مفترد.

ة فؤد في (سـي): (في الأفعال) أن للجنس. ة فؤد: (أو في فعل واحد) ولو بالشروع فيه م ر.

كَأَنَّهُ هَوَى لِلرُّكُوعِ مُتَابِعًا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ فِي السَّلَامِ بِأَنَّهُ قَصَدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَاءٍ بِهِ وَطَالَ عُرْفًا انْتِظَارُهُ لَهُ (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّهُ مُتْلَاعِبٌ، فَإِنَّ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ اتِّفَاقًا لَا قَصْدًا أَوْ انْتِظَرَهُ بِسِيرًا أَوْ كَثِيرًا بِلَا مُتَابِعَةٍ لَمْ تَبْطُلْ جُزْأً وَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الْعَزِيزِ

الْإِمَامُ يَذِيهِ لِيَرْكَعَ فَرَفَعَ مَعَهُ الْمَأْمُومُ يَذِيهِ بِإِبْلِيٍّ وَإِطْفِئِحِي. اهـ. بُجَيْرِمِي عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ أَوْ فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ أَيْ وَلَوْ بِالشُّرُوعِ فِيهِ م. ر. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فِي السَّلَامِ) فَلَوْ عَرَّضَ لَهُ الشُّكُّ فِي التَّشْهُدِ الْأَخِيرِ لَمْ يُجْزَأَنَّ يَوْقَفَ سَلَامُهُ عَلَى سَلَامِهِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ قَصَدَ ذَلِكَ الْخ) تَصَوُّرٌ لِلْمُتَابِعَةِ ش. □ فَوَدَّ: (وَطَالَ عُرْفًا الْخ) يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّرَ بِمَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ أَحْسَنَ فِي رُكُوعِهِ بِدَاخِلٍ يُرِيدُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي لَوْ وُزِعَ عَلَى جَمِيعِ الصَّلَاةِ لَظَهَرَ أَثَرُهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَا هُنَا أَضْيَقُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَيُوجِبُهُ بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا يَظْهَرُ بِهِ كَوْنُهُ رَابِطًا صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ إِمَامِهِ وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَا دُونَ ذَلِكَ.

(فَرَعَ): لَوْ انْتِظَرَهُ لِلرُّكُوعِ، وَالْإِعْتِدَالِ، وَالسُّجُودِ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كُلِّ وَلَكِنَّهُ كَثِيرٌ بِاِغْتِيَابِ الْجُمْلَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ الْكَثِيرِ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الطَّبَّلَاوِيُّ أَنَّهُ قَلِيلٌ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَقُولُ، وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ الطَّبَّلَاوِيُّ ع ش وَقَالَ الْبُجَيْرِمِيُّ، وَالْمُرَادُ بِالْإِنْتِظَارِ الطَّوِيلِ هُوَ الَّذِي يَسَعُ الرُّكْنَ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا. اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (انْتِظَارُهُ الْخ) وَاعْتِيَابُ الْإِنْتِظَارِ لِلرُّكُوعِ مَثَلًا بَعْدَ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ سَمِ وَع ش. □ فَوَدَّ: (لَهُ) أَيْ لِلْمُتَابِعَةِ شَرْحُ الْمَنْهَجِ.

قَوْلُهُ (سَمِ): (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) هَلْ الْبُطْلَانُ عَامٌّ فِي الْعَالِمِ بِالْمَنْعِ وَالْجَاهِلِ، أَمْ مُخْتَصٌّ بِالْعَالِمِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَمْ أَزِ فِيهِ شَيْئًا وَهُوَ مُحْتَمِلٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُعَذَّرُ الْجَاهِلُ لَكِنْ قَالَ أَيْ الْأَذْرَعِيُّ فِي التَّوَسُّطِ الْأَشْبَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ شَرْحُ م. ر. اهـ. سَمِ قَالَ ع ش بَقِيَ مَا لَوْ تَرَكَ نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ أَوْ قَصَدَ أَنْ لَا يَتَابَعَ الْإِمَامُ لَعَرَّضَ مَا قَسَمَا عَنْ ذَلِكَ فَانْتِظَرَهُ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ مُقْتَدٍ بِهِ فَهَلْ تَفَرُّ مُتَابِعَتُهُ حَيْثُ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى عَدَمُ الْقَرَرِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ فِي الْقَوْتِ ذَكَرَ أَنَّ مِثْلَ الْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ الْعَامِدُ وَالتَّاسِي قَيْضُ. اهـ. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ الْمُتَابِعَةُ مُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ انْتِظَرَهُ بِسِيرًا) أَيْ مَعَ الْمُتَابِعَةِ سَمِ.

□ فَوَدَّ: (أَوْ كَثِيرًا بِلَا مُتَابِعَةٍ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَ أَوْ كَثِيرًا وَتَابَعَ لَا لِاجْلٍ فِعْلُهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ لَهُ سَمِ وَع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ مُحْتَزَّرَ قَوْلُهُ لِلْمُتَابِعَةِ، وَمُحْتَزَّرَهُ مَا لَوْ انْتِظَرَ كَثِيرًا لِاجْلٍ غَيْرِهَا كَأَنَّهُ كَانَ لَا

□ فَوَدَّ فِي (سَمِ): (بَطَلَتْ) هَلْ الْبُطْلَانُ عَامٌّ فِي الْعَالِمِ بِالْمَنْعِ، وَالْجَاهِلِ أَوْ مُخْتَصٌّ بِالْعَالِمِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَمْ أَزِ فِيهِ شَيْئًا وَهُوَ مُحْتَمِلٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُعَذَّرُ الْجَاهِلُ لَكِنْ قَالَ فِي التَّوَسُّطِ إِنَّ الْأَشْبَهُ عَدَمُ الْفَرْقِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ شَرْحُ م. ر. □ فَوَدَّ: (أَوْ انْتِظَرَهُ بِسِيرًا) أَيْ مَعَ الْمُتَابِعَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ أَوْ كَثِيرًا أَوْ تَابَعَ لَا لِاجْلٍ فِعْلُهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْجَلَالِ الْمَجْلِيِّ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَهَا عَلَى صَلَاةٍ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ رَنْطٍ يَتَّبِعُهُمَا وَالثَّانِي يَقُولُ الْمُرَادُ بِالْمُتَابِعَةِ هُنَا أَنْ يَأْتِيَ بِالْفِعْلِ بَعْدَ الْفِعْلِ لَا لِاجْلِهِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ انْتِظَارُ كَثِيرٍ فَلَا يَزَاغُ فِي الْمَعْنَى. اهـ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَالَيْنِ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَقْصِدْ رَنْطَ فِعْلِهِ بِفِعْلِهِ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ أَنْ يَتَأَخَّرَ فِعْلُهُ عَنْ فِعْلِهِ وَفِي الثَّانِي قَصَدَ الرَنْطَ بَقِيَ أَنَّهُ مَتَى يَتَيَدَّى الْإِنْتِظَارُ لِلرُّكُوعِ مَثَلًا وَيَتَجَهَّ أَنْ اِبْتِدَاءَهُ إِذَا قَصَدَهُ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْوَاجِبِ.

وغيره أَنَّ الشكَّ هنا كهو في أصل النية من البطلان بانتظار طویل، وإن لم يتابع وبسیر مع المتابعة غير مراد بدلیل قول الشيخین أَنَّهُ في حال شكِّه كالمُنفرد ومن ثمَّ أثر شكِّه في الجمعة إن طال زمنه، وإن لم يتابع أو مضى معه ركنٌ؛ لأنَّ الجماعة فيها شرطٌ فهو كالشكِّ في أصل النية ويؤخذ منه أَنَّهُ يؤثرُ الشكُّ فيها بعد السلام فتستثنى من إطلاقهم أَنَّهُ هنا بعده لا يؤثر؛ لأنَّهُ لا ينافي الانعقادُ ثُمَّ رأيت بعضهم استثنائها واستدلَّ بكلامٍ للزركشي وابن العباد.

(ولا يجب تعيين الإمام) بأسبه أو وصفه كالحاضر أو الإشارة إليه بل يكفي نيَّة الاقتداء ولو بأن يقول لنحو التباس للإمام بغيره.....

يجب الاقتداء بالإمام لقرضٍ وخاف لو انفرد عنه حساً صولة الإمام أو لوم الناس عليه لانهائه بالرغبة عن الجماعة، فإذا انتظر الإمام لدفع نحو هذه الزية فلا يضرك كما قرره شيخنا الحفني. اهـ. أي كما في المحلي، والنهاية، والمغني ما يقيده. □ فود: (هنا) أي في نيَّة الاقتداء. □ فود: (بدليل قول الشيخين إلخ) فما تقدّم في مسألة الشكِّ هو المتمدُّ نهايةً ومغني. □ فود: (كالمنفرد) أي والمنفرد لا تبطل صلاته بالانتظار الطويل بلا متابعة. □ فود: (ومن ثمَّ) أي من أجل أن الشكَّ في نيَّة القدوة كالمنفرد.

□ فود: (أو مضى إلخ) عطفت على طال زمنه. □ فود: (لأن الجماعة إلخ) مقتضاه أن المعادة كالجمعة فيكون الشكُّ في نيَّة القدوة فيها كالشكِّ في أصل النية بضريٍّ وكردّي. □ فود: (فهو) أي الشكُّ في نيَّة القدوة في الجمعة. □ فود: (كالشكِّ في أصل النية) فتبطل الجمعة بالشكِّ في القدوة إن طال زمنه أو مضى معه ركنٌ. □ فود: (منه) أي من أن الشكَّ هنا في الجمعة كالشكِّ في أصل النية. □ فود: (فيها) أي في الجمعة سم. □ فود: (فتستثنى إلخ) أي الشكُّ في الجمعة بعد السلام. □ فود: (من إطلاقهم) يتنهي أن يستثنى منه المعادة أيضاً بضريٍّ أي، والمجموع بالمطر وكذا المنذور جماعةً على ما يأتي عن النهاية. □ فود: (أنه هنا بعده) أي أن الشكَّ في القدوة بعد السلام سم. □ فود: (لأنه إلخ) متعلق بقوله لا يؤثر وعلة لعدم التأثير. □ فود: (استثنائها) أي الجمعة يعني الشكَّ في القدوة فيها بعد السلام.

□ فود: (سني) (ولا يجب إلخ) أي على المأموم في نيَّته نهاية. □ فود: (بأسبه) إلى قوله كما في عبارة في النهاية والمغني. □ فود: (بأسبه) أي كزيد أو عمرو ومغني. □ فود: (أو الإشارة) عطفت على أسبه.

□ فود: (ولو بأن يقول لنحو التباس للإمام إلخ) ويتنهي اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكلٍّ من احتل

□ فود: (غير مراد) كذا م ر. □ فود: (أنه يؤثر الشكُّ فيها) أي الجمعة. □ فود: (أنه) أي الشكُّ هنا أي في نيَّة القدوة بعد أي بعد السلام لا يؤثر ولو شكَّ بعد السلام في أنه نوى الاقتداء مع علمه بمتابعته مع الانتظار الكثير قبله فهل يحكم بطلان صلاته ليطالبها بالمتابعة المذكورة ولو مع الجهل كما تقدّم أو لا لاحتمال أنه كان نوى ولا تبطل بالشكِّ فيه نظر ولعلَّ الأوجه الثاني وقد يُردُّ بأنه لو أثر هذا الاحتمال لم تفسر المتابعة حال الشكِّ قبل السلام وهو خلاف مقتضى كلامهم فليُتأمل ويُجاب بأن المتابعة حال الشكِّ قبل السلام أوجدها مع تحقق امتناعها؛ لأنَّه يمتنع المتابعة حال الشكِّ، وأما فيما نحن فيه فلم

نَوَيْتِ الْقُدُوةَ بِالْإِمَامِ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْجَمَاعَةِ لَا يَخْتَلِفُ قَالَ الْإِمَامُ بَلِ الْأُولَى عَدَمُ تَعْيِينِهِ (فَإِنْ عَيَّنَ) بِاسْمِهِ (وَأَعْطَا) فِيهِ بَأْنَ نَوَى الْإِقْتِدَاءَ بِزَيْدٍ وَاعْتَقَدَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ الْإِمَامُ فَبَانَ عَمْرًا (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْأَثْنَاءِ وَالْأَلَمِ تَنْقِيدٍ، وَإِنْ لَمْ يُتَابَعَ عَلَى الْمُنْقُولِ وَنَظَرَ فِيهِ السُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِمَا رَدَّهُ عَلَيْهِمُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ فُسَادَ النِّيَّةِ مُبْطِلٌ أَوْ مَانِعٌ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ كَمَا بَأْنِي فَيَمُنُّ قَارَنَهُ فِي التَّحَرُّمِ وَوَجْهَ فُسَادِهَا بِطُلُوعِهَا بِمَنْ لَمْ يَنْوَ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ كَمَا فِي عِبَارَةِ أَيِّ وَهُوَ عَمْرٌ

أَنَّهُ الْإِمَامُ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَيِّ نَمِ إِنْ ظَهَرَ لَهُ قَرِينَةٌ تُعَيِّنُ الْإِمَامَ فَذَلِكَ وَالْأَخْطَرُ فَلَا يَقْدُمُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَكِنَّهُ يَوْفِقُ رُكُوعَهُ بَعْدَهُمَا فَلَوْ تَعَارَضا عَلَيْهِ تَعَيَّنَتْ نِيَّةُ الْمُفَارَقَةِ ش. □ فُود: (نَوَيْتِ الْقُدُوةَ بِالْإِمَامِ مِنْهُمْ) نَعَمْ لَوْ كَانَ هُنَاكَ إِمَامَانِ لِجَمَاعَتَيْنِ لَمْ تَكْفِ هَذِهِ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُمَيِّزُ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَمُتَابَعَةً أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ تُحْكِمُ م وَرَأَيْتُ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اه. بِضَرْبٍ وَع ش. □ فُود: (لَا يَخْتَلِفُ) أَيِّ بِالْتَّعْيِينِ وَهَذِهِ مُغْنِي. □ فُود: (قَالَ الْإِمَامُ الْإِنْفِ) أَيِّ وَغَيْرُهُ مُغْنِي. □ فُود: (بَلِ الْأُولَى عَدَمُ تَعْيِينِهِ) أَيُّ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا عَيَّنَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُفَهُ فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فُود: (فَإِنْ عَيَّنَ بِاسْمِهِ) كَانَ الْمُرَادُ بِالْتَّعْيِينِ بِالِاسْمِ مَلَاحِظَةُ الْمُسَمَّى بِذَلِكَ الْإِسْمِ بِقَلْبِهِ كَمَا يُفِيدُهُ فَرْقُ ابْنِ الْأَسْثَاذِ الْآتِي سَمِ. □ فُود: (فَبَانَ عَمْرًا) أَيُّ أَوْ بَانَ أَنْ زَيْدًا مَأْمُومٌ أَوْ غَيْرُ مَصْلٍ مُغْنِي. □ فُود: (وَإِنْ لَمْ يُتَابَعَ الْإِنْفِ) رَاجِعٌ لِلْمُتَّبِعِ. □ فُود: (وَنَظَرَ فِيهِ السُّبْكِيُّ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ لَا تَبْطُلُ إِلَّا نِيَّةُ الْإِقْتِدَاءِ وَيَصِيرُ مُتَقَرِّدًا ثُمَّ إِنْ تَابَعَهُ الْمُتَابَعَةُ الْمُبْطِلَةُ بَطَلَتْ وَالْأَفْلَاحُ رَدُّهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّ فُسَادَ النِّيَّةِ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ كَمَا لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ شَكَّ فِي أَنَّهُ مَأْمُومٌ. اه. □ فُود: (مِنْ إِفْسَادِ النِّيَّةِ الْإِنْفِ) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ أَنْ مِنْ هَذِهِ بَيَانِيَّةٌ لِمَا فِي قَوْلِهِ بِمَا رَدَّهُ الْإِنْفِ وَلَا صِحَّةَ لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ مَا عِبَارَةُ عَمَّا نَظَرَ بِهِ السُّبْكِيُّ وَمَجْرُورٌ مِنَ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ هُوَ ذَلِكَ التَّنْظَرُ بَلِ رَدُّهُ فَيَتَّبِعِي أَنْ تُحْمَلَ مِنْ عَلَى التَّغْلِيلِ سَمِ أَيُّ فَلَوْ قَالَ بَانَ فَسَادُ الْإِنْفِ بِالْبَاءِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. □ فُود: (زَبَطَهَا بِمِنْ الْإِنْفِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ هُوَ لَمْ يَزِبْطُ صَلَاتَهُ بِعَمْرٍو فَالْتَّوْجِيهِ الثَّانِي أَوْجَهُ نَعَمْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ زَيْدًا لَوْ كَانَ مِنْ أَجْمَلَةِ الْحَاضِرِينَ وَلَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ وَلَا بُغْدَ فِي التَّزَامِ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ قَالَ الْمُرَادُ بِالزَّبْطِ فِي الْأُولَى الصُّورِيُّ وَفِيهِ رَمَزٌ إِلَى مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْمَنْعِ أَيِّ لِلتَّوْجِيهِ الْأَوَّلِ لَكِنَّهُ غَيْرُ وَاقِفٍ بِالتَّوْجِيهِ؛ لِأَنَّ الزَّبْطَ الصُّورِيُّ لَا يَضُرُّ، وَإِنَّمَا يَضُرُّ بِشَرْطِ

يَتَحَقَّقُ صُدُورُ الْمُتَابَعَةِ الْمُتَّبِعَةِ فَهُوَ شَاكٌّ فِي الْمُبْطِلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فُود: (نَوَيْتِ الْقُدُوةَ بِالْإِمَامِ مِنْهُمْ) نَعَمْ لَوْ كَانَ هُنَاكَ إِمَامَانِ لِجَمَاعَتَيْنِ لَمْ تَكْفِ هَذِهِ النِّيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا تُمَيِّزُ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَمُتَابَعَةً أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ تُحْكِمُ م وَتَتَّبِعِي اشْتِرَاطَ امْتِنَانِ الْمُتَابَعَةِ الْوَاجِبَةِ لِكُلِّ مَنْ احْتَمَلَ أَنَّهُ الْإِمَامُ. □ فُود: (بِاسْمِهِ) كَانَ الْمُرَادُ بِالْتَّعْيِينِ بِالِاسْمِ مَلَاحِظَةُ الْمُسَمَّى بِذَلِكَ الْإِسْمِ بِقَلْبِهِ وَالْأَفْلَاحُ تَعْيِينٌ إِنَّمَا يُغْتَبَرُ مَعَ التَّكْبِيرِ وَحَيْثُ لَا يَتَصَوَّرُ تَعْيِينٌ لَفْظًا ثُمَّ رَأَيْتُ فَرْقَ ابْنِ الْأَسْثَاذِ الْآتِي الْمَقْيَدَ لِلذَّكَ. □ فُود: (مِنْ أَنَّ فُسَادَ النِّيَّةِ مُبْطِلٌ أَوْ مَانِعٌ الْإِنْفِ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ مِنْ هَذِهِ بَيَانِيَّةٌ لِمَا فِي قَوْلِهِ بِمَا رَدَّهُ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ

أَوْ يَمْنُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ كَمَا فِي أُخْرَى أَيْ مُطْلَقًا أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَصْلُحُ لِلرِّبْطِ بِهَا وَهُوَ زَيْدٌ
فَالْمُرَادُ بِالرِّبْطِ فِي الْأَوَّلَى الصُّورِيُّ وَفِي الثَّانِيَةِ الْمَنَوِيُّ وَخَرَجَ بِعَيْنِهِ بِاسْمِهِ إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ عَلَّقَ
بِقَلْبِهِ الْقُدُوءَ بِالشَّخْصِ سَوَاءً أَعْبَرُ فِيهِ عَنْ ذَلِكَ يَمْنُ فِي الْمِحْرَابِ أَوْ بِزَيْدٍ هَذَا أَوْ الْحَاضِرِ أَمْ
عَكْسِهِ أَمْ بِهَذَا الْحَاضِرِ أَمْ بِهَذَا أَمْ بِالْحَاضِرِ وَهُوَ يَظُنُّهُ أَوْ بِعَقْدِهِ زَيْدًا فَبَانَ عَمْرًا فَيَصِحُّ عَلَى
الْمَثْبُوتِ الْمُرْجَحُ فِي الرُّوضَةِ، وَالْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ أَطَالَ جَمْعٌ فِي رَدِّهِ وَفُزِقَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ
بَأَنَّهُ ثُمَّ تَصَوَّرَ فِي ذَهْنِهِ مُعَيَّنًا اسْمُهُ زَيْدٌ وَظَنَّ أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ الْإِمَامُ فَظَهَرَ أَنَّهُ غَيْرُهُ فَلَمْ يَصِحَّ لِلْعَلَّتَيْنِ
الْمَذْكُورَتَيْنِ الْمَعْلُومُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِإِمَامَةِ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَهَذَا جَزَمَ فِي كُلِّ تِلْكَ الصُّوَرِ بِإِمَامَةِ
مَنْ عَلَّقَ اقْتِدَاءَهُ بِشَخْصِهِ وَقَصَدَهُ بِعَيْنِهِ لِكُنْهُ أَخْطَأَ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ اعْتِقَادًا أَوْ ظَنًّا بِأَنَّهُ اسْمُهُ زَيْدٌ
وَهُوَ أَعْنَى الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ لَا يُؤْثَرُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي أَمْرٍ تَابِعٍ لَا مَقْصُودٍ فَهُوَ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّخْصِ
لِقَدَمِ تَأْتِيهِ حِينَئِذٍ فِيهِ بَلْ فِي الظَّنِّ وَلَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ.....

الْمَتَابَعَةُ بِالْفِعْلِ مَعَ الْإِنْتَظَارِ الطَّوِيلِ وَلَا كَلَامَ فِيهِ حِينَئِذٍ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْبُطْلَانِ بِمَجَرَّدِ الْيَتِي بَصْرِيٍّ .
• فَوُدَّ: (أَوْ يَمْنُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ الْخ) الْمَوَافِقُ لِإِدْخَالِ هَذَا تَحْتَ الْمَثْنِ أَنْ يَزِيدَ بَعْدَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبَانَ
عَمْرًا قَوْلُهُ أَوْ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُصَلٍّ أَوْ مَامُومٍ سَمِ أَيْ كَمَا زَادَهُ الْمُعْنِي . • فَوُدَّ: (أَيْ مُطْلَقًا) أَيْ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
زَيْدٌ فِي صَلَاةٍ . • وَفَوُدَّ: (أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَصْلُحُ الْخ) أَيْ بِأَنَّهُ كَانَ زَيْدٌ مَامُومًا سَمِ وَقَصِيَّةً هَذَا الصَّنِيعِ
وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي فِي الْأَوَّلَى وَفِي الثَّانِيَةِ ثُمَّ قَوْلُهُ لِلْعَلَّتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ أَنْ قَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ فِي صَلَاةٍ الْخ
مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مُطْلَقًا وَاسْتَظْهَرَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ
خِلَافَ ظَاهِرِ صَنِيعِ الشَّارِحِ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَحْذِفَ مِنْهُ لَفْظَةً مِنْ . • فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيْ الْعِبَارَةُ الْأَوَّلَى أَوْ
الْعِلَّةُ الْأَوَّلَى . • فَوُدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَمَا تَقَرَّرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنِي . • فَوُدَّ: (أَمْ حَكْمُهُ) وَهُوَ بِهَذَا زَيْدٌ
أَوْ بِالْحَاضِرِ زَيْدٌ . • فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ ثُمَّ) أَيْ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، فَإِنَّ عَيْنَهُ وَأَخْطَأَ الْخ ع ش . • فَوُدَّ: (لِلْعَلَّتَيْنِ
الْخ) وَهُمَا زَبَطُهَا يَمْنُ لَمْ يَتَوَّ الْأَقْتِدَاءَ بِهِ وَزَبَطُهَا يَمْنُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ سَمِ . • فَوُدَّ: (وَهُنَا) أَيْ فِيمَا لَوْ عَلَّقَ
بِقَلْبِهِ الْقُدُوءَ بِالشَّخْصِ سَوَاءً الْخ . • فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ اسْمُهُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْحُكْمِ . • فَوُدَّ: (فَهُوَ) أَيْ الْخَطَأُ .
• فَوُدَّ: (لِقَدَمِ تَأْتِيهِ الْخ) أَيْ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ تَصَوَّرَ، وَالْخَطَأُ لَا يَقَعُ فِيهِ وَلِأَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ

مَا عِبَارَةٌ عَمَّا نَظَرَ بِهِ السُّبْكِيُّ وَمَجْرُورٌ مِنَ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ هُوَ ذَلِكَ التَّنَظَّرُ بَلْ رَدُّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ التَّنَظَّرَ هُوَ أَنَّهُ
يَتَّبَعِي أَنْ لَا تَبْطُلَ الْإِنِّيَّةُ الْإِقْتِدَاءُ وَيَصِيرُ مُتَقَرِّدًا ثُمَّ إِنْ تَابَعَ فَكَمَا تَقَدَّمَ وَهَذَا مُتَابِعٌ لِمَجْرُورٍ مِنَ الْمَذْكُورَةِ
قَطْعًا فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ وَحِينَئِذٍ يَتَّبَعِي أَنْ يُحْمَلَ مِنْ عَلَى التَّغْلِيلِ سَمِ . • فَوُدَّ: (أَوْ يَمْنُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ
الْخ) الْمَوَافِقُ لِإِدْخَالِ هَذَا تَحْتَ الْمَثْنِ أَنْ يَزِيدَ بَعْدَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبَانَ عَمْرًا قَوْلُهُ أَوْ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُصَلٍّ أَوْ
مَامُومٍ . • فَوُدَّ: (أَيْ مُطْلَقًا) أَيْ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي صَلَاةٍ وَقَوْلُهُ أَوْ فِي صَلَاةٍ لَا تَصْلُحُ الْخ أَيْ بِأَنَّهُ كَانَ
زَيْدٌ مَامُومًا الْخ . • فَوُدَّ: (لِلْعَلَّتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ الْخ) أَيْ وَهُمَا قَوْلُهُ زَبَطُهَا يَمْنُ لَمْ يَتَوَّ الْأَقْتِدَاءَ بِهِ أَوْ يَمْنُ

وبهذا يتضح قول ابن الجواد محل ما صححه النووي من أنه متى علّق القدوة بالحاضر الذي يُصلي لم يضر اعتقاد كونه زندياً من غير ربط باسمه إن علّق القدوة بشخصه وإلا بأن نوى القدوة بالحاضر ولم يخطر بباله الشخص فلا يصح كما نقله الإمام عن الأئمة؛ لأن الحاضر صفة لزني الذي ظنّه وأخطأ فيه وبلزّمه من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة أي فبان أنه اقتدى بغير الحاضر وبما تقرّر من أن القدوة بالحاضر لا تستلزم تعليق القدوة بالشخص ومن فرّق ابن الأستاذ السابق يندفع استشكال الإمام تصوّر كونه نية الاقتداء بزني الذي هو الربط السابق يُوجد مع غفلة عن حضوره لاستلزام ذلك الاقتداء بمن لا يعرف وجوده ويضدّ صدور ذلك من عاقل وقول ابن المقرئ الاستشكال هو الحق ثم أجاب بما لا يلاقيه مردود ولا ينافي ما مرّ في زني هذا تخريج الإمام وغيره.....

وقصده لم يتغيّر، والخطأ إنما يقع في التصديق إطفحي. اهـ. بـجيري. قود: (وبهذا) أي الفرقي المذكور. قود: (متى علّق القدوة إلخ) حاصله أن الحاضر صفة لا بدّ له من ملاحظة موصوف، فإن لاحظ المتندي أن موصوفه الشخص صحّ أو زني لم يصحّ لكن يشكّل ذلك بما تقدّم من صحة الاقتداء بزني الحاضر إلا أن يقال: إن محلّ ما تقدّم إذا لاحظ الشخص بعد تعقّل زني وقبل تعقّل الحاضر ليكون الحاضر صفة له لا لزني بضرّي أقول لا ضرورة إلى تصوّره المذكور بل متى لاحظ الشخص سواء قبل تعقّل زني أو بعده صحّ الاقتداء. قود: (بالحاضر) أي كأن قال بزني الحاضر أو بزني هذا نهاية. قود: (إن علّق إلخ) خبر قوله محلّ ما صححه النووي إلخ. قود: (بأن نوى القدوة بالحاضر) أي بأن لاحظ مفهوم الحاضر فقط سم. قود: (وبما تقرّر إلخ) يعني في قول ابن الجواد المار. قود: (يندفع استشكال الإمام إلخ) في الإنديفاع بحث؛ لأن عدم الاستلزام وفرّق ابن الأستاذ لا ينافيان البعد الذي ادّعه الإمام؛ لأنهما يجامعانه كما لا يخفى مع أدنى تأمل سم. قود: (تصوّر كون إلخ) مفهوم الاستشكال إلخ. قود: (السابق) أي في المتن. قود: (توجد إلخ) خبر كون نيته إلخ. قود: (لاستلزام إلخ) متعلّق بقوله استشكال إلخ ولو عبّر بالبلاء كان أوضح. قود: (ذلك) أي المتصوّر المذكور. قود: (وقول ابن المقرئ) مبتدأ وخبره مردود. قود: (تخريج الإمام إلخ) لا يخفى ما في هذا التخريج، فإن كونه في نية الطرح بالمعنى المقرّر في محلّه لا ينافي كونه مقصوداً متوياً أيضاً وذلك كافٍ سم ونهاية. قود: (ما مرّ إلخ) أي من الصحة على المنقول المرجح إلخ.

ليس في صلاة. قود: (والأبأن نوى القدوة بالحاضر) أي بأن لاحظ مفهوم الحاضر فقط. قود: (يندفع استشكال الإمام تصوّر إلخ) في الإنديفاع بحث؛ لأن عدم الاستلزام وفرّق ابن الأستاذ لا ينافيان البعد الذي ادّعه الإمام؛ لأنهما يجامعانه كما لا يخفى مع أدنى تأمل. قود: (ولا ينافي ما مرّ في زني هذا تخريج الإمام وغيره إلخ) لا يخفى ما في هذا التخريج، فإن كونه في نية الطرح بالمعنى المقرّر في محلّه لا ينافي كونه مقصوداً متوياً أيضاً وذلك كافٍ فتأمّله.

الصُّحَّةُ فِيهِ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِيهِ بَدَلٌ وَهُوَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ فَكَأَنَّهُ قَالَ خَلَفَ هَذَا وَعَدَمُهَا عَلَى أَنَّهُ عَطَفُ بَيَانٍ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زَيْدٍ وَزَيْدٌ لَمْ يَوْجَدْ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ لِبَيَانِ مُدْرِكِ الْخِلَافِ، وَأَمَّا الْحُكْمُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ فَهُوَ مَا قَدَّمْتَهُ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَوَى زَيْدٌ هَذَا وَهَذَا زَيْدٌ فِي أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ الرِّبْطَ بِالشَّخْصِ صَحَّ وَالْإِفْلَا، وَأَمَّا النَّظَرُ لِلْبَدَلِ وَعَطَفِ الْبَيَانِ، فَإِنَّمَا يَتَأْتَى عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ الرِّبْطِ

• فَوُدَّ: (الصُّحَّةُ الْإِنْجَ) مَفْعُولُ التَّخْرِيجِ وَ. • فَوُدَّ: (وَعَدَمُهَا) عَطَفَ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ الْإِنْجَ) أَيْ الْمُبْدَلُ مِنْهُ الْمَفْهُومُ مِنَ السِّيَاقِ بَصْرِيٍّ وَسَم. • فَوُدَّ: (فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زَيْدٍ) هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ أَيْضًا عَلَى الْبَدَلِيَّةِ سَم. • فَوُدَّ: (لِبَيَانِ مُدْرِكِ الْخِلَافِ) أَيْ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ فَيَصِحُّ عَلَى الْمَقُولِ الْإِنْجَ، وَإِنْ أَطَالَ جَمْعٌ فِي زَدَّ. • فَوُدَّ: (لِإِنَّ الْإِنْجَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي الْإِنْجَ وَبَعْلَةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ وَ. • فَوُدَّ: (هَذَا) أَيْ التَّخْرِيجُ الْمَذْكُورُ. • وَفَوُدَّ: (فَهُوَ مَا قَدَّمْتَهُ) أَيْ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ التَّعْلِيلِ بِالشَّخْصِ وَعَدَمِهِ وَقَالَ الْمُحَسِّنِيُّ الْكُرْدِيُّ أَيْ قَوْلُهُ فَإِنَّ عَمْرًا فَيَصِحُّ اهـ. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ اسْتَوَى الْإِنْجَ) حَاصِلُ كَلَامِ الشَّارِحِ فِيمَا يَظْهَرُ أَنَّهُ عِنْدَ مُلَاحَظَةِ الرِّبْطِ بِالشَّخْصِ لَا فَرْقَ فِي الصُّحَّةِ بَيْنَ مُلَاحَظَةِ الْبَدَلِيَّةِ وَالْبَيَانِيَّةِ بَصْرِيٍّ. • فَوُدَّ: (فَإِنَّمَا يَتَأْتَى الْإِنْجَ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ التِّيَّةِ الْمُعْتَمَدَ بِهَا إِنَّمَا هُوَ زَمَنٌ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَفِي زَمَنِهَا لَا يُتَصَوَّرُ النُّطْقُ بِزَيْدٍ، وَهَذَا فَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ بَلْ فِي مَعْنَاهُمَا وَيُلْزَمُ مِنْ مُلَاحَظَةِ مَعْنَاهُمَا تَعْلِيْقُ الْقُدْوَةِ بِالشَّخْصِ سَوَاءً اُعْتَبِرَتْ مَعْنَى الْبَدَلِ أَوْ عَطَفَ الْبَيَانِ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ اسْمِ الْإِشَارَةِ يُعْتَبَرُ فِيهِ الشَّخْصُ فَالنَّظَرُ لِلْبَدَلِ وَعَطَفِ الْبَيَانِ يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ الرِّبْطَ فَكَيْفَ يُقَالُ لَا يَتَأْتَى إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهِ وَمِنْ هُنَا يُشْكِلُ تَخْرِيجُ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ مُلَاحَظَةَ مَعْنَى اسْمِ الْإِشَارَةِ تَقْتَضِي الرِّبْطَ بِالشَّخْصِ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ مَفْهُومَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ الشَّخْصِ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم وَتَقَدَّمَ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ دِفَاعَ هَذَا الْبَحْثِ مِنْ أَنْ مُرَادَ الشَّارِحِ بِزَيْدٍ وَهَذَا وَجُودُهُمَا الذَّهْنِيَّ لَا الْخَارِجِيَّ. • فَوُدَّ: (عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ الرِّبْطِ) قَدْ يُقَالُ النَّظَرُ الْمَذْكُورُ تَوْجِيهًا لِلْخِلَافِ وَقَدْ أَفَادَ التَّحْرِيرُ السَّابِقُ أَنَّ

• فَوُدَّ: (وَهُوَ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ) أَيْ زَيْدٌ لَا بَدَلٌ لِفَسَادِهِ تَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ زَيْدٍ) هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ أَيْضًا عَلَى الْبَدَلِيَّةِ. • فَوُدَّ: (فَإِنَّمَا يَتَأْتَى عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ الرِّبْطِ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ التِّيَّةِ الْمُعْتَمَدَ بِهَا إِنَّمَا هُوَ زَمَنٌ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَفِي زَمَنِهَا لَا يُتَصَوَّرُ نُّطْقُ بِزَيْدٍ وَهَذَا فَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ بَلْ فِي مَعْنَاهُمَا كَمَا ذَكَرَهُ بَأَنَّهُ يُلَاحِظُ حَالَ التَّكْبِيرِ مَعْنَاهُمَا وَيُلْزَمُ مِنْ مُلَاحَظَةِ مَعْنَاهُمَا تَعْلِيْقُ الْقُدْوَةِ بِالشَّخْصِ سَوَاءً اُعْتَبِرَتْ مَعْنَى الْبَدَلِ أَوْ عَطَفَ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ مَعْنَى اسْمِ الْإِشَارَةِ يُعْتَبَرُ فِيهِ الشَّخْصُ فَالنَّظَرُ لِلْبَدَلِ وَعَطَفِ الْبَيَانِ يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ الرِّبْطَ فَكَيْفَ يُقَالُ لَا يَتَأْتَى إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهِ كَمَا زَعَمَهُ وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَزِمَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْكَلَامُ فِي اللَّفْظَيْنِ بِدُونِ تَصَوُّرِ مَعْنَاهُمَا فَتَأَمَّلْ وَلَا تُغْفَلْ وَمِنْ هُنَا يُشْكِلُ تَخْرِيجُ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ مُلَاحَظَةَ مَعْنَى الْإِشَارَةِ تَقْتَضِي الرِّبْطَ بِالشَّخْصِ مُطْلَقًا لَلَّهُمْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَ بِمَعْنَى اسْمِ الْإِشَارَةِ مَفْهُومَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ الشَّخْصِ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ الرِّبْطِ) قَدْ يُقَالُ النَّظَرُ الْمَذْكُورُ تَوْجِيهًا لِلْخِلَافِ، وَقَدْ أَفَادَ

والمراد بهما هنا معناهما؛ لأن البحث في النية القلبية ومن ثم قالوا لا يتخرج الخلاف هنا في بيعت هذه الفرس فبانت بطلانها؛ لأن للعبارة المعارضة للإشارة مدخلا ثم لا هنا، ولو تعارض الربط بالشخص وبالاسم كخلف هذا إن كان زيدا لم يصح كما هو ظاهر مما تقرّر؛ لأن الربط بالشخص حينئذ أبطله التعليق المذكور وبخت بعضهم صحتها بيده مثلا؛ لأن المقتدي بالبعض مقتد بالكل أي؛ لأن الربط لا يتبعض وبعضهم بطلانها؛ لأنه متلاعب ويؤد بمنع ما علّل به على الإطلاق ومع ذلك هو الوجه لا لِمَا علّل به فحسب بل؛ لأن الربط إنما يتحقق إن ربط فعله بفعله وهذا مفهوم من الاقتداء به لا بنحو يده أو رأسه أو نصفه الشائع إلا إن نوى أنه غير بالبعض عن الكل وتخريج هذا على قاعدة أن ما يقبل التعليق كطلاقي وعيني

موضعه أي الخلاف الربط المذكور وأيضا إذا كان النظر لهما إنما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخريج إذ يلزم أن يكون الصحيح مفروضا مع عدم الربط سم. • قوله: (هنا) متعلق بالخلاف. • وقوله: (في بفت إلخ) يتخرج سم. • قوله: (لا يتخرج الخلاف إلخ) وفي مسألة البيع وجهان الأوجه بينهما البطلان بصري. • قوله: (كما هو ظاهر مما تقرّر) وفي دعوى الظهور من ذلك توقف. • قوله: (وبخت) إلى قوله وتخريج هذا في النهاية. • قوله: (صحتها) أي القدوة. • قوله: (ويؤد بمنع إلخ) لا يخفى بعد هذا المنع بصري. • قوله: (هو الوجه) أي عدم الصحة نهاية. • قوله: (لا بنحو يده إلخ) مغلوط على قوله به بإعادة الخافض. • قوله: (إلا إن نوى إلخ) قد يقال ليس لهذا الاستثناء معنى؛ لأن أصل الكلام مفروض في النية القلبية كما هو ظاهر بصري عبارة سم فيه بحث؛ لأن الكلام في النية القلبية فلا يتصور فيها تغيير بالبعض عن الكل؛ لأن ذلك إنما يتصور في الألفاظ لا يقال المراد أنه أراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل؛ لأننا نقول إن قصد الاقتداء بالكل فهو اقتداء بالكل وهو داخل في كلامهم لا يحتاج إلى بغيه ولو فرض أنه لاحظ معه اليد أيضا لم يخرج أيضا عن كونه اقتداء بالكل ولا يصح أنه أراد بالبعض الكل، وإن لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا إرادة الكل بالبعض فليأتمل، فإنه ظاهر. اه. • قوله: (وتخريج هذا) أي عدم الصحة.

التقرير السابق أن موضعه الربط المذكور وأيضا إذا كان النظر لهما إنما هو عند عدم الربط فكيف يصح التخريج إذ يلزم أن يكون الصحيح مفروضا مع عدم الربط. • قوله: (لا يتخرج الخلاف هنا في بفت إلخ) هنا متعلق بالخلاف وفي بفت يتخرج. • قوله: (إلا إن نوى إلخ) فيه بحث؛ لأن الكلام في النية القلبية فلا يتصور فيها تغيير بالبعض عن الكل؛ لأن ذلك إنما يتصور في الألفاظ لا يقال المراد أنه أراد من الاقتداء باليد الاقتداء بالكل؛ لأننا نقول: إن قصد الاقتداء بالكل فهو اقتداء بالكل وهو داخل في كلامهم لا يحتاج إلى بغيه ولو فرض أنه لاحظ معه اليد أيضا لم يخرج عن كونه اقتداء بالكل فهو اقتداء بالكل ولا يصح أنه أراد بالبعض الكل، وإن لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا إرادة الكل بالبعض فليأتمل، فإنه ظاهر.

تصبح إضاقتَه إلى بعض محلّه وما لا كينكاح ورجعة لا يصح فيه ذلك، والإمامة من الثاني فيه نظر؛ لأن القاعدة في الأمور المعنوية الملحوظ فيها السراية وعذمتها وما نحن فيه ليس كذلك لأن المنوي هنا المتابعة وهي أمر جسي لا يتصور فيه تجزؤ بوجه ولا يتحقق إلا إن ربط بالفعل كما تفرز وبه فارق ما هنا ما يأتي في الكفالة من الفرق بين نحو اليد ونحو الرأس. (ولا يشترط للإمام) في صحة الاقتداء به في غير الجمعة.....

• فؤد: (فيه نظر) خبر وتخريج إلخ. • فؤد: (وهي أمر جسي إلخ) فيه نظر ظاهر بل المتابعة أمر معنوي؛ لأنها عبارة عن وقوع الفعل بعد الفعل مثلاً وذلك معنوي قطعاً غاية الأمر أن متعلقها جسي وهو الفعل فتأمل سم. • فؤد: (وبه إلخ) أي بقوله ولا تتحقق إلخ. • فؤد: (سلي) (ولا يشترط للإمام إلخ).

(فرغ): نقل عن شيخنا الشوبري أن الإمام إذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم قال: لأن الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها لجميع المقتدين وهو إنما يحصل برعاية الخلاف المانع من صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض انتهى وهو قريب حيث كان إمام المسجد واحداً بخلاف ما إذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغي أنه لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي أن يثل ذلك ما لو شرط كون الإمام حقيقاً مثلاً فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو جرت عادة الأئمة في ذلك المحل بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فإراعه دون غيره نعم لو تعدت مراعاة الخلاف كأن اقتضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشيء وبعضها وجوبه أو بعضها استيجاب شيء وبعضها كراهته فينبغي أن يراعي الإمام مذهب مقلديه ويستحق مع ذلك المعلوم ع ش أقول ويظهر أن المراد من الخلاف في كلام الشوبري الخلاف الذي لا يمنع مذهب الإمام عن رعايته بوجه وعلى هذا المراد فلا يظهر تقييد ع ش قُرب ما نقله عن الشوبري بقوله حيث كان إلى قوله نعم إلخ بل الظاهر إطلاق ما قاله الشوبري فليراجع. • فؤد: (في صحة الاقتداء) إلى قوله: وتية المأموم في النهاية، والمُخني. • فؤد: (في صحة الاقتداء به إلخ) كلامهم كالصريح في حصول أحكام الاقتداء

• فؤد: (وهي أمر جسي) فيه نظر ظاهر بل المتابعة أمر معنوي؛ لأنها عبارة عن وقوع الفعل بعد الفعل مثلاً وذلك معنوي قطعاً غاية الأمر أن متعلقها جسي وهو الفعل فتأمل. • فؤد: (وهي أمر جسي إلخ) قد يناقش بأن كونه جسي لم يظهر دليل على كونه مانعاً من جريان القاعدة فيه، وعدم تصور التجزؤ موجود في نحو الطلاق والتكاح، والرجعة مع جريان القاعدة فيها قدل على أن ذلك غير مانع من الجريان. • فؤد: (في صحة الاقتداء به) كلامهم كالصريح في حصول أحكام الاقتداء كتحمّل السهو، والقراءة بغير نية الإمامة.

(نية الإمامة) أو الجماعة لاستقلاله بخلاف المأموم، فإنه تابع أماً في الجماعة فتلزمه إن لزمته نية الإمامة مع التحرم، وإن زاد على الأربعين وإلا لم تنعقد له، فإن لم تلزمه وأحرم بها وهو زائد عليهم اشترطت أيضاً، وإن أحرم بغيرها فلا ومرو أنه في المعادة تلزمه نية الإمامة فتكون حينئذ كالجمعة (وتستحب) له (نية الإمامة) خروجا من خلاف من أوجبها وليتأهل بفضل الجماعة

كتحمل السهو، والقراءة بغير نية الإمامة سم على حج وفيه وقفة، والميل إلى خلافه ع ش وفي البخيري على الحنفي، وإذا لم يتو الإمام الإمامة استحق الجعل المشروط له؛ لأنه لم يشترط عليه نية الإمامة، وإنما الشرط زبط صلاة المأمومين بصلاته وتفضل لهم فضيلة الجماعة ويحتمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المصنوع على المعتد وصرح به سم خلافاً ل ع ش على م ر . اهـ.

قول (ش): (نية الإمامة)

(فرغ): لو حلف لا يؤم فأم من غير نية الإمامة لم يحنث كما ذكره الفقهاء وقال غيره بالحنث؛ لأن مدار الإيمان غالباً على العزف وأهله يعدونه مع عدم نية الإمامة إماماً انتهى حج في الإيعاب شرح الباب والأقرب الأول؛ لأنه حلف على فعل نفسه وحنث لم يتو الإمامة فصلاؤه فرادى وبقي ما لو كانت صيغة حليفه لا أصلي إماماً هل يحنث أم لا فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأن معنى لا أصلي إماماً لا أوجد صلاة حالة كوني إماماً وبعد اقتداء القوم به بعد إخراجهم مقترباً إنما حصل منه إتمام الصلاة لا لإجاءها بل يتبني أنه لا يحنث أيضاً لو نوى الإمامة بعد اقتدائهم به إما مراً أن الحاصل منه إتمام لا إيجاد ع ش . هـ فود: (نية الإمامة) فاعل تلزمه وفاعل لزمته مستتر يعود إلى الجماعة سم . هـ فود: (مع التحرم) وبأنى هنا ما تقدم في أصل النية من اختيار المقارنة لجميع التكبير ع ش . هـ فود: (والأ) أي وإن لم يتو الإمامة سم . هـ فود: (وهو زائد عليهم) قد يقال لا وجه للتقييد به هنا؛ لأن الحكم كذلك مطلقاً فالتقييد موهم نعم يتبني تقييد قوله الآتي، وإن أحرم بغيرها إلخ بصري . هـ فود: (في المعادة إلخ) ويثلمها في ذلك المنذورة جماعة إذا صلى فيها إماماً نهاية وسم قال ع ش قوله م ر ويثلمها في ذلك المنذورة إلخ أي فلو لم يتو الإمامة لم تنعقد وفيه نظر؛ لأنه لو صلاها مقترباً انعدت وإثم بعدم فعل ما التزمه ويجب عليه إعادتها بعد في جماعة ويكتفي بركعة فيما يظهر خروجا من عهدة التذر على ما ذكره

هـ فود: (فتلزمه إن لزمته نية الإمامة) فاعل يلزمه نية وفاعل لزمته مستتر يعود إلى الجماعة . هـ فود: (والأ) أي، وإن لم يتو الإمامة . هـ فود: (ومرو أنه في المعادة) إلى قوله: (كالجمعة) ولو نذر الجماعة في صلاة لم فيها لزمته نية الإمامة فهي أيضاً كالجمعة .

(فرغ): المتبادر من كلامهم أن من نوى الإمامة وهو يعلم أن لا أحد يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه وأنه لا اثر لمجرد احتمال اقتداء جنّي أو ملك به نعم إن ظن ذلك لم يثمد جواز نية الإمامة أو طلبها ثم رأيت في شرح الباب قال أي الزكشي بل يتبني نية الإمامة، وإن لم يكن خلفه أحد إذا وثق بالجماعة . اهـ . وقد يقال يؤخرها لحضور الموثوق بهم . اهـ .

ووقتها عند التحريم وما قيل أنها لا تصح معه لأنه حينئذ غير إمام قال الأذرعى غريب ويطله وجوبها على الإمام في الجمعة عند التحريم وإلا لم تنقيد له، فإن لم ينو ولو بعدم عليه بالمقتدين جاوزا الفضل دونه، وإن نواها في الأثناء حصل له الفضل من حينئذ (لأن أخطأ) الإمام (في تعيين تابعه) في غير الجمعة كأن نوى الإمامة بزئيد فبان عمرا (لم يصح)؛ لأن خطأه

في الرزق وشرحه قوله م المنذورة جماعة أي، والمجموعة جمع تقديم بالمطر، والمراد الثانية كما هو ظاهر؛ لأن الأولى تصح فראى. اه. ع ش وافقه شيخنا عبارته: وظاهر أن المعادة، والمجموعة بالمطر جمع تقديم، والمنذور جماعتها كالجمعة في وجوب نية الإمامة فيها لكن المنذور جماعتها لو ترك فيها هذه النية انعقدت مع الحرمة. اه. وقال الرشيدى قوله م المنذورة إلخ أي بأن نذر أن يصلي كذا من الثقل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النية المذكورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ ع ش حملها على الفريضة ولا يخفى ما فيه إذ ليست النية شرطا في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف الثقل المنذور جماعة، فإن شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن التذر ما ذكر فتأمل. اه. **قوله: (ووقتها عند التحريم)**

(فرغ): رجل شرط عليه الإمامة بموضع هل يشترط نيته الإمامة يخلو وقال م راته لا تجب؛ لأن الإمامة كونه متبوعا للغير في الصلاة مربوطة بصلاته الغير به وذلك حاصل بالجماعة للمأمومين، وإن لم ينو الإمامة بدليل انعقاد الجمعة خلف من لم ينو الإمامة إذا لم يكن من أهل الجمعة ونوى غيرها سم على المنهج.

(فرغ): المتبادر من كلامهم أن من نوى الإمامة وهو يعلم أن لا أحد ثم يريد الاقتداء به لم تنقيد صلاته لإتلاعه وأنه لا أثر لمجرد احتمال اقتداء جني به نعم إن ظن ذلك لم يمتد جواز نية الإمامة أو طلبها ثم رأيت في شرح الباب قال أي الرزكشي بل ينبغي نية الإمامة، وإن لم يكن خلفه أحد إذا وثق بالجماعة انتهى وقد يقال يؤخرها لحضور المؤنوق بهم سم على حج وقوله: اقتداء جني أي أو ملك ع ش عبارة شيخنا ونسحب النية المذكورة، وإن لم يكن خلفه أحد حيث رجا من يقتدي به وإلا فلا نسحب لكن لا تصرف كذا بخط الميداني ونقل عن ابن قاسم أنها تصرف لإتلاعه إلا إن جاوز اقتداء ملك أو جني به فلا تصرف. اه. **قوله: (ويطله) أي ما قيل.** **قوله: (حصل له الفضل إلخ) ظاهره،** وإن أخرها للأثناء بلا عذر سم. **قوله: (من حينئذ) بخلاف نظيره من الاقتداء في الأثناء،** فإنه مكروه موقوف للفضيلة، والفرق استغلال الإمام سم عبارة ع ش بخلاف ما لو أخرم والإمام في التشهد، فإن جميع صلاته جماعة ويترقى بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستصحابت بخلافه هناك سم على المنهج. اه. **قوله: (في غير الجمعة) أي وما ألحق بها معنى ونهاية.**

قوله: (حصل له الفضل من حينئذ) ظاهره، وإن أخرها للأثناء بلا عذر سم حصوله بخلاف نظيره من الاقتداء في الأثناء، فإنه مكروه موقوف للفضيلة، والفرق استغلال الإمام.

في النيّة لا يزيد على تركيها وهو جائز له بخلاف نيته في الجمعة ونية المأموم.
(و) من شروط القدوة توافق نظم صلاتيهما في الأفعال الظاهرة فحينئذ (يصح قدوة المؤدي بالقاضي، والمفترض بالمتنفل وفي الظهر بالمعصر وبالعكس) أي بعكس كل مما ذكر نظرًا لتوافق الفعل في الصلاتين، وإن تخالفت النيّة، والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروجًا من الخلاف وقضيته.....

• قوله: (على تركيها) أي النيّة سم. • قوله: (بخلاف نيته إلخ) عبارة النهاية والمعنى أما لو نوى ذلك في الجمعة أو ما ألحق بها، فإنه يضر؛ لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلًا يضر الخطأ فيه كما مر. اهـ. وقولهما، فإنه يضر إلخ قال شيخنا ما لم يضر إليهم. اهـ. • قوله: (في الجمعة) أي فيضر الخطأ في تعيين تابعة فيها وهنا أمران الأول أن ما أفاده هذا الكلام من أنه لو أصاب في تعيين تابعه في الجمعة لم يضر هل شرطه أن يكون من عيته قدر المدد المعتبر فيها حتى لو عین عشرة فقط ضرر فيه نظر ولا يمتد اشتراط ذلك؛ لأن شرط صحة جمعيته أن يكون جماعة بالمدد المعتبر فيها، فإذا قصد الإمام بدونه فات هذا الشرط، والثاني أنه لو عین جمعا يزيد على المدد المعتبر وأخطأ في تعيين قدر ما زاد على المدد المعتبر فهل يضر ذلك أو لا فيه نظر ولا يمتد عدم الضرر؛ لأنه يكفي التعرض لما يتوقف عليه صحة جمعيته فيأمل سم وقوله ولا يمتد عدم الضرر اعتمدته شيخنا. • قوله: (توافق نظم صلاتيهما) احتراز عما يأتي في قول المصنف، فإن اختلف فعلهما إلخ. • قوله: (في الأفعال) خرج به الأقوال كافتدائهم من لا يحسن الفاتحة مثلاً بمن يحسنها. • وقوله: (الظاهرة) خرج به الباطنة كالتيغ ش. قوله (سني): (وتصح قدوة المؤدي بالقاضي، والمفترض بالمتنفل إلخ) قضية كلام المصنف كالشراح م ر أن هذا مما لا خلاف فيه وعبارة الزبائدي وحج، والانفراد هنا أفضل خروجًا من الخلاف فيحتمل أنه خلاف لبعض الأئمة وأنه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف لكن قوله أي حج بعد على أن الخلاف في هذا الافتدائ ضعیف جدًا ظاهر في أن الخلاف مذمبي ع ش. • قوله: (أي بعكس كل إلخ) أي القاضي بالمؤدي، والمتنفل بالمفترض وفي المعصر بالظهر نهاية. • قوله: (والانفراد هنا إلخ) عبارة المعنى والنهاية ومع صحة ذلك بسن تركه خروجًا من الخلاف لكن محله في غير الصلاة المعادة أما فيها فيسن كفضل معادته على ذلك شيخنا. اهـ. • قوله: (وقضيته إلخ) أي التعليل.

• قوله: (لا يزيد على تركيها) أي للنيّة. • قوله: (بخلاف نيته في الجمعة) أي فيضر الخطأ في تعيين تابعة فيها وهنا أمران الأول أن ما أفاده هذا الكلام من أنه لو أصاب في تعيين تابعه في الجمعة لم يضر هل شرطه أن يكون من عيته قدر المدد المعتبر فيها حتى لو عین عشرة مثلاً فقط ضرر؛ لأن شرط صحة جمعيته أن تكون جماعة بالمدد المعتبر، فإذا قصد الإمام بدونه فات هذا الشرط فيه نظر ولا يمتد اشتراط ذلك، والثاني أنه لو عین جمعا يزيد على المدد المعتبر وأخطأ في تعيين قدر ما زاد على المدد المعتبر فهل يضر ذلك أم لا فيه نظر ولا يمتد عدم الضرر؛ لأنه يكفي التعرض لما يتوقف عليه صحة

أَنَّهُ لَا فَضِيلَةَ لِلْجَمَاعَةِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي فَصْلِ الْمَوْقِفِ وَرُذِّ بِقَوْلِهِمُ الْآتِي الْإِنْتِظَارُ أَفْضَلُ إِذْ لَوْ كَانَتِ الْجَمَاعَةُ مَكْرُوهَةً لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْإِنْتِظَارَ مُمْتَنِعٌ أَوْ مَكْرُوهٌ ضَعِيفٌ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذَا الْاِقْتِدَاءِ ضَعِيفٌ جِدًّا فَلَمْ يَقْتَضِ تَفْوِثُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ وَقَدْ نَقَلَ الْمَاوَرِدِيُّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى صِحَّةِ الْفَرَضِ خَلْفَ النَّفْلِ وَصَحَّ «أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَقُومُهُ» هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ وَلَهُمْ مَكْتُوبَةٌ وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْفَرَضِ خَلْفَ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ وَيَنْتَظِرُهُ فِي السُّجُودِ إِذَا طَوَّلَ الْاِعْتِدَالَ أَوْ الْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي الْقِيَامِ إِذَا طَوَّلَ جَلْسَةَ الْاِسْتِرَاحَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى شَافِعِيٌّ بِمِثْلِهِ فَقَرَأَ إِمَامُهُ الْفَاتِحَةَ وَرَكَعَ وَاعْتَدَلَ ثُمَّ شَرَعَ فِي الْفَاتِحَةِ مِثْلًا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ بَلْ يَنْتَظِرُهُ سَاجِدًا وَبِهِ صَرُوحُ الْقَاضِي وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ وَاسْتَوْضَحَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَأَمَّا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْقَفَالِ أَنَّ لَهُ اِنْتِظَارَهُ فِي الْاِعْتِدَالِ وَيَحْتَمِلُ تَطْوِيلَ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ فِي ذَلِكَ فَبَعِيدٌ، وَإِنْ مَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا فَخَيْرُهُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَذَلِكَ

• وفود: (أَنَّهُ لَا فَضِيلَةَ لِلْجَمَاعَةِ) اِعْتَمَدَ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ. • فود: (وَرُذِّ بِقَوْلِهِمُ الْآتِي الْإِنْفِرَادُ) قَدْ يُقَالُ قَوْلُهُمُ الْآتِي لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُكْمُ فِيمَا هُنَا أَيْضًا سَم. • فود: (فَلَمْ يَقْتَضِ تَفْوِثُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ قَالَ الْجُبَيْرِيُّ لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي هَذِهِ غَيْرُ سُنَّةٍ كَمَا مَرَّ وَمَا لَا يُطْلَبُ لَا ثَوَابَ فِيهِ. اه. • فود: (إِنْ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي الْإِنْفِرَادَ) أَيِ عِشَاءِ الْآخِرَةِ نَهَايَةً وَمُعْنَى.

• فود: (وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْفَرَضِ الْإِنْفِرَادَ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى. • فود: (فِي السُّجُودِ الْإِنْفِرَادَ) أَيِ الْأَوَّلِ عِنْدَ تَطْوِيلِ الْاِعْتِدَالِ، وَالثَّانِي عِنْدَ تَطْوِيلِ الْجُلُوسِ. • فود: (وَفِي الْقِيَامِ الْإِنْفِرَادَ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ فِي السُّجُودِ. • فود: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْإِنْفِرَادَ) أَيِ بِقَوْلِهِ وَيَنْتَظِرُهُ الْإِنْفِرَادَ. • فود: (أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ الْإِنْفِرَادَ) الْقِيَاسُ جَرِيَانٌ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا اقْتَدَى بِمَنْ يَرَى تَطْوِيلَ الْاِعْتِدَالِ. • وفود: (بَلْ يَنْتَظِرُهُ الْإِنْفِرَادَ) جَرَى عَلَيْهِ م. ر. اه. سَم. • فود: (وَذَلِكَ الْإِنْفِرَادَ) أَيِ وَجُوبِ الْإِنْتِظَارِ فِي السُّجُودِ وَعَدَمِ جَوَازِ التَّبَعِيَّةِ. • فود: (فَبَعِيدٌ الْإِنْفِرَادَ) قَدْ يُقَالُ تَقَدَّمَ أَنْ تَطْوِيلَ الْاِعْتِدَالِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِأَنْ يَسْتَمِرَّ فِيهِ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ زِيَادَةً عَلَى الذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَفْرُوضًا فِيمَا لَوْ شَرَعَ فِيهَا بَعْدَ الْإِثْنَانِ بِالذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ فَهُوَ قَابِلٌ لِلْخِلَافِ، وَإِنْ كَانَ الْقَلْبُ إِلَى مَا قَالَهُ

جُمُعَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فود: (وَرُذِّ بِقَوْلِهِمُ الْآتِي) لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْحُكْمُ فِيمَا هُنَا أَيْضًا. • فود: (إِذْ لَوْ كَانَتِ الْجَمَاعَةُ مَكْرُوهَةً لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ) أَنْظَرْ هَلْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَا أَذْرَكَ الْمَسْبُوقُ الْإِنْفِرَادَ مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ مَعَ حُكْمِهِ قَبْلَ الْكَرَاهَةِ وَقَوَاتِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ كَمَا يَتَّبِعُهَا بِالْهَاشِمِ هُنَاكَ فَيَذْكُرُ الْأَفْضَلِيَّةَ لَا يَنْفِي الْكَرَاهَةَ وَقَوَاتِ الْفَضِيلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَالْوَجْهَ أَنْ لَا يَقْتَصِرَ فِي تَوْجِيهِ الرَّدِّ عَلَى قَوْلِهِمُ الْإِنْتِظَارُ أَفْضَلُ بَلْ يُجْعَلُ وَجْهَ الرَّدِّ قَوْلُهُمْ فِي تَعْلِيلِ الْأَفْضَلِيَّةِ لِيَقَعَ سَلَامُهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُ يُشِيرُ بِحُصُولِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ وَالْأَفْضَلُ فَائِدَةً فِي طَلَبِ وَقُوعِ السَّلَامِ فِي جَمَاعَةٍ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ فَضْلُهَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فود: (وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْإِنْفِرَادَ) كَذَا م. ر. • فود: (أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ) الْقِيَاسُ جَرِيَانٌ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا اقْتَدَى بِمَنْ يَرَى تَطْوِيلَ الْاِعْتِدَالِ. • فود: (بَلْ يَنْتَظِرُهُ) جَرَى عَلَيْهِ م. ر.

لأن تطويل القصير مُبطل، والسبب بالانتقال للركن غير مُبطل فزوعي ذلك ليحظره مع عدم مخرج للتطويل، فإن قلت: هل يفترق الحال بين أن يعود الإمام إلى القيام ناسياً أو لتذكره أنه ترك الفاتحة، والفرق أنه في الأول لم يسبقه إلا بالانتقال كما ذكر بخلافه في الثاني، فإنه لما بان أنه إلى الآن في القيام كان انتقال المأموم إلى السجود سبقاً له بركعتين وبعض الثالث أو هما سواء، قلت: هما سواء ويطل ذلك الفرق إن شرط البطلان بالتقدم كالتأخير عليم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله إما تقدم به وهنا لم يوجد من المأموم حال الركوع، والاعتدال واحد من هذين فلم يكن لهما دخل في الإبطال ولم يحسب من التقدم المُبطل فلزم أنه لم يسبقه إلا بالانتقال إلى السجود عاد للقيام ناسياً أم مُتعمداً (وكذا الظهر بالصبح والمغرب) ونحوهما (وهو كالمسبوق) فإذا سلم قام وأتم (ولا تضرب متابعة الإمام في القنوت) في الصبح (والجلوس الأخير في المغرب) كالمسبوق بل هي أفضل من فراقه.....

شيخ الإسلام أنيل ويؤيده قول المتن الآتي: (فلا يضرب متابعة الإمام إلخ)، وإن كان مفروضاً فيما إذا شرع فيها ابتداءً فمحل تأمل؛ لأن الصبر إلى إتمام الفاتحة وركوعه ثم اعتداله لا يطول به اعتدال المأموم كما هو ظاهرٌ بصرى. □ فؤد: (فروهي ذلك) أي المُبطل. □ فؤد: (ليحظره مع عدم مخرج للتطويل) وفي بعض نسخ الشارح هنا زيادة على ما في أصل الشارح ما نصه: (فإن قلت هل يفترق الحال بين أن يعود الإمام إلى القيام ناسياً، أي لتذكره أنه ترك الفاتحة، والفرق أنه لم يسبقه في الأول إلا بالانتقال كما ذكر بخلافه في الثاني، فإنه لما بان أنه إلى الآن في القيام كان انتقال المأموم إلى السجود سبقاً له بركعتين وبعض الثالث أو هما سواء؟ قلت: هما سواء ويطل ذلك الفرق أن شرط البطلان بالتقدم كالتأخير عليم المأموم بمنعه وتعمده له حالة فعله إما تقدم به وهنا لم يوجد من المأموم حال الركوع، والاعتدال واحد من هذين فلم يكن لهما دخل في الإبطال ولم يحسب من التقدم المُبطل فلزم أنه لم يسبقه إلا بالانتقال إلى السجود عاد للقيام ناسياً أو مُتعمداً). اهـ.

□ فؤد (نسي): (وكذا الظهر) أي ونحوه كالمعصر. □ فؤد: (وهو) أي المُقتدي حيث يد مغمي ونهاية. □ فؤد: (فإذا سلم) أي الإمام. □ فؤد: (في القنوت في الصبح) وهل يثل ذلك ما لو اقتدى مُصلي العشاء بمُصلي الوتر في النصف الثاني من رمضان فيكون الأفضل متابعته في القنوت أو لا كما لو اقتدى بمُصلي التيسيع لكونه مثله في التعليق فيه نظر، والظاهر الأول، والفرق بينه وبين المُقتدي بصلاة التيسيع مشابهة هذا للفرض بتوقيته وتأكيده ع ش أقول وقد يدعي أن الوتر المذكور هو المراد من نحو المغرب في قول الشارح ونحوهما. □ فؤد: (كالمسبوق) إلى قوله: (ويشكل) في النهاية والمغني إلا قوله: (وجلسة الاستراحة بالشَّهيد). □ فؤد: (بل هي أفضل إلخ) قد يقتضي نذب الإتيان بدعاء القنوت ويذكر الشَّهيد فليتأمل وليراجع بصرى أقول ويؤيده قولهم إن الصلاة لا سكوت فيها إلا ما استثنى وما هنا ليس منه.

وَأَنْ لَزِمَ عَلَيْهَا تَطْوِيلُ اعْتِدَالِهِ بِالْقُنُوتِ وَجَلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ بِالتَّشَهُّدِ؛ لِأَنَّهُ لِأَجْلِ الْمُتَابَعَةِ وَهُوَ لَا يَضُرُّ وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ الظَّاهِرُ فِي وَجُوبِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنْ هَيْئَةً تِلْكَ غَيْرُ مَعْهُودَةٍ وَمَنْ ثَمَّ قِيلَ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا.

(وَلَهُ فِرَاقُهُ إِذَا اشْتَغَلَ بِهِمَا) وَهُوَ فِرَاقٌ يُعْذِرُ فَلَا يَفُوتُ بِهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا قَالَ جَمَعَ مُتَأَخِّرُونَ وَأَجَزُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ مُفَارَقَةٍ خُيِّرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِنْتَظَارِ (وَيَجُوزُ الصُّبْحُ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الْأَظْهَرِ) كَمَا كَسِبَهُ

• **قوله:** (مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ التَّسْبِيحِ) أَيِ مِنَ الْإِنْتَظَارِ فِي السُّجُودِ أَوْ الْجُلُوسِ بَيْنَ التَّسْجُدَيْنِ.

• **قوله:** (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنْ تَطْوِيلَ الْإِعْتِدَالِ بِالْقُنُوتِ مَعْهُودٌ وَكَذَا تَطْوِيلُ الْجُلُوسِ بِالتَّشَهُّدِ وَتَوَابِعِهِ بِخِلَافِهِمَا بِالتَّسْبِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • **قوله:** (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْخُ) عِبَارَةٌ شِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَقْتُ مُعَيَّنٍ وَكَانَ فِعْلُهَا بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِهَا نَادِرًا أَنْزَلْتُ بِمَنْزِلَةِ صَلَاةٍ لَا يَقُولُ الْمَامُومُ بِتَطْوِيلِ الْإِعْتِدَالِ فِيهَا. اه. • **قوله:** (غَيْرُ مَعْهُودَةٍ) وَكَغَيْرِ الْمَعْهُودِ التَّطْوِيلُ الْغَيْرُ الْمَطْلُوبُ الْمُبْتَطِلُ تَعَمُّدُهُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ اقْتِدَاءِ الشَّافِعِيِّ بِحُثْلِهِ الْمَذْكُورَةِ سَم.

قوله (سُي): (وَلَهُ فِرَاقُهُ الْخُ) أَيِ بِالتَّيَّةِ. • **قوله:** (بِهِمَا) أَيِ بِالْقُنُوتِ وَالْجُلُوسِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • **قوله:** (وَهُوَ فِرَاقٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَإِنْ أَمَكَّتْهُ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ تَرْدُّدٍ إِلَى خُرُجٍ وَقَوْلُهُ كَمَا يُصَرِّحُ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ فَلْيَسَّ التَّغْيِيرُ إِلَى وَيَصِحُّ. • **قوله:** (فَلَا تَفُوتُ بِهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ) أَيِ فِيْمَا أَتْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ وَفِيْمَا فَعَلَهُ بَعْدَ مُتَفَرِّدٍ شِ. • **قوله:** (كَمَا قَالَ جَمَعَ مُتَأَخِّرُونَ الْخُ) وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ لَكَ أَنْ تَقُولَ إِذَا كَانَ الْأَوَّلَى الْإِنْفِرَادُ أَيِ كَمَا مَرَّ فَلِمَ حَصَلَتْ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى نِهَآيَةً.

قوله (سُي): (وَيَجُوزُ الصُّبْحُ الْخُ) وَتَغْيِيرُهُ يَجُوزُ إِيْمَاءُ إِلَى أَنْ تَرَكَهُ أَوَّلَى وَلَوْ مَعَ الْإِنْفِرَادِ وَلَكِنْ يُحْصَلُ بِذَلِكَ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ فَارَقَ إِمَامَهُ عِنْدَ قِيَامِهِ لِلثَّالِثَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى شَرْحُ م ر. اه.

سَم قَالَ ع شِ قَوْلُهُ م ر وَلَكِنْ يُحْصَلُ بِذَلِكَ الْخُ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ الْمُعَادَةِ خَلْفَ الْمُقْضِيَةِ لِحُصُولِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا. اه.

• **قوله (سُي):** (فِي الْأَظْهَرِ) مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَسْبِقْهُ الْإِمَامُ بِقَدْرِ الزِّيَادَةِ، فَإِنْ سَبَقَهُ بِهَا انْتَضَى مُعْنَى.

• **قوله:** (وَأَنْ لَزِمَ عَلَيْهَا تَطْوِيلُ اعْتِدَالِهِ الْخُ) لَا يُشْكِلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بَعَنَ يَرَى تَطْوِيلَ الْإِعْتِدَالِ لَيْسَ لَهُ مُتَابَعَتُهُ بَلْ يَسْجُدُ وَيَنْتَظِرُهُ أَوْ يَفَارِقُهُ؛ لِأَنَّ تَطْوِيلَ الْإِعْتِدَالِ هُنَا يَرَاهُ الْمَامُومُ فِي الْجُمْلَةِ وَهُنَاكَ لَا يَرَاهُ الْمَامُومُ أَضْلًا شَرْحُ م ر. • **قوله:** (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْخُ) يُشْكِلُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ مَا سَبَّأَنِي قَرِيبًا فِيْمَا لَوْ اقْتَدَى شَافِعِي بَعَنَ يَرَى تَطْوِيلَ الْإِعْتِدَالِ وَطَوَّلَهُ عَنِ الْقَاضِي مِنْ أَنَّهُ يَنْتَظِرُهُ سَاجِدًا إِلَّا أَنْ يَقْتَصِدَ الشَّارِحُ فِيهِ مَا قَالَه الْقَفَالُ عَلَى خِلَافِ مَا اعْتَمَدَهُ فِيْمَا مَرَّ قَرِيبًا ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنْ تَطْوِيلَ الْإِعْتِدَالِ بِالْقُنُوتِ مَعْهُودٌ وَكَذَا الْجُلُوسُ بِالتَّشَهُّدِ وَتَوَابِعِهِ بِخِلَافِهِمَا بِالتَّسْبِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • **قوله:** (غَيْرُ مَعْهُودَةٍ) وَكَغَيْرِ الْمَعْهُودِ التَّطْوِيلُ الْغَيْرُ الْمَطْلُوبُ الْمُبْتَطِلُ تَعَمُّدُهُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ اقْتِدَاءِ الشَّافِعِيِّ بِحُثْلِهِ الْمَذْكُورَةِ.

• **قوله (سُي):** (وَيَجُوزُ الصُّبْحُ الْخُ) فِي تَغْيِيرِهِ بِتَجُوزِ إِيْمَاءٍ إِلَى أَنْ تَرَكَهُ أَوَّلَى وَلَوْ مَعَ الْإِنْفِرَادِ لَكِنْ

وكذا كُلُّ صلاةٍ أَقْصَرُ من صلاة الإمام لأتفافي نظم الصلاتين (فإذا قام) الإمام (للتأليفة إن شاء فازقه) بالنية (وسلم)؛ لأنَّ صلاته قد تُمَّتْ وهو فراق بِغَيْرِ (وإن شاء انتظره لیسلم معه قلت انتظاره) لیسلم معه (أفضل والله أعلم) ليقع سلامه مع الجماعة وعند الانتظار يشهد كما قاله الإمام ثُمَّ يطيل الدعاء على الأوجه من تزدد فيه للأذرعِي فَإِنْ قُلْتُ تشهد قبله بِنَافِه ما يأتي أَنَّ في تقدّمه عليه بركن قولِي قولاً بَعْدَ الاعْتِدَادِ به قُلْتُ الظاهر أَنَّ محلَّ ذلك في مُتَابِعِ للإمام؛ لأنَّه الذي تظهر فيه المُخَالَفَةُ أَمَّا مُتَخَلِّفٌ عنه قَصْداً فلا يَتَأَتَّى فيه ذلك القول إِذْ لا مُخَالَفَةَ حينئذٍ وَخَرَجَ بِفَرْضِهِ الكلام في الصُّبْحِ والمَغْرِبِ خَلْفَ الظُّهْرِ، فإذا قام للرابعة امتنع على المأموم انتظاره، وإن جلس للاستراحة كما يُصْرُخُ به كلامُ الشَّيْخَيْنِ وغيرهما خلافاً لِمَنْ جَوَّزه إِذا جلس للاستراحة كما يثبت في شرح القُبابِ وذلك لأنَّه يُحَدِّثُ به مجلساً مع تشهد

قول (سُي): (وإن شاء انتظره إلخ) هذا إِذا لم يَخْشَ خُرُوجَ الوقتِ قَبْلَ تَحَلُّلِ إمامه وإلا فلا يَنْتَظِرُهُ مُغْنِي ونِهَايَةُ عبارة سم سَيَانِي تَقْيِيدُ الأذرعِي جَوَازَ الإِنْتَظَارِ بما إِذا لم يَلْزَمْ عليه خُرُوجُ الوقتِ وقول الشارح هذا ظاهرٌ إِنْ سَرَعَ وقد بَقِيَ من الوقتِ ما لا يَسْمَعُهَا وإلا جاز، وإن خَرَجَ الوقتُ؛ لِأَنَّهُ مَدٌّ وهو جائزٌ. اهـ. وفي ع ش ما يوافقه بلا عَزْوٍ. ة قُود: (وعند الإِنْتَظَارِ يَشْهَدُ) أَي يُتِمُّه إِنْ سَرَعَ فيه قَبْلَ قيام إمامه وإلا قِيَامِي به من أَصْلِهِ هذا ما يَظْهَرُ، وإن كانت عِبَارَتُهُ قد تَوَهَّمُ الغَاءَ ما أَنِي به مع الإمام وأَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ الإِثْنَانِ بِجَمِيعِ التَّشْهَدِ في زَمَنِ الإِنْتَظَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَرَا جَعِ بَضْرِي وَيُوافِقْهُ قَوْلُ ع ش ما نُصِّه قَوْلُهُ ثُمَّ يَطِيلُ الدُّعَاءَ إلخ أَي نَذَباً ولا يَكْرُرُ التَّشْهَدَ قُلُوْا لَمْ يَحْفَظْ إِلَّا دُعَاءَ قَصِيرَا كَرَّرَهُ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لا سَكُوتَ فيها وإنما لم يَكْرُرُ التَّشْهَدَ خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ أَبْطَلَ بِتَكَرُّرِ الرُّكْنِ القَوْلِي اهـ. ة قُود: (أَنْ مَحَلُّ ذَلِكَ) أَي القَوْلِ المذكورِ. ة قُود: (وخرج) إلى قوله فَلْيَسَّ التَّعْبِيرُ في المُغْنِي. ة قُود: (وذلك) أَي اِئْتِنَاعُ الإِنْتَظَارِ. ة قُود: (لأنَّه يُخْبِثُ به إلخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الإِسْتِدْلَالِ أَنَّ لَهُ اِنْتَظَارَهُ فِي السُّجُودِ الثَّانِي فَلْيَرَا جَعِ سَم عَلَى حَتَجِ أَقُولُ وَاِنْتَظَارُهُ أَفْضَلُ ع ش.

يَحْصُلُ بِذَلِكَ فَضِيلَةُ الجماعة، وإن فارقَ إمامه عند قيامه لِلثَّالِثَةِ كما أَقْنَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ ولا يُخَالِفُ ذَلِكَ قول بعض المُتَأَخِّرِينَ إِنْ صَلَاةُ الرُّوَاةِ وَنَحْوِهِمْ جَمَاعَةً صَحِيحَةً ولا ثَوَابَ فيها؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ. اهـ. أَي لِأَنَّ اتِّعَاءَ طَلِبِهَا مِنْهُمْ لَعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِمْ لَهَا بِسَبَبِ صِفَةٍ قَائِمَةٍ بِهِمْ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا شَرَحَ م ر. ة قُود في (سُي): (وإن شاء انتظره لیسلم معه) سَيَانِي في قول المُصَنِّفِ قَبِيلٌ وما أَذْرَكَه المَسْبُوقُ، وإن شاء اِنْتَظَرَهُ، تَقْيِيدُ الأذرعِي جَوَازَ الإِنْتَظَارِ بما إِذا لم يَلْزَمْ عليه خُرُوجُ الوقتِ وقول الشارح أَنَّهُ ظاهرٌ إِنْ سَرَعَ وقد بَقِيَ من الوقتِ ما لا يَسْمَعُهَا وإلا جاز، وإن خَرَجَ الوقتُ؛ لِأَنَّهُ مَدٌّ وهو جائزٌ. ة قُود في (سُي): (قلت انتظره أَفْضَلُ) أَي إِنْ لَمْ يَخْشَ خُرُوجَ الوقتِ قَبْلَ تَحَلُّلِهِ وَعَلِمَ مِنْهُ حُصُولَ فَضِيلَةِ الجماعةِ شَرَحَ م ر. ة قُود: (وذلك لِأَنَّهُ يُخْبِثُ به جُلُوساً إلخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الإِسْتِدْلَالِ أَنَّ لَهُ اِنْتَظَارَهُ فِي السُّجُودِ الثَّانِي فَلْيَرَا جَعِ.

لم يفعلَه الإمام فيصَحُّ التَخَلُّفُ حينئِذٍ فَيَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَلَا أَثَرَ لِجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ هُنَا وَلَا لِحُلُوبِهِ لِلتَّشَهُدِ مِنْ غَيْرِ تَشَهُدٍ فِي الصُّبْحِ بِالظُّهْرِ؛ لِأَنَّ جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ تَطْوِيلُهَا مُبْطِلٌ فَمَا اسْتَدَامَهُ غَيْرُ مَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ بِكُلِّ وَجْهِ فَلَمْ يُنْظَرْ لِفِعْلِ الْإِمَامِ وَلَا أَنْ جُلُوسَهُ مِنْ غَيْرِ تَشَهُدٍ كَلَّا جُلُوسٍ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ فَلَمْ يَحْتَدَّ بِهِ بِدُونِهِ وَعُلِمَ مِنْ هَذَا بِأَلْوَلَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ الْجُلُوسَ، وَالتَّشَهُدَ لَزِمَهُ مُفَارَقَتُهُ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ حينئِذٍ أَفْحَشُ فَلَيْسَ التَّعْيِيرُ بِالْجُلُوسِ، وَالتَّشَهُدِ جَزِيًّا عَلَى الْغَالِبِ بَلْ فَائِذَتُهُمَا بَيَانٌ عَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ وُجُودِهِمَا بِاسْتِمْرَارِهِ فِيمَا كَانَ

• قَوْلُهُ: (لَمْ يَفْعَلَهُ الْإِمَامُ الْخُ) أَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ الْإِمَامُ سَهْوًا جَازَ لِلْمَأْمُومِ انْتِظَارُهُ أَنْتَهَى وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا اعْتِدَادَ بِمَا يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ سَهْوًا وَلَا تَجَوُّزَ مُوَاقِفَتِهِ فِيمَا يَفْعَلُهُ سَهْوًا ر. اه. سم. • قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرَ لِجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ هُنَا وَلَا لِحُلُوبِهِ الْخُ) أَيُّ خِلَافًا لِلْأَقْرَبِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَم. • قَوْلُهُ: (فِي الصُّبْحِ بِالظُّهْرِ) فَتَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ الْمُفَارَقَةُ وَبِأَلْوَلَى إِذَا تَرَكَ الْجُلُوسَ، وَالتَّشَهُدَ جَمِيعًا كَمَا أَقْنَى بِهِ الرَّائِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَايَةُ أَيِّ قَبْطُلٍ بِتَخَلُّفِهِ بَعْدَ قِيَامِ الْإِمَامِ سَم. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ الْجُلُوسِ. • رَفُودُهُ: (تَابِعٌ لَهُ) أَيُّ لِلتَّشَهُدِ. • رَفُودُهُ: (فَلَمْ يَحْتَدَّ بِهِ بِدُونِهِ) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمَ مِنْ حَالِ الْإِمَامِ أَنَّهُ لَمْ يَتَشَهُدْ، وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ بِأَنَّ ظَنَّهُ وَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ فَتَجِبُنِي عَدَمُ الْقَصْرِ؛ لِأَنَّهُ كَالْجَاهِلِ وَهُوَ يُفْتَرُّ لَهُ مَا لَا يُفْتَرُّ لِغَيْرِهِ ش. • قَوْلُهُ: (وَعُلِمَ مِنْ هَذَا) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ: (وَلَا لِحُلُوبِهِ لِلتَّشَهُدِ الْخُ). • قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ التَّعْيِيرُ الْخُ) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ شَرْحِ الرُّوضِ: وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْيِيرَيْنِ أَيُّ تَعْيِيرِ الرُّوضِ وَأَصْلُهُ مِمَّا أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ الْجُلُوسَ، وَالتَّشَهُدَ فِي تِلْكَ لَزِمَهُ مُفَارَقَتُهُ وَيَحْتَمَلُ عَدَمَ لُزُومِهَا تَنْزِيلًا لِمَحَلِّ جُلُوبِهِ وَتَشَهُدِهِ مَزَلْتُهُمَا وَيَكُونُ التَّعْيِيرُ بِهِمَا جَزِيًّا عَلَى الْغَالِبِ أَنْتَهَى. • رَفُودُهُ: (فِي تِلْكَ) أَيُّ الصُّبْحِ خَلْفَ الظُّهْرِ سَم. • عِبَارَةُ الْمُحَقِّقِ الْكُرْدِيِّ. • قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ التَّعْيِيرُ الْخُ) أَيُّ تَعْيِيرُ الْعُلَمَاءِ. اه.

• قَوْلُهُ: (لَمْ يَفْعَلَهُ الْإِمَامُ) أَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ الْإِمَامُ سَهْوًا جَازَ لِلْمَأْمُومِ انْتِظَارُهُ. اه. وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا اعْتِدَادَ بِمَا يَفْعَلُهُ الْإِمَامُ سَهْوًا وَلَا يَجُوزُ مُوَاقِفَتُهُ فِيمَا يَفْعَلُهُ سَهْوًا بَلْ لَوْ جَلَسَ الْإِمَامُ بِقَصْدِ الْإِسْتِرَاحَةِ وَتَبَرَّعَ بِالتَّشَهُدِ فِي هَذَا الْجُلُوسِ امْتَنَعَ انْتِظَارُهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ التَّشَهُدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ عَمْدًا مُبْطِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْجُلُوسَ لَهُ فَسَهْوُهُ بِهِ سَهْوٌ بِمُتَبَيَّنٍ فَلَا تَجَوُّزَ مُتَابِعَتِهِ فِيهِ وَلَا انْتِظَارُهُ شَرْحُ م. ر. • قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرَ لِجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) أَيُّ خِلَافًا لِلْأَقْرَبِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا لِحُلُوبِهِ الْخُ) كَذَا مِنْ خِلَافًا لِلْأَقْرَبِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. • قَوْلُهُ: (فِي الصُّبْحِ بِالظُّهْرِ) فَتَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ الْمُفَارَقَةُ وَبِأَلْوَلَى إِذَا تَرَكَ الْجُلُوسَ، وَالتَّشَهُدَ جَمِيعًا كَمَا أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّثَمَلِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ. • قَوْلُهُ: (فِي الصُّبْحِ بِالظُّهْرِ) أَيُّ قَبْطُلٍ بِتَخَلُّفِهِ بَعْدَ قِيَامِ الْإِمَامِ. • قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ التَّعْيِيرُ بِالْجُلُوسِ، وَالتَّشَهُدِ جَزِيًّا عَلَى الْغَالِبِ بَلْ فَائِذَتُهُمَا الْخُ) هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْيِيرَيْنِ أَيُّ تَعْيِيرِ الرُّوضِ وَأَصْلُهُ مِمَّا أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ الْجُلُوسَ، وَالتَّشَهُدَ فِي تِلْكَ لَزِمَهُ مُفَارَقَتُهُ وَيَحْتَمَلُ عَدَمَ لُزُومِهَا تَنْزِيلًا لِمَحَلِّ جُلُوبِهِ وَتَشَهُدِهِ مَزَلْتُهُمَا وَيَكُونُ التَّعْيِيرُ بِهِمَا جَزِيًّا عَلَى الْغَالِبِ. اه. • رَفُودُهُ: (فِي تِلْكَ) أَيُّ الصُّبْحِ

فيه الإمام ويصيح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا تجوز له متابعتها بل ينتظره إلى أن يسلم معه

هـ قوله: (ويصيح إلخ) وتصح صلاة العشاء خلف من يصلي التراويح كما لو اقتدى في الظهر بالصبح، فإذا سلم الإمام قام إلى باقي صلاته، والأولى أن يتمها منفرداً، فإن اقتدى به ثانياً في ركعتين أخريين من التراويح جاز كمنفرد اقتدى في أثناء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف من يصلي العبد أو الاستسقاء وعكسه لتوافقهما في نظم أفعالهما والأولى أن لا يوافق في التكبير الزائد إن صلى الصبح خلف العبد أو الاستسقاء ولا في تركه إن عكس اختياراً بصلاته ولا قصر موافقته في ذلك؛ لأن الأذكار لا يضر فعلها، وإن لم تندب ولا تركها، وإن ندبت مغيى ونهاية. هـ قوله: (في التشهد) أي الأخير سم عبارة

خلف الظهر. هـ قوله: (ويصيح اقتداء من في التشهد) أي الأخير بالقائم إلخ وفي شرح الروض في بحث الرخصة قضية ما تقدم في الهامش عن م ر من الفرق بين قول المصنف ولا يضر متابعة الإمام في القنوت وبين ما لو اقتدى بمن يرى تطويل الإغتيال منع ما جوزه الدارمي إذا حصل تطويل الإغتيال فليأمل ثم بحث في ذلك مع م ر فقال إلى منع جواز المتابعة في الإغتيال مع تطويله وإلى أنه يجوز أن يسبقه إلى السجود وينتظر فيه ولا يرد أنه يلزمه سبقه بركتين الركوع، والإغتيال؛ لأنه فعلهما قبل اقتداء به. اهـ. فليأمل أنه جاز الدارمي وغيره للمنفرد أن يقتدي في اغتيال بغيره قبل ركوعه ومتابعه. اهـ. وظاهره أنه يقتصر له هنا تطويل الإغتيال وهو موافق لما نقله في شرح الروض في باب صفة الأئمة عن قضية كلام الفقهاء بعد نقله ما يخالفه عن غيره حيث قال ولو اقتدى شافعي بمن يرى تطويل الإغتيال فطوؤه لم يوافق بل يسجد وينتظره ساجداً كما ينتظره قائماً في سجدة ص وكما لو اقتدى شافعي بمثله فقرأ إمامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة، فإنه لا يتبعه بل يسجد وينتظره ساجداً ذكره القاضي وكلام البغوي يقتضيه، قال الزركشي: وهو واضح، قلت: وكلام الفقهاء يقتضي أنه ينتظره في الإغتيال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك، والمختار جواز كل من الأمرين وقد أفتيت به في نظيره من الجلوس بين السجدين اهـ. وقوله: (وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة) الظاهر أن مثله ما لو ركع واعتدل ثم شك بعده في قراءة الفاتحة فقصده العود للقيام ليأتي بها فعند القاضي ليس للمأموم الاستمرار في الإغتيال مع تطويله، والظاهر أنه ليس له أن يسجد وينتظره ساجداً؛ لأن في ذلك سبقه بركتين إلا أن يمنع ذلك بأنه فعلهما معه فليأمل وهو ممتنع وحيث لا يحتمل أن تتمين المفارقة ويحتمل أن لا تتمين بل يجوز أن يقصد الرجوع إلى القيام مع الإمام فينقطع حكم الإغتيال لا يقال كيف يرجع للقيام بالقصد؛ لأننا نقول كما رجع الإمام عليه بذلك فليراجع نعم قد يقال: كيف تتصور المسألة إذ من أين له العلم بشك الإمام في الفاتحة وأنه رجع لتدراكها وقد يتصور بما إذا أخبره منصور أو كتب له الإمام مثلاً فلو لم يحصل له العلم بالظاهر أنه كما تقدم في قوله: (وكما لو اقتدى شافعي بمثله إلخ) بل هو شامِل لهذه فإن قلت: ما الفرق بين صورة الشك المذكورة وما تقدم في قوله المذكور حتى سلمت جواز الانتظار في السجود فيما تقدم لا في صورة الشك، قلت: هو أنه في

وهو أفضل وله مفارقتة وهو فراق بعذر ولا نظَر هنا إلى أنه أحدث مجلوساً لم يفعله الإمام؛ لأنَّ المحذور إحداثه بعد نية الافتداء لا دوائمه كما هنا (وإن أمكنه القنوت في الثانية) بأن وقف إمامه يسيراً (فنت) ندباً تحصيلاً للشيئة مع عدم المخالفة (والا) إمكئته (تركه) ندباً خوفاً من التخلف المبطل قال الاستيوي والقياس أنه يسجد للسهو. اهـ. وكأنه لم ينظر لتحمل الإمام؛ لأنَّ صلاته ليس فيها قنوت وفيه نظير ثم رأيت غيره جزم بعدم السجود وهو القياس (وله فراقه) بالنية (ليقتت) تحصيلاً للشيئة وهو فراق بعذر فلا يكره ولو لم يفارق وقتت بطلت صلاته

البصري وظاهر أن المراد به الأخير وحيثيذ فما الحكم فيما لو كان في الأول هل تتعين المتابعة الأقرب نعم إن أراد استمرار القدوة والافواضح أن له المفارقة. اهـ. فود: (وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر وهو قضية قوله هنا وهو أفضل إلخ أيضاً لكن قضية ما سيأتي أن الافتداء في أثناء الصلاة مكروه مفوت لفضيلة الجماعة حتى فيما أذركه مع الإمام عدم حصول الفضيلة هنا اللهم إلا أن يقال إنه إذا نوى الافتداء، وإن لم تحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل فضيلة في الجملة، فإذا نوى المفارقة لمخالفته للإمام من حيث كونه قائماً وهو قاعد مثلاً يكون ذلك عذراً غير مفوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرّد ربط صلاته بصلاة الإمام ع ش. فود: (إلى أنه أخذت جلوساً إلخ) فيه مسامحة إذ لا إخذات هنا رشدي.

قول (سني): (وإن أمكنه) أي من يصلي الصبح خلف غيرها نهاية. فود: (بأن وقف) إلى قوله قال إلخ في النهاية والمغني. فود: (بأن وقف إمامه إلخ) هذا التصريح لنذب الإتيان بالقنوت رشدي، والأولى لإمكان الإتيان إلخ.

قول (سني): (فنت) ويظهر أنه لو أمكنه الإتيان بالقنوت لو ترك ذكر الإغتيال أتى به؛ لأنه أكد لاحتياجه إلى الجبر بسجود السهو بخلاف ذكر الإغتيال وأنه لو أمكنه الإتيان ببعضه نذب له أيضاً إذ المنسور لا ينقسط بالمعسور بصري. فود: (تركه نذباً) أي وله فراقه كما سيأتي رشدي. فود: (ثم رأيت غيره جزم بعدم السجود إلخ) وفي الروضة، والغاب ما يوافقه سم. فود: (وهو القياس) وفاقاً للنهاية، والمغني وشرح المنهج. فود: (بالنية) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغني. فود: (وهو فراق بعذر إلخ) أي فتركه أفضل مغني وبصري وفي البجيرمي عن ع ش مثله.

صورة الشك قد ألغى ذكره واغتداله وصار في القيام فالإنتظار في السجود يستلزم سبق برؤيتين بخلاف ما تقدم، فإنه في الإغتيال، وإن شرع في القراءة فالإنتظار في السجود لا يستلزم ذلك فليأمل. فود: (ثم رأيت غيره جزم بعدم السجود) يوافقه قول الروضة كأصلها لا شيء عليه قال المحلي أي لا يجزئه بالسجود؛ لأن الإمام يحمله عنه اهـ ونظير ذلك ما في الغاب في باب سجود السهو لو افتدى في فرض الصبح بمصلي ستيه لم يقتت واحد منهما ولا يسجد المأموم للسهو. اهـ. وقد ذكره جماعة منهم القمولي لكن مشى الشارح في شرح الإرشاد على السجود وقد ظهر لك أن

بِهَوِيٍّ إِمَامِهِ إِلَى السُّجُودِ كَمَا لَوْ تَخَلَّفَ لِلتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ كَذَا أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ، وَالْمُعْتَمِدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِتَخَلُّفِهِ لَهُ إِذَا لَحِقَهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى وَفَارَقَ التَّشْهِيدَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُمَا هُنَا اشْتَرَكَا فِي الْإِعْتِدَالِ فَلَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ الْمَأْمُومُ وَتَمَّ انْفِرَادُ بِالْجُلُوسِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ جَلَسَ الْإِمَامُ ثُمَّ لِلْإِسْتِرَاحَةِ لَمْ يَضُرَّ التَّخَلُّفُ لَهُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ هَذَا الْفَرْقُ وَمُقْتَضَى مَا قَدَّمْتَهُ آيِفًا أَنَّهُ يَضُرُّ ثُمَّ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا هُنَا إِذَا لَحِقَهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَلْحَقْهُ فِيهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لَكِنْ يُنَافِيهِ إِطْلَاقُهُمُ الْآتِي أَنَّ التَّخَلُّفَ يَرْكَبُ بِلِ بَرُكَتَيْنِ وَلَوْ طَوِيلَيْنِ لَا يَطُلُّ، فَإِنْ قُلْتَ هَذَا فِيهِ فُحْشٌ مُخَالَفَةٌ وَقَدْ قَالُوا لَوْ خَالَفَهُ فِي شَيْءٍ فَعَلَّا أَوْ تَرَكَهُ وَفُحْشَتِ الْمُخَالَفَةُ كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ، وَالتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَالتَّخَلُّفُ لِلْقُنُوتِ مِنْ هَذَا قُلْتَ لَوْ كَانَ مِنْ هَذَا لَتَقَيَّنَ اعْتِمَادُ كَلَامِ الْقَفَالِ وَقِيَّاسِهِ عَلَى التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَمِدٍ فَتَقَيَّنَ أَنَّ التَّخَلُّفَ لِلْقُنُوتِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الْمُتَخَلِّفَ لِنَحْوِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ أَحَدَتْ شَيْئًا يَطُولُ زَمَنُهَا وَلَمْ يَفْعَلْهَا الْإِمَامُ أَصْلًا فَفُحْشَتِ الْمُخَالَفَةُ وَأَمَّا تَطْوِيلُهُ لِلْقُنُوتِ فَلَيْسَ فِيهِ إِحْدَاثُ شَيْءٍ لَمْ يَفْعَلْهُ

«فَوُدَّ: (إِذَا لَحِقَهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى) أَيِ أَوْ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ لَكِنْ يُنَافِيهِ إِطْلَاقُهُمُ الْإِنْفَاعَ ش. «فَوُدَّ: (وَفَارَقَ الْإِنْفَاعَ) أَيِ الْقُنُوتِ. «فَوُدَّ: (وَمُقْتَضَى مَا قَدَّمْتَهُ الْإِنْفَاعَ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَلَا أَثَرَ لِجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ الْإِنْفَاعَ. «فَوُدَّ: (إِنَّهُ يَضُرُّ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُقْتَضَى. «فَوُدَّ: (ثُمَّ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ) إِلَى الْمُتَيْنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِلِ بَرُكَتَيْنِ وَلَوْ طَوِيلَيْنِ. «فَوُدَّ: (إِذَا لَحِقَهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى) مَقُولُ الْقَوْلِ. «فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَلْحَقْهُ الْإِنْفَاعَ) خَبَرُ قَوْلِهِ ثُمَّ ظَاهِرُ الْإِنْفَاعَ. «فَوُدَّ: (بَلِ بَرُكَتَيْنِ) مَمْنُوعٌ ثُمَّ انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَيِ بَأَنَّ تَأَخَّرَ بَرُكَتَيْنِ سَمِ أَيِ مَعَ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فَلَمْ تَفُحْشِ الْمُخَالَفَةُ إِلَّا بِالتَّخَلُّفِ الْإِنْفَاعَ وَمِنْ قَوْلِهِ بِلِ بِانْضِمَامِ تَوَالِي الْإِنْفَاعَ، فَإِنَّهُ مُنَاقِضٌ لِكُلِّ مِمَّا ذَكَرَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ بَرُكَتَيْنِ هُنَا تَمَامُهُمَا بِدُونِ قَرَارِ الْإِمَامِ عَنْهُمَا. «فَوُدَّ: (هَذَا) أَيِ تَخَلُّفِهِ لِلْقُنُوتِ. «فَوُدَّ: (كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ) أَيِ بَأَنَّ تَرَكَهُ الْإِمَامُ وَقَعَلَهُ الْمَأْمُومُ وَعَكْسَهُ. «فَوُدَّ: (وَالْتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ) أَيِ بَأَنَّ تَرَكَهُ الْإِمَامُ وَقَعَلَهُ الْمَأْمُومُ وَكَذَا إِذَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ وَتَرَكَهُ الْمَأْمُومُ نَاسِيًا وَلَمْ يُعِذْ عِنْدَ التَّذَكُّرِ، وَأَمَّا لَوْ تَرَكَهُ عَمْدًا فَلَا تَبْطُلُ شَرْحُ بِإِفْضَالِ. «فَوُدَّ: (إِعْتِمَادُ كَلَامِ الْقَفَالِ) أَيِ مِنْ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ بِهَوِيٍّ إِمَامِهِ إِلَى السُّجُودِ. «فَوُدَّ: (وَقِيَّاسِهِ الْإِنْفَاعَ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى كَلَامِ الْقَفَالِ وَيُحْتَمَلُ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى الْإِعْتِمَادِ وَعَلَى كُلِّ فَالْضَّمِيرُ لِلْقُنُوتِ. «فَوُدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الْمُتَخَلِّفَ الْإِنْفَاعَ) فِيهِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ آيِفًا مِنَ الْحُكْمِ فِي التَّشْهِيدِ كَذَلِكَ، وَإِنْ جَلَسَ الْإِمَامُ لِلْإِسْتِرَاحَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي. «فَوُدَّ: (لِنَحْوِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ) أَيِ كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ. «فَوُدَّ: (أَحَدَتْ شَيْئًا) وَهِيَ الْجُلُوسُ لِلتَّشْهِيدِ رَشِيدِي.

الموافق لما في الرُّوضَةِ هُوَ عَدَمُ السُّجُودِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَقْنُتْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا قِيَاسُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ أَمَكَّنَتْهُ الْقُنُوتُ الْإِنْفَاعَ أَنَّهُ يَقْنُتُ الْمَأْمُومَ إِذَا أَمَكَّنَتْهُ الْإِنْفَاعَ. «فَوُدَّ: (أَنَّهُ يَضُرُّ) كَذَا م. ر. «فَوُدَّ: (بَلِ بَرُكَتَيْنِ) هَذَا مَمْنُوعٌ ثُمَّ انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَيِ بَأَنَّ تَأَخَّرَ بَرُكَتَيْنِ.

الإمام فلم تفضح المخالفة إلا بالتخلف بتمام رُكْنَيْنِ فعليَّين كما أطلَقوه، والحاصل أن الفُحْشَ في التخلف للشيء غيره في التخلف بالركن، وإن الفرق أن إحداث ما لم يفعله الإمام مع طول زَمَنِهِ فُحْشٌ في ذاته فلم يحتج لضم شيء إليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله الإمام، فإنه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفُحْشُ به بل بانضمام توالي رُكْنَيْنِ تائيْنِ إليه فتأمل وحيث فقولهم هنا إذا لحقه في السجدة الأولى قَيْدٌ لَعَدَمِ الكراهة لا للبطلان حتى يهوي للسجدة الثانية وعلى هذا يحمل قول الزركشي المعروف للأصحاب أن التخلف للقنوت مبطلٌ بدليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مُصَوِّرٌ بما إذا فُحْشَتِ المخالفة أي بأن تأخر برُكْنَيْنِ وليس كلامُ الرافعي فيه بدليل قوله إذا لحقه على القرب.

• فَوَدَّ: (في التخلف للشيء) أي الجلوس للشَّهْدِ بقرينة ما مرَّ وإلا فهو في مسألة القنوت أيضًا متخلف لشيء، وإنما عبر هنا باللام وفيما بعده بالباء للإشارة للفرق بينهما بما ذكرته رشيدِي.

• فَوَدَّ: (صفة تابعة) أي لأصل الاعتدال. • فَوَدَّ: (بل بانضمام توالي رُكْنَيْنِ إلخ) أي ولو غير طويلين كما يقتضيه إطلاقه وحُكْمُه بالبطلان يهوي إمامه للسجدة الثانية كما سيأتي فليتأمل بصريَّ عبارة الحلبي فلا تبطل إلا إذا تخلف بتمام رُكْنَيْنِ فعليَّين ولو طويلاً وقصيراً بأن يهوي الإمام للسجود الثاني. اهـ.

• فَوَدَّ: (قيد لعدم الكراهة إلخ) أي ولتذنب القنوت سم ورسيدِي عبارة الكُرْدِي على بأفضل سبق أنه إن أدرك الإمام في السجدة الأولى نَذِبٌ له التخلف للقنوت، وإن لم يهوي المأموم إلا بعد جلوس الإمام بين السجدين كره له التخلف له، وإن هوى الإمام للسجدة الثانية قبل هوي المأموم للأولى بطلت صلاة المأموم. اهـ. وعبارة البصري قوله قَيْدٌ لَعَدَمِ الكراهة إلخ مُقتضاه أنه إذا لحقه في السجدة الأولى لا كراهة، وإن تخلف عنه في الهوي وهذا قياس ما يأتي أن الشيء في حق المأموم في كمال المتابعة أن لا يتقبل عن الركن الأول حتى يصل الإمام للثاني لكن يُحْتَمَلُ أن يقال هنا إن الأولى في حقه المتابعة بمجرد الهوي خروجاً من خلاف الفقهاء ولعل هذا وجه ويكون ذلك مُستثنى مما يأتي لما عارضه من جريان الخلاف القوي بالبطلان فليتأمل. اهـ. • فَوَدَّ: (لا للبطلان إلخ) عبارة النهاية فلا بطلان حتى إلخ. • فَوَدَّ: (حتى يهوي إلخ) أي هويًا يخرج به عن حد الجلوس وإلا فواضح أنه لا يضرب بصري.

• فَوَدَّ: (وعلى هذا) أي التخلف برُكْنَيْنِ. • فَوَدَّ: (المعروف إلخ) مقول القول وه فَوَدَّ: (بدليل قوله إلخ) أي الزركشي، والجاء مُتَعَلِّقٌ بقوله يحمل إلخ. • فَوَدَّ: (الخلاف في ذلك) أي في البطلان. • فَوَدَّ: (لا خلاف إلخ) مقول الزركشي في محل آخر أي بدليل قول الزركشي لا خلاف إلخ مع أنه قد حكى الخلاف في البطلان وعدمه كُرْدِي. • فَوَدَّ: (فيه) أي في فُحْشِ المخالفة. • فَوَدَّ: (بدليل قوله) أي الرافعي، والجاء مُتَعَلِّقٌ بقوله ليس إلخ.

• فَوَدَّ: (قيد لعدم الكراهة) أي ولتذنب القنوت.

(فإن اختلف فعلهما كمكتوبة وكشوف أو جنازة) قال البلقيني وسجدة تلاوة أو شكر (لم يصح) الاقتداء بهما (على الصحيح) لتقدير المتابعة مع المخالفة في النظم، وزعم الصّحّة في القيام الأول منهما إذ لا مخالفة فيه ثم يفارقه يرد بأن الربط مع تخلف النظم متعذر فمُنِعَ الانعقاد وبه فارق الانعقاد في ثوب ثرى منه عورته عند الركوع وفي ثاني قيام ركعة الكشوف الثانية وأخير تكبيرات الجنازة لانقضاء تخالف النظم.....

فوق (سني): (فعلهما) أي الصلاتين . هـ وفود: (أو جنازة) أي أو مكتوبة وجنازة مُفني . هـ فود: (قال) إلى الفصل في النهاية الآ قوله وأخير تكبيرات الجنازة إلى وعلم وقوله: وإن لم يفرغ إلى، فإن خالف . هـ فود: (قال البلقيني إلخ) اعتمدته النهاية والمفني . هـ فود: (وسجدة تلاوة أو شكر) نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه نهاية وشرح بأفضل .

فوق (سني): (لم يصح إلخ) ولا فرق في عدم الصّحة بين أن يعلم نية الإمام لها أو يجهلها، وإن بان له ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة خلافاً للروائي ومن تبعه نهاية وفي سم عن الإيما ب مثله . هـ فود: (وبه فارق الانعقاد في ثوب ثرى منه إلخ) أي؛ لأنه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستر عورته نهاية عبارة البصري، فإنه غير متعذر لجواز حصول الستر قبل الركوع فتستمر على الصّحة . اهـ .

هـ فود: (وفي ثاني قيام ركعة الكشوف إلخ) عبارة النهاية وفي القيام الثاني فما بعده من الركعة الثانية من صلاة الكشوف . اهـ . قال ع ش قال الزياضي وقضيه حصول الركعة وهو المعتمد . اهـ . هـ فود: (الثانية) كذا في الأسنى وغيره وفي النهاية للجمال الرملي التصريح بإذراك الركعة بالركوع وكذا رأته في كلام غير واحد من أتباعه واعتمده الزياضي ولم أر شيئاً من ذلك في كلام الشارح وقوة كلامه رؤماً نفيد عدم إذراك الركعة به وهو الذي يظهر للفقير كزدي على بأفضل . هـ فود: (وأخير تكبيرات الجنازة إلخ)، والأوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدة الشكر، والتلاوة إلى تمام السلام إذ موضوع الأولى على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها، وأما في الأخيرتين فلائهما ملحقان بالصلاة وليستأ منها مع وجود المخالفة شرح م ر . اهـ . سم .

هـ فود في (سني): (كمكتوبة وكشوف أو جنازة قال البلقيني إلخ) في شرح الباب، وإذا اقتدى في صورة مما ذكره الاستئناف، وإن جهل نية الإمام وبأن له ذلك قبل التكبير الثانية من صلاة الجنازة كما جزم به في التثية قال البلقيني كابن التقي ورجحه في البحر كالصلاة خلف الكافر؛ لأن العلامة ظاهرة لكن في الجواهر عن الروائي أن الأصح الصّحة كافتدائه الجنب ونقله ابن الرفعة عن بعض الشارحين وعليه، فإن اقتدى به جاهلاً وفارقه فوراً لم يضر، والأوجه الأول . اهـ .

(فرغ): (الظاهر امتناع اقتداء من في سجود السهو في الصلاة بمن في سجود التلاوة؛ لأنه اقتداء لمن في الصلاة بمن ليس في صلاة وأنه يجوز اقتداء ساجد التلاوة بساجد الشكر والعكس م ر .

ومثلهما ما بعد السجود فيما قاله البلقيني أما لو صلى الكُسوف كسنة الصبح فيصبح الاقتداء بها وعلم من كلامه في سجود ذي السهر، والثلاوة.

أنه يشترط أيضاً لصحة الاقتداء به موافقة الإمام في سُنَنِ تَفَحُّشِ الْمُخَالَفَةِ فيها فعلاً وتركاً كسجدة تلاوة وسجود سهو وتشهد أول وفي قيام منه، وإن لم يفرغ من سجوده إلا والإمام قائم عنه بعدما أتى به، فإن خالف عابداً عالماً بطلت صلاته نعم لا يضر تخلف الإثمائه....

• قود: (ومثلها إلخ) أي مثل ثاني قيام ركعة الكُسوف الثانية وآخر تكبيرات الجنازة في الصلعة ما بعد سجود التلاوة، والشكر ومرآة عن النهاية خلافة. • قود: (فيما قاله البلقيني) أي من عدم صحة اقتداء المكتوبة بسجدة تلاوة أو شكر. • قود: (أما لو صلى) إلى قوله وقيام منه في المغني. • قود: (فيصبح الاقتداء بها) أي سواء كان في الركعة الأولى أو الثانية ع ش. • قود: (وهلم من كلامه إلخ) اغتدار عن عدم ذكر المصنف لهذا الشرط هنا. • قود: (أنه يشترط إلخ). • قود: (موافقة الإمام إلخ) وهو الشرط السادس من شروط الاقتداء، والشرط السابع منها المتابعة في أفعال الصلاة كما قال فضل تجب متابعة الإمام إلخ مغني. • قود: (وفي قيام إلخ) ظاهره أنه معطوف على قوله في سُنَنِ إلخ وظاهر قول النهاية وقيام إلخ بحذف في أنه معطوف على قوله وتشهد أول. • قود: (منه) أي من التشهد الأول.

• قود: (هذه) أي التشهد الأول سم. • قود: (بعدما أتى به) أي بعد إتيان الإمام بالتشهد الأول، والظرف متعلق بقوله قائم. • قود: (فإن خالف إلخ) عبارة النهاية خالفه فيها عابداً إلخ أي خالف

• قود: (ومثلها ما بعد السجود فيما قال البلقيني)، والأوجه استغناء المنع في الجنازة وسجدة الشكر، والثلاوة إلى تمام الصلاة إذ موضح الأولى على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها، وأما في الأخيرتين فلاتهما ملحقان بالصلاة وليستا معها وجود المخالفة شرح م ر. • قود: (وسجود سهو) قد يشتكل بالنسبة للترك؛ لأنه إذا تركه الإمام وسلم جاز بل ندب للمأموم الإتيان به ويجاب بأن المراد امتناع فعله على المأموم قبل سلام الإمام. • قود: (وتشهد أول) قد يقتضي هذا بعد قوله فعلاً وتركاً احتياط الموافقة في فعله مع أنه لو تركه عمداً وانتصب للقيام قد جلس الإمام لفعله لم تبطل صلاته ولم يجب عليه العود كما تقدم. • قود: (هذه) أي التشهد الأول. • قود: (فإن خالف عابداً إلخ) كأن المراد سيما وقرينة نعم إلخ، فإن خالف بالتخلف للتشهد الأول حتى فيما إذا لم يفرغ من سجوده الأول إلا والإمام قائم عنه بعدما أتى به ولا يخفى أنه في الحالة المذكورة يقولنا حتى إلخ قد تخلف عن الإمام بركتين فلا بد أن يكون هذا التخلف بعذر ولا بطلت صلاته، وإذا كان بعذر فهل يكون كبطيء القراءة، وإن لم يتخلف أيضاً للتشهد ويقي ما لو فرغ من سجوده الثاني فوجد الإمام قام عن التشهد بعدما أتى به ومثله ما لو فرغ من الركوع فوجد الإمام هوى عن الاعتدال بعدما أتى بالقنوت فهل يتخلف للتشهد والقنوت أو يمتنع فيه نظر وقد يؤيد الإمتناع أنه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه.

وأكمل من هذا أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الإمام فلا يشرع حتى يصل الإمام لحقيقة الثنقل إليه ودل على أن هذا تفسير لكمال المتابعة كما تقرر لا بقيد وجوبها قوله (فإن قارنه) في الأفعال كما دل عليه السياق فالاستثناء (منقطع) وعدم ضرر المقارنة في الأقوال معلوم بالأولى؛ لأنها أخف أو الأقوال ولو السلام كما دل عليه حذف المعمول المفيد للعموم والاستثناء الآتي إذ الأصل فيه الاتصال.....

الفعل انتهت. قال الشهاب سم وهي أقرب إلى عبارة المصنف. اهـ. ولم يثبت على وجه عدول الشارح م ر كالشهاب ابن حجر عن ذلك الأقرب وأقول وجهه ليتأتى له حمل ما في المتن على الأكمل الذي سيذكره، ولا فعبارة المصنف باختيار جل الجلال صديقة بما إذا تأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الإمام لكانه قدّم انتهائه على انتهائه بأن كان سريع الحركة، والإمام بطيئها وظاهر أن هذا ليس من الأكمل رشيد وفيه ع ش ما يوافقه. هـ قوله: (وأكمل من هذا إلخ) كذا في النهاية أيضاً، وأما صاحب المتن فقد اقتصر على حمل ما في المتن على صورة الكمال كما صمنا ولم يستدرك ما ذكره بقولهما: (وأكمل إلخ) بصري وقد وجهه صنيع المتن بأن ما ذكره داخل في صورة الكمال خلافاً لما يقتضيه صنيعهما. هـ قوله: (فلا يشرع حتى يصل إلخ) قضيه أنه يطلب من المأموم أن لا يخرج عن الإعتدال حتى يتلبس الإمام بالسجود وقد يتوقف فيه. اهـ. سم وأقره الهاتفي وأقول لا توقف فيه فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة ما يفيد كبحر البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم (كان رسول الله ﷺ إذا قال: سمع الله لمن حيمه لم يخن أحد منا ظهره حتى يقع النبي ﷺ ساجداً ثم تقع سجوداً) وفي بعض الروايات حتى يصنع جهته على الأرض نعم رأيت في شرح مسلم للتوروي استثناء ما إذا علم من حاله أنه لو أخر إلى هذا الحد لرفع الإمام قبل سجوده انتهى وهو ظاهر ولعله وجه توقف سم فيما ذكر كزدي على بافضل وهو الظاهر، وأما جواب ع ش بما نصه: اللهم إلا أن يقال: أراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل إلى ابتداء مسمى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين؛ لأنهما بعض أعضاء السجود. اهـ. فيرويه الأحاديث المتقدمه. هـ قوله: (على أن هذا) أي قول المصنف: (بأن يتأخر إلخ). هـ قوله: (قوله فإن قارنه) أي إلى الفصل. هـ قوله: (السياق) يعني قول المصنف في أفعال الصلاة. هـ قوله: (فالاستثناء) أي الآتي.

هـ في (س): (منقطع) أي إذ التكثير ليس من جنس الفعل. هـ قوله: (وعدم ضرر المقارنة إلخ) جواب عما يراد على التقييد بقوله في الأفعال من إتمامه ضرر المقارنة في الأقوال. هـ قوله: (أو والأقوال إلخ) عطف على ما يفيد الإقتصار على الأفعال أي فقط. هـ قوله: (والاستثناء إلخ) عطف على حذف المعمول.

فعل المأموم على فراغه منه أي فراغ الإمام من الفعل انتهى، وهي أقرب إلى عبارة المصنف. هـ قوله: (حتى يصل الإمام إلخ) قضيه أن يطلب من المأموم أن لا يخرج عن الإعتدال حتى يتلبس الإمام بالسجود وقد يتوقف فيه.

(لم يَضُرْ) لانتظام القدوة مع ذلك نعم تكررهُ المقارنة وتَفُوتُ بها فيما وُجِدَتْ فيه فضيلة الجماعة كما مرَّ مبسوطاً في فصل لا يتقدّم على إمامه ويصيح أن يكون ذلك تفسيراً للواجبة أيضاً بأن يراد بالتأخّر والتقدّم المفهومين من عبارته المبطل منهما الدال عليه كلامه بعد ولا ترد عليه حينئذ المقارنة في التحريم ولا التخلف بالسنة السابقة.....

قول (لم يَضُرْ) أي لم يَأْتِ مُغْنِي قال ع ش ومثل ذلك في عَدَم الضَّرَر ما لو عَزَمَ قَبْلَ الإِقْتِدَاءِ على المقارنة في الأفعال لَانَ الْقُصُودُ الْخَارِجَةُ عَنِ الصَّلَاةِ قَبْلَ التَّلَبُّسِ بِهَا لَا أَثَرَ لَهَا . اهـ .

• قوله: (لانتظام) إلى قوله كما مرَّ في النهاية والمغني . • قوله: (وتفوت بها إلخ) قال الزركشي ويجري ذلك في سائر المكروهات أي المتعلقة بالجماعة، وضابطه أنه حيث فَعَلَ مَكْرُوهًا مع الجماعة من مخالفة مأمور به في الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فاته فضلها إذ المكروه لا ثواب فيه مع أن صلاته جماعة إذ لا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها، فإن قيل فما فائدة حصول الجماعة مع انتفاء الثواب فيها أجيب بأن فائدته سقوط الإنثم على القول بوجوبها إما على العيني أو على الكيفي والكراهة على القول باتها سنة مؤكدة لقيام الشعائر ظاهراً، وأما ثواب الصلاة فلا يفوت بازتيكاف مكروه فقد صرحوا بأنه إذا صَلَّى بَارِضٍ مُضْطَوِّبَةٍ أَنَّ الْمُحَقِّقَيْنِ عَلَى حُصُولِ الثَّوَابِ فَالْمَكْرُوهُ أَوَّلَى مُغْنِي . • قوله: (فيما وجدت فيه) أي فيما قَارَنَ فيه فَقَطَّ سِوَاهُ أَكَانَ رُكْنًا أَوْ أَكْثَرَ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ . • قوله: (ذلك) أي قول المصنف بأن يتأخّر إلخ . وهـ قوله: (أيضا) أي كما يصح أن يكون تفسيراً للمتابعة الكاملة المشار إليه بقول الشارح، وأما المندوبة إلخ . • قوله: (بأن يراد إلخ) أو بأن تُحْمَلَ بأن على معنى كان؛ لَانَ الْمُتَابَعَةُ الْوَاجِبَةُ تَتَأَدَّى بِوُجُوهٍ مَا ذَكَرَهُ أَحَدُهُمَا سَم . • قوله: (المفهومين من عبارته إلخ) يعني مفهوم مخالفة (وقوله: المبطل بينهما) نائب فاعل قوله بأن يراد يغني مفهوم قوله بأن يتأخّر إلخ أن لا يتقدّم تقدماً مبطلاً ومفهوم قوله ويتقدّم إلخ أن لا يتأخّر تأخراً مبطلاً كَرَدِيَّ أي وبه يتدفع ما لسم هنا مِمَّا نَصَّهُ قَوْلُهُ الْمَفْهُومَيْنِ مِنْ عِبَارَتِهِ إِنْ أَرَادَ قَوْلُهُ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ إِنْخَ فَحَمَلَ التَّأَخَّرَ، وَالتَّقَدَّمَ فِيهِ عَلَى الْمُبْطِلِ فَاسِيدَ كَمَا لَا يَخْفَى أَوْ غَيْرُهُ فَايْن . اهـ . • قوله: (الدال عليه) أي على المبطل . • قوله: (كلامه بعد) أي قول المصنف الآتي أتفا أو بركتين إلى ، وإن كان إلخ وقوله الآتي في آخر الفصل ولو تقدّم إلى والآخر إلخ . • قوله: (ولا ترد عليه إلخ) صورة الإيراد أنه يلزم على كَوْنِ ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِلْمُتَابَعَةِ الْوَاجِبَةِ بِأَنْ يَرَادَ بِالتَّأَخَّرِ إِنْخَ انْحِصَارُهَا فِي عَدَمِ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخَّرِ الْمُبْطِلَيْنِ الدَّالَّ عَلَيْهِمَا كَلَامُهُ بَعْدَ مَعَ أَنَّ مِنْهَا عَدَمُ الْمُقَارَنَةِ فِي التَّحَرُّمِ وَعَدَمُ التَّخَلُّفِ بِسَبَبِ تَفْخُشِ الْمُخَالَفَةِ فِيهَا كَمَا مَرَّ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ مَنْعُ لُزُومِ الْإِنْحِصَارِ بِأَنْ سَكَوَتْ عَنْهُمَا هُنَا لِلْعِلْمِ بِهِمَا مِنْ كَلَامِهِ . • قوله: (المقارنة في التحريم) قد يُقَالُ التَّحَرُّمُ غَيْرُ فِعْلٍ فَالْمُتَابَعَةُ فِيهِ مَسْكُوتٌ عَنْهَا فِي

• قوله: (بأن يراد بالتأخّر والتقدّم إلخ) أو بأن يُحْمَلَ (بأن) على معنى كان؛ لَانَ الْمُتَابَعَةُ الْوَاجِبَةُ تَتَأَدَّى بِوُجُوهٍ مَا ذَكَرَهُ أَحَدُهُمَا . • قوله: (المفهومين من عبارته) إِنْ أَرَادَ قَوْلُهُ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ إِنْخَ فَحَمَلَ التَّأَخَّرَ، وَالتَّقَدَّمَ فِيهِ عَلَى الْمُبْطِلِ فَاسِيدَ كَمَا لَا يَخْفَى أَوْ غَيْرُهُ فَايْن . • قوله: (ولا ترد عليه حينئذ المقارنة) قد يُقَالُ

للعلم بهما من كلامه وخَرَجَ بالأفعال على الأول الأقوال، فإنه لا تَجِبُ المتابعة فيها بل تُسَنُّ إلا تكبيرة الإحرام قيل إيجابه المتابعة إن أراد به في الفرض، والنفل ورُدَّتْ جِلْسَةُ الاستراحة أو في الفرض فقط ورُدَّ التشهد الأول. ١ هـ. وليس يستدبر لما مرَّ قُبَيْلَ الفصل أن الذي دُلَّ عليه كلامه أن المراد الأول لكن لا مطلقاً في النفل بل فيما تفحش فيه المخالفة وجِلْسَةُ الاستراحة ليست كذلك (إلا تكبيرة الإحرام) فتَضَرُّ المِقَارَنَةُ فيها إذا نوى الاقتداء مع تحرُّمه ولو بأن شكَّ

التفسير رأساً سم وقد يُجاب عن إشكاليه بأن السكوت في مقام البيان يُفِيدُ الحضر. ٥ فُود: (للعلم بهما إلخ) أي بالأول من قوله: فإن قَارَنَهُ إلخ وبالثاني في لَعَلَّهُ من سُجُودَي السَّهْوِ والتلاوة كما ذَكَرَهُ قُبَيْلَ الفصل سم. ٥ فُود: (على الأول) أي على تقدير في الأفعال فَقَط. ٥ فُود: (فإنه لا تَجِبُ المتابعة فيها إلخ) إن أراد بالمتابعة فيها ما تَقَدَّمَ في المتن خالفَ قوله بل تُسَنُّ إلخ سَبَبُهُ تأخُّر المأموم بِكُلِّ من الفاتحة والتسليم عن جميع فاتحة الإمام وتسليمه واقتضى أنه يُسَنُّ تأخُّر ابتداء المأموم للتشهد عن ابتداء الإمام وسباني ما يُفِيدُهُ، وإن أراد بها التأخُّر بالجميع أشكَلُ بالتشهد، والذي بَعْدَهُ، وإن أراد بها ما يَشْمَلُ التأخُّر كلاً أو بعضاً، والمِقَارَنَةُ أَشْكَلُ بالفاتحة، والسلام لما تَقَرَّرَ اللُّهُمَّ إلا أن يُرَادَ بها مُجَرَّدُ عَدَمِ التَّحَدُّمِ، وأما التأخُّر والمِقَارَنَةُ فَحُكْمُهُ مُتَفَاوِتٌ في الأقوال وقَضِيَّةٌ هَذَا سَنُ عَدَمِ التَّحَدُّمِ بالتشهد سم. ٥ فُود: (ورُدَّتْ جِلْسَةُ الاستراحة) أي قَبِلَتْ حُرْمَةُ مُخَالَفَةِ الإمام فيها فعلاً وتَرْكاً وَلَيْسَ كذلك. ٥ فُود: (ورُدَّ التشهد إلخ) أي قَبِلَتْهُمُ جَوَازُ إثبات المأموم به مع جلوسه إذا تَرَكَهُمَا الإمام وَلَيْسَ كذلك. ٥ فُود: (فتَضَرُّ) إلى قوله: فإن قُلْتَ في الْمُغْنَى إلخ قَوْلُهُ يَقِينًا وقوله وإفناء البغوي إلى ولو زال وقوله لِلخَبَرِ إلى وأفهم وإلى قوله فَقَوْلِي فِي النِّهَايَةِ إلخ قَوْلُهُ يَقِينًا وقوله وإفناء البغوي إلى ولو زال وما أَتَيْهِ عَلَيْهِ. ٥ فُود: (المِقَارَنَةُ فيها) أي أو في بعضها نهايةً وَمُغْنَى. ٥ فُود: (إذا نوى الاقتداء مع تحرُّمه) هذا لِلإِحْتِرَازِ عَمَّنْ أَحَرَمَ مُفَرَّدًا ثُمَّ افْتَدَى، فإنه تَصِحُّ قُدُوتُهُ، وإن تَقَدَّمَ تَكْبِيرُهُ على تكبير الإمام مُغْنَى وَنِهَايَةٌ. ٥ فُود: (ولو بأن شكَّ إلخ) أي في اثباتها أي تكبيرة الإحرام أو بَعْدَهَا نِهَايَةٌ وَمُغْنَى قَالَ ع ش قوله

التحرُّمُ غيرُ فِعْلٍ فَالْمُتَابَعَةُ فِيهِ مَسْكُوتٌ عَنْهَا فِي التَّحْسِينِ رَأْسًا. ٥ فُود: (للعلم بهما من كلامه) الأول: من قوله: فإن قَارَنَهُ إلخ، والثاني: لَعَلَّهُ من سُجُودَي السَّهْوِ والتلاوة كما ذَكَرَهُ قُبَيْلَ الفصل. ٥ فُود: (فإنه لا تَجِبُ المتابعة فيها بل تُسَنُّ) إن أراد بالمتابعة فيها ما تَقَدَّمَ بالتأخُّر بِالْإِبْتِدَاءِ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ إلخ خالفَ قوله بل تُسَنُّ سَبَبُهُ تأخُّر المأموم بِكُلِّ من الفاتحة والتسليم عن جميع فاتحة الإمام وتسليمه واقتضى أنه يُسَنُّ تأخُّر المأموم ابْتِدَاءَ التَّشْهَدِ عَنِ ابْتِدَاءِ الإمام وسباني ما يُفِيدُهُ، وإن أراد بها التأخُّر بالجميع عن الجميع أَشْكَلُ بالتشهد والذي بَعْدَهُ الذي قد يُفِيدُهُ سَنُ تأخُّر جميع تشهدٍ عن جميع تشهد الإمام، وإن أراد بها ما يَشْمَلُ التأخُّر كلاً أو بعضاً والمِقَارَنَةُ أَشْكَلُ بالفاتحة، والسلام لما تَقَرَّرَ فَلْيَتَأَمَّلِ اللُّهُمَّ إلا أن يُرَادَ بها مُجَرَّدُ عَدَمِ التَّحَدُّمِ، وأما التأخُّر، والمِقَارَنَةُ فَحُكْمُهُ مُتَفَاوِتٌ فِي الْأَقْوَالِ وَقَضِيَّةٌ هَذَا سَنُ عَدَمِ التَّحَدُّمِ بالتشهد. ٥ فُود: (ورُدَّ التشهد) ما صورة الإيراد.

هَلْ قَارَنَهُ فِيهَا أَوْ لَا وَكَذَا التَّقَدُّمُ بِبَعْضِهَا عَلَى فَرَاغِهِ مِنْهَا إِذْ لَا تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ حَتَّى يَتَأَخَّرَ جَمِيعُ تَكْبِيرَاتِهِ عَنْ جَمِيعِ تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ يَقِينًا لِأَنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ اِقْتِدَاءٌ بِمَنْ لَيْسَ فِي صَلَاتِهِ إِذْ لَا يَتَيَقَّنُ دُخُولَهُ فِيهَا إِلَّا بِتِمَامِ التَّكْبِيرِ وَإِمْرَادُ مَا بَعْدَ كَذَا عَلَيْهِ يَنْدَفِعُ بِحِمْلِ الْمُقَارَنَةِ عَلَى مَا يَشْمَلُهَا فِي الْبُفْضِ، وَالْكُلُّ وَلَوْ ظُنُّ أَوْ اعْتَقَدَ تَأَخُّرَ جَمِيعِ تَكْبِيرَاتِهِ صَحَّ مَا لَمْ يَبَيِّنْ خِلَافَهُ وَإِفْنَاءُ الْبَقْوَى بِأَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ فَبَانَ إِمَامُهُ لَمْ يُكَبِّرْ اِنْتَقَدَتْ لَهُ مُتَفَرِّدًا ضَعِيفٌ، وَإِنْ اعْتَمَدَهُ شَارِحٌ وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّهَا لَا تَتَعَقَّدُ، وَإِنْ اعْتَقَدَ تَقَدُّمَ تَحْرُومِ الْإِمَامِ وَهُوَ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ نَصُّ الْبُؤْهَاطِيِّ وَكَلَامُ الرُّوسِيَّةِ وَلَوْ زَالَ شَكُّهُ فِي ذَلِكَ عَنْ قُرْبٍ لَمْ يَضُرَّ كَالشَّكِّ فِي أَصْلِ النَّيَّةِ. وَإِنْ تَخَلَّفَ بِرُكْنِي) فَعَلَى قَصِيرٍ أَوْ طَوِيلٍ (بِأَنِّ فَرَعَ الْإِمَامُ مِنْهُ) سَوَاءً أَوْصَلَ لِلرُّكْنِ الَّذِي بَعْدَهُ أَمْ كَانَ فِيمَا بَيْنَهُمَا (وَهُوَ) أَيِ الْمَأْمُومِ (فِيمَا) أَيِ رُكْنٍ (قَبْلَهُ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصْحَ)، وَإِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ لَا تَبَايُزُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ فَهَمَا أَسْبَقَكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتَ تُدْرِكُ كُونِي بِهِ إِذَا رَفَعْتَ وَأَهْتَمَّ قَوْلُهُ فَرَعَ أَنَّهُ مَتَى أَدْرَكَهُ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنْهُ لَمْ تَبْطُلْ قَطْعًا، فَإِنْ قُلْتَ عَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَأْمُومَ لَوْ طَوَّلَ الْاِعْتِدَالَ بِمَا لَا يُطِيلُهُ حَتَّى سَجَدَ الْإِمَامُ وَجَلَسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ثُمَّ لَحِقَهُ لَا يَضُرُّ وَحِينَئِذٍ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ لِلثَّلَاوَةِ وَفَرَعَ مِنْهُ، وَالْمَأْمُومُ قَائِمٌ، فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبْطُلُ، وَإِنْ لَحِقَهُ

أَوْ بَعْدَهَا أَيِ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ أَمَا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا كَالشَّكِّ فِي أَصْلِ النَّيَّةِ. اهـ. □ فُود: (يَقِينًا) أَيِ أَوْ ظَنًّا لِمَا يَأْتِي آتِفًا سَم. □ فُود: (بِمَنْ لَيْسَ فِي صَلَاتِهِ) أَيِ لَمْ يَتَيَقَّنْ كَوْنَهُ فِي صَلَاةٍ بِضَرِي. □ فُود: (مَا لَمْ يَبَيِّنْ خِلَافَهُ) أَيِ، فَإِذَا بَانَ خِلَافُهُ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. □ فُود: (أَنَّهَا لَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيَّةُ، وَالْمُغْنِي أَيْضًا كَمَا مَرَّ آتِفًا. □ فُود: (فِي ذَلِكَ) أَيِ الْمُقَارَنَةِ. □ فُود: (كَالشَّكِّ فِي أَصْلِ النَّيَّةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ مَضَى مَعَهُ رُكْنٌ ضَرٌّ، وَإِنْ زَالَ عَنْ قُرْبٍ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِهِ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ بِضَرِي.

□ فُود (سَم): (وَأَنْ تَخْلُفَ الْإِمَامُ) أَيِ مِنْ غَيْرِ عُدْرِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. □ فُود: (سَوَاءً أَوْصَلَ الْإِمَامُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَانَ ابْتَدَأَ الْإِمَامُ رَفَعَ الْاِعْتِدَالَ وَالْمَأْمُومُ فِي قِيَامِ الْقِرَاءَةِ. اهـ. □ فُود: (لَمْ تَبْطُلْ قَطْعًا) وَكَذَا إِذَا تَخَلَّفَ بِرُكْنٍ بِمُدْرٍ لَمْ تَبْطُلْ قَطْعًا مُغْنِي. □ فُود: (ثُمَّ لَحِقَهُ الْإِمَامُ) أَيِ بِأَنِّ هَوَى لِلْسُّجُودِ الْأَوَّلِ قَبْلَ هَوَى الْإِمَامِ لِلْسُّجُودِ الثَّانِيَةِ ش. □ فُود: (وَفَرَعَ مِنْهُ الْإِمَامُ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ هَوَى لِلْسُّجُودِ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنْهُ فَلَا تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ قَامَ الْإِمَامُ مِنَ السُّجُودِ قَبْلَ تَلْبَسِ الْمَأْمُومِ بِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ مَعَ الْإِمَامِ رَشِيدِي.

□ فُود: (وَالْمَأْمُومُ قَائِمٌ) أَيِ لَمْ يَسْجُدْ قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهِ مَا لَوْ كَانَ فِي هَوَى السُّجُودِ مَعَ تَخَلُّفِهِ عَنِ السُّجُودِ عَمْدًا حَتَّى قَامَ الْإِمَامُ عَنْهُ ش. □ فُود: (وَأَنْ لَحِقَهُ) انْظُرْ مَا مَرَّ جَعِ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ، وَالْمَنْصُوبُ رَشِيدِي أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ الْأَوَّلَ لِلْمَأْمُومِ وَالثَّانِي لِلْإِمَامِ.

□ فُود: (عَنْ جَمِيعِ تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ يَقِينًا) أَيِ أَوْ ظَنًّا لِمَا يَأْتِي آتِفًا.

بِقِيَدِهِ الْآتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بِخِلَافِ نَحْوِ جُلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ

(فصل) فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدُوةِ لَيْضاً

(تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ) لِيَخْتَرِ الصَّحِيحَيْنِ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَتَوَخَّذْ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ تَرَكَ فَرَضًا لَمْ يُتَابِعْهُ فِي تَرْكِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ أَبْطَلَ وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدَ بِفِعْلِهِ وَتَسْمِيَةِ التَّرْكِ لِيَتَضَمَّنِيهِ الْكَفُّ فِعْلًا أَصْطِلَاحَ أَصُولِي ثُمَّ الْمُتَابَعَةُ الْوَاجِبَةُ إِنَّمَا تَحْصُلُ.....

الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ فِي السَّنَنِ الْمَذْكُورَةِ وَرَجَعَهُ سَمَ إِلَى الشَّهَادَةِ فَقَالَ قَوْلُهُ: فَإِنْ خَالَفَ الْإِمَامَ كَانَ الْمُرَادُ سَيِّئًا بِقَرِينَةٍ نَعَمَ الْإِمَامُ، فَإِنْ خَالَفَ بِالتَّخَلُّفِ لِلشَّهَادَةِ الْأُولَى حَتَّى يَمَّا إِذَا لَمْ يَقْرَأْ مِنْ سُجُودِهِ الْأُولَى إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ عَنْهُ بَعْدَمَا أَتَى بِهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ فِي الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ يَقُولُنَا حَتَّى الْإِمَامُ قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ الْإِمَامِ بِرُكُوتَيْنِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّخَلُّفُ مُبْطِلًا وَلَا يَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَيَقِي مَا لَوْ قَرَأَ مِنْ سُجُودِهِ الثَّانِي فَوَجَدَ الْإِمَامُ قَامَ عَنِ الشَّهَادَةِ بَعْدَمَا أَتَى بِهِ وَبَطُلَ مَا لَوْ قَرَأَ مِنَ الرُّكُوعِ فَوَجَدَ الْإِمَامَ قَامَ عَنِ الْإِعْتِدَالِ بَعْدَمَا أَتَى بِالْقُنُوتِ فَهَلْ يَتَخَلَّفُ لِلشَّهَادَةِ أَوْ الْقُنُوتِ أَوْ يَمْتَنِعُ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْإِمْتِنَاعُ أَنَّهُ لَوْ سَبَّهَ بِسُجُودِ الثَّلَاثَةِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ بَصْرِيٌّ. هـ قَوْلُهُ: (بِقِيَدِهِ الْآتِي الْإِمَامُ) وَهُوَ قَوْلُهُ إِذَا قَامَ إِمَامُهُ وَهُوَ فِي أَثْنَائِهِ أَيْ بَعْدَ أَنْ قَعَلَ الْإِمَامُ كَمَا عَلِمَ وَمِمَّا مَرَّ وَأَفْصَحَ عَنْ الشَّهَابِ سَمَ فِي مَا يَأْتِي فِي حَاشِيَةِ حَجِّ وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي كَوْنِ التَّخَلُّفِ حَبِطًا مُبْطِلًا أَوْ غَيْرَ مُبْطِلٍ وَلَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الشَّارِحِ م ر وَالشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ وَفِيمَا يَأْتِي فِي كَوْنِهِ يُعْذَرُ بِهَذَا التَّخَلُّفِ حَتَّى يُغْتَفَرَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ أَوْ لَا يُعْذَرُ بِهِ فَعِنْدَ الشَّارِحِ م ر يُعْذَرُ كَمَا يَأْتِي وَعِنْدَ الشَّهَابِ الْمَذْكُورِ لَا قِتْبَةَ لِذَلِكَ رَشِيدِيٌّ. هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ جُلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ تَمَحُّشُ الْمُخَالَفَةِ فِيهَا رَشِيدِيٌّ.

فَصْلٌ تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ

قَوْلُهُ (سَمَ): (فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْأَقْوَالِ كَالْقِرَاءَةِ وَالشَّهَادَةِ فَيَجُوزُ فِيهَا التَّقَدُّمُ، وَالتَّأَخُّرُ إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَمَا يُعْلَمُ وَمِمَّا سَبَّاهُ وَإِلَّا فِي السَّلَامِ فَيُتَبَلَّغُ تَقَدُّمُهُ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ الْمُفَارَقَةَ نِهَابَةً زَادَ الْمُغْنِي وَلَوْ غَبَرَ الْمُصَنَّفُ بِالتَّبَعِيَّةِ بَدَلَ الْمُتَابَعَةِ لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْمُتَابَعَةَ تَقْتَضِي غَالِيًا هـ. هـ قَوْلُهُ: (بِخَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَسْمِيَةِ التَّرْكِ فِي النَّهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَتَوَخَّذْ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ الْإِمَامُ) أَيْ لِأَنَّ التَّرْكَ لَا يُسَمَّى فِعْلًا فِي أَصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ. هـ قَوْلُهُ: (لَوْ تَرَكَ فَرَضًا الْإِمَامُ) لَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ وَجُوبِ الْمُتَابَعَةِ فِيمَا ذَكَرَ لَا عَدَمَ جَوَازِهَا الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْإِفَادَةِ بَصْرِيٌّ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يُتَابِعْهُ فِي تَرْكِهِ الْإِمَامُ) أَيْ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ مَحَلَّ تَطْوِيلِ كَأَنَّ تَرَكَ الرُّكُوعِ انْتَهَرَ فِي الْقِيَامِ وَالْإِمَامُ كَانَ طَوَّلَ الْإِمَامِ الْإِعْتِدَالُ انْتَهَرَ الْمَأْمُومُ فِيمَا بَعْدَهُ وَهُوَ السُّجُودُ هُنَا ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَتَسْمِيَةِ التَّرْكِ الْإِمَامُ) جَوَابٌ مَا يَرُدُّ

فَصْلٌ: تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ الْإِمَامُ

هـ قَوْلُهُ: (وَتَسْمِيَةِ التَّرْكِ لِيَتَضَمَّنِيهِ الْكَفُّ فِعْلًا أَصْطِلَاحَ أَصُولِي) جَوَابٌ مَا يَرُدُّ عَلَى وَتَوَخَّذْ الْإِمَامُ ثُمَّ قَدْ يُقَالُ

(بأن) يتأخر جميع تحريمه عن جميع تحريمه وأن لا يسبقه بركنين وكذا بركن لكن لا يطلان ولا يتأخر بهما أو بأكثر من ثلاثة طويلاً ولا يخالفه في شئ تفحش المخالفة فيها وهذا كله يُعلم من مجموع كلامه، وأما المندوبة فتحصل بأن (يتأخر ابتداء فعله) أي المأموم (عن ابتدائه) أي فعل الإمام (ويتقدم) انتهاء فعل الإمام (على فراغه) أي المأموم (منه) أي من فعله.....

على ويؤخذ إلخ ثم قد يقال الأصولي لم يسم الترك فعلاً، وإنما أطلق الفعل على الكف الذي مع الترك فتأمل سم. □ فؤد: (بأن يتأخر إلخ) أي يقيناً أو ظناً ومحل هذا الشرط إذا نوى الإقتداء في تحريمه بخلاف ما إذا نواه في الائتاء فلا يشترط التأخر بجبرمي ويأتي في الشارح ما يوافقه. □ فؤد: (بركنين) أي ولو غير طويلين شرح المنهج. □ فؤد: (وكذا بركن إلخ) وكذا ببعض ركن كما يصرح به قول شرح الرزوي، فإن فعل شيئاً من ذلك بأن سبقه بركن فاقبل أو قارنه أو تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكراهة كراهة تحريم في سبقه وكراهة تنزيه في الآخرين انتهى اه سم ويأتي في آخر الفصل عن النهاية والمغني ما يصرح بذلك أيضاً. □ فؤد: (ولا يتأخر بهما) أي بلا عذر. □ فؤد: (أو بأكثر إلخ) أي ولو بمتر سم. □ فؤد: (وهذا كله إلخ) اغتدار عن ترك المصنف تفسير المتابعة الواجبة. □ فؤد: (وأما المندوبة) ثم قوله الآتي وذلك على أن هذا إلخ لعل الأقدم من هذا أن يجعل هذا تمثيلاً للمتابعة الواجبة، فإن هذا أقرب إلى كلام المصنف بل الحمل على خلافه في غاية المخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرورة وكون هذا تمثيلاً للواجب لا ينافي إجزاء ما هو دونه وحاصله أن المتابعة الواجبة تحصل بوجوه منها هذا وهو أولاً فهو واجب من حيث عموم مندوب من حيث خصوصه فلذا صح التمثيل به للواجب مع التثنية بعده على أن وجوبه من حيث العموم فليتأمل سم. □ فؤد: (ويتقدم انتهاء فعل الإمام على فراغه إلخ) عبارة المحلي أي، والمغني وتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغه منه أي فراغ الإمام من

الأصولي لم يسم الترك فعلاً إنما أطلق الفعل على الكف الذي بمعنى الترك فتأمل. □ فؤد: (وكذا بركن) وكذا ببعض ركن كما يصرح به قوله في شرح الرزوي، فإن فعل شيئاً من ذلك بأن سبقه بركن فاقبل أو قارنه أو تأخر إلى فراغه لم تبطل صلاته وكراهة كراهة تحريم في سبقه وكراهة تنزيه في الآخرين. اه لا يقال لا حاجة إلى استدراك هذا لأن الكلام في وجوبه تبطل مخالفته، والمخالفة ببعض الركن ليس كذلك؛ لأننا نقول هذا لا يصح في الركن لأن المخالفة به لا تبطل أيضاً مع أنه ذكره. □ فؤد: (ولا يتأخر بهما) أي بلا عذر. □ فؤد: (أو بأكثر) أي ولو بمتر. □ فؤد: (وأما المندوبة) ثم قوله: (الآتي وذلك على أن هذا إلخ) لعل الأقدم من هذا أن يجعل هذا تمثيلاً للمتابعة الواجبة، فإن هذا أقرب إلى كلام المصنف بل الحمل على خلافه في غاية المخالفة للظاهر المتبادر بلا ضرورة وكون هذا تمثيلاً لا ينافي إجزاء ما هو دونه وحاصله أن المتابعة الواجبة تحصل بوجوه منها هذا وهو أولاً فهو واجب من حيث عموم مندوب من حيث خصوصه فلذا صح التمثيل به للواجب مع التثنية بعده على أن وجوبه من حيث العموم فليتأمل. □ فؤد: (ويتقدم انتهاء فعل الإمام على فراغه إلخ) عبارة المحلي وتقدم ابتداء

قُلْتُ الْفَرْقُ أَنَّ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ لَمَّا كَانَتْ تَوْجَدُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَبْضًا كَانَتْ كَالْفِعْلِ الْأَجَنِيِّ فَفُحِّشَتْ الْمُخَالَفَةُ بِهَا بِخِلَافِ إِدَامَةِ بَعْضِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ لَا يَفْحَشُ إِلَّا إِنْ تَعَدَّدَ (أَوْ) تَخَلَّفَ (بِرُكْنَيْنِ) فِعْلَيْنِ مُتَوَالَيْنِ (بِأَنْ فَرَّغَ) الْإِمَامُ (مِنْهُمَا وَهُوَ فِيمَا قَبْلَهُمَا) بِأَنْ ابْتَدَأَ الْإِمَامُ الْهُوِيَّ لِلسُّجُودِ يَعْنِي زَالَ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِلَّا بِأَنْ كَانَ أَقْرَبَ لِلْقِيَامِ مِنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ فَهُوَ إِلَى الْآنَ فِي الْقِيَامِ فَلَا يَضُرُّ بَلْ قَوْلُهُمْ هُوَ لِلسُّجُودِ يَفْهَمُ ذَلِكَ فَقَوْلِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ، وَإِنْ كَانَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبُ أَيِّ مِنْهُ إِلَى السُّجُودِ أَوْ أَكْمَلَ الرُّكُوعِ (فَلَا نَ لَمْ يَكُنْ عُدُنَ) بِأَنْ تَخَلَّفَ لِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَقَدْ تَعَدَّدَ تَرْكُهَا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ أَوْ لِسُنَّةِ كَقِرَاءَةِ السُّورَةِ.....

• فَوُدَّ: (إِنْ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ الْإِنِّ) هَذَا مَا رَجَعَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بَعْدَ أَنْ ضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ أَوَّلًا أَنَّ الْقِيَامَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ بِسُجُودِ التَّلَاوَةِ لِزُجُوعِهِمَا إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَامُومِ شُبْهَةٌ فِي التَّخَلُّفِ قَبْطَلَتْ صَلَاتُهُ بِهِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّ الرُّكْنَ يَقُوتُ بِانْتِقَالِ الْإِمَامِ عَنْهُ فَكَانَ لِلْمَامُومِ شُبْهَةٌ فِي التَّخَلُّفِ لِإِكْمَالِهِ فِي الْجُمْلَةِ فَمَنْعَتْ فُحْشَ الْمُخَالَفَةِ وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ أَنْتَهَى وَاقْتَصَرَ م ر عَلَى الْفَرْقِ الْمَضْرُوبِ س م. • فَوُدَّ: (لَمَّا كَانَتْ الْإِنِّ) كَانَ حَاصِلُهُ أَنَّ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ لَمَّا كَانَتْ عِبَادَةً تَامَةً مُسْتَعِلَّةً بِذَلِيلِ أَنَّهَا تَفْعَلُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا مُتَفَرِّدَةً كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ فِيهَا أَفْحَشَ بِخِلَافِ سَجْدَةٍ هِيَ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ بَضْرِي وَلَعَلَّ هَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِي سَم مَا نَعُصِهِ قَوْلُهُ تَوْجَدُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْ وَلَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ وَلِذَا وَجَبَتْ نِيَّتُهَا س م. • فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ تَعَدَّدَ) هَذَا الْإِسْتِنَاءُ مُنْقَطِعٌ. • فَوُدَّ: (بِأَنْ ابْتَدَأَ الْإِمَامُ الْهُوِيَّ الْإِنِّ) أَيِ، وَالْمَامُومُ فِي قِيَامِ الْقِرَاءَةِ مُغْنِي وَسَم زَادَ الْبَضْرِي وَكَانَتْ تَرْكُهُ الشَّارِحُ لِيُضَوِّجَهُ. اه. أَقُولُ وَلَعَلَّهُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ بَأَنْ تَخَلَّفَ الْإِنِّ.

• فَوُدَّ: (بِأَنْ كَانَ أَقْرَبَ لِلْقِيَامِ الْإِنِّ) أَيْ أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الزِّيَادِيُّ ع ش. • فَوُدَّ: (فَقَوْلِي الْإِنِّ) أَيْ فِي تَصْوِيرِ التَّخَلُّفِ بِرُكْنَيْنِ س م. • فَوُدَّ: (أَيِّ مِنْهُ إِلَى السُّجُودِ أَوْ أَكْمَلَ الرُّكُوعِ) أَخْلَمَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ لَا يَزِفُّ الْإِشْكَالَ فِي عِبَارَةِ شَرْحِ الْإِرْشَادِ مِنْ أَضْلِهِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْقِيَامِ مِنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ كُلُّ مِنَ الْبَارِئَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ بَضْرِي. • فَوُدَّ: (حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ) أَيْ أَوْ قَارَبَ الرُّكُوعَ كَمَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ بَاقِضِل. • فَوُدَّ: (كَقِرَاءَةِ السُّورَةِ الْإِنِّ) أَيْ وَتَسْبِيحَاتِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لِسُنَّةِ الْإِنِّ) مِنْهَا مَا لَوْ اشْتَغَلَ بِتَكْبِيرِ الْعِيدَيْنِ وَقَدْ تَرَكَ الْإِمَامُ فَلَا يَكُونُ مَعْدُورًا ع ش.

• فَوُدَّ: (قُلْتُ الْفَرْقُ أَنَّ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ لَمَّا كَانَتْ تَوْجَدُ خَارِجَ الصَّلَاةِ الْإِنِّ) هَذَا مَا رَجَعَ الشَّارِحُ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ ضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ أَوَّلًا قُلْتُ الْفَرْقُ أَنَّ الْقِيَامَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ بِسُجُودِ التَّلَاوَةِ لِزُجُوعِهِمَا إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَامُومِ شُبْهَةٌ فِي التَّخَلُّفِ قَبْطَلَتْ صَلَاتُهُ بِهِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّ الرُّكْنَ يَقُوتُ بِانْتِقَالِ الْإِمَامِ عَنْهُ فَكَانَ لِلْمَامُومِ شُبْهَةٌ فِي التَّخَلُّفِ لِإِكْمَالِهِ فِي الْجُمْلَةِ فَمَنْعَتْ فُحْشَ الْمُخَالَفَةِ وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ. اه. وَاقْتَصَرَ م ر عَلَى الْفَرْقِ بِالْمَضْرُوبِ. • فَوُدَّ: (لَمَّا كَانَتْ تَوْجَدُ خَارِجَ الصَّلَاةِ) أَيْ وَلَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ وَلِذَا وَجَبَتْ نِيَّتُهَا. • فَوُدَّ: (الْهُوِيَّ لِلسُّجُودِ) أَيْ وَالْمَامُومُ فِي الْقِيَامِ. • فَوُدَّ: (فَقَوْلِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) أَيْ فِي تَصْوِيرِ التَّخَلُّفِ بِرُكْنَيْنِ.

ومثله ما لو تَخَلَّفَ لِحِجْسَةِ الاسْتِرَاحَةِ أَوْ لِإِتْمَامِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ إِذَا قَامَ إِمَامُهُ وَهُوَ فِي أَثْنَائِهِ

• فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ التَّخَلُّفِ لِقِرَاءَةِ السُّورَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِإِتْمَامِ التَّشْهِيدِ الْخَلْفِ) أَيِ الَّذِي أَتَى بِهِ الْإِمَامُ سَمَ وَرَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (أَوْ لِإِتْمَامِ التَّشْهِيدِ) لَا يُقَالُ إِنَّ قَضِيَّةً كَوْنَهُ غَيْرَ مَعْدُورٍ لِلتَّخَلُّفِ بِإِتْمَامِهِ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ إِذَا انْتَصَبَ الْإِمَامُ فَتَخَلَّفَ هُوَ لِإِتْمَامِهِ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ فِيمَا لَيْسَ مَطْلُوبًا كَمَا لَوْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ بِالْكُلِّيَّةِ وَانْتَصَبَ عَنْهُ فَتَخَلَّفَ بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْنَا يَطْلُبُ التَّخَلُّفُ لِإِتْمَامِهِ فَلَا بَطْلَانُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِمُجَرَّدِ انْتِصَابِ الْإِمَامِ لِأَنَّا نَمْنَعُ أَنَّ قَضِيَّةَ ذَلِكَ إِذْ لَمْ يُخْدِثْ مَا لَمْ يُخْدِثْهُ الْإِمَامُ مِنْ جُلُوسٍ أَوْ تَشْهِيدٍ إِذَا قَامَ الْإِمَامُ قَدْ أَتَى بِهِمَا لِكَيْتَهُ قَامَ قَبْلَ قِرَائِهِ هُوَ مِنَ التَّشْهِيدِ وَلَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فَوَجَدَ الْإِمَامَ تَشْهَدُ ثُمَّ قَامَ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ يَأْتِي فِي تَخَلُّفِهِ لِلتَّشْهِيدِ مَا قِيلَ فِي تَخَلُّفِهِ لِإِتْمَامِهِ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْدُورٍ فِيهِ لِعَدَمِ طَلْبِهِ أَوْ مَعْدُورًا لَطَلْبِهِ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا عَنِ السَّيِّدِ وَلَا يُقَالُ يَنْبَغِي عَدَمُ جَوَازِ تَخَلُّفِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْدِثْ بِتَخَلُّفِهِ مَا لَمْ يُخْدِثْهُ الْإِمَامُ مِنَ الْجُلُوسِ لِلتَّشْهِيدِ، وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُحَرِّزْ وَفِي شَرْحِ الصَّبَابِ بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلٍ مِنْ جُمْلَتِهِ نَقَلَهُ عَنِ الشَّرَفِ الْمَنَاوِيِّ فِيمَا لَوْ أَتَى الْإِمَامُ بِبَعْضِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَامُومِ إِنْتِمَائُهُ مَا نَصَّهُ قَالَ يَلْمِذُهُ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِتْمَامُ مَدْنُوبًا هُنَاكَ حَيْثُ أَمَكْتَهُ إِذْ رَأَى الْقِيَامَ مَعَ الْإِمَامِ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ نَذْبِ الْإِثْنَيْنِ بِالْقُنُوتِ وَجِلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ مَعَ تَرْكِ الْإِمَامِ لَهُمَا فَلَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ هَذَا الْمُتَخَلِّفُ لِإِتْمَامِ التَّشْهِيدِ الْفَاتِحَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِمَشْرُوعِيَّةِ التَّخَلُّفِ لَهُ يَكُونُ مَعْدُورًا فَيُتِمُّ الْفَاتِحَةَ وَيَسْمَعُ عَلَى نَظْمِ صَلَاةٍ نَفْسِهِ مَا لَمْ يُسَبِّحْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ مَقْصُودَةٍ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ فَتَاوَى أَهْلِ الْمَضَرِّ فِي ذَلِكَ أَهْلاً وَفِيمَا ذَكَرَهُ آخِرًا نَظَرَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كَالْمُتَخَلِّفِ لِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ، وَالتَّعَوُّذِ فِيمَا يَأْتِي حَيْثُ شَرَعَ لَهُ الْإِثْنَانُ بِهِ قَدْ يَفْرُقُ بَأَنَ هَذَا لَمْ يُطْلَبْ مِنْهُ فِي هَذَا الْجُلُوسِ إِلَّا التَّشْهِيدُ فَلَا تَقْصِيرَ مِنْهُ بِوَجْهِهِ فِي الْإِسْتِغَاثِ بِهِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ طُلِبَ مِنْهُ شَيْءٌ آخَرُ وَجُوبًا وَهُوَ الْفَاتِحَةُ بِأَنَ ظَنَّ أَنَّ مَا أَذْرَكَهُ مِنَ الزَّمَنِ يَسْمَعُهُ مَعَ الْفَاتِحَةِ فَرَكَعَ الْإِمَامُ فِيهَا عَلَى خِلَافِ ظَنِّهِ. أَه. ثُمَّ ذَكَرَ فِيمَنْ اشْتَغَلَ بِالْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ فَرَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ إِتْمَامِهِ الْفَاتِحَةَ سَوَاءً كَانَ ظَنَّ أَنَّ مَا أَذْرَكَهُ مِنَ الزَّمَنِ يَسْمَعُهُ مَا اشْتَغَلَ بِهِ مَعَ الْفَاتِحَةِ أَمْ لَا إِذَا تَخَلَّفَ بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ لِيَأْتِي بِمَا أَلْزَمَنَاهُ بِهِ مِنْ قِرَاءَتِهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِقَدْرِ مَا اشْتَغَلَ بِهِ نِزَاعًا كَبِيرًا فِي أَنَّهُ حَيْثُ كَبَّطِيءُ الْقِرَاءَةِ أَوْ لَا وَاطْلُبَ فِي تَأْيِيدِهِ أَنَّهُ كَبَّطِيءُ الْقِرَاءَةِ عَلَى خِلَافِ مَا مَشَى عَلَيْهِ فِيمَا سَيَأْتِي أَيَّ عَقِبَ قَوْلِهِ الْآتِي فَمَعْدُورٌ فِي هَذَا الشَّرْحِ وَحَيْثُ يُشَكِّلُ تَنْظِيرُهُ فِيمَا قَالَهُ السَّيِّدُ وَلَوْ أَتَى الْإِمَامُ بِبَعْضِ الْقُنُوتِ وَتَرَكَ الْبَاقِي فَتَخَلَّفَ لَهُ الْمَامُومُ فَهَلْ يَكُونُ كَبَّطِيءُ الْقِرَاءَةِ عِنْدَ السَّيِّدِ عَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّشْهِيدِ مَعَ قَوْلِهِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كَالْمُتَخَلِّفِ الْخَلْفِ لِمَا عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجَّحَ فِي الْمُتَخَلِّفِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ كَبَّطِيءُ الْقِرَاءَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّظْهِيرُ مِنْ حَيْثُ الْجُزْمُ وَأَنَّهُ يَنْبَغِي إِجْرَاءُ النَّزَاعِ الْآتِي فِيهِ ثُمَّ حَيْثُ مَشَى الشَّارِحُ فِي هَذَا الشَّرْحِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ التَّخَلُّفُ لِإِتْمَامِهِ احْتِجَاجًا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَسْأَلَةِ الْقُنُوتِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِتَقْصِيرِهِ بِهَذَا الْجُلُوسِ لِغَيْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ وَقَوْلُ كَثِيرِينَ إِنَّ تَخَلُّفَهُ لِإِتِمَامِ التَّشْهِيدِ مَطْلُوبٌ فَيَكُونُ كَالْمُوَافِقِ الْمَعْذُورِ مَشْتَوْعٌ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنَّهُ كَالْمَسْبُوقِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا وَغَيْرَهُ صَرَّحُوا بِمَا ذَكَرْتَهُ وَمَرَّ آتِفًا فِي تَخَلُّفِهِ لِلْقُنُوتِ مَا يُوَافِقُ هَذَا عَلَى أَنَّ ذَاكَ مُسْتَدِيمٌ لِوَاجِبٍ هُوَ الْاِعْتِدَالُ فَلَمْ يَتَخَلَّفْ لِغَيْرِي مَسْنُونٍ بِخِلَافِ هَذَا.....

■ فَوَدَّ: (وقول كثيرين إلخ) اعتمدته النهاية وقال سم منهم السيد السهمودي وقيد الطلب بما إذا أمكنه إدراك القيام مع الإمام وهو نظير ما قالوه في التخلّف للقنوت إذا تركه الإمام وسجد وقضية هذا التقييد أنه إذا لم يمكنه الإدراك المذكور لا يطلب التخلّف ولكنه يجوز إلا أنه يصير متخلفاً بغير عذر فليأتمل .
 اهـ. وأقره ع ش والزشيدني. ■ فَوَدَّ: (الغير المطلوب) فيه نظر، فإنه مطلوب منه ما لم يؤد إلى تخلّف كما هنا لا أن يكون مراده المؤدّي إليه جمل على النهاية. ■ فَوَدَّ: (إلتزام التشهد) أي الأول وخرج بالإلتزام ما لو كان الإمام سريع القراءة وأتى به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فينبغي للمأموم متابعتة وعدم إثباته بالتشهد في الحالة المذكورة فلو تخلّف للتشهد كان كالتخلّف بغير عذر ع ش أي باتفاق الجفمين. ■ فَوَدَّ: (مطلوب كالموافق المغذور) قياس ذلك إن تخلّف مصلّي الصبح خلف مصلّي الصبح لإلتزام القنوت كذلك بخلاف ما تقدّم في مصلّي الصبح خلف الظهر وكان الفرق عدم طلب القنوت من الإمام هناك فليأتمل وبخلاف ما لو تخلّف لإتمام السورة لأن السورة لا ضابط لها وتخصّل بآية أو أقل أو أكثر، والتشهد مضبوط ومحدود وبخلاف ما لو تخلّف لإطالة السجود لأن إطالته بقدر رفع الإمام عنه غير مطلوب سم. ■ فَوَدَّ: (كالموافق المغذور) أي فتفتقر له ثلاثة أركان طويلة ع ش. ■ فَوَدَّ: (مشتوع) خلافاً للنهاية كما مرّ. ■ فَوَدَّ: (إنه كالمسبوق) أي فيزكع مع الإمام ويتحمل عنه الفاتحة. ■ فَوَدَّ: (بما ذكرته) أي من أن تخلّف لإتمام التشهد الأول غير مطلوب فيكون كالموافق الغير المغذور. ■ فَوَدَّ: (ومرّ آتفاً) لعله قيل قول المصنّف، فإن اختلف فعلهما إلخ. ■ فَوَدَّ: (لغيري) هو لَمَلُ اللَّام بمعنى في. ■ فَوَدَّ: (بخلاف هذا) أي التخلّف لإتمام التشهد، فإنه تخلّف لغيري مسنون هو الجلوس للتشهد الأول.

■ فَوَدَّ: (وقول كثيرين إن تخلّفه لإتمام التشهد مطلوب) منهم السيد السهمودي وقيد المطلوب بما إذا أمكنه إدراك القيام مع الإمام كما هو منقول عنه فيما مرّ وهو نظير ما قالوه في التخلّف للقنوت إذا تركه الإمام وسجد وقضية هذا التقييد أنه إذا لم يمكنه الإدراك المذكور لا يطلب التخلّف ولكنه يجوز إلا أنه يصير متخلفاً بغير عذر فليأتمل ثم على التخلّف لإتمام التشهد يخالف عدم التخلّف لإتمام السورة بأن السورة لا ضابط لها وتخصّل المقصود بآية وأقل وأكثر، والتشهد مضبوط م ر.
 ■ فَوَدَّ: (مطلوب فيكون كالموافق المغذور) قياس ذلك أن تخلّف مصلّي الصبح خلف مصلّي الصبح لإتمام القنوت إذا سجد الإمام وهو في أثناءه كذلك بخلاف ما تقدّم في مصلّي الصبح خلف الظهر وكان الفرق عدم طلب القنوت هناك من الإمام فليأتمل وبخلاف ما لو تخلّف لإتمام السورة؛ لأن

(بَطَلَتْ) صلاتُهُ لِفَحْشِ الْمُخَالَفَةِ (وَأَنْ أَسْرَعَ) الْإِمَامُ (قِرَاءَتَهُ) وَالْمَأْمُومُ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ لِعَجْزِ خَلْقِي لَا لِوَسْوسَةٍ أَوْ انْتِظَارِ سَكَنَةِ الْإِمَامِ لِيَقْرَأَ فِيهَا الْفَاتِحَةَ فَرَكَعَ عَقِبَهَا عَلَى الْأُوجِهِ أَوْ سَهَا عَنْهَا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ وَلَمْ تُقَيَّدِ الْوَسْوسَةُ هُنَا بِالظَّاهِرَةِ إِنْ قُبِذَتْ بِهَا فِي إِدْرَاكِ فَضِيلَةِ التَّخَرُّمِ لِتَأْتِي التَّفْصِيلُ ثُمَّ لَا هُنَا إِذِ التَّخَلُّفُ لَهَا إِلَى تَمَامِ رُكْنَيْنِ يَسْتَلْزِمُ ظُهُورَهَا أَمَّا مَنْ تَخَلَّفَ لِوَسْوسَةٍ فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْهَا كَمُتَعَمِّدٍ تَرْكُهَا وَيُبْتَغِي فِي وَسْوسَةٍ صَارَتْ كَالْخَلْفِيَّةِ بِحَيْثُ يَقْطَعُ كُلُّ مَنْ رَأَاهُ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَرْكُهَا أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي بَطِيءِ الْحَرَكَةِ.....

فَوَيْ (سُئِلَ): (بَطَلَتْ) أَيِ سَوَاءٍ كَانَا طَوِيلَيْنِ كَانَ تَخَلَّفَ الْمَأْمُومُ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ حَتَّى قَامَ الْإِمَامُ وَقَرَأَ وَرَكَعَ ثُمَّ أَسْرَعَ فِي الْإِعْتِدَالِ أَوْ قَصِيرًا وَطَوِيلًا كَانَ ابْتَدَأَ الْإِمَامُ هَوِيَّ السُّجُودِ، وَالْمَأْمُومُ فِي قِيَامِ الْقِرَاءَةِ، وَأَمَّا كَوْنُهُمَا قَصِيرَيْنِ فَلَا يَتَصَوَّرُ مُغْنِي. هـ فَوَيْ: (أَيِ وَجَدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يَنْظُرُ فِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ تُقَيَّدِ إِلَى أَمَّا مَنْ تَخَلَّفَ وَقَوْلُهُ كَمُتَعَمِّدٍ تَرْكُهَا إِلَى قَلِّهِ التَّخَلُّفُ. هـ فَوَيْ: (وَالْمَأْمُومُ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ وَقَالَ الْمُغْنِي أَوْ كَانَ الْمَأْمُومُ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ شَرْحِ بَاقِضٍ أَوْ أَسْرَعَ الْإِمَامُ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ الْمَأْمُومُ فَاتِحَتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ أَوْ عِبَارَةً الْبُحَيْرِمِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ قَوْلُهُ كَانَ أَسْرَعَ إِمَامٌ قِرَاءَتَهُ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ بِالْوَسْطِ الْمُغْتَدِلِ أَمَّا لَوْ أَسْرَعَ فَوْقَ الْعَادَةِ فَلَا يَتَخَلَّفُ الْمَأْمُومُ لِأَنَّهُ كَالْمُسْبُوقِ وَلَوْ فِي جَمِيعِ الرُّكْعَاتِ كَمَا فِي عِشْرِ عَلَى مَرَّةٍ وَقَوْلُهُ وَهُوَ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ لَعَلَّ الْمُرَادَ بَطِيءُ بِالنِّسْبَةِ لِإِسْرَاعِ الْإِمَامِ لَا بَطِيءُ فِي ذَاتِهِ مُطْلَقًا وَلَا وَرَدَ مَا لَوْ كَانَ الْإِمَامُ مُغْتَدِلَ الْقِرَاءَةِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا كَذَلِكَ شَوَبَرِي. اهـ. هـ فَوَيْ: (فَرَكَعَ عَقِبَهَا) أَيِ قَوْرًا أَوْ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يَسِيرٍ كَقِرَاءَةِ سُورَةٍ قَصِيرَةٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ أَوْ انْتِظَارِ الْخُتْمِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ مِنْ حَالِ الْإِمَامِ الْمُبَادَرَةَ بِالرُّكُوعِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فَلَيْسَ بِمَغْذُورٍ بِضَرْيٍ أَقُولُ وَيَأْتِي قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ تَقَدَّمَ الْخُتْمُ يَصْرَحُ بِهَذَا الْمَأْخُودِ. هـ فَوَيْ: (عَلَى الْأُوجِهِ) أَيِ خِلَافًا لِقَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ تَسْقُطُ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ سَمَ وَنِهَايَةً. هـ فَوَيْ: (أَوْ سَهَا هُنَا) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَرْكُهَا عَمْدًا حَتَّى رَكَعَ إِمَامُهُ فَلَا يَكُونُ مَغْذُورًا عِشْرِ أَيِ كَمَا تَقَدَّمَ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ. هـ فَوَيْ: (وَلَمْ تُقَيَّدِ الْوَسْوسَةُ هُنَا الْخُتْمُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَلَكِنْ اعْتَمَدَ مُحَسِّبَاهُ عِشْرِ وَالرَّشِيدِي مَقَالَةً الشَّارِحِ. هـ فَوَيْ: (لَا هُنَا) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالظَّاهِرَةِ مَا يَطُولُ زَمَنُهَا عُرْفًا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَسْرَعَ فِي الرُّكُوعِ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ وَالهَوِيَّ تَحَقُّقَ التَّأَخُّرِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْفُسْ زَمَنٌ طَوِيلٌ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ بِضَرْيٍ وَمَرَّ اعْتِمَادُ عِشْرِ وَالرَّشِيدِي كَلَامَ الشَّارِحِ. هـ فَوَيْ: (فَلَا يَسْقُطُ الْخُتْمُ) لَوْ قَالَ فَلَا يَنْقُصُ لَه ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ كَانَ أَحْسَنَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ السُّقُوطِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ جَمَلٌ. هـ فَوَيْ: (شَيْءٌ مِنْهَا) أَيِ الْقِرَاءَةِ. هـ فَوَيْ: (مَا فِي بَطِيءِ الْحَرَكَةِ) أَيِ قَبِيلِ الزَّرْكَشِيِّ تَسْقُطُ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ.

السُّورَةُ لَا ضَابِطَ لَهَا وَتَخْصُلُ بِآيَةٍ أَوْ تَخَلَّفَ لِإِطَالَةِ السُّجُودِ؛ لِأَنَّ إِطَالَتَهُ بَعْدَ رَفْعِ الْإِمَامِ عَنْهُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ. هـ فَوَيْ: (عَلَى الْأُوجِهِ) أَيِ خِلَافًا لِقَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ تَسْقُطُ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ.

وما بعد قولي ومثله فله التخلُّف لإكمالها إلى قُرْب فراغ الإمام من الرُّكن الثاني فحيثيذ يُلزِمه إبطان صلاته بِشُرُوع الإمام فيما بعده نيةُ المُفارقة إن بقي عليه شيء منها لإكمالهِ وَبَحَثْ أَنَّ محلَّ اغْتِيَارِ رُكْنَيْنِ فقط لِلْمُؤَسَّسِ إِذَا اسْتَمَرَّتِ الْوَسْوسَةُ بعدَ رُكُوع الإمام، فَإِنْ تَرَكَهَا بعده اغْتَمَرَ التَّخَلُّفُ لإكمالها ما لم يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ طَوِيلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ الْآنَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ لِأَنَّ تَفْوِيتَ إكمالها قبلَ رُكُوع الإمام نَشَأَ مِنْ تَقْصِيرِهِ بِتَرْديدِ الْكَلِمَاتِ مِنْ غَيْرِ بَطْءٍ خَلْقِيٍّ فِي لِسَانِهِ سِوَاءِ أَنْشَأَ ذَلِكَ مِنْ تَقْصِيرِهِ فِي التَّعَلُّمِ أَمْ مِنْ شَكِّهِ فِي إِثْمَامِ الْحُرُوفِ فَلَا يُفِيدُهُ تَرْكُهُ بعدَ رُكُوع الإمام رَفَعَ ذَلِكَ التَّقْصِيرَ.....

• فُود: (وما بعد قولي ومثله) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَتَمَّعِدِ تَرْكُهَا وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ مَا لَوْ تَخَلَّفَ لِإِثْمَامِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فَيْدِ كَلَامِهِ أَنَّ لَهُ التَّخَلُّفَ إِلَى قُرْبِ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَوْ قَامَ هَذَا فَوَجَدَ الْإِمَامَ رَاكِعًا قِيَاسًا مَا ذَكَرَهُ امْتِنَاعُ الرُّكُوعِ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَسْبُوقٍ لِعَدَمِ عُدْرِهِ بِالتَّخَلُّفِ بِدَلِيلِ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ بِتَخَلُّفِهِ بِرُكْنَيْنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُ وَحَيْثِيذِ الظَّاهِرِ عَلَى مَا قَالَهُ أَنَّهُ يَتَخَلَّفُ أَيْضًا لِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ إِلَى قُرْبِ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الْإِعْتِدَالِ قَبْلَ زَمَنِهِ عِنْدَ قُرْبِ فَرَاغِهِ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ فَاتِحَتِهِ نِيَّةَ الْمُفَارَقَةِ سَم .

• فُود: (فراغ الإمام من الرُّكن الثاني) أَي بَأَن يَشْرَعَ فِي هَوِي السُّجُودِ بِحَيْثُ يَخْرُجُ بِهِ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ ع ش . • فُود: (فحيثيذ) أَي حِينَ قُرْبِ ذَلِكَ قَبْلَ إِكْمَالِ الْفَاتِحَةِ . • فُود: (لِلْإِكْمَالِ) أَي مَا بَقِيَ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ نِيَّةَ الْمُفَارَقَةِ . • فُود: (إِنْ مَحَلَّ اغْتِيَارِ رُكْنَيْنِ الْخ) قَدْ بَوَّهَ هَذَا أَنَّهُ يُغْتَمَرُ لَهُ التَّخَلُّفُ بِرُكْنَيْنِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ بِضَرْيٍ أَي بَلِ الْمُرَادُ اغْتِيَارُ قُرْبِ الْفَرَاغِ مِنْ رُكْنَيْنِ .

• فُود: (أَنْشَأَ ذَلِكَ) أَي تَرْديدِ الْكَلِمَاتِ . • فُود: (أَمْ مِنْ شَكِّ الْخ) أَي بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا نِهَآةً أَي مِنْ الْفَاتِحَةِ أَمَّا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ الْحُرُوفِ قَبْلَ فَرَاغِ الْفَاتِحَةِ وَجَبَتْ إِعَادَتُهُ وَهُوَ مَعْدُورٌ وَصُورُهُ ذَلِكَ أَنَّ يَشْكُ فِي أَنَّهُ اتَى بِجَمِيعِ الْكَلِمَاتِ أَوْ تَرَكَ بَعْضَهَا كَانَ شَكُّ قَبْلَ فَرَاغِ الْفَاتِحَةِ فِي الْبَسْمَلَةِ فَرَجَعَ إِلَيْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ فَرَاغِ الْكَلِمَةِ فِي أَنَّهُ اتَى بِحُرُوفِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَطْلُوبِ فِيهَا مِنْ نَحْوِ الْهَمْزِ، وَالرَّخَاوَةَ فَأَعَادَهَا لِإِتْنَانِ بِهَا عَلَى الْإِكْمَالِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْوَسْوسَةِ فِيمَا يَظْهَرُ ش أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ ضَمِيرَ مِنْهَا فِي النِّهَايَةِ رَاجِعٌ إِلَى الْحُرُوفِ فَصُورَةُ الشَّكِّ حَيْثِيذِ مَا ذَكَرَهُ ع ش أَخْرَجَ بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ الْخ .

• فُود: (تَرْكُهُ) أَي تَرْكُ الْمَوْسُوسِ لِلْمَوْسُوسَةِ . • فُود: (رَفَعَ ذَلِكَ الْخ) مَقْعُولٌ ثَانِي لِيُفِيدَ .

• فُود: (وما بعد قولي ومثله الْخ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَمَتَمَّعِدِ ش وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ مَا لَوْ تَخَلَّفَ لِإِثْمَامِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فَيْدِ كَلَامِهِ أَنَّ لَهُ التَّخَلُّفَ إِلَى قُرْبِ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّ الرُّكْنَ الثَّانِي مِنَ الْأَرْكَانِ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْمُتَمَتِّعَةُ هُنَا وَلَوْ قَامَ هَذَا فَوَجَدَ الْإِمَامَ رَاكِعًا قِيَاسًا مَا ذَكَرَهُ امْتِنَاعُ الرُّكُوعِ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَسْبُوقٍ لِعَدَمِ عُدْرِهِ بِالتَّخَلُّفِ بِدَلِيلِ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ بِتَخَلُّفِهِ بِرُكْنَيْنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُ وَحَيْثِيذِ الظَّاهِرِ عَلَى مَا قَالَهُ أَنَّهُ يَتَخَلَّفُ أَيْضًا لِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ إِلَى قُرْبِ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ الرُّكْنِ الثَّانِي مِمَّا بَعْدَ الْقِيَامِ بَأَن يَفْرَغَ مِنَ الْإِعْتِدَالِ قَبْلَ زَمَنِهِ عِنْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ فَاتِحَتِهِ نِيَّةَ الْمُفَارَقَةِ وَهَكَذَا

وَالْحَقُّ بِمُتَنْظِرِ سَكَنَةِ الْإِمَامِ وَالسَّاهِي عَنْهَا مَنْ نَامَ مُتَمَكِّنًا فِي تَشْهِيدِهِ الْأَوَّلِ فَلَمْ يَتَنَبَّهُ إِلَّا،
وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ كُلًّا مِنْ ذَلِكَ أَدْرَكَ مِنَ الْقِيَامِ مَا يَسْمَعُهَا بِخِلَافِ
النَّائِمِ فَالْأَوَّلُ أَنَّهُ كَمَنْ تَخَلَّفَ لِزُحْمَةٍ أَوْ يُطِئَ حَرَكَةٍ وَقَدْ أَقْنَى جَمْعٌ فَيَمْنٌ سَمِعَ تَكْبِيرَ الرَّفْعِ
مِنْ سَجْدَةِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَجَلَسَ لِلتَّشْهِيدِ ظَانًّا أَنَّ الْإِمَامَ يَتَشَهَّدُ، فَإِذَا هُوَ فِي الثَّالِثَةِ فَكَبَّرَ لِلرُّكُوعِ
فَفُظِنَ لِقِيَامِهَا فَقَامَ فَوَجَدَهُ رَاكِعًا بِأَنَّهُ يَرَكْعُ مَعَهُ وَيَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ لِغُذْرِهِ أَيَّ مَعَ عَدَمِ إِدْرَاكِهِ
الْقِيَامَ وَبِهِ يُرَدُّ إِفْتَاءُ آخَرِينَ بِأَنَّهُ كَالنَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ نَسِيَ الْإِقْدَاءَ فِي السُّجُودِ مَثَلًا ثُمَّ
ذَكَرَهُ فَلَمْ يَتَمَّ عَنْ سَجْدَتِهِ إِلَّا، وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ.....

• فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَفَاقًا لِوَالِدِهِ وَمَالَ إِلَيْهِ سَمَ ثُمَّ قَالَ: وَقِيَاسُ مَا أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا مِنْ
الْإِلْحَاقِ اعْتِمَادُ إِفْتَاءِ الْآخَرِينَ الْآتِيِ وَاعْتِمَادُ خِلَافِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ لَوْ نَسِيَ الْإِقْدَاءَ فِي
السُّجُودِ الْإِنْفِ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ) أَيَّ فِي الْإِلْحَاقِ. • فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيَّ الْمُتَنْظِرِ، وَالسَّاهِي.
• فَوَدَّ: (كَمَنْ تَخَلَّفَ الْإِنْفِ) فَيَكُونُ مَسْبُوقًا فِي الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ سَمَ أَيَّ فَيَرْكَعُ مَعَ الْإِمَامِ وَيَتَحَمَّلُ عَنْهُ
الْفَاتِحَةَ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ أَقْنَى جَمْعٌ فَيَمْنٌ سَمِعَ تَكْبِيرَ الرَّفْعِ الْإِنْفِ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ جَمَاعَةً فَكَبَّرَ
شَخْصٌ لِلْإِحْرَامِ فَظَنَّ أَحَدَ الْمَأْمُومِينَ أَنَّ الْإِمَامَ رَكَعَ فَرَكَعَ قَبْلَ تَمَامِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ
يَرْكَعْ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ لِلْقِيَامِ لَكِنْ هَلْ يَكُونُ الرُّكُوعُ الْمَذْكُورُ قَاطِعًا لِلْمَوَالَةِ فَيَسْتَأْنِفُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ أَوْ
لَا، وَإِنْ طَالَ فَيَتَمَّ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ رُكُوعَهُ مَعْدُودٌ فِيهِ فَاشْتَبَهَ الشُّكُوتَ الطَّوِيلَ سَهْوًا
وَهُوَ لَا يَقْطَعُ الْمَوَالَةَ وَبَقِيَ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ مَسْبُوقًا فَرَكَعَ، وَالْحَالَةُ مَا ذَكَرَ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَرْكَعْ
فَقَامَ ثُمَّ رَكَعَ الْإِمَامُ عَقِبَ قِيَامِهِ فَهَلْ يَرْكَعُ مَعَهُ نَظَرًا لِكُونِهِ مَسْبُوقًا أَوْ لَا بَلْ يَتَخَلَّفُ وَيَقْرَأُ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِقَدْرِ
مَا قُوَّتُهُ فِي رُكُوعِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي أَيْضًا ع. ش. • فَوَدَّ: (فَكَبَّرَ) أَيَّ الْإِمَامَ. وَه. فَوَدَّ: (فَفُظِنَ) أَيَّ
الْمَأْمُومِ التَّكْبِيرَ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَقْنَى. • فَوَدَّ: (وَبِهِ الْإِنْفِ) أَيَّ بِإِفْتَاءِ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِ
رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (إِفْتَاءُ آخَرِينَ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ بِضَرِي. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ الْإِنْفِ) أَيَّ مَنْ سَمِعَ تَكْبِيرَ الرَّفْعِ
الْإِنْفِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِفْتَاءِ. • فَوَدَّ: (كَالنَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ) أَيَّ فَيَكُونُ كَبْطِيءَ الْقِرَاءَةِ سَم. • فَوَدَّ: (وَمِنْ تَمَّ
الْإِنْفِ) أَيَّ مِنْ أَجْلِ كَوْنِ هَذَا الْإِفْتَاءِ مَزْدُودًا وَيُحْتَمَلُ مِنْ أَجْلِ إِفْتَاءِ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِ.

فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِمُتَنْظِرِ سَكَنَةِ الْإِمَامِ وَالسَّاهِي عَنْهَا مَنْ نَامَ مُتَمَكِّنًا الْإِنْفِ) أَتَى بِهَذَا الْإِلْحَاقِ
شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْحُومِ الزَّاهِدِ بِالَّتَخَلُّفِ لِمَا عَلَيْهِ الْمُفَوِّتُ لِمَحَلِّ الْقِرَاءَةِ
وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَطِيءِ الْحَرَكَةِ بِقُدْرَتِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَلَى إِدْرَاكِهِ مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ بِخِلَافِ الْبَطِيءِ وَقِيَاسُ مَا
أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا اعْتِمَادُ إِفْتَاءِ الْآخَرِينَ الْآتِيِ وَاعْتِمَادُ خِلَافِ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَمِنْ تَمَّ لَوْ نَسِيَ الْإِقْدَاءَ فِي
السُّجُودِ الْإِنْفِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (أَوْ يُطِئَ حَرَكَةٍ) أَيَّ فَيَكُونُ مَسْبُوقًا فِي الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ
إِفْتَاءُ آخَرِينَ) اعْتَمَدَ هَذَا الْإِفْتَاءَ م. ر. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ كَالنَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ) أَيَّ فَيَكُونُ كَبْطِيءَ الْقِرَاءَةِ.
(فَرْعٌ): سِيلُ الْجَلَالِ السُّبُوطِي عَنْ مَأْمُومٍ اشْتَغَلَ عَنِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ بِالسُّجُودِ الَّذِي قَبْلَهُ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ

رَكَعَ مَعَهُ كَالْمَسْبُوقِ فَفَرَّقَهُمْ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ.....

• فَوُدَّ: (رَكَعَ مَعَهُ الْخُ) ضَعِيفٌ عَشْرُ عِبَارَةٍ سَمِ الْأَوْجَهِ أَنَّهُ كَبَطِيءُ الْقِرَاءَةِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي الْهَامِشِ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ. اهـ. • فَوُدَّ: (كَالْمَسْبُوقِ) أَيِ قَبِيزَ كَعَمَلٍ مَعَ الْإِمَامِ وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ.

• فَوُدَّ: (فَفَرَّقَهُمْ بَيْنَ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ الْخُ) أَيِ صَوْرَتَيْ نِسْيَانِ الْقِرَاءَةِ وَنِسْيَانِ كَوْنِهِ مُقْتَدِيًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِإِتِّهَامِ مَحَلٍّ وَفَاقِي فَالضَّمِيرُ فِي فَرَّقَهُمْ لِلْأَصْحَابِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّهَابِ سَمِ كَانَ مُرَادُهُ صَوْرَةٌ مَنْ سَمِعَ تَكْبِيرَ الرَّفْعِ وَصَوْرَةَ النَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ فَعَجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي فَرَّقَهُمْ لِلْأَصْحَابِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ مَنْ سَمِعَ تَكْبِيرَ الرَّفْعِ لَيْسَتْ مَحَلٌّ وَفَاقِي حَتَّى تَسْتَدِلَّ لِلْأَصْحَابِ وَيُنَسِّبَ إِلَيْهِمْ أَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ النَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ، وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِيهِ لِلْمَجْمَعِ الْمُتَمِّينَ بِمَا مَرَّ فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا إِذْ لَمْ يَتَرَضَوْا فِي إِفْتَائِهِمْ لِلْفَرْقِ كَمَا تَرَى وَلَا لِمَسْأَلَةِ النَّسْيَانِ رَشِيدِيٍّ وَفِي الْبُصْرِيِّ وَالْكَوْدِيٍّ مَا يُوَافِقُهُ أَيِ الرَّشِيدِيٍّ فِي تَفْسِيرِ الصُّورَتَيْنِ. • فَوُدَّ: (فِيمَا ذَكَرْتُهُ الْخُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِالْفَرْقِ الْخُ.

السُّجُودَ وَجَدَ الْإِمَامَ قَدْ تَشَهَّدَ وَقَامَ فَهَلْ يَتَشَهَّدُ ثُمَّ يَقُومُ أَوْ يَتْرُكُ التَّشَهُّدَ ثُمَّ يَقُومُ وَأَطَالَ السَّائِلُ فِي التَّفْصِيلِ وَالتَّخْرِيجِ فَاجَابَ بِقَوْلِهِ قَدْ تَرَدَّدَ نَظَرِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَرَّاتٍ وَالَّذِي تَحَرَّرَ لِي بِطَرِيقِ النَّظَرِ تَخْرِيجًا أَنَّ لَهُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ الْأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبُطْءُ لِقِرَاءَةِ فَتَأَخَّرَ لِإِتِمَامِ الْفَاتِحَةِ وَفَرَّغَ مِنْهَا قَبْلَ مُضِيِّ الْأَرْكَانِ الْمُتَعَبَّرَةِ وَأَخَذَ فِي الرُّكُوعِ وَمَا بَعْدَهُ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ السُّجُودِ قَامَ الْإِمَامُ عَنِ التَّشَهُّدِ وَهَذَا حُكْمُهُ وَاضِحٌ فِي التَّخْلُفِ لِلتَّشَهُّدِ وَسُقُوطِ الْفَاتِحَةِ عَنْهُ إِذَا قَامَ وَقَدْ رَكَعَ الْإِمَامُ ظَاهِرًا الثَّانِي أَنْ يَكُونَ أَطَالَ السُّجُودَ غَفْلَةً وَسَهْوًا وَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَى تَرْكِهِ التَّشَهُّدَ؛ لِأَنَّهُ لَزِمَهُ الْمُتَابَعَةُ لَكِنَّ الْأَوْجَعَ عِنْدِي أَنَّهُ يَجْلِسُ جُلُوسًا قَصِيرًا وَلَا يَسْتَوْعِبُ التَّشَهُّدَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ بَحَقُّ الْمُتَابَعَةِ إِلَّا الْجُلُوسُ دُونَ الْفَاطِظَةِ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ جَلَسَ مَعَ الْإِمَامِ سَاكِنًا كَفَاهُ، وَإِنْ قَامَ وَقَدْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَفِي سُقُوطِ الْقِرَاءَةِ عَنْهُ نَظَرٌ لِعَدَمِ صِدْقِ الصَّابِطِ عَلَيْهِ الثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ أَطَالَ السُّجُودَ عَمْدًا وَهَذَا أَوْلَى مِنَ الْحَالِ الثَّانِي بِقَصْرِ الْجُلُوسِ، وَأَمَّا سُقُوطُ الْقِرَاءَةِ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ جَزْمًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُورٍ أَصْلًا بَلْ عِنْدِي أَنَّهُ لَوْ قِيلَ بَأَنَّ هَذَا التَّخْلُفَ مُبْطِلٌ لِفُحْشِهِ لَمْ يَتَّعِدْ لَكِنْ لَا مُسَاعِدَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُنْقُولِ حَيْثُ صَرَّحُوا بِأَنَّ التَّخْلُفَ بَرَكْنٍ وَلَوْ بِغَيْرِ عُدْرٍ لَا يَبْطُلُ وَلَمْ يُفَرَّقُوا بَيْنَ رُكْنٍ وَرُكْنٍ، وَالْجَزْئِيَّ عَلَى إِطْلَاقِهِمْ أَوْلَى. اهـ. وَأَقُولُ أَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الْحَالِ الثَّانِي مِنْ أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَرْكِ التَّشَهُّدِ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَجُلُوسِهِ سُنَّةٌ لَا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِيهِ إِذَا كَانَ فِيهِ بَدَلِيلٌ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ، وَالْإِمَامُ فِيهِ عَمْدًا لَا يَلْزَمُهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ أَوْ سَهْوًا فَقَامَ الْإِمَامُ قَبْلَ تَذَكُّرِهِ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ وَمِنْ التَّوَقُّفِ فِيمَا إِذَا قَامَ وَجَدَ الْإِمَامَ قَدْ رَكَعَ فِي سُقُوطِ الْفَاتِحَةِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِيهِ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُسَنَّ الْإِفْتِدَاءَ فِي السُّجُودِ الْخُ، وَأَمَّا الْحَالُ الثَّالِثُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَخَلَّفَ بِغَيْرِ عُدْرٍ فَتَبْطُلُ بِتَخْلُفِهِ بِفَعْلَيْنِ وَأَنْ يَجْرِي فِيهِ بِالنَّسْبَةِ لِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ إِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ مَا جَرَى فِيمَا إِذَا وَقَفَ عَمْدًا بِلَا قِرَاءَةٍ إِلَى أَنْ رَكَعَ الْإِمَامُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ. • فَوُدَّ: (رَكَعَ مَعَهُ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ كَبَطِيءُ الْقِرَاءَةِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي الْهَامِشِ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ. • فَوُدَّ: (هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ) كَانَ مُرَادُهُ بِالصُّورَتَيْنِ صَوْرَةَ مَنْ سَمِعَ تَكْبِيرَ الرَّفْعِ وَصَوْرَةَ النَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مَنْ يُدْرِكُ قِيَامَ الْإِمَامِ وَبَيْنَ مَنْ لَا يُدْرِكُهُ (وَرَكْعَ قَبْلَ إِتِمَامِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ فَقِيلَ بَشْغُهُ وَتَسْقُطُ الْبَقِيَّةُ) لِمُدْرِكِهِ كَالْمَسْبُوقِ (وَالصَّحِيحُ) أَنَّهُ (يُتِمُّهَا) وَجُوبًا وَلَيْسَ كَالْمَسْبُوقِ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مَحَلَّهَا (وَيَسْقَى خَلْفَهُ) عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةٍ نَفْسِهِ (مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ مَقْصُودَةً) لِذَاتِهَا (وَهِيَ الطَّوِيلَةُ) فَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا الْإِعْتِدَالُ وَلَا الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا، وَإِنْ قُصِدَا لَكِنْ لَا لِذَاتِهِمَا بَلْ لِغَيْرِهِمَا كَمَا مَرَّ فِي شُجُودِ السَّهْوِ وَلَا بُدَّ فِي السَّبْقِ بِالْأَكْثَرِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَنْتَهِيَ الْإِمَامُ إِلَى الرَّابِعِ أَوْ مَا هُوَ عَلَى صُورَتِهِ فَمَتَى قَامَ مِنَ السُّجُودِ مَثَلًا فَفَرَعَ الْمَأْمُومُ فَاتَّخَذَتْهُ قَبْلَ تَلْبِيسِ الْإِمَامِ بِالْقِيَامِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ جَلَسَ الْإِسْتِرَاحَةَ أَوْ بِالْجُلُوسِ وَلَوْ لِلتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ فِيهِمَا وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ تِلْكَ قَصِيرَةٌ يَطْلُ تَطْوِيلُهَا فَاعْتَفِرَتْ بِخِلَافِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ سَقَى عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ أَوْ بَعْدَ تَلْبِيسِهِ فَكَمَا قَالَ.

• قَوْلُهُ: (مَنْ يُدْرِكُ قِيَامَ الْإِمَامِ) أَيِ كَمُتَّظِرِ السَّكَنَةِ، وَالتَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ. • وَقَوْلُهُ: (وَمَنْ لَا يُدْرِكُهُ) أَيِ كَالثَّانِي فِي التَّشْهِيدِ، وَالتَّاسِي لِكَثِيرَةِ الرُّفْعِ مِنَ السَّجْدَةِ، وَالتَّاسِي لِلْإِفْتِدَاءِ فِي السُّجُودِ وَاعْتَمَدَ النِّهَايَةَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ فِيهَا كَالتَّاسِي لِلْقِرَاءَةِ فَيَجْرِي عَلَى نَظْمِ صَلَاةٍ نَفْسِهِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ.

• قَوْلُهُ (وَرَكْعَ قَبْلَ إِتِمَامِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ إلخ) أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَغَلَ بِإِتِمَامِهَا لِإِعْتِدَالِ الْإِمَامِ وَسَجَدَ قَبْلَهُ كَذَا فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقْسِمِ هُنَا وَهُوَ التَّخَلُّفُ بِرُكْنَيْنِ مَا يَشْمَلُ مَا بِالْقُوَّةِ فَيَنْدَفِعُ حَيْثُ يُدْخَلُ اسْتِشْكَالُ سَمِ لِلْمُتَنِّ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَقِيلَ يَنْبَغُهُ وَتَسْقُطُ الْبَقِيَّةُ كَيْفَ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا الْمُقْسِمِ وَهُوَ التَّخَلُّفُ بِرُكْنَيْنِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) إِلَى الْمُتَنِّ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (إِلَى الرَّابِعِ) أَيِ كَالْقِيَامِ فِي الْمِثَالِ الْآتِي. • وَقَوْلُهُ: (أَوْ مَا عَلَى صُورَتِهِ) أَيِ كَالتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (فَمَتَى قَامَ) أَيِ الْإِمَامُ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَقَدَّمَ) أَيِ الْقِيَامُ أَوْ التَّلْبِيسُ بِهِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ بِالْجُلُوسِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِالْقِيَامِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِلتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ) أَيِ كَمَا يَكُونُ لِلْأَخِيرِ سَمِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تِلْكَ) أَيِ جَلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ (قَصِيرَةٌ إلخ) أَيِ فَالْحَقُّ بِالرُّكْنِ الْقَصِيرِ فِي عَدَمِ الْحُسْبَانِ. • قَوْلُهُ: (سَمَى إلخ) جَوَابُ فَمَتَى قَامَ إلخ سَمِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَ تَلْبِيسِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ تَلْبِيسِ الْإِمَامِ إلخ. • قَوْلُهُ: (فَكَمَا قَالَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَمَى إلخ. • قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرَ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِي الْمُتَنِّ وَلَوْ لَمْ يُتِمَّ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرَ) أَيِ مِنَ الثَّلَاثَةِ. • قَوْلُهُ: (إِلَى الرَّابِعِ إلخ) فَلَوْ كَانَ السَّبْقُ بِأَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ، وَالْإِمَامُ فِي الْخَامِسِ كَانَتْ تَخَلُّفَ بِالرُّكُوعِ وَالتَّسْجُدَيْنِ، وَالْقِيَامِ وَالْإِمَامُ حَيْثُ فِي الرُّكُوعِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ قَالَ الْبَلْقِينِيُّ نِهَآيَةَ وَبَآئِي مَا يَتَمَلَّقُ بِهِ.

• قَوْلُهُ فِي (سَمَى): (فَقِيلَ يَنْبَغُهُ وَتَسْقُطُ الْبَقِيَّةُ) كَيْفَ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا الْمُقْسِمِ وَهُوَ التَّخَلُّفُ بِرُكْنَيْنِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِلتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ) أَيِ كَمَا يَكُونُ لِلْأَخِيرِ. • قَوْلُهُ: (سَمَى إلخ) جَوَابُ فَمَتَى قَامَ.

(فإن سبق بأكثر) مما ذكر بأن انتهى إلى الرابع كأن ركع، والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام (فقبل يفارقه) بالنية وجوبا ليتعذر الموافقة (والأصح) أنه لا تلزمه مفارقتها بل (يتبعه) وجوبا إن لم ينو مفارقتها (فيما هو فيه) لفحش المخالفة في سعيه على ترتيب نفسه ومن ثم أبطل من عايد عالم، وإذا تبعه.....

• فود: (كان ركع) أي ركوع الركعة الثانية. • فود: (في الاعتدال) أي اعتدال الركعة الأولى متلا ع ش. • فود: (أو قام أو قعد وهو في القيام) أقول إذا قعد وهو في القيام ففقد معه كما هو الواجب عليه ثم قام للركعة الأخرى فهل يني على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه أنه لا يجوز البناء لانقطاع قراءته بمفارقة ذلك القيام إلى قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما لو سجد ليلالة في أثناء الفاتحة كأن تابع إمامه فيها لرجوعه بعد السجود إلى قيام تلك الركعة بعينه، وأما مسألة ما لو قام أي الإمام وهو أي المأموم في القيام فلا يتعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليأتمل سم على حجب ولكنه اعتمد في حاشية المنهج البناء في المسائلتين ونقله عن ابن العماد أقول وهذا هو الأقرب، والقلب إليه أميل ع ش. • فود: (بل يتبعه إلخ) نصية كلام الشيخ ع ش أنه لا بد من قصد المتابعة وهو أحد احتمالات ثلاثة أبداها الشهاب سم في حاشية المنهج، والثاني أنه يشترط أن لا يقصد البقاء على نظم صلاة نفسه والثالث وهو الذي استظهره أنه لا يشترط شيء من ذلك بل يكفي وجود التبعية بالفعل وقول الشارح الآتي قريبا، وإذا تبعه فركع إلخ يؤيد ما قاله شيخنا ع ش إلا أن يقال إنه لا يقتضي وجوب القصد، وإنما غاية ما فيه أنه إذا قصد كان حكمه ما ذكر وما استظهره سم يلزم منه ضعف حكم التلغيف بالبطلان في الصورة المتقدمة التي ذكرها الشارح م فتأمل رشيدتي وقوله وما استظهره سم يلزم منه إلخ لم يظهر لي وجه لزوم. • فود: (وجوبا)، فإذا كان قائما واقفه في القيام ويعد بما أتى به من الفاتحة، وإن كان جالسا جلس معه وحينئذ لا عبرة بما قرأه، وإن هوى ليجلس فقام الإمام يتبعني أن يقال إن وصل إلى حد لا يسمى فيه قائما لم يعد بما قرأه وإلا اعتد بذلك؛ لأن ما فعله من الهوي لا يلغي ذلك، فإن لم يتبعه حتى ركع الإمام بطلت صلاته إن كان عايدا عالما حلي. اهـ. • فود: (وإن ثم) أي لفحش المخالفة. • فود: (أبطل) أي سعيه سم. • فود: (وإذا تبعه) أي بالقصد

• فود: (كان ركع والمأموم في الاعتدال أو قام أو قعد وهو في القيام) أقول إذا قعد وهو في القيام ففقد معه كما هو الواجب عليه ثم قام للركعة الأخرى فهل يني على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه أنه لا يجوز البناء لانقطاع قراءته بمفارقة ذلك القيام إلى قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما لو سجد ليلالة في أثناء الفاتحة كأن تابع إمامه فيها لرجوعه بعد السجود إلى قيام تلك الركعة بعينه، وأما مسألة ما لو قام وهو في القيام فلا يتعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليأتمل سم على حجب ولكنه اعتمد في حاشية المنهج البناء في المسائلتين ونقله عن ابن العماد أقول وهذا هو الأقرب، والقلب إليه أميل ع ش. • فود: (بل يتبعه إلخ) نصية كلام الشيخ ع ش أنه لا بد من قصد المتابعة وهو أحد احتمالات ثلاثة أبداها الشهاب سم في حاشية المنهج، والثاني أنه يشترط أن لا يقصد البقاء على نظم صلاة نفسه والثالث وهو الذي استظهره أنه لا يشترط شيء من ذلك بل يكفي وجود التبعية بالفعل وقول الشارح الآتي قريبا، وإذا تبعه فركع إلخ يؤيد ما قاله شيخنا ع ش إلا أن يقال إنه لا يقتضي وجوب القصد، وإنما غاية ما فيه أنه إذا قصد كان حكمه ما ذكر وما استظهره سم يلزم منه ضعف حكم التلغيف بالبطلان في الصورة المتقدمة التي ذكرها الشارح م فتأمل رشيدتي وقوله وما استظهره سم يلزم منه إلخ لم يظهر لي وجه لزوم. • فود: (وجوبا)، فإذا كان قائما واقفه في القيام ويعد بما أتى به من الفاتحة، وإن كان جالسا جلس معه وحينئذ لا عبرة بما قرأه، وإن هوى ليجلس فقام الإمام يتبعني أن يقال إن وصل إلى حد لا يسمى فيه قائما لم يعد بما قرأه وإلا اعتد بذلك؛ لأن ما فعله من الهوي لا يلغي ذلك، فإن لم يتبعه حتى ركع الإمام بطلت صلاته إن كان عايدا عالما حلي. اهـ. • فود: (وإن ثم) أي سعيه سم. • فود: (وإذا تبعه) أي بالقصد

فَرَكْعَ وهو إلى الآن لم يُتِمَّ الفاتحة تَخَلَّفَ لإكمالها ما لم يُسَبِّحْ بالأكثر أيضاً (ثم يَدَارِكُ) ما فاتَهُ (ولو لم يُتِمَّ) المأمومُ (الفاتحة لِشُغْلِهِ بِدُعَاءِ الْإِفْتِيحِ) مثلاً وقد رَكْعَ إمامه (فمَعْدُونٌ) كِبْطِيءُ القراءة فَحُكْمُهُ ما مرَّ وظاهرُ كلامهم هنا عُدْرُهُ، وإن لم يَنْدُبْ له دُعَاءُ الْإِفْتِيحِ بأنْ ظَنُّوا أَنَّهُ لَا يُدْرِكُ الفاتحة لو اشْتَغَلَ به وحيثُ يُشْكِلُ بما مرَّ في نحو تَارِكِ الفاتحة مُتَعَمِّداً إلا أَنَّهُ يُفَرَّقُ بأنْ له هنا نوعٌ شُبْهَةٌ لِاشْتَغَالِهِ بِصُورَةٍ شَتَّى بِخِلَافِهِ فيما مرَّ وأيضاً فَالتَّخَلُّفُ لِإِتِمَامِ الشَّهَادَةِ أَفَحْشُ منه هنا وبما يَأْتِي فِي الْمَسْبُوقِ أَنَّ سَبَبَ عُدْرِهِ كَوْنُهُ اشْتَغَلَ بِالشُّعْثَةِ عَنِ الْفَرَضِ إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقُ بأنَّ الْمَسْبُوقَ يَتَحَمَّلُ عَنِ الْإِمَامِ فَاحْتِطَ لَهُ بأنْ لَا يَكُونُ صَرْفٌ شَيْئاً لِغَيْرِ الْفَرَضِ وَالْمُوَافِقُ لَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ فَفِيهِ لِلتَّخَلُّفِ لِإِكْمَالِ الْفَاتِحَةِ، وَإِنْ قَصُرَ بِصَرْفِهِ بَعْضُ الزَّمَنِ لِغَيْرِهَا لِأَنَّ تَقْصِيرَهُ بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ دُونَ الْوَاقِعِ، وَالْحَاصِلُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّنَا بِالنِّسْبَةِ لِلْعُدْرِ وَعُدْمِهِ نُدِيرُ

كما عَلِمَ بِمَا مَرَّ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (فَرَكْعَ أَيِ الْإِمَامِ وَهُوَ الْإِنْفِ) أَيِ الْمَأْمُومِ. □ فَوَدَّ: (الْمَأْمُومُ) أَيِ الْمَوَافِقُ كما يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ شَكَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَأَيْضًا إِلَى وَيَمَا يَأْتِي وَقَوْلُهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَغَيْرِهِ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَيِ أَوْ التَّعَمُّودُ مُغْنِي أَيِ وَانْتَظَارُ سَكَنَةِ الْإِمَامِ كَمَا تَقَدَّمَ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ رَكْعَ إِمَامُهُ) أَيِ أَوْ قَارَبَ الرُّكُوعَ شَرْحُ بِأَفْضَلِ.

فَوَدَّ (سُئِلَ): (فَمَعْدُونٌ) أَيِ فِي التَّخَلُّفِ لِإِتِمَامِهَا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَحُكْمُهُ مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ اغْتِيَابِ التَّخَلُّفِ بِثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ وَقَدْ عَلِمَ بِمَا مَرَّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفَرَاغِ مِنَ الرُّكْنِ الْإِنْتِقَالَ عَنْهُ لَا الْإِنْبَاءَ بِالْوَاجِبِ مِنْهُ نِهَائَةً زَادَ الْمُغْنِي وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَلَبَّسَ بِغَيْرِهِ أَمْ لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَقِيلَ يُغْتَبَرُ مُلَابَسَةُ الْإِمَامِ رُكْنَا آخِرَ اه. □ فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ الْإِنْفِ) أَيِ فِي شَرْحِ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ عُدْرُ الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ تَارِكِ الْفَاتِحَةِ الْإِنْفِ) أَيِ كَالْمُتَخَلِّفِ لِيُؤَسِّسَهُ أَوْ لِيَجْلِسَ الْإِسْرَاحَةَ أَوْ لِإِتِمَامِ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْإِنْفِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَهَذَا الْفَرْقُ قَرِيبٌ إِنَّ لَمْ يَتَقَيَّدْ أَنَّهُ لَا يَنْدُبْ لَهُ حَيْثُ يُدْعَى الْإِفْتِيحُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَأَيْضًا فَالتَّخَلُّفُ لِإِتِمَامِ الشَّهَادَةِ الْإِنْفِ) وَعَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهِ عَنِ الْكَثِيرِينَ لَا إِشْكَالَ بِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ بِمَا مَرَّ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّخَلُّفِ لِيَجْلِسَ الْإِسْرَاحَةَ. □ فَوَدَّ: (وَبِمَا يَأْتِي الْإِنْفِ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِمَا مَرَّ سَم.

□ فَوَدَّ: (دُونَ الْوَاقِعِ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ لَا مَعْنَى لِلتَّقْصِيرِ فِي الْوَاقِعِ إِلَّا كَوْنُ مُقْتَضَى الْوَاقِعِ أَنْ لَا يَشْتَغَلَ بِغَيْرِ الْفَاتِحَةِ وَهَذَا كَذَلِكَ لِيَكُونَ مَا أَفْرَكَه لَا يَسَعُ فِي الْوَاقِعِ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ سَم عَلَى حَجِّ. اه. رَشِيدِي وَأَشَارَ الْكَزْزَدِيُّ إِلَى دَفْعِ التَّنْظَرِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ دُونَ الْوَاقِعِ أَيِ لِأَنَّ الْوَاقِعَ قَدْ يُطَابِقُ ظَنَّهُ وَقَدْ لَا بِخِلَافِ تَقْصِيرِ الْمَسْبُوقِ، فَإِنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ عُدْمُ إِدْرَاكِهِ الْفَاتِحَةَ لَوْ اشْتَغَلَ بِالشُّعْثَةِ. اه.

□ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْإِنْفِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَهَذَا الْفَرْقُ قَرِيبٌ إِنَّ لَمْ يَتَقَيَّدْ أَنَّهُ لَا يَنْدُبْ لَهُ حَيْثُ يُدْعَى الْإِفْتِيحُ. □ فَوَدَّ: (وَبِمَا يَأْتِي) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِمَا مَرَّ وَعَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهِ عَنِ الْكَثِيرِينَ لَا إِشْكَالَ. □ فَوَدَّ: (دُونَ الْوَاقِعِ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ لَا مَعْنَى لِلتَّقْصِيرِ فِي الْوَاقِعِ إِلَّا كَوْنُ مُقْتَضَى الْوَاقِعِ أَنَّهُ لَا يَشْتَغَلَ بِغَيْرِ الْفَاتِحَةِ وَهَذَا كَذَلِكَ لِيَكُونَ مَا أَفْرَكَه لَا يَسَعُ فِي الْوَاقِعِ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ فَلْيُنَاقِلْ.

الأمر على الواقع والنسبة لندب الإثنيان يحو التعوذ للمسبوق ندير الأمر على ظنه (هذا كله في المأموم (الموافق) وهو من أدرك من قيام الإمام زمنا يسع الفاتحة بالنسبة إلى القراءة المعتدلة لا لقراءة الإمام ولا لقراءة نفسه على الأوجه كما بينته في شرح الإرشاد وغيره وقول شارح هو من أحرم مع الإمام غير صحيح، فإن أحكام الموافق والمسبوق تأتي في كل الركعات ألا ترى أن الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كتبني النهضة إذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه، فإن أدرك مع الإمام زمنا يسع الفاتحة فموافق وإلا فمسبوق ولو شك أهو مسبوق أو موافق.....

فؤد: (هذا كله) أي قوله: وإن كان بأن أسرع إلخ. فؤد: (وهو من) إلى قوله لا لقراءة الإمام في المثني. فؤد: (وهو من أدرك إلخ) هذا لا يشمل من أحرم عقب إخراج الإمام بلا فاصل ولم يترك من قيام الإمام ما ذكر ولا يتجه إلا جعله موافقا ثم رأيت قوله الآتي وهو إنما يأتي إلخ وقضيته خلاف ذلك، وأنه قد يكون مسبوقا سم. فؤد: (على الأوجه) أي، وإن رجح الزركشي اختيار قراءة نفسه نهاية وكذا رجحه البصري عبارته، والذي يظهر أن إناطة الحكم بقراءة نفسه أولى من إناطته بالقراءة المعتدلة. اه. فؤد: (وقول شارح هو من أحرم مع الإمام إلخ) من أحرم مع الإمام موافق أيضا م راه سم. فؤد: (غير صحيح) عبارة النهاية قيل مردود. اه. فؤد: (فإن أحكام الموافق إلخ) يمكن الجواب بأن من غير بذلك أراد الموافق الحقيقي، فإن ما ذكره من بطي النهضة ونحوه مسبوق حكما ع ش ورشيدني وبصري. فؤد: (ونحوه إلخ) بالتصنيف عطفًا على الساعي. فؤد: (ولاً فمسبوق) أي قيركع معه وتخصب له الركعة ومن ذلك ما يقع لكثير من الأئمة أنهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بتمامها قبل ركوع الإمام قيركع معه وتخصب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لإتمام الفاتحة حتى رقع الإمام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فاتته الركعة فيتبع الإمام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام ع ش. فؤد: (ولو شك أهو مسبوق إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأن حكمه حكم الموافق سم ووافقه المثني والنهاية عبارته وهل يلحق به أي بالموافق في سائر أحكامه من شك هل أدرك زمنا يسع الفاتحة لأن الأصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الإمام لشيء منها وحيث قتاخر ويضم الفاتحة ويترك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة في ذلك نردد للمتاخرين والمؤتمد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم إما مر وسواء في ذلك أكان إخراج عقب إخراج إماميه أم

فؤد: (وهو من أدرك من قيام الإمام زمنا يسع إلخ) هذا لا يشمل من أحرم عقب إخراج الإمام بلا فاصل ولم يترك من قيام الإمام ما ذكر ولا يتجه إلا جعله موافقا ثم رأيت قوله الآتي وهو إنما يأتي إلخ وقضيته خلاف ذلك، وإنما قد يكون مسبوقا. فؤد: (وقول شارح هو من أحرم مع الإمام إلخ) من أحرم مع الإمام موافق أيضا م ر. فؤد: (ولو شك أهو مسبوق أو موافق) أفتى شيخنا الشهاب الزملي

لَزِمَهُ الْإِحْتِيَاظُ فَيَتَخَلَّفُ لِإِثْمَامِ الْفَاتِحَةِ وَلَا يُدْرِكُ الرُّكْعَةَ عَلَى الْأَوْجِهِ مِنْ تَنَاقُضٍ فِيهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّهُ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ أَصْلَانِ عَدَمُ إِدْرَاكِهَا وَعَدَمُ تَحْمِيلِ الْإِمَامِ عَنْهُ فَالْزَمْنَاهُ إِثْمَامَهَا رِعَايَةً لِلثَّانِي وَفَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ بِعَدَمِ إِدْرَاكِ رُكُوعِهَا رِعَايَةً لِلأَوَّلِ احْتِيَاظًا فِيهِمَا وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِنْ لَمْ يُحْرِمِ عَقِبَ إِحْرَامِ الْإِمَامِ أَوْ عَقِبَ قِيَامِهِ مِنْ رُكْعَتِهِ وَإِلَّا لَمْ يُؤَثِّرْ شُكُّهُ وَهُوَ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْمُوَافِقِ بِإِدْرَاكِ قَدْرِ الْفَاتِحَةِ مِنْ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ كَمَا تَقَرَّرَ.

(لَمَّا مَسْبُوقٌ رَفَعَ الْإِمَامُ فِي فَاتِحَتِهِ فَلَا أَصَحَّ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسْتَهْجِلْ بِالِانْتِصَاحِ، وَالتَّحَوُّزِ، بِأَنْ قَرَأَ عَقِبَ تَحْرِيمِهِ (تَرَكَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ)، وَإِنْ كَانَ بَطِيءَ الْقِرَاءَةِ فَلَا يَلْزَمُهُ غَيْرُ مَا أَدْرَكَهُ هُنَا بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْمُوَافِقِ لِأَنَّ مَا هُنَا رُخْصَةٌ فَتَسْتَبِيحُ رِعَايَةُ حَالِهِ لَا غَيْرُ بِخِلَافِ الْمُوَافِقِ (وَهُوَ) بِرُكُوعِهِ مَعَهُ أَوْ قَبْلَ قِيَامِهِ عَنْ أَقَلِّ الرُّكُوعِ (مُدْرِكٍ لِلرُّكْعَةِ) بِشَرْطِهِ الْآتِي؛.....

عَقِبَ قِيَامِهِ مِنْ رُكْعَتِهِ أَمْ لَا. اهـ. قال ع ش قوله م ر نَعَمْ لِمَا مَرَّ جَوَابُ لِقَوْلِهِ فَيَتَأَخَّرُ وَيُسَمُّ الْفَاتِحَةَ أَيْ فَيَكُونُ كَالْمُوَافِقِ فَيُغْتَضَرُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ. اهـ. فَوَدَّ: (لَزِمَهُ الْإِحْتِيَاظُ) قَدْ يَتَوَرَّعُ مِنْهُ أَنْ مَا سَلَكَهُ هُوَ الْأَخْوَطُ مُطْلَقًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَالرُّكْعَةُ زَائِدَةٌ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا يُمَكِّنُ إِيقَاعَ هَذِهِ الصَّلَاةِ مُتَّفَقًا عَلَى صِحَّتِهَا مَا لَمْ يَتَوَّعِ الْمُفَارَقَةَ وَلَوْ قِيلَ بِتَعَيُّنِهَا لَكَانَ مَذْهَبًا مُتَّجِهًا لِإِسْلَامَتِهِ مِنْ الْخَلَلِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْآرَاءِ بَصْرِيٌّ. فَوَدَّ: (فَيَتَخَلَّفُ لِإِثْمَامِ الْفَاتِحَةِ) أَيْ وَيَسْمَعُ عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاتِهِ مَا لَمْ يُسَبِّحْ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ إِلَخْ هَذَا مَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُ وَعَلَيْهِ فَلَكَ أَنْ تَقُولَ قَدْ يُؤْذِي حَبِيئًا إِلَى بُطْلَانِ صَلَاتِهِ بِفَرْضِ كَوْنِهِ مَسْبُوقًا بِأَنْ يَهْوِيَ إِثْمَامُهُ لِلْسَّجْدَةِ قَبْلَ إِثْمَامِهَا فَتَأْمَلْ بَصْرِيٌّ.

فَوَدَّ: (وَلَا يَنْدُرُكَ الرُّكْعَةُ) أَيْ إِذَا لَمْ يُدْرِكْ رُكُوعَ الْإِمَامِ سَم. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) تَقَدَّمَ عَنِ النِّهَايَةِ خِلَافُهُ. فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ هَذَا) أَيْ قَوْلُهُ لَزِمَهُ الْإِحْتِيَاظُ فَيَتَخَلَّفُ لِإِثْمَامِ الْفَاتِحَةِ إِلَخْ. فَوَدَّ: (لَمْ يُؤَثِّرْ شُكُّهُ) أَيْ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُوَافِقِ. فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ فِي قَوْلِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِرَاءَةِ الْمُعْتَمَدَةِ إِلَخْ. فَوَدَّ: (بِأَنْ قَرَأَ إِلَخْ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِدُونِ إِنْطَاءٍ عَمْدًا.

فَوَدَّ (سُي): (تَرَكَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ)، فَإِنْ تَخَلَّفَ لِإِثْمَامِ الْفَاتِحَةِ وَفَاتَهُ الرُّكُوعُ مَعَهُ وَأَدْرَكَهُ فِي الْإِعْتِدَالِ بَطَلَتْ رُكْعَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَابِعْهُ فِي مُعْظَمِهَا فَكَانَ تَخَلُّفُهُ بَلَا عُدْرٍ فَيَكُونُ مَكْرُوهًا وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ مَحَلِّيٌّ وَنِهَائِيٌّ وَمُغْنِيٌّ. فَوَدَّ: (غَيْرَ مَا أَدْرَكَهُ) أَيْ غَيْرَ مَا قَرَأَ نِهَائِيَّةً. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْمُوَافِقِ) أَيْ مِنْ أَنَّهُ يُسَمُّ الْفَاتِحَةَ وَيَسْمَعُ خِلْفَهُ إِلَخْ. فَوَدَّ: (بِرُكُوعِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ لَزِمَهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِشَرْطِهِ الْآتِي. فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ الْآتِي) أَيْ فِي الْفَضْلِ الْآتِي فِي قَوْلِ الْمُشْنِ مَعَ الشَّارِحِ قُلْتُ إِنَّمَا يُدْرِكُهَا بِشَرْطِ أَنْ

بِأَنْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُوَافِقِ. فَوَدَّ: (وَلَا يَنْدُرُكَ الرُّكْعَةُ) أَيْ إِذَا لَمْ يُدْرِكْ رُكُوعَ الْإِمَامِ.

فَوَدَّ فِي (سُي): (تَرَكَ قِرَاءَتَهُ وَرَكَعَ) فَلَوْ تَخَلَّفَ لِقِرَاءَتِهَا حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ مِنَ الرُّكُوعِ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ قَالَ الْمَحَلِّيُّ وَلَا تَبْطُلُ.

بالافتتاح، والتفؤذ لظنّه الإدراك فزكّع على خلاف ظنّه وعن المَعْظَم بِرَكْعٍ وتسقط عنه البقيّة واختير بل رجّحه جمعٌ متأخّرون وأطالوا في الاستدلال له، وإنّ كلامَ الشّيخين يقتضيه وعلى الأوّل متى ركّع قبل وفاء ما لزمه بطلت صلاته إنّ علّم وتعمّد كما هو ظاهر وإلا لم يُعمّد بما فعله ومتى ركّع الإمام وهو متخلّف لما لزمه وقام من الركوع فأنته الركعة بناءً على أنّه متخلّف بغير عُذرٍ ومن عبّر بعُذْرِهِ فببازته مؤوّلَةٌ ثمّ إذا فرغ قبل هويّ الإمام للسجود وافقه ولا يركّع

يُكَنّ قرأ من الفاتحة شيئاً ومقتضى إطلاق الشّخين وغيرهما أنّه لا فرق. اهـ. وهذا المقتضى كما قال شيخنا هو المَعْتَمَدُ لِقَاءِ مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ ولا نُسَلِّمُ أنّ تَقْصِيرَهُ بما ذُكِرَ مُتَّيِّبٌ فِي ذَلِكَ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَقَوْلُهُمَا وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِ الشّخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ أَيِّ بَيِّنٍ ظَنَّهُ إِذْرَاكَ الْفَاتِحَةِ وَعَدَمِهِ وَعَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ أَذْرَكَ مَعَ إِمَامِهِ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ فَهُوَ كَبْطِيءُ الْقِرَاءَةِ وَالْأَقْبَرُ بِقَدْرِ مَا قُوَّتْهُ عَشْرٌ وَسَم. هـ. فُود: (فَرَكْع) أَيِ الْإِمَامِ. هـ. فُود: (وَعَنِ الْمَعْظَمِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَالثَّانِي يُوَافِقُهُ مُطْلَقًا وَيَسْقُطُ بِاقِيهَا لِخَبَرِ «إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا» وَاخْتَارَهُ الْأَدْرَعِيُّ بَعْدَ إِيْزَاجِ جَمَاعَةٍ. اهـ. هـ. فُود: (وَأَنَّ) كَلَامَ الشّخَيْنِ الْإِنِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ رَجَّحَهُ الْإِنِّ. هـ. فُود: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ إِذَا فَرَّغَ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ إِنَّ عَلِمَ إِلَى وَمَتَى. هـ. فُود: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ الْأَصَحِّ مِنْ لُزُومِ الْقِرَاءَةِ بِقَدْرِ مَا أَتَى بِهِ أَوْ زَمَنٍ سَكُونِهِ. هـ. فُود: (كَمَا هُوَ الْإِنِّ) أَيِ التَّيْسُدِ بِالْعِلْمِ، وَالْعَمْدِ. هـ. فُود: (وَالْأَوَّلِ) أَيِ بَأْنِ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِبًا عَشْرٌ. هـ. فُود: (لَمْ يُعْتَدِ الْإِنِّ) أَيِ قِيَانِي بِرَكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ عَشْرٌ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَوْدُ لِتَمِيمِ الْقِرَاءَةِ مَعَ نِيَّةِ الْمَفَارِقَةِ إِذَا هَوَى الْإِمَامُ لِلْسُّجُودِ إِذَا عَلِمَ بِالْحَالِ إِذْ حَزَنَتْهُ غَيْرُ مُعْتَدٍ بِهَا حَيْثُ فَلَا وَجْهَ لِمُضِيِّهِ فِيمَا هُوَ فِيهِ أَوْ لَا يَجِبُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. أَقُولُ وَجَزَمَ بِالثَّانِي الْجَمَلُ عَلَى النّهَايَةِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنْ عَشْرٍ آفِيًا. هـ. فُود: (وَمَنْ عَبَّرَ بِعُذْرِهِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمَغْنِي وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ الْبُغَوِيِّ بِعُذْرِهِ فِي التَّخْلُفِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْتَدُّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا كَرَامَةَ وَلَا بَطْلَانٌ بِتَخْلُفِهِ قَطْعًا لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُدْرِكِ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ لَمْ تَنْتَهِ الرُّكْعَةُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ كَبْطِيءُ الْقِرَاءَةِ، فَإِنَّهُ لَا تَفَوُّتَ الرُّكْعَةَ إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ. اهـ. هـ. فُود: (فَبِإِزَارَتِهِ مُؤَوَّلَةٌ) عِبَارَةُ النّهَايَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مَلْزُومٌ بِالْقِرَاءَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّارِحُ. اهـ. هـ. فُود: (ثُمَّ) أَيِ بَعْدَ أَنْ اشْتَغَلَ الْمُسْبِقُ بِأَيِّانٍ مَا لَزِمَهُ. هـ. فُود: (إِذَا فَرَّغَ) أَيِ مِنْ إِثْبَانِهِ.

التي قبلها، والتي بعدها يركّع معه، وإنّ لم يُكَنّ قرأ من الفاتحة شيئاً ومقتضى إطلاق الشّخين وغيرهما أنّه لا فرق. اهـ. وهذا المقتضى هو المَعْتَمَدُ لِقَاءِ مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ ولا نُسَلِّمُ أنّ تَقْصِيرَهُ بما ذُكِرَ مُتَّيِّبٌ فِي ذَلِكَ وَلَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْؤُهُ اهـ. مَا فِي شَرْحِ الرُّوْحِ وَأَقُولُ يُتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقْتَضَى الْمَذْكُورِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الزَّمَنُ الَّذِي أَذْرَكَ يَسَعُ جَمِيعَ الْفَاتِحَةِ تَخَلَّفَ لَهَا كَبْطِيءُ الْقِرَاءَةِ أَوْ بَعْضُهَا لَزِمَهُ التَّخْلُفُ لِقِرَاءَةِ قَدْرِهِ فَلْيُنَاقِلْ. هـ. فُود: (ثُمَّ إِذَا فَرَّغَ الْإِنِّ) هَلْ يَأْتِي هَذَا عَلَى مَا مَرَّ عَنْ التَّصَرُّفِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظُنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُهُ فِي رُكُوعِهِ يُفَارِقُهُ فَيَكُونُ مَحَلٌّ وَجُوبِ الْمَفَارِقَةِ مَا لَمْ يَفْرُغْ قَبْلَ هَوَى الْإِمَامِ لِلْسُّجُودِ وَإِلَّا

وَالَا بَطَلْتُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَكَذَا حَيْثُ فَاتَهُ الرُّكُوعُ، وَإِنْ لَمْ يَفْرَغْ وَقَدْ أَرَادَ الْإِمَامُ الْهُوْيَ
لِلسُّجُودِ فَقَدْ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ وَجُوبُ وَفَاءٍ مَا لَزِمَهُ وَبُطْلَانُ صَلَاتِهِ بِهُوْيِ الْإِمَامِ لِلسُّجُودِ لِمَا
تَقَرَّرَ أَنَّهُ مُتَخَلِّفٌ بَغَيْرِ غُذْرٍ فَلَا مَخْلَصَ لَهُ عَنْ هَذَيْنِ إِلَّا نِيَّةُ الْمُفَارَقَةِ فَتَتَقَيَّنُ عَلَيْهِ حَذَرًا مِنْ
بُطْلَانِ صَلَاتِهِ عِنْدَ غَذْرِهَا بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَبَشْهَدُ لَهُ مَا مَرَّ فِي مُتَعَمِّدِ تَرْكِ الْفَاتِحَةِ وَبَطْلِيءِ الْوَسْوَسةِ
ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَطْلَقَ نَفْلًا عَنِ التَّحْقِيقِ وَاعْتَمَدَهُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ مُتَابَعَتُهُ فِي الْهُوْيِ حِينَئِذٍ وَيُمْكِنُ
تَوْجِيهِهُ بِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَتْهُ الْمُتَابَعَةُ قَبْلَ الْمُعَاوَضَةِ اسْتَصْحَبَ وَجُوبَهَا وَسَقَطَ مُوجِبُ تَقْصِيرِهِ مِنْ

قُود: (وَالَا الْفَخ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَتَابِعْهُ فَرَكَعَ. قُود: (وَكُلُّ مَا حَيْثُ الْفَخ) كَانَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا لَوْ
أَذْرَكَ الْإِمَامُ بَعْدَ رَفْعِهِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ فَتَجِبَ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِيهَا هُوَ فِيهِ حَتَّى لَوْ رَكَعَ عَائِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ هَذَا وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ هُنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُبْطِلُ مِنَ الْجَاهِلِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْدُورٍ وَكَلَامُهُمْ فِي
مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ قَاضٍ بِالتَّفْصِيلِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَضْرِي وَقَوْلُهُ وَكَلَامُهُمْ فِي مَوَاطِنَ الْفَخِ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَا هُنَا مِمَّا
يَخْفَى عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فَضْلًا عَنِ الْجَاهِلِ. قُود: (وَإِنْ لَمْ يَفْرَغْ الْفَخ) غَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا فَرَعَ الْفَخِ.
قُود: (إِلَّا نِيَّةَ الْمُفَارَقَةِ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا نَوَى الْمُفَارَقَةَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِثْمَامُ الْفَاتِحَةِ فَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ
أَنْ يُجَدِّدَ الْإِقْدَاءَ بِهِ فَهَلْ إِذَا جَدَّدَهُ يَتَابِعُهُ وَيُسْقِطُ قِرَاءَةَ مَا كَانَ وَجِبَتْ قِرَاءَتُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْوُجْهَ
الثَّانِي فَيُرَاجَعُ سَم. قُود: (بِكُلِّ تَقْدِيرٍ) أَي مِنْ تَقْدِيرِي التَّخَلُّفِ، وَالسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ سَم وَرَشِيدِي.
قُود: (وَيُشْهَدُ لَهُ) أَي لِلزُّومِ نِيَّةَ الْمُفَارَقَةِ. قُود: (مَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ، وَإِنْ كَانَ بَانَ أَسْرَعَ قِرَاءَتُهُ.
قُود: (ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَطْلَقَ الْفَخِ) كَانَ مُرَادُهُ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَفْصِلْ بَيِّنَ أَنْ يَكُونَ فَرَعٌ مِمَّا لَزِمَهُ أَوْ لَا وَاعْلَمْ
أَنَّ كَلَامَ التَّحْقِيقِ صَرِيحٌ فِي تَفْرِيعِ الزُّومِ الْمُتَابَعَةِ فِي الْهُوْيِ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمُسْبُوقُ إِذَا
رَكَعَ الْإِمَامُ أَنْ يَرَكَعَ مَعَهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ اشْتَغَلَ بِغَيْرِ الْفَاتِحَةِ فَرَاجَعَهُ سَم عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ
عَنِ التَّحْقِيقِ وَاعْتَمَدَهُ مِنْ الزُّومِ مُتَابَعَتِهِ فِي الْهُوْيِ حِينَئِذٍ وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ الْفَخِ بِحَسَبِ مَا فَهَمَهُ مِنْ
كَلَامِهِ وَالْأَقْبَارُتُهُ صَرِيحَةٌ فِي تَفْرِيعِهِ عَلَى الْمَرْجُوحِ. اهـ.

سَقَطَ الْوُجُوبُ أَوَّلًا فَتَلْزِمُهُ الْمُفَارَقَةُ مُطْلَقًا. قُود: (فَلَا مَخْلَصَ لَهُ عَنْ هَذَيْنِ إِلَّا نِيَّةَ الْمُفَارَقَةِ) مَعْلُومٌ أَنَّهُ
إِذَا نَوَى الْمُفَارَقَةَ وَجَبَ إِثْمَامُ الْفَاتِحَةِ فَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ أَنْ يُجَدِّدَ الْإِقْدَاءَ بِهِ فَهَلْ إِذَا جَدَّدَ يَتَابِعُهُ
وَيُسْقِطُ عَنْهُ قِرَاءَةَ مَا كَانَ وَجِبَتْ قِرَاءَتُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأُوجْهَ الثَّانِي فَيُرَاجَعُ. قُود: (بِكُلِّ تَقْدِيرٍ)
أَي مِنْ تَقْدِيرِي التَّخَلُّفِ، وَالسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ. قُود: (ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَطْلَقَ الْفَخِ) كَانَ مُرَادُهُ بِهِ أَنَّهُ لَمْ
يَفْصِلْ بَيِّنَ أَنْ يَكُونَ فَرَعٌ مِمَّا لَزِمَهُ أَوْ لَا وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ التَّحْقِيقِ صَرِيحٌ فِي تَفْرِيعِ الزُّومِ الْمُتَابَعَةِ فِي الْهُوْيِ
عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْمُسْبُوقُ إِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ أَنْ يَرَكَعَ مَعَهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ اشْتَغَلَ بِغَيْرِ الْفَاتِحَةِ فَرَاجَعَهُ.
قُود: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِهُ الْفَخِ) يُمْكِنُ تَوْجِيهِهُ أَيْضًا بِأَنَّهُ بَرَفَعَ الْإِمَامُ عَنِ الرُّكُوعِ تَحَقُّقَ عَدَمِ إِذْرَاكِ الرُّكُوعِ
فَلَا فَائِدَةٌ فِي التَّخَلُّفِ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَدْ يُنْتَهَى نَفْيُ الْفَائِدَةِ بِأَنَّ الْإِمَامَ قَدْ يَتَذَكَّرُ مَا يَقْتَضِي عَدَمَ اجْزَاءِ
رُكُوعِهِ وَعَوْدَهُ إِلَيْهِ قَبْدَرِكَ مَعَهُ إِلَّا أَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا الزُّومِ الْمُتَابَعَةِ فِي الْإِعْتِدَالِ قَبْلَ الْهُوْيِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ

التَّخْلُفُ لِقِرَاءَةِ قَدَرٍ مَا لِحَقِّهِ فَغَلَبَ وَاجِبُ الْمُتَابَعَةِ فَعَلِيهِ إِنْ صَحَّ لَا تَلَزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ أَمَّا إِذَا جَهِلَ أَنْ وَاجِبُهُ ذَلِكَ فَهُوَ بِتَخْلُفِهِ لِمَا لَزِمَهُ مُتَخَلِّفٌ بِمُذَرِّقٍ قَالَهُ الْقَاضِي.

(وَلَا يَسْتَحِلُّ الْمَسْبُوقُ بِسُتَةِ بَعْدَ التَّحَرُّمِ) أَي لَا يُسَنُّ لَهُ الْإِسْتِغَاثُ بِهَا (بَلْ بِالْفَاتِحَةِ)؛ لِأَنَّهَا الْأَهَمُّ وَيُسْرِعُ فِيهَا لِإِدْرِكِهَا (إِلَّا) مُنْقَطِعٌ إِنْ أُريدَ بِالْمَسْبُوقِ مَنْ مَرَّ بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ وَمُتَّصِلٌ إِنْ أُريدَ بِهِ مَنْ سَبَقَ بِأَوَّلِ الْقِيَامِ لِكَيْتَهُ يَمْتَنِضِي أَنْ مَنْ لَمْ يُسَبِّقْ بِهِ يَسْتَحِلُّ بِهَا مُطْلَقًا وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَدْرَكَ أَوَّلَ الْقِيَامِ وَأَتْنَاءَهُ فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ وَحِينَئِذٍ فَالتَّعْبِيرُ بِالْمَأْمُومِ أَوَّلَى (أَنْ يَعْلَمَ)

«قُودُ: (أَمَّا إِذَا جَهِلَ الْخُ) إِلَى الْمَتْنِ النِّهَايَةِ. «قُودُ: (أَمَّا إِذَا جَهِلَ الْخُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ: (وَهُوَ عَالِمٌ بَأَن وَاجِبُهُ الْخُ) رَشِيدِي. «قُودُ: (فَهُوَ بِتَخْلُفِهِ لِمَا لَزِمَهُ مُتَخَلِّفٌ الْخُ) قَالَ الشَّهَابُ سَمِ قَضِيَّةُ هَذَا أَنَّهُ كَبُطِيءُ الْقِرَاءَةِ مَعَ أَنَّهُ قَرَضَهُ فِي الْمَسْبُوقِ وَالْمَسْبُوقُ لَا يُدْرِكُ الرَّكْعَةَ إِلَّا بِالرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ أَنْتَهَى أَقُولُ يَخْتَصِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُرَادُ الْقَاضِي فَيَكُونُ مُخَصَّصًا لِقَوْلِهِمْ: إِنْ الْمَسْبُوقُ لَا يُدْرِكُ الرَّكْعَةَ إِلَّا بِالرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ فَيَكُونُ مَحَلَّهُ فِي الْعَالَمِ بَأَن وَاجِبُهُ الْقِرَاءَةُ وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا عَمَّ فِي الْحَاشِيَةِ أَنْ مُرَادُ الْقَاضِي أَنْ صَلَاتِهِ لَا تَبْطُلُ بِتَخْلُفِهِ إِلَى مَا ذَكَرَ فَيَكُونُ مَحَلُّ بَطْلَانِهَا يَهْوِي الْإِمَامُ لِلسُّجُودِ إِذَا لَمْ يُفَارِقْهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ لَكِنْ تَفَوُّتُهُ الرَّكْعَةَ وَلَيْسَ مَعْنَى كَوْنِهِ مُتَخَلِّفًا بِمُذَرِّقٍ أَنَّهُ يُعْطَى حُكْمُ الْمَغْذُورِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَلَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ أَشَارَ الشَّهَابُ الْمَذْكُورُ إِلَى إِشْكَالِهِ بِمَا ذَكَرَ رَشِيدِي.

«قُودُ (سُي): (وَلَا يَسْتَحِلُّ الْمَسْبُوقُ الْخُ) أَي مَنْ لَمْ يُدْرِكْ أَوَّلَ الرَّكْعَةِ، وَإِنْ أَدْرَكَ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ سَمِ وَهَذَا إِنَّمَا يُنَاسِبُ اتِّصَالَ الْإِسْتِثْنَاءِ دُونَ انْقِطَاعِهِ الَّذِي قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِيمَا بَاتِي. «قُودُ (سُي): (بِسُتَةِ الْخُ) أَي كَدْعَاءِ افْتِتَاحٍ أَوْ تَعَوُّذٍ نِهَائِيٍّ وَمُعْنَى. «قُودُ: (أَي لَا يُسَنُّ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: (بَلْ يُصَلِّي) فِي النِّهَايَةِ. «قُودُ: (أَي لَا يُسَنُّ) هَلَا قَالَ أَي يُسَنُّ أَنْ لَا يَسْتَحِلُّ بِهَا سَمِ أَي كَمَا فِي الْمَنْهَجِ. «قُودُ: (مَنْ مَرَّ) أَي ضِدُّ الْمَوَافِقِ الْمُفَسِّرِ بِمَا مَرَّ. «قُودُ: (مَنْ سَبَقَ بِأَوَّلِ الْقِيَامِ) أَي، وَإِنْ أَدْرَكَ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ. «قُودُ: (لِكَيْتَهُ) أَي التَّفْسِيرِ بَيْنَ سَبَقِ الْخُ. «قُودُ: (مُطْلَقًا) أَي، وَإِنْ ظَنَّ مِنَ الْإِمَامِ الْإِسْرَاعَ وَأَنَّهُ لَا يُدْرِكُهَا مَعَهُ. «قُودُ: (وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى خِلَافِهِ أَي، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْفَرْقِ. «قُودُ: (الْمَذْكُورُ) أَي الْآتِي فِي الْمَتْنِ وَشَرَحَهُ آيَفَا.

هَذَا مُرَادُ الشَّيْخِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْهَوَئِي لِيَأْتِيَ الَّذِي تَظْهَرُ بِهِ الْمُخَالَفَةُ بِخِلَافِ مَا قِيلَ، فَإِنَّهُمَا مُتَوَافِقَانِ فِي صَوَرَتِهِ مُشْتَرِكَايْنِ فِيهَا وَقَدْ يَنْشُئُ قَوْلُنَا لَا فَايِدَةَ فِي التَّخْلُفِ بَأَن فَايِدَتَهُ تَدَارُكُ مَا لَزِمَهُ قِرَاءَتُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بَرَفِعَ الْإِمَامُ سَقَطَ اللُّزُومُ إِذِ الْقِرَاءَةُ بَعْدَهَا لَا مُتَابَعَةَ فِيهَا وَلَا تَحْصُلُ الرَّكْعَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَاعْلَمْ أَنَّ مَا نَسَبَهُ لِلتَّحْقِيقِ لَمْ يَذْكُرْهُ فِيهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ ضَعِيفٍ كَمَا يَعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهِ. «قُودُ: (فَهُوَ بِتَخْلُفِهِ لِمَا لَزِمَهُ مُتَخَلِّفٌ بِمُذَرِّقٍ) قَضِيَّةُ هَذَا أَنَّهُ كَبُطِيءُ الْقِرَاءَةِ مَعَ أَنَّهُ قَرَضَهُ فِي الْمَسْبُوقِ وَالْمَسْبُوقُ لَا يُدْرِكُ رَكْعَةً إِلَّا بِالرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ.

«قُودُ (سُي): (وَلَا يَسْتَحِلُّ الْمَسْبُوقُ) أَي مَنْ لَمْ يُدْرِكْ أَوَّلَ الرَّكْعَةِ، وَإِنْ أَدْرَكَ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ.

«قُودُ: (أَي لَا يُسَنُّ) هَلَا قَالَ: أَي يُسَنُّ أَنْ لَا يَسْتَحِلُّ بِهَا.

أَي يَظُنُّ لاعتِيَادَ الإمامِ التَّطَوُّلَ (إدراكها) مع ما يَأْتِي به فَيَأْتِي به نَدْبًا بِخِلَافِ ما إِذَا جَهِلَ أو ظَنُّ مِنْهُ الإسْرَاعَ وَأَنَّهُ لَا يُدْرِكُهَا مَعَهُ فَيَبْدَأُ بِالفَاتِحَةِ.

(ولو عَلِمَ المَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ) أَي بَعْدَ وُجُودِ أَقْلِهِ (أَنَّهُ تَرَكَ الفَاتِحَةَ أو شَكَّ) فِي فِعْلِهَا (لَمْ يَغْدُ إِلَيْهَا) أَي لِمَحَلِّهَا، فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ لِقَوَاتِ مَحَلِّهَا (بَلْ يُصَلِّي رُكْعَةً بَعْدَ

قُود: (أَي يَظُنُّ الْإِنْفَ) فَلَوْ اخْتَلَفَ ظَنُّهُ أَتَجَهَّ أَنَّهُ كَبَّطِيءُ الْقِرَاءَةِ إِنْ أَذْرَكَ مَا يَسَعُ الفَاتِحَةَ سَمِ أَي، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ فَحَكْمُهُ مَرَّ آيَةً فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَزْمَهُ قِرَاءَةُ الْإِنْفِ وَشَرْحُهُ. قُود: (مع ما يَأْتِي بِهِ) أَي مع اسْتِغْنَائِهِ بِالسُّتَةِ. قُود: (فَيَأْتِي بِهِ نَدْبًا) أَي ثُمَّ يَأْتِي بِالفَاتِحَةِ حِيَاةً لِفَضِيلَتَيْهَا مُغْنِي. قُود: (أو ظَنُّ مِنْهُ الإسْرَاعَ الْإِنْفَ) أَي أو ظَنُّ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ السُّورَةَ أو يَقْرَأُ سُورَةً قَصِيرَةً مُغْنِي. قُود: (فَيَبْدَأُ بِالفَاتِحَةِ) أَي يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ الفَاتِحَةَ مَعَ الإمامِ مُغْنِي.

قُود (سُي): (فِي رُكُوعِهِ) أَي مَعَ الإمامِ مُغْنِي. قُود: (أَي بَعْدَ وُجُودِ أَقْلِهِ) الظَّاهِرُ وَلَوْ قَبْلَ الطُّمَانِينَةِ سَم. قُود (سُي): (لَمْ يَغْدُ إِلَيْهَا الْإِنْفَ) فَلَوْ عَلِمَ الإمامُ أو الْمُصَلِّي مُتَقَرِّدًا ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْعَوْدُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ لَكِنْ إِذَا عَادَ الإمامُ فَهَلِ المَأْمُومُونَ يَتَنَبَّهُونَ وَهُمْ يَعُودُونَ مَعَهُ أَوْ يُعَارِقُونَهُ بِالْيَدِ أَمْ كَيْفَ الْحَالُ ثُمَّ رَأَيْتُ بِهَامِشٍ بِخَطِّ بَعْضِ الْمُضَلَّاءِ بَعْدَ كَلَامِهِ مَا نَصَّهُ قَالَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِالْأَوَّلِ وَيُقْتَضَرُ التَّطَوُّلُ فِي الْإِغْتِدَالِ لِلضَّرُورَةِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَاعْتَمَدَ أَنَّهُمْ يَتَنَبَّهُونَ فِي السُّجُودِ وَيُقْتَضَرُ سَبْقُهُمْ بِرُكْنَيْنِ لِلضَّرُورَةِ وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ رُكْنٌ طَوِيلٌ. اهـ. ع ش وَبِإِبْرَارِ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ السُّلْطَانِ فَلَوْ شَكَّ الإمامُ فِي الفَاتِحَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْعَوْدُ لَهَا مُطْلَقًا وَوَجَبَ عَلَى المَأْمُومِ انْتِظَارُهُ فِي الرُّكُوعِ إِنْ لَمْ يَرْفَعْ مَعَهُ وَالْأَنْتَظَرُهُ فِي السُّجُودِ لَا فِي الْإِغْتِدَالِ فَلَوْ شَكَّ مَعًا وَرَجَعَ الإمامُ لِلْقِرَاءَةِ وَعَلِمَ المَأْمُومُ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ أَيْضًا، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعِ الإمامُ وَعَلِمَ مِنْهُ المَأْمُومُ ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ نَيْتُ الْمَفَارَقَةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَمَنْ تَرَكَ إِمَامَهُ الفَاتِحَةَ عَمْدًا وَالْأَبْطَلَتْ صَلَاتُهُ. اهـ. وَهِيَ أَحْسَنُ.

قُود (سُي): (بَلْ يُصَلِّي الْإِنْفَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَي، وَالْمُغْنِي قَالَ الزَّكَّاشِيُّ فَلَوْ تَذَكَّرَ فِي قِيَامِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ قَرَأَهَا حُسْبِيَّتَ لَهَا تِلْكَ الرُّكْعَةُ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مُتَقَرِّدًا أَوْ إِمَامًا فَشَكَّ فِي رُكُوعِهِ فِي الْقِرَاءَةِ فَمَضَى مِنْ غَيْرِ تَدَارُكِ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ ثُمَّ تَذَكَّرَ فِي قِيَامِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا أَنَّهُ قَدْ كَانَ قَرَأَهَا فِي الْأَوَّلَى، فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبَطَّلَ إِذْ لَا اعْتِدَادَ بِفِعْلِهِ مَعَ الشَّكِّ. اهـ. سَم. قُود: (إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ) أَي وَالْأَلَمْ تَبْطُلْ وَلَا

قُود: (أَي يَظُنُّ) فَلَوْ اخْتَلَفَ ظَنُّهُ أَتَجَهَّ أَنَّهُ كَبَّطِيءُ الْقِرَاءَةِ إِنْ أَذْرَكَ مَا يَسَعُ الفَاتِحَةَ. قُود: (أَي بَعْدَ وُجُودِ أَقْلِهِ) الظَّاهِرُ وَلَوْ قَبْلَ الطُّمَانِينَةِ. قُود: (لَمْ يَغْدُ إِلَيْهَا) بَلْ يُصَلِّي رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الإمامِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الزَّكَّاشِيُّ فَلَوْ تَذَكَّرَ فِي قِيَامِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ كَانَ قَدْ قَرَأَهَا حُسْبِيَّتَ لَهَا تِلْكَ الرُّكْعَةُ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مُتَقَرِّدًا أَوْ إِمَامًا فَشَكَّ فِي رُكُوعِهِ فِي الْقِرَاءَةِ فَمَضَى ثُمَّ تَذَكَّرَ فِي قِيَامِ الثَّانِيَةِ أَيْ مَثَلًا أَنَّهُ كَانَ قَدْ قَرَأَهَا فِي الْأَوَّلَى، فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبَطَّلَ إِذْ لَا اعْتِدَادَ بِفِعْلِهِ مَعَ الشَّكِّ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبَطَّلَ أَي إِنْ مَضَى عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ أَوْ لَمْ يَتَدَارَكَ الرُّكْعَةَ وَالْأَلَمْ تَبْطُلْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قُود: (إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ)

سلام الإمام) تداركاً لما فاتته كالمسبوق (فلو عَلِمَ أو شَكَّ) في فعلها (وقد رَكَعَ الإمام ولم يَرَكَعْ هو) أي لم يُوجد منه أَقْلُ الرُّكُوعِ، وإنْ هَوَى له (قَرَأَهَا) بعدَ عَوْدِهِ لِلْقِيَامِ فيما إذا هَوَى لِإِتْقَاءِ مَجْلُهَا (وهو مُتَخَلِّفٌ بِغُذْرٍ) فيأتي فيه حُكْمُهُ السَّابِقُ مِنَ التَّخَلُّفِ لِإِتْمَائِهَا بِشَرْطِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَا حَيْثُ قُلْنَا بِعَوْدِهِ لِلرُّكْنِ كَانَ مُتَخَلِّفًا بِغُذْرٍ فيأتي به وَيُسَمَّى عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ طَوِيلَةٍ وَالْأَوَّلَى وَالْإِمَامُ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ (وَقِيلَ يَرَكَعُ) لِأَجْلِ الْمُتَابَعَةِ (وَيَتَذَارَكُ) بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ) مَا فَاتَهُ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ وَقَدْ رَكَعَ الْإِمَامُ أَنَّهُ لَوْ رَكَعَ قَبْلَهُ ثُمَّ شَكَّ لَزِمَهُ الْعَوْدُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ رُكُوعَهُ هُنَاكَ يُسَنُّ أَوْ يَجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ، وَالْعَوْدُ لِلْإِمَامِ فَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ شَكِّهِ قَبْلَ أَنْ يَرَكَعَ بِالْكُلِّيَّةِ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْنٍ عَلِيمَ الْمَأْمُومِ تَرْكُهُ أَوْ شَكُّ فِيهِ بَعْدَ تَلْبِيسِهِ بِرُكْنٍ بَعْدَهُ يَقِينًا أَوْ وَكَانَ فِي التَّخَلُّفِ لَهُ فُحْشٌ مُخَالَفَةٍ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْمُثَلِّ الْأَتِيَةِ فَيُؤَافِقُ الْإِمَامُ وَيَأْتِي بِدَلِّهِ بِرُكْعَةٍ

يُذَرِّكُ هَذِهِ الرَّكْعَةَ، وَإِنْ قَرَأَهَا بَعْدَ عَوْدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ (وإنْ هَوَى لَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ سَمِ وَع ش.

فَوَيْ (سَمِ): (قَرَأَهَا) أَي رُجُوبًا مُغْنِي. □ فَوَيْ: (فِيمَا إِذَا هَوَى) قَبْلَ لِقَوْلِهِ بَعْدَ عَوْدِهِ الْخ. □ فَوَيْ: (لِإِتْقَاءِ مَجْلُهَا) تَغْلِيلٌ لِلْمَعْنَى. □ فَوَيْ: (بِشَرْطِهِ) أَي مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ. □ فَوَيْ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَا حَيْثُ الْخ) تَأَمَّلْ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْاِخْتِذَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ، فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ بَصْرِي. □ فَوَيْ: (وَالْأَوَّلَى) أَي إِنْ سَبَقَ بِذَلِكَ بَانَ انْتِهَى إِلَى الرُّكْنِ الرَّابِعِ. □ فَوَيْ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ لِذَلِكَ وَظَاهِرٌ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَي وَكَانَ إِلَى فَعْلَمَ وَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ تَخَلَّفَ إِلَى وَمِثْلُهُ وَقَوْلُهُ أَي كَوْنُ تَخَلُّفِهِ إِلَى بِخِلَافٍ وَقَوْلُهُ أَوْ قَبْلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُهُ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ إِلَى وَمِثْلُهُ. □ فَوَيْ: (لَزِمَهُ الْعَوْدُ) فَلَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ عَوْدِهِ فَهَلْ يَمْتَنِعُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْإِمْتِنَاعُ سَمِ أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ الْإِمْتِنَاعُ تَغْلِيلُ الْمَغْنَى بِقَوْلِهِ إِذْ لَا مُتَابَعَةَ حَيْثُ يُؤَيِّدُ فَهُوَ كَالْمُتَعَدِّ. □ فَوَيْ: (يُسَنُّ) أَي إِنْ كَانَ التَّقْدُمُ بِالرُّكُوعِ عَمْدًا. □ فَوَيْ: (أَوْ يَجُوزُ) أَي إِنْ كَانَ سَهْوًا. □ فَوَيْ: (تَرَكَهُ) تَنَازَعَ فِيهِ يُسَنُّ وَيَجُوزُ ش. □ فَوَيْ: (قَبْلَ أَنْ يَرَكَعَ) أَي قَبْلَ أَنْ يَجِدَ الرُّكُوعَ بِالْكُلِّيَّةِ أَي لَا مِنْهُ وَلَا مِنْ إِمَامِهِ. □ فَوَيْ: (وَيَأْتِي) إِلَى قَوْلِهِ فَعْلَمَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَي وَكَانَ إِلَى قِيَاوُفِ الْإِمَامِ.

□ فَوَيْ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ) أَي التَّفْصِيلُ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ الْخ. □ فَوَيْ: (بَعْدَ تَلْبِيسِهِ بِرُكْنٍ) أَي مَعَ الْإِمَامِ مُغْنِي وَبَصْرِي. □ فَوَيْ: (أَي وَكَانَ فِي التَّخَلُّفِ الْخ) قَضِيَّةٌ

أَي وَإِلَّا لَمْ تَبْطُلْ وَلَا يَذَرِّكُ هَذِهِ الرَّكْعَةَ، وَإِنْ قَرَأَهَا بَعْدَ عَوْدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوَيْ: (أَي لَمْ يَجِدْ مِنْهُ أَقْلَ الرُّكُوعِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ. □ فَوَيْ: (لَزِمَهُ الْعَوْدُ) فَلَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ عَوْدِهِ فَهَلْ يَمْتَنِعُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْإِمْتِنَاعُ. □ فَوَيْ: (تَرَكَهُ) تَنَازَعَ فِيهِ يُسَنُّ وَيَجُوزُ ش. □ فَوَيْ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْنٍ الْخ) قَدْ يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ هَلْ سَجَدَ مَعَهُ سَجَدًا كَمَا قَالَ فِي الرُّوْضِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ شَكَّ مَذَرِكُ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مَعَ الْإِمَامِ قَبْلَ السَّلَامِ هَلْ سَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ سَجَدًا وَأَتَمَّهَا جُمُعَةً أَمْ مَعَ أَنَّهُ تَلَبَّسَ بِرُكْنٍ بَعْدَ السُّجُودِ وَهُوَ الْجُلُوسُ لِلتَّشْهِيدِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ بِالشَّكِّ هُنَا لَمْ يَعْلَمْ

بعد سلام إمامه فليعلم أنه لو قام إمامه فقط فشك هل سجد معه سجد كما نقله القاضي عن الأئمة لأنه تخلف يسيراً مع كونه لم يتلبس بعده بركن يقيناً؛ لأن أحد طرفي شكه يقتضي أنه في الجلوس بين السجدةين ومثله ما لو شك بعد رفع إمامه من الركوع في أنه ركع معه أو لا فيركع لذلك أي كون تخلفه يسيراً مع أن أحد طرفي شكه يقتضي أنه باقي في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أي مع إمامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يؤد إليه لفحش المخالفة مع يتقن التلبس بركن بعده وهو القيام ومثله لو شك وهو ساجد معه هل ركع معه أو لا فلا يركع لذلك.....

سكوت النهاية، والمغني عنه أنه ليس بقيد عندهما خلافاً للشارح. هـ فود: (فقط) أي فلو قام معه ثم شك في ذلك لم يعد للسجود كما أفتى به القاضي مغني. هـ فود: (سجد) أي ثم تابع الإمام مغني.
هـ فود: (لأنه تخلف يسيراً) قد يناع فيه مع أنه لا حاجة إليه إذ يكفي عدم التلبس بركن يقيناً بصري.
هـ فود: (بركن يقيناً) مقتضاه أنه متلبس به على احتمال وقد يتوقف فيه، فإن الفرض أنه في الجلوس وإن الركن الذي بعد سجوده القيام لا يقال قوله يقيناً قيد للتفي لا للمضي؛ لأننا نقول لا يلائمه قوله؛ لأن أحد طرفي شكه إلخ فتأمل بصري وقد يجاب بأن قوله يقيناً لمجرد رعاية لفظ الضابط المتقدم في قوله ويأتي ذلك في كل ركن إلخ. هـ فود: (ومثله) أي الشك في السجود بعد قيام إمامه فقط. هـ فود: (أو قبله فيما يظهر) مقتضى كلامهم خلاف هذا البحث وعبارة شرح الروض أي والمغني وضابط ذلك أنه إن يتقن فوت محل المروك لتلبسه مع الإمام بركن لم يعد ولا عاد انتهت، والقلب إلى هذا أميل بصري.
هـ فود: (إليه) أي السجود. هـ فود: (ومثله لو شك إلخ) عبارة المغني ولو سجد معه ثم شك في أنه ركع معه أم لا لم يعد للركوع قاله البلقيني. اهـ. هـ فود: (لذلك) أي لفحش المخالفة إلخ وكذا الإشارة التي

تلبسه مع الإمام بما بعد المروك؛ لأنه كان جالساً هو، والإمام قبل التشهد فلعله استمر في ذلك الجلوس لكن هذا الجواب قد يخالف قوله ويتجه في جلوس التشهد الأول أنه كجلوس التشهد الأخير لدلالته على أن التلبس بجلوس الأخير مانع من العود للسجود إلا أن يحمل على ما إذا كان المشكوك فيه غير السجود كالركوع أو على ما إذا علم أنه قصد الجلوس للتشهد فيه نظر؛ لأن قصد الجلوس للتشهد لا يخرج عن كونه فيما قبله في الواقع عند تبين ترك السجود أو الشك فيه فلي تأمل ثم رأيت في فتاوى الشيوطي مأموراً شك في السجدة الأخيرة من آخر صلاته وهو في التشهد الأخير فهل يسجد لها قبل سلام الإمام أو لا يسجد لها إلا بعد سلامه لأجل المتابعة الجواب الذي عندي أنه يسجد لها عند التذكر قبل سلام الإمام وليس كمن ركع مع الإمام ثم شك في الفاتحة؛ لأنه ثم انتقل من ركن فعلي إلى فعلي يجب متابعة الإمام فيه وهنا لم يتقبل بأن استمر في الجلوس بين السجدةين، وإن فرض أحد في التشهد فهو نقل لركن قول في غير موضعه لا أنه انيقال هذا ملخص ما ذكره في كلامه ثم أطال في ذلك وقد علمت أن المسألة في الروض.

وظاهر ذلك أنه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عاد له، وإن كان الإمام في القيام؛ لأنه لم يتلبس إلى الآن بركن بعده ولو كان شكه في السجود في الركعة الأخيرة فهل جلوسه للشهادة الأخير كقيامه فيما ذكر بإجماع أنه تلبس في كل بركن أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن بيميننا مع فحش المخالفة بالعود لبعده ما بين القيام والسجود بخلافه في صورة الجلوس، فإنه لم يتلبس بركن بيميننا لما تقرّر أن أحد طرفي شكه يقتضي أنه إلى الآن في الجلوس بين السجدين مع عدم فحش المخالفة لقرب ما بين الجلوس، والسجود ويؤيده صورة الركوع، فإن هذين موجودان فيها لقرب ما بين القيام والركوع ولأن أحد طرفي شكه يقتضي أنه إلى الآن في القيام فلم يتلبس بركن بيميننا وهذا أقرب ولا يخالفه ما في المتن في الفاتحة؛ لأنه بالركوع تلبس بركن أي بصورته إذ هو المراءى في الضابط المذكور على كل من طرفي الشك أي سواء أقرض أنه قرأها أم لا، فإن قلت عدم

بغذ. □ فؤد: (وظاهر) إلى قوله: لأنه لم يتلبس في النهاية. □ فؤد: (وهو جالس إلخ) عبارة شرح الرزوي أي، والمغني ولو شك بغذ قيام إمامه في أنه سجد معه أم لا سجد ثم تابعه إلخ سم. □ فؤد: (بغذ قيام إمامه) أي فقط كما في المغني والأسنى فهذا مكرّر مع قول الشارح المتقدم فعلم أنه لو قام إلخ. □ فؤد: (هذه) أي بخلاف ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الرزوي أي والمغني سم. □ فؤد: (في الركعة الأخيرة) خبر كان. □ فؤد: (مع عدم فحش إلخ) متعلّق بلم يتلبس إلخ. □ فؤد: (ويؤيده) أي الفرق ونقل سم عن الرزوي وفتاوى الشيوطي التصرّح بأنه لو شك في جلوس الشهيد الأول أو الأخير في السجود لم يغذ له وأقره الرشيدي. □ فؤد: (صورة الركوع) أي المتقدمة في قوله ومثله ما لو شك بغذ رفع إمامه من الركوع إلخ. □ فؤد: (فإن هذين) أي عدم التلبس وعدم الفحش. □ فؤد: (وهذا) أي الفرق وكذا ضمير ولا يخالفه ورجعه الكردي إلى أقرب. □ فؤد: (في الضابط المذكور) أي المتقدم في قوله ويأتي ذلك في كل ركن إلخ. □ فؤد: (على كل إلخ) متعلّق بقوله تلبس. □ فؤد: (أي سواء إلخ) تفسير لقوله على كل من طرفي الشك. □ فؤد: (فإن قلت إلخ) وقع السؤال عما لو شك وهو جالس مع إمامه بين السجدين هل أطمان في السجدة الأولى أم لا الجواب أن قضية تقييد الشارح عدم العود بفحش المخالفة مع تضييقه في الشك في السجود في الركعة الأخيرة بفقدان فحش المخالفة بين الجلوس، والسجود أنه يعود إلى السجدة وأن قضية إطلاق الأسنى والنهاية، والمغني وسكوهم عن التقييد المذكور أنه لا يعود إلى السجدة بل ما في سم عن

□ فؤد: (وهو جالس إلخ) عبارة شرح الرزوي ولو شك بغذ قيام إمامه في أنه سجد معه أو لا ثم تابعه إلخ. □ فؤد: (هذه) أي بخلاف ما لو قام معه ثم شك لا يعود للسجود شرح الرزوي. قوله: ويتّجه في جلوس الشهيد الأول إلخ. كذا شرح م ر وقضيته أن من شك في جلوس الشهيد الأول أو الأخير في السجود لم يغذ له وهو ممنوع مخالف لما في الحاشية عن الرزوي.

المعوز هنا يدفع ما تقرّر من التقييد بفحش المخالفة قلّت لا بدفعه؛ لأن محلّ التقييد في ركنين فعليّين؛ لأنهما اللذان يظهر فيهما فحش المخالفة وعدمه بخلاف القوليّ والفعليّ ومن ثم لم يُعُولوا على السبق أو التأخّر بالقوليّ مطلقاً.

(ولو سبق إمامه بالتحرّم لم تنقيد) صلاحته كما عُلِمَ بالأولى مبنيّاً في مُقَارَنَتِهِ له فيها ودَكَرَته هنا توطئة لما بعده (أو بالفاحية أو التشهيد) بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الإمام فيه (لم يضرّه ويجزئه) لإثباته به في محله من غير فحش مخالفة (وقيل يجب إعادته) مع فعل الإمام أو بعده وهو الأولى، فإن لم يُعِدّه بطلت؛ لأن فعله مُتَرَتَّبٌ على فعله فلا يُعْتَدُّ بما سبقه به.....

الزّريض وقتاوى السيوطي وأقرّه الرّشيدّي أنّه لو شك في جلوس التشهيد في السجود لم يُعَدّ له صريح في أنّه لا يعود إليها والله أعلم. □ فؤد: (هنا) أي في مسألة المنّي. □ فؤد: (ما تقرّر) مفعول يدفع وفاعله ضمير عدم المعوز. □ فؤد: (من التقييد إلخ) أي للضابط المذكور. □ فؤد: (في ركنين إلخ) أي أحدهما متروك، والآخر مُتَلَبَسٌ به. □ فؤد: (مطلقاً) أي واحداً كان أو مُتَعَدِّداً. □ فؤد: (بخلاف القوليّ إلخ) قد يُقال: المراد بالقوليّ هنا الفعليّ كما أشار إليه الشارح بقوله أي لِمَحَلِّها. □ فؤد: (لم تنقيد صلاحته) محله فيما إذا نوى المأموم الإقيداء مع تحرّيه أمّا لو نواه في أثناء صلاته فلا يُشترط تأخّر تحرّيه بل يصحّ تقدّمه على تحرّم الإمام الذي اقتدى به في الانثناء وكذا لو كبر عقيب تكبير إمامه ثم كبر إمامه ثانياً خفية لشكه في تكبيره مثلاً ولم يعلم به المأموم لم يضرّ على أصحّ الوجهين وهو المُتَعَمِّدُ قَلْبِيّهُ وحلّيّ وع ش اه بجبرميّ وقوله وكذا إلخ تقدّم في الشارح ما يوافقه. □ فؤد: (كما عُلِمَ) إلى قوله مُدْرِكاً في النهاية. □ فؤد: (فيها) أي في تكبيرة التحرّم. □ فؤد: (بأن فرغ) إلى قوله ويسنّ في المُغْنِي.

□ فؤد: (بأن فرغ من أحدهما إلخ) أفهم أنّه لو تأخّر شروعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروعه عميرة. اه. ع ش. □ فؤد: (أو بعده وهو الأولى) كذا م ر وهو يُفيد سنّ تأخّر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالآخر والأشكّل إذ كيف يُطلب التأخّر بالأوّل المُقْتَضِي لِلتَّخَلُّفِ عن قيام الإمام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فَلْيَنْظُرِ الحُكْمُ على الرّاجح وفي شرح المُبَابِ لِلشّارِحِ عَنِ المَجْمُوعِ والجواهر ويسنّ أن يكون مع الإمام في الأقوال غير التحرّم والتأمين كالأفعال بأن يتأخّر ابتداءه بالقول عن ابتداءه وقراعه عن قراعه انتهى. سم عبارة شرح بافضل: وأما المُتَابَعَةُ المندوبة فهي أن يجري على أثره في الأفعال والأقوال بحيث يكون ابتداءه بكلّ منهما متأخراً عن ابتداء الإمام ومُتَعَدِّداً على قراعه منه. اه. وتقدّم أن الأفضل أن يكون سلام المأموم عقيب سلام الإمام ولا يشتمل بما بقي من الأذكار، والأذعية المانورة أي إلا إذا ترتّبها الإمام كما مرّ عن ع ش. □ فؤد: (وهو الأولى) أي إن تمكّن مُغْنِي.

□ فؤد: (وهو الأولى) كذا م ر وهو يُفيد سنّ تأخّر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الإمام ولعله خاص بالآخر والأشكّل إذ كيف يُطلب التأخّر بالأوّل المُقْتَضِي لِلتَّخَلُّفِ عن قيام الإمام وهذا على

وَيُسْنُ مُرَاعَاةَ هَذَا الْخِلَافِ بَلْ يُسْنُ هَكَذَا بِالْمُحْشَى وَلَيْسَ فِي الشَّرْحِ وَلَعَلَّهُ نُسْخَةٌ وَقَعَتْ لَهُ.
 ١ هـ. مُصَحِّحُهُ وَلَوْ فِي أَوَّلِي السَّرِيَّةِ تَأْخِيرُ جَمِيعِ فَاتِحَتِهِ عَنْ فَاتِحَةِ الْإِمَامِ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَقْرَأُ
 السُّورَةَ، فَإِنْ قُلْتُ لِمَ قَدَّمْتُمْ رِعَايَةَ هَذَا الْخِلَافِ عَلَى خِلَافِ الْبُطْلَانِ بِتَكْرِيرِ الْقَوْلِي قُلْتُ؛ لِأَنَّ
 هَذَا الْخِلَافَ أَقْوَى، وَالْقَاعِدَةُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ خِلَافَانِ قُدِّمَ أَقْوَاهُمَا وَهَذَا
 كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ «فَلَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ» يُؤَيِّدُهُ وَتَكْرِيرُ الْقَوْلِي لَا نَعْلَمُ لَهُ حَدِيثًا يُؤَيِّدُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ
 الْأَنْوَازَ قَالَ فِي التَّقْدِيمِ يَقُولِي لَا تُسْنُ إِعَادَتُهُ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ لِوُقُوعِهِ فِي الْخِلَافِ ١ هـ. وَمَا
 ذَكَرْتُهُ أَوْجَهُ مُدْرَكًا وَفِيهِ كَالْتِمَاسٌ لَوْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْفَاتِحَةِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ مَعَ
 قِرَاءَتِهِ. ١ هـ.

وَفِي قَوْلِهِ لَزِمَهُ نَظَرُ ظَاهِرٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ أَنَّهُ مَتَى أَرَادَ الْبَقَاءَ عَلَى مُتَابَعَتِهِ وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ
 بَعْدَ رُكُوعِهِ لَا يُمْكِنُهُ قِرَاءَتُهَا إِلَّا وَقَدْ سَبَقَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ رُكُوتَيْنِ يَتَحَتَّمُ عَلَيْهِ قِرَاءَتُهَا مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ
 سَكَتَ عَنْهَا إِلَى أَنْ رُكِعَ يَكُونُ مُتَحَلِّقًا بِغَيْرِ غُذْرٍ لِتَقْصِيرِهِ بِخِلَافِ.....

• قَوْلُهُ: (جَمِيعُ فَاتِحَتِهِ) أَيِ وَجْمَعِ تَشْهِيدِهِ أَيْضًا قَالَهُ شَوْ فِيهِ تَوَقَّفَ ظَاهِرٌ كَمَا مَرَّ عَنْ سَم.
 • قَوْلُهُ: (يَقْرَأُ السُّورَةَ) أَيِ الَّتِي يَسْعَى زَمَنُهَا الْفَاتِحَةَ كَمَا يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ الْإِنْفُ) خَبَرٌ
 وَالْقَاعِدَةُ. • قَوْلُهُ: (هَذَا الْخِلَافُ أَقْوَى) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَهَكَذَا كَذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (لِلْخُرُوجِ الْإِنْفُ) عِلَّةٌ
 لِلْمَنْفَعِي. • وَقَوْلُهُ: (لِوُقُوعِهِ الْإِنْفُ) عِلَّةٌ لِلتَّقْيِي. • قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوْجَهُ الْإِنْفُ) اغْتَمَدَهُ م. ر. ١ هـ. سَم.
 • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَيِ فِي الْأَنْوَازِ. • قَوْلُهُ: (وَلَفِي قَوْلِهِ لَزِمَهُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَيْكِنَ الَّذِي أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّقَ بِعَدَمِ وَجُوبِ ذَلِكَ عَلَى الْمَأْمُومِ الْمَوَافِقِ فِيهَا فَقَدْ قَالَ صَاحِبُ الْأَنْوَازِ كَالشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا
 الْإِنْفُ فَقَوْلُهُ فَعَلِمَ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ مَعَهُ مُرَادُهُ بِهِ الْإِسْتِحْبَابُ. ١ هـ. • قَوْلُهُ: (بِأَكْثَرٍ مِنْ رُكُوتَيْنِ) يَتَّبِعِي بِرُكُوتَيْنِ
 بَضْرِي. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَوْ سَكَتَ عَنْهَا الْإِنْفُ) أَيِ مَعَ عَلَيْهِ أَنْ إِمَامَهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْفَاتِحَةِ.

هَذَا الْقَوْلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ فَلْيَنْظُرِ الْحُكْمُ عَلَى الرَّاجِحِ وَلَمَّا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَالْأُولَى تَأْخُرُ ابْتِدَائِهِ
 بِالْأَرْكَانِ غَيْرِ التَّحَرُّمِ عَنْ ابْتِدَاءِ الْإِمَامِ وَتَقْدِيمِهِ عَلَى قِرَائِهِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ كَذَا قَالَ الشَّيْخَانِ فِي
 الْأَرْكَانِ الْفِعْلِيَّةِ وَلَمْ يَقْدِرِ الْمُصَنِّفُ بِهَا لِقَوْلِ الْمَجْمُوعِ وَالْجَوَاهِرِ وَبُسْنُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْأَقْوَالِ كَذَلِكَ
 بَأَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاؤُهُ بِالْقَوْلِ عَنْ ابْتِدَائِهِ إِلَّا فِي التَّامِينَ كَمَا مَرَّ أَيِ وَيَقْدُمُ قِرَاغُ الْإِمَامِ مِنْهَا عَلَى فَرَاغِ
 الْمَأْمُومِ. ١ هـ. • قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ مُرَاعَاةَ هَذَا الْخِلَافِ) قَضِيَّةٌ سَنَ الْمُرَاعَاةَ أَنَّ الْأَفْضَلَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ فَهَلْ
 قَضَيْتُهَا أَيْضًا أَنَّ الْأَفْضَلَ التَّأْخُرُ بِجَمِيعِ التَّشْهِيدِ عَنِ الْإِمَامِ لِقَوْلِهِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَهُوَ الْأُولَى.

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي أَوَّلِي السَّرِيَّةِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ سَنَ تَأْخِيرِ قِرَائَتِهِ الْفَاتِحَةَ عَنْ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ إِيَّاهَا إِنَّمَا
 يَكُونُ فِي الْأَوَّلَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوْجَهُ مُدْرَكًا) اغْتَمَدَهُ م. ر. • قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ الْإِنْفُ) أَفْتَى
 شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْمَأْمُومِ الْمَوَافِقِ فِيهَا ش. م. ر.

نحو مُتَنَظِّرٍ سَكَنَةِ الإمام لآفته لم يعلم من حال الإمام شيئاً فعَلِمَ أَنَّ محلَّ نَدْبٍ تأخِيرٍ فَاتِحَتِهِ إِنَّ رَجَا أَنَّ إمامه يَسْكُتُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قَدَرًا يَسْعُهَا أَوْ يَقْرَأُ سُورَةَ تَسْعُهَا وَأَنَّ محلَّ نَدْبٍ سُكُوتِ الإمام إذا لم يعلم أَنَّ المأمومَ قَرَأَهَا مَعَهُ أَوْ لَا يَرَى قِرَاءَتَهَا.

(وَلَوْ تَقَدَّمَ) عَلَى إمامِهِ (بِفَعْلٍ كَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ، فَإِنْ كَانَ) ذَلِكَ (بِرُكُوعَيْنِ) فَعَالِيَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ (بَطَلَتْ) صِلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ، فَإِنْ سَهَا أَوْ جَهَلَ لَمْ يَضُرَّ لَا يُعْتَدُ لَهُ بِهِمَا، فَإِذَا لَمْ يُعَدِ لِلْإِثْنَيْنِ بِهِمَا مَعَ الْإِمَامِ سَهَوَا أَوْ جَهْلًا أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إمامِهِ بِرُكْعَةٍ.....

□ قَوْلُهُ: (نَحْوُ مُتَنَظِّرٍ سَكَنَةِ الْخ) أَيِ كَبَطِيءِ الْقِرَاءَةِ وَالتَّاسِي لَهَا. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ الْخ) يُقْبَدُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ مِنْ حَالِ الْإِمَامِ الْمُبَادَرَةَ بِالرُّكُوعِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فَلَيْسَ بِمَعْذُورٍ كَمَا مَرَّ عَنْ الْبُضْرِيِّ. □ قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْنَهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ محلَّ نَدْبٍ سُكُوتِ الْإِمَامِ الْخ) انْتَظَرَ مِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ هَذَا رَشِيدِي.

□ قَوْلُهُ (سُيْ): (بِفَعْلٍ) أَرَادَ بِهِ الْجِنْسَ لِيَتَأْتِيَ التَّفْصِيلُ سَم.

□ قَوْلُهُ (سُيْ): (بِرُكُوعَيْنِ) أَيِ وَلَوْ غَيْرَ طَوِيلَيْنِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَعَلِيَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ أَنَّ يَرْكَعَ فِي الْنَهَايَةِ، وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ الْخ) هَلْ يَلْحَقُ بِالْعَالِمِ الْجَاهِلُ الْغَيْرُ الْمَعْذُورُ فِيهِ مَا مَرَّ فُلَيْرُاجَعُ بَضْرِي أَيِ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ هُنَا أَنَّهُ مِنَ الْجَاهِلِ لَا يَضُرُّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْذُورٍ وَكَلَامُهُمْ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ قَاضٍ بِالتَّفْصِيلِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ سَهَا أَوْ جَهَلَ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِيمَا لَوْ هَوَى لِلْسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ عَادَ الْإِمَامُ لِلْقِيَامِ إِنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ عَادَ لِلْفَاتِحَةِ لِيَعْلِمَهُ بِتَرْكِهَا أَوْ شَكَّهُ فِيهَا كَانَ أَخْبَرَهُ مَغْصُومٌ أَنْ عَوَدَهُ لِذَلِكَ كَانَ كَمَنْ تَقَدَّمَ بِرُكُوعَيْنِ سَهَوَا أَوْ جَهْلًا حَتَّى يَجِبَ الْعَوْدُ هُنَا إِنْ أَوْجِبَتْهُ هُنَاكَ أَيِ كَمَا يَأْتِي تَرْجِيحُهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لِذَلِكَ انْتَظَرَهُ سَم أَيِ فِي السُّجُودِ. □ قَوْلُهُ: (سَهَوَا أَوْ جَهْلًا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْعَوْدُ إِلَى الْإِمَامِ عِنْدَ زَوَالِ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ وَهُوَ قَرِيبٌ وَعِبَارَةٌ شَبِيحَتَا الشَّهَابِ الْبُرْلُسِيِّ لَوْ عَلِمَ الْحَالُ بَعْدَ ذَلِكَ فَظَاهِرٌ وَجُوبُ عَوْدِهِ إِلَى الْإِمَامِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَبَقَهُ بِرُكْنٍ وَاحِدٍ سَهَوَا، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ كَمَا سَيَأْتِي عَلَى

□ قَوْلُهُ فِي (سُيْ): (وَلَوْ تَقَدَّمَ بِفَعْلٍ) أَرَادَ بِهِ الْجِنْسَ لِيَتَأْتِيَ التَّفْصِيلُ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ سَهَا أَوْ جَهَلَ) يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِيمَا لَوْ هَوَى لِلْسُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ عَادَ الْإِمَامُ لِلْقِيَامِ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ عَادَ لِلْفَاتِحَةِ لِيَعْلِمَهُ بِتَرْكِهَا أَوْ شَكَّهُ فِيهَا كَانَ أَخْبَرَهُ مَغْصُومٌ أَنْ عَوَدَهُ لِذَلِكَ كَانَ كَمَنْ تَقَدَّمَ بِرُكُوعَيْنِ سَهَوَا أَوْ جَهْلًا حَتَّى يَجِبَ الْعَوْدُ إِلَيْهِ هُنَا إِنْ أَوْجِبَتْهُ هُنَاكَ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَادَ لِذَلِكَ انْتَظَرَهُ لِذَلِكَ وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْمَفَارِقَةِ لِاحْتِمَالِ غَلْطِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَجِبَ الْعَوْدُ أَيْضًا فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَيُفَارِقُهُ مَنْ تَقَدَّمَ بِرُكُوعَيْنِ سَهَوَا أَوْ جَهْلًا بِقَصْرِ ذَاكَ وَتَعَدِّيهِ فِي الْوَاقِعِ بِخِلَافِ هَذَا لَا تَقْصِيرَ وَلَا تَعَدِّي مِنْهُ لِمَتَابَعَتِهِ الْإِمَامَ فِيمَا أَتَى بِهِ بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَمْتَنِعَ الْعَوْدُ فِيهِ كَمَا لَوْ انْتَصَبَ مَعَ الْإِمَامِ تَارِكَيْنِ الشَّهَدَ الْأَوَّلَ ثُمَّ عَادَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ وَقَدْ يَفْرُقُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ قَوْلُهُ: (سَهَوَا أَوْ جَهْلًا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْعَوْدُ إِلَى الْإِمَامِ عِنْدَ زَوَالِ السَّهْوِ، وَالْجَهْلِ وَهُوَ قَرِيبٌ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ فِي السَّبْقِ بِهِمَا فُحْشُ الْمُخَالَفَةِ وَلِهَذَا عَلَّلُوا بِهِ الْبُطْلَانَ عِنْدَ التَّعَمُّدِ، وَالسَّبْقِ سَهَوَا أَوْ جَهْلًا إِذَا كَانَ مَعَ فُحْشٍ اقْتَضَى وَجُوبَ الْعَوْدِ إِلَى الْإِمَامِ كَمَا لَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ فِي الشَّهَدِ الْأَوَّلِ وَانْتَصَبَ سَهَوَا أَوْ

والأعاضها وصورة التقدم بهما أن ير كع ويعتدل ثم يهوي للسجود مثلاً، والإمام قائم أو أن ير كع قبل الإمام فلما أراد الإمام أن ير كع رفع فلما أراد أن يرفع سجد فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال وفارق ما مر في التخلف بأن التقدم أفحش ومن ثم حرم بركن إن عليم وتعمد بخلاف التخلف به، فإنه مكروه ومن تقدم بركن سن له العود إن تعمد ولا تخير

الأصح انتهى . اهـ . سم ويتبني أخذاً مما مر عنه في تذكر ترك الفاتحة في ركوعه قبل إمامه ومما يأتي عن ع ش في التقدم بركن تقييد الوجوب بما إذا لم يذكره الإمام قبل العود والآن فيتمتع . هـ فود: (والأعاضها) أي، وإن لم يأت بالركعة أعاد الصلاة . هـ فود: (والإمام قائم) هذا التصوير هو الأصح سم ونهاية ومغني . هـ فود: (أو أن يزكع إلخ) هذا التمثيل للمراقبين وهو ضعيف لأنه ليس فيه إلا السبق بركن أو بعضه بخبري وعبرة الكزدي على شرح بأفضل رجحه أي التصوير الثاني في شروجه على الإرشاد والعياب وفي الأسنى هو الأولى ورجح شرح المنهج والمغني، والنهاية قياس التقدم على التأخر اهـ . هـ فود: (وفارق إلخ) والمتمم أنه لا فرق وأن التقدم، والتأخر المصيرين صورتها واحدة وهي أن يسبق أو يتخلف المأموم بتمام ركعتين فعليين بخبري وتقدم عن النهاية، والمغني وسم ما يوافقه . هـ فود: (ما مر) أي من اغتبار التأخر بتمام ركعتين فعليين بأن يفرغ الإمام منهما والمأموم فيما قبلهما . هـ فود: (حرم) إلى قوله والكلام في النهاية . هـ فود: (حرم بركن إلخ) ويؤخذ من خبر -أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رأس الإمام أن يحول الله رأسه رأس جمار- أن السبق ببعض ركن كان ركع قبل الإمام ولحقه الإمام في الركوع أنه كالسابق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ نهاية ومغني عبارة سم قوله بركن أي أو ببعضه كما يتناه بهامش أول الفصل . اهـ . هـ فود: (سن له العود إلخ) أي ليزكع معه مثلاً، وإذا عاد فهل يحسب له ركوعه الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب أنه يحسب له ركوعه الأول إن اطمأن فيه وإلا فالثاني ثم على حساب الأول لو ترك الطمأنينة في الثاني لم يضرب ولو لم

جهلاً، فإنه يجب عليه العود بل قد يقال الوجوب هنا أولى؛ لأن الفحش هنا أتم بدليل البطلان عند التعمد هنا لا ثم وقد قال شيخنا العلامة الشهاب البرلسي رحمه الله فيما نحن فيه ما نصه لو عليم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده إلى الإمام بخلاف ما إذا سبقه بركن واجد سهواً، فإنه مخير كما سيأتي على الأصح وقد يقال في الأولى الواجب عوده إلى الإمام أو إلى الركن الذي لا يتطل السبق إليه ولم أر في ذلك شيئاً وعليه فلو هوى للسجود والإمام بعد في القيام ثم عليم الحال جاز له العود إلى الاعتدال أو الركوع كما يجوز إلى القيام وهو محل نظر اهـ وعوده إلى الاعتدال لا يظهر على طريقي القاضي إذا لزِم تطويله . هـ فود: (والإمام قائم) هذا هو الأصح . هـ فود: (ومن ثم حرم بركن) أي أو ببعضه كما يتناه بهامش أول الفصل . هـ فود: (ومن تقدم بركن سن له العود إن تعمد ولا تخير) ، فإذا عاد إليه هل يلزم الركوع الذي أتى به أو لا بل هو محسوب له وركوعه مع الإمام لمخض المتابعة حتى لو رفع منه قبل أن يطمئن المأموم لم يلزم الطمأنينة فيه نظر، فإن قلت إذا عاد إلى الإمام صار هذا اعتدالاً ولزمه تطويله

(والا) بأن تقدّم بركني فعليّ أو بركتين قوليتين أو قوليّ وفعليّ كالفايحة، والركوع (فلا) تبطل، وإن علم وتعمّد لبقلة المخالفة (وقيل تبطل بركني) تامّ مع العلم، والتعمّد لفحش التقدّم بخلاف التأخير والكلام في غير التقدّم بالسلام أي بالميم أجبر الأولي فهو به مبطل ويضمه بالأولى ما يأتي أنّه لو تعمّد المسبوق القيام قبل سلام إمامه بطلت وقول الأنوار أنّ هذا مبني على ضعف أنّ التقدّم بركني مبطل غير صحيح نقلاً ومعنى، فإذا أبطل القيام لما فيه من المخالفة الفاحشة فالسلام أولى؛ لأنه أفحش.

يتحقق له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الإمام فهل يعود ويتركه لوجوبه عليه بفعل الإمام أو لا؛ لأنه كان لمخض المتابعة وفانت فاشبه ما لو لم يتوق له سجود التلاوة مع إمام حتى قام فيه نظر، والاقرب الثاني فيسجد مع الإمام.

(فائدة) قال حَجّ في الزواجر: عدنا مسابقة الإمام من الكباير هو صريح ما في الأحاديث الصحيحة وبه جزم بعض المتأخرين ومذهبنا أنّ مجرد رفع الرأس قبل الإمام أو القيام أو الهوي قبله مكروه كراهة تنزيه، فإن سبقه بركني كأن ركع واعتدل، والإمام قائم لم يركع حرّم عليه ولا يتعدّ أن يحمل الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المصيبة كبيرة انتهى أقول وقوله ومذهبنا أنّ مجرد رفع الرأس إلخ لا ينافي كون السبق ببعض الركن خراماً لأنه لا يتحقق السبق ببعض الركن إلا بالانقيال من القيام مثلاً إلى مسمى الركوع أو السجود، والهوي من القيام وسيلة إلى الركوع أو السجود، والرفع من السجود وسيلة إلى القيام أو الجلوس بين السجدين فلم يصدق عليه أنه سبق بركني ولا ببعضه ع ش.

• فؤد: (بأن تقدّم بركني فعليّ إلخ) أي أو بركتين فعليتين غير متواليتين كأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام واستمرّ في اعتداله حتى لحقه الإمام فسجد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضّر ذلك لعدم تواليهما ع ش. • فؤد: (أي بالميم إلخ) هذا يفيد أنّه إذا سبق الإمام بما عدا الميم الأخيرة من التسليم الأولى وتأخر بالميم عن تسليم الإمام أو قارن آخرها به لم يضّر وفيه نظر فليُنظر سم عبارة ع ش قوله أي بالميم إلخ بل بالهمزة إن نوى عندها الخروج بها من صلاته. اهـ. • فؤد: (فهو به) أي التقدّم بالسلام (وقوله ويضمه) أي البطلان بذلك. • فؤد: (إن هذا) أي البطلان بتعمّد المسبوق القيام. • فؤد: (غير صحيح) خبر وقول الأنوار إلخ.



قلت لا نسلم أنّه اعتدال له بل هو موافقة للإمام في قيامه. • فؤد: (أي بالميم إلخ) هذا يفيد أنّه إذا سبق الإمام بما عدا الميم الأخيرة من التسليم الأولى وتأخر بالميم عن تسليم الإمام أو قارن آخرها بها لم يضّر وفيه نظر فليُنظر.

(فصلٌ في زوالِ القُدوةِ وإيجادِها)

وإدراك المسبوق للركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك إذا (خَرَجَ الإمام من صلاته) بِحَدَثٍ أو غيره (انْقَطَعَتِ القُدوةُ) به لِزوالِ الرابطةِ فيسجدُ لِسهوِ نفسه ويقتدي بغيره وغيره به ويظهرُ أنها تنقطعُ أيضًا بِتأخيرِ الإمام عن المأموم لِكُنْه بالنسبةِ لِمن تأخَّرَ عنه لا لِمن لم يتأخَّرَ عنه، وأنها لا تنقطعُ بِنيةِ الإمام قَطْعُها؛ لأنها لا تتوقَّفُ على نِيَّته فلم تُؤثِّرْ فيها ويُؤخَذُ منه الانقطاعُ حيث لَزِمَتْهُ كالجمعةِ وسَيُعْلَمُ ممَّا يأتي انقطاعُها أيضًا بِنيةِ الإمامِ الاقْتِدَاءُ بغيره (فإن لم يخرج وقَطَعُها المأموم) بأن نوى المُفارقةَ.....

فصل في زوالِ القُدوةِ وإيجادِها وإدراك المسبوق للركعة

• فَوَدَّ: (في زوالِ القُدوةِ) إلى قولِ المتن وفي قولٍ في النِّهايةِ الآقوله وأنها لا تنقطعُ إلى الإمام . • فَوَدَّ: (وَمَا يَتَّبِعُ ذلك) أي كقيام المسبوق بَعْدَ سلامِ إمامه مُكَبَّرًا أو غير مُكَبَّرٍ ع ش . • فَوَدَّ: (أو غيره) أي كوقوع نجاسةٍ رَطْبَةٍ عليه بِشَرْطِهِ سم . • فَوَدَّ: (بِحَدَثٍ) وبمنه المؤثِّر ع ش .
فَوَدَّ (سُئِلَ): (انْقَطَعَتِ القُدوةُ) أي ومع ذلك تَجِبُ نِيَّةُ المُفارقةِ إِزَالَةَ لِلْقُدوةِ الصَّوَرَةِ حَيْثُ بَقِيَ الإمام على صَورةِ المُصَلِّينَ أَمَا لو تَرَكَ الصَّلَاةَ وانصَرَفَ أو جَلَسَ مَثَلًا على غيرِ هَيْئَةِ المُصَلِّينَ فلا يَحْتَاجُ لِنِيَّةِ المُفارقةِ كما أشارَ إِلَيْه شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ وَصَرَّحَ به ابنُ حُجٍّ في شَرْحِ قولِ المُصَنِّفِ الآتِي وتَرْكُهُ سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ إلخ ع ش . • فَوَدَّ: (بِتأخيرِ الإمام إلخ) أي بِتأخيرِ عَقِبِهِ عن عَقِبِ المأموم مَثَلًا ع ش .
• فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أي مِنَ التَّغْلِيلِ . • فَوَدَّ: (حَيْثُ لَزِمَتْهُ الجُمُعَةُ) أي لِطُلَانِ صَلَاتِهِ حَيْثُذِ سم .
• فَوَدَّ: (وَسَيُعْلَمُ ممَّا يَأْتِي) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ تَوْجِيهِ مَا سَيَأْتِي بِمَا سَيُعْلَمُ عَدَمُ اللُّزومِ فَمَا قاله هُنَا مِنَ اللُّزومِ وَأَنَّهُ سَيُعْلَمُ ممَّا سَيَأْتِي كَانَ قَبْلَ ظُهورِ التَّوْجِيهِ الآتِي لَهُ وَالْحَاقِقُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَقُولُ قَدْ اسْقَطَ قَوْلَهُ وَسَيُعْلَمُ إلخ مِنَ التَّسَخُّجِ الْمُعْتَمَدَةِ سم . • فَوَدَّ: (بِمَا يَأْتِي) أي أَيْضًا فِي السَّوَادَةِ . • فَوَدَّ: (انْقِطَاعُهَا أَيْضًا إلخ) أي فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ المُفارقةِ حَيْثُذِ كما هو ظَاهِرٌ سم .
• فَوَدَّ (سُئِلَ): (فإن لم يخرج) أي الإمام نِهايةً . • فَوَدَّ: (بأن نوى المُفارقة) إلى قولِ المتن وفي قولٍ في المُغْنِي .

فصلٌ في زوالِ القُدوةِ إلخ

• فَوَدَّ: (بِحَدَثٍ أو غيره) أي كوقوع نجاسةٍ رَطْبَةٍ عليه بِشَرْطِهِ . • فَوَدَّ: (كما يُعْلَمُ ممَّا يَأْتِي) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ تَوْجِيهِ مَا سَيَأْتِي بِمَا سَيُعْلَمُ عَدَمُ اللُّزومِ فَمَا قاله هُنَا مِنَ اللُّزومِ وَأَنَّهُ سَيُعْلَمُ ممَّا سَيَأْتِي كَانَ قَبْلَ ظُهورِ التَّوْجِيهِ الآتِي لَهُ ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ (أَقُولُ) قَدْ اسْقَطَ قَوْلَهُ كَمَا يُعْلَمُ إلخ مِنَ التَّسَخُّجِ الْمُعْتَمَدَةِ .
• فَوَدَّ: (حَيْثُ لَزِمَتْهُ كَالجُمُعَةِ) أي لِطُلَانِ صَلَاتِهِ حَيْثُذِ . • فَوَدَّ: (وَسَيُعْلَمُ ممَّا يَأْتِي انْقِطَاعُهَا إلخ) أي فَلَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ المُفارقةِ حَيْثُذِ كما هو ظَاهِرٌ .

(جاء) مع الكراهة الْمُفَوْتَةُ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ حَيْثُ لَا عُدْرَ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتَعَيَّنُ فَعَلُهُ لَا يَتَعَيَّنُ
بِالشَّرُوعِ فِيهِ وَلَوْ فَرَضَ كِفَايَةً إِلَّا فِي الْجِهَادِ وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَالتَّشْكِ (وَفِي قَوْلٍ) قَدِيمٍ (لَا
يَجُوزُ) الْقَطْعُ (إِلَّا بِعُدْرٍ)؛ لِأَنَّهُ إِطْبَالٌ لِلْعَمَلِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [مُحَمَّد: ٣٣].....

• قَوْلُ (سَيِّ): (جَازَ) مَحَلَّهُ كَمَا بَحَثَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى الْقَطْعِ تَغْيِيلُ الْجَمَاعَةِ كَأَن لَمْ
يَكُنْ فِي الْمَحَلِّ إِلَّا اثْنَانِ فَأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا خَلْفَ الْآخَرِ ثُمَّ ارَادَ الْمَفَارَقَةَ قَبْلَ حُصُولِ رَكْعَةٍ وَإِلَّا فَيَحْرُمُ
الْقَطْعُ وَمَحَلُّهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْجُمُعَةِ سَمَّ وَبَاقِي عَنْ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي مِثْلُهُ وَعَنْ ع ش مَا
يَتَعَلَّقُ بِهِ (قَوْلُهُ: مَعَ الْكِرَاهَةِ الْإِلْحَاقُ) وَظَاهِرُ أَنَّهَا لَا تَقُوتُ حَيْثُ حَصَلَتْ ابْتِدَاءً فِي الْمَفَارَقَةِ الْمُخَيَّرَةِ كَمَا مَرَّ
نَهْيَةً. • قَوْلُهُ: (الْمُفَوْتَةُ الْإِلْحَاقُ) أَيِ حَتَّى فِيمَا أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ شَرَحَ م رَاهِمُ سَم. • قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا عُدْرَ) أَيِ
بِخِلَافِ مَفَارَقَتِهِ بِعُدْرٍ فَلَا تُكْرَهُ وَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ فِي الْحَالَتَيْنِ نَهْيَةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر بِخِلَافِ
مَفَارَقَتِهِ بِعُدْرٍ أَيِ مِنَ الْأَعْدَادِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا فِيمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ، وَإِنْ كَانَتْ مَذْكُورَةً فِيهِ فِي حَيِّزٍ الْقَدِيمِ.
اه. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَا لَا يَتَعَيَّنُ الْإِلْحَاقُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي لِأَنَّهَا إِنَّمَا سُنَّتْ عَلَى قَوْلٍ وَالسُّنَنُ لَا تَلْزَمُ
بِالشَّرُوعِ فِيهَا إِلَّا فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَوْ فَرَضَ كِفَايَةً عَلَى الرَّاجِحِ فَكَذَلِكَ إِلَّا فِي الْجِهَادِ وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ
وَالْحَجِّ، وَالْعُمْرَةِ. اه. • قَوْلُهُ: (وَصَلَاةُ الْجِنَازَةِ) وَكَذَا عُسْلُهُ وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ فَلَا يَجُوزُ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَطْعُهُ بِغَيْرِ عُدْرٍ حَيْثُ هُدَّتْهَا وَإِعْرَاضًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِزْرَاءٌ بِهِ بِخِلَافِ التَّنَاوُبِ فِي نَحْوِ
حَفْرِ قَبْرِهِ وَحَمْلِهِ لِاسْتِرَاحَةٍ أَوْ تَبَرُّكٍ م رَاهِمُ سَم عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ، وَإِنْ تَأْدَى الْفَرَضُ بِغَيْرِهِ كَأَن صَلَّى عَلَيْهِ
مَنْ سَقَطَ الْفَرَضُ بِهِ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ قَطْعُهَا لِأَنَّهَا تَقَعُ فَرَضًا، وَإِنْ تَعَمَّدَ الْفَاعِلُونَ
وَتَرْتَّبُوا، وَأَمَّا لَوْ أَعَادَهَا شَخْصٌ بَعْدَ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ أَوْ لَا فَتَقَعُ لَهُ نَفْلًا وَعَلَيْهِ فَالظَّاهِرُ جَوَازُ الْقَطْعِ ثُمَّ ظَاهِرُ
كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي حُرْمَةِ قَطْعِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ بَيْنَ كَوْنِهَا عَلَى حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ أَوْ قَبْرٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَا فِي
الْقَطْعِ مِنَ الْإِزْرَاءِ بِالْمَيِّتِ فِي الْجُمْلَةِ. اه. • قَوْلُهُ: (وَالتَّشْكِ) أَيِ وَلَوْ سُنَّتْ نَهْيَةً وَمُغْنِي أَيِ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ
الصَّبِيِّ، وَالرَّقِيقِ، فَإِنَّهُمَا مِنْهُمَا سُنَّتْ وَمَعَ ذَلِكَ يَحْرُمُ قَطْعُهُمَا بِمَعْنَى أَنَّ الْوَلِيَّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَمْكِينُ الصَّبِيِّ
مِنَ الْقَطْعِ أَمَّا الرَّقِيقُ فَالْحُرْمَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ نَفْسِهِ لِتَكْلِيفِهِ ع ش.

• قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (جَازَ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَحَلَّ الْجَوَازِ مَا لَمْ يَلْزَمْ عَلَى مَفَارَقَتِهِ انْقِضَاءُ حُصُولِ فَرَضِ الْجَمَاعَةِ
كَأَن لَمْ يَكُنْ فِي الْمَحَلِّ إِلَّا اثْنَانِ فَأَخْرَجَ أَحَدُهُمَا خَلْفَ الْآخَرِ ثُمَّ ارَادَ الْمَفَارَقَةَ قَبْلَ حُصُولِ رَكْعَةٍ وَعَلَى
هَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَوَازِ السَّعْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ قُوَّتِ الْجُمُعَةُ حَيْثُ جَازَ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ أَثَرُ عَدَمِ
الْجَوَازِ مُجَرَّدُ الْإِثْمِ أَوْ بَطْلَانُ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ عَلَى الْمُقَابِلِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَمَلَّ الْوَجْهَ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ،
وَإِنْ تَعَيَّنَتْ لِكَيْتَهَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ بَحَثَ عَدَمَ جَوَازِ الْخُرُوجِ
إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ تَغْيِيلُ الْجَمَاعَةِ. • قَوْلُهُ: (جَازَ) مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْجُمُعَةِ. • قَوْلُهُ: (وَصَلَاةُ
الْجِنَازَةِ) وَكَذَا عُسْلُهُ وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ فَلَا يَجُوزُ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَطْعُهُ بِغَيْرِ عُدْرٍ حَيْثُ عُدَّ
نَهَاؤُنَا بِهِ وَإِعْرَاضًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِزْرَاءٌ بِهِ بِخِلَافِ التَّنَاوُبِ فِي نَحْوِ حَفْرِ قَبْرٍ وَحَمْلِهِ لِاسْتِرَاحَةٍ أَوْ تَبَرُّكٍ م ر.

فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَا (يُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ) ابْتِدَاءً، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّ الْفِرْقَةَ الْأُولَى فِي ذَاتِ الرِّقَاعِ فَارَقَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا مَا صَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً (وَمِنْ الْمُغْذِرِ) الْمُلْحَقِي بِذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَاقَةِ بِالْمُرْخَصِ فِي الْإِثْنَاءِ الْخَاقَةِ بِهِ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ابْتِدَاءً وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ، وَتَحْيِيلُ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ بَلْ رُبَّمَا يُقَالُ ذَاكَ أُولَى (تَطْوِيلُ الْإِمَامِ) الْقِرَاءَةُ.....

• فَوُدَّ: (فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) قَدْ يُشْكِلُ بَأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ سَم.
• فَوُدَّ: (وَالْمُرَادُ بِهِ) أَيِ بِالْمُغْذِرِ. • فَوُدَّ: (ابْتِدَاءً) كَذَا فِي التَّهَابَةِ وَالْمُعْنَى وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر ابْتِدَاءً قَضِيَّتُهُ أَنَّ مَا أُلْحِقَ هُنَا بِالْمُغْذِرِ كَالْتَطْوِيلِ وَتَرْكِ السُّتَةِ الْمُقْصُودَةُ لَا يُرْخَصُ فِي التَّركِ ابْتِدَاءً قَالَ م ر وَهُوَ الظَّاهِرُ فَيَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ ثُمَّ إِذَا حَصَلَ ذَلِكَ فَارَقَ إِنْ أَرَادَ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِ شَيْخِنَا الْحَلْبِيِّ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَ وَلَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ التَّطْوِيلُ مِنَ الْمُرْخَصِ ابْتِدَاءً حَيْثُ عَلِمَ مِنْهُ ذَلِكَ أَمْ وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ مِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ التَّطْوِيلُ الْمُؤَدِّي لِذَلِكَ مَنَعَهُ الْإِمَامُ مِنْهُ وَمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ الْمُرْخَصَ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ابْتِدَاءً يُرْخَصُ فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا يَفْتَضِي أَنْ مَنْ أَكَلَ ذَارِيجَ كَرِيهِ ثُمَّ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ قَطْعُ الْقُدُورِ وَلَا تَقْوَتُهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنَّ هَذَا وَنَحْوَهُ إِنْ حَصَلَ بِخُرُوجِهِمْ عَنِ الْجَمَاعَةِ دَفَعَ ضَرَرَ الْحَاضِرِينَ أَوْ عَنِ الْمُصَلِّي نَفْسِهِ كَانَ حَصَلَ ضَرَرٌ بِشِدَّةٍ خَرَّ أَوْ بَرَدٌ كَانَ ذَلِكَ عُذْرًا فِي حَقِّهِ وَإِلَّا فَلَا.
• ع ش وَمَا تَقَلَّه الْحَلْبِيُّ هُوَ الظَّاهِرُ الْمَوَافِقُ لِمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ أَتَمًّا. • فَوُدَّ: (فَلَهُ يَجُوزُ قَطْعًا) أَيِ قَلِيلُ الْمُغْذِرِ الْمُرْخَصِ يَجُوزُ الْقَطْعُ أَتَمًّا. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْفِرْقَةَ الْخ) اسْتِدْلَالٌ عَلَى قَوْلِهِ فَلَهُ يَجُوزُ الْخ سَم.
• فَوُدَّ: (الْمُلْحَقُ بِذَلِكَ) أَيِ بِمَا يُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ فِي جَوَازِ الْقَطْعِ بِلَا كَرَاهَةٍ ع ش.
• فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَاقَةِ بِالْمُرْخَصِ الْخ) أَقُولُ يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمُتَنِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمُغْذِرِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ابْتِدَاءً قَالَ فِي الْمُغْذِرِ لِلْمُهْدِي، وَإِذَا كَانَ مَا ذَكَرَهُ مُرْخَصًا ابْتِدَاءً رُخَصَ فِي الْإِثْنَاءِ وَعَلَى هَذَا يُسْتَفْنَى عَنِ الْإِلْحَاقِ، وَالْأَخِذُ الْمَذْكُورَيْنِ فَلْيُتَأَمَّلْ سَم. • فَوُدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ) تَقَدَّمَ عَنِ الرِّمْلِيِّ خِلَافُهُ. • فَوُدَّ: (وَتَحْيِيلُ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ الْمُرْخَصِ، وَالْمُلْحَقِ بِهِ (وَقَوْلُهُ: ذَاكَ أُولَى) أَيِ الْمُلْحَقِ بِالْمُرْخَصِ أُولَى مِنْهُ بِالتَّجْوِيزِ ابْتِدَاءً. • فَوُدَّ: (الْقِرَاءَةُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ مُعَارَضَةٌ إِلَى شَاذٍ وَقَوْلُهُ وَفِي الْقِصَّةِ إِلَى وَاسْتِدْلَالِهِمْ.
فَوُدَّ (سَم): (تَطْوِيلُ الْإِمَامِ) أَيِ وَزِيَادَةُ إِسْرَاعِهِ بِحَيْثُ لَا يَتِمَكَّنُ الْمَأْمُومُ مَعَهُ مِنَ الْإِثْنَيْنِ بِالْوَاجِبِ أَوْ

• فَوُدَّ: (فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) قَدْ يُشْكِلُ بَأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْفِرْقَةَ الْخ) انْظُرْ وَجْهَ دَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُغْذِرِ مَا ذَكَرَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى الْجَوَازِ فِي قَوْلِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَطْعًا لَا عَلَى كَوْنِ الْمُرَادِ بِالْمُغْذِرِ مَا ذَكَرَ. • فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَاقَةِ بِالْمُرْخَصِ الْخ) أَقُولُ يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمُتَنِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْمُغْذِرِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمُرْخَصُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ابْتِدَاءً (فَالْ) فِي الْمُغْذِرِ لِلْمُهْدِي، وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ مُرْخَصًا ابْتِدَاءً رُخَصَ فِي الْإِثْنَاءِ وَعَلَى هَذَا يُسْتَفْنَى عَنِ الْإِلْحَاقِ وَالْأَخِذِ الْمَذْكُورِ فَلْيُتَأَمَّلْ.

أو غيرها كما هو ظاهرٌ وتعبيرُهم بالقراءة لَعَلَّه للغالب لكن لا مُطلقًا بل بالنسبة لِمَن لا بصيرٌ
لِضَعْفٍ أو شُغْلٍ ولو خفيفًا بأن يَذْهَبَ حُشْوُهُ فيما يَظْهَرُ وظاهرُ كلامهم أَنَّهُ مع ذلك لا فرق
بين أن يكونوا محصورين رَضُوا بِتَطْوِيلِهِ بِمَسْجِدٍ غير مطرُوقٍ، وأن لا وهو مُتَّجِعٌ لِمَا صَحَّ أَنَّ
بعضَ المؤتمِّين بِمُعَاذٍ قَطَعَ الْقُدُوةَ لِتَطْوِيلِهِ بِهِمْ ولم يُنْكَرْ عَلَيْهِ ﷺ وروايةُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ اسْتَأْنَفَ
مُعَارِضَةً بِرِوَايَةِ أَحْمَدَ أَنَّهُ بَنَى عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى شَاذَّةٌ وَبِفَرَضِ عَدَمِ شُدُودِهَا فَهِيَ حُجَّةٌ أَيْضًا لَأَنَّهُ
إِذَا جَازَ إِبْطَالُ الصَّلَاةِ لِمُعْذِرٍ فَالْجَمَاعَةُ أَوَّلَى وَفِي الْقِصَّةِ مَا يَدُلُّ.....

بِالسَّنَنِ الْمُتَأَكِّدَةِ بِصُرِيِّ. هـ فُود: (أو غيرها) أي كَرْكُوعٍ أو سُجُودٍ يُخَيَّرُ مِثْلِي. هـ فُود: (لكن لا مُطلقًا إلخ)
راجعٌ لِلْمُتَنِّ عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يُضَيَّرِ الْمَامُومُ عَلَيْهِ لِضَعْفٍ إلخ وعِبَارَةُ الْمُغْنِي عَقِبَ
الْمُتَنِّ: وَالْمَامُومُ لَا يُضَيَّرُ عَلَى التَّطْوِيلِ لِضَعْفٍ أَوْ شُغْلٍ اهـ. هـ فُود: (بأن يَذْهَبَ إلخ) تَصْوِيرٌ لِعَدَمِ
الصَّبْرِ وَالضَّعْفِ الْمُسْتَعِيرِ لِلتَّطْوِيلِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَذْهَبَ مِنَ الثَّلَاثِي وَحُشْوُهُ فَاعِلُهُ وَمُتَعَلِّقُهُ مَحْذُوفٌ أَي بِهِ
أَي بِالتَّطْوِيلِ. هـ فُود: (مع ذلك) أي عِنْدَ وُجُودِ الْمَشَقَّةِ نِهَائِيَّةً. هـ فُود: (رَضُوا بِتَطْوِيلِهِ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ عَلِمَ
إِتِّدَاءُ أَنَّهُ يُطِيلُ تَطْوِيلًا لَا يُضَيَّرُ عَلَيْهِ لِمَا ذُكِرَ فَاقْتَدَى بِهِ عَلَى عَزْمِ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الطَّوْلُ الْمُؤَثِّرُ فَارَقَهُ فَهَلْ
نَقُولُ أَيْضًا لَا تُكْرَهُ الْمَفَارَقَةُ حَيْثُ سَمِ أَمَرُوتُ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش وَعَنْ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ مَا يَقْتَضِي عَدَمَ
الْكِرَاهَةِ حَيْثُ يَذْهَبُ. هـ فُود: (لَمَّا صَحَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْقِصَّةِ فِي الْمُغْنِي. هـ فُود: (وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ) أَي عَلَى
الْبَعْضِ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِعَادَةِ مُغْنِي. هـ فُود: (مُعَارِضَةً إلخ) خَبَرٌ، وَرِوَايَةُ مُسْلِمٍ إلخ. هـ فُود: (هَلَى أَنْ
الْأَوَّلَى شَاذَّةٌ) افْتَرَدَ بِهَا مُحَمَّدٌ بْنُ عُبَادٍ عَنْ سُفْيَانَ وَلَمْ يَذْكُرْهَا أَكْثَرُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي.
هـ فُود: (إِذَا جَازَ إِبْطَالُ الصَّلَاةِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِذَا دَلَّ عَلَى جَوَازِ إِبْطَالِ أَصْلِ الْعِبَادَةِ فَعَلَى

هـ فُود: (رَضُوا بِتَطْوِيلِهِ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ عَلِمَ إِتِّدَاءُ أَنَّهُ يُطِيلُ تَطْوِيلًا لَا يُضَيَّرُ عَلَيْهِ لِمَا ذُكِرَ فَاقْتَدَى بِهِ عَلَى
عَزْمِ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الطَّوْلُ الْمُؤَثِّرُ فَارَقَهُ فَهَلْ نَقُولُ أَيْضًا لَا تُكْرَهُ الْمَفَارَقَةُ حَيْثُ يَذْهَبُ. هـ فُود: (هَلَى أَنْ الْأَوَّلَى
شَاذَّةٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْمَقْرُرُ الْمَعْلُومُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ قَبُولُ زِيَادَةِ الثَّقَاتِ نَعَمَ أَكْثَرُ
الْمُحَدِّثِينَ يَجْعَلُ هَذَا شَاذًّا ضَمِيمًا فَالشَّاذُّ عِنْدَهُمْ أَنْ يَزُوي مَا لَا يَزُوي بِهِ سَائِرُ الثَّقَاتِ خَالَفَهُمْ أَمْ لَا
وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الشَّاذَّ مَا يُخَالِفُ الثَّقَاتِ أَمَّا مَا لَا يُخَالِفُهُمْ بِمَعْنَاهُ
تَعَارُضِ الرِّوَايَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يُنْظَرَ لِمَتَعَدُّ الْوَاقِعِ كَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فَيُحْتَجُّ بِهِ. اهـ. هـ فُود: (لأنه إِذَا جَازَ إِبْطَالُ
الصَّلَاةِ لِمُعْذِرٍ إلخ) قَدْ يُعَالَى قَضِيَّةُ هَذَا الْجَوَابِ الْإِتِّزَامُ جَوَازِ إِبْطَالِ الصَّلَاةِ لِلتَّطْوِيلِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ لَا
يَقُولُونَ بِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَعَلَّ الْوَاقِعَ فِي قِصَّةِ مُعَاذٍ تَطْوِيلٌ أَذَى بِهِ إِلَى ضَرَرٍ وَيَجُوزُ الْإِبْطَالُ فَلْيُتَأَمَّلْ ثُمَّ
رَأَيْتُ بَقِيَّةَ كَلَامِ الشَّارِحِ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ كَانَتْ فِي الْمَغْرِبِ كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَانِي وَفِي
رِوَايَةِ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمَا كَانَتْ فِي الْعِشَاءِ وَأَنَّ مُعَاذًا افْتَتَحَ الْبَقْرَةَ وَفِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ أَنَّهُمَا كَانَتْ فِي
الْعِشَاءِ فَقَرَأَ افْتَرِثَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فَيُجْمَعُ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ بِأَنَّ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ لِشَخْصَيْنِ
وَلَعَلَّ ذَلِكَ كَانَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّ مُعَاذًا لَا يَقَعُ لَهُ بَعْدَ التَّهْنِي وَيَعُدُّ أَنَّهُ نَسِيَ وَرَجَّحَ الْبَيْهَقِيُّ رِوَايَةَ الْعِشَاءِ

لِلتَّعَدُّدِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا شَخْصَانِ، وَأَنَّهُ شَخْصٌ وَاحِدٌ مَرَّةً بَنَى وَمَرَّةً اسْتَأْنَفَ ثُمَّ قَطَعَهُ لِلصَّلَاةِ مُشْكِلٌ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ التَّطْوِيلَ مُجَوِّزٌ لِلْقَطْعِ وَاسْتِدْلَالُهُمْ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ لِلْمُفَارَقَةِ بِغَيْرِ عُدْرٍ عَجِيبَةٍ مَعَ مَا فِي الْخَبَرِ أَنَّ الرَّجُلَ شَكََا الْعَمَلَ فِي حَرْثِهِ الْمَوْجِبِ لِضَعْفِهِ عَنْ احْتِمَالِ التَّطْوِيلِ فَاذْدَفَ مَا قِيلَ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُ مُجَوِّدِ التَّطْوِيلِ وَهُوَ غَيْرُ عُدْرٍ نَعَمْ إِنْ قُلْنَا بِأَنَّهُمَا شَخْصَانِ وَثَبَّتَ فِي رِوَايَةِ شِكَايَةِ مُجَوِّدِ التَّطْوِيلِ اتَّضَحَ مَا قَالُوهُ (وَتَرْكُهُ سُنَّةً مَقْصُودَةً كَشَّهَدَ) أَوَّلَى وَتَثَوَّتْ وَكَذَا سُورَةُ إِذِ الَّذِي يَظْهَرُ فِي ضَبْطِ الْمَقْصُودَةِ أَنَّهَا مَا جُبِرَتْ بِسُجُودِ السَّهْرِ أَوْ قَوِيَّ الْخِلَافِ

إِنْطَالِ صِفَتِهَا أَوَّلَى اهـ . ة فُود: (لِلتَّعَدُّدِ) أَيْ لِتَّعَدُّدِ الْقَطْعِ . ة فُود: (أَنَّهُمَا شَخْصَانِ) أَيْ أَحَدُهُمَا بَنَى، وَالْآخَرُ اسْتَأْنَفَ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى إِفْرَادُ الضَّمِيرِ بِإِزْجَاعِهِ إِلَى الْبَعْضِ فِي خَبَرِ مُعَاذِ الْمَارِ . ة فُود: (ثُمَّ قَطَعَهُ لِلصَّلَاةِ مُشْكِلٌ) أَيْ ؛ لِأَنَّ قِصَّةَ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِجَوَازِ إِنْطَالِ الصَّلَاةِ لِلتَّطْوِيلِ وَقَدْ يُقَالُ لَا إِشْكَالَ مَعَ قَوْلِهِ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ إِنْطَالُ الصَّلَاةِ إِلَخْ لَا أَنْ يُنَى هَذَا عَلَى الشُّذُوزِ سَمِ أَيْ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ النَّهَائَةِ، وَالْمُغْنَى كَمَا تَقَدَّمَ . ة فُود: (مَعَ مَا فِي الْخَبَرِ إِلَخْ) أَيْ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَمِ . ة فُود: (الْمَوْجِبُ إِلَخْ) أَيْ الْعَمَلُ . ة فُود: (وَتَثَبَّتَ إِلَخْ) عَطَفَ عَلَى قُلْنَا إِلَخْ .

فُود (سَمِ): (أَوْ تَرْكُهُ سُنَّةً إِلَخْ) أَيْ فَلَهُ مُفَارَقَتُهُ لِأَنِّي بِتِلْكَ السُّنَّةِ وَمَحَلُّ جَوَازِ الْقَطْعِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَمَّا فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى مِنْهَا فَمُتَمَنِّعٌ لِمَا سَبَّاهُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى فِيهَا شَرْطُ بَخْلَافِ الثَّانِيَةِ فَيَجُوزُ الْخُرُوجُ فِيهَا وَلَوْ تَرْتَّبَ عَلَى خُرُوجِهِ مِنَ الْجَمَاعَةِ تَغْطِيلُهَا وَقُلْنَا إِنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةِ أَيْ وَهُوَ الرَّاجِحُ أَتَجِبُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَدَمُ الْخُرُوجِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ إِذَا انْخَصَرَ فِي شَخْصَيْنِ تَعَيَّنَ نِهَائَتُهُ وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَلَهُ مُفَارَقَتُهُ يُشِيرُ بِأَنَّ الْإِسْتِمْرَارَ مَعَهُ أَفْضَلُ وَقَوْلُهُ م ر فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَيْ وَمَا أَلْحَقَ بِهَا يَمَّا تَجِبُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ مِنَ الْمُعَادَةِ، وَالْمُنْذُورِ فَعَلُّهَا جَمَاعَةً، وَالثَّانِيَةُ مِنَ الْمَجْمُوعَةِ تَقْدِيمًا بِالْمَطَرِ عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الشَّارِحِ م ر مِنْ اشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى كُلِّهَا مِنْهَا، وَأَمَّا عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمِ عَلَى حَجٍّ فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِ مِنْ أَنَّهُ يَكْفِي لِصِحَّةِ الثَّانِيَةِ عَقْدُهَا مَعَ الْإِمَامِ، وَإِنْ فَارَقَهُ حَالًا فَلَا تَخْرُجُ الْمُفَارَقَةُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالنِّيَّةِ وَقَوْلُهُ م ر أَتَجِبُ إِلَخْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى امْتِنَاعِ الْمُفَارَقَةِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُنْذَرَ يَجُوزُ التَّرُكُ، وَإِنْ تَوَقَّفَ ظُهُورُ الشُّعَارِ عَلَى مَنْ قَامَ بِهِ إِلَّا أَنْ يُخَصَّ مَا هُنَا بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عُدْرٌ ع ش . ة فُود: (وَكَذَا سُورَةُ إِلَخْ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَثَلَّ تَرْكُ السُّورَةِ تَرْكُ التَّسْبِيحَاتِ لِلْخِلَافِ فِي وُجُوبِهَا وَأَنَّهُ لَيْسَ بِفَلَهَا تَكْبِيرُ الْإِنْطِقَالِاتِ وَجِلْسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ لَعَدَمِ التَّقْوِيَةِ فِيهِ عَلَى الْمَأْمُومِ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْإِثْنَانُ بِهِ، وَإِنْ تَرَكَه إِمَامُهُ بِخِلَافِ التَّسْبِيحَاتِ، فَإِنَّ الْإِثْنَانِ بِهَا يُؤْذِي

لِأَنَّهُ أَصَحُّ وَهُوَ كَمَا قَالَ لَكِنْ قَالَ الْجَمْعُ أَوَّلَى بَيِّنَ رِوَايَةُ الْبَقَرَةِ وَاقْتَرَبَتْ بِأَنَّ قَرَأَ هَذِهِ فِي رَكْعَةٍ وَهَذِهِ فِي رَكْعَةٍ ع ش . ة فُود: (ثُمَّ قَطَعَهُ لِلصَّلَاةِ مُشْكِلٌ) قَدْ يُقَالُ لَا إِشْكَالَ مَعَ قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ إِنْطَالُ إِلَخْ إِلَّا أَنْ يُنَى عَلَى هَذَا الشُّذُوزِ . ة فُود: (وَاسْتِدْلَالُهُمْ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ) أَيْ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ . ة فُود: (مَعَ مَا فِي الْخَبَرِ) أَيْ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ .

في وجوبها أو وزدت الأدلة بعظيم فضليها وقد تجب المفارقة كأن عرض مبطل لصلاة إمامه وقد عليه فيلزمه نيئها فوراً ولا بطلت، وإن لم يتابعه اتفاقاً كما في المجموع ويؤجه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بُد من قطعها وهو متوقف على نيئه وحينئذ فلو استدبر الإمام أو تأخر عن المأموم أتجه عدم وجوبها لزوال الصورة.
(ولو أحرم مفترداً ثم نوى القدوة في خلال صلاته جان فلا تبطل صلاته به (في الأظهر).....)

لتأخر المأموم عن إمامه ع ش . هـ قوله: (كان عرض الخ) عبارة النهاية وقد تجب المفارقة كأن رأى إمامه متلبساً بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الإمام به كأن رأى على ثوبه نجاسة غير مغفوة عنها أي وهي خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلاً أو رأى خفه تحرق اه وكذا في المغني الإقوله أي إلى أو رأى قال ع ش قوله م رأي وهي خفية الخ أي أنا الظاهرة فالواجب فيها الاستئناف لعدم انعقاد الصلاة كما مر ثم ذلك بناء على ما تقدم من أن الظاهرة هي التي لو تأملها أبصرها بأن كانت بظهر الإمام مثلاً أما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الأنوار أن يفرض باطن الثوب ظاهراً وما في الثوب السافل أعلى وأن الظاهرة هي المنيئة وأن الخفية هي الحكمية فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف لا المفارقة ع ش وقوله بناء على ما تقدم الخ تقدم هناك أنه هو المعتد . هـ قوله: (ويؤجه بأن المتابعة الخ) كانه للإشارة إلى الجمع بين ما هنا وبين ما مر أنه إذا خرج الإمام من الصلاة لتحو حدث انقطعت القدوة، فإنه مصرح بعدم الإحتياج إلى نية المفارقة بصري.

هـ قوله (سني): (ولو أحرم مفترداً الخ) إنما قيد به؛ لأنه إذا افتتحها في جماعة جاز بلا خلاف كما في المجموع ولو قام المسبوقون أو المقيمون خلف مسافر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في الروضة في باب الجمعة من عدم جواز استغلاف المأمومين في الجمعة إذا تمت صلاة الإمام دونهم وكذا غيرها في الأصح؛ لأن الجماعة حصلت، فإذا اتموها فرادى نالوا فضلها لكن مقتضى كلام أصلها الجواز في غير الجمعة وهو المعتد كما سيأتي مبسوطاً في باب الجمعة نهاية ومغني.

فوق (سني): (جاز في الأظهر) والمستحب أن يتم ركعتين أي بعد قلبها نقلاً وسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة، فإن لم يفعل استحج أن يقطعها ويقطعها جماعة سم على المنهج ويؤخذ من ذلك أن قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يترتب عليه التوصل بالقطع إلى ما هو أعلى مما كان فيه ع ش عبارة المغني، والسنة أن يقلب الفريضة نقلاً وسلم من ركعتين إذا وسع الوقت كما مر . اهـ.

هـ قوله (سني): (في الأظهر) ومقابلته لا يجوز وتبطل به الصلاة نهاية ومغني.
فوق (سني): (في خلال صلاته) أي قبل الركوع أو بعده نهاية ومغني . هـ قوله: (فلا تبطل) إلى قوله قال

هـ قوله: (أتجه عدم وجوبها) قد يرد عليه أنه لو تقدم على الإمام بطلت صلاته كما تقدم أي ما لم يتو المفارقة كما هو ظاهر فلو كفى زوال الصورة عن نية المفارقة لم تبطل إلا أن يفرق بتعدي المأموم بالتقدم وعدم تعديه بتأخر الإمام.

مع الكراهة الْمُفَوْتَةُ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ وذلك لما «فعله الصُّدُيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا جَاءَ ﷺ وهو إمام فتأخَّرَ واقتدى به» إذ الإمام في حُكْمِ الْمُتَفَرِّدِ وَضَعُ «أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ بِهِمْ ثُمَّ تَذَكَّرَ فِي صَلَاتِهِ أَنَّهُ جُنُبٌ فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ جَاءَ وَأَحْرَمَ بِهِمْ» ومعلوم أَنَّهُمْ انْتَشَفُوا نَيْتَ اقْتِدَاءِ بِهِ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُمْ هُنَا لَمْ تَرْتَبِطْ بِصَلَاةِ إِمَامٍ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي قَرِيبًا وَهَلِ الْمَذْرُوعُ هُنَا كَمَا فِي صُورَةِ الْخَبَرِ وَكَأَنَّ اقْتِدَى لِيَتَحَمَّلَ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ فَيُذَكِّرَ الصَّلَاةَ كَامِلَةً فِي الْوَقْتِ مَانِعًا لِلْكَرَاهَةِ.....

الجلال في النهاية. □ فُود: (مع الكراهة) إلى قوله وَضَعَ فِي الْمُثْنِي. □ فُود: (مع الكراهة الْمُفَوْتَةُ الْخُ)، وإذا أَحْرَمَ مَعَ الْجَمَاعَةِ ثُمَّ فَارَقَ ثُمَّ اقْتَدَى بِأَخْرَ كُرَّةٍ وَهَلْ تَقَوُّتْ فَضِيلَةُ اقْتِدَائِهِ بِالْإِمَامِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا تَقَوُّتْ أَفْضَلِيَّةُ الْإِقْتِدَاءِ بِالثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى الثَّانِي م. ر. اه. سم. □ فُود: (وَضَعَ أَنَّهُ ﷺ الْخُ) هَذَا يُشْكِلُ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي وَهُوَ إِلَى الثَّانِي أَمِيلٌ؛ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - إِنَّمَا جَاءَ وَأَحْرَمَ لِيَقْتَدُوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ مَا أَتَكَرَّ عَلَيْهِمْ سَم. □ فُود: (أَحْرَمَ بِهِمْ الْخُ) وَفِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَفِي فَتْحِ الْبَارِي أَنَّهُ مُعَارِضٌ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ جِبَانَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ فَكَبَّرَ ثُمَّ أَمَّا الْإِثْمُ) وَلِمَالِكٍ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مُرْسَلًا (أَنَّهُ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ أَمَّازَ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا) وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ قَوْلِهِ كَبَّرَ عَلَى إِرَادَةِ أَنْ يُكَبِّرَ أَوْ بِأَنَّهُمَا وَاقْتِمَانِ أَبْدَاءِ عِبَاضٍ وَالْقُرْطُبِيِّ احْتِمَالًا وَقَالَ التَّوَوُّيُّ إِنَّهُ الْأَظْهَرُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ جِبَانَ كَمَا ذَكَرْتُهُ، فَإِنْ ثَبَتَ وَإِلَّا فَمَا فِي الصَّحِيحِ أَصَحُّ ع. ش. □ فُود: (هُنَا) أَيِ بَعْدَ ذِمَّائِهِ ﷺ. □ فُود: (بِهِ) أَيِ ﷺ. □ فُود: (بِخِلَافِ مَا يَأْتِي قَرِيبًا) أَيِ فِي قَوْلِهِ أَمَّا أَوَّلًا فَقَبْلَ الصَّحِيحَيْنِ الْخُ. □ فُود: (هُنَا) أَيِ فِي الْإِقْتِدَاءِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ. □ فُود: (كَمَا فِي صُورَةِ الْخَبَرِ) هُوَ قَوْلُهُ أَحْرَمَ بِهِمْ ثُمَّ تَذَكَّرَ الْخُ ع. ش. □ فُود: (لِيَتَحَمَّلَ عَنْهُ الْخُ) يُفِيدُ أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا جَازَ لَهُ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ أَيِ فِي أَيِّ رَكْعَةٍ كَانَ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ فِي الرُّكُوعِ فَتَسْقُطُ عَنْهُ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا اقْتَدَى عَقِبَ إِخْرَاجِهِ أَمَّا لَوْ مَضَى بَعْدَهُ مَا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ أَوْ بَعْضَهَا مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةِ فَهَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ قِرَاءَتُهَا فِي الْأَوَّلِ وَبَعْضَهَا فِي الثَّانِي وَعَلَى هَذَا هَلْ هُوَ فِي الْأَوَّلِ كَالْمُوَافِقِ وَفِي الثَّانِي كَالْمُسْبِقِ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ فِيهِ نَظَرٌ سَم عَلَى حَجِّ أَقُولُ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَالْمُسْبِقِ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرْ مَعَهُ بَعْدَ اقْتِدَائِهِ بِهِ مَا يَسَعُ

□ فُود: (مع الكراهة الْمُفَوْتَةُ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ) إِذَا أَحْرَمَ مَعَ الْجَمَاعَةِ ثُمَّ فَارَقَ ثُمَّ اقْتَدَى بِأَخْرَ كُرَّةٍ وَهَلْ تَقَوُّتْ فَضِيلَةُ اقْتِدَائِهِ بِالْإِمَامِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا تَقَوُّتْ إِلَّا فَضِيلَةُ الْإِقْتِدَاءِ بِالثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى الثَّانِي م. ر.

□ فُود: (الْمُفَوْتَةُ) أَيِ حَتَّى فِيمَا أَدْرَكَهُ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ هُنَا وَظَاهِرٌ أَنَّهَا لَا تَقَوُّتْ فِي الْمُفَارَقَةِ الْمُخَيَّرَةِ شَرْحُ م. ر. □ فُود: (وَضَعَ أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ الْخُ) هَذَا يُشْكِلُ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي إِلَى الثَّانِي أَمِيلٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا جَاءَ وَأَحْرَمَ لِيَقْتَدُوا بِهِ عَلَى أَنَّهُ مَا أَتَكَرَّ عَلَيْهِمْ. □ فُود: (لَمْ تَرْتَبِطْ بِصَلَاةِ إِمَامٍ) فِيهِ نَظَرٌ.

□ فُود: (وَكَانَ اقْتَدَى لِيَتَحَمَّلَ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ) يُفِيدُ أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا جَازَ لَهُ قَبْلَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ أَيِ فِي أَيِّ رَكْعَةٍ الْإِقْتِدَاءُ بِمَنْ فِي الرُّكُوعِ فَتَسْقُطُ عَنْهُ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا اقْتَدَى عَقِبَ إِخْرَاجِهِ أَمَّا لَوْ مَضَى بَعْدَهُ مَا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ أَوْ بَعْضَهَا مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةِ فَهَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ قِرَاءَتُهَا فِي الْأَوَّلِ وَبَعْضَهَا فِي الثَّانِي

نظير ما مرّ أو يُفَرَّقُ بآئه مع العُذْرِ ثُمَّ لا خِلافَ فيه بخلافه هنا على ما اقتضاه كلامهم محلّ نظير وهو إلى الثاني أميل. قال الجلال البلقيني لم يَتَقَرَّضُوا للإمام إذا أراد أن يفتدي بآخر ويعرض عن الإمامية وهذه «وَقَعَتْ لِلصَّديقِ مع النبي ﷺ لَمَّا ذَهَبَ لِلصُّلْحِ بين جماعة من الأنصار وفي مرض موته ثُمَّ جاء وهو في الصلاة فَأَخْرَجَ نفسه من الإمامة واقتدى بالنبي ﷺ، والصحابه ﷺ أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي ﷺ» وقضية استدلالهم بالأول للأظهر كما مرّ جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهره. مُلْحَظًا واستظهاره للثاني فيه نظير بل لا يصح أنما أولاً.....

الفاتحة ولا نَظَرَ لِمَا مَضَى قَبْلَ الْاِئْتِداءِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُتَقَرِّدًا فِيهِ حَقِيقَةً ع ش. ة فُود: (نظير ما مرّ) أي في قَطْعِ المأموم القُدوة سم. ة فُود: (أو يُفَرَّقُ بآئه مع العُذْرِ ثُمَّ لا خِلافَ إلخ) أي فلا تُكَرَّه الصلاة ولا تَبْطُلُ قَطْعًا، وَأَمَّا هُنَا فَالْعُذْرُ، وَإِنْ اِغْتَبَرْنَاهُ هُنَا فَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ لَا يَكْتَفِي بِذَلِكَ بَلْ يَقُولُ بِطُلَانِ الصَّلَاةِ لِتَقَدُّمِ إِحْرَامِ المأموم على إِحْرَامِ الإمام واقتضت مُراعاة ذلك بقاء الكرامة ع ش.

ة فُود: (ثُمَّ) يُغْنِي عَنْهُ ضَمِيرُ بآئه الرَّاجِعُ لِمَا مَرَّ. ة فُود: (بخلافه هنا) والأولى بخلاف ما هنا. ة فُود: (وهو) أي التَظَرُّ، وَالفِكْرُ أَوْ الْقَلْبُ أَوْ كَلَامُهُمْ. ة فُود: (إلى الثاني أميل) هو قوله أو يُفَرَّقُ وهذا هو الْمُغْتَمَدُ ع ش وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ وإقامة الصَّديقِ مع عَدَمِ إنكاره - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عليه وَعَدَمُ بَيَانِ الْحَالِ مع أَنَّ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقْتُ بَيَانِ، وَالْوَجْهَ اسْتِثْنَاءُ فِعْلِ الصَّديقِ نَفْسِهِ بِكُلِّ حَالٍ إِذْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْحُرْمَةِ وَالْإِجْلَالِ وَالصَّلَاةِ خَلْفَهُ مِنَ الْفَضْلِ، وَالْكَمَالِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمَا. اه. ة فُود: (وفي مرض موته) أي وَلَمَّا تَأَخَّرَ وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْمَسْجِدِ فِي مَرَضٍ إلخ.

ة فُود: (وقضية استدلالهم بالأول) أي إِخْرَاجُ الصَّديقِ نَفْسَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ع ش وَهُوَ اِئْتِداءُ الصَّديقِ بِالنَّبِيِّ ﷺ. ة فُود: (كما مرّ) أي في قوله: وَذَلِكَ لَمَّا فَعَلَهُ الصَّديقُ إلخ. ة فُود: (والثاني) أي إِخْرَاجُ المأمومين أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْاِئْتِداءِ، وَالْاِئْتِداءُ بِأَخَرٍ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ع ش قوله: وَالثاني هو اِئْتِداءُ الصَّحابَةِ بِالنَّبِيِّ ﷺ. وة فُود: (ظاهره) أي في نَفْسِهِ لِيُوضَحَ أَنَّهُمْ لَا يُتَابِعُونَ غَيْرَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ بِدُونِ نِيَّةِ اِئْتِداءِ اه. ة فُود: (واستظهاره للثاني فيه نظير إلخ) وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَلَامَ الْجَلَالِ مَا سَيَأْتِي فِي الْاِسْتِخْلَافِ أَنَّهُ

وَعَلَى هَذَا هَلْ هُوَ فِي الْأَوَّلِ كَالْمُوافِقِ وَفِي الثَّانِي كَالْمُسَبِّقِ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ فِيهِ نَظَرٌ. ة فُود: (نظير ما مرّ) أي في قَطْعِ القُدوة. ة فُود: (وهو إلى الثاني أميل) قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ وإقامة الصَّديقِ رَشِيدِيَّ مع عَدَمِ إنكاره - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عليه وَعَدَمُ بَيَانِ الْحَالِ مع أَنَّ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقْتُ الْبَيَانِ، وَالْوَجْهَ اسْتِثْنَاءُ فِعْلِ الصَّديقِ نَفْسِهِ بِكُلِّ حَالٍ إِذْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْحُرْمَةِ وَالْإِجْلَالِ وَالصَّلَاةِ خَلْفَهُ مِنَ الْفَضْلِ، وَالْكَمَالِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمَا. ة فُود: (واستظهاره للثاني فيه نظير إلخ) وَمِمَّا يُؤَيِّدُ كَلَامَ الْجَلَالِ مَا سَيَأْتِي فِي الْاِسْتِخْلَافِ مِنْ أَنَّهُ مَنْعُوقٌ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بَلْ مِنَ الْإِمَامَةِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْقَالِ لَوْ

ففي الصحيحين «أن أبا بكر استخلف النبي ﷺ» وعند الاستخلاف لا يحتاج المأموم لينية بل لو خرج الإمام من الصلاة أي أو الإمامة كما صرح به قولهم إذا جاز الاستخلاف مع عدم بطلان صلاة الإمام فمع بطلانها أولى ثم قديم هو أو بعض المأمومين أو تقدم أجنبى ولو غير مقتد به بشرطه لم يحتاجوا لنية بالخليفة كما يأتي فاندفع قول الجلال، والصحابة أخرجوا أنفسهم إلخ ووجه اندفاعه أن الجماعة باقية في حقهم لكن رابطة الأول زالت وخلقتها رابطة الثاني من غير استئناف نية منهم، وأما ثانيا فقد صرح القفال بأن الإمام لو اقتدى بآخر سقط اقتداؤهم به وصاروا منفردين ولهم الاقتداء بالإمام الثاني الذي اقتدى به الإمام لقصة الصديق

منوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول القفال لو اقتدى الإمام بآخر ففي بطلان صلاته قولان كما لو أخرم منفردا ثم نوى جماعة يوافق ما قاله الجلال من الجواز؛ لأنه هو الراجح في المسألة وبني القفال على الجواز تضيير المقتدين به منفردين وأن لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة أبي بكر وفي ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من أنها من قبيل إنشاء القدوة لا الاستخلاف وفي الخادم ما يؤيد ذلك صرح م ر ه سم قال الرشدي قوله م ر ومما يؤيد إلخ وجه التأييد أنه لو كان ما فعله الصديق من باب الاستخلاف لكان أخرج نفسه من الصلاة قبل تأخره عنه ﷺ لأنه شرط الاستخلاف أي والواقع في القصة خلاف ذلك لكن لك أن تقول إذا كان الاستخلاف فيها ثابتا في الصحيحين لا يسوغ إنكاره وحيث لا بد من جواب عن فعل الصديق ليوافق ما قالوه وأجاب عنه الشهاب سم بأنه ليس المراد بالاستخلاف في القصة الاستخلاف الشرعي . اهـ . فود: (ففي الصحيحين أن أبا بكر استخلف إلخ) قد يقال ليس الاستخلاف الشرعي سم . فود: (بشرطه) وهو عدم مخالفة غير المقتدي للإمام في ترتيب صلاته . فود: (سقط اقتداؤهم به إلخ) وهل يحتاجون حيث لا بد إلى نية المفارقة لوجود المتابعة

اقتدى الإمام بآخر ففي بطلان صلاته قولان كما لو أخرم منفردا ثم نوى جماعة يوافق ما قاله الجلال من الجواز؛ لأنه هو الراجح في المسألة وبني القفال على الجواز تضيير المقتدين به منفردين وأن لهم الاقتداء بمن اقتدى به مستدلا بقصة أبي بكر وفي ذلك تصريح منه بما مر عن الجلال من أنها من قبيل إنشاء القدوة لا الاستخلاف وفي الخادم ما يؤيد ذلك م ر . فود: (بأن الإمام لو اقتدى بآخر سقط اقتداؤهم به) ظاهره أنه لا يحتاج في صحة اقتدائه بآخر إلى إخراج نفسه من الإمامة قبل الاقتداء بل اقتداؤه بالآخر يتضمن خروجه من الإمامة وفيه نظر وهل يحتاج المقتدى به حيث لا بد إلى نية المفارقة لوجود المتابعة ظاهرا أو لا فيه نظر ولعل الأول أقرب، وأما لو أخرج الإمام نفسه من الإمامة بمجرد التية من غير تأخر ولا اقتداء بغيره فالوجه بقاء اقتدائهم به ووجوب متابعتهم؛ لأن إخراجهم من الإمامة لا يزيد على ترك نية الإمامة وذلك لا يمنع الاقتداء خلافا في ذلك لما يقتضيه إطلاق عبارة الشارح ويأتي في الاستخلاف آخر باب الجمعة سننبه عليه بهامش ذلك المحل وفقا لمقتضى قوله أول الفصل وأنها لا تنقطع بنية الإمام قطعها إلخ .

فقوله صاروا مُتَفَرِّدين وإن كان ضميماً كما عُلِمَ مِنَّا تَقَرَّرَ بِرُؤْ قَوْلِ الْجَلَالِ أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ عَنِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَاقْتَدُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ أَي تَابِعُوهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُمْ لَا يَحْتَاجُونَ لِنَبِيٍّ فَصَحِيحٌ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ رِوَايَةُ الصَّحِيحَيْنِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَهْلَ الْإِمَامَةِ بِتَأْخِرِهِ عَنْهُ ﷺ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحَيْنِ ثُمَّ نَوَى الْإِقْتِدَاءَ بِهِ ﷺ، وَالصَّحَابَةُ بِتَقْدِيمِهِ ﷺ بِعَدِّ اسْتِخْلَافِ أَبِي

ظَاهِرًا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ، وَأَمَّا لَوْ أَخْرَجَ الْإِمَامُ نَفْسَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ بِمُجَرَّدِ النَّبِيِّ مِنْ غَيْرِ تَأْخِرٍ وَلَا اقْتِدَاءٍ بِغَيْرِهِ فَالْوَجْهُ بَقَاءُ اقْتِدَائِهِمْ بِهِ وَوُجُوبُ مُتَابَعَتِهِ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهُ نَفْسَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ لَا يَزِيدُ عَلَى تَرْكِ نَبِيَّةِ الْإِمَامَةِ وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الْإِقْتِدَاءَ سَمِيعًا وَشَرًّا. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّ كَانَ ضَمِيماً) فِي إِطْلَاقِ تَضَمِينِهِ نَظَرٌ إِذْ مُجَرَّدُ اقْتِدَاءِ الْإِمَامِ بِآخِرٍ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَ اسْتِخْلَافِهِ سَمِيعًا. □ فَوُدَّ: (بِمَا تَقَرَّرَ) أَي فِي قَوْلِهِ وَوَجْهَهُ انْدِفَاعُهُ بِالْخ. □ فَوُدَّ: (بِرُؤْ قَوْلِ الْجَلَالِ أَخْرَجُوا الْخ) أَي لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى خُرُوجِهِمْ مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجِ سَمِيعًا. □ فَوُدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُهُ) أَي الْجَلَالِ الْبُلْقِينِي سَمِيعًا. □ فَوُدَّ: (أَي تَابِعُوهُ) فِيهِ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْجَلَالِ أَنَّهُمْ أَخَذُوا نَبِيَّةَ الْإِقْتِدَاءِ سَمِيعًا. □ فَوُدَّ: (لِمَا تَقَرَّرَ الْخ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ أَي تَابِعُوهُ. □ فَوُدَّ: (بِتَأْخِرِهِ هُنَا الْخ) فِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ تَأْخِرِهِ عَنْهُ ﷺ لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَأْخِرِهِ عَنِ الْمَأْمُومِينَ وَتَأْخِرِهِ عَنْهُ لَا يَسْتَلْزِمُ تَأْخِرَهُ عَنْهُمْ بَلْ عَدَمُ تَأْخِرِهِ عَنِ الْجَمِيعِ قَطْعِيٌّ لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ وَرَاءَ الْجَمِيعِ فَالْوَجْهَ مَا قَالَهُ الْجَلَالُ مِنْ أَنَّهُ أَخْرَجَ نَفْسَهُ بِالنَّبِيِّ نِهَائَةً وَسَمِيعًا. □ فَوُدَّ: (وَالصَّحَابَةُ الْخ) أَي، وَإِنَّ الصَّحَابَةَ الْخ.

□ فَوُدَّ: (وَأَنَّ كَانَ ضَمِيماً) فِي إِطْلَاقِ تَضَمِينِهِ نَظَرٌ إِذْ مُجَرَّدُ اقْتِدَاءِ الْإِمَامِ بِآخِرٍ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَ اسْتِخْلَافِهِ. □ فَوُدَّ: (بِرُؤْ قَوْلِ الْجَلَالِ أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ) أَي لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى خُرُوجِهِمْ مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجِ. □ فَوُدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُهُ) أَي الْجَلَالِ. □ فَوُدَّ: (أَي تَابِعُوهُ) لَا يُقَالُ: كَيْفَ يَلْتَمِسُ هَذَا مَعَ قَوْلِ الْجَلَالِ أَخْرَجُوا أَنْفُسَهُمْ الْخ الَّذِي اغْتَرَضَ عَلَيْهِ فِيهِ بِمَا تَقَدَّمَ فَهَذَا حَمْلٌ لِلْمَعْطُوفِ فِي كَلَامٍ عَلَى مَا يُثَابِتُهُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا يَزِيدُ هَذَا لَوْ كَانَ إِخْرَاجُهُمْ أَنْفُسَهُمْ عَنِ الْإِقْتِدَاءِ مَا يَمُنُّ عَنِ الْإِسْتِخْلَافِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ. □ فَوُدَّ: (أَي تَابِعُوهُ الْخ) فِيهِ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْجَلَالِ أَنَّهُمْ أَخَذُوا نَبِيَّةَ الْإِقْتِدَاءِ. □ فَوُدَّ: (بِتَأْخِرِهِ هُنَا ﷺ) فِيهِ أُمُورٌ أَحَدُهَا أَنَّ مُجَرَّدَ تَأْخِرِهِ عَنْهُ لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَأْخِرِهِ عَنِ الْمَأْمُومِينَ وَتَأْخِرِهِ عَنْهُ لَا يَسْتَلْزِمُ تَأْخِرَهُ عَنْهُمْ بَلْ عَدَمُ تَأْخِرِهِ عَنِ الْجَمِيعِ قَطْعِيٌّ لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ وَرَاءَ الْجَمِيعِ الثَّانِي أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَأَخَّرَ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ نَبِيَّةُ الْمُفَارَقَةِ أَوْ لَا لِقَوَاتِهِ صُورَةُ الْإِقْتِدَاءِ وَالْمُنْتَجَى الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ مَا تَقَدَّمَ الثَّالِثُ قَدْ يَتَوَقَّعُ بَطْلَانُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِتَأْخِرِ الْإِمَامِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَطِلَ تَقَدَّمَ الْمَأْمُومُ لَا صَيْرُورَتُهُ مُتَقَدِّمًا بَلَا تَعْدُّ مِنْهُ. □ فَوُدَّ: (وَالصَّحَابَةُ بِتَقْدِيمِهِ) أَي صَارُوا مُقْتَدِينَ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَيُكَرِّهُ ذَلِكَ أَيِ الْإِقْتِدَاءِ لِلْمُتَفَرِّدِ دُونَ الْمَأْمُومِ الْآتِي لِمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ افْتَتَحَ جَمَاعَةٌ ثُمَّ نَقَلَهَا إِلَى جَمَاعَةٍ أُخْرَى بَأَنَّهُمْ خَلَفَ جُنُبٌ أَوْ مُحَدِّثٌ جُهْلٌ حَالُهُ ثُمَّ عُلِمَ الْإِمَامُ فَخَرَجَ وَتَطَهَّرَ ثُمَّ رَجَعَ فَاحْرَمَ بِالصَّلَاةِ فَالْحَقُّ الْمَأْمُومُ وَصَلَاتُهُ بِصَلَاتِهِ ثَانِيًا أَوْ جَاءَ آخَرُ فَالْحَقُّ صَلَاتُهُ بِصَلَاتِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِحَدِيثِ الْأَوَّلِ جَارَ ذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ وَتَكُونُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ انْتَقَذَتْ جَمَاعَةٌ ثُمَّ صَارَتْ بَعْدَ ذَلِكَ

بَكَرٍ لَهُ صَارُوا مُتَقَدِّينَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّأْ ذَلِكَ وَمَعْنَى رِوَايَةِ النَّاسِ بِمُقْتَدُونَ بِأَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ كَانَ يُسَيِّمُهُمْ تَكْبِيرَهُ ﷺ لَا مِتْنَاءَ الْاِقْتِدَاءِ بِالْمَأْمُومِ اتِّفَاقًا.

(تَبَيَّنَ) فِي الْمَجْمُوعِ فِي رِوَايَاتٍ قَلِيلَةٍ ذَكَرَهَا الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضٍ وَفَاتِهِ صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ عَنْهَا إِنْ صَحَّحَتْ بِأَنَّهَا كَانَتْ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً كَانَ ﷺ مَأْمُومًا وَمَرَّةً كَانَ إِمَامًا. ١ هـ. وَقَدْ يُجْمَعُ بِأَنَّهُ أَوَّلًا اقْتَدَى بِأَبِي بَكْرٍ ثُمَّ تَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ وَاقْتَدَى بِهِ وَلَعَلَّ الْجَمْعَ بِهَذَا أَقْرَبُ لِتَصَرُّيهِمْ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ وَرَاءَ أَحَدٍ مِنْ أُمَّتِهِ إِلَّا وَرَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فِي تَبَوُّكَ (وَإِنْ كَانَ فِي رُكْعَةٍ أُخْرَى) غَيْرِ رُكْعَةِ الْإِمَامِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ إِذْ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ؛ لِأَنَّهُ يُلْغِي نَظْمَ صَلَاةِ نَفْسِهِ وَيَتَّبِعُهُ كَمَا قَالَ (ثُمَّ) بَعْدَ اِقْتِدَائِهِ بِهِ (يَتَّبِعُهُ) وَجُوبًا (فَالِئِمَّا كَانَ أَوْ قَاعِدًا) مَثَلًا رِعَايَةً لِحَقِّ الْاِقْتِدَاءِ وَمَرٌّ فِي فَصْلِ نَبْذِ الْقُدُورَةِ

□ فَوَدَّ: (وَمَعْنَى رِوَايَتِهِ الْإِلْحَاقُ إِلَى التَّيْبَةِ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فِي الْمَجْمُوعِ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِمَا يَبْدُو مُرَادًا بِهِ لَقَطُهُ. □ وَفَوَدَّ: (فِي رِوَايَاتٍ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ إِنَّ النَّبِيَّ الْإِلْحَاقُ. □ فَوَدَّ: (هَنَاهَا إِنْ صَحَّحْتَ) أَيِ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا الْإِلْحَاقُ) أَيِ الْقَضِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجْمَعُ) أَيِ بَيْنَ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ، وَالرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ عَنِ الصَّحِيحَيْنِ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُصَلِّ الْإِلْحَاقُ) أَيِ صَلَاةٍ كَامِلَةٍ قَوْلَ الْمُتَنِّ، وَإِنْ كَانَ فِي رُكْعَةٍ الْإِلْحَاقُ هُوَ غَايَةُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ رُكْعَةِ الْإِمَامِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرٌّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ الْإِلْحَاقُ) أَيِ فِي أَعْمَالِهِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُلْغِي صَلَاةَ نَفْسِهِ الْإِلْحَاقُ) أَيِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِي الْمَاضِي حَتَّى إِذَا اقْتَدَى بَعْدَ طُمَأْنِينَةِ رُكُوعِهِ بِقَائِمٍ حُسِبَ لَهُ هَذَا الرُّكُوعُ دُونَ مَا يَأْتِي بِهِ مَعَ الْإِمَامِ بَلْ ذَاكَ لِلْمُتَابِعَةِ سَمِيعٌ ع. ش. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ يَتَّبِعُهُ قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا مَثَلًا) أَيِ أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى مَنْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ السَّجْدَةِ الْأُولَى بِمَنْ فِي الْقِيَامِ قَامَ مِنْ رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ إِلَيْهِ وَعَلَى هَذَا هَلْ يُعْتَدُّ لَهُ بِرُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ الَّذِي فَعَلَهُ قَبْلَ الْاِقْتِدَاءِ حَتَّى إِذَا قَامَ عَنْهُ إِلَيْهِ لَا يَلْزَمُهُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى مَنْ فِي الْاِغْتِدَالِ بِمَنْ فِي الْقِيَامِ وَاقْفَهُ، وَإِنْ لَزِمَهُ

جَمَاعَةٌ بِخِلَافٍ مَنْ أُخْرِمَ مُتَقَرِّدًا وَكَذَا إِذَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ وَاسْتَخْلَفَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومِينَ تَقَلُّوا صَلَاتَهُمْ مِنْ جَمَاعَةٍ إِلَى جَمَاعَةٍ. ١ هـ. وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ قَتَرَى قَطْعًا مِنْ غَيْرِ تَبَيَّنَ نَقْصُ فِي الْإِمَامِ ثُمَّ اقْتَدَى بِإِمَامٍ آخَرَ كَرِهَ لَهُ لُجُودُ الْخِلَافِ فِي الْبُطْلَانِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَلَوْ فَارَقَ الْأَوَّلَ لِعُدَّ أَيْضًا مُتَقَرِّدًا وَيُكْرَهُ لَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِآخَرٍ فِيمَا يَظْهَرُ ١ هـ مَا فِي شَرْحِ الْإِشَادِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُلْغِي نَظْمَ صَلَاةِ نَفْسِهِ) أَيِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ قَدْ يَلْتَزِمُ أَنَّهُ لَا يُلْغِيهِ فِي الْمَاضِي حَتَّى إِذَا اقْتَدَى بَعْدَ طُمَأْنِينَةِ رُكُوعِهِ بِقَائِمٍ حُسِبَ لَهُ هَذَا الرُّكُوعُ دُونَ مَا يَأْتِي بِهِ مَعَ الْإِمَامِ بَلْ ذَاكَ لِلْمُتَابِعَةِ. □ فَوَدَّ فِي (سُي) (ثُمَّ يَتَّبِعُهُ قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا مَثَلًا) أَيِ أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى مَنْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ السَّجْدَةِ الْأُولَى بِمَنْ فِي الْقِيَامِ قَامَ مِنْ رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ إِلَيْهِ وَعَلَى هَذَا هَلْ يُعْتَدُّ لَهُ بِرُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ الَّذِي فَعَلَهُ قَبْلَ الْاِقْتِدَاءِ حَتَّى إِذَا قَامَ عَنْهُ إِلَيْهِ لَا يَلْزَمُهُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى مَنْ فِي الْاِغْتِدَالِ

أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِهِ فِي تَشْهِيدِهِ انْتِظَرَهُ وَلَا يُتَابِعُهُ (فَإِنْ فَرَعَ الْإِمَامُ أَوَّلًا فَهُوَ كَمَسْبُوقٍ) فَيَقُومُ وَيُتِمُّ صَلَاتَهُ وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَلَوْ فِي الْجُمُعَةِ وَاقْتِدَاؤُهُ بِغَيْرِهِ إِلَّا فِيهَا (أَوْ فَرَعَ) (هُوَ) أَيِ الْمَأْمُومِ أَوَّلًا (فَإِنْ شَاءَ فَارَقَهُ) بِالْيَقِيَّةِ وَسَلَّمٌ وَلَا كِرَاهَةً؛ لِأَنَّهُ فِرَاقٌ لِمَذْهَبٍ (وَإِنْ شَاءَ انْتِظَرَهُ).....

تَطْوِيلُ الْإِعْتِدَالِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِعْتِدَالٍ بَلْ مُوَافَقَةٌ لِلْإِمَامِ فِي قِيَامِهِ انْتَهَى سَمَ وَبَقِيَ مَا لَوْ اقْتَدَى مَنْ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بَعْنٍ فِي التَّشْهِيدِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ الثَّانِي لَوْ جُوبَ تَبَعِيَّةُ الْإِمَامِ فِيهِ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْإِقْتِدَاءُ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ وَاقَعَ الْإِمَامُ فِيهِمَا هُوَ فِيهِ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْآخِرِ وَاقَعَ فِيهِمَا هُوَ فِيهِ ثُمَّ أَتَى بِسَّجْدَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، وَإِنْ طَالَ مَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَتَبَنَّى أَنْ يَمُتِلَ الْإِقْتِدَاءُ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ مَا لَوْ اقْتَدَى بِهِ فِي السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاتِهِ بَعْدَ الطَّمَأْنِينَةِ فَيَنْتَظِرُهُ فِي السُّجُودِ وَلَا يَتَّبِعُهُ فِيهِمَا هُوَ فِيهِ عَ شَ بِحَذْفٍ. □ قَوْلُهُ: (فِي تَشْهِيدِهِ) أَيِ الْآخِرِ وَمِثْلُهُ السَّجْدَةُ الْآخِرَةُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ وَالضَّابِطُ أَنَّهُ يَتَّبِعُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ أَوْ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يُجَنِّمِي وَمَرَّ أَنْفًا عَنْ عَ شَ مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الْجُمُعَةِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ نَوَى بِهِ الْمُقْتَدِي الْجُمُعَةَ فَتَنَحَّضَ لَهُ الْجُمُعَةُ مَعَ فِعْلِ أَرْبَعِينَ لَهَا وَبِذَلِكَ أَقْنَى الشَّارِحُ فَلْيَنْتَظِرْ سَمَ.

□ قَوْلُهُ: (وَاقْتِدَاؤُهُ بِغَيْرِهِ) (لَنْخُ) تَقَدَّمَ عَنْ قَرِيبٍ عَنِ النَّهَائِيَّةِ، وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِالنَّبِيَّةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُنَنِ قَيْعِدُ فِي النَّهَائِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (بِالنَّبِيَّةِ)

(فَرَعَ): لَوْ تَلَفَّظَ بِنَبِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَفَاقًا لِمَا جَزَمَ بِهِ مَ رَ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ أَيِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لَكِنْ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ حَيْثُ ذُكِرَ؛ لِأَنَّ الْقُدْوَةَ اخْتَلَتْ بِالتَّلَفُّظِ بِنَبِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ عَ شَ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَإِنْ شَاءَ انْتِظَرَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَجِبُ الْجُزْمُ بِعُزْمَةِ الْإِنْتِظَارِ إِذَا كَانَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ يَقَعُ بَعْضُهَا خَارِجَ الْوَقْتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسَعُهَا وَإِلَّا

بَعْنٍ فِي الْقِيَامِ وَاقَفَهُ، وَإِنْ لَزِمَهُ تَطْوِيلُ الْإِعْتِدَالِ وَفِي هَذَا كَلَامٌ تَقَدَّمَ فِي هَامِشٍ فَضَّلِي: نَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فَرَاغَهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَعَ الْبَحْثُ فِيهِمَا لَوْ اقْتَدَى مَنْ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ بَعْنٍ فِي الْقِيَامِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ انْتِظَارُهُ فِي السُّجُودِ وَجُوزَ مَ رَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ انْتِظَارُهُ فِيهِ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى مُصَلِّي الْمَقْرِبِ بِالظُّهْرِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ انْتِظَارُهُ فِي سُجُودِ رُكْعَتِهِ الْآخِرَةِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَلْيَأْتَلِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الْجُمُعَةِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ نَوَى بِهِ الْمُقْتَدِي الْجُمُعَةَ فَتَنَحَّضَ لَهُ الْجُمُعَةُ لِيَفْعِلَهُ لِإِتِمَامِهَا جَمَاعَةً مَعَ فِعْلِ أَرْبَعِينَ لَهَا وَبِذَلِكَ أَقْنَى الشَّارِحُ فَلْيَنْتَظِرْ. □ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَإِنْ شَاءَ انْتِظَرَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَاسْتَشْكِلَ جَوَازُ الْإِنْتِظَارِ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَكَرُّرُهُ بِتَكَرُّرِ الْإِقْتِدَاءِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا مَحْذُورَ فِيهِ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَجِبُ الْجُزْمُ بِعُزْمَةِ الْإِنْتِظَارِ إِذَا كَانَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ يَقَعُ بَعْضُهَا خَارِجَ الْوَقْتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسَعُهَا وَإِلَّا جَازَ لِأَنَّهُ مَذْلُومٌ لَهَا وَهُوَ حَيْثُ ذُكِرَ كَمَا مَرَّ. اهـ.

بَقِيْدِهِ السَّابِقِ فِي فَصْلِ نَيَْةِ الْقُدْرَةِ (لِيَسْلَمَ مَعَهُ) وَهُوَ الْأَفْضَلُ (وَمَا أَدْرَكَهُ الْمَسْبُوقُ) مَعَ الْإِمَامِ مِمَّا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِ لَا كَالْعِتْدَالِ وَمَا بَعْدَهُ، فَإِنَّهُ لِيَحْضِرَ الْمُتَابِعَةَ فَلَا يَكُونُ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ (فَأَوَّلُ صَلَاتِهِ) وَمَا يَفْعَلُهُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَاجْزُؤُ صَلَاتِهِ لِلْخَيْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»، وَالْإِتِمَامُ يَسْتَلْزِمُ سَبْقَ ابْتِدَاءِ. فَخَيْرٌ مُسْلِمٍ «وَاقْضِ مَا سَبَقَكَ» يُحْمَلُ الْقَضَاءُ فِيهِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَجَازٌ مَشْهُورٌ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُّ ذَلِكَ لَا سِتِحَالَةً حَقِيقَةَ الْقَضَاءِ الشَّرْعِيَّةِ هُنَا (فَيُعِيدُ فِي الْبَاقِي) مِنَ الصُّبْحِ مَثَلًا مَنْ أَدْرَكَ ثَانِيَتَهَا مَعَ الَّتِي هِيَ أُولَى الْمَأْمُومِ وَقَتَّتْ مَعَهُ فِيهَا

جَازٌ؛ لِأَنَّهُ مَدَّ لَهَا وَهُوَ حَيْثُ يُجَازِئُ كَمَا مَرَّ. اه. سم. ة فَوَدُ: (بَقِيْدِهِ السَّابِقِ الْخُ) أَي بَانَ لَا يُخْدِتُ جُلُوسَ تَشْهِيْدٍ لَمْ يُخْدِثْهُ إِمَامُهُ شَ عِبَارَةٌ سَمُ يُحْتَمَلُ أَنْ مُرَادَهُ أَنْ لَا يَكُونَ الْإِنْتَظَارُ فِي جُلُوسِ أَخْدَنِهِ وَلَمْ يُخْدِثْهُ الْإِمَامُ كَمَا فِي مُصَلِّي الْمَغْرِبِ خَلْفَ الْعِشَاءِ مَثَلًا. اه. ة فَوَدُ: (وَهُوَ الْأَفْضَلُ) أَي عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي اقْتِدَاءِ الصُّبْحِ بِالظُّهْرِ مُغْنِي عِبَارَةً سَمُ وَكَوْنُهُ الْأَفْضَلُ لَا يُنَافِي أَنَّهُ لَا فَضِيلَةَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ اه. وَعِبَارَةٌ شَ وَالرَّشِيْدِي قَدْ يُقَالُ كَيْفَ يَكُونُ أَفْضَلُ مَعَ حُكْمِهِ بِكَرَاهَةِ الْإِقْتِدَاءِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ مَا فِي الْمَفَارَقَةِ مِنْ قَطْعِ الْعَمَلِ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْكَرَاهَةَ وَقَوَاتُ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ بِاِغْتِيَارِ مَعْنَى آخَرٍ أَنْتَهَى غَمِيرَةً. اه. ة فَوَدُ: (فَإِنَّهُ) أَي فَعُلَ مَا لَا يُعْتَدُّ لَهُ. ة فَوَدُ: (وَمَا يَفْعَلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَيُعِيدُ فِي الْمَغْنِي. ة فَوَدُ: (وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا) قَدْ يُقَالُ حَمَلٌ فَأَتِمُّوا عَلَى ظَاهِرِهِ وَتَاوِيلُ وَاقْضِ مَا سَبَقَ لِيُتَّفِقًا لَيْسَ أُولَى مِنَ الْمَكْسِ إِلَّا أَنْ تَوَجَّهَ الْأَوَلِيَّةُ بِاسْتِحَالَةِ حَقِيقَةِ الْقَضَاءِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ يُحْتَمَلُ أَنْ لَهُ حَقِيقَةٌ أُخْرَى شَرْعِيَّةٌ سَم. ة فَوَدُ: (فَخَيْرٌ مُسْلِمٍ الْخُ) أَي الْمَوْحِمُ سَبْقِ الْآخَرِ. ة فَوَدُ: (فَمَحْمُولٌ عَلَى الْقَضَاءِ الْخُ) وَقَدْ يُقَالُ وَهُوَ وَإِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ فَلَفْظُ مَا سَبَقَكَ يُشْعِرُ بِمَا قَرَأَ مِنْهُ رَشِيْدِي. ة فَوَدُ: (يَتَعَيَّنُّ ذَلِكَ) أَي حَمَلُهُ عَلَى الْقَضَاءِ اللَّغَوِيِّ ش. ة فَوَدُ: (لِاسْتِحَالَةِ حَقِيقَةِ الْقَضَاءِ الْخُ) أَي لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ خَارِجٍ وَفَتْهَا مُغْنِي وَقَدْ تَنَمَّعَ دَلَالَةُ هَذِهِ الْإِسْتِحَالَةِ عَلَى التَّعَيُّنِ لِجَوَازِ أَنْ لِلْقَضَاءِ شَرْعًا مَعْنَى آخَرَ كَوُقُوعِ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ سَمُ عَلَى حَجِّ. اه. ع ش. ة فَوَدُ: (مَثَلًا) أَي أَوْ مِنَ الْوَثَرِ فِي التَّنْصِيفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

ة فَوَدُ: (بَقِيْدِهِ السَّابِقِ) يُحْتَمَلُ أَنْ مُرَادَهُ أَنْ لَا يَكُونَ الْإِنْتَظَارُ فِي جُلُوسِ أَخْدَنِهِ لَمْ يُخْدِثْهُ الْإِمَامُ كَمَا فِي مُصَلِّي الْمَغْرِبِ خَلْفَ الْعِشَاءِ مَثَلًا. ة فَوَدُ: (وَهُوَ الْأَفْضَلُ) وَكَوْنُهُ الْأَفْضَلُ لَا يُنَافِي أَنَّهُ لَا فَضِيلَةَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ السَّابِقِ مَعَ الْكَرَاهَةِ الْمُقَوَّيَّةِ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ إِذَا كَانَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ فَاتَتْهُ لَمْ تَحْصُلْ فِي السَّلَامِ مَعَ الْإِمَامِ قَقُولِ الْمَحَلِّيِّ وَظَاهِرُ أَنَّهَا لَا تَفُوتُ فِي الْمَفَارَقَةِ الْمُخَيَّرِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِنْتَظَارِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُحْكَمْ بِقَوَاتِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ كَمَا فِي الصُّبْحِ خَلْفَ الظُّهْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فَوَدُ: (وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا) قَدْ يُقَالُ حَمَلٌ فَأَتِمُّوا عَلَى ظَاهِرِهِ وَتَاوِيلُ وَاقْضِ مَا سَبَقَكَ لِيُتَّفِقًا لَيْسَ أُولَى مِنَ الْمَكْسِ إِلَّا أَنْ تَوَجَّهَ الْأَوَلِيَّةُ بِاسْتِحَالَةِ حَقِيقَةِ الْقَضَاءِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ يُحْتَمَلُ أَنْ لَهُ حَقِيقَةٌ أُخْرَى شَرْعِيَّةٌ. ة فَوَدُ: (لِاسْتِحَالَةِ حَقِيقَةِ الْقَضَاءِ الْخُ) قَدْ تَنَمَّعَ دَلَالَةُ هَذِهِ الْإِسْتِحَالَةِ عَلَى التَّعَيُّنِ لِجَوَازِ أَنْ لِلْقَضَاءِ شَرْعًا مَعْنَى آخَرَ كَوُقُوعِ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ.

كما هو المشته كما مر وأفاده قوله يُعيد (الفتوت)؛ لأن محلّه آخِر الصلاة وفعله قبله مع الإمام لمحض المتابعة.

(ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الإمام (تشهد في ثانيته) إذ هي محل تشهد الأول وتشهده مع الإمام في أولي نفسه لمحض المتابعة وهذا إجماع مبني ومن المخالف وهو حجة لنا على أن ما يُدرّكه معه أول صلاحه ومروءته لو أدركه في أخيرتي رباعية مثلاً، فإن أمكنه فيهما قراءة السورة معه قرأ وإلا قرأهما من غير جهر؛ لأنه صفة لا تقضى في أخيرتي نفسه تداركاً لهما لغزبه. (وإن أدركه) أي المأموم الإمام (راكباً أدرك الركعة) أي ما فاتته من قيامها وقراءتها، وإن قصر بتأخير تحرّجه لا لغزبه حتى ركن للخبر الصحيح بذلك وبه عليم أنه لا يسن الخروج من خلاف جمع من أصحابنا وغيرهم أنه لا يُدرّكها لمخالفتهم لسنّة صحيحة فقول الأذرعى الاحتياط توقى ذلك إلا أن يضيّق الوقت أو تكون ثانية الجمعة يُردّ بما ذكرته.....

• فود: (لأن محلّه) إلى قول المتن، وإن أدركه في النهاية والمغني إلا قوله من غير جهر؛ لأنه صفة لا تقضى. • فود: (ومن المخالف) وهو مالك وأبو حنيفة - رضي الله تعالى عنهما - بجبرمي. • فود: (ومروء) أي في صفة الصلاة. • فود: (مثلاً) أي أو ثلاثاً كالمغرب وفي الحلبي عن الإيعاب أنه يكرّر السورة مرتين في ثالثة المغرب. اه. • فود: (وإلا قرأهما) الأولى هنا وفي قوله الاتي لهما الأفراد. • فود: (لأنه إلخ) علة لقوله من غير جهر، والضمير للجهر. • وفود: (في أخيرتي إلخ) متعلّق بقوله قرأهما. • فود: (تداركاً إلخ) عبارة المغني لثلاث تخلص صلاته منها. اه. وعبارة الرشيدي قوله تداركاً إلخ أي ثلاث تخلص صلاته عن قراءة السورة حيث لم يفعلها ولم يدرّكها مع الإمام وليس المراد هنا التدارك بمعنى القضاء بدليل أنه لو أدرك القراءة في أخيرتي الإمام فعلها ولا تدارك. اه. • فود: (أي المأموم) إلى قوله وبه عليم في المغني وإلى قول المتن ويكره في النهاية. فود (سني: راكم) أي أو قريباً من الركوع بحيث لا يُمكّنه قراءة الفاتحة جميعها قبل ركوعه شرح بأفضل.

فود (سني: أدرك الركعة) ظاهره أنه لا فرق في إدراكها بذلك بين أن يتم الإمام الركعة ويتمها معه أو لا كأن أخذت في اغتداله وهو كذلك نهاية ومغني قال ع ش قوله في اغتداله أي أو في ركوعه بتد طمانينة المنبوق. اه. زاد الرشيدي ويشمل هذا قوله الاتي قريباً فلا يقصر طرؤ حديثه إلخ وصرّح به الشهاب ابن حجر نقلاً عن القاضي في شرح المباب. اه. • فود: (أي ما فاتته من قيامها إلخ) أي ولا ثواب له فيها؛ لأنه إنما يثاب على فعله وغاية هذا أن الإمام تحمّل عنه لغزبه ع ش وفي البجيرمي عن الشويري قوله: أدرك الركعة أي وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جماعتها اه. • فود: (وبه) أي بذلك الخبر. • فود: (لمخالفتهم إلخ) متعلّق بقدّم سن الخروج من الخلاف وعلة له. • فود: (توقى ذلك) أي خلاف الجمع. • فود: (يُردّ إلخ) خبر فقول الأذرعى إلخ.

ولو ضاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بإدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر. (قلت) إنما يذركها (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محسوباً له كما يفيد كلامه في الجملة بأن لا يكون محدثاً عنده فلا يضطر طرؤ حديثه بعد إدراك المأموم له معه ولا في ركوع زائد سها به وسند ذكر في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا يذرك به الركعة أيضاً لأنه، وإن حُصِبَ له بمنزلة الاعتدال وأن (يظلمين) بالفعل لا بالإمكان.....

• قوله: (ولو ضاق الوقت إلخ) أي عما يسع ركعة كاملة ع ش. • قوله: (لزمه الاقتداء به) ظاهره، وإن عذّر بالتأخير وفيه وقفة سم على حج. اه. رشيدي. • قوله: (لزمه الاقتداء إلخ) كان وجهه لتصير صلاته أداة لا قضاء ويظهر أنه لو كان ذلك وسيلة إلى وقوع جميع الصلاة في الوقت وجب أيضاً لئلا يؤدي تركه إلى إخراج جزء من الصلاة عن الوقت بصري أقول كلام الشارح والنهاية المتقدم في شرح ولو أخرم منقرداً إلخ كالصريح في خلاف ما استظهره وعلى فرض تسليبه يتبني تفيد به ما مر أيضاً في هامش قول المصنف، وإن شاء انتظر. • قوله: (إنما يذركها) إلى قول المتن: (قبل ازدياد إلخ) في المثني وإلى قوله: (ويذكر) في النهاية. • قوله: (بشرط أن يكون ذلك الركوع محسوباً إلخ) ولو أتى المأموم مع الإمام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بأن أدرك معه قراءة الفاتحة حُصِبَ له الركعة؛ لأن الإمام لم يتحمل عنه شيئاً نعم إن علم سهوه أو حدته ثم نسي لزمته الإعادة لتقصيره كما علم مما مر نهاية ومثني. • قوله: (بعد إدراك المأموم له معه) ظاهره وإن لم يذرك السجود سم بل وإن لم يذرك الاعتدال كما مر عن النهاية، والمثني، والإيعاب. • قوله: (إن ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية أو الأولى إذا كان المأموم موافقاً للإمام في صلاته إما مر من عدم صحة نحو المكتوبة بمصلي الكسوف في الركعة الأولى مطلقاً ع ش. • قوله: (لا تترك به الركعة) أي ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به أي في الركعة الثانية من الكسوف فيه غير مصلّيها أدرك الركعة؛ لأنه أدرك معه ركوعاً محسوباً شرح م ر. اه. سم قال الرشيدي قوله: (غير مصلّيها) أي أو مصلّيها كسوة الظهر فيما يظهر اه. • قوله: (لا بالإمكان إلخ) وصورة الإنكان كأن زاد في انحنائه على أقل الركوع قدر لو تركه لاطمان.

• قوله: (لزمه الاقتداء به) ظاهره، وإن عذّر بالتأخير وفيه وقفة. • قوله: (فلا يضطر طرؤ حديثه إلخ) قال في شرح العباب ولو أخذت الإمام في سجوده لم يؤثّر في إدراك المأموم الركعة بلا خلاف كما في المجموع قال: لأنه أدرك ركوعاً محسوباً للإمام ذكره البقوي وغيره وهو ظاهر والذي يظهر أن حدته بعد أن أدركه المأموم في الركوع واطمان كذلك أخذاً من العلة المذكورة ثم رأيت القاضي صرح بما يؤيد ما ذكرته إلخ اه. • قوله: (بعد إدراك المأموم له معه) ظاهره، وإن لم يذرك السجود. • قوله: (وسند ذكر في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا يذرك به الركعة) أي ركعة الكسوف نعم لو اقتدى به فيه غير مصلّيها أي في الركعة الثانية أي من الكسوف أدرك الركعة؛ لأنه أدرك معه ركوعاً محسوباً شرح م ر.

يقيناً (قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع والله أعلم. ولو شك في إدراك حدّ الإجزاء) بأن شك هل
اطمأن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع (لم تحسب ركعته في الأظهر) وكذا إن ظن إدراك
ذلك بل أو غلب على ظنه؛ لأنّ هذا رخصة وهي لا بُدّ من تحقّق سببها فلم يُنظر لأصل بقاء
الإمام فيه ويسجد الشاك للشهر؛ لأنّه شاك بعد سلام الإمام في عدد ركعاته فلم يتحمّله عنه.

• فؤد: (يقيناً) مُتَعَلِّقٌ بِطَمَئِنِّ ع ش. • فؤد: (يقيناً) إلى قوله: (ويسجد الشاك) في الْمُغْنِي.

• فؤد: (يقيناً) وذلك بالمُشَاهَدَةِ في البصير ويوضع يده على ظهره في الأعمى بُجَرِمِي.

• فؤد (سني): (قبل ارتفاع الإمام إلخ) دَخَلَ فِيهِ مَا لَوْ كَانَ الْإِمَامُ أَنَّى بِأَكْمَلِ الرُّكُوعِ أَوْ زَادَ فِي الْإِنْجَاءِ ثُمَّ
اقتدى به المأموم فسرّع الإمام في الرفع والمأموم في الهوي واطمأن يقيناً قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه
لأقل الركوع وهو ظاهرٌ ويُصرّح به كلام شيخنا الزبائدي ع ش.

• فؤد (سني): (ولو شك إلخ) أي المسبوق المُقْتَدِي ابْتِدَاءً، وَأَمَّا إِذَا قَرَأَ الْمُتَفَرِّدُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ اقْتَدَى بِمَنْ
فِي الرُّكُوعِ ثُمَّ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ حُدِّ الْإِجْزَاءِ فَلَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ لَمَّا أَنَّى بِالْفَاتِحَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَوَافِقِ
فَيَذَرُكَ الرَّكْعَةَ، وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنِّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ أَوْ شَكَّ وَفَاقًا لِم ر. اه. سم. • فؤد: (وكذا إن ظن
إلخ) أي، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الرَّزْكَشِي نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فؤد: (بل غلب على ظنه) يَتَّبِعُهُ الْإِكْتِضَاءُ بِالْإِعْتِقَادِ
الْجَازِمِ م ر. اه. سم عبارة الكُرْدِيّ عَلَى بِأَفْضَلِ قَوْلِهِ يَقِينًا هَذَا مَقُولُ الْمَذْهَبِ وَفِي سَم عَلَى التَّخْفَةِ
تَقْلًا عَنْ بَحْثِ م ر أَنَّهُ يَكْفِي الْإِعْتِقَادُ الْجَازِمُ عِبَارَةَ الْقَلْبِيِّ عَلَى الْمُحَلِّي وَمِثْلُ الْيَقِينِ ظَنٌّ لَا تَرَدُّدُ مَعَهُ
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي نَحْوِ بَعِيدٍ أَوْ أَعْمَى وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَنَظَرَ الْعَلَامَةُ مُلَّا إِبْرَاهِيمَ الْكُورَانِي فِي
مَقُولِ الْمَذْهَبِ بِمَا بَيَّنَّتهُ فِي الْأَصْلِ وَكَذَلِكَ نَظَرَ فِيهِ الرَّزْكَشِي وَلَا يَسَعُ النَّاسُ إِلَّا هَذَا وَالْأَلِيمُ أَنَّ
الْمُقْتَدِي بِالْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ مَعَ الْبُعْدِ لَا يَكُونُ مُذْرِكًا لِلرَّكْعَةِ مُطْلَقًا. اه. وعبارة عميرة ونُقِلَ عَنْ
الْفَارَقِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ لَا يَرَى الْإِمَامَ فَالْمُقْتَدِي أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي الْقَدْرِ
الْمُجْزِي. اه. • فؤد: (ويسجد الشاك إلخ) يُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ اسْتَمَرَ الشَّكُّ إِلَى مَا بَعْدَ سَلَامِ
الْإِمَامِ بِصَرِيٍّ. • فؤد: (لأنه شاك إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا سُجُودَ فِيمَا لَوْ اقْتَدَى مُصَلِّي الْمَغْرِبِ بِمُصَلِّي

• فؤد: (وإن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع والله أعلم ولو شك في إدراك حدّ الإجزاء لم
تُحسب ركعته) وَقَعَ الْبَحْثُ. هَلْ يَجْزِي ذَلِكَ فِي مُتَفَرِّدٍ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ اقْتَدَى بِمَنْ فِي الرُّكُوعِ فَهَلْ
يُشْتَرَطُ فِي إِدْرَاكِ الرَّكْعَةِ أَنْ يَطْمَئِنِّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ وَيَضُرُّهُ الشَّكُّ فِي إِدْرَاكِ حُدِّ
الْإِجْزَاءِ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَذَرُكَ بَعْدَ اقْتِدَائِهِ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْبُوقِ فَلَهُ حُكْمُهُ أَوْ لَا يَجْزِي ذَلِكَ
فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَنَّى بِالْفَاتِحَةِ قَبْلَ رُكُوعِ الْإِمَامِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَوَافِقِ فَيَذَرُكَ الرَّكْعَةَ، وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنِّ قَبْلَ
ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ أَوْ شَكَّ فِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ وَفَاقًا لِم ر الثَّانِي فَلْيُتَأَمَّلْ. • فؤد: (وكذا إن ظن إلخ) يَتَّبِعُهُ
الْإِكْتِضَاءُ بِالْإِعْتِقَادِ الْجَازِمِ م ر. • فؤد: (لأنه شاك بعد سلام الإمام إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا سُجُودَ فِيمَا لَوْ
اقْتَدَى مُصَلِّي الْمَغْرِبِ بِمُصَلِّي الْعِشَاءِ فِي رُكُوعِ الْإِمَامِ وَشَكَّ فِي إِدْرَاكِ حُدِّ الْإِجْزَاءِ لِأَنَّهُ، وَإِنْ أُلْفِيَ

(وَيُكَبِّرُ) الْمَسْبُوقُ (لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلرُّكُوعِ) وَمِثْلُهُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مُرِيدُ سَجْدَةٍ تِلَاوَةِ خَارِجِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ تَعَارَضَ فِي حَقِّهِ قَرِينَتَا الْإِفْتِتَاحِ، وَالْهَيَوِيِّ لِاخْتِلَافِهِمَا وَحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ لِنَيَّْةِ إِحْرَامٍ بِالْأَوَّلَى إِذْ لَا تَعَارَضُ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ عَزَمَ عِنْدَ التَّحَرُّمِ عَلَى أَنْ يُكَبِّرَ لِلرُّكُوعِ أَيْضًا أَمَّا لَوْ كَثُرَ لِلتَّحَرُّمِ غَافِلًا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ طَرَأَ لَهُ التَّكْبِيرُ لِلرُّكُوعِ فَكَبَّرَ لَهُ فَلَا تُفِيدُهُ هَذِهِ التَّكْبِيرَةُ الثَّانِيَةُ شَيْقًا بَلْ يَأْتِي

الْعِشَاءُ فِي رُكُوعِ الْإِمَامِ وَشَكَّ فِي إِدْرَاكِ حَدِّ الْإِجْزَاءِ لِأَنَّهُ، وَإِنْ أُلْفِيَ هَذِهِ لَكِنَّ نَالَيْتَهُ يُذَكِّرُهَا مَعَ الْإِمَامِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ.

فَوَيْ (سَمِ): (وَيُكَبِّرُ لِلْإِحْرَامِ) أَيُ وَجُوبًا كَغَيْرِهِ فِي الْقِيَامِ أَوْ بَدَلِهِ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْضُهُ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ أَيُ بَانَ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا تُجْزَى فِيهِ الْقِرَاءَةُ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ قَرَضًا وَلَا تَقْلًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَعَمِيرَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ قَرَضًا وَلَا تَقْلًا ظَاهِرُهُ وَلَوْ جَاهِلًا وَيُؤَافِقُهُ مَا نُقِلَ عَنْهُ فِي شَرْحِ هَدْيَةِ النَّاصِحِ لَكِنْ يُخَالِفُهُ مَا قَدَّمَهُ فِي هَذَا الشَّرْحِ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قُبِيلَ الرُّكْنِ الثَّانِي أَمَّا وَقَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَقَضًا وَلَا تَقْلًا كَذَا فِي نُسْخَةِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا قَرْنَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ لَكِنَّهُ قَالَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ مَا نَصَّهُ أَوْ رَكَعَ مَسْبُوقٌ قَبْلَ تَمَامِ التَّكْبِيرَةِ جَاهِلًا انْقَلَبَ تَقْلًا لِمَعْدَرِهِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ بَطْلَانِ الْخُصُوصِ بَطْلَانُ الْعُمُومِ. أَمَّا وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِمَا عَلَّلَ بِهِ. أَمَّا وَيَأْتِي أَيْضًا عَنْ سَمِ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا يُؤَافِقُهُ. فَوَيْ: (الْمَسْبُوقُ) أَيُ الَّذِي أَذْرَكَ إِمَامَهُ فِي الرُّكُوعِ مُغْنِي.

فَوَيْ (سَمِ): (ثُمَّ لِلرُّكُوعِ) أَيُ نَذْبًا لِأَنَّهُ مَحْسُوبٌ لَهُ فَتَدِبَ لَهُ التَّكْبِيرُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فَوَيْ: (وَمِثْلُهُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي سَجْدَةٍ تِلَاوَةِ الْخُ) فَيُكَبِّرُ لِلْإِحْرَامِ بِهَا ثُمَّ يَهْوِي لِلسُّجُودِ سَمِ. فَوَيْ: (وَحَيْثُ) أَيُ حِينَ إِذْ يُكَبِّرُ لِكُلِّ مِنْهُمَا سَمِ. فَوَيْ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ الْخُ) أَيُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ فَهَذَا تَقْدِيرُ لِقَوْلِهِ وَحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ الْخُ الظَّاهِرُ فِي أَنَّهُ يَكْفِي تَعَدُّ التَّكْبِيرِ مُطْلَقًا وَبِهِ يَتَدَفَّعُ اعْتِرَاضُ سَمِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ إِذْ لَا تَعَارَضُ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ التَّعَارُضُ ثَابِتٌ حِينَ الْإِثْنَانِ بِالْأَوَّلَى لِانْفِرَادِهَا حَيْثُ، وَتَبَيَّنَ عَدَمُ الْإِنْفِرَادِ عِنْدَ الثَّانِيَةِ لَا يُفِيدُ قَلْوُ شَرْطُ هُنَا عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ نِيَّةَ الْإِحْرَامِ أَوْ نَحْوَهَا كَعَزَمَ الْإِثْنَانِ بِالتَّكْبِيرِ لِلرُّكُوعِ كَانَ مُتَّجِهًا، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ. أَمَّا فَوَيْ: (إِنْ عَزَمَ هُنَا التَّحَرُّمُ الْخُ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيهِمَا لَوْ عَزَمَ عِنْدَ التَّحَرُّمِ عَلَى الْإِثْنَانِ بِتَّكْبِيرَتَيْنِ ثُمَّ أُنِيَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ تَحَرُّمٍ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنِ الثَّانِي هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ الظَّاهِرُ نَعَمْ بَصْرِي أَيُ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلَ الشَّارِحِ أَمَّا لَوْ كَثُرَ لِلتَّحَرُّمِ الْخُ. فَوَيْ: (لِلتَّحَرُّمِ) أَيُ حِينَ التَّحَرُّمِ.

هَذِهِ لَكِنَّ نَالَيْتَهُ يُذَكِّرُهَا مَعَ الْإِمَامِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فَوَيْ: (وَمِثْلُهُ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مُرِيدُ سَجْدَةٍ تِلَاوَةِ الْخُ) فَيُكَبِّرُ لِلْإِحْرَامِ بِهَا ثُمَّ يَهْوِي لِلسُّجُودِ. فَوَيْ: (وَحَيْثُ) أَيُ حِينَ إِذْ يُكَبِّرُ لِكُلِّ مِنْهُمَا. فَوَيْ: (إِذْ لَا تَعَارَضُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ التَّعَارُضُ ثَابِتٌ حِينَ الْإِثْنَانِ بِالْأَوَّلَى لِانْفِرَادِهَا حَيْثُ وَتَبَيَّنَ عَدَمُ الْإِنْفِرَادِ عِنْدَ الثَّانِيَةِ لَا يُفِيدُ قَلْوُ شَرْطُ هُنَا عِنْدَ الْإِبْتِلَاقِ نِيَّةَ الْإِحْرَامِ أَوْ نَحْوَهَا كَعَزَمَ الْإِثْنَانِ بِالتَّكْبِيرِ لِلرُّكُوعِ كَانَ مُتَّجِهًا، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ.

في الأولى التفصيل الآتي (فلان نواهما) أي الإحرام، والركوع (بتكبيره) واجدة اقتصر عليها (لم تنقذ) صلاته (على الصحيح)؛ لأنه شرك بين فرض وسنة مقسودة فأشبهه بنية الظهر وسنته لا الظهر والتحية (وقيل تنقذ) له (نفلًا) كما لو أخرج خمسة دراهم مثلاً ونوى بها الفرض والتطوع، فإنها تقع له تطوعاً وعلى الأول يُفَرَّقُ بأن النية ثم يُقْتَضَى فيها ما لا يُقْتَضَى هنا وأيضاً فالنفل ثم لا يحتاج لنية فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا لا ينقذ إلا بنية فأنزله فيه اقترانها بفساد وهو التشريك المذكور ولعل هذا هو ملحوظ من قال لا جامع مُعْتَبَرٌ بين المسألتين (وإن) نوى بها التحريم فقط وأتتها وهو إلى القيام مثلاً أقرب منه إلى أقل الركوع انقذت

قوله (سني): (فلان نواهما بتكبيره إلخ) أنهم أنه لا يضر الإطلاقات فيما لو أتى بتكبيرتين لصرف الأولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح م ر ما يوافق بهذه ينقذ ما نظر به سم على حج في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عمن وجد الإمام راكعاً فكبر وأطلق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل يصح صلاته فأجاب تصح صلاته خلافاً لبعضهم ع ش أقول هذه الفتوى تخالف قول الشارح المتقدم وتظهر إلخ كما يخالف كلام سم المتقدم هناك، وإن قوله أي ع ش مع عدم المعارض يقبل المنع فلا يدفع إشكال سم المتقدم. هـ قوله: (أي الإحرام) إلى قوله وعلى الأول في المعنى إلا قوله واجدة إلى المعنى وإلى قوله وتزاد في النهاية إلا قوله اقتصر عليها وقوله ولعل إلى المعنى. هـ قوله: (اقتصر عليها) يفهم الإنعقاد إذا لم يقتصر بأن أتى بتكبيرتين ونواهما بالأولى لكن قضية تغليل الصحيح عدم الإنعقاد وهو الوجه سم. هـ قوله: (ولعل هذا إلخ) أي الفرق الثاني وفي النهاية، والمعنى ما نصه على أن القياس مدفوع وليس فيه جامع مُعْتَبَرٌ؛ لأن صدقة الفرض ليست شرطاً في صحة صدقة النفل فإذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيرة الإحرام، فإنها شرط في صحة تكبيرة الانتقال فلا جامع بينهما جيتيذ. اهـ. هـ قوله: (وهو إلى القيام مثلاً) أي إن كان فرضه القيام رشيدي. هـ قوله: (أقرب منه إلى أقل الركوع) يخرج ما إذا صار بينهما على السواء عبارة شرح الإرشاد تداخله وهي وأن يتمها أي التكبيرة الواجدة التي اقتصر عليها ناوياً الإحرام فقط قيل أن يصير أقرب إلى أقل الركوع وإلا لم تنقذ إلا للجاهل فتتقيد له نفلاً أما إذا نوى الركوع وحده أو مع التحريم أو أحدهما لا نفلاً أما إذا نوى الركوع وحده أو مع التحريم أو أحدهما لا نفلاً

هـ قوله: (اقتصر عليها) يفهم الإنعقاد إذا لم يقتصر بأن أتى بتكبيرتين ونواهما بالأولى لكن قضية تغليل الصحيح عدم الإنعقاد وهو الوجه. هـ قوله: (أقرب منه إلى أقل الركوع) يخرج ما إذا صار بينهما على السواء وعبارة شرح الإرشاد تداخله فتأمله وهي وأن يتمها أي التكبيرة الواجدة التي اقتصر عليها ناوياً الإحرام فقط قيل أن يصير أقرب إلى أقل الركوع وإلا لم تنقذ إلا للجاهل فتتقيد له نفلاً أما إذا نوى الركوع وحده أو مع التحريم أو أحدهما لا بنيه أو أطلق فلا تنقذ صلاته فرضاً مطلقاً ولا نفلاً ما لم يكن جاهلاً اهـ وقال في شرح الباب ما نصه قيل محل عدم الإنعقاد فيما ذكر في العالم أما الجاهل فالقياس أنها تنقذ له نفلاً مطلقاً كمن أخرج خمسة دراهم إلى آخر ما بينه فراجع، والنظر قوي جداً في

صَلَاتُهُ، وَإِنْ (لَمْ يَنْوَ) بِهَا (شَيْئًا لَمْ تَنْقُضْ) صَلَاتُهُ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ الْإِفْتِيحِ تَصْرِفُهَا إِلَيْهِ وَقَرِينَةُ الْهُوِيِّ تَصْرِفُهَا إِلَيْهِ فَاحْتِيجَ لِقَصْدِ صَارِفٍ عَنْهُمَا وَهُوَ نِيَّةُ التَّحَرُّمِ فَقَطْ لِنَتَارُضِهِمَا بِهِ يُزَادُ اسْتِحْكَالُ الْإِسْنَوِيِّ لَهُ بِأَنَّ قَصْدَ الرُّكْنِ لَا يُشْتَرِطُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَا صَارِفَ وَهَذَا صَارِفٌ كَمَا عَلِمْتَ وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ مَا بِأَصْلِهِ أَنَّ نِيَّةَ الرُّكُوعِ فَقَطْ كَذَلِكَ إِذْ لَا تَحَرُّمَ وَكَذَا نِيَّةُ أَحَدِهِمَا مُبْهَمًا لِلتَّعَارُضِ هُنَا أَيْضًا وَيُزَادُ سَادِسَةٌ وَهِيَ مَا لَوْ شَكَّ أَتَوَى بِهَا التَّحَرُّمَ وَحَدَّهُ أَوْ لَا إِذِ الظَّاهِرُ فِي هَذِهِ الْبُطْلَانِ أَيْضًا. (وَلَوْ أَدْرَكَهُ) أَيِ الْإِمَامِ (فِي اعْتِدَالِهِ) مَثَلًا (فَمَا بَعْدَهُ) انْتَقَلَ (مَعَهُ) وَجُوبًا نَعَمْ يَظْهَرُ فِيمَا لَوْ أَحْرَمَ وَهُوَ فِي جَلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مُوَافَقَتُهُ فِيهَا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيهَا غَيْرُ فَاجِشَةٍ وَمَرَّ فِي شَرْحٍ وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا مَا يَتَقَلَّبُ بِمَا هُنَا فَرَاغَهُ (مُكَبَّرًا) نَدْبًا، وَإِنْ لَمْ يُحَسَّبْ لَهُ مُوَافَقَتُهُ فِي تَكْبِيرِهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُوَافِقُهُ) نَدْبًا أَيْضًا (فِي) أَذْكَارِ مَا أَدْرَكَهُ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يُحَسَّبْ لَهُ كَالْتَحْمِيدِ، وَالِدُعَاءِ (وَالشَّهَادَةِ، وَالتَّسْبِيحَاتِ) وَقِيلَ تَجِبُ مُوَافَقَتُهُ فِي الشَّهَادَةِ الْأَخِيرِ وَغَلِطَ وَقِيلَ تَجِبُ فِي الْفَنُوتِ وَالشَّهَادَةِ الْأُولَى وَاعْتَرَضَ نَدْبُ الْمَوَافَقَةِ فِي الشَّهَادَةِ.....

بَعَيْنِهِ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا تَنْقُضُ صَلَاتَهُ فَرَضًا مُطْلَقًا وَلَا نَفْلًا مَا لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا انْتَهَتْ. سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنْ عِشْرَةِ اِعْتِمَادِهِ. □ فُود: (لَمْ تَنْقُضْ صَلَاتَهُ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ وَلَوْ جَاهِلًا وَهُوَ مِمَّا تَقَمُّ بِهِ الْبَلْوَى وَيَقَعُ كَثِيرًا لِلْعَوَامِّ وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَتَنْقُضُ نَفْلًا لِلْجَاهِلِ. اهـ. حَلَبِي وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ وَعِشْرَةِ مَا يُوَافِقُهُ. □ فُود: (هُنُمَا) الْأُولَى عَنِ الثَّانِي. □ فُود: (وَبِهِ يُزَادُ الْخُ) أَيِ بِالْتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فُود: (لَهُ) أَيِ لِلصَّحِيحِ الْمَذْكُورِ. □ فُود: (مَحَلَّهُ) أَيِ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ. □ فُود: (مِنْ كَلَامِهِ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. □ فُود: (إِذَا الظَّاهِرُ الْخُ) هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ يُقَيَّدُ بِمَا إِذَا طَالَ الزَّمَنُ أَوْ مَضَى مَعَهُ رُكْنٌ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ فِيمَا ذَكَرَ لَا يَزِيدُ عَلَى الشَّكِّ فِي أَصْلِ النَّيَّةِ مَحَلِّ تَأْمُلٍ وَلَمَلِّ الثَّانِي أَوْجَهُ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ ظَاهِرٍ إِطْلَاقُهُ بِضَرِي. □ فُود: (مَثَلًا) يُعْنِي عَنْ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ فَمَا بَعْدَهُ. □ فُود: (زَهْوِ الْخُ) أَيِ الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ بِذَلِكَ الْإِنْتِزَالُ إِلَى رُكُوعِ الْإِمَامِ مَعَ عَلَيْهِ بَاتَهُ لَا يُمَكِّنُ لَهُ الطَّمَانِينَةُ قَبْلَ قِيَامِ الْإِمَامِ مِنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ. □ فُود: (أَخْذًا مِمَّا مَرَّ) أَيِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُنِ الْإِتْكَارِ الْإِحْرَامِ. □ فُود: (وَمَرَّ فِي شَرْحِ الْخُ) أَيِ فِي فَضْلِ تَبَطُّلِ الْبَطْنِ بِحَرْفَيْنِ كُزْدِي. □ فُود: (وَلِنْ لَمْ تُخَسَّبِ) الظَّاهِرُ التَّذْكِيرُ.

فُود (سَمِ): (فِي الشَّهَادَةِ الْخُ) وَيُوَافِقُهُ فِي إِحْمَالِ الشَّهَادَةِ أَيْضًا نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فُود: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَغَلِطَ فِي النَّهَائَةِ، وَالْمُعْنَى. □ فُود: (فِي أَذْكَارِ مَا أَدْرَكَهُ الْخُ) هَذَا قَدْ يُخْرَجُ رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ قِيَامِ الْإِمَامِ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى حَيْثُ لَمْ يَكُنْ أَوَّلًا لِلْمَامُومِ وَيَظْهَرُ الْآنَ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ مُتَابَعَةً لِإِمَامِهِ وَيَقْلُ عَنْ حَجِّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ إِمَامُهُ فَلْيُجِزْ عِشْرَةِ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ مَا نَصَّهُ قَالَ الشُّوَبَرِيُّ وَافْتَهُمُ كَلَامُهُ هُنَا وَصَرَّحُوا بِهِ أَنَّهُ لَا يُوَافِقُهُ فِي كَيْفِيَةِ الْجُلُوسِ بَلْ يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُتَوَرِّكًا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يُوَافِقُهُ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ قِيَامِ الْإِمَامِ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأُولَى حَيْثُ لَمْ يَكُنْ أَوَّلًا لِلْمَامُومِ انْتَهَى أَقُولُ وَفِي الْأَخْذِ تَوَقَّفَ. □ فُود: (كَالْتَحْمِيدِ) أَيِ فِي الْإِعْتِدَالِ بِجَيْرِي. □ فُود: (وَالدُّهَاءِ) أَيِ

بأن فيه تكرير زكني قولني وفي إبطاله خلاف ويؤد بشذوذه أو منع جزئانه هنا؛ لأنه لصورة المتابعة وبه يتجه موافقته في الصلاة حتى على الآل ولو في تشهد المأموم الأول ولا نظير لعدم نديها فيه إما تفرد أن ملخص الموافقة رعاية المتابعة لا حال المأموم.

(و) الأصح (أن من أذركه) أي الإمام فيما لا يحسب له كأن أذركه (في سجدة) أولى أو ثانية مثلاً (لم يكثر للانتقال إليها) لأنه لم يتابعه في ذلك ولا هو محسوب له بخلاف الركوع وأفهم

حتى عقب التشهد، والصلاة على النبي ﷺ كما اغتمد ذلك شيخنا الرنلي ووجهه بأن الصلاة لا سكوت فيها سم على المنهج. اه. ع. ش. ه. فود: (بأن فيه تكرير زكني إلخ) انظر من أين لزم التكرير المذكور مع اختلاف محل هذا التشهد وما يأتي به بعد سم. ه. فود: (بشذوذه إلخ) أي الخلاف المذكور. ه. فود: (حتى على الآل) كذا م ر اه سم. ه. فود: (ولو في تشهد المأموم الأول) جلاًقاً للنهاية عبارته وظاهر كلامهم أنه يوافقه حتى في الصلاة على الآل في غير محل تشهد وهو ظاهر اه قال الرشيد في قوله م ر في غير محل تشهد أي بأن كان تشهداً أولاً فلا يأتي بالصلاة على الآل وهو ظاهر لإخراجه التشهد الأول عما طلب فيه وليس هو حيث لا يجزئ لمجرد المتابعة وأظن قد تقدم في صفة الصلاة في الشرح ما يؤخذ منه ما ذكرته لكون الشهاب ابن حجر يخالف في ذلك وكان الشارح م ر أشار بما ذكر إلى مخالفته فليراجع اه. ه. فود: (أي الإمام) إلى قوله. اه. في المغني وإلى قوله وكذا التاسي في النهاية إلى قوله: والمراد إلى: وإن سها.

قول (سني): (في سجدة إلخ) الظاهر أنه يشترط شروط ما أذركه فيه كطمانينة السجود، فإن تركها عمداً بطلت صلاته م ر. اه. سم. ه. فود: (مثلاً) أي أو جلوس بين السجدين أو تشهد أول أو ثاني مغني عبارة النهاية ومثلها كل ما لا يحسب له. اه. ه. فود: (ولا هو محسوب له) قال شيخنا ع ش في الحاشية يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الأعضاء السبعة في هذا السجود وفي هذا الأخذ نظر ظاهر إذ لا توجد حيث لا حقيقة السجود فلا يصدق عليه أنه تابعه في السجود على أن هذا الأخذ مبني أن الضمير في ولا هو إلخ للسجود وظاهر أنه ليس كذلك بل هو كالإشارة التي قبله للانتقال المذكور كما هو ظاهر وحاصل التعليل الذي في الشرح أن التكرير إما أن يكون للمتابعة أو للمحسوبة له، والانتقال المذكور ليس واحداً منهما رشيد في قول تقدم أتفا عن سم ما يوافق النظر، وأما قوله وظاهر أنه ليس إلخ فصريح صنيح المغني أن الضمير للسجود، والإشارة للانتقال. ه. فود: (بخلاف الركوع) أي فإنه محسوب له نهاية.

نحو نية الركوع وحده كما لا يخفى بل يجب أن لا يكون هذا مراداً. ه. فود: (بأن فيه تكرير زكني قولني) انظر من أين لزم التكرير المذكور مع اختلاف محل هذا التشهد وما يأتي به بعد. ه. فود: (حتى على الآل) كذا م ر. ه. فود في (سني): (في سجدة إلخ) الظاهر أنه يشترط شروط ما أذركه فيه كطمانينة السجود فلو تركها عمداً بطلت صلاته م ر.

قوله إليها ما قدمه أنه يُكَبِّرُ بعد ذلك إذا انتقل معه من السجود أو غيره موافقة له وخرج بأولى أو ثانية ما لو أذكره في سجدة التلاوة. قال الأذرعِيّ فالذي ينفذ أنه يُكَبِّرُ للمتابعة، فإنها محسوبة له قال: وأما سجدة السهو فينفذ في التكبير لهما خلافاً من الخلاف في أنه يُعيدهما آخر صلاته أو لا إن قلنا لأكثر ولا فلا هـ. وفي كون التلاوة محسوبة له نظر ظاهر إذ من الواضح أنه إنما يفعلها للمتابعة فحينئذ الذي يُتَّجه أنه لا يُكَبِّرُ للانتقال إليها (وإذا سلم الإمام قام).

• فؤد: (ما قلّمه إلخ) أي المصنّف في قوله ولو أذكره في اغتداله إلخ. • فؤد: (قال الأذرعِيّ إلخ) عبارة المُعْنَى، والأولى كما قال الأذرعِيّ أن يقال: إنه يُكَبِّرُ في سجدة التلاوة؛ لأنها محسوبة له أي إذا كان سَمِعَ قراءة آية السجدة، وأما سجود السهو فينبغي على الخلاف في أنه يُعيد في آخر صلاته أم لا إن قلنا بالأول وهو الصحيح لم يُكَبِّرْ ولا كَبَّرْ. اهـ. • فؤد: (ينفذ) أي يظهر ظهوراً واضحاً شـ. • فؤد: (للمتابعة) قد يتَّجه إسقاطه إذ لا متابعة هنا، وإنما كَبَّرْ؛ لأنها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال إليها إذ لا متابعة في ذلك وكان ينبغي إبدال قوله للمتابعة بقوله للإنتقال سم. • فؤد: (والأفلا) أي وهو الراجح ع شـ. • فؤد: (وفي كون الفلاة إلخ) أي سجود التلاوة وسجدة السهو وكان الصواب وفي كون سجدة التلاوة لأن سجدة السهو لم يُنقل فيهما عن أحد أنهما محسوبتان له، وإنما هما لمخض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة ع شـ عبارة الرشيدي ولا يخفى أنه كان المناسِب وفي كون سجود التلاوة محسوباً والأفلاذرعِيّ لم يدع حُساباً سجدة السهو له، وإنما بنى التكبير وعدمه فيهما على الخلاف المُقرَّر فيهما. اهـ. • فؤد: (حينئذ الذي يُتَّجه إلخ)، فإن قيل يُمكن حمل كلام الأذرعِيّ بالنسبة لسجدة التلاوة على ما إذا سَمِعَ قراءة آية السجدة قبل الإفتداء به ثم اقتدى به ساجداً إذ هي حينئذ محسوبة له قلت زعم حُسابها له حينئذ مَنوعٌ إذ لا يُسنُّ للمُصَلِّي سجوداً لَمَّا سَمِعَ قراءته قبل الدُخُول في الصلاة ولو مِمَّن اقتدى به فهذا السجود ليس إلا للمتابعة سم. • فؤد: (إنه لا يُكَبِّرُ للإنتقال إلخ) خلافاً للمُعْنَى بالنسبة لسجدة التلاوة كما مر. • فؤد: (إليها) أي إلى السجدة الثلاث ع شـ.

• فؤد: (قال الأذرعِيّ فالذي ينفذ أنه يُكَبِّرُ للمتابعة، فإنها محسوبة له) قد يتَّجه إسقاط قوله للمتابعة إذ لا متابعة هنا، وإنما كَبَّرْ؛ لأنها محسوبة له لا للمتابعة في الانتقال إليها إذ لا متابعة في ذلك وكان ينبغي إبدال قوله للمتابعة بقوله للإنتقال فليُتأمل. • فؤد: (للمتابعة) لعل الوجه إسقاطه. • فؤد: (الذي يُتَّجه أنه لا يُكَبِّرُ للإنتقال إليها)، فإن قيل يُمكن حمل كلام الأذرعِيّ بالنسبة لسجدة التلاوة على ما إذا سَمِعَ قراءته آية السجدة قبل الإفتداء به ثم اقتدى به ساجداً إذ هي حينئذ محسوبة له قلت زعم حُسابها له حينئذ مَنوعٌ إذ لا يُسنُّ للمُصَلِّي سجوداً لَمَّا سَمِعَ قراءته قبل الدُخُول في الصلاة ولو مِمَّن اقتدى به بدليل أنه لو انفرد هنا عقب إخراجه لم يُجزَّ له السجود لِسَماعه قبل الإخرام فهذا السجود ليس إلا للمتابعة فلا يُسنُّ التكبير لانتقاله م ر.

يعني انتقل ليشتمل المصلي غير قائم (المسبوق مكثراً إن كان) جلوسه مع الإمام (موضع جلوسه) لو انفرد كأن أذكره في ثالثة رباعية أو ثمانية ثلاثية وأفهم كلامه أنه لا يقوم قبل سلام الإمام، فإن تعمدته بلا نية مفارقة أبطل والمراد هنا كما علم مما مر في سجود السهو عن المجموع مفارقة حد القعود، وإن سها أو جهل لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ومتى علم ولم يجلس بطلت صلاته وبه فارق من قام عن إمامه في التشهد الأول عايذاً، فإنه يعتد بقراءته قبل قيام الإمام؛ لأنه لا يلزمه العود له وكذا الناسي.....

• فؤد: (يعني انتقل إلخ) أي أو هو للغالب سم. • فؤد: (كان أذكره إلخ) عبارة المثني بأن إلخ.
 • فؤد: (والمراد إلخ) أي بالقيام في قولهم، فإن تعمدته إلخ. • فؤد: (مفارقة حد القعود) قد يقال يتبني البطلان بمجرد الأخذ في التهوؤ، وإن لم يفارق حد القعود لأنه شروع في المبطل وهو مبطل كما لو قصد ثلاث خطوات متوالية، فإن مجرد الشروع في الأولى مبطل فليتامل سم أقول وقد يفرق بأن ما هنا مقصود باختيار الأصل بخلاف ذلك. • فؤد: (حتى يجلس إلخ) أي، وإن سلم الإمام قبل أن يجلس، وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كما هو الفرض لم يجب قيامه فوراً بعد سلام الإمام كما لو لم يتم وكذا إذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر؛ لأن قيامه لفوق مكانه باقي في الجلوس وعلم من قوله المذكور أنه إذا لم يجلس لا يعتد له بالركعة التي قام إليها وعلم يعتد له بما بعدها لجلوسه بعدها قبل القيام إليه، وإن كان بقصد الجلوس بين السجدةتين أو الاستراحة فيقوم مقام الجلوس الذي تعمدته ولا يقدح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يتعد الاحتداد لما ذكر سم وقوله وكذا إذا جلس إلخ استظهر الرشد في وجوب فورية القيام في هذه الصورة. • فؤد: (بطلت صلاته) أي لعدم الإتيان بالجلوس الواجب ش. • فؤد: (وبه إلخ) أي بقوله ومتى علم إلخ أي المفيد لزوم العود للجلوس.
 • فؤد: (وكذا الناسي) أي لا يلزمه العود كزدي.

• فؤد: (يعني انتقل إلخ) أي أو هو الغالب. • فؤد: (مفارقة حد القعود) قد يقال يتبني البطلان بمجرد الأخذ في التهوؤ، وإن لم يفارق حد القعود؛ لأنه شروع في المبطل وهو مبطل كما لو قصد ثلاث خطوات متوالية، فإن مجرد الشروع في الأولى مبطل فليتامل. • فؤد: (حتى يجلس) علم منه أنه إذا لم يجلس لا يعتد له بالركعة التي قام إليها وعلم يعتد له بما بعدها لجلوسه بعدها قبل القيام إليه، وإن كان بقصد الجلوس بين السجدةتين أو الاستراحة فيقوم مقام الجلوس الذي طلب منه ولا يقدح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يتعد الاحتداد لما ذكر. • فؤد: (حتى يجلس) أي، وإن سلم الإمام قبل أن يجلس، وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كما هو الفرض لم يجب قيامه فوراً بعد سلام الإمام كما لو لم يتم وكذا إذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر؛ لأن قيامه لفوق مكانه باقي في الجلوس وهو لو بقي في الجلوس لم يلزمه القيام فوراً بعد سلام الإمام.

على خلاف ما مر في البتّن (والا) يَكُنْ محلّ جلوسه لو انفرد كأن أدركه في ثانية أو رابعة رابعة أو ثالثة ثلاثية (فلا) يُكَيِّرُ عند قيامه أو بذله (في الأصح)؛ لأنه ليس محل تكبيره وليس فيه موافقة الإمام ومَرَّ أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْمَسْبُوقِ أَنْ لَا يَقُومَ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيْمَتَيِ الْإِمَامِ وَيَجُوزُ بَعْدَ الْأُولَى، فَإِنْ مَكَتَ فِي مَحَلِّ جُلُوسِهِ لَوْ انْفَرَدَ لَمْ يَضُرْ، وَإِنْ طَالَ أَوْ فِي غَيْرِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ يُوجِبُ الْقِيَامَ عَلَيْهِ فَوْرًا وَلَا سَجْدَ لِلشَّهْرِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُخِلَّ بِالْفَوْرَةِ هُنَا هُوَ مَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ جَلْسَةِ الْإِسْرَاحَةِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ تَطْوِيلَهَا الْمُبْطِلُ يُقَدَّرُ بِمَا يُقَدَّرُ بِهِ تَطْوِيلُ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَدْرَهَا عُدُوهُ تَطْوِيلًا غَيْرَ فَاجِشٍ وَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ قَالُوا فِيهِ يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ الْقِيَامُ أَوْ نَحْوُهُ فَوْرًا فَضَبَطَ الْفَوْرَةَ بِتَعَيُّنٍ بِمَا ذَكَرْتَهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمَجْمُوعِ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَعِبَارَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي اشْتِغَالِ الْمَأْمُومِ بِهَا تَخَلَّفَ فَاجِشَ بَأَن تَرَكَ الْإِمَامُ جَلْسَةَ

• فَوَدَّ: (على خلاف ما مرّ إلخ) أي على تصحيح المحرّر أنه لا يلزمه المؤدّ لمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ سَمَ .
• فَوَدَّ: (ما مرّ في البتّن) أي في سُجُودِ الشَّهْرِ كَرَدِي . • فَوَدَّ: (والا يَكُنْ) إلى قوله وقد مرّ في النهاية، والمُعْنَى . • فَوَدَّ: (كَأَن أَدْرَكَهُ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى بِأَنَّ الْإِلْخ . • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ بَعْدَ الْأُولَى) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَعَهَا وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ حَيْثُ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُومَ عَقِبَ الْأُولَى، فَإِنْ قَامَ قَبْلَ تَمَامِهَا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ عَاتِيًا وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ حَيْثُ جَوَلَ التَّخْرِيمَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَامَ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لَكِنْ لَا يَغْتَدُّ بِمَا فَعَلَهُ فَيَجْلِسُ وَجُوبًا ثُمَّ يَقُومُ عَ شَ .
• فَوَدَّ: (أو في غيره بَطَلَتْ صَلَاتُهُ الْإِلْخ) لَا يُشْكَلُ بِمَا مَرَّ لَهُ م ر مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ بِتَطْوِيلِ جَلْسَةِ الْإِسْرَاحَةِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ إِذْ لَا جَامِعَ وَفَرَّقَ بَيْنَ جُلُوسٍ مُطْلُوبٍ فِي أَصْلِهِ وَجُلُوسٍ مَنَهِيٍّ عَنْهُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْمُتَابَعَةِ رَشِيدِي . • فَوَدَّ: (وَالَا سَجْدَ لِلشَّهْرِ) أَي وَإِنْ كَانَ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا لَمْ تَبْطُلْ وَيَسْجُدُ لِلشَّهْرِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى . • فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُخِلَّ بِالْفَوْرَةِ هُنَا الْإِلْخ) هَذَا الضَّبْطُ عَلَى اعْتِمَادِ الشَّارِحِ الْبُطْلَانِ بِتَطْوِيلِ جَلْسَةِ الْإِسْرَاحَةِ أَمَّا عَلَى اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمِ الْبُطْلَانِ بِهِ فَيَضْبُطُ الْمُخِلَّ بِالْفَوْرَةِ بِمَا يَزِيدُ عَلَى طُمَآنِينَةِ الصَّلَاةِ م ر . اهـ . سَمَ أَقُولُ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى هُنَا مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ هُنَا كَمَا أَشْرَحْنَا لِآلِيهِ . • فَوَدَّ: (مَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ جَلْسَةِ الْإِسْرَاحَةِ) أَي أَمَّا قَدْرُهَا فَمُعْتَمَرُ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى . • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي الضَّبْطُ الْمُخِلَّ بِمَا ذَكَرَ . • فَوَدَّ: (وَضَبْطُ الْفَوْرَةِ) يَعْنِي ضَبْطُ الْمُخِلَّ بِهَا .
• وفود: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ يَتَعَيَّنُ . • فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُهُ) أَي الْمُصَنَّفَ .
• فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي الضَّبْطُ الْمَذْكُورَ . • فَوَدَّ: (فِي اشْتِغَالِ الْمَأْمُومِ بِهَا) أَي بِجَلْسَةِ الْإِسْرَاحَةِ .

• فَوَدَّ: (على خلاف ما مرّ إلخ) أي على تصحيح المحرّر أنه لا يلزمه بقود الإمام . • فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُخِلَّ بِالْفَوْرَةِ هُنَا هُوَ الْإِلْخ) هَذَا الضَّبْطُ ظَاهِرٌ عَلَى اعْتِمَادِ الشَّارِحِ الْبُطْلَانِ بِتَطْوِيلِ جَلْسَةِ الْإِسْرَاحَةِ أَمَّا عَلَى اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمِ الْبُطْلَانِ بِهِ فَيَضْبُطُ الْمُخِلَّ بِالْفَوْرَةِ بِمَا يَزِيدُ عَلَى طُمَآنِينَةِ الصَّلَاةِ م ر .

الاستراحة أتى بها المأموم. قال أصحابنا؛ لأن المخالفة فيها يسيرة قالوا ولهذا لو زاد قدرها في غير موضعه لم تبطل صلاته انتهت فتأمل قوله: زاد قدرها في غير موضعه، فإنه صريح في أن كل ما وجب الفور في الانتقال عنه إلى غيره فتخلف بقدر جلسة الاستراحة لا يضر لأنه الآن قد زاد قدر جلسة الاستراحة في غير محله وقد علمت أنهم مضرحون بأن زيادة قدرها لا تضر.

(باب) كيفية (صلاة المسافرين)

من حيث السفر وهي القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر، والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع اعتراضه بأن الترجمة ناقصة على أن المعيب النقص عما فيها لا الزيادة عليه، والأصل في القصر قبل الإجماع آية النساء ونصوص السنة المصراحة بجوازه عند الأمن أيضًا.

قوله: (قالوا) أي الأصحاب. قوله: (في غير موضعه) أي موضع الجلوس للاستراحة. قوله: (وقد علمت) أي آتفا. قوله: (أنهم مضرحون بأن إلخ) هذا الكلام يشكل على ضبط م ر المجل بالفورية بما يزيد على قدر طمأنينة الصلاة سم أقول ودفع النهاية الإشكال كما وضحه الرشيدي بأن التعبيرين أي على قدر طمأنينة الصلاة وعلى قدر جلسة الاستراحة متساويان، وإنما الخلاف في العبارة.

باب صلاة المسافرين

قوله: (من حيث السفر) إلى قول المتن ومن سافر في النهاية إلا قوله نعم إلى وفي خبر مسلم وقوله وعمم إلى المتن وقوله إلا من شد. قوله: (وهي) أي كيفية صلاة المسافرين من حيث السفر.

قوله: (ويتبعه) أي الكلام في قصر السفر. قوله: (والجمع) عطف على القصر ع ش. قوله: (فاندفع اعتراضه إلخ) فيه نظر سم عبارة البصري قوله: ويتبعه إلخ قد يقال إنه لا يرفع الإشكال؛ لأن ما أفاده إنما يصلح للتبعية المصححة لأصل ذكر ما ذكر في هذا الباب فالأولى الإقتصار في الجواب على قوله أن المعيب إلخ اه أقول وقد أشار الشارح إلى ذلك النظر بذكر الجواب الثاني بالعلوة.

قوله: (والأصل) إلى قوله نعم في المعني قوله آية النساء وهي ﴿وَلَا تَزِرُكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازه في الأمن بخبر لما سأل عمر النبي ﷺ عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوها- ويجوز فيه الإتمام لما صح عن عائشة أنها قالت يا رسول الله قصرت بفتح التاء واتممت بضمها وافتطرت بفتحها وضمت بضمها فقال أحسنت يا عائشة، وأما خبر قرئت الصلاة ركعتين أي في السفر فمناه لمن أراد الإقتصار عليهما جَمْعًا بَيْنَ الأدلةِ نِهَايةً وَمُعْنَى.

قوله: (وقد علمت أنهم مضرحون إلخ) هذا الكلام يشكل على ضبط م ر المجل بالفورية بما يزيد على قدر طمأنينة الصلاة. اه.

باب: كيفية صلاة المسافرين

قوله: (فاندفع اعتراضه إلخ) فيه نظر.

(أثما تُقَصِّر) مكتوبة لا نحو مندورة (زباعدة) لا ضيغ ومغرب إجماعاً نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف إلى ركعة وفي خبر مسلم فإن الصلاة قُرِصَتْ في الخوف ركعة وحملوه على أنه يُصَلِّيها فيه مع الإمام وينفرد بأخرى وعنه ابن عباس ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها لِقُصُوم الحديث المذكور (مؤداة) وفائتة السفر الآتية مُلْحَقَةٌ بها فلا يُنافي الحصر أو أنه إضافي (في السفر الطويل) اتفاقاً في الأمن وعلى الأظهر في الخوف (المباح) أي الجائز في ظنه كمن أرسل بكتاب.....

• فؤد: (مكتوبة) الظاهر أنه يجوز قصر المُعَادَةِ ولا يُنافيه قولهم شَرَطُ القصر المكتوبة؛ لأن المراد المكتوبة ولو أصالة ولهذا يجوز للصبي القصر مع أنها غير مكتوبة في حقه وله إعادتها تامة أي إن صلاها مقصورة ولو صلاها تامة يتبني أن يمتنع إعادتها مقصورة سم على المنهج ويتبني أن محل ذلك إذا لم يُعدها لخلل في الأولى أو خروجاً من الخلاف ولا جاز له قصر الثانية وأثامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشارح م ر أن الأوجه إعادتها مقصورة بنقد قول المُصَنِّف ولو اقتدى بميم إلخ ع ش. • فؤد: (لا نحو مندورة) عبارة المُعْنِي فلا تقصر المندورة كأن تذكر أن يصلي أربع ركعات ولا التأفلة كان نوى أربع ركعات سنة الظهر القبلية مثلاً لعدم ورود. اه. • فؤد: (فلا يُنافي الحصر) أي لأن المعنى حبيذ مؤداة وما ألحق بها بدليل ما يأتي ولو أريد مؤداة في السفر ولو بالإمكان بأن يُمكن فعلها حال وجوبها مؤداة فيه لم تزد فائتة السفر أصلاً سم. • فؤد: (أو إنه إضافي) أي لا فائتة الحضر سم ومُعْنِي. • فؤد: (اتفاقاً) إلى قوله لا سيما في المُعْنِي. • فؤد: (اتفاقاً إلخ) عبارة المُعْنِي فلا تقصر في القصر أو المشكوك في طوله في الأمن بلا خلاف ولا في الخوف على الأصح. اه. • فؤد: (وعلى الأظهر في الخوف) لعل مقابيل الأظهر لا يشترط الطول في الخوف فليراجع رشيد. • فؤد: (كمن أرسل إلخ) (كمن خرج لجهة معينة تبعاً لشخص لا يعلم سبب سفره نهايةً ومُعْنِي قال الرشيد في قوله م ر لا يعلم سبب إلخ أفهم أنه إذا علمه وأنه مخصصة لا يقصر وأشار الشيخ ع ش في الحاشية إلى أن هذا المفهوم غير مراد أخذاً من قول الشارح م ر في الفصل الآتي عقب قول المُصَنِّف لا يعلم موضعه، وإن امتنع على المشروع القصر إلخ وقد يُمتنع هذا الأخذ بعمومه؛ لأن ما يأتي مفروض في الأسير فهو مَقْهُور فلم يوجد منه تسبب في مخصصة أصلاً فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع، وإن لم يكن مَقْهُوراً فليراجع.

• فؤد في (سني): (مؤداة) لو أريد مؤداة في السفر ولو بالإمكان بأنه يُمكن فعلها حال وجوبها مؤداة فيه لم تزد فائتة السفر أصلاً. • فؤد: (فلا يُنافي الحضر) أي لأن المعنى حبيذ مؤداة أو ما ألحق بها بدليل ما يأتي. • فؤد: (أو أنه إضافي) أي لا فائتة الحضر.

(فرغ): هل يجوز قصر المُعَادَةِ؛ لأنها ليست تَفْلاً محضاً سواء قصر الأولى أو لا أو بشرط قصر الأولى فيه نظر. • فؤد: (كمن أرسل بكتاب إلخ) مسمى عليه م ر وكذا قوله: والأوجه أن من أيس بالله إلخ.

لم يعلم فيه معصية كما هو ظاهر سواء الواجب، والمندوب، والمباح والمكروه ومنه أن يسافر وحده لا سيما في الليل ليخبر أحمد وغيره كره الوحدة في السفر ولعن راكب الفلاة وحده أي إن ظن ضرراً يلحقه وقال: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان والثلاثة ركب» فيكرهه أيضاً اثنان فقط لكن الكراهة هنا أخف وصح خبر لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة ما سار راكب ليل وحده والأوجه أن من أنس بالله بحيث صار يأتي بالوحدة كأنس غيره بالرفقة عذم الكراهة كما لو دعت للانفراد حاجة والبعد عن الرفقة حيث لا يلحقه غوثهم كالوحدة كما هو ظاهر (لا فائدة الحضي) ولو احتمالاً ومثله في جميع ما يأتي سفر لا يجوز فيه القصر فلا يقصرها، وإن قضاها في السفر إجماعاً إلا من شد ولائها ثبت في دئته تامة.....

اه. فود: (لم يعلم فيه معصية) يتردد النظر فيما لو بين له بعد انتهاء السفر أنه سفر معصية فهل يقضي نظراً للواقع أو لا يقضي نظراً لظنه محل تأمل ويؤيد الأول قولهم العبرة في العبادات إلخ ويتردد النظر أيضاً فيما لو علم في أثناء سفره هل يمتنع عليه الترخص من حيثيز نظراً لكون سفره من حيثيز سفر معصية أو لا نظراً لأصل السفر وطرو ما ذكر كطرو المعصية في السفر محل تأمل أيضاً ولعل الأول أقرب ثم رأيت قول المصنف الآتي ولو أنشأ إلخ وهو صريح في ذلك بصري وقوله ويؤيد الأول قولهم إلخ محل نظر إذ التبين المذكور لا يجعله عاصياً في الواقع بالسفر المذكور. ه. فود: (كما هو ظاهر) ويتبني أن مثل ذلك ما لو أكره على إصاليه وعلم أن فيه معصية ع ش عبارة البصري وقع السؤال عما لو أكره على سفر المعصية والظاهر الترخص لأنه يصير حيثيز مباحاً بالإكراه. اه. فود: (سواء الواجب) أي كسفر حج (والمندوب) أي كزيارة قبره كره (والمباح) أي كسفر تجارة مثني. ه. فود: (ومنه) أي من المكروه (أن يسافر إلخ) أي ولو قصر السفر ع ش. ه. فود: (أن يسافر وحده) أي وأن يسافر للتجارة بقصد جمع المال والزيادة فيه على أمثاله والمباح في غير ذلك كزدي على شرح بأفضل. ه. فود: (أي إن ظن إلخ) هذا إنما يحتاج إليه بالنسبة للحديث الثاني؛ لأن اللعن يؤذن بالحزمة فهو قاصر عليه رشدي. ه. فود: (الراكب شيطان) أي كالشيطان في أنه يبعد عن الناس لئلا يطلع على أفعاله القبيحة ومثله يقال فيما يتده ع ش. ه. فود: (والأوجه أن من أنس إلخ) لا يخفى ما في صنيعة من حيث الصناعة بصري أي وكان حقه أن يبذل إن بنى أو عذم الكراهة بلا يكره في حقه. ه. فود: (أخف) أي من الوحيد. ه. فود: (ما سار راكب ليل إلخ) حصص الركاب، والليل؛ لائتها مظنة الخوف أكثر ولا فمثل الركاب الماشي ومثل الليل التهازع ش. ه. فود: (والبعد إلخ) مبتدأ وخبره قوله كالوحدة أي في الكراهة. اه. فود: (ولو احتمالاً) أي بأن شك أفانت سفرًا أو قصرًا سموع ش زاد المثني احتياطاً ولأن الأصل الإتمام. اه. فود: (ومثله) أي الحضرة (في جميع ما يأتي) أي من الترخصات بالسفر. ه. فود: (فلا يقصرها) إلى قوله وبه فارق في المثني إلا قوله إلا من شد.

ه. فود: (ولو احتمالاً) أي بأن شك أفانت سفرًا أو قصرًا.

ولو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يسعها، فإن قلنا: إنها قضاء لم تقصر ولا قصر.
(ولو قضى فائتة السفر المبيح للقصر) (فالأظهر قصره في السفر) الذي فاتته فيه أو سفر آخر يبيح
القصر، وإن تخللت بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كأدائها وبه فارق عدم
قضاء الجمعة جمعة وما ذكر في السفر الآخر لا يرد عليه، وإن قلنا بالمشهور أن المعرفة إذا
أعيدت تكون عين الأولى؛ لأن قوله دون الحضر يبين أنه لا فرق.....

• فؤد: (ولو سافر إلخ) هل صورة المسألة أنه شرع في الصلاة وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع
فيها بل أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها أو مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر مجوز لقصرها،
وإن أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الإرشاد الصغير وكذا كلام البهجة كالصريح في الثاني
لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الزملي الأول وفيه نظر ظاهر فليتأمل سم قال ع ش والزبيدي
ورجع النهاية إلى الثاني بعد جريانه على الأول وهو أي الثاني المعتبر اه وجرى المغني على الأول ثم
قال وهذا ظاهر لمن تأمله، وإن لم يذكره أحد فيما عرفت وقد عرضت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر
الدين الطللاوي فقبله واستحسنه اه. أي أنه يشترط وقوع ركعة في السفر وإلا فتكون مقضية حضر
فلا تقصر. • فؤد: (ما لا يسعها) أي الصلاة بتمامها. • فؤد: (فإن قلنا إنها قضاء إلخ) عبارة المغني،
فإن بقي ما يسع ركعة إلى أقل من أربع ركعات قصر أيضا إن قلنا إنها أداء وهو الأصح والأفضل اه.

• فؤد: (إنها قضاء) أي بأن لم يبق قدر ركعة من الوقت على الرجوع رشدي وع ش. • فؤد: (لوجود
سبب القصر إلخ) وهو السفر. • وفؤد: (وبه فارق إلخ) أي بقوله لوجود سبب إلخ. • وفؤد: (وعدم
قضاء الجمعة جمعة) أي لانقضاء سبب كونها جمعة وهو الوقت ع ش. • فؤد: (وما ذكر في السفر إلخ)
أي من أنه مثل السفر الذي فاتته فيه. • فؤد: (لا يرد عليه) أي المصنف سم. • فؤد: (وإن قلنا بالمشهور
إلخ) لك أن تقول المراد باللام في السفر الأول للجنس وحيث فلا إشكال، وإن قلنا بمقتضى تلك
القاعدة كما هو ظاهر بصري. • فؤد: (أن المعرفة إلخ) هو بفتح الهزرة بدل من المشهور، والبدل على
نية تكرار العاقل فالباء مقدرة فيه ع ش والظاهر أنه على تقدير من البيانية. • فؤد: (أن المعرفة إلخ)
ليست بقيد بل الاسم مطلقا إذا أعيد معرفة يكون عين الأول أو نكرة يكون غيره كما تقرر في محله.
• فؤد: (لأن إلخ) علة لعدم ورود. • فؤد: (يبين أنه لا فرق) أي بين السفر الذي فاتته فيه وغيره كزدي

• فؤد: (ولو سافر وقد بقي من الوقت إلخ) هل صورة المسألة أنه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة
حتى لو لم يشرع بل أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها أو مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر
مجوز لقصرها، وإن أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الإرشاد الصغير كالصريح في الثاني
وكان وجه أنها حيث لا يكاد يحتمل غيره لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الزملي الأول وفيه نظر
ظاهر فليتأمل. • فؤد: (لا يرد عليه) أي المصنف.

ومَحَلُّ تلك القاعدة على نزاع فيها حيث لا قَرينة تصْرِفُ الثانية لِغير الأولى أو ما هو أَعْمُ منها (دون الحَضِر) ونَحْوِهِ لِقَدِّ سَبَبِ القصرِ حالَ فِعْلِهَا ودَعَوَى أَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ في القَضَاءِ إلا ما كان يَلْزَمُهُ في الأداءِ مَتَّوَعَةً. (ومَنْ سافَرَ من بلدةٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِزَةٌ سُورِهَا) الْمُخْتَصُّ بِهَا، وَإِنْ تَعَدَّدَ إِنْ كانَ لها سُورٌ كَذَلِكَ ولو في جِهَةٍ مَقْصِدِهِ فقط لَكِنْ إِنْ بَقِيََتْ تَسْمِيَتُهُ سُورًا لَأَنَّ ما

وع ش. ة فُود: (وَمَحَلُّ تلك القاعدةِ إلخ) على أَنَّها أَكْثَرِيَّةٌ سَم. ة فُود: (حَيْثُ لا قَرينةَ إلخ) أي وقد وَجَدَتْ القَرينةُ هُنا وهي دونَ الحَضِرِ ع ش. ة فُود: (لِغَيْرِ الأولى) أي لِمُبايِنِهَا. ة فُود: (أو ما هو أَهَمُّ مِنْهَا) أي كما هُنا. ة فُود: (وَنَحْوُهُ) أي كَسَفَرِ المَقْصِدِ ع ش عبارة سَم أي كَسَفَرِ غَيْرِ القصرِ اه. ة فُود: (مَنْوَعَةً) أي كُليًّا سَم. ة فُود: (الْمُخْتَصُّ بِهَا) إلى قولِهِ وبعضُهُ في الْمُغْنِي إِنْما قولُهُ لَكِنْ إلى لِأَنَّ وإلى الْمُتَنِّ في التَّهْيِةِ إلَّا ما ذُكِرَ.

فُود (سَمِي): (مُجَاوِزَةٌ سُورِهَا) اعْلَمَ أَنَّ العادةَ أَنَّ بابَ السُّورِ له كَيْفَانِ خَارِجَانِ عن مُحَاذَاةِ عَتَبَتِهِ بِحَيْثُ إِنْ الخَارِجُ مُجَاوِزُ العَتَبَةِ وهو في مُحَاذَاةِ الكَيْفَيْنِ فَهَلْ يَتَوَقَّفُ جَوَازُ القصرِ على مُجَاوِزَةِ مُحَاذَاةِ الكَيْفَيْنِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ مَرَّ لِلتَّوَقُّفِ فَلْيُحَرِّزْ انْتَهَى سَم أي مَالٌ لِيَتَوَقَّفَ القصرُ على المُجَاوِزَةِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لا يَمُتُّ مُجَاوِزًا لِلسُّورِ إلَّا بِمُجَاوِزَةِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ وَمِنْهَا الكَيْفَانِ ع ش. ة فُود: (وَإِنْ تَعَدَّدَ إلخ) ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ فِيهِ ما قالَهُ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ البَغَوِيِّ وَأَقْرَأَهُ الرِّزْكَانِيُّ مِنْ أَنَّهُ لو كانَ البَلَدُ ذا مُحَلَّتَيْنِ كَبِيرَتَيْنِ يَجْمَعُهُمَا سُورٌ وَاحِدٌ وَيَتَنَهَّما سُورٌ دَاخِلُ البَلَدِ كَبَلَدٍ حِمَاةٍ أي وَالْمَدِينَةُ الْمُتَوَرَّةُ قَصَرَ عِنْدَ مُفَارَقَةِ مُحَلَّتِهِ ، وَإِنْ كانَ دَاخِلُ البَلَدِ كَرْدِيٍّ. ة فُود: (كَذَلِكَ) أي مُخْتَصُّ بِهَا سَم. ة فُود: (إِنْ بَقِيََتْ إلخ) عبارة التَّهْيِةِ ولو كانَ السُّورُ مُتَّهَدِمًا وَبَقِيََتْ له بَقَايا اشْتَرَطَ مُجَاوِزَتَهُ أي السُّورِ الَّذِي بَقِيََ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِلَّا فلا اه. وفي سَم بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَن شَرْحِ الرُّوزِيسِ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كانَ الْمُتَّهَدِمُ يُعِيدُ قَوَائِدَ السُّورِ أو بعضُها فَالوجهُ اغْتِيَاؤُهُ وَإِلَّا فَالوجهُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ بَقِيَّةِ الخرابِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. ة فُود: (لِأَنَّ إلخ) راجِعٌ لِلْمُتَنِّ.

ة فُود: (وَمَحَلُّ تلك القاعدةِ إلخ) على أَنَّها أَكْثَرِيَّةٌ. ة فُود: (وَنَحْوُهُ) أي كَسَفَرِ غَيْرِ القصرِ. ة فُود: (مَنْوَعَةً) أي كُليًّا. ة فُود: (مُجَاوِزَةٌ سُورِهَا) اعْلَمَ أَنَّ العادةَ أَنَّ بابَ السُّورِ له كَيْفَانِ خَارِجَانِ عَن مُحَاذَاةِ عَتَبَتِهِ بِحَيْثُ إِنْ الخَارِجُ مُجَاوِزُ العَتَبَةِ وهو في مُحَاذَاةِ الكَيْفَيْنِ فَهَلْ يَتَوَقَّفُ جَوَازُ القصرِ على مُجَاوِزَةِ مُحَاذَاةِ الكَيْفَيْنِ فَلْيَسِّرْ له القصرُ قَبْلَ مُجَاوِزَةِ ذَلِكَ ، وَإِنْ انْفَصَلَ عَنِ العَتَبَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالٌ مَرَّ لِلتَّوَقُّفِ فَلْيُحَرِّزْ. ة فُود: (كَذَلِكَ) أي مُخْتَصُّ بِهَا. ة فُود: (لَكِنْ إِنْ بَقِيََتْ تَسْمِيَتُهُ سُورًا) فِي شَرْحِ الرُّوزِيسِ قالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَلْ لِلسُّورِ الْمُتَّهَدِمِ حُكْمُ العائِرِ. فِيهِ نَظَرٌ قُلْتُ الْأَقْرَبُ أَنَّ له حُكْمَهُ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ قَرِيبًا ما يُؤَيِّدُهُ. اه. وَأَرَادَ بِالْأَتْنِي فِي كَلَامِهِ الْمَذْكُورِ ما تَقَلَّه عَنهُ بَعْدَ فِي الخرابِ إِذَا بَقِيََتْ بَقَايا حِيطَانِهِ قَائِمَةً وَلَمْ يَتَّخِذْهُ مَزَارِعٌ وَلَا هَجَرَهُ بِالتَّحْوِيطِ على العائِرِ دُونَهُ مِنْ قولِهِ الصَّحِيحُ الْأَقْرَبُ إِلَى التَّصَوُّصِ الْإشْتِرَاطُ. اه. وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كانَ الْمُتَّهَدِمُ يُعِيدُ قَوَائِدَ السُّورِ أو بعضُها فَالوجهُ اغْتِيَاؤُهُ وَإِلَّا فَالوجهُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ بَقِيَّةِ الخرابِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

في دايخله ولو خراباً ومزارع محسوت من موضع الإقامة، والخندق كالشور وبعضه كبعضه، وإن لم يكن فيه ماء على الأوجه ويظهر أنه لا عبرة به مع وجود الشور والحق الأذرعى به قرية أنشئت بجانب جبل يشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه إن اعتدل وإلا فما نيسب إليها منه عرفاً ويلحق بالشور أيضاً تحويط أهل القرى عليها بالتراب أو نحوه (فإن كان وراءه عمارة اشترط مجاوزتها في الأصح)؛ لأنها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه وأطال الأذرعى في الانتصار له (قلت الأصح) الذي عليه الجمهور أنها (لا تشترط والله أعلم)؛ لأنها لا تعد من البلد ودعوى التبعية لا نفيد هنا؛ لأن المدار فيه على محل الإقامة ذاتاً لا تبعاً على أن التبعية هنا ممنوعة ألا ترى إلى قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج الشور لأنه نقل للزكاة ولا ينافيه ما يأتي أنه لو اتصل ببناء قرية بأخرى اشترطت مجاوزتهما لأنهم جعلوا الشور فاصلاً بينهما.....

• فؤد: (لا عبرة به) أي بالخندق ع ش. • فؤد: (به) أي بالمسور. • فؤد: (قرية أنشئت بجانب جبل) أي ليكون كالشور لها نهاية قال ع ش هذا التعليل يشير بأنهم لو لم يقصدوا كونه كالشور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند إرادة البناء لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلاً لم يشترط مجاوزته وأنقطع هذا التعليل حجة فانتضى أنه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل به منفعة لأهل القرية. اه. وعبارة البصري إنما يظهر أي الإلحاق إذا كان بقصد التسور بالجبل أما إذا كان لخوف من نحو سيل فلا يظهر وجهه أي الإلحاق اه. • فؤد: (يشترط إلخ) أي فقال يشترط إلخ.

فؤد (سني): (فإن كان وراءه عمارة) أي كدور متلاصقة له عرفاً بنهاية ومغني. • فؤد: (ويلحق بالشور أيضاً تحويط أهل القرى إلخ) أي لإرادة حفظها من الماء مثلاً أما ما جرت العادة به من إلقاء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون كالشور لكنه يعد من مرافقها كما في سم عن م ر. اه. ع ش. • فؤد: (أو نحوه) أي كشوكة. • فؤد: (لأنها لا تعد) إلى قوله ولا ينافيه في المغني إلا قوله ودعوى إلى ألا ترى وإلى قوله: والفرق في النهاية إلا ما ذكر وقوله ومنه يؤخذ إلى ولا إطلاق المصنف. • فؤد: (لأن هو خارج الشور) أي ولو كان الآخذ من الذين يبيتهم داخل الشور فليثبت له، فإنه يقع ببعضنا كثيراً ع ش. • فؤد: (ولا ينافيه) أي تصحيح المصنف عدم الإشتراط (ما يأتي) أي في شرح، والقرية كبلدة. • فؤد: (لأنهم) أي هنا. • فؤد: (جعلوا الشور فاصلاً إلخ) أي ولا فاصل في الاتصال المذكور سم ويوافقه قول الكزدي قوله فاصلاً بينهما أي بين بلد مسور وعمارة وراءه. اه. وأما قول ع ش قوله فاصلاً بينهما أي فارقا بين المسالكين اه فخلافاً للظاهر بل الصواب.

• فؤد: (ويظهر أنه لا عبرة إلخ) اعتمد م ر. • فؤد: (ألا ترى إلى قول الشيخ أبي حامد إلخ) قد يقال الشيخ أبو حامد من المخالفين فلا يكون حجة على غيره م ر. • فؤد: (لأنهم) أي هنا جعلوا الشور فاصلاً بينهما أي ولا فاصل في الاتصال المذكور.

ومنه يؤخذ أن من بالعمران الذي وراء السور لو أراد أن يسافر من جهة السور لم تشرط مجاوزة السور؛ لأنه مع خارجه كبدة متفصلة عن أخرى ولا إطلاق المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان اعتبار العمران؛ لأنه محمول على ما هنا من التفصيل بين وجود سور وعدمه، والفرق بأنه ثم لم يأت يبدل بخلافه هنا يؤد بأنه ثم ياتي بالقضاء وكفى به بدلاً، فإن أريد في الوقت فالركعتان هنا لم يأت لهما يبدل فيه أيضاً فاستؤيا (فإن لم يكن لها سور) مطلقاً أو صوب سفره أو كان لها سور غير مختص بها كقرى متفصلة جمعها سور (فاوله مجاوزة العمران)، وإن تخلله خراب ليس به أصول أبنية أو نهج، وإن كبر أو ميدان؛ لأنه محل الإقامة

فرد: (ومنه يؤخذ إلخ) أي من قوله لأنهم جعلوا إلخ. فرد: (لأنه) أي المسور. فرد: (ولا إطلاق المصنف إلخ) عطف على قوله ما يأتي أنه إلخ سم. فرد: (اختيار الممران) أي الشامل لما وراء السور سم. فرد: (محمول على ما هنا إلخ) عبارة النهاية محمول على سفره من بلدة لا سور لها ليوافق ما هنا اه زاد المصنف وهذا هو المعتد وقد يتنى على إطلاقه ويُفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة يبدل بخلافه هنا. اه. فرد: (فالركعتان) أي المتركتان. فرد: (لم يأت يبدل) قد يناقش بأن الركعتين المفعولتين بدل عن مجموع الأربع الأصلية سم. فرد: (فيه) أي الوقت. فرد: (أيضاً) أي كالصوم وقال الكزدي أي كما في غير الوقت. اه. فرد: (مطلقاً) إلى قول المتن، والقرية في المتن إلا قوله ومنه إلى المتن وإلى قول المتن وأول سفر في النهاية إلا ما ذكر وما أتبه عليه. فرد: (مطلقاً) أي أصلاً نهاية. فرد: (كقرى متفصلة إلخ) أي ولو مع التغارب نهاية ومصنف وفي الكزدي على بأفضل بل ولو مع الاتصال وعبارة السوطي في مختصر الروضة ولو جمع سور قرى متصلة أو بلدتين لم تشرط مجاوزته انتهت أي السور، وإنما تشرط مجاوزة القرينين أو البلدتين المتصلتين فقط فوجود السور الغير المختص كعدمه. اه.

فرد: (سبي: فاولة) أي سفره نهاية. فرد: (ليس به أصول إلخ) أي فما به ذلك أولى رشيدي عبارة عن قوله ليس به إلخ صفة لخراب، والمعنى أن الخراب المتخلل بين العمران، وإن صار أرضاً مخصصة لا أثر للبناء فيه يشرط مجاوزته اه. قوله: (لأنه إلخ) أي العمران وكذا ضمير قوله ومنه إلخ.

فرد: (لم تشرط مجاوزة السور إلخ) ومعلوم أن العماره لو لاصقت السور لم يتحقق مجاوزتها إلا بمبور السور ولو بأن يصير في هواء جداره بخلاف ما إذا انفصلت عنه فقد يتحقق مجاوزتها قبل عبوره قلنا مل. فرد: (ولا إطلاق المصنف إلخ) معطوف على قوله ما يأتي أنه إلخ ولا يقال هذا لا يتوهم منافاته لما الكلام فيه ليجاب فتأمل. فرد: (اختيار الممران) أي الشامل لما وراء السور.

فرد: (لأنه محمول على ما هنا من التفصيل) أي فهو محمول على بلدة لا سور لها شرح م ر. فرد: (والفرق بأنه ثم إلخ) عبارة شرح العباب والفرق بأنه ثم لم يأت للعبادة يبدل بخلافه هنا لا تأثير له؛ لأن مدار البابين على وجود السفر بشرطه السابق وقد صرحوا بحصوله فيما له سور بمجاوزته

ومنه المقابر المتصلة به ومطرخ الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما يحقه الأذرع
ويثبت ما فيه في شرح الباب، وإن كلام صاحب المعتد والشككي مصرح بخلافه، والفرق
بينها هنا وفي الجلة الآتية واضح (لا الخراب) الذي بعده إن أخذوه مزارع أو هجروه
بالتحويط على العاير أو ذهبت أصول أبيته والا اشترطت مجاوزته (و) لا (البساتين)،
والمزارع كما فهمت بالأولى، وإن حوطت واتصلت بالبلد لأنها لم تتخذ للسكنى نعم إن
كان فيها أبنية تسكن في بعض أيام السنة اشترطت مجاوزتها على ما جزأ به لكنه استظهر في
المجموع عدم الاشتراط.....

• قوله: (على ما يحقه الأذرع) ومضى عليه جماعة ووافق عليه م رسم على المنهج وبقي ما لو هجرت
المقبرة المذكورة وأخذ غيرها هل يشترط مجاوزتها أم لا فيه نظر، والأقرب الأول لينسبها لهم
واحترامها نعم لو اندرست وانقطعت ينسبها لهم فلا يشترط مجاوزتها ع ش وتقفه الجعري بما نصه
وضممه الجعفي واعتد أن القرية يكفى فيها بمجاورة أحد أمور ثلاثة السور أو الخندق إن لم يكن سور
أو العمران إن لم يكن سور ولا خندق فافهم. اه. وهو الموافق لصريح الشارح الآتي ولصنيع النهاية،
والمغني حيث اعتبرا ما ذكر في الحلة ولم يتعرضا له في القرية. • قوله: (وإن كلام إلخ) يظهر أنه عطف
على ويثبت إلخ ويحتل عطفه على قوله ما فيه وعليه كان المناسب تقديم قوله في شرح الباب على
قوله ما قيس. • قوله: (صاحب المعتد) وهو البذنجي. • قوله: (مصرح بخلافه، والفرق إلخ) تقدم
عن م ر خلافه ع ش. • قوله: (والفرق بينها) أي المقابر المتصلة بالعمران ومطرخ الرماد إلخ وقوله:
(هنا) أي في بلدة لا سور لها. • قوله: (يفقه) أي بعد العمران رشدي. • قوله: (أو هجروه بالتحويط
إلخ) يخرج ما لو هجر بمجرّد ترك التردد إليه سم وشويزي. • قوله: (على العاير) أي، وإن جعل
للخراب سور إذ لا عبرة به مع وجود التحويط على العاير ع ش. • قوله: (أصول أبيته) الظاهر أن
المراد الأساسات بضري عبارة النهاية والمغني أصول حيطانه اه. • قوله: (كما فهمت) أي المزارع ع
ش. • قوله: (بالأولى) أي لأن البساتين تسكن في الجملة بخلاف المزارع بجعري. • قوله: (وإن
حوطت إلخ) أي البساتين والمزارع ع ش. • قوله: (إن كان فيها) أي في البساتين مغني ونهاية أي ويثملها
المزارع. • قوله: (عدم الاشتراط) أي عدم اشتراط مجاورة بساتين فيها قصور أو دور تسكن في بعض
فصول السنة أو في جميعها على الظاهر في المجموع شيخنا وقوله أو في جميعها فيه وقفة.

فالتوقف حينئذ على مجاورة ما وراءه من العمران لا معنى له اه وقوله فالركتان هنا إلخ قد يناقش بأن
الركتين المفعولتين بدل عن مجموع الأربع الأصلية. • قوله: (أو هجروه بالتحويط على العاير) يخرج
ما لو هجروه بمجرّد عدم التردد إليه ويؤيده قوله في شرح الباب بخلاف ما إذا لم يتخذوه مزارع ولا
هجروه بما ذكر فلا بد من مجاوزته، وإن لم يكن مسكوناً على المعتد؛ لأنه صالح للسكنى فهو من
العمران. اه. لكن قضيته أنه إذا لم يصلح للسكنى ولا ذهبت أصول أبيته لا يعتبر وفيه نظر فليأمل.

واعتمدَه الإسْنَوِيُّ وغيرَه (والقرية كبلدة) في جميع ما ذكرَ والقريتان إن اتصلتا عرفاً كقرية، وإن اختلفتا اسماً وإلا كفى مجاوزة قرية المسافر وقول الماوردي أن الانفصال بذراع كاف في إطلاقه نظرٌ والوجه ما ذكرته من اعتبار العرف ثم رأيت الأذرعِي وغيره اعتمدوه (وأول سفر ساكن الخيام مجاوزة الحلة) فقط وهي يكسر الحاء يُوْثُ مُجْتَمِعَةٌ أو مُتَفَرِّقَةٌ بحيث يَجْتَمِعُ أهلها للسَّمرِ في نادٍ واحدٍ ويستعيرُ بعضهم من بعضٍ ويُشترطُ مجاوزة مرافقها كمطرح رمادٍ وملقبٍ صبيانٍ ونادٍ ومعاطينٍ إبلٍ.....

قود: (واعتمدَه الإسْنَوِيُّ إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ نهايةً ومُغْنِي. قود: (والقريتان إلخ) أي فاكثرت شيخنا ولعل الراد بالقريتين هنا ما يشمل القرية، والبلدة. قود: (إن اتصلتا إلخ) أي ولم يكن بينهما سورٍ ولا اشترطُ مجاوزة السور فقط وبه يعلم أنه يقصرُ بمجاوزة باب زويلة ع ش زاد البجيرمي ومثله مجاوزة باب الفتوح لانهما طرفا القاهرة حقيقي. اهـ. قود: (والأ) أي إن لم تتصلا عرفاً. قود: (وقول الماوردي إلخ) قد يوافقه قول المُغْنِي والمُتَفَصِّلَانِ ولو سيرا يكفي مجاوزة إحداهما. اهـ. قود: (في إطلاقه نظر إلخ) عبارة النهاية جرى على الغالب، والمُعَوَّلُ عليه العرف. اهـ. قال الرشدي قوله م ر جرى على الغالب يتأمل اهـ. قود: (اعتمدوه) أي الضبط بالعرف سم. قول (سلي): (ساكن الخيام) أي كالأغراب.

(فائدة): الخيمة أربعة أعواد تُنصبُ وتُسْقَفُ بشيءٍ من نبات الأرض وجمعها خيمٌ ككثرة وتفر ثم تُجمعُ الخيم على الخيام ككَلْبٍ وكِلَابٍ فالخيام جمع الجمع، وأما المُتَخَذُ من ثياب أو شعرٍ أو صوفٍ أو وبرٍ فلا يقال له خيمة بل خباء فقد يتجاوزون قِبْلَتَهُ عليه مُغْنِي وع ش. قول (سلي): (مجاوزة الحلة) والحلتان كالقريتين مُغْنِي. قود: (فقط) إلى قوله ويُفَرَّقُ في المُغْنِي إلا قوله، وإن اتسعت وقوله هذا إلى: فإن وقوله وهي بجميع العريض وقوله أو كانت ببعض العريض وإلى قوله ولو اتصل في النهاية إلا قوله: وإن اتسعت وقوله وهي بجميع العريض وقوله ويُفَرَّقُ إلى والتازل.

قود: (فقط) أي لا مع العريض بُجيرمي. قود: (بحديث يجمع إلخ) أي بالقوة وهو قيد لقوله أو مُتَفَرِّقَةٌ بُجيرمي. قود: (للسمر) وهو الحديث لئلا. قود: (في نادٍ إلخ) وهو مُجْتَمِعُ القومِ ومُتَحَدُّهُمْ ع ش. قود: (ويستعير بعضهم إلخ) أي والآ فكالقريتين فيما مرَّ شرح بأفضل. قود: (ويشترط مجاوزة مرافقها إلخ) قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعرض له في القرية أنه لا يشترط مجاوزته فيها وتقدم عن سم عن م ر أي في غير الشرح ما يخالفه فليراجع وجرى عليه حجاج ع ش عبارة البجيرمي لم يغيروا مثله في القرية؛ لأن لها ضابطاً وهو مفارقة الممران أو السور أو الخندق كذا قرره شيخنا الزيادي. اهـ. شوبري واعتمد سم أنه يُعْتَبَرُ فيها أيضاً وضَعَفَهُ شيخنا الحفني. اهـ.

قود: (واعتمدَه الإسْنَوِيُّ وغيره) وهو الْمُعْتَمَدُ شرح م ر. قود: (ثم رأيت الأذرعِي وغيره اعتمدوه) عبارة. شرح الباب ثم رأيت الأذرعِي استحسن الضبط بالعرف.

وَكَذَا مَاءٍ وَخَطَبٌ اخْتَصَّ بِهَا وَقَدْ يَشْمَلُ اسْمُ الْحَلَّةِ جَمِيعَ هَذِهِ فَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ كُلَّهَا، وَإِنْ اتَّسَعَتْ مَعْدُودَةٌ مِنْ مَوَاضِعِ إِقَامَتِهِمْ هَذَا إِنْ كَانَتْ بِمُسْتَوًى، فَإِنْ كَانَتْ بِوَادٍ وَسَافَرٌ فِي غَرَضِهِ وَهِيَ بِجَمِيعِ الْعَرْضِ أَوْ بِزُبُودَةٍ أَوْ وَهْدَةٍ اشْتَرَطَتْ مُجَاوِزَةَ الْعَرْضِ وَمَحَلُّ الْهَبُوطِ

• فَوَدَّ: (وَكَذَا مَاءٍ وَخَطَبٌ إلخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ بَعْدًا وَلَوْ قِيلَ بِاشْتِرَاطِ نِسْبَتِهِمَا إِلَيْهَا عُرْفًا لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا عَنْ عِبَارَةِ الْمُغْنِي، وَإِنْ نَزَلُوا عَلَى مُحْتَطَبٍ أَوْ مَاءٍ فَلَا بُدَّ مِنْ مُجَاوِزَتِهِ إِلَّا أَنْ يَتَّسِعَ بِحَيْثُ لَا يَخْصُصُ بِالتَّأْوِيلِ اهـ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي أَيِ الَّتِي تُنْسَبُ إلخ ثُمَّ قَوْلُهُ وَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ إلخ. • فَوَدَّ: (فَلَا تُرَدُّ) أَيِ الْمَرَافِقِ الْمَذْكُورَةِ (عَلَيْهِ) أَيِ الْمُصَنَّفِ. • فَوَدَّ: (وَفَلَكْ) أَيِ اشْتِرَاطِ مُجَاوِزَةِ الْمَرَافِقِ.

• فَوَدَّ: (هَذَا) أَيِ الْإِكْتِفَاءِ بِمُجَاوِزَةِ الْحَلَّةِ وَمَرَافِقِهَا. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ بِوَادٍ) انْظُرْ مَا مَعْنَى كَوْنِ الْوَادِي مِنْ جُمْلَةِ مَقْهُومِ الْمُسْتَوِي لَا يَحَالُ مُرَادُهُ بِالْمُسْتَوِي بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ الْمُتَعَدِّلُ فَقَدْ اسْتَعْمِلَ لَفْظَ الْمُسْتَوِي فِي حَقِيقَتِهِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ صُغُودٌ وَلَا هُبُوطٌ بِالنَّسْبَةِ لِلزُّبُودَةِ، وَالْوَهْدَةُ وَفِي مَجَازِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلْوَادِي لِأَنَّا نَقُولُ يُنَافِي هَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ أَنْ اغْتَدَلَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فَتَأْمَلْ رَشِيدِي أَقُولُ الْوَادِي مَا بَيْنَ جَبَلَيْنِ وَنَحْوِهِمَا وَالْمُرَادُ بِالْمُسْتَوِي هُنَا مَا لَيْسَ فِيهِ صُغُودٌ وَلَا هُبُوطٌ وَلَا بَيْنَ نَحْوِ جَبَلَيْنِ فَلَا إِشْكَالَ. • فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْبُيُوتِ (بِجَمِيعِ الْعَرْضِ) لَيْسَ فِيهِ النَّهَايَةُ كَمَا تَبَيَّنَّا عَلَيْهِ قَالَ الْبُزْجِيُّ وَلَعَلَّهُ لِسَقَمِ نُسَخَتِهِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مُحْتَزَرَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ كَانَتْ بِبَعْضِ الْعَرْضِ إلخ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَوْ بِزُبُودَةٍ) عَطَفَ عَلَى بَوَادٍ سَمَ.

• فَوَدَّ: (اشْتَرَطَتْ إلخ) هَلْ يُشْتَرَطُ مَعَ مُجَاوِزَةِ الْعَرْضِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ مُجَاوِزَةُ الْمَرَافِقِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنْ اشْتَرَطَتْ لَمْ يَخَالِفْ هَذِهِ مَا فِي الْمُسْتَوِي لِتَشْكِيلِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ تُشْتَرَطْ لَمْ يَظْهَرْ الضَّبْطُ بِمُجَاوِزَةِ الْعَرْضِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَتَاهَا عَمَّتِ الْعَرْضُ فَتَكْفِي الضَّبْطُ بِمُجَاوِزَتِهَا سَمَ عِبَارَةٌ عَنْ ش قَوْلُهُ وَمَحَلُّ الْهَبُوطِ وَمَحَلُّ الصُّغُودِ أَيِ إِنْ اسْتَوْعَبَتْهَا الْبُيُوتُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ وَمَا يَأْتِي هَذَا وَيُقَالُ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مُصَوَّرَةً بِمَا ذَكَرَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ اشْتِرَاطِ مُجَاوِزَةِ الْعَرْضِ أَيِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ إِذِ الْبُيُوتُ الْمُسْتَوِيَّةُ لِذَلِكَ دَاخِلَةٌ فِي الْحَلَّةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَنْ اشْتَرَطَ مُجَاوِزَةَ الْعَرْضِ أَيِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِيعَابُ الْبُيُوتِ لَهُ وَمَنْ اشْتَرَطَ اسْتِيعَابَهَا لَهُ لَمْ يَذْكُرْ اشْتِرَاطَ مُجَاوِزَةٍ مَا ذَكَرَ بَعْدَ الْحَلَّةِ وَلَعَلَّهُمَا طَرِيقَتَانِ إِحْدَاهُمَا مَا صَرَّحَ بِهِ الْجُمْهُورُ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ مَعَ مُجَاوِزَةِ الْحَلَّةِ مُجَاوِزَةُ الْعَرْضِ أَيِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَتْ الْحَلَّةُ بِبَعْضِ ذَلِكَ لَا جَمِيعِهِ، وَالثَّانِيَةُ مَا قَالَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ مِنْ أَنَّ الْحَلَّةَ إِنْ كَانَتْ بِجَمِيعِ

• فَوَدَّ: (وَكَذَا مَاءٍ وَخَطَبٌ اخْتَصَّ بِهَا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْغُبَابِ وَيَظْهَرُ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ مَطْرَحِ الزَّمَادِ أَيْضًا وَكَانَ وَجْهُ التَّخْصِصِ أَنَّ الْغَالِبَ فِي هَذَيْنِ الْإِشْتِرَاقِ فَاحْتِجَ لِتَقْيِيدِهِمَا بِمَا ذَكَرَ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا فَلَمْ يَحْتَجْ لِتَقْيِيدِهِ بِذَلِكَ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا مَاءٍ وَخَطَبٌ إلخ) انْظُرْ لَوْ انْفَصَلَا عَنْهَا وَعَنْ بَقِيَّةِ مَرَافِقِهَا.

• فَوَدَّ: (أَوْ بِزُبُودَةٍ) عَطَفَ عَلَى بَوَادٍ ش. • فَوَدَّ: (اشْتَرَطَتْ مُجَاوِزَةَ الْعَرْضِ إلخ) هَلْ يُشْتَرَطُ مَعَ مُجَاوِزَةِ الْعَرْضِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ مُجَاوِزَةُ الْمَرَافِقِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنْ اشْتَرَطَتْ لَمْ يَخَالِفْ هَذِهِ مَا فِي الْمُسْتَوِي فَيُشْكِلُ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ لَمْ يَظْهَرْ الضَّبْطُ بِمُجَاوِزَةِ الْعَرْضِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَتَاهَا عَمَّتِ

وَمَحَلُّ الصُّعُودِ إِنْ اعْتَدَلَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ، فَإِنْ أَفْرَطَتْ سَعَتْهَا أَوْ كَانَتْ بِبَعْضِ الْمَرْضِ اكْتَفَى بِمُجَاوَزَةِ الْجِلَّةِ وَمَرَافِقِهَا أَيِ الَّتِي تُنْسَبُ إِلَيْهِ عُرْفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجِلَّةِ فِي الْمُسْتَوَى بِأَنَّهُ لَا مُمَيِّزَ ثُمَّ بِخِلَافِهِ هُنَا وَالنَّازِلُ وَحْدَهُ بِمَحَلٍّ مِنَ الْبَادِيَةِ بِفِرَاقِهِ وَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ وَهَذَا مُحْمَلٌ مَا بَحَثَ فِيهِ أَنَّ رَحْلَهُ كَالْجِلَّةِ فِيمَا تَقَرَّرَ وَلَوْ اتَّصَلَ الْبَلَدُ.....

ذَلِكَ فَيُشْتَرَطُ مُجَاوَزَتُهَا، وَإِنْ كَانَتْ بِبَعْضِهِ اشْتَرِطْتُ مُجَاوَزَةَ الْجِلَّةِ فَقَطُّ وَاعْتَمَدَ الْأَوَّلَى الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ، فَإِذَا كَانَتْ الْحَلَّةُ بِمَرَافِقِهَا فِي أَثْنَاءِ الْوَادِي وَأَرَادَ السَّفَرُ إِلَى جِهَةِ الْمَرْضِ لَا تَكْفِي مُجَاوَزَةُ الْجِلَّةِ بِمَرَافِقِهَا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُجَاوَزَةِ الْمَرْضِ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ جَزَمَ م ر بِخِلَافِهِ فَقَالَ بَلْ تَكْفِي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. اه. ع ش أَيِ وَفِي التَّخْفِيفِ، وَالنَّهْيَةِ. ة فَوَدُ: (بِبَعْضِ الْمَرْضِ) أَيِ وَمَحَلُّ الْهُبُوطِ أَوْ الصُّعُودِ. ة فَوَدُ: (وَيُفْرَقُ الْإِنْفِ) تَقَدَّمَ عَنْ سَم مَا فِيهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا إِلَى قَوْلِهِ أَيِ الَّتِي الْإِنْفِ فَتَأَمَّلْ. ة فَوَدُ: (بَيْنَهَا) أَيِ بَيْنَ الْحَلَّةِ الَّتِي فِي الْوَادِي أَوْ الرِّبْوَةِ أَوْ الْوَهْدَةِ. ة فَوَدُ: (وَبَيْنَ الْحَلَّةِ فِي الْمُسْتَوَى الْإِنْفِ) إِنْ أَرِيدَ الْحَلَّةُ الْمُعْتَدِلَةُ اتَّضَحَ الْفَرْقُ سَم. ة فَوَدُ: (لَا مُمَيِّزَ ثُمَّ) أَيِ فِي الْحَلَّةِ الَّتِي فِي الْمُسْتَوَى. ة فَوَدُ: (وَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْإِنْفِ) كَأَنَّهُ إشارَةٌ إِلَى نَحْوِ مَطَرِحِ الرَّمَادِ وَمَلْعَبِ الصَّبِيَّانِ سَم. ة فَوَدُ: (وَهَذَا مُحْمَلٌ مَا بَحَثَ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَظَاهِرٌ أَنَّ سَاكِنَ غَيْرِ الْأَبْنِيَةِ وَالْخِيَامِ كَنَازِلِ بِطَرِيقِ خَالٍ عَنْهُمَا رَحْلَهُ كَالْحَلَّةِ فِيمَا تَقَرَّرَ. اه.

الْمَرْضِ فَيَكْفِي الضَّبْطُ بِمُجَاوَزَتِهَا مَا لَمْ يَر إِلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَصَوِّرَ الْمَسْأَلَةَ بِمَا لَا يُعَدُّ جِلَّةً وَاحِدَةً فَلَا بُدَّ مِنْ مُجَاوَزَةِ الْمَرْضِ إِنْ عَمَّتْهُ وَلَا يَجِبُ مُجَاوَزَةُ مَا زَادَ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَمَّتْهُ أَيْضًا وَحَيْثُ تَظْهَرُ التَّفَرُّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَا فِي الْمُسْتَوَى؛ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ. فِيمَا يُعَدُّ جِلَّةً وَاحِدَةً وَعَلَى هَذَا قَلَّوْ عُدَّ مَا عَمَّ الْمَرْضَى أَوْ خَرَجَ عَنْهُ جِلَّةً وَاحِدَةً سَاوَى مَا فِي الْمُسْتَوَى إِلَّا أَنَّ هَذَا لَا يُنَاسِبُ فَرْقُ الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الثُّبَابِ اسْتِدْلَالَ عَلَى شَيْءٍ قَرَّرَهُ مَا نَصَّهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَجْمُوعِ مَا يَوْضَعُ مَا ذَكَرْتُهُ وَهُوَ لَا فَرْقَ فِي اخْتِيَارِ مُجَاوَزَةِ عَرْضِ الْوَادِي، وَالْهُبُوطِ، وَالصُّعُودِ بَيْنَ الْمُتَفَرِّدِ فِي خَيْمَةٍ وَمَنْ هُوَ فِي جَمَاعَةٍ أَهْلِ خِيَامٍ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ قَالَ أَصْحَابُنَا وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ خِيَامٍ، فَإِنَّمَا يَتَرَخَّصُ إِذَا فَارَقَ الْخِيَامَ كُلُّهَا وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً إِذَا كَانَتْ جِلَّةً وَاحِدَةً. اه. فَافْهَمْ أَنَّ أَهْلَ الْخِيَامِ الَّتِي هِيَ جِلَّةً لَا بُدَّ مِنْ مُجَاوَزَتِهَا وَلَوْ أَفْرَطَتْ سَعَتْهَا، وَإِنْ حَبِطَ أَوْ نَزَلَ أَوْ جَاوَزَ الْمَرْضَى وَأَنَّهُ يُكْتَفَى بِهَا، وَإِنْ قَصُرَتْ عَنِ الْمَرْضَى، وَالْمُهَيِّطِ، وَالْبِصْمَةِ وَأَنْ مَحَلُّ مَا مَرَّ فِي الثَّلَاثَةِ فِي غَيْرِ ذِي الْخِيَامِ الَّتِي هِيَ جِلَّةً وَاحِدَةً أَمَّا لَكِنْ أَنْظُرْ قَوْلَهُ بَيْنَ الْمُتَفَرِّدِ فِي خَيْمَةٍ مَعَ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَمَحَلُّ اخْتِيَارِ مُفَارَقَةِ عَرْضِهِ فِيمَا إِذَا اعْتَدَلَ إِذَا كَانَتْ الْبُيُوتُ فِي جَمِيعِ عَرْضِهِ، فَإِنْ كَانَتْ فِي بَعْضِهِ فَيَبَانَ فَيَفَارِقُهَا نَقْلَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ أَصْحَابِنَا اه. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَصَوِّرَ مَسْأَلَةَ الْإِنْفِرَادِ فِي خَيْمَةٍ بِمَا إِذَا عَمَّتْ عَرْضَهُ، وَإِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ. ة فَوَدُ: (وَيُفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجِلَّةِ الْإِنْفِ) إِنْ أَرِيدَ الْجِلَّةُ الْمُعْتَدِلَةُ اتَّضَحَ الْفَرْقُ. ة فَوَدُ: (وَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ) كَأَنَّهُ إشارَةٌ إِلَى نَحْوِ مَطَرِحِ الرَّمَادِ وَمَلْعَبِ الصَّبِيَّانِ.

أي الذي لا سور له من جهة البحر كما هو ظاهر لوضوح الفرق بين العُمران، والسور بساجل البحر اشترط جري السفينة أو زورقها، وإن كان في هواء العُمران كما اقتضاء إطلاقهم. وينتهي السفر ببلوغ ما شرط مجاوزته ابتداءً مما مرّ سواء أكان ذلك أول دخول إليه أم لا بأن

• فؤد: (أي الذي لا سور له إلخ) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهاية حيث جرى على أن أهل البلد المتصل بساجل البحر لا يعدّ مسافراً إلا بعد جزي السفينة أو الزورق إليها، وإن كان لها سور عبارة سم قوله أي الذي لا سور لها وكذا ذو السور م ر اه. • فؤد: (لوضوح الفرق إلخ) اعتمد الخطيب وعلى هذا فالساجل الذي له سور العبرة فيه بمجاورة سوره والذي فيه عُمران من غير سور العبرة فيه بجزي السفينة أو الزورق كزدي على بأفضل عبارة الكُردي بفتح الكاف على الشرح قوله أي الذي لا سور لها احترازاً عن الذي له سور، فإن الشرط فيه مجاوزة السور فقط. اه. • فؤد: (بساجل البحر) متعلق باتصال وفي الإيحاب ما نصّه خرج باتصال الساجل بالبلد أي بعُمرانه ما لو كان بينهما فضاء فَيترخص بمجرّد مفارقة العُمران كزدي على بأفضل. • فؤد: (اشترط جزي السفينة إلخ) ومعلوم أن هذا في حق أهل البلد المجاور للبحر أما غيرهم ممن يأتي إليهم بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة؛ لأنهم يفصلون بمجاورة عُمران بلدهم أو سورها ع ش. • فؤد: (أو زورقها) وهذا يكون في السواحل التي لا تصل السفينة إليها لقلّة عمق البحر فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق فإذا جرى الزورق إلى السفينة كان ذلك أول سفره قال الزيادي أي وع ش أي آخر مرة فما دامت تذهب وتعود فلا يترخص اه كزدي على بأفضل وفي البجيري عن الحلبي فليمن بالسفينة أن يترخص إذا جرى الزورق آخر مرة، وإن لم يصل إليها. اه. • فؤد: (وإن كان) أي جزي السفينة. • فؤد: (في هواء العُمران إلخ) أي في مسامّة العُمران بصريّ وقول الكُردي على الشرح قوله، وإن كان أي البحر في هواء العُمران بأن يستترّ البحر بعض العُمران لأنه حبيّذ كالمدم. اه. لا يخفى ما فيه. • فؤد: (كما اقتضاء إطلاقهم) أي خلافاً لبعض المتأخرين عبارة الكُردي على بأفضل قال الزيادي ومحل ما تقدّم ما لم تجر السفينة محاذاة للبلد كان سافر من بولاق إلى جهة الصميد وإلا فلا بد من مفارقة العُمران اه وعبارة الرشيد قوله م ر جزي السفينة ظاهره، وإن كان في عرض البلد لكن عن الشهاب ابن قاسم أن محله إذا لم يكن في عرض البلد وكذلك هو في حاشية الزيادي، وإن خالف فيه الشهاب ابن حجر اه وقوله في عرض البلد الأولى في طول البلد كما في البجيري عبارته: تنبيه: سائر البحر كالبر فَيُعتبر مجاوزة العُمران إن سافر في طول البلد كأن سافر من بولاق إلى جهة الصميد وسائر السفينة أو جزي الزورق إليها آخر مرة إن سافر في عرضيه. اه. • فؤد: (وينتهي) إلى المن في النهاية. • فؤد: (مما مرّ) أي من السور وغيره. • فؤد: (ذلك) أي البلوغ (أول بلوغه إليه) أي بأن قصد محلاً لم يدخله قبل.

• فؤد: (أي الذي لا سور له) وكذا ذو السور م ر.

رجع من سفره إليه كما قال. (وإذا رجع) المسافر المستقل من مسافة قصر إلى وطنه مطلقاً أو إلى غيره بنية الإقامة (انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداءً) من سور أو غيره،.....

فؤد: (من سفره) أي من موضع. فؤل (سني): (وإذا رجع إلخ) يتبني أو وصل مقصده فيقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته في ابتداء السفر من المقصد وكان هذا معنى قول الشارح سواء أكان ذلك أول دخوله إليه سم وقوله فيقطع سفره إلخ أي إذا نوى الإقامة في المقصد وإلا فلا يقطع بذلك كما يأتي عن النهاية، والمعنى. فؤد: (المستقل إلخ) إنما يظهر مفهومه بالنسبة إلى قوله أو إلى غيره إلخ. فؤد: (من مسافة قصر) إلى التبي في المعنى إلا قوله وخرج إلى وبين مسافة قصر وإلى الفصل في النهاية إلا ما ذكر وقوله وحكي الإجماع عليه وما أتبه عليه. فؤد: (مطلقاً) أي وإن لم ينو الإقامة به.

فؤد: (بنية الإقامة) أي المؤثرة. فؤل (سني): (انتهى سفره ببلوغه إلخ) أي ولو مكرهاً أو ناسياً فيما يظهر ع ش وانظر هل يخالف هذا قول الشارح الماز آتياً أو إلى غيره بنية الإقامة. فؤل (سني): (انتهى سفره إلخ) ظهر للفقير في ضبط أطراف هذه المسألة أن السفر يقطع بعد استجماع شروطه بأحد خمسة أشياء الأول بوصوله إلى مبدأ سفره من سور أو غيره، وإن لم يذخه وفيه مسألان إحداهما أن يرجع من مسافة القصر إلى وطنه ويؤكد التخصة بالمستقل ولم يقدّه بذلك النهاية وغيره الثانية أن يرجع من مسافة القصر إلى غير وطنه فيقطع بذلك أيضاً لكن بشرط قصد إقامة مطلقة أو أربعة أيام كوايل. الثاني: انقطاعه بمجرّد شروعه في الرجوع وفيه مسألان إحداهما رجوعه إلى وطنه من دون مسافة القصر الثانية إلى غير وطنه من دون مسافة القصر بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة. الثالث: بمجرّد نية الرجوع، وإن لم يرجع وفيه مسألان: إحداهما: إلى وطنه ولو من سفر طويل بشرط أن يكون مستقلاً ما كنّا الثانية إلى غير وطنه فيقطع بزيادة شرط وهو نية الإقامة السابقة فيما نوى الرجوع إليه، فإن سافر من محل نية سفر جديد والتزدد في الرجوع كالجزم به الرابع انقطاعه بنية إقامة المدة السابقة بموضع غير الذي سافر منه وفيه مسألان إحداهما أن ينوي الإقامة المؤثرة بموضع قبل وصوله إليه فيقطع سفره بوصوله إليه بشرط أن يكون مستقلاً الثانية ينشأ بموضع عند أو بعد وصوله إليه فيقطع بزيادة شرط وهو كونه ما كنّا عند التية. الخامس: انقطاعه بالإقامة دون غيرها وفيه مسألان إحداهما انقطاعه بإقامة أربعة أيام كوايل غير يومي الدخول، والخروج ثانیتهما انقطاعه بإقامة ثمانية عشر يوماً صحاحاً وذلك فيما إذا توقّع قضاء وطره قبل مضي أربعة أيام كوايل ثم توقّع ذلك قبل مضيها وهكذا إلى أن مضت المدة المذكورة فتلخص انقضاء السفر بواجب من الخمسة المذكورة وفي كل واحد منها مسألان فهي عشرة وكل ثانية من مسألتي تزيد على أو لاها بشرط واجب كزدي على بافضل.

فؤد: (من سور أو غيره إلخ) أي فترخص إلى وصوله لذلك نهاية ومعني أي إن كانت نية الرجوع وهو غير ما كنّا، فإن كان ما كنّا انقطع ترخصه بمجرّد نية العود فليس له الترخص ما دام ما كنّا حتى

فؤد: (وإذا رجع) يتبني أو وصل مقصده فيقطع سفره ببلوغه ما يشترط مجاوزته لو ابتداء السفر في المقصد وكان هذا هو معنى قول الشارح سواء أكان ذلك أول دخوله إليه.

وَأَنْ لَمْ يَدْخُلْهُ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ فَاشْتَرَطَ فِي قَطْعِهَا الْخُرُوجَ لَا بِمَجْرَدِ رُجُوعِهِ وَخَرَجَ بِرَجْعِ نَيْهِ الرُّجُوعِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهَا وَبِمَنْ مَسَافَةً قَصِيرَ مَا لَوْ رَجَعَ مِنْ دُونِهَا لِحَاجَةٍ وَهِيَ وَطَنُهُ فَيَصِيرُ مُقِيمًا بِابْتِدَاءِ رُجُوعِهِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعُوا فِيهِ أَوْ غَيْرَ وَطَنِهِ فَيَتَرَخَّصُ، وَإِنْ دَخَلَهَا وَلَوْ كَانَ قَدْ أَقَامَ بِهَا.....

يُشْرَعُ فِي الْمَوَدِّ فَهُوَ حَيِّثُ سَفَرٍ جَدِيدٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْآتِي رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَدْخُلْهُ) أَيْ السُّورَ أَوْ نَحْوَهُ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ السَّفَرَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ) أَيْ فَانْقَطَعَ بِمَجْرَدِ وُصُولِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ قَعْلِيمَ أَنَّهُ يَنْتَهِي بِمَجْرَدِ بُلُوغِهِ مَبْدَأَ سَفَرِهِ مِنْ وَطَنِهِ وَلَوْ مَارًا بِهِ فِي سَفَرِهِ كَأَن خَرَجَ مِنْهُ ثُمَّ رَجَعَ مِنْ بَعِيدٍ قَاصِدًا مُرُورَهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِقَامَةٍ لَا مِنْ بَلَدٍ مُقَصِدِهِ وَلَا بَلَدٍ لَهُ فِيهَا أَهْلٌ وَعَشِيرَةٌ لَمْ يَتَوَّ الإِقَامَةَ بِكُلِّ مِنْهُمَا فَلَا يَنْتَهِي سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ إِلَيْهِمَا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَوَّ الإِقَامَةَ بِهِمَا، فَإِنَّهُ يَنْتَهِي سَفَرُهُ بِذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ مَرَّ وَلَوْ مَارًا بِهِ أَثَى، وَالصُّورَةُ أَنَّهُ وَصَلَ مَبْدَأَ سَفَرِهِ كَمَا هُوَ الْفَرْضُ فَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ مِنْ صِدْقِ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُرُورُ مِنْ بَعِيدٍ يُحَازِيهِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ. اه. □ فَوُدَّ: (لَا بِمَجْرَدِ رُجُوعِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بِبُلُوغِهِ سَم. □ فَوُدَّ: (وَسَيَأْتِي الْخُ) أَيْ فِي الْفَصْلِ الْآتِي. □ فَوُدَّ: (وَبِمَنْ مَسَافَةً قَصِيرَ الْخُ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ سَافَرَ إِلَى مَحَلٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَسَافَةً قَصِيرَ وَلَكِنْ وَطَنُهُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ بِخَيْثُ يَكُونُ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَهَلْ يُسَوِّغُ لَهُ التَّرَخُّصُ مُطْلَقًا أَوْ بِفَصْلٍ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُرُورَ إِلَى وَطَنِهِ وَإِنْ لَا يَقْصِدُهُ مَحَلٍّ تَأْمُلُ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَشَجَلُ بُوُصُولِهِ الْخُ وَعَلَيْهِ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَسْتَجِرُّ بِتَرَخُّصٍ إِلَى أَنْ يَصِلَهُ فَإِذَا وَصَلَهُ انْقَطَعَ تَرَخُّصُهُ ثُمَّ يُنْظَرُ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا شَرَعَ فِي السَّيْرِ إِنْ كَانَ بِمِقْدَارِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ تَرَخُّصٌ وَالْأَفْلَا وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ لَهُ وَطَنَانِ فَهَلْ يَكُونُ مُرُورُهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا مَانِعًا مِنَ التَّرَخُّصِ فِيهِ الظَّاهِرُ نَعَمْ بِضَرِيٍّ وَقَوْلُهُ فَهَلْ يُسَوِّغُ لَهُ التَّرَخُّصُ مُطْلَقًا الْخُ أَقُولُ الْأَقْرَبُ الَّذِي يُفْهِمُهُ قَوْلُ النَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى ثُمَّ رَجَعَ مِنْ بَعِيدٍ الْخُ فِي كِلَا مَهْمَا الْمَارَ آثَمًا أَنَّهُ لَا يُسَوِّغُ لَهُ التَّرَخُّصَ مُطْلَقًا إِلَى أَنْ يَصِلَ وَطَنَهُ بَلْ مَا يَأْتِي آثَمًا عَنْهُمَا عَنْ شَرْحِ بَاقِضٍ كَالضَّرِيحِ فِي ذَلِكَ.

□ فَوُدَّ: (لِحَاجَةٍ) أَيْ كَتَطَهَّرَ وَآخِذَ مَتَاعَ نِهَآيَةٍ وَمُعْنَى وَظَاهِرٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ فَائِدَتُهُ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ غَيْرَ وَطَنِهِ الْخُ. □ فَوُدَّ: (وَهِيَ) أَيْ الْبَلَدُ الَّتِي رَجَعَ إِلَيْهَا. □ فَوُدَّ: (فَيَصِيرُ مُقِيمًا الْخُ) أَيْ وَلَا يَتَرَخَّصُ فِي رُجُوعِهِ إِلَى مُفَارَقَةِ وَطَنِهِ تَغْلِييًا لِلْوَطَنِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَشَرْحُ بَاقِضٍ أَيْ وَيَكُونُ مَا بَعْدَ وَطَنِهِ سَفَرًا مُبْتَدَأً، فَإِنْ وَجَدَتْ الشُّرُوطُ تَرَخُّصًا وَالْأَفْلَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ش. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ نَازَعُوا فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَحُكْمِي فِيهِ أَضَلُّ الْبَرُوضَةِ وَجْهًا شَاذًا أَنَّهُ يَتَرَخَّصُ إِلَى أَنْ يَصِلَهُ. اه. □ فَوُدَّ: (وَالأَوَّلُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْفِينِي وَالْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُمَا اه. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ قَدْ أَقَامَ بِهَا) أَيْ لَا نِيَّاءَ الْوَطَنِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

□ فَوُدَّ: (لَا بِمَجْرَدِ رُجُوعِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بِبُلُوغِهِ شَ وَعِبَارَةُ الرُّوُضِ فَرَعَ فَارَقَ الْبَيَانَ ثُمَّ رَجَعَ مِنْ قُرْبٍ لِحَاجَةٍ أَوْ نَوَاهِ أَيْ مُسْتَقِيلًا مَا كُنَّا، فَإِنْ كَانَتْ وَطَنُهُ صَارَ مُقِيمًا وَلَا تَرَخُّصَ، وَإِنْ دَخَلَهَا وَلَوْ كَانَ قَدْ أَقَامَ بِهَا. اه.

أو للإقامة فينقطع بمجرد رجوعه مطلقاً. (ولو نوى) المسافر وهو مستقل (إقامة) مدة مطلقاً أو (أربعة أيام) بلياليها (بموضع) عينه قبل وصوله (انقطع سفره بوضوله)، وإن لم يصلح للإقامة أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر انقطع سفره بالنية أو ما دون الأربعة لم يؤثر أو أقامها بلا نية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامة وهو سائر لم يؤثر وأصل ذلك أنه تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أي السفر ويثبت السنة أن إقامة ما دون الأربعة لا يؤثر فإنه لا أثر للهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة.....

فؤد: (أو للإقامة) عطف على قوله لحاجة. فؤد: (مطلقاً) أي كانت وطنه أو لا سم. فؤد: (وهو مستقل) سيأتي مختارزه في قوله أما غير المستقل كزوج الخ سم. فؤد: (ولو نوى المسافر الخ) أي ولو محارباً نهاية ومغني قول المتن. فؤد: (ولو نوى إقامة الخ) أي سواء كان ذا حاجة أو لا وسواء كان وقت النية ما كان أو سائراً بجبرمي. فؤد: (وإن لم يصلح للإقامة) عملاً بنية، وإن لم يملكه التخلّف عن القافلة عادة ثم إن اتفقت له الإقامة فذاك وإلا فيكون مسافراً سافراً جديداً بمجاوزة ما نوى الإقامة به ع ش. فؤد: (وإن لم يصلح الخ) أي كمفارقة مغني. فؤد: (هيئته) مفهومه أنه لو نوى الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا إن مكث بمحل قاصداً الإقامة به فليراجع، والكلام إذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره وإلا ففي انعقاده نظر.

(تنبيه): لو تردد هل يقيم أو لا يحتمل أن يقال إن وقع التردد حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر وإلا أثر سم أي أخذاً مما يأتي في الفصل الآتي في التردد في الرجوع. فؤد: (وهو ما كثر الخ) حال من الضمير المستتر في قوله أو نواها. فؤد: (أو ما دون الأربعة الخ) أي أو نوى إقامة ما دون الأربعة الخ فهو مخطوف على ضمير التصب في قوله أو نواها مع حذف المضاب. فؤد: (أو أقامها) أي الأربعة أيام. فؤد: (إقامة) الأولى التثريب. فؤد: (وهو سائر الخ) محله إذا نوى الإقامة في ذلك الموضع وهو سائر فيه أما لو نوى وهو سائر أن يقيم في مكان مستقبل، فإنه يؤثر إذا وصل إليه كزدي.

فؤد: (لم يؤثر) أي لأن سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة مغني. فؤد: (وأصل ذلك) أي ما ذكر في المتن والشرح. فؤد: (لا يؤثر) أي بخلاف الأربعة مغني. فؤد: (أباح للمهاجر الخ) أي مخصصاً لهم برخص السفر بجبرمي.

فؤد: (أو للإقامة) عطف على قوله لحاجة. فؤد: (مطلقاً) أي كانت وطنه أو لا. فؤد: (وهو مستقل) سيأتي مختارزه في قوله أما غير المستقل كزوج وقن فلا أثر لنيته المخالفة لنية مشبوهه وقضيته أنه لو نوى الإقامة بموضع لا ينقطع سفره بوضوله أو نواها عند وصوله أو بعده وهو ما كثر لم ينقطع سفره وسيأتي أنه لو نوى الهرب إن وجد فرصة والرجوع إن زال مانعه لم يترخص قبل مزحلتين فيلزم الفرق بين نية الإقامة ونية الهرب، والرجوع المذكورين. فؤد: (هيئته) مفهومه أنه لو نوى الإقامة بمكان غير معين بأن عزم على الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا إن مكث بمحل قاصداً الإقامة به فليراجع والكلام إذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره وإلا ففي انعقاده نظر.

مع حرمة المقام بها عليه وألحق بإقامتها نية إقامتها، وشمل بوضوئه ما لو خرج ناوياً مرحلتين ثم عر له أن يقيم ببلد قريب منه فله القصر ما لم يصله لاعتقاد سبب الرخصة في حقه فلم يقطع إلا بعد وضوٍ ما غيّر إليه.

(تنبيه) يقع لكثير من الخجاج أنهم يدخلون مكة قبل الوقوف بنحو يوم ناوياً الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثر فهل يقطع سفرهم بمجرود وضوئهم لمكة نظراً لنية الإقامة بها ولو في الأثناء أو يستمر سفرهم إلى عودهم إليها من منى لأنه من جملة مقصدهم فلم يؤثر ينشهم الإقامة القصيرة قبله ولا الطويلة إلا عند الشروع فيها وهي إنما تكون بعد رجوعهم من منى وضوئهم مكة للنظر فيه مجال وكلامهم مُحتمل، والثاني أقرب. (ولا يحسب منها يوماً) أو ليلتنا (دخوله وخروجه على الصحيح)؛

• فؤد: (مع حرمة المقام إلخ) أي قبل الفتح وأنه به لئيبه على أن الثلاثة ليست إقامة؛ لأنها كانت مُحَرَّمة عليهم يُعْجِزُ. • فؤد: (وَأَلْحَقَ بِإِقَامَتِهَا إلخ) أي الأربعة وفي معنى الثلاثة ما فوقها وبدون الأربعة مغني وشرح المنهج وكردّي. • فؤد: (وشمل بوضوئه) أي قول المصنف بوضوئه. • فؤد: (ثم عر له إلخ) أي ثم نوى بعد مفارقة العُمران أو السور أن يقيم أربعة أيام بمكان ليس في مسافة القصر نهايةً ومغني. • فؤد: (فله القصر إلخ) أي وكذا غيره من بقية الرخص ع ش. • فؤد: (ما لم يصله) ولو كانت الإقامة بالموضع القريب المذكور مُعلَّقة كان قصد الإقامة به إن وجد كذا ولا استمر فهل يقطع السفر بمجرود وضوئه إليه مُطلقاً، وإن لم يوجد المُعلَّق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الإنقطاع بمجرود ما ذكر سم. • فؤد: (ما لم يصله)، فإذا وصله امتنع عليه الترخُّص، وعليه فإذا قارنه ينظر لما بقي، فإن كان مقدار مسافة القصر قصر وإلا فلا لانقطاع حكم السفر بالإقامة بصريٍّ ومر عن الرشيدي وغيره ما يوافقه. • فؤد: (إلا بوضوٍ ما غيّر إليه) نعم إن قارن وضوئه ما غيّر إليه الإعراض عن الإقامة وقصد الاستمرار على السفر فيبني أن يستمر حكم السفر سم. • فؤد: (ينحو يوم) أي بدون الأربعة.

• فؤد: (لأنه) أي منى. • فؤد: (والثاني أقرب) وفاقاً للنهاية وخلافاً للحاشية، والفتح وناء. فؤد (سني): (ولا يحسب منها أي الأربعة يوماً دخوله إلخ) أي وتحسب الليلة التي تلي يوم الدخول وكذا اليوم الذي يلي ليلة الدخول وبه يظهر رد ما قاله الداركي ع ش. • فؤد: (أو ليلتنا دخوله إلخ) أي أو

(تنبيه): لو تردد هل يقيم أو لا؟ يحتمل أن يقال إن وقع التردد حال سريه بعد اعتقاد السفر لم يؤثر وإلا أثر. • فؤد: (إلا بعد وضوٍ ما غيّر إليه) نعم إن قارن وضوئه ما غيّر إليه الإعراض عن الإقامة وقصد الاستمرار على السفر فيبني أن يستمر حكم السفر ولو كانت الإقامة بالموضع القريب المذكور مُعلَّقة كان قصد الإقامة به إن وجد كذا ولا استمر فهل يقطع السفر بمجرود وضوئه إليه مُطلقاً، وإن لم يوجد المُعلَّق عليه فيه نظر ولا يبعد عدم الإنقطاع بمجرود ما ذكر فلينأمل. • فؤد: (والثاني أقرب) اعتمد م ر. • فؤد: (أو ليلتنا دخوله وخروجه) أي أو يوم دخوله وليلته وخروجه أو بالعكس.

لأنَّ فيهما الحطَّ، والترحالَ وهما من أشغال السفرِ المُقتضي للترخُّصِ وبه فارقَ حُسابَهما في مُدةِ مسحِ الحُفِّ، وقولُ الدارِكي لو دَخَلَ لَيْلاً لم يُحسَبِ اليومَ الذي يليها ضِعِيفٌ أمَّا غيرُ المُستَقِيلِ كزوجةٍ وقنٍّ فلا أثرَ لِنِيَّتِهِ المُخَالَفَةِ لِنِيَّةِ مُثْبَوِّعِهِ.

(ولو أَقامَ بِبَلَدٍ) مثلاً (بِنِيَّةٍ أَنْ يَرَحَلَ إِذَا حَصَلَتْ حَاجَةٌ بِتَوَقُّفِهَا كُلِّ وَقْتٍ) يعني قبل مُضيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صِحَاحٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ وَلَوْ عَلِمَ بَقَاءَهَا إِلَى آخِرِهِ.....

يَوْمَ دُخُولِهِ وَلَيْلَتُهُ خُرُوجِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ سَم. هـ قُود: (لأنَّ فيهما الحطَّ إلخ) أي في الأولِ الحطَّ وفي الثاني الرَّحِيلَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. هـ قُود: (وبِهِ) أي بذلك التَّغْلِيلِ (فَارَقَ حُسابَهُمَا) أي يَوْمَيِ الْحَدِيثِ، والتَّرْعِ عِبَارَةً الْمُعْنَى، وَالنَّهْيَةِ، وَالثَّانِي يُحَسِّبَانِ كَمَا يُحَسِّبُ فِي مُدَّةِ الْمَسْحِ يَوْمَ الْحَدِيثِ وَيَوْمَ التَّرْعِ وَقُرُقُ الْأَوَّلِ بَانَ الْمُسَافِرَ لَا يَسْتَوَعِبُ التَّهَارَ بِالسَّيْرِ، وَإِنَّمَا يَسِيرُ فِي بَعْضِهِ وَهُوَ فِي يَوْمَيِ الدُّخُولِ، وَالخُرُوجِ سَائِرُ فِي بَعْضِ التَّهَارِ بِخِلَافِ اللَّبَسِ، فَإِنَّهُ مُسْتَوَعِبٌ لِلْمُدَّةِ. اهـ. هـ قُود: (وقولُ الدارِكي) قال في الْأَسَابِ بِفَتْحِ الزَّاءِ نِسْبَةً إِلَى دَارِكٍ قَزِيَّةٍ بِأَصْبَهَانَ سُبُوطِي. اهـ. ع ش. هـ قُود: (أَمَّا غَيْرُ الْمُسْتَقِيلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقِيلَ أَرْبَعَةً فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ يَغْنِي إِلَى وَمِنْ ذَلِكَ. هـ قُود: (فَلَا أَثَرَ لِنِيَّتِهِ إلخ) أي كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَكَذَا أَيْ لَا أَثَرَ لِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ إِذَا نَوَاهَا غَيْرُ الْمُسْتَقِيلِ كَالْعَبْدِ وَلَوْ مَاكِئًا كَمَا سَيَأْتِي أَيْ فِي مَتْنِ الرُّوضِ انْتَهَى لَكِنْ لَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ مَاكِئًا وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى الْمُخَالَفَةِ وَصَمَّمَ عَلَى قَصْدِ الْمُخَالَفَةِ أَثَرَتْ نِيَّتُهُ سَم عَلَى حَجِّ وَقَوْلُهُ وَهُوَ قَائِدٌ إلخ أَيْ كَيْسَاءِ أَهْلِ مِصْرَ ع ش وَقَوْلُ سَم وَصَمَّمَ إلخ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَعَيْنُهُ إلخ أَنَّ التَّرَدُّدَ كَالْتَّضَمِيمِ.

هـ قُود (سَمِي): (كُلُّ وَقْتٍ) يَعْنِي مُدَّةً لَا تَقْطَعُ السَّفَرَ كَيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ كُلُّ لَحْظَةٍ يُجْبِرِمِي. هـ قُود: (يَعْنِي قَبْلَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) هَذَا يُعَيِّدُ أَنَّهُ إِذَا جَوَّزَ حُصُولَ الْحَاجَةِ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ وَتَأَخَّرَ حُصُولُهَا عَنْ ذَلِكَ جَازَ لَهُ الْقَصْرُ سَم. هـ قُود: (بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ وَلَوْ عَلِمَ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا دَلَالَه فِي هَذَا عَلَى مَا ادَّعَاهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُخْرِجُ مَا لَوْ شَكَّ هَلْ تَقْضِي حَاجَتُهُ قَبْلَ الْأَرْبَعِ أَوْ بَعْدَهَا فَيَشْمَلُهُ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ سَم عَلَى حَجِّ. اهـ. ع ش وَلَكِنْ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ مُدْعَى الشَّارِحِ تَفْسِيرُ كُلِّ وَقْتٍ بِمَا ذَكَرَ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا قَبْلَهُ.

هـ قُود: (وبِهِ فَارَقَ حُسابَهُمَا فِي مُدَّةِ مَسْحِ الْحُفِّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ لِأَنَّ اللَّبَسَ يَسْتَوَعِبُ الْمُدَّةَ فَلَمْ يُلْغَ مِنْهُمَا شَيْءٌ، وَالسَّفَرُ لَا يَسْتَوَعِبُهَا فَالْفَنَى مَا هُوَ مِنْ تَوَابِعِهِ اهـ. هـ قُود: (فَلَا أَثَرَ لِنِيَّتِهِ الْمُخَالَفَةِ لِنِيَّةِ مُثْبَوِّعِهِ) أَيْ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَكَذَا أَيْ لَا أَثَرَ لِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ إِذَا نَوَاهَا غَيْرُ الْمُسْتَقِيلِ كَالْعَبْدِ وَلَوْ مَاكِئًا كَمَا سَيَأْتِي أَيْ فِي مَتْنِ الرُّوضِ اهـ لَكِنْ لَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ مَاكِئًا وَهُوَ قَائِدٌ عَلَى الْمُخَالَفَةِ وَصَمَّمَ عَلَى قَصْدِ الْمُخَالَفَةِ أَثَرَتْ نِيَّتُهُ. هـ قُود: (يَعْنِي قَبْلَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ) هَذَا يُعَيِّدُ أَنَّهُ إِذَا جَوَّزَ حُصُولَ الْحَاجَةِ قَبْلَ مُضِيِّ الْأَرْبَعَةِ وَتَأَخَّرَ حُصُولُهَا عَنْ ذَلِكَ جَازَ لَهُ الْقَصْرُ. هـ قُود: (بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ وَلَوْ عَلِمَ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا دَلَالَه فِي هَذَا عَلَى مَا ادَّعَاهُ؛ لِأَنَّ هَذَا يُخْرِجُ مَا لَوْ شَكَّ هَلْ تَقْضِي حَاجَتُهُ قَبْلَ الْأَرْبَعِ أَوْ بَعْدَهَا

ومن ذلك انتظار الريح لمساغري البحر وخروج الرفقة لمن يرد السفر معهم إن خرجوا وإلا فوحده (فَصْر) يعني ترخص إذ المنقول المعتقد أن له سائر رخص السفر ولا يُستثنى سقوط الفرض بالتيتم؛ لأن مداره على غلبة الماء وفقده ولا صلاة النافلة لغير القبلة؛ لأنه منوط بالسير وهو مفقود هنا (ثمانية عشر يوما) كاملة غير يومي الدخول، والخروج لأنه بِإِقَامَتِهَا بعد فتح مكة لحرِبِ هَازِنَ بقصر الصلاة حسنة الترمذي ولم ينظر لابن جُدعان أحد روايته، وإن ضعفه الجمهور لأن له شواهد تجيزه وصححت رواية عشرين وتسعة عشر وسبعة عشر ويجمع بحمل عشرين على عد يومَي الدخول، والخروج وتسعة عشر على عد أحدهما وسبعة عشر أو خمسة عشر بتقدير صحتها على أنه يحسب علم الراوي وغيره زاد عليه فقُدِّم (وقيل أربعة) لا أزيد عليها أي ولا مساوئها بل لا بُدَّ من نقص عنها لأن نية إقامتها تمنع الترخيص بإقامتها أولى (وفي قول أهدأ) وحكي الإجماع عليه؛ لأن الظاهر أنه لو دامت الحاجة لدام القصر (وقيل الخلاف) فيما فوق الأربعة.....

• فَوَدَّ: (ومن ذلك انتظار الريح إلخ) ولو فارق مكانه ثم رَدَّته الريح إليه فأقام فيه استأنف المدة؛ لأن إقامته فيه إقامة جديدة فلا تُضمُّ إلى الأولى بل تُعتبر مدتها وحدها ذكره في المجموع نهايةً ومُغْنِي.
 • فَوَدَّ: (ولأفوخدة) أي بخلاف ما إذا أراد أنهم إن لم يخرجوا رَجَعَ فلا قصر له سم ونهايةً ومُغْنِي قال ع ش ثم إذا جاءت الرفقة فالظاهر أنه لا قصر له بمجرّد مجيئهم بل بعد مفارقة محلهم؛ لأنهم محكوم بإقامتهم ما داموا بمحلهم. اهـ. • فَوَدَّ: (لاين جدهان) بضم الجيم وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة كما في جامع الأصول ع ش. • فَوَدَّ: (وإن ضعفه) أي ابن جُدعان ع ش. • فَوَدَّ: (لأن له شواهد إلخ) أي فهو حسن بالغير لا بالذات رشدي. • فَوَدَّ: (بتقدير صحتها) أي رواية خمسة عشر.
 • فَوَدَّ: (وغيره) أي غير راوي هذين يعني راوي ثمانية عشر. • فَوَدَّ: (لأن نية إقامتها) أي الأربعة مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فإقامتها أولى) أي لأن الفعل أبلغ من النية مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أنه لو دامت الحاجة إلخ) أي لو زادت حاجته بِإِقَامَتِهَا على ثمانية عشر لقصر في الزائد أيضا مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فيما فوق الأربعة) هل المراد بالمعنى المراد في القول الثاني سم عبارة البصري الاتسب بما قدّمه في الأربعة فما فوقها. اهـ.

فَقَسَّمَلَهُ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ. • فَوَدَّ: (ولأفوخدة) أي بخلاف ما إذا أراد أنهم إن لم يخرجوا رَجَعَ فلا قصر له. • فَوَدَّ: (وتسعة عشر على حد أحدهما) يُحْتَمَلُ أَنَّ السَّبَبَ قِلَّةُ مَا بَقِيَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ فَلَمْ يُعْتَدَ بِهِ أَوْ عَدُّمُ أَطْلَاعِهِ عَلَى قَصْرِهِ فِيهِ. • فَوَدَّ: (سني) (وقيل أربعة) قال الإسنوي: والتعبير الذي ذكره المصنف غلط سببه التباس وقع في المحرّرة، والروضة، والصواب أن يقول دون أربعة كما أوضحه الرافعي في شرحه اهـ. وقد يجاب بأن المراد أربعة يومَي الدخول والخروج. • فَوَدَّ: (كاملة) لَمَلَهُ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِيهَا وَمَعْنَى كَمَالِهَا أَنَّهُ لَا يُحْسَبُ مِنْهَا يَوْمَا الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ عَلَى أَنَّهَا سَاقِطَةٌ مِنْ بَعْضِ النَّسَخِ.
 • فَوَدَّ: (وقيل الخلاف فيما فوق الأربعة) هل المراد بالمعنى المراد في القول الثاني.

(في خائف القتال لا التاجر ونحوه) فلا يقصر أن فيما فوقها إذ الوارد إنما كان في القتال والمقاتل أحوج للترخص وأجيب بأن المترخص إنما هو وصف السفر، والمقاتل وغيره فيه سواء (ولو علم بقاءها) أي حاجته أو أكره وعلم بقاء إكراهه كما هو ظاهر ومن بحث جواز الترخص له مطلقاً فقد أبعد أو سها (مدة طويلة) بأن زادت على أربعة أيام صحاح (فلا قصر) أي لا ترخص له بقصر ولا غيره (على المذهب) لبعده عن هيئة المسافرين وإجراء الخلاف في غير المحارب الذي اقتضاه المثل غلطاً كما في الروضة فتعين رجوع ضمير علم لخائف القتال.

فوق (س): (ونحوه) أي كالمستقته نهاية ومغني أي مرید الفقه بأن يأتي بقصد السؤال عن حكم في مسألة أو مسائل معينة مثلاً، وإذا تعلمها رجع إلى وطنه ش. هـ فود: (مطلقاً) أي علم بقاء الإكراه أو لم يغلغ عن ش. هـ فوق (س): (مدة طويلة) وهي الأربعة فما فوقها نهاية ومغني وهي انسب من تفسير الشارح بصري. هـ فود: (بأن زادت على أربعة إلخ) لقل المراد بالزيادة على الأربعة الصحاح أنها لا تحصل إلا بعد تمام الأربعة لا أنها لا تحصل إلا بعد الزيادة على الأربعة الصحاح فليتامل سم. هـ فود: (وإجراء الخلاف) أي المذكور بقوله على المذهب. هـ فود: (الذي اقتضاه المثل) أي إذ ظاهره رجوع ضمير علم لمطلبي المسافرين. هـ فود: (كما في الروضة) أي كما ذكر في الروضة أن حكاية الخلاف في غير المحارب غلط بل المعروف في غير المحارب الجزم بالمنع مغني. هـ فود: (فتعين إلخ) قد يمنع الثمين بناء على أنه يكفي لصحة التغيير بالمذهب حكاية طريقتين في المذهب، وإن غلطت حكاية إحداهما ولذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغليطه حكاية القولين حيث قال: وإن كان غير محارب كالمستقته، والتاجر فالمذهب أنه لا يترخص أبداً وقيل هو كالمحارب وهو غلط. اهـ فلو لا أنه يكفي لصحة التغيير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور ولو سلم فيجوز تميم الضمير لأنه لا ينافيه التغيير بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الأمرين فليتامل سم على حج اهـ ش.

هـ فود في (س): (مدة طويلة) هي الأربعة فما فوقها شرخ م ر. هـ فود: (بأن زادت على أربعة أيام صحاح) ولقل المراد بالزيادة على الأربعة الصحاح أنها لا تحصل إلا بعد تمام الأربعة الصحاح لا أنها لا تحصل إلا بعد زيادة على الأربعة الصحاح فليتامل. هـ فود: (فتعين رجوع ضمير علم لخائف القتال) قد يمنع الثمين بناء على أنه يكفي لصحة التغيير بالمذهب حكاية طريقتين في المذهب، وإن غلطت حكاية إحداهما ولهذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغليطه حكاية القولين من حيث قال: وإن كان غير محارب كالمستقته، والتاجر فالمذهب أنه لا يترخص أبداً وقيل هو كالمحارب وهو غلط اهـ فلو لا أنه يكفي لصحة التغيير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور وقال الاستو في تغيير المصنف هنا بالمذهب ما نصه وقد علم من التغيير بالمذهب الإشارة إلى طريقتين فاما المحارب فتحكماها فيه الرافعي من غير ترجيح إحداهما قاطعة بالمنع، والثانية بالتخريج على

(فصل) في شروط القصر وتوابعها

قوله (وهي ثمانية) أحدها سفرٌ طويلٌ و (طويلُ السفرِ ثمانيةٌ وأربعون ميلاً) ذهاباً فقط تحديداً ولو ظناً لقولهم لو شك في المسافة اجتهد وفارقت المسافة بين الإمام والمأموم بأن القصر على خلاف الأصل فاحتيط له، والقلتين بأنه لم يرد بيان للمتنصوص عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا.....

فصل: في شروط القصر وتوابعها

• قوله: (في شروط القصر) إلى قوله: (كذا قالوه) في النهاية، والمُعني. • قوله: (وتوابعها) أي كمسالة الاستخلاف ومسألتي أفضلية القصر وأفضلية الصوم. • قوله: (وهي ثمانية ألخ) وهي كما ستأتي طول السفر وجواره وعلم المقصد وعدم الربط بمقيم وثبة القصر وعدم الثنافي لها ودوام السفر والعلم بالكيفية بزماوي. • قوله: (أحدها سفرٌ طويلٌ) ولم يثبت عليه المصنف لتقديم التوضيح به في قوله في السفر الطويل ع ش. • قوله: (ذهاباً فقط) أي لا ذهاباً وإياباً حتى لو قصد مكاناً على مَرَحَلَةٍ بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع لم يقصر لا ذهاباً ولا إياباً، وإن حصل له مشقة مَرَحَلَتَيْنِ شَيْخُنَا وَمُعْنِي. • قوله: (تحديداً) أي حال كون الثمانية، والأربعين ميلاً مُحَدَّدةً يَقْضَى التَّحْصُّ ولو شَيْئاً يَسِيراً ولا تَصْرُ الزيادة شَيْخُنَا. • قوله: (ولو ظناً) أي ناشئاً عن قرينة قوية كما أشعر به قوله لقولهم ألخ ع ش عبارة شَيْخُنَا وَيَكْفِي الظَّنُّ بِالاجْتِهَادِ. اهـ. وعبارة المُعْنِي ولو شك في طول سفره اجتهد، فإن ظهر له أنه القدر المُغْتَبَرُ قَصْرَ وإلا فلا اهـ. • قوله: (فارقَت) أي مسافة القصر (المسافة ألخ) أي حيث كانت تقريباً سم. • قوله: (فاحتيط له) ولا ينافي تحديده مسافة القصر بذلك جعلهم لها مَرَحَلَتَيْنِ وهما سِتْرُ يَوْمَيْنِ مُغْتَدِلَتَيْنِ أو لَيْلَتَيْنِ مُغْتَدِلَتَيْنِ أو يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وإن لم يَغْتَدِلَا بِسَيْرِ الْأَثْقَالِ وهي الإبلُ الْمُحْمَلَةُ مع اغتیارِ التَّزْوِيلِ الْمُغْتَدِلِ لِلْأَكْلِ، والشُّرْبِ، والصَّلَاةِ، والاستِزَاحَةِ؛ لِأَن ذَٰلِكَ يَزِيدُ عَلَيْهَا شَيْخُنَا. • قوله: (والقلتين) أي تقدير القلتين حيث كان الأصح فيه التقريب مُعْنِي. • قوله: (بأنه لم يرد بيان للمتنصوص عليه فيهما) أي القلتين وكذا لم يرد بيان المسافة بين الإمام، والمأموم، وإن أوهمت عبارته خلافه ع ش عبارة المُعْنِي وكذا مسافة الإمام، والمأموم لا تقدير فيها إلا بالأذرع. اهـ. • قوله: (بخلاف ما هنا) أي؛ لِأَن تَقْدِيرَ الْأُمِّيَالِ ثَابِتٌ عَنِ الصَّحَابَةِ مُعْنِي.

الكلام في المتوقِّع، وأما غيرُ المحارِبِ فالمعروف في الجزم بالمنع، والتخريج على التوقُّع شاذٌ وَعَلَطَ كما قاله في الرُّوضَةِ اهـ ولو سَلِمَ فَيَجُوزُ تَعْمِيمُ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُ الْأَقْيَدُ وَلَا يَنَافِيهِ التَّخْيِيرُ بِالْمَذْهَبِ بِنَاءً عَلَى التَّغْلِبِ وَكَوْنُهُ فِي مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فصل: في شروط القصر وتوابعها

• قوله: (وفارقت المسافة بين الإمام والمأموم) أي حيث كانت تقريباً.

(هاشمية) نسبة للعباسيين لا لهاشم جذهم كما وقع للرافعي وأربعون ميلاً أموية إذ كل خمسة من هذه ستة من تلك وذلك لما صح أن ابني عمر وعباس عليهما السلام كانا بقصران وبغضبان في أربعة برود ولا يعرف لهما مخالف ومثله لا يكون إلا عن توقيف بل جاء ذلك في حديث مرفوع صححه ابن خزيمة، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام فهو ستة آلاف ذراع كذا قالوه هنا.....

• قوله (سني): (هاشمية) هو بالرفع أي على الوصفية والتصب أي على الحالية ع ش. • قوله: (نسبة للعباسيين) عبارة النهاية نسبة إلى بني هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني أمية لها. اه. • قوله: (لا لهاشم جذهم كما وقع للرافعي) يتبني أن يراجع كلام الرافعي، فإن صرح بينية التحديد إلى الجد فمشكل، وإن اقتصر على قوله لهاشم احتمل توجيهه بأن مراده الإشارة إلى أنه إذا أريد النسبة إلى التركيب الإضافي نُسب إلى الجزء الثاني منه لا الأول ولا هما بضرعي وفي سم بعد ذكر مثله ثم راجعت كلام الرافعي فوجدته مصرحاً بنسبته إلى الجد. اه. • قوله: (أموية) هو بضم الهمزة نسبة إلى بني أمية، وأما الأموية بفتحها نسبة إلى أمه بن بجالة بن مازن بن ثعلبة فليس بمراد هنا شيخنا وع ش. • قوله: (وأربعون إلخ) عطف على قول المتن ثمانية إلخ. • قوله: (وذلك) أي التحديد المذكور.

• قوله: (ولا يعرف لهما مخالف) أي فذلك مجتمع عليه بالإجماع السكوني. • قوله: (ومثله) أي ما فعلا من القصر، والإفطار في أربعة برود. • قوله: (لا يكون إلا عن توقيف) أي عن سماع أو رؤية من الشارع إذ لا مدخل للإجتihad فيه فحكمه حكم المرفوع فصح كونه ذليلاً بزماوي. • قوله: (بل جاء ذلك) أي جواز القصر، والإفطار في أربعة برود. • قوله: (أربعة آلاف خطوة) أي بخطوة البعير بضم الخاء اسم لما بين القدمين، وأما بالفتح وهو اسم لثقل الرجل من محل آخر فليس بمرادها بجبرمي وع ش. • قوله: (والخطوة ثلاثة أقدام) أي فالميل اثنا عشر ألف قدم نهاية وسم أي بقدّم الآدمي ع ش وشيخنا أي، والقدمان ذراع، والذراع أربعة وعشرون أصبعا معتدلات، والإصبع ستة شعيرات معتدلات، والشعيرة ستة شعرات من شعر البرذون مغني أي الفرس الذي أبواه عجميان فمسافة القصر بالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفاً وبالأذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفاً وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفاً وبالشعيرات إحدى وأربعون ألف ألف وأربعمائة ألف واثنيان وثمانون ألفاً وبالشعرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنيان

• قوله: (لا لهاشم جذهم كما وقع للرافعي) ليقابل أن يقول ما وقع للرافعي صحيح غير مخالف للمقصود؛ لأن النسبة لبني هاشم طريقها النسبة لهاشم فالوجه أنه لا اعتراض عليه بمجرّد قوله إنها نسبة لهاشم اللهم إلا أن يكون في حزمة كلامه شيء آخر يناهني ذلك فليراجع ثم راجعته فرائته ذكر ما يناهني ذلك حيث قال وهو أنيال هاشم جد رسول الله ﷺ وكان قدر أنيال البادية. اه. • قوله: (والخطوة ثلاثة أقدام) أي فهي اثنا عشر ألف قدم قال في شرح العباب والقدم نصف ذراع.

واعترض بأن الذي صحَّحه ابنُ عبد البرِّ وهو ثلاثة آلاف ذراعٍ وخمسمائة هو الموافق لما ذكروه في تحديد ما بين مكة ومِنى وهي ومزدلفة وهي وعرفة ومكة والتنميم، والمدينة وقبَاء وأحد بالأميال. اهـ.

ويُردُّ بأن الظاهر أنَّهم في تلك المسافات قلَّدوا المُحدِّدين لها من غير اختيارها ليعيدها عن ديارهم على أنَّ بعض المُحدِّدين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافاً كثيراً كما بيَّنته في حاشية إيضاح المُصنِّف وحينئذٍ فلا يُعارض ذلك ما حدَّوه هنا واختبروه لا سيما وقولُ مثل ابنِ عباس وابنِ عمر وغيرهما أنَّ كلاً من جُدَّة والطائف وعُسفان على مرحلتين من مكة صريحٌ فيما ذكروه هنا نعم قد يُعارض ذكر الطائف قولهم في قرن أنَّه على مرحلتين أيضاً مع كونه أقرب إلى مكة بنحو ثلاثة أميال أو أربعة وقد يُجاب بأنَّ المراد بالطائف هو ما قُرب إليه فشمل قرن (قلت: وهو مرحلتان بغير الأثقال) وذبيب الأقدام على العادة وهما يومان أو ليلتان أو يومٌ وليلة مُعتدلان أو يومٌ بليته أو عكسه، وإن لم يعتدلاً كما أفهمه كلامُ الإسويِّ ومن تبعه وبه

وثلاثون ألفاً كُردِّي على بأفضل وفي حاشية شئنا على الغزيِّ مثله إلا أنَّه فسَّر البرَدونَ بالبغل، وعجارة الشوزيري، والشعيرة بيته شعرات من ذنب البغل. اهـ. فود: (واعترض) أي قولهم الميل بيته آلاف ذراع. فود: (وهو إلخ) بدل من الموصول، والضمير للميل. فود: (هو الموافق إلخ) خبر إن. فود: (ويُردُّ) أي ذلك الإغتراض. فود: (إنهم) أي الأصحاب يعني ما ذكروه. فود: (في تلك المسافات) أي في تحديد ما بين مكة ومِنى إلخ على حذف المُضاف. فود: (فلا يُعارض ذلك) أي ما ذكروه في تحديد ما بين تلك الأماكن. فود: (هنا) أي في مسافة القصر. فود: (صريح إلخ) يُتأمل سم. فود: (مع كونه أقرب إلخ) أي من الطائف. فود: (فیشمل قرن) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى ولعله استعمله ممنوعاً من الصرف بتأويل البقرة بصري. فود: (سني) (قلت) أي كما قال الرافعي في الشرح محلِّي ومُعني ونهاية. فود: (سني) (وهي) أي الثمانية وأربعون ميلاً وعجارة النهاية، والمُعني وهو أي السفر الطويل. اهـ. فود: (سني) (بغير الأثقال) أي الحيوانات المُثقلة بالأحمال نهايةً ومُعني قال ع ش قوله م ر أي الحيوانات ظاهرة سواء الجمال، والبغال، والحمير لكن ببعض الهواميس أنَّ المراد بالأثقال الجمال ويُلتحق بها البغال فليُراجع ع ش وفي البجيري والكُردِّي على بأفضل عن الحلبي والشوزيري المراد الإبل المحملة لأنَّ خطوة البعير أوسع حينئذٍ. اهـ. فود: (وذبيب) إلى قوله فيُعْتَبَر في المُعني إلا قوله أو يومٌ وليلة وقوله، وإن لم يعتدلاً إلى مع التزول وإلى قوله وبه يُفَرَّق في النهاية إلا ما ذكر وقوله فيُعْتَبَر إلى المشي. فود: (على العادة) أي في صفة السير بحيث لا يكون بالتأني ولا الإسراع وهو غير ما يأتي في قوله مع التزول المُعتاد إلخ فهما قِتان مُختلفان ع ش. فود: (مُعتدلان) راجع للجميع سم.

فود: (صريح فيما ذكروه هنا) يُتأمل. فود: (مُعتدلان) راجع للجميع.

يُعلم أنَّ المراد بالمُعْتَدِلِينَ أَنْ يَكُونَا بِقَدْرِ زَمَنِ الْيَوْمِ بِلَيْتِهِ وَهُوَ ثَلَاثَانِ وَرِثُونَ دَرَجَةً مَعَ التَّزْوِلِ الْمُعْتَادِ لِتَحْوِ الْأَسِيرَاحَةِ وَالْأَكْلِ، وَالصَّلَاةِ فَيُعْتَبَرُ زَمَنُ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَالْبَحْرُ كَالْبَرِّ) فِي اشْتِرَاطِ الْمَسَافَةِ الْمَذْكُورَةِ.

(فَلَوْ قَطَعَ الْأَمْيَالُ فِيهِ فِي سَاعَةٍ لِشِدَّةِ الْهَوَاءِ (قَصَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَمَا لَوْ قَطَعَهَا فِي الْبَرِّ فِي بَعْضِ يَوْمٍ عَلَى مَرْكُوبٍ جَوَادٍ وَكَانَ وَجْهَ هَذَا التَّفْرِيعِ بَيَانُ أَنَّ اعْتِبَارَ قَطْعِ هَذِهِ الْمَسَافَةِ فِي زَمَنِ قَلِيلٍ فِي الْبَحْرِ لَا يُؤَثِّرُ فِي لِحُوقِهِ بِالْبَرِّ فِي اعْتِبَارِهَا مُطْلَقًا فَاذْنَعُ مَا قَدْ يُقَالُ لَيْسَتْ الْبَيْرَةُ بِقَطْعٍ

• قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُعْتَدِلِينَ) أَيِ الْمَأْمُرِ آيَفَا. • قَوْلُهُ: (مَعَ التَّزْوِلِ الْمُعْتَادِ الْخ) صَرِيحٌ صَنِيعِ الْمُعْنَى، وَالتَّهْيِيةُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِسَبْرِ الْأَنْفَالِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَدْرِ زَمَنِ الْيَوْمِ الْخ. اه. • قَوْلُهُ: (فَيُعْتَبَرُ زَمَنُ ذَلِكَ الْخ) أَيِ حَتَّى لَوْ كَانَتِ الْمَسَافَةُ تُقَطَّعُ فِي دُونِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَا ذَكَرَ مِنْ التَّزْوِلِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ وَجَدَ لَمْ تُقَطَّعْ إِلَّا فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ جَازَ الْقَصْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

• قَوْلُهُ (سَبْرِي): (فَلَوْ قَطَعَ الْخ) لَا يُقَالُ هَذَا مُشْكِلاً؛ لِأَنَّهُ رَتَّبَ الْقَصْرَ عَلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْمُعْتَبَرِ عَنْهُ بِقَطْعِ الْأَمْيَالِ وَبَعْدَ قَطْعِ الْمَسَافَةِ لَا يَتَصَوَّرُ قَصْرٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ الْمَسَافَةَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ عِبَارَتَهُ تَقْتَضِي تَأَخُّرَ الْقَصْرِ عَنْ قَطْعِ الْمَسَافَةِ إِذْ لَا يَجِبُ تَغَايُرُ زَمَانِ الشَّرْطِ مَعَ زَمَانِ جَزَائِهِ بَلْ يَجُوزُ اتِّحَادُهُمَا فَالْمَعْنَى الْأَمْيَالُ فِي سَاعَةِ قَصْرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ وَيُؤَوَّلُ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِحَيْثُ يَقَطَّعُ الْمَسَافَةُ فِي سَاعَةٍ جَازَ لَهُ الْقَصْرُ وَلَوْ سَلَّمَ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ بَعْدَ قَطْعِ الْمَسَافَةِ لَا يَتَصَوَّرُ قَصْرٌ لِتَصَوُّرِهِ فِي عَوْدِهِ وَفِي مَقْصِدِهِ حَيْثُ لَا إِقَامَةَ قَاطِعَةً فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • قَوْلُهُ: (لِشِدَّةِ الْهَوَاءِ) عِبَارَةُ التَّهْيِيةِ، وَالْمَعْنَى لِشِدَّةِ جَرِي السَّفِينَةِ بِالْهَوَاءِ وَنَحْوِهِ. اه. قَالَ عَشْرٌ مِنَ التَّحْوِ مَا لَوْ كَانَ وَلِيًّا. اه. أَيِ وَمَا لَوْ كَانَ جَرِيَانُ السَّفِينَةِ بِالْبَحَارِ.

• قَوْلُهُ: (وَمَرْكُوبُ جَوَادٍ) أَيِ وَنَحْوِهِ كَالْمَرَايَةِ التَّارِيَةِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ اخْتِيَاذَ الْخ) بِالذَّلَالِ الْمُهْمَلَةِ. • قَوْلُهُ: (فِي اخْتِيَارِهَا) أَيِ هَذِهِ الْمَسَافَةِ بِالرَّاءِ. • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) يَعْنِي فِي الْغَالِبِ. • قَوْلُهُ: (فَاذْنَعُ مَا قَدْ يُقَالُ الْخ) فِي انْتِفَاعِهِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ حَاصِلُهُ الْإِعْرَاضُ عَلَى الْمُصَنِّفِ بِأَنَّ عِبَارَتَهُ فِي هَذَا التَّفْرِيعِ تَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يَقْصُرُ فِي الْبَحْرِ إِلَّا إِذَا قَطَعَ الْمَسَافَةَ بِالْفِعْلِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَهُوَ لَا يَتَذَنَّبُ بِمَا ذَكَرْتُهُ، وَإِنَّمَا

• قَوْلُهُ: (فَيُعْتَبَرُ زَمَنُ ذَلِكَ) أَيِ حَتَّى لَوْ كَانَتِ الْمَسَافَةُ تُقَطَّعُ فِي دُونِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَا ذَكَرَ مِنْ التَّزْوِلِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ وَجَدَ لَمْ يُقَطَّعْ إِلَّا فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ جَازَ الْقَصْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• قَوْلُهُ فِي (سَبْرِي): (فَلَوْ قَطَعَ الْأَمْيَالُ الْخ) لَا يُقَالُ هَذَا مُشْكِلاً؛ لِأَنَّهُ رَتَّبَ الْقَصْرَ عَلَى قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْمُعْتَبَرِ عَنْهُ بِقَطْعِ الْأَمْيَالِ وَبَعْدَ قَطْعِ الْمَسَافَةِ لَا يَتَصَوَّرُ قَصْرٌ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ الْمَسَافَةَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ عِبَارَتَهُ تَقْتَضِي تَأَخُّرَ الْقَصْرِ عَنْ قَطْعِ الْمَسَافَةِ إِذْ لَا يَجِبُ تَغَايُرُ زَمَانِ الشَّرْطِ مَعَ زَمَانِ جَزَائِهِ بَلْ يَجُوزُ اتِّحَادُهُمَا فَالْمَعْنَى لَوْ قَطَعَ الْأَمْيَالُ فِي سَاعَةِ قَصْرِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ وَيُؤَوَّلُ الْمَعْنَى إِلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِحَيْثُ يَقَطَّعُ الْمَسَافَةُ فِي سَاعَةٍ جَازَ لَهُ الْقَصْرُ وَلَوْ سَلَّمَ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ بَعْدَ قَطْعِ الْمَسَافَةِ لَا يَتَصَوَّرُ قَصْرٌ لِتَصَوُّرِهِ فِي عَوْدِهِ وَفِي مَقْصِدِهِ حَيْثُ لَا إِقَامَةَ قَاطِعَةً فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

المسافة حتى يحتاج لذكر ذلك بل بقصد موضع عليها لقصره بمجرود ذلك قبل قطع شيء منها.

(و) ثانيها علم مقصده فحينئذ (يشترط قصد موضع) معلوم ولو غير (مُعَيَّن) وقد يُراد بالمُعَيَّن المعلوم فلا اعتراض (أو لا) لئلم أنه طويل فيقصر فيه نعم لو سافر متبوع بتابعه كأسير وقن وزوجة وجيش ولا يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لتحقق طول سفره وقد يدخل في عبارته ما لو قصد كافراً مرحلتين ثم أسلم أثناءهما.....

يتدفع به ما قد يقال لا وجه لإلحاق البحر بالبر لأن العادة قطع المسافة فيه في ساعة فيتبني تقديره بمسافة أوسع من مسافة البر ففرغ عليه المصنف ما ذكره للإشارة إلى أنه لا أثر لذلك فتأمل رشدي.

• فؤد: (ليذكر ذلك) أي التفریع المذكور. • فؤد: (بل بقصد موضع الخ) يعني بل العبارة بقصد موضع مُشْتَبِل على المسافة بذليل جواز قصره بمجرود قصد ذلك الموضع أي بعد انقضاء سفره.

• فؤد: (معلوم) أي من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساءى المعين فلا فائدة في المدول وحينئذ فيجوز أن يراد بالمعین المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل سم عبارة الرشدي قوله معلوم أي من حيث المسافة كما يؤخذ مما يأتي ويؤخذ به أنه لو صمم الهائم على سير مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يعينها في جهة كأن قال إن سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين أو لجهة الغرب فلا بد من ذلك أنه يقصر وهو واضح بقيده الآتي فليراجع. اه. أي مع وجود الغرض الصحيح. • فؤد: (المعلوم) أي بالمسافة ع ش. • فؤد: (فلا اعتراض) أي على المصنف نهاية.

فؤد (س): (أولاً) أي أول سفره نهاية. • فؤد: (فليقصر) أي لا فلا نهاية. • فؤد: (نعم لو سافر الخ) استثناء من قولهم يعتبر العلم بطول المسافة بصري أي المشار إليه بقول الشارح لئلم أنه طويل الخ.

• فؤد: (ولا يعرف مقصده) أي لا يعرف التابع مقصد المتبوع سم. • فؤد: (قصر بعد المرحلتين) أي حتى ما فاتته في المرحلتين كما هو ظاهر سم عبارة المفتي، والنهاية فائدة متى فات من له القصر بعد المرحلتين صلاة فيهما قصر في السفر؛ لأنها فائتة سفر طويل كما شمل ذلك قولهم تقصر فائتة السفر في السفر تبة على ذلك شينخي. اه. أي الشهاب الرملي قوله م ر قصر بعد المرحلتين أي، وإن لم تعلم مقصد متبوعه أو علمه وكان الباقي دونهما ع ش. • فؤد: (لتتحقق طول سفره) أي مع المدرك القائم به فيمارق الهائم الآتي رشدي. • فؤد: (ما لو قصد كافراً) أي غير عاص بسفره سم أي فلو كان سافر

• فؤد: (معلوم) أي من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته وإلا ساءى المعين فلا فائدة في المدول وحينئذ فيجوز أن يراد بالمعین المعين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل. • فؤد: (ولا يعرف مقصده) أي لا يعرف التابع مقصد المتبوع ع ش. • فؤد: (قصر بعد المرحلتين) أي حتى ما فاتته في المرحلتين كما هو ظاهر. • فؤد: (ما لو قصد كافراً) أي في غير عاص بسفره وفي الروض آجر الباب، وإن نوى الكافر أو الصبي مسافة القصر ثم أسلم أو بلغ في أثناءها قصر في البقية قال في شرحه: وما

فإنه يقصر فيما بقي لقصده أولاً ما يجوز له القصر فيه لو تأهل للصلاة وبه يفرق بين هذا وعاص تاب في الأثناء؛ لأنه لم يتأهل للترخص مع تأهله للصلاة فلم يحسب له ما قطع قبل التوبة (فلا قصر للهائم) وهو من لا يدري أين يتوجه سلك طريقاً أم لا وهذا يسمى راكب التعاسيف أي الطريق المائلة التي يضل سالكها من تعسف مال أو عشفه تعسيفاً أثبتته (وإن طال تردده) وبلغ مسافة القصر؛ لأنه عابث فلا يليق به الترخص وسيعلم مما يأتي أن بعض أفراد حرام فلذا ذكره بعضهم هنا وبعضهم ثم فما أوجهه كلام بعضهم أنه عاص بسفره مطلقاً ممنوع ومما يؤده قولهم الآتي لو قصد مرحلتين قصر فيهما (ولا طالب غريم) ولا طالب (آبى) عقد سفره بنية أنه (يرجع متى وجده) أي مطلوبه منهما (ولا يعلم موصفه)، وإن

لقطع الطريق مثلاً فتحكمه حكم العاصي بسفره بضري. □ فؤد: (فإنه يقصر فيما بقي) أي، وإن كان أقل من مرحلتين ع ش. □ فؤد: (وبه يفرق إلخ) أي بقوله لقصده إلخ. □ فؤد: (وهذا) أي الذي لم يسلك طريقاً ع ش. اه. سم عبارة المثني، والنهاية قال أبو الفتح العجلي هما عبارة عن شيء واحد وقال الذميري وليس كذلك بل الهائم الخارج على وجهه لا يدري أين يتوجه، وإن سلك طريقاً مسلوفاً وراكب التعاسيف لا يسلك طريقاً فهما مشتركان في أنهما لا يقصدان موضعاً معلوماً، وإن اختلفا فيما ذكرناه انتهى ويدل له جنح الغزالي بينهما. اه. أي إذا أضل في المطفئ المغيرة فملى هذا قبيتهما عموم وخصوص مطلق ع ش قول المثني، وإن طال تردده أي إذا شرط القصر أن يعزم على قطع مسافة القصر ومثني ونهاية. □ فؤد: (ويبلغ) إلى قوله قال الزركشي في النهاية. □ فؤد: (لأنه عابث) وبه فارق نحو الأسير رشدي. □ فؤد: (وسيعلم مما يأتي إلخ) أي في شرح لا يترخص العاصي بسفره إلخ. □ فؤد: (إن بعض أفراد إلخ) وهو الآتي في قوله وبين سفر المعصية إلخ أما من سأل بقصد الاجتماع بمال أو صالح فلا يحرّم عليه ذلك، وإن صدق عليه أنه هائم؛ لأنه لا يقصد محلاً معلوماً بضري.

□ فؤد: (مطلقاً) أي سواء كان خروجه لغرض أو لا ع ش. □ فؤد: (ومما يؤده) أي المنع ع ش. □ فؤد: (عقد سفره) سيأتي مخترزه في قوله أما إذا طرأ إلخ. □ فؤد: (أي مطلوبه منهما) أشار به إلى أن الجملة نعت لطالب كما هو الظاهر ويجوز أن يستغنى عنه بجعلها نعتاً لأحد المتعاطفين من غريم وآبى وحذف نظيرها من الآخر بقريبتها ولم يبرز الضمير مع كونها حبيزة صفة جارية على غير من هي له جزياً

ذكره في الروضة في الصبي قيل عن الزوياني وقضيته أنه لا يصح قصره قبل بلوغه وهو ممنوع لأنه من أهل القصر كما صرح به البغوي والصواب صحته منه وقد قالوا لو جمع تقديماً ثم بلغ، والوقت باقي لم يحتاج لإعادتها نية على ذلك الأذرع والزرزكشي ولم يثبت عليه الإستثنى بل نية على غيره فقال ما ذكر في الصبي متبعة إن بعته وليه، فإن سافر بغير إذن فلا أثر لما قطع قبل بلوغه، وإن سافر معه فينتجه أن يجيء فيه ما مر في غيره من التابيعين. □ فؤد: (وهذا) أي الذي لم يسلك طريقاً ع ش. □ فؤد: (وسيعلم مما يأتي إلخ) كذا م ر. □ فؤد: (أي مطلوبه منهما) يجوز أن يستغنى عن ذلك بجعل جملة يرجع إلخ صفة

طَالَ سَفَرُهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَعْزِمَ عَلَى سَفَرٍ طَوِيلٍ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْقَاهُ إِلَّا بَعْدَ مَرَحَلَتَيْنِ قَصَرَ فِيهِمَا. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِمَا إِذْ لَيْسَ لَهُ مَقْصِدٌ مَعْلُومٌ حِينَئِذٍ. اهـ. وَظَاهِرُ أَتَاهُمَا مِثَالُ فُلُو عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهُ قَبْلَ عَشْرِ مَرَاجِلَ قَصَرَ فِي الْعَشْرِ فَقَطْ وَقَوْلُ أَصْلِهِ وَبُشِّرْتُ أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا لِقَاطِهِ أَيْ الطَّوِيلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ يَشْمَلُ هَذَا، وَالْهَائِمُ إِذَا قَصَدَ سَفَرٌ مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَيَقْصُرُ فِيمَا قَصَدَهُ لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ.....

عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الْمُجَوِّزِينَ عَدَمَ الْإِبْرَازِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ كَمَا هُنَا سَمِ. ة فُود: (قَصَرَ فِيهِمَا) وَمِثْلُهُ الْهَائِمُ فِي ذَلِكَ نِهَآءً وَمُعْنَى أَيْ فِي أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ قَصَرَ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْصُرُ إِذَا كَانَ سَفَرُهُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ وَمِنَ الْغَرَضِ الصَّحِيحِ مَا لَوْ خَرَجَ مِنْ نَحْوِ ظَالِمٍ عَشْرَ وَرَشِيدِي. ة فُود: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِلْخُ) وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الرُّوْضَةِ اسْتِمْرَارُ التَّرْخُصِ وَلَوْ فِيمَا زَادَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا اعْتَمَدَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ نِهَآءً وَمُعْنَى عِبَارَةُ سَمِ الْوَجْهَ أَنَّهُ يَقْصُرُ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِمَا أَيْضًا إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ سَفَرُهُ وَلَا يَقْصُرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَقْصِدٌ مَعْلُومٌ وَإِنْ اُعْتِيَازَ مَعْلُومِيَّةَ الْمَقْصِدِ إِنَّمَا هُوَ لِيَعْلَمَ طَوْلَ السَّفَرِ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهُ قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ فَقَدْ عَلِمَ طَوْلَهُ فَإِذَا شَرَعَ فِيهِ انْعَقَدَ وَجَازَ التَّرْخُصُ إِلَى انْقِطَاعِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسَآلَةِ الْهَائِمِ إِذَا قَصَدَ مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَفِي مَسَآلَةِ طَرِيَانِ الْعَزْمِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَمْتَنِعُ تَرْخُصُهُ بِمَجْرَدِ الْوُجُودِ حَتَّى لَوْ اسْتَمَرَّ بَعْدَ الْوُجُودِ فَيَنْتَبِهُ أَنَّ لَهُ الْقَصْرَ. اهـ. ة فُود: (وَظَاهِرُ أَتَاهُمَا الْإِلْخُ) أَيْ الْمَرَحَلَتَيْنِ. ة فُود: (وَقَوْلُ أَصْلِهِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَآءِ، وَالْمُعْنَى الْإِقْوَالُ لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ. ة فُود: (يَشْمَلُ هَذَا) أَيْ مَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْقَاهُ الْإِلْخُ (وَقَوْلُهُ: وَالْهَائِمُ) عَطَفَ عَلَى هَذَا. ة فُود: (فَيَقْصُرُ فِيمَا قَصَدَهُ) أَيْ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ إِنْتَابٌ نَفْسِهِ أَوْ دَائِيَّتُهُ بِلَا غَرَضٍ إِنْتَابًا لَهُ وَقَعَ وَالْأَفْلَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَاصٍ بِسَفَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ. ة فُود: (لَا فِيمَا زَادَ الْإِلْخُ) خِلَافًا لِلنِّهَآءِ، وَالْمُعْنَى وَسَمٌ كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

لِأَحَدِ الْمُتَعَاطِفِينَ مِنْ غَرِيمٍ وَأَبْقَى حُذِفَ تَطْيِيرُهَا مِنَ الْآخِرِ بِقَرِيْبَتِهَا وَالشَّارِحُ أَشَارَ إِلَى جَعْلِهَا لِطَالِبٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَاحْتَاجَ إِلَى تَأْوِيلِ الضَّمِيرِ وَيَرُدُّ عَلَى مَا قُلْنَا أَنَّ الصِّفَةَ حِينَئِذٍ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَكَانَ الْوَاجِبُ إِبْرَازَ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ وَجِبَابٌ بِحَمْلِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الْمُجَوِّزِينَ عَدَمَ الْإِبْرَازِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَالْمُرَادُ هُنَا وَاضِحٌ لَا لَيْسَ فِيهِ فَتَاهُلُهُ. ة فُود: (قَصَرَ فِيهِمَا) ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوْضَةِ اسْتِمْرَارُ التَّرْخُصِ وَلَوْ فِيمَا زَادَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ شَرْحُ م ر. ة فُود: (لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِمَا) الْوَجْهَ أَنَّهُ يَقْصُرُ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِمَا أَيْضًا إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ سَفَرُهُ وَلَا يَقْصُرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَقْصِدٌ مَعْلُومٌ؛ لِأَنَّ اُعْتِيَازَ مَعْلُومِيَّةِ الْمَقْصِدِ إِنَّمَا هُوَ لِيَعْلَمَ طَوْلَ السَّفَرِ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهُ قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ فَقَدْ عَلِمَ طَوْلَهُ، فَإِذَا شَرَعَ فِيهِ انْعَقَدَ وَجَازَ التَّرْخُصُ إِلَى انْقِطَاعِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسَآلَةِ الْهَائِمِ إِذَا قَصَدَ مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَفِي مَسَآلَةِ طَرِيَانِ الْعَزْمِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَمْتَنِعُ تَرْخُصُهُ بِمَجْرَدِ الْوُجُودِ حَتَّى لَوْ اسْتَمَرَّ عَلَى السَّفَرِ بَعْدَ الْوُجُودِ فَيَنْتَبِهُ أَنَّ لَهُ الْقَصْرَ.

ة فُود: (فَيَقْصُرُ فِيمَا قَصَدَهُ) أَيْ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ إِنْتَابٌ نَفْسِهِ أَوْ دَائِيَّتُهُ بِلَا غَرَضٍ إِنْتَابًا لَهُ وَقَعَ وَالْأَفْلَا؛

أما إذا طرأ له ذلك العزم بعد قصد محلّ مُعَيَّن أو لا ومجاورة العُمران فلا يُؤثِّر كما مر في شرح قوله بِوُضُوْله فَيَتَرَخَّصُ إلى أَنْ يَجِدَهُ (ولو كان لِمَقْصِدِهِ) بِكَسْرِ الصَّادِ كما يَخْطئه (طريقان) طَرِيق (طَوِيل) أي مرحلتان (و) طَرِيق (قَصِيْر) أي دونهما (فَسَلَكَ الطَّوِيلَ لِفَرْضِ صَحِيْح كَسْهُوْلَةٍ أو أَمْنٍ) أو زيادة، وإن قصد مع ذلك استباحة القصر وكذا لِمُجَرَّد تنزُّه على الأوجه؛ لأنَّه غَرَضٌ مَقْصُودٌ إذْ هو إزالة الكُدُورَةِ النَّفْسِيَّةِ بِرُؤْيَةِ مُسْتَحْسِنٍ يَشْفُلُهَا به عنها ومن ثَمَّ لو سافر لأجله قَصَرَ أيضًا بخلاف مُجَرَّد رُؤْيَةِ الْبِلَادِ ابتداءً أو عند المُدَوِّلِ لأنَّه غَرَضٌ فاسِدٌ، ولَزُومُ

فُود: (إذا طرأ إلخ) عبارة النهاية، والمُعْنَى واحْتَرَزَ الْمُصَنِّفُ بقوله المازِ أَوَّلًا عَمَّا لو نَوَى مَسَافَةً قَصَرَ ثم بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْمَحَلِّ الَّذِي يَصِيرُ به مُسَافِرًا نَوَى أَنَّهُ يَرْجِعُ إِنْ وَجَدَ غَرَضَهُ أو يَقِيْمُ فِي طَرِيقِهِ ولو بِمَحَلٍّ قَرِيبٍ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَإِنَّهُ يَتَرَخَّصُ إلى وَجُودِ غَرَضِهِ أو دُخُولِهِ ذَلِكَ الْمَحَلَّ لِاتِّعَادِ سَبَبِ الرُّخْصَةِ فِي حَقِّهِ فَيَكُونُ حُكْمُهُ مُسْتَمِرًّا إلى وَجُودِ مَا غَيَّرَ النَّيَّةَ إِلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لو غَرَضَ ذَلِكَ لَه قَبْلَ مُفَارَقَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ ولو سَافَرَ سَفَرًا قَصِيرًا ثم نَوَى زِيَادَةَ الْمَسَافَةِ فِيهِ إلى صِرْوَرَتِهِ طَوِيلًا فلا تَرَخَّصَ لَه مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ مَحَلٍّ نِيَّتَهُ إلى مَقْصِدِهِ مَسَافَةً قَصْرٍ وَيُفَارِقُ مَحَلَّهُ لِانْقِطَاعِ سَفَرِهِ بِالنِّيَّةِ وَيَصِيرُ بِالْمُفَارَقَةِ مُنْتَهِي سَفَرٍ جَدِيدٍ ولو نَوَى قَبْلَ خُرُوجِهِ إلى سَفَرٍ قَصْرٍ إقامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ فلا قَصَرَ لَه لِانْقِطَاعِ كُلِّ سَفَرَةٍ عَنِ الْأُخْرَى.

اهـ. فُود: (ذلك العزم) أي عَزَمَ أَنَّهُ يَرْجِعُ مَتَى وَجَدَهُ سَم. فُود: (يَعْدُ قَصْدُ مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ) أي مَسَافَةٍ قَصْرٍ. فُود: (ومجاورة العُمران) أي وَيَعْدُ مُفَارَقَةَ الْمَحَلِّ الَّذِي يَصِيرُ به مُسَافِرًا مِنَ الْعُمرانِ أو السَّوَرِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. فُود: (إلى أَنْ يَجِدَهُ) أي الْمَطْلُوب. فُود: (بِكَسْرِ الصَّادِ) إلى قوله وَمِنْهُ يُؤْخَذُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ غَرَضٌ مَقْصُودٌ إلى الْمُنَى وإلى التَّيْبَةِ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. فُود: (كما يَخْطئه) عَوَّلَ على خَطئه الْمُصَنِّفُ لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْفَتْحَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَعَنَ أُخْرَى ع. ش. فُود: (أو زيادة) أي أو عِبَادَةً أو لِلسَّلَامَةِ مِنَ الْمَكَّاسِينَ أو رُخْصَ سَفَرٍ مُعْنَى وَنِهَائَةٍ. فُود: (يَشْفُلُهَا) أي التَّنَفُّسَ (بِه) أي الْمُسْتَحْسِنَ (عنها) أي الكُدُورَةَ ش. اهـ. سَم. فُود: (قَصَرَ أيضًا) خَالَفَهُ النَّهَائَةُ، وَالْمُعْنَى فَاغْتَمَدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّنَزُّهِ وَرُؤْيَةِ الْبِلَادِ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا سَبَبًا لِأَصْلِ السَّفَرِ فلا يَقْصُرُ أو لِلْعُدُولِ إلى الطَّوِيلِ فَيَقْصُرُ.

لِأَنَّهُ حَبِطَ عَاصِ سَفَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فُود فِي (سُي): (لِفَرْضِ صَحِيْح) أي انْتَضَمَ لَه مَا ذُكِرَ وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ إِنْ الْوَجْهَ أَنَّ يُفَرَّقُ بَإَنَّ التَّنَزُّهَ هُنَا لَيْسَ هُوَ الْحَامِلُ عَلَى السَّفَرِ بَلِ الْحَامِلُ عَلَيْهِ غَرَضٌ صَحِيْحٌ كَسَفَرِ التَّجَارَةِ وَلِكَيْتَ سَلَكَ أَبْعَدَ الطَّرِيقَيْنِ لِلتَّنَزُّهِ فِيهِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ رُؤْيَةِ الْبِلَادِ فِيمَا يَأْتِي، فَإِنَّهُ الْحَامِلُ عَلَى السَّفَرِ حَتَّى لو لَمْ يَكُنْ هُوَ الْحَامِلُ عَلَيْهِ كَانَ كَالْتَّنَزُّهِ هُنَا أو كَانَ التَّنَزُّهُ هُوَ الْحَامِلُ عَلَيْهِ كَانَ كَمُجَرَّدِ رُؤْيَةِ الْبِلَادِ فِي تِلْكَ. اهـ. وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ نَوَّعَ فِيهِ وَبِهَ يُعْلَمُ أَنَّهُ لو أَرَادَ التَّنَزُّهُ لِإِزَالَةِ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ كَانَ غَرَضًا صَحِيْحًا دَاخِلًا فِيمَا قَدَّمَهُ فلا يَغْتَرَضُ عَلَيْهِ به شَرْحُ م. ر. فُود فِي (سُي): (كَسْهُوْلَةٍ أو أَمْنٍ) أي وَكَوْثَرِ الْمَكَّاسِينَ شَرْحُ م. ر. فُود: (يَشْفُلُهَا) أي التَّنَفُّسَ به أي الْمُسْتَحْسِنَ عَنْهَا أي الكُدُورَةَ ش.

التنزه لا نظر إليه على أنه غير مُطَرِّد (فَقَضَ) لوجود الشرط (والا) يَكُنْ له غَرَضٌ صَحِيحٌ وَكَذَا
إِنْ كَانَ غَرَضُهُ الْقَصْرُ فَقَطْ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَلَامُهُ قَدْ يَشْمَلُهُ (فَلَا) بِقَصْرِ (فِي الْأَطْلَافِ) لِأَنَّهُ طَوَّلَهُ
عَلَى نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ فَاشْتَبَهَ مِنْ سَلَكَ قَصِيرًا وَطَوَّلَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالتَّرَدُّدِ فِيهِ حَتَّى تَبْلُغَ قَدْرَ
مَرَحِلَتَيْنِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُتَعَمِّدِ ذَلِكَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْغَالِيطِ، وَالْجَاهِلِ بِالْأَقْرَبِ، فَإِنَّ
الْأَوْجَعَ قَصْرُهُمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِهَمَا غَرَضٌ فِي سُلُوكِهِ أَمَّا لَوْ كَانَا طَوِيلَيْنِ، فَإِنَّهُ بِقَصْرِ مُطْلَقًا
قَطْعًا وَنَظَرَ فِيمَا إِذَا سَلَكَ الْأَطْوَلَ لَيَقْرَضِ الْقَصِيرُ فَقَطْ بِأَنَّهُ إِتْعَابُ النَّفْسِ بِمَا غَرَضُ حَرَامٌ
وَيُجَابُ بِأَنَّ الْحُرْمَةَ هُنَا بِتَسْلِيمِهَا لِأَمْرٍ خَارِجٍ فَلَمْ تُؤْثِرْ فِي الْقَصْرِ لِيَقَاءِ أَصْلِ السَّفَرِ عَلَى إِبَاحَتِهِ.

• قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ الْخُ) أَيِ الْزُرْمِ. • قَوْلُهُ: (لِوُجُودِ الشَّرْطِ) وَهُوَ السَّفَرُ الطَّوِيلُ الْمُبَاحُ نِهَائَةً وَمُغْنِي قَوْلِ
الْمُتَنِّ وَلَا أَيْ بِأَنَّ سَلَكَهُ لِمُتَجَرِّدِ الْقَصْرِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَسَمِ.
• قَوْلُهُ: (قَدْ يَشْمَلُهُ) أَيْ بِأَنَّ يُرَادَ بِالْفَرَضِ الْغَرَضُ الصَّحِيحُ غَيْرُ الْقَصْرِ أَخْذًا مِنَ التَّمْثِيلِ أَوْ، وَالْقَصْرِ
لَيْسَ مِنْهُ أَخْذًا مِنَ التَّمْلِيلِ. • قَوْلُهُ: (بِالتَّرَدُّدِ فِيهِ) أَيْ بِالذَّهَابِ يَمِينًا وَيسَارًا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ)
أَيْ مِنَ التَّمْلِيلِ. • قَوْلُهُ: (فِي مُتَعَمِّدِ ذَلِكَ) أَيْ سُلُوكِ الطَّوِيلِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ كَانَا طَوِيلَيْنِ الْخُ) عِبَارَةٌ
الْمُغْنِي، وَالنِّهَايَةُ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ مَا لَوْ كَانَا طَوِيلَيْنِ فَسَلَكَ الْأَطْوَلَ وَلَوْ لَيَقْرَضِ الْقَصِيرُ فَقَطْ
قَصْرَ فِيهِ جَزْمًا. اهـ. • قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا سَلَكَ الْأَطْوَلَ) أَيْ مِنَ الطَّوِيلَيْنِ سَمِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْحُرْمَةَ هُنَا الْخُ)
عَلَى أَنَّ الْإِتْعَابَ غَيْرَ لَازِمٍ لِحُجُوزِ سَبْرِهِ عَلَى وَجْهِ لَا تَعَبَ مَعَهُ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِذَاتِهِ سَمِ. • قَوْلُهُ: (لِأَمْرِ)
خَارِجٍ فَلَمْ تُؤْثِرْ الْخُ) هَذَا قَدْ يُخَالَفُ قَوْلُهُ السَّابِقَ وَسَيُعْلَمُ إِلَى قَمَا أَوْهَمَهُ بَعْضُهُم الْخُ لِدَلَالَتِهِ عَلَى تَسْلِيمِ
أَنَّهُ عَاصٍ بِسَفَرِهِ فِي الْجُمْلَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْإِتْعَابَ وَإِنْتِزَاعَ الْغَرَضِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْعُدُولِ دُونَ
أَصْلِ السَّفَرِ سَمِ. • قَوْلُهُ: (لِيَقَاءِ أَصْلِ السَّفَرِ الْخُ) هَذَا قَدْ يُشْكَلُ بِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِسَفَرِ الْمَغْصِيَةِ أَنْ
يُتَعَبَ نَفْسُهُ وَدَائِتُهُ بِالرَّكْعِ مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْتَصِرَ هُنَا عَلَى مَنَعِ تَسْلِيمِ الْحُرْمَةِ، فَإِنَّ الْعُدُولَ
بِمُتَجَرِّدِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِتْعَابَ النَّفْسِ لِحُجُوزِ أَنْ تَكُونَ الْمَشَقَّةُ الْحَاصِلَةُ فِي الطَّرِيقِ الْأَطْوَلَ قَرِيبَةً مِنَ الْمَشَقَّةِ
الْحَاصِلَةِ فِي الطَّرِيقِ الْآخَرِ مَعَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي الْوُصُولِ إِلَى الْمَقْصِدِ وَلَا كَذَلِكَ الرَّكْعُ الْآتِي، فَإِنَّهُ

• قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ) دَخَلَ مَا لَوْ سَلَكَهُ لِغَيْرِ غَرَضٍ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ.
• قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ كَانَ غَرَضُهُ الْقَصْرُ فَقَطْ) يُفَارِقُ جَوَازَ الْإِقْدَاءِ بَعْنِ فِي الرُّكُوعِ لِقَصْدِ سُقُوطِ الْفَاتِحَةِ
عَنْهُ بِأَنَّ الْجَمَاعَةَ مَطْلُوبَةٌ لِذَاتِهَا فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِ الْقَصْرِ وَبِأَنَّ الْجَمَاعَةَ مَشْرُوعَةٌ
سَفَرًا وَخَضْرًا بِخِلَافِ الْقَصْرِ فَكَانَتْ أَهَمُّ مِنْهُ وَبِأَنَّ فِيهِ إِسْقَاطَ شَطْرِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الْإِقْدَاءِ الْمَذْكُورِ.
• قَوْلُهُ: (وَنَظَرَ فِيمَا إِذَا سَلَكَ الْأَطْوَلَ) أَيْ مِنَ الطَّوِيلَيْنِ بِدَلِيلِ فَلَمْ تُؤْثِرْ فِي الْقَصْرِ إِذْ لَا قَصْرَ فِي هَذِهِ
الْحَالَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ إِلَّا عَلَى الْمُقَابِلِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْحُرْمَةَ هُنَا بِتَسْلِيمِهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ فَلَمْ تُؤْثِرْ فِي
الْقَصْرِ) هَذَا قَدْ يُخَالَفُ قَوْلُهُ السَّابِقَ وَسَيُعْلَمُ إِلَى قَمَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ بَعْضِهِم الْخُ لِدَلَالَتِهِ عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ
عَاصٍ بِسَفَرِهِ فِي الْجُمْلَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْإِتْعَابَ وَإِنْتِزَاعَ الْغَرَضِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْعُدُولِ دُونَ أَصْلِ

(نبيه) ما تَقَرَّرَ من أن ما له طَرِيقان طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ تُعْتَبَرُ الطَّرِيقُ الْمَسْلُوكَةُ قد يُنافيه قولهم في نحو قَرْنِ المِيقَاتِ أَنَّهَا عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ مَعَ أَنَّ لَهَا طَرِيقَيْنِ طَوِيلًا وَقَصِيرًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْكَلَامَ ثُمَّ فِي بُقْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ هَلْ يُعَدُّ سَاكِئُهَا مِنْ حَاضِرِي الْحَرَمِ أَوْ مَكَّةَ وَحَيْثُ كَانَ بَيْنَهُمَا مَرَحَلَتَانِ وَلَوْ مِنْ إِحْدَى الطَّرِيقِ لَا يُعَدُّ مِنْ حَاضِرِي ذَلِكَ وَهَذَا عَلَى مَشَقَّةِ سَبِيلِ مَرَحَلَتَيْنِ وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ إِلَّا بِالطَّرِيقِ الْمَسْلُوكَةِ وَأَيْضًا فَالْقَصِيرَةُ ثُمَّ وَعَرَّةٌ جَدًّا فَقَدَّمَ اعْتِبَارَهُمْ لَهَا ثُمَّ لَعَلَّهُ لِذَلِكَ وَمِنْ ذَلِكَ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِمَحَلٍّ طَرِيقَانِ إِلَى بَلَدٍ الْقَاضِي أَحَدُهُمَا مَسَافَةً الْعَدَوِيِّ، وَالْآخَرُ دُونَهَا اعْتَبِرَ الْأَبْعَدُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الْأَصْلَ مَنَعَ الْحُكْمَ عَلَى الْغَائِبِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ بُعْدُ مَحَلِّهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. (وَلَوْ بَيْعَ الْعَبْدِ أَوْ الزَّوْجَةِ أَوْ الْجُنْدِيِّ) أَوْ الْأَسِيرِ (مَا لَيْكَ أَمْرُهُ) وَهُوَ السَّيِّدُ، وَالزَّوْجُ، وَالْأَمِيرُ وَالْأَسِيرُ (فِي السَّفَرِ وَلَا يَهْرَفُ) كُلُّ مِنْهُمْ (مَقْبُودُهُ فَلَا قَصْرَ) قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ لِفَقْدِ الشَّرْطِ بَلْ بَعْدَهُمَا كَمَا مَرَّ وَكَذَا قَبْلَهُمَا إِنْ عَلِمُوا أَنَّ سَفَرَهُ يُلْفِيهِمَا لِيُجَوِّدَ الشَّرْطَ نَعَمْ مِنْ نَوَى

مَخْضُ عَبْدٍ، وَالتَّعَبُ مَعَهُ مُحَقَّقٌ أَوْ غَالِبٌ ش. □ فَوُدَّ: (مَا تَقَرَّرَ الْخُ) أَيِ فِي الْمَثْنِ. □ فَوُدَّ: (هَلْ يُعَدُّ سَاكِئُهَا الْخُ) أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُ دَمُ التَّنَشُّعِ، وَالْقِرَانِ. □ وَفَوُدَّ: (لَا يُعَدُّ الْخُ) أَيِ فَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (لَا يَهْرَفُ ذَلِكَ) أَيِ حُصُولِ الْمَشَقَّةِ. □ فَوُدَّ: (وَهَرَّةٌ) الْوَجْهُ ضِدُّ السَّهْلِ قَامُوسٌ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ اغْتِيَابِ الْأَبْعَدِ مِنْ طَرِيقِي الْمِيقَاتِ. □ فَوُدَّ: (اخْتَبِرَ الْأَبْعَدُ) أَيِ فَيَجُوزُ الْحُكْمُ عَلَى الْغَائِبِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ. □ فَوُدَّ: (أَوْ الْأَسِيرُ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِهِ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى.

□ فَوُدَّ (لَوْ بَيْعَ الْعَبْدِ الْخُ)، وَالْمُبْعُضُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةً فَكَالْعَبْدِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي نَوَيْهِ كَالْحُرِّ وَفِي نَوَيْهِ سَيِّدُهُ كَالْعَبْدِ عَلَيْهِ قَلْبُ سَافِرٍ فِي نَوَيْهِ ثُمَّ دَخَلَتْ نَوْيُهُ السَّيِّدِ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ فَيَبْغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ أَمَكَّنَهُ الرُّجُوعُ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ أَقَامَ فِي مَحَلِّهِ إِنْ أَمَكَّنَ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا سَافِرٌ وَتَرَخَّصَ لِعَدَمِ عَضَائِهِ بِالسَّفَرِ حَيْثُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ سَافَرَتِ الْمَرْأَةُ بِإِذْنِ زَوْجِهَا ثُمَّ لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ فِي الطَّرِيقِ، فَإِنَّمَا يَلْزَمُهَا الْعِدَّةُ إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي سَافَرَتْ مِنْهُ أَوْ الْإِقَامَةُ بِمَحَلِّهَا إِنْ لَمْ يَتَّخِذْ عَوْدَهَا، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَتَمَّتِ السَّفَرُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فِيهِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (لِفَقْدِ الشَّرْطِ) وَهُوَ عِلْمُهُ بِطَوْلِ السَّفَرِ. □ فَوُدَّ: (بَلْ بَعْدَهُمَا) أَيِ حَتَّى مَا فَاتَهُ فِي الْمَرَحَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهَا فَاتَتْهُ سَفَرٌ طَوِيلٌ سَمَّ وَنَهَايَةُ زَادَ الْمُغْنَى، وَإِنْ لَمْ يَفْصُرِ الْمُشْبُوعُونَ. اهـ. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوَّلًا. □ فَوُدَّ: (إِنْ عَلِمُوا الْخُ) أَيِ كَانَ اخْتَبَرَ نَحْوُ السَّيِّدِ عِيْدَهُ بِأَنَّ سَفَرَهُ طَوِيلٌ وَلَمْ يَعْينَ مَوْضِعًا مُغْنَى. □ فَوُدَّ: (لِيُجَوِّدَ الشَّرْطَ) أَيِ لِيَبَيِّنَ طَوْلَ سَفَرِهِمْ مُغْنَى. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ مِنْ نَوَى الْخُ) أَيِ فِي الْإِتِّدَاءِ فِيمَا

السَّفَرِ عَلَى أَنَّ الْإِتِّمَابَ غَيْرُ لَازِمٍ لِحُجُوزِ سَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ لَا تَمَبُّ مَعَهُ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِذَائِبَتِهِ. □ فَوُدَّ: (فَلَا قَصْرَ قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ الْخُ) وَلَوْ فَاتَتْ مَنْ لَهَ الْقَصْرُ بَعْدَ مَرَحَلَتَيْنِ صَلَاةً فَلَهُ قَصْرُهَا فِي السَّفَرِ لِأَنَّهَا فَاتَتْهُ سَفَرٌ طَوِيلٌ كَمَا شِجِلَ ذَلِكَ كَلَامُهُمْ أَوَّلَ الْبَابِ بَيَّنَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ شَرْحُ م ر. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ مِنْ نَوَى مِنْهُمْ الْهَرَبِ) أَيِ فِي الْإِتِّدَاءِ فِيمَا يَظْهَرُ قَلْبُ عَلِمُوا أَنَّ سَفَرَهُ يَلْفِيهِمَا ثُمَّ بَعْدَ

منهم الهرب إن وجد فرصة أو الرجوع إن زال مانعه لم يترخص إلا بعدهما على الأوجه؛ لأنه حينئذ وجد سبب ترخصه بقينا فلم يؤثر فيه قصده قطعه قبل وجوده بخلافه قبلهما لم يوجد ذلك ولا تحقق نية متبوعه فأثرت نيته للقاطع لضعف السبب حينئذ وبهذا انضح الفرق بين ما هنا وما مر قبيل ولو أقام بتلذذ؛ لأن هناك نيتين متعارضتين فتعين تقديم مقتضى نية المتبوع؛ لأنها أقوى وهنا نية التابع وفعل المتبوع فلا تعارض وعند غلبه يُنظر لقوة السبب وضعفه كما تقرر والأوجه أيضا أن رؤية قصر المتبوع العالم بشروط القصر بمجرده مفارقة له لمحل كعلم مقصده بخلاف إعداده غدة كثيرة لا تكون إلا لسفر طويل عادة فيما يظهر خلافا للأذرع؛ لأن هذا لا يوجب تيقن سفر طويل لاحتماله مع ذلك لنية الإقامة بمفازة قريبة زمانا طويلا أما إذا عرف مقصد متبوعه وأنه على مرحلتين فيقصر وإن امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم (فلو نوا مسافة القصير).....

يظهر فلو علموا أن سفره يتلهمها ثم بعد شروعيهم في السفر معه نوا ذلك لم يؤثر فيما يظهر كما لو قصد بعد الشروع في السفر الإقامة بمحل قريب إقامة مؤثرة، فإنه يترخص إليه تأمل سم. □ فود: (منهم إلخ) أي من التابعين العالمين بطول سفر المتبوع نهاية ومغني وكرددي وقد ينافيه قول الشارح الآتي ولا تحقق إلخ. □ فود: (لم يترخص إلا بغيرهما إلخ) ووجه جواز ترخصه حينئذ مع عدم جزمه كونه تابعا لمن هو جازم ويقصر بعدهما ما فاتته قبلهما كما شمله كلام شيخنا الشهاب الرملّي سم. □ فود: (سبب ترخصه إلخ) وهو السفر الطويل المباح. □ فود: (قطعة) مفعول قصده. □ فود: (قبل إلخ) متعلق بقصده. □ فود: (وبهذا) أي بقوله؛ لأنه حينئذ وجد إلخ. □ فود: (هناك) أي فيما مر إلخ.

□ فود: (نيتين) أي للتابع ومتبوعه. □ فود: (والأوجه) إلى المتن في النهاية. □ فود: (خلافا للأذرع) إلخ) الوجه ما قاله الأذرع حيث ظن بهذه القرينة طول السفر؛ لأنه حينئذ من باب الإجتهاؤ وهو كاف هنا، والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر سم وع ش. □ فود: (فيقصر، وإن امتنع على متبوعه إلخ) قضية ذلك أنه لو امتنع القصر على المتبوع لكون سفره مقصية لم يمتنع على التابع وقد يوجه بأنه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من عضيان المتبوع بالسفر عضيان التابع به؛ لأن الفرض أنه لم يقصد بسفره

شروعهم في السفر معه نوا ذلك لم يؤثر فيما يظهر كما لو قصد بعد الشروع في السفر الإقامة بمحل قريب إقامة مؤثرة، فإنه يترخص إليه تأمل. □ فود: (لم يترخص إلا بغيرهما على الأوجه) اعتداه م ر. ووجه جواز ترخصه حينئذ مع عدم جزمه كونه تابعا لمن هو جازم وهل يقصر بعدهما ما فاتته قبلهما كما شمله المنقول عن شيخنا الشهاب الرملّي المار آتيا. □ فود: (فيما يظهر خلافا للأذرع) إلخ) الوجه ما قاله الأذرع حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لأنه حينئذ من باب الإجتهاؤ وهو كاف هنا والتيقن غير معتبر هنا كما هو ظاهر. □ فود: (فيقصر، وإن امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم) كذا شرح م ر وقضية ذلك أنه لو امتنع القصر على المتبوع لكون سفره مقصية لم يمتنع على التابع وقد يوجه

وحدهم دون متبوعهم أو جهلوا (قَصَرَ الْجُنْدِيُّ دُونَهُمَا)؛ لأنه ليس تحت يد الأمير وقهره

ما قَصَدَ المتبوعُ به ولا قَصَدَ مُعَاوَنَةُ المتبوع على المنصية سم عبارة القليوبي قوله: وإن امتنع على متبوعه إلخ أي لَعَدَمِ غَرَضٍ أو عِضْيَانٍ لَعَدَمِ سَرِيَانٍ مَنصِيَّتِهِ على التابع اهـ. □ قوله: (وَحَدَهُمْ) إلى قوله؛ لأنهم كالأجزاء في النهاية، والمُتَعْنِي ما يوافقه. □ قوله: (وَحَدَهُمْ دُونَ مَتَّبِعِهِمْ) إلخ قال المُحَقِّقُ المحلِّي ما نصّه وفي شَرْحِ المَهْدَبِ قال البَقَوِيُّ لو نَوَى المولى والزَّوْجُ الإقَامَةَ لم يَتَّبِعْ حُكْمُهَا لِلْعَبْدِ، والمرأة بل لهما التَّخَرُّصُ. اهـ. كَلَامُ المُحَقِّقِ وظاهره أنه لا فَرْقَ في ذلك بَيْنَ عِلْمِهِمَا بِنَيْةِ المتبوع الإقَامَةَ وَجَهْلِهِمَا بذلك ويوجّه بأن مَنْ انْعَقَدَ سَفَرُهُ لا يَقْطَعُهُ إِلَّا بِنَيْةِ الإقَامَةِ أو إقَامَتِهِ دُونَ نَيْةِ وإقَامَةِ غَيْرِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِ التابع عِنْدَ نَيْةِ متبوعه مَآكِثًا وَكَوْنِهِ سَائِرًا وَيُوجَّهُ بِمَا تَقَدَّمَ لَكِنِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ المُبَابِ وهو أي ما قاله البَقَوِيُّ مُشْكِلٌ إِذْ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى إقَامَةَ الحَدِّ القاطع ونَوَى تَابِعَهُ السَّفَرَ يَقْصُرُ التابع وكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ فَيَتَّبِعِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا نَوَى المتبوعُ الإقَامَةَ

بأنه قَصَدَ قَطْعَ مَسَافَةِ القصرِ ولا يَلْزَمُ مِنْ عِضْيَانِ المتبوعِ بالسَفَرِ عِضْيَانُ التابع به؛ لِأَنَّ الفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِسَفَرِهِ ما قَصَدَهُ المتبوعُ به ولا قَصَدَ مُعَاوَنَةَ المتبوع على المنصية ولا موافقته فيها نَعَمْ قد يُخَالِفُ ذلك قولُ الإسْتَوِيِّ فِي قولِ المُصَنِّفِ السَّابِقِ إِنَّمَا يَقْصُرُ رُبَاعِيَةَ إلخ ما نصّه.

(فَرْغَ): اشْتِراطُ الإِبَاحَةِ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ القصرِ إِنْ خَرَجَ إِلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ تَبَعًا لِشَخْصٍ لَا يَغْلُمُ سَبَبَ سَفَرِهِ أو حَاطِلًا لِكِتَابٍ لَا يَذَرِي مَا فِيهِ، وَالْمُتَّجِهَ خِلَافَهُ. اهـ. فَإِنَّ مَفْهُومَهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ سَبَبَ سَفَرِهِ وَأَنَّهُ مَنصِيَّةٌ امْتَنَعَ القصرُ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا سَافَرَ مَعَهُ عَلَى وَجْهِ يَصِيرُ عَاصِيًا بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قوله: (وَحَدَهُمْ دُونَ مَتَّبِعِهِمْ أَوْ جَهْلُوا)، قَالَ المُحَقِّقُ المحلِّي ما نصّه وفي شَرْحِ المَهْدَبِ قال البَقَوِيُّ لو نَوَى المولى، والزَّوْجُ الإقَامَةَ لم يَتَّبِعْ حُكْمُهَا لِلْعَبْدِ، والمرأة بل لهما التَّخَرُّصُ. اهـ. كَلَامُ المُحَقِّقِ وظاهره أنه لا فَرْقَ فِي ذلك بَيْنَ عِلْمِهِمَا بِنَيْةِ المتبوع الإقَامَةَ وَجَهْلِهِمَا بذلك بَلْ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ نِيَّتِهِمَا أَيْضًا الإقَامَةَ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ نَيْةَ غَيْرِ المُسْتَقِلِّ لَا تُؤَثِّرُ وَهَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ مَنْ انْعَقَدَ سَفَرُهُ لا يَقْطَعُهُ إِلَّا نَيْةُ الإقَامَةِ أو إقَامَتِهِ دُونَ نَيْةِ وإقَامَةِ غَيْرِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَقَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ قُيِّدَ بِجَهْلِهِمَا فَإِنَّمَا أَنْ يَجِبَ القِضَاءُ إِذَا عَلِمَا بَعْدَ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَلَا فَائِدَةَ لِذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا يَكُونُ نَيْةُ المتبوعِ قَاطِعَةً لِلسَّفَرِ فِي حَقِّ التابعِ أَيْضًا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَغْلُمْ بِهَا حُكْمَ بِصِيحَةِ قَصْرِهِ ظَاهِرًا، فَإِذَا عَلِمَ تَبَيَّنَ عَدَمُ الصَّحَةِ وَجَبَّ القِضَاءُ وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ عَدَمُ انْقِطَاعِ السَّفَرِ أَوْ انْقِطَاعِهِ فَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَقَسَادُهُ وَاضِحٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَقْطَعْ انْقِطَاعُهُ مَعَ الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ مَعَ الْجَهْلِ وَبِهَذَا يَتَدَفَّعُ تَقْيِيدُ الْمَسْأَلَةِ بِحَالَةِ الْجَهْلِ كَمَا وَقَعَ لِيَمِضُ الْمَشَايخُ الْمُجَوِّدِينَ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ التابعِ عِنْدَ نَيْةِ متبوعه مَآكِثًا وَكَوْنِهِ سَائِرًا وَيُوجَّهُ بِمَا تَقَدَّمَ لَكِنِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ المُبَابِ وهو أي ما قاله البَقَوِيُّ مُشْكِلٌ إِذْ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى إقَامَةَ الحَدِّ القاطع ونَوَى تَابِعَهُ السَّفَرَ يَقْصُرُ التابع وكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَلْفَوْا نَيْةَ التابعِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّي أَيِ وَهِيَ مَا إِذَا نَوَى التابعُ الإقَامَةَ لَعَدَمِ اسْتِغْلَالِهِ فَكَانَتْ نَيْتُهُ كَالْعَدَمِ وَوَاضِحٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَالُ فِي المتبوعِ فَيَتَّبِعِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا نَوَى المتبوعُ

بخطأيهما كالأسير وبه يُعلم أَنَّ الكلامَ هنا في جُنْدِيٍّ مُنْطَوِّعٍ بالسَّفرِ مع أميرِ الجيشِ فهو مالِكُ أمرِهِ باعتبارِ تَطَوُّعِهِ بالسَّفرِ معه مُفَوَّضًا أمرَهُ إليه وليس تحتَ قَهْرِهِ باعتبارِ أَنَّ له مُفَارَقَتَهُ وليس للأميرِ إجبارُهُ على السَّفرِ معه فلا تنافي بين قولهم أولاً مالِكُ أمرِهِ والتعليلُ بأنَّه ليس تحتَ قَهْرِهِ فاندَفَعَ ما لِشَارِحِ هنا أمَّا جُنْدِيٌّ مُثَبَّتٌ في الدِّيوانِ فلا أَثَرَ لِنَيْبِهِ وَكَذا جميعُ الجيشِ لأنَّهم تحتَ يَدِ الأميرِ وقَهْرِهِ إذْ له إجبارُهُم لأنَّهم كالأجراءِ تحتَ يَدِ المُستأجِرِ وبه يُعلمُ أَنَّ

وهو ماكِتٌ، والتابعُ سائرٌ فلا تُؤثِّرُ نِيَّةُ المُتَوَبِّعِ في حَقِّ التابعِ حينئِذٍ إلى آخرِ ما أطالَ به وقد يُردُّ على قوله قِيَّتَنِي إلخَ أَنَّ نِيَّةَ التابعِ وخَدَهُ السَّيْرَ لا يُؤثِّرُ بِدَلِيلِ قولِ المُصَنِّفِ ولو نَوَّوا مَسَافَةَ القَصْرِ إلخَ، والفرقُ بَيْنَ الإيتداءِ، والاثناءِ بَعْدَ سَمِّ وَلَكِ أَنَّ تَمَنُّعَ البُعْدِ بآئِهِ يُغْتَفَرُ في الدَّوامِ ما لا يُغْتَفَرُ في الإيتداءِ.

• فَوَدَّ: (بخطأيهما) أي فَنَيْتُهُما وكالعدمِ نِهَايَةً. • فَوَدَّ: (وبه يُعلمُ إلخَ) أي بالتعليلِ. • فَوَدَّ: (فلا تنافي بين قولهم إلخَ) عبارةُ المُفَنِّي أمَّا المُثَبَّتُ في الدِّيوانِ فَهُوَ مِثْلُهُما؛ لِأَنَّهُ مَقْهُورٌ تَحْتَ يَدِ الأميرِ ومِثْلُهُ الجيشُ إذْ لو قِيلَ بآئِهِ لَيْسَ تَحْتَ قَهْرِ الأميرِ كالأحاديِّ لِعَظُمَ الفسادُ.

(تنبيه): قولُ المُصَنِّفِ مالِكُ أمرِهِ لا يُنافيه التعليلُ المذكورُ في الجُنْدِيِّ غيرِ المُثَبَّتِ؛ لِأَنَّ الأميرَ المَالِكَ لِأمرِهِ لا يُيَالِي بانفِرادِهِ عنه ومُخَالَفَتَهُ له بِخِلَافِ مُخَالَفَةِ الجيشِ أي والمُثَبَّتِ في الدِّيوانِ إذْ يَخْتَلِفُ بها نِظَامُهُ. اهـ. ويأتي عَنِ النِّهَايَةِ مِثْلُهُ بِزِيَادَةٍ. • فَوَدَّ: (وَكَذا جميعُ الجيشِ) ظاهرُهُ ولو مُتَطَوِّعًا وفيهِ نَظَرٌ سَمٍّ وَتَقَدَّمَ أَيْضًا ما يَنْدَفِعُ بِهِ النَظَرُ. • فَوَدَّ: (لأنَّهم كالأجراءِ) فِيهِ نَظَرٌ فِي المُتَطَوِّعِ سَمٍّ وَيَتَضَيِّحُ النَظَرُ مع جوابِهِ بِكَلَامِ النِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ ولا تَنَاقُضُ بَيْنَ هَذَا أي مَسْأَلَةِ الجيشِ وما تَقَرَّرَ فِي الجُنْدِيِّ إذْ قِيلَ صَوْرَةُ المَسْأَلَةِ هُنَا فِيمَا إِذَا كَانَ الجيشُ تَحْتَ أَمْرِ الأميرِ وطاعَتِهِ فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ العَبْدِ؛ لِأَنَّ الجيشَ إِذَا بَعَثَهُ الإمامُ وَأَمَرَ أَمِيرًا عَلَيْهِ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ شَرْعًا كَمَا تَجِبُ عَلَى العَبْدِ طَاعَةُ سَيِّدِهِ فَصَوْرَةُ المَسْأَلَةِ فِي الجُنْدِيِّ أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَأْجِرًا وَلَا مُؤَمَّرًا عَلَيْهِ، فَإِنَّ كَانَ مُسْتَأْجِرًا أَوْ مُؤَمَّرًا عَلَيْهِ فَلَهُ حُكْمُ العَبْدِ وَلَا يَسْتَقِيمُ حُكْمُهُ عَلَى مُسْتَأْجِرٍ أَوْ مُؤَمَّرٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَالَفَ أَمْرَ الأميرِ وَسَافَرَ يَكُونُ سَفَرُهُ مَقْصِيَةً فَلَا يَقْصُرُ أَصْلًا أَوْ يُقَالُ الكَلَامُ فِي مَسْأَلَتِنَا فِيمَا إِذَا نَوَى جَمِيعُ الجيشِ فَنَيْتُهُم كَالعدمِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُمْكِنُهُم التَّخَلُّفُ عَنِ الأميرِ، والكَلَامُ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ فِي الجُنْدِيِّ الْوَاحِدِ مِنَ الجيشِ؛ لِأَنَّ مُفَارَقَتَهُ الجيشِ مُمَكِّنَةٌ فَاعْتَبِرَتْ نِيَّتُهُ وَلِذَا عَبَّرَ هُنَا بِالْجيشِ وَقَدْ أَشَارَ لِهَذَا الْأَخِيرِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَمَالِكُ أمرِهِ لَا يُنافيه التعليلُ المذكورُ فِي الجُنْدِيِّ؛ لِأَنَّ الأميرَ المَالِكَ لِأمرِهِ لَا يُيَالِي بانفِرادِهِ ومُخَالَفَتَهُ له بِخِلَافِ

الإقامة وهو ماكِتٌ، والتابعُ سائرٌ فلا تُؤثِّرُ نِيَّةُ المُتَوَبِّعِ فِي حَقِّ التابعِ حينئِذٍ؛ لِأَنَّهُ لو كَانَ مُسْتَقِلًّا وَنَوَى حينئِذٍ لَمْ يُؤثِّرْ فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُؤثِّرَ نِيَّةُ مُتَبَوِّعِهِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ. اهـ. وقد يُردُّ على قوله قِيَّتَنِي إلخَ أَنَّ نِيَّةَ التابعِ وخَدَهُ السَّيْرَ لا تُؤثِّرُ بِدَلِيلِ قولِ المُصَنِّفِ قُلُوْا نَوَّوا مَسَافَةَ لِقَصْرِ إلخَ، والفرقُ بَيْنَ الإيتداءِ والاثناءِ بَعْدَ سَمِّ. • فَوَدَّ: (وَكَذا جميعُ الجيشِ) ظاهرُهُ ولو مُتَطَوِّعًا وفيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (لأنَّهم كالأجراءِ) فِيهِ نَظَرٌ فِي المُتَطَوِّعِ.

أَجِزَ الْعَيْنِ تَابِعَ لِمُسْتَأْجِرِهِ كَالزَّوْجَةِ لِزَوْجِهَا
(وَلَوْ قَصَدَ سَفَرًا طَوِيلًا فَسَارَ ثُمَّ نَوَى) الْمُسْتَقِيلُ (رُجُوعًا) أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ إِلَى وَطْنِهِ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى غَيْرِهِ
لِغَيْرِ حَاجَةٍ (انْقَطَعَ) سَفَرُهُ بِمُجَرَّدِ نِيَّتِهِ إِنْ كَانَ نَازِلًا لَا سَائِرًا لِجِهَةٍ مَقْصِدِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّ نِيَّةَ الْإِقَامَةِ

مُخَالَفَةُ الْجَنَسِ إِذْ يَخْتَلُ بِهَا نِظَامُهُ وَهَذَا أَوْجَهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَاحِدَ، وَالْجَنَسَ بِثَالٍ وَلَا فَا لِمَدَارٍ عَلَى مَا يَخْتَلُ بِهِ نِظَامُهُ لَوْ خَالَفَهُ وَمَا لَا يَخْتَلُ بِذَلِكَ اهـ. وَعِبَارَةُ التَّجْمِيرِ عَلَى الْمُنْهَجِ قَوْلُهُ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُثَبَّتِ أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ مُعْظَمُ الْجَنَسِ أَوْ مَعْرُوفًا بِالشَّجَاعَةِ بِحَيْثُ يَخْتَلُ النَّظَامُ بِمُخَالَفَتِهِ وَلَوْ وَاحِدًا وَلَا كَانَ كَالْمُثَبَّتِ فَالْمَدَارُ عَلَى اخْتِلَالِ النَّظَامِ فَمَنْ يَخْتَلُ بِهِ النَّظَامُ لَا تَغْتَبِرُ نِيَّتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ وَمَنْ لَا يَخْتَلُ بِهِ النَّظَامُ اغْتَبِرَتْ نِيَّتُهُ، وَإِنْ أَثَبَّتْ. اهـ. □ فَوُدَّ: (كَالزَّوْجَةِ لِزَوْجِهَا) وَكَذَا الصَّبِيُّ مَعَ وَلِيِّهِ فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ قَصَدَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ قَصَرَ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ مَا ذَكَرَ فِي الصَّبِيِّ مُتَّبِعَةً إِنْ بَعَثَهُ وَلِيُّهُ، فَإِنْ سَافَرَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَا أَثَرَ لِمَا قَطَعَهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ، وَإِنْ سَافَرَ مَعَهُ فَيُتَّبَعُهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ مَا مَرَّ فِي غَيْرِهِ انْتَهَى. اهـ. سم.

□ فَوُدَّ (سُي): (ثُمَّ نَوَى الْإِلْحَ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ أَيْ، وَالْمُغْنِي لَوْ مِنْ طَوِيلٍ انْتَهَى وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَابْتِهَاجِ كَلَامٍ فِي الْمَسْأَلَةِ. سم. □ فَوُدَّ: (الْمُسْتَقِيلُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى وَلَا يَتَرَخَّصُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ لِجِهَةٍ مَقْصِدِهِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَرَابِعُهَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ. □ فَوُدَّ: (الْمُسْتَقِيلُ) خَرَجَ بِهِ غَيْرُهُ فَلَا أَثَرَ لِنِيَّتِهِ الرُّجُوعِ أَوْ تَرَدُّدِهِ فِيهِ نَعَمْ لَوْ شَرَعَ فِي الرُّجُوعِ بِأَنْ سَارَ رَاجِعًا، وَالْمَحَلُّ قَرِيبٌ لَا يَبْعُدُ الْإِنْقِطَاعُ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَيُتَّبَعُهُ الْإِنْقِطَاعُ حَيْثُ امْتَنَعَ الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ عَاصَى بِالسَّفَرِ. سم. □ فَوُدَّ: (أَوْ) تَرَدَّدَ الْإِلْحَ) أَيْ، وَإِنْ قُلَّ التَّرَدُّدُ ش. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ لِحَاجَةٍ أَوْ لَاعِ ش. □ فَوُدَّ: (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِلْإِقَامَةِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (انْقَطَعَ سَفَرُهُ الْإِلْحَ) وَمَتَى قِيلَ بِانْتِهَاءِ سَفَرِهِ امْتَنَعَ قَصْرُهُ مَا دَامَ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلِ كَمَا جَزَمُوا بِهِ نِيهَاةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (بِمُجَرَّدِ نِيَّتِهِ الْإِلْحَ) وَلَا يَقْضِي مَا قَصَرَهُ أَوْ جَمَعَهُ قَبْلَ هَذِهِ النِّيَّةِ، وَإِنْ قَصَرَتْ الْمَسَافَةُ قَبْلَهَا مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (لِجِهَةٍ مَقْصِدِهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى الرُّجُوعَ وَهُوَ سَائِرٌ لِغَيْرِ مَقْصِدِهِ الْأَوَّلِ لَا يَنْقَطِعُ تَرَخُّصُهُ وَسَيَاتِي مَا فِيهِ فِي قَوْلِهِ، فَإِنْ سَافَرَ قَسَرَ جَدِيدًا ش. □ فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ فِي

□ فَوُدَّ: (كَالزَّوْجَةِ لِزَوْجِهَا) أَيْ وَكَذَا الصَّبِيُّ مَعَ وَلِيِّهِ فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ قَصَدَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ قَصَرَ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ مَا ذَكَرَهُ فِي الصَّبِيِّ مُتَّبِعَةً إِنْ بَعَثَهُ وَلِيُّهُ، فَإِنْ سَافَرَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَا أَثَرَ لِمَا قَطَعَهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ، وَإِنْ سَافَرَ مَعَهُ فَيُتَّبَعُهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ مَا مَرَّ فِي غَيْرِهِ. اهـ.

□ فَوُدَّ فِي (سُي): (ثُمَّ نَوَى رُجُوعًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَلَوْ مِنْ طَوِيلٍ. اهـ. وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَابْتِهَاجِ كَلَامٍ فِي الْمَسْأَلَةِ. □ فَوُدَّ: (الْمُسْتَقِيلُ) خَرَجَ بِهِ غَيْرُهُ فَلَا أَثَرَ لِنِيَّتِهِ الرُّجُوعِ أَوْ التَّرَدُّدِ فِيهِ نَعَمْ لَوْ شَرَعَ فِي الرُّجُوعِ بِأَنْ سَارَ رَاجِعًا، وَالْمَحَلُّ قَرِيبٌ فَفِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الْإِنْقِطَاعُ، فَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ بَعِيدًا فَيُتَّبَعُهُ الْإِنْقِطَاعُ حَيْثُ امْتَنَعَ الرُّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ عَاصَى بِالسَّفَرِ. □ فَوُدَّ: (انْقَطَعَ سَفَرُهُ الْإِلْحَ) وَمَتَى قِيلَ بِانْتِهَاءِ سَفَرِهِ امْتَنَعَ قَصْرُهُ مَا دَامَ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلِ كَمَا جَزَمُوا بِهِ وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْحَاوِي الصَّغِيرِ وَمَنْ يَبْعُهُ مِنْ أَنَّهُ يَقْصُرُ فَعَبْرٌ مَعْمُولٌ بِهِ لِمُخَالَفَتِهِ الْمَقْبُولَ شَرْحُ م ر.

مع السير لا تؤثر فنية الرجوع معه كذلك ويدل لهذا القيد قوله (فإن سار) لمقصده الأول أو لغيره ولو لما خرج منه (فسفر جديد) فلا يترخص إلا إن قصد مرحلتين وفارق محله نظير ما مر أمّا إذا نواه إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بذلك.

(و) ثالثها جواز سفره بالنسبة للمقصر وسائر الرخص إلا التيمم، فإنه يلزمه لكن مع إعادة ما صلاه به كما مر فحينئذ (لا يترخص العاصي بسفره كأبي وناشيرة) ومساير بلا إذن أصل يجب استثناؤه ومساير عليه ذنن حال قاذر عليه من غير إذن دائنه لأن الرخص لا تنأط بالمعاصي...

شرح ولو نوى إقامة الخ. قود: (لهذا القيد) أي إن كان نازلاً. قود: (بتظير ما مر) أي في ابتداء السفر من مجاوزة سور أو عمران البلد، والقريّة ومجاورة مرافق الحلة. (فقوله أمّا إذا نواه الخ) عبارة شرح بأفضل وخرج به أي بالوطن غيره، وإن كان له فيه أهل أو عشيرة فيترخص، وإن دخله كسائر المنازل وبنيته الرجوع ما لو رجع إليه ضالاً عن الطريق. اهـ. أي فإنه يترخص ما لم يصل وطنه فحينئذ يمتنع ترخصه كزدي. قود: (جواز سفره الخ) المراد بالجائز ما ليس حراماً فيشمل الواجب، والمندوب، والمكروه كالسفر للتجارة في أثمان الموتى بغير مي أي كما مر في أول الباب. قود: (إلا التيمم الخ) لعله في التيمم لفقد الماء بخلافه لئحو مريض إلا إن تاب سم عبارة المغني قال في المجموع: والعاصي بسفره يلزمه التيمم عند فقد الماء لحزمة الوقت، والإعادة لتقصيره بترك التوبة. اهـ. قود: (كما مر) أي في التيمم.

قود (سني): (العاصي بسفره) يدخل فيه ما لو قصد بسفره المفسية وغيرها كأن قصد به قطع الطريق وزيارة أهله سم. قود (سني): (كأبي وناشيرة)، والظاهر أن الآبق ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ، وإن لم يبلغه الاثم نهاية أي، فإذا سافر الصبي بلا إذن من وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم وكذا الناشرة الصغيرة وينظر فيما بقي من المدة بعد البلوغ، فإن بلغ مرحلتين قصر وألا فلا؛ لأنهم، وإن لم يكونوا عصاة حال السفر لكن لهم حكم العصاة وقال حج في الإيعاب ما حاصله أن الصبي يقصر قبل البلوغ ويغده، وإن سافر بلا إذن من وليه؛ لأنه ليس بعاصٍ وامتناع القصر في حقه يتوقف على ثقل بخصوصه في أن من قل ما هو بصورة المفسية له حكم العاصي وأنى بذلك انتهى ع ش.

قود: (ومساير بلا إذن الخ) أي وقاطع طريق نهاية ومغني. قود: (يجب استثناؤه) أي في ذلك السفر كان أراد السفر للجهاد وأصله مسلم ع ش. قود: (ذنن حال الخ) أي، وإن قل (وقوله: من غير إذن دائنه) أي أو ظن رضاه. قود: (لأن الرخص الخ) ظاهره، وإن بعد عن محل رب الدين وتعدّر عليه المؤد أو التوكيل في الوفاء وهو ظاهر إن لم يعزم على توفيته إذا قدر بالتوكيل أو نحوه ولم يتدّم

قود: (إلا التيمم) لعله في التيمم لفقد الماء بخلافه لئحو مريض إلا إن تاب.

قود في (سني): (لا يترخص العاصي بسفره) يدخل فيه ما لو قصد بسفره المفسية وغيرها كأن قصد به قطع الطريق وزيارة أهله لأنه لم يخرج عن كونه عاصياً بسفره.

أما العاصي في سفره وهو من يقصد سفراً مباحاً فيعرض له فيه معصية فيرتكبها فيترخص؛ لأن سبب ترخصه مباح قبلها وبعدها ومن سفر المعصية أن يثيب نفسه ودأبته بالركض من غير غرض أو يسافر لمجرد رؤية البلاد، والنظر إليها كما نقله وأقره، وإن قال مجلي في الأول ظاهر كلام الأصحاب الجدل وفي الثاني المذهب أنه مباح (فلو أنشأ) سفراً (مباحاً ثم جعله معصية فلا ترخص) له من حين الجملة (في الأصح) كما لو أنشأ السفر بقصد المعصية، فإن تاب قصر جزماً كما في قوله (ولو أنشأ عاصياً) به (ثم تاب) توبة صحيحة.....

على خروجه بلا إذن قياساً على ما لو عجز عن رد المظالم وعزم على ردها إذا قدر كما اقتضى كلام الشارح م ر في أول الجنائز قبول توبته ع ش. ة فود: (أما العاصي) إلى قوله اه في المفتي إلا قوله وفي الثاني إلى المتن وقوله ولو احتيلاً وقوله أو مغرب وما أثبت عليه. ة فود: (أن يثيب نفسه إلخ) لعل المراد أن ينفذ سفره بنية أن يثيب إلخ بخلاف ما إذا طرأ ذلك الإثاب في أثناء السفر المصحح للقصر فيأتي حكمه في قول المصنف فلو أنشأ مباحاً إلخ. ة فود: (من غير غرض) أي صحيح رشدي.

ة فود: (أو يسافر لمجرد رؤية البلاد) الوجه تقييد كون هذا معصية بما إذا اتعب نفسه أو دأبته بالركض لأنه لا يزيد على الهائم المقيّد بذلك كما علم مما تقدّم ولو عبّر بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد أو بقوله أو في السفر لمجرد رؤية البلاد لكان مقطوعاً على قوله من غير غرض فيكون مقيّداً بما ذكر فليأمل سم. ة فود: (وإن قال مجلي إلخ) أي في الذخائر مفتي. ة فود: (في الأول) هو قوله أن يثيب نفسه إلخ (وقوله في الثاني) هو قوله أن يسافر لمجرد رؤية البلاد ع ش. ة فود: (سفرًا) أي طويلاً مفتي.

فود (سني): (ثم جعله معصية) أي كالسفر لأخذ مكس أو لزنّا بامرأة مفتي. ة فود: (قصر جزماً) أي، وإن كان الباقي أقل من مرحلتين نظراً لأوله وآخره نهاية زاد سم لكن ظاهر قول الشارح كما في قوله إلخ خلافه. اه. ووافق المفتي للشارح فقال مشيراً إلى ردّ النهاية ما نصّه ولو تاب ترخص جزماً كما ذكره الرافعي في باب اللقطة أي بشرط أن يكون سفره من حين التوبة مسافة القصر كما يؤخذ من كلام شيخنا في شرح منهجه، وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين معللاً بأن أوله وآخره مباحان. اه.

ة فود (سني): (ولو أنشأ عاصياً إلخ) ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو بلغ في الطريق قصر في بقيته كما في زوائد الروضة نهاية ومفتي قال ع ش قوله م ر قصر في بقيته أي، وإن كان دون مرحلتين ثم قضيه أن الصبي ليس له القصر قبل البلوغ وليس مراداً؛ لأن الفرض أنه سافر بإذن ولّه فلا معصية اه.

ة فود: (أو يسافر لمجرد رؤية البلاد) الوجه تقييد كون هذا معصية بما إذا اتعب نفسه أو دأبته بالركض لأنه لا يزيد على الهائم المقيّد بذلك كما علم مما تقدّم ولو عبّر بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد لكان مقطوعاً على قوله من غير غرض فيكون مقيّداً بما ذكر فليأمل. ة فود: (فإن تاب قصر جزماً) كذا قاله

(فَمَنْشَأُ السَّفَرِ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ)، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَحَلِّهَا وَمَقْصِدِهِ مَرَحَلَتَانِ قَصَرَ وَلَا فَلَا وَمَا لَا يُشْتَرَطُ لِلتَّرْخُصِ طَوْلُهُ كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ يَسْتَبِيحُهُ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ مُطْلَقًا وَخَرَجَ بِصَحِيحَةٍ مَا لَوْ عَصَى بِسَفَرِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ تَابَ، فَإِنَّهُ لَا يَتَرَخَّصُ مِنْ حِينَ تَوْبَتِهِ بَلْ حَتَّى تَقُوتَ الْجُمُعَةُ (و) رَابِعُهَا عَدَمُ اقْتِدَائِهِ بِمَيْتِمٍ وَ (لَوْ) احْتِمَالًا فَمَتَى (الْقَدَى بِمَيْتِمٍ) وَلَوْ مُسَافِرًا (لَحَقَّةً) وَلَوْ دُونَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَمَا مَرُّ قُبَيْلِ الْأَذَانِ مَعَ الْفَرَقِ كَانَ أَذْرَكَهُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ وَلَوْ مِنْ صُبْحٍ أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ مَغْرِبٍ أَوْ نَحْوِ عِيدٍ أَوْ رَابِعَةٍ وَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا تُسَمَّى تَائِمَةً وَأَنَّهَا تُرَدُّ عَلَى الْمُتَنِ غَيْرِ صَحِيحٍ (لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ

قَوْلِ (سَيِّ): (فَمَنْشَأُ السَّفَرِ) هُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَالشَّيْنِ أَيْ فَمَوْضِعُ إِنْشَاءِ السَّفَرِ يُغْتَبَرُ مِنْ حِينَ الْإِنْفِ هَذَا وَعِبَارَةُ الْمَحَلِّ أَيْ، وَالْمُغْنَى هُوَ بَضَمِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ اهـ وَهِيَ تُغَيِّدُ أَنَّهُ اسْمٌ لِذَاتِ الْمُسَافِرِ لَا لِمَكَانٍ السَّفَرِ وَمَا لَهُمَا وَاجِدُ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (مَرَحَلَتَانِ الْإِنْفِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الْمَرَحَلَتَيْنِ بَعْدَ مُفَارَقَةِ مَحَلِّ التَّوْبَةِ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ بَادِيَةٍ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي بَيَانِ ابْتِدَاءِ السَّفَرِ سَم. هـ قَوْلُهُ: (مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ مُطْلَقًا) أَيْ بَقِيَ مَرَحَلَتَانِ أَمْ لَا ع ش. هـ قَوْلُهُ: (بَلْ حَتَّى تَقُوتَ الْجُمُعَةُ) أَيْ وَمِنْ وَقْتِ قَوَاتِهَا يَكُونُ ابْتِدَاءُ سَفَرِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ نِهَابَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ حَتَّى تَقُوتَ الْجُمُعَةُ أَيْ بِسَلَامِ الْإِمَامِ مِنْهَا بِإِغْيَارِ غَلْبَةِ ظَنِّهِ وَقَضِيَّتِهِ أَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَا يَتَرَخَّصُ، وَإِنْ بَعْدَ عَنْ مَحَلِّ الْجُمُعَةِ وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِذْرَاكُهَا. اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (وَرَابِعُهَا) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ دُونَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ إِلَى كَانَ أَذْرَكَهُ وَقَوْلُهُ لِكَثْرَتِهِ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ اقْتَدَى إِلَى أَوْ الْحَدِيثِ وَقَوْلُهُ وَفِي الظَّاهِرِ إِلَى أَمَّا لَوْ صَحَّحْتُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) قَدْ يُقَالُ يُنَافِيهِ مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (مَعَ الْفَرَقِ) أَيْ بَانَ الْمَدَارُ فِي وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى إِذْرَاكِ قَلْبِهِ جُزْءٍ مَخْشُوسٍ مِنَ الْوَقْتِ وَمَا دُونَ التَّكْبِيرِ لَيْسَ كَذَلِكَ وَفِي وَجُوبِ الْإِتِمَامِ عَلَى مُجَرَّدِ الرِّبْطِ. هـ قَوْلُهُ: (كَانَ أَذْرَكَهُ الْإِنْفِ) أَيْ أَوْ أَخَذَتْ هُوَ عَقِبَ اقْتِدَائِهِ مُغْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكَزْزَدِيُّ قَوْلَهُ أَوْ أَخَذَتْ الْإِنْفِ أَيْ الْإِمَامُ أَوْ الْمَأْمُومُ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (غَيْرُ صَحِيحٍ) أَيْ لِأَنَّهَا تَائِمَةٌ فِي نَفْسِهَا نِهَابَةً وَيُقَالُ لِفَاعِلِهَا إِنَّهُ قَدْ أَتَى بِصَلَاةٍ تَائِمَةٍ مُغْنَى.

قَوْلِ (سَيِّ): (لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ)، وَالْأَوْجَهُ جَوَازُ قَصْرِ مُعَادَةٍ صَلَاتِهَا أَوَّلًا مَقْصُورَةً وَقَعْلَهَا ثَانِيًا إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا بِقَاصِرٍ نِهَابَةً وَمُغْنَى.

الرَّافِعِيُّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقْصُرُ، وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي دُونَ مَرَحَلَتَيْنِ وَلَيْسَ بَعِيدًا لِأَنَّهُ يُغْتَبَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَبَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَكِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِ الشَّارِحِ كَمَا فِي قَوْلِهِ خِلَافُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بَقِيَ أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعُ الْبَاقِي وَمَا قَبْلَ جَعْلِهِ مَخْصِيَةً مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ لَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَثُورِ عَنِ الرَّافِعِيِّ. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا كَانَ بَيْنَ مَحَلِّهَا وَمَقْصِدِهِ مَرَحَلَتَانِ الْإِنْفِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الْمَرَحَلَتَيْنِ بَعْدَ مُفَارَقَةِ مَحَلِّ التَّوْبَةِ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ جِلَّةٍ أَوْ بَادِيَةٍ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ فِي بَيَانِ ابْتِدَاءِ السَّفَرِ. هـ قَوْلُهُ: (وَرَابِعُهَا عَدَمُ اقْتِدَائِهِ بِمَيْتِمٍ الْإِنْفِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَصِحُّ إِحْرَامُ مُسَافِرٍ يَتِمُّ بِمَيْتِمٍ بَنِيَّةِ الْقَصْرِ بِخِلَافِ الْمُقِيمِ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ مَتَى عَلِمَ أَوْ

عَبَّاسٍ قِيلَ تَأْخِيرَ لَحْظَةٍ عَنْ مُتِمِّهِمْ يُؤْهِمُ أَنَّهُ لَوْ لَزِمَ الْإِمَامُ الْإِتِمَامَ بَعْدَ فِرَاقِ الْمَأْمُومِ لَهُ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَهـ، وَالْإِبْهَامُ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ بَلْ يَأْتِي، وَإِنْ قَدَّمَهُ عَلَى أَنَّهُ بَعِيدٌ إِذْ مُتِمِّمُ اسْمٍ فَاعِلٌ وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي حَالِ التَّلَافُفِ فَيُفِيدُ أَنَّ الْإِتِمَامَ حَالَةَ الْإِقْتِدَاءِ فَلَا يُرَدُّ ذَلِكَ رَأْسًا.

(وَلَوْ رَغِبَ) بِتَثْلِيثِ غَيْبِهِ وَأَفْصَحُهَا الْفَتْخُ وَهُوَ مِثَالُ إِذِ الْمَدَارُ عَلَى بُطْلَانِ الصَّلَاةِ (الْإِمَامُ الْمُسَافِرُ) الْقَاصِرُ (وَأَسْتَخْلَفَ) لِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ بِرُعَايَةِ لِكَثْرَتِهِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ (فَتِيمًا) وَلَوْ غَيْرَ مُقْتَدٍ بِهِ (أَتَمُّ الْمُقْتَدُونَ) الْمُسَافِرُونَ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَرَّأُوا الْإِقْتِدَاءَ بِهِ؛ لَأَكْثَرُ بِمُجَرَّدِ الْإِسْتِخْلَافِ صَارُوا مُقْتَدِينَ بِهِ حُكْمًا وَمَنْ تَمَّ لِحَقِّقَهُمْ سَهْوُهُ وَتَحَمَّلَ سَهْوَهُمْ نَقِمَ إِنْ نَزَا فِرَاقَهُ حِينَ أَحْكَمُوا بِأَوَّلِ رُعَايَةِ أَوْ حَدَّثَهُ قَبْلَ تَمَامِ اسْتِخْلَافِهِ قَصُرُوا كَمَا لَوْ لَمْ يَسْتَخْلِفْهُ هُوَ وَلَا الْمَأْمُومُونَ أَوْ اسْتَخْلَفَ قَاصِرًا (وَكَذَا لَوْ عَادَ الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِهِ) يَلْزِمُهُ الْإِتِمَامُ لَا قِتْدَائِهِ بِمُتِمِّمٍ فِي جِزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ (وَلَوْ لَزِمَ الْإِتِمَامُ مُقْتَدِيًا فَفَسَدَتْ) بَعْدَ ذَلِكَ (صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةُ إِمَامِهِ أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحْدِثًا) وَمِنْهُ الْجَنْبُ أَوْ ذَا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلَفَ كُلُّ صَحِيحَةٍ

• قَوْلُهُ: (قَبْلَ تَأْخِيرِ لَحْظَةٍ الْفَتْخُ) قَالَهُ الْإِسْتَوْيُّ وَأَقْرَبُهُ الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ الْإِبْهَامِ.

• قَوْلُهُ: (فَيُفِيدُ أَنَّ الْإِتِمَامَ حَالَةَ الْإِقْتِدَاءِ) فِيهِ نَظَرٌ دَقِيقٌ سَمَّ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ حَقَّ الْمَقَامِ الْمَكْسُ أَيِ أَنَّ الْإِقْتِدَاءَ حَالَةَ الْإِتِمَامِ. • قَوْلُهُ: (فَيُفِيدُ الْفَتْخُ) وَتَتَقَدَّرُ صَلَاةُ الْقَاصِرِ خَلْفَ الْمُتِمِّ وَتَلْقَوْنِي الْقَصْرَ بِخِلَافِ الْمُقِيمِ إِذَا نَوَى الْقَصْرَ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَتَقَدَّرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَصْرِ، وَالْمُسَافِرُ مِنْ أَهْلِهِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بَنِي الْقَصْرِ ثُمَّ نَوَى الْإِتِمَامَ أَوْ صَارَ مُقِيمًا مُغْنِي وَفِي التَّهَابَةِ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَيَّدَ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى بِجَهْلِ الْمَأْمُومِ حَالِ إِمَامِيهِ وَيَأْتِي مَا فِي التَّحْقِيقِ بِالْجَهْلِ.

• قَوْلُهُ (سَيِّ) (وَلَوْ رَغِبَ) أَيِ سَالٍ مِنْ أَتْفِهِ دَمٍ أَوْ أَخَذَتْ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِتَثْلِيثِ غَيْبِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (لِكَثْرَتِهِ الْفَتْخُ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي، وَالتَّهَابَةِ خِلَافَهُ وَبِعِبَارَةِ الثَّانِي هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُغْنِي عَنْهُ هُنَا سَوَاءٌ أَكَانَ قَلِيلًا أَمْ كَثِيرًا عَلَى الْمُقْتَدِ لِاخْتِلَافِهِ بِغَيْرِهِ مِنْ الْفَضْلَاتِ مَعَ تَذَرِيهِ فَلَا يَشُقُّ الْإِحْزَارُ عَنْهُ. أَهـ. • قَوْلُهُ: (مِمَّا قَدَّمْتُهُ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ يُغْنِي عَنْ قَلِيلٍ دَمٍ جَمِيعِ الْمَنَافِذِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ حَدَّثَهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى رُعَايِهِ. • قَوْلُهُ: (قَبْلَ تَمَامِ اسْتِخْلَافِهِ) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ قَبْلَ الْإِسْتِخْلَافِ أَوْ مَعَهُ ش. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ لَمْ يَسْتَخْلِفْ الْفَتْخُ) أَيِ وَإِلَّا اسْتَخْلَفَ نَفْسَهُ سَم. • قَوْلُهُ: (أَوْ اسْتَخْلَفَ قَاصِرًا) أَيِ أَوْ اسْتَخْلَفُوهُ مُغْنِي أَيِ أَوْ اسْتَخْلَفَ نَفْسَهُ كَمَا مَرَّ عَنْ سَم وَفِي التَّهَابَةِ، وَالْمُغْنِي وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْمُتِمِّمُونَ تِيمًا، وَالْقَاصِرُونَ قَاصِرًا فَلِكُلِّ حُكْمُهُ أَهـ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمُحْدِثِ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ ذَا نَجَاسَةٍ الْفَتْخُ) عَطَفَ عَلَى مُحْدِثًا.

ظَنَّ أَنَّ إِمَامَهُ مُقِيمٌ لَزِمَهُ الْإِتِمَامَ فَلَوْ اقْتَدَى بِهِ وَنَوَى الْقَصْرَ انْعَقَدَتْ صَلَاتُهُ وَلَعَلَّتْ نِيَّةُ الْقَصْرِ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ. أَهـ. • قَوْلُهُ: (فَيُفِيدُ أَنَّ الْإِتِمَامَ الْفَتْخُ) فِيهِ نَظَرٌ دَقِيقٌ. • قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ لَمْ يَسْتَخْلِفْهُ هُوَ وَلَا الْمَأْمُومُونَ) أَيِ وَإِلَّا اسْتَخْلَفَ نَفْسَهُ.

وجماعة (أتم)؛ لأنها صلاة لزمه إتمامها فلم يجز له قصرها كفاية الحضر وخرج بفسدت إلخ ما لو بان عدم انعقادها لغير الحدث، والخُب الحضيّ فله قصرها (ولو اقتدى بمن ظنه مُسافرًا) فتوى القصر الظاهر من حال المُسافر أنه ينويه (فبان مُقيماً) يعني مُتِمّاً ولو مُسافرًا (أو بمن جهل سفره) بأن شك فيه أو لم يعلم من حاله شيئاً فتوى القصر أيضاً (أتم)، وإن بان مُسافرًا قاصراً

• فود: (وخرج بفسدت إلخ) قال الأذرعِي، والضابط في ذلك أن كل موضع يصح شروعه فيه لم يعرض الفساد يلزمه الإتمام وحيث لا يصح الشروع فيه لا يكون ملتزماً بالإتمام بذلك مُعني وفي النهاية، والضابط كما أفاده الأذرعِي أن كل ما عرّض بعد موجب الإتمام فسادَه يجب إتمامه وما لا فلا. اهـ. فتأمل هل بينهما تفاوت أو لا بصريّ وكتب الرشيدِي على الثاني ما نصّه هو قاصراً على ما إذا فسدت صلاة المُقتدي. اهـ. • فود: (ما لو بان إلخ) ولو أحرّم مُتَقَرِّداً ولم يتو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الإتمام كما في المجموع ولو فقد الطهورين فشرع بنية الإتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولي وغيره قصر؛ لأن فعله ليس بحقيقة صلاة قال الأذرعِي ولمل ما قالوه بناءً على أنها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها، والمذهب خلافه، والأوجه الأول؛ لأنها، وإن كانت صلاة شرعية لم ينقُط بها طلبُ فعلها، وإنما استقطت حُرمة الوقت فقط وكذا يُقال فيمن يُصلي بتيمم ممن تلزمه الإعادة بنية الإتمام ثم أعادها نهاية وفي المُعني مثله إلا أنه استظهر مقالة الأذرعِي. • فود: (عدم انعقادها) أي عدم انعقاد صلاته، وإن صحّت صلاة الإمام أو عدم انعقاد صلاة الإمام بما يقتضي عدم انعقاد صلاة المأموم فخرج ما لو كان عدم انعقاد صلاة الإمام لحدث أو نجاسة خفية فلذا قال لغير الحدث إلخ وقد يشكّل هذا الاحتراز مع كون الفرض أنه لزم الإتمام إذ لا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكر سم عبارة ش أي صلاة المأموم بأن بان له حدث نفسه أو نجاسة في نحو بدنه أو كونه إمامه ذا نجاسة ظاهرة أو أمياً أو نحو ذلك. اهـ. • فود: (لغير الحدث، والخُب إلخ) أي بالإمام سم.

• فود: (فتوى القصر) إلى قوله: (وبه فارق) في المُعني إلّا قوله: (أو لم يعلم من حاله شيئاً) وقوله: (كما لو اقتدى بمن علمه مُقيماً). • فود: (أو لم يعلم من حاله شيئاً) كان المراد أنه ذاهل عند التّية عن حالة الإمام ولم يخطئ بباله لكانه نوى القصر احتياطاً رشيدِي.

فود: (سُي: مُقيماً) أي فقط مُعني.

• فود: (وخرج بفسدت) إلى: (فله قصرها) والضابط كما أفاده الأذرعِي أن كل ما عرّض بعد موجب الإتمام فسادَه يجب إتمامه وما لا فلا شرعاً م. ر. • فود: (ما لو بان عدم انعقادها) أي عدم انعقاد صلاته، وإن صحّت صلاة الإمام أو عدم انعقاد صلاة الإمام بما يقتضي عدم انعقاد صلاة المأموم فخرج ما لو كان عدم انعقاد صلاة الإمام لحدث أو نجاسة خفية فلذا قال لغير الحدث إلخ وقد يشكّل هذا الاحتراز مع كون الفرض أنه لزم الإتمام إذ لا يجتمع مع عدم الانعقاد لغير ما ذكر. • فود: (لغير الحدث والخُب) أي بالإمام حتى يصح التقيّد بغير ذلك. • فود: (لغير الحدث إلخ) لا يُقال يفهم عدم انعقادها في الحدث والخُب الحضيّ من الإمام وليس كذلك بل هي مُتَعَدِّدة وجماعة كما هو ظاهر؛ لأن هذا

لِتَقْصِيرِهِ بِشُرُوعِهِ مُتَرَدِّدًا فِيمَا يَسْهُلُ كَشَفُهُ لِظُهُورِ شِعَارِ الْمُسَافِرِ غَالِبًا وَخَرَجَ بِمُقِيمًا مَا لَوْ بَانَ مُقِيمًا مُحَدِّثًا، فَإِنْ بَانَتِ الْإِقَامَةُ أَوَّلًا وَجَبَ الْإِنْتِمَاءُ كَمَا لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ عَلِمَهُ مُقِيمًا فَبَانَ حَدِّثُهُ أَوْ الْحَدِّثُ أَوَّلًا أَوْ بَانَ مَعًا فَلَا إِذْ لَا قُدُوةَ بَاطِنًا لِحَدِّثِهِ وَفِي الظَّاهِرِ ظَنُّهُ مُسَافِرًا وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ أَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُحَدِّثًا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّ سَفَرَهُ ثُمَّ أَحَدَّثَ الْإِمَامُ وَظَنَّ مَعَ غُرُوضٍ حَدِّثَهُ أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ ثُمَّ بَانَ مُقِيمًا قَصَرَ أَيُّ؛ لِأَنَّ ظَنَّهُ نَيْةَ الْقَصْرِ عِنْدَ غُرُوضٍ حَدِّثَهُ مَنَعَ النَّظَرَ إِلَى كَوْنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ جَمَاعَةً أَمَّا لَوْ صَحَّحَتِ الْقُدُوةُ بِأَنَّ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ

• فَوَدَّ: (لِتَقْصِيرِهِ الْإِنْفِ) هَذَا لَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ يَغْنِي مُتِمًّا وَلَوْ مُسَافِرًا. • فَوَدَّ: (شِعَارِ الْمُسَافِرِ غَالِبًا) أَيِ، وَالْأَصْلُ الْإِنْتِمَاءُ نِهَآيَةً وَمُتَمِّي. • فَوَدَّ: (أَوْ الْحَدِّثُ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى الْإِقَامَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ بَانَ مَعًا) أَيِ كَانَ يَقُولُ لَهُ وَاحِدٌ: إِمَامُكَ مُقِيمٌ وَآخَرُ إِمَامُكَ كَانَ مُحَدِّثًا مَعَ الْإِنْبَاءِ الْأَوَّلِ بِجُزْئِيٍّ. • فَوَدَّ: (إِذْ لَا قُدُوةَ بَاطِنًا) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: (بَلْ حَقِيقَتُهَا) وَيَتَأَمَّلُ أَيْضًا مَعَ قَوْلِهِمُ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ جَمَاعَةً سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ مَرَّ بَاطِنًا الْأَوَّلَى بَلِ الصَّوَابُ إِسْقَاطُهُ أَه. • فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ الْإِنْفِ) أَيِ يَقُولُهُ: (وَفِي الظَّاهِرِ الْإِنْفِ)، وَأَمَّا الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْعِلَّةِ فَمُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا شَيْخُنَا. أَه. بِجُزْئِيٍّ وَهَذَا لِسَمِ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ بِإِذْنِ تَأَمَّلِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ لِأَجْلِ الْفَرْقِ بِمَا ذُكِرَ وَمُدْخَلِيَةِ الظَّنِّ فِي جَوَازِ الْقَصْرِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ أَحَدَّثَ الْإِمَامُ) وَيَا الْأَوَّلَى إِذَا بَانَ مُحَدِّثًا فَتَأَمَّلْهُ سَم. • فَوَدَّ: (وَوَظَّنَ مَعَ غُرُوضٍ حَدِّثَهُ الْإِنْفِ) سَبْدُكَ مُخْتَرَزَهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا لَوْ صَحَّحَتِ الْقُدُوةُ الْإِنْفِ سَم. • فَوَدَّ: (مَنَعَ النَّظَرَ الْإِنْفِ) مَحَلُّ تَأَمَّلِ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ أَحَدَّثَ) أَيِ الْإِمَامُ ع ش.

الْكَلَامُ بِالنِّسْبَةِ لِصَّلَاةِ الْإِمَامِ لَا الْمَامُومِ. • فَوَدَّ: (إِذْ لَا قُدُوةَ بَاطِنًا) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي بَلْ حَقِيقَتُهَا وَيَتَأَمَّلُ أَيْضًا مَعَ قَوْلِهِمُ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ جَمَاعَةً. • فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ الْإِنْفِ) لَا جَائِزَ أَنْ تَكُونَ الْمُفَارَقَةُ لِمَا مَرَّ بِقَوْلِهِ إِذْ لَا قُدُوةَ بَاطِنًا لِحَدِّثِهِ لَوْجُودِ الْحَدِّثِ هُنَاكَ أَيْضًا، فَإِنْ كَانَتْ بِقَوْلِهِ وَفِي الظَّاهِرِ الْإِنْفِ وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ هُنَاكَ قَدْ يَظُنُّهُ فِي الظَّاهِرِ مُسَافِرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي لُزُومَ الْإِنْتِمَاءِ لِمَجَازِ أَنْ يَتَرَدَّدَ مَعَ ذَلِكَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَمْ يُتِمُّ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ جَعَلَ كَشْرَحِ الرُّوْضِ هَذَا الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَمَسْأَلَةِ أُخْرَى حَيْثُ قَالَ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُسَافِرًا ثُمَّ قَسَدَتْ صَلَاتُهُ بِحَدِّثِ ثُمَّ بَانَ مُتِمًّا حَيْثُ يُتِمُّ، وَإِنْ بَانَ حَدِّثُهُ أَوَّلًا وَلَا يُشْكِلُ عَلَى ذَلِكَ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ جَمَاعَةً وَمِنْ ثُمَّ صَحَّحَتِ الْجُمُعَةُ خَلْفَهُ لِمَا مَرَّ فِي سُجُودِ السُّهُورِ مِنْ بَيَانِ مَعْنَى كَوْنِهَا جَمَاعَةً وَصَحَّحَتِ الْجُمُعَةُ خَلْفَهُ إِنَّمَا هُوَ لِتَجَمُّعِهَا لِصَّلَاةِ الْقَوْمِ وَمِنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ زِيَادَتَهُ عَلَى الْأَرَمِيِّينَ. أَه. • فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ الْإِنْفِ) قَدْ يُعَالِ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ بِنَاءِ عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ غَنِيٌّ عَنْ هَذَا؛ لِأَنَّ مَا مَرَّ قَدْ لَزِمَ فِيهِ الْإِنْتِمَاءُ قَلِيلَ تَبْيِيهِ الْحَدِّثِ بِخِلَافِ هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (بِمَنْ ظَنَّ سَفَرَهُ ثُمَّ أَحَدَّثَ) وَيَا الْأَوَّلَى إِذَا كَانَ مُحَدِّثًا فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (وَوَظَّنَ مَعَ غُرُوضٍ حَدِّثَهُ الْإِنْفِ) بِهَذَا تَمَّارِقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَا مَرَّ قَرِيبًا عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا بِقَوْلِهِ أَمَّا الْإِنْفِ. • فَوَدَّ: (مَنَعَ النَّظَرَ إِلَى كَوْنِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ جَمَاعَةً) لَا شَكَّ أَنَّ انْتِعَاقَ الْإِفْتِدَاءِ بِهِ سَبَقَ الْحَدِّثَ

مُسَافِرًا ثُمَّ أَحَدَتْ وَلَمْ يَظُنْ ذَلِكَ ثُمَّ بَانَ مُقِيمًا، فَإِنَّهُ يُتِمُّ، وَإِنْ عَلِمَ حَدَثَهُ أَوْ لَا وَإِنَّمَا صَحِبَتْ الْجُمُعَةُ مَعَ تَبَيُّنِ حَدَثِ إِمَامِهَا الزَّائِدِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ اكْتِفَاءً فِيهَا بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ بِلِ حَقِيقَتِهَا لِقَوْلِهِمْ إِنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ جَمَاعَةٌ كَامِلَةٌ كَمَا مَرُّ وَلَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ فِي إِدْرَاكِ الْمَسْبُوقِ الرُّكْعَةَ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ؛ لِأَنَّهُ تَحَمَّلَهُ عَنْهُ رُخْصَةً وَالْمُحَدِّثُ لَا يَصْلُحُ لَهُ فَانْدَفَعَ مَا لِلْإِسْنَوِيِّ هَذَا.

(تَبْيِيحٌ) كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ فِي اقْتِدَائِهِ بِمَنْ عَلِمَهُ مُقِيمًا فَإِنَّ حَدَثَهُ مُصَرَّحٌ بِأَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ وَالْأَلَمَ بِحَتَّاجُوا لِقَوْلِهِمْ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ وَحِينَئِذٍ فَيُشْكِلُ انْتِقَادُ صَلَاتِهِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ لِأَنَّهَا تَلَاغَبَتْ لِكَيْتُهُمْ أَشَارُوا لِلْجَوَابِ بِأَنَّ الْمُسَافِرَ مِنْ أَهْلِ الْقَصْرِ بِخِلَافِ مُقِيمٍ نَوَاهُ.....

هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَظُنْ ذَلِكَ) أَي لَمْ يَظُنْ مَعَ غُرُوضِ حَدِيثِهِ أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ ش.

(فَرَعَ): (الْأَوْجَهُ أَنْ كُلَّ مَنْ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ إِذَا صَلَّاهَا تَامَةً جَازَ لَهُ الْقَصْرُ إِذَا أَعَادَهَا سَوَاءً فِي ذَلِكَ فَاقِدُ الطَّهَوْرَيْنِ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ مَا فَعَلَهُ حَقِيقَةُ صَلَاةٍ وَغَيْرُهُ شَرَحُ م ر وَلَوْ صَلَّى تَامَةً ثُمَّ أَرَادَ إِعَادَتَهَا مَعَ جَمَاعَةٍ فَيَتَّبِعِي انْتِنَاعَ قَصْرِهَا م ر. اهـ. سَمِ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَخَالَفَ الْمُغْنِي فَقَالَ وَفَاقًا لِلْأَذْرَعِيِّ بِعَدَمِ جَوَازِ الْقَصْرِ فِي الْإِعَادَةِ الْوَاجِبَةِ الْمَسْبُوقَةِ بِفِعْلِهَا تَامَةً مُطْلَقًا. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ عَلِمَ الْخُ) الْوَاقِ حَالِيَةً.

هـ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا صَحِبَتْ الْجُمُعَةُ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالِ مَنْشُؤِهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ إِذْ لَا قُدُورَةَ بَاطِنًا لِحَدِيثِهِ.

هـ فَوَدَّ: (بَلِ حَقِيقَتُهَا) أَي بِوُجُودِ حَقِيقَتِهَا ع ش. هـ فَوَدَّ: (لَا يَصْلُحُ لَهُ) أَي لِلتَّحَمُّلِ. هـ فَوَدَّ: (تَبْيِيحٌ) كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ الْخُ) أَي السَّابِقُ فِي قَوْلِهِ كَمَا لَوْ اقْتَدَى الْخُ وَهَذَا التَّبْيِيحُ صَرِيحٌ فِي انْتِقَادِ صَلَاتِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْحَالِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ هَذَا مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ تَقْلًا عَنْ أَتَمَاتِي الْأَصْحَابِ وَالْأَذْرَعِيِّ قَالَ إِنَّ هَذَا مُشْكِلٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ مُتَلَاغِبٌ فَالْقِيَاسُ عَدَمُ انْتِقَادِهَا وَتَبْيِيحُهُ الزَّرْكَشِيُّ ثُمَّ أَجَابَ الشَّارِحُ عَنْهُ وَأَطَالَ بِهِ نَعَمْ نَقَلَ أَنَّ شَيْخَنَا الشُّهَابَ الزَّمَلِيَّ أَتَى بِعَدَمِ الْإِنْتِقَادِ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالْحَالِ لِتَلَاغِبِهِ سَمِ وَكَلَامُ الْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي الْإِنْتِقَادِ عِنْدَ الْعِلْمِ وَقَالَ ع ش وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ.

لِأَنَّ الْفَرَضَ طَرُوهُ وَهُوَ اقْتِدَاءُ بِمُقِيمٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يُقَالَ أَيْضًا إِنَّ ظَنَّ السَّفَرِ أَوَّلًا مَعَ ظَنِّ نِيَّةِ الْقَصْرِ عِنْدَ غُرُوضِ الْحَدِيثِ الْغَنَى النَّظَرُ لِانْتِقَادِ الْإِقْدَاءِ السَّابِقِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَظُنْ ذَلِكَ) أَي مَعَ غُرُوضِ حَدِيثِهِ الْخُ ش.

(فَرَعَ): (الْأَوْجَهُ أَنْ كُلَّ مَنْ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ إِذَا صَلَّاهَا تَامَةً جَازَ لَهُ الْقَصْرُ إِذَا أَعَادَهَا سَوَاءً فِي ذَلِكَ فَاقِدُ الطَّهَوْرَيْنِ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ مَا فَعَلَهُ حَقِيقَةُ صَلَاةٍ وَغَيْرُهُ شَرَحُ م ر وَلَوْ صَلَّى تَامَةً ثُمَّ أَرَادَ إِعَادَتَهَا مَعَ جَمَاعَةٍ فَيَتَّبِعِي انْتِنَاعَ قَصْرِهَا م ر. هـ فَوَدَّ: (تَبْيِيحٌ) كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ الْخُ) أَي السَّابِقُ فِي قَوْلِهِ كَمَا لَوْ اقْتَدَى الْخُ وَهَذَا التَّبْيِيحُ صَرِيحٌ فِي انْتِقَادِ صَلَاتِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِالْحَالِ وَلَمَّا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَصِحُّ إِخْرَامُ مُسَافِرٍ يُتِمُّ بِمُتِمِّ بَنِيَةِ الْقَصْرِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ، وَإِنْ نَوَاهُ مَعَ عِلْمِهِ بِإِتِمَامِ إِمَامِهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فِيهِ مَا فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ فَقَالَ مَتَى عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّ إِمَامَهُ مُقِيمٌ لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ فَلَوْ اقْتَدَى بِهِ وَنَوَى الْقَصْرَ انْتَقَدَتْ صَلَاتُهُ وَلَعَثَ نِيَّةُ الْقَصْرِ بِأَتَمَاتِي الْأَصْحَابِ. اهـ. وَالْأَذْرَعِيُّ قَالَ: إِنَّ هَذَا مُشْكِلٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ مُتَلَاغِبٌ فَالْقِيَاسُ عَدَمُ انْتِقَادِهَا وَتَبْيِيحُهُ الزَّرْكَشِيُّ ثُمَّ أَجَابَ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ عَنْهُ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. اهـ. نَعَمْ

وأيضا حه أنه، وإن عِلِمَ إثمَامُ الإمامِ يُتَصَوَّرُ مع ذلك قَصْرُهُ بأن يَتَبَيَّنَ عَدَمُ انبِعَادِ صَلَاتِهِ بِغَيْرِ نَحْوِ الْحَذَثِ فَيَقْصُرُ حِينَئِذٍ فَإِفَادَتُهُ نَيَّْةَ الْقَصْرِ وَلَا كَذَلِكَ الْمُقِيمُ (ولو عِلِمَهُ) أو ظَنَّهُ بل كثيرا ما يُرِيدُونَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْتَمِلُ الظَّنُّ (مُسَافِرًا وَشَكًّا) أَي تَرَدَّدَ (فِي نَيْتِهِ) الْقَصْرَ لِكَوْنِهِ لَا يُوجِبُهُ فَجَزَمَ هُوَ بِنَيْتَةِ الْقَصْرِ (قَصْرًا) إِذَا بَانَ قَاصِرًا؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ وَلَا تَقْصِيرَ (ولو شَكَّ فِيهَا) أَي نَيْتَهُ إِمَامِيهِ (فَقَالَ) مُتَعَلِّقًا عَلَيْهَا فِي نَيْتِهِ (إِنْ قَصَرَ قَصْرَتِ وَإِلَّا) يَقْصُرُ (اتَّصَمَتْ قَصْرًا فِي الْأَصَحِّ) إِنْ قَصَرَ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِصَلَاةِ إِمَامِيهِ، وَإِنْ جَزَمَ فَلَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ وَلَوْ فَسَدَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَجَبَّ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ فِي نَيْتِهِ وَلَوْ فَاسِقًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ يُعْتَبَلُ إِخْبَارُهُ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ، فَإِنْ جُهِلَ وَجَبَّ الْإِثْمَامُ احتياطا.

(و) خَاصَهَا نَيْتَةُ الْقَصْرِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ كَصَلَاةِ السَّفَرِ أَوِ الظُّهْرِ مَثَلًا رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ تَرْخِصًا، وَإِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ (يَشْتَرُطُ لِلْقَصْرِ نَيْتَةً)؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ فَاحْتَاجَ لِبَصَارِفٍ عَنْهُ

أَي الْإِنْبِقَادَ. ■ قَوْلُهُ: (وَلِيُضَاحَهُ) أَي الْجَوَابُ. ■ قَوْلُهُ: (يُتَصَوَّرُ مع ذلك إلخ) فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنْ أَقْلَ أَمْرُهُ إِذَا عِلِمَ إثمَامُ الْإِمَامِ يَتَرَدَّدُ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَوْ يُثِمُّ وَذَلِكَ يَوْجِبُ الْإِثْمَامَ فَلْيُتَأَمَّلْ جِدًّا س. ■ قَوْلُهُ: (أو ظَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ، وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ يَأْتِي إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَكَذَلِكَ صَارَ إِلَى الْمُثْنِ.

■ قَوْلُهُ (وَشَكَّ فِي نَيْتِهِ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ عِلِمَهُ مُسَافِرًا وَلَمْ يَشْكُ كَانَ كَانَ الْإِمَامُ حَقِيقًا فِي دُونِ ثَلَاثِ مَرَّاجِلَ، فَإِنَّهُ يُثِمُّ لِامْتِنَاعِ الْقَصْرِ عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ وَيُتَجَبَّهُ كَمَا قَالَ الْإِسْتَوْيُّ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا إِذَا أَخْبَرَ الْإِمَامَ قَبْلَ إِخْرَائِهِ بِأَنَّ عَزَمَهُ الْإِثْمَامُ مُغْنِي وَنَهَايَةَ أَقْرَبَهُ سَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَيُتَجَبَّهُ إلخ أَي فَيَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ الْإِثْمَامُ، وَإِنْ قَصَرَ إِمَامُهُ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ تَتَعَقَّدُ تَامَّةً لَظَنَّهُ إثمَامَ إِمَامِيهِ. اه. ■ قَوْلُهُ: (لِكَوْنِهِ لَا يُوجِبُهُ إلخ) أَي لِكَوْنِهِ غَيْرَ خَفِيِّ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (إِذَا بَانَ قَاصِرًا) أَي، فَإِنْ بَانَ أَنَّهُ مُثِمٌّ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ حَالُهُ أَتَمَّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ قَصَرَ) أَي، فَإِنْ بَانَ مُثِمًّا أَتَمَّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ) بَيَانٌ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ جَزَمَ) أَي الْمَأْمُومُ بِنَيْتَةِ الْقَصْرِ غَايَةً لِذَلِكَ الْبَيَانِ. ■ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي التَّغْلِيْقُ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَسَدَتْ) وَقَوْلُهُ، فَإِنْ جُهِلَ كُلُّ مِنْهُمَا رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَنْوِ إلخ) غَايَةً لِقَوْلِهِ أَوِ الظُّهْرِ مَثَلًا إلخ. ■ قَوْلُهُ: (هَنَ) أَي عَنِ الْأَصْلِ سَم.

نَقُولُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّزْمَلِيَّ أَثْبَتَ بَعْدَ الْإِنْبِقَادِ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالْحَالِ لِتَلَاغِيهِ. ■ قَوْلُهُ: (يُتَصَوَّرُ مع ذلك قَصْرُهُ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ، فَإِنْ أَقْلَ أَمْرُهُ إِذَا عِلِمَ إثمَامُ الْإِمَامِ يَتَرَدَّدُ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَوْ يُثِمُّ وَذَلِكَ يَوْجِبُ الْإِثْمَامَ فَلْيُتَأَمَّلْ جِدًّا. ■ قَوْلُهُ: (يُتَصَوَّرُ إلخ) قَدْ يُقَالُ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَلَقَدْ نَيْتَةُ الْقَصْرِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ تَعْوِيلِهِمْ عَلَى ذَلِكَ. ■ قَوْلُهُ فِي (وَشَكَّ) خَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَشْكُ كَانَ كَانَ الْإِمَامُ حَقِيقًا فِي دُونِ ثَلَاثِ مَرَّاجِلَ، فَإِنَّهُ يُثِمُّ لِامْتِنَاعِ الْقَصْرِ عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ وَيُتَجَبَّهُ كَمَا قَالَ الْإِسْتَوْيُّ أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا إِذَا أَخْبَرَ الْإِمَامَ قَبْلَ إِخْرَائِهِ بِأَنَّ عَزَمَهُ الْإِثْمَامَ شَرْحَ م ر. ■ قَوْلُهُ: (فَاحْتَاجَ لِبَصَارِفٍ هَنَ) أَي عَنِ الْأَصْلِ.

بخلاف الإتمام ويشترط وجود نيته (في الإحرام) كسائر النيات بخلاف نية الاقتداء؛ لأنه لا بدع في طرؤ الجماعة على الانفراد كعكسه إذ لا أصل هنا يرجع إليه بخلاف القصر لا يمكن طرؤه على الإتمام؛ لأنه الأصل كما تقرّر.

(و) سادسها (التحرُّزُ عن منافيها) أي نية القصر (قوامًا) أي في دوام الصلاة بأن لا يتردّد في الإتمام فضلًا عن الجزم به كما قال (ولو) عبارةً أصله فلو قيل وهي أحسن؛ لأنّ هذا بيانٌ للتحرُّزِ ورُدُّ بآته لَمَّا ضَمَّ للمُحْتَرِزِ ما ليس منه وهو قوله أو قام إشارًا للاختصار لم يحسن التفرُّيع (أحرَمَ قاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصُرُ أَمْ يُتِمُّ أَوْ) أحرَمَ ثُمَّ شَكَّ (في أنه نوى القصر) أو لا قيل هذا تركيب غير مستقيم لأنه قَسِمَ لِمَنْ أحرَمَ قاصِرًا لا قَسِمَ منه اهـ. ويُردُّ بأن كونه قاصِرًا في أحد الاحتمالين المشكوكَ فيهما سَوَّغَ جملة قَسَمًا (أو قام) عطفٌ على أحرَمَ (إمامه لإلحاقه

فرد: (بخلاف الإتمام) أي، فإنه الأصل فيلزم، وإن لم يتوَّعَّع ش. فرد: (كسائر النيات) عبارةً المُعْنَى وشرح المنهج كأصل النية. اهـ. فرد: (إذ لا أصل هنا إلخ) وقد يُمتنع بأن الأصل هنا الانفراد ولذا إذا لم يتوَّعَّع القُدوة انقعدت صلته فرادى. فرد: (وسادسها التحرُّزُ إلخ) أي لا استدامة نية القصر بمعنى أنه يلاحظها دائمًا فَلَيْسَتْ بشرط مُعْنَى وشيخنا. فرد: (وهي) أي عبارةً الأصل. فرد: (لأنّ هذا) أي تركيب ولو أحرَمَ إلخ بقطع النظر عن خصوص الفاء أو الواو. فرد: (إشارة إلخ) مفعول له لقوله ضَمَّ. فرد: (ثُمَّ شَكَّ) هل المراد بالشكّ هنا مُطْلَقُ التردّد باستيواء أو رُجْحَانٍ كما هو المراد في غالب الأبواب، والمُنَاسِبُ لِأَمْرِ النية سم أقول قول الشارح في شرح بافضل ويستديم الجزم بها بأن لا يأتي بما ينافيها إلخ كالصريح في إرادة مُطْلَقِ التردّد. فرد: (قيل هذا) أي قول المُصَنِّفِ أو في أنه نوى القصر مُعْنَى. فرد: (ويُردُّ بأن كونه إلخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء هذا وقد يُجَابُ بأن الشكّ المذكور بحسب الظاهر وكونه قاصِرًا بحسب نفس الأمر فهو قَسَمٌ منه ولا مخدور ولا يقال يلزم عليه تخصيص الحكم بالقاصر في نفس الأمر دون الميم فيه مع أنه جارٍ فيه بلا شكّ لآنا نقول ذلك حينئذٍ يُعْلَمُ بالأولى كما هو ظاهر بصريّ أقول قول المُصَنِّفِ ثم تَرَدَّدَ إلخ كالصريح في أنّ كونه قاصِرًا بحسب نفس الأمر، والظاهر ممّا، والحاصل أنّ الإشكالَ في غاية القوة ولذا جَزَمَ به المُعْنَى ولم يُجِبْ عنه. فرد: (عطف على أحرَمَ) الأولى عطفه على تَرَدَّدَ؛ لأنّ عطفه على أحرَمَ يصيرُ التّقديرُ أو لم يُحرَمَ قاصِرًا بل مُتِمًّا وقام إمامه إلخ كما هو قاعدة العطف بأو من تقدير تقيض المخطوف عليه وذلك ليس بمراد هنا بل صورته أنه أحرَمَ قاصِرًا ثم قام إمامه إلخ إلا أنّ يُجَابُ بأن تلك القاعدة أغلبية فيجوز أن يُجَمَلَ التّقديرُ هنا ولو قام الإمام إلخ ع ش.

فرد: (أو أحرَمَ ثم شكّ) هل المراد بالشكّ هنا مُطْلَقُ التردّد باستيواء أو رُجْحَانٍ كما هو المراد عند الإطلاق في غالب الأبواب، والمُنَاسِبُ لِأَمْرِ النية.

فَشَكُّ) أَي تَرَدُّدٌ (هَلْ هُوَ مُتِمٌّ أَمْ) بِأَنِّي فِي الْوَصِيَّةِ مَا فِي الْعَطْفِ بِأَمْ فِي حَيْزٍ هُوَ مَبْشُوطًا (سَاهٍ أَتَمُّ) وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ سَاهٍ لِلتَّرَدُّدِ فِي الْأَوَّلَى الْمَفْهُومِ مِنْهَا الْجُزْءُ بِهِ الَّذِي بِأَصْلِهِ بِالْأَوَّلَى وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الثَّانِيَةِ عَدَمُ النِّيَّةِ، وَتَذَكُّرُهَا عَنْ قُرْبٍ لَا يُفِيدُ هُنَا لِمُضِيِّ جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَى الْإِتِمَامِ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ مُتَعَقِّدَةً وَبِهِ فَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الشُّكِّ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ زَمَنَهُ غَيْرُ مُحْشُوبٍ، وَإِنَّمَا غُفِيَ عَنْهُ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ مَعَ زَوَالِهِ عَنْ قُرْبٍ غَالِيًا وَلِلزُّومِ الْإِتِمَامِ عَلَى أَحَدِ احْتِمَالَيْنِ فِي الثَّالِثَةِ كَالثَّانِيَةِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الشُّكِّ فِي نِيَّةِ الْإِمَامِ الْمُسَافِرِ ابْتِدَاءً بِأَنَّ ثَمَّ قَرِينَةً عَلَى الْقَصْرِ وَهِيَ الْقَرِينَةُ ظَاهِرَةٌ فِي الْإِتِمَامِ وَهُوَ قِيَامُهُ لِلثَّالِثَةِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَوْجَبَ إِمَامُهُ الْقَصْرَ كَحَتَفِي بَعْدَ ثَلَاثِ مَرَاجِلَ لَمْ يَلْزَمَهُ إِتِمَامٌ حَمَلًا لِقِيَامِهِ عَلَى السَّهْوِ (وَلَوْ قَامَ الْقَاصِرُ لِلثَّالِثَةِ عَمْدًا بَلَا مُوجِبٍ لِلْإِتِمَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) كَمَا لَوْ قَامَ الْمُتِمُّ لِخَامِسَةٍ (وَإِنْ كَانَ) قِيَامُهُ لَهَا (سَهْوًا) فَتَذَكَّرَ أَوْ جَهَلَ فَقِيلَ (عَادَ) وَجُوبًا (وَسَجَدَ لَهُ) أَي لِهَذَا السَّهْوِ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ مُبْطِلٌ وَكَذَلِكَ صَارَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ لِمَا مَرَّ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بَلْ، وَإِنْ لَمْ يَصِرْ إِلَيْهِ أَقْرَبَ لِمَا مَرَّ ثَمَّ عَنْ الْمَجْمُوعِ أَنْ تَقَعُدَ الْخُرُوجَ عَنْ حَدِّ الْجُلُوسِ مُبْطِلٌ (وَسَلَّمَ، فَإِنْ أَرَادَ) حِينَ تَذَكَّرَهُ (أَنْ يُتِمَّ عَادَ) وَجُوبًا لِلْجُلُوسِ (ثُمَّ نَهَضَ فُتِمًا).....

قَوْلُ (سُئِيَ): (أَتَمُّ) فَهَلْ يَنْتَظَرُهُ فِي التَّشَهُّدِ إِنْ جَلَسَ إِمَامُهُ لَهُ حَمَلًا لَهُ عَلَى أَنَّهُ قَامَ سَاهِيًا أَوْ تَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ نِيَّةُ الْمُنَافِقَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فَلْيُرَاجَعْ ش وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلُ أَي جَوَازُ الْإِنْتِظَارِ نَظِيرًا مَا يَأْتِي عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ أَيْضًا فِي الْإِفْتِدَاءِ بِالْحَتَفِ. قَوْلُ: (وَإِنْ بَانَ الْإِنْخ) أَي حَالًا. قَوْلُ: (الْجُزْءُ بِهِ) أَي بِالْإِتِمَامِ. قَوْلُ: (وَتَذَكَّرُهَا) أَي نِيَّةُ الْقَصْرِ فِي الثَّانِيَةِ. قَوْلُ: (لِمُضِيِّ جُزْءٍ الْإِنْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ لَا يُفِيدُ. قَوْلُ: (لِأَنَّ صَلَاتَهُ الْإِنْخ) عِلَّةٌ لِلْمُضِيِّ. قَوْلُ: (وَبِهِ فَارَقَ الْإِنْخ) أَي يَقُولُهُ لِمُضِيِّ جُزْءٍ الْإِنْخ. قَوْلُ: (لِأَنَّ زَمَنَهُ غَيْرُ مُحْشُوبٍ الْإِنْخ) أَي بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّ الْمَوْجُودَ حَالَ الشُّكِّ مُحْشُوبٌ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَا مَا كَانَ نَوَى الْقَصْرِ أَمْ الْإِتِمَامِ لِيُجُودَ أَصْلُ النِّيَّةِ فَصَارَ مُؤَدِّيًا جُزْءًا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى التَّمَامِ كَمَا مَرَّ نِهَاجًا وَمُغْنِي. قَوْلُ: (لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ) أَي وَمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ مُغْنِي. قَوْلُ: (مَعَ زَوَالِهِ عَنْ قُرْبٍ غَالِيًا) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَلِذَا أَسْقَطَهُ الْمُغْنِي. قَوْلُ: (وَلِلزُّومِ الْإِتِمَامِ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِلتَّرَدُّدِ الْإِنْخ. قَوْلُ: (وَفَارَقَ) أَي مَا هُنَا أَيْضًا (مَا مَرَّ) أَي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ. قَوْلُ: (قَرِينَةُ عَلَى الْقَصْرِ) وَهِيَ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْمُسَافِرِ أَنَّهُ نَوَى الْقَصْرَ. قَوْلُ: (وَهُوَ) أَي الْقَرِينَةُ، وَالتَّذَكُّرُ لِرِعَايَةِ الْخَبَرِ. قَوْلُ: (لَمْ يَلْزَمَهُ إِتِمَامُ الْإِنْخ) أَي وَتَخَيَّرَ بَيْنَ انْتِظَارِهِ وَمُقَارَفَتِهِ وَسَجَدَ فِيهِمَا لِسَهْوِ إِمَامِهِ اللَّاحِقِ لَهُ إِعْدَادُ وَزِيَادَتُهُ عَ ش. قَوْلُ (سُئِيَ): (بَلَا مُوجِبٍ لِلْإِتِمَامِ) أَي كَتَبَهُ أَوْ نِيَّةَ إِقَامَةِ مُغْنِي. قَوْلُ: (كَمَا لَوْ قَامَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يَجِبُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَلِكَ صَارَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ أَوْ كَانَ إِلَى بَلْ يُكْرَهُ. قَوْلُ: (لِخَامِسَةٍ) عِبَارَةٌ غَيْرُ لَزَائِدَةٍ. قَوْلُ: (بَلْ، وَإِنْ لَمْ يَصِرْ الْإِنْخ) أَقْرَبَ سَمْعًا وَعَ شَ وَاعْتَمَدَ الْحَلَبِيُّ، وَالْحِصْنِيُّ. قَوْلُ (سُئِيَ): (فَإِنْ أَرَادَ الْإِنْخ)، فَإِنْ لَمْ يَتَوَّ الْإِتِمَامَ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ وَهُوَ قَاصِرٌ وَلَوْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى أَتَى بِرَكْعَتَيْنِ ثَمَّ نَوَى الْإِتِمَامَ لَزِمَهُ رَكْعَتَانِ وَسَجَدٌ لِلْسَّهْوِ نَذْبًا مُغْنِي.

أي نأويتا الإثمَامَ لَأَن تَهْوِضَهُ أَلْفَى لِسَهْوِهِ فَوَجِبَتْ إِعَادَتُهُ.
 وَسَابِقُهَا ذَوَامُ السَّفَرِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ كَمَا قَالَ (وُشْتَرِطُ) لِلْقَصْرِ أَيْضًا (كَوْنُهُ) أَيْ النَّوَِي لَهُ
 (مُسَابِقًا فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ) الْمُتَنَافِيَةَ لِلتَّرْخُصِ (فِيهَا) أَوْ شَكُّ فِي نِيَّتِهَا (أَوْ بَلَفَتْ
 سَفِيثَتَهُ) فِيهَا (دَارَ إِقَامَتِهِ) أَوْ شَكُّ هَلْ بَلَغَتْهَا (أَتَمَّ) إِزْوَالِ تَحَقُّقِ سَبَبِ الرُّخْصَةِ.
 وَثَابِتُهَا كَوْنُهُ عَالِمًا بِجَوَازِ الْقَصْرِ، فَإِنْ قَصَرَ جَاهِلًا بِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ لِتَلَاغِيهِ (وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ
 مِنَ الْإِثْمَامِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِذَا بَلَغَ) السَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْقَصْرِ (ثَلَاثَ مَرَاجِلَ) وَإِلَّا فَالْإِثْمَامُ أَفْضَلُ

• فَوُدَّ: (أَي نَأَوَيْتَا الْإِثْمَامَ) قَدْ يُشْكِلُ اغْتِيَارُ نِيَّةِ الْإِثْمَامِ مَعَ قَوْلِهِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُيَسِّمَ، فَإِنْ إِرَادَتَهُ الْإِثْمَامَ لَا
 تَنْقُصُ عَنِ التَّرَدُّدِ فِي أَنَّهُ يُيَسِّمُ بَلْ يَزِيدُ مَعَ أَنَّهُ مُوجِبُ الْإِثْمَامِ فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى نِيَّةِ الْإِثْمَامِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ
 لَمْ يَقْصِدْ اغْتِيَارَ نِيَّةِ جَدِيدَةٍ لِلْإِثْمَامِ بَلْ مَا يَشْمَلُ نِيَّتَهُ الْحَاصِلَةَ بِإِرَادَةِ الْإِثْمَامِ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ صَرَفَ الْقِيَامَ
 لِغَيْرِ الْإِثْمَامِ سَمَ عَلَى حَقِّ. اهـ. ع ش وَاعْتَمَدَ الشُّوَبَرِيُّ، وَالسُّلْطَانُ، وَالْجَفْنِيُّ مَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ
 الشَّارِحِ، وَالنَّهَائِيَّةِ، وَالْمُغْنِي مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ جَدِيدَةٍ بَعْدَ الْعُودِ وَلَا يُكْتَفَى بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ
 مَحَلِّهَا. • فَوُدَّ: (فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ) أَي وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِثْنَيْنِ بِالْمِيمِ مِنْ عَلَيَّكُمْ ع ش.
 • فَوُدَّ: (وَتَأْمِنُهَا كَوْنُهُ عَالِمًا بِالْخُ) أَي كَمَا فِي الرَّوْضَةِ قَالَ الشَّارِحُ وَكَأَنَّهُ تَرَكَّهُ لِيَعْدَ أَنْ يَقْصُرَ مَنْ لَمْ يَتَلَمَّ
 جَوَازَهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (فَإِنْ قَصَرَ جَاهِلًا بِهِ بِالْخُ) أَي كَانَ قَصْرٌ لِمُجَرَّدِ رُؤْيَتِهِ أَنَّ النَّاسَ يَقْصُرُونَ.
 • فَوُدَّ (سَيِّ): (وَالْقَصْرُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِثْمَامِ بِالْخُ) فَلَوْ نَذَرَ الْإِثْمَامَ قَبْلَ نِيَّتِهِ أَنْ لَا يَتَقَدَّرَ نَذَرُهُ لِيَكُونَ الْمَنْذُورُ
 لَيْسَ قُرْبَةً ع ش وَفِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ، فَإِنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ أَفْضَلُ يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاقَ فِي أَصْلِ الْفَضِيلَةِ وَتَقَدَّمَ
 عَنِ الْمُغْنِي أَنَّهُ رَوَى الْيَهْقِي بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ «هَاشِمَةَ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَصَرْتُ بِفَتْحِ التَّاءِ وَأَتَمَمْتُ
 بِضَمِّهَا وَأَفْطَرْتُ بِفَتْحِهَا وَصُمْتُ بِضَمِّهَا قَالَ أَحْسَنْتَ يَا هَاشِمَةُ». اهـ. • فَوُدَّ: (السَّفَرُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي
 النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَمَا لَوْ كَانَ إِلَى وَلِمَالَحَ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتَ إِلَى لِمَسَافِرِ.
 • فَوُدَّ (سَيِّ): (إِذَا بَلَغَ ثَلَاثَ مَرَاجِلَ) أَي إِذَا كَانَ أَمْدُهُ فِي نِيَّتِهِ وَقَصْدِهِ ذَلِكَ فَيَقْصُرُ مِنْ أَوَّلِ سَفَرِهِ
 حَيْثُ يَذْهَبُ ش وَيَزِمَاوِي. • فَوُدَّ: (فَالْإِثْمَامُ أَفْضَلُ) وَلَا يُكْرَهُ الْقَصْرُ لِكَيْتَهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَمَا نُقِلَ عَنْ
 الْمَاوَزْدِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ كَرَاهَةِ الْقَصْرِ مَحْمُولٌ عَلَى كَرَاهَةِ غَيْرِ شَدِيدَةٍ فَهِيَ بِمَعْنَى خِلَافِ الْأَوَّلَى
 نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

• فَوُدَّ: (أَي نَأَوَيْتَا الْإِثْمَامَ) قَدْ يُشْكِلُ اغْتِيَارُ نِيَّةِ الْإِثْمَامِ مَعَ قَوْلِهِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُيَسِّمَ، فَإِنْ إِرَادَتَهُ الْإِثْمَامَ لَا
 يَنْقُصُ عَنِ التَّرَدُّدِ فِي أَنَّهُ يُيَسِّمُ بَلْ يَزِيدُ مَعَ أَنَّهُ مُوجِبُ الْإِثْمَامِ فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى نِيَّةِ الْإِثْمَامِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ
 لَمْ يَقْصِدْ اغْتِيَارَ نِيَّةِ جَدِيدَةٍ لِلْإِثْمَامِ بَلْ مَا يَشْمَلُ نِيَّتَهُ الْحَاصِلَةَ بِإِرَادَةِ الْإِثْمَامِ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ صَرَفَ الْقِيَامَ
 لِغَيْرِ الْإِثْمَامِ. • فَوُدَّ: (وَإِلَّا فَالْإِثْمَامُ أَفْضَلُ بِالْخُ) وَمَا نَقَلَهُ الْمَاوَزْدِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ كَرَاهَةِ الْقَصْرِ
 مَحْمُولٌ عَلَى كَرَاهَةِ غَيْرِ شَدِيدَةٍ فَهُوَ بِمَعْنَى خِلَافِ الْأَوَّلَى شَرْحُ م ر.

خُرُوجًا مِنْ إِيحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ الْقَصْرَ فِي الْأَوَّلِ، وَالْإِثْمَامَ فِي الثَّانِي نَعَمْ الْأَفْضَلُ لِمَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةَ الْقَصْرِ أَوْ شَكَّ فِيهِ أَوْ كَانَ يَشُكُّ بِتَقْدِيرِهِ بِهَ بِحَضْرَةِ النَّاسِ الْقَصْرَ مُطْلَقًا بَلْ يُكْرَهُ لَهُ الْإِثْمَامُ وَكَذَا لِإِدَائِمِ حَدِيثٍ لَوْ قَصَرَ خَلَا زَمَنَ صَلَاتِهِ عَنْ جَزَائِهِ كَمَا يَحْكُهُ الْأَذْرَعِيُّ أَمَا لَوْ كَانَ لَوْ قَصَرَ خَلَا زَمَنُ وَضُوءِهِ وَصَلَاتِهِ عَنْهُ فَيَجِبُ الْقَصْرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلِمَلَّاحٍ مَعَهُ أَهْلُهُ الْإِثْمَامُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ وَطَنُهُ وَخُرُوجًا مِنْ مَنَعَ أَحْمَدَ الْقَصْرَ لَهُ وَكَذَا مَنْ لَا وَطَنَ لَهُ وَأَدَامَ السَّفَرَ بَرًّا وَقَدَّمَ عَلَى خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ لَاعْتِضَادِهِ بِالْأَصْلِ وَمِثْلُ ذَلِكَ كُلِّ قَصْرٍ اخْتَلَفَ فِي جَوَازِهِ كَالْوَاقِعِ فِي الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا فَالْأَفْضَلُ الْإِثْمَامُ لِذَلِكَ وَقَدْ يَجِبُ الْقَصْرُ.....

• فَوَدَّ: (خُرُوجًا مِنْ إِيحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ الْقَصْرَ فِي الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا إِذَا بَلَغَ سَفَرُهُ ثَلَاثَ مَرَاجِلَ وَهَذَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ إِيْمَتُنَا لَكِنْ رَأَيْتُ فِي الْإِعْلَامِ لِلْقَطِيبِيِّ الْحَقَنِيِّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ بَيْنَ جَدَّةٍ وَمَكَّةَ مَرْحَلَتَيْنِ وَمَا يَتَمَلَّقُ بِذَلِكَ مَا نَفَسَهُ وَمَا رَأَيْتُ مِنْ عُلَمَائِنَا مَنْ صَرَّحَ بِجَوَازِ الْقَصْرِ فِيهَا بَلْ رَأَيْتُ مَنْ أَذْرَكَتُهُ مِنْ مَشَائِخِ الْحَقِيقَةِ يُكْمِلُونَ الصَّلَاةَ فِيهَا، وَأَمَّا أَنَا فَأَرَى لُزُومَ الْقَصْرِ فِيهَا؛ لِأَنَّ مَدَّةَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ عِنْدَنَا ثَلَاثَ مَرَاجِلَ يَقْطَعُ كُلُّ مَرْحَلَةٍ فِي أَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ مِنْ أَقْصَرِ الْأَيَّامِ بِسَيْرِ الْأَفْئَالِ وَهَاتَانِ الْمَرْحَلَتَانِ يَكُونَانِ حَلِي هَذَا الْحِسَابِ ثَلَاثَ مَرَاجِلَ فَازِيدَ إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ لَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَهُمْ خِلَافِيَّةٌ وَكَانَ إِيْمَتُنَا لَا خَطَا فِيهِ مَا لَاحِظَهُ الْقَطِيبِيُّ مِنَ الْأَقْوَالِ عِنْدَهُمْ كَرْدِي. • فَوَدَّ: (وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةَ الْقَصْرِ) أَيِ لِإِيْثَارِهِ الْأَصْلَ وَهُوَ الْإِثْمَامُ لَا رَغْبَةَ عَنِ السُّتَةِ؛ لِأَنَّهُ كَفَّرَ شَرْحُ بَاقِضٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ شَكَّ فِيهِ) أَيِ لَمْ تَطْمَئِنَّ نَفْسُهُ إِلَيْهِ مُغْنِي وَنِهَآيَةَ عِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ أَيِ شَكَّ فِي دَلِيلِ جَوَازِهِ لِنَحْوِ مُعَارِضٍ. اهـ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ بَلَغَ سَفَرُهُ ثَلَاثَ مَرَاجِلَ أَمْ لَا ع. ش. • فَوَدَّ: (لَوْ قَصَرَ خَلَا زَمَنَ صَلَاتِهِ الْخ) أَيِ وَلَوْ أَتَمَّ لِحَزَرِي حَدِيثِهِ فِيهَا مُغْنِي وَنِهَآيَةَ. • فَوَدَّ: (وَلِمَلَّاحٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى لِمَنْ وَجَدَ الْخ. • فَوَدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ لَهُ) أَيِ لِكُلِّ مِنَ الْمُسْتَشْتَبَاتِ الثَّلَاثَةِ. • فَوَدَّ: (مَعَهُ أَهْلُهُ) أَيِ إِنْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ وَأَوْلَادٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا كَانَ كَمَنْ لَهُ ذَلِكَ وَهُمْ مَعَهُ فَيَكُونُ إِثْمَامُهُ أَفْضَلَ ع. ش. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ مَعَهُ أَهْلُهُ لَيْسَ قَيِّدًا. اهـ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ بَلَغَ سَفَرُهُ ثَلَاثَ مَرَاجِلَ أَمْ لَا ع. ش. • فَوَدَّ: (وَقَدَّمَ) أَيِ خِلَافَ أَحْمَدَ فِيهِمَا مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ) أَيِ مِثْلُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُسْتَشْتَبَاتِ الْآخِرِينَ. • فَوَدَّ: (كَالْوَاقِعِ فِي الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ الْخ) أَيِ فِيمَا زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ لِحَاجَةِ يَتَوَقَّعُهَا كُلُّ وَقْتٍ نِهَآيَةَ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ.

• فَوَدَّ: (فَيَجِبُ الْقَصْرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ)، فَإِنْ قُلْتَ مَلَا وَجَبَ الْجَمْعُ فِي نَظِيرِهِ مَعَ أَنَّهُ أَفْضَلُ فَقَطَّ كَمَا سَبَّأَنِي أَوَّلَ الْفَصْلِ قُلْتَ قَدْ يَفْرُقُ بَلْزُومُ إِخْرَاجِ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ عَنْ وَقْتِهَا فَلَمْ يَجِبْ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (كَالْوَاقِعِ فِي الثَّمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا) عِبَارَةُ التَّائِيْدِيِّ عَطَفًا عَلَى الْمُسْتَشْتَبَاتِ وَمَنْ أَقَامَ عَلَى نِجَازِ حَاجَتِهِ مَدَّةَ تَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَقُلْنَا يَقْصُرُ فَالْإِثْمَامُ لَهُ هُنَا أَفْضَلُ قَطْعًا إِلَى أَنْ قَالَ قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْإِثْمَامُ أَفْضَلُ فِي كُلِّ مَا وَقَعَ فِيهِ الْإِخْتِلَافُ فِي جَوَازِ الْقَصْرِ. اهـ.

كَأَنَّهُ أَخَّرَ الظُّهْرَ لِتَجَمُّعٍ تَأْخِيرًا إِلَى أَنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ وَقْتِ الْقَصْرِ إِلَّا مَا يَسَعُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَيَلْزِمُهُ قَصْرُ الظُّهْرِ لِإِدْرِكَ الْعَصْرِ ثُمَّ قَصَرَ الْعَصْرَ لِقَعِّ كُلِّهَا فِي الْوَقْتِ كَذَا بَحْثُهُ الْإِسْوَئِيُّ وَغَيْرُهُ أَخَذَا مِنْ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَأَرْهَقَهُ الْحَدُثُ بِحَيْثُ لَوْ قَصَرَ مَعَ مُدَافَقَتِهِ أَدْرَكَهَا فِي الْوَقْتِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ وَلَوْ أَحْدَثَ وَتَوَضَّأَ لَمْ يُدْرِكْهَا فِيهِ لَزِمَهُ الْقَصْرُ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الْإِثْمَامِ وَجَبَ الْقَصْرُ وَأَنَّهُ لَوْ ضَاقَ وَقْتُ الْأُولَى عَنِ الطَّهَارَةِ، وَالْقَصْرِ لَزِمَهُ نِيَّةُ تَأْخِيرِهَا إِلَى الثَّانِيَةِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِبْقَائِهَا بِهِ أَدَاءَ (وَالصَّوْمِ) فِي رَمَضَانَ وَيُلْحَقُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كُلُّ صَوْمٍ وَاجِبٍ يَنْحُو نَذْرًا أَوْ قَضَاءً أَوْ كَفَّارَةً ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ نَقَلَ عَنْهُمْ.....

□ فَوُدَّ: (كَانَ أَخَّرَ الظُّهْرَ إلَخ) وَيَجْرِي مَا ذُكِرَ فِي الْعِشَاءِ أَيْضًا إِذَا أَخَّرَ الْمَغْرِبَ لِتَجَمُّعِهَا مَعَهَا نِيَّاهُ.

□ فَوُدَّ: (وَقَدْ يَجِبُ الْقَصْرُ) أَيُّ، وَالْجَمْعُ مَعًا شَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ قَصَرَ الْعَصْرَ) وَيَجُوزُ مَدُّهَا، وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهَا عَنِ الْوَقْتِ سَمِىَ أَيُّ فَقَوْلُ الشَّارِحِ لِقَعِّ كُلِّهَا إلَخْ أَيُّ وَلَوْ حُكْمًا. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ إلَخ) أَيُّ بِذَلِكَ الْبَحْثِ. □ فَوُدَّ: (عَنِ الطَّهَارَةِ، وَالْقَصْرِ) كَانَ الْمُرَادُ قَصْرَ الْأُولَى لَكِنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَكْفِي نِيَّةُ التَّأْخِيرِ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ رَكْعَةً؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ ضَيْقَهُ عَنِ الْقَصْرِ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَا يَسَعُ رَكْعَتَيْنِ مَعَ الطَّهَارَةِ وَقَدْ يُجَابُ بِمَنْعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ضَيْقَهُ عَنِ الطَّهَارَةِ، وَالْقَصْرِ صَادِقٌ بِمَدِّ ضَيْقِهِ عَنِ الْقَصْرِ وَخَلَدَهُ وَنِيَّةُ التَّأْخِيرِ حَيْثُ كَافِيَةٌ لِمَنْ عَزَمَ عَلَى الْقَصْرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ كَوْنُ نِيَّةِ التَّأْخِيرِ فِي وَقْتِ يَسَعُهَا مَعَ طَهَارَتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِعِبَارَتِهِمُ الْآتِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِىَ وَع ش. □ فَوُدَّ: (إِلَى الثَّانِيَةِ) أَيُّ إِلَى وَقْتِهَا.

فَوُدَّ (وَالصَّوْمُ أَفْضَلُ إلَخ) وَلَمْ يُرَاعَ مَنْعُ أَهْلِ الظَّاهِرِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ مُحَقِّقِي الْعُلَمَاءِ لَا يُقِيمُونَ لِمَذْهَبِهِمْ وَزَنَا قَالَهُ الْإِمَامُ مُثْنِي. □ فَوُدَّ: (فِي رَمَضَانَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُثْنِي إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى الْمُثْنِي وَقَوْلَهُ: فَإِنْ صَامَ عَصَى وَأَجْزَأَهُ. □ فَوُدَّ: (بِهِ) أَيُّ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْقَصْرِ. □ فَوُدَّ: (يَنْحُو نَذْرًا إلَخ) أَيُّ كَصِيَامٍ

□ فَوُدَّ: (فَيَلْزِمُهُ قَصْرُ الظُّهْرِ إلَخ) لَا يُقَالُ هَلَّا جَازَ الْإِثْمَامُ لِأَنَّهُ مُدٌّ وَهُوَ جَائِزٌ لِأَنَّا نَقُولُ شَرْطُ الْمَدِّ أَنْ يَشْرَعَ فِيهَا فِي وَقْتٍ يَسَعُ جَمِيعَهَا، وَالْبَاقِي هُنَا لَا يَسَعُهَا تَامَّتَيْنِ نَعَمَ إِذَا قَصَرَ الظُّهْرَ ثُمَّ نَوَى قَصْرَ الْعَصْرِ جَازَ مَدُّهَا، وَإِنْ خَرَجَ بَعْضُهَا عَنِ الْوَقْتِ. □ فَوُدَّ: (عَنِ الطَّهَارَةِ، وَالْقَصْرِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ قَصْرَ الْأُولَى فَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَكْفِي نِيَّةُ التَّأْخِيرِ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ رَكْعَةً لِأَنَّ الْفَرْضَ ضَيْقَهُ عَنِ الْقَصْرِ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَا يَسَعُ رَكْعَتَيْنِ مَعَ الطَّهَارَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ قَصْرَ الصَّلَاتَيْنِ فَلَرَوْمُ نِيَّةِ التَّأْخِيرِ بَيْنَهُمَا مَمْنُوعٌ بَلْ هِيَ أَوْ فِعْلُ الْأُولَى وَخَلَدَهَا فِي وَقْتِهَا وَقَدْ يُجَابُ بِاخْتِيَارِ الْأَوَّلِ وَمُنِعَ قَوْلُهُ فَهَلَّا إِنَّمَا يَأْتِي إلَخ؛ لِأَنَّ ضَيْقَهُ عَنِ الطَّهَارَةِ، وَالْقَصْرِ صَادِقٌ بِمَدِّ ضَيْقِهِ عَنِ الْقَصْرِ وَخَلَدَهُ وَنِيَّةُ التَّأْخِيرِ حَيْثُ كَافِيَةٌ لِمَنْ عَزَمَ عَلَى الْقَصْرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ كَوْنُ نِيَّةِ التَّأْخِيرِ فِي وَقْتِ يَسَعُهَا مَعَ طَهَارَتِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِعِبَارَتِهِمُ الْآتِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (فِي رَمَضَانَ إلَخ) قَدْ قَبِلْتُ الصَّوْمَ بِالْفَرْضِ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ جَرَيَانِ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي غَيْرِهِ.

أَنَّ هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره لِمُساوِي سَفَرٍ قَصِيرٍ (أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) تَعَجُّلاً لِيَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ وَلَا أَنَّهُ الْأَكْثَرُ مِنْ أَحْوَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ تَضَرَّرَ بِهِ لِيَتَحَوَّلَ أَلَمُ يَشُقُّ احْتِمَالُهُ عَادَةً فَالْفِطْرُ أَفْضَلُ لِيُخَيَّرَ الصَّاحِبَيْنِ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى رَجُلًا صَائِمًا فِي السَّفَرِ قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ أَمَّا إِذَا خَشِيَ مِنْهُ نَحْوُ تَلْفٍ مُنْفَعَةٍ غَضِبَ فَيَجِبُ الْفِطْرُ فَمَنْ صَامَ غَضَى وَأَجْزَاهُ وَلَوْ خَشِيَ ضَعْفًا مَالًا لَا حَالًا فَالْأَفْضَلُ الْفِطْرُ فِي سَفَرٍ حَجٍّ أَوْ غَزْوٍ وَهُوَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا لِمَنْ شَكَّ فِيهِ أَوْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةً التَّرَخُّصِ أَوْ كَانَ يَمُنُّ بِمُقْتَدِي بِهِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ وَكَذَا سَائِرُ الرُّخَصِ.

(فصل في الجمع بين الصلاتين)

(يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا) فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى لِعَمْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ لِأَنَّ شَرْطَهُ ظَنُّ صَحَّةِ الْأَوَّلَى كَمَا يَأْتِي وَهُوَ مُنْتَفٍ فِيهَا وَالْحَقُّ بِهَا كُلِّ مَنْ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ.....

الْحَجُّ. □ فَوَدَّ: (إِنْ هَذَا التَّفْصِيلُ يَجْرِي فِي الْوَأَجِبِ وَغَيْرِهِ) اعْتَمَدَهُ سَمْعٌ ش. □ فَوَدَّ: (لِلْمُسَافِرِ الْإِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالصَّوْمِ فِي الْمَشْنِ. □ فَوَدَّ: (تَعَجُّلاً لِيَرَاءَةَ) هَذِهِ الْعِلَّةُ قَاصِرَةٌ عَلَى الْوَأَجِبِ. □ فَوَدَّ: (وَلِأَنَّهُ الْإِنْخ) يَشْمَلُهُ، وَالتَّقْلُّ إِذَا كَانَ وَزْدًا لَهُ كَصَّوْمِ الْإِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَلَبِيُّ بِجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (يَشُقُّ) احْتِمَالُهُ هَادَةً أَيْ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّحِ التَّيْسُّعُ ش. □ فَوَدَّ: (فِي سَفَرٍ حَجٍّ أَوْ غَزْوٍ) مَفْهُومُهُ أَنَّ الصَّوْمَ فِي غَيْرِهِمَا أَفْضَلُ مَعَ خَوْفِ الضَّعْفِ مَالًا ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ الْفِطْرُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ سِوَا تَضَرُّرٍ بِالصَّوْمِ أَمْ لَا. □ فَوَدَّ: (أَوْ كَانَ يَمُنُّ بِمُقْتَدِي بِهِ الْإِنْخ) أَيْ يَقْطِرُ الْقَدْرَ الَّذِي يَحْوِلُ النَّاسُ عَلَى الْعَمَلِ بِالرُّخَصَةِ ع. ش.

فَصْلٌ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.

أَيُّ لِلسَّفَرِ أَوْ نَحْوِ الْمَطَرِ ع. ش. □ فَوَدَّ (سَمْعِي): (بِجَوَازِ الْجَمْعِ الْإِنْخ) أَيْ خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ وَالْمُزْنَةِ الْإِي فِي عَرَافَاتٍ وَمُزْدَلِفَةٍ فَجَوَّزَاهُ فِيهِمَا لِلتَّشْكِكِ لَا لِلسَّفَرِ سَمْعٍ وَبِزِمَاوِي ع. ش. □ فَوَدَّ: (فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى) إِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ، فَإِنْ كَانَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: اخْتِيارٌ وَقَوْلُهُ: أَوْ كَانَ يَمُنُّ بِمُقْتَدِي بِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَفِي نَظَرٍ إِلَى وَكَالظَّهْرِ. □ فَوَدَّ: (فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهِمَا بِنَمَائِهِمَا فِي الْوَقْتِ فَلَا يَكْفِي إِذْ رَأَى رَكْعَةً مِنَ الثَّانِيَةِ فِيهِ وَتَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ سَمْعٌ عَلَى حَجٍّ وَقِيلَ فِي حَاشِيَةِ الْمُنْهَجِ عَنْ الرُّوَايَةِ عَنْ وَالِدِهِ أَنَّهُ يَكْتَفِي بِإِذْرَاكِ دُونِ الرَّكْعَةِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَعَنْ مَرَاتِهِ وَاقْفَهُ أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ الْجَوَّازُ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِكْتِفَاءِ فِي جَوَّازِ الْجَمْعِ بِوُقُوعِ تَعَرُّمِ الثَّانِيَةِ فِي السَّفَرِ، وَإِنْ أَقَامَ بَعْدَهُ فَكَمَا اكْتَفَى بِعَقْدِ الثَّانِيَةِ فِي السَّفَرِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكْتَفِيَ بِهِ فِي الْوَقْتِ ع. ش. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْبَدَاءُ بِالْأَوَّلَى فَلَوْ صَلَّاهُمَا الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (وَأَلْحَقَ بِهَا الْإِنْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِيُّ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ وَجَرَى عَلَى هَذَا فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَفِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَأَقْرَأَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى وَالْخَطِيبُ وَابْنُ عَلَانَ. اهـ.

وفيه نظر ظاهر؛ لأن الأولى مع ذلك صحيحة فلا مانع وكالظهر الجمعة في هذا، خلافاً لمن نازع فيه (وتأخيراً) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أي تقديمًا وتأخيراً (في السفر الطويل) المجوز للقصر للتأخير في الصبحين وغيرهما في جمعي التأخير والتقديم، فيمتنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر اقتصاراً على الوارد (وكذا القصر في قول) اختير كالتنقل على الراحة وأشار بجوز إلى أن الأفضل ترك الجمع خروجا.....

• قوله: (وفيه نظر إلخ) هو الوجه؛ لأن المتخيرة إنما استثنيت لعدم تحقق صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققنا الصحة فيها ولا يضّر لزوم القضاء سم عبارة النهاية وقول الزركشي ومثلها فاقد الطهورين وكل من لم تنقط صلاته بالتيثم محل وفقه إذ الشرط ظن صحة الأولى وهو موجود هنا، ولو حذف بالتيثم كما قاله الشيخ كان أولى. اهـ. قال ع ش قوله م ر محل وفقه نقل سم على حجة عن الشارح م ر اعتماد هذا ونقل على المنهج عنه اعتماد ما قاله الزركشي وهو الأقرب. اهـ. واعتمد شيخنا الأول عبارته وزاد أيضاً صحة الأولى يقيناً أو ظناً، ولو مع لزوم الإعادة فيجتمع فاقد الطهورين والتميم، ولو بمحل يغلب فيه وجود الماء على المقتصد لوجود الشرط كما قاله الرنلي وابن حجر خلافاً للزركشي، وإن اعتمد ابن قاسم في بعض كتاباته واستقر به الشيراملسي. اهـ. • قوله: (مع ذلك) أي لزوم الإعادة. • قوله: (فلا مانع) أي من الجمع. • قوله: (وكالظهر الجمعة إلخ) أي بشرط أن تُغني عن الظهر بأن لم تتمدد في البلد زيادة على قدر الحاجة، فإن لم تُغني عن الظهر فلا يصح الجمع معها لعدم شرطه من صحة الأولى يقيناً أو ظناً شيخنا. • قوله: (في هذا) أي جمع التقديم كأن دخل المسافر قرية بطريقه يوم الجمعة فالأفضل في حقه الظهر لكن لو صلى الجمعة معهم فيجوز له أن يجمع المضّر معها تقديمًا إطفاحي. اهـ. • بجزيم أي وأما جمع التأخير في الجمعة فلا يصح لأنه لا يتأتى تأخيرها عن وقتها كما تبّه عليه النهاية والمغني، ثم قول الإطفاحي فالأفضل في حقه إلخ انظر هل هذا يخالف ما يأتي في باب الجمعة عن سم عن الأسنى من استحباب الجمعة للمسافر. • قوله: (أي تقديمًا) أي لغير المتخيرة سم. • قوله: (ويمتنع جمع المضّر إلخ) ويمتنع الجمع أيضاً في الحضّر وفي سفر قصير، ولو مكياً وفي سفر منقصية نهاية ومغني. • قوله: (كالتنقل إلخ) راجع للمتن. • قوله: (وأشار بجوز إلخ) أي؛ لأنه إذا قيل يجوز لك يفهم منه في عرف التخاطب أن تركه أولى جفني. • قوله: (إلى أن الأفضل ترك الجمع) أي فيكون الجمع خلاف الأولى ع ش ويأتي ما فيه. • قوله: (خروجاً إلخ) ولأن فيه إخلاء

فصل: في الجمع بين الصلاتين

• قوله: (وفيه نظر ظاهر) هو الوجه لأن المتخيرة إنما استثنيت لعدم تحقق صحة صلاتها وهذه الملحقات تحققنا الصحة فيها ولا يضّر لزوم القضاء. • قوله: (وكالظهر الجمعة) اعتماد م ر. • قوله: (أي تقديمًا) أي لغير المتخيرة إلخ.

من خلاف من منعه وقد يشكل بقولهم الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى إلا أن يقال إن تأويلهم لها له نوع تماسك في جمع التأخير وطعنهم في صحتها في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالأصل فروعياً، نعم الجمع بعرفة ومزدلفة مجمع عليه فيسن، ولو للسفر لا للتسك وكذا بغيرهما لمن شك فيه أو وجد في نفسه كراهته أو كان متعنتاً يقتدى به ولمن لو جمع اقترنت صلاته بكماله، كخلو عن جريان حدث سلس وعري وانفراد وكإدراك عرفة أو أسير بل قد يجب في هذين (فإن كان سائرًا وقت الأولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أبي حنيفة (فتأخيرها أفضل وإلا فعكسه) للاتباع ولأنه الأرفق، وإن كان سائرًا أو نازلاً وقتها

أحد الوقتين عن وظيفته فتح الجواد وشيخنا. □ فؤد: (من خلاف من منعه) أي من خلاف أبي حنيفة نهاية ومغني. □ فؤد: (وقد يشكل إلخ) أي رعاية الخلاف هنا. □ فؤد: (سنة إلخ) أي خبراً صحيحاً ش. □ فؤد: (أن تأويلهم إلخ) وهو أن المراد بالسنة الصحيحة المجمع الصوري بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها وصلى الثانية في أول وقتها لكن هناك أحاديث صحيحة لا تقبل هذا التأويل كما ذكرت شيئاً منها في غير هذا المحل كزدي. □ فؤد: (نوع تماسك) أي قوة. □ فؤد: (وفي صحتها) أي السعة ش. □ فؤد: (وهو للسفر إلخ) أي في الأظهر كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الحج، وإن صحح المصنف في منعه الكبير أن سببه التسك؛ لأنه خلاف ما صححه في سائر كتبه مغني. □ فؤد: (وكذا بغيرهما) أي وكذا يسن المجمع في غير عرفة ومزدلفة. □ فؤد: (فيسن إلخ) يعني أن الأفضل للمسافر الحاج يجمع العصريين تقديمًا بمسجد نيرة وجمع العشاءين تأخيرًا بمزدلفة إن كان يصليهما قبل مضي وقت الاختيار للعشاء شرح بأفضل أبي، فإن خشي مضيه صلاحهما تأخيرًا قبل وصوله لمزدلفة كزدي. □ فؤد: (كخلو عن جريان حدث سلس إلخ) قياس ما تقدم في القصر أنه إذا كان لو جمع خلا من حديثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب المجمع هنا إلا أن يفرق باتفاقي القصر دون المجمع إلا في عرفة ومزدلفة للتسك وهذا أولى من فرقي سم بما نفيه قلت يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب المجمع انتهى؛ لأنه قد يمنع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها؛ لأن العذر صير وقت الصلاتين واجداً ش. □ فؤد: (بل قد يجب في هذين) في ذكر قد إشارة إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه أنه إن تعين طريقاً في إدراك ما ذكر وجب وإلا كان كان أقرب إلى إدراكه نذب سم عبارة ع ش أفاد كلامه أنه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بذلك البعض ما لو تحقق فوت عرفة أو إنقاذ الأسير بترك المجمع فينبذ الأسير ويذكر عرفة، ثم يجمع الصلاتين تأخيرًا. اهـ. قوله. □ فؤد: (سائرًا وقت الأولى) أي نازلاً في وقت الثانية. □ فؤد: (ولاً) أي بأن كان نازلاً في وقت

□ فؤد: (بل قد يجب في هذين) في ذكر قد إشارة إلى أنه تارة يجب وتارة لا وكان وجهه أنه إن تعين طريقاً في إدراك ما ذكر وجب وإلا كان كان أقرب إلى إدراكه نذب. □ فؤد: (سائرًا وقت الأولى) أي نازلاً في وقت الثانية.

فالتقديم أولى فيما يظهر، ثم رأيت شيخنا أشار إليه وقد يشمل قول المتن وإلا إن أراد بسائر وقت الأولى دون الثانية أي والأيسر وقتها أو سار وقتها أو وقت الثانية دون الأولى لأن فيه المسارعة لبراءة الذمة ويقول وأراد الجمع إلخ اندفع ما يقال، مَرَّ أَنْ تَرَكَ الْجَمْعَ أَفْضَلُ أَي فَهُوَ مَبَاحٌ فَكَيْفَ يَكُونُ أَفْضَلَ فِيمَا ذَكَرَ وَمَرَّ أَنْ اقْتَرَانَ الْجَمْعُ بِكَمَالٍ يَرْجَحُهُ فَكَذَا هُنَا إِذَا اقْتَرَنَ أَحَدُ الْجَمْعَيْنِ بِهِ بِأَنْ غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ يَرْجَحُ عَلَى الْآخَرِ سِوَاهُ أَكَانَ سَائِرًا أَمْ نَازِلًا. (وَشُرُوطُ) جَمْعِ (التَّحْدِيدِ لِلثَّلَاثَةِ) بَلْ أَرْبَعَةً أَحَدُهَا (الْبَدَأَةُ بِالْأُولَى) لِأَنَّ الْوَقْتَ لَهَا وَالثَّانِيَةَ تَبِعَ لَهَا وَالتَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مُتَّبِعِهِ (فَلَوْ صَلَّاهُمَا) مُتَّبِعِدًا بِالثَّانِيَةِ فَهِيَ بَاطِلَةٌ وَلَهُ الْجَمْعُ

الأولى وسائرًا في وقت الثانية مُعْنَى وَنَهَايَةٌ. □ فَوُدَّ: (فَالْتَقْدِيمُ أُولَى الْإِلْخِ) وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّأخِيرَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الثَّانِيَةِ وَقْتُ لِلْأُولَى حَقِيقَةً أَيْ، وَلَوْ بَلَغَ عُدُّ بِخِلَافِ الْعَكْسِ مُعْنَى وَنَهَايَةٌ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَيُّ مَقُولُ الْقَوْلِ). □ فَوُدَّ: (دُونَ الثَّانِيَةِ) مَفْعُولٌ أَرَادَ. □ فَوُدَّ: (أَيُّ وَالْأَيْسَرُ الْإِلْخِ) بَيَانٌ لِلشُّمُولِ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَيْسَرُ وَقْتُهِمَا) أَيْ بِأَنْ نَزَلَ فِي وَقْتَيْهِمَا سَم. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ فِيهِ الْمُسَارَعَةَ الْإِلْخِ) الْأُولَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِلْخِ. □ فَوُدَّ: (انْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْإِلْخِ) قَدْ يُنْتَعَمُ وَرُودُ هَذَا مِنَ الْإِيتِدَاءِ إِذْ لَيْسَ التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَتَرْكِهِ بَلْ بَيَّنَّ أَفْرَادَهُ وَهِيَ تَقْبَلُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا إِذِ الْمَفْضُولُ يَتَقَاوَتُ أَفْرَادُهُ سَم. □ فَوُدَّ: (أَيُّ فَهُوَ مَبَاحٌ) قَدْ يُنْتَعَمُ كَوْنُهُ مَبَاحًا بِأَنْ خِلَافَ الْأَفْضَلِ كَخِلَافِ الْأُولَى يَكُونُ مَكْرُوهًا كَرَاهَةً خَصِيفَةً يُعْبَرُ عَنْهَا بِخِلَافِ الْأُولَى ع ش وَقَدْ يُنْتَعَمُ كُلِّيَّةً مَا قَالَهُ بِأَنَّ الْغَالِبَ رُجُوعُ التَّفْهِيمِ لِلْقَيْدِ فَقَطْ وَهُوَ هُنَا زِيَادَةُ الْفَضِيلَةِ فَيَتَقَى أَصْلُ الْفَضِيلَةِ. □ فَوُدَّ: (وَمَرَّ) أَيْ آتَفَا. □ فَوُدَّ: (وَيَرْجَحُهُ) أَيْ عَلَى تَرْكِ الْجَمْعِ. □ فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ الْإِقْتِرَانُ بِالْكَمَالِ. □ فَوُدَّ: (بَلْ أَرْبَعَةً) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ نَوَى تَرْكَهُ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (بَلْ أَرْبَعَةَ الْإِلْخِ) وَيَزَادُ أَيْضًا أَنْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُ الثَّانِيَةِ قَبْلَ قَرَاغِهَا عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمُ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ فَيَجُوزُ جَمْعُ التَّحْدِيدِ، وَإِنْ دَخَلَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ قَبْلَ قَرَاغِهَا، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا فِي وَقْتِ الْأُولَى إِلَّا بَعْضَ زَكَمَةٍ؛ لِأَنَّ لَهَا فِي الْجَمْعِ وَقْتَيْنِ فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ وَقْتِهَا فَتَكُونُ آدَاءً قَطْعًا كَمَا قَالَهُ الزَّوْيَانِيُّ شَيْخُنَا وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَيَزَادُ سَادِسٌ هُوَ ظَنُّ صِحَّةِ الْأُولَى لِتَخْرُجَ الْمُتَحِيرَةُ قَالَهُ شَيْخُنَا. اه. □ فَوُدَّ: (فَهِيَ بَاطِلَةٌ) يَتَبَيَّنُّ أَنْ يَقْبَلُ ذَلِكَ بِمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَيْ لَمْ تَقْعْ عَنْ فَرْضِ الْإِلْخِ ع ش عِبَارَةُ شَيْخُنَا وَالْمُرَادُ لَمْ يَصِحَّ فَرْضًا وَلَا تَقْلًا إِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا، فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا وَقَعَتْ تَقْلًا مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَائِجَةٌ مِنْ تَوَعُّبِهَا وَإِلَّا وَقَعَتْ عَنْهَا اه وَيَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا يَأْتِي أَيْضًا كَمَا يَأْتِي عَنْ ع ش.

□ فَوُدَّ: (فَالْتَقْدِيمُ أُولَى الْإِلْخِ) الْأَوْجَهُ أَوْلَوِيَّةُ التَّأخِيرِ م ر. □ فَوُدَّ: (أَيُّ وَالْأَيْسَرُ وَقْتُهِمَا) بِأَنْ نَزَلَ فِي وَقْتَيْهِمَا. □ فَوُدَّ: (انْدَفَعَ مَا يُقَالُ) قَدْ يُنْتَعَمُ وَرُودُ هَذَا مِنَ الْإِيتِدَاءِ إِذْ لَيْسَ التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَتَرْكِهِ بَلْ بَيَّنَّ أَفْرَادَهُ، وَهِيَ تَقْبَلُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا إِذِ الْمَفْضُولُ يَتَقَاوَتُ أَفْرَادُهُ. □ فَوُدَّ: (وَشُرُوطُ) جَمْعِ (التَّحْدِيدِ الْإِلْخِ) قَالَ فِي الْعَبَابِ الرَّابِعِ دَوَامُ السَّفَرِ إِلَى عَقْدِ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ أَقَامَ فِي الْأُولَى أَوْ قَبْلَ عَقْدِ الثَّانِيَةِ فَلَا

أو بالأولى (فَبَانَ فَسَادُهَا فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ) أَي لَمْ تَقَعْ عَنْ فَرْضِهِ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ أَمَّا وَقُوعُهَا لَهُ نَفْلًا مُطْلَقًا فَلَا رَيْبَ فِيهِ لِغُذْرِهِ كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ قَبْلَ الْوَقْتِ جَاهِلًا بِالْوَقْتِ (و) ثَانِيهَا (نِيَّةُ الْجَمْعِ) لِتَتَمَيَّزَ عَنْ تَقْدِيمِهَا سَهْوًا أَوْ غَيْبًا (وَمَحَلُّهَا) الْأَصْلِيُّ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ هُوَ الْأَفْضَلُ (أَوَّلُ الْأَوَّلَى) كَسَائِرِ الْمُنَوِّياتِ فَلَا يَكْفِي تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ اتِّفَاقًا (وَيُجَوِّزُ فِي آثَائِهَا) وَمَعَ تَحْلِيلِهَا، وَلَوْ بَعْدَ نِيَّةِ فِعْلِهِ، ثُمَّ تَرَكَهَ لِبَقَاءِ وَقْتِهَا أَوْ بَعْدَ سَيْرٍ،.....

• فَوَيْ (نَسِي): (فَبَانَ فَسَادُهَا) أَي بِقَوَاتِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ نِهَائِيٍّ وَمُغْنِي. • فَوَيْ: (كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ الْخ) مَحَلٌّ ذَلِكَ أَخْذًا بِمَا مَرَّ لَهُ مِنْ رَحِيثٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَرَضٌ مِثْلُهُ وَالْأَوْقَعُ عَنْهُ وَمَحَلٌّ وَقُوعِهِ نَفْلًا أَيْضًا حَيْثُ اسْتَمَرَّ جَهْلُهُ إِلَى الْفَرَاغِ مِنْهَا وَالْأَوَّلُ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ رَعِ ش. • فَوَيْ: (لِتَتَمَيَّزَ) أَي التَّضَمُّنُ الْمَشْرُوعُ نِهَائِيَّةً. • فَوَيْ: (الْأَصْلِيُّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي الْفَاضِلُ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدَّرْتُ الْفَاضِلَ تَبَيَّنًا لِلشَّارِحِ لِأَجْلِ الْخِلَافِ بِقَدَمِ الصَّحَّةِ فِيمَا إِذَا نَوَى فِي آثَائِهَا فَإِنَّهُ لَا فَضْلَ فِيهِ. اهـ. • فَوَيْ: (هُوَ الْأَفْضَلُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ هُوَ الْمَطْلُوبُ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْفَاضِلُ لَا سِيَّامًا مَعَ وُجُودِ الْخِلَافِ بِقَدَمِ الصَّحَّةِ الْخ.

• فَوَيْ: (وَلَوْ بَعْدَ نِيَّةِ فِعْلِهِ، ثُمَّ تَرَكَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَمَا لَوْ نَوَى الْجَمْعَ، ثُمَّ نَوَى تَرْكَهَ، ثُمَّ نَوَاهُ. اهـ. أَي قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْأَوَّلَى فِي الْجَمْعِ أَمَّا لَوْ نَوَى الْجَمْعَ، ثُمَّ نَوَى تَرْكَهَ قَبْلَ السَّلَامِ، ثُمَّ نَوَاهُ بَعْدَ السَّلَامِ فَلَا جَمْعَ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْجَمْعِ قَبْلَ السَّلَامِ بَطَلَتْ بِنِيَّةِ تَرْكَهَ قَبْلَ السَّلَامِ وَوُجُودُهَا بَعْدَهُ لَا أَثَرَ لَهُ لِفَقْدِ شَرْطِهَا مِنْ كَوْنِهَا فِي الْأَوَّلَى، وَلَوْ نَوَى الْجَمْعَ قَبْلَ السَّلَامِ، ثُمَّ بَعْدَهُ نَوَى تَرْكَهَ، ثُمَّ أَرَادَهُ جَازٍ إِنْ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ فِيمَا يَظْهَرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ قَالَ فِيمَا يَأْتِي أَنَّ إِنْ ذَلِكَ هُوَ الْأَوْجَهُ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ

جَمْعَ، وَكَذَا لَوْ نَوَى بَعْدَ الْأَوَّلَى تَرْكَ الْجَمْعِ. اهـ. وَفِي التَّجْرِيدِ لَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَلَمَّا شَرَعَ فِي الْمَضِيِّ نَسِيَ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: نَوَيْتُ الْجَمْعَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لَا مِنْ جِهَةِ الْكَلَامِ بَلْ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي بَطْلَانَ نِيَّةِ الْجَمْعِ وَهُوَ يَقْتَضِي بَطْلَانَ نِيَّةِ الْقَضْرِ، إِذْ شَرْطُ الْجَمْعِ بَقَاءُ نِيَّتِهِ إِلَى الْفَرَاغِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى إِبْطَالَ نِيَّةِ الْجَمْعِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ. اهـ. وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُبَابِ، وَلَوْ نَوَى بَعْدَ الْأَوَّلَى، وَلَوْ فِي آثَائِهَا الثَّانِيَةِ تَرْكَ الْجَمْعِ فَلَا جَمْعَ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا قَالُوا: لِأَنَّ شَرْطَ هَذَا الْجَمْعِ بَقَاؤُهُ عَلَى نِيَّتِهِ إِلَى الْفَرَاغِ مِنْهُ قَبْلَ الْإِعْرَاضِ عَنْهُ صَرِيحًا وَبِهِ يَفْرُقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ فِي الرَّقَّةِ الْخ. اهـ. وَقَوْلُ التَّجْرِيدِ السَّابِقُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ يَتَّبِعُهُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ وَالْأَوَّلَى يَتَّبِعُهُ عَدَمُ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ النِّيَّةِ سَهْوًا لَا يَطِيلُ النَّيَّةُ السَّابِقَةُ كَمَا عَلِمَ وَمِمَّا تَقَدَّمَ أَوَّلُ صِفَةِ الصَّلَاةِ فِي الشَّرْحِ وَهَامِشِهِ فِيمَا لَوْ كَثُرَ مَرَاتٍ نَاوِيًا الْإِفْتِتَاحَ بِكُلِّ وَالْفَضْلُ السَّيْرُ مُتَقَرَّرٌ كَمَا عَلِمَ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَيْ: (وَمَعَ تَحْلِيلِهَا) أَي، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ بِتَمَامِهِ يَتَّبِعُ الْخُرُوجَ مِنْ أَوَّلِهِ لَوْ قُوعِهَا قَبْلَ تَحَقُّقِ الْخُرُوجِ فَكُنْتُ وَلِلَّاهِ دَعَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى صِحَّةِ الْإِفْتِدَاءِ حَيْثُ يُدْ عُدَّتِ التَّسْلِيمَةُ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا، وَإِنْ تَبَيَّنَ الْخُرُوجُ بِأَوَّلِهَا وَعَلَى مَنَعِ صِحَّةِ الْإِفْتِدَاءِ حَيْثُ يَتَّبِعُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ مُمَكِّنٌ. • فَوَيْ: (وَمَعَ تَحْلِيلِهَا) أَي بِخِلَافِهَا بَعْدَ التَّحْلِيلِ لَا أَثَرَ لَهَا مُطْلَقًا.

• فَوَيْ: (وَلَوْ بَعْدَ نِيَّةِ فِعْلِهِ، ثُمَّ تَرَكَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ كَمَا لَوْ نَوَى الْجَمْعَ، ثُمَّ نَوَى تَرْكَهَ، ثُمَّ نَوَاهُ

ولو بغير اختياره على الأوجه، وإن انقذت الصلاة في الحضر، ويُفَرَّق بين هذا وما يأتي في المطر بأن الجمع بالسفر أقوى منه بالمطر.....

فَصَرَبَ على قوله، ثم أَرَادَ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ جَازًا عَلَى الْأَوْجِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ، وَلَوْ نَوَى تَرْكَهُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَاثَبَتْ مَكَانَهُ، وَلَوْ فِي اثْنَاءِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ أَرَادَهُ، وَلَوْ قَوْرًا لَمْ يَجُزْ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ وَمِنْهُ الْخُ وَالْمَضْرُوبُ أَوْجَهُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ م ر أَي فِي الثَّاهِيَةِ . اهـ . سَمَ بِحَذْفِ وَاسْتَوْجَهَ ع ش وَالرَّشِيدِي مَا رَجَعَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ كَمَا يَأْتِي . هـ قُودَ : (وَلَوْ بغيرِ اخْتِيَارِهِ الْخُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى دَفْعِ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ السَّفَرُ بِاخْتِيَارِهِ فَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ الْجَمْعِ سَمَ عِبَارَةُ الْمُفْنِي، وَلَوْ شَرَعَ فِي الظُّهْرِ أَوْ الْمَغْرِبِ بِالْبَلَدِ فِي سَفِينَةٍ فَسَارَتْ فَتَوَى الْجَمْعُ، فَإِنْ لَمْ تُشْتَرَطِ النَّبَةُ مَعَ التَّحَرُّمِ أَي كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ صَحُّ لَوْجُودِ السَّفَرِ وَقْتَهَا وَالْأَفْلَاقُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَي شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَدُوثِ الْمَطَرِ فِي اثْنَاءِ الْأَوَّلَى حَيْثُ لَا يُجْمَعُ بِهِ كَمَا سَيَأْتِي بِأَنَّ السَّفَرَ بِاخْتِيَارِهِ قُتِلَ اخْتِيَارُهُ لَهُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَتُهُ بِخِلَافِ الْمَطَرِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ أَي السَّفَرُ بِاخْتِيَارِهِ فَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ الْجَمْعِ وَالْمُقْتَضَى الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسَائِلَتَيْنِ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ نَبَةُ الْجَمْعِ فِي أَوَّلِ الْأَوَّلَى بِخِلَافِ عُلْدِ الْمَطَرِ فَإِذَا لَا فَرْقَ فِي الْمُسَافِرِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ لَا كَمَا قَالَ شَيْخِي . اهـ . وَفِي الثَّاهِيَةِ نَحْوُهَا . هـ قُودَ : (وَأَن ائْتَمَدَّتْ الْخُ) الْوَاوُ حَالِيَةً .

هـ قُودَ : (بِأَنَّ الْجَمْعَ الْخُ) أَي وَبِأَنَّ مِنْ شَأْنِ السَّفَرِ أَنْ يَكُونَ بِالْاخْتِيَارِ بِخِلَافِ الْمَطَرِ سَمَ . هـ قُودَ : (أَقْوَى مِنْهُ بِالْمَطَرِ) أَي لِلْخِلَافِ فِيهِ نِهَاهُ .

اهـ . أَي قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْجَمْعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ نَبَةِ الْجَمْعِ وَجُودُهَا قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْأَوَّلَى أَمَّا لَوْ نَوَى الْجَمْعُ، ثُمَّ نَوَى تَرْكَهُ قَبْلَ السَّلَامِ، ثُمَّ نَوَاهُ بَعْدَ السَّلَامِ فَلَا جَمْعَ لِأَنَّ نَبَةَ الْجَمْعِ قَبْلَ السَّلَامِ بَطَلَتْ بِنَبَةِ تَرْكَهِ قَبْلَ السَّلَامِ وَوُجُودُهَا بَعْدَهُ لَا أَثَرَ لَهُ لِفَقْدِ شَرْطِهَا مِنْ كَوْنِهَا فِي الْأَوَّلَى، وَلَوْ نَوَى الْجَمْعَ قَبْلَ السَّلَامِ، ثُمَّ بَعْدَهُ، ثُمَّ نَوَى تَرْكَهُ، ثُمَّ أَرَادَهُ جَازًا إِنْ لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ النَّبَةَ وَجِدَتْ فِي الْأَوَّلَى فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهَا نَبَةُ التَّرْكِ بَعْدَ السَّلَامِ فَلَا مَانِعَ مِنَ الْجَمْعِ حَيْثُ لَا تَزُكُ الْفَضْلُ كَسَائِرِ صَوَرِ تَرْكِ الْفَضْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ . ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ قَالَ أَيْضًا : إِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْأَوْجَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا تَرَى أَي فَإِنَّهُ ضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ أَرَادَ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ عَلَى الْأَوْجِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ : وَلَوْ نَوَى تَرْكَهُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَاثَبَتْ مَكَانَهُ، وَلَوْ فِي اثْنَاءِ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ أَرَادَهُ، وَلَوْ قَوْرًا لَمْ يَجُزْ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ وَمِنْهُ الْخُ وَالْمَضْرُوبُ أَوْجَهُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ م ر . هـ قُودَ : (وَلَوْ بغيرِ اخْتِيَارِهِ) أَشَارَ بِهِ وَيَقُولُهُ : (وَيُفَرَّقُ الْخُ) إِلَى دَفْعِ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْمُتَوَلَّى : وَلَوْ شَرَعَ فِي الظُّهْرِ بِالْبَلَدِ فِي سَفِينَةٍ فَسَارَتْ فَتَوَى الْجَمْعُ، فَإِنْ لَمْ تُشْتَرَطِ النَّبَةُ مَعَ التَّحَرُّمِ صَحُّ لَوْجُودِ السَّفَرِ وَقْتَهَا وَالْأَفْلَاقُ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَدُوثِ الْمَطَرِ فِي اثْنَاءِ الْأَوَّلَى حَيْثُ لَا يُجْمَعُ بِهِ كَمَا سَيَأْتِي لِأَنَّ السَّفَرَ بِاخْتِيَارِهِ قُتِلَ اخْتِيَارُهُ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَتُهُ بِخِلَافِ الْمَطَرِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ اخْتِيَارُهُ فَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ الْجَمْعِ عَلَى أَنَّ مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى هُنَا ذِكْرُ مِثْلِهِ، ثُمَّ فَعَلِيهِ لَا فَرْقَ . اهـ . هـ قُودَ : (عَلَى الْأَوْجِهِ) كَذَا م ر . هـ قُودَ : (وَيُفَرَّقُ الْخُ) وَيُفَرَّقُ أَيْضًا : بِأَنَّ مِنْ

(في الأظهر) لأنه ضمّ الثانية للأولى فما لم تفرغ الأولى فوق ذلك الضمّ باقٍ وإنما امتنع ذلك في القصر لمضيّ جزء على التمام وبمده يستحيل القصر كما مر، ولو نوى تركه بعد التحليل، ولو في أثناء الثانية، ثمّ أراد، ولو فوراً لم يجز كما بيّنته في شرح العباب ومنه أنّ وقت النية انقضى فلم يُفد العود إليها شيئاً ولا لزم إجزاؤها بعد تحليل الأولى وبه يُفرّق بين هذا والرّدّة إذ القطع فيها ضمنيّ وهنا صريحٌ ويُفتقر في الضمنيّ ما لا يُفتقر في الصريح (و) ثالثها (الموالة بأن لا يطول بينهما فصل) لأنه المأثور ولهذا تُركت الروايتان بينهما.....

• قود: (فما لم تفرغ الأولى) أي بفرغ ميم عليّكم. • قود: (ذلك) أي التّية في الاثناء. • قود: (بغنة) أي المضي. • قود: (ولو نوى تركه بعد التحليل) أي مع وجود نيّة مع التحليل أو قبله سم. • قود: (لم يجز إلخ) والأوجه أنّه لو تركه بعد تحليّه، ثمّ أراد قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ بما نقله في الزوضة عن الدارميّ أنّه لو نوى الجمع أوّل الأولى، ثمّ نوى تركه، ثمّ قصد فعله فبِهِ القولان في نيّة الجمع في أثناء نيّاهُ واعتمدته سم كما مرّ وشيخنا وهو ظاهر إطلاق المُغني ومال ع ش والرشديّ إلى ما قاله الشارح عبارة أوّل وقد يُمنع الأخذ من ذلك ويُفرّق بأن محلّ التّية فيما نقله عن الدارميّ باقٍ إلى الفراغ من الصلاة الأولى فرفض التّية في أثناءها يتزلّ الأولى منزلة العدم وتجعل الثانية نيّة مُتبدّاة ولا كذلك ما لو ترك التّية بعد الفراغ من الأولى فإنّه قد يُقال رفض التّية بعد الفراغ أبطل التّية الأولى وتعدّرت نيّة الجمع لِفَوَات محلّها، ثمّ رأيت في حَجّ ما يؤخذ منه ذلك وعبّارته، ولو نوى تركه بعد التحليل إلخ. اه. • قود: (ومنه) أي ممّا في شرح العباب. • قود: (وبه يُفرّق إلخ) فيه أنّ مقتضاه عَدَم انقضاء وقت التّية في صورة الازدياد وليس كذلك كما يأتي وفي سم ما نصّه وفي العباب، ولو اُزْتُد بعد الأولى وأسلم فوراً ففي جمعه تردّد. اه. قال الشارح في شرحه أي احتمالان للروائيّ والذي يُتّجه ترجيحه منهما أنّه يجمع إذ الرّدّة لا تُحيط العمل ولا تُنافي التّية لانقضاء وقتها بسلام الأولى انتهى وبما رجّحه من أنّه يجمع أفنى به شيخنا الشهاب الرّمليّ. اه. وهذا الفرّق هو الظاهر. • قود: (إذ القطع إلخ) لا يخفى أنّه فرّق آخر لا علة لما ذكره فكان ينبغي أن يقول وبأن القطع إلخ. • قود: (ولهذا) إلى المثنيّ في المُغني وإلى قوله وإنما أثرت في النهاية. • قود: (ولهذا) أي لاشتراط الموالة. • قود: (تركت الروايتان) أي وجوباً لصحة الجمع ع ش.

شان السفر أن يكون بالاختيار والمطر أن لا يكون بالاختيار. • قود: (ولو نوى تركه بعد التحليل إلخ) أي مع وجود نيّة مع التحليل أو قبله، وفي العباب، ولو اُزْتُد بعد الأولى وأسلم فوراً ففي جمعه تردّد. اه. قال الشارح في شرحه أي احتمالان للروائيّ والذي يُتّجه ترجيحه منهما أنّه يجمع إذ الرّدّة لا تُحيط العمل ولا تُنافي التّية لانقضاء وقتها بسلام الأولى وبه يُفرّق بين ما هنا وبين ما لو اُزْتُد ناوي الصوم ليلاً، ثمّ أسلم قبل الفجر بناءً على القول بأنّه يُجدد وقت التّية حينئذ. اه.، ثمّ ذكر ما يتعلّق بذلك ممّا ينبغي مراجمته بما رجّحه من أنّه يجمع أفنى به شيخنا الشهاب الرّمليّ. • قود: (ثمّ أراد) قبل

وَكَيْفِيَّةُ صَلَاتِهَا أَنْ يُصَلِّيَ سُنَّةَ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةَ، ثُمَّ الْفَرْضَيْنِ، ثُمَّ سُنَّةَ الظُّهْرِ الْبَعْدِيَّةَ، ثُمَّ سُنَّةَ الْعَصْرِ وَكَذَا فِي جَمْعِ الْعِشَاءَيْنِ وَخِلَافُ ذَلِكَ جَائِزٌ. نَعَمْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ رَاتِبَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَهَا فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَلَا تَقْدِيمُ بَعْدِيَّةِ الْأُولَى قَبْلَهَا مُطْلَقًا كَمَا عَلِمَ مِنْ (فَإِنْ طَالَ) الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا (وَلَوْ بِضْعِينَ) كَجُنُونٍ (وَجِبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا) لِزَوَالِ رَابِطَةِ الْجَمْعِ (وَلَا يَضُرُّ فَصْلُ يَمِينٍ)، وَلَوْ بَنَحَوْ جُنُونٍ وَكَذَا رِدَّةٌ أَوْ تَزُدُّ فِي أَنَّهُ نَوَى الْجَمْعَ فِي الْأُولَى إِذَا تَذَكَّرَهَا عَلَى قُرْبٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ فِيهِمَا لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالْإِقَامَةِ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا أَثَرَتِ الرِّدَّةُ فِي نِيَّةِ الصَّوْمِ قَبْلَ الْفَجْرِ عَلَى

قَوْلِهِ: (وَكَيْفِيَّةُ صَلَاتِهَا) أَيِ الزَّوَاتِبِ ع ش. قَوْلُهُ: (أَنْ يُصَلِّيَ سُنَّةَ الظُّهْرِ الْإِلَخْ) عِبَارَةُ الثَّانِيَةِ وَالْمُغْنِي إِذَا جُمِعَ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ قَدَّمَ سُنَّةَ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةَ وَلَمْ تَأْخِيرْهَا سِوَاةَ أَجْمَعَ تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا وَتَوْسِيطَهَا إِنْ جُمِعَ تَأْخِيرًا سِوَاةَ أَقَدَّمَ الظُّهْرَ أَمَ الْعَصْرَ وَآخَرَ عَنْهُمَا سُنَّةَ الْعَصْرِ وَلَمْ تَوْسِطْهُمَا وَتَقْدِيمُهُمَا إِنْ جُمِعَ تَأْخِيرًا سِوَاةَ أَقَدَّمَ الظُّهْرَ أَمَ الْعَصْرَ وَإِذَا جُمِعَ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ آخَرَ سُنَّتَهُمَا وَلَمْ تَوْسِطْ سُنَّةَ الْمَغْرِبِ إِنْ جُمِعَ تَأْخِيرًا وَقَدَّمَ الْمَغْرِبَ وَتَوْسِطْ سُنَّةَ الْعِشَاءِ إِنْ جُمِعَ تَأْخِيرًا وَقَدَّمَ الْعِشَاءَ وَمَا يَسُوِي ذَلِكَ مَنُوعٌ وَعَلَى مَا ﷺ مِنْ أَنَّ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ سُنَّةً مُقَدَّمَةً فَلَا يَخْفَى الْحُكْمُ مِنْهَا تَقَرَّرَ فِي جَمْعِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ كَذَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَا تَقْدِيمُ بَعْدِيَّةِ الْأُولَى) الْأُولَى تَرْكُ الْأُولَى فَتَأْتِلُ بَضْرِي. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ أَجْمَعَ تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ صَلَاةِ التَّغْلِيلِ كَرَدِّي. قَوْلُهُ (سُنِّي): (فَإِنْ طَالَ الْإِلَخْ).

(فَرَعَ): لَوْ شَكَّ هَلْ طَالَ الْفَصْلُ أَوْ لَا يَتَّبِعِي امْتِنَاعَ الْجَمْعِ مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ عَنْ قُرْبٍ م ر. اهـ. سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (كَجُنُونٍ) أَيِ وَإِعْمَاءٍ وَسَهْوٍ نِهَآةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَلَا يَضُرُّ فَصْلُ يَسِيرِ الْإِلَخْ) وَضَبَطَهُ بِمَا يَنْقُصُ عَمَّا يَسَعُ زَكَمَتَيْنِ بِأَخْفَ مُنَكِّينَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ فَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بِوُضُوءٍ، وَلَوْ مُجَدَّدًا وَبَيَّسَ وَطَلَبَ خَفِيفٍ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ وَزَمَنَ أَذَانٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَطْلُوبًا وَزَمَنَ إِقَامَةً عَلَى الْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ فِي ذَلِكَ حَتَّى لَوْ فَصَّلَ بِمَجْمُوعِ ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّ حَيْثُ لَمْ يَطَّلِ الْفَصْلُ شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَنَحَوْ جُنُونٍ الْإِلَخْ) عِبَارَةُ الثَّانِيَةِ وَشَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ حَصَلَ الْفَصْلُ الْيَسِيرُ بَنَحَوْ جُنُونٍ أَوْ رَدَّوْا وَعَادَ لِلْإِسْلَامِ عَنْ قُرْبٍ بَيْنَ سَلَامِهِ مِنَ الْأُولَى وَتَحَرُّمِهِ بِالثَّانِيَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ ﷺ تَعَلَّلَ أَوْ تَزَدَّدَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي أَنَّهُ نَوَى الْجَمْعَ فِي الْأُولَى، ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ نَوَاهُ قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ كَمَا قَالَ الزَّوْيَانِيُّ فَلَا يَضُرُّ فِي الصَّوْمِ كُلِّهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِلَخْ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَلَا يَضُرُّ الْإِلَخْ). قَوْلُهُ: (فِي نِيَّةِ الصَّوْمِ الْإِلَخْ) أَيِ فِيمَا لَوْ أَتَدَّ نَاوِي الصَّوْمِ لَيْلًا، ثُمَّ أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَجْرِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يُجَدِّدُ النِّيَّةَ حَيْثُ لَمْ يَسْمُ.

طَوْلِ الْفَصْلِ جَازَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَلَّهَ فِي الرُّؤُوسِ عَنِ الدَّارِمِيِّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْجَمْعَ أَوَّلَ الْأُولَى، ثُمَّ نَوَى تَرْكَهُ، ثُمَّ قَصَدَ فَعَلَهُ فَفِيهِ الْقَوْلَانِ فِي نِيَّةِ الْجَمْعِ فِي أَثْنَائِهِ شَرَحَ م ر. قَوْلُهُ: (فَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ) فَلَا يَزِجُّ أَيْضًا لِقَوْلِهِ بَعْدَ قَرَأَهُمَا وَالْوَجْهَ رُجُوعُهُ لَهُ أَيْضًا.

الراجح؛ لأنها لَعَدَم اتِّصَالِهَا بِالنَّيِّبِ ضَعِيفَةٌ فَأَثَرَتْ فِيهَا الرُّدَّةُ بِخِلَافِهَا هُنَا وَلَا تَجِبُ هُنَا إِعَادَةُ النِّيَّةِ بَعْدَهَا لِأَمْرٍ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا هُنَا وَأَثْنَاءِ الْوُضُوءِ بِأَنَّ وَقْتَ النِّيَّةِ ثُمَّ بَاقٍ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ جَوَازُ تَفْرِيقِ النِّيَّةِ عَلَى الْأَعْضَاءِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَأَيْضًا فَمَا بَعْدَهَا، ثُمَّ تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ مَا قَبْلَهَا فَاحْتِاجُ مَا بَعْدَهَا لِنِّيَّةٍ جَدِيدَةٍ وَهَذَا الْأَوَّلَى لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى فِعْلِ الثَّانِيَةِ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِنِّيَّةٍ أُخْرَى (وَيُحَرِّفُ طَوْلُهُ) وَقَصْرُهُ (بِالْعَرَبِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ لَهُ ضَابِطٌ وَمِنَ الطَّوِيلِ قَدَرُ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ، وَلَوْ بِأَخْفِ مُمَكِّنٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ (وَالْمُتَمِّمُ) بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ (الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَضُرُّ تَخْلُلُ طَلَبِ غَفِيفٍ) بِأَنَّ كَانَ دُونَ قَدَرِ رَكَعَتَيْنِ كَمَا عَلِمَ كَالْإِقَامَةِ بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّهُ شَرَطُ دُونِهَا (وَلَوْ جَمَعَ) تَقْدِيمًا (ثُمَّ عَلِمَ) بَعْدَ فَرَاغِهِمَا أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ وَقَدْ طَالَ الْفَصْلُ بَيْنَ سَلَامِ الْأَوَّلَى

فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ حَيْثُ لَا تَجِبُ إِعَادَةُ النِّيَّةِ بَعْدَ الرُّدَّةِ وَالْإِسْلَامِ. فَوَدَّ: (بَعْدَهَا) أَيِ الرُّدَّةِ أَوْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ. فَوَدَّ: (لِأَمْرٍ) أَيِ أَنْفَا. فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا هُنَا لِأَنَّ) أَيِ حَيْثُ لَا تَجِبُ إِعَادَةُ النِّيَّةِ بَعْدَ الرُّدَّةِ وَالْإِسْلَامِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ دُونَ أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الرُّدَّةِ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ وَ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ وَقْتِ النِّيَّةِ. فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الرُّدَّةِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ. فَوَدَّ: (فَلَمْ يَخْتِجْ) أَيِ فِعْلُ الثَّانِيَةِ. فَوَدَّ: (وَقَصْرُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِيِّ وَجِبَّ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: بِأَنَّ كَانَ دُونَ قَدَرِ رَكَعَتَيْنِ كَمَا عَلِمَ وَكَذَا فِي الْمُتَنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ بِأَخْفِ مُمَكِّنٍ إِلَى الْمُتَنِيِّ وَقَوْلُهُ: فِي غَيْرِ النِّيَّةِ وَالشَّحْمِ وَقَوْلُهُ: لِيَبَانَ الْمَوَالِاةُ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ لَهُ ضَابِطٌ) أَيِ فِي الشَّرْعِ وَلَا فِي اللَّغَةِ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ كَالْجَزْرِ وَالْقَبْضِ مُغْنِي وَنَهَايَةَ. فَوَدَّ: (قَدَرُ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ) فَتَضَرُّ الصَّلَاةُ أَيِ الرَّكَعَتَانِ بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا، وَلَوْ رَاتِيَةً وَمِثْلُهَا صَلَاةُ جَنَازَةٍ، وَلَوْ بِأَقْلٍ مُجْزِيٍّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهَا سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ أَوْ الشُّكْرِ حَيْثُ لَمْ يَطُلْ الْفَصْلُ بَهَا عَرَفًا قَبْلَ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ لَوْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَخَفَّفَهُمَا عَنِ الْقَدْرِ الْمُعْتَادِ لَمْ يَضُرَّ شَيْئًا. فَوَدَّ: (وَلَوْ بِأَخْفِ مُمَكِّنٍ) عِبَارَةٌ سَمِعْتُ عَلَى الْمَنْهَجِ وَظَاهِرُهُ وَفَاقًا لِمَنْ رَأَى لَوْ صَلَّى الرَاتِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي مَقْدَارِ الْفَصْلِ الْبَسِيرِ لَمْ يَضُرَّهُ انْتَهَتْ أَقُولُ يُمَكِّنُ حَمْلُ قَوْلِهِ الْبَسِيرِ عَلَى زَمَنِ لَا يَسَعُ رَكَعَتَيْنِ بِأَخْفِ مُمَكِّنٍ بِالْفِعْلِ الْمُعْتَادِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يُخَالِفُ مَا فِي الشَّارِحِ مَنْ رَعَى ش. فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) إلخ) أَيِ الْعُمُومِ الْمَذْكُورُ بِالْغَايَةِ.

فَوَدَّ (سُيِّ): (عَلَى الصَّحِيحِ) أَيِ كَالْمَتَوَضَّعِي بَيْنَهُمَا، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى الطَّلَبِ فَاشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى رَدِّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَلَا يَضُرُّ إلخ مُغْنِي. فَوَدَّ: (بِأَنَّ كَانَ دُونَ قَدَرِ رَكَعَتَيْنِ) أَيِ بِأَنَّ كَانَ زَمَنُهُ مَعَ التَّيْمِ فِيمَا يَظْهَرُ دُونَ زَمَنِ رَكَعَتَيْنِ وَالْأَبَانُ كَانَ زَمَنُهُ مُتَفَرِّدًا دُونَ ذَلِكَ وَمَعَ التَّيْمِ يَتَلَعَّ ذَلِكَ فَقَدْ حَصَلَ الْفَصْلُ الطَّوِيلُ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَضُرُّ، وَلَوْ بِعُنْدٍ يَضُرُّ عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَلِلْمُتَمِّمِ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِهِ أَيِ بِالتَّيْمِ وَبِالطَّلَبِ الْخَفِيفِ أَيِ مِنْ حَدِّ الْفَوْتِ وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ أَوْ أَيِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتَلَعَّ زَمَنُهَا قَدَرِ رَكَعَتَيْنِ مُغْتَدِلَتَيْنِ. اه. وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا مِثْلُهُ بِزِيَادَةٍ. فَوَدَّ: (كَالْإِقَامَةِ) أَيِ قِيَاسًا عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الطَّلَبِ. فَوَدَّ: (وَقَدْ طَالَ الْفَصْلُ) فَلَا يُرْجَعُ أَيْضًا لِقَوْلِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا وَالْوَجْهَ رُجُوعُهُ لَهُ أَيْضًا سَمِعْتُ أَقُولُ صَنِيعُ الْمُغْنِي وَعَشَى وَالْحَلْبِيِّ صَرِيحٌ فِي الرُّجُوعِ لِلْمُعْطُوفِ فَقَطْ،

والتذكُّر (ترك ركني من الأولى بطلنا) الأولى لِتَرْكِ الرُّكْنِ وَتَعَدُّرِ التَّدَاوُكِ بِطُولِ الْفَصْلِ وَالثَّانِيَةِ
بِالْمَعْنَى السَّابِقِ لِإِطْلَانِ شَرْطِهَا مِنْ صِحَّةِ الْأُولَى وَذَكَرَ هَذِهِ أَوَّلًا لِإِيَّانِ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ هُنَا لِإِيَّانِ
الْمُوَالَاةِ وَتَوَاطُفِ لِقَوْلِهِ (وَيُعِيدُهُمَا جَامِعًا) إِنْ شَاءَ تَقْدِيمُهُمَا عِنْدَ سَبْعَةِ الْوَقْتِ أَوْ تَأْخِيرُهُمَا لِأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ،
أَمَّا إِذَا لَمْ يُطَلِّ فَيُتْلَفُو مَا أَتَى بِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَيَبْنِي عَلَى الْأُولَى وَخَرَجَ بِالْعِلْمِ الشُّكُّ فِي غَيْرِ النِّيَّةِ
وَالْتَحَرُّمِ فَلَا يُؤْثَرُ بَعْدَ فِرَاقِ الْأُولَى كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي سُجُودِ السَّهْوِ (أَوْ عَلِمَهُ (مِنَ الثَّانِيَةِ) بَعْدَ
فِرَاقِهَا.....

وكذا قولُ الشَّارِحِ الْآتِي أَمَّا إِذَا لَمْ يُطَلِّ كَالصَّرِيحِ فِيهِ وَأَيْضًا يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ طَوْلِ الْفَصْلِ فِي الصُّورَةِ
الْأُولَى وَفِعْلِ الصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ. □ فَوُدَّ: (وَالثَّانِيَةِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) أَيْ وَطَلَّتِ الثَّانِيَةُ بِمَعْنَى عَدَمِ الْوُقُوعِ عَنْ
فَرْضِهِ سَمِ وَعَ ش. □ فَوُدَّ: (وَذَكَرَ فِيهِ أَوَّلًا) أَيْ بِقَوْلِهِ فَلَوْ صَلَّاهُمَا فَبَانَ فَسَادُهُمَا إِلَخ. □ وَفَوُدَّ: (ثُمَّ هُنَا)
أَيْ، ثُمَّ ذَكَرَهَا هُنَا عَ ش. □ فَوُدَّ: (لِإِيَّانِ الْمُوَالَاةِ) فِيهِ بَحْثٌ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى تَرْتِيبِ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى الْوَلَاءِ مَعَ
أَنَّهُ يَنْتَظِمُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْمُوَالَاةُ بَلْ لَا يُعْقَلُ فِي هَذَا الْقِسْمِ أَغْنَى عِلْمُ تَرْكِ رُكْنِي مِنَ الْأُولَى كَوْنُ
الْبُطْلَانِ لِتَرْكِ الْمُوَالَاةِ سَم. □ فَوُدَّ: (أَوْ تَأْخِيرًا) أَيْ حَيْثُ نَوَى التَّأْخِيرَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْمَعُهَا
كَامِلَةً وَإِلَّا فَلَا تَأْخِيرَ وَيَجِبُ الْإِحْرَامُ بِهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَفِيهَا إِنْ امْتَنَعَتْ ذَلِكَ لَثَلَا تَصِيرُ كُلُّهَا قَضَاءً وَلَا إِنْ تَمَّ
عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ لِمُعْذَرَةٍ عَ ش. □ فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُطَلِّ إِلَخ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ قَبْلُ أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ وَقَدْ طَالَ
الْفَصْلُ إِلَخ عَ ش. □ فَوُدَّ: (فَيُتْلَفُو إِلَخ) هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ فِي شَرْحِ،
وَلَوْ شُكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرْضٍ لَمْ يُؤْثَرُ إِلَخَ وَمُوَافِقٌ لِمَا يَتَّبَعُهُ فِي هَامِيشِهِ مِنَ الْبَقْوَى فَرَاغَهُ وَتَأَمَّلَهُ
سَم. □ فَوُدَّ: (وَيَبْنِي عَلَى الْأُولَى) أَيْ وَلَهُ الْجَمْعُ سَم وَتَقَدَّمَ عَنْهُ فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ أَنَّهُ يَبْنِي عَلَى
الْأُولَى فِيمَا ذَكَرَ، وَإِنْ تَخَلَّلَ كَلَامٌ يَسِيرٌ أَوْ اسْتَذْبَرِ الْقِبْلَةَ. □ فَوُدَّ: (غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّحَرُّمِ) أَفْهَمَ أَنَّ الشُّكَّ
فِيهِمَا يُؤْثَرُ أَيْ يَوْجِبُ بُطْلَانَ الْأُولَى وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَا يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ سَم.

□ فَوُدَّ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) أَيْ عَدَمِ الْوُقُوعِ عَنْ فَرْضِهِ. □ فَوُدَّ: (لِإِيَّانِ الْمُوَالَاةِ) فِيهِ بَحْثٌ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى
تَرْتِيبِ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى الْوَلَاءِ مَعَ أَنَّهُ يَنْتَظِمُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْمُوَالَاةُ بَلْ لَا يُعْقَلُ فِي هَذَا الْقِسْمِ أَغْنَى،
عِلْمُ تَرْكِ رُكْنِي مِنَ الْأُولَى كَوْنُ الْبُطْلَانِ لِتَرْكِ الْمُوَالَاةِ. □ فَوُدَّ: (فَيُتْلَفُو إِلَخ) هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ
فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ، وَلَوْ شُكَّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ فَرْضٍ لَمْ يُؤْثَرُ عَلَى
الْمَشْهُورِ مُوَافِقٌ لِمَا يَتَّبَعُهُ فِي هَامِيشِهِ عَنِ الْبَقْوَى فَرَاغَهُ وَتَأَمَّلَهُ. □ فَوُدَّ: (وَيَبْنِي عَلَى الْأُولَى) أَيْ وَلَهُ
الْجَمْعُ. □ فَوُدَّ: (فِي غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّحَرُّمِ) أَفْهَمَ أَنَّ الشُّكَّ فِيهِمَا يُؤْثَرُ أَيْ يَوْجِبُ بُطْلَانَ الْأُولَى وَهُوَ كَذَلِكَ
وَلَا يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ لَا يُقَالُ يَبْنِي اِمْتِنَاعُهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ أَتَى بِهِمَا فَتَصِحُّ الْأُولَى فَلَوْ جَمَعَ لَطَالَ الْفَصْلُ
بِإِعَادَةِ الْأُولَى كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ جَهِلَ إِلَخَ لِأَنَّا نَقُولُ لَوْ أَتَى بِهِمَا وَصَحَّتِ الْأُولَى بِالْجَمْعِ لَمْ
يَخْتَجِ لِإِعَادَتِهِ وَأَيْضًا فَمَنْشَأُ اِمْتِنَاعِ الْجَمْعِ فِيمَا بَاتِي اِحْتِمَالُ أَنَّ التَّرْكَ مِنَ الثَّانِيَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ
الشَّارِحِ الْآتِي وَهَذَا مُتَّفَقٌ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فإن لم يطل) فصل عرفاً بين سلاميها وتذكُّرها (مدازكته) وصحَّتها (والا) بأن طال (فباطلة) لئلا يتعدَّى التدارك (ولا جمع) لطلوله فيعيدُها لوقتَيْها (ولو جهل) فلم يدرك من أيَّهما هو (أعادهما لوقتَيْهما) رعايةً للأسوأ في إعادتيهما وهو تركُّه من الأولى وفي منع الجمع وهو تركُّه من الثانية فيطوّل الفصلُ بها وبالأولى المُعادة بعدها. نعم له جمع التأخير إذ لا مانع له على كلِّ تقدير وربَّما دوام سَفَره إلى عقدِ الثانية كما سيذكُّره بقوله، ولو جمع تقديمًا فصار إلخ (وإذا أجزَّ الأولى) إلى وقتِ الثانية (لم يجب الترتيب) لا (الموالاتة) بينهما (و) لا (نية الجمع) في الأولى (على الصحيح)؛ لأنَّ الوقتَ هنا للثانية والأولى هي التابعة فلم يحتاج لِشيءٍ من تلك الثلاثة؛ لأنها إنما اعتبرت، ثُمَّ لِيَتَحَقَّقَ التبعيَّةُ لِمَدَمَ صلاحيةِ الوقتِ للثانية نعم تُسنُّ هذه الثلاثة هنا (و) الذي (يجب) هنا شيان أحدهما دوام سَفَره إلى تماميها.....

قول (سني): (فإن لم يطل فصل إلخ) أي ولا وجد منافٍ آخر على ما تقرر في نظائره سم. هـ فود: (بها) أي بالثانية الباطلة. هـ فود: (بغدها) أي بعد الثانية ع ش. هـ فود: (نعم له جمع التأخير إلخ) تبع فيه شيخ الإسلام وفيه بحث أوضَّحناه بهامش الفتاوى وشرح الإزَّاد سم أقول وكذا يعمُّ النهاية والمُعْني واعتدله شيخنا وكذا الحلبي كما يأتي، ثم في جواز جمع التأخير هنا ما مرَّ عن ع ش أيضًا. هـ فود: (إذ لا مانع له على كلِّ تقدير)؛ لأن غاية الشك أن يصيِّره كأنه لم يفعل واحدةٍ منهما وإلّا على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية؛ لأن الأولى، وإن كانت صحيحة في نفس الأمر إلّا أنه تلزُّمه إعادتها والمُعادة يجوز تأخيرها إلى الثانية لِتُصَلِّيَ معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يُستَمي جمعًا حيث لا يُنظر إليه لِمَدَمَ تحقُّق هذا الاحتمال كما أفْتى به الوالد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى نِهَايةً وفي البُجَيْرِمِي بعد سردِ كلامِ النهاية المذكور ما نصّه فسقط ما لِلشَّيخِ عَمِيرةٍ أي وأقره سم في هذا المقام حلبي وهو أنه يلزُّم على جمع التأخير حيث يفُلُّ المُعادة خارج وقتها مع أن شرط المُعادة وقوعها في الوقت وحاصل الجواب أن الجمع صيَّر الوقتين كوقتٍ واحدٍ قال ع ش ومقتضى كونها مُعادة اشتراط وقوعها في جماعة ولم يتفرَّضوا له إلّا أن يقال: الإعادة غير مُحَقَّقة تدبّر. اهـ. كلامُ البُجَيْرِمِي.

قول (سني): (لم يجب الترتيب إلخ) لم يقل: لم يجب شيءٌ مما تقدَّم مع أنه أخصر؛ لِأنه لا يُعلم منه ما يقوله الثاني ع ش. هـ فود: (ولانية الجمع في الأولى) أي كما أنها لا تجب في الثانية ع ش. هـ فود: (لأن الوقت إلخ) عبارة المُعْني أمّا عَدَمُ الترتيب فَلِأنَّ الوقتَ للثانية فلا تُجْعَلُ تابعةً وأمّا عَدَمُ الموالاتة فَلِأنَّ الأولى بخروج وقتها الأصلي قد أشبهت الفاتية بِذليل عَدَمِ الأذان لها، وإن لم تكن فاتيةً وتبني على عَدَمِ وجوب الموالاتة عَدَمُ وجوب نية الجمع اهـ. هـ فود: (والذي يجب) إلى قوله لما تقرر في النهاية إلّا قوله: رُكعة.

هـ فود في (سني): (فإن لم يطل فصل إلخ) أي ولا وجد منافٍ على ما تقرر في نظائره. هـ فود: (نعم له جمع التأخير إلخ) تبع فيه شيخ الإسلام وفيه بحث أوضَّحناه بهامش الفتاوى وشرح الإزَّاد.

وسَيَذْكُرُهُ وَثَانِيَهُمَا (كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ) فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى لَا قَبْلَهُ خِلَافًا فَلَا حِتْمَالُ فِيهِ لِوَالِدِ
الرُّوْبَانِيِّ وَنِيَّةِ الصُّومِ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا وَذَلِكَ لِتَتَمَيَّزَ عَنِ التَّأْخِيرِ الْمُحَرَّمِ
وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْجَمْعُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ لِبِقَاعِهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ فَلَوْ نَوَى التَّأْخِيرَ لَا غَيْرَ.....

• فَوَدَّ: (وَسَيَذْكُرُهُ) أَي يَقُولُهُ وَقَبْلَهُ بِجَمْعِ الْأَوَّلَى قَضَاءً سَم. • فَوَدَّ: (فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى) الْمُتَعَمَّدُ أَنَّهُ لَا
بُدَّ أَنْ تَكُونَ نِيَّةُ الْجَمْعِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بِزَمَنِ يَسَعُ جَمِيعَ الصَّلَاةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَوَازِ الْقَضْرِ لِمَنْ
سَافَرَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ رَكْعَةً وَاضِحٌ فَإِنَّ الْمُغْتَبَرِ ثُمَّ كَوْنُهَا مُؤَدَّاةً وَالْمُغْتَبَرِ هُنَا أَنْ تُمَيَّزَ النِّيَّةُ هَذَا
التَّأْخِيرَ عَنِ التَّأْخِيرِ تَعْدِيًا فَلَا يَخْصُلُ إِلَّا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ سَم وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى أَي يَسَعُهَا
تَامَةً إِنْ لَمْ يَرُدَّ الْقَضْرُ وَمَقْصُورَةً إِنْ أَرَادَهُ شَيْخُنَا عِبَارَةً عَشْرُ أَي مَقْصُورَةً إِنْ أَرَادَ الْقَضْرُ وَالْأَقَامَةُ
فَدَخَلَتْ حَالَةَ الْإِطْلَاقِ. اه. الزِّيَادِيُّ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُضْمَّ إِلَى ذَلِكَ قَدْرُ زَمَنِ الطَّهَارَةِ لِإِمْكَانِ تَقْدِيمِهَا.
اه. وَفِي سَمٍ أَيْضًا وَلَوْ عَزَمَ عَلَى الْقَضْرِ وَنَوَى وَقَدْ بَقِيَ قَدْرُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ لَمَّا دَخَلَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ اخْتَارَ
الْإِثْمَامَ فَهَلْ يَضُرُّ حَتَّى تَصِيرَ الْأَوَّلَى قَضَاءً أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ
فَهُوَ قَضَاءٌ لَا إِثْمَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا لَكِنْ لَمَّا دَخَلَ الْوَقْتُ عَرَضَ مَانِعٌ مِنَ
الْجَمْعِ كَالْإِقَامَةِ صَارَتِ الْأَوَّلَى قَضَاءً وَلَا إِثْمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اه. • فَوَدَّ: (لَا قَبْلَهُ) أَي كَمَا لَوْ نَوَى فِي
أَوَّلِ السَّفَرِ أَنَّهُ يَجْمَعُ كُلَّ يَوْمٍ نَهَايَةً. • فَوَدَّ: (وَنِيَّةُ الصُّومِ إِلَخ) رَدُّ لِدَلِيلِ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ.

• فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي وَجُوبُ كَوْنِ التَّأْخِيرِ بِالنِّيَّةِ (لِتَتَمَيَّزَ) أَي التَّأْخِيرُ الْمُبَاحُ. • فَوَدَّ: (مِنْ قَوْلِهِ الْجَمْعُ) أَي
مِنْ إِضَافَةِ النِّيَّةِ إِلَى الْجَمْعِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةٍ لِبِقَاعِهَا إِلَخ) أَي بَانَ يَقُولُ نَوَيْتُ تَأْخِيرَ الْأَوَّلَى

• فَوَدَّ: (وَسَيَذْكُرُهُ) أَي يَقُولُهُ وَقَبْلَهُ بِجَمْعِ الْأَوَّلَى قَضَاءً. • فَوَدَّ فِي (سَمٍ): (وَيَجِبُ كَوْنُ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ
الْجَمْعِ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَوْ نَسِيَ النِّيَّةَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ لَمْ يَبْطُلِ الْجَمْعُ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ قَالَهُ الْغَزَالِيُّ فِي
الْإِحْيَاءِ. اه. وَفِي الْقَوْتِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ عَنِ الْإِحْيَاءِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ نِيَّةَ التَّأْخِيرِ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ لِنَزَمَ أَوْ شُغِلَ
لَمْ يَكُنْ عَاصِبًا إِلَى آخِرِ مَا أُطْلِعَ بِهِ، ثُمَّ قَالَ وَهَلْ يُلْحَقُ الْجَاهِلُ بِوُجُوبِ نِيَّةِ التَّأْخِيرِ بِالنَّاسِي فِيهِ إِحْتِمَالُ
اه. وَفِي كُلِّ مِنْ عَدَمِ بُطْلَانِ الْجَمْعِ وَعَدَمِ الْمِضْيَانِ نَظَرٌ وَاضِحٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لَهُ عَدَمُ
الْمِضْيَانِ دُونَ عَدَمِ بُطْلَانِ الْجَمْعِ.

• فَوَدَّ فِي (سَمٍ): (بِنِيَّةِ الْجَمْعِ) وَإِذَا نَوَاهُ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ لَمْ يَأْتُمْ لِأَنَّ وَقْتُ الثَّانِيَةِ وَقْتُ
شَرْعِيٍّ لِلْأَوَّلَى أَيْضًا م. ر. • فَوَدَّ: (فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى لَا قَبْلَهُ إِلَخ) الْمُتَعَمَّدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ نِيَّةُ الْجَمْعِ قَبْلَ
خُرُوجِ الْوَقْتِ بِزَمَنِ يَسَعُ جَمِيعَ الصَّلَاةِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَوَازِ الْقَضْرِ لِمَنْ سَافَرَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ
رَكْعَةً وَاضِحٌ فَإِنَّ الْمُغْتَبَرِ ثُمَّ كَوْنُهَا مُؤَدَّاةً وَالْمُغْتَبَرِ هُنَا أَنْ تُمَيَّزَ النِّيَّةُ هَذَا التَّأْخِيرَ عَنِ التَّأْخِيرِ تَعْدِيًا فَلَا
يَخْصُلُ إِلَّا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ نَعْمَ هَلِ الْمُرَادُ مَا يَسَعُ جَمِيعَ الصَّلَاةِ تَامَةً أَوْ مَقْصُورَةً فِيهِ
نَظَرٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ عَازِمًا عَلَى الْإِثْمَامِ اغْتَبَرَتْ وَقْتُ الْإِثْمَامِ أَوْ عَلَى الْقَضْرِ كَفَى مَا يَسَعُهَا
مَقْصُورَةً وَيَتَقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ لَمْ يَغْزَمَ عَلَى شَيْءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُقَالُ الْأَصْلُ الْإِثْمَامُ فَهُوَ الْمُغْتَبَرُ مَا لَمْ
يَغْزَمَ عَلَى الْقَضْرِ وَقَدْ يُقَالُ يَغْتَبَرُ الْقَضْرُ؛ لِأَنَّهُ سَائِعٌ وَعَلَى مَا تَقَرَّرَ فَلَوْ عَزَمَ عَلَى الْقَضْرِ وَنَوَى وَقَدْ بَقِيَ

عَصَى وَصَارَتْ الْأُولَى قِضَاءً (وَالَا) يَثْوِ أَصْلًا أَوْ نَوَى وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الْأُولَى مَا لَا يَسْتَعْمَلُهَا (فِي عَصَى)؛ لِأَنَّ التَّأْخِيرَ إِنَّمَا جَازَ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ بِشَرْطِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فَكَانَ انْتِفَاءُ الْعَزْمِ كَانْتِفَاءِ الْفِعْلِ وَوُجُودُهُ كَوُجُودِهِ (و) فِيمَا إِذَا تَرَكَ النِّتَةَ مِنْ أَصْلِهَا أَوْ نَوَى وَقَدْ بَقِيَ مِنْ الْوَقْتِ مَا لَا يَسْبُغُ رَكْعَةً (تَكُونُ قِضَاءً) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَزْمَ كَالْفِعْلِ وَبَعْدَهُ رَكْعَةٌ فِي الْوَقْتِ تَكُونُ قِضَاءً فَكَذَا يَبْعَثُ الْعَزْمُ قَبْلَ مَا يَسْبُغُ رَكْعَةً تَكُونُ قِضَاءً وَمَا ذَكَرْتَهُ.....

لِأَقْعَلْهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِمَا ذَكَرَ كَانَ لَفُتَوَاعِ ش. ه. قَوْلُهُ: (عَصَى) أَيِ لِأَنَّ مُطْلَقَ التَّأْخِيرِ صَادِقٌ بِالتَّأْخِيرِ الْمُتَمَتِّعِ سَمِ عَلَى حَجِّ أَيِ بَخْلَافٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْقَضْرِ نِيَّةُ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَثْوِ تَرَخُّصًا؛ لِأَنَّ وَصْفَ الظُّهْرِ مَثَلًا بِرَكْعَتَيْنِ لَا يَكُونُ إِلَّا قِضْرًا فَمَا صَدَقَ الْقَضْرِ وَصَلَاةُ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَاجِدَعِ ش. ه. قَوْلُهُ: (مَا لَا يَسْبُغُهَا) أَيِ جَمِيعُهَا نِهَاءً.

ه. قَوْلُهُ (سَبِي): (فِي عَصَى الْإِنِّ) وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ لَوْ نَسِيَ النِّتَةَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ لَمْ يَفْصَحْ وَكَانَ جَائِزًا لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ صَحِيحٌ فِي عَدَمِ عِصْيَانِهِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ فِي عَدَمِ بَطْلَانِ الْجَمْعِ لِفَقْدِ النِّتَةِ نِهَاءً وَمُغْنِي فِي الْكُرْدِيِّ عَنْ الْإِيصَابِ يَنْتَهِجُ أَنَّ الْجَاهِلَ كَالسَّاهِي؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى. اه. ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ التَّأْخِيرَ إِنَّمَا جَازَ الْإِنِّ) صَرِيحٌ هَذَا التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسْبُغُهَا لَمْ يَنْتَفِعْ عِصْيَانُهُ بِتَرْكِ الْعَزْمِ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ مَثَلًا، فَإِنْ نَوَى التَّأْخِيرَ لِلْجَمْعِ فَلَا إِثْمَ مُطْلَقًا وَكَذَا إِنْ قَعَلَ أَوْ عَزَمَ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ وَكَذَا إِنْ عَزَمَ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَوْ نِيَّةِ التَّأْخِيرِ فِيهِ لِلْجَمْعِ، فَإِنْ لَمْ يَقْعَلْ وَلَا عَزَمَ إِلَى بَقَاءِ قَدْرِ رَكْعَةٍ فَتَوَى التَّأْخِيرَ لِلْجَمْعِ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ النِّتَةِ حَيْثُ يُدْفَعُ عَنْهُ إِثْمُ الْإِخْرَاجِ عَنْ وَقْتِ الْأَدَاءِ وَإِثْمُ تَرْكِ الْفِعْلِ أَوْ الْعَزْمِ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَقَوْلُهُ: بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ النِّتَةِ الْإِنِّ أَيِ عَلَى طَرِيقَةِ الشَّارِحِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَهِيَ مَرْجُوحَةٌ. وَالرَّاجِعُ أَيِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ النِّتَاءُ وَالْمُغْنِي وَسَمِ عِ ش أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي يَسْبُغُهَا تَامَةً إِنْ لَمْ يَرِدِ الْقَضْرِ وَمَقْصُودُهُ إِنْ أَرَادَهُ كَمَا مَرَّ شَيْخُنَا. ه. قَوْلُهُ: (مَا لَا يَسْبُغُ رَكْعَةً) هَذَا عَلَى طَرِيقَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَاعْتَمَدَ النِّتَاءُ وَالْخَطِيبُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ النِّتَةَ إِلَى مَا لَا يَسْبُغُ الصَّلَاةَ كَامِلَةً عَصَى وَتَكُونُ قِضَاءً. ه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسْبُغُ الصَّلَاةَ) أَقُولُ أَوْ وَقَدْ بَقِيَ مَا لَا يَسْبُغُهَا لِكَيْتَهُ كَانَ عَزَمَ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ أَوْ التَّأْخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ أَيِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ. ه. قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرْتَهُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ: لَا حَاجَةَ إِلَى

قَدْرِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ لَمَّا دَخَلَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ اخْتَارَ الْإِنْتِمَاءَ فَهَلْ يَضُرُّ حَتَّى تَصِيرَ الْأُولَى قِضَاءً أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَرُ قِضَاءً لَا إِثْمَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا لَكِنْ لَمَّا دَخَلَ الْوَقْتُ عَرَضَ مَانِعٌ مِنَ الْجَمْعِ كَالْإِقَامَةِ صَارَتْ الْأُولَى قِضَاءً وَلَا إِثْمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ه. قَوْلُهُ: (عَصَى) أَيِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ التَّأْخِيرِ صَادِقٌ بِالتَّأْخِيرِ الْمُتَمَتِّعِ.

ه. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ التَّأْخِيرَ إِنَّمَا جَازَ الْإِنِّ) صَرِيحٌ هَذَا التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ نَوَى وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسْبُغُهَا لَمْ يَنْتَفِعْ عِصْيَانُهُ بِتَرْكِ الْعَزْمِ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ. ه. قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرْتَهُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ بَلْ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ الشَّرْطُ

من أن شرطَ عَدَمِ العُصَيَانِ وَجُودَ النِّيَّةِ وقد بَقِيَ ما يَسَعُ الصَّلَاةَ وَشَرَطُ الْأَدَاءِ وَجُودُهَا وقد بَقِيَ ما يَسَعُ رَكْعَةً هُوَ الْمُعْتَمَدُ وبِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ مَا وَقَعَ لِلْمُصَنَّفِ مِنَ التَّنَاقُصِ فِي ذَلِكَ. (ولو جمع)

ذلك بل يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَ الشَّرْطَ فِي الْأَمْرَيْنِ وَجُودَ النِّيَّةِ وقد بَقِيَ ما يَسَعُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ آخِرُ الْأُولَى حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ وَهُوَ حَيْثُ قَضَاءُ، وَإِنْ كَانَ نَوَى وقد بَقِيَ ما يَسَعُ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَةٍ فَتَأَمَّلْهُ سَمَ وَهُوَ مُعْتَمَدُ الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنَى كَمَا مَرَّ. ■ قَوْلُهُ: (هُوَ الْمُعْتَمَدُ) أَيِ وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَعَلَيْهِ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ الْجَمْعِ عَدَمُ الْعُصَيَانِ وَهِيَ طَرِيقَةٌ مَرْجُوحَةٌ؛ لِأَنَّ إِفْرَاقَ الزَّمَنِ لَيْسَ كإِفْرَاقِ الْفِعْلِ وَالْأَلْزَمُ أَنَّهُ لَوْ آخَرَمَ بِهَا وَالبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ وَلَمْ يَوْقِعْ مِنْهَا رَكْعَةً فِيهِ بِالْفِعْلِ كَانَتْ آدَاءً وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَالْزَاجِعُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي يَسَعُهَا تَامَةً أَوْ مَقْصُورَةً كَمَا عَلِمْتُ شَيْخُنَا. ■ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَجْمَعُ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذِ الَّذِي فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا نَقْلًا عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ النِّيَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي زَمَنِ لَوْ ابْتَدِئَتْ الْأُولَى فِيهِ لَوَقَعَتْ آدَاءُ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَنْهُمْ وَتَشْتَرِطُ هَذِهِ النِّيَّةُ فِي وَقْتِ الْأُولَى بِحَيْثُ يَبْقَى مِنْ وَقْتِهَا مَا يَسَعُهَا أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنْ ضَاقَ وَقْتُهَا بِحَيْثُ لَا يَسَعُهَا عَصَى وَصَارَتْ قَضَاءً وَهُوَ مُبَيَّنٌّ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ إِنَّ مُرَادَهُ بِالْآدَاءِ فِي الرُّوْضَةِ الْآدَاءَ الْحَقِيقِيَّ بِأَنْ يُؤْتِيَ بِجَمِيعِ الصَّلَاةِ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا بِخِلَافِ الْإِتْيَانِ بِرَكْعَةٍ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ وَالبَاقِي بَعْدَهُ فَتَسْمِيَتُهُ آدَاءً بِتَبْيِيهِ مَا بَعْدَ الْوَقْتِ لِمَا فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ وَقَدْ عَلِمَ وَمِمَّا مَرَّ أَنَّ كَلَامَ الرُّوْضَةِ مَحْمُولٌ عَلَى كَلَامِ الْمَجْمُوعِ نِهَايَةً وَمُغْنَى.

فِي الْأَمْرَيْنِ وَجُودَ النِّيَّةِ وقد بَقِيَ ما يَسَعُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ آخِرُ الْأُولَى حَتَّى دَخَلَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ وَهُوَ حَيْثُ قَضَاءُ، وَإِنْ كَانَ نَوَى وقد بَقِيَ ما يَسَعُ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَةٍ فَتَأَمَّلْهُ. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ أَنْ شَرَطَ عَدَمَ الْعُصَيَانِ الْخُ) يُوَافِقُهُ مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ آخَرُ النِّيَّةِ إِلَى وَقْتِ لَا يَسَعُ الْأُولَى عَصَى، وَإِنْ وَقَعَتْ آدَاءُ. اهـ. وَذَكَرَ غَيْرُهُ مِثْلَهُ كَابِنِ شُهْبَةٍ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ نِيَّةَ الْجَمْعِ بَعْدَ التَّأخِيرِ إِلَى مَا لَا يَسَعُ، وَإِنْ أَجْزَأَتْ لَا تَمْنَعُ الْإِثْمَ وَلَا تَذْفَعُهُ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ مَنَعَتْهُ مِنَ الْآنَ فَإِنَّ الصَّبْرَ بِالصَّلَاةِ مِنَ الْآنِ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ حَرَامٌ لَوْلَا نِيَّةُ التَّأخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ مَثَلًا، فَإِنْ نَوَى التَّأخِيرَ لِلْجَمْعِ فَلَا إِثْمَ مُطْلَقًا وَكَذَا إِنْ فَعَلَ أَوْ عَزَمَ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ وَكَذَا إِنْ عَزَمَ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الْفِعْلِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَوْ نِيَّةَ التَّأخِيرِ فِيهِ لِلْجَمْعِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَا عَزَمَ إِلَى بَقَايَ قَدَرِ رَكْعَةٍ فَتَوَى التَّأخِيرَ لِلْجَمْعِ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ النِّيَّةِ حَيْثُ انْدَفَعَ عَنْهُ إِثْمُ الْإِخْرَاجِ عَنْ وَقْتِ الْأَدَاءِ وَإِثْمُ بَرْكَزِ الْفِعْلِ أَوْ الْعَزْمِ مِنَ أَوَّلِ الْوَقْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ قَوْلُهُ: (وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ) أَقُولُ أَوْ وَقَدْ بَقِيَ مَا لَا يَسَعُهَا لَكِنَّهُ كَانَ عَزَمَ مِنَ أَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ أَوْ التَّأخِيرِ بِنِيَّةِ الْجَمْعِ أَيِ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَلَوْ جَمَعَ تَقْدِيمًا فَصَارَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مُقِيمًا بَطُلَ الْجَمْعُ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَبَحَثَ الْبُلْفَنِي أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ وَقْتُ الْأُولَى أَوْ شَكَّ فِي خُرُوجِهِ وَهُوَ فِي الثَّانِيَةِ بَطُلَ الْجَمْعُ وَبَطُلَ الثَّانِيَةُ أَوْ تَمَّعَ نَفْلًا عَلَى الْخِلَافِ فِي نَظَائِرِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْرُجَ قَبْلَ مَضِيِّ رَكْعَةٍ مِنَ الثَّانِيَةِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِيهِمَا وَمِمَّنْ رَدَّ عَلَيْهِ وَلَهُ الْجَلَالُ فَقَالَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمُ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ مُصْلٌ لَهَا

أي أراد الجمع (تقديمًا) بأن صَلَّى الأولى بِنِيَّتِهِ (فصار بين الصلاتين) أو قبل فراغ الأولى كما بأصله وعَدَلَ عنه لإيهامه وفهمه بما ذَكَرَ (مُقيماً) بِنَحْوِ نِيَّةِ إِقَامَةٍ أَوْ شَكٍّ فِيهَا (بَطْلُ الْجَمْعِ) لِزَوَالِ سَبَبِهِ فَيُؤَخَّرُ الثَّانِيَةُ لِوَقْتِهَا وَالْأُولَى صَحِيحَةٌ (و) إِذَا صَارَ مُقِيمًا (فِي الثَّانِيَةِ وَ) مِثْلُهَا إِذَا صَارَ مُقِيمًا (بَعْدَهَا لَا يَبْطُلُ) الْجَمْعُ (فِي الْأَصَحِّ) اكْتِفَاءً بِاقْتِرَانِ الْعُذْرِ بِأَوَّلِ الثَّانِيَةِ صِيَانَةً لَهَا عَنْ الْبُطْلَانِ بِعَدِّ الْإِنْعِقَادِ، وَإِنَّمَا مَنَعَتِ الْإِقَامَةُ أَثْنَاءَهَا الْقَصْرَ؛ لِأَنَّهَا تُثَافِيهِ بِخِلَافِ جَنْسِ الْجَمْعِ لِجَوَازِهِ بِالْمَطْلَبِ.....

قوله: (أي أراد) إلى قول المتن ويجوز في النهاية والمُفني. قوله: (أي أراد الجمع) أي بدليل قَصَارِ إلخ فهو مجاز مع قُرْبَيْتِهِ والمجاز أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ سَم. قوله: (بأن صَلَّى الأولى إلخ) وهل يُشْتَرَطُ لَجَوَازِ الْجَمْعِ بَقَاءُ الْوَقْتِ إِلَى فَرَاغِ الثَّانِيَةِ أَوْ إِلَى عَقْدِهَا فَقَطْ كَالسَّغَرِ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُقِيدُهُ كَلَامُ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ الْإِكْتِفَاءُ بِالْتَحَرُّمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُ عِبَارَتِهِ عَنْ ش وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا اعْتِمَادُهُ وَعِبَارَةُ سَم هُنَا قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَبَحَثِ الْبَلْقَيْنِيِّ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ وَقْتُ الْأُولَى أَوْ شَكٌّ فِي خُرُوجِهِ وَهُوَ فِي الثَّانِيَةِ بَطَلَ الْجَمْعُ وَتَبَطَّلَ الثَّانِيَةُ أَوْ تَقَعَّ ثَقْلًا عَلَى الْخِلَافِ فِي نَظَائِرِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ وَلَدَهُ الْجَلَالُ فَقَالَ الَّذِي يُقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ جَوَازَ الْجَمْعِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ وَقْتِ الْأُولَى إِلَّا مَا يَسَعُ رَكْعَةً مِنَ الثَّانِيَةِ بَلْ يَتَّبِعِي جَوَازَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقَ إِلَّا مَا يَسَعُ بَعْضَ رَكْعَةٍ وَتَكُونُ آدَاءُ قَطْعًا لِأَنَّ لَهَا فِي الْجَمْعِ وَقْتَيْنِ فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ وَقْتِهَا. اهـ. وهو ظاهرٌ وَقَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ. اهـ. وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَى قَوْلِهِ بَلْ يَتَّبِعِي جَوَازَهُ إلخ قولُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَالْأَقِيمَصِي وَتَكُونُ قَضَاءً إِلَّا أَنْ يُخَصَّ بِغَيْرِ مُرِيدِ التَّقْدِيمِ أَوْ غَيْرِ مَنْ شَرَعَ فِيهِ، وَإِنْ قَلَّ الْوَقْتُ عِنْدَ الشُّرُوعِ انْتَهَتْ بِحَذْفٍ. قوله: (بِنِيَّتِهِ) أي الجمع. قوله: (كما بأصله) أي يَدُلُّ قَوْلُهُ: بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ عَنْ ش. قوله: (لإيهامه) أي لإيهام ما بأصله خِلَافَ الْمَقْصُودِ كُرْدِي. قوله: (وفهمه) أي ولإيهام ما في أصله بِالْأُولَى. قوله: (بِنَحْوِ نِيَّةِ إِقَامَةٍ إلخ) أي كَانِيَتِهَا السَّيْفِيَّةُ إِلَى الْمَقْصِدِ مُفْنِي. قوله: (والأولى صحيحة) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَطَلَ الْجَمْعُ وَيَبَيِّنُ لِمَفْهُومِهِ. قوله: (ومثلها إلخ) أي بل أولى كما يَأْتِي. قوله: (وإنما منعت إلخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْقَصْرِ.

فِي الْوَقْتِ يَتَّبِعِي إِذْ وَقْتُ الْأُولَى إِنْ بَقِيَ فَهُوَ جَامِعٌ وَإِلَّا فَهُوَ مَوْقِعٌ لَهَا فِي وَقْتِهَا الْأَصْلِيِّ وَيُمْكِنُ وَقُوعُ بَعْضِهَا فِي وَقْتِ الْأُولَى وَبَعْضُهَا فِي وَقْتِهَا فَيَجُوزُ الْجَمْعُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ وَقْتِ الْأُولَى مَا يَسَعُ رَكْعَةً مِنَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ إِذَا قَدِمَ يَكُونُ وَقْتُ الْأُولَى وَقْتُهَا وَالصَّلَاةُ الْوَاقِعَةُ مِنْهَا رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ آدَاءُ بَلْ يَتَّبِعِي جَوَازَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقَ إِلَّا مَا يَسَعُ بَعْضَ رَكْعَةٍ وَتَكُونُ آدَاءُ قَطْعًا؛ لِأَنَّ لَهَا فِي الْجَمْعِ وَقْتَيْنِ فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ وَقْتِهَا. اهـ. وهو ظاهرٌ وَقَدْ سَبَقَ إِلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَى قَوْلِهِ بَلْ يَتَّبِعِي جَوَازَهُ إلخ قولُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَالْأَقِيمَصِي وَتَكُونُ قَضَاءً إِلَّا أَنْ يُخَصَّ بِغَيْرِ مُرِيدِ التَّقْدِيمِ أَوْ غَيْرِ مَنْ شَرَعَ فِيهِ، وَإِنْ قَلَّ الْوَقْتُ عِنْدَ الشُّرُوعِ. قوله: (أي أراد الجمع) أي بدليل قَصَارِ إلخ فهو مجاز مع قُرْبَيْتِهِ والمجاز أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ. قوله: (ومثلها إذا صار مُقِيمًا) ذَكَرَ الْمِثْلِيَّةُ لَا يُنَاسِبُ قَوْلُهُ الْآتِي فَبَعْدَ قَرَأِهَا.

وإذا تَقَرَّرَ هذا في أثناها فبعد فراغها أولى، ومن ثم كان الخلاف فيه أضعف (أو جمع) تأخيراً فأقام بعد فراغهما لم يؤثّر اتفاقاً كجمع التقديم وأولى (و) إقامته (قبله) أي فراغهما، ولو في أثناء الثانية خلافاً لما في المجموع (يجعل الأولى قضاء)؛ لأن الأولى تبعٌ للثانية فاعْتِزَّ وجود سبب الجمع في جميع المثنوية وقضيته أنه لو قَدِمَ المثنوية وأقام أثناء التابعة أنها تكون أداءً لوجود الغُزْرِ في جميع المثنوية وهو قياس ما مرَّ في جمع التقديم ذكره الشبكي واعتَمَدَه جمع وخالفه آخرون وقرؤوا بين الجمعَيْن بما يُؤثِّتُه في شرح الإرشاد (وبجوز) ولو للمقيم

• فَوَدَّ: (وإذا تَقَرَّرَ هذا) أي قوله: صيانة لها إلخ كُرِدِي. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْخِلَافُ فِيهِ أَوْجَهُ) وعليه فكان يتبني للمتن أن يقول وفي الثانية لا تبطل في الأصح وكذا بعدها على الصحيح ع ش.

• فَوَدَّ (سب): (أو تأخيراً فأقام إلخ) قال في شرح العُباب قال الزوياني، ولو جمع تأخيراً وتيقن في تشهيد المضرب ترك سجدة لا يندري أنها منها أو من الظهر أتى بركعة وأعاد الظهر ويكون جامعاً غاية الأمر أنه قَدِمَ المضرب. اهـ. أقول لعل ذلك إذا طال الفضل بين السلام والإحرام بالمضرب والآقلى تقدير أن الترك من الظهر لم تنقيد المضرب فكيف يترأ منها مع هذا الإحتمال سم أي فيأتي حينئذ بركعة وأعاد المضرب فترأ من كل منهما.

• فَوَدَّ (سب): (يجعل الأولى قضاء) أي فائتة حصر فلا تقصر شؤري أي لو تبين فيها مفيد وأعادها فِيمِئذِها تامة ومع كونهما قضاء لا إثم فيها فاندفع ما يقال إنها فعلت فكيف قال فلا تقصر بجبرمي.

• فَوَدَّ: (وقضيته) أي التعليل. • فَوَدَّ: (إنه لو قَدِمَ المثنوية) وهي المضرب أو العشاء. • وفود: (إنها تكون إلخ) أي التابعة ع ش. • فَوَدَّ: (وخالفه آخرون إلخ) منهم الطاوسي وأجرى الكلام على إطلاقه فقال: وإنما اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه إلى تمامها؛ لأن وقت الظهر ليس وقت المضرب إلا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت المضرب فيجوز فيه الظهر بعدو السفر وغيره فلا يتصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيهما الذي هو الأصل وهذا أي كلام الطاوسي هو المختمد نهاية ومغني وع ش وشيخنا.

• فَوَدَّ: (ولو للمقيم) إلى قوله وتيقنه في المغني إلا قوله: فاندفع إلى المتن وقوله: فاشترط العزم إلى المتن وإلى قوله، وقال كثيرون في النهاية إلا قوله: فاشترط العزم إلى المتن. • فَوَدَّ: (ولو للمقيم) انظر ما مرَّاه بهذه الغاية قاله الشؤري وأقول يجوز أن تكون ردًا على الحنفية القائلين بعدم جواز الجمع بالمطر سفرًا وحضرًا بجبرمي.

أولى فتأمل. • فَوَدَّ: (أو جمع تأخيراً فأقام إلخ) قال في شرح العُباب قال الزوياني، ولو جمع تأخيراً وتيقن في تشهيد المضرب ترك سجدة لا يندري أنها منها أو من الظهر أتى بركعة وأعاد الظهر ويكون جامعاً غاية الأمر أنه قَدِمَ المضرب. اهـ. شرح العُباب أقول لعل ذلك إذا طال الفضل بين السلام من الظهر والإحرام بالمضرب والآقلى تقدير أن الترك من الظهر لم تنقيد المضرب فكيف يترأ منها مع هذا

(الجمع) بين ما مرّ ومنه الجمعة بَدَلُ الظُّهْرِ (بالمطَرِّ)، وإنْ ضَعُفَ بِشَرَطِ أَنْ يَبْلُ الثَّوْبَ ومنه شَفَانٍ وهو رِيحٌ بارِدَةٌ فيها مَطَرٌ خَفِيفٌ (تَقْدِيمًا) بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ وَأَنَّهُ صَلَّى بِالنَّبِيِّ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا جَمِيعًا وَثَمَانِيًا جَمِيعًا، زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ كَمَا لِكَ تَبَيَّنَتْ أَرَى ذَلِكَ لِمُذَرِّ الْمَطَرِ وَاعْتَرَضَ بِرَوَايَتِهِ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا شَاذَةٌ أَوْ وَلَا مَطَرٌ كَثِيرٌ فَانْدَفَعَ أَخَذُ اثْنَتَيْ بَظَاهِرِهَا (وَالْجَدِيدُ مِنْهُ تَأْخِيرًا)؛ لِأَنَّ الْمَطَرَ قَدْ يَنْقَطِعُ فَيُؤَدِّي إِلَى إِخْرَاجِ الْأَوَّلَى عَنْ وَقْتِهَا بِغَيْرِ غُذْرٍ وَفَارَقَ السَّفَرُ بَأَنَّهُ إِلَيْهِ فَاشْتَرَطَ الْعَزْمَ عَلَيْهِ عِنْدَ نَيْتِهِ التَّأْخِيرِ، كَذَا عَجَزَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ نَظَرٌ وَصَوَابُهُ فَاشْتَرَطَ عَدَمَ عَزْمِهِ عَلَى ضِدِّهِ عِنْدَ نَيْتِهِ التَّأْخِيرِ (وَشَرَطُ التَّقْدِيمِ وَجُودَهُ) أَيِ الْمَطَرِ (أَوَّلُهُمَا) أَيِ الصَّلَاتَيْنِ لِيَتَحَقَّقَ الْجَمْعُ مَعَ الْغُذْرِ

فُود: (وَمِنَهُ) أَيِ مِمَّا مَرَّ. فُود: (الْجُمُعَةُ الْإِنْفِ) أَيِ مَعَ الْمَضَرِّ خِلَافًا لِلرَّوْيَانِي فِي مَنَعِهِ ذَلِكَ مُغْنِي وَنَهَايَةً. فُود: (وَأَنْ ضَمَفَ) أَيِ الْمَطَرُ عَ ش. فُود: (بِشَرَطِ أَنْ يَبْلُ الثَّوْبَ) عِبَارَةُ الْغَزِّي فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ أَعْلَى الثَّوْبِ وَأَسْفَلَ التَّغْلِي أَمَّا قَالَ شَيْخُنَا فِي حَاشِيَتِهِ الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا قَالَ الشُّرَامِلِيُّ فَالشَّرَطُ أَخَذَهُمَا أَيِ كَوْنِهِ بَحِيثٌ يَبْلُ أَعْلَى الثَّوْبِ أَوْ أَسْفَلَ التَّغْلِي أَم. فُود: (وَمِنَهُ) أَيِ مِنَ الْمَطَرِ الَّذِي شَرَطَهُ أَنْ يَبْلُ الثَّوْبَ عَ ش. فُود: (شَفَانٍ) بِفَتْحِ الْمُجَمَّةِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ مُغْنِي. فُود: (فِيهَا مَطَرٌ خَفِيفٌ) أَيِ يَبْلُ الثَّوْبَ سَم. فُود: (بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَشُرُوطِ التَّقْدِيمِ ثَلَاثَةٌ الْإِنْفِ عَ ش وَسَم. فُود: (سَبْعًا) أَيِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. فُود: (وَتَمَانِيًا) أَيِ الظُّهْرِ وَالْمَضَرِّ نَهَايَةً وَمُغْنِي. فُود: (قَالَ الشَّافِعِيُّ كَمَا لِكَ الْإِنْفِ) وَوُيُذِّعُ جَمْعُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمَرَ عليهما السلام بِالْمَطَرِ مُغْنِي وَشَرْحُ بِنِافِضِل. فُود: (أَزَى) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِهَا أَيِ أَظُنُّ أَوْ اعْتَقِدُ قَلْبِي عَلَى الْمَحَلِّي أَمَّا كُرْدِي عَلَى بِنِافِضِل. فُود: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ التَّوَابُلِ الْمَذْكُورُ مُغْنِي. فُود: (بِرَوَايَتِهِ) أَيِ مُسْلِمٍ. فُود: (بِأَنَّهَا شَاذَةٌ) أَيِ وَالْأَوَّلَى رِوَايَةُ الْجُمْهُورِ فَهِيَ أَوَّلَى مُغْنِي. فُود: (أَوْ وَلَا مَطَرٌ كَثِيرٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَبِأَنَّ الْمُرَادَ وَلَا مَطَرٌ كَثِيرٌ أَوْ لَا مَطَرٌ مُسْتَدَامٌ فَلَعَلَّهُ انْقَطَعَ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ. أَم. زَادَ النَّهْيَةَ أَوْ أَرَادَ بِالْجَمْعِ التَّأْخِيرَ بِأَنَّ آخَرَ الْأَوَّلَى إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا وَأَوْقَعَ الثَّانِيَةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا. أَم. فُود: (أَخَذُ اثْنَتَيْنِ) أَيِ كَابِنِ الْمُتَذَكِّرِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَأَبِي إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيَّ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ. فُود: (بِظَاهِرِهَا) أَيِ مِنْ جَوَازِ الْجَمْعِ فِي الْحَضَرِ بِلَا سَبَبٍ كُرْدِي.

فُود: (سَنِي) (وَالْجَدِيدُ مِنْهُ الْإِنْفِ) أَيِ الْقَدِيمُ جَوَازُهُ وَنَصُّ عَلَيْهِ فِي الْإِنْفِ قِيَاسًا عَلَى السَّفَرِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. فُود: (لِأَنَّ الْمَطَرَ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمَطَرِ لَا اخْتِيَارَ لِلْجَمْعِ فِيهَا فَقَدْ يَنْقَطِعُ الْإِنْفُ بِخِلَافِ السَّفَرِ. أَم. فُود: (عَلَيْهِ) أَيِ السَّفَرِ. فُود: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْإِنْفِ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيِ عَلَى اسْتِمْرَارِهِ. فُود: (هَلَى ضِدُّهُ) أَيِ ضِدُّ السَّفَرِ. فُود: (سَنِي) (وَجُودُهُ أَوَّلُهُمَا الْإِنْفِ) أَيِ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا شَيْخُنَا وَيَأْتِي عَنْ سَمِّ مَا يُوَافِقُهُ.

الْإِحْتِمَالُ. فُود: (فِيهَا مَطَرٌ خَفِيفٌ) أَيِ يَبْلُ الثَّوْبَ. فُود: (بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ) أَيِ إِلَّا الرَّابِعُ أَوْ الْمُرَادُ

(وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاؤُهُ عِنْدَ سَلَامِ الْأُولَى) لِيَتَحَقَّقَ اتِّصَالُ آخِرِ الْأُولَى بِأَوَّلِ الثَّانِيَةِ فِي حَالَةِ الْغُزْرِ وَقَضِيَّتُهُ اشْتِرَاؤُ امْتِدَادِهِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ كَذَلِكَ وَتَبَقُّهُ لَهُ وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي الْاسْتِصْحَابُ وَبِهِ صَرَّخَ الْقَاضِي فَقَالَ: لَوْ قَالَ لِآخِرِ بَعْدَ سَلَامِهِ انْظُرْ هَلِ انْقَطَعَ الْمَطَرُ أَوْ لَا بَطَلَ جَمْعُهُ لِلشُّكِّ فِي سَبَبِهِ. وَتَقْلَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ غَيْرِ الْقَاضِي وَعَنْ الْقَاضِي خِلَافُهُ وَلَقَلَّه سَهْوٌ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي تَنَاقُضَ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْإِسْنَوِيَّ مَالَ إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي الْاسْتِصْحَابُ وَهُوَ الْقِيَاسُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ سَبَبِهَا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ شُكَّ فِي انْتِهَاءِ سَفَرِهِ (وَالْفُلُجُ وَالْبَرْدُ كَمَطَرٍ إِنْ ذَابَا) وَبِلا التَّوْبِ لَوْجُودِ ضَائِعِهِ فِيهِمَا حَيْثُ يُدْخِلُ مَا إِذَا لَمْ يَدْخُلَا كَذَلِكَ وَمَشَقَّتُهُمَا نَوْعٌ

• قُود: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَضِيَّةٍ تَحَقُّقِ الْإِتِّصَالِ سَمِيعٍ ش. قُود: (وَهُوَ كَذَلِكَ) وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَطَرِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاتَيْنِ وَبَيْنَهُمَا وَعِنْدَ التَّحْلِيلِ مِنَ الْأُولَى وَلَا يَقْضَرُ انْقِطَاعُهُ فِي أَثْنَاءِ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ أَوْ بَعْدَهُمَا شَيْخُنَا. • قُود: (وَتَبَقُّهُ لَهُ الْخُ) وَلَا يَتَعَدُّ الْإِكْتِيَاءُ بَطْلَ الْبَقَاءِ وَالِاسْتِمْرَارِ بِالْإِجْتِهَادِ كَمَا أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْقَضْرِ ظَنُّ طُولِ السَّفَرِ بِالْإِجْتِهَادِ مَعَ أَنَّ الْقَضْرَ رُخْصَةٌ سَمِيعٍ. • قُود: (بَعْدَ سَلَامِهِ) أَيِ مِنَ الْأُولَى. • قُود: (بَطَلَ جَمْعُهُ لِلشُّكِّ الْخُ) هَلْ مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَيَّنْ بَقَاؤُهُ وَاسْتِمْرَارُهُ، فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ سَمِيعٍ عِبَارَةٌ ش. وَأَقْرَبُهَا الْجَفْنِيُّ قَوْلُهُ: بَطَلَ جَمْعُهُ الْخُ قَضِيَّةُ الْبُطْلَانِ، وَإِنْ أَخْبَرَهُ بِانْقِطَاعِهِ قُودًا بِحَيْثُ زَالَ شُكُّهُ سَرِيعًا وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ تَرَكَ نِيَّةَ الْجَمْعِ، ثُمَّ نَوَاهُ قُودًا مِنْ عَدَمِ الضَّرَرِ أَنَّهُ لَا يَقْضَرُ هُنَا كَذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ م. ر. مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَرَدَّدَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ أَنَّهُ نَوَى الْجَمْعَ فِي الْأُولَى، ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ نَوَاهُ قَبْلَ طُولِ الْفَضْلِ لَمْ يَقْضَرُ. اه. وَقَوْلُهُ: بِانْقِطَاعِهِ صَوَابُهُ بِعَدَمِ انْقِطَاعِهِ. • قُود: (وَلَقَلَّه الْخُ) أَيِ التَّغْلُ عَنْ الْقَاضِي عَدَمُ الْبُطْلَانِ. • قُود: (وَهُوَ الْقِيَاسُ الْخُ) عِبَارَةٌ الثَّاهِيَّةُ وَادَّعَى غَيْرُهُ أَنَّهُ الْقِيَاسُ وَالْأَوْجَهُ الْأَوَّلُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ رُخْصَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ سَبَبِهَا. اه. • قُود: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ الْخُ) يَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ مَا قِيلَ فِي إِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ مَعَ أَنَّهُ رُخْصَةٌ مِنَ الْإِكْتِيَاءِ بِالظَّنِّ أَوْ بِالْإِعْتِقَادِ الْجَازِمِ سَمِيعٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا اِعْتِمَادُهُ. • قُود: (سَمِيعٍ: وَالْفُلُجُ وَالْبَرْدُ) أَيِ وَكَذَا السَّيْلُ م. ر. اه. سَمِيعٍ. قُود: (كَذَلِكَ) أَيِ بِحَيْثُ يَتَلَانِ التَّوْبُ. • قُود: (وَمَشَقَّتُهُمَا الْخُ) جَوَابُ سُؤَالٍ.

الْمَذْكُورُ فِي الْمَثْنِ. • قُود: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَضِيَّةٍ التَّحَقُّقِ وَجَرَى عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ م. ر. أَيْضًا. • قُود: (بَطَلَ جَمْعُهُ لِلشُّكِّ) هَلْ مَحَلُّهُ مَا لَمْ يَتَيَّنْ بَقَاؤُهُ وَاسْتِمْرَارُهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ وَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلُّهُ أَيْضًا فِي شُكِّ بَاسْتِوَاءٍ أَوْ رُجْحَانِ الْعَدَمِ وَإِلَّا فَلَا يَتَعَدُّ الْإِكْتِيَاءُ بَطْلَ الْبَقَاءِ وَالِاسْتِمْرَارِ بِالْإِجْتِهَادِ كَمَا أَنَّهُ يَكْفِي الْقَضْرَ ظَنُّ طُولِ السَّفَرِ بِالْإِجْتِهَادِ مَعَ أَنَّ الْقَضْرَ رُخْصَةٌ. • قُود: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ رُخْصَةٌ) يَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ مَا قِيلَ فِي إِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ الَّذِي قِيلَ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ رُخْصَةٌ بِالْإِكْتِيَاءِ بِالظَّنِّ أَوْ بِالْإِعْتِقَادِ الْجَازِمِ.

• قُود: (سَمِيعٍ: وَالْفُلُجُ وَالْبَرْدُ) أَيِ وَكَذَا السَّيْلُ م. ر.

آخر لم يرد. نعم إن كان أحدهما قطعاً كإزاراً يُخشى منه جاز الجمع على ما صرح به جمع (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد) أو غيره (بعيد) عن محله بحيث (يتأذى) تأذيها لا يحتمل عادة (بالمطر في طريقه)؛ لأن المشقة إنما توجد حينئذ بخلاف ما إذا انتفى شرط من ذلك كأن كان يصلي بيته منفرداً أو جماعة أو يمشي إلى المصلي في كن أو قرب

☐ قوله: (لم يرد) أي في الشرع الجمع بذلك النوع.

☐ قوله (سبي): (بالمصلي جماعة) أي، وإن كرهت ولم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه إطلاقهم ويوجه بأن المدار إنما هو على وجود صورتها لاندفاع الإثم والقتال على قول فرضيتها شرخ عباب.

(تنبيه): يتبني الإكفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية، وإن انفردوا في الأولى جميعها وفي الثانية قبل تمام ركعتي الأولى ولا بد من نية الإمام الجماعة أو الإمامة في الثانية وإلا لم تنفد صلاته، ثم إن علم المأمومون بذلك لم تنفد صلاتهم أيضاً وإلا انقضت، ولو تباطأ عنه المأمومون بحيث لم يذكروا معه قبل الركوع ما يسع الفاتحة ضرر فيشترط أن يقتدوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة ولا يشترط هنا البقاء إلى الركوع بخلاف الجمعة م ر. اه. سم واعتمد ذلك التنبيه شيخنا وفيه ش بعد ذكر ذلك التنبيه ما نصه وقد يقال أي داع لا اختيار إذراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة إلى الركوع والإكفاء بجزء في الجماعة. اه. ☐ قوله: (أو غيره) أي كمدسة أو رباط أو نحوهما من مواضع الجماعة شيخنا. ☐ قوله: (أو غيره) إلى قوله وبما أفهمه في المغني الآ قوله: تأذي إلى المشي. ☐ قوله: (من محله) أي عن باب داره مغني. ☐ قوله: (بحيث يتأذى إلخ) هل المراد تأذي الشخص بانفراذه أم التأذي باختيار غالب الناس ولعل الثاني هو الوجه فليحرر شوكري. اه. بجزيمتي والأقرب الأول كما في التيسر والجلوس في الفرض وأغذار الجماعة. ☐ قوله: (حينئذ) أي حين اجتماع الشروط المذكورة. ☐ قوله: (كان كان إلخ) أي بأن كان.

☐ قوله في (سبي): (بالمصلي جماعة) أي وإن كرهت لم يحصل لهم شيء من فضلها كما اقتضاه إطلاقهم ويوجه بأن المدار إنما هو على وجود صورتها لاندفاع الإثم والقتال على ترك فرضيتها شرخ عباب.

(تنبيه): يتبني الإكفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية، وإن انفردوا قبل تمام ركعتي الأولى ولا بد من نية الإمام الجماعة أو الإمامة وإلا لم تنفد صلاته، ثم إن علم المأمومون لم تنفد صلاتهم وإلا انقضت، ولو تباطأ عنه المأمومون فهل تبطل صلاته لصيرورته منفرداً يتبني أن يتخرج على التباطؤ في الجمعة وقد تقرر فيها أنه لا بد أن يحرر موا وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيشترط هنا أن يقتدوا به قبل الركوع بما يسع الفاتحة وإلا بطلت صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا إلى الركوع بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فإنه يظهر الإكفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل م ر.

منه أو يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا بِالمُصَلِّي لانتفاء التأذي فيما عدا الأخيرة والجماعة فيها ولا يُنافيه جمعه
 ﷺ مع أن يثوت أزواجه بِجَنِبِ المسجد لأنها كُلُّها لم تَكُنْ كذلك بل أكثرها كان بعيدًا عنه
 فَلَعَلَّهُ كان فيه حين جمع على أن للإمام أن يجمع بهم، وإن كان مُقيمًا بالمسجد وَلَمَنْ اتَّفَقَ

• فَوَدَّ: (مُتَفَرِّدًا بِالمُصَلِّي) أي، ولو مُتَجِدِّع ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنافيه) أي قوله: أو قَرَّبَ مِنْهُ أو قول
 المثنى بَعِيدَ. • فَوَدَّ: (كان فيه) أي في البعيد. • فَوَدَّ: (على أن للإمام إلخ) قَضِيَّةُ الإِقْتِصَارِ على الإمام أن
 غَيْرَهُ مِنَ المُجاوِرِينَ بِالمسجد وَمَنْ يُوْثِقُهُمْ بِقُرْبِ المسجد وَحَضَرُوا مع مَنْ جاءَهُ مِنْ بَعْدِ أَنَّهُمْ لَا
 يُصَلُّونَ مع الإمام إذا جَمَعَ تَقْدِيمًا بل يُؤَخِّرُونَهَا إلى وَفْتِهَا، وإن أَدَّى تَأخِيرَهُمْ إلى صَلَاتِهِمْ فَرَادَى بأن
 لم يَكُنْ هناك مَنْ يَصْلُحُ لِلإمامَةِ غَيْرَ مَنْ صَلَّى وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِمَا فيه مِنْ تَعْوِيَتِ الجماعة عَلَيْهِمْ ش.
 • فَوَدَّ: (أن يَجْمَعَ إلخ) أي بِشروطِ الجَمْعِ التي مِنْهَا الجماعةُ سَمِيعَةٌ ش. • فَوَدَّ: (وإن كان مُقيمًا
 بِالمسجد) صَرَّحَ به أَبُو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُ والأوجهُ تَقْيِيدُهُ بما إذا كان إمامًا رَأْيًا أو يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ إِمَامَتِهِ تَغْطِيلُ
 الجماعة نَهَايَةً زَادَ شَيْخُنَا، وقال القُلَيْبِيُّ يَجُوزُ لِإمامِ المسجدِ وَمُجاوِرِهِ أَنْ يَجْمَعُوا تَبَعًا لِغَيْرِهِمْ لِيَكُنْ
 ضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُجاوِرِينَ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَلَمَنْ اتَّفَقَ إلخ) أي وهو مِنْ غَيْرِ أَهْلِ المسجدِ كما يَدُلُّ عليه
 التَّغْلِيلُ أي وَصَّرَحَ به النِّهَايَةُ أَمَّا أَهْلُهُ كَالْمُجاوِرِينَ بِالْأَزْهَرِ فَلَا يَجْمَعُونَ على الْمُعْتَمِدِ وَيُسْتَشْنَى مِنْهُمْ
 الإمامُ الرَّائِبُ بِجَيْرِمْ أي وَمَنْ يَتَّعْطَلُ الجماعةُ بَعْدَ إِمَامَتِهِ كما مَرَّ عَنِ النِّهَايَةِ وَشَيْخُنَا وَمَنْ يَفُوتُ عليه
 الجماعةُ إذا أَخَّرَ الصَّلَاةَ إلى وَفْتِهَا لَعَدَمَ مَنْ يَصْلُحُ لِلإمامَةِ غَيْرَ مَنْ صَلَّى كما مَرَّ عَنْ ش.
 • فَوَدَّ: (وَلَمَنْ اتَّفَقَ إلخ) هذا تَقْيِيدٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَعِيدَ أي فَمَحَلُّ اشْتِرَاطِ الْبُعْدِ فِي الْخَارِجِ عَنْ

• فَوَدَّ: (أو يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا بِالمُصَلِّي) عِبَارَةُ الرُّوْضِ أو صَلَّوْا فَرَادَى فِي المسجدِ فَلَا جَمْعَ انْتَهَى وهو أَذَلُّ
 دَلِيلٌ على أن ما تَقَلَّه فِي شَرْحِهِ عَنِ الْمُجِبِّ الطَّبْرِيِّ وهو ما ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَلَمَنْ اتَّفَقَ وَجُودُ الْمُطَرِّ
 وهو بِالمسجد إلخ مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ الْجَمْعَ بِشروطِ الجَمْعِ التي مِنْهَا الجماعةُ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ مِنْهُ بَعْضُ
 الطَّلَبَةِ فَاحْذَرُهُ. انْتَهَى.

(تَنْبِيْهٌ): قَدْ اشْتَرَطُوا الجماعةَ فِي الْجَمْعِ بِالمُطَرِّ كما تَقَرَّرَ لَكِنْ هَلْ هِيَ شَرْطٌ فِي كُلِّ مِنَ الْأُولَى
 وَالثَّانِيَةِ أَوْ يَكْفِي وَجُودُهَا فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى فِي وَفْتِهَا بِكُلِّ حَالٍ قَبِيصُ الْجَمْعِ، وَإِنْ صَلَّى الْأُولَى
 مُتَفَرِّدًا إِذَا نَوَى الْجَمْعَ فِي اثْنائِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَهَلْ يُشْتَرَطُ الجماعةُ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ كَالْمُعَادَةِ على اِغْتِمَادِ
 شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَوْ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى فَلَهُ الْإِنْفِرَادُ فِي الثَّانِيَةِ كَالْجُمُعَةِ أَوْ فِي جُزْءٍ مِنْ أَوَّلِهَا، وَلَوْ
 دُونَ رَكْعَةٍ فِيهِ نَظَرٌ وَنَتِجَتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الجماعةُ فِي الْأُولَى وَأَنَّهُ يَكْفِي وَجُودُهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِالثَّانِيَةِ،
 وَإِنْ انْفَرَدَ قَبْلَ تِمَامِ الرَّكْعَةِ وَأَنَّهُ لَوْ تَبَاطَأَ الْمَأْمُومُونَ عَنِ الْإِمَامِ اعْتَبِرَ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ إِخْرَاهُمْ فِي زَمَنِ
 يَسَعُ الْغَائِبَةَ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَاخْتَارَ مَرَّةً اشْتِرَاطَ الجماعةِ عِنْدَ التَّحْلِيلِ مِنَ الْأُولَى أَيْضًا. • فَوَدَّ: (على أن
 لِلإمام إلخ) والأوجهُ تَقْيِيدُهُ بما إذا كان إمامًا رَأْيًا أو يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ إِمَامَتِهِ تَغْطِيلُ الجماعةُ شَرْحٌ م ر.

• فَوَدَّ: (أن يَجْمَعَ) أي بِالشُّرُوطِ هذا مَعْنَى ما ذَكَرَهُ الْمُجِبُّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ مُتَفَرِّدًا وَيُضَارِقُ إِيْرَادَ

وَجُودُ الْمَطَرِ وَهُوَ بِالمَسْجِدِ أَنْ يَجْمَعَ وَإِلَّا احتَاجَ إِلَى صَلَاةِ الْمَصْرِ أَوْ العِشَاءِ فِي جَمَاعَةٍ وَفِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ سِوَاءِ أَقَامَ أَمْ رَجَعَ، ثُمَّ أَعَادَ وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِنَحْوِ وَحَلٍ وَمَرَضٍ وَقَالَ كَثِيرُونَ يَجُوزُ واختيرَ جَوَازُهُ بِالْمَرَضِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا وَهُرَاعَى الْأَرْفَقُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَرَضُهُ كَأَنْ كَانَ يَحُمُّ مَثَلًا وَقَتِ الثَّانِيَةِ قَدَّمَهَا بِشُرُوطِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ أَوْ قَتِ الْأُولَى أَخَّرَهَا بِنِيَّةِ الْجَمْعِ وَبِمَا أَفْهَمَهُ مَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الْمَرَضَ مَوْجُودٌ وَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ بَيْنَ زِيَادَتِهِ وَعَذَمِهَا عَادَةً يَنْدَفِعُ مَا قِيلَ فِي كَلَامِهِمْ هَذَا جَوَازُ تَعَاطِي الرُّخْصَةِ قَبْلَ وُجُودِ سَبَبِهَا اكْتِفَاءً بِالْعَادَةِ وَقَضِيَّتُهُ حُلُّ الْفِطْرِ قَبْلَ مَجِيئِ الْحُمَى بِنَاءً عَلَى الْعَادَةِ وَعَلَّلَهُ الْحَنْفِيَّةُ بِأَنَّهُ لَوْ صَيَّرَ لِمَجِيئِهَا لَمْ يَسْتَمِرِّي بِالْعِلَامِ لِاشْتِغَالِ الْبَدَنِ وَنَظِيرُهُ نَدَبُ الْفِطْرِ قَبْلَ لِقَاءِ.....

المَسْجِدِ اهـ يُجَبِّرُمِي، وَقَالَ شَيْخُنَا: وَمِنْ ذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وُجُودُ الْمَطَرِ فِي مَجِيئِهِ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ بَلْ يَكْفِي مَا لَوْ اتَّفَقَ وُجُودُهُ وَهُوَ بِالمَسْجِدِ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَفِيهِ) أَيِ فِي تَخْصِيلِهِ الْجَمَاعَةَ فِي صَلَاةِ الْمَصْرِ أَوْ العِشَاءِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِنَحْوِ وَحَلٍ وَخَلِّ) عِبَارَةُ النُّهَايَةِ وَعُلِمَ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا جَمْعَ بِغَيْرِ السَّفَرِ وَالْمَطَرِ كَمَرَضٍ وَرِيحٍ وَظُلْمَةٍ وَخَوْفٍ وَوَحَلٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ الْمَشْهُورُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْلُ وَلِخَبَرِ الْمَوَاقِيتِ وَلَا يُخَالَفُ إِلَّا بِصَرِيحٍ، وَإِنْ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ فِي الرُّوْضَةِ جَوَازَهُ فِي الْمَرَضِ وَحُكْمِي فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا جَوَازَهُ بِالمَذْكُورَاتِ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَوِيٌّ جِدًّا فِي الْمَرَضِ وَالْوَحَلِ. اهـ. وكذا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: الْأَصَحُّ وَلَفْظُهُ إِنْ فِي وَإِنْ اخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْخَلَّ. □ فَوُدَّ: (وَقَالَ كَثِيرُونَ يَجُوزُ الْخَلُّ) وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَقَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ إِنَّهُ الْمُغْنِيُّ بِهِ وَقِيلَ أَنَّهُ نَصٌّ لِلشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَبِهِ يُعْلَمُ جَوَازُ عَمَلِ الشَّخْصِ بِهِ لِنَفْسِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الْمَرَضِ حَالَةَ الْإِحْرَامِ بِهِمَا وَعِنْدَ سَلَامِهِ مِنَ الْأُولَى وَيَتَنَهَّاهُمَا كَمَا فِي الْمَطَرِ انْتَهَى قَلْبُيَّ وَهُوَ وَاضِحٌ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِلْعَنَانِيِّ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ تَقْلِيدِهِ كُرْدِيٍّ وَيُجَبِّرُمِي. □ فَوُدَّ: (وَاختِيرَ جَوَازُهُ الْخَلُّ) وَاخْتَارَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ وَقَدْ ظَفِرْتُ بِتَقْلِيدِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ انْتَهَى وَهَذَا هُوَ اللَّائِقُ بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَمَلٌ عَلَيْكَ فِي آلِيَيْنِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [جمع: ٧٨] مُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا فَيَجُوزُ تَقْلِيدُ ذَلِكَ. اهـ.

□ فَوُدَّ: (وَهُرَاعَى الْأَرْفَقُ) أَيِ نَذْبًا مُغْنِي وَشَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (بِشُرُوطِ التَّقْدِيمِ) أَيِ مِنَ التَّرْتِيبِ وَالْمَوَالَاةِ وَنِيَّةِ الْجَمْعِ فِي الْأُولَى وَتَقْدَمُ أَيْضًا عَنِ الْكُرْدِيِّ وَالْبُجَيْرِيِّ شُرُوطُ آخَرُ. □ فَوُدَّ: (بِنِيَّةِ الْجَمْعِ) أَيِ وَدَوَامِ الْمَرَضِ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَشَيْخُنَا بِالْأَمْرَيْنِ الْمُتَقَلِّمَيْنِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (مَا قَرَّرْتَهُ) هُوَ قَوْلُهُ: فَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَرَضُهُ الْخَلُّ. □ فَوُدَّ: (فِي كَلَامِهِمْ هَذَا) أَيِ قَوْلِهِمْ فَمَنْ نِيَمَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ يَقْدُمُهَا الْخَلُّ. □ فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ جَوَازُ مَا ذُكِرَ. □ فَوُدَّ: (وَعَلَّلَهُ) أَيِ الْحُلِّ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَسْتَمِرِّي) أَيِ لَمْ يَسْتَحْ. □ فَوُدَّ: (لِاشْتِغَالِ الْبَدَنِ) أَيِ بِالْحُمَى. □ فَوُدَّ: (وَنَظِيرُهُ) أَيِ حُلُّ الْفِطْرِ الْمَذْكُورِ.

الْمُنْفَرِدُ بَأَنَ فِي هَذَا تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى وَفِيهَا الْأَصْلِيُّ م ر وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

المعدو إذا أضعفه الصوم عن القتال اهـ وضبط جمع متأخرون المرض هنا بأنه ما يشق معه فعل كل فرض في وقته كمشقة المشي في المطر بحيث تنقل ثيابه، وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث ينبغ الجلوس في الفرض وهو الأوجه على أنهما متقاربان كما يعلم مما قدمته في ضابط الثانية.

باب صلاة الجمعة

من حيث ما تميزت به من اشتراط أمور لصحتها وأخرى لزومها وكيفية لأدائها وتوابع لذلك ومعلوم أنها ركعتان وكان حكمة تخفيف عذبتها ما يسبقها من مشقة الاجتماع المسترط لصحتها وتحتم الحضور وسماع الخطبتين على أنه قيل: إنهما نابتا مناب الركعتين الأخيرتين وهي بإسكان الميم وتلييها.....

فرد: (انتهى) أي ما قيل. فرد: (وهو الأوجه إلخ) نغوه في الإيماء وجرى في شرحي الإزاشاد على الأول بل قال في الإمداد ولا يصح ضبطه بغير ذلك كزدي. فرد: (بما قلتمه) أي في ركن القيام. فرد: (في ضابط الثانية) وهو قوله: بحيث يتأذي إلخ كزدي.

باب صلاة الجمعة

هي أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الأسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يغتنى الله فيه سيئاته ألف عتق من النار من مات فيه كُتِبَ له أجر شهيد ووَقِيَ فِتْنَةُ القَبْرِ والجديد أنها ليست ظهراً مقصوداً وإن وقتها وقته تدارك به بل صلاة مستحيلة؛ لأنه لا يغني عنها ولقول عمر رضي الله تعالى عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ وقد خاب من افترى أي كذب رواه الإمام أحمد وغيره نهاية ومغني وشيخنا قال ع ش قوله: م ر من مات فيه أي أو في ليته وقوله: ووَقِيَ فِتْنَةُ القَبْرِ أي المترتبة على السؤال وأما هو فلا بد منه لكل أحد ما عدا الآثياء فلا يسألون قطعاً وكذا الصبيان على الأصح وما وقع في كلام بعضهم من أن الميت يوم الجمعة لا يسأل فالمراد منه لا يقتن بأن يلهم الصواب. اهـ.

فرد: (من حيث) إلى قوله وقيل في النهاية والمغني إلأ قوله: وكان حكمة إلى وهي بإسكان الميم. فرد: (من حيث ما تميزت به) أي لا ين حيث أركانها وشروطها أي المطلقة ع ش. فرد: (وكيفية إلخ). فرد: (وتوابع إلخ) عطفاً على قوله اشتراط إلخ. فرد: (ومعلوم) أي من الذين بالضرورة ع ش. فرد: (ومعلوم أنها ركعتان) أي فلذا لم يصرح به المصنف سم. فرد: (الاجتماع المسترط إلخ) ولا يغني عنه ما بقده كما قد يتوهم إذ الحضور لا يستلزم الاجتماع. فرد: (وهي بإسكان الميم وتلييها إلخ) وجمعها جمعات بإسكان الميم وتلييها تابعاً للمفرد في لغاته المذكورة ويزيد المفرد الساكن الميم بجمه على جمع وهذه اللغات في اسم اليوم وأما اسم الأسبوع فهو بالسكون فقط شيخنا

باب: صلاة الجمعة

فرد: (ومعلوم أنها ركعتان) أي فلذا لم يصرح به المصنف.

والضَّمُّ أَفْضَحُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهَا أَوْ لِأَنَّ خَلْقَ آدَمَ ﷺ وَعَلَى نَبِيِّنا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ جَمِيعٌ فِيهَا أَوْ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهَا مَعَ حَوَاءَ فِي الْأَرْضِ وَهِيَ فَرَضٌ غَيْرُ فَرَضِ كِفَايَةِ وَهُوَ شَادٌّ وَفِي خَبَرٍ رَوَاهُ كَثِيرُونَ مِنْهُمْ أَحْمَدُ: «أَنَّ يَوْمَهَا سَيِّدُ الْأَيَّامِ وَأَعْظَمُهَا وَأَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى» وَفِيهِ: «أَنَّ فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَاهْبِطَ إِلَى الْأَرْضِ وَمَوْتُهُ وَسَاعَةُ الْإِجَابَةِ وَقِيَامُ السَّاعَةِ» وَفِي خَبَرِ الطَّبْرَانِيِّ «وَفِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةُ وَفِيهِ خَرَجَ»، وَصَحَّحَ ابْنُ جِبْرَانَ خَبَرَ «لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلَا تَقْرُبُ عَلَى يَوْمِ أَفْضَلٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» وَفِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «فِيهِ خُلِقَ آدَمُ وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ وَأَنَّهُ خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ» وَصَحَّحَ خَبَرُ وَفِيهِ تَبَّ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَاتَ وَأَخَذَ أَحْمَدُ مِنْ خَبَرِي مُسْلِمٍ وَابْنِ جِبْرَانَ أَنَّهُ أَفْضَلُ حَتَّى مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَفَضَّلَ كَثِيرٌ مِنَ الْحَنَابِلَةِ لَيْلَتَهُ عَلَى لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَهُدُومَا أَنَّ لِبُذْنِكَ دَلَائِلَ خَاصَّةً فَقَدْ مَثَّ وَفُرِضَتْ بِمَكَّةَ وَلَمْ تَقُمْ بِهَا لِغَيْبِ الْعَدَدِ أَوْ لِأَنَّ شِعَارَهَا الْإِظْهَارُ وَكَانَ ﷺ بِهَا مُسْتَحْفِيًا.....

أَيِ الْفَالِكُونَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَأَيَّامِ الْأُسْبُوعِ كَمَا فِي ع. ش. ة. قُودَ: (وَالضَّمُّ أَفْضَحُ) أَيِ وَالْكَسْرُ أَضْعَفُ. ة. قُودَ: (سُمِّيَتْ الْخُ) أَيِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ بِالتَّظَرُّ لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ بِالتَّظَرُّ لِلْوَجْهِينِ الْآخِرَيْنِ عِبَارَةً شَبَّحْنَا وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْيَوْمُ بِذَلِكَ لِمَا جُمِعَ فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَقِيلَ: لِأَنَّهُ جُمِعَ فِيهِ خَلْقُ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَقِيلَ لِاجْتِمَاعِهِ فِيهِ مَعَ حَوَاءَ فِي الْأَرْضِ بِسَرْنَدِيْبٍ عَلَى الرَّاجِعِ بَعْدَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ وَكَانَ يُسَمَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَوْمُ الْمَرْوِيَةِ أَيْ الْبَيْنِ الْمُعْظَمِ، ثُمَّ قَالَ وَكَمَا يُسَمَّى الْيَوْمُ بِالْجُمُعَةِ لِمَا تَقَدَّمَ تُسَمَّى الصَّلَاةُ بِهِ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهَا. اهـ. فَبَيَّ كَلَامُ الشَّارِحِ اسْتِخْدَامُ أَوْ اسْتِعْمَالُ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنِيَّتِهِ وَحَذْفُ مُضَافٍ فِي الْآخِرَيْنِ أَيْ فِي يَوْمَيْهَا. ة. قُودَ: (لَهَا) أَيِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ. ة. قُودَ: (جَمِيعٌ) أَيِ كَمُلَ ع. ش. ة. قُودَ: (فِيهَا) أَيِ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ قَلْبِيًّا. ة. قُودَ: (اجْتَمَعَ فِيهَا) أَيِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ. ة. قُودَ: (وَهِيَ فَرَضٌ هَيْنَ الْخُ) وَهِيَ مِنْ خَصَائِصِنَا جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى مَحَطَّ رَحْمَتِهِ وَمَطْهَرَةً لِأَيَّامِ الْأُسْبُوعِ وَلِشِدَّةِ اغْتِنَاءِ السَّلَفِ الصَّالِحِ بِهَا كَانُوا يُكْرَهُونَ لَهَا عَلَى السُّرُجِ فَاحْذَرُوا أَنْ تَنْهَازَ فِي تَرْكِهَا مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا، وَلَوْ مَعَ دُونَ أَرْبَعِينَ بِتَقْلِيدِ اللَّهِ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. اهـ. حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَزْهَرِيِّ الرَّيْثِدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقُضِلٍ وَيَأْتِي عَنْ قَتَنِ الْمُعِينِ مَا يُوَافِقُهُ. ة. قُودَ: (وَفِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْخَبَرِ. ة. قُودَ: (وَفِيهِ خُلِقَ الْخُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. ة. قُودَ: (فَقَدِمَتْ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَفْضَلَ الْأَيَّامِ عِنْدَنَا يَوْمُ عَرَفَةَ، ثُمَّ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يَوْمُ عِيدِ الْأَضْحَى، ثُمَّ يَوْمُ عِيدِ الْفِطْرِ وَأَنَّ أَفْضَلَ اللَّيَالِي لَيْلَةُ الْمَوْلِدِ الشَّرِيفِ، ثُمَّ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، ثُمَّ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَنَا وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لَهُ ﷺ فَلَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ أَفْضَلُ اللَّيَالِي، لِأَنَّهُ رَأَى فِيهَا رَبَّهُ بِمَعْنَى رَأَاهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّيْلُ أَفْضَلُ مِنَ النَّهَارِ شَبَّحْنَا. ة. قُودَ: (وَفُرِضَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَذَكَرَ فِي الْمُثْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَهَلْ مِنْ الْعُذْرِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَذَكَرَ إِلَى الْمُثْنِيِّ. ة. قُودَ: (بِمَكَّةَ) وَمَا نُقِلَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّهَا فُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ فَيُمْكِنُ حَمْلَهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا اسْتَقَرَّ وَجُوبُهَا فِي الْمَدِينَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ طَلِبَ فِعْلَهَا بِمَكَّةَ لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَتَّفِقْ فِعْلُهَا لِلْعُدْرِ لَمْ

وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة وصلاتها أفضل الصلوات (إنما تتحقق) أي تجب علينا (على كل) مسلم كما علم من كلامه أول كتاب الصلاة (مكلف) أي بالغ عاقل ومثله كما علم من كلامه، ثم تقدم بمنزلة عقيله فتلزمه كثيرها فيفضيها ظهرا وإن كان غير مكلف وذكرنا وإن لم يختصا بها توطئة لقوله (هو ذكر مقيم) بمحلها أو

يوجد شرط الوجوب ووجد بالمدينة فكأنه لم يخاطب بها إلا فيها ع. ش. ة فود: (بالمدينة) أي بجهة المدينة سم على حنج أي أو أطلق المدينة على ما يشمل ما قرب منها ع. ش. ة فود: (أسعد بن زرارة إلخ) عبارة الذميري وأول جمعة صليت بالمدينة جمعة أقامها أسعد بن زرارة في بني بياضة بتقيع الخضيمات وكان النبي ﷺ أتفد مضمب بن عمير أميرا على المدينة وأمره أن يقيم الجمعة فنزل على أسعد وكان النبي ﷺ جعله من الثقباء الاثني عشر فأخبره بأمر الجمعة وأمره أن يتولى الصلاة بنفسه وفي البخاري عن ابن عباس أن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد النبي ﷺ جمعة بجواثي قرية من قرى البحرين انتهت وفي القسطلاني على البخاري أي في مسجد عبد القيس بجواثي بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تهمز، ثم مثلثة خفيفة مفتوحة مقصورة. اه. ع. ش. ة فود: (بقرية إلخ) واسمها تقيع الخضيمات بنون مفتوحة ففان مكسورة فتحتية ساكنة فعين مهنلة فخاء مفعمة مكسورة فميم فالف فآخره فوقية وكانوا أربعين رجلا قلوبوي ويزماوي. اه. بغير مي. ة فود: (كما علم إلخ) ملا آخر هذا عن مكلف فإنه علم من ثم أيضا وقد يجاب بأن مقصوده الإغثاء عن ترك المصنف إياه وقد يرد أنه إذا كان العلم بما هناك يقتضي الترك فبني ترك قوله مكلف أيضا ويجاب بأنه يقتضي جواز الترك سم أي لا وجوبه أقول قد أجاب الشارح عن السؤال الثاني بقوله الآتي وذكرنا إلخ وهو أحسن من جواب المحشي. ة فود: (فتلزمه إلخ) أي فيأثم بتركها سم. ة فود: (فيفضيها ظهرا إلخ) أي فالمراد باللزوم في حقه لزوم انقياد السبب حتى يجب القضاء لا لزوم الفعل كزدي وع. ش. ة فود: (وذكرنا) أي البالغ والعاقل بقوله مكلف أو أي المسلم والمكلف وفيه نظر إذ المسلم غير مذكور في المتن فلا يصلح أن يكون توطئة للمتن الآتي سم وأشار الكزدي إلى الجواب عن النظر المذكور بما نصه قوله: وذكرنا أي المسلم والمكلف لكن المسلم ذكر ضمنا كما صرح به قوله: وإن لم يختصا بها أي، وإن لم يختص شرطيهما بوجوب الجمعة بل نعم سائر الصلوات كما مر أول الصلاة لكتهما ذكرا هنا توطئة لما هو مختص بها. اه. وفيه ما لا يخفى. ة فود: (مقيم بمحلها) أي بالمحل الذي تقام فيه شرح

ة فود: (وأول من أقامها بالمدينة) أي بجهة المدينة. ة فود: (بقرية إلخ) هذا يوجب التسامح في قوله قبله بالمدينة. ة فود: (كما علم من كلامه إلخ) ملا آخر هذا عن مكلف فإنه علم، ثم أيضا وقد يجاب بأن مقصوده الإغثاء عن ترك المصنف إياه، وقد يرد أنه إذا كان العلم بما هناك يقتضي الترك هنا فبني ترك قوله مكلف أيضا ويجاب بأنه إنما يقتضي جواز الترك. ة فود: (فتلزمه إلخ) أي فيأثم بتركها. ة فود: (وذكرنا) أي البالغ والعاقل بقوله مكلف أو أي المسلم والمكلف وفيه نظر إذ المسلم غير مذكور في المتن فلا يصلح أن يكون توطئة للمتن الآتي. ة فود: (توطئة) أي ودفعاً لتوهم

بِمَا يُسْمَعُ مِنْهُ النَّدَاءُ (بِلا مَرْحِي وَنَحْوِهِ)، وَإِنْ كَانَ أَجِيرٌ غَيْرِي مَا لَمْ يَخْشَ فُسَادَ الْعَمَلِ بِغَيْبَتِهِ
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَذَلِكَ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً

بِأَفْضَلِ أَيْ، وَإِنْ اتَّسَعَ الْخَطُّ فَرَأَيْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ بَعْضُهُمُ النَّدَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِطِنَهُ لَكِنَّهُ لَا يُحْسَبُ
مِنَ الْأَرْبَعِينَ كُرْدِي وَشَيْخُنَا.

• قوله (سُي): (وَنَحْوِهِ) أَي كَخَوْفٍ وَعُزِيٍّ وَجُوعٍ وَعَطَشٍ مُغْنِي وَنَهَائَةٍ قَالَ ع ش قوله: م ر وجوع
وعطش أي شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تُحتمل عادةً، وإن لم تُبَحَّ التَّيْمُ اهـ. • قوله: (وإن كان
أجير غَيْرِي إلخ) انظر لإيجاره نفسه بعد فجرها إما يُخشى فساده بغيته سم وميل القلب إلى عدم صحة
الإجارة والله أعلم. • قوله: (ما لم يخش فساد العمل إلخ) ومعلوم أن الإجارة متى أطلقت انصرفت
للصَّحِيحَةِ وَأَمَّا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ إِخْضَارِ الْخُبْزِ لَمَنْ يَخْبُزُهُ وَيُعْطَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْأَجْرَةِ
فَلَيْسَ اشْتِغَالُهُ بِالْخُبْزِ عُذْرًا بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَلَفِهِ مَا لَمْ يَكْرِهْهُ صَاحِبُ الْخُبْزِ
عَلَى عَدَمِ الْحُضُورِ فَلَا يَغْصِي وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ وَكَانَ لَوْ تَرَكَهُ وَذَهَبَ إِلَى الْجُمُعَةِ
تَلَفَ كَانَ ذَلِكَ عُذْرًا، وَإِنْ أَيْمَ بِأَصْلِ اشْتِغَالِهِ بِهِ عَلَى وَجْهِ يُؤَدِّي إِلَى تَلَفِهِ لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْجُمُعَةِ وَمِثْلُهُ فِي
ذَلِكَ بَقِيَّةُ الْعَمَلَةِ كَالْتِّجَارِ وَالْبِنَاءِ وَنَحْوِهِمَا وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ م ر كَحَجَرٍ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَقْضِ عَمَلَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ
الْحُضُورُ، وَإِنْ زَادَ زَمَنُهُ عَلَى زَمَنِ صَلَاتِهِ بِمَحَلِّ عَمَلِهِ وَبِعَارَةِ الْإِيْمَابِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْإِجَارَةَ لَيْسَتْ
عُذْرًا فِي الْجُمُعَةِ فَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخَانِ فِي بَابِهَا أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنْ زَمَنِهَا زَمَنُ الطَّهَارَةِ وَصَلَاةُ الرَّائِيَةِ وَالْمَكْتُوبَةِ،
وَلَوْ جُمُعَةٌ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرُ تَمَكُّنُهُ مِنَ الذَّهَابِ إِلَى الْمَسْجِدِ لِلْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ
الْجُمُعَةِ قَالَ وَلَا شَكَّ فِيهِ عِنْدَ بَعْدِهِ أَوْ كَوْنِ إِمَامِهِ يُطِيلُ الصَّلَاةَ أَنْتَهَى عَلَيْهِ فَيَفْرُقُ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ
بِأَنَّ الْجَمَاعَةَ صِفَةٌ تَابِعَةٌ وَتَتَكَرَّرُ فَاشْتَرَطَ لَاغْتِفَارَهَا أَنْ لَا يَطُولَ زَمَنُهَا رِعَايَةً لِحَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ وَانْتَفَى
بِتَفْرِيقِ الذَّمِّ بِالصَّلَاةِ فَرَادَى بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ فَلَمْ تَنْقُطْ، وَإِنْ طَالَ زَمَنُهَا؛ لِأَنَّ سُقُوطَهَا يَقُوتُ الصَّلَاةُ
بِلا بَدَلٍ ع ش. • قوله: (ذلك) أي تَعَيَّنَ الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ أَوْ اشْتَرَطَ وَجُوبَ الْجُمُعَةُ بِمَا ذَكَرَ.

• قوله: (إِلَّا أَرْبَعَةً إلخ) إِنْ نُصِبَ فَلَا إِشْكَالَ فَمَا بَعْدَهُ إِنْ نُصِبَ قَبْلَهُ مِنْهُ، وَإِنْ رُفِعَ فَخَبَرُهُ مَخْدُوفٌ أَيْ
أَوْ خَبَرٌ مَخْدُوفٌ، وَإِنْ رُفِعَ أَيْ الْأَرْبَعَةُ فَعَلَى تَأْوِيلِ الْكَلَامِ بِالْمُتَمَقِّي كَأَنَّهُ قِيلَ لَا يَتْرُكُ الْجُمُعَةُ مُسْلِمٌ فِي
جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَمْنَعُنِي لَكِنْ أَرْبَعَةٌ مُبْتَدَأُ مَوْصُوفٍ بِمَخْدُوفٍ مَفْهُومٌ مِنَ السِّيَاقِ أَيْ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ فَعَبْدُ الْإِلَهِ بَدَلٌ وَالْخَبَرُ مَخْدُوفٌ أَيْ تَجِبُ عَلَيْهِمْ سَم بِزِيَادَةِ وَبِعَارَةِ النَّهَائَةِ وَهُوَ أَيْ رَفَعَ أَرْبَعَةً
صَحِيحٌ فَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عُصْفُورٍ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ الَّذِي قَبْلَ الْإِيجَابِ، جَازَ

اِخْتِصَاصُهَا بِغَيْرِهَا. • قوله: (وإن كان أجير غَيْرِي إلخ) انظر لإيجاره نفسه بعد فجرها إما يُخشى فساده
بغيبته. • قوله: (إِلَّا أَرْبَعَةً إلخ) إِنْ نُصِبَ فَلَا إِشْكَالَ وَمَا بَعْدَهُ بَدَلٌ مِنْهُ إِنْ نُصِبَ، وَإِنْ رُفِعَ فَخَبَرُهُ
مَخْدُوفٌ، وَإِنْ رُفِعَ أَمَكَّنَ تَوَجُّهَهُ بِأَنَّ لَا يَمْنَعُنِي لَكِنْ أَرْبَعَةٌ مُبْتَدَأُ مَوْصُوفٍ بِمَخْدُوفٍ مَفْهُومٌ مِنَ
السِّيَاقِ أَيْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَعَبْدُ الْإِلَهِ بَدَلٌ وَالْخَبَرُ مَخْدُوفٌ أَيْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ.

عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض، فلا الجمعة على غير مكلف ومن ألحق به ولا على من فيه رق، وإن قل كما يأتي وامرأة وخنثى ومساقر ومريض للخبر ولكن يجب أمر الصبي بها كبقية الصلوات كما مر وبمسئد قيل أن يأذن له في حضورها.....

في الاسم الواقع بعد الإ وجهاً أفصحهما التصب على الاستثناء والآخر أن تجعله مع إلا تابعاً للاسم الذي قبله فتقول قام القوم إلا زيدا بتصبه ورفع، وقال ابن جنّي ويجوز أن تجعل إلا صفة ويكون الاسم الذي بعد إلا مغرباً بإعراب ما قبلها تقول قام القوم إلا زيداً ورأيت القوم إلا زيدا ومزرت بالقوم إلا زيداً فيغرب ما بعد إلا بإعراب ما قبلها؛ لأن الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الإعراب على إلا ولكن إلا حرف أي في الصورة لا يمكن إعرابه فتقل إعرابه إلى ما بعده على أنه نقل عن الصنبر الأول أنهم يكتبون المنصوب ببيئة المرفوع لأن ما بعد إلا منصوب بها. اهـ. بحذف قال ع ش لعل أقصاه - عليه الصلاة والسلام - على أربعة لكونهم كانوا موجودين إذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم مما يأتي. اهـ. فود: (أو امرأة إلخ) أو بمعنى الواو بغير مي. فود: (فلا الجمعة إلخ) بيان لمختزات القيود الخمسة على اللف والنشر المرتب أي فلا تجب الجمعة على من ذكر. فود: (على غير مكلف) أي كصبي ومجنون ومغنى عليه والسكران غير المعتدي أما المعتدي فتجب عليه صلاتها ظهراً وكذلك التائم، ثم إن نام قبل دخول الوقت فلا إثم عليه، وإن علم أنه يستغرق الوقت، ولو الجمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فوراً، وإن نام بعد دخول الوقت، فإن غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فلا إثم عليه أيضاً، وإن خرج الوقت لكنه يذكره له ذلك إلا أن غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه، وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ إثم ويجب على من علم بحاله إيقاظه حيث يخلّفه فيما سبق فإنه يندب إيقاظه شيخنا. فود: (ومن ألحق به) أي كالمعتدي بسكره سم. فود: (ومسافر) أي سقراً مبأخاً، ولو قصيراً قال في شرح الرّوض نعم إن خرج إلى قرية يبلغ أهلها نداء بلدته لزمنه؛ لأن هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تعد سقراً منوطاً لها كما لو كان بالبلدة وداره بعيدة عن الجامع ذكره البقوي في فتاويه فمحل عدم لزومها له في غير هذه انتهى وسيأتي مثله في كلام الشارح قبيل ويحرم على من لزمنه إلخ سم. فود: (لكن يجب أمر الصبي إلخ) أي يسع وضربه على تركها لعشر كردي. فود: (ويُسأل إلخ) في الرّوض وشرجه لكن تستحب له أي للمسافر وللعبد بإذن سيده وللعجوز بإذن

فود: (ومن ألحق به) أي كالمعتدي بسكره. فود: (ومسافر) أي سقراً مبأخاً، ولو قصيراً قال في شرح الرّوض نعم إن خرج إلى قرية يبلغ أهلها نداء بلدته لزمنه؛ لأن هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تعد سقراً منوطاً لها كما لو كان بالبلدة وداره بعيدة عن الجامع ذكره البقوي في فتاويه فمحل عدم لزومها له في غير هذه انتهى وسيأتي في كلام الشارح قبيل ويحرم على من لزمنه. فود: (ومسافر إلخ) في الرّوض وشرجه لكن تستحب له أي للمسافر وللعبد بإذن سيده وللعجوز بإذن زوجها أو سيدها وللخنثى والصبي إن أمكن انتهى.

ولعجوز في بذلتها حيث لا فتنة أن تحضرها كما عليم مما مر أول صلاة الجماعة وكذا مريض أطاقه وضابطه أن يلحقه بالحضور مشقة كمشقة المشي في المطر أو الوحل وإن نازع فيه الأذرع ونازع أيضاً في قوله ونحوه، وقال: لم أفهم لها فائدة وأجاب غيره بأن المراد به الأعداء المرخصة في ترك الجماعة ورؤى بأنه ذكرها عقبها ويرد بأن هذا تصريح ببعض ما خرج بالضابط كقوله ومكاتب إلى آخره وحاصله أنه ذكر الضابط مستوفى ذاكراً فيه المرض؛ لأنه منصوص عليه في الخبر وما قيس به من بقیة الأعداء مشيراً إلى القياس بقوله ونحوه، ثم بين بعض ما خرج به لأهله ومنه ما خرج بذلك النحو المبهم بما شمل المقيس كالقيس عليه وهو قوله: (ولا جمعة على معذور بمرخص في ترك الجماعة) مما يمكن مجيئه هنا لا كالريح بالليل واستشكله جمع بأن.....

زوجها أو سيدها وللختى والصبي إن أمكن. اه. سم. فود: (ولعجوز في بذلتها) أي يسن الحضور لعجوز إلخ حيث إذن زوجها أو كانت خلية ومفهومه أنه يكره الحضور للشابة، ولو في ثياب بذلتها ع ش أي وأذن زوجها. فود: (وكذا مريض) أي يسن له الحضور. فود: (أطاقه) أي الحضور ع ش. فود: (وضابطه) أي المريض الذي لا تجب الجمعة عليه كزدي ويجوز إزجاع الضمير إلى المريض المسقط للوجوب. فود: (ونازع إلخ) أي الأذرع. فود: (لم أفهم لها) أي للفتنة ونحوه. فود: (لأن المراد به) أي بقوله نحوه. فود: (الأعداء إلخ) أي غير المريض. فود: (ورؤى) أي الجواب. فود: (بأنه ذكرها عقبها) أي ذكر تلك الأعداء عقب لفظة ونحوه. فود: (ويرد) أي الرد المذكور. فود: (بأن هذا) أي ما ذكره عقبها خلافاً لما في حاشية الشيخ ع ش رشدي أي من قوله أي المريض ونحوه اه. فود: (بالضابط) أي قوله: كل مكلف إلخ رشدي. فود: (كقوله ومكاتب إلخ) أي كما أنه تصريح ببعض ما خرج بالضابط. فود: (وحاصله) أي حاصل الجواب أورد الرد. فود: (ذكر الضابط) أي ضابط الوجوب. فود: (ذاكراً فيه المرض) أي على سبيل التقى. فود: (وما قيس إلخ) عطف على المرض أي ذاكراً فيه المرض وما قيس به رشدي. فود: (بقوله إلخ) متعلق بذاكراً. فود: (بعض ما خرج به) أي بالضابط رشدي. فود: (ومنه) أي بما خرج بالضابط أو من بعضه. فود: (بما شمل إلخ) متعلق ببين. فود: (وهو) أي ما شمل إلخ. فود: (سني) (على معذور بمرخص إلخ) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على هدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتبين لذلك فإنه يقع في قري مضربنا كثيراً ع ش. فود: (لا كالريح بالليل) إنما يتأتى على ظاهر كلامهم أما على ما بحثناه، ثم إنه حيث وجدت بالتهار وترتب على حضور الجماعة معها مشقة كمشقة الليل كانت عذراً وإن كلامهم خرج مخرج الغالب فلا استثناء بصري قال ع ش قال بعضهم يمكن تصوير مجيئه أي الريح هنا أيضاً وذلك في بعيد الدار إن لم تمكنه الجمعة إلا بالسعي من الفجر فإنه يسقط الوجوب عنه؛ لأن وقت الصبح ملحق بالليل اه وهو تصوير حسن. اه. فود: (واستشكله) أي قول المصنف ولا

من ذلك الجوع ويغذ ترك الجمعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال الشككي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجمعة كالجماعة ويجاب بما أشرت إليه أيضا وهو منع قياس الجمعة على الجماعة بل صبح بالنص أن من أعذارها المرض فالحقوا به ما هو في معناه مما مشقته كمشقته أو أشد وهو سائر أعذار الجماعة فأنضح ما قالوه وبأن أن كلام ابن عباس موقوف لما ملكوه لا أنه الدليل لما ذكروه ومن العذر هنا.....

جُمعة إلخ. □ فود: (من ذلك) أي المرخص في ترك الجماعة. □ فود: (ويغذ إلخ) عبارته في شرح الباب وفي الجواهر فيغذ عذ الجوع من أعذار الجماعة. اهـ. ولا يغذ فيه إذا شق عليه الحضور معه كمشقته على المريض بضابطه السابق. اهـ. وانظر لو تمكن من الأكل الدافع للجوع فأخره بلا عذر إلى حضورها بحيث يفتونها الاشتغال به وقد يخرج على ما لو تعمّد أكل ذي الزبح الكربة لإنقاطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضرها مع الجوع سم وتقدّم عن النهاية والمغني ما يوافق ما ذكره عن شرح الباب من عدم التغذ. □ فود: (وبأنه كيف يلحق إلخ) قد يقال لا مانع منه غاية الأمر أنه قياس أذن سم. □ فود: (مستندهم) أي الأضحاب في قياس الجمعة على الجماعة مغني. □ فود: (ويجاب) أي عن الإشكال الثاني. □ فود: (بما أشرت له أيضا) أي بقوله وحاصله إلخ كردني عبارة الرشيد أي في قوله ذاكرة فيه المرض؛ لأنه منصوص عليه في الخبر. اهـ. □ فود: (بل صبح بالنص إلخ) بيان للمراد من قوله وهو منع قياس الجمعة على الجماعة رشيد. □ فود: (بالنص) أي بالخبر الصحيح المتقدم الجمعة حق واجب إلخ. □ فود: (من أعذارها) أي الجمعة ع ش. □ فود: (وهو) أي ما هو في معنى المرض. □ فود: (سائر أعذار الجماعة) لا يخفى ما فيه بصري. □ فود: (سائر أعذار الجماعة) أي ومنها الجوع أي الذي مشقته كمشقة المرض كما علم من القياس وبهذا يتدفع الإشكال الأول وإنما لم يتصد له الشارح ليعلم جوابه من كلامه كما قرّناه رشيد. □ فود: (فأنضح ما قالوه) أي من أنه لا جمعة على مغذور بمرخص إلخ ع ش. □ فود: (ومن العذر هنا إلخ) ومنه أيضا الاشتغال بتجهيز الميت، وإنهال لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد كما في التيمم وذكر الرافعي في الجماعة أن الحبس عذر إذا لم يكن مقصرا فيه فيكون هنا كذلك وأفتى البقوي بأنه يجب إطلاقه لإفعلها والغزالي بأن القاضي إن رأى المصلحة في منعه منع وإلا فلا وهذا أولى، ولو اجتمع في الحبس أربعون فصاعدا قال الاستوئي فالقياس أن الجمعة تلزمهم وإذا لم يكن فيهم من يصلح لإقامتها فهل لواجب من البلد التي

□ فود: (ويغذ ترك الجمعة به) عبارته في شرح الباب وفي الجواهر فيغذ عذ الجوع من أعذار الجمعة انتهى ولا يغذ فيه إذا شق عليه الحضور معه كمشقته على المريض بضابطه السابق انتهى وانظر لو تمكن من الأكل الدافع للجوع فأخره بلا عذر إلى حضورها بحيث يفتونها الاشتغال به وقد يخرج عما لو تعمّد أكل ذي الزبح الكربة لإنقاطها إلا أن يخشى نحو تلف نفس لو حضرها مع الجوع. □ فود: (بما هو سنة أو فرض كفاية) قد يقال لا مانع غاية الأمر أنه قياس أذن.

ما لو تَعَيَّنَ الماءُ لَطَهْرَ محلِّ النَجْوِ ولم يَجِدْ ماءً إلا بِحَضْرَةٍ مِنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ لِعَوْرَتِهِ وَلَا يَحْضُرُ بَصَرَهُ عنها؛ لِأَنَّ فِي تَكْلِيفِ الْكُشْفِ حَيْثُ مِنْ الْمَشَقَّةِ مَا يَزِيدُ عَلَى مَشَقَّةِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَعْذارِ وَهَلْ مِنَ الْعَذْرِ هُنَا خُلْفٌ غَيْرُهُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُصَلِّيَهَا.....

لَا يَغْسُرُ فِيهَا الْاجْتِمَاعُ إِقامَةُ الْجُمُعَةِ لَهُمْ أَمْ لَا . اهـ . والظاهرُ أَنَّ له ذلك مُفْنِي وَنِهايةً وَشَيْخُنَا وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ تَرْجِيحُ خِلَافٍ مَا قاله الْإِسْنَوِيُّ قال ع ش قوله : م ر الْإِسْتِغْثَالُ بِتَجْهِيزِ الْمَيْتِ أَيُّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُجَهِّزُ يَمْنُنُ لَهُ خُصُوصِيَّةً بِالْمَيْتِ كَابْنِهِ وَأَخِيهِ بَلِ الْمُتَبَرِّعُ بِمُسَاعَدَةِ أَهْلِهِ حَيْثُ احتِجَّ إِلَيْهِ مَعْدُورٌ أَمَّا مَنْ يَحْضُرُ عِنْدَ الْمُجَهِّزِينَ مِنْ غَيْرِ مُعاوَنَةٍ لِلْمُجَامَلَةِ فَلَيْسَ ذَلِكَ عُدْراً فِي حَقِّهِمْ وَمِثْلُهُم بِالطَّرِيقِ الْأُولَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَيُقِيلُ عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوْبَرِيَّ عَنْ جَوَاهِرِ الْقَمُولِيِّ أَنَّ مِنَ الْعُدْرِ أَيْضاً مَا لَوْ اشْتَغَلَ بِرَدِّ زَوْجَتِهِ النَّاشِئَةِ انْتَهَى وَهَلْ مِثْلُ زَوْجَتِهِ زَوْجَةٌ غَيْرُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْإِلْحَاقِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتْرُكُ الْحَقَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ لِمَصْلَحَةٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ وَظَاهِرُهُ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ بِهِ خُصُوصِيَّةٌ كَزَوْجَةٍ وَلَدِهِ ، وَلَوْ قِيلَ بِالْإِلْحَاقِ هَذِهِ بِزَوْجَتِهِ فَيَكُونُ عُدْراً لَمْ يَكُنْ بَعِيداً فَلْيُرَاجَعْ وَقَوْلُهُ : بِرَدِّ زَوْجَتِهِ أَيُّ حَيْثُ تَوَقَّفَ رَدُّهَا عَلَى قَوَائِمِ الْجُمُعَةِ بَأَنَّ كَانَ هُوَ أَوْ هِيَ مُتَهَيِّئَةً لِلْسَّفَرِ وَالْأَفْلا يَكُونُ عُدْراً وَقَوْلُهُ : م ر والظاهرُ أَنَّهُ له ذلك يَتَّبِعِي أَنَّ محلَّهُ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ تَغْطِيلُ الْجُمُعَةِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ الْحَبْسِ وَالْأَحْرَمِ عَلَيْهِ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَغْسُرْ اجْتِمَاعُ الْكُلِّ فِي الْحَبْسِ وَفَعَلَهَا فِيهِ . اهـ . ع ش وَعَدَّ شَيْخُنَا مِنَ الْعُدْرِ هُنَا تَشْيِيعَ الْجَنَازَةِ ، وإِطْلَاقُهُ قَدْ يُنَافِي قَوْلَ ع ش وَمِثْلُهُم بِالطَّرِيقِ الْأُولَى الْإِلْحَاقُ بَل وَقَوْلُهُ : أَمَّا مَنْ يَحْضُرُ الْإِلْحَاقُ أَيْضاً إِذَا الْحُضُورُ عِنْدَ الْمُجَهِّزِينَ بِلَا مُعاوَنَةٍ لَا يَنْقُصُ عَنِ التَّشْيِيعِ بِلَا مُعاوَنَةٍ فَلْيُرَاجَعْ . هـ قَوْلُهُ : (ما لو تَعَيَّنَ الماءُ الْإِلْحَاقُ) أَيُّ كَانَ انْتَشَرَ الْخَارِجُ سَم . هـ قَوْلُهُ : (وَلَمْ يَجِدْ ماءً إِلَّا بِحَضْرَةٍ مَنْ يَحْرُمُ الْإِلْحَاقُ) أَيُّ أَمَّا إِذَا قَدَّرَ عَلَى غَيْرِهِ كَانَ أَمَكَنَهُ الْإِسْتِجْنَاءُ بَيْتِهِ مَثَلًا أَوْ تَحْصِيلُهُ بِنَجْوٍ إِبْرِيْقِي يَفْتَرِفُ بِهِ ، وَلَوْ بِالْشَّرَاءِ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ عُدْراً فِي حَقِّهِ . هـ قَوْلُهُ : (وَلَا يَفْضُ نَظَرُهُ) أَيُّ بَأَنَّ ظَنُّ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَلَوْ ظَنًّا غَيْرَ قَوِيٍّ ع ش . هـ قَوْلُهُ : (لِأَنَّ فِي تَكْلِيفِ الْكُشْفِ حَيْثُ مِنَ الْمَشَقَّةِ الْإِلْحَاقُ) نَعَمْ هُوَ جَائِزٌ إِذَا ارَادَ تَحْصِيلَهَا ، فَإِنَّ خَافَ قَوْتَ وَقْتِ الظُّهْرِ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْفَرَايِضِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْكُشْفُ وَعَلَى الْحَاضِرِينَ غَضُّ الْبَصَرِ إِذَا الْجُمُعَةُ لَهَا بَدَلٌ بِخِلَافِ الْوَقْتِ أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرْحُ م ر . اهـ . سَم .

هـ قَوْلُهُ : (وَهَلْ مِنَ الْعُدْرِ هُنَا الْإِلْحَاقُ) ، وَلَوْ خَلْفَ لَا يُصَلِّي خَلْفَ زَيْدٍ إِمَامِ الْجُمُعَةِ سَقَطَتْ عَنْهُ قَالَهُ م ر ، ثُمَّ قَالَ لَكِنْ السُّقُوطُ يُشْكِلُ بِمَا لَوْ خَلْفَ لَا يَتَرَعُّ نَوْبُهُ فَاجْتَنَبَ وَاحْتِاجَ لِنَزْعِهِ فِي الْفُسْلِ فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّرَعُّ وَلَا حَنْتَ لِأَنَّهُ مُكْرَهٌ شَرْعاً إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ ، ثُمَّ قُرِّرَ بَعْدَ ذَلِكَ سُقُوطُهَا سَم عَلَى الْمُنْهَجِ ، وَقَالَ حَج : إِنَّ

هـ قَوْلُهُ : (ما لو تَعَيَّنَ الماءُ لَطَهْرَ محلِّ النَجْوِ) أَيُّ كَانَ انْتَشَرَ الْخَارِجُ . هـ قَوْلُهُ : (لِأَنَّ فِي تَكْلِيفِ الْكُشْفِ حَيْثُ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا يَزِيدُ الْإِلْحَاقُ) نَعَمْ هُوَ جَائِزٌ لَهُ إِذَا ارَادَ تَحْصِيلَهَا ، فَإِنَّ خَافَ قَوْتَ وَقْتِ الظُّهْرِ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْفَرَايِضِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْكُشْفُ وَعَلَى الْحَاضِرِينَ غَضُّ الْبَصَرِ إِذَا الْجُمُعَةُ لَهَا بَدَلٌ بِخِلَافِ الْوَقْتِ أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرْحُ م ر .

لِخَشْيَتِهِ عَلَيْهِ مَحْذُورًا لَوْ خَرَجَ إِلَيْهَا لَكَبَّرُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ لَمْ يَخْشَهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي تَحْنِيئِهِ حِينَئِذٍ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ بِالْحَاقَةِ الضَّرَرَ لِمَنْ لَمْ يَتَّقِدْ بِحَلْفِهِ فإِبرَاهُ كَتَانِسٍ مَرِيضٍ بَلْ أَوَّلَى وَأَيْضًا فَالضَّابِطُ السَّابِقُ يَشْمَلُ هَذَا إِذْ مَشَقَّةٌ تَحْنِيئُهُ أَشَدُّ مِنْ مَشَقَّةِ نَحْوِ الْمَشِيِّ فِي الْوَحْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ عُذْرًا؛ لِأَنَّهُ مُبَادَرَتُهُ بِالْحَلْفِ فِي هَذَا قَدْ يُنْسَبُ فِيهَا إِلَى تَهَوُّرٍ فَلَا بُرَاعَى كُلِّ مُحْتَمَلٍ وَلَقُلُ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِنْ عُذِرَ فِي ظَنِّهِ الْبَائِعُ لَهُ عَلَى الْحَلْفِ لِشَهَادَةِ قَرِينَةٍ بِهِ (و) لَا عَلَى (مُكَاتَبٍ)؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ وَقِيلَ: تَجِبُ عَلَيْهِ (وَكَذَا مِنْ بَعْضِهِ رَقِيقٌ) لَا جُمُعَةٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ فِي نَوْبَتِهِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لَعَدِمَ اسْتِقْلَالُهُ وَعَطْفُهُمَا مَعَ عَدَمِ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِمَا أَيْضًا لِإِشِيرِ لِلْخِلَافِ فِي الْمُبْعُضِ وَكَذَا الْمُكَاتَبُ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَانَ الْمُشْنُ مُصْرَّحًا بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ (وَمَنْ صَحَّحْتَ ظَهْرَهُ) يَمُنُّ لَا جُمُعَةٌ عَلَيْهِ (صَحَّحْتَ جُمُعَتَهُ).....

السُّقُوطُ هُوَ الْأَقْرَبُ، وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ وَجُوبِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُ وَلَا جُنْثَ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهُ شَرْعًا وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا حِينَ الْحَلْفِ أَنَّهُ إِمَامٌ وَلَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ وَيَحْتَنُّ كَمَا لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي الظُّهْرَ شَ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَمِنْ الْعُذْرِ مَنْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي خَلَفَ زَيْدٌ قَوْلِي زَيْدٌ إِمَامًا فِي الْجُمُعَةِ وَقِيلَ يُصَلِّي خَلْفَهُ وَلَا يَحْتَنُّ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهُ شَرْعًا انْتَهَى قَلْبُوبِي. اهـ. □ فَوَدَّ: (لِخَشْيَتِهِ عَلَيْهِ مَحْذُورًا) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ لَمْ يَخْشَ ذَلِكَ لَتَعَدَّيَ بِالْحَلْفِ حِينَئِذٍ فَالْحَلْفُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ عُذْرًا فِي حَقِّ الْحَالِفِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُنْثُ فَقَيَّ حَقَّ غَيْرِهِ أَوَّلَى سَم. □ فَوَدَّ: (مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (فَالضَّابِطُ السَّابِقُ) أَيِ لِلْمَرِيضِ وَهُوَ قَوْلُهُ: أَنْ يَلْحَقَهُ الْإِنْفُ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ الْإِنْفُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الْعُذْرِ الْإِنْفُ. □ فَوَدَّ: (إِلَى تَهَوُّرٍ) أَيِ وَقُوعٍ فِي الْأَمْرِ بِقِلَّةِ مُبَالَاةٍ ش. □ فَوَدَّ: (وَلَقُلُ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ الْإِنْفُ) وَعَلَيْهِ قُلُ صَلَّاهَا حِينَ الْحَالِفِ بِهِ لَكِنْ سَبَقَ عَنِ الزِّيَادِيِّ خِلَافُهُ ش وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْجَفْنِيِّ أَنَّهُ ضَعِيفٌ. اهـ. أَيِ مَا سَبَقَ عَنِ الزِّيَادِيِّ أَنَّهُ يُصَلِّي خَلْفَهُ وَلَا يَحْتَنُّ. □ فَوَدَّ: (وَعَطْفُهُمَا الْإِنْفُ) الْإِنْسَابُ لِقَوْلِهِ الْآتِي، وَإِنْ كَانَ الْمُشْنُ الْإِنْفُ وَعَطَفَ الْمُبْعُضُ مَعَ عَدَمِ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ الْإِنْفُ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (لِإِشِيرِ الْإِنْفُ) قَدْ يُقَالُ وَلِعَدَمِ تَبَادُرِهِمَا مِنْ قَوْلِهِ مَعْذُورٌ الْإِنْفُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا الْمُكَاتَبُ) أَيِ فِيهِ الْخِلَافُ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي الشَّرْحِ آتِفًا. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْمُشْنُ الْإِنْفُ) أَيِ صَنِيعُهُ حَيْثُ لَمْ يُفَصِّلْهُ بِكَذَا.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (وَمَنْ صَحَّحْتَ ظَهْرَهُ الْإِنْفُ) أَيِ كَالضَّيِّ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمُسَافِرِ بِخِلَافِ الْمَخْنُونِ وَنَحْوِهِ نِهَابَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (يَمُنُّ لَا جُمُعَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا قَبْلُ الْوَقْتِ فِي النَّهَابَةِ الْإِنْفُ قَوْلُهُ: فَتَحْتَكِلُ عَدَمٌ إِلَى الْمُشْنِ

□ فَوَدَّ: (لِخَشْيَتِهِ عَلَيْهِ مَحْذُورًا لَوْ خَرَجَ إِلَيْهَا) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ لَمْ يَخْشَ ذَلِكَ لَتَعَدَّيَ بِالْحَلْفِ حِينَئِذٍ بَلِ الْحَلْفُ حِينَئِذٍ لَا يَكُونُ عُذْرًا فِي حَقِّ الْحَالِفِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْجُنْثُ فَقَيَّ حَقَّ غَيْرِهِ أَوَّلَى. □ فَوَدَّ: (وَعَطْفُهُمَا الْإِنْفُ) قَدْ يَكْفِي فِي عَطْفِهِمَا بَيَانُ مُخْتَرَزِ حُرِّ. □ فَوَدَّ: (لِإِشِيرِ الْإِنْفُ) قَدْ يُقَالُ وَلِعَدَمِ تَبَادُرِهِمَا مِنْ قَوْلِهِ مَعْذُورٌ الْإِنْفُ.

إجماعاً قيل تعبيراً أصله بأجزائه أصوب لإشعاره بسقوط القضاء بخلاف الصلوة. اهـ. وهو ممنوع بل هما سواء كما هو مقرر في الأصول (وله) أي من لا تلزمه (أن ينصرف) قيل تعبيره به لا يستلزم الترك. اهـ. وليس في محله لأن الكلام في المعذور الذي لا تلزمه وهو صريح في أن له الترك من أصله فتحيل عدم ذلك الاستلزام عجيب وحاصل كلامه أن جواز الترك من

وقوله: ولو أكل كربه إلى المتن. ة قوله: (إجماعاً) أي لأنها أجزأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فأصحاب العذر بطريق الأولى وإنما سقطت عنهم رفقا بهم فاشبه ما لو تكلف المريض القيام مُعني. ة قوله: (قيل إلخ) واقفه المُعني. ة قوله: (بأجزائه) أي جُمعته. ة قوله: (أصوب) أي من تغيير المُصنّف بصحت جُمعته. ة قوله: (بخلاف الصلوة) أي بدليل صحة جُمعة المتيمم بموضع يغلب فيه وجود الماء ولا تُجزئه مُعني. ة قوله: (بل هما سواء إلخ) أي بل الصلوة والأجزاء سواء في أن كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء على الرجوع ويستلزمه على المزجوع كما يُعلم من جمع الجوامع وغيره سم وع ش ولك أن تُجيب بأن كلام جمع الجوامع فيما إذا وقعا في كلام الشارع وكلام القيل فيما إذا وقعا في كلام المُصنّفين.

قول (سني: وله أن ينصرف من الجامع) يشمل من أكل ذا ربح كربه وهو ظاهر خلافًا لابن حجر وعبارة سم على المنهج هنا يشمل من أكل ذا ربح كربه فليُنظر ما تقدّم في الجماعة بالهامش انتهت وعبارته، ثم لا فرق على الأوجه بين من أكل ذلك لعذر أو غيره ولا بين أن يصلّي مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم إن أكل ذلك بقصد إسقاط الجُمعة أو الجماعة أثم في الجُمعة ولم تسقط عنه الجماعة وقضية عدم السقوط عنه أنه يلزمه الحضور، وإن تأذى الناس به واعتداهم ر انتهت. ع ش. ة قوله: (به) أي بالانصراف نهاية. ة قوله: (لا يستلزم الترك) أي تركه للجُمعة مع حضوره محلها رشيدي. ة قوله: (وهو صريح في أن له الترك إلخ) فيه بحث؛ لأنه إنما هو صريح في الترك من أصله قبل الحضور أما بعده والكلام فيه فيجوز أن يتغير الحكم ولذا نقل هذا المُعترض وهو الاستنوي وجهًا أن العبد إذا حضر لزمته الجُمعة بل الجواب ما يُفهم من الاستثناء الذي ذكره المُصنّف من أن المُتبادر من قوله الآتي فيحرم انصرافه لزوم الجُمعة وهذه قرينة على أن المراد من قوله هنا وله أن ينصرف الانصراف المانع من اللزوم سم وقوله: من أن المُتبادر إلخ يأتي عن ع ش ما يُخالفه.

ة قوله: (بل هما سواء كما هو مقرر في الأصول) أي بل هما أي الصلوة والأجزاء سواء أي في أن كلا منهما لا يستلزم سقوط القضاء فإن ذلك هو الصحيح في الأصول كما يُعلم من جمع الجوامع وغيره لا في أن كلا منهما يستلزم سقوط القضاء فإن ذلك قول مزجوع في الأصول كما يُعلم مما ذكر أيضًا، فإن أراد هذا الثاني فهو ممنوع كما تبين. ة قوله: (وهو صريح في أن له الترك من أصله) فيه بحث؛ لأنه إنما هو صريح في الترك من أصله قبل الحضور أما بعده والكلام فيه فيجوز أن يتغير الحكم ولذا نقل هذا المُعترض وهو الاستنوي وجهًا أن العبد إذا حضر لزمته الجُمعة وكذا أيضًا لزمته نحو المريض إذا دخل

أصله للمعذور لا تفصيل فيه وإنما التفصيل في الانصراف بعد الحضور (من الجامع) يعني من محل إقامتها وأثر الجامع؛ لأن الأغلب إقامتها فيه قبل الإحرام بها لا بعده؛ لأن نقضه المانع لا يرتفع بحضوره (إلا المريض ونحوه) ممن عذر بمرخص في ترك الجماعة، ولو أكل كريبه كما شمله ذلك وتضرر الحاضرين به يُحتمل أو يسهل زواله بتوقي ربحه (فيحرم انصرافه إن دخل الوقت) لزوال المشقة بحضوره (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره) لفعليها فيجوز انصرافه ما لم تنضم.

فوق (سني): (من الجامع) يتبني أن يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يتبقى معه مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمتنع الانصراف منه بشرطه سم. فود: (يعني) إلى قوله أما قبل الوقت في المُنهي إلا قوله: ولو أكل كريبه إلى المتن. فود: (لأن الأغلب إلخ) أي أو أراد بالجامع المعنى اللغوي أي المكان الذي يجتمعون فيه سم. فود: (قبل الإحرام) متعلق بقول المصنف أن ينصرف عبارة المُنهي واحترز بقوله من الجامع عن الانصراف من الصلاة فإنه يحرم سواء في ذلك العبد والمراة والخشي والمساقر والمريض، ولو بقلبها ظهرًا لتلبسهم بالفرض. اه. فود: (لأن نقضه إلخ) أي نقص من لا تلزمه الجمعة من نحو المراة والخشي والراقي فهذا علة لجواز انصراف الباقي بعد الاستثناء. فود: (المانع) أي من الوجوب صفة للتقص. فود: (ممن عذر بمرخص إلخ) أي ممن ألحق بالمريض كاعصى لا يجد قائدًا نهاية ومُنهي. فود: (ولو أكل كريبه) قد مر ما فيه. فود: (وتضرر الحاضرين إلخ) يرد عليه أنه لو نظر إلى ذلك لم يكن أكل ذي الریح الكريب عذرًا مطلقًا ش. فود: (ولو أكل كريبه) هل يأتي فيه نظير الاستثناء الآتي فيقال إلا أن يزيد ضرر الحاضرين سم. فود: (ذلك) أي قول المصنف ونحوه.

فوق (سني): (فيحرم انصرافه إن دخل الوقت) فلو انصرف حينئذ أتم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا ل م ر سم على المنهج اه ع ش وحلي وشوئري. فود: (ما لم تنضم إلخ) أي، فإن أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمراة ونحوهما فإنما يحرم عليهم الخروج منها فقط نهاية قال ع ش قوله: م ر، فإن أقيمت امتنع إلخ نعم إن كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف كما يؤخذ من قول المصنف الآتي فلو صلى قبل قوتها الظهر، ثم زال عذره إلخ فتأمل سم على المنهج اه.

الوقت بشرطه بل الجواب ما يفهم من الاستثناء الذي ذكره المصنف تأمل. فود: (فيه) أي التفصيل في الانصراف. فود في (سني): (من الجامع) يتبني أن يكون حضوره نحو باب الجامع مما لا يتبقى معه مشقة كحضوره في نفس الجامع حتى يمتنع الانصراف منه بشرطه. فود: (وأثر الجامع؛ لأن الأغلب إلخ) أو أراد بالجامع المعنى اللغوي أي المكان الجامع الذي يجتمعون فيه. فود: (ولو أكل كريبه) هل يأتي فيه نظير الاستثناء الآتي فيقال إلا أن يزيد ضرر الحاضرين. فود في (سني): (فيحرم انصرافه إلخ) المتبادر منه نحو لزوم الجمعة في هذه الحالة فهذا قرينة على أن المراد بقوله السابق أنه أن

إلا إذا تفاخس ضرره بأن زاد على مشقة المشي في الرجل زيادة لا تُحتمل عادة فيما يظهره فله الانصراف، وإن أحزم بها أمّا قبل الوقت فله الانصراف مطلقاً، ولو أعتى لا يجد قائداً كما سبّله إطلاقهم، وإن حرم انصرافه بعد دخول الوقت اتفاقاً واستشكل ذلك الشككي وتبعه الاستوئي والأذرعى بأنه ينبغي إذا لم يشق على المعذور الصبر أن يحرم انصرافه كما يجب السعي قبله على بعيد الدار ويجاب بأن بعيد الدار لم يقم به عذر مانع وهذا قام به عذر مانع فلا جامع، ثم رأيت شيخنا أجاب بما يقول لذلك، فإن قلت فلم فوّق فيه بين دخول الوقت وعذمه مع زوال المشقة في كل قلت: لأنه عهد أنه محتاط للخطاب بعده لكونه إلزامياً ما لا

• فؤد: (إلا إذا تفاخس ضرره إلخ) أي كإسهال به ظن انقطاعه فحضر، ثم أحس به بل لو علم من نفسه سبقه وهو مخرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف كما قاله الأذرعى، ولو زاد تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كان قرأ بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف كما يحته الاستوئي سواء كان آخرم معه أم لا نهايةً ومغني وشرح بأفضل قال ع ش قوله: م ر فله الانصراف بل ينبغي وجوبه إذا غلب على ظنه تلويث المسجد وقوله: م ر جاز له الانصراف أي بأن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة الأولى وبأن يتوي المفارقة ويكمل متفرداً إن كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل وإلا جاز له قطعها. اهـ. • فؤد: (مطلقاً) أي زاد ضرره بالانتظار أو لا. • فؤد: (اتفاقاً) راجع لقوله: وإن حرم إلخ.

• فؤد: (واستشكل ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت سم. • فؤد: (أن يخرج انصرافه) أي قبل الوقت. • فؤد: (قبله) أي الوقت. • فؤد: (ويجاب إلخ) ناقش فيه سم راجعه. • فؤد: (فيه) أي في نحو المريض الحاضر. • فؤد: (قلت: لأنه عهد إلخ) وفي سم بعد كلام ما نصه فحاصل الإشكال أن هؤلاء لا خطاب في حقهم إلزامياً قبل الحضور لا قبل الوقت ولا بعده وإذا خاطبوا إلزاماً بعد الحضور بعد

يتصرف الانصراف المانع للزوم وبهذا يتلغى الاعتراض السابق بأن الانصراف لا يستلزم الترك.

• فؤد: (إلا إذا تفاخس ضرره إلخ) أي كإسهال به ظن انقطاعه فحضر، ثم أحس به بل لو علم من نفسه سبقه له وهو مخرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف كما قاله الأذرعى، ولو زاد تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كان قرأ بالجمعة والمنافقين جاز له الانصراف أيضاً كما يحته الاستوئي سواء كان آخرم معه أم لا شرح م ر. • فؤد: (واستشكل ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت. • فؤد: (ويجاب إلخ) قد يخدشه أن ذلك العذر إنما هو مانع لوجوب الحضور لِمَشَقَّتِهِ ولوجوب الاستمرار بعد أن زاد الضرر فحيث حضر ولا زيادة للضرر ولم يبق مانعاً إلا أنه يريد حثيثاً أن هذا لا يزيد على غير المعذور الذي يجوز له الانصراف قبل الوقت لكن بشرط الرجوع لإقامتها وهذا لو رجع لوقع في المشقة قد يقال بل يزيد؛ لأن جواز انصراف غير المعذور قبل الوقت مشروط بقصد الرجوع لإقامتها والكلام هنا في المعذور في انصرافه على قصد الإغراض عنها رأساً فليتنازل. • فؤد: (قلت لأنه عهد إلخ) هذا قد يدل على مخاطبة المعذورين بعد الوقت إلزاماً وهو ممنوع إذ لو خاطبوا إلزاماً بعد الوقت لزمهم الحضور

يُحْتَاطُ لَهُ قَبْلَهُ لِكُونِهِ إِعْلَامِيًّا وَأَمَّا بَعِيدُ الدَّارِ فَهُوَ الزَّامِي فِيهِمَا فَاسْتَوَيَا فِي حَقِّهِ وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِي فِي قَبْلِ أَحَرَمَ بِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَتَضَرَّرَ بِغِيْبِهِ ضَرَرًا لَا يُحْتَمَلُ وَالَّذِي يُثَبِّتُهُ أَنَّهُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِ قَطْعِهِ فَوْتُ نَحْوِ مَالٍ لِلْسَّيِّدِ قُطِعَ، كَمَا يَجُوزُ الْقَطْعُ لِإِنْفَاقِ الْمَالِ أَوْ نَحْوِ أُنْثَى فَلَا.
(تَبَيَّنَ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَرْبَعُونَ مِنْ نَحْوِ الْمَرْضَى يَمَحُلُ لَمْ تَلْزَمُهُمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ، وَإِنْ جُوزَ أَنْ تَعُدَّهَا لِقِيَامِ الْعُذْرِ بِهِمْ وَلَيْسَ كَمَا لَوْ حَضَرَ الْمَرِيضُ مَعَ غَيْرِهِ لِأَنَّ الْمَانِعَ مَشَقَّةُ الْحُضُورِ وَقَدْ زَالَتْ بِحُضُورِهِ مَعَ كَوْنِهِ تَابِقًا لَهُمْ وَمُتَحَمِّلًا مَشَقَّةَ الْحُضُورِ وَأَمَّا مَسْأَلَتُنَا فَلَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُمْ يَمَحُلُ وَاجِدٌ كَمَا تَقَرَّرَ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ تَرْجِيحُ مَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ أَنَّهُ

الْوَقْتُ فَلْيُخَاطَبُوا كَذَلِكَ بَعْدَ الْحُضُورِ قَبْلَهُ وَهَذَا لَا يَتَدَفَّعُ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ لِأَنَّهُ إِنْ فَرَضَهُ قَبْلَ الْحُضُورِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا يُخَاطَبُ قَبْلَهُ مُطْلَقًا أَوْ بَعْدَهُ فَهَذِهِ التَّفَرُّقَةُ هِيَ أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ فَكَيْفَ يَسُوعُ التَّمَسُّكُ بِهَا تَامِلُ أَهْ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ حَاصِلَ الْجَوَابِ أَنَّ الشَّأْنَ فِي غَيْرِ بَعِيدِ الدَّارِ أَنْ لَا يُخَاطَبَ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا زَامًا وَبِمَا قَدَّمَ سَمَ نَفْسَهُ مِنْ أَنَّ هَذَا لَا يَزِيدُ عَلَى غَيْرِ الْمَعْدُورِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ الْإِنْصِرَافُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأَمَّا اشْتِرَاطُ جَوَازِ الْإِنْصِرَافِ هُنَاكَ بِقَصْدِ الرُّجُوعِ لِإِقَامَتِهَا وَعَدَمِهِ هُنَا فَلَا يَمُرُّ آخَرُ وَهُوَ أَنْ يَشُقَّ الرُّجُوعُ هُنَا دُونَ هُنَاكَ. هـ فَوَدُ: (فَاسْتَوَيَا فِي حَقِّهِ) أَيِ اسْتَوَى الْخُطَابُ قَبْلَ الْوَقْتِ وَالْخُطَابُ بَعْدَهُ فِي حَقِّ بَعِيدِ الدَّارِ فِي أَتَمِّهَا الزَّامِيَانِ. هـ فَوَدُ: (قُطِعَ) هَلْ جَوَازًا كَالْمُنْظَرِ بِهِ أَوْ يُفَرَّقُ سَمَ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْفَرْقُ بِأَنْ هُنَا زِيَادَةٌ عَلَى مَا هُنَاكَ تَأْذِي سَيِّدِهِ وَعَدَمُ وَجُوبِ الْإِحْرَامِ مِنْ أَصْلِهِ. هـ فَوَدُ: (لَمْ تَلْزَمُهُمْ الْإِنْفَاقَ) الْأَقْرَبُ لِلزُّرُومِ وَفَاقًا لِمَ رَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ ع ش. هـ فَوَدُ: (لِقِيَامِ الْعُذْرِ الْإِنْفَاقَ) عِلَّةٌ لِقَدَمِ الزُّرُومِ. هـ فَوَدُ: (كَمَا لَوْ حَضَرَ الْمَرِيضُ الْإِنْفَاقَ) أَيِ فِي مَحَلِّ الْجُمُعَةِ. هـ فَوَدُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ الْإِنْفَاقَ) قَضِيَّةُ الْأَخْذِ مِنْهُ أَنَّهُ تَغْيِيرُهُ وَحَيْثُيذِ قِيَاسُ مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَيِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى لَزُومُهَا لِأَرْبَعِينَ مَرَضَى أَوْ عُيَانًا بِلَا قَائِدٍ تَبَسَّرَ

وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ إِذَا تَبَرَّعُوا بِالْحُضُورِ بَعْدَ الْوَقْتِ خَوِطِبُوا حَيْثُيذِ بِذَلِكَ إِلَّا زَامًا بِشَرْطِهِ وَعَلَى هَذَا فَحَاصِلُ الْإِشْكَالِ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُخَاطَبُ فِي حَقِّهِمْ إِلَّا زَامًا قَبْلَ الْحُضُورِ لَا قَبْلَ الْوَقْتِ وَلَا بَعْدَهُ وَإِذَا خَوِطِبُوا إِلَّا زَامًا بَعْدَ الْحُضُورِ بَعْدَ الْوَقْتِ فَلْيُخَاطَبُوا كَذَلِكَ بَعْدَ الْحُضُورِ قَبْلَهُ وَهَذَا لَا يَتَدَفَّعُ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ فَرَضَهُ قَبْلَ الْحُضُورِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا يُخَاطَبُ قَبْلَهُ مُطْلَقًا أَوْ بَعْدَهُ فَهَذِهِ التَّفَرُّقَةُ هِيَ أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ فَكَيْفَ يَسُوعُ التَّمَسُّكُ بِهَا تَامِلُ. هـ فَوَدُ: (قُطِعَ) هَلْ جَوَازًا قَطُّ كَالْمُنْظَرِ بِهِ أَوْ يُفَرَّقُ.

(فَرْقُ) التَّوَمُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الزَّوَالِ إِذَا لَمْ يَطْنِ الْإِنْبِيَاءُ مِنْهُ وَإِدْرَاكُ الْجُمُعَةِ هَلْ يَجِبُ تَرْكُهُ وَيَحْرُمُ التَّسَبُّبُ فِيهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ وَجُوبُ السَّغْيِ مِنَ الْفَجْرِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ وَجُوبُ تَرْكِهِ وَحُرْمَةُ التَّسَبُّبِ فِيهِ وَبِاتِّزَامٍ بِالْمَنْعِ وَحَاوَلَ الْفَرْقُ بِمَا لَمْ يَتَضَيَّقْ فَلْيَحْرَزْ. هـ فَوَدُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ الْإِنْفَاقَ) قَضِيَّةُ الْأَخْذِ مِنْهُ أَنَّهُ تَغْيِيرُهُ وَحَيْثُيذِ قِيَاسُ مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ لَزُومُهَا لِأَرْبَعِينَ مَرَضَى أَوْ عُيَانًا بِلَا قَائِدٍ تَبَسَّرَ لَهُمْ إِقَامَتُهَا بِمَحَلِّهِمْ وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ حُضُورِ الْمَرَضَى وَعَدَمِ حُضُورِهِمْ فَلَا يَخْفَى مَا

لو اجتمع في الحبس أربعون لم تلزمهم بل لم تجز لهم إقامة الجمعة فيه لإقيام العذر بهم وأئذه بأنه لم يمهّد في زمن إقامتها في حبس مع أنّ حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم فقول السنوي القياس أنّها تلزمهم لجواز التعدّد عند عسر الاجتماع فعند تعدّده أولى فيه نظر؛ لأنّ الحبس عذر منسقط وبه يندفع قوله: أيضًا فيلزم الإمام أن ينصب من يقيم لهم الجمعة اهـ ولو قيل: لو لم يكن بالبلد غيرهم وأمكنتهم إقامتها بحلّهم لزمهم لم يبعد؛ لأنّه لا تعدّد هنا والحبس إنّما يمنع وجوب حضور محلّها وقول الشبكي المقصود من الجمعة إقامة الشعار لا ينافي ذلك؛ لأنّ إقامته موجودة هنا ألا ترى أنّ الأربعين لو أقاموها في صفة بيت وأغلّقوا عليهم بابه صحت، وإن فوتوها على غيرهم كما يعلم مما يأتي:.....

لهم إقامتها بحلّهم وأما ما أشار إليه الشارح من الفرق بين حضور المرضى وعدم حضورهم فلا يخفى ما فيه ولا نسلم أنّ التبعيّة التي ذكرها لها مدخل في الوجوب فليتأمل سم. □ فود: (بل لم تجز لهم إلخ) لا وجه لقدم الجواز حيث جاز التعدّد وما استدّل به لا يفيد عدم الجواز. □ وفود: (مع أن حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير إلخ) لعلهم منمّوا من إقامتها وهي وقائع حالية محتمة سم. □ فود: (فقول السنوي إلخ) اعتمدته النهاية والمفني كما مر. □ فود: (لأن الحبس عذر منسقط إلخ) لسنوي أن يقول: إنّما يسقط إذا احتج لحضور محل آخر لا مطلقاً فهو عذر منسقط للحضور لا ليفعل الجمعة في محلّهم فالاستدلال بأنّه عذر منسقط، استدلال ساقط بل لا منشأ له إلا الإتياس سم. □ فود: (وبه يندفع قوله: أيضًا إلخ) اعتمدت لزوم سم عبارة النهاية وحيث يفتّحه وجوب التّصّب على الإمام. اهـ. أي نصّب الخطيب والإمام ع ش. □ فود: (من يقيم إلخ) أي إماماً يقيم إلخ ع ش. □ فود: (لا ينافي ذلك) أي لزوم. □ فود: (مما يأتي) أي في الشّرط من شروط الصّحة.

فيه ولا نسلم أنّ التبعيّة التي ذكرها لها مدخل في الوجوب فليتأمل. □ فود: (أنّه لو اجتمع في الحبس أربعون لم تلزمهم إلخ) والحبس كما قال الفزائي عذر إن منعه الحاكم وله ذلك لمصلحة رآها وإلا فلا، وإن أفتى البغوي بوجوب إطلاقه ليفعلها وذكر الزايمي في الجماعة أنّه عذر إن لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك شرح م ر. □ فود: (بل لم تجز لهم إلخ) لا وجه لقدم الجواز حيث جاز التعدّد وما استدّل به لا يفيد عدم الجواز. □ فود: (مع أن حبس الحجاج كان يجتمع فيه العدد الكثير من العلماء وغيرهم) لعلهم منمّوا من إقامتها وهي وقائع حالية محتمة. □ فود: (فقول السنوي القياس أنّها تلزمهم إلخ) ويتقّى النظر في أنّه إذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلد التي لا ينسب فيها الاجتماع إقامة الجمعة لهم؛ لأنّها جمعة صحيحة ومشروعة أم لا لأنّها إنّما يجوزناها للضرورة ولا ضرورة فيه والأوجه الأوّل شرح م ر. □ فود: (لأن الحبس عذر منسقط) لسنوي أن يقول إنّما يسقط إذا احتج لحضور محل آخر لا مطلقاً فهو عذر منسقط للحضور لا ليفعل الجمعة في محلّهم فالاستدلال بأنّه عذر استدلال ساقط بل لا منشأ له إلا الإتياس. □ فود: (وبه يندفع قوله: أيضًا فيلزم الإمام إلخ) اعتمدت م ر

(وَلَزِمَ الشَّيْخُ الْهَرَمَ وَالزَّمْنَ) يعني مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْيَ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ حَقِيقَةَ الْهَرَمِ وَهُوَ أَقْصَى الْكِبَرِ وَالزَّمَانَةُ وَهِيَ الْإِبِلَاءُ وَالْعَاهَةُ (إِنْ وَجَدَا مَرْكَبًا)، وَلَوْ آدَمِيًّا لَمْ يَزِرْ بِهِ رُكُوبُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِإِعَارَةِ أَيِّ لَا مِثَّةَ فِيهَا بَأَنْ تَفْهَمَ الْمَنْفَعَةُ جِدًّا فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ فِي الْآدَمِيِّ لَا فَرْقَ أَحَدًا مِثْلًا يَأْتِي فِي بَذْلِ الطَّاعَةِ لِلْمَعْصُوبِ فِي الْحَجِّ وَعَلَّلُوهُ بِاعْتِيَادِ الْمُسَامَحَةِ بِالْإِتِفَاقِ فِي بَذَنِ الْغَيْرِ مَا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ فِي مَالِهِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنْ الْحَجَّ يُحْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةٌ وَلَا مُجَرَّئٌ عَنْهُ أَوْ إِجَارَةٌ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ وَجَدَهَا فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَلَمْ يَشُقُّ الرُّكُوبُ) عَلَيْهِمَا كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْوَحْلِ إِذْ لَا ضَرَرَ (وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا)، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ كَذَلِكَ فَإِنْ فَقَدَهُ أَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ أَوْ بِهَا وَقَفَّهَا أَوْ لَمْ تَفْضُلْ عَمَّا مَرُّ لَمْ يَلْزِمَهُ، وَإِنْ اعْتَادَ الْمَشْيَ بِالْعَصَا كَمَا قَالَ جَمَعَ مِنْهُمْ الْمُصَنَّفُ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى التَّنْبِيهِ خِلَافًا

• فَوَدَّ: (وَالزَّمانَةُ) عَطَفَ عَلَى الْهَرَمِ. • فَوَدَّ: (وَالْعَاهَةُ) أَيِ الْآفَةُ.

• فَوَدَّ (لِسِي): (مَرْكَبًا) أَيِ مَمْلُوكًا أَوْ مُؤَجَّرًا أَوْ مُعَارًا، وَلَوْ آدَمِيًّا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ نِهَاجَةً وَمُعْنَى.

• فَوَدَّ: (لَمْ يَزِرْ بِهِ الْفَخُّ) أَيِ لَا يُجْلُ بِمُرُوءَتِهِ عَادَةً قَالَ ع ش هُوَ نَفَتْ لِقَوْلِهِ: وَلَوْ آدَمِيًّا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَيَجُوزُ كَوْنُهُ نَفْتًا لِمَرْكَبًا وَعَلَى كُلِّ قَضْمِيرٍ بِهِ لِمَنْ ذُكِرَ مِنَ الشَّيْخِ الْهَرَمِ وَالزَّمَنِ وَضَمِيرُ رُكُوبِهِ لِلْآدَمِيِّ عَلَى الْأَوَّلِ وَلِلْمَرْكَبِ الْمُفْتَا بِقَوْلِهِ: وَلَوْ آدَمِيًّا عَلَى الثَّانِي. • فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) أَيِ التَّقْيِيدِ بَعْدَ الْإِزْرَاءِ. • فَوَدَّ: (بِإِعَارَةِ الْفَخِّ) يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِالْغَايَةِ لَا بِأَصْلِ الْكَلَامِ فَتَشْمَلُ الْإِعَارَةُ حَبِيتِذَ الْمِلْكِ وَالْإِعَارَةُ وَالْإِجَارَةُ لِغَيْرِ الْآدَمِيِّ لَكِنْ سُكُونُهُ عَنِ الْمِلْكِ فِي الْآدَمِيِّ كَعَبِيدِهِ فِيهِ نَظَرٌ سَمَّ وَقَدْ يُنْتَعَى السُّكُونُ فَتَدْبَرُ. • فَوَدَّ: (أَيِ لَا مِثَّةَ فِيهَا الْفَخُّ) فَلَوْ وَهَبَ لَهُ مَرْكَوبٌ لَمْ يَجِبُ قَبُولُهُ مُعْنَى وَع ش وَشَيْخُنَا وَتَقْلَهُ سَمَّ عَنْ م ر وَأَثَرُهُ. • فَوَدَّ: (أَوْ إِجَارَةً) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ قُرِبَ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ إِجَارَةً الْفَخُّ) وَهَلْ يَجِبُ السُّؤَالُ فِي الْإِعَارَةِ وَكَذَا الْإِجَارَةُ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ الْوُجُوبُ كَمَا فِي طَلَبِ الْمَاءِ فِي التَّيْمُمِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِوُجُودِ الْبَدَلِ هُنَا بِزَمَانِي. ه. بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ الْفَخُّ) يَتَّبَعِي وَعَنْ ذَيْنِهِ ع ش. • فَوَدَّ: (كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ الْفَخُّ)، فَإِنْ شُقَّ عَلَيْهِمَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لَا تُحْتَمَلُ غَالِيًا فَلَا، وَإِنْ لَمْ يَبْسُجِ التَّيْمُمُ نِهَاجَةً.

فَوَدَّ (لِسِي): (وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا) أَيِ فِي مَحَلٍّ يَسْهُلُ عَلَيْهِ تَخْصِيلُهُ مِنْهُ عَادَةً بَلَا مَشَقَّةٍ ع ش.

• فَوَدَّ: (قَائِدًا) أَيِ تَلْبِيٍّ بِهِ مُرَافَقَتُهُ فِيمَا يَظْهَرُ لَا نَحْوَ قَائِدِ شَوْبَرِي. ه. بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ) أَيِ أَوْ مُتَبَرِّعًا أَوْ مَمْلُوكًا لَهُ نِهَاجَةً وَمُعْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ. • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ وَجَدَهَا فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ نِهَاجَةً أَيِ وَعَنْ ذَيْنِهِ ع ش.

الزُّرُومَ. • فَوَدَّ: (بِإِعَارَةِ الْفَخِّ) يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِالْغَايَةِ لَا بِأَصْلِ الْكَلَامِ فَتَشْمَلُ الْإِعَارَةُ وَالْإِجَارَةُ لِغَيْرِ الْآدَمِيِّ لَكِنْ سُكُونُهُ عَنِ الْمِلْكِ فِي الْآدَمِيِّ كَعَبِيدِهِ فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (بِإِعَارَةِ الْفَخِّ) فَلَوْ وَهَبَ لَهُ مَرْكَوبٌ لَمْ يَجِبُ قَبُولُهُ لِلْمِثَّةِ م ر.

لآخرين، وإن قُرب الجامع منه خلافاً للأذرعِي لأنه قد تحدث حُفرة أو تصدُّمه دابةً فيتضرَّر بذلك.

(وأهل القرية) مثلاً (إن كان فيهم جمع تصبُّح) أي تنقِذُ (به الجمعة) لجمعهم شرائط الوجوب والانعقاد الآتية بأن يكونوا أربعين كإثنين مُستوطنين لزمَّتهم الجمعة خلافاً لأبي حنيفة لإطلاق الأدلة بل يحرم عليهم تعطيل محلهم من إقامتها والذهاب إليها في بلدٍ أخرى، وإن

فود: (وإن قُرب الجامع إلخ) المُتَّجه وجوب الحضور إذا قُرب بحيث لا يتأله ضررٌ نهايةً ومُغني وسم وشيخنا. فود: (مثلاً) أي ويثل القرية البلدة. فود: (أي تنقِذُ) إلى قوله ومن ثم في المُغني إلّا قوله: ولو بأن امتنع إلى المتن وقوله: أي من آخر إلى المتن ولَفظة إن في قوله: وإن لم يكن على عالٍ وإلى قوله ولا تسقط في النهاية إلّا ما ذكر. فود: (لزمَّتهم إلخ) جواب إن كان إلخ. فود: (بل يحرم إلخ) أي وتسقط عنهم الجمعة بفعلهم لها في بلدٍ أخرى نهايةً ومُغني قال ع ش ويجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قُضدهم البيع والشراء في المضر عذراً في تركهم الجمعة في بلدٍهم إلّا إذا ترتب عليه فساد شيءٍ من أموالهم أو احتاجوا إلى ما يضرُّ فوته في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكلفون الافتراض. اهـ. فود: (تعطيل محلهم إلخ)، ولو صلاها الأربعون في قريةٍ أخرى، ثم حضروا قريتهم وأعادوها فيها فينبغي صحته تلك الإعادة وهل يسقط عنهم إنهم التعطيل أو تدفعه إذا قُصدوا ابتداءً أن يعودوا إلى قريتهم لإعادتها فيه نظرٌ سم ولعل الأقرب الثاني إذ قد يعرض لهم بعد قُضدهم الإعادة ما يمنعه منها فلا يمنع ذلك القُضد الإنتم. فود: (والذهاب إليها في بلدٍ أخرى) ظاهره، وإن كان الذهاب قبل الفجر وسيأتي في باب الحج في هامش شرح قول المُصنِّف وأن يخرج بهم من غدٍ إلى متى ما يتعلّق به وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر، وإن تعطلت الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويُجاب بأن المراد أنه ليس لهم الذهاب والاستمرار إلى قوايتها بل يلزمهم العود في وقتها ليفعلها وقد مال م ر بعد البحث معه إلى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور سم ولا يخفى قوة الاستدلال ويُعدّ الجواب، ثم رأيت فيما يأتي في بحث حُرمة السفر بعد الزوال ذكر ما يرجع الجواز والاستمرار معاً ويأتي هناك أيضاً عن الكُردي عنه في شرح أبي شجاع وعن ابن الجُمالي ما يوافقُه.

فود: (وإن قُرب الجامع منه إلخ) المُتَّجه وجوب الحضور إذا قُرب بحيث لا يتأله ضررٌ شرح م ر. فود: (والذهاب إليها في بلدٍ أخرى) ظاهره، وإن كان الذهاب قبل الفجر وسيأتي في باب الحج في قول المُصنِّف وأن يخرج بهم من غدٍ إلى متى ما نُصه وأن يخرج بهم في غير يوم الجمعة وفيه، وإن لم تَلزَمهم وإلا فقبل الفجر ما لم تعطل الجمعة بمكة انتهى وسيأتي في هامشه ما يتعلّق به وقوله: ما لم إلخ يُحتمل أن معناه أنها إذا تعطلت بسبب غيره جاز أن يخرج بعد الفجر لا أن معناه أنها إذا تعطلت بسبب خروجه قبل الفجر امتنع فليراجع وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر، وإن تعطلت الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويُجاب بأن المراد أنه ليس لهم الذهاب والاستمرار إلى قوايتها بل

سَمِعُوا النداءَ خلَافًا لِيَجْمَعَ رَأُوا أَنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوهُ يَتَخَيَّرُونَ بَيْنَ أَيِّ الْبَلَدَيْنِ شَاءُوا (أو) لَيْسَ فِيهِمْ جَمْعٌ كَذَلِكَ، وَلَوْ بَأَنَّ امْتَنَعَ بَعْضُ مَنْ تَتَعَقَّدُ بِهِ مِنْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ (يَلْفَهُمْ) يَعْنِي مُعْتَدِلٌ السَّمْعِ مِنْهُمْ إِذَا أَصغَى إِلَيْهِ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ فِي مَحَلٍّ مُسْتَوٍ، وَلَوْ تَقْدِيرًا أَيَّ مِنْ آخِرِ طَرَفٍ بِمَا يَلِي بَلَدَ الْجُمُعَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (صَوْتٌ عَالٍ) عُرْفًا مِنْ مُؤَدِّنِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ.....

هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ بَأَنَّ امْتَنَعَ الْخ) تَوَقَّفَ فِيهِ م ر وَجَوَّزَ مَا هُوَ الْإِطْلَاقُ مِنْ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الْجُمُعَةُ، ثُمَّ تَرَكُوا إِقَامَتَهَا لَمْ يَلْزَمَ مَنْ أَرَادَهَا السَّغْيَ إِلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي يَسْمَعُ نِدَاءَهَا؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّهُ يَبْلَدُ الْجُمُعَةِ وَالْمَانِعُ مِنْ غَيْرِهِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مُطَالِبٌ بِالسَّغْيِ إِلَى مَا يَسْمَعُ نِدَاءَهُ وَهُوَ مَحَلُّ جُمُعَتِهِ أَصَالَةً سَم. هـ فَوُدَّ: (يَغْنِي مُعْتَدِلُ السَّمْعِ الْخ) أَيُّ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا نِهَاجَةً وَمُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (إِذَا أَصغَى إِلَيْهِ) أَيُّ فَالْمَدَارُ عَلَى الْبُلُوغِ بِالْقُوَّةِ حَلِيٍّ. هـ فَوُدَّ: (وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ فِي مَحَلٍّ مُسْتَوٍ الْخ) قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ سَكَنُوا عَنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقِفُ فِيهِ الْمُسْتَمِعُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَوْضِعٌ إِقَامَتِهِ بَرُّسِيٌّ وَمَالَ م ر إِلَى هَذَا الظَّاهِرِ، وَقَالَ مَنْ سَمِعَ مِنْ مَوْضِعٍ إِقَامَتِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فَلَا سَمْعٌ عَلَى الْمُنْهَجِ. اهـ. ع ش. أَقُولُ وَيُخَالِفُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيُّ مِنْ آخِرِ طَرَفٍ الْخ وَابْتِغَاءً يَلْزَمُ عَلَى الظَّاهِرِ الْمَذْكُورِ أَنَّ بَعْضَهُمْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ وَبَعْضُهُمْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ وَكَلَامُ الشَّارِحِ وَالتَّهْيِاجَةِ وَالْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ بَلْ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ تَجِبُ عَلَى كُلِّهِمْ بِسَمَاعِ بَعْضِهِمْ. هـ فَوُدَّ: (مِنْ آخِرِ طَرَفٍ الْخ) صِفَةٌ لِمَحَلٍّ مُسْتَوٍ الْخ عِبَارَةُ الْبُحَيْرِمِيِّ وَالْمُرَادُ بَلَقَهُ ذَلِكَ وَهُوَ وَاقِفٌ طَرَفَ بَلَدِهِ الَّذِي يَلِي الْمُوَدَّنَ بَأَنَّ يَكُونُ فِي مَحَلٍّ لَا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (بِمَا يَلِي الْخ) الْأَوَّلَى حَذَفَ بِمَا.

هـ فَوُدَّ (سَمِيٍّ): (صَوْتٌ)، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّرِ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفَ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ نِدَاءُ الْجُمُعَةِ م ر. اهـ. سَمْعِ عِبَارَةُ التَّهْيِاجَةِ وَالْإِنْدَادِ وَيُعْتَبَرُ فِي الْبُلُوغِ الْعُرْفُ أَيُّ بِحَيْثُ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَا سَمِعَهُ نِدَاءُ جُمُعَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّرِ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَنْ شَرَطَ ذَلِكَ. اهـ. هـ فَوُدَّ (سَمِيٍّ): (هَالٍ) صَادِقٌ بِالْمُقَرَّبِ بِحَيْثُ يَسْمَعُ مِنْ نَضْفِ يَوْمٍ وَهُوَ مُشْكِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَيْدَهُ بِالْمُعْتَدِلِ وَأَفَادَ أَنَّهُ غَالِيًا لَا يَزِيدُ عَلَى نَحْوِ مِيلٍ بِصُرْفِيٍّ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ قَوْلِهِ: عَالِي الصَّوْتِ

يَلْزَمُهُمُ الْمُؤَدُّ فِي وَفْقِهَا لِغَيْبِهَا وَقَدْ مَالَ م ر نَعَدَ الْبَحْثِ مَعَهُ إِلَى امْتِنَاعِ الذَّهَابِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ. هـ فَوُدَّ: (أَوْ لَيْسَ فِيهِمْ جَمْعٌ كَذَلِكَ)، وَلَوْ بَأَنَّ امْتَنَعَ بَعْضُ مَنْ تَتَعَقَّدُ بِهِ الْخ تَوَقَّفَ فِيهِ م ر وَجَوَّزَ مَا هُوَ الْإِطْلَاقُ مِنْ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الْجُمُعَةُ، ثُمَّ تَرَكُوا إِقَامَتَهَا لَمْ يَلْزَمَ مَنْ أَرَادَهَا السَّغْيَ إِلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي يَسْمَعُ نِدَاءَهَا؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّهُ يَبْلَدُ الْجُمُعَةِ وَالْمَانِعُ مِنْ غَيْرِهِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ جَمْعٌ تَصِحُّ بِهِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مُطَالِبٌ بِالسَّغْيِ إِلَى مَا يَسْمَعُ نِدَاءَهُ وَهُوَ مَحَلُّ جُمُعَتِهِ.

هـ فَوُدَّ فِي (سَمِيٍّ): (صَوْتٌ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّرِ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفَ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ نِدَاءُ الْجُمُعَةِ م ر.

إذا كان يُؤذَّن كعادته في علو الصوت في بقية الأيام، وإن لم يكن على عالٍ سواء في ذلك البلدة الكثيرة النخل والشجر كطبرستان وغيرها؛ لأننا نُقدِّر البلوغ بِتقدير زوال المانع كما صرَّح به قولهم (في هُدُوِّ) للأصوات والرياح (من طرف يليهم) لبلدة الجمعة (لزمهم) ليخبر الجمعة على من سَمِع النداء وهو ضعيف لكن له شاهد قوي كما بيَّنه البيهقي (والا) يكن فيهم أربعون ولا بلغهم صوت وُجِدَتْ فيه هذه الشروط (فلا) تلزمهم لغيرهم وأفهم قولنا، ولو تقدروا أنه لو علَّت قرية بقلية جبل وسمعوا، ولو استوث لم يسمعوا أو انخفضت فلم يسمعوا، ولو استوث لسمعوا وجب في الثانية دون الأولى.....

أي مُعتدِّل في العلو قال في الإيعاب لا كالعباس فقد جاء عنه أن صوته سَمِع من ثمانية أميال. اه. أقول أفاد قيد الإعتدال هنا قول الشارح عزقاً. هـ قوله: (إذا كان يُؤذَّن إلخ) الأولى تزكئة لإيهامه وإغناء سابقه عنه بصري. هـ قوله: (وإن لم يكن على عالٍ) هذه المُبالغة تقتضي لزوم عند سماع الأذان على العالي، وإن كان لا يسمعه لو كان على الأرض ويُخالفه قولهم والمُعتدِّل كَوْن المُؤذِّن على الأرض لا على عالٍ انتهى فكان يتبغي إسقاط الواو أي كما أسقطه النهاية والمُعني اللهم إلا أن تُجعل أو الحال سم.

هـ قوله: (كطبرستان) هي بفتح الباء وكسر الزاء وسكون السين اسم بلاد بالعجم مضباح. اه. ع ش. هـ قوله: (إلنا إلخ) تعليل لقوله سواء إلخ. هـ قوله: (في هُدُوِّ) للأصوات إلخ) وإنما اغتبر سُكُون الأصوات؛ لأنها تَمْنَع من الوصول وسكون الرياح؛ لأنها تارة تُعِين عليه وتارة تَمْنَع منه بُجْيرمي ونهاية.

هـ قول (سبي) (من طرف يليهم إلخ) ضابطه ما تصيَّح الجمعة فيه بأن يَتَمَنَّع القصر قبل مُجاوَزته ع ش وشوَبري. هـ قول (سبي) (لزمهم) ولو سَمِع المُعتدِّل النداء من بلدَيْن فحضور الأكثر جماعة أولى، فإن استويا فالأوجه مُراعاة الأقرب كتنظيره في الجماعة ويُحتمل مُراعاة الأبعد لكثرة الأجرِ نهايةً ومُعني.

هـ قوله: (أربعون) الأولى الأربعون بالترغيف أي أربعون كاملون مُستوطنون. هـ قوله: (ولو استوث لسمعوا) المراد لو فُرِضَتْ مسافة انخفاضها مُمتدة على وجه الأرض وهي على آخرها لُسمِعَتْ هكذا يَجِب أن يُفْهَم قَلْبًا مُلِّمٌ وقِس عليه نظيره في الأولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرُّلسي بهامش المحلِّي وهو حقٌ وجيه، وإن تبادر من كلام الشارح أن المراد أن تُفْرَض القرية على أولِ المُستوى فلا تُحَسَّب

هـ قوله: (وإن لم يكن على عالٍ) هذه المُبالغة تقتضي لزوم عند سماع الأذان على العالي وإن كان لا يسمعه لو كان على الأرض ويُخالفه قول الرُّوض كغيره والمُعتدِّل نداءً صَبَّت يُؤذَّن كعادته وهو على الأرض لا على عالٍ انتهى فكان يتبغي إسقاط الواو اللهم إلا أن تُجعل أو الحال قَلْبًا مُلِّمٌ. هـ قوله: (ولو استوث لسمعوا) المراد لو فُرِضَتْ مسافة انخفاضها مُمتدة على وجه الأرض وهي على آخرها لُسمِعَتْ هكذا يَجِب أن يُفْهَم قَلْبًا مُلِّمٌ وقِس عليه نظيره في الأولى كذا بخط شيخنا الشهاب البرُّلسي بهامش المحلِّي وهو حقٌ وجيه، وإن تبادر من كلام الشارح أن المراد أن تُفْرَض القرية على أولِ

نَظَرًا لِتَقْدِيرِ الْاِسْتِوَاءِ بِأَنْ يُقَدَّرَ نُزُولُ الْعَالِي وَطُلُوعُ الْمُنْخَفِضِ مُسَامِتًا لِيَلْبَدِ النِّدَاءُ وَلِمَنْ حَضَرَ
وَالْعِيدُ الَّذِي وَافَقَ يَوْمُهُ يَوْمَ جُمُعَةِ الْاِنْصِرَافِ بَعْدَهُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا.....

مَسَافَةُ الْاِنْخِفَاضِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا الْمُلُوءِ فِي الْأُولَى ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا نَظَرًا لَا يَخْفَى إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَإِنْ طَالَتْ مَسَافَةُ الْاِنْخِفَاضِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ إِدْرَاكُ الْجُمُعَةِ مَعَ قَطْعِهَا وَعَدَمُ الْوُجُوبِ فِي الْأُولَى ، وَإِنْ قَلَّتْ مَسَافَةُ الْاِرْتِفَاعِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ الْإِدْرَاكُ مَعَ قَطْعِهَا وَلَا وَجْهَ لِدَلِّكَ ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الزَّمَلِيَّ اقْتَصَرَ فِي فَتَاوِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ سَمِ عَلَى خَجٍّ وَعِبَارَتُهُ عَلَى الْمُنْهَجِ عَقِبَ ذِكْرِ كَلَامِ الْبُرُلُوسِيِّ الْمُتَقَدِّمِ وَاعْتَمَدَ رِ كَأَيْهِ نَحْوُ هَذَا وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ مَرَّ وَالْأَقْرَبُ مَا فِي سَمِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْمَشَقَّةِ وَعَدَمِهَا عَشْرُ وَقَوْلُهُ مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ أَيْ شَرْحِ مَرَّ الصَّرِيحِ فِيمَا يُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ التُّخْفَةِ عِبَارَتُهُ مَرَّ وَهَلِ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ لَوْ كَانَ بِمُنْخَفِضٍ لَا يَسْمَعُ النِّدَاءَ ، وَلَوْ اسْتَوَتْ لَسَمِعَهُ الْإِنْفِخَ أَنْ تُبَسِّطَ هَذِهِ الْمَسَافَةُ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ فَوْقَ الْأَرْضِ مُسَامِتًا لِمَا هُوَ فِيهِ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ الْمَذْكُورِ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي فَتَاوِيهِ انْتَهَتْ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلَبِيِّ وَالْحَفْنِيِّ اعْتِمَادُهُ أَيْ مَا فِي النِّهَايَةِ مِنْ تَرْجِيحِ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي وَفِي الْكُرْدِيِّ بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَتِي سَمِ وَالنِّهَايَةِ مَا نَعَصُهُ فَتَلَخَّصَ أَنَّ التُّخْفَةَ وَالنِّهَايَةَ مُتَّفِقَانِ وَأَنَّ ابْنَ قَاسِمٍ مَالٍ فِي حَوَاشِي التُّخْفَةِ إِلَى مَا قَالَاهُ وَأَشَارَ لِلرُّجُوعِ عَنْ مَوَاقِفِ الْبُرُلُوسِيِّ . اهـ . وَقَوْلُهُ : وَأَنَّ ابْنَ قَاسِمٍ مَالٍ الْإِنْفِخَ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ فِي عِبَارَتِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ . هـ فَوَدَّ : (نَظَرًا لِتَقْدِيرِ الْاِسْتِوَاءِ الْإِنْفِخَ) أَيْ وَالْخَبَرُ السَّابِقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ مُغْنِي وَنَهَايَةً . هـ فَوَدَّ : (مُسَامِتًا لِيَلْبَدِ النِّدَاءِ) يَتَّبِعِي تَنَازُعُ نُزُولٍ وَطُلُوعٍ فِيهِ سَمِ .

هـ فَوَدَّ : (وَلِمَنْ) أَيْ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ يَتْلِفُهُمُ النِّدَاءُ نَهَايَةً وَمُغْنِي . هـ فَوَدَّ : (حَضَرَ وَالْعِيدُ الْإِنْفِخَ) أَيْ بِقَصْدِ صَلَاةِ الْعِيدِ بِأَنْ تَوَجَّهُوا إِلَيْهَا بِنِيَّتِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا وَأَمَّا لَوْ حَضَرُوا لِيَسَّعِ أَسْبَابِهِمْ فَلَا يَنْسَقُطُ عَنْهُمْ الْحُضُورُ سِوَاةَ رَجَعُوا إِلَى مَحَلِّهِمْ أَمْ لَا عَشْرُ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ أَيْ ، وَلَوْ صَلَّوْا وَرَجَعُوا إِلَى مَحَلِّهِمْ . اهـ . وَفِيهِ وَفَقَّةٌ وَيَظْهَرُ أَنَّ الشُّرَيْكَ هُنَا لَا يَصُرُّ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ فَلْيُرَاجَعْ . هـ فَوَدَّ : (قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا) أَيْ ، فَإِنْ

الْمُسْتَوِي فَلَا تُحَسَّبُ مَسَافَةُ الْاِنْخِفَاضِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا الْمُلُوءِ فِي الْأُولَى ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا نَظَرًا لَا يَخْفَى إِذْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَإِنْ طَالَتْ مَسَافَةُ الْاِنْخِفَاضِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ إِدْرَاكُ الْجُمُعَةِ مَعَ قَطْعِهَا مَثَلًا وَعَدَمُ الْوُجُوبِ فِي الْأُولَى ، وَإِنْ قَلَّتْ مَسَافَةُ الْاِرْتِفَاعِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْإِدْرَاكُ مَعَ قَطْعِهَا وَلَا وَجْهَ لِدَلِّكَ ، فَإِنْ قَلَّتْ يَشْتَرِطُ فِي الْوُجُوبِ فِي الثَّانِيَةِ إِمَّاكَانُ الْإِدْرَاكِ وَإِلَّا فَلَا وَجُوبَ فِيهَا قُلْتُ : فَمَا أَنْ نَشْتَرِطَ فِي عَدَمِ الْوُجُوبِ فِي الْأَوَّلِ عَدَمُ إِمَّاكَانِ الْإِدْرَاكِ وَإِلَّا ثَبَتَ الْوُجُوبُ فَلَا وَجْهَ لِلْمُتَّفَرِّقَةِ بَيْنَ الصَّوَرَتَيْنِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَاسْتِوَائِهِمَا عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى وَإِنَّمَا أَنْ لَا نَشْتَرِطَ فِيهِ ذَلِكَ بَلْ نَقُولُ عَدَمُ الْوُجُوبِ نَائِبٌ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْوُجُوبِ فِي الثَّانِيَةِ فَهَذَا وَمَا لَا وَجْهَ لَهُ كَمَا لَا يَخْفَى فَلْيَتَأَمَّلْ ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الزَّمَلِيَّ اقْتَصَرَ فِي فَتَاوِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ . هـ فَوَدَّ : (مُسَامِتًا) يَتَّبِعِي تَنَازُعُ نُزُولٍ وَطُلُوعٍ فِيهِ .

وعَدَمُ المَوَدِّ لَهَا، وَإِنْ سَمِعُوا تَخْفِيفًا عَلَيْهِمْ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَحْضُرُوا لَزِمَهُمُ الْحُضُورُ لِلْجُمُعَةِ عَلَى الْأَوْجَهِ وَلَا تَسْقُطُ بِالسَّفَرِ مِنْ مَحَلِّهَا لِمَحَلِّ يَسْمَعُ أَهْلَهُ النِّدَاءَ مُطْلَقًا عِنْدَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مَعَهَا كَمَحَلِّهَا مِنْهَا.

(وَيَحْزَمُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ، وَإِنْ لَمْ تَتَعَيَّدْ بِهِ كَمُقِيمٍ لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ (السَّفَرُ بَعْدَ الزَّوَالِ) لِدُخُولِ وَقْتِهَا (إِلَّا أَنْ تُكِنِّهَ الْجُمُعَةُ) أَيَّ يَتِمَكَّنُ مِنْهَا بِأَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ.....

دَخَلَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ عَقِبَ سَلَامِهِمْ مِنَ الْعِيدِ مِثْلًا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَرْكُهَا كَمَا اسْتَظْهَرَهُ الشَّيْخُ نِهَابَةً وَمُغْنِي .
 قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ الْمَوَدِّ لَهَا الْخ) فَتَشْتَبِهُ هَذِهِ مِنْ إِبْطَالِ الْمُصَنَّفِ مُغْنِي وَنِهَابَةً . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ نِدَاءٌ بِلَدِّهِ الَّتِي سَافَرَ مِنْهَا وَنِدَاءٌ غَيْرِهَا، وَجَرَى عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ الْعَزِيزِيُّ فَقَالَ وَمِنْ هَذَا مَا يَقَعُ فِي بِلَادِ الرِّيفِ مِنْ أَنَّ الْفَلَاحِينَ يَخْرُجُونَ لِلْحَصَادِ مِنْ بَيْضِ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ مِنْ بِلَدِّهِمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ فَيَا سَمِعُونَ مِنْهُ النِّدَاءَ وَالْمُعْتَمِدُ مَا قَالَه الْحَلَبِيُّ وَوَاقَفَهُ الْعَنَانِيُّ مِنْ عَدَمِ الْوُجُوبِ عَلَى تَحْوِ الْحَصَادِينَ إِذَا خَرَجُوا قَبْلَ الْفَجْرِ إِلَى مَكَانٍ لَا يَسْمَعُونَ فِيهِ نِدَاءَ بِلَدِّهِمْ، وَإِنْ سَمِعُوا نِدَاءَ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ مُسَافِرُونَ وَالْمُسَافِرُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ جُمُعَةٌ، وَإِنْ سَمِعَ النِّدَاءَ مِنْ غَيْرِ بِلَدِّهِ . اهـ .
 يُجِيرُمِي بِتَصْرُفٍ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَاقِفُهُ أَيُّ الْحَلَبِيِّ وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيُّ سَوَاءٌ كَانَ السَّفَرُ لِلْعِيدِ أَوْ لِغَيْرِهِ لَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَقْبَلَ هَذَا بَعْنَ انْقِطَاعِ سَفَرِهِ فِي الْمَحَلِّ الْمُتَقَلِّلِ إِلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَقْصِدِ السَّفَرَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ لِثَلَاثِنِافِي مَا مَرَّ مِنْ سُقُوطِ الْوُجُوبِ بِبُلُوغِهِ إِلَى خَارِجِ السُّورِ أَوْ الْعُمُرَانِ . اهـ .

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ مَحَلِّ السَّمَاعِ (مَعَهَا) أَيُّ مَعَ بِلَدِّهِ الْجُمُعَةِ الَّتِي سَافَرَ مِنْهَا وَبِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا (كَمَحَلِّهَا مِنْهَا) أَيُّ فَكَاثَهُ لَمْ يُسَافِرْ وَهَذَا التَّغْلِيلُ ظَاهِرٌ فَيَا مَرَّ عَنِ الْكُرْدِيِّ مِنْ تَفْسِيرِ الْإِبْطَالِ وَعَنِ الْحَلَبِيِّ مِنْ تَخْصِيصِ الْوُجُوبِ وَعَدَمِ السُّقُوطِ بِمَنْ يَسْمَعُ نِدَاءَ بِلَدِّهِمْ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَاقِفُهُ أَيُّ الْحَلَبِيِّ .
 قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ تَتَعَيَّدْ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ هُنَاكَ بَدَلًا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا فِي أَصْلِهِ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ فُرِضَ إِلَى أَمَّا إِذَا وَكَذَا فِي النِّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَمَّا إِذَا إِلَى الْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (كَمُقِيمٍ لَا يَجُوزُ الْخ) أَيُّ بِأَنْ أَقَامَ أَوْ نَوَى إِقَامَةً أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ الْمُدَّةُ دُونَ ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُ حُكْمَ الْمُسَافِرِينَ وَلَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ بَصْرِيٌّ وَقَوْلُهُ: إِقَامَةٌ أَرْبَعَةَ الْخ أَيُّ أَوْ إِقَامَةٌ مُطْلَقَةً . قَوْلُهُ: (لِلدُّخُولِ وَقْتِهَا) أَيُّ لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ دُخُولِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَقْوِيَّتُهَا بِالسَّفَرِ نِهَابَةً . قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ الْخ) لَوْ تَبَيَّنَ خِلَافُ ظَنِّهِ بَعْدَ فَلَا إِثْمَ وَالسَّفَرُ غَيْرُ مَغْصِيَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ إِنْ أَمَكَّنَ عَوْدَهُ وَإِذْرَاكُهَا فَيَتَّبِعُهُ وَجُوبُهُ سَمٍّ وَعَ ش .

قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ) لَوْ تَبَيَّنَ خِلَافُ ظَنِّهِ بَعْدَ السَّفَرِ فَلَا إِثْمَ وَالسَّفَرُ غَيْرُ مَغْصِيَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ إِنْ أَمَكَّنَ عَوْدَهُ وَإِذْرَاكُهَا فَيَتَّبِعُهُ وَجُوبٌ ذَلِكَ، وَلَوْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ جُنُونٌ أَوْ مَوْتُ فَالظَّاهِرُ سُقُوطُ الْإِثْمِ كَمَا إِذَا جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ أَوْ الْجُنُونُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ بِسُقُوطِ الْإِثْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَمَاعِ الْمَذْكُورِ شَرْحُ مَا أَقُولُ فِيهِ نَفَرٌ لِيَتَعَذَّبَ بِالْإِقْدَامِ فِي ظَنِّهِ، وَيُؤَيِّدُ عَدَمَ السُّقُوطِ مَا لَوْ وَطِنَ زَوْجَتَهُ يَظُنُّ أَنَّهَا أَجَنِيَّةٌ فَإِنَّ الظَّاهِرَ عَدَمَ سُقُوطِ الْإِثْمِ

وهو مراد المجموع بقوله يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ إدراكها إذ كثيرا ما يُطْلَقُونَ الْعِلْمَ ويُريدون الظن كقولهم يجوز الأكل من مال الغير مع عِلْمِ رِضاه ويجوز القضاء بالعلم (في طريقه) أو مقصده كما بأصله وخذفه لفهمه مما قبله وذلك لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ وَقِيْدَهُ صَاحِبُ التَّعْجِيزِ بَحْثًا بِمَا إِذَا لَمْ تَبْطُلْ سَفَرُهُ جُمُعَةً بَلَدِهِ بَأَن كَانَ تَمَامَ الْأَرْبَعِينَ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِمَّا مَرَّ أَتِفًا مِنْ حُرْمَةِ تَعْطِيلِ بَلَدِهِمْ عَنْهَا لِكِنَّ الْفَرْقَ وَاضِحٌ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مُعْطَلُونَ بِغَيْرِ حَاجَةٍ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ، فَإِنْ فُرِضَ أَنَّ سَفَرَهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَتَجِبَ مَا قَالَهُ، وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْهَا فِي طَرِيقِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ بَأَن ظَنُّ عَدَمِهِ أَوْ شَكُّ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ سَفَرُهُ (أَوْ يَتَصَرَّرُ بِتَخْلُفِهِ عَنِ الرَّفْعَةِ) لَهَا فَلَا يَحْرُمُ إِنْ كَانَ غَيْرَ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ دَنَفًا لِصَرَرِهِ وَقَضِيَّتِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ الْوَحْشَةِ غَيْرُ عُذْرٍ وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَإِنْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ بَحْثَ ابْنِ الرَّفْعَةِ اعْتِبَارَهُ وَأَيَّدَهُ بَأَنَّهُ لَا يَجِبُ السَّفَرُ لِلْمَاءِ حَيْثُ يُذَوِّجُ الْفَرْقِ فَإِنَّ هُنَاكَ بَدَلًا لَا

• فُود: (وهو إلخ) أي الظن الغالب وظاهره أن مُجَرَّدَ الظن لا يكفي هنا ويأتي عن ع ش ما يؤيده لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا يَأْتِي فِي مُخْتَرَزِ غَلْبَةِ الظن أنه يكفي فَلْيُرَاجِعْ. • فُود: (وَيُرِيدُونَ الظن) أي غَلْبَةُ الظن مُثْنِي. • فُود: (الظن) الأولى ما يَشْمَلُ الظن بَصْرِيٌّ. • فُود: (وَيَجُوزُ الْقَضَاءُ بِالْعِلْمِ) أي بِالظن أن تلك الواقعة كذلك ولكن لا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ ظَنًّا غَالِيًّا كَأَن حَصَلَ عِنْدَهُ بِقَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ نَزَلَتْهُ مَنَزَلَةُ الْعِلْمِ فَاحْفَظْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ ع ش. • فُود: (وَحَذَفَهُ) أي قوله أَوْ مُقْصِدَهُ (لِفَهْمِهِ مِمَّا قَبْلَهُ) أي مِنْ قَوْلِهِ فِي طَرِيقِهِ. • فُود: (وَذَلِكَ وَقَوْلُهُ: وَقِيْدَهُ) أي الْإِسْتِثْنَاءَ. • فُود: (مِمَّا مَرَّ أَتِفًا) أي فِي شَرْحِ وَأَهْلِ الْقَرْيَةِ إلخ. • فُود: (بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ) حَاصِلُهُ تَرْجِيحُ جَوَازِ سَفَرِهِ لِحَاجَةٍ، وَإِنْ تَعَطَّلَتِ الْجُمُعَةُ لَكِنْ هَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالوَاحِدِ وَنَحْوِهِ أَوْ لَا فَرَّقَ حَتَّى لَوْ سَافَرَ الْجَمِيعُ لِحَاجَةٍ وَكَانَ أَمَكَّتْهُمْ فِي طَرِيقِهِمْ كَانَ جَائِزًا، وَإِنْ تَعَطَّلَتِ الْجُمُعَةُ فِي بَلَدِهِمْ وَيَخْتَصُّ بِذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيمِ تَعْطِيلِهَا فِي مَحَلِّهِمْ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا فَرَّقَ سَمَ عَلَى حَاجٍ وَقَدْ يُقَالُ: لَا وَجْهَ لِلتَّرَدُّدِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ السَّفَرُ لِعُذْرٍ مُرْخَصًا فِي تَرْكِهَا فَلَا فَرَّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ ع ش. • فُود: (لَكِنَّ الْفَرْقَ إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُثْنِي كَمَا تَبَيَّنَا. • فُود: (لَهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُثْنِ تَخْلُفَهُ سَم. • فُود: (وَأَيَّدَهُ) أي أَيَّدَ الْإِسْنَوِيُّ الْبَحْثَ. • فُود: (فَإِنَّ هُنَاكَ إلخ) وَلا يَنْبَغِي الرُّفْعَةُ أَنْ يَقُولَ لَا جَدْوَى لَهُ بَعْدَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي أَنَّ كُلًّا يَقُومُ مَقَامَ الْوَاجِبِ عِنْدَ الْعُذْرِ نَعَمْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ

بِالتَّبَيُّنِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْكُفَّارَةِ وَالْإِثْمِ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِسُقُوطِ الْإِثْمِ انْقِطَاعَهُ لَا ازْتِنَاعَهُ مِنْ أَصْلِهِ، وَقَدْ يُقَالُ يَنْتَفِي سُقُوطُ إِثْمٍ تَضْيِيعُ الْجُمُعَةِ لَا إِثْمٌ قَضْدٌ تَضْيِيعُهَا. انْتَهَى. • فُود: (بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ) حَاصِلُهُ تَرْجِيحُ جَوَازِ سَفَرِهِ لِحَاجَةٍ، وَإِنْ تَعَطَّلَتِ الْجُمُعَةُ لَكِنْ هَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالوَاحِدِ وَنَحْوِهِ أَوْ لَا فَرَّقَ حَتَّى لَوْ سَافَرَ الْجَمِيعُ لِحَاجَةٍ جَازَ وَكَانَ أَمَكَّتْهُمْ فِي طَرِيقِهِمْ كَانَ جَائِزًا، وَإِنْ تَعَطَّلَتِ الْجُمُعَةُ فِي بَلَدِهِمْ وَيَخْتَصُّ بِذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيمِ تَعْطِيلِهَا فِي مَحَلِّهِمْ فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَا فَرَّقَ. • فُود: (لَهَا) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِ الْمُثْنِ تَخْلُفَهُ. • فُود: (لِوُضُوحِ الْفَرْقِ إلخ) قَدْ يُقَالُ لَابِنِ الرُّفْعَةِ أَنْ يَقُولَ: لَا جَدْوَى لِلْفَرْقِ بَأَن الظَّاهِرَ أَصْلُ لَا بَدَلَ بِخِلَافِ التَّيْمُنِ بَعْدَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي أَنَّ كُلًّا يَقُومُ مَقَامَ الْوَاجِبِ عِنْدَ

هنا وليست الظهر بَدَلًا عن الجمعة بل كُلُّ أَصْلٍ فِي نَفْسِهِ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِالظُّهْرِ مَا دَامَ مُخَاطَبًا بِالْجُمُعَةِ بَلْ عِنْدَ تَعَدُّلِهَا لَا بُدَّ عَنْهَا لِأَنَّ الْقَضَاءَ إِذَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا بِخَطَابٍ جَدِيدٍ فَأُولَى أَدَاءٍ آخَرَ غَايَتُهُ أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَهُ حِينَئِذٍ فَرَضَ الْوَقْتِ لِيَتَعَدَّرَ فَرَضُهُ الْأَوَّلُ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي بَلْ تُقْضَى ظُهُرًا فِيهِ تَجَوُّزٌ وَأَنَّ الرِّفْعَ فِي قَوْلِهِ جُمُعَةٌ صَحِيحٌ لِمَا عَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الظُّهْرَ لَيْسَتْ قَضَاءُ عَنْهَا (وَقَبْلَ الزَّوَالِ كَعِيدِهِ) فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ (فِي الْجَدِيدِ إِنْ كَانَ سَفَرًا مُبَاحًا)؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ مُضَافَةً إِلَى الْيَوْمِ وَلِهَذَا يَجِبُ السَّعْيُ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ مِنْ حِينَ الْفَجْرِ كَذَا قَالُوهُ

ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ الظُّهْرَ يَتَكَرَّرُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ وَأَنَّهُ يُتَعَدَّرُ فِي الْوَسَائِلِ مَا لَا يُتَعَدَّرُ فِي الْمَقَاصِدِ سَمَ وَعِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ وَلَكَ أَنَّ قَوْلَ يُوْثِدُ بَحَثُ ابْنِ الرَّفْعَةِ أَنَّهُمْ جَعَلُوا مِنْ جُمْلَةِ أَغْذَارِ الْجُمُعَةِ نَحْوُ إِيْنَاسِ الْمَرِيضِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوُخْشَةَ أَوْلَى لِكُونِهَا عُذْرًا مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بِإِنْصَافٍ مَا وَقَوْلُهُ: وَلَا شَكَّ إِنْخَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. □ فَوَدَّ: (وَمَعْنَاهُ) أَيِ كَوْنِ الظُّهْرِ أَصْلًا لَا بَدَلًا. □ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: لِيَتَعَدَّرَ فَرَضُهُ الْإِنْخَ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ قَوْلَهُمُ الْآتِي الْإِنْخَ) أَيِ آتِيًا فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (تَجَوُّزُ) أَيِ وَالْمُرَادُ الْقَضَاءُ اللَّغْوِيُّ. □ فَوَدَّ: (فِي قَوْلِهِ) أَيِ الْآتِي آتِيًا فِي شُرُوطِ الصَّحَّةِ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَقَبْلَ الزَّوَالِ الْإِنْخَ) وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ، وَلَوْ سَافَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ جُنُونٌ أَوْ مَوْتُ فَالظَّاهِرُ سُقُوطُ الْإِثْمِ عَنْهُ كَمَا إِذَا جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ أَوْ الْجُنُونُ شَرَحَ مَا رَأَوْا فِيهِ نَظَرَ لِمَعْدِيهِ بِالْإِقْدَامِ فِي ظَنِّهِ وَيُوْثِدُ عَدَمَ السُّقُوطِ مَا لَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ بَطْنِ أَتَاهَا أَجْنَبِيَّةٌ فَإِنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ سُقُوطِ الْإِثْمِ بِالتَّبَيُّنِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْكُفَّارَةِ وَالْإِثْمِ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِسُقُوطِ الْإِثْمِ انْقِطَاعَهُ لَا ارْتِفَاعَهُ مِنْ أَصْلِهِ، وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبَعِي سُقُوطُ إِثْمٍ تَضْيِيعُ الْجُمُعَةِ لَا إِثْمٍ قَضَدِ تَضْيِيعُهَا سَمَ وَعَ ش. □ فَوَدَّ (سَيِّ): (كَتَبْتُهُ) بِالْجَرِّ وَالتَّضْيِيعِ وَالْأَوَّلُ مَقُولٌ مِنْ خَطِّ الْمُصَنِّفِ عَ ش. □ فَوَدَّ: (فِي التَّفْصِيلِ) إِلَى قَوْلِهِ أَنَا الْمُسَافِرُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: لِيَخْبَرَ إِلَى الْمَعْنَى وَقَوْلُهُ: أَوْ لِإِنْفَازِ نَحْوِ مَا لَوْ وَقَوْلُهُ: بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جَدًّا. □ فَوَدَّ: (فِي التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ) أَيِ، فَإِنْ أَتَيْنَاهُ الْجُمُعَةَ فِي مَقْصِدِهِ أَوْ طَرِيقِهِ أَوْ تَضَرَّرَ بِالتَّخَلُّفِ عَنِ الرَّفْعَةِ جَازَ وَإِلَّا فَلَا مُعْنَى وَنَهَايَةً.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (فِي الْجَدِيدِ) وَالْقَدِيمِ وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَزْمَلَةَ مِنَ الْجَدِيدِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ الْوُجُوبِ وَهُوَ الزَّوَالُ مُعْنَى وَنَهَايَةً.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (سَفَرًا مُبَاحًا) أَيِ كَسَفَرِ تِجَارَةٍ وَيَشْمَلُ الْمَكْرُوهَ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ كَسَفَرٍ مُتَفَرِّدٍ نَهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْجُمُعَةَ الْإِنْخَ) الْأَوَّلَى ذَكَرَهُ عَقِبَ قَوْلِ الْمَعْنَى فِي الْجَدِيدِ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (مُضَافَةً إِلَى الْيَوْمِ) أَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَخْرُمُ التَّوَمُّ بَعْدَ الْفَجْرِ عَلَى مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الْإِسْتِيقَاطِ قَبْلَ قَوْتِ الْجُمُعَةِ وَمَعْنَاهُ مَا رَأَوْا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَدُلُّ لَهُ جَوَازُ أَنْصِرَافِ الْمُعْذَرِينَ مِنَ الْمَسْجِدِ

الْمُعْذَرِ فَكَمَا جَازَ التَّيَمُّ لِمُعْذَرِ الْوُخْشَةِ فَهَلَا جَازَ الظُّهْرُ لِذَلِكَ نَعَمْ فَرُقَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ الظُّهْرَ تَكَرَّرَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ وَأَنَّهُ يُتَعَدَّرُ فِي الْوَسَائِلِ مَا لَا يُتَعَدَّرُ فِي الْمَقَاصِدِ.

وظاهره أنه لا يلزمه قبله، وإن لم يدرك الجمعة إلا به (وإن كان طاعة) مندوباً أو واجباً (جاء) قطعاً ليخبر فيه ليكنه ضعيف (قلت الأصح أن الطاعة كالصباح والله أعلم) فيحرم نعم إن احتاج السفر لإدراك نحو وقوف عرفة أو لإنقاذ نحو مال أو أسير جاز، ولو بعد الزوال بل يجب لإنقاذ الأسير أو نحوه كقطع الفرض لذلك ويكره السفر ليلة الجمعة لما روي بسند ضعيف جداً ومن سافر ليلتها دعا عليه ملكاه أما المسافر لِمَصِيَةٍ فلا تسقط عنه الجمعة مطلقاً؛ لأنه في حكم المقيم كما علم من الباب قبل هذا وحيث حرم عليه السفر هنا لم يترخص ما لم تفت الجمعة.....

قبل دخول الوقت لقيام المذبح بهم ع ش . بحذف وتقدم عن شيخنا ما يوافقه . ة قوله: (وظاهره إلخ) أي التعليل المذكور . ة قوله: (إلا به) أي بالسعي قبل الفجر . ة قوله: (مندوباً أو واجباً) كسفر زيارة قبره ﷺ وسفر حج نهاية ومغني . ة قوله: (فيحرم) أي التفصيل المذكور سم . ة قوله: (نحو وقوف عرفة إلخ) وبما دخل بالنحو منع وطء الكفار لإنحية من دار الإسلام، ولا يتعد أن يدخل به رد زوجته النازية . ة قوله: (أو نحوه) أي كإدراك عرفة سم أي وإنقاذ ناحية ووطنها الكفار مغني ونهاية . ة قوله: (ويكره السفر إلخ) ولا يحرّم هل، وإن تعطلت بخروجه الجمعة بليده فيه خلاف فاطلق الشارح امتناع السفر من مكة يوم التروية إذا لم يبق بها من تتعبد به الجمعة في حاشية الإيضاح ومختصره وفي الحج من شرح مختصر الإيضاح وجرى عليه الجمال الزملي وابن علان في شرحهما على الإيضاح والأستاذ أبو الحسن البكري في شرح مختصره وهو ظاهر كلام الشارح في الحج من الثخفة، وقال العلامة ابن قاسم في شرح أبي شجاع ظاهر كلامهم أنه حيث جاز السفر فلا فرق بين أن يتزوّج عليه قواث الجمعة على أهل محله بأن كان تمام الأربعين أو لا، وإن بحث بعضهم خلافه وظاهر أنه لا فرق بين سفر الكل أو البعض انتهى، وقال ابن الجمال في شرح الإيضاح التقيّد ببقاء من تتعبد به لم يظهر وجهه إذ لا يجب على الشخص تصحيح عبادة غيره فليتأمل انتهى كزدي على بأفضل وتقدم عن ع ش ما يؤيده . ة قوله: (ويكره السفر ليلة الجمعة) هذا إن قصد الفرار من الجمعة وإلا فلا ذكره الأصبحي جزمي . ة قوله: (دعا عليه ملكاه) فيقولان لا نجاه الله من سفره . وأعانه على قضاء حاجته جفني وشيخنا . ة قوله: (مطلقاً) أي سواء سافر يوم الجمعة أو قبله . ة قوله: (وحيث حرم) إلى قوله ومن ثم قالوا في المغني إلا قوله: أو يكون بمحل إلى رجاء .

ة قوله: (فيحرم) أي على التفصيل . ة قوله: (أو نحوه) أي كإدراك عرفة لا يجب تأخير العشاء لإدراكها كما هو ظاهر . ة قوله: (وحيث حرم عليه السفر إلخ) قال في الأنوار وإذا جاز لإمكانها في طريقه فعليه حضورها حيث أمكن . اهـ . وكان يمكن أن لا يلزمه حضورها حيث لم يقصد تركها عند ابتداء السفر بل عرض له ذلك القصد؛ لأنه حيث ساع السفر وعد مسافراً ثبت له حكم المسافر كما أن الإصراف من صف القتال منتهى إلا على قاصد التحيز مع أنه إذا انصرف بقصد التحيز لا يلزمه العود فليتأمل .

فِيحَسَبُ ابْتِدَاءَ سَفَرِهِ مِنَ الْآنَ كَمَا مَرَّ ثُمَّ. (وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ) وَهُمْ بِالْبَلَدِ (تُسَنُّ الْجُمُعَةُ فِي ظَهْرِهِمْ فِي الْأَصَحِّ) لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ الطَّالِبَةِ لِلْجُمُعَةِ أَمَّا مَنْ هُمْ خَارِجُهَا فَتُسَنُّ لَهُمْ لِجَمَاعًا (وَيُخَفَوْنَهَا) كَأَذَانِهَا نَدْبًا (إِنْ خَفِيَ غُذْرُهُمْ) لِقَلَّ يُثَبِّهُوا بِالرَّغْبَةِ عَنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَمَنْ ثُمَّ كُرِهَ إِظْهَارُهَا عِنْدَ جَمْعٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ ظَاهِرًا إِذْ لَا تَهْمَةٌ. (وَيُنْذَرُ لِمَنْ أَمَكَّنَ زَوَالَ غُذْرِهِ) كَقِرْنٍ يَرْجُو الْعِشْقَ وَمَرِيضٍ يَتَوَقَّعُ الشِّفَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ ذَلِكَ (تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ مِنْ) إِدْرَاكِ (الْجُمُعَةِ) بَأَنْ يَرْفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ أَوْ يَكُونُ بِمَحَلٍّ لَا يَصِلُ مِنْهُ لِمَحَلِّ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَدْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ رَجَاءً لِتَحْصِيلِ فَرْضِ أَهْلِ الْكِمَالِ نَعَمْ لَوْ أَخْرَوْهَا حَتَّى يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ لَمْ يُسَنَّ تَأْخِيرُ الظَّهْرِ قَطْعًا كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَلَا يُشْكَلُ مَا هُنَا يَقُولُهُمْ لَوْ أَحْرَمَ بِالظَّهْرِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَلَوْ احْتِمَالًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ ثُمَّ لَازِمَةٌ لَهُ فَلَا تَرْفَعُ إِلَّا بِتَقْيِينٍ بِخِلَافِهَا هُنَا وَمَنْ ثُمَّ قَالُوا: لَوْ لَمْ يَعْلَمْ سَلَامَ الْإِمَامِ احْتِطَاطٌ حَتَّى يَعْلَمَهُ.

(تَنْبِيهٌ) أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ بِبَلَدٍ عَلِيمٌ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُقِيمُونَ الْجُمُعَةَ فَهَلْ لِمَنْ تَلَزَمَهُ إِذَا عَلِمَ

فَوَدَّ: (فِيحَسَبُ ابْتِدَاءَ سَفَرِهِ مِنَ الْآنَ) يَتَّبِعِي إِذَا وَصَلَ لِمَحَلٍّ لَوْ رَجَعَ مِنْهُ لَمْ يَذَرِكْهَا أَنْ يَتَّقِدَ سَفَرَهُ مِنَ الْآنَ، وَإِنْ كَانَتْ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ تُفْعَلْ فِي مَحَلِّهَا سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش. وَيُقِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي أَوْ يَكُونُ بِمَحَلٍّ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ، ثُمَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ، وَلَوْ أَتَشَأَ السَّفَرُ عَاصِيًا، ثُمَّ تَابَ كُرْدِي. فَوَدَّ: (وَهُمْ بِالْبَلَدِ) إِلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ يَكُونُ بِمَحَلٍّ إِلَى رَجَاءِ وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ثُمَّ إِلَى التَّنْبِيهِ وَقَوْلُهُ: وَلَيْسَ إِلَى هُنَا. فَوَدَّ: (وَهُمْ بِالْبَلَدِ) أَيِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (خَارِجُهَا) أَيِ فِي غَيْرِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوَدَّ: (بِالرَّغْبَةِ) إِلَيْهِ) أَيِ أَوْ بَزَكَ الْجُمُعَةِ تَسَاهُلًا مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ كُرِهَ إِظْهَارُهَا) إِلَيْهِ) وَهُوَ كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ ظَاهِرًا إِذَا أَقَامُوهَا بِالْمَسَاجِدِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ ظَاهِرًا) إِلَيْهِ) أَيِ كَالْمَرْأَةِ قَيَّسَ الْإِظْهَارُ شَرْحَ بِأَفْضَلِ وَنَهَايَةٌ. فَوَدَّ: (أَوْ يَكُونُ بِمَحَلٍّ) إِلَيْهِ) أَيِ فَلَا يُسَنَّ التَّأْخِيرُ هُنَا إِلَى الرَّفْعِ سَم. فَوَدَّ: (لَوْ أَخْرَوْهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ. فَوَدَّ: (لَمْ يُسَنَّ تَأْخِيرُ الظَّهْرِ) إِلَيْهِ) بَلْ يَتَّبِعِي حُرْمَتَهُ حَيْثُ مَا لَمْ يُرَدْ فِعْلُ الْجُمُعَةِ سَم.

فَوَدَّ: (وَلَا يُشْكَلُ) إِلَيْهِ) يَغْنِي أَنَّ مَا هُنَا فِي الْمَعْدُورِينَ وَمَا فِي قَوْلِهِمْ لَوْ أَحْرَمَ إِلَيْهِ) فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِينَ فَافْتَرَقَا كُرْدِي. فَوَدَّ: (مَا هُنَا) أَيِ مِنْ تَصْوِيرِ الْيَأْسِ بِمَا دُكِرَ. فَوَدَّ: (بِقَوْلِهِمْ) أَيِ الْآتِي فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِينَ. فَوَدَّ: (أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ) إِلَيْهِ) يُجْرِي هَذَا الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ تَعَدَّدَتْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ التَّعَدُّدُ وَوَجِبَ

فَوَدَّ: (فِيحَسَبُ ابْتِدَاءَ سَفَرِهِ مِنَ الْآنَ) يَتَّبِعِي إِذَا وَصَلَ لِمَحَلٍّ لَوْ رَجَعَ مِنْهُ لَمْ يَذَرِكْهَا أَنْ يَتَّقِدَ سَفَرَهُ مِنَ الْآنَ، وَإِنْ كَانَتْ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ تُفْعَلْ فِي مَحَلِّهَا. فَوَدَّ: (أَوْ يَكُونُ بِمَحَلٍّ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ) أَيِ فَلَا يُسَنَّ التَّأْخِيرُ هُنَا إِلَى الرَّفْعِ. فَوَدَّ: (لَمْ يُسَنَّ تَأْخِيرُ الظَّهْرِ قَطْعًا) بَلْ يَتَّبِعِي حُرْمَتَهُ حَيْثُ مَا لَمْ يُرَدْ فِعْلُ الْجُمُعَةِ. فَوَدَّ: (أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ) بِبَلَدٍ عَلِيمٌ مِنْ عَادَتِهِمْ إِلَيْهِ) يُجْرِي هَذَا الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ تَعَدَّدَتْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ التَّعَدُّدُ وَوَجِبَ اسْتِثْنَاؤها لَوْ قُومَ عِهَا مَعَ أَوْ الشَّكِّ فِي ذَلِكَ وَاعْتَادُوا عَدَمَ الْاسْتِثْنَائِ.

ذلك أن يُصَلِّي الظهر، وإن لم ينأس من الجمعة قال بعضهم نعم إذ لا أثر للمُتَوَقِّع وفيه نظر بل الذي يُتَخَذُ له؛ لأنها الواجب أصالة المُخاطَب بها يقيتاً فلا يخرج عنه إلا باليأس يقيتاً وليس من تلك القاعدة؛ لأنها في مُتَوَقِّع لم يُعارض مُتَيَقِّناً وهنا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه إلا بيقين اليأس منها، ثم رأيتهم صرحوا بذلك حيث قالوا لو تركها أهل بلد لم يصح ظهرهم حتى يضيئ الوقت عن واجب الخطبتين والصلاة،.....

استثناها لوقوعهما معاً أو الشك في ذلك واعتادوا عَدَمَ الاستثاف سم . هـ فود: (وإن لم ينأس إلخ) أي بضيئ الوقت عن واجب الصلاة والخطبتين . هـ فود: (قال بعضهم) لعله أراد به الشهاب الرملي .
هـ فود: (المُخاطَب بها يقيتاً) إن أريد المُخاطَب بها يقيتاً في الجملة لم يقد أو في هذه الحالة فهو أول المسألة فلا يستدل به؛ لأنه استدلال بمحل النزاع فليثامل سم . هـ فود: (فلا يخرج عنه إلا باليأس يقيتاً) قد يقال: اليأس العادي حاصل يقيتاً وهو كاف سم . هـ فود: (وليس) أي ما هنا (من تلك القاعدة) أي لا أثر للمُتَوَقِّع . هـ فود: (لم يُعارض مُتَيَقِّناً وهنا عارضه إلخ) في هذا التغيير توقفت ولعل حقه لم يصاحب مُتَيَقِّناً وهنا صاحبه إلخ . هـ فود: (وهنا عارضه يقين الوجوب) فيه ما مر عن سم آفا . هـ فود: (فلم يخرج عنه إلا بيقين اليأس منها) نعم لو كان عَدَمُ إعادتهم لها أي الجمعة أمراً عادياً لا يتخلف كما في بلدنا بعد إقامتها أولاً أتجه فعل الظهر، وإن لم يضيئ وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمته الله تعالى كثيراً شرح م ر . اهـ سم قال ع ش قوله: م ر إلا بيقين اليأس إلخ وهو سلام الإمام منها وأما قبل السلام فلم ينأس لاحتمال أن يتذكر الإمام ترك ركع من الأولى فتكمل بالثانية وينق عليه ركعة يأتي بها وقوله: م ر نعم لو كان إلخ استدراك على ما فهم من قوله م ر إلا بيقين اليأس إلخ أن هؤلاء من حَقَمَ أن لا يفعلوا الظهر إلا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها . اهـ ع ش . وقال الرشيد قوله: م ر نعم لو كان عَدَمُ إعادتهم لها إلخ أي فيما إذا أقيمت جُمُعَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ لغير حاجة واحتمل سبق بعضها ولم يعلم ففي هذه الحالة تجب إعادة الجمعة كما يأتي ووجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله النظر للعادة وعَدَمِهِ، وإن كانت صورة الاستدراك فيها إعادة الجمعة والمستدرك عليه جُمُعَةٌ مُتَبَدِّلَةٌ وكأنه أراد بالاستدراك تقييد الصورة المذكورة قبله بأن محلها إذا كانت تلك العادة يُمكنُ تخلفها اهـ .
هـ فود: (صرحوا بذلك إلخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول أنه عليم من عادتهم ذلك سم .

هـ فود: (المُخاطَب بها يقيتاً) إن أريد المُخاطَب بها يقيتاً في الجملة لم يقد أو في هذه الحالة فهو أول المسألة فلا يستدل به؛ لأنه استدلال بمحل النزاع فليثامل سم . هـ فود: (فلا يخرج عنه إلا باليأس يقيتاً) قد يقال: اليأس العادي حاصل يقيتاً وهو كاف . هـ فود: (فلم يخرج عنه إلا بيقين اليأس) نعم لو كان عَدَمُ إعادتهم لها أمراً عادياً لا يتخلف كما في بلدنا بعد إقامتها أولاً أتجه فعل الظهر، وإن لم يضيئ وقته عن فعلها كما شوهد من فعل شيخنا الشهاب الرملي كثيراً شرح م ر . هـ فود: (صرحوا بذلك) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول أنه عليم من عادتهم ذلك ولا قرئ الكلام في الأفراد .

ولو صَلَّى الظهر، ثُمَّ زَالَ عَذْرُهُ وَأَمَكَّتْهُ الْجُمُعَةُ لَمْ تَلْزَمْهُ بَلْ تُسَرُّ لَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ خُشْيٌ وَاتَّضَحَ بِالذُّكُورَةِ فَتَلْزَمُهُ. (و) يُنْذَبُ (لغيره) وهو مَنْ لَا يُمَكِّنُ زَوَالَ عَذْرِهِ (كالمراة والزمن) العاجز عن الرُّكُوبِ وَقَدْ عَزَمَ عَلَى عَدَمِ فِعْلِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ تَمَكَّنَ (مَجِئُهَا) أَيِ الظُّهْرِ مُحَافَظَةً عَلَى فَضِيلَةِ

هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ صَلَّى) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَغْنِيِّ وَالنَّهَایَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ الْإِنِّجَ) عِبَارَةُ النَّهَایَةِ، وَلَوْ زَالَ الْعَذْرُ فِي أَثْنَاءِ الظُّهْرِ قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ أَجْزَأَتْهُمْ وَتُسَرُّ لَهُمُ الْجُمُعَةُ نَعَمَ إِنْ بَانَ الْخُشْيُ رَجُلًا لَزِمَتْهُ لِيَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ وَلِيُنْتَظَرَ فِيمَا لَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ قَبْلَ فِعْلِهِ الظُّهْرَ فَعَلَّهَا جَاهِلًا بِعَقْبَتِهِ، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ أَوْ تَخَلَّفَ لِلْعُرْزِي، ثُمَّ بَانَ أَنْ عِنْدَهُ ثَوْبًا نَسَبَهُ أَوْ لِلْخَوْفِ مِنْ ظَالِمٍ أَوْ غَرِيمٍ، ثُمَّ بَانَ ثَبَاتُ غَيْبَتُهُمَا وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ حُضُورُ الْجُمُعَةِ فِي ذَلِكَ. اهـ. أَيِ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ ش.

هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ زَالَ عَذْرُهُ الْإِنِّجَ) مِثْلُهُ إِذَا زَالَ فِي أَثْنَاءِ الظُّهْرِ كَمَا فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ سَم. هـ فَوَدَّ: (فَتَلْزَمُهُ) أَيِ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ فِعْلِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ آدَى وَطِيقَةُ الْوَقْتِ مُثْنِي وَهُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَيْضًا وَفِي التَّجْرِيمِ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ فِعْلِهَا أَعَادَ الظُّهْرَ لِيَتَبَيَّنَ أَتَاهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ كُلِّ ظُهُرٍ جُمُعَةً تَقَدَّمَتْ لِيُوقَعَ ظُهُرٌ الَّتِي بَعْدَهَا قَضَاءُ عَنْهَا. اهـ. وَفِي ع ش عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: م ر، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ الْإِنِّجَ قَضَيْتُهُ أَنْ مَا مَضَى قَبْلَ يَوْمِ التَّمَكُّنِ مِنْ فِعْلِ الْجُمُعَةِ لَا قَضَاءَ لِيَشِيءَ مِنْهُ لِعَذْرِهِ وَلَكِنْ فِي سَم عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ وَمِنْ ذَلِكَ الْعَبْدُ إِذَا عَتَقَ قَبْلَ فِعْلِهِ الظُّهْرَ وَقَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ لَكِنْ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِعَقْبَتِهِ حَيْثُ ذُكِرَ وَاسْتَمَرَّ مُدَّةً يُصَلِّي الظُّهْرَ قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ لَزِمَهُ قَضَاءُ ظُهُرٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ ظُهُرٍ فَعَلَهُ بَعْدَ الْعِتْقِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ وَلَمْ تَقُتْ وَالظُّهْرُ الَّذِي فَعَلَهُ فِي الْجُمُعَةِ الثَّانِيَةِ وَقَعَ قَضَاءُ عَنْ هَذَا الظُّهْرِ وَمَكَذَا هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الطَّبْلَاوِيِّ فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا يَتَعَدَّى أَنْ الْحُكْمَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَعْدَ الْعِتْقِ هُوَ وَجُوبُ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ بِالْعِتْقِ بَعْدَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ الظُّهْرِ، وَلَوْ بَعْدَ خُرُوجِ وَفَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ الْأُولَى غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِكَيْتَ قَدْ يُخَالِفُهُ مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ عَزَمَ الْإِنِّجَ) مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي، أَمَّا لَوْ عَزَمَ الْإِنِّجَ هَذَا التَّفْصِيلُ مَا اخْتَارَهُ التَّوَوُّي دُونَ مَا أُطْلِقَهُ عَنْ اخْتِيَارِ الْخُرَاسَانِيِّينَ، وَقَالَ: إِنَّهُ أَصَحُّ مِنْ نَذْبِ التَّعْجِيلِ فَكَانَ مُرَادُ الشَّارِحِ الْإِشَارَةَ إِلَى حَمْلِ اخْتِيَارِهِمْ عَلَى التَّفْصِيلِ سَم وَاعْتَمَدَ الْمَنْهَجُ وَالْمَغْنِيُّ وَالنَّهَایَةُ إِطْلَاقَ الْبِنَهَاجِ عِبَارَتُهُمَا قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ هَذَا أَيِ نَذْبِ التَّعْجِيلِ مُطْلَقًا هُوَ

هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ زَالَ عَذْرُهُ الْإِنِّجَ) مِثْلُهُ إِذَا زَالَ فِي أَثْنَاءِ الظُّهْرِ كَمَا فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ.
هـ فَوَدَّ: (لَا إِنْ كَانَ خُشْيٌ وَاتَّضَحَ بِالذُّكُورَةِ فَتَلْزَمُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُلْحَقُ بِهِ أَيِ بِالْخُشْيِ الْقَرْنُ إِذَا بَانَ خُرًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِنَظِيرِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَبِهَا فَارَقَ الصَّبِي إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ بَلَغَ بِالسَّنِّ أَوْ الْإِحْتِلَامِ قَبْلَ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا حِينَ صَلَّى الظُّهْرَ. انْتَهَى. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ عَزَمَ عَلَى عَدَمِ فِعْلِ الْجُمُعَةِ) مَعَ قَوْلِهِ: (الْآتِي أَمَّا لَوْ عَزَمَ الْإِنِّجَ) هَذَا التَّفْصِيلُ مَا اخْتَارَهُ التَّوَوُّي دُونَ مَا أُطْلِقَهُ عَنْ اخْتِيَارِ الْخُرَاسَانِيِّينَ، وَقَالَ: إِنَّهُ أَصَحُّ مِنْ نَذْبِ التَّعْجِيلِ فَكَانَ مُرَادُ الشَّارِحِ الْإِشَارَةَ إِلَى حَمْلِ اخْتِيَارِهِمْ

أَوَّلُ الْوَقْتِ أَمَّا لَوْ عَزَمَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ أَوْ نَشِطَ فَعَلَهَا فَيُسَنُّ لَهُ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ لِلْيَأْسِ مِنْهَا، وَلَوْ فَاتَتْ غَيْرَ الْمَعْذُورِ وَأَيَّسَ مِنْهَا لَزِمَهُ فِعْلُ الظُّهْرِ فَوْرًا؛ لِأَنَّ الْعِصْيَانَ بِالتَّأْخِيرِ هُنَا يُشْبِهُهُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَإِذَا فَعَلَهَا فِيهِ كَانَتْ أَدَاءً خِلَافًا لِكَثِيرِينَ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ الْآنَ صَارَ لَهَا. (وَلِصَحَّتْهَا مَعَ شَرْطِ) أَيِ شُرُوطِ (غَيْرِهَا) مِنَ الْخَمْسِ (شُرُوطِ) خَمْسَةً (أَخَذَهَا وَقْتُ الظُّهْرِ) بَأَن يَبْقَى مِنْهُ مَا يَسْتَفِيدُ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَعَلَيْهِ جَرَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ فَحَرَّمُوا بَعْدَهُمْ، وَلَوْ أَمَرَ الْإِمَامُ بِالْمُبَادَرَةِ.....

اخْتِيَارُ الْخُرَاسَانِيِّينَ وَهُوَ الْأَصَحُّ، وَقَالَ الْمِرَاقِيُّونَ هَذَا كَالْأَوَّلِ فَيُسْتَحَبُّ لَهُ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ حَتَّى تَفُوتَ الْجُمُعَةُ وَالْإِخْتِيَارُ التَّوَسُّطُ يَقَالُ: إِنْ كَانَ جَازِمًا بِأَنَّهُ لَا يَحْضُرُهَا، وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْهَا اسْتَحَبَّ لَهُ تَقْدِيمُ الظُّهْرِ، وَإِنْ كَانَ لَوْ تَمَكَّنَ أَوْ نَشِطَ حَضَرَهَا اسْتَحَبَّ لَهُ التَّأْخِيرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ التَّوَسُّطِ شَيْءٌ أَبْدَاهُ لِنَفْسِهِ وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ جَازِمًا يُرَدُّ بِأَنَّهُ قَدْ يَمُنُّ لَهُ بَعْدَ الْجُزْمِ عَدَمُ الْحُضُورِ وَكَمٍّ مِنْ جَازِمٍ بَشِيٍّ، ثُمَّ أَغْرَضَ عَنْهُ أَنْتَهَى فَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْمَثْنِ. اهـ. بِحَذْفِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ نَشِطَ) وَفِي الْقَامُوسِ وَالْمُخْتَارِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ عَلِمَ وَفِي الْمِضْبَاحِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَعَلَى هَذَا فَفِيهِ لُغَتَانِ جَمْعِيَّاهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فَاتَتْ غَيْرَ الْمَعْذُورِ الْخُ) أَيِ فَاتَتْ بِغَيْرِ عُدْرٍ بِدَلِيلِ الْعِلَّةِ الْآتِيَةِ وَلَا يُغْنِي عَنْ هَذَا التَّقْيِيدُ قَوْلُهُ: غَيْرَ الْمَعْذُورِ فَتَأَمَّلْهُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَأَيَّسَ مِنْهَا) أَيِ بَأَن يَسْلَمَ الْإِمَامُ. □ فَوَدَّ: (يُشْبِهُهُ) أَيِ الْعِصْيَانِ. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا فَعَلَهَا فِيهِ) أَيِ الظُّهْرِ فِي الْوَقْتِ مَعَ التَّأْخِيرِ. □ فَوَدَّ: (الْآنَ) أَيِ بَعْدَ قَوْتِ الْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (أَيِ شُرُوطِ غَيْرِهَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِغَيْرِ الْجُمُعَةِ شَرْطٌ وَاحِدٌ وَإِلَى أَنَّ الشَّرْطَ بِمَعْنَى الشُّرُوطِ وَيُمْكِنُ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ بِجَعْلِ الْإِضَافَةِ لِلِاسْتِغْرَاقِ أَيِ مَعَ كُلِّ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ غَيْرِهَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (شُرُوطُ خَمْسَةٍ) لَا يُنَافِيهِ عُدُّهَا فِي الْمَنْهَجِ سِتَّةً لِأَنَّهُ اعْتَبَرَ كَوْنُ الْعَدَدِ أَرْبَعِينَ شَرْطًا مُسْتَقِلًّا بِخِلَافِهِ هُنَا ع. ش.

□ فَوَدَّ (سَنِي): (أَخَذَهَا وَقْتُ الظُّهْرِ) أَيِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ فَقَالَ بِجَوَازِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ مُغْنِي وَع. ش. □ فَوَدَّ: (بَأَن يَبْقَى الْخُ) أَيِ يَبْقَى أَوْ ظَنًّا سَم وَع. ش. □ فَوَدَّ: (مَا يَسْفُهَا الْخُ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى وَعَلَيْهِ قُلُوْا أَنِّي بِهَا فَدَخَلْتُ وَقْتُ الْمَضَرِّ هَلْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْإِثْبَانُ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ تَابِعَةٌ لِمَا وَقَعَ فِي الْوَقْتِ فَلْيُراجِعْ ع. ش. أَقُولُ قِيَاسَ الْحَدِيثِ عَقِبَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى الْأَوَّلُ. □ فَوَدَّ: (لِلْإِجْبَاعِ الْخُ) وَلِأَنَّهُمَا قَرْضَا وَقْتُ وَاحِدٍ فَلَمْ يَخْتَلِفْ وَقْتُهِمَا كَصَلَاةِ الْحَضَرِ وَالتَّسَرُّعِ مُغْنِي وَنِهَاجُهُ. □ فَوَدَّ: (وَجَرَى عَلَيْهِ الْخُلَفَاءُ الْخُ) أَيِ قَصَارَ إِجْمَاعًا فِعْلًا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَمَرَ الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ شَكَّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ عَدَمِهَا وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا قِيلَ إِلَى الْفَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَمَرَ الْإِمَامُ بِالْمُبَادَرَةِ الْخُ) كَانَ الْمُرَادُ بِالْمُبَادَرَةِ فِعْلُهَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدِهَا تَأْخِيرُهَا إِلَى وَقْتِ الْمَضَرِّ كَمَا قَالَ

عَلَى التَّفْصِيلِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فَاتَتْ غَيْرَ الْمَعْذُورِ وَأَيَّسَ الْخُ) أَيِ فَاتَتْ بِغَيْرِ عُدْرٍ بِدَلِيلِ الْعِلَّةِ الْآتِيَةِ وَلَا يُغْنِي عَنْ هَذَا التَّقْيِيدِ قَوْلُهُ: غَيْرَ الْمَعْذُورِ فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (أَخَذَهَا وَقْتُ الظُّهْرِ) فَلَا تُقْضَى جُمُعَةٌ هَلْ

بها أو عذمها فالقياس وجوب امتثاله (فلا) يجوز الشروع فيها مع الشك في سعة الوقت اتفاقاً ولا (تقضى) إذا فاتت (جمعة).....

بكلّ منهما بعض الأئمة ولا بُدّ فيه، وإن لم يُقلّد المصلي القائل بذلك لما سيأتي أنّ حكم الحاكم يزفع الخلاف ظاهراً وباطناً وسيأتي في النكاح في الوطء في نكاح بغير ولي ما يصرّح بذلك وظاهر أنّ مثله فيما ذكر كلّ مختلف فيه كفعلها خارج خطّة إلاّ بنية مثلاً ويُحتَمَلُ بقاء العبارة على ظاهرها من أنّ المراد بالمبادرة فعلها أوّل الوقت وبعدها تأخيرها إلى آخر وقتها بضريّ وقوله: ولا بُدّ فيه إلخ فيه وقفة ظاهرة فإنّهم صرّحوا بأنّه لا يجوز للإمام أن يدعو الناس إلى مذهبه وأن يتّرض بأوقات صلوات الناس وبأنّه إنّما يجب امتثال أمر الإمام باطناً إذا أمر بمسئبة أو مباح فيه مصلحة عامة فكيف يجب باطناً امتثال أمره بتقديم الجمعة على وقت الظهر أو تأخيرها عنه الحرام وقوله: لما سيأتي أنّ حكم الحاكم يزفع الخلاف إلخ ظاهر المنع فإنّ الحكم الشرعي معتبر في حقيقته تعلّقه بمعيّن وما هنا ليس كذلك بخلاف ما يأتي في النكاح وعلى فرض كونه حكماً فهو حكم فائذ موجب للمحرّم لا يتقدّم باطناً فتعيّن حمل كلام الشارع على ظاهره من أنّ المراد بالمبادرة فعل الجمعة في أوّل وقت الظهر وبعدها فعلها في آخره كما هو ظاهر صنيع النهاية وسم وصرّح اقتصاره ش على هذا المراد والله أعلم.

• قوله: (بها) أو بغيرها من بقيّة الصلوات ع ش. • قوله: (أو عذمها) فيه تأمل سم على حجّ ولعل وجهه أنّه إذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويردّ هذا ما صرّحوا به في الاستسقاء من وجوب امتثال الإمام فيما أمر به ما لم يكن محرّماً على أنّه قد يكون التأخير هنا لمصلحة زأما الإمام. اه. ع ش وقوله: ما لم يكن محرّماً شاملاً لمباح لا مصلحة فيه وللمكروه وفيه نظر ظاهر كما يعلم بمراجعة باب الاستسقاء. • قوله: (فلا يجوز الشروع) إلى المتن في المعنى. • قوله: (مع الشك) لعل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج، فإنّ ظنّ البقاء فتتعيّن الجمعة سم على المنهج وظاهره، وإن لم يكن الظنّ ناشئاً عن اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا غرض فيه بالأصل فلو أحرّم بالظهر ظاناً خروج الوقت فتبيّن سعته تبيّن عدم انعقاد الظهر فرضاً ووقع ثلاً مطلقاً إن لم يكن عليه ظهر آخر وإلاّ وقع عنه، فإن كان الوقت باقياً يمكن فيه فعل الجمعة فعلها وإلاّ قضى الظهر ع ش. • قوله: (ولا تقضى إذا فاتت إلخ) هل سئها كذلك حتّى لو صلى مجزئة وترك سئها حتّى خرج الوقت لم تقض أو لا بل يقضيها، وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع سم على حج واستظهر الزركشي أنّها تقضى ونقل عن العلامة شيخنا الشوزريّ مثله وجهه بأنّها تابعة لجمعة صحيحة وداحلة في عموم أنّ الثقل المؤقت يسرّ قضاؤه ع ش.

سئها كذلك حتّى لو صلى جمعة مجزئة وترك سئها حتّى خرج الوقت لم تقض أو لا، بل يقضيها، وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع سم. • قوله: (أو عذمها) فيه تأمل. • قوله: (مع الشك) ما المراد

بالنصب لفساد الرفع على ما قيل ومز آنفا ما فيه بل ظهره والفاء هي ما في أكثر النسخ وفي بعضها بالواو وزجج بل أفسد الأول بأن عَدَمَ القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لأن بينهما واسطة وهي القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولك رده بأن هذا إنما يتأتى على أن المراد بالظهر الأعم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما أفاده السياق وحينئذٍ فالترغيع صحيح كما هو واضح (فلو ضاق) الوقت (عنها) أي عن أقل مجزئ من خطبتها وزكمتها، ولو احتمالا.....

• فؤد: (بالنصب) أي على الحالِّية ش. • فؤد: (على ما قيل) مبني هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقاً بخلاف النصب لدلالته على أن المنفي قضاؤها جمعة لكانتها تقضى ظهرًا. • وفؤد: (ومز آنفا) أي قبيل قوله: وقيل الزوال كبعده وسم. • فؤد: (والفاء) إلى قوله ولك رده في المنفي لا قوله: بل أفسد الأول. • فؤد: (لأن بينهما إلخ) أي بين اشتراط وقت الظهر وعدم القضاء شيء آخر وهو القضاء جمعة في ظهر يوم آخر فلا يتعين مع الاشتراط عدم القضاء حتى يؤخذ هذا منه كزدي. • فؤد: (ولك رده إلخ) استشكله سم راجعة. • فؤد: (أن المراد بالظهر) أي في المتن. • فؤد (س): (فلو ضاق إلخ) أي أو شك في ذلك منهج اه سم. • فؤد: (ولو احتمالا) يتبني أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط أي التردد مع استواء دون الظن

• فؤد: (على ما قيل) مبني هذا القيل على أن الظهر قضاء الجمعة فوجه فساد الرفع عنده دلالة على انتفاء قضائها مطلقاً بخلاف النصب لدلالته على أن المنفي قضاؤها جمعة لكانتها تقضى ظهرًا. • فؤد: (ومز آنفا) أي قبيل قوله وقيل الزوال كبعده. • فؤد: (على أن المراد بالظهر الأعم إلخ) أقول إذا أريد بالظهر الأعم كان معنى قوله فلا تقضى جمعة في غير وقت الظهر الأعم وحينئذٍ فلا شبهة في صحة الترغيع؛ لأن اشتراط وقت الظهر مطلقاً يستلزم عدم صحة القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً ولا في انتفاء الواسطة بين اشتراط وقت الظهر مطلقاً وعدم القضاء في غيره فؤد: (إن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر) غير صحيح بل أخذه منه مما لا شبهة فيه كما تبين • وفؤد: (لأن بينهما) أي بين اشتراط وقت الظهر الأعم وعدم القضاء في غيره واسطة غير صحيح أيضاً بل لا واسطة بينهما كما تبين، فإذا أراد أن بين وقت ظهر يومها وعدم القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً فهذا لا يناسب كلامه ولا يستفاد منه نعم قد يراد على إرادة الأعم شيء آخر وهو أن نفي القضاء مطلقاً في غير وقت الأعم لا يقتضي نفي القضاء مطلقاً لجواز ثبوته في وقت ظهر غير يومها مع أن المقصود بيان نفي أنها لا تقضى مطلقاً ولعل هذا مراد هذا القائل، وإن كانت عبارته لا تناسبه ولا تدل عليه فليأمل.

• فؤد في (س): (فلو ضاق إلخ) عبارة المنهج فلو ضاق أو شك. • فؤد: (ولو احتمالا) هذا يفيد إن ظن سعة الوقت لا يفيد وفيه شبهة. • فؤد: (ولو احتمالا) يتبني أن يكون إشارة إلى تأثير الشك فقط بدليل أن المتبادر من سياق قوله الاتي ولم يؤثر هنا الشك إلخ؛ لأن التماوت بين الموضعين في الشك فقط

(صَلُّوا ظَهْرًا) كما لو فات شرط القصر يلزمه الإتمام، ولو شك فتواها إن بقي الوقت وإلا فالظهر صَحَّت نيته ولم يضر هذا التعليق لاستيناده إلى أصل بقاء الوقت فهو كثية ليلة ثلاثي رمضان صوم غدٍ إن كان من رمضان كذا جزم به بعضهم وفيه نظرٌ بل لا يصح لأنه إن أراد أن هذا التعليق لا ينافي صحة نية الظهر سواءً أبانت سعة الوقت أم لا أبطله وجود التعليق المانع للجزم من غير ضرورة؛ لأنَّ الشك في سعيته مانع لصحة الجمعة ومعيّن للإحرام بالظهر وحينئذٍ فليس التشبيه بمسألة الصوم صحيحًا أو صحة نية الجمعة إن بانَّت سعة الوقت كان

بدليل أن المتبادر من سياق قوله الآتي ولم يؤثّر هنا الشك إلخ أن التفاوت بين الموضعين في الشك فقط دون الظن، ولو أخرموا عند الإحتمال بالظهر فبانت سعة الوقت هل يتجده عدم انقياد الظهر ويتجده نعم. اهـ. سم وقوله: ولو أخرموا إلخ تقدّم عن ع ش آفا ما يوافقه بزيادة. هـ فقول (سب): (صلُّوا ظهراً) أي وجب عليهم أن يخرموا بالظهر ولا يتعمّد إخراجهم بالجمعة شيخنا وكذا عند الشك في سعة الوقت كما في المنهج والروضة والنهاية وتقدّم ويأتي في الشرح. هـ فود: (صَحَّت نيته إلخ) أقول هذا ينافيه قول الرّوض ما نصّه بل إن لم يسع أي الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقاءه تعيّن الإحرام بالظهر انتهى إلا أن يخصّص هذا القائل كلام الرّوض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صوّرت المسألة بما إذا لم يشك لتخو اعتقاد سعة الوقت فقلق كما ذكر كانت الصحة ظاهرة سم اهـ.

هـ فود: (كذا جزم به بعضهم) أفنى به شيخنا الشهاب الزملي سم وظاهره بل صريحه أن الإفتاء في صورة الشك ويأتي عن ع ش عن سم على المنهج خلافه. هـ فود: (بل لا يصح) يؤيّد كلام الرّوض وغيره، ولو شكوا في بقاء الوقت تعيّن الإحرام بالظهر كزدي. هـ فود: (للعجز) أي بالظهر. هـ فود: (لأن إلخ) علّة لقوله من غير ضرورة. هـ فود: (أو صحة إلخ) غطّت على صحة كزدي. هـ فود: (لأن الشك في سعيته مانع إلخ) أي كما تقدّم ويتبيّن أنه لو نوى عند سعة الوقت، ولو ظنّا الجمعة إن توفّرت شروطها وإلا فهي ظهرٌ صَحَّت هذه التّية وحصلت الجمعة إن توفّرت شروطها وإلا فالظهر ولا يضر هذا التعليق؛ لآته تصرّيح بمقتضى الحال سم. هـ فود: (أو صحة نية الجمعة إلخ) جرى عليه النهاية لآيته لم يصرّح بالشك عبارته، ولو قال: إن كان وقت الجمعة باقياً فجمعة، وإن لم يكن فظهر، ثم بان

دون الظن، ولو أخرموا عند الإحتمال بالظهر فبانت سعة الوقت هل يتعَيّن عدم انقياد الظهر ويتجده نعم. هـ فود: (ولو شك فتواها إن بقي الوقت وإلا فالظهر صَحَّت نيته) أقول: هذا ينافيه قول الرّوض ما نصّه بل إن لم يسع أي الوقت الواجب من الخطبتين والركعتين أو شكوا في بقاءه تعيّن الإحرام بالظهر انتهى إلا أن يخصّص هذا القائل كلام الرّوض بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صوّرت المسألة بما إذا لم يشك لتخو اعتقاده سعة الوقت فقلق كما ذكر كانت الصحة ظاهرة. هـ فود: (كذا جزم به بعضهم) أفنى به شيخنا الشهاب الزملي. هـ فود: (لأن الشك في سعيته مانع) أي كما تقدّم ويتبيّن أنه لو نوى عند سعة الوقت، ولو ظنّا الجمعة إن توفّرت شروطها وإلا فهي ظهرٌ صَحَّت هذه التّية وحصلت الجمعة إن توفّرت شروطها وإلا فالظهر ولا يضر هذا التعليق؛ لآته تصرّيح بمقتضى الحال.

مُخَالِفًا لِكَلَامِهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ مَنَعَ الشُّكُّ هُنَا نِيَّةَ الْجُمُعَةِ وَلَمْ يَحْمَلَ بِالِاسْتِصْحَابِ وَعِجَلٍ بِهِ فِي رَمَضَانَ قُلْتُ: لِأَنَّهُ رِبَطُ الْجُمُعَةِ بِالْوَقْتِ أَقْوَى مِنْ رِبَطِ رَمَضَانَ بِوَقْتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُقْضَى بِخِلَافِهَا وَأَيْضًا فَالشُّكُّ هُنَا فِي بَقَاءِ وَقْتِ الْفِعْلِ فَائِزٌ وَتَمَّ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ فَلَمْ يُؤْثَرْ. (وَلَوْ خَرَجَ) الْوَقْتُ

بِقَاوِهِ فَوَجْهَانِ أَقْسَمُهُمَا الصَّحَّةُ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَضَاهُ تَعَلَّى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْوَقْتِ وَإِلَاءَهُ نَوَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَهُوَ تَضَرُّعٌ بِمُقْتَضَى الْحَالِ. اهـ. قَالَ ع. ش. قَالَ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ بَعْدَ هَذَا وَصُورُهُ الْمَسْأَلَةُ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ يُعْلَمُ بَقَاءُ مَا يَسْمَعُهَا مِنَ الْوَقْتِ أَوْ يُظَنُّ ذَلِكَ فَلَا يَرُدُّ مَا عَسَاهُ يَتَوَقَّعُ مِنْ أَنَّ هَذَا لَا يَتَصَوَّرُ؛ لِإِلَاءَةِ إِذَا شَكَّ فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَجِبَ الْإِحْرَامُ بِالظُّهْرِ انْتَهَى وَهَذَا التَّصْوِيرُ هُوَ الْمُلَاقِي لِإِبْرَارَةِ الشَّارِحِ م. ر. وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ مَا يُنَافِي هَذَا التَّصْوِيرَ حَيْثُ قَالَ لَوْ شَكَّ فَنَوَى الْجُمُعَةَ إِنْ بَقِيَ الْوَقْتُ وَالْأَوَّلُ ظَهَرُ صَحَّتْ نِيَّتُهُ وَلَمْ يَضُرَّ هَذَا التَّغْلِيظُ الْإِنْخ، ثُمَّ نَظَرَ تَبَعًا لِحُجِّ فِي الصَّحَّةِ الَّتِي تَقَلُّ الْجَزْمُ بِهَا عَنْ غَيْرِهِ اهـ. أَقُولُ وَتَغْلِيظُ النِّهَايَةِ ظَاهِرٌ فِي التَّصْوِيرِ بِالشُّكِّ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْحَلْبِيُّ عِبَارَتَهُ، وَلَوْ نَوَى فِي صُورَةِ الشُّكِّ الْجُمُعَةَ إِنْ كَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًا وَالْأَوَّلُ ظَهَرُ لَمْ يَضُرَّ هَذَا التَّغْلِيظُ حَيْثُ تَبَيَّنَ بَقَاءُ الْوَقْتِ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ شَيْخُنَا لِإِلَاءَةِ تَضَرُّعٍ بِمُقْتَضَى الْحَالِ عِنْدَ الْإِحْتِمَالِ وَأَمَّا عِنْدَ تَبَيُّنِ الْوَقْتِ أَوْ ظَنِّهِ فَلَا يَصِحُّ هَذَا التَّغْلِيظُ بَلِ الْوَاجِبُ الْجَزْمُ بِنِيَّةِ الْجُمُعَةِ. اهـ. ة فُود: (لِكَلَامِهِمْ) أَيِ الَّذِي سَبَقَ قَرِيبًا بِقَوْلِهِ اتِّفَاقًا كَرْدِي. ة فُود: (هُنَا فِي بَقَاءِ) لَمَلُّ هُنَا قَلْبَ مَكَانٍ مِنَ الْكَاتِبِ فَإِنَّ حَقَّ الْمُقَابَلَةِ بِمَا يَأْتِي فِي بَقَاءِ هُنَا وَوَقْتُ الْفِعْلِ خَبَرٌ فَالشُّكُّ فَتَأْمَلْ. ة فُود: (وَتَمَّ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ الْإِنْخ) وَأَيْضًا فَتَمَّ عَلَامَةً عَلَى بَقَاءِ رَمَضَانَ وَهُوَ عَدَمُ تَمَامِ الْعَدَدِ بِخِلَافِهِ هُنَا سَم.

ة فُود: (وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ الْإِنْخ) تَبَيَّنَ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا أَحْرَمَ بِهَا فِي وَقْتٍ يَسْمَعُهَا لَكِنَّهُ طَوَّلَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ، أَمَّا لَوْ أَحْرَمَ بِهَا فِي وَقْتٍ لَا يَسْمَعُهَا جَاهِلًا بِأَنَّهُ لَا يَسْمَعُهَا فَالْوَجْهَ عَدَمُ انْتِقَادِهَا جُمُعَةً لِإِلَاءَةِ أَحْرَمَ بِهَا فِي وَقْتٍ لَا يَقْبَلُهَا وَهَلْ تَتَعَقَّدُ ظَهَرًا أَوْ تَفَلَّأَ مُطْلَقًا فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي أَوْجَهُ فَهُوَ كَمَا لَوْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْوَقْتِ جَاهِلًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجِّ وَكُتِبَ عَلَيْهِ الشُّوْبَرِيُّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَالثَّانِي أَوْجَهُ لَا وَجْهَ لَهُ بَلِ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ وَقَوْلُهُ: فَهُوَ كَمَا الْإِنْخُ مَمْنُوعٌ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ. انْتَهَى. أَقُولُ: وَلَمَلُّ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ أَحْرَمَ بِهَا فِيمَا لَا يَقْبَلُ ظَهَرًا وَلَا جُمُعَةً، وَأَمَّا إِذَا أَحْرَمَ بِهَا فِي وَقْتٍ لَا يَسْمَعُهَا فَالْوَقْتُ قَابِلٌ لِلظُّهْرِ لَا لِلْجُمُعَةِ وَالْقَاعِدَةُ أَنَّهُ إِذَا انْتَهَى شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِهَا كَفَوَاتِ الْعَدَدِ وَنَحْوِهِ وَقَعَتْ ظَهَرًا. اهـ. ع. ش. وَاعْتَمَدَهُ الْقَلْبِيُّ.

ة فُود: (وَتَمَّ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ فَلَمْ يُؤْثَرْ) وَأَيْضًا فَتَمَّ عَلَامَةً عَلَى بَقَاءِ رَمَضَانَ وَهُوَ عَدَمُ تَمَامِ الْعَدَدِ وَبِخِلَافِهِ هُنَا. ة فُود: (وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا وَهُمْ فِيهَا وَجِبَ الظُّهْرُ بِنَاءِ وَفِي قَوْلِ اسْتِثْنَاءًا) تَبَيَّنَ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا أَحْرَمَ بِهَا فِي وَقْتٍ يَسْمَعُهَا لَكِنَّهُ طَوَّلَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ، أَمَّا لَوْ أَحْرَمَ بِهَا فِي وَقْتٍ لَا يَسْمَعُهَا جَاهِلًا بِأَنَّهُ لَا يَسْمَعُهَا فَالْوَجْهَ عَدَمُ انْتِقَادِهَا جُمُعَةً وَهَلْ تَتَعَقَّدُ ظَهَرًا أَوْ تَفَلَّأَ مُطْلَقًا فِيهِ نَظَرٌ وَالثَّانِي أَوْجَهُ؛ لِإِلَاءَةِ أَحْرَمَ بِهَا فِي وَقْتٍ لَا يَقْبَلُهَا فَهُوَ كَمَا لَوْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْوَقْتِ جَاهِلًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

يَقِينًا أَوْ ظَنًّا (وَهُمْ فِيهَا)، وَلَوْ قُبِّلَ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ عَدَلٍ عَلَى الْأَوْجِه (وَجِبَ الظُّهْر) وَفَاتَتْ الْجُمُعَةُ لَا مَتْنَاعَ الْإِبْدَاءِ بِهَا بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا فَفَاتَتْ بِقَوَاتِهِ كَالْحَجِّ وَلَمْ يُؤْثَرْ هُنَا الشُّكُّ بِخِلَافِهِ فِيمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْدَاءِ، وَلَوْ مَدُّ فِيهَا حَتَّى عَلِمَ أَنَّ مَا بَقِيَ مِنْهَا لَا يَسْتَعْمَلُ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ انْقَلَبَتْ ظُهُرًا مِنَ الْآنَ وَلَيْسَ نَظِيرُهُ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ وَكَانَتْ مُدَّةُ الْخُفِّ تَنْقُضِي فِيهَا أَوْ حَلَفَ لَيَأْكُلَنَّ ذَا الرِّغِيفِ غَدًا فَأَكَلَهُ الْيَوْمَ لَا يَحْتَسِبُ حَالًا عَلَى مَا يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى فِيهَا فُسَادٌ لَا انْقِلَابٌ فَاحْتِيطَ لَهَا وَكَذَا الثَّانِيَةُ لِأَنَّ فِيهَا الْإِرَامَ الذُّمَّةَ بِالْكَفَّارَةِ، فَإِنْ قُلْتُ لِمَ كَانَ ضَيْقُ الْوَقْتِ هُنَا مَانِعًا مِنَ الْإِنْعِقَادِ بِخِلَافِ ضَيْقِ مُدَّةِ الْخُفِّ قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمُبْطِلَ ثُمَّ الْإِنْقِضَاءَ وَهُوَ يُوجَدُ فِي أَدْنَى لَحْظَةٍ فَلَمْ يُعْتَبَرِ مَا قَبْلَهُ وَهَذَا الضَّيْقُ وَهُوَ يَسْتَدْعِي النَّظَرَ لِمَا قَبْلَ الْإِنْقِضَاءِ فَإِذَا تَحَقَّقَ أَبْطَلَ وَحَيْثُ انْقَلَبَتْ ظُهُرًا وَجِبَ الْإِسْتِمْرَارُ فِيهَا

قوله: (يقينا) إلى قوله: ولو مد في النهاية والمغني. قوله: (يقينا أو ظنا) أي لا شك كما يأتي.

قوله: (ذلك) أي الخروج. قوله: (بإخبار عدل إلخ) أي، ولو رواية أخذًا مما يأتي في الإخبار بالسبقي. قوله: (كالحج) أي يتحلل فيه بعمل عمرة نهاية. قوله: (هنا) أي في أثناء الجمعة.

قوله: (فيما مر) أي بأن شكوا قبل الإحرام سم. قوله: (من الآن) والمُعْتَمَدُ عِنْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي وَزِيَادِيَّةٌ أَيْ يُبَيِّرُ بِالْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ يُبَيِّرُ وَهَذِهِ فَائِدَةُ الْخِلَافِ عِشْرَ عِبَارَةٍ سَمِ قَوْلُهُ: مِنْ الْآنَ هُوَ أَخَذَ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ الرَّوْيَانِي وَثَانِيَهُمَا أَنَّهَا إِنَّمَا تَنْقَلِبُ عِنْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرَّغِيفِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ مَا دَامَ الْوَقْتُ بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يُبَيِّرُ مِنَ الْآنَ اهـ. قوله: (هنا) أي في الجمعة. قوله: (قلت يفرق بأن المبطّل إلخ) يُسْأَلُ حَيْثُ لَمْ كَانَ الْمُبْطِلُ هُنَا الضَّيْقُ وَهُنَاكَ الْإِنْقِضَاءُ فَإِذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ كَفَى فِي الْفَرْقِ حَيْثُ يُذَنَّبُ يُقَالُ لَوْ جُودَ الْمُبْطِلُ حَالًا هُنَا لَا هُنَاكَ، وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ أَشْكَلَ الْفَرْقُ وَأَعْلَمَ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِضَيْقِ مُدَّةِ الْخُفِّ مَا إِذَا صَارَ الْبَاقِي مِنْهَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسَعَّ الصَّلَاةَ فَالصَّلَاةُ لَا تَنْقُضُ حَيْثُ وَهُوَ نَظِيرُ الْجُمُعَةِ نَعَمْ بَعْضُهُمْ خَصَّ عَدَمَ الْإِنْعِقَادِ ثُمَّ بِحَالَةٍ الْعِلْمِ سَم. قوله: (الإنقضاء) أي انقضاء مدة الخف. قوله: (وحيث) إلى قول المتن استثنافًا في المغني وكذا في النهاية إلى قوله: وإن كانت إلى قَتَعَيْنِ. قوله: (وحيث انقلب إلخ) دُخُولُ فِي الْمَثْنِ. قوله: (فيها) أي الجمعة.

قوله: (أو ظنا) خَرَجَ الشُّكُّ فِي خُرُوجِهِ. قوله: (بخلافه فيما مر) أي بأن شكوا قبل الإحرام.

قوله: (انقلب ظهرا من الآن) هُوَ أَخَذَ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ الرَّوْيَانِي وَثَانِيَهُمَا أَنَّهَا إِنَّمَا تَنْقَلِبُ عِنْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرَّغِيفِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ مَا دَامَ الْوَقْتُ بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يُبَيِّرُ مِنَ الْآنَ. قوله: (قلت يفرق إلخ) قَدْ يُفَرَّقُ هُنَا بِأَنَّ الْمَوْقْتَ هُنَا نَفْسُ الصَّلَاةِ وَالْمَوْقْتُ ثُمَّ خَارِجٌ عَنْهَا وَيُضَافُ فِي وَقْتِهَا مَا لَا يُضَافُ فِي الْخَارِجِ عَنْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (بأن المبطّل ثم الإنقضاء إلخ) يُسْأَلُ حَيْثُ لَمْ كَانَ الْمُبْطِلُ هُنَا الضَّيْقُ وَهُنَاكَ الْإِنْقِضَاءُ فَإِذَا بَيَّنَّ

(بناءً) على ما مضى لأنهما صلاتا وقت واحد، وإن كانت كلُّ مُسْتَقِلَّةٍ إِذِ الْأَصْحُ أَنَّهُمَا صَلَاةٌ عَلَى حَيَالِهَا كَمَا مَرَّ فَتَعَيَّنَ بِنَاءُ أَطْوَلِهِمَا عَلَى أَقْصَرِهِمَا تَنْزِيلاً لِهَما مِثْلَةُ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ كَصَلَاةِ الْحَضَرِ مَعَ السَّفَرِ (وفي قول) لا يَجِبُ الْاسْتِمْرَارُ فِيهَا بَلْ يَجُوزُ قَطْعُهَا وَفِعْلُ الظُّهْرِ (استيفاناً) لاختِلَالِهَا بِخُرُوجِ وَتَوَلُّيٍّ بِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْاِخْتِلَالِ لَا يَجُوزُ الْقَطْعُ الْمُؤَدِّي إِلَى ضَيُّورَتِهَا كُلِّهَا قَضَاءً وَبِهَذَا فَارَقَ مَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ قَطْعِ الْمَسْبُوقَةِ وَقِيلَ يَجِبُ وَيُطْلَقُ مَا مَضَى (والمسبوق) المُدْرِكُ رَكْعَةً (كغيره) أَيِ الْمُوَافِقِ فِي أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ الْمِيمِ مِنْ سَلَامِهِ لَزِمَهُ إِتْمَامُهَا ظَهَرًا سَوَاءً أَكَانَ مَعْدُومًا فِي السَّبْقِ أَمْ لَا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ.....

• قُود: (بناءً على ما مضى إلخ) أَيِ قَيِّسْ بِقِرَاءَتِهَا مِنْ حَيْثُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةِ الظُّهْرِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى عِبَارَةِ سَمِ قَالَ فِي الرُّضِ، وَلَوْ لَمْ يُجَدِّدُوا النِّيَّةَ أَيِ لِلظُّهْرِ انْتَهَى قَدْ عَلَى جَوَازِ التَّجْدِيدِ فِيهِ نَأْمُلُ . اهـ . وعِبَارَةُ ع ش قُود: م ر وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةِ الظُّهْرِ قَضِيَّةٌ نَفِي الْاِحْتِيَاجِ جَوَازِ نِيَّةِ الظُّهْرِ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ فَإِنَّ اسْتِثْنَاءَ الظُّهْرِ يُضَيِّرُهُ قَضَاءُ مَعَ اِمْتِنَانٍ وَقُوعِهِ آدَاءَ وَهُوَ لَا يَجُوزُ . اهـ . وَلَكِ حَمْلُ كَلَامِهِمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةِ الْقَلْبِ بَلْ تَقْلِبُ بِنَفْسِهَا قُلُوبُ نَوَى الْقَلْبِ لَا يَضُرُّ وَأَمَّا الْمُضَرُّ نِيَّةُ الْاِسْتِثْنَاءِ بِهِ فَلَا إِشْكَالَ . • قُود: (على حَيَالِهَا) أَيِ اسْتِغْلَالِهَا . • وَفُود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ بَخْلَفِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ كُرْدِي . • قُود: (سُي: (وفي قول استيفاناً) أَيِ قَيِّسُوا الظُّهْرَ حَيْثُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةٍ قَلْبٍ مِنَ الْجُمُعَةِ نَفْلًا أَوْ يُطْلَقُ قَوْلَانِ أَصْحُهُمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَوَّلُهُمَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى . • قُود: (إِلَى ضَيُّورَتِهَا) أَيِ صَلَاةِ الظُّهْرِ . • قُود: (مَا يَأْتِي) أَيِ آيَةً .

• قُود: (سُي: (والمسبوق إلخ) أَيِ هَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ الْمُوَافِقِ، وَأَمَّا الْمَسْبُوقُ فَهُوَ كَافِرُهُ مُعْنَى . • قُود: (أَيِ الْمُوَافِقِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى الْإِلَاقُود: سَوَاءً إِلَى وَلَا نَظَرَ وَقُود: لِأَنَّهُ بَانَ إِلَى وَفَارَقَ . • قُود: (قَبْلَ الْمِيمِ مِنْ سَلَامِهِ) أَيِ قَبْلَ مِيمِ عَلَيَّكُمْ مِنْ سَلَامِهِ الْأَوَّلِ . • قُود: (لَزِمَهُ إِتْمَامُهَا إلخ) ، وَلَوْ سَلِمُوا مِنْهَا هُمْ أَوِ الْمَسْبُوقِ التَّسْلِيمَةُ الْأَوَّلَى خَارِجَ الْوَقْتِ عَالِمِينَ بِخُرُوجِهِ بَطَلَتْ

ذَلِكَ كَفَى فِي الْفَرْقِ حَيْثُ أَنْ يُقَالَ لَوْ جُودِ الْمُبْطِلِ حَالًا هُنَا لَا هُنَاكَ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ أَشْكَلَ الْفَرْقِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بَضِيْقِ مَدَّةِ الْخَلْفِ مَا إِذَا صَارَ الْبَاقِي مِنْهَا لَا يُعْكَنُ أَنْ يَسَعَ الصَّلَاةُ فَالصَّلَاةُ لَا تَنْفَقُ حَيْثُ وَهُوَ نَظِيرُ الْجُمُعَةِ . نَعَمْ بَعْضُهُمْ خَصَّ عَدَمَ الْاِئْتِمَادِ نَمَّ بِحَالَةِ الْعِلْمِ . • قُود: (بناءً على ما مضى) قَالَ فِي الرُّضِ، وَلَوْ لَمْ يُجَدِّدُوا النِّيَّةَ أَيِ لِلظُّهْرِ انْتَهَى قَدْ عَلَى جَوَازِ التَّجْدِيدِ فِيهِ نَأْمُلُ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزُّرْسِيُّ وَاعْلَمْ أَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ وَهُوَ مُشْكِكٌ عَلَى مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ أُخْبِرُوا بِسَبْقِ جُمُعَةٍ أُخْرَى فَلَانْتَهَمَ قَالُوا: يُسْتَحَبُّ لَهُمُ الْاِسْتِثْنَاءُ وَلَهُمْ إِتْمَامُ الْجُمُعَةِ ظَهَرًا وَقَدْ يُفَرَّقُ بَانَ جَوَازِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِي مَسْأَلَتِنَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِيقَاعُ فِعْلٍ مِنَ الصَّلَاةِ قَضَاءً بَعْدَ اِمْتِنَانٍ فِعْلُهُ آدَاءَ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ السَّبْقِ لَكِنْ قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ وَقُوعُ الْاِخْبَارِ فِي مَسْأَلَةِ السَّبْقِ بَعْدَ أَنْ صَلُّوا رَكْعَةً وَبَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ رَكْعَةً أُخْرَى فَقَطَّ أَنْ يَلْزَمَ الْبِنَاءُ وَيَمْتَنِعَ الْاِسْتِثْنَاءُ وَقَدْ يُلْتَزَمُ انْتَهَى .

ولا نظَرَ لكونِ جُمُعَتِهِ تَابِعَةً لِجُمُعَةٍ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ أَهَمُّ شُرُوطِهَا فَلَمْ يَكْتَفِ بِهَذِهِ التَّبَعِيَّةِ الضَّمِيغَةِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَحْدَهُ أَوْ بَعْضُ الْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ فِي الْوَقْتِ وَالْبَقِيَّةُ خَارِجَةٌ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ بَانَ بِخُرُوجِهِ قَبْلَ سَلَامِ الْأَرْبَعِينَ فِيهِ أَنَّ لَا جُمُعَةَ سِوَاءِ أَقْصَرِ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ بِالتَّأْخِيرِ أَمْ لَا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِأَنَّ الْمُلْحَظَ فَوَاطِئَ شَرْطِ وَقُوعِهَا مِنَ الْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ فِيهِ وَهَذَا مَوْجُودٌ مَعَ التَّقْصِيرِ وَعَذَمِهِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ بَطَلَتْ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ الْعَدَدِ بَعْدَ سَلَامِ الْبَقِيَّةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ لِقَوَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ سَلَامِ الْجَمِيعِ وَفَارَقَ ذَلِكَ مَا لَوْ بَانَ حَدَثٌ غَيْرُ الْإِمَامِ فَإِنَّهَا تَقَعُ لَهُ جُمُعَةٌ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ بِأَنَّ الْجُمُعَةَ تَصِبُحُ مَعَ الْحَدِيثِ فِي الْجُمْلَةِ كَصَلَاةٍ فَاقْدِرِ الطُّهُورَيْنِ وَلَا كَذَلِكَ خَارِجَ الْوَقْتِ فَكَانَ ارْتِبَاطُهَا بِهِ أَتَمَّ مِنْهُ بِالطَّهَارَةِ وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ فِي التَّشَهُّدِ وَيَقْتَصِرُ عَلَى الْوَاجِبِ إِذَا لَمْ تُكْمَلْهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِذَلِكَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ إِمَامَ الْمُؤَافِقِينَ الزَّائِدَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ لَوْ طَوَّلَ التَّشَهُّدَ وَخَشَوْا خُرُوجَ الْوَقْتِ لَزِمَهُمْ مُفَارَقَتُهُ

صَلَاتُهُمْ كَالسَّلَامِ فِي اثْنَاءِ الظُّهْرِ عَمْدًا، فَإِنْ كَانُوا جَاهِلِينَ أَتَمُّوْهَا ظُهُرًا نِهَائَةً وَمُغْنِي أَيَّ وَسَجَدُوا لِلسُّهْرِ لِيُغْلِبَهُمْ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ ش. ه. قُود: (وَلَا نَظَرَ الْخ) زِدْ لِيَذْلِيلَ الْقَبِيلِ الْآتِي. ه. قُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيَّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْوَقْتَ الْخ. ه. قُود: (لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَافِي، وَلَوْ سَلَّمَ الْأَوَّلَى الْإِمَامُ وَتَسَعُّ وَثَلَاثُونَ فِي الْوَقْتِ وَسَلَّمَهَا الْبَاقُونَ خَارِجَهُ صَحَّحَتْ جُمُعَةُ الْإِمَامِ وَمَنْ مَعَهُ أَمَّا الْمُسْلِمُونَ خَارِجَهُ أَوْ فِيهِ وَتَقْصُوا عَنْ أَرْبَعِينَ كَأَنَّ سَلَّمَ الْإِمَامُ فِيهِ وَسَلَّمَ مَنْ مَعَهُ أَوْ بَعْضُهُمْ خَارِجَهُ فَلَا تَصِحُّ جُمُعَتُهُمْ. اه. أَيَّ نَمَّ إِنْ سَلَّمُوا عَالِمِينَ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ وَإِلَّا فَلَا تَبْطُلُ وَيُسَمُّوْنَ ظُهُرًا إِنْ عَلِمُوا بِالْحَالِ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ ع. ش. ه. قُود: (بَطَلَتْ صَلَاةُ الْمُسْلِمِينَ الْخ) ظَاهِرُهُ بُطْلَانُ الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا اتَّوَا بِالسَّلَامِ بَقْلًا أَنْ وَاجِبُهُمُ الْجُمُعَةُ فَحَيْثُ تَبَيَّنَ أَنَّ وَاجِبَهُمُ الظُّهْرُ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعُهُ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ سَلَّمُوا جَاهِلِينَ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِعَدَمِ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ حَيْثُ بَلَّ يَجِبُ إِنَّمَا ظُهُرًا فَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ بُطْلَانُ خُصُوصِ الْجُمُعَةِ لَا مُطْلَقُ الصَّلَاةِ وَفِي تَغْيِيرِ غَيْرِهِ أَيَّ كَالنِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي بِعَدَمِ صِحَّةِ جُمُعَتِهِمْ إِشَارَةً لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَرَاجِعْ بَصْرِيَّ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع. ش. مَا يُوَافِقُهُ.

ه. قُود: (فِيهِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. ه. قُود: (سِوَاءِ أَقْصَرِ الْخ) وَفَاقًا لِلنِّهَائَةِ. ه. قُود: (فِيهِ) أَيَّ فِي خَارِجِ الْوَقْتِ كُرْدِي. ه. قُود: (بِالتَّأْخِيرِ) أَيَّ تَأْخِيرِ السَّلَامِ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ. ه. قُود: (فِيهِ) أَيَّ فِي الْوَقْتِ.

ه. قُود: (وَهَذَا) أَيَّ الْقَوَاتِ. ه. قُود: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيَّ التَّحْمِيمِ الْمَذْكُورَ بِقَوْلِهِ سِوَاءِ الْخ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرْجَحَ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُلْحَظَ الْخ. ه. قُود: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ) حَتَّى لَوْ تَأَخَّرَ وَاحِدٌ فِي الْمَسْجِدِ وَانْصَرَفَ غَيْرُهُ إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ أَحْدَثَ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ سَلَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاةُ مَنْ فِي الْبَيْتِ وَبِذَلِكَ يُلَغَزُ قِيَالُ لَنَا شَخْصٌ أَحْدَثَ فِي الْمَسْجِدِ قَبَطَلَتْ صَلَاةُ مَنْ فِي الْبَيْتِ شَيْخُنَا. ه. قُود: (وَفَارَقَ ذَلِكَ) أَيَّ مَا لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَخَذَهُ الْخ. ه. قُود: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَالزِّيَادِي وَالْبِرْمَاوِيُّ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ سَمَّ كَمَا يَأْتِي. ه. قُود: (أَنَّهُ) أَيَّ الْمُسَبَّوقِ. ه. قُود: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيَّ مِنَ الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ.

والسلام تحصيلاً للجمعة نعم ما بحثه إنما يأتي على ما اعتمده أنه لا يشترط في إدراك الجمعة ركوع الثانية بقاؤه معه إلى أن تسلم والمُعْتَمَدُ خلافه كما يأتي (وقيل يُعْمَلُ بِجُمُعَةٍ) لأنه تابع للجمعة صحيحة.

(الثاني أن تقام في خطبة أبنية) التعبير بالبناء وبالجمع للغالب إذ نحو الغيران والسراديب في نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كافٍ كما هو ظاهر (أوطان المجمعين) المجمعية بحيث تسمى بلدة أو قرية واحدة للاتباع والمراد بالخطبة كما هو ظاهر من كلامهم وصريح به جمع مُتَقَدِّمُونَ محلّ معدود من البلد أو القرية بأن لم يجر لمرئيد السفر منها القصر فيه نعم أفتى جمال الإسلام ابن البرقي بكسر الباء نسبة ليزر الكتان في مسجد خرب ما حواله بجواز

□ فَوُد: (بقاؤه) أي المسبوق (معه) أي الإمام. □ فَوُد: (والمُعْتَمَدُ خلافه) هذا ممنوع بل المُعْتَمَدُ عَدَمُ الإشتراط سم.

□ فَوُد (سني): (في خطبة أبنية إلخ) أي، وإن لم تكن في مسجد والخطبة بكسر الخاء المُعْجَمَةُ أرض خط عليها أعلام ليُعلم أنه اختارها للبناء مُغْنِي ع ش. □ فَوُد: (التعبير) إلى المتن في النهاية. □ فَوُد: (إذ نحو الغيران) جمع غار. □ فَوُد: (والسراديب) جمع سراديب بيت في الأرض. □ فَوُد: (والبناء الواحد إلخ) ظاهره، ولو كان لا يُسمى قرية في العرف وهو محل تأمل بضري أقول وفي النهاية مثل ما في الشرح واعتَمَدَ ع ش على المنهج عبارته وقضيته أي التعبير بالأبنية أنه لا يصح إقامتها ببناء واحد مُتَسِعِ اسَاطِنَه جماعة تتعقد بهم الجمعة وليس مراداً ففي م ر ما نُصِّه التَّعْبِيرُ بها أي بالأبنية للجنس فيشمل الواحد إذا كثر فيه عَدَدٌ مُعْتَبَرٌ كما لا يخفى. اه. قول المتن. (أوطان المجمعين) أي التي يتخذها العَدَدُ المُجْمَعُونَ وطناً بحيث لا يظعنون عنها شتاء ولا صيفاً إلّا لحاجة شئخنا.

□ فَوُد (سني): (المجمعين) بتشديد الميم أي المُصَلِّينَ للجمعة مُغْنِي وَنْهَاء. □ فَوُد: (المُجْتَمِعَةُ) صفة أبنية أو أوطان سم واقتصر المُغْنِي وَشَرَحَ بأفضل على الأول عبارتهما ولا بُدَّ أَنْ تكون الأبنية مُجْتَمِعَةً والمرجع فيه إلى العرف. اه. □ فَوُد: (للاتباع) أي لآتها لم تُقَمَّ في عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ والخلفاء الراشدين إلّا في مواضع الإقامة مُغْنِي وَنْهَاء. □ فَوُد: (والمُرَاد) إلى قوله نَعَمْ في النهاية والمُغْنِي. □ فَوُد: (محلّ معدود إلخ) أي، ولو قضاء ولا فرق في المعدود منها بين المُتَّصِلِ بالأبنية والمُتَفَصِّلِ عنها كما بحثه السبكي أخذاً من كلام الإمام واستحسنه الأذرعِي قال وأكثر أهل القرى يُزْخَرُونَ المسجد عن جدار القرية قليلاً صيانة له عن نجاسة البهائم وعَدَمُ انعقاد الجمعة فيه بعيد وقول القاضي أبي الطَّيِّب قال

□ فَوُد: (إنما يأتي على ما اعتمده أنه لا يشترط إلخ) هذا الحضر يدل على أنه لا فرق عند مَنْ يَشْتَرِطُ البقاء بين إدراك الثانية من أولها وإدراك ركوعها فما بعده فقط وإلّا لم يأت هذا الحضر لآته يكفي جريان البحث في مذكرها من أولها تأمل. □ فَوُد: (والمُعْتَمَدُ خلافه) هذا ممنوع بل المُعْتَمَدُ عَدَمُ الإشتراط. □ فَوُد: (المُجْتَمِعَةُ) صفة أبنية أو أوطان.

إقامتها فيه، وإن بُدِّدَ البناء عنه فرايخ وفيه نظَرُ والوجه ما ذَكَرناه من الضابط لِتَصْرِيحِ نَصِّ الْأَمِّ وكلاهما به فإنهما قالا: الموضع الخارج الذي إذا انتهى إليه مَنَشِيُّ السَّفَرِ منه كان له القصر لا تجوز إقامة الجمعة فيه لكن انتصر للأول جمع بأن بقاء المسجد عامراً يصير ما بينه وبين العاير من الخراب كخراب تخلل العمران وهو معدود من البلد اتفاقاً فهو لم يخرج عن ذلك الضابط ويُزَدُّ بِمَنَعِ أَنَّ ذلك الخراب كهذا؛ لأنَّ العمران لا يخلو عن تخلل خراب فاقتضت الضرورة عده منه بخلاف ذلك فإنَّ بعده لا سيما الفاجش جعله أجنبياً عن البلد فلا ضرورة بل ولا حاجة إلى عده منها وأبنية نحو السقف كالحجر وقد تلزمهم إقامتها بغير أبنية بأن خربت فأقاموا إيمارتها.....

أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدَهم خارجَها لم يجز لهم إقامة الجمعة فيه لافصاله عن البنيان محمول على انفصال لا يُعدُّ به من القرية انتهى فالضابط فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته نهايةً ومغني. □ فؤد: (وفيه نظَرُ والوجه إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني. □ فؤد: (وكلاهما به) أي ولتصريح كلام الشيخين بالضابط المذكور. □ فؤد: (الموضع الخارج) أي من محل الإقامة.

□ فؤد: (بینه) أي من محل الإقامة. □ فؤد: (للأول) وهو إفتاء ابن البرقي. □ فؤد: (فهو إلخ) أي المسجد المذكور. □ فؤد: (ويُزَدُّ بِمَنَعِ أَنَّ ذلك الخراب إلخ) قد تقرر في باب القصر أن الخراب حيث لم يهجره ولا اتخذوه مزارع ولا حوطوا على العاير دونه يُعدُّ من البلد، وإن لم يكن متخللاً بين عمرائها بل في جانب منها وحيثُ فالوجه أنه حيث لم يهجره هذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا اتخذوا ذلك مزارع ولا حوطوا على العاير دونه عُدَّ المسجدُ وذلك الخراب من البلد وهذا لا يتبني التوقف فيه وإنما محل التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد ولم يبق للجدران بقايا بل صار ما بينهما قضاء مع ترددهم إلى ذلك المسجد سم. □ فؤد: (أن ذلك الخراب) أي الذي بين المسجد والعاير (كهذا) أي كالخراب المتخلل بين العمران. □ فؤد: (إلى عده منها) أي عُدَّ المسجد من البلد. □ فؤد: (نحو السقف إلخ) السقف جريد النخل كزدي. □ فؤد: (بأن خربت إلخ) ولا تنقذ في غير بناء إلا في هذه نهايةً ومغني. □ فؤد: (فأقاموا) أي أقام أهلها على عمارتها، ولو في غير مظل نهايةً ومفهومه أنه لو أقام غير أهلها إيمارتها لم يجز لهم إقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم

□ فؤد: (ويُزَدُّ بِمَنَعِ أَنَّ ذلك الخراب كهذا إلخ) قد تقرر في باب القصر أن الخراب حيث لم يهجره ولا اتخذوه مزارع ولا حوطوا على العاير دونه يُعدُّ من البلد، وإن لم يكن متخللاً بين عمرائها بل كان في جانب منها وحيثُ فالوجه أنه حيث لم يهجره هذا المسجد والخراب الذي بينه وبين البلد ولا اتخذوا ذلك مزارع ولا حوطوا على العاير دونه عُدَّ المسجدُ وذلك الخراب من البلد وهذا لا يتبني التوقف فيه وإنما محل التوقف ما لو اندرس ما بين ذلك المسجد والبلد ولم يبق للجدران بقايا بل صار ما بينهما قضاء مع ترددهم إلى ذلك المسجد. □ فؤد: (فأقاموا إيمارتها) عابرتهم فأقام أهلها ومفهومه

بخلاف المقيمين لإنشائها عملاً بالأصل فيهما قال ابن عَجِيل، ولو تَمَدَّدَتْ مواضع مُتَقَارِبَةً وَتَمَيَّزَ كُلٌّ بِاسْمٍ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ. اهـ. وإنما يُتَجَنَّبُ أَنْ عُدَّ كُلٌّ مَعَ ذَلِكَ قَرْيَةً مُسْتَقِلَّةً عَرَفًا وَقَصِيئَةً قَوْلُهُ هُنَا فِي خِطَّةٍ وَفِيهَا يَأْتِي بِأَرْبَعِينَ أَنَّ شَرْطَ الصَّحَّةِ كَوْنُ الْأَرْبَعِينَ فِي الْخِطَّةِ وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ خُرُوجَ مَنْ عَدَاهُمْ عَنْهَا فَيَصْبِحُ رِبْطُ صَلَاتِهِمُ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةِ إِمَامِهَا بِشَرْطِهِ وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ وَكَلَامُهُمْ فِي شُرُوطِ الْقُدُورِ الْمَكَانِيَّةِ يَقْتَضِيهِ أَيْضًا فَعَلِيهِ لَوْ اقْتَدَى أَهْلُ بَلَدٍ سَمِعُوا وَهُمْ يَتْلُوهُمْ إِمَامُ الْجُمُعَةِ فِي بَلَدِهِ وَتَوَفَّرَتْ شُرُوطُ الْاِقْتِدَاءِ جَازًا، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ وَالزَّرْكَشِيَّ أَطْلَقَا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ خُرُوجُ الصُّفُوفِ الْمُتَّصِلَةِ بِمَنْ فِي الْأَبْنِيَةِ إِلَى مَحَلِّ الْقَصْرِ وَأَنِّي قُلْتُ فِي شَرْحِ الْقَبَابِ

وَمَقْهُومُهُ أَيْضًا عَدَمُ اللَّزُومِ بَلْ عَدَمُ الْجَوَازِ إِذَا قَصَدُوا تَرْكَ الْعِمَارَةِ سَمَ عَلَى حَقٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَقِي مَا لَوْ أَقَامَ أَوْلِيَائُهُمْ عَلَى الْعِمَارَةِ وَهُمْ عَلَى نِيَّةٍ عَدَمِهَا أَوْ الْمَكْسُ هَلِ الْعِبْرَةُ بِنِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ أَوْ بِنِيَّتِهِمْ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَجُودًا وَعَدَمًا لِأَنَّ غَيْرَ الْكَامِلِ لَا اعْتِدَادَ بِنِيَّتِهِ وَيَقِي أَيْضًا مَا لَوْ اخْتَلَفَ نِيَّةُ الْكَامِلِينَ فَبَعْضُهُمْ نَوَى الْإِقَامَةَ وَبَعْضُهُمْ عَدَمَهَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِنِيَّةٍ مَنْ نَوَى الْبِنَاءَ وَكَانَ غَيْرَهُمْ مَعَهُمْ جَمَاعَةٌ أَغْرَابٌ دَخَلُوا بَلَدَهُ غَيْرَهُمْ فَتَصَبَّحَ مِنْهُمْ تَبَعًا لِأَهْلِ الْبَلَدِ شَوْ وَقَوْلُهُ: وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِنِيَّةٍ مَنْ نَوَى الْخُ يَنْتَهِي إِذَا لَمْ يَتَّفَعُوا عَنْ أَرْبَعِينَ. هـ فَوَدَّ: (فَأَقَامُوا لِعِمَارَتِهَا) أَيِ أَوْ أَطْلَقُوا عَنْ شَوْ.

هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمُقِيمِينَ الْخُ) أَيِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَزَلُّوا أَمَّا فِيهِ لَيَغْمُرُوهُ قَرْيَةً لَا تَصِحُّ جُمُعَتُهُمْ فِيهِ مُعْنًى وَنَهَابَةً. هـ فَوَدَّ: (وَأَمَّا يُتَجَنَّبُ الْخُ) عِبَارَةُ الشَّوْبَرِيِّ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَحْدُ الْقُرْبِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ مَنَزِلٍ وَمَنَزِلٍ دُونَ ثَلَاثِينَ ذِرَاعٍ قَالَ وَالِدُ شَيْخِنَا الرَّاجِحُ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ الْعُرْفَ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعَةٌ) اعْتَمَدَ النَّهَابَةُ وَالْمُعْنَى وَسَمَّوْهُ شَوْ مَا أَقْبَى بِهِ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ جُمُعَةٍ مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنِ الْخِطَّةِ وَإِنْ زَادُوا عَلَى الْأَرْبَعِينَ. هـ فَوَدَّ: (لَوْ اقْتَدَى أَهْلُ بَلَدٍ الْخُ) هَذَا مُتَّجِعَةٌ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُفْرَعِ عَلَيْهِ لَوْ جُودَ الشَّرْطِ مِنَ الْجَمَاعَةِ وَالْخِطَّةِ بِخِلَافِ الْمُفْرَعِ عَلَيْهِ لَيَقْدُ شَرْطُ الْخِطَّةِ سَمَ. هـ فَوَدَّ: (أَطْلَقَا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْخُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ صِحَّةِ جُمُعَةِ الْخَارِجِينَ عَنِ الْخِطَّةِ وَاعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ عَنِ الْخِطَّةِ وَاحْرَمَ بِالظَّهْرِ فَأَحْرَمَ بِالْخِطَّةِ أَرْبَعُونَ بِالْجُمُعَةِ خَلْفَهُ صَحَّحَتْ لَهُمُ الْجُمُعَةُ

أَنَّهُ لَوْ أَقَامَ غَيْرُ أَهْلِهَا لِعِمَارَتِهَا لَمْ يُجْزَ لَهُمْ إِقَامَتُهَا فِيهَا إِذْ لَا اسْتِصْحَابَ فِي حَقِّهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ.

هـ فَوَدَّ: (فَأَقَامُوا لِعِمَارَتِهَا) مَقْهُومُهُ عَدَمُ اللَّزُومِ بَلْ عَدَمُ الْجَوَازِ إِذَا قَصَدُوا تَرْكَ الْعِمَارَةِ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا شَيْئًا فَفِيهِ نَظَرٌ. هـ فَوَدَّ: (فَعَلِيهِ لَوْ اقْتَدَى أَهْلُ بَلَدٍ) إِلَى (جَازًا) هَذَا مُتَّجِعَةٌ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُفْرَعِ عَلَيْهِ لَوْ جُودَ الشَّرْطِ مِنَ الْجَمَاعَةِ وَالْخِطَّةِ بِخِلَافِ الْمُفْرَعِ عَلَيْهِ لَيَقْدُ شَرْطُ الْخِطَّةِ، وَلَوْ وَقَفَ أَحَدٌ بِأَحْدَى رِجْلَيْهِ فِي الْخِطَّةِ وَالْأُخْرَى خَارِجَهَا فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْإِعْيَاكِافِ، فَإِنْ كَانَ أَوَّلًا فِي الْخِطَّةِ فَأَخْرَجَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ لَمْ يَضُرَّ أَوْ كَانَ أَوَّلًا خَارِجَهَا، ثُمَّ ادْخَلَ إِحْدَاهُمَا لَمْ يُبْذَرْ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ قَدَّمَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْإِمَامِ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى إِحْدَاهُمَا. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ وَالزَّرْكَشِيَّ أَطْلَقَا أَنَّهُ لَا يَضُرُّ خُرُوجُ الصُّفُوفِ الْخُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ صِحَّةِ جُمُعَةِ الْخَارِجِينَ عَنِ

عَقِبَتْهُ وَهُوَ مَقِيسٌ لَكِنَّ الْأَوْجَةَ حَمَلَهُ عَلَى مَا هُنَا وَالتَّبَعِيَّةُ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَيْهَا غَالِبًا فِي الزَّائِدِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَانْعِقَادُ جُمُعَةٍ مِنْ دُونِهِمْ إِذَا بَانَ حَدُّ الْبَاقِينَ تَبَقًا لِلْإِمَامِ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ عَلَى أَنَّ صُورَةَ الْجَمَاعَةِ الْمُرَاعَاةَ، ثُمَّ لَمْ يُوْجَدْ فِي الْخَارِجِ مَا يُنَافِيهَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ وُجُودَ بَعْضِ الْأَرْبَعِينَ خَارِجَ الْأَبْنِيَّةِ يُنَافِيهَا (وَلَوْ لَا زَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الصَّحْرَاءَ) أَي مَحَلًّا مِنْهَا كَمَا بِأَصْلِهِ (أَبْدًا فَلَا جُمُعَةَ) عَلَيْهِمْ (فِي الْأَطْهَرِ)؛ لِأَنَّ قَبَائِلَ الْعَرَبِ كَانُوا حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ ﷺ بِخُضُوعِهَا وَلَا تَصِيحٍّ مِنْهُمْ بِمَحَلِّهِمْ، وَلَوْ سَمِعُوا النِّدَاءَ مِنْ مَحَلِّهَا بِشَرْطِهِ السَّابِقِ لَزِمَتْهُمْ فِيهِ تَبَقًا لِأَهْلِهِ، أَمَّا لَوْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ فِي نَحْوِ الشِّتَاءِ فَلَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ جَزْمًا وَخَرَجَ بِالصَّحْرَاءِ مَا لَوْ كَانَتْ خِيَامُهُمْ فِي خِلَالِ الْأَبْنِيَّةِ وَهُمْ مُسْتَوْطِنُونَ فَتَلَزَمَتْهُمُ الْجُمُعَةُ وَتَتَقَيَّدُ بِهِمْ لِأَنَّهُمْ فِي خِلَالِ الْأَبْنِيَّةِ فَلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُهُمْ فِي أَبْنِيَّةٍ (الثَّالِثُ أَنَّ لَا يَسْبِقُهَا وَلَا يُقَارِنُهَا جُمُعَةٌ فِي بَلَدِهَا) مَثَلًا،

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَضُرُّ خُرُوجَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّجَّهْ الْجُمُعَةَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (حَمَلَهُ عَلَى مَا هُنَا) أَي بَانَ يُحْمَلُ عَلَى الزَّائِدِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ سَم. □ فَوَدَّ: (وَانْعِقَادُ جُمُعَةٍ الْخ) جَوَابُ سُؤَالِ تَقْرِيرِهِ ظَاهِرٌ.

□ فَوَدَّ: (تَبَقًا الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَانْعِقَادُ الْخ. □ وَفَوَدَّ: (خَارِجٌ الْخ) خَبَرُهُ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي فِي مَسْأَلَةٍ تَبَيَّنَ حَدُّ الْبَاقِينَ. □ فَوَدَّ: (فِي الْخَارِجِ) أَي فِي الظَّاهِرِ.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (وَلَوْ لَا زَمَ أَهْلُ الْخِيَامِ الْخ) أَي وَلَمْ يَتَلَفَّفْهُمْ النِّدَاءُ مِنْ مَحَلِّ الْجُمُعَةِ نِهَابَةً وَمُغْنِي وَأَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ بِقَوْلِهِ الْآتِي، وَلَوْ سَمِعُوا الْخ. □ فَوَدَّ: (أَي مَحَلًّا) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ فِي النِّهَابَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَي مَحَلًّا مِنْهَا) أَي وَالْآفِي الْمَثْنِ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانُوا يَنْتَقِلُونَ فِي الصَّحْرَاءِ مِنْ مَوْضِعٍ لِمَوْضِعٍ إِذْ يَضْدُقُّ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ مُلَازِمُونَ لِلصَّحْرَاءِ أَي لَمْ يَسْكُنُوا الْغُرَّانَ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (كَانُوا حَوْلَ الْمَدِينَةِ الْخ) أَي بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُونَ نِدَاءَهَا شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ الْخ) أَي وَمَا كَانُوا يُصَلُّونَهَا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِخُضُوعِهَا) الْأَخْصَرُ الْأَوَّلَى بِهَا. □ فَوَدَّ: (وَلَا تَصِيحُّ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِي الْمَثْنِ فَلَا جُمُعَةَ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ كَانُوا الْخ) مُحْتَزَزُ الْمُلَازِمَةِ أَبْدًا. □ فَوَدَّ: (فَلَا جُمُعَةَ الْخ) وَلَا تَصِيحُّ مِنْهُمْ فِي مَوْضِعِهِمْ جَزْمًا مُغْنِي وَنِهَابَةً قَالَ سَم وَيُتَجَّهُ أَنَّهُ لَوْ سَمِعُوا نِدَاءَ مَحَلِّ الْجُمُعَةِ لَزِمَتْهُمْ فِيهِ حَيْثُ امْتَنَعَ تَرَخُّصُهُمْ هـ. □ فَوَدَّ: (وَهُمْ مُسْتَوْطِنُونَ) أَي بِحَيْثُ لَا يَظْلَعُونَ عَنْهَا شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ شَيْخُنَا قَوْلُ الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ لَا يَسْبِقُهَا الْخ)

(فَرَعَ): لَوْ طَوَّلَ الْخَطِيبُ بِحَيْثُ يُؤَدِّي إِلَى سَبْقِي غَيْرِ هَذِهِ الْجُمُعَةِ، وَلَوْ ظَنَّنَا حَرَمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ م ر هـ.

الْخِطْبَةِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ مَنْ لَا تَلَزَمُهُ الْجُمُعَةُ عَنِ الْخِطْبَةِ وَاحْتَرَمَ بِالظُّهْرِ فَأَحْرَمَ بِالْخِطْبَةِ أَرْبَعُونَ بِالْجُمُعَةِ خَلْفَهُ صَحَّحَتْ لَهُمُ الْجُمُعَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَضُرُّ خُرُوجَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّجَّهْ الْجُمُعَةَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوَدَّ: (لَكِنَّ الْأَوْجَةَ حَمَلَهُ الْخ) أَي بَانَ يُحْمَلُ عَلَى الزَّائِدِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ. □ فَوَدَّ: (فَلَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ جَزْمًا) يُتَجَّهُ أَنَّهُمْ لَوْ سَمِعُوا نِدَاءَ مَحَلِّ الْجُمُعَةِ بِشَرْطِهِ لَزِمَتْهُمْ فِيهِ حَيْثُ امْتَنَعَ تَرَخُّصُهُمْ

(فَرَعَ) لَوْ طَوَّلَ الْخَطِيبُ بِحَيْثُ يُؤَدِّي إِلَى سَبْقِي غَيْرِ هَذِهِ الْجُمُعَةِ، وَلَوْ ظَنَّنَا حَرَمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ م ر هـ.

وَأَنْ عَظُمَتْ لَهَا لَمْ تُفْعَلْ فِي زَمَنِهِ ﷺ وَلَا فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَجَحْمَتُهُ ظُهُورُ الْاجْتِمَاعِ الْمَقْصُودُ فِيهَا (إِلَّا إِذَا كَثُرَتْ) ذَكَرَهُ إِضَاحًا عَلَى أَنَّ الْمَدَارَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِهِ (وَعَسَرَ اجْتِمَاعُهُمْ) بَقِيَّتًا وَسَيَاقُهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ ضَمِيرَ اجْتِمَاعِهِمْ لِأَهْلِ الْبَلَدِ الشَّامِلِ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ وَمَنْ لَا، وَأَنَّهُ لِمَنْ تَتَقَيَّدُ بِهِ وَكِلَاهُمَا بَعِيدٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ اعْتِبَارُ مَنْ يَغْلِبُ فِعْلُهُمْ لَهَا عَادَةً وَأَنَّ ضَابِطَ الْفُسْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً (فِي مَكَانٍ) وَاحِدٍ مِنْهَا، وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ

سم . ة فُود: (وَأَنْ عَظُمَتْ) أَي وَكَثُرَتْ مَسَاجِدُهَا نِهَآيَةً . ة فُود: (وَجَحْمَتُهُ) أَي الْإِتِّصَارُ عَلَى الْوَاحِدَةِ .

ة فُود: (فِيهَا) أَي مِنْ مَشْرُوعِيَةِ الْجُمُعَةِ .

ة فُود: (سُي: (وَعَسَرَ اجْتِمَاعُهُمْ الْخُ) أَي بَانَ لَمْ يَكُنْ فِي مَحَلِّ الْجُمُعَةِ مَوْضِعٌ يَسَعُهُمْ بِلَا مَشَقَّةٍ مُغْنِي وَفِي الْبُحَيْرِ مِي بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الْإِعَابِ وَقَدْ اسْتَفِيدَ مِنْهُ أَنَّ غَالِبَ مَا يَقَعُ مِنَ التَّمَدُّدِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ إِذْ كُلُّ بَلَدٍ لَا تَخْلُو غَالِبًا عَنْ مَحَلٍّ يَسَعُ النَّاسَ، وَلَوْ نَحْوُ خَرَابَةِ وَحَرِيمِ الْبَلَدِ . اهـ . أَقُولُ: هَذَا إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ فِي حَلِّ كَلَامِ الْأَتَوَارِ الْآتِي، وَأَمَّا عَلَى مَا يَأْتِي عَنْ سَم فِي حَلِّهِ فَلَا كَمَا لَا يَخْفَى .

ة فُود: (بَقِيَّتًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقِيلَ فِي النَّهَآيَةِ . ة فُود: (وَأَنَّهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّ ضَمِيرَ اجْتِمَاعِهِمْ الْخُ . ة فُود: (لِمَنْ تَلَزَّمَهُ الْخُ) أَي لِمَنْ تَصِيحُّ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ أَنْ لَا يَفْعَلَهَا نِهَآيَةً .

ة فُود: (لِمَنْ تَتَقَيَّدُ بِهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهَآيَةُ لَنْ تَلَزَّمَهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْضُرْهَا . اهـ . ة فُود: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ، وَقَالَ سَم وَالْأَوْجَهُ اخْتِيَارُ الْحَاضِرِينَ بِالْفِعْلِ فِي تِلْكَ الْجُمُعَةِ وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا ثَمَانِينَ مَثَلًا وَعَسَرَ اجْتِمَاعُهُمْ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَقَطُّ بَانَ سَهْلُ اجْتِمَاعٍ مَا عَدَا وَاحِدًا وَعَسَرَ اجْتِمَاعُ الْجَمِيعِ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّمَدُّدُ . اهـ . وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِعَابِ وَكَذَا فِي ع ش عَنْ سَم وَالزِّيَادِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ م ر مَا يَوَافِقُهُ . ة فُود: (اخْتِيَارُ مَنْ يَغْلِبُ الْخُ) قَدْ خُلَّ الْأَرْقَاءُ وَالصَّيَّانُ حَفَنِي أَي الْحَاضِرُونَ غَالِبًا . ة فُود: (وَأَنَّ ضَابِطَ الْفُسْرِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ اخْتِيَارُ مَنْ يَغْلِبُ الْخُ . ة فُود: (أَنْ) تَكُونَ فِيهِ) أَي فِي الْاجْتِمَاعِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ مِنَ الْبَلَدِ . ة فُود: (مَشَقَّةٌ الْخُ) إِنَّمَا لِكَثْرَتِهِمْ أَوْ لِقِتَالِ بَيْنَهُمْ أَوْ لِبُعْدِ أَطْرَافِ الْبَلَدِ عُيَابٌ وَحَدُّ الْبُعْدِ هُنَا كَمَا فِي الْخَارِجِ عَنِ الْبَلَدِ إِيْعَابٌ أَي بَانَ يَكُونَ مِنْ بَطَرِهَا لَا يَتَلَفُّهُمْ الصَّوْتُ بِشَرْطِهِ الْآتِيَةِ اهـ كُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ ضَبْطُ آخِرِ لِحْدِ الْبُعْدِ وَعَنْ سَم غَيْرُهُمَا . ة فُود: (لَوْ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) أَي مَعَ وُجُودِ مَسْجِدٍ قَلَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ مَسْجِدَانِ وَكَانَ أَهْلُ الْبَلَدِ إِذَا صَلَّوْا فِيهِمَا وَيَسَاهِمُ مَعَ التَّمَدُّدِ وَكَانَ هُنَاكَ مَحَلٌّ مُتَّعٍ كَزُرِّيَّةٍ مَثَلًا إِذَا صَلَّوْا فِيهِ لَا يَخْصُلُ التَّمَدُّدُ هَلْ يَتَمَيَّنُ عَلَيْهِمْ فِعْلُهَا فِيهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ جَرِصًا عَلَى عَدَمِ التَّمَدُّدِ ع ش أَقُولُ وَلَا مَوْقِعَ لِهَذَا التَّرَدُّدِ فَإِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ وَالنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي هُنَا صَرِيحٌ فِي تَعْيِينِ نَحْوِ الزَّرِّيَّةِ فِيمَا ذَكَرَ .

ة فُود: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْخُ) نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مَا يَوَافِقُ ذَلِكَ وَالْأَوْجَهُ اخْتِيَارُ الْحَاضِرِينَ بِالْفِعْلِ فِي تِلْكَ الْجُمُعَةِ وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا ثَمَانِينَ مَثَلًا وَعَسَرَ اجْتِمَاعُهُمْ فِي مَكَانٍ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَقَطُّ بَانَ سَهْلُ اجْتِمَاعٍ مَا عَدَا وَاحِدًا وَعَسَرَ اجْتِمَاعُ الْجَمِيعِ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّمَدُّدُ .

فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ لَا غَيْرَ قَالَ فِي الْأَنْوَارِ أَوْ بَعْدَتْ أَطْرَافُ الْبَلَدِ أَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ وَالْأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ إِنْ كَانَ الْبَعِيدُ بِمَحَلٍّ لَا يُسْمَعُ مِنْهُ بِدَاوُهَا بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ وَظَاهِرٌ إِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ عَقِبَ الْفَجْرِ لَمْ يُدْرِكْ كَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ السَّمْعُ إِلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ كَمَا مَرَّ وَحِينَئِذٍ، فَإِنْ اجْتَمَعَ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلِّ الْبَعِيدِ كَذَلِكَ أَرْبَعُونَ صَلَّوْا الْجُمُعَةَ وَالْآخَرُونَ ظَهَرُوا وَالثَّانِي ظَاهِرٌ أَيْضًا فَكُلُّ فِقْهٍ بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ تَلْزُمُهَا إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ (وَقِيلَ لَا تُسْتَنَى هَذِهِ الصُّورَةُ) وَتُحْتَمَلُ الْمَشَقَّةُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا لَمْ تَتَعَدَّدْ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ وَمِنْ ثَمَّ أَطَالَ الشُّبْكِيُّ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ نَقْلًا

• **قَوْلُهُ:** (فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ الْإِنْخَ) أَيِ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ دَخَلَ بِتُعْدَادِ وَأَهْلِهَا يُعْمِدُونَ بِهَا جُمُعَتَيْنِ وَقِيلَ ثَلَاثًا وَلَمْ يُتَكَبَّرْ عَلَيْهِمْ فَحَمَلَهُ الْأَكْثَرُ عَلَى غُسْرِ الْاجْتِمَاعِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • **قَوْلُهُ:** (بِحَسَبِ الْحَاجَةِ) وَمَعَ ذَلِكَ يُسْنُ لِمَنْ صَلَّى جُمُعَةً مَعَ التَّعَدُّدِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ سَبَقَ جُمُعَتِهِ أَنْ يُعِيدَهَا ظَهَرًا خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ التَّعَدُّدَ، وَلَوْ لِحَاجَةِ شَيْخِنَا وَسَمَّ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ وَنَهَايَةَ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ مِثْلَهُ. • **قَوْلُهُ:** (قَالَ فِي الْأَنْوَارِ) أَيِ عَاطِفًا عَلَى غُسْرِ اجْتِمَاعِهِمْ الْإِنْخَ. • **قَوْلُهُ:** (وَالْأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ الْإِنْخَ) قَدْ يُقَالُ أَيِ احْتِمَالٍ مَعَ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي مَوْقِفِ مُؤَدِّينَ بَلَدِ الْجُمُعَةِ بِطَرَفِهَا الَّذِي يَلِي السَّامِعِينَ لَا بِمَحَلِّ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ حَمْلُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بِضَرْبٍ وَلَكِنْ أَنْ تُجِيبَ عَنْهُ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي عَنْ سَمِّ بَانَ مَحَلٍّ مَا تَقَرَّرَ إِذَا لَمْ يَتَأَثَّرْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي مَحَلِّ الْبَعِيدِ بِمَحَلِّ الْإِنْخَ) بَلْ هُوَ مُتَّجِعٌ، وَلَوْ كَانَ بِمَحَلٍّ يُسْمَعُ مِنْهُ حَيْثُ لَحِقَهُ بِالْحَضُورِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً لِتَحَقُّقِ الْعُدْرِ الْمُجَوِّزِ لِلتَّعَدُّدِ حِينَئِذٍ وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ الْأَنْوَارِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ يَجِبُ السَّمْعُ مِنَ الْفَجْرِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَتَأَثَّرْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي مَحَلِّهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَشَقَّةَ السَّمْعِ الَّتِي لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً تُجَوِّزُ التَّعَدُّدَ دُونَ التَّرْكِ رَأْسًا م. ر. اه. سَمَّ أَقُولُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الْمُوَافِقُ لِضَبْطِهِمْ لِعُسْرِ الْاجْتِمَاعِ بِأَنْ تَكُونَ فِيهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً. • **قَوْلُهُ:** (وَظَاهِرٌ إِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ لَوْ خَرَجَ الْإِنْخَ) بَلْ، وَإِنْ كَانَ لَوْ خَرَجَ أَذْرَكَهَا حَيْثُ شَقَّ الْحَضُورُ سَمَّ. • **قَوْلُهُ:** (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ إِنْ كَانَ سَفَرًا مُبَاحًا سَمَّ. • **قَوْلُهُ:** (كَذَلِكَ) أَيِ بِمَحَلٍّ لَوْ خَرَجَ مِنْهُ عَقِبَ الْفَجْرِ لَمْ يُدْرِكْ الْجُمُعَةَ. • **قَوْلُهُ:** (وَمِنْ ثَمَّ أَطَالَ الشُّبْكِيُّ الْإِنْخَ) فَالْإِحْتِيَاطُ لِمَنْ صَلَّى جُمُعَةً بِبَلَدٍ تَتَعَدَّدُ فِيهِ الْجُمُعَةُ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ سَبَقَ جُمُعَتِهِ أَنْ يُعِيدَهَا ظَهَرًا خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَنَهَايَةً.

• **قَوْلُهُ (سُبِّي):** (وَقِيلَ: لَا تُسْتَنَى هَذِهِ الصُّورَةُ) هَذَا مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ صَاحِبُ التَّشْبِيهِ كَالشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَمُتَابِعِهِ

• **قَوْلُهُ:** (إِنْ كَانَ الْبَعِيدُ بِمَحَلٍّ الْإِنْخَ) بَلْ هُوَ مُتَّجِعٌ لَوْ كَانَ بِمَحَلٍّ يُسْمَعُ مِنْهُ حَيْثُ لَحِقَهُ بِالْحَضُورِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً لِتَحَقُّقِ الْعُدْرِ الْمُجَوِّزِ لِلتَّعَدُّدِ حِينَئِذٍ وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ الْأَنْوَارِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ يَجِبُ السَّمْعُ مِنَ الْفَجْرِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَتَأَثَّرْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِي مَحَلِّهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَشَقَّةَ السَّمْعِ الَّتِي لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً تُجَوِّزُ التَّعَدُّدَ دُونَ التَّرْكِ رَأْسًا م. ر. • **قَوْلُهُ:** (وَظَاهِرٌ إِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ لَوْ خَرَجَ الْإِنْخَ) بَلْ، وَإِنْ كَانَ لَوْ خَرَجَ أَذْرَكَهَا حَيْثُ شَقَّ الْحَضُورُ.

ودليلاً، وقال: إنه قول أكثر العلماء ولا يحفظ عن صحابي ولا تابعي تجوز تغديها ولم نزل الناس على ذلك إلى أن أحدث المهدي يتعدّد جابماً آخر (وقيل إن حال نهر عظيم) يحوج إلى سياحة (بين شقيها كانا كجلذنين) فلا يقام في كل شق أكثر من جمعة واعتزّضه الشيخ أبو حامد بأنه يلزمه جواز قصر من دخل من أحدهما إلى الآخر بقصد السفر والتزامه قائله (وقيل: إن كانت قري) متفاصلة (فانصلت) عمارتها (تعدّد الجمعة بقديها) أي تلك القرى استصحاباً لحكمها الأول (ولو سبقها جمعة) بمحلّها حيث لا يجوز فيه التعدّد (فالصحيحة السابقة) لجمعها الشرائط ولو أخبرت طائفة بأنهم مسبوقون بأخرى اتّموها ظهراً والاستئناف أفضل ومحلّه كما هو ظاهر إن لم يمكنهم إدراك جمعة السابقين والا لزمهم القطع لإدراكها ويعرف السبق بخبر عدل رواية أو معذور كما هو ظاهر كما يقبل إخباره بنجاسة على المصلي وإنما

وهو ظاهر النص وإنما سكّت الشافعي رضي الله تعالى عنه على ذلك أي التعدّد بتعدّد؛ لأنّ المجتهد لا يتكرّر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة بالتعدّد مغني ونهاية. □ فؤد: (وقال إلخ) وصتف فيه أربع مصتقات نهاية. □ فؤد: (على ذلك) أي الإقتصار على جمعة واحدة. □ فؤد: (أحدث المهدي) أي في أيام خلافته. □ فؤد (سني: (إن حال إلخ) أي كبتاد نهاية. □ فؤد: (أكثر من جمعة) اسم التفضيل ليس على بايه. □ فؤد (سني: (إن كانت) أي البلدة نهاية. □ فؤد: (والتزمه قائله) أي التزم الجواز صاحب القيل لدفع الاعتراض. □ فؤد: (بمحلّها) إلى قوله كما يقبل في النهاية والمغني لإلا قوله: ومحلّه إلى ويعرف وقوله: رواية أو معذور. □ فؤد: (حيث لا يجوز فيه التعدّد) وذلك بأن لا يفسر اجتماعهم بمكان على الأول ومطلقاً على الثاني وأن لا يحول نهر على الثالث، وأن لا تكون البلدة في الأصل قري على الرابع ع ش. □ فؤد: (ولو أخبرت إلخ) بيناء المفعول فيصدق بما لو كان المخبر واجداً فيزيد إلى أن خبر الواحد كاف كما سيأتي في قوله ويعرف السبق بخبر عدل رواية إلخ. □ فؤد: (بأخرى) أي بطائفة أخرى. □ فؤد: (اتّموها ظهراً) أي كما لو خرج الوقت وهم فيها مغني ونهاية قال الرشيد في قوله: م ر اتّموها ظهراً لا يخفى إشكاله؛ لأنّ قضية الأخذ بقول المخبرين وجوب الاستئناف لأنّ حاصل إخبارهم بسبق أخرى لهم أن تحرّم هؤلاء باطل لوقوعه مسبقاً بجمعة صحيحة والفرق بين هذه وما لو خرج الوقت وهم فيها أنهم هناك أحرّموا بالجمعة في وقتها والصورة أنهم يجهلون خروجه في أنائها فقلّروا بخلاف هذا قائل. اهـ. □ فؤد: (والاستئناف أفضل) أي ليصحّ ظهراً بالاتفاق مغني. □ فؤد: (ومحلّه) أي محلّ جواز الأمرين. □ فؤد: (إن لم يمكنهم إلخ) أي وفيما إذا اتسع الوقت والآ لزمهم الإتمام ظهراً أخذاً بما يأتي. □ فؤد: (ويعلم السبق بخبر عدل إلخ) فإخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره شيخنا مغني ونهاية. □ فؤد: (بخبر عدل رواية إلخ) صوّر بهما؛ لأنّ كلاً لا يلزمه الجمعة فيصحّ تركه للجمعة والإخبار بالسبق سم وعبارة ع ش أي أو غيرهما ممن لا يمتنع عليه □ فؤد: (بخبر عدل رواية أو معلور) صوّر بهما؛ لأنّ كلاً لا يلزمه الجمعة فيصحّ تركه الجمعة

لم يُقبل في عدد الركعات خَيْرُ الغير؛ لأنه لا مدخل له فيه لإناطته بما في قلب المصلي (وفي قول إن كان السلطان مع الثانية) إماماً كان أو مأموماً (فهي الصحيحة) وإلا لأدى إلى تفويت جماعة أهل البلد بمبادرة شريضة ونائب السلطان حتى الإمام الذي ولّاه مثله في ذلك وكذا الذي أذن فيها أمّا ما يجوز فيه التعمّد فتعمّدت بزيادة على الحاجة فتصح السابقات إلى أن تنتهي الحاجة ثم تبطل الزائدات ومن شك في أنه من الأولين أو الآخرين أو في أن التعمّد بحاجة أو لا لزومه الإعادة فيما يظهر كما يعلم مما يأتي، فإن قلت فكيف مع هذا الشك

التخلف لقرب محلّه من المسجد وزيادته على الأربعين لتصح الخطبة في غيبته. اهـ. فود: (خير الغير) أي إذا لم يتلّفوا عدد التواتر. فود: (لا مدخل له فيه) أي للغير في العدد. فود: (إناطته إلخ) أي فلا يطّلع عليه الغير.

فود (سني): (وفي قول إن كان إلخ) قال البلقيني هذا القول مقيّد في الأم بأن لا يكون وكيل الإمام مع السابقة، فإن كان معها فالجمعة هي السابقة نهايةً ومغني. فود: (والأ) أي، وإن قلنا بصحة السابقة مطلقاً. فود: (جمعة أهل البلد) أي جمعة أكثرهم المصلين مع الإمام مغني. فود: (الذي ولّاه) الضمير المستتر للمضاف كما هو صريح صنيع النهاية أو للمضاف إليه كما هو صريح صنيع المغني والأول أكثر استعملاً وأقيد هنا. فود: (أذن) أي السلطان أو نائبه. فود: (أما ما يجوز إلخ) مختار قوله المتقدم حيث لا يجوز فيه التعمّد. فود: (ثم تبطل الزائدات) أي فيجب على مصلّيها ظهر يومها نهاية. فود: (ومن شك) أي عند الإحرام بدليل ما يأتي من السؤال والجواب ولا يخفى أن هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة أو المحتاج إليه فهي صحيحة سم أقول وكذا حكم الشك بعد الفراغ كما يأتي في قول المصنف فلو وقعتا معاً أو شك استؤنفت إلخ وشرحه. فود: (في أنه من الأولين إلخ) وهذا موجود الآن في حق كل من أهل بصرى؛ لأن كلا منهما لا يعلم هل جمعته سابقة أو لا ومعلوم لكل أحد أن هناك فوق الحاجة فيجب عليه فعل الظهر ش ويأتي عن شيخنا مثله. فود: (أو الآخرين) أي والفرض أن هناك ما لا يحتاج إليه بقينا حلياً.

فود: (لزومه الإعادة) أي إعادة الجمعة سم أي كما هو ظاهر كلام الشارح وفيه أن الشك لا يزول بإعادة الجمعة فالظاهر ما جزم به النهاية من لزوم الظهر عبارته ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات أو غيرها وجب عليه ظهر يومها اهـ وحمل ع ش والكردّي كلام الشارح على ما يوافقه ففسر الإعادة فيه

والإخبار بالسني. فود: (ومن شك) أي عند الإحرام بدليل ما يأتي من السؤال والجواب ولا يخفى أن هذا الشك حاصله الشك في أن جمعته من القدر الزائد على الحاجة فهي باطلة أو المحتاج إليه فهي صحيحة فهل حكمه كما في قوله فلو وقعتا معاً أو شك استؤنفت الجمعة وهل قضية ذلك أنه إذا استأنفها برئ حيث لم يمارن استئناف القدر الزائد، وإن سبقوه بالفعل أولاً؛ لأن مقتضى شكه عدم إجزائهم ما فعلوه أولاً فليأتمل.

يُحَرِّمُ أَوْ لَا وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ فِي الْبُطْلَانِ قُلْتُ: لَا نَظَرَ لِهَذَا التَّرَدُّدِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ السَّابِقَاتِ الْمُحْتَاجِ إِلَى الْيَهْنِ فَصَحَّحْتُ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مُقَارَنَةِ الْمُبْطِلِ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ (وَالْمُعْتَبَرُ سَبْقُ التَّحَرُّمِ) بِرَأْيِ أَكْثَرِ مِنَ الْإِمَامِ، وَإِنْ لَمْ يَلْخُفْهُ الْأَرْبَعُونَ إِلَّا بَعْدَ إِحْرَامِ أَرْبَعِي الْمُتَأَخِّرِ؛ لِأَنَّ بِالرَّاءِ يَتَّبِعُونَ الْإِنْعِقَادَ وَالْعَدُّ نَائِبٌ فَلَمْ يُعْتَبَرْ وَقِيلَ: هُوَ الْمُعْتَبَرُ وَيُدُلُّ لَهُ أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ سَلَّمَ فِي الْوَقْتِ وَالْقَوْمُ خَارِجُهُ فَلَا جُمُعَةً لِلْجَمِيعِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ لِلتَّمْيِيزِ فِي السَّبْقِ لِيَكُونَ الْكُلُّ فِي الْوَقْتِ مَا لَمْ يُعْتَقَرْ، ثُمَّ لِأَنَّ الْوَقْتَ هُوَ الْأَصْلُ كَمَا مَرَّ (وَقِيلَ) سَبْقُ الْهَمْزَةِ وَقِيلَ سَبْقُ

بِعَادَةِ الْجُمُعَةِ ظَهَرًا. هـ فُود: (أَنْ يَظْهَرَ) أَيِ مَا أَخْرَمَ بِهِ الْمُتَرَدِّدُ. هـ فُود: (مِنَ السَّابِقَاتِ الْإِنْخِ) أَيِ أَوْ أَنَّهُ هُوَ السَّابِقُ. هـ فُود: (تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ) أَيِ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّ وَقْتَ الْحَاجَةِ لَمْ يَنْقَضِ، فَإِنْ عَلِمَ انْقِضَاءَهُ لَمْ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ بَلْ لَمْ تَجْزُ وَقَدْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ، وَإِنْ شَكَّ فَهَلْ يَمِيدُ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَظْهَرَ شَيْءٌ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ أَيْضًا وَيَعُودُ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ سَمَّ وَقَوْلُهُ: إِنْ عَلِمَ أَنَّ وَقْتَ الْحَاجَةِ الْإِنْخِ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ فَمَا مَعْنَى لُزُومِ الْإِعَادَةِ وَقَوْلُهُ: أَوْ كَيْفَ الْحَالُ وَيَظْهَرُ أَنَّهُ يَصِيرُ إِلَى ضَيْقِ الْوَقْتِ، فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ جُمُعَتَهُ مِنَ الصَّحِيحَاتِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَالْأَقْبَحُ عَلَيْهِ الظُّهْرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ: تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ أَيِ إِعَادَتِهَا ظَهَرًا لَا جُمُعَةً؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعَلِمَ مِنْ هَذَا وَمِمَّا مَرَّ فِي الْجَمَاعَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ افْتَدَى بِمَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ أَثْمًا وَلَمْ يَتَّبِعْ كَوْنَهُ قَارِنًا لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ فِي بَعْضٍ مِنَ الْأَرْبَعِينَ الْمَحْسُوبِينَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ أَمْ لَا وَلَمْ يَتَّبِعْ الْحَالُ لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ إِمَامٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آخَرِينَ. اهـ. أَيِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرِهِمَا. هـ فُود: (بِرَأْيِ أَكْثَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي النِّهَايَةِ وَالْيِ قَوْلُهُ وَيُجَابُ فِي الْمُغْنِي. هـ فُود: (بِرَأْيِ أَكْثَرِ الْإِنْخِ) أَيِ، وَإِنْ سَبَقَهُ الْآخَرُ بِالْهَمْزِ مُغْنِي. هـ فُود: (الْأَرْبَعُونَ) أَيِ تَكْمِلَةُ الْأَرْبَعِينَ عِبَارَةً لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي سَبْعَةً وَثَلَاثُونَ. هـ فُود: (الْمُتَأَخِّرُ) أَيِ الْإِمَامِ الْمُتَأَخِّرُ إِحْرَامُهُ عَنْ إِحْرَامِ إِمَامٍ آخَرَ. هـ فُود: (لِإِنْخِ) تَغْلِيلٌ لِلْمُغْنِي. هـ فُود: (يَتَّبِعُونَ الْإِنْعِقَادَ) أَيِ وَتَعَبَّتْ جُمُعَتُهُ لِلْسَّبْقِ وَامْتَنَعَ عَلَى غَيْرِهِ افْتِتَاحُ جُمُعَةٍ أُخْرَى نِهَابَةً وَمُغْنِي. هـ فُود: (وَقِيلَ الْإِنْخِ) عِبَارَةً لِلْمُغْنِي وَقِيلَ الثَّانِيَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا عِبْرَةَ بِهِ مَعَ وُجُودِ أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ فِي الْوَقْتِ الْإِنْخِ. هـ فُود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَالْمُسَبُّوقِ كَغَيْرِهِ. هـ فُود: (سَبْقُ الْهَمْزَةِ) أَيِ مِنَ اللَّهِ مُغْنِي.

هـ فُود: (تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ) أَيِ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّ وَقْتَ الْحَاجَةِ لَمْ يَنْقَضِ، فَإِنْ عَلِمَ انْقِضَاءَهُ لَمْ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ بَلْ لَمْ تَجْزُ وَقَدْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ، وَإِنْ شَكَّ فَهَلْ يَمِيدُ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَظْهَرَ شَيْءٌ تَلَزَمَ الْإِعَادَةُ أَيْضًا وَيَعُودُ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ فَلْيُحَرِّزْ. هـ فُود: (وَالْمُعْتَبَرُ سَبْقُ التَّحَرُّمِ بِرَأْيِ أَكْثَرِ الْإِنْخِ)، فَإِنْ قُلْتُ بِتَسَامِ الرِّاءِ يَتَّبِعُونَ الدُّخُولَ مِنْ أَوَّلِ التَّكْبِيرِ فَمَنْ سَبَقَ بِأَوَّلِهِ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ رَأَاهُ عَنْ رَأْيِ الْآخَرِ يَتَّبِعُ سَبْقَهُ إِيَّاهُ فَكَانَ يَتَّبِعِي اغْتِيَارَ الْإِنْتِدَاءِ قُلْتُ السَّابِقُ بِالرِّاءِ يَتَّبِعُ دُخُولَهُ قَبْلَ تَمَامِ إِحْرَامِ الْآخَرِ فَيَخْتَلُ إِحْرَامُهُ لِإِنْعِقَادِ جُمُعَتِهِ قَبْلَ تَمَامِهِ وَهُوَ مَانِعٌ مِنَ انْعِقَادِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ اتَّصَحَّ اغْتِيَارُ الْإِنْتِهَاءِ.

(التخلُّل) وهو السلام أي مِمَّ الْمُتَأَخِّرِ مِنْهُ من عليكم أو السلام كما هو ظاهرٌ وذلك للأمنِ بعده من غزوٍ مُفْهِدٍ للصلاة بخلاف التحريم (وقيل) الْمُعْتَبَرُ السَّبْقُ (بأَوَّلِ الْخُطْبَةِ) بناءً على أَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ بَدَلٌ عَنْ الرِّكَعَتَيْنِ (فلو وَقَعْتَ) بِمَحَلٍّ يَمْتَنِعُ تَعَدُّهَا فِيهِ (مَعًا أَوْ شَكًّا) أَوْقَعْتَ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا (اسْتَوْفَيْتَ الْجُمُعَةَ) إِنْ ائْتَسَعَ الْوَقْتُ لِتَدَافُعِهِمَا فِي الْمَعِيَةِ وَاحْتِمَالِهَا عِنْدَ الشَّكِّ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعِ جُمُعَةٍ مُجْزِئَةٍ فِي حَقِّ كُلِّ طَائِفَةٍ وَلَا أَثَرٌ لِلتَّرَدُّدِ.....

• فَوُدَّ: (مِنْ عَلَيْكُمْ الْفَخ) بَيَانٌ لِلْمُتَأَخِّرِ سَمَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: مِنْ عَلَيْكُمْ أَيِ إِنْ أُخْرِيَ مِنَ السَّلَامِ كَمَا هُوَ الْمَعْنَوُ. • وَفَوُدَّ: (أَوِ السَّلَامِ) أَيِ إِنْ أُخْرِيَ مِنْ عَلَيْكُمْ بِأَنْ قَالَ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ. اهـ. • فَوُدَّ: (بِمَحَلٍّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُنْهَى إِلَّا قَوْلُهُ: لِلتَّرَدُّدِ إِلَى لَاحْتِمَالٍ تَقْدُمُ.

• فَوُدَّ (سَبِي): (اسْتَوْفَيْتَ الْجُمُعَةَ) أَيِ فَلَوْ أَيْسَرَ مِنْ اسْتِثْنَائِهَا صَلَّى الظُّهْرَ وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُتَجَنَّبُ أُمُورٌ مِنْهَا نَذْبُ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّةِ دُونَ الْبُعْدِيَّةِ أَمَّا نَذْبُ الْقَبْلِيَّةِ فَتَبَعًا لَوْجُوبِ الْإِقْدَامِ عَلَى الْجُمُعَةِ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَسْبِقَ وَأَمَّا عَدَمُ نَذْبِ الْبُعْدِيَّةِ فَلِإِنَّهُ بِالْمَعِيَةِ أَوْ الشَّكِّ تَبَيَّنَ عَدَمُ إِجْزَائِهَا وَمِنْهَا أَنْ تَجِبَ كِفَايَةُ الْجَمَاعَةِ فِي الظُّهْرِ لِأَنَّهُ الَّذِي صَارَ فَرَضَ الْوَقْتِ

(فَرَعَ): حَيْثُ تَعَدَّدَتِ الْجُمُعَةُ طُلِبَ الظُّهْرُ وَجُوبًا إِنْ لَمْ يَجْزِ التَّعَدُّدُ وَنَذْبًا إِنْ جَازَ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ التَّعَدُّدَ مُطْلَقًا أَيِ سَوَاءَ كَانَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ أَوْ زَائِدًا عَلَيْهَا سَمَ. • فَوُدَّ: (لِتَدَافُعِهِمَا فِي الْمَعِيَةِ) أَيِ فَلَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا أَوْلَى مِنَ الْأُخْرَى مُغْنِي. • فَوُدَّ: (مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ الْفَخ) لَا يُقَالُ هَذَا بَعَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِيمَا لَوْ شَكُّ هَلْ فِي الْأَمَاجِنِ غَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ أَوْ لَا وَقَدْ قُلْتُمْ فِيهَا بَعْدَ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْإِحْتِمَالُ

• فَوُدَّ (سَبِي): (فَلَوْ وَقَعْتَ مَعًا أَوْ شَكًّا اسْتَوْفَيْتَ الْجُمُعَةَ) فَلَوْ أَيْسَرَ مِنْ اسْتِثْنَائِهَا صَلَّى الظُّهْرَ وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُتَجَنَّبُ أُمُورٌ مِنْهَا نَذْبُ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّةِ دُونَ الْبُعْدِيَّةِ أَمَّا نَذْبُ الْقَبْلِيَّةِ فَتَبَعًا لِحُجُوزِ إِقْدَامِهِ عَلَى الْجُمُعَةِ وَإِنَّمَا جَازَ الْإِقْدَامُ عَلَيْهَا بَلْ وَجِبَ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَسْبِقَ وَمِنْ لَازِمِ مَشْرُوعِيَّةِ إِقْدَامِهِ عَلَيْهَا مَشْرُوعِيَّةُ سُنَّتِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ وَإِلَّا لَافْتَتَحَ الْإِقْدَامُ أَيْضًا عَلَى الْجُمُعَةِ وَأَمَّا عَدَمُ نَذْبِ الْبُعْدِيَّةِ فَلِإِنَّهُ بِالْمَعِيَةِ أَوْ الشَّكِّ تَبَيَّنَ عَدَمُ إِجْزَائِهَا وَإِنْ مَا وَقَعَ لَيْسَ فَرَضٌ وَفِيهِ فَلَمْ يَتَّقَ لَهُ بَلَّ الْقِيَاسُ انْقِلَابًا مَا وَقَعَ مِنَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلِيِّهَا تَمَلًّا مُطْلَقًا وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ أَنَّ نَذْبَ الْقَبْلِيَّةِ مَنُوطٌ بِحُجُوزِ الْإِقْدَامِ عَلَى الْجُمُعَةِ وَالْبُعْدِيَّةِ مَنُوطَةٌ بِإِجْزَاءِ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَعَلَهَا وَمِنْهَا أَنْ تَجِبَ كِفَايَةُ الْجَمَاعَةِ فِي الظُّهْرِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي صَارَ فَرَضَ الْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةِ فِي فَرَضِ الْوَقْتِ وَاجِبَةٌ كِفَايَةً فَلَيْتَأَمَّلُ.

• فَوُدَّ (سَبِي): (اسْتَوْفَيْتَ الْجُمُعَةَ) فَلَوْ أَيْسَرَ مِنْ اسْتِثْنَائِهَا صَلَّى الظُّهْرَ وَانْتَفَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِالْيَاسِ الْعَادِيَّ بِأَنْ جَزَتْ الْعَادَةُ بِعَدَمِ اسْتِثْنَائِهَا. وَشَرَطَ شَيْخُنَا عَبْدَ الْحَمِيدِ الْيَاسَ الْحَقِيقِيَّ بِأَنْ يَضِيقَ الْوَقْتُ وَيُؤَيِّدَهُ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَقْعَلُوا شَيْئًا مُطْلَقًا اشْتَعَّ الظُّهْرُ إِلَّا عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَلَيْتَأَمَّلُ.

(فَرَعَ): حَيْثُ تَعَدَّدَتِ الْجُمُعَةُ طُلِبَ الظُّهْرُ وَجُوبًا إِنْ لَمْ يَجْزِ التَّعَدُّدُ وَنَذْبًا إِنْ جَازَ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ التَّعَدُّدَ مُطْلَقًا أَيِ سَوَاءَ كَانَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ أَوْ زَائِدًا عَلَيْهَا.

مع إخبار العدلي؛ لأن الشارع أقام إخباره في نحو ذلك مقام اليقين.
(كيفية) من الواضح أنه لا يجوز الاستئناف مع التعدد إلا إن علم أنه يقدر الحاجة فقط ولا فلا فائدة له وأنه ما دام الوقت متسعاً لا يصح الظهور إلا إن وقع اليأس من الجمعة أخذاً بما مر أولاً

في هذه الصورة أخف من الاحتمال في المعية لأن الشك في المعية شك في الإنعقاد حلياً اهـ
بجبري. هـ فود: (ومع إخبار العدلي) أي بالسبق بقي ما لو تعارض عليه مخبران ففي الرزكشي أنه يقدم المخبر بالسبق؛ لأن معه زيادة علم ونازعه في الإيعاب بأن السبق إنما يرجع إذا كان مستنده يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك قال والحق أنهما متعارضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة ع ش. هـ فود: (ولا لاحتمال تقدم إحداهما إلخ) عبارة المفتي والنهاية قال الإمام وحكم الأئمة باتهم إذا عادوا الجمعة برئت ذمتهم مشكلاً لاحتمال تقدم إحداهما فلا يصح أخرى فاليقين أن يقيموا الجمعة، ثم ظهر أن قال في المجموع وما قاله مستحب وإلا فالجمعة كافية في البراءة كما قاله؛ لأن الأصل عدم وقوع الجمعة إلخ قال غيره ولأن السبق إذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتمال؛ لأن النظر إلى علم المكلف أو ظنه لا إلى نفس الأمر. اهـ. هـ فود: (فلا يصح الأخرى) أي المستأنفة بصري.

هـ فود: (أنه لا يجوز الاستئناف إلخ) أي بمحل يجب فيه الاستئناف لكون التعدد فيه فوق الحاجة ووقعت هذه الجمع معاً يقيناً أو شكاً عبارة المفتي فائدة الجمع المحتاج إليها مع الزائدة عليه كالجمعتين المحتاج إلى إحداهما ففي ذلك التفصيل المذكور فيهما كما أفنى به البرهان بن أبي شريف. اهـ. وعبارة شيخنا، ولو تعددت الجمعة بمحل ينتج فيه التعدد أو زادت على قدر الحاجة في محل يجوز فيه التعدد كان للمسألة خمسة أحوال: الأولى أن تقعا معاً فتبطلان فيجب أن يجتمعا ويميدوها الجمعة عند اتساع الوقت الثانية أن تقعا مرتباً فالسابقة هي الصحيحة واللاحقة باطله فيجب على أهلها صلاة الظهر الثالثة أن يشك في السبق والمعية فهي كالحالة الأولى الرابعة أن يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة فيجب عليهم الظهر؛ لأنه لا سبيل إلى إعادة الجمعة مع يقين وقوع الجمعة صحيحة في نفس الأمر لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعها غير معلومة وجب عليهم الظهر الخامسة أن يعلم السبق وتعلم عين السابقة لكن نُسيت وهي كالحالة الرابعة ففي مضرنا يجب علينا فعل الجمعة أولاً لاحتمال أن تكون جمعتنا من العدد المحتاج إليه ثم يجب علينا فعل الظهر لاحتمال أن تكون من العدد غير المحتاج إليه مع كون الأصل عدم وقوع الجمعة مجزئة اهـ. هـ فود: (مع التعدد) أي تعدد المستأنفة. هـ وفود: (أنه) أي التعدد في الاستئناف. هـ فود: (والأ) أي بأن زاد عليه يقيناً أو شكاً.

هـ فود: (لا يصح) كذا في أصله بخطه وفي نسخة الظهر على أنه فاعل وهي أظهر، وإن كانت من تصرف الشاخ بصري. هـ فود: (وأنه ما دام الوقت متسعاً إلخ) واكتفى شيخنا الشهاب الزملي أي والنهاية بالياس العادي بأن جرت العادة بعدم استئنافها وشرط شيخنا عبد الحميد أي كالشارح اليأس الحقيقي بأن يضيئ الوقت ويؤيده أنهم لو لم يفعلوا شيئاً مطلقاً امتنع الظهر إلا عند ضيق الوقت فليتامل سم. هـ فود: (بما مر أولاً) أي في التبيين السابق في شرح إلى اليأس من إدراك الجمعة.

وَأَنَّ هَذِهِ الظُّهْرُ هِيَ الْوَاجِبَةُ ظَاهِرًا فَتَقَعُ الْجَمَاعَةُ فِيهَا فَرَضَ كِفَايَةٍ لَا سُنَّةٌ وَتُسَرُّ الْأَذَانُ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَذَانٌ قَبْلَ وَالْإِقَامَةُ لَهَا، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: السَّابِقُ تُسَرُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظَهْرِهِمْ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ ثُمَّ هُوَ الْجُمُعَةُ وَقَدْ وَقَعَتْ صَحِيحَةٌ مُجَزَّةٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالشُّكِّ فِي الْمَعِيَةِ وَقُوعُهَا عَلَى حَالَةٍ تُمْكِنُ فِيهَا الْمَعِيَةُ وَكَذَا الْبَاقِي فَلَا يُقَالُ لَوْ شُكَّ بَعْضُ الْأَرْبَعِينَ دُونَ بَعْضٍ مَا حُكِمَ نَعْمَ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَبَرَ بَعْضُ الْأَرْبَعِينَ عَدَلَ بِسَبْقِ جُمُعَتِهِمْ لَمْ يُلْزَمُ اسْتِثْنَاءُ لَأَنَّهُمْ غَيْرُ شَاكِينَ بِخِلَافِ الْبَاقِينَ يُلْزَمُهُ إِنْ أُمِكنَهُمْ بِشُرُوطِهِ وَلَا لِاحْتِمَالِ تَقَدُّمِ إِحْدَاهُمَا فِي مَسْأَلَةِ الشُّكِّ فَلَا تَصِحُّ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى ظَنِّ الْمُكَلَّفِ دُونَ نَفْسِ الْأَمْرِ لَكِنْ يُسَرُّ مُرَاعَاتُهُ بِأَنْ يُصَلُّوا بَعْدَهَا الظُّهْرَ (وَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَقَعَيْنِ) كَأَنْ سَمِعَ مُسَافِرٌ مَثَلًا تَكْبِيرَتَيْنِ مُتَلَحِّقَتَيْنِ وَجَهْلَ

قَوْلُهُ: (وَيُسَرُّ الْأَذَانُ لَهَا) الْخُ أَيِ السُّنَّةِ الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَغْدِيَّةِ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَمَحَلُّ سَرِّ الْبَغْدِيَّةِ لِلْجُمُعَةِ إِنْ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ مَعَهَا أَوْ جُوبًا أَوْ نَذْبًا وَلَا قَامَتْ قَبْلِيَّةُ الظُّهْرِ مَقَامَ بَغْدِيَّةِ الْجُمُعَةِ فَيُصَلِّي قَبْلِيَّةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَبْلِيَّةُ الظُّهْرِ، ثُمَّ بَغْدِيَّةَ وَلَا بَغْدِيَّةَ لِلْجُمُعَةِ حَيْثُ تَبَيَّنَ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَذْنٌ قَبْلُ) أَيِ، وَلَوْ بِقَصْدِ الْجُمُعَةِ. قَوْلُهُ: (وَالْإِقَامَةُ الْخُ) أَيِ تُسَرُّ لَهَا الْإِقَامَةُ مُطْلَقًا. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ وَقُوعُ جَمَاعَةٍ ذَلِكَ الظُّهْرَ فَرَضَ كِفَايَةٍ. قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَيِ عَنْ قَرِيبٍ. قَوْلُهُ: (فِي ظَهْرِهِمْ) أَيِ مَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ. قَوْلُهُ: (لِإِنْ الْفَرَضِ) أَيِ أَصَالَةٍ (ثُمَّ) أَيِ فِي بَلَدِ الْجُمُعَةِ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ الْمُرَادَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَقُوعُهَا الْخُ) أَيِ قَمَتِي وَقَعْنَا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ اسْتَوْفَتْ الْجُمُعَةُ وَجَدَ الشُّكَّ بِالْفِعْلِ أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْبَاقِي) أَرَادَ بِهِ التَّرْتِيبَ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ بِالْبَاقِي الشُّكُّ فِي أَنَّهُ مِنْ الْأَوَّلَيْنِ الْخُ أَوْ فِي أَنَّ التَّعَدُّدَ لِحَاجَةٍ أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (فَلَا يُقَالُ لَوْ شُكَّ الْخُ) يَنْفِي قَمَتِي كَانَ الْمُرَادُ بِالشُّكِّ فِي الْمَعِيَةِ أَوْ فِي الْبَاقِي مَا ذَكَرَ فَلَا يَتَّبَعُ حُكْمُ الْأَرْبَعِينَ؛ لِأَنَّ الْوُقُوعَ عَلَى الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْرٌ مُضَافٌ إِلَى الْجَمِيعِ. قَوْلُهُ: (نَعْمَ يَظْهَرُ الْخُ) تَصْوِيرٌ لِشُكِّ الْبَعْضِ يَنْفِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يُحْتَمَلُ شُكُّ الْبَعْضِ لَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى قَالَهُ الْكُرْدِيُّ أَقُولُ: بَلْ يُحْتَمَلُ فِيهَا أَيْضًا بِأَنْ يُخَيَّرَ إِحْدَى الطَّوَائِفِ عَدَلَ بِأَنْ جُمُعَتَهَا مِنْ السَّابِقَاتِ أَوْ عُدُولَ بِأَنَّ التَّعَدُّدَ لِحَاجَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُلْزَمُ الْخُ) أَيِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الشَّارِعَ أَقَامَ إِخْبَارَهُ الْخُ وَقَصَّيْتُهُ عَدَمَ جَوَازِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (إِنْ أُمِكنَهُ الْخُ) الْأُولَى جَمْعُ الضَّمِيرِ أَيِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ اسْتِثْنَاءُ الْجُمُعَةِ فَيَجِبُ الظُّهْرُ.

قَوْلُهُ (وَأَنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَقَعَيْنِ الْخُ) وَقَدْ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَمْعِ الْوَاقِعَةِ فِي مَضَرِّ الْآنَ بِأَنَّهَا صَحِيحَةٌ سَوَاءٌ أَوْقَعَتْ مَعًا أَوْ مُرَتَّبًا إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ عُسْرُ الْاجْتِمَاعِ بِإِمْكَنِ تِلْكَ الْجَمْعِ فَلَا

قَوْلُهُ: (وَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ تَقَعَيْنِ أَوْ تَقَعَيْنِ) وَتُسَرُّ ظَهْرًا) فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا هَلْ يَنْدَبُ لِكُلِّ مَنِ الْفِرْقَتَيْنِ سُنَّةُ الْجُمُعَةِ الْبَغْدِيَّةِ لِقُوعِ جُمُعَةٍ مُجَزَّةٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ مِنْ كُلِّ مَنِهَا أَوْ لِأَنَّهَا لَمْ تَجُزْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا فِي نَظَرِ وَالثَّانِي غَيْرُ بَعِيدٍ ثَانِيهِمَا هَلْ تَجِبُ الْجَمَاعَةُ كِفَايَةً فِي الظُّهْرِ؛ لِأَنَّهَا الْمُجَزَّةُ أَوْ لَا لِحُصُولِ الْجَمَاعَةِ فِي جُمُعَةٍ صَحِيحَةٍ فِي نَظَرِ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ.

الْمُتَقَدِّمَةُ مِنْهُمَا (أَوْ تَقَوُّنْتَ وَنُسِيتَ صَلَّوْا ظَهْرًا) لِيَتَّقِينَ وَقُوعَ جُمُعَةٍ صَحِيحَةٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِكُنْهَا غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لِمُعْتَبَرَةٍ مِنْهُمَا وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْفَرْضِ فِي حَقِّ كُلِّ فَلَزِمَتْهُمَا الظُّهْرُ عَمَلًا بِالْأَسْوَأِ فِيهَا وَفِيهِ (وَفِي قَوْلِ جُمُعَةٍ)؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ غَيْرَ مُجَرَّرَيْنِ.

(الرَّابِعُ الْجَمَاعَةُ) بِإِجْمَاعٍ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ لَكِنْ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِخِلَافِ الْعَدِّ لَا بُدَّ مِنْ بَقَائِهِ إِلَى سَلَامِ الْكُلِّ حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ قَبْلَ سَلَامِهِ، وَلَوْ بَعْدَ سَلَامٍ مِنْ عَدَاهُ مِنْهُمْ بَطَلَتْ جُمُعَةُ الْكُلِّ وَقَدْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ بَانَ الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ مُحْدِثِينَ صَحَّحَتْ

يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ مُصَلِّيَيْهَا صَلَاةُ ظُهْرٍ يَوْمَهَا لِكُنْهَا تُسْتَحَبُّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ تَعَدُّ الْجُمُعَةِ بِالْبَلَدَةِ، وَإِنْ عَسَرَ الْاجْتِمَاعُ فِي مَكَانٍ فِيهِ ثُمَّ الْجَمْعُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى التَّعَدُّ غَيْرُ صَحِيحَةٍ فَيجِبُ عَلَى مُصَلِّيَيْهَا ظُهْرٌ يَوْمَهَا نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر لِكُنْهَا تُسْتَحَبُّ الْإِنْفِ هَذَا مَقْرُوضٌ فِيمَا إِذَا تَعَدَّدَتْ وَاحْتِجَلْ كَوْنُ جُمُعَةٍ مَسْبُوقَةٍ أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَدَّدْ أَوْ تَعَدَّدَتْ وَعُلِمَ أَنَّهَا السَّابِقَةُ فَلَا يَجُوزُ إِعَادَتُهَا جُمُعَةً بِمَحَلِّهِ لَاغِتْقَادِ بَطْلَانِ الثَّانِيَةِ وَلَا ظُهْرًا لِسُقُوطِ فَرْضِهِ بِالْجُمُعَةِ وَلَمْ يُخَاطَبْ بِالظُّهْرِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ اهـ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ إِذَا كَانَتْ جُمُعَةٌ جَامِعَةً لِسَائِرِ الشُّرُوطِ أَيْضًا يَقِينًا أَوْ ظَنًّا بِخِلَافِ مَا إِذَا شَكَّ فِي بَعْضِهَا كَأَن تَرَدَّدَ فِي بَعْضِ الْأَرْبَعِينَ الْمَخْشُوبِينَ هَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْكَمَالِ أَمْ لَا وَلَمْ يَتَّبِعِ الْحَالُ لَزِمَتَهُ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظُهْرًا كَمَا مَرَّ عَنِ الْكُرْدِيِّ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ وَأَيْضًا تَقَدَّمَ عَنْ قُرَيْبٍ عَنْ شَيْخِنَا ع ش مَا يَتَعَلَّقُ بِجَمْعٍ مُضَرٍّ رَاجِعَةٍ..

قَوْلُ (سُئِيَ): (صَلَّوْا ظَهْرًا) وَلَا يُقَالُ إِنَّا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ صَلَاتَيْنِ الْجُمُعَةَ وَالظُّهْرَ بَلِ الْوَاجِبُ وَاحِدَةٌ فَقَطُّ، إِلَّا أَنَّا لَمَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ مَا تَبَيَّرَ بِهِ الدَّمَةُ أَوْجَبْنَا كُلَّيْهِمَا لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ بَيِّتَيْنِ وَهَذَا كَمَا لَوْ نُسِيَ إِحْدَى الْخَمْسِ وَلَا يَتَلَمَّ عَيْنُهَا فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ فَقَطُّ وَتَلَزِمُهُ بِالْخَمْسِ لِيَتَرَأَّ ذِمَّتُهُ بَيِّتَيْنِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْبَرِّ الْأَجْهَوْرِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الزَّمَلِيِّ مَا يُوَافِقُهُ ع ش. □ فَوَدَّ: (كَأَن سَمِعَ) إِلَى قَوْلِهِ عَمَلًا فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (عَمَلًا بِالْأَسْوَأِ فِيهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ وَهُوَ عَدَمُ جَوَازِ إِعَادَتِهَا لِيَتَّقِينَ وَقُوعَ جُمُعَةٍ صَحِيحَةٍ (وَفِيهِ) أَيِ الظُّهْرِ وَهُوَ بَقَاءُ فَرْضِ الْوَقْتِ وَعَدَمُ سُقُوطِهِ بِمَا فُعِلَ مِنَ الْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (بِإِجْمَاعٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْكَلُ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ) احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ ابْنِ حَزْمٍ بِإِيقَادِهَا بِالْوَاحِدِ مُتَّفَرِّدًا. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى الْإِنْفِ) أَيِ فَقَطُّ فَلَوْ صَلَّى الْإِمَامُ بَارِعِينَ رُكْعَةً، ثُمَّ أَحْدَثَ فَاتَمَّ كُلُّ لِنَفْسِهِ أَجْزَائِهِمُ الْجُمُعَةُ نِهَائَةً وَمُغْنَى وَسَم. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ سَلَامٍ مِنْ عَدَاهُ الْإِنْفِ) أَيِ وَانْصِرَافِهِ إِلَى بَيْتِهِ، وَبِذَلِكَ يُلْفَظُ قِيَالُ لَنَا شَخْصٌ أَحْدَثَ فِي الْمَسْجِدِ بَطَلَتْ صَلَاةُ مَنْ فِي الْبَيْتِ شَيْخِنَا. □ فَوَدَّ: (بَطَلَتْ جُمُعَةُ الْكُلِّ) أَيِ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمُعَةٌ أَخَذًا وَمِمَّا تَقَدَّمَ بَصْرِيٌّ.

□ فَوَدَّ: (وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى بَطْلَانِ جُمُعَةِ الْكُلِّ بِذَلِكَ الْحَدَثِ. □ فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحٍ، وَلَوْ

□ فَوَدَّ: (إِلَى سَلَامِ الْكُلِّ) فَلَوْ صَلَّى الْإِمَامُ بَارِعِينَ رُكْعَةً، ثُمَّ أَحْدَثَ فَاتَمَّ كُلُّ لِنَفْسِهِ أَجْزَائِهِمُ الْجُمُعَةُ

للإمام لاستقلاله وللمتطهر منهم تبعاً له وقد يُجاب بأن الذي دلّ عليه صنيعهم حيث غيروا هنا بأحدتٍ وثمّ بيان أن الفرض هنا أنّه ظهر بطلان صلاته قبل سلامه وحينئذٍ فيُفرّق بأنّ العدّة ثمّ وجدت صورته إلى السلام فلم يؤثر تبين الحدث الراجع له لما يأتي أن جماعة المحدثين صحيحة حُسباناً وثواباً بخلاف ما هنا فإنّ خروج أحد الأربعين قبل سلام الكلّ أبطل وجود صورة العدّة قبل السلام فاستحال القول بالصحة هنا وعليه فلو لم يبن حدث الواجد هنا إلا بعد سلامه وسلامهم لم يؤثر؛ لأنّه من جزئيات تلك حينئذٍ واختلقوا في اشتراط تقدّم إحرام من تتقدّم بهم على غيرهم والمنقول الذي عليه جمع مُحَقِّقُونَ كاهن الرفعة والإسوي وغيرهما أنّه لا بُدّ منه وجزيت عليه في شرح القباب ورَدَدَت ما أطال به المُتَصَرِّفُونَ لا سيما الزركشي لِقَدَمِ الاشتراط لكنّ ممّا يؤيِّدُهم ما مرّ أيضاً أن إحرام الإمام هو الأصل وأنّه

بأن الإمام جُنُباً أو مُحَدِّثاً إلخ. • فوَد: (وَلِلْمُتَطَهِّرِ مِنْهُمْ تَبَعاً لَهُ) أي بخلاف ما لو بان الإمام مُحَدِّثاً فَقَطْ أو مع بعض بقيّة الأربعين لم يَصِحَّ لِأَحَدٍ كما يأتي في شرح، ولو بان الإمام مُحَدِّثاً إلخ سم. • فوَد: (فَيُفَرِّقُ الْإِلْخ) المُتَبَادَرُ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ عَدَمُ التَّغْوِيلِ فِيهِ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْ أَحَدَتٍ وَبِأَنَّ مُحَدِّثاً مِنْ طَرَوْ الْحَدَثِ فِي الْأَوَّلِ وَكَوْنُهُ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ فِي الثَّانِي وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَأَنَّ مَدَارَ الْفَرْقِ لَيْسَ إِلَّا عَلَى ظُهُورِ الْبُطْلَانِ قَبْلَ السَّلَامِ وَعَدَمُ ظُهُورِ ذَلِكَ سَمَ وَفِي الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. • فوَد: (تَبَيَّنَ الْحَدَثُ الْإِلْخ) أي بَعْدَ سَلَامِ الْكُلِّ. • فوَد: (لِإِذَا يَأْتِي) أي فِي شَرْحِ، وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُباً الْإِلْخ. • فوَد: (أَنَّ جَمَاعَةَ الْمُحَدِّثِينَ) أي الْجَمَاعَةَ مَعَهُمْ سَمَ. • فوَد: (فَإِنْ خَرُجَ أَحَدُ الْأَرْبَعِينَ) أي جُنُباً بِالْإِنْصِرَافِ بِالْفِعْلِ وَمِثْلُهُ مَا إِذَا تَبَيَّنَ الْحَدَثُ لِلْقَوْمِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ بِلا انْصِرَافٍ بَصْرِيٍّ. • فوَد: (تِلْكَ) أي مَا يَأْتِي. • فوَد: (حِينَئِذٍ) لَا يَظْهَرُ لَهُ فَائِدَةٌ. • فوَد: (وَاخْتَلَفُوا الْإِلْخ) فَيَتَّبِعِي لِمَنْ لَا تَتَقَدَّرُ بِهِ أَنْ لَا يُعْزِمَ بِهَا إِلَّا بَعْدَ إِحْرَامِ أَرْبَعِينَ مِمَّنْ تَتَقَدَّرُ بِهِمْ شَرْحٌ بِأَفْضَلٍ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ الشَّدِيدِ. • فوَد: (وَجَزَيْتَ عَلَيْهِ الْإِلْخ) وَجَرَى عَلَيْهِ أَيْضاً شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَالتَّخْفَةِ وَاعْتَمَدَ النَّهْيُ وَالْمُغْنِي وَالشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَفَتَحَ الْجَوَادِ عَدَمُ الْإِشْتِرَاطِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَقَوْلُهُ: وَالتَّخْفَةُ فِيهِ تَوَقَّفٌ بَلْ آخِرُ كَلَامِ التَّخْفَةِ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ. • فوَد: (لِقَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُتَصَرِّفِينَ وَأَفْتَى بِعَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ سَمَ. • فوَد: (مِمَّا يُؤَيِّدُهُمْ) أي الْمُتَصَرِّفِينَ. • فوَد: (مَا مَرَّ أَيْضاً) أي فِي شَرْحِ

• فوَد: (وَلِلْمُتَطَهِّرِ مِنْهُمْ تَبَعاً) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ بَانَ الْإِمَامُ مُحَدِّثاً فَقَطْ أَوْ مَعَ بَعْضِ بَقِيَّةِ الْأَرْبَعِينَ لَمْ يَصِحَّ لِأَحَدٍ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَلَوْ بَانَ الْإِمَامُ جُنُباً الْإِلْخَ صَرَّحَ بِذَلِكَ. • فوَد: (وَحِينَئِذٍ فَيُفَرِّقُ الْإِلْخ) الْمُتَبَادَرُ مِنْ هَذَا الْفَرْقِ عَدَمُ التَّغْوِيلِ فِيهِ عَلَى مَا يَتَبَادَرُ مِنْ أَحَدَتٍ وَبِأَنَّ مُحَدِّثاً مِنْ طَرَوْ الْحَدَثِ فِي الْأَوَّلِ وَكَوْنُهُ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ فِي الثَّانِي وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَأَنَّ مَدَارَ الْفَرْقِ لَيْسَ إِلَّا عَلَى ظُهُورِ الْبُطْلَانِ قَبْلَ السَّلَامِ وَعَدَمُ ظُهُورِ ذَلِكَ. • فوَد: (أَنَّ جَمَاعَةَ الْمُحَدِّثِينَ) أي الْجَمَاعَةَ مَعَهُمْ. • فوَد: (لِقَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ) أَفْتَى بِعَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

لا عبرة بإحرام العذبة وما يأتي أنه لو بانَ حَدَثُ المأمومين انْعَقَدَتْ للإمام فليعلم أن من لم تنقيد بهم وغيرهم كُلُّهم تبع للإمام وأنها حيث انْعَقَدَتْ له لم يُنْظَر للمأمومين قِيلَ وعلى الأول لا بُد من تأخير أفعالهم عن أفعال من تنقيد به كالإحرام انتهى وهو بعيد جدًا لوضوح الفرق بين الإحرام وغيره كما مر في الرابطة في الموقف بل الصواب هنا عَدَمُ اشتراط ذلك، وإن قلنا باشتراطه ثم لوضوح الفرق بين البائتين (وشرطها) أي الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كالقرب ونية الاقتداء وعَدَمُ المخالفة الفاجشة والعلم بأفعال الإمام وغير ذلك مما مر إلا نية الاقتداء والإمامة فإنهما شرطان هنا للانقياد كما مر إذ لا يمكن انقياد الجماعة مع الانفراد (و) اختصت باشتراط أمور أخرى منها (أن تقام بأربعين).....

والمُعْتَبَرُ سَبْقُ التَّحَرُّمِ . فورد: (وما يأتي) أي في المتن أيضًا . فورد: (وعلى الأول) أي الإشتراط .
 فورد: (كما مر) أي في الجماعة في شرح أو حال باب نافذ كُرْدِي . فورد: (هنا) أي في الجمعة .
 فورد: (عَدَمُ اشتراط ذلك) أي تأخر الأفعال . وفورد: (ثم) أي في الرابطة . فورد: (ونية الاقتداء) الاتسب لاسيئانها الآتي حذفه هنا . فورد: (مما مر) أي في باب الجماعة مُغْنِي . فورد: (إلا نية الاقتداء إلخ) اقتصر النهاية والمغني على استثناء الإمامة عبارتهما إلا في نية الإمامة فتجب هنا في الأصح لتخصّل له الجماعة . اهـ . ولعل وجهه أن نية الاقتداء شرط في جماعة غير الجمعة أيضًا .
 فورد (سني): (أن تقام بأربعين) أي منهم الإمام ومحل ذلك في غير صلاة ذات الرقاع أما فيها فيشترط زيادتهم على الأربعين ليحرّم الإمام بأربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أربعين على الصحيح لأنهم تبع للأولين نهاية أي بل يكفي بواحد كما يأتي في صلاة الخوف ع ش .
 فورد (سني): (بأربعين) أي، ولو كانوا ملتصقين كما قاله الرحمانى نقلًا عن الزملي شيخنا عبارة سم، ولو وجدَ بَدَنانِ مُلتَصِقانِ بِحَيْثُ هَذَا اثْنَيْنِ فِي بَابِ الْمِرَاثِ فَهَلْ يُعَدَّانِ هُنَا اثْنَيْنِ الْوَجْهَ أَنَّهُمَا يُعَدَّانِ هُنَا اثْنَيْنِ بَلْ فِي عِبَارَةِ ابْنِ الْقَطَّانِ أَنَّ حُكْمَهُمَا حُكْمُ الْاِثْنَيْنِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ م ر . اهـ . وسئل البلقيني عن أهل قرية لا يبلغ عددهم أربعين هل يصلون الجمعة أو الظهر فأجاب رحمته الله تعالى بأنهم يصلون الظهر على مذهب الشافعي وقد أجاز جمع من العلماء أن يصلوا الجمعة وهو قوي فإذا قلدوا أي جميعهم من قال هذه المقالة فإنهم يصلون الجمعة، وإن احتاطوا فصلوا الجمعة، ثم الظهر كان حسنًا فتح المعين وتقدم عن الجزهري ما يوافقه وفي رسالة الجمعة للشيخ عبد الفتاح الفارسي سئل الشيخ محمد بن سليمان الكُرْدِي، ثم المدني رحمته الله تعالى أن الجمعة إذا لم تستوف الشروط وصليت بتقليد أحد المذاهب وأراد المصلون إعادتها ظهرًا هل يجوز ذلك أم لا وأجاب بأن ذلك جائز لا منع منه بل هو

فورد: (أن تقام بأربعين) لو صلاها الأربعون في قرية أخرى، ثم حضروا قريتهم وأعادوها فيها فينبغي صيغة تلك الإعادة وهل ينسقط عنهم إثم التعميل أو تدفعه إذا قصدوا ابتداء أن يعودوا إلى قريتهم لإعادتها فيها فيه نظر .

وَأِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ صَلَّاهَا فِي قَرْيَةٍ أُخْرَى عَلَى مَا بَحَثَهُ جَمَعَ وَقِيَّاسُهُ أَنَّ الْمَرِيضَ لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ حَضَرَ حُسْبَ أَيْضًا أَوْ مِنَ الْجَنِّ.....

الْأَخَوَاتُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَمَا فِي الْإِمْدَادِ وَلَا يَجُوزُ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظَهْرًا وَكَذَا عَكْسُهُ لِغَيْرِ الْمَغْذُورِ فَمَحَلُّهُ عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى صِحَّةِ الْجُمُعَةِ لَا عِنْدَ وُجُودِ خِلَافٍ قَوِيٍّ فِي عَدَمِ صِحَّتِهَا نَعَمْ كَمَذْهَبِ الْغَيْرِ فِي صِحَّةِ الْجُمُعَةِ شُرُوطٌ لَا بُدَّ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِهِ مِنْ وُجُودِهَا وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَيْضًا فِرَازًا مِنَ التَّلْفِيكِ الْمَمْنُوعِ إِجْمَاعًا وَمِنَ الشُّرُوطِ الْمُغْتَبَرَةِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ الْقَائِلِ بِاتِّعَادِهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا طَهَارَةُ الْقُوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ عَنِ الْمَنِيِّ وَالْوُضُوءُ بِالشُّكِّ فِي الْحَدِيثِ وَنَسْخُ جَمِيعِ الرُّأْسِ فِي الْوُضُوءِ وَالْمَوَالِاةُ بَيْنَ أَغْضَاءِ الْوُضُوءِ وَالذَّلْكَ فِي الْوُضُوءِ وَالْفُسْلُ وَوَضْعُ الْأَتْفِ عَلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ مَكْشُوفَتَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ فِيهِ وَتَبَةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَأَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ بِالْعَمَاءِ وَأَنْ لَا يَكُونَ فَايِسًا مُجَاهِرًا وَأَنْ يَكُونَ الْخَطِيبُ هُوَ الْإِمَامُ وَأَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا فَقِدْتَ شُرُوطَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَمَا حُكْمُهَا وَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَحْرُمُ فِعْلُهَا حَيْثُ كَانَ لِأَنَّهُ تَلَيُّسٌ بِعِبَادَةِ فَايِسَةٍ نَعَمْ إِنْ قَالَ بِصِحَّتِهَا مَنْ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ وَقُلَّدَهُ الشَّافِعِيُّ تَقْلِيدًا صَحِيحًا مُجْتَمِعًا لِشُرُوطِهِ جَازَ فِعْلُهَا حَيْثُ بَلَّ يَجِبُ، ثُمَّ إِذَا أَرَادُوا إِعَادَتَهَا ظَهْرًا خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ فَلَا بَأْسَ بِهِ بَلَّ هُوَ مُسْتَحَبٌّ حَيْثُ بَلَّ، وَلَوْ مُتَفَرِّدًا وَقَوْلُهُمْ لَا تُعَادُ الْجُمُعَةُ ظَهْرًا مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْمَغْذُورِينَ وَبَيْنَهُمْ مَنْ وَقَعَ فِي صِحَّةِ جُمُعَتِهِ خِلَافٌ وَسُئِلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الرَّيْسِ مُفْتِي الشَّافِعِيَّةِ بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَلْ يُسْنُّ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظَهْرًا إِذَا كَانَ إِمَامُهَا مُخَالِفًا وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ نَعَمْ تُسْنُّ إِعَادَتَهَا ظَهْرًا حَيْثُ بَلَّ، وَلَوْ مُتَفَرِّدًا لِقَوْلِهِمْ كُلُّ صَلَاةٍ جَرَى فِيهَا خِلَافٌ تُسْنُّ إِعَادَتَهَا، وَلَوْ فَرَادَى وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ مِمَّا جَرَى الْخِلَافُ فِي صِحَّتِهَا كَمَا تَبَيَّنَ عَلَى ذَلِكَ التُّخْفَةُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ دُونَ الْأَرْبَعِينَ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ مُتَلَدِّينَ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الْعَدَدِ مَعَ جَهْلِهِمْ بِشُرُوطِ الْجُمُعَةِ عِنْدَهُ، وَقَالَ لَهُمْ إِمَامُهُمْ صَلُّوا وَيَكْفِي ذَلِكَ التَّقْلِيدُ وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ نَعَمْ حَيْثُ تَقْصُوا عَنْ الْأَرْبَعِينَ جَازَ التَّقْلِيدُ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ لَكِنْ مَعَ الْعِلْمِ بِالشُّرُوطِ الْمُغْتَبَرَةِ عِنْدَهُ وَالْعَمَلُ بِهِ أَيْضًا وَتُسْنُّ الْإِعَادَةَ، وَأَمَّا قَوْلُ إِمَامِهِمْ لَهُمْ وَيَكْفِي الْإِنْخُ فَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِالشُّرُوطِ فَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ انْتَهَى مَا تَبَيَّنَ نَقْلُهُ مِنْ تِلْكَ الرِّسَالَةِ بِاخْتِصَارٍ.

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقِيَّاسُهُ إِلَى أَوْ مِنَ الْجَنِّ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ الْإِنْخُ) أَيِ الْمُتَوَطَّنُ بِهَذَا الْمَحَلِّ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْإِمَامِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَإِنْ بَادَرَ ر بِالْمُخَالَفَةِ وَيَتَّبِعِي صِحَّةَ الْإِعَادَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ كُلِّهِمْ أَيْضًا سَم. • قَوْلُهُ: (أَوْ مِنَ الْجَنِّ الْإِنْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ صَلَّاهَا عِبَارَةً نِهَايَةً وَتَتَعَقَّدُ بِأَرْبَعِينَ مِنَ الْجَنِّ أَوْ مِنْهُمْ وَمِنَ الْإِنْسِ قَالَهُ الْقَمُولِيُّ وَقِيَّاهُ الدِّمِيرِيُّ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ بِمَا إِذَا

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ) أَيِ الْمُتَوَطَّنُ بِهَذَا الْمَحَلِّ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْإِمَامِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَإِنْ بَادَرَ ر بِالْمُخَالَفَةِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مِنَ الْجَنِّ) قَدْ يَفْتَضِي الْإِنْخِفاءَ بِكَوْنِ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْجَنِّ أَنَّهُ لَوْ أَقَامَهَا أَرْبَعُونَ مِنَ الْجَنِّ مُتَوَطَّنُونَ بِالْقَرْيَةِ لَمْ يَأْتُمْ إِنْشَاءُ الْقَرْيَةِ بِتَغْطِيلِ الْقَرْيَةِ مِنْهَا حَتَّى يَجُوزَ لَهُمُ الذَّهَابُ

كما قاله القمولي إن عِلِمَ بعدَ العِلْمِ بوجودهم وجودُ الشرطِ فيهم وقولُ الشافعي يُعزِّزُ مُدْعِي رُؤْيَيْهِمْ محمولٌ على مُدْعِيهَا فِي صُورِهِم الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي خُلِقُوا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُخَالِفٌ

نَصُّوْراً بِصُورَةِ بَنِي آدَمَ. اهـ. قال سم هذا أي التثبيدُ جزئي على الغالب لا شرط بل حيث عِلِمَ أو ظَنَ اتَّهَمَ جُنَّ ذُكُورَ كَفَى، وَإِنْ نَصُّوْراً بِصُورَةِ غَيْرِ بَنِي آدَمَ م ر اهـ وأقره ع ش واغْتَمَدَ الْقَلْبِيُّوِي وَشَبَّخْنَا وَالبُضْرِيُّ التَّحْيِيدَ عِبَارَةً شَبَّخْنَا، وَلَوْ كَانَ الْأَرْبَعُونَ مِنَ الْجَنِّ صَحَّحَتْ بِهِمُ الْجُمُعَةُ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ حَيْثُ عَلِمَتْ ذُكُورَتُهُمْ وَكَانُوا عَلَى صُورَةِ الْأَدَمِيِّينَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْأَدَمِيِّينَ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانُوا مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ اهـ وَسَتَانِي عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا قَالَه الْقَمُولِيُّ) قَدْ يَنْتَضِي الْإِكْتِفَاءُ بِكَوْنِ بَعْضِ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْجَنِّ أَنَّهُ لَوْ أَقَامَهَا أَرْبَعُونَ مِنَ الْجَنِّ مُسْتَطَوْنُونَ بِالْقَرْيَةِ لَمْ يَأْتُمْ إِنْشَاءُ الْقَرْيَةِ بِتَغْطِيلِ الْقَرْيَةِ مِنْهَا حَتَّى يَجُوزَ لَهُمُ الذَّهَابُ لِغَلْغَلِهَا فِي قَرْيَةٍ أُخْرَى وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ ذَلِكَ فَلْيَحْزَرْ سَمَ عَلَى حَجِّ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (إِنْ عِلِمَ الْإِنْسُ) وَهَلْ يُشْتَرَطُ لِصَحَّتِهَا مِنْهُمْ كَوْنُهُمْ فِي أَرْضِنَا أَوْ فِي الْأَرْضِ الثَّانِيَةِ أَمْ لَا يُشْتَرَطُ تَثَبُّتُهُمْ بِهِمْ، وَإِنْ كَانَ مَسْكَنُهُمْ فِي الْأَرْضِ السَّابِعَةِ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي بِذَلِيلِ قَوْلِهِمْ مَنْ وَقَفَ أَرْضًا سَرَتْ وَقَعِيشُهَا لِلْأَرْضِ السَّابِعَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ فِيهَا هُوَ مِنْ أَهْلِهَا نَعَمْ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ مَسَافَةٌ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِينَ ذِرَاعًا فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ لَا تَصَحُّ لِلْبُعْدِ كَالْإِنْسِ إِذَا بَعُدُوا عَنِ الْإِمَامِ ع ش وَفِيمَا اسْتَقَرَّ بِهِ نَظَرُ ظَاهِرٍ إِذْ غَيْرُ أَرْضِنَا لَا يُعَدُّ وَطَنًا لَنَا. هـ فَوَدَّ: (يُعَزِّزُ مُذْهَبُ الْإِنْسِ) إِنْ قُلْنَا بِكَفْرِ مُدْعِي رُؤْيَيْهِمْ فَهُوَ مُرْتَدٌّ وَالْمُرْتَدُّ لَا يُعَزِّزُ أَوَّلَ مَرَّةٍ م ر

لِغَلْغَلِهَا فِي قَرْيَةٍ أُخْرَى وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ ذَلِكَ فَلْيَحْزَرْ. هـ فَوَدَّ: (إِنْ عِلِمَ وجودُ الشرطِ فيهم) وَقَيَّدَهُ الدِّمِيرِيُّ فِي حَيَاةِ الْحَيَاةِ بِمَا إِذَا نَصُّوْراً بِصُورَةِ بَنِي آدَمَ هَذَا جَزَائِي عَلَى الْغَالِبِ لَا شَرْطَ بَلْ حَيْثُ عِلِمَ أَوْ ظَنَ اتَّهَمَ جُنَّ ذُكُورَ كَفَى، وَإِنْ نَصُّوْراً بِصُورَةِ غَيْرِ بَنِي آدَمَ م ر وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنِ النَّصِّ مِنْ كُفْرِ مُدْعِي رُؤْيَيْهِمْ عَمَلًا بِإِطْلَاقِ النَّصِّ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَدْعَى رُؤْيَيْهِمْ عَلَى مَا خُلِقُوا عَلَيْهِ وَكَلَامُنَا فِيمَنْ أَدْعَى ذَلِكَ عَلَى صُورَةِ بَنِي آدَمَ شَرَحُ م ر أَقُولُ أَمَّا قَوْلُهُ: أَوَّلًا وَقَيَّدَهُ الدِّمِيرِيُّ الْإِنْسَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّا لَا نَسْلَمُ أَوَّلًا مُخَالَفَتَهُ لِلْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿إِنَّكُمْ بَرَكْتُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَدْرِيهِمْ﴾ (الْأَمْرُ: ٢٧) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ رُؤْيَيْهِمْ لَنَا مِنْ غَيْرِ أَنْ نَرَاهُمْ أَوْ أَنَّ الْغَالِبَ ذَلِكَ فَلَا يَنْفِي وَقُوعَ رُؤْيَيْنَا إِيَّاهُمْ، وَلَوْ سَلِمَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْكُفْرِ مِنْ عِلْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ وَأَنَّ لَا يَقْصِدُ الْكَذِبَ وَالْأَفْلَاكُ يَتَّبِعُهُ الْكُفْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

هـ فَوَدَّ: (وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ يُعَزِّزُ الْإِنْسَ) إِنْ قُلْنَا بِكَفْرِ مُدْعِي رُؤْيَيْهِمْ فَهُوَ مُرْتَدٌّ وَالْمُرْتَدُّ لَا يُعَزِّزُ أَوَّلَ مَرَّةٍ م ر (فَرَزَعُ): لَوْ وَجَدَ بَدَنَانِ مَلْصِقَانِ بِحَيْثُ عُدَا اثْنَتَيْنِ فِي بَابِ الْمِيرَابِ فِي نَحْوِ حَجَبِ الْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ فَهَلْ يُعَدَّانِ هُنَا اثْنَتَيْنِ الْوَجْهَ أَتَاهُمَا يُعَدَّانِ هُنَا اثْنَتَيْنِ بَلْ فِي عِبَارَةِ ابْنِ الْقَطَّانِ أَنَّ حُكْمَهُمَا حُكْمُ الْإِثْنَتَيْنِ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ م ر.

(فَرَزَعُ): لَوْ شَكَّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فِي وُجُودِ الْعَدَدِ الَّذِي تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَعَقَّدَ إِحْرَامُهُ، وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ مِنْهَا فِي ذَلِكَ فَهَلْ يُقْتَضَى هَذَا الشَّكُّ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ فِي شَيْءٍ

لِلْقُرْآنِ وَذَلِكَ لِمَا صَحَّحَ أَنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ صَلَّيْتُ بِالْمَدِينَةِ كَانَتْ بِأَرْبَعِينَ وَالْغَالِبُ عَلَى أَحْوَالِ
الْجُمُعَةِ التَّعَبُّدُ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدِيدِ.....

وعبارة النهاية بكفر مدعي إلخ وفيه نظر أيضاً؛ لأننا لا نسلم أولاً مخالفتها للقرآن لأن قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ
بِرَبِّكُمْ هُمْ وَفِيهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا تَوَّيَهُمْ﴾ (الامرئ: ٢٧) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ الْغَالِبَ رُؤْيُهُمْ لَنَا مِنْ غَيْرِ أَنْ
نَرَاهُمْ فَلَا يَنْتَفِي وَقَوْعُ رُؤْيِنَا إِنَاهُمْ، وَلَوْ سَلَّمْ فَلَا بُدَّ فِي الْكُفْرِ مِنْ عِلْمِهِ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ وَأَنْ
لَا يَقْصِدُ الْكَذِبَ وَالْأَفْلَ يَنْتَجِبُ الْكُفْرَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ بَعْدَ كَلَامِ نَصْهَا فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي
مَقَامِ انْتِقَادِ الْجُمُعَةِ بِهِمْ لَا بُدَّ مِنْ تَصَوُّرِهِمْ بِصُورَةِ بَنِي آدَمَ وَفِي مَقَامِ عَدَمِ تَكْفِيرِ مُدْعَى رُؤْيِهِمْ عَلَى غَيْرِ
صُورِهِمُ الْأَصْلِيَّةِ لَا فَرْقَ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِبَ قُلْيَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ حَيْثُ مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ قَدْ يُقَالُ: لَيْسَ
فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ مَا يَقْتَضِي عُمُومَ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ فَيَكْفِي فِي صِدْقِهَا ثُبُوتُ هَذِهِ الْخَاصِيَةِ لَهُمْ فِي
الْجُمُعَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْبَيْضَاوِيَّ أَشَارَ لِذَلِكَ فِي تَفْسِيرِهِ فَرَأِجَعُهُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ اشْتِرَاطِ
الْأَرْبَعِينَ. هـ فَوَدَّ: (لِإِذَا صَحَّحَ أَنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ صَلَّيْتُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُفَنِّي لِمَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ
(أَنَّهُ جُمِعَ بِالْمَدِينَةِ وَكَانُوا أَرْبَعِينَ رَجُلًا) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ أَصْحَابُنَا وَجْهَ الدَّلَالَةِ أَنَّ الْأُمَّةَ
اجْتَمَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدِيدِ وَالْأَصْلُ الظُّهْرُ فَلَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ فِيهِ تَوْقِيفٌ وَقَدْ ثَبَتَ جَوَازُهَا
بِأَرْبَعِينَ وَثَبَتَ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وَلَمْ يَثْبُتْ صَلَاتُهَا بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ. اهـ. وعبارة النهاية
لِخَبَرِ كُفَيْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أَوَّلُ مَنْ جُمِعَ بِنَا فِي الْمَدِينَةِ اسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ قَبْلَ مُقَدِّمِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ فِي
تَفْقِيعِ الْخُضَيْمَاتِ وَكُنَّا أَرْبَعِينَ وَخَبَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ (أَنَّهُ جُمِعَ بِالْمَدِينَةِ وَكَانُوا أَرْبَعِينَ رَجُلًا) وَلِقَوْلِ جَابِرٍ
مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامَاتٍ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ جُمُعَةً أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَضَتْ
السَّنَةُ كَقَوْلِهِ قَالَ ﷺ وَلِقَوْلِهِ ﷺ «إِذَا اجْتَمَعَ أَرْبَعُونَ فَعَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ» وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا جُمُعَةُ إِلَّا فِي
أَرْبَعِينَ». اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَلِقَوْلِ جَابِرٍ مَضَتْ السَّنَةُ إلخ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَفِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ
قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَيْهِ. وَحَدِيثُ «إِذَا اجْتَمَعَ أَرْبَعُونَ
رَجُلًا» إلخ أَوْزَدَهُ صَاحِبُ التَّحْفَةِ وَلَا أَصْلَ لَهُ وَحَدِيثُ «لَا جُمُعَةُ إِلَّا بِأَرْبَعِينَ» لَا أَصْلَ لَهُ انْتَهَى الْحَافِظُ
ابْنُ حَجَرٍ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ أَجْمَعُوا) أَيِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ كَمَا مَرَّ فَلَا يَرِدُ مُخَالَفَةُ
ابْنِ حَزْمٍ عِبَارَةَ شَيْخِنَا قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْعَدِيدِ الَّذِي تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ قَوْلًا الْأَوَّلُ
تَتَعَقَّدُ بِالْوَاحِدِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ وَعَلَيْهِ فَلَا يَشْتَرُطُ الْجَمَاعَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، الثَّانِي بِاثْنَيْنِ كَالْجَمَاعَةِ وَهُوَ
قَوْلُ التَّحْفِيِّ الثَّلَاثِ بِاثْنَيْنِ مَعَ الْإِمَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمُحَمَّدٍ وَابْنِ الرَّايِّ بِثَلَاثَةٍ مَعَ
الْإِمَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ الْخَامِسُ بِسَبْعَةٍ عِنْدَ عِكْرَمَةَ السَّادِسُ بِتِسْعَةٍ عِنْدَ رِبْعَةَ السَّابِعُ بِاثْنَيْنِ
عَشَرَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ الْقَائِمِ مِثْلَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ عِنْدَ إِسْحَاقَ التَّائِبِ بِعِشْرِينَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ حَبِيبٍ
عَنِ مَالِكٍ الْعَاشِرُ بِثَلَاثِينَ كَذَلِكَ الْحَادِي عَشَرَ بِأَرْبَعِينَ وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ الْإِمَامِ
الشَّافِعِيِّ الثَّانِي عَشَرَ بِأَرْبَعِينَ غَيْرُ الْإِمَامِ وَهُوَ الْقَوْلُ الْآخَرُ عِنْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ
الْعَزِيزِ وَطَائِفَةُ الثَّلَاثِ عَشَرَ بِخَمْسِينَ فِي رِوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الرَّابِعِ عَشَرَ ثَمَانُونَ حَكَاهُ الْمَازِرِيُّ

والأربعون أقل ما ورد وخبر الانقباض مُحْتَمَلٌ (مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا) مُمَيِّزًا لِيُخْرِجَ السَّكَرَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلَزَمُ أَضْدَادُ هَؤُلَاءِ لِنَقِصِهِمْ كَمَا قَدَّمَهُ فَلَا تَنْقِذُ بِهِمْ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا

الخامس عَشَرَ جَمَعَ كَثِيرٌ مِنْ غَيْرِ حَضَرَ وَلَعَلَّ هَذَا الْأَخِيرَ أَرْجَحُهَا مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ قَالَهُ فِي فَتْحِ الْبَارِي .
اهـ . هُودُ : (وَالْأَرْبَعُونَ أَقْلُ مَا وَرَدَ)

(فَرْغُ) : لَوْ شَكَّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فِي وُجُودِ الْعَدَدِ الَّذِي تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَتَعَقَّدَ إِحْرَامُهُ ، وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ مِنْهَا فِي ذَلِكَ فَهَلْ يَقْتَضِرُ هَذَا الشَّكُّ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ شُرُوطِهَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ أَوَّلًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا الشَّرْطِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّرُوطِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ حَيْثُ امْتَنَعَ التَّعَدُّدُ فِي أَنَّهَا سَبَقَتْ غَيْرَهَا أَوْ قَارَنَتْهُ أَوْ سَبَقَتْ بِهَا بَطَلَتْ مَعَ أَنَّ سَبَقَهَا غَيْرَهَا حَيْثُ مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهَا قَدْ لَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ الزَّائِدَةَ فِيهَا أَضْيَقُ حُكْمًا مِنْ بَقِيَةِ الشَّرُوطِ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ وَفِي فَتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحٍ الرَّبِيسِ سُبُلُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ صَلَى الْجُمُعَةِ وَالْحَالُ هُوَ شَكُّ هَلْ فِيهَا أَرْبَعُونَ أَمْ دُونَ ذَلِكَ وَالْحَالُ فِيهَا أَرْبَعُونَ وَشَكُّ هَلْ فِي الْأَرْبَعِينَ أَمِّي أَوْ مَنْ لَا يَعْرِفُ شُرُوطَ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا مَا حُكِّمَ هَذَا الشَّكُّ هَلْ يَضُرُّ أَمْ لَا وَإِذَا لَمْ يَضُرَّ فَهَلْ يُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ الظُّهْرُ أَمْ لَا وَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُهُ لَوْ كَانَ الشَّكُّ فِي اسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَا تَصِحُّ مَعَهُ الْجُمُعَةُ وَالشَّكُّ بَعْدَهَا لَا يَضُرُّ وَأَمَّا الشَّكُّ فِي الْأَمِّيَّةِ وَنَحْوِهَا فَلَا يَضُرُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ وَيَأْتِي عَنِ الْفَتَاوَى الْمَذْكُورَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ . هُودُ : (وَخَبَرُ الْإِنْقِضَاضِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَأَمَّا خَبَرُ انْقِضَاضِهِمْ فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا اثْنًا عَشَرَ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ ابْتَدَأَهَا بِاثْنَيْ عَشَرَ بَلْ يُحْتَمَلُ عَوْدُهُمْ أَوْ عَوْدُ غَيْرِهِمْ مَعَ سَمَاعِهِمْ أَرْكَانَ الْخُطْبَةِ . اهـ . قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ : م ر بَلْ يُحْتَمَلُ عَوْدُهُمْ أَيْ قَبْلَ التَّحَرُّمِ وَآخِرَتَهُ بِالْأَرْبَعِينَ فَالْإِنْقِضَاضُ كَانَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي الْخُطْبَةِ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ وَأَمَّا رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ انْقَضَوْا فِي الصَّلَاةِ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى الْخُطْبَةِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ . اهـ .

هـ فَوْقَ (سُي) : (مُكَلَّفًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ وَشَرْطُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا أَيْ بِالْمَا عَاقِلًا حُرًّا كَلًّا . اهـ . هُودُ : (لِأَنَّهَا إِلَى قَوْلِهِ فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ الْخُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . هُودُ : (لِأَنَّهَا لَا تَلَزَمُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَا تَتَعَقَّدُ بِالْكَفَّارِ وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ وَمَنْ فِيهِ رِقٌّ وَبِالنِّسَاءِ وَالْخَنَائِ . اهـ . هُودُ : (أَضْدَادُ هَؤُلَاءِ) إِنْ دَخَلَ فِي الْإِشَارَةِ قَوْلُهُ : مُمَيِّزًا يَرِدُ السَّكَرَانُ سَمِ .

مِنْ شُرُوطِهَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ وَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهَا أَوَّلًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا الشَّرْطِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّرُوطِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ حَيْثُ امْتَنَعَ التَّعَدُّدُ فِي أَنَّهَا سَبَقَتْ غَيْرَهَا أَوْ قَارَنَتْهُ أَوْ سَبَقَتْ بِهَا بَطَلَتْ مَعَ أَنَّ سَبَقَهَا غَيْرَهَا حَيْثُ مِنْ شُرُوطِ صِحَّتِهَا قَدْ لَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ الزَّائِدَةَ فِيهَا أَضْيَقُ حُكْمًا مِنْ بَقِيَةِ الشَّرُوطِ فَلْيُرَاجَعْ . هُودُ : (لِأَنَّهَا لَا تَلَزَمُ أَضْدَادُ هَؤُلَاءِ) يَرِدُ السَّكَرَانُ إِنْ دَخَلَ فِي الْإِشَارَةِ كَوْنُهُ مُمَيِّزًا .

فلا تكرر بخلاف المريض، ولو كمل العدَدُ بخُتْنِي وَجِبَتْ الإعادة، وإنْ بَانَ رَجُلًا، ولو أَحْرَمَ بأربعين فيهم خُتْنِي فَانْفَضَّ وَاحِدٌ وَبَقِيَ الْخُتْنِي لم تبطل كما قاله جمعٌ تبعًا للشككي؛ لأنَّا نَبْتَدَأُ انِمقَادَها، ثُمَّ شَكَكْنَا فِي وُجُودِ مُبْطِلٍ وَهُوَ اثْوَةُ الْخُتْنِي فلا يضرُّ؛ لأنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الانِمقَادِ كما أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْوَقْتِ وَعَدَمُ الْمُفْسِدِ فيما لو شَكُوا فيها في خُرُوجِهِ أو فيها أو قبلها في مسح الرأس في الوُضوءِ فقولُ بعضهم تبطلُ في مسألة الْخُتْنِي إِذْ الْأَصْلُ هنا يَرُدُّه ما قَرَّرْتَهُ من أَنَّ الْأَصْلَ دَوَامُ صِحَّتَيْهَا (مُسْتَوْطِنًا) بِمَحَلِّ إِقَامَتَيْهَا فلا تَنْقُضُ بِمَنْ يَلْزُمُهُ حُضُورُها من غيرِ الْمُسْتَوْطِنِينَ لَأَنَّهُ ﷺ لم يَقُمْ الْجُمُعَةَ بِعَرَفَةٍ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ مع عَزْمِهِ على الإقامة أَيْامًا وفيه نَظَرٌ فَإِنَّهُ كَانَ مُسَافِرًا إِذْ لم يَقُمْ بِمَحَلِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صَحاحٌ.....

قود: (بخلاف المريض) أي فإنْ عَدَمَ لَزُومِها له لَيْسَ لِنَقْصِ فيه بل لِلتَّخْفِيفِ عنه فلا مانع من انِمقَادِها به بضرٍّ. قود: (وجِبَتْ الإعادة) يُحْتَمَلُ أَنْ يُسْتَنَى ما لو اعْتَقَدَ مَنْ عَدَا الْخُتْنِي تَمَامَ الْعَدَدِ بِغَيْرِ الْخُتْنِي أو أَنَّهُ رَجُلٌ واعْتَقَدَ هو تَمَامَ الْعَدَدِ بِغَيْرِهِ أو أَنَّهُ رَجُلٌ، ثُمَّ بَانَ رَجُلًا فَيُتَّبَعُ أَنْ لا إعادة لِوُجُودِ الشَّرْطِ فِي اغْتِيَادِهِمْ وفي نَفْسِ الْأَمْرِ وكذا يُتَّبَعُ عَدَمُ الإعادة لو بَانَ فِي الْإِثْنَاءِ خُتْنِي، ثُمَّ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ وَمَضَى رُكْنُ رَجُلًا سَم. قود: (بأربعين) أي غير الإمام مُغْنِي. قود: (أو قبلها) أي قَبْلَ شُرُوعِ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَ فَرَاغِ الْوُضُوءِ ش. قود: (بِمَحَلِّ إِقَامَتَيْهَا) خَرَجَ به ما لو تَقَارَبَت قَرْيَتَانِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا دُونَ أَرْبَعِينَ بِصِفَةِ الْكَمَالِ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَبَلَّغُوا أَرْبَعِينَ فَإِنَّها لا تَنْقُضُ بِهِمْ، وَإِنْ سَمِعْتَ كُلَّ وَاحِدَةٍ إِدَاءَ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ غَيْرُ مُتَوَاتِرِينَ فِي مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ نِهَايَةً. قود: (بمَنْ يَلْزُمُهُ حُضُورُها إلخ) أي ولا بِالْمُتَوَاتِرِينَ خَارِجَ مَحَلِّ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ سَمِعُوا إِدَاءَها لِفَقْدِ إِقَامَتِهِمْ بِمَحَلِّها نِهَايَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ ما يُفِيدُهُ بل يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: هُنَا مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَوْطِنِينَ أَي بِمَحَلِّ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ. قود: (لأنَّهُ ﷺ لم يَقُمْ إلخ) يُنْكِرُ أَنْ يَكْفَى فِي الدَّلِيلِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى أَحْوالِ الْجُمُعَةِ التَّعَبُّدُ وَلَمْ تَثْبُتْ إِقَامَتُها بِغَيْرِ الْمُسْتَوْطِنِينَ سَم. قود: (هَلِي الإقامة) أي بِمَكَّةَ. قود: (في حُجَّةِ الْوُدَاعِ) أي وَكان يَوْمُ عَرَفَةٍ فِيها يَوْمُ جُمُعَةٍ كما فِي الصَّحِيحَيْنِ وَصَلَّى به الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ تَقْدِيمًا كما فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ شَرَحَ الْمُنْهَجَ. قود: (وفيه نَظَرٌ) أي فِي الْإِسْتِذْلَالِ الْمَذْكُورِ. قود: (فإنَّهُ كان مُسَافِرًا إلخ) أي وَمُجَرَّدُ عَزْمِهِ على الإقامة أَيْامًا بِمَكَّةَ بَعْدَ عَرَفَةٍ لا يَنْتَهِي سَفَرُهُ به وَإِنَّمَا يَنْتَهِي بِبُلُوغِها كما تَقَدَّمَ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فَقَدَّمَ تَجْمِيعَهُ حَيْثُ يَنْتَهِي لِلْسَّفَرِ لا لِعَدَمِ التَّوَطُّعِ بِجَبْرِ مِي. قود: (إذْ لم يَقُمْ إلخ) أي وكما يَدُلُّ عَلَيْهِ جَمْعُهُ بِعَرَفَةٍ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ

قود: (وجِبَتْ الإعادة) يُحْتَمَلُ أَنْ يُسْتَنَى ما لو اعْتَقَدَ مَنْ عَدَا الْخُتْنِي تَمَامَ الْعَدَدِ بِغَيْرِهِ أو أَنَّهُ رَجُلٌ واعْتَقَدَ تَمَامَ الْعَدَدِ بِغَيْرِهِ أو أَنَّهُ رَجُلٌ، ثُمَّ بَانَ رَجُلًا فَيُتَّبَعُ أَنْ لا إعادة لِوُجُودِ الشَّرْطِ فِي اغْتِيَادِهِمْ وفي نَفْسِ الْأَمْرِ، وكذا يُتَّبَعُ عَدَمُ الإعادة لو بَانَ فِي الْإِثْنَاءِ خُتْنِي، ثُمَّ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ وَمَضَى رُكْنُ رَجُلًا. قود: (لأنَّهُ ﷺ لم يَقُمْ إلخ) يُنْكِرُ أَنْ يَكْفَى فِي الدَّلِيلِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى أَحْوالِ الْجُمُعَةِ التَّعَبُّدُ وَلَمْ تَثْبُتْ إِقَامَتُها بِغَيْرِ الْمُسْتَوْطِنِينَ.

وعرفة لا أبنية بها فليست دار إقامة إلا أن يجاب بأنه لا مانع أن يكون عَدَمُ فعله الجمعة لأسباب منها عَدَمُ أبنية ومُسَوِّطِينَ ثُمَّ وَمَوْأُولُ بَابِ صلاة المسافرين أَنَّ مَنْ تَوَطَّنَ خَارِجَ السُّورِ لَا تَنْقِذُ بِهِ الْجُمُعَةُ دَاخِلَهُ وَعَكْشَهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْنَى السُّورَ بِجَعْلِهِمَا كِبَلْدَتَيْنِ مُتَفَصِّلَتَيْنِ وَأَفْنَى شَارِخَ فَيَمَنْ لَزِمَتْهُ فَنَاتَتْهُ وَأَمَكْنَهُ إِدْرَاكُهَا فِي بَلَدِهِ لِيَجْوزَ تَعَدُّهَا فِيهِ أَوْ فِي بَلَدٍ أُخْرَى بِأَنَّهُا تَلَزَّمَتْهُ وَلَمْ

تَقْدِيمًا بِجَعْلِهِمْ. هـ فَوُدُ: (وَهَرَفَةُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى اسْمٍ وَخَبَرَ إِنْ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنَّهُ كَانَ الْخُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ الْمَذْكُورَ مُشْكِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ مُسَافِرًا فَقَدَّمَ إِقَامَتَهُ الْجُمُعَةَ بِعَرَفَةِ لِلسَّفَرِ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا أبنية فِي عَرَفَةَ فَقَدَّمَ إِقَامَتَهُ الْجُمُعَةَ بِهَا لِقَدَمِ كَوْنِهَا دَارَ إِقَامَةٍ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّيْخُ الْعَزِيزِيُّ: هَذَا التَّغْلِيلُ مُشْكِلٌ قَدِيمًا وَحَدِيثًا بِجَعْلِهِمْ. هـ فَوُدُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِمَّا ذَكَرَهُ إِلَّا أَنَّ عَدَمَ إِقَامَتِهِ الْجُمُعَةَ بِعَرَفَةَ وَكَوْنَهُ لَا مَانِعَ مِمَّا ذَكَرَهُ لَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا السَّبَبِ الْمُعَيَّنِ أَغْنَى عَدَمَ الْإِسْطِطَانِ لِيَجْوزَ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ دُونَهُ فَلَا يَثْبُتُ الْمَطْلُوبُ خُصُوصًا وَهَذِهِ وَاقِعَةٌ حَالِي فَعَلِيَّةٌ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ الْخُ مُسَلَّمٌ لِكَيْتَ لَا يُجْدِي؛ لِأَنَّهُ مُسْتَدِلٌّ لَا مَانِعَ. اهـ.

هـ فَوُدُ: (وَمُسَوِّطِينَ، ثُمَّ) أَيِ وَعَدَمَ مُسَوِّطِينَ فِي عَرَفَةَ. هـ فَوُدُ: (أَنَّ مَنْ تَوَطَّنَ خَارِجَ السُّورِ الْخُ) وَفِي فَتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحٍ الزَّيْنِيِّ سُبُلُ كِتَابِهِ تَعَلَّى عَنْ بَلَدَةِ مُسَوِّطَةٍ مِينَةً سَوْرًا حَارَةً وَمِينَةً حَارَةً وَتَقَامُ فِي دَاخِلِ السُّورِ جُمُعَتَانِ جُمُعَةٌ لِلشَّافِعِيَّةِ مُسَوِّطِيَّةٌ لِلشُّرُوطِ كَامِلَةٌ الْعَدَدُ وَجُمُعَةٌ لِلْخَوَارِجِ مُخْتَلَةٌ الشُّرُوطِ نَاقِصَةٌ الْعَدَدُ وَفِي كُلِّ مِنَ الْحَارَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ جُمُعَةٌ لِلشَّافِعِيَّةِ مُسَوِّطِيَّةٌ لِلشُّرُوطِ كَامِلَةٌ الْعَدَدُ فَهَلْ يَجُوزُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِعَادَةُ الظُّهْرِ جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى أَوْ تَحْرُمُ وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ وَحَيْثُ الْأَمْرُ مَا سَطَرَ فَلَا يَجُوزُ لِمَنْ كَانَ فِي دَاخِلِ السُّورِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظَهْرًا؛ لِأَنَّ جُمُعَةَ الْخَوَارِجِ الْغَيْرِ الْمُسَوِّطِيَّةِ لِلشُّرُوطِ لَيْسَتْ جُمُعَةً وَلَا تَفْصَالُهُمْ عَمَّنْ هُوَ فِي خَارِجِ السُّورِ بِالسُّورِ وَأَمَّا أَهْلُ الْحَارَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَا تَعْدَانِ بَلَدًا وَاحِدًا بَانَ كَانَ بَعْضُهُمْ يَسْتَمِرُّ مِنْ بَعْضٍ وَاتَّحَدَ التَّادِي وَمَلْعَبُ الصَّبِيَّانِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَحَلٌّ يَسَعُ الْجَمِيعَ بَلَا مَشَقَّةٍ فَالْإِعَادَةُ سُنَّةٌ لِمَنْ لَمْ تَقْدَمْ جُمُعَتُهُ يَقِينًا، وَإِنْ وُجِدَ مَحَلٌّ يَسَعُهُمْ كَذَلِكَ فَالْإِعَادَةُ وَاجِبَةٌ لِمَنْ تَأَخَّرَتْ جُمُعَتُهُ وَلِلْجَمِيعِ إِذَا وَقَعَتْ مَعًا أَوْ شُكَّ فِي الْمَعِيَّةِ وَحَيْثُ سُنَّتِ الْإِعَادَةُ سُنَّتِ الْجَمَاعَةُ فِي الظُّهْرِ وَحَيْثُ وَجَبَتِ الْإِعَادَةُ كَانَتِ الْجَمَاعَةُ قَرَضَ كِفَايَةٍ، وَإِنْ كَانَتِ الْحَارَتَانِ تَعْدَانِ بَلَدَتَيْنِ بَانَ لَمْ يَتَّحِذْ مَا ذَكَرَ فَلَا تَجُوزُ الْإِعَادَةُ. اهـ. هـ فَوُدُ: (أَنَّ مَنْ تَوَطَّنَ خَارِجَ السُّورِ الْخُ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ لَهُ سَوْرٌ آخَرُ مُتَّصِلٌ طَرَفَاهُ بِذَلِكَ السُّورِ كَمَا فِي الْمَدِينَةِ الْمُتَوَّرَةِ. هـ فَوُدُ: (لِأَنَّهُ أَغْنَى السُّورَ بِجَعْلِهِمَا) الْخُ. هـ فَوُدُ: (فَيَمَنْ لَزِمَتْهُ) أَيِ بِأَنَّ أَقِيمَتِ الْجُمُعَةُ فِي مَحَلٍّ مِنْ بَلَدَةٍ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّغْيُ إِلَيْهَا. هـ وَفَوُدُ: (وَأَمَكْنَهُ إِدْرَاكُهَا الْخُ) أَيِ إِدْرَاكُ جُمُعَةٍ فِي مَحَلٍّ مِنْ بَلَدَةٍ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ السَّغْيُ إِلَيْهَا

هـ فَوُدُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخُ) فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِمَّا ذَكَرَ إِلَّا أَنَّ عَدَمَ إِقَامَتِهِ الْجُمُعَةَ بِعَرَفَةَ وَكَوْنَهُ لَا مَانِعَ مِمَّا ذَكَرَ لَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا السَّبَبِ الْمُعَيَّنِ أَغْنَى عَدَمَ الْإِسْطِطَانِ لِيَجْوزَ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ دُونَهُ فَلَا يَثْبُتُ الْمَطْلُوبُ خُصُوصًا وَهَذِهِ وَاقِعَةٌ حَالِي فَعَلِيَّةٌ. اهـ.

تُجْزِئُهُ الظُّهْرُ مَا دَامَ قَائِدًا عَلَيْهَا، ثُمَّ انْتَهَى وَمَا قَالَه فِي بَلَدِهِ وَاضْطَحَّ فِي غَيْرِهَا إِنَّمَا يُتَجَنَّبُ أَنْ
يَسْمَعَ النَّدَاءَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ بَعْدَ بَابِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ يَبْلُغُهُ كَمَنْ لَا جُمُعَةَ يَبْلُغُهُ وَهُوَ إِنَّمَا يَلْزُمُهُ
بِغَيْرِهَا أَنْ يَسْمَعَ نِدَاءَهَا بِشُرُوطِهِ وَالْمُسْتَوِطُنْ هُنَا هُوَ مَنْ.

(لَا يَظْهَرُ) أَيُّ مُسَافِرٍ عَنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهِ (بِشَاءٍ وَلَا ضَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ) فَلَا تَتَعَقَّدُ بِمُسَافِرٍ وَمُقِيمٍ عَلَى
عَزْمٍ عَوْدِهِ لِيُوطِّنَهُ، وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ بَاتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي حَاضِرِي
الْحَرَمِ نَعَمْ لَا يَأْتِي هُنَا اعْتِبَارُهُمْ، ثُمَّ مَا نَوَى الرُّجُوعَ إِلَيْهِ لِلْإِقَامَةِ فِيهِ،

لِيُعِدَّهُ وَتَوَقُّفَهُ عَلَى مَسَقٍّ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُ الْبَصْرِيِّ بِقَوْلِهِ قَدْ يُقَالُ لَا مَعْنَى لِلْقَوَاتِ
حَيْثُ قَلْبُنَا مَلْ. اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُتَجَنَّبُ أَنْ يَسْمَعَ النَّدَاءَ مِنْهَا) يُمَكِّنُ تَوْجِيهَ الْإِطْلَاقِ الْمَذْكُورِ بِأَنَّهُ حَيْثُ
مَنْسُوبٌ إِلَى التَّفْصِيرِ فَلَا يَبْعُدُ فِي التَّخْلِيضِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ لَا جُمُعَةَ يَبْلُغُهُ وَلَمْ يَسْمَعْ النَّدَاءَ مِنْ غَيْرِهَا
فَتَأْتِيهِ بِصْرِيَّ عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ: لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ بَعْدَ بَابِهِ الْخُ قَدْ يُنْتَعِ وَيُفَرَّقُ. اهـ.

٥ قَوْلُهُ (سَيِّ): (إِلَّا لِحَاجَةٍ) أَيُّ كِتَابَةٍ وَزِيَارَةٍ نَهَائَةٍ. ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا تَتَعَقَّدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ لَهُ فِي النِّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَمُقِيمٍ عَلَى عَزْمٍ عَوْدِهِ الْخُ) وَمِنْهُ مَا لَوْ سَكَنَ بِلَدٍ بِأَهْلِهِ عَازِمًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ اِحْتِجَّ إِلَيْهِ
فِي بَلَدِهِ لِعُزَّتْ خَطْبُهَا أَوْ إِمَامُهَا مَثَلًا رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ فَلَا تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ فِي مَحَلِّ سَكْنِهِ لِعَدَمِ التَّوَطُّنِ
وَأَنَّهُمْ قَوْلُهُ عَلَى عَزْمٍ عَوْدِهِ الْخُ أَنَّ مَنْ عَزَمَ عَلَى عَدَمِ الْعَوْدِ انْتَقَدَتْ بِهِ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ وَطْنَهُ عَ شِ أَقُولُ
وَمَقْهُومُهُ أَيْضًا الْإِنْعِقَادُ إِذَا لَمْ يَعَزَمْ عَلَى شَيْءٍ لَكِنْ قَضِيَّةٌ صَنِيعٌ عَ شِ عَدَمُهُ وَلَعَلَّهَا الْأَقْرَبُ فَلْيُرَاجَعْ.

عَوْدُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ) أَيُّ كَالْمُسْتَقْبَلَةِ وَالتَّجَارِ نَهَائَةٍ وَمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ الْخُ) أَيُّ
كَأَهْلِ الْقَاهِرَةِ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ تَارَةً بِهَا وَأُخْرَى بِمِصْرَ الْقَدِيمِ أَوْ بِيُولَاقِ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (يَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ
الْخُ) وَأَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَنْ سَكَنَ بِزَوْجَتِهِ فِي مِصْرَ مَثَلًا وَيَأْتِي فِي الْخَائِفَةِ مَثَلًا وَلَهُ زُرَاعَةٌ
بَيْنَهُمَا وَيُقِيمُ فِي الزَّرَاعَةِ غَالِبَ نَهَارِهِ وَيَبِيتُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لَيْلَةً فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ بِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ
أَنَّهُ مُتَوَطَّنٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا حَتَّى يَحْرُمَ عَلَيْهِ سَفَرُهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ لِمَكَانِ تَقَوُّتِهِ بِهِ إِلَّا لِيَخُوفٍ
ضَرَرٍ نَهَائَةٍ وَسَمَّ قَالَ عَ شِ قَوْلُهُ: مَرَّ أَنَّهُ مُتَوَطَّنٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَيُّ فَتَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ فِيهِمَا. اهـ.

٥ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ بَعْدَ بَابِهِ الْخُ) قَدْ يُنْتَعِ وَيُفَرَّقُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ) أَيُّ كَأَهْلِ الْقَاهِرَةِ الَّذِينَ
يَسْكُنُونَ تَارَةً بِهَا وَأُخْرَى بِمِصْرَ الْقَدِيمِ أَوْ بِيُولَاقِ وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ لَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ
كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي بَلَدَةٍ يُقِيمُ عِنْدَ كُلِّ يَوْمًا مَثَلًا انْتَقَدَتْ بِهِ فِي الْبَلَدَةِ الَّتِي إِقَامَتُهُ بِهَا أَكْثَرَ دُونَ الْأُخْرَى،
فَإِنْ اسْتَوَى فِيهَا انْتَقَدَتْ بِهِ فِي الْبَلَدَةِ الَّتِي مَالُهُ فِيهَا أَكْثَرَ دُونَ الْأُخْرَى، فَإِنْ اسْتَوَى فِيهِ اغْتَبِرَتْ بَيْتُهُ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَيْتٌ اغْتَبِرَ الْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ فِيهِ. اهـ. وَفِيهَا أَيْضًا فِيمَنْ سَكَنَ بِزَوْجَتِهِ فِي مِصْرَ
مَثَلًا وَيَأْتِي فِي الْخَائِفَةِ مَثَلًا وَلَهُ زُرَاعَةٌ بَيْنَهُمَا وَيُقِيمُ فِي الزَّرَاعَةِ غَالِبَ نَهَارِهِ وَيَبِيتُ عِنْدَ كُلِّ مِنْهُمَا لَيْلَةً
فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ أَنَّهُ يَصْلُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُتَوَطَّنٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا حَتَّى يَحْرُمَ عَلَيْهِ سَفَرُهُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ
لِمَكَانِ تَقَوُّتِهِ بِهِ إِلَّا لِيَخُوفٍ ضَرَرٍ. اهـ.

ثُمَّ مَا خَرَجَ مِنْهُ، ثُمَّ مَوْضِعُ إِحْرَامِهِ لِقَدَمِ تَصَوُّرِ ذَلِكَ هُنَا وَأَمَّا الْمُتَصَوِّرُ اعْتِبَارًا مَا إِقَامَتُهُ بِهِ أَكْثَرُ، فَإِنْ اسْتَوَتْ بِهِمَا فَمَا فِيهِ أَهْلُهُ وَمَحَاجِيرُ وَلَدِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ بِكُلِّ أَهْلٍ أَوْ مَالٍ اعْتَبِرَ مَا بِهِ أَحَدُهُمَا دَائِمًا أَوْ أَكْثَرُ أَوْ بِوَاحِدٍ أَهْلٍ وَبِآخَرٍ مَالٍ اعْتَبِرَ مَا فِيهِ الْأَهْلُ، فَإِنْ اسْتَوَى فِي كُلِّ ذَلِكَ انْتَقَدَتْ بِهِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ وَلَا تَأْتِي نَظِيرُهُ هَذِهِ، ثُمَّ لَتَعْدَرِهِ، ثُمَّ مَا ذُكِرَ لَا يُنَافِيهِ مَا فِي الْأَنْوَارِ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا بِمَحَلٍّ شِتَاءَ وَبِآخَرٍ صَيْفًا لَمْ يَكُونُوا مُسْتَوِطِينَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّ هَذَا فِيمَنْ لَمْ يَتَوَطَّأْوا مَحَلِّينَ مُعَيَّنَيْنِ يَنْتَقِلُونَ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ وَلَا يَتَجَاوَزُونَهُمَا إِلَى غَيْرِهِمَا بِخِلَافِ مَنْ تَوَطَّأَوا مَحَلِّينَ كَذَلِكَ لَكِنْ اخْتَلَفَ حَالُهُمْ فِي إِقَامَتِهِمْ فِيهَا فَإِنَّ التَّوَطُّعَ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا يُنَاطُ بِمَا نَيْطُ بِهِ التَّوَطُّعُ فِي حَاضِرِي الْحَرَمِ وَأَفْتَى الْجَلَالُ الْبُلْقَيْنِيُّ فِي أَهْلِ بَلَدٍ يُفَارِقُونَهَا فِي الصَّيْفِ إِلَى مَصَافِيهِمْ بِأَنَّهُمْ إِنْ سَافَرُوا عَنْهَا، وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا لَمْ تَنْقَعِدْ بِهِمْ، فَإِنْ خَرَجُوا عَنِ الْمَسَاكِينِ فَقَطْ وَتَرَكَوا بِهَا أَمْوَالَهُمْ لَمْ يَكُنْ هَذَا ظَعْنًا لِأَنَّهُ السَّفَرُ فَتَلَزَمَهُمْ، وَلَوْ فِيمَا خَرَجُوا إِلَيْهِ إِنْ عُدَّ مِنَ الْخِطَةِ وَالْأَلَزَمَتْهُمْ فِيهَا وَمَا قَالَهُ فِي خُرُوجِهِمْ عَنِ الْمَسَاكِينِ ظَاهِرٌ إِلَّا قَوْلُهُ: وَتَرَكَوا أَمْوَالَهُمْ فَلَيْسَ بِقَيِّدٍ وَفِي سَفَرِهِمْ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهَا لَا تَنْقَعِدُ بِهِمْ فِي مَصَافِيهِمْ فَوَاضِعٌ نَعَمْ تَلَزَمَهُمْ إِنْ أُقِيمَتْ فِيهَا جُمُعَةٌ مُعْتَبَرَةٌ.....

• قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَا خَرَجَ مِنْهُ) قَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ إِيَابِ هَذَا بَأَنْ يُعْتَبَرَ مَا كَانَ فِيهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ سَمَ وَيَأْتِي عَنْ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. • قَوْلُهُ: (اعْتِبَارًا مَا إِقَامَتُهُ بِهِ أَكْثَرُ) أَيِ سَوَاءَ كَانَ لَهُ فِي الْآخَرِ أَهْلٌ أَوْ مَالٌ أَوْ لَاعَ ش. • قَوْلُهُ: (إِنْ اسْتَوَتْ) أَيِ إِقَامَتُهُ. • قَوْلُهُ: (فَمَا فِيهِ أَهْلُهُ) يَتَّبَعِي وَمَالُهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي وَكَأَنَّهُ سَقَطَ سَهْوًا بَصْرِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَالٍ) أَوْ لِمَنْعِ الْخُلُوفِ قَوْلُهُ: أَخَذَهُمَا أَيِ أَوْ كِلَاهُمَا. • قَوْلُهُ: (انْتَقَدَتْ بِهِ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ اعْتَبِرَتْ نَيْتَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نَيْتٌ اعْتَبِرَ الْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ فِيهِ كَذَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - . اهـ. • قَوْلُهُ: (نَظِيرُهُ هَذِهِ) أَيِ الْآخِرَةِ. • قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَا ذُكِرَ) أَيِ قَوْلُهُ: وَمَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ الْخُ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُونُوا مُتَوَطِّعِينَ الْخُ) أَيِ فَلَا تَنْقَعِدُ بِهِ الْجُمُعَةُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا. • قَوْلُهُ: (مَحَلُّ هَذَا) أَيِ مَا فِي الْأَنْوَارِ. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ مُعَيَّنِينَ الْخُ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ اخْتَلَفَ الْخُ) أَيِ وَأَمَّا إِذَا اسْتَوَتْ تَنْقَعِدُ بِهِ الْجُمُعَةُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا مَرَّ. • قَوْلُهُ: (هَنَاهَا) أَيِ عَنْ بَلَدِهِمْ. • قَوْلُهُ: (لَمْ تَنْقَعِدْ بِهِمْ) أَيِ فِي مَصَافِيهِمْ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَرَجُوا الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ سَافَرُوا الْخُ. • قَوْلُهُ: (فَتَلَزَمَهُمْ) أَيِ وَتَنْقَعِدُ بِهِمْ. • قَوْلُهُ: (إِنْ هَذَا) أَيِ مَا خَرَجُوا إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) وَإِنْ لَمْ يَعُدَّ مِنَ الْخِطَةِ. • قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ فِي الْخِطَةِ. • قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَهُ الْخُ) أَيِ الْجَلَالُ. • قَوْلُهُ: (وَفِي سَفَرِهِمْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي خُرُوجِهِمْ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ تَلَزَمَهُمْ الْخُ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا سَمِعُوا النَّدَاءَ مِنْ بَلَدِهِمْ وَالْأَيُّ لَمْ تَلَزَمَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ، وَلَوْ

• قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَا خَرَجَ مِنْهُ) قَدْ يُقَالُ مَا الْمَانِعُ مِنْ إِيَابِ هَذَا بَأَنْ يُعْتَبَرَ مَا كَانَ فِيهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ. • قَوْلُهُ: (فَمَا فِيهِ أَهْلُهُ). • قَوْلُهُ: (نَعَمْ تَلَزَمَهُمْ الْخُ) لَعَلَّ هَذَا إِذَا سَمِعُوا النَّدَاءَ مِنْ بَلَدِهِمْ وَالْأَيُّ لَمْ تَلَزَمَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ، وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا لَا تَلَزَمُهُ الْجُمُعَةُ حَيْثُ لَمْ يَسْمَعْ نِدَاءَهَا مِنْ بَلَدِهَا. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ تَلَزَمَهُمْ الْخُ)

أَوْ فِي بَلَدِهِمْ لَوْ عَادُوا إِلَيْهَا فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُمْ عَنْهَا لِحَاجَةٍ لَا يَمْتَنِعُ اسْتِطْلَاقُهُمْ بِهَا إِذَا عَادُوا إِلَيْهَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ الْمُتَنَبِّهُ وَإِنَّمَا تَسْقُطُ عَنْهُمْ الْجُمُعَةُ نَعْمَ إِنْ سَمِعُوا النِّدَاءَ وَلَمْ يَخْشَوْا عَلَى أَمْوَالِهِمْ لَوْ ذَهَبُوا لِلْجُمُعَةِ لَزِمَتْهُمْ مُطْلَقًا وَانْعَقَدَتْ بِهِمْ فِي بَلَدِهِمْ، وَلَوْ أَكْرَهَ الْإِمَامُ أَهْلَ بَلَدٍ عَلَى سُكْنَى غَيْرِهَا فَاِمْتَثَلُوا لِكَيْفِهِمْ عَازِمُونَ عَلَى الرُّجُوعِ لِبَلَدِهِمْ مَتَى زَالَ الْإِكْرَاهُ لَمْ تَنْقُضْ بِهِمْ فِي الثَّانِيَةِ بَلْ فِي الْأُولَى لَوْ عَادُوا إِلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَ الْفَجْرِ أَهْلُ الْبَلَدِ كُلُّهُمْ لِحَاجَةٍ كَالصَّنِيفِ وَأَمَكْنَتِهِمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ بِوَطَنِهِمْ فَهَلْ يَلْزِمُهُمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا مِنْ حِينِ الْفَجْرِ لِأَنَّهُمْ يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعْطِلُوهَا كَمَا مَرُّهُ أَوْ يَنْظُرُ فِي مَحَلِّهِمْ.....

سَفَرًا قَصِيرًا لَا تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ حَيْثُ لَمْ يَسْمَعْ نِدَاءَهَا مِنْ بَلَدِهَا سَمَ أَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَى مَا تَرَجَّاهُ إِذْ صَنِيعُ الشَّارِحِ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا أَقَامُوا فِي الْمَصَافِي إِقَامَةً قَاطِعَةً لِلْسَّفَرِ فَتَلْزِمُهُمْ إِقَامَتُهَا فِي الْمَصَافِي إِذَا أَقِيمَتْ فِيهَا جُمُعَةٌ مُغْتَبَرَةٌ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ فِي بَلَدِهِمْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي مَصَافِيهِمْ. هـ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يَسْقُطُ) أَيِ الْخُرُوجِ. هـ فَوَدَّ: (نَعْمَ إِنْ سَمِعُوا النِّدَاءَ الْخ) أَيِ مِنْ بَلَدِهِمْ أَوْ غَيْرِهَا وَقَدْ أَقَامُوا فِي الْمَصَافِي إِقَامَةً قَاطِعَةً لِلْسَّفَرِ. هـ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ أَمَا فِي بَلَدِهِمْ أَوْ غَيْرِهَا الشَّامِلِ لِلْمَصَافِي بِشُرُوطِهَا. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَكْرَهَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ خَرَجَ فِي الثَّانِيَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَكْرَهَ الْإِمَامُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. هـ فَوَدَّ: (أَهْلُ بَلَدٍ الْخ) وَيُظْهِرُ أَنَّ فَرَضَتِهِمْ بَعْدَهُمْ يَثْلُغُهُمْ فِيمَا يَأْتِي. هـ فَوَدَّ: (لَمْ تَنْقُضْ بِهِمْ الْخ) وَأَتَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُمْ لَا تَلْزِمُهُمْ الْجُمُعَةُ بَلْ لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ لَوْ فَعَلُوهَا لِقَدِّ الْإِسْطِطَانِ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ لَا شَكَّ فِيهِ نِهَآةً وَقَوْلُهُ: م ر لَا تَلْزِمُهُمْ الْجُمُعَةُ فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ نَعْمَ إِنْ فُرِضَ أَنَّهُمْ يَتَوَقَّعُونَ زَوَالَ الْإِكْرَاهِ قَبْلَ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَتَسْقُطُ عَنْهُمْ إِلَى مُضِيِّ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْمًا لِأَنَّهُمْ مُسَافِرُونَ حَيْثُ زَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمُسْتَقَلِّ إِلَيْهِ غَيْرُهُمْ فَتَسْقُطُ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ: م ر بَلْ لَا تَصِحُّ الْخ مُشْكِلٌ جِدًّا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ لَا تَنْقُضُ بِهِمْ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ غَيْرُهُمْ بِضَرْبٍ عِبَارَةٍ ش قَوْلُهُ: م ر لَا تَلْزِمُهُمْ الْخ أَيِ لَكِنْ لَوْ سَمِعُوا النِّدَاءَ مِنْ قَرْيَةٍ أُخْرَى وَجَبَ عَلَيْهِمُ السَّعْيُ إِلَيْهَا. اهـ. هـ فَوَدَّ: (عَازِمُونَ عَلَى الرُّجُوعِ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُمْ إِذَا عَزَمُوا عَلَى عَدَمِ الرُّجُوعِ أَوْ لَمْ يَغْزِمُوا عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمَا انْعَقَدَتْ بِهِمْ وَتَقَدَّمَ عَنْ ش مَا يَقْتَضِي عَدَمَ الْإِنْعِقَادِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ الْفَجْرِ) مَحَلٌّ تَأَمَّلْ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ فَجَرُ يَوْمِهَا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ: الْآنَ مِنْ حِينِ الْفَجْرِ أَوْ غَيْرِ يَوْمِهَا فَمَا وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِهِ بِضَرْبٍ أَقُولُ فِي قَوْلِهِ الْآنَ تَسَامُحٌ وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ مِنْ وَقْتِ يَسْعُ الرُّجُوعُ إِلَى وَطَنِهِمْ وَإِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ. هـ فَوَدَّ: (قَهْلُ يَلْزِمُهُمُ السَّعْيُ الْخ) أَيِ بَأَن يَسْرِعُوا لِيَرْجِعُوا إِلَى وَطَنِهِمْ لِإِقَامَتِهَا فِيهِ كُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ بَلَّغَهُمْ صَوْتُ الْخ كُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (أَوْ يَنْظُرُ فِي مَحَلِّهِمْ الْخ) قَدْ يَتَوَقَّعُ فِي

إِنْ كَانَ السَّفَرُ الْقَصِيرَ كَمَا فِي سَفَرِ الْجُمُعَةِ الطَّوِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَطِحُ إِلَّا بِإِقَامَةِ أَرْبَعَةِ صَحَاحٍ أَوْ نِيَّةٍ إِقَامَتِهَا فَنَفِي إِطْلَاقِ الزُّرُومِ نَظَرٌ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ نِدَاءَ بَلَدِهِمْ مِنْ تِلْكَ الْمَضَائِقِ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِمُ الْآنَ نَعْمَ إِنْ سَمِعُوا الْخ.

فَإِنْ كَانَ يَسْمَعُ أَهْلَهُ النَّدَاءَ مِنْ بَلَدِهِمْ لَزِمَتْهُمْ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ فِي حُكْمِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ وَإِلَّا فَلَا مَحَلَّ
نَظَرٍ وَالْأَوَّلُ أَحْوَضُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَهَذَا الشَّرْطُ لَا يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: أَوْطَانُ الْمُجْتَمِعِينَ
فَإِنَّ ذَاكَ شَرْطٌ فِي الْمَكَانِ وَهَذَا فِي الْأَشْخَاصِ حَتَّى لَوْ أَقَامَهَا فِي مَحَلِّ الْإِسْطِطَانِ أَرَبَعُونَ غَيْرَ
مُسْتَوَظِنِينَ لَمْ تَنْفَعِدْ بِهِمْ، وَإِنْ لَزِمَتْهُمْ أَهْلُهُ وَرُذِّبَ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ خَارِجَةٌ بِقَوْلِهِ الْمُجْتَمِعِينَ؛ لِأَنَّهُ
فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِغَيْرِ الْمُجْتَمِعِينَ وَبُجَابِ بَاتْنَاهَا، وَإِنْ خَرَجَتْ بِهِ إِلَّا أَنَّ ذَاكَ خَفِيَ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّ
الرُّمَادَ بِالْمُجْتَمِعِينَ مُقِيمُو الْجُمُعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا.....

كُلٌّ مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ مُنَافٍ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ التَّغْطِيلَ إِنَّمَا يَخْرُجُ إِذَا كَانَ السَّفَرُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ
وَقَدْ قَرَضَهُ هُنَا لِحَاجَةٍ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ السَّمَاعَ إِنَّمَا يَنْتَظَرُ إِلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَتُعْطِيهِ قُوَّةُ كَلَامِهِمْ فِيمَا إِذَا
أَقِيَمَتِ الْجُمُعَةُ بِالْفِعْلِ بِمَحَلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي حَاصِلُهُ الْعَيْلُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُمُ الرُّجُوعُ إِلَى بَلَدِهِمْ مُطْلَقًا.
• فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ يَسْمَعُ أَهْلَهُ الْخ) أَي وَلَمْ يَخْشَوْا عَلَى أَمْوَالِهِمْ سَم. • فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي قَبِيلُ قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ وَيَخْرُجُ عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ الْخ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَحْوَضُ) يُنَافِيهِ مَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ مِنْ تَقْيِيدِ بَحْثِ
صَاحِبِ التَّحْفِيزِ فَلَا تَغْفُلْ بَصْرِي وَعِبَارَةٌ سَم لَعَلَّ الْأَوْجَةَ الثَّانِي لِإِتْمَامِ مُسَافِرُونَ وَالْمُسَافِرُ لَا جُمُعَةَ
عَلَيْهِ، وَإِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ إِلَّا إِذَا خَرَجَ إِلَى مَا يَبْلُغُ أَهْلَهُ نِدَاءً بَلَدِيَّةً كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ وَهَذَا وَمَا يُؤَيِّدُ النَّظَرَ
فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ تَلْزَمُهُمْ إِنْ أَقِيَمَتْ فِيهَا جُمُعَةُ الْخ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ دَخَلَ
بَلَدَ الْجُمُعَةِ وَقَصُرَ سَفَرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ خُرُوجُهُ إِلَى مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُهُ أَقُولُ قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنِ النَّظَرِ فِي
قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ بِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا انْقَطَعَ سَفَرُهُمْ بِإِقَامَةِ قَاطِعَةٍ لِلْسَّفَرِ وَتَقَدَّمَ اسْتِشْكَالُ السَّيِّدِ
الْبَصْرِيِّ لِلثَّانِي أَيْضًا. • فَوَدَّ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي تَوْجِيهِهِ لَا يَخْلُو إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ
الرُّمَادُ بِالْمُجْتَمِعِينَ مَنْ تَلْزَمُهُمْ أَوْ مَنْ تَنْفَعِدُ بِهِمْ أَوْ مَنْ يَفْعَلُونَهَا، فَإِنْ كَانَ الرُّمَادُ مَا عَدَا الْآخِرَ وَرَدَّتْ
الصُّورَةُ الَّتِي أَفَادَهَا الْإِسْنَوِيُّ، وَإِنْ كَانَ الْآخِرُ وَرَدَّ مَا لَوْ أَقَامَهَا أَرَبَعُونَ مُقِيمُونَ غَيْرَ مُسْتَوَظِنِينَ وَأَقَامَهَا
مَعَهُمْ جَمْعٌ مِنَ الْأَرِقَاءِ الْمُسْتَوَظِنِينَ مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ أَيْضًا فَحَيْثُ لَا بُدَّ مِنْ قَوْلِهِ مُسْتَوَظِنًا فَتَأَمَّلْهُ
بَصْرِي وَقَوْلُهُ: لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي تَوْجِيهِهِ الْخ لَعَلَّهُ أَرَادَ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الرَّدِّ الْآتِي فِي الشَّارِحِ وَالْأَقُولُ:
فَإِنْ كَانَ الرُّمَادُ مَا عَدَا الْآخِرَ الْخ فَظَاهِرُ الْمَنْعِ لَا سِيَّما بِالنِّسْبَةِ لِإِرَادَةِ مَنْ تَنْفَعِدُ بِهِمْ كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّأَمُّلِ.
• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَي مَحَلِّ الْإِسْطِطَانِ. • فَوَدَّ: (إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّ الرُّمَادَ الْخ) أَقُولُ هَذَا الْجَوَابُ غَيْرَ مُلَاقٍ لِلرُّدِّ

• فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ يَسْمَعُ أَهْلَهُ النَّدَاءَ مِنْ بَلَدِهِمْ) أَي وَلَمْ يَخْشَوْا عَلَى أَمْوَالِهِمْ. • فَوَدَّ: (مَحَلُّ نَظَرٍ)
وَالْأَوَّلُ أَحْوَضُ لَعَلَّ الْأَوْجَةَ الثَّانِي لِإِتْمَامِ مُسَافِرُونَ وَالْمُسَافِرُ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ إِلَّا إِذَا
خَرَجَ إِلَى مَا يَبْلُغُ أَهْلَهُ نِدَاءً بَلَدِيَّةً كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ وَهَذَا وَمَا يُؤَيِّدُ النَّظَرَ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ تَلْزَمُهُمْ إِنْ
أَقِيَمَتْ فِيهَا جُمُعَةُ الْخ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ دَخَلَ بَلَدَ الْجُمُعَةِ وَقَصُرَ سَفَرُهُ مَا لَمْ
يَكُنْ خُرُوجُهُ إِلَى مَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّ الرُّمَادَ الْخ) أَقُولُ هَذَا الْجَوَابُ غَيْرَ مُلَاقٍ لِلرُّدِّ
الْمَذْكُورِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ، وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّ الرُّمَادَ بِالْمُجْتَمِعِينَ مَا ذَكَرَ إِلَّا أَنَّ تَقْيِيدَ الْإِقَامَةِ بِكَوْنِهَا فِي الْخِطَةِ مَعَ

من أهلها فاحتاج لبيانها هنا مع ذكر قيود لا يُستغنى عنها منها اشتراط التكليف والحُرِّيَّةُ وعِلْمُ
بِمَا مَرَّ فِي التَّيَمُّمِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إغْنَاءِ صَلَاتِهِمْ عَنِ الْقَضَاءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ أَرْ مِنْ صَرُوحٍ بِهِ فِي

المذكور وذلك ؛ لآله وإن احتمل أن المراد بالمُجْتَمِعِينَ مَا ذَكَرَ إِلَّا أَنْ تَقْيِيدَ الْإِقَامَةِ بِكَوْنِهَا فِي الْخَطَّةِ مَعَ
إِضَافَةِ الْخَطَّةِ إِلَى الْأَوْطَانِ ، ثُمَّ إِضَافَةِ الْأَوْطَانِ إِلَى الْمُجْتَمِعِينَ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي تُقَامُ فِيهِ
لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَحَلَّ اسْتِطْطَانِ الْمُجْتَمِعِينَ فَالْصُّورَةُ الْمَذْكُورَةُ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الْخُرُوجَ بِقَوْلِهِ الْمُجْتَمِعِينَ
بِاِغْتِيَارٍ مَا تَقَرَّرَ بِدُونِ خَفَاءٍ فِي ذَلِكَ نَعَمْ اِغْتِيَارُ التَّكْلِيفِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالذِّكُورَةِ فِيهِمْ لَا يُعِيدُهُ مَا تَقَدَّمَ فَافَادَهُ
هُنَا بِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ مُسْتَوِطْنَا الْإِنِّغَ وَصَارَ قَوْلُهُ : مُسْتَوِطْنَا الْإِنِّغَ مُسْتَقْتَنَى عَنْهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ حَيْثِيذَ دَفْعِ دَعْوَى
الِاسْتِغْنَاءِ بِأَنَّهُ أَفَادَ تَفْسِيرَ الْإِسْطِطَانِ بِمَا لَا يُسْتَفَادُ مِمَّا تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ سَم . ه قُود : (مِنْ
أَهْلِهَا) أَيِ أَهْلِ وَجُوبِهَا . ه قُود : (وَعَلِمَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَى وَفِي انْتِقَادِ جُمُعَةٍ
إِنِّغَ . ه قُود : (وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ إِنِّغَ) يَتَأَمَّلُ سَم لَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ مَا مَرَّ وَهُوَ قَوْلُهُ : وَالْجُمُعَةُ يَفْعَلُهَا الْمُقِيمُ
الْمُتَيَمِّمُ لِقَدِّ الْمَاءِ وَيَقْضِي الظُّهْرَ إِنَّمَا يَقْضِي عَدَمَ إغْنَاءِ جُمُعَةٍ مِّنْ ذِكْرِ عَنِ الْقَضَاءِ وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ
الِانْتِقَادِ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي صِفَةِ الْإِيْمَةِ أَنَّ الْأَمِّيْنَ إِذَا لَمْ يَكُونُوا فِي دَرَجَةٍ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ
بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الْإِنِّغَ وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ إِنِّغَ قَالَعَ ش . ه قَوْلُهُ : مِمَّا تَقَرَّرَ أَيِ مِنْ أَنَّ
الْأَمِّيْنَ إِذَا لَمْ يَكُونُوا الْإِنِّغَ . اه . ه قُود : (أَنَّهُ لَا بُدَّ) أَيِ فِيمَنْ تَتَّقِدُّ بِهِ ، أَمَّا لَوْ وَجِدَ أَرْبَعُونَ تُغْنِي صَلَاتَهُمْ
عَنِ الْقَضَاءِ فَظَاهِرٌ صَحَّتْهَا لِمَنْ لَا تُغْنِي صَلَاتُهُ تَبَعًا ، وَإِنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ الظُّهْرِ سَم . ه قُود : (وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِنِّغَ)
وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ وَجِدَ هُنَاكَ أَرْبَعُونَ غَيْرَهُمْ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَوْجَدْ فَلَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ أَخْذًا مِنْ تَوَجُّهِ مَا أَقْنَى بِهِ
الْبَقْوَى فِي الْأَمِّيِّ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمُشْتَرَطَةَ الْإِنِّغَ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا تُغْنِي صَلَاتُهُ عَنِ الْقَضَاءِ كَالْأَمِّيِّ
فِي عَدَمِ صِحَّةِ الْإِقْدَاءِ بِهِ يَلْهُو أَوَّلَى بِالْمَنْعِ لِأَنَّ الْأَمِّيَّ يَصِحُّ اقْتِدَاءُ مِثْلِهِ بِهِ بِخِلَافِ مَنْ نَلَزَمَهُ الْإِعَادَةُ
سَم .

إِضَافَةِ الْخَطَّةِ إِلَى الْأَوْطَانِ ، ثُمَّ إِضَافَةِ الْأَوْطَانِ إِلَى الْمُجْتَمِعِينَ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي تُقَامُ فِيهِ
لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَحَلَّ اسْتِطْطَانِ الْمُجْتَمِعِينَ ، فَالْصُّورَةُ الْمَذْكُورَةُ لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الْخُرُوجَ بِقَوْلِهِ الْمُجْتَمِعِينَ
بِاِغْتِيَارٍ مَا تَقَرَّرَ بِدُونِ خَفَاءٍ فِي ذَلِكَ نَعَمْ اِغْتِيَارُ التَّكْلِيفِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالذِّكُورَةِ فِيهِمْ لَا يُعِيدُهُ مَا تَقَدَّمَ فَافَادَهُ
هُنَا بِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ مُسْتَوِطْنَا الْإِنِّغَ وَصَارَ قَوْلُهُ : مُسْتَوِطْنَا الْإِنِّغَ مُسْتَقْتَنَى عَنْهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ حَيْثِيذَ دَفْعِ دَعْوَى
الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِأَنَّهُ أَفَادَ تَفْسِيرَ الْإِسْطِطَانِ بِمَا لَا يُسْتَفَادُ مِمَّا تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ .

ه قُود : (وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ) يَتَأَمَّلُ . ه قُود : (أَنَّهُ لَا بُدَّ) أَيِ فِيمَنْ تَتَّقِدُّ بِهِ ، أَمَّا لَوْ وَجِدَ أَرْبَعُونَ تُغْنِي صَلَاتَهُمْ
عَنِ الْقَضَاءِ فَظَاهِرٌ صَحَّتْهَا لِمَنْ لَا تُغْنِي صَلَاتُهُ تَبَعًا ، وَإِنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ الظُّهْرِ . ه قُود : (وَهُوَ ظَاهِرُ) هُوَ
ظَاهِرٌ إِنْ وَجِدَ هُنَاكَ أَرْبَعُونَ غَيْرَهُمْ تُغْنِي صَلَاتَهُمْ عَنِ الْقَضَاءِ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَوْجَدْ بِأَنَّ كَانَ جَمِيعُ أَهْلِ الْبَلَدِ
لَا تُغْنِي صَلَاتَهُمْ عَنِ الْقَضَاءِ فَلَا تَصِحُّ مِنْهُمْ الْجُمُعَةُ أَخْذًا مِنْ تَوَجُّهِ مَا أَقْنَى بِهِ الْبَقْوَى فِي الْأَمِّيِّ بِقَوْلِهِ :
لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمُشْتَرَطَةَ هُنَا الْإِنِّغَ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا تُغْنِي صَلَاتُهُ عَنِ الْقَضَاءِ كَالْأَمِّيِّ فِي أَنْ كُلًّا لَا يَصِحُّ

غير فاقيد الطهورين وسِعِلْمَ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ شَرْطَهُمْ أَيْضًا أَنْ يَسْمَعُوا أَرْكَانَ الْخُطْبَتَيْنِ وَأَنْ يَكُونُوا قُرَاءَةً أَوْ أُمْتِينَ مُتَحَدِّينَ، فِيهِمْ مَنْ يُحْسِنُ الْخُطْبَةَ فَلَوْ كَانُوا قُرَاءَةً إِلَّا وَاجِدَ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ أُمِّيٌّ لَمْ تَنْقُضْ بِهِمُ الْجُمُعَةَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَغَوِيُّ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمَشْرُوعَةَ هُنَا لِلصَّحَّةِ صَيَّرَتْ بَيْنَهُمَا ارْتِبَاطًا كَالارتِبَاطِ بَيْنَ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فَصَارَ كَاقْتِدَاءِ قَارِيٍّ بِأُمِّيٍّ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ أَنْ يُقْصَرَ الْأُمِّيُّ فِي التَّعْلُّمِ وَأَنْ لَا، وَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا غَيْرُ قَوِيٍّ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْارْتِبَاطِ الْمَذْكُورِ عَلَى أَنَّ الْمُقْصَرَ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ التَّعْلُّمُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ وَإِلَّا فَالْإِعَادَةُ لَزِمَتْ لَهُ وَمَنْ لَزِمَتْهُ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْعَدَدِ.....

هـ فَوَدَ: (وَسِعِلْمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ فِي الْمُغْنِي. هـ فَوَدَ: (فِيهِمْ) أَيِ فِي الْأُمْتِينَ. هـ فَوَدَ: (فَلِإِنَّهُ أُمِّيٌّ الْخُ) وَفِي فَتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحٍ الزَّنِيْسِ سُبُلَ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ أَهْلِ بَلَدَةٍ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ بِأَكْثَرِ مِنَ الْأَرْبَعِينَ، ثُمَّ يُعِيدُونَ الظُّهْرَ لِيُظَنَّهُمْ أَنَّ فِيهِمْ أُمْتِينَ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ شُرُوطَ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ فَيَكُونُ عَدَدُهُمْ أَقَلَّ مِنَ الْأَرْبَعِينَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي أَكْثَرِ الْعَوَامِّ الْمُقْصِرِينَ الَّذِينَ لَا يُيَالُونَ بِالذِّهْنِ وَالْمُنْهَكِينَ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا فَهَلْ يُؤَثِّرُ هَذَا الظَّنُّ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُصَلُّوا الظُّهْرَ فَقَطُّ أَوْ لَا يُؤَثِّرُ فَيَكْفِي وَجُودَ الْمَدِّ عَلَى حَسَبِ الظَّاهِرِ فَقَطُّ مَا لَمْ يَتَيَّنَّ وَلَمْ يَتَيَّنَّ أَنَّ فِيهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّفَتُّشَ عَنْ كُلِّ وَاجِدٍ مِنْهُمْ سُوءُ الظَّنِّ بِهِمْ وَمَا أَمْرُنَا بِهَذَا فَيُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ، وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّانِي فَهَلْ يُسَنُّ لَهُمْ إِعَادَةُ الظُّهْرِ احْتِيَاظًا لِيُظَنَّهُمُ الْمُتَقَدِّمُ أَوْ تَحْرُمُ إِعَادَتُهُ وَاجِبٌ بِأَتَمِّهِمْ إِنْ دَخَلُوا فِي الْجُمُعَةِ مَعَ ذَلِكَ الظَّنِّ فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُمْ فَالْإِعَادَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا إِنْ قُلُّدُوا الْقَائِلَ بِجَوَازِهَا بِدُونِ الْأَرْبَعِينَ وَأَمَّا إِنْ دَخَلُوا فِيهَا مَعَ ظَنِّ اسْتِجْمَاعِ الشُّرُوطِ فَلَا تَجُوزُ الْإِعَادَةُ لِعَدَمِ الْمَوْجِبِ. اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْفَتَاوَى الْمَذْكُورَةِ أَنَّ الشَّكَّ فِي الْأُمِّيَّةِ وَنَحْوِهَا لَا يُؤَثِّرُ مُطْلَقًا أَيِ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا. هـ فَوَدَ: (هُنَا) أَيِ فِي الْجُمُعَةِ.

هـ فَوَدَ: (بَيْنَهُمَا) الْأُولَى بَيْنَهُمْ بِضَمِيرِ الْجَمْعِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدَ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيِ بِالْتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَشَرْحُ بَازِلٍ وَشَرْحِي الْإِزْشَادِ عِبَارَةٌ الْأَوَّلِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ أَيِ إِفْتَاءِ الْبَغَوِيِّ إِذَا قَصَرَ الْأُمِّيُّ فِي التَّعْلُّمِ وَإِلَّا فَتَصِحُّ الْجُمُعَةُ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَارِنًا. اهـ. هـ فَوَدَ: (وَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا الْخُ) اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَالْبُجَيْرِيُّ وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الْأَوَّلِينَ، وَلَوْ كَانُوا أَرْبَعِينَ فَقَطُّ وَفِيهِمْ أُمِّيٌّ، فَإِنْ قَصَرَ فِي التَّعْلُّمِ لَمْ تَصِحَّ جُمُعَتُهُمْ لِيُطْلَاقَ صَلَاتِهِ فَيَنْقُصُونَ عَنِ الْأَرْبَعِينَ، فَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ فِي التَّعْلُّمِ صَحَّتْ جُمُعَتُهُمْ كَمَا لَوْ كَانُوا أُمْتِينَ فِي فَرْجَةٍ وَاجِدَةٍ فَشَرَطُ كُلِّ أَنْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ لِتَنْسِبِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرَّمْلِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ كَوْنُهُ إِمَامًا لِلْقَوْمِ فَقَوْلُ الْقَلْبِيِّ أَيِ تَبَعًا لِلتَّخْفَةِ يُشْتَرَطُ فِي الْأَرْبَعِينَ أَنْ تَصِحَّ إِمَامَةُ كُلِّ مِنْهُمْ لِلْبَقِيَّةِ ضَعِيفٌ وَالْمُتَعَمِّدُ مَا تَقَدَّمَ. اهـ. هـ فَوَدَ: (فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ وَإِلَّا فَالْإِعَادَةُ الْخُ) بَقِيَ أَيِ لِمُطْلَقِي الْأُمِّيِّ قِسْمٌ آخَرُ تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَلَا إِعَادَةُ وَهُوَ مَنْ لَا يُمْكِنُهُ التَّعْلُّمُ

الْإِقْتِدَاءُ بِهِ بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْأُمِّيِّ بِالْمَنْعِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأُمِّيَّ يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمِثْلِهِ بِخِلَافِ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْإِعَادَةُ.

هـ فَوَدَ: (بَاطِلَةٌ وَإِلَّا فَالْإِعَادَةُ) بَقِيَ قِسْمٌ آخَرُ تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَلَا إِعَادَةُ وَهُوَ مَنْ لَا يُمْكِنُهُ التَّعْلُّمُ مُطْلَقًا.

كما مرّ آنفاً فلا تصحّ إرادته هنا وفي انعقاد الجمعة أربعين آخرس وجهان ومعلوم من اشتراط الخطبة بشروطها الآتية عدم صحّة جمعتهم، ولو كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الأركان.....

مطلقاً سم. هـ فؤد: (كما مرّ آنفاً) أي بقوله وعلم. هـ فؤد: (فلا تصحّ إرادته هنا) محلّ نظير بصريّ.
هـ فؤد: (وفي انعقاد) إلى قوله، ولو كان في المعنى. هـ فؤد: (عدم صحّة جمعتهم)، فإن وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لأتهم يتعطلون كذا في شرح م ر وهو ظاهر على ما اعتمدّه تبعاً لشيخ الإسلام من حمل كلام البقوي في مسألة الأُمّي المذكورة على من قصر في التعلّم؛ لأنّ هؤلاء غير مقتصرين ومع ذلك لا بُدَّ أن لا يكون الإمام منهم كما جزم به شيخنا الشهاب الزمليّ من افتتاء الآخرس بالآخرس أما على ما اعتمدّه شيخنا الشارح في مسألة الأُمّي من كلام البقوي فالقياس عدم انعقاد جمعتهم، وإن وجد من يخطب لهم بل، وإن كان في الأربعين آخرس واجد فتأمل سم. عبارة ع ش. قوله: م ر. انعقدت بهم أي حيث كان الإمام ناطقاً وإلا فلا لعدم صحّة إمامة الآخرس، ثم هذا ظاهر بناء على ما قدّمه من صحّة جمعة الأربعين إذا كان بعضهم أميّاً لم يقصر في التعلّم أما على ما اقتضاه كلام البقوي وهو ضعيف من عدم الصحّة مطلقاً لازباط صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحّة. اهـ. هـ فؤد: (من اشتراط الخطبة إلخ) كان وجه علم ذلك منه توقّف الخطبة على الثبوت سم.

هـ فؤد: (وجهان) أو جهتهما عدم الانعقاد لفقيد المظنّة، فإن وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لأتهم يتعطلون كذا في شرح م ر وهو ظاهر على ما اعتمدّه تبعاً لشيخ الإسلام من حمل كلام البقوي في مسألة الأُمّي المذكورة على من قصر في التعلّم؛ لأنّ هؤلاء غير مقتصرين ومع ذلك لا بُدَّ أن يكون الإمام منهم كما جزم به شيخنا الشهاب الزمليّ في شروط الإمامة من افتتاء الآخرس بالآخرس أما على ما اعتمدّه الشارح في مسألة الأُمّي من كلام البقوي فالقياس عدم انعقاد جمعتهم وقوله: فالقياس إلخ أي إلا إن جوزنا افتتاء الآخرس بالآخرس وخطب غيرهم إن لم نكتف بخطبة أحدهم بالإشارة وأمّ أحدهم باقيهم فقط فتأمل فمعه، وإن وجد من يخطب ويؤمّ لهم كما في مسألة الأُمّي لأتهم أميون أو في حكم الأميين. هـ فؤد: (ومعلوم من اشتراط الخطبة إلخ) كان وجه علم ذلك توقّف الخطبة على الثبوت لكن لم لم يكتف بخطبة أحدهم لهم بالإشارة إذا كانت مفهومة لحصول المقصود بها كالإشارة وحيث يتعقد جمعتهم، وإن أمهم أحدهم إن قلنا بصحة افتتاء الآخرس بالآخرس خلاف ما قاله شيخنا الشهاب الزمليّ، وإن قلنا بصحة خطبة أحدهم فهل يكفي مع وجود ناطق فيه نظر ولعلّ الظاهر لا فلي تأمل. هـ فؤد: (من اشتراط الخطبة بشروطها إلخ) وأيضاً افتتاء الآخرس بالآخرس غير صحيح على ما جزم به شيخنا الإمام الشهاب الزمليّ في شروط الإمامة ويؤخذ منه مع ما وجّه به شيخنا الشارح ما نقله عن البقوي في الأُمّي عدم الإيعاد، وإن وجد من يخطب لهم

كَحَتَفِي صَحْ حُسْبَانَهُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ، وَإِنْ شَكَّ فِي إِثْبَانِهِ بِجَمِيعِ الْوَاجِبِ عِنْدَنَا كَمَا تَصِحُّ إِمَامَتُهُ بِنَا مَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ تَوْقِيهِ لِلخِلَافِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ مِنْهُ مُفْسِدٌ عِنْدَنَا فَلَا يُحْسَبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرُّهُ لِطُلَانِ صَلَاتِهِ عِنْدَنَا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْخَادِمِ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِمَقِيدَةِ الشَّافِعِيِّ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا تَقَرَّرَ.
(وَالصَّحِيحُ انْتِقَادُهَا بِالْمَرْضَى)، وَإِنْ صَلَّوْا الظُّهْرَ عَلَى مَا مَرُّ لِكَمَالِهِمْ وَإِنَّمَا سَقَطَتْ عَنْهُمْ رَفَقًا بِهِمْ (وَالصَّحِيحُ) أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ لِيَخْتَرِ أَوَّلُ جُمُعَةٍ السَّابِقِ (وَلَوْ انْقَضَ الْأَرْبَعُونَ) يَعْنِي الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ، وَلَوْ تِسْعَةٌ وَثَلَاثِينَ.....

❑ قَوْلُهُ: (صَحْ حُسْبَانَهُ الْخُ) يُمَثِّلُ ذَلِكَ مَا فِي فِتَاوَى الشُّيُوطِيِّ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَمَّا إِذَا كَانَ الْخَطِيبُ حَتَفًا لَا يَرَى صِحَّةَ الْجُمُعَةِ إِلَّا فِي السَّوَرِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ وَيُؤْمَ فِي الْقَرْيَةِ وَهَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ فَأَجَابَ بِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْإِقْتِدَاءِ بِنَيْتِ الْمُقْتَدِي فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ فِي الْجُمُعَةِ خَلْفَ حَتَفِي إِنْ كَانَ فِي قَرْيَةٍ لَا سَوْرَ لَهَا إِذَا خَضَرَ أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ انْتَهَى وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِتَطْيِيرٍ مَا قُيِّدَ بِهِ مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ سَمَ وَقَوْلُهُ: مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ لَعَلَّ صَوَابَهُ مَنْ افْتَصَدَ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْقَيْدِ نَيْسَانَهُ الْإِقْتِصَادَ عَلَى مَا بَحَثَهُ جَمْعٌ، وَإِنْ لَمْ يَزْتَفِضْ بِهِ الشَّارِحُ. ❑ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي اقْتِدَاءِ الشَّافِعِيِّ بِالْحَتَفِي كُرْدِي. ❑ قَوْلُهُ: (مُفْسِدٌ عِنْدَنَا) أَيِ كَمَسَهُ فَرْجَهُ. ❑ قَوْلُهُ: (فِيمَا تَقَرَّرَ) هُوَ قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ مِنْهُ مُفْسِدٌ عِنْدَنَا الْخُ، وَقَالَ ع ش هُوَ قَوْلُهُ: لِيُطْلَانِ صَلَاتِهِ عِنْدَنَا. اهـ.

❑ قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَالصَّحِيحُ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعَبَّرَ بِالْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ قَوْلَانِ لَا وَجْهَانِ مُعْنِي وَع ش.
❑ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ بَارْبَعِينَ. ❑ قَوْلُهُ: (لِكَمَالِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَضَبَطَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ الْأَوْسَعُ فِي النَّهَايَةِ.

❑ قَوْلُهُ (سَيِّ): (لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ الْخُ) أَيِ إِذَا كَانَ بِصِفَةِ الْكَمَالِ مُعْنِي وَنَهَايَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (لِيَخْتَرِ الْخُ) أَيِ لِإِطْلَاقِ هَذَا الْخَبَرِ. ❑ قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَيِ فِي شَرْحِ بَارْبَعِينَ. ❑ قَوْلُهُ: (يَعْنِي الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ الْخُ) فَلَوْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ الْكَامِلِ أَرْبَعُونَ فَانْقَضَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ لَمْ يَضُرَّ وَأُورِدَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ عَلَى الْمَنْعِ مُعْنِي. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تِسْعَةٌ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى وَهُوَ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ عَلَى الْأَصَحِّ. اهـ.

بَلْ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْبَعِينَ آخَرَسُ وَاجِدٌ فَتَأْمَلْ. نَعَمْ قِيَاسُ حَنْبَلٍ شَيْخِ الْإِسْلَامِ كَلَامُ الْبَغَوِيِّ عَلَى مَنْ قَصَرَ بِالْعِلْمِ الْإِقْتِدَاءُ هُنَا إِذَا وَجِدَ مَنْ يَخْطُبُ لَهُمْ أَيِ وَيُؤْمَ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (كَحَتَفِي صَحْ حُسْبَانَهُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ) يُمَثِّلُ ذَلِكَ مَا فِي فِتَاوَى الشُّيُوطِيِّ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَمَّا إِذَا كَانَ الْخَطِيبُ حَتَفًا لَا يَرَى صِحَّةَ الْجُمُعَةِ إِلَّا فِي السَّوَرِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ وَيُؤْمَ فِي الْقَرْيَةِ وَهَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ الْعَبْرَةَ فِي الْإِقْتِدَاءِ بِنَيْتِ الْمُقْتَدِي فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ فِي الْجُمُعَةِ خَلْفَ حَتَفِي إِنْ كَانَ فِي قَرْيَةٍ لَا سَوْرَ لَهَا إِذَا خَضَرَ أَرْبَعُونَ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ. اهـ. وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِتَطْيِيرٍ مَا قُيِّدَ بِهِ مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ.

إذا كان الإمام كاملاً والانقباض مثال والضابط النقص (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لاشتراط سماعهم لجميع أركانها (ويجوز البناء على ما مضى إن عادوا قبل طول الفصل) عرفاً، وإن انقضوا لغير عذر؛ لأن السير لا يقطع الموالاة نظير ما مر في الجمع وغيره (وكذا) يجوز (بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بينهما) وعادوا قبل طول الفصل عرفاً لذلك (فلان عادوا) في الصورتين (بعد طوله) عرفاً وضبط جمع له بما يزيد على ما بين الإيجاب والقبول في البيع بعيد جداً والأوجه ما قلناه من الضبط بالعرف الأوسع من ذلك وهو ما أبطل الموالاة في جمع التقديم، ثم رأيت الراجعي صرح به وسبقه إليه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ أطلقا اعتبار العرف ويتمين ضبطه بما قررته (وجب الاستئناف في الأظهر) وإن انقضوا بعذر؛ لأن ذلك لم ينقل عنه في غير إلا متوالياً وكذا الأئمة بعده (وإن انقضوا) أي الأربعون أو بعضهم بمفارقة أو بطلان صلاة بالنسبة.....

قود: (إذا كان الإمام كاملاً) كان الأولى ذكره عقب قول المشي فوق أربعين. قود: (والانقباض مثال إلخ) كان الأولى تأخيرته وذكره في شرح أو بعضهم إلخ. قود: (مثال) أي لا قيد أي لأن الانقباض هو الذهاب من مكان الصلاة والمراد هنا الخروج من الصلاة، ولو مع البقاء في محلها. قود: (والضابط النقص) أي فلو أغمى على واحد منهم أو بعد في المسجد إلى مكان لا يسمع فيه الإمام كان كالمنقض ع ش. قود: (لاشتراط سماعهم إلخ) لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأمر: ٢٠٤] قال أكثر المفسرين المراد به الخطبة فلا بد أن يسمع الأربعون جميع أركان الخطبة نهايةً ومغني.

قود (سني): (على ما مضى) أي قبل انقضاءهم سم. قود: (وإن انقضوا إلخ) أي الأربعون كلاً أو بعضاً وكان الأولى ذكر هذه الغاية قبل قول المصنف قبل طول الفصل. قود (سني): (إن عادوا إلخ) خرج به ما لو عاد يدلهم فلا بد من الاستئناف، وإن قصر الفصل مغني ونهاية. قود: (نظير ما مر في الجمع إلخ) فيجب أن لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكن كما قدمه الشارح م ر ع ش. قود: (وغيره) أي كأن يسلم ناسياً، ثم تذكر قبل طول الفصل نهايةً ومغني. قود: (لذلك) أي لأن السير لا يقطع إلخ. قود: (وضبط جمع له) أي لطول الفصل. قود: (بعيد) خبر وضبط إلخ. قود: (وهو) أي الطول عرفاً. قود: (صرح به) أي بأن الطول عرفاً ما أبطل الموالاة إلخ. قود: (وابن الصباغ أطلق إلخ) مبتدأ وخبر. قود: (به) أي بما أبطل إلخ. قود: (وإن انقضوا) إلى قوله لما مر في النهاية والمغني. قود: (لأن ذلك) أي ما ذكر من الخطبة والصلاة. قود: (لم ينقل إلخ) أي ولأن الموالاة لها موقع في استimalة القلوب بنهاية ومغني. قود: (بمفارقة إلخ) عبارة المغني والنهاية بأن أخرجوا

قود: (ويجوز البناء على ما مضى) أي قبل انقضاءهم.

لِلأُولَى وَيُطْلَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّ بَقَاءَ الْعَدَدِ شَرْطٌ إِلَى السَّلَامِ بِخِلَافِ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهَا شَرْطٌ فِي الْأُولَى فَقَطْ (فِي الصَّلَاةِ) وَلَمْ يُحْرَمِ عَقِبَ انْقِضَائِهِمْ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَرْبَعُونَ سَمِعُوا الْخُطْبَةَ (بَطَلَتْ) الْجُمُعَةُ فَيَتِمُّونَهَا ظَهْرًا لِأَنَّ الْعَدَدَ شَرْطٌ ابْتِدَاءً فَكَذَا دَوَامًا كَالْوَقْتِ

أَتَفَسَّهُمْ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ أَبْطَلُوهَا أَمْ أَيُّ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا . هـ فَوَدَّ: (لِلأُولَى) أَيِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى . هـ فَوَدَّ: (يُطْلَانِ) أَيِ لِلصَّلَاةِ . هـ فَوَدَّ: (لِلثَّانِيَةِ) أَيِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ . هـ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ الرَّابِعِ الْجَمَاعَةِ . هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُحْرَمِ الْخُ) أَيِ وَلَمْ يَعُدِّ الْمُتَفَضِّلُونَ قَالَ فِي الرُّزُوسِ أَوْ انْقَضَوْا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ عَادُوا وَلَمْ يَطْلُ قُضِيَ بَتَوًا . اهـ . سَمِ وَيُمْكِنُ إِذْخَالُهَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ بِأَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ أَرْبَعُونَ سَمِعُوا الْخُطْبَةَ مَا يَشْمَلُ الْعَائِدِينَ بَعْدَ انْقِضَائِهِمْ وَبِعِبَارَةٍ عَنْ شَرْ قَوْلِهِ : بَطَلَتْ الْجُمُعَةُ أَيِ حَيْثُ كَانَ الْإِنْقِضَاؤُ بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ، أَمَّا لَوْ كَانَ قَبْلَهُ ، فَإِنْ عَادُوا وَاقْتَدَوْا بِالْإِمَامِ قَبْلَ رُكُوعِهِ أَوْ فِيهِ وَقَرَّاهُ الْفَاتِحَةَ وَأَطَاعُوا مَعَ الْإِمَامِ قَبْلَ رَفْعِهِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ اسْتَمَرَّتْ جُمُعَتُهُمْ كَمَا لَوْ بَاطَا الْقَوْمُ عَنْ الْإِمَامِ ، ثُمَّ اقْتَدَوْا بِهِ . اهـ . هـ فَوَدَّ: (فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى) يُفِيدُ بَطْلَانَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَحْرَمَ عَقِبَ انْقِضَائِهِمْ أَرْبَعُونَ سَمِعُوا الْخُطْبَةَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَذَلِكَ لِتَبَيُّنِ انْفِرَادِ الْإِمَامِ فِي الْأُولَى أَيِ فَلَمْ تَحْصُلِ الرُّكْعَةُ الْأُولَى لِلْعَدَدِ وَصِحَّتْهَا إِذَا كَانَ إِحْرَامُ الْأَرْبَعِينَ السَّامِعِينَ عَقِبَ انْقِضَائِهِمْ فِي الْأُولَى لَكِنْ يَنْتَبِهُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا أَدْرَكَوا الْفَاتِحَةَ قَبْلَ رُكُوعِهِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الثَّبَاطُورِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الثَّنِيَةَ الْآتِيَةَ الْمُصْرَحَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي اغْتِيَابِ إِدْرَاكِ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ بَيْنَ الْجَائِنِ وَالْمُتَبَاطِئِينَ سَمِ وَقَدَّمَ عَنْ شَرْ مَا يُوَافِقُهُ . هـ فَوَدَّ: (فَيَتِمُّونَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى مَا يُوَافِقُهُ . هـ فَوَدَّ: (فَيَتِمُّونَهَا الْخُ) أَيِ يَتِمُّونَهَا مِنْ بَقِي ظَهْرًا مَعْنَى زَادَ الرِّشْدِي فِي صُورَةٍ مَا إِذَا كَانَ الْمُتَفَضِّلُ بَعْضُهُمْ ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْمُتَبَادِرِ مِنَ السِّيَاقِ إِذْ لَا يَتَأْتَى ذَلِكَ فِيمَا إِذَا انْقَضَى الْأَرْبَعُونَ أَمْ بِعِبَارَةٍ عَنْ شَرْ أَيِ يَقْعَلُونَهَا ظَهْرًا بِاسْتِثْنَائِهَا بِالنِّسْبَةِ فِيمَنْ انْقَضَى إِلَى يُطْلَانِ وَبِالْبِنَاءِ عَلَى مَا مَضَى فِي حَقِّ غَيْرِهِ . اهـ . هـ فَوَدَّ: (فَيَتِمُّونَهَا ظَهْرًا) نَعَمْ لَوْ عَادَ الْمُتَفَضِّلُونَ لَزِمَهُمُ الْإِحْرَامُ بِالْجُمُعَةِ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ تَعَلَّى إِذْ لَا تَصِحُّ ظَهْرٌ مِنْ لَزِمَتِهِ الْجُمُعَةُ مَعَ إِمْكَانِ إِدْرَاكِهَا وَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاءُ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى يُطْلَانِ الْأُولَى نِهَازَةً قَالَ عَنْ شَرْ قَوْلِهِ : مَرَّ لَزِمَهُمُ الْإِحْرَامُ الْخُ أَيِ مَعَ إِعَادَةِ الْخُطْبَةِ إِنْ طَالَ الْفَضْلُ بَيْنَ انْقِضَائِهِمْ وَعَوْدِهِمْ . اهـ .

هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُحْرَمِ عَقِبَ انْقِضَائِهِمْ الْخُ) يُفِيدُ بَطْلَانَ الْجُمُعَةِ إِذَا أَحْرَمَ عَقِبَ انْقِضَائِهِمْ أَرْبَعُونَ سَمِعُوا الْخُطْبَةَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَذَلِكَ لِتَبَيُّنِ انْفِرَادِ الْإِمَامِ فِي الْأُولَى أَيِ فَلَمْ تَحْصُلِ الرُّكْعَةُ الْأُولَى لِلْعَدَدِ وَصِحَّتْ الْجُمُعَةُ إِذَا كَانَ إِحْرَامُ الْأَرْبَعِينَ السَّامِعِينَ عَقِبَ انْقِضَائِهِمْ فِي الْأُولَى لَكِنْ يَنْتَبِهُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا أَدْرَكَوا الْفَاتِحَةَ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الثَّبَاطُورِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الثَّنِيَةَ الْآتِيَةَ الْمُصْرَحَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي اغْتِيَابِ إِدْرَاكِ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ لَا بَيْنَ الْجَائِنِ وَالْمُتَبَاطِئِينَ . هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُحْرَمِ عَقِبَ انْقِضَائِهِمْ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَرْبَعُونَ) أَيِ وَلَمْ يَعُدِّ الْمُتَفَضِّلُونَ قَالَ فِي الرُّزُوسِ أَوْ انْقَضَوْا فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ عَادُوا وَلَمْ يَطْلُ قُضِيَ بَتَوًا . اهـ . قَالَ فِي شَرْحِهِ : مَا أَفْهَمُهُ أَنَّ طَوْلَ الْفَضْلِ

فعلية لو تباطأوا حتى رَكَعَ فلا جُمُعَةٌ وَإِنْ أَدْرَكَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ اشْتَرَطَ أَنْ يَتِمَّكُنُوا مِنَ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَالْمُرَادُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنْ يُدْرِكُوا الْفَاتِحَةَ وَالرُّكُوعَ قَبْلَ قِيَامِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ؛ لَأَنَّهُمْ حِينَئِذٍ أَدْرَكَوا الْفَاتِحَةَ وَالرُّكُوعَ فَلَاحِظٌ لِمَعْنَى لاشْتِرَاطِ إِدْرَاكِ جَمِيعِ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ أَخَذِ الْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ الَّذِي أَوْهَمَتْهُ الْبَيَّارَةُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْمَعُوا فَلَا بُدَّ مِنْ إِحْرَامِهِمْ قَبْلَ انْقِضَاكِ السَّامِعِينَ؛

■ فَوَدَّ: (فَعَلِيهِ) أَي عَلَى بَطْلَانِ الْجُمُعَةِ بِالْإِنْقِضَاكِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا.
 ■ فَوَدَّ: (لَوْ تَبَاطَؤُوا) أَي لَوْ أَحْرَمَ الْإِمَامُ وَتَبَاطَأَ الْمَأْمُومُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ عَنْهُ، ثُمَّ أَحْرَمُوا، فَإِنْ تَأَخَّرَ تَحْرِيمُهُمْ عَنْ رُكُوعِهِ فَلَا جُمُعَةَ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ عَنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ أَدْرَكَهُ الْخُ مَغْنًى وَنَهَايَةً.
 ■ فَوَدَّ: (فَلَا جُمُعَةَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَرَأُوا الْفَاتِحَةَ وَأَدْرَكَوا مَعَ الْإِمَامِ الرُّكُوعَ وَفِيهِ نَظَرٌ، ثُمَّ رَأَيْتَ سَمَ عَلَى حَقِّ نَقْلِ عَنْ مُفْتَضَى الرُّوْضِ أَنَّهُمْ حِينَئِذٍ قَرَأُوا الْفَاتِحَةَ وَأَدْرَكَوا مَعَهُ الرُّكُوعَ قَبْلَ رَفْعِهِ عَنْ أَقْلِهِ أَدْرَكَوا الْجُمُعَةَ انْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. فَقَوْلُ الشَّارِحِ م ر قَبْلَ الرُّكُوعِ أَي قَبْلَ انْتِهَائِهِ ع ش.
 ■ فَوَدَّ: (اشْتَرَطَ أَنْ يَتِمَّكُنُوا مِنَ الْفَاتِحَةِ الْخُ) أَي بَانَ يُتِمُّوْا قِرَاءَتَهَا قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ نِهَايَةً أَي وَرَكَعُوا وَاطْمَأَنَّنُوا قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ الْخُ ع ش وَفِي سَم بَعْدَ سَرْدِ تَغْيِيرِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا أَدْرَكَهُ رَاكِعًا وَاتَّمَا الْفَاتِحَةَ، ثُمَّ رَكَعُوا وَاطْمَأَنَّنُوا قَبْلَ اِرْتِفَاعِهِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ فَلْيُرْاجِعْ اهـ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش اغْتِمَادُهُ. ■ فَوَدَّ: (قَبْلَ أَقْلِ الرُّكُوعِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الظَّاهِرَ عَنْ بَصَرِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (أَوْهَمَتْهُ الْبَيَّارَةُ) أَي بَانَ حُمِلَ قَوْلُهُمْ قَبْلَ رُكُوعِهِ عَلَى قَبْلِ ابْتِدَاءِ رُكُوعِهِ أَمَّا إِذَا حُمِلَ عَلَى قَبْلِ انْتِهَاءِ رُكُوعِهِ فَلَا إِشْكَالَ. ■ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْمَعُوا الْخُ) مُخْتَرَزٌ قَوْلِهِ السَّابِقِ سَمِعُوا الْخُطْبَةَ. ■ فَوَدَّ: (فَلَا بُدَّ مِنْ إِحْرَامِهِمْ الْخُ) حَاصِلُ هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ إِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ بَعْضِ الْأَرْبَعِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكْمُلَ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِمْ بَطَلَتْ الصَّلَاةُ سَوَاءً وَقَعَ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ فِي الثَّانِيَةِ، وَإِنْ أَخْرَجَ بَعْضُهُمْ نَفْسَهُ عَنِ الْقُدُوءِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأُولَى بَطَلَتْ أَوْ فِيمَا بَعْدَهَا لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ انْقَضَى الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ وَلَجَّحَ تَمَامَ الْعَدَدِ، فَإِنْ كَانَ لِلْحَقِّ قَبْلَ الْإِنْقِضَاكِ صَحَّتِ الْجُمُعَةُ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ فِي

يَضُرُّ لَيْسَ كَذَلِكَ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرَهُ فِي الثَّابِطِ. اهـ. وَاحْتَمَلُ م ر الْفَرْقَ بِشِدَّةِ الْإِغْرَاضِ هُنَا لِقَطْعِ الْقُدُوءِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا. ■ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَدْرَكَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ اشْتَرَطَ أَنْ يَتِمَّكُنُوا مِنَ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ رُكُوعِهِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَكِنْ عَرِّ فِي الرُّوْضِ بِقَوْلِهِ كَأَصْلِهِ، وَلَوْ تَبَاطَأَ الْمَأْمُومُونَ وَأَدْرَكَوا الْأُولَى أَيِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى مَعَ الْفَاتِحَةِ صَحَّتْ. اهـ. وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا أَدْرَكَهُ رَاكِعًا وَاتَّمَا الْفَاتِحَةَ، ثُمَّ رَكَعُوا وَاطْمَأَنَّنُوا قَبْلَ اِرْتِفَاعِهِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ فَلْيُرْاجِعْ. ■ فَوَدَّ: (اشْتَرَطَ أَنْ يَتِمَّكُنُوا مِنَ الْفَاتِحَةِ) أَي بَانَ يُتِمُّوْا قِرَاءَتَهَا قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ شَرْحُ م ر. ■ فَوَدَّ: (فَلَا بُدَّ مِنْ إِحْرَامِهِمْ قَبْلَ انْقِضَاكِ السَّامِعِينَ) وَإِذَا أَحْرَمُوا كَذَلِكَ صَارَ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الْأَوَّلِينَ وَخَصَّتِ الْجُمُعَةُ، وَإِنْ كَانَ إِحْرَامُهُمْ بَعْدَ رَفْعِ الْإِمَامِ عَنْ رُكُوعِ الْأُولَى كَمَا بَيَّنَّ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ رَأً عَلَى ابْنِ

لأنهم لا يصيرون مثلهم إلا حينئذ وفي هذه الحالة لا يُشترط تمكُّنهم من الفاتحة؛ لأنهم تابعون لمن أدركها وبه يُعلم أنهم لو لم يُدركوها قبل انقضاءهم اشترط إدراك هؤلاء لها وهو ظاهر بخلاف الخطبة إذا انقضى أربعون سَمِعُوا بعضها وحضر أربعون قبل انقضاءهم لا يكفي سماعهم ليأقياها ويُفَرَّقُ بأنَّ الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلاة (وفي قول لا يضر) (إن بقي الثاني) مع الإمام.....

الأولى، ولو بعد الرُّفْع من رُكُوعها أو في الثانية قَبْل الرُّفْع من رُكُوعها فيما يَظْهَرُ وسواء سَمِعَ اللَّاحِقُونَ الخطبة أو لا، وإن كان بعده، فإن كان قَبْل رُكُوع الأولى وسَمِعُوا الخطبة صَحَّت الْجُمُعَةُ وإلا فلا سم وكذا في الشُّبُهَاتِ وَالتَّهْيِاتِ إلَّا قَوْلُهُ: قَبْل الرُّفْع إلى وسواء سَمِعَ. □ فَوَدَّ: (لأنهم لا يصيرون إلخ) عبارة الْمُغْنِي لِأَنَّهُمْ إِذَا لَحِقُوا وَالْعَدَّةُ تَامَ صَارَ حُكْمُهُمْ وَاحِدًا فَيَسْقُطُ عَنْهُمْ سَمَاعُ الْخُطْبَةِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (إلَّا حينئذ) أي حين إذ أَمَرُوا قَبْل الْإِنْقِضَاءِ. □ فَوَدَّ: (لأنهم تابعون لمن أدركها) هَلْ يُغْتَبَرُ بِالْفِعْلِ بَأَن يقرأها جميع السامعين أو يكفي مُضِيَّ زَمَنٍ يَكْفِي فِيهِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِصُرِّي أَوَّلُ تَغْيِيرِ التَّهْيِاتِ الْمُتَقَدِّمَ آتِيًا صَرِيحٌ فِي الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (وبه يُعْلَم) أي بِالْتَّحْلِيلِ. □ فَوَدَّ: (أنهم) أي السامعين (لو لم يُدركوها) أي الفاتحة. □ فَوَدَّ: (إدراك هؤلاء لها) أي إدراك اللَّاحِقِينَ لِلْفَاتِحَةِ. □ فَوَدَّ: (بخلاف الخطبة إلخ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أي وهذا أي ما أَفَادَهُ كَلَامُهُ مِنْ جَوَازِ تَبْعِيضِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بَأَن يَفْعَلَ بَعْضُهَا الْمُتَقَضُّونَ وَبَعْضُهَا اللَّاحِقُونَ بِشَرْطِهِ بِخِلَافِ الْخُطْبَةِ إلخ. □ فَوَدَّ: (أربعون) أي أو بعضهم، والمراد بالأربعين الْعَدَّةُ الْمُغْتَبَرُ وَهُوَ تِسْعٌ وَثَلَاثُونَ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (وفي قول لا إن بقي اثنان) وفي قول لا إن بقي اثنَا عَشَرَ لِحَدِيثِ جَابِرٍ: (أَنَّهُمْ انْقَضُوا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا اثنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ الْإِمَامِ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً﴾ (البقرة: ١١) الْآيَةُ) فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَرْبَعِينَ لَا تُشْتَرَطُ فِي دَوَامِ الصَّلَاةِ وَأَجَابَ الْأَوَّلُ بَأَن هَذَا كَانَ فِي الْخُطْبَةِ كَمَا وَرَدَ فِي مُسْلِمٍ وَرَوَّجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي الصَّلَاةِ وَحَمَلَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى الْخُطْبَةِ جَمْعًا بَيْنَ الرَّوَائِيْنِ وَإِذَا كَانَ فِي الْخُطْبَةِ فَلَمَّ لَهُمْ عَادُوا قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ مُغْنِي وَنِهَايَةً.

المُفْرَى مَا وَقَعَ لَهُ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ وَحَاصِلُ هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ إِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ بَعْضِ الْأَرْبَعِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكْمُلَ الْعَدَّةُ بِغَيْرِهِمْ بَطَلَتْ الصَّلَاةُ سَوَاءُ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ فِي الثَّانِيَةِ، وَإِنْ أَخْرَجَ بَعْضُهُمْ نَفْسَهُ عَنِ الْقُدُورَةِ فَإِنْ كَانَ فِي الْأُولَى بَطَلَتْ أَوْ فِيهَا بَعْدَهَا لَمْ يَضُرَّ، وَإِنْ انْقَضَى الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ وَلَحِقَ تَمَامُ الْعَدَّةِ، فَإِنْ كَانَ اللَّاحِقُونَ قَبْلَ الْإِنْقِضَاءِ صَحَّتِ الْجُمُعَةُ سَوَاءُ كَانَ ذَلِكَ فِي الْأُولَى، وَلَوْ بَعْدَ الرُّفْعِ مِنْ رُكُوعِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ الرُّفْعِ مِنْ رُكُوعِهَا فِيَمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ إِذْ لَوْ كَانَ بَعْدَهُ لَمْ يُدْرِكُوا رَكْعَةً فِي جَمَاعَةٍ فَكَيْفَ تَصِيحُ الْجُمُعَةُ وَقَدْ يُقَالُ لَوْ أَثَرُ هَذَا أَثَرُ فِي الْأُولَى فَلْيُتَأَمَّلْ وَسَوَاءُ سَمِعَ اللَّاحِقُونَ الْخُطْبَةَ أَوْ لَا، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ رُكُوعِ الْأُولَى وَسَمِعُوا الْخُطْبَةَ صَحَّتِ الْجُمُعَةُ وَإِلَّا فَلَا.

لوجود مُسَمَّى الجماعة إِذْ يُتَقَرَّرُ فِي الدَّوامِ ما لا يُتَقَرَّرُ فِي الْابتِدَاءِ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَحَلَّ إِنْتَابِهَا ظَهَرُ أَيِّ وَالْاِكْتِفَاءُ بِهِ إِذَا لَمْ تَتَوَقَّرْ شُرُوطُ الْجُمُعَةِ وَالْأَنَّ كَأَنَّ عَادُوا لِرِمَمِهِمْ إِعَادَتُهَا جُمُعَةً وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ وَلِمَنْ انْقَضُوا أَوْ قَدِمُوا أَوْ بَلَّغُوا بَعْدَ فِعْلِهَا إِقَامَتُهَا ثَانِيًا بِخُطْبَةِ الْمُصَلِّينَ بَلْ يَلْزَمُ الْمُقْصِرِينَ كَالْمُنْقِضِينَ ذَلِكَ. اهـ. وما قاله فِيمَنْ قَدِمُوا أَوْ بَلَّغُوا غَلَطَ لِقَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَفْهَوْهَا الْخُ فِي الْمُقْصِرِينَ يَزِيدُهُ كَالْأَوَّلِ إِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ يُتِمُّونَهَا ظَهَرًا وَيَلْزَمُ

• فَوُدَّ: (لِوُجُودِ مُسَمَّى الْجَمَاعَةِ) فِيهِ إِيهَامٌ أَنَّ مُسَمَّى الْجَمَاعَةِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الثَّلَاثَةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا مَرَّ فَالْأَوَّلَى مُسَمَّى الْجَمْعِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ أَيِ وَالنَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي بَصْرِيٌّ. • فَوُدَّ: (وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ الْخُ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ اعْتِمَادُهُ تَبَعًا لِوَالِدِهِ فَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَرَادَ بِالْبَعْضِ الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ.
• فَوُدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ إِنْتَابِهَا الْخُ) أَيِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ بَطَلَتْ. • فَوُدَّ: (لِرِمَمِهِمْ إِعَادَتُهَا جُمُعَةً) أَيِ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ وَالْأَفْظَهَرُ وَإِنْ قَلَّوْهُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَازِ عَنْ ع. ش. • فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ) وَاقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَم. • فَوُدَّ: (فَقَالَ) أَيِ الْغَيْرِ. • فَوُدَّ: (وَلِمَنْ انْقَضُوا الْخُ) أَيِ مِنَ الْحَاضِرِينَ الْكَامِلِينَ.
• فَوُدَّ: (أَوْ قَدِمُوا) أَيِ مِنَ الْغَائِبِينَ. • فَوُدَّ: (أَوْ بَلَّغُوا) أَيِ مِنَ الصَّبِيَّانِ. • فَوُدَّ: (بَعْدَ فِعْلِهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ تَنَازَعَ فِيهِ قَدِمُوا وَبَلَّغُوا. • فَوُدَّ: (بَلْ يَلْزَمُ الْمُقْصِرِينَ) أَيِ بَتَرِكَ الْحُضُورِ أَوْ بِالتَّابُطِ عَنْ الرُّكُوعِ.
• فَوُدَّ: (كَالْمُنْقِضِينَ) أَيِ كَمَا تَلْزَمُ الْمُتَقَضِّينَ أَيِ الْخَارِجِينَ مِنَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهَا وَقَوْلُ الْكَرْدِيِّ قَوْلُهُ: كَالْمُنْقِضِينَ مِثَالُ لِلْمُقْصِرِينَ. اهـ. خِلَافُ الظَّاهِرِ. • فَوُدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ ثَانِيَةً الْخُ كَمَا هُوَ الْمَتَّبَعُ وَعَلَيْهِ مَبْنَى قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْخُ) وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ فِعْلُ الْجُمُعَةِ ابْتِدَاءً وَعَلَيْهِ مَبْنَى رَدِّ سَمِ وَالْبَصْرِيُّ لِيَذَلِكَ الْقَوْلُ الْآتِي. • فَوُدَّ: (انْقَضَى) أَيِ قَوْلُ الْغَيْرِ.
• فَوُدَّ: (لِقَوْلِهِمُ الْخُ) الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ فِي غَايَةِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ حُصُولِ الْجُمُعَةِ بِإِحْرَامٍ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ بَعْدَ انْقِضَاضِ السَّامِعِينَ وَدَلَالَةُ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ حُصُولِهَا بِإِقَامَةِ جَدِيدَةٍ ثَانِيَةٍ أَيِ بِخُطْبَةِ الْمُصَلِّينَ أَوْ لَوْيَا مِمَّا لَا مِرْيَةَ فِيهِ سَم. • فَوُدَّ: (الْمَذْكُورِ) أَيِ السَّابِقِ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا الْخُ) بَيَانُ لِقَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ سَم. • فَوُدَّ: (يَزِيدُهُ الْخُ) هَذَا مَمْنُوعٌ فِي الْمُقْصِرِينَ لِجَوَازِ حَمْلِ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَتَوَقَّرْ الشُّرُوطُ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: يَزِيدُهُ الْخُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ يُمَكِّنُ حَمْلَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَتَيَسَّرَ الْإِعَادَةُ. اهـ. • فَوُدَّ: (كَالْأَوَّلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَالْأَنَّ كَأَنَّ عَادُوا لِرِمَمِهِمُ الْخُ كَرْدِيٌّ. • فَوُدَّ: (إِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ يُتِمُّونَهَا ظَهَرًا وَيَلْزَمُ الْخُ) أَيِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ بَطَلَتْ كَرْدِيٌّ.

• فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ) وَاقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ. • فَوُدَّ: (لِقَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ الْخُ) الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ فِي غَايَةِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ حُصُولِ الْجُمُعَةِ بِإِحْرَامٍ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ بَعْدَ انْقِضَاضِ السَّامِعِينَ وَدَلَالَةُ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ حُصُولِهَا بِإِقَامَةِ جَدِيدَةٍ ثَانِيَةٍ أَوْ لَوْيَا مِمَّا لَا مِرْيَةَ فِيهِ. • فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ الْخُ) بَيَانُ لِقَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ. • فَوُدَّ: (يَزِيدُهُ كَالْأَوَّلِ إِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ الْخُ) هَذَا مَمْنُوعٌ فِي الْمُقْصِرِينَ لِجَوَازِ حَمْلِ الْإِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَتَوَقَّرْ الشُّرُوطُ.

من صحة الظهر سقوط الجمعة وبما يؤيد عدم فعل الجمعة قولهم لو بادر أربعون بها بمحل لا تقدّد فيه فاتت على جميع أهل البلد فيصّلونها ظهرًا لا متناع الجمعة عليهم فإذا امتنعت الجمعة هنا مع تقصير المبادرين بها ومن ثم قيل: إنهم يؤدّبون فأولى في مسألتنا وبحت بعضهم أيضًا أنه لو غاب بعض الأربعين فصلوا الظهر، ثم قديم الغائب في الوقت لم تلزمهم إعادتها الجمعة كما لو بلغ الصبي بعد فعلها أو صلى مسافرًا الظهر في السفر، ثم قديم وطنه قبل إقامتها ويحتمل أن قدومه بعد إحرامهم بالظهر كذلك.

(تنبيه) ما مر من اشتراط إدراك الأربعين قدر الفاتحة في الأولى هو ما قاله الإمام وصححه الغزالي وجرى عليه شواخ الحارثي وغيرهم وظاهر الشرح الصغير بل صريحه الاكتفاء بإدراك ركوع الإمام فقط وسبقه إليه القفال مرة، وقال البهوي إنه المذهب وعلمه غير واحد بأن ما

• فود: (وبما يؤيد عدم فعل الجمعة إلخ) قد يُمنع ويُفَرَّق بحصول الجمعة في الجملة في مسألة المبادرة دون مسألتنا بل لا جامع بين المسألتين سم عبارة البصري لا تأيد فيه كما هو ظاهر لإقامة الجمعة بالبلد في تلك الصورة فلا معنى لإقامتها ثانيًا إذ لا تقام الجمعة بعد أخرى وفيما نحن فيه لم نتم بها الجمعة أصلًا فلو لم نقل بوجوب الإعادة حيث تيسرت لأدى إلى تعطيل الجمعة بالكليّة فليأتمل حق التأمل، ثم رأيت في النهاية ما نصّه نعم لو عاد المنفصّلون لزمهم الإحرام بالجمعة إذا كانوا من أهل وجوبها كما أفنى به الوالد رحمته الله تعالى إلخ. اه. • فود: (لو غاب بعض الأربعين) أي عن محل الجمعة، ولو بعذر، ولو بلا سفر. • فود: (فصلوا إلخ) أي الحاضرون. و. • فود: (لم تلزمهم) أي الأربعين. • فود: (كما لو بلغ الصبي إلخ) الفرق ممكن قريب سم أي بكون الغائب مكلفًا حين فعلهم الظهر بفرض الوقت دون الصبي. • فود: (بعد فعلها) أي فعل من دون الأربعين الظهر. • فود: (قبل إقامتها) أي إقامة الحاضرين دون الأربعين الظهر. • فود: (إن قدومه) أي الغائب (بعد إحرامهم) أي الحاضرين. • فود: (كذلك) أي فلا تلزمهم إعادتها الجمعة. • فود: (من اشتراط إلخ) أي في صورة الانقضاء بقرينة قوله الآتي، ثم هذا الخلاف إلخ ليجته لم يصرخ فيما مرّ باشتراط ذلك فيها بل في صورة التباطؤ. • فود: (إدراك الأربعين إلخ) شامل للمنفصّلين وللأحقين قبل الانقضاء مطلقًا وكذا بعده إذا سمعوا الخطبة كما تقدّم عن سم. • وفود: (قدر الفاتحة) أي بالمعنى السابق في قوله والمراد كما هو ظاهر إلخ. • وفود: (في الأولى) أي الركعة الأولى. • فود: (فقط) أي، وإن لم يذكر الفاتحة. • فود: (القفال مرة) إشارة إلى ما نقل عنه أيضًا من موافقة مقالة الإمام السابقة بصري. • فود: (وقال البهوي إنه المذهب إلخ) نصّيه أن الضمير راجع إلى الاكتفاء ورجعه المعنى والنهاية إلى ما قاله الإمام بعبارتهم، ولو أحرّم الإمام وتباطأ المأمومون أو بعضهم بالإحرام، ثم أحرّموا، فإن أذركوا

• فود: (فأولى) قد يُمنع ويُفَرَّق بحصول الجمعة في الجملة في مسألة المبادرة دون مسألتنا بل لا جامع بين المسألتين. • فود: (كما لو بلغ الصبي إلخ) الفرق ممكن قريب.

قبل الركوع إذا لم يمنع السبق به الركوع فكذا الجمعة وشرط الجونبي قرب تحرّمهم من تحرّم الإمام أي عرفاً، ثم هذا الخلاف هل هو خاصّ بالجائين بعد الانقضاء أو يجري حتى في أربعين حضروا معه أولاً وتباطؤوا عنه والوجه جزيائته في الصورتين، ثم رأيت ابن أبي الدم صرح بذلك، ثم قال فالتفريع كالتفريع وكذا الرافعي كما قاله جمع فإنه جعل هذا الخلاف مبنياً على القول بأن صلاة الجماعة تبطل بانقضاء القوم وقال ابن الرفعة: بل إنما فوّعه على أن الانقضاء عنه في الأثناء يوجب الظاهر لا الإبطال لكونه نظراً فيه ويرد، وإن اقتضى كلام الزركشي تقريره بأن انفرد الإمام أولاً حتى لحقوه كانفراده في الأثناء، فإن قلنا إنه مبطل، ثم أبطل هنا وإلا فلا وجه البناء انفرد الإمام ببعض الصلاة في الصورتين قبل بل البطلان.....

الركوع مع الفاتحة صحّت جمعتهم وإلا فلا وسبقه في الأولى بالتكبير والقيام كما لم يمنع إفراكمهم الزكّة لا يمنع انعقاد الجمعة وهذا ما جرى عليه الإمام والغزالي، وقال البقوي إنه المذهب وجزم به صاحب الأنوار وابن المقرئ وهو المقتصد، وقال الشيخ أبو محمد الجونبي إلخ. اهـ. فود: (السبق) فاعل يمنع. فود: (به) متعلّق بالسبق وضميره لما قبل الركوع. فود: (الركوع) الأولى الزكّة كما في النهاية والمغني. فود: (ثم هذا الخلاف) أي الذي بين الإمام واليدوي. فود: (خاصّ بالجائين إلخ) أي من المنقّضين أو غيرهم. فود: (والوجه جزيائته إلخ) اعتمدته النهاية والمغني كما مرّ أيضاً. فود: (بذلك) أي بالجزيان. فود: (ثم قال) أي ابن أبي الدم (فالتفريع كالتفريع) يعني أن الخلاف في اشتراط إفراكم قدر الفاتحة في صحّة الجمعة في صورة التباطؤ متفرّع على القول بأن صلاة الجمعة تبطل بانقضاء القوم كما أن الخلاف في اشتراط ذلك في صورة اللحوق بتدّ الانقضاء متفرّع على هذا القول. فود: (وكذا الرافعي) أي قال إن التفريع في التباطؤ كالتفريع في اللحوق. فود: (فإنه إلخ) أي الرافعي. فود: (هذا الخلاف) أي الذي بين الإمام واليدوي. فود: (على القول إلخ) أي الأصحّ كزدي. فود: (بأن صلاة الجماعة) كذا في أصله بخطه بصريّ أي والأولى صلاة الجمعة. فود: (تبطل بانقضاء القوم) أي بانفرد الإمام بسبب انقضاءهم فحينئذ وجد الانفرد كما في الصورة الثانية يجري فيه الخلاف وإليه أشار بقوله الآتي ووجه البناء إلخ كزدي. فود: (بل إنما فوّعه) أي قرع الرافعي هذا الخلاف. فود: (عنه) أي عن الإمام. فود: (لكنه نظراً فيه) أي لكن نظراً ابن الرفعة في تفريع الرافعي المذكور ورجع الكزدي الضمير المجزوء إلى المفرّع عليه أي إن الانقضاء عنه في الأثناء إلخ. فود: (وتدّ عطف على قوله لكونه نظراً فيه يعني قال ابن الرفعة فيه نظراً وأقول بل هو مزدود فالرد راجع إلى ما نظراً فيه لا إلى التنظير كزدي. فود: (بأن انفرد الإمام) أي بتباطؤ القوم عنه. فود: (كانفراده إلخ) أي بانقضاء القوم عنه. فود: (أنه) أي الانفرد. فود: (ثم) أي في الأثناء. فود: (هنا) أي في الابتداء. فود: (ووجه البناء) يعني وجه اتحاد المبنى عليه للخلافين في الصورتين السابق في قوله فالتفريع كالتفريع أو في قوله مبنياً على القول إلخ وتقدّم هذا الاحتمال الثاني عن الكزدي.

في غير مسألة الانقباض أولى؛ لأن انفراذ الإمام وجد فيها ابتداء وفي تلك ذواتا والشروط يُعْتَقَرُ فيها في الدوام ما لا يُعْتَقَرُ في الابتداء كالرابطة السابقة في الموقف وكرّج الجنازة قبل إتمام المسبوق صلاحته ولابن المقرئ هنا كلامٌ بين فيه أن الكل شرطوا حيث لا انقباض إدراك الركعة الأولى وأما الخلاف في إدراك الغايبة، ثم استنتج من ذلك ما هو مردود عليه كما بينت ذلك مُستوفى في شرح العباب وقلت في آخره فتأمل هذا المحل فإنه التيسر على كثيرين (وتصح) الجمعة (خلف) المُتَنَفِّلُ وكل من (العبد والصبي والمُساوِر في الأظهر إن تم العدُّ بغيره) أي كل منهم لصحتها من هؤلاء والعدُّ قد وجد بصفة الكمال، فإن لم يتم العدُّ إلا به لم تصح جزئاً.

فرد: (في غير مسألة الانقباض) يعني في مسألة الشاطئ. فرد: (وجد فيها) أي في الغير والتأنيث لبرعاية جانب المعنى. فرد: (في تلك) أي في مسألة الانقباض. فرد: (ولابن المقرئ إلخ) عبارة النهاية عقب ما تقدّم أيّفاً عنه من مقالة الإمام ووالده قال الكمال بن أبي شريف فقد ظهر أن إدراكهم الركعة الأولى معه محلّ وفاق وقد ادّعى المصنّف يعني ابن المقرئ في شرحه أنه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد لحوق اللّاحقين بكونه في الركعة الأولى فلو تحرّم أربعون لاجقون بقدر رفع الإمام من ركوع الأولى، ثم انقضى الأربعون الذين أحرم بهم أو نقصوا فلا جمعة بل ينمها الإمام ومن بقي معه ظهر؛ لأنه قد تبين بفساد صلاة الأربعين أو من نقص منهم أنه قد مضى للإمام ركعة فقد فيها الجماعة أو العدّد إذ المُتَنَفِّلُونَ الذين تصح بهم الجمعة هم اللّاحقون ولم يحرموا إلا بعد ركوعه ويجاب عنه بأنهم إذا تحرّموا والعدّد تام صار حكمهم واحداً كما صرح به الأصحاب فكما لم يؤثر انقباض الأولين بالنسبة إلى عدم سماع اللّاحقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة إلى عدم حضورهم الركعة الأولى اه قال ع ش قوله: م كذلك لا يؤثر إلخ مُعْتَمَد. اه. فرد: (أن الكل) أي من الجويني وولده وغيرهما. فرد: (من ذلك) أي من الاتفاق على اشتراط إدراك الركعة الأولى حيث لا انقباض. فرد: (ما هو إلخ) وهو تقييد لحوق اللّاحقين بكونه في الركعة الأولى. فرد: (مردود عليه) وفاقاً للنهاية وسم والشويزي وع ش كما مر. فرد: (كما بينت إلخ) ومرّ أيّفاً عن النهاية بيانه أيضاً. فرد: (خلف المُتَنَفِّلُ) إلى قول المتن الخامس في النهاية والمعنى. فرد: (خلف المُتَنَفِّلُ) أي بأن أحرم بنايلة والحال أنه إمام الجمعة وصلى الظهر لكونه مسافراً، ثم صلى بهم الجمعة إماماً ع ش. فرد: (لصحتها من هؤلاء) أي ماموماً فتصح إماماً كما في سائر الصلوات نهايةً ومُعْنِي (قول المتن بغيره) كان الأولى بغيره لأن العطف إذا كان بالواو لا يُفَرِّدُ الضمير مُعْنِي. فرد: (إلا به) أي بواجِدٍ مِن دُكِرَ مُعْنِي. فرد: (لم تصح جزئاً) أي لانتهاء تمام العدّد المُعْتَبَرِ نهايةً.

فرد: (وتصح الجمعة خلف العبد إلخ) بقي ههنا شيء وهو أنه هل يشترط في الصحة خلف من دُكِرَ بشرطه حضور الخطبة كما شرطوا ذلك في مسألة المبادرة وغيرها.

(ولو بان الإمام جُنُبًا أو مُحْدِثًا صَحَّحَتْ جُمُعَتُهُمْ فِي الْأَظْهَرِ إِنْ تَمَّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ) كما في سائر الصلوات بناءً على الأصح أَنَّ الجماعةَ وَفَضْلُهَا بِحُضُلَانِ خَلْفِ الْمُحْدِثِ وَمِثْلُ ذَلِكَ عَكْسُهُ وهو ما لو بان المأمُومُونَ أو بَعْضُهُمْ مُحْدِثِينَ فَتَحْضُلُ الْجُمُعَةُ لِلإِمَامِ وَالْمُتَطَهِّرِ مِنْهُمْ تَبَقًا لَهُ أَيْ وَاعْتِزَّ فِي حَقِّهِ قَوَاتِ الْعَدَدِ هُنَا دُونَ مَا فِي الْمَثْنِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّبِعٌ مُسْتَقِيلٌ كَمَا اعْتِزَّ فِي حَقِّهِ انْتِقَادُ صَلَاتِهِ جُمُعَةً قَبْلَ أَنْ يُحَرِّمُوا خَلْفَهُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا ضَرُورِيًّا (وَالَا) يَتِمُّ الْعَدَدُ بِغَيْرِهِ (فَلَا) تَصِحُّ جُمُعَتُهُمْ لِمَا مَرَّ (وَمَنْ لَحِقَ الإِمَامَ الْمُحْدِثَ رَاكِعًا لَمْ تُحْسَبْ رُكُوعُهُ عَلَى الصَّحِيحِ) فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا مَرَّ قُبَيْلَ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ بِدَلِيلِهِ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِإِدْرَاكِ الرُّكُوعِ إِنَّمَا هُوَ لِتَحْمِيلِ الإِمَامِ عَنْهُ الْقِرَاءَةَ وَالْمُحْدِثُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّحْمِيلِ، وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ جَمَاعَةً.

(الْخَامِسُ خُطْبَتَانِ) لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِخُطْبَتَيْنِ، (قَبْلَ الصَّلَاةِ)

• قول (سني): (ولو بان الإمام جُنُبًا إلخ) بخلاف ما لو بان كافرًا أو امرأةً لَأَتَمَّا لَيْسَا أَهْلًا لِإِمَامَةِ الْجُمُعَةِ بِحَالٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. • قول (سني): (أو مُحْدِثًا) وَمِثْلُ الْحَدِيثِ التَّجَاسُةُ الْخَفِيَّةُ وَكُلُّ مَا لَا تَلْزَمُ الْإِعَادَةُ مَعَهُ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا لو بان امرأةً أو خُنْثَى أو كافرًا أو نَحْوَ ذَلِكَ يَمُنُّ تَلْزَمُ فِيهِ الْإِعَادَةُ فَلَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ بِزَمَانِي وَقَلْبُونِي. اهـ. يُجَنَّبُ مِثْلُ مَا لو بان عَلَيْهِمْ أَوْ بَعْضُهُمْ تَجَاسُةً غَيْرَ مَقْفُورٍ عَنْهَا فَلَا جُمُعَةَ لِأَحَدٍ يَمُنُّ بِأَنَّ كَذَلِكَ وَتَصِحُّ جُمُعَةُ الإِمَامِ وَالْمُتَطَهِّرِ مِنْهُمْ نَهَايَةً. • قول: (مُحْدِثِينَ) أَيْ بِخِلَافِ مَا لو بانُوا نِسَاءً أَوْ عَبِيدًا لِسَهُولَةِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِمْ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • قول: (فَتَحْضُلُ الْجُمُعَةُ لِلإِمَامِ إلخ) أَيْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الإِمَامُ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ نَهَايَةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ. • قول: (أَيْ وَاعْتِزَّ إلخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ صَحَّحَتْ صَلَاةُ الإِمَامِ مَعَ قَوَاتِ الشَّرْطِ وَهُوَ الْعَدَدُ فِيهَا وَلِهَذَا شَرَطْنَاهُ فِي عَكْسِهِ؟ أَجِبَ بِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ بَلْ وَجَدَ فِي حَقِّهِ وَاحْتِمَالٌ فِيهِ حَدَثُهُمْ؛ لِأَنَّهُ مُتَّبِعٌ وَيَصِحُّ إِخْرَاضُهُ مُتَّفَرِّدًا فَاعْتِزَّ لَهُ مَعَ عَدْرِهِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ وَإِنَّمَا صَحَّحْتُ لِلْمُتَطَهِّرِ الْمُؤْتَمِّ بِتَبَقَالِهِ. اهـ. • قول: (هَذَا) أَيْ فِي الْمَكْسِ. • قول: (دُونَ مَا فِي الْمَثْنِ) أَيْ مَا لو بانَ حَدَّثَ الإِمَامَ ع. ش. • قول: (فَلَا تَصِحُّ جُمُعَتُهُمْ) أَيْ جَزْمًا نَهَايَةً وَمُغْنِي. • قول: (لِإِمَامٍ) أَيْ فِي شَرْحِ بَطَلَتْ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّ الْعَدَدَ شَرَطُ ابْتِدَاءِ كُرْدِيٍّ وَعِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْكَمَالَ شَرَطُ الْأَرْبَعِينَ كَمَا مَرَّ. اهـ. • قول: (مَا قَبْلَهُ) أَيْ مِنْ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ لَوْ بَانَ الإِمَامُ مُحْدِثًا بِشَرْطِهِ. • قول: (هَذَا) أَيْ اللَّاحِقِ فِي الرُّكُوعِ.

• قول (سني): (الْخَامِسُ خُطْبَتَانِ) قَالَ الْبُلْقِينِي شَرَطُ الْخُطْبَةِ أَنْ يَكُونَ يَمُنُّ يَصِحُّ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ أَنْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ خُطْبَةُ الْأَمْنِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَوْمُ كَذَلِكَ وَقَدْ يَوْجَهُ مَا قَالَهُ فَلْيُتَأَمَّلْ سَم. • قول: (لِإِمَامٍ الصَّحِيحَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ تِلْكَ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: إِنْ جَمَاعًا إِلَّا مَنْ شَدَّ.

• قول (سني): (قَبْلَ الصَّلَاةِ) وَالْخُطْبُ الْمَشْرُوعَةُ عَشْرُ خُطَبَاتٍ الْجُمُعَةُ وَالْمِيدَنِي وَالْكُوسَقِينِي وَالْإِسْتِشْقَاءُ وَأَرْبَعٌ فِي الْحَجِّ يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَيَوْمَ التَّاسِعِ بِبَيْتِهَا وَيَوْمَ النَّحْرِ بِمَيْمَنَةِ وَيَوْمَ النَّحْرِ الْأَوَّلِ بِهَا وَكُلُّهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ إِلَّا خُطْبَتِي الْجُمُعَةِ وَعَرَفَةَ قَبْلَهَا وَمَا عَدَا خُطْبَةَ الْإِسْتِشْقَاءِ فَتَجُوزُ قَبْلَ

إجماعاً إلا من سُدَّ وفازت العيد فإن خطبتيه مؤخرتان عنه للاتباع أيضاً ولأن هذه شرط والشرط مقدّم بخلاف تلك فإنها تكملة فكانت الصلاة أهم منها بالتقديم ويُفترق بين كونها شرطاً هنا لأنهم بأن المقصود منها هنا التذكير بمهمات المصالح الشرعية حتى لا تُنسى فوجب ذلك في كل جمعة؛ لأن ما هو مكرّر كذلك لا يُنسى غالباً ويجعل شرطاً تتوقّف عليه الصلوة مبالة في حفظه والاستمرار عليه ونم صرف النفوس عما يقتضيه العيد من فخرها ومزجها وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات، فإن قلت يوم الجمعة يوم عيد أيضاً قلت العيد مختلف؛ لأن ذاك من عود الشرور الجسني وهذا من عود الشرور الشرعي لكثرة ما فيه من الوظائف الدينية ومن ساعة الإجابة وغيرها كما بيّنته في كتابي اللوعة في خصائص

الصلاة وبغدها وكلها إثنان إلا الثلاثة الباقية في الحج فمرادى بنهاية وأسنى وشيخنا. هـ فود: (إجماعاً إلخ) أي مع خبر «صلوا كما رأيتموني أصلي»، ولم يصل ﷺ إلا بغدهما ولأن الجمعة إما تؤدى جماعة فأخرت لئلا يتركها المتأخر معني زاد النهاية ولقوله تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (جمعة: ١٠) فأباح الانتشار بغدها فلو جاز تأخيرهما لما جاز الانتشار. اهـ قال ع ش قوله: م ر ولم يصل ﷺ إلا بغدهما فيه أنه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الداميني على البخاري من أن الإفضاض كان في الخطبة وأنها كانت في صدر الإسلام بغد الصلاة وأنها من ذلك اليوم حولت إلى قبل الصلاة اللهم إلا أن يقال: إن التحويل كان لإحكامه فنزل منزلة التنسخ أو أن ذلك رواية لم تصح أو أن الصحابة فهموا به - عليه الصلاة والسلام - أن كونهما بغد الصلاة نسيخ بالأمر بفعلها قبل الصلاة اهـ عبارة شيخنا بغد ذكر ما مر عن شرح الداميني بلا عزو إليه فقول الشيخ الخطيب ولم يصل ﷺ إلا بغدهما أي بغد نزول الآية وأما قبله فكان يصلي قبلهما. اهـ هـ فود: (أيضاً) الأولى إسقاط عبارة شرح بافضل قبل الصلاة للاتباع وأخرت خطبتنا نحو العيد للاتباع أيضاً اهـ وهي ظاهرة. هـ فود: (والشرط مقدّم) فيه أنه يقارن أيضاً كالاستقبال ويجاب بتعلل المقارنة هنا سم عبارة البصري لعل الأولى والشرط لا يتأخر اللهم إلا أن يريد التقدّم الذاتي. اهـ هـ فود: (فوجب ذلك) أي التذكير أو الخطبة وذكر اسم الإشارة لأن الخطبة لا تستعمل بدون التاء. هـ فود: (في حفظه) أي حفظ المقصود منها. هـ فود: (ونم) أي والمقصود منها في العيد. هـ فود: (وذلك) أي الصرف. هـ فود: (يوم الجمعة يوم عيد إلخ) أي فمقتضاه أن المقصود من خطبتيه الصرف عما ذكر كخطبة العيد. هـ فود: (لأن ذاك) أي عيد الفطر والأضحى.

هـ فود: (والشرط مقدّم) فيه أنه يقارن أيضاً كالاستقبال ويجاب بتعلل المقارنة هنا. هـ فود: (فرغ): قال البلقيني إن شرط الخطيب أن يكون ممن يصح الإقداء به اهـ وقصيته أنه لا يصح خطبة الأمي إذا لم يكن القوم كذلك وقد يوجه ما قاله فليتامل (فرغ آخر) لو لحن في الأركان لحناً يغير المعنى أو أتى بمجل آخر كإظهار لام الصلاة هل يصح كما في التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر.

الْجُمُعَةِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْعِيدِ، ثُمَّ دَائِمًا وَإِضَافَتُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ هُنَا غَالِبًا (وَأَرَاكَهُمَا خَمْسَةً) مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ كَمَا سَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ أَنَّ الشَّكَّ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ الْوُضُوءِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ لَا يُؤْثِّرُ عَدَمَ تَأْثِيرِ الشَّكِّ فِي تَرْكِ فَرَضٍ مِنَ الْخُطْبَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا.....

• فَوُدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيِ الْإِخْتِلَافِ وَفِي دَعْوَى التَّائِيدِ تَأْمُلُ.

• فَوُدَّ (سُيِّ): (وَأَرَاكَهُمَا خَمْسَةً) أَيِ إجمالاً والأفهمي ثمانية تفصيلاً لِتَكَرُّرِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ فِيهِمَا، وَلَوْ سَرَدَ الْخُطْبُ الْأَرْكَانَ أَوْلاً مُخْتَصِرَةً، ثُمَّ أَعَادَهَا مَبْسُوطَةً كَمَا اغْتِيذَ الْآنَ اغْتِيذَ بِمَا أَنِي بِهِ أَوَّلًا وَمَا أَنِي بِهِ ثَانِيًا يُعَدُّ تَأَكِيدًا فَلَا يَضُرُّ الْفَضْلُ بِهِ، وَإِنْ طَالَ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ قَاسِمٍ شَيْخُنَا وَيَأْتِي عَنْ شِ يَنْفُلُهُ بِزِيَادَةٍ.

• فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ فِي النَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ الْخُج) جَوَابُ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ الْإِضَافَةَ إِنْ كَانَتْ لِلِاسْتِغْرَاقِ لَزِمَ وَجُوبُ الْخَمْسَةِ فِي كُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا أَرْكَانُ مَجْمُوعِهِمَا لَزِمَ جَوَازُ اثْنَانِ بِمَعْضَاهَا، وَلَوْ وَاحِدًا فِي أَوَّلَاهُمَا وَالباقِي فِي ثَانِيَتَيْهِمَا وَإِنِّي الْجَمِيعِ فِي إِخْدَاهُمَا فَقَطُّ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ اخْتِيَارُ الشُّكِّ الثَّانِي وَحَمْلُهُ عَلَى بَعْضٍ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ بِقَرِينَةٍ مَا سَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي ع. ش. • فَوُدَّ: (كَمَا سَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ) أَيِ عَلَى مَا سَيَعْلَمُ الْخُج ع. ش. • فَوُدَّ: (وَقِيَاسُ مَا مَرَّ أَنَّ الشَّكَّ الْخُج) وَقِيَاسُهُ أَيْضًا تَأْثِيرُ الشَّكِّ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ وَأَنَّهُ لَا يَزِجُّ لِقَوْلِي غَيْرِهِ، وَإِنْ كَثُرَ إِلَّا أَنْ بَلَغَ حَدَّ الثَّوَاتِرِ وَأَنَا الْقَرْمُ لَوْ شَكُّوا كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي تَرْكِ الْخُطْبَةِ شَيْئًا مِنَ الْأَرْكَانِ فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ مُطْلَقًا أَيِ بَعْدَ الْفَرَاغِ أَوْ قَبْلَهُ سَمِ وَحَلْبِي. • فَوُدَّ: (هَدَمَ تَأْثِيرَ الشَّكِّ) أَيِ شَكَّ الْخُطْبَةِ وَ. • فَوُدَّ: (بَعْدَ فَرَاغِهَا) أَيِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ خُطْبَتَيْهَا نِهَايَةً قَالَ ع. ش. مَفْهُومُهُ أَنَّهُ يُؤْثِّرُ إِذَا شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ فَرَاغِ الْأُولَى أَوْ فِي

• فَوُدَّ: (هَدَمَ تَأْثِيرَ الشَّكِّ فِي تَرْكِ فَرَضٍ مِنَ الْخُطْبَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا) قِيَاسُ مَا ذُكِرَ أَيْضًا تَأْثِيرُ الشَّكِّ فِي أَثْنَائِهَا وَأَنَّهُ لَا يَزِجُّ لِقَوْلِي غَيْرِهِ، وَإِنْ كَثُرَ إِلَّا أَنْ بَلَغَ حَدَّ الثَّوَاتِرِ وَهَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ فِي الْخُطْبَةِ فَلَوْ شَكَّ الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي تَرْكِ الْخُطْبَةِ شَيْئًا مِنْ فُرُوضِهَا فِي أَثْنَائِهَا فَهَلْ يُؤْثِّرُ حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَى الشَّاكِّ الْإِحْرَامُ قَبْلَ الْإِثْنَانِ بِالْمَشْكُوكِ فِيهِ لَتَوَقَّفَ انْتِقَادُ صَلَاتِهِمْ عَلَى وَجُوبِ الْخُطْبَةِ وَقَدْ شَكُّوا فِيهَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا لَوْ شَكَّ الْمُقْتَدُونَ فِي بَقِيَةِ الصَّلَوَاتِ فِي تَرْكِ الْإِمَامِ بَعْضَ فُرُوضِ الصَّلَاةِ وَشُرُوطِهَا حَيْثُ لَا يُؤْثِّرُ بَأَنَّ الشَّكَّ هُنَا فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ انْتِقَادُ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَفِي تِلْكَ فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِقْدَاءُ لَا أَصْلُ الصَّلَاةِ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ صَنِيعُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْثِّرُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُمْ لَوْ شَكُّوا حَالَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي إِخْلَالِ الْإِمَامِ بِفَرَضٍ مِنْهَا أَوْ شَرْطٍ لَهَا لَمْ يُؤْثِّرْ، مَعَ أَنَّ الْإِقْدَاءَ فِيهَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ أَصْلُ الْإِنْعِقَادِ فَلْيَتَأْمَلْ. وَقَدْ يُفَرِّقُ بَأَنَّ لِلْخُطْبَةِ تَعَلُّقًا بِغَيْرِ الْخُطْبَةِ لِاشْتِرَاطِ سَمَاعِ الْأَرْبَعِينَ، وَلَوْ بِالْقُوَّةِ فَلَوْ شَكُّوا أَوْ بَعْضُهُمْ تَوَقَّفَ انْتِقَادُ جُمُعَتِهِمْ عَلَى إِعَادَتِهَا وَلَزِمَ الْخُطْبُ إِعَادَتُهَا إِذَا عَلِمَ شَكَّهُمْ أَوْ شَكَّ بَعْضُهُمْ فَلْيَتَأْمَلْ فَقَدْ يُنْقَضُ هَذَا الْفَرْقُ بَأَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالْمَامُومِينَ أَيْضًا لِاشْتِرَاطِ رِظْهِمْ بِهَا فِي انْتِقَادِهَا، وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الشَّرْعَ اعْتَبَرَ سَمَاعَ الْخُطْبَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِ وَمَعَ الشَّكِّ لَمْ يَعْلَمُوا وَجُودَهُ فَأَثَرُ ذَلِكَ وَلَمْ يَعْتَبَرِ إِطْلَاعُ الْمَامُومِ عَلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ فَلَمْ يُؤْثِّرِ الشَّكُّ وَمَالَ م. ر. تَارَةً إِلَى ضَرَرِ الشَّكِّ مِنْ غَيْرِ الْخُطْبَةِ وَتَارَةً إِلَى هَدَمِ

وبه يندفع قول الروياني بتأثيره هنا ولا نظير لكونه شاكاً في انعقاد الجمعة؛ لأن ذلك يأتي في الشك في ترك ركبي من الوضوء مثلاً وهو لا يؤثر (حمد الله تعالى) للاتباع رواه مسلم (والصلاة على رسول الله ﷺ)؛ لأنها عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى فافتقرت إلى ذكر رسوله ﷺ كالأذان والصلاة وروى البيهقي خبره قال الله تعالى وجعلت أمتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدي ورسولي قيل هذا مما تفرد به الشافعي رحمه الله ورؤ بأنه تفرد صحيح، ولا يقال: إن خطبته ﷺ ليس فيها صلاة؛ لأن اتفاق السلف والخلف على التصليية في خطبهم دليل لوجوبها إذ يبعد الاتفاق على سنة دائماً (ولفظهما) أي حمد الله والصلاة على رسول الله ﷺ (مقتضين)؛ لأنه الذي مضى عليه الناس في عصره ﷺ إلى الآن.....

الجلوس بينهما في ترك شيء من الأولى وبقي ما لو علم ترك ركبي ولم يدر هل هو من الأولى أم من الثانية هل تجب إعادتهما أم إعادة الثانية فقط فيه نظر والأقرب يجلس، ثم يأتي بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المتروك من الأولى فيكون جلوسه أولاً لفوا فتكمل بالثانية ويتخير كونه من الثانية فالجلوس الثاني لا يضرب؛ لأن غايته أنه جلوس في الخطبة وهو لا يضرب وما يأتي به بعده تكرير لما أتى به من الثانية واستدراك لما تركه منها. اهـ. وقوله: ثم يأتي بالخطبة الثانية أي ويقرأ آية فيها وإلا فلا يزول الشك.

• قوله: (وبه يندفع) أي بالقياس المذكور. • قوله: (يأتي في الشك إلخ) أي بعد فراغ الوضوء وقيل الشروع في الجمعة أو بعده. • قوله: (لأنها) إلى قوله وروى البيهقي في النهاية وإلى قوله ولا يشرط في المعنى إلا قوله: كما صرح به إلى وظاهر كلام الشيخين.

• قوله (سني) (والصلاة على رسول الله إلخ) وتسن الصلاة على آله وسنيل الفقيه إسماعيل الحضرمي هل كان النبي ﷺ يصلي على نفسه فقال نعم نهاية وقوله: م ر وتسن الصلاة إلخ أي والسلام ع ش وقوله: م ر على آله أي وصحبه وقوله: م ر فقال نعم هذا مختل لأن يكون في غير الخطبة شيئاً ولأن يكون بالإسم الظاهر وبالصغير ش. • قوله: (لأنها عبادة إلخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه ﷺ سم. • قوله: (افتقرت إلخ) أي وجوباً في الواجب ونذبا في المندوب ع ش.

• قوله: (وروى البيهقي إلخ) ليتأمل أي دلالة فيه للمطلوب بضري وتقدم عن سم مثله. • قوله: (قبل هذا) أي لإيجاب الصلاة على النبي ﷺ في الخطبة. • قوله: (بأنه تفرد صحيح) أي لما تقدم من الأدلة معني. • قوله: (إذ يبعد الاتفاق إلخ) فلعل الوجوب علم منه ﷺ في آخر الأمر ولم يخطب بعده بضري أي أو ثبت بحديث الوجوب علينا دونه ﷺ. • قوله: (أي حمد الله) إلى قوله لا بعض آية في النهاية إلا قوله: وما ورد إلى وظاهر كلام الشيخين وقوله: ويكفي إلى المتن.

• قوله (سني) (ولفظهما مقتضين) أي من حيث مادتهما، وإن لم تكن مصدراً فتشمل المشتقات شيئاً. • قوله: (مضى عليه الناس إلخ) أي غير النبي ﷺ لما مر أيضاً من خلوه خطبته ﷺ من الصلاة عليه.

ضربه. • قوله: (لأنها عبادة إلخ) هذه الأدلة لا تدل على خصوص الصلاة عليه ﷺ.

فلا يكفي ثناء وشكر ولا الحمد للرحمن أو الرحيم مثلاً ولا رَجَمَ الله رسول الله أو بارَكَ الله عليه ولا صَلَّى الله على جبريل ولا الضمير كضَلَّى الله عليه، وإن تقدَّم له ذكرٌ كما صرَّح به في الأنوارِ وجعله أصلاً مقيماً عليه واعتَمَدَه البرماوي وغيره خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فيه. نعم ظاهرُ المثني تَعَيَّنَ لفظُ رسولٍ وليس مُراداً بل يكفي لفظُ مُحَمَّدٍ وأحمد والنبي والحاشير والمحي والعاقِب ونحوها ممَّا ورَدَ وصفه به وفارق الصلاة بأن ما هنا أوسَعُ ويُفَرَّقُ بينها وبين الأذان فإنه لا يجوزُ إبدالُ مُحَمَّدٍ فيه بغيره مُطلقاً كما هو ظاهرٌ من كلامهم وهو قياسُ التشهيدِ بِجامعِ اتفاقِ الرواياتِ في كليهما عليه بأن السامعين ثم غيرَ حاضرين فيإبداله مؤهِّمٌ بخلافِ الخطبةِ وأيضاً فالخطبةُ لم يُتَقَبَدَ بِجميعِ ألفاظِ أركانها فُخِّفَ أمرُها وأيضاً فالأذانُ قُصِدَ به الإشارةُ لِكُلِّياتِ الشريعةِ التي أتى بها نبؤها وأشهرُ أسمائه مُحَمَّدٌ فوجبَ الإتيانُ بأشهرِ أسمائه وهو مُحَمَّدٌ ليكونَ ذلكَ أشهرَ لتلك الكُلِّياتِ ومن ثم تَعَيَّنَ لفظُ مُحَمَّدٍ في التشهيدِ أيضاً؛ لأنَّه أشبه بالأذانِ وظاهرُ كلامِ الشيخينِ كالأصحابِ تَعَيَّنَ لفظُ الحمدِ مُقرَّفاً لكن صرَّحَ الجليلي

• فَوَدَّ: (فلا يكفي ثناء إلخ) ولا لا إله إلا الله ولا المدح والجلال والمُعْظَمُ ونحو ذلك مُثْنِي ونهاية.
 • فَوَدَّ: (ولا الحمد للرحمن إلخ) فَلَفْظَةُ الله مُتَعَيَّنَةٌ نِهائَةً وَمُثْنِي. • فَوَدَّ: (ولا رَجَمَ الله إلخ) فَمَادَّةُ الصَّلَاةِ مُتَعَيَّنَةٌ. • فَوَدَّ: (ولا صَلَّى الله على جبريل إلخ) فَيَتَعَيَّنُ اسْمُ ظَاهِرٍ مِنْ أَسْمَائِهِ ﷺ.
 • فَوَدَّ: (وأحمد إلخ)، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ تَعَيَّنَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ فِي صِيغَةِ الْحَمْدِ فِي الْخُطْبَةِ دُونَ اسْمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صِيغَةِ الصَّلَاةِ بَلْ كَفَى نَحْوُ الْمَاحِي وَالْحَاشِيرِ مَعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرَدَّ؟ يُجَابُ بِأَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ اخْتِصَاصًا تَامًا بِهِ تَعَالَى وَمَزِيَّةً تَامَةً يُفْهَمُ عِنْدَ ذِكْرِهِ سَائِرُ صِفَاتِ الْكَمَالِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهَا الْعُلَمَاءُ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ أَسْمَائِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَلَا كَذَلِكَ نَحْوُ مُحَمَّدٍ مِنْ أَسْمَائِهِ ﷺ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وفارق الصلاة) أَيِ وَفَارَقَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ﷺ فِي الْخُطْبَةِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ اشْتَرَطُوا فِيهَا مَا وَرَدَ فِيهَا مِنْ أَسْمَائِهِ ﷺ بِخُصُوصِهِ وَاتَّكَفَوْا فِي الْخُطْبَةِ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَائِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، وَإِنْ لَمْ يَرَدْ فِيهَا بِخُصُوصِهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (ويُفَرَّقُ بينها) أَيِ الْخُطْبَةِ. • فَوَدَّ: (فيه) أَيِ فِي الْأَذَانِ.
 • فَوَدَّ: (مطلقاً) أَيِ اسْمًا أَوْ صِفَةً. • فَوَدَّ: (عليه) أَيِ لَفْظِ مُحَمَّدٍ. • فَوَدَّ: (بأن السامعين إلخ) هَذَا الْفَرْقُ بِالنَّظَرِ لِلأَذَانِ وَيَتَقَى الْفَرْقُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّشْهِيدِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهُ أَمْرُ الصَّلَاةِ أَضْيَقُ فَاقْتَصَرَ عَلَى مَا وَرَدَ سَمَ.
 • فَوَدَّ: (لِكُلِّياتِ الشريعة) أَيِ لِأَصُولِهَا. • فَوَدَّ: (وأشهرُ أسمائه مُحَمَّدٌ) يُفْنِي عَنْهُ مَا بَعْدَهُ.
 • فَوَدَّ: (ليكونَ ذلك) أَيِ الْإِتْيَانُ بِذَلِكَ. • وَفَوَدَّ: (أشهرُ إلخ) لَعَلَّهُ مَاضٍ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ.
 • فَوَدَّ: (ومن ثم) أَيِ لِأَجْلِ أَنَّهُ يَكُونُ ذَلِكَ الْإِلْخ. • فَوَدَّ: (لكن صرَّحَ الجليلي إلخ) وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ مُثْنِي وَنِهائَةً.

• فَوَدَّ: (بأن السامعين، ثم إلخ) هَذَا الْفَرْقُ بِالنَّظَرِ لِلأَذَانِ وَيَتَقَى الْفَرْقُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّشْهِيدِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّهُ أَمْرُ الصَّلَاةِ أَضْيَقُ فَاقْتَصَرَ عَلَى مَا وَرَدَ.

بما اقتضاه المثنى من إجزاء أنا حامدٌ لله وخمدتُ الله وتوقَّف فيه الأذرعُ لكن جَزَمَ به غيره
ويكفي أيضًا لله الحمدُ كعليكم السلام قاله ابنُ الأستاذ وأحمدُ الله وخمدًا لله وصَلَّى وأصَلَّى
وَنُصَلِّيَ خلافاً لما يؤهِّمُه المثنى من تَعَيَّنَ لفظُ الصلاة مُعَرَّفًا ولا يُشترَطُ قَصْدُ الدُّعَاءِ بالصلاةِ
خلافاً للمُجِبِّ الطَّبْرِيِّ؛ لأنَّها موضوعَةٌ لذلك شرعاً (والوصيَّةُ بالتقوى)؛ لأنَّها المقصودُ من
الخطبةِ فلا يكفي مُجرَّدُ التحذيرِ من الدنيا فإنَّه مِمَّا تَوَصَّى به مُنْكَرُو الشرائعِ بل لا بُدَّ من
الحثِّ على الطاعةِ والزجرِ عن المعصيةِ ويكفي أحدهما للزُّومِ الآخرِ له (ولا يَتَعَيَّنُ لفظُها) أي
الوصيَّةُ بالتقوى (على الصحيح) لأنَّ الغرضَ الوعظُ كما تَقَرَّرَ فيكفي أطيعوا الله (وهذه الثلاثة
أركانٌ في) كُلِّ واحدةٍ من (الخطبتين)؛

• فَوَدَّ: (من إجزاء أنا حامدٌ لله إلخ) وَيُظْهَرُ أَنَّ بَثْلَهُ إِنِّي حامدٌ لله أو إِنَّ لله الحمدَ لاشتماله على
حُرُوفِ الحمدِ ومُغْنَاهُ ع ش. • فَوَدَّ: (كعليكم السلام) أي قِياساً عليه. • فَوَدَّ: (وأحمدُ الله إلخ) أي
وَنَحْمَدُ الله واللهُ أحمدٌ نِهَايةً أي واللهُ نَحْمَدُ ع ش. • فَوَدَّ: (وَصَلَّى إلخ)
(فَرَعَ): أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُ لو أَرَادَ بالصلاةِ على التَّيْبِ ﷺ غَيْرَهُ لم يَتَصَرَّفْ عنه وأجزأت
وأقولُ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ بِخِلَافٍ ما لو قَصَدَ بالصلاةِ عليه غيرُ الخطبةِ؛ لِأَنَّ هذا صَرَفٌ عَنِ الخطبةِ وَذَلِكَ
عَنِ التَّيْبِ ﷺ سَمَ على المُنْهَجِ. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (وَنُصَلِّيَ إلخ) وَصَلَّى الله على محمَّدٍ نِهَايةً.
• فَوَدَّ: (ولا يُشترَطُ قَصْدُ الدُّعَاءِ إلخ) لكن يَتَّبِعِي عَدَمَ الصَّارِفِ عَنِ الدُّعَاءِ لِمَحْضِ الْخَبَرِ سَمَ عِبَارَةً ع
ش قوله: ولا يُشترَطُ إلخ أي ومع ذلك يَحْصُلُ له الثَّوَابُ الْمُرْتَبُّ على الصلاةِ عليه ﷺ. اه.
• فَوَدَّ: (لأنَّها موضوعَةٌ إلخ) وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الصلاةِ أَنَّ الصلاةَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ الله إِنَّمَا تَكْفِي حَيْثُ
نَوَى بِهَا الصلاةَ عليه ﷺ فَهَلْ يَأْتِي تَطْيِيرُهُ هُنَا أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَيُفَرِّقُ بَانَ الصلاةِ يُخْطَا لَهَا
ما لا يُخْطَا لِلْخطبةِ ع ش. • فَوَدَّ: (لأنَّها) إلى قوله لا بَعْضُ آيَةٍ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَتَكْفِي إِلَى المَثْنِ.
• فَوَدَّ: (لأنَّها المقصودُ إلخ) أي لِلإِتِّبَاعِ زَوَاهِ مُسَلِّمٍ نِهَايةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (من الدنيا) أي مِنْ غُرُوبِهَا
وَزُخْرُفِهَا نِهَايةً. • فَوَدَّ: (ويَكْفِي أَحَدُهُمَا لِلزُّومِ الْآخَرِ لَهُ) أَمَّا لِلزُّومِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ وَإِغْنَاءِ الْأَوَّلِ عَنْهُ
فَوَاضِحٌ وَأَمَّا الْعَكْسُ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالطَّاعَةِ الْوَاجِبَاتُ لَا غَيْرُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايةَ اقْتَصَرَا
عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الطَّاعَةِ يُغْنِي عَنِ الْحَمْلِ عَلَى تَرْكِ الْمَعْصِيَةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضَا لِلْعَكْسِ بِصُرْطِي وَحَمَلْتُ ع
ش كَلَامَ النَّهَايةِ عَلَى مَا فِي الشَّرْحِ فَقَالَ قَوْلُهُ م ر عَلَى الطَّاعَةِ أَي صَرِيحًا أَوْ التَّزَامًا أَخَذًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ
حَجٍّ اه.

• فَوَدَّ (سُي): (على الصحيح) الْخِلَافُ فِي لَفْظِ الوصِيَّةِ وَأَمَّا لَفْظُ التَّقْوَى فَحَكَى بَعْضُهُم الْقَطْعَ بِعَدَمِ
تَعَيُّنِ نِهَايةٍ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لأنَّ الغرضَ الوعظَ) أي وهو حَاصِلٌ بِغَيْرِ لَفْظِهَا نِهَايةً وَقَدْ يُقَالُ الْغَرَضُ مِنَ
الْحَمْدِ الثَّنَاءُ وَمِنَ الصلاةِ الدُّعَاءُ وَهُمَا حَاصِلَانِ بِغَيْرِ لَفْظِهِمَا أَيْضًا وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَاتِّهَامَا تَعَبُّدَ بَلْفَظِهِمَا

• فَوَدَّ: (ولا يُشترَطُ قَصْدُ الدُّعَاءِ بالصلاةِ) لكن يَتَّبِعِي عَدَمَ الصَّارِفِ عَنِ الدُّعَاءِ لِمَحْضِ الْخَبَرِ.

لأنَّ كُلَّ خُطْبَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ عَنِ الْآخَرَى (وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ) مُفْهِمَةٌ لَا كـ ﴿ثُمَّ نَظَرُ﴾ (السنن: ٢١٠)، وَإِنْ تَغَلَّقَتْ بِحُكْمٍ مَنسُوخٍ أَوْ قِصَّةٍ لَا بَعْضُ آيَةٍ، وَإِنْ طَالَ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ ؓ كَانَ يَمْرَأَ سُورَةَ ق فِي كُلِّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمَنِيرِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ؓ كَانَ لَهُ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا يَمْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَذْكُرُ النَّاسَ وَإِنَّمَا اكْتَفَى فِي بَدَلِ الْفَاتِحَةِ بِغَيْرِ الْمُفْهِمَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ، ثُمَّ إِنَابَةُ لَفْظِ مَنْابٍ آخَرَ وَهَذَا الْمَعْنَى غَالِيًا (وَفِي إِحْدَاهُمَا) لِثُبُوتِ أَصْلِ الْقِرَاءَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مَحَلِّهَا فَذَلُّ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِهَا فِي إِحْدَاهُمَا وَمُسْنُ كَوْنُهَا.....

فَقَمَيْنَا دُونَ الْوَصِيَّةِ بِالتَّقْوَى شَوْبَرِي وَيَزْمَاوِي. ؓ فَوَدَّ: (لِأَنَّ كُلَّ خُطْبَةٍ الْخُ) وَلِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ.

ؓ فَوَدَّ (سُنِّي: (قِرَاءَةُ آيَةٍ) وَيَتَّبِعُهُ عَدَمُ إِجْزَائِهَا مَعَ لَحْنٍ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، ثُمَّ الْمُتَّبَعُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُحْسِنَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ كَانَ حُكْمُهُ كَالْمُصَلِّيِ الَّذِي لَمْ يُحْسِنِ الْفَاتِحَةَ وَهَلْ يَجْزِي ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُحْسِنِ الْحَمْدَ أَوْ يَذْكُرْ أَوْ دُعَاءَ مَثَلًا، ثُمَّ وَقَفَ بِقَدْرِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ م ر إِلَى عَدَمِ جَرَيَانِهِ فِيهَا بَلْ يَنْسَقُطُ الْمَفْجُورُ عَنْهُ بَلَا بَدَلٍ وَفِيهِ نَظَرٌ وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ بَعْضِ الْخُطْبَةِ وَكُلِّهَا حَتَّى لَوْ لَمْ يُحْسِنِ الْخُطْبَةَ سَقَطَتْ كَالْجُمُعَةِ وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ آخَرَ يُحْسِنُهَا كُلُّهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ عَلَى خُجْاه ع ش. وَاعْتَمَدَ الْحَلِّيُّ مَا مَالَ إِلَيْهِ م ر فِي الْبَقِيَّةِ إِلَّا فِي الْحَمْدِ فَقَالَ يَجْزِي فِي الْعَجْزِ عَنْ لَفْظِ الْحَمْدِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ. ؓ فَوَدَّ: (مُفْهِمَةٌ الْخُ) أَيِ لِمَعْنَى مَقْصُودٍ كَالرَّوْعِدِ وَالرَّوْعِدِ وَالرَّوْعِدِ، وَلَوْ لَمْ يُحْسِنَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ يَذْكُرْ أَوْ دُعَاءَ، فَلَنْ عَجَزَ وَقَفَ بِقَدْرِهَا وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يُحْسِنُهَا غَيْرُهُ شَيْئًا وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ عَنْ سَمِ آيَةً. ؓ فَوَدَّ: (بِحُكْمِ مَنسُوخٍ) أَيِ بِخِلَافِ مَنسُوخِ التَّلَاوَةِ فَلَا يَكْفِي نَهَايَةٍ. ؓ فَوَدَّ: (وَإِنْ طَالَ) وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَكْفِي إِذَا طَالَ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَسَمِ وَشَيْئًا. ؓ فَوَدَّ: (لِثُبُوتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا مَا أَنَبَهُ عَلَيْهِ. ؓ فَوَدَّ: (لِثُبُوتِ أَصْلِ الْقِرَاءَةِ) أَيِ فِي الْخُطْبَةِ. ؓ فَوَدَّ: (فَذَلُّ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِهَا الْخُ) وَتُجْزَى قَبْلَهُمَا وَيَعْدُهُمَا وَيَنْتَهِي مُغْنِي وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ

ؓ فَوَدَّ: (وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ) هَلْ تُجْزَى مَعَ لَحْنٍ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يَتَّبِعُهُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَالتَّفْصِيلِ بَيْنَ عَاجِزِ انْتِخَاصِ الْأَمْرِ فِيهِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ الْمُتَّبَعُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُحْسِنَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ كَانَ حُكْمُهُ كَالْمُصَلِّيِ الَّذِي لَمْ يُحْسِنِ الْفَاتِحَةَ وَهَلْ يُجْزَى ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُحْسِنِ الْحَمْدَ أَوْ يَذْكُرْ أَوْ دُعَاءَ مَثَلًا، ثُمَّ وَقَفَ بِقَدْرِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَ م ر إِلَى عَدَمِ جَرَيَانِ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ بَلْ يَنْسَقُطُ الْمَفْجُورُ عَنْهُ بَلَا بَدَلٍ وَفِيهِ نَظَرٌ وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ بَعْضِ الْخُطْبَةِ وَكُلِّهَا حَتَّى لَوْ لَمْ يُحْسِنِ الْخُطْبَةَ سَقَطَتْ كَالْجُمُعَةِ وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ آخَرَ يُحْسِنُهَا كُلُّهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ؓ فَوَدَّ: (وَإِنْ طَالَ) يَتَّبِعِي اعْتِمَادُ الْاِكْتِفَاءِ بِمَا طَالَ شَرْحُ م ر وَالْمُتَّبَعُ الْاِكْتِفَاءُ بِمَا طَالَ مِنْهُ. ؓ فَوَدَّ: (كَانَ ﷺ يَمْرَأُ سُورَةَ ق الْخُ) وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الْحَاضِرِينَ شَرْحُ م ر. ؓ فَوَدَّ: (وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ الْخُ) هَذِهِ الرِّوَايَةُ تَقْتَضِي الْاِكْتِفَاءَ بِقِرَاءَتِهَا فِي الْجُلُوسِ مَعَ أَنَّهُمْ عَلَى خِلَافِهِ. ؓ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ كَوْنُهَا فِي الْأُولَى) أَيِ بَعْدَ قِرَائَتِهَا كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ م ر.

في الأولى بل يُسنُّ بعد فراغها سورة وقـ دائماً للتبـاع ويكفي في أصل السُنَّة قراءة بعضها (وقيل في الأولى) لِتَكُونَ في مُقَابِلَةِ الدُّعَاءِ في الثانية (وقيل فيهما) كالثلاثة الأول (وقيل لا يجب) لأنَّ المقصود الوعظ ولا تُجزئ آية وعظ أو حمد عنه مع القراءة إذ الشيء الواحد لا يُؤدِّي به فرضان مقصودان بل عنه وحده إن قصده وحده وإلا بأن قصدهما أو القراءة أو أطلق فعنها فقط فيما يظهر في الأخيرة، ولو أتى بآيات تشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة لعدم آية تشتمل عليها لم تُجزئ؛ لأنها لا تُسمى خطبة (والخاص ما يقع عليه اسم دعاء) أخروي (للمؤمنين)، وإن لم يتعرض للمؤمنين.....

فيله عن العباب وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشيء من الأركان فكل موضع أتى بها فيه أجزأته. اهـ. فـ: (في الأولى) أي بعد فراغها نهاية وسم. هـ فـ: (دائماً إلخ) أي في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاضرين كما لا يشترط في قراءة الجمعة والمُنافقين في الصلاة، وإن كانت السُنَّة التخفيف نهاية ومغني. هـ فـ: (قراءة بعضها)، وإن تركها قرأ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (الأحزاب: ٧٠) الآية مغني وإيجاب. هـ فـ: (أو أطلق فعنها إلخ) اعتمد الزيادي وع ش وشيخنا وظاهر صنيع النهاية والمغني أن الإطلاق كمقصد نحو الحمد وحده فتجزئ عنه. هـ فـ: (ولا تجزئ آية وعظ إلخ) وكرة جماعة تضمن شيء من أي القرآن بغيره من الخطب والرسائل ونحوهما ورخصه جماعة وهو الظاهر مغني ونهاية بل قال حج الحق أن تضمن ذلك والإقياس منه، ولو في شيء جائز، وإن غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا مخطو في أن يراة بالقرآن غيره، وكـ ﴿اتْلَوْهَا بِسَلَامٍ﴾ (الحجر: ١٦) لمُستأذنين نعم إن كان ذلك في نحو مجون حرم بل ربما أفضى إلى كفر اهـ وتبني أن يلحق بالقرآن فيما ذكر الأحاديث والأذكار والأذعية ع ش. هـ فـ: (في الأخيرة) أي في صورة الإطلاق. هـ فـ: (أخروي) فلا يكفي الدنيوي، ولو مع عدم حفظ الأخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الإطفيحي أنه يكفي الدنيوي عند العجز عن الأخرى شيخنا.

هـ فـ: (سني): (للمؤمنين إلخ) لو خص بالدعاء أربعين من الحاضرين فتبني الأجزاء، ولو انصرفوا من غير صلاة ومُتاك أربعين سامعون أيضاً فتصح إقامة الجمعة بهم م ر. اهـ. سم وقوله: أربعين إلخ أي بخلاف ما لو خص دون أربعين أو غير الحاضرين فلا يكفي شيخنا. هـ فـ: (وإن لم يتعرض للمؤمنين إلخ) قال الأذرع وظاهر نص المختصر يفهم إيجاب الدعاء للمؤمنين وجري عليه كثير، ثم أخذ

هـ فـ: (والأبأن قصدهما) صرح به في المجموع. هـ فـ: (والخاص إلخ) لو خص بالدعاء أربعين من الحاضرين فتبني الأجزاء وعليه فلو انصرفوا من غير صلاة ومُتاك أربعين سامعون أيضاً فهل تصح إقامة الجمعة بهم تبني الصحة؛ لأن الخطبة صحت ولا يضرب انصراف المخصوصين بالدعاء من غير صلاة م ر. هـ فـ: (وإن لم يتعرض للمؤمنين إلخ) قال في شرح العباب قال الأذرع وظاهر نص المختصر يفهم إيجابه لهما أي إيجاب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وجري عليه كثير، ثم

لأن المراد الجنس الشامل لهم لنقل الخلف له عن السلف (في الثانية)؛ لأن الأواخر به اليت

أي الأذرع من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنات، وإن لم يحضرن انتهى، فإن أراد بالتعرض أن لا يقصد الخطيب إخراجهن بأن يريد المؤمنين الذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز، وإن أراد تعين لفظ يدل عليهن ولا يكتفي بانديراجهن في جمع المؤمنين فمتنوع؛ لأن استفعال المذكر مراد به الجنس الشامل لجمع المؤنث صحيح لغة واستعمالاً فإذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج إلى التضييع بما يدل عليهن بخصوصيتهن لإعاب. اه. سم. ه. فود: (لأن المراد إلخ) الظاهر أن المراد بيان الأكمل وأنه يجوز إرادة الذكور فقط، وإن حصر الإنث، ثم رأيت ما في الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضاً لكن إن كان شرطاً لصحة الخطبة خالف قولهم يكفي تخصيصه بالسامعين فإنه شامل لما إذا تمحضوا ذكوراً فليحترز سم وفي البخاري عن ع ش والقبوري أن التعميم مندوب ولا يشترط ملاحظة الجنس ولا قصد التغليب اه وحمل الزبيدي كلام النهاية على اغتماد ما مر عن الأذرع وما إلى ذلك والأظهر ما مر عن الإعاب بما حاصله أنه لا يحتاج إلى التضييع بما يدل عليهن ولا إلى ملاحظة الجنس أو التغليب ولا يجوز إخراجهن بأن يريد بالمؤمنين خصوص الذكور والله أعلم. ه. فود: (الجنس الشامل إلخ) قد يقتضي أنه لو أراد الذكور فقط ضرر والظاهر أنه غير مراد سم وفيه وقفة وعبرة ع ش هذا يقتضي أنه لو حص المؤمنات بالدعاء كفى لصديق الجنس بهن ليكنه غير مراد. اه.

ه. فود: (سني) (في الثانية) نقل عن بعض من أذركناه أنه لو قدم الخطبة الثانية على الأولى كان مكروهاً

أخذ من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنات، وإن لم يحضرن. اه. فإن أراد بالتعرض أن لا يقصد الخطيب إخراجهن بأن يريد المؤمنين الذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز، وإن أراد تعين لفظ يدل عليهن ولا يكتفي بانديراجهن في جمع المؤمنين فمتنوع؛ لأن استفعال المذكر مراد به الجنس الشامل لجمع المؤنث صحيح لغة واستعمالاً فإذا لم يقصد به الخطيب خلاف ذلك كن داخلات فيه ولا يحتاج إلى التضييع بما يدل عليهن بخصوصيتهن. اه. فليتنظر ذلك مع قولهم يكفي تخصيصه بالسامعين كرجيكم الله فإن السامعين قد يتمحضون ذكوراً وليس في تخصيصهم تعرض للمؤمنات إلا أن يدعي أن المراد أن الدعاء للمؤمنات واجب وليس شرطاً في صحة الخطبة وفيه نظر وقد يخص كفاية تخصيصه بالسامعين بما إذا حصر المؤمنات. اه. ه. فود: (لأن المراد الجنس) الظاهر أن المراد بيان الأكمل وأنه يجوز إرادة الذكور فقط، وإن حصر الإنث، ثم رأيت ما في الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضاً لكن إن كان شرطاً لصحة الخطبة خالف قولهم يكفي تخصيصه بالسامعين فإنه شامل لما إذا تمحضوا ذكوراً فليحترز. ه. فود: (لأن المراد إلخ) قد يقتضي أنه لو أراد الذكور فقط ضرر والظاهر أنه غير مراد. ه. فود: (نقل الخلف له عن السلف) نقل م ر عن صاحب الانتصار أنه يجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وأنه يكفي تخصيصه بالسامعين. اه. فليأتمل فيه.

ه. فود: (في الثانية) نقل عن بعض من أذركناه أنه لو قدم الخطبة الثانية على الأولى كان مكروهاً وأنه

ويكفي تخصيصه بالسامعين كرجحكم الله وظاهر أنه لا يكفي تخصيصه بالغائبين (وقيل: لا يجب) وانتصر له الأذرع وغيره ولا بأس بالدعاء لسلطان بعينه حيث لا مجازفة في وصفه قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بصفة كاذبة إلا لضرورة وبسن الدعاء لولاة المسلمين ومجوبهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل ونحو ذلك ووقع لابن عبد السلام أنه أفنى بأن ذكر الصحابة والخلفاء والسلطين بدعة غير محبوبة وزد بأن الأول فيه الدعاء لأكابر الأمة وولايتها وهو مطلوب وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة قيل بل يتعين الدعاء للصحابة بمحل به مبتدعة إن أمنت الفتنة وثبت أن أبا موسى وهو أمير الكوفة كان يدعو لعمر قبل الصديق **تفصيل** فأنكر عليه تقديم عمر.....

وأنه أفنى بذلك وأقول لا حاصل لهذا الكلام؛ لأن أي خطبة قدمها كانت أولى والدعاء فيما قدمه للمؤمنين لا أثر له بل لا بد أن يأتي به فيما أخره لأنه الثانية وفاقاً ل (م ر. اه. سم. ه. فود: (وظاهر أنه لا يكفي إلخ) وجزم ابن عبد السلام في الأمالي والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وبعدهم دخولهم النار؛ إنا نقطع بخبر الله تعالى وخبر رسول الله ﷺ أن فيهم من يدخل النار نهاية وأطالع ش في الرد على ما في الإيعاب مما قد يخالفه. ه. فود: (ولا بأس بالدعاء إلخ) أي مع الكراهة كما يأتي عن الشافعي سم أي إن لم يخف الفتنة. ه. فود: (حيث لا مجازفة إلخ) أي مبالغة خارجة عن الحد كأن يقول أخفى أهل الشرك مثلاً فمغلوم أن المجازفة في وصفه ليست من الدعاء ولكن لما كان الدعاء قد يستعمل عليها عدت كآنها منه بجزمي. ه. فود: (وبسن الدعاء إلخ) أي في الخطبة الثانية وتحصل السنة بفعله في الأولى أيضاً لكن الثانية أولى لما قدمه أن الدعاء ألتى بالخراتيم ع ش. ه. فود: (وزد إلخ) وقد يجاب بحمل الإفتاء على التعيين بذكر أسمائهم فيوافق حينئذ ما يأتي عن الشافعي. ه. فود: (بأن الأول) أي ذكر الصحابة. ه. فود: (وهو مطلوب) إن أراد في الخطبة كما هو

أفنى بذلك وأقول لا حاصل لهذا الكلام؛ لأن أي خطبة قدمها كانت أولى والدعاء فيما قدمه للمؤمنين لا أثر له بل لا بد أن يأتي به فيما أخره لأنه الثانية وفاقاً ل (م ر). ه. فود: (وظاهر أنه لا يكفي تخصيصه بالغائبين) هل يكفي تخصيصه بأربعين من السامعين معينين أو غير معينين الوجه الإكتفاء بقياسه الإكتفاء بالذكور دون الإناث، ثم رأيت ما في الحاشية المازة. ه. فود: (ولا بأس بالدعاء لسلطان بعينه) ظاهره أنه لا يسن الدعاء له بعينه، وإن كان عادلاً والفرق بينه وبين تعيين ولاية الصحابة كما في قصتي أبي موسى وابن عباس الأتيتين إن كان ما فيهما على سبيل الاستحباب ظاهراً لكن ظاهراً ما في شرح الباب أن ما فيهما على سبيل الإباحة حيث قال: قال ابن الرفعة وتخصيص التوري الكراهة بما إذا جازف والإباحة بما إذا لم يجازف أي في وصف السلطان قاله غيره عن المتأخرين؛ لأن أبا موسى الأشعري دعا في خطبته لعمر إلخ قصة أبي موسى، ثم زاد على ابن الرفعة حكاية قصة ابن عباس فلتأمل. ه. فود: (ولا بأس بالدعاء إلخ) أي مع الكراهة كما يأتي عن الشافعي.

فَشَكَا إِلَيْهِ فَاسْتَحْضَرَ الْمُتَنَكِّرُ فَقَالَ: إِنَّمَا أَنْكَرْتُ تَقْدِيمَكَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فَبَكَى وَاسْتَغْفَرَ
وَالصَّحَابَةُ حِينَئِذٍ مُتَوَفُّوْنَ، وَهُمْ لَا يَسْكُتُونَ عَلَى بَدْعٍ إِلَّا إِذَا شَهِدَتْ لَهَا قَوَاعِدُ الشَّرْعِ وَقَدْ
سَكَنُوا هُنَا إِذْ لَمْ يُتَنَكَّرْ أَحَدُ الدُّعَاءِ بِلِ التَّقْدِيمِ فَقَطْ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ عَلَى مَنِيرِ الْبَصْرَةِ
اللَّهُمَّ أَصْلِحْ عَبْدَكَ وَخَلِيفَتَكَ عَلِيًّا أَهْلَ الْحَقِّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّ
الدُّعَاءَ لِلسُّلْطَانِ وَاجِبٌ لِمَا فِي تَرْكِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ غَالِيًا لَمْ يَمُدَّ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي قِيَامِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ
لِبَعْضٍ وَوَلَاةُ الصَّحَابَةِ يُنْذَبُ الدُّعَاءُ لَهُمْ قَطْعًا وَكَذَا بَقِيَّةُ وَلَاةِ الْعَدْلِ وَفِيهِ احْتِمَالٌ وَالْوَلَاةُ
الْمُخْلَطُونَ بِمَا فِيهِمْ مِنَ الْخَيْرِ مَكْرُوهَةٌ إِلَّا لِحَشِيَّةِ فِتْنَةٍ وَبِمَا لَيْسَ فِيهِمْ لَا تَوَقَّفُ فِي حُرْمَتِهِ إِلَّا

الظَّاهِرُ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ فِيهِ مُصَادَرَةً. □ فَوَدَّ: (فَشَكَا إِلَيْهِ فَاسْتَخَضَرَ) الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ لِأَبِي مُوسَى وَالْآخِرَانِ
لِعُمَرَ. □ فَوَدَّ: (تَقْدِيمَكَ إِلَيْهِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضْمَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ. □ فَوَدَّ: (فَبَكَى) أَيِ عَمَرَ (وَاسْتَغْفَرَهُ) أَيِ
طَلَبَ عَمْرًا مِنَ الْمُتَنَكِّرِ الْعَفْوَ وَعَنْ إِتْعَابِهِ بِالِاسْتِخْضَارِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ سَكَنُوا هُنَا إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ غَايَةُ مُقَادِهِ
عَدَمُ الْمَنْعِ الشَّامِلِ لِلِإِبَاحَةِ لَا التَّنْذِيبِ الْمُدْعَى، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ مَا نَصَّهُ ظَاهِرًا مَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ أَنَّ مَا
فِي قِصَّتِي أَبِي مُوسَى وَابْنَ عَبَّاسٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ عَلَى عَطْفٍ عَلَى
قَوْلِهِ أَنَّ أَبَا مُوسَى إِلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ وَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ إِلَيْهِ كَانَ أَشْبَكَ. □ فَوَدَّ: (قَالَ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ: وَلَوْ قِيلَ إِلَيْهِ) تَأْيِيدَ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَا بَأْسَ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (لِلسُّلْطَانِ) أَيِ وَنَحْوِهِ مِنْ دَوِي
الشُّوْكَةِ. □ فَوَدَّ: (فِي قِيَامِ النَّاسِ إِلَيْهِ) وَبِثْلِهِ تَقْبِيلُ بَعْضِهِمْ لِبَدِّ بَعْضٍ. □ فَوَدَّ: (وَوَلَاةُ الصَّحَابَةِ إِلَيْهِ) إِنَّ
أَرَادَ وَلَاةَ الصَّحَابَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ فَقَدْ يُنْظَرُ فِي ذِكْرِ هَذَا مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُسْنُ الدُّعَاءُ
لِوَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ أَرَادَ عَلَى التَّعْيِينِ فَقَدْ يُشْكَلُ بِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَلَا يَدْعُو
فِي الْخُطْبَةِ لِأَحَدٍ بَعْنِهِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَرِهْتَهُ أَنْتَهَى، فَإِنْ خَصَّ أَيِ مَا نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ بِغَيْرِ الصَّحَابَةِ
بَقِيَ الْإِشْكَالُ فِي قَوْلِهِ وَكَذَا بَقِيَّةُ وَلَاةِ الْعَدْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ هَذَا مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّ مَا ذُكِرَ لَيْسَ مِنْ مَقُولِ
بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَا ذُكِرَ إِلَى قَوْلِهِ وَذَكَرَ الْمَنَاقِبَ مِنْ مَقَوْلِهِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ وَذَكَرَهُ الشَّارِحُ
لِتَأْيِيدِ الرَّدِّ السَّابِقِ فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَالْوَلَاةُ الْمُخْلَطُونَ بِمَا فِيهِمْ إِلَيْهِ) أَيِ وَوَصَفَ الْوَلَاةُ
الْعَامِلِينَ لِلطَّاعَةِ وَالْمُعْصِيَةِ جَمِيعًا بِمَا فِيهِمْ إِلَيْهِ وَهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ تَأْيِيدَ لِقَوْلِهِ حَيْثُ لَا مُجَازَفَةَ فِي وَصْفِهِ
قَالَ إِلَيْهِ وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمِ. □ فَوَدَّ: (مَكْرُوهَةٌ) قَدْ يُخَالِفُ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ
إِلَيْهِ، وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْبَعْضِ فَقَوْلُهُمْ: لَا بَأْسَ إِلَيْهِ لَا يُنَافِي الْكِرَاهَةَ.

□ فَوَدَّ: (وَوَلَاةُ الصَّحَابَةِ يُنْذَبُ الدُّعَاءُ لَهُمْ) إِنْ أَرَادَ وَلَاةَ الصَّحَابَةِ عَلَى الْإِجْمَالِ فَقَدْ يُنْظَرُ فِي ذِكْرِ هَذَا
مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُسْنُ الدُّعَاءَ لِوَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادَ عَلَى التَّعْيِينِ فَقَدْ يُشْكَلُ بِمَا
فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّافِعِيِّ وَلَا يَدْعُو فِي الْخُطْبَةِ لِأَحَدٍ بَعْنِهِ. □ فَوَدَّ: (مَكْرُوهَةٌ) أَيِ
خَصَّ بِغَيْرِ الصَّحَابَةِ بَقِيَ الْإِشْكَالُ فِي قَوْلِهِ وَكَذَا بَقِيَّةُ وَلَاةِ الْعَدْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (مَكْرُوهَةٌ) قَدْ يُخَالِفُ
إِطْلَاقُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ إِلَيْهِ.

لِفَتْنَةٍ فَيَسْتَعْمِلُ التَّوْبَةَ مَا أَمَكَنَهُ، وَذَكَرَ الْمَنَاقِبَ لَا يَقْطَعُ الْوَلَاءَ مَا لَمْ يُقَدِّ بِهِ مُعْرِضًا عَنِ الْخُطْبَةِ وَصَرَّحَ الْقَاضِي فِي الدُّعَاءِ لِوَلَاةِ الْأَمْرِ بِأَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَقْطَعْ نَظْمَ الْخُطْبَةِ عُرْفًا وَفِي التَّوَسُّطِ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُطِيلَهُ إِطَالَةً تَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْخُطْبَاءِ الْجُهَالِ. وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي خَوْفِ الْفِتْنَةِ غَلْبَةُ الظَّنِّ رَأْدًا بِذَلِكَ اشْتِرَاطُ الْمُصَنِّفِ لَهُ فِي تَرْكِ لُبْسِ السَّوَادِ (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا) أَيِ الْأَرْكَانِ دُونَ مَا عَدَّاهَا (عَرَبِيَّةً) لِلاتِّبَاعِ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يُحْسِنُهَا وَلَمْ يُمْكِنْ تَعَلُّمَهَا قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ خَطَبَ مِنْهُمْ وَاجِدٌ يَلْسَانِهِمْ،.....

• فَوُدَّ: (وَصَرَّحَ الْقَاضِي) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ الْخُتْبَ تَأْيِيدَ لِقَوْلِهِ وَذَكَرَ الْمَنَاقِبَ الْخُ. • فَوُدَّ: (بِأَنْ مَحَلَّهُ) أَيِ مَحَلِّ جَوَازِ الدُّعَاءِ لِمَنْ ذَكَرَ. • فَوُدَّ: (أَنْ لَا يُطِيلَهُ) أَيِ الدُّعَاءِ. • فَوُدَّ: (لَهُ) أَيِ لِلظَّنِّ الْغَالِبِ.

• فَوُدَّ: (فِي تَرْكِ لُبْسِ السَّوَادِ) أَيِ فِي الزَّمَنِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ الْخُلَفَاءَ الْعَبَّاسِيِّينَ أَمَرُوا الْخُطْبَاءَ بِلُبْسِ السَّوَادِ كَمَا يَأْتِي كُرْدِي. • فَوُدَّ: (أَيِ الْأَرْكَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَوَاءٌ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَتَغْلِيظُ إِلَى فَإِنْ التَّعَلُّمِ.

• فَوُدَّ (سَيِّ): (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهَا الْخُتْبَ) وَجُمْلَةُ شُرُوطِ الْخُطْبَتَيْنِ اثْنَا عَشَرَ الْإِسْمَاعُ وَالسَّمَاعُ وَالْمَوَالَاةُ وَسَتَرُ الْمَوَرَّةِ وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ وَالْخَبِيثُ وَكَوْنُهُمَا بِالْعَرَبِيَّةِ وَكَوْنُ الْخُطْبَةِ ذِكْرًا وَالْقِيَامُ فِيهِمَا لِقَادِرٍ عَلَيْهِ وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا بِالطَّمَانِينَةِ وَتَقْدِيمُهُمَا عَلَى الصَّلَاةِ وَوُقُوعُهُمَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ وَفِي خِطَّةِ أَبْنِيَةٍ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي سَائِرِ الْخُطْبِ إِلَّا الْإِسْمَاعُ وَالسَّمَاعُ وَكَوْنُ الْخُطْبَةِ ذِكْرًا وَكَوْنُ الْخُطْبَةِ عَرَبِيَّةً وَمَحَلُّ اشْتِرَاطِ الْعَرَبِيَّةِ إِنْ كَانَ فِي الْقَوْمِ عَرَبِيٌّ وَإِلَّا كَفَى كَوْنُهَا بِالْعَجَمِيَّةِ إِلَّا فِي الْآيَةِ فَلَوْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ بَدَّلَ الْآيَةَ مِنْ ذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ، فَإِنْ عَجَزَ وَقَفَ بِقَدْرِهَا شَيْئًا. • فَوُدَّ: (دُونَ مَا عَدَّاهَا) يُقِيدُ أَنْ كَوْنَ مَا عَدَا الْأَرْكَانَ مِنْ تَوَابِعِهَا بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الْمَوَالَاةِ وَيَجِبُ وَفَاقًا لِمَنْ رَأَى مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْأَصْرُ وَمَنْعُ الْمَوَالَاةِ كَالسُّكُوتِ بَيْنَ الْأَرْكَانِ إِذَا طَالَ سَمٌّ عَلَى الْمَنْهَجِ وَالْقِيَاسِ هَدَمُ الضَّرَرِ مُطْلَقًا وَيُقَرَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّكُوتِ بِأَنْ فِي السُّكُوتِ إِغْرَاضًا عَنِ الْخُطْبَةِ بِالْكَلْبَةِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنْ فِيهِ وَغَطًا فِي الْجُمْلَةِ ع. ش. • فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخُتْبَ) أَيِ وَلَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ الْآتِيَةُ فَتَأْمَلُهُ سَم. • فَوُدَّ: (مَنْ يُحْسِنُهَا) الْمُرَادُ إِحْسَانُ لَفْظِهَا، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهَا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ سَمٌّ وَيَأْتِي آيَفًا فِي الشَّرْحِ وَعَنِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوُدَّ: (وَاجِدٌ يَلْسَانِهِمْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَاجِدٌ بَلَّغَتْهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا الْقَوْمُ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ التَّرْجَمَةَ فَلَا جُمُعَةَ لَهُمْ لِانْتِفَاءِ شَرْطِهَا. اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا الْخُتْبَ قَضَيْتُهُ أَنَّ الْخُطْبَةَ لَوْ أَحْسَنَ لُغَتَيْنِ غَيْرَ عَرَبِيَّتَيْنِ كَرُومِيَّةٍ وَفَارِسِيَّةٍ مَثَلًا وَبَاقِي الْقَوْمِ يُحْسِنُ

• فَوُدَّ: (دُونَ مَا عَدَّاهَا) يُقِيدُ أَنْ كَوْنَ مَا عَدَا الْأَرْكَانَ مِنْ تَوَابِعِهَا بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الْمَوَالَاةِ. • فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخُتْبَ) أَيِ وَلَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ الْآتِيَةُ فَتَأْمَلُهُ وَهَلِ الْمُرَادُ بِإِحْسَانِهَا لَفْظُهَا، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهَا. • فَوُدَّ: (خُطَبَ مِنْهُمْ وَاجِدٌ يَلْسَانِهِمْ) هَذَا ظَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَا الْآيَةَ مِنَ الْأَرْكَانِ أَمَّا هِيَ فَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَتَرَجَّمُ عَنْهُ فَلْيَنْظُرْ مَاذَا يَفْعَلُ حَيْثُ دِ.

وَأَنْ أَمَكْنَ تَقْلُمُهَا وَجَبَ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ، فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةُ إِمْكَانٍ تَقْلُمُ وَاجِدٍ مِنْهُمْ وَلَمْ يَتَقْلَمْ غَضَا كُلَّهُمْ وَلَا جُمُعَةً لَهُمْ بَلْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ وَتَغْلِيظُ الْإِسْنَوِيُّ لِقَوْلِ الرُّوضَةِ كُلُّهُ الْغَلَطُ فَإِنْ التَّقْلُمُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ يُخَاطَبُ بِهِ الْكُلُّ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ وَفَائِدَتُهَا بِالْمَرْبُوعَةِ مَعَ عَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ لَهَا الْعِلْمُ بِالْوَعِظِ فِي الْجُمْلَةِ قَالَهُ الْقَاضِي وَنَظَرَ فِيهِ شَارِحٌ بِمَا لَا يَصِحُّ. وَأَمَّا إِيحَايَاهُ أَعْنَى الْقَاضِي فَهَمَّ الْخَطِيبُ لِأَرْكَانِهَا فَمَرَدُّوهُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى

إِحْدَاهُمَا فَقَطَّ أَنْ لِلْخَطِيبِ أَنْ يَخْطُبَ بِاللُّغَةِ الَّتِي لَا يُحْسِنُونَهَا وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْخُطْبَةَ لَا تُجْزَى حَيْثُزُ إِلَّا بِاللُّغَةِ الَّتِي يُحْسِنُهَا وَقَوْلُهُ: م ر، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ التَّرْجُمَةَ أَيْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِ الْخُطْبَةِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ فِي قَوْلِهِ حَتَّى لَوْ لَمْ يُحْسِنْ الْخُطْبَةَ سَقَطَتْ كَالْجُمُوعِ ش. □ فَوَدَّ: (بِلِسَانِهِمْ) أَيْ مَا عَدَا الْآيَةَ قِيَانِي مَا تَقَدَّمَ وَلَا يُتَرَجَّمُ عَنْهَا سَمٌ وَكَوْزِدِي عَلَى بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ أَمَكْنَ تَقْلُمُهَا الْخُ) أَيْ، وَلَوْ بِالسَّفَرِ إِلَى فَوْقِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ كَمَا يُقْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَجَبَ الْخُ) أَيْ عَلَى سَبِيلِ فَرَضٍ الْكِفَايَةِ

(فَرَعُ): هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْخُطْبَةِ تَمَيُّزُ فُرُوضِهَا مِنْ سُنَنِهَا فِي مَا فِي الصَّلَاةِ فِي الْعَامِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ التَّفْصِيلِ الْمُقَرَّرِ عَنْ قِتَاوَى الْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ) أَيْ، وَإِنْ زَادُوا عَلَى الْأَرْبَعِينَ نِهَآيَةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (غَضَا كُلَّهُمْ الْخُ)

(فَرَعُ): لَوْ لَحَنَ فِي الْأَرْكَانِ لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى أَوْ أُنِيَ بِمَحَلٍّ آخَرَ كَإِظْهَارِ لَامِ الصَّلَاةِ هَلْ يَضُرُّ كَمَا فِي التَّشْهُدِ وَنَحْوِهِ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الضَّرَرِ فِي الثَّانِيَةِ إِلْحَاقًا لَهَا بِمَا لَوْ لَحَنَ فِي الْفَاتِحَةِ لَحْنًا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَأَمَّا الْأَوَّلَى فَالْأَقْرَبُ فِيهَا الضَّرَرُ؛ لِأَنَّ اللَّحْنَ حَيْثُ غَيَّرَ الْمَعْنَى خَرَجَتْ الصَّيغَةُ عَنْ كَوْنِهَا حَمْدًا مَثَلًا وَصَارَتْ أَعْجَبِيَّةً فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا ع ش بِحَذَفِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ) قَالَ شَيْخُنَا ظَاهِرُهُ، وَلَوْ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآتَهُ لَا يَلْزَمُهُمُ السَّمِيُّ إِلَى الْجُمُعَةِ فِي بَلَدٍ سَمِعُوا التَّدَاءِ مِنْهُ وَآتَهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ وَجُوبُ التَّعْلُمِ بِسَمَاعِهِمْ فَرَاغَهُ بَرَمَاوِي. اهـ. يُجَيِّزُ مِيْ أَقُولُ مَا اسْتَظْهَرَهُ أَوَّلًا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَالثَّهَابِيِّ وَالْمُعْنِيِّ مِنْ كِفَايَةِ الْيَاسِ الْعَادِيِّ وَأَمَّا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ مِنْ اشْتِرَاطِ الْيَاسِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا بُدَّ مِنْ ضَبْقِ الْوَقْتِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ آيَفَا. □ فَوَدَّ: (قَوْلُ الرُّوضَةِ كُلُّ) أَيْ فِي عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ. □ فَوَدَّ: (مَعَ عَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ) شَامِلٌ لِلْخَطِيبِ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (لَهَا) أَيْ لِمَعَانِي الْخُطْبَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (الْعِلْمُ بِالْوَعِظِ الْخُ) إِذَا الشَّرْطُ سَمَاعُهَا لَا فَهْمُ مَعْنَاهَا شَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (فِي الْجُمْلَةِ) كَانَ مَعْنَى (فِي الْجُمْلَةِ) أَنْ يَتَقْلَمَ أَنَّهُ يَعِظُ وَلَا يَعْلَمُ الْمَوْعِظَ بِهِ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (أَعْنَى الْقَاضِي الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِيِّ وَالثَّهَابِيِّ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ الْخَطِيبُ مَعْنَى أَرْكَانِ الْخُطْبَةِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ كَمَنْ يُؤْمُ الْقَوْمَ وَلَا يَعْرِفُ مَعْنَى الْفَاتِحَةِ. اهـ.

□ فَوَدَّ: (مَعَ عَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ الْخُ) شَامِلٌ لِلْخَطِيبِ فَلْيُحَرِّزْ. □ فَوَدَّ: (فِي الْجُمْلَةِ) كَانَ مَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَعِظُ وَلَا يَعْلَمُ الْمَوْعِظَ بِهِ.

القراءة وسواء في ذلك من هو من الأربعين والزائد عليهم ومُشْتَرَطٌ على خلاف المُعْتَمِدِ الآتي قَرِينًا كَوْنُهَا (مُرتبة الأركان الثلاثة الأولى) فيبدأ بالحمد والصلاة فالوصية؛ لأنه الذي جرى عليه الناس ولا ترتيب بين الأخيرين ولا بينهما وبين الثلاثة (و) على المُعْتَمِدِ كَوْنُهَا (بعد الزوال) للاتباع (و) مُشْتَرَطٌ (القيام فيهما إن قُدِرَ) بالمعنى السابق في قيام فرض الصلاة،

• فَوَدَّ: (وسواء في ذلك) أي في عَدَمِ اشتراط فهم الخطيب لِمَعْنَى الأركان. • فَوَدَّ: (ومُشْتَرَطٌ) إلى قوله بل عَدَمُ الصَّارِفِ في الْمُعْتَمِدِ وإلى قوله وفي الجواهر في النهاية. • فَوَدَّ: (الآتي إلخ) أي في المتن. • فَوَدَّ: (بين الأخيرين) أي القراءة والدعاء نهاية. • فَوَدَّ: (كَوْنُهَا مُرتبة الأركان إلخ) (فَرَعَ): أَقْبَى شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ فيما لو ابتدأ الخطيب بِسُرْدِ الأركان مُختَصِرَةً، ثم أعادها مبسطة كما اغتيد الآن كان قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أوصيكم بتقوى الله الحمد لله الذي إلخ بأنه إن قَصَرَ ما أعاده بحيث لم يُعَدَّ فضلًا مُضِرًّا حُسِبَ ما أتى به أولاً مِن سُرْدِ الأركان وإلا حُسِبَ ما أعاده وألغى ما سَرَدَهُ أولاً، وأقول: يَتَّبِعِي أَنْ يُعْتَدَّ بما أتى به أولاً مُطْلَقًا أي طال الفصل أم لا لِأَنَّ ما أتى به ثانيًا بِمَنْزِلَةِ إعادة الشيءِ لِلتَّكْيِيدِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الرُّكْنِ وذلك لا يُؤَثِّرُ سَمَ على المنهج ويؤْخِذُ مِن هذا تَقْيِيدٍ ما تَقَدَّمَ مِن عَدَمِ إجزاء الضمير ولو مع تَقَدُّمِ ذِكْرِهِ بما إذا لم يسرد الخطيب الأركان وإلا أجزأ وهو ظاهرٌ فاحفظه فإنه مُهِمٌّ وقوله بِمَنْزِلَةِ إعادة الشيءِ لِلتَّكْيِيدِ يُؤْخِذُ مِن أَنَّهُ لو صَرَفَهَا لِغَيْرِ الْخُطْبَةِ لم يُعْتَدَّ به ع ش.

• فَوَدَّ (سُيْ): (وبعد الزوال) أي يَقِينًا فَلَوْ هَجَمَ وَخَطَبَ وَبَيَّنَّ دُخُولَ الْوَقْتِ هَلْ يُعْتَدُّ بِمَا فَعَلَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَمُقْتَضَى عَدَمِ اشتراط التَّيَّةِ الْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ ع ش وعبارة البُجَيْرِيِّ، ولو هَجَمَ وَخَطَبَ قَبْلَ أَنْ فِي الْوَقْتِ صَحَّ شَوْبَرِيٌّ وَع ش على م ر، وقال سم بعدم الصحة؛ لِأَنَّهُمَا، وإن لم نحتاجا إلى نية لِكَيْتُهِمَا مُتَرَاتِبَانِ مَنْزِلَةً رَكَعَتَيْنِ فَأَشْبَهَتَا الصَّلَاةَ. اهـ. وهذا هو الْمُعْتَمِدُ. اهـ. • فَوَدَّ: (للإتيان) أي الأخبار في ذلك وَجْزِيَانِ أَهْلِ الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ عَلَيْهِ، ولو جازَ تَقْدِيمُهَا لَقَدَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ تَخْفِيفًا عَلَى الْمُبَكِّرِينَ

• فَوَدَّ فِي (سُيْ): (إِنْ قُدِّرَ) قال في الرُّوضِ وَتَصِيحُ خُطْبَةِ الْعَاجِزِ قَاعِدًا، ثم مُضْطَجِعًا لم يَقُلْ، ثم مُسْتَلْقِيًا قال في شَرْحِهِ وَيَجُوزُ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ سِوَا أَقَالَ لَا اسْتَطِيعَ أَوْ سَكَتَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَعَدَ أَوْ اضْطَجَعَ لِمَعْجَزِهِ. اهـ. ثم قال في الرُّوضِ، فَإِنْ بَانَ قَادِرًا فَكَمَنَّ بَانَ جُبَّتَا. اهـ. قوله: (فَكَمَنَّ بَانَ جُبَّتَا) قد يَقْتَضِي التَّشْبِيهَ اشْتِرَاطَ كَوْنِهِ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَيُتَجَّهُ خِلَافَهُ لِأَنَّ الْإشْتِرَاطَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْجُنُبَ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ بِخِلَافِ الْخُطْبِ هُنَا فَإِنَّ صَلَاتَهُ كَخُطْبَتِهِ صَحِيحَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فَاظْطَرَّ هَلْ يَجْزِي نَظِيرُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي تَرْكِ الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا الْآتِي فَتَصِحُّ خُطْبَةُ الْعَاجِزِ عَنْهُ مَعَ تَرْكِهِ وَيَجُوزُ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ سِوَا أَقَالَ: لَا اسْتَطِيعَ أَمْ سَكَتَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَهُ لِمَعْجَزِهِ وَإِذَا بَانَ قَادِرًا كَانَ كَمَنَّ بَانَ جُبَّتَا وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مَا فِي الرُّوضِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ مِنْ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ إِذَا بَانَ الْإِمَامُ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا م ر.

فَإِنْ عَجَزَ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ، ثُمَّ جَلَسَ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْتَخْلِفَ، فَإِنْ عَجَزَ فَكَمَا مَرُّ، ثُمَّ (وَالْجُلُوسُ) مع الطَّمَانِينَةِ فِيهِ (بَيْنَهُمَا) لِلتَّبَاعِ الثَّابِتِ فِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ (قَوْلُهُ الْمَوْعُظُ بِهِ) كَذَا يَخْطُ الشَّيْخُ، وَكَذَا فِي سَمٍ، وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ الْمَوْعُظُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهـ مِنْ هَامِشٍ وَيَجِبُ عَلَى نَحْوِ الْجَالِسِ الْفَصْلُ بِسُكُونِهِ وَلَا يُجْزَى عَنْهَا الْاضْطِجَاعُ وَلَا تَجِبُ نَيَْةُ الْخُطْبَةِ بَلْ عَدَمُ الصَّارِفِ

وَيَقَاعًا لِلصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى . هـ فَوَدُ: (فَكَمَا مَرُّ) أَيِ قَبْخُطْبُ مُضْطَجِعًا، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْاضْطِجَاعِ خَطَبَ مُسْتَقْلَمًا سَمَ وَيَضْرِي وَع ش . هـ فَوَدُ: (جَلَسَ الْخُ) وَيَجُوزُ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ أَيِ فِي صَلَاتِهِ قَاعِدًا سَوَاءً قَالَ لَا اسْتَطِيعَ أَمْ سَكَتَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذَلِكَ الْقَعُودَ أَوْ الْاضْطِجَاعَ أَوْ الْاسْتِيقَاءَ لِعُدْرِ، فَإِنْ بَانَ قُدْرَتُهُ لَمْ يُؤْثَرْ أَيِ فِي صِحَّةِ الْخُطْبَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى وَأَسْنَى زَادَ شَيْخُنَا سَوَاءً كَانَ مِنَ الْأَرْبَعِينَ أَوْ زَائِدًا عَلَيْهِمْ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ وَاسْتَرْطَ الزِّيَادِيُّ كَوْنَهُ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ بِخِلَافِ مَا لَوْ صَلَّى مِنْ قُعُودٍ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ قَائِدًا عَلَى الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا لَا تَصِحُّ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْخُطْبَةَ وَسِيلَةٌ وَالصَّلَاةُ مَقْصُودَةٌ وَيُقْتَضَرُ فِي الْوَسَائِلِ مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي الْمَقَاصِدِ . اهـ . وَاسْتَظْهَرَ ش مَقَالَةَ الزِّيَادِيِّ وَسَمَ مَقَالَةَ الرَّمْلِيِّ مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ زِيَادَتِهِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ، ثُمَّ قَالَ فَانْظُرْ هَلْ يَجْرِي نَظِيرُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي تَرْكِهِ الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا الْآتِي فَتَصِحُّ خُطْبَةُ الْعَاجِزِ عَنْهُ أَيِ بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ لَنَا مَعَ تَرْكِهِ وَيَجُوزُ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ سَوَاءً أَقَالَ لَا اسْتَطِيعَ أَمْ سَكَتَ الْخُ . اهـ . أَقُولُ: قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي مِنْهُ وَمِنْ التَّهَآيَةِ مِنْ وَجُوبِ الْفَصْلِ بِسُكُونِهِ عَلَى قَائِمٍ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ، كَنَحْوِ جَالِسِ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ وَالْجَرِيَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . هـ فَوَدُ: (وَيَجِبُ عَلَى نَحْوِ الْجَالِسِ الْخُ) أَيِ مِنْ الْمُضْطَجِعِ أَوْ الْمُسْتَلْقِي فِيمَا يَظْهَرُ فَيَفْصِلُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ بِسُكُونِهِ وَجُوبًا شَيْخُنَا . هـ فَوَدُ: (عَلَى نَحْوِ الْجَالِسِ) أَيِ كَقَائِمٍ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ سَمَ عِبَارَةُ الْبَضْرِيِّ أَيِ يَجِبُ عَلَى الْخَاطِبِ مِنْ جُلُوسٍ لِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِسُكُونِهِ الْخُ وَمِثْلُهُ كَمَا أَفَادَهُ فِي التَّهَآيَةِ قَائِمٌ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْجُلُوسِ قَالَ بَلْ هُوَ أَوَّلَى أَنْتَهَى أَيِ قَبْجِبُ الْفَصْلُ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ بِسُكُونِهِ وَلَا يُكْتَفَى بِالْاضْطِجَاعِ . اهـ . هـ فَوَدُ: (بِسُكُونِهِ) وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَذْنَى زِيَادَةٍ فِي السُّكُوتِ عَلَى سُكُونَةِ التَّنَفُّسِ وَالْمَعْنَى سَمَ .

هـ فَوَدُ: (وَلَا يُجْزَى عَنْهَا الْاضْطِجَاعُ) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ مَعَ السُّكُوتِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالْقِيَامِ فِي الْخُطْبَتَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا فَلِذَا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ سَقَطَ وَبَقِيَ الْخُطَابُ بِالْجُلُوسِ فَفِي الْاضْطِجَاعِ

هـ فَوَدُ: (فَإِنْ عَجَزَ فَكَمَا مَرُّ) يَشْمَلُ الْاسْتِيقَاءَ . هـ فَوَدُ فِي (سَمِي): (وَالْجُلُوسُ) فَلَوْ تَرَكَهُ لَمْ تَصِحَّ خُطْبَتُهُ، وَلَوْ سَهَوَا فِيمَا يَظْهَرُ إِذَا الشَّرُوطُ يَضُرُّ الْإِخْلَالَ بِهَا، وَلَوْ مَعَ السَّهْوِ . هـ فَوَدُ: (وَالْجُلُوسُ مع الطَّمَانِينَةِ فِيهِ) ظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَكْفِي عَنْهُ نَحْوُ الْاضْطِجَاعِ وَيُؤَيِّدُهُ الْإِتْبَاعُ . هـ فَوَدُ: (نَحْوِ الْجَالِسِ) أَيِ كَقَائِمٍ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ . هـ فَوَدُ: (بِسُكُونِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ لِيَخْصُلَ الْفَصْلُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَذْنَى زِيَادَةٍ فِي السُّكُوتِ عَلَى سُكُونَةِ التَّنَفُّسِ وَالْمَعْنَى . اهـ . هـ فَوَدُ: (وَلَا يُجْزَى عَنْهَا الْاضْطِجَاعُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ وَلَا كَلَامٌ أَجَنَّبِيَّ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ خِلَافًا لِصَاحِبِ الْفُرُوعِ . اهـ . وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْأَجَنَّبِيِّ مَا لَيْسَ مِنَ الْخُطْبَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ فَوَدُ: (الْاضْطِجَاعُ) كَانَ الْمُرَادُ مِنْ غَيْرِ سُكُوتٍ .

فيما يظهر وفي الجواهر لو لم يجلس حبيبتا واحدة فيجلس ويأتي بثالثة أي باعتبار الصورة
والا فهي الثانية؛ لأن التي كانت ثانية صارت بعضا من الأولى فلا نظّر في كلامها خلافا لمن
زعمه نعم إن كان النظر فيه من حيث إطلاقه الثانية الشاملة لتحوّل الدعاء للسُّلطان فله اتّجاه من
حيث بُعد إلحاقه بالأولى مع الإجماع الفعلي على أنّها غير محلّه، وقد يجاب بأنّه وقع تابعا
فاغْتَبِرَ (واسماع أربعين) أي تسعة وثلاثين وهو لا يشترط إسماعه ولا سماعه لأنّه وإن كان
أصمّ بفهم ما يقول (كاملين) مثنى تنقيد بهم الأركان لا جميع الخطبة.....

تركّ للواجب مع القدرة عليه لكن في سم على حجب ما يخالفه حيث قال كان المراد الإضطجاع من غير
سكينة اهرش وفيه أنّ كلام سم فيمن خطب جالسا وليس واجبه بين الخطبتين الجلوس بل السكينة
فتحصل، ولو مع الإضطجاع ولذا جرى شيخنا على ما قاله سم فقال فلا يكفي الإضطجاع ما لم
يشتمل على سكينة ولا كفى اهـ. □ فؤد: (الإضطجاع) وكذا لا يكفي كلام اجنبي كما أفهمه كلام
الرافعي خلافا لصاحب الفروع شرح العباب وظاهر أنّ مراده بالاجنبي ما ليس من الخطبة فليشتمل سم.
□ فؤد: (وفي الجواهر إلخ) قال في شرح العباب، ولو وصلهما حبيبتا واحدة سم. □ فؤد: (فلا نظّر في
كلامها) أي لا فساد في كلام الجواهر كزدي أي في تغييرها بثالثة. □ فؤد: (من حيث إطلاقه الثانية) أي
في قوله؛ لأن التي كانت ثانية إلخ. □ فؤد: (بغذ إلحاقه) أي نحو الدعاء للسُّلطان. □ فؤد: (على أنّها
غير محلّه) أي أنّ الخطبة الأولى ليس محلّ نحو الدعاء للسُّلطان. □ فؤد: (وقد يجاب) أي عن النظر
بيد إلحاق.

□ فؤد: (وسماع أربعين) أي بأن يزفع الخطيب صوته بأركانها حتى يسمعها عدد من تنقيد بهم
الجمعة؛ لأن مقصودها وغظهم وهو لا يحصل إلا بذلك فعلم أنّه يشترط الإسماع والسماع، وإن لم
يفهموا معناها فلا يكفي الإسرار كالآذان ولا إسماع دون من تنقيد بهم الجمعة ثماني ونهاية قال ع ش
قوله: م بأركانها مفهومه أنّه لا يضّر الإسرار بغير الأركان ويتبني أنّ محلّه إذا لم يطل به الفضل والّا
ضرر لقطع الموالاة كالسكوت وقوله: م ر حتى يسمعها عدد إلخ أي في آن واحد فيما يظهر حتى لو
سمع بعض الأربعين بعض الأركان، ثم انصرف وحضر غيره وأعادها له لا يكفي لأن كلّ من
الإسماعين لدون الأربعين فيقع لغوا وتقل بالدرس عن فتاوى شيخ الإسلام ما يوافقه كثير اخرج ع ش.
وقوله: ويتبني إلخ فيه وقفة والفرق بين السكوت والإسرار غير خفي وقوله: في آن واحد إلخ فيه وقفة
ظاهرة فإن المقصود إسماع الأربعين وقد وجد. □ فؤد: (أي تسعة) إلى قوله ويغتبر في النهاية
والمعنى. □ فؤد: (وهو) أي الخطيب. □ فؤد: (إسماعه) لا حاجة إليه. □ فؤد: (يفهم ما يقول) لعل

□ فؤد: (وفي الجواهر لو لم يجلس إلخ) قال في شرح العباب، ولو وصلهما حبيبتا واحدة اهـ.
□ فؤد: (يفهم ما يقول) لعل الأولى يعلم ما يقول أي الألفاظ لما تقدّم أنّه لا يشترط فهمه خلافا
للقاضي. اهـ.

وَيُعْتَبَرُ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا سَمَاعُهُمْ لَهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ فَلَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى أَرْبَعِينَ بَعْضُهُمْ صَمٌّ وَلَا تَصِيحُ مَعَ وُجُودِ لَفْظٍ يَمْنَعُ سَمَاعَ رُكْنِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهِمَا، وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ كَثِيرُونَ أَوْ الْأَكْثَرُونَ فَلَمْ يَشْتَرُطُوا إِلَّا الْحُضُورَ فَقَطْ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَلَا يُشْتَرُطُ طَهْرُهُمْ وَلَا كَوْنُهُمْ بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ وَلَا فَهْمُهُمْ لِمَا يَسْمَعُونَهُ كَمَا تَكْفِي قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ بِمَنْ لَا يَفْهَمُهَا. (وَالْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْزُمُ عَلَيْهِمْ) يَعْنِي الْحَاضِرِينَ سَمِعُوا أَوْ لَا وَيَصِحُّ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلأَرْبَعِينَ الْكَامِلِينَ وَيُسْتَفَادُ عَدَمُ الْجُرْمَةِ عَلَى مِثْلِهِمْ وَغَيْرِهِ بِالسَّوَادَةِ أَوِ الْأُولَى وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ تَفْصِيلُ الْقَدِيمِ فِيهِمْ؛

الأولى يَتَلَمَّحُ مَا يَقُولُ أَيُّ الْأَلْفَاظِ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرُطُ فَهْمُهُ خِلَافًا لِلْقَاضِي سَمَ وَقَوْلُهُ: الْأُولَى يَتَلَمَّحُ الْإِنْخَ أَيُّ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيُعْتَبَرُ عَلَى الْأَصَحِّ الْإِنْخَ) الَّذِي أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ الْمُعْتَبَرُ السَّمَاعَ بِالْقُوَّةِ بَحَيْثُ لَوْ أَصْغَوْا لَسَمِعُوا، وَإِنْ اسْتَقْلَوْا عَنِ السَّمَاعِ بَنَحَوْا التَّحَدُّثَ مَعَ جَلِيبِهِمْ سَمَ وَكَذَا اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْأَظْهَرِ كَشَيْخِنَا وَابْنِ جَرِيرٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَقَلِمَ أَنَّهُ يُشْتَرُطُ الْإِسْمَاعُ وَالسَّمَاعُ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ إِذْ لَوْ كَانَ سَمَاعُهُمْ بِالْفِعْلِ وَاجِبًا لَكَانَ الْإِنْخَاصُ مُتَحَدِّثًا أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَالسَّمَاعُ بِالْقُوَّةِ أَيُّ بَحَيْثُ لَوْ أَصْغَى لَسَمِعَ وَمِنَهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَنْ نَسِيَ وَقْتُ الْخُطْبَةِ بَحَيْثُ لَا يَسْمَعُ أَصْلًا لَا يُقْتَدُّ بِحُضُورِهِ. اه. عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَفِي التَّوْمِ خِلَافٌ فَمُقْتَضَى كَلَامِ الشَّرِيفِ أَلَمْ يَسَمِ أَنَّهُ كَالصَّمِّ وَجَعَلَهُ الْقَلْبِيُّوِي كَاللَّفْظِ وَتَبِعَهُ الْمُحَشِّي أَيُّ الْبِرْزَاوِيِّ وَضَعْفُوهُ فَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ يَضُرُّ كَالصَّمِّ اه. □ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيُّ فِي الصَّمِّ وَاللَّفْظِ. □ فَوَدَّ: (وَلِنْ خَالَفَ فِيهِ) أَيُّ فِي اشْتِرَاطِ السَّمَاعِ بِالْفِعْلِ.

□ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى اشْتِرَاطِ الْحُضُورِ وَالسَّمَاعِ بِالْقُوَّةِ فَقَطْ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرُطُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَصِحُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا كَوْنُهُمْ بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: خِلَافًا لِلْأَلِيمَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا حَالُ الدُّعَاءِ لِلْمُلُوكِ عَلَى مَا فِي الْمُرْثِدِ. □ فَوَدَّ: (طَهْرُهُمْ) أَيُّ السَّامِعِينَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا كَوْنُهُمْ بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ) أَيُّ كَدَاخِلِ السُّورِ مَثَلًا بِخِلَافِ الْخُطْبَةِ فَيُشْتَرُطُ كَوْنُهُ حَالِ الْخُطْبَةِ دَاخِلِ السُّورِ حَتَّى لَوْ خُطِبَ دَاخِلَهُ وَالْقَوْمُ خَارِجَهُ يَسْمَعُونَهُ كَفَى بِجَرِيرٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَا فَهْمُهُمْ الْإِنْخَ) أَيُّ وَلَا سَتَرُهُمْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِمَا يَسْمَعُونَهُ) أَيُّ لِمَذْلُولَاتِهِ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (كَمَا تَكْفِي الْإِنْخَ) فِي هَذَا الْقِيَاسِ تَأْمَلْ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مِثْلِهِمْ) أَيُّ فِي الْكَمَالِ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بِالسَّوَادَةِ الْإِنْخَ) تَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ أَوْ بِمَعْنَى بَلْ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلأَرْبَعِينَ الْكَامِلِينَ. □ فَوَدَّ: (تَفْصِيلُ الْقَدِيمِ) لَعَلَّهُ يَقُولُ يَحْرُمُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ لَا عَلَى مَنْ زَادَ عَلَيْهِمْ ع ش

□ فَوَدَّ: (وَيُعْتَبَرُ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا سَمَاعُهُمْ لَهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ الْإِنْخَ) الَّذِي أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّ الْمُعْتَبَرُ السَّمَاعَ بِالْقُوَّةِ بَأَنَّ يَكُونُ بَحَيْثُ لَوْ صَغَى لَسَمِعَ، وَإِنْ اسْتَقْلَّ عَنِ السَّمَاعِ بِتَحَدُّثٍ مَعَ جَلِيبِهِ أَوْ نَحْوِهِ م. □ فَوَدَّ: (سَمِعُوا أَوْ لَا) يَقْتَضِي رُجُوعَ قَوْلِهِ الْآتِي بَلْ يُكْرَهُ لِغَيْرِ السَّامِعِينَ وَلَا يَخَالِفُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا يُكْرَهُ الْكَلَامُ لِمَنْ أُبِيحَ لَهُ قَطْعًا الْإِنْخَ.

لأنه مفهوم (الكلام) خلافاً للأئمة الثلاثة بل يُكره لما في الخبر الصحيح «أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ وَهُوَ يَخْطُبُ» ولم يُنكر عليه وبه يُعلم أَنَّ الأَمْرَ لِلنَّدْبِ فِي «وَإِذَا قُرِئَتْ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» (الامرء: ٢٠٤) بناءً على أَنَّهُ الْخُطْبَةُ وبه قال أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّفْظِ فِي خَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَشْهُورِ مُخَالَفَةُ السُّنَّةِ وَاعْتِرَاضُ الْإِسْتِدْلَالِ بِذَلِكَ بِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ تَكَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقِرَّ فِي مَوْضِعٍ وَلَا حُرْمَةَ حِينَئِذٍ قَطْعًا أَوْ قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَوْ أَنَّهُ مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ وَجِبَابُ بَأَنَّ هَذِهِ وَاقِعَةٌ قَوْلِيَّةٌ وَالْإِحْتِمَالُ.....

وقد يُخالِفُه قولُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيِةِ وَالْقَدِيمِ يَحْرُمُ الْكَلَامُ وَيَجِبُ الْإِنْصَاتُ اهـ. وَأَيْضًا إِنْ تَفَصَّلَ الْقَدِيمُ إِمَّا يَرُدُّ عَلَى التَّفَصِيلِ الْأَوَّلِ لَا الثَّانِي. □ فَوُدَّ: (لأنه مفهوم) أي والمفهوم أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِيهِ تَفَصُّلٌ لَا يُعْتَرِضُ بِهِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمَغْنِيِّ الْإِقْوَالُ: وَاعْتَرِضَ إِلَى وَلَا يَحْرُمُ. □ فَوُدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ الْخ) أَي لِلْحَاضِرِينَ سَمِعُوا أَوْ لَا مَغْنِي وَنَهَايَةُ أَسْنَى. □ فَوُدَّ: (أَنْ رَجُلًا الْخ) هُوَ سُلَيْكُ الْغُفْلَانِي ع. ش. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ الْخ) أَي وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ وَجُوبَ السُّكُوتِ نِهَايَةً وَمَغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ يُغْلَمُ الْخ) أَي بِالْخَيْرِ أَوْ بَعْدَ الْإِنْكَارِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرْآنِ الْخُطْبَةُ أَي وَسُتِيتْ قُرْآنًا لَاحْتِمَالِهَا عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (وَأَنَّ الْمُرَادَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ الْأَمْرَ الْخ. □ فَوُدَّ: (فِي خَيْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْخ) وَهُوَ (إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعُوتَ) نِهَايَةً وَمَغْنِي وَكُرْدِي. □ فَوُدَّ: (مُخَالَفَةُ السُّنَّةِ) أَي لَا الْوَاجِبِ. □ فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) أَي بِالْخَيْرِ الصَّحِيحِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (بِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ الْخ) قَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ جَدًّا فَلَا أَثَرُ لَهُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يُكْتَفَى فِيهَا بِالظَّنِّ وَبِأَنَّهُ فِي خَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنَسٍ (بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْكَ الْمَالُ) الْخَ فَإِنَّ قَوْلَهُ إِذْ قَامَ أَعْرَابِيٌّ الْخَ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ فِي أَنَّهُ قَامَ مِمَّا اسْتَقَرَّ فِيهِ بَلْ لَا يَكَادُ يَحْتَمِلُ خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى. □ وَقَوُدَّ: (أَوْ قَبْلَ الْخُطْبَةِ) يُجَابُ عَنْ بَأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ مَعَ قَوْلِهِ وَهُوَ يَخْطُبُ. □ وَقَوُدَّ: (أَوْ أَنَّهُ مَعْدُورٌ الْخ) يُجَابُ عَنْ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَاهِلًا بَيِّنَ لَهُ إِذَا لَا يَجُوزُ تَاخِيرُ

□ فَوُدَّ: (بَلْ يُكْرَهُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَا تَخْتَصُّ أَيِ الْكَرَاهَةِ بِالْأَرْبَعِينَ أَيِ الْحَاضِرُونَ فِيهَا سَوَاءً. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ ذَلِكَ هَذَا عَلَى عَدَمِ الْحُرْمَةِ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ. □ فَوُدَّ: (وَاعْتَرِضَ الْإِسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ بِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ تَكَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقِرَّ فِي مَوْضِعٍ) قَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ جَدًّا فَلَا أَثَرُ لَهُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يُكْتَفَى فِيهَا بِالظَّنِّ، وَبِأَنَّهُ فِي خَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنَسٍ: (بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ إِذْ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْكَ الْحَالُ وَجَاعَ الْعِيَالُ فَادْعُ اللَّهَ لَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَدَعَا) فَإِنَّ قَوْلَهُ قَامَ أَعْرَابِيٌّ فِي غَايَةِ الظُّهُورِ فِي أَنَّهُ قَامَ مِمَّا اسْتَقَرَّ فِيهِ بَلْ لَا يَكَادُ يَحْتَمِلُ خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ حُرْمَةُ الْكَلَامِ وَوُجُوبَ السُّكُوتِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ قَبْلَ الْخُطْبَةِ يُجَابُ عَنْ بَأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ مَعَ قَوْلِهِ وَهُوَ يَخْطُبُ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَخَيْرُ الْبَيْهَقِيِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَنَسٍ: (أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ وَالتَّيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ) الْخَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي مِنْ هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا أَنَّ الْقَوْلَ حَالُ الْخُطْبَةِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ أَنَّهُ مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ) لَوْ كَانَ جَاهِلًا بَيِّنَ لَهُ

بعضها وإنما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله، فإن قلت هذه فعلية لأنه إنما أقره بقدّم إنكاره عليه قلت مستوع بل جوابه له قول مقتضٍ لجواز سؤاله على أي حالة كان فكانت قولية بهذا الاعتبار ولا يحرم قطعاً الكلام على خطيب ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا حال الدعاء للملوك على ما في المريد ولا على سامع خشي وقوع محذور بغافل بل يجب عليه عتياً إن انحصر الأمر فيه وظن وقوعه به لولا تنبيهه أن يتنبه عليه أو علم غيره خيراً ناجزاً أو نهاء عن منكر بل قد يجب في هذين أيضاً إن كان التعليم لواجب مضيّق والنهي عن محرم ويُسَنُّ له أن يقتصر على إشارة كفت، وظاهر كلامهم أن الخير والنهي الغير الواجبين لا يُسَنَّان، ولو قيل يستنبهان إن حصل كلام يسير لم يقد كشميت العاطس بل أولى.

(ويُسَنُّ الإنصات) أي السكوت مع الإصغاء إما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان من الحاضرين أربعون تلتزمهم فقط فيحرم على بعضهم كلام فوته سماع ركني كما علم من وجوب الاستماع لتسببه إلى إبطال الجمعة ويُسَنُّ ذلك، وإن لم يسمع الخطبة خروجاً من الخلاف. نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر سراً إقلاً يمشون على غيره ولا

البيان عن وقت الحاجة وإلته يومهم غيره الجواز سم. ٥ فود: (يفمها) أي يصيرها عامة ش. ٥ فود: (ولا على من لم يستقر) المراد بالاستقرار اتخاذ مكان، وإن لم يجلس كما أشار إليه شرح الرزق سم. ٥ فود: (كما تقرر) أي في الإغراض السابق آتياً. ٥ فود: (ولا على سامع إلخ) أي ولا يحرم قطعاً الكلام على سامع للخطبة وظاهره، ولو لم يزد على الأربعين وينتهي حينئذ إعادة الخطيب الركن الذي لم يسمعه السامع المذكور إذا تم به الأربعون. ٥ فود: (بل يجب عليه) أي على السامع الذي يخشى وقوع إلخ. ٥ فود: (أن ينه إلخ) فاعل يجب. ٥ فود: (أو علم إلخ) عطف على قوله خشي إلخ. ٥ فود: (ويُسَنُّ له) أي لمن يجب عليه ما ذكر عبارة النهاية والمعني لكن يُسَنَّب أن يقتصر على الإشارة إن أغتث. اهـ. ٥ فود: (كشميت العاطس) أي إذا حيد الله بأن يقول يرحمك الله أو رَحِمَكَ اللهُ ش. ٥ فود: (أي السكوت مع الإصغاء) أي إلقاء السمع إلى الخطيب فإذا انفك السكوت عن الإصغاء فلا يُسَمَّى إنصتاً شيئاً وش. ٥ فود: (إما لا يجب إلخ) أي لغير الأركان.

٥ فود: (لتسببه إلخ) متعلق بقوله فيحرم. ٥ فود: (ويُسَنُّ) إلى قوله، ولو لغير حاجة في النهاية. ٥ فود: (ويُسَنُّ ذلك) أي الإنصات. ٥ فود: (لغير السامع) أي لتحوي بعيد. ٥ فود: (أن يشتغل بالتلاوة إلخ) بل ينبغي أن الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي ﷺ مقدماً لها على التلاوة لغير سورة الكهف

إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وإلته يومهم غيره الجواز. ٥ فود: (ولا على من لم يستقر في موضع) المراد بالاستقرار اتخاذ مكان، وإن لم يجلس كما أشار إليه شرح الرزق.

يُكْرَهُ الْكَلَامُ لِمَنْ أُبِيحَ لَهُ قَطْعًا بِمَنْ ذُكِرَ وَغَيْرِهِ كَكُونِهِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَوْ بَعْدَهَا أَوْ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ لغير حاجةٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَتَقْيِيدُهُ بِالْحَاجَةِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهَا لَا كِرَاهَةً، وَإِنْ لَمْ يُبَيَّحْ لَهُ قَطْعًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُكْرَهُ لِلدَّخِيلِ أَنْ يُسَلِّمَ أَيَّ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ مَكَانًا لِاشْتِغَالِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ فَإِنْ سَلَّمَ لِرِثْمِهِمُ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ لِأَمْرِ خَارِجٍ وَيُسَنُّ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ سَبَبَهُ قَهْرِيٌّ وَرَفْعُ الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِ الْخُطْبَةِ لَهُ وَصَلَاةُ

وَعَلَى الذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمَا شِعَارُ الْيَوْمِ ع. ش. ة فُود: (قَطْعًا) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ أُبِيحَ. ة فُود: (بِمَنْ ذُكِرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَا يَخْرُمُ قَطْعًا الْكَلَامُ عَلَى خُطْبَةِ الْخ. ة فُود: (كَكُونِهِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ) أَيِ، وَلَوْ بَعْدَ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ نِهَآةً. ة فُود: (وَتَقْيِيدُهُ) أَيِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَم. ة فُود: (وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَفَعَ الصَّوْتِ فِي النَّهَآةِ وَالْمُغْنَى. ة فُود: (وَيُكْرَهُ لِلدَّخِيلِ) أَيِ غَيْرِ الْخُطْبَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي التَّكْبِيرِ سَم. ة فُود: (أَنْ يُسَلِّمَ) أَيِ عَلَى الْمُسْتَمِيعِ سَم وَنِهَآةً وَمُغْنَى. ة فُود: (فَإِنْ سَلَّمَ لِرِثْمِهِمُ الرَّدُّ) هَذَا وَالسَّلَامُ عَلَى الْمَلْتَبِيِّ مُسْتَتْنًى مِنْ قَوْلِهِمْ حَيْثُ لَا يُشْرَعُ السَّلَامُ لَا يَجِبُ الرَّدُّ شَوْبَرِيٍّ أَهْ بِجَيْرِيٍّ. ة فُود: (وَيُسَنُّ الْخ) أَيِ لِلْمُسْتَمِيعِ وَمِثْلُهُ الْخُطْبُ بِالْأُولَى لِأَنَّهُ لَا يَخْرُمُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ قَطْعًا ع. ش. ة فُود: (تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ) أَيِ إِذَا حَمِدَ مُغْنَى. ة فُود: (لِأَنَّ سَبَبَهُ الْخ) أَيِ وَإِنَّمَا لَمْ يُكْرَهُ التَّشْمِيتُ لِأَنَّ الْخَ نِهَآةً وَمُغْنَى. ة فُود: (وَرَفَعَ الصَّوْتِ الْخ) أَيِ يُسَنُّ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِهِ لَكِنْ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ وَلِلْمُسْتَمِيعِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ الْخَ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَالرُّوضَةِ أَنَّ مَا قَالَهُ مُبَاحٌ مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ لَكِنَّ الْأُولَى تَرْكُهُ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ بِكَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الْإِسْتِمَاعَ سَم وَفِي النَّهَآةِ مَا يُوَافِقُهُ حَيْثُ ذَكَرَ أَوَّلًا قَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ، ثُمَّ كَلَامُ الْقَاضِي، ثُمَّ قَالَ وَلَعَلَّ مُرَادَ الْقَاضِي بِالْكَرَاهَةِ خِلَافَ الْأُولَى. أَه. وَقَالَ شَيْخُنَا الْمُعْتَمَدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مِنَ الْإِبَاحَةِ. أَه. ة فُود: (مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالرَّفْعُ الْبَلِيغُ كَمَا يَقَعْلُهُ بَعْضُ الْعَوَامِ بِدَعْوَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ نِهَآةً. ة فُود: (هَذَا ذِكْرُ الْخُطْبَةِ لَهُ) عِبَارَةٌ النَّهَآةِ وَغَيْرِهِ إِذَا سَمِعَ ذِكْرَهُ ﷺ. أَه. قَالَ ع. ش. ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ سَمَاعِهِ مِنَ الْخُطْبَةِ وَمِنْ غَيْرِهِ (فَائِدَةٌ): لَوْ كَلَّمَ شَافِعِيٌّ مَالِكِيًّا وَقَفَتِ الْخُطْبَةُ فَهَلْ يَخْرُمُ كَمَا لَوْ لَعِبَ الشَّافِعِيُّ مَعَ الْحَقْفِيِّ الشُّطْرَنْجَ لِإِعَانَتِهِ لَهُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ أَوْ الْأَقْرَبُ عَدَمُ الْمَعْصِيَةِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ لَعِبَ الشُّطْرَنْجِ لَمَّا لَمْ يَتَأْتِ إِلَّا بَيْنَهُمَا كَانَ الشَّافِعِيُّ كَالْمُلْجِيٍّ لَهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّهُ حَيْثُ أَجَابَهُ الْمَالِكِيُّ وَتَكَلَّمَ مَعَهُ كَانَ بِاخْتِيَارِهِ

ة فُود: (وَتَقْيِيدُهُ) أَيِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ. ة فُود: (أَنْ يُسَلِّمَ) أَيِ عَلَى الْمُسْتَمِيعِ. ة فُود: (لِلدَّخِيلِ) يُسْتَتْنَى الْخُطْبُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي التَّكْبِيرِ. ة فُود: (وَرَفَعَ الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ الْخ) أَيِ يُسَنُّ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِهِ لَكِنْ لَمَّا قَالَ فِي الرُّوضِ وَلِلْمُسْتَمِيعِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ الْخَ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَالرُّوضَةِ أَنَّ مَا قَالَهُ مُبَاحٌ مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ لِأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا فَالْإِسْتِمَاعُ كَذَلِكَ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ هُنَا لِمَنَعِهِ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ فَالْأُولَى تَرْكُهُ بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ بِكَرَاهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الْإِسْتِمَاعَ أَهْ وَعِبَارَةُ الْمُبَاحِ وَلَا أَيِ وَلَا يُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِلَا مُبَالَغَةٍ الْخ.

رَكَعَتَيْنِ بِنَيْةِ التَّحِيَّةِ وَهُوَ الْأَوَّلَى أَوْ رَابِعَةِ الْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّاهَا وَحِينَئِذٍ الْأَوَّلَى نَيْتُهُ
التَّحِيَّةَ مَعَهَا، فَإِنْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ فَلَا أَوَّلَى فِيمَا يَظْهَرُ نَيْتُهُ التَّحِيَّةَ لِأَنَّهَا تَفُوتُ بِقَوَاتِهَا بِالْكَلْبَةِ إِذَا لَمْ
تَتَوَّ بِخِلَافِ الرَّابِعَةِ الْقَبْلِيَّةِ لِلدَّخِيلِ، فَإِنْ نَوَى أَكْثَرَ مِنْهُمَا أَوْ صَلَاةً أُخْرَى بِقَدَرِهِمَا لَمْ تَنْقُضْ،
فَإِنْ قُلْتَ يَلْزَمُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ أَنَّ نَيْتَهُ رَكَعَتَيْنِ.....

لِتَمَكُّنَهُ مِنْ أَنْ لَا يُجِيبَهُ وَيُؤْخَذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ إِذَا لَمْ يُجِبْهُ يَخْصُلُ لَهُ مِنْهُ ضَرَرٌ لِكَوْنِ الشَّافِعِيِّ الْمُكَلِّمِ أَمِيرًا
أَوْ ذَا سَطْوَةٍ يَخْرُمُ عَلَيْهِ لَكِنْ لَا مِنْ جِهَةِ الْكَلَامِ بَلْ مِنْ جِهَةِ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْمَغْصِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ .

• فَوَدَّ: (بِنَيْتَةِ التَّحِيَّةِ) قَضِيَّةٌ هَذَا تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدٍ وَأَنَّهَا لَوْ أُقِيمَتْ فِي غَيْرِهِ فَلَا
صَلَاةَ مُطْلَقًا مَرَّ وَقَدْ يَنْقُضِيهِ أَيْضًا قَوْلُهُ: الْآتِي أَيَّ مَا لَمْ تُسَنَّ لَهُ التَّحِيَّةَ سَمَّ وَيَأْتِي عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى مَا
يُؤَافِقُهُ . • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَوَّلَى) أَيَّ صَلَاتُهُمَا بِنَيْتَةِ التَّحِيَّةِ أَوَّلَى مِنْ صَلَاتَيْهِمَا غَيْرَ نَاوٍ بِهِمَا تَحِيَّةً وَلَا غَيْرَهَا
فَقُلِّمَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَسَيَانِي بِضَرْبٍ . • فَوَدَّ: (أَوْ رَابِعَةِ الْجُمُعَةِ الْإِلَخ) وَيَأْتِي قَرِيبًا عَنْ سَمِّ أَنَّ يَثُلُ سُنَّةُ
الْجُمُعَةِ الْفَائِتَةِ إِذَا كَانَتْ رَكَعَتَيْنِ كَالصُّبْحِ ع ش . • فَوَدَّ: (مَعَهَا) أَيَّ مَعَ الرَّابِعَةِ . • فَوَدَّ: (فَإِنْ أَرَادَ
الْإِقْتِصَارَ) أَيَّ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنَ التَّحِيَّةِ وَالرَّابِعَةِ . • فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا تَفُوتُ) أَيَّ التَّحِيَّةَ بِقَوَاتِهَا أَيَّ النَّيَّةِ .

• فَوَدَّ: (بِالْكَلْبَةِ الْإِلَخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى . • فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ تَتَوَّ) يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: بِقَوَاتِهَا وَلَعَلَّهُ مُقَدَّمٌ
عَنْ مُؤَخَّرٍ وَالْأَصْلُ بِخِلَافِ الرَّابِعَةِ الْقَبْلِيَّةِ إِذَا لَمْ تَتَوَّ . • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الرَّابِعَةِ الْإِلَخ) أَيَّ قِيَمَكُنْ تَدَارُكُهَا بَعْدَ
الْجُمُعَةِ . • فَوَدَّ: (لِلدَّخِيلِ الْإِلَخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَيُسَنَّ صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ الْإِلَخَ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَكُرِّهَ
تَحْرِيمًا بِالْإِجْمَاعِ تَنْفُلُ أَحَدٌ مِنَ الْحَاضِرِينَ بَعْدَ صُغُودِ الْخَطِيبِ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجُلُوسِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ
يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ بِالْكَلْبَةِ لِإِعْرَاضِهِ عَنْهَا بِالْكَلْبَةِ وَيُسْتَنَى التَّحِيَّةُ لِإِدَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَالْخَطِيبُ عَلَى الْمِنْبَرِ قِيَسُنُ
لَهُ فِعْلُهَا وَيُخَفَّفُهَا وَجُوبًا هَذَا إِنْ صَلَّى سُنَّةَ الْجُمُعَةِ وَإِلَّا صَلَّاهَا مُخَفَّفَةً وَحَصَلَتْ التَّحِيَّةُ وَلَا يَزِيدُ عَلَى
رَكَعَتَيْنِ بِكُلِّ حَالٍ، فَإِنْ لَمْ تَخْصُلْ تَحِيَّةٌ كَانَتْ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا أَمَّا الدَّخِيلُ فِي آخِرِ
الْخُطْبَةِ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِنْ صَلَّاهَا فَاتَتْهُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ مَعَ الْإِمَامِ لَمْ يُصَلِّ التَّحِيَّةَ أَيَّ نَذْبًا بَلْ
يَقِفُ حَتَّى تَقَامَ الصَّلَاةُ وَلَا يَقْدُمُ لِثَلَاثًا يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ التَّحِيَّةِ، وَلَوْ صَلَّاهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
اسْتَحَبَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزِيدَ فِي كَلَامِ الْخُطْبَةِ بِقَدَرٍ مَا يَكْمِلُهَا . اهـ . بِحَذْفِ قَالِ ع ش قَوْلُهُ: مَرَّ قِيَسُنُ لَهُ
فِعْلُهَا أَيَّ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ سُنَّةُ الْجُمُعَةِ وَغَيْرَهَا كَفَائِتُهُ حَيْثُ لَمْ تَرُدَّ عَلَى رَكَعَتَيْنِ مَرَّ سَمِّ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَوْلُهُ
وَلَا يَزِيدُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ الْإِلَخَ أَيَّ حَيْثُ عَلِمَ بِالزِّيَادَةِ أَمَّا لَوْ شَكَّ هَلْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً سَنَّ لَهُ رَكْعَةً؛
لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْفِعْلِ . اهـ . ع ش . • فَوَدَّ: (أَوْ صَلَاةً أُخْرَى الْإِلَخ) أَيَّ بَأَنَ نَوَى بِهِمَا سَبِيحًا غَيْرَ التَّحِيَّةِ
وَالرَّابِعَةِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي وَتَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ ع ش مَا يُخَالِفُهُ . • فَوَدَّ: (لَمْ تَنْقُضْ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي
حَالِ الْخُطْبَةِ سَمِّ . • فَوَدَّ: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَهُوَ الْأَوَّلَى مَعَ قَوْلِهِ أَوْ صَلَاةً أُخْرَى الْإِلَخَ .

• فَوَدَّ: (بِنَيْتَةِ التَّحِيَّةِ) قَضِيَّةٌ هَذَا تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي مَسْجِدٍ وَأَنَّهَا لَوْ أُقِيمَتْ فِي غَيْرِهِ فَلَا
صَلَاةَ مَرَّ مُطْلَقًا وَقَدْ يَنْقُضِيهِ أَيْضًا قَوْلُهُ: الْآتِي أَيَّ مَنْ لَمْ تُسَنَّ لَهُ التَّحِيَّةَ . • فَوَدَّ: (لَمْ تَنْقُضْ) هَذَا يَدُلُّ

فقط جائزة بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلاً مع استوائيهما في حصول التحية بهما بالمعنى السابق في بابها قلت يفرق بأن نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر فأبيح الأول دون الثاني ويلزمه أن يقتصر فيهما على أقل مجزئ على الأوجه.....

• فؤد: (فقط) أي بلا نية سبب أصلاً. • فؤد: (بخلاف نية ركعتين إلخ) تقدم ويأتي عن سم اغتماد خلافه. • فؤد: (بالمعنى السابق) وهو سقوط الطلب. • فؤد: (قلت يفرق إلخ) وفي سم بعد أن اطال في رده ما نصه والذي يتجه أنه يصلي ركعتين ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معها التحية أو لا بخلاف ما لو صرفهما عنها. اه. ع ش. • فؤد: (ويلزم أن يقتصر على أقل مجزئ) وفاقاً للمعنى وخلافاً للنهاية وتبعه شيخنا عبارتهما والمراد بالتخفيف فيما ذكر الإقتصار على الواجبات قاله الزركشي والأوجه أن المراد به ترك التطويل عرفاً. اه. أي قل أنه يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة ع ش. قوله: (على ما قاله جمع إلخ) وفي نسخة: (على الأوجه).

(فرغ): يتبني فيما لو ابتدأ فريضة قبل جلوس الإمام فجلس في أثنائها أنه إن كان الباقي ركعتين جاز له فعلهما ولزمه تخفيفهما أو أكثر امتنع فعله وعليه قطعها أو قلبها نفلاً والإقتصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما سم على حجة أقول والظاهر الاستمرار سيما إذا أحرمت على ظن سعة الوقت لآتة يقتصر في

على أن الكلام في حال الخطية. • فؤد: (بخلاف نية ركعتين سنة الصبح إلخ) يرجع. • فؤد: (قلت يفرق بأن نية ركعتين إلخ) أقول قد ينظر في هذا الفرق بين وجهين الأول أن قصته بعد تسليمه امتناع الركعتين بنية الراتية القلبية وذلك يناقض ما أفاده قوله السابق بنية التحية إلخ الصريح في جواز الإقتصار على نية الراتية القلبية، ألا ترى قوله: وحيث إلخ، فإن أجاب بأن نية راتيتها ليس فيه صرف عن التحية بخلاف نية سبب غيرها فهو تحكّم بحث، والثاني منع أن مجرد نية سبب آخر فيه صرف عن التحية وإنما يحصل الصرف إن نفي التحية في نيته على أن الحكم بالصرف ينافي ما أفاده قوله: مع استوائيهما إلخ فليتأمل والذي يتجه أنه يصلي ركعتين، ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معهما التحية أو لا بخلاف ما لو صرفهما عنها.

(فرغ): يتبني فيما لو ابتدأ فريضة قبل جلوس الإمام فجلس في أثنائها أنه إن كان الباقي ركعتين جاز له فعلهما ولزمه تخفيفهما ويتبني مراجعة ما تقدم فيما لو دخل وقت الكراهة وهو في نافلة مطلقاً لكن ما هنا أضيق منه أو أكثر امتنع فعله وعليه قطعها أو قلبها نفلاً والإقتصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما، ولو أراد بعد جلوس بعض الجالسين فريضة ثنائية فخرج من المسجد، ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الفريضة فينتهي امتناع ذلك، كما لو دخل المسجد وقت الكراهة بقصد التحية فقط، بل قياس مسألة التحية أنه لو دخل ابتداء بعد جلوس الإمام بقصد التحية أو ثنائية لم تنعقد فليراجع، ثم رأيت قول الشارح وأن يخفف إلخ فتأمل مع ما ذكرناه. • فؤد: (على الأوجه) في نسخة على ما قاله جمع ويثبت ما فيه في شرح العباب.

وَأَنْ يُخَفَّفَ صَلَاةَ طَرَأُ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فِي أَثْنَائِهَا بِأَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا قَبْلَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ عَدَمِ اغْتِفَارِهِمْ فِي الدَّوَامِ هُنَا مَا اغْتَفِرَ فِي الْإِبْدَاءِ أَنَّهُ لَوْ طَوَّلَهَا هُنَا أَوْ فِي النَّتِ قَبْلَهَا زِيَادَةً عَلَى أَقَلِّ الْمُجْزِي بَطَلَتْ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ هُنَا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا ذَاتِيَّةٌ وَبِحُرْمِ إجماعاً عَلَى مَا حَكَاهُ الْمَآوِرْدِيُّ عَلَى جَالِسٍ أَيْ مَنْ لَمْ تُسَنَّ لَهُ التَّحِيَّةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ، وَلَوْ لَمْ تَلْزَمَهُ الْجُمُعَةُ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ مَحَلِّهَا، وَقَدْ نَوَاهَا مَعَهُمْ بِمَحَلِّهَا، وَإِنْ حَالَ مَا يَنْبَغِي الْإِقْدَاءِ الْآنَ فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْكُلِّ بَعْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ صَلَاةَ فَرَضٍ،

الدَّوَامِ مَا لَا يُتَقَرَّرُ فِي الْإِبْدَاءِ ش. ة فُؤَد: (وَأَنْ يُخَفَّفَ صَلَاةَ طَرَأُ الْخُ) ظَاهِرُهُ قَدْ يَوْجُهُ الصَّحَّةُ مَعَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْأَقْلَى، وَإِنْ تَعَمَّدَ إِبْدَاءَهَا بَعْدَ عَلَيْهِ أَنْ مَا بَقِيَ إِلَى جُلُوسِ الْإِمَامِ لَا يَسْمَعُهَا وَفِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَاجٍ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ لِأَنَّهُ حَالٌ شُرُوعِهِ لَمْ يَكُنْ مُتَهَيِّئاً لِشَيْءٍ يَسْمَعُهُ فَيَعُدُّ مَغْرَضاً عَنْهُ بِاشْتِغَالِهِ بِالصَّلَاةِ ش. ة فُؤَد: (قَبْلَ الْخُطْبَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِجُلُوسِ الْإِمَامِ. ة فُؤَد: (فِي أَثْنَائِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِطَرَأِ الضَّمِيرِ لِلصَّلَاةِ. ة فُؤَد: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِيٍّ وَفَاقاً لِلْمُغْنِيٍّ وَخِلَافاً لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ أَيْضاً. ة فُؤَد: (عَلَى مَا قَبْلَهُ) أَيْ عَلَى مَا قَالَه جَمَعَ فِي رَكْعَتَيْنِ لِدَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَالْخُطْبَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ. ة فُؤَد: (أَوْ فِي النَّتِ قَبْلَهَا) أَيْ فِي الرَّكْعَتَيْنِ لِلدَاخِلِ. ة فُؤَد: (زِيَادَةُ الْخُ) أَيْ عَلَى مَا قَالَه جَمَعَ وَاعْتَدَهُ الْمُغْنِيُّ أَوْ طَوَّلَا عَزَافاً عَلَى مَا اخْتَارَهُ النَّهْيَةُ. ة فُؤَد: (بَطَلَتْ) وَفَاقاً لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيٍّ وَشَيْخِنَا. ة فُؤَد: (مُحْتَمَلٌ) يَفْتَحُ الْمِيمَ أَيْ مُعْتَمَدٌ. ة فُؤَد: (وَتَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَجْدَةً فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَيْ مَا لَمْ تُسَنَّ إِلَى بَعْدِ جُلُوسِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيٍّ إِلَّا قَوْلُهُ: لَا طَوَافٌ. ة فُؤَد: (وَتَحْرُمُ الْخُ) وَيُسْتَبْرَأُ ذَلِكَ إِلَى فَرَاغِ الْخُطْبَةِ وَتَوَابِعِهَا كَمَا فِي سَمِ عَنْ مَرْوٍ وَفِي كَلَامِ حَاجٍ هُنَا مَا يُصْرَحُ بِهِ فَمَا نَقَلَهُ سَمِ عَنْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي التَّوَابِعِ لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ التَّخْفِيفِ ش. ة فُؤَد: (عَلَى جَالِسٍ) مُتَعَلِّقٌ بِتَحْرُمِ. ة فُؤَد: (أَيْ مَا لَمْ تُسَنَّ لَهُ التَّحِيَّةُ الْخُ) احْتِرَازٌ عَنْ جَلَسِ جَاهِلٍ أَوْ نَاسِيًا لَطَلَبِ التَّحِيَّةِ، ثُمَّ عَلِمَ أَوْ تَذَكَّرَ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ. ة فُؤَد: (بِغَيْرِ مَحَلِّهَا) أَيْ مَحَلِّ الْجُمُعَةِ. ة فُؤَد: (وَقَدْ نَوَاهَا مَعَهُمْ الْخُ) أَيْ وَقَدْ قَصَدَ أَنْ يُقِيمَ الْجُمُعَةَ مَعَهُمْ وَهُوَ فِي بَلَدِهِ بِأَنْ قَرُبَ بَلَدُهُ مِنْ بَلَدِ الْإِمَامِ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْطِ الرَّابِعِ كُرْدِيٍّ وَعِبَارَةٌ عَنْ ش. بَعْدَ سَرَدِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَتَحْرُمُ الْخُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَنَوَاهَا مَعَهُمْ بِمَحَلِّهَا أَنَّهُ لَوْ بَعْدَ عَنِ الْمَسْجِدِ وَتَظْهَرُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ فَعَلُهَا فِي مَوْضِعِ طَهَارَتِهِ حَيْثُ قَصَدَ فَعَلُهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّ الطَّهَارَةِ فَتَنَبُّهُ لَهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ. اهـ. ة فُؤَد: (بَعْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ) ظَرَفٌ لِيَحْرُمَ أَيْ أَمَّا بَعْدَ الصُّعُودِ وَقَبْلَ الْجُلُوسِ فَلَا يَحْرُمُ عَنْ ش. أَيْ خِلَافاً لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ. ة فُؤَد: (صَلَاةَ فَرَضٍ الْخُ) وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْكَلَامِ حَيْثُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ صَعِدَ الْجَنْبَرِ مَا لَمْ يَتَيَدَّى الْخُطْبَةُ

ة فُؤَد: (وَأَنْ يُخَفَّفَ صَلَاةَ طَرَأُ جُلُوسِ الْإِمَامِ الْخُ) ظَاهِرُهُ قَدْ يَوْجُهُ الصَّحَّةُ مَعَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْأَقْلَى، وَإِنْ تَعَمَّدَ إِبْدَاءَهَا بَعْدَ عَلَيْهِ أَنْ مَا بَقِيَ إِلَى جُلُوسِ الْإِمَامِ لَا يَسْمَعُهَا وَفِيهِ نَظَرٌ. ة فُؤَد: (بِأَنْ يَقْتَصِرَ الْخُ) وَيُحْتَمَلُ أَنْ الْمُعْتَبَرِ الْغُرْفُ. ة فُؤَد: (وَتَحْرُمُ إجماعاً الْخُ)، وَإِنْ أَمِنَ قَوَاتِ سَمَاعِ أَوَّلِ الْخُطْبَةِ خِلَافاً لِمَا فِي الْغُرْرِ الْبَهِيَّةِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الطَّوَافَ لَيْسَ كَالصَّلَاةِ وَيُتَمَنَّى مِنْ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ كَمَا أَفْتَى

ولو فائتة تذكرها الآن، وإن لم تذكرها فوراً أو نفل ولو في حال الدعاء للسلطان ولا تنقيد لا طواف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر فيها أخذاً من تعليلهم حرمة الصلاة بأن فيها إعرافاً عن الخطيب بالكفاية.

(فرغ) كتابة الحفاظ أجزر جمعة من رمضان بدعة منكراً كما قاله القمولي لما فيها من تفويت سماع الخطبة والوقت الشريف فيما لم يحفظ عن مقتدى به ومن اللفظ المجهول وهو كعسلهون أي وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة كتابة وقراءة الكلمات الأعجمية.....

والصلاة حيث تحرّم حينئذ إن قطع الكلام متى ابتدأ الخطيب الخطبة حين بخلاف الصلاة فإنه قد يقوّه بها سماع أول الخطبة مغني ونهاية وشيخنا. هـ فؤد: (ولو فائتة إلخ) أي فلا يفعلها، وإن خرج من المسجد وعاد إليه بسبب فعلها فيما يظهر أخذاً مما قاله فيما لو دخل المسجد في الأوقات المكروهة بقصد التحية ش عبارة سم، ولو أراد بعد جلوس الإمام بعض الجالسين فريضة ثانية فخرج عن المسجد، ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الفريضة فينتهي امتناع ذلك كما لو دخل المسجد وقت الكراهة بقصد التحية بل قياس مسألة التحية أنه لو دخل ابتداء بعد جلوس الإمام بقصد التحية أو الثانية لم تنقيد فليراجع. اهـ. هـ فؤد: (لا طواف وسجدة تلاوة إلخ) وفقاً للنهاية في الأولى دون الثانية عبارته ويؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة هنا ويؤمن من سجدة التلاوة والشكر كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى وشمله كلامهم، وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها. اهـ. واعتّمده شيخنا. هـ فؤد: (فيهما) أي في الطواف والسجدة وأفنى شيخنا الشهاب الزملي بامتناع سجدة التلاوة والشكر سم. هـ فؤد: (أخذاً إلخ) أي ولم تحرّم الطواف والسجدة أخذاً إلخ. هـ فؤد: (فرغ) إلى قوله أي وقد جزم في المغني والنهاية. هـ فؤد: (كتابة الحفاظ) جمع حفظة وهي الرقعة كزدي عبارة النهاية والمغني كتب كثير من الناس أوراقاً يسمونها حفاظاً. اهـ. هـ فؤد: (أجزر جمعة إلخ) أي حال الخطبة نهاية ومغني. هـ فؤد: (كما قاله القمولي) كابن النحاس وغيره نهاية. هـ فؤد: (ومن اللفظ المجهول) عطف على قوله من تفويت إلخ عبارة المغني والنهاية وكتابة ما لا يعرف معناه وقد يكون دالاً على ما ليس بصحيح. اهـ. هـ فؤد: (وقد جزم إلخ) في آخر فتاوى المصنف ما نصّه مسألة، هذه الطلسمات التي تكتب للمنافع مجهولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب نكّره ولا تحرّم اهـ سم.

به شيخنا الشهاب الزملي وشمله كلامهم، وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها شرح م ر. هـ فؤد: (ولو في حال الدعاء للسلطان) قد يخالفه ما تقدّم عن المرشد إذ يدل على أن الدعاء للسلطان ليس له حكم الخطبة إلا أن يترق. هـ فؤد: (وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر) أفنى شيخنا الشهاب الزملي بامتناع سجدة التلاوة والشكر. هـ فؤد: (أي وقد جزم أئمتنا وغيرهم بحرمة كتابة وقراءة الكلمات إلخ) في آخر فتاوى المصنف رحمه الله ما نصّه مسألة هذه الطلسمات التي تكتب للمنافع مجهولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب نكّره ولا تحرّم. اهـ.

التي لا يُعرف معناها وقول بعضهم أنها حيةٌ مُحيطَةٌ بالعرشِ رأسها على ذَنبِها لا يُؤْمَلُ عليه؛ لأنَّ مثلَ ذلك لا مدخلَ للرأي فيه فلا يُقبلُ منه إلا ما بُنِيَ عن معصومٍ على أنها بهذا المعنى لا ثلاثاً ما قبلها في الحفيظة وهو لا آلاءَ إلا الأوك يا الله كعسلهون بل هذا اللفظ في غاية الإبهام ومن ثم قيل: إنها اسمُ صنمٍ أدخلها ملجِدٌ على جهلةِ العوامِ وكان بعضهم أرادَ دفعَ ذلك الإبهام فزادَ بعدَ الجلالةِ مُحيطٌ به عِلْمُك كعسلهون أي كإحاطةِ تلك الحيةِ بالعرشِ وهو غفلةٌ عما تَقَرَّرُ أَنَّ هذا لا يُقبلُ فيه إلا ما صَحَّ عن معصومٍ وأُتْبِعَ من ذلك ما اعتيدَ في بعضِ البلادِ من صلاةِ الخميسِ في هذه الجُمُعَةِ عَقِبَ صلاتِها زاعمينَ أنها تُكْفَرُ صَلَواتُ العامِ أو الثَمَرُ المَثْرُوكَةُ وذلك حرامٌ أو كُفْرٌ لَوُجُوهٍ لا تخفى (قُلْتُ الأصحُّ أَنَّ ترتيبَ الأركانِ ليس بِشَرْطٍ والله أعلم) لأنَّ تركه لا يُجِلُّ بالمقصود الذي هو الوعظُ لِكَيْتَه يُنْذَبَ خُرُوجاً من الخلافِ (والأظهرُ اشتراطُ الموالاةِ) بين أركانِهما وبينهما وبين الصلاةِ بأنَّ لا يَفْصِلُ طَوِيلًا عُرْفًا بما لا تَعْلُقُ له بما هو فيه فيما يَظْهَرُ من نظائره، ثُمَّ رأيتُ بعضهم فَصَلَ فيما إذا أطالَ القراءةَ بين أن يكونَ فيها وعظٌ فلا يُقَطَّعُ وأنَّ لا يُقَطَّعُ وبعضهم أَطْلَقَ القطعَ وهو غفلةٌ عن كونه بشيء كان يقرأ في خطبته، ومَرَّ اختِلَالُ الموالاةِ بين المجموعَتَيْنِ بفعلِ ركعتَيْنِ....

• فُود: (التي لا تُعرفُ إلخ) تفسِيرٌ لِلْأَعْجَمِيَّةِ كُرْدِي. • فُود: (أنها) أي عسلهون. • فُود: (لأنَّ مثلَ ذلك) أي التفسيرُ المذكورُ. • فُود: (وذلك) أي الزعمُ المذكورُ. • فُود: (لَوُجُوهٍ إلخ) منها إسقاطُ القضاء وهو مُخَالِفٌ لِلْمَذَاهِبِ كُلِّهَا كُرْدِي. • فُود: (لأنَّ تركه) إلى قوله بما لا تَعْلُقُ في النهايةِ والمُنْفِي. • فُود: (بين أركانِهما إلخ) عبارةُ النِّهايةِ والمُنْفِي بين أركانِهما وبينَ الخُطْبَتَيْنِ وبينَ الصَّلَاةِ. اه. • فُود: (بين أركانِهما) أي فلا يُطِيلُ الفِضْلَ بينَ رُكْعَتَيْنِ من أركانِ الخُطْبَتَيْنِ ولا بينَ الرُّكْنَيْنِ الأخيرِ مِنَ الأولى وبينَ الجُلُوسِ بينهما. • فُود: (وبينَهما) أي فلا يُطِيلُ الفِضْلَ بينَ الخُطْبَتَيْنِ. • فُود: (وبينَهما وبينَ الصَّلَاةِ) أي فلا يُطِيلُ الفِضْلَ بينَ الثانيةِ مِنهُما وبينَ الصَّلَاةِ سم. • فُود: (طويلاً عُرْفًا) أي بأن يكونَ مِقْدَارُ رُكْعَتَيْنِ بِأَقْلٍ مُجْزِيٍّ وما دونه لا يُجِلُّ بالموالاةِ كُرْدِي على بأفضل. • فُود: (بما لا تَعْلُقُ له إلخ) هل هو مُخْرِجٌ لِنَحْوِ الدُّعَاءِ لِلْوَلَاةِ؟ لِأَنَّ له تَعْلُقًا ما بما فيه في الجُمْلَةِ أو لا بناءً على ما نَقَلَهُ فيما تَقَدَّمَ عن القاضي والأذرعِي وأقرُّهما محلُّ تأملٍ ولعلَّ الثاني أَقْرَبُ والمرادُ بما له تَعْلُقٌ إلخ ما له تَعْلُقٌ بأركانِهما كالنِيطِ والإطالةِ في أحدهما بَصْرِي. • فُود: (وهو إلخ) أي إطلاقُ القطعِ وظاهرُ صَنِيعِهِ اخْتِيَارُ الأوَّلِ أي التَّفْصِيلِ واعْتِمَادُهُ شَيْخُنَا أيضًا فَقَالَ ولا يَطْلُعُ الموالاةُ الوَعْظُ، وإنَّ طَالَ وكذا قراءةً، وإنَّ طَالَتْ حَيْثُ تَضَمَّنَتْ وَعْظًا خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ القطعَ بها فإنه غَفْلَةٌ إلخ اه لكن مفهوم قول الشارح السابق بما لا تَعْلُقُ له إلخ وصريح ما مرَّ هناك عَنِ السَّيِّدِ البَصْرِيِّ أَنَّ لا تُضَرُّ إطالةُ القراءةِ

• فُود: (بين أركانِهما وبينَهما) أي فلا يُطِيلُ الفِضْلَ بينهما. • فُود: (وبينَهما وبينَ الصَّلَاةِ) أي فلا يُطِيلُ الفِضْلَ بينَ الثانيةِ مِنهُما وبينَ الصَّلَاةِ.

بِأَقْلٍ مُجْزِيٍّ فَلَا يَبْعُدُ الضَّبْطُ بِهَذَا هُنَا وَيَكُونُ بَيَانًا لِلْعُرْفِ، ثُمَّ رَأَيْتَهُمْ عَبَّرُوا بِأَنَّ الْخُطْبَةَ وَالصَّلَاةَ مُشَبَّهَتَانِ بِصَلَاتِي الْجَمْعِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَمَرَّ فِي مَسَائِلِ الْإِنْفِصَاصِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ لِغُمُومِ هَذَا لِمَا قَرَّرْتَهُ لَمْ يَكْتَفِ عَنْهُ بِمَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْفِصَاصِ فَاَنْدَقَ.....

مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ تَتَضَمَّنْ وَغَطًا. هـ قَوْلُهُ: (بِأَقْلٍ مُجْزِيٍّ) أَيِّ بِأَخْفَ مُمَكِّنٍ عَلَى الْعَادَةِ ع. ش. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَبْعُدُ الْإِنْفِصَاصُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُنْتَهَى. هـ قَوْلُهُ: (الضَّبْطُ بِهَذَا الْإِنْفِصَاصِ) أَيِّ ضَبْطُ الْمَوَالَاةِ بِأَنْ لَا يَكُونَ الْفَضْلُ قَدَرًا زَكَمَتَيْنِ بِأَخْفَ مُمَكِّنٍ ع. ش. وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ ضَبْطُ مُجْلَعِهَا بِأَنْ يَكُونَ الْإِنْفِصَاصُ. هـ قَوْلُهُ: (لِغُمُومِ هَذَا) أَيِّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَظْهَرُ الْإِنْفِصَاصُ بِضَرْفٍ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَا قَرَّرْتَهُ) بَيَانٌ لِلْغُمُومِ لَا صِلَةَ لَهُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَالْمُرَادُ بِمَا قَرَّرَهُ قَوْلُهُ: بَيِّنَ أَرْكَانَهُمَا وَبَيِّنْتُهُمَا، وَبَيِّنْتُهُمَا وَبَيَّنَّ الصَّلَاةَ هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي حَلِّ كَلَامِهِ وَهُوَ بَعْدَ مَحَلِّ نَظَرٍ لِأَنَّهُ سَبَقَ بَيَانُ الْإِنْفِصَاصِ فِيهَا وَهُوَ مَا يَلِيهِ صَادِقٌ بِالْإِنْفِصَاصِ بَيِّنَ كُلِّ مِنْ أَرْكَانِهِمَا مَعَ مَا يَلِيهِ فَيُعْلَمُ مِنْهُ اشْتِرَاؤُ الْمَوَالَاةِ بَيِّنَ أَرْكَانِ الْخُطْبَتَيْنِ وَبَيِّنْتُهُمَا وَسَبَقَ بَيَانُهُ بَيِّنْتُهُمَا وَبَيَّنَّ الصَّلَاةَ فَيُعْلَمُ مِنْهُ اشْتِرَاؤُ الْمَوَالَاةِ

هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَبْعُدُ الضَّبْطُ بِهَذَا هُنَا) شَامِلٌ لِمَا بَيَّنَّ الْأَرْكَانَ وَفِي الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ لَوْ أَخَذَتِ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ أَوْ بَيَّنَّتْهَا وَبَيَّنَّ الصَّلَاةَ فَاسْتَخْلَفَ مَنْ سَمِعَ وَاجِبَهَا لَا غَيْرَهُ جَازًا. اهـ. وَقَوْلُهُ لَوْ أَخَذَتِ الْإِمَامُ قَالَ فِي شَرْحِهِ بِإِعْمَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ تَبَعًا لِلْعُمَرَاءِ وَالرَّافِعِيِّ أَنَّ مُرَادَ الْأَصْحَابِ بِالسَّمَاعِ الْحُضُورُ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ، ثُمَّ قَالَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ فِي الْخُطْبَةِ بِإِعْمَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ هُنَا فِي الْحَدِيثِ بِغَيْرِ إِعْمَاءٍ وَاقْتِضَاءُ فِي الْحَدِيثِ بِالْإِعْمَاءِ مَا تَقْلَاهُ عَنْ صَاحِبِ التَّهْذِيبِ لَكِنْ اخْتَارَ فِي الرُّوضَةِ فِي الْإِعْمَاءِ مَنَعَ الْإِسْتِخْلَافَ، وَصَحَّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ فِيهِ وَفِي الْحَدِيثِ لَا اخْتِلَالَ الْوَعِظَ بِذَلِكَ وَقِيَّاسًا عَلَى مَنَعَ الْبِنَاءِ عَلَى أَذَانٍ غَيْرِهِ وَالْأَوَّلُ إِنْحَادًا لِلْخُطْبَةِ بِالصَّلَاةِ وَفَارَقَتْ الْأَذَانَ بِأَنَّهُا لِلْمَحَاضِرِينَ فَلَا لَيْسَ وَهُوَ لِلْعَائِظِينَ فَيَحْصُلُ اللَّيْسُ بِاخْتِلَافِ الْأَصْوَاتِ وَفُرُقَ بَيِّنَ الْحَدِيثِ بِالْإِعْمَاءِ وَمِثْلُهُ الْجُنُونُ بِالْأَوَّلَى وَالْحَدِيثُ بِغَيْرِهِ بَعِيدٌ بِزَوَالِ الْأَهْلِيَّةِ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَلَا نَظَرَ لِقَاءِ التَّكْلِيفِ بَعْدَ غَيْرِ الْإِعْمَاءِ وَزَوَالِهِ بِهِ إِذْ لَا يَرْتَبِطُ بِذَلِكَ هُنَا مَعْنَى مُنَاسِبٍ فَالْوَجْهَ التَّشْوِيقُ بَيِّنْتُهُمَا، أَمَّا فِي الْمَنَعِ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَوْ فِي الْجَوَازِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْعَزِيزِ وَهُوَ الْأَوَجُّهُ كَمَا تَقَرَّرَ اهـ. ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِلرُّوضِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَيُكَرِّهُهُ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ فَيَتَطَهَّرُ وَيَسْتَأْنِفُ قَالَ فِي شَرْحِهِ، فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ الطَّهَارَةِ وَالْإِسْتِنَافِ اسْتَخْلَفَ. اهـ. وَبِعِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ وَكُرِّهُهُ أَيِّ الْإِسْتِخْلَافِ بَعْدَ الْخُطْبَةِ أَوْ فِيهَا إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ فَيَتَطَهَّرُ وَيَسْتَأْنِفُ أَوْ يَبْنِي بِشَرْطِهِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: أَوْ يَبْنِي فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ فِي الْخُطْبَةِ لِقَوْلِهِ مَعَ الرُّوضِ بَعْدَ ذَلِكَ قُلُوا أَخَذَتِ فِي الْخُطْبَةِ اسْتَأْنَفَهَا، وَلَوْ سَبَقَهُ الْحَدِيثُ وَقَصُرَ الْفَضْلُ اهـ، ثُمَّ قَالَ فِيمَا لَوْ أَخَذَتِ بَيِّنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةَ وَتَطَهَّرَ عَنْ قُرْبِ أَنْ الْأَوَجُّهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ. هـ قَوْلُهُ: (وَلِغُمُومِ هَذَا لِمَا قَرَّرْتَهُ لَمْ يَكْتَفِ عَنْهُ بِمَا مَرَّ فِي الْإِنْفِصَاصِ) فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ لِأَنَّ الَّذِي قَرَّرَهُ هُنَا اغْتِيَاؤُ الْمَوَالَاةِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ بَيِّنَ الْأَرْكَانِ وَبَيِّنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَبَيِّنَ الصَّلَاةَ وَغَايَةُ الْمَوَالَاةِ بَيِّنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مُسْتَقَادٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِنْفِصَاصِ أَمَّا الْأَوَّلَانِ فَمِنْ قَوْلِهِ، ثُمَّ، وَلَوْ انْقَضَى الْأَرْبَعُونَ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي الْخُطْبَةِ فَهَئِهِ شَامِلٌ لِلْإِنْفِصَاصِ فِي أَثْنَاءِ أَحَدِهِمَا وَبَيِّنْتُهُمَا، ثُمَّ قَالَ: وَيَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى إِنْ عَادُوا قَبْلَ طَوِيلِ الْفَضْلِ وَأَمَّا الثَّالِثُ فَمِنْ

قول جمع هذا مَكْرُورٌ. (وطهارة الحديث) الأكبر والأصغر، فإن سَبَقَهُ تَطَهَّرَ واستأنفوا إن قُرِبَ الفصل؛ لأنَّ الخُطْبَةَ تُشَبِّهُ الصَّلَاةَ أو نَائِيَةً عنها ويُفَرَّقُ بين عَدَمِ الْبِنَاءِ هنا وجَوَازِهِ فيما لو اسْتَخْلَفَ مَنْ سَمِعَ مَا مَضَى بَأَنِّ فِي بِنَاءِ الْخُطْبَةِ.....

بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ بَضْرِي زَادَ سَمْعَ عَقِبَ مِثْلِهِ. نَعَمْ قَدْ يُجَابُ بَأَنِّ مَا مَرَّ لَا يُقَيَّدُ الْمَوَالاةُ فِي غَيْرِ الْإِنْفِضَاضِ وَجَازٌ أَنْ تُعْتَبَرَ فِي الْإِنْفِضَاضِ دُونَ غَيْرِهِ بِخِلَافِ هَذَا إِهْ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَذَكَرَ هَذَا هُنَا بَعْدَمَا تَقَدَّمَ لِمَعْنِيهِ دَفْعًا لِمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِحَالِ الْإِنْفِضَاضِ إِه. هُ فَوَدَ: (قَوْلُ جَمْعِ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمَعْنَى.

هُ فَوَدَ (سُ): (وَطَهَارَةُ الْحَدِيثِ الْخُ) أَيِ وَالسَّابِقِ مِنَ الشُّرُوطِ طَهَارَةُ الْحَدِيثِ وَالْخَبَثِ نِهَائَةً. قَالَ ع ش قَضِيَّةٌ صَنِيعُهُمْ أَنَّ الطَّهَارَةَ وَمَا بَعْدَهَا بِالرَّفْعِ وَجَرُّهُ أَظْهَرَ لِيُقَيَّدَ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ صَرِيحًا وَهَلْ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الْأَرْكَانِ وَغَيْرِهَا حَتَّى لَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ فِي غَيْرِ الْأَرْكَانِ بَطَلَتْ خُطْبَتُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فَجَمِيعُ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرَهَا إِنَّمَا تُعْتَبَرُ فِي الْأَرْكَانِ خَاصَّةً، وَلَوْ بَأَنِّ الْخُطْبَةِ مُخَدِّتًا أَوْ ذَا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ قَالَ سَمْعٌ عَلَى الْمُنْهَجِ لَا يَتِمُّ الْإِكْتِفَاءُ بِالْخُطْبَةِ كَمَا لَوْ بَأَنِّ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ إِه وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ لَوْ خَطَبَ مَكْشُوفَ الْعَوْرَةِ، ثُمَّ بَأَنِّ قَادِرًا عَلَى الشُّرَّةِ

(فَائِدَةٌ): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ رَأَى حَقَقًا مَسَّ فَرْجَهُ مَثَلًا، ثُمَّ خَطَبَ فَهَلْ تَصِحُّ خُطْبَتُهُ أَوْ لَا وَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَقْرَبَ بَلِ الْمُنْعَيْنِ عَدَمُ الصَّحَةِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ السَّامِعِينَ وَالْخُطْبَةِ رَابِطَةً لَكِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِ نِيَّةِ الْمَأْمُومِ لَا عَيْتَادِهِ حِينَ النِّيَّةِ أَنَّهُ يُصَلِّي صَلَاةً لَمْ تُسَبِّقْ بِخُطْبَةٍ فِي اعْتِقَادِهِ. إِه.

هُ فَوَدَ: (الْأَكْبَرُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ نَائِيَةً فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى. هُ فَوَدَ: (فَلَا نَبَقَهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَالنِّهَايَةِ وَالْأَسْنَى فَلَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ أَخَذَتْ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ اسْتَأْنَفَهَا، وَلَوْ سَبَقَهُ الْحَدِيثُ وَقَصُرَ الْفَصْلُ، وَلَوْ أَخَذَتْ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ وَتَطَهَّرَ عَنْ قُرْبٍ لَمْ يَضُرَّ. إِه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَوْ أَخَذَتْ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ الْخُ، أَمَّا لَوْ اسْتَخْلَفَ غَيْرَهُ بَنَى عَلَى مَا مَضَى.

(فَرْعٌ): اعْتَمَدَ رَأَى أَنَّ الْخُطْبَةَ لَوْ أَخَذَتْ جَازَ الْإِسْتِخْلَافَ وَالْبِنَاءَ عَلَى خُطْبَتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَغْمَى عَلَيْهِ لَا أَهْلِيَّةَ لَهُ بِخِلَافِ الْمُخَدِّثِ سَمْعٌ عَلَى الْمُنْهَجِ. إِه. ع ش وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ الْخُ يَأْتِي مَا فِيهِ. هُ فَوَدَ: (لِأَنَّ الْخُطْبَةَ الْخُ) أَيِ فَلَا تُؤَدِّي بِطَهَارَتَيْنِ نِهَائَةً. هُ فَوَدَ: (تَشْبِهُ الصَّلَاةِ) أَيِ عَلَى الْأَصَحِّ. هُ فَوَدَ: (أَوْ نَائِيَةً الْخُ) أَيِ عَلَى مُقَابِلِهِ. هُ فَوَدَ: (وَيُفَرَّقُ الْخُ) أَقْرَبُهُ ش.

هُ فَوَدَ: (وَجَوَازُهُ فِيمَا لَوْ اسْتَخْلَفَ مَنْ سَمِعَ الْخُ) وَفِي الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ فَرْعٌ لَوْ أَخَذَتْ الْإِمَامُ فِي الْخُطْبَةِ أَوْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ فَاسْتَخْلَفَ مَنْ سَمِعَ وَاجِبُهَا لَا غَيْرُ جَازٌ أَنْتَهَى وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَخَذَتْ الْإِمَامُ الْخُ قَالَ

قَوْلُهُ، ثُمَّ وَكَذَا بِنَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخُطْبَةِ الْخُ، ثُمَّ قَالَ: فَإِذَا عَادُوا قَبْلَ طَوْلِهِ أَيِ فِي الْمَسَائِلَتَيْنِ وَجَبَ الْإِسْتِخْلَافُ فِي الْأَظْهَرِ فَالْإِكْتِفَاءُ بِمَا مَرَّ عَمَّا هُنَا ظَاهِرٌ. نَعَمْ قَدْ يُجَابُ بَأَنِّ مَا مَرَّ لَا يُقَيَّدُ الْمَوَالاةُ فِي غَيْرِ الْإِنْفِضَاضِ وَجَازٌ أَنْ يُعْتَبَرَ فِي الْإِنْفِضَاضِ دُونَ غَيْرِهِ بِخِلَافِ هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

تكميلاً على ما فسّد بحديثه وهو مُمتنع ولا كذلك في بناء غيره لأنّ سماعه إما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يُعطّله فجاز البناء عليه له فاندفع ما يُقال كيف يبني غيره على فعله وهو نفسه لا يبني عليه (والخبث) الذي لا يُعفى عنه في الثوب والبدن والمكان وما يتصل بها بتفصيله السابق في المصلي. (والستر) للعودة، وإن قلنا بالأصح: إنها ليست بدلاً عن ركعتين؛ لأنه ﷺ كان يصلي عقب الخطبة فالظاهر أنه كان يخطب وهو متطهر مستور (وتسنن) الخطبة (على منبر)، ولو في مكة خلافاً لمن قال يخطب على باب الكعبة وذلك

في شرحه بإغماء أو غيره، ثم بين عن المجموع تبعاً للإعرابي والرافعي أنّ مراد الأصحاب بالسماع الحضور، وإن لم يسمع، ثم قال ما ذكره في الحديث بإغماء أو غيره هو ما جرى عليه الشيخان هنا في الحديث بغير إغماء واقتضاء في الحديث بالإغماء ما نقله عن صاحب التهذيب لكن اختار في الروضة في الإغماء منع الاستخلاف والأوجه الأول إلحاقاً للخطبة بالصلاة. اهـ. وفرّق م بين الحديث بالإغماء ومثله الجنون بالأولى والحديث بغيره بعيد لزوال الأهلية بكل منهما ولا نظر لبقاء التكليف بعد غير الإغماء وزواله به إذ لا يرتبط بذلك هنا معنى مناسبت، ثم قال في الباب تبعاً للروض من زيادته ومكرهه أي الاستخلاف إن اتسع الوقت فيتطهر ويستأنف، وقال في شرحه، فإن ضاق الوقت عن الطهارة والاستئناف استخلف. اهـ. سم. فود: (تكميلاً على ما فسّد) قد يُقال لأي معنى فسّد بالنسبة له ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يُقال هو نظير الصلاة إذا أخذت لا يبني عليها وغيره بأن استخلفه يبني أي بالنسبة لاقتداء القوم وقد يُقرئ سم. فود: (على ما فسّد) المُعترض الطالب للفرق بمنع أنه فسّد سم. فود: (الذي) إلى قوله وبحث في النهاية والمعني إلّا قوله: ولهذا إلى وسن وضمه وقوله: إذ القاعدة إلى ومنبره. فود: (لأنه إلخ) تعليل لكل من الطهارة والستر. فود: (وهو متطهر) أي من الحديث والخبث.

فود: (سني: على منبر) بكسر الميم من التبر وهو الارتفاع، ويتبعني أن يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين قاله الصنبري ومكره منبر كبير يضيئ على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع نهاية ومعني قال ع ش قوله: م ر قدر ذراع إلخ لعل حكّمته أن يتأتى له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة فما يفعل الآن من قرّبه منه جداً خلافاً لأولى ليكنه ادعى للمبادرة إلى المخراب بعد فراغ الخطبة وقوله: م ر ويستحب التيامن أي للخطيب وهو القرب من جهة اليمين. اهـ. ع ش. فود: (لمن قال إلخ) وهو السبكي نهاية ومعني. فود: (وذلك إلخ) راجع إلى ما في المتن.

فود: (تكميلاً على ما فسّد) قد يُقال لأي معنى فسّد بالنسبة له ولم يفسد بالنسبة لغيره، وقد يُقال هو نظير الصلاة إذا أخذت لا يبني عليها وغيره بأن استخلفه يبني أي بالنسبة لاقتداء القوم وقد يُقرئ. فود: (على ما فسّد إلخ) المُعترض الطالب للفرق بمنع أنه فسّد.

لِلأُتْبَاعِ وَخُطْبَتُهُ ﷺ عَلَى بَابِهَا بَعْدَ الْفَتْحِ إِنَّمَا هُوَ لِيَتَعَذَّرَ مِنْبَرٌ ثُمَّ حِينَئِذٍ، وَلِهَذَا لَمَّا أَحَدَتْهُ مُعَاوِيَةُ
ثُمَّ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَذَانِ الْجُمُعَةِ الْأَوَّلِ لَمَّا أَحَدَتْهُ هُوَ أَوْ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَيُسَنُّ
وَضْعُهُ عَلَى يَمِينِ الْمِحْرَابِ أَيْ الْمُصَلِّي فِيهِ إِذِ الْقَاعِدَةُ أَنَّ كُلَّ مَا قَابَلَتْهُ يَسَارُكَ بِمِثْنِهِ وَعَكْسُهُ
وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ جَمْعُ بَيْسَارِ الْمِحْرَابِ وَكَانَ الصَّوَابُ أَنَّ الطَّائِفَ بِالْكَعْبَةِ مُبْتَدِئٌ مِنْ يَمِينِهَا لَا
يَسَارِهَا، وَمِنْبَرُهُ ﷺ كَانَ ثَلَاثَ دَرَجٍ غَيْرِ الْمُسَمَّاةِ بِالْمُسْتَرَّاحِ وَيُسَنُّ الْوُقُوفُ عَلَى الَّتِي تَلِيهَا
لِلأُتْبَاعِ نَعَمْ إِنْ طَالَ وَقَفَّ عَلَى السَّابِقَةِ وَبَحَثَ أَنَّ مَا اعْتِيدَ الْآنَ مِنَ التَّزْوِيلِ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ
إِلَى دَرَجَةِ سُفْلَى، ثُمَّ الْعَوْدُ بِدَعَا قَبِيحَةٍ شَنِيعَةٍ (أَوْ) مُحَلٍّ (مُرْتَفِعٍ) إِنْ فَقِدَ الْمَنْبَرُ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي
الْإِعْلَامِ فَإِنَّ فَقْدَ اسْتِنْدَادِ لِنَحْوِ خَشَبِيَّةٍ (وَيُسَلِّمُ) نَدْبًا إِذَا دَخَلَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ لِإِقْبَالِهِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ

• رَفُودُ: (وَخُطْبَتُهُ الْخُ) رَدُّ لِدَلِيلِ الْمُخَالِفِ. • فُودُ: (وَلِهَذَا) أَيْ وَلِتَسْبِبَ ذَلِكَ عَنِ التَّعَذُّرِ. • فُودُ: (أَوْ)
عُثْمَانُ) وَهُوَ الْأَصَحُّ. • فُودُ: (وَيُسَنُّ وَضْعُهُ الْخُ) أَيْ؛ لِأَنَّ مِنْبَرَهُ ﷺ هَكَذَا وَضِعَ وَكَانَ يَخْطُبُ قَبْلَهُ
عَلَى الْأَرْضِ وَعَنْ يَسَارِهِ جَذْعٌ نَخْلَةٌ يَتَّخِذُ عَلَيْهِ نِهَاجَةً زَادَ الْمُغْنِي فَلَمَّا اتَّخَذَ الْمَنْبَرُ تَحَوَّلَ إِلَيْهِ فَحَنَ
الْجَذْعُ فَاتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَالْتَزَمَهُ وَفِي رِوَايَةٍ قَمَسَحَهُ وَفِي أُخْرَى قَسَمَعَنَاهُ الْحَنَ مِثْلَ أَصْوَابِ الْعِشَارِ. اهـ.
• فُودُ: (إِذِ الْقَاعِدَةُ الْخُ) عِلَّةٌ لِلتَّفْسِيرِ. • فُودُ: (قَابَلَتْهُ) بِفَتْحِ التَّاءِ. • رَفُودُ: (يَسَارُهُ بِمِثْنِهِ) جَعَلَتْهُ خَبَرًا إِنْ.
• فُودُ: (وَكَانَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَبَّرَ الْخُ. • فُودُ: (مِنْ يَمِينِهَا الْخُ) وَهُوَ رُكْنُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ لِأَنَّهُ
يُقَابِلُ يَسَارَكَ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهَا سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ لِأَنَّ الطَّائِفَ يَبْتَدِئُ يَسَارَهُ فَهُوَ يَمِينُ الْكَعْبَةِ. اهـ.
• فُودُ: (عَلَى الَّتِي تَلِيهَا الْخُ) أَيْ عَلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي تَلِي الدَّرَجَةَ الْمُسَمَّاةَ بِالْمُسْتَرَّاحِ، فَإِنْ قِيلَ: إِنْ أَبَا
بَكْرٍ نَزَلَ عَنْ مَوْقِفِهِ ﷺ دَرَجَةً وَعَمَرُ دَرَجَةً أُخْرَى، ثُمَّ وَقَفَ عَلَيَّ عَلَى مَوْقِفِهِ ﷺ أَجِيبَ بِأَنَّ فِعْلَ
بَعْضِهِمْ لَيْسَ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ وَلِكُلِّ يَنْهَمُ فَصَدَّ صَحِيحٌ وَالْمُخْتَارُ مُوَافَقَتُهُ ﷺ لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ
مُغْنِي. • فُودُ: (نَعَمْ إِنْ طَالَ وَقَفَّ عَلَى السَّابِقَةِ) أَيْ لِأَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ زَادَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ عَلَى الْمَنْبَرِ الْأَوَّلِ سِتَّ دَرَجٍ فَصَارَ حَدُّ دَرَجِهِ أَيْ غَيْرِ الْمُسْتَرَّاحِ تِسْعَةً فَكَانَ الْخُلَفَاءُ يَقِفُونَ
عَلَى الدَّرَجَةِ السَّابِقَةِ وَهِيَ الْأُولَى مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ كَانَتْ مِنْ أَسْفَلِهِ مُغْنِي وَنِهَاجَةً. • فُودُ: (إِنْ فَقِدَ)
إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَاجَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَإِذَا صَحِدَ إِلَى الْمَثَرِ وَقَوْلُهُ: وَلَمَّا فِيهِ إِلَى وَلَاتِهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا
قَوْلُهُ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِلَى وَمَرَاتُهُ.

• فُودُ (سَيِّ): (أَوْ مُرْتَفِعٍ) أَيْ عَلَى يَمِينِ الْمِحْرَابِ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَالشُّتَّةُ أَنْ لَا يُبَالِغَ فِي الزِّيَادَةِ بِحَيْثُ
يَزِيدُ عَلَى الْمَنَابِرِ الْمُتَعَادَةِ ع. ش. • فُودُ: (إِنْ فَقِدَ الْمَنْبَرُ) أَيْ كَمَا فِي الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوَضَةِ، وَإِنْ كَانَ
مُقْتَضًى عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ التَّشْوِيَةَ مُغْنِي وَنِهَاجَةً. • فُودُ: (فَإِنْ فَقِدَ) أَيْ الْمُرْتَفِعُ. • فُودُ: (اسْتِنْدَادِ الْخُ) أَيْ
كَمَا كَانَ ﷺ يَقَعْلُهُ قَبْلَ فِعْلِ الْمَنْبَرِ مُغْنِي وَنِهَاجَةً. • فُودُ: (مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ) أَيْ يُسَلِّمُ عَلَى الْحَاضِرِينَ

• فُودُ: (مِنْ يَمِينِهَا) أَيْ وَهُوَ رُكْنُ الْحَجَرِ؛ لِأَنَّهُ يُقَابِلُ يَسَارَكَ عِنْدَ اسْتِقْبَالِهَا.

(على من عند المنبر) إذا انتهى إليه للاتباع ولأنه يريد مفارقتهم وظاهر كلامهم أنه لو تقدّرت الصفوف بين الباب والمنبر لا يُسلم إلا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس أنه يُسن له السلام على كل صف أقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذلك لأنهما آكد، ثم رأيت الأذرع صرح بنحو ذلك ومروا أنه لا يُسن له تحية المسجد للاتباع، وإن قال كثيرون يندبها له فإذا صعد سلم ثالثاً؛ لأنه استند بهم في صعوده فكأنه فارقه (وإن يقبل عليهم) بوجههم؛ لأنه اللائق بأدب الخطاب ولما فيه من توجيههم للقبلة ولأنه أبلغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهره أخذاً من العلة الثانية ولأنهم محتاجون لذلك فيه غالباً على أنه من

فيه على عادة الداخلين كزدي أي فمن يفتح الميم ويحذف على ويحتمل أنه بكسر الميم متعلق بدخل ومفعول يُسلم مَحذوف أي على الحاضرين عبارة المُغني والنهاية عند دخوله المسجد على الحاضرين. اهـ. ة فود: (يريد مفارقتهم) أي باشتغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل، ثم عاد إليهم سن له السلام، وإن قرّبت المسافة جداً ش وقوله: ويؤخذ كان حقاً أن يكتب على قول الشارح فإذا صعد سلم إلخ. ة فود: (على فنيك) أي من عند الباب ومن عند المنبر.

ة فود: (ومروا) أي في باب صلاة التفل. ة فود: (إنه لا يُسن له تحية المسجد) ومعلوم أن التحية لمن كان في غير المسجد، ثم أناه ومنه يعلم أن من كان جالساً في المسجد وأراد الخطبة سن له فعل رايته قبل الصمود ش. ة فود: (فإذا صعد إلخ) يعني عنه ما يأتي في المتن.

ة فود: (سني) (وإن يقبل عليهم) أي على جهتهم فلا يقال هذا إنما يتأتى فيمن في مقابلته لا من عن يمينه أو يساره وكذا قوله: كهم أي يسر لهم أن يقبلوا عليه أي على جهته فلا يطلب ممن على يمينه أو يساره أن يتحرّف إليه ع ش. اهـ. بجنيرمي. ة فود: (كهم) أي كما يسر للقوم السامعين وغيرهم أن يقبلوا عليه بوجههم لأنه الأدب ولما فيه من توجيههم للقبلة مغني ونهاية قال ع ش وقوله: بوجههم أي، وإن لم ينظروا له وهل يسر النظر إليه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني أخذاً بما وجهوا به حزمة أذان المرأة بسن النظر للمؤذنين دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر إليهم فيكره له تضيض عنيته وقت الخطبة أم لا فيه نظر والأقرب الأول أخذاً من قول المصنف الآتي وأن يقبل عليهم إذ المتبادر منه أنه ينظر إليهم. اهـ. ة فود: (لأنه اللائق إلخ) عبارة المغني وإنما سن استقبالهم، وإن كان فيه استنباز القبلة؛ لأنه لو استقبلها، فإن كان في صدر المسجد كما هو العادة كان خارجاً عن مقاصد الخطاب، وإن كان في آخره، ثم إن استنبزوه لزم ما ذكرناه، وإن استقبلوه لزم ترك الاستقبال لخلق كثير وتركه لواجب أسهل. اهـ. ة فود: (نعم) إلى قوله إذ أمر الكل في النهاية. ة فود: (من العلة الثانية) وهي قوله: لما فيه من توجيههم للقبلة ويؤخذ منها أيضاً أن استنباز من بين الكعبة وبين المنبر لها واستقبالهم لنحو ظهره الخطيب ليس بسنة بل خلافها قليراجع. ة فود: (لذلك فيه) أي للاستقبال لنحو ظهره الخطيب في المسجد الحرام.

ضروريات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة إذ أمر الكل بالجلوس تلقاء وجهه، ثم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة (إذا صعد) الدرجة التي تلي مجلسه وتسمى المستراح (وتسلم عليهم) كما مر للأتباع وفي المراتب المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد (ويجلس، ثم) هي بمعنى الفاء التي أفادتها عبارة أصله (يؤذن بين يديه) والأولى اتحاذ المؤذن للأتباع إلا لغير وبفراغ الأذان أي وما يسن بعده من الذكر يشرع في الخطبة وأما الأذان الذي قبله على المنارة فأحذته عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية رضي الله عنه لما كثر الناس ومن ثم كان الإقتصار على الأتباع أفضل أي إلا لحاجة كأن توقف حضورهم على ما بالفتائر.

(تنبيه) كلامهم هذا وغيره صريح في أن اتحاذ مرق للخطيب بقراءة الآية والخبر المشهورين بدعة وهو كذلك؛ لأنه حدث بعد الصدر الأول قيل لكنها حسنة ليحث الآية على ما يندب لكل أحد من إكثار الصلاة والسلام عليه ﷺ لا سيما في هذا اليوم وليحث الخبر على تأكيد الإنصاف المفقوت تركه لفضل الجمعة.....

• قول (سني): (إذا صعد) أي أو استند إلى ما يستند إليه نهاية ومغني. • قول: (الدرجة) إلى قوله (لا يغير) في النهاية وكذا في المغني لا قوله: هي إلى المشي. • قول: (الدرجة) إلخ) أي أو نحوها من المحل المرتفع مغني. • قول: (وتسنى إلخ) أي مجلسه والتأنيث باختيار الدرجة. • قول: (كما مر) أي أيضاً.

• قول (سني): (ويجلس) أي بعد سلامه على المستراح ليسترخ من صعوده ويذهب رفع صوته أي بالخطبة زيادة على الواجب للإتباع رواه مسلم وإليه أبلغ في الإغلام نهاية قال ع ش قوله: م ر بعد سلامه أي فلو لم يأت به قبل الجلوس فينبغي له أن يأتي به بعده ويحصل له أصل السنة. اهـ.

• قول (سني): (ثم يؤذن) بفتح الذال في حال جلوسه كما قاله الشارح، وقال الدميري ينبغي أن يكون بكسرهما ليوافق ما في المحرر من كون الأذان المذكور من واحد لا من جماعة مغني ونهاية.

• قول: (والأولى اتحاذ المؤذن) ولفظ الشافعي وأجب أن يؤذن مؤذن واحد إذا كان على المنبر لا جماعة المؤذنين لأنه لم يكن لرسول الله ﷺ إلا مؤذن واحد، فإن أذن جماعة كرهت ذلك مغني ونهاية. • قول: (لا يغير) أي، فإن كان ثم عذر بأن اتسع المسجد ولم يكف الواحد تعدد المؤذنون في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للأذان كما صرح به صاحب البهجة ع ش.

• قول: (فأحذته عثمان إلخ) وفي البخاري (كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر حين يجلس الإمام على المنبر فلما كثر الناس في عهد عثمان أمرهم بأذان آخر على الزوراء واستقر الأمر على هذا) مغني. • قول: (كلامهم هذا) إلى قوله. اهـ. في النهاية لا قوله: قبل. • قول: (كلامهم هذا إلخ) أي قولهم وتسنى على منبر أو مرتفع إلخ. • قول: (يقراً) أي بعد الأذان وقبل الخطبة نهاية.

• قول: (الآية) أي ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: ٥٦) الآية. • وقول: (والخبر إلخ) أي (إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة) إلخ. • قول: (قيل: لكنها حسنة) عبارة النهاية بعد كلام طويل فلعلم أن هذا أي قراءة المرفي بين يدي الخطيب ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ﴾ (الأحزاب: ٥٦) إلخ، ثم يأتي بالحديث بدعة

بل موقع في الإثم عند كثيرين من العلماء. اهـ. وأقول يُستدلُّ لذلك أيضًا بأنه ﷺ أمر من يستنصت له الناس عند إرادته خطبة متى في حجة الوداع فقياسه أنه يُندب للخطيب أمر غيره بأن يستنصت له الناس وهذا هو شأن المُرقي فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة أصلاً فإن قلت لم أمر بذلك في متى دون المدينة قلت لاجتماع أخلاط الناس وجفائهم، ثم فاحتاجوا لمن يخطب بخلاف أهل المدينة على أنه ﷺ كان يُنبههم بقرائته ذلك الخبر على المنبر في خطبته (وأن تكون) الخطبة (تليقة) أي في غاية من الفصاحة ورصانة السبك وجزالة اللفظ لأنها حينئذ تكون أوقع في القلب بخلاف المبتذلة الركيكة كالمشتعلة على الألفاظ المألوفة أي في كلام العوام ونحوهم ويُؤخذ من ندب البلاغة فيها حسن ما يفعله بعض الخطباء من تضمينها آيات وأحاديث مناسبة لما هو فيه إذ الحق أن تضمين ذلك والاقتران منه ولو في شعر جائز، وإن غيّر نظمته ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا محذور في أن يُراد بالقرآن غيره ك﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ﴾ [الحجر: ٤٦] لمُستأذين نعم إن كان ذلك في نحو مجنون حرّم بل رُبما أفضى إلى الكفر ومن ذكر ما يُناسب الزمن والأحوال العارضة فيه في خطبهم للاتباع ولأن من لازم رعاية البلاغة رعاية مقتضى ظاهِر الحال في سوق ما يُطابقه (مفهومة) أي قريبة الفهم لأكثر

حَسَن. اهـ. ة فو: (بل والموقع) عطف على المَقْرَب والضمير للترك. ة فو: (لذلك) أي لاتخاذ المُرقي وحسنه. ة فو: (أيضا) أي كما يُستدلُّ له بما سبق من الحث على إكثار الصلاة والسلام والحث على تأكيد الإنصاف. ة فو: (فلم يدخل إلخ) اعتمد شيخنا. ة فو: (فلم يدخل) من الدخول. ة وفو: (ذكره) أي المُرقي فاعله وإنما تبّهت على ذلك مع ظهوره لتلا يقترن بما في الكُردي. ة فو: (لا اجتماع أخلاط الناس إلخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غيرها لِكَيْتَه أطلق نذبا فيما يأتي سم. وقد يجاب بأن قوله على أنه ﷺ كان يُنبههم إلخ يُفيد التذنب مطلقاً. ة فو: (في غاية من الفصاحة إلخ) عبارة غيره فصيحة جزلة. اهـ. ة فو: (ورصانة السبك إلخ) والرصانة والجزالة هما بمعنى المحكم، والسبك: التظم، والمجوع ما يقال من غير مبالاة كُردي. ة فو: (بخلاف المبتذلة) هي المشهورة بين الناس. ة وفو: (الركيكة) هي المشتعلة على الثنا والتعظيم. ة فو: (ويؤخذ) إلى قوله ومن ذكر إلخ أقره ع ش كما مر. ة فو: (تضمين ذلك) أي ما ذكر من الآية والحديث ويُحتمل أن الإشارة للقرآن فقط. ة وفو: (له) أي لنحو الخطبة. ة فو: (والاقتباس منه) مما ذكر من القرآن والحديث وكذا ضمير نظمه. ة فو: (إن كان ذلك) أي الاقتباس مما تقدّم. ة فو: (ومن ذكر ما يُناسب إلخ) عطف على قوله من تضمينها إلخ. ة فو: (أي قريبة) إلى قوله: وساعة الإجابة في

ة فو: (قلت لاجتماع أخلاط الناس إلخ) قياس هذا الجواب سن الترقية عند الحاجة دون غيرها لِكَيْتَه أطلق نذبا فيما يأتي.

الحاضرين لأن الغريب الوحشي لا يُتَّقَع به قال المَتَوَلَّى وتكره الكلمات المُشتركة أي بين معانٍ على السواء والبعيدة عن الأفهام وما تُتَكَبَّرُهُ عُقُولُ بعض الحاضرين. اهـ. وقد يحُرِّم الأَجِيرُ أَنْ أَوْقَعَ فِي مَحْظُورٍ (قَصِيرَةٍ) بِمَعْنَى مُتَوَسِّطَةٍ فَلَا يُنَافِي نَذْبَ قِرَاءَةِ ق فِي أَوَّلِهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَوِيلَةَ تُمَلُّ وَتُضَجَّرُ وَلِلأَمْرِ فِي خَيْرٍ مُسْلِمٍ بِقَصْرِهَا وَتَطْوِيلِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ فَهِيَ قَصِيرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً فِي نَفْسِهَا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُتَنِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ (وَلَا يَلْتَفِتُ بَعِيْنًا وَلَا خَلْفًا) (فِي شَيْءٍ مِنْهَا)؛

الْثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَي بَيْنَ مَعَانٍ عَلَى السَّوَاءِ وَقَوْلُهُ: وَذَلِكَ إِلَى وَلِلأَمْرِ وَقَوْلُهُ: وَإِفْتَاءُ الْغَرَالِي إِلَى وَالْذَّعَاءِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَدْ يَحْرُمُ إِلَى الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (أَي بَيْنَ مَعَانٍ الْإِلْخ) وَيُظْهَرُ أَنَّ يُحْتَمَلُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ تُعَيِّنُ الْمُرَادَ وَالْأَفْلَ مَحْذُورٌ بِضَرْفٍ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالمَعَانِي مَا فَوْقَ الرَّاجِدِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَحْرُمُ الْأَخِيرُ) أَي مَا يُتَكَبَّرُهُ الْإِلْخ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُنَافِي) أَي إِقْصَارَ الْخُطْبَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَحَسَنٌ أَنَّ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالٍ وَأَزْمَانٍ وَأَسْبَابٍ وَقَدْ يَقْتَضِي الْحَالُ الْإِسْهَابَ أَي التَّطْوِيلَ كَالْحَثِّ عَلَى الْجِهَادِ إِذَا طَرَقَ الْعَدُوُّ وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى الْبِلَادَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ التَّهْيِ عَنْ الْخَضِرِ وَالْفَوَاحِشِ وَالزُّنَا وَالظُّلْمِ إِذَا تَبَاعَثَ النَّاسُ فِيهَا انْتَهَى، وَمَا ذَكَرَهُ غَيْرُ مُنَافٍ لِمَا مَرَّ إِذَا الْإِطَالَةُ عِنْدَ دُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا لِمَارِضٍ لَا يُمْكِرُ عَلَى مَا أَفْضَلُهُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَصِدًا نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (تَمَلُّ وَتَضَجَّرُ) كِلَاهُمَا مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ. □ قَوْلُهُ: (فِي خَيْرٍ مُسْلِمٍ) وَهُوَ -اطِيلُوا الصَّلَاةَ وَاقْصُرُوا الْخُطْبَةَ- نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْإِلْخ) أَي قَالَ مُسْلِمٌ فِي خَيْرٍ آخَرَ وَهُوَ (أَنَّ صَلَاتَهُ ﷺ كَانَتْ قُضِدَا وَخُطِبَتْهُ قُضِدَا) وَأَنَّ قِصْرَهَا عَلَامَةٌ عَلَى الْفِقْهِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَتَطْوِيلِ الصَّلَاةِ) وَحِكْمُهُ ذَلِكَ لِحُوقِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِزَمَاوِيٍّ وَالْعَمَلِ الْآنَ بِالْعَكْسِ بِجَعْرِمٍ. □ قَوْلُهُ: (فَهِيَ قَصِيرَةٌ) أَي الْخُطْبَةُ. □ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ الْإِلْخ) قَدْ يُشْكَلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا ضُمَّتْ (ق) إِلَى الْخُطْبَةِ زُبْمًا زَادَتْ عَلَى الصَّلَاةِ إِذَا قَرَأَ فِيهَا (بَسْبِخٍ) (وَهَلْ أَتَاكَ) إِلَّا أَنْ يُنْتَعَجَ ذَلِكَ وَفِيهِ بُعْدٌ أَوْ يُقَالُ مَحَلُّ نَذْبِ كَوْنِهَا دُونَ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِسُتَّةٍ قِرَاءَةٍ ق وَقَرَأَ فِي الصَّلَاةِ السَّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ سَمِ أَي فِيهِ بُعْدٌ أَيْضًا لِمَا مَرَّ مِنْ نَذْبِ قِرَاءَةِ (ق) فِي خُطْبَةٍ كُلِّ جُمُعَةٍ.

□ قَوْلُ (سَيِّ) (وَلَا يَلْتَفِتُ بَعِيْنًا وَشِمَالًا الْإِلْخ) أَي بَلْ يَسْتَجِرُّ عَلَى مَا مَرَّ مِنَ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِمْ إِلَى قَرَاغِهَا وَلَا يَنْبَغُ بَلْ يَخْشَعُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ فَلَوْ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ أَوْ اسْتَدْبَرَهَا الْحَاضِرُونَ أَجْزَأَ ذَلِكَ مَعَ الْكِرَاهَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا شِمَالًا وَلَا خَلْفًا) عِبَارَةُ الْمُغْنَى تَبْيِيْهُ كَأَن يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ: وَلَا شِمَالًا بِزِيَادَةٍ لَا كَمَا فِي الشَّرْحِ وَالرُّوْضَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا التَفَتَ بَعِيْنًا فَقَطُّ أَوْ شِمَالًا فَقَطُّ صَدَّقَ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ لَمْ يَلْتَفِتْ بَعِيْنًا وَشِمَالًا، وَلَوْ خَلْفَهُمَا كَانَ أَعْمَ. اهـ.

□ قَوْلُهُ: (فَهِيَ قَصِيرَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ الْإِلْخ) قَدْ يُشْكَلُ عَلَى ذَلِكَ نَذْبُ قِرَاءَةِ ق يَتَّبِعُهُمَا فَإِنَّمَا إِذَا انْضَمَّتْ إِلَيْهِمَا زُبْمًا زَادَتْ عَلَى الصَّلَاةِ إِذَا قَرَأَ فِيهَا بَسْبِخٍ وَهَلْ أَتَاكَ إِلَّا أَنْ يُنْتَعَجَ ذَلِكَ وَفِيهِ بُعْدٌ أَوْ يُقَالُ مَحَلُّ نَذْبِ كَوْنِهَا دُونَ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِسُتَّةٍ قِرَاءَةٍ (ق) وَيَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ السَّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لأن ذلك بدعة ويكره ذق الدرج في صعوده وإفتاء الغزالي يتدبه تنبيهها للناس ضعيف، ومع ذلك ففيه تأييد لما مر من ندب المرقى والدعاء قبل الجلوس وساعة الإجابة إنما هي من جلوسه إلى فراغ الصلاة على الأصح من نحو خمسين قولاً فيها وذكر شمر فيها واعترض بأن عمر كان كثيراً ما يقول فيها خفف عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها، ويجاب بأن هذا بتسليم صحته عنه رأي له رحمه الله وشكوتهم عليه حينئذ لا حجة فيه لعدم الكراهة؛ لأنهم قد يتسامحون في ذلك (وإن يعتد) في حال خطبته (على سيف أو عصا) ونحوه كالقوس للتباع وإشارة إلى أن الدين قام بالصلاح ويقبض ذلك بيده اليسرى لأنه العادة في مريد الضرب والرمي.....

قود: (ويكره ذق الدرج إلخ) عبارة النهاية والمغني ويكره ما ابتدأته جهلة الخطباء من الإشارة بيد أو غيرها والليثيات في الخطبة الثانية وذق الدرج في صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوي يقف في كل مرقة أي درجة وقفة خفيفة يسأل الله تعالى الممونة والتشديد غريب ضعيف اه أي فلا يسر بل قد يقتضي كلامه كراهة ذلك الوقوف فيطلب منه الصمود مستزلاً في مثبه على العادة كما في الزيادي عن التبصرة وفي سم على المنهج عن الباب ع ش. قود: (وإفتاء الغزالي) عبارة المغني، وإن أفتى ابن عبد السلام باستحبابه والشيخ عماد الدين بأنه لا بأس به. اه. قود: (والدعاء إلخ) أي ومبالغة الإسراع في الثانية وخفض الصوت بها ويكره الاحتيا للخاصين وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقه بقره أو يديه أو غيرهما والإمام يخطب للتهي عنه ولأنه يجلب التوهم فيمنعه الاستماع مغني ونهاية وشرح بأفضل وفي الكزدي عليه ما نصه قال ابن زياد البجلي إذا كان يعلم من نفسه عادة أن الاحتيا يزيد في نشاطه فلا بأس به اه وهو وجيه، وإن لم أزه في كلامهم ويحمل التهي عنه والقول بكرهته على من يجلب له الفتور والتوهم فراجع الأصل ففيه ما يشرح الصدر لذلك اه وأيضاً التهي مقيّد بما يفضي إلى كشف العورة لعدم نحو السزوال. قود: (قبل الجلوس) أي للأذان قرئاً توهّموا أنها ساعة الإجابة وهو جهل؛ لأنها بعد جلوسه مغني. قود: (وذكر شمر فيها) أي يكره مغني. قود: (واعترض) أي كراهة ذكر الشمر في الخطبة. قود: (ويجاب إلخ) قد يقال عدم إنكار الصحابة يدل على الموافقة سم. قود: (لعدم الكراهة) صلة لا حجة إلخ.

قود: (لأنهم إلخ) فيه ما لا يخفى. قود: (في ذلك) أي في السكوت على المكروه. قود: (وسن) (ويتعبد) أي نذبا نهاية ومغني. قود: (كالقوس) إلى قوله خروجا في النهاية وإلى قوله والأفضل في المغني إلّا قوله: الذي إلى، فإن لم يشغلها. قود: (كالقوس) أي والرمح نهاية. قود: (وإشارة إلى إلخ) عبارة النهاية والمغني وحكمته الإشارة إلخ. قود: (في مريد الضرب إلخ) أي فيمن يريد الجهاد مغني زاد النهاية وليس هذا تناوياً حتى يكون باليمين بل هو استعمال وامتثال بالإتكاء فكان اليسار به أليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة. اه.

قود: (ويجاب إلخ) قد يقال عدم إنكار الصحابة يدل على الموافقة.

ويشغل يمينه بحرف المنبر الذي ليس عليه فرق طير ولائه نحو عاج وإلا بطلت خطبته بتفصيله السابق في شروط الصلاة وحاصله أنه إن مشى يده ذلك أبطل مطلقاً وإلا، فإن قبضه بها وانجز بجزه أبطل وإلا فلا فإن لم يشغلها به وضع اليمين على اليسرى أو أرسلها إن أمِنَ العبثَ نظير ما مر في الصلاة (و) أن (يكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الإخلاص) تقريباً تحروجا من خلاف من أوجبه ويشغل فيه بالقراءة للخبر الصحيح بذلك والأفضل سورة الإخلاص، ولو طوّل هذا الجلوس بحيث انقطع به الموالاة بطلت خطبته

• قوله: (ويشغل إلف) ومما عمت به البلوى في أماكن كثيرة من بلدنا أن يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في ذلك الحرف عاج بعيد عنه، وقد أفتى الراشد رحمته الله تعالى بصحة خطبته أي حيث لم يتجر بجزه كما تصح صلاة من صلى على سرير قوائمه من نجس أو على حصير مفروش على نجس أو بيده حبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تتجر بجزه؛ لأنها كالدار، فإن كانت صغيرة تتجر بجزه لم تصح صلاته قال الاستاذ في المهمات وصورة مسألة السفينة كما في الكفاية أن تكون في البحر، فإن كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت أو كبيرة. اهـ. وإنما بطلت صلاة القابض طرف شيء على نجس، وإن لم يتحرك بحركته لحمله ما هو متصل بنجس ولا يتخلل في مسألة أنه حامل للمنبر نهاية. • قوله: (فرق طير) أي لا يغني عنه نهاية. • قوله: (نحو حاج) والعاج عظم الفيل كُردي على بأفضل. • قوله: (وحاصله) أي التفصيل السابق. • قوله: (يد) أي أو شيء من ثيابه. • قوله: (مطلقاً) أي انجز المنبر بجزه أو لا. • قوله: (فإن لم يشغلها به وضع اليمين إلف) عبارة المعنى، فإن لم يجد شيئاً من ذلك أي نحو السيف جعل اليمين إلف. اهـ. زاد النهاية، ولو أمكنه شغل اليمين بحرف المنبر وإرسال الأخرى فلا بأس ويكره له ولهم الشرب من غير عطش، فإن حصل فلا، وإن لم يشتد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرها. اهـ. • قوله: (وضع اليمين إلف) لعل هذا إذا لم يكن نحو السيف في يسراه سم ومر آتفاً عن النهاية والمعنى ما يصرح بذلك. • قوله: (على اليسرى) أي تحت صدره نهاية. • قوله: (أو أرسلها) ويتبين أن تكون الأولى أولى للأمر بها في الصلاة وقد يشعر به التقديم ع ش أقول بل يصرح بذلك قول الشارح نظير ما مر في الصلاة.

• قوله (س): (وإن يكون جلوسه إلف) ويسر أن يختم الخطبة الثانية بقوله: استغفر الله لي ولكم نهاية ومعني ويحصل بركة وبه يعلم أن ما يقع من بعض جهلة الخطباء من تكريرها ثلاثاً لا أصل له ع ش. • قوله (س): (نحو سورة الإخلاص) استحباباً وقيل إيجاباً معني. • قوله: (أوجبة) أي كثر الجلوس قدر سورة الإخلاص بخيرمي. • قوله: (فيها) في الجلسة بين الخطبتين. • قوله: (والأفضل إلف) اعتمد ع ش وشيخنا. • قوله: (سورة الإخلاص) عبارة الباب وأن يقرأها فيه قال في شرحه لم أر من تعرض

• قوله: (وضع اليمين على اليسرى إلف) لعل محله هذا إذا لم يكن نحو السيف في يسراه. • قوله: (والأفضل سورة الإخلاص) عبارة الباب وأن يقرأها فيه قال في شرحه لم أر من تعرض لندبها

لِإِذَا مَرَّ أَنَّ الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ طَوَّلَ بَعْضُ الْأَرْكَانِ بِمُنَاسِبٍ لَهُ (وَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا شَرَعَ الْمُؤَدِّنَ فِي الْإِقَامَةِ وَبَادَرَ الْإِمَامَ) نَدْبًا (لِيُلْغِيَ الْجَحْرَابَ مَعَ فِرَاغِهِ) تَحْقِيقًا لِلْمَوَالَاةِ. (وَيَقْرَأُ فِي) الرِّكْعَةِ (الْأُولَى الْجُمُعَةِ) أَوْ سَبَّحَ (وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَافِقِينَ) أَوْ هَلْ أَتَاكَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ لَكِنِ الْأَوَّلِيَّانِ أَفْضَلُ، وَلَوْ لَغَيَّرَ مُحْضَرِينَ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَا وَرَدَ بِخُصُوصِهِ لَا تَفْصِيلَ فِيهِ، وَلَوْ تَرَكَ مَا فِي الْأُولَى قَرَأَهُ مَعَ مَا فِي الثَّانِيَةِ، وَإِنْ أَدَّى لِنَطْوِيلِهَا عَلَى الْأُولَى لِتَأْكِدِ أَمْرِ هَاتَيْنِ الشُّرُوتَيْنِ، وَلَوْ قَرَأَ مَا فِي الثَّانِيَةِ فِي الْأُولَى عَكْسَ فِي الثَّانِيَةِ.....

لِنَدْبِهَا بِخُصُوصِهَا فِيهِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ السُّنَّةَ قِرَاءَةُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَهِيَ أُولَى مِنْ غَيْرِهَا لِمَزِيدِ ثَوَابِهَا وَقَضَائِلِهَا وَخُصُوصِيَّاتِهَا. اهـ. سم. هـ. قُود: (تَحْقِيقًا لِلْمَوَالَاةِ) أَيِ مُبَالَغَةٍ فِي تَحْقِيقِ الْمَوَالَاةِ وَتَخْفِيفًا عَلَى الْحَاضِرِينَ. وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ غَيْرَ الْخَطِيبِ وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْجَحْرَابِ أَوْ بَطِيءُ التَّهَضُّبِ سُنَّ لَهُ الْقِيَامُ بِقَدْرِ يَتَلَعُّ بِهِ الْجَحْرَابَ، وَإِنْ فَاتَتْهُ سُنَّةُ تَأْخُرِ الْقِيَامِ إِلَى قِرَاجِ الْإِقَامَةِ نِهَائَةً.

هـ. قُود: (أَوْ سَبَّحَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ قَرَأَ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُنْفِي. هـ. قُود: (لِلْجُمُعَةِ فِيهَا) قَالَ فِي الرُّؤْيَا كَانَ ﷺ يَقْرَأُ بِهَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ وَهَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ آخَرَ فَهُمَا سُنَّتَانِ نِهَائَةً وَمُنْفِي، وَلَوْ قَرَأَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ وَالْمُنَافِقِينَ فِي الرِّكْعَةِ الْأُولَى فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الثَّانِيَةِ (سَبَّحَ، وَهَلْ أَتَاكَ)؛ لِأَنَّهُمَا طَلَبَتَا فِي الْجُمُعَةِ فِي حَدِّ ذَاتِنَا شَرْحَ فِيهِ وَفَقَّةً عِبَارَةً سَمَ، وَلَوْ قَرَأَ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ وَالْمُنَافِقِينَ وَفِي الثَّانِيَةِ سَبَّحَ وَهَلْ أَتَاكَ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يُحْصَلُ أَضَلُّ السُّنَّةِ. اهـ. هـ. قُود: (وَلَوْ لَغَيَّرَ مُحْضَرِينَ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّؤْيَا هُنَا أَيْضًا سَمَ وَكُتِبَ عَلَيْهِ شَرْحٌ أَيْضًا مَا نَصَّهُ عُمُومُهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ تَضَرَّرُوا أَوْ بَعْضُهُمْ لِحَضَرِ بَوْلٍ مَثَلًا وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى مُفَارَقَةِ الْقَوْمِ لَهُ وَصَيُورِهِ مُتَفَرِّدًا. اهـ. هـ. قُود: (وَلَوْ تَرَكَ مَا فِي الْأُولَى الْخُ) أَيِ، فَإِنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ أَوْ سَبَّحَ فِي الْأُولَى عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا قَرَأَهَا مَعَ الْمُنَافِقِينَ أَوْ هَلْ أَتَاكَ فِي الثَّانِيَةِ نِهَائَةً.

هـ. قُود: (قَرَأَهُ مَعَ مَا فِي الثَّانِيَةِ الْخُ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّؤْيَا هُنَا أَيْضًا لِكَيْتَ قِيَدَهُ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ بِالْمُحْضَرِينَ الرَّاظِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ وَيَتَّبِعِي حَيْثُ يُدْرِكُ أَنْ يُرَاعِيَ تَرْتِيبَ الْمُضْحَفِ فَيَقْرَأُ

بِخُصُوصِهَا فِيهِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ السُّنَّةَ قِرَاءَةُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَهِيَ أُولَى مِنْ غَيْرِهَا لِمَزِيدِ ثَوَابِهَا وَقَضَائِلِهَا وَخُصُوصِيَّاتِهَا. اهـ. باخْتِصَارٍ. هـ. قُود: (الْجُمُعَةُ أَوْ سَبَّحَ) لَوْ قَرَأَ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ وَالْمُنَافِقِينَ وَفِي الثَّانِيَةِ سَبَّحَ وَهَلْ أَتَاكَ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يُحْصَلُ أَضَلُّ السُّنَّةِ وَتَوَهُمُ عَدَمُ حُصُولِهِ تَمَسُّكًا بِعَدَمِ وُجُودِهِ يَزِيدُهُ مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ حُصُولِ أَضَلِّ السُّنَّةِ فِيمَا لَوْ قَرَأَ الْمُنَافِقِينَ فِي الْأُولَى وَالْجُمُعَةَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ قَرَأَهُمَا جَمِيعًا فِي الثَّانِيَةِ مَعَ عَدَمِ وُجُودِ ذَلِكَ. هـ. قُود: (وَلَوْ لَغَيَّرَ مُحْضَرِينَ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّؤْيَا هُنَا أَيْضًا، ثُمَّ قَوْلُهُ: وَلَوْ تَرَكَ مَا فِي الْأُولَى قَرَأَهُ مَعَ مَا فِي الثَّانِيَةِ كَذَا فِي شَرْحِ الرُّؤْيَا هُنَا أَيْضًا لِكَيْتَ قِيَدَهُ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ بِالْمُحْضَرِينَ الرَّاظِينَ، حَيْثُ قَالَ تَنْظِيرُ الشَّيْءِ ذِكْرُهُ مِمَّا نَصَّهُ كَسُورَةِ الْجُمُعَةِ الْمَتْرُوكَةِ فِي أُولَى الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ يَقْرَأُهَا مَعَ الْمُنَافِقِينَ فِي الثَّانِيَةِ إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُونَ مُحْضَرِينَ رَاضِينَ. اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ. هـ. قُود: (قَرَأَهُ مَعَ مَا فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ وَرَاعَى تَرْتِيبَ الْمُضْحَفِ فَيَقْرَأُ الْجُمُعَةَ أَوَّلًا، ثُمَّ

لَقَلَّا تَخْلُو صَلَاتُهُ عَنْهُمْ، وَلَوْ اقْتَدَى فِي الثَّانِيَةِ فَسَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لِلْمُنَافِقِينَ فِيهَا فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَقْرَأُ الْمُنَافِقِينَ فِي الثَّانِيَةِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ مَا يُدْرِكُهُ أَوَّلُ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ لَهُ حَيْثُذِ الْإِسْمَاعُ فَلَيْسَ كِتَابُكَ الْجُمُعَةِ فِي الْأَوَّلَى وَقَارِئِ الْمُنَافِقِينَ فِيهَا حَتَّى تُسَنُّ لَهُ الْجُمُعَةُ فِي الثَّانِيَةِ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ وَشُنْتُ لَهُ السُّورَةُ فَقَرَأَ الْمُنَافِقِينَ فِيهَا احْتَمَلَ أَنْ يُقَالَ يَقْرَأُ الْجُمُعَةَ فِي الثَّانِيَةِ كَمَا سَجَلَهُ كَلَامُهُمْ وَأَنْ يُقَالَ يَقْرَأُ الْمُنَافِقِينَ لِأَنَّ السُّورَةَ لَيْسَتْ مُتَأَصِّلَةً فِي حَقِّهِ.....

الْجُمُعَةُ أَوَّلًا، ثُمَّ الْمُنَافِقِينَ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ سُنَّةٌ وَكَوْنُ الثَّانِيَةِ مَحَلَّ الْمُنَافِقِينَ بِالْأَصَالَةِ لَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ التَّرْتِيبِ الْمَطْلُوبِ وَلَا يُنَافِيهِ تَقْدِيمُ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِيهِ وَقُوعُ الْمُنَافِقِينَ فِي مَحَلِّهَا الْأَصْلِيِّ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا تَوَقَّفَ فِيهِ سَم.

• قَوْلُهُ: (لَقَلَّا تَخْلُو صَلَاتُهُ عَنْهُمْ) وَقِرَاءَةُ بَعْضٍ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ قَدْرِهِ مِنْ غَيْرِهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مُشْتَجِلًا عَلَى ثَنَاءِ كَاتِبَةِ الْكُرْسِيِّ بِهَايَةً وَمُعْنَى وَشَيْخُنَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ قَدْرِهِ مِنْ غَيْرِهِمَا ظَاهِرُهُ، وَلَوْ كَانَ سُورَةٌ كَامِلَةٌ وَعَلَيْهِ فَيُخَصَّصُ مَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ أَفْضَلِيَةِ السُّورَةِ الْكَامِلَةِ مِنْ قَدْرِهَا مِنْ طَوِيلَةٍ بِمَا إِذَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ طَلَبُ السُّورَةِ الَّتِي قَرَأَ بَعْضُهَا فَلْيُرَاجَعْ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّ السُّنَّةَ حَيْثُذِ الْإِسْمَاعُ الْخ) قَدْ يُقَالُ اسْتِمَاعُهُ بِمَنْزِلَةِ قِرَاءَتِهِ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ قَائِمَةٌ مَقَامَ قِرَاءَتِهِ فَكَانَتْ قَرَأَ الْمُنَافِقِينَ فِي أَوَّلِهِ فَالْمُنْتَجَبُ قِرَاءَتُهُ الْجُمُعَةَ فِي ثَانِيَتِهِ لَقَلَّا تَخْلُو صَلَاتُهُ عَنْهُمْ سَم عَلَى حَجٍّ، وَلَوْ قِيلَ يَقْرَأُ فِي ثَانِيَتِهِ الْمُنَافِقِينَ لَمْ يَتِمَّ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لِلْمُنَافِقِينَ الَّتِي سَمِعَهَا الْمَامُومُ لَيْسَتْ قِرَاءَةً حَقِيقَةً لَهُ بَلْ يَنْزِلُ مَنْزِلَةً مَا لَوْ أَذْرَكَ فِي الرُّكُوعِ فَيَتَحَمَّلُ الْقِرَاءَةَ عَنْهُ فَكَانَتْ قَرَأَ مَا طُلِبَ مِنْهُ فِي الْأَوَّلَى أَصَالَةً وَهُوَ الْجُمُعَةُ ع ش.

• قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ) أَيِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ. • وَقَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الْأَوَّلَى ع ش. • قَوْلُهُ: (احْتَمَلَ أَنْ يُقَالَ يَقْرَأُ الْجُمُعَةَ الْخ) هَذَا هُوَ الَّذِي يُتَجَبَّرُ بِصُرْطِي عِبَارَةٍ ع ش وَالْأَقْرَبُ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَرَأَ الْمُنَافِقِينَ فِي الثَّانِيَةِ خَلَّتْ صَلَاتُهُ مِنَ الْجُمُعَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَرَأَ الْجُمُعَةَ فَإِنَّ صَلَاتَهُ اشْتَمَلَتْ عَلَى السُّورَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا الْأَصْلِيِّ اهـ، وَقَالَ سَم الْوَجْهَ أَنَّهُ يَقْرَأُ الْمُنَافِقِينَ فَقَطَّ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَحْمِلُ عَنْهُ السُّورَةَ كَالْفَاتِحَةِ م ر اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ.

الْمُنَافِقِينَ؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ سُنَّةٌ وَكَوْنُ الثَّانِيَةِ مَحَلَّ الْمُنَافِقِينَ بِالْأَصَالَةِ لَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ التَّرْتِيبِ الْمَطْلُوبِ وَلَا يُنَافِيهِ تَقْدِيمُ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِيهِ وَقُوعُ الْمُنَافِقِينَ فِي مَحَلِّهَا الْأَصْلِيِّ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا تَوَقَّفَ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ السُّنَّةَ حَيْثُذِ الْإِسْمَاعُ) قَدْ يُقَالُ اسْتِمَاعُهُ بِمَنْزِلَةِ قِرَاءَتِهِ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ قَائِمَةٌ مَقَامَ قِرَاءَتِهِ فَكَانَتْ قَرَأَ الْمُنَافِقِينَ فِي أَوَّلِهِ فَالْمُنْتَجَبُ قِرَاءَتُهُ الْجُمُعَةَ فِي ثَانِيَتِهِ لَقَلَّا تَخْلُو صَلَاتُهُ عَنْهُمْ وَقَدْ يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخ أَنَّ الْوَجْهَ فِيهِ قِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ فِي ثَانِيَتِهِ بَلْ هُوَ أَوَّلَى بِذَلِكَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ، وَلَوْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ الْأَوَّلَى فَالْوَجْهَ أَنَّهُ يَقْرَأُ الْمُنَافِقِينَ فَقَطَّ فِي الثَّانِيَةِ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَحْمِلُ عَنْهُ السُّورَةَ كَالْفَاتِحَةِ م ر.

(جَهْرًا) إجماعًا ويُسنُّ أيضًا لِمَسْبُوقٍ قَامَ لِإِتْيَانِهِ.

(فَالْبَدَّةُ) وَرَدَّ أَنَّ مَنْ قَرَأَ عَقِبَ سَلَامِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يُثْنِيَ رِجْلَهُ الْفَاتِحَةَ وَالْإِخْلَاصَ وَالْمُحَمَّدَاتَيْنِ سَبْعًا سَبْعًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدِيدٍ مِنْ أَمْرِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ السُّنِّيِّ أَنَّ ذَلِكَ يَأْسِقُاطُ الْفَاتِحَةِ يُعِيدُ مِنَ السُّوءِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفِي رِوَايَةٍ بِزِيَادَةٍ وَقِيلَ أَنَّ يَتَكَلَّمُ حُفِظَ لَهُ دِينُهُ وَدُنْيَاهُ وَأَهْلُهُ وَوَلَدُهُ اهـ.

فَوَيْلٌ لِمَنْ (سُنِّيٌّ: جَهْرًا) أَيْ وَيُسَنُّ كَوْنُ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ فِي الْجُمُعَةِ جَهْرًا نِهَائَةً وَمُغْنِي وَاسْمٌ. هـ فَوَيْلٌ: (وَيُسَنُّ الْإِنْفُ) أَيْ الْجَهْرُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ فَوَيْلٌ: (قَبْلُ أَنْ يُثْنِيَ رِجْلَهُ الْإِنْفُ) وَفِي فَتَاوَى السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ سِئَلَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هَلِ الْمُرَادُ بِثَنِي الرَّجُلِ هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ مِنَ الْأَذْكَارِ الْإِنْيَانُ بِالْوَارِدِ قَبْلَ تَغْيِيرِ جُلُوسَةِ السَّلَامِ وَهُوَ عَلَيْهَا أَوْ الْإِشَارَةُ إِلَى الْمُبَادَرَةِ وَبِكُلِّ تَقْدِيرٍ قَدْ تَتِمَّقُ صَلَاةٌ عَلَى جَنَازَةٍ حَاضِرَةٍ أَوْ غَائِبَةٍ قَبْلَ تَمَامِ مَا ذَكَرَ أَوْ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ فَهَلْ يُغْتَفَرُ اسْتِغْنَالُهُ بِهَا وَمَاذَا يَقَعُ أَجَابَ بَأَنَّ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ مَا يُصَرِّحُ بِتَفْسِيرِ ثَنِي الرَّجُلِ بِالْقِيَامِ عَلَى هَيْئَةِ جُلُوسَةِ الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَاتِ وَلَا يَتَّبِعِي الْعُدُولَ عَنْهُ بِتَأْوِيلِهِ وَقَوْلُ السَّائِلِ فَهَلْ يُغْتَفَرُ الْإِنْفُ مَحَلٌّ تَأْمُلُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ بِنَاءَهُ عَلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ عَدَمُ الْإِغْتِيَارِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَرْتُّبِ مَا تَرْتَّبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَشْرُوطَ يَقُوتُ بِقَوَاتٍ شَرْطُهُ وَأَمَّا حُصُولُ الْقَوَابِ فِي الْجُمُعَةِ فَلَا نِزَاعَ فِيهِ وَقَوْلُهُ: وَمَاذَا يَقَعُ يَظْهَرُ أَنَّهُ يَشْتَمِلُ بِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ لِكَوْنِهَا قَرَضٌ كِفَايَةً وَلِعَظَمِ مَا وَرَدَ فِيهَا وَفِي فَضْلِهَا وَالْفَقِيرُ الصَّادِقُ مِنْ حَقِّهِ الْاسْتِغْنَالُ بِمَا هُوَ الْأَهَمُّ بِمَعْنَى صَلَاةِ الْجَنَازَةِ. اهـ. هـ فَوَيْلٌ: (وَفِي رِوَايَةٍ بِزِيَادَةٍ الْإِنْفُ) قَالَ الْفَرَاغِيُّ وَقُلْ بَعْدَ ذَلِكَ أَيْ قِرَاءَةُ مَا ذَكَرَ سَبْعًا سَبْعًا اللَّهُمَّ يَا غَنِيَّ يَا حَمِيدُ يَا مُبْدِيَّ يَا مُعِيدُ يَا رَحِيمُ يَا دَوْدُ أَغْنِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ وَبِمُفْضِلِكَ عَنْ سِوَاكَ وَبِطَاعَتِكَ عَنْ مَعْصِيَتِكَ قَالَ الْفَاكِهِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى بَدَايَةِ الْهَدَايَةِ لِلْفَرَاغِيِّ مَا نَصَّهُ رَأَيْتُ نَقْلًا عَنْ الْعَلَمَةِ ابْنِ أَبِي الصَّنِيفِ فِي كِتَابِهِ رَغَائِبُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَنْ قَالَ هَذَا الدُّعَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَبْعِينَ مَرَّةً لَمْ تَمُضْ عَلَيْهِ جُمُعَتَانِ حَتَّى يَسْتَفْنِي وَذَكَرَ الْفَاكِهِيُّ قَبْلَ هَذَا أَنَّهُ جَاءَ فِي حَدِيثٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْحُسْنِ وَالْفَرَايَةِ وَحَدِيثٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالصَّحَةِ مِنْ حَدِيثٍ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ أَيْضًا بَلْفَظٍ «لَا أَهْلُكَ بِكَلِمَاتٍ لَوْ كَانَ هَلْنِكَ مِثْلُ جَبَلٍ فَبِيرٌ ذُنْبًا أَذَاهُ اللَّهُ تَعَالَى هُنَا اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ» الْإِنْفُ كَرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ.

هـ فَوَيْلٌ: (وَقَبْلُ أَنْ يَتَكَلَّمَ) أَيْ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ اسْتِغْنَالُهُ بِالْقِرَاءَةِ عُذْرًا فِي عَدَمِ رَدِّ السَّلَامِ فِيمَا يَظْهَرُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ الرَّدَّ لَا يَقُوتُ ذَلِكَ لِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ ع ش أَيْ عَيْنًا فَلَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ عَنْ الْبَصْرِيِّ مِنْ عَدَمِ اغْتِيَارِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.



هـ فَوَيْلٌ فِي (سُنِّيٍّ: جَهْرًا) أَيْ لِلْإِمَامِ. هـ فَوَيْلٌ: (وَيُسَنُّ) أَيْ الْجَهْرُ.

(فصل في آدابها والأغسال المستنونة)

(يُسَنُّ الْفُسْلُ لِحَاضِرِهَا) أَي مُرِيدَ حُضُورِهَا، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ لِلأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ وَصَرَفَهَا عَنِ
الْوُجُوبِ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.....

فَصْلٌ فِي آدَابِ الْجُمُعَةِ وَالْأَغْسَالِ الْمُسْتَنَوَةِ

«فَوَدَّ: (وَالْأَغْسَالِ الْمُسْتَنَوَةِ) أَي فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا وَضَابِطُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفُسْلِ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَعَبِّ
كَمَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ أَنَّ مَا شُرِعَ بِسَبَبِ مَاضٍ كَانَ وَاجِبًا كَالْفُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحِيْضِ
وَالنَّفَاسِ وَالْمَوْتِ وَمَا شُرِعَ لِمَعْنَى فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَانَ مُسْتَعَبًّا كَأَغْسَالِ الْحَجِّ وَاسْتِثْنَى الْحَلِيمِيُّ مِنَ
الْأَوَّلِ الْفُسْلَ مِنَ غُسْلِ الْمَيِّتِ قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَكَذَا الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ وَالْإِسْلَامُ نِهَايَةً أَي وَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ
الشَّارِحِ وَلِحَلَّتِي عَانَةً إِلَى الْمَتْنِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَكَذَا إِلَى وَعِنْدَ سَيِّلَانَ الْوَدِيِّ.

«فَوَدَّ (سُي): (لِحَاضِرِهَا) مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ مُقِيمٌ أَوْ مُسَافِرٌ ابْنُ قَاسِمٍ الْغَزَّيُّ. «فَوَدَّ: (أَي)
مُرِيدٌ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَتَّبِعِي إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: حَيْثُ أَمِنَ الْفَوَاتِ، وَكَذَا فِي
الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ بِنْتِ طَهْرٍ الْجُمُعَةِ. «فَوَدَّ: (أَي مُرِيدَ حُضُورِهَا الْإِنْفِ) وَفِي الْعُبَابِ، وَلَوْ امْرَأَةً. اهـ.
وَفِي الرُّوْضِ فَرَعٌ لَا بَأْسَ بِحُضُورِ الْعَجَائِزِ بِأَذْنِ الْأَزْوَاجِ وَلِيَحْتَرِزَنَّ مِنَ الطَّبِيبِ وَالزَّيْنَةِ أَي يُكْرَهَانِ لَهُنَّ.

فَصْلٌ يُسَنُّ الْفُسْلُ الْإِنْفِ

«فَوَدَّ فِي (سُي): (لِحَاضِرِهَا) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَيَخْتَصُّ بَيْنَ يَخْضَرُهَا، وَلَوْ امْرَأَةً قَالَ فِي شَرْحِهِ وَأَنَّهُمْ
تَخْصِيصُهُ بِمَا ذَكَرَ قَوَاتُهُ بِفِعْلِهَا فَيَتَعَلَّرُ قَضَائُهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّبْكِيَّ أَقْنَى بِأَنَّ الْأَغْسَالِ
الْمُسْتَنَوَةَ لَا تُقْضَى مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ لِلْمَوْتِ فَقَدْ فَاتَتْ أَوْ السَّبَبِ فَقَدْ زَالَ وَيُسْتَثْنَى مِنْهُ نَحْوُ دُخُولِ
مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ دُخُولُهُ وَقَدْ يُفْهَمُ كَلَامُهُ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ إِلَى الْآنَ لَمْ يَزَلْ إِذْ لَا يَزُولُ إِلَّا
بِالِاسْتِغْرَارِ بَعْدَ تَمَامِ الدُّخُولِ. اهـ. شَرَحَ الْعُبَابُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَثْنَى نَحْوُ غُسْلِ الْإِفَاقَةِ مِنْ جُنُونِ الْبَالِغِ؛
لِأَنَّهُ لَا حَيْثَمَالِ الْجَنَابَةِ وَذَلِكَ مَوْجُودٌ مَعَ الْفَوَاتِ. نَعَمْ إِنْ حَصَلَتْ لَهُ جَنَابَةٌ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ وَغُتِلَ لَهَا انْقِطَعَتْ
طَلَبُ الْفُسْلِ السَّابِقِ. «فَوَدَّ: (لِحَاضِرِهَا) قَالَ فِي الْعُبَابِ، وَلَوْ امْرَأَةً. اهـ. وَفِي الرُّوْضِ آخِرُ الْبَابِ فَرَعٌ
لَا بَأْسَ بِحُضُورِ الْعَجَائِزِ بِأَذْنِ الْأَزْوَاجِ وَلِيَحْتَرِزَنَّ مِنَ الطَّبِيبِ وَالزَّيْنَةِ أَي يُكْرَهَانِ لَهُنَّ. اهـ. وَصَرَّحَ فِي
شَرْحِهِ بِأَنَّ حُضُورَ الْعَجَائِزِ مُسْتَعَبٌّ، ثُمَّ قَالَ وَخَرَجَ بِالْعَجُوزِ أَيِ غَيْرِ الْمُشْتَهَةِ الشَّابَّةِ وَالْمُشْتَهَةِ فَيُكْرَهُ
لَهُمَا الْحُضُورُ كَمَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ بِزِيَادَةِ وَبِالْإِذْنِ مَا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا فَيَحْرُمُ
حُضُورُهَا مُطْلَقًا وَفِي مَعْنَى الزَّوْجِ السَّيِّدُ اهـ. وَحَيْثُ كَرِهَ الْحُضُورُ أَوْ حَرَّمَ هَلْ يُسْتَعَبُّ الْفُسْلُ فِيهِ نَظَرُ
وَيَتَّبِعُهُ لِي الْآنَ عَدَمَ اسْتِخْبَابِهِ؛ لِأَنَّهَا مَنَهِيَّةٌ عَنِ الْحُضُورِ فَلَا تُؤْمَرُ بِمَا هُوَ مِنْ تَوَابِعِ الْحُضُورِ الْمَنَهِيِّ عَنْهُ
وَقَدْ يُقَالُ: لَا تُؤْمَرُ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْحُضُورُ لِلْجُمُعَةِ وَتُؤْمَرُ بِهِ مِنْ حَيْثُ مُطْلَقُ الْاجْتِمَاعِ كَمَا قَالُوا يُسَنُّ
الْفُسْلُ لِكُلِّ اجْتِمَاعٍ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ اجْتِمَاعٌ مَنَهِيٌّ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِطَلَبِ دَفْعِ الزَّيْجِ الْكَرِهِيِّ عَنْ
الْحَاضِرِينَ، وَإِنْ تَعَدَّى بِالْحُضُورِ.

فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل أفضل، أي فبالسنة أي بما جوزته من الإقتصار على الوضوء أخذ ونعمت الخصلة هي ولكن الفصل معها أفضل ويتنهي لصائم خشي منه مفطر، أولو على قول تركه وكذا سائر الأغسال (وقيل) يُسنُّ الفصل (لكل أحد)، وإن لم يُرد الحضور كالعيد وفرق الأول بأن الزينة ثم مطلوبة لكل أحد وهو من جمليتها بخلافه هنا فإن سبب مشروعيته دفع لريح الكربة عن الحاضرين (ووقته من الفجر) الصادق؛ لأن الأخبار علقته باليوم وفارق غسل العيد بأن صلاحته تفعل أول النهار غالباً فوسّع فيه بخلاف هذا (وتقريبه من ذهابه) إليها (أفضل)؛ لأنه أبلغ في دفع الريح الكربة، ولو تعارض مع التكبير قدمه حيث أمِن الفوات على الأوجه للخلاف في وجوبه ومن ثم كربة تركه وهذا أولى من بحث الأذرع أي أنه إن قل تغير بدنه بركز ولا اغتسل ولا يبطله طرؤ حديث، ولو أكبر (فلان عجز) عن الماء للفصل بطريقه

اهـ. وصرح في شرحه بأن حضور المعاجز مستحب، ثم قال وخروج بالمعجز أي غير المشتهاة الشابة والمشتهاة فيكره لهما الحضور وبالإذن ما إذا كان لها زوج ولم ياذن لها فيحرم حضورها مطلقاً وفي معنى الزوج السيد انتهى وحيث كره الحضور أو حرم هل يستحب الفصل فيه نظر ويوجه لي الآن عدم استحبابه سم عبارة البجيرمي قوله: ليريداً ظاهره، وإن حرم عليه الحضور كذا حليل بغير إذنه وهو متجه، وإن خالف بعض مشايخنا فيه قلوبى وبزماوى وجفتي والمراد به من لم يرد العدم فيشمل ما إذا أطلق بزماوى. اهـ. ة فود: (فيه) أي في طلب الفصل. ة فود: (هي) أي الرخصة وهي الإقتصار على الوضوء. ة فود: (ولكن الفصل معها أفضل) يعني الفصل مع الوضوء أفضل من الإقتصار على الوضوء شيخنا. ة فود: (وفرّق الأول إلخ) ومثله يأتي في التزيين نهاية ومعنى أي يقال يختص هنا بمريد الحضور بخلافه في العيد ش.

فود (سني): (ووقته من الفجر) فلا يجزئ قبله وقيل وقته من نصف الليل كالعيد معني وشويزي. ة فود: (وفارق العيد) أي حيث يجزئ غسله قبل الفجر نهاية. ة فود: (بأن صلاحته إلخ) عبارة النهاية ببقاء أثره إلى صلاة العيد لقرب الزمن وبأنه لو لم يجز قبل الفجر لضاق الوقت وتأخر عن التكبير إلى الصلاة. اهـ. ة فود: (بخلاف هذا) أي فعل صلاة الجمعة. ة فود: (ولو تعارض) أي الفصل. ة فود: (قلتم) أي الفصل ومثله بذله فيما يظهر فإذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم ش وشيخنا. ة فود: (حيث أمِن الفوات) أي فوات الجمعة. ة فود: (على الأوجه) أي وفقاً للزركشي سم. ة فود: (وهذا) أي إطلاق تقديم الفصل على التكبير. ة فود: (ولا يبطله طرؤ حديث إلخ) وفي الباب بعدما ذكر لكن تُسنُّ إعادته انتهى وظاهره سنها في كل من الحديث والجنابة لكن عبارة المجموع

ة فود: (على الأوجه) أي وفقاً للزركشي. ة فود: (ولا يبطله طرؤ حديث، ولو أكبر) عبارة العباب ولا يبطله طرؤ حديث أو جنابة لكن تُسنُّ إعادته اهـ وظاهره سنُّ إعادته فيهما لكن عبارة المجموع مصرية بدم استحبابه للحديث بل مُحتملة لعدم استحبابه للجنابة أيضاً كما بيته الشارح في شرحه وهو كما

السابق في التيمم (تيمم) بنية بدلاً عن الغسل أو بنية طهر الجمعة وقول الشارح تبعاً للإسنوي بنية الغسل مراده نية تحصيل ثوابه وهي ما ذكرته (في الأصح) كسائر الأغسال المسنونة ولأن القصد النظافة والعبادة فإذا فاتت تلك بقيت هذه وهل يذكره ترك التيمم إعطاء له حكم مبدله كما هو الأصل أو لا لقوات الغرض الأصلي فيه من النظافة كل مُحْتَمَل، ولو وُجِدَ ماء يكفي بعض بدنه فظاهر أنه يأتي هنا ما يجيء في غسل الإحرام، ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد أن يتيمم عن حديثه تيمم عن الغسل، فإن اقتصر على تيمم بنيهيهما فقياس ما مر آخر الفصل حصولهما ويَحْتَمَلُ خلافه لِضَعْفِ التيمم (ومن المسنون.....)

مُضَرَّحَةٌ بِعَدَمِ اسْتِحْبَابِ إِعَادَتِهِ لِلْحَدِيثِ بِلِ مُحْتَمَلَةٍ لِعَدَمِ اسْتِحْبَابِهَا لِلْجَنَابَةِ أَيْضًا كَمَا يَبَيِّنُهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَهُوَ كَمَا بَيَّنَّ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اه. ع ش وشيخنا. ه. فود: (بنية) أي التيمم ع ش. ه. فود: (بدلاً عن الغسل) أي فيقول نَوَيْتُ التَّيْمُمَ بدلاً عن غُسلِ الْجُمُعَةِ شَيْخُنَا زَادَ الْقُلُوبِيُّ وَالزُّمَارِيُّ وَلَا يَكْفِي نَوَيْتُ التَّيْمُمَ عَنِ الْغُسْلِ لِعَدَمِ ذِكْرِ السَّبَبِ كَسَائِرِ الْأَغْسَالِ اه. أي بخلاف نَوَيْتُ التَّيْمُمَ عَنِ غُسلِ الْجُمُعَةِ فَيَكْفِي كَمَا يَأْتِي آتِياً. ه. فود: (أو بنية طهر الجمعة) أي بآن يَقُولُ نَوَيْتُ التَّيْمُمَ لِطَهْرِ الْجُمُعَةِ وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى نِيَّةِ الطَّهْرِ بِدُونِ ذِكْرِ التَّيْمُمِ ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْقُلُوبِيِّ وَكَذَا فِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الزُّمَارِيِّ وَيَكْفِي نَوَيْتُ التَّيْمُمَ لِطَهْرِ الْجُمُعَةِ أَوْ لِلْجُمُعَةِ أَوْ لِلصَّلَاةِ أَوْ عَنِ غُسلِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَلَاظِ الْبَدْلِيَّةَ. اه. ه. فود: (مراده بنية تحصيل الفخ) الْأَقْرَبُ أَنْ يُؤَوَّلَ بِأَنْ مُرَادَهُ بِنْيَةُ التَّيْمُمِ بَدَلًا عَنِ الْغُسْلِ بِصُرْفٍ.

ه. فود: (تلك) أي النظافة. ه. فود: (هذه) أي العبادة. ه. فود: (كل مُحْتَمَل) وَالْأَقْرَبُ الْكِرَاهَةُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَدْلِ أَنْ يُعْطَى حُكْمُ مُبْدَلِهِ إِلَّا لِمَانِعٍ وَلَمْ يَوْجَدْ ع ش عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَيُكْرَهُ تَرْكُ التَّيْمُمِ كَمَا قَالَ الْقُلُوبِيُّ وَالشُّوْبَرِيُّ وَغَيْرُهُمَا اه. ه. فود: (ما يجيء في غسل الإحرام) وَنَفْسُهُ هُنَاكَ فَالَّذِي يُتَجَهَّأُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَبْدُو تَغْيِيرُ أَزَالَهُ بِهِ وَإِلَّا، فَإِنْ كَفَى الْوُضُوءُ تَوْضُؤًا بِهِ وَلَا غَسَلَ بِهِ بَعْضَ أَغْضَاءِ الْوُضُوءِ وَحَيْثُ يُزَيِّدُ أَنْ نَوَى الْوُضُوءَ تَيْمُمًا عَنْ بَاقِيهِ غَيْرِ تَيْمُمِ الْغُسْلِ وَلَا كَفَى تَيْمُمُ الْغُسْلِ، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ عَنْ أَغْضَاءِ الْوُضُوءِ غَسَلَ بِهِ أَعَالِي بَدْنِهِ اه. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْوُضُوءِ الْمُسْنُونِ فَلَا يُقَالُ: إِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ يَبْدُو تَغْيِيرُ أَزَالَهُ تَقْدِيمُ ذَلِكَ عَلَى الْوُضُوءِ الْوَاجِبِ وَلَيْسَ مُرَادًا ع ش. ه. فود: (بنيهيهما) خَرَجَ مَا لَوْ نَوَى أَحَدُهُمَا فَقَطَّ فَلَا يَحْصُلُ الْآخَرُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ آخِرَ الْغُسْلِ سَم. ه. فود: (فقياس ما مر آخر الغسل حصولهما) هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا نُقِلَ عَنْ إِفْتَاءِ م ر ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ عَنِ الشُّوْبَرِيِّ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ بَرَاءَةً طَوِيلًا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالَّذِي انْحَطَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ أَنَّهُ يَكْفِي عَنْهُمَا تَيْمُمٌ وَاحِدٌ اه.

ه. فود: (من المسنون الفخ) أَفْتَى الشُّبَكِيُّ بِأَنَّ الْأَغْسَالِ الْمُسْنُونَةَ لَا تَقْضَى مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ لِلزَّوْقِ فَقَدْ فَاتَتْ أَوْ لِلسَّبَبِ فَقَدْ زَالَتْ وَيُسْتَشْنَى مِنْهُ نَحْوُ دُخُولِ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ دُخُولُهُ أَنْتَهَى شَرْحُ

بَيِّن. ه. فود: (بنيهيهما) خَرَجَ مَا إِذَا نَوَى أَحَدُهُمَا فَقَطَّ فَلَا يَحْصُلُ الْآخَرُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ آخِرَ الْغُسْلِ.

غُسْلُ الْعِيدِ) إِمَّا مَرَّةً (وَالْكُشُوفِ) الشَّامِلِ لِلْكُشُوفِ (وَالِاسْتِسْقَاءِ) لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهَا وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِأَوَّلِ الْكُشُوفِ وَإِرَادَةُ الْجَمْعِ لِصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ (و) الْغُسْلُ (لِغَائِلِ الْمَيِّتِ) الْمُسْلِمِ وَغَيْرِهِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ» وَصَرَّفَهُ عَنِ الْوُجُوبِ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ «لَيْسَ

الْمُبَابِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنْتَى نَحْوُ غُسْلِ الْإِفَاقَةِ مِنْ جُنُونِ الْبَالِغِ نَعَمْ إِنْ حَصَلَتْ لَهُ جَنَابَةٌ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ وَاغْتَسَلَ لَهَا انْقَطَعَ طَلَبُ الْغُسْلِ السَّابِقِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش عبارة النهاية، ولو فاتت هذه الأغسال لم تقض. اهـ. قال ع ش نَقَلَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الطَّنْدَنَانِيِّ أَنَّ غُسْلَ الْعِيدِ يَخْرُجُ بِخُرُوجِ الْيَوْمِ وَغُسْلُ الْجُمُعَةِ يَقُوتُ بِقَوَاتِ الْجُمُعَةِ وَنَقَلَ شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ عَنْ بَعْضِ مُشَايِخِهِ أَنَّ غُسْلَ غَائِلِ الْمَيِّتِ يَنْقُضِي بِنَيْتِ الْإِعْرَاضِ عَنْهُ أَوْ بِطَوِيلِ الْفَضْلِ انْتَهَى وَقِيَاسُ مَا قَدَّمَهُ فِي سُنَّةِ الْوُضُوءِ اعْتِمَادُ هَذَا وَيَتَّبِعِي أَنْ غُسْلَ نَحْوِ الْفَضْدِ وَالْجَمَامَةِ كَغُسْلِ غَائِلِ الْمَيِّتِ. اهـ.

• فَوَيْ (سُنِّي): (غُسْلُ الْعِيدِ) أَيِ الْأَضْعَفِ وَالْأَكْبَرِ نِهَآيَةً. • فَوَيْ: (إِمَّا مَرَّةً) لَعَلَّهُ أَرَادَ مَا مَرَّ فِي شَرْحِ قَبْلِ يُسْنُ كُلِّ أَحَدٍ لِكَيْتَ حُكْمُهُ لَا عِلَّتُهُ. • فَوَيْ: (لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ الْخ) قَضَيْتُ هَذَا التَّغْلِيلَ اخْتِصَاصُ الْغُسْلِ بِالْمُصَلِّي جَمَاعَةً. وَقَضَيْتُ الْمَتْنِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الثَّلَاثَةِ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَنْ يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ: لَا فَرْقَ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَ ش. • فَوَيْ: (وَإِرَادَةُ الْجَمْعِ الْخ) لَعَلَّ هَذَا فِي غَيْرِ مَنْ أَرَادَ الْإِنْفِرَادَ بِهَا سَمٍ.

• فَوَيْ (سُنِّي): (وَلِغَائِلِ الْمَيِّتِ) أَيِ أَوْ مَيِّتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَصَرَّحَ بِهِ التَّائِيْرُ الطَّبْلَاوِيُّ أَيُّ، وَلَوْ شَهِدًا، وَإِنْ ازْتَكَبَ مُحَرَّمًا وَسَوَاءٌ كَانَ الْغَائِلُ وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا حَيْثُ بَاشَرُوا كُلَّهُمُ الْغُسْلُ بِخِلَافِ الْمُعَاوَنِينَ بِمَنَاقِلَةِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مُبَاشَرَةٍ كُلِّ مِنْهُمْ جَمِيعَ بَدَنِهِ أَوْ بَعْضَهُ كَيْدَهُ مَثَلًا بِلِ ظَاهِرِهِ أَيْضًا أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْجُودُ مِنْهُ إِلَّا الْعُضْوُ الْمَذْكُورُ قَطُّ وَغَسَلُوهُ وَهُوَ قَرِيبٌ عَ ش. • فَوَيْ: (الْمُسْلِمِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْمُنْفِي وَإِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَآكَدَهَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: مَا لَمْ يُحْتَمَلْ إِلَى أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ: وَأَذَانٌ وَذُخُولٌ مَسْجِدٍ وَقَوْلُهُ: وَلِيُلَوِّغَ بِالْسَّنِّ وَقَوْلُهُ: وَكَذَا إِلَى وَعِنْدَ.

• فَوَيْ: (الْمُسْلِمِ الْخ) وَسَوَاءٌ كَانَ الْغَائِلُ طَاهِرًا أَمْ لَا كَحَائِضٍ كَمَا يُسْنُ الْوُضُوءُ مِنْ حَمَلِهِ أَيِ إِرَادَةِ حَمَلِهِ لِيَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ نِهَآيَةً زَادَ الْمُفْنِي وَقِيلَ يُتَوَضَّأُ مِنْ حَمَلِهِ أَيِ بَعْدَهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَيُسْنُ الْوُضُوءُ مِنْ مَسِّهِ. اهـ. • فَوَيْ: (وْغَيْرِهِ) أَيُّ، وَإِنْ حُرِّمَ الْغُسْلُ كَالشَّهِيدِ أَوْ كُرَّةً كَالْحَرْبِيِّ بُجَيْرِمِي. • فَوَيْ: (مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ) بَقِيَّةُ الْخَبَرِ «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» وَهَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْوُضُوءَ بَعْدَ

• فَوَيْ فِي (سُنِّي): (غُسْلُ الْعِيدِ وَالْكُشُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَعَلَتْ الثَّلَاثَةُ قُرَادَى، وَإِنْ ائْتَمَرَ التَّغْلِيلُ بِخِلَافِهِ. • فَوَيْ: (وَإِرَادَةُ الْجَمْعِ) لَعَلَّ هَذَا فِي غَيْرِ مَنْ أَرَادَ الْإِنْفِرَادَ بِهَا. • فَوَيْ: (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ») بَقِيَّةُ الْخَبَرِ «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ أَيِ نَذْبًا. اهـ. وَهَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْوُضُوءَ بَعْدَ الْحَمْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ أَوْ قَبْلَهُ وَالْمَعْنَى مَنْ أَرَادَ حَمْلَهُ فِيهِ نَظَرَ فَلْيُرَاجِعْ وَبِإِذَا الرُّوْضِ وَالْغُسْلُ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ سُنَّةٌ كَالْوُضُوءِ مِنْ مَسِّهِ اهـ وَفِي شَرْحِهِ فِي قَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ: «وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» وَقِيَاسُ بِالْحَمْلِ الْمَسِّ اهـ.

عليكم في غُسلِ مَيِّكُمْ غُسلًا إذا غَسَلْتُمُوهُ، وقيسَ بِمَيِّتِنَا مَيِّتٌ غيرُنا. (و) غُسلُ (المَجْنُونِ والمُغْمَى عليه إذا أفاقا)؛ لأنَّهُ ﷺ كان يُغْمَى عليه في مرضِ موته، ثُمَّ يَفْتَسِلُ وقيسَ به المَجْنُونُ بل أولى لأنَّهُ مَظِنَّةٌ لِإِنْزَالِ المَنِيِّ وَلَمْ يُلْحَقْ بالنَّوْمِ في كونه مَظِنَّةً لِلْحَدِيثِ؛ لأنَّهُ لا أَمَارَةَ عليه وهنا خُرُوجُ المَنِيِّ يُشَاهَدُ فإذا لم يَزَلْ لم يُوجَدِ مَظِنَّةٌ وَيُنَوِي هنا رَفَعَ الجَنَابَةَ؛ لأنَّ غُسلَهُ

الحَمْلُ كما هو ظاهرُ اللَّفْظِ أو قَبْلَهُ وَمَغْنَى الحديثِ وَمَنْ أَرَادَ حَمْلَهُ كما جَرى عليه التَّهَابَةُ أي والمُغْمَى فيه نَظَرٌ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّ الوُضوءَ بَعْدَ الحَمْلِ كما آتاه بَعْدَ المَسِّ وأيضًا ظاهرُ فَلْيُفْتَسِلْ في الحديثِ أَنَّ الإِفْخَالَ بَعْدَ تَفْسِيلِ المَيِّتِ سم على حَجٍّ. اه. ع ش عبارةُ البَجَرِيِّ وَأَصْلُ طَلَبِ الغُسْلِ مِنْ غاسِلٍ المَيِّتِ إِزَالَةُ ضَعْفِ بَدَنِ الغاسِلِ بِمُعَالَجَةِ جَسَدِ خَالٍ عَنِ الرُّوحِ وَلِلذَلِكَ يُتَذَبُّ الوُضوءُ مِنْ حَمْلِهِ لَكِنْ بَعْدَهُ وَيُتَذَبُّ الوُضوءُ قَبْلَهُ أَيْضًا لِيَكُونَ حَمْلُهُ على طَهَارَةٍ. اه.

❦ قولُ (سُي): (والمَجْنُونُ والمُغْمَى عليه إلخ) شَمِلَ كَلَامُهُمْ هذا غيرَ البالغِ أَيْضًا نِهَابَةً قال ع ش قَضِيَّتُهُ مع قولِهِ الآتِي وَيُنَوِي هنا رَفَعَ الجَنَابَةَ أَنَّ غيرَ البالغِ أَيْضًا يَتَوَي رَفَعَ الجَنَابَةَ، وَإِنْ قُطِعَ بِانْتِفَائِهَا مِنْهُ لِيَكُونَ ابنُ ثَمَانٍ مِنَ السَّنَنِ مَثَلًا وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّبِيَّ يَتَوَي الغُسْلَ مِنَ الإِفْخَاقَةِ وَفِي شَرْحِ الخطِيبِ على الغَايَةِ أَنَّ البالغَ يَتَوَي رَفَعَ الجَنَابَةَ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ فَإِنَّهُ يَتَوَي السَّبَبَ ع ش وَيَأْتِي عَنْ سَمِ والبَصْرِيِّ والمُغْمَى ما يوافقه في الصَّبِيِّ.

❦ قولُ (سُي): (والمُغْمَى عليه إلخ) يَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ السَّكْرَانُ فَيَتَذَبُّ لَهُ الغُسْلُ إِذَا أَفَاقَ بَلْ قَدْ يَدْعِي دُخُولَهُ فِيهِ مَجَازًا ع ش. ❦ قولُ (سُي): (إذا أفاقا) أي وَلَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْهُمَا إِثْرَالٌ وَنَحْوُهُ وَمَا يُوْجِبُهُ وَالْأَوَّلُ وَجِبَ الغُسْلُ مُغْنَى وَنِهَابَةً. ❦ فَوَدَّ: (لأنَّهُ إلخ) أي الجُنُونُ عبارةُ التَّهَابَةِ والمُغْمَى لِمَا قِيلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ قُلٌّ مَنْ جُنَّ إِلَّا وَانْزَلَ. اه. ❦ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُلْحَقْ بالنَّوْمِ إلخ) أي لَمْ يُجْعَلِ الجُنُونُ مَظِنَّةً لِلْجَنَابَةِ كما جُعِلَ النَّوْمُ مَظِنَّةً لِلْحَدِيثِ وَضَمِيرُ كَوْنِهِ لِلنَّوْمِ وَعَلَيْهِ لِلْحَدِيثِ كَرُدِّي عبارةُ سَمِ قولُهُ: وَلَمْ يُلْحَقْ بالنَّوْمِ إلخ أي حَتَّى يَجِبَ الغُسْلُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ خُرُوجُ المَنِيِّ. اه. ❦ فَوَدَّ: (لا أَمَارَةَ عليه) أي على خُرُوجِ الرِّيحِ نِهَابَةً وَمُغْنَى. ❦ فَوَدَّ: (فإذا لم يَزَلْ إلخ) أي المَنِيِّ. ❦ فَوَدَّ: (وَيُنَوِي هنا رَفَعَ الجَنَابَةَ) أي فِي غُسْلِ الجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ وَهَلْ هِيَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِخْبَابِ مَحَلٌّ تَأَمُّلٍ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الآتِي مَا لَمْ يَحْتَمِلْ وَقُوعَ جَنَابَةٍ مِنْهُ إلخ بَصْرِيٌّ. ❦ فَوَدَّ: (وَيُنَوِي هنا إلخ) ظاهرُهُ وَجُوبًا

❦ فَوَدَّ: (وَقَيْسَ إلخ) يَفْتَضِي أَنَّ الوُضوءَ بَعْدَ الحَمْلِ كما آتاه بَعْدَ المَسِّ لا قَبْلَهُ كما هو ظاهرُ وَفِي شَرْحِ م ر وَمَنْ حَمَلَهُ أي أَرَادَ حَمْلَهُ. اه. فَلَئِنْ أَجَعُ وَظَاهِرُ قولِهِ فِي الحديثِ فَلْيُفْتَسِلْ أَنَّ الإِفْخَالَ بَعْدَ تَفْسِيلِ المَيِّتِ. ❦ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُلْحَقْ بالنَّوْمِ في كَوْنِهِ مَظِنَّةً لِلْحَدِيثِ) أي حَتَّى يَجِبَ الغُسْلُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ خُرُوجُ المَنِيِّ. ❦ فَوَدَّ: (وَيُنَوِي هنا رَفَعَ الجَنَابَةَ إلخ) ظاهرُهُ وَجُوبًا حَتَّى لَا يُجْزَى فِي السَّيِّئَةِ غَيْرِ هَذِهِ التِّيَّةِ م ر قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ الغُسْلُ لِمَنْ لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ إِثْرَالٌ كَالصَّبِيِّ المَجْنُونِ إِذَا أَفَاقَ. اه. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّبِيَّ لَا يَحْتَمِلُ الْإِنْزَالَ وَحَبِيذٌ يَلْزُمُ أَنْ لَا تَتَّعَيَّنَ نِيَّةُ رَفَعَ الجَنَابَةَ فِي حُصُولِ هَذَا الغُسْلِ بَلْ لَا تَجُوزُ

لا حتمالها كما تقرر ويجزئه بفرض وجودها إذا لم يبين الحال أحدًا مما مر في وضوء الاحتياط (و) غسل الكافر إذا أسلم أي بعد إسلامه للأمر به صححه ابن جبان وغيره ولم يجب لأن

حتى لا يجزئ في السنة غير هذه التية قال في شرح العباب على أنه يشرع الفسل لمن لا يتصور منه إنزال كالصبي المجنون إذا أفاق انتهى ومعلوم أنه لا وجه لاعتينها له في حصول هذا الفسل بل لا تجوز، والحاصل أن الصبي يثوي الفسل من الإفاقة والبالغ يثوي هذا أو رقع الجنابة أو نحو رقع الحدث من كل ما يكفي لرفع الجنابة سم على حج. اه. ع. ش. ة. فود: (رفع الجنابة) أي أو نحو.

ة. فود: (ويجزئه) أي الفسل. ة. فود: (بفرض وجودها) أي الجنابة. ة. فود: (إذا لم يبين الحال إلخ) وهل يرتفع به الحدث الأصغر أو لا لأن غسله للإحتياط والحدث الأصغر محقق فلا يرتفع بالمشكوك فيه والأقرب الثاني لما ذكر ع. ش. ة. فود: (وغسل الكافر إلخ) ويسر غسله بماء ويسر وأن يخلق رأسه قبل غسله وظاهر إطلاقهم عدم الفرق بين الذكر وغيره وهو محتمل ويحتمل أن محل نذبه للذكر المحقق وأن السنة للمرأة والخشى التقصير كالحج وعلى الأول يكون نذب الحلقي هنا لغير الذكر مستثنى من كراهته له وقياس ما سباني في الحج نذب إمرار الموصى على رأس من لا شعر به نهاية عبارة سم قال في شرح العباب: وإطلاق حلقي رأس الكافر يشمل رأس الأنثى وله وجه نظرًا لمصلحة إلقاء شعر الكفر، وإن سلم أن الحلقي مثله في حقها فتستثنى هذه الحالة لما ذكر وأما حلقي لحيه الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا اه. قال ع. ش. فود: م ر قبل غسله أي لا بقده كما وقع لبعضهم، وقال م ر إن حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلقي أي لترتفع الجنابة عن شعره ولا بقعد الحلقي لأنه أنظف لإريه سم على المنهج وقوله: م ر عدم الفرق بين الذكر وغيره مقتد وقوله: م ر وعلى الأول أي عدم الفرق وظاهر كلامهم اختصاص الحلقي بشعر الرأس وإنما لم يتعد لشعر الوجه لما في إزالتها من المثلة ولا كذلك الرأس لشعره ع. ش.

ة. فود (س): (إذا أسلم) أي ولم يسبق منه نحو جنابة ولا فيجب غسله نهاية ومثني ويأتي في الشرح مثله. ة. فود: (أي بعد إسلامه) إلى قول المتن وأكدها في المثني إلا قوله: ما لم يمتثل إلى أما إذا وقوله: وأذا ودخول مسجد وقوله: وفيه نظر إلى ولحلقي عانة وقوله: وكذا إلى وعند كل وقوله: أو نحو قصيد.

بل تحصل سته بنية سبه أيضًا بأن يثوي الفسل من الإفاقة فيكون الحاصل أن الصبي يثوي الفسل من الإفاقة والبالغ يثوي هذا أو رقع الجنابة إن لم يردوا بأنه يثوي رقع الجنابة تعين ذلك كما هو ظاهر العبارة لكن لا وجه لاعتينها إن قالوا بمشروعية هذا الفسل لمن لا يتصور منه إنزال. ة. فود: (رفع الجنابة) يتبني أو نحو رقع الحدث من كل ما يكفي لرفع الجنابة.

ة. فود (س): (والكافر إذا أسلم) قال في العباب وحلقي رأسه قبل غسله قال في شرحه لا بقده كما في الجواهر عن النص خلافًا لمن وهم فيه. اه. ويحتمل حمل الأول على ما إذا لم يكن عليه جنابة، والثاني على ما إذا كانت عليه لترتفع عن الشعر أيضًا ويحتمل ترجيح الأول مطلقًا إذ لا اختيار بشعر

كثيرين أسلموا ولم يؤمروا به ويتوهم هنا سببه كسائر الأغسال إلا غسل ذنك كما مر ما لم يحتفل وقوع جنابة منه قبل فتصم ندبا إليها نية رفع الجنابة كما هو ظاهر، أما إذا تحقق وقوعها منه قبل فيلزمه الغسل، وإن اغتسل في كفره ليطلان نيته (وأغسال الحج) الشامل للعمرة الآتية وغسل اعتكاف وأذان ودخول مسجد وحرم المدينة ومكة لإحلال ولكل ليلة من رمضان، قال الأذرعى إن حضر الجماعة وفيه نظره؛ لأنه لحضور الجماعة لا يختص بـ رمضان فتصمهم عليه دليل على نده، وإن لم يحضرها لشرف رمضان.....

• فؤد: (ويتوهم هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة سم. • فؤد: (الآ غسل ذنك) أي المنجون والمغمى عليه كزدي عبارة المغمى إلا الغسل من الجنون فإنه يتوهم الجنابة وكذا المغمى عليه ذكره صاحب الفروع ومحل هذا إذا جن أو أغمى عليه بعد البلوغ أما إذا جن أو أغمى عليه قبل بلوغه، ثم أفاق قبله فإنه يتوهم السبب كغيره اه وتقدم عن سم وع ش مثله. • فؤد: (كما مر) أي في قوله ويتوهم هنا رفع الجنابة. • فؤد: (ما لم يحتفل إلخ) متعلق بقوله ويتوهم هنا سببه إلخ وتقيده. • فؤد: (وقوع جنابة) أي أو نحوها. • فؤد: (إليها) أي نية السبب. • فؤد: (نية رفع الجنابة) أي ونحو رفع الحديث كما مر عن سم آفا. • فؤد: (وقوعها) أي أو وقوع الحيض سم. • فؤد: (فيلزمه الغسل) ويؤدب غسل آخر للإسلام ما لم يتوهم مع غسل الجنابة ع ش ويؤجيم. • فؤد: (الشامل إلخ) صفة الحج. • فؤد: (الآتية) صفة الأغسال سم. • فؤد: (وغسل اعتكاف وأذان ودخول مسجد إلخ) أي قبلها ع ش. • فؤد: (لإحلال) أي وأما المحرم فداخل في قوله وأغسال الحج سم. • فؤد: (ولكل ليلة إلخ) ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطلوع الفجر ع ش. • فؤد: (وفيه نظره إلخ) والأوجه الأخذ بإطلاقهم نهاية فلا يتقيد بمرید الجماعة؛ لأن الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به. • فؤد: (لأنه لحضور الجماعة إلخ) ويشمل ذلك قوله: الآتي وعند كل مجمع إلخ لكن يشكل كل هذا على قوله م ر الآتي أما الغسل للصلوات الخمس فغير مستحب إلخ فإنه شامِل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتأمل إلا أن يقال مراده م ر أن الغسل لا يسُن لها من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنه لها من حيث الجماعة ع ش أقول وهذا المراد على فرض تسليبه يتبقي تقيده بما إذا تغير جسده بالفعل بين كل صلاتين.

الكفر وإطلاق خلق رأس الكافر يشمل خلق رأس الأثني وله وجه نظره لصلحة إلقاء شعر الكفر، وإن سلم أن الحلق مثله في حقها فتشتمل هذه الحالة إما ذكر وأما خلق لحية الذكر فالظاهر أنه غير مطلوب هنا والفرق أن غير اللحية مما يطلب إزالة شعره في الجملة بخلافها وأنه قبل بحزمة إزالة شعر اللحية بخلاف غيرها اه. • فؤد: (ويتوهم هنا سببه) ظاهره وجوب ذلك في حصول هذه السنة.

• فؤد: (أما إذا تحقق وقوعها) أي أو وقوع الحيض. • فؤد: (الآتية) صفة الأغسال. • فؤد: (لإحلال) أي وأما المحرم فداخل في قوله وأغسال الحج. • فؤد: (لحضور الجماعة) شامِل لجماعة النهار وغير رمضان وقضية ذلك سن الغسل لجماعة كل من الخمس فليراجع.

ولخلق عانة أو تنف إبط كما صَحَّ عن ابني عُمَرَ وَعَيَّاسٍ رضي الله عنهما وليلوغ بالسُنَّ ولجمامة أو نحو
فصلد ولخروج من حمامٍ ولتَغْيِيرِ الجسد وكذا عند كُلِّ حالٍ يقتضي تَغْيِيرَهُ وعند كُلِّ مجمعٍ
من مجاميع الخيرٍ وعند سَيِّلانِ الودِي (وأكْذُها غُسْلُ غايِلِ المَيِّتِ) للخلافِ في وجوبهِ ويُؤْخَذُ
منه كراهةٌ تركه أَيْضاً (ثُمَّ) غُسْلُ (الْجُمُعَةِ) وَعَكْسُهُ الْقَدِيمُ) فقال: إِنَّ غُسْلَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْهُ
لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ فِيهِ مَعَ الْخِلَافِ فِي وَجوبِهِ أَيْضاً، واسْتَشْكِلَ بَأَنَّ الْقَدِيمَ يرى وجوبَ غُسْلِ
غايِلِ المَيِّتِ وَسُنَّةُ غُسْلِ الْجُمُعَةِ فَكَيْفَ تُفَضَّلُ سُنَّةٌ عَلَى وَاجِبٍ وَرُدُّ بَأَنَّ لَهُ قَوْلًا.....

فَوَدَّ: (وَلِخْلَقِ عَانَةٍ الْخ) أَي كَلًّا أَوْ بَعْضًا ش. هـ فَوَدَّ: (أَوْ تَنْفَ إِبط) وَيُقَاسُ بِهِ نَحْوُ قَصِّ الشَّارِبِ
نِهَائَةً. هـ فَوَدَّ: (وَلِخْرُوجٍ مِنْ حَمَّامٍ) أَي عِنْدَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَزَّ نِهَائَةً وَمُنْفًى أَيْ بِمَاءٍ بَارِدٍ كَمَا
فِي فَتَاوَى شَيْخِنَا حَجَّ سَم. عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَوْلُهُ: م ر عِنْدَ إِرَادَةِ الْخُرُوجِ يُقِيدُ أَنَّهُ يَفْتَسِلُ دَاخِلَ الْحَمَّامِ
وَعَلَيْهِ فَلَوْ اغْتَسَلَ مِنَ الْحَنَظَةِ مَثَلًا، ثُمَّ اتَّصَلَ بِغُسْلِهِ الْخُرُوجُ لَا يَطْلُبُ مِنْهُ غُسْلُ آخَرُ ش.
هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا كُلُّ حَالٍ يَفْتَضِي الْخ) هَلِ الْغُسْلُ حَبِيبٌ عِنْدَ إِرَادَةِ الشُّرُوعِ فِيهِ أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ لَعَلَّ
الْأَوَّلَ أَقْرَبُ وَالْآخِرُ مُسْتَفْتًى عَنْهُ بِمَا قَبْلَهُ بَصْرِيٌّ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ أَقْصَا نِهَائِهِ وَالْمُنْفًى عَلَى مَا قَبْلَهُ أَنَّ
الْأَقْرَبَ الثَّانِي. هـ فَوَدَّ: (وَعِنْدَ كُلِّ مَجْمَعٍ مِنْ مَجَامِيعِ الْخَيْرِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَابِ أَيْ الْاجْتِمَاعِ عَلَى
مُبَاحٍ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ عَلَى مَعْصِيَةٍ لَا حُرْمَةَ لَهُ انْتَهَى. سَم عَلَى حَجٍّ وَمِنْ الْمُبَاحِ الْاجْتِمَاعُ فِي
الْفَهْوَةِ الَّتِي لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَى أَمْرِ مُحَرَّمٍ، وَلَوْ كَانَ الدَّاجِلُ مِمَّنْ لَا يَلِيقُ بِهِ دُخُولُهَا كَعَظِيمٍ مَثَلًا، ثُمَّ يَتَّبِعِي
أَنَّ هَذِهِ الْأَغْسَالُ الْمُسْتَحَبَّةُ إِذَا وَجَدَ لَهَا أَسْبَابَ كُلِّ مِنْهَا يَفْتَضِي الْغُسْلُ كَالْإِذَافَةِ مِنَ الْجُنُونِ مَثَلًا وَخَلَقِ
الْعَانَةُ وَتَنْفَ الْإِبطِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ يَكْفِي لَهَا غُسْلٌ وَاجِدٌ لِنِدَاخْلِهَا لِكُونِهَا مَسْنُونَةً وَأَنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَ لِيَعْصِيهَا،
ثُمَّ طَرَأَ غَيْرُهُ تَعَدَّدَ الْغُسْلُ بِعَدَدِ الْأَسْبَابِ، وَإِنْ تَقَارَبَتْ وَكَالْغُسْلِ الثَّيْمُ فِي ذَلِكَ وَيُؤَيَّدُ مَا ذُكِرَ مِنْ تَعَدُّدِ
الْغُسْلِ وَالثَّيْمُ بِعَدَدِ الْأَسْبَابِ أَنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَ لِلْعَمِيدِ قَبْلَ الْفَجْرِ لَا يَنْقُطُ بِذَلِكَ غُسْلُ الْجُمُعَةِ بَلْ يَأْتِي بِهِ
بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ ش. هـ فَوَدَّ: (وَعِنْدَ سَيِّلانِ الْوَدِي) أَمَّا الْغُسْلُ لِلصَّلَاةِ الْخَمْسِ فَغَيْرُ مُسْتَحَبٍّ كَمَا
أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رحمته الله تعالى لِشِدَّةِ الْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ فِيهِ نِهَائَةً وَمُنْفًى قَالَ ع ش الْمُنْبَازُ أَنَّهُ لَا
يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لَهَا، وَإِنْ فُعِلَتْ فِي جَمَاعَةٍ لَكِنْ كَتَبَ سَم عَلَى قَوْلِي حَجٍّ وَلِكُلِّ مَجْمَعٍ الْخ مَا نَعَهُ هَلْ،
لَوْ لِجَمَاعَةٍ كُلِّ مِنَ الْخَمْسِ. اهـ. وَعُلِمَ رَدُّهُ مِنَ الْمُتَبَاذِرِ الْمَذْكُورِ قَلِيلًا جَمْعٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. اهـ.

فَوَدَّ (سَيِّ): (وَأَكْذُهَا الْخ) أَي فِي الْجَدِيدِ نِهَائَةً. هـ فَوَدَّ: (فَكَيْفَ تُفَضَّلُ سُنَّةُ الْخ) مَا الْمَانِعُ فَإِنَّ لِذَلِكَ
نَظَائِرَ سَم. هـ فَوَدَّ: (وَرُدُّ بَأَنَّ لَهُ الْخ) حَاصِلُ هَذَا اخْتِلَافِ الْقَدِيمِ فِي وَجوبِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ، وَمُجَرَّدُ هَذَا
لَا يَذْفَعُ الْإشْكَالَ بِالْكَلِّيَّةِ إِلَّا إِنْ اخْتَلَفَ أَيْضًا فِي وَجوبِ غُسْلِ غايِلِ المَيِّتِ إِذْ لَوْ جَزَمَ بِوُجوبِهِ وَاخْتَلَفَ

فَوَدَّ: (وَعِنْدَ كُلِّ مَجْمَعٍ الْخ) هَلْ، لَوْ لِجَمَاعَةٍ كُلِّ مِنَ الْخَمْسِ وَعِبَارَةُ الْبَابِ وَلِكُلِّ اجْتِمَاعٍ قَالَ فِي
شَرْحِهِ أَيْ عَلَى مُبَاحٍ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ عَلَى مَعْصِيَةٍ لَا حُرْمَةَ لَهُ الْخ. اهـ. فَوَدَّ: (فَكَيْفَ تُفَضَّلُ
سُنَّةٌ عَلَى وَاجِبٍ) مَا الْمَانِعُ فَإِنَّ لِذَلِكَ نَظَائِرَ. هـ فَوَدَّ: (وَرُدُّ بَأَنَّ لَهُ قَوْلًا الْخ) حَاصِلُ هَذَا اخْتِلَافِ الْقَدِيمِ

فيه بوجوب غسل الجمعة أيضًا (قلت القديم هنا أظهر وزججه الأكثرون وأحاديثه صحيحة كثيرة وليس للجديد) في أفضلية غسل الميت على غسل الجمعة (حديث صحيح والله أعلم) أي متفق على صحته فلا يراد خيّر من غسل ميتا، وإن صحح له بعض الحفاظ مائة وعشرين

في وجوب غسل الجمعة لم يخل تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الإشكال سم عبارة البصري قد يقال قول المصنف: (قلت القديم إلخ) إن فرغ على قول الاستحباب وزد الإشكال أو على الثاني فكذلك؛ لأن الظاهر من كلامهم أن القديم يرى تقديم غسل الجمعة مطلقا. اهـ.
 فؤد: (فيه) يعني عنه ما بغده.

فؤد (سني): (وأحاديثه) أي غسل الجمعة نهاية ومغني.

فؤد: (في أفضلية غسل الميت إلخ) عبارة المحلّي من الأحاديث الطالية لغسل غاسل الميت اهـ قال في شرح المقاب وسكتوا عن ترتيب البقية ويظهر أن الأولى منها ما اختلف في وجوبه، ثم ما صح حديثه، فإن استوى اثنان أو أكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل قدم ما كثرت أخباره الصحيحة، ثم ما كان التفع متعديا فيه أكثر وكذا يقال في مسنتين ضعف دليلهما فيقدم ما نفعه أكثر انتهى سم وعكس الثلاثة الأول النهاية فقال الأفضل بعدهما ما كثرت أحاديثه، ثم ما اختلف في وجوبه، ثم ما صح حديثه، ثم ما كان نفعه متعديا فيه أكثر. اهـ. قال ع ش قوله: م ما كثرت أحاديثه إلخ لعل وجه تقديمه على غيره أنهم قدموا غسل الجمعة لكثرة أحاديثه فأشتر باتهم يقدمون ما كثرت أحاديثه على غيره، ثم قال فلو اجتمع غسلاي اختلف في وجوب كل منهما قدم ما القول بوجوبه أقوى، فإن استويا تعارضا فيكونان في مرتبة واحدة. اهـ.

فؤد (سني): (وليس للجديد إلخ) لا يخلو عن مسامحة إذ ليس في شيء من الأحاديث التضييع بتفضيل أحدهما على الآخر ويجاب بأن مقصود المصنف أن كثرة الأحاديث الصحيحة في أحد الجائزين مشيرة برجحانه بصري. فؤد: (غسل الميت) هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت سم.

في وجوب غسل الجمعة ومجرد هذا لا يدفع الإشكال بالكليّة إلا إن اختلف أيضًا في وجوب غسل غاسل الميت إذ لو جزم بوجوبه واختلف في وجوب غسل الجمعة لم يخل تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما جزم بوجوبه عن الإشكال.

فؤد في (سني): (وليس للجديد) عبارة المحلّي من الأحاديث الطالية لغسل غاسل الميت اهـ قال في شرح المقاب وسكتوا عن ترتيب البقية ويظهر أن الأولى منها ما اختلف في وجوبه، ثم ما صح حديثه، فإن استوى اثنان أو أكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل قدم ما كثرت أخباره الصحيحة أخذًا من تقديمهم غسل الجمعة لذلك مع استوائه هو وغسل غاسل الميت في الاختلاف في وجوبهما، ثم ما كان التفع متعديا فيه أكثر وكذا يقال في مسنتين ضعف دليلهما فيقدم ما نفعه أكثر. اهـ.
 فؤد: (غسل الميت) هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت.

طَرِيقًا عَلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَجَحَ وَقَعَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَصَحَّحَ جَمْعَهُ أَنَّهُ صَلَّى كَانَ يُغْتَسَلُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْجَنَابَةِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمِنَ الْحِجَامَةِ وَغُسْلِ الْمَيْتِ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِلْقَدِيمِ وَلَا لِلْجَدِيدِ وَمِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ لَوْ أَوْصَى بِمَا لِلأُولَى بِهِ.

(وَيُسَنُّ) لِغَيْرِ مَعْدُورٍ (التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا) مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِغَيْرِ الْخُطْبِ لِمَا فِي الْخَيْرِ الصَّحِيحِ أَنَّ لِلْجَائِي بَعْدَ اغْتِسَالِهِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ أَيْ كُفْسِلِهَا وَقِيلَ حَقِيقَةً بِأَنَّهُ يَكُونُ جَامِعًا لِأَنَّهُ يُسَنُّ لَيْلَةً

فَوَدَّ: (وَمِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ لَيْسَ الْخُفَّ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: أَيْ مِنْ مَحَلِّ خُرُوجِهِ إِلَى وَكَذَا فِي الْمَشْيِ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَنْ جَاءَ أَوَّلَ سَاعَةٍ إِلَى وَإِنَّمَا غَيْرُ. فَوَدَّ: (وَمِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ الْخُفَّ) أَيْ مِنْ فَوَائِدِ مَعْرِفَةِ الْآكِدِ تَقْدِيمُهُ فِيمَا لَوْ أَوْصَى بِمَا لِلأُولَى النَّاسُ بِهِ نَهْيًا وَمُغْنَى.

فَوَدَّ: (لَوْ أَوْصَى الْخُفَّ) أَيْ أَوْ وَكُلَّ مُغْنَى. فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ لِغَيْرِ مَعْدُورٍ) أَيْ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْبُكُورُ (التَّبَكُّيرُ إِلَيْهَا) أَيْ لِيَأْخُذُوا مَجَالِسَهُمْ وَيَنْتَظِرُوا الصَّلَاةَ مُغْنَى وَنَهْيًا قَالَ ع ش يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّمْلِيلِ أَنَّ مَنْ هُوَ مُجَاوِرٌ بِالْمَسْجِدِ أَوْ يَأْتِيهِ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَطَلَبِ الْعِلْمِ يُحْسَبُ إِنْثَانًا لِلْجُمُعَةِ مِنْ وَقْتِ التَّهَيُّؤِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ الْخُطْبَ لَوْ بَكَرَ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِ الَّذِي يَخْطُبُ فِيهِ لَا يَخْضُلُ لَهُ سُنَّةُ التَّبَكُّيرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَهَيِّئًا لِلصَّلَاةِ فِيهِ اه. فَوَدَّ: (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ) فَلَوْ جَاءَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يُثَبِّ عَلَى مَا قَبْلَهُ ثَوَابُ التَّبَكُّيرِ لِلْجُمُعَةِ، وَلَوْ اسْتَصْحَبَ الْمُبَكِّرُ مَعَهُ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ الْمُمَيَّزَ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَلَدُ بِالْمَجِيءِ الْمَجِيءَ لِلْجُمُعَةِ لَمْ يَخْضُلْ لَهُ فَضْلُ التَّبَكُّيرِ، وَلَوْ بَكَرَ أَحَدٌ مُكْرَمًا عَلَى التَّبَكُّيرِ لَمْ يَخْضُلْ لَهُ فَضْلُ التَّبَكُّيرِ فَلَوْ زَالَ الْإِكْرَاهُ حُسِبَ لَهُ مِنْ حَيْثُ أَنْ قَصِدَ الْإِقَامَةُ لِأَجْلِ الْجُمُعَةِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي كُلِّ مِنَ الْأَرْبَعِ سَم. وَقَوْلُهُ: وَلَوْ بَكَرَ الْخُفَّ نَقَلَهُ ع ش عَنْهُ وَأَقْرَأَهُ. فَوَدَّ: (بَعْدَ اغْتِسَالِهِ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّقْيِيدِ الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ تَوَقُّفُ حُصُولِ الْبَدَنَةِ أَوْ غَيْرِهَا

فَوَدَّ: (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ) فَلَوْ جَاءَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَمْ يُثَبِّ عَلَى مَا قَبْلَهُ ثَوَابُ التَّبَكُّيرِ لِلْجُمُعَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَوْ اسْتَصْحَبَ الْمُبَكِّرُ مَعَهُ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ الْمُمَيَّزَ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَلَدُ بِالْمَجِيءِ الْمَجِيءَ لِلْجُمُعَةِ لَمْ يَخْضُلْ لَهُ فَضْلُ التَّبَكُّيرِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَوْ بَكَرَ أَحَدٌ مُكْرَمًا عَلَى التَّبَكُّيرِ لَمْ يَخْضُلْ لَهُ فَضْلُ التَّبَكُّيرِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَوْ زَالَ الْإِكْرَاهُ حُسِبَ لَهُ مِنْ حَيْثُ أَنْ قَصِدَ الْإِقَامَةُ لِأَجْلِ الْجُمُعَةِ فِيمَا يَظْهَرُ. فَوَدَّ: (لِغَيْرِ الْخُطْبِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَذَكَرَ صَاحِبُ الْعُدَّةِ وَالْبَيَانِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْخُطْبِ إِذَا وَصَلَ الْجَنَبَ أَنْ يُصَلِّيَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَضَعُ وَهُوَ غَرِيبٌ مَرْدُودٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ بَلِ الْمَوْجُودُ لِإِيْمَةِ الْمُذْهَبِ الْإِسْتِحْبَابُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا حَضَرَ حَالُ الْخُطْبَةِ لَا يُعْرَجُ عَلَى غَيْرِهَا قَالَ وَقَدْ سَأَلَ الْإِسْنَوِيُّ قَاضِي حَمَاءَ عَنْ هَذِهِ فَاجَابَ بِأَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِلْخُطْبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْجَنَبَ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْوَقْتِ أَوْ لَانْتِظَارِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ صَلَّى التَّحِيَّةَ وَالْأَفْلَا يَصَلِّيُهَا وَيَكُونُ اشْتِغَالُهُ بِالْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةُ يَقُومُ مَقَامَ التَّحِيَّةِ كَمَا يَقُومُ مَقَامُهَا طَوَافُ الْقُدُومِ اه. بِاخْتِصَارٍ. فَوَدَّ: (بَعْدَ اغْتِسَالِهِ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّقْيِيدِ الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ تَوَقُّفُ حُصُولِ الْبَدَنَةِ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى كَوْنِ الْمَجِيءِ مُسَبِّقًا بِالْإِفْتِسَالِ وَالثَّوَابِ أَمَرَ تَوْفِيقِي فَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ.

الجمعة أو يومها «في الساعة الأولى بَدَنَةٌ والثانية بَقَرَةٌ والثالثة كَيْشًا أَقْرَنَ والرابعة دَجَاجَةٌ والخامسة عُصْفُورًا والسادسة بَيْضَةٌ» ، والمرادُ أَنَّ ما بين الفجرِ وخُروجِ الخطيبِ ينقسمُ بِثَنَةِ أجزاءٍ مُتساويةٍ سِوَاءِ أَطَالَ اليَوْمُ أَمْ قَصُرَ وَيُؤَيِّدُهُ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَاعَةً» وَمَنْ جَاءَ أَوَّلَ سَاعَةٍ أَوْ وَسَطَهَا أَوْ آخِرَهَا يَشْتَرِكُونَ فِي أَصْلِ الْبَدَنَةِ مَثَلًا لِكَيْفِهِمْ يَتَفَاوَتُونَ فِي كَمَالِهَا وَإِنَّمَا عُبِّرَ فِي الْخَبَرِ بِالرَّوَّاحِ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْخُرُوجِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَمَنْ ثُمَّ أَخَذَ مِنْهُ غَيْرُنَا أَنَّ السَّاعَاتِ مِنَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لِمَا يُؤْتَى بِهِ بَعْدَهُ عَلَى أَنَّ الْأَزْهَرِيَّ قَالَ: إِنَّهُ يُسْتَمْتَلُ

على كَوْنِ الْمَجِيءِ مَسْبُوقًا بِالْإِغْتِسَالِ وَالْقَوَابِ أَمَرُ تَوْقِيفِي فَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ سَمِ عَلَى حَجٍّ . اهـ . ع ش وَرَشِيدِي لَكِنْ فِي التَّجَرِيمِي عَنْ ع ش أَنَّ الْفُسْلَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ لِيَّانِ الْإِكْمَالِ فَمِثْلُهُ إِذَا رَاحَ مِنْ غَيْرِ غُسْلٍ اهـ فَلْيُرَاجَعْ . هـ فَوَدَّ: (فِي السَّاعَةِ الْأُولَى بَدَنَةٌ الْخُ) وَظَاهِرُ أَنَّ مَنْ جَاءَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى نَاقِيًا التَّكْبِيرَ ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ عُذْرٌ فَخَرَجَ عَلَى نِيَّةِ الْعُودِ لَا تَقُوتهُ فَضِيلَةُ التَّكْبِيرِ نِهَاجَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر لَا تَقُوتهُ الْخُ قَدْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ إِلَى الْمَسْجِدِ فِي سَاعَةٍ أُخْرَى لَا يُشَارِكُ أَهْلَهَا فِي الْفَضِيلَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُشَارِكَهُمْ وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى لِعُذْرٍ لَا يَقُوتُ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ مِنَ الْبَدَنَةِ مَثَلًا بِمَجِيئِهِ ؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ فِي مُقَابَلَةِ الْمُشَقَّةِ الَّتِي حَصَلَتْ لَهُ أَوَّلًا وَإِذَا جَاءَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ قَدْ حَصَلَتْ لَهُ مُشَقَّةٌ أُخْرَى بِسَبَبِ الْمَجِيءِ فَيُكْتَبُ لَهُ ثَوَابُهَا وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ .

(فَرَعُ): دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ خَرَجَ وَعَادَ إِلَيْهِ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا فَهَلْ لَهُ بَدَنَةٌ وَبَقَرَةٌ الْوَجْهَ لَا بَلْ خُرُوجُهُ يُنَافِي اسْتِحْقَاقَ الْبَدَنَةِ بِكَمَالِهَا بَلْ يَنْتَفِي عَدَمُ حُصُولِهَا لِمَنْ خَرَجَ بِلَا عُذْرٍ ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَّرَ أَنَّهُ لِمَنْ دَخَلَ وَاسْتَقَرَّ . اهـ . وَبِمَا قَدْ مَنَّا فِي قَوْلِنَا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُشَارِكَهُمُ الْخُ يُعْلَمُ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ الْوَجْهَ لَا ع ش أَقُولُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ بَعِيدٌ وَإِنَّمَا الْأَقْرَبُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ سَمِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ حِصَّةٍ مِنَ الْبَدَنَةِ وَتَمَامِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ النَّهَايَةِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ تَمَامِ الْبَدَنَةِ فَقَطْ . هـ فَوَدَّ: (دَجَاجَةٌ) بِثَلَاثِ الدَّالِ وَالْفَتْحِ أَفْصَحُ كَرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ . هـ فَوَدَّ: (وَالسَّادِسَةُ بَيْضَةٌ) «فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَيُّ لِلْخُطْبَةِ حَضَرَتْ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِيعُونَ الذِّكْرَ أَيُّ طَوَّرُوا الصُّحُفَ فَلَمْ يَكْتُبُوا أَحَدًا نِهَاجَةً وَمُعْنَى . هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ جَاءَ الْخُ) وَانْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ بِالْمَجِيءِ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَنْزِلِ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ الدُّخُولُ فِيهِ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَنُقِلَ فِي الدَّرْسِ عَنْ الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُهُ . نَعَمْ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى ثَوَابٍ زَائِدَةٍ عَلَى ثَوَابِ دُخُولِهِ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ غَيْرِهِ ع ش . هـ فَوَدَّ: (الَّذِي هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْخُرُوجِ الْخُ) الْمَشْهُورُ أَنَّهُ اسْمٌ لِلرُّجُوعِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿تَقْدُوا خِمَاصًا وَتَرَوْحَ بَطَانًا﴾ وَعَلَيْهِ فَالْفُقَهَاءُ اذْتَكَبُوا فِيهِ مَجَازَيْنِ حَيْثُ اسْتَعْمَلُوهُ فِي الذَّهَابِ وَفِيمَا قَبْلَ

(فَرَعُ): دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ خَرَجَ وَعَادَ إِلَيْهِ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا فَهَلْ لَهُ بَدَنَةٌ وَبَقَرَةٌ الْوَجْهَ لَا بَلْ خُرُوجُهُ يُنَافِي اسْتِحْقَاقَ الْبَدَنَةِ بِكَمَالِهَا بَلْ يَنْتَفِي عَدَمُ حُصُولِهَا لِمَنْ خَرَجَ بِلَا عُذْرٍ ؛ لِأَنَّ الْمُتَبَادَّرَ أَنَّهُ لِمَنْ دَخَلَ وَاسْتَقَرَّ ، وَلَوْ حَصَلَ لَهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَنْ غَابَ ، ثُمَّ رَجَعَ أَكْمَلَ مِمَّنْ لَمْ يَغِبْ وَلَا يَقُولُهُ أَحَدٌ خُصُوصًا إِنْ طَالَ غَيْبُهُ كَانَ دَخَلَ فِي أَوَّلِ السَّاعَةِ الْأُولَى وَعَادَ فِي آخِرِ الثَّانِيَةِ .

حقيقة أيضا في مُطَلَقِ السَّيْرِ، ولو ليلاً وبِتَسْلِيمٍ أَنَّ هذا مجازٌ تَقَعِيٌّ إِرَادَتُهُ لِيَخْبِرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ المذكورِ أَمَّا الإمامُ فَيَسُنُّ له التَّأخِيرُ إلى وَقْتِ الْخُطْبَةِ لِلاتِّبَاعِ، وقد يَجِبُ التَّكْبِيرُ كما مرَّ في بعيد الدارِ وَيُسَنُّ لِمُطَلَقِ المَشِيِّ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْهَا كَكُلِّ عِبَادَةٍ (ماشياً) إِلَّا لِعُذْرِ اللِّحْزِ الصَّحِيحِ «من غَسَلَ» أي بالتَّخْفِيفِ على الأَرَجَحِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَي رَأْسُهُ أو زَوْجَتَهُ لِمَا مرَّ من نَدْبِ الْجَمَاعِ لِيَلْتَمِها أو يَوْمَها كَذَا قالوه وظَاهِرُهُ اسْتِوَاؤُهُمَا لِكِنْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَوْمَها أَفْضَلُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ أَصَالَةٌ كَفَتْ بَصَرَهُ عَمَّا لَعَلَّهُ يَرَاهُ فَيَسْتَفِيزُ قَلْبَهُ وَكُلَّمَا قَرَّبَ مِنْ خُرُوجِهِ بِكَوْنِ أَهْلَهِ فِي ذَلِكَ «وَاغْتَسَلَ وَتَكَبَّرَ» أَي بالتَّشْدِيدِ على الأشْهَرِ أَنِّي بِالصَّلَاةِ أَوَّلُ وَفِيهَا وبالتَّخْفِيفِ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ بِإِكْرًا «وَابْتَكَرَ» أَي أَذْرَكَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ أو تَأْكِيدَ وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ أَي فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ «وَدَنَا مِنَ الإمامِ فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ أَي مِنْ مَحَلِّ خُرُوجِهِ إِلَى مُصَلَّاهُ فَلَا يَنْقَطِعُ الثَّوَابُ كما قاله بَعْضُهُمْ بِوُضُوئِهِ لِلْمَسْجِدِ بَلْ يَسْتَمِرُّ فِيهِ أَيْضًا إِلَى مُصَلَّاهُ، وَكَذَا فِي المَشِيِّ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَمَلُ سَنَةِ أَجْرُ صِيَامِها وَقِيَامِها قِيلَ لَيْسَ فِي السَّنَةِ فِي خَبَرِ صَحِيحٍ أَكْثَرُ مِنْ

الزَّوَالِ رَشِيدِي. □ فُود: (أَنَّ هَذَا مَجَازٌ) أَي الْخُرُوجُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَعْنَى مَجَازِيٍّ لِلزَّوَالِ. □ فُود: (أَمَّا الإمامُ الْإِنِّ) أَي قَلْبُهُ لَا يَكْبَرُ لَا يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ التَّكْبِيرِ وَجَعَلَتْهُ أَنَّ التَّأخِيرَ أَهْيَبَ لَهُ وَأَعْظَمَ فِي الثَّمَنِ وَتَأخِيرُهُ لِكُونِهِ مَأْمُورًا بِهِ يَجُوزُ أَنْ يُثَابَ عَلَيْهِ ثَوَابًا يُسَاوِي ثَوَابَ الْمُبَكِّرِينَ أو يُزِيدُ عَ ش. □ فُود: (فَيَسُنُّ لَهُ التَّأخِيرُ الْإِنِّ) وَيُلْحَقُ بِالإمامِ مَنْ بِهِ سَلْسُ بَوَلٍ وَنَحْوُهُ فَلَا يُنْدَبُ لَهُ التَّكْبِيرُ وَإِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي اسْتِخْبَابَ التَّكْبِيرِ لِلْعُجُوزِ إِنْ اسْتَحْسَنَتْ حُضُورَها وَكَذَلِكَ الْخُشْيُ الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَى الْعُجُوزِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ نِهَاجَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَرَّ فَلَا يُنْدَبُ لَهُ التَّكْبِيرُ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَمِنَ تَلَوِيَتِ الْمَسْجِدِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ السَّلْسَ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَظَنَّةٌ لِيُخْرَجَ شَيْءٌ مِنْهُ، وَلَوْ عَلَى الْقَطْنَةِ وَالْعَصَابَةِ وَقَوْلُهُ: إِنْ اسْتَحْسَنَتْ الْإِنِّ أَي بَانَ لَمْ تَكُنْ مُتَزَيِّنَةً وَلَا مُتَعَطِّرَةً ع ش. □ فُود: (وَقَدْ يَجِبُ التَّكْبِيرُ الْإِنِّ) أَي قَبْلَ الزَّوَالِ بِقَدَارٍ يَتَوَقَّفُ فِعْلُ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِ نِهَاجَةً.

□ فُود: (كَكُلِّ عِبَادَةٍ) دَخَلَ فِيهَا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لَكِنْ يَأْتِي أَنَّ الْحَجَّ رَاكِبًا أَفْضَلُ سَم. □ فُود: (إِلَّا لِعُذْرِ) عِبَادَةِ الْمُغْنَى إِنْ قَدَّرَ وَلَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ اه. □ فُود: (أَي بالتَّخْفِيفِ) الْأَوَّلَى هُوَ بالتَّخْفِيفِ. □ فُود: (أَي رَأْسُهُ الْإِنِّ) عِبَادَةُ النِّهَاجَةِ وَالْمُغْنَى وَتَخْفِيفُ غَسَلَ أَرَجَحُ مِنْ تَشْدِيدِها وَمَعْنَاهُمَا غُسْلُ إِمَّا خَلِيلَتُهُ بِأَنَّ جَامِعَها فَالْجَاهُ إِلَى الْغُسْلِ إِذْ يُسَنُّ لَهُ الْجَمَاعُ فِي هَذَا الْيَوْمِ لِيَأْتِيَ الْإِنِّ أو أَغْضَاءُ وَضُوءِهِ بِأَنَّ تَوَضُّأً، ثُمَّ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ أو ثِيَابَهُ وَرَأْسَهُ، ثُمَّ اغْتَسَلَ وَإِنَّمَا أَفَرَدَ الرَّأْسَ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ فِيهِ نَحْوَ دَهْنٍ وَخِطْمِيٍّ وَكَانُوا يَغْسِلُونَهُ أَوَّلًا، ثُمَّ يَقْتَسِلُونَ وَاخْتِيرَ الْأَخِيرُ. اه. أَي قَوْلُهُ: أو ثِيَابَهُ وَرَأْسَهُ ع ش.

□ فُود: (أَي) الْأَوَّلَى حَذَفَهُ مِنْ هُنَا وَذَكَرَهُ قُبِيلَ أَنِّي الْإِنِّ وَقُبِيلَ خَرَجَ الْإِنِّ. □ فُود: (أو تَأْكِيدَ) عِبَادَةُ النِّهَاجَةِ وَالْمُغْنَى وَقِيلَ هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ جَمَعَ بَيْنَهُمَا تَأْكِيدًا. اه. □ فُود: (أَجَزُ صِيَامِها وَقِيَامِها) أَي مِنْ فِعْلِ

□ فُود: (كَكُلِّ عِبَادَةٍ) دَخَلَ فِيهَا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لَكِنْ يَأْتِي أَنَّ الْحَجَّ رَاكِبًا أَفْضَلُ.

هذا الثواب فليَتَنَبَّهْ له ومَحَلُّه في غير نحو الصلاة بِمَسْجِدٍ مَكَّةَ لِمَا يَأْتِي فِي الِاعْتِكَافِ مِنْ مُضَاعَفَةِ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ فِيهِ إِلَى مَا يَفُوقُ هَذَا بِمَرَاتِبَ لَا سِوَمَا إِنْ انْضَمَّ إِلَيْهَا نَحْوُ جَمَاعَةٍ وَسِوَاكَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ مُكَمَّلَاتِهَا وَأَنْ يَكُونَ طَرِيقُ ذَهَابِهِ أَطْوَلَ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ وَيَخْتِيزُ فِي عَوْدِهِ بَيْنَ الرُّكُوبِ وَالْمَشْيِ كَمَا يَأْتِي فِي الْعِيدِ وَأَنْ يَكُونَ مُشْيَةً (بِسَكِينَةٍ) لِلأَمْرِ بِهِ مَعَ النَّهْيِ عَنِ السَّعْيِ أَيْ الْعَدْوِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَمَنْ تَمَّ كُرَّةً وَكَذَا فِي كُلِّ عِبَادَةٍ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاسْعَوْا﴾ [البقرة: ١٩] امْضُوا أَوْ احْضَرُوا كَمَا قُرِئَ بِهِ شَاذًا نَحْمُ إِنْ لَمْ يُدْرِكْهَا إِلَّا بِالسَّعْيِ، وَقَدْ أَطَاقَهُ وَجِبَ

نَفْسِهِ لَوْ قَعَلَ ع. ش. ة فُودَ: (وَأَنْ يَكُونَ طَرِيقُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ احْضَرُوا وَقَوْلَهُ: إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: أَيْ، وَإِنْ لَمْ يَلْقَ إِلَى الْمَثْنِ. ة فُودَ: (وَأَنْ يَكُونَ طَرِيقُ ذَهَابِهِ أَطْوَلَ) أَيْ مِنْ طَرِيقِ رُجُوعِهِ إِنْ آمِنَ الْوَقْتُ نَهَايَةً وَمَغْنِي. ة فُودَ: (وَيَخْتِيزُ فِي عَوْدِهِ الْخُ) يَتَبَغَّى أَنْ مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَوْدُ قُرْبَةً أَيْضًا كَمَا إِذَا قُصِدَ بِهِ إِيْنَاْسُ أَهْلِهِ وَالْقِيَامُ بِهِمْ شَرْعِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِهِمْ أَوْ بِغَيْرِهِمْ أَوْ صِيَانَةُ جَوَارِحِهِ وَقَوَاهُ مِنَ الْمُخَالَفَةِ الْمُتَوَقَّعَةِ عِنْدَ مُفَارَقَةِ الْمَنْزِلِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي افْتَرَضَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ عَلَى الْأَصْحَابِ فِي تَقْيِيدِهِمُ الْمَشْيَ بِالذَّهَابِ وَهُوَ خَيْرٌ مُنْصِلِمِ أَتَاهُمْ قَالُوا لِرَجُلٍ الْخُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّهْيِئَةِ بِضَرْيٍ. ة فُودَ: (وَأَنْ يَكُونَ مُشْيَةً بِسَكِينَةٍ) أَيْ إِنْ لَمْ يَضِقَّ الْوَقْتُ وَكَمَا يُسْتَحَبُّ عَدَمُ الرُّكُوبِ هُنَا إِلَّا لِعُذْرٍ يُسْتَحَبُّ أَيْضًا فِي الْعِيدِ وَالْجَنَازَةِ وَعِبَادَةِ الْمَرِيضِ وَمَنْ رَكِبَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ سَبَّرَ دَابَّتَهُ بِسُكُونٍ كَالْمَاشِي مَا لَمْ يَضِقَّ الْوَقْتُ مَغْنِي زَادَ التَّهْيِئَةَ وَيُسَبِّحُ أَنْ يَكُونَ الرُّكُوبُ أَفْضَلَ لِمَنْ يُجَاهِدُهُ الْمَشْيَ لِهَرَمٍ أَوْ ضَعْفٍ أَوْ بُعْدِ مَنْزِلٍ بِخِشِّ يَمْنَعُهُ مَا يَتَأَلَّهُ مِنَ الثَّغْبِ الْخُسُوعِ وَالْحُضُورَ فِي الصَّلَاةِ عَاجِلًا. اه. قَالَ ع. ش. م ر وَعِبَادَةُ الْمَرِيضِ أَيْ بَلْ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ لِمُطْلَقِ الْمَشْيِ كَمَا قَالَ خَجَّ وَقَوْلُهُ: م ر بِسُكُونٍ كَالْمَاشِي أَيْ قَلَّوْ لَمْ يُفَكِّزْ تَسِيرُهَا بِسُكُونٍ لِعُصْمَتِهَا وَاعْتِيَادِهَا الْعَدُوَّ وَرَكِبَ غَيْرَهَا إِنْ تَسَرَّ لَهُ ذَلِكَ لِتَحْصِيلِ تِلْكَ السَّتْعِ ش. ة فُودَ: (لِلأَمْرِ بِهِ) أَيْ بِالْإِنْيَانِ بِسَكِينَةٍ. ة فُودَ: (رَوَاهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَمْرِ وَالتَّهْيِئَةِ. ة فُودَ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيْ لِأَجْلِ التَّهْيِئَةِ عَنِ السَّعْيِ.

ة فُودَ: (كُرَّةً) أَيْ الْعَدْوُ إِلَى الْجُمُعَةِ. ة فُودَ: (كَمَا قُرِئَ بِهِ الْخُ) الْمُتَبَادَّرُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ بِ(احْضَرُوا) لَكِنَّ قَضِيَّةَ اقْتِصَارِ التَّهْيِئَةِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ عَلَى امْضَا أَوْ الْمَقْرُوءِ شَاذًا. ة فُودَ: (وَجِبَ) وَكَذَا يَجِبُ السَّعْيُ إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْوَقْتُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا خَشِيَ قَوَاتِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ قَبْلَ مَشْيِ بِسَكِينَةٍ

ة فُودَ: (إِلَّا بِالسَّعْيِ وَقَدْ أَطَاقَهُ وَجِبَ) وَكَذَا يَجِبُ السَّعْيُ إِذَا لَمْ يُدْرِكِ الْوَقْتُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا بِهِ، وَبَقِيَ مَا إِذَا لَمْ يُدْرِكِ جَمَاعَةٌ بَقِيَّةَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا بِالسَّعْيِ وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ أَنَّهُ يَمْشِي بِسَكِينَةٍ، وَإِنْ خَشِيَ قَوَاتِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَا نَصَّهُ أَمَّا لَوْ خَافَ قَوَاتِ الْجَمَاعَةِ قَضِيَّةَ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يُسْرِعُ وَبِهِ صَرَّحَ الْفَارِغِيُّ بِخَتَا وَتَبِعَهُ ابْنُ أَبِي عَصْرُونَ وَالْمَنْفُورُ خِلَافَهُ فَقَدْ صَرَّحَ بِهِ وَعَدَّدَ جَمَاعَةً إِلَى أَنْ قَالَ وَنَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ نَحْمُ لَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَخَشِيَ قَوَاتِهِ فَلْيُسْرِعْ الْخُ وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ مَا نَصَّهُ أَمَّا عِنْدَ ضَيْقِهِ فَالْأَوَّلَى الْإِسْرَاعُ بَلْ يَجِبُ جَهْدُهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ إِذَا

أي، وإن لم يلق به ويُحتمَلُ خلافُه أخذًا من أن فقدَ بعضُ اللباسِ اللائِقِ به عُذْرٌ فيها إلا أن يُفْرَقَ (وأن يشتغل في طريقه وحضوره) محلُّ الصلاة (بقراءة أو ذِكْرٍ) وأفضله الصلاة على النبي ﷺ قبل الخطبة وكذا إن لم يسمعها كما مرُّ للأخبارِ المرغوبة في ذلك وإنما تُكره القراءة في الطريق إن انتهى عنها (ولا يتخطى).....

بخلاف ما إذا لم يُذكرْ جماعةً بقيَّة الصلوات إلا بالسعي فلا يُسرَعُ كما نقله المجموع وغيره عن الأصحاب، وإن اقتضى كلامُ الرافعي وغيره أنه يُسرَعُ وصرَّح به الفارقي بحثًا وتبعه ابن أبي عسرون شرح الرُّوض . اهـ . سم . هـ فؤد: (وإن لم يلق به) وفاقًا للنهاية وفتح الجواد وفيه ش على المنهج هو المعتمد . اهـ . هـ فؤد: (فيها) أي في الجمعة . هـ فؤد: (إلا أن يفرق) قد يفرق بثبوت لائِقَةِ السعي سرعًا بالنسبة لكلٍّ أحدٍ كما في العدوي بين الملبين في السعي وكما في الرمل في الطواف وكما في الكر والفر في الجهاد سم . هـ فؤد: (محل الصلاة) أي، ولو لم يكن مسجدًا ع ش . هـ فؤد: (وأفضله) أي الذِّكْر وقد جعله مقابلًا للقراءة فلا يَشمَلُها فلا يُعَيَّدُ أن الصلاة على النبي ﷺ أفضل من سورة الكهف والوجه أن الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه ﷺ ؛ لأن القرآن أفضل من غيره وقد اشتركا في طلب الإكثارِ منهما في هذا الوقت سم . هـ فؤد: (قبل الخطبة) متعلقٌ بِشَتْلٍ في حضوره . هـ فؤد: (وكذا إن لم يسمعها إلخ) أي وكذا يُسرُّ أن يشتغل بذلك في حالة الخطبة إن لم يسمعها ليتخوَّع . هـ فؤد: (كما مر) أي في شرحِ ويسُنُّ الإنصات . هـ فؤد: (للأخبار إلخ) راجعٌ لما في المتن . هـ فؤد: (في ذلك) أي لاشتغالٍ بما ذُكِر . هـ فؤد: (وإنما يُكره) إلى قوله وقصبتها في المُفني وكذا في النهاية إلا قوله: لم يَجِدْ غيرها وقوله: وكذا إلى أو كان الجالس . هـ فؤد: (وإنما يُكره القراءة في الطريق إلخ) ويثُل ذلك القراءة في القهاوي والأسواق ع ش . هـ فؤد: (إن انتهى إلخ) أي صاحبها نهاية . هـ فؤد: (سعي: ولا يتخطى) ويكره التخطي أيضًا في غير مواضع الصلاة من المتعذرات أي المباحة

لم يُذكرها إلا به، وإن لم يلق به فيما يظهر انتهى وكتبَ لمن سألَه عن هذه العبارة ما نصّه قوله: بل يجبُ جهده إلخ هو المعتمدُ عندي كجمع، وإن سلّم أن الجمهورَ على خلافه؛ لأنه هو اللائق بالاحتياط المبني عليه أمر الجمعة ما أمكن فتأملُه وزعم أن الإسراعَ منه عي لا يجدي؛ لأن محلَّ التهي في غير هذه الحالة انتهى . هـ فؤد: (إلا أن يفرق) قد يفرق بثبوت لائِقَةِ السعي سرعًا بالنسبة لكلٍّ أحدٍ كما في العدوي بين الملبين في السعي وكما في الرمل في الطواف وكما في الكر والفر في الجهاد . هـ فؤد: (وأفضله) أي الذِّكْر وقد جعله مقابلًا للقراءة فلا يَشمَلُها فلا يُعَيَّدُ أن الصلاة عليه عليه أفضل الصلاة والسلام أفضل من سورة الكهف والوجه أن الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه عليه أفضل الصلاة والسلام لأن القرآن أفضل من غيره وقد اشتركا في طلب الإكثارِ منهما في هذا الوقت .

هـ فؤد في (سعي: ولا يتخطى) أي ولو من جهة الملو كما هو ظاهر بأن امتدّت خشبة فوق رؤوسهم

رِقَابِ النَّاسِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ فَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ كَرَاهَةً شَدِيدَةً بَلِ اخْتَارَ فِي الرُّوضَةِ حُرْمَتَهُ وَعَلَيْهَا كَثِيرُونَ نَعَمْ لِلْإِمَامِ التَّخَطُّيِ لِلْمَنْبَرِ أَوْ الْمِحْرَابِ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا سِوَاهُ وَكَذَا لِغَيْرِهِ إِذَا أَذِنُوا لَهُ فِيهِ لَا حَيَاءَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ.....

وَنَحْوُهَا وَافْتِصَارُهُمْ عَلَى مَوَاضِعِهَا جَزِيَّ عَلَى الْغَالِبِ نَهَايَةً قَالَ ع ش وَمِنَ التَّخَطُّيِ الْمَكْرُوهُ بِالْأُولَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ التَّخَطُّيِ لِتَفْرِقَةِ الْأَجْزَاءِ أَوْ بَتَخِيرِ الْمَسْجِدِ أَوْ سَفْيِ الْمَاءِ أَوْ السُّؤَالِ لِمَنْ يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ مَا لَمْ يَزَعْجَبِ الْحَاضِرُونَ الَّذِينَ يَتَخَطَّاهُمْ فِي ذَلِكَ وَالْأَفْلا كَرَاهَةً أَخَذًا بِمَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ تَخَطُّيِ الْمُعْظَمِ فِي الْقُوسِ، ثُمَّ الْكَرَاهَةُ فِي مَسْأَلَةِ السُّؤَالِ مِنْ حَيْثُ التَّخَطُّيِ أَمَّا السُّؤَالُ بِمُجَرَّدِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ بَلْ هُوَ سَفْيٌ فِي الْخَيْرِ وَإِعَانَةٌ عَلَيْهِ اه. □ قَوْلُهُ: (رِقَابِ النَّاسِ) يُؤْخَذُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالرِّقَابِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّخَطُّيِ أَنْ يَرْفَعَ رِجْلَهُ بِحَيْثُ تُحَازِي فِي تَخَطُّيِهِ أَغْلَى مَنْكِبِ الْجَالِسِ وَعَلَيْهِ فَمَا يَقَعُ مِنَ الْمُرُورِ بَيْنَ النَّاسِ لِيَصِلَ إِلَى نَحْوِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَيْسَ مِنَ التَّخَطُّيِ بَلْ مِنْ خَرْقِ الصُّفُوفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ فُرِّجَ فِي الصُّفُوفِ يَمْشِي فِيهَا ع ش لَكِنْ قَضِيَّةُ «الْجُلُوسِ فَقَدْ أَذِنَتْ» فِي حَدِيثِ النَّهْيِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْإِيذَاءِ، وَلَوْ بَدَقَ جَنْبُ الْحَاضِرِ وَنَحْوَهُ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مَا يُصْرَحُ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَيُكْرَهُ لَهُ الْإِنْفُ) وَيَخْرُمُ أَنْ يُقِيمَ أَحَدًا لِيَجْلِسَ مَكَانَهُ وَلَكِنْ يَقُولُ تَفْسَحُوا أَوْ تَوَسَّعُوا لِلْأَمْرِ بِهِ، فَإِنْ قَامَ الْجَالِسُ بِاخْتِيَارِهِ وَاجْتِلَسَ غَيْرُهُ فَلَا كَرَاهَةَ فِي جُلُوسِ فِي غَيْرِهِ وَأَمَّا هُوَ، فَإِنْ انْتَقَلَ إِلَى مَكَانٍ أَقْرَبَ إِلَى الْإِمَامِ لَمْ يُكْرَهُ وَلَا كَرَاهَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَذْرًا؛ لِأَنَّ الْإِيثَارَ بِالْقُرْبِ مَكْرُوهٌ بِخِلَافِهِ فِي حُظُوظِ النَّفْسِ فَإِنَّهُ مَطْلُوبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيُؤْمِنُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [النحر: ٩] مُعْنَى زَادَ النَّهْيُ وَفِي الْإِمْدَادِ مِثْلُهُ، وَلَوْ أَثَرُ شَخْصٍ أَحَقُّ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ مِنْهُ لِكُونِهِ قَارِنًا أَوْ عَالِمًا يَلِي الْإِمَامَ لِيُعْلِمَهُ أَوْ يَرُدُّ عَلَيْهِ إِذَا غَلِطَ فَهَلْ يُكْرَهُ أَيْضًا أَوْ لَا لِكُونِهِ لِمَصْلَحَةِ عَامَةِ الْأَوْجِهَةِ الثَّانِي اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَيَخْرُمُ أَنْ يُقِيمَ الْإِنْفُ أَيِ حَيْثُ كَانُوا كُلُّهُمْ يَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ كَمَا هُوَ الْفَرْضُ أَمَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ إِقَامَةِ الْجَالِسِينَ فِي مَوْضِعِ الصَّفِّ مِنَ الْمُصَلِّينَ جَمَاعَةً إِذَا خَضَعَتْ جَمَاعَةٌ بَعْدَهُمْ وَأَرَادُوا فِعْلَهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ وَلَا حُرْمَةَ لِأَنَّ الْجَالِسِينَ، ثُمَّ مُقَصِّرٌ بِاسْتِمْرَارِ الْجُلُوسِ الْمُؤَدِّي لِتَقْوِيَةِ الْفَضِيلَةِ عَلَى غَيْرِهِ. اه. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ التَّخَطُّيِ، وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْعُلُوِّ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ بَانَ امْتَدَّتْ خَشْيَةُ قَوْلِ رُءُوسِهِمْ بِحَيْثُ يَتَأَذَّنُ بِالْمُرُورِ عَلَيْهَا لِقُرْبِهَا مِنْ رُءُوسِهِمْ مِثْلًا سَمِ.

□ قَوْلُهُ: (كَرَاهَةً شَدِيدَةً) عِبَارَةٌ لِلنَّهْيِ كَرَاهَةً تَنْزِيهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ نُقِلَ عَنِ النَّصِّ حُرْمَتُهُ وَاخْتَارَهُ فِي الرُّوضَةِ. اه. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ لِلْإِمَامِ التَّخَطُّيِ الْإِنْفُ) أَيِ فَلَا يُكْرَهُ لَهُ لَا ضَيْارُهُ إِلَيْهِ نَهَايَةً وَمُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (إِذَا أَذِنُوا لَهُ فِيهِ الْإِنْفُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى إِذَا أَذِنَ لَهُ الْقَوْمُ فِي التَّخَطُّيِ وَلَا يُكْرَهُ لَهُمُ الْإِذْنُ وَالرُّضَا بِإِذْخَالِهِمُ الصَّرَرَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَكِنْ يُكْرَهُ لَهُمْ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى وَهُوَ أَنَّ الْإِيثَارَ بِالْقُرْبِ مَكْرُوهٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ. اه. وَفِي الْبَصْرِيِّ مَا نَصَّهُ هَلِ الْعِلْمُ بِرِضَاهُمْ كَأَذْنِهِمْ فِيمَا ذَكَرَ الْأَقْرَبُ نَعَمْ اه. أَيِ أَخَذًا مِنْ

بَحَيْثُ يَتَأَذَّنُ بِالْمُرُورِ عَلَيْهَا لِقُرْبِهَا مِنْ رُءُوسِهِمْ مِثْلًا انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ لِلْإِمَامِ التَّخَطُّيِ) أَيِ بِلَا كَرَاهَةٍ.

نعم إن كان فيه إشارٌ بقرية كربة لهم أو كانوا نحو عبيده أو أولاده أو كان الجالس في الطريق أو كان يمشن لا تنقيد به الجمعة والجائي يمشن تنقيد به فيتخطى ليسمع أو وجد فرجة بين

مسألة التخطي للمعظم . هـ قوله: (نعم إن كان فيه إشارٌ إلخ) لعل بترك الفرجة بين يديه له . هـ قوله: (أو كانوا نحو عبيده إلخ) أي كإلمهه قال المعني ولهذا يجوز أن ينعك عبده أي مثلاً لياخذ له موضعاً في الصف الأول فإذا حضر السيد تأخر العبد قاله ابن العماد ويجوز أن ينعك من يقعد له في مكان ليقوم عنه إذا جاء هو ، ولو فرش لأحد ثوب أو نحوه فليغيره تنحيته والصلاة مكانه حيث لم يكن به أحد لا الجلوس عليه بغير رضا صاحبه ولا يرفعه بيده أو غيرها لئلا يدخل في ضمايه . اهـ . زاد النهاية نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخرهم إلى الخطبة وما يقاربها لا بعد في كراهتها بل قد يقال بتخريمه لما فيه من تعجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن نحاها وجلس مكانها . اهـ . قال ع ش قوله: م ر ويجوز أن ينعك أي فهو مباح وليس مكروهاً ولا خلاف الأولى بل لو قيل بتدبه لكونه وسيلة إلى القرب من الإمام مثلاً لم ينعك وقوله: م ر من يقعد له في مكان إلخ ظاهره ، وإن لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه إذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر وقوله: م ر بل قد يقال بتخريمه معتدع ش وفي الكردبي على بأفضل من فتح الجواد في إحياء الموات ما نصه والسابق إلى محل من المسجد أو غيره لصلاة أو استماع حديث أو غطي أي أو نحوه إما أحق به فيها وفيما بعدها حتى يفارقه ، وإن كان خلف الإمام وليس فيه أهلية الاستخلاص ، فإن فارقه لغير عذر أو لعذر لا يعود بطل حقه ، فإن فارقه لعذر بنية العود إليه كقضاء حاجة وتجديد وضوء وإجابة داع كان أحق به ، وإن اتسع الوقت ولم يترك نحوه إزاره حتى يقضي صلاته أو مجلسه الذي يستمع فيه . نعم إن أقيمت واتصلت الصفوف فالوجه سد الصفوف مكانه ولا عبرة بفرش سجادة له قبل حضوره فليغيره تنحيته بما لا تدخل في ضمايه بأن لم تنفصل على بعض أجزائه ويتجه في فرشها خلف المقام بمكة وفي الروضة المكرمة حرمة إذ الناس يهابون تنحيته ، وإن جازت وفي الجلوس خلف المقام لغير دعاء مطلوب وفي صلاة أكثر من ستة الطواف حرمتها أيضاً إن كان وقت احتياج الناس للصلاة ، ثم . اهـ .

هـ قوله: (في الطريق) خبر كان سم . هـ قوله: (أو كان يمشن لا تنقيد به الجمعة إلخ) عبارة النهاية والمعني وشيخنا أو سبق العبد والصبيان أو غير المستوطنين إلى الجامع فإنه يجب على الكاملين إذا حضروا التخطي لسماع الأركان إذا توقف سماع ذلك عليه . اهـ . قال ع ش بل تجب إقامتهم من مجالسهم إذا توقف ذلك عليه وبه يقيّد قولهم إذا سبق الصبي إلى الصف لا يقام منه . اهـ . هـ قوله: (أو وجد فرجة إلخ) عبارة النهاية والمعني أو وجد في الصفوف التي بين يديه فرجة لم يملأها إلا بتخطي رجل أو رجلين فلا يكره له ، وإن وجد غيرها لتقصير القوم بإخلاء فرجة لكن يسأل له عدم التخطي إذا وجد غيرها ، فإن زاد

بذنه ليقصيرهم لكن يذكره أن يزيد على صفتين أو اثنين إلا إذا لم يجد غيرها أو لم يرج أنهم يسدونها عند القيام قال جمع ولا يذكره لمعظم ألف موضعاً وقيد الأذرعى بمن ظهر صلاحه ولا يشئ لغيرك الناس به وقضيتها أن محلها في تحطى من يعرفونه وأنه لا فرق حينئذ بين أن يتخطى لموضع ألفه وغيره. (وأن يتزين بأحسن ثيابه) للحث على ذلك في الخبر الصحيح

التخطى عليهما أي الرجلين، ولو من صف واحد ورجا أن يتقدموا إلى الفرجة إذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الأذى. اهـ. أي ورجاء سداها قال الرشيدى قوله: م ر، ولو من صف واحد انظر ما صورة الزيادة في الصف الواجد وقوله: م ر ورجاء أن يتقدموا إلخ قضيتها أنه إذا لم يرج ذلك فلا كراهة فتنبه. اهـ.

فرد: (لكن يذكره أن يزيد إلخ)، ولو وجد فرجة يتخطى في وصولها صفًا واحدًا وأخرى يتخطى في وصولها صفتين فالوجه عدم كراهة التخطى للثانية لأن تخطى الصفتين ماذون فيه والوصول إليها أكمل سم ويأتي عن الإيعاب ما قد يحالفه. فرد: (على صفتين إلخ) التقييد بصف أو صفتين غير به الشافعي وغير كثير من التروى في مجموعيه برجل أو رجلين فالمراد كما في التوضيح وغيره اثنان مطلقًا فقد يحصل تخطيهما من صف واحد لازدحام وزعم أن العبارتين سواء وأنه لا بد من تخطى صفتين ممنوع بل الوجه ما تقرر، ولو تعارض تخطى واحد واثنين فالواحد كما هو ظاهر؛ لأن الأذى فيه أخف منه فيهما، ثم إن علم منهما من المسامحة ما لم يعلمه منه أثرهما فيما يظهر إيعاب. اهـ. كزدي على بافضل. فرد: (أو لم يرج أنهم إلخ)، فإن لم يرج ذلك فلا كراهة، وإن كثرت الصفوف وكذلك إذا قامت الصلاة ولم يسدوها فيخرفها، وإن كثرت كزدي على بافضل. فرد: (ألف موضعاً) أي أو لم يآلف ع ش. فرد: (وقيد الأذرعى إلخ) أقره النهاية واعتمده المغني، وقال سم ومال إليه شيخنا ما نصه أقول يمكن بقاؤه على ظاهره؛ لأن العظيم، ولو في الدنيا كالإمام ونوابه يتسامح الناس بتخطيه ولا يتأذون به. اهـ. فرد: (بمن ظهر صلاحه إلخ)، ولو فرض تأذيتهم به احتمل الكراهة أيضًا سم أي كما هو الظاهر من التعليل. فرد: (وقضيتها) أي المحلة) أي عدم الكراهة. فرد: (في تخطى إلخ) خبر أن. فرد: (وأنه لا فرق إلخ) اعتمده ع ش والبجيرمي.

فرد: (سني: (وأن يتزين) أي يريد حضور الجمعة الذكر، وأما المرأة أي ولو عجزوا إذا أرادت حضورها فيذكر لها التطيب والزينة وفاخر الثياب نعم يستحب لها قطع الزائفة الكريهة ومثل المرأة فيما ذكر الخشن نهاية ومغني قال ع ش قوله: م ر قطع الزائفة إلخ أي، وإن ظهر لما يزيل به ريح حيث

فرد: (لكن يذكره أن يزيد على صفتين) لو وجد فرجة يتخطى في وصولها صفًا واحدًا وأخرى يتخطى في وصولها صفتين فالوجه عدم كراهة التخطى للثانية لأن تخطى الصفتين ماذون فيه والوصول إليها أكمل. فرد: (وقيد الأذرعى إلخ) أقول يمكن بقاؤه على ظاهره لأن العظيم، ولو في الدنيا كالإمام ونوابه يتسامح الناس بتخطيه ولا يتأذون به. فرد: (وقيد الأذرعى بمن ظهر صلاحه إلخ) لو فرض تأذيتهم به احتمل الكراهة أيضًا.

وأفضلها الأبيض في كُلِّ زَمَنٍ حَيْثُ لَا عُذْرَ عَلَى الْأَوْجِهَ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفُّوا فيها موتاكم» ويلي الأبيض ما صُيِّغَ قَبْلَ نَسِجِهِ وَيُكْرَهُ مَا صُيِّغَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَلْبَسْهُ كَذَا ذَكَرَهُ جَمْعٌ مُتَّفَقُونَ وَعَتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ إِبْطَاقَ الصَّحَابَةِ لِلْبَيْسَةِ ﷺ الْمَصْبُوغِ عَلَى اخْتِلَافِ أَلْوَانِهِ بِذَلِكَ.....

لَمْ يَتَأْتِ إِلَّا بِهِ اهـ. ة فُود: (وأفضلها) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْنُ فِي حَدِيثِ الْخُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْفِي.

ة فُود: (وأفضلها الأبيض) أَي حَتَّى فِي الْعَمَائِمِ أَي كَمَا فِي سَمِ وَرُسُنُ أَنْ تَكُونَ ثِيَابُهُ جَدِيدَةً أَي كَمَا فِي النَّهْيَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ جَدِيدَةً سُنَّ أَنْ تَكُونَ قَرِيبَةً مِنْهَا أَي كَمَا فِي عِشْرٍ وَالْإِكْمَالُ أَنْ تَكُونَ ثِيَابُهُ كُلُّهَا بَيَاضًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُلُّهَا فَأَعْلَاهَا وَيُطْلَبُ ذَلِكَ حَتَّى فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ نَعَمَ الْمُغْتَبِرُ أَي كَمَا فِي سَمِ وَعِشْرٍ فِي الْعِيدِ الْأَعْلَى فِي الثَّمَنِ لِأَنَّهُ يَوْمُ زِينَةٍ حَتَّى لَوْ كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عِيدٍ رَاعَى يَوْمَ الْعِيدِ فِي جَمِيعِ نَهَارِهِ عَلَى الْمُغْتَمِدِ شَيْخُنَا. ة فُود: (فِي كُلِّ زَمَنٍ الْخُ) وَقَيَّدَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَفْضَلِيَّةَ الْبَيَاضِ بِغَيْرِ أَيَّامِ الشَّتَاءِ وَالْوَحْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ خَشِيَ تَلَوُّنَهَا بِهَايَةِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ فِي التَّخْفَةِ حَيْثُ لَا عُذْرَ عَلَى الْأَوْجِهِ. اهـ. وَنَظَرَ فِيهِ فِي الْإِمْدَادِ بِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ حَمْلُهُ مَعَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَلْبَسُهُ فِيهِ اهـ، وَقَالَ فِي الْإِبْعَابِ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَيَّرْ لَهُ ذَلِكَ أَي نَحْوُ لُبْسِ مَا بَقِيَ ثَوْبُهُ الْأَبْيَضُ فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ تَزَعِهِ فِي الْجَامِعِ لَمْ يَتَعَدَّ أَنْ يَكُونَ خَوْفٌ تَدَنَسَ ثَوْبُهُ الْأَبْيَضُ عُذْرًا فِي عَدَمِ لُبْسِهِ. اهـ. وَبِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ. ة فُود: (فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ الْخُ) التَّبْيِضُ فِيهِ لَا يُنَافِي أَنَّهَا الْخَيْرُ عَلَى الْإِبْطَاقِ لِجَوَازِ تَقَاوُتِ أَفْرَادِ الْخَيْرِ سَمِ. ة فُود: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْفِي لَكِنْ سَبَّأَتِي فِيمَا يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لُبْسُ مَصْبُوغٍ بِغَيْرِ الزَّغْفَرِ وَالْمُصَصَّرِ. اهـ. أَي سِوَاةِ أَصْبَغَ قَبْلَ التَّنْسِجِ أَمْ بَعْدَهُ قَالَ عِشْرٍ قَوْلُهُ: مَرَّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الْخُ مُغْتَمِدًا. اهـ. عِبَارَةُ سَمِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ الْمُغْتَمِدُ عَدَمُ الْكِرَامَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ لَا يُكْرَهُ مِنَ الْمَصْبُوغِ إِلَّا الْمَرْغُورُ وَالْمُصَصَّرُ عَلَى مَا فِيهِ. اهـ. وَمَا اعْتَمَدَهُ مَوَافِقٌ لِمَا اخْتَارَهُ شَيْخُنَا الشَّارِحُ. اهـ. وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا بِخِلَافِ مَا صُيِّغَ بَعْدَهُ قَلْبُهُ

ة فُود: (وأفضلها الأبيض) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَاسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الْغَزْيُ أَيَّامَ الشَّتَاءِ وَالْوَحْلِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ لُبْسُ مَا بَقِيَ ثَوْبُهُ الْأَبْيَضُ إِذَا وَصَلَ لِلْجَامِعِ تَزَعَهُ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَيَّرْ لَهُ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَدَّ أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ تَدَنَسَ ثَوْبُهُ الْأَبْيَضُ عُذْرًا فِي عَدَمِ لُبْسِهِ أَنْتَهَى مَا فِي شَرْحِ الْمُبَابِ بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عِيدٍ فَهَلْ يُرَاعَى الْجُمُعَةُ قَبْلَ الْأَبْيَضِ أَوْ الْعِيدُ فَالْأَعْلَى أَوْ يُرَاعَى الْجُمُعَةُ وَقْتُ إِقَامَتِهَا قَبْلَ الْأَبْيَضِ حَيْثُ وَالْعِيدُ فِي بَقِيَّةِ الْيَوْمِ قَبْلَ الْأَعْلَى فِيهَا لَكِنْ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى هَذَا الْأَخِيرِ أَنْ قَضِيَّةَ قَوْلِهِ فِي كُلِّ زَمَنٍ أَنَّهُ إِنْ رُوِيَ الْجُمُعَةُ رُوِيَ فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ وَقَدْ يُرْجَحُ مُرَاعَاةُ الْعِيدِ مُطْلَقًا أَنَّ الزَّيْنَةَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْجُمُعَةِ وَلِهَذَا سُنَّ التَّمْلُ وَغَيْرُهُ فِي لِكُلِّ أَحَدٍ، وَإِنْ لَمْ يَخْضُرْ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَنْتَهَى. ة فُود: (وأفضلها الأبيض) الْأَفْضَلُ فِي الْعِمَامَةِ أَيْضًا الْبَيَاضُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ة فُود: (فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ) التَّبْيِضُ فِيهِ لَا يُنَافِي أَنَّهَا الْخَيْرُ عَلَى الْإِبْطَاقِ لِجَوَازِ تَقَاوُتِ أَفْرَادِ الْخَيْرِ. ة فُود: (وَيُكْرَهُ مَا صُيِّغَ بَعْدَهُ الْخُ) قَالَ شَيْخُنَا

على أنه لا فرق وفي حديث احتلّف في ضعفه أنه عليه السلام أتى له بعد غسله بملحفة مصبوغة بالورس فالتحف بها قال رويّه قيس بن سعد رضي الله عنه وكانني أنظر أثر الورس على عنقه وهذا ظاهر في أنها مصبوغة بعد النسخ بل يأتي قبيل الميّد أنه عليه السلام كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته وهذا صريح فيما ذكرته (وطيب) لغير صائيم على الأوجه إما في الخبر الصحيح أن الجمع بين الغسل ولبس الأحسن والطيب والإنصاف وترك الخطي يكفر ما بين الجمعتين ويُسَنُّ للخطيب أن يُبَالِغ في حُسن الهيئة وفي موضع من الإحياء يُكره له لبس السواد أي هو خلاف الأولى وتبعه ابن عبد السلام فقال إدامة لبسه بدعة لكن قضية تعبيره بالإدامة أنه لا بدعة في غيرها ويؤيده ما يأتي وقول الماوردي ينبغي لبسه يُحمل على زَمَنه من منع العباسيين الخطباء إلا به مُستَبدِين فيه إما رواه ابن عدي وأبو نعيم والبيهقي عن جدهم عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال «مزرت بالنبي صلى الله عليه وآله وإذا معه جبريل وأنا أظنه دحية الكلبي فقال جبريل للنبي صلى الله عليه وآله إنه أوضح الثياب وإن ولدته يلبسون السواده، فإن قلت صَحَّ أنه عليه السلام دَخَلَ مَكَّةَ وعليه

خلاف الأولى على المُتَمَتِّد وقيل بكَراهيته. اه. □ فَوُدَّ: (على أنه لا فرق) أي في عَدَم الكراهية وهو المُتَمَتِّد حَلْبِي. □ فَوُدَّ: (ويأتي في حديث إلخ) عَطَفَ على قوله فإن إطلاق إلخ فالباء بمعنى اللام، ولو حذفه كان أَخْصَرَ وأولى. □ فَوُدَّ: (على حُكْمِهِ) أي معاطِف بَطْنِيهِ. □ فَوُدَّ: (وهذا إلخ) أي الحديث. □ فَوُدَّ: (فيما ذكرته) أي من عَدَم الفرق.

□ فَوُدَّ (سني): (وطيب) وأفضله وهو المسك أكَّد شَرَحُ بِأَفْضَلِ عِبَارَةٍ ابن قاسم الغزي والثَّطِيبُ بِأَحْسَنَ ما وَجَدَ مِنْهُ. اه. قال شيخنا وأولاه المسك. اه. □ فَوُدَّ: (لغير صائيم) أي وَلِغَيْرِ امْرَأَةٍ كما مرَّ وَلِغَيْرِ مُحَرِّمٍ كما يأتي. □ فَوُدَّ: (يُكْفَرُ ما بينَ الجمعتين) هذا يَقْتَضِي أن تَكْفِيرًا ما ذَكَرَ مَشْرُوطٌ بما ذَكَرَ في الحديث وقضية الحديث السابق في شَرَحِ ما شِئَا خِلَافَهُ فَلَعَلَّ ما هُنَا يَبَيِّنُ لِأَكْمَلِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (في حُسن الهيئة) أي والجمَّة والازتداء نِهَايةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وفي مَوْضِعِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَاطُفِ وَتَرْكُ لُبْسِ السَّوَادِ لِلْإِمَامِ أَوَّلَى مِنْ لُبْسِهِ إِلَّا إِنْ خَشِيَ فِتْنَةً تَتَرْتَّبُ عَلَى تَرْكِهِ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ غَيْرِهِ. اه.

□ فَوُدَّ: (إدامة لبسه بدعة) أي لِكُلِّ أَحَدٍ أَي عَلَى الرَّأْسِ وَغَيْرِهِ وَمَحَلُّهُ ما لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَرَضٌ كَتَحْمِيلِهِ الرَّسْخِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (في غيرها) أي الإدامة. □ فَوُدَّ: (ما يأتي) أي آيَافِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ. □ فَوُدَّ: (وقول الماوردي إلخ) جَوَابُ سُّؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ. □ فَوُدَّ: (من جَدَّهِمْ) أي جَدَّ الْخُلَفَاءِ الْعَبَّاسِيِّينَ. □ فَوُدَّ: (هَبْذُ اللَّهِ) بَدَلٌ مِنْ جَدَّهِمْ. □ فَوُدَّ: (أنه) أي الثَّوْبُ الْأَسْوَدَ. □ فَوُدَّ: (وإن ولدته) أي وَلَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا. □ فَوُدَّ: (فإن قلت صَحَّ إلخ) أي مُقْتَضَى هَذَا تَنْدُبُ لُبْسِ الْأَسْوَدِ.

الشَّهَابُ الرَّزَلِيُّ الْمُتَمَتِّدُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ فِي بَابِ اللَّبَاسِ لَا يُكْرَهُ مِنْ الْمَصْبُوغِ إِلَّا الْمَرْغُورُ وَالْمَعْصُورُ هَلِي مَا فِيهِ وَمَا اعْتَمَدَهُ مَوَافِقُ لِمَا اخْتَارَهُ شَيْخُنَا الشَّارَحُ.

عِمَامَةُ سُدَاءُ وَأَنَّهُ خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةُ سُدَاءُ، وَفِي رِوَايَةٍ «دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ شُقَّةٌ سُدَاءُ» وَفِي أُخْرَى عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ «كَانَ لَهُ عِمَامَةُ سُدَاءُ يَلْبُسُهَا فِي الْعِيدَيْنِ وَمُرَجِيهَا خَلْفُهُ» وَفِي أُخْرَى لِلطَّبْرَانِيِّ «أَنَّهُ عَنَّمْ عَلِيًّا بِعِمَامَةِ سُدَاءُ وَأَرْسَلَهُ إِلَى خَيْبَرَ» وَنُقِلَ لِبُسِ السُّودِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ قُلْتُ هَذِهِ كُلُّهَا وَقَائِعٌ فَعَلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ فَقَدَّمَ الْقَوْلَ وَهُوَ الْأَمْرُ بِلُبْسِ الْبَيَاضِ عَلَيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا لُبْسُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَلْ فِي نَحْوِ الْحَرْبِ؛ لِأَنَّهُ أَرْهَبُ وَفِيهِ يَوْمُ الْفَتْحِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ مِلَّتُهُ لَا تَتَغَيَّرُ إِذْ كُلُّ لَوْنٍ غَيْرُهُ يَقْبَلُ التَّغْيِيرَ وَفِي الْعِيدِ لِأَنَّهُ الْأَرْفَعُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الْبَيَاضِ كَمَا يَأْتِي (وَإِزَالَةُ الظُّفْرِ) مِنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ لَا أَحَدُهُمَا فَيُكْرَهُ كَلْبُسُ نَحْوِ نَعْلِ أَوْ خُفٍّ وَاجِدَةٌ لِغَيْرِ عُذْرٍ وَشَعْرٍ نَحْوِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ لِغَيْرِ مُرِيدِ التُّضْحِيَةِ فِي عَشْرِ الْحِجَّةِ وَذَلِكَ لِلتَّبَاعِ رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَقَصَّ شَارِبَهُ حَتَّى تَبْدُو حُمْرَةُ الشَّفَةِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْإِحْفَاءِ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي خَيْرِ

• قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ خَطَبَ النَّاسَ الْخ) أَيِ يَوْمِ دُخُولِهِ مَكَّةَ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَيِ فِي لُبْسِهِ السُّودَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَفَتْ الْفَتْحِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَانْظُرْ تَقْيِيدَهُ اللَّبْسَ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَيْنَ أَخَذَهُ بَلْ يَزُدُّهُ قَوْلُ الشَّارِحِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا الْخ. • قَوْلُهُ: (وَفِي الْعِيدِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي نَحْوِ الْحَرْبِ الْخ. • قَوْلُهُ: (مِنْ يَدَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ حَتَّى تَبْدُو فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي فِي مُعْنَى الْحَنَابِلَةِ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَلَى الْغَزِّيِّ. • قَوْلُهُ: (لَا أَحَدُهُمَا) أَيِ لَا إِزَالَتِهِ مِنْ يَدٍ وَاجِدَةٍ أَوْ رِجْلٍ وَاجِدَةٍ، وَأَمَّا الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْيَدَيْنِ دُونَ الرَّجْلَيْنِ وَبِالْمَعْكِسِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِصُرِّيٍّ وَشَيْخِنَا. • قَوْلُهُ: (فَيُكْرَهُ) أَيِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا شَيْخِنَا.

• قَوْلُهُ: (كَلْبُسُ نَحْوِ نَعْلِ الْخ) أَيِ كَقَفَّارَةٍ وَاجِدَةٍ. • قَوْلُهُ: (وَشَعْرٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى الظُّفْرِ. • قَوْلُهُ: (نَحْوُ إِبْطِهِ الْخ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِنَحْوِهِمَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالشَّعْرُ قَتِيفٌ إِبْطُهُ وَيَقْصُ شَارِبَهُ وَيَخْلُقُ عَانَتَهُ وَيَقُومُ مَقَامَ خَلْفِهَا قَصْفُهَا أَوْ نَقْصُهَا أَمَّا الْمِرَاةُ فَتَنْتِفِ عَانَتُهَا بَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهَا إِزَالَتُهَا عِنْدَ أَمْرِ الزَّوْجِ لَهَا بِهِ. اهـ. زَادَ الْمُعْنَى فِي الْأَصَحِّ، فَإِنْ تَفَاحَشَ وَجَبَ قَطْعُهَا وَالْعَانَةُ الشَّعْرُ التَّائِبُ حَوَالَيْ ذِكْرِ الرَّجُلِ وَقَبْلَ الْمِرَاةِ وَقَبْلَ مَا حَوْلَ الدُّبُرِ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَالْأَوَّلَى خَلَقَ الْجَمِيعَ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر بَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهَا الْخ أَيِ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى إِزَالَتِهَا ضَرَرٌ بِمُخَالَفَةِ الْعَادَةِ فِي فَعْلِهَا. اهـ. • قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ مُرِيدِ التُّضْحِيَةِ الْخ) أَيِ وَلِغَيْرِ مُحْرَمٍ لِحُزْمَةِ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ وَلِكِرَاهِيَةِ فِي حَقِّ مُرِيدِ التُّضْحِيَةِ كَمَا يَأْتِي شَيْخِنَا.

• قَوْلُهُ: (وَقَصَّ شَارِبَهُ الْخ) وَالتَّرْقِيفُ فِي إِزَالَةِ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ بِالطُّوْلِ وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَيُسْنُ دَقُّ مَا يُزِيلُهُ مِنْ شَعْرِ وَظُّفْرِ وَدَمَ مُعْنَى وَنِهَائِهِ وَشَيْخِنَا زَادَ الْأَوَّلَ وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: (أَقْتْنَا فِي إِزَالَةِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً). اهـ. وَزَادَ الْأَخِيرَانِ وَمَا قَالَهُ فِي الْأَتَوَارِ مِنْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ قَلَمُ الْأُظْفَارِ فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَخَلَقَ الْعَانَةَ كُلُّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا جَزِيٍّ عَلَى الْغَالِبِ اهـ قَالَ ع ش. قَوْلُهُ: مِنْ شَعْرٍ قَدْ يَشْمَلُ شَعْرَ الْعَوْرَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْوَاجِبُ سَنَرُهُ عَنِ الْأَعْيُنِ وَهَلْ يَحْرُمُ الْإِقْدَاءُ ذَلِكَ فِي التَّجَاسَةِ كَالْأَخْلِيَةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ سَنُ الدَّفْنِ الثَّانِي فَلْيُرَاجَعْ، ثُمَّ لَوْ لَمْ يَقَعْلَهُ صَاحِبُ الشَّعْرِ أَيِ مَثَلًا يَتَّبَعِي لِغَيْرِهِ مُرَيَّنًا أَوْ غَيْرِهِ فَقَلَّه لَطَلَبَ سَنَرُهُ عَنِ الْأَعْيُنِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ وَاحْتِرَامِهِ وَمِنْ ثَمَّ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ فِيمَا يَنْتَفَعُ بِهِ كَشَمْرِ إِيْنَانِهِ وَاتِّخَاذِ خَيْطٍ مِنْهُ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. اهـ.

الصحيحين ويكره استيفصاله وحلقه وتوزع في الحلق بصحّة وزوده ولذا ذهب إليه الأئمة الثلاثة على ما قيل، والذي في مئني الحنابلة أنّه مخير بينه وبين القصّ ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبيه وزفر أنّ إحقاقه أفضل من قصه، فإن قلت ما جوابنا عن صحّة خبر الحلق قلت هي واقعة فعلية مُحتملة أنّه ﷺ كان يقص ما يمكن قصه ويحلق ما لا يتيسر قصه من معاطيفه التي يمسس قصها فإن قلت فهل نقول بذلك قلت قد أشار إليه بعض المتأخرين وله وجه ظاهر إذ به يجتمع الحديثان على قواعدهما فليتقين؛ لأن الجمع بينهما ما أمكن واجب وحلق الرأس مباح إلا إن تأذى ببقاء شعره أو شق عليه نفعه فيندب وخير من حلق رأسه أربعين مرة في أربعين أرباء صار فقيها لا أصل له، والمُعتمد في كيفية تقليص اليدين أن يبدأ بمسبحة يمينه إلى خنصرها، ثم إبهامها، ثم خنصر يسارها إلى إبهامها على التوالي والرجلين أن يبدأ بخنصر اليمنى إلى خنصر اليسرى على التوالي وخير من قص أظفاره مخالفاً لم ير في غنيته رمدها قال الحافظ السخاوي هو في كلام غير واحد ولم أجده وأثره الحافظ الدمياطي عن بعض مشايخه ونص أحمد على استحبابه اهـ وكذا مما لم يثبت خبر

فود: (استيفصاله) أي الشارب. فود: (في الحلق) أي في كرامته. فود: (إليه) إلى اختيار الحلق. فود: (إن إحقاقه) أي حلق الشارب. فود: (قلت هي) أي واقعة الحلق. فود: (واقعة إلخ) ما المانع أن يُحتمل أنه فعله أحياناً ليبيان الجواز سم. فود: (بذلك) أي بقص ما يسهل قصه وحلق غيره. فود: (إليه) أي القول بذلك. فود: (وحلق الرأس مباح) ولذلك قال المتولي ويتزنى الذكر بخلق رأسه إن جرت عادته بذلك قال بعضهم وكذا لو لم تجر عادته بذلك وكان برأيه زهومة لا تزول إلا بالحلق مئني. فود: (إلا إن تأذى إلخ) أي وإلا في نكس أو مولود في سابع ولادته أو كافر أسلم نهاية ومئني. فود: (إن تأذى ببقاء شعره إلخ) أي أو صار تزكّه مخللاً بالمروءة كما في زمينا فيندب حلقه ويتبني له إذا أراد الجمع بين الحلق والتسليل يوم الجمعة أي مثلاً أن يؤخر الحلق عن التسلي إذا كان عليه جنابة ليزيل التسلي أثرها عن الشعر ش. فود: (أو شق عليه إلخ) أي أو كان برأيه زهومة لا تزول إلا بالحلق أو جرت عادته بالحلق كما تقدم عن المئني عبارة البصري قوله: أو شق عليه نفعه فيندب بل لا يتمد وجوه إن غلب على ظنه حصول التأذي. اهـ. فود: (والمُعتمد إلخ) اعتمد شيخنا وهو الظاهر من كلام النهاية كما نبّه عليه ش. فود: (والرجلين) أي وفي كيفية تقليصهما.

فود: (مخالفاً إلخ) وقسره أبو عبد الله بن بطّة بأن يبدأ بخنصر اليمنى، ثم الوسطى، ثم الإبهام، ثم البنصر، ثم المسبحة، ثم الإبهام اليسرى، ثم الوسطى، ثم الخنصر، ثم السبابة، ثم البنصر نهاية. فود: (هو) أي الخبر المذكور. فود: (لم أجده) أي بمكان. فود: (وأثره) أي نقله شيخنا. فود: (انتهى) أي مقول الحافظ السخاوي.

فود: (قلت هي واقعة فعلية مُحتملة إلخ) ما المانع أن يُحتمل على أنه فعله أحياناً ليبيان الجواز.

«فَرَّقُوهَا فَوْقَ اللَّهِ هُمُومَكُمْ» وَعَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ وَأَيَّامِهِ أَشْعَارٌ مَنْسُوبَةٌ لِبَعْضِ الْأُبُحَّةِ وَكُلُّهَا زُورٌ وَكَذِبٌ وَيَنْبَغِي الْبِدَاءُ بِفَسْلِ مَحَلِّ الْقَلَمِ لِأَنَّ الْحَكَّ بِهِ قَبْلَهُ يُخْشَى مِنْهُ الْبَرَصُ وَيُسَنُّ فِعْلُ ذَلِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ بَكْرَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِيُزَوِّدَ كُلُّ وَكْرَةِ الْمُحِبِّ الطَّيْرِي نَفْثَ الْأَنْفِ قَالَ بِلْ يَقْصُهُ لِحَدِيثٍ فِيهِ قِيلَ بِلْ فِي حَدِيثٍ أَنَّ فِي بَقَائِهِ أَمَانًا مِنَ الْجُذَامِ (وَالرَّيْحِ) الْكَرْبَةِ وَنَحْوِهِ كَالْوَسَخِ لِقَوْلِهِ يُؤْذَى وَهَذِهِ كُلُّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْجُمُعَةِ بَلْ تُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ الْحُضُورَ عِنْدَ النَّاسِ لِكُنْهَافِهَا آكُذُ. (قُلْتُ وَأَنْ يَفْرَأَ الْكَهْفَ) فِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ شَذَّ فِكْرُهُ ذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ سُورَةٍ (يَوْمَهَا وَلَيْتَهَا) وَالْأَفْضَلُ أَوَّلُهَا مُبَادَرَةٌ لِلْخَيْرِ وَخَذَرًا مِنَ الْإِهْمَالِ وَأَنْ يُكَيَّرَ مِنْهَا فِيهِمَا لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «أَنَّ الْأَوَّلَ يُضِيءُ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ» وَلِخَيْرِ الدَّارِمِيِّ «أَنَّ الثَّانِي يُضِيءُ لَهُ مِنَ النُّورِ.....»

• فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي كَيْفِيَّةِ التَّقْلِيمِ. • فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ بِمَحَلِّ الْقَلَمِ. • وَفَوَدَّ: (قَبْلَهُ) أَيِ الْغُسْلِ.
 • فَوَدَّ: (فَعَلَ ذَلِكَ) أَيِ الْقَلَمِ. • فَوَدَّ: (أَوْ بَكْرَةَ الْجُمُعَةِ) أَيِ أَوْ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ دُونَ بَقِيَّةِ الْأَيَّامِ شَيْخُنَا.
 • فَوَدَّ: (قِيلَ بِلْ فِي حَدِيثٍ الْخُ) وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَخْصُلْ مِنْهُ تَشْوِيَةٌ وَلَا قَبْذَبٌ قَصْدُهُ ش.
 • فَوَدَّ: (وَالرَّيْحُ الْكَرْبَةُ) أَيِ كَالصُّنَّانِ قَبْزِيلُهُ بِالماءِ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ تَلَفَّظَ تَوْبَهُ قُلْ هُمُ وَمَنْ طَابَ رِيحُهُ زَادَ عَقْلُهُ نَهَاقَةً وَمُعْنَى قَالَ شَيْخُنَا قَوْلُهُ: كَالصُّنَّانِ هُوَ رِيحٌ كَرِيهَةٌ يَكُونُ تَحْتَ الْإِطِيطِ وَدَخَلَ بِالْكَافِ بَخَرٌ وَنَحْوُهُ وَقَوْلُهُ: أَوْ غَيْرُهُ أَيِ كَالْمَرْتِكِ الذَّمِّيِّ وَالطَّيْنِ وَالْيَمُونِ وَنَحْوِهَا بَأَنَّ يُلَطِّخُ ذَلِكَ مَوْضِعَهُ فِي الْحَمَامِ اه. • فَوَدَّ: (وَهَذِهِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا يَبْتَئِهَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: فِيهِ رَدٌّ إِلَى الْمَشْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَيَخْرُمُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: لِمَا جَاءَ إِلَى الْمَشْنِ وَقَوْلُهُ: كَمَا يَبْتَئِهَا إِلَى وَيُؤْخَذُ.
 • فَوَدَّ: (وَهَذِهِ الْخُ) أَيِ التَّزْيِينِ وَمَا بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ الْحُضُورَ الْخُ) أَيِ وَهُوَ مُبَاحٌ كَمَا تَقَدَّمَ.
 • فَوَدَّ: (سُنِّيَ) (وَأَنْ يَفْرَأَ الْكَهْفَ الْخُ) وَقِرَاءَتُهَا مَعَ التَّدْبِيرِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَتِهَا بِدُونِ تَدْبِيرٍ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ مِنْ تَسَاوِيهِمَا سَم. • فَوَدَّ: (فِيهِ رَدٌّ الْخُ) أَيِ فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْكَهْفِ بِدُونِ لَفْظِ سُورَةٍ. • فَوَدَّ: (فَكْرُهُ ذَلِكَ الْخُ) أَيِ كُرِّهِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ أَنْ يَذْكَرَ اسْمَ السُّورَةِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةِ لَفْظِ سُورَةٍ إِلَيْهِ ع ش.
 • فَوَدَّ: (وَالْأَفْضَلُ أَوَّلُهَا الْخُ) جِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقِرَاءَتُهَا نَهَارًا آكُذُ وَأَوَّلَاهَا بَعْدَ الصُّبْحِ الْخُ. اه. وَجِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْمُبَادَرَةَ إِلَى قِرَاءَتِهَا أَوَّلَ النَّهَارِ أَوَّلَى مُسَارَعَةٍ الْخُ وَقِيلَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقِيلَ بَعْدَ الْمَصْرِ فِي الشَّامِلِ الصَّغِيرِ عِنْدَ الزَّوْاجِ إِلَى الْجَامِعِ. اه. • فَوَدَّ: (وَأَنْ يُكَيَّرَ مِنْهَا الْخُ) وَأَقْلُ الْإِكْتَارِ ثَلَاثَةٌ ع ش. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ مَنْ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ نَهَاقَةً. • فَوَدَّ: (أَنَّ الثَّانِي) أَيِ مَنْ قَرَأَهَا فِي لَيْلَتِهَا نَهَاقَةً. • فَوَدَّ: (يُضِيءُ لَهُ مِنَ النُّورِ الْخُ) هَلْ، وَإِنْ لَمْ يَفْرَأَهَا فِي الْجُمُعَةِ الْآخَرَى أَوْ بَشَرُطَهَا سَم عَلَى الْمُنْتَهَجِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُمُعَةٍ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ فِيهَا مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَبْتَئِهَا وَيَبْنَ

• فَوَدَّ فِي (سُنِّيَ): (يَوْمَهَا وَلَيْتَهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ يَغْنِي الْأَذْرَعِيُّ وَقِرَاءَتُهَا نَهَارًا آكُذُ انْتَهَى شَرْحُ
 م ر وَقِرَاءَتُهَا مَعَ التَّدْبِيرِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَتِهَا بِدُونِ تَدْبِيرٍ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ مِنْ تَسَاوِيهِمَا.

ما بينه وبين البيت العتيق، وحكمة ذلك أنَّ فيها ذكر القيامة وأهوالها ومقدماتها وهي تقوم يوم الجمعة كما في مسلم ولشبهه بها في اجتماع الخلي فيها (ويكثر الدعاء) في يومها رجاء أن يُصادف ساعة الإجابة وهي لحظة لطيفة وأرجاها.....

الأخرى فلا ارتباط لإحدى من الجمع بغيرها ع ش . قوله: (ما بينه وبين البيت العتيق) يُحتمل أنه على ظاهره فيكون نور الأبعد أكثر من نور الأقرب؛ لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ويحتمل أن نور الأقرب وإن كان أقل مسافة يساوي نور الأبعد أو يزيد عليه وإن كان أطول مسافة سم على حج . (فائدة) قال السيوطي كفيته صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات يقرأ فيها (بس) (والم تنزيل) (والدخان) (وتبارك) فإذا قرأ حمد وأحسن الثناء وصلى على محمد وسائر الأنبياء واستغفر للمؤمنين والمؤمنات، ثم: اللهم ارحمني بترك المعاصي أبدا ما أبقيتني وازحمني أن أتكلف ما لا ينيني وازدقني حسن النظر فيما يرضيك عني اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والإكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا الله يا رَحْمَنَ بجلالك ونور وجهك أن تُلزِمَ قلبي حفظ كتابك كما علمتني، وازدقني أن أتلو على النحو الذي يرضيك عني اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والإكرام والعزة التي لا ترام أسألك يا رَحْمَنَ بجلالك ونور وجهك أن تُنَوِّرَ بكتابك بصري وأن تُطْلِقَ به لساني وأن تُفَرِّجَ به عن قلبي وأن تُفَرِّجَ به صدري وأن تُشغِلَ به بدني فإنه لا يُعِينِي على الحق غيرك ولا يُؤْتِينِي إلا أنت ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العلي العظيم . انتهى . وظاهره أنه لا يَكُرُّ الدعاء، ولو قيل به لكان حسنا وقوله: واستغفر للمؤمنين والمؤمنات أي كان يقول استغفر الله لي وللمؤمنين والمؤمنات ع ش وقوله: حكاية عن سم أو يزيد عليه لا يظهر وجهه . ه قوله: (وحكمة ذلك) أي تخصيص الكهف بالقراءة في يوم الجمعة وليلتها .

ه قوله (س): (ويكثر الدعاء إلخ) وتُسْتَحَبُّ كثرة الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها مُغْنِي وشيخنا . ه قوله: (رجاء أن يُصادف ساعة الإجابة إلخ) اعلم أن وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة الواحدة إذ يتقدم الخطيب في بعض الجمع ويتأخر في بعض فالظاهر أن ساعة الإجابة في حق أهل كل محل من جلوس خطيبه إلى آخر الصلاة ويحتمل أنها مبنية بعد الزوال فقد يُصادفها أهل محل ولا يُصادفها أهل محل آخر يتقدم أو تأخر، وسئل البلقيي كيف يُستحب الدعاء في حال الخطبة وهو مأمور بالإنصات فأجاب بأنه ليس من شرط الدعاء التلُّفُّظ بل استحضار ذلك بالقلب كاف في ذلك وقال الحلبي في منهاجه وهذا إما أن يكون إذا جلس الإمام قيل أن يفتتح الخطبة، وإما بين خطبتيه، وإما بين الخطبة والصلاة، وإما في الصلاة بعد الشَّهْدِ قال التَّائِيْدِي وهذا يخالف قول البلقيي وهو

ه قوله: (ما بينه وبين البيت العتيق) يُحتمل أنه على ظاهره فيكون نور الأبعد أكثر من نور الأقرب؛ لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل أن نور الأقرب، وإن كان أقل مسافة يساوي نور الأبعد أو يزيد عليه، وإن كان أطول مسافة .

من حين يجلس الخطيب على المنبر إلى فراغ الصلاة كما مر وفي أخبار أنها في غير ذلك ويجمع بينها بتظهير المختار في ليلة القدر أنها تنتقل وفي ليلتها لما جاء عن الشافعي رحمته الله أنه بلغه أن الدعاء يستجاب فيها وأنه استحبّه فيها.

أظهر نهاية قال ع ش قوله: م ر كاف في ذلك، ثم هو، وإن كان كافياً في الدعاء لا يُعَدُّ كلاماً فلا تبطل الصلاة باستحضار دعاء مُحَرَّم أو مُشْتَبِهٍ على خطيب بل ولا يُثَابُ عليه ثواب الذكر وقوله: م ر وهو أظهر أي بما ذكره البلقيني فإنه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الإغراض عن الخطيب غير أنه إذا بنى على كلام الحليمي جاز أن يكون وقت الإجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة فلا يصادفه إذا لم يدع فيه. اه. ع ش وفي سم بعد ذكر السؤال والجواب المذكورين عن الإيحاب ما نصّه وحاصل السؤال أن طلب إكثار الدعاء رجاء أن يصادف ساعة الإجابة مع تفسيرها بما ذكر يتضمّن طلب الدعاء حال الخطبة مع أنه يُنافي الإنصات المأمور به، وحاصل الجواب التزام طلب الدعاء حال الخطبة لما ذكر ومنع المنافاة المذكورة وقد يقال ليس المقصود من الإنصات إلا ملاحظة معنى الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب رُبَّمَا يَفُوتُ ذلك. اه. ة فود: (من حين يجلس الخطيب إلخ) المراد بذلك عدم خروجها عن هذا الوقت لا أنها مُسْتَعْرِفَةٌ له؛ لِأَنَّهَا لَحْظَةٌ لَطِيفَةٌ نِهَآةً وَمُعْنَى.

ة فود: (بتظهير المختار في ليلة القدر إلخ) قاله في المجموع ولعله عنده من حيث الدليل وإلا فالْمُعْتَمَدُ أنها تَلَزُمُ لَيْلَةٍ بَعْينِهَا ع ش. ة فود: (أنها تنتقل) قال ابن يونس الطريق في إفراكَ ساعة الإجابة إذا قلنا: إنها تنتقل أن تقوم جماعة يؤم الجمعة فيجيء كل واحد منهم ساعة ويدعو بعضهم لبعض مُعْنَى. ة فود: (وفي ليلتها) عطف على قوله في يومها. ة فود: (وأنه استحبّه فيها) ويسن أن لا يصل صلاة

ة فود: (من حين يجلس الخطيب إلخ) لا يخفى أن من حين جلوس الخطيب إلى فراغ الصلاة يتفاوت باختلاف الخطباء إذ يتقدّم بعضهم ويتأخّر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد إذ قد يتقدّم في بعض الجمع ويتأخّر في بعض فهل تلك الساعة مُتَعَدِّدَةٌ فهي في حق كل خطيب ما بين جلوسه إلى آخر الصلاة وتختلف في حق الخطيب الواحد أيضاً باختيار تقدّم جلوسه وتأخّره فيه نظر وظاهر الخبر التّمَدُّدُ ولا مانع منه، ثم رأيت الشارح سئل عن ذلك فأجاب بقوله لم يزل في نفسي ذلك منذ سنين حتى رأيت التّأثيري نقل عن بعضهم أنه قال يلزم على ذلك أن تكون ساعة الإجابة في حق جماعة وغيرها في حق آخرين وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه نظر، ومن ثم قال بعض المتأخّرين: ساعة الإجابة في حق كل خطيب وسامعه ما بين أن يجلس إلى أن تنقضي الصلاة كما صَحَّ في الحديث فلا دخل للمقل في ذلك بعد صحة النقل انتهى قال الشارح في شرح الباب وقد سئل البلقيني كيف يدعو حال الخطبة وهو مأمور بالإنصات فأجاب بأنه ليس من شروط الدعاء التلقظ بل استحضاره بقلبه كاف. اه. وحاصل السؤال أن طلب إكثار الدعاء رجاء أن يصادف ساعة الإجابة مع تفسيرها بما ذكر يتضمّن طلب الدعاء حال الخطبة مع أنه يُنافي الإنصات المأمور به وحاصل الجواب التزام طلب الدعاء حال الخطبة لما ذكر ومنع المنافاة المذكورة وقد يقال ليس المقصود من الإنصات إلا ملاحظة

(والصلاة على رسول الله ﷺ) في يومها وليأتها للأخبار الصحيحة الآمرة بذلك والناصية على ما فيه من عظيم الفضل والثواب كما يثبتها في كتابي الدر المنثور في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود ويؤخذ منها أن الإكثار منها أفضل منه يذكر.....

الجمعة بصلاة أخرى، ولو سئتها بل يفصل بينهما بنحو تحوله أو كلام لغير فيه رواه مسلم ويكره تشبيك الأصابع والعبث حال الذهاب لصلاة، وإن لم تكن جمعة وانظارها ومن جلس بطريق أو محل الإمام أمر أي ندباً بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان ضيق بخلاف الواسع نهاية ومغني قال ع ش قوله: م ر وانظارها أي حيث جلس ينتظر الصلاة فإذا جلس في المسجد لا للصلاة بل لغيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه، وأما إذا انتظرهما معاً فينبغي الكراهة؛ لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة. اهـ.

ه قول (سني): (والصلاة على رسول الله ﷺ) أي يكثرها قال أبو طالب المكي وأقل ذلك ثلثمائة مرة وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من صلى علي يوم الجمعة ثمانين مرة غفر له ذنوب ثمانين سنة قيل: يا رسول الله كيف الصلاة عليك قال تقول اللهم صل على محمد عبدك ونبيك ورسولك النبي الأمي وتصدق واحدة» قال الشيخ أبو عبد الله الثماني إنه حديث حسن.

(فائدة): قال الأصبهاني رأيت النبي ﷺ في المنام فقلت له يا رسول الله محمد بن إدريس الشافعي ابن عمك هل خصصته بشيء قال نعم سألت ربي عز وجل أن لا يحاسبه قلت بماذا يا رسول الله قال كان يصلي علي صلاة لم يصل علي مثلها قلت وما تلك الصلاة يا رسول الله قال كان يقول اللهم صل على محمد كلما ذكره الذاكرون وصل على محمد وعلى آل محمد كلما غفل عن ذكره الغافلون اهـ مغني عبارة ع ش لم يتعرض أي الزملي كابن حنج لصيغة الصلاة على النبي ﷺ ويتبين أن تحصل بأي صيغة كانت ومعلوم أن أفضل الصيغ الضيقة الإبراهيمية، ثم رأيت في فتاوى ابن حجر الحديثي نقلاً عن ابن الهمام ما نصه أن أفضل الصيغ من الكثيفات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل أبداً أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً وزده تشريفاً وتكريماً وانزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة انتهى وأقله ثلثمائة بالليل ومثله بالنهار، ثم رأيت في السخاوي ما نصه قوله: «أكثرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيَّ» قال أبو طالب المكي صاحب القوت أقل ذلك ثلثمائة مرة قلت ولم أقف على مستنده في ذلك ويحتمل أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين إما بالتجارب أو بغيره أو يكون ممن يرى بأن الكثرة أقل ما تحصل بثلثمائة، كما حكوا في المتواتر قولاً: إن أقل ما يحصل بثلثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد ألغى الكسر الزائد على الجنين والعلم عند الله تعالى. اهـ.

ه قوله: (ويؤخذ منها) أي الأخبار. ه قوله: (أن الإكثار منها إلخ) بل الإشتغال بها في ليلة الجمعة ويومها أفضل من الإشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه، أما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح

ممنى الخطبة والإشتغال بالدعاء بالقلب ربما يعوت ذلك.

أَوْ قُرْآنٍ لَمْ يَرِدْ بِخُصُوصِهِ (وَيَحْزُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ) أَيِ مَنْ لَزِمَتْهُ، فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ أَضَافَ «ذِي» بِمَعْنَى صَاحِبٍ إِلَى مَعْرِفَةٍ؟ قُلْتُ: أَلَّنْ هُنَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلجِنْسِ أَوْ الْعَهْدِ الذَّهْنِي، وَكُلُّ مِنْهُمَا فِي مَعْنَى النِّكَرَةِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ؛ فَصَحِّحِ الإِضَافَةَ لِذَلِكَ وَاضَافَتُهَا لِلْعَلَمِ فِي أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ بِتَقْدِيرِ تَنْكِيرِهِ أَيْضًا نَظِيرَ مَا قَالَهُ الرُّضْيِيُّ فِي فِرْعَوْنَ مُوسَى وَمُوسَى بَنِي

عَقِبَ الصَّلَوَاتِ فَالِإِسْتِغْفَالُ بِهِ أَفْضَلُ ع ش . هـ فَوَدُ: (أَوْ قُرْآنٍ) كَانَ الْمُرَادُ بِهِ غَيْرَ الْكَهْفِ سَمِ أَقُولُ بَلْ خَرَجَ الْكَهْفُ بِقَوْلِهِ لَمْ يَرِدْ الْإِنْخ . هـ فَوَدُ: (أَيِ مَنْ لَزِمَتْهُ الْإِنْخ) أَيِ وَمَنْ يَقِفُ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي مُغْنِي (قَوْلُ الْمَنْحِ وَيَخْرُمُ الْإِنْخ) أَيِ إِلَى الْفِرَاقِ مِنَ الْجُمُعَةِ انْتَهَى تَجْرِيدُ أَه سَم . هـ فَوَدُ: (فَإِنْ قُلْتُ الْإِنْخ) أَقُولُ هَذَا السُّؤَالُ وَجَوَابُهُ الْمَذْكُورُ كِلَاهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى غَيْرِ أُسَاسٍ وَهُوَ تَوْهُمُ أَنَّ ذِي لَا تُضَافُ إِلَّا لِلنِّكَرَةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ظَاهِرٍ تَوْهُمًا أَنَّ الْمُرَادَ بِاسْمِ الْجِنْسِ التَّكْرَةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يُقَابِلُ الصِّفَةَ قَالَ الدَّمَامِينِيُّ فِي شَرْحِ التَّشْهِيلِ فَقَدْ تَوْهُمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِاسْمِ الْجِنْسِ التَّكْرَةُ فَاسْتَشْكَلَ بِسَبَبِ هَذَا الْوَهْمِ الْفَائِدُ مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ - أَنْ تَصِلَ ذَا رَجَمِكَ - وَغَابَ عَنْهُ مَوَاضِعُ فِي التَّنْزِيلِ ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [مِائَةُ: ١١٠] ﴿ذُو الرِّزْقِ الْغَنِيِّ﴾ [مِائَةُ: ١١٠] ﴿ذِي الطَّوْلِ﴾ [مِائَةُ: ١٢] ﴿ذُو الْكَلْبِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [مِائَةُ: ٢٧] انْتَهَى . سَم . هـ فَوَدُ: (وَاضَافَتُهَا الْإِنْخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: بِتَقْدِيرِ الْإِنْخ . هـ فَوَدُ: (بِتَقْدِيرِ تَنْكِيرِهِ الْإِنْخ) لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّشْهِيلِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهَا قَدْ تُضَافُ إِلَى عِلْمٍ سَمَاعًا بَلْ تَقْلُوا أَنَّ الْفَرَاءَ يَقْيِسُهُ فَنَأْمُلُ سَم .

هـ فَوَدُ: (أَوْ قُرْآنٍ) كَانَ الْمُرَادُ غَيْرَ الْكَهْفِ . هـ فَوَدُ فِي (سُي): (وَيَخْرُمُ عَلَى ذِي الْجُمُعَةِ الْإِنْخ) أَيِ إِلَى الْفِرَاقِ مِنَ الْجُمُعَةِ . أَه . تَجْرِيدُ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الرُّوْيَانِيُّ: وَلَوْ أَرَادَ وَلِيُّ الْبَيْتِ بَيْعَ مَالِهِ وَقَتَّ النَّدَاءَ لِلضَّرُورَةِ وَتَمَّ مَنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ بِذَلِكَ دِينَارًا وَمَنْ لَا تَلَزَمُهُ بِذَلِكَ بَعْضُهُ احْتَمَلُ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الثَّانِي لِثَلَاثَةِ يَوْعٍ الْأَوَّلِ فِي الْإِثْمِ وَاحْتَمَلُ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ وَهُوَ الْوَلِيُّ غَيْرُ عَاصٍ وَالْقَبُولُ لِلطَّلَابِ وَهُوَ عَاصٍ بِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فِي الْقَبُولِ إِذَا لَمْ يُؤَذَّ لَهُ تَرَكَ الْجُمُعَةَ لِنَفْعِ الْبَيْتِ وَرُخَّصَ لِلْوَلِيِّ فِي الْإِجَابِ لِلْحَاجَةِ أَه وَيُتَجَهَّ أَنْ مَحَلَّ التَّرْدُدِ حَيْثُ كَانَ ثَمَنٌ مِثْلُهُ يَصْفَ دِينَارٍ وَالَّذِي يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ أَخَذًا مِمَّا بَاتِي أَنَّ الْإِعَانَةَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ الْبَيْعَ مِمَّنْ لَا تَلَزَمُهُ وَلَا يُقَاسُ الْقَابِلُ بِالْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ لَهُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ وَلَا ضَّرُورَةَ إِلَى الْحَاقِ الْقَابِلِ بِهِ وَالزِّيَادَةُ الَّتِي بَدَلَهَا غِيْطَةٌ لَا ضَّرُورَةَ . أَه .

هـ فَوَدُ: (فَإِنْ قُلْتُ كَيْفَ أَضَافَ ذِي الْإِنْخ) أَقُولُ هَذَا السُّؤَالُ وَجَوَابُهُ الْمَذْكُورُ كِلَاهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى غَيْرِ أُسَاسٍ وَهُوَ تَوْهُمُ أَنَّ ذِي لَا تُضَافُ إِلَّا لِلنِّكَرَةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ظَاهِرٍ تَوْهُمًا أَنَّ الْمُرَادَ بِاسْمِ الْجِنْسِ التَّكْرَةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يُقَابِلُ الصِّفَةَ قَالَ الدَّمَامِينِيُّ فِي شَرْحِ التَّشْهِيلِ فَقَدْ تَوْهُمَ بَعْضُ أَنَّ الْمُرَادَ بِاسْمِ الْجِنْسِ التَّكْرَةُ فَاسْتَشْكَلَ بِسَبَبِ هَذَا الْوَهْمِ الْفَائِدُ مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ «أَنْ تَصِلَ ذَا رَجَمِكَ» وَغَابَ عَنْهُ مَوَاضِعُ فِي التَّنْزِيلِ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ذُو الْمَرْثِ الْمَجِيدِ ذِي الطَّوْلِ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ . أَه . هـ فَوَدُ: (بِتَقْدِيرِ تَنْكِيرِهِ) لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّشْهِيلِ

إسرائيل بالإضافة. (التشاغل) عن السعي إليها (بالبيع) أو الشراء لغير ما يُضطرُّ إليه (وغيره) من كُلِّ المَقُودِ والصنائع وغيرهما من كُلِّ ما فيه شُغْلٌ عن السعي إليها، وإن كان عبادةً (بعد الشُرُوع في الأذان بين يَدَيِ الخطيب) لقوله تعالى ﴿إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ بَوْرِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ (الجمعة: ١٠) أي اتركوه والأمرُ للوجوب فيحرمُ الفعل وقيس به كُلُّ شاغلٍ ومحرمٌ أيضًا على مَنْ لم تلزمه مُبايعةٌ من تلزمه لإعانيته له على المعصية، وإن قيل إن الأكثرين على الكراهة وخَرَجَ بالتشاغلِ فعلٌ ذلك في الطريقِ إليها وهو ماشٍ أو المسجِد، وإن كُرهَ فيه وتُلْحَقَ.....

• قوله (سَي): (التشاغلُ بالبيع إلخ) قال الرَوِيَانِيُّ لو أرادَ وَلِيُّ الْبَيْتِ بَيْعَ مَالِهِ وَثَّتِ النَّدَاءُ لِلضَّرُورَةِ وَتَمَّ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ بِذَلِّ دِينَارًا وَمَنْ لَا تَلَزَّمَهُ بِذَلِّ نِصْفِ دِينَارٍ وَهُوَ تَمَنُّ مِثْلِهِ احْتِمَالٌ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الْقَانِي لثَلَاثًا يَوْعِ الْأَوَّلِ فِي الْمَغْصِيَةِ وَاحْتِمَالٌ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ وَهُوَ الْوَلِيُّ غَيْرُ عَاصٍ وَالْقَبُولُ لِلطَّالِبِ وَهُوَ عَاصٍ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فِي الْقَبُولِ إِذَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى تَرْكِ الْجُمُعَةِ كَمَا رُخِّصَ لِلْوَلِيِّ فِي الْإِجَابِ لِلْحَاجَةِ انْتَهَى وَالَّذِي يَنْبَغِي تَرْجِيحُهُ أَخْذًا بِمَا بَأَيَّ أَنْ الْإِعَانَةَ عَلَى الْمَغْصِيَةِ مَغْصِيَةٌ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْوَلِيَّ الْبَيْعُ مِنَ الْقَانِي أَيْ مَنْ لَا تَلَزَّمُهُ الْجُمُعَةُ إِيحَابٌ وَنَهَايَةُ أَقْرَاهُ سَم. • قوله: (أو الشراء) إلى قوله وتُلْحَقُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. • قوله: (لغير ما يُضطرُّ إليه) عبارةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُسْتَنْتَى مِنْ تَحْرِيمِ الْبَيْعِ مَا لَوْ احتاجَ إِلَى مَاءٍ طَهَارَتِهِ أَوْ مَا يُوَارِي عَوْرَتَهُ أَوْ مَا يَقُونُهُ عِنْدَ الْإِضْطِرَارِ اهـ وَعبارةُ النَّهْيَةِ وَاسْتَنْتَى الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ شِرَاءَ مَاءٍ طَهْرِهِ وَسُتْرَتِهِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِمَا وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةُ الطِّفْلِ أَوْ الْمَرِيضِ إِلَى شِرَاءِ دَوَاءٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ تَحْوِيهِمَا فَلَا يَقْصِي الْوَلِيُّ وَلَا الْبَائِعُ إِذَا كَانَا يَدْرِكَانِ الْجُمُعَةَ مَعَ ذَلِكَ بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَإِنْ فَاتَتْ الْجُمُعَةُ فِي صَوْرِ مِنْهَا إطْعَامُ الْمُضْطَرِّ وَبَيْعُهُ مَا يَأْكُلُهُ وَيَبِيعُ كَقَنْ مَبِيتٍ خِيفَ تَغْيِيرُهُ بِالتَّأَخِيرِ وَقَسَادُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. اهـ. قَالَ ع ش قوله م ر: بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ إِنْ هَذَا جَوَازٌ بَعْدَ مَنْعٍ قِيَصْدُقُ بِالْوُجُوبِ اهـ. • قوله: (مِنْ كُلِّ الْمُقُودِ) الْأَوَّلَى مِنْ سَائِرِ الْمُقُودِ.

• قوله: (وَقَيْسَ بِهِ) أَيْ بِالْبَيْعِ نَهَايَةً. • قوله: (مِنْ كُلِّ شَاغِلٍ إلخ) أَيْ يَمْنُنُ شَأْنُهُ أَنْ يَشْغَلَ نَهَايَةً وَشَرْحُ بَاقِضٍ قَالَ ع ش هَذَا يَشْمَلُ مَا لَوْ قُطِعَ بَعْدَ قَوَاتِهَا وَنَقَلَهُ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر اهـ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْإِيحَابِ وَالنَّهْيَةِ مَا قَدْ بُعِدَهُ. • قوله: (وَأَنْ كَانَ عِبَادَةً) أَيْ ككِتَابَةِ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ فَتَحْرُمُ خَارِجُ الْمَسْجِدِ وَتُكْرَهُ فِيهِ ع ش. • قوله: (مُبَايَعَةً إلخ) أَيْ وَنَحْوَهَا. • قوله: (فَعَلْ ذَلِكَ) أَيْ الْبَيْعَ وَنَحْوَهُ مُغْنِي. • قوله: (وَأَنْ كُرهَ فِيهِ) أَيْ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا فَلَا تَتَّقَدُّ الْكِرَاهَةُ بِهَذَا الْوَقْتِ ع ش عبارةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ يَنْزَعُ عَنْ ذَلِكَ اهـ. • قوله: (وَتُلْحَقُ إلخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْإِمْدَادِ عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ كَانَ مَنَزِلُهُ بِيَابَ

وغيره على أنها قد تُضَافُ إِلَى عِلْمٍ سَمَاعًا بَلْ تَقْلُوا أَنَّ الْفَرَاءَ يَمِيسُهُ فَتَأْتَلُ. • قوله: (وَتُلْحَقُ بِهِ إلخ) ذَكِّرَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا نَعَّه، وَلَوْ كَانَ مَنَزِلُهُ بِيَابَ الْمَسْجِدِ وَقَرِيبًا فَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ لَا كَلَامُهُمْ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ وَهَلِ الْإِشْتَغَالُ بِالْعِبَادَةِ كَالْإِشْتَغَالِ بِنَحْوِ الْبَيْعِ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ نَعَمْ اهـ مُلْخَصًا.

به كما هو ظاهرٌ كُلُّ محلٍّ يُعلمُ وهو فيه وقتُ الشُّروعِ فيها ويتيسَّرُ له لحوقُها بالأذانِ المذكورِ الأذانُ الأوَّلُ؛ لأنَّه حادثٌ كما مرَّ فلا يشمله النَّصُّ نعم من يلزمه السَّعيُّ قبل الوقتِ يحرمُ عليه التَّشاعُلُ من حينئذٍ ويذَى الجُمُعةُ من لا تلزمه مع مثله فلا حرمةَ بل ولا كراهةَ مُطلقاً (فإن باع) مثلاً (صح) لأنَّ النهيَ لِمَعْنَى خارجٍ عن العقيد (ويكرهه) التَّشاعُلُ بالبيعِ وغيره لِمَنْ لَزِمَتْه ومن يعقِدُ معه (قبل الأذانِ) المذكورِ (بعد الزوالِ والله أعلم) لدخولِ الوقتِ فزُيِّمًا فَوُتَّ نعم إن فُحِشَ التَّأخِيرُ عنه كما في مكَّةَ لم يكره ما يَحْتَجُّ الاستِواءُ للضُّرورةِ.

(فصلٌ فيما تُدْرِكُ به الجُمُعةُ)

وما يجوزُ الاستِخلافُ فيه وما يجوزُ للمزحومِ وما يمتنعُ من ذلك.
(من أدركَ رُكُوعَ) الركعةِ (الثانية) مع الإمامِ الْمُتَطَهِّرِ المحسوبِ له إلا فيما يأتي واستمرَّ معه إلى أن يُسَلِّمَ كما أفادَه قولُه: فيُصَلِّي بعد سلامِ الإمامِ وبهذا يندفعُ الاعتراضُ عليه بأنَّ قولَ

المسجِدِ أو قَرِيبًا مِنْهُ فَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ لَا إِذْ لَا تَشَاعُلُ كَالْحَاضِرِ فِي الْمَسْجِدِ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَكَلَامُهُمْ إِلَى الْأَوَّلِ أَقْرَبُ . اهـ . □ قُودُ: (به) أي بالمسجِدِ . □ قُودُ: (كما هو ظاهرٌ) أي لانتفاء التَّشَوُّبِ .
□ قُودُ: (كُلُّ محلٍّ إلخ) أي كَانَ يَكُونُ مَنَزِلُهُ بِيَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ . □ قُودُ: (وهو فيه) أي والحالُ أَنَّهُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ . □ قُودُ: (وَقْتُ إلخ) مَقْعُولٌ يُعْلَمُ . □ قُودُ: (فيها) أي فِي الْجُمُعَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالشُّرُوعِ . □ قُودُ: (وَيَتَيَسَّرُ لَهُ إلخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ يُعْلَمُ إلخ . □ قُودُ: (وَبِالْأَذَانِ الْمَذْكُورِ إلخ) أي وَخَرَجَ بِالْأَذَانِ إلخ الْأَوَّلِ . □ قُودُ: (لِإِمَامٍ) أي فِي شَرْحٍ، ثُمَّ يُؤَدُّ . □ قُودُ: (مِنْ حِينَئِذٍ) أي مِنْ وَقْتِ لَزُومِ التَّسْبِيحِ نِهَآيَةً . □ قُودُ: (وَيَذَى الْجُمُعَةُ إلخ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ بِالتَّشَاعُلِ إلخ . □ قُودُ: (مُطْلَقًا) أي قَبْلَ الْأَذَانِ وَبَعْدَهُ . □ قُودُ: (لِأَنَّ النَّهْيَ لِمَعْنَى خَارِجٍ إلخ) أي فَلَمْ يَمْنَعْ الصَّحَّةَ كَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَفْصُوبَةِ مُعْنَى زَادَ النَّهْيُ وَبَيَّعَ الْعَبْدُ لِمَنْ يُعْلَمُ اتِّخَاذَهُ خَمْرًا اهـ . □ قُودُ: (كما فِي مَكَّةَ) أي فِي زَمَانِهِ، وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا فَلَيْسَ فِيهَا تَأْخِيرٌ فَاجِش . □ قُودُ: (لِلضَّرُورَةِ) أي لِتَضَرُّرِ النَّاسِ بِتَمَطُّلِ مَصَالِحِهِمْ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ .

فَصْلٌ فِي مَا تُدْرِكُ بِهِ الْجُمُعَةُ

□ قُودُ: (الْمُتَطَهِّرُ إلخ) أي بِخِلَافِ الْمُحَدِّثِ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَمَّلُ الْقِرَاءَةَ عَنِ الْمَامُومِ وَكَالْمُحَدِّثِ مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ ش . □ قُودُ: (مِنْ ذَلِكَ) أي إِذْرَاكُ الْجُمُعَةِ وَالِاسْتِخْلَافِ وَفِعْلُ الْمَزْحُومِ رَشِيدِي .
□ قُودُ: (الْمَحْصُوبُ) نَعَتْ سَبَبِيٍّ لِلْإِمَامِ وَلَمْ يَتَرَزَّ لَا مِنَ اللَّئِسِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ صِفَةٌ لِرُكُوعِ الثَّانِيَةِ .
□ قُودُ: (أَلَا فِيمَا يَأْتِي) أَي أَيْنَمَا فِي قَوْلِهِ وَبِإِذْرَاكِ رُكْعَةٍ مَعَهُ إلخ . □ قُودُ: (وَأَسْتَمَرَ إلخ) عَطْفٌ عَلَى إِذْرَاكِ رُكُوعِ إلخ . □ قُودُ: (إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ مَعَهُ) خَالَفَهُ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ فَاتَّكَفَوْا بِالِاسْتِمْرَارِ إِلَى فَرَاغِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا يَأْتِي . □ قُودُ: (وَبِهَذَا) أَي بِمَا يُقَيِّدُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فيُصَلِّي إلخ مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِسْتِمْرَارِ إِلَى السَّلَامِ . □ قُودُ: (الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ إلخ) أَقْرَهُ الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ تَبَيُّهُ قَوْلِ الْمُحَرِّرِ مَنْ أَذْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ

أصله أدرك مع الإمام ركعة أحسن على أن هذا فيه إيهام سليم منه المثل إذ قضيته الاكتفاء بإدراك الركوع والسجدة فقط والمُعْتَمَدُ كما أفاده كلام الشيخين واعتداه الأذرع وغيره، وإن خالف فيه كثيرون وحملوا كلاهما على التمثيل دون التقييد واستدلوا بنص الأم وغيره أنه لا بُدَّ من استمراره معه إلى السلام وإلا كأن فارق أو بطلت صلاة الإمام لم يدرك الجمعة وأئذه الغزني بما يأتي في الخليفة أنه لو أدرك ركوع الثانية وسجدة ثلثها لا يدرك الجمعة وهو استدلال مُحْتَمَلٌ، وإن أمكن الفرق وكون الركعة تنتهي بالفراغ من السجدة الثانية إذ ما بعدها ليس منها كما هو واضح من كلامهم لا ينافي ذلك؛ لأن الاحتياط للجمعة يقتضي اعتبار تابع الثانية منها فيها لا امتيازها بخصوصيات عن غيرها كما عليم مباهم.

ركعة أدرك الجمعة أولى من قول المصنف من أدرك ركوع الثانية أدرك الجمعة؛ لأن عبارة المحرر تشمل ما لو صلى مع الإمام الركعة الأولى وفارقه في الثانية فإن الجمعة تحصل له بذلك ولا تشملها عبارة المصنف وعبارة المصنف توهم أن الركوع وحده كاف فيجوز لمن أدركه إخراج نفسه وإتمامها متفردا وليس مرادا ولذلك قلت وأتم الركعة معه. اهـ. أي عطفًا على قول المصنف أدرك إلخ.

فؤد: (على أن هذا) أي قول أصله المذكور. فؤد: (إذ قضيته الاكتفاء إلخ) اعتداه الخطيب والجمال الزملي وسم وغيرهم وهو ظاهر الأسنى لشيخ الإسلام كزدي على بأفضل.

فؤد: (والمُعْتَمَدُ كما أفاده كلام الشيخين إلخ) المُعْتَمَدُ عند شيخنا الشهاب الزملي رَحِمَهُ اللهُ تَمَكَّنَ وغيره وفاقًا للمتنصوص خلاف هذا المُعْتَمَدُ وهو ظاهر الأخبار وظاهر المعنى وعليه فالمُعْتَمَدُ فيما أُيِّدَ به الغزني خلاف ما ذكره فيه وفاقًا لما سيأتي عن البغوي سم وقوله: وغيره أي كالتهاية والمغني وشرح المنهج. فؤد: (كلام الشيخين) أي قولهما فيصلي بعد سلام الإمام. فؤد: (واستدلوا بنص الأم إلخ) أي ويدل له الحديث الآتي أيضًا سم. فؤد: (أنه لا بُدَّ إلخ) خبر قوله والمُعْتَمَدُ. فؤد: (لم تدرك إلخ) بيناء المفعول. فؤد: (كان فارقه إلخ) أي في التشهد. فؤد: (محتمل) بفتح الميم بقرينة ما بعده.

فؤد: (وإن أمكن الفرق) لعله ما يأتي من أن المنبوق تابع والخليفة إمام لا يمكن جعله تابعًا لهم.

فؤد: (وكون الركعة إلخ) جملة استثنائية. فؤد: (لا ينافي ذلك) أي اشترط الاستمرار إلى السلام.

فؤد: (بها) أي من الثانية. وفؤد: (فيها) أي في الجمعة وكل من الجائز متعلق بالإختيار.

فؤد: (لإمتيازها إلخ) متعلق بيقضي إلخ. فؤد: (بما مر) أي من شروط الجمعة.

فصل فيما تدرك به الجمعة

فؤد: (والمُعْتَمَدُ كما أفاده كلام الشيخين إلخ) المُعْتَمَدُ عند شيخنا الشهاب الزملي رَحِمَهُ اللهُ وغيره وفاقًا للمتنصوص خلاف هذا المُعْتَمَدُ وهو ظاهر الأخبار وظاهر المعنى وعليه فالمُعْتَمَدُ فيما أُيِّدَ به الغزني خلاف ما ذكره فيه وفاقًا لما سيأتي عن البغوي. فؤد: (واستدلوا بنص الأم وغيره) أي ويدل عليه الحديث الآتي أيضًا.

ويأتي (أدرك الجمعة) حكماً لا ثواباً كاملاً (فِيصَلِّيْ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رُكْعَةً) جهراً للخبر الصحيح «من أدرك ركعة من الجمعة فليصل» أي يضم ففتح فتشديد إليها أخرى وفي رواية صحيحة «من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة» وتحصل الجمعة أيضاً بإدراك ركعة أولى معه، وإن فارقها بعدها لما مر أن الجماعة لا تجب إلا في الركعة الأولى وإدراك ركعة معه، وإن لم تكن أولى الإمام ولا ثانيته بأن قام لزيادته، ولو عابداً كما يثبت في شرح الإرشاد في مبحث القدوة فقول أصل الروضة سهواً تصويراً بدليل أنه قاسه على المحدث وهو نصيح الصلاة خلفه، وإن علم حدث نفسه فجاء جاهل بحاله واقتدى به وأدرك الفاتحة، ثم استمر معه إلى أن يسلم؛ لأنه أدرك مع الإمام ركعة قبل سلام الإمام فهو كحاصل أدرك صلاة أصليّة جمعة أو غيرها خلف محدث ويؤخذ منه أنه لا بد هنا من زيادة الإمام على الأربعين.....

• فؤد: (ويأتي) أي في الاستخلاف وكان الأولى وما يأتي.

• فؤد (سني): (أدرك الجمعة) أي بشرط بقاء العدة إلى تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد الركعة الأولى، ثم اقتدى به شخص وصلى معه ركعة لم تحصل له الجمعة لفقده شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما قدمه في الشروط ش وقوله: فلو فارقه القوم إلخ أي سلموا قبل الإمام كما في سم وقوله: شرط وجود الجماعة صوابه وجود العدد كما في سم أيضاً ما يوافق. • فؤد: (حكماً) إلى قوله وإدراك ركعة معه في النهاية. • فؤد: (حكماً لا ثواباً كاملاً) كذا في النهاية، وقال المغني أي لم تفت. اهـ. ولعله أحسن. • فؤد: (للخبر الصحيح إلخ) لما كان في المشرّ دعوتان أتى بدليلين الأول للثانية والثاني للأولى كذا في التبجيري ويظهر أن الأول دليل للدعوتين معاً ولذا قدمه. • فؤد: (فليصل إلخ) يمكن أنه ضمن معنى الإضافة حتى تعدى إلى أي مضمياً إليها أخرى سم. • فؤد: (أي يضم ففتح إلخ) لعله إنما اقتصر عليه لكونه الرواية والآتي جواز فيه فتح الباء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر فإن صلى يتعدى بنفسه وكأنه ضمن معنى يضم ع ش. • فؤد: (وإن فارقه إلخ) الواو هنا وفي قوله الآتي، وإن لم تكن إلخ للتحال. • فؤد: (فجاء جاهل إلخ) عطف على قوله قام إلخ. • فؤد: (وأدرك الفاتحة) أي فلا بد هنا من إدراك الركعة معه بقراءتها ومن عدم علمه بزيادتها و. • فؤد: (إلى أن يسلم) لعله مبني على ما تقدم له سم أي وتقدم ما فيه. • فؤد: (ويؤخذ منه) أي من القياس في قوله فهو كحاصل إلخ. • فؤد: (أنه لا بد هنا إلخ) كان الإشارة إلى ما إذا كان عابداً في الزائدة سم أقول بل قضية القياس المتقدم أن المشار إليه القيام للزائدة مطلقاً.

• فؤد: (فليصل) يمكن أنه ضمن معنى الإضافة حتى تعدى إلى أي مضمياً إليها أخرى. • فؤد: (وإن علم حدث نفسه فجاء جاهل بحاله إلخ) أي فلا بد هنا من إدراك الركعة معه بقراءتها ومن عدم علمه بزيادتها فقوله: ثم استمر معه إلى أن يسلم لعله مبني على ما تقدم له. • فؤد: (أنه لا بد هنا) كان الإشارة إلى ما إذا كان عابداً في الزائدة.

وفي هذه الأحوال كلها لو أراد آخر أن يقتدي به في ركعته الثانية ليدرك الجمعة جاز كما في البيان عن أبي حامد وجرى عليه الرمي وابن كثر وغيرهما قال بعضهم وعليه لو أحرم خلف الثاني عند قيامه لثانيته آخر وخلف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة للكل ونزع بعضهم أولئك بأن الذي اقتضاه كلام الشيخين وصروح به غيرهما أنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور. اهـ. وفيه نظر وليس هنا فوات العددي في الثانية وإلا لم يصح للمسبوق نفسه بل العددي موجود حكماً؛ لأن صلاته كمن اقتدى به وهكذا تابعة للأولى (وإن أدركه بعده).....

قوله: (وفي هذه الأحوال) أي الثلاث. قوله: (أن يقتدي به) أي بمذرك ركعة من الجمعة فقط.
 قوله: (جاز إلخ) يأتي عن النهاية والمغني خلافاً. قوله: (قال بعضهم وعليه لو أحرم إلخ) نقله الزيادي في شرح المحرر وأقره وخالف الجمال الزملي فأفتى بانقلابها ظهراً، وقال القليوبي إن كانوا جاهلين وإلا لم يتعمد إخراجهم من أصله وهو الوجه الوجه بل وأوجه منه عدم انعقاد إخراجهم مطلقاً فتأمل اهـ كُردني على بأفضل. قوله: (وعليه) أي على ما في البيان. قوله: (حصلت الجمعة إلخ) اغتمده سم كما يأتي ع ش. قوله: (أولئك) أي أبا حامد ومن معه. قوله: (أنه لا يجوز إلخ) وهو المتمدع ش. قوله: (انتهى) أي مقول بعضهم. قوله: (وفيه نظر) أي في نزاع بعضهم.
 قوله: (وليس هنا فوات العددي في الثانية) قد يقال بل فيه فوات العددي في الأولى أيضاً بخلاف المسبوق كما هو ظاهر. قوله: (بل العددي موجود إلخ)

قوله: (جاز كما في البيان إلخ) إن قلت يشكل على الجواز هنا ما يأتي في صلاة الخوف قبيل قول المتن ويسن حمل السلاح في هذه الأنواع من أنه لو كان الخوف في بلد وحضرت صلاة الجمعة جاز أن يصلوها على هيئة صلاة ذات الرقاع بشروط منها أن يكون في كل ركعة أربعون سميعوا الخطبة لكن لا يضر التقص في الركعة الثانية. اهـ. وجه الإشكال أن بين ما هنا وما هناك منافاة لأن قضية الجواز هنا أنه لا يشترط هناك أن يكون في الركعة الثانية أربعون سميعوا الخطبة بل يجوز أن يكون أقل، ولو واجداً، وإن لم يسمع الخطبة ولا حاجة إلى اغتياز التقص عن الأربعين في الثانية وقضية ما هناك أنه لا بد هنا في المقتدي الآخر أن يكون بعضاً من أربعين سميعوا الخطبة حتى لو لم يكن كذلك لا يصح اقتدائه بالجمعة ولا يمكن حمل ما هناك على ما هنا؛ لأن اغتياز التقص عن الأربعين صادق بكون المقتدي واجداً مثلاً؛ لأنهم اشترطوا أن يكون المقتدي في الثانية أربعين سميعوا الخطبة غاية الأمر أنه يُستفتر نقصهم بعد الاقتداء وما هنا كالصريح في أنه لا يشترط السماع ولا ما هنا على ما هناك لما ذكر من أن ما هنا كالصريح في أنه لا يشترط السماع مع التصريح هناك باشتراطه اللهم إلا أن يتكلف في إخراج ما هنا عن ظاهره وحمله على اغتياز السماع المذكور فليأمل قلت قوله: إنه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور وقد يؤيد الجواز أنه لو فارق القوم الإمام في الركعة الثانية فافتدى مسبقاً بالإمام أو بعض القوم فيها، فإن لم يجز ذلك كان بعيداً جداً إذ لا فرق في المعنى بين ذلك وبين الاقتداء في الثانية دون

أي الركوع (فأنته) الجمعة لمفهوم هذا الخبر (فيتم) صلاته عالمًا كان أو جاهلًا (بعد سلامه) أي الإمام (ظهرًا أربعا) من غير نية لقوات الجمعة وأكّد بأربعا؛ لأنّ الجمعة قد تُسَمَّى ظهرًا مقصورة (والأصحّ أنه) أي المذكر بعد الركوع (ينوي) وجوبًا على الْمُعْتَمِد (في اقتدائه

(فرغ): لو شكّ مذكرك الرّكعة الثانية قبل سلام الإمام هل سجّد معه أم لا سجّد وأتمّها جُمعة أو بعد سلام الإمام أتمّها ظهرًا لإثمه لم يذكرك رّكعة معه فعلم أنّه لو أتى برّكعتيه الثانية وعلم في تشهده تركّ سجدة من الثانية سجدها، ثم تشهد وسجّد للشهر وهو مذكرك للجمعة وإن علم فيه تركها من الأولى أو شكّ فأنته الجمعة وحصلت له رّكعة من الظهر شُرْحُ بِأَفْضَلِ وَنَهَايَةِ وَأَسْنَى وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلُهُ: فَأَنْتَهُ الْجُمُعَةُ أَي لَإِثْمِهِ لَمْ يَذْكُرْ مَعَ الْإِمَامِ رّكعة كاملة وقوله: حَصَلَتْ لَهُ مِنَ الظُّهْرِ رّكعة أَي مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الرّكعة التي أفرّكها مع الإمام وسجود الرّكعة الثانية التي تداركها بعد سلام الإمام وتبيّن أنّ جلوسه للتشهُد لم يصادف محله فيجب عليه القيام فورًا عند تذكّره أو شكّ، أمّا لو أذكرك الأولى مع الإمام وتذكّر في تشهده مع الإمام تركّ سجدة من الأولى فإنه يأتي بعد سلام الإمام برّكعة ويكون مذكركا للجمعة لإثمه أذكرك رّكعة كاملة مع الإمام مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ. اهـ. فود: (أي الركوع) إلى قوله: (موافقة) في المعنى إلا قوله: (وأكد) إلى المعنى وإلى قوله: (ومرّ الفرق) في النهاية. فود: (أي الركوع) أي ركوع الثانية. فود: (من غير نية) أي كما يدلّ عليه تغييره بيّن نهاية. فود: (لأنّ الجمعة إلخ) أي ولدفع ما يتوهم من لفظ الإثم أنه يحسب له ما أذكرك رّكعة ع ش. فود: (قد تُسَمَّى ظهرًا إلخ) قد يراد أنّ توهم ذلك لا يتأتى مع قوله فأنته الجمعة سم.

فود: (سني: والأصحّ أنه إلخ) ومقابلته يتوهم الظهر أنها التي يتملأها ومحلّ الخلاف فيمن علم حال الإمام والأبأن رآه قائمًا ولم يعلم هل هو مُعْتَدِلٌ أو في القيام فيتوهم الجمعة جزئًا نهاية ومعنى قال ع ش والأقرب أنّ الأمر كذلك فيما لو رأى الإمام قائمًا ولم يعلم من حاله شيئًا هل هو يصلّي الجمعة أو الظهر فيتوهم الجمعة وجوبًا إن كان ممن تلوّزته الجمعة ويخبر بين ذلك وبين نية الظهر إن كان ممن لا تلوّزته، ثم إن اتفق في الأولى وكذا في الثانية إن نوى الجمعة أنه سلّم من ركعتين سلّم معهم وخسبت جُمعته وإلّا قام معهم وأتمّ الظهر؛ لأنّ نيته إن وجد ما يمنع من اتّباعها جُمعة وقعت ظهرًا. اهـ. فود: (سني: ينوي إلخ) ولو أذكرك هذا المنبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلّون الجمعة لزمه أن يصلّيها معهم نهاية. فود: (وجوبًا) أي كما هو مقتضى عبارة الرّوضة وهو المُعْتَمِدُ وعبارة الآثار

مفارقة، وإن جاز ذلك فلا فرق بين ذلك وبين اقتداء المنبوق المذكور إلا بكونه بعد سلام من عدا من اقتدى به ولا اثر لذلك في المعنى فليتأمل وقد يدفع ذلك بأن شرط أوّل الجمعة وقوعها في جماعة أربعين وقد يقتضي هذا المنع في الصورة المؤيّد بها أيضًا فليحرّز. فود: (لأنّ الجمعة قد تُسَمَّى إلخ) قد يراد أنّ توهم ذلك لا يتأتى مع قوله فأنته الجمعة. فود: (وجوبًا على المُعْتَمِد) وفي الآثار جوازًا وفي الرّوضة نذبا وجمع شيخنا الشهاب الرّملي بين الأوّلين بحمل الجواز على ما إذا كانت الجمعة

الْجُمُعَةُ) مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ وَلِأَنَّ الْيَأْسَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالسَّلَامِ إِذْ قَدْ يَتَذَكَّرُ الْإِمَامُ تَرَكَ رُكْنِي فَيَأْتِي بِرَكْعَةٍ وَيَعْلَمُ الْمَأْمُومُ ذَلِكَ فَيُذَكِّرُكَ مَعَهُ الْجُمُعَةُ.....

يَتَوَيَّ الْجُمُعَةَ جَوَازًا، وَقَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي نَذْبًا وَالْجَوَازُ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ وَالتَّذَبُّبُ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ لَمْ تَلْزَمَهُ الْجُمُعَةُ كَالْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ هَكَذَا حَمَلَهُ شَيْخِي الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ مُغْنِي وَنَهَايَةً. ■ فَوُدَّ: (مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ) أَيِ إِمَامِ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ كَانَ يُصَلِّي غَيْرَهَا فَيَسْمَلُ مَا لَوْ نَوَى الْإِمَامُ الظَّهْرَ فَيَتَوَيَّ الْمَأْمُومُ الْجُمُعَةَ خَلْفَهُ، وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ إِنَّ التَّغْلِيلَ قَدْ يُخْرِجُ هَذِهِ الصُّورَةَ عَ ش. ■ فَوُدَّ: (وَلِأَنَّ الْيَأْسَ الْإِنْفَ) قَضِيَّةُ الْعِلَّةِ الْأُولَى الَّتِي اقْتَصَرَ عَلَيْهَا الشَّيْخَانِ دُونَ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ يَتَوَيَّ فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ، وَإِنْ عَلِمَ ضَيْقَ الْوَقْتِ بِحَيْثُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْإِمَامَ تَذَكَّرَ تَرَكَ رُكْنِي بِرَكْعَةٍ وَعَلِمَ هُوَ ذَلِكَ وَأَذْرَكَهَا مَعَهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِثْنَانُ بِالْبَاقِيَةِ فِيهِ وَلَا مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ كُلَّ عِلَّةٍ مُسْتَحْتَبَّةٌ، ثُمَّ سَأَلْتُ م ر عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ عَلَى الْبَدِيهِ يَتَوَيَّ الْجُمُعَةَ، وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ كَمَا ذَكَرَ نَظَرًا لِلْعِلَّةِ الْأُولَى. انتهى س م. اه. ع ش. ■ فَوُدَّ: (إِذْ قَدْ يَتَذَكَّرُ الْإِنْفَ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْإِمَامُ يُصَلِّي ظَهْرًا فَقَامَ لِلثَّالِثَةِ وَانْتَظَرَهُ الْقَوْمُ لِيَسْلَمُوا مَعَهُ فَاقْتَدَى بِهِ مَسْبُوقٌ وَأَتَى بِرَكْعَةٍ فَيَنْبَغِي حُصُولُ الْجُمُعَةِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصُدِّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَذْرَكَ الرَّكْعَةَ الْأُولَى فِي جَمَاعَةٍ بَارِعِينَ ع ش. ■ فَوُدَّ: (وَيَعْلَمُ الْإِنْفَ) أَيِ أَوْ يُظَنُّ ظَنًّا قَوِيًّا ع ش. ■ فَوُدَّ: (فَيُذَكِّرُكَ مَعَهُ الْجُمُعَةَ) أَيِ، وَإِنْ امْتَنَعَ عَلَى الْقَوْمِ مُتَابَعَتُهُ فِي تِلْكَ الرَّكْعَةِ لِيَعْلَمَهُمْ بِتِمَامِ صَلَاتِهِمْ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فِي الْجَمَاعَةِ مَعَ وُجُودِ الْعَدَدِ فِي تِلْكَ الرَّكْعَةِ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ بِاقُونَ فِي الْقُدُوزِ حُكْمًا نَعَمْ لَوْ سَلَّمَ الْقَوْمُ قَبْلَ فَرَاغِ الرَّكْعَةِ أَتَجَعَ قَوَاتُ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرْ رَكْعَتَهُ الْأُولَى مِنْهَا مَعَ وُجُودِ الْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ إِلَّا عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَيَانِ عَنْ أَبِي حَامِدٍ فَيَحْتَمَلُ حُصُولُ الْجُمُعَةِ لِاقْتِدَائِهِ فِي هَذِهِ الرَّكْعَةِ بِالْإِمَامِ الْمُتَخَلِّفِ عَنْ سَلَامِ الْقَوْمِ فَهُوَ كَالْمُقْتَدِي بِالْمَسْبُوقِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَالْمُعْتَمِدُ فِي الْمُقْتَدِي بِالْمَسْبُوقِ أَنَّهُ لَا تَتَقَدَّدُ جُمُعَتُهُ فَيَكُونُ الْمُعْتَمِدُ هُنَا عَدَمَ إِذْرَاكِهَا لَهَا ع ش.

مُسْتَحْتَبَّةٌ أَوْ غَيْرَ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِ كَالْمُسَافِرِ وَالْعَبْدِ وَالْوُجُوبُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ لَازِمَةً لَهُ فَاخِرَاهُ بِهَا وَاجِبٌ وَهُوَ مَحْمَلُ قَوْلِ الرَّوَضَةِ فِي أَوَاخِرِ الْبَابِ الثَّانِي مِنْ أَنَّ مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ لَا يَصِحُّ ظَهْرُهُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ اه. وَلَوْ أَذْرَكَ هَذَا الْمَسْبُوقُ بَعْدَ صَلَاةِ الظَّهْرِ جَمَاعَةٌ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ لَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا مَعَهُمْ شَرْحُ م ر. ■ فَوُدَّ: (مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ وَلِأَنَّ الْيَأْسَ الْإِنْفَ) قَضِيَّةُ الْعِلَّةِ الْأُولَى الَّتِي اقْتَصَرَ عَلَيْهَا الشَّيْخَانِ دُونَ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ يَتَوَيَّ فِي اقْتِدَائِهِ الْجُمُعَةَ، وَإِنْ عَلِمَ ضَيْقَ الْوَقْتِ بِحَيْثُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْإِمَامَ تَذَكَّرَ تَرَكَ رُكْنِي فَأَتَى بِرَكْعَةٍ وَعَلِمَ هُوَ ذَلِكَ وَأَذْرَكَهَا مَعَهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِثْنَانُ بِالْبَاقِيَةِ فِيهِ. ■ فَوُدَّ: (فَيُذَكِّرُكَ مَعَهُ الْجُمُعَةَ) أَيِ، وَإِنْ امْتَنَعَ عَلَى الْقَوْمِ مُتَابَعَتُهُ فِي تِلْكَ الرَّكْعَةِ لِيَعْلَمَهُمْ بِتِمَامِ صَلَاتِهِمْ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فِي الْجَمَاعَةِ مَعَ وُجُودِ الْعَدَدِ فِي تِلْكَ الرَّكْعَةِ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ بِاقُونَ فِي الْقُدُوزِ حُكْمًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ طَلَبَةُ مِنْ انْتِضَاءِ الْعَدَدِ فَتَدَبَّرْ، نَعَمْ لَوْ سَلَّمَ الْقَوْمُ قَبْلَ فَرَاغِ الرَّكْعَةِ أَتَجَعَ قَوَاتُ الْجُمُعَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرْ رَكْعَتَهُ الْأُولَى مِنْهَا مَعَ وُجُودِ الْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ إِلَّا عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَيَانِ عَنْ أَبِي حَامِدٍ فَيَحْتَمَلُ حُصُولُ الْجُمُعَةِ لِاقْتِدَائِهِ فِي هَذِهِ الرَّكْعَةِ بِالْإِمَامِ الْمُتَخَلِّفِ عَنْ سَلَامِ الْقَوْمِ فَهُوَ كَالْمُقْتَدِي بِالْمَسْبُوقِ.

وَأَمَّا قُلْنَا وَبَعَلَّمْ إِلَى آخِرِهِ لِقَوْلِهِمْ لَا تَجُوزُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي فِعْلِ السُّهُوِّ وَلَا فِي الْقِيَامِ لِخَامِسَةٍ، وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَسْبُوقِ حَمَلًا عَلَى أَنَّهُ سَهَا بِرُكْنٍ وَمَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَاسِ هُنَا وَفِي الْمَعْدُورِ (وَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا) بِأَنَّهُ أَخْرَجَ نَفْسَهُ عَنِ الْإِمَامَةِ بِنَحْوِ تَأْخِيرِهِ أَوْ خَرَجَ عَنِ الصَّلَاةِ (بِحَدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ) كَرُغَابٍ كَثِيرٍ أَوْ بِلَا سَبَبٍ أَصْلًا (جَازَ الْإِسْتِخْلَافُ) لِلْإِمَامِ وَلَهُمْ وَهُوَ أَوْلَى وَلِيَمِضْهُمْ (فِي الْأَفْطَاهِي) لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِإِمَامَتَيْنِ عَلَى التَّعَاقُبِ جَائِزَةٌ كَمَا صَحَّحَ مِنْ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَالُوا وَإِذَا جَازَ هَذَا فَيَمُنْ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ فَنِي مَنْ بَطَلَتْ

• فَوُدَّ: (وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ الْإِخْ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَلَا فِي الْقِيَامِ الْإِخْ. • فَوُدَّ: (حَمَلًا الْإِخْ) عِلَّةٌ لِلْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَمَرَّ الْإِخْ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَمَنْ لَا جُمُعَةً عَلَيْهِ الْإِخْ. • فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ أَخْرَجَ نَفْسَهُ الْإِخْ) فِيهِ حَمَلُ الْخُرُوجِ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى أَعَمٍّ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ إِمَامَتِهَا وَالْخُرُوجُ مِنْ نَفْسِهَا زِيَادَةٌ لِلْفَائِدَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَأَخَّرُ الثَّانِي سَم. • فَوُدَّ: (بِنَحْوِ تَأْخِيرِهِ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ مُجَرَّدَ نِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنْهَا إِنْ قُلْنَا يَخْرُجُ بِهَا حَتَّى لَوْ تَقَدَّمَ وَاجِدٌ بِنَفْسِهِ أَوْ إِشَارَتِهِ أَوْ إِشَارَةِ الْقَوْمِ عِنْدَ مُجَرَّدِ النَّيَّةِ صَارَ خَلِيفَةً وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْوَجْهَ بَقَاءُ اقْتِدَائِهِمْ بِهِ وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الْإِمَامَةِ بِمُجَرَّدِهَا لَا يَزِيدُ عَلَى تَرْكِ الْإِمَامَةِ ابْتِدَاءً فَلْيُتَأَمَّلْ سَم وَلَكَّ أَنْ تَمْنَعِ الشُّمُولَ بِظُهُورِ نَحْوِ التَّأَخُّرِ فِي الْفِعْلِ الْمَحْسُوسِ كَالْبُعْدِ الرَّائِدِ عَلَى تَلْيِيقَةِ ذِرَاعٍ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ. • فَوُدَّ: (أَوْ خَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ قُوَّتْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: قَالُوا. • فَوُدَّ: (سَمِي): (بِحَدِيثٍ) أَيِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا نِهَائِيَةً. • فَوُدَّ: (كَرْهَافٍ الْإِخْ) أَيِ وَتَعَاطِي مُفْسِدٍ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَبِلَا سَبَبٍ الْإِخْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بِحَدِيثِ الْإِخْ. • فَوُدَّ: (سَمِي): (جَازَ الْإِسْتِخْلَافُ) أَيِ قَبْلَ إِبْتِنَائِهِمْ بِرُكْنٍ نِهَائِيَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَهُوَ أَوْلَى) أَيِ وَاسْتِخْلَافُهُمْ أَوْلَى مِنْ اسْتِخْلَافِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ لَهُمْ فَتَمَّنَ عَيْنُهُ لِلْإِسْتِخْلَافِ أَوْلَى مِنْ عَيْنِهِ، وَلَوْ تَقَدَّمَ وَاجِدٌ بِنَفْسِهِ جَازَ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةَ وَمُقَدَّمُهُمْ أَوْلَى مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَائِيًا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَوْلَى مِنْ مُقَدَّمِهِمْ وَمِنْ مُقَدَّمِ الْإِمَامِ، وَلَوْ قَدَّمَ الْإِمَامُ وَاجِدًا وَتَقَدَّمَ آخَرُ بِنَفْسِهِ كَانَ مُقَدَّمُ الْإِمَامِ أَوْلَى أَهْ قَالَ ع ش أَيِ قَيِّبَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ مُتَابَعَةُ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِمُ الْاقْتِدَاءُ بِالْآخِرِ سِوَاءَ كَانَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ وَفِي سَم عَلَى الْمُنْتَهَجِ فَرَعَ مُقَدَّمُ الْقَوْمِ أَوْلَى مِنْ مُقَدَّمِ الْإِمَامِ إِلَّا الْإِمَامُ الرَّائِبُ فَمُقَدَّمُهُ أَوْلَى مِنْ رَاقِبِهِ. اه. ع ش. • فَوُدَّ: (فَيَمُنْ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ) وَذَلِكَ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ ع ش.

• فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ أَخْرَجَ نَفْسَهُ عَنِ الْإِمَامَةِ الْإِخْ) فِيهِ حَمَلُ الْخُرُوجِ مِنْ إِمَامَتِهَا وَالْخُرُوجُ مِنْهَا نَفْسُهَا زِيَادَةٌ لِلْفَائِدَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَأَخَّرُ الثَّانِي. • فَوُدَّ: (بِنَحْوِ تَأْخِيرِهِ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ مُجَرَّدَ نِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنْهَا إِنْ قُلْنَا يَخْرُجُ بِهَا حَتَّى لَوْ تَقَدَّمَ وَاجِدٌ بِنَفْسِهِ أَوْ إِشَارَتِهِ أَوْ إِشَارَةِ الْقَوْمِ عِنْدَ مُجَرَّدِ النَّيَّةِ صَارَ خَلِيفَةً وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْوَجْهَ بَقَاءُ اقْتِدَائِهِمْ بِهِ وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الْإِمَامَةِ بِمُجَرَّدِهَا لَا يَزِيدُ عَلَى تَرْكِ الْإِمَامَةِ ابْتِدَاءً، فَلْيُتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (سَمِي): (بِحَدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ) يَدْخُلُ فِي الْغَيْرِ تَمَامُ صَلَاةِ الْإِمَامِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِلرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَلَوْ أَرَادَ الْمَسْبُوقُونَ أَوْ مَنْ صَلَاتُهُ أَطْوَلُ مِنَ صَلَاةِ الْإِمَامِ أَنْ يَسْتَخْلِفُوا مَنْ يُتَمُّ بِهِمْ لَمْ يُجْزِ إِلَّا فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ اه.

بالأولى لِيَصْرُورَتِهِ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا وَاحْتِيَاجِهِمْ إِلَى إِمَامٍ وَمَنْ فَعَلَ عَمَرَ لَمَّا طَعِنَ، ثُمَّ عُبِدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِحُجَّتِهِ وَبِجَوَازِ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَاحِدٌ بِنَفْسِهِ، وَأَنْ فَوَتْ عَلَى نَفْسِهِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ التَّقَدَّمَ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمُعَةِ فَغَيْرُ بِهِ كَذَا قِيلَ وَالْأَوْجَهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْقَبَابِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ بَلْ، وَأَنْ قَدَّمَ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي وُجُوبِ امْتِنَالِهِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ فَوَاتُ الْجُمُعَةِ، وَلَوْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ وَلَمْ يَتَقَدَّمَ أَحَدٌ فِي الْجُمُعَةِ لَزِمَهُمْ فِي أَوَّلَاهَا فَقَطَّ لِمَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا دُونَ الثَّانِيَةِ فَلَوْ أَتَمَّ الرِّجَالُ حَيْثُ يُثْبِتُونَ مُتَّفَرِّدِينَ وَقَدَّمَ النِّسْوَةُ امْرَأَةً مِنْهُنَّ جَازَ كَمَا يُفْهَمُهُ تَعْبِيرُ الرُّوسَةِ بِصَلَاةِ الْمُتَقَدِّمِ لِإِمَامَةِ الْقَوْمِ أَيِّ الَّذِينَ يَقْتَدُونَ بِهِ، وَأَنْ لَمْ يَصْلُحْ لِإِمَامَةِ الْجُمُعَةِ إِذْ لَوْ اتَّخَذَ فَرَادَى جَازَ فَالْجَمَاعَةُ أُولَى، وَلَوْ قَدَّمَ الْإِمَامُ أَوْ الْمَأْمُورُونَ قَبْلَ فَرَاغِ الْأُولَى وَاحِدًا لَمْ يَلْزَمَهُ التَّقَدُّمُ عَلَى مَا بَحَثَهُ ابْنُ الْأَسْتَاذِ وَلَهُ احْتِمَالٌ بِاللُّزُومِ لِئَلَّا يُؤْذَى إِلَى

• فَوَدَّ: (وَمِنْ فَعَلَ عَمَرَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ فَعَلَ أَبِي بَكْرٍ الْخ. • فَوَدَّ: (كَذَا قِيلَ) وَهُوَ الْأَصْحُ نِهَائِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ الْخ) خِلَافًا لِلنِّهَائِيَّةِ وَلِظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْمُغْنِي جَوَازَ التَّقَدُّمِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ فَوَتْ عَلَى نَفْسِهِ) أَيِ بَانَ لَمْ يُدْرِكِ الْأُولَى عَلَى مَا يَأْتِي سَمِ أَيِ فِي شَرْحِ دُونِهِ فِي الْأَصْح. • فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ الْخ) لَعَلَّهُ الْآتِي عَنْ ابْنِ الْأَسْتَاذِ سَمِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ تَرَكَهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا يُفْهَمُهُ فِي النِّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَزِمَهُمُ الْخ) أَيِ الْإِسْتِخْلَافُ مِنْهُمْ قَوْرًا وَفِي سَمِ لَوْ انْقَسَمُوا فِرْقَتَيْنِ حَيْثُ كُلُّ فِرْقَةٍ اسْتَخْلَفَتْ وَاحِدًا فَيَتَّبِعِي الْإِمْتِنَاعَ لِأَنَّ فِيهِ تَعَدُّ الْجُمُعَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ ائْتَمَى أَيِ، ثُمَّ إِنْ تَقَدَّمَ مَعًا لَمْ يَصِحَّ الْجُمُعَةُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ تَرْتَّبَا صَحَّتْ لِلأُولَى وَقَوْلُ سَمِ فَيَتَّبِعِي الْإِمْتِنَاعَ الْخ صَرَّحَ بِهِ الْإِمْدَادُ بِعِبَارَتِهِ وَبِجَوَازِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَالْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ يُصَلِّي كُلُّ بَطَانَةٍ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ لَا فِتْنَاعَ تَعَدُّهَا ائْتَمَتْ فَقَوْلُهُ: إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ الْخ صَرِيحٌ فِي ائْتِنَاعِ تَعَدُّ الْخَلِيفَةِ فِيهَا دُونَ غَيْرِهَا، وَقَالَ مَا قَالَاهُ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ هُوَ الظَّاهِرُ، وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ شَيْخُنَا الشُّوَبْرِيُّ أَهْ ع شَ أَقُولُ وَالْإِمْتِنَاعُ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي أُولَى الْجُمُعَةِ دُونَ ثَانِيَتِهَا بَلْ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي إِذْ لَوْ أَتَمَّنَ فَرَادَى الْخ جَوَازُ التَّعَدُّ فِي الثَّانِيَةِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (دُونَ الثَّانِيَةِ) أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُمُ الْإِسْتِخْلَافُ لِإِدْرَاجِهِمْ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ) أَيِ حِينَ إِذْ كَانَ خُرُوجُ الْإِمَامِ مِنَ الْجُمُعَةِ فِي الثَّانِيَةِ. • فَوَدَّ: (وَقَدَّمَ النِّسْوَةَ الْخ) أَيِ فِي الْجُمُعَةِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ هَذَا السِّيَاقِ سَمِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَدَّمَ الْإِمَامُ الْخ) أَيِ طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَ شَ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمَهُ التَّقَدُّمُ) ائْتَمَدَّهُ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَهُ احْتِمَالٌ بِاللُّزُومِ) هُوَ الْوَجْهَ حَيْثُ ظَنَّ التَّوَاكُلَ أَوْ شَكَّ مَ ر. ا ه. سَمِ

• فَوَدَّ: (وَبِجَوَازِ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَاحِدٌ بِنَفْسِهِ، وَإِنْ فَوَتْ عَلَى نَفْسِهِ) أَيِ بَانَ لَمْ يُدْرِكِ الْأُولَى عَلَى مَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ) لَعَلَّهُ الْآتِي عَنْ ابْنِ الْأَسْتَاذِ. • فَوَدَّ: (لَزِمَهُمْ فِي أَوَّلَاهَا) لَوْ انْقَسَمُوا فِرْقَتَيْنِ حَيْثُ كُلُّ فِرْقَةٍ اسْتَخْلَفَتْ وَاحِدًا فَيَتَّبِعِي الْإِمْتِنَاعَ لِأَنَّ فِيهِ تَعَدُّ الْجُمُعَةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَقَدَّمَ النِّسْوَةَ) أَيِ فِي الْجُمُعَةِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ هَذَا السِّيَاقِ. • فَوَدَّ: (وَلَهُ احْتِمَالٌ بِاللُّزُومِ) هُوَ الْوَجْهَ حَيْثُ ظَنَّ التَّوَاكُلَ أَوْ شَكَّ مَ ر لَا يَقَالُ تَرْجِيحُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ يُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقَ وَالْأَوْجَهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ

التواكل وهو متجنبة ولا عبادة بتقديمه لمن لا تصح إمامته لهم كامرأة فلا تبطل صلاتهم إلا إن اقتدوا بها وأما يجوز الاستخلاف أو التقدم قبل أن ينفردوا بركن، ولو قولاً على ما اقتضاه إطلاقهم وإلا امتنع في الجمعة مطلقاً وفي غيرها بغير تجديد نية اقتداء به، ولو فعله بعضهم ففي غيرها محتاج من فعله لنية دون من لم يفعله وفيها إن كان غير الفاعلين أربعين بقيت وإلا بطلت كما هو ظاهر وأفهم ترتيبه الاستخلاف على خروج أنه لا يجوز له الاستخلاف قبل

عبارة النهاية وهو الأوجه حيث غلب على ظنه ذلك أي التواكل. اهـ. **قوله:** (ولا عبادة) إلى قوله، ولو فعله بعضهم في النهاية والمغني لا قوله: ولو قولاً إلى والآ. **قوله:** (ولا عبادة) إجماعاً في النهاية والمغني ولا يستخلف إلا من يصلح للإمامة لا امرأة ولا مشكلاً للرجال ولم يتعرض له المصنف هنا احتفاء بما قدمه في صلاة الجماعة. اهـ. **قوله:** (قبل أن ينفردوا) أي وقيل مضى زمن يسع ركنين ش. **قوله:** (ولو قولاً) نقله عن ش عن الزياتي وأقره. **قوله:** (والأ) أي بأن انفردوا بركن سم عبارة النهاية أما إذا فعلوا ركناً فإنه ينتفع بالاستخلاف بعده كما نقله عن الإمام وأقره. **قوله:** (ولو قولاً) أي بأن طال الزمن وهم سكوت بقدر مضى ركن وقوله: م ر فإنه ينتفع بالاستخلاف بعده أي ثم إن كان ذلك في الركعة الثانية أتموا فرادى أو في الأولى استأنفوا الجمعة وقوله م ر وحيث امتنع الاستخلاف أي بأن طال الفضل وقوله: م ر فقد مر وهو أنه تبطل الصلاة في الركعة الأولى ويتمونها فرادى إن كان في الركعة الثانية اهـ ش. **قوله:** (مطلقاً) سواء جددوا نية الإفتداء أم لا أخذاً بما بعده وسواء انفردوا في الركعة الأولى أو في الثانية كما يأتي عن سم.

قوله: (ولو فعله بعضهم) أي بأن انفرد بركن قبل الاستخلاف. **قوله:** (والأ بطلت) محله كما هو ظاهر إن كان الانفرد في الركعة الأولى، فإن كان في الثانية بقيت الجمعة كما يفهمه كلام الأنوار، وأما جواز افتدائهم بعد ذلك الانفرد في الثانية فيحتمل أن يجري فيه ما قاله في المسبوقين وقد قالوا: ليس للمسبوقين في الجمعة أن يستخلفوا من يتم بهم فإنه كإنشاء جمعة بعد أخرى ويحتمل أن يفرق بأن الانفرد صير الإفتداء جديداً وبما تقرر يظهر صحة شمول قوله وإلا امتنع في الجمعة مطلقاً لما إذا وقع الانفرد في الركعة الأولى أي يطلان صلاتهم حينئذ ولما إذا وقع في الثانية على ما تقدم أتفاً من أنه يجري فيه ما قاله في المسبوقين فليتأمل فإن الوجه عدم جريانه سم. **قوله:** (والأ بطلت) أي خصوص

في شرح العباب إلخ؛ لئنا نقول: الاستخلاف في الركعة الأولى لا يستلزم تفويت الجمعة على الخليفة كما يعلم مما سياتي في قوله، ثم إن كان أدرك الأولى تمت جُمعَتهم. **قوله:** (وهو متجنبة) هو الأوجه حيث غلب على ظنه التواكل م ر. **قوله:** (والأ) أي بأن انفردوا بركن. **قوله:** (ولو فعله بعضهم) بأن انفرد بركن قبل الاستخلاف. **قوله:** (والأ بطلت) محله كما هو ظاهر إن كان الانفرد في الركعة الأولى، فإن كان في الثانية بقيت الجمعة ولهذا قال في الأنوار ما نصه الثاني أي من شروط الاستخلاف أن يقدم على قرب، فإن قصوا ركناً على الانفرد امتنع التقديم والمتابعة، ولو كان هذا في

الخُروج وبه صَرَّحَ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ نَقْلًا عَنِ الْمُحَاسِنِيِّ وَغَيْرِهِ وَالْمُرَادُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ مَا دَامَ إِمَامًا لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ لِغَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ لِقَوْلِهِمُ السَّابِقِ أَيْضًا وَإِذَا جَازَ هَذَا إِلَى آخِرِهِ وَقَوْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ مَتَى حَضَرَ إِمَامٌ أَكْمَلَ جَازَ اسْتِخْلَافُهُ مُرَادُهُ إِنْ أُخْرِجَ نَفْسَهُ عَنِ الْإِمَامَةِ وَحِينَئِذٍ لَا يَتَقَيَّدُ بِالْأَكْمَلِ. (وَلَا يَسْتَخْلِفُ) هُوَ أَوْ هُمُ (لِلْجُمُعَةِ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ) وَلَا يَتَقَدَّمُ فِيهَا أَحَدٌ بِنَفْسِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ.....

الْجُمُعَةِ لَا الصَّلَاةَ كَمَا تَقَدَّمُ نَظَائِرُهُ بِضَرِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (مَا دَامَ إِمَامًا) أَيْ، وَلَوْ صُورَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (اسْتِخْلَافُهُ) تَنَازَعُ فِيهِ الْفِعْلَانِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخْرِجَ نَفْسَهُ إلَخ) أَيْ جَسًا بِنَحْوِ تَأْخِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ. ٥ قَوْلُهُ: (هُوَ) إِلَى قَوْلِهِ إِمَامًا مُقْتَدِيًا بِهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُقْنِي. ٥ قَوْلُهُ (سَبِي): (قَبْلَ حَدِيثِهِ) يَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ أَوْ بَعْدَ حَدِيثِهِ قَبْلَ تَبْيِيهِ لَانْتِقَادِ الْإِفْتِدَاءِ بِالْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْجَهْلِ بِحَدِيثِهِ فَإِذَا أَذْرَكَ مَعَهُ الْأَوَّلَى مَثَلًا، ثُمَّ تَبَيَّنَ حَدِيثُهُ وَخَرَجَ صَحِّحٌ اسْتِخْلَافُ هَذَا وَيُقَيَّدُهُ التَّحْلِيلُ الْمَذْكُورُ إِذْ لَيْسَ فِي اسْتِخْلَافِهِ حَيْثُيٌّ إِنْشَاءُ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى وَلَا فِعْلٌ الظَّهْرِ قَبْلَ قَوَاتِهَا وَيُمْكِنُ إِدْخَالَ ذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ بِأَنْ يُرَادَ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ تَبْيِيْنِ حَدِيثِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ سَم.

الرَّكْعَةُ الْأُولَى مِنَ الْجُمُعَةِ بَطَلَتْ انْتَهَى أَيْ بَطَلَتْ بِالْإِنْفِرَادِ بِالرُّكْنِ وَمَقْهُومُ ذَلِكَ هَدَمُ الْبُطْلَانِ بِذَلِكَ الْإِنْفِرَادِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مُطْلَقًا، وَأَمَّا جَوَازُ اقْتِدَائِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِنْفِرَادِ فِيهَا أَيْ الثَّانِيَةِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ مَا قَالُوهُ فِي الْمُسْبُوقِينَ وَقَدْ قَالُوا لَيْسَ لِلْمُسْبُوقِينَ فِي الْجُمُعَةِ أَنْ يَسْتَخْلِفُوا مَنْ يَتَّبِعُ بِهِمْ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ كإِنْشَاءِ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَكَاتَمَهُمْ أَرَادُوا بِالْإِنْشَاءِ مَا يَعْمُ الْحَقِيقِيُّ وَالْمَجَازِيُّ إِذْ لَيْسَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَلِيفَةُ مِنْهُمْ إِنْشَاءُ جُمُعَةٍ وَإِنَّمَا فِيهِ مَا يُشَبِّهُهُ صُورَةٌ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ بِالْجَوَازِ فِي هَذِهِ لِذَلِكَ اه. فَيُقَالُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ إِذَا قَدَّمُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ أَمْتَعَ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْبَعْضِ الْمَذْكُورِ وَعَلَيْهِ يَتَّبِعِي وَجُوبُ نَبِيِّ الْإِفْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِنْفِرَادَ بِالرُّكْنِ قَطَعَ حُكْمَ الْإِفْتِدَاءِ السَّابِقِ وَحَيْثُيٌّ لَا يَلْزَمُ الْخَلِيفَةَ مُرَاعَاةَ نَظْمِ الْإِمَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْإِنْفِرَادَ صَيَّرَ الْإِفْتِدَاءَ جَدِيدًا وَيَمَا تَقَرَّرَ يَظْهَرُ صِحَّةُ شُمُولِ قَوْلِهِ وَلَا أَمْتَعَ فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا لِمَا إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَيْ لِيُطْلَانَ صَلَاتُهُمْ حَيْثُيٌّ وَكَذَا لِمَا إِذَا وَقَعَ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْبَعْضِ الْمَذْكُورِ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَا بَطَلَتْ فَهُوَ خَاصٌّ بِمَا إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلَى، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَقَعَ فِي الثَّانِيَةِ لَكِنْ يَمْتَنِعُ الْإِسْتِخْلَافُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ عَلَى نَظَرِي فِي جَرَيَانِهِ هُنَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّ الْوَجْهَ عَدَمُ جَرَيَانِهِ.

٥ قَوْلُهُ فِي (سَبِي): (إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ) يَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ أَوْ بَعْدَ حَدِيثِهِ قَبْلَ تَبْيِيهِ لَانْتِقَادِ الْإِفْتِدَاءِ بِالْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْجَهْلِ بِحَدِيثِهِ فَإِذَا أَذْرَكَ مَعَهُ الْأَوَّلَى مَثَلًا، ثُمَّ تَبَيَّنَ حَدِيثُهُ وَخَرَجَ صَحِّحٌ اسْتِخْلَافُ هَذَا وَيُقَيَّدُهُ التَّحْلِيلُ الْمَذْكُورُ إِذْ لَيْسَ فِي اسْتِخْلَافِهِ حَيْثُيٌّ إِنْشَاءُ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى وَلَا فِعْلٌ الظَّهْرِ قَبْلَ قَوَاتِهَا وَيُمْكِنُ إِدْخَالَ ذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ بِأَنْ يُرَادَ إِلَّا مُقْتَدِيًا بِهِ قَبْلَ تَبْيِيْنِ حَدِيثِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كذلك؛ لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوات الجمعة وكل منهما مُنتنِع

• فؤد: (كذلك) أي مُقتدياً بالإمام قبل نحو حديثه. • فؤد: (لأن فيه إلخ) يعني في استخلاف غير المُقتدي (إنشاء جمعة بعد أخرى) أي إن نوى الخليفة الجمعة (أو فعل الظهر إلخ) أي إن نوى الظهر سم. • فؤد: (وكل منهما مُنتنِع) أي قُتِبَلُ صَلَاتُهُ وَإِذَا بَطَلَتْ جُمُعَةٌ وَظَهَرَا بَقِيَتْ نَفْلًا وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ إِنْ اقْتَدَوْا بِهِ مَعَ عَلَيْهِمْ يُبْطَلَانِ صَلَاتُهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ يَمُنُّ لَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ وَنَوَى غَيْرَهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَحَيْثُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَلَوْ نَفْلًا وَاقْتَدَوْا بِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلَى لَمْ تَصِحْ ظُهُرًا لِعَدَمِ قُوَّةِ الْجُمُعَةِ وَلَا جُمُعَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا مِنْهَا رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِمْ عَنِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ بِتَقْدِيمِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ أَتَمُّوْهَا جُمُعَةً شَرَحَ الرُّضْوِشَ وَتَبِعَهُ فِي جَمِيعِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ سَمَ وَكَذَا تَبِعَهُ النَّهْيُ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ يَمُنُّ لَا تَلْزَمُهُ الْإِلْخَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَحَيْثُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ أَيْ غَيْرُ الْمُقْتَدِي وَقَوْلُهُ: م ر وَلَوْ نَفْلًا أَيْ وَكَذَلِكَ إِنْ نَوَى غَيْرَ الْجُمُعَةِ جَاهِلًا وَهُوَ يَمُنُّ تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَقَعُ نَفْلًا مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ: أَوْ فِي الثَّانِيَةِ أَتَمُّوْهَا جُمُعَةً قَضَيْتُهُ صِحَّةَ الْقُدْوَةِ وَفِيهِ أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَسْتَخْلِفُ لِلْجُمُعَةِ الْإِلْخَ فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرُوا جُمُعَةً فُرَادَى فَلْيُرَاجَعْ ع ش وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمَ وَالنَّهْيُ مَا يُوَافِقُهُ وَقَدْ يَصْرُحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الْمُفَنِّي وَإِذَا لَمْ يَجُزِ الْإِسْتِخْلَافُ أَتَمَّ الْقَوْمُ صَلَاتَهُمْ فُرَادَى إِنْ كَانَ الْحَدَّثُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَوْ فِيهَا لَكِنْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فَإِنْ وَقَعَ فِي الْأَوَّلَى مِنْهَا قِيَمُونَهَا ظُهُرًا الْإِلْخَ لَكِنْ قَوْلُهُ قِيَمُونَهَا ظُهُرًا لَعَلَّهُ فِيمَنْ لَمْ تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ وَفِيمَا إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ وَالْأُفْخَالَفُ مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَعَنِ الْأَسْنَى وَالْإِعَابِ وَالنَّهْيُ عِبَارَةٌ ع ش، فَإِنْ كَانَ أَيْ اقْتَدَوْهُمْ بِغَيْرِ

• فؤد: (لأن فيه) يعني في استخلاف غير المُقتدي إنشاء جمعة بعد أخرى إلخ أي قُتِبَلُ صَلَاتُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّضْوِشَ وَإِذَا بَطَلَتْ جُمُعَةٌ وَظَهَرَا بَقِيَتْ نَفْلًا وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ إِنْ اقْتَدَوْا بِهِ مَعَ عَلَيْهِمْ يُبْطَلَانِ صَلَاتُهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ يَمُنُّ لَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ وَنَوَى غَيْرَهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَحَيْثُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَلَوْ نَفْلًا وَاقْتَدَوْا بِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْأَوَّلَى لَمْ تَصِحْ ظُهُرًا لِعَدَمِ قُوَّةِ الْجُمُعَةِ وَلَا جُمُعَةٍ هَلَا صَحَّتْ جُمُعَةٌ اكْتِفَاءً بِإِفْرَاقِ الْأَوَّلَى فِي جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا مِنْهَا رَكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِمْ عَنِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ بِتَقْدِيمِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ أَتَمُّوْهَا جُمُعَةً. اهـ. وَتَبِعَهُ فِي جَمِيعِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَيْسَ لِلْمُسْبُوقِينَ فِي الْجُمُعَةِ أَنْ يَسْتَخْلِفُوا مَنْ يَتِمُّ بِهِمْ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ لَا تَنْشَأُ جُمُعَةٌ بَعْدَ أُخْرَى قَالَ فِي شَرْحِ الرُّضْوِشَ وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْإِنْشَاءِ مَا يَتِمُّ الْحَقِيقِيُّ وَالْمَجَازِيُّ الْإِلْخَ كَلَامُهُ الْمُسَطَّرُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى وَقَضَيْتُهُ هَذَا الَّذِي عَلَّلُوا بِهِ الْجَوَازَ إِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ يَمُنُّ لَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ وَنَوَى الظُّهْرَ وَهُوَ بَغِيرُ مَا تَقَرَّرَ فِي غَيْرِ الْمُسْبُوقِينَ مَنِ لَا تَلْزَمُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَنَوَى غَيْرَهَا وَحَيْثُ تَسْتَوِي الْمَسْأَلَتَانِ فِي جَوَازِ مَا ذَكَرَ وَلَا أَشْكَلْتُ إِخْدَامَهُمَا بِالْأُخْرَى بَلْ يَتَّبِعِي الْجَوَازَ فِي هَذِهِ أَيْضًا إِذَا كَانَ يَمُنُّ تَلْزَمُهُ وَكَانَ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ لَا تَعْقَادَ صَلَاتِهِ نَفْلًا كَمَا فِي تِلْكَ نَعَمْ يُشْكَلُ فِيهَا انْقِلَابُهَا نَفْلًا إِذَا كَانَ جَاهِلًا حَيْثُ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْجُمُعَةِ، وَلَوْ بِاقْتِدَائِهِ بِمَنْ يَسْتَخْلِفُ مِنَ الْمُقْتَدِينَ، فَلْيَتَأَمَّلْ. • فؤد: (لأن فيه إنشاء جمعة بعد أخرى) أي إن نوى الخليفة الجمعة. • فؤد: (أو فعل) أي إن نوى الظهر.

وَأَمَّا اغْتَفَرُوا ذَلِكَ فِي الْمَسْبُوقِ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَا مُنْتَهَى أَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ بَلِ الشَّرْطُ فِي غَيْرِ الْمُقْتَدِي بِهِ قَبْلَ نَحْوِ حَدِيثِهِ أَنْ لَا يُخَالِفَ إِمَامَهُ فِي تَرْتِيبِ صَلَاتِهِ كَالأُولَى مُطْلَقًا أَوْ ثَالِثَةِ الرُّبَاعِيَّةِ بِخِلَافِ ثَانِيَّتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ ثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ حَيْثُ لَمْ يُجَدِّدُوا نِيَّةَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَحْتَاجُ لِلْقِيَامِ وَهُمْ لِلْقُضَاءِ أَمَّا مُقْتَدٍ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ فَيَجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ نَظْمِ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَيَقْتَضِي وَيَشْهَدُ فِي مَحَلِّ قُتُوبِ الْإِمَامِ وَتَشْهَدُهُ (وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ) أَيِ الْخَلِيفَةِ أَوْ الْمُتَقَدِّمِ (حَضَرَ الْخُطْبَةَ وَلَا) أَنْ يَكُونَ أَدْرَكَ (الرَّكْعَةَ الْأُولَى فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا)؛ لِأَنَّهُ بِالْاِقْتِدَاءِ بِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ صَارَ فِي حُكْمٍ مِنْ حَضَرَ الْخُطْبَةَ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ الْأُولَى

الْمُقْتَدِي التَّوَالِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ فِي الْأُولَى لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُمْ ظَهَرًا لِإِمْكَانِ فِعْلِ الْجُمُعَةِ بِاسْتِثْنَائِهَا وَلَا جُمُعَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا مُتَقَرِّدِينَ بِطُلَانِ صَلَاةِ الْإِمَامِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْإِحْرَامِ بِالْجُمُعَةِ. هـ قَوْلُهُ: (كَالْأُولَى مُطْلَقًا) أَيِ مِنْ أَيِّ صَلَاةٍ كَانَتْ. هـ قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُهَا) أَيِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ أَيِ كَوْنِ الْخَلِيفَةِ مُقْتَدِيًا بِالْإِمَامِ قَبْلَ حَدِيثِهِ نِهَائِيَّةً. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ ثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ) أَيِ أَوْ ثَانِيَّتِهَا سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَحْتَاجُ لِلْقِيَامِ الْخ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوَافِقًا لَهُمْ كَأَن حَضَرَ جَمَاعَةً فِي ثَانِيَّةٍ مُتَقَرِّدًا أَوْ آخِرَتِهِ فَاقْتَدُوا بِهِ فِيهَا، ثُمَّ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فَاسْتَخْلَفَ مُوَافِقًا لَهُمْ جَازَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأُطْلِقَ لَهُمُ الْمَنْعُ جَزِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ وَيَجُوزُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ اسْتِخْلَافُ اثْنَيْنِ فَكَثُرَ يُصَلِّي كُلُّ بَطَانَةٍ وَالْأُولَى الْاِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ، وَلَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْخَلِيفَةِ جَازَ اسْتِخْلَافُ ثَالِثٍ وَهَكَذَا وَعَلَى الْجَمِيعِ مُرَاعَاةُ تَرْتِيبِ صَلَاةِ الْإِمَامِ الْأَصْلِيِّ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي قَالَعَ شِ قَوْلُهُ: م ر فَاسْتَخْلَفَ مُوَافِقًا أَيِ وَهُوَ غَيْرُ مُقْتَدٍ بِهِ وَقَوْلُهُ: وَيَجُوزُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ اسْتِخْلَافُ اثْنَيْنِ الْخُ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ فِي الْجُمُعَةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعَدُّ الْجُمُعَةِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا وَفِي كَلَامِ سَمِ مَا يَصْرُحُ بِالْمَنْعِ فَمَا هُنَا مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ الْجُمُعَةِ شِ أَقُولُ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا كَانَ الْاِسْتِخْلَافُ فِي الْأُولَى، وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي الثَّانِيَةِ فَلَا، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ سَمَ خَصَّ الْمَنْعَ بِالْأُولَى الْجُمُعَةِ وَلِلَّهِ الْحُكْمُ. هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سَوَاءَ خَالَفَ إِمَامَهُ فِي تَرْتِيبِ صَلَاتِهِ أَمْ لَا.

هـ قَوْلُهُ (سَمِ): (وَلَا يُشْتَرَطُ الْخ) أَيِ فِي جَوَازِ الْاِسْتِخْلَافِ فِي الْجُمُعَةِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. هـ قَوْلُهُ: (أَيِ الْخَلِيفَةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي أَيِ الْمُقْتَدِي. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا حَرَزْتَهُ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ زَادَ إِلَى لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: فَإِنْ قُلْتَ إِلَى وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَسْمَعْ.

هـ قَوْلُهُ: (أَوْ ثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ) قِيَاسُ قَوْلِهِ السَّابِقِ بِخِلَافِ ثَانِيَّتِهَا وَقَوْلُهُ: الْآتِي؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ الْخُ أَنْ يَزَادَ أَوْ ثَانِيَّتِهَا. هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَحْتَاجُ لِلْقِيَامِ الْخ) وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُوَافِقًا لَهُمْ كَأَن حَضَرَ جَمَاعَةً فِي ثَانِيَّةٍ مُتَقَرِّدًا أَوْ آخِرَتِهِ فَاقْتَدُوا بِهِ فِيهَا، ثُمَّ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فَاسْتَخْلَفَ مُوَافِقًا لَهُمْ أَيِ غَيْرِ مُقْتَدٍ بِهِ جَازَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأُطْلِقَ لَهُمُ الْمَنْعُ جَزِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ شَرَحُ م ر.

هـ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ نَظْمِ صَلَاةِ الْإِمَامِ) قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ اسْتَخْلَفَ مَنْ لَمْ يَقْتَدِ بِهِ قَبْلَ حَدِيثِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ نَظْمِ صَلَاتِهِ لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ شَرْطَهُ أَنْ لَا يُخَالِفَ الْإِمَامَ فِي التَّظْمِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ انْقَضَ السَامِعُونَ بَعْدَ إِحْرَامِ غَيْرِهِمْ قَامُوا مَقَامَهُمْ كَمَا مَرُّ وَلَا يُشْتَرِطُ سَمَاعُهُ لِلْخُطْبَةِ جُزْأً، وَلَوْ اسْتَخْلَفَهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ اشْتَرِطَ سَمَاعُهُ لَهَا، وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ لَا يَنْدَرِجُ فِي ضَمَنِ غَيْرِهِ إِلَّا بَعْدَ الْاِقْتِدَاءِ وَلِهَذَا لَوْ بَادَرُ أَرْبَعُونَ سَمِعُوا فَقَعَدُوا الْجُمُعَةَ انْفَقَدَتْ لَهُمْ بِخِلَافِ غَيْرِ السَامِعِينَ. فَإِنْ قُلْتَ: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ صِحَّةُ اسْتِخْلَافٍ مِنْ سَمِيعٍ، وَلَوْ نَحْنُ مُحَدِّثٌ وَصَبِيٌّ زَادَ فَمَا الْفَرْقُ؟ قُلْتَ: يُفَرِّقُ بَأَنَّهُ بِالسَّمَاعِ

• فَوَدَّ: (قَامُوا مَقَامَهُمْ) أَي قَامَ غَيْرُ السَامِعِينَ مَقَامَ السَامِعِينَ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرُّ) أَي فِي تَحْتِ الْإِنْقِضَاكِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرِطُ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْيِةِ وَالْمُغْنِي وَاحْتِرَازٌ بِقَوْلِهِ خَضَرَ الْخُطْبَةَ عَنْ سَمَاعِهَا فَغَيْرُ مُشْتَرِطٍ جُزْأً كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر عَنْ سَمَاعِهَا الْخُ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ بَعْدَ بَحْثِ لَوْ أَضْفَى لَمْ يَسْمَعْ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ. اه. • فَوَدَّ: (وَلَوْ اسْتَخْلَفَهُ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْيِةِ وَالْمُغْنِي وَيَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِخْلَافُ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ وَبَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ بِشَرْطِ كَوْنِ الْخَلِيفَةِ فِي الثَّانِيَةِ خَضَرَ الْخُطْبَةَ بِتَمَامِهَا وَالبَعْضُ الْفَائِثُ فِي الْأَوَّلَى إِذْ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ وَإِنَّمَا يَصِيرُ غَيْرُ السَامِعِ مِنْ أَهْلِهَا إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَيَنْزِلُ السَّمَاعُ هُنَا مَنَزِلَةَ الْاِقْتِدَاءِ. اه. • فَوَدَّ: (قَبْلَ الصَّلَاةِ) أَي بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (اِشْتَرِطَ سَمَاعَهُ لَهَا) مَحَلُّ هَذَا الْاِشْتِرَاطِ حَيْثُ كَانَ الْخَلِيفَةُ يَتَوَيَّ الْجُمُعَةَ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ يَتَوَيَّ الظُّهْرَ مَثَلًا فَلَا يُشْتَرِطُ سَمَاعَهُ وَلَا حُضُورَهُ ع ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ الْخُ) هَذَا يَوْجِبُ تَقْيِيدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ السَّابِقِ وَتَصِيحُ خَلْفَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدُّ بِغَيْرِهِ بِمَا إِذَا سَمِعَ الْمَذْكُورُونَ الْخُطْبَةَ إِذَا كَانُوا غَيْرَ الْخُطِيبِ وَبِذَلِكَ تُشْعِرُ عِبَارَةُ السُّؤَالِ الْآتِي أَنَّهُ وَلَعَلَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ نَوَى الْجُمُعَةَ وَفِي شَرْحِ م ر أَي وَالْخُطِيبُ، وَلَوْ اسْتَخْلَفَ مَنْ يُصَلِّي بِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ سَمِعَ الْخُطْبَةَ يَمُنُّ لَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ وَنَوَى غَيْرَ الْجُمُعَةِ جَازَ أَهْ وَاسْتِنَادُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَنَحْوِهِ أَنَّ شَرْطَ إِمَامِ الْجُمُعَةِ التَّأْوِي لَهَا أَنْ يَكُونَ سَمِعَ الْخُطْبَةَ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَكَانَ يَمُنُّ لَا تَلْزَمُهُ وَقَدْ بَحَثْنَا بِذَلِكَ مَعَ م ر فَاعْتَرَفَ بِإِفَادَةِ هَذَا الْكَلَامِ ذَلِكَ لَكِنْ اسْتَفْرَبَهُ وَتَوَقَّفَ فِيهِ سَم. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ غَيْرِ السَامِعِينَ)، ثُمَّ حَيْثُ انْفَقَدَتْ لِلْمُبَادِرِينَ وَجَبَ عَلَى غَيْرِهِمُ الْاِقْتِدَاءُ بِإِمَامِهِمْ لِئَلَّا يُؤَدِّيَ انْفِرَادُهُمْ بِإِمَامِهِمْ إِلَى إِنْشَاءِ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَّقِ لَهُمْ اِقْتِدَاءُ بِهِ فَاتَتْهُمْ الْجُمُعَةُ وَيُعَزَّرُ ذَلِكَ الْإِمَامُ الْمُبَادِرُ عَلَى تَقْوِيَتِهِ الْجُمُعَةَ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ ع ش. • فَوَدَّ: (زَادَ) أَي عَلَى الْأَرْبَعِينَ ع ش. • فَوَدَّ: (فَمَا الْفَرْقُ) أَي

• فَوَدَّ: (وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ) هَذَا يَوْجِبُ تَقْيِيدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ السَّابِقِ وَتَصِيحُ خَلْفَ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمُسَافِرِ فِي الْأَظْهَرِ إِذَا تَمَّ الْعَدُّ بِغَيْرِهِ بِمَا إِذَا سَمِعَ الْمَذْكُورُونَ الْخُطْبَةَ إِذَا كَانُوا غَيْرَ الْخُطِيبِ وَبِذَلِكَ تُشْعِرُ عِبَارَةُ السُّؤَالِ الْآتِي أَنَّهُ وَلَعَلَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ نَوَى الْجُمُعَةَ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ مَنْ يُصَلِّي بِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ سَمِعَ الْخُطْبَةَ يَمُنُّ لَا تَلْزَمُهُ الْجُمُعَةُ وَنَوَى غَيْرَ الْجُمُعَةِ جَازَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ شَرْحُ م ر وَاسْتِنَادُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ وَنَحْوِهِ أَنَّ شَرْطَ إِمَامِ الْجُمُعَةِ التَّأْوِي لَهَا أَنْ يَكُونَ سَمِعَ الْخُطْبَةَ، وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَكَانَ يَمُنُّ لَا تَلْزَمُهُ وَقَدْ بَحَثْنَا بِذَلِكَ مَعَ م ر فَاعْتَرَفَ بِإِفَادَةِ هَذَا الْكَلَامِ ذَلِكَ لَكِنْ اسْتَفْرَبَهُ وَتَوَقَّفَ فِيهِ. • فَوَدَّ: (فَمَا الْفَرْقُ) أَي بَيْنَهُ وَالْكَامِلِ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْ.

اندرج في ضمن غيره فصار من أهلها تبعاً ظاهراً فلهذا كفى استيخلافه وليطلق صلاته أو نقصها اشترطت زيادته، وأما من لم يسمع فلم يصير من أهلها ولا في الظاهر فلم يكف استيخلافه مطلقاً، ويجوز الاستيخلاف في الخطبة لمن سَمِعَ ما مضى من أركانها دون غيره على ما حررته في شرح الإرشاد. (فم) إذا استخلف واحداً وتقدم بنفسه في الجمعة (إن كان أدرك) الإمام في قيام أو ركوع الركعة (الأولى)، وإن بطلت فيما إذا أدركه في القيام صلاة الإمام قبل ركوعها (فتمت جمعتهما) أي الخليفة والمأمومين لأنه صار قائماً مقامه (والإ) يدرك ذلك، وإن استخلف فيها (فتمت الجمعة) لهم دونه في الأصح لإدراكهم ركعة كاملة مع

بيته وبين الكامل الذي لم يسمع سمع وع ش. ة فؤد: (من أهلها) أي الجمعة. ة فؤد: (وليطلق صلاته) أي في حق المحدث (أو نقصها) أي في حق الصبي وهذا يقتضي أن الضمير في زاد لكل من المحدث والصبي ع ش. ة فؤد: (ولا في الظاهر) عطف على مقدم أي لا تبعاً ولا في الظاهر كزدي.

ة فؤد: (مطلقاً) أي زاد على الأربعين أم لا. ة فؤد: (ويجوز الاستيخلاف إلخ) نعم إن أغمى عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستيخلاف فيها ويفرق بيته وبين المحدث بأن المغمى عليه خرج عن الأهلية بالكلية بخلاف المحدث نهاية ومغني وتقدم في مبحث شروط الخطبة عن الإيما ب اعتماد عدم الفرق وعن سم توجيهه. ة فؤد: (في الخطبة) أي في أثناءها نهاية. ة فؤد: (دون غيره) أي غير من لم يسمعه.

ة فؤد: (إذا استخلف) إلى قوله، وإن أدرك معه في النهاية والمغني.

ة فؤد (س): (إن كان إلخ) أي الخليفة نهاية. ة فؤد: (وإن بطلت إلخ) يعلم منه أنه ليس المراد بإدراك الركعة مع الإمام أن يكون متقدماً فيها كلها بل المداء على كونه اقتدى بالإمام قبل قوايت الركوع على المأموم بأن اقتدى به في القيام، وإن بطلت صلاة الإمام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه، وإن بطلت صلاة الإمام بعد ذلك ع ش وسم أي بعد الركوع وطمانيته حلي. ة فؤد: (وإن استخلف فيها) أي كان استخلف في اغتدالها نهاية ومغني وسم أي وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدركه لما تقدم أنه متى أدركه قبل قوايت الركوع صححت له الجمعة ع ش. ة فؤد (س): (فتمت لهم دونه إلخ) وظاهر أنه يشترط أن يكون زائداً على الأربعين وإلا فلا تصح جمعتهما كما نبه عليه الفنى تلميذ ابن المقرئ نهاية ومغني.

ة فؤد: (وأما من لم يسمع إلخ)، فإن أغمى عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستيخلاف كما صححه في المجموع ويفرق بيته وبين الحديث بأن المغمى عليه خرج عن الأهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير الجمعة منه شرح م ر.

ة فؤد: (وإن بطلت فيما إذا أدركه إلخ) أي أو بطلت فيما إذا أدركه في الركوع قبل السجود كما هو ظاهر هذه العبارة. ة فؤد: (وإن استخلف فيها) أي بأن استخلف بعد الركوع.

ة فؤد في (س): (فتمت لهم دونه) فلا تمت له أيضاً كخفاء بإدراكه أولاً في جماعة وجوابه قوله: وفارق إلخ.

الإمام بخلافه فيبقيها ظهراً، وإن أدرك معه ركوع الثانية وسجودها كما أفهمته كلام الشيخين وغيرهما، وإن قال البغوي يثبتها الجمعة؛ لأنه صلى مع الإمام ركعة فقد مر أن المعتد أنه لا بد من بقائه معه إلى أن يسلم وفارق هذا الخليفة مسبقاً اقتدى به بأنه تابع والخليفة إمام لا يمكن جعله تابعاً لهم وتبحث بعضهم أنه متى أدرك ركعة لم تلزمه نيئة الإمامة ولا لزيمته وفيه نظر لأنه ليس إماماً من كل وجه فالأوجه أنه لا تلزمه نيئة الإمامة مطلقاً لبقاء كونه مأموماً حكماً إذ يلزمه الجري على نظم الإمام الأول.

(تنبية) يؤخذ من تعليلهم هنا في بعض المسائل ومما مر أنها لا تصح خلف من لا تلزمه إلا إن زاد على الأربعين وأن العدة بقاؤه شرطاً إلى السلام إن فرض ما هنا إذا كان الإمام رائداً على

• فؤد: (فبقيها ظهراً) (فرغ): جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فهل له الآن الشروع في الظهر لأنه لا يمكنه إدراك الجمعة لو صبر أو يجب الصبر إلى سلامهم أو يجب أن يقتدي بواحد منهم ويحصل له الجمعة الظاهر الأخير، ثم أفتاني به شيخنا حج سم على المنهج لكن تقدم للشرح م ما يصرح بخلافه وسيأتي في قوله م ر لكن تعليلهم إلخ ما يشير إليه من قوله: ثم أفتاني به إلخ تقدم في الشرح ما يوافقه. • فؤد: (قال البغوي يثبتها الجمعة إلخ) هذا هو الظاهر مغني ونهاية. • فؤد: (فقد مر إلخ) أي في أول الفصل وهذا تغليل لقوله فيبقيها ظهراً إلخ وفيه ما لا يخفى. • فؤد: (أن المعتد أنه لا بد إلخ) فعلى مقابله المعتد قول البغوي وهو المعتد.

• فؤد: (من بقائه) أي المسبوق (معه) أي الإمام. • فؤد: (وفارق إلخ) رد لدليل مقابل الأصح عبارة المغني والنهاية والثاني إنها تيم له أيضاً لأنه صلى ركعة من الجمعة في جماعة فأشبهه المسبوق فأجاب الأول بأن المأموم يمكن جعله تبعاً للإمام والخليفة إمام إلخ. اهـ. • فؤد: (اقتدى به) أي بالخليفة أو بالإمام. • فؤد: (أنه) أي الخليفة. • فؤد: (مطلقاً) أي أدرك ركعة مع الإمام أو لا. • فؤد: (لبقاء كونه مأموماً حكماً) يؤخذ منه أنه لو استخلف في غير الجمعة من غير المقتدين بشرطه لا يصير صلاة الخليفة جماعة إلا إن نوى الإمامة وهو ظاهر سم. • فؤد: (ومما مر) أي في قول المتن وتصح خلف العبد والصبي إلخ. • وفؤد: (إنها لا تصح إلخ) بيان لما مر. • فؤد: (من لا تلزمه) مفهومه أنها تصح خلف المقيم غير المستوطن، وإن لم يزد على الأربعين لأنها تلزمه ويؤد عليه أن شرطها أربعون مستوطناً سم. • فؤد: (وأن العدة إلخ) مر هذا في شرح الرابع الجماعة. • فؤد: (إن فرض ما هنا) أي تمام الجمعة للجميع أو للمأمومين فقط واقتصرع من على الثاني.

• فؤد: (فقد مر أن المعتد إلخ) فعلى مقابله المعتد قول البغوي وهو المعتد. • فؤد: (لبقاء كونه مأموماً حكماً) يتلأ يقال صار إماماً حكماً لبقائه مقام الإمام. • فؤد: (لبقاء كونه مأموماً حكماً) يؤخذ منه أنه لو استخلف في غير الجمعة من غير المقتدين بشرطه أنه لا يصير صلاة الخليفة جماعة إلا إن نوى الإمامة وهو ظاهر. • فؤد: (من لا تلزمه إلخ) مفهومه أنها تصح خلف المقيم غير المستوطن، وإن لم يزد على الأربعين لأنها لا تلزمه ويؤد عليه أن شرطها أربعون مستوطناً.

الأربعين؛ لأنه إذا كان منهم بطلت بخروجه لتقصي العدد وأنه حيث لزم الخليفة الظهر اشترط أن يكون زائداً على الأربعين وإلا لم يصح اقتداؤهم به ولا يُنافي هذا ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الجائز في الأمن أيضاً كما بيئته في شرح الإرشاد؛ لأن الإمام ثم واحد الكل تبع له وهذا ليس موجوداً هنا وأفتى بعضهم فيمن أحرم يتسعة وثلاثين فافتدى به آخر في الثانية فأحدث واستخلفه أتوا الجمعة لقيام المأموم مقام الإمام؛ لأنه باقتدائه به قبل الحدث انسحب عليه حكم الجماعة في بقاء العدد دون إدراك الجمعة لاختلاف الملحطين وما اقتضاه كلامه من جواز اقتدائهم به مع كونه ليس زائداً على الأربعين فيه نظراً وأما حسبانته من العدد حتى لا تبطل جُمُعَتُهُمْ لو أتوا فردى فمُتَّجَعَةٌ. (وإِراعي) وجوباً الخليفة (المسبوق)

• فُود: (وأنه حيث لزم الخليفة إلخ) هذا يخالف قضية الإفتاء الآتي سم. • فُود: (والألم يصح إلخ) بل ينبغي أي كما في النهاية والمُعني أن لا تحصل لهم الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الأولى بأن أدرك مع الإمام القيام أو الركوع، فإن كان في الثانية ففيه ما يأتي عن إفتاء بعضهم بما فيه سم. • فُود: (ولا يُنافي هذا) أي الاشتراط المذكور ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف إلخ من أنه لا يضُرُّ التقصُّ عن الأربعين في الركعة الثانية. • وفُود: (الجائز في الأمن إلخ) صفة لصلاة الجمعة إلخ وينبغي بها ما على هيئة ذات الرقاع. • فُود: (فأحدث) أي الإمام واستخلفه أي المُقتدي في الثانية. • فُود: (دون إدراك الجمعة) أي إدراك الخليفة للجمعة. • فُود: (وأما حسبانته من العدد إلخ) هذا يخالف قوله السابق وأنه حيث إلخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى أنه إذا لم يزد الخليفة على الأربعين ولم تحصل له الجمعة كفى في تمام العدد حتى لا تبطل جُمُعَتُهُمْ ولهم الإنفراد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليتأمل فيه ففيه ما فيه سم أي فَمَتى لم يزد الخليفة على الأربعين لم يصح جُمُعَتُهُمْ أيضاً كما مرَّ عن النهاية والمُعني. • فُود: (وإِراعي وجوباً إلخ) قد يدل هذا على وجوب المُرَاعاة، وإن لزم

• فُود: (وأنه حيث لزم الخليفة الظهر اشترط إلخ) هذا يخالف قضية الإفتاء الآتي. • فُود: (والألم يصح اقتداؤهم به) بل ينبغي أنه لا تحصل لهما الجمعة إن كان الاستخلاف في الركعة الأولى بأن لم يدرك مع الإمام القيام أو الركوع، فإن كان في الثانية ففيه ما يأتي عن إفتاء بعضهم بما فيه. • فُود: (والألم يصح إلخ) أي وإن صح اقتداؤهم في الثانية كما سيذكره. • فُود: (وأما حسبانته من العدد إلخ) هذا يخالف قوله السابق وأنه حيث لزم إلخ وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى أنه إذا لم يزد الخليفة على الأربعين ولم تحصل له الجمعة كفى في تمام العدد حتى لا تبطل جُمُعَتُهُمْ ولهم الإنفراد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به، فليتأمل فيه ففيه ما فيه. • فُود: (وإِراعي وجوباً الخليفة إلخ) قد يدل هذا على وجوب المُرَاعاة، وإن لزم فوات بعض أركان الركعة عليه كما لو ركع الإمام بهم ورفق قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الإعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليْس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل أن له الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الإعتدال إلى أن يُلْحَقَهُمْ، ثم يسجد بهم وليْس في هذه مخالفة لتعظيم صلاة الإمام كما لو اعتدل الإمام بهم، ثم تذكر عدم الطمأنينة في الركوع مثلاً فإنه يعود إليه ولا يلزمهم العود

نظم المُستخلف) يعني الأول، وإن لم يستخلف؛ لأنه التزم ذلك بالاعتداء به (فإذا صلى بهم ركعة تشهد) أي جلس للتحشيد وجوباً أي بقدر ما يسع أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر وقرأه ندباً (وأشار) الخليفة ندباً، فإن ترك لم يعد ندب ذلك لغيره مُصل أو غيره نظير ما مر أن

قوات بعض أركان الركعة عليه كما لو ركع الإمام بهم ورفع قبل ركوع الخليفة وبطلت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع بل يسجد بهم ويحتمل أن له الركوع في هذه الحالة مع انتظارهم له في الاعتدال إلى أن يلحقهم، ثم يسجد بهم وعلى هذا فلو استخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من الموافقين قلّه قراءتها، ثم الركوع ولحوقهم في اعتدالهم، فإن لزمت تطويلهم الاعتدال قبل وصوله إليهم فينتهي أن لهم العودة إلى الركوع فليأتمل وليراجع سم ويوافق الاحتمال المذكور قول ع ش ما نصه قوله: ويراعى المسبوق إلخ قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها فيجب عليه أن يزكع من غير قراءة وليس مراداً بل يجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة إمامه لأن المراد بنظمها أن لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية أمره أنه طول القيام الذي خلف الإمام فيه ونزل منزله وهو لا يضرب من الإمام لو كان باقياً. اهـ. فؤد: (وجوباً) إلى قول المتن وأشار في النهاية والمغني إلى قوله وجوباً.

فؤد: (وإن لم يستخلف) أي بأن تقدم بنفسه أو استخلفه القوم شرح الباب. اهـ. سم.

فؤد (سني): (تشهد إلخ) أي وقتت لهم في تلك الركعة إن كانت ثانية الصبح، ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر، وإن كان هو يصلي الصبح وسجد بهم لسهو الإمام الحاصل قبل اقتدائه به وينفذه نهاية ومغني قال ع ش قوله: وقتت لهم إلخ أي قلو ترك القنوت لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته ولا المأمومون به بتزكيع أي لآته مخمول على الإمام سم على حج. اهـ.

فؤد: (وجوباً) خلافاً للمغني والنهاية عبارتهما ولا يجب التشهد على الخليفة المسبوق؛ لأنه لا يزيد على بقائه مع إمامه ولا القعود أيضاً كما قاله الإسنوي. اهـ. قال سم وهو متعين. اهـ. أي ما قاله الإسنوي، وقال ع ش. وما قاله حج من الوجوب ظاهر وموافق لقول المصنف ويراعى المسبوق إلخ. اهـ. فؤد: (وأشار الخليفة إلخ) أي بعد تشهده عند قيامه نهاية زاد المغني وله أن يقدم من سلم بهم كما ذكره الصيمري، ثم يقوم. اهـ.

معه كما هو ظاهر وليس في ذلك إخلال بنظم صلاتهم ولا تقويت جمعيتهم فهلاً جاز تركه وحيث لا يفارقونه، وإن كان يجب على الإمام الأول لأنه تيمم صلاته، ولو كان الاستخلاف في غير الجمعة فالوجه أنه لا يلزم الخليفة الجلوس لتشدهم الأول لأنه لا يزيد على الإمام الأول الذي يجوز ترك الجلوس بهم لتشدهم الأول، ثم رأيت الإسنوي قال: إن التغيير بالنظم يفهم أنه لا يجب عليه قراءة التشهد وهو ظاهر لأنه لا يزيد على بقاء إمامه حقيقة، ولو كان باقياً لم يجب عليه قراءته بل المتعجب أيضاً أن القعود لا يجب؛ لأن المأموم يجوز له المفارقة بعد إخراج ركعة من الجمعة فهذا أولى اهـ وهو متعين. فؤد في (سني): (وأشار إليهم) قال في شرح الباب وعليه ففهم التخيير من الإشارة كأنه من قوله

من أحرّم على يسار الإمام سنُّ له ولغيره من مُصلٍّ أو غيره تحويله إلى اليمين وظاهر المتن وغيره ندب إشارته، وإن عِلِمَ أنَّ من وراءه لا يخفى ذلك عليهم بوجه وعليه فيؤخّره بأنهم قد ينسَوْنَ أو يظُنُّون سهوه (اليهم ليفارقوه) وتجب إن خَشَوْا خُرُوجَ الوقت وإلا لم يُكرَه (أو يَنْتَظِرُوا) سلامته لِيَسْلُمُوا معه وهو الأفضل، ثُمَّ يَقُومُ إلى ما بقي عليه من ركعة إن أدرك الجمعة بناءً على ما مرَّ عن البغوي أو ثلاث إن لم يُدركها وقوله: ليفارقوه أو يَنْتَظِرُوا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ من جملة ما يُشير إليه وعليه ففهم التخيير من الإشارة مُمكن كما لا يخفى ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِلْحُكْمِ الْمُتَرَتِّبِ عليها فلا اعتراض عليه خلافاً لجمع. وقضيته المتن عَدَمُ صحّة استخلاف مسبوق جاهلٍ بِنَظْمِ صلاة الإمام وصحّحه في الروضة لكن رجّح في التحقيق الصّحّة واعتمدته الإسنوي وغيره وعليه فيراقب من خلفه، فإن همّوا بالقيام قام وإلا قعدوا في الرباعية إذا همّوا بالقعود قعد وتشهد معهم، ثُمَّ يَقُومُ، فإن قاموا معه عِلِمَ أَنَّهَا ثانیتهم وإلا عِلِمَ أَنَّهَا آخِرَتهم ولا يُنافي هذا ما مرَّ في شجود السهو أنّه لا يرجّح لقول الغير ولا ليعمله، وإن كثر لأن هذا مُستثنى لِضُرورة توقّف العِلْمِ بالنظم عليهم أي أصالة فلا يُنافي أن له اعتماداً خَبر ثقة.

- قود: (سن له) أي للإمام. • قود: (وعليه إلخ) أي على هذا الظاهر والأخصر الأسبغ ويؤخّره.
- قول (سني): (ليفارقوه إلخ) أي لِتَخَيَّرِ الْمُقْتَدُونَ بَعْدَ إِشارته وغاية ما يَقْعَلُونَ بَعْدَهَا أَنْ يَفَارِقُوهُ بِالتيه وسَلَمُوا أو يَنْتَظِرُوا سلامته بهم مُعْنَى. • قود: (وتجب) إلى قوله ولا يُنافي في النهاية إلّا قوله: بناءً على ما مرَّ عن البغوي وقوله: يُحْتَمَلُ إلى بَيَانِ لِلْحُكْمِ وكذا في المُعْنَى إلّا قوله: وفي الرباعية إلخ.
- قود: (وتجب إلخ) أي فيما إذا كانت جُمعة كما هو ظاهر زشيدى. • قود: (لم تكره) أي المُفارقة.
- قود: (وهو إلخ) أي الإِنْتَظَارُ. • قود: (ويُحْتَمَلُ إلخ) اقتصَر على النهاية والمُعْنَى. • قود: (بيان لِلْحُكْمِ إلخ) عبارة النهاية وقول المُصَنِّبِ ليفارقوه إلخ قال الشارح علّة غائبة للإشارة أي لِكُونِهَا خَفيّة قد تُفْهَمُ وقد لا وَحَيْثُ فُهِمَتْ فَعَايَنتُهَا التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا والغرض من ذلك دَفْعُ ما اعترض به على المُصَنِّبِ من أَنَّ التَّخْيِيرَ المذكور فيه غير مفهوم من إشارة المُصَلِّي خصوصاً مع الاستدبار وكثرة الجماعة يَمِينًا وشمالاً وخلفاً. اهـ. • قود: (لكن رجّح في التحقيق الصّحّة) وهو المُعْتَمَدُ مُعْنَى ونهاية.
- قود: (واعتمدته الإسنوي إلخ) وأفتى به شيخنا الشهاب الرّمليّ سم. • قود: (وفي الرباعية إلخ) ومثلها الثلاثية فيما يَظْهَرُ. • قود: (ولا يُنافي إلخ) عبارة المُعْنَى والنهاية قال بعضهم وفي هذا دليل على جواز التّقليد في الرّكعات ويكون محلّ المنع إذا اعتقد شيئاً آخر انتهى وهذا ممنوع فإن هذا ليس تقليداً في الرّكعات. اهـ. أي فلا يُقال: كيف رجّح إلى فعل غيره ع ش. • قود: (لأن هذا مُستثنى إلخ) قد يُقال لا حاجة لذلك؛ لأنّ المُمنْتَعِجَ الرُّجُوعَ لِغيره فيما يَتَعَلَّقُ بِصَلَاتِهِ لا فيما يَتَعَلَّقُ بِغيره سم. • قود: (عليهم)
- وإِراعى. • قود: (واعتمدته الإسنوي وغيره) وأفتى به شيخنا الشهاب الرّمليّ. • قود: (لأن هذا مُستثنى إلخ) قد يُقال لا حاجة لذلك؛ لأنّ المُمنْتَعِجَ الرُّجُوعَ لِغيره فيما يَتَعَلَّقُ بِصَلَاتِهِ لا فيما يَتَعَلَّقُ بِغيره.

غيرهم وإشارته كما في المجموع عن البقوي وأقره قال عنه كما لو أخبره الإمام أي الذي بطلت صلاته أن الباقي من صلاته كذا فله اعتماد خبره اتفاقاً (ولا يلزمهم استئناف نية القدوة) بالمتقدم غيره أو بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاوي وغيره لكن الذي بحقه الأذرعى واقتضاه كلام الشيخين وغيرهما أنه متى لم يقدمه الإمام لزمهم استئنافها والذي يشجحه الأول لأن إزامهم له الجري على نظم الإمام مطلقاً صريح في أنه تابع له ومترئز منزلة وإذا كان كذلك لم يحتج الاقيداء به إلى نية كما هو واضح ولا فرق في غيرها بين من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يقتد به إلا عند تخالف النظم أو فعل ركع كما علم مما مر (في الأصح) لتتربلها منزلة الأول في رعاية نظمه وغيره نعم ينفي ندبها خروجا من الخلاف (ومن رجم عن السجود) في الجمعة أو غيرها.....

أي المأمورين . فؤد: (قال عنه) أي قال المصنف في المجموع عن البقوي . فؤد: (كما قالوا خبره إلخ) مقول قال .

فؤد (س): (ولا يلزمهم) أي المتقدمين (استئناف نية القدوة) ويجوز التجديد أي لنية القدوة ويتبني أن يكون مكروماً؛ لأنه اقتداء في أثناء الصلاة سم على المنهج أقول قد يقال بعدم الكراهة لأنهم مذكورون بإخراجه الأول فطروا البطلان لا دخل لهم فيه ومعلوم أن التبة بالقلب فلو تلقظوا بها بطلت صلاتهم ع ش وأقول بل الظاهر ما يأتي في الشارح من نذب التجديد . فؤد: (بالمقدم) إلى قوله ولا فرق في النهاية والمغني . فؤد: (بغيره) أي من الإمام أو القوم سم . فؤد: (مطلقاً) أي تقدم بنفسه أو بغيره . فؤد: (ولا فرق إلخ) ، ولو أراد المسبوقون أو من صلاته أطول من صلاة الإمام أن يستخلفوا من يثم لهم لم يجز إلا في غير الجمعة إذ لا مانع في غيرها بخلافها لما مر أنه لا يتشأ الجمعة بعد أخرى ، ولو صورة مغني زاد النهاية قال التاشري ومحل ما ذكر في الجمعة إذا قدموا من لم يكن من جملتهم ، فإن كان من جملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص بهذا المقدم وصلى معهم ركعة وسلموا فله أن يثمها الجمعة ؛ لأنه وإن استفتح الجمعة فهو تبع للإمام والإمام مستديم لها لا مستفتح نقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حديد وأقره وكذا الزيمي لكن تغليلهم السابق يخالفه . اهـ . قال ع ش قوله : م ر فله أن يثمها الجمعة متى عليه حج وقوله : م ر لكن تغليلهم السابق يخالفه أي فلا يجوز في الجمعة مطلقاً وهو المعتمد . اهـ . ع ش . فؤد: (ولا فرق في غيرها إلخ) أي في عدم لزوم استئناف نية القدوة .

فؤد: (به) أي بالإمام الأول . فؤد: (إلا عند تخالف النظم إلخ) أي قيلزم استئناف النية . فؤد: (مما مر) أي في شرح ولا يستخلف للجمعة وفيما قبله . فؤد: (لتتربلها) أي المتقدم بنفسه والمتقدم بغيره . فؤد: (ندبها) أي نية القدوة أي استئنافها .

فؤد (س): (ومن رجم) أي منعه الزحام نهاية ومغني . فؤد: (في الجمعة) إلى قوله إلا أن يحمل في

فؤد: (بالمقدم بغيره) أي من الإمام أو القوم . فؤد: (والذي يشجحه الأول) اعتمده م ر .

لَكِنْ لِقَلْبَيْهَا فِيهَا ذِكْرٌ وَهَاهُنَا (فَأَمَكْنَهُ) بَأَنَّ وَجِدَتْ هَيْئَةً السَّاجِدِينَ فِيهِ، وَلَوْ (عَلَى) عُضْوٍ (إِنْسَانٍ) لَمْ يُخَشَّ مِنْهُ فِتْنَةٌ أَخَذًا مِثْلًا مَرٌّ فِي الْجَزْءِ مِنَ الصَّفِّ، وَلَوْ قِتْنَا وَفُتِرُقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ، ثُمَّ إِنَّ جُزْءَهُ فِيهِ اسْتِيلَاءٌ عَلَيْهِ مُضْمَنٌ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ السُّجُودِ عَلَيْهِ، وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا بِذَلِكَ وَهُوَ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، وَإِنْ لَمْ يُدْخَلْ عَنْ وَقْفَةٍ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا لَا تَأْذِي بِهِ أَوْ بِهِ تَأْذٍ يُظَنُّ الرِّضَا بِهِ (فَقُلْ) وَجُوبًا لِمَا صَحَّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا يُعْرِفُ لَهُ مُخَالَفٌ وَغَيْرُ بِنَاسٍ؛ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ عَنْ عُمَرَ وَالْإِلَّا فَالتَّعْبِيرُ بِشَيْءٍ الشَّامِلِ لِلْبَهِيمَةِ وَمَتَاعٍ وَغَيْرِهِمَا أَعْمُ (وَالَا) يُمَكِّنُهُ عَلَى شَيْءٍ أَوْ أَمَكْنَهُ لَا مَعَ التَّنْكِيسِ (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَظَرُ) زَوَالَ الزَّحْمَةِ.....

الْثَّاهِيَةَ إِلَّا قَوْلُهُ: لَمْ يُخَشَّ إِلَى، وَلَوْ قِتْنَا وَقَوْلُهُ: وَفُتِرُقَ إِلَى، وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَكَذَا فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يُدْخَلْ عَنْ وَقْفَةٍ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ لِقَلْبَيْهَا فِيهَا الْخُ) أَيُّ لِقَلْبَيْهِ الزَّحْمَةُ فِي الْجُمُعَةِ (ذَكَّرُوا هَاهُنَا) وَإِلَّا نَفَارِيقَهَا مُتَشَعِّبَةً مُشْكِلَةً لِكُونِهَا لَا تَنْذَرُ إِلَّا بَرَكْمَةً مُنْتَظِمَةً أَوْ مُلَفَّقَةً عَلَى مَا يَأْتِي وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ لَيْسَ فِي الزَّمَانِ مَنْ يُحِيطُ بِأَطْرَافِهَا نِهَايَةً وَمُنْفِي.

□ قَوْلُهُ (سُبْحَانَ) (فَأَمَكْنَهُ) أَيُّ السُّجُودِ عَلَى هَيْئَةِ التَّنْكِيسِ بَأَنَّ يَكُونُ السَّاجِدُ عَلَى شَاخِصٍ أَوْ الْمَسْجُودِ عَلَيْهِ فِي وَهْدَةٍ نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (هَيْئَةُ السَّاجِدِينَ الْخُ) وَهِيَ التَّنْكِيسُ مُنْفِي. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُخَشَّ مِنْهُ الْخُ) فَلَوْ كَانَ الَّذِي يَسْجُدُ عَلَى ظَهْرِهِ مِنْ عَظَمَاءِ الدُّنْيَا وَيَقْلِبُ عَلَى الظَّنِّ عَدَمَ رِضَا بِذَلِكَ وَرُبَّمَا يَنْشَأُ مِنْهُ شَرٌّ أَنْتَجَهَ عَدَمَ اللُّزُومِ سَمٍ عَلَى الْمُنْتَهَجِ أَقُولُ قَدْ يَنْتَجِهُ الْحُزْمَةُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَفُتِرُقَ بَيْنَهُ) أَيُّ بَيْنَ الْقَيْنِ هُنَا خَبِثٌ يَجِبُ السُّجُودُ عَلَيْهِ إِنْ أُنْكَرَ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مُجَرَّدِ السُّجُودِ الْخُ) أَيُّ فَلَا يَدْخُلُ بِذَلِكَ تَحْتَ يَدِهِ وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا تَلَفَ بِالسُّجُودِ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ السَّاجِدُ كَمَا يَأْتِي عَنْ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُنْفِي وَلَا يَخْتِاجُ هُنَا إِلَى إِذْنِهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ يَسِيرُ كَمَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ اه. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا الْخُ) أَيُّ وَهُوَ الرَّاجِعُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بِهِ تَأْذٍ يُظَنُّ الرِّضَا الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى التَّبَيُّهِ بَصَرِيَّ عِبَارَةٌ سَمٍ لَيْسَ فِيهِ خَرَاةٌ مَعَ قَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ الْخُ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالصَّحِيحُ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُنْفِي. □ قَوْلُهُ: (وَجُوبًا) وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا تَلَفَ الْمَسْجُودُ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ وَلَا يَدْخُلُ بِذَلِكَ تَحْتَ يَدِهِ فَلَوْ كَانَ صَبِيًا وَضَاعَ لَا يَضْمَنُهُ الْمُصَلِّي لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي يَدِهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِمَا صَحَّ الْخُ) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ -إِذَا اشْتَدَّ الرَّحَامُ فَلْيَسْجُدْ أَحَدُكُمْ عَلَى ظَهْرِ أَخِيهِ- نِهَايَةً وَمُنْفِي. □ قَوْلُهُ: (الشَّامِلِ لِلْبَهِيمَةِ الْخُ) أَيُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ صَاحِبُ الْبَهِيمَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عِبَارَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْآدَمِيُّ وَلَا صَاحِبُ الْبَهِيمَةِ لِلْحَاجَةِ مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ يَسِيرُ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَكَذَا ابْنُ الْأَسْنَادِ. اه. سَمٍ. □ قَوْلُهُ: (لِلْبَهِيمَةِ وَمَتَاعٍ الْخُ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ صَاحِبُهُ كَالِاسْتِنَادِ إِلَى حَائِطِهِ ع. ش.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ بِهِ تَأْذٍ يُظَنُّ الرِّضَا بِهِ) لَيْسَ فِيهِ خَرَاةٌ مَعَ قَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى الْخُ. □ قَوْلُهُ: (الشَّامِلِ لِلْبَهِيمَةِ) أَيُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ صَاحِبُ الْبَهِيمَةِ كَمَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْمَطْلَبِ وَابْنِ الْأَسْنَادِ فَقَالَ: وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْآدَمِيُّ وَلَا صَاحِبُ الْبَهِيمَةِ لِلْحَاجَةِ مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ يَسِيرُ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَكَذَا ابْنُ الْأَسْنَادِ. اه.

في الاعتدال ولا يضره تطويله لغذره وقضيته أنه لو أمكنه الانتظار جالسا بعد الاعتدال لم يجز له وعليه يفرق بينهما بأن الاعتدال محسوب له فلزمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالأجنبي عما هو فيه نعم إن لم تكن طرأت له الرحمة إلا بعد أن جلس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لأنه أقل حركة من عوده للاعتدال. (ولا يؤمى به) لشدة هذا الغدر وعدم دوايمه ويسن للإمام أن يطول القراءة ليُلحَقه فيها، ثم إن رُجم في الثانية وكان أدرك الأولى تخيّر بين المفارقة والانتظار وإلا لم تجز المفارقة لقدرته على إدراك الجمعة فلم يجز له مع ذلك تفويتها وفيما إذا رُجم في الثانية لا يدرِك الجمعة إلا إن سجد السجدةين قبل سلام الإمام كما يأتي (ثم إن) كانت الرحمة في الأولى و (تمكّن) من السجود (قبل ركوع إمامه) في الثانية أي قبل شروعه فيه (سجد) وجوبا؛ لأنه لم يستبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (فلان رفع) منه (والإمام قائم قرا) الفاتحة لإدراكه محلها، فإن ركع الإمام قبل فراغها ركع معه وتحمّل عنه بقية السجود كالمسبوق بشرطه (أو) فرغ منه والإمام (راكع فالأصح) أنه (يركع) معه (وهو كمسبوق) فيتحمّل عنه الفاتحة؛ لأنه لم يدرِك محلها. (فلان كان إمامه) حين فراغه من سجوده (فرغ من

فود: (في الاعتدال) متعلّق بـيَنْتَظِرُ. فود: (لغذره) متعلّق بقوله ولا يضره إلخ. فود: (وقضيته) أي قضية التثبيد بالاعتدال. فود: (الآن بعد أن جلس إلخ) قضيته أنها إذا طرأت قبل الجلوس فينبغي العود إلى الاعتدال، ولو كان أقرب إلى الجلوس منه، ولو قيل بعدم جوازه حينئذ لم يبعد ويأتي عن ع ش ما يؤيدّه. فود: (لأنه أقل حركة إلخ) ظاهره جواز العود، ولو قيل بعدم جوازه لم يكن بعيدا؛ لأن عوده ليحلّ الاعتدال فعمل أجنبي لا حاجة إليه ع ش. فود: (ثم إن رُجم) إلى المثني في النهاية والمغني. فود: (في الثانية) أي الركعة الثانية. فود: (والألم تجز إلخ) وهو المعتقد خلافا لما أطلّ به الاستوئي مغني ونهاية وسم. فود: (وفيما إذا رُجم إلخ) إن كان في حيّز وإلا فذاك وإلا قيّد بمن لم يدرِك الأولى سم عبارة النهاية والمغني أما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكّن قبل السلام أو بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية، فإن تمكّن قبل سلام الإمام وسجد السجدةين أدرك الجمعة وإلا فلا كما يعلم مما سيأتي. اهـ. فود: (كما يأتي) أي يعلم مما يأتي في المثني قَبْلَ الباب. فود: (من السجود) إلى قوله وقضيته في النهاية. فود: (في الثانية) أي الركعة الثانية ع ش. فود: (منه) أي من السجود. فود: (قرأ الفاتحة) أي شرع فيها. فود: (وتحمّل عنه بقية إلخ) أي قيّد الركعة إن أطمأن يقينا قبل رفع الإمام عن أقل الركوع وتمت جُمُعته مع الإمام ولا يأتي بركعة بعد سلام الإمام قلوبا. فود: (فيتحمّل عنه الفاتحة إلخ) يؤخذ منه إن أطمأن قبل ارتفاع إمامه عن أقل الركوع نهاية. فود: (حين فراغه) أي فراغ المرحوم ع ش.

فود: (والألم تجز المفارقة) أي خلافا لما أطلّ به الاستوئي. فود: (وفيما إذا رُجم في الثانية إلخ) أي إن كان في حيّز وإلا فذاك وإلا قيّد بمن لم يدرِك الأولى.

الرُّكُوع) أو بقي منه جزءٌ لِكَيْتِه لم يُدْرِك فيه فاتتَه الرُّكُوعَةُ مُطْلَقًا (و) حِينَئِذٍ فَمَتَى (لم يُسَلِّمْ وافقه فيما هو فيه)؛ لَأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لِيَجْرِيهِ عَلَى نَظْمٍ نَفْسِهِ حِينَئِذٍ (ثُمَّ يُصَلِّي الرُّكُوعَةَ بَعْدَهُ) لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ فَوَاتِ رَكْعَتِهِ الثَّانِيَةِ بِفَوَاتِ رُكُوعِهَا مَعَ الْإِمَامِ (وَأِنْ كَانَ) الْإِمَامُ (سَلَّمَ) قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنَ السُّجُودِ (فَاتَتْ الْجُمُعَةُ)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ مَعَهُ رَكْعَةً. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَارَنَ رَفْعَ رَأْسِهِ الْمِيمَ مِنْ عَلَيْكُمْ أَنَّهَا تَقَوُّهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُ شَارِحِ صَرَّحُوا هُنَا بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ كَمَا رَفَعَ هُوَ مِنَ السُّجُودِ أَنَّهُ يُتِمُّ الْجُمُعَةَ خِلَافَهُ (وَأِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ) فِي الثَّانِيَةِ أَيْ شَرَعَ فِي رُكُوعِهَا (فَلَمَّا قَوْلُ يُرَاعَى نَظْمُ) صَلَاةٍ (نَفْسِهِ) فَيَسْجُدُ الْآنَ لِفَلَا يُؤَالِي بَيْنَ رُكُوعَيْنِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ) لَأَنَّهُ سَبَقَهُ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ طَوِيلَةٍ.....

• قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاءِ كَانَ الْإِمَامُ سَلَّمَ أَوْ لَا.

• قَوْلُهُ (سَلَّمَ): (فَاتَتْ الْجُمُعَةُ) أَيِ قَضِيَّتُهَا ظَهَرَ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ فَسَلَّمَ الْإِمَامُ فِي الْحَالِ فَإِنَّهُ يُتِمُّهَا جُمُعَةً مُتْنِي وَنِهَائَةً قَالَعَ ش. قَوْلُهُ: م ر فَسَلَّمَ أَيِ شَرَعَ فِي السَّلَامِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَفَعَ مُقَارِنًا لَهُ فَلَا يُدْرِكُ رَكْعَةً قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِذْ رَأَى أَنَّهَا؛ لِأَنَّ الْقُدُوءَ إِنَّمَا تَقْطِيعُ بِالْمِيمِ مِنْ عَلَيْكُمْ، ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ نُقِلَ هَذَا الثَّانِي عَنْ م ر. اه. • قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَارَنَ الْإِنْفَ) قَدْ يَمْنَعُ أَنْ قَضِيَّتَهُ ذَلِكَ بَلْ عَكْسُهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَعْنَى، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ، وَإِنْ كَانَ تَمَّ سَلَامُهُ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنَ السُّجُودِ، وَيَنْدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ الْمُرَادُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ شَرَعَ فِي السَّلَامِ لَا قِيَاضَ الْفَوَاتِ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ قَبْلَ الْفَرَاغِ وَهُوَ فَائِدَةٌ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ، وَإِنْ كَانَ تَمَّ سَلَامُهُ فَتَأْمَلُ سَمَ عَلَى حَاجَةِ هَذَا ش. حِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: وَقَضِيَّتُهُ الْإِنْفَ كَوْنُ ذَلِكَ قَضِيَّةً مَا ذَكَرَ مَحَلَّ تَأْمَلٍ بَلْ قَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْفَوَاتِ؛ لِأَنَّ الرُّفْعَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ عَنْ بَقِيَّةِ الرُّكُوعِ الْأُولَى وَلِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَخْرُجُ مِنَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ انْتِهَاءِ التَّحْلِي بِالْمِيمِ لَا حَالَ التَّحْلِي بِهَا فَتَأْمَلُ. اه. • قَوْلُهُ: (كَمَا رَفَعَ الْإِنْفَ) قَدْ يَمْنَعُ اقْتِضَاءُ هَذِهِ الْمُقَارَنَةِ سَمَ.

• قَوْلُهُ (سَلَّمَ): (وَأِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ السُّجُودُ الْإِنْفَ)، وَلَوْ رُجِمَ عَنِ الرُّكُوعِ فِي الْأُولَى وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْهُ إِلَّا حَالَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ رَكَعَ مَعَهُ وَحُسِبَتِ الثَّانِيَةُ لَهُ مُتْنِي. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ سَبَقَهُ الْإِنْفَ) فِيهِ وَفْقَةٌ؛ لِأَنَّ السَّبْقَ بِذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ إِذْ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ أَيِ الزَّحَامِ عَنِ السُّجُودِ مَا لَوْ قَرَعَ مِنَ السُّجُودِ فَوَجَدَ الْإِمَامَ فِي الْإِعْتِدَالِ مَثَلًا وَلَا

• قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ الْإِنْفَ) قَدْ يَمْنَعُ أَنْ قَضِيَّتَهُ ذَلِكَ بَلْ عَكْسُهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَعْنَى، وَإِنْ كَانَ سَلَّمَ، وَإِنْ كَانَ تَمَّ سَلَامُهُ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنَ السُّجُودِ وَيَنْدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ الْمُرَادُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ شَرَعَ فِي السَّلَامِ لَا قِيَاضَ الْفَوَاتِ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ قَبْلَ الْفَرَاغِ وَهُوَ فَائِدَةٌ فَتَعَيَّنَ الْمُرَادُ بِأَنَّ كَانَ تَمَّ سَلَامُهُ فَتَأْمَلُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا رَفَعَ) قَدْ يَمْنَعُ اقْتِضَاءُ هَذِهِ الْمُقَارَنَةِ. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ سَبَقَهُ الْإِنْفَ) فِيهِ وَفْقَةٌ؛ لِأَنَّ السَّبْقَ بِذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ إِذْ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ مَا لَوْ قَرَعَ مِنَ السُّجُودِ فَوَجَدَ الْإِمَامَ فِي الْإِعْتِدَالِ مَثَلًا وَلَا سَبْقَ هُنَا بِمَا ذَكَرَ وَمَا مَضَى لَا يُحْسَبُ السَّبْقُ بِهِ لِزَوَالِهِ وَيَكْفِي التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الرُّكُوعَ كَالْمَسْبُوقِ فَلْيَتَأْمَلُ.

• قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ سَبَقَهُ الْإِنْفَ) رَجَعَ عَنْ هَذَا التَّغْلِيلِ فِي التَّحْلِيلِ الْمُعْتَمَدَةِ.

(وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي وَقْتِهِ وَالثَّانِي إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ وَإِذَا حُسِبَ لَهُ الْأَوَّلُ (فَرَكْعَتُهُ مُلْفَقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلَى وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ) الَّذِي أَتَى بِهِ (وَيُذَكِّرُ بِهَا الْجُمُعَةُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْهَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَالتَّلْفِيقِ غَيْرِ مُؤَثِّرٍ فِي ذَلِكَ (فَلَوْ سَجَدَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ) عَامِدًا (عَالِمًا بِأَنَّهُ وَاجِبُهُ الْمُتَابَعَةُ) فِي الرُّكُوعِ كَمَا هُوَ الْأَظْهَرُ الْمَذْكُورُ (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِتَلَاغِيهِ حَيْثُ سَجَدَ فِي مَوْضِعِ الرُّكُوعِ وَيَلْزَمُهُ التَّحَرُّمُ بِالْجُمُعَةِ إِنْ أَمَكَّنَتْهُ إِدْرَاكُ الْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَاعْتَرَضُوهُ بِأَنَّ الْمَوَافِقَ لِمَا قَدَّمَهُ أَنَّ الْيَأْسَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالسَّلَامِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ بِهَا هُنَا مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَلَا يَصِيحُ تَحَرُّمُهُ بِالظَّهْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنَاسُ. (وَأَنْ نَسِيَ) مَا عَلِمَهُ (أَوْ جَهِلَ) حُكْمَ ذَلِكَ، وَلَوْ عَائِثًا مُخَالَطًا لِلْعُلَمَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى عَلَى الْعَوَامِّ (لَمْ يُحْسَبْ سُجُودُهُ الْأَوَّلُ) لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَأَمَّا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ

سَبَقَ هُنَا بِمَا ذَكَرَ وَمَا مَضَى لَا يُحْسَبُ السَّبَقُ بِهِ لَزْوَالُهُ وَيَكْفِي التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرْ الرُّكُوعَ كَالْمَسْبُوقِ فَلْيُتَأَمَّلْ وَلَعَلَّ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ التَّغْلِيلِ فِي النَّسْخِ الْمُتَعَدِّدَةِ سَمِ عِبَارَةُ التَّهْلِيلِ وَالْمُعْنَى لِظَاهِرِهِ إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَّ بِهِ فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَإِنَّمَا مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ أَكَّدَ وَلِهَذَا يَتَّبِعُهُ الْمَسْبُوقُ وَيَتْرُكُ الْقِرَاءَةَ وَالْقِيَامَ. اهـ. قول (سني): (وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ الْخ) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوَائِدِ حُسْبَانِهِ أَنَّهُ لَوْ بَانَ خَلَّلَ فِي الثَّانِي لَمْ يُؤَثِّرْ، فَلَوْ بَانَ الْخَلْلُ فِي الْأَوَّلِ فَهَلْ يُحْسَبُ الثَّانِي أَوْ لَا فَتَلَفُّوا الرَّكْعَةَ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْمُتَّبِعَةَ الْأَوَّلَى سَمِ. قول: (لِأَنَّهُ أَتَى) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضُوهُ فِي التَّهْلِيلِ وَالْمُعْنَى.

قول (سني): (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) أَيُّ بِمَجَرَّدِ هَوْبِهِ لِلْسُّجُودِ لِأَنَّهُ شُرُوعٌ لِلْمُبْطِلِ بِزَمَائِهِ. اهـ. بخبري. قول: (وَاعْتَرَضُوهُ الْخ) أَجَابَ عَنْ التَّهْلِيلِ بِمَا نَصَّهُ وَسَكَتَ أَيُّ الرُّوْضَةِ هُنَا عَنْ حُكْمِ مَا أَدْرَكَهُ بَعْدَ لِعِلْمِهِ بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ لَزُومُهُ أَيْضًا فَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ بَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يُسَلِّمْ الْإِمَامُ إِذْ يُخْتَمَلُ أَنَّ الْإِمَامَ قَدْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ مَثَلًا فَيَعُودُ إِلَيْهَا هُوَ مُرَادُ الرُّوْضَةِ هُنَا وَدَعَاؤُهُ أَنَّ عِبَارَتَهَا غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ مَمْنُوعَةٌ اهـ وفيه أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَذْفَعُ الْإِبْرَاءَ وَأَجَابَ عَنْ الْمُعْنَى أَيْضًا بِمَا نَصَّهُ وَهَذَا أَيُّ لَزُومِ الْإِحْرَامِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ الْإِمَامُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَكَلَامُ الرُّوْضَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْوُجُوبِ اتِّفَاقًا وَهَذَا عَلَى خِلَافٍ قَدْ تَقَدَّمَ وَأَنَّ الْأَصَحَّ الْلَزُومُ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا وَإِذْ عَلِمْتَ ذَلِكَ فَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ عِبَارَةَ الرُّوْضَةِ غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ مَمْنُوعَةٌ اهـ. قول: (أَنْ يَلْزَمَهُ الْخ) خَبَرٌ أَنَّ الْمَوَافِقَ الْخ. قول: (مَا عَلِمَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ وَالْأَصَحُّ فِي التَّهْلِيلِ إِلَّا

قول (سني): (وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ الْخ) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوَائِدِ حُسْبَانِ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ وَالتَّلْفِيقِ أَنَّهُ لَوْ بَانَ خَلَّلَ فِي الثَّانِي لَمْ يُؤَثِّرْ فَلَوْ بَانَ الْخَلْلُ فِي الْأَوَّلِ فَهَلْ يُحْسَبُ الثَّانِي أَوْ لَا فَتَلَفُّوا الرَّكْعَةَ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْمُتَّبِعَةَ الْأَوَّلَى. قول: (عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا) وَسَكَتَ أَيُّ صَاحِبِ الرُّوْضَةِ هُنَا عَنْ حُكْمِ مَا إِذَا أَدْرَكَهُ بَعْدَ لِعِلْمِهِ بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ لَزُومُهُ أَيْضًا فَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ بَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ مَا لَمْ يُسَلِّمْ الْإِمَامُ إِذْ يُخْتَمَلُ أَنَّ الْإِمَامَ قَدْ نَسِيَ الْقِرَاءَةَ مَثَلًا فَيَعُودُ إِلَيْهَا هُوَ مُرَادُ الرُّوْضَةِ هُنَا وَدَعَاؤُهُ أَنَّ عِبَارَتَهَا غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ مَمْنُوعَةٌ شَرْحُ م ر. قول: (وَاعْتَرَضُوهُ بِأَنَّ الْمَوَافِقَ الْخ) جَزَمَ فِي الْمُبَابِ بِهَذَا الْمَوَافِقِ وَيُمَكِّنُ أَنَّهُ مُرَادُ

لِعُذْرِهِ (فَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا) بِأَنْ اسْتَمَرَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا فَفَرَّغَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ وَقَرَأَ وَرَكَعَ وَاعْتَدَلَ وَسَجَدَ أَوْ لَمْ يَسْتَمِرَّ بِأَنْ تَذَكَّرَ أَوْ عَلِمَ وَالْإِمَامُ فِي التَّشَهُّدِ حَالُ قِيَامِهِ مِنْ

قَوْلِهِ: أَوْ لَمْ يَسْتَمِرَّ إِلَى الْمَثْنِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ عَاتَبًا إِلَى الْمَثْنِ. هـ قَوْلُهُ: (مَا عَلِمَهُ) أَيِ مِنْ وَجُوبِ الْمُتَابَعَةِ نَهَايَةً. هـ قَوْلُهُ: (بِأَنْ اسْتَمَرَ إلخ) كَذَا نُقِلَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ التَّصْوِيرُ بِذَلِكَ عَنِ الشُّبْكِيِّ وَالْإِسْنَوِيِّ فَقَالَ: قَالَا: وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَسْتَمِرَّ سَهْوُهُ أَوْ جَهْلُهُ إِلَى إِتْيَانِهِ بِالسُّجُودِ الثَّانِي وَالْأَفْعَلَى الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْأَكْثَرَيْنِ تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِيمَا هُوَ فِيهِ أَيْ، فَإِنْ أَذْرَكَ مَعَهُ السُّجُودَ تَمَّتْ رَكَعَتُهُ انْتَهَى وَقَوْلُهُ: الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْأَكْثَرَيْنِ أَيِ وَهُوَ عَدَمُ حُسْبَانِ سُجُودِهِ ثَانِيًا الْمُقَابِلِ لِمَا فِي الْإِنْهَاجِ وَالْمُحَرَّرِ مِنَ الْحُسْبَانِ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ وَالْأَفْعَلَى الْمَفْهُومُ إلخ عَدَمُ وَجُوبِ الْمُتَابَعَةِ عَلَى مَا فِي الْإِنْهَاجِ وَفِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ الظَّاهِرُ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَصَحُّ إلخ قُلُو زَالَ جَهْلُهُ أَوْ نِسْيَانُهُ قَبْلَ سُجُودِهِ ثَانِيًا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُتَابَعَ الْإِمَامُ فِيمَا هُوَ فِيهِ كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْأَكْثَرَيْنِ. اهـ. زَادَ النَّهَايَةُ أَيْ، فَإِنْ أَذْرَكَ مَعَهُ السُّجُودَ تَمَّتْ رَكَعَتُهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ إلخ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (فَفَرَّغَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ إلخ) وَلَوْ فَرَّغَ مِنْ سُجُودِهِ الْأَوَّلِ فَوَجَدَ الْإِمَامَ سَاجِدًا مُتَابِعَهُ فِي سُجُودِهِ حُسِبَ لَهُ رَكَعَتُهُ مُلْفَقَةً مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَسَجَدَ) أَيِ سَجَدَتَيْهِ وَهُوَ عَلَى نِسْيَانِهِ أَوْ جَهْلِهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي.

الرُّوضَةِ. هـ قَوْلُهُ: (بِأَنْ اسْتَمَرَ عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا) كَذَا نُقِلَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ التَّصْوِيرُ بِذَلِكَ عَنِ الشُّبْكِيِّ وَالْإِسْنَوِيِّ فَقَالَ قَالَا وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَسْتَمِرَّ سَهْوُهُ أَوْ جَهْلُهُ إِلَى إِتْيَانِهِ بِالسُّجُودِ الثَّانِي وَالْأَفْعَلَى الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْأَكْثَرَيْنِ تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِيمَا هُوَ فِيهِ أَيْ، فَإِنْ أَذْرَكَ مَعَهُ السُّجُودَ تَمَّتْ رَكَعَتُهُ انْتَهَى وَقَوْلُهُ: الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْأَكْثَرَيْنِ أَيِ وَهُوَ عَدَمُ حُسْبَانِ سُجُودِهِ ثَانِيًا الْمُقَابِلِ لِمَا فِي الْإِنْهَاجِ وَالْمُحَرَّرِ مِنَ الْحُسْبَانِ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ وَالْأَفْعَلَى الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الْأَكْثَرَيْنِ عَدَمُ وَجُوبِ الْمُتَابَعَةِ عَلَى مَا فِي الْإِنْهَاجِ وَفِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ الظَّاهِرُ انْتَهَى قُلْتُ أَمَّا، قَالَ فِي الرُّوضِ. (فَرَّغَ): فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ حَتَّى سَجَدَ الْإِمَامُ فِي الرَّكَعَةِ الثَّانِيَةِ سَجَدَ مَعَهُ وَحَصَلَتْ لَهُ رَكَعَةٌ مُلْفَقَةٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ إِلَّا فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ سَجَدَ مَعَهُ فِيهَا، ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنْ يَسْجُدَ الْأُخْرَى لِأَنَّهُمَا كَرُكْنِي وَاجِدٌ وَأَنْ يَسْجُدَ مَعَهُ فَإِذَا سَلَّمَ بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ ذَكَرَهُمَا الزَّكَاةَ، ثُمَّ قَالَ: وَالْمُتَنَجِّهُ أَنَّهُ يَنْتَظِرُهُ سَاجِدًا حَتَّى يُسَلَّمَ قَبْلِي عَلَى صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ يُؤَدِّي إِلَى الْمُخَالَفَةِ وَالثَّانِي إِلَى تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ وَأَيْدَهُ بِمَا قَدَّمَ عَنْ الْقَاضِي وَالْبَغَوِيِّ أَوَائِلَ صِفَةِ الْإِيْمَةِ وَقَدِّمْتُ، ثُمَّ إِنَّ الْمُخْتَارَ جَوَازُ تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَقَدْ جَوَّزَ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ لِلْمُتَفَرِّدِ أَنْ يَقْتَدِيَ فِي اغْتِدَالِهِ بِغَيْرِهِ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَيُتَابِعُهُ انْتَهَى وَالْأَوْجَهُ وَفَاقًا لِمَشَايِخِنَا هُوَ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ أَيِ مِنْ السُّجُودِ حَتَّى تَشْهَدَ الْإِمَامُ سَجَدَ، فَإِنْ فَرَّغَ مِنَ السُّجُودِ، وَلَوْ بِالرَّفْعِ مِنْهُ قَبْلَ سَلَامِهِ أَيِ الْإِمَامِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَدِلْ حَصَلَتْ لَهُ رَكَعَةٌ وَأَذْرَكَ الْجُمُعَةَ، وَإِنْ رَفَعَ بَعْدَ سَلَامِهِ فَاتَّهَ فَيُحْمَلُ ظَهْرًا انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ كَذَا نَقَلَ الرَّافِعِيُّ عَنِ التَّيْمَةِ وَجَزَمَ بِهِ التَّوَوُّيُّ وَلَيْسَ عَلَى وَجْهِهِ فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ فِي التَّيْمَةِ تَقْرِيصًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ. وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يُتَابِعُهُ فَلَا يَسْجُدُ بَلْ يَجْلِسُ مَعَهُ، ثُمَّ بَعْدَ سَلَامِهِ يَسْجُدُ

سجوده فسجدَ سجدتين قبل سلام الإمام (حسب) له ما أتى به وتعت به ركعته الأولى لدخول وقته وألغى ما قبله (والأصح) بناءً على الحسبان الذي هو المنقول كما في المحرر وانتصر له الشبكي والإسوي وغيرهما دون ما في العزيز من عدم الحسبان، وإن تبعه عليه في الروضة والمجموع (إدراك الجمعة بهذه الركعة إذا كملت السجدتان قبل سلام الإمام)، وإن كان فيها نقص التلغيف ونقص عدم متابعة الإمام (و) التخلّف بالنسيان أو نحو مريض أو بطء حركة كهر بالرحمة في جميع ما مرّ فحينئذ (لو تخلّف بالسجود) في الأولى (ناسيًا حتى رقع الإمام للثانية) فذكره (ركع معه) وجوباً (على المذهب) لأنه سبق بأكثر من ثلاثة أركان فلم يحجز له الجري على نظم نفسه.

• فؤد: (قبل سلام الإمام) أي قبل تمامه كما جرى عليه شئنا لا الشروع فيه كما ذهب إليه حجة شوبري. • فؤد: (حسب له ما أتى به إلخ) ولو لم يتمكّن المرحوم من السجود حتى سجد الإمام في الركعة الثانية سجد معه وحصلت له ركعة ملققة من ركوع الأولى وسجود الثانية، فإن لم يتمكّن إلا في السجدة الثانية سجد معه فيها وهل يسجد الأخرى لأنها ركن واحد أو يجلس معه فإذا سلم بنى على صلاحه أو ينتظره ساجداً حتى يسلم فينبى على صلاحه احتمالات والأوجه منها الأول كما اعتمدته شني، وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين أي شئخ الإسلام مئني وسم ونهاية. • فؤد: (والأصح) بناءً على الحسبان إلخ) اعتمدته المنهج والنهاية والمئني. • فؤد: (وانتصر له الشبكي إلخ) ذكر في الغرر عن الشبكي ما يقتضي أنه إنما يقول بالحسبان فيما إذا استمر على ترتيب نفسه سهواً أو جهلاً، أما إذا لم يستمر بأن زال سهوه أو جهله فهو موافق لما اقتضاه كلام الأكثرين من وجوب المتابعة للإمام فيما هو فيه أي، فإن أدرك معه السجود حسبت وإلا فلا وهذا التفصيل منطبق على ما حل به صاحب النهاية أي والمئني متن الإنهاج فليتأمل بصري وتقدم عن الأسنى ما يوافق ما في الغرر.

• فؤد (س): (إذا كملت السجدتان إلخ) أي بخلاف ما إذا كملنا بعد سلام إمامه فلا يدرك بها الجمعة نهاية ومئني. • فؤد: (وإن كان إلخ) (فرغ): قال في الروض، فإن لم يتمكّن أي من السجود حتى تشهد الإمام سجد، فإن قرع من السجود، ولو بالرفع منه قبل سلامه أي الإمام، وإن لم يتبدل حصلت له ركعة وأدرك الجمعة، وإن رقع بعد سلامه أي الإمام فاتته فيئها ظهرها انتهى واعتمدته النهاية وسم خلافاً للأسنى قال ع ش قوله: م ر بعد سلامه أي بعد فراغه بخلاف ما لو رقع مقارناً لسلامه فإنها تحصل له وقوله: فاتته إلخ مغمّد. اه. • فؤد (س): (ناسيًا) أي للسجود أو كونه في الصلاة بجريمي. • فؤد (س): (ركع معه إلخ) أي وحصل له من الركعتين ركعة ملققة وسقط الباقي منهما نهاية ومئني.

سجدتين ويئها ظهرًا تبه على ذلك الأذرع وغيره انتهى وأقول: إذا اعتمدنا ما في الروض تبعاً للرافعي والتووي كان سجد السجدة الثانية وأدرك الجمعة في مسألة الركعتي السابقة بالأولى فتردّد الركعتي فيها إنما يأتي على تفرع ما هنا على الضعيف كما راعه الأذرع وغيره والله تعالى أعلم.

(بَابُ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ)

من حيث أنه يُحْتَمَلُ في الفرض فيه ما لا يُحْتَمَلُ في غيره كما يأتي وتعبيرهم بالفرض هنا؛ لأنه الأصل وإلا فلو صلوا فيه عيداً مثلاً جاز فيه الكيفيات الآتية لما صرحوا به في الرابعة من جواز نحو عيد وكسوف لا استيسقاء؛ لأنه لا يفوت وحينئذ فيحتمل استيساؤه أيضاً من بقية الأنواع ويُحْتَمَلُ المموم؛

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

• قوله (سني): (صلاة الخوف) أي وما يتبعها من حكم اللباس ونحو الاستبضاح بالدُّهنِ التَّجَسُّعِ ش أي ومن حكم خوف قَوَاتِ الْحَجِّ. • قوله: (من حيث) إلى قوله: (وحيث) في النهاية والمُعْنَى. • قوله: (في غيره) أي غير الخوف يعني في فرض غيره فكان الأنسب فيه في غيره عبارة الْمُعْنَى والنهاية، وحكم صلاته كصلاة الأمان وإنما أفرده بترجمة لأنه يُحْتَمَلُ في الصلاة عنده في الجماعة وغيرها ما لا يُحْتَمَلُ فيها عند غيره اه. • قوله: (كما يأتي) أي في المتن والشرح. • قوله: (لما صرحوا به في الرابعة إلخ) عبارة الْمُعْنَى هناك فَرَعَ بِصَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ وعيد الأضحي وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتها لأنه يخاف قوتها وَيُخْطَبُ لَهَا إِنْ امْتَكَنَ بِخِلَافِ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ لِأَنَّهَا لَا تَفُوتُ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا تُشْرَعُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَيْضًا كَسَلَةِ الْفَرِيضَةِ وَالتَّارِوِجِ وَأَنَّهَا لَا تُشْرَعُ فِي الْفَائِتَةِ بِعُذْرٍ إِلَّا إِذَا خِيفَ قَوْتُهَا بِالْمَوْتِ اه زاد النهاية بخلاف ما إذا فانت بعذر فيما يظهر اه قال ع ش قوله م ر إلا إذا خيف قوتها إلخ أي الفائتة بعذر ومثلها يقال في الاستيسقاء فإذا خيف قوته صَلَّى صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ وقوله م ر بخلاف ما إذا فانت إلخ أي قَصَلَهَا خُرُوجًا مِنَ الْمَغْصِيَةِ كَذَا فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ لِوَالِدِ الشَّارِحِ م ر وَلَوْ قِيلَ شِدَّةُ الْخَوْفِ عُذْرٌ فِي التَّأخِيرِ وَلَا مَغْصِيَةٌ لَمْ يَتِمَّ اه وفي سَمِ عَقِبَ ذِكْرِهِ عَنِ الْأَسْنَى مِثْلُ مَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهَا لَا تُشْرَعُ فِي الثَّقَلِ الْمُطْلَقِ اه وفي ع ش وعليه أي على ما نقله سَمِ عَنِ الْأَسْنَى فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي فِيهَا لَمْ تَفْعَلْ جَمَاعَةً كَالرَّوَائِبِ بَلْ وَالْمَكْتُوبَاتِ إِذَا صَلَّيْتَ فَرَادَى إِلَّا صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ دُونَ غَيْرِهَا لِغَدَمِ تَأْتِي صِفَتِهَا مِنَ التَّفْرِيقِ فِي ذَلِكَ ثُمَّ إِنْ امْتَكَنَهُمُ التَّنَاوُبُ بَانَ تَصَلَّى كُلُّ جَمَاعَةٍ وَخَدَانًا مَعَ جَرَاةٍ غَيْرِهِمْ فَعَلُوا وَإِلَّا صَلُّوا صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ اه.

• قوله: (وحيث) أي حين استيسائهم الاستيسقاء من الزايغ وقال الكُرْدِيُّ أي حين عَدَمِ الْفَوَاتِ اه. • قوله: (ويُحْتَمَلُ المموم) أي عُمُومُ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ لَهُ سَمِ وَأَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى رُجْحَانِهِ بِتَقْلِيلِهِ دُونَ

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

• قوله: (لأنه لا يفوت) قال في شَرْحِ الرُّوضِ وَمِنْ ذَلِكَ يُؤْخَذُ أَنَّهَا تُشْرَعُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَيْضًا كَسَلَةِ الْفَرِيضَةِ وَالتَّارِوِجِ، وَأَنَّهَا لَا تُشْرَعُ فِي الْفَائِتَةِ بِعُذْرٍ إِلَّا إِذَا خِيفَ قَوْتُهَا بِالْمَوْتِ اه وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهَا لَا تُشْرَعُ فِي الثَّقَلِ الْمُطْلَقِ. • قوله: (ويُحْتَمَلُ المموم) أي عُمُومُ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ لَهُ.

لأنَّ الرابعةَ يُحتاطُ لها إما فيها من كثرةِ المُبطلاتِ ما ليس في غيرها وأصلها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ [النساء: ١٠٢] الآية مع ما يأتي (هي أنواع) تبلغُ سِتَّةَ عَشَرَ نوعاً بعضها في الأحاديثِ وبعضها في القرآنِ واختارَ الشافعيُّ رحمته منها الثلاثةَ الآتيةَ؛ لأنها أقربُ إلى بَقِيَّةِ الصلواتِ وأقلُّ تغيُّراً وذكرَ الرابعَ الآتي لِمَجِيءِ القرآنِ به.

(تنبيه) هذا الاختيارُ مُشْكِلٌ؛ لأنَّ أحاديثَ ما عدا تلكَ الثلاثةَ.....

الإحتمال الأول. □ فُود: (وأصلها إلخ) وتَجَوُّزُ في الحَضَرِ كالسَفَرِ خِلافًا لِمالِكٍ مُعْنِي ونهايةَ أي بَأَن دَقَمَ المُسلمينَ العدوُّ بيلادِهِمْ، أمّا في الأمنِ فلا يَجوزُ لَهُمْ صَلَاةُ عُسْفَانَ إِمّا فيها من التَّخَلُّفِ الفاجِسِ وتَجَوُّزُ صَلَاةٍ بَطْنِي نَحْلٍ وذاتِ الرُّقَاعِ إذا نَوَتِ الفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ المُفَارَقَةَ كالأولَى ع ش. □ فُود: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ الآية) يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ وَإِرْدَةٌ في صَلَاةِ ذَاتِ الرُّقَاعِ فَقَوْلُهُ تعالى فيها: ﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾ [النساء: ١٠٢] أي فَرَعُوا مِنَ السُّجُودِ وَتَمَامَ رَكَعَتِهِمْ وَيَحْتَمِلُ وَرُودُهَا في صَلَاةٍ بَطْنِي نَحْلٍ فَقَوْلُهُ المَذْكُورُ بِمَعْنَى فَرَعُوا مِنَ الصَّلَاةِ بِجَنَائِمِي. □ فُود: (مع ما يأتي) أي من الأَخْبَارِ مَعَ خَبَرٍ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» واستَمَرَّتِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ على فِعْلِهَا بَعْدَهُ وَدَعَوَى المَرْثِي تَسْخِيحَ أَيِ الآيَةِ لِتَرْكِهِ ﷺ لَهَا يَوْمَ الخَنْدَقِ أَجَابُوا عَنْهَا بِتَأْخُرِ نَزُولِهَا عَنْهُ لِأَنَّهُا نَزَلَتْ سَنَةَ سِتٍّ والخَنْدَقُ كَانَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مُعْنِي ونهايةً.

□ فُود (لشيء): (هي أنواع) أي أَرْبَعَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ اشْتَدَّ الخَوْفُ فَالرَّابِعُ أَوَّلًا والعدوُّ في جِهَةِ القِبْلَةِ فَالْأَوَّلُ أَوْ في غيرها فَالْآخِرَانِ نِهَايَةٌ. □ فُود: (تَبْلُغُ) إلى قوله: (وبعضها) في النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بعضها) وإلى (التنبيه) في المُعْنِي إِلَّا ذَلِكَ. □ فُود: (بعضها في الأحاديثِ) كَذَا في أَكْثَرِ النُّسخِ وفي بعضِ النُّسخِ الصَّحِيحَةِ في الأحاديثِ بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ بعضها وَهَذَا هُوَ المَوَافِقُ لِلنِّهَايَةِ والمُعْنِي وغيرهما مِنْ وَجُودِ السَّتَّةِ عَشَرَ نَوْعًا جَمِيعُهَا في الأحاديثِ وبعضها في القرآنِ. □ فُود: (وذكرَ الزَّايِعَ إلخ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ أي كالمُعْنِي وشرحَ المُنْهَجِ أَنَّ الرَّابِعَ لَيْسَ مِنَ السَّتَّةِ عَشَرَ، وكلامُ الشَّارِحِ م ر كالصَّرِيحِ في أَنَّهُ مِنْهَا ع ش عِبَارَةُ البَّجَائِمِي.

□ فُود: (لِمَجِيءِ القرآنِ إلخ) أي صَرِيحًا فلا يُنَافِي أَنَّهُ جَاءَ بِغَيْرِهِ فَهِيَ سَبْعَةٌ عَشَرَ نَوْعًا قاله الأَجْهَوْرِيُّ وعِبَارَةٌ ع ش يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ أَنِّي شَيْخُ الإِسْلَامِ أَنَّهَا سَبْعَةٌ عَشَرَ نَوْعًا وَهُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ م ر أَنَّ الرَّابِعَ مِنَ السَّتَّةِ عَشَرَ نَوْعًا وَأَجِبْتُ بِأَن قَوْلَهُ مِنْهَا تَنَازَعٌ فِيهِ اخْتَارَ وَذَكَرَ أَهْلُ بَازْنِي تَصَرُّفٌ.

□ فُود: (به) أي بِالرَّابِعِ وَكَذَا جَاءَ بِالثَّالِثِ مُعْنِي. □ فُود: (مُشْكِلٌ إلخ) وَقَدْ يُحَلُّ الإِشْكَالُ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّمَا عَلَّقَ الحُكْمَ بِصِحَّةِ الحَدِيثِ فِيمَا إِذَا تَرَدَّدَ فِيهِ وَإِلَّا فَكَمْ مِنْ أَحَادِيثَ صَحَّحَتْ وَلَيْسَتْ مَذْهَبًا لَهُ تَأَمَّلْ شَوْبَرِي وَجَفْنِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِي. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى اخْتِيَارِ الشَّافِعِيَّ لِهَذِهِ الأنواعِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ قَصَرَ كَلَامَهُ عَلَيْهَا وَبَيَّنَ أَحْكَامَهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْكَلامِ عَلَى غَيْرِهَا لَا لِطُلَاثِهِ عَنْهُ لِأَنَّهُ صَحَّحَ بِهِ الحَدِيثَ بَلْ لِقِلَّةِ مَا فِيهَا مِنَ المُبطلاتِ ولِإِغْنَائِهَا عَنِ البَاقِيَاتِ وَيَجوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَادِيثُهَا لَمْ تَنْقَلِ لِلشَّافِعِيَّ إِذْ ذَاكَ مِنْ طَرَفِي صَحِيحَةٌ فَكَمْ مِنْ أَحَادِيثَ لَمْ تَسْتَقِرَّ صِحَّتُهَا إِلَّا بَعْدَ عَصْرِ الشَّافِعِيَّ كَيْفَ وَالإِمَامُ أَحْمَدُ وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ

لا عُذِرَ فِي مُخَالَفَتِهَا مَعَ صِحَّتِهَا وَإِنْ كَثُرَ تَغْيِيرُهَا وَكَيْفَ تَكُونُ هَذِهِ الْكَثْرَةُ الَّتِي صَحَّ فِعْلُهَا عَنْهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ نَاسِخٍ لَهَا مُقْتَضِيَةً لِلإِبْطَالِ وَلَوْ جُعِلَتْ مُقْتَضِيَةً لِلْمَفْضُولَةِ لِأَجْهِهِ، وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ مَا تَشَبَّهَ بِهِ فَخَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي وَاضْرِبُوا بِقَوْلِي الْحَائِطَ وَهُوَ أَنْ أَرَادَ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَكِنْ، مَا ذُكِرَ لَا يَصْلُحُ مُعَارِضًا كَمَا يُعْرَفُ مِنْ قَوَاعِيدِهِ فِي الْأَصُولِ فَتَأَمَّلْهُ (الْأَوَّلُ) صَلَاةُ عُسْفَانَ وَخُذِفَ هَذَا مَعَ أَنَّهُ النُّوعُ حَقِيقَةٌ لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكَرَهُ وَكَذَا فِي الْبَاقِي (يَكُونُ) أَيِ كَوْنٍ

يَقُولُ لَا اغْلَمْ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا اهـ وَيَذَلِّكَ يَنْقُطُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّ أَحَادِيثَهَا صَحِيحَةٌ لَا عُذَرَ لِلشَّافِعِيِّ فِيهَا وَجْهٌ سَقُوطُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ صِحَّتِهَا وَصَوْلُهَا إِلَيْهِ بِطَرَفٍ صَحِيحَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَطْلَعَ فِيهِ عَلَى قَادِحٍ فَتَأَمَّلْ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَجْوِبَةٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى حَدِّثِهِ كَافٍ فِي دَفْعِ هَذَا التَّنْشِيعِ عَلَى عَالِمٍ قُرَيْشٍ مِّنْ مَّلَأِ طِبَاقِ الْأَرْضِ عِلْمًا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَعَنَّا بِهِ اهـ.

• قَوْلُهُ: (لَا عُذَرَ فِي مُخَالَفَتِهَا إِلَيْهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ كَالشَّارِحِ م ر أَنَّ مِنْ تَبَيُّعِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَعَرَفَ كَيْفِيَّةَ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ السُّتَّةِ عَشَرَ جَازَ لَهُ صَلَاتُهَا بِتِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ نُقِلَ عَنْ م ر أَيٍ فِي غَيْرِ النِّهَايَةِ خِلَافُهُ فِيهِ وَفَقَّةٌ وَالْأَقْرَبُ مَا قُلْنَا ه ع ش .

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ جُعِلَتْ إِلَيْهِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ مَا يُنَافِي ذَلِكَ لَمْ يَنْتَجِ حَمْلُهُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ سَم .

• قَوْلُهُ: (مَا ذُكِرَ) أَيٍ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ . • قَوْلُهُ: (وَحُذِفَ هَذَا) أَيٍ قَوْلُهُ صَلَاةُ عُسْفَانَ .

• قَوْلُهُ: (لِفَهْمِهِ) أَيٍ كَوْنُهُ التَّرَوُّعُ وَهَذَا جَوَابٌ عَمَّا قِيلَ: إِنْ فِي جَعْلِ الْمُصَنِّفِ هَذِهِ الْأَحْوَالَ أَنْوَاعًا نَظَرُ وَإِنَّمَا الْأَنْوَاعُ الصَّلَوَاتُ الْمَفْعُولَةُ فِيهَا كُرْدِي . • قَوْلُهُ: (مِمَّا ذَكَرَهُ) أَيٍ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ إِلَيْهِ .

• قَوْلُهُ (سَيُ): (يَكُونُ الْعَدُوُّ إِلَيْهِ) ذَكَرَ الْمُرَادِيُّ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْأَلْفِيَّةِ أَنَّ حَذْفَ أَنْ وَرَفَعَ الْفِعْلَ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمَعْرُوفَةِ لَيْسَ بِشَاذٍ قَالَ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ وَمَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ اهـ سَم .

• قَوْلُهُ: (أَيٍ كَوْنٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَلْمًا) فِي النِّهَايَةِ . • قَوْلُهُ: (أَيٍ كَوْنٌ) لَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْأَخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ لِأَنَّا نَقُولُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ لَا رَابِطَ ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مُضَافٍ فِي الْكَلَامِ لِيَصِحَّ الْحَمْلُ أَيٍ

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ جُعِلَتْ إِلَيْهِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ مَا يُنَافِي ذَلِكَ لَمْ يَنْتَجِ إِلَّا حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ .

• قَوْلُهُ فِي (سَيُ): (يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ) ذَكَرَ الْمُرَادِيُّ أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْأَلْفِيَّةِ أَنَّ حَذْفَ أَنْ وَرَفَعَ الْفِعْلَ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمَعْرُوفَةِ لَيْسَ بِشَاذٍ قَالَ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ فَزَانَهُ جَعَلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَمِنَ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْآفَاقَ حَتَّىٰ وَكَلَمًا﴾ (الروم: ٢٤) قَالَ قُرَيْشُكُمْ صِلَةٌ لِأَنَّ حُذِفَتْ وَبَقِيَ يُرِيكُم مَرْفُوعًا، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ لِأَنَّ الْحَرْفَ عَامِلٌ ضَعِيفٌ فَإِذَا حُذِفَ بَطَلَ عَمَلُهُ اهـ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ فَزَانَهُ

أَجَازَ حَذْفَ أَنْ وَرَفَعَ الْفِعْلَ وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَائِمُوتِي أَغْفِرْ﴾ (الزمر: ١٧) اهـ .

• قَوْلُهُ: (أَيٍ كَوْنٌ) أَيٍ ذُو كَوْنٍ . • قَوْلُهُ: (أَيٍ كَوْنٌ إِلَيْهِ) لَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِنْخَابِ

على حدّ تسمّع بالمُعيدي خَيْرٌ من أن تراه فاندفع ما هنا للشارح (العدوّ في) جهة (القيلة) ولا حائل بيننا وبينه وفيها كثرة بحيث تُقاومُ كُلَّ فرقةٍ مِنّا العدوّ كذا قالوه مُصَرِّحِينَ بأنّه شرطٌ لجوازِ هذه الكيفية وهو مُشْكِلٌ مع ما يُعلمُ من كلامهم الآتي أنّه يكفي جعلُهم صفّاً واحداً وجِراسَةً واحدٍ منهم وقد يُجابُ بأنّه ~~يُشْكِلُ~~ لم يفعلها إلا مع الكثرة؛ لأنّه كان في ألفٍ وأربعمائةٍ وخالدُ بنُ الوليد ~~تصوّر~~ في مائتين من المُشركين في صحراء واسعة والغالب على هذه الأنواع الاتباع والتعبّد فاختصّ الجوازُ بما في معنى الوارد من غيرِ نظرٍ إلى أنّ جِراسَةً واحدٍ يدفعُ كيدهم لاحتمالِ أن يسهو فينبجأ العدوّ المُصلّين فيتألم منهم لو قَلُّوا، وأيضاً فقلّتهم رُبّما كانت حاملةً العدوّ على الهجوم وهم في سُجودهم بخلاف كثرتهم فجازت هذه الكيفية مع الكثرة وأدنى مراتبها أن يكون مجمّوعنا مثلهم بأن نكون مائةً وهم مائةٌ مثلاً فصَدَقَ حينئذٍ أنا إذا فُرّقنا فرقتين كافأت كُلَّ منهما العدوّ سواءً أجمّلنا فرقةً أم فرّقنا،

ذو كَوْنٍ إلخ سم وع ش. ة فود: (على حدّ تسمّع إلخ) أي وإن كان شاذّاً سماعياً على خلاف سم.

ة فاندفع إلخ) كيف يتدفع بتخريج على وجهٍ مَقْصُورٍ على السماع ويُجابُ بمنع ذلك كما نقلناه فيما مرّ عن المُراديّ سم. ة فود: (في جهة القيلة) أي مَرْتَباً عُبَابٌ اهدع ش. ة فود: (ولا حائل) إلى قوله: (وكذا) في المُعني. ة فود: (وفيها كثرة إلخ) قد يُستشكَلُ جعلُ الكثرة شرطاً للجوازِ هنا وللتدبّ فيما يأتي أي في صلاة ذات الرّقاء سم على حَجٍّ أقول ستأتي الإشارةُ للفرق في قول الشارح م وفارق صلاة عُفَّان إلخ ع ش أقول ويأتي في الشارح وسَمَ رُدّه. ة فود: (بأنّه) أي قولهم بحيث تُقاومُ إلخ.

ة فود: (لجوازِ هذه الكيفية) يتّبعي أنّ المُرادَ بالجوازِ الجِلُّ والصّحةُ أيضاً لأنّ فيها تغيّراً مُبتِلاً في حالِ الأمن وهو التخلّف بالسُجودين والجلوسُ بينهما سم على حَجٍّ أي فبدون ذلك يُخرمُ ولا يصحّ ع ش. ة فود: (وهو مُشْكِلٌ) أي اشتراطُ مقاومة كُلِّ فرقةٍ مِنّا العدوّ. ة فود: (من كلامهم الآتي) أي في قول المُصنّف ولو حرّسَ فيهما إلخ. ة فود: (أنّه يكفي جعلُهم إلخ) أي ولا تُشترطُ الحيّةُ المُتقدّمة.

ة فود: (مع الكثرة) أي بحيث تُقاومُ إلخ. ة فود: (وايضاً فقلّتهم إلخ) لَمَلَهُ مَقْطُوفٌ على قوله والغالب إلخ. ة فود: (كافأت كُلَّ منهما إلخ) قد يُقالُ لا وجهَ لاغتيالٍ مُكافاةً كُلِّ فرقةٍ العدوّ إلا اغتيالَ مُكافاةً

بالجملة لأنّا نقول لا يصحّ إلّا لا رابط. ة فود: (على حدّ تسمّع إلخ) أي وإن كان شاذّاً سماعياً على خلاف. ة فود: (فاندفع إلخ) كيف يتدفع بتخريج على وجهٍ مَقْصُورٍ على السماع، ويُجابُ بمنع ذلك كما نقلناه فيما مرّ عن المُراديّ. ة فود: (وفيها كثرة إلخ) قد يُستشكَلُ جعلُ الكثرة شرطاً للجوازِ هنا والتدبّ فيما يأتي مع أنّ المعنى الذي اغتيرت لإجله واحدٌ في الموضعين كما لا يخفى فليُتأمل.

ة فود: (مُصَرِّحِينَ بأنّه شرطٌ لجوازِ هذه الكيفية) يتّبعي أنّ المُرادَ بالجوازِ الجِلُّ والصّحةُ أيضاً لأنّ فيها تغيّراً مُبتِلاً في حالِ الأمن وهو التخلّف بالسُجودين والجلوسُ بينهما. ة فود: (كافأت كُلَّ منهما العدوّ) قد يُقالُ لا وجهَ لاغتيالٍ مُكافاةً كُلِّ فرقةٍ العدوّ إلا اغتيالَ مُكافاةً الجِراسَةِ وإلا فلا معنى لاغتيالِ

فقولهم بحيث إلى آخره المراد منه كمن عجز بأن يكافئ بعض من العدو ما ذكر كما هو ظاهر لا مع القلة (فترتب الإمام القوم صفين) أو أكثر (ويصلي بهم) بأن يحرم بالجميع إلى أن يعتدل بهم (إذا سجد معه صف سجدتين وحرس صف فإذا قاموا سجد من حرس

الحراسة وإلا فلا معنى لاختيار المكافاة في كل فرقة كما لا يخفى فاختيار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلاً باق على إشكاله لم يرتفع بما حاوله سم. هـ فود: (فقولهم بحيث إلخ) المراد به إلخ حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكور اختيار الانقسام بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل إمكان الانقسام المذكور سم ويأتي عن النهاية والمغني اعتماداً لاشتراط الانقسام بالفعل حتى لو كان الحارس واحداً اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنتين. هـ فود: (ما ذكر) أي أن يكون مجموعنا مثلهم كزدي. هـ فود: (لا مع القلة) مغطوف على مع الكثرة شارح اه سم.

هـ فود (سني): (فترتب الإمام إلخ) قال في المباب ويستحب للإمام أن يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يتخلفوا عليه اه أي فإن لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بأن سجد بعض الصف الأول مع الإمام في الأولى وبعض الثاني والبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك ع ش. هـ فود: (إلى أن يعتدل بهم) أي في الركعة الأولى إذ الحراسة الآتية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله فإذا سجد إلخ نهاية ومغني.

هـ فود (سني): (وحرس) أي ناظراً للعدو فيما يظهر لا لموضع سجوده ع ش: بارة سم قد يدل أي حرس على أن المراد يتنظر إلى العدو لا إلى موضع سجوده ويتحتم أن يفصل بين أن يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فيتنظر إليه ويبين أن يحس بهجومه وإن لم يتنظر إليه فيتنظر إلى موضع سجوده اه.

هـ فود (سني): (وحرس صف) أي آخر في الاعتدال المذكور نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر في الاعتدال المذكور مفهومه أنهم لو أرادوا أن يجلسوا ويحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد وفي جلوسهم إحداه صور غير مفعودة في الصلاة فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فالأقرب أنهم يديمون الجلوس وكذا لو هزوا بقصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبغ غيرهم إليه فأشبه ما لو تخلفوا للركعة العارضة لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العدو كما قاله حج ويتحتم جواز العدو فيهما لأنه أبلغ في منيهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق

المكافاة في كل فرقة كما لا يخفى، فاختيار المكافاة على هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلاً على إشكاله لم يرتفع بما حاوله فتأمله بلطف فيه دقة. هـ فود: (فقولهم بحيث إلخ) حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكور اختيار الانقسام بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم العدو بل إمكان الانقسام المذكور. هـ فود: (لا مع القلة) مغطوف على مع الكثرة شارح.

هـ فود (سني): (وحرس صف) قد يدل على أن المراد يتنظر إلى العدو لا إلى موضع سجوده، ويتحتم أن يفصل بين أن يحتاج إلى النظر إلى العدو بأن لا يأمن هجومه إلا بالنظر إليه فيتنظر إليه، ويبين أن لا يحتاج بأن يحس بهجومه إذا أراده وإن لم يتنظر إليه فيتنظر إلى موضع سجوده.

وَلِحَقْوِهِ) فِي الْقِيَامِ لِيَقْرَأَ بِالْكُلِّ فَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ فِيهِ بَأَنَّ سَبَقَهُمْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ طَوِيلَةٍ السَّجْدَتَيْنِ وَالْقِيَامِ بَأَنَّ لَمْ يَفْرُغُوا مِنْ سَجْدَتَيْهِمْ إِلَّا وَهُوَ رَاكِعٌ وَاقِفٌ فِي الرُّكُوعِ وَأَدْرَكَهُ بِشَرْطِهِ فَإِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ فِيهِ وَجَزَا عَلَى تَرْتِيبِ أَنْفُسِهِمْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ بِشَرْطِهِ كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِمَا مَرَّ فِي الْمَرْحُومِ وَغَيْرِهِ نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ هُنَا فِيمَا ذَكَرْتُهُ فِي حُسْبَانِ السَّجْدَتَيْنِ عَلَيْهِمْ مَعَ كَوْنِهِمْ مَأْمُورِينَ بِالتَّخَلُّفِ بِهِمَا مَعَ إِمْكَانٍ فَعَلَيْهِمْ لِهَذَا مَعَ الْإِمَامِ لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ بِخِلَافِ تِلْكَ النِّظَائِرِ (وَسَجَدَ مَعَهُ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ حَرَسٍ أَوَّلًا وَحَرَسِ الْآخَرُونَ فَإِذَا جَلَسَ سَجَدَ مِنْ حَرَسٍ وَتَشَهَّدَ بِالْصَّفَّيْنِ وَسَلَّمُ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحُسْنِهَا)

يَبَيِّنُ مَا هُنَا وَمَا فِي الرَّخْمَةِ ع ش . □ فَوُدَّ: (وَلِحَقْوِهِ فِي الْقِيَامِ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا مَا قِيلَ فِي مَسْأَلَةِ الرَّخْمَةِ لَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنُوا مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَكُونُونَ كَالْمَسْبُوقِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرُّؤُوسِ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ذَلِكَ ع ش أَقُولُ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِمَا مَرَّ فِي الْمَرْحُومِ وَغَيْرِهِ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مَا يَصْرُحُ بِذَلِكَ . □ فَوُدَّ: (بَأَنَّ لَمْ يَفْرُغُوا الْخ) انْظُرْ كَيْفَ يَكُونُ هَذَا تَصْوِيرًا لِلْسَّبْقِ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي نَعَمْ الْخ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ دَفْعَ هَذَا سَمٍ .

□ فَوُدَّ: (بِشَرْطِهِ) أَيُّ بَأَنَّ يَطْمَئِنُّوا قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ . □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيُّ الرُّكُوعِ . □ فَوُدَّ: (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ الْعِلْمُ وَالتَّعَمُّدُ كُرْدِي . □ فَوُدَّ: (نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا حُسْبَانَ هُنَا لِلْسَّجْدَتَيْنِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ وَجُوبَ مَوَاقِفَتِهِمْ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ لَيْسَ لِأَنَّهُ سَبَقَهُمْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ وَهُمْ فِي الْإِعْتِدَالِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِذَلِيلٍ . □ فَوُدَّ: (بَأَنَّ لَمْ يَفْرُغُوا الْخ) فَتَأْمَلْهُ بَلْ لِأَنَّهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الرَّخْمَةِ مَسْبُوقُونَ وَالْمَسْبُوقُ يَجِبُ أَنْ يُوَافِقَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ حَيْثُ لَمْ يَفُوتَ شَيْئًا مِنَ الْقِيَامِ فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ كَمَا فِي تَصْوِيرِهِ هَذَا وَعَلَى هَذَا فَتَخَلَّفُ عَنْ الرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ لَهُ حُكْمُ سَائِرِ صُورِ تَخَلُّفِ الْمَسْبُوقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٍ . □ فَوُدَّ: (فِي حُسْبَانِ السَّجْدَتَيْنِ) أَيُّ سَجَدَتَيِ الْإِمَامِ كُرْدِي . □ فَوُدَّ: (لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّخَلُّفِ . □ فَوُدَّ: (تِلْكَ النِّظَائِرُ) أَيُّ الْمَرْحُومِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ وَنَحْوِ الْمَرِيضِ وَبَطِيءِ الْحَرَكَةِ .

□ فَوُدَّ (سَمٍ): (فِي الثَّانِيَةِ) أَيُّ الرَّخْمَةِ الثَّانِيَةِ . □ فَوُدَّ: (وَحَرَسَ الْآخَرُونَ) أَيُّ الْفِرْقَةِ الَّتِي سَجَدَتْ مَعَ الْإِمَامِ . □ فَوُدَّ: (إِذَا جَلَسَ) أَيُّ الْإِمَامِ لِلتَّشَهُدِ . □ فَوُدَّ: (وَهَلِهِ) أَيُّ الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ (صَلَاةُ الْخ) أَيُّ

□ فَوُدَّ: (بَأَنَّ لَمْ يَفْرُغُوا مِنْ سَجْدَتَيْهِمْ الْخ) انْظُرْ كَيْفَ يَكُونُ هَذَا تَصْوِيرًا لِلْسَّبْقِ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي نَعَمْ الْخ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّهُ يُعِيدُ دَفْعَ هَذَا . □ فَوُدَّ: (نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ هُنَا الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا حُسْبَانَ هُنَا لِلْسَّجْدَتَيْنِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ وَجُوبَ مَوَاقِفَتِهِمْ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ لَيْسَ لِأَنَّهُ سَبَقَهُمْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ وَهُمْ فِي الْإِعْتِدَالِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بِذَلِيلٍ قَوْلُهُ بَأَنَّ لَمْ يَفْرُغُوا الْخ فَتَأْمَلْهُ، بَلْ لِأَنَّهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِهَذِهِ الرَّخْمَةِ مَسْبُوقُونَ وَالْمَسْبُوقُ يَجِبُ أَنْ يُوَافِقَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ حَيْثُ لَمْ يَفُوتَ شَيْئًا مِنَ الْقِيَامِ فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ كَمَا فِي تَصْوِيرِهِ هَذَا، وَعَلَى هَذَا فَتَخَلَّفُ عَنْ الرُّكُوعِ مَعَ الْإِمَامِ لَهُ حُكْمُ سَائِرِ صُورِ تَخَلُّفِ الْمَسْبُوقِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

يَضُمُّ العَيْنِ بِمَعْنَى بِذَلِكَ لِيُصْفَى السُّبُولُ فِيهِ رَوَاهَا مُسْلِمٌ لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ سَجَدَ مَعَهُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى والثَّانِي فِي الثَّانِيَةِ مَعَ تَقَدُّمِ الثَّانِي وَتَأْخُرِ الْأَوَّلِ وَحَمَلُوهُ عَلَى الْأَفْضَلِ الصَّادِقِ بِهِ الْمُتَنُّ كَمَكْسِيهِ وَذَلِكَ بِشَرَطٍ أَنْ لَا تَكْثُرَ أَعْمَالُهُمْ فِي التَّقَدُّمِ وَالتَّأْخُرِ الْمَطْلُوبِ فِي الْمَكْسِ أَيْضًا قِيَاسًا عَلَى الْوَارِدِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ فَخُصَّ بِالسُّجُودِ أَوَّلًا مَعَ الْإِمَامِ الْأَفْضَلِ أَيْضًا وَاعْتَمَرَ

صِفَةُ صَلَاتِهِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (يَضُمُّ الْعَيْنِ) أَيُّ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْمُهِمَلَتَيْنِ وَهِيَ قَرِيبَةٌ بِقُرْبِ خُلَاصِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَرْبَعَةَ بُرُودٍ نِهَآيَةً وَمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِيُصْفَى السُّبُولُ فِيهِ) أَيُّ لِيَسْتَطِيعَ السُّبُولُ عَلَيْهِ وَيُعْرَفَ الْآنَ بِشَرِّهِ فِيهِ بِزَمَانِي. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ أَنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ إلَخ) عِبَارَةٌ الْمُفْنِي وَالتَّهَآيَةِ وَجِبَارَتُهُ كَغَيْرِهِ صَادِقَةٌ بِأَنَّ يَسْجُدَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِي فِي الثَّانِيَةِ وَكُلُّ مِنْهُمَا فِيهِ بِمَكَانِهِ أَوْ تَحَوُّلَ بِمَكَانِ الْآخِرِ وَيَعْكَسُ ذَلِكَ فَهِيَ أَرْبَعُ كَيْفِيَّاتٍ وَكُلُّهَا جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يَكْثُرْ أَعْمَالُهُمْ فِي التَّحَوُّلِ وَالَّذِي فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ سُجُودَ الْأَوَّلِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِي فِي الثَّانِيَةِ مَعَ التَّحَوُّلِ فِيهَا وَلَهُ أَنْ يُرْتَبِعَهُمَا صُفُوفًا ثُمَّ يَخْرُسَ صَفَانِ فَاتَّكَرَّ أَه. □ قَوْلُهُ: (مَعَ تَقَدُّمِ الثَّانِي إلَخ) أَيُّ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَحَمَلُوهُ) أَيُّ مَا فِي مُسْلِمٍ. □ قَوْلُهُ: (الصَّادِقِ بِهِ) أَيُّ بِالْأَفْضَلِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَكْسِيهِ) أَيُّ كَمَا يَصْدُقُ الْمُتَنُّ عَلَى عَكْسِ الْأَفْضَلِ وَهُوَ عَدَمُ سُجُودِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَوَّلًا بَلِ الثَّانِي أَوْ عَدَمُ التَّقَدُّمِ وَالتَّأْخُرِ كُرْدِي وَاقْتَصَرَ سَم عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيُّ صِحَّتُهُ صَلَاةٌ غُسْفَانٌ مَعَ التَّقَدُّمِ وَالتَّأْخُرِ. □ قَوْلُهُ: (بِشَرَطٍ أَنْ لَا تَكْثُرَ أَعْمَالُهُمْ إلَخ) أَيُّ بِأَنَّ لَمْ يَمَسَّ كُلُّ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِنْ خُطَوَتَيْنِ، فَإِنَّ مَسَّ أَكْثَرَ مِنْهُمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَتَقْدُّ كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ نِهَآيَةً وَيَتَّبِعِي مُرَاعَاةَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِأَنَّهُ يَقِفُوا عَلَى حَالِهِ يَسْهَلُ مَعَهَا مَا ذَكَرَ ش. □ قَوْلُهُ: (الْمَطْلُوبُ) أَيُّ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّقَدُّمِ وَالتَّأْخُرِ فِي الْمَكْسِ وَهُوَ أَنْ يَسْجُدَ الثَّانِي فِي الْأُولَى وَالْأَوَّلُ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُرَادُ الْمَطْلُوبُ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَكْسِ. □ قَوْلُهُ: (قِيَاسًا عَلَى الْوَارِدِ) أَيُّ وَهُوَ سُجُودُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي الثَّانِيَةِ مَعَ تَقَدُّمِ الثَّانِي فِيهَا لِلْسُّجُودِ وَتَأْخُرِ الْأَوَّلِ فِيهَا لِلْجَرَّاسَةِ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ مَطْلُوبِيَّةِ التَّقَدُّمِ وَالتَّأْخُرِ فِي الْمَكْسِ صَرَّحَ الْعُبَابُ بِخِلَافِهِ فَقَالَ فَعَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَيُّ سُجُودِ الثَّانِي فِي الْأُولَى وَالْأَوَّلِ فِي الثَّانِيَةِ مُلَازِمَةٌ كُلُّ صَفٍّ مَكَانَهُ أَفْضَلُ قَالَ فِي لَفْظِ الشَّافِعِيِّ إِشَارَةً إِلَيْهِ أَهْ ثُمَّ آيَدَهُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ إلَخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ قَبْلُ الْأَفْضَلِ شَارِحٌ أَهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (الْأَفْضَلُ) صِفَةُ لِلْسُّجُودِ أَوَّلًا إلَخ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُّ كَالصَّفِّ الْأَوَّلِ.

□ قَوْلُهُ: (مَعَ تَقَدُّمِ الثَّانِي) أَيُّ فِي الثَّانِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَأْخُرِ الْأَوَّلِ) أَيُّ فِي الثَّانِيَةِ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (الْمَطْلُوبُ فِي الْمَكْسِ) وَهُوَ أَنْ يَسْجُدَ الثَّانِي فِي الْأُولَى وَالْأَوَّلُ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُرَادُ الْمَطْلُوبُ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَكْسِ، وَقَوْلُهُ قِيَاسًا عَلَى الْوَارِدِ أَيُّ وَهُوَ سُجُودُ الْأَوَّلِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِي فِي الثَّانِيَةِ مَعَ تَقَدُّمِ الثَّانِي فِيهَا لِلْسُّجُودِ وَتَأْخُرِ الْأَوَّلِ فِيهَا لِلْجَرَّاسَةِ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ مَطْلُوبِيَّةِ التَّقَدُّمِ وَالتَّأْخُرِ فِي الْمَكْسِ صَرَّحَ الْعُبَابُ بِخِلَافِهِ فَقَالَ فَعَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَيُّ سُجُودِ الثَّانِي فِي الْأُولَى وَالْأَوَّلُ فِي الثَّانِيَةِ مُلَازِمَةٌ كُلُّ صَفٍّ مَكَانَهُ أَفْضَلُ، قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ قَالَ فِي لَفْظِ الشَّافِعِيِّ إِشَارَةً إِلَيْهِ أَهْ ثُمَّ آيَدَهُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ إلَخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ قَبْلُ الْأَفْضَلِ ش. □

هنا للحارس هذا التحلُّفُ لِغُذْرِهِ وَلَا جِرَاسَةً فِي غَيْرِ السَّجْدَتَيْنِ لِقَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا (وَلَوْ حَرَسَ فِيهِمَا) أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ (فِرْقَتَا صَفٍّ) عَلَى الْمُنَاوِبَةِ فِرْقَةً فِي الْأُولَى وَفِرْقَةً فِي الثَّانِيَةِ (جَازَ) قَطْعًا لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَهُوَ الْجِرَاسَةُ (وَكَذَا) يَجُوزُ أَنْ تَحْرُسَ فِيهِمَا (فِرْقَةً) وَاحِدَةً وَلَوْ وَاحِدًا (فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ وَقَرُّهُمْ الرُّكْعَتَيْنِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ الْوَارِدُ وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِمَا حُكْمُهُمَا.

(الثَّانِي يَكُونُ) الْعَدْوُ (فِي غَيْرِهَا) أَيِ الْقِبْلَةِ أَوْ فِيهَا وَثُمَّ سَاطِرٌ وَلَيْسَ هَذَا شَرْطًا لِحُجُوزِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ بَلْ لِنَدْبِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ (فِيصَلِّي) الْإِمَامُ بَعْدَ جَعْلِهِ الْقَوْمَ فِرْقَتَيْنِ وَاحِدَةً يُوَجِّهُ الْعَدْوُ حِينَ صَلَاتِهِ بِالْأُولَى ثُمَّ تَذَهَبُ هَذِهِ لِيُوجِّهَهُ وَتَأْتِي الْأُخْرَى إِلَيْهِ (مَرَّتَيْنِ) كُلُّ مَرَّةٍ بِفِرْقَةٍ

• فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي صَلَاةِ عُسْفَانَ. • فَوَدَّ: (وَلَا جِرَاسَةَ إِلَّا) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُنْفِي وَإِنَّمَا اخْتَصَّتِ الْجِرَاسَةُ بِالسُّجُودِ دُونَ الرُّكُوعِ لِأَنَّ الرَّاكِعَ يُمَكِّنُهُ الْمَشَاهِدَةُ اه. • فَوَدَّ: (أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ الثَّانِي فِي النَّهْيِ وَالْمُنْفِي.

• فَوَدَّ (سُيْ): (فِرْقَتَا صَفٍّ إِلَّا) أَيِ أَوْ بَعْضُ كُلِّ صَفٍّ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (عَلَى الْمُنَاوِبَةِ) أَيِ وَدَامَ غَيْرُهُمَا عَلَى الْمَتَابَعَةِ نِهَائَةً وَمُنْفِي.

• فَوَدَّ (سُيْ): (جَازَ) أَيِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الْجِرَاسَةُ مُقَابِلَةً لِلْعَدْوِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْحَارِسُ وَاحِدًا اشْتَرَطَ أَنْ لَا يَزِيدَ الْكُفَّارَ عَلَى اثْنَتَيْنِ نِهَائَةً وَمُنْفِي وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ مَا يُخَالِفُهُ مِنْ كِفَايَةِ إِمْكَانِ الْإِنْقِسَامِ.

• فَوَدَّ: (وَكَذَا يَجُوزُ إِلَّا) لِكِنَّ الْمُنَاوِبَةَ أَفْضَلَ لِأَنَّهَا الثَّانِيَةُ فِي الْخَبَرِ وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَأَنْ يَحْرُسَ أَقْلٌ مِنْهَا نِهَائَةً وَمُنْفِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيُكْرَهُ إِلَّا أَيِ حَيْثُ كَانَ الْقَوْمُ فِيهِمْ كَثْرَةٌ وَمُرَادُهُ م ر الْكَرَامَةُ فِي هَذَا التَّوَجُّعِ وَبَقِيَّةِ الْأَتَوَاعِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الرُّؤُوسِ اه. • فَوَدَّ: (وَلَوْ وَاحِدًا) أَيِ إِذَا كَانَ الْعَدْوُ اثْنَتَيْنِ فَقَطُّ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ لَع ش أَيِ لِلنَّهْيِ وَمِثْلُهُ الْمُنْفِي خِلَافًا لِلتَّخْفِيفِ.

• فَوَدَّ (سُيْ): (الثَّانِي يَكُونُ) أَيِ كَوْنُ أَيِ ذُو كَوْنٍ سَم. • فَوَدَّ: (أَيِ الْقِبْلَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَبَّرَ فِي النَّهْيِ وَالْمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا إِلَى كَثَرَتِنَا وَقَوْلُهُ بِحَيْثُ إِلَى وَخَوِيف. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ هَذَا) أَيِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ.

• فَوَدَّ (سُيْ): (فِيصَلِّي إِلَّا) أَيِ جَمِيعِ الصَّلَاةِ ثُنَائِيَّةً كَانَتْ أَوْ ثَلَاثِيَّةً أَوْ رُبَاعِيَّةً نِهَائَةً وَمُنْفِي.

• فَوَدَّ: (وَاحِدَةً إِلَّا) الْأَسْبَكُ تَأْخِيرُهُ عَنِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِفِرْقَةٍ وَيَزَادُ أَوَّلُهُ بَأَنَّ يَجْعَلَ قَوْلَ الْمُتَنِّ مَرَّتَيْنِ إِلَّا أَيِ وَتَكُونُ الصَّلَاةُ الثَّانِيَةُ لِلْإِمَامِ تَفْلًا لِسُقُوطِ فَرْضِهِ بِالْأُولَى نِهَائَةً وَمُنْفِي قَالَ ع ش وَالظَّاهِرُ اسْتِثْنَاءُ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْفَضِيلَةِ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ وَإِنْ كَانَتْ خَلْفَ تَقْلٍ لَا كَرَامَةٍ فِيهَا هُنَا قَسَاوَتِ الْأُولَى قَالَ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ وَالثَّانِيَةُ مُعَادَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَجِبُ فِيهَا نِيَّةُ الْإِمَامَةِ فَهِيَ مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ وَجُوبِهَا فِي الْمُعَادَةِ اه. وَيُوجِّهُ بَأَنَّ الْإِعَادَةَ وَإِنْ حَصَلَتْ لَهُ لِكِنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا حُصُولُ الْجَمَاعَةِ لَهُمْ ثُمَّ إِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ مَقْذُوفًا فَمُسَلَّمٌ وَإِلَّا فَقَدْ يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْإِمَامَةِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِقِيَّةِ شُرُوطِ الْمُعَادَةِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهَا اه. وَعِبَارَتُهُ عَلَى الْمُنْهَجِ وَفِي كُلِّ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالتَّوَجُّهِ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مَقْذُوفًا عَنْ كَلَامِ

• فَوَدَّ: (وَكَذَا فِرْقَةً وَاحِدَةً وَلَوْ وَاحِدًا) هَلْ يَجْرِي هَذَا فِي صَلَاةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَدْوَ هُنَا فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَهُنَاكَ فِي غَيْرِهَا فِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (الثَّانِي يَكُونُ) أَيِ كَوْنُ أَيِ ذُو كَوْنٍ.

وهذه صلاة رسول الله ﷺ بطن نخل موضع من نجد رواها الشيخان وشرط ندب هذه كما قاله لا جوازها خلافاً لما زعمه السنوي نظراً إلى أنها مع فقد بعض الشروط فيها تغير بالمسلمين؛ لأن هذا ملحظ آخر لا تعلق له بالصلاة على أنه لا تغير فيه إلا إن أكرههم على الاقتداء به مع علمه بأن فيه ضرراً عليهم، كثرنا بحيث نقاوم كل فرقة من المدو أي بالاعتبار السابق كما هو ظاهر

الأصحاب والآل قياس كما دل عليه كلامهم وجوب نية الجماعة اهـ.

هـ قوله (سني: (وهذه صلاة رسول الله ﷺ أي صفة صلاته وهي وإن جازت في غير الخوف فهي مندوبة فيه بالشروط الزائدة على المتن فقولهم يسأل للمفتري أن لا يقتدي بالمتقل ليخرج من خلاف أبي حنيفة محلّه في الأمن أو في غير الصلاة المعادة مغي ونهاية زاد الإيعاب أي لصحة الحديث فيها، فعلى فرض جريان الخلاف فيها أو في إحداهما لا يرعى لمخالفته لسنّة صحيحة اهـ قال ع ش قوله م محلّه في الأمن أي ومع كونه خلاف السنّة الاقتداء فيه أفضل من الانفراد وعليه فيتنهي أن يقتد قولهم يسأل أن لا يفعل بما إذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف أحدهم سائلة مما طلب ترك الصلاة خلف غيره لإجله اهـ. هـ قوله: (نظراً إلى أنها مع فقد بعض الشروط إلخ) يتأمل فيه فإن من الشروط كون المدو في غير القبلة أو فيها وتم سائر مع أن فقد ذلك بأن يكون فيها ولا سائر لا تغير فيه، ومنها خوف الهجوم مع أن فقدّه بأن يؤمن الهجوم لا تغير فيه سم. هـ قوله: (لأن هذا إلخ) علة لقوله خلافاً إلخ والإشارة إلى التغير في تغليب السنوي. هـ قوله: (كثرنا) خبر قوله السابق وشرط إلخ. هـ قوله: (بحيث نقاوم إلخ) نقله في الخادم عن صاحب الوافي لكن ظاهر كلامهم يخالفه نهاية عبارة الحلبي المراد بالكثرة هنا الزيادة على المقاومة فهي عند المقاومة جائزة ومع الزيادة على ذلك مستحبة اهـ. هـ قوله: (أي بالاعتبار السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكّل إلخ سم.

هـ قوله: (وشرط ندب هذه كما قاله) هذا يقتضي ندب هذه في الأمن وظاهر أنه في غير الإمام من حيث كونه معيّداً، أما هو من هذه الحيثية فهو مندوب في الأمن لأنه يسأل له الإعادة. هـ قوله: (خلافاً لما زعمه السنوي نظراً إلخ) عبارة شرح الإزهاد وقول السنوي اعتراضاً على الشيخين بل هذه شروط للجواز، فإن التغير بالمسلمين أي عند فقد واحد منها لا يجوز، يرد بأن مفهوم كلامهما أنه إن انتفت أو واحد منها انتفى التذب، وانضافاً صادق مع الحرمة إن وجد تغير وإجبار على الاقتداء أو مع الإباحة إن لم يوجد ذلك انتفى أي فالتغير ليس لازماً لانتفاها حتى يكون شرطاً للجواز فتأمل، وفي شرح الباب ويرد بأنه لا تغير لأن ما يتألم كل فرقة يمكن أن تتداركه الأخرى انتهى. وانظر قوله بل هذه شروط للجواز كيف يتألم مع قوله وخوف هجومهم إلخ إذ يلزم انتفاء الجواز عند أمن الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل. هـ قوله: (مع فقد بعض الشروط) يتأمل فيه فإن من الشروط كون المدو في غير القبلة أو فيها وتم سائر مع أن فقد ذلك بأن يكون فيها لا سائر ولا تغير فيه، ومنها خوف الهجوم مع أن فقدّه بأن يؤمن الهجوم لا تغير فيه. هـ قوله: (بالاعتبار السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكّل إلخ.

وَعُذْرُهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوها وَعُذْرُهُمْ بِمَعْصِيَتِهِمْ بِأَمْرِ مَكْرِهِمْ وَلَا تَخَالَفَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَمْنَهُ لَوْ فَعَلُوا وَالْإِمَامُ يَنْتَظِرُهُمْ، نَعَمْ إِنْ أَمَكْنَ أَنْ يَوْمَ الثَّانِيَةِ وَاحِدٌ مِنْهَا كَانَ أَفْضَلَ لَيْسَلُمُوا مِنْ اقْتِدَائِهِمْ بِالْمُتَتَّبِعِ الْمُخْتَلَفِ فِي صِحَّتِهِ فِي الْجُمْلَةِ وَصَلَاتِهِ ﷺ بِالْفِرْقَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَسْمَحُونَ بِالصَّلَاةِ خَلْفَ غَيْرِهِ مَعَ وُجُودِهِ (أَوْ يَكُونُ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِهَا أَوْ فِيهَا وَتَمَّ سَائِرُ هَذَا هُوَ النَّوعُ الثَّالِثُ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي. الرَّابِعُ: (تَقِفْ فِرْقَةً فِي وَجْهِهِ) أَيِ الْعَدُوِّ تَحْرُسُ (وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً) فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَارْقَتَهُ بِالنِّيَّةِ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهَا وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا تُسَنُّ لَهُمْ نِيَّةُ الْمُفَارَقَةِ إِلَّا بَعْدَ تِمَامِ الْإِنْتِصَابِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ أَيْضًا فَيَكُونُ انْتِصَابُهُمْ فِي حَالِ الْقُدُورَةِ (وَاتَّمَّتْ وَدَقَّبَتْ إِلَى وَجْهِهِ

• قَوْلُهُ: (وَعُذْرُهُمْ فِي الصَّلَاةِ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: كَثُرْنَا. • قَوْلُهُ: (لَوْ لَمْ يَفْعَلُوها) كَانَ الضَّمِيرُ لِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ. • وَقَوْلُهُ: (لَوْ فَعَلُوا) أَيِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ سَم. • قَوْلُهُ: (وَالْإِمَامُ يَنْتَظِرُهُمْ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: وَتَأْتِي الْأُخْرَى إِلَيْهِ وَإِنَّمَا أُخْرِيَ إِلَى هُنَا لِيُخَسَّنَ اتِّصَالُ قَوْلِهِ نَعَمْ إِلَخَ بِهِ. • قَوْلُهُ: (لَيْسَلُمُوا إِلَخَ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ نَعَمْ بَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُصَلِّيَ بِالثَّانِيَةِ مَنْ لَمْ يُصَلِّ أَيِ لِلْخُرُوجِ مِنْ صُورَةِ اقْتِدَاءِ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَتَّبِعِ وَإِنَّمَا صَلَّى ﷺ بِالْفِرْقَتَيْنِ إِلَخَ سَم. • قَوْلُهُ: (الْمُخْتَلَفُ إِلَخَ) هُوَ صِفَةٌ لِاقْتِدَائِهِمْ شَارِحٌ أَم. سَم. • قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْمُخْتَلَفُ إِلَخَ وَقَالَ ع ش مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَيْسَلُمُوا إِلَخَ أَم. عَلَيْهِ فَهِيَ بِمَعْنَى الْبَاءِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ) أَيِ كَوْنُ أَيِ ذُو كَوْنٍ. • قَوْلُهُ: (الْعَدُوُّ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قِيلَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ.

• قَوْلُهُ (سَمِي): (تَقِفْ إِلَخَ) الْمُنَاسِبُ لِتَقْدِيرِ الشَّارِحِ. • قَوْلُهُ: (يَكُونُ الْعَدُوُّ إِلَخَ) أَنْ يَزِيدَ هُنَا الْفَاءُ. • قَوْلُهُ (سَمِي): (وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً) أَيِ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ أَنْ يُتَحَارَزَ بِهِمْ إِلَى مَكَانٍ لَا يَتَلَقَّوهُمْ فِيهِ سِيَّاهُ الْعَدُوِّ نِهَاجَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَمْ يَزِدْ أَنْ يُتَحَارَزَ بِهِمْ إِلَخَ أَيِ الْأَوَّلَى لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَهُمْ غَيْرُ مُحَقَّقٍ سِيَّاهُ وَقَدْ وَقَفَتِ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ أَم. • قَوْلُهُ: (وَعَلِمَ مِنْهُ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ إِلَخَ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا تُسَنُّ لَهُمْ إِلَخَ) أَيِ وَتَجُوزُ بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ نِهَاجَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ قَائِمٌ) أَيِ الْإِمَامِ. • قَوْلُهُ (سَمِي): (وَاتَّمَّتْ) أَيِ لِنَفْسِهَا (وَدَقَّبَتْ) أَيِ بَعْدَ سَلَامِهَا (إِلَى وَجْهِهِ) أَيِ الْعَدُوِّ وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ تَخْفِيفُ

• قَوْلُهُ: (لَوْ لَمْ يَفْعَلُوها) كَانَ الضَّمِيرُ لِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (لَوْ فَعَلُوا) أَيِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ. • قَوْلُهُ: (الْمُخْتَلَفُ) هُوَ صِفَةٌ لِاقْتِدَائِهِمْ ش. • قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا يُنَافِي التَّذَبُّ حَيْثُ قَوْلُهُمْ يُسَنُّ لِلْمُفْتَرِضِ أَنْ لَا يَتَقَدَّى بِالْمُتَتَّبِعِ لِيُخْرِجَ مِنْ جِلَافٍ مَنْ مَنَعَهُ، لِأَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْأَمْرِ أَوْ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ أَيِ لِيَصِحَّ الْحَدِيثُ فِيهِمَا فَقَلَى قَرْصُ جَزَيَانِ الْخِلَافِ فِيهِمَا أَوْ فِي إِخْدَامِهَا لَا يُرَاعَى لِمُخَالَفَتِهِ لِسُنَّةٍ صَحِيحَةٍ، نَعَمْ بَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُصَلِّيَ بِالثَّانِيَةِ مَنْ لَمْ يُصَلِّ، أَيِ لِلْخُرُوجِ مِنْ صُورَةِ اقْتِدَاءِ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَتَّبِعِ، وَإِنَّمَا صَلَّى ﷺ بِالْفِرْقَتَيْنِ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - لَا يَسْمَحُونَ بِالصَّلَاةِ خَلْفَ غَيْرِهِ مَعَ وُجُودِهِ انْتَهَى.

• قَوْلُهُ فِي (سَمِي): (فَإِذَا قَامَ لِلثَّانِيَةِ فَارْقَتَهُ وَاتَّمَّتْ وَدَقَّبَتْ إِلَخَ) قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَلَوْ لَمْ يُتِمَّهَا أَيِ الثَّانِيَةِ

وجاء الواقفون في وجه العدو والإمام ينتظرهم (فاقتدوا به وصلى بهم) الركعة الثانية فإذا جلس للشَّهْدِ قَامُوا نَدْبًا فَوْرًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ؛ لَأَنَّهُمْ مُقْتَدُونَ بِهِ حُكْمًا كَمَا بَأْتِي (فَاتَّمُوا ثَانِيَهُمْ وَلَجَفَوْهُ وَسَلَّمْ بِهِمْ وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَاتِ الرِّقَاعِ) مَوْضِعٌ مِنْ نَجْدٍ رَوَاهَا الشَّيْخَانِ أَيْضًا

الْأُولَى لِاسْتِغْثَالِ قُلُوبِهِمْ بِمَا هُمْ فِيهِ، وَلَهُمْ كُلُّهُمْ تَخْفِيفُ الثَّانِيَةِ الَّتِي انْفَرَدُوا بِهَا لِثَلَا يَطُولَ الْإِنْتِظَارُ مُغْنِي وَنَهَايَةَ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. ة فَوَدُ: (يَنْتَظِرُهُمْ) وَيُسْنُ إِطَالَةَ الْقِيَامِ إِلَى لُحُوقِهِمْ نَهَايَةً وَمُغْنِي.

ة فَوَدُ (سُي): (فَاقْتَدُوا بِهِ) أَيْ وَلَا يَخْتَانُجُ الْإِمَامُ لِنِيَّةِ الْإِمَامَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ خَصَلَتْ بِنِيَّةِ الْأُولَى وَهِيَ مُتَّسِحَةٌ عَلَى بَقِيَّةِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ وَهِيَ كَمَا لَوْ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ قَوْمٌ فِي الْأَمْنِ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُمْ وَجَاءَ مُسْبِقُونَ وَاقْتَدُوا بِهِ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ع ش.

ة فَوَدُ (سُي): (وَصَلَّى بِهِمْ الثَّانِيَةَ) أَيْ فَلَوْ لَمْ يُذَكِّرْهَا مَعَهُ لِسُرْعَةِ قِرَاءَتِهِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُوَافِقُوهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ وَيَأْتُوا بِالصَّلَاةِ نَامَةً بَعْدَ سَلَامِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَنْتَظِرُهُمْ فِي الشَّهْدِ قِيَاتُوا بِرُكْعَةٍ وَسَلَّمْ الْإِمَامُ وَيَأْتُوا بِالْأُخْرَى بَعْدَ سَلَامِهِ، وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَنْتَظِرُهُمْ فِي الشَّهْدِ أَيْضًا حَتَّى يَأْتُوا بِالرُّكْعَتَيْنِ فَيَسَلَّمْ بِهِمْ ع ش. ة فَوَدُ: (قَامُوا فَوْرًا) أَيْ فَإِنْ جَلَسُوا مَعَ الْإِمَامِ عَلَى نِيَّةِ الْقِيَامِ بَعْدَ الظَّاهِرِ بَطْلَانُ صَلَاتِهِمْ لِإِحْدَائِهِمْ جُلُوسًا غَيْرَ مَطْلُوبٍ مِنْهُمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ جَلَسُوا مَعَ الْإِمَامِ عَلَى نِيَّةٍ أَوْ يَقُومُوا بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ لِأَنَّ غَايَةَ أَمْرِهِمْ أَنَّهُمْ مُسْبِقُونَ ع ش وَقَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ بَطْلَانُ صَلَاتِهِمْ لَمَّا أَخَذَا مَرًّا فِي صَلَاةِ الْأَمْنِ فِيمَا إِذَا زَادَ جُلُوسُهُمْ عَلَى جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ قَدَرَ الشَّهْدِ. ة فَوَدُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي شَرْحِ وَكَذَا ثَانِيَةَ الثَّانِيَةِ الْخ.

ة فَوَدُ (سُي): (فَاتَّمُوا ثَانِيَتَهُمْ) أَيْ وَهُوَ مُنْتَظَرٌ لَهُمْ مُغْنِي. ة فَوَدُ (سُي): (وَسَلَّمْ بِهِمْ) أَيْ لِيَحْزُوا فَصِيلَةَ التَّحْلِيلِ مَعَهُ كَمَا حَارَزَتْ الْأُولَى فَصِيلَةَ التَّحْرُمِ مَعَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةَ. ة فَوَدُ (سُي): (صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ الْخ) أَيْ صِفَةُ صَلَاتِهِ مُغْنِي. ة فَوَدُ: (مَوْضِعٌ مِنْ نَجْدٍ) أَيْ بَارِضٌ غَطَفَانٌ نَهَايَةً وَمُغْنِي بِفَتْحِ أَوَّلِهِ الْمُعْجَمِ وَثَانِيهِ الْمُهْمَلِ حَلْبِي. ة فَوَدُ: (رَوَاهَا الشَّيْخَانِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يُشْتَرَطَ لِحَوَازِهَا الْكَثْرَةُ كَمَا فِي صَلَاةِ عُسْفَانَ بَلْ

الْمُقْتَدُونَ أَيْ بِهِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى الْخ، وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَالْأَوَّلِينَ أَنْ لَا يَتِمُّوا صَلَاتَهُمْ بَلْ يَتَوَّأ مُفَارَقَةً الْإِمَامِ وَيَذْهَبُوا نَجَاءَ الْعَدُوِّ وَيَقِفُوا سُكُوتًا الْخ، بَلْ لَوْ ذَهَبُوا وَوَقَفُوا نَجَاءَ الْعَدُوِّ سُكُوتًا فِي الصَّلَاةِ وَجَاءَتِ الْفِرْقَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً وَحِينَ سَلَّمَ ذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَاءَتْ تِلْكَ إِلَى مَكَانِهِمْ أَيْ مَكَانِ صَلَاتِهِمْ وَأَتَمُّوا لِاتِّمَامِهِمْ وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَاءَتْ تِلْكَ إِلَى مَكَانِهِمْ وَأَتَمُّوا جَارَ انْتَهَى. وَيَبَيِّنُ فِي شَرْحِهِ أَنَّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ رَوَاهَا ابْنُ عُرْمَرٍ وَالْأُولَى رَوَاهَا سَهْلُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ. ة فَوَدُ: (فَيَكُونُ انْتِصَابُهُمْ فِي حَالِ الْفُلُوَّةِ) هَلَا قِيلَ لَا يُعَارِفُونَهُ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَةِ الرُّكُوعِ.

ة فَوَدُ (سُي): (وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَاتِ الرِّقَاعِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُشْتَرَطَ لِحَوَازِهَا الْكَثْرَةُ كَمَا فِي صَلَاةِ عُسْفَانَ بَلْ أَوَّلَى لِأَنَّ الْعَدُوَّ هُنَا فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَوْ بِحَائِلٍ بِخِلَافِهِ ثُمَّ، وَعَلَيْهِ يَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ بِالْجَوَازِ، الْمَشْرُوطُ بِذَلِكَ الْجُلُوسِ وَكَذَا الصَّحَّةُ حَيْثُ تَمْتَنِعُ فِي الْأَمْنِ، كَمَا فِي حَقِّ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا قَامَتْ لِرُكْعَتِهَا الثَّانِيَةِ بِلَا نِيَّةٍ مُفَارَقَةٍ، وَأَمَّا حَيْثُ جَارَتْ فِي الْأَمْنِ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ ذَلِكَ فِي صِحَّتِهَا.

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَقْطُوعِ مَجْلُودِ أَقْدَامِهِمْ فِيهَا فَكَانُوا يُلْقُونَ عَلَيْهَا الْجِرْقَ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَيجوزُ فِيهَا غَيْرُ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ وَلَوْ مَعَ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ كَمَا بَيَّنَّتهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُمَا) أَيْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ (أَفْضَلُ مِنْ بَطْنِ نَخْلِ) وَعُسْفَانٌ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ وَأَعْدَلُ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ وَلِصِحَّتِهَا بِالْإِجْمَاعِ فِي الْجُمْلَةِ وَفَارَقَتْ صَلَاةَ عُسْفَانٍ بِجَوَازِهَا فِي الْأَمْنِ لِغَيْرِ الْفِرْقَةِ

أَوَّلَى لِأَنَّ الْعَدُوَّ هُنَا فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ أَوْ بِحَائِلٍ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَعَلَيْهِ يَتَّبَعِي أَنْ يُرَادَ بِالْجَوَازِ الْمَشْرُوطُ بِذَلِكَ الْجِلِّ وَكَذَا الصَّحَّةُ حَيْثُ تَمْتَنِعُ فِي الْأَمْنِ كَمَا فِي حَقِّ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ بِلَا نِيَّةٍ مُفَارَقَةٍ، وَأَمَّا حَيْثُ جَازَتْ فِي الْأَمْنِ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ ذَلِكَ فِي صِحَّتِهَا سَمٍ وَأُطْلِقَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ أَنَّ الْكَثْرَةَ شَرْطٌ لِسَنِّ صَلَاةِ ذَاتِ الرُّقَاعِ لَا لِصِحَّتِهَا وَفَارَقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ صَلَاةِ عُسْفَانٍ حَيْثُ كَانَتْ الْكَثْرَةُ شَرْطًا لِصِحَّتِهَا لَا لِسَنِّهَا بِمَا حَاصِلُهُ كَمَا فِي ع ش أَنَّ صَلَاةَ ذَاتِ الرُّقَاعِ لَمَّا كَانَ يَجُوزُ مِثْلُهَا فِي الْأَمْنِ فِي الْجُمْلَةِ حُكِمَ بِجَوَازِهَا مُطْلَقًا، وَصَلَاةَ عُسْفَانٍ لَمَّا كَانَتْ مُخَالَفَةً لِلْأَمْنِ فِي كُلِّ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ اقْتَصِرَ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ وَذَلِكَ مَعَ الْكَثْرَةِ دُونَ غَيْرِهَا. ه فَوَدَّ: (فَكَانُوا يُلْقُونَ الْجِرْقَ) أَيْ وَالْجِرْقُ وَالرُّقَاعُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ بِجَيْرِ مِي. ه فَوَدَّ: (يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالْعُبَابُ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ الْمُقْتَدُونَ بِهِ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى بَلَّ دَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ سُكُوتًا فِي الصَّلَاةِ وَجَاءَتْ الْفِرْقَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمْ رَكْعَةً وَحِينَ سَلَّمَ دَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ أَيْ سُكُوتًا وَجَاءَتْ تِلْكَ الْفِرْقَةُ إِلَى مَكَانِ صَلَاتِهِمْ وَاتَّمَوْهَا لِأَنفُسِهِمْ وَدَهَبُوا إِلَى الْعَدُوِّ وَجَاءَتْ تِلْكَ إِلَى مَكَانِهِمْ أَيْ مَكَانِ صَلَاتِهِمْ وَاتَّمَوْهَا جَازًا، وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ رَوَاهَا ابْنُ عَمْرٍاه. ه فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَ الْأَفْعَالِ الْخ) أَيْ بِلَا ضَرُورَةٍ. ه وَفَوَدَّ: (لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ) أَيْ مَعَ عَدَمِ الْمُعَارِضِ لِأَنَّ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ كَانَتْ فِي يَوْمٍ وَالْأُخْرَى فِي يَوْمٍ نِهَايَةٍ وَمُعْنَى. ه فَوَدَّ: (أَيْ هَلِةِ الْكَيْفِيَّةِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ أَيْ صَلَاةِ ذَاتِ الرُّقَاعِ بِكَيْفِيَّاتِهَا ه. قَالَ الْجَيْرِمِيُّ أَيْ صَوَرَهَا مِنْ كَوْنِهَا ثُنَائِيَّةً أَوْ ثَلَاثِيَّةً أَوْ رُبَاعِيَّةً ه. ه فَوَدَّ: (أَفْضَلُ مِنْ بَطْنِ نَخْلِ وَعُسْفَانٍ) وَعَلَيْهِ فَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي تَأْخِيرِهَا عَنْهُمَا فِي الذِّكْرِ مَعَ كَوْنِهَا أَفْضَلَ مِنْهُمَا أَنَّ يَتَنَكَّ قَدْ تَوَجَّدَ صَوَرُهُمَا فِي الْأَمْنِ بِالْإِعَادَةِ فِي صَلَاةِ بَطْنِ نَخْلِ وَتَخَلَّفَ الْمَامُومِينَ لِنَحْوِ رَحْمَةٍ فِي عُسْفَانٍ، وَيَقِي صَلَاةَ بَطْنِ نَخْلِ مَعَ عُسْفَانٍ فَأَيُّهُمَا أَفْضَلُ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ بَطْنَ نَخْلِ أَفْضَلُ مِنْ عُسْفَانٍ أَيْضًا لِجَوَازِهَا فِي الْأَمْنِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ وَنَقَلَ شَيْخُنَا الشَّوَبَرِيُّ عَنْ الْمَلْقَمِيِّ مَا يُوَافِقُهُ ع ش. ه فَوَدَّ: (وَلِصِحَّتِهَا الْخ) أَيْ دُونَهُمَا شَرْحُ الْمَنْهَجِ. ه فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ صَلَاةَ عُسْفَانٍ الْخ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ قَدْ بَيَّنَّ بِهِ مُرَادَهُ مِنْ قَوْلِهِ: وَلِصِحَّتِهَا

ه فَوَدَّ: (وَلِصِحَّتِهَا بِالْإِجْمَاعِ فِي الْجُمْلَةِ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ: قَدْ بَيَّنَّ مُرَادَهُ مِنْهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي: (وَفَارَقَتْ صَلَاةَ عُسْفَانٍ الْخ) انْتَهَى.

(أَقُولُ) وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِفِي الْجُمْلَةِ صِحَّتِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ لِلْفِرْقَةِ الْأَوَّلَى مُطْلَقًا وَلِلثَّانِيَةِ إِنَّ نَوْتَ الْمُفَارَقَةَ بِخِلَافِهَا، فَإِنَّ فِي صَلَاةِ بَطْنِ نَخْلِ اقْتِدَاءَ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَقَلِّ وَفِي جَوَازِهِ خِلَافٌ، وَفِي صَلَاةِ عُسْفَانٍ تَخَلَّفٌ عَنِ الْإِمَامِ بِثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ، ثُمَّ التَّأَخُّرُ لِلْإِثْنَيْنِ بِهَا وَذَلِكَ مُبْطِلٌ فِي الْأَمْنِ فَتَأَمَّلْهُ

الثانية ولها إن نوت المفارقة بخلاف التحلف الفاجس الذي في عسفان فإنه لا يجوز في الأمن كذا قيل، وفيه نظر فإن التحلف الذي في عسفان يجوز في الأمن للمُخْرِ كالرحمة وعند نية المفارقة فكانت أولى بالجواز من ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية؛ لأن انفرادها لا يجوز في الأمن بحال، ثم رأيت ذلك منقولاً عن الرافعي ورأيت له توجيهها يوضحه بعض الإيضاح وهو أن ذات الرقاع أشبه بالقرآن لما فيها من الحزم وأمن عذر العدو إذ وقوف الطائفة الحارسة

بالإجماع في الجملة اهـ. أقول وحاصله أنه أراد بقي الجملة صحتها في بعض الأحوال وذلك للفرقة الأولى مطلقاً وللثانية إن نوت المفارقة بخلافهما؛ فإن في صلاة بطن نخل اقتداء المُتَرِّض بالمتنفل وفي جوازه خلاف وفي صلاة عسفان تحلف عن الإمام بثلاثة أركان طويلة ثم التأخر للإتيان بها وذلك مبطل في الأمن فتأمل، ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفصيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره، وتعليقه بما قاله فيه بحث لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى وإتيان الفرقة الثانية برُكعة لنفسها مع دوام القدوة، والأمر الأول منعه أبو حنيفة مطلقاً وكذا الإمام أحمد إذا كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا، وأما الثاني فممنوع حالة الأمن اتفاقاً، والإعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسألة، وبالجملة فالذي يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا على تفصيل ذات الرقاع على عسفان لأن الحالة التي تُشرع فيها هذه غير الحالة التي تُشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فإنهما يُشرعان في حالة واحدة فاحتاجوا رضي الله تعالى عنهم أن يبيّنوا الأفضل منهما كمن يقدم على الآخر انتهى. وفيه تأييد لنظر الشارح المذكور سم وقوله فالذي يظهر أن الأصحاب إلخ قد يؤدّ قول الشارح الآتي: ثم رأيت إلخ. □ فؤد: (ثم رأيت ذلك) أي أولوية ذات الرقاع عنهما كُردِي. □ فؤد: (ورأيت أنه) أي للرافعي. □ فؤد: (يوضحه) أي كون صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة عسفان. □ فؤد: (بالقرآن) أي بما جاء به القرآن من النوع الرابع.

انتهى، ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفصيلها على صلاة عسفان لم أره لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث، وذلك لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى وإتيان الفرقة الثانية برُكعة لنفسها مع دوام القدوة، والأمر الأول منعه أبو حنيفة مطلقاً وكذا الإمام أحمد إذا كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا، وأما الثاني فممنوع حالة الأمن اتفاقاً والإعتذار بجواز الثاني في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسألة، وأيضاً فمن البين أن الكيفيتين لو كانتا في الأمن كانت صلاة الإمام على كيفية صلاة عسفان صحيحة اتفاقاً، وعلى كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا لطول الانتظار من غير عذر، هذا ولكن عذر الشارح رحمته الله تعالى أن صلاة الفرقة الأولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الرقاع، بخلاف صلاة عسفان فإن صلاة الفرقتين باطلة عند الأمن، وبالجملة فالذي يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا على تفصيل ذات الرقاع على عسفان لأن الحالة التي تُشرع فيها هذه غير الحالة التي تُشرع فيها الأخرى، بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فإنهما يُشرعان في حالة واحدة

قُبَالَتِهِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ أَقْوَى فِي مُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ وَدَفْعِ كَيْدِهِ (وَيَقْرَأُ الْإِمَامُ) نَدْبًا (فِي انْتِظَارِهِ) الْفِرْقَةَ (الثَّانِيَةَ) فِي الْقِيَامِ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةَ طَوِيلَةً إِلَى أَنْ يَجِئُوا إِلَيْهِ ثُمَّ يَزِيدُ مِنْ تِلْكَ السُّورَةِ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةَ قَصِيرَةً إِنْ بَقِيَ مِنْهَا قَدْرُهُمَا وَالْأَمْرُ مِنْ سُورَةِ أُخْرَى لِتَحْصُلِ لَهُمْ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَشَيْءٍ مِنْ زَمَنِ السُّورَةِ (وَيَتَشَهَّدُ) نَدْبًا فِي انْتِظَارِهَا فِي الْجُلُوسِ وَيَدْعُو إِلَى أَنْ يَجْلِسُوا مَعَهُ وَيَفْرَعُوا مِنْ تَشَهُدِهِمْ بِكَمَالِهِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَ فِيهَا سُكُوتٌ وَالْقِيَامُ لَيْسَ مَحَلٌّ ذِكْرٍ (وَفِي قَوْلِهِ) يَشْتَمِلُ بِالذِّكْرِ (وَالْمُؤَخَّرِ) قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ وَالتَّشَهُدِ نَدْبًا (لِقُلُوبِهِمْ) وَتُعَادِلُ الْفِرْقَةَ الْأُولَى فَإِنَّهُ قَرَأَهَا مَعَهُمْ وَيُسِّنُّ لَهُ تَخْفِيفَ الْأُولَى وَلَهُمْ تَخْفِيفٌ مَا يَنْفَرِدُونَ بِهِ (فَإِنْ صَلَّى مَفْرُودًا) بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ (فَ) يُصَلِّي (بِفِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ وَالثَّانِيَةِ رَكْعَةً وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَكْسِهِ) الْجَائِزُ أَيْضًا بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ (فِي الْأَطْلَاقِ)؛ لِأَنَّ التَّفْضِيلَ لَا بُدَّ مِنْهُ فَالسَّابِقُ أَوْلَى بِهِ، وَلِسَلَامَتِهِ مِنَ التَّطْوِيلِ فِي عَكْسِهِ بِزِيَادَةِ تَشَهُدٍ فِي أُولَى الثَّانِيَةِ (وَيَنْتَظِرُ) الثَّانِيَةَ إِذَا صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ (فِي) مَجْلُوسٍ (تَشَهُدِهِ) الْأُولَى (أَوْ) قِيَامٍ (الثَّالِثَةِ وَهُوَ) أَيُّ انْتِظَارِهَا فِي الْقِيَامِ (أَفْضَلُ) مِنْهُ فِي التَّشَهُدِ (فِي الْأَصَحِّ) لِبِنَائِهِ عَلَى التَّطْوِيلِ بِخِلَافِ التَّشَهُدِ الْأُولَى وَيَقْرَأُ فِي انْتِظَارِهِ فِي الْقِيَامِ وَيَتَشَهَّدُ فِي انْتِظَارِهِ فِي الْقِيَامِ وَيَتَشَهَّدُ فِي انْتِظَارِهِ إِنْ فَارَقَتْهُ الْأُولَى قَبْلَهُ، وَالْأُولَى أَنْ لَا يُفَارِقُوهُ إِلَّا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ تَشَهُدِهِمْ (أَوْ) صَلَّى بِهِمْ (رُبَاعِيَّةً) فَيُصَلِّي (بِكُلِّ) مِنَ الْفِرْقَتَيْنِ (رَكْعَتَيْنِ) تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا وَالْأَفْضَلُ انْتِظَارُهُ الثَّانِيَةَ فِي قِيَامٍ

• قَوْلُهُ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَيُسِّنُّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (إِنْ بَقِيَ) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: (وَيَدْعُو) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: (حَزْرُهَا) إِلَى (حَاصِلِهَا) وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ). • قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَزِيدُ مِنْ تِلْكَ السُّورَةِ الْخُ) وَهَلْ يُطَلَّبُ مِنْهُ الْإِسْرَارُ حَيْثُ يُدْرِكُ الْقِرَاءَةَ لِأَنَّهُ إِذَا جَهَرَ فِي حَالِهِ قِرَاءَتِهِمْ لِفَاتِحَتِهِمْ قَوَّتْ عَلَيْهِمْ سَمَاعُ قِرَاءَةِ إِمَامِهِمْ أَوَّلًا فِيهِ تَنْظَرُ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَشَيْءٌ الْخُ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْقِرَاءَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالْقِيَامُ لَيْسَ الْخُ) يَرْجِعُ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَقْرَأُ الْخُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَلَهُمْ تَخْفِيفُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلِجَمِيعِهِمْ تَخْفِيفُ الثَّانِيَةِ الَّتِي انْفَرَدُوا بِهَا لِئَلَّا يَطُولَ الْإِنْتِظَارُ وَيُسِّنُّ تَخْفِيفَهُمْ لَوْ كَانُوا أَرْبَعَ فِرَقٍ فِيمَا انْفَرَدُوا بِهِ أ. ه. • قَوْلُهُ: (بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ) أَيُّ كَيْفِيَّةِ ذَاتِ الرُّقَاعِ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (مِنْ عَكْسِهِ الْخُ) وَهَلْ يَسْجُدُ فِيهِ لِلْسُّهُورِ لِلْإِنْتِظَارِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لِكِرَاهَةِ ذَلِكَ وَعَدَمُ وُجُودِهِ سَمَ عَلَى حَتِّهِ وَالْأَقْرَبُ السُّجُودُ لِمَا عَلَّلَ بِهِ ع. ش. • قَوْلُهُ (سُنِّي): (بِفِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ) أَيُّ ثُمَّ يُفَارِقُهُ بَعْدَ التَّشَهُدِ مَعَهُ لِأَنَّهُ مُزَوِّجٌ تَشَهُدِهِمْ مُعْنَى وَنِهَائِهِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. • قَوْلُهُ: (بِزِيَادَةِ تَشَهُدٍ الْخُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ زِيَادَتَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ لَا الْإِمَامَ سَمَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلِأَنَّهُ لَوْ عَكَسَ لَرَادَ فِي الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ تَشَهُدًا غَيْرَ مَحْسُوبٍ لَهَا لَوْ قُوعِهِ فِي رَكْعَتَيْهَا الْأُولَى وَاللَّاتِقُ بِالْحَالِ هُوَ التَّخْفِيفُ دُونَ التَّطْوِيلِ أ. ه. • قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) أَيُّ بَعْدَ التَّشَهُدِ.

فَاحْتَاجُوا أَنْ يَبَيَّنُوا الْأَفْضَلَ مِنْهُمَا كَيْ يَقْدَمَ عَلَى الْآخَرِ أ. ه. وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِنَظَرِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (وَالْقِيَامُ لَيْسَ مَحَلٌّ) يَرْجِعُ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَيَقْرَأُ الْخُ). • قَوْلُهُ: (بِزِيَادَةِ تَشَهُدٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ زِيَادَتَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِيَةِ إِلَّا الْإِمَامَ.

الثالثة هنا أيضًا. (ولو) فزعمهم أربع فِرَقٍ في الرباعية وثلاثًا في الثلاثية و(صلى بكل فِرقة ركعة) وفارقه كل من الثلاث الأولى وصَلَّتْ لِنَفْسِهَا ما بقي عليها وهو مُتَنَتِّظٌ فَرَاغَهَا ثُمَّ تَجِيءُ الرَّابِعَةُ فَيُصَلِّي بِهَا رَكْعَةً وتأتي بالباقي وهو مُتَنَتِّظٌ لها في التَّشَهُّدِ ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهَا (صَحَّتْ صلاة الجميع في الأظهر) إذ لا محذور فيه لجوازه في الأمن ولو لغير حاجة.....

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (وَلَوْ صَلَّى الْخُ) وفي الْمُحَلَّى والتهاية والمُغْنِي قُلُوْ بِالْفَاءِ بَصْرِيٌّ. • فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً الْخُ) وَلَوْ صَلَّى بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً وَبِالْأُخْرَى ثَلَاثًا أَوْ عَكْسَهُ صَحَّتْ مَعَ كَرَاهَتِهِ وَسَجْدُ الْإِمَامِ وَالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةُ سُجُودَ السَّهْوِ لِلْمُخَالَفَةِ لِلإِنْتِظَارِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مُغْنِي زَادُ التَّهَائِي قَالَ صَاحِبُ الشَّامِلِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ سَجَدُوا أَيُّ الْإِمَامِ وَغَيْرِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى سُجُودَ السَّهْوِ أَيْضًا لِلْمُخَالَفَةِ أَيْ بِمَا ذَكَرَ وَهُوَ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ أَيْ لِكُونِهِ لَيْسَ فِي نَضْبِ الصَّلَاةِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ ﷺ أَهْلُ. وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ كَلَامِ التَّهَائِي كُلُّهُ عَنِ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ مَا نَفَّهَ وَلَا يَشْكُلُ السُّجُودُ هُنَا بَعْدَ السُّجُودِ فِيمَا لَوْ أَنْتَظَرَ الْإِمَامُ مَنْ يُرِيدُ الْإِقْدَاءَ بِهِ وَإِنْ كُرِهَ بَأَن كَانَ فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ وَالتَّشَهُّدِ الْآخِرِ لِأَنَّ الْإِنْتِظَارَ هُنَا مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ مَفْضُولٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ مُطْلَقًا، وَأَيْضًا فَالْإِنْتِظَارُ هُنَاكَ مِنْ غَيْرِ انْفِرَادٍ وَالْإِنْتِظَارُ هُنَا مَعَ الْإِنْفِرَادِ إِلَى أَنْ تَأْتِيَ الطَّائِفَةُ الْمُتَنَتِّظَةُ إِلَيْهِ لِلْإِقْدَاءِ بِهِ أَهْلُ. • فَوَيْلٌ: (وَلَاثًا فِي الثَّلَاثَةِ الْخُ) وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ هُنَا نَظِيرٌ مَا مَرَّ عَنْ صَاحِبِ الشَّامِلِ مِنْ سُجُودِ السَّهْوِ لِغَيْرِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى. • فَوَيْلٌ: (كُلُّ مِنْ الثَّلَاثِ الْأُولَى الْخُ) أَيْ فِي الرَّبَاعِيَةِ أَيْ وَمِنْ الْأَوَّلَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ. • فَوَيْلٌ: (وَهُوَ مُتَنَتِّظٌ فَرَاغَهَا الْخُ) يَغْنِي فَرَاغَ الْأُولَى فِي قِيَامِ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ وَفَرَاغَ الثَّانِيَةِ فِي تَشَهُّدِهِ أَوْ قِيَامِ الثَّالِثَةِ وَهُوَ أَفْضَلُ كَمَا مَرَّ وَفَرَاغَ الثَّالِثَةِ فِي قِيَامِ الرَّابِعَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • فَوَيْلٌ: (لِجَوَازِهِ فِي الْأَمْنِ) أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الرَّابِعَةِ الَّتِي لَمْ تَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ سَمِ. • فَوَيْلٌ: (وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ) وَهَذَا هُوَ الْمُغْتَمَدُ وَإِنْ أَقْرَأَ فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مَا قَالَه الْإِمَامُ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ أَنَّ شَرْطَ تَقْرِيقِهِمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ فِي الرَّبَاعِيَةِ الْحَاجَةُ إِلَى

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (وَلَوْ صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً الْخُ) قَالَ فِي الرَّوْضِ: فَإِنْ صَلَّى بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً وَبِالْثَّانِيَةِ ثَلَاثًا أَوْ عَكْسَ كُرْهِ، وَسَجْدُ الْإِمَامِ وَالطَّائِفَةِ الثَّانِيَةُ سُجُودَ السَّهْوِ، قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْمُخَالَفَةِ لِلإِنْتِظَارِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ بِخِلَافِ الْأُولَى لِلمُفَارَقَتِهَا لَهُ قَبْلَ الْإِنْتِظَارِ الْمُفْتَضِي لِلْسُّجُودِ أَهْلُ، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ: قَالَ صَاحِبُ الشَّامِلِ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ سَجَدُوا أَيُّ الْإِمَامِ وَغَيْرِ الْفِرْقَةِ الْأُولَى سُجُودَ السَّهْوِ أَيْضًا لِلْمُخَالَفَةِ أَيْ بِمَا ذَكَرَ أَنْتَهَى، وَلَا يَشْكُلُ السُّجُودُ هُنَا بَعْدَ السُّجُودِ فِيمَا لَوْ أَنْتَظَرَ الْإِمَامُ مَنْ يُرِيدُ الْإِقْدَاءَ بِهِ وَإِنْ كُرِهَ بَأَن كَانَ فِي غَيْرِ الرُّكُوعِ وَالتَّشَهُّدِ الْآخِرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْتِظَارَ هُنَاكَ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ مَفْضُولٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ مُطْلَقًا، وَأَيْضًا فَالْإِنْتِظَارُ هُنَاكَ مِنْ غَيْرِ انْفِرَادٍ وَالْإِنْتِظَارُ هُنَا مَعَ الْإِنْفِرَادِ إِلَى أَنْ تَأْتِيَ الطَّائِفَةُ الْمُتَنَتِّظَةُ إِلَيْهِ لِلْإِقْدَاءِ بِهِ، وَسَكَتَ عَمَّا لَوْ صَلَّى فِي الْمَغْرِبِ بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً وَبِالْأُخْرَى رَكْعَتَيْنِ هَلْ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لِلإِنْتِظَارِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لِكَرَاهَةِ ذَلِكَ وَعَدَمُ وَرُودِهِ. • فَوَيْلٌ: (وَفَارَقَتْهُ كُلُّ مِنْ الثَّلَاثِ الْأُولَى) أَيْ فِي صُورَةِ الرَّبَاعِيَةِ. • فَوَيْلٌ: (لِجَوَازِهِ فِي الْأَمْنِ) أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الرَّابِعَةِ الَّتِي لَمْ تَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ.

وَأَمَّا اقْتَصَرَّ بِخَاتَمِهِ عَلَى الْإِنْتَظَارَيْنِ؛ لَأَنَّهُ الْأَفْضَلُ (وَسَهْوُ كُلِّ فِرْقَةٍ) إِذَا فَرَّقَهُمْ فِرْقَتَيْنِ كَمَا ذُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ وَصَرَّحَ بِهِ أَصْلُهُ (مَحْمُولٌ فِي أَوَّلِهِمْ) لَا قِتَادِيهِمْ فِيهَا جِسًا وَحُكْمًا (وَكَذَا ثَانِيَةٌ ثَانِيَةٌ فِي الْأَصَحِّ) لَا قِتَادِيهِمْ فِيهَا حُكْمًا وَلَا لِحَاجَتِهِمَا لِثَبُوتِ الْقُدُورَةِ إِذَا جَلَسُوا لِلشَّهَادَةِ مَعَهُ (لَا ثَانِيَةٌ الْأُولَى) لِانْفِرَادِهِمْ فِيهَا جِسًا وَحُكْمًا (وَسَهْوُهُ) أَيِ الْإِمَامِ (فِي الْأُولَى يُلْحَقُ الْجَمِيعُ) أَمَّا الْأُولَى فَظَاهِرٌ فَتَسْجُدُ عِنْدَ تَمَامِ صَلَاتِهَا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلَأَنَّهُمْ رَبَطُوا صَلَاتَهُمْ بِصَلَاةٍ نَاقِصَةٍ لِمَا مَرُّهُ أَنَّ مَنْ اقْتَدَى بِحُكْمِهَا قَبْلَ اقْتِدَائِهِ بِهِ يُلْحَقُهُ سَهْوُهُ فَيَسْجُدُونَ مَعَهُ فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ سَجَدُوا بَعْدَ سَلَامِهِ (و) سَهْوُهُ (فِي الثَّانِيَةِ لَا يُلْحَقُ الْأُولَى)؛ لَأَنَّهُمْ فَارَقُوهُ قَبْلَ السَّهْوِ بَلْ يُلْحَقُ الْآخِرِينَ وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ إِنْتِظَارِهِ لَهُمْ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرِ وَهَذَا كُلُّهُ وَإِنَّهُ عَلِيمٌ بِمَا مَرُّهُ فِي سُجُودِ السَّهْوِ لَكِنَّهُمْ ذَكَرُوهُ هُنَا؛ لَأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى وَلَوْ كَانَ الْخَوْفُ فِي بَلَدٍ وَخَصَرَتْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ صَلَوَاهَا عَلَى هَيْئَةِ غُسْفَانٍ وَهُوَ وَاضِحٌ وَعَلَى هَيْئَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ لَكِنْ يَشْرُوطُ حُرُوتُهَا فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَحَاصِلُهَا أَنَّ يَكُونُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُونَ.....

ذَلِكَ بَأَنَّهُ لَا يَكْفِي وَقُوفُ يَضِفُ الْجَيْشَ فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ وَيَحْتَاجُ إِلَى وَقُوفٍ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِمْ وَالْأَفْهَرُ كَيْفِيَّةُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا اقْتَصَرَّ الْخُ) رَدُّ لِدَلِيلٍ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. □ فَوَدَّ: (إِذَا فَرَّقَهُمُ الْخُ) أَيِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سُي): (وَسَهْوُ كُلِّ فِرْقَةٍ الْخُ). □ فَوَدَّ: (وَسَهْوُهُ فِي الْأُولَى الْخُ) وَيُقَاسُ بِذَلِكَ السَّهْوُ فِي الثَّلَاثِيَّةِ وَالرُّبَاعِيَّةِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِمَا مَرُّهُ) الْأُولَى وَقَدْ مَرَّ أَيُّ فِي سُجُودِ السَّهْوِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ يُلْحَقُ الْآخِرِينَ) بِكُسْرِ الْخَاءِ وَالزَّاءِ. □ فَوَدَّ: (صَلَوَاهَا عَلَى هَيْئَةِ غُسْفَانٍ الْخُ) وَلَوْ لَمْ تُمَكِّنْهُ الْجُمُعَةُ فَصَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ ثُمَّ امْتَكَنَتْهُ قَالَ الصَّبْدُ لَأَنَّهُ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ لَكِنْ تَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ مَعَهُمْ، وَلَوْ أَعَادَ لَمْ أَكْرَهْهُ وَيَقْدُمُ غَيْرَهُ لِيُخْرِجَ مِنَ الْخِلَافِ حَكَاهُ الْمُعَرَّانِيُّ نِهَائِيَّةً وَأَسْنَى قَالَ سَمِ قَوْلُهُ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ لَا يَرُدُّ أَنَّ الْمُسْبِقَ فِي الْجُمُعَةِ إِذَا لَمْ يُدْرِكْهَا مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ تَمَكَّنَ مِنْهَا وَجَبَتْ لِيُوجِدَ الْعَدُوَّ هُنَا وَتَقْصِيرِ الْمُسْبِقِ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَوْ أَعَادَ لَمْ أَكْرَهْهُ أَيُّ أَعَادَهَا جُمُعَةً وَإِنْ كَانَ مَعَ الطَّائِفَةِ الَّتِي صَلَّتْ مَعَهُ أَوَّلًا وَقَوْلُهُ م ر وَيَقْدُمُ غَيْرُهُ أَيُّ نَذْبًا أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَى هَيْئَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ) أَيُّ لَا كَصَلَاةٍ بَطْنٍ نَخْلُ إِذْ لَا تُقَامُ جُمُعَةٌ بَعْدَ أُخْرَى مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ. □ فَوَدَّ: (وَحَاصِلُهَا أَنَّ يَكُونُ الْخُ) أَيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَطَبَ بِفِرْقَةٍ وَصَلَّى بِأُخْرَى وَتَجَهَّرَ الطَّائِفَةُ الْأُولَى فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُمْ مُتَفَرِّدُونَ وَلَا تَجَهَّرُ الثَّانِيَةُ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُمْ مُقْتَدُونَ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كُلِّ صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُونَ الْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ سَمِعَ مِنَ الْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ دُونَ أَرْبَعِينَ لَمْ يَكْفِ وَلَا مَغْنَى لَهُ مَعَ جَوَازِ نَقْصِهَا عَنْ الْأَرْبَعِينَ وَلَوْ عِنْدَ التَّحَرُّمِ كَمَا يَأْتِي أَيُّ فِي النَّهْيَةِ وَقَضَيْتُهُ قَوْلُهُ م ر الْمَارُّ فِي الْجُمُعَةِ فِي شَرْحِ أَنَّ تُقَامُ بَارَبَعِينَ الْخُ وَلَا يَشْتَرُطُ بُلُوغُهُمْ أَيُّ الْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ أَرْبَعِينَ عَلَى الصَّحِيحِ أَنَّ مَا هُنَا مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَحَاصِلُهَا أَنَّ يَكُونُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُونَ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ مِثْلُهُ فِي الْأَمْنِ صَحَّحْتُ

سَمِعُوا الْخُطْبَةَ لَكِنْ لَا يَضُرُّ النَقْصُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ. (وَيُسْنَى لِلْمُضَلِّي صَلَاةَ الْخَوْفِ (حَمْلُ السِّلَاحِ) الَّذِي لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ لَا نَحْوَ نَجَسٍ وَيَبْضَعَةٍ تَمْنَعُ الشُّجُودَ فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ.....

• فَوَدَّ: (سَمِعُوا الْخُطْبَةَ) ذَكَرَتْ فِي هَامِشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ تَصَوُّرُ تَعْلُدِ الْخُطْبَةِ سَم. • فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا يَضُرُّ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَلَوْ حَدَّثَ نَقَصٌ فِي السَّامِعِينَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ فَلَا لِلْحَاجَةِ مَعَ سَبْقِ انْعِقَادِهَا. • فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا يَضُرُّ النَقْصُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ) وَهَذَا شَامِلٌ لِمَا إِذَا حَصَلَ النَقْصُ حَالَةً تَحْرُمُ الثَّانِيَةَ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى غُرُوضِ النَقْصِ عَنْهَا بَعْدَ إِخْرَامِ جَمِيعِ الْأَرْبَعِينَ وَلَا لَمْ يَتَّقِ لاشتراطِ الْخُطْبَةِ بِأَرْبَعِينَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مُغْنِي نَهْيَهُ عِبَارَةً سَم قَوْلُهُ: (لَا يَضُرُّ النَقْصُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ قَبْلَ اقْتِدَائِهِمْ أَوْ بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ انْتَهَى أَيْ وَهِيَ الْأُولَى لِلْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ فَفِيهِ تَضَرِيعٌ بِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ نَقْصُ الْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ فِي أَوَّلَاهُمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ. • قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر حَالَةً تَحْرُمُ الثَّانِيَةَ أَيْ وَلَوْ انْتَهَى النَقْصُ إِلَى وَاحِدٍ. • فَوَدَّ: (لِلْمُضَلِّي) إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الرَّابِعِ فِي النَّهْيَةِ الْآيَةَ: (وَقَوْسٌ)، وَقَوْلُهُ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) وَكَذَا فِي الْمُغْنِي الْآيَةَ: (وَلَوْ خَافَ) إِلَى: (وَلَوْ انْتَهَى). • فَوَدَّ: (الَّذِي لَا يَمْنَعُ الْإِلْحَ) قَالَ فِي الْمُنْتَهَجِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةً وَلَا يُؤْذِي وَلَا يَظْهَرُ بَتْرَكُهُ خَطَرٌ. • وَقَرَّجَ بِمَا زِدْتُهُ مَا يَمْنَعُ مِنْ نَجَسٍ وَغَيْرِهِ قِيمَتَيْنِ حَمْلُهُ وَمَا يُؤْذِي كَرُمُوحٍ فِي وَسْطِ الصَّفِّ يُبَكِّرُهُ حَمْلُهُ بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ حَرَمٌ وَمَا يَظْهَرُ بَتْرَكُهُ خَطَرٌ قَبِيحٌ حَمْلُهُ انْتَهَى سَم. • فَوَدَّ: (لَا نَحْوُ نَجَسٍ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَيَحْرُمُ مُتَجَسِّسٌ وَيَبْضَعَةٌ وَنَحْوُهَا تَمْنَعُ مُبَاشَرَةَ الْجَنَّةِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِبْطَالِ الصَّلَاةِ، وَيُبَكِّرُهُ رُمُوحٌ أَوْ نَحْوُهُ يُؤْذِيهِمْ بِأَنْ يَكُونُوا فِي وَسْطِهِمْ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنْ خَفَ بِهِ الْأَذَى وَالْأَقْبَحُ، وَلَوْ كَانَ فِي تَرْكِ الْحَمْلِ تَعَرُّضٌ لِلْهَلَاكِ ظَاهِرًا وَجَبَ حَمْلُهُ أَوْ وَضْعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَسْهُلُ تَنَاوُلُهُ الْإِلْحَ بَلْ يَتَّقِينَ وَضَعَهُ إِنْ مَنَعَ حَمْلُهُ الصَّحَّةَ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بَتْرَكُهُ ذَلِكَ وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ حَمْلِهِ أَوْ وَضْعِهِ كَالصَّلَاةِ فِي الذَّارِ الْمَفْصُورَةِ. • قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (وَلَا يَحْرُمُ)، أَيْ مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا جَارَ بَلْ وَجَبَ كَمَا قَالَ الزِّيَادِيُّ حِفْظًا لِنَفْسِهِ وَلَا تَنْظَرُ لِتَضَرُّرٍ غَيْرِهِ حَيْثُ لَدَّ. • فَوَدَّ: (وَيَبْضَعَةٍ) يُتَأَمَّلُ وَجْهَ اسْتِثْنَاءِ الْبِضْعَةِ هُنَا مَعَ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسِّلَاحِ هُنَا مَا

لِلْفِرْقَةِ الْأُولَى فَقَطَّ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا مَرَّ عَنِ الْمُبَابِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَقِبَ هَذَا: (فَرَجَ): لَوْ لَمْ تُمَكِّنْهُ الْجُمُعَةُ فَصَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ ثُمَّ امْكَنَّهُ الْجُمُعَةُ قَالَ الصَّيْدَلَانِيُّ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ، لَكِنْ تَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَصِلْ مَقْعَهُمْ وَلَوْ أَعَادَ لَمْ أَكْزِمْهُ وَيَقْدُمُ غَيْرُهُ لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ حَكَاهُ الْعُمَرَانِيُّ انْتَهَى. وَقَوْلُهُ: لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ لَا يَرِدُ أَنَّ الْمُسْبِقَ فِي الْجُمُعَةِ إِذَا لَمْ يَذْكُرْهَا مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ تَمَكَّنَ مِنْهَا وَجَبَتْ لِرُجُودِ الْعَدُوِّ هُنَا وَتَقْصِيرِ الْمُسْبِقِ. • فَوَدَّ: (سَمِعُوا الْخُطْبَةَ) ذَكَرَتْ فِي هَامِشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ تَصَوُّرُ تَعْلُدِ الْخُطْبَةِ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا يَضُرُّ النَقْصُ) قَالَ فِي الْإِرْشَادِ قَبْلَ اقْتِدَائِهِمْ أَوْ بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ انْتَهَى أَيْ وَهِيَ الْأُولَى لِلْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ فَفِيهِ تَضَرِيعٌ بِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ نَقْصُ الْفِرْقَةِ فِي أَوَّلَاهُمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (الَّذِي لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ) قَالَ فِي الْمُنْتَهَجِ وَلَا يُؤْذِي وَلَا يَظْهَرُ بَتْرَكُهُ خَطَرٌ. • قَالَ فِي شَرْحِهِ خَرَجَ بِمَا زِدْتُهُ مَا يَمْنَعُ مِنْ نَجَسٍ وَغَيْرِهِ قِيمَتَيْنِ حَمْلُهُ وَمَا يُؤْذِي كَرُمُوحٍ وَسَطِ الصَّفِّ يُبَكِّرُهُ حَمْلُهُ، بَلْ قَالَ

لغير عُذْرٍ وَحَمَلُهُ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ سَهَلَ أَخْذُهُ كَسُهُوْلَتِهِ وَهُوَ مَحْمُولُهُ وَهُوَ هُنَا مَا يَقْتُلُ نَحْوُ سَيْفٍ وَرُمَحٍ وَيَكْبِنُ وَقَوْسٍ وَنَشَابٍ لَا مَا يَدْفَعُ كَثْرِينَ وَدِرْعَ فَيْكِرِهِ حَمَلُهُ كَتَرَكِ حَمْلِ الْأَوَّلِ حَيْثُ لَا عُذْرٌ (فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ) الثَّلَاثَةِ (وَفِي قَوْلٍ يَجِبُ) لِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ (نساء: ١٠٢) وَحَمَلُهُ الْأَوَّلُ عَلَى النَّدْبِ وَالْإِبْطَالِ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ وَلَا قَائِلَ بِهِ، وَفِيهِ مَا فِيهِ، وَلَوْ خَافَ ضَرْزَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ بِتَرْكِ حَمَلِهِ وَجَبَ فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَوْ نَجَسًا وَمَانِعًا لِلشُّجُودِ، وَالَّذِي يُشَجِّهُ أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْقَضَاءِ هُنَا مَا يَأْتِي فِي حَمْلِ السَّلَاحِ وَالنَّجَسِ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَإِنْ قُرِضَ أَنَّ هَذَا أَتَدَّرُ، وَلَوْ انْتَقَى خَوْفُ الضَّرَرِ وَتَأَذَّى غَيْرُهُ بِحَمَلِهِ كَرِهَ أَيْ إِنْ خَفَ الضَّرَرُ بِأَنْ احْتِمَلَ عَادَةً وَالْأَحْرَمُ بِهِ يُجَمَعُ بَيْنَ إِطْلَاقِ كَرَاهِيَةِ وَإِطْلَاقِ حُرْمَتِهِ. (الرَّابِعُ) مِنَ الْأَنْوَاعِ بِمَحَلِّهِ كَذَا قَالَ الشَّارِحُ مُتَّبِعًا بِهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: الرَّابِعُ وَاقِعٌ

يَقْتُلُ لَا مَا يَشْمَلُ مَا يَدْفَعُ بَصْرِيٍّ. ة فُود: (لِغَيْرِ عُذْرٍ) أَيْ بِدُونِ خَوْفِ الضَّرَرِ. ة فُود: (فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ) أَيْ الْآتِيَةِ مِنَ الْكَرَاهَةِ وَالْوُجُوبِ وَالْحُرْمَةِ. ة فُود: (مَا يَقْتُلُ) أَيْ يَنْقُصُهُ أَوْ بِوَاسِطَةِ بَدَلِيلٍ تَمْثِيلُهُ بِالْقَوْسِ حِفْظِيٍّ. ة فُود: (فَيْكِرُهُ حَمَلُهُ) أَيْ لِكُونِهِ ثَقِيلًا يَشْمَلُ عَنِ الصَّلَاةِ كَالْجَمْعَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ الْبَصْرِيُّ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ أَيْ فِي كَرَاهَةِ حَمْلٍ مَا يَدْفَعُ إِذَا كَانَ ثُمَّ خَوْفٌ مُتَرَتَّبٌ عَلَى تَرْكِهِ بَلْ لَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ حِينَئِذٍ لَمْ يَتِمَّدْ وَلَعَلَّ قَوْلَ الشَّارِحِ حَيْثُ لَا عُذْرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهِ أَيْضًا ه. ة فُود: (حَيْثُ لَا عُذْرٌ) أَيْ مِنْ مَرَضٍ أَوْ آذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنِي. ة فُود: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) أَيْ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوُجُوبِ الْبُطْلَانُ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ وَجَبَ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ سَمِ أَيْ بَلْ لِأَمْرِ خَارِجٍ نِهَآيَةً. ة فُود: (وَجَبَ الْخُ) أَيْ وَلَوْ آذَى غَيْرُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ ش. وَقَدْ يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَوْ انْتَقَى الْخُ. ة فُود: (مَا يَأْتِي فِي حَمْلِ السَّلَاحِ الْخُ) أَيْ وَالزَّاجِعُ مِنْهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ ع. ش. ة فُود: (فِي حَمْلِ السَّلَاحِ النَّجَسِ فِي حَالِ الْقِتَالِ الْخُ) وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْعَدُوَّ لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ لَمْ يَجِبْ حَمَلُهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْقِتَالُ وَاجِبًا نِهَآيَةً أَيْ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لِمَصْلَحَةٍ عَامَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمُسْلِمِينَ مَثَلًا ع. ش. ة فُود: (خَوْفُ الضَّرَرِ) أَشَارَ بِاللَّامِ إِلَى قَوْلِهِ: (ضَرْزَرًا يُبِيحُ الْخُ) كُرْدِيٍّ. ة فُود: (كَذَا قَالَ الشَّارِحُ) وَكَتَبَ عَلَيْهِ عَمِيرَةُ يَعْنِي أَنَّهُ ذَكَرَ التَّرَوُّعَ وَمَحَلَّهُ وَقَالَ هُنَا بِمَحَلِّهِ وَقَالَ فِيمَا سَلَفَ مَا يَذْكُرُ كَأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَقْنِيْنِ انْتَهَى وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ جَوَابِ الشَّارِحِ م ر ع. ش. ة فُود: (مُتَّبِعًا بِهِ الْخُ) وَيَحْتَمِلُ احْتِمَالًا قَرِيبًا أَنْ يَكُونَ الْبَاءُ فِي بِمَحَلِّهِ بِمَعْنَى مَعَ أَيْ مَعَ مَحَلِّهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَا وَقَعَ خَبَرًا عَنْ الرَّابِعِ لَيْسَ هُوَ الرَّابِعُ وَخَذَهُ بَلْ هُوَ وَمَحَلُّهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَنْ يَلْتَجِمَ الْخُ لَيْسَ هُوَ الرَّابِعُ بَلْ مَحَلُّهُ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالرَّابِعِ الرَّابِعَ وَمَحَلُّهُ لِكُونِهِ أَخْبَرَ عَنْهُ بِهِ مَعَ مَحَلِّهِ سَم. ة فُود: (هَلَى أَنْ قَوْلَهُ الْخُ) أَيْ فَقَوْلُهُ بِمَحَلِّهِ

الْإِسْتَوْيُّ وَغَيْرُهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ حَرَمٌ وَمَا يَظْهَرُ بِتَرْكِهِ خَطَرٌ فَجِبَّ حَمَلُهُ ه.

ة فُود: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) أَيْ إِذْ يَلْزَمُ مِنَ الْوُجُوبِ الْبُطْلَانُ وَإِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ وَجَبَ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَقَدْ صَرَّحُوا هُنَا بِأَنَّهُ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِ حَمَلِهِ وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ حَمَلِهِ. ة فُود: (وَالْأَحْرَمُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ. ة فُود: (كَذَا قَالَ الشَّارِحُ مُتَّبِعًا الْخُ) وَيَحْتَمِلُ احْتِمَالًا قَرِيبًا أَنْ تَكُونَ

في محله وإن لم يذكر الثالث؛ لأنه ذكره ضمنًا كما مر (أن يلتجئ القتال) بأن يختلط بعضهم ببعض ولم يتمكنوا من تركه تشبيهاً باختلاط لحمة الثوب بسداه (أو يشتد الخوف) بلا التحام بأن لم يأمنوا هجوم العدو لو ولّوا أو انقسموا (فيضلي) كل منهم (كيف أمكن رابكاً وماشياً) ولا يجوز تأخير الصلاة عن الوقت وظاهر كلامهم أن لهم فعلها كذلك أول الوقت وهو نظير ما مر في صلاة فايد الطهورين ونحوه، لكن صرح ابن الرفعة باشتراط ضيقه ونقله الأذعري عن

خبر مبتدأ مخدوف والباء بمعنى في عبارة الرشيد بنغذ كلام على أن الذي يتجه أن الشارح الجلال إنما أشار بذلك إلى دفع ما يقال: إن المصنف لم يفتون عن النوع الذي قبل هذا بلفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بالزابع، ووجه الدفع أنه وإن لم يكن رابعاً باللفظ فهو رابع بالمحل فالظرف متعلق بالزابع والباء فيه على حد الباء في قولهم الأول بالذات والثاني بالعرض والشهاب حجة أشار إلى هذا إلا أنه قدر للظرف متعلقًا خارجيًا ولا يخفى أن ما ذكرناه أقعداه. **قوله:** (كما مر) أي في شرح أو توقف فزفة إلخ. **قوله:** (بأن يختلط) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية والمغني. **قوله:** (تشبيهاً به إلخ) عبارة النهاية والمغني وهذا كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتياك لحمة الثوب بالسدى اه. **قوله:** (لخمة الثوب) بفتح اللام وضمة هاء لغة يعكس اللخمة بمعنى القرابة. **قوله:** (سده) بالفتح والقصر ع ش. **قوله:** (لو ولّوا) أي عن القتال وتركوه. **قوله:** (أو انقسموا) أي على كيفية من الكيفيات الثلاث المتقدمة هكذا يظهر لي وفي البجيري عن شيبخه العشماوي قوله لو ولّوا أي ولّى بعضهم إلى جهة الإمام أي وصلى خلفه صلاة ذات الرقاع أو بطن نخل لأنهم لا يصلون كلهم في آن واحد وقوله أو انقسموا أي وصلوا صلاة عسفاً اه.

قوله (سبي): (راكباً وماشياً) أي ولو مومياً برُكوع وسجود عجزاً عنهما والسجود أخفض من الركوع كما سيأتي ع ش. **قوله:** (وهو نظير إلخ) يتبني أن يجزي هذا النزاع في كل ما امتنع في الأمن من الأنواع السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا سم ويأتي عن ع ش استغراب الفرق. **قوله:** (لكن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيق الوقت) اعتمدته المغني والأسنى وقال النهاية، وهو كذلك ما دام يزجو الأمن والأقله فعلها أي وإن اتسع الوقت فيما يظهر اه وأقره سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما

الباء في محله بمعنى مع، أي مع محله إشارة إلى أن ما وقع خبراً عن الزابع ليس هو الزابع وخذه بل هو ومحله لأن قوله أن يلتجئ إلخ ليس هو الزابع بل محله وحاصله أنه أراد بالزابع الزابع ومحله لكونه أخبر به مع محله مُصدراً به فليُتأمل، فإنه قد يرد على هذا أنه لم يقل مثل ذلك في الأنواع السابقة.

قوله: (بأن يختلط بعضهم ببعض) يحتمل أنه على حذف مضاف على هذا، أي أن يلتجئ أصحاب القتال في القتال. **قوله:** (وهو منجّه إلخ) يتبني أن يجزي هذا النزاع في كل ما امتنع في الأمن من الأنواع السابقة وقد يفرق بكثرة التغيير هنا. **قوله:** (وإن صرح ابن الرفعة وغيره باشتراط ضيقه) هو كذلك ما دام يزجو الأمن والأقله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في فايد الطهورين شرح م ر وهل المراد بضيقه أن يبقى ما يسع جميعها فقط أو ما يسع أدائها فقط وهو قدر ركعة والمنجّه لي الأول فليُتأمل.

بعض شراح المختصر واعتمدته هو وغيره وزاد أعني الأذرع أن ذلك مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة لهم في أمور كثيرة مع غلبة كون التأخير هنا سبباً لإضاعة الصلاة بإخراجها عن وقتها لكثرة اشتغالهم بما هم فيه مع عسر معرفتهم بآخير الوقت حتى يؤخروا إليه فالوجه ما أطلقوه.

(ويُعذر في ترك القبلة) لإحاجة القتال لقوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَآلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: ١٧٣] قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال الشافعي رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت جهتهم كالمؤمنين حول الكعبة، نعم يجوز التقدم هنا على الإمام للضرورة، بل الجماعة لهم حيث لم يكن الانفراد هو الحزم أفضل، أما لو انحرف عنها لا لإحاجة القتال بل لنحو جماع دائبه وطال الفصل فتبطل صلاته. (وكذا الأعمال الكثيرة) كضربات متوالية وركب كثير وركوب احتاجه أثناء الصلاة وحصل منه فعل

يسع جميعها فقط أو ما يسع أداءها فقط وهو قدر ركعة والمُتَّجِه الأول فليُتَأَمَّلْ اه وقال ع ش وهو أي الأول الذي يظهر لآته لا ضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها اه ثم قال قوله م ر وهو كذلك أي خلافاً لحج قال سم على المنهج والقياس أن بقية الأنواع كذلك وقال عميرة والظاهر فيها عدم اشتراط ذلك فليُتَأَمَّلْ اه والأقرب ما قاله عميرة. ه فود: (فيما يظهر) أي وعليه قلز حصل الأمن بقية الوقت وجبت الإعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه ع ش. ه فود: (فالوجه ما أطلقوه) مر عن النهاية والأسنى والمغني خلافه. ه فود: (إحاجة القتال) إلى قوله وفرض الاحتياج في النهاية والمغني لإقوله وركوب إلى يُعْذَرُ. ه فود: (إحاجة القتال) متعلق بترك القبلة وسيدكر مُحْتَزَّه بقوله أما لو انحرف إلخ.

ه فود: (قال ابن عمر إلخ) أي زيادة على معنى الآية كما هو ظاهر سم عبارة ع ش أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله من معنى الآية اه. ه فود: (قال الشافعي رضي الله تعالى عنه) عبارة النهاية والمغني قال نافع لا أراه إلا مرفوعاً رواه البخاري بل قال الشافعي إلخ. ه فود: (يجوز التقدم إلخ) ومثله ما لو تخلفوا عنه بأكثر من ثلاثمائة ذراع نهاية وفي البحيرمي أي أو من ثلاثة أركان طويلة خليي ومع ذلك لا بُد من العلم بانقلاب الإمام ع ش اه. ه فود: (حينئذ إلخ) أقره ع ش. ه فود: (بل لنحو جماع دائبه إلخ) لم يتفرعوا إما لو انحرفت دائبه خطأ أو نسياناً ومفهومه الضرر لكن قياساً ما تقدم في نقل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث وسجد للشهوع ع ش. ه فود: (وطال الفصل إلخ) أي بخلاف ما قصر زمنه نهاية أي وسجد للشهوع على قياس ما مر في نقل السفر ع ش.

ه فود (سني): (وكذا الأعمال الكثيرة إلخ) ولو احتاج لخمس ضربات متوالية مثلاً فقصد أن يأتي بيست متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير محتاج إليها وغير المحتاج إليه متبطل فهل الشروع فيها شروع في المتبطل أو لا تبطل لأن الخمس جائزة فلا يضرب قصد ما مع غيرها فإذا قل الخمس لم تبطل بها لجوازها ولا بالاثنيان بالسادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظراً والمُتَّجِه لي الآن الأول، وقد

ه فود: (قال ابن عمر إلخ) زيادة على معنى الآية كما هو ظاهر.

ه فود في (سني): (وكذا الأعمال الكثيرة لإحاجة) لو احتاج لخمس ضربات متوالية مثلاً فقصد أن يأتي

كثير يُعذَّر فيها (لحاجة) إليها (في الأصح) كالمشي المذكور في الآية أمّا حيث لا حاجة فتبطل قطعاً (لا صباح) أو تُطَيِّ بدونه فلا يُعذَّر فيه لِعَدَمِ الحاجة إليه بل الساكِّ أَهْيَبُ، وفَرَضُ الاحتياج إليه لِتَحْوِ تَنبِيهِ من خَشْيٍ وَفُورٍ نحو مُهْلِكٍ به أو لِزَجْرِ الخيل أو لِيعْرِفَ أَنَّهُ فَلَانُ المشهورُ بالشجاعة نادرٌ (ويُلْقِي السلاح إذا ذمّي) أو تَنَجَّسَ بما لا يُغْنِي عنه ولم يحتج به فوراً وجوباً حدّاً من بطلانِ صلاته بِإِمساكِه وله جعله بِقِرباه تحت رِكابه إن قلَّ زَمَنُ هذا الجملي بأن كان قَرِيباً من زَمَنِ الإلقاء ويُتَقَرَّرُ له هذه اللحظة اليسيرة لِمَا فِي إلقاءه من التمرير لإضاعة المال مع أَنَّهُ يُتَقَرَّرُ هنا ما لا يُتَقَرَّرُ في غيره ومن ثَمَّ لم تُكُنِ الأنواع الثلاثة كما هنا (فلان عَجَزَ) عن إلقاءه كَأَن احتاج لإمساكه وإن لم يُضطرَّ إليه كما أَفْهَمَهُ كلامُ الروضة وأصلها

يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ تَوَجُّهُهُ الثَّانِي بِمَا ذُكِرَ لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ فِي الْأَمْنِ بِثَلَاثَةِ أَفْعَالٍ مُتَوَالِيَةٍ لِأَنَّ الْفِعْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ غَيْرُ مُبْطِلَيْنِ فَلَا يَضُرُّ قَضَاؤُهُمَا مَعَ غَيْرِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ بَلِ الْمُتَّجِهُ الثَّانِي وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا قَاسٌ عَلَيْهِ فَإِنَّ كُلَّامِنِ الْخُطُوبَاتِ فِيهِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ فَكَأَنَّ الْمَجْمُوعَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَالْخَمْسُ فِي الْمَقْيَسِ مَطْلُوبَةٌ فَلَمْ يَتَمَلَّكْ التَّهْمِي إِلَّا بِالسَّادِسِ فَمَا قَبْلَهُ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِنطِلَالِ أَضْلاً إِذِ الْمُبْطِلُ هُوَ الْمُنْهِي عَنْهُ وَثَقُلَ بِالذَّمِّ عَنْ شَيْخِنَا الشُّوَبَرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش . ة فَوَدَّ: (لا صباح) أَيِ مُشْتَمِلٍ عَلَى حَرْفٍ مِنْهُمْ أَوْ حَرْفَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الصَّوْتِ الْخَالِيَّ عَنِ الْحَرْفِ لَا يَبْطُلُ كَمَا فِي الْحَلْبِيِّ بِجَيْرِمْ . ة فَوَدَّ: (نادر) أَيِ فَلَا يُعْذَرُ بِهِ وَبِهِ يَرُدُّ مَا فِي التَّائِيهِ أَنَّ قَضَاؤَهُ تَعْلِيلُهُمْ أَنَّ يَكُونُ الصَّبَاحُ فِي غَيْرِ زَجْرِ الْخَيْلِ ع ش . ة فَوَدَّ: (أو تَنَجَّسَ) إِلَى قَوْلِ الْمُنِيِّ وَهَرَبَ فِي الْمُنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ إِنَّ قُلَّ إِلَى الْمُنِيِّ وَقَوْلُهُ خَبَرَ إِلَى مَنْصُوبَيْنِ وَقَوْلُهُ وَلَا يَبْعُدُ إِلَى وَفْتِهِ وَقَوْلُهُ إِنَّ حَكَمْنَا إِلَى وَكَهَرَبَ . ة فَوَدَّ: (أو تَنَجَّسَ) أَيِ بَغْيِ الدَّمِ مُغْنِي . ة فَوَدَّ: (بِمَا لَا يَغْنِي عَنْهُ) تَنَازَعُ فِيهِ الْفِعْلَانِ . ة فَوَدَّ: (وَلَمْ يَخْتَصِجْ) أَيِ بَانَ لَمْ يَخَفْ مِنْ إلقاءه مَخْذُوعَ ع ش . ة فَوَدَّ: (فَوَراً وَجُوباً الْخ) رَاجِعٌ لِلْمُنِيِّ . ة فَوَدَّ: (وَلَهُ جَعْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ إِنَّ حَكَمْنَا فِي التَّهْمَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَعَ أَنَّهُ يُتَقَرَّرُ إِلَى الْمُنِيِّ وَقَوْلُهُ وَلَا يَبْعُدُ إِلَى وَفْتِهِ . ة فَوَدَّ: (وَلَهُ جَعْلُهُ الْخ) أَيِ إِلَى أَنْ يَقْرَعَ مِنْ صَلَاتِهِ مُغْنِي . ة فَوَدَّ: (بِقَرَابَةٍ) أَيِ عَمْدِهِ كُرْدِي . ة فَوَدَّ: (بَانَ كَانَ قَرِيباً الْخ) فَلَا يَضُرُّ زِيَادَةُ يَسِيرَةٍ عَلَى زَمَنِ الإلقاءِ نَظَرًا لِمَصْلَحَةِ جَفْظِ السَّلَاحِ سَم . ة فَوَدَّ: (وَأَنَّ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ) قَدْ يَبَادُرُ مُخَالَفَتُهُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ م ر أَيِ وَالْمُنِيُّ بَدَلَهُ بَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهُ بُدٌّ أَيِ غَنَى وَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِهِ م ر بَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخ عَلَى

بِسَبِّ مُتَوَالِيَةٍ فَهَلْ تَبْطُلُ بِمَجْرَدِ الشُّرُوعِ فِي السَّبِّ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَاجٍ إِلَيْهَا وَغَيْرُ الْمُخْتَاجِ إِلَيْهِ مُبْطِلٌ فَقِي الشُّرُوعِ فِيهَا شُرُوعٌ فِي الْمُبْطِلِ، أَوْ لَا تَبْطُلُ لِأَنَّ الْخَمْسَ جَائِزَةٌ فَلَا يَضُرُّ قَضَاؤُهُمَا مَعَ غَيْرِهَا فَإِذَا فَعَلَ الْخَمْسَ لَمْ تَبْطُلْ بِهَا لِجَوَازِهَا وَلَا بِالْإِثْنَيْنِ بِالسَّادِسَةِ لِأَنَّهَا وَخَذَهَا لَا تَبْطُلُ فِيهِ نَظَرًا وَالْمُتَّجِهُ لِي الْآنَ الْأَوَّلُ، وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ تَوَجُّهُ الثَّانِي بِمَا ذُكِرَ لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ فِي الْأَمْنِ بِثَلَاثَةِ أَفْعَالٍ مُتَوَالِيَةٍ لِأَنَّ الْفِعْلَيْنِ الْمُتَوَالِيَيْنِ غَيْرُ مُبْطِلَيْنِ فَلَا يَضُرُّ قَضَاؤُهُمَا مَعَ غَيْرِهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ . ة فَوَدَّ: (وَلَهُ جَعْلُهُ بِقَرَابَةٍ تَحْتَ رِكَابِهِ) زَادَ الْمُبَابُ إِنَّ أَمَكْنَ فِي قَدْرِ مَدَّةِ الإلقاءِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَهِيَ عِبَارَةُ الْوَسِيطِ وَغَيْرِهِ،

(أَمْسَكَهُ) لِلْحَاجَةِ (وَلَا قَضَاءَ فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ عُذِرَ بِمَعْنَى فِي حَقِّ الْمُقَاتِلِ فَأُشْبِهَ الْاسْتِحَاضَةَ وَالْمُعْتَمِدُ فِي الشَّرْحَيْنِ وَالرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَجُوبُهُ وَعَاطَمَتُهُ الْإِسْتَوِيَّ وَغَيْرُهُ وَمَنْعُوا التَّمْلِيلَ الْمَذْكُورَ وَقَالُوا بَلْ ذَلِكَ نَادِرٌ (فَلَنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَوْمًا) بِهِمَا وَجُوبًا لِلْفُذْرِ (وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ) خَبَرَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَيْ لِيَجْعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ، وَقِيلَ مَنْصُوبًا بِتَقْدِيرِ جَعَلَ، الْمَذْكُورِ بِأَصْلِهِ. (وَلَهُ) سَفَرًا وَحَضَرًا (ذَا النُّوعِ) أَيْ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَقْلًا عَنْ غَيْرِهِ وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ بِالْأُولَى (فِي كُلِّ قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُبَاخِنٍ) كَقِتَالِ ذِي مَالٍ

مَصْلَحَةِ الْقِتَالِ وَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْهَلَاكُ بَرَزَ فَلَا مُخَالَفَةَ ع. ش.

■ فَوَيْ (سُيْ): (وَلَا قَضَاءَ إِلَّاخ) ضَعِيفٌ ع. ش. ■ فَوَيْ: (وَالْمُعْتَمِدُ إِلَّاخ) أَيْ وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى. ■ فَوَيْ (سُيْ): (أَوْمًا إِلَّاخ) ظَاهِرُهُ الْإِكْتِفَاءُ بِأَقْلٍ إِيْمَاءً وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَزِيدَ مِنْهُ، وَيُوجِبُهُ بَأَنَ فِي تَكْلِيفِ زِيَادَةِ عَلَى ذَلِكَ مَشَقَّةٌ وَرُبَّمَا يَفُوتُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِهَا تَذْيِيرُ أَمْرِ الْحَرْبِ فَيَكْفِي فِيهِ مَا يَصُدُّ عَلَيْهِ إِيْمَاءُ ع. ش. ■ فَوَيْ (سُيْ): (وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ) أَيْ مِنَ الرُّكُوعِ لِيَحْصُلَ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَاشِي وَضْعُ جَنْبَتِهِ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِغْنَاءُ وَلَوْ فِي التَّحَرُّمِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لِمَا فِي تَكْلِيفِهِ ذَلِكَ مِنْ تَعَرُّضِهِ لِلْهَلَاكِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الْمَاشِي الْمُتَقَلِّ فِي السَّفَرِ كَمَا لَوْ مَرَّ وَلَوْ أَمَكَّتَهُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِرُكُوبِهِ لِرُكُوبِهِ رِكَبٌ أَيْ وَجُوبًا لِأَنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ أَكْثَرُ أَيْ مِنَ الْقِيَامِ بِدَلِيلِ الثَّقَلِ أَيْ حَيْثُ جَازَ مِنْ قُعُودٍ وَلَمْ يَحْزَرْ لِيَغْيَرِ الْقِبْلَةَ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ■ فَوَيْ: (خَبَرَ) أَيْ هَذَا التَّرْكِيبُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ع. ش. ■ فَوَيْ: (خَبَرَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ) الْمُنَاسِبُ حَيْثُ جَعَلَ الرَّاوِ لِلْحَالِ أَوْ لِلْعَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ سَم. ■ فَوَيْ: (وَقِيلَ إِلَّاخ) وَجُوزٌ أَيْضًا رَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي بِتَقْدِيرِ يَكُونُ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ع. ش. ■ فَوَيْ: (وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ إِلَّاخ) فَيَصْلِي بِطَائِفَةٍ وَيَسْتَعْمِلُ طَائِفَةً فِي رَدِّ السَّبِيلِ وَإِطْفَاءِ الْحَرِيقِ وَدَفْعِ السَّبْعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ خَوْفِ قُوَّةِ الْوَقْتِ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ.

■ فَوَيْ (سُيْ): (مُبَاخِنٍ) قَالَ الْمُحَلِّيُّ أَيْ لَا إِثْمَ فِيهِمَا كَقِتَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ لِأَهْلِ الْبَغْيِ وَقِتَالِ الرُّفْقَةِ لِقُطَاعِ الطَّرِيقِ بِخِلَافِ عَكْسِهِمَا ه. وَفِي تَضْرِيحٍ بِإِثْمِ الْبَغَاةِ بِقِتَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ سَمَ أَيْ مُطْلَقًا عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَذَلِكَ كَالْفِتْنَةِ الْعَادِلَةِ فِي قِتَالِ الْبَاغِيَةِ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَغْصِيَةِ ه. قَالَ ع. ش. قَضَيْتُهُ مَ أَنَّ الْبَاغِيَّ عَاصٍ بِقِتَالِهِ مُطْلَقًا وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ مَ فِي أَوَّلِ الْبَغَاةِ مِنْ أَنَّ الْبَغْيَ لَيْسَ اسْمٌ دُمَّ عِنْدُنَا لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا

وَعِبَارَةُ ابْنِ الرُّفْقَةِ كَالْإِمَامِ نَقْلًا عَنْ الْأَيْمَةِ إِنَّ قَرَبَتْ مِنْ زَمَنِ الْإِلْقَاءِ وَهِيَ أَحْسَنُ ه. فَلَا يَصْرُ زِيَادَةُ سِيرَةٍ عَلَى زَمَنِ الْإِلْقَاءِ نَظَرًا لِمَصْلَحَةِ جَفْظِ السَّلَاحِ. ■ فَوَيْ: (خَبَرَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ) الْمُنَاسِبُ حَيْثُ جَعَلَ الرَّاوِ لِلْحَالِ أَوْ لِلْعَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ. ■ فَوَيْ: (وَكَذَا الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ بِالْأُولَى) فَيَصْلِي بِطَائِفَةٍ وَيَسْتَعْمِلُ طَائِفَةً فِي رَدِّ السَّبِيلِ وَإِطْفَاءِ النَّارِ شَرْحُ مَ ر.

■ فَوَيْ (سُيْ): (مُبَاخِنٍ) قَالَ الْمُحَلِّيُّ أَيْ لَا إِثْمَ فِيهِمَا كَقِتَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ لِأَهْلِ الْبَغْيِ وَقِتَالِ الرُّفْقَةِ لِقُطَاعِ الطَّرِيقِ بِخِلَافِ عَكْسِهِمَا ه. وَفِي تَضْرِيحٍ بِإِثْمِ الْبَغَاةِ بِقِتَالِ أَهْلِ الْعَدْلِ.

وغيره لإقاصيد أخذته ظُلْمًا ولا يبعد إلحاق الاختصاص به في ذلك، وفقه عادلة لباغية بخلاف عكسه إن حكمنا بإثمهم في الحالة الآتية في بابهم، وقولهم ليس البغي اسم ذم أي وليس مُفسِّقًا، وكهزب مسلم في قتال كفار من ثلاثة لا اثنين (وهزب من حريق وسيل وسبيع) وخبة

خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لئلا يثبت لهم مخطئون فيه، فلم يلبسهم من أهلية الإجهاد نوع عذر، وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لا أهلية فيه للإجهاد أو لا تأويل له أو له تأويل قطعي البطلان اهـ ع ش وزاد الشارح هناك عقب تلك العبارة ما نصه أو ظننته لأهليته الإجهاد لكن خروجه لأجل جواز الإمام بعد استقرار الأمر لما يأتي فيه المعلوم منه أن أهلية الإجهاد إنما تمنع العصيان في الصلوة الأولى فقط فاندفع ما يقال كيف يشترطون التأويل المتوقف على الإجهاد المطلق إلى الآن وهم مصرحون بانقطاعه من نحو سبائة سنة اهـ.

☐ فؤد: (وهيره) أي غير صاحب المال عبارة المغني والأسنى كقتال عادل ودافع عن نفسه أو غيره أو مال لنفسه أو حريمه أو مال غيره أو حريمه اهـ. ☐ فؤد: (ولا يبعد إلخ) أقره سم وع ش.

☐ فؤد: (بخلاف عكسه إلخ) أي قتال البغاة لأهل المدل مطلقًا وفاقًا للنهاية كما مر وخلافًا للمغني حيث قيده بقوله بغير تأويل وفي سم عن شرح الإزهاد ما يوافق. ☐ فؤد: (أي ليس مفسقًا) أي وإن كانوا عصاة كما سيأتي بسطه سم.

☐ فؤد (سبي): (وهزب من حريق إلخ) قال في القوت يشبه آنا إذا جوزنا للهارب ذلك وكان الهرب إلى جهة القبلة كهو إلى غيرها أنه لا يجوز له العدول عنه اهـ.

(تنبيه): سيأتي ذكر اختلاف فمن أخذ ماله وهو في الصلاة وأراد السعي في تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضياعها وأراد اتباعها لزمها فهل له صلاة شدة الخوف يُعتمَل تخريجه على مسألة الأخذ المذكورة فمن جوز م فيه صلاة شدة الخوف جوزها هنا بجامع الخوف على قوات المال ومن منع ثم منع هنا بجامع أن كلاً محصل لا خائف إلا أن يفرق ثم رأيت في فتاوى شيخنا الشهاب الزملي لو شردت فرسه وخشي ضياعها فهي كما لو سرق متاعه م ر اه سم ويتبني أن مثل الدابة الشاردة نحو الكراس الطائر بالريح أو المبتل بالمطر. ☐ فؤد: (وخبة) إلى قوله: (أي وخشي) في النهاية والمغني.

☐ فؤد: (إن حكمنا بإثمهم في الحالة الآتية في بابهم) قال في شرح الإزهاد أول الباب، ولا ينافي ما تقرر من حرمة القتال على البغاة ما سيأتي من أن البغي ليس باسم ذم لأن معناه أنه ليس مفسقًا وإن كانوا عصاة كما سيأتي بسطه ثم، ويمكن حمل كلامهم هنا على من لم يوجد فيه الشروط الآتية ثم، وكلامهم ثم على من وجدت فيه لكن ينافي نصريحهم بحرمة الخروج على الجائر وقد تمتنع المنافاة بأن النصريح المذكور ليس نصًا في التحريم مع التأويل المغتبر أيضًا، وأيضًا فمن لم توجد فيه الشروط لا يسمى باغيًا اصطلاحًا اهـ. ثم قال هنا: ونبه بقوله: إن حل على أنه ليس لعاص بقتاله كفاة بقيده الذي قدمته أول الباب اهـ.

☐ فؤد في (سبي): (وهزب إلخ) قال في القوت إشارة تشبه أنه إذا جوزنا للهارب ذلك وكان الهرب إلى جهة القبلة كهو إلى غيرها أنه لا يجوز له العدول عنه اهـ.

وَنَحْوَهَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْمَنْعُ وَلَا التَّحَصُّنُ بِشَيْءٍ (و) هَرَبَ (غَرِبَ) مِنْ دَائِبِهِ (عِنْدَ الْإِعْسَارِ وَخَوْفِ حَبِيهِ) إِنْ لَحِقَهُ لِيَقْجِرَهُ عَنِ بَيْتَةِ الْإِعْسَارِ مَعَ عَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِيهِ أَوْ لِيَكُونَ حَاكِمَ ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَا يَقْبَلُ بَيْتَةَ الْإِعْسَارِ إِلَّا بَعْدَ حَبِيهِ مُدَّةً فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ يَحْتَثُّ ذَلِكَ وَلَا إِعَادَةَ هُنَا. (وَالْأَصَحُّ مِنْهُ لِمُحَرِّمٍ) قَصَدَ عُرْفَةً فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ وَ (خَافَ) إِنْ صَلَّاهَا كَالْعَادَةِ

• فَوَدَّ: (وَهَرَبَ غَرِبَ الْخُ) أَيُّ وَهَرَبَ مِنْ مُقْتَضَى يَزْجُو بِسُكُونٍ غَضِبَ بِهِ الْهَرَبُ غَفَرَهُ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَنْعَ) عَدَمَ تَصَدِيقِهِ (الْخُ) أَيُّ وَهُوَ يَمْنَعُ لَا يُصَدِّقُ فِيهِ نِهَآيَةً أَيُّ فِي الْإِعْسَارِ كَأَنَّ عُرْفَ لَهُ مَالٌ قَبْلَ وَادَّعَى تَلَقُّهُ عَ ش. • فَوَدَّ: (وَلَا إِهَادَةَ الْخُ) عِبَارَةُ الْقَوْتِ وَلَا إِعَادَةَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَيَنْظُرُ فِيمَا لَوْ بَانَ أَنَّ بَيْتَهُ وَبَيْنَ الْفَخْلِ الْقَاصِدِ وَالتَّسْلِي مَا لَا يَصِلُ مَكَانَهُ وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ أَوْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادِ الْخُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِيمَا تَوَقَّفَ فِيهِ سَم. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيُّ فِيمَا إِذَا صَلَّيَ صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ فِي قِتَالٍ وَهَزِيمَةٍ مُبَاحِيٍّ أَوْ فِي هَرَبٍ مِنْ نَحْوِ حَرِيقٍ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (مَنْعَهُ لِمُحَرِّمٍ) أَيُّ يَفْرُضُ أَوْ تَقْلُ م ر وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِحَيْثُ لَا يَسَعُ الْبَاقِي إِذْرَاكَ الْوُقُوفِ مَعَ الْعِشَاءِ فَهَلْ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ وَلَوْ تَفَلَّأَ ثُمَّ يَجِبُ تَرْكُ الْعِشَاءِ وَإِذْرَاكَ الْوُقُوفِ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ أَنَا وَإِنْ قُلْنَا لَا يَجُوزُ لَكِنْ لَوْ أَخْرَمَ صَحَّ إِحْرَامُهُ وَوَجِبَ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فَتَمْتَعِينَ الصَّلَاةَ وَتَمْتَعَنَّ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ حَلِيِّ أ. • فَوَدَّ: (فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ)

(تَنْبِيْهُ) سَيَاتِي ذَكَرَ اخْتِلَافَ فِيمَنْ أَخَذَ مَالَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَأَرَادَ السَّخْفَ فِي تَخْلِيصِهِ أَوْ قَلَّوْ شَرَدَتْ دَائِبَتُهُ وَخَافَ ضَيَاعَهَا وَأَرَادَ اتِّبَاعَهَا لِرَدِّهَا فَهَلْ لَهُ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ يُعْتَمَلُ تَخْرِيجُهُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْأَخِذِ الْمَذْكُورَةِ فَمَنْ جَوَّزَ فِيهِ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ جَوَّزَ هَاهُنَا بِجَمِيعِ الْخَوْفِ عَلَى قَوَاتِ الْمَالِ، وَمَنْ مَنَعَ ثُمَّ مَنَعَ هُنَا بِجَمِيعِ أَنْ كُلًّا مُحْصَلٌ لَا خَائِفٌ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ، لَكِنْ فِي الذَّمِيرِيِّ مَا نَعُهُ: (فَرَقَ) لَوْ شَرَدَتْ فَرَسُهُ فَتَبَعَهَا إِلَى صَوْبِ الْقِبْلَةِ شَيْئًا يَسِيرًا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَإِنْ تَبَعَهَا كَثِيرًا فَسَدَتْ وَإِنْ تَبَعَهَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ مُطْلَقًا أ. فَإِنْ كَانَ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ شِدَّةِ الْخَوْفِ فَلْيَجُزِ الْإِتْبَاعُ الْبَسِيرُ مُطْلَقًا أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْفِعْلُ الْغَيْرَ الْمُبْطِلَ، وَفِي سِرَاجِ الْمُتَفَقِّهِينَ لِشَيْخِنَا الْبَكْرِيِّ وَلَوْ شَرَدَتْ فَرَسُهُ فَخَافَ ضَيَاعَهَا فَتَبَعَهَا لِلْقِبْلَةِ وَلَوْ كَثِيرًا لَمْ تَبْطُلْ أَوْ لَغَيْرِهَا بَطَلَتْ أ. فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الزَّمَلِيَّ فِي فِتَاوَيْهِ حَمَلَ مَا قَالَهُ الذَّمِيرِيُّ عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ عَدَمَ ضَيَاعِهَا وَحَيْثُذِ فَالْمُرَادُ بِالْبَسِيرِ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ أَمَّا لَوْ خَشِيَ ضَيَاعَهَا فَهِيَ كَمَا لَوْ سُرِقَ مَتَاعُهُ م ر.

• فَوَدَّ: (وَلَا إِهَادَةَ هُنَا) عِبَارَةُ الْقَوْتِ وَمِنْهَا أَيُّ التَّنْبِيْهِاتِ لَا إِهَادَةَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَلَيَنْظُرُ فِيمَا لَوْ بَانَ أَنَّ بَيْتَهُ وَبَيْنَ الْفَخْلِ وَالتَّسْلِي مَا لَا يَصِلُ مَكَانَهُ وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ أ. • وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادِ الْخُ. وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِيمَا تَوَقَّفَ فِيهِ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (وَالْأَصَحُّ مِنْهُ لِمُحَرِّمٍ) أَيُّ يَفْرُضُ أَوْ تَقْلُ م ر وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِحَيْثُ لَا يَسَعُ الْبَاقِي إِذْرَاكَ الْوُقُوفِ مَعَ الْعِشَاءِ فَهَلْ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ وَلَوْ تَفَلَّأَ ثُمَّ يَجِبُ تَرْكُ الْعِشَاءِ وَإِذْرَاكَ الْوُقُوفِ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ أَنَا وَإِنْ قُلْنَا لَا يَجُوزُ لَكِنْ لَوْ أَخْرَمَ صَحَّ إِحْرَامُهُ وَوَجِبَ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ.

(فوت الحج) بأن لم يُدرك عرفة قبل الفجر فلا تجوز له صلاة شدة الخوف؛ لأنه مُحَصَّل لا خائف وبه يُعلم أنه لا يُصلي كذلك طالب عدو إلا إن خشي كرههم عليه أو كميناً أو انقطاعاً عن رُفقيته أي وخشي بذلك ضرراً كما هو ظاهر وأن من أخذ له مال وهو في الصلاة لا يجوز له إذا تبعه أن يبقى فيها ويصليها كذلك على الأوجه خلافاً لجمع بل يقطعها ويتبعه إن شاء،

مثال لا قيد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف إلا بتزك صلوات أيام وجب التزك زيادي ويأتي عن ع ش مثله. □ فود: (وبه يُعلم إلخ) أي بالتغليب ويُعلم بذلك أيضاً أن الهارب عن نحو المطر صيانة لِنَحْوِ ثيابه عن التضرر به يصلي صلاة شدة الخوف لأنه خائف لا مُحَصَّل. □ فود: (طالب عدو) أي مُنْهَزِم مِنْهُ خاف فوته لو صلى مُتَمَكِّناً مُغْنِي. □ فود: (إلا إن خشي كرههم عليه إلخ) أي قلّه أن يصليها لأنه خائف ويُؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص عمامته أو مداسه مثلاً وهرب به وامكنه تحصيله أن له هذه الصلاة لأنه خاف فوته ما هو حاصل عنده مُغْنِي ويأتي عن النهاية مثله وفي الشرح خلافه.

□ فود: (بذلك) أي الكر وما عُطِفَ عليه. □ فود: (لا يجوز له إلخ) لا يُخَالِفُ ذَلِكَ قول الرّوض وَمَنْ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَحَرَمِهِ وَنَفْسٍ غَيْرِهِ أَيْ لَهُ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ لِأَنَّهُ فِيمَا ذَكَرَهُ مُحَصَّلٌ لَا خَائِفٌ يُخْرُجُ الْمَالُ مِنْ يَدِهِ وَإِرَادَتُهُ عَوْدَهُ إِلَيْهَا وَفِيمَا ذَكَرَهُ الرّوضُ خَائِفٌ لَا مُحَصَّلٌ لِأَنَّ الْمَذْكُورَاتِ حَاصِلَةٌ عَنْهُ وَيَخْشَى قَوَاتَهَا قِتَامُلٌ. سم عبارة النهاية والحق بمضهم بالمُحْرَمِ الْمُشْتَبَلِ بِإِنْقَادِ غَرِيقٍ وَدَفَعَ صَائِلٍ عَنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ بِصَلَاةٍ عَلَى مَيِّتٍ خِيفَ انْفِجَارُهُ اه قال ع ش قوله أو دفع صائِلٍ إلخ أي لِغَيْرِهِ بِقَرِينَةٍ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ لِلْخَوْفِ عَلَى مَالِهِ حَيْثُ جَوَّزَ فِيهِ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَأَوْجَبَ التَّأخِيرَ وَقَوْلُهُ عَلَى مَيِّتٍ إلخ أَيْ قَبْرُكُهَا رَأْسًا وَيَقَى مَا لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ إِنْقَادُ الْغَرِيقِ أَوْ الْأَسِيرِ أَوْ انْفِجَارُ الْمَيِّتِ وَقَوْلُ الْحَجِّ فَهَلْ يُقَدِّمُ الْحَجَّ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَيُوجِبُهُ بَأْنُ الْحَجِّ يُمكنُ تَدَارُكُهُ وَلَوْ بِمَشَقَّةٍ بِخِلَافِ غَيْرِهِ اه ع ش وقوله أي لِغَيْرِهِ تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَعَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى مَا يُخَالِفُهُ. □ فود: (على الأوجه إلخ) خلافاً لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ وَلِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ خُطِفَ ثَغْلٌ مَثَلًا فِي الصَّلَاةِ جَازَتْ لَهُ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ إِذَا خَافَ ضَيَاعَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَعَلَّى تَبَعًا لِابْنِ الْعِمَادِ وَلَا يَضُرُّ وَطْؤُهُ التَّجَاسَةَ كَحَامِلِ سِلَاحِهِ الْمُطْلُخِ بِالْذِمِّ لِلْحَاجَةِ وَيَلْزَمُهُ فِعْلُهَا ثَانِيًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَالْمَسْأَلَةُ مَاخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ تَجَوَّزَ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ عَلَى نَحْوِ كِتَابِهِ. اه إلخ اه. أقول ويُؤخذ من قولهم المذكور أيضاً أنه لو جاء نحو المطر في الصلاة على نحو كتابه جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه حتى على مَرَضِي الشَّارِحِ فَيَمْنُ أَخَذَ مَالَهُ إلخ لأنه خائف

□ فود: (أو انقطاعاً) كما صرح به الجرجاني واعتمده الزركشي وغيره ش. □ فود: (وأن من أخذ له مال وهو في الصلاة إلخ) لا يُخَالِفُ ذَلِكَ قول الرّوض وَمَنْ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَحَرَمِهِ وَنَفْسٍ غَيْرِهِ أَيْ لَهُ صَلَاةُ شِدَّةِ الْخَوْفِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيمَا ذَكَرَهُ مُحَصَّلٌ لَا خَائِفٌ يُخْرُجُ الْمَالُ مِنْ يَدِهِ وَإِرَادَتُهُ عَوْدَهُ إِلَيْهَا، وَفِيمَا ذَكَرَهُ الرّوضُ بِالْعَكْسِ أَيْ خَائِفٌ لَا مُحَصَّلٌ لِأَنَّ الْمَذْكُورَاتِ حَاصِلَةٌ عَنْهُ وَيَخْشَى قَوَاتَهَا قِتَامُلٌ. □ فود: (خلافاً لجمع) منهم ابنُ الْعِمَادِ وَأَفْتَى بِمَا قَالُوهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَعَلَيْهِ لَا يَضُرُّ وَطْؤُهُ التَّجَاسَةَ كَحَامِلِ سِلَاحِهِ الْمُطْلُخِ بِالْذِمِّ لِلْحَاجَةِ وَيَلْزَمُهُ فِعْلُهَا ثَانِيًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ شَرَحَ م ر.

وإذا امتنع على المحرم ذلك لزمه كما قاله ابن الرفعة إخراج العشاء عن وقتها وتحصيل الوقوف؛ لأن قضاء الحج صعب بخلاف قضاء الصلاة ولأنه عهد جواز تأخيرها عن وقتها لنحو عذر السفر وتجهيز ميته خيف تغيره فهذا أولى ولو كان يُدرك منها ركعة بعد تحصيل الوقوف وجب تأخيرها جزئاً قبل العمرة المنذورة في وقت مُعَيَّن كالحج في هذا اهـ وليس في محلّه؛ لأن الحج يموت بفوات عرفة والعمره لا تموت بفوات ذلك الوقت. وفي الجيلي

هنا كما مر قال ع ش قوله م ر إذا خاف ضياعه إلخ استشكل هذا بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع إنما يجوز لذلك واعتذر م ر عن هذا الإشكال بأن المراد ما يشمل ما كان حاصلًا ويُرَدُّ بالإشتغال بإتقاد نحو الفريق فأنهم جعلوه كالحج مع أن فيه تحصيل ما كان حاصلًا وأوردت عليه م ر ذلك فحاول التخلص بأنه لم يكن حاصلًا له وأنه ينبغي كون المراد بالحاصل ما كان حاصلًا له وما في معناه اهـ فليراجع فإن فيه نظرًا وقضيته الجواز إذا كان الفريق عبده مثلاً فليحزّر سم على المنهج وقول م ر ويلزمه فعلها ثانياً إلخ أي في حال تلطّحه بالتجاسة فقط اهـ مؤلف م ر ويحتمل الإعادة مطلقاً لأن هذا نادٍ وهو الأقرب وإذا أذركه فليس له العود إلى محلّه الأول ولو كان إماماً فيما يظهر ويوجه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سببه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب، والحاجة هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود اهـ ع ش. □ فؤد: (وإذا امتنع) إلى قوله: (قيل) في النهاية والمغني. □ فؤد: (لزمه إلخ) ظاهره وإن تعمّد ترك الذهاب لعرفة إلى أن ضاق الوقت سم. □ فؤد: (إخراج العشاء إلخ) عبارة النهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالكليّة وليس للعازم على الإحرام التأخير اهـ قال ع ش قوله م ر تأخير الصلاة أي وإن تعدّدت وينبغي أن لا يجب قضاؤها فوراً للعذر في فواتها اهـ. □ فؤد: (قيل العمرة المنذورة إلخ) نقله النهاية عن إفتاء وإليه وأقره لكن أقر الشوزري مقالة الشارح وكذا مال إليه ع ش كما يأتي. □ فؤد: (كالحج في هذا) أي يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما تقدّم وقوف عرفة عليها نهاية. □ فؤد: (والعمره لا تموت إلخ) قد يقال بل تموت لأن المُعَيَّن بالجنل كالمُعَيَّن بالشرع نعم يرد على ما قاله الشارح أي الرّملي أنه إنما امتنعت الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضاائه من المشقة وهو مُتَقَيِّف في العمرة بتقدير قوتها ع ش. □ فؤد: (وفي الجيلي إلخ) اعتمدته النهاية والمغني.

□ فؤد: (لزمه) أي وإن كان ما أحرم به ثقلًا شرح م ر. □ فؤد: (لزمه كما قاله ابن الرفعة إخراج العشاء) ظاهره وإن تعمّد ترك الذهاب لعرفة إلى أن ضاق الوقت. □ فؤد: (وفي الجيلي إلخ) توهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا يس فؤد حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك القرب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير وجب عليه الاستمرار به في الصلاة فضلاً عن جوازه، وإن كان عنده غيره مما يجوز لبسه فإن أمكنه نزاع الحرير ولبس ما يجوز من غير أن يمضي زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع عليه قطع الصلاة، وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضي ذلك الزمن فيحتمل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة مراعاة لحزميتها مع إثمه باللبس المتعدي به، ويحتمل وجوب نزاعه والخروج منها ولو أحرم في فؤد مغبوب فإن لم

لو ضاق الوقت وهو بأرض مفسوبة أحرم ماشيا كهارب من حريقٍ ورَجَّحه الغزِّي بأن المنع الشرعي كالجسني وأئذه بتصريح القاضي به في ستر العورة وفيه نظرٌ والذي يَتَّبِعُه أنه لا تجوز له صلاحها صلاة شدة الخوف إما تَقَرَّرَ في مسألة الحج، وأنه يلزمه الترك حتى يخرج منها كما له تركها لتخليص ماله لو أخذ منه بل أولى ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى حيوانا مُحْتَرَمًا يقصده ظالم أي ولا يخشى منه قتالا أو نحوه أو يَفِرُّ لِرَمِّهِ تَخْلِيصُهُ.....

• فؤد: (لو ضاق الوقت إلخ) أي وقت الصلاة وتَوَهَّم بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا يسر توب حرير وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال: إن لم يكن عنده إلا ذلك التوب من الحرير وجب استمرار لبسه وامتنع الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحرير وجب عليه الاستمرار به في الصلاة وإن كان عنده غيره بما يجوز لبسه، فإن أمكنه نزع الحرير ولبس ما يجوز من غير أن يمضي زمن تبدو فيه عورته وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة، وإن لم يمكنه ذلك إلا مع مضي ذلك الزمن فيحتل وجوب الاستمرار إلى فراغ الصلاة ويحتل وجوب نزع الحرير والخروج منها، ولو أحرم في توب مفسوب، فإن لم يتمكن من غيره وجب نزع والاستمرار في الصلاة، وإن تمكن منه ومن نزع المفسوب ولبس غيره بلا زمن تبدو فيه العورة وجب ولا فيحتل وجوب النزع وقطع الصلاة فليحز سَم وقوله: فيحتل وجوب الاستمرار إلخ لعله هو الأقرب. • فؤد: (أحرم ماشيا) أي وجوبا وظاهرا أنه يفعلها بالإيماء في هذه الحالة ولا يكلف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر وفي سَم على المنهج قال الأذرعِي ويتبني وجوب الإعادة لتقصيره انتهى واعتمدَه م ر ا ه ع ش وعبارة سَم هنا قال في شرح الغياب، وإنما يتَّبِعُه أي ما قاله الأذرعِي إن كان خارجا غير تائب أو تائبا وقلنا: إنه مُرْتَبِكٌ في المفسية وإلا فالوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا إن خرج تائبا؛ لأن خوفه من الإنم كخوفه من السبع اه سَم. • فؤد: (لما تَقَرَّرَ إلخ) يتأمل سَم لعل وجه التأمل ما قدمه أيضا عن الإيماء من أن خوفه من الإنم كخوفه من السبع ولعل ملحظ الشارح أنه مُحَصَّلٌ للتوبة المتوقفة على الخروج. • فؤد: (يلزمه الترك) أي ترك الصلاة بالكليّة ولو تمددت. • فؤد: (بل أولى) أي الترك لتخليص ماله. • وفؤد: (ومن ثم) أي من أجل أولوية الترك لتخليص. • فؤد: (يقصده) لعل المراد يقصد إنلافه أخذا بما بعده. • فؤد: (مئة) أي من الظالم. • فؤد: (أو يفرق) عطف على قوله يقصده. • فؤد: (لزمه تخليصه إلخ) قد يتَّبِعُه هنا جواز صلاة شدة الخوف؛ لأنه خائف قوت ما هو حاصل إلا

يتمكن من غيره وجب نزع والاستمرار في الصلاة، وإن تمكن منه ومن نزع المفسوب ولبس غيره بلا زمن تبدو فيه العورة وجب ولا فيحتل وجوب النزع وقطع الصلاة فليحز. • فؤد: (أحرم ماشيا) قال في شرح الغياب قال يعني الأذرعِي وهذا إن صح فيتبني وجوب الإعادة لتقصيره اه. وإنما يتَّبِعُه إن كان خارجا غير تائب أو تائبا وقلنا إنه مُرْتَبِكٌ في المفسية وإلا فالوجه عدم القضاء، على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا إن خرج تائبا؛ لأن خوفه من الإنم كخوفه من السبع اه. • فؤد: (لما تَقَرَّرَ) يتأمل. • فؤد: (لزمه تخليصه وتأخيرها أو إنطالها) قد يتَّبِعُه هنا جواز صلاة شدة الخوف؛ لأنه خائف

وتأخيرها أو إبطالها إن كان فيها، أو مالا جاز ذلك وكرة له تركه. (ولو صلوا) صلاة شدة الخوف كما في أصله والروضة بدار الإسلام أو الحرب (لسواد ظنوه) ولو بإخبار عدل (عدواً فبان) أن لا عدو أو أن بينهم وبينه ما يمنع وصوله إليهم كخندق أو أن يقر بهم أي عرفاً حصناً يمكنهم التحصن به منه أي من غير أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو أنه عدو يجب قتاله لكونه ضعفهم أو شكوا في شيء من ذلك (فقصوا في الأظهر) لقدم الخوف في نفس الأمر أو الشك فيه. أما لو صلوا صلاة الخوف، فإن كانت كبطني نخل أو ذات الرقاع بالكيفية السابقة في المتن فلا قضاء؛ لأنهم لم يسقطوا فرضاً ولا غيروا ركناً، أو صلاة عسفان أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر.....

أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدّة الخوف فات التخليص فينتج ما ذكره راسم. فود: (وتأخيرها) أي إن كان قبل الإحرام بها. فود: (أو مالا) أي مختاراً يقصده ظالم أو يفرق. فود: (جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف، وفيه وقفة سم. فود: (صلاة شدة الخوف) إلى قوله: (وفي المجموع) في النهاية وإلى (الفضل) في المغني إلا قوله (كما في أصله) إلى المتن، وقول: (ولو بإخبار عدل).

فود: (سبي) (لسواد) كإبل وسجير (ظنوه عدواً) أو أكثر من ضعفنا منهج ونهاية ومغني. فود: (من غير أن يحاصروهم) أي المدّوع ش. فود: (أو أنه عدو يجب قتاله إلخ) قصيته أن العدو الذي يجب قتاله لا تصلّى له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع سم عبارة الحلبي وهذا يفيد أن صلاة شدة الخوف لا تجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة عسفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما في الأمن فليحرز. فود: (أو شكوا في شيء من ذلك) أي وقد صلّوها نهاية ومغني. فود: (من ذلك) أي من وجود العدو أو مانع الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا. فود: (أما لو صلوا إلخ) أي لسواد إلخ سم. فود: (في الكيفية السابقة إلخ) يتبني إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم يتو المفارقة للركعة الثانية ثم رأته في شرج الباب وشرج الروض سم ويأتي عن المغني والنهاية ما يوافقه. فود: (أو ذات الرقاع على رواية ابن عمر) أي وكذا الفرقة الثانية فيها على

قوت ما هو حاصل إلا أن يكون الفرض أنه لو فعلها كشدّة الخوف فات التخليص فينتج ما ذكره ر. فود: (جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وإن كان ذلك المال نحو ودعة أو مال يتيم تحت يده أو وقف وفيه وقفة. فود: (صلاة شدة الخوف) يتبني أن مثلها ما لا يجوز في الأمن من الأنواع السابقة ثم رأيت الآتي. فود: (أو أنه عدو يجب قتاله إلخ) قصيته أن العدو الذي يجب قتاله لا تصلّى له صلاة شدة الخوف وفيه نظر فليراجع. فود: (أما لو صلوا) أي لسواد إلخ. فود: (بالكيفية السابقة) يتبني إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذا لم يتو المفارقة للركعة الثانية ثم رأته في شرج الباب استشكل الإطلاق ثم بحث ما قلناه وحمل كلامهم عليه ثم ذكر أنه رأى التصريح به في المجموع ثم رأته في شرج الروض جزم بذلك والله أعلم.

قَضُوا، وفي المجموع وغيره لو بَانَ عَدُوا لَكِنْ نَبَيْتَ الصِّلَحَ أو التَّجَارَةَ فلا قَضَاء؛ لَأَنَّهُ هُنَا لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ فِي تَأْمِيلِهِ إِذْ لَا أَطْلَاعَ لَهُ عَلَى نَيْبِهِ.

(فصل في اللباس)

وَذَكَرَهُ هُنَا الْأَكْثَرُونَ اقْتِدَاءً بِالشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ وَجْهٌ مُنَاسِبٌ أَنَّهُ الْمُقَاتِلِينَ كَثِيرًا مَا يَحْتَاجُونَ لِلْبَسِ الْحَرِيرِ وَالنَّجَسِ لِلتَّبَرُّدِ وَالْقِتَالِ وَذَكَرَهُ جَمَعَ فِي الْعِيدِ وَهُوَ مُنَاسِبٌ أَيْضًا. (يَحْزَمُ عَلَى الرَّجُلِ) وَالْحُنْثَى (اسْتِعْمَالُ الْحَرِيرِ) وَلَوْ قَرَأَ أَوْ غَيْرَ مَنْشُوجٍ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي مِنْ اسْتِثْنَائِهِمْ خِيَطَ الشُّبْحَةُ وَلِبَقَةُ الدَّوَاةِ (بِفَرْشٍ) لِنَحْوِ جُلُوسِهِ أَوْ قِيَامِهِ لَا مَشْيِهِ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ؛

رَوَايَةٌ غَيْرُهُ أَيْ السَّابِقَةُ فِي الْمَثْنِ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. هُود: (عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ حُمَرَ) تَقَدَّمَ بَيَانُهَا هُنَاكَ عَنِ النَّهْيَةِ وَغَيْرِهِ رَاجِعُهُ. هُود: (قَضُوا) وَلَوْ ظَنَّ الْمَدُوَّ يَقْصِدُهُ فَبَانَ خِلَافُهُ فَلَا قَضَاءَ قَطْعًا كَمَا فِي الْمُهَذَّبِ مُغْنِي وَع. ش. هُود: (الصِّلَحُ أو التَّجَارَةُ) أَيْ أَوْ نَحْوَهُمَا وَلَوْ صَلَّى مَتَمَكَّنًا عَلَى الْأَرْضِ فَحَدَّثَ خَوْفٌ مُلْجِيٌّ لِرُكُوبِهِ رَكِبَ وَبَنَى، فَإِنْ لَمْ يُلْجِئْهُ بَلْ رَكِبَ احتياطًا أَعَادَ وَجُوبًا، فَإِنْ آمَنَ الْمُصَلِّي وَهُوَ رَاكِبٌ نَزَلَ حَالًا وَجُوبًا وَبَنَى إِنْ لَمْ يَسْتَذِيرْ فِي نَزْوِلِهِ الْقِبْلَةَ وَالْأَقْلَزَمُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَكُرِّهَ انْحِرَافُهُ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي نَزْوِلِهِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً وَلَا تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ، فَإِنْ أَخَّرَ الثَّرْوَلُ بَعْدَ الْأَمْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِتَرْكِهِ الرَّاجِبَ مُغْنِي وَأَسْنَى.

فصل في اللباس

هُود: (فِي اللَّبَاسِ) أَيْ فِي بَيَانِ تَغْيِيرِهِ وَجِلِّهِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَالِاسْتِضْبَاحِ بِالذُّهْنِ التَّجَسُّسِ، وَالتَّوْبَادُورِ أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّبَاسِ الْمَلْبُوسُ فَيَكُونُ مَصْدَرًا بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَقَالَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الْمُرَادُ بِهِ الْمَلَابِسُ بِمَعْنَى الْمُخَالِطِ سَوَاءً كَانَ بَلْبَسٌ أَوْ غَيْرُهُ فَاللَّبَاسُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ شَيْخُنَا.

هُود: (يَحْزَمُ عَلَى الرَّجُلِ الْخُ) أَيْ وَلَوْ ذِيًّا؛ لِأَنَّهُ مُحَاطَبٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُمْنَعُ مِنْ لُبْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ حُكْمًا فِيهِ وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ ش. عبارة شَيْخُنَا وَهَذِهِ الْحُرْمَةُ مِنَ الْكِبَائِرِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ وَنُقِلَ عَنِ الشُّرَامِلْسِيِّ أَوْ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الشَّارِحِ فِي الزَّوَاجِرِ. هُود: (وَالْحُنْثَى) أَيْ الْمَشْكِلُ نَهَايَةٌ وَمُغْنِي. هُود: (وَلَوْ قَرَأَ) إِلَى قَوْلِهِ إِجْمَاعًا فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لَا مَشْيِهِ إِلَى الْمَثْنِ. هُود: (وَلَوْ قَرَأَ) وَسَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ، وَأَمَّا الْإِزْنَمُ فَهُوَ مَا حَلَّ عَنِ الدَّوْدِ بَعْدَ مَوْتِهِ دَاخِلُهُ، وَالْحَرِيرُ يَعْطُمُهُمَا خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ مِنْ أَنَّهُ أَسَمٌ لِمَا مَاتَتْ فِيهِ الدَّوْدَةُ وَحُلَّ عَنْهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُبَيَّنٌ لِقَوْلِهِ لَا أَعْمَ مِنْهُ شَيْخُنَا. هُود: (لِنَحْوِ جُلُوسِهِ الْخُ) أَيْ كَالِاسْتِثْنَاءِ إِلَيْهِ وَتَوَسُّيِهِ إِيصَابَ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ تَوَسُّدُهُ وَافْتِرَاشُهُ وَالتَّوَسُّمُ عَلَيْهِ لِلرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ مُطْلَقًا فَلْيَقْلُدْهُ مَنْ ابْتَلَى بِذَلِكَ كُزْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُ أَنَّ عِنْدَنَا وَجْهًا بِجَوَازِ مَا ذَكَرَ وَالتَّقْلِيدُ بِهِ أَوَّلَى مِنَ التَّقْلِيدِ لِأَبِي حَنِيفَةَ. هُود: (لَا مَشْيِهِ الْخُ) فِي التَّفْسِيرِ مِنْهُ شَيْءٌ بَصْرِيٌّ وَلَعَلَّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مَقْطُوفٌ عَلَى نَحْوِ

فصل في اللباس

هُود: (لَا مَشْيِهِ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ) أَقُولُ قِيَاسُ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ نَامُوسِيَةٍ مَثَلًا مَفْتُوحَةٍ

بلا استعمال الذي أفتى به ابن عبد السلام ما إذا كان على صورة مُحَرَّمَةٍ، وقَضِيَّةُ قول الأذرعِي إنما لم يكفِ المُهْلَهْلُ المفروش على نجس؛ لأنه أَعْلَظُ لوجوب اجتناب قلبيه أيضًا بخلاف الحرير اهـ إن من الحرير من خلايه لا يُؤَثِّرُ ويتغيَّرُ حملهُ على مُشَابَهة قدر لا يُعَدُّ عُرفًا مُستعملًا له لِمَزِيدِ قَلْبِهِ، والتدَثُّرُ بِحريرٍ اسْتَتَرَ بِثَوْبٍ إن خِيطَ عليه فيما يَظْهَرُ، وظاهرُ كلامهم أنه لا فرق في حُرْمَةِ التدَثُّرِ بِغَيْرِ المُسْتَتِرِ بين ما قَرَّبَ منه وما بَعُدَ

سواء اتَّخَذَهُ الْخُ مِنْ أَنْ فِي هَذَا اتِّخَاذًا وَهُوَ حَرَامٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ هُنَا أَغْنَى فِي الْجُلُوسِ عَلَيْهَا بِحَائِلٍ عَلَى الْقَوْلِ بِحُرْمَةِ الْإِتِّخَاذِ لِأَخْصَاصِهَا بِصُورَةٍ مُحَرَّمَةٍ وَأَنَّ الْجُلُوسَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ مِنْهَا وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِتِّخَاذُ يَحْرُمُهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ مُطْلَقًا لَا بِحَائِلٍ وَلَا بِدُونِهِ بَأَن لَمْ يَزِدْ عَلَى وَضْعِهِ فِي صُنْدُوقِهِ فَتَحْرِيمُهُ فِيمَا إِذَا جَلَسَ عَلَيْهِ بِحَائِلٍ أَوَّلَى وَكَانَ يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ بَأَن جِلَّ الْجُلُوسِ لَا يُنَافِي التَّحْرِيمَ مِنْ حَيْثُ الْإِتِّخَاذُ سَم وَقَوْلُهُ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ الْخُ يَأْتِي عَنِ الْكُرْدِيِّ مَا فِيهِ وَتَخْلُصُ النَّهْيَةُ بِمَا نَصَّهُ فَلَوْ حُجِّلَ هَذَا أَنِّي مَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى مَنْ اتَّخَذَهُ لِيَلْبَسَهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا اتَّخَذَهُ لِمُجَرَّدِ الْقِيَّةِ لَمْ يَنْبَغِدْ اهـ وَارْتَضَى بِهِ شَيْخُنَا وَقَالَ ع ش وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ تَقْيِيدُ جَوَازِ الْإِتِّخَاذِ بِمَا إِذَا قَصَدَ إِلْبَاسَهُ لِمَنْ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ وَالْأَحَرَمُ اهـ . قُود: (اتَّخَاذُ الْحَرِيرِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ أَمَّا اتَّخَاذُ أَثَوَابِ الْحَرِيرِ بَلَا لَيْسَ قَافَتَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ حَرَامٌ انْتَهَتْ سَم . قُود: (عَلَى صُورَةٍ مُحَرَّمَةٍ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ نَحْوَ لَبْسِهِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهِ بِلَا حَائِلٍ سَم وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ عَلَى صُورَةٍ مُحَرَّمَةٍ أَيْ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ كَانَ اتَّخَذَ عَلَى هَيْئَةٍ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِاسْتِرِّ الْجِدَارِ بِهَا مَثَلًا وَالْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ حَيْثُ مَقِيسٌ ظَاهِرٌ فَانْدَفَعَ مَا لِسَم هُنَا مِنْ أَنَّهُ حَمَلُ كَلَامِ التَّحْقِيقِ عَلَى غَيْرِ مَا قُلْتُمْ ثُمَّ اعْتَرَضَهُ حَتَّى قَالَ إِنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ اهـ . قُود: (وَالْتَدَثُّرُ) إِلَى قَوْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْمَعْنَى . قُود: (وَالْتَدَثُّرُ) مَقْطُوفٌ عَلَى الْجُلُوسِ شَارِحٌ اهـ سَم . قُود: (بِحَرِيرٍ اسْتَتَرَ بِثَوْبٍ الْخُ) عِبَارَةُ شَيْخُنَا وَكَالْتَدَثُّرِ بِهِ أَيْ التَّدَنِّي بِهِ إِلَّا إِنْ خِيطَ عَلَيْهِ ظَهَارَةٌ وَيَطَانَةٌ مِنْ غَيْرِ الْحَرِيرِ اهـ وَيَأْتِي عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ . قُود: (وَالظَّاهِرُ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخُ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِذْ تَسْمِيَةُ مَا ذَكَرْ تَدَثُّرًا مَمْنُوعٌ نَعَمْ تَغْلِيْقُهَا فِي

اسْتِعْمَالًا لَا اتِّخَاذًا . قُود: (وَمَحَلُّ حُرْمَةِ اتِّخَاذِ الْحَرِيرِ الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ هُنَا أَغْنَى فِي الْجُلُوسِ عَلَيْهِ بِحَائِلٍ عَلَى الْقَوْلِ بِحُرْمَةِ الْإِتِّخَاذِ لِأَخْصَاصِهَا بِصُورَةٍ مُحَرَّمَةٍ، وَأَنَّ الْجُلُوسَ عَلَيْهِ بِحَائِلٍ لَيْسَ مِنَ الصُّورَةِ الْمُحَرَّمَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِتِّخَاذُ يَحْرُمُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ مُطْلَقًا لَا بِحَائِلٍ وَلَا بِدُونِهِ بَأَن لَمْ يَزِدْ عَلَى وَضْعِهِ فِي صُنْدُوقِهِ فَتَحْرِيمُهُ فِيمَا إِذَا جَلَسَ عَلَيْهِ بِحَائِلٍ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمَوْضُوعِ فِي الصُّنْدُوقِ لَكِنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ الْمُحَرَّمَ مَعَ الْجُلُوسِ بِحَائِلٍ هُوَ الْإِتِّخَاذُ لَا مُجَرَّدُ الْجُلُوسِ قَلْبًا مَلْ . قُود: (وَمَحَلُّ حُرْمَةِ اتِّخَاذِ الْخُ) كَانَ يُمَكِّنُ التَّخْلُصَ بَأَن جِلَّ الْجُلُوسِ لَا يُنَافِي التَّحْرِيمَ مِنْ حَيْثُ الْإِتِّخَاذُ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ، وَأَمَّا اتَّخَاذُ أَثَوَابِ الْحَرِيرِ بَلَا لَيْسَ قَافَتَى ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ حَرَامٌ . قُود: (وَالْتَدَثُّرُ) مَقْطُوفٌ عَلَى الْجُلُوسِ ش .

لأنه لم يفارقه له حالاً لا يُقدُّ مُستَعْمِلاً له عرفاً (وغيره) من سائر وجوه الاستعمال إلا ما استثنى مما يأتي بعضه إجماعاً في اللبس وكأنهم لم يعتدوا بمن جوزه إغاطة للكفَّار لشدوده كالوجه القائل بجُلِّ القُر وهو ما يخرج منه الدود حياً فيكمدُّ لونه ولا يُقصَد للزينة وللخبر الصحيح أنه حرام على ذكرٍ أمته عليه السلام وللنهي عن لبسه والجلوس عليه رواه البخاري ولأن فيه خنثوة لا تليق بشهامة الرجال ويجلُّ الجلوس على حرير فَرَش عليه ثوب أو غيره ولو رقيقاً أو مهلهلاً ما لم يمس الحرير من خلاله سواء اتَّخذه لذلك أم لا، ومحلُّ حرمة اتِّخاذ الحرير

جلوسه فيميد جواز فرشه للمشي ويَحْتَمِلُ أنه عُطِفَ على فرش أو استعمال الحرير كما هو ظاهر صنيع النهاية فلا إشكال ومن ثم قال الزبيدي وخرَجَ بالمشي فرشه للمشي فيحرم اهـ. ة فود: (لا منبه عليه إلخ) أقول قياس ذلك بالأولى أنه لو ادخل يده تحت ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزاً من داخلها فشرِب منه ثم ادخل يده فوضعه تحتها لم يحرم؛ لأن إدخال اليد تحتها لإخراج الكوز ثم لوضعه، ثم إخراجها إن لم يتقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه بخلاف إِمَّا أجاب به م ر على الفور مع موافقته على جل المشي عليه فليَتَأَمَّلْ سم على خج اهـ ش. ة فود: (لمفازته حالاً) قد يقتضي حرمة التردد عليه وجرَمَ به شيخنا وفي التبجيري عن الإطفيحي أن الأقرب عدم حرمة اهـ. ة فود: (من سائر وجوه الاستعمال) أي كالاستناد إليه من غير حائل بخلاف ما لو كان بحائل ولو من غير خياطة، وأما لبس ما طهارته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير كالفاووق فلا يجوز إلا إن خيطا عليه وكذلك الثغطي بما طهارته وبطائنه غير حرير وفي وسطه حرير فلا يجوز إلا إن خيطا عليه؛ لأن اللبس والثغطي أشدُّ مُلابسةً للبذن من الجلوس عليه والاستناد إليه والجلوس تحته كالجلوس تحته سحابة أو خيمة أو ناموسية من حرير شيخنا. ة فود: (إجماعاً في اللبس) أي لبس الرجل، وأما في لبس الخنثى فاحتياطاً مُعْنًى. ة فود: (وهو ما يخرج منه إلخ) أي غالباً أي والآ فقد يُصنع مما مات فيه الدود. ة فود: (فيكمدُّ إلخ) الأولى الواو عبارة المُعْنًى وهو ما قَطَعَتْهُ الدودة وخرجت منه حية وهو كمد اللوز اهـ.

ة فود: (وللخبر إلخ) عُطِفَ على قوله إجماعاً. ة فود: (خنثوة) أي ثعوبة وليونة. ة فود: (بشهوة الرجال) أي بقوتهم شيخنا. ة فود: (ويجل) إلى قوله أو مهلهلاً في المُعْنًى وإلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله وقضية قول الأذرعى إلى والتدثر. ة فود: (فرش عليه ثوب إلخ) أي، وإن لم يتصل به بشئ خياطة نهايةً وشيخنا. ة فود: (هلى حرير إلخ) أي ولو حصيراً من حرير م ر اهـ سم. ة فود: (لذلك إلخ) أي للجلوس عليه. ة فود: (ومحلُّ حرمة اتِّخاذ الحرير إلخ) جواب عما ورد على قوله

وأخرج كوزاً من داخلها فشرِب منه ثم ادخل يده فوضعه تحتها لم يحرم؛ لأن إدخال اليد تحتها لإخراج الكوز ثم لوضعه ثم لإخراجها إن لم يتقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه، بخلاف إِمَّا أجاب به م ر على الفور مع موافقته على جل المشي فليَتَأَمَّلْ. ة فود: (ويجل الجلوس على حرير) أي ولو حصيراً من حرير م ر. ة فود: (ومحلُّ حرمة اتِّخاذ الحرير إلخ) جواب عما ورد على قوله قبله ويجل الجلوس إلخ من أن في هذا اتِّخاذاً وهو حرام، وقوله على صورة مُحَرَّمَةٍ كأنه يريد نَعُوْ لبسه والجلوس عليه بلا حائل

كَأَن كَانَ مُعَلَّقًا بِسَقْفٍ وَهُوَ جَالِسٌ تَحْتَهُ كَالْبُشْخَانَةِ وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ جَالِسٌ تَحْتَ حَرِيرٍ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جِلِّ الْجُلُوسِ تَحْتَ سَقْفٍ ذَهَبَ بِمَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ بِأَنَّ الْعُرْفَ يُمَدُّ هُنَا مُسْتَعْمِلًا لِلْحَرِيرِ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ لِيُقَابِلَ الْجَالِسِ تَحْتَهُ مِنْ نَحْوِ غُبَارِ السَّقْفِ فَالْحَقُّ بِالْمُسْتَعْمِلِ لَهُ فِي بَدَنِهِ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ (وَيَجِلُّ لِلْمَرْأَةِ لِبُسُهَا) إِجْمَاعًا (وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْفِتْرَاشِهَا) لِإِهْأَةِ لِلشَّرَفِ بِخِلَافِ اللَّبْسِ فَإِنَّهُ يُزَيِّنُهَا وَعَلَيْهِ يَحْرُمُ تَذَنُّبُهَا بِهِ بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ

السَّقْفِ مُنْتَبِعٌ لِأَمْرِ آخَرَ وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ أَفْرَادٍ تَزَيِّنُهُ بِالْحَرِيرِ الْمَمْنُوعِ كَمَا سَيَأْتِي مَا لَمْ يُقَيَّدَ بِالْحَاجَةِ كَمَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ هَذَا وَلَوْ أَخَذَ الشَّارِحُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ بِفَرْشٍ أَوْ غَيْرِهِ الْمُؤَدِّينَ بِأَنَّ كُلَّ مَا يُعَدُّ اسْتِعْمَالًا عُرْفًا يَحْرُمُ لَكَأَنَّهُ أَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُعْنَى وَالتَّهْلُوكَةِ تَفْسِيرَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ بِقَوْلِهِمَا مِنْ وَجْهِهِ الْإِسْتِعْمَالِ كَلْبِيهِ وَالتَّذَنُّبِ بِهِ وَأَتَّخِذَهُ سِتْرًا وَفِيهِ تَضَرُّعٌ مَا بِمَا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَخْذِ بِضَرْبٍ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ قَرِيبٌ إِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ الْخُ) عِبَارَةٌ شَوْ وَلَوْ رُفِعَتْ سَحَابَةٌ مِنْ حَرِيرٍ حُرْمُ الْجُلُوسِ تَحْتَهَا حَيْثُ كَانَتْ قَرْيَةً بِحَيْثُ يُعَدُّ مُسْتَعْمِلًا أَوْ مُتَتَبِعًا بِهَا، وَلَوْ جُعِلَ مِمَّا يَلِي الْجَالِسَ قُوتٌ مِنْ كَتَانٍ مَثَلًا مُتَّصِلٌ بِهَا أَيْ بِأَنَّ جُعِلَ بَطَانَةٌ لَهَا لَمْ يَنْتَفِعْ ذَلِكَ حُرْمَةُ الْجُلُوسِ تَحْتَهَا كَمَا لَوْ كَانَ ظَاهِرُ اللَّحَافِ حَرِيرًا فَتَقَطَّ بِطَانَتِهِ الَّتِي هِيَ مِنْ كَتَانٍ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمِلٌ لِلْحَرِيرِ وَلَوْ رُفِعَتْ السَّحَابَةُ جِدًّا بِحَيْثُ صَارَتْ فِي الْعُلُوِّ كَالسَّقُوفِ لَمْ يَحْرُمِ الْجُلُوسُ تَحْتَهَا كَمَا لَا يَحْرُمُ السَّقْفُ الْمُذْهَبُ، وَإِنْ حُرِّمَ فَعَلَهُ مُطْلَقًا وَاسْتِدْرَاجًا إِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ، وَحَيْثُ حُرْمُ الْجُلُوسِ تَحْتَ السَّحَابَةِ فَصَارَ ظِلُّهَا غَيْرَ مُحَاطٍ لَهَا بَلْ فِي جَانِبِ آخَرَ حُرْمُ الْجُلُوسِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمِلٌ لَهَا كَمَا لَوْ تَبَخَّرَ بِمَنْخَرَةٍ الذَّهَبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَوِيَ عَلَيْهَا كَذَا أَجَابَ مَنْ رُبِعَ السُّؤَالِ عَنْهُ وَالْمُبَاحَتِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اهْ وَقَوْلُهُ وَلَوْ جُعِلَ الْخُ مَحَلُّ وَقْفَةٍ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ كَانَ ظَاهِرًا لِلْحَافِ الْخُ هَذَا الْقِيَاسُ فِيهِ مَا لَا يَخْفَى، فَإِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (إِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ عُرْفًا الْخُ) هَذَا التَّقْيِيدُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حُكْمِ الْجُلُوسِ تَحْتَهَا أَمَّا أَصْلُ تَغْلِيْقِهَا وَالتَّنْزِيهِ بِهَا فَحَرَامٌ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْرَادٍ تَزَيِّنُ الْيُبُوتَ وَمَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّزْيِينِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحُكْمِ الْجُلُوسِ تَحْتَهَا حَيْثُ حُرْمَ بِقِيْدِهِ الْآتِي الَّذِي أَفَادَهُ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَأَنَّ الْحُرْمَةَ إِنَّمَا هِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرِّجَالِ فَتَأَمَّلْهُ بِضَرْبٍ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ فِي الْجُلُوسِ تَحْتَ الْحَرِيرِ.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ يُقْصَدُ الْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْبُشْخَانَةَ الْقَرْيَةَ يَحْرُمُ الْجُلُوسُ تَحْتَهَا، وَإِنْ قَصَدَ بِهَا مَنَعُ نَزُولِ الْغُبَارِ وَقَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَيْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سِتْرِ السَّقْفِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ السَّقْفَ قَدْ يُقْصَدُ بِالْجُلُوسِ تَحْتَهُ مَنَعُ نَحْوِ الشَّمْسِ قِيْعَدُ اسْتِعْمَالًا لَهُ إِذَا قُرُبَ مِنْهُ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَوْ مَا يُوَافِقُ إِطْلَاقَ الشَّارِحِ الظَّاهِرِ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ قُرْبِ السَّقْفِ الْمُذْهَبِ وَبُعْدِهِ. □ فَوَدَّ: (سَيُ) (وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ الْفِتْرَاشِهَا) وَالثَّانِي يَجِلُّ وَسَيَأْتِي تَرْجِيْعُهُ نِهَآةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْأَصَحِّ الْمَذْكُورِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ) قَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الْمُسَقْفَ يُقْصَدُ بِالْجُلُوسِ تَحْتَهُ مَنَعُ نَحْوِ الشَّمْسِ قِيْعَدُ اسْتِعْمَالًا

افتراشه على وجه دون التدثر به ويحرم على الكل ستر سقف أو باب أو جدار غير الكعبة قيل
ويُلحق بها قبره ﷺ به أي

• فود: (على وجه) هذا كالصريح في أن عندنا وجهًا بجواز افتراش الحرير للرجل والجلوس عليه بلا حائل فليراجع ثم رأيت في المغني ما نصه وقيل يجوز الجلوس عليه ويروى الحديث المتقدم اهـ.

• فود: (ويحرم) إلى قوله أي لغير حاجة في النهاية والمغني إلا قوله قيل. • فود: (على الكل) أي كل من الرجل والمرأة. • فود: (ستر سقف أو باب إلخ) أي كما يقع في أيام الزينة والفرح نعم إن أكثرهم الحاكيم على الزينة المحرمة فلا حرمة عليهم لمذبرهم ويحرم التفرج عليها بخلاف المرور لحاجة شيخنا زادع ش وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزينا بالحرير الخالص مع كونهم لو زينوا بغيره أو بما أكثره من القطن مثلاً لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك اهـ. • فود: (أو جدار إلخ) والمنهج وفاقاً لمر أن مثل ستر الجدران بالحرير لباسه للدواب؛ لأنه منحصر زينة وليست كصبي ومجنون يظهر الغرض في إلباسه والإنصاف به سم على المنهج ومثل ذلك إلباسها الحلبي لما علل به ع ش. • فود: (غير الكعبة) أنهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق لتحو الملتزم بحيث يصير سترها أو بزقها مسدولاً على ظهره؛ لأن ذلك لا يعد استئمالاً وأنه لا يمتنع جعل ستارة الصفعة من البيت حريراً وأنه يمتنع جعل خيمة من حرير، وإن كانت على خشب مركب تحتها م ر اه سم عبارة ع ش.

(فرغ): هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها لتحو الدعاء لا يمتد جواز ذلك؛ لأنه ليس استئمالاً وهو دخول لحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فليحرم سم على المنهج وقوله وهو دخول لحاجة قد تمتع الحاجة فيما ذكر ويقال بالحرمة؛ لأن الدعاء ليس خاصاً بدخوله تحت سترها ويترق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه أذعية بخصوصها، وقوله فيه نظر إلخ الظاهر الجواز قياساً على جواز الدخول بينه وبين الجدار اهـ ع ش. • فود: (قيل وملحق إلخ) اعتمدته النهاية والمغني عبارتهما: ويجل لبس الكتان والقطن والصوف ونحوه، وإن غلت أثمانها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء والصلحاء أي محل دفنهم بالثياب أي غير الحرير، ويحرم تزيينها بالحرير والصوف، نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيماً لها والأوجه جواز ستر قبره ﷺ وسائر الأنبياء به كما جزم به الأشمونى في بسطه جزياً على العادة

له إذا قرب منه. • فود: (ستر سقف أو باب أو جدار) هل مثلها الدواب أو لا كما الفرق. • فود: (غير الكعبة) أنهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها، وأنه لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق لتحو الملتزم بحيث يصير سترها أو بزقها مسدولاً على ظهره؛ لأن ذلك لا يعد استئمالاً وأنه لا يمتنع جعل ستارة الصفعة من البيت حريراً وأنه يمتنع جعل خيمة من حرير، وإن كانت على خشب مركب تحتها م ر. • فود: (قيل ويُلحق بها قبره ﷺ) الأوجه جواز ستر قبره ﷺ وسائر الأنبياء به كما جزم به الأشمونى في بسطه جزياً على العادة المستمرة من غير

لغير حاجة فيما يظهر أخذًا من تعبيرهم بالتزيين وقد يشكّل بما يأتي في كيس الدراهم ونحوه إلا أن يفروق بأن الخيلاء هنا أعظم منها ثم (و) الأصح (أن للولي) الأب وغيره (إلباسه) كحلي الذهب وغيره (الصبي) ما لم يبلغ والمجنون إذ لا شهامة لهما تُنافي تلك الخثونة نعم لا خلاف في جواز ذلك يوم العيد؛ لأنه يوم زينة (قلت الأصح جل الفيراشها) إمّا (وبه قطع

المُسْتَمِرّة من غير تكبير اهـ وقولهما نعم يجوز ستر الكعبة به إلخ أي إن خلا عن التقيد شئنا عبارة شرح بافضل أما تزين الكعبة بالذهب والفضة فحرام كما يشير إليه كلامهم اهـ . فود: (أي لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب . اهـ أن ستر نوايب الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحريز جائز كالتكفين بل أولى بخلاف نوايب الصالحين من الذكور البالغين العقلاء، فإنه يحرم سترها بالحريز ثم وقع منه م ر الميل لحزمة ستر قبور النساء أي ونحوها بالحريز ووافق على جواز تغطية محارة المرأة سم على المنهج اهـ ش . فود: (به) أي بالحريز والجائر متعلق بستر سقف إلخ . فود: (أي لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر سم . فود: (وقد يشكّل) أي حزمة ستر سقف إلخ . فود: (بما يأتي في كيس الدراهم إلخ) قد يقال كيس الدراهم لا يكون إلا محلّ حاجة والمتوقّف على فقد الغير إنما هو الضرورة وكفى هذا في الفرق سم . فود: (هنا) أي في ستر نحو الجدار . فود: (ثم) أي في كيس الدراهم سم .

فود (سئ): (وإن للولي إلخ) أي ممن له ولاية التأديب فيشمل الأم والأخ الكبير مثلاً فيجوز لهما إلباسه الحريز فيما يظهر ع ش . فود: (الأب) إلى قول المتن قلت في النهاية والمغني . فود (سئ): (إلباسه الصبي) اعتمد م ر أن ما يجوز للمرأة يجوز للصبي والمجنون فيجوز إلباس كل منهما ثلاً من ذهب حيث لا إشراف عادة سم على المنهج اهـ ش وشئنا . فود: (كحلي الذهب إلخ) المراد بالعلمي ما يترزى به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي إلباس الصبي ذلك؛ لأنه ليس من الحلي، وأما الحياصة المعروفة فيتبيّ حلّ إلباسها له؛ لأنها مما يترزى به النساء ومما يدلّ على جوازها للنساء قوله م ر السابق والخيط الذي يفقد عليه المنطقة وهو التي يسمونها الحياصة ع ش . فود: (والمجنون) وترك إلباسهما ما ذكر أي من الحريز والحلي ولو يوم عيد أولى كما قاله الشيخ عز الدين في الصبي وقال لا فرق بين الذكر والأنثى وفي الحلبي أن إلباس الصبي والصبيّة الحريز مكروه بجزيم وفي قوله والصبيّة وقفة فليراجع . فود (سئ): (جل افتراشها) أي كلبسه سواء في ذلك الخلية وغيرها نهاية ومثني عبارة شئنا أي

تكبير شرح م ر . فود: (أي لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر . فود: (وقد يشكّل بما يأتي في كيس الدراهم) ونحوه قد يقال كيس الدراهم لا يكون إلا محلّ حاجة والمتوقّف على نقد الغير إنما هو الضرورة وكفى هذا في الفرق . فود: (بأن الخيلاء هنا) أي في ستر السقف إلخ أعظم منها ثم أي في كيس الدراهم .

العراقيون وغيرهم والله أعلم) لثُمُومِ الخَيْرِ الصحيح أَنَّهُ جِلٌّ لِإِنَاثٍ أُمْتِهٍ وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَلْعُوَ لَا يَسْتَه؛ لَأَنَّهُ لَا يُقَدُّ اسْتِعْمَالاً لَهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طُولِ بَقَائِهِ عَلَى مَا عَلَا عَلَيْهِ مِنْهَا وَعَدَمِهِ وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ وَفِيهِ مَا فِيهِ (وَيَجِلُّ لِلرَّجُلِ لُبْسُهُ) فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ أَنْوَاعِ الاسْتِعْمَالِ (لِلضَّرُورَةِ كَحَرِّ وَتَرْدٍ مُهْلِكَيْنِ) أَوْ خَشْيِ مِنْهُمَا ضَرْراً يُبَيِّحُ التَّيْتُمَ وَالْحَقَّ بِهِ جَمِيعُ الْأَلَمِ الشَّدِيدِ؛ لَأَنَّهُ أَوَّلَى مِنْ نَحْوِ الْجَرْبِ الْآتِي (أَوْ فُجَاعَةٍ) بِضَمٍّ فَفَتْحٌ وَالْمَدُّ، وَبَفَتْحٍ فَشُكُونٌ وَهِيَ الْبَفْتَةُ (حَرْبٍ) جَائِزٌ (وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) وَلَا أَمَكْنَهُ طَلَبُ غَيْرِهِ بِقَوْمٍ مَقَامَهُ لِلضَّرُورَةِ وَصَحَّحَ فِي الْكِفَايَةِ قَوْلَ جَمْعٍ بِجَوَزِ الْقَبَاءِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَصْلُحُ لِلْقِتَالِ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ إِرَاهَاباً لَهُمْ كَتَحْلِيَةِ السَّيْفِ وَهَذَا غَيْرُ الشَّاذِّ الَّذِي مَرَّ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذَلِكَ يَكْتَفِي بِمُجَرَّدِ

وَسَائِرِ أَوْجُهِ الاسْتِعْمَالِ كَالْتَدَنِّ بِهِ وَالْجُلُوسِ تَحْتَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمَحَلُّ جِلِّ أَفْتِرَاشِيهِنَّ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ مُزَكَّشاً بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ خَرَجَ بِأَفْتِرَاشِيهَا اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ اللَّبْسِ وَالْفَرَشِ فَلَا يَجِلُّ وَأَمَّا مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ النِّسَاءِ مِنْ اتِّخَاذِ غِطَاءِ الْحَرِيرِ لِمِمَامَةِ زَوْجِهَا أَوْ تَغَطِّيٍّ بِهِ شَيْئاً مِنْ أَمْتِيَّتِهَا الْمُسَمَّى الْآنَ بِالْبُقْعَةِ فَلَا اقْرُبُ الْجَوَازُ فِيهَا أَوْ قَوْلُهُ خَرَجَ إِلَى قَوْلِهِ، وَأَمَّا الْخُفُّ مَحَلُّ تَأْمِيلٍ. □ فَوَدَّ: (وَأُطْلِقَ بِمَعْضَمِ الْخُفِّ) وَافَقَهُ شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ وَيَخْرُجُ عَلَى الرَّجُلِ التَّوَمُّ فِي نَامُوسِيَةِ الْحَرِيرِ وَلَوْ مَعَ الْمَرْأَةِ وَكَذَلِكَ دُخُولُهُ فِي الْقَرْبِ الْحَرِيرِ الَّذِي تَلْبَسُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلَا عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ دُخُولٍ فَلَا يَخْرُجُ أَوْ وَلَعَلَّ مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْحَاجَةِ أَوْجَهُ. □ فَوَدَّ: (فَضْلاً) إِلَى قَوْلِهِ إِنِّي تَأَذَّيْتُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَالْحَقُّ بِهِ إِلَى الْمُنَى وَقَوْلُهُ وَهَذَا إِلَى الْمُنَى. □ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ جَمْعُ الْخُفِّ) إِنْ كَانَ مُرَادُهُمْ مَا يَخْصُلُ بِهِ مَشَقَّةٌ لَا تُخْتَمَلُ عَادَةً فَهِيَ وَجِبَةٌ لَا مَعْدِلَ عَنْهُ لِمَسْأَلَةِ الْقَمَلِ الْآتِيَةِ بِضَرْبِي أَقُولُ وَضَفُّ الْأَلَمِ بِالشَّدِيدِ كَالصَّرِيحِ فِي إِرَادَةِ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فُجَاعَةٍ حَرْبٍ الْخُفِّ) الظَّاهِرُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْفُجَاعَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ إِذَا احتَاجَ إِلَى الْقِتَالِ بِاخْتِيَارِهِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ جَازَ لَهُ لُبْسُهُ سَمَّ وَيَأْتِي عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مَا يُفِيدُهُ. □ فَوَدَّ: (يَقُومُ الْخُفُّ) تَنَازَعٌ فِيهِ الْغَيْرَانِ. □ فَوَدَّ: (وَصَحَّحَ فِي الْكِفَايَةِ قَوْلَ جَمْعٍ بِجَوَزِ الْخُفِّ) وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الْجَوَازِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مُغْنَى وَنِهَايَةٌ. □ فَوَدَّ: (يَجُوزُ الْقَبَاءُ الْخُفُّ) إِنِّي مِنَ الْحَرِيرِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ) إِنِّي غَيْرِ الْحَرِيرِ. □ فَوَدَّ: (الَّذِي مَرَّ) إِنِّي فِي شَرْحٍ وَغَيْرِهِ.

□ فَوَدَّ فِي (سُيِّ): (أَوْ فُجَاعَةٍ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ) قَالَ فِي التَّثْبِيهِ وَيَجُوزُ لِلْمُحَارِبِ لُبْسُ الدِّيَابِجِ الثَّخِينِ الَّذِي لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي دَفْعِ السَّلَاحِ وَلُبْسِ الْمَسْجُوجِ بِالذَّهَبِ إِذَا فَاجَأَتْهُ الْحَرْبُ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَوْ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ قَوْلُهُ إِذَا فَاجَأَتْهُ الْحَرْبُ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ شَرْطٌ فِي الْمَسْجُوجِ بِالذَّهَبِ وَهَلْ هُوَ شَرْطٌ فِي الدِّيَابِجِ الثَّخِينِ قِيلَ نَعَمْ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ وَشُرْطُ فِيهِ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ إِلَى آخِرِ مَا أُطَالَ بِهِ أَوْ وَلَعَلَّ الْأَوْجَهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْمُفَاجَأَةِ فِي الْمَسْجُوجِ بِالذَّهَبِ أَيْضاً، بَلِ الشَّرْطُ أَنَّ لَا يَجِدْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فَيَجُوزُ لُبْسُهُ حَيْثُ يَجِدُ، وَإِنْ تَسَبَّبَ فِي الْخُرُوجِ لِلْحَرْبِ وَلَمْ تُفَاجِئْهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى، وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَلَا أَمَكْنَهُ طَلَبُ غَيْرِهِ

الإغاطة وإن لم يكن إرهاب ولا صلاحية للقتال (وللحاجة) كسُتْرِ العورة ولو في الخلوة (كجرب وجبة) وقد آذاه لبس غيره أي تأذت لا يُحتمل عادة فيما يظهر، ولم يحتج هنا لمبيح التيمم؛ لأنه رخصة فسومخ فيه أكثر، وكذا إن لم يؤذِه غيره لكنّه يُزيلها كما هو ظاهر

• قول (سني): (وللحاجة) والأوجه أن من الحاجة أن يجد غيره لكنه ضعيف عن حملِه لِتَحْوِ ضَعْفِهِ أَوْ ضَعْفِ مَرْكُوبِهِ شَرْحُ الْمُبَابِ اهـ سم . • قوله: (كسُتْرِ العورة إلخ) أي إذا لم يجد غيرَ الحرير وكذا ستر ما زاد عليها عند الخروج للناس نهايةً ومغني عبارة سم أي بأن فقد سائرَ غيره أي يلبس به فيما يظهر قال في شرح المُبَابِ وأقنَى أبو سُكَيْلٍ بآته لو احتاج إليه لِتَحْوِ التَّعْمِيمِ عند الخروج لِتَحْوِ جَمَاعَةٍ أَوْ شِرَاءٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَلَوْ خَرَجَ بِدُونِهِ سَقَطَتْ مُرُوءَتُهُ جازَ له الخروجُ به لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ انْتَهَى زَادَ عَشْرَ، فَإِنْ خَرَجَ مُتَزَيِّدًا مُقْتَصِرًا عَلَى ذَلِكَ نُظِرَ، فَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الْاِقْتِدَاءَ بِالسَّلَفِ وَتَرَكَ الْاِلْتِفَاتِ إِلَى مَا يُزِرِّي بِالْمَنْصِبِ لَمْ تَسْقُطْ بِذَلِكَ مُرُوءَتُهُ بَلْ يَكُونُ فَاعِلًا لِأَفْضَلِ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ بَلْ فَعَلَ ذَلِكَ انْخِلَاعًا وَتَهَاوُنًا بِالْمُرُوءَةِ سَقَطَتْ مُرُوءَتُهُ كَذَا فِي التَّائِيْدِيِّ بِإِسْطٍ مِنْ هَذَا سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَمِنْ ذَلِكَ يُؤْخَذُ أَنَّ لُبْسَ الْفَقِيهِ الْقَادِرِ عَلَى التَّجَمُّلِ بِالثِّيَابِ الَّتِي جَرَتْ بِهَا عَادَةُ أَثْنَالِهِ ثِيَابًا دُونَهَا فِي الصِّفَةِ وَالْهَيْئَةِ إِنْ كَانَ لِيَهْضُمَ النَّفْسَ وَالْاِقْتِدَاءَ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِينَ لَمْ يُجْلُ بِمُرُوءَتِهِ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ أَخْلُ بِهَا وَمِنْهُ مَا لَوْ تَرَكَ ذَلِكَ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ وَأَنَّهُ لَا يَزِيدُ مَقَامَهُ عِنْدَ النَّاسِ بِاللُّبْسِ وَلَا يَنْقُصُ بَعْدِيَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مُجْلًا لِمَنَافَاتِهِ مَنْصِبِ الْفُقَهَاءِ فَكَانَتْ اسْتِهْزَاءُ بِنَفْسِ الْفَقِيهِ اهـ . • قوله: (لكنّه يُزيلها) لَعَلَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ فِي يُزِيلُهَا لِلضَّرُورَةِ سَمِ أَيِ الْجَلَةِ الشَّامِلَةِ لِكُلِّ مِنَ الْجَرْبِ وَالْحِكَةِ.

يَقُومُ مَقَامَهُ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّيْدَ بِالْفُجَاءَةِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بَلْ إِذَا احتاجَ لِلْخُرُوجِ إِلَى الْقِتَالِ بِاخْتِيَارِهِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ جازَ له لُبْسُهُ، وَفِي الْمُبَابِ لَا إِنْ كَانَ لِلضَّرُورَةِ أَوْ حَاجَةٍ كَفَجَاءَةِ قِتَالٍ، وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ، وَكَذَا مَا هُوَ جُتُّ فِيهِ كَدِيحِاجِ صَفِيحٍ، وَإِنْ لَمْ تُفَاجِئْهُ الْحَرْبُ اهـ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ ثُمَّ قَالَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ مِنَ الْحَاجَةِ أَنْ يَجِدَ غَيْرَهُ كَالدَّرْعِ لَكِنِّه ضَعِيفٌ عَنْ حَمْلِهِ لِتَحْوِ ضَعْفِهِ أَوْ ضَعْفِ مَرْكُوبِهِ، وَقَوْلُهُ كَدِيحِاجِ إلخ قَالَ فِي شَرْحِهِ لَا يَبْقَى غَيْرُهُ وَقَائِتُهُ فِي دَفْعِ السَّلَاحِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ تُفَاجِئْهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنْ أَرَادَ بِهِ جَلَهُ مَعَ تَيَسُّرٍ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ كَانَ مَاشِيًا فِيهِ عَلَى الضَّعِيفِ الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَإِنْ أَرَادَ جَلَهُ وَقَتَ الْحَرْبِ، وَإِنْ تَسَبَّبَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ كَانَ مُعْتَمَدًا ثُمَّ قَالَ وَكَالدَّرْعِ الْمُسْرُوجَةِ بِذِهِبٍ فَإِنَّهَا لَا تَجُلُ فِي الْحَرْبِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا اتِّفَاقًا كَمَا قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ . • قوله: (كسُتْرِ العورة) أي بأن فقد سائرَ غيره أي يلبس به فيما يظهر، وقد يَتَوَهَّمُ مِنَ التَّغْيِيرِ هُنَا بِالْحَاجَةِ وَفِيمَا قَبْلَهُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا فَقْدُ غَيْرِهِ وَهُوَ خَطَأٌ وَالْأَلَزَمُ جَوَازُ لُبْسِهِ مُطْلَقًا وَذَلِكَ مُبْطِلٌ لِلْحُكْمِ بِتَخْرِيجه . • قوله: (كسُتْرِ العورة ولو في الخلوة) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَأَقْنَى أَبُو سُكَيْلٍ بآته لو احتاج إليه لِتَحْوِ التَّعْمِيمِ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَاحتاجَ لِلتَّعْمِيمِ بِهِ مَثَلًا عِنْدَ الْخُرُوجِ لِتَحْوِ جَمَاعَةٍ أَوْ شِرَاءٍ وَلَوْ خَرَجَ بِدُونِهِ سَقَطَتْ مُرُوءَتُهُ جازَ له الخروجُ به لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ حَبِيتُهُ اهـ . • قوله: (لكنّه يُزيلها) لَعَلَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ فِي يُزِيلُهَا لِلضَّرُورَةِ.

كالتداوي بالنجاسة، بل لو قيل إن تخفيفه لأليها كإزاليها لم يبعد وكون الحكمة غير الجرب الذي أفاده المطفّ صحيح وقوله في مجموعيه وغيره كالصّحاح أنها هو يحمل على اتحاد أصل المادّة دون صورتيها وكيفيها.

(ودفع قمل) لا يُحتمل أذاه عادة وإن لم يكثر حتى يصير كالداء المُتوقّف على الدوائ خلافاً لبعضهم ولو في الحضرة في الكل، خلافاً لما أطال به الأذرعِي وذلك لِخَبَرِ الصّحِيحَيْنِ (أَنَّهُ عليه السلام أرخص لِقَبْدِ الرّحمن بن عوف والزّبير في لبس الحرير لحكمة كانت بهما) وفي غزاة يستب القمل، ورواية مُسلم أَن الأوّل كان في السّفر لا يَخْصُصُ، ويُؤخَذُ من قوله للحاجة أَنه متى وجد مُغتنيا عنه من دوائ أو لباس لم يجز له لبسه كالتداوي بالنجاسة واعتمده جمع ونازع فيه شارح بأن جنس الحرير ممّا أبيع لغير ذلك فكان أخفّ ويؤدّ بأن الضرورة المبيحة للحرير لا يتأتّى مثلها في النجاسة حتى يُباح لأجلها فقدم إباحتها لغير التداوي إنّما هو لقدم تأتيا فيها لا لكونها أغلظ على أن لبس نجس العين يجوز لَمّا جاز له الحرير فهما مُستويان فيها (وللقتال)

• فؤد: (بل لو قيل إلخ) هو الوجه ويتّبعي أن المراد تخفيف له وقع سم. • فؤد: (وتكون الحكمة غير الجرب إلخ) أي والحكمة بكسر الحاء الجرب اليابس نهاية ومغني فيكون الجرب أعم كزدي ولا يخفى أنه لا يذفع الإشكال. • فؤد: (دون صورتها إلخ) أي صورة مادّة الحكمة والجرب ويختل صورة الحكمة مع صورة الجرب.

• فؤد (سبي): (ودفع قمل) أي وللحاجة في دفع قمل؛ لأنه لا يقبل بالخاصة نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر لا يقبل إلخ في المختار قمل رأسه من باب طرب وعليه فيقرأ ما هنا بفتح المثناة التحتية وفتح الميم ويكون المغني لا يقبل من لبسه اه. • فؤد: (في الكل) كذا في النهاية والمغني ولعل المراد بذلك قول المصنّف للضرورة إلخ وقوله وللحاجة إلخ كما هو صريح شرح بافضل. • فؤد: (أن الأول) أي الإزاحاص لحكمة (لا يُخَصّص) أي الإزاحاص بالسفر. • فؤد: (ويؤخذ) إلى المتن في النهاية قوله: (ويؤخذ من قوله للحاجة إلخ) في الأخذ نظراً لتحقق الحاجة مع وجود المغني، وإن كان المأخوذ هو المتّجه سم. • فؤد: (لم يجز له إلخ) مُتَمَدّع ش. • فؤد: (ونازع فيه شارح بأن جنس الحرير إلخ) اعتمده المغني. • فؤد: (على أن لبس نجس العين إلخ) أي أما المُتَنَجّس فلا يتوقّف جلّه على ضرورة كما يأتي ع ش. • فؤد: (فيها) أي في الإباحة أو في الضرورة المبيحة.

• فؤد (سبي): (وللقتال إلخ) قال في التّبيه: ويجوز للمُحارب لبس الديباج الثخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا فاجأته الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن التقيّ في شرحه قوله إذا فاجأته الحرب إلخ شرط في المنسوج بالذهب فقط اه ولعلّ الأوجه عدم اشتراطها فيه أيضاً بل الشرط أن لا يجد ما يقوم مقامه فيجوز لبسه حيثيذ، وإن تسبّب في الخروج للحرب ولم

• فؤد: (بل لو قيل إلخ) هو الوجه ويتّبعي أن المراد تخفيف له وقع. • فؤد: (ويؤخذ من قوله للحاجة إلخ) في الأخذ نظراً لتحقق الحاجة مع وجود المغني، وإن كان المأخوذ هو المتّجه.

كدياج لا يقوم غيره مقامه) في دفع السلاح كحاجة دفع القمل بل أولى قيل هذه مفهومة من قوله أو فجأة حرب بالأولى أو داخلية فيها اه وليس كذلك فإن تلك في خصوص الفجأة وعموم الحرير وهذه في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يُغْنِ أحدهما عن الآخر. (ويحرم الموكب من إبريسم) أي حرير بأي أنوعه كان وأصله ما حلّ عن الدود بعد موته داخله (وغيره إن زاد وزن الإبريسم ويجلّ عكسه) تغليبا لحكم الأكثر ولو ظلّا كما في الأنوار وصح عن ابن

نُفَاجِته وهو ظاهر ما نقله الشارح في شرح قول المُبَاب وكذا ما هو جُتّة فيه كدياج صفيق، وإن لم نُفَاجِته الحرب اه بما نصّه كالذرع المنسوج بذهب، فإنّها لا تجلّ في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامها اتفاقا كما قاله في المجموع انتهى سم.

• قول (سني): (كدياج إلخ) بكسر الدال وفتحها فارسيّ معرّب مأخوذ من التذبيج هو التثني أو التزيين أصله ديباء بالهاء. • قوله: (مقامه) بفتح الميم؛ لأنه من الثلاثي يقال قام هذا مقام ذاك بالفتح وأقمته مقامه بالضمّ نهاية ومغني قال ع ش قوله بكسر الدال وفتحها والكسر أفصح اه وقال الرشيد في قوله م ر مأخوذ من التذبيج لا يناسب كونه معرّبا إذ المعرّب لفظ استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وهذا الأخذ يقتضي أنه عربيّ فتأمل اه ولعل وجه التأمل أن قوله م ر أصله ديباء إلخ يلحقه بالعربيّ ويندفع الإشكال. • قوله: (قبل هذه مفهومة إلخ) جرى عليه المغني. • قوله: (بالأولى) أي، فإنه إذا جاز لمجرد المحاربة فلأن يجوز للقتال بطريق الأولى مغني. • قوله: (فإن تلك إلخ) مجرد هذا لا يمنع فهم إحداهما من الأخرى فتأمل. • وقوله: (وهذه في خصوص نوع منه إلخ) فيه نظر؛ لأن كاف كدياج تدخل بقية أنواع الحرير وما المانع أن يقال تلك في الاحتياج إليه لمجرد الستر أو أعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرار سم وقوله: لأن كاف كدياج إلخ فيه نظر ظاهر وقوله فلا تكرار فيه أن الأعم يُغْنِي عن الأخص. • قوله: (فلم يُغْنِ أحدهما إلخ) أنا عدم إغناء الفجأة عن القتال فواضح؛ لأنها أخص منه، وأما عدم إغناء الحرير عن الدياج فمحل تأمل؛ لأن الأخص مندرج في الأعم فلو اقتصر في التعليل على الأولى كان أولى ثم رأيت في النهاية قال وأعاد هذه المسألة لئلا يتوهم أن الجواز فيما مرّ مخصوص بحالة الفجأة فقط دون الاستمرار اه وهو حسن لو لا تغييره بالإعادة بصريّ.

• قول (سني): (من إبريسم) هو بكسر الهَمْزة والراء ويُفتحهما وبكسر الهَمْزة وفتح الراء الحرير وهو فارسيّ معرّب مغني أي فيه ثلاث لغات شيعنا. • قوله: (أي حرير) إلى قوله ولو شك في النهاية والمغني. • قوله: (أي حرير بأي إلخ) تفسير بالأعم وأشار به إلى أن المراد هنا الأعم لا خصوص الإبريسم شيعنا. • قوله: (من الدود) أي عن بيته على حذف المضاف ففسير داخله لهذا المعذوف. • قول (سني): (ويجلّ عكسه) وهو مركّب نقص فيه الإبريسم عن غيره كالخز سداه حرير ولحمته

• قوله: (فإن تلك في خصوص إلخ) مجرد هذا لا يمنع فهم إحداهما من الأخرى فتأمل. • وقوله: (وهذه في خصوص نوع منه إلخ) فيه نظر؛ لأن كاف كدياج تدخل بقية أنواع الحرير، وما المانع أن يقال تلك في الاحتياج إليه لمجرد الستر أو أعم وهذه في الاحتياج إليه لدفع السلاح فلا تكرار.

عَنَّا (إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصَمَّتِ) أَيِ الْخَالِصِ مِنَ الْحَرِيرِ، وَأَمَّا الْعَلَمُ أَيِ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَاللَّامُ وَهُوَ الطَّرَازُ وَشَدَى الثَّوْبِ فَلَا بَأْسَ (وَكَذَا إِنْ اسْتَوَى) وَزَنَا وَلَوْ ظَنًّا (فِي الْأَصْح) إِذْ لَا يُسَمَّى ثَوْبَ حَرِيرٍ وَلَا عِبْرَةً بِالظُّهُورِ مُطْلَقًا خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ، وَلَوْ شَكَّ فِي الْإِسْتِوَاءِ فَالْأَصْلُ الْجُلُّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِبَعْضِ نُسَخِ الْأَنْوَارِ وَصَرِيحِ كَلَامِ الْإِمَامِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ النَّظَرِ لِلظَّنِّ فِي الْأَوَّلِينَ عَلَى مَا فِيهِ وَعَدَمِ النَّظَرِ إِلَيْهِ فِي مُعَامَلَةٍ مِنْ أَكْثَرِ مَا لَهُ حَرَامٌ بِأَنَّ هُنَا قَرِيبَةً شَرْعِيَّةً دَالَّةً عَلَى الْجَمَلِ وَهِيَ الْبِدْ فَلَمْ يُؤَثِّرِ الظَّنُّ مَعَهَا بَلْ وَلَا الْيَقِينُ إِذَا لَمْ تُعْرَفْ عَيْنُ الْحَرَامِ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَيُظْهَرُ مِنْهُ اجْتِهَادُهُ مَعَ تَيَسُّرِ سُؤَالِ خَبِيرَيْنِ وَلَوْ عَدَلِي رَوَايَةً عَنِ الْأَكْثَرِ

صَوَفَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَ: (إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) قَدْ يُقَالُ: صَرِيحُ قَوْلِهِ: (إِنَّمَا الْإِنْسُ) وَإِطْلَاقُ قَوْلِهِ: (وَسَدَى الثَّوْبِ) يَفْتَضِيَانِ جُلَّ الْمَرْكَبِ وَلَوْ كَانَ حَرِيرُهُ أَكْثَرَ فَلَيَتَأَمَّلُ بِصُرِّي. □ فَوُدَ: (الْمُصَمَّتِ) هُوَ بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الصَّادِ وَقَتَحُ الْمِيمِ وَبِالْمُتَّاعَةِ مِنْ قَوْلِهِ أَصَمَّتْهُ أَهْ قَامُوسٌ بِالْمُعْنَى ع ش. □ فَوُدَ: (وَأَمَّا الْعَلَمُ الْإِنْسُ) عِبْرَةٌ لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى قَامَا الْإِنْسُ بِالْفَاءِ وَلَعَلَّ الرِّوَايَةَ مُخْتَلِفَةً. □ فَوُدَ: (وَلَا جَبْرَةَ الْإِنْسُ) عِبْرَةٌ لِلنَّهَآيَةِ وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِنَا وَزَنَا أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِيُظْهِرَ الْحَرِيرَ فِي الْمَرْكَبِ مَعَ قِلَّةِ وَزْنِهِ أَوْ مُسَاوَاتِهِ لِغَيْرِهِ خِلَافًا لِلْفَقَّالِ وَلَوْ تَقَطَّى بِلِحَافٍ حَرِيرٍ وَغَشَاهُ بِغَيْرِهِ أَتَجَهَّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ خَاطَ الْفِشَاءِ عَلَيْهِ جَازٌ لِكُونِهِ كَحَشْوِ الْجَبَّةِ وَالْأَفْلَاحِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِنَّ خَاطَ الْإِنْسِ أَيُّ مِنْ أَعْلَى وَأَسْفَلَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ لِكُونِهِ كَحَشْوِ الْإِنْسِ أَه. □ فَوُدَ: (خِلَافًا لِجَمْعِ) أَيُّ فَيَجُوزُ لُبْسُ الْأَطَالِسَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهَا أَنَّ الْحَرِيرَ فِيهَا أَكْثَرَ شَيْخَنَا. □ فَوُدَ: (لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ) عِبْرَةٌ لِلْمُعْنَى خِلَافًا لِلْفَقَّالِ فِي قَوْلِهِ إِنَّ ظَهَرَ الْحَرِيرُ فِي الْمَرْكَبِ حَرَمٌ وَإِنْ قَلَّ وَزْنُهُ، وَإِنْ اسْتَرَّ لَمْ يَحْرَمْ وَإِنْ كَثُرَ وَزْنُهُ أَه. □ فَوُدَ: (فِي الْإِسْتِوَاءِ) أَيُّ وَزْيَادَةِ الْحَرِيرِ سَم. □ فَوُدَ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْإِنْسُ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى حَيْثُ قَالَا وَلَوْ شَكَّ فِي كَثْرَةِ الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ أَوْ اسْتِوَاءِهِمَا حَرَمٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ أَه زَادَ الْأَوَّلُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ تَحْرِيمِ الْمُضَبِّ إِذَا شَكَّ فِي كِبَرِ الضَّبَّةِ بِالْعَمَلِ بِالْأَصْلِ فِيهِمَا إِذَا الْأَصْلُ جُلُّ اسْتِعْمَالِ الْإِنَاءِ قَبْلَ تَضْيِيبِهِ وَالْأَصْلُ تَحْرِيمُ الْحَرِيرِ لِغَيْرِ الْمَرَاةِ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْأَصْلُ تَحْرِيمُ الْحَرِيرِ الْإِنْسُ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ فِي الْمَحْرَمَةِ الْمُطْرُوزَةِ بِالْإِبْرَةِ حَرَمٌ اسْتِعْمَالُهَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَه. □ فَوُدَ: (وَيُفَرَّقُ الْإِنْسُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ جُلُّ مَا يَأْخُذُهُ مِنْ مَالٍ مِنْ أَكْثَرِ مَا لَهُ حَرَامٌ وَإِنْ ظَنَّ حُرْمَةَ ذَلِكَ الْمَاخُوذِ بِعَيْنِهِ وَالْأَلَمْ يَخْتَجِ لِلْفَرْقِ وَقَدْ يُنْتَعِ الْجُلُّ حَيْثُئِذٍ سَم وَهُوَ الظَّاهِرُ. □ فَوُدَ: (وَيُظْهَرُ مِنْهُ اجْتِهَادُهُ الْإِنْسُ) فِيهِ نَظَرٌ سَم. □ فَوُدَ: (مَعَ تَيَسُّرِ سُؤَالِ الْإِنْسُ) مَقْهُومُهُ جَوَازُ الْاجْتِهَادِ مَعَ التَّعْسُرِ وَعَلَيْهِ فَمَا ضَابِطُ التَّيَسُّرِ وَالتَّعْسُرِ يَتَّبِعِي أَنْ يُحَرَّرَ بِصُرِّي. □ فَوُدَ: (هَنْ الْأَكْثَرِ) □ فَوُدَ: (وَلَوْ شَكَّ فِي الْإِسْتِوَاءِ) أَيُّ وَزْيَادَةِ الْحَرِيرِ. □ فَوُدَ: (فَالْأَصْلُ الْجُلُّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْإِنْسُ) وَعَلَى هَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُضَبِّ شَكَّ فِي كِبَرِ ضَبَّتِهِ بِالْعَمَلِ بِالْأَصْلِ فِيهِمَا إِذَا الْأَصْلُ جُلُّ اسْتِعْمَالِ الْإِنَاءِ قَبْلَ تَضْيِيبِهِ وَتَحْرِيمُ الْحَرِيرِ لِغَيْرِ الْمَرَاةِ ش م ر. □ فَوُدَ: (وَيُفَرَّقُ الْإِنْسُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ جُلُّ مَا يَأْخُذُهُ مِنْ مَالٍ مِنْ أَكْثَرِ مَا لَهُ حَرَامٌ، وَإِنْ ظَنَّ حُرْمَةَ ذَلِكَ الْمَاخُوذِ بِعَيْنِهِ وَالْأَلَمْ يَخْتَجِ لِلْفَرْقِ وَقَدْ يُنْتَعِ الْجُلُّ حَيْثُئِذٍ. □ فَوُدَ: (وَيُظْهَرُ مِنْهُ اجْتِهَادُهُ الْإِنْسُ) فِيهِ نَظَرٌ لِمُخَالَفَتِهِ قَوْلَ الْجَوْنِيِّ.

وَقَضِيَةُ الْمَثْنِ أَنَّ صُورَةَ الْعَكْسِ لَا خِلَافَ فِيهَا أَيُّ يُعْتَدُّ بِهِ فَلَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ وَإِنْ قَالَ الْجَوْنِيُّ الْمَذْهَبُ تَحْرِيمُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِخِلَافِ الْمُسْتَوِيِّ الْأُولَى اجْتِنَابُهُ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِ (وَيَجْعَلُ مَا طُرُنَ أَوْ رُقِعَ بِحَرِيرٍ خَالِصٍ وَهُوَ أَعْنَى الطَّرَازِ مَا يُرْكَبُ عَلَى الْكُمَيْنِ مَثَلًا لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةً أَيُّ مُعْتَدِلَةً لِحَبَرِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ الْحَرِيرِ.....

مُتَعَلِّقٌ بِسُؤَالِ خَبِيرَيْنِ. هـ فُود: (فَلَا يُكْرَهُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي. هـ فُود: (تَحْرِيمُهُ) أَيِ الْعَكْسِ. هـ فُود: (بِخِلَافِ الْمُسْتَوِيِّ الْخُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ فَلَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ وَيَجْعَلُ مَا طُرُنَ أَوْ رُقِعَ بِحَرِيرٍ الْخُ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْمُطَرِّزِ وَالْمَنْسُوجِ بِالْقَصَبِ وَالظَّاهِرِ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُطَرِّزِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ مَا كَانَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا جَدًّا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُمْ فِي الْمُطَرِّزِ بِهِمَا، وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِحُكْمِهِ بِخُصُوصِهِ فَلْيُرَاجَعْ، ثُمَّ حُرْمَةُ الْمُطَرِّزِ أَوْ الْمُحَطَّطِ بِالْقَصَبِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفِضَّةِ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَحْصُلُ بِالتَّارِ بِلَا شَكٍّ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ فَيَنْبَغِي تَخْرِيجُهُ عَلَى اخْتِلَافِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَلْبُوسِ الْمُؤَمَّهِ هَلْ يَجْرِي فِيهِ تَفْصِيلُ الْأَوَانِي أَوْ يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ الْأَصَقُّ بِالْبَدَنِ مِنَ الْأَوَانِي جَرَى فِي الزَّكَاةِ مِنْ شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى الْأَوَّلِ وَكَذَا فِي التُّخْفَةِ كَمَا سَيَأْتِي وَجَرَى جَمْعُ مِنْهُمْ ابْنُ عَتِيْقٍ وَابْنُ زَيْدٍ عَلَى الثَّانِي، فَإِنَّهُ أَقْبَى فِي تَوْبِ خُطَطٍ بِذَهَبٍ لَا يَخْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِحُرْمَتِهِ بَضْرِيٍّ وَقَوْلُهُ فِي الْمُطَرِّزِ وَالْمَنْسُوجِ وَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْمَنْسُوجِ. هـ فُود: (أَوْ رُقِعَ الْخُ) هَذَا إِذَا كَانَ لِزِينَةٍ أَمَّا لَوْ كَانَ لِحَاجَةٍ فَلَوْ أُلْحِقَ بِالتَّطْرِيفِ لَمْ يَنْعُدْ سَمٌّ وَيَأْتِي عَنْ عِشِّ خِلَافُهُ. هـ فُود: (أَهْنَى الطَّرَازِ الْخُ) عِبَارَةٌ لِلنَّهْيِ وَغَيْرِهِ وَالتَّطْرِيزُ جَعْلُ الطَّرَازِ الَّذِي هُوَ حَرِيرٌ خَالِصٌ مُرَكَّبًا عَلَى الثَّوْبِ أَهْ قَالَ عِشٌّ وَمِنْهُ مَا اعْتَبَدَ الْآنَ مِنْ جَعْلِ قِطْعِ الْحَرِيرِ عَلَى نَحْوِ الثَّوْبِ أَهْ. هـ فُود: (مَا يُرْكَبُ الْخُ) أَيُّ مَا يُسَبَّحُ خَارِجًا عَنِ الْمَلْبُوسِ ثُمَّ وَضِعَ عَلَيْهِ وَخِيطَ بِالْإِبْرَةِ كَالشَّرِيطِ بِجَيْرِمِيٍّ. هـ فُود: (لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ) أَيُّ فِي شَرْحِ وَيَجْعَلُ عَكْسُهُ. هـ فُود: (أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعِ الْخُ) أَيُّ عَرْضًا، وَإِنْ زَادَ طَوْلُهُ انْتَهَى زِيَادَتُهُ وَفِي سَمِّ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ قَدَرُ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ طَوْلًا وَعَرْضًا فَقَطُّ بَأَنْ لَا يَزِيدَ طَوْلُ الطَّرَازِ عَلَى طَوْلِ الْأَرْبَعِ وَعَرْضُهُ عَلَى عَرْضِهَا أَهْ لَكِنَّ الْحَاصِلَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ تَحْرُمُ زِيَادَتُهُ فِي الْعَرْضِ عَلَى الْأَرْبَعِ أَصَابِعِ وَلَا يَقْبَلُ بِقَدْرِ فِي الطَّوْلِ عِشٌّ وَاعْتَمَدَ الْقَلْبِيُّ وَالْحَلْبِيُّ وَكَذَا شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ، وَأَمَّا الْمُطَرِّزُ وَالْمُرْقَعُ فَكَالْمَنْسُوجِ لِكَيْتَه

هـ فُود: (أَوْ رُقِعَ) هَذَا إِذَا كَانَ لِزِينَةٍ أَمَّا لَوْ كَانَ لِحَاجَةٍ فَلَوْ أُلْحِقَ بِالتَّطْرِيفِ لَمْ يَنْعُدْ.

هـ فُود: (قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مَضْمُومَةٌ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ كَخَبَرِ مُسْلِمٍ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمُرَادَ قَدَرُ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ طَوْلًا وَعَرْضًا فَقَطُّ بَأَنْ لَا يَزِيدَ طَوْلُ الطَّرَازِ عَلَى طَوْلِ الْأَرْبَعِ وَلَا عَرْضُهُ عَلَى عَرْضِهَا وَيُؤَيِّدُ إِرَادَةَ ذَلِكَ مَا فِي الْخَادِمِ عَنْ حِكَايَةِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضِ الْمَشَائِخِ أَنَّ الْمُرَادَ أَصَابِعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ أَطْوَلُ مِنْ غَيْرِهَا أَهْ فَلَوْلَا أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَا لَمَا كَانَ لَا غَيْبَارَ طَوْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا مَعْنَى وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَقْبَلُ الطَّوْلُ بِقَدْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَيُّ فِي التَّطْرِيزِ لَا فِي التَّرْقِيعِ م ر. هـ فُود: (أَيُّ مُعْتَدِلَةٍ) فَإِنْ زَادَ عَلَى قَدْرِهَا امْتَنَعَ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ

إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع قال الحلبي والجويني: ويشترط أن لا يزيد مجموع الطرازين على أربع أصابع وخالفهما صاحب الكافي فقال لو كان في طرفي العمامة علم كل واحد أربع أصابع احتمل وجهين والأصح الجواز لانفصالهما وحكم الكمين حكم طرفي العمامة اهـ. وعبرة الروضة والمجموع كالخبر مُحْتَمِلَةٌ لِكُلِّ من المقاتلتين لِكُنْهَما إلى الثاني أقرب فالشرط أن لا يزيد المجموع على ثمانية أصابع وإن زاد على طرازين وما اقتضاه قول

يَتَقَيَّدُ كُلُّ مِنْهُمَا بِكَوْنِهِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ عَرَضًا وَإِنْ زَادَ طَوْلًا وَاعْتَمَدَ الشَّيْئِيُّ فِي جِلِّ الْمُرْقَعِ أَنْ لَا يَزِيدَ طَوْلًا أَيْضًا عَلَى أَرْبَعَةِ أَصَابِعَ وَيَتَقَيَّدُ كُلُّ مِنْهُمَا أَيْضًا بِكَوْنِهِ لَا يَزِيدُ فِي الْوِزْنِ نَعَمْ لَا يَخْرُجَانِ فِي حَالَةِ الشَّكِّ فِي كَثَرَتِهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مِنْهُمَا الْجِلُّ اهـ.

• فؤد: (إلا موضع إصبعين، إلخ) عبارة النهاية والمغني «إلا موضع إصبع أو إصبعين». • فؤد: (قال الحلبي إلخ) عبارة المغني ولو كثرت محالهما أي الطراز والرفع بحيث يزيد الحرير على غيره حرّم وإلا فلا خلافا لما نقله الزركشي عن الحلبي من أنه لا يزيد على طرازين على كُمّ وكل طراز لا يزيد على إصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع اهـ زاد النهاية ومقرئ بيته وبين المنسوج بأن الحرير هنا متميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرمت الزيادة على الأربع أصابع، وإن لم يزد وزن الحرير اهـ قال ع ش قال بعضهم ويؤخذ من كلام الشارح م ر جل لئس القواويق القطيفة؛ لأنها كالرفع المتلاصقة أقول وهو ممنوع؛ لأن هذه إنما تفصل على هذه الكيفية التي يفعلونها ليتوصل بها إلى الهيئة التي يعدونها زينة فيما بينهم بحسب العادة وليس كالرفع التي الأصل فيها أن تتخذ لإصلاح القوب وهذا هو الوجه اهـ. • فؤد: (وخالفهما صاحب الكافي إلخ) الظاهر أن مراد صاحب الكافي بانفصالهما عدم اتصال أحدهما بالآخر ردًا للمقابل القابل بعدم الجواز نظرًا إلى أن المجموع أكثر من أربع أصابع فليأتمل بقصري. • فؤد: (كل واحد) أي من العلمين اللذين في الطرازين. • فؤد: (لانفصالهما) أي العلمين. • فؤد: (وحكم الكمين حكم طرفي العمامة إلخ) وفي الإيعاب عن الجواهر يجوز أن يجعل في كل طرف من طرفي العمامة قدر أربع أصابع من الحرير انتهى والظاهر أنه يجري في الحضاية المفروقة التي تركب في طرف العمامة من الحرير، فإن كان عرضها أربع أصابع حلت وإلا فلا كردي على بأفضل. • فؤد: (من المقاتلتين) أي مقالة الحلبي والجويني ومقالة صاحب الكافي.

• فؤد: (لكنها) أي عبارة الرّوض والمجموع. • فؤد: (فالشرط أن لا يزيد المجموع إلخ) تقدّم عن النهاية والمغني خلافه وفي الكردني على بأفضل ما حاصله اعتمد الشارح في شروح بأفضل والإرشاد مقالة الحلبي وفي الثعفة أن لا يزيد المجموع إلخ وفي الإيعاب أنه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقتين ويجوز في كل أن يكون أربع أصابع واعتمد شيخ الإسلام والخطيب والجمال الزملي أنه إذا تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرّم وإلا فلا اهـ. • فؤد: (وما اقتضاه إلخ) في

على وزن القوب فليس كالنسيج؛ لأنه للزينة م ر. • فؤد: (لانفصالهما) لعل الضمير للطرازين أو ما فيهما ثم رأيت ما ذكره.

الكافي لانفصاليهما أَنَّ عَلَمِي الإمامة طرازان مُنفصلان عنها يُجفَلان عليها وأنهما حلالان كطرازَي الكُتُبِ غيرَ بعيد، وأما اغْتِفَارُ التَّعَدُّدِ فِي التَّطَرُّعِ وَالتَّرْقِيعِ مُطْلَقًا بِشَرَطِ أَنْ لَا يَزِيدَ كُلُّ عَلَى أَرْبَعٍ وَلَا الْمَجْمُوعُ عَلَى وَزْنِ الثَّوْبِ فَبَعِيدٌ مُخَالِفٌ لِكُلِّ مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ وَالرَّوَضَةُ وَالْمَجْمُوعُ، وَكَذَا قَوْلُ الْجَبَلِيِّ وَغَيْرِهِ يَجُوزُ كُلُّ مِنْهُمَا وَإِنْ تَعَدَّدَا مَا لَمْ يَزِدْ وَزْنُ الْحَرِيرِ عَلَى غَيْرِهِ، وَأَفْتَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ إِمَامِيَّةٍ فِي طَرَفَيْهَا حَرِيرٌ قَدْرُ شِبْرِ إِلَّا أَنَّ بَيْنَ كُلِّ قَدْرِ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مِنْهَا فَرَقٌ قَلَمٌ مِنْ كَثَانٍ أَوْ قُطْنٍ. قَالَ الْغَزَّيُّ: وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى اعْتِبَارِ الْعَادَةِ فِيهِ اهـ فَالْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ التَّطَرُّعِ وَإِنَّمَا تَقْيُّدُ بِالْأَرْبَعِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ

دَعَاؤُ الْإِفْتِضَاءِ نَظَرٌ بَلِ الظَّاهِرُ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْبَصَرِيِّ. هـ فَوُدَّ: (وَأَمَّا اغْتِفَارُ التَّعَدُّدِ الْخ) اغْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالتَّهْلُوتِيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا. هـ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَنَّى زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ أَمْ لَا وَزَادَ الْمَجْمُوعُ مِنْهُمَا عَلَى ثَمَانِيَةِ أَصَابِعٍ أَمْ لَا. هـ فَوُدَّ: (بِشَرَطِ أَنْ لَا يَزِيدَ كُلُّ عَلَى أَرْبَعٍ) أَيِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَ كُلِّ طَرَاظَيْنِ أَيْ وَرَقَتَيْنِ.

(فَرَعُ): تَقَطَّعَ بَعْضُ أَجْزَاءِ الثَّوْبِ فَرَقِيَتْ يَتَّبَعِي اعْتِبَارُ الْوَزْنِ سَم.

هـ فَوُدَّ: (فَبَعِيدُ الْخ) خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالتَّهْلُوتِيِّ وَالْمُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ) أَيِ الْحَلِيمِيِّ وَالْجَوَازِيِّ وَصَاحِبِ الْكَافِي. هـ فَوُدَّ: (وَكَذَا) أَيِ بَعِيدٌ. هـ فَوُدَّ: (الْجَبَلِيُّ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَقَالَةٍ الْجَبَلِيِّ وَمَا تَبَلَّهَا حَتَّى أَفْرَدَتْ عَنْهَا بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا عَيْنُهَا، لَا يُقَالُ الْفَرْقُ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ أَنْ لَا يَزِيدَ كُلُّ عَلَى أَرْبَعِ أَصَابِعٍ، لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا مُرَادًا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَصْرُحْ بِهِ فِيمَا يَنْظُرُ إِذْ لَا تَسْمَعُ الْمُخَالَفَةَ فِي ذَلِكَ مَعَ تَضَرُّعِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصَرِي. هـ فَوُدَّ: (كُلُّ مِنْهُمَا) أَيِ مِنَ الطَّرَازِ وَالرُّقْعَةِ.

هـ فَوُدَّ: (طَرَفَيْهَا الْخ) أَيِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا كُرْدِي. هـ فَوُدَّ: (وَأَفْتَى) إِلَى قَوْلِهِ، وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمُغْنِي. هـ فَوُدَّ: (إِلَّا أَنْ بَيْنَ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْلُوتِيِّ وَالْمُغْنِي وَفَرَقَ بَيْنَ كُلِّ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ بِمِقْدَارِ قَلَمٍ الْخ. هـ فَوُدَّ: (فَرْقُ قَلَمٍ) أَيِ مِقْدَارُهُ كُرْدِي. هـ فَوُدَّ: (قَالَ الْغَزَّيُّ وَهَذَا الْخ) عِبَارَةُ التَّهْلُوتِيِّ قَالَ الشَّيْخُ فِيهِ وَفَقَّةٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ تَبَعَّتِ الْعَادَةُ فِي الْعَمَائِمِ فَوُجِدَتْ كَذَلِكَ انْتَهَى وَقَدْ يُنْظَرُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا إِذَا مَا فِي الْإِمَامَةِ مِنَ الْحَرِيرِ مَنَسُوجٌ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهِ بِالْوَزْنِ فَحَيْثُ زَادَ وَزْنُ الْحَرِيرِ الَّذِي فِي الْإِمَامَةِ حُرِّمَتْ وَلَا فَلَا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَقَدْ يُنْظَرُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَيِ وَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ وَالتَّطَرُّعُ هُوَ الْمُغْتَمَدُ وَقَدْ تُحْمَلُ عِبَارَةُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى عَلَمِ مُتَفَصِّلٍ عَنِ الْإِمَامَةِ وَقَدْ خِطَّ بِهَا وَعَلَيْهِ فَلَا يَتَأْتَى التَّنَظُّرُ الْمَذْكُورُ اهـ. هـ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا تَقْيُّدُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، فَإِنْ جَزَتْ الْعَادَةُ عَلَى خِلَافِهِ اعْتَبِرَتْ إِذَا الْعَادَةُ تَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِينِ اهـ.

هـ فَوُدَّ: (بِشَرَطِ أَنْ لَا يَزِيدَ كُلُّ عَلَى أَرْبَعٍ) أَيِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَ كُلِّ طَرَاظَيْنِ.

(فَرَعُ) تَقَطَّعَ بَعْضُ أَجْزَاءِ الثَّوْبِ فَرَقِيَتْ يَتَّبَعِي اعْتِبَارُ الْوَزْنِ.

هـ فَوُدَّ: (بَعِيدٌ) هُوَ الْمُتَبَايِدُ مِنْ تَغْيِيرِهِمْ بِالتَّطَرُّعِ.

العادة كانت كذلك فإذا تَغَيَّرَتْ أُثْبِتْ لِمَا بَأْتِي، وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ السَّيِّدَ حَرِيْرٌ وَأَنَّهُ أَقْلٌ وَزَنَا مِنَ اللَّحْمَةِ وَأَنَّهُ لَحْمَهَا بِحَرِيْرِ فِي طَرَفَيْهَا وَلَمْ يَزِدْ بِهِ وَزْنَ السَّيِّدِ، فَإِذَا كَانَ الْمَلْحُومُ بِحَرِيْرِ أَشْبَهَ التَّطْرِيفَ أَمَّا التَّطْرِيفُ بِالْإِبْرَةِ فَكَالْتَنَسِجِ فَيُتَمَيِّزُ الْأَكْثَرُ وَزَنَا مِنْهُ وَمِمَّا طُرِزَ فِيهِ كَمَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ قَالَ نَعَمْ قَدْ يَحْرُمُ فِي بَعْضِ النِّوَاحِي لِكُونِهِ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ التَّشْبِهِ أَيْ تَشْبِهِ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَعَكْسُهُ هُوَ الْأَصَحُّ وَمَا أَفَادَهُ مِنْ أَنَّ الْبِيرَةَ فِي لِبَاسِ وَزِيِّ كُلِّ مِنَ النِّوَاعَيْنِ حَتَّى يَحْرُمَ التَّشْبَهُ بِهِ فِيهِ بِغُرْفِ كُلِّ نَاحِيَةٍ حَسَنٌ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّ التَّطْرِيفَ بِالْإِبْرَةِ كَالطَّرَازِ بَعِيدٌ وَإِنْ تَبِعَهُ غَيْرُهُ (أَوْ طُرِفَ) أَيْ سُجِّفَ ظَاهِرُهُ أَوْ بَاطِنُهُ (بِحَرِيْرِ)

• فَوَدُ: (وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ) أَيْ مَسْأَلَةُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. • فَوَدُ: (لَحْمَهَا) أَيْ الْعِمَامَةُ كُرْدِيٌّ وَأَقْرَعُ شِ التَّصْوِيرَ الْمَذْكُورَ. • فَوَدُ: (فَإِذَا الْإِنْفِ) بِالتَّوْنِ. • فَوَدُ: (أَمَّا التَّطْرِيفُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِسْنَوِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَى قَوْلِهِ وَمَا أَفَادَهُ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدُ: (فَكَالْتَنَسِجِ الْإِنْفِ) أَيْ لَا كَالطَّرَازِ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ يَمِثْلُهُ وَيَجِلُّ حَشْوُ جَبَّةٍ وَنَحْوَهَا بِالْحَرِيرِ كَالْمِخْدَةِ؛ لِأَنَّ الْحَشْوَ لَيْسَ تَوْبًا مَسْجُوجًا وَلَا يُعَدُّ صَاحِبَهُ لَا بِسَ حَرِيرٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. • فَوَدُ: (نَعَمْ قَدْ يَحْرُمُ الْإِنْفِ) أَيْ الْمُطَرِّزُ بِالْإِبْرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ وَزَنَهُ ش. • فَوَدُ: (لِكُونِهِ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ الْإِنْفِ) أَيْ لَا لِكُونِ الْحَرِيرِ فِيهِ نَهَايَةٌ. • فَوَدُ: (بِتَحْرِيمِ التَّشْبِهِ الْإِنْفِ) وَقَدْ ضَبَطَ ابْنُ دَقِيقِ الْمِيدَ مَا يَحْرُمُ التَّشْبَهُ بِهِ فِي بَاطِنِهِ مَا كَانَ مَخْصُوصًا بِهِ فِي جَنْبِهِ وَهَيْئَتِهِ أَوْ غَالِيًا فِي زِينَتِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِي عَكْسِهِ نَهَايَةٌ قَالَ ع ش وَمِنْ الْمَكْسِ مَا يَقَعُ لِنِسَاءِ الْعَرَبِ مِنْ لُبْسِ الْبُشُوثِ وَحَمَلِ السُّكَيْنِ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالرِّجَالِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِنَ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا قَلَّوْ اخْتَصَّتْ النِّسَاءُ أَوْ غَلَبَ فِيهِنَّ زِيٌّ مَخْصُوصٌ فِي إَقْلِيمٍ وَغَلَبَ فِي غَيْرِهِ تَخْصِيصُ الرِّجَالِ بِذَلِكَ الزِّيِّ كَمَا قِيلَ إِنَّ نِسَاءَ قُرَى الشَّامِ يَتَزَيَّنْنَ بِزِيِّ الرِّجَالِ الَّذِينَ يَتَعَاطَوْنَ الْحِصَادَ وَالزَّرَاعَةَ وَيَعْمَلْنَ ذَلِكَ فَهَلْ يَثْبُتُ فِي كُلِّ إَقْلِيمٍ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ أَهْلِهِ أَوْ يُنْظَرُ لِأَكْثَرِ الْبِلَادِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي ابْنِ حَجٍّ تَقْلًا عَنِ الْإِسْنَوِيِّ مَا يُصْرِّحُ بِهِ وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ كَثِيرٍ مِنَ النِّسَاءِ بِمَضَرٍّ الْآنَ مِنْ لُبْسِ قِطْعَةٍ شَاشَ عَلَى رُءُوسِهِنَّ خَرَامًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ مُخْتَصًّا بِالرِّجَالِ وَلَا غَالِيًا فِيهِمْ فَلْيَتَّبِعْ لَهُ، فَإِنَّهُ دَقِيقٌ، وَأَمَّا مَا يَقَعُ مِنَ الْبَاسِهِنَّ لَيْلَةً جَلَاتِهِنَّ عِمَامَةً رَجُلٍ فَيَتَّبِعِي فِيهِ الْحُرْمَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا الزِّيَّ مَخْصُوصٌ بِالرِّجَالِ اه. • فَوَدُ: (وَهُوَ الْأَصَحُّ) مُتَعَمِّدٌ ش.

• فَوَدُ (سُيِّ): (أَوْ طُرِفَ) أَيْ بِأَن يَحْمَلَ طَرَفَهُ مُسَجِّفًا نَهَايَةً. • فَوَدُ: (أَيْ سُجِّفَ) إِلَى قَوْلِهِ فَحُكِّمَهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ ع ش وَمِثْلُ السَّجَافِ الزُّهْرِيَّاتِ الْمَعْرُوفَةُ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا تُسْتَمْسَكُ بِهِ الْخِيَاطَةُ فَهِيَ كَالطَّرِيفِ اه. • فَوَدُ: (أَيْ سُجِّفَ ظَاهِرُهُ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ السَّجَافِ الظَّاهِرِ وَبَيْنَ الطَّرَازِ وَلَعَلَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ السَّجَافَ الظَّاهِرَ مَا كَانَ عَلَى أَطْرَافِ الْكُمَيْنِ وَالطُّوْقِ وَالْجَنِبِ وَالذَّبْلِ عَلَى سَمَتِ السَّجَافِ الْبَاطِنِ، وَالطَّرَازُ مَا يُجْعَلُ عَلَى الْكَتِفِ مَثَلًا فَلْيَحْرَزْ بِضَرِيٍّ.

• فَوَدُ (سُيِّ): (بِحَرِيْرِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ التَّطْرِيفِ وَالتَّطْرِيفِ بِذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ، وَإِنْ قُلَّ لِكَثْرَةِ الْخُبْلَاءِ فِيهِ وَلَوْ جَمَلَ بَيْنَ الْبِلَانَةِ وَالظَّهَارَةِ تَوْبًا حَرِيرًا جَازَ لُبْسُهُ وَتَجِلُّ خِيَاطَةُ التَّوْبِ بِهِ وَيَجِلُّ لُبْسُهُ وَلَا يَجِيءُ فِيهِ

قدر العادة) الغالبة لأمثاله في كُل ناحية للخبر الصحيح (أنه ﷺ كانت له جُبة مكفوفة
الفرجين والكُمين بالدياج) وفارق ما مر في الطراز بأنه محل حاجة وقد يحتاج لأكثر من أربع
أصابع بخلاف التطريز فإنه مجرود زينة فتقيّد بالوارد، ويجوز لبس الثوب المصبوغ بأي لون
كان إلا المزعفر فحكمه: - وإن لم يبق للونه ريح؛ لأن الحرمة للونه لا لريحه؛ لأنه لا حرمة
فيه أصلاً إذ لا يتصور فيه تشبه؛ لأن النساء لم يتميَّزن بتويع منه بخلاف اللين - حكم الحرير
فيما مر حتى لو صُنِعَ به أكثر الثوب حرماً،

تفصيل المصنَّب؛ لأن الحرير أهون من الأواني ويجوز منه كس المصحف للرُّجل مُغني ونهاية.
• قول (سني): (قدر العادة) ولو اتَّخَذَ سجاجاً بقدر عادة أمثاله ثم انتقل منه لِمَن لَيْسَ هو كمادة أمثاله جاز
إيقاؤه؛ لأنه وُضِعَ بحق ويُعتَقَر في الدوام ما لا يُعتَقَر في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتَّخَذَ سجاجاً
زائداً على قدر عادة أمثاله ثم انتقل منه لِمَن هو بقدر عادة أمثاله، فإنه يَحْرُمُ إيقاؤه؛ لأنه وُضِعَ بغير حق
قياساً على ما لو اشترى المسلم دار الكافر وكانت عالية على بناء المسلم شيخناً وع ش. • قول: (الغالبية
لأمثاله إلخ) أي سواء جاوز أربع أصابع أو لا نهاية عبارة شيخناً فالعبارة بعادة أمثاله وإن زاد وزنه، فإن
خالف عادة أمثاله وجب قطع الزائد اه وقوله: وإن زاد وزنه فيه وقفة ظاهرة بل لا يجوز العمل بذلك
إلا بتقل صريح عن الأصحاب. • قول: (مكفوفة الفرجين إلخ) المكفوف ما جعل له كفة بضم الكاف
أي سجاجاً نهية. • قول: (ما مر في الطراز) أي من اختيار أربع أصابع مُغني. • قول: (بأنه إلخ) أي
التطريف. • قول: (وقد يحتاج لأكثر إلخ) قضيته أن الترفيع لو كان لحاجة جازت الزيادة عليها وهو
مُحْتَمَل وإطلاق الروضة يقتضي المنع شرح م ر أقول قد يقال إن الترفيع لحاجة أولى بالجواز من
التطريف؛ لأن الحاجة إليه أتم ونفعه أقوى سم وهذا وجه، وإن قال ع ش قوله م ر يقتضي المنع
مُتَمَدِّد اه. • قول: (فإنه مجرود زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فقلعه كالتطريف سم وقد يقال بل هو
منه. • قول: (فتقيّد إلخ) بصيغة الماضي المبني للفاعل أو المفعول والثاني باختيار عبارة المُغني فتقيّد
والنهاية فتقيّد. • قول: (حكم الحرير فيما مر) عبارة شرح م ر ولو صُنِعَ بعض ثوبه بزعفران هل هو
كالتطريف فيخرم ما زاد على الأربع أصابع أو كالمسجوع من الحرير وغيره فيعتبر الأكثر الأوجه أن
المرجع في ذلك العرف، فإن صح إطلاق المزعفر عليه عرفاً حرماً وإلا فلا انتهت اه سم واعتقده ع ش

• قول: (وقد يحتاج إلخ) وقضيته أن الترفيع لو كان لحاجة جازت الزيادة عليها وهو مُحْتَمَل وإطلاق
الروضة يقتضي المنع شرح م ر أقول قد يقال إن الترفيع لحاجة أولى بالجواز من التطريف؛ لأن
الحاجة إليه أتم ونفعه أقوى. • قول: (فإنه مجرود زينة) قد يتصور فيه الحاجة كالرفو فقلعه كالتطريف.
• قول: (إلا المزعفر إلخ) ولو صُنِعَ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريف فيخرم ما زاد على الأربعة
أصابع أو كالمسجوع من الحرير وغيره فيعتبر الأكثر الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف فإن صح
إطلاق المزعفر عليه عرفاً حرماً وإلا فلا، شرح م ر.

وكذا الْمُعْصِرُ عَلَى مَا صَحَّحَ بِهِ الْأَحَادِيثُ واختاره البيهقي وغيره ولم يُبالوا بنص الشافعي على جِلِّهِ تقدِّمًا لِلْعَمَلِ بِوَصِيَّتِهِ ولا يَكُونُ مُجْمُورًا بِالْعِلْمَاءِ سَلَفًا وَخَلْفًا عَلَى جِلِّهِ لِأَحَادِيثِ تَقْتَضِيهِ بَلْ تُصَرِّحُ بِهِ كَخَبَرِ (كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ بِالزَّعْفَرَانِ قَمِيصَهُ وَرِدَائَهُ وَعِمَامَتَهُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ وَالشَّافِعِيِّ نَصٌّ بِحُرْمَتِهِ فَيُحْمَلُ عَلَى مَا بَعْدَ النَّسْجِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَبِهِ تَجَمُّعُ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةُ عَلَى جِلِّهِ وَالدَّالَّةُ عَلَى حُرْمَتِهِ، وَيُزَادُ بِمُخَالَفَتِهِ لِإِطْلَاقِهِمُ الصَّرِيحَ فِي الْحُرْمَةِ مُطْلَقًا وَلَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَصْبُوغَ بِالْمُعْصِرِ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ الْمَخْصُوصِ بِهِنَّ فَحُرْمٌ لِلشُّبُهَةِ بِهِنَّ كَمَا أَنَّ الْمَرْغَفَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَرَى الْخِلَافُ فِي الْمُعْصِرِ دُونَ الْمَرْغَفِ؛ لِأَنَّ الْخِيَلَاءَ وَالتَّشْبِيهَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهُمَا فِي الْمُعْصِرِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الزَّرْكَشِيَّ لَمْ يَفَرِّقْ فِيهِ بَيْنَ مَا قَبْلَ النَّسْجِ وَبَعْدَهُ كَمَا فَرَّقَ فِي الْمُعْصِرِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْوَرَسِ فَالْحَقُّ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ بِالزَّعْفَرَانِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ جِلِّهِ (قَوْلُهُ: وَالتَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ) كَذَا بِأَصْلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا تَأْنِيثٌ إِذَا جَعَلَ تَقْيِيدَ مَاضِيًا، وَمَعَ ذَلِكَ سَقَطَ بَعْدَ بَاعْتِبَارِ شَيْءٍ وَلَقُلَّ السَّاقِطُ الصَّنْعَةُ وَقَلَّمَهُ سَبَقَ مِنَ الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي فِي قَوْلِهِ بِصِفَةِ الْمَاضِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهـ مِنْ هَامِشٍ. وَفِي شَرْحِ

وَكَذَا شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ نَعَمْ يَغْرُمُ الْمَرْغَفُ وَهُوَ الْمَصْبُوغُ بِالزَّعْفَرَانِ كُلُّهُ وَكَذَا بَعْضُهُ لَكِنْ بِقَيْدِ صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْمَرْغَفِ عَلَيْهِ عُرْفًا بِخِلَافِ مَا فِيهِ نَقَطٌ مِنَ الزَّعْفَرَانِ أَهـ وَقَوْلُ النَّهْيَةِ كَالْتَّظْرِيفِ حَقُّهُ كَالْتَّظْرِيفِ .
 ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْمُعْصِرُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَوَأَقْبَهُمَا شَيْخُنَا وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ مَالِ الشَّارِحِ هُنَا كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ إِلَى حُرْمَتِهِ وَجَرَى عَلَى جِلِّهِ الْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الزَّمَلِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَجَرَى الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ الْإِزْشَادِ عَلَى مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَأَقَرَّ فِي الْأَسْنَى الزَّرْكَشِيُّ أَهـ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَيَغْرُمُ عَلَى غَيْرِ الْمَرَاةِ الْمَرْغَفُ دُونَ الْمُعْصِرِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ خِلَافًا لِلْبَيْهَقِيِّ وَلَا يُكْرَهُ لِغَيْرِهِ مَنْ ذَكَرَ مَصْبُوغَ بِغَيْرِ الزَّعْفَرَانِ وَالْمُعْصِرِ سَوَاءً الْأَخْمَرُ وَالْأَصْفَرُ وَالْأَخْضَرُ وَغَيْرُهَا سَوَاءً قَبْلَ النَّسْجِ وَبَعْدَهُ، وَإِنْ خَالَفَ فِيمَا بَعْدَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَهـ قَالَ ع ش وَالْمُعْصِرُ مَكْرُوهٌ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَهُ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُ الْكِرَاهَةِ بِمَا لَوْ كَثُرَ الْمُعْصِرُ بِحَيْثُ يَمُدُّ مُعْصِرًا فِي الْعُرْفِ وَالْأَقْرَبُ كِرَاهَةُ الْمَرْغَفِ حَيْثُ قُلَّ أَهـ وَعِبَارَةُ شَيْخُنَا وَيُكْرَهُ الْمُعْصِرُ كُلُّهُ وَكَذَا بَعْضُهُ لَكِنْ بِقَيْدِ صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْمُعْصِرِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا فِيهِ نَقَطٌ مِنَ الْمُعْصِرِ فَلَا يُكْرَهُ، وَأَمَّا سَائِرُ الْمَصْبُوغَاتِ فَلَا تَحْرُمُ وَلَا تُكْرَهُ سَوَاءً الْأَخْمَرُ وَالْأَصْفَرُ وَالْأَخْضَرُ وَالْأَسْوَدُ وَالْمُخَطَّطُ أَهـ . ٥ قَوْلُهُ: (كَخَبَرٍ: (كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ بِالزَّعْفَرَانِ) (إِلَخ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُعْصِرِ سَمِ عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ قَوْلُهُ: (كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ بِالزَّعْفَرَانِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي الْمُعْصِرِ لَا يُقَالُ يُعْلَمُ حُكْمُهُ مِنْ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّا نَقُولُ هُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلَايِمُ قَوْلَهُ بَلْ تُصَرِّحُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ . ٥ قَوْلُهُ: (وَيُزَادُ) (إِلَخ) أَنِّي مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنَ التَّقْصِيلِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَهُ وَجْهٌ) (إِلَخ) أَنِّي لِلْإِطْلَاقِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ الْمَرْغَفِ وَالْمُعْصِرِ . ٥ قَوْلُهُ: (جِلِّهِ) مُعْتَمَدٌ ع ش .

٥ قَوْلُهُ: (كَخَبَرٍ: (كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ بِالزَّعْفَرَانِ) (إِلَخ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُعْصِرِ .

مسلم عن عياض والمازري صَحَّ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصْبُغُ ثِيَابَهُ بِالْوَرَسِ حَتَّى عِمَامَتَهُ) وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ نَهَى الرَّجُلَ حَلَالًا أَنْ يَتَزَعَفَرَ، فَإِنْ فَعَلَ أَمَرَنَاهُ بِغَسْلِهِ: حُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ الزَّعْفَرَانِ فِي الْبَدَنِ وَبِهِ صَرُوحُ جَمْعِ مُتَأَخِّرُونَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ (نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ) وَسَيَقُومُ لِدَلَالَةِ الْبَيِّنَاتِ حَيْثُ قَالَ: وَرَدَّ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ أَنَّهُ صَفَّرَ لِحَيْتِهِ بِالزَّعْفَرَانِ، فَإِنْ صَحَّ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَتَنًى، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ نَهْيِ الرَّجُلِ عَنِ الزَّعْفَرَانِ مُطْلَقًا أَصَحُّ أَهـ فهو مُصَرَّحٌ حَتَّى بِحُرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي اللَّحْيَةِ لَكِنْ حَمَلَهُ جَمْعٌ عَلَى الْكِرَاهَةِ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصْبُغُ لِحْيَتَهُ بِالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرَسِ) وَحَمَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْجُلَّ عَلَى نَحْوِ اللَّحْيَةِ وَنَهَى عَلَى مَا عَدَاهَا مِنَ الْبَدَنِ، وَبَعْضُهُمْ نَهَى عَلَى الْمُحْرِمِ وَالْجُلِّ عَلَى غَيْرِهِ، وَيُؤَيِّدُ الْجُلَّ جُزْمُ التَّحْقِيقِ بِكَرَاهَةِ التَّطَلُّيِّ بِالْخُلُقِ وَهُوَ طَيِّبٌ مِنَ زَعْفَرَانٍ وَغَيْرِهِ، فَلَوْ حُرِّمَ الزَّعْفَرَانُ لَحُرِّمَ هَذَا أَوْ فَصِّلَ بَيْنَ كَوْنِهِ غَالِبًا أَوْ مَغْلُوبًا عَلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْخُلُقِ هُوَ الزَّعْفَرَانُ فَتَجَوُّيزُهُ تَجَوُّيزٌ لِلزَّعْفَرَانِ إِذِ الْفَرَضُ بَقَاءُ لَوْنِهِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْبَيِّنَاتِ غَيْرَ إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَى حُرْمَةِ الْمُزَعَفَرِ الْأَحَادِيثُ الْمُصَرَّحَةُ بِجُلِّ لُبْسِهِ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الدَّالَّةَ عَلَى حُرْمَتِهِ أَصَحُّ، وَبِجُلِّ أَيْضًا زُرَّ الْجَنِّبِ وَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ وَغَيْرِهِ مِمَّا يُصَرِّحُ بِحُرْمَتِهِ لَقَلَّ رَأْيُ لَهْمَا، وَكَيْسُ نَحْوِ الدَّرَاهِمِ، وَإِنْ حَمَلَهُ وَغَطَاءُ الْعِمَامَةِ.....

• فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الْخُ) أَيِ الْجُلِّ (جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ) وَهُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ النِّهَايَةِ وَغَيْرَهَا كُزْدِي عَلَى بَاقِضٍ. • فَوَدَّ: (بِهَا صَرُوحُ الْخُ) أَيِ بِالْحُرْمَةِ. • فَوَدَّ: (أَنْ يَكُونَ الْخُ) أَيِ تَصْفِيرُ اللَّحْيَةِ بِهِ. • فَوَدَّ: (نَهَى الرَّجُلَ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ بَدُونِ تَقْيِيدِ شَيْءٍ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ الْخُ) أَيِ حَدِيثُ التَّهْيِ الْمُطْلَقِ وَكَذَا ضَمِيرُ لَكِنْ حَمَلَهُ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ الْجُلَّ) أَيِ لَاسْتِعْمَالِ الزَّعْفَرَانِ فِي الْبَدَنِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ كَوْنِهِ) أَيِ الزَّعْفَرَانِ. • فَوَدَّ: (فَلَوْ حُرِّمَ الزَّعْفَرَانُ) فَعَلَّ وَفَاعِلٌ. • فَوَدَّ: (أَوْ فَصِّلَ الْخُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّفْعِيلِ. • فَوَدَّ: (مِنْ قَوْلِ الْبَيِّنَاتِ الْخُ) أَيِ السَّابِقِ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (وَيَجُلُّ أَيْضًا زُرَّ الْجَنِّبِ) أَيِ مَثَلًا بِعِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَأَفْتَى الْوَالِدُ ﷺ تَمَلَّنَ بِحَوَازِ الْأَزْرَارِ الْحَرِيرِ لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ قِيَاسًا عَلَى التَّطْرِيفِ بَلْ أَوَّلَى أَهـ. • فَوَدَّ: (وَكَيْسُ نَحْوِ الدَّرَاهِمِ الْخُ) (وَغَطَاءُ الْعِمَامَةِ) وَفِي شَرْحِ م ر أَنَّ الْأَرَجَحَ حُرْمَتُهُمَا سِمَ عِبَارَةٌ شَ بَعْدَ تَقْلِيلِهِ عَنِ الزِّيَادَةِ يَفْلَهُ الْأَقْرَبُ حُرْمَةُ غَطَاءِ الْعِمَامَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُبَاشِرُ لَاسْتِعْمَالِهِ زَوْجَتَهُ مَثَلًا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا اسْتَعْمَلَتْ لِخِدْمَةِ الرُّجَالِ لَا لِنَفْسِهَا أَهـ وَقَالَ شَيْخُنَا إِنْ كَانَ لِزَّجَلٍ حَرَمٌ، وَإِنْ كَانَ لَامْرَأَةٍ فَلَا يَحْرُمُ وَكَذَلِكَ مِثْلُ الْفِرَاشِ فَيَجُوزُ حَيْثُ اسْتَعْمَلَتْهُ الْمَرْأَةُ وَلَوْ فِي مَسْحِ فَرْجِ الرَّجُلِ وَيَحْرُمُ حَيْثُ اسْتَعْمَلَهُ الرَّجُلُ وَلَوْ فِي مَسْحِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ أَهـ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي كِتَابَةِ الْحَرِيرِ.

• فَوَدَّ: (وَكَيْسُ نَحْوِ الدَّرَاهِمِ الْخُ) فِي شَرْحِ م ر أَنَّ الْأَرَجَحَ حُرْمَةُ كَيْسِ الدَّرَاهِمِ وَغَطَاءِ الْعِمَامَةِ أَهـ وَهُوَ مُنَازَعٌ فِي ضَابِطِ الْإِسْنَوِيِّ الْأَتِيِّ. (فَرْجُ) الْوَجْهَ جُلُّ غَطَاءِ الْكُوْزِ مِنَ الْحَرِيرِ، وَإِنْ كَانَ بِصُورَةِ الْإِنَاءِ إِذِ اسْتِعْمَالِ الْحَرِيرِ جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ، وَإِنْ كَانَ بِصُورَةِ الْإِنَاءِ.

وليفة الدواة على الأوجه في الكل خلافاً لمن نازع في الثانية، والثالثة فقد مرّ جلّ رأس الكوز من فضة لا يفضاله فلا يُعدّ مُستعملاً له فكذا هاتان أيضاً بالأولى ومن هنا أخذ الإسني أن ضابط الاستعمال المحرّم هنا وفي إناء النقد أن يكون في بدنه وصرّح في المجموع بجعل خيط الشبحة، قال جمع نعم لا تجعل الشراية التي يرأسها إما فيها من الخيلاء وألحق بها

☐ فؤد: (وليفة الدواة) وفقاً للنهاية والمغني. ☐ فؤد: (على الأوجه).

(فرغ): الوجه جلّ غطاء الكوز من الحرير، وإن كان بصورة الإناء إذ استعمال الحرير جائزٌ للحاجة، وإن كان بصورة الإناء سم على خج وفيه على المنهج.

(فرغ): يتنهي وفقاً ل م ر جواز تغليق نحو القنديل بخيط الحرير؛ لأنه لا يتقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ومن توابع جعلها له تغليفه وحمله بها وهو أخف منه اه ع ش.

☐ فؤد: (في الثانية) وهي الكيس. ☐ فؤد: (والثالثة) وهي الفطاء. ☐ فؤد: (فقد مرّ جلّ رأس الكوز إلخ) شرطه أن لا يكون على صورة إناء بأن يكون صفيحة وقياسه جلّ تغطية رأسه بقطعة حرير ليست مخططة على صورة الإناء بل أولى؛ لأن باب الحرير أوسع م ر بل الوجه الجلل وإن كان بصورة الإناء؛ لأنه استعمالٌ لحاجة سم. ☐ فؤد: (وكذا هاتان أيضاً إلخ) وقد يفرّق بأن تغطية الإناء مطلوبة بخلاف العمامة م ر اه سم وقوله بخلاف العمامة قد يمتنع. ☐ فؤد: (ومن هنا) أي من التعليل بالانقيصال. ☐ فؤد: (أن يكون في بدنه) قضيته جواز ربط الأئمة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكّل على هذا الضبط ما تقدّم من حُرمة ستر الجدار ونحوه به وأن المتبادر من كلامهم حُرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الأئمة سم وقد يدفع الإشكال بأن حُرمة ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة وما هنا لحاجة.

☐ فؤد: (وصرّح في المجموع إلخ) اعتمدته النهاية والمغني. ☐ فؤد: (بجعل خيط الشبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظّم فيه أغطية الكيزان من نحو المنبر والخيط الذي يُقَدُّ عليه المنطقة وهي التي يُستعملها الحياصة بل أولى بالجلّ شرح م ر اه سم. ☐ فؤد: (والحق به آخرون البند إلخ) يختل أن يكون المراد به المحاسن التي تُجعل بين حبات الشبحة ليعلّم بها على المحلّ الذي يقف عنده المسبح

☐ فؤد: (فقد مرّ جلّ رأس الكوز من فضة) شرطه أن لا يكون على صورة إناء بأن يكون صفيحة وقياسه جلّ تغطية رأسه بقطعة حرير ليست مخططة على صورة الإناء بل أولى؛ لأن باب الحرير أوسع وقد لا تكون مخططة على صورة الإناء لكن يُجعل في أطرافها خيط يزورها لتتطّف أطرافها على رأس الكوز ولا يُعدّ جلّها م ر بل الوجه الجلل، وإن كانت بصورة الإناء؛ لأنه استعمالٌ لحاجة. ☐ فؤد: (فكذا هاتان أيضاً بالأولى) قد يفرّق بأن تغطية الإناء مطلوبة بخلاف العمامة م ر. ☐ فؤد: (في بدنه) قضيته جواز ربط الأئمة وحفظها في ثوب حرير لكن يشكّل على هذا الضبط ما تقدّم من حُرمة ستر الجدار ونحوه به وأن المتبادر من كلامهم حُرمة استعمال نحو غرارة الحرير في نقل الأئمة. ☐ فؤد: (وصرّح في المجموع بجعل خيط الشبحة) ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظّم فيه أغطية الكيزان من نحو المنبر، والخيط الذي يُقَدُّ عليه المنطقة وهي التي يُستعملها الحياصة وأولى بالجلّ شرح م ر.

أَخْرُوجَ الْبَنْدَ الَّذِي فِيهِ وَكَانَ الثَّرَاءُ بِهِ الْعُقْدَةُ الْكَبِيرَةُ الَّتِي فَوْقَهَا الشَّرَابَةُ وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ يَجِلُّ ذَلِكَ أ. هـ. وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّ كَانَتِ الْعِلَّةُ فِي خَيْطِ الشُّبْحَةِ عَدَمَ الْخِيَلَاءِ كَمَا فِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ حَرْمًا لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْخِيَلَاءِ أَوْ عَدَمَ مُبَاشَرَتِهِ بِالِاسْتِعْمَالِ كَالصُّورِ الَّتِي قَبْلَهُ جَازٍ أَوْ هُوَ الْأَوْجَهُ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ كَيْسِ الدَّرَاهِمِ، وَإِنْ كَانَ يُحْمَلُ فِي الصِّمَامَةِ وَيُبَاشَرُ فِي أَحَدِهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى اسْتِعْمَالًا لَهُ فِي الْبَدَنِ، وَالْمَحْرُومُ هُوَ الْاسْتِعْمَالُ فِيهِ لَا غَيْرُ، وَيَحْرُمُ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ كِتَابَةُ الرَّجُلِ لَا الْمَرْأَةَ قَطْعًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ الصَّدَاقُ فِيهِ وَلَوْ لَامْرَأَةً؛

عَنْ عُرْوَةَ شَاغِلٍ مَثَلًا، فَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَرْأَةُ فَالْحُكْمُ فِيهِ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ وَإِلَّا فَحُكْمُهُ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ بَصْرِيٌّ بِعِبَارَةِ شَيْخِنَا وَالْبَجِيرِ مَيٍّ وَمِنْهَا أَيْ الْمُسْتَثْنَاءُ عِلَاقَةُ الْمُصْحَفِ وَعِلَاقَةُ السَّكِينِ وَالتَّيْبِ وَعِلَاقَةُ الْحِيَاةِ وَخَيْطُ الْمِيزَانِ وَالْمِفْتَاحِ وَالشُّبْحَةِ وَفِي شَرَارِيهَا تَرْدُدٌ قَلِيلٌ تَجِلُّ مُطْلَقًا وَقِيلَ تَحْرُمُ مُطْلَقًا وَالْمُسْتَعْمَدُ التَّفْصِيلُ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَصْلِ خَيْطِهَا جَازَتْ وَإِلَّا فَلَا أ. هـ. فَوُدَّ: (فَقَالَ يَجِلُّ ذَلِكَ) اعْتَمَدَ م ر أ. هـ. سَمِ عِبَارَةُ ش قَالِ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ اعْتَمَدَ م ر جَوَازَ جَعَلَ خَيْطِ الشُّبْحَةِ مِنْ حَرِيرٍ وَكَذَا شَرَارِيهَا تَبَعًا لِيَخِيطُهَا وَقَالَ يَتَّبِعِي جَوَازَ خَيْطِ نَحْوِ الْمِفْتَاحِ حَرِيرًا لِلْحَاجَةِ أ. هـ. وَقَوْلُهُ وَكَذَا شَرَارِيهَا أَيْ الَّتِي هِيَ مُتَّصِلَةٌ بِطَرَفِ خَيْطِهَا أَمَّا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِمَّا يَفْصَلُ بِهِ بَيْنَ حُبُوبِ الشُّبْحَةِ فَلَا وَجْهَ لِمَجَازِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَجٍّ مَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَقَالَ يَتَّبِعِي جَوَازَ الْخِثِّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمِثْلَ ذَلِكَ خَيْطُ السَّكِينِ مِنَ الْحَرِيرِ قَبْجُورٌ، وَإِنْ لَاحَظَ الزَّيْنَةُ أ. هـ. ش. فَوُدَّ: (انْتَهَى) أَيْ قَوْلُ بَعْضِهِمْ. هـ. فَوُدَّ: (حَرْمًا) أَيْ الشَّرَابَةُ وَالْبَنْدُ. هـ. فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْخِثُّ) أَيْ الْكَيْسُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْغَايَةَ لَا مَوْقِعَ لَهَا هُنَا، وَإِنَّمَا مَوْقِعُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ وَكَيْسٍ نَحْوِ الدَّرَاهِمِ. هـ. فَوُدَّ: (وَيَحْرُمُ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ فِي الْتَهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا مَسْأَلَةَ النَّفْسِ. هـ. فَوُدَّ: (وَيَحْرُمُ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ الْخِثُّ) وَالْأَوْجَهُ عَدَمَ حُرْمَةِ اسْتِعْمَالِ وَرَقِ الْحَرِيرِ فِي الْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهِ الْإِسْتِحَالََةَ نِهَآيَةً قَالِ ع ش وَنُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنْ شَيْخِنَا الزَّيَادِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ جَعْلُ نِكَةِ اللَّبَاسِ مِنَ الْحَرِيرِ أَقُولُ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ قِيَاسًا عَلَى خَيْطِ الْمِفْتَاحِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَيْضًا جَوَازُ خَيْطِ الْمِيزَانِ لِكَوْنِهِ أَمَكَنَ مِنَ الْكِتَابَةِ وَنَحْوِهَا. هـ. وَبِعِبَارَةِ شَيْخِنَا وَمِنْهَا أَيْ مِنَ الْمُسْتَثْنَاءِ جَعْلُ الْحَرِيرِ وَرَقِ كِتَابَةٍ؛ لِأَنَّهُ اسْتِحَالَةٌ حَقِيقَةٌ أُخْرَى وَبِهَذَا فَازَى الْكِتَابَةُ عَلَى رُقْعَةِ حَرِيرٍ، فَإِنَّمَا تَحْرُمُ وَمِنْهَا نِكَةُ اللَّبَاسِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِجَوَازِ زَرْ الطَّرْبُوشِ وَبَعْضُهُمْ بِحُرْمَتِهِ وَقَدْ غَلَبَ اتِّخَاذُهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَيَتَّبِعِي تَقْلِيدَ الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْإِثْمِ أ. هـ. فَوُدَّ: (كِتَابَةُ الرَّجُلِ) أَيْ وَلَوْ لَامْرَأَةً؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لِلِاسْتِعْمَالِ وَهُوَ الْكِتَابَةُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمَكْتُوبِ لَهُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً م. ر. هـ. وَفَوُدَّ: (لَا الْمَرْأَةَ) أَيْ وَلَوْ لِرَجُلٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كِتَابَتُهَا سَبَبًا لِاسْتِعْمَالِهِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُودُ مُعِينَةٌ عَلَى الْمَغْصِيَةِ م ر أ. هـ. سَمِ ع ش. هـ. فَوُدَّ: (الصَّدَاقُ فِيهِ الْخِثُّ) الْمُتَّجِهَ أَنْ خَتَمَ الْحَرِيرَ كَالْكِتَابَةِ فِيهِ م ر أ. هـ. سَمِ.

هـ. فَوُدَّ: (وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ يَجِلُّ ذَلِكَ) اعْتَمَدَ م. ر. هـ. فَوُدَّ: (وَيَحْرُمُ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ كِتَابَةُ الرَّجُلِ) أَيْ وَلَوْ لَامْرَأَةً؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لِلِاسْتِعْمَالِ وَهُوَ الْكِتَابَةُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمَكْتُوبِ لَهُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً م. ر. هـ. فَوُدَّ: (لَا الْمَرْأَةَ) أَيْ وَلَوْ لِرَجُلٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كِتَابَتُهَا سَبَبًا لِاسْتِعْمَالِهِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُودُ مُعِينَةٌ عَلَى مَغْصِيَةِ م. ر.

لأنَّ المُستعملَ حالَ الكتابةِ هو الكاتبُ كذا أفتى به المُصنّفُ ونَقَلَ عن جماعةٍ من أصحابنا وتوزّع فيه بما لا يُجدي، وإنْ خالَفَ فيه آخرونَ ويُفَرِّقُ بين هذا وبخياطةِ ونَقشِ ثوبٍ حريرٍ لامرأةٍ بأنَّ الخياطةَ لا استعمالٌ فيها بوجهٍ، وكذا النقشُ بخلافِ الكتابةِ، فإنَّها تُعدُّ استعمالاً للمكتوبِ فيه عرفاً؛ لأنَّ القصدَ حفظه لما كُتِبَ فيه فهو كالظرفِ له بخلافِ النقشِ، نعم يُشكِّلُ على هذا ما مرَّ أنْ شرطَ الاستعمالِ المحرّمُ أنْ يكونَ في البدنِ، والكاتبُ غيرُ مُستعملٍ له في بدنه، اللهم إلا أنْ يدَّعى أنَّ العُرفَ يعلِّمه مُستعملاً للمكتوبِ بيده وفيه ما فيه، وقولُ الماورديِّ بِجِلِّ لُبْسٍ خَلَعَ المُلُوكُ يُحمَلُ على مَنْ يَخْشَى الفِثْنَةَ.....

• قوله: (لأنَّ المُستعملَ إلخ) ويُؤخَذُ منه تحريمُ كتابةِ الرِّجْلِ فيه لِلْمُرَاسَلَاتِ ونحوها مُعْنَى .

• قوله: (كذا أفتى به المُصنّفُ إلخ) وهو المُفتَنُ وسُيِّلَ قاضي القضاةِ ابنُ رَزينَ عَمَّنْ يَفْصَلُ لِلرِّجَالِ الكَوْنَاتِ والأقْبَاعِ الحريرِ وَيَشْتَرِي القُمَاشَ الحريرَ مُفَصَّلاً أَوْ يَبِيعُهُ لَهُمْ فَقَالَ يَأْتُمُّ بِتَضَمُّنِهِ لَهُمْ وبِخِيَاطِهِ أَوْ يَبِيعُهُ أَوْ يَشْرَاهُ لَهُمْ كَمَا يَأْتُمُّ بِصَوْرِ الذَّهَبِ لِلنِّسَمِ قَالَ وَكَذَا خَلَعَ الحريرَ يَحْرُمُ بَيْعُهَا وَالتَّجَارَةُ فِيهَا مُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قوله م ر وبِخِيَاطِهِ وَكَالْخِيَاطةِ التَّنْجِ بالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى . • قوله: (وتوزّع فيه إلخ) وقوله: (وإنْ خالَفَ فيه إلخ) أي في التَّحْرِيمِ الَّذِي أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ إلخ وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرُ الْعَايَةِ فِي الْمَقْطُوفِ عَلَيْهِ . • قوله: (يَبِينُ هَذَا) أَي كِتَابَةُ الرِّجْلِ فِي الحريرِ لَامْرَأَةٍ . • قوله: (وَنَقَشَ ثَوْبٌ إلخ) وَجَوَزَ م ر بَحَثًا نَقَشَ الْحُلِيَ لِلْمَرَأَةِ وَالْكِتَابَةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ زِينَةٌ لِلْمَرَأَةِ وَهِيَ تَحْتَاجُهُ لِلزَّيْنَةِ وَبَحَثَ أَيْضًا أَنَّ كِتَابَةَ اسْمِهَا عَلَى ثَوْبِهَا الحريرِ إِنْ احتَاجَتْ إِلَيْهَا فِي حِفْظِهِ جَازَ فَعَلَهَا لِلرِّجَالِ وَإِلَّا فَلَا فَلْيَتَأَمَّلْ .

(فَرَعَ): قَدْ يُسْأَلُ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ جَوَازِ كِتَابَةِ الْمُضْطَفِّ بِالذَّهَبِ حَتَّى لِلرِّجْلِ وَحُرْمَةِ تَحْلِيَّتِهِ بِالذَّهَبِ لِلرِّجْلِ وَلَعَلَّهُ أَنَّ كِتَابَتَهُ رَاجِعَةٌ لِتَنْقِصِ حُرُوفِهِ الذَّالَةِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ تَحْلِيَّتِهِ فَالْكِتَابَةُ أَدْخَلَ فِي التَّحْلِيّ بِه سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ .

• وقوله: (إِنْ احتَاجَتْ إِلَيْهَا إلخ) يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَثْلَهُ كِتَابَةُ الثَّمَانِيَةِ فِي الحريرِ إِذَا عَلَنَ بِأَخْبَارِ الثَّقَةِ أَوْ اشْتِهَارِ نَفْعِهِ لِدَفْعِ صُدَاقٍ أَوْ نَحْوِهِ وَأَنَّ الْكِتَابَةَ فِي غَيْرِ الحريرِ لَا تَقُومُ مَقَامَهُ وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ جِلِّ اسْتِعْمَالِهِ لِدَفْعِ الْقَمَلِ وَنَحْوِهِ ع ش . • قوله: (حِفْظُهُ) أَي الْمَكْتُوبُ فِيهِ . • قوله: (نَعَمْ يُشَكِّلُ إلخ) وَعَلَى مَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ أَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَا تَتَقَيَّدُ الْحُرْمَةُ بِالْبَدَنِ لَا إِشْكَالَ هُنَا سَم . • قوله: (عَلَى هَذَا) أَي تَحْرِيمِ كِتَابَةِ الصَّدَاقِ فِي الحريرِ أَوْ قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ ، فَإِنَّهَا تُعَدُّ إلخ قَوْلُهُ لِلْمَكْتُوبِ أَي الحريرِ الْمَكْتُوبُ فِيهِ فَفِيهِ حَذَفٌ وَلاِصْطَالٌ . • قوله: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) أَي لُجُودُ مَا ذُكِرَ فِي التَّنْقِشِ وَالْخِيَاطَةِ أَيْضًا . • قوله: (وَقَوْلُ المَاوَرِدِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ) فِي النِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى . • قوله: (يُحْمَلُ عَلَى مَنْ يَخْشَى الْفِثْنَةَ) أَيِ

• قوله: (لأنَّ المُستعملَ حالَ الكتابةِ هو الكاتبُ) الْمُتَّجِهَ أَنَّ خَتَمَ الحريرِ كَالْكِتَابَةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ كَالْكِتَابَةِ فِيهِ م ر . • قوله: (إِلَّا أَنْ يَدَّعَى أَنَّ الْعُرفَ يعلِّمه مُستعملاً لِلْمَكْتُوبِ إلخ) وَعَلَى مَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ أَنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَا تَتَقَيَّدُ الْحُرْمَةُ بِالْبَدَنِ لَا إِشْكَالَ هُنَا . • قوله: (يُحْمَلُ عَلَى مَنْ يَخْشَى الْفِثْنَةَ) أَيِ، وَإِنْ

ولا يدلُّ له إلباسُ عَمَرٍ حَذَفَةٌ أو سُراقَةٌ ﴿١﴾ سِوَا زِيٍّ كَسَرِي وتاجه؛ لأنه إِيْبَانُ الْمُعْجِزَةِ فهو
ضُرُورَةٌ أَوْ ضُرُورَةٌ فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْهُ كَكَلَامِ الْمَاوَرِدِيِّ جَلُّ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِذَا قُلَّ الزَّمَنُ جِدًّا
بَحِيثٌ انْتَفَى الْخَيْلَاءُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، وَيُكْرَهُ وَلَوْ لَامَرَأَةً تَزِينُ غَيْرَ الْكُفَةِ كَمَشْهَدِ صَالِحٍ بِغَيْرِ
حَرِيرٍ وَيُحَرِّمُ بِهِ. (و) يَجِلُّ لِلْأَدَمِيِّ (لُبْسُ الثَّوْبِ النَّجِسِ) أَيِ الْمُتَنَجِّسِ لِمَا يَأْتِي فِي جِلِّ جِلْدِ الْمَيِّتَةِ
(فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا) كَالطَّوَائِفِ وَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ وَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ إِنْ كَانَ جَافًا وَبَدَنُهُ

وَأَنْ طَالَ الزَّمَنُ، وَظَاهِرٌ عَلَى هَذَا الْحَنْبَلِ حُرْمَةُ إلباسِ الْمُلُوكِ إِيَّاهُ لِغَيْرِهِمْ وَقَوْلُهُ فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ الْخُ عَلَى
هَذَا الْأَخْذِ الْقِيَاسُ جِلُّ الْإِلْبَاسِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (مَنْ يَخْشَى الْفِتْنَةَ الْخُ) عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ
وَفِي الْإِعْيَابِ مَتَى خَشِيَ مِنَ الْمُلْبَسِ لَهُ الْخَلْعَةُ ضَرَرًا، وَإِنْ قُلَّ جَازَ لَهُ اللَّبْسُ وَالْأَفْلَا ه. □ فَوَدَّ: (وَلَا
يَدُلُّ لَهُ الْخُ) وَجْهُ الدَّلَالَةِ عِنْدَ زَاوِيَّيْهَا أَنَّهُ إِذَا جَازَتْ الرُّخْصَةُ فِي لُبْسِ الذَّهَبِ لِلزَّمَنِ الْيَسِيرِ فِي حَالَةِ
الِاخْتِيَارِ وَأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ لَا يَعُدُّ اسْتِعْمَالًا فَالْحَرِيرُ أَزْلَى نِهَآةً. □ فَوَدَّ: (لِيَبَيِّنَ الْمُعْجِزَةَ) أَيِ لِتَحْقِيقِ
إِخْبَارِهِ ﴿٢﴾ لِسُرَاقَةِ بِذَلِكَ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ) إِلَى الْمَنْ تَقَدَّمَ عَنْ التَّهَآيَةِ وَالْمُغْنَى مِثْلُهُ بِزِيَادَةِ عِبَارَةِ
بِأَفْضَلِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَجِلُّ الْحَرِيرُ لِلْكُفَةِ أَيِ لِسِتْرِهَا سِوَا الذِّيَّاجِ وَغَيْرِهِ لِقِفْلِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ لَهُ وَلَيْسَ
مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ سَائِرُ الْمَسَاجِدِ، وَيُكْرَهُ تَزِينُ مَشَاهِدِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ وَسَائِرِ الْبُيُوتِ بِالثِّيَابِ لِخَبَرِ
مُسْلِمٍ وَيُحَرِّمُ بِالْحَرِيرِ وَالْمَصُورِ، وَأَمَّا تَزِينُ الْكُفَةِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَحَرَامٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُمْ ه. □
فَوَدَّ: (تَزِينُ هِبِ الْكُفَةِ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهَآيَةِ وَالْمُغْنَى تَزِينُ الْبُيُوتِ حَتَّى مَشَاهِدِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ أَيِ
مَحَلِّ دَفْنِهِمْ بِالثِّيَابِ غَيْرِ الْحَرِيرِ وَيُحَرِّمُ تَزِينُهَا بِالْحَرِيرِ وَالصُّورِ نَعَمْ يَجُوزُ سِتْرُ الْكُفَةِ بِهِ تَغْطِيْمًا لَهَا ه. □
فَوَدَّ: (أَيِ الْمُتَنَجِّسِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي التَّهَآيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَخَرَجَ إِلَى الْمَنْ. □ فَوَدَّ: (أَيِ
الْمُتَنَجِّسِ) أَيِ بِغَيْرِ مَغْفُوٍّ عَنْهُ شَيْخُنَا زَادَ سَمَ وَالْمُتَنَجِّسُ شَامِلٌ لِلتَّجَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ فَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي حُرْمَةُ
الْمُكْتَبِ بِهِ فِي الْمَسْجِدِ ه. □ فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي الْخُ) أَيِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ عَطْفًا عَلَى الْمُحَرَّمِ وَكَذَا جِلْدُ
الْمَيِّتَةِ فِي الْأَصَحِّ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ جَافًا الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر نَعَمْ يُسْتَكْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْوَقْتُ

طَالَ الزَّمَنُ م ر وَظَاهِرٌ عَلَى هَذَا الْحَنْبَلِ حُرْمَةُ إلباسِ الْمُلُوكِ إِيَّاهُ لِغَيْرِهِمْ. □ فَوَدَّ: (فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ الْخُ)
عَلَى هَذَا الْأَخْذِ الْقِيَاسُ جِلُّ الْإِلْبَاسِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرَّغَ) هَلْ يَحْرُمُ إلباسُ الدَّوَابِّ الْحَرِيرِ كَالْجِدَارِ أَوْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ الدَّوَابِّ مَا لَمْ يَلْفَرْقِ.

□ فَوَدَّ فِي (لُبْسِ) (وَلَيْسَ الثَّوْبُ النَّجِسُ أَيِ الْمُتَنَجِّسِ الْخُ) وَيُسْتَكْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْوَقْتُ صَافِيًا
بَحِيثٌ يُفَرَّقُ قِبَتَتُجُسُ بَدَنُهُ وَيَحْتَاجُ إِلَى غَسْلِهِ لِلصَّلَاةِ مَعَ تَعَدُّرِ الْمَاءِ كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا
أَفْهَمَهُ ذَلِكَ مِنَ الْجَوَازِ حَيْثُ لَمْ يَتَعَدَّرِ الْمَاءُ مَثَلًا وَالْمَنْعُ إِذَا كَانَ بَدَنُهُ مُتَرَطِّبًا بِغَيْرِ الْعَرَقِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُ
الشَّارِحِ إِنْ كَانَ جَافًا الْخُ شِدَّةُ الْإِتْيَالِ بِالْعَرَقِ كَمَا وَافَقَ عَلَى ذَلِكَ م ر وَعَلَى الْجَوَازِ مَعَ وَجُودِ الْعَرَقِ فِي
الْحَالِ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّرِ الْمَاءُ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُتَنَجِّسِ) شَامِلٌ لِلتَّجَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ فَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي حُرْمَةُ الْمُكْتَبِ
بِهِ فِي الْمَسْجِدِ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُتَنَجِّسِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِغَيْرِ مَغْفُوٍّ عَنْهُ.

كذلك؛ لأن المنع من ذلك يشقُّ أمّا في نحو الصلاة فيحرم إن كان فرضاً، وكذا إن كان نفلاً واستمرّ فيه لكن لا يحرمه إبطاله، فإنه جائز بل لتأليه بعبادة فائدة، وأمّا مع رطوبة فلا؛ لأن المذهب تحريم تنجيس البدن من غير ضرورة، ومع جلّ لبسه يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة إليه كما يحثه الأذرعى؛ لأنه يجب تنزيه المسجد عن النجس، (لا

صائفاً بحيث يفرق فيتنجس ثوبه ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء اهـ والفرق بين ما أفهمه ذلك من الجواز حيث لا يتعدّل الماء مثلاً والمنع إذا كان بدنه مترطّباً بغير العرق كما أفاده قول الشارح: (إن كان جافاً إلخ) شدة الإتياء بالعرق كما وافق على ذلك م ر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال إذا لم يتعدّل الماء سم عبارة ع ش قوله م ر بحيث يفرق فيتنجس بدنه هو شامل للتجاسة الحكمية ومثل ثوبه بدنه وفي شرح الرّوض ما يفيد أنه يحرم وضع التجاسة الجافة كالزّبيل على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فليحرّز سم على المنهج، وقوله: (ويحتاج إلخ) يتبيّن أن يكون محلّ ذلك إذا دخل الوقت أمّا قبله فلا يحرم عليه لبسه؛ لأنه ليس مخاطباً بالصلاة ومن ثم إذا كان معه ماء جاز له التصرف فيه قبل دخول الوقت وإن علم أنه لا يجد في الوقت ماء ولا ثراباً، وأن يجامع زوجته قبل دخول الوقت، وإن علم ذلك أيضاً اهـ ع ش وما نقله عن شرح الرّوض يأتي عن النهاية والمغني مثله عبارة البجيرمي قال الإسويّ الأظهر أنه لا يجوز استعمال التجاسة في الثياب أي تلبسها به ولا في البدن أي استعمالها فيه بحيث تتصل به رطّباً كان أو يابساً انتهى سم اهـ. ة فود: (أما في نحو الصلاة إلخ) عبارة النهاية بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متيسراً أم لا لقطع الفرص بخلاف الثقل، فإنه لا يحرم لجواز قطعه، ومعلوم أن لبسه في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه مُمتنع، أما إذا لبسه قبل أن يحرم بثقل أو فرض غير ضيق أو بعد تحرّمه بثقل واستمرّ فالحرمة على تأليه بعبادة فائدة أو استمراره فيها لا على لبسه اهـ وكذا في المغني إلا مسألة الطواف المفروض وقوله أو بعد تحرّمه بثقل.

ة فود: (فيحرم إن كان فرضاً) أي بعد الشروع فيه مطلقاً وقبله إذا ضاق الوقت كما مرّ عن النهاية والمغني. ة فود: (وكذا إن كان نفلاً إلخ) أي سواء لبسه قبل تحرّمه أو بعده كما مرّ عن النهاية، وإن كان الاستدراك الآتي ظاهراً في الصورة الثانية فقط. ة فود: (تحرّم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح م ر اهـ سم ويأتي عن المغني ما يوافقه فقول شيخنا ولا يحرم تنجيس ملكه كثوبه وجداره ولو لغير غرض ما لم يلزم عليه ضياع المال اهـ ضعيف. ة فود: (من غير ضرورة) يعني من غير حاجة.

ة فود: (يحرم المكث به) أي بلباس متنجس بغير مغفوّ عنه سم وشيخنا قال البصريّ ومن ذلك أي المكث المحرم المكث بالتعليل المتنجس اهـ. ة فود: (من غير حاجة إلخ) أي أما لحاجة كما في الثقل والبابوج الذي به نجاسة فيجوز شيخنا أي إن مكث بذلك للصلاة مثلاً. ة فود: (كما يحثه الأذرعى إلخ)

ة فود: (أما في نحو الصلاة) يؤخذ منه إخراج المتنجس بمغفوّ عنه. ة فود: (لأن المذهب تحريم تنجيس البدن) وكذا الثوب على الصحيح م ر. ة فود: (ومع جلّ لبسه يحرم المكث إلخ) أخرج مجرد المغفوّ عنه.

جِلْدِ كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ) وَفَرَعَ أَحَدُهُمَا فَلَا يَجِلُّ لُبْسُهُ لِيَلْظَ نَجَاسَتُهُ (إِلَّا لِبَضْرُورَةٍ كَفَجَاءَةٍ قِتَالٍ) أَوْ خَوْفٍ نَحْوَ بَرْدٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْحَرِيرِ وَخَرَجَ بِلَبْسِهِ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ كَافِتِرًا بِهِ فَيَجِلُّ قَطْعًا كَمَا فِي الْأَنْوَارِ، وَإِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ أَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا (وَكَذَا جِلْدُ الْمَيْتَةِ) غَيْرُهُمَا فَيَحْرُمُ لُبْسُهُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ (فِي الْأَصَحِّ) لِتَجَاسَةِ عَيْنِهِ مَعَ مَا عَلَيْهِ

وَقَرَّرَ مَرَّ أَنْ مَنْ دَخَلَ بِنَجَاسَةٍ فِي نَحْوِ نَوْبِهِ أَوْ ثَغْلَةٍ رَطْبَةٍ أَوْ غَيْرِ رَطْبَةٍ إِنْ خَافَ تَلَوِيثَ الْمَسْجِدِ أَوْ لَمْ يَكُنْ دُخُولُهُ لِحَاجَةٍ حَرَمٍ وَإِلَّا فَلَا، وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ هَذَا بِجَوَازِ عُيُورِ حَائِضٍ أَمِنَتْ التَّلَوِيثَ وَلَوْ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ثُمَّ قَرَّرَ تَحْرِيمَ دُخُولِ مَنْ بَنَحَوْ نَوْبَهُ نَجَاسَةَ الْمَسْجِدِ وَمُكِّثٍ فِيهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ إِهْرَاقَ شَيْءٍ أَوْ فَيَحْمَلُ تَقْرِيرُهُ الْأَوَّلَ عَلَى الثَّانِي الْمَوَافِقِ لِمَا فِي النَّهَايَةِ وَالتَّخْفَةِ وَالْمُغْنَى.

• **قَوْلُ (سَيِّ):** (لَا جِلْدُ كَلْبٍ الْخُ) (فَرَعَ) قَضِيَّةٌ حُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ نَحْوِ جِلْدِ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَشَعْرِهِمَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ حُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ مَا يُقَالُ لَهُ فِي الْعُرْفِ الشَّيْءُ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ شَعْرِ الْخَنْزِيرِ نَعَمْ إِنْ تَوَقَّفَ اسْتِعْمَالُ الْكِتَابَيْنِ عَلَيْهَا وَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا فَهَذَا ضَرُورَةٌ مُجَوِّزَةٌ لاسْتِعْمَالِهَا وَيُغْنَى حَيْثُ يُدْعَى عَنْ مُلَاقَاتِهَا مَعَ نَدَاوَتِهِ قَالَ مَرَّ يَنْبَغِي الْجَوَازُ إِنْ تَوَقَّفَ الْاسْتِعْمَالُ عَلَيْهَا وَأَقُولُ يَنْبَغِي أَنْ يَقَيَّدَ الْجَوَازُ بِمَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَجْفِيفُ الْكِتَابَيْنِ وَعَمَلُهُ عَلَيْهَا جَافًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ إِهْرَاقَ شَيْءٍ.

• **قَوْلُهُ:** (فَيَجِلُّ قَطْعًا) اعْتَمَدَهُ شَيْءٌ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ مَرَّ فَلَا يَجِلُّ لُبْسُهُ الْخُ خَرَجَ بِهِ الْفَرْشُ فَيَجُوزُ بِهِ صَرَخَ ابْنُ حَجَّجٍ أَهْوِيَانِي عَنِ الزِّيَادِيِّ مِثْلُهُ. • **قَوْلُهُ:** (كَمَا فِي الْأَنْوَارِ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَالْوَجْهُ مَنْعُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا نَسَبَهُ لِلْأَنْوَارِ لَمْ تَرَهُ فِيهِ وَلَعَلَّ الشَّيْءَ مُخْتَلِفٌ سَمَّ وَوَاقْفَهُ شَيْخُنَا فَقَالَ وَالْإِفْتِرَاشُ وَالتَّذَدُّرُ كَاللَّبْسِ أَه.

• **قَوْلُ (سَيِّ):** (وَكَذَا جِلْدُ الْمَيْتَةِ الْخُ) أَيُّ قَبْلِ الذَّبْحِ، وَكَذَا يَحْرُمُ عَلَى الْآدَمِيِّ اسْتِعْمَالُ نَجَاسَةٍ فِي بَدَنِهِ أَوْ شَعْرِهِ أَوْ نَوْبِهِ وَلَوْ كَانَ التَّجَسُّسُ مُشْطَ عَاجٍ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ رُطُوبَةٌ وَإِلَّا فَيُكْرَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ خِلَافًا لِلْإِسْتَوِيِّ فِي قَوْلِهِ يَحْرُمُ أَيُّ الْعَاجِ مُطْلَقًا وَكَاتَمَهُ اسْتَشْنَا الْعَاجَ لِشِدَّةِ جَفَافِهِ مَعَ ظُهُورِ رَوْقِهِ، وَجِلْدُ الْآدَمِيِّ وَشَعْرُهُ وَإِنْ كَانَ طَاهِرًا يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ مُغْنَى وَنَهَايَةُ وَحَاصِلُهُ حُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ نَجَسٍ غَيْرِ الْعَاجِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ فِي الْبَدَنِ أَوْ الثَّوْبِ أَوْ الشَّعْرِ وَسَوَاءً كَانَ هُنَاكَ رُطُوبَةٌ أَوْ لَا وَكَذَا اسْتِعْمَالُ جُزْءِ الْآدَمِيِّ وَحُرْمَةُ اسْتِعْمَالِ الْعَاجِ مَعَ الرُّطُوبَةِ وَكَرَاهَتُهُ بِدُونِهَا قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ: مُشْطَ عَاجٍ الْخُ وَهُوَ أَثْيَابٌ قَلِيلَةٌ وَيَنْبَغِي جَوَازُ حَمْلِهِ لِقَصْدِ اسْتِعْمَالِهِ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا، أَمَّا فِيهَا فَلَا يَجُوزُ لِيُجُوبَ اجْتِنَابُ التَّجَاسَةِ فِيهَا فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ وَالْمَكَانِ وَقَوْلُهُ مَرَّ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ رُطُوبَةٌ أَيُّ لِمَا فِيهِ مِنْ تَجَسُّسِ الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ وَقَوْلُهُ مَرَّ وَجِلْدُ الْآدَمِيِّ الْخُ أَيُّ وَلَوْ حَزْبِيًّا خِلَافًا لِابْنِ حَجَّجٍ أَهْرَاقَ شَيْءٍ. • **قَوْلُهُ:** (فَيَحْرُمُ لُبْسُهُ الْخُ) أَيُّ وَلَوْ فَوْقَ الثِّيَابِ وَخَرَجَ بِاللَّبْسِ الْإِفْتِرَاشُ فَيَجُوزُ قَطْعًا وَلَوْ مِنْ مُغْلَظٍ زِي وَعَشْرُ أَهْوِيَانِي وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ.

• **قَوْلُهُ:** (فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ) خَرَجَ بِهِ حَالُ الضَّرُورَةِ فَيَجُوزُ لُبْسُهُ، وَهَلْ مِنْ الضَّرُورَةِ مُجَرَّدُ سَتْرِ عَوْرَتِهِ

• **قَوْلُهُ:** (كَمَا فِي الْأَنْوَارِ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَالْوَجْهُ مَنْعُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا نَسَبَهُ لِلْأَنْوَارِ لَمْ تَرَهُ فِيهِ وَلَعَلَّ الشَّيْءَ مُخْتَلِفٌ. • **قَوْلُهُ:** (فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ) خَرَجَ حَالُ الضَّرُورَةِ فَيَجُوزُ لُبْسُهُ، وَهَلْ مِنْ الضَّرُورَةِ مُجَرَّدُ سَتْرِ عَوْرَتِهِ

من التعبد باجتناب النجس لإقامة العبادَةِ ويُؤخذُ منه أَنه يحلُّ لباسُ جُلدها لِصَبِيٍّ غَيْرِ مُمَيِّزٍ وَمَجْنُونٍ وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ اللَّبَسِ نَظِيرُ الَّذِي قَبْلَهُ بَلْ أَوَّلَى وَالْبَاسُ جِلْدُ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لاسْتِوَائِهِمَا تَغْلِيظًا وَجِلْدُ الْمَيِّتَةِ لِدَائِيَّتِهِ وَيَحْرُمُ اقْتِنَاءُ الْخَنْزِيرِ لِوُجُوبِ قَتْلِهِ فَوْزًا إِلَّا لِعِصْرُورَةٍ كَأَنَّهُ اضْطُرَّ لِحَمَلٍ مَنَاعٍ عَلَيْهِ وَالْكَلْبُ إِلَّا لِنَحْوِ صَيْيدٍ أَوْ حِفْظٍ حَالًا لَا مُتَرَقِّيًا. (وَيَحِلُّ) مَعَ الْكَرَاهَةِ (الاسْتِصْبَاحُ بِالذَّهْنِ النَّجِسِ).....

عَنِ الْأَعْيُنِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَهَّ أَنَّهُ مِنْهَا لِمَا فِيهِ مِنْ بَذَاءِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ فِي رُؤْيَا عَوْرَتِهِ سَم. □ فَوُدْ: (مِنَ التَّعَبْدِ الْإِنْفِ) هُوَ الدُّعَاءُ لِلطَّاعَةِ وَقَبْلَ هُوَ التَّكْلِيفُ بِتَجَرُّمِيٍّ. □ فَوُدْ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَنِّي مِنْ قَوْلِهِ مَعَ مَا عَلَيْهِ مِنَ التَّعَبْدِ الْإِنْفِ. □ فَوُدْ: (أَنَّهُ يَحِلُّ لِبَاسُ جُلْدِهَا الْإِنْفِ) وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ اغْتِيَابًا لِمَا مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَهُوَ الْأَوْفَقُ بِإِطْلَاقِهِمْ شَرْحٌ م ر وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَلَوْ غَيْرِ مُمَيِّزٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ سَمَ عِبَارَةً شَرْحٌ قَوْلِهِ م ر وَهُوَ الْأَوْفَقُ الْإِنْفِ مُعْتَمَدًا ه. □ فَوُدْ: (وَالْبَاسُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْكَلْبُ فِي الْتَهْيَاةِ وَالْمُفْنِي. □ فَوُدْ: (وَالْبَاسُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضْطَرِّ إِلَى فَاعِلِهِ وَمَرْجِعِ الضَّمِيرِ الْمُكَلَّفُ الْمَعْلُومُ مِنَ الْمَقَامِ. □ فَوُدْ: (لِلْآخِرِ) أَنِّي لَا لِغَيْرِهِمَا عِبَارَةُ الْتَهْيَاةِ وَالْمُفْنِي، وَأَمَّا تَفْشِيَةُ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَقَرَعَهُمَا أَوْ فَرَعَ أَحَدَهُمَا مَعَ الْآخِرِ بِجِلْدٍ وَاحِدٍ مِنْهَا فَلَا يَحِلُّ بِخِلَافِ تَفْشِيَتِهِ بِغَيْرِ جِلْدِهَا مِنَ الْجُلُودِ الْمُتَنَجِّسَةِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ ه. □ فَوُدْ: (وَجِلْدُ الْمَيِّتَةِ الْإِنْفِ) بِالتَّصْبِ عَطْفًا عَلَى جِلْدِ كُلِّ الْإِنْفِ يَغْنِي بِجُوزِ الْبَاسِ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَقَرَعَ أَحَدَهُمَا جِلْدُ غَيْرِهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّوَعُّ خِلَافًا لِمَا يَوْمُهُ صَنِيعُهُ. □ فَوُدْ: (لِدَائِيَّتِهِ) أَيِ الْجِلْدِ وَالْإِضَافَةُ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ. □ فَوُدْ: (وَيَحْرُمُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْتَهْيَاةِ وَالْمُفْنِي وَلَيْسَ الْبَاسُ الْكَلْبُ الَّذِي لَا يَقْتَتِي أَوْ الْخَنْزِيرُ جِلْدُ مِثْلِهِ مُسْتَلْزِمًا لِاقْتِنَائِهِ وَلَوْ سَلِمَ فَإِنَّهُ عَلَى الْإِقْتِنَاءِ دُونَ الْإِبَاسِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ لِمُضْطَرِّ احْتِنَاجٍ إِلَى حَمَلِ شَيْءٍ عَلَيْهِ أَوْ لِيَدْفَعَ بِهِ نَحْوَ سَبْعٍ أَوْ يَكُونَ ذَلِكَ لِأَهْلِ الدَّمَةِ، فَإِنَّهُمْ يَقْرَوْنَ عَلَيْهَا أَوْ لِمُضْطَرِّ تَزَوُّدٍ بِهِ لِأَكُلِهِ كَمَا يَتَزَوَّدُ بِالْمَيِّتَةِ فَلَهُ حَتِّيزٌ أَنْ يَجِلَّهَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِذَلِكَ انْدَفَعَ اسْتِشْكَالُ الْإِسْمَاعِدِ ه. □ فَوُدْ: (أَوْ حِفْظٍ) أَيِ لِنَحْوِ الزَّرَاعَةِ.

□ فَوُدْ (سَمِي): (وَيَحِلُّ الْاسْتِصْبَاحُ الْإِنْفِ) وَفِي شَرْحِ الْمُتَهَبِّ عَنِ التَّوِيلَاتِي مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ وَضْعُ الذَّهْنِ الطَّاهِرِ فِي آتِيَةِ نَجْسَةٍ كَالْمُتَخَذَةِ مِنَ عَظْمِ الْفِيلِ لِعَرَضِ الْاسْتِصْبَاحِ فِيهَا وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الطَّبْلَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنْ وَجَدَ طَاهِرَةً يَسْتَصْبِحُ فِيهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ غَرَضُ الْاسْتِصْبَاحِ حَاجَةٌ مُجَوِّزَةٌ لِذَلِكَ كَمَا جَازَ وَضْعُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ فِي آتِيَةِ نَجْسَةٍ لِعَرَضِ إِطْفَاءِ نَارٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَتَجْبِيسُ الطَّاهِرِ أَمَّا يَحْرُمُ لِغَيْرِ غَرَضٍ فَلَيَتَأَمَّلُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ ه ع ش. □ فَوُدْ (سَمِي): (الْاسْتِصْبَاحُ الْإِنْفِ) وَكَذَلِكَ دَهْنُ الدُّوَابِّ بِه ه. □ فَوُدْ: (مَعَ الْكَرَاهَةِ) إِلَى (الْفَائِدَةِ) فِي الْتَهْيَاةِ

عَنِ الْأَعْيُنِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَهَّ أَنَّهُ مِنْهَا لِمَا فِيهِ مِنْ بَذَاءِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ فِي رُؤْيَا عَوْرَتِهِ. □ فَوُدْ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَنَّهُ يَحِلُّ لِبَاسُ الْإِنْفِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ اغْتِيَابًا لِمَا مِنْ شَأْنِهِ وَهُوَ الْأَوْفَقُ لِكَلَامِهِمْ شَرْحٌ م ر. □ فَوُدْ: (لِصَبِيٍّ غَيْرِ مُمَيِّزٍ) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَلَوْ غَيْرِ مُمَيِّزٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ه. □ فَوُدْ: (جِلْدُ كُلِّ مِنْهُمَا) خَرَجَ غَيْرُهُمَا مِنَ الدُّوَابِّ وَعِبَارَةُ الْإِزْشَادِ لَا جِلْدُ كُلِّ إِنْفٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ فَرَعَ أَحَدَهُمَا إِلَّا لِمِثْلِهِ أَوْ لِعِصْرُورَةٍ مُطْلَقًا ه.

بِعَارِضٍ أَوْ أَصَالَةٍ كَوَدِّكَ الْمَيْتَةِ أَيْ غَيْرِ الْمُفْلَظَةِ (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِي الْفَارَةِ تَمُوتُ فِي السَّمَنِ الذَّائِبِ اسْتَضْبَحُوا بِهِ أَوْ قَالَ فَاثْتَمَرُوا بِهِ وَدُخَانُ النَّجَسِ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ نَعَمْ يَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا لِحُرْمَةِ إِدْخَالِ النِّجَاسَةِ فِيهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَمَنْ قَبِدَ أَنَّ لَوْثَ يُحْمَلُ مَفْهُومُهُ عَلَى مَا إِذَا احتِيجَ لِلإِسْرَاجِ بِهِ فِيهِ، وَكَذَا الدَّارُ الْمُسْتَأْجَرَةُ أَوْ الْمُعَارَةُ.....

وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمَنْ يَجِدْ) إِلَى (وَيَجُوزُ).

هـ فَوَدَّ: (بِعَارِضٍ إِلَخْ) (فَرَعُ): إِذَا اسْتَضْبَحَ بِالدُّفْنِ النَّجَسِ جَازَ إِصْلَاحُ الْفِيلَةِ بِأَضْيَعِهِ وَإِنْ تَنَجَّسَ وَأَمَكْنَ إِصْلَاحُهَا بَنَحْوِ عَوْدٍ؛ لِأَنَّ التَّنَجِّسَ يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ لِحَوَازِهِ الضَّرُورَةُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (فِي الْفَارَةِ إِلَخْ) أَيُّ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ عَنِ الْفَارَةِ الَّتِي تَمُوتُ إِلَخْ فَقَوْلُهُ تَمُوتُ إِلَخْ صِفَةُ لِلْفَارَةِ الْمُحَلَّى بِلَاحِ الْجَنَسِ الَّذِي فِي حُكْمِ التَّكْرَةِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَغَيْرِهِ (لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنْ فَارَةٍ وَقَعَتْ فِي سَمَنِ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَابِذَا فَالْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِمًا فَاسْتَضْبَحُوا بِهِ أَوْ فَاثْتَمَرُوا بِهِ»).

اهـ هـ فَوَدَّ: (وَدُخَانُهُ النَّجَسُ إِلَخْ) وَالبُخَارُ الْخَارِجُ مِنَ الْكَنِيفِ طَاهِرٌ وَكَذَا الرِّيحُ الْخَارِجَةُ مِنَ الدُّبُرِ كَالْجُشَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ مِنْ عَيْنِ النَّجَاسَةِ لِحَوَازِ أَنْ تَكُونَ الرَّائِحَةُ الْكَرِيهَةُ الْمَوْجُودَةُ فِيهِ لِمُجَاوَزَتِهِ النَّجَاسَةَ لَا أَنَّهُ مِنْ عَيْنِهَا نِهَآيَةً. هـ فَوَدَّ: (يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيَجُوزُ طَلَبُ السُّغْنِ بِشَحْمِ الْمَيْتَةِ وَإِطْعَامُ الْمَيْتَةِ لِلْكِلَابِ وَالطُّيُورِ وَإِطْعَامُ الطَّعَامِ الْمُتَنَجِّسِ لِلدُّوَابِّ مُعْنَى وَنِهَآيَةً. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ يَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ) مُطْلَقًا وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمِ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَيَحْرُمُ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ لَمْ يَلُوثْ اهـ. هـ فَوَدَّ: (لِخُرْمَةِ إِدْخَالِ النَّجَاسَةِ فِيهِ إِلَخْ) فِيهِ أَنَّ نَفْسَ الْإِسْتِضْبَاحِ حَاجَةٌ فَالْوَجْهَ جَوَازُ الْإِسْتِضْبَاحِ بِهِ فِي الْمَسْجِدِ بِشَرْطِ أَمْنِ التَّلَوُّثِ مِنْهُ وَمِنْ دُخَانِهِ وَإِنْ قُلَّ م ر اهـ سَمِ وَع ش. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا الدَّارُ إِلَخْ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْمَسْجِدِ الْمَنْزِلُ الْمُؤَجَّرُ وَالْمُعَارُ وَنَحْوُهُمَا إِنْ طَالَ زَمَنُ الْإِسْتِضْبَاحِ فِيهِ بَحِثُ يَغْلُقُ الدُّخَانُ بِالسَّقْفِ أَوِ الْجِدَارِ وَيُعْفَى عَمَّا يُصِيبُهُ مِنْ دُخَانِ الْمِضْبَاحِ لِقَلَّتِهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا الدَّارُ الْمُسْتَأْجَرَةُ أَوْ الْمُعَارَةُ إِلَخْ) الْوَجْهَ الْإِمْتِنَاعُ فِيهِمَا حَيْثُ أَذَى إِلَى تَنَجِّسِهَا وَتَسْوِيدِهَا مُطْلَقًا م ر اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَالَ م ر يَجُوزُ إِسْرَاجُ الدُّفْنِ النَّجَسِ فِي بَيْتٍ مُسْتَعَارٍ مَعَهُ أَوْ مُؤَجَّرٍ لَهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُلَوِّثَهُ بَنَحْوِ دُخَانِهِ نَعَمْ الْبَيْتُ الَّذِي جَزَتْ الْعَادَةُ بِالسَّمَامَةِ بِهِ بَحِثُ يَرْضَى بِهِ الْمَالِكُ فِي الْعَادَةِ فَلَا بَأْسَ، فَلَوْ كَانَ مَوْقُوفًا أَوْ لِنَحْوِ قَاصِرٍ امْتَنَعَ أَيُّ وَلَوْ يَسِيرًا لِأَنَّهُ هُنَاكَ مَالِكٌ يُغْتَبَرُ رِضَاهُ وَيَتَقَرَّعُ عَلَى ذَلِكَ الطَّبِخِ بَنَحْوِ الْجِلَّةِ فِي الْبُيُوتِ الْمَوْقُوفَةِ وَنَحْوِهَا وَقَدْ قَالَ م ر وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمْتَنَعَ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ تَسْوِيدُ الْجُدْرَانِ وَجُوزُ أَنْ يُسْتَشَى مَا إِذَا أُعِدَّ مَكَانٌ فِي تِلْكَ الْبُيُوتِ لِلطَّبِخِ

هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ يَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا) وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

هـ فَوَدَّ: (لِخُرْمَةِ إِدْخَالِ النَّجَاسَةِ فِيهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ) فِيهِ أَنَّ نَفْسَ الْإِسْتِضْبَاحِ بِهِ فِي الْمَسْجِدِ بِشَرْطِ أَمْنِ التَّلَوُّثِ مِنْهُ وَمِنْ دُخَانِهِ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا الدَّارُ الْمُسْتَأْجَرَةُ أَوْ الْمُعَارَةُ إِلَخْ) الْوَجْهَ الْإِمْتِنَاعُ فِي الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ أَوْ الْمُعَارَةِ حَيْثُ أَذَى إِلَى تَنَجِّسِهَا وَتَسْوِيدِهَا مُطْلَقًا م ر.

إِنْ أَدَّى إِلَى تَنْجِيسِ شَيْءٍ مِنْهَا بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ أَوْ بِمَا يُنْقِصُ قِيَمَتَهَا أَوْ أَجْرَتَهَا فِيمَا يَظْهَرُ بِخِلَافِ قَلِيلِ دُخَانِهَا الَّذِي لَا يُؤَثِّرُ نَقْصًا أَلْبَنَةً وَيَجُوزُ اتِّخَاذُهُ صَابُونًا وَسَقِيَهُ لِلدُّوَابِّ.

وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِالطَّنِخِ فِيهَا فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اهْ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَلَا يَحْرُمُ تَنْجِيسُ مِلْكٍ غَيْرِهِ أَوْ مَوْقُوفٍ بِمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ كَتَزْيِيَةِ الدَّجَاجِ وَالْإَوْرُ وَنَحْوِهِمَا بِخِلَافِ مَا لَمْ تَجْرِبْ بِهِ الْعَادَةُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ إِنْ لَوَّثَ اهْ وَكَذَا فِي الْبُجَيْرِ مِمَّا إِلَّا أَنَّهُ مَثَلٌ لِلْمُعْتَادِ بِالْوُقُودِ بِالسُّرَجِينَ فِي الْبُيُوتِ وَتَزْيِيَةِ نَحْوِ الدَّجَاجِ فِيهَا وَتَسْمِيدِ الْأَرْضِ بِالتَّجْسِ أَيْ تَسْبِيحِهَا بِهِ اهْ. هـ فَوَدَّ: (إِنْ أَدَّى إِلَى تَنْجِيسِ شَيْءٍ الْخ) أَيْ وَلَمْ يَأْذَنْ مَالِكُهُ اهْ حَلَمِي. هـ فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ اتِّخَاذُهُ صَابُونًا) وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي تَوْبِهِ وَبَدَنِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ثُمَّ يُطَهَّرُهُمَا وَكَذَلِكَ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْأَدْوِيَةِ النَّجِسَةِ فِي الدَّنَجِ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهَا مِنَ الطَّاهِرَاتِ وَإِنْ بَاشَرَهَا الذَّائِبُ بِيَدِهِ قَالَ فِي الْخَادِمِ وَكَذَلِكَ وَطءُ الْمُسْتَحَاضَةِ وَكَذَلِكَ الثُّقْبَةُ الْمُتَفَتِّحَةُ تَحْتَ الْمِعْدَةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَلِيلِ

(فَائِدَتُهُ) سِيلَ الْجَلَالِ السُّيُوطِيُّ عَنْ شَخْصٍ مِنْ أَبْنَاءِ الْعَرَبِ يَلْبَسُ الْفُرُوجَ وَالزُّنْطَ الْأَخْمَرَ وَعِمَامَةَ الْعَرَبِ وَاشْتَعَلَ بِالْعِلْمِ وَفَضَّلَ وَخَالَطَ الْفُقَهَاءَ فَأَمَرَهُ أَمِيرٌ أَنْ يَلْبَسَ ثِيَابَ الْفُقَهَاءِ؛ لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ خَرَمًا لِمُرُوءَتِهِ فَهَلْ الْأَوَّلَى لَهُ ذَلِكَ أَوْ الْإِسْتِمْرَارُ عَلَى هَيْئَةِ عَشِيرَتِهِ، وَمَا جُنِسَ مَا كَانَ الثَّيْبُ ﷺ يَلْبَسُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ وَمَا بِقَدَارِ عِمَامَتِهِ وَهَلْ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي عَهْدِهِ ﷺ الزُّنْطَ أَوْ الْفُرُوجَ، فَقَالَ فِي الْجَوَابِ لَا إِنْكَارَ عَلَيْهِ فِي لِبَاسِهِ ذَلِكَ وَلَا خَرَمَ لِمُرُوءَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِبَاسُ عَشِيرَتِهِ وَطَائِفَتِهِ وَلَوْ غَيْرُهُ أَيْضًا إِلَى لِبَاسِ الْفُقَهَاءِ لَمْ يَحْرُمُ مُرُوءَتُهُ فَكُلُّ حَسَنٍ، ذَاكَ لِمُنَاسَبَةِ أَهْلِ جَنَّتِهِ وَهَذَا لِمُنَاسَبَةِ أَهْلِ وَضْفِهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ الْقَلَانِسَ تَحْتَ الْعِمَامَةِ وَيَلْبَسُ الْقَلَانِسَ بِغَيْرِ عِمَامَةٍ وَيَلْبَسُ الْعِمَامَةَ بِغَيْرِ قَلَانِسٍ وَيَلْبَسُ الْقَلَانِسَ دَوَاتِ الْأَذَانِ فِي الْحُرُوبِ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا مَا كَانَ يَغْتَمُّ بِالْعِمَامَةِ الْحَرَقَانِيَّةِ وَالسُّودِ فِي أَسْفَارِهِ وَيَتَجَرَّغُ اغْتِجَارًا وَالْإِعْجَارَ أَنْ يَضَعَ عَلَى الرَّأْسِ تَحْتَ الْعِمَامَةِ شَيْئًا، وَأَنَّهُ رُبَّمَا لَمْ تَكُنِ الْعِمَامَةُ قَيْدًا لِلْعَصَابَةِ عَلَى رَأْسِهِ وَجَنَّتِهِ وَأَنَّ الْبَيْهَقِيَّ رَوَى عَنْ رُكَّانَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَرَّقُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعِمَامَةُ عَلَى الْقَلَانِسِ» وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الثَّيْبَ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ قَلَنْسُوَةً بَيْضَاءَ وَيَبْنِ أَنَّ الْقَلَنْسُوَةَ غِشَاءٌ مُبْطِنٌ لِيُسْتَرَّ بِهِ الرَّأْسُ ثُمَّ قَالَ: ذَلِكَ مُجْمَعٌ مَا ذَكَرَ عَلَى أَنَّ الَّذِي كَانَ يَلْبَسُهُ الثَّيْبُ ﷺ وَالصَّحَابَةُ تَحْتَ الْعِمَامَةِ هُوَ الْقَلَنْسُوَةُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (بَيْضَاءَ) عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الزُّنُوطِ الْحُمْرِ، وَاشْتَبَهَ شَيْءٌ أَنَّهُ مِنْ جَنْسِ الثِّيَابِ الْقُطْنِ أَوْ الصُّوفِ الَّذِي هُوَ مِنْ جَنْسِ الْجَبَابِ وَالْكِسَاءِ لَا الَّذِي مِنْ جَنْسِ الزُّنُوطِ إِلَى أَنْ قَالَ وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ: (سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ كَيْفَ كَانَ الثَّيْبُ ﷺ يَغْتَمُّ؟ قَالَ: كَانَ يُدِيرُ الْعِمَامَةَ عَلَى رَأْسِهِ وَيَغْرِزُهَا مِنْ وَرَائِهِ وَيُرْسِلُ لَهَا ذَوَابَّةً بَيْنَ كَتِفَيْهِ)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عِدَّةُ أَفْرُعٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَانَتْ نَحْوَ الْعِشْرَةِ أَوْ قَوْفَهَا بَيْسِيرٍ، وَأَمَّا الْفُرُوجُ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ لَبَسَهُ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: أَهْدَيْ لِلنَّبِيِّ ﷺ فُرُوجَ حَرِيرٍ فَلَبَسَهُ فَصَلَّى فِيهِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَتَزَعَهُ نَزْعًا كَالْكَارِهِ لَهُ، وَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»، قَالَ الْمُلَمَّاؤُ: الْفُرُوجُ: هُوَ الْقَبَاءُ الْمُفْرَجُ مِنْ خَلْفٍ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي لُبْسِ الْخُلَفَاءِ لَهُ، وَإِنَّمَا نَزَعَهُ ﷺ لِكُونِهِ كَانَ حَرِيرًا وَكَانَ لُبْسُهُ لَهُ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ فَتَزَعَهُ لَمَّا حُرِّمَ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ حِينَ نَزَعَهُ: «نَهَانِي عَنْهُ جِبْرِيلُ» اهـ.

(فائدة فهمية)؛ لأن أكثرها ليس في كُتُب الفقه، وإنما هي مُلتَقَطَةٌ من كُتُب الأحاديث ولذا كُنْتُ أَطَلَّتُ الكلامَ فيها ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّهَا أَخْرَجَتْ الشَّرْحَ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَأَفْرَدْتُهَا بِتَأْلِيفِ حَافِلٍ ثُمَّ لَخَّصْتُ مِنْهُ هُنَا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ بِأَخْصَرِ إِشَارَةٍ أَكْثَالًا عَلَى مَا يُبَسِّطُ ثُمَّ، اعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَتَخَوَّرْ كَمَا قَالَه الحُفَاطُ فِي طَوِيلِ عِمَامَتِهِ ﷺ وَعَرَضَهَا شَيْءٌ وَمَا وَقَعَ لِلطَّبْرِيِّ فِي طَوِيلِهَا أَنَّهُ نَحْوُ سَبْعَةِ

الإِيلَاجِ فِيهَا نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر اسْتِغْمَالُ الْأَدْوِيَةِ النَّجِسَةِ الْإِنِّخَ أَمَّا ذَنْبُ الْجُلُودِ بِرُوثِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ فَلَا يَجُوزُ وَكَذَا تَسْمِيَةُ الْأَرْضِ بِهِ أَيْضًا انْتَهَى زِيَادِيٌّ أَنِّي وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ ذَنْبُهُ بِطَهْرِ الْجِلْدِ وَيُغْسَلُ سَبْعًا إِخْدَاهَا بِتَرَابِ أَه. وَفِي الْبُجَيْرِ مِمَّنِ عَنِ الشَّوْزَرِيِّ وَمَحَلُّ عَدَمِ جَوَازِ الذَّبِيعِ بِرُوثِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ إِذَا وَجَدَ غَيْرَهُ صَالِحًا لَهُ أَه. ة قَوْلُهُ: (اتَّخَذَهُ صَابُونًا) أَنِّي لِلِاسْتِغْمَالِ لَا لِلْيَبِيعِ كَذَا فِي الْمُغْنِي وَمُقْتَضَاهُ حُرْمَةُ الْإِتِّخَاذِ لِلْيَبِيعِ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْبَيْعُ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ. ة قَوْلُهُ: (لِأَنَّ أَكْثَرَهَا الْإِنِّخَ) مُتَعَلِّقٌ لِمُهْمَةٍ وَعِلَّةٌ لَهُ. ة قَوْلُهُ: (وَأَمَّا هِيَ مُلْتَقَطَةٌ) أَيِ الْاَكْثَرِ وَالتَّائِبُ نَظَرًا لِلْمَعْنَى. ة قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ الْفَائِدَةِ. ة قَوْلُهُ: (بِمَنَّةٍ) أَيِ مِنْ هَذَا التَّأْلِيفِ. ة وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي ذَلِكَ التَّأْلِيفِ. ة قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ الْإِنِّخَ) أَيِ عَدَمِ التَّحَرُّرِ. ة قَوْلُهُ: (فِي طَوِيلِ عِمَامَتِهِ الْإِنِّخَ).

(فائدة) سُئِلَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ عَنْ شَخْصٍ مِنْ أَبْنَاءِ الْعَرَبِ يَلْبَسُ الْفُرُوجَ وَالزُّنْطَ الْأَخْمَرَ وَعِمَامَةَ الْعَرَبِ وَاشْتَقَلَ بِالْمَلَمِ وَقَضَلَ وَخَالَطَ الْفُقَهَاءَ فَأَمَرَهُ أَمِيرٌ أَنْ يَلْبَسَ ثِيَابَ الْفُقَهَاءِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ خُرْمًا لِمُرُوءَتِهِ فَهَلِ الْأَوَّلَى لَهُ ذَلِكَ أَوْ الْإِسْتِمْرَارُ عَلَى هَيْئَةِ عَشِيرَتِهِ وَمَا جُنُسٌ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ وَمَا يَقْدَارُ عِمَامَتِهِ وَهَلِ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي عَهْدِهِ ﷺ الزُّنْطَ أَوْ الْفُرُوجَ؟ فَقَالَ فِي الْجَوَابِ لَا إِنْكَارَ عَلَيْهِ فِي لِيَابِهِ ذَلِكَ وَلَا خُرْمَ لِمُرُوءَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِيَابُ عَشِيرَتِهِ وَطَائِفَتِهِ، وَلَوْ غَيْرَهُ أَيْضًا إِلَى لِيَابِ الْفُقَهَاءِ لَمْ يَخْرُمْ مُرُوءَتَهُ فَكُلُّ حَسَنٍ ذَاكَ لِمُنَاسِبَتِهِ أَهْلَ جَنِينِهِ وَهَذَا لِمُنَاسِبَتِهِ أَهْلَ وَضِيعِهِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ الْقَلَائِسَ تَحْتَ الْعِمَامَةِ وَيَلْبَسُ الْقَلَائِسَ بِغَيْرِ عِمَامَةٍ وَيَلْبَسُ الْعِمَامَةَ بِغَيْرِ قَلَائِسٍ وَيَلْبَسُ الْقَلَائِسَ ذَوَاتِ الْأَذَانِ فِي الْحُرُوبِ وَأَنَّهُ كَانَ كَثِيرًا مَا يَفْتَمُّ بِالْعِمَامَةِ الْحُرْقَانِيَّةِ وَالسُّودِ فِي أَسْفَارِهِ وَيَعْتَجِرُ اغْتِجَارًا وَالْإِعْتِجَارُ أَنْ يَضَعَ عَلَى الرَّأْسِ تَحْتَ الْعِمَامَةِ شَيْئًا وَأَنَّهُ زُبْمًا لَمْ تَكُنِ الْعِمَامَةُ قَيْشُدُ الْعِصَابَةِ عَلَى رَأْسِهِ وَجَنِينَتِهِ، وَأَنَّ الْبَيْهَقِيَّ رَوَى عَنْ رُكَّانَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «فَرَّقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ الْعِمَامَةُ عَلَى الْقَلَائِسِ» وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ قَلَنْسُوَةً بَيْضَاءَ، وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْقَلَنْسُوَةَ غِشَاءٌ مُبْطِنٌ يُسْتَرُّ بِهِ الرَّأْسُ ثُمَّ قَالَ ذَلَّ مَجْمُوعٌ مَا ذَكَرَ عَلَى أَنَّ الَّذِي كَانَ يَلْبَسُهُ النَّبِيُّ ﷺ وَالصَّحَابَةُ تَحْتَ الْعِمَامَةِ هُوَ الْقَلَنْسُوَةُ وَذَلَّ قَوْلُهُ بَيْضَاءَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الزُّنُوطِ الْحُمْرِ، وَأَشْبَهَ شَيْئًا أَنَّهُ مِنْ جَنْسِ الثِّيَابِ الْقُطْنِ أَوْ الصَّوْفِ الَّذِي هُوَ مِنْ جَنْسِ الْجَبَابِ وَالْكِسَاءِ لَا الَّذِي مِنْ جَنْسِ الزُّنُوطِ، إِلَى أَنَّ قَالَ وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَمُّ وَيُعِدُّ الْعِمَامَةَ عَلَى رَأْسِهِ وَيَغْرِزُهَا مِنْ وَرَائِهِ وَيُرْسِلُ لَهَا ذُؤَابَةً بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا عِدَّةُ أَذْرُعٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَانَتْ نَحْوَ الْعَشْرَةِ أَوْ فَوْقَهَا بَيَسِيرٍ، وَأَمَّا الْفُرُوجُ فَقَدْ صَحَّ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ لَبَسَهُ فَصَلَّى فِيهِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَتَرَعَهُ تَرَعًا كَالْكَارِهِ لَهُ وَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»، قَالَ الْمَلَمَاءُ الْفُرُوجُ هُوَ الْقَبَاءُ الْمُرْجُ مِنْ خَلْفٍ وَهَذَا

أذرع ولغيره أنه نقل عن عائشة أنها سبعة في عرض ذراع، وأنها كانت في السفر يتضاء وفي الحضر سوداء من صوف وأن عذبتها كانت في السفر من غيرها وفي الحضر منها فهو شيء استزوحا إليه ولا أصل له، نعم وقَعَ خلاف في الرداء فقيل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف، وليس في الإزار إلا القول الثاني، وممن لكل أحد بل يتأكد على من يقتدى به تحسين الهيئة والمبالغة في التجميل والنظافة والملبوس بسائر أنواعه لكن المتوسط نوعا من ذلك بقصد التواضع لله أفضل من الأرفع، فإن قصد به إظهار النعمة والشكر عليها احتل تساويهما للتمارض وأفضلية الأول؛ لأنه لا حظ للتفيس فيه بوجه وأفضلية الثاني للتحير الحسن «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»، ويتنبى عذم التوسع في المأكلي والمشرب إلا لغرض شرعي كإكرام ضيف والتوسع على العيال وإظهار شهوتهم على شهوته من غير تكلف كقرض لحرمة على فقير جهل المقرض إلا إن كان له جهة ظاهرة يتيسر الوفاء منها إذا طوّل وورد: «امشوا خفاة» وفي رواية: (أنه ﷺ مشى حافيا) وقد يؤخذ منه ندب الحفاء في بعض الأحوال بقصد التواضع حيث أمّن مؤذنها وتجنبنا ولو احتمالا، ويؤيده ندبه لئلا يدخل مكة بهذه الشروط، ويجل كما في المجموع بلا كراهة لبس نحو قميص وقباء ونحو جبة أي غير خارمة لمروءته لما يأتي في الطيلسان ولو غير مضرورة إن لم تبد عورته للإتباع اهـ، ومرو ما

الحديث أصل في لبس الخلفاء له، وإنما نزع لكونه كان خريفاً وكان لبسه له قبل تخريم الحرير فنزعه لما حرم وفي صحيح مسلم، أنه قال حين نزع: «نهاني عنه جبريل» اهـ. سم.

• فود: (استزوحا إليه) أي أسرع الطبري وغيره إلى المقدار المذكور من غير تعب تحقيق كزدي.
• فود: (فهو شيء الخ) خبر وما وقع للطبري الخ. • فود: (في الرداء) أي ردايه ﷺ. • فود: (أربعة أذرع الخ) بالرفع. • فود: (أو وشبران) أو لطف مذكوله على ونصف، والواو لطف مذكوله على أربعة أذرع. • فود: (إلا القول الثاني) وهو أربعة أذرع ونصف في عرض ذراعين وشبر. • فود: (والمبالغة الخ) عطف على تحسين الخ. • فود: (بسائر أنواعه) أي الملبوس. • فود: (وأفضلية الأول الخ) عطف على تساويهما أي واحتمل أفضلية الأول وهو المتوسط. • فود: (وأفضلية الثاني الخ) عطف عليه أيضا وهو الأرفع بالقصد المذكور كزدي. • فود: (والتوسع على العيال) كذا في أصله وَاللَّهُ تَعَالَى وفي نسخة السيد عمر البصري ونسخ صحيحة أخرى التوسع مضطفي الحموي. • فود: (وإظهار شهوتهم الخ) كقوله والتوسع عطف على إكرام ضيف وقوله من غير تكلف راجع لكل من الثلاث. • فود: (ويؤيده) أي ندب الحفاء. • فود: (لئلا يدخل مكة) أي كدخول المدينة. • فود: (بهذه الشروط) وهي قصد التواضع وأمن المؤذي وأمن التشجس. • فود: (ويجل) إلى قوله انتهى في النهاية والمفني. • فود: (ويجل الخ) ولبس خشن لغير غرض شرعي خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه نهاية وإمداد زاد شرح بأفضل ولنحو بذلك أكل الخشن اهـ واعتد المني كراهة لبس الخشن. • فود: (انتهى) أي ما في المجموع.

يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مَتَى قَصَدَ يَلْبَاسٍ أَوْ نَحْوَهُ نَحْوَ تَكْبِيرٍ كَانَ فَايَسًا أَوْ تَشَبَهًا. بِإِسَاءٍ أَوْ عَكْسِهِ فِي يَلْبَاسٍ اخْتَصَّ بِهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ حَرَمٌ بَلْ فَسَقَ لِلْعَنَةِ فِي الْحَدِيثِ وَيَحْرُمُ عَلَى غَنِيِّ لُبْسِ خَشِينٍ لِيُعْطَى لِمَا يَأْتِي أَنَّ كُلَّ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا بِصِفَةِ طُلُثٍ فِيهِ وَخَلَا عَنْهَا بِاطْنًا حَرَمٌ عَلَيْهِ قَبُولُهُ وَلَمْ يَمْلِكْهُ، وَيَحْرُمُ نَحْوُ جُلُوسٍ عَلَى جِلْدٍ سَبْعٍ كَثِيرٍ وَفَهْدٍ بِهِ شَعْرٌ، وَإِنْ جُعِلَ إِلَى الْأَرْضِ عَلَى الْأَوْجَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِ الْمُتَكَبِّرِينَ. وَحَرَمٌ جَمْعُ لُبْسٍ فِرْوَةِ السُّنْجَابِ وَالصُّوَابِ جِلْهُمَا كَجَوْخٍ وَجَبِينِ اشْتَهَرَ عَمَلُهُمَا بِسَحْمٍ يَحْتَزِرُ بَلْ لَا يُفِيدُ عِلْمُ ذَلِكَ إِلَّا فِي فِرْوَةٍ مُعَيَّنَةٍ دُونَ مُطْلَقِ الْجِنْسِ، وَفِرْوَةُ الْوَشَقِ شَعْرُهُ نَجَسٌ، وَإِنْ دُبِغَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَا كَوَّلٍ، وَيُسَبِّحُ نَفْسُ فِرْوَةٍ احْتَمَلَ حَدُوثَ مُؤْذٍ عَلَيْهِ لِلأَمْرِ بِهِ (وَكَانَ ﷺ يَلْبَسُ الْحَبْرَةَ) وَهِيَ ثَوْبٌ مُخَطَّطٌ بَلْ صَبَّحَ أَنَّهَا أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَيْهِ، وَقَالَ فِي ثَوْبٍ خُيَطَهُ أَحْمَرُ خَلَعَهُ وَأَعْطَاهُ لِغَيْرِهِ: «خَشِيتُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا فَتَفْتِنَنِي عَنْ صَلَاتِي» وَبَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ مَعَ كَوْنِ الْمُقَرَّرِ عِنْدَنَا كَرَاهَةَ الصَّلَاةِ فِي الْمُخَطَّطِ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهَا أُحِبَّةٌ خَاصَّةٌ بِغَيْرِ الصَّلَاةِ جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَالْأَفْضَلُ فِي الْقَمِيصِ كَوْنُهُ مِنْ قُطْنٍ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ سَائِرُ أَنْوَاعِ اللَّبَاسِ كَالْعِمَامَةِ وَالطَّيْلَسَانِ وَالرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ وَغَيْرِهَا، وَبَلِيهِ الصُّوْفُ لِحَدِيثٍ فِي الْأَوَّلِ وَحَدِيثَيْنِ فِي الثَّانِي، لَكِنَّ ذَاكَ أَقْوَى مِنْ هَذَيْنِ، وَكَوْنُهُ قَصِيرًا بَأَنَّ لَا يَتَجَاوَزُ

• قَوْلُهُ: (اخْتَصَّ بِهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ) أَيُّ أَوْ غَلَبَ فِيهِ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ النَّهْيَةِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) أَيُّ فِي آخِرِ الْهَيْبَةِ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيُّ مَا فِي الْمَجْمُوعِ. • قَوْلُهُ: (نَحْوُ جُلُوسٍ إلخ) عِبَارَةٌ سُزَّجَ بِأَفْضَلٍ وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ اسْتِعْمَالُ جِلْدِ الْفَهْدِ وَالتَّجْرِاهِ. • قَوْلُهُ: (بِهِ شَعْرٌ إلخ) وَفِي الْإِيعَابِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا أُزِيلَ وَبَزَهُ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلٍ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ جُعِلَ إلخ) أَيُّ شَعْرُهُ. • قَوْلُهُ: (وَالصُّوَابُ جِلْهُمَا إلخ) وَيَجْعَلُ أَيْضًا قِرْوَةُ الْقَنْدِ وَقَاقِمٌ وَخَوْصَلٌ وَسَمَوْرٌ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلٍ. • قَوْلُهُ: (كَجَوْخٍ وَجَبِينِ إلخ) أَيُّ وَسُكْرٍ اشْتَهَرَ عَمَلُهُ بِدَمِ الْخِزْرِ. • قَوْلُهُ: (بَلْ لَا يُفِيدُ إلخ) تَقَدَّمَ مِثْلُهُ عَنْ الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي فِرْوَةٍ) كَذَا بِالْوَاوِ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَفِي بَعْضِهَا بِالذَّالِ وَهِيَ أَقْيَدُ وَأَنْسَبُ. • قَوْلُهُ: (فِي فِرْوَةٍ مُعَيَّنَةٍ) أَيُّ عَلِمَ عَمَلُهُ بِذَلِكَ بِخُصُوصِهِ. • وَقَوْلُهُ: (دُونَ مُطْلَقِ الْجِنْسِ) أَيُّ دُونَ أَمْثَالِ ذَلِكَ الْفِرْوَةِ الَّتِي لَمْ يُعْلَمَ عَمَلُهَا بِذَلِكَ فَلَا تَحْرُمُ، وَإِنْ اتَّخَذَ الصَّائِغُ وَالْمُصَنِّعُ. • قَوْلُهُ: (شَعْرُهُ نَجَسٌ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ خَيْرٌ وَقِرْوَةُ الْوَشَقِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إلخ) أَيُّ الْوَشَقِ. • قَوْلُهُ: (حَدُوثَ مُؤْذٍ) أَيُّ كَالْحَيَةِ وَالْمَقْرَبِ. • قَوْلُهُ: (فِي ثَوْبٍ) أَيُّ فِي شَأْنِهِ. • قَوْلُهُ: (خَلَعَهُ) صِفَةُ ثَانِيَةٍ لِثَوْبٍ أَوْ حَالٍ مِنْهُ. • وَقَوْلُهُ: (خَشِيتُ إلخ) مَقُولٌ قَالَ. • قَوْلُهُ: (وَبَيْنَهُمَا) أَيُّ الْحَدِيثَيْنِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْمُخَطَّطِ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ) أَيُّ لَا يَسَا لَهْ أَوْ مَتَوَجَّهًا إِلَيْهِ أَوْ وَاقِفًا عَلَيْهِ وَيَنْبَغِي أَخْذًا مِنَ التَّعْلِيلِ بِالِاقْتِنَانِ تَقْيِيدُ الْمُخَطَّطِ بِالظُّهْرِ بِخَيْثُ يَقَعُ عَلَيْهِ النَّظَرُ، بِخِلَافٍ مَا إِذَا غَطَّاهُ بِمَا يَنْتَعُ وَقَرَعَ النَّظَرُ إِلَيْهِ كَانَ لَيْسَ قُوَّتُهُ غَيْرَهُ فَلَا كَرَاهَةَ حَيْثُ وَاللَّهُ أَغْلَمُ. • قَوْلُهُ: (إِلَيْهَا) أَيُّ إِلَى خُطُوطِ هَذَا الثَّوْبِ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ إلخ) لَا يَخْفَى بُعْدُهُ وَلَوْ حُمِلَ الْحَدِيثُ الثَّانِي عَلَى ذِي خُطُوطٍ غَرِيبَةٍ مِنْ شَأْنِهَا إِشْغَالُ الْخَاطِرِ لَمْ يَتِمَّذْ، فَإِنَّهُ مِنَ الْوَقَائِعِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُحْتَمَلَةِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا) أَيُّ أُحِبَّةٌ الْحَبْرَةَ. • قَوْلُهُ: (ذَاكَ) أَيُّ حَدِيثُ الْقُطْنِ. • قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (بَلْ لَوْ تَوَقَّفْتَ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا

الكعب، وكونه إلى نصف الساق أفضل، وتقصير الكُمين بأن يكون إلى الرُسخ للأتباع، فإن زاد على ذلك ككل ما زاد على ما قدروه في غير ذلك بقصير الخيلاء حرم بل فسق، والأكره إلا لعذر كأن تميز العلماء بشعار يخالف ذلك فليس له ليعرف فيسأل أو ليمتثل كلامه، بل لو توقفت إزالة محرم أو فعل واجب على ذلك وجب، وأطلقوا أن توسعة الأكماء بدعة ومحلها في الفاجشة. ويجوز بلا كراهة لبس ضيقي الكُمين حضراً وسفراً للأتباع وزعم أن هذا خاص

قوله: (بل فسق). هـ قوله: (وكونه إلخ) أي القميص أي ونحوه للرجل أما المرأة فيجوز لها إزسال الثوب على الأرض إلى ذراع ويكره لها الزيادة على ذلك، وإيذاء الذراع من الكُمين على الأقرب شرح بأفضل ونهاية وإمداذ وكذا في المغني إلا أنه اعتمد أن ابتداءه من الحد المستحب للرجال وهو اتصاف الساقين، قال الكزدي على بأفضل وحرم به الشارح في التفقات من التحفة واستوجهه في الإياع ونقله فيه عن شيخ الإسلام اهـ هـ قوله: (فليس له ليعرف إلخ) أي فيئذب لهم نهاية ومغني وشرح بأفضل أي ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليلحقوا بهم ع ش ويأتي في الشرح مثله. هـ قوله: (وأطلقوا إلخ) عبارة النهاية والمغني وشرح بأفضل وإفراط توسعة القياب والأكماء بدعة وسرف وتضييع للمال، نعم ما صار شعاراً للعلماء يئذب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسألوا إلخ. ويسن أن يتذا يمينه لبساً وساره خلماً وأن يخلع نحو نعليه إذا جلس وأن يجعلهما وراءه أو يجنبه إلا لعذر وأن يطوي ثيابه ذاكراً اسم الله تعالى ولا لبسها الشيطان كما ورد اهـ زاد الأولان ويكره بلا عذر المشي في نعل واحد أو نحوها كحف ولا يخرج استعمال النساء وهو المتخذ من الفمخ في الثوب والأولى تركه وترك دق القياب وصلها اهـ وزاد شيخنا، فإن كان ذلك أي الدق والصل ممن يريد البيع كان من الفس المحرم فيجب إغلام المشتري به اهـ قال ع ش قوله وتضييع للمال ومع ذلك هو مكروه إلا عند قصد الخلاء، وقوله: ويسن أن يتذا يمينه إلخ ولو خرج من المسجد فيبني أن يقدم يساره خروجاً ويضعها على ظهر نعل اليسار مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الإيذاء بلبس اليمين والخروج باليسار، وقول م ر وأن يطوي ثيابه ذاكراً إلخ أي مع التسمية والمراد بالطي لفها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند إرادة اللبس، وقوله: ولو خرج من المسجد إلخ أي ولو دخل في

هـ قوله: (ويجوز بلا كراهة لبس ضيقي الكُمين حضراً وسفراً إلخ) في فتاوى السيوطي رجل لبس له إلا ثوب قصله ولبس ثوباً قصير الكُم وخرج به بين الناس فهل في ذلك من عيب أو يقدح في الدين وإذا اتكر عليه أخذ فهل هو مصيب في إنكاره أو مخطئ؟ فأجاب ليس في هذه اللبسة من عيب ولا تقدح في الدين بل التفتش في الملبس سنة حض علىها سيد المرسلين وهو شعار السلف الصالحين ونص أصحابنا على أنه يستحب تقصير الكُم فقد صح أنه ﷺ كان كُمه إلى الرُسخ وأنه لبس جبة ضيقة الكُمين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: تطويل الأكماء بدعة مخالفة للسنة وإسراف ثم أطلال الاستدلال لذلك.

بالغزو ممنوع، نعم إن أريد أنه فيه سنة كما صرح به ابن عبد البر لم يبعد، وتسن الإمامة للصلاة ولقصد التحمل للأحاديث الكثيرة فيها واشتداد ضعف كثير منها يجبره كثرة طرقها وزعم وضع كثير منها تساهل كما هو عادة ابن الجوزي هنا والحاكم في التصحيح ألا ترى إلى حديث «اعتصموا بزادادوا جلما» حيث حكى ابن الجوزي بوضعه والحاكم بصحته استرواها عنهما على عاذتيمهما، وتحصل السنة بكونها على الرأس أو نحو قلنسوة تحتها، وفي حديث ما يدل على أفضلية كبيرها لكنه شديد الضعف وهو وحده لا يحتج به ولا في فضائل الأعمال ويتنفي ضبط طولها وعرضها بما يليق بلايسها عادة في زمانه ومكانه، فإن زاد فيها على ذلك كرهه وعليه يحمل إطلاقهم كراهة كبيرها وتنقيدها كيفيها بعمادته أيضا ومن ثم انخرمت مروءة فقيهه بلبس عمامة سوقى لا تليق به وعكسه، وسيأتي أن خرمها مكروه بل حرام على من تحمل شهادة؛ لأن فيه حينئذ إبطالا لحق الغير، ولو اطردت عادة محلها بإزرائها من أصلها لم تنخرم بها المروءة خلافا لبعضهم ويأتي في الطلستان خلاف ذلك ويفرق بأن نديها عام في أصل وضعها فلم ينظر لعرف يخالفه، فإن أصل وضعه للرؤساء كما صرح به بعض العلماء المتقدمين، وفي حديثين ما يقتضي عدم نديها من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لا أصل لهما، والأفضل في لونها البياض وصحة (لبسه) لإمامة سوداء ونزول أكثر الملايكة يوم بدر بقمائم صفى وقائع محتملة فلا تنافي غثوم الخبر الصحيح الآمر بلبس البياض وأنه خير الألوان في الحياة والموت ولا بأس بلبس القلنسوة.....

المسجد فيخرج يساره من ثغرها ويضعها على ظهر ثغرها ثم يخرج يمينه من ثغرها ويضعها في المسجد ثم يضع اليسار فيه فقد جمع بين الابتداء بخلع اليسار والدخول باليمين اهـ ع ش. هـ فود: (ولقصد التحمل) أي في حضور الجمعة والمسجد ومجاميع الناس. هـ فود: (كما هو) أي التساهل. هـ فود: (هنا) أي في التوضيع. هـ فود: (استرواها) أي طلبا للراحة عن تعب التحقيق. هـ فود: (على الرأس) أي بلا قلنسوة. هـ فود: (أو نحو قلنسوة إلخ) بالجر عطف على الرأس. هـ فود: (وهو) أي شديد الضعف. هـ فود: (ولا في فضائل الأعمال) عطف على مقدم أي لا في غير الفضائل ولا في الفضائل. هـ فود: (عادة) أي بحسب عادة أمثاله. هـ فود: (وعليه) أي ما يزيد على اللائق. هـ فود: (كيفيها) أي من حيث اللف واللون. هـ فود: (وعكسه) أي مروءة سوقى بلبس عمامة فقيه. هـ فود: (بعمادته) أي عادة أمثاله في زمانه ومكانه. هـ فود: (وسبائي) أي في الشهادات. هـ فود: (لأن فيه حينئذ) أي في الخرم مع كونه متحتملا للشهادة. هـ فود: (بإزرائها) أي ترك الإمامة فكان ينبغي تذكر الضمير في قوله عدم نديها من أصلها. هـ فود: (بخلاف ذلك) أي خرم مروءة لايسه إذا اطردت عادة محلها بتركه. هـ فود: (وفي حديثين إلخ) تأكيد لقوله، فإن أصل وضعه إلخ، والواو بمعنى بل. هـ فود: (لم تنخرم بها) يعني بلبس الإمامة. هـ فود: (ونزول أكثر الملايكة) أي وصحة نزول إلخ. هـ فود: (ولا بأس بلبس القلنسوة) أي ولا بلبس الإمامة بلا قلنسوة ولا بشد عصاية على الرأس والجهة بلا عمامة كما مر عن السيوطي.

اللاطقة بالرأس والمُرتفعة المضربة وغيرها تحت الإمامة وبلا إمامة؛ لأنَّ كُلَّ ذلك جاء عنه عليه السلام، ويقول الراوي وبلا إمامة قد يتأيد بعض ما اعتاده بعض أهل النواحي من ترك الإمامة من أصلها وتخيّر علمائهم بطيّلسان على قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس، لكن بتسليم ذلك الأفضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس الإمامة بقذبتها ورعاية قدرها وكيفية السائقين، ولا يُسنُّ تحنيك الإمامة عندنا واختار بعض حفاظ هنا ما عليه كثيرون من العلماء أنّه يُسنُّ وهو تحزيق الرقبة وما تحت الحنك واللحية ببعض الإمامة وقد أُجبت في الأصل عمّا استدُلَّ به أولئك وأطالوا فيه وجاء في العذبة أحاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصة على فعله عليه السلام لها لتفسيه ولجماعة من أصحابه وعلى أمره بها ولأجل هذا تقيّن تأويل قول الشيخين وغيرهما ومن تعصّب فله فعل العذبة وتركها ولا كراهة في واحد منهما، زاد المُصنّف؛ لأنّه لم يصحّ في النهي عن ترك العذبة شيء انتهى، بأن المراد بـ «فعل العذبة» الجواز الشامل للذنب، وتركه عليه السلام لها في بعض الأحيان إنما يدلُّ على عدم وجوبها أو عدم تأكيد نديها، وقد استدُلَّوا بكونه عليه السلام أرسلها بين الكتيفين تارة وإلى الجانب الأيمن أخرى على أنَّ كُلًّا منهما سُنة وهذا نصريح منهم بأنَّ أصلها سُنة؛ لأنَّ السُّنة في إرسالها إذا أُخذت من فعله عليه السلام له فأولى أن تؤخذ سُنة أصلها من فعله لها وأمره بها مُتَكَرِّرًا، ثم إرسالها بين الكتيفين

• فود: (اللاطقة بالرأس) أي اللاصقة به. • فود: (المضربة إلخ) أي المخشوة صفةً بعد صفةٍ للقلنسوة. • فود: (وبلا إمامة) عطف على قوله تحت الإمامة. • فود: (ويقول الراوي إلخ) متعلّق بقوله قد يتأيد إلخ. • فود: (قد يتأيد بعض ما اعتاده) كذا في أصل الشارح رحمته الله تعالى ثبات لفظة بعض ولا ثبوت لها في أكثر النسخ مضطفي الحموي. • فود: (وتَمَيِّز إلخ) عطف على قوله ترك الإمامة. • فود: (ورعاية قدرها إلخ) أي الإمامة. • فود: (لكن بتسليم ذلك) أي التأييد. • فود: (أولئك) أي بعض الحفاظ أو كثيرون من العلماء. • فود: (وجاء في العذبة إلخ) هي اسم لقطعة من القماش تُغرّز في مؤخّر الإمامة ويتبني أن يقوم مقامها إزحاض جزء من طرف الإمامة من محلها ع ش أقول بل المراد بالعذبة هنا ما يشمل إرسال طرف الإمامة كما في المُغني والأسنى عبارة الأولى والسُّنة أن تكون العذبة بين الكتيفين ويجوز لبس الإمامة بإرسال طرفها وبدونه ولا كراهة في واحدٍ منهما ولكن الأفضل إزحاضها وكذا في الأسنى إلا أنه قال بدّل الاستدراك وصحّ في إزحاضه خبر مُسلم عن عمرو بن دينار قال: (كأنّي أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه عمامة سوداء وقد أرخى طرفها بين كتفيه) اه. • فود: (ناصة إلخ) صفة لأحاديث إلخ. • فود: (ولأجل هذا) أي مجيء تلك الأحاديث في العذبة. • فود: (بأن المراد بـ «فعل العذبة» أي بأن مراد الشيخين بقوليهما له فعل العذبة. • فود: (وقد استدُلَّوا إلخ) إثبات لذنب العذبة. • فود: (وهذا) أي استدلال الأصحاب المذكور. • فود: (في إرسالها) أي في كيفية إرسالها. • فود: (ثم إرسالها إلخ) قضية قول الأسنى والمُغني والنهاية والسُّنة أن تكون العذبة بين الكتيفين اه أن إرسالها إلى الأيمن خلاف السُّنة ولا فضيلة فيه من حيث الإرسال خلًا

أفضل منه على الأيمن؛ لأن حديث الأول أصح، وأما إرسال الصوفية لها على الجانب الأيسر لكونه جانب القلب فتذكر تفرغه مما سوى ربه فهو شيء استحسنوه والظن بهم أنهم لم يلقمهم في ذلك شئ فكأنوا معذورين، وأما بعد أن بلغتهم الشئ فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة نديها ما فيها من الجمال وتحسين الهيئة، وأبدى بعض مجسسي الحنابلة لجعلها بين الكتفين حكمة تليق بمعتقد الباطل فاحذر، ووقع لصاحب القاموس هنا ما ردوه عليه كقوله لم يفارقها قط والصواب أنه كان يتركها أحياناً، وكقوله طويلة، فإن أراد أن فيها طولاً نسبياً حتى أرسلت بين الكتفين فواضح أو أزيد من ذلك فلا، وقد قال بعض الحفاظ أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد ذراع وبينهما شبر انتهى، ومز ما يعلم منه حرمة إفحاش طولها بقصد الخيلاء، فإن لم يقصد كربة وذكروهم الإفحاش بل والطول بل هي من أصلها تمثيل لما هو معلوم أن سبب الإثم إنما هو قصد نحو الخيلاء، فإذا وجد التصميم على فعلها لهذا الغرض أثم، وإن لم يفعلها على الأصح كما هو الأصح في كل معصية صم على فعلها وفي حديث حسن «من لبس ثوباً ذا شهرة أعرض الله عنه، وإن كان ولياً أي من لبسه بقصد الشهرة المستلزمة لقصد نحو الخيلاء ليخبر: «من لبس ثوباً يباهي به الناس لم ينظر الله إليه حتى يرفقه»، ولو خشي من إرسالها نحو خيلاء لم يؤمر بتركها خلافاً لمن زعمه بل يفعلها وبمجاهدة نفسه في إزالة نحو الخيلاء منها، فإن عجز لم يضرب حينئذ خطور نحو رياء؛ لأنه قهري عليه فلا يكلف به كسائر الوسوس القهرية، غاية ما يكلف به أنه لا يسترسل مع نفسه فيها بل يشتغل بغيرها ثم لا يضربه ما طرأ قهراً عليه بعد ذلك، وخشية إيهامه الناس صلاحاً أو علماً خلا عنه بإرسالها لا يوجب تركها أيضاً بل يفعلها ويؤمر بمعالجته نفسه كما ذكر، ونحو الزكشي أنه يحرم على غير الصالح التزني بزعمه إن غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظاهر إن قصد هذا التفرغ، وأما حرمة القبول فهو من القاعدة السابقة

لما يوهمه تغيير الشارح بصيغة اسم التفضيل فليراجع. • قوله: (فتذكر) أي العذبة المرسلة عن الجانب الأيسر. • قوله: (حكمة نديها) أي نذب أصل العذبة. • قوله: (بعض مجسسي الحنابلة) يعني ابن تيمية. • قوله: (هنا) أي في بيان العذبة. • قوله: (ومز) أي في قوله: (فإن زاد على ذلك ككل ما زاد إلخ). • قوله: (بل هي) أي العذبة وكان الأولى بل إياها. • قوله: (قصد نحو الخيلاء) أي كإظهار الصلاح. • قوله: (المستلزمة) صفة لقصد الشهرة فكان الأولى التذكير. • قوله: (من إرسالها) أي العذبة. • قوله: (به) أي بترك ذلك الخاطيء. • قوله: (فيها) أي في تلك الوسوس (خلا عنه) أي عن الصلاح أو العلم. • قوله: (بإرسالها) متعلق بقوله: (إيهامه إلخ). • قوله: (لا يوجب إلخ) خبر قوله: (وخشية إلخ). • قوله: (ونحو الزكشي إلخ) مقتدع ش. • قوله: (فيعطيه) أي مثلاً. • قوله: (من القاعدة السابقة) أي في أوائل الفائدة.

أَنْ كُلُّ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا لِيَصِفَهُ طُئْتُ بِهِ لَمْ يَجِزْ لَهُ قَبُولُهُ وَلَا يَمْلِكُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ بَاطِلًا كَذَلِكَ،
وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ لِغَيْرِ الصَّالِحِ التَّزْيِي بِزَيِّهِ مَا لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً أَيْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ
غَيْرِهِ بِأَنْ تَخِيلَ لَهَا أَوْ لَهُ صِلَا حُهَا وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ وَعَلِمَ أَنَّهُ كَثُرَ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا
مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ فِي الطَّلِيسَانِ وَقَدْ لَحِصَتْ الْمُهِمُّ مِنْهُ فِي الْمُؤَلَّفِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ وَأَزْدَتْ
هَنَا أَنْ أُلْحِصَ الْمُهِمُّ مِنْ هَذَا الْمُلْخَصِ بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ، فَقُلْتُ هُوَ قِسْمَانِ مُحْتَكٍّ وَهُوَ ثَوْبٌ
طَوِيلٌ غَرِيضٌ قَرِيبٌ مِنْ طَوِيلٍ وَعَرَضَ الرِّدَاءُ عَلَى مَا مَرَّ مُرْتَبِعٌ يُجْعَلُ عَلَى الرَّأْسِ فَوْقَ نَحْوِ
عِمَامَةٍ وَيُغَطِّي بِهِ أَكْثَرُ الْوَجْهِ كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لِيَبْيَانَ الْأَكْمَلُ فِيهِ وَيُحَذَّرُ مِنْ
تَغْطِيَتِهِ الْقَمَمِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ ثُمَّ يُدَاوَرُ طَرَفُهُ وَالْأَوَّلَى الْيَمِينُ كَمَا هُوَ الْمَعْمُودُ فِيهِ مِنْ
تَحْتِ الْحَنْكِ إِلَى أَنْ يُحِيطَ بِالرَّقَبَةِ جَمِيعَهَا ثُمَّ يُلْقَى طَرَفَاهُ عَلَى الْكَتِفَيْنِ وَهَذَا أَحْسَنُ مَا يُقَالُ
فِي تَعْرِيفِهِ لَا مَا قِيلَ فِيهِ مِنَّا بَعْضُهُ غَيْرُ جَامِعٍ وَبَعْضُهُ غَيْرُ مَانِعٍ، وَبَيَّنْتُ فِي الْأَصْلِ كَيْفِيَّتَيْنِ
أُخَرِيَّتَيْنِ يُقَارِبَانِ هَذِهِ وَقَدْ يُلْحَقَانِ بِهَا فِي تَحْصِيلِ أَصْلِ الشُّنَّةِ وَيُطْلَقُ مَجَازًا عَلَى الرِّدَاءِ الَّذِي
هُوَ حَقِيقَةٌ مُحْتَصَصَةٌ بِمَا يُجْعَلُ عَلَى الْكَتِفَيْنِ، وَمِنْهُ قَوْلُ كَثِيرِينَ مِنَ السَّلَفِ لِلْمُحَرِّمِ لُبْسِ
طَّلِيسَانٍ لَمْ يَزُرْهُ عَلَيْهِ وَمُقَوَّرٌ وَالْمُرَادُ بِهِ مَا عَدَا الْأَوَّلَ فَيَشْمَلُ الْمُدَوَّرَ وَالْمُثَلَّثَ الْآتِيَيْنِ فِي
الِاسْتِسْقَاءِ وَالْمُرْتَبِعِ وَالْمَسْدُولِ وَهُوَ مَا يُرْخَى طَرَفَاهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضُمَّهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا وَلَوْ بِيَدِهِ
وَمِنْهُ الطَّرْحَةُ الَّتِي كَانَتْ مُعْتَادَةً لِقَاضِي الْقَضَاةِ الشَّافِعِيِّ وَالْمُخْتَصَّصَةِ بِهِ وَقَفَلَهَا أَجْلَاءً مِنْ مُنْذُ
مِقَاتٍ مِنَ السُّنَنِ وَهُوَ عَجِيبٌ جِدًّا؛ لِأَنَّهَا بَدْعٌ مُنْكَرَةٌ مَكْرُوهَةٌ لِيَكُونَهَا مِنْ شِعَارِ الْيَهُودِ وَلِأَنَّ
فِيهَا السَّدْلَ الْمَكْرُوهَ بِكَيْفِيَّتَيْهَا الْمَذْكُورَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ مَعَ بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْمُقَوَّرَةِ وَوَجْهِ تَسْمِيَّتِهِ

■ فَوَدُ: (كَذَلِكَ) أَيْ مَوْصُوفًا بِتِلْكَ الصِّفَةِ. ■ فَوَدُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ أَوْ عَلَى قَضْدِ
التَّغْيِيرِ (يُحْمَلُ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخ) هَذَا الْمَحَلُّ مَحَلُّ تَأْمُلٍ. ■ فَوَدُ: (مِنَ) أَيْ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ.
■ فَوَدُ: (هُوَ قِسْمَانِ) أَيْ الطَّلِيسَانِ. ■ فَوَدُ: (نَحْوِ عِمَامَةٍ) أَيْ كَالْقَنْسُورَةِ. ■ فَوَدُ: (عَلَى الْكَتِفَيْنِ) أَيْ
وَيُزَخَّيَانِ إِلَى جَانِبِ الصَّدْرِ. ■ فَوَدُ: (فِي تَعْرِيفِهِ) أَيْ الْمُحْتَكِّ. ■ فَوَدُ: (يُقَارِبَانِ الْخ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَّةُ.
■ فَوَدُ: (وَيُطْلَقُ) أَيْ الطَّلِيسَانِ. ■ فَوَدُ: (وَمِنَ) أَيْ مِنْ ذَلِكَ الْإِطْلَاقِ. ■ فَوَدُ: (وَمُقَوَّرٌ) غُطِفَ عَلَى
قَوْلِهِ مُحْتَكٍّ. ■ فَوَدُ: (وَالْمُرْتَبِعِ) فِي جَعْلِهِ مِنَّا عَدَا الْأَوَّلَ مَعَ ذِكْرِهِ فِي تَعْرِيفِهِ السَّابِقِ تَوَقَّفَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
وَأَوَّ الْمَسْدُولِ مِنْ مَزِيدَاتِ النَّاسِخِينَ. ■ فَوَدُ: (وَهُوَ الْخ) أَيْ الْمَسْدُولُ. ■ فَوَدُ: (وَمِنَ) أَيْ مِنْ
الْمَسْدُولِ. ■ فَوَدُ: (الطَّرْحَةُ) بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ. ■ فَوَدُ: (وَالْمُخْتَصَّصَةُ) لَعَلَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ الَّتِي الْخ وَلَوْ
نَكَرَهُ غَطَفًا عَلَى مُعْتَادَةِ لَكَانَ اسْتَبَكَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى الطَّرْحَةِ. ■ فَوَدُ: (مِنْ مُنْذُ مَبَاتِ الْخ) مِنْ
بِمَعْنَى فِي. ■ فَوَدُ: (وَهُوَ) أَيْ فَعْلُ الْإِجْلَاءِ لِلطَّرْحَةِ. ■ فَوَدُ: (بِكَيْفِيَّتَيْهَا الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بَدْعٌ مُنْكَرَةٌ
مَكْرُوهَةٌ وَالضَّمِيرُ لِلطَّرْحَةِ. ■ فَوَدُ: (الْمُقَوَّرَةُ) الْمُنَاسِبُ لِمَا قِيلَ وَمَا بَعْدَهُ حَذْفُ التَّاءِ. ■ فَوَدُ: (وَوَجْهِ
تَسْمِيَّتِهِ بِذَلِكَ) أَيْ تَسْمِيَّةٌ مُسَمَّى الْمُقَوَّرِ الَّذِي هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي بِلَفْظِ الْمُقَوَّرِ.

بذلك وبيان ما ألحق به وأنه لا وجود له الآن، نعم يقرّب من شكله خرقه المتصوّفة التي يجعلونها تحت غمايهم وأخذ قسمني الطرحة، والحاصل أن كل ما كان مشتتاً على هيئة السدل بأن تلقى طرفي نحو ردايه من الجانبين ولا يردّهما على الكيفيين ولا يضمهما بيده أو غيرها مكروّة. وأما ما نُقِلَ عن أولئك فلعلّهم كانوا مُكرّمين عليها كلبس الخلع الحرير الصّرف، لكنّ ثنائه ما يزداد التعجّب منه قول الشبكي لولا أخصى على شعار القضاة لأبطلتها وأعجب من هذا عدّ ولده لهذه السقطة في ترجمته ثم حكم القسم الأول الندب باتفاق العلماء كما قاله غير واحد من أئمة الشافعية والحنابلة وغيرهما بل تأكّده للصلاة وحضور الجمعة والمسجد ومجامع الناس، قالوا وكل من صرّح أو أوهم كلامه كراهة الطيلسان، فإنما أراد قسمه الثاني بأنواعه المتّقي على كراهة جميعها وأنها من شعار اليهود أو النصارى ولأجل ذلك كان الأصح أن إنكار أنس على قوم حضروا الجمعة متطيلسين إنما هو ليكون طيالبستهم مقوّرة كطيالبة اليهود وكذا طيالبة اليهود السبعين ألفا الذين مع الدجال فهي مقوّرة أيضاً كما يصرّح به حديث رواه أحمد، وجاء في المختك الذي هو الأول المندوب أحاديث صحاح وغيرها وآثار عن الصحابة والسلف الصالح ومن بعدهم بفعله وطلبه والحث عليه والإشارة إلى بعض فوائده وغير ذلك مما يُعلّم به الردّ الشنيع على من أوهم كلامه عدم ندب

قود: (ما ألحق به) أي بالمقوّر. قود: (وأخذ قسمني الطرحة) يختلج أنه خبر مُبتدأ مَحذوف أي وهي أخذ إلخ، والجُملة استثنائية أو مَطروفة على قوله يجعلونها ويختلج أنه مَطروف على قوله خرقه إلخ، وعلى كل يردّ عليه أنه جعل مطلق الطرحة من المقوّر فما معنى جعل أحد قسميها قريباً منه؟!

قود: (وأما ما نُقِلَ عن أولئك) أي عن الإجماع من التّطليس بالطرحة. قود: (لكنّ ثنائه إلخ) أي ثنائه الجواب بالإكراه قول الشبكي المذكور الصريح في اقتداره على إبطال الطرحة. قود: (بما يزداد إلخ) حال من قوله قول الشبكي قال البصري: قول الشبكي المذكور نظير قول الشارح المتّقدم كثيره من طلب كبر العمامة وتوسيع الثياب حيث صار شعاراً للعلماء مع القطع بأنّه بدعة بحسب الأصل فليُتأمل ليُعْلَم أنه لا عجب ولا سقطة اه أي والإكراه إنما هو باختيار أصل الطرحة.

قود: (لهذه السقطة) أي اللاتفة بالسقوط ويغني بها مقالة الشبكي المذكورة. قود: (في ترجمته) أي في مناقبه وفي كاللأم متعلّق بمذّ ولده. قود: (ثم حكم القسم الأول) أي الطيلسان المختك.

قود: (بل تأكّده إلخ) عطف على التذنب والضمير له. قود: (كراهة الطيلسان) تنازع فيه الفيلان. قود: (قسمه الثاني) وهو المقوّر. قود: (وأما إلخ) أي وعلى أن جميع أنواعه فهذا من عطف العلة. قود: (ولأجل ذلك) أي لكون القسم الثاني مطلقاً من شعار من ذكر. قود: (إنما هو إلخ) خبران والضمير للإنكار. قود: (وكذلك) أي مثل طيالبة اليهود الموجودين في هذه الأزمنة. قود: (بفعله إلخ) متعلّق بالأحاديث والآثار.

الطَّلَسَانِ إِنْ أَرَادَ الْمُحْتَكَ الْمَذْكُورَ، وَلِذَا أُجِبْتُ عَنْ بَأْتِهِ أَرَادَ مَا عَدَا الْأَوَّلَ، نَعَمْ وَقَعَ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ التَّبْيِيرِ عَنِ التَّطْلِيسِ بِالتَّقْنَعِ وَعَنِ الطَّلَسَانِ بِالْقِنَاعِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي فِي (مَجِيبِهِ) إِلَى بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ مُتَقَنًّا قَوْلُهُ: (مُتَقَنًّا) أَيِ مُتَطَلِّسًا رَأْسَهُ وَهُوَ أَصْلٌ فِي لُبْسِ الطَّلَسَانِ وَفِيهِ أَيْضًا التَّقْنَعُ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَأَكْثَرُ الْوَجْهِ بِرَدَائِهِ أَوْ غَيْرِهِ أَيِ مَعَ التَّحْنِيكِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْقِنَاعَ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّقْنَعُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الرِّدَاءُ وَهُوَ يُسَمَّى طَلِّسَانًا كَمَا أَنَّ الطَّلَسَانَ قَدْ يُسَمَّى رِدَاءً كَمَا مَرَّ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ الرِّدَاءُ يُسَمَّى الْآنَ الطَّلِّسَانُ فَمَا عَلَى الرَّأْسِ مِنَ التَّحْنِيكِ الطَّلِّسَانُ الْحَقِيقِيُّ وَيُسَمَّى رِدَاءً مَجَازًا وَمَا عَلَى الْأَكْتَافِ هُوَ الرِّدَاءُ الْحَقِيقِيُّ وَيُسَمَّى طَلِّسَانًا مَجَازًا وَالْأَكْمَلُ جَمْعُهُمَا فِي الصَّلَاةِ وَصُغَ عَنْ ابْنِ مَسْقُودٍ وَلَهُ حُكْمُ الْمَرْفُوعِ التَّقْنَعُ مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ وَفِي حَدِيثٍ إِطْلَاقُ أَنَّ التَّقْنَعُ بِاللَّيْلِ رِيَّةٌ وَيَتَقَيُّ حَمْلُهُ عَلَى حَالٍ يَتَأْتَى فِيهِ ذَلِكَ لِمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُ أَبِي ثَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ شُئْنٌ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ وَلَوْ لَيْلًا حَيْثُ لَا رِيَّةَ، وَجَاءَ أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ لَيْلًا مُتَقَنًّا وَفِي آخِرِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ التَّطْلِيسَ لَا يُسَنُّ لِلْمُعْتَكِفِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ هُوَ لِلْمُعْتَكِفِ آكُذْ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِعْيَاكِافِ الْخُلُوءُ عَنِ النَّاسِ، وَسَيَأْتِي أَنَّ الطَّلِّسَانَ الْخُلُوءَ الصُّغْرَى وَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ شُئْنَةِ التَّطْلِيسِ إِذَا لَمْ تَنْخَرِمَ بِهِ مُرُوءَتُهُ وَإِلَّا كَلْبَسَ سُوقِي طَلِّسَانَ فَقِيهِ كُرَّةَ لَهُ وَاحْتَلَّتْ مُرُوءَتُهُ بِهِ، وَلَا يُنَافِيهِ تَعْمِيَّتُهُمْ نَدْبَهُ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّا لَا نُطْلِقُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا الَّذِي نَمْنَعُ مِنْهُ كَوْنُهُ بِكَيْفِيَّةٍ لَا تَلِيْقُ بِهِ كَمَا أَشَارُوا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ طَلِّسَانَ فَقِيهِ، فَإِذَا أَرَادَ الشُّئْنُ لَيْسَ بِكَيْفِيَّةٍ تَلِيْقُ بِهِ وَهَذَا وَاضِحٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ بَلْ رُبَّمَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا يُنْدَبُ لَهُ مُطْلَقًا، وَقَدْ تَخَلَّتْ الْمُرُوءَةُ بِتَرْكِ التَّطْلِيسِ فَيُكْزَرُ تَرْكُهُ بَلْ يَحْرُمُ إِنْ كَانَ مُتَحَمِّلًا لِشَهَادَةٍ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلْغَيْرِ فَيَحْرُمُ التَّسَبُّبُ إِلَى مَا يُبْطِلُهُ،

• قَوْلُهُ: (إِنْ أَرَادَ الْخُ) قَيْدٌ لِلرَّدِّ وَالضَّمِيرُ لِمَنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ الْخُ. • قَوْلُهُ: (وَكَلَا) أَيِ وَلِكُونِ الرَّدِّ مَبْنًى عَلَى إِرَادَةِ الْمُحْتَكَ. • قَوْلُهُ: (وَهُنَا) أَيِ عَنِ الرَّدِّ. • قَوْلُهُ: (بَأْتِهِ) أَيِ مَنْ أَوْهَمَ الْخُ. • قَوْلُهُ: (فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ) أَيِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّقْنَعِ الْوَاقِعَ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ التَّطْلِيسِ. • قَوْلُهُ: (فِي مَجِيبِهِ الْخُ) أَيِ فِي شَرْحِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ. • قَوْلُهُ: (قَوْلُهُ الْخُ) مَقُولٌ قَالَ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخُ) أَيِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ الْخُ) أَيِ فِي فَتْحِ الْبَارِي. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الرِّدَاءِ يُسَمَّى الْخُ أَيِ عَلَى الْإِطْرَادِ فِي عُرْفِ الْعُلَمَاءِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ وَعَنِ الطَّلَسَانِ بِالْقِنَاعِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ إِطْرَادِ تَسْمِيَةِ الرِّدَاءِ بِالطَّلِّسَانِ. • قَوْلُهُ: (جَمْعُهُمَا) أَيِ الطَّلِّسَانِ وَالرِّدَاءِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ أَخْلَاقِ الْأَنْبِيَاءِ) أَيِ مِنْ سُنَنِهِمْ. • قَوْلُهُ: (رِيَّةٌ) أَيِ مَوْهَبَةٌ لِقَصْدِ أَمْرٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ كَالسَّرِقَةِ. • قَوْلُهُ: (وَفِي آخِرِ الْخُ) أَيِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ كَرَاهَةِ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مَنْعُ السُّوقِيِّ مِنَ الطَّلِّسَانِ. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا الْخُ) أَيِ كَوْنُ الشُّئْنِ فِي حَقِّ السُّوقِيِّ مَا هُوَ بِكَيْفِيَّةٍ تَلِيْقُ بِهِ لَا مُطْلَقًا. • قَوْلُهُ: (لَا يُنْدَبُ لَهُ) أَيِ لِلْسُّوقِيِّ (مُطْلَقًا) أَيِ أَصْلًا.

وَتَوَقَّفُ الْإِمَامُ فِي كَوْنِ تَرْكِه بِخَيْرِهَا بِالْعَوَا فِي رَدِّهِ، وَفِي حَدِيثٍ لَا يَتَقَنَّعُ إِلَّا مَنْ اسْتَكْمَلَ الْحِكْمَةَ فِي قَوْلِهِ وَقَلَّهْ ، وَأَخَذَ الْعُلَمَاءُ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلْعُلَمَاءِ شِعَارٌ مُخْتَصٌّ بِهِمْ لِيَعْرِفُوا فَيَسْأَلُوا وَيَسْتَمْتَلُوا مَا أَمَرُوا بِهِ أَوْ نَهَوْا عَنْهُ، كَمَا وَقَعَ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُمْ لَمْ يَمْتَثِلُوا قَوْلَهُ حَتَّى تَحُلَّ وَلَيْسَ شِعَارَ الْعُلَمَاءِ، فَلَبَّسَهُ - وَإِنْ خَالَفَ الْوَارِدَ السَّابِقَ فِيهِ - لِهَذَا الْقَصْدِ شَيْءٌ أَثَرُ شُبَّةٍ بَلْ وَاجِبٌ أَنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ إِزَالَةُ مُنْكَرٍ، وَلِلطَّلِيسَانِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ جَلِيلَةٌ، فِيهَا صَلَاحُ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ كَالِاسْتِخْيَاءِ مِنَ اللَّهِ وَالْخَوْفِ مِنْهُ إِذْ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ شَأْنُ الْخَائِفِ الْآيِنِيِّ الَّذِي لَا نَاصِرَ لَهُ وَلَا مُعِذَ، وَكَجَمْعِهِ لِلْفِكْرِ لِكَوْنِهِ يُعْطِي كَثِيرًا مِنَ الْوَجْهِ أَوْ أَكْثَرَهُ فَيَنْتَفِعُ عَنْ صَاحِبِهِ مَفَاسِدُ كَثِيرَةٌ كَنْظَرٍ مَعْصِيَةٍ وَمَا يُلْجِئُ إِلَى نَحْوِ غَيْبَةٍ، وَيَجْتَنِبُ هُمَةً فَيَحْضُرُ قَلْبُهُ مَعَ رَبِّهِ وَيَمْتَلِئُ بِشُهُودِهِ وَذِكْرِهِ وَتُصَانُ جَوَارِحُهُ عَنِ الْمُخَالَفَاتِ وَنَفْسُهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَهَذَا كُلُّهُ بِمَا يُنَازِرُ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ وَالصُّوفِيَّةُ مَعًا، وَلَقَدْ كَانَ مِنْ مَشَائِخِ الصُّوفِيَّةِ مَنْ يُلَازِمُهُ لِنَدِّكَ فَيُظْهِرُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَلَالَةِ وَأَنْوَاعِ الْمَهَابَةِ وَالِاسْتِغْرَاقِ وَالشُّهُودِ مَا يَهْزُو وَيَقْهَرُ وَبِهَذَا يَتَضَيِّحُ قَوْلُ الصُّوفِيَّةِ الطَّلِيسَانِ الْخُلُوعُ الصُّغْرَى.

(بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَمَا يَقْتَلِقُ بَهَا)

مِنَ الْعُودِ وَهُوَ التَّكْرُّرُ لِتَكَرَّرِهِمَا كُلُّ عَامٍ أَوْ لِعَوْدِ الشُّرُورِ بِعَوْدِهِمْ أَوْ لِكَثْرَةِ عَوَائِدِ اللَّهِ أَيْ أَفْضَالِهِ عَلَى عِبَادِهِ فِيهِمَا وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ أَعْوَادًا؛ لِأَنَّهُ وَائِيٌّ كَمَا عَلِمَ لِكِنْتَهُمْ فَرَقُوا بِذَلِكَ بَيْنَهُ

• قُود: (وَتَوَقَّفُ الْإِمَامُ الْخ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْيَابِنِ. • قُود: (بِالْعَوَا الْخ) خَيْرٌ وَتَوَقَّفُ الْخ. • قُود: (بِمَا ذَكَرَ) أَنِّي مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ. • قُود: (فَلَبَّسَهُ) أَيِ الطَّلِيسَانِ وَيَحْتَمِلُ شِعَارَ الْعُلَمَاءِ. • قُود: (فِيهَا) أَنِّي مِنْ تِلْكَ الْفَوَائِدِ فَفِي بِمَعْنَى مِنْ. • قُود: (كَالِاسْتِخْيَاءِ الْخ) أَنِّي كَتَذَكُّرِ الْإِسْتِخْيَاءِ. • قُود: (وَمَا يُلْجِئُ الْخ) عَظِيفٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ. • قُود: (بِمَا يُنَازِرُ الْخ) أَيِ يَوَاضِبُ. • قُود: (مَنْ يُلَازِمُهُ لِذَلِكَ) أَنِّي يُلَازِمُ الطَّلِيسَانِ لِمَا ذَكَرَ مِنَ الْفَوَائِدِ. • قُود: (وَيَقْهَرُ) تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ وَكِلَاهُمَا مِنَ الْبَابِ الثَّالِثِ.

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

وَهُمَا الْإِسْتِغْنَاءُ وَالْكَسُوفَانِ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا قَالَ الْجَلَالُ الشُّبُوطِيُّ شَيْخُنَا. • قُود: (وَمَا يَنْتَلِقُ بَهَا) أَيِ كَالْتَّكْبِيرِ الْمُرْسَلِ عِشْرَ وَجِبَارَةُ الْبَحْرِ مِمِّي أَنِّي مِنْ قَوْلِهِ وَيُسْنُ بَعْدَهَا خُطْبَتَانِ إِلَى آخِرِ الْبَابِ ١٥. • قُود: (مِنَ الْعُودِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي الْتَهَابَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى حَدِّ إِلَى لِقَوْلِ الْخ، وَقَوْلُهُ وَجُوبٌ إِلَى وَلَمْ تَجِبْ. • قُود: (مِنَ الْعُودِ) أَنِّي وَالْعِيدُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعُودِ مُغْنَى وَنَهَابَةٍ. • قُود: (لِتَكَرَّرِهِمَا الْخ) عِلَّةٌ لِلتَّشْمِيَةِ عِشْرَ. • قُود: (أَفْضَالِهِ) وَفِي الْمُخْتَارِ الْعَائِدَةُ: الْعُطْفُ وَالْمَنْفَعَةُ يُقَالُ هَذَا الشَّيْءُ أَغْوَدُ عَلَيْكَ مِنْ كَذَا أَيِ أَفْعُ وَفُلَانٌ ذُو صَفْحٍ وَعَائِدَةٌ أَيِ ذُو عَفْوٍ وَتَعَطُّبٌ ائْتَهَى. وَمِنْهُ تَعَلَّمَ وَجْهَ تَفْسِيرِ الْعَوَائِدِ بِالْأَفْضَالِ عِشْرَ لَكِنْ جَمَعَ فَضَّلَ عَلَى أَفْضَالٍ مَحَلٌّ تَأْمِلُ. • قُود: (وَكَانَ الْقِيَاسُ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالتَّهَابَةِ وَالْمُغْنَى، وَإِنَّمَا جُمِعَ بِالْيَاءِ

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

• قُود: (وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي جَمْعِهِ أَهْوَادًا الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ: وَإِنَّمَا جُمِعَ بِالْيَاءِ وَإِنْ كَانَ أَضْلُهُ

وبين غُودِ الخَسْبِ (هي سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ ومن ثَمَّ غَيَّرَ الشافعي رَجُلَيْهِ بِجُوبِهَا فِي مَوْضِعٍ عَلَى حَدِّ
خَبَرٍ «غَسَلَ الْجُمُعَةَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» أَيْ مُتَأَكِّدٍ النَّدْبِ لِقَوْلِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ فِي
«فَصْلِ رَبِّكَ وَاتَّخَر» [مكثور: ٧] أَنَّ الْمُرَادَ صَلَاةَ الْعِيدِ وَنَحْرَ الْأُضْحِيَّةِ وَلِمَوَاطِنَتِهِ ﷺ عَلَيْهَا،
وَأَوَّلَ عِيدٍ صَلَّاهُ ﷺ عِيدَ الْفِطْرِ فِي ثَانِيَةِ الْهِجْرَةِ وَوُجُوبُ رَمَضَانَ كَانَ فِي شَعْبَانِهَا، وَلَمْ تَجِبْ
لِخَبَرٍ: (هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ أَيْ الْخَمِيسَ، قَالَ: «لَا إِلَّا إِنْ تَطَلَّوعُ») (وَقِيلَ فَرَضَ كِفَايَةً)؛ لَأَنَّهَا مِنْ
شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ فَعَلِيهِ، يُقَاتَلُ أَهْلُ بَلَدٍ تَزَكُّوْهَا قَبْلَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَزَكَّهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا مَحَلُّهُ
فِي الْفِطْرِ، وَأَمَّا النَّحْرُ فَصَحَّحَ أَنَّهُ تَزَكَّاهَا بِمَنَى وَخَبَرُ فَعَلِهِ لَهَا بِهَا غَرِبَ ضَعِيفٌ (وَتُشْرَعُ) أَيْ
تُسَنُّ (جَمَاعَةً) وَهُوَ أَفْضَلُ إِلَّا لِلْحَاجِّ بِمَنَى، فَإِنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ صَلَاةُ عِيدِ النَّحْرِ

وَأِنْ كَانَ أَضْلَهُ الْوَائِلُ لَزِمَ فِي الْوَاحِدِ وَقِيلَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْوَادِ الْخَسْبِ أَهْ قَالَ ع ش يَغْنِي أَنْ لَزِمَ الْبَاءُ
فِي الْوَاحِدِ جُكْمُهُ ذَلِكَ لَا أَنَّهُ مُوجِبٌ لَهُ فَلَا يَرُدُّ نَحْوَ مَوَاقِيتَ وَمَوَازِينَ جَمْعُ مِقَاطٍ وَمِزَانٍ أَهْ.

فَوَيْلٌ (سُنِّي: (هِيَ سُنَّةٌ) أَنِّي فَلَا أَتَمُّ وَلَا يُقَاتَلُ يَتَزَكَّاهَا وَلِلْإِمَامِ الْأَمْرُ بِهَا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَهُوَ عَلَى سَبِيلِ
الْوُجُوبِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ وَقِيلَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْبَابِ وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا مَتَى أَمَرَهُمْ بِهَا وَجِبَتْ نِهَآيَةٌ
وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّتَيْنِ أَمَرَهُمْ بِهَا إِنْ بِصَلَاةِ الْعِيدِ جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى أَهْ. فَوَيْلٌ: (مُؤَكَّدَةٌ) أَنِّي
قَبَّحْتُهُ تَزَكُّوْهَا ع ش وَشَيْخُنَا. فَوَيْلٌ: (وَبَيْنَ ثَمَّ الْخُ) أَنِّي مِنْ أَجْلِ تَأْكِيدِهَا. فَوَيْلٌ: (لِقَوْلِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ
إِنْ الْخُ) دَلِيلٌ لِبَلَاةِ عِيدِ الْأُضْحَى. هَوَيْلٌ: (وَلِمَوَاطِنَتِهِ الْخُ) دَلِيلٌ لِبَلَاةِ الْعِيدَيْنِ. فَوَيْلٌ: (وَأَوَّلُ عِيدٍ
إِنْ الْخُ) وَالْأَصَحُّ تَفْضِيلُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى يَوْمِ عِيدِ نِهَآيَةٍ. فَوَيْلٌ: (وَلَمْ تَجِبْ لِخَبَرِ هَلْ الْخُ) يَغْنِي أَنْ
الصَّارِفَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَصَلِّ رَبِّكَ» [مكثور: ٧] عَنْ الْوُجُوبِ خَبَرِ هَلْ الْخُ ع ش.

فَوَيْلٌ (سُنِّي: (وَقِيلَ فَرَضَ كِفَايَةً) وَاجْتَمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ فَرَضٌ عَيْنٌ مُغْنِي وَنِهَآيَةٌ وَقَالَ
شَيْخُنَا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هِيَ وَاجِبَةٌ عَيْنًا أَهْ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي كُتُبِ الْحَنَفِيَّةِ. فَوَيْلٌ: (فَعَلِيهِ الْخُ) أَنِّي
عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (بِقَاتِلِ أَهْلِ بَلَدٍ الْخُ) أَنِّي وَيَأْتُمُونَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش
وَيَتَّبَعِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَيْضًا أَنْ يَكْتَفِيَ بِفَعْلِهَا فِي مَوْضِعٍ حَيْثُ وَسِعَ مَنْ يَحْضُرُهَا وَإِنْ كَبُرَ الْبَلَدُ
كَالْجُمُعَةِ، وَالْأَوْجِبُ التَّعَدُّ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ أَهْ. فَوَيْلٌ: (وَيُرَدُّ الْخُ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَ صَاحِبِ الْقِيلِ
مِنْ عَدَمِ التَّزَكُّيِ الْمَوَاطِنَةِ، وَتَزَكُّوْهُ ﷺ إِنَّمَا هِيَ بِمَنَى لِعَارِضٍ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْغَالِ لَا يُنَافِي الْمَوَاطِنَةَ مَعَ أَنَّهُ لَا
دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ تَزَكَّاهَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ صَلَّاهَا فَرَادَى شَيْخُنَا. فَوَيْلٌ: (غَرِبَ الْخُ) وَيَفْرَضُ ثُبُوتُهُ يُحْمَلُ عَلَى
فَعْلِهَا فَرَادَى بَصْرِي. فَوَيْلٌ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا اقْتَضَاهُ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ فِي الْأَثْوَارِ.

فَوَيْلٌ: (وَهُوَ أَفْضَلُ الْخُ) أَنِّي فَعْلُهَا جَمَاعَةً. فَوَيْلٌ: (إِلَّا لِلْحَاجِّ) يُفِيدُ أَنَّ الْمُتَمَيِّزَ يَأْتِي بِهَا جَمَاعَةً ع ش.
فَوَيْلٌ: (بِمَنَى) الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّشْيِيدَ بِمَنَى جَرَى عَلَى الْغَالِبِ قُبْسُ فَعْلُهَا لِاجْتِمَاعِ فَرَادَى، وَإِنْ كَانَ بَغِيرِ
مَنَى لِحَاجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَهْ ع ش بِعِبَارَةِ شَيْخُنَا إِلَّا لِلْحَاجِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَنَى عَلَى الْمُتَمَيِّزِ
قُبْسُ لَهُ فَرَادَى لِاشْتِغَالِهِ بِأَعْمَالِ الْحَجِّ أَهْ. فَوَيْلٌ: (فَلَنْ الْأَفْضَلَ لَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَآيَةُ قُبْسُ لَهُ أَهْ.

الْوَائِلُ لَزِمَ فِي الْوَاحِدِ وَقِيلَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْوَادِ الْخَسْبِ أَنِّي بَيْنَ جَمْعِهِ أَهْ.

فَرَادَى لِكَثْرَةِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَشْغَالِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَيُكْرَهُ تَعَدُّ جَمَاعَتِهَا بِلا حَاجَةٍ وَلِلْإِمَامِ الْمَنْعُ مِنْهُ، (و) تُسَنُّ (لِلْمُنْفَرِدِ) وَلَا حُطْبَةٌ لَهُ (وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ) وَيَأْتِي فِي خُرُوجِ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ لَهَا جَمِيعُ مَا مَرَّ أَوَائِلُ الْجَمَاعَةِ فِي خُرُوجِهِمَا لَهَا (وَالْمُسَافِرُ) كَسَائِرِ النَوَافِلِ وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ الْمُسَافِرِينَ أَنْ يَخْطُبَهُمْ، وَالْخُتْبَى كَالْأُنْثَى وَمَا اقْتَضَاهُ ظَوَاهِرُ الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ مِنْ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا مَخْصُوصٌ خِلَافًا لِكَثِيرِينَ أَخَذُوا بِإِطْلَاقِهِ بِذَلِكَ الزَّمَنِ الصَّالِحِ كَمَا أَشَارَتْ لَذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِقَوْلِهَا: لَوْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ بَعْدَهُ لَمَنْعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ

• فَوَدَّ: (فَرَادَى) لَعَلَّ مَحَلَّ عَدَمِ مَشْرُوعِيَةِ الْجَمَاعَةِ لِلْحَاجِ حَيْثُ كَانَتْ عَلَى الرَّجُلِ الْمَفْهُودِ مِنْ جَمْعِ الْجَمِيعِ فِي مَوْضِعٍ، أَمَا لَوْ فُرِضَ أَنْ جَمْعًا اجْتَمَعُوا بِمَحَلٍّ وَارَادُوا فِعْلًا فَقَوْلُ بَأَنْ الْأَوَّلَى لَهُمْ حَيْثُ فِعْلُهَا فَرَادَى فَعَبَدَ كُلُّ الْبُعْدِ بَصْرَتِي وَيَذْفَعُ الْبُعْدَ عَدَمُ مَجِيءِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا عَنْهُ ﷺ وَعَنِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ لَا فِعْلًا وَلَا قَوْلًا مَعَ بُعْدِ عَدَمِ اتِّفَاقِ الْاجْتِمَاعِ الْمَذْكُورِ لَهُمْ أَصْلًا. • فَوَدَّ: (بِلا حَاجَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ مِنَ الْحَاجَةِ ضَيْقُ مَحَلٍّ عَنِ الْجَمِيعِ سَم. • فَوَدَّ: (وَلِلْإِمَامِ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ طَلَبِ ذَلِكَ مِنْهُ وَلَوْ قِيلَ بَطْلِهِ لِكُونِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ لَمْ يَتَّعَذَّ ش. • فَوَدَّ: (الْمَنْعُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّعَدُّدِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَسَائِرِ الْمَكْرُوهَاتِ أَهْ أَتَى، فَإِنَّ لَهُ الْمَنْعَ مِنْهَا سَم وَع ش وَشَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (وَلَا حُطْبَةَ لَهُ) أَيِ وَلَا لِمَجْمُوعَةِ النِّسَاءِ إِلَّا أَنْ يَخْطُبَ لَهُنَّ ذَكَرٌ فَلَوْ قَامَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ وَعَظَّتْهُنَّ فَلَا بَأْسَ شَيْخُنَا وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْأُنْثَى مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَدَّ: (جَمِيعُ مَا مَرَّ الْإِنْفِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لَهَا حُضُورَ جَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَتْ تُشْتَهَى وَلَوْ فِي ثِيَابِ رَزَقٍ أَوْ لَا تُشْتَهَى وَبِهَا شَيْءٌ مِنَ الزَّيْنَةِ أَوْ الطَّيِّبِ، وَلِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ مَنْعُهُنَّ حَيْثُ وَيَخْرُجُ عَلَيْهِنَّ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ أَوْ حَلِيلٍ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ هُمَا فِي أَمَةٍ مُتَزَوِّجَةٍ وَمَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ مِنْهَا أَوْ عَلَيْهَا، وَلِلْأَذْنِ لَهَا فِي الْخُرُوجِ حُكْمُهُ وَيُثَلِّهَا فِي كُلِّ ذَلِكَ الْخُتْبَى أَهْ وَعِبَارَةٌ بِأَفْضَلِ مَعَ شَرْحِهِ وَبُسْرُ خُرُوجِ الْعَجُوزِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجَمَاعَاتِ بِذَلِكَ أَيِ فِي ثِيَابِ يَهْتَبِهَا وَسُغْلَهَا بِلا طَيِّبٍ وَتَنْتَظِفُ بِالْمَاءِ، وَيُكْرَهُ بِالطَّيِّبِ وَالزَّيْنَةِ كَمَا يُكْرَهُ الْحُضُورُ لِدَوَاتِ الْهَيْئَاتِ وَلَوْ عَجَائِزَ وَلِلنِّسَاءِ وَإِنْ كُنَّ مُتَبَدِّلَاتٍ بَلَّ يُصَلِّينَ فِي بُيُوتِهِنَّ وَلَا بَأْسَ بِجَمَاعَتَيْهِنَّ وَلَا بَأْسَ بِتَعْظُمَتِهِنَّ وَاحِدَةً، وَيُنْدَبُ لِمَنْ لَا يَخْرُجُ مِنْهُنَّ التَّزْيِينُ إِظْهَارًا لِلشُّرُورِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ لِلْحَلِيلَةِ بِإِذْنِ حَلِيلِهَا أَهْ. • فَوَدَّ: (لَهَا) أَيِ لِلْجَمَاعَةِ.

• فَوَدَّ (سَمِيٍّ): (وَالْمُسَافِرُ) أَيِ وَالصَّبِيِّ فَلَا تُعْتَبَرُ فِيهَا شُرُوطُ الْجُمُعَةِ مِنْ جَمَاعَةٍ وَعَدَدٍ وَغَيْرِهِمَا نِهَآةً وَمَعْنَى زَادَ شَيْخُنَا قَيْطَلْبُ مِنْ وَلِيٍّ الصَّبِيِّ الْمُتَمَيِّزِ أَمْرَهُ بِهَا لِيَقْعَلَهَا فَيَتَابَ عَلَيْهَا أَهْ. • فَوَدَّ: (لِلْإِمَامِ الْمُسَافِرِينَ الْإِنْفِ) وَمِثْلُهُ إِمَامُ الْعَبِيدِ وَمَنْ مَعَهُمْ وَلَعَلَّهُ خَصَّ الْمُسَافِرِينَ لِأَنْفِرَادِهِمْ عَنِ الْمُقِيمِينَ بِخِلَافِ الْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَتَفَرِّدُونَ عَنِ الْأَخْرَارِ وَالذُّكُورِ غَالِبًا ع ش. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ مُشْتَهَاةً أَوْ مُتَزَيِّنَةً أَوْ مُتَعَلِّبَةً. • فَوَدَّ: (بِإِطْلَاقِهِ) أَيِ مَا اقْتَضَاهُ الْإِنْفِ. • فَوَدَّ: (بِذَلِكَ الزَّمَنِ الْإِنْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَخْصُوصٌ. • فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِلْإِخْتِصَاصِ. • فَوَدَّ: (مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ الْإِنْفِ) مَا اسْتَفْهَامِيَّةً أَوْ مَوْصُولَةً.

• فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ تَعَدُّ جَمَاعَتِهَا بِلا حَاجَةٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ مِنَ الْحَاجَةِ ضَيْقُ مَحَلٍّ وَاحِدٍ عَنِ الْجَمِيعِ.

• فَوَدَّ: (وَلِلْإِمَامِ الْمَنْعُ مِنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَسَائِرِ الْمَكْرُوهَاتِ أَهْ أَيِ فَإِنَّ لَهُ الْمَنْعَ مِنْهَا.

كما مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ. (وَوَقْتُهَا بَيْنَ ابْتِدَاءِ وَقِيلَ تَمَامِ (طُلُوعِ الشَّمْسِ) مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي يُعَيَّدُ فِيهِ النَّاسُ، وَإِنْ كَانَ ثَانِي شَوَّالٍ كَمَا يَأْتِي آخِرُ الْبَابِ (وَزَوَالِهَا) وَلَا نَظَرَ لَوَقْتِ الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ صَلَاةَ لَهَا سَبَبٌ أَيْ وَقْتُ مَحْدُودٍ الطَّرْفَيْنِ فَهِيَ صَاحِبَةُ الْوَقْتِ وَمَا هِيَ كَذَلِكَ لَا تَحْتَاجُ لِنَسَبِ آخَرٍ كَصَلَاةِ الْمَصْرِ وَقَتِ الْغُرُوبِ وَشَتِيهَا إِذَا أُخْرِثَ عَنْهَا، فَاذْفَعْ قَوْلَ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَا يَتِمُّ الْقَوْلُ بِدُخُولِ وَقْتِهَا بِالطُّلُوعِ إِلَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ الصَّلَاةَ وَقْتُ النَّهْيِ لَا تَحْرُمُ وَتَصْبَحُ وَلَا اسْتِحَالُ أَنْ نَقُولَ بِدُخُولِ وَقْتِهَا وَعَدَمِ صِحَّتِهَا (وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا لِتَرْفَعِ) الشَّمْسُ (كُزْمَج) مُعْتَدِلٌ وَهُوَ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا إِلَّا بِذَلِكَ وَاخْتِيَرَ وَمَنْ تَمَّ كُرَّةً فَعَلَّهَا قَبْلَ الِارْتِفَاعِ الْمَذْكُورِ وَيُؤَيِّدُهُ كَرَاهَةُ تَرْكِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ

فَوَدَّ: (مِنْ الْيَوْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاخْتِيَرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَاذْفَعْ إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ فِي الْمُثْنِيِّ إِلَّا مَا ذَكَرَ. فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي فِي آخِرِ الْبَابِ) أَيِ مَنْ أَتَاهُمْ لَوْ شَهِدُوا يَوْمَ الثَّلَاثَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَعَدَّلُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ أَنَّهَا تُصَلَّى مِنَ الْغَدِ آدَاءً نِهَائَةً.

فَوَدَّ (سُي): (وَزَوَالِهَا) وَكَوْنُ آخِرِ وَقْتِهَا الزَّوَالُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لَكِنْ لَوْ وَقَعَتْ بَعْدَهُ حُسِبَتْ نِهَائَةً أَيْ اغْتَدَّ بِهَا فَكَانَتْ قَضَاءً ع. ش. فَوَدَّ: (إِذَا أُخْرِثَ) أَيِ سُنَّةِ صَلَاةِ الْمَصْرِ (هَنَّا) أَيِ عَنْ صَلَاةِ الْمَصْرِ.

فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ قُلْنَا بَعْدَ الصَّحَةِ. فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ بِقَدَارِ الرُّمَحِ وَالتَّائِبُ لِرِعَايَةِ الْخَبَرِ. فَوَدَّ: (خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ الْخُ) ، فَإِنْ لَنَا وَجْهًا اخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا بِالِارْتِفَاعِ مُثْنِي. فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ الْخُ) أَيِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ الْقَوِيِّ (كُرَّة) كَرَاهَةُ تَنْزِيهِ، لَا لِأَنَّهُ مِنْ أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ الْمُنْهِي عَنْهُ لِقَوْلِ الرَّافِعِيِّ وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ فَلَا يُكْرَهُ فَعَلُّهَا عَقِبَ الطُّلُوعِ أَهْ، وَقَالَ سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ عَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ مَا نَصَّهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ الْكَرَاهَةُ لِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ لَا تَنَافِي الصَّحَّةُ وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَهْ، وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا عَدَمَ الْكَرَاهَةِ وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ كَمَا هُوَ الْعَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْأَزْهَرِ فَقَالَ وَلَوْ فَعَلَّهَا قَبْلَ الِارْتِفَاعِ كَانَ خِلَافَ الْأَوَّلَى عَلَى الْمُعْتَمَدِ، وَإِنْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ أَهْ. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ كَرَاهَةُ مَا ذَكَرَ لِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ. فَوَدَّ: (لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ) قَدْ يُقَالُ حَدِيثٌ: غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ حَيْثُ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ عَلَى مَا

فَوَدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ كُرَّةً فَعَلَّهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ كَمَا قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ تَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ قَالَ: لِأَنَّ مَا كُرِهَ لِلزَّمَنِ لَا يَصِحُّ فَكَيْفَ تَكْرَهُهُ لِلزَّمَنِ مَعَ الصَّحَةِ، وَمَالَ إِلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ ثُمَّ فِي مَرَّةٍ أُخْرَى قَالَ بَعْدَ الْكَشْفِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ الْإِسْتِسْقَاءِ بِأَنَّهُ لَا وَقْتُ كَرَاهَةٍ لِصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَهُوَ يُرَدُّ مَا قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ أَهْ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ الْكَرَاهَةُ لِمُرَاعَاةِ الْخِلَافِ لَا تَنَافِي الصَّحَّةُ، وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، قَالَ م. ر. فِي شَرْحِهِ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فَلَا يُكْرَهُ فَعَلُّهَا عَقِبَ الطُّلُوعِ وَمَا وَقَعَ لِلرَّافِعِيِّ فِي بَابِ الْإِسْتِسْقَاءِ مِنْ كَرَاهَةِ فَعَلِّهَا عَقِبَهُ مُفَرَّغٌ عَلَى مَرْجُوحِ شَرْحِ م. ر.

نهى رعية لخلاف موجه.

(وهي ركعتان) كغيرها أركاناً وشروطاً وشئناً إجماعاً (ومحرم بها) بنية صلاة عيد الفطر أو النحر مطلقاً كما مرّ أول صفة الصلاة (ثم يأتي بدعاء الافتتاح) كغيرها (ثم سبع تكبيرات) غير تكبيرة الإحرام قبل القراءة للخبر الصحيح فيه (يقف بين كل إثنين) من التكبيرات (كأية معتدلة) لا قصيرة ولا طويلة وضبطها أبو علي بشورة الإخلاص (فهلل ويكبر ويصعد) أي يعظم الله بالتسبيح والتحميد رواه البيهقي بسند جيد عن ابن مسعود قولاً وفعلًا (ويحسن) في ذلك أن يقول (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) لأنه لا يثق بالحال وهي الباقيات

ذَقَبَ إِلَيْهِ الْقَائِلُ بِهِ يَفْتَضِي حُرْمَةَ التَّرْكِ وَالتَّهْيَ عَنْهُ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (كغيرها) إلى قوله ويُتْرَقُ فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ بِالتَّنْسِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَضَبَطَهَا إِلَى الْمُنَى.

□ فَوَدَّ (سُي): (وهي ركعتان يحرم بها) هَذَا أَقْلَهَا وَيَأْنِ أَكْمَلُهَا مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ ثُمَّ يَأْتِي الْخُ مُغْنِي عِبَارَةً شَيْخِنَا، فَإِنْ أَرَادَ الْأَقْلَ اقْتَصَرَ عَلَى مَا يُسْنُ فِي غَيْرِهَا، وَإِنْ أَرَادَ الْأَكْمَلَ أَتَى بِالتَّكْبِيرِ الْآتِي أ. هـ.

□ فَوَدَّ: (كغيرها إلخ) أَيِ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ خَيْرٌ ثَانٍ أَوْ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَحُكْمُهَا فِي الْأَرْكَانِ الْخُ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ أ. هـ. □ فَوَدَّ: (إجماعاً) دَلِيلٌ لِلْمُنَى. □ فَوَدَّ: (مطلقاً) أَيِ سَوَاءَ كَانَتْ أَدَاءً أَوْ قَضَاءً كُرْدِيٌّ.

□ فَوَدَّ (سُي): (بدعاء الافتتاح إلخ) وَيَقُوتُ بِالتَّمَوُّذِ لَا بِالتَّكْبِيرِ شَيْخِنَا. □ فَوَدَّ (سُي): (ثم سبع تكبيرات) أَيِ إِنْ أَرَادَ الْأَكْمَلَ وَلَا قَاقِلُهَا رَكْعَتَانِ كُسْتَةُ الْوُضُوءِ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الْقِرَاءَةِ) أَيِ وَقَبْلَ التَّمَوُّذِ، فَإِنْ فَعَلَهَا بَعْدَ التَّمَوُّذِ حَصَلَ أَضْلُ السُّتَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَعَ هُوَ أَوْ إِمَامُهُ فِي الْفَاتِحَةِ فَإِنَّهَا تَقُوتُ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ. □ فَوَدَّ: (هيز تكبيرة الإحرام) أَيِ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (فيه) أَيِ فِي أَنَّهُ كَبَّرَ فِي الْعِدَّتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ: نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سُي): (بين كل إثنين) أَيِ لَا قَبْلَ السَّبْعِ وَالْخَمْسِ وَلَا بَعْدَهُمَا أَسْنَى وَمُغْنِي وَفِي سَمْعِ الْعُبَابِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وضبطها أبو علي إلخ) هَذَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا حَقِيقَةَ الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ سُورَةَ الْإِخْلَاصِ آيَاتٌ مُتَعَدَّةٌ سَمَّ عَلَى خَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ تَعَدَّدُهَا لَا يُنَافِي مَا قَالُوهُ فَإِنْ آيَاتُهَا قِصَارٌ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَجْمُوعَهَا لَا يَزِيدُ عَلَى آيَةِ مُعْتَدِلَةٍ ش.

□ فَوَدَّ (سُي): (فهلل) أَيِ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (ويكبر) أَيِ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ (ويحسن سبحان الله إلخ) وَلَوْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ جَاؤَ كَمَا فِي الْبَوَظِي وَلَوْ قَالَ مَا اغْتَاذَهُ النَّاسُ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا لَكَانَ حَسَنًا قَالَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَوْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ الْخُ أَيِ مِنْ ذِكْرِ آخَرٍ بَحِثْتُ لَا يَطُولُ بِهِ الْفَضْلُ

□ فَوَدَّ فِي (سُي): (يقف بين كل إثنين) أَيِ لَا قَبْلَ السَّبْعِ وَالْخَمْسِ وَلَا بَعْدَهُمَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ لَا قَبْلَ الْأَوَّلَى وَلَا بَعْدَ الْآخِرَةِ. □ فَوَدَّ: (وضبطها أبو علي بسورة الإخلاص) هَذَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا حَقِيقَةَ الْآيَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ سُورَةَ الْإِخْلَاصِ آيَاتٌ مُتَعَدَّةٌ.

الصالحات في قول ابن عباس وجماعة: ويسن الجهر بالتكبير والإسراؤ بالذكر (ثم يتقوؤ) بعد التقوؤ (يقرأ) الفاتحة (ويكبر في الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصيغة السابقة (قبل) التقوؤ السابق على (القراءة) للخبير الصحيح فيه أيضاً نعم إن كبر إمامه سناً أو ثلاثاً مثلاً تابعه ندباً، وإن لم يمتدحه الإمام، ويفرق بينه.....

عُرِفَا بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ وَمِنْ ذَلِكَ الْجَائِزُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَقَوْلُهُ م ر وَلَوْ قَالَ أَيْ بَدَلَ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَقَوْلُهُ م ر مَا اغْتَدَاهُ الْخُ لَعَلَّهُ فِي زَمَانِهِ ع ش . ه فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ الْجَهْرُ بِالتَّكْبِيرِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا وَلَوْ فِي قَضَائِهَا شَيْخُنَا وَسَم . ه فَوَدَّ: (بِالذَّخْرِ) أَيْ بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ .

ه فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيُكَبَّرُ فِي الثَّانِيَةِ الْخُ) وَلَوْ شَكَّ فِي عَدَدِ التَّكْبِيرَاتِ أَخَذَ بِالْأَقْلَ كَعَدَدِ الرُّكْعَاتِ، وَإِنْ كَبَّرَ ثَمَانِيًا وَشَكَّ هَلْ تَرَى الْإِحْرَامَ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ إِذَا أَصْلُ عَدَمِ ذَلِكَ أَوْ شَكَّ فِي أَيُّهَا أَحْرَمَ جَعَلَهَا الْأَخِيرَةَ وَأَعَادَهُنَّ احْتِيَاظًا بِهَايَةٍ وَمُغْنِي . ه فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيْ فِي أَنَّهُ ﷺ كَبَّرَ فِي الْعِيدَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ بِهَايَةٍ وَمُغْنِي . ه فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيْ مِثْلَ مَا مَرَّ فِي التَّكْبِيرَاتِ السَّبْعَةِ . ه فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ كَبَّرَ الْخُ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَلَوْ اقْتَدَى بِحَقْنِي كَبَّرَ ثَلَاثًا أَوْ مَالِكِي كَبَّرَ سِتًّا تَابَعَهُ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ بِخِلَافِ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ وَجِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ أَهْ قَالَ ع ش فَوَدَّ م ر تَابَعَهُ الْخُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُتَابِعُ الْحَقْنِي وَلَوْ أَتَى بِهِ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَالْأَلَاءِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِاِغْتِيَادِ الْمَأْمُومِ وَهُوَ يَرَى أَنَّ هَذِهِ التَّكْبِيرَاتِ لَيْسَتْ مَطْلُوبَةً وَأَنَّ الرَّفْعَ فِيهَا عِنْدَ الْمَوَالَاةِ مُبْطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَخَصُّلٌ بِه أَعْمَالٌ كَثِيرَةٌ مُتَوَالِيَةٌ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ تَكْبِيرٌ وَأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا وَالَى بَيْنَ الرَّفْعِ وَجَبَتْ مُفَارَقَتُهُ قَبْلَ تَأْلِيهِهِ بِالْمُبْطِلِ عِنْدَنَا أَهْ، وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَعَنْ شَيْخِنَا مَا يَرِاقُهُ فِي الْآخِرِ . ه فَوَدَّ: (إِنْ كَبَّرَ إِمَامُهُ الْخُ) أَيِ الْمَوَافِقُ أَوْ الْمُخَالَفُ سَم . ه فَوَدَّ: (تَابَعَهُ الْخُ) وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ التَّكْبِيرَاتِ كُلَّهَا لَمْ يَأْتِ بِهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيْ نَذْبًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا لَوْ اقْتَدَى مُصَلِّي الْعِيدِ بِمُصَلِّي الصُّبْحِ مَثَلًا حَيْثُ يَأْتِي بِهَا بِأَنَّ الْإِثْنَانِ الْمَأْمُومَ بِهَا دُونَ الْإِمَامِ مَعَ اتِّحَادِ الصَّلَاةِ يَعُدُّ فُحْشًا وَافْتِيَاً وَلَا كَذَلِكَ مَعَ اخْتِلَافِهَا سَم عَلَى حَجِّ أَهْ ع

ه فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ الْجَهْرُ بِالتَّكْبِيرِ الْخُ) شَامِلٌ لِلْمَأْمُومِ وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي بَعْدَ قَوْلِ الْمَثَرِ فَاتَتْ وَيُفَرَّقُ الْخُ . ه فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ كَبَّرَ إِمَامُهُ) أَيِ الْمَوَافِقُ أَوْ الْمُخَالَفُ سِتًّا أَوْ ثَلَاثًا تَابَعَهُ نَذْبًا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ فَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ التَّكْبِيرَاتِ لَمْ يَأْتِ بِهَا كَمَا عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ وَصَرَّحَ بِهِ الْجَلِيلِي أَهْ كَلَامُ شَرْحِ الرُّؤُوسِ، قَالَ فِي الْمُبَابِ، وَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْكُلَّ تَرَكَ الْمَأْمُومُ أَيْ نَذْبًا كَمَا فِي شَرْحِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى مُصَلِّي الْعِيدِ بِمُصَلِّي الصُّبْحِ مَثَلًا أَتَى بِالتَّكْبِيرَاتِ بِاتِّحَادِ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ هُنَا وَاخْتِلَافِهَا هُنَاكَ فَكَانَ لِكُلِّ حُكْمُهُ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ مَعَ اتِّحَادِ الصَّلَاةِ تَفْشُشٌ وَتَعْدُّ افْتِيَاً عَلَيْهِ بِخِلَافِهَا مَعَ اخْتِلَافِهَا . ه فَوَدَّ: (تَابَعَهُ نَذْبًا) وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهَا سَنَةٌ لَيْسَ فِي الْإِثْنَانِ بِهَا مُخَالَفَةٌ فَاجِشَةً بِخِلَافِ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ وَجِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ وَعَلَّلُوهُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ عَدَمِ الْمُخَالَفَةِ الْفَاجِشَةِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا فَكَانَتْ أَكْثَرًا وَأَيْضًا فَإِنْ

وبين ما يأتي فيما لو كبر إمام الجنازة خمسا بأن التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الإبطال بخلافه هنا، هذا والذي يتجّه أنّه لا يتابعه إلا إن أتى بما يعتقد أحدهما والا فلا وجه لمتابعته حينئذ (ويرفع يديه في الجميع) أي في كل تكبيرة مما ذكر وبُسر أن يضع يمينه على يساره بين كل تكبيرتين، وفي الكفاية عن المجلي لا يُكبر في المقضية؛ لأنه

ش وشيخنا قال ع ش قوله لم يأت بها أي سواء كان تركه لها عمدا أو سهوا أو جهلا لمحل التكبير وبقي ما لو زاد إمامه على السبع والخمس هل يتابعه أو لا فيه نظر ويتبع له عدم متابعته؛ لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه بلا رفع لم يضّر؛ لأنه مجرد ذكر اه واختار شيخنا المتابعة فقال ويتبع إمامه فيما أتى به، وإن نقص أو زاد وقيل لا يتابعه في الزيادة اه عبارة شرح بأفضل، والمأموم يوافق إمامه إن كبر ثلاثا أو سبعا فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيهما اه قال الكردبي عليه قوله إن كبر ثلاثا أو سبعا إلخ وفي شرحه الإزسايد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل الركوع فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه ندبا فيهما سواء اعتقد إمامه ذلك أم لا ونحوه في الإيعاب لكن في التحفة والذي يتجّه أنّه لا يتابعه إلا إلخ اه. ° فود: (وبين ما يأتي فيما لو كبر إلخ) أي من أنّه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعته وإن جازت سم. ° فود: (والذي يتجّه أنّه إلخ) كلامهم كالصريح في أنّه يتابعه في التقص وإن لم يعتقه واحد منهما سم على حج وهو كما قال كردبي على بأفضل قال ع ش بعد ذكر كلام سم وتضویر الشارح م ر بقوله م ر ولو اقتدى بحقني إلخ يشير بموافقة ابن حج اه.

° فود (سبي): (ويرفع يديه في الجميع) قضية إطلاقه استحباب الرفع مع التكبيرات الشامل لما إذا قرأها وما إذا والها أن موالاة رفع اليدين معها لا يضّر مع أنّه أعمال كثيرة متوالية، وجهه كما وافق عليه م ر أن هذا الرفع والتحرك مطلوب في هذا المحل فلذا لم يكن مضرا ولعل الأوجه ما اعتمده شيخنا حج في شرح المنهاج مما يقيد البطلان في ذلك فراجع سم على المنهج أقول والأقرب ما قاله م ر من عدم البطلان بذلك إذ غايته أنّه ترك سنة الفصل بين التكبيرات نعم إن أتى بالتكبير والرفع بعد القراءة فالبطلان فيه قريب كما قد مناع ش واعتمده شيخنا كما يأتي. ° فود: (بما ذكر) أي من السبع والخمس نهاية ومغني. ° فود: (وبسر) إلى قوله لكتهم في النهاية والمغني وشرح المنهج. ° فود: (وبسر أن يضع يمينه إلخ) ولا بأس بإرسالهما إذ المقصود عدم العبث بهما وهو حاصل مع الإرسال، وإن كانت السنة وضمهما تحت صدره نهاية ومغني وشرح المنهج. ° فود: (عن المجلي) بفتحين نسبة إلى عمل المجلي التي تجرّها الذواب، وبالكسر فالسكون نسبة إلى عجل بن بكر بن وائل والأول أشهر لما قيل

الإشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي إلى عدم سماع قراءة الإمام بخلاف التكبير في حال الإنقبال، وأما جلسة الإستراحة فليثبت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك إمامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها شرح م ر. ° فود: (فيما لو كبر إمام الجنازة خمسا) أي فإنّه لا يتابعه في الخامسة أي لا تندب متابعته وإن جازت. ° فود: (هذا والذي يتجّه إلخ) كلامهم كالصريح في أنّه يتابعه في التقص وإن لم يعتقه

حَقٌّ لِلْوَقْتِ. وإطلاقهم يُخالِفُه بل صريح قولهم أَنَّ القضاء يحكي الأداء يزده، لكنهم في الجهر اعتبروا وقت القضاء ويُفَرَّقُ بأنَّه صفة فائز فيها اختلاف الوقت بخلاف التكبير، فإن قلت يؤيده ما يأتي أنه لا يُكَبِّرُ لمقتضية أتمام التشريع إذا قضاها خارجها قلت يُفَرَّقُ بأنَّ التكبير هنا لذات الصلاة لا الوقت بخلافه ثم، ألا ترى أنه لو فعل مقتضية في أتمام التشريع كبر عقبتها وهنا لو فعل مقتضية وقت أداء العيد لا يُكَبِّرُ فيها فقلنا أَنَّ التكبير ثم شعار الوقت وهنا شعار صلاة العيد دون غيرها فاندفع قوله: أنه حق للوقت ولو اقتدى بحتفي وإلى التكبيرات والرفع لزومه مفارقتة كما هو ظاهر؛ لأنَّ البيرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر؛

إنه كان يأكل من عمل يده لب الأبواب اه ع ش. هـ فود: (وإطلاقهم يُخالِفُه) أي فيكبر لها كما جزم به البلقيني في تدرية فقال وتقتضى إذا فاتت على صورتها وهو المعتقد نهاية ومغني وشرح المنهج، قال ع ش قوله م ر على صورتها أي من الجهر وغيره والأقرب أنه تُسَرُّ الخطبة لها أيضًا إذا قضاها جماعة وفاقا ل م ر فهل يتفرص لأحكام الفطر والأضحية أم لا فيه نظر فليتاأمل سم على المنهج ولا يتعد نذب التفرص سيما والفرص من فعلها محاكاة الأداء اه. هـ فود: (لكنه في الجهر إلخ) أي في غير صلاة العيد لما مر ويأتي أنه يخبر في قضائها بالقراءة والتكبير. هـ فود: (وتؤيده) أي ما في الكفاية.

هـ فود: (هنا) أي في صلاة العيد. هـ وفود: (ثم) أي في المقتضية المذكورة. هـ فود: (وهنا لو فعل إلخ) الأولى إسقاط لفظة هنا أو تأخيرها عن مقتضية. هـ فود: (فاندفع قوله إلخ) أي العجلي. هـ فود: (ولو اقتدى بحتفي إلخ) ظاهره ولو في الركعة الأولى وتقدم عن ع ش اعتماده بالنسبة للركعة الثانية دون الأولى وواقفه شيخنا، فقال ولو وإلى الرفع مع موالة التكبير لم تبطل صلاته وإن لزمه منه الأعمال الكثيرة؛ لأنَّ هذا مطلوب فلا يضرب نعم لو اقتدى بحتفي وإلى الرفع مع التكبير تبعا لإماميه الحتفي بطلت صلاته على المعتقد لأنه عمل كثير في غير محله عندنا؛ لأنَّ التكبير عندهم بعد القراءة في الركعة الثانية وأما في الأولى فقبل القراءة كما هو عندنا وقيل م ر لا تبطل لأنه مطلوب في الجملة فاغتمر ولو في غير محله اه. هـ فود: (لزمه مفارقتة إلخ) أي قبل تلبيسه بالمبطل عندنا ع ش عبارة سم قوله لزومه مفارقتة إلخ أقول هو غير بعيد، وإن خالفه م ر إذ في توالي الرفع ثلاثة أفعال متوالية وكيف يُتفرق

واحد منهما. هـ فود: (وإطلاقهم يُخالِفُه) أي فيكبر لها كما جزم به البلقيني في تدرية فقال وتقتضى إذا فاتت على صورتها وهو المعتقد شرح م ر. هـ فود: (قلت يُفَرَّقُ إلخ) هذا فرق بحل النزاع؛ لأنَّ العجلي يقول: إنَّ تكبير صلاة العيد مشروط بالوقت. هـ فود: (وإلى التكبيرات والرفع) أي إذ في توالي الرفع ثلاثة أفعال متوالية. هـ فود: (لزومه مفارقتة كما هو ظاهر) أقول هو غير بعيد وإن خالفه م ر محتجا بالقياس على التصفيح المحتاج إليه إذا كثرت وتوالي، وبأنَّ إطلاق قول الأصحاب باستحباب الفضل بين التكبيرات المستلزم لجواز التوالي مع إطلاق قولهم باستحباب الرفع مع التكبير شامل لجواز توالي الرفع مع توالي التكبير فلا يضرب توالي الرفع مع توالي التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعي فلا يلزمه

لأن المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالي المبطل فيها اختياراً أصلاً، نعم لا بد من تحقيقه للمواصلة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بأن لا يستقر العضو بحيث يتفصل رفقه عن هويته حتى لا يُسميان حركة واحدة. (ولسن) أي هذه السبع والخمسين (فرضاً) فلا تبطل الصلاة بتركها (ولا بعضاً) فلا يسجد لتركها بل هي كبقية هيئات الصلاة ويكره تركها، والزيادة عليها كما في الأتم وترك الرفع فيها والدكر بينها ولو ترك غير المأموم تكبير الأولى أتى به في الثانية مع تكبيرها على ما ذكره غير واحد، وكأنهم أخذوه من نظيره السابق في الجمعة والمنافقين غفلة عما في الأتم واعتداه ابن الرفعة ومن بعده، أنه يكره ذلك بل يقتصر على تكبير الثانية. ويؤيده ما يصرح به كلامهم أن الشروع في قراءة الفاتحة بعدها فوت مشروعيتها وما فاتت مشروعيتها لا يطلب فعله في محله ولا غيره وقولهم الآتي فلا يتداركها صريح فيه، وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور؛ لأن قراءة الجمعة ثم لم

الفعل الكبير من غير حاجة ومع مخالفته السنة اهـ. □ فؤد: (لأن المأموم يرى مطلق السجود إلخ) أي ولأن زيادة السجود جهلاً لا تضر بخلاف الأفعال الكثيرة فتبطل ولو مع الجهل كما تقرر في محله سم. □ فؤد: (بغيت يتفصل إلخ) راجع للمعنى. □ فؤد: (حتى لا يسميان إلخ) أي الرفع والهوى. □ فؤد (سن): (ولسن فرضاً إلخ) وعليه قلوا نذرهما وصلاتها كسنة الظهر صحت صلاته وخرج من عهده التذر لما علل به الشارح من أنها هينات الصلاة ع ش. □ فؤد: (فلا يسجد إلخ) أي، فإن فعله عابداً عالماً بطلت صلاته أو جاهلاً فلا ع ش. □ فؤد: (لتركها) عمداً كان أو سهواً نهايةً ومعنى. □ فؤد: (ويكره تركها) أي كلها أو بعضها نهايةً ومعنى. □ فؤد: (غير المأموم) كان هذا التقيد لأن المأموم يتابع إمامه سم. □ فؤد: (أتى به في الثانية) اعتداه م ر كما يأتي. □ فؤد: (أنه يكره ذلك) أي تدارك تكبير الأولى في الثانية. □ فؤد: (ويؤيده) أي ما في الأتم. □ فؤد: (بغيتها) لعل صوابه قبلها أي التكريات. □ فؤد: (صريح فيه) أي في أن ما فاتت مشروعيتها إلخ. □ فؤد: (وبه يفرق إلخ) قد يقال لم فاتت المشروعية ثم لا هنا؟ فليتأمل وقد يفرق بتأكيد قراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر

معارفته بل تجوز موافقته فيه لكتبتها لا تطلب اهـ ولا يخفى أن تخصيص هذا الإطلاق كما عليم من قواعدهم أولى وكيف يُقتصر الفعل الكثير من غير حاجة ومع مخالفته السنة، والتصديق على خلاف القياس. □ فؤد: (لأن المأموم يرى مطلق السجود إلخ) أي ولأن زيادة السجود جهلاً لا تضر بخلاف الأفعال الكثيرة. □ فؤد: (ولا يرى التوالي المبطل إلخ) لا يقال الإمام هنا بمنزلة الجاهل لا اعتداه جواز ذلك بشرط الإبطال العلم؛ لئنا نقول الفعل الكثير مبطل ولو مع الجهل كما تقرر في محله.

□ فؤد: (ولو ترك غير المأموم إلخ) كان هذا التقيد لأن المأموم يتابع إمامه. □ فؤد: (وبه يفرق بين هذا ونظيره المذكور؛ لأن إلخ) قد يقال هذا فرق بالحكم أو يقال لم فاتت المشروعية ثم لا هنا أو يقال: إن أزدت ثم فوات المشروعية مطلقاً فلا بد من دليل من المعنى، أو الآن لم يقد الفرق فليتأمل، وقد يفرق

نُفِثَ مشروعيَّتها كما يُصَرِّحُ به قولهم المقصودُ أن لا تخلو صلاته عنهما، ولو اقتدى به فيها وكَثُرَ معه خمسًا أتى في ثانيته بالخمسة لِقَلَّ يُغَيَّرُ سُتُّهَا بِأَثَانِهِ بالسبع كذا قالوه، وهو مُشْكَلٌ بما مرَّ أنه لو تَعَمَّدَ قِرَاءَةَ الْمُتَنَاقِضِينَ في أُولَى الْجُمُعَةِ سُنُّ لَه قِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ في ثانيته فلم يَنْظُرُوا لِتَغْيِيرِ سُتَّةِ الثَّانِيَةِ هُنَا، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَن ما يُدْرِكُهُ المأمومُ أَوَّلَ صَلَاتِهِ، وَأَمَّا اقْتَصَرَّ عَلَى الْخَمْسِ فِيهَا رِعايَةً لِلإمامِ فلم يَأْتِ في الأُولَى بِمَا يُسَنُّ في الثَّانِيَةِ فليس نظيرُ تلك، لَكِنْ قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمُتَفَرِّدَ لو كَثُرَ في الأُولَى خمسًا كَثُرَها في الثَّانِيَةِ أَيْضًا وَلَا يَشْكُلُ بِتِلْكَ إِذْ لَيْسَ نَظِيرُهَا؛ لِأَنَّهُ هُنَا إِنَّمَا أَتَى بِالْبَعْضِ وَتَرَكَ الْبَعْضَ وَتَمَّ لَمْ يَأْتِ في الأُولَى بِشَيْءٍ مِنْ سُورَتِهَا أَصْلًا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو قرَأَ بَعْضَ الْجُمُعَةِ في الأُولَى لَمْ يَأْتِ بِبَاقِيهَا مَعَ الْمُتَنَاقِضِينَ في الثَّانِيَةِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ، وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بِتَمَازِيهِ الْبَعْضِ عَمَّا في الثَّانِيَةِ ثُمَّ فَجِيعَ مَعَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ في الْمَجْمُوعِ أَشَارَ لَا سِتِّشْكَالٍ مَا هُنَا بِمَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ وَالْمُتَنَاقِضِينَ وَلَمْ يُجِبْ عَنْهُ.

الصلوات سم. هـ قوله: (ولو اقتدى به) أي بغير المأموم (فيها) أي في الثانية عيادته في شرح بأفضل ولا يكبر المسبوق إلا ما أذرك من التكبيرات مع الإمام فلو اقتدى به في الأولى مثلاً ولم يبق من السبع إلا واحدة مثلاً كثرها معه ولا يزيد عليها، ولو أذركه في أول الثانية كثر معه خمسًا وأتى في ثانيته بخمس أيضًا؛ لأن في قضاء ذلك ترك ستّة أخرى اه وفي ع ش عن م ر مثله. هـ قوله: (أتى في ثانيته بالخمسة إلخ) هذا قياس ما تقدّم في الإمام والمتفرّد سم. هـ قوله: (كذا قالوه) اعتمدته شرح بأفضل وم ر كما مرّ أيضًا. هـ قوله: (فيها) أي في الأولى ولو أظهر هنا واضمّر فيما بعد كان أولى. هـ قوله: (لكن قضيته إلخ) ظاهره أن المراد قضيه هذا الفرقي وفيه نظر، بل ليس قضيه ما دُيّرَ إذ ليس اقتضاه أي المتفرّد على الخمس رعايَةً لِأَحَدٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ قَضِيَّةً مَا قَالُوهُ سَم وَقَدْ يُجَابُ عَنِ النَّظَرِ الْمَذْكُورِ بِأَن قول الشارح رعايَةً لِلإمام في قوّة لِكُونِ الْخَمْسِ بَعْضَ مَا يُسَنُّ فِيهَا لِأَنَّهَا مَا يُسَنُّ في الثَّانِيَةِ، وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش أَنَّ م ر اعتمد تلك القضية. هـ قوله: (ولا يشكّل) أي هذه القضية (بتلك) أي بما مرّ أنه لو تَعَمَّدَ إلخ، وَذَكَرَ الْأَوَّلُ بِتَأْوِيلِ الْمُفْتَضِي وَأَنَّ الثَّانِي بِتَأْوِيلِ الْمَسْأَلَةِ وَلَوْ عَكَسَ لَا سَتَغْنَى عَنِ التَّائِيلِ.

هـ قوله: (وقضيته) أي التعليل بأنه هنا إنما أتى إلخ قال ع ش ومال م ر إلى عدم الأخذ بهذه القضية فليحرز وليرأجع سم على المنهج، ومال ابن حَجَّ لِلْأَخْذِ بِهَا حَيْثُ قَالَ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ اه. هـ قوله: (ويُحْتَمَلُ خِلَافُهُ إلخ) هذا الاحتمال هو الذي يُتَجَنَّبُ وَفِيهِمْ كَلَامُهُمْ ثُمَّ بَصْرِيٌّ، وَمَرَّ أَيْضًا عَنْ ع ش أَنَّ م ر مَالٌ إِلَيْهِ أَيْضًا. هـ قوله: (وعليه) أي على الاحتمال الثاني. هـ قوله: (لاستشكال ما هنا) أي ما قالوه مِنْ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِهِ فِيهَا إلخ.

بتأكيد قراءة السورة على هذا التكبير بدليل طلبها في سائر الصلوات، لا يقال بدليل أن جنس القراءة واجب كما في الفاتحة؛ لأن جنس التكبير واجب وهو تكبيرة الإحرام. هـ قوله: (أتى في ثانيته بالخمسة) هذا قياس ما تقدّم عن الإمام وكذا المتفرّد. هـ قوله: (لكن قضيته أن المتفرّد إلخ) ظاهره أن المراد قضية

(ولو نسيها) أو تعمَّد تركها كما عُلِمَ بأولى (وشرع) في التعمُّد لم تفت أو (في القراءة) ولو لبعض البسطة أو شرع إمامه ولم يُتمها هو (فالثالث) لقوات محلها فلا يتداركها ويُفرَّق بين ما هنا وعدم قوَاب نحو الافتتاح بِشروع الإمام في الفاتحة بأنَّه شعارٌ خفي لا يظهر به مخالفةٌ بخلافها، فإنَّه شعارٌ ظاهرٌ لندب الجهر بها والرفع فيها كما مرَّ فني الإثنان بها أو ببعضها بعد شروع الإمام في الفاتحة مخالفةً له، ويُؤيِّده أنه لو اقتدى بِمخالفٍ فتركها تبعه أو دُعَا الافتتاح لم يتبعه ولو أتى به بعد الفاتحة.....

□ قول (نسيها) أي كلَّها أو بعضها. □ فود: (أو تعمَّد) إلى قوله ويُفرَّق في النهاية إلَّا قوله أو شرع إلى المثني. □ فود: (كما عُلِمَ بالأولى) هذا لا يأتي فيما زاده يعني التعمُّد فتأمله سم.
 □ فود: (أو شرع إمامه إلخ) أي كما في الرُّوض وهل محلُّه في مُستمع قراءة إماميه. □ فود: (شرع) أي في القراءة سم. □ فود: (ولم يُتمها هو) أي المأموم، فقوله أو شرع إلخ معطوف على قول المصنِّف نسيها بقرينة قوله الآتي ويُفرَّق إلخ وكان الأولى حبيذ أن يقول قبل أن يأتي هو بها أو يُتمها، ويُختل أن الضمير للإمام فقوله أو شرع إلخ معطوف على قول المصنِّف وشرع وعليه كان المناسِب أن يزيد أو تركها، عبارةً شرح بأفضل أو شرع إمامه قبل أن يأتي بالتكبير أو يُتمها وعبارة الرُّوض مع شرحه.
 (فرغ) إذا نسي المصلي يعني ترك التكبير المذكور ولو عمدًا أو جهلاً لمحلِّه فقرأ الفاتحة أو شيئًا منها أو قرأ الإمام ذلك قبل أن يُتم هو أو المأموم التكبير لم يحدَّ إليه التارك في الأولى ولم يُتم الإمام أو المأموم في الثانية اه. □ فود: (فلا يتداركها) قال م ر أي في هذه الرَّكعة ويتداركها في الثانية مع تكبيرها، وعبر بكلام يقتضي أنه حيث ترك بعض التكبير في الأولى سواء كان لأجل موافقة الإمام أو لا يتداركه في الثانية بخلاف ما إذا ترك الجميع يتداركه في الثانية، وفرَّق بين الكل والبعض بما لم يُتَّفق سم على المنهج اهـ ش. □ فود: (ويفرَّق بين ما هنا) أي ما زاد الشارح بقوله أو شرع إلخ.
 □ فود: (وهذه قوَاب نحو الافتتاح إلخ) أي على المأموم وفي فتاوى شَيْخنا الشَّهاب الرَّملي عدم قوَاب الافتتاح بالهروع في التكبيرات سم، وانظر ما أدخل الشارح بلفظة التحو. □ فود: (ويؤيِّده) أي ذلك الفرق. □ فود: (ولو أتى به) أي بالتكبير المترك (بعد الفاتحة إلخ) أي بخلاف ما لو تذكَّرها في الرُّكوع أو بعده وعاد إلى القيام ليكبر، فإنَّ صلاحه تبطل إن كان عالمًا مُتعمَّدًا مُعني ونهايةً وشرح بأفضل.

هذا الفرق وفيه نظر بل ليس قضيته ما ذُكر إذ ليس اقتصاره على الخمس رعايةً لأحد ويُحتمل أن المراد قضية ما قالوه. □ فود: (كما عُلِمَ بالأولى) هذا لا يأتي فيما زاده فتأمله.

□ فود: (أو شرع إمامه) أي في القراءة. □ فود: (أو شرع إمامه إلخ) أي كما في الرُّوض وهل محلُّه في مُستمع قراءة إماميه اه. □ فود: (ويفرَّق إلخ) هذا الفرق يجري بين ما لو أدرك الإمام في أثناء الافتتاح حيث يأتي بجميعه وما لو أدركه في أثناء هذه التكبيرات حيث لا يتدارك ما سبق، على أن الافتتاح أكد بطله في كل صلاة. □ فود: (وهذه قوَاب نحو الافتتاح إلخ) أي على المأموم وفي فتاوى شَيْخنا الشَّهاب الرَّملي عدم قوَاب الافتتاح بالشروع في التكبيرات.

سُنَّ إِعَادَتُهَا، وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يُرَاعُوا الْقَوْلَ بِالْإِطْلَاقِ بِتَكْرِيرِهَا إِنَّمَا؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا لَيْسَ بِمُفْرَدٍ وَإِنَّمَا لِيَضْعِفَهُ جَدًّا، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ (وَفِي الْقَدِيمِ يُكْتَبُ مَا لَمْ يَرْتَعْ) لِيَقْيَاءِ مَحَلَّهُ وَهُوَ الْقِيَامُ (وَيُقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَوَّلَى فِي فِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ) وَلَمْ يَقُلْ سُورَةُ لِشُدُودِ مَنْ كَرِهَ تَرْكَهَا (بِكَمَالِهِمَا)، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْمَأْمُومُونَ بِذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ قَرَأَ بِسَبِّحِ وَالْفَاشِيَةِ فَكُلُّ سُنَّةٍ لَكِنِ الْأَوَّلِيَّانِ أَفْضَلُ (جَهْرًا) - إِجْمَاعًا. (وَيُسَنُّ بِهَذِهِمَا) - إِجْمَاعًا فَلَا يُعْتَدُ بِهِمَا قَبْلَهَا، وَفَعَلَ بَعْضُ أَتْرَاءِ بَنِي أُمَيَّةٍ لَهُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَنْفِرُونَ عَقِبَ الصَّلَاةِ عَنْ سَمَاعِ خُطْبَتَيْهِ لِكِرَاهَتِهِمْ لَهُ، بِالْخِ السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي رَدِّهِ عَلَيْهِ (خُطْبَتَانِ) قِيَاسًا عَلَى تَكَرُّرِهَا فِي الْجُمُعَةِ وَمَرُّ أَنَّ الْخُطْبَةَ لَا تُسَنُّ لِْمُنْفَرِدٍ (أَرَكَاثُهُمَا) وَسُنَّتُهُمَا (كَهَيَّ فِي الْجُمُعَةِ) فَتَجِبُ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ فِي كُلِّ مَنَّهُمَا وَقِرَاءَةُ آيَةٍ فِي أَحَدَاهُمَا وَالِدُعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ وَخَرَجَ بَارَكَاثَتُهُمَا شُرُوطُهُمَا فَلَا يَجِبُ هُنَا نَحْوُ قِيَامِ

• قَوْلُهُ: (سُنَّ إِعَادَتُهَا) كَذَا فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُفْنِي. • قَوْلُهُ: (بِتَكْرِيرِهَا) أَيِ الْفَاتِحَةِ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَيُقْرَأُ الْخِ) أَيِ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ عُبَابُ زَادَ فِي شَرْحِهِ وَالْمَأْمُومُ الَّذِي لَا يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ أَهْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَهْرِ الْمُنْفَرِدِ أَيْضًا، وَهَلْ يَجْهَرُ الْمَأْمُومُ الْمَذْكُورُ أَيْضًا؟ الْقِيَاسُ لَا سَمَ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (ق) جَبَلٌ مُحِيطٌ بِالدُّنْيَا مِنْ زَبَرَجِدٍ كَمَا كَمَا نَقَلَهُ الْوَاحِدِيُّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ أَوْ فَاتِحَةُ السُّورَةِ كَمَا قَالَه مُجَاهِدٌ ش، زَادَ شَيْخُنَا وَهُوَ بِالسُّكُونِ عَلَى الْحِكَايَةِ لِتَنِي فِي الْقُرْآنِ أَوْ بِالْفَتْحِ مَعَ مَنَعِ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّانِيَةِ أَهْ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (بِكَمَالِهِمَا) أَيِ حَيْثُ اتَّسَعَ الْوَقْتُ وَالْأَقْبَعُ بِهِمَا ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَرْضَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُفْنِي وَكَذَا فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَكِنِ الْأَوَّلِيَّانِ أَفْضَلُ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ قَرَأَ بِسَبِّحِ وَالْفَاشِيَةِ) زَادَ الْقَلْبُوبِيُّ فُسُورَةَ الْكَافِرُونَ وَسُورَةَ الْإِخْلَاصِ وَتَبِعَهُ الْمُحَشِّي أَيِ الْبِرْمَاوِيِّ شَيْخُنَا.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (جَهْرًا) أَيِ وَلَوْ قُضِيَتْ نَهَارًا نِهَآيَةً وَشَيْخُنَا قَالَ ع ش أَيِ وَلَوْ مُنْفَرِدًا أَهْ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يُعْتَدُ بِهِمَا الْخِ) فَلَوْ قَصِدَ أَنْ تُقَدِّمَ الْخُطْبَةَ عِبَادَةً وَتَتَمَدَّدَ ذَلِكَ لَمْ يُعْتَدِ التَّخْرِيمُ وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ م ر عَلَيْهِ مَعَ تَزْدِيدٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اخْتَارَ الْحُرْمَةَ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَيَذُلُّ عَلَى الْحُرْمَةِ قَوْلُ الرُّوَضِ وَلَوْ خُطِبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ لَمْ يُعْتَدَ بِهَا وَأَسَاءَ ع ش. • قَوْلُهُ: (بِالْخِ الْخِ) خَبِرٌ وَفَعَلَ الْخِ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي): (هُنَا خُطْبَتَانِ) وَيَأْتِي بِهِمَا وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى خُطْبَةٍ فَقَطْ لَمْ يَكْفِ، وَيُسَنُّ الْجُلُوسُ قَبْلَهُمَا لِلِاسْتِرَاحَةِ قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ قَدَّرَ الْأَذَانَ أَيِ فِي الْجُمُعَةِ نِهَآيَةً وَمُفْنِي. • قَوْلُهُ: (وَسُنَّتُهُمَا) وَمِنْهَا أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَيْتَرِ وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ثُمَّ يُسَلَّمَ عَلَيْهِمْ شَرْحُ بِأَفْضَلِ.

• قَوْلُهُ: (فِي إِحْدَاهُمَا) أَيِ وَالْأَوَّلَى أَوَّلَى كُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِبُ نَحْوُ قِيَامِ الْخِ) فَيَجُوزُ

• قَوْلُهُ فِي (سُنِّي): (وَيُقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ الْخِ) قَالَ فِي الْمُبَابِ وَيُقْرَأُ الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ زَادَ فِي شَرْحِهِ وَالْمَأْمُومُ الَّذِي لَا يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ أَهْ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي جَهْرِ الْمُنْفَرِدِ أَيْضًا وَهَلْ يَجْهَرُ الْمَأْمُومُ الْمَذْكُورُ أَيْضًا؟ الْقِيَاسُ لَا. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْمَأْمُومُ بِذَلِكَ) أَيِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الظَّاهِرُ شَرْحُ م ر.

• قَوْلُهُ: (فَلَا يَجِبُ هُنَا نَحْوُ قِيَامِ الْخِ) قَالَ فِي التَّوَسُّطِ لَا خَفَاءَ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ الصَّلَاةَ وَالْخُطْبَةَ أَمَّا

وجُلوس بينهما وطهرٍ وسُتْرٍ بل يُسْتَرُّ، نعم لو كان في حالِ قراءةِ الآيَةِ جُتِبَا بَطَلَتْ حُطْبَتُهُ لَقَدِمَ الاعتِدَادُ بها منه ما لم يَطْطَهْرَ ويُمِيدْها، ولا بُدَّ في أدائِ سُتْبِها من كونها عَرَبِيَّةً لكنِ الْمُتَجَهِّ أُنْ هذا شرطٌ لِكَمَالِها لا لأَصْلِها بالنسبةِ لِمَنْ يَفْهَمُها كالطهارةِ بل أولى؛ لأنَّ اعتناءَ الشارعِ بِنَحْوِ

له أن يَخْطُبَ قَاعِدًا أو مُضْطَجِعًا مَعَ الْقُدْرَةِ على القيامِ، قال في التَّوَسُّطِ لا خَفَاءَ أَنَّ الْكَلَامَ فيما إذا لم يَنْتَهِرِ الصَّلَاةَ وَالْحُطْبَةَ أَمَّا لَوْ نَذَرَ وَجِبَ أَنْ يَخْطُبَهَا قَائِمًا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ شَرْحُ م ر ه سَمَ قَالَ ع ش وَكَذَا لَوْ نَذَرَ الْحُطْبَةَ وَخَذَهَا وَكَالْقِيَامِ غَيْرُهُ مِنْ بَقِيَّةِ شُرُوطِ حُطْبَةِ الْجُمُعَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّنْذَرَ يُسَلِّكُ بِهِ مَسَلَّكَ وَاجِبَ الشَّرْعِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ خَالَفَ صَحَّ مَعَ الْإِثْمِ اه. ه فَوَدَّ: (بَطَلَتْ حُطْبَتُهُ) فِيهِ نَظَرٌ وَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْإِعْتِدَادِ بِهَا وَإِنْ أَيْمَ مِنْ حَيْثُ الْقِرَاءَةُ؟ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ عَقِبَ قَوْلِهِ لَا فِي شُرُوطِ، وَحُزْمَةُ قِرَاءَةِ الْجُنُبِ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا لَيْسَ لِكُؤْنِهَا رُكْنًا بَلْ لِكُؤْنِ الْآيَةِ قُرْآنًا اه وَعَلَى هَذَا فَلَوْ قُرَأَ الْجُنُبُ آيَةً لَا بِقَصْدِ قُرْآنٍ فَهَلْ تَجْزِي لِقِرَاءَةِ ذَاتِ الْآيَةِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ قُرْآنًا إِلَّا بِالْقَصْدِ فِيهِ نَظَرٌ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ الْأَقْرَبُ الثَّانِي ع ش وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا فَقَالَ وَلَا بُدَّ أَنْ يَقْصِدَ الْجُنُبُ الْقِرَاءَةَ فِي الْآيَةِ لِيَعْتَدَّ بِهَا رُكْنًا، وَإِنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ اه. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ قَتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَفِي الشُّوَبَرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ: وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجٍّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ جُتِبَا فِي حَالَةِ الْقِرَاءَةِ بَطَلَتْ حُطْبَتُهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَقْصِدِ الْقِرَاءَةَ اه. ه فَوَدَّ: (وَلَا بُدَّ فِي أدائِ سُتْبِها الْخُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فَقَالُوا لَكِنْ يُعْتَبَرُ فِي أدائِ السُّتَةِ الْإِسْمَاعُ وَالسَّمَاعُ وَكَوْنُ الْحُطْبَةِ عَرَبِيَّةً اه وَزَادَ شَيْخُنَا وَكَوْنُ الْخُطْبِيبِ ذَكَرًا اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَكَوْنُ الْحُطْبَةِ عَرَبِيَّةً أَنْظَرُ وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ أَقُولُ ظَاهِرُهُ إِبْطَاقُ الشَّارِحِ م ر ذَلِكَ وَيُوجِبُهُ أَنَّهُ لَيْسَ الْغَرَضُ مِنْهَا مُجَرَّدُ الْوَعِظِ بَلِ الْغَالِبُ عَلَيْهَا الْإِتْبَاعُ نَظَرًا لِكُؤْنِهَا عِبَادَةً اه. ه فَوَدَّ: (لَكِنْ الْمُتَجَهِّ الْخُ) خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ أَيْمًا.

ه فَوَدَّ: (بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ يَفْهَمُها) يَحْتَمِلُ تَعَلُّقَهُ بِقَوْلِهِ لِكَمَالِها وَيَقُولُهُ لِأَصْلِها فَقُلِيَ الْأَوَّلُ يَصِيرُ الْمَعْنَى أَنَّ كُؤْنَهَا عَرَبِيَّةً لَيْسَ شَرْطًا فِي الْأَصْلِ مُطْلَقًا وَلَا فِي الْكَمَالِ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ لَا يَفْهَمُها، وَفِيهِ أَنْ عَدَمَ اشْتِرَاطِها لِلْأَصْلِ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ يَفْهَمُها سَيِّمًا إِنْ كَانَ لَا يَفْهَمُ غَيْرَهَا لَا يَخْلُو عَنْ بَعْدٍ وَعَلَى الثَّانِي يَصِيرُ الْمَعْنَى أَنَّ كُؤْنَهَا عَرَبِيَّةً شَرْطٌ لِلْكَمَالِ مُطْلَقًا وَلِلْأَصْلِ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ لَا يَفْهَمُها وَفِيهِ أَنَّهُ لَوْ عَكَسَ لَكَانَ اتِّسَابُ بَأَن جَعَلَ اشْتِرَاطَهُمَا لِلْأَصْلِ بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ يَفْهَمُها لَا بِالنَّسْبَةِ لِمَنْ لَا يَفْهَمُها اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِضَمِيرِ يَفْهَمُها غَيْرَ الْعَرَبِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ، بِضَرْيٍّ، أَقُولُ سِيَاقُ كَلَامِ الشَّارِحِ صَرِيحٌ فِي الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِقَوْلِهِ لِكَمَالِها. ه فَوَدَّ: (بَلْ أَوَّلَى) يَغْنِي كُؤْنُ الْعَرَبِيَّةِ لَيْسَتْ شَرْطًا لِلصَّحَّةِ أَوَّلَى مِنْ كُؤْنِ الطَّهَارَةِ كَذَلِكَ كُرْدِي.

لَوْ نَذَرَ وَجِبَ أَنْ يَخْطُبَهَا قَائِمًا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَيُسْتَحَبُّ الْجُلُوسُ قَبْلَهُمَا لِلِاسْتِرَاحَةِ قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ قَدَرَ الْأَذَانِ شَرْحُ م ر. ه فَوَدَّ: (بَطَلَتْ حُطْبَتُهُ) فِيهِ نَظَرٌ وَمَا الْمَانِعُ مِنَ الْإِعْتِدَادِ بِهَا وَإِنْ أَيْمَ مِنْ حَيْثُ الْقِرَاءَةُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ مَا يُصَرِّحُ بِصَحَّةِ الْحُطْبَةِ حَيْثُ قَالَ عَقِبَ قَوْلِهِ كَحُطْبَتِي جُمُوعَةً فِي أَرْكَانٍ وَسُنَنِ مَا نَصَّهُ: لَا فِي شُرُوطِ خِلَافًا لِلْجُزْجَانِيِّ وَحُزْمَةُ قِرَاءَةِ الْجُنُبِ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا لَيْسَ لِكُؤْنِهَا

الطهارة أعظم ألا ترى أن العاجز عن العربية يخطب بلسانه ليثله كما مر وعن الطهوزين لا يخطب أصلاً، فإذا لم يُشترط في صحتها الطهر فأولى كونها عريضة، ولا بُد في ذلك أيضاً من سماع الحاضرين لها بالفعل لكن يظهر الاكتفاء بسماع واحد؛ لأن الخطبة تُسنُّ للثنين، ثم هي وإن كانت كخطبة الجمعة في سنيها إلا أنها تزيد بشنن أخرى تُعلم من قوله (ويُعلمهم) ندباً (في الفطر الفطرة) أي زكاتها (و) في (الأضحى الأضحى) أي أحكامها التي تُعلم الحاجة إليها للتباعد في بعض ذلك رواه الشيخان ولما فيه من عظم نفعهم (يفتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بتسع

• قوله: (كما مر) أي في الجمعة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لأنها رُكن فلا بُد من الإتيان بها أو لا ونسقط في هذه الحالة لكانه يقف بقدرها لقوات إعجاز القرآن بالترجمة؟ فيه نظر ويؤيد الثاني ما قاله فيمن عجز في الصلاة عن الفاتحة بالعربية فليُتأمل سم. • قوله: (ولا بُد في ذلك) أي في أداء سنيها. • قوله: (نذباً) إلى قول المتن وفعلها في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله نعم لا يُسنُّ إلى المتن.

• قوله (سني): (الفطرة) بكسر الفاء كما في المجموع ويضّمها كما قاله ابن الصلاح كابن أبي الدم وهي في اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج، مولدة لا عربية ولا معربة وكأنتها من الفطرة أي الخلقة فهي صدقة الخلقة معني. • قوله: (أحكامها) أي أحكام الفطرة والأضحى. • قوله: (في بعض ذلك) والذي في الصحيحين بعض أحكام الأضحى في عيدهما والذي في أبي داود والتسائي بعض أحكام الفطر في عيده ويقاس بذلك بقية أحكامهما بجامع آتة لائق بالحال كزدي على بأفضل.

• قوله (سني): (يفتح الأولى) أي لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود إن ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شبهة بالصلاة هنا، فإن الرخصة الأولى يفتحها بتسع تكبيرات مع تكبيرة الإحرام والركوع فحُملتها بتسع والثانية بخمس مع تكبيرة القيام والركوع، والولاء ستة في التكميرات وكذا الأفراد فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز نهاية ومعني قال ع ش قوله م أو قرن بينهما أي أو بين الجميع وقوله جاز أي لكانه خلاف الأولى اه.

• قوله (سني): (بتسع تكبيرات إلخ) هل نفوت هذه التكميرات بالشروع في أركان الخطبة؟ لا يبعد الفوات كما نفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة سم على المنهج أقول ويحتمل عدم الفوات ويوجه بما في شرح الروض عن الشككي من طلب الإكثار منه في فصول الخطبة أي بين سجعاتها ع ش أقول في ذلك التوجيه نظر ظاهر ولذا اعتمد الأول السوبري وكذا شيخنا فقال ونفوت التكبير بالشروع في أركان الخطبة كما قرره الشيخ الطوخى اه.

رُكناً بل لكون الآية قرآناً، لكن لا يخفى أنه يُعتبر في أداء السنة الإسماع والسماع وكون الخطبة عربية اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب الآية لا بقصد قرآن فهل تُجزئ لقراءته ذات الآية أو لا؛ لأنها لا تكون قرآناً إلا بالقصد فيه نظر. • قوله: (كما مر) أي في الجمعة لكن هذا العاجز هل يترجم عن الآية لأنها رُكن فلا بُد من الإتيان بها أو لا ونسقط في هذه الحالة، لكانه يقف بقدرها لقوات إعجاز القرآن بالترجمة فيه

ولاء) إفراداً في الكل وهي مقدّمة لها لا منها ولا يُنافيه التعبير بالافتتاح؛ لأنّ الشيء قد يُفتَح ببعض مقدّماته. (ويُنذَب الغسل) كما قدّمه أيضاً في الجمعة ومَر ما فيه ثم، وذكره هنا توطئة لقوله (ويَدْخُل وقته ينصف الليل)؛ لأنّ أهل السواد يقصدونها من حينئذ فوسّع لهم وكما يدخُل أذان الصبح بذلك (وفي قول بالفجر) كالجمعة ومَر الفرق ثم.

• قول (سني): (ولاء) أي قَبَضَ الفضل الطويل وقول الشارح إفراداً أي واحدة واحدة فلا يَجْمَع بين اثنين مثلاً فَعَلِمَ أنّ مَعْنَى الولا غير مَعْنَى الأفراد سم على حَجّ اه ع ش.

• قول (سني): (ويُنذَب الغسل) أي لعيد فطر وأضحى قياساً على الجمعة وظاهر إطلاقه أنّه لا فرق بين مَنْ يَحْضُر الصلاة وبين غيره وهو كذلك؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ زِينَةٍ فَالْغُسْلُ لَهُ بِخِلَافِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ مُعْنَى وَنَهَاةٍ وَأَسْتَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ وَلَا يَقُوتُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ سَم قَالَ ع ش: فَإِنَّ لَمْ يَنْتَسِرْ لَهُ الْغُسْلُ تَيَمَّمَ قَالَ سَم عَلَى ابْنِ حَجٍّ وَهَلْ يُسْتَحَبُّ أَيْ الْغُسْلُ لِلْحَائِضِ وَالثَّمَسَاءِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّطَاةِ وَالزَّيْنَةِ وَكَمَا فِي غُسْلِ الْإِحْرَامِ؟ فِيهِ نَظَرٌ أَنْتَهَى أَقُولُ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ اه. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) لَا مَوْجِبَ لَهُ. • فَوَدَّ: (وَمَر ما فيه) أي مِنْ أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَاءِ لِلْغُسْلِ تَيَمَّمَ بِتِيٍّ بَدَلًا عَنِ الْغُسْلِ إِنْخ.

• قول (سني): (ويَدْخُل وقته إِنْخ) أي وَلَكِنْ الْمُسْتَحَبُّ فَعَلُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ نَهَاةً وَمَعْنَى فِي الْبُجَيْرِ مَيِّ عَنْ الشُّوْبَرِيِّ وَيَمْتَدُّ إِلَى الْغُرُوبِ اه وَتَقَدَّمَ عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ.

• قول (سني): (ينصف الليل) وهل غير الغسل من المندوبات كالتبكير والطيب كذلك أو لا يَدْخُل وقته إلا بالفجر؟ فِيهِ نَظَرٌ سَم عَلَى حَجٍّ وَفِي شَرْحِي الْإِشَادَ لِابْنِ حَجٍّ مَا يَقْتَضِي دُخُولَهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ فِي التَّطْيِيبِ وَالتَّزْيِينِ أَنْتَهَى، وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ أَنَّ التَّبْكَيرَ مِنَ الْفَجْرِ وَبِعَارَةُ مُلْتَقَى الْبَحْرَيْنِ وَالْغُسْلُ لِلْعَبِيدَيْنِ وَالتَّطْيِيبُ وَالتَّزْيِينُ لِقَاعِدٍ وَخَارِجٍ وَإِنْ غَيْرُ مُصَلٍّ مِنْ يَنْصِفُ لَيْلٍ أَنْتَهَتْ اه ع ش. • فَوَدَّ: (لأنّ أهل السواد إِنْخ) أي أَهْلُ الْقُرَى الَّذِينَ يَسْمَعُونَ النِّدَاءَ نَهَاةً وَفِي الْقَامُوسِ السَّوَادُ مِنَ الْبَلَدِ قَرَاهَا اه.

• قول (سني): (وفي قول بالفجر) وقيل يَجُوزُ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَمَر الْفَرْقُ إِنْخ) أي بِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ هُنَاكَ وَتَقْدِيمِهَا هُنَا مُعْنَى.

نَظَرٌ، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي مَا قَالَهُ فِيمَنْ عَجَزَ فِي الصَّلَاةِ عَنِ الْفَاتِحَةِ بِالْعَرَبِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (ولاء) أي قَبَضَ الفضل الطويل وقوله إفراداً أي واحدة واحدة فلا يَجْمَع بين اثنين مثلاً فَعَلِمَ أنّ مَعْنَى الولا غير مَعْنَى الأفراد وقد أَوْضَحَ ذَلِكَ فِي الْقُوتِ وَغَيْرِهِ.

• فَوَدَّ فِي (سني): (ويُنذَب الغسل) أي لِكُلِّ أَحَدٍ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ لِأَنَّهُ لِلزَّيْنَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ أَيْضًا أَيَّ كَمَا أَنَّهُ عِبَادَةٌ وَلَا يَقُوتُ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ، وَهَلْ يُسْتَحَبُّ لِلْحَائِضِ وَالثَّمَسَاءِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّطَاةِ وَالزَّيْنَةِ وَكَمَا فِي غُسْلِ الْإِحْرَامِ فِيهِ نَظَرٌ.

• فَوَدَّ فِي (سني): (ويَدْخُل وقته ينصف الليل) أي وَلَكِنْ فَعَلُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ أَفْضَلُ مَرَّ وَهَلْ غَيْرُ الْغُسْلِ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ كَالتَّبْكَيرِ وَالتَّطْيِيبِ كَذَلِكَ أَوْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهَا إِلَّا بِالْفَجْرِ فِيهِ نَظَرٌ.

(والتطيب والتزئين) والمشي وغيرها سنة هنا (كالجُمعة) بل أولى؛ لأنه يوم زينة فبأني هنا، جميع ما مر ثم إلا في غير أبيض أرفع منه قيمة، فإنه الأفضل هنا وإلا في التزئين بنحو الطيب وإزالة نحو شعر وظفر مما مر ثم، فإنه يسر هنا لكل أحد، وإن لم يحضر كالفعل، بخلافه هناك نعم لا يسر إزالة ذلك في الأضحية لمريد التضحية كما يأتي (وفعلها بالمسجد أفضل) لشره (وقيل) فعلها (بالصحراء) أفضل للتابع، ورؤ بأنه صلى الله عليه وسلم إنما خرج إليها ليصغر مسجده ومحلّه

• قوله (سني): (والطيب إلخ) أي ويتنذب الطيب أي التطيب للذكر بأحسن ما يجده عنده من الطيب، والتزئين بأحسن ثيابه وإزالة الشعر والظفر والريح الكريه، أما الأتني فيكره لذات الجمال والهيئة الحضور ويسر لغيرها بأذن الزوج أو السيد، وتنظف بالماء ولا تنظف وتخرج في ثياب بذلتها، والخشفي في هذا كالأتني أما الأتني القاعد في بيتها فيسن لها ذلك مضي زاد النهاية والمستسقي يوم العيد يترك الزينة والطيب كما تحته الإسنوي وهو ظاهر، وذو القرب الواحد يغسله لكل جُمعة وعيد اه قال ع ش والأقرب أن الطيب وما ذكر معه من التزئين هنا أفضل منه في الجُمعة بدليل أنه طيب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظرًا ولم يختص التزئين فيه بمريد الحضور بل طيب حتى من النساء في يوينهن اه أقول ويصرح بذلك قول الشارح الآتي بل أولى إلخ، وفي البجيرمي عن الحلبي ومثل الاستسقاء هنا الخسوف اه. • قوله: (والمشي) يعني عنه قول المصنف الآتي ويذهب ماشيًا. • قوله: (سنة هنا إلخ) قضية هذا الصنيع أن قول المصنف والطيب إلخ مبتدأ وقوله كالجُمعة خبره، وجعله المحلّي والنهاية والمضي معطوفًا على الفعل وقوله كالجُمعة متعلقًا بالتزئين. • قوله: (لأنه) إلى قوله نعم في النهاية وإلى المتن في المضي. • قوله: (فإنه الأفضل هنا) ويتبعي أن يكون ذلك الغير أفضل أيضًا إذا وافق يوم العيد يوم الجُمعة، وعبارة سم على البهجة ولو وافق العيد يوم جُمعة فلا يفتد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجُمعة فالأبيض فليتا مل اه ع ش. • قوله: (وإزالة نحو شعر إلخ) أي شعر تطلب إزالته كالعانة والإبط فلو لم يكن بيده شعر فالظاهر بل المتعين أنه لا يسر له إمرار موسى على بدنه لأن إزالة الشعر ليست هنا مطلوبة لذاتها بل للتطيف وبهذا يفرق بين ما هنا وبين تحلل المخرج ع ش. • قوله: (نعم لا يسر إلخ) أي بل يسر له من أول الشهر تأخير إزالة نحو ظفره وشعره إلى ما بعد ذبحها. • قوله: (كما يأتي) أي في الأضحية.

• قوله (سني): (أفضل) أي من الفعل في الصحراء إن اتسع أو حصل مطر ونحوه فلو صلى في الصحراء كان تاركًا للأولى مع الكراهة في الثاني دون الأولى نهاية. • قوله: (ومحلّه) إلى قوله ولو ضاق المسجد في النهاية والمضي. • قوله: (ومحلّه) أي الخلاف.

• قوله (سني): (والتطيب والتزئين كالجُمعة) في العباب حطفاً على المندوبيات وحضور المعاجز بأذن أزواجهن مبتدلات متطافات أي بالماء من غير طيب ولا زينة، كما في شرحه فيكره أي لهن تطيب وزينة قال في شرحه يلبس نحو حلي أو مضبوغ لزينة وقول المتولي يسر التزئين حتى للنساء محلّه فيما إذا كن في يوينهن كما دل عليه كلامه قاله ابن الرفعة اه وعقب في العباب قوله السابق فيكره تطيب

في غير المسجد الحرام أما هو فهي فيه أفضل قطعاً لفضله ومُشاهدة الكعبة وألحق كثيرون به بيت المقدس واعتزضه المصنف بأن ظاهر إطلاقهم أنه كغيره ونازعه الأذرع، وألحق به ابن الأستاذ مسجد المدينة؛ لأنه اتسع (لا يُلغز) راجع للوجهين فعلى الأول إن ضاق المسجد كُرِهَتْ فيه وعلى الثاني إن كان نحو مطرٍ كُرِهَتْ في الصحراء ولو ضاق المسجد وحصل نحو مطرٍ صلى الإمام فيه واستخلف من يصلي بالبقية في محل آخر (ويستخلف) ندباً إذا

• فود: (والحق كثيرون إلخ) جَزَمَ به النهاية. • فود: (بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعاً سم. • فود: (ونازعه الأذرع) فقال هو أي الإلحاق الصواب للفضل والسعة المفرطة انتهى وهذا هو الظاهر مغني. • فود: (والحق به) أي بمسجد مكة (ابن الأستاذ مسجد المدينة إلخ) وهو الأوجه ومن لم يلحقه به فذاك قبل اتساعه نهايةً ومغني. • فود: (اتسع) أي بحد العصر الأول. • فود: (إن ضاق المسجد إلخ) عبارة النهاية ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للتشويش بالزحام وخرج إلى الصحراء اه قال ع ش أي ندباً ولو فعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صُفُوفاً أو صفاً واحداً؟ فيه نظر، والأقرب الأول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك، وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يهيئونه للصلاة وهو ما يسمعهم عادة مضطحين من غير إفراط في السعة ولا ضيق ع ش. • فود: (كُرِهَتْ فيه) والستة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء وظاهر كلام الباب وإن وجد في البنيان مكاناً يسمعهم غير المسجد ويدل عليه تعليلهم بأنها أوفق بالراكب وغيره سم. • فود: (نحو مطر) أي كبرو شديد. • فود: (ولو ضاق المسجد إلخ). (تنبيه) لو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة، لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد؟ فيه نظر، ولعل الأوجه الأول لشرف المساجد ولا أثر للتعدد مع الحاجة إليه فليتأمل، سم أقول قد يصرح بهذا ما مرّ آنفاً عن النهاية حيث عبر بالمساجد بصيغة الجمع. • فود: (فتباً) إلى قوله وعلى كل في النهاية والمغني إلا قوله ويأتي إلى المعنى.

وزينة بقوله كحضور ذوات هيئة وجمال اه. • فود: (والحق كثيرون به بيت المقدس) أي فتكون فيه أفضل قطعاً. • فود: (والحق به ابن الأستاذ إلخ) اعتمد ذلك م ر. (تنبيه) تقدم عن الآثار أنه يكره تعدد جماعتها بلا حاجة والظاهر أن من الحاجة ضيق محل واحد عن الجميع فلو تعددت المساجد ولم يكن فيها ما يسع الجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة، لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد أو في الصحراء للزوم التعدد في فعلها في البلد؟ فيه نظر ولعل الأوجه الأول لشرف المساجد ولا أثر للتعدد مع الحاجة إليه، فليتأمل فإن قول الباب وإلا أي بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه، نيب للإمام أن يخرج بالناس إلى الصحراء اه يقتضي ترجيح الثاني. • فود: (كُرِهَتْ فيه) والستة في هذه الحالة الخروج إلى الصحراء ولهذا قال في الباب وإلا أي بأن ضاق المسجد ولا مطر ونحوه نيب للإمام أن يخرج بالناس إلى

ذَهَبَ إِلَى الصَّحَرَاءِ (مَنْ يُصَلِّي) فِي الْمَسْجِدِ (بِالضَّعْفَةِ) وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ، وَلَا يَخْطُبُ الْخَلِيفَةُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَأْتِي فِي، ثُمَّ يَخْطُبُ فِي الْكُشُوفِ مَا يُمكنُ مَجِيئُهُ هُنَا (وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقٍ وَيَرْجِعُ فِي أُخْرَى) نَدْبًا لِلتَّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَحِكْمَتُهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَذْهَبُ فِي الْأُطُولِ؛ لِأَنَّهُ أَجَزُ الذَّهَابِ أَعْظَمُ وَيَرْجِعُ فِي الْأَقْصَرِ.....

• فَوَدَّ: (وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ) غُطِّفَ عَلَى الضَّعْفَةِ عِبَارَةُ النَّهْيِ كَالشُّيُوخِ وَالْمَرْصَى وَمَنْ مَعَهُم مِنَ الْأَقْرَبَاءِ اه، زَادَ الْمُغْنِي فَقَوْلُهُ بِالضَّعْفَةِ تَيَمُّنٌ بَلْفَظِ الْخَيْرِ اه. • فَوَدَّ: (وَلَا يَخْطُبُ الْخَلِيفَةُ الْخُ) أَيُّ يُكْرَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالضَّعْفَةِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيِ وَيُكْرَهُ لِلْخَلِيفَةِ أَنْ يَخْطُبَ بِغَيْرِ أَمْرِ الْوَالِي كَمَا فِي الْأُمِّ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْخُطْبَةِ وَحَيْثُ فَالْمُتَّجِعُ اسْتِجَابَ الْإِسْتِخْلَافِ فِي الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ جَمِيعًا، وَلَيْسَ لِمَنْ وَلِيَ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ حَقٌّ فِي إِمَامَةِ عِيدٍ وَخُشُوفٍ وَاسْتِنْشَاءٍ إِلَّا أَنْ نَصَّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ قُلَّدَ إِمَامَةً جَمِيعَ الصَّلَاةِ، وَمَنْ قُلَّدَ صَلَاةَ عِيدٍ فِي عَامٍ صَلَاةً فِي كُلِّ عَامٍ؛ لِأَنَّ لَهَا وَقْتًا مُعَيَّنًا تَكَرَّرُ فِيهِ بِخِلَافِ صَلَاةِ الْكُشُوفِ وَالْإِسْتِنْشَاءِ فَلَا يَقَعُهَا كُلُّ عَامٍ بَلْ فِي الْعَامِ الَّذِي قُلَّدَهَا فِيهِ، وَإِمَامَةُ التَّرَاوِيعِ وَالْوَرِثُ تَابِعَةٌ لِلْإِمَامَةِ فِي الْعِشَاءِ فَيَسْتَحِبُّهَا إِمَامُهَا اه، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَالْأَوَّلَى إِلَى وَلِيِّ الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِغَيْرِ أَمْرِ الْوَالِي الْخُ هَلْ مِثْلُ الْوَالِي الْإِمَامُ الرَّائِبُ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ لِلصَّحَرَاءِ فَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتِمُّدُ أَنَّهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَرَّرُ فِيهِ الْوُضُوءُ بِتَرْكِهِ فِي الْوُضُوءِ بِتَرْكِهِ مَوْلَاهُ، وَقَوْلُهُ فِي إِمَامَةِ عِيدِ الْخُ قَضِيَّةٌ اقْتِصَارُهُ عَلَى مَا ذَكَرَ شُمُولُ وَلَايَةِ الصَّلَاةِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا لِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ إِفْرَادِ الْجُمُعَةِ بِإِمَامِ ع ش. • فَوَدَّ: (فِي ثُمَّ يَخْطُبُ لِلْكُشُوفِ) أَيُّ فِي شَرْحِهِ (مَا يُمكنُ مَجِيئُهُ هُنَا) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَتُكْرَهُ الْخُطْبَةُ فِي مَسْجِدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ مَحَلَّهُ مَا إِذَا اغْتِيذَ اسْتِثْنَاءُهُ أَوْ كَانَ لَا يَرَاهَا اه.

• فَوَدَّ (وَيَذْهَبُ) أَيُّ الْقَاصِدُ لِصَلَاةِ الْعِيدِ إِنْ كَانَ قَائِدًا إِمَامًا أَوْ مَامُومًا. • فَوَدَّ: (فِي أُخْرَى) أَيُّ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي ذَهَبَ فِيهِ وَيَخْصُرُ بِالذَّهَابِ أَطْوَلُهُمَا نِهَابَةً وَمُغْنِي، قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ يُسْتَحَبُّ الذَّهَابُ فِي أَطْوَلِ الطَّرِيقَيْنِ إِلَّا لِلصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ، فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ تُدْبِتُ الْمُبَادَرَةَ إِلَيْهَا وَالْمَشْيُ إِلَيْهَا مِنَ الطَّرِيقِ الْأَقْصَرِ وَكَذَا إِذَا خَشِيَ قَوَاتِ الْجَمَاعَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى تَذَبُّ الذَّهَابِ فِي أَقْصَرِ الطَّرِيقَيْنِ وَالْإِسْرَاعُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ بَلْ يَجِبُ مَا ذَكَرَ إِذَا خَافَ قَوْتَ الْغُزَى اه. • فَوَدَّ: (وَحِكْمَتُهُ) أَيُّ الذَّهَابِ فِي طَرِيقِ الْخُ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَجَزُ الذَّهَابِ الْخُ) هَذَا السَّبَبُ هُوَ الْأَرْجَحُ نِهَابَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَجَزُ الذَّهَابِ أَكْثَمُ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ثُبُوتِ الْأَجْرِ فِي الرُّجُوعِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ فِي أَطْوَلِهِمَا تَكْثِيرًا لِلْأَجْرِ وَيَرْجِعُ فِي أَقْصَرِهِمَا

الصَّحَرَاءِ اه وظَاهِرُهُ اسْتِجَابُ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا وَإِنْ وَجَدَ فِي الْبُيَّاتِ مَكَانًا يَسْمَعُهُمْ غَيْرَ الْمَسْجِدِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَغْلِيلُهُم بِأَنَّهُ أَرْفَقُ بِالرَّائِبِ وَغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَخْطُبُ الْخَلِيفَةُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) أَيُّ يُكْرَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالضَّعْفَةِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَجَزُ الذَّهَابِ أَكْثَمُ) فِي دَلَالَتِهِ عَلَى ثُبُوتِ الْأَجْرِ فِي الرُّجُوعِ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ الْأَرْجَحُ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ وَآخَرِينَ فِي سَبَبِ

وهذا سنة في كل عبادة، أو ليتبرك به أهلها أو ليستغنى فيهما أو ليتصدق على فقرائهما أو ليزور أقرانه أو قبورهم فيهما أو ليغيط منافقيهما أو ليحذر منهم وللتفاؤل بتغير الحال إلى المففرة أو لتشهد له البقاع أو خشية المين أو الزحمة، وعلى كل من هذه المعاني يستن ذلك ولو لمن لم توجد فيه كالميل والاضطباع (ويذكر الناس) من الفجر ندبا ليحصلوا فضيلة القرب وانتظار الصلاة هذا إن خرجوا للصحراء والأسر المكث عقيب الفجر.....

لأنه ليس قاصد قربة وإن قلنا: إنه يثاب على الرجوع انتهى اه سم، زاد البصري وعليه فلا يظهر تخصيصه الأطول بأحدهما والافصر بالآخر بل يتبني أن يسلك الأطول فيهما اه وفيه نظر عبارة الرشدي، وإنما خص الذهاب بذلك لأنه حبيذ قاصد مخض العبادة اه. فود: (وهذا إلخ) أي المخالفة بين الطريقتين سم. فود: (وهذا سنة في كل عبادة) كان الأولى تقديمه على قوله وحكمته إلخ أو تأخيره وذكره عقب قوله أو الزحمة. فود: (في كل عبادة) أي كالحنج وعبادة المريض نهاية.

فود: (أو ليتبرك إلخ) عطف على قوله لأن أجر إلخ، وهذا وما بعده من الأقوال بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريقي كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالأطول والرجوع بالافصر، ويدل لذلك عبارة شرح الزواصي رشدي. فود: (وعلى كل من هذه المعاني إلخ) أقول ويحتمل أن يكون لجميع هذه المعاني إذا ما منع من اجتماعها، لا يقال لا يتأتى الجمع بين إغاطة المنافقين والحد منهن؛ لأننا نقول الحد ممن مر بهم أولاً لاحتمال أن يتجهوا له في الإياب، والإغاطة لمن يمر بهم ثانياً، بصري عبارة النهاية ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها، وفي الأتم واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه اه. قال ع ش قوله أن يقف إلخ أي في أي محل اتفق منه، وقوله ويدعو ويغمم فيه إما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص ع ش. فود: (ولو لمن لم توجد فيه إلخ) ولا شبهة أن نفي الجميع بعيد إذ نعو شهادة الطريقين والتفاؤل بتغير الحال لا بد من وجوده كزدي على بافضل. فود: (من الفجر) إلى قوله: وكونه ونرا في النهاية إلا قوله ومحلّه إلى المتن، وقوله: وإنما الوجه إلى المتن وإلى الفضل في المغني إلا قوله ومحلّه إلى المتن، وقوله وحد الماوردّي إلى وإنما الوجه، وقوله والحق به الزيب وقوله أي من حيث الأصل إلى ويكره.

فود: (من الفجر) ظاهره الوقت وعليه فلا يلائم تقييده بقوله هذا إلخ وعبارة النهاية كالمغني بعد صلاحهم الصبح ثم قيذا بقولهما هذا إلخ وهذا صنيع لا غبار عليه، بصري وعبارة شرح المنهج ويكره بعد الصبح وفي البخيري عليه أي لغير بعيد الدار وهو لمن في المسجد بالتجهيز كما قاله البرماوي اه ولك أن تقول: إن مراد الشارح من الفجر الآتي صلاة الفجر على شبه الاستخدام فلا غبار عليه.

فود: (فضيلة القرب) أي من الإمام نهاية. فود: (والأسر المكث) أي في المسجد فلما خرجوا منه ثم عادوا إليه، فإن كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا

مخالفة بين الطريقتين أنه كان يذهب في أطولهما تكميلاً للأجر ويخرج في أقصرهما؛ لأنه ليس قاصد قربة وإن قلنا إنه يثاب على الرجوع على ما مر اه.

كما بُحِثَ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِيُزَادَةِ تَرْتِينَ وَنَحْوِهِ وَالْأَذَقَبَ وَأَتَى فَوْزًا. (وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقْتُ صَلَاتِهِ) نَدْبًا لِلتَّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ (وَيُفْعَلُ) نَدْبًا الْخُرُوجُ (فِي الْأَضْحَى) وَيُؤَخَّرُ فِي الْفِطْرِ لِيَخْبِرَ مُرْسَلٌ فِيهِ الْأَمْرُ بِهِمَا وَهُوَ حُجَّةٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَحِكْمَتُهُ أَتَسَاءُ وَقْتُ الْأَضْحَى وَوَقْتُ إِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ، فَإِنَّ هَذَا أَفْضَلُ أَوْقَاتِ خُرُوجِهَا، وَحَدُّ الْمَازِدِيِّ ذَلِكَ فِي الْأَضْحَى بِمَضِيِّ سُدُسِ النَّهَارِ وَفِي الْفِطْرِ بِمَضِيِّ رُبُعِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ، وَأَمَّا الْوَجْهُ أَنَّهُ فِي الْأَضْحَى يَخْرُجُ غَيْبَ الْارْتِفَاعِ كَرُمَحٍ وَفِي الْفِطْرِ يُؤَخَّرُ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا (قُلْتُ وَيَأْكُلُ) أَوْ يَشْرَبُ (فِي عِيدِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ) وَلَوْ فِي الطَّرِيقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَمِثْلُهَا الْمَسْجِدُ بَلْ أَوْلَى عَلَيْهِ فَلَا تَنْحَرِمُ بِهِ الْمُزَوَّعَةُ لِعُذْرِهِ، وَيُسْنُ التَّمَرُ وَكَوْنُهُ وَتَرَا، وَالْحَقُّ بِهِ الزَّيْبُ (وَيُمْسِكُ فِي الْأَضْحَى) لِلتَّبَاعِ صَحَّحَهُ ابْنُ جَبَّانٍ وَغَيْرُهُ وَلِيَمْتَنَزَّ يَوْمَ الْعِيدِ عَمَّا قَبْلَهُ بِالْمُبَادَرَةِ بِالْأَكْلِ أَوْ تَأْخِيرِهِ أَيْ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ فَلَا نَظَرَ لِمَصَائِمِ الدَّهْرِ وَلَا لِمُفْطِرِ رَمَضَانَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلِتَنْدِبَ الْفِطْرُ يَوْمَ النُّحْرِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَيُكْرَهُ تَرْكُ ذَلِكَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ (وَيَذْهَبُ مَا شَاءَ) إِلَّا لِعُذْرٍ (بِسُكُونَةٍ)

لِعَارِضٍ لَمْ تَكُنْ سُنَّةُ التَّبَكِيرِ، وَإِنْ كَانَ الْحُضُورُ لِمَجْرَدِ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِدُونِ قَصْدِ الْمُكْتَبِ لَمْ تَحْصُلْ تِلْكَ السُّنَّةُ ش. □ فَوَدَّ: (كَمَا يَحْتَ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ قَالَ الْبَذَرُ ابْنُ قَاضِي شَهْبَةَ وَقَالَ الْغَزِّي: إِنَّهُ الظَّاهِرُ اه. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ سَنَ الْمُكْتَبِ. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوُهُ) أَيْ كَتَفْرِيقِ الْفِطْرَةِ وَفِي الْإِيْمَابِ لَوْ تَمَارَضَ التَّبَكِيرُ وَتَفْرِيقُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ كَانَ تَفْرِيقُهَا أَوْلَى أَنْتَهَى اه. كُرْدِيٌّ عَلَى بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (نَدْبًا) وَيَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ مِنَ الْقَوَابِ مَا يُسَاوِي فَضِيلَةَ التَّبَكِيرِ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهَا حَيْثُ كَانَ تَأَخُّرُهُ امْتِنَالًا لِأَمْرِ الشَّارِعِ ش. □ فَوَدَّ (سُنِّي) (وَيُفْعَلُ) أَيْ الْإِمَامُ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَخَّرُ) أَيْ الْخُرُوجُ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ الْخَبِيرُ الْمُرْسَلُ. □ فَوَدَّ: (وَحِكْمَتُهُ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّعْجِيلِ فِي الْأَضْحَى وَالتَّأْخِيرِ فِي الْفِطْرِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنَّ هَذَا) أَيْ مَا قَبِلَ صَلَاةَ عِيدِ الْفِطْرِ. □ فَوَدَّ: (بِمَضِيِّ سُدُسِ النَّهَارِ الْفُحْ) وَابْتِدَاؤُهُ مِنَ الْفَجْرِ ش. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهَا الْمَسْجِدُ) أَيْ الْمُصَلِّي نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى سَنَ الْأَكْلِ وَلَوْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْمَسْجِدِ. □ فَوَدَّ: (لِعُذْرِهِ) أَيْ بِغَضَلٍ مَا طَلِبَ مِنْهُ ش. □ فَوَدَّ: (بِالْمُبَادَرَةِ بِالْأَكْلِ) أَيْ فِي عِيدِ الْفِطْرِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ تَأْخِيرِهِ) أَيْ فِي عِيدِ الْأَضْحَى وَكَانَ الْأَوَّلَى الْمُعْطَفَ بِالْوَاوِ. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْتَهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (تَرَكَ ذَلِكَ) أَيْ الْأَكْلُ فِي الْفِطْرِ وَالْإِمْسَاكِ فِي الْأَضْحَى. □ فَوَدَّ: (إِلَّا لِعُذْرٍ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بِأَفْضَلِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ أَمَّا الْعَاجِزُ لِيُعْذِرَ أَوْ ضَعْفُ فَيْرَكَبْ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا يُسْنُ لَهُ الْمَشْيُ رَاجِعًا بَلْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرُّكُوبِ نَعَمْ إِنْ تَصَرَّرَ النَّاسُ بِرُكُوبِهِ لِنَحْوِ الزَّحْمَةِ كَرِهَ إِنْ خَفَ الضَّرَرُ وَالْأَحْرَمُ اه. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ، وَأَمَّا غَيْرُهُ أَيْ غَيْرُ الْعَاجِزِ وَهُوَ الْقَادِرُ، وَضَابِطُ الْعَجِزِ أَنْ تَحْصُلَ لَهُ مَشَقَّةٌ تَذْهَبُ خُشُوعَهُ، نَبَّ عَلَيْهِ فِي الْإِيْمَابِ اه، وَعِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنَى فَإِنْ كَانَ عَاجِزًا فَلَا بَأْسَ بِرُكُوبِهِ لِعُذْرِهِ كَالرَّاجِعِ مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا حَيْثُ لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَحَدٌ لَا تَقْضَاءُ الْعِبَادَةِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ اه.

□ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ التَّمَرُ الْفُحْ) قِيلَ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَجْعَرِي هُنَا مَا قَبِلَ فِي الْفِطْرِ مِنَ الصَّوْمِ.

كالجمعة وفي العود يتخير بين المشي والركوب، وذكر ابن الأستاذ أن الأولى لأهل ثغر يقرب عدوهم زكوتهم ذهاباً وإياباً وإظهار السلاح (ولا يكرهه) في غير وقت الكراهة (ولا النقل قبلها لغير الإمام والله أعلم) إذ لا محذور فيه أما الإمام فيكره له التثفل قبلها وبعدها، ومن جاء والإمام بخطب في الصحراء سمع إن اتسع الوقت إذ لا تحية، أو في المسجد صلى العيد

• فؤد: (أن الأولى لأهل ثغر إلخ) ولو قيل به في الجمعة أيضاً لم يتعد ولعل حكمة ذكرهم له في العيد دون الجمعة كونه يوماً طلب فيه إظهار الزينة لذاته لا للصلاة ع ش.

• فؤد: (لأهل ثغر إلخ) أي بالأولى للمختلطين بعدوهم في بلد مثلاً. • فؤد: (في غير وقت الكراهة) أي بعد ارتفاع الشمس نهاية ومغني.

• فؤد (سني): (قبلها) خرج به بعدها وفيه تفصيل، فإن كان يسمع الخطبة كره له كما مر وإلا فلا نهاية ومغني. • فؤد: (فيكره إلخ) أي لاشتغاله بغير الأهم ولمخالفته فعله ۞ نهاية ومغني، قال ع ش قوله م ر فيكره إلخ أي ويتعقد، وقوله م ر لاشتغاله بغير الأهم قضية التعليل أنه لو خطب غيره لم يكره له التثفل وصرح ابن حنبل بخلافه في شرح العباب كما نقله سم عنه وأنه لا تتوقف كراهة التثفل على كونه جاء للمسجد وقت صلاة العيد بل لو كان جالساً فيه من صلاة الصبح كره له وإن كان لإصلاته سبب، ثم قوله لاشتغاله إلخ هو واضح بالنسبة لما بعدها لطلب الخطبة منه، وأما بالنسبة لما قبلها، فإن كان دخل وقت الصلاة فواضح أيضاً والأبأن لم يدخل وقتها أو جرت عادتهم بالتأخير فما وجه الكراهة؟ إلا أن يقال: إنه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الأهم في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقتها الصلاة لا يظن إتمامه ع ش. • فؤد: (قبلها وبعدها) قال في شرح العباب وإن خطب غيره سم عبارة الرشيدي عبارة القوت قال الشافعي في التوقيف ولا يصلي الإمام بالمصلي قبل صلاة العيدين ولا بعدها قال أصحابنا: لأن وظيفته بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة وهذا يقتضي تخصيص الكراهة بمن يخطب، أما حيث لا يخطب فالإمام كغيره ولا كراهة بعد الخطبة لأحداه وهذا هو الظاهر.

• فؤد: (ومن جاء إلخ) عبارة المغني والأسنى والنهاية ويندب للناس استماع الخطبتين ويكره تركه،

• فؤد في (سني): (قبلها لغير الإمام) أي قبلها بعد ارتفاع شرح م ر. • فؤد: (قبلها وبعدها) قال في شرح العباب: وإن خطب غيره. • فؤد: (سمع إن اتسع الوقت) قال في الروض وشرجه وأخر الصلاة إذ لا يخفى قوتها بخلاف الخطبة ثم يتخير بين أن يصلي العيد بالصحراء وأن يصلي بيته إلا أن يضيق وقتها فيسن فعلها بالصحراء ثم قالاً أو في المسجد بدأ بالتحية ثم بعد استماعه للخطبة يصلي في صلاة العيد، ويقارن الصحراء في التخير المذكور بأنه لا مزية للصحراء على بيته بخلاف المسجد فلو صلى فيه بدل التحية العيد وهو أولى حصلاً كمن دخله وعليه مكتوبة يفعلها ويحصل بها التحية اه وقوله يفعلها ويحصل بها التحية الظاهر أن الأفضل هنا أن يفعل التحية ثم ما عليه من المكتوبة.

• فؤد: (صلى العيد) ظاهره أن ذلك أفضل من أن يصلي التحية ثم بعد الخطبة يصلي العيد وبه صرح في الروض وشرجه فقال فلو صلى في أي في المسجد بدل التحية العيد وهو أولى حصلاً كمن دخله

لِحُصُولِ التَّحِيَّةِ فِي ضَمَنِهِ كَمَا مَرَّ وَيُكْرَهُ لَهُ تَقْلُّ زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ إِنْ سَمِعَ وَالْأَفْلَا.

فصل في توابيع لما سبق

(يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لِتَنِيِّ الْعِيدِ)

وَمَنْ دَخَلَ وَالْخُطْبُ يُخْطَبُ، فَإِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ بَدَأَ بِالتَّحِيَّةِ ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِ الْخُطْبَةِ يُصَلِّي فِيهِ صَلَاةَ الْعِيدِ فَلَوْ صَلَّى فِيهِ بَدَلَ التَّحِيَّةِ الْعِيدِ وَهُوَ أَوَّلَى حَصْلًا، لَكِنْ لَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ مَكْتُوبَةٌ يُفْعَلُهَا وَيَحْصُلُ بِهَا التَّحِيَّةُ أَوْ فِي صَخْرَاءَ سَنَّ لَهُ الْجُلُوسَ لِيَسْتَمِعَ إِذْ لَا تَحِيَّةَ وَآخِرَ الصَّلَاةِ إِلَّا إِنْ خَشِيَ قَوْنَهَا فَيَقْدُمُهَا عَلَى الْإِسْتِمَاعِ، وَإِذَا أَخْرَجَهَا فَهُوَ مُحَرَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِالصَّخْرَاءِ وَيَبَيِّنُ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِغَيْرِهَا إِلَّا إِنْ خَشِيَ الْفَوَاتَ بِالتَّأَخِيرِ. وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْخُطْبَةِ أَنْ يُعِيدَهَا لِمَنْ فَاتَهُ سَمَاعُهَا وَلَوْ نِسَاءً لِلِاتِّبَاعِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِلَّا إِنْ خَشِيَ قَوْنَهَا إِنْ خَشِيَ فَوَاتَهَا الْخُشْيُ أَيُّ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَمَثَلُهُ مَا لَوْ عَرَضَ لَهُ مَانِعٌ مِنْ فِعْلِهَا لَوْ أَخْرَجَهَا إِلَى فَرَاغِ الْخُطْبَةِ وَقَوْلُهُ م ر أَنْ يُعِيدَهَا الْخُشْيُ أَيُّ الْخُطْبَةِ وَيَتَّبِعِي مَا لَمْ يُؤَدِّ ذَلِكَ إِلَى تَطْوِيلِ كَانِ كَثُرَ الذَّاخِلُونَ وَتَرْتَّبُوا فِي الْمَجِيءِ اهـ. وَقَوْلُهُمْ يُفْعَلُهَا وَيَحْصُلُ بِهَا التَّحِيَّةُ قَالَ سَم وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَفْضَلَ هُنَا أَنْ يُفْعَلَ التَّحِيَّةُ ثُمَّ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ اهـ. ه قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ لَهُ) أَيُّ لِمَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ، وَيُسْتَحَبُّ إِخْيَاءُ لَيْتَنِي الْعِيدِ بِالْعِبَادَةِ وَلَوْ كَانَتْ لَيْلَةً جُمُعَةٍ مِنْ صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَيَحْصُلُ الْإِخْيَاءُ بِمُعْظَمِ اللَّيْلِ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَحْصُلُ بِصَّلَاةِ الْعِشَاءِ جَمَاعَةً وَالْعَزْمُ عَلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ جَمَاعَةً وَالِدُعَاءُ فِيهِمَا وَفِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَلَيْتَنِي أَوَّلِي رَجَبٍ وَنُصِفَ شُغْبَانِ نِهَائَةٍ وَمُعْنِي وَأَسْنَى، قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَوْ كَانَتْ لَيْلَةً جُمُعَةٍ أَيُّ بِأَنْ أَخْيَاهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا لَيْلَةً عِيدٍ وَكَرَاهَةُ تَخْصِيصِهَا بِقِيَامٍ إِذَا لَمْ تُصَادِفْ لَيْلَةَ عِيدٍ، وَقَوْلُهُ م ر بِصَّلَاةِ الْعِشَاءِ جَمَاعَةً أَيُّ وَلَوْ فِي الْوَقْتِ الْمَفْضُولِ، وَقَوْلُهُ م ر وَالْعَزْمُ عَلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ الْخُشْيُ ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تَتَوَقَّعْ لَهُ صَلَاتُهُ فِي جَمَاعَةٍ اهـ، ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ مِنْ نَحْوِ صَلَاةِ أَيِّ الرُّوَاتِبِ فَقَطُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَاجِّ إِذْ لَا يُسَنُّ لَهُ غَيْرُهَا بَلْ اخْتَارَ جَمَعَ عَدَمَ سَنِّ الرُّوَاتِبِ لَهُ أَيْضًا، بَلْ أَتَكَرَّبَ ابْنُ الصَّلَاحِ أَصْلَ إِخْيَائِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَاجِّ قَالَ ابْنُ الْجَمَالِ وَهُوَ الْأَوْفَقُ بِفِعْلِهِ ﷺ وَتَقَلَّ مِثْلَ السَّيِّدِ عُمَرَ الْبَصْرِيِّ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ بِمُعْظَمِ اللَّيْلِ أَيُّ أَكْثَرِهِ وَيَحْصُلُ بِصَّلَاةِ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ بَلْ وَبِصَّلَاةِ الصُّبْحِ فِي جَمَاعَةٍ كَمَا فِي الْإِيْعَابِ كُرْدِي.

فصل يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ الْخُشْيُ

ه قَوْلُهُ: (فِي تَوَابِعِ الْخُشْيِ) أَيُّ مِنَ التَّكْبِيرِ الْمُرْسَلِ وَالْمُقَيَّدِ وَالشَّهَادَةِ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ.

ه قَوْلُهُ (سُنِّي): (يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ) أَيُّ لِحَاضِرٍ وَمُسَافِرٍ وَذَكَرَ وَغَيْرِهِ مُعْنِي وَنِهَائَةٍ زَادَ شَيْخُنَا وَيُسْتَنَّى مِنْ ذَلِكَ

وَعَلَيْهِ مَكْتُوبَةٌ يُفْعَلُهَا وَيَحْصُلُ بِهَا التَّحِيَّةُ اهـ وَقَدْ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَوَّلَى فِي الْمُسْتَبَهِ بِه صَلَاةُ الْمَكْتُوبَةِ لَا التَّحِيَّةُ ثُمَّ الْمَكْتُوبَةُ وَلَمَّا غَيْرُ مُرَادٍ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ الْأَوَّلَى الْعِيدَ لِيَتَكُونَ صَلَاتُهُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَوْ قَبْلَ فَرَاغِهَا كَمَا هُوَ السُّنَّةُ.

فصل يُنْدَبُ التَّكْبِيرُ الْخُشْيُ

الشامل لعيد الفطر وعيد النحر (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق برفع الصوت) لغير امرأة وخشى بحضرة غير نحو محرم لقوله تعالى ﴿وَلْتَضَعُوا أَلْيَدَكُمْ﴾ أي عِدَّة الصوم ﴿وَلْتَضَعُوا أَلْيَدَكُمْ﴾ أي عند إكمالها ﴿عَلَى مَا هَدَيْنَكُمْ﴾ (بقره: ١٨٥) أي لأجل هدايته إياكم وقيس به الأضحى ويُسمى هذا التكبير المُرسل والمطلق لأنه لا يتقيد بصلاة ولا بغيرها ويُسن تأخيرُه عن أذكارها بخلاف المُقيد الآتي (والأظهر إدامته حتى يُحرِّم الإمام بصلاة العيد) إذ التكبير لكونه شعار الوقت.....

الحاج، فإنه يلبي إلى أن يتحلَّل؛ لآتيها شعاره ما دام مُحَرَّمًا ثم يُكَبِّرُ بَعْدَ تَحَلُّلِهِ فلا يُكَبِّرُ في لَيْلَةِ عِيدِ الْأَضْحَى وكذا في لَيْلَةِ عِيدِ الْفِطْرِ إِنْ أَخْرَمَ فِيهَا بِالْحَجِّ وَأَقْتَصَارُهُمْ عَلَى لَيْلَةِ عِيدِ الْأَضْحَى لِلْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ إِخْرَاجِهِ بِالْحَجِّ لَيْلَةَ عِيدِ الْفِطْرِ اهـ . وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مَا يُوَافِقُهُ . هـ فَوَدَّ: (الشامل) إلى قوله فائدة في النِّهَايَةِ والمُنْفِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُسَنُّ إِلَى الْمُتَنِّ . هـ فَوَدَّ: (الشامل لعيد النحر) أي قَالَ فِيهِ لِلْجَنَسِ .

هـ فَوَدَّ (سني): (في المنازل النحر) أي رَاكِبًا وَمَاشِيًا وَقَائِمًا وَقَاعِدًا وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْأَحْوَالِ وَلَكِنْ يَتَأَكَّدُ مَعَ الزَّحْمَةِ وَتَغَايُرِ الْأَحْوَالِ فِيمَا يَظْهَرُ قِيَاسًا عَلَى الثَّلَاثَةِ لِلْحَاجِّ شَرْحُ بِأَفْضَلِ .

هـ فَوَدَّ (سني): (والأسواق) جَمْعُ سَوِيٍّ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِقِيَامِ النَّاسِ فِيهَا عَلَى سَوِيهِمْ مُنْفِي . هـ فَوَدَّ: (بحضرة غير نحو محرم) يَخْرُجُ بِهَذَا مَا لَوْ كَانَتْ فِي بَيْتَيْهِمَا وَنَحْوِهِ وَلَيْسَ عَنْهُمَا رَجُلٌ أَوْ خَشَى اخْتِلَافَ فَتَرْتَعَانِ صَوْتَهُمَا بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَشْرَ وَ سَمَّ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ عَنْ شَرْحِي الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ لَكِنْ دُونَ جَهْرِ الرَّجُلِ قِيَاسًا عَلَى جَهْرِ الصَّلَاةِ اهـ . هـ فَوَدَّ: (هذه إكمالها) أي عِدَّةُ الصَّوْمِ .

هـ فَوَدَّ: (وقيس به) أي بَعِيدِ الْفِطْرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُرْسَلِ أَمَّا الْمُقَيَّدُ فَنَبَتْ بِالنِّسْبَةِ نِهَآيَةً . هـ فَوَدَّ: (وقيس به الأضحى) أي وَلِذَلِكَ كَانَ تَكْبِيرُ الْأَوَّلِ أَكْثَرُ لِلتَّصَرُّعِ عَلَيْهِ مُنْفِي وَنِهَآيَةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ أَيِ مِنْ مُرْسَلِ الثَّانِي ، وَأَمَّا مُقَيَّدُهُ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ مُرْسَلِهِمَا لِشَرْفِهِ بِتَبَعِيَّتِهِ لِلصَّلَاةِ عَشْرَ . هـ فَوَدَّ: (بخلاف المُقَيَّدِ الآتي) أَيِ يَتَقَدَّمُ عَلَى أَذْكَارِ الصَّلَاةِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ شِعَارُ الْوَقْتِ وَلَا يَتَكَرَّرُ فَكَانَ الْإِغْتِنَاءُ بِهِ أَشَدَّ مِنَ الْأَذْكَارِ عَشْرَ وَ سَمَّ .

هـ فَوَدَّ (سني): (حتى يُحرِّم الإمام النحر) أَيِ يَنْطَلِقُ بِالزَّاءِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِصَّلَاةِ الْعِيدِ اهـ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَفِي عَشْرَ عَمِيرَةٍ وَشَرْحِي الْإِزْشَادِ وَالرَّوَضِ مِثْلُهُ وَقَالَ سَمِ انْظُرْ لَوْ أَخَّرَ الْإِمَامُ الْإِحْرَامَ إِلَى الزَّوَالِ أَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَخُتِمَ أَنْ الْمُغْتَبَرُ حَيْثُ وَقْتُ الْإِحْرَامِ غَالِيًا عَادَةً اهـ . وَفِي عَشْرَ وَالْكَرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ عَنْ الْإِمْدَادِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ قَصِدَ تَرْكُ الصَّلَاةِ بِالْكَلْبَةِ اغْتَبَرُ فِي حَقِّهِ تَحْرِيمُ الْإِمَامِ إِنْ كَانَ وَالْأَغْتَبَرُ بَطْلُوعُ الشَّمْسِ وَخُتِمَ الْإِغْتِبَارُ بِهِ مُطْلَقًا اهـ زَادَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ أَنَّ الْمُغْتَبَرُ آخِرُ الْوَقْتِ اهـ

هـ فَوَدَّ: (لغير امرأة وخشى بحضرة غير نحو محرم) مَفْهُومُهُ رَفَعَ الْمَرْأَةَ وَالْخَشْيَ بِحَضْرَةِ نَحْوِ مُحَرَّمٍ .

هـ فَوَدَّ: (بخلاف المُقَيَّدِ الآتي) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَتَقَدَّمُ الْمُقَيَّدُ عَلَى أَذْكَارِ الصَّلَاةِ وَأَنَّهُ لَا يُسَنُّ تَأْخِيرُهُ .

هـ فَوَدَّ (سني): (حتى يُحرِّم الإمام) انْظُرْ لَوْ أَخَّرَ الْإِمَامُ الْإِحْرَامَ إِلَى الزَّوَالِ أَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَخُتِمَ أَنْ الْمُغْتَبَرُ حَيْثُ وَقْتُ الْإِحْرَامِ غَالِيًا عَادَةً .

أولى ما يشتغل به أمّا من صَلَّى مُتَفَرِّداً فالعبرة بإحرام نفسه.
(فائدة) ورّد في حديث في سنده مثرو كان أنّه ﷺ كان يُكَبِّرُ في عيد الفطر من حين يخرج من بيته حتى يأتي المصلّي. (ولا يُكَبِّرُ الحاج ليلة الأضحي) خلافاً للفقّال (بل يُلَبِّي) أي لأن التلبية هي شعاره الآتيق به والمُعْتَمِرُ يُلَبِّي إلى أن يشرع في الطواف (ولا يُسَنُّ ليلة الفطر عقب

وجزّم شيخنا بذلك فقال المُتَمَتِّدُ أنّه يُكَبِّرُ إلى إخراج الإمام إن صَلَّى جماعة ولو تأخّر إلى آخر الوقت وإلى إخراج نفسه إن صَلَّى فرادى ولو في آخر الوقت وإلى الزوال إن لم يُصَلِّ أصلاً؛ لأنّه بسبيل من إيقاعه الصلوة في ذلك الوقت اهـ. □ فوّد: (أولى ما يشتغل به) حتّى أنّه أولى من الصلوة على النبي ﷺ وقراءة سورة الكهف إذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة خلافاً لمن ذهب إلى أنّه يُجمَعُ بين ذلك. شيخنا، وقوله: خلافاً لمن ذهب إلخ أشار بذلك إلى ردّ قول ع ش ولو اتفق أنّ ليلة العيد ليلة الجمعة جَمَعَ فيها بين التكبير وقراءة الكهف والصلوة على النبي ﷺ فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما يقدّمه ولعلّ تقديم التكبير أولى لأنّه شعار الوقت اهـ. □ فوّد: (فالعبرة بإحرام نفسه) يتبني ما دام وقت الأداء بصريّ ومَرَّ عن شيخنا مثله. □ فوّد: (ورّد في حديث إلخ) وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يختص بالإمام أو لا؟ محلّ تأمل، والثاني أقرب كما صرحوا بتعميم كثير من السنن هنا مع أنّها مأخوذة من فعله ﷺ نعم لا يتعمّد تأكّده بالنسبة للإمام. بصريّ.

□ فوّد (سني): (ولا يُكَبِّرُ الحاج إلخ) مُقْتَضَى ما يأتي أنّه لو شرع في التحلّل في اثناها لم يُكَبِّرُ فيما بقي وإن انقضى وقت التلبية وهو محلّ تأمل ولعلّ الأقرب فيه أنّه يُكَبِّرُ وسيأتي في الحجّ عن النهاية أنّه في حال الإفاضة يُلَبِّي ويكبر فهل هو مبني على مقالة أو ما هنا مخصوص؟ بصريّ عبارة الونائي في المنايلك ويقفوا بمزْدَلَةَ فيذكرون بالتهليل والتكبير والتخميد والتلبية كأن يقول: الله أكبر ثلاثاً لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد كما في شرح المنهج ثم يلبي ويدعون بما أحبوا ويتصدّقون إلى الإسفار وبعد مزيد الإسفار يسبرون بسكينة وشعارهم التلبية والتكبير كما في النهاية وقال في التخميد والذكر اهـ ولا مانع من أن يكون المراد بالذكر هو التكبير واعتراض بأن وقت التكبير من الزوال ورّد بأن هذا وقت التكبير المقيّد بالصلوات اهـ. وفي المُفْنِي مثلاً ما مرّ عن شرح المنهج وعن الشحفة.

□ فوّد (سني): (ليلة الأضحي) انظر السكوت عن ليلة الفطر، ويحتَمَلُ أنّه لأن الغالب عدّم الإحرام بالحجّ حيث سَمَّ عبارة ع ش سكتوا عمّا لو أحرم بالحجّ في ميقاته الزماني وهو أوّل سؤال فهل يُلَبِّي لِأَنتِها شعار الحاج أو يُكَبِّرُ؟ فيه نظر والأقرب الأوّل لما ذكر من التعليل اهـ وتقدّم عن شيخنا اعتمادُه. □ فوّد: (لأن التلبية) إلى قوله وأطال في النهاية والمُفْنِي.

□ فوّد (سني): (ولا يُسَنُّ ليلة الفطر إلخ) أي من حيث كونه مُقَيِّداً بالصلوة إذ لا مُقَيِّدَ له فلا ينافي أنّه يُسَنُّ من حيث كونه مُرْسَلاً في ليلة العيد انتهى اهـ شيخنا وبصريّ زاد ع ش وعليه فيقدّم أذكاء الصلوة عليه

□ فوّد في (سني): (ليلة الأضحي) انظر السكوت عن ليلة الفطر ويحتَمَلُ أنّه لأن الغالب عدّم الإحرام بالحجّ حيث.

الصلوات في الأصح) إذ لم يُنْقَلْ وقيل يُسْتَحَبُّ وَصَحَّحَهُ فِي الْأَذْكَارِ وَأَطَالَ غَيْرُهُ فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ وَأَنَّهُ الْمَنْقُولُ الْمَنْصُورُ (وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ) الَّذِي يَبْنِي وَغَيْرَهَا كَمَا يَأْتِي (مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ)؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ تَلْقَاهُ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ بِاعْتِبَارِ وَقْتِهِ الْأَفْضَلِ وَهُوَ الصُّحَى، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ عَلَى الصُّبْحِ أَوْ آخَرَهُ عَنِ الظُّهْرِ لَمْ يُعْتَبَرِ ذَلِكَ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ خِلَافًا لِمَنْ أَنَاطَهُ بِوُجُودِ التَّحْلِيلِ لَوْ قَبْلَ الْفَجْرِ إِذْ يَلْزِمُهُ تَأْخِيرُهُ بِتَأْخِيرِ التَّحْلِيلِ عَنِ الظُّهْرِ، وَإِنْ مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى قَبْلَ الظُّهْرِ نَفْلًا أَوْ فَرْضًا كَثُرَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ غَيْرُهَا تَابِعٌ لَهَا فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا (وَيُخْتِمُ بِصُحْبِ أَحَدِ) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ)، وَإِنْ نَفَرَ قَبْلُ أَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَا أَصْلًا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ؛ لِأَنَّهَا آخِرُ صَلَاةٍ يُصَلُّونَهَا يَبْنِي؛ لِأَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْأَفْضَلِ لَهُمْ مِنَ الْبَقَاءِ بِهَا إِلَى النَّفَرِ الثَّانِي وَتَأْخِيرِ الظُّهْرِ إِلَى الْمُحَضَّبِ (وَغَيْرِهِ) أَيِ الْحَاجِّ (كَهُوَ) فِيمَا ذَكَرَ مِنَ التَّكْبِيرِ مِنْ ظَهْرِ النَّحْرِ إِلَى

كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ حَبِجٍ أ. هـ.

❦ قول (سئ): (فِي الْأَصَحِّ) اعْتَمَدَ الْمُنْهَجَ وَالنَّهْأَةَ وَالْمُغْنَى. ❦ قوله: (إِذْ لَمْ يُنْقَلْ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْأَةِ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ فِي زَمَنِهِ ﷺ وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ كَثُرَ فِيهِ عَقِبَ الصَّلَاةِ وَإِنْ خَالَفَ الْمُصَنِّفُ فِي أَذْكَارِهِ فَسَوَى بَيْنَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى أ. هـ. ❦ قوله: (وَقِيلَ يُسْتَحَبُّ) وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ فَيُكَبِّرُ خَلْفَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ لَيْلَةً الْفِطْرِ نَهْأَةً وَمُغْنَى.

❦ قول (سئ): (وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ) أَيِ عَقِبَ الصَّلَاةِ سَمَ وَمُغْنَى. ❦ قوله: (أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ) أَيِ التَّحْلِيلِ سَمَ. ❦ قوله: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّأْخِيرِ بَلِ الْمُتَّجِعُ أَنَّهُ لَا يُكَبِّرُ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ لَمْ يَتَحَلَّلْ شِعَارُهُ الثَّلْبِيَّةُ حَتَّى لَوْ آخَرَ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَلَا تَكْبِيرَ فِي حَقِّهِ وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّقْدِيمِ فَلَيَتَأَمَّلُ سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا اعْتِمَادَهُ. ❦ قوله: (وَلَاِنْ مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْغَايَةِ. ❦ قوله: (وَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْخُ) أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الْخُ سَمَ. ❦ قوله: (كَبُرَ) هَذَا مُتَّجِعٌ سَمَ. ❦ قوله: (غَيْرُهَا) أَيِ غَيْرِ الظُّهْرِ.

❦ قول (سئ): (وَيُخْتِمُ بِصُحْبِ أَحَدِ) أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مُعْتَمَدٌ شِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حَاجًّا كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَيِ مِنْ قَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّهَا آخِرُ صَلَاةِ الْخُ وَالْأَقْمِنُ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَغَيْرِهِ فَيُطْلَبُ مِنْهُ التَّكْبِيرُ الْمَطْلُوبُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ إِلَى الْغُرُوبِ فَتَبَّهَ لَهُ أ. هـ. ❦ قوله: (بِهَا) أَيِ يَبْنِي. ❦ قوله: (وَتَأْخِيرِ الظُّهْرِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْبَقَاءِ.

❦ قول (سئ): (كَهُوَ) ضَعِيفٌ عَ شِ.

❦ قوله في (سئ): (وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ) أَيِ عَقِبَ الصَّلَاةِ. ❦ قوله: (أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ) أَيِ التَّحْلِيلِ. ❦ قوله: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّأْخِيرِ بَلِ الْمُتَّجِعُ حَيْثُ يَذِ لَا يُكَبِّرُ لِأَنَّهُ مَا دَامَ لَمْ يَتَحَلَّلْ شِعَارُهُ الثَّلْبِيَّةُ حَتَّى لَوْ آخَرَ عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَلَا تَكْبِيرَ فِي حَقِّهِ وَكَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلتَّقْدِيمِ فَلَيَتَأَمَّلُ. ❦ قوله: (وَأَنَّهُ لَوْ صَلَّى) أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ. ❦ قوله: (كَبُرَ) هَذَا مُتَّجِعٌ. ❦ قوله: (وَغَيْرُهُ أَيِ الْحَاجِّ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ

صَبَحَ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ (فِي الْأَطْفَالِ) تَبَعًا لَهُ (وَفِي قَوْلِ) يُكَبِّرُ غَيْرَ الْحَاجِّ (مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ النَّحْرِ) كَعَمْدِ الْفِطْرِ (وَفِي قَوْلِ) يُكَبِّرُ (مِنْ) حِينَ فَعَلَ (صَبَحَ) يَوْمَ (عَرَفَةَ وَيَخْتِمُ) عَلَى الْقَوْلَيْنِ (بِقَصْرِ) أَيْ بِالتَّكْبِيرِ عَقِبَ فَعْلِ غَيْرِ أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا) فِي الْأَعْصَارِ وَالْأَمْصَارِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ عَلَى مَا قَالَهُ الْحَاكِمُ وَتَبِعَهُ تَلْمِيزُهُ الْإِمَامَ الْبَيْهَقِيَّ فِي خِلَافَاتِهِ لَكِنَّهُ ضَعُفَهُ فِي

فَوَدَ: (نَبَاةً) أَيْ: لِأَنَّ النَّاسَ تَبِعَ لِلْحَجَّاجِ مُعْنَى.

فَوَدَ (سُي): (وَفِي قَوْلِ مِنْ مَغْرِبِ لَيْلَةِ النَّحْرِ) أَيْ وَيُخْتَمُ أَيْضًا بِصَبْحِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مُحَلًى وَنَهَايَةً وَمُعْنَى فَلْيَرَأِ جَعَلَ هَذَا مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَيُخْتَمُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ بِعَمْرِ الْخَبَرِ بِصُرِّي. فَوَدَ: (كَعَمْدِ الْفِطْرِ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْقِيَاسِ إِذِ الْكَلَامُ فِي الْمُقْبَدِ بِصُرِّي. فَوَدَ: (مِنْ حِينَ فَعَلَ صَبَحَ الْخَبَرِ) الَّذِي يَظْهَرُ دُخُولُ وَقْتِ التَّكْبِيرِ بِمُجَرَّدِ الْفَجْرِ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الصُّبْحُ حَتَّى لَوْ صَلَّى فَاتِيَةً أَوْ غَيْرَهَا قَبْلَهَا كَبَّرَ وَاسْتَمْرَأَ وَقْتَهُ إِلَى غُرُوبِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى لَوْ قَضَى فَاتِيَةً قَبِيلَ الْغُرُوبِ كَبَّرَ وَتَغْيِيرُهُم بِالْمَعْرِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ فَلَا مَقْهُومَ لَهُ خِلَافًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ هُنَا وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِيهِ مَمْنُوعٌ عِنْدَ التَّائِلِ الصَّحِيحِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ هَذَا وَمَا اسْتَظْهَرَهُ فِي ابْتِدَاءِ وَقْتِ التَّكْبِيرِ هُوَ قَضِيَّةُ صَبْحِ الْمُحَلَّى وَالْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةُ حَيْثُ لَمْ يَقْدَرُوا لَفْظَةً فَعَلَ وَتَقْلَعُ ش عَنْ م ر مَا يُوَافِقُهُ وَفِي آخِرِهِ صَرَخَ بِهِ التَّهْيِئَةُ عِبَارَتُهُ وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنْ انْقِطَاعِ التَّكْبِيرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَعْرِ لَيْسَ بِمُرَادٍ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُ بِهِ انْقِضَاؤُهُ بِانْقِضَاءِ وَقْتِ الْمَعْرِ فَقَدْ قَالَ الْجَوْنِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ وَالْغَزَالِيُّ فِي خُلَاصَتِهِ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ الثَّالِثِ عَشَرَ فِي اكْتِمَالِ الْأَقْوَالِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ تَقْهَمُ أَنَّهُ يُكَبِّرُ إِلَى الْغُرُوبِ هَذَا وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا فَقَالَ قَوْلُهُ مِنْ صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَيْ مِنْ وَقْتِ صَبْحِ عَرَفَةَ وَلَوْ قَبْلَ صَلَاتِهِ حَتَّى لَوْ صَلَّى فَاتِيَةً أَوْ غَيْرَهَا قَبْلَهَا كَبَّرَ وَهَذَا فِي غَيْرِ الْحَاجِّ أَمَّا هُوَ فَلَا يُكَبِّرُ إِلَّا إِذَا تَحَلَّلَ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا قَالَ الْقَلُوبِيُّ تَبَعًا لِابْنِ قَاسِمٍ عَلَى ابْنِ حَجَرٍ وَقَوْلُهُ إِلَى الْمَعْرِ أَيْ إِلَى آخِرِ وَقْتِهِ وَلَوْ بَعْدَ صَلَاتِهِ حَتَّى لَوْ صَلَّى فَاتِيَةً أَوْ غَيْرَهَا قَبِيلَ الْغُرُوبِ كَبَّرَ فَجُمْلَةُ مَا يُسَنُّ التَّكْبِيرَ فِيهِ خَمْسَةُ أَيَّامٍ وَانْدَرَجَ فِيهَا لَيْلَةُ الْعِيدِ فَيَسُنُّ التَّكْبِيرَ فِيهَا عَقِبَ الصَّلَوَاتِ وَيُسَمَّى مُقْبِدًا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ نَائِبًا لِلصَّلَوَاتِ وَإِنْ كَانَ يُسَمَّى أَيْضًا مُرْسَلًا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ وَاقِعًا فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ فَلَهُ اخْتِيَارَانِ هَذَا. فَوَدَ (سُي): (وَالْمَمْلُ عَلَى هَذَا) اعْتَمَدَهُ الْمَنْهَجُ وَالتَّهْيِئَةُ وَالْمُعْنَى وَقَالَ ع ش هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ هَذَا.

الْإِزْشَادِ وَشَمِلَ قَوْلُهُ غَيْرَ الْحَاجِّ الْمُعْتَمَرِ فَيُكَبِّرُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ وَإِنْ لَمْ يَقْطَعْ التَّلْبِيَةَ إِلَّا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ هَذَا. فَوَدَ: (مِنْ فَعَلَ صَبَحَ عَرَفَةَ الْخَبَرِ) الَّذِي يَظْهَرُ دُخُولُ وَقْتِ التَّكْبِيرِ بِمُجَرَّدِ الْفَجْرِ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الصُّبْحُ حَتَّى لَوْ صَلَّى فَاتِيَةً أَوْ غَيْرَهَا قَبْلَهَا كَبَّرَ وَاسْتَمْرَأَ وَقْتَهُ إِلَى غُرُوبِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى لَوْ قَضَى فَاتِيَةً قَبْلَ الْغُرُوبِ كَبَّرَ وَتَغْيِيرُهُم بِالْمَعْرِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ الصَّلَاةِ بَعْدَهَا فَلَا مَقْهُومَ لَهُ خِلَافًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ هُنَا وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ فِيهِ مَمْنُوعٌ عِنْدَ التَّائِلِ الصَّحِيحِ.

فَوَدَ (سُي): (بِخَتْمِ بِعَمْرِ التَّشْرِيقِ الْخَبَرِ) عِبَارَةُ الْجَوْنِيِّ فِي مُخْتَصَرِهِ وَالْغَزَالِيُّ فِي خُلَاصَتِهِ إِلَى آخِرِ نَهَارِ الثَّالِثِ عَشَرَ فِي اكْتِمَالِ الْأَقْوَالِ وَقَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّهُ يُكَبِّرُ إِلَى الْغُرُوبِ كَمَا قُلْنَا شَرْحُ م ر.

غيرها ويتسليمه هو حجة في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في المجموع وغيره وفي الأذكار أنه الأصح وفي الروضة أنه الأظهر عند المحققين ثم رأيت الذهبي في تلخيص المستدرک أشار إلى أنه شديد الضعف وعبارة خبز وإيه كأنه موضوع ثم بين ذلك ومرو أن ما هو كذلك ليس بحجة ولا في الفضائل (والأظهر أنه يكبر في هذه الأيام للفاية) المفروضة أو النافلة فيها أو في غيرها والمنذورة (والراية والنافلة) تميم بعد تخصيص سواء ذات السبب ككسوف واستسقاء وغيرها كالصحي والعيد ونحوهما، والنافلة المطلقة وقيد شارح بالمطلقة ثم أورد عليه نحو ذات السبب والصحي وليس بحسن وكذا صلاة الجنابة؛ لأنه شعار الوقت ومن ثم لم يكبر اتفاقاً لفايتها إذا قضاها خارجها كما أفهمه قوله في هذه الأيام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الإجابة بطوله؛ لأنها للأذان وبالطول انقطعت نسبتها عنه وهذا للزمن فيسئ بعد الصلاة، وإن طال قال في البيان ما دامت أيام التشريق باقية لا سجدة تلاوة أو شكر على الأوجه وفاقاً للمحامي وآخرين؛ لأنهما ليستا بصلاة أصلاً بخلاف ما على الجنابة، فإنه يُستى صلاة لكن مُقيدة. والخلاف في تكبير يرفع به صوته ويجعله شعار الوقت

• قوله: (ويتسليمه) أي الضعيف. • قوله: (ثم بين ذلك) أي كونه شديد الضعف. • قوله: (ومرو) أي في أوائل الفائدة المهمة. • قوله: (كذلك) أي شديد الضعف.

• قوله: (سني: أنه) أي الشخص ذكرًا كان أو غيره حاضرًا أو مسافرًا متفرّدًا أو غيره مُغني ونهاية.

• قوله: (المفروضة) إلى قول المتن وصيغته في النهاية والمغني إلا قوله وقيد إلى وكذا. • قوله: (فيها إلخ) متعلّق بقول المتن للفاية سم. • قوله: (تتميم إلخ) أي ذكر النافلة بعد الراية تميم إلخ ع ش.

• قوله: (وغيرها) أي المُقيدة نهاية ومغني ولو عبّر به الشارح لسلم عن توهم استدراك قوله الآتي والنافلة المطلقة إلا أن يعطفه على الصحي. • قوله: (وقيد) أي قول المصنف والنافلة. • قوله: (وكذا صلاة الجنابة) أي يكبر عقبها سم. • قوله: (لأنه شعار إلخ) تغليل لما تقدّم في المتن والشرح كما هو صريح صنيع النهاية والمغني وإن أوهّم صنيع الشارح رجوعه لصلاة الجنابة فقط. • قوله: (ومن ثم) أي من أجل أنه شعار الوقت. • قوله: (لفايتها) أي هذه الأيام. • قوله: (ولم يفت إلخ) معطوف على لم يكبر سم. • قوله: (وبه) أي بأن التكبير شعار الوقت (فارق) أي عدم قوته بطول الزمن.

• وقوله: (بطوله) أي الزمن (لأنها) أي الإجابة ولعل الأولى أن يقول وفارق فوت الإجابة بطوله بأنها إلخ. • قوله: (وإن طال إلخ) أي وتركه عند نهاية ومغني. • قوله: (لا سجدة تلاوة إلخ) عطف على صلاة الجنابة. • قوله: (لأنهما إلخ) أي سجدتا التلاوة والشكر. • وقوله: (أصلًا) أي لا مطلقًا ولا مُقيدة. • قوله: (بخلاف ما على الجنابة) أي الصلاة التي على الجنابة كزدي. • قوله: (والخلاف إلخ) أي المشار إليه بقول المصنف والأظهر إلخ.

• قوله: (فيها) متعلّق بقول المتن للفاية. • قوله: (وكذا صلاة الجنابة) أي ليكبر عقبها. • قوله: (ولم يفت إلخ) معطوف على لم يكبر.

أما لو استغزق عُمره بالتكبير فلا منغ. (وصيفته المحبوبة) أي الفاضلة لا شتمالها على نحو ما صُح في مُسلم على الصفا وزيادتها بأشياء أخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة تارة كتتابع التكبير ثلاثاً أولها ومن فعل بتقية السلف أخرى (الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله الله أكبر الله أكبر والله الحمد ويستحب) كما في الأم (أن يزيد) بعد التكبير الثالثة أي وما بعدها مثلاً ذكر إن أتى به الله أكبر (كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرةً وأصيلاً) أي أول النهار وأخيره، والمراد جميع الأزمنة لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مُخلصين له الدين ولو كره

فود: (أما لو استغزق عُمره بالتكبير إلخ) أي ولو بالهيئة الآتية ش. فود: (فلا منغ) أي كما نقله في أصل الروضة عن الإمام وأقره ولو اختلف رأي الإمام والمأموم في وقت ابتداء التكبير اتبع اغتضاد نفسه مُغني ونهاية. فود: (على الصفا) أي أنه ﷺ قاله على الصفا كزدي. (وزيادتها بأشياء إلخ) الاخصر الأسبك وعلى أشياء أخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة كتتابع إلخ وبعضها من فعل بعض السلف. فود (سني): (ويستحب إلخ)، وإذا رأى شيئاً من التعم وهي الإبل والبقر والغنم في عشر ذي الحجة كبر نذباً مُغني وشرح بأفضل زاد النهاية وظاهر أن من علم كمن رأى اه قال ع ش قوله م ر كبر أي يقول الله أكبر فقط مرة على المُتمتد اه وفي الكزدي على بأفضل عن الإمام مثله. فود: (بعد التكبير الثالثة) عبارته في شرح العباب بعد الثلاث المتواليّة والوقوف هتية اه سم. فود: (أي وما بعدها إلخ) ويتحصل حينئذ أن صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرةً وأصيلاً لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه إلخ سم على حج اه ش.

فود (سني): (كبيراً) أي حال كونه كبيراً أو كثرث كبيراً أو نحو ذلك. وفود: (كثيراً) أي حمداً كثيراً شئخنا. فود: (والمراد جميع الأزمنة) أي لا التقيّد بهذين الوقتين فقط شئخنا. فود: (لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه إلخ) عبارة النهاية والمغني وسن أن يقول بعد هذا لا إله إلا الله إلخ.

فود في (سني): (ويستحب أن يزيد كبيراً إلخ) عبارة العباب: (فرغ) صفة التكبيرين أي المرسل والمقيد الله أكبر ثلاثاً نسفاً ويحسن أن يزيد الله أكبر كثيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرةً وأصيلاً لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مُخلصين له الدين ولو كره الكافرون إلخ اه وقوله: ويحسن أن يزيد قال في شرحه بعد الثلاث المتواليّة والوقوف هتية ثم قال في العباب بعدما تقدّم عنه ولا بأس أن تكون الزيادة لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد. اه. وقوله ولا بأس أن تكون الزيادة قال في شرحه أي بعد تكبيره ثلاثاً نسفاً وقبل الله أكبر كبيراً إلخ اه ويتحصل حينئذ أن صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرةً وأصيلاً لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه إلخ. فود: (أي وما بعدها بما ذكر إلخ) يوافق ذلك ما مرّ عن العباب وشرحه.

الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر؛ لأنه مُنَاسِبٌ ولأنه ﷺ قال نحو ذلك على الصفا. (ولو شهدوا يوم الثلاثاء) وقيلوا (قبل الزوال) وقد بقي ما يسع جمع الناس وصلاة العيد أو ركعة منها (برؤية الهلال الليلة الماضية أفطرنا وصلينا العيد) أداء لبقاء وقتها أما لو شهدوا وقيلوا وقد بقي من الوقت ما لا يسع ذلك فكما لو شهدوا بعد الزوال ويُسنُّ فعلها للمنفرد ومن تيسر حضوره معه حيث بقي من

• **قوله:** (صدق وعده) أي: في وعده أي: في وعده لنبينا ﷺ بالتضرع على الأعداء (ونصر عبده) أي: سيدنا محمداً ﷺ شيخنا قال ع ش زاد الغزي على أبي شجاع وأعر جنده وهزم الخ ولم يتعرض له ابن حَجّ وسَم وغيرهما فيما علمت فليراجع اه عبارة شيخنا على الغزي قوله: وأعر جنده قيل لم ترد هذه الكلمة في شيء من الروايات لكتبتها زيادة لا بأس بها لكون صرح الملقمي على الجامع الصغير بأنها وردت اه. • **قوله:** (وهزم الأحزاب وحده) أي الذين تحزبوا على النبي ﷺ وهم قرينش وعطفان وقرينة والتضير وكانوا قدر اثني عشر ألفاً فارسل الله عليهم الريح والملائكة فهزمتهم قال الله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُوعًا ثُمَّ نَزَّلْنَا الْآحْزَابَ﴾ (الاحزاب: ١٩) شيخنا. • **قوله:** (لا إله إلا الله والله أكبر) صريح كلامهم أنه لا تُندب الصلاة على النبي ﷺ بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس بإتيانهم بها بعد تمام التكبير ولو قيل باستحبابها عملاً بظاهر رفقنا لك وذكرك وعملاً بقولهم: إن معناه لا أدكر إلا وتذكر معي لم يكن بعيداً ع ش عبارة شيخنا وتسن الصلاة والسلام بعد ذلك على النبي ﷺ وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأزواجه وذريته اه.

• **قوله (سني):** (ولو شهدوا الخ) أي أو شهدا نهاية ومغني. • **قوله:** (وقبلوا) إلى الباب في النهاية والمغني. • **قوله:** (وقد بقي الخ) كان حقه أن يؤخر ويكتب بعد قوله أداء مع إبدال وقد باذا كما صنع المغني والنهاية.

• **قوله (سني):** (برؤية الهلال) أي ليل شوال. • **قوله:** (أفطرنا) أي وجوباً. • **قوله:** (وصلينا الخ) أي ندباً نهاية ومغني. • **قوله:** (فكما لو شهدوا الخ) أي الآتي في المتن آنفاً. • **قوله:** (ويُسنُّ فعلها الخ) الذي في شرح الروض ويتبعي فيما لو بقي من وقتها ما يسعها أو ركعة دون الاجتماع أن يصليها وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع أداء ثم يصليها مع الناس ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله

• **قوله:** (حيث بقي من الوقت ما يسع ركعة) الذي في شرح الروض ويتبعي فيما لو بقي من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصليها وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع أداء ثم يصليها مع الناس ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه. وقد يستشكل بأن صلاتها مع الناس إعادة لها خارج الوقت مع أن الوقت شرط لإعادة كما تقدم في محله اللهم إلا أن يستثنى هذا المخرج مع نذرته ثم رأيت في شرح م ر ولعله مُستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها إذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فسويح فيه بذلك اه. وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرأى أو جماعة لقواتها ثم رأى جماعة أخرى يقضونها فهل يُسنُّ إعادة القضاء معهم فيه نظر.

الوقت ما يسع ركعة ثم مع الناس (وإن شهدوا بعد الغروب لم تقبل الشهادة) بالنسبة لصلاة العيد إذ لا فائدة لها فيها إلا منع أدائها من الغد ولما في الخبر الصحيح: «الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحى الناس وعرفة يوم يعرف الناس فيصلي من الغد أداء بل بالنسبة لغيرها كأجل وطلاقي وعنتي عُلِّقَتْ بِشَوَالٍ أو الفطر أو النحر ونازع في ذلك ابن الرفعة بما

مُسْتَشَى مِنْ قَوْلِهِمْ مَحَلُّ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ بَقِيَ وَقْتُهَا إِذَا الْعِيدُ غَيْرُ مُتَكَرِّرٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فَسَوْيَحَ فِيهِ بِذَلِكَ نِهَائَهُ وَمَسَمً.

• قول (سني): (وإن شهدوا) أي أو شهدا (بعد الغروب) أي غروب الشمس يوم الثلاثين برؤية هلال شوال الليلة الماضية نهاية ومغني.

• قول (سني): (بعد الغروب) أي أو قبله وعدلوا بعده نهاية ومغني. • قول: (بالنسبة لصلاة العيد) قضيته أنه لا يجوز فعلها ليلاً لا مفترداً ولا في جماعة ولو قيل بجواز فعلها ليلاً لا سيما في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يتعد بل هو الظاهر ثم رأيت سم على المنهج استشكل تأخيرها من أضله قال ثم رأيت السنوي استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع ع ش عبارة البجيرمي واستشكله السنوي بما حاصله أن قضاءها ممكن ليلاً وهو أقرب وأحوط وأيضاً بالقضاء هو مقتضى شهادة البيه الصادقة فكيف يترك العمل بها وتؤتى من الغد أداء مع علمنا بالقضاء لا سيما عند بلوغ المخبرين عدد التواتر اه. • قول: (إذ لا فائدة له إلخ) أي: لأن شوالاً قد دخل يقيناً وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم إلا المنع من صلاة العيد نهاية ومغني. • قول: (فتصلي من الغد أداء) قال الشوري الظاهر ولو للراني فليراجع كُرْدِي على بافضل. • قول: (بل بالنسبة لغيرها) يدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعاً مثلاً لكن قضيه الخبر المذكور خلافه وعبارة في شرح الباب أما في حق غيرها أي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدمي خلافاً لمن نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الأجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقاً كما في المجموع وغيره وإن لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم واستشكل ابن الرفعة له بأن اشتغاله بسماعها ولا فائدة لها في الحال عبت رده السنوي والأذرع بأن الحاكم منصوب للمصالح ما وقع وما سيقع وقل أن يخلو هلال عن حق الله تعالى أو عباده، فإذا سمعها حسنة، وإن لم يكن عند الأداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة إن دعت إليه كان مخيراً لا عاباً انتهى سم. • قول: (كأجل إلخ) قال عميرة زادة السنوي وجواز التضحية ووجوب إخراج زكاة الفطر قبل الغد انتهى أقول والظاهر جواز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه ع ش. • قول: (في ذلك) أي في قبول الشهادة بالنسبة لغير الصلاة كُرْدِي.

• قول: (بل بالنسبة لغيرها) يدخل في الغير صوم الغد فيجوز صومه تطوعاً مثلاً لكن قضيه الخبر المذكور خلافه وعبارة في شرح الباب أما في حق غيرها أي الصلاة سواء حق الله تعالى وحق الآدمي خلافاً لمن نازع فيه كاحتساب العدة وحلول الأجل ووقوع المعلق به فتسمع اتفاقاً كما في المجموع وغيره، وإن لم يكن ثم مدع كما اقتضاه كلامهم واستشكل ابن الرفعة له بأن اشتغاله

رؤوه عليه (أو شهدوا وقبلوا) (بين الزوال والغروب أفطرنَا) وجوبًا (وفاتت الصلاة) أي أداؤها لخروج وقتها بالزوال وبما قرئت به كلامه عليم أن العبرة بوقت التعديل لا بوقت الشهادة (ويُشرع قضاؤها متى شاء) مريدُه (في الأظهر) كسائر الروايات وهو في باقي اليوم أولى ما لم يحضر جمع الناس فتأخيره للعِد أولى هذا بالنسبة لصلاة الإمام بالناس أما كل على جذبه فالأفضل له تعجيل القضاء مطلقًا وهذا، وإن عليم من قوله في صلاة النفل ولو فات النفل المؤقت نُدب قضاؤه في الأظهر لكن ذكره هنا إيضاحًا وتفريعًا على الفوات الذي حكى مُقابله بقوله (وقيل في قول) لا تقوم بل (تصلى من الغد أداء) لكثرة الغلط في الأهلة فلا يموت به هذا الشعار العظيم.

فوق (سني): (أو بين الزوال والغروب إلخ) أي أو قبل الزوال بزمن لا يسع صلاة العيد أو ركعة منها كما مرّ نهايةً ومُعني. فؤد: (أن العبرة بوقت التعديل إلخ) أي لآته وقت جواز الحكم بشهادتهما نهايةً ومُعني وشرخ المنهج وفي البجبرمي عليه قوله والعبرة بوقت تعديل يقتضي أنه بمجرّد الشهادة لا يثبت المشهود به ولا يعول عليها بل ينتظر التعديل نعم إن ظن شيئًا عول على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فليتأمل بل هو عام سم اه. فؤد: (هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أولى ما لم يغسر إلخ.

فؤد: (فالأفضل له تعجيل القضاء مطلقًا) أي مع من تيسر أو متفرّدًا ثم يفعلها عدا مع الإمام كذا يفيدُه كلامُ النهاية والمُعني والاسنى خلافا لما في ع ش. فؤد: (وهذا) أي قول المصنّف ويُشرع قضاؤها إلخ. فؤد: (وتفريعًا إلخ) عبارة النهاية والمُعني ونوَطئة لقوله وقيل إلخ اه. فؤد: (الذي حكى إلخ) نعت للفوات ويَحْتَمَلُ مفعول تفريعًا والموصول كناية عن الأظهر المار. فؤد: (فلا يموت به إلخ).

(خاتمة) قال القمولي لم أرَ لأحد من أصحابنا كلامًا في التهنئة بالعيد والأعوام والأشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذري عن الحافظ المقدسي أنه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزالوا مختلفين فيه والذي أراه مباح لا سعة فيه ولا بدعة وأجاب الشهاب ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة

بسماعها ولا فائدة لها في الحال عبث رده الإسوي والأذرعِي بأن الحاكم منصوب للمصالح ما وقع وما سيقع وقل أن يخلو هلال عن حق الله أو عباده، فإذا سمعها حسنة، وإن لم يكن عند الأداء مطالب بذلك ليرتّب عليه حكمه عند الحاجة إن دعت إليه كان مُحسِنًا لا عابثًا اه.

فؤد في (سني): (أو بين الزوال والغروب إلخ) عبارة الرّوض وشرحه أو بعد الزوال أو قبله بزمن لا يسع ركعة مع الاجتماع قُبِلَتْ شهادتهما وفاتت صلاة العيد ويتبعني فيما لو بقي من وقتها ما يسعها أو ركعة منها دون الاجتماع أن يصلّيها وحده أو بمن تيسر حضوره لَتَمَعَ أداء إلخ اه. وقضية قوله: (وفاتت صلاة العيد) بالنسبة لقوله: (أو قبله إلخ) مع قوله: (ويتبعني إلخ) أنه إذا شهدوا قبل الزوال بزمن لا يسع ركعة مع الاجتماع يُحكّم بقايتها بالنسبة لصلاة الإمام بالقوم ولا يُحكّم بقايتها بالنسبة للأحاد وقد يستشكل فليتأمل. فؤد: (عليم أن العبرة بوقت التعديل إلخ) يتأمل والله أعلم.

باب صلاة الكسوفين

كُسُوفُ الشَّمْسِ وَكُسُوفُ الْقَمَرِ وَيُقَالُ خُسُوفَانِ لِلأَوَّلِ كُسُوفٌ وَلِلثَّانِي خُسُوفٌ وَهُوَ الْأَشْهُرُ الْأَفْصَحُ وَقِيلَ عَكْسُهُ وَيُوجَّهُ شَهْرُهُ ذَلِكَ وَكَوْنُهُ أَفْصَحَ بِأَن مَعْنَى كَسَفَ تَغَيَّرَ وَخَسَفَ ذَهَبَ وَقَدْ يَتَنَّ عَلَمَاءُ الْهَيْئَةِ أَنَّ كُسُوفَ الشَّمْسِ لَا حَقِيقَةَ لَهُ بِخِلَافِ خُسُوفِ الْقَمَرِ؛ لِأَن نُورَهُ مُسْتَمَدٌّ مِنْ نُورِهَا فَإِذَا حِيلَ بَيْنَهُمَا صَارَ لَا نُورَ لَهُ

وَاحْتِجَّ لَهُ بِأَن الْبَيْهَقِيَّ عَقَدَ لِذَلِكَ بَابًا فَقَالَ بَابُ مَا رَوِيَ فِي قَوْلِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي الْعِيدِ تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكُمْ وَسَاقَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَخْبَارٍ وَأَثَارٍ ضَعِيفَةٍ لَكِنَّ مَجْمُوعَهَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ وَيُحْتَجُّ لِعُمُومِ التَّهْنِئَةِ لِمَا يَحْدُثُ مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ يَنْدَفِعُ مِنْ نِقْمَةٍ بِمَشْرُوعِيَّةِ سُجُودِ الشُّكْرِ وَالتَّغْزِيَةِ وَبِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةِ تَوْبَتِهِ لَمَّا تَخَلَّفَ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ أَنَّهُ لَمَّا بَشَّرَ بِقَبُولِ تَوْبَتِهِ وَمَضَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَامَ إِلَيْهِ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ فَهَتَّاهُ أَيُّ وَأَقْرَهُ ﷺ مُغْنِي وَنَهَايَةَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر تَقَبَّلَ اللَّهُ إِلَخَ أَنِّي وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي التَّهْنِئَةِ وَمِنَ الْمُصَافَحَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ أَنَّهَا لَا تُطْلَبُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَمَا بَعْدَ يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ لَكِنَّ جَرَتْ عَادَةُ النَّاسِ بِالتَّهْنِئَةِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّوَدُّدُ وَإِظْهَارُ السُّرُورِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ يَوْمَ الْعِيدِ أَيْضًا أَنَّ وَقْتُ التَّهْنِئَةِ يَدْخُلُ بِالْفَجْرِ لَا بِبَلِيلَةِ الْعِيدِ خِلَافًا لِمَا فِي بَعْضِ الْهَوَائِشِ أَهْ وَقَدْ يُقَالُ لَا مَانِعَ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّوَدُّدُ وَإِظْهَارُ السُّرُورِ وَيُؤَيِّدُهُ نَدْبُ التَّكْبِيرِ فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ وَجِبَارَةُ شَيْخِنَا وَتُسَنُّ التَّهْنِئَةُ بِالْعِيدِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْعَامِ وَالشَّهْرِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ مَعَ الْمُصَافَحَةِ إِنْ اتَّحَدَ الْجِنْسُ فَلَا يُصَافِحُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَلَا عَكْسُهُ وَمِثْلُهَا الْأَمْرَدُ الْجَمِيلُ وَتُسَنُّ إِجَابَتُهَا بِنَحْوِ تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكُمْ أَخِيَاكُمْ اللَّهُ لِأَمثَالِهِ كُلِّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ أَهْ.

باب صلاة الكسوفين

أَيُّ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ عِيدٌ وَجَنَازَةٌ ع ش. ه فَوَدَّ: (كُسُوفُ الشَّمْسِ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ هَذَا فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ فَأَحَادِيثُ إِلَخَ فِي الْتَهْنِئَةِ. ه فَوَدَّ: (وَقِيلَ هَكَذَا) أَيِ الْكُسُوفِ لِلْقَمَرِ وَالْخُسُوفِ لِلشَّمْسِ وَقِيلَ الْكُسُوفُ أَوَّلُهُ فِيهِمَا وَالْخُسُوفُ آخِرُهُ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ مُغْنِي عِبَارَةً ع ش وَقِيلَ الْخُسُوفُ لِلْكَوْثِ وَالْكُسُوفُ لِبَعْضِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي كُلِّ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ أَهْ. ه فَوَدَّ: (بِأَن مَعْنَى كَسَفَ تَغَيَّرَ إِلَخَ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكُسُوفَ مَاخُودٌ مِنَ الْكَسْفِ وَهُوَ الْإِسْتِثَارُ وَهُوَ بِالشَّمْسِ الْيَقِي؛ لِأَن نُورَهَا مِنْ ذَاتِهَا، وَإِنَّمَا يَسْتَتِرُ عَنَّا بِخِلُولَةِ جِزْمِ الْقَمَرِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا وَلِلذَلِكَ لَا يُوْجَدُ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ الشُّهُورِ غَالِيًا وَالْخُسُوفُ مَاخُودٌ مِنَ الْخُسْفِ وَهُوَ الْمَحْوُ وَهُوَ بِالْقَمَرِ الْيَقِي؛ لِأَن جِزْمَهُ أَسْوَدَ صَقِيلٍ كَالْمِرْآةِ يُضِيءُ بِمُقَابَلَتِهِ نُورَ الشَّمْسِ، فَإِذَا حَالَ جِزْمُ الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ مَنَعَ مِنْ وُصُولِ نُورِهَا إِلَيْهِ فَيُظْلِمُ وَلِلذَلِكَ لَا يُوْجَدُ إِلَّا قَبْلَ أَنْصَافِ الشُّهُورِ غَالِيًا شَيْخِنَا. ه فَوَدَّ: (فَإِذَا حِيلَ بَيْنَهُمَا) أَيِ حَالَ ظِلُّ

باب صلاة الكسوفين

وهي مُضَيِّفَةٌ فِي نَفْسِهَا، وَأَمَّا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا حَائِلٌ فَيَمْنَعُ وَضُورُ ضَوْئِهَا إِلَيْنَا وَكَانَ هَذَا هُوَ سَبَبُ إِثَارِهِ فِي التَّرْجُمَةِ وَأَيْضًا فَأَحَادِيثُ كُشُوفِ الشَّمْسِ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ وَأَشْهُرُ وَنَارَظْهُمْ الْأَمْدِيُّ فِي ذَلِكَ بِمَا رَدَدَتْهُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْقُبَابِ (هِيَ مُنْتَهَى) مُؤَكَّدَةٌ لِكُلِّ مَنْ مَرَّ فِي الْعِيدِ لِلْأَمْرِ بِهَا فِيهِمَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا وَهُوَ مُرَادُ الشَّافِعِيِّ فِي مَوْضِعٍ بَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَكْرُوهَ قَدْ يُوصَفُ بِقَدَمِ الْجَوَازِ إِذَا الْمُتَبَايِرُ مِنْهُ اسْتَوَاءُ الطَّرَفَيْنِ، وَأَمَّا لَمْ تَجِبْ لِحَبْرِ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا. (فَيُحَرِّمُ بَنِيَّةَ صَلَاةِ الْكُشُوفِ) مَعَ تَعْيِينِ أَنَّهُ صَلَاةٌ كُشُوفِ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ صَلَاةِ عِيدِ الْفِطْرِ أَوْ النَحْرِ وَهَذَا، وَإِنْ أَعْتَى عَنْهُ مَا قَدَّمَهُ أَوَّلُ صِفَةِ الصَّلَاةِ أَنَّ ذَاتَ السَّبَبِ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهَا وَلِذَا اغْتَنَى عَنْ نَظِيرِهِ فِي الْعِيدِ، وَالِاسْتِسْقَاءِ لِقَهْمِهِ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ صَرَّحَ بِهِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ خَفِيَ لِنُدْرَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ وَبِجُوزِ لِمُرِيدِ هَذِهِ الصَّلَاةِ ثَلَاثَ كَيْفِيَّاتٍ إِحْدَاهَا وَهِيَ أَقْلُهَا وَمَحَلُّهَا إِنْ نَوَاهَا كَالْعَادَةِ أَوْ أَطْلَقَ

الْأَرْضِ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِنُقْطَةِ التَّقَاطُعِ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ مُضَيِّفَةٌ إِلَيْهِ) أَيِ الشَّمْسِ. □ فَوَدَّ: (حَائِلٌ) وَهُوَ الْقَمَرُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَيَمْنَعُ إِلَيْهِ) أَيِ مَعَ بَقَاءِ نَوْرِهَا فَيَرَى لَوْنُ الْقَمَرِ كَجِدَا فِي وَجْهِ الشَّمْسِ فَيُطْنُ ذَهَابُ ضَوْئِهَا مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ هَذَا) أَيِ انْتِكَازِهِمْ لِكُشُوفِ الشَّمْسِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (هُوَ سَبَبُ إِثَارِهِ فِي التَّرْجُمَةِ) زَادَ النِّهَايَةَ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ مُقَابِلِ الْأَشْهُرِ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ يَنْفِي الْمُعَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَقِيلَ عَكْسُهُ إِذْ هُوَ الْمُقَابِلُ الْحَقِيقِيُّ أَه. □ فَوَدَّ: (وَنَارَظْهُمْ إِلَيْهِ) أَيِ عُلَمَاءِ الْهَيْئَةِ (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي الْبَيَانِ الْمُتَقَدِّمِ. □ فَوَدَّ: (مُؤَكَّدَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَنْ وَنُفَرَأُ فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا قَوْلُهُ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ أَطْلَقَ. □ فَوَدَّ: (لِكُلِّ مَنْ مَرَّ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فِي حَقِّ كُلِّ مُخَاطَبٍ بِالْمَكْتُوبَاتِ الْخَمْسِ وَلَوْ عَبْدًا أَوْ أَمْرًا أَه زَادَ النِّهَايَةَ أَوْ مُسَافِرًا. □ فَوَدَّ: (إِذَا الْمُتَبَايِرُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى مِنْ جِهَةِ إِطْلَاقِ الْجَائِزِ عَلَى مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ أَه. □ فَوَدَّ: (إِذَا الْمُتَبَايِرُ مِنْهُ إِلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ سَم. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا لَمْ يَجِبْ إِلَيْهِ) أَيِ بِالْأَمْرِ الْمُتَقَدِّمِ. □ فَوَدَّ: (غَيْرُهَا) أَيِ الْخَمْسِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي الْعِيدِ. □ فَوَدَّ: (فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ إِلَيْهِ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَيُحَرِّمُ بَنِيَّةَ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ صَرَّحَ بِهِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى إِلَّا أَنَّهَا ذُكِرَتْ هُنَا لِإِيَانِ أَقْلِ صَلَاةِ الْكُشُوفِ أَه. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَطْلَقَ إِلَيْهِ) أَفْتَى الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَاتَهُ إِذَا أَطْلَقَ انْتَقَدَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَتَخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَهَا كُسْتَةً الصُّبْحِ وَأَنْ يُصَلِّيَهَا بِالْكِفِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ نِهَائَةً قَالَ ع. ش. قَالَ سَمَ عَلَى حَقِّ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ إِخْدَى

□ فَوَدَّ: (إِذَا الْمُتَبَايِرُ مِنْهُ إِلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ خَفِيَ إِلَيْهِ) وَلِأَنَّهُ لَمَّا احتَاجَ لِتَصْوِيرِ هَذِهِ الصَّلَاةِ لِمُخَالَفَةِ كَيْفِيَّتِهَا بِكِفِيَّةِ بَنِيَّةِ الصَّلَوَاتِ نَاسَبَ ذِكْرَ الْإِحْرَامِ لِتَكُونَ كَيْفِيَّتُهَا مَذْكُورَةً بِتَمَامِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ انْتَقَدَ وَأَوْضَحَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَطْلَقَ إِلَيْهِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ بَاتَهُ إِذَا أَطْلَقَ انْتَقَدَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَتَخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَهَا كُسْتَةً الصُّبْحِ وَأَنْ يُصَلِّيَهَا بِالْكِفِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ وَأَفْتَى بَاتَهُ لَوْ أَطْلَقَ نِيَّةَ الْوُثْرِ انْتَحَطَتْ عَلَى ثَلَاثٍ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْكَمَالِ فِيهِ وَلِكِرَاهَةِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى رَكْعَةٍ، وَإِذَا أَطْلَقَ وَقَلْنَا بِمَا أَفْتَى بِهِ

أَنْ يُصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ كُسُفَةُ الصُّبْحِ وَتُبَّتْ فِيهَا حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ وَمَحَلُّ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النِّقْصُ، وَالرُّجُوعُ بِهَا إِلَى الصَّلَاةِ الْمُعْتَادَةِ عِنْدَ الْإِنْجِلَاءِ إِذَا نَوَاهَا بِالصُّفَةِ الْآتِيَةِ خِلَافًا لِمَا رَزَعَهُ الْإِسْنَوِيُّ ثَانِيَتُهَا وَهِيَ أَكْمَلُ مِنَ الْأُولَى وَمَحَلُّهَا كَالثَّانِي بَعْدَهَا إِنْ نَوَاهَا بِصِفَةِ الْكَمَالِ أَنْ يَزِيدَ رُكُوعَيْنِ مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ مَا يَأْتِي فَحِينَئِذٍ (يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ) أَوْ سُورَةَ قَصِيرَةً (وَيُكَبِّرُ ثُمَّ يَرْفَعُ ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ) أَوْ سُورَةَ قَصِيرَةً.

الْكَيْفِيَّتَيْنِ بِمَجْرَدِ الْقَصْدِ إِلَيْهَا بَعْدَ إِطْلَاقِ التَّيَّةِ أَوْ لَا بُدَّ مِنَ الشُّرُوعِ فِيهَا بِأَنْ يَشْرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ بَعْدَ اغْتِدَالِهِ مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِقَصْدِ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَنَتِجَةٌ الثَّانِي أَهْ أَقُولُ وَلَوْ قَبْلَ الْأَوَّلِ بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ وَتَنْصَرِفُ بِمَجْرَدِ الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ لِمَا عَيْتَهُ لَمْ يَتَّخِذْ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أُخْرِمَ بِالْحُجِّ وَأُطْلِقَ فَيَصِحُّ وَيَنْصَرِفُ لِمَا صَرَفَهُ إِلَيْهِ بِمَجْرَدِ الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الْأَعْمَالِ وَعَلَى مَا لَوْ نَوَى تَمْلَأَ فَيَزِيدُ وَيَتَقَصَّرُ بِمَجْرَدِ الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ اهـ . ٥ فَوَدَّ: (أَنْ يُصَلِّيَهَا إِلَخ) خَبَرَ قَوْلَهُ إِخْدَاهَا .

٥ فَوَدَّ: (كُسُفَةُ الصُّبْحِ)

(فَرَعَ) لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَهَا كُسُفَةُ الظُّهْرِ تَعَيَّنَ فِعْلُهَا كَذَلِكَ وَفِي سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ انْتَفَذَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَتَخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَهَا كُسُفَةُ الظُّهْرِ وَأَنْ يُصَلِّيَهَا بِالْكَيْفِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ وَبِأَنَّهُ لَوْ أُطْلِقَ تَيَّةُ الْوُثْرِ انْحَطَّتْ عَلَى ثَلَاثٍ ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْكَمَالِ وَجَزَمَ ابْنُ حَجَرٍ بِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ فَعَلَهَا كُسُفَةُ الظُّهْرِ ، وَإِنَّمَا يَزِيدُ إِنْ نَوَاهَا بِصِفَةِ الْكَمَالِ وَأَقُولُ قَدْ يَنْتَجِيهِ انْتِقَادُهَا بِالْهَيْئَةِ الْكَامِلَةِ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَالْفَاضِلَةُ وَيُؤْخَذُ بِمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا صِحَّةُ إِطْلَاقِ الْمَامُومِ تَيَّةِ الْكُسُوفِ خَلْفَ مَنْ جَهَلَ هَلْ نَوَاهُ كُسُفَةَ الظُّهْرِ أَوْ بِالْكَيْفِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّيَّةِ صَالِحٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا وَيَنْحَطُّ عَلَى مَا قَصَدَهُ الْإِمَامُ أَوْ اخْتَارَهُ بَعْدَ إِطْلَاقِهِ مِنْهُمَا ، فَإِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ أَوْ فَارَقَهُ عَقِبَ الْإِحْرَامِ وَجَهَلَ مَا قَصَدَهُ أَوْ اخْتَارَهُ فَيَنْتَجِيهِ الْبُطْلَانُ ، وَإِذَا أُطْلِقَ الْمَامُومُ نَبَتْهُ خَلْفَ مَنْ قَصَدَ الْكَيْفِيَّةَ الْمَعْرُوفَةَ وَقُلْنَا بِصِحَّةِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ فَتَوَى شَيْخُنَا وَإِذَا مَفَارَقَتَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَأَنْ يُصَلِّيَهَا كُسُفَةُ الظُّهْرِ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُعْتَمَدُ الثَّانِي ، وَأَنْ يَنْتَجِيهِ خَلْفَ مَنْ تَوَى الْكَيْفِيَّةَ الْمَعْرُوفَةَ تَنْحَطُّ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ فَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ عَنْهَا ، وَإِنْ فَارَقَ أَهْ ع ش بَنْصَرَفَ . ٥ فَوَدَّ: (وَتُبَّتْ فِيهَا) أَيِ فِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ . ٥ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ مَا يَأْتِي) أَيِ فِي الْمَثْنِ آتِيًا . ٥ فَوَدَّ: (وَالرُّجُوعُ بِهَا إِلَخ) أَيِ بِإِسْقَاطِ رُكُوعٍ مِنَ الرُّكُوعَيْنِ . ٥ فَوَدَّ: (إِذَا نَوَاهَا إِلَخ) خَبَرَ وَمَحَلُّ مَا يَأْتِي . ٥ فَوَدَّ: (لِمَا رَزَعَهُ الْإِسْنَوِيُّ) أَيِ مِنْ إِنْكَارِهِ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ مُسْتَدَلًّا بِمَا يَأْتِي لِإِعَابٍ . ٥ فَوَدَّ: (أَنْ يَزِيدَ إِلَخ) خَبَرَ قَوْلَهُ ثَانِيَتُهَا . ٥ فَوَدَّ: (أَوْ سُورَةَ قَصِيرَةً) يَعْنِي يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فَقَطُّ أَوْ يَقْرَأُ مَعَهَا سُورَةَ أُخْرَى قَصِيرَةً كُرْدِي .

٥ فَوَدَّ: (ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ) أَيِ بَعْدَ الْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي .

شَيْخُنَا فَهَلْ يَتَعَيَّنُ إِخْدَى الْكَيْفِيَّتَيْنِ بِمَجْرَدِ الْقَصْدِ إِلَيْهَا بَعْدَ إِطْلَاقِ التَّيَّةِ أَوْ لَا بُدَّ مِنَ الشُّرُوعِ فِيهَا فِي تَعْيِينِهَا بِأَنْ يَكْرُرَ الرُّكُوعُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بَلْ بِأَنْ يَشْرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ بَعْدَ اغْتِدَالِهِ مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِقَصْدِ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَنَتِجَةٌ الثَّانِي .

(ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَسْجُدُ ثُمَّ يَسْجُدُ) سَجَدَتَيْنِ كَغَيْرِهَا (فهذه ركعة ثُمَّ يُصَلِّي ثَانِيَةً كَذَلِكَ) وهذه في الصحيحين لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة في كُلِّ ركعة. (ولا تجوزُ إعادتها إلا فيما يأتي ولا (زيادة ركوع ثالث) فأكثر (لتماذي الكسوف ولا نقصه) أي أحد الركوعين اللذين نواهما (للانجلاء في الأصح)؛ لأنها ليست نفلاً مطلقاً وغيره لا تجوزُ الزيادة فيه ولا النقص عنه وخبرُ مسلم (أنه ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثَ رُكُوعَاتٍ) وفيه أيضاً أربعة وصَحَّ خمسة وصَحَّ أيضاً إعادتها أجابوا عنها بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر واعتزَّضه جمعُ بأنه إنما يصحُّ إذا اتَّحدت الواقعةُ أما إذا تَعَدَّدَتْ لِكُشُوفِ الشَّمْسِ، والقمرِ فلا تعارضُ وفيه نظر؛ لأنَّ سَبْرَ كلامهم قاضٍ بأنه لم يُثَقَّلْ تَعَدُّدُهَا بِعَدِّ تلك الروايات الْمُتَخَالِفَةِ التي تزيد على

□ فَوَيْلٌ (سُئِلَ): (ثُمَّ يَرْكَعُ) أَي ثَانِيًا أَقْصَرَ مِنَ الْأَوَّلِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَيْلٌ (سُئِلَ): (ثُمَّ يَسْجُدُ) أَي ثَانِيًا وَيَقُولُ فِي الْإِعْتِدَالِ عَنِ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا زَادَ فِي الْمَجْمُوعِ حَمْدًا طَيِّبًا إِلَى آخِرِهِ مُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ زَادَ الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ أَي إِلَى آخِرِ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ مَحَلِّي وَحَجَّ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْمُتَّفَرِّدِ وَإِمَامٍ غَيْرِ مَخْصُورَيْنِ الْخُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرِدْ بِخُصُوصِهِ بِخِلَافِ تَكْرِيرِ الرُّكُوعِ وَتَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَا الْمَأْمُومِينَ لِيُروِّدَهُ اه. □ فَوَيْلٌ: (كَغَيْرِهَا) أَي وَيَأْتِي بِالطَّمَانِينَةِ فِي مَحَالِّهَا مُغْنِي وَنِهَآيَةً. □ فَوَيْلٌ: (وَلَا تَجُوزُ إِعَادَةُ صَلَاتِهَا إِلَّا فِيمَا يَأْتِي) أَي قَرِيبًا، وَأَمَّا خَبَرُ أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ عَنْهَا هَلْ انْجَلَتْ فَأَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُا وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ مَا صَلَّاهُ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ لَمْ يَتَوَّبه الْكُسُوفَ سَم.

□ فَوَيْلٌ (سُئِلَ): (لِتَمَازِي الْكُسُوفِ) أَي فَأَوَّلَى لِغَيْرِ تَمَازِيهِ سَم. □ فَوَيْلٌ: (أَي أَحَدِ الرُّكُوعَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَزَّضَهُ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَيْلٌ: (وغيره) أَي غَيْرَ التَّغْلِي الْمَطْلُوعِ. □ فَوَيْلٌ: (وَفِيهِ الْخُ) أَي فِي مُسْلِمٍ ع ش. □ فَوَيْلٌ: (أَرْبَعَةٌ وَصَحَّ خَمْسَةٌ) أَي رُكُوعَاتٍ نِهَآيَةً. □ فَوَيْلٌ: (أَجَابُوا) أَي الْجُمْهُورُ (هَنَّا) أَي عَنْ رَوَايَاتِ الزِّيَادَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَكَتَ الشَّارِحُ عَنْ جَوَابِ رَوَايَةِ الْإِعَادَةِ وَأَجَابَ النَّهَآيَةُ عَنْهَا بِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَم عَنْ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ بِأَنَّ أَحَادِيثَ الرُّكُوعَيْنِ أَصَحُّ الْخُ أَي فَقُلَّمَتْ عَلَى بَقِيَّةِ الرُّوَايَاتِ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ ثُمَّ الْبُخَارِيُّ اه. □ فَوَيْلٌ: (وَاعْتَزَّضَهُ الْخُ) أَي الْجَوَابُ الْمَذْكُورُ. □ فَوَيْلٌ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي فِي الْإِعْتَزَاضِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ سَبْرَ كَلَامِهِمْ) أَي تَبَعَ كَلَامَ الْمُحَدِّثِينَ.

□ فَوَيْلٌ: (وَلَا تَجُوزُ إِعَادَتُهَا إِلَّا فِيمَا يَأْتِي) أَي قَرِيبًا، وَأَمَّا خَبَرُ أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ وَيَسْأَلُ عَنْهَا هَلْ انْجَلَتْ) كَمَا زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فَأَجَابَ عَنْهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُا وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ مَا صَلَّاهُ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ لَمْ يَتَوَّبه الْكُسُوفَ.

□ فَوَيْلٌ (سُئِلَ): (لِتَمَازِي الْكُسُوفِ) أَي فَأَوَّلَى لِغَيْرِ تَمَازِيهِ.

سبعة وحيث فالتعارض مُحَقَّقٌ وعند تحقُّقه يَتَمَيَّزُ الأخذُ بالأصحِّ، والأشهرُ وهو ما تَقَرَّرَ فتأملُه. وصورةُ الزيادةِ والنقصِ على المُقابلِ أن يكونَ من أهلِ الحسابِ ويقتضي جساأه ذلك وعلى هذا يُحْمَلُ قولُ من قال محلُّ الكيفية الآتية أن لا يَضِيقَ الوقتُ ويُمكنُ حمْلُه على ما يأتي في الحُشوفِ قبلَ طُلُوعِ الشمسِ فوقَّتها حيثُ فلا تكونُ هذه الكيفيةُ فَاضِلَةً في حقِّه حيثُ ولو صَلَّاهَا مُتَفَرِّدًا أو جماعةً ثُمَّ رأى جماعةً يُصَلُّونَهَا سُنَّ له إعادتها معهم كما مرَّ وواضحٌ أنَّ محلَّه بل ومن أرادَ صلاتها معهم ولم يكنْ صَلَّاهَا قَبْلَ ما إذا لم يقع الانجلاء قبل تحرُّمه وإلا امتنع؛ لأنَّه أنشأ صلاةً مع زوالِ سببها. ثالثُها (و) هي (الأكمل) على الإطلاقي، وإنْ لم يرَضَ بها المأمُومُونَ إلا لِعُلْبَرٍ كما إذا بدأ بالكُشوفِ قبلَ الفرضِ كما يأتي (أن يقرأ في

فُود: (فالتعارض مُحَقَّقٌ) قد يُقالُ قَضِيَةُ التعارضِ الأخذُ بِجميعِ التَّعَدُّدِ المنقولِ لا الإقتصارُ على كَيْفِيَّةٍ واحدةٍ إلا أن يُقالَ لَمَّا تَعَدَّرَ مَعْرِفَةُ عَيْنِ كُلِّ وَاوَدِ اقْتَصَرْنَا على الأقلِّ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. فُود: (وصورةُ الزيادةِ) إلى قوله كَذَا قالوه في المُنْفِي والنهايةِ إلَّا قوله والنقصِ وقوله وعلى هذا إلى ولو صَلَّاهَا وقوله إلَّا لِعُلْبَرٍ إلى المنفِي. فُود: (والنقصِ) يَتَبَيَّنُ أن يكونَ مِنْ صَوْرَةٍ أَيْضًا أن يَنْجَلِيَ وهو في الصلاةِ فَلَيْسَ له النقصُ في الأصحِّ ولَهْ ذَلِكَ على مُقَابِلَةِ سَم. فُود: (على المُقابلِ) أي مُقَابِلِ الأصحِّ. فُود: (أن يكونَ مِنْ أهلِ الحسابِ) أي وإلَّا فَكَيْفَ يَعْلَمُ في الصلاةِ أن الكُشوفَ يَتِمَّادِي زيادةً على قدرِ ما نَوَى الإتيانُ به أو يَنْقُصُ عَنْهُ وقد يُقالُ لا حاجةَ إلى تَصْوِيرِ النقصِ بِذَلِكَ مَعَ قولِ المُصَنِّفِ لِلانجلاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عبارةً ش ولا حاجةَ لِلتَّصْوِيرِ بِذَلِكَ في النقصِ لِأنَّه يكونُ عندَ الانجلاءِ وهو مُشَاهِدٌ فلا يَخْتِاجُ إلى الحسابِ اه. فُود: (وَعَلَى هذا) أي التَّصْوِيرِ سَم. فُود: (ولو صَلَّاهَا إلخ) عبارةُ النهايةِ وعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ اِمْتِنَاعُ تَكَرُّرِهَا لِيُطْعَمَ الانجلاءُ نَعَمْ لو صَلَّاهَا مُتَفَرِّدًا إلخ. فُود: (سُنَّ له إعادتها إلخ) وَيُظْهَرُ مَجِيءُ شُرُوطِ الإعادةِ هُنَا وَيُظْهَرُ أَنَّهَا لو اُنْجَلَتْ وَهَمَ في المُعادَةِ اِتِّمَوَهَا مُعادَةً كَمَا لو اُنْجَلَتْ وَهَمَ في الأصلِيَّةِ ش. فُود: (أنْ مَحَلُّهُ) أي سُنَّ الإعادةِ فيما ذَكَرَ. فُود: (بل ومن أرادَ صلاتها إلخ) أي وَمَحَلُّ جَوَازِ صلاةٍ مَنْ ارَادَ إلخ. فُود: (وإلا امتنع) أي ما ذَكَرَ مِنَ الإعادةِ والإنشاءِ. فُود: (إلَّا لِعُلْبَرٍ إلخ) عبارةُ الأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ في كَتَرِهِ وَمَحَلُّ ما مرَّ إذا لم يكنْ عُدْرٌ وإلا سُنَّ التَّخْفِيفُ

فُود: (وحيثُ فالتعارض مُحَقَّقٌ) قد يُقالُ قَضِيَةُ التعارضِ الأخذُ بِجميعِ التَّعَدُّدِ المنقولِ لا الإقتصارُ على كَيْفِيَّةٍ واحدةٍ إلا أن يُقالَ لَمَّا تَعَدَّرَ مَعْرِفَةُ عَيْنِ مَحَلِّ كُلِّ وَاوَدِ اقْتَصَرْنَا على الأقلِّ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (وصورةُ الزيادةِ والنقصِ إلخ) يَتَبَيَّنُ أن يكونَ مِنْ صَوْرَةٍ النقصِ أَيْضًا أن يَنْجَلِيَ وهو في الصلاةِ قَيْسُنْ له النقصُ في الأصحِّ ولَهْ ذَلِكَ على مُقَابِلِهِ. فُود: (أن يكونَ مِنْ أهلِ الحسابِ إلخ) أي وإلَّا فَكَيْفَ يَعْلَمُ في الصلاةِ أن الكُشوفَ يَتِمَّادِي زيادةً على قدرِ ما نَوَى الإتيانُ به أو يَنْقُصُ عَنْهُ وقد يُقالُ لا حاجةَ إلى تَصْوِيرِ النقصِ بِذَلِكَ مَعَ قولِ المُصَنِّفِ لِلانجلاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (وَعَلَى هذا) أي التَّصْوِيرِ. فُود: (إلَّا لِعُلْبَرٍ كَمَا إذا بدأ إلخ) عبارةُ الأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ في كَتَرِهِ وَمَحَلُّ ما مرَّ إذا لم يكنْ عُدْرٌ وإلا سُنَّ

القيام الأول بعد الفاتحة) وسوابقها من افتتاح وتعوذ (البقرة) أو قدرها وهي أفضل لمن أحسنها (وفي) القيام (الثاني) بعد التعوذ، والفاتحة (كمائتي آية) معتدلة (منها) وفي) القيام (الثالث) بعد ذلك (مائة وخمسين) منها (وفي) القيام (الرابع) بعد ذلك (مائة) منها (تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه وله نص آخر أنه يقرأ في الثاني آل عمران أو قدرها وفي الثالث النساء أو قدرها، والرابع المائدة أو قدرها وليس باختلاف عند المحققين بل هو للتقريب وهما متقاربان كذا قاله ويشكل عليه أنه في الأول طول الثاني على الثالث، وفي الثاني عكس وهذا هو الأنسب، فإن الثاني تابع للأول، والرابع للثالث فكان الأول أطول من الثاني، والثالث أطول منه ومن الرابع ويمكن توجيه الأول بأن الثاني لما تبع الأول طال على الثالث وهو على الرابع ويؤيده ما

كما يؤخذ من قول الشافعي في الأم إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإعلاص: ١] وما أشبهها اه سم عبارة البصري قوله إلا لغير أي فلا تكون حيثي هي الأتم بل الأتمل حيثي الكثيرة الثانية اه. ة فود: (وسوابقها) الأولى وسابقتها. ة فود: (وهي) أفضل لمن أحسنها) أي فإن قرأ قدرها مع إحسانها كان خلاف الأولى ع ش.

ة قول (سبي): (وفي الثالث مائة وخمسين وفي الرابع مائة) أي مثل ذلك نهاية ومغني. ة فود: (وله نص آخر إلخ) عبارة النهاية ولا يتعين ذلك فقد نص في البونطي والأم والمختصر في محل آخر أنه يقرأ إلخ اه. ة فود: (وهما متقاربان) أي والأكثر على الأول مغني. ة فود: (أنه في الأول إلخ) عبارة النهاية وما نظر به فيما تقرر من أن النص الأول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الأصل إذ الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني إذ النساء أطول من آل عمران وبين التصنين تفاوت كبير يرد بأنه يستفاد من مجموع التصنين تخيره بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه اه. ة فود: (وهذا هو الأنسب إلخ) يتأمل وجه الأنسية ووجه الدلالة مما احتج به عليها وهو قوله: فإن الثاني إلخ وقد قال السبكي ثبت بالأخبار تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع، وأما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما أعلم فلاجله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه سم وفي النهاية والمغني ما يوافقه وقد يقال وجه الدلالة أن الثالث لما كان أصلاً غير تابع كان الأنسب تطويله على مطلق التابع الشامل للثاني والثالث. ة فود: (ويؤيده) أي الأول.

التخفيف كما يؤخذ من قول الشافعي في الأم إذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ في كل ركوع بالفاتحة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإعلاص: ١] وما أشبهها اه. ة فود: (وهذا هو الأنسب إلخ) يتأمل وجه الأنسية، ووجه الدلالة مما احتج به عليها وهو قوله: (فإن الثاني إلخ) وقد قال السبكي ثبت بالأخبار تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وأما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما أعلم فلاجله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني اه.

بأني في الركوع فيمكن حمل التقريب على التخيير بينهما لتعادل عليتهما كما علمت (ويُسَبِّحُ في الركوع الأول قدر مائة من) الآيات المُعْتَدِلَةِ من (البقرة وفي الثاني) قدر (ثمانين و) في (الثالث) قدر (سبعين) بالسَّتين أوله (و) في (الرابع) قدر (خمسين تقريباً) كذا نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله نص آخر أنه يُسَبِّحُ في كُلِّ ركعة بقدر قراءته ويقول في كُلِّ رفع سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ربنا لك الحمد إلى آخر ذكر الاعتدال (ولا يُطَوِّلُ السجدة في الأصح) كما لا يزيد في التشهد، والجلوس بين السجدة، والاعتدال الثاني (قلت: الصحيح تطويلها) وهو الأفضل؛ لأنه (ثبت في الصحيحين ونص في البونطي) على (أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم) فيكون السجود الأول نحو الركوع الأول، والثاني نحو الثاني. (وتُسَنُّ جماعة) وبالمسجد إلا لغير ذلك للتابع رواه الشيخان، وإنما لم يُسن هنا الخروج للصحراء؛ لأنه

• قول (سني): (في الركوع الأول إلخ) ظاهره وإن لم يطول القيام ولا مانع منه؛ لأن تطويل الركوع أو السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالأولى أن لا يطيله لما فيه من مخالفة الإتياء بفعله عليه الصلاة والسلام ش ولك أن تمنع دعوى الظهور بأن الكلام هنا في الكيفية الثالثة. • قول: (بالسين أوله) أي خلافاً لما في التثنية من تقديم المائة الفوقية على السنين مُعْنَى.

• قول (سني): (والرابع خمسين) قال العلامة الشويري هلاً قال يثنى وما وجه هذا التقصص اه أقول: إنه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للأول والثاني نقص عن الأول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين ش وفي البجيرمي عن البرماوي وكان التفاضل بين الثاني والثالث بمسرة فقط؛ لأنها أقل عقود العشرات اه.

• قول (سني): (تقريباً) أي في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير نهاية ومُعْنَى. • قول: (أنه يُسَبِّحُ في كُلِّ ركعة بقدر قراءته) هل المراد أنه يُسَبِّحُ في كُلِّ ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتدله شخنا. • قول: (ويقول إلخ) عطف على قول المصنف: (ويُسَبِّحُ إلخ).

• قول (سني): (في البونطي) أي في كتابه وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي من بونيط قرية من صعيد مصر الأذنى كان خليفة الشافعي رضي الله تعالى عنه في خلقه بغده مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين نهاية ومُعْنَى.

• قول (سني): (وتُسَنُّ جماعة) وينادي لها الصلاة جامعة كما علم مما مر وتُسَبِّحُ للنساء غير ذوات الهنات الصلاة مع الإمام، وذوات الهنات يصلين في بيوتهن مفترقات، فإن اجتمعن فلا بأس بنهاية ومُعْنَى. • قول: (وبالمسجد إلخ) عبارة النهاية والمُعْنَى وتُسَنُّ صلاتها في الجوامع كتنظيره في العيد اه.

• قول: (وله نص آخر أنه يُسَبِّحُ في كُلِّ ركعة بقدر قراءته) هل المراد أنه يُسَبِّحُ في كُلِّ ركوع بقدر القيام الذي قبله. • قول: (وبالمسجد إلا لغير) قال في العباب: وبالمسجد وإن ضاق اه. وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الإزهد دون الصحراء، وإن كثرت الجموع اه. • وقول: (إلا لغير) لم يذكره في شرح الزواهي ولا في العباب ولا في شرحه ولا في شرح الإزهد.

تُعْرَضُهَا لِلْقَوَاتِ قِيلَ جَمَاعَةً بِالرَّفْعِ أَيْ فِيهَا وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُ حَالًا لَا لِإِتِصَانِهِ تَقْيِيدَ النَّدْبِ بِحَالَةِ الْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ النَّصْبُ هُوَ الظَّاهِرُ وَلَيْسَ بِحَالٍ بَلِ تَمَيُّزٌ مُخَوَّلٌ عَنِ نَائِبِ الْفَاعِلِ وَيَصِحُّ جَعْلُهُ حَالًا وَذَلِكَ الْإِبْهَامُ مُنْتَقِبٌ بِقَوْلِهِ أَوَّلًا هِيَ سُنَّةُ الظَّاهِرِ فِي سُنَّهَا لِلْمُتَفَرِّدِ أَيْضًا. (وَيَجْهَرُ بِقِرَاءَةِ كُشُوفِ الْقَمَرِ) لِإِجْمَاعٍ؛ لِأَنَّهَا لَيْلِيَّةٌ أَوْ مُلْحَقَةٌ بِهَا (لَا الشَّمْسُ) بَلِ يُسِرُّ لِلْأَتْبَاعِ صَحِيحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ (ثُمَّ يَخْطُبُ) مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الْأَسَازِ (الْإِمَامُ) لِلْأَتْبَاعِ فِي كُشُوفِ الشَّمْسِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقِيَاسٌ بِهِ كُشُوفُ الْقَمَرِ

قَالَ عِشْرُونَ قَوْلُهُ مَرَّ كُنْظِيرُهُ فِي الْعِيدِ قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ ضَاقَ بِهِ الْمَسْجِدُ خَرَجُوا إِلَى الصَّخَرَاءِ وَقَالَ سَمِعْتُ عَلَى حَجٍّ قَوْلَهُ وَبِالْمَسْجِدِ إِلَّا يُعْذَرُ الْخَلْعُ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَبِالْمَسْجِدِ، وَإِنْ ضَاقَ أَهْ وَسَكَتَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ وَجِبَارَةٌ شَرْحُ الْإِزْشَادِ دُونَ الصَّخَرَاءِ، وَإِنْ كَثُرَ الْجَمْعُ أَهْ وَقَوْلُهُ هُنَا إِلَّا يُعْذَرُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ وَلَا فِي الْعُبَابِ وَلَا فِي شَرْحِهِ وَلَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَهْ وَيُمْكِنُ تَوْجِيهِ قَوْلِهِ، وَإِنْ ضَاقَ بِأَنَّ الْخُرُوجَ إِلَى الصَّخَرَاءِ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى قَوَاتِهَا بِالْإِنْجِلَاءِ. أَه. قَوْلُهُ: (جَمَاعَةٌ بِالرَّفْعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَيْسَ إِلَى بَلِ تَمَيُّزٍ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَصِحُّ إِلَى الْمُتَنِ. قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ جَعْلُهُ حَالًا) لَكِنْ عَلَى هَذَا لَا يَكُونُ تَعْرُضٌ لِسَنَنِ الْجَمَاعَةِ مَعَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالتَّعْرُضِ سَم. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْإِبْهَامُ مُنْتَقِبٌ الْخ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ لِإِمْكَانِ حَمْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فَلَا يَنْتَقِبُ الْإِبْهَامُ بِضَرِيٍّ وَسَم.

قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَيَجْهَرُ) أَيْ الْإِمَامُ وَالْمُتَفَرِّدُ نَذْبًا مُغْنِي وَنِهَايَةً. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا لَيْلِيَّةٌ) أَيْ إِنْ قُلِمَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ (أَوْ مُلْحَقَةٌ بِهَا) أَيْ إِنْ قُلِمَتْ بَعْدَهُ فَأَوْ لِلتَّوْبِيعِ بِضَرِيٍّ وَسَم. قَوْلُهُ: (بَلِ يُسِرُّ).

(فَرَعَ) لَوْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَوْ طَلَعَتْ وَقَدْ بَقِيَ رَكْعَةٌ مِنْ صَلَاةِ كُشُوفِ الشَّمْسِ فِي الْأَوَّلِ أَوْ الْقَمَرِ فِي الثَّانِي فَالْمُتَّجِهُ الْجَهْرُ فِيهَا فِي الْأَوَّلِ وَالْإِسْرَافُ فِيهَا فِي الثَّانِي وَهُوَ تَقْيِيرٌ مَا لَوْ غَرَبَتْ بَعْدَ فِعْلِ رَكْعَةٍ مِنَ الْمَضِيِّ أَوْ طَلَعَتْ بَعْدَ فِعْلِ رَكْعَةٍ مِنَ الصُّبْحِ، فَلِأَنَّهُ يَجْهَرُ فِي ثَانِيَةِ الْمَضِيِّ فِي الْأَوَّلِ وَيُسِرُّ فِي ثَانِيَةِ الصُّبْحِ فِي الثَّانِي كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ سَم.

قَوْلُهُ (سُنِّي): (ثُمَّ يَخْطُبُ الْخ) أَيْ نَذْبًا بَعْدَ صَلَاتِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ عِشْرُونَ فَلَوْ قُدِّمَتْ عَلَى الصَّلَاةِ هَلْ يُعْتَدُ بِهَا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ وَلَا تُجْزِئَانِ أَيْ الْخُطْبَتَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا خُطْبَةٌ فَرْدَةٌ أَه. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ) وَهَلْ يَحْسُنُ أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ بِالِاسْتِغْفَارِ قِيَاسًا عَلَى الْإِسْتِغْفَاءِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّضَرُّعِ وَالْحُتِّ عَلَى التَّوْبَةِ، وَالِاسْتِغْفَارُ مِنْ أَسْبَابِ

قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ جَعْلُهُ حَالًا) لَكِنْ عَلَى هَذَا لَا يَكُونُ تَعْرُضٌ لِسَنَنِ الْجَمَاعَةِ مَعَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالتَّعْرُضِ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْإِبْهَامُ مُنْتَقِبٌ) أَقُولُ انْتِصَاؤُهُ مَمْنُوعٌ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْإِبْهَامِ إِلَّا أَحْتِمَالُ تَقْيِيدِ سُنَّتِهَا بِالْجَمَاعَةِ وَهُوَ حَاصِلٌ مَعَ مَا ذَكَرَ أَوَّلَ الْبَابِ لِاحْتِمَالِ تَقْيِيدِهِ بِمَا أَفَادَهُ مَا هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ بَلِ الْإِبْهَامُ لَا يَزِمُ لِمَا اعْتَرَفَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: (الظَّاهِرُ الْخ) إِذْ مِنْ لَازِمِ الظُّهُورِ وَجُودِ الْإِحْتِمَالِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ مُلْحَقَةٌ بِهَا) أَيْ كَمَا فِي بَعْدِ الْفَجْرِ.

(فَرَعَ) لَوْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَوْ طَلَعَتْ وَقَدْ بَقِيَ رَكْعَةٌ مِنْ صَلَاةِ كُشُوفِ الشَّمْسِ فِي الْأَوَّلِ أَوْ الْقَمَرِ فِي

وَتُكْرَهُ الْخُطْبَةُ فِي مَسْجِدٍ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ مَحَلَّهُ مَا إِذَا اعْتُمِدَ اسْتِغْدَانُهُ أَوْ كَانَ لَا يَرَاهَا وَيَخْطُبُ إِمَامٌ نَحْوِ الْمُسَافِرِينَ لَا إِمَامَةَ النِّسَاءِ نَعَمْ إِنْ قَامَتْ وَاجِدَةً فَوَعظَتْهُمْ فَلَا بَأْسَ وَكَذَا فِي الْعِيدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (خُطْبَتَيْنِ بَارَكَايَهُمَا) وَسُنَنِيهُمَا السَّابِقَةُ (فِي الْجُمُعَةِ) قِيَّاسًا عَلَيْهَا أَمَّا شُرُوطُهُمَا فَسُنَّةٌ هُنَا كَالْعِيدِ نَعَمْ تَحْصُلُ السُّنَّةُ هُنَا بِخُطْبَةٍ وَاجِدَةٍ عَلَى مَا فِي الْكِفَايَةِ عَنِ النَّصِّ وَتَبِعَهُ جَمْعٌ لَكِنْ رَدُّهُ آخَرُونَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ (وَيُحْتَمَلُ) الْخَطِيبُ نَدْبًا النَّاسَ (عَلَى التَّوْبَةِ، وَالْخَيْرِ) عَامٌّ بَعْدَ خَاصٍّ وَحِكْمَةٌ لِإِفْرَادِهِ مَزِيدُ الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ وَيُخَوِّضُهُمْ عَلَى الْعَمَلِ، وَالصَّدَقَةِ لِلتَّابِعِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ فِي كُشُوفِ الشَّمْسِ وَقِيَسَ بِهِمَا الْبَاقِي

الْحَثُّ عَلَى ذَلِكَ وَعِبَارَةُ التَّائِيهِ يَحْسُنُ أَنْ يَأْتِيَ بِالِاسْتِغْفَارِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ أَنْتَهَى أَمْرٌ ش.
 هـ فُود: (وَتُكْرَهُ الْخُطْبَةُ الْإِلَخ) وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَيُسْتَنَى مِنْ اسْتِخْبَابِ الْخُطْبَةِ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ بَيَّنَّا لِلنَّصِّ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى بِلَيْدٍ وَبِهِ وَالْإِلَا فَلَاحِظُ الْإِمَامِ الْإِلَا بِأَمْرِهِ وَالْإِلَا فَيُكْرَهُ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي الْإِسْتِغْفَارِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ لَمْ يُفَوِّضِ السُّلْطَانُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بِخُصُوصِهِ وَالْإِلَا لَمْ يَحْتَجْ لِإِذْنِ أَحَدٍ هـ. هـ فُود: (مَا إِذَا اعْتُمِدَ اسْتِغْدَانُهُ الْإِلَخ) الْأَوَّلَى الْقَبْطُ بِخَشْيَةِ الْفِتْنَةِ بَصْرِيٌّ. هـ فُود: (أَوْ كَانَ الْإِلَخ) أَيِ الْإِمَامِ.
 هـ فُود: (سُنِّي: خُطْبَتَيْنِ الْإِلَخ) يُفْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا تُجْزَى خُطْبَةٌ وَاجِدَةٌ وَهُوَ كَذَلِكَ لِلتَّابِعِ مُغْنِي.
 هـ فُود: (فُسْتَةُ هُنَا) نَعَمْ يُعْتَبَرُ لِإِدَاءِ السُّنَةِ الْإِسْمَاعُ وَالسَّمَاعُ وَكَوْنُ الْخُطْبَةِ عَرَبِيَّةً نِهَآيَةً وَمُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا وَكَوْنُ الْخَطِيبِ ذَكَرًا هـ. هـ فُود: (كَالْعِيدِ) أَيِ فَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْخُطْبَةِ عَرَبِيَّةً خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.
 هـ فُود: (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ.
 هـ فُود: (سُنِّي: وَيَحْتَثُّ عَلَى التَّوْبَةِ) أَيِ مِنَ الذُّنُوبِ مَعَ تَحْذِيرِهِمْ مِنَ الْغَفْلَةِ وَالتَّمَادِي فِي الشُّرُورِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي عِبَارَةُ شَيْخُنَا أَيِ بِأَمْرِهِمْ أَمَّا مُؤَكَّدًا عَلَى التَّوْبَةِ مِنَ الذُّنُوبِ وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً قَبْلَ أَمْرِهِ لَكِنَّمَا تَأَكَّدُ بِهِ كَمَا أَفَادَهُ الْقَلُوبِيُّ وَقَدْ تَكُونُ سُنَّةٌ قَبْلَ أَمْرِهِ وَتَجِبُ بِهِ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ كَكَافِرٍ أَسْلَمَ وَصَبِي بَلَّغَ وَمُذْنِبٍ تَابَ هـ. هـ فُود: (هَامُّ الْإِلَخ) أَيِ ذِكْرُ الْخَيْرِ بَعْدَ التَّوْبَةِ عَامٌّ الْإِلَخُ نِهَآيَةً.
 هـ فُود: (وَيُخَوِّضُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا وَجِبَتْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. هـ فُود: (حَلَّى الْعَمَلِ) وَيَجِبُ مِنْهُ بِالْأَمْرِ بِهِ مَا يُجْزَى فِي الْكُفَّارَةِ لَكِنْ يُقَالُ عَنْ خَطِّ الْمِيدَانِيِّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا ذَلِكَ وَضَابِطُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْأَمْرِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي الْكُفَّارَةِ. هـ فُود: (وَالصَّدَقَةُ) أَيِ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ وَتَحْصُلُ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ مَا لَمْ يَمَيِّنِ الْإِمَامُ قَدْرًا مِنْ ذَلِكَ وَالْإِلَا تَعَيَّنَ عَلَى مَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ وَضَابِطُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ مَنْ يَفْضُلُ عَنْهُ عَمَّا يَحْتَاجُهُ فِي الْفِطْرَةِ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ شَيْخُنَا وَفِي الْبُخَيْرِيِّ عَنِ الْحَفَنِيِّ أَنَّهُ إِذَا عَيَّنَ الْإِمَامُ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى زَكَاةِ الْفِطْرِ لَزِمَ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةُ مَمُونَةٍ بَقِيَّةِ الْعُمَرِ الْغَالِبِ هـ. وَقَالَ شَيْخُنَا فِي الْإِسْتِغْفَارِ إِنَّهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ. هـ فُود: (وَالصَّدَقَةُ) أَيِ وَالذُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

الثَّانِي فَالْمُتَّجِهُ الْجَهْرُ فِيهَا فِي الْأَوَّلِ، وَالْإِسْرَافُ فِيهَا فِي الثَّانِي وَهُوَ تَقْظِيرُ مَا لَوْ عَزَيْتَ بَعْدَ فِعْلِ زَكَمَةٍ مِنَ الْمَضَرِّ أَوْ طَلَعْتَ بَعْدَ فِعْلِ زَكَمَةٍ مِنَ الصُّبْحِ، فَإِنَّهُ يُجْهَرُ فِي ثَانِيَةِ الْمَضَرِّ فِي الْأَوَّلِ وَيُسْرَفُ فِي ثَانِيَةِ الصُّبْحِ فِي الثَّانِي كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ. هـ فُود: (أَمَّا شُرُوطُهُمَا فَسُنَّةٌ الْإِلَخ) نَعَمْ يُعْتَبَرُ لِإِدَاءِ السُّنَةِ الْإِسْمَاعُ وَالسَّمَاعُ

ويذكر ما يناسب الحال من حث وزجر ويكثر الدعاء، والاستغفار. (ومن أدرك الإمام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كغيرها بشرطه السابق (أو أدركه) (في ركوع ثان أو في قيام ثان) من الأولى أو الثانية (فلا) يذكرها (في الأظهر)؛ لأن ما بعد الركوع الأول في حكم الاعتدال، وإنما وجبت الفاتحة وسُنَّتِ الشُّورَةُ فيه للتباعد مُحَاكَاةً لِلأَوَّلِ لِتَمَيُّزِ هذه الصلاة عن غيرها وفي مقابل الأظهر هنا تفصيل لسنن بصديده ويُسَنُّ هنا المُسَلُّ لا التزئ السابق في الجمعة كما بَحَثَهُ بعضهم لِخَوْفِ فواتها.

• فَوَدَّ: (وَيَذْكُرُ الْإِنِّحَ) أي في كُلِّ وَقْتٍ مِنَ الْحَثِّ وَالزَّجْرِ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (مَا يَنْبَسِبُ الْحَالُ الْإِنِّحَ) أي كَالصَّوْمِ وَالوَاجِبُ مِنْهُ بِالْأَمْرِ يَوْمَ وَكَالصَّلَاةِ، وَالوَاجِبُ مِنْهَا بِذَلِكَ رَكْعَتَانِ نَعَمْ إِنْ عَيَّنَ قَدْرًا مِنْ ذَلِكَ تَعَيَّنَ عَلَى مَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا.

• فَوَدَّ (سُي): (فِي رُكُوعِ أَوَّلٍ) هُوَ بِالتَّوْبِينِ وَتَرَكَهُ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ إِنْ اسْتَعْمِلَ بِمَعْنَى مُتَقَدِّمٍ كَانَ مَضْرُوفًا أَوْ بِمَعْنَى أَسْبَقَ كَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ عَ ش. • فَوَدَّ: (فَلَا يُذَكِّرُهَا) زَادَ الْمُحَلِّي أَيْ وَالْمُعْنِي أَيْ شَيْئًا مِنْهَا أَهْ أَيْ فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُذَكِّرُ ذَلِكَ الرُّكُوعَ فَقَطْ وَيُسَمِّي عَلَيْهِ بَعْدَ السَّلَامِ عَ ش.

• فَوَدَّ (سُي): (فِي الْأَظْهَرِ) مَحَلُّهُ فِيمَنْ فَعَلَهَا بِالْهَيْئَةِ الْمَخْصُوصَةِ أَمَّا مَنْ أَخْرَمَ بِهَا كَسَنَةِ الظَّهْرِ فَيُذَكِّرُ الرُّكْعَةَ بِأَذْرَاكِ الرُّكُوعِ الثَّانِي مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ سَوَاءً اقْتَدَى فِي الْقِيَامِ قَبْلَهُ أَوْ فِيهِ وَأَطْمَأَنَّ يَقِينًا قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ لِتَوَافُقِ نَظْمِ صَلَاتَيْهِمَا حَيْثُ نِيَّ.

(فَرَعَ): لَوْ اقْتَدَى بِإِمَامِ الْكُصُوفِ فِي ثَانِي رُكُوعِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَمَا بَعْدَهُ وَأُطْلِقَ نِيَّتُهُ وَقُلْنَا إِنْ مَنْ أُطْلِقَ نِيَّةَ الْكُصُوفِ انْتَقَدَتْ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَهَلْ تَنْتَقِدُ لَهُ هَامُنَا عَلَى الْإِطْلَاقِ لِزَوَالِ الْمُخَالَفَةِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ إِنَّمَا تَنْتَقِدُ عَلَى مَا نَوَاهُ الْإِمَامُ لِقَلَّا تَلَزَمَ الْمُخَالَفَةُ فِيهِ نَظَرًا وَأُظْهِرَ أَنَّ اخْتَارَ الْأَوَّلَ سَمَّ عَلَى الْمُنْتَهَجِ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَأَمَّا وَجَبَتْ الْإِنِّحَ) جَوَابُ سُؤَالِ ظَاهِرِ الْبَيَانِ. • فَوَدَّ: (تَفْصِيلُ الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالْقَوْلُ الثَّانِي يُذَكِّرُ مَا لَحِقَ بِهِ الْإِمَامَ وَيُذَكِّرُ بِالرُّكُوعِ الْقَوْمَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَسَلَّمِ الْإِمَامُ قَامَ هُوَ وَقَرَأَ وَرَكَعَ وَاعْتَدَلَ وَجَلَسَ وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ وَسَلَّمِ الْإِمَامُ قَامَ وَقَرَأَ وَرَكَعَ ثُمَّ أَتَى بِالرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِرُكُوعِهَا وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمُقَابِلُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمُثْنِ بَلْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يُذَكِّرُ الرُّكْعَةَ بِكَمَالِهَا وَلَيْسَ مُرَادًا إِذْ لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يُذَكِّرُ الرُّكْعَةَ بِجُمْلَتِهَا أَهْ. وَفِي الثَّانِيَةِ نَحْوُهُ. • فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ أَهْ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ قِيلَ إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَيُغْرِبُهَا فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيَأْتِي يَلْزُمُ إِلَى وَيَأْتِي دَلَالَةً عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَا التَّزْيِينَ الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَالثَّانِيَةِ لَا التَّظْلُفَ بِحَلْقِي وَقَلَمٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ فَقَهَاءِ الْيَمَنِ لِضَيْقِ الْوَقْتِ وَلِأَنَّهُ حَالَةُ سُؤَالٍ وَذَلِكَ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يَخْرُجُ فِي ثِيَابٍ بِذَلِكَ وَمِهْنَةً قِيَاسًا عَلَى الْإِسْتِغْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ اللَّائِقُ بِالْحَالِ وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ أَهْ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا.

• كَوْنُ الْخُطْبَةِ عَرَبِيَّةً شَرَحَ مَ ر. • فَوَدَّ: (لَا التَّزْيِينَ الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ، وَأَمَّا التَّظْلُفُ بِحَلْقِ الشَّغْرِ وَقَلَمِ الظُّفْرِ فَلَا يُسَنُّ لَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُ فَقَهَاءِ الْيَمَنِ، فَإِنَّهُ يَضِيقُ الْوَقْتُ أَهْ.

(وتفوت صلاة) كسوف (الشمس) إذا لم يُشرع فيها (بالانجلاء) لجمعها بقيتاً لا يعضها ولا إذا شكنا فيه لحيولة سحاب؛ لأن الأصل بقاؤه ولا نظر في هذا الباب لقول المتجمين مطلقاً، وإن كثروا؛ لأنه تخمين، وإن اطرّد ويفرق بين هذا وجواز عمل المتجم في الوقت، والصوم يمليه بأن هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها وبأنه يلزمه القضاء في الصوم، وإن صادف كما يأتي فله جابر وهذه لا قضاء فيها كما مر فلا جابر لها وبأن دالة عليه على ذنك أقوى منها هنا وذلك لقوات سببها أما إذا زال أثناءها، فإنه يتيها قيل ولا توصف بأداء

• فود: (وتفوت صلاة كسوف الشمس إلخ) أي بخلاف الخطبة، فأتها لا تفوت؛ لأن القضاء بها الوغظ وهو لا يفوت بذلك فلو انجلى بعض ما كيّف فله الشروع في الصلاة كما لو لم يتكيف منها إلا ذلك القدر نهايةً ومغني. • فود: (إذا لم يُشرع إلخ) سيذكر مختزّه بقوله أما إذا زال إلخ. • فود: (ولا إذا شكنا إلخ) عطف على لا يعضها عبارة النهاية والمغني ولو حال سحاب وشك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثّر فيقعلها في الأول دون الثاني عملاً بالأصل فيهما اه. • فود: (ولا نظر في هذا الباب لقول المتجمين إلخ) أي فإذا قالوا انجلت أو انكسفت لم نعمل بقولهم فيصلي في الأول إذا الأصل بقاء الكسوف دون الثاني إذ الأصل عدمه نهايةً ومغني. • فود: (مطلقاً) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله ويفرق إلخ ع ش. • فود: (خارجة عن القياس) في الجملة فلا ينافي أنها تجوز كسوة الصبح سم. • فود: (وبأنه يلزمه القضاء إلخ) في لزوم القضاء كلام يأتي في محله وقد ينعكس الفرق بهذا فيقال لما لم يكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها لئلا تفوت رأساً ولا كذلك الصوم سم. • فود: (دلالة عليه) أي المتجم (على ذنك) أي الوقت والصوم. • فود: (وذلك إلخ) أي قواتها بالانجلاء بضري. • فود: (أما إذا زال إلخ) أي انجلت جميعها نهايةً ومغني. • فود: (فإنه يتيها) أي: وإن لم يترك رخصة منها نهايةً ومغني أي: وإن علم عند الإحرام أن الباقي لا يسع الصلاة كما يأتي في الشرح. • فود: (قيل ولا توصف إلخ) صنع النهاية والمغني صريح في أنه راجع لقوله أما إذا زال أثناءها إلخ لكن ظاهر صنيع الشارح وصريح ما يأتي عن سم أنه في مطلق صلاة الكسوف.

• فود: (ولا إذا شكنا فيه لحيولة سحاب إلخ) قال في الرزوي، فإن حال سحاب وقال متجم أي أو أكثر كما في شرحه انجلت أو كسفت لم يؤثّر اه. قال في شرحه فيصلي في الأول؛ لأن الأصل بقاء الكسوف ولا يصلي في الثاني؛ لأن الأصل عدمه. • فود: (ولا نظر في هذا الباب لقول المتجمين) أي: فإذا قالوا انجلت أو انكسفت لم نعمل بقولهم فيصلي في الأول إذ الأصل بقاء الكسوف دون الثاني إذ الأصل عدمه م ر. • فود: (خارجة عن القياس) أي في الجملة فلا ينافي أنها تجوز كسوة الصبح. • فود: (وبأنه يلزمه القضاء في الصوم إلخ) في لزوم القضاء كلام يأتي في محله وقد ينعكس الفرق بهذا فيقال لما لم يكن تدارك هذه بالقضاء فينبغي جوازها لئلا تفوت رأساً ولا كذلك الصوم. • فود: (أما إذا زال أثناءها، فإنه يتيها) أي: إذا لم يكن الباقي عند الإحرام لا يسع

ولا قضاء اهـ، والوجه صحة وصفها بالأداء، وإن تعدت القضاء كزمني بالجمار ولو بان وجود الانجلاء قبل الشروع فيها فالأوجه أنها إن كانت كسنة الصبح وقفت نفلاً مطلقاً كما لو أحرم بقرض أو نفل قبل وقته جاهلاً به أو كالهبة الكاملة بان بطلانها إذ لا نفل على هبتها يمكن انصرافها إليه (وبغروبها كإسفة) لزوال سلطانها، والانتفاع بها. (و) تفتت صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) لجميعه كما مر في الشمس (وطلوع الشمس) لزوال سلطانها (لا) بطلوع (الفجر) وهو خاسف فلا تفتت (في الجديد) لبقاء ظلمة الليل، والانتفاع بصره وله الشروع فيها إذا خسف بعد الفجر

• قوله: (والوجه صحة وصفها بالأداء) أي: وإن لم يدرك ركعة قبل الانجلاء وقد يقال: يتقي أن توصف بهما؛ لأن لها وقتاً مقدراً ليكنه مبهم، فإن أذكرها أو ركعة منها قبل الانجلاء فآداء، وإن حصل الانجلاء قبل تمام ركعة فقضاء سم بحدف. • قوله: (ولو بان الخ) أي: لو شرع فيها ظاناً بقاءه ثم تبين أنه كان انجلى قبل تحريره بها نهاية. • قوله: (وقفت نفلاً الخ) عبارة النهاية انقلبت نفلاً الخ قال ع ش قوله انقلبت الخ كالصريح في أنه إذا علم بذلك في أثناءها انقلبت نفلاً وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من أنه إذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها جاهلاً بالحال وقفت نفلاً مطلقاً بشرط استغفار الجهل إلى الفراغ منها، فإن علم ذلك في أثناءها بطلت فيحمل هذا على ما هناك فتصور المسألة بما إذا لم يعلم انجلائها إلا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الآن اه أقول بل الظاهر هنا الإطلاق إذ يقتضيه في الآخر عن الوقت كما هنا ما لا يقتضيه في التقدم عليه كما هناك وأيضاً يقتضيه صلاة الكسوف ما لا يقتضيه في غيرها. • قوله: (كالهيئة الخ) الأولى على الهيئة الخ. • قوله: (قبل الشروع) إلى الباب في النهاية إلا قوله: ولو بعد الفجر. • قوله: (لجميعه) أي يقيناً شئنا.

• قوله (س) (وطلوع الشمس) أي: ولو بعضاً شئنا. • قوله: (لزوال سلطانها) إلى قوله وكذا إن نوى في المغني. • قوله: (لا بطلوع الفجر) أي: وإن كان في ليل يقطع بأنه وإن لم يكن كإسفة لا يوجد في ذلك الوقت كماثير الشهر كما يصرح به قوله الآتي ويجاب الخ ع ش. • قوله: (إذا خسف بعد الفجر الخ) وكذا فيما إذا كسفت الشمس قبيل المغرب وعلم غروبها فيها شورى اه وبحريمي.

الصلاة بأن بقي لطلوع الشمس أو غروبها ما لا يتصور إيقاع جميع الصلاة فيه أما إذا كان الباقي كذلك فلا تتعقد مع العلم بالحال وكذا مع الجهل بالهيئة المعروفة بخلافها كسنة الظهر؛ لأنها على صورة الثقل المطلق ولا يتصور أن يعلم زوال الكسوف قبل فراغ الصلاة بغير الطلوع والغروب؛ لأن زواله غير مضبوط فليأمل ثم رأيت قول الشارح وله الشروع فيها إذا خسف بعد الفجر، وإن علم طلوع الشمس فيها؛ لأنه لا يؤثر اه. • قوله: (والوجه صحة وصفها بالأداء) أي: وإن لم يدرك ركعة قبل الانجلاء ويوجه بأن القضاء فعل الشيء خارج وقته المقدّر له شرعاً وهذه لا وقت لها كذلك فكفى في كونه أداة صحة الإحرام بها، وقد يراد على هذا الترجيح أن الأداء فعل الشيء في وقته المقدّر له شرعاً،

وَأَنْ عَلِمَ طُلُوعَ الشَّمْسِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ (وَلَا تَفُوتُ بِغُرُوبِهِ خَاسِفًا) وَلَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ كَمَا لَوْ غَابَ تَحْتَ السَّحَابِ خَاسِفًا مَعَ بَقَاءِ مَحَلِّ سُلْطَانِهِ وَالانْتِفَاعَ بِهِ. قَالَ ابْنُ الْأَسَدِ هَذَا مُشْكِلٌ، وَأَنْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ سُلْطَانُهُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ أَمْ وَجِبَتْ بِأَنَّهُمْ نَظَرُوا لِمَا مِنْ شَأْنِهِ لَا بِالنَّظَرِ لِلَّيْلِ مَخْصُوصَةٍ، وَإِنَاطَةِ الْأَشْيَاءِ بِهَا مِنْ شَأْنِهَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ وَلَا يَفُوتُ ابْتِدَاءُ الْخُطْبَةِ بِالْإِنْجِلَاءِ؛ لِأَنَّ خُطْبَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا كَانَتْ بَعْدَهُ. (وَلَوْ اجْتَمَعَ كُسُوفٌ وَجُمُعَةٌ أَوْ فَرَضٌ آخَرُ

فَوَيْلٌ لِي)؛ (وَلَا بِغُرُوبِهِ خَاسِفًا) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلَ الشُّرُوعِ الْخُ يُصْرَحُ بِطَلَبِ إِنْشَائِهَا بَعْدَ غُرُوبِهِ خَاسِفًا وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَوْ غَابَ خَاسِفًا قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ لَمْ أَرِ فِيهِ نَقْلًا وَيَتَّبِعِي أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَدِيدِ انْتَهَى وَهُوَ مُتَّجِهٌ أَمْ. سَمِ أَقُولُ وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ هُنَا وَلَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ أَمْ. وَفِي شَرْحِ بَاقِضٍ وَلَا بِغُرُوبِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ خَاسِفًا أَمْ.
 فَوَيْلٌ: (هَذَا مُشْكِلٌ) أَيُّ قَوْلِ الْأَيْمَةِ وَلَا تَفُوتُ بِغُرُوبِهِ خَاسِفًا. فَوَيْلٌ: (بِأَنَّهُمْ نَظَرُوا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بَاتَا لَا تَنْتَظِرُ إِلَى لَيْلَةٍ بِخُصُوصِهَا بَلْ تَنْتَظِرُ إِلَى سُلْطَانِهِ وَهُوَ اللَّيْلُ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ كَمَا أَنَا تَنْتَظِرُ إِلَى سُلْطَانِ الشَّمْسِ وَهُوَ النَّهَارُ وَلَا تَنْتَظِرُ فِيهِ إِلَى غَيْمٍ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ أَمْ. فَوَيْلٌ: (وَلَا يَفُوتُ ابْتِدَاءُ الْخُطْبَةِ بِالْإِنْجِلَاءِ) أَيُّ بَعْدَ الصَّلَاةِ شَوَرِي.

فَوَيْلٌ لِي)؛ (وَلَوْ اجْتَمَعَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ صَلَاتَانِ فَآخَرُ وَلَمْ يَأْتِ الْفَوَاتِ قَدَّمَ الْأَخَوَفَ فَوَاتَا ثُمَّ الْإِكْدَ فَعَلَى هَذَا لَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ كُسُوفٌ الْخُ أَمْ.
 فَوَيْلٌ لِي)؛ (أَوْ فَرَضٌ آخَرُ) أَيُّ وَلَوْ نَذَرْنَا نِهَآةً وَمُغْنِي.

وَهَذِهِ لَا وَفَتْ لَهَا كَذَلِكَ فَهَذَا يُؤَيِّدُ الْقِيلَ الْمَذْكُورَ إِلَّا أَنْ يُنْتَعِ اغْتِيَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَدَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي أَنْ تَوْصَفَ بِهِمَا؛ لِأَنَّ لَهَا وَقْتًا مُقَدَّرًا لِكَيْتِه مَبْنِيٌّ، فَإِنْ أَذْرَكَهَا أَوْ رَكْعَةً مِنْهَا قَبْلَ الْإِنْجِلَاءِ قَادَةً، وَإِنْ حَصَلَ الْإِنْجِلَاءُ قَبْلَ تِمَامِ رَكْعَةٍ فَقَضَاءُ لَكِنْ إِذَا حَصَلَ الْإِنْجِلَاءُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِهَا اسْتَنْتَعَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِي الْمُبَابِ: (فَرَعَ): إِنَّمَا يُذْرِكُ الْمَسْبُوقَ الرَّكْعَةَ بِإِذْرَاكِ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ مَعَ الْإِمَامِ، فَإِنْ كَانَ أَيُّ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ الَّذِي أَذْرَكَ مِنَ الثَّانِيَةِ صَلَّى بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رَكْعَةً بِهَيْئَاتِهَا إِنْ بَقِيَ الْكُسُوفُ وَإِلَّا لَمْ تَبْطُلْ لَكِنْ يُخَفِّفُهَا أَمْ. وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّانِيَةِ الْخُ) عَزَاهُ فِي شَرْحِهِ لِلْمَجْمُوعِ تَقْلًا عَنْ نَصِّ الْبَوَيْطِيِّ وَقَوْلُهُ (لَمْ تَبْطُلْ) قَالَ فِي شَرْحِهِ قَضَيْتُهُ أَنْ لَهْ جَوَازٌ خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ وَلَهُ أَنْ يُعْمَهَا عَلَى هَيْئَتِهَا الْمَشْرُوعَةِ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّ الْمُؤَقَّتَةَ لَا يَبْطُلُهَا خُرُوجُ وَقْتِهَا، وَإِنْ اسْتَحَالَ قَضَاؤُهَا كَالْجُمُعَةِ وَقَوْلُهُ (لَكِنْ يُخَفِّفُهَا) أَيُّ نَذْبًا كَمَا فِي شَرْحِهِ ثُمَّ قَالَ فِي الْمُبَابِ وَلَا تَبْطُلُ بِهِ أَيُّ بِالْغُرُوبِ أَوْ الطُّلُوعِ فِي الْإِثْنَاءِ أَمْ. فَوَيْلٌ: (وَأَنْ عَلِمَ طُلُوعَ الشَّمْسِ فِيهَا) أَيُّ فَلْيَسِتْ كَالْجُمُعَةِ فِي اسْتِنَاعِ إِنْشَائِهَا بَعْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ.

فَوَيْلٌ لِي)؛ (وَلَا تَفُوتُ بِغُرُوبِهِ خَاسِفًا) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا يُصْرَحُ بِطَلَبِ إِنْشَائِهَا بَعْدَ غُرُوبِهِ خَاسِفًا وَفِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَوْ غَابَ خَاسِفًا قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ لَمْ أَرِ فِيهِ نَقْلًا وَيَتَّبِعِي أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَدِيدِ أَمْ. وَهُوَ مُتَّجِهٌ وَلَا يُقَالُ: إِنَّ طُلُوعَ الْفَجْرِ يُصِيرُهَا قَضَاءً؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْفَجْرِ هُنَا كَمَا بَعْدَهُ فَالْوَقْتُ وَاحِدٌ فَلَمْ يُخْرَجِ الْخُ. مَا أَطَالَهُ بِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْجَلِيلَةِ.

قَدْماً) وجوباً (الفرض) الجمعة أو غيرها (إن خيف فوته)؛ لأن فعله حتم فكان أهم ففي الجمعة يخطب لها ثم يُصليها ثم الكُشوف ثم يخطب له (والا) يُخف فوته (فالأظهر تقديم الكُشوف) لخوف فوته بالانجلاء فيقرأ بعد الفاتحة ينحو سورة الإخلاص (ثم) بعد صلاة الكُشوف (يخطب للجمعة) في صورتها (مفترضاً للكُشوف) ليستغني بذكره ما يتعلّق بالكُشوف عن خطبتين أخريتين بعد الجمعة ويجب أن ينوي خطبة الجمعة فقط، فإن نواهما بطلت؛ لأنه شرك بين فرض وتغل مقصود؛ لأن خطبة الجمعة لا تنصّب خطبة الكُشوف فليس كنية الفرض، والتحية وكذا إن نوى الكُشوف وحده وهو ظاهر فيستأنف خطبة للجمعة، أو أطلق؛ لأن القرينة تصرّفها للكُشوف وقول الأذرع لا تنصرف الخطبة إليه إلا بقصده؛ لأن خطبته سقطت مبني على أنه لا يحتاج لخطبة وإن لم يتقرض في خطبة الجمعة له والذي صرح به غيره أنه متى لم يتقرض فيها له سن له خطبة أخرى (ثم يصلي الجمعة)، والعيد مع الكُشوف كالفرض معه فيما ذكر؛ لأن العيد أفضل منه نعم يجوز هنا قصدهما بالخطبتين واستشكله

• فود: (ففي الجمعة يخطب إلخ) أي وفي غيرها يصلي الفرض ثم يفعل بالكُشوف ما مرّ منّي ونهاية. • فود: (ثم الكُشوف) أي إن بقي أو بعضه منّي. • فود: (ثم يخطب له) أي وإن انجلى كما مرّ. • فود: (فيقرأ إلخ) أي في كل قيام نهاية ومنّي.

• فود (س): (مفترضاً للكُشوف) ويختار عن التطويل الموجب للفضل نهاية وانسى قال ع ش أي وجوباً وظاهر إطلاق المصنف أنه لا فرق في ذلك بين أن يتقرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلالها. • فود: (لأن خطبة إلخ) عبارة النهاية والمنّي وما نظّر به المصنف من أن ما يحصل ضمناً لا يضّر ذكره كما لو ضم تحية المسجد إلى الفرض رد بأن خطبة الجمعة لا تنصّب خطبة الكُشوف؛ لأنه إن لم يتقرض للكُشوف لم تكب الخطبة عنه. • فود: (فيستأنف خطبة الجمعة) كان الأولى تقديمه على قوله وكذا إلخ. • فود: (أو أطلق) وهو المعتقد نهاية وسم. • فود: (لأن القرينة) أي تقديم الكُشوف على الخطبة. • فود: (إليه) أي الكُشوف. • فود: (الابقصده) أي فيكفي الإطلاق لأنصرفا حيثيذ إلى الجمعة فقط. • فود: (مبني إلخ) أي وقول شرح الرّوض وهو الأقرب اه ضعيف ع ش.

• فود: (والعيد) إلى قوله انتهى في المنّي. • فود: (نعم يجوز هنا قصدهما إلخ) أي العيد والكُشوف وبقي ما لو أطلق هل تنصرف لهما أو لا فيه نظّر والأقرب أن يقال تنصرف للصلاة التي فعلها عقيبها ومحلّه ما لم توجد منه قرينة إرادة أحدهما بأن افتتح الخطبة بالتكبير فتصرف للعيد، وإن أخر صلاة الكُشوف أو افتتحها بالاستغفار فتصرف للكُشوف، وإن أخر صلاة العيد ونقل بالذّرس عن شيخنا الشّوري أنها تنصرف إليهما ع ش أقول وإليه يميل قول سم وهل عند الإطلاق هنا تنصرف إليهما اه. • فود: (بالخطبتين) والظاهر أنه يراعي العيد فيكبر في الخطبة؛ لأن التكبير حيثيذ لا ينافي الكُشوف؛

• فود في (س): (مفترضاً للكُشوف) قال في شرح الرّوض ويختار عن التطويل الموجب للفضل اه. • فود: (أو أطلق) هو المعتقد م ر. • فود: (نعم يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عند الإطلاق هنا

في المجموع بأنهما شئان مقصودتان فلا يقصر التشريك بينهما كركعتين نوى بهما شئاً الصبح وشئاً الصبح المقضية ومجانب بأنهما لما كانتا تابعتين للصلاة أشبهتا غسل الجمعة والعيد وليستا كالصلاتين؛ لأنه يفتقر في التوايع ما لا يفتقر في غيرها ثم رأيت السبكي أشار لذلك. (ولو اجتمع) خسوف ووتر قدم الخسوف، وإن خيف فوت الوتر؛ لأنه أفضل ويمكن تداركه بالقضاء أو (عيد) وجنزة (أو خسوف وجنزة قدمت الجنزة) خوفاً من تغير الميِّت ثم يفرد طائفة لتشبيهما ويشغل ببقية الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقته ولو جمعة قُدمت إن حضر وإلها وحضرت وإلا أفرد لها جماعة ينتظرونها واشتغل مع الباقيين غيرها. قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة أول الوقت خلاف ما اعتيد من

لأنه غير مطلوب في خطيته لا أنه ممتنع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا الزيادي انتهى شوبري اهـ بجبري.
 • فود: (لما كانتا تابعتين للصلاة إلخ) أي لأن القصد بهما الوغظ إذ ليست واحدة منهما شرطاً للصلاة ع ش. • فود: (أشار لذلك) أي حيث قال وكانتهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بها بخلافه في الصلاة اهـ. • فود: (ووتر) أي: أو تراويح. • فود: (فوت الوتر) أي أو التراويح نهايةً ومغني.
 • فود: (لأنه أفضل) أي لمشروعية الجماعة في صلاته ذي أي مطلقاً ع ش اهـ بجبري.
 • فود: (ثم يفرد طائفة لتشبيهما إلخ) أي ولا يشيها الإمام بل يشغل إلخ مغني. • فود: (ببقية الصلوات) بالإضافة. • فود: (فرض اتسع وقته) أي: فإن ضاق وقته قدم عليها إلا إن خيف تغير الميِّت فتقدم الجنزة، وإن فات الفرض م رسم وع ش وشيخنا. • فود: (قُدمت) أي وجوباً كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذا أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لأجل كثرتهم وإلا جاز التأخير قليلاً سم واعتمده ع ش وشيخنا. • فود: (ولاً) أي: وإن لم تخضر أو حضرت ولم تخضر الولي مغني ونهاية. • فود: (أفرد لها جماعة إلخ) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور سم. • فود: (قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها إلخ) يتبني جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد

ينصرف إليهما. • فود: (ثم رأيت السبكي أشار لذلك) في شرح الروض قال السبكي وكانتهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد بها بخلافه في الصلاة اهـ. • فود: (ولو اجتمع معها فرض إلخ) عبارة الباب أو جنزة مع فريضة وأمن قوتها قُدم الجنزة وإلا فالفريضة. • فود: (ولو اجتمع معها فرض) أي ولو جمعة قُدمت أي وجوباً كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي ولعل محل الوجوب ما لم يكن المصلون عليها إذا أخرت عن الفرض أكثر، وقصد التأخير لأجل كثرتهم وإلا جاز التأخير قليلاً.
 • فود: (اتسع وقته) أي: فإن خيف فوت الفرض قُدم إلا إن خيف تغير الميِّت فتقدم الجنزة، وإن فات الفرض م ر. • فود: (ولاً) أي أفرد لها جماعة ينتظرونها) لعل هذا إذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها وإلا فلا حاجة إلى الأفراد المذكور. • فود: (قال السبكي تعليلهم يقتضي وجوب تقديمها على الجمعة إلخ) يتبني جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا

تأخيرها عنها فيتنبغي التحذير منه ولما ولي ابن عبد السلام خطابة جامع عمرو رضي الله عنه بمصر كان يصلي عليها أولاً ويؤتي الحماليين وأهل الميت أي الذين يلزمهم تجهيزه فيما يظهر يشقوطة الجمعة عنهم لينذهبوا بها، انتهى. وإنما يتجه إن خشي تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين وإلا فالتأخير يسير وفيه مصلحة للميت فلا ينبغي منعه ولذا أطبقوا على تأخيرها إلى ما بعد صلاة نحو العصر لكثرة المصلين حينئذ قيل اجتماع العيد مع كسوف الشمس محال عادة؛ لأنها لا تكسف إلا في الثامن أو التاسع والعشرين ورُدَّ بأنه لا استحالة في ذلك عند غير المنجمين كيف وقد صاع أنها كسفت يوم موت إبراهيم ولِد النبي ﷺ وروى الزبير بن بكار، والبيهقي عن الواقدي أنه مات يوم عاشر شهر ربيع الأول وكسفت أيضاً يوم قتل الحسين رضي الله عنه وقد اشهر أنه كان يوم عاشوراء على أنه قد يتصور موافقة العيد للثامن

أوصى شيخنا الشهاب الزملي عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذي يتوق تجهيزه عنده جمعة أو غيرها لأجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل إفتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتأمل سم على خج أقول وقد يجاب بأن الوجوب مخمول بقرينة كلامه على ما إذا لم تزج كثرة المصلين كأن حصر من عاينهم الصلاة في ذلك المحل ثم حصرت الجائزة فلا يجوز تأخيرها إذ لا فائدة فيه ع ش . □ فؤد: (ويؤتي الحماليين) قال سم على خج أي المحتاج إليهم في حملها ولو على التأوب. □ فؤد: (أي الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم م ر اه أي ولا تظر لما جرث به العادة من أنه يحصل من كثرة المشييعين جمالة للجائزة وجبر لأهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا أو نحوه ع ش . □ فؤد: (انتهى) أي كلام السبكي. □ فؤد: (وإنما يتجه إلخ) عبارة النهاية ويتجه أن محل حرمة التأخير إن خشي تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين وإلا فالتأخير إذا كان يسيراً وفيه مصلحة للميت لا ينبغي منعه اه. □ فؤد: (فالتأخير إلخ) والأولى الموافق لما مرّ آتياً عن النهاية والتأخير إلخ بالواو الحالية. □ فؤد: (قيل) إلى الباب في المني. □ فؤد: (قيل إلخ) عبارة المني والنهاية واعتزضت طائفة على قول الشافعي رضي الله تعالى عنه لو اجتمع عيد وكسوف إلخ بأن العيد إما الأول من الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين إلخ. □ فؤد: (بأنه لا استحالة عند غير المنجمين) أي وقول المنجمين لا عبرة به ﴿وَاللَّهُ عَلَّ كَلِّ قَدِيرٌ﴾ [إبر: ١٢٨١] نهاية ومغني. □ فؤد: (من الواقدي) صريح صنيع النهاية والمغني أنه راجع للمخطوط فقط. □ فؤد: (يؤم عاشوراء) أي من المحرم ع ش .

الشهاب الزملي عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذي يتوق تجهيزه عنده جمعة أو غيرها لأجل كثرة المصلين وحينئذ يشكل إفتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتأمل. □ فؤد: (ويؤتي الحماليين) أي المحتاج إليهم في حملها ولو على التأوب. □ فؤد: (أي الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم م ر .

والعشرين بأن يشهد اثنان ينقص رجب وتاليه وهي في الحقيقة كوايل.
(فرغ) لا يصلي لغير الكسوفين من نحو زلزال وصواعق جماعة بل فرادى ركعتين لا كصلاة الكسوف على الأوجه مع التضرع، والدعاء.

باب صلاة الاستسقاء

هو لغة طلب الشفا وشرعاً طلب الشفا من الله تعالى عند الحاجة إليها وسقاه وأسقاه بمعنى،

• فود: (بأن يشهد اثنان إلخ) أي فتكسِف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس الأمر وبأن الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتلَبَّ باستخراج الفروع الدقيقة نهايةً ومغني. • فود: (لا يصلي إلخ) عبارة النهاية والمغني يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والرياح الشديدة والخسف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفرداً كما قاله ابن المقرئ تبعاً للتصاهير قال في شرح الرُّوض وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أزه لغيره لكنه قياس التافلة التي لا تشرع فيها الجماعة اه وأقره ع ش. • فود: (من نحو زلازل إلخ) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لا م راه سم على حَج وفي الاستسقاء ويسن الخروج إلى الصحراء وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها انتهى اه ع ش.

• فود: (ركعتين إلخ) أي كسوة الظهر ويترى سببها أي الصلاة عبارة شرح الرُّوض وبهذا جزم ابن أبي الدم فقال تكون ككيفية الصلوات ولا تصلى على هيئة الكسوف قولاً واجداً انتهت اه ع ش.

• فود: (مع التضرع والدعاء) لأنه ﷻ كان إذا عصفت الرياح قال: «اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أُرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أُرسلت به» قيل إن الرياح أربع التي من اتجاه الكعبة الصبا ومن ورائها الدبور ومن جهة يمينها الجنوب ومن شمالها الشمال ولكل منها طبع فالصبا حارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب على أهلها جعلنا الله تعالى والديننا ومشايخنا وأصحابنا منهم مغني وقوله قيل إلخ في النهاية مثله.

باب صلاة الاستسقاء

أي: وما يتبع ذلك كثرة سبب الرياح ع ش.

• فود: (هو لغة) إلى قوله وليس في النهاية والمغني إلا قوله قال إلى وأكملها. • فود: (هو لغة طلب الشفا) أي مطلقاً من الله تعالى أو من غيره لإحاجة أو بدونها. • فود: (وشرها طلب الشفا) أي شفا

• فود: (من نحو زلازل وصواعق) هل من نحوهما الطاعون المتبادر لا م ر.

(فرغ) هل يصلي لكسوف الثجوم كما في كسوف الشمس والقمر بحث الزركشي أنه يصلى له ورد عليه الشارح في فتوى وأطال فيها بما بحثنا معه فيه بهاميشها.

باب صلاة الاستسقاء

(فرغ) أخبر مفعولاً بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للشفا فهل يجب عليه الدعاء بالشفا أو لا؟.

والأصل فيها فعله ﷺ لها وكذا الخلفاء بعده (هي سنة) مؤكدة لكل أحد كالعيد بأنواعها الثلاثة أداها مجرد الدعاء أو وسطها الدعاء خلف الصلوات ولو نفلاً وفي نحو خطبة الجمعة قال في الأنوار ويتحول فيها للقبلة عند الدعاء ويتحول رداؤه واعتراض بأنه من تغزده مع أنه ﷺ استسقى فيها ولم يفعله وأيضاً استقبال القبلة فيها مكروه بل مبطل على وجه ثم رأيت بعضهم نقل عنه أنه عجز بيجوز وهو الذي رأيته في نسخة ثم قال بل الذي يتجبه ندبه وحينئذ فلا اعتراض إنما يتجبه على الثاني وأكملها الاستسقاء بخطبتين وركعتين على الكيفية الآتية لإثباتها في الصحيحين وغيرهما وليس في القرآن ما ينفيها إذ ترتب نزول المطر على الاستسقاء المأمور به فيه على لسان نوح وهود صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم

العباد كلاً أو بعضاً ش. هـ فود: (والأصل فيها إلخ) أي قبل الإجماع نهاية ومغني قال ع ش أي في الجملة فلا ينافي أن بعض أنواعه مختلف فيه اهـ.

هـ فود: (سني: هي سنة) أي وتجب بأمر الإمام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح الباب سم أي وفي الإمداد كزدي على بأفضل قال البجيرمي ومحل كونه سنة مؤكدة إن لم يأمرهم الإمام بها والآن وجبت كالصوم ويظهر وجوب التعمين ونية الفريضة ثم ظهر لي أنه يقتضي نية السبب شوبري وردّه الحنفى بأنه كيف لا يتوي الفرضية مع وجوبها واعتد أنه لا بد من نية الفرضية قياساً على المندورة وعلى الصوم اهـ. هـ فود: (لكل أحد) أي لمقيم ولو بقرية أو بادية ومساير ولو سقر قصر وحر ورفيق وبالغ وغيره وذكر وأثنى شيخنا ونهاية قال ع ش أي ولو عاصياً بفسقه أو إقامته اهـ. هـ فود: (بأنواعها) أي الاستسقاء، التائب باختيار السنة وهو أولى من قول الرشدي الصواب بأنواعه أي الاستسقاء إذ الصلاة لا تنقسم إلى الصلاة وغيرها اهـ. هـ فود: (مجرد الدعاء) أي فرادى أو مجتمعين خلف الصلوات أو لا ع ش. هـ فود: (ولو نفلاً) أي وصلاة جنازة لا سجدة تلاوة وشكر ع ش. هـ فود: (وفي نحو الخطبة) أي كالدروس شيخنا. هـ فود: (ويتحول فيها) أي في خطبة الجمعة. هـ فود: (ثم قال إلخ) عطف على قوله عجز بيجوز وما بينهما جملة اعتراضية. هـ فود: (على الثاني) وهو قوله بل يتجبه ندبه. هـ فود: (ما ينفيها) أي الكيفية الآتية. هـ فود: (المأمور به فيه) أي بالاستسقاء في القرآن.

هـ فود في (سني: هي سنة) أي: وتجب بأمر الإمام وحينئذ تجب نية الفرضية كما ذكره في شرح الباب، فإنه لما ذكر أن الأوجه أن الصوم بأمر الإمام يجب ظاهراً وباطناً ويشترط تبيته نية كما يصرح به كلامهم في الصيام قال ما نصه ومن احتج لعدم الوجوب بأن صلاة الاستسقاء تجب بأمر الإمام ولم يقل أحد بوجوب نية الفرضية فيها فقد أبعد؛ لأن القائلين بوجوب الصلاة بأمره إنما تركوا التصريح بوجوب نية الفرضية اتكالا على كونه معلوماً من كلامهم في باب صفة الصلاة وكون الوجوب هنا إعراض ومن ثم لم يستقر في الدعة بخلاف المندور لا ينافي ذلك؛ لأن ملحظ النية التمييز وهو في الواجب لا يحصل إلا بالتعرض للفريضة سواء وجب قضاؤه أم لا؛ لأن وجوب القضاء

المُرَادُ بِهِ الْإِيمَانُ وَحَقِيقَتُهُ لَا يَنْفِي نَدْبَ الْاسْتِسْقَاءِ لِانْقِطَاعِهِ الثَّابِتِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي كَادَتْ أَنْ تَتَوَاتَرَ عَلَى أَنَّ الْأَصْحَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ شَرَعَ مِنْ قَبْلُنَا لَيْسَ بِشَرَعٍ لَنَا وَبِتَسْلِيمِهِ فَتَحَلَّهُ مَا لَمْ يَرِدْ فِي شَرْعِنَا مَا يُخَالِفُهُ (عند الحاجة) للماء لِفَقْدِهِ أَوْ مُلُوحَتِهِ أَوْ قِلَّتِهِ بِحَيْثُ لَا يَكْفِي أَوْ لِيُزِيدَتِ الَّتِي بِهَا نَفَعُ، وَإِنْ كَانَ الْمُحْتَاجُ لِدَلِكِ طَائِفَةٌ مُسْلِمِينَ قَلِيلَةً فَيُسْنُ لِيُغِيرَهُمُ الْاسْتِسْقَاءُ لَهُمْ وَلَوْ بِالصَّلَاةِ.....

• فَوُدَّ: (المُرَادُ بِهِ الْإِخ) لَا يُقَالُ إِنَّهُ إِنْ كَانَ صِفَةً أُخْرَى لِلِاسْتِسْقَاءِ صَارَ الْمُتَبَدُّ أَغْنَى تَرْتِيبَ الْإِخْ بِلَا خَيْرٍ أَوْ خَيْرًا لَهُ لَمْ يَصِحَّ الْإِخْبَارُ؛ لِأَنَّ مَبْنَى هَذِهِ الْمُنَاقَشَةِ أَنْ وَحَقِيقَتُهُ مُتَبَدُّ خَيْرُهُ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِيَجْوَازَ عَطْفِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْهَاءِ لِلِاسْتِسْقَاءِ وَقَوْلُهُ لَا يَنْفِي الْإِخْ خَيْرٌ وَتَرْتِيبُ الْإِخْ تَأْتِلُ سَمَ وَقَوْلُهُ وَالْهَاءُ الْإِخْ أَيِ فِي حَقِيقَتِهِ أَيِ وَالِاسْتِسْقَاءُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الْإِيمَانُ وَلَكِنْ كَانَ الْمُنَاسِبُ عَلَى ذَلِكَ قَلْبَ الْعَطْفِ عَلَى أَنَّهُ لَا مَانِعٌ مِنْ إِزْجَاعِ الْهَاءِ لِلِإِيمَانِ كَمَا هُوَ الْأَقْرَبُ. • فَوُدَّ: (لِانْقِطَاعِهِ) أَيِ الْمَاءِ. • فَوُدَّ: (الثَّابِتِ) أَيِ الْاسْتِسْقَاءِ.

• فَوُدَّ (سَمَى): (عند الحاجة) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً إِلَى الْمَاءِ وَلَا نَفْعَ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَلَا اسْتِسْقَاءَ مُغْنِي وَنَهَايَةً زَادَ شَيْخُنَا بَلْ وَلَا يَصِحُّ كَمَا قَرَّرَهُ الْحَفَنَاوِيُّ أَهْ وَقَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ شَرْعِ عِبَارَتِهِ قَوْلُهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ أَيِ نَاجِزَةً أَوْ غَيْرَهَا كَانَ طَلَبُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ حَالًا حُصُولُهُ بَعْدَ مَدَّةٍ يَخْتَلِفُ فِيهَا إِلَيْهِ بِأَنْ طَلَبَ فِي زَمَنِ الصَّيْفِ حُصُولُهُ فِي زَمَنِ الشِّتَاءِ أَيِ وَعَكْسَهُ أَهْ. • فَوُدَّ: (لِلْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَجَمَلَ فِي الثَّهَابَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى مَا بَحَثَ. • فَوُدَّ: (لِفَقْدِهِ) أَيِ وَتَوَقُّفِ التَّيْلِ أَيِ وَنَحْوَهُ فِي أَيَّامِ زِيَادَتِهِ شَيْخُنَا. • فَوُدَّ: (أَوْ قَلَّتِ الْإِخ).

(فَزَع) أَخْبَرَ مَقْصُومًا بِالْقَطْعِ بِاسْتِجَابَةِ دُعَاءِ شَخْصٍ فِي الْحَالِ وَاضْطُرَّ النَّاسُ لِلشُّقْيَا فَقِيلَ يَجِبُ عَلَيْهِ الدُّعَاءُ أَمْ لَا سَمَ عَلَى حَجِّ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ مَا كَانَ خَارِقًا لِلْعَادَةِ لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشُّوَبْرِيُّ قَدْ يَنْتَهِجُ تَفْصِيلٌ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ جَوَّزَ إِجَابَةَ غَيْرِهِ مَعَ عَدَمِ حُصُولِ ضَرَرٍ لَمْ يَجِبْ، وَإِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِدَفْعِ الضَّرَرِ فَلَا يَتَعَدُّ الْوُجُوبُ فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَا كَانَ الْإِخ) غَايَةً لِلْمَعْنَى.

• فَوُدَّ: (فَيُسْنُ لِيُغِيرَهُمُ الْإِخ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَسْتَسْقُوا هُمْ ع ش. • فَوُدَّ: (الِاسْتِسْقَاءُ لَهُمْ) أَيِ وَسَالُوا الزِّيَادَةَ؛ لِأَنَّهُمْ نَهَايَةً وَمُغْنَى أَيِ إِذَا كَانَ فِيهَا نَفْعٌ لَهُمْ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ بِالصَّلَاةِ) أَيِ وَالْحُطْبَةِ انْظُرْ لَوْ تَلَزَّ

وَعَلَمَهُ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْمَقْصُودِ مِنَ التَّيِّبَةِ أَهْ وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ وَجُوبَ الصَّوْمِ بِأَمْرِ الْإِمَامِ وَرَدَّ تَمَسُّكَهُمُ بِالتَّصِّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ وَحِكَايَةُ قَوْلِ الْمُبَازِ وَالتَّصُّ يَقْتَضِي خِلَافَهُ أَيِ عَدَمَ الْوُجُوبِ مَا نَصَّهُ وَعَلَى التَّنْزِيلِ فَهُوَ أَيِ التَّصُّ مَحْمُولٌ بِقَرِينَةِ كَلَامِهِ أَيِ الشَّافِعِيِّ فِي بَابِ الْبُغَاةِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَأْمُرْهُمُ الْإِمَامُ بِذَلِكَ وَيَذَلُّ لَهُ قَوْلُهُمْ إِذَا أَمَرَهُمُ بِالِاسْتِسْقَاءِ فِي الْجَذْبِ وَجَبَتْ طَاعَتُهُ فَيُقَاسُ الصَّوْمُ بِالصَّلَاةِ وَبِذَلِكَ يُدْفَعُ قَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ قَضِيَّةَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الصَّوْمِ عَدَمَ وَجُوبِ الْخُرُوجِ وَالصَّلَاةِ بِأَمْرِهِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ. • فَوُدَّ: (المُرَادُ بِهِ الْإِيمَانُ) لَا يُقَالُ فِيهِ مُنَاقَشَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صِفَةً أُخْرَى لِلِاسْتِسْقَاءِ صَارَ الْمُتَبَدُّ أَغْنَى تَرْتِيبَ (بِلَا خَيْرٍ أَوْ خَيْرًا لَهُ لَمْ يَصِحَّ الْإِخْبَارُ؛ لِأَنَّ نَقُولَ مَبْنَى الْمُنَاقَشَةِ أَنْ حَقِيقَتُهُ مُتَبَدُّ خَيْرُهُ مَا بَعْدَهُ

نعم إن كانوا فسقة أو مبتدعة لم يُفعل لهم على ما بُحث لئلا تظنَّ العائمةُ حَسَنَ طَرِيقَتِهِمْ
وَجَحَلَ شَارِحٍ من ذلك الحاجةُ إلى طُلُوعِ الشمسِ ويُوجَّه بأنَّ حِسْبَهَا يَمْنَعُ فائِدَةَ الشَّقِياءِ لِمَنَعِهِ
نُموُ النَّبَتِ، والشَّمَرِ فكان طُلُوعُهَا من تِيَمَةِ الاسْتِسْقَاءِ ويُمكنُ أن يُقال: إنَّه من نحوِ الزَّلْزَالِ
الذي مرَّ فيه أنَّه يُصَلَّى له فَرَادَى وهذا هو الأوجهُ ثُمَّ رأيتُ في كلامِهِمْ ما يَرُدُّ الأوَّلَ (وَتُعَادُ)
بأنواعِها (ثَانِيًا وَثَالِثًا) وَهَكَذَا (إِنْ لَمْ يُسْقُوا)

الاسْتِسْقَاءُ فَهَلْ يَخْرُجُ مِنْ عَهْدَةِ التَّنْذِيرِ بِاخْتِدَى الْكَيْفِيَّاتِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ يُحْمَلُ تَنْزُّهُهُ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْكَامِلَةِ
فِي نَظَرٍ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنِّ اِطْلَاقَ الْاسْتِسْقَاءِ عَلَى الدُّعَاءِ بِنَوْعِهِ صَارَ كَالْمَهْجُورِ فَيُحْمَلُ اللَّفْظُ عِنْدَ
الِإِطْلَاقِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْهَا وَهُوَ الْاِكْمَالُ فَلَا يَبْزُرُ بِمُطْلَقِ الدُّعَاءِ وَلَا بِهِ خَلْفَ الصَّلَوَاتِ عَ شَ ظَاهِرُهُ وَلَوْ
لَمْ يَفْزِدْ عَلَى الْاِكْمَالِ لَقَدِمَ فِعْلُ أَهْلِ مَحَلِّهِ . هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ كَانُوا فَسَقَةً إِنْخ) أَيُّ أَوْ بُعَاةً نِهَآيَةً وَمُغْنِي .
هـ فَوَدَّ: (أَوْ مُبْتَدَعَةً) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكْفُرُوا وَلَمْ يَسْقُوا بِهَا وَبَقِيَ مَا لَوْ احْتَاَجَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَسَالُوا
الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ فَهَلْ يَنْبَغِي إِجَابَتُهُمْ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الأوَّلُ وَفَاءً بِذِمَّتِهِمْ وَلَا يَتَوَهَّمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ
فَعَلْنَا ذَلِكَ لِحَسَنِ حَالِهِمْ؛ لِأَنَّ كُفْرَهُمْ مُحَقَّقٌ مَعْلُومٌ وَتُحْمَلُ إِجَابَتُنَا لَهُمْ عَلَى الرَّحْمَةِ بِهِمْ مِنْ حَيْثُ
كَوْنُهُمْ مِنْ دَوَى الرُّوحِ بِخِلَافِ الْفَسَقَةِ وَالْمُبْتَدَعَةِ عَ شَ . هـ فَوَدَّ: (لَمْ تُفْعَلْ لَهُمْ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ كَانَ
عَلَى وَجْهِ يُوَدِّي إِلَى مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيلِ فَلَا يَتَعَدُّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِمْ مَا لَوْ كَانُوا بُعَاةً أَوْ قُطَاعَ طَرِيقٍ
وَكَانَ اتِّسَاعُهُمْ فِي أَمْرِ الْمَعَاشِ يُغْرِيهِمْ عَلَى طُغْيَانِهِمْ، وَأَمَّا إِذَا عَرِيَ عَنِ الْمَفْسَدَةِ فَيَنْبَغِي فَعْلُهُ أَخْذًا
بِإِطْلَاقِهِمْ مَعَ اِطْلَاقِ النُّصُوصِ الْمُرْغَبَةِ فِي الدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَعَلَّ فِي إِبْتِانِ التَّخْفَةِ بِصِغَةِ التَّيَرَةِ إِشْعَارًا
بِذَلِكَ بَلَّ يَتَفَدَّحُ الْحَاقُّ الْكُفَّارَ وَلَوْ خَرَبَتَيْنِ بَعْنُ دَكْرٍ فِي إِجْرَاءِ هَذَا التَّفْصِيلِ وَعَلَيْهِ فَقَيَّدَ الْمُسْلِمِينَ
لِلغَالِبِ بَصْرِيٍّ وَقَوْلُهُ: وَأَمَّا إِذَا عَرِيَ عَنِ الْمَفْسَدَةِ أَشَارَ إِلَيْهِ سَمَ بِمَا نَصَّهُ . هـ فَوَدَّ: (لَيْتَا نَظُنَّ الْعَامَّةُ إِنْخ)
انْظُرْ عَلَى هَذَا لَوْ أَمِنَ هَذَا الظَّنُّ أَهْلَ لَكِنْ اعْتَمَدَ الْبَحْثُ الْمَذْكُورَ الْأَسْنَى وَالنَّهَآيَةَ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ
وغيرِهِمْ وَعَلَّلُوا أَوَّلًا بِالتَّأْدِيبِ وَالتَّجَرُّمِ بِمَا فِي الشَّرْحِ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ خَرَبَتَيْنِ فِيهِ تَوَقَّفَ ظَاهِرُ وَالْأَوَّلَى مَا
مَرَّ عَنْ عَ شَ مِنْ التَّقْيِيدِ بِالذِّمَّتَيْنِ . هـ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ مِنْ الْحَاجَةِ الْمُفْتَضِّلَةِ لِلِاسْتِسْقَاءِ عِبَارَةً عَ شَ
قَوْلُهُ أَوْ مَلُوحَتِهِ الْحَقُّ بِهِ بَعْضُهُمْ بَخْتًا عَدَمَ طُلُوعِ الشَّمْسِ الْمُعْتَادِ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الْإِلْحَاقِ بَلَّ هُوَ مِنْ قِسْمِ
الزَّلَازِلِ وَالصَّوَاعِقِ فَتَسَنَّى لَهُ الصَّلَاةُ فَرَادَى أَهْ . هـ فَوَدَّ: (وَيُوجَّهُ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ أَيْضًا إِنْ حَبْسَهَا فِي مَعْنَى
كُسُوفِهَا سَمَ . هـ فَوَدَّ: (مَا يَرُدُّ الأوَّلُ) أَيُّ مَا يَحْتَجُّ الشَّارِحُ الْمُتَقَدِّمُ . هـ فَوَدَّ: (بِأَنْوَاعِهَا) فِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا عِبَارَةً
شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهَآيَةَ وَالْمُغْنِي الصَّلَاةَ مَعَ الْخُطْبَتَيْنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّقْمَةِ وَغَيْرُهُ أَهْ . هـ فَوَدَّ: (وَهَكَذَا)
إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ لِلزِّيَادَةِ إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ عَلَى الصَّحِيحِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا
مَا دَكَّرَ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ ضَعُفَ . هـ فَوَدَّ: (وَهَكَذَا إِنْخ) حُكْمِي عَنْ أَصْبَغٍ أَنَّهُ قَالَ اسْتَسْقَى لِلتَّلِيلِ بِصَبْرٍ خَمْسَةَ

وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِيَجُوزَ عَطْفُهُ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْهَاءِ لِلِاسْتِغْفَارِ وَقَوْلُهُ (لَا يَنْتَهِي إِنْخ) خَبَرٌ تَرْتِيبٌ تَأَمَّلْ .
هـ فَوَدَّ: (لَيْتَا نَظُنَّ الْعَامَّةُ إِنْخ) انْظُرْ عَلَى هَذَا لَوْ أَمِنَ هَذَا الظَّنُّ . هـ فَوَدَّ: (وَيُوجَّهُ إِنْخ) قَدْ يُقَالُ أَيْضًا أَنَّ
حَبْسَهَا فِي مَعْنَى كُسُوفِهَا .

حتى يسقيهم الله تعالى من فضله لَخَيْرٍ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَحَنِّينَ فِي الدُّعَاءِ ، وَإِنْ ضَعُفَ ثُمَّ إِذَا أَرَادُوا إِعَادَتَهَا بِالصَّلَاةِ ، وَالْخُطْبَةِ إِنْ لَمْ يَشُقُّ عَلَيْهِمُ الْخُرُوجُ مِنْ غَدِ كُلِّ خُرْجَةٍ خَرَجَ بِهِمْ صِيَامًا ، وَإِنْ شَقَّ وَرَأَى التَّأخِيرَ أَهْمًا صَامَ بِهِمْ ثَلَاثًا وَخَرَجَ بِهِمْ فِي الرَّابِعِ صِيَامًا وَهَكَذَا . (فَإِنْ تَأَهَّبُوا لِلصَّلَاةِ) وَلَوْ لِلزِّيَادَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا (فَسُقُوا قَبْلَهَا اجْتَمَعُوا لِلشُّكْرِ) عَلَى تَعْجِيلِ مَطْلُوبِهِمْ قَالَ تَعَالَى ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (البرسم: ٧) (وَالدُّعَاءُ) يَطْلُبُ الزِّيَادَةَ إِنْ احتاجوها (وَيُصَلُّونَ) الصَّلَاةَ الْآتِيَةَ وَيَخْطُبُونَ أَيْضًا لِلوَعْدِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَنْوُونَ صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمُ الْآتِي شُكْرًا (عَلَى الصَّحِيحِ) شُكْرًا أَيْضًا وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ وَقَعَ الْإِنْجِلَاءُ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمْ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَصْدَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ رَفَعَ التَّخْوِيفَ الْمَقْصُودَ بِالْكَشُوفِ

وعشرينَ يَوْمًا مُتَوَالِيَةً وَحَضَرَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ وَهْبٍ وَغَيْرُهُمَا مُعْنِي . □ فُودُ : (حَتَّى يَسْقِيَهُمُ اللَّهُ) وَالْمَرَّةُ الْأُولَى أَكَّدَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي . □ فُودُ : (وَإِنْ ضَعُفَ) أَيِ لِأَنَّهُ يُعْمَلُ بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ سَم . □ فُودُ : (إِنْ لَمْ يَشُقِّ الْخُ) الْأَوَّلَى : فَإِنْ لَمْ يَشُقِّ بَلْ وَلَمْ يَشُقِّ قَتَامُل . □ فُودُ : (وَرَأَى التَّأخِيرَ) أَيِ وَأَقْتَضَى الْحَالُ التَّأخِيرَ كَانْقِطَاعِ مَصَالِحِهِمْ نِهَآيَةً وَمُعْنِي . □ فُودُ : (الْمُحْتَاجُ إِلَيْهَا) أَيِ الَّتِي بِهَا نَفَعَ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنِي إِنْ لَمْ يَنْصَرِّرُوا بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ اه . وَعِبَارَةُ سَم قَوْلُهُ : إِنْ احتاجوها لَوْ قَالَ بَدَلَهُ إِنْ نَفَعَتْ كَانَ أَوْفَقَ بِالسِّيَاقِ اه . □ فُودُ : (وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِمْ وَيَخْطُبُونَ الْخُ . □ فُودُ : (أَنَّهُمْ يَنْوُونَ صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ) وَيُؤَيِّدُهُ تَغْيِيرُ الْمُبَابِ بِقَوْلِهِ وَيُصَلُّونَ صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى انْتَهَى . سَم . □ فُودُ : (وَلَا يُنَافِيهِ الْخُ) أَيِ لِأَنَّ الْحَامِلَ عَلَى فِعْلِهَا هُوَ الشُّكْرُ وَهُوَ يَخْصُلُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ نَبْتَهُمْ بِهَا الْإِسْتِسْقَاءُ ع ش . □ فُودُ : (الْآتِي) أَيِ آتِيًا . □ فُودُ : (شُكْرًا أَيْضًا) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُصَلُّونَ عَلَى الصَّحِيحِ . □ فُودُ : (وَقَدْ يُفَرَّقُ الْخُ) هَلْ يُفَرَّقُ بَاتَهُ هُنَاكَ لَمْ يَخْدُثْ امْرُءٌ لَمْ يَكُنْ بِخِلَافِهِ هُنَا سَم عَلَى حَجٍّ وَلَعَلَّ الْأَوَّجَةَ أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ مَا هُنَا حُصُولُ نِعْمَةٍ وَمَا هُنَاكَ انْدِفَاعُ نِعْمَةٍ وَأَيْضًا أَنَّ مَا هُنَا بَقِيَ أَثَرُهُ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ مَا هُنَاكَ رَشِيدِي . □ فُودُ : (بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ وَقَعَ الْخُ) عِبَارَةُ ع ش لَكَ أَنْ تَقُولَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِسْتِسْقَاءِ حَيْثُ طُلِبَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأُمُورُ بَعْدَ السُّقْيَا قَبْلَ الصَّلَاةِ شُكْرًا وَبَيْنَ الْكَسُوفِ حَيْثُ لَا تُطْلَبُ فِيهِ هَذِهِ الْأُمُورُ بَعْدَ زَوَالِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَعَ جَرَيَانِ التَّوَجُّهِ الْأَوَّلِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بَانَ التَّوَجُّهِ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ : الشُّكْرُ وَطَلَبُ الْمَزِيدِ أَوْ بَانَ الْحَاجَةُ لِلْسُّقْيَا أَشَدُّ سَم عَلَى الْمُنْتَهَجِ اه . □ فُودُ : (وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَصْدَ الْخُ) الْأَخْصَرُ الْأَسْبَكُ بَانَ الْقَصْدُ الْخُ . □ فُودُ : (الْمَقْصُودُ) أَيِ التَّخْوِيفِ .

□ فُودُ : (وَإِنْ ضَعُفَ) أَيِ : لِأَنَّهُ يُعْمَلُ بِالضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ . □ فُودُ : (يَطْلُبُ الزِّيَادَةَ) فِيهِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ السِّيَاقَ أَفَادَ أَنَّ الْغَرَضَ حُصُولُ الزِّيَادَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ فَسُقُوا عَلَى أَعَمٍّ مِنْ حُصُولِ كُلِّ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ وَبَعْضِهِ فِيهِ تَنْظَرُ فَلَوْ قَالَ إِنْ نَفَعَتْ بَدَلُ إِنْ احتاجوها كَانَ أَوْفَقَ بِالسِّيَاقِ . □ فُودُ : (وَيُؤْخَذُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ يَنْوُونَ صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ) وَيُؤَيِّدُهُ تَغْيِيرُ الْمُبَابِ بِقَوْلِهِ وَصَلُّوا صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى اه . □ فُودُ : (وَبِهِ يُفَرَّقُ الْخُ) هَلْ يُفَرَّقُ بَاتَهُ هُنَاكَ لَمْ يَخْدُثْ امْرُءٌ لَمْ يَكُنْ بِخِلَافِهِ هُنَا .

كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة وقد زال وهنا تجديد الشكر على هذه النعمة الظاهرة ولم يفت ذلك أو بعدها لم يخرجوا لشكر ولا لدعاء (ويأمرهم) أي الناس ندباً (الإمام) أو نائبه ويظهر أن منه القاضي العام الولاية لا نحو والي الشوكة وأن البلاد التي لا إمام بها يُعتبر ذو الشوكة المطاع فيها ثم رأيت الأنوار صرح به فقال ويأمرهم الإمام أو المطاع (بصيام ثلاثة أيام) متتابعة (أولاً) أي قبل يوم الخروج ويصوم الرابع الآتي ويصوم معهم؛ لأن الصوم يُعِين

فؤد: (كما دلت عليه الأحاديث) أي كقوله ﷺ «إنما هذه الآيات يُخوف الله بها، فإذا رأيتها فصلوها». فؤد: (وقد زال) أي الخوف أو الكسوف. فؤد: (وهنا تجديد الشكر إلخ) فيه تأمل لا يخفى سم أي؛ لأن هذا فرق بين الحكم إذ السؤال لِمَطْلَبِ الشكر هنا دون ثم عبارة بصري قوله وهنا تجديد الشكر قد يقال إن أراد صلاة الاستسقاء المفعولة قبل السفيا فالتقصيد بها طلب السفيا لا الشكر أو المفعولة بعده فلا جدوى في هذا الفرق لإمكان أن يقال فليُفَعَّلَ بظهيره في الكسوف شكرًا على نعمة إزالته اه أي فالمُنَاسِبُ أن يُفَرَّقَ بما تقدّم أيضًا عن الحواشي. فؤد: (أو بعدها) مغلوط على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمغني واحترز بقوله قبلها عما إذا سُقوا بعدها، فإنهم لا يخرجون لذلك ولو سُقوا في أثنائها أتموها جزئًا كما أشعر به كلامهم اه. فؤد: (لم يخرجوا) أي إن كانوا لم يخرجوا لكن يتبني أن يخطبوا سم. فؤد: (نَدْبًا) كذا في النهاية والمغني. وفؤد: (أو نائبه) عبارة أو من يقوم مقامه اه. فؤد: (أن منه) أي من النائب. فؤد: (لا نحو والي الشوكة إلخ) يظهر أن المراد بوالى الشوكة متولي أمور السياسة من قبل الإمام لا ذو الشوكة الآتي؛ لأن ذاك خارج عن طاعة الإمام لا نائب عنه وكلامنا هنا في النائب بصري وقوله متولي أمور السياسة إلخ أي وتقلب على غيرها بشوكتي.

فؤد: (وأن البلاد إلخ) عطف على قوله أن منه إلخ. فؤد: (يُعتبر ذو الشوكة إلخ) يظهر أن المراد بذي الشوكة ما ذكره في القضاء وهو المتقلب على جهة من غير عقد صحيح له بالإمامة وعليه فكان الاتسب تغيير الشارح بقوله لا إمام لها باللام لا بها بالباء الموحدة بصري. فؤد: (ويأمرهم الإمام أو المطاع) ظاهره ولو مع وجود الإمام وفيه نظر سم عبارة شيخنا قوله أو المطاع أي في البلاد التي لا إمام فيها اه. وفي الباب مع شرحه ولو عدم الولاية قدّموا أي علماء ذلك المحل وصلحاؤه أخذهم أي من رآوا فيه صلاحًا للجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء اه.

فؤد (سبي: بصيام ثلاثة إلخ) ويأمرهم أيضًا بالصلح بين المتشاجنين مغني. فؤد: (متابعة) إلى قوله كما شمله في المغني وإلى قوله وأنه لو نوى في النهاية. فؤد: (ويصوم معهم) لكن لا يلزمه

فؤد: (وهنا تجديد الشكر إلخ) فيه تأمل لا يخفى. فؤد: (أو بعدها) مغلوط على قول المتن قبلها. فؤد: (لم يخرجوا) أي إن كانوا لم يخرجوا لكن يتبني أن يخطبوا. فؤد: (ويأمرهم الإمام أو المطاع فيهم) ظاهره ولو مع وجود الإمام وفيه نظر. فؤد: (ويصوم معهم) لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر؛ لأنه إنما لزم غيره امتثالاً لأمره وهو وهذا مفقود فيه، فإن قيل: بل يتبني أن يلزمه؛ لأنه للمصلحة العامة وهي تقتضي صومه أيضًا قلنا يرده أنه لو لم يأمر لم يلزم أحدًا صوم، وإن اقتضت

على رياضة النفس وخشوع القلب وبأمره بالثلاثة أو الأربعة يلزمهم الصوم ظاهراً وباطناً.....

الصوم؛ لأنه إنما لزم غيره امتثالاً لأمره وهذا مفقود فيه إذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية وع ش. هـ فود: (وبأمره بالثلاثة أو الأربعة إلخ) يتجه لزوم الصوم أيضاً إذا أمرهم بأكثر من أربعة م ر ويتجه لزوم الصوم أيضاً إذا أمر به الإمام أو نائيه لئلا يتحو طاعون ظهر هناك سم على حجة كما وافق عليه م ر والعللاوي ع ش. هـ فود: (يلزمهم الصوم) عللوه بالامتنال لأمره وقصيته أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستبرأ الوجوب اختياراً بالابتداء لا يتعد الاستمرار سم على حجة.

(فرع): أمرهم الإمام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال م ر لزمهم صوم بقية الأيام انتهى أقول يوجه بأن هذا الصوم كالشيء الواحد وفائده لم تنقطع؛ لأنه ربما صار سبباً في المزيد سم على المنهج وبقي ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأنه كان لأمر وقد فات وبقي ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الأول فهل يجب عليهم إتمام بقية الأيام أم لا فيه نظر والأقرب الثاني أخذاً من قولهم إنه واجب لذاته لا لشيء المصا ونقل بالذم عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزياتي ما يوافق ذلك.

(فائدة): لو رجع الإمام عن الأمر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني. (فائدة أخرى): لو حضر بعد أمر الإمام من كان مسافراً فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والأقرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب صوم ما بقي والأفلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الإمام لم يجب عليهما الصوم لعدم تكليفهما حال النداء وبقي أيضاً ما لو أمرهم بالصوم بعد انقضاء شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب؛ لأن الذي يمتنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الأمر به أمراً بمفصية بل بطاعة وبقي أيضاً ما لو كانت حائضاً أو نفساء وقت أمر الإمام ثم ظهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والأقرب الأول؛ لأنها كانت أهلاً للخطاب وقت الأمر وبقي أيضاً ما لو أسلم الكافر بعد الأمر هل يجب عليه أم لا فيه نظر والأقرب الأول ع ش وقوله يوجه بأن هذا الصوم إلخ لا يخفى بعده بل لو قيل في تلك المسألة بعدم لزوم صوم بقية الأيام لم يتعد وقوله والأقرب الثاني أخذاً إلخ ولو فصل وقيل بالوجوب لو خرج في اليوم الثاني مثلاً وعديمه لو تركه لم يتعد وقوله فهل يجوز لهم ذلك أم لا إلخ لعل الأقرب فيه الأول أي جواز الفطر. هـ فود: (ظاهراً وباطناً) فيجب عليهم طاعته فيما ليس بحرام ولا مكروه ومن سنون وكذا مباح إن كان فيه مصلحة

المصلحة العامة الصوم كما هو ظاهر فليأمل. هـ فود: (وبأمره بالثلاثة أو الأربعة يلزمهم الصوم) عللوه بالامتنال لأمره وقصيته أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستبرأ الوجوب اختياراً بالابتداء لا يتعد الاستمرار. هـ فود: (يلزمهم الصوم ظاهراً وباطناً) يتجه لزوم الصوم أيضاً إذا أمرهم بأكثر من أربعة م ر ويتجه لزوم الصوم أيضاً إذا أمر به الإمام أو نائيه لئلا يتحو طاعون ظهر هناك.

بدليل وجوب تبييت نية عليهم على المعتمد كما شمله قولهم يجب التبييت في الصوم الواجب ويظهر أنه لا يجب قضاؤها لقوات المعنى الذي طلب له الأداء وأنه لو نوى به نحو قضاء أيام؛ لأنه لم يضم أمثاله للأمر الواجب عليه أمثاله باطنًا كما تقرر.

عامة الواجب يتأكد وجوبه بأمره به ومن هنا يعلم أنه إذا نادى ببدء شرب الدخان المعروف الآن وجب عليهم طاعته، وقد وقع سابقًا من نائب السلطان أنه نادى في مصر على عدم شربه في الطرقي والقهاوي فخالف الناس أمره فهم عصاة إلى الآن إلا من شربه في البيت فليس بعاصٍ لأنه لم يناد على عدم شربه في البيت أيضًا ولو رجع الإمام عما أمر لم ينقض الوجوب شيخنًا وقوله فهم عصاة إلى الآن فيه نظر بل الأقرب ما قاله بعضهم إن وجوب أمثال أمر الإمام إنما هو في مدة إمامته فلا يجب بعد موته وقوله ولو رجع الإمام إلخ مر مثله عن ع ش مع ما فيه . هـ فؤد: (بدليل إلخ) محل تأمل، فإن فيه شبهة مصادرة بضري ذلك أن تجيب بأنه دليل إني لا لتمي . هـ فؤد: (بدليل وجوب تبييت إلخ) عبارة النهاية وعلى هذا أي ما تقدم من قول ابن عبد السلام والتووي والشبكي والقمولي والإسنوي وغيرهم وإفتاء الوالد رحمه الله تعالى بوجوب الصوم بأمر الإمام فيجب في هذا الصوم التبييت والتغيب فلو لم يبيته لم يصح ما قال ع ش قوله م ر والتغيب أي كان يقول عن الاستيقاظ وقوله فلو لم يبيته لم يصح أي عن الصوم الذي أمر به الإمام ولا فهو نقل مطلق ولا وجه لإفساده ولكنه يأتي لعدم أمثاله لأمر الإمام وعليه فلو كان الإمام حقيقًا ولم يبيته المأموم التية ثم نوى نهارًا فهل يخرج بذلك عن عهدة الوجوب لأنه أتى بصوم مجزئ عند الإمام أم لا فيه نظر والأقرب الأول للعللة المذكورة قال سم على المنهج ولا يجب الإمساك لأنه من خصوصيات رمضان انتهى اه ع ش عبارة سم قياس وجوب التبييت المضيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهارًا صح ووقع نفلًا ولا يتعد أن يقوم مقام الواجب فليتأمل اه وقوله ولا يتعد إلخ لعل الأقرب ما تقدم عن ع ش من التفصيل بين كون الإمام حقيقًا وكونه شافيًا .

هـ فؤد: (ويظهر أنه لا يجب إلخ) اعتمدته م ر اه سم . هـ فؤد: (وأنه لو نوى به نحو قضاء أيام) خالفه النهاية فقال ويصح صومه عن التذر والقضاء والكفارة؛ لأن المقصود وجود صوم في تلك الأيام اه واعتدته سم قال ع ش قوله م ر ويصح صومه عن التذر إلخ قال الزياضي ومثله الاثنيتن والهميس كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي قال سم على حجة بعدما ذكر وقياس ذلك الإكفاء بصوم رمضان أيضًا فيما إذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل قضاؤا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أو في رمضان

هـ فؤد: (بدليل وجوب تبييت نية عليهم) قياس الوجوب المضيان بتركه لكن لو نوى الصوم حينئذ نهارًا صح ووقع نفلًا ولا يتعد أن يقوم مقام الواجب فليتأمل . هـ فؤد: (ويظهر أنه لا يجب إلخ) اعتمدته م ر . هـ فؤد: (وأنه لو نوى به نحو قضاء أيام) فيه نظر والوجه عدم الإثم؛ لأن المقصود حاصل بكل صوم وقد أفتى شيخنا الشهاب الرملي بصحة صومه عن القضاء والتذر والكفارة؛ لأن المقصود وجود الصوم في تلك الأيام وبأنه لا يجب هذا الصوم على الإمام؛ لأنه إنما وجب على غيره بأمره بذلك لإطاعته اه وقياس الإكفاء بصوم القضاء والتذر والكفارة بصوم رمضان أيضًا، فإن قيل هذا

ومن ثم لو نوى هنا الأمرين اتجه أن لا يتم لوجود الامتثال، وقوع غيره معه لا يمنعه وأن الولي لا يلزمه أمر مؤليه الصغير به، وإن أطاقه وأن من له فطر رمضان لسفر أو مرض لا يلزمه الصوم، وإن أمر به ثم رأيت من بحيث أن المسافر لا يلزمه إن تضرر به؛ لأن الأمر حينئذ غير مطلوب لكون الفطر أفضل منه وفيه نظر لا سيما تعليله إذ ظاهر كلامهم وجوب مأموره، وإن

وأخروا إشوال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء إليه وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كثيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليخرجي عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة اهـ ش. هـ فود: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَوَى هُنَا الْأَمْرَيْنِ الْإِلْخ) يتأمل سم عبارة البصري يتبني أن يتأمل فإن مقتضاه جواز ذلك وحصولهما معاً وفيه تحصيل واجبين بفعل واحد ولا يخفى ما فيه اهـ وقد يقال لما كان وجوب صوم الاستسقاء لعارض أمر الإمام وكان المقصود وجود صوم في تلك الأيام نزل صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحية مع الفرض. هـ فود: (وَأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَلْزَمُهُ الْإِلْخ) يتجه لزوم حيث سجل أمر الإمام الصغير أيضاً م ر اهـ سم على حج أي بأن أمر بصيام الصبيان ع ش واعتدله شيخنا.

هـ فود: (ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ بَعَثَ الْإِلْخ) وهو شيخ الإسلام في الأسنى ووافقه المغني وقال سم والنهاية ورده أي ذلك البحث شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتد طلب الصوم مطلقاً كما اقتضاه كلام الأصحاب إما مَرَّ مِنْ أَنْ دَعَا الصَّائِمَ لَا تَرُدُّ اهـ قال ع ش قوله م مطلقاً أي ولو مع ضرر يَحْتَمَلُ عادة اهـ عبارة شيخنا ولا يجوز فيه الفطر للمسافر عند العلامة الرملي إلا إذا تضرر به أي ضرراً لا يُحْتَمَلُ عادة لأنه لا يقضي وخالف ابن حنبل في ذلك اهـ وعبارة الكزدي على بأفضل قال القليوبي ولا يجوز للمسافر فطره وإن تضرر بما لا يبيح التيمم قاله شيخنا الرملي وخالفه الزيادي كابن حنبل وهو الوجه اهـ.

هـ فود: (إِنْ تَضَرَّرَ بِهِ) أي ضرراً يجوز معه الصوم لكونه مفضل لكن الأوجه حثيث الوجوب لأنه لمصلحة ناجزة تقوت فلا يشكّل بجواز فطر رمضان حثيث م ر اهـ سم وتقدم أيفاً عن القليوبي ما فيه. هـ فود: (وَجُوبَ مَأْمُورِهِ) وظاهر أن منهيه كما موره فيمتنع ارتكابه ولو مباحاً على التفصيل في المأمور

ظاهر إذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أما لو وقع الأمر في رمضان فلا فائدة له إذ الصوم لا بد من وقوعه قلنا بل له فائدة وهو أنهم لو أخرروا إشوال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدماته إليه لزمهم الصوم حثيث وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كثيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليخرجي عن الاستسقاء وليس لهم الفطر، وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة، وإنما قلنا عن رمضان؛ لأنه لا يقبل غير صومه فليتأمل. هـ فود: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَوَى هُنَا الْأَمْرَيْنِ) يتأمل. هـ فود: (وَأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَلْزَمُهُ أَمْرُ مَوْلِيهِ الصَّغِيرِ) يتجه لزوم حيث سجل أمر الإمام الصغير أيضاً م ر. هـ فود: (ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ بَعَثَ أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يَلْزَمُهُ إِنْ تَضَرَّرَ بِهِ الْإِلْخ) رده شيخنا الشهاب الرملي بأن المعتد طلب الصوم مطلقاً كما اقتضاه كلام الأصحاب إما مَرَّ مِنْ أَنْ دَعَا الصَّائِمَ لَا تَرُدُّ اهـ شرح م ر.

هـ فود: (إِنْ تَضَرَّرَ بِهِ) أي ضرراً يجوز معه الصوم لكونه مفضل لكن الأوجه حثيث الوجوب لأنه لمصلحة ناجزة تقوت فلا يشكّل بجواز فطر رمضان حثيث م ر.

كَانَ مَفْضُولًا بَلْ وَلَوْ مُبَاحًا عَلَى مَا يَأْتِي، وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ نَحْوُ الْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّ مَأْمُورَهُ غَائِبَةٌ أَنْ يَكُونَ كَرَمَضَانَ، فَإِذَا جَازَ الْخُرُوجُ مِنْهُ لَفُذِرَ فَأُولَى مَأْمُورِهِ. وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ كُلَّ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ نَحْوِ صَدَقَةٍ وَغَنِيِّ يَجِبُ كَالصَّوْمِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْوُجُوبَ إِنْ سَلَّمَ فِي الْأُمُورِ إِلَّا فَالْفَرْقُ

الَّذِي أَفَادَهُ الشَّارِحُ سَم. □ فُود: (وَلَوْ مُبَاحًا) يَتَّبِعُهُ الْوُجُوبُ فِي الْمُبَاحِ حَيْثُ اقْتَضَاهُ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ لَا مُطْلَقًا إِلَّا ظَاهِرًا لِخَوْفِ الْفِتْنَةِ وَالضَّرَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيمَا إِذَا كَانَ وَجُودُ الْمَصْلَحَةِ وَعُمُومُهَا بِحَسَبِ ظَنِّ الْإِمَامِ فَظَنُّ الْمَأْمُورِ عَدَمُ ذَلِكَ وَيَلُوحُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْإِمْتِيَالِ ظَاهِرًا سَم. □ فُود: (هَائِتَهُ أَنْ يَكُونَ كَرَمَضَانَ) قَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ الصَّوْمَ هُنَا لِمَصْلَحَةٍ نَاجِزَةٍ لَا تَحْتَمِلُ التَّأَخِيرَ فَيَتَّبِعُهُ هُنَا الْوُجُوبُ حَيْثُ يَكُونُ الْفِطْرُ ثُمَّ أَفْضَلَ سَم.

□ فُود: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُهُمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ إِنْ سَلَّمَ إِلَى إِنَّمَا يُخَاطَبُ.

□ فُود: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ كُلَّ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ نَحْوِ صَدَقَةٍ أَوْ غَنِيِّ يَجِبُ الْخُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ قِتَالِ الْبَغَاةِ وَعَلَى هَذَا فَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُتَوَجَّهَ عَلَيْهِ وَجُوبُ الصَّدَقَةِ بِالْأَمْرِ الْمَذْكُورِ مَنْ يُخَاطَبُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ فَمَنْ فَضَّلَ عَنْهُ شَيْءٌ مِمَّا يُعْتَبَرُ ثُمَّ لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ عَنْهُ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ هَذَا إِنْ لَمْ يَمُتَّنْ لَهُ الْإِمَامُ قَدْرًا فَإِنَّ عَيْنَ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ فَالْأَنْسَبُ بِعُمُومِ كَلَامِهِمْ لَزُومُ ذَلِكَ الْقَدْرِ الْمُعَيَّنِّ لَكِنْ يَظْهَرُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا فَضَّلَ ذَلِكَ الْمُعَيَّنُّ عَنْ كِفَايَةِ الْعُمَرِ الْغَالِبِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ الْمُعَيَّنُّ يُقَارِبُ الْوَاجِبَ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ قَدْرَ بَهَا أَوْ فِي أَحَدِ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ قَدْرَ بَهَا، وَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ، وَأَمَّا الْعِنَقُ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُعْتَبَرُ بِالْحَجِّ وَالْكُفَّارَةِ فَحَيْثُ لَزِمَهُ بَيَّعَهُ فِي أَحَدِهِمَا لَزِمَهُ عِنَقُهُ إِذَا أَمَرَ بِهِ الْإِمَامُ نَهَايَةً وَشَيْخُنَا وَقَوْلُهُ م ر، فَإِنَّ عَيْنَ ذَلِكَ الْخُ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافَهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَكِنْ يَظْهَرُ تَقْيِيدُهُ الْخُ بَقِيَ مَا لَوْ أَمَرَ الْإِمَامُ بِالصَّدَقَةِ وَكَانَ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ يَمِينٌ فَأَخْرَجَهَا بِقَصْدِ الْكُفَّارَةِ هَلْ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ لَفْظِ الصَّدَقَةِ الْمَنْدُوبَةِ وَبَقِيَ أَيْضًا مَا لَوْ أَمَرَ بِالتَّصَدُّقِ بِدَيْنَارٍ مَثَلًا وَكَانَ لَا يَنْبَلِكُ إِلَّا يَضْمُهُ فَهَلْ يَلْزِمُهُ التَّصَدُّقُ بِهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الدِّينَارِ بِخُصُوصِهِ مَطْلُوبٌ فِي ضِمْنِ كُلِّهِ، وَقَوْلُهُ م ر أَوْ فِي أَحَدِ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ يَشْمَلُ الْإِطْعَامَ وَالْكِسُوَةَ وَعِبَارَةُ ابْنِ حَجٍّ إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِ الْمُوسِرُونَ بِمَا يَوْجِبُ الْعِنَقَ فِي الْكُفَّارَةِ وَبِمَا يُفْضَلُ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي الصَّدَقَةِ اه. وَهَذَا يَقْرُبُ مِنَ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي الْمَذْكُورِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر اه. □ فُود: (يَجِبُ كَالصَّوْمِ) يَأْتِي عَنْ الْمُعْنَى خِلَافَهُ. □ فُود: (وَلَا الْخُ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ الْوُجُوبُ فِي الْأُمُورِ فَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ الْفَرْقَ الْخُ.

□ فُود: (وَلَوْ مُبَاحًا) يَتَّبِعُهُ الْوُجُوبُ فِي الْمُبَاحِ حَيْثُ اقْتَضَاهُ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ لَا مُطْلَقًا إِلَّا ظَاهِرًا لِخَوْفِ الْفِتْنَةِ وَالضَّرَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِذَا كَانَ كَوْنُ الْمَصْلَحَةِ وَعُمُومُهَا بِحَسَبِ ظَنِّهِ فَظَهَرَ عَدَمُ ذَلِكَ وَيَلُوحُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْإِمْتِيَالِ ظَاهِرًا اه. □ فُود: (بَلْ وَلَوْ مُبَاحًا) وَظَاهِرٌ أَنَّ مَتْنَهُ كَمَا مَوْرَهُ فَيَمْتَنِعُ أَزْكَابُهُ وَلَوْ مُبَاحًا عَلَى التَّفْصِيلِ فِي الْمَأْمُورِ الَّذِي أَفَادَهُ كَلَامُ الشَّارِحِ. □ فُود: (هَائِتَهُ أَنْ يَكُونَ كَرَمَضَانَ) قَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ الصَّوْمَ هُنَا لِمَصْلَحَةٍ نَاجِزَةٍ لَا تَحْتَمِلُ التَّأَخِيرَ فَيَتَّبِعُهُ هُنَا الْوُجُوبُ حَتَّى حَيْثُ يَكُونُ الْفِطْرُ ثُمَّ أَفْضَلَ. □ فُود: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ كُلَّ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ مِنْ نَحْوِ صَدَقَةٍ وَغَنِيِّ يَجِبُ كَالصَّوْمِ الْخُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَقَدْ صَرَّحَ بِالْعَدَدِيِّ

بينها وبين نحو الصوم واضمح لِمَشَقَّتِهَا غَالِبًا عَلَى الثُّقُوسِ وَمِنْ ثَمَّ خَالَفَهُ الْأُذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِ الْمُوسِرُونَ بِمَا يُوجِبُ الْعِتْقَ فِي الْكُفَّارَةِ وَبِمَا يَفْضُلُ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي الصَّدَقَةِ نَعَمْ يُؤَيِّدُ مَا بَحَثَهُ قَوْلُهُمْ تَجِبُ طَاعَةُ الْإِمَامِ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ مَا لَمْ يُخَالِفِ الشَّرْعَ أَيُّ بَأْنٍ لَمْ يَأْمُرْ بِمُحْرَمٍ وَهُوَ هُنَا لَمْ يُخَالِفْهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِمَا نَذَبَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ وَقَوْلُهُمْ يَجِبُ امْتِثَالُ أَمْرِهِ فِي التَّسْمِيرِ إِنْ جَوَّزَنَاهُ أَيُّ كَمَا هُوَ رَأْيِي ضَعِيفٌ نَعَمْ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ

□ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ خَالَفَهُ) أَيِ الْإِسْتَوِيِّ (الْأُذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ) وَوَأَقْفَهُمَا الْمُنْفَى فَقَالَ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ فَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمَا أَيِ الْأُذْرَعِيِّ وَالْعَزْزِيِّ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعِتْقِ وَالصَّدَقَةِ لَا يَجِبُ امْتِثَالُهُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ اهـ.

□ فَوُدَّ: (إِنَّمَا يُخَاطَبُ الْإِنْسَانُ) خَيْرٌ أَنَّ الرُّجُوبَ. □ فَوُدَّ: (الْمُوسِرُونَ بِمَا يُوجِبُ الْعِتْقَ فِي الْكُفَّارَةِ) كَذَا م ر اهـ سم. □ فَوُدَّ: (وَبِمَا يَفْضُلُ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ الْإِنْسَانُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَاضِلًا عَنْ ذَنْبِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْآتِي لَهُ م ر.

(فَرَعَ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ إِجْرَاؤُهُ فِي الْكُفَّارَةِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ مُسَمًّى الْمَأْمُورِ ش. □ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يُخَالِفِ الْإِنْسَانُ) هَذَا يُفِيدُ وَجُوبَ الْمُبَاحِ إِذَا أَمَرَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخَالِفُ حُكْمَ الشَّرْعِ وَنَقَلَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنْ م ر آخِرًا اشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ وَأَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِالْمُخْرُوجِ إِلَى الصَّحْرَاءِ لِلِاسْتِسْقَاءِ وَجَبَ اهـ وَفِي حَجَرٍ أَنَّهُ إِنْ أَمَرَ بِمُبَاحٍ أَيْ لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ وَجَبَ ظَاهِرًا أَوْ بَمَنْدُوبٍ أَوْ بِمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ وَجَبَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا اهـ وَخَرَجَ بِالْمُبَاحِ الْمَكْرُوهُ كَأَنَّ أَمَرَ بِتَرْكِ زَوَائِبِ الْفَرْصِ فَلَا تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي ذَلِكَ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا مَا لَمْ يُخْشَ الْفِتْنَةَ وَنَقَلَ بِالذَّرْسِ عَنْ فَتَاوَى الشَّارِحِ م ر مَا يُوَافِقُهُ ش قَوْلُهُ: وَهَذَا يُفِيدُ وَجُوبَ الْمُبَاحِ الْإِنْسَانُ لَكَ مَنَعُهُ بِأَنْ لَا يَجِبَ مُبَاحُ لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ. □ فَوُدَّ: (أَيُّ بَأْنٍ لَمْ يَأْمُرْ بِمُحْرَمٍ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَجِبُ امْتِثَالُ أَمْرِ الْإِمَامِ بِالْمَكْرُوهِ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش وَشَيْخِنَا خِلَافَهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْمُحْرَمِ الْمَنْهَى بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ الَّذِي يَظْهَرُ الْإِنْسَانُ. □ فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُمْ الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَوْلُهُمْ تَجِبُ الْإِنْسَانُ. □ فَوُدَّ: (إِنْ جَوَّزَنَاهُ) أَيِ التَّسْمِيرِ.

□ وَفَوُدَّ: (كَمَا هُوَ الْإِنْسَانُ) أَيُّ تَجْوِيزِ التَّسْمِيرِ. □ فَوُدَّ: (أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ الْإِنْسَانُ) أَيُّ مِنَ الْمُبَاحِ وَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ امْتِثَالُ أَمْرِهِ بِالْمَكْرُوهِ إِلَّا إِنْ خَافَ فِتْنَةً. □ فَوُدَّ: (مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ الْإِنْسَانُ) أَقُولُ وَكَذَا

الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ قِتَالِ الْبَغَاةِ وَعَلَى هَذَا فَلَا وَجْهَ أَنْ الْمُتَوَجَّهَ عَلَيْهِ وَجُوبُ الصَّدَقَةِ بِالْأَمْرِ الْمَذْكُورِ مَنْ يُخَاطَبُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ فَمَنْ فَضَّلَ عَنْهُ شَيْءٌ مِمَّا يُعْتَبَرُ ثُمَّ لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ عَنْهُ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ هَذَا إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ الْإِمَامُ قَدْرًا، فَإِنْ عَيَّنَ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ فَلَا تَنْسَبُ بِمَعْنَى كَلَامِهِمْ لَزُومُ ذَلِكَ الْقَدْرِ الْمُعَيَّنِ لَكِنْ يَظْهَرُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا فَضَّلَ ذَلِكَ الْمُعَيَّنُ عَنْ كِفَايَةِ الْعُمُرِ الْغَالِبِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ الْمُعَيَّنُ يُقَارِبُ الْوَاجِبَ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ قَدْرًا بِهَا أَوْ فِي أَحَدِ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ قَدْرًا بِهَا، وَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ، وَأَمَّا الْعِتْقُ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُعْتَبَرَ بِالْحَجِّ وَالْكَفَّارَةِ فَحَيْثُ لَزِمَهُ بَيْتُهُ فِي أَحَدِهِمَا لَزِمَهُ عِتْقُهُ إِذَا أَمَرَهُ بِهِ الْإِمَامُ شَرَحَ مَرَّ.

□ فَوُدَّ: (الْمُوسِرُونَ بِمَا يُوجِبُ الْعِتْقَ فِي الْكُفَّارَةِ) كَذَا م ر. □ فَوُدَّ: (مِمَّا لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ) أَقُولُ وَكَذَا مِمَّا فِيهِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ إِذَا كَانَتْ تَحْصُلُ مَعَ الْإِمْتِثَالِ ظَاهِرًا فَقَطْ وَظَاهِرًا أَنَّ الْمَنْهَى

عامة لا يجب امثاله إلا ظاهراً فقط بخلاف ما فيه ذلك يجب باطناً أيضاً، والفرق ظاهر وأن الوجوب في ذلك على كل صالح له عيناً لا كفاية إلا أن خصص أمره بطائفة فيختص بهم فعلم أن قولهم إن جوزناه قيد لوجوب امثاله ظاهراً وإلا فلا إلا أن خاف فتنة كما هو ظاهر فيجب ظاهراً فقط وكذا يقال في كل أمر محرم عليه بأن كان مباح فيه ضرر على المأمور به، وإنما لم ينظر الاستوي للضرر فيما مر عنه؛ لأنه مندوب وهو لا ضرر فيه يوجب تحريم أمر الإمام به للمصلحة العامة بخلاف المباح وبهذا يعلم أن الكلام فيما مر في المسافر وفي مخالفة الأذرع وغيره للاستوي إنما هو من حيث الوجوب باطناً أما ظاهراً فلا شك فيه بل هو أولى مما هنا فتأمل ثم هل العبرة في المباح والمندوب المأمور به

مما فيه مصلحة عامة أيضاً فيما يظهر إذا كانت تحصل مع الامتثال ظاهراً فقط وظاهر أن المنهي كالمأمور فيجري فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمتنع ازتكابه وإن كان مباحاً على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفي الإكفاف ظاهراً إذا لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع الإكفاف ظاهراً فقط وقصية ذلك أنه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهراً فقط وجب الامتثال ظاهراً فقط وهو متجه فليتأمل سم. □ فؤد: (وأن الوجوب إلخ) عطف على إن ما أمر به إلخ. □ فؤد: (في ذلك) أي فيما أمر به سواء كان فيه مصلحة عامة أو لا. □ فؤد: (فعلم إلخ) أي من الاستدراك المذكور.

□ فؤد: (ولا فلا) أي: وإن لم تجز التسمير كما هو الراجح فلا يجب امتثال أمره فيه لا ظاهراً ولا باطناً. □ فؤد: (محرم عليه) أي على الإمام. □ فؤد: (فيما مر) أي من وجوب المال. □ فؤد: (لأنه مندوب) أي ما مر عن الاستوي (وهو لا ضرر فيه) أي المندوب. □ وفؤد: (يوجب إلخ) تمت للضرر المنهي. □ وفؤد: (للمصلحة إلخ) متعلق للأمر. □ فؤد: (وبهذا يعلم إلخ) أي بقوله وكذا يقال إلى هنا. □ فؤد: (وفي مخالفة الأذرع إلخ) عطف على قوله في المسافر. □ فؤد: (أما ظاهراً فلا شك فيه) أي حيث خيف فتنة بترك امثاله كما هو ظاهر. □ وفؤد: (بل هو أولى مما هنا) أي حيث وجب عند خوف الفتنة الامتثال ظاهراً مع أن الأمر محرم عليه فلأن يجب ثم ظاهراً مع خوف الفتنة بالأولى؛ لأن أمره لهم ثم بما مر مندوب له بصري. □ فؤد: (ثم هل العبرة إلخ)، وإذا اعتبرنا اغتقاد الأمير فأمراً بمأمور أو مباح عنده حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتثال أي إذا لم يخف الفتنة أو يجب مطلقاً ويتدفع الإثم لأجل أمر الحاكم أو يجب ويلزم التقليد فيه نظر وقد يتجه الاستثناء وأنه ليس للإمام الأمر بحرام عند المأمور وإن لم يكن حراماً عنده إذ ليس له حمل الناس على مذهبه سم. □ فؤد: (حرام إلخ) أي أو مكروه عند المأمور إلخ. □ فؤد: (بالمباح) أي الذي ليس فيه مصلحة عامة.

كالمأمور فيجري فيه جميع ما قاله الشارح في المأمور فيمتنع ازتكابه وإن كان مباحاً على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكفي الإكفاف ظاهراً إذا لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع الإكفاف ظاهراً فقط وقصية ذلك أنه لو منع من شرب القهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال ظاهراً فقط وجب الامتثال ظاهراً

باعتقاد الأمر، فإذا أمر بمباح عنده سنة عند المأمور يجب امتثاله ظاهراً فقط أو المأمور فيجب باطناً أيضاً أو بالعكس فينكس ذلك كل مُحتمَل وظاهر إطلاقهم هنا الثاني؛ لأنهم لم يفصلوا بين كون نحو الصوم المأمور به هنا مندوباً عند الأمر أو لا ويُؤيده ما مرَّ أنَّ العبرة باعتقاد المأمور لا الإمام ولو عيَّن على كلِّ غني قدرًا فالذي يظهر أنَّ هذا من قسم المباح؛ لأنَّ التعمين ليس بشئ وقد تفرَّز في الأمر بالمباح أنه إنما يجب امتثاله ظاهراً فقط (والتوبة) لوجوبها فوراً إجماعاً، وإن لم يأمر بها.

■ قوله: (باعتقاد الأمر إلخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من حيث التركيب والآ فما استظهره رحمه الله تعالى نتيجة وكان حقَّ العبارة فيما يظهر أن يقول إثر فقط أو سنة عنده مباح عند المأمور فيجب باطناً أيضاً إلخ بضمي أي ويقول بدل بالعكس باعتقاد المأمور. ■ قوله: (بمباح إلخ) أي بأمر مباح إلخ. ■ قوله: (أو المأمور) عطف على الأمر. ■ قوله: (أو بالعكس فينكس ذلك) أي: فإذا أمر بشئ سنة عنده مباح عند المأمور يجب امتثاله ظاهراً وباطناً على الإحتمال الأول وظاهراً فقط على الثاني. ■ قوله: (الثاني) أي أن العبرة باعتقاد المأمور. ■ قوله: (ما مرَّ) أي في الجماعه. ■ قوله: (فالذي يظهر إلخ) تقدَّم عن النهاية خلافة. ■ قوله: (أن هذا من قسم المباح إلخ) قد يُمنع ذلك بأنَّ المُعَيَّن من أفراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة سم. ■ قوله: (إنما يجب امتثاله ظاهراً إلخ) قد يُنظر في إطلاقي ذلك ويتَّجه الوجوب باطناً أيضاً إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المُعَيَّن وكان ممَّا يُحتمَل عادة سم.

■ قوله (سني) (والتوبة) أي بالإفلاع عن المعاصي والتَّدَم عليها والعزم على عدم العود إليها نهايةً ومغني. ■ قوله: (لوجوبها إلخ) لا يظهر هذا التعليل عبارةً المغني والأنسي والتوبة من الذنب واجبة على الفور أمر بها الإمام أم لا وظاهر أن الخروج من المظالم داخل فيها بل كلُّ منهما داخل في التقرب بوجوه الخير لكنَّ يعظم أمرهما وكونهما أرجى للإجابة أفردا بالذكر فهو من عطف خاص على عام اه وفي النهاية نحوها.

فقط وهو نتيجة فليتأمل. ■ قوله: (باعتقاد الأمر) إذا اعتبرنا اعتقاد الأمر فامر بمأمور أو مباح غير حرام عند المأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الإمتثال أو يجب مطلقاً ويتدفع الإنم لأجل أمر الحاكم أو يجب ويلزم التقليد فيه نظر وهل من ذلك الأمر بالصوم بعد انحصاف شعبان أو لا؛ لأنه يجوز لسبب وجعل الاستسقاء وأمر الإمام به سبباً فيه نظر وقد يتَّجه الاستثناء وأنه ليس للإمام الأمر بحرام عند المأمور وإن لم يكن حراماً عنده إذ ليس له حمل الناس على مذهبه. ■ قوله: (ويؤيده ما مرَّ إلخ) قد يُناقش بأنَّ هذا أشبه بالحكم الذي العبرة فيه باعتقاد الحاكم. ■ قوله: (فالذي يظهر أن هذا من قسم المباح) قد يُمنع ذلك بأنَّ المُعَيَّن من أفراد المطلوب فهو مطلوب في الجملة. ■ قوله: (إنما يجب امتثاله ظاهراً فقط) قد يُنظر في إطلاقي ذلك ويتَّجه الوجوب باطناً أيضاً إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك

(والتَّوْبَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِوُجُوهِ الْبِرِّ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَظَالِمِ) الَّتِي لِلَّهِ أَوْ لِلْعِبَادِ دَمًا أَوْ عَرَضًا أَوْ مَالًا وَذَكَرَهَا؛ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ أَرْكَانِ التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ وَقَدْ يَكُونُ مَنَعُ الْغِيْثِ عُقُوبَةً لِّذَلِكَ لِخَبَرِ الْحَاكِمِ، وَابْتِهَاقِي «وَلَا مَنَعَ قَوْمَ الزَّكَاةِ إِلَّا حَبَسَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْمَطَرُ» وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ تَفْسِيرُ اللَّاعِنِينَ فِي آيَةِ بَدْوَابِ الْأَرْضِ تَقُولُ تُمْنَعُ الْقَطَرُ بِخَطَايَاهُمْ. (وَيَخْرُجُونَ) حَيْثُ لَا عُذْرَ (إِلَى الصَّحَرَاءِ) لِلتَّبَاعِ إِلَّا فِي مَكَّةَ وَيَبْتَئِ الْمَقْدِسِ عَلَى مَا قَالَه الْخَفَافُ وَاعْتَمَدَهُ جَمَعَ مِنْهُمْ الْأَذْرَعِي اقْتِدَاءً بِالْخَلْفِ، وَالسَّلَفِ

■ فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ) (بِوُجُوهِ الْبِرِّ) أَيِ مِنْ عِثِّي وَصَدَقَةٍ وَغَيْرِهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ فَوَيْلٌ: (أَوْ لِلْعِبَادِ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا فِي مَكَّةَ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. ■ فَوَيْلٌ: (وَذَكَرَهَا) أَيِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ وَالتَّائِيثِ بِإِغْيَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. ■ وَفَوَيْلٌ: (لِأَنَّهَا الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِذَكَرَهَا إِذَا كَانَ فَعْلًا وَخَبَرًا لَهُ إِنْ كَانَ مُصَدَّرًا. ■ وَفَوَيْلٌ: (لِأَنَّ ذَلِكَ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِلْمَنْعِ فَالْمُشَارُ إِلَيْهِ كُلُّ مِنَ التَّوْبَةِ وَالتَّوْبَةِ وَالْخُرُوجِ عِبَارَةً شَرَحَ الْمَنْهَجُ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ أَثَرًا فِي إِجَابَةِ الدُّعَاءِ اهـ. ■ فَوَيْلٌ: (لِلْبَلَكِ) أَيِ لِيَتْرَكَ مَا ذُكِرَ فِي الْمَثْنِ. ■ فَوَيْلٌ: (وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَعِكْرَمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَلْمُزُهُمُ الْآلِمُونَ﴾ (البقرة: ١٥٩) تَلْعَنُهُمْ دَوَابُّ الْأَرْضِ تَقُولُ تُمْنَعُ الْمَطَرُ بِخَطَايَاهُمْ اهـ. ■ فَوَيْلٌ: (تُمْنَعُ الْقَطَرُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَالَّذِي فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي الْمَطَرُ فَلَعَلَّهُ اخْتِلَافُ رِوَايَةٍ بَصْرِيٍّ.

■ فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ) (وَيَخْرُجُونَ الْخُ) أَيِ النَّاسِ مَعَ الْإِمَامِ وَتَتَّبِعِي لِلْخَارِجِ أَنْ يُخَفَّفَ أَكْثَلُهُ وَشَرُّهُ فِي تِلْكَ الدَّلِيلَةِ مَا أَتَىكَ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. ■ فَوَيْلٌ: (إِلَّا فِي مَكَّةَ وَيَبْتَئِ الْمَقْدِسِ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَشُرُوحِ الرُّوْضِ وَبِأَفْضَلِ وَالْإِزْشَادِ وَالْمُبَابِ عِبَارَةً الْأَوَّلَيْنِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَكَّةَ وَغَيْرِهَا وَإِنْ اسْتَنَى بَعْضُهُمْ مَكَّةَ وَيَبْتَئِ الْمَقْدِسِ لِفَضْلِ الْبُقْعَةِ وَسَعَتِهَا؛ لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِإِخْصَارِ الصُّبَّانِ وَمَأْمُورُونَ بِأَنَّا نَجْتَبِهِمُ الْمَسَاجِدَ اهـ قَالَ الْبَصْرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِهِمَا الْمَذْكُورَ وَيُؤْخَذُ مِنْ صَنِيعِهِمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الصُّبَّانِ الْمَطْلُوبِ حُضُورُهُمْ بَيْنَ الْمُتَمَيِّزِينَ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ الْمَأْمُورَ بِتَجْتِبِهِمُ الْمَسَاجِدَ غَيْرُ الْمُتَمَيِّزِينَ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِيمَا سَبَقَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُمَا لَا يَرْتَضِيَانِ الْإِسْتِنَاءَ الثَّانِي الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَإِلَّا إِنْ قُلَّ الْمُتَشَقُّقُونَ الْخُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضَا لَهُ بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ اهـ وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يُصَرِّحْ بِهِ الْخُ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّارِحُ فِيمَا يَأْتِي وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضَا لَهُ الْخُ قَدْ يُمْنَعُ وَيُدْعَى دُخُولُهُ فِي الْبَاقِي

الْمُتَمَيِّنِ وَكَانَ مِمَّا يُخْتَمَلُ عَادَةً. ■ فَوَيْلٌ: (إِلَّا فِي مَكَّةَ وَيَبْتَئِ الْمَقْدِسِ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ شَرَحَ م ر قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ لَيْكُنْ قَالَ شَيْخُنَا زَكَرِيَّا وَعَلَى قِيَاسِهِ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ أَيِ فِي الْعِيدِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدَيْنِ لَيْكُنْ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ اسْتِخْبَاطُهَا فِي الصَّحَرَاءِ مُطْلَقًا لِلتَّبَاعِ وَلِتَغْلِيلِهِمْ بِأَنَّهُ يَخْضَرُّهَا الصُّبَّانُ وَالْحُفُصُ وَالبَهَائِمُ وَالصَّحَرَاءُ بِهِمُ الْآتِي وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْغَزِّي وَمَا اسْتَدَاهُ لِلْأَصْحَابِ إِنَّمَا أَخَذَاهُ مِنْ حَيْثُ الْإِطْلَاقُ لَيْكُنْ إِذَا ظَهَرَ لِيَقْيِيدِ الْبَغْضِ وَجَهَ وَجَبَ الْإِتْبَاعُ لَا سِيَّمَا مَعَ قَوْلِ الْأَذْرَعِي وَالزَّزَكَشِي وَنَاهِيكَ بِهِمَا وَهُوَ حَسَنٌ وَعَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلْفُ اهـ فَمَعَ ذَلِكَ كَيْفَ يَسُوعُ الْأَخْذُ بِالْإِطْلَاقِ بَلْ يَتَمَيَّنُ الْأَخْذُ بِالتَّقْيِيدِ اهـ.

لِشَرَفِ الْمَحَلِّ وَسَعَةِ الْمَفْرِطَةِ وَلَا يُنَافِيهِ إِحْضَارُ نَحْوِ الصَّبَّانِ، وَالبَهَائِمِ؛ لِأَنَّهُا تَوْقَفُ بِأَبْوَابِ الْمَسْجِدِ وَلَا إِنْ قُلَّ الْمُسْتَغْفِرُونَ فَالْمَسْجِدُ مُطْلَقًا لَهُمْ أَفْضَلُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّارِمِيُّ (فِي الرَّابِعِ) مِنْ صِيَامِهِمْ (صِيَامًا) لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ «ثَلَاثَةٌ لَا تَزِدُ دَعْوَتُهُمُ الصَّائِمُ حَتَّى يُفْطِرَ، وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَالْمَظْلُومُ» وَفَارَقَ نَدْبُ الْفِطْرِ بِعَرَفَةٍ وَلَوْ لِأَهْلِ عَرَفَةٍ كَمَا شَبَّهَهُ كَلَامُهُمْ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ النَّهَارِ فَيَشْتَقُ مَعَهُ الصَّوْمُ وَهَذَا بِعَكْسِهِ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ هُنَا آخِرُ النَّهَارِ الْحَقُّ بِعَرَفَةٍ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَبُحْتَمَلُ الْفَرْقِ بَأَنَّ الْحَاجَّ لَا حَتِيَاجَ بَعْدَ الْفِطْرِ إِلَى مَا عَلَيْهِ فِي لَيْلَةِ النَّحْرِ وَيَوْمِهَا مِنَ الْمَتَاعِ أَحْوَجُ إِلَى الْفِطْرِ مِنَ الْمُسْتَغْفِرِ فَلَا يُقَاسُ بِهِ (فِي ثِيَابٍ بِذَلِكِ) بِكَسْرِ فَسُكُونِ لِلْمُصْحَفَةِ أَيْ عَمَلٍ

بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ. ■ فَوَدَّ: (لِشَرَفِ الْمَحَلِّ وَسَعَةِ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ اسْتِثْنَاءُ الْمَدِينَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ اتَّسَعَ مَسْجِدُهَا الْآنَ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ اسْتِثْنَاءُ مَكَّةَ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ. ■ فَوَدَّ: (نَحْوِ الصَّبَّانِ الْخُ) أَيْ كَالْحَيْضِ وَالْمَجَانِينِ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا إِنْ قُلَّ الْخُ) وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ ظَاهِرٌ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي نَدْبِ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّخْرَاءِ بَيْنَ كَثْرَةِ الْمُسْتَغْفِرِينَ وَقِلَّتِهِمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَقَوْلُ الدَّارِمِيِّ إِنَّ الْمَسْجِدَ أَفْضَلُ عِنْدَ قِلَّتِهِمْ ضَعِيفٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِمْ إِلَى أَنْ قَالَ وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ وَالتَّغْلِيلُ السَّابِقُ أَتَاهُمْ لَوْ قَالُوا وَلَا يَخْضَرُهَا صِبْيَانٌ وَلَا حَيْضٌ وَلَا بَهَائِمٌ أَنَّهُ يُسَنُّ الْمَسْجِدَ وَالَّذِي يَنْتَجُهُ خِلَافُهُ لِلِاتِّبَاعِ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ إِشَارَ إِلَى مَا قَدَّمْتُمْ مِنْ أَنَّ كَلَامَ الدَّارِمِيِّ مَقَالَةٌ أَمْ سَم. ■ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِأَهْلِ عَرَفَةٍ) أَيْ الْمُقِيمِينَ فِيهِ. ■ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخُ) أَيْ وَقُوفَ عَرَفَةٍ. ■ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ هُنَا الْخُ) وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْإِمَامَ هُنَا لَمَّا أَمَرَ بِهِ صَارَ وَاجِبًا بِهَايَةً وَمُعْنَى وَأَقْرَبَهُ سَمَ وَقَدْ يُقَالُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ هُنَا مَا يُعِيدُ أَمَرَ الْإِمَامَ بِصَوْمِ يَوْمِ الْخُرُوجِ بِخُصُوصِهِ وَأَمَرَهُ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا يَشْمَلُ هَذَا الْيَوْمَ فَمُعَاذَ كَلَامِهِمْ أَنَّ صِيَامَ هَذَا الْيَوْمِ مَتَدَوِّبٌ مُطْلَقًا أَمَرَ بِهِ الْإِمَامُ أَوْ لَا. ■ فَوَدَّ: (وَبُحْتَمَلُ الْفَرْقِ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

■ فَوَدَّ: (بِكَسْرِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قِيلَ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَذَلِكَ فِي النَّهَايَةِ. ■ فَوَدَّ: (أَيْ عَمَلِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى أَيْ مَهْنَةً وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ أَيْ مَا يُلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ فِي وَقْتِ الشُّغْلِ وَمُبَاشَرَةِ الْخِدْمَةِ وَتَصَرُّفِ الْإِنْسَانِ فِي بَيْتِهِ أَمْ زَادَ النَّهَايَةَ قَالَ الْقَمُولِيُّ وَلَا يُلْبَسُ الْجَدِيدُ مِنْ ثِيَابٍ بِذَلِكَ أَيْضًا أَمْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمُوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ وَالْمُعْنَى حَيْثُ فِي ثِيَابٍ مُتَبَدِّلَةٍ وَيُمْكِنُ كَوْنُ الْإِضَافَةِ

■ فَوَدَّ: (وَلَا إِنْ قُلَّ الْخُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ ظَاهِرٌ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي نَدْبِ الْخُرُوجِ إِلَى الصَّخْرَاءِ بَيْنَ كَثْرَةِ الْمُسْتَغْفِرِينَ وَقِلَّتِهِمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَقَوْلُ الدَّارِمِيِّ إِنَّ الْمَسْجِدَ أَفْضَلُ عِنْدَ قِلَّتِهِمْ ضَعِيفٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِمْ إِلَى أَنْ قَالَ وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ وَالتَّغْلِيلُ السَّابِقُ أَتَاهُمْ لَوْ قَالُوا وَلَا يَخْضَرُهَا صِبْيَانٌ وَلَا حَيْضٌ وَلَا بَهَائِمٌ أَنَّهُ يُسَنُّ الْمَسْجِدَ وَالَّذِي يَنْتَجُهُ خِلَافُهُ لِلِاتِّبَاعِ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ إِشَارَ إِلَى مَا قَدَّمْتُمْ مِنْ أَنَّ كَلَامَ الدَّارِمِيِّ مَقَالَةٌ أَمْ. ■ فَوَدَّ: (الْحَقُّ بِعَرَفَةٍ) وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْإِمَامَ هُنَا لَمَّا أَمَرَ صَارَ وَاجِبًا ش

غير جديدة (و) في (تخشع) أي تذلل وخضوع واستكانة إلى الله تعالى في كلامهم ومشيههم وجلوسهم مع خضوع القلب وامتلأه بالهيبة، والخوف من الله تعالى واحتمال عطف تخشع على بذلة مدفوع بأنه ليس لنا ثياب تخشع مخصوصة كذا قيل وفيه نظر بل ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء لتحوي طول أكتافها وأذبالها، وإن كانت ثياب عمل فصنع عطفه على بذلة أيضا خلافا لمن نازع فيه وحينئذ إذا أمروا بإظهار التخشع في ملبوسهم ففي ذاتهم من باب أولى وذلك للخبر الصحيح (أنه ﷺ خرج إلى الاستسقاء متبذلاً متواضعا حتى أتى المصلى فرقى المنبر فلم يزل في الدعاء، والتضرع، والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي العبد) وقول المتولي لا بأس بخروجهم حفاة مكشوفة رؤسهم استبقده الشاشي قال الأزرعي وهو كما قال ولا يسئ لهم تطيب بل تنظف يسواك وغسل وقطع ريح كريبه ويخرجون من طريق ويرجعون في آخر. (ويخرجون) ندبا (الصبيان) والذي ينتجه أن مؤنة حملهم في مال الولي كمؤن حجبهم بل أولى.

حقيقة؛ لأنه تكفي في الإضافة أدنى ملائمة وهو الظاهر من قوله م ر بعد أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل إلخ وقوله ولا يلبس الجديد أي يطلب منه أن لا يلبسه فلو خالف وقيل كان مكروهاً ش. □ فود: (غير جديدة) صفة ثياب بذلة. □ فود: (وحيث) أي حين العطف على بذلة. □ فود: (ففي ذاتهم إلخ) أي فليس مذكوراً سم. □ فود: (وقول المتولي) إلى المن في النهاية والمغني. □ فود: (استبقده الشاشي إلخ)، فإن ذلك مكروه وسقط المروءة حيث لم يلق ببثله ع وشيخنا. □ فود: (ولا يسئ لهم تطيب) هذا يشمل ما لو كان بيديه رائحة لا يزيلها إلا الطيب الذي تظهر رائحته في البدن وقد يلتزم لأن استعماله في نفسه ينافي ما هو مقصود للمستغنين من إظهار التبذل وعدم الترفه، وأما ما يحصل لغيره من الأذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال: مثله في هذا المقام لا يضُر؛ لأن اللائق فيه احتمال الأذى في جنب طلب المصلحة العامة ع ش. □ فود: (ويخرجون من طريق ويرجعون إلخ) أي مشاة في ذهابهم إن لم يشق عليهم نهاية ومغني زاد شيخنا وأما في رجوعهم فالمشي مثل الركوب اه. □ فود: (نفياً) ويتجه الوجوب إذا أمر الإمام سم. □ فود: (الصبيان إلخ) أي والأرقاء بإذن ساداتهم نهاية ومغني. □ فود: (والذي ينتجه إلخ) قضية كلام السنوي أنها في مال الصبيان وهو كذلك؛ لأن الجذب عنهم نهاية ومغني وكذا في الإيعاب والإمداد كما في الكردي على بأفضل وقال شيخنا بعد ذكر ذلك الخلاف وقال سم إن كان الاستسقاء لهم فهي من مالهم، وإن كان لغيرهم فهي على أوليائهم اه ويصح أن يكون هذا جمعاً بين القولين اه. □ فود: (أن مؤنة حملهم) أي الصبيان ونحوهم مغني. □ فود: (كمؤن حجبهم إلخ) قد يفرق بأن مصلحة يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورة.

□ فود: (ففي ذاتهم إلخ) أي فليس مذكوراً. □ فود: (ندبا) ويتجه الوجوب إذا أمر الإمام. □ فود: (في مال الولي) اقتضى كلام السنوي أنها في مال الصبيان وهو كذلك شرح م ر. □ فود: (كمؤن حجبهم) قد يفرق بأن مصلحة الاستسقاء ضرورة.

(تسمية) شَمِلَ الصُّبْيَانُ غَيْرَ الْمُتَمَيِّزِينَ وعليه تخرُّجُ المجانين الذين أُمِنَتْ قَطْعًا ضراوتُهم ويُحتمَلُ التقييدُ بالمتَمَيِّزِينَ ويُؤَيِّدُ الأولُ إخراجُ أولادِ البهائم إشعارًا بأنَّ الكُلَّ مُسْتَرْزَقُونَ (والشُّبُوحُ)، والمجائزُ؛ لأنَّ دُعَاءَهُمْ أَقْرَبُ للإجابة وفي خَبَرِ البخاريّ «وَهَلْ تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ إِلَّا بِضَغْفَائِكُمْ» وفي خَبَرٍ ضعيفٍ «لَوْ لَا شَبَابُ خُشْعٍ وَبَهَائِمُ رُتَعٍ وَشُبُوحُ رُكْعٍ» أي لِكِبَرِ سِنِّهِمْ أَوْ كَثْرَةِ عِبَادَتِهِمْ «وَأَطْفَالُ رُضْعٍ لَصُبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبًّا» (وكذا البهائم في الأصح)؛ لأنَّ الجَدْبَ قد أَصَابَهَا أَيْضًا وفي الخبرِ الصحيح (أَنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - قَالَ جَمَعَ: هُوَ سُلَيْمَانُ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ يَسْتَسْقِي، فَإِذَا هُوَ بِنَمْلَةٍ

الاستسقاء ضرورة سمَّ عِبَارَةً ش وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَمَا فِي الْحَجِّ أَنَّ هَذِهِ حَاجَةٌ نَاجِزَةٌ بِخِلَافِ تِلْكَ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَلَا اقْتِرَابُ أَنَّهُ لَا تُخْرَجُ مُؤَنَّتُهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَفِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ بَعْدَمَا ذَكَرَ وَلَوْ خَرَجَتْ الزَّوْجَةُ لِلِاسْتِسْقَاءِ، فَإِنَّ كَانَ بِإِذْنِ الزَّوْجِ وَهِيَ مَعَهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي وَجُوبِ تَقْفِيَّتِهَا عَلَيْهِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي عَدَمِ الْوُجُوبِ أَوْ بِإِذْنِهِ وَهِيَ وَخِذَهَا فَفِيهِ نَظَرٌ وَالْقَلْبُ إِلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ أَتَمُّ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا خَرَجَتْ لِعَرَضِهَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ قَدْ يَعُودُ عَلَى الزَّوْجِ نَفْعٌ بِوَاسِطَةِ خُرُوجِهَا لِكَيْتَه لَمْ يَتِمَّهَا إِلَيْهِ وَلَا طَلَبَهُ مِنْهَا، وَأَمَّا مُؤَنَّةُ خُرُوجِهَا الزَّائِدَةُ عَلَى نَفَقَةِ التَّخْلُفِ فَأُولَى بِعَدَمِ الْوُجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ.

• فَوَدَّ: (ضَرَاوَتُهُمْ) أَيِ غَلَبَتُهُمْ وَلِإِذَاؤُهُمْ لِلْخَلْقِ كُرْدِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ) أَيِ الشُّمُولِ وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا كَمَا مَرَّ. (مُسْتَرْزَقُونَ) بِكُسْرِ الزَّايِ.

• فَوَدَّ (سُي): (وَالشُّبُوحُ) أَيِ وَالْحَتَّى الْقَبِيحَ الْمُنْظَرِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَالْمَجَائِزُ) إِلَى قَوْلِ الْمُنِ وَلَا يُنْتَعَى فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَالْمَجَائِزُ) أَيِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْهَيْئَاتِ بِخِلَافِ الشَّوَابِ مُطْلَقًا وَالْمَجَائِزُ ذَوَاتِ الْهَيْئَاتِ وَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ خَلِيلِ ذَاتِ الْحَلِيلِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْعِيدِ وَغَيْرِهِ بِرِمَاوِيٍّ اهـ يُجِيرِمِي. • فَوَدَّ: (وَهَلْ تُرْزَقُونَ) فِي مَعْنَى التَّقْيِ أَيِ لَا تُرْزَقُونَ ع ش. • فَوَدَّ: (أَيِ لِكِبَرِ سِنِّهِمْ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى وَالْإِيَابِ وَالْمُرَادُ بِالرُّكْعِ مَنْ أَنْحَنَتْ ظُهُورُهُمْ مِنَ الْكِبَرِ وَقِيلَ مِنَ الْعِبَادَةِ اهـ.

• فَوَدَّ (سُي): (وَكَذَا الْبَهَائِمِ) لَوْ تَرَكَوا الْخُرُوجَ فَهَلْ يُسْنُ إِخْرَاجُ الْبَهَائِمِ وَخِذَهَا لِأَنَّهَا قَدْ تَطَلَّبَ وَاسْتَجَابَ لَهَا قَدْ يَتَجَعَّ عَدَمُ سَنِّ ذَلِكَ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا إِنَّمَا هُوَ بِالتَّبَعِ وَهَلِ الْمُرَادُ بِالْبَهَائِمِ مَا يَشْمَلُ نَحْوَ الْكِلَابِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الشُّمُولُ لِأَنَّهَا مُسْتَرْزَقَةٌ أَيْضًا وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْمَقُورُ مِنْهَا كَذَلِكَ وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ كَذَلِكَ حَيْثُ تَأَخَّرَ قَتْلُهُ لِأَمْرِ اقْتِصَاصِهِ كَانَ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِهِ وَتَرْوِيهِ لِتَأْكُلَهُ طَرِيًّا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (فَإِذَا هُوَ بِنَمْلَةٍ الْخُ) قَالَ الدِّمِيرِيُّ اسْمُهَا عِنَجَلُونُ اهـ وَبِمَعْضِ الْحَوَاشِي قِيلَ اسْمُهَا حَرْمًا وَقِيلَ

• فَوَدَّ: (أَيِ لِكِبَرِ سِنِّهِمْ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ أَيِ أَنْحَنَتْ ظُهُورُهُمْ مِنَ الْكِبَرِ وَقِيلَ مِنَ الْعِبَادَةِ اهـ. • فَوَدَّ فِي (سُي): (وَكَذَا الْبَهَائِمِ) لَوْ تَرَكَوا الْخُرُوجَ فَهَلْ يُسْنُ إِخْرَاجُ الْبَهَائِمِ وَخِذَهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَطَلَّبَ وَاسْتَجَابَ لَهَا أَخْذًا مِنْ قِصَّةِ التَّمْلَةِ قَدْ يَتَجَعَّ عَدَمُ سَنِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا إِنَّمَا هُوَ بِالتَّبَعِ وَلَا دَلَالَةَ فِي قِصَّةِ التَّمْلَةِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا أَنَّهُ أَخْرَجَهَا وَإِنَّمَا فِيهَا الْإِخْبَارُ عَنْ أَمْرِ وَقَعَ أَتِفَاقًا وَهَلِ الْمُرَادُ بِالْبَهَائِمِ مَا يَشْمَلُ نَحْوَ الْكِلَابِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الشُّمُولُ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَرْزَقَةٌ أَيْضًا وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْمَقُورُ مِنْهَا كَذَلِكَ وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّهُ

رافعة بعض قوائمهـا إلى السماء فقال: ارجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن النملة) وتُزَلُّ عَنَّا ويُفَرَّقُ بين الأُمّهات، والأولاد حتى يكثر الضجيج والرقّة فيكون أقرب إلى الإجابة ونازع فيه جمع بما لا يُجدي. (ولا يُمنع أهل الذمّة) أو المهد (الحضور) أي لا يبغي ذلك ويظهر أن محلّه ما لم ير الإمام المصلحة في ذلك على أنّه يُسنّ للإمام المنع من المكروه كما صرّحوا به وسيأتي أنّه يكره لهم الحضور إلا أن يُجاب بأنّ المقام مقام ذلّة واستيكانة فلا يَكسرُ خاطِرُهم حيث لا مصلحة تقتضي ذلك؛ لأنّهم مُستَرزقون وفضل الله واسع وقد تُعجل لهم الإجابة

طافية وقيل شاهدة وكانت عزاء ع ش. ة فود: (رافعة بعض قوائمهـا) عبارة المُفني (وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم أنت خلقتنا، فإن رزقنا وإلا فاهلكنا) اه. ة فود: (ويُفرق بين الأُمّهات والأولاد) وقد يُفعل ذلك مع الآدميات سم وفيه توقّف؛ لأنّه يؤدّي إلى زوال حضور الأُمّهات. ة فود: (ونازع فيه) أي في التثريق.

ة فود (سني): (ولا يُمنع أهل الذمّة) لكن لا يَدْخلون المسجد إلا بأذن كما في غير الاستسقاء ع ش. ة فود: (أو العهد) إلى قوله وبه يرد في النهاية إلا قوله ويظهر إلى لا تُهم. ة فود: (أو العهد) أي أو المؤمنين ع ش. ة فود: (أي لا ينبغي ذلك) أي لا يُطلب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يَخْلطون بنا أنّه لا يُطلب منهم من الخروج في يومنا وعليه فقوله الآتي ونصّ إلخ الغرض منه حكاية قول مُقابل لما فهم من كلام المُصنّف ع ش. ة فود: (وسيأتي أنّه يكره لهم إلخ) عبارة المُباب وشرّحه في هذا الآتي ويكره أيضًا خروجهم معهم فيُمنعون من ذلك نذبا وقيل وجوبا إن لم يَمَيّزوا عنهم أي عن المسلمين بخلاف ما إذا تَمَيّزوا فإنّهم لا يُمنعون قطعًا فيخرجون ولو في يوم خروج المسلمين اه ومثله في الرّوض وشرّحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختصّ سنّ منع الإمام بهذه الحالة وهو قضيّة قولهم فيُمنعون إلخ فقد أفاد كلامهم العبارة المذكورة وأغنى عن الجواب لكنّ النصّ المذكور قد يدلّ على طلب منهم من الخروج في يومنا وقضيته ما تقرّر من نذب المنع إذا لم يَمَيّزوا عَنَّا أن قول المُصنّف ولا يُمنع أهل الذمّة معناه لا يجب المنع أو إذا تَمَيّزوا ولم يكن خروجهم في يومنا على ما فيه اه وتقدّم عن ع ش أن الغرض من ذكر النصّ الآتي حكاية قول مُقابل لما فهم من كلام المُصنّف وفي البُجَيْرمي وحاشية شيخنا ما حاصله أن الكراهة ونذب المنع كلّ منهما مُختصّ بما إذا لم يَمَيّزوا عَنَّا. ة فود: (لأنّهم إلخ) تعليل للمتن. ة فود: (مُستَرزقون) بكسر الزاي بزماء.

كذلك حيث تأخّر قلّه لأمر اقتضاه كان اضطرّ إلى أكله وتزوّد له لياكله طريا فليتاَمَل. ة فود: (ويُفرق بين الأُمّهات والأولاد) وقد يُفعل ذلك مع الآدميات. ة فود: (وسيأتي أنّه يكره لهم الحضور) عبارة المُباب وشرّحه في هذا الآتي ويكره أيضًا خروجهم معهم فيُمنعون من ذلك نذبا وقيل وجوبا إن لم يَمَيّزوا عنهم أي عن المسلمين بخلاف ما إذا تَمَيّزوا فإنّهم لا يُمنعون قطعًا فيخرجون ولو في يوم خروج المسلمين اه ومثله في الرّوض وشرّحه وقضيته تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم فيختصّ سنّ

استدراجاً وبه يُرَدُّ قول البحر يحرم التأمين على دعاء الكافر؛ لأنه غير مقبول اه على أنه قد يُخْتَم له بالحسنى فلا عِلْمُ بِقَبُولِهِ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ مَوْتِهِ عَلَى كُفْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ إِطْلَاقُهُ بَعِيدٌ، وَالْوَجْهُ جَوَازُ التَّأْمِينِ بَلْ نَدْبُهُ إِذَا دَعَا لِنَفْسِهِ بِالْهِدَايَةِ وَلَنَا بِالنَّصْرِ مَثَلًا وَمَثَلُهُ إِذَا جَهِلَ مَا يَدْعُو بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْعُو بِإِسْمِ أَيِّ بَلٍ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ وَيُكْرَهُ لَهُمُ الْحُضُورُ وَلَنَا إِحْضَارُهُمْ (وَلَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا)

• فَوَدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ الْخُ) أَيُّ بَكْرِيهِمْ قَدْ تَعَجَّلَ لَهُمُ الْإِجَابَةُ اسْتِدْرَاجًا وَلَوْ قِيلَ وَجْهُ الْحُرْمَةِ أَنَّ فِي التَّأْمِينِ عَلَى دُعَائِهِ تَغْطِيَةً لَهُ وَتَقْرِيرًا لِلْعَامَّةِ بِحُسْنِ طَرِيقَتِهِ لَكَانَ حَسَنًا ع ش . • فَوَدَّ: (قَوْلُ الْبَحْرِ يَحْرُمُ التَّأْمِينُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي . • فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ إِطْلَاقُهُ بَعِيدٌ الْخُ) أَقْرَهُ ع ش ثُمَّ قَالَ فَرَزُّ فِي اسْتِحْبَابِ الدُّعَاءِ لِلْكَافِرِ خِلَافَ وَاعْتَمَدَ ر الْجَوَازَ وَأَخْبَرُ أَنَّهُ قَالَ لَا يَحْرُمُ الدُّعَاءُ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ إِلَّا إِذَا أَرَادَ الْمَغْفِرَةَ مَعَ مَوْتِهِ عَلَى الْكُفْرِ وَسَيَّئَاتِهِ فِي الْجَنَائِزِ التَّضَرُّعُ بِتَحْرِيمِ الدُّعَاءِ لِلْكَافِرِ بِالْمَغْفِرَةِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ إِنْ أَسْلَمَ أَوْ أَرَادَ بِالْدُّعَاءِ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ أَنْ يَحْصُلَ لَهُ سَبَبُهُ وَهُوَ الْإِسْلَامُ فَلَا يَتَجَهَّ إِلَّا الْجَوَازُ سَمٍ عَلَى الْمُنْتَهَى وَيَتَّبِعِي أَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ يُشْعِرُ بِالْتَّعْظِيمِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ خُصُوصًا إِذَا قَوَّيْتُ الْقَرِينَةَ عَلَى تَغْطِيَتِهِ وَتَحْقِيرِهِ غَيْرِهِ كَانَ فَعَلٌ فَعَلًا دَعَا لَهُ بِسَبَبِهِ وَلَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَاشْتَرَعَ بِتَحْقِيرِ ذَلِكَ الْغَيْرِ اه . • فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِقَوْلِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقَوْلُ شَيْخِنَا إِلَى لِأَنَّهُ . • فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ لَهُمُ الْحُضُورُ الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَيُكْرَهُ أَيْضًا أَيُّ تَخْرِاجِهِمْ خُرُوجَهُمْ مَعَهُمْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْأَصْلُ فَيُتِمَّنُونَ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَهُمْ اه سم .

• فَوَدَّ (وَسَيَّ): (وَلَا يَخْتَلِطُونَ الْخُ) أَيُّ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَلَا غَيْرَهُمْ مِنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَا أَكْرَهُ مِنْ إِخْرَاجِ صِبْيَانِهِمْ مَا أَكْرَهُ مِنْ خُرُوجِ كِبَارِهِمْ لِأَنَّ دُنُوبَهُمْ أَقَلُّ لَيْكِنْ يُكْرَهُ لِكُفْرِهِمْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهَذَا يَقْتَضِي كُفْرَ أَطْفَالِ الْكُفَّارِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِمْ إِذَا مَاتُوا فَقَالَ الْأَكْثَرُ إِنَّهُمْ فِي النَّارِ وَطَائِفَةٌ لَا تَعْلَمُ حُكْمَهُمْ وَالْمُحَقِّقُونَ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ وَوُلِدُوا عَلَى الْفِطْرَةِ وَتَحْرِيرِ هَذَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ أَنَّهُمْ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا كُفَّارٌ أَيُّ فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ وَلَا يُدْفَنُونَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَفِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ مُسْلِمُونَ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر ؛ لِأَنَّ دُنُوبَهُمْ الْخُ الْمَرَادُ بِالذُّنُوبِ مَا يُعَدُّ ذَنْبًا فِي الشَّرْعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ فِيهِ خِطَابٌ لِلصَّبِيِّ لِغَدَمِ تَكْلِيفِهِ بِالزُّنَا وَالسَّرِقَةِ بَلْ بِالْكَفْرِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ الذُّنُوبِ وَعَدَمُ تَكْلِيفِهِ لَا يَمْنَعُ اتِّصَافَهُ بِالْبَقِيحِ وَقَوْلُهُ م ر وَهَذَا يَقْتَضِي الْخُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ م ر ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ الْخُ عِبَارَةُ حَقِّ فِي الْفَتَاوَى فِي

مَنْعِ الْإِمَامِ بِهَذِهِ الْحَالَةِ وَهُوَ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ فَيُتِمَّنُونَ الْخُ فَقَدْ أَفَادَ كَلَامُهُمُ الْجَلَاوَةَ الْمَذْكُورَةَ وَاعْتَمَدَ عَنْ الْجَوَابِ لَيْكِنْ النَّصُّ الْمَذْكُورُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ مَنْعِهِمْ مِنَ الْخُرُوجِ فِي يَوْمِنَا وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ مِنْ نَذْبِ الْمَنْعِ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزُوا عَنَّا أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَلَا يُمْنَعُ أَهْلُ الذِّمَّةِ مَفْنَاهُ لَا يَجِبُ الْمَنْعُ أَوْ إِذَا تَمَيَّزُوا وَلَمْ يُنْكَرْ خُرُوجُهُمْ فِي يَوْمِنَا عَلَى مَا فِيهِ . • فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ لَهُمُ الْحُضُورُ الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَيُكْرَهُ أَيْضًا خُرُوجَهُمْ مَعَهُمْ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْأَصْلُ فَيُتِمَّنُونَ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَهُمْ اه .

أَي يُكْرَهُ لَنَا فِيمَا يَظْهَرُ تَمْكِيتُهُمْ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حِينَ الْخُرُوجِ إِلَى الْعُودِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ شَيْخِنَا فِي مُصَلَّنَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْوِيرٌ فَقَطْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْتِوِيَّ صَرَّحَ بِكَرَاهَةِ الْاِخْتِلَافِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُصَيِّبُهُمْ عَذَابٌ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا فَتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاسَةً﴾ [الأنعام: ١٢٥] وَنَصَّ عَلَى أَنَّ خُرُوجَهُمْ بِكَوْنٍ غَيْرِ يَوْمِ خُرُوجِنَا وَاسْتَشْكَلَ بَأْتَهُمْ قَدْ يُسْقَوْنَ فَيَفْتَرِّقُ بَعْضُ الْعَامَّةِ وَرَدُّ بَأَنِّ فِي خُرُوجِهِمْ مَقْنًا مَفْسَدَةً مُحَقَّقَةً وَهِيَ مُضَاهَاةُ هُمْ لَنَا فَقَدْ مَتَّ عَلَى تِلْكَ الْمُتَوَهِّمَةِ وَلِقَوْلِ الْمَالِكِيَّةِ بِالمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ مَتَّوَهُمُ مِنَ الْاِنْفِرَادِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَفْسَدَةَ الْفِتْنَةِ أَشَدُّ مِنْ

جَوَابِ السُّوَالِ عَنْ الْأَطْفَالِ أَنَا أَطْفَالُ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ الْجَنَّةُ قَطْعًا بَلْ إِجْمَاعًا وَالْخِلَافُ فِيهِ شَاذٌ بَلْ غَلَطٌ، وَأَمَّا أَطْفَالُ الْكُفَّارِ فَفِيهِمْ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَعَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الأنعام: ١١٥] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا يُزَادُ وَلَا يُزَادُ وَنَزَلَ آخِرُهَا﴾ [النمل: ١٦٦] الثَّانِي أَنَّهُمْ فِي النَّارِ تَبَعًا لِآبَائِهِمْ وَنَسَبِهِ النَّوَوِيُّ لِلْأَكْثَرِينَ لِكَيْتَهُ نَوْزَعُ الثَّالِثُ الْوَقْفُ وَتُعَيَّرُ عَنْهُ بِأَنَّهُمْ تَحْتَ الْمِشْنَةِ الرَّابِعُ أَنَّهُمْ يُجْمَعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتُؤَجَّجُ لَهُمْ نَارٌ يُقَالُ ادْخُلُوهَا فَيَدْخُلُهَا مَنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى سَعِيدًا وَيُخْسَلُ عَنْهَا مَنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ شَقِيًّا لَوْ اذْكُرْكَ الْعَمَلُ الْخُفَّ مُلْخَصًا وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الشُّوَبْرِيُّ عَنْ أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ هَلْ يُعَذَّبُونَ بِشَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ وَهَلْ وَرَدَ أَنَّهُمْ يُسَالُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَأَنَّ الْقَبْرَ يَضُمُّهُمْ وَمَا الْحُكْمُ فِي أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ هَذِهِ الْأَمَةِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُمْ أَيُّ أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ لَا يُعَذَّبُونَ بِشَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي وَلَا يُسَالُونَ فِي قُبُورِهِمْ كَمَا عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ وَلِلْحَنَفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ قَوْلُ أَنَّ الطِّفْلَ يُسَالُ وَرَجَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِمَا لَا يَصِحُّ وَأَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِمْ عَلَى نَحْوِ عَشْرَةِ أَقْوَالٍ الرَّاجِحُ مِنْهَا أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ خَدَمٌ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَسُئِلَ بَعْضُهُمْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ مِنَ الْأَطْفَالِ فِي النَّارِ فَأَجَابَ بِأَنَّ الْأَطْفَالِ فِي الْجَنَّةِ وَلَوْ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ عَلَى الصَّحِيحِ نَعَمْ يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ خَلْقًا وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ وَخَلْقًا آخَرَ يُدْخِلُهُمُ النَّارَ ﴿لَا يَسْتَلُّ عَنْهُ يَقْمَلُ وَهُمْ يَسْتَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] وَالْعَشْرَةُ أَقْوَالُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ سَرَدَهَا فِي فَتْحِ الْبَارِي فَلْيُرَاجَعْ شَرْحُ بَحْذَفٍ. □ فَوَدَّ: (أَيُّ يُكْرَهُ الْخُفَّ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْخُفَّ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. □ فَوَدَّ: (وَنَصَّ عَلَى أَنَّ خُرُوجَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِقَوْلِ الْمَالِكِيَّةِ فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ زَادَ الثَّانِي عَقِبَهُ قَالَ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ وَفِيهِ نَظَرٌ أَهْوَ وَكَانَ يُشِيرُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَقَدْ يُجَابُ الْخُفَّ فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُتَشَدَّدَ عِنْدَ صَاحِبِي الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ الْمُنْصَوِّصُ الْمَذْكُورُ بِضَرْبٍ. □ فَوَدَّ: (يَكُونُ الْخُفَّ) أَيُّ وَجُوبًا أَخَذًا مِنَ الرَّدِّ الْآتِي ع. ش. □ فَوَدَّ: (مُضَاهَاةُ هُمْ لَنَا) أَيُّ مُشَابَهَتُهُمْ وَمُسَاوَاتُهُمْ. □ فَوَدَّ: (فَقَدْ مَتَّ) أَيُّ مُرَاعَاتُهَا سَم. □ فَوَدَّ: (هَلَّى تِلْكَ الْمُتَوَهِّمَةِ) أَيُّ مَفْسَدَةٍ مُصَادِفَةِ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِفْتِنَانِ. □ فَوَدَّ: (وَلِقَوْلِ الْمَالِكِيَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ مَتَّوَهُمُ الْخُفَّ. □ فَوَدَّ: (بِالمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ) هِيَ الْوَصْفُ الْمُنَاسِبُ الَّذِي لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اخْتِيَارِهِ وَلَا عَلَى إِنْغَائِيهِ سَم. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْاِنْفِرَادِ) أَيُّ يَزِيْمُ.

□ فَوَدَّ: (فَقَدْ مَتَّ) أَيُّ مُرَاعَاتُهَا. □ فَوَدَّ: (وَلِقَوْلِ الْمَالِكِيَّةِ بِالمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ) هِيَ الْوَصْفُ الْمُنَاسِبُ الَّذِي لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اخْتِيَارِهِ وَلَا عَلَى إِنْغَائِيهِ.

مفسدة المضاهاة وأدعاء تحققها مثنو كَيْفَ وَنَحْنُ نَمْنَعُهُمْ مِنَ الْاِخْتِلَاطِ بِنَا وَنُصَيِّرُهُمْ
مُتَفَرِّدِينَ عَنَّا كَالْبَهَائِمِ فَأَيُّ مُضَاهَاةٍ فِي ذَلِكَ فَالْأُولَى عَدَمُ إِفْرَادِهِمْ يَوْمَ بِلِ الْمُضَاهَاةِ فِيهِ أَشَدُّ.
(وهي ركعتان كالعيد) لِلْخَبَرِ الْمَارِ فَتَكُونُ فِي وَقْتِهَا إِنْ أُرِيدَ الْأَفْضَلُ وَيُكَبَّرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا،
وَالثَّانِيَةِ خَمْسًا وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى قِ أَوْ سَبْعٍ وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ أَوْ الْغَاشِيَةُ بِكَمَالِهَا جَهْرًا (لَكِنْ)
تَجُوزُ زِيَادَتُهَا عَلَى رَكْعَتَيْنِ بِخِلَافِ الْعِيدِ وَأَيْضًا (قِيلَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ (نوح: ١١)؛
لأنها لا يَاقَةُ بِالْحَالِ إِذْ فِيهَا ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ (مؤد: ٣٠) الْآيَةُ. (ولا تختصُّ) صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ
(بِوَقْتِ الْعِيدِ فِي الْأَصَحِّ) وَلَا يَغْيِرُهُ بَلْ تَجُوزُ وَلَوْ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ؛ لَأَنَّهَا ذَاتُ سَبَبٍ مُتَقَدِّمٌ فَدَارَتْ
مَعَ سَبَبِهَا وَاقْتِضَاءُ الْخَبَرِ (أَنَّهُ ﷺ صَلَّاهَا فِي وَقْتِ الْعِيدِ) مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لِلْأَكْمَلِ كَمَا مَرَّ.
(وَيَخْطُبُ ك) خُطْبَةِ (الْعِيدِ) فِي الْأَرْكَانِ وَالسَّنَنِ دُونَ الشَّرْطِ،

• فَوَدَّ: (فَالْأُولَى هَذِهِ إِفْرَادُهُمْ الْخُ) كَذَا فِي شُرُوحِ الْإِزْشَادِ وَيَأْضِلُ وَمَالَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا.

• فَوَدَّ (سُيْ): (كَالْعِيدِ) أَيُّ كَصَلَاتِهِ فِي الْأَرْكَانِ وَغَيْرِهَا إِلَّا فِيمَا يَأْتِي نِهَاقَةً. • فَوَدَّ: (لِلْخَبَرِ الْمَارِ) أَيُّ فِي
شَرْحٍ فِي ثِيَابِ بَذْلِهِ وَتَخْشَعُ. • فَوَدَّ: (فَتَكُونُ الْخُ) فِي هَذَا التَّضَرُّعِ تَأْمُلُ عِبَارَةَ شَيْخِنَا إِلَّا فِي النَّبِيِّ وَالْوَقْتِ
فَيَنْتَوِي بِهِمَا صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ وَلَا تَقْتَدُّ بِوَقْتِ أَه. • فَوَدَّ: (وَيُكَبَّرُ الْخُ) أَيُّ بَعْدَ الْإِفْتِاحِ قَبْلَ التَّعْوِذِ يَرْفَعُ
يَدَيْهِ وَيَقِفُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ كَأَيَّةٍ مُعْتَدِلَةٍ وَيُنَادِي لَهَا الصَّلَاةُ جَامِعَةً نِهَاقَةً وَمُعْنِي زَادَ شَيْخُنَا وَيَذْكُرُ بَيْنَهُمَا
وَأَوَّلَاهُ الْبَاقِيَّاتُ الصَّالِحَاتُ أَه. • فَوَدَّ: (أَوْ الْغَاشِيَةُ) أَيُّ وَالْأَوَّلَيَانِ أَفْضَلُ مُعْنِي وَنِهَاقَةً وَشَيْخُنَا.

• فَوَدَّ: (تَجُوزُ زِيَادَتُهَا عَلَى رَكْعَتَيْنِ الْخُ) كَذَا فِي النَّهَاقَةِ وَكَتَبَ عَلَيْهِ ش مَا نُصِّهَ قَوْلُهُ م بِخِلَافِ الْعِيدِ
يُثْلُهُ فِي ابْنِ حَجٍّ وَيَخْطُبُ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ أَنَّ هَذَا فِي بَعْضِ التَّسْنِخِ وَأَنَّ الشَّارِحَ م ر ﷺ تَعَلَّنَ ضَرْبَ
عَلَيْهِ فِي تَسْنِخِهِ وَأَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى الرَّكْعَتَيْنِ كَالْعِيدِ انْتَهَى وَهُوَ قَرِيبٌ أَه عِبَارَةً شَيْخِنَا
قَوْلُهُ رَكْعَتَانِ أَيُّ بَنِيَّةُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا خِلَافًا لِابْنِ حَجٍّ وَمَا نُقِلَ عَنِ الرَّمْلِيِّ أَنَّ لَهُ
الزِّيَادَةَ عَلَيْهِمَا ضَرْبَ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فَالْمُعْتَمَدُ الْمُعْمُولُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا أَه.

• فَوَدَّ (سُيْ): (قِيلَ يَقْرَأُ الْخُ) أَيُّ بَدَلُ ﴿أَقْرَبِي﴾ نِهَاقَةً. • فَوَدَّ: (صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاقْتِضَاءُ الْخُ
فِي النَّهَاقَةِ وَالْمُعْنِي. • فَوَدَّ: (وَاقْتِضَاءُ الْخَبَرِ) أَيُّ الْمَارِ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ آيَةً.
• فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ الْأَكْمَلُ) مَلَّا حُجِّلَ عَلَى أَنَّهُ اتَّفَاقِيٌّ سَم.

• فَوَدَّ (سُيْ): (وَيَخْطُبُ الْخُ) وَيُنْدَبُ أَنْ يَجْلِسَ أَوَّلَ مَا يَضَعُ الدُّمْبَرُ ثُمَّ يَقُومُ وَيَخْطُبُ نِهَاقَةً أَيُّ بِقَدْرِ
أَذَانِ الْجُمُعَةِ ش. • فَوَدَّ: (فِي الْأَرْكَانِ وَالسَّنَنِ دُونَ الشَّرْطِ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ لِأَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ
مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ هُنَا مَا يُعْتَبَرُ فِي الْعِيدِ مِنَ الْإِسْمَاعِ وَالسَّمَاعِ وَكَوْنُهَا عَرَبِيَّةٌ عَلَى التَّفْصِيلِ
الْمَارِ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُعْنِي وَنِهَاقَةً فِي الْأَرْكَانِ وَالسَّنَنِ وَالشَّرْطِ وَهُوَ أَقْمَدُ مِنْ صَنِيعِهِ ﷺ تَعَلَّنَ

• فَوَدَّ: (مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ الْأَكْمَلُ) مَلَّا حُجِّلَ عَلَى أَنَّهُ اتَّفَاقِيٌّ. • فَوَدَّ: (فِي الْأَرْكَانِ وَالسَّنَنِ) كَانَ مُرَادُهُ
الْأَرْكَانَ وَالسَّنَنَ لِخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ دُونَ الشَّرْطِ الْخُ أَيُّ الشَّرْطِ لِخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ.

فإنها سنة كما مر في الكُشوف، والعيد (لكن) يجوزُ الاختصارُ هنا على خطبةٍ واحدةٍ بناءً على ما مر في الكُشوف و (يستغفرُ الله تعالى بذلَّ التكبير) أولهما: فيقولُ استغفرُ الله الذي لا إله إلا هو الحي القيومُ وأتوبُ إليه تسعاً في الأولى وسبعاً في الثانية؛ لأنه الألتى لوعيد الله تعالى بإرسال المطرِ بعده في آية ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ﴾ (هود: ٣) ومن ثمَّ سنُّ إكثارِ قراءتها إلى قوله ﴿أَنْهَرَا﴾ (نمل: ١٦١) وإكثارُ الاستغفارِ وختمُ كلامه به وقيل يُكَبِّرُ كالعيد وانتصرَ له بأنه قضيتُ الخيرِ وكلامُ الأكثرين (ويدعو في الخطبة الأولى) جهراً بأدعيته وَاللَّهُ الواردة عنه وهي كثيرة ومنها «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غيثاً» أي مطراً «مغيثاً» يَضُمُّ أوله أي مُنْقِذاً من الشدَّة «هنيئاً» بالمدِّ،

بصري وتكلَّف سم في تأويل كلام الشارح فقال قوله في الأركان والسُنن كان مراده الأركان والسُنن لخطبة الجمعة ليظهر قوله دون الشروط إلخ أي الشروط لخطبة الجمعة أي أي كخطبة العيد في لزوم الإتيان بركان خطبة الجمعة ونِدب الإتيان بسُننها وعدم لزوم الإتيان بشروطها كما يفيدُه قولُ الشارح، فإنها سنة كما مر إلخ. • فود: (فإنها سنة إلخ).

(فرغ) إذ نذرَ خطبة الاستسقاء فالوجه انعقادُ التذرُّ لِيَتَسَرَّعَ الاجتماعُ هنا ولو معَ واحدٍ سم. • فود: (بناءً على ما مر إلخ) أي وسبقَ أن المتمدَّدَ خلافه كُزِدِي على بأفضل عبارة شيخنا قوله كخطبة العيد أي فلا يكتفي خطبةً واحدةً كما في العيد وقوله في الأركان وغيرها أي إلا في جوازِ تقديمها هنا على الصلاة بخلاف خطبة العيد اه. • فود: (ويستغفرُ الله تعالى إلخ) ويسنُّ أن يُكَبِّرَ دعاءَ الكربِ وهو: (لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله ربُّ العرش العظيم، لا إله إلا الله ربُّ السموات وربُّ الأرض وربُّ العرش الكريم) وأن يُكَبِّرَ: (يا حي يا قيوم برحمتك نستغيثُ ومن رحمتك نرجو فلا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين وأصلح لنا شأننا كله، لا إله إلا أنت) ويسنُّ في كلِّ مؤطَّر: (اللَّهُمَّ آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) وآيةَ آخِرِ البقرة مُغْنِي قال شيخنا وهو أي دعاءُ الكربِ في الحقيقة ثناءً، وإنما سُمِّيَ دعاءً لإتِّه تقدُّمه للدُّعاء الذي بعده أو لإتِّه يتضمَّنُ الدُّعاء اه. • فود: (أولهما) إلى المثني في المُغْنِي وكذا في النهاية إلا قوله وقيل إلى المثني. • فود: (فيقول إلخ) أي إذا أرادَ الأفضلَ وإلا فلو اقتصرَ على استغفرُ الله كفى، وإنما اختارَ الشارحُ هذه الصيغةَ لما وردَ أن من قالها غُفِرَ له وإن كان قرأ من الرِّخَفِ شيخنا وفي النهاية ما يوافقه قال ع ش قوله م ر من قالها غُفِرَ له إلخ ولا تختصُّ تلك بكونها في الخطبة ويَكُونُها نسجاً مثلاً اه. • فود: (جهراً) كذا في النهاية. • فود: (اسقنا) بقطع الهَمْزَةِ من اسقى ووصلها من سقى مُغْنِي وع ش. • فود: (أي مُنْقِذاً إلخ) أي بإزوائه نهاية. • فود: (بضم أوله) أي وكسرٍ ثانيه.

(فرغ) نذرَ خطبة الاستسقاء فالوجه انعقادُ التذرُّ أما على انعقادِ نذرِ النكاح فواضح، وأما على عدم انعقادِهِ فليُظهِرِ الفرقُ؛ لأنه هنا وإن لم يلزمَ غيره موافقته والحضورُ معه لِكَيْتِه مَمَكَّنٌ من إسماعِها من لم يُردِ السماعَ وهي حاصلةٌ بذلك وأيضاً فالاجتماعُ هنا ولو معَ واحدٍ قطعُي التيسرِ عادةً بخلاف إيجابِ عقدِ النكاحِ له فليَتأمل.

والهزم أي لا يُنْقَضُهُ شيء أو يُنْصَبُ الحيوان من غير ضرر «مريقا» يَفْتَحُ أوْلُهُ وبالمَدِّ، والهزم أي محمودة العاقبة فالهنيء النافع ظاهرا والمريء النافع باطنا «مريقا» يَضُمُّ أوْلُهُ وبالتحتية أي آتيا بالربع وهو الزيادة من المراعة وهي الخصب بِكَسْرِ أوْلِهِ ويجوز هنا فتح الميم أي ذا ربع أي نماء أو الموحدة من أربع البعير أكل الربيع أو الفوقية من رتعت الماشية أَكَلَتْ ما شاءت، والمقصود واحد «عَدَقا» أي كثير الماء، والخير أو قَطْرُهُ كِبَارٌ «مَجْلَلًا» بِكَسْرِ اللام أي سائرا للأفقي لعمومه أو للأرض بالنبات كجَلُّ الفرس «سَحَا» يَفْتَحُ فَشْدَةٌ للمهملتين أي شديدا الوقع بالأرض من ساح جرى «طَبَقا» يَفْتَحُ أوْلِيهِ أي يُطْبِقُ الأرض حتى يغمها «دَائِمًا» إلى انتهاء الحاجة إليه «اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ» أي الآيسين من رحمتك «اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ، وَالْبِلَادِ وَالْخَلْقِ مِنَ الْأَوَاءِ» أي بالمَدِّ، والهزم شدة المجاعة، والجهد أي يَفْتَحُ أوْلُهُ وقيل ضمه قلة الخير، «والضنك» أي الضيق «ما لا نشكو» أي بالثون «إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ أَنْبَتْ لَنَا الزَّرْعَ وَأَوْدَرَ لَنَا الضَّرْعَ وَاسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ» أي المطر «وَأَنْبَتْ

فود: (والموحدة) عطف على التختية.

فود (سب): (عَدَقًا) يَفْتَحُ الْمُجَمَّعَةَ ودال مهملة مفتوحتين. فود: (أو قَطْرُهُ كِبَارٌ) عبارة المغمي والنهاية وقيل الذي قَطْرُهُ كِبَارٌ اه. فود: (بِكَسْرِ اللام) أي وفتح الجيم مغمي. فود: (أي سائرا إلخ) عبارة النهاية والمغمي يُجَلِّلُ الأرض أي يغمها كجَلُّ الفرس وقيل هو الذي يُجَلِّلُ الأرض بالنبات اه. فود: (للمهملتين) صوابه للحاء المهملة كما في النهاية والمغمي. فود: (من ساح إلخ) فيه تأمل عبارة المغمي يقال سَحَّ الماء يَسِجُ إذا سالَ مِنْ فَوْقِ إلى أَسْفَلَ وصاح يَسِجُ إذا جَرَى على وجه الأرض اه. فود: (أي يُطْبِقُ الأرض) من الإطباق كما في المختار أو التلطيق كما في القاموس ع ش. فود: (حتى يغمها) عبارة النهاية أي يَسْتَوْجِبُهَا قَصِيرُ كالتطيق عليها اه زاد المغمي يقال هذا مطابق لهذا أي مساو له اه. فود: (إلى انتهاء الحاجة إلخ) إنما قَسَرَ به لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ الدَّوَامَ الْحَقِيقِي لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْهَلَاكِ بِالْفَرْقِ وَنَحْوِهِ شَيْخُنَا. فود: (أي الآيسين إلخ) أي بتأخير المطر نهاية زاد شَيْخُنَا والقنوط من الكباير اه. فود: (إِنَّ بِالْعِبَادِ) أي ما عدا الملائكة. فود: (والبلاية) مِنْ عَطْفِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ وَهُمَا خَبَرٌ إِنَّ مُقَدَّمٌ وَقَوْلُهُ مَا لَا نَشْكُو إلخ اسمها مؤخرٌ وَقَوْلُهُ مِنَ الْجَهْدِ إلخ بَيَانٌ لِمَا مُقَدَّمٌ عَلَيْهَا شَيْخُنَا. فود: (أي بالمَدِّ إلخ) أي وفتح اللام شَيْخُنَا. فود: (والضنك) يَفْتَحُ فَسْكَوْنٍ. فود: «أَنْبَتْ لَنَا» إلخ أي أَخْرَجَ لَنَا الزَّرْعَ بِسَبَبِ الْمَطَرِ. فود: «وَأَوْدَرَ لَنَا الضَّرْعَ» أي أَكْثَرَ لَنَا قَدْرَهُ وَهُوَ اللَّبَنُ وَالضَّرْعُ مَحَلُّ اللَّبَنِ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَمِمَّا جُرِبَ لِإِدْرَارِ اللَّبَنِ أَنْ يُؤْخَذَ الشُّمْرُ الْأَخْضَرُ وَيُدْقَ وَيُسْتَخْرَجَ مَآؤُهُ وَيُضَافَ إِلَيْهِ قَدْرُهُ مِنْ عَسَلِ التَّحْلِ وَيُسْقَى لِمَنْ قَلَّ لَبَنُهَا مِنْ أَعْمَى وَغَيْرِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَطَوْرًا عَلَى الرِّيقِ فَإِنَّهُ يَخْتَبِرُ لَبَنُهَا شَيْخُنَا. فود: (أي المطر إلخ) عبارة شَيْخُنَا أي خَيْرَاتِهَا الْمُرَادُ بِهَا الْمَطَرُ وَقَوْلُهُ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ أي خَيْرَاتِهَا الْمُرَادُ بِهَا النَّبَاتُ وَالشُّمْرُ وَذَلِكَ لِأَنَّ السَّمَاءَ تَجْرِي مَجْرَى الْأَبِ وَالْأَرْضُ تَجْرِي مَجْرَى الْأُمِّ وَمِنْهُمَا يَخْصُلُ جَمِيعُ الْخَيْرَاتِ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَدْبِيرِهِ اه.

لَنَا مِنْ تَرَكَاتِ الْأَرْضِ» أَيِ الْمَرْغَى «اللَّهُمَّ ارْقَعْ غَمًّا الْجَهْدَ، وَالْجُوعَ، وَالْفَرَى وَاكْشِفْ غَمًّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ» «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا» أَيِ لَمْ تَزَلْ تَغْفِرُ مَا يَقَعُ مِنْ هَفَوَاتِ عِبَادِكَ «(فَارْسِلِ السَّمَاءَ) أَيِ السَّحَابَ أَوْ الْمَطَرَ» «(عَلَيْنَا مِدْرَارًا) أَيِ كَثِيرًا (وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ) أَيِ نَحْوِ ثَلَاثِيهَا إِلَى فَرَاغِ الدُّعَاءِ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ وَيُكْمِلُ الْخُطْبَةَ بِالْحَثِّ عَلَى الطَّاعَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالدُّعَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْمُؤْمِنَاتِ وَيَقْرَأُ آيَةً أَوْ آيَتَيْنِ ثُمَّ يَقُولُ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ (وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ) حِينَئِذٍ (سِرًّا) وَيُسِرُّونَ حِينَئِذٍ (وَجَهْرًا) وَيُؤْمِنُونَ حِينَئِذٍ قَالَ تَعَالَى ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الاعراف: ٥٥] وَبِحَقْلُونِ ظُهُورِ أَكْفُهُمْ

• فَوَدَّ: «(وَالْفَرَى)» بِضَمِّ الْعَيْنِ كَلْبَسَ وَفَتَحَهَا كَشَسَ قَامُوسٌ. • فَوَدَّ: (أَيِ السَّحَابِ) أَيِ بِإِزْسَالِ مَا فِيهِ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَيِ الْمَطَرِ وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ هُنَا الْمَطَرُ مَعَ السَّحَابِ اهـ. • فَوَدَّ: (أَيِ كَثِيرًا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَيِ دَرًا كَثِيرًا أَيِ مَطَرًا كَثِيرًا اهـ عِبَارَةُ شَيْخِنَا أَيِ كَثِيرِ الدَّرِّ مُتَوَالِيًا.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ الْخُ) أَيِ ثَلَاثًا وَلَوْ اسْتَقْبَلَ فِي الْأَوَّلَى لَهُ أَيِ لِلدُّعَاءِ لَمْ يُعْذِرْ فِي الثَّانِيَةِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ مُغْنَى وَنِهَاءُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يُعْذِرْ الْخُ أَيِ لَا تَطْلُبْ إِعَادَتَهُ بَلْ يَتَّخِذْ كَرَاهَتَهَا وَكَذَا يَتَّخِذُ كَرَاهَةَ الْإِسْتِغْبَالِ فِي الْأَوَّلَى وَإِنْ أَجْزَأَ الْإِسْتِغْبَالُ فِيهَا عَنِ الْإِسْتِغْبَالِ فِي الثَّانِيَةِ اهـ.

• فَوَدَّ: (أَيِ نَحْوِ ثَلَاثِيهَا) إِلَى قَوْلِهِ بِالصَّلَاةِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. • فَوَدَّ: (ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْخُ) أَيِ، وَإِذَا قَرَعَ مِنْ الدُّعَاءِ اسْتَنْدَبَهَا وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ كَمَا فِي الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوَضَةِ نِهَاءُ زَادَ الْمُغْنَى لَا كَمَا يُشِيرُ بِهِ كَلَامُهُ مِنْ بَقَاءِ الْإِسْتِغْبَالِ إِلَى فَرَاغِهَا اهـ أَيِ الْخُطْبَةِ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ أَمَّا الْأَوَّلَى أَيِ الْخُطْبَةِ الْأَوَّلَى فَيَسَّرُ فِيهَا الدُّعَاءَ بَلَا مُبَالِغَةٍ فَيَدْعُو فِيهَا جَهْرًا اهـ أَقُولُ أَشَارَ الشَّارِحُ لِمَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِقَوْلِهِ حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ اسْتِغْبَالِهِ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ سَمِ. • فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي كِتَابِي فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ وَالْيَاقُوتِيُّ الْمَتْنِ وَلَوْ تَرَكَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلَهُ وَفِي كِتَابِ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلَهُ وَيُتْرَعُ مَبْنًى لِلْمَعْمُولِ. • فَوَدَّ: (وَيَجْعَلُونَ ظُهُورَ أَكْفِهِمْ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ حَتَّى فِي قَوْلِهِمْ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَنَحْنُ لِكُنُوزِ الْمَقْصُودِ بِهِ رَفَعَ الْبَلَاءَ وَمَا قَدَّمَهُ فِي الْقُنُوتِ وَمَا قَدْ يُخَالِفُهُ يُمَكِّنُ رَدَّهُ إِلَى مَا هُنَا بَأَن يُقَالُ مَعْنَى قَوْلِهِمْ إِنْ طَلَبَ رَفَعَ شَيْءٌ إِنْ طَلَبَ مَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ رَفَعَ شَيْءٌ وَمَعْنَى قَوْلِهِ: وَإِذَا دَعَا لِيَتَخَصَّلَ

• فَوَدَّ: (أَيِ السَّحَابِ) أَيِ بِإِزْسَالِ مَا فِيهِ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَإِنْ اسْتَقْبَلَ لَهُ أَيِ الدُّعَاءِ فِي الْأَوَّلَى لَمْ يُعْذِرْ فِي الثَّانِيَةِ نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ نَصِّ الْأُمِّ اهـ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ أَمَّا الْأَوَّلَى أَيِ الْخُطْبَةِ الْأَوَّلَى فَيَسَّرُ فِيهَا الدُّعَاءَ بَلَا مُبَالِغَةٍ فَيَدْعُو فِيهَا جَهْرًا اهـ أَقُولُ أَشَارَ الشَّارِحُ لِمَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِقَوْلِهِ حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ اسْتِغْبَالِ الْقِبْلَةَ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ.

إلى السماء كما ثبت في مسلم وكذا يُسن ذلك لكل من دعا لرفع بلاء ولو في المستقبل
لئلا ينسب المقصود وهو الرفع بخلاف قاصد تحصيل شيء، فإنه يجعل بطلان كفه إلى السماء؛
لأنه المناسِب لحال الأخذ وينبغي أن يكون من دعائهم حينئذ كما في أصله اللهم أنت أترتنا
بدُعائِكَ ووعدتنا إجابَتِكَ وقد دعَوناكَ كما أترتنا فأجبتنا كما وعدتنا اللهم فامنن علينا بِمَغْفِرَةٍ
ما قازفناه وإجابَتِكَ في شَقِيانَا وَسَمَةِ في رِزْقِنَا (ويُحوّل رِداءَهُ عند استِقبالِهِ) القِبْلَةَ (فيجعل يمينه
يساره وعكسه) للاتباع وحكمته التفاؤل بتغيير الحال إلى الرخاء كما ورد ويكره تركه

شيء إن دعا بطلب تحصيل شيء ش عبارة شيخنا ويسن أن يرفع يديه ويجعل ظهورهما إلى السماء
ولو عند الفاظ التحصيل على المعتد كما قاله الجفني تبعاً للحلي والشراملي؛ لأن القصد رفع
البلاء خلافاً لما قاله القليوبي وتبعه المحشي بزماوي من أنه يجعل بطونهما إلى السماء عند الفاظ
التحصيل وظهورهما عند الفاظ الرفع كما في سائر الأدعية ولو في الصلاة وقد عرفت أن محل هذا
التفصيل إذا لم يكن القصد رفع البلاء ولا رفع الظهور مطلقاً نظراً للقصد دون اللفظ اهـ. فود: (وكذا
يسن الخ) ويكره له رفع اليد متجسّسة، فإن كان عليها حائل احتيل عدم الكراهة بهاية ومغني قال ع ش
قوله م ر احتيل الخ عبارته فيما تقدم في القنوت ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتجسّسة ولو بحائيل
فيما يظهر اهـ. فود: (لأنه المناسِب الخ) عبارة شيخنا والحكمة في ذلك التفصيل أن القاصد دفع شيء
يدفعه بظهور يديه بخلاف القاصد حصول شيء فإنه يحصله ببطونهما اهـ. فود: (وينبغي الخ) أي كما
قال الشافعي رضي الله تعالى عنه مغني ونهاية. فود: (حينئذ) أي حين استقبال القبلة بعد صدر
الخطبة الثانية. فود: (كما في أصله الخ) أي وأسقطه المصنف اختصاراً وكان اللائق ذكره مغني.
فود: (ما قازفناه) أي ما ازكنا من الذنوب. وفود: (وسمة) بفتح السين على الأنصح والكسر لغة
قليلة ع ش. فود: (هند استقبال القبلة) الأقرب أن المراد عقبة ع ش وجزم به شيخنا فقال ومحل
التحويل بعد استقبال القبلة اهـ.

فود (سني): (فيجعل الخ) تفسير للتحويل شيخنا.

فود (سني): (وعكسه) بالتصبي والرفع بجبرمي. فود: (كما ورد) أي من أنه كان رسول الله ﷺ
يجب الفأل الحسن رواه الشيخان عن أنس بلفظ: «ويُفجني الفأل الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة» وفي
رواية لمسلم: «وأجب الفأل الصالح» مغني.

فود: (بخلاف قاصد تحصيل شيء، فإنه يجعل بطن كفيه إلى السماء) وقع السؤال عما لو جمع في
دُعائه بين طلب رفع البلاء وطلب حصول شيء هل يجعل ظهر كفيه إلى السماء نظراً للأول أو بطن
كفيه إليها نظراً للثاني فأجيب بالأول لأن دفع المفاسد مقدّم على جلب المصالح فأورد أنه لا تصوّر
المسألة إذ لا تصوّر الجمع بينهما في لفظ واحد بل لا بد من تعدد اللفظ وترتبه نحو اللهم ارفع عني
كذا واغطني كذا وحينئذ فلكل منهما حكمه.

(وأقول): بل تصوّر المسألة كأن سمع إنساناً جمع بينهما في دعائه فيقول هو اللهم ارزقني مثل ذلك

(وَيُنَكِّسُهُ) إِنْ كَانَ غَيْرَ مُدَوَّرٍ وَمُنْثَلٍ وَطَوِيلٍ (على الجديد فيجعلُ أعلاه أسفله وعكسه) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ هُمْ بِذَلِكَ فَمَنْعَهُ يُقَلُّ خَمِصَتِهِ وَيَحْصُلُ التَّحْوِيلُ وَالتَّنْكِيسُ مَعًا بِأَنْ يَجْعَلَ الطَّرْفَ الْأَسْفَلَ الَّذِي عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، وَالطَّرْفَ الْأَسْفَلَ الَّذِي عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ أَمَّا الْمُدَوَّرُ وَالْمُنْثَلُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّحْوِيلُ وَكَذَا الطَّوِيلُ أَيْ الْبَالِغُ فِي الطُّوْلِ لِتَقْصُرِ التَّنْكِيسِ فِيهِ وَفِي كِتَابِي دُرُ الْغَمَامَةِ تَفْصِيلٌ فِي تَحْوِيلِ الطَّيْلِيسَانِ فَرَاغَهُ (وَيُحْوَلُ) مَعَ التَّنْكِيسِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ مِثْلُهُ فَسَاوَى قَوْلَ أَصْلِهِ وَيُجْعَلُ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ عَلَى أَنَّهُ فِي بَعْضِ النُّسخِ عَبْرٌ بِعِبَارَةِ أَصْلِهِ (النَّاسُ) أَيْ الذُّكُورُ وَهُمْ مُجْلُوسٌ (مِثْلُهُ) لِلإِتِّبَاعِ أَيْضًا (قُلْتُ وَتَمُتُّكَ) الرَّدَاءُ (مُحْوَلًا) مُنْكَسَا (حَتَّى يُنَزَّغَ الثَّيَابُ) يَنْحَوِي الْبَيْتَ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ غَيْرُ رِدَائِهِ قَبْلَ ذَلِكَ

• قَوْلُ (سَيِّ): (وَيُنَكِّسُهُ الْخُ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ مُخَفَّفًا وَبِضْمِهِ مُثَقَّلًا عِنْدَ اسْتِغْبَالِهِ نِهَايَةَ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ التَّنْكِيسِ. • قَوْلُهُ: (خَمِصَتِهِ) أَيْ كِسَائِهِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَيَحْصُلُ التَّحْوِيلُ وَالتَّنْكِيسُ مَعًا الْخُ) أَيْ وَكُلُّ مِنَ التَّحْوِيلِ وَالتَّنْكِيسِ عَلَى حِدَّتِهِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِقَلْبِ الظَّاهِرِ إِلَى الْبَاطِنِ، وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَلَا يَحْصُلُ مَعَ ذَلِكَ الْقَلْبِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِلْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ فَاخْتِيَرَهُ تَجِدُهُ صَحِيحًا تَبَةً عَلَى ذَلِكَ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ أَسْنَى وَقَوْلُهُ لِمَا وَقَعَ لِلْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ أَيْ وَتَبَعَهُمَا الرَّزْكَانِيُّ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمُدَوَّرُ الْخُ) وَفِي الإِيْعَابِ الْمُدَوَّرُ مَا يُنْسَجُ أَوْ يُخَيِّطُ مَقَوَّرًا كَالسُّفْرَةِ وَالْمُنْثَلُ مَا لَهُ زَاوِيَةٌ وَاحِدَةٌ فِي مُقَابِلَةِ زَاوِيَتَيْنِ كُرْدِيٍّ عَلَى بِأَفْضَلِ. • قَوْلُهُ: (وَالْمُنْثَلُ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَقَالَ شَارِحُهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ كَأَصْلِهِ يَتَقَضَّى تَغَايِرُ الْمُنْثَلِ وَمَا قَبْلَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلِذَا عَبَّرَ جَمَاعَةٌ بِأَوَاهٍ. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ كَمَا عَبَّرَ بِهَا النَّهَايَةُ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا التَّحْوِيلَ) أَيْ قَطْعًا نِهَايَةَ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِتَقْصُرِ التَّنْكِيسُ فِيهِ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ وَكَذَا الْخُ أَيْضًا كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ مِثْلُهُ) فِي إِفَادَتِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْمُثَانِلَةِ الْوَاقِعَةِ قَبْلَ التَّحْوِيلِ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ النَّاسِ مُجَرَّدُ صِفَةِ التَّحْوِيلِ الْمَذْكُورِ فِي الْخَطِيبِ سَم. • قَوْلُهُ: (فَسَاوَى قَوْلَ أَصْلِهِ الْخُ) هَذَا عَجِيبٌ سَم. • قَوْلُهُ: (لِمَنْ اعْتَرَضَهُ) وَاقَفَهُ الْمُغْنِي فَقَالَ تَنْبِيهُ عَبَّرَ فِي الْمُحَرَّرِ بِقَوْلِهِ وَيُقَلُّ بَدَلُ يُحْوَلُ وَهُوَ أَعْمُ لِمَا قُلْنَا وَيَقَعُ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْكِتَابِ كَذَلِكَ لَكِنْ الْمَذْكُورَ عَنْ نُسَخَةِ الْمُصَنِّفِ يُحْوَلُ أ. ه. • قَوْلُهُ: (أَيْ الذُّكُورُ) أَيْ فَلَا تُحْوَلُ النِّسَاءُ وَلَا الْخَنَائِي لِنَلَا تَنْكِيسَ عَوْرَاتِهِنَّ شَيْخُنَا وَنِهَايَةَ. • قَوْلُهُ: (لِلإِتِّبَاعِ أَيْضًا) لِمَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ أَنَّ النَّاسَ حَوَّلُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَيَمُتُّكَ الرَّدَاءُ) أَيْ رِدَاءَ الْخَطِيبِ وَالنَّاسِ مُغْنِي وَنِهَايَةَ. • قَوْلُهُ: (يَنْحَوِي الْبَيْتَ) أَيْ عِنْدَ رُجُوعِهِمْ إِلَى مَنَازِلِهِمْ نِهَايَةَ وَأَسْنَى وَشَرَحُ بِأَفْضَلِ.

إِشَارَةٌ إِلَى رَفْعِ الْبَلَاءِ وَحُصُولِ الثَّغْمَةِ الْمَطْلُوبَةِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُدْعَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْعَامِلِ وَهُوَ وَاحِدٌ فِي نَحْوِ اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي وَاعْطِنِي رَفَعَ كَذَا وَحُصُولُ كَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ مِثْلُهُ) فِي إِفَادَتِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْمُثَانِلَةِ الْوَاقِعَةِ قَبْلَ التَّحْوِيلِ مُجَرَّدُ صِفَةِ التَّحْوِيلِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَيَانِهِ قَتَائِلُهُ. • قَوْلُهُ: (فَسَاوَى قَوْلَ أَصْلِهِ) هَذَا عَجِيبٌ.

وَيُتْرَكُ وَيُتْرَعُ مَبْنِيَانِ لِلْمَفْعُولِ لِيَعْمَ ذَلِكَ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ. (وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْاسْتِسْقَاءَ فَعَلَهُ النَّاسُ) حَتَّى الْخُرُوجَ لِلصَّخْرَاءِ، وَالْخُطْبَةَ كَسَائِرِ الشُّنَنِ لَا سِيَّما مَعَ شِدَّةِ احتياجهم نَعَمْ إِنْ خَشَوْا مِنْ ذَلِكَ فِتْنَةً تَرَكَوهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَهُوَ يُجْتَمَعُ بَيْنَ مَا وَقَعَ لِلْمُصَنِّفِ فِي ذَلِكَ مِمَّا ظَاهَرَهُ التَّنَافِي

• قُودُ: (وَيُتْرَعُ الْخُ) خَالَفَ فِيهِ الْمُعْنِي فَقَالَ حَتَّى يَتْرَعَ بِفَتْحٍ أَوَّلُهُ الْقِيَابُ كُلُّ مِنْهُمَا عِنْدَ رُجُوعِهِمَا لِمَتَرْلِهِمَا اه. • قُودُ: (لِيَعْمَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الْخُ).

(فَرَعَ) يَسُرُّ لِكُلِّ أَحَدٍ مِمَّنْ يَسْتَنْقِي أَنْ يَسْتَشْفِعَ بِمَا فَعَلَهُ مِنْ خَيْرٍ بَأَنْ يَذْكُرَهُ فِي نَفْسِهِ فَيَجْعَلَهُ شَافِعًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَّقِي بِالشَّدَائِدِ كَمَا فِي خَبَرِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوْزَا فِي الْعَارِ وَأَنْ يَسْتَشْفِعَ بِأَهْلِ الصَّلَاحِ لِأَنَّ دُعَاءَهُمْ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ لَا سِيَّما أَقَارِبُ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا اسْتَشْفَعَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا قَحَطْنَا تَوَسَّلْنَا إِلَيْكَ بَنِيْنَا فَتَشَقُّبْنَا، وَإِنَّا تَوَسَّلْنَا إِلَيْكَ بِعَمِّ بَنِيْنَا فَاسْقِنَا فَسُقُوا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مُعْنِي وَنَهَايَةُ زَادَ الْأَسْنَى وَكَمَا اسْتَشْفَعَ مُعَاوِيَةُ بِبَرِيدِ بْنِ الْأَسْوَدِ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَنْقِي بِخَيْرِنَا وَأَفْضَلِنَا اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَنْقِي بِبَرِيدِ بْنِ الْأَسْوَدِ يَا بَرِيدُ ارْفَعْ يَدَيْكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ فَتَارَتْ سَحَابَةٌ مِنَ الْمَغْرِبِ كَأَنَّهُا تُرْسٌ وَهَبَ لَهَا رِيحٌ فَسُقُوا حَتَّى كَادَ النَّاسُ أَنْ لَا يَلْعَنُوا مَنَازِلَهُمْ اه.

• قُودُ (سُي): (وَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ الْخُ) أَيِ أَوْ لَمْ يَكُنْ إِمَامٌ وَلَا مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ بِجَنَرِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْعِبَابِ مِثْلُهُ بِزِيَادَةٍ.

• قُودُ (سُي): (فَعَلَهُ النَّاسُ) أَيِ الْبَالِغُونَ الْكَامِلُونَ جَمِيعُهُمْ؛ لِأَنَّهُا سُنَّةٌ عَيْنٍ فَلَا يَسْقُطُ بِفِعْلِ بَعْضِهِمْ وَإِنْ كَانَ بِالْعَامَّةِ عَاقِلًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُقَالُ فِي سُنَنِ الْكِفَايَةِ وَهَذِهِ سُنَّةٌ عَيْنٍ ع. ش. • قُودُ: (حَتَّى الْخُرُوجَ الْخُ) عِبَارَةٌ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنِي وَالتَّهْلِيَةُ لِكَيْتَهُمْ لَا يَخْرُجُونَ إِلَى الصَّخْرَاءِ إِذَا كَانَ الْوَالِي بِالْبَلَدِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُمْ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ لِخَوْفِ الْفِتْنَةِ نَبَّ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ انْتَهَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م لَا يَخْرُجُونَ الْخُ وَيَحْرُمُ ذَلِكَ إِنْ ظَنُّوا فِتْنَةً سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُمْ جَبَتْ فَعَلُوا فِي الْبَلَدِ خُطْبُوا وَلَوْ بَلَا أَذِنَ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ مَتَى خَافُوا الْفِتْنَةَ لَمْ يَخُطْبُوا إِلَّا بِأَذْنِ اه. وَفِي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْأَسْنَى مَا مَرَّ آتِنَا، قَوْلُهُ لِكَيْتَهُمْ لَا يَخْرُجُونَ الْخُ أَيِ يُكْرَهُ الْخُرُوجُ الْمَذْكُورُ م ر نَعَمْ إِنْ أُمِنَتِ الْفِتْنَةُ وَلَمْ يُعْتَدِ الْإِسْتِثْنَانُ فَالْمُتَّجِعُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ وَكَذَا فِي احْتِمَالِ غَيْرِ بَعِيدٍ إِنْ أُمِنَتِ وَإِنْ اغْتَبَدَ الْإِسْتِثْنَانُ وَلَمْ يُسْتَأْذَنَ اه عِبَارَةُ الشُّوَبَرِيِّ هَلِ الْمُرَادُ يُكْرَهُ الْخُرُوجُ أَوْ يَحْرُمُ وَيُتَّجِعُ أَنَّهُ يُكْرَهُ مَا لَمْ يَظُنُّوا حُصُولَ الْفِتْنَةِ وَلَا يَقْرَهُ اه.

• قُودُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنَ الْخُرُوجِ وَالْخُطْبَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَوْ الْخُرُوجِ فَقَطْ كَمَا هُوَ قَضِيَّتُهُ مَا مَرَّ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى فِعْلِ النَّاسِ. • قُودُ: (وَبِهِ الْخُ) أَيِ بِقَوْلِهِ نَعَمْ الْخُ. • قُودُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي الْخُرُوجِ وَيَحْتَمَلُ فِي فِعْلِ النَّاسِ.

• قُودُ: (حَتَّى الْخُرُوجَ لِلصَّخْرَاءِ) الَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ لَكِنْ لَا يَخْرُجُونَ إِلَى الصَّخْرَاءِ أَيِ يُكْرَهُ الْخُرُوجُ الْمَذْكُورُ م ر إِذَا كَانَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ بِالْبَلَدِ حَتَّى إِذْنُ لَهُمْ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ لِخَوْفِ الْفِتْنَةِ نَبَّ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اه مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ إِنْ أُمِنَتِ الْفِتْنَةُ وَلَمْ يُعْتَدِ الْإِسْتِثْنَانُ فَالْمُتَّجِعُ

(ولو خُطِبَ قبل الصلاة جازاً) كما صَحَّ به الخبر لَكِنَّهُ خِلافُ الْأَفْضَلِ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ ﴿١﴾ مِنْ تَأْخِيرِ الْخُطْبَةِ عَنِ الصَّلَاةِ. (وَيُسَنُّ أَنْ يَبْرُزَ أَيُّ يَظْهَرُ (لِلأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ) وَغَيْرِهِ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَكْثَرُ وَكَانَ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ أَوَّلَ وَاقِعٍ مِنْهُ بَعْدَ طُولِ الْمَهْدِ بِقَدَمِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَايِرُ مِنَ التَّعْلِيلِ فِي الْخَبَرِ

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (جَازَ) أَيُّ بِخِلَافِ الْعِيدِ وَالْكَسُوفِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرَدْ أَنَّهُ خُطِبَ قَبْلَهُمَا قَالَ شَيْخُنَا الشُّوزِيُّ أَنْظَرْ مَا مَانِعُ الصَّحَةِ فِي الْعِيدِ وَالْكَسُوفِ وَلَا يُقَالُ الْإِتْبَاعُ لِأَنَّهُ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ لِحُجُوزِ الْقِيَاسِ فِيمَا لَمْ يَرَدْ عَلَى مَا وَرَدَ فَلْيَحْزَرْ أَحَدٌ شَرٌّ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ تَقْدِيمَ الْخُطْبَةِ خِلَافُ الْقِيَاسِ وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِهِ يَقْتَضِرُ عَلَى مَوْرِدِهِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (لَكِنَّهُ خِلافُ الْأَفْضَلِ) أَيُّ فِي حَقِّهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي وَاسْتَنْى.

﴿فَوَيْلٌ﴾ (الَّذِي هُوَ الْإِنْفِخُ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ أَيُّ تَأْخِيرِ خُطْبَةِ الْإِسْتِسْقَاءِ عَنْ صَلَاتِهِ أَكْثَرُ رِوَاةٍ وَمُقْتَضٍ بِالْقِيَاسِ عَلَى خُطْبَةِ الْعِيدِ وَالْكَسُوفِ أَحَدٌ وَقَضَيْتُهُ عَدَمُ تَعَدُّهِ فِيهِ ﴿٢﴾ صَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَكَلَامُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي التَّمَدُّدِ فَلْيُرَاجِعْ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (مِنْ تَأْخِيرِ الْخُطْبَةِ الْإِنْفِخُ) أَيُّ خُطْبَةِ الْإِسْتِسْقَاءِ بِجُزْئِهِ.

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (وَيُسَنُّ الْإِنْفِخُ) أَيُّ لِكُلِّ أَحَدٍ، نِهَايَةً وَمُغْنِي. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (أَيُّ يَظْهَرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قِيلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَانَ الْمُرَادُ إِلَى وَاتِّهِ لِأَوَّلِ وَقَوْلُهُ وَصَحَّ إِلَى الْمَثْنِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَاتِّهِ لِأَوَّلِ إِلَى الْمَثْنِ.

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (لِلأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ) وَهُوَ مَا يَحْصُلُ بَعْدَ انْقِطَاعِ مَدَّةٍ طَوِيلَةٍ لَا يَقْبَلُ كَوْنُهُ فِي الْمَحْرَمِ أَوْ غَيْرِهِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَثْلُغَ الثَّلَاثَ فَيَبْرُزُ لَهُ وَيَقْعَلُ مَا ذُكِرَ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى زِيَادَتِي وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ مَا يَصِلُ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ قَطْعِ الْخُلُجَانِ وَنَحْوِهَا أَجْزَاءُ لِمَا هُوَ مُجْتَمِعٌ فِي التَّهْرِ فَلَيْسَ كَالْمَطَرِ، فَإِنَّ نَزْوَلَهُ الْآنَ قَرِيبٌ عَهْدٌ بِالتَّكْوِينِ وَلَا كَذَلِكَ مَاءُ الثَّلِيلِ.

(فَرَعَ) قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَةُ الشُّوزِيُّ يَحْرُمُ تَأْخِيرُ قَطْعِ الْخَلِيجِ وَنَحْوِهِ عَنِ الرُّفْتِ الَّذِي اسْتَحَقَّ أَنْ يَقْطَعَ فِيهِ كَبْلُوغُ الثَّلِيلِ بِمَضْرُوبَةِ عَشْرِ ذِرَاعَاتٍ، وَوَجْهُ الْحُرْمَةِ أَنَّ فِيهِ تَأْخِيرًا لَهُ عَنْ شُرْبِ الدَّوَابِّ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْهُ فَتَأْخِيرُهُ مُفَوِّتٌ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنَافِعِ الْعَامَّةِ أَنْتَهَى أَحَدٌ ش. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَعِظِهِ) أَيُّ غَيْرِ الْأَوَّلِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بَلَّ يُسَنُّ عِنْدَ أَوَّلِ كُلِّ مَطَرٍ كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ لِظَاهِرِ خَبَرِ رِوَاةِ الْحَاكِمِ أَحَدٌ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَكَانَ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ الْإِنْفِخُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَكَذَا تَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ الْإِنْفِخُ بَلَّ الْأَقْرَبُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَبْدَأُ مِنْ صَرِيحِ اللَّفْظِ مِنْ أَنَّهُ أَوَّلُ وَاقِعٍ فِي تِلْكَ السَّنَةِ سِوَاةِ كَانَتْ مَعَ بَعْدِ الْعَهْدِ أَوْ لَا وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي أَوَّلُهَا الْمَحْرَمُ بِضَرْبِي وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرِّ الزِّيَادَتِي الْجَزْمُ بِمَا اسْتَقَرَّ بِهِ الشَّارِحُ.

﴿فَوَيْلٌ﴾ (لِأَنَّ الْمُتَبَايِرَ مِنَ التَّعْلِيلِ الْإِنْفِخُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلَّ قَدْ يُقَالُ الْمُتَبَايِرُ الْمَذْكُورُ لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ الْآتِي وَبِهِ يَتَّبَعُهُ الْإِنْفِخُ إِنْ أُرِيدَ وَبِالتَّعْلِيلِ فِي الْخَبَرِ يَتَّبَعُهُ الْإِنْفِخُ سَم.

عَدَمُ الْكِرَامَةِ وَكَذَا فِي احْتِمَالٍ غَيْرِ بَعِيدٍ إِنْ أُمِنَتْ وَإِنْ اغْتَبَدَ الْإِسْتِذَانُ وَلَمْ يُسْتَأْذَنْ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (لِأَنَّهُ الْمُتَبَايِرُ مِنَ التَّعْلِيلِ) فِيهِ نَظَرٌ بَلَّ قَدْ يُقَالُ التَّبَايُرُ الْمَذْكُورُ لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ الْآتِي وَبِهِ يَتَّبَعُهُ الْإِنْفِخُ إِنْ أُرِيدَ وَبِالتَّعْلِيلِ فِي الْخَبَرِ يَتَّبَعُهُ.

بأنه حديث عهد بربه وبه يُجِجُه أَنْ الْبُرُوزَ لِكُلِّ مَطَرٍ سُنَّةٌ كَمَا تَقَرَّرُ وَأَنَّهُ لِأَوَّلِ كُلِّ مَطَرٍ أَوَّلَى مِنْهُ
لَا آخِرَهُ (وَيُكْشِفُ غِيزَ عَوْرَتِهِ لِيَهَيِّئَهُ) لِيَخْبِرَ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ ﷺ) حَسَرَ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ الْمَطَرُ وَقَالَ إِنَّهُ
حَدِيثٌ عَهْدٌ بِرَبِّهِ أَيْ يَتَكَوَّنُ بِهِ وَتَنْزِيلُهُ وَصَحَّ (كَانَ إِذَا مَطَرَتِ السَّمَاءُ حَسَرَ) الْحَدِيثُ (وَأَنْ
يَفْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ)، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ ثُمَّ الْغُسْلُ ثُمَّ الْوُضُوءُ (فِي السَّيْلِ) لِيَخْبِرَ مُنْقَطِعُ أَنَّهُ ﷺ
كَانَ إِذَا سَالَ الْوَادِي قَالَ: «اخْرُجُوا بِنَا إِلَى هَذَا الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ طَهُورًا فَتَنْظُرُ بِهِ وَنُحَمِّدُ اللَّهَ
عَلَيْهِ» قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا تُشْرَعُ لَهُ نِيَّةٌ

■ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيْ بِالتَّحْلِيلِ الَّذِي أَفَادَهُ الْخَبَرُ يَجِجُهُ أَنْ الْبُرُوزَ لِكُلِّ مَطَرٍ سُنَّةٌ هَذَا وَاضِحٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَأَنَّهُ
لِأَوَّلِ الْإِنْفِ قَفَادَةُ التَّحْلِيلِ الْمَذْكُورِ لِذَلِكَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَظْهَرُ أَنْ مَأْخَذَ الْأَوَّلِيَّةِ إِنْ قِيلَ بِهَا
الْأَوَّلِيَّةُ، فَإِنَّهَا تَقْتَضِي الشَّرْفَ بِسَبَبِ سَبَبِهِ بِالْإِتِّصَافِ بِالْوُجُودِ وَهَذَا هُوَ سِرُّ تَأَكُّدِ أَوَّلِ مَطَرِ السَّمَاءِ فِيمَا
يَظْهَرُ وَبِمَا تَقَرَّرَ يَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَطَرٍ سَابِقٍ أَكْثَرُ مِنْ لَاحِقِهِ بِضَرِيٍّ. ■ فَوَدَّ: (سُنَّةٌ) خَبَرٌ أَوْ.
■ فَوَدَّ (سُنِّي): (غَيْرَ عَوْرَتِهِ) الرَّجُلُ أَنْ الْمُرَادَ بِهَا عَوْرَةُ الْمَحَارِمِ كَمَا نَقَلَهُ الْبِرْزَمَاوِيُّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ بِجُزْئِيٍّ.
■ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيُكْشِفُ الْإِنْفِ) يَتَّبِعِي أَنْ هَذَا هُوَ الْإِكْمَلُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُ السُّنَّةِ يَخْصُلُ بِكُشْفِ جَزْءٍ مِنْ
بَدَنِهِ وَإِنْ قُلَّ كَالرَّاسِ وَالْيَدَيْنِ ع. ش. ■ فَوَدَّ: (حَسَرَ) أَيْ كَشَفَ. ■ فَوَدَّ: (الْحَدِيثُ) أَيْ كَمَلِ الْحَدِيثِ
الْمُتَقَدِّمِ.

■ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَأَنْ يَفْتَسِلَ الْإِنْفِ) أَيْ سَوَاءٌ حَصَلَ بِالِاسْتِسْقَاءِ أَوْ كَانَ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ ع. ش. وَكَتَبَ سَمِ أَيْضًا
مَا نَصَّهُ قَدْ يَقْتَضِي ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ طَلَبَ تَثْلِيثِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَلَيْسَ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ فِيهِ اسْتَظْهَارًا عَلَى
التَّبَرُّكِ اه. ■ فَوَدَّ: (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ) أَيْ يَتَّبِعِي الْغُسْلَ وَالْوُضُوءَ وَيَتَّبِعِي حَيْثُ تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ عَلَى
الْغُسْلِ لِشَرَفِ أَعْضَائِهِ كَمَا فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ ع. ش.

■ فَوَدَّ (سُنِّي): (فِي السَّيْلِ) وَمِثْلُهُ النَّيْلُ فِي أَيَّامِ زِيَادَتِهِ شَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (اخْرُجُوا) مِنَ الْخُرُوجِ.
■ فَوَدَّ: (فَتَنْظُرُ بِهِ الْإِنْفِ) هَذَا صَادِقٌ بِالْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ نِهَائِيَّةٌ. ■ فَوَدَّ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِنْفِ) اغْتَمَذَ النَّهَائِيَّةُ
وَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَشَيْخُنَا قَالَ الْكَرْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَالْإِنْدَادُ فِي الْإِيمَابِ ظَاهِرُ
كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُهَا فِيهِمَا وَأَقْرَبُهُ سَمِ اه. عِبَارَتُهُ أَيْ سَمِ قَوْلُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا تُشْرَعُ الْإِنْفِ قَالَ لِأَنَّ
الْحِكْمَةَ فِيهِ هِيَ الْحِكْمَةُ فِي كُشْفِ الْبَدَنِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُهَا فِيهِمَا؛ لِأَنَّ
إِطْلَاقَهُمَا شَرْعًا إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْمُفْتَرَنُ بِالنِّيَّةِ وَلَوْ أَرَادُوا مَخْضَ التَّبَرُّكِ لَمْ يَسْتَجِبُوا الْوُضُوءَ بَعْدَ الْغُسْلِ
لِحَصُولِ التَّبَرُّكِ بِهِ ذَكَرَهُ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ اه. عِبَارَةُ ع. ش. قَوْلُ م. ر. وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِمَا نِيَّةُ الْإِنْفِ لَعَلَّ الْمُرَادَ

■ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَفْتَسِلَ أَوْ يَتَوَضَّأَ الْإِنْفِ) قَدْ يَقْتَضِي ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ طَلَبَ تَثْلِيثِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَلَيْسَ بَعِيدًا؛
لِأَنَّ فِيهِ اسْتَظْهَارًا عَلَى التَّبَرُّكِ. ■ فَوَدَّ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا تُشْرَعُ لَهُ نِيَّةُ الْإِنْفِ) قَالَ: لِأَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ هِيَ
الْحِكْمَةُ فِي كُشْفِ الْبَدَنِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُهَا فِيهِمَا لِأَنَّ إِطْلَاقَهُمَا شَرْعًا
إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْمُفْتَرَنُ بِالنِّيَّةِ وَلَوْ أَرَادُوا مَخْضَ التَّبَرُّكِ لَمْ يَسْتَجِبُوا الْوُضُوءَ بَعْدَ الْغُسْلِ لِحَصُولِ التَّبَرُّكِ بِهِ
ذَكَرَهُ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ اه.

إذا لم يُصادف وقتُ وضوءٍ ولا غُسلٍ اهـ ولو قِيلَ يَنْوِي سُنةَ الغُسلِ في السَّيْلِ لم يبعد، وأما الوُضوءُ فهو كالوُضوءِ المُتَّجِدِّ أو المَسْنُونِ لِتَحْوِ قِرَاءَةِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِهِ وَلَا يَكْفِي نِيَّةُ سُنةِ الوُضوءِ كَمَا لَا يَكْفِي فِي كُلِّ وَضوءٍ مَسْنُونٍ وَلَا تَرُدُّ نِيَّةُ الْجُنُبِ إِذَا تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ الوُضوءَ المَسْنُونُ وَنِيَّةُ الْغَائِلِ بِوُضوءِ الْمَيِّتِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَيْنِ غَيْرُ مَقْصُودَيْنِ بَلْ تَابِعَانِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ هُنَا بِذَلِكَ لَمْ يبعد (و) أَنَّ (يُسَبِّحُ عِنْدَ الرَّعْدِ) لِمَا صَحَّ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا سَمِعَهُ تَرَكَ الْحَدِيثَ وَقَالَ سُبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرَّعْدَ بِحَمْدِهِ، وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ (و) عِنْدَ (الْبَرْقِ) لِمَا يَأْتِي عَنِ الْمَآوِرِيِّ وَالْأَنَّ الذِّكْرَ عِنْدَ الْأُمُورِ الْمَخُوفَةِ يُؤْمَرُ غَائِلَتَهَا، وَالرَّعْدُ مَلَكٌ، وَالْبَرْقُ أَجْنَحَتُهُ يَسُوقُ بِهَا السَّحَابَ نَقْلَهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ

لِحَصُولِ أَصْلِ السُّنَةِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِكُزْنِهِ مُنْتَبِلًا أَتَيْنَا بِمَا أَمَرَ بِهِ فَلَا يَظْهَرُ إِلَّا بَنِيَّةٌ كَانَ يَقُولُ: نَوَيْتُ سُنةَ الْغُسلِ مِنْ هَذَا السَّيْلِ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ حَجَّ قَالَ وَلَوْ قِيلَ يَنْوِي سُنةَ الْغُسلِ فِي السَّيْلِ لَمْ يبعد انْتَهَى وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِ أَيُّ فِي الْوُضوءِ التَّرْتِيبِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ وَصُولُ الْمَاءِ لِهَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ حَاصِلٌ بَدُونِ التَّرْتِيبِ وَبِغَيْرِ الْهَوَاشِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَسُنُّ الْغُسلُ فِي أَيَّامِ زِيَادَةِ السَّيْلِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الزِّيَادَةِ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ اهـ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا اعْتِمَادُهُ. **فَوَدَّ:** (إِذَا لَمْ يُصَادَفْ وَقْتُ وَضوءٍ الْخ) أَيُّ بَانَ كَانَ مُتَوَضِّعًا وَلَمْ يُصَلِّ بِهِ صَلَاةً وَلَمْ يُطَلَّبْ مِنْهُ غُسلٌ وَاجِبٌ وَلَا مَسْنُونٌ بِجُبَيْرِمْ وَيَضْرِي. **فَوَدَّ:** (إِذَا تَجَرَّدَتْ الْخ) أَيُّ عَنِ الْحَدِيثِ. **فَوَدَّ:** (الْوُضوءُ الْخ) مَفْعُولُ نِيَّةِ الْجُنُبِ. **فَوَدَّ:** (وَنِيَّةُ الْغَائِلِ الْخ) عَطَفٌ عَلَى نِيَّةِ الْجُنُبِ. **فَوَدَّ:** (ذَلِكَ) مَفْعُولُ نِيَّةِ الْغَائِلِ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ الْوُضوءُ الْمَسْنُونُ. **فَوَدَّ:** (لِأَنَّ هَذَيْنِ الْخ) أَيُّ وَضوءُ الْجُنُبِ الْمَذْكُورَ وَوُضوءُ الْمَيِّتِ وَاللَّامُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَرُدُّ الْخ وَتَعْلِيلُ لِعَدَمِ الْوُجُودِ. **فَوَدَّ:** (هُنَا) أَيُّ فِي نِيَّةِ الْجُنُبِ وَنِيَّةِ الْغَائِلِ لِلْمَيِّتِ. **فَوَدَّ:** (بِذَلِكَ) أَيُّ بِاشْتِرَاطِ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ مِمَّا مَرَّ. **فَوَدَّ:** (لِمَا صَحَّ) إِلَى الْمَعْنَى فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. **فَوَدَّ:** (إِذَا سَمِعَهُ) أَيُّ الرَّعْدَ مُعْنَى. **فَوَدَّ:** (تَرَكَ الْحَدِيثَ) أَيُّ مَا كَانَ فِيهِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ قُرَأْنَا وَهُوَ ظَاهِرٌ قِيَاسًا عَلَى إِبْجَابَةِ الْمُؤَدِّنِ ع ش. **فَوَدَّ:** (وَقَالَ سُبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرَّعْدَ الْخ) أَيُّ ثَلَاثًا عِبَابٌ وَأَسْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. **فَوَدَّ:** (لِمَا يَأْتِي الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَقِيَاسَ بِالرَّغْدِ الْبَرْقِ وَالْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ عِنْدَهُ سُبْحَانَ مَنْ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا اهـ. **فَوَدَّ:** (وَلِأَنَّ الذِّكْرَ الْخ) أَيُّ كَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَسْنَى وَإِعَابٌ. **فَوَدَّ:** (وَالرَّعْدُ) إِلَى قَوْلِ الْمَعْنَى وَيَقُولُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَالَ إِلَى قَالَ وَإِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ مَطَرًا وَقَوْلُهُ تَنْزِيهَا وَقَوْلُهُ قِيلَ. **فَوَدَّ:** (وَالرَّعْدُ مَلَكٌ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ سَم. **فَوَدَّ:** (نَقْلَهُ الشَّافِعِيُّ الْخ) وَرَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «بِمَثِّ اللَّهِ السَّحَابَ فَتَنَظَّفَتْ أَحْسَنَ النَّظْفِ وَضَجَّكَتْ أَحْسَنَ الضَّجْكِ فَالرَّعْدُ نَظْفُهَا وَالْبَرْقُ ضَجْجُهَا» أَسْنَى وَنِهَايَةُ وَمُعْنَى زَادَ شَيْخُنَا

فَوَدَّ: (وَعِنْدَ الْبَرْقِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ عِنْدَهُ سُبْحَانَ مَنْ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا. **فَوَدَّ:** (وَالرَّعْدُ مَلَكٌ الْخ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

وقال ما أشبهه بظواهر القرآن قال الإسنوي فالمسموع هو صوته أو صوت سقيه على اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه مجازاً (ولا يثبغ بصره البرق) أو المطر أو الرعد قال المازدي؛ لأن السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا إله إلا الله وحده لا شريك له شيوخ قدوس فيختار الاقتداء بهم في ذلك (ويقول) ندباً (عند المطر اللهم صيِّباً) بتشديد الياء أي مطراً وقيل مطراً كثيراً (نافعاً) للتباع رواه البخاري وفي رواية «صيّباً» وفي أخرى «صيّباً» أي يفتح فشكلون «عطاء نافعاً مرتين أو ثلاثاً» فيندب الجمع بين ذلك (ويدعو بما شاء) ليخبر البيهقي (أن الدعاء يستجاب في أربعة مواطن عند التقاء الصوف ونزول الغيث وإقامة الصلاة

أي لثمان التور من فيها عند ضحكها وعلى هذا فالمسموع نفس الرعد اه. □ فود: (وقال) أي الشافعي. □ فود: (ما أشبهه إلخ) ما تعجبية وضمير التصب يرجع إلى ما قاله مجاهد أي تعجبت من مشابهة ما قاله مجاهد بظواهر القرآن كزدي. □ فود: (صوته) أي صوت تنسيجه نهاية. □ فود: (قال الإسنوي إلخ) عبارة المغني وعلى هذا فالمسموع إلخ. □ فود: (وأطلق الرعد إلخ) أي ولا عبرة بقول الفيلسفي الرعد صوت اضطكاك أجرام السحاب والبرق ما يتفدح من اضطكاكها مغني. □ فود: (أو الرعد) محل تأمل فإنه لا يقبل الإشارة. □ فود: (يكرهون الإشارة إلخ) أي يبصر وغيره ش. □ فود: (فيختار الاقتداء بهم إلخ) ويحصل منه ذلك بمرّة واحدة ولا بأس بالزيادة ش. □ فود: (أي مطراً) قال الإسنوي من صاب يصوب إذا نزل من علو إلى أسفل ع ش. □ فود: (عطاء نافعاً) بالقاف أي شافياً للعليل ومزيلاً للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح ع ش والذي في نسخ التخفة والاسنى والمغني وغيرهما بالفاء فليراجع. □ فود: (مرتين إلخ) من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب أن يؤخره عن قوله فيندب عبارة النهاية والمغني فيستحب الجمع بين الروايات الثلاث ويكرّر ذلك مرتين أو ثلاثاً اه. وفي الكزدي على بأفضل أي اللهم صيِّباً نافعاً رواية البخاري «واللهم صيِّباً» رواية أبي داود «واللهم صيِّباً نافعاً» رواية ابن ماجه اه. □ فود: (فيندب الجمع إلخ) أي بأن يقول اللهم صيِّباً هنيئاً وصيِّباً نافعاً بأفضل أي مرتين أو ثلاثاً.

□ فود: (سبي) (ويدعو بما شاء) أي حال نزول المطر نهاية عبارة شرح بأفضل وإن يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه. □ فود: (ليخبر البيهقي) إلى قول المتن فالتس في النهاية. □ فود: (هند التقاء الصوف) المراد به المقاربة حال الجهد قلبياً اه بجري مي. □ فود: (وهذا إقامة الصلاة) يتبني أن يأتي فيه ما تقدّم له م ر في الدعاء عند الخطبة من أن ذلك يكون بقلبه على ما ذكره البلقيني ثم وبين الإقامة والصلاة أو بين الكلمات التي يجيب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتّمده الشارح م ر كحللته نكل وآنه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة جامعة لأن هذه الأمور توقفية ثم إذا

□ فود: (مرتين أو ثلاثاً) عبارة العباب ويقول مرتين أو ثلاثاً عند نزول المطر إلخ.

ورؤية الكعبة (و) يقول (بعده) أي إثر نزوله. (مطرنا بفضل الله ورحمته ويكرهه) تنزيهاً أن يقول (مطرنا بنوء) أي وقت (كذا) أي الثابتاً مثلاً؛ لأنه وإن انصرف إلى أن النوء وقت يوقع الله فيه المطر من غير تأثير له البتة لكنه يؤهم أن يراد به ما في خبر الصحيحين «ومن قال مطرنا بنوء كذا فذاك كافٍ بي مؤمناً بالكواكب» أي بأن اعتقد أن للكواكب تأثيراً في الإيجاد استقلالاً أو شركة فهذا كافٍ إجماعاً نعم كان أبو هريرة رضي الله عنه يقول مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ «مما يفتح الله للناس من رحمته فلا تمسك لهما» (البقره ٢٠٠) قيل فيستثنى هذا من المشي اهـ وفيه نظر؛ لأن هذا لا إيهام فيه البتة فلا استثناء. (و) يكرهه (سب الرياح) للخبر الصحيح «الرياح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالمذاب، فإذا رأيتها فلا تسبها واسألوا الله خيرها واستعينوا

دعاً يتبني له أن يتقن حصول المطلوب لإخباره ﷺ به، فإن لم يحصل نسب تخلفه إلى فساد نيته وفقد شروط الدعاء منه ع. ش. • فود: (ورؤية الكعبة) ظاهره، وإن تكرّر دخوله أي في المسجد الحرام وزوئته لها وكان الزمن قريباً ولا مانع منه ع. ش. • فود: (أي إثر نزوله) عبارة المصنف أي بعد المطر أي في إثره كما عبر به في المجموع عن الشافعي والأصحاب وليس المراد بعد انقطاعه كما هو ظاهر كلام المصنف اهـ.

• فود (سني): (مطرنا بنوء كذلك) يفتح نونه وهمز آخره أي بوقت النجم فلانني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء وأفاد تعليق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكره وهو كما قال شيخنا ظاهر مضمي زاد النهاية والنوء سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقبه من المشرق مقابله في ساعة في كل ليلة إلى الثلاثة عشر يوماً وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فإن لها أربعة عشر يوماً اهـ. • فود: (قيل إلخ) وافقه المصنف. • فود: (ويكرهه سب الرياح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب إنما يقع في العادة لغير المعتادة خصوصاً إذا شوشت ظاهراً على الساب ولا تتفقد الكراهة بذلك لما قدّمناه ع. ش. • فود: (ويكرهه) إلى قول المصنف فالتست في المصنف. • فود: («من روج الله إلخ») أي رحمته انظر هل المراد في الجملة فلا يلزم أن تأتي بالمذاب من رحمته أيضاً سم على المنهج أو مطلقاً؛ لأنها من حيث صدورها بخلق الله تعالى وإيجاده رحمة في ذاتها وإن كانت تأتي بالمذاب لمن أراد الله تعالى والأقرب الثاني ع. ش. ولعل الأولى لأنها تأتي بالرحمة لبعض وإن آتت بالمذاب لبعض آخر. • فود: («واسألوا الله إلخ») وتقدم ما كان

• فود في (سني): (ويكرهه مطرنا بنوء كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصبيد والذبايح من تحريم باسم الله واسم محمد بأن الإيهام ثم أشد لافتران القول بالفعل مع كون ذكر محمد على صورة ذكر الله المشروع عند الذبح ولا فرق كما هو ظاهر في الكراهة وعدم الحرمة بين الإقتصار على بنوء كذا والجمع بينه وبين بفضل الله ورحمته بأن يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ونوء كذا بل الإيهام في الإقتصار أقوى، فإذا لم يحرّم فلا يحرّم الجمع بالأولى خلافاً لما توهمه بعض الطلبة أنه يحرّم الجمع

بالله من شرها. (ولو تضرعوا بكثرة المطر) بتثليث الكاف بأن حُشي منه على نحو البيوت
(فالثنية أن يسألوا الله) في نحو خطبة الجمعة، والقنوت؛ لأنه نازلة كما مر وأعقاب الصلوات
ومن زعم ندب قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد أبعد؛ لأن الثنية لم ترد به ولا دخل حينئذ
وقت الاحتياج إليه وبعبارة الأم صريحة فيما قلناه وفي أنه لا يُسن هنا خروجه ولا صلاة ولا
تحويل رداء (وفقه) فيقولوا ندباً ما رواه الشيخان (اللهم حوالينا) يفتح اللام (ولا علينا) أي
اجعله في الأودية والمراعي التي لا يضرها لا الأبنية والطرق فالثاني بيان للمراد بالأول لشموله
للطرق التي حوالهم اللهم على الآكام والطراب وبطون الأودية ومنايب الشجر، والآكام
بالمذ جمع أكم بضمتين جمع أكام ككتاب جمع أكم بفتحتين جمع أكمة وهي دون الجبل
وفوق الرابية، والطراب بالطاء المشالة وهم من قال بالصاد الساقط جمع طرب يفتح فكسر
الجبل الصغير وأفادت الواو أن طلب المطر حوالينا القصص منه بالذات وقاية أذاه ففيها معنى
التعليل أي اجعله حوالينا لئلا يكون علينا وفيه تعليلنا لأدب هذا الدعاء حيث لم يدع يرفعه
مطلقاً؛ لأنه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الأودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه
وإعلامنا بأنه ينبغي لمن وصلت إليه نعمة من ربه أن لا يتسخط بعارض قازنها بل يسأل الله
رفعه وإبقائها وبأن الدعاء يرفع المضير لا ينافي التوكل والتفويض (ولا يصلي لذلك والله أعلم)

يقوله ﷺ إذا رأى الريح العاصفة ش. ة فود: (ندب قول هذا) أي دعاء الرفع الآتي. ة فود: (ولا دخل
حينئذ) أي حين خطبة الاستسقاء. ة فود: (ولا صلاة) أي بالكيفية المعروفة. ة فود: (فيقولوا) عطف
تفسير على قول المتن يسألوا الله إلخ وقوله ندباً لا حاجة إليه.

ة فود: (سبي: حوالينا) أي اتزل المطر حوالينا أي الجهات التي تحيط بنا (ولا علينا) أي ولا تنزل علينا
أو لئلا يكون علينا فتكون الواو للتعليل شينخنا وفي الكردني على بأفضل عن الشوبري «حوالينا» مفتي
مفردة حوال كما نقل عن التروي في تحريره ونقل عنه أيضاً أنه مفردة أي على صورة الجمع فليحذر اه
وقال شينخنا حوالينا جمع حوال، وإن كان ظاهره الثنية اه. ة فود: (فالثاني) أي «ولا علينا».

ة فود: (بالأول) أي وحوالينا. ة فود: (لشموله) أي الأول. ة فود: (اللهم) إلى أفادت في المعني
والى الباب في النهاية لإاقوله والآكام إلى وأفادت. ة فود: (جمع أكمة) أي بفتحتين.

ة فود: (وفيه) أي في هذا الدعاء الوارد عنه ﷺ.

ة فود: (لأدب هذا الدعاء) الأولى إسقاط لفظة هذا كما فعله النهاية. ة فود: (وإعلامنا) عطف على
تعليلنا.

أخذنا من حزمة الجمع في باسم الله واسم محمد ومما يطيل هذا الأخذ أنه لو اقتصر ثم على اسم
محمد فقال باسم محمد حرم كما هو ظاهر فقلیم أنه لا فرق بين الإقيصار والجمع.

إِذْ لَمْ يُؤْثَرِ غَيْرُ الدُّعَاءِ وَقِيَاسُ مَا مَرُّ قُبَيْلَ الْبَابِ الصَّلَاةُ لَذَلِكَ فُرَادَى.

بَابُ فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

(إِنْ تَرَكَ) مُكَلِّفٌ عَالِمٌ أَوْ جَاهِلٌ لَمْ يُعَذَّرْ بِجَهْلِهِ لِكَوْنِهِ بَيْنَ أَظْهَرِنَا وَلَا يُخْرِجُهُ الْجَحْدُ الَّذِي هُوَ

• فَوَدَّ: (إِذْ لَمْ يُؤْثَرِ الْخُ) أَيُّ لَمْ يَرَدْ. • فَوَدَّ: (وَقِيَاسُ مَا مَرَّ الْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالنَّهَائِيَّةِ لَكِنْ تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ أَنَّهُ تَسَنُّ لِنَحْوِ الزَّلْزَلَةِ فِي بَيْتِهِ مُتَّفَرِّدًا وَظَاهِرًا أَنَّ هَذَا نَحْوَهَا فَيُحْتَمَلُ ذَلِكَ أَيُّ وَلَا يُصَلِّي الْخُ عَلَى أَنَّهُ لَا تُشْرَعُ الْهَيْئَةُ الْمَخْصُوصَةُ اهـ. وَفِي الْمُبَابِ وَشَرْحُهُ وَلَوْ خِيفَ الْغُرُوقُ بِزِيَادَةِ النَّبْلِ مَثَلًا أَوْ ضَرَرُ دَوَامِ الْغَيْمِ أَوْ انْحَبَسَتْ الشَّمْسُ سَالُوا اللَّهَ إِزَالَتَهُ بِلَا صَلَاةٍ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ اهـ أَيُّ بِالْهَيْئَةِ السَّابِقَةِ لَا مُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (فُرَادَى) أَيُّ وَيَتَوَيَّ بِهَا تَيَّةٌ رَفَعَ الْمَطْرِعُ شَ وَحَلْبِي.

(خَاتِمَةٌ) رَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الشُّعَبِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ الْوَرَّاقِ عَلَّمَنِي شَيْئًا يُقَرِّبُنِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيُقَرِّبُنِي مِنَ النَّاسِ فَقَالَ أَمَّا الَّذِي يُقَرِّبُكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فَمَسْأَلَتُهُ، وَأَمَّا الَّذِي يُقَرِّبُكَ مِنَ النَّاسِ فَتَرْكُ مَسْأَلَتِهِمْ ثُمَّ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ» ثُمَّ أَتَشَدُّ:

اللَّهُ يَغْضَبُ إِنْ تَرَكْتَ سُؤَالَهُ وَيُسْئِي آدَمَ حِينَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ

مُغْنِي.

بَابُ فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

أَيُّ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى الْأَغْيَانِ أَصَالَةً جَحْدًا أَوْ غَيْرَهُ وَتَقْدِيمُهُ هُنَا عَلَى الْجَنَائِزِ تَبَيُّنًا لِلْجُمْهُورِ الْبَيِّنُ نَهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي أَيُّ مِنْ تَأْخِيرِهِ عَنْهَا وَمِنْ ذِكْرِهِ فِي الْحُدُودِ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِالصَّلَاةِ الْعَيْنِيَّةِ فَتَنَاسَبَ ذِكْرُهُ خَاتِمَةً لَهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (مُكَلِّفٌ) إِلَى قَوْلِهِ: فَاتَّهَمَا شَرْطًا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ وَجُوبُ إِلَى الْمَنْ وَقَوْلُهُ لِأَيَّةِ «فَإِنْ تَابُوا» (الْحَقِيقَةُ ٥٠) وَقَوْلُهُ: دُونَ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَفِ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ وَقَوْلُهُ: وَيَلْحَقُ إِلَى بِخِلَافِ مَا. • فَوَدَّ: (أَوْ جَاهِلٌ لَمْ يُعَذَّرْ) أَيُّ أَمَّا مَنْ أَتَكَرَّهَ جَاهِلًا يُقَرِّبُ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَحْوِهِ وَمَنْ يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ كَمَنْ بَلَغَ مَجْنُونًا ثُمَّ أَفَاقَ أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ فَلَيْسَ مُرْتَدًّا بَلْ يُعَرَّفُ الْوُجُوبَ فَإِنْ عَادَ بَعْدَ ذَلِكَ صَارَ مُرْتَدًّا مُغْنِي زَادَ النَّهَائِيَّةَ وَلَا يَقْرَأُ مُسْلِمٌ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ عَمْدًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ مَا إِذَا اشْتَبَهَ صَغِيرٌ مُسْلِمٌ بِصَغِيرٍ كَافِرٍ ثُمَّ بَلَغَ وَلَمْ يُعْلَمْ الْمُسْلِمُ مِنْهُمَا وَلَا قَافَةٌ وَلَا انْتِسَابٌ وَلَا يُؤْمَرُ أَحَدٌ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ شَهْرًا فَاتَّكَرَّ إِلَّا الْمُسْتَحَاضَةُ الْمُتَبَدِّلَةُ إِذَا ابْتَدَأَ الضَّعِيفُ ثُمَّ أَقْوَى مِنْهُ ثُمَّ أَقْوَى مِنْهُ اهـ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ أَظْهَرِنَا) أَيُّ بَيْنَ ظَاهِرًا كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَلَا يُخْرِجُهُ) أَيُّ الْجَاهِلِ سَمِ أَيُّ عَنْ حُكْمِ الْعَالِمِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (الْجَحْدُ) أَيُّ الْآتِي فِي الْمَنْ.

• فَوَدَّ: (وَقِيَاسُ مَا مَرَّ الْخُ) جَرَى عَلَيْهِ مَرَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ

• فَوَدَّ: (وَلَا يُخْرِجُهُ) أَيُّ الْجَاهِلِ.

إنكار ما سبق علمه؛ لأن كونه بين أظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيَره في حكم العالم (الصلاة المكتوبة التي هي إحدى الخمس كما يصرّح به قوله الآتي عن وقت الضرورة؛ لأنه إنما يكون لهذه لا غير أو فعلها وآثر الترك لأجل التقسيم (جاءدًا وجوبها) أو وجوب ركني مُجمّع عليه منها أو فيه خلاف وإيه أخذًا مِنّا يأتي (كفر) إجماعًا ككل مُجمّع عليه معلوم من الدين بالضرورة؛ لأن ذلك تكذيب للنص. (أو تركها) (كسلاً) مع اعتقاده وجوبها (قتل) الآية ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ (النسبة: ٥٠) وخبر «أمرت أن أقاتل الناس»، فإنهما شرطاً في الكف عن القتل والمقاتلة الإسلام وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة لكن الزكاة يُمكن للإمام أخذها ولو بالمقاتلة بشرّ امتنعوا منها وقتلونا فكانت فيها على حقيقتها بخلافها في الصلاة، فإنها لا يُمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بِمعنى القتل فعَلِمَ وضوح الفرق بين الصلاة، والزكاة وكذا الصوم، فإنه إذا عَلِمَ أنه يُحبس طول النهار نواه فأجدى الحبس فيه ولا كذلك الصلاة

فود: (لأن كونه) أي الجاهل. فود: (بحيث لا يخفى) أي وجوب الصلاة. فود: (صَيَره في حكم العالم) أي في التفصيل الآتي. فود: (المكتوبة) أي أما تارك المندورة المؤقتة فلا يقتل بها لأنه الذي أوجبها على نفسه نهايةً ومُغني. فود: (أو فعلها) مخطوف على قول المتن ترك الصلاة سم. قوله: (أو وجوب وكذا إلخ) في إطلاقه نظر فلا بُد من تقييده هنا بكون ركنيته معلوماً من الدين بالضرورة والفرق بين ما هنا وما سياتي واضح بصرّي. فود: (أو وجوب ركني إلخ) أي: أو شرط كذلك كما يأتي.

فود: (أو فيه خلاف وإيه) أي والكلام في غير المُقلد لذلك الخلاف الواهي إن جاز تقييده كما هو ظاهر وقضية ذلك أنه يلحق بالمُجمّع عليه في الكفر بإنكاره المُختلف فيه إذا كان الخلاف واهياً وفيه نظر فليراجع سم وتقدّم أيضاً عن السيّد البصري ما يؤيد النظر. فود: (أخذًا مِنّا يأتي) أي أيضاً في قوله ويقتل أيضاً إلخ وتقدّم أيضاً تنظير السيّد البصري في الأخذ المذكور.

فود: (سبي) (كفر) أي بالجنح فقط لا به مع الترك إذ الجنح وحده يقتضي الكفر، وإنما ذكر المُصنّف الترك لأجل التقسيم كما مرّ نهايةً ومُغني. فود: (إجماعاً) قد يُشكّل على قوله أو فيه خلاف وإيه إلا أن يُريد إجماعاً في الجملة سم. فود: (للتص) أي لله ورسوله مُغني. فود: (فإنهما) أي الآية والخبر. فود: (عن القتل) أي في الآية. فود: (والمقاتلة) أي في الخبر. فود: (فكانت) أي المقاتلة الواردة في الخبر نهايةً. فود: (فيها) أي الزكاة. فود: (فعَلِمَ وضوح الفرق) إلى قوله: (فإنه إذا عَلِمَ إلخ) قد يقال إنكار أنه إذا عَلِمَ أنه يُعاقب بالحبس أو غيره فعَل الصلاة مكابرة واضحة ففي

فود: (أو فعلها) مخطوف على قول المتن ترك الصلاة. فود: (أو فيه خلاف وإيه) أي والكلام في غير المُقلد لذلك الخلاف الواهي إن جاز تقييده كما هو ظاهر وقضية ذلك أنه يلحق بالمُجمّع عليه في الكفر بإنكاره المُختلف فيه إذا كان الخلاف واهياً وفيه نظر فليراجع سم. فود: (إجماعاً) قد يُشكّل على قوله أو فيه خلاف وإيه إلا أن يُريد إجماعاً في الجملة. فود: (فعَلِمَ وضوح الفرق) إلى قوله: (فإنه إذا عَلِمَ أنه يُعاقب بالحبس أو غيره فعَلها مكابرة واضحة ففي

فَتَعَيَّنَ الْقَتْلُ فِي حَدِّهَا وَنَحْشُهُ بِالْحَدِيدَةِ الْآتِي لَيْسَ مِنْ إِحْسَانِ الْقِتْلَةِ فِي شَيْءٍ فَلَمْ نَقُلْ بِهِ لَا يُقَالُ لَا قَتْلَ بِالْحَاضِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْ وَقْتِهَا وَلَا بِالْخَارِجَةِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا قَتْلَ بِالْقَضَاءِ، وَإِنْ وَجِبَ فَوْزًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ بَلْ يُقْتَلُ بِالْحَاضِرَةِ إِذَا أَمَرَ بِهَا أَيُّ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ دُونَ غَيْرِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْوَقْتِ عِنْدَ ضَيْقِهِ وَتَوَعُّدٍ عَلَى إِخْرَاجِهَا عَنْهُ

الفرق ما لا يخفى سم وقد يُجَابُ عَلَى بَعْضِ بَكْثَرَةِ أَرْكَانِ وَشُرُوطِ الصَّلَاةِ مَعَ خَفَاءِ أَكْثَرِهَا فَلَا يُجْعَدِي الْعِلْمُ بِالْعِقَابِ بِمَا دُكِرَ فِي رِعَايَتِهَا. ■ فَوُدَّ: (فَتَعَيَّنَ الْقَتْلُ فِي حَدِّهَا) أَيِ الصَّلَاةِ أَيْ وَلَمْ يُجَزَّ قِيَاسُ تَرْكِ الزَّكَاةِ أَوْ الصَّوْمِ عَلَى تَرْكِهَا. ■ فَوُدَّ: (الْآتِي) أَيُّ فِي الْمَتْنِ. ■ فَوُدَّ: (لَا يُقَالُ) إِلَى قَوْلِهِ دُونَ إِزَالَةِ التَّجَاسُةِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيُّ فِي الْوَقْتِ وَقَوْلُهُ وَيَلْحَقُ إِلَى بَخْلَافِ الْخ. ■ فَوُدَّ: (بَلْ يُقْتَلُ الْخ) عِبَارَةٌ الْتَّهْيَاةُ قَتْلُهُ خَارِجَ الْوَقْتِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّركِ بَلَا عُذْرٍ عَلَى أَنَّا نَمْنَعُ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِتَرْكِ الْقَضَاءِ مُطْلَقًا إِذْ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا فِي الْوَقْتِ وَيُهْدَدُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَقُلْ أَفْعَلْهَا وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَقْتَ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ وَقْتَانِ أَحَدُهُمَا وَقْتُ أَمْرِ وَالْآخَرُ وَقْتُ قَتْلِ فَوَقْتُ الْأَمْرِ هُوَ إِذَا ضَاقَ وَقْتُ الصَّلَاةِ عَنْ فِعْلِهَا فَيَجِبُ حَبِيبُ عَلَيْنَا أَنْ نَأْمُرَ التَّارِكَ فَنَقُولَ لَهُ صَلِّ، فَإِنْ صَلَّيْتَ تَرَكْنَاكَ وَإِنْ أَخْرَجْتَهَا عَنِ الْوَقْتِ قَتَلْنَاكَ وَفِي وَقْتِ الْأَمْرِ وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ زَمَنٌ يَسَعُ بِقَدَارِ الْفَرِيضَةِ أَيُّ تَامَةً وَالطَّهَارَةَ وَالثَّانِي إِذَا بَقِيَ زَمَنٌ يَسَعُ رَكْعَةً وَطَهَارَةً كَامِلَةً اه. قال ع ش قَوْلُهُ م ر عَلَيْنَا أَيُّ عَلَى الْمُخَاطَبِ مِنَّا وَهُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَقَوْلُهُ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ زَمَنٌ الْخ أَيُّ بِالنِّسْبَةِ لِفِعْلِهِ بِأَخْفَ مُمَكِّنِ اه ع ش. ■ فَوُدَّ: (إِذَا أَمَرَ بِهَا الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَطَرِيقَهُ أَيِ الْقَتْلِ أَنْ يُطَالَبَ بِأَدَائِهَا إِذَا ضَاقَ وَقْتُهَا وَيَتَوَعَّدُ بِالْقَتْلِ إِنْ أَخْرَجَهَا عَنِ الْوَقْتِ، فَإِنْ أَصْرَ وَأَخْرَجَ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ اه زَادَ التَّهْيَاةُ وَالْأَوْجَهَ أَنَّ الْمُطَالِبَ وَالْمَتَوَعَّدَ هُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَلَا يُعِيدُ طَلَبُ غَيْرِهِ تَرْبُّبُ الْقَتْلِ الْآتِي لِأَنَّهُ مِنْ مَنْصِبِهِ اه. ■ فَوُدَّ: (أَوْ نَائِبُهُ) وَمِنَهُ الْقَاضِي الَّذِي لَهُ وِلَايَةُ ذَلِكَ كَالْقَاضِي الْكَبِيرِ ع ش. ■ فَوُدَّ: (دُونَ غَيْرِهِمَا الْخ) خِلَافًا لِلْإِيْمَابِ بِضَرْبٍ عِبَارَةٌ سَمِ خَالَفَ فِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَالَ ثُمَّ ظَاهِرُ بَيَانِهِ كَثِيرُهُ الْفِعْلَيْنِ أَغْنَى أَمْرَ وَهُدًى لِلْمَفْعُولِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ صُدُورِهِمَا عَنِ الْإِمَامِ أَوْ الْآحَادِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ تَعَمَّدْتَ التَّأخِيرَ عَنِ الْوَقْتِ بَلَا عُذْرٍ قِيلَ سَوَاءٌ قَالَ لَا أَصْلِيهَا أَمْ سَكَتَ فَحَبِيبُ الْأَمْرِ وَالتَّهْدِيدُ لَيْسَا شَرْطَيْنِ لِلْقَتْلِ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يَوْجَدُ مَعَ عَدَمِهِمَا، وَإِنَّمَا فَائِدَتُهُمَا عِلْمُ تَعَمَّدٍ تَأخِيرِهِ بَلَا عُذْرٍ الْخ لِكَيْتَهُ خَالَفَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَقَالَ مَتَى قَالَ تَعَمَّدْتَ تَرْكَهَا بَلَا عُذْرٍ قِيلَ سَوَاءٌ قَالَ لَا أَصْلِيهَا أَمْ سَكَتَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِتَحَقُّقِ جِنَايَتِهِ بِتَعَمَّدٍ تَأخِيرِهِ أَيُّ مَعَ الطَّلَبِ فِي الْوَقْتِ كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ أَنْتَهَى وَقَوْلُهُ أَيُّ مَعَ الطَّلَبِ الْخ خِلَافُ ظَاهِرِ الْمَجْمُوعِ وَالْمَعْنَى كَمَا لَا يَخْفَى وَانْظُرْ هَلْ يَتَوَقَّفُ اسْتِحْقَاقُ الْقَتْلِ بَعْدَ الْوَقْتِ عَلَى الْجَمْعِ فِيهِ بَيِّنُ الْأَمْرِ وَالتَّهْدِيدِ أَوْ يَكْفِي الْأَمْرُ مِنْ غَيْرِ تَهْدِيدٍ اه أقول ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلُ وَقَدْ يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ وَخَرَجَ بِالتَّوَعُّدِ الْمَذْكُورِ مَا تَرَكَهُ قَبْلَهُ وَلَوْ غَالِبَ عُمُرِهِ فَلَا قَتْلَ بِهِ اه وَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُ كَلَامَ شَرْحِ الْإِزْشَادِ. ■ فَوُدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) يَوْجَهُ بَأَنَّ الْقَتْلَ لَمَّا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالْإِمَامِ وَنَائِبِهِ اغْتَبِرَ صُدُورُ مُقَدِّمَتِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا سَم. ■ فَوُدَّ: (عِنْدَ ضَيْقِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ

الفرق ما لا يخفى. ■ فَوُدَّ: (دُونَ غَيْرِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ) يَوْجَهُ بَأَنَّ الْقَتْلَ لَمَّا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالْإِمَامِ وَنَائِبِهِ اغْتَبِرَ صُدُورُ مُقَدِّمَتِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا. ■ فَوُدَّ: (دُونَ غَيْرِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ) خَالَفَ فِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَالَ ثُمَّ

فامتنع حتى خرج وقتها؛ لأنه حينئذٍ مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ عِنَادًا يَقْتَضِي مِثْلَهُ الْقَتْلُ فَهُوَ لَيْسَ لِحَاضِرَةٍ فَقَطْ وَلَا لِغَائِبَةٍ فَقَطْ بَلْ لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ الْأَمْرِ وَالْإِخْرَاجِ مَعَ التَّصْمِيمِ وَخَرَجَ بِكَسَلٍ مَا لَوْ تَرَكَهَا لِعُذِرَ وَلَوْ فَايِدًا كَمَا بَأْتِي وَذَلِكَ كِفَايِدُ الطُّهُورَيْنِ؛ لَأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي وَجُوبِهَا عَلَيْهِ وَيَلْحَقُ بِهِ كُلُّ تَارِكٍ لِصَلَاةٍ يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا، وَإِنْ لَزِمَتْهُ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ إِجْبَابَ قَضَائِهَا شُبْهَةٌ فِي تَرْكِهَا، وَإِنْ ضَمُّتْ بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ

لَا يُطَالَبُ عِنْدَ سَعَةِ الْوَقْتِ، فَإِذَا وَقَعَ حِينَئِذٍ لَا يَفَاتُ إِلَيْهِ فَلْيُحَرِّزْ حَلْبِي وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ تَكْفِي الْمُطَالَبَةِ وَلَوْ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَقَرَّهَ شَيْخُنَا الْجَفْنِيُّ اهْ بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (فَامْتَنَعَ) أَيُّ لَمْ يَفْعَلْ بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيُّ التَّارِكُ لِعُذْرٍ. □ فَوَدَّ: (كِفَايِدُ الطُّهُورَيْنِ الْخُ) فِيهِ فِتَاوَى الْقَفَالِ لَوْ تَرَكَ فَايِدُ الطُّهُورَيْنِ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا أَوْ مَسَّ شَافِعِي الذَّكَرَ أَوْ لَمَسَ الْمَرْأَةَ أَوْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَتَوَّصَّلْ وَمُتَعَمِّدًا لَا يَقْتُلُ؛ لِأَنَّ جَوَازَ صَلَاتِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ مُغْنِي زَادَ النَّهَائِي وَفَيْدَهُ بَعْضُهُمْ بِخُتَا بِمَا إِذَا قُلِّدَ الْقَائِلُ بِذَلِكَ وَالْأُخَرُ يَنْتَهِجُ قَتْلَهُ وَالْأَوَجُّهُ الْأَخْذُ بِالْإِطْلَاقِ اهْ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّحْلِيدِ وَعَدَمِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي وَجُوبِهَا عَلَيْهِ) أَيُّ فَكَانَ جَرَيَانُ الْخِلَافِ شُبْهَةً فِي حَقِّهِ مَايَعَةُ مِنْ قَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْلُدْ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَيَلْحَقُ بِهِ) أَيُّ بِفَايِدِ الطُّهُورَيْنِ التَّارِكِ لِلصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَزِمَتْهُ) أَيُّ تِلْكَ الصَّلَاةُ.

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُقْتَلُ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ وَلَوْ قَالَ أَصْلِيهَا ظَهَرًا كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ عَنِ الشَّاشِيِّ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَقَالَ فِي التَّحْقِيقِ: إِنَّهُ الْأَفْوَى لِتَرْكِهَا بِلَا قَضَاءٍ إِذَا الظُّهُرُ لَيْسَ قَضَاءٌ عَنْهَا جَلَا فَايِدًا فِي فِتَاوَى الْغَزَالِيِّ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْحَاوِي الصَّخِيرِ مِنْ عَدَمِ الْقَتْلِ وَيُقْتَلُ بِخُرُوجِ وَقْتِهَا بِحَيْثُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ قِبَلِهَا إِنْ لَمْ يَتَّبَعْ فَإِنَّ تَابَ لَمْ يَقْتُلْ وَتَوَبَّتْ أَنْ يَقُولَ لَا اتَّزَكَّيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ كَسَلًا وَمَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَنْ تَلَزَّمَهُ إِجْمَاعًا، فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: لَا جُمُعَةٌ إِلَّا عَلَى أَهْلِ مِصْرَ جَامِعِ

ظَاهِرُ بَنَائِهِ كَغَيْرِهِ الْفِعْلَيْنِ أَغْنَى أَمْرٌ وَهُدًى لِلْمَفْعُولِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ صُدُورِهِمَا عَنِ الْإِمَامِ أَوِ الْوَاحِدِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَا بَأْتِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ تَعَمَّدْتُ التَّأخِيرَ عَنِ الْوَقْتِ بِلَا عُذْرٍ قُتِلَ سَوَاءٌ قَالَ لَا أَصْلِيهَا أَمْ سَكَتَ فَحَبِيتُذِ الْأَمْرُ وَالتَّهْدِيدُ لَيْسَا شَرْطَيْنِ لِلْقَتْلِ لِمَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يَوْجَدُ مَعَ عَدَمِهِمَا، وَإِنَّمَا فَايِدُهُمَا عِلْمٌ تَعَمُّدُ تَأْخِيرِهِ بِلَا عُذْرٍ إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ بَعْضَ مَا قَدَّمْتُهُ وَهُوَ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ تَقَدُّمَ الطَّلَبِ شَرْطٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْقَتْلِ بِلَا خِلَافٍ بَلْ مَتَى اعْتَرَفَ بِتَعَمُّدِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا اسْتَحَقَّ الْقَتْلُ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْمُطَالَبَةَ لِلْإِطْلَاعِ عَلَى مُرَادِهِ بِتَأْخِيرِهَا أَوْ لِتَعْرِيفِهِ مَشْرُوعِيَّةَ الْقَتْلِ فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَغْفِرُهُ اه. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَنْ اعْتَرَفَ بِتَعَمُّدِ التَّأخِيرِ قُتِلَ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَمْرٌ وَتَهْدِيدٌ فِي الْوَقْتِ لِكَيْتِه خَالَفَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَقَالَ وَمَتَى قَالَ تَعَمَّدْتُ تَرْكَهَا بِلَا عُذْرٍ قُتِلَ سَوَاءٌ قَالَ لَا أَصْلِيهَا أَمْ سَكَتَ أَيُّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِحَقِّقِي جَنَائِيهِ بِتَعَمُّدِ تَأْخِيرِهِ أَيُّ مَعَ الطَّلَبِ فِي الْوَقْتِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ اه. وَقَوْلُهُ أَيُّ مَعَ الطَّلَبِ الْخُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْمَجْمُوعِ وَالْمُغْنِي كَمَا لَا يَخْفَى وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَإِنْ قَالَ تَعَمَّدْتُ تَرْكَهَا بِلَا عُذْرٍ قُتِلَ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ وَلَا أَصْلِيهَا اهْ وَانْظُرْ هَلْ يَتَوَقَّفُ اسْتِحْقَاقُ الْقَتْلِ بَعْدَ الْوَقْتِ عَلَى الْجَمْعِ فِيهِ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالتَّهْدِيدِ أَوْ يَكْفِي الْأَمْرُ مِنْ غَيْرِ تَهْدِيدٍ.

إجماعاً لا أصلها إلا ظهراً، فإنَّ الأصحَّ قتلُه، والقولُ بأنَّها فرضُ كفايةٍ شاذٌّ لا يُقولُ عليه ويُقتلُ أيضاً بِكُلِّ رُكنٍ أو شرطٍ لها أُجمِعَ على رُكْنِيَّه أو شرطِيَّه كالوُضوءِ أو كان الخلافُ فيه واهياً جِداً دونَ إزالةِ النجاسةِ قال شارِحٌ وكذا ما اعتقَدَ التَّارِكُ شرطِيَّه؛ لأنَّ تركَه تركٌ لها وَلَكِ رَدُّه بأنَّه تركٌ لها عندنا لا إجماعاً ألا ترى إلى ما مرَّ في فائِدِ الطُّهُورَيْنِ أَنَّهُ لا يُقتلُ بِتركِها، وإنَّ اعتقَدَ وجوبُها رِعايةً لِمَنْ لم يُوجِبْها فكُذا هنا فالوجهُ خلافُ ما قال وبَحَثُ بعضُهم قتلَه بِتركِ تعلُّمِها بأركانِها وظاهِرُه أَنَّهُ تركٌ تَعَلُّمٌ كَيْفِيَّتِها من أصلِها وهو ظاهِرٌ؛ لأنَّه تركٌ لها لا سِتِحالةً وُجودها من جاهِلٍ بِذلك بخلافِ مَنْ عَلِمَ كَيْفِيَّتِها ولم يُعَيِّرِ الفرضَ من

أهـ وكذا في التَّهْيِيةِ إلَّا قولُه خِلافاً إلى ويُقتلُ وقولُه وتَوَيْتُه إلى ومَحَلُّ الخِلافِ قال ع ش قوله م ر إذ الظُّهْرُ لَيْسَ إلخَ قَضِيَّتُه أَنَّهُ لَوْ هُدِّدَ عليها في وقتِها وَلَمْ يَفْعَلْها حَتَّى خَرَجَ الوقتُ ثم تاب وقال أصْلِي الجُمُعَةُ القَائِلَةُ لِكَيْتِه لم يَصِلْ ظُهْرُ ذَلِكَ اليَوْمِ لم يُقتلْ بِتركِه لِكُونِه لا يُقتلْ بِتركِ القضاءِ لِكِنْ في فتاوى الشارِحِ م ر أَنَّهُ يُقتلُ حَيْثُ امْتَنَعَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَأَنْ مَحَلُّ حَدَمِ القَتْلِ بالقضاءِ إذا لم يُهْدَدْ به أو بأصلِه كما هُنا اه وتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي وَيَأْتِي عَنْ سَم عَنْ التَّائِيْدِي مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي خِلافِ ما نَقَلَهُ عَنْ فتاوى الرِّضِيِّ. ة فَوَدَ: (إِجْمَاعاً) أَنِّي مِنَ الْأَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فَلَوْ تَعَدَّدَتِ الْجُمُعَةُ وَتَرَكَ فَعَلَهَا لَقَدِمَ عَلَيْهِ بِالسَّابِقِ فَهَلْ يُقتلُ لِتركِه لَهَا مَعَ القُدْرَةِ أَوْ لا لِعُدْرَةِ بالشُّكِّ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ التَّانِي قُلُوبُ اجْتِمَاعِ ع ش. ة فَوَدَ: (وَيُقْتَلُ) أَي: حَدًّا (أَيْضاً) أَي: كِتَابِيكَ الصَّلَاةَ كَسَلًا (بِكُلِّ رُكْنٍ إلخ) أَي: بِتركِه على حَذْفِ الْمُضَافِ. ة فَوَدَ: (دُونَ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ) أَي: لِأَنَّ لِلْمَالِكِيَّةِ قَوْلًا مَشْهُورًا قَوِيًّا أَنَّ إِزَالَتَهَا سُنَّةٌ لِلصَّلَاةِ لَا وَاجِبَةٌ شَرْحُ الْبَابِ اه سم.

ة فَوَدَ: (وَكُذًا إلخ) أَي: كَالشَّرْطِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ شَرْطٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ اعْتَقَدَ التَّارِكُ شَرْطِيَّتَه فَيُقْتَلُ بِهِ. ة فَوَدَ: (بِتركِها) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ أَي: بِتركِ فَائِدِ الطُّهُورَيْنِ الصَّلَاةِ. ة فَوَدَ: (فَالْوَجْهَ إلخ) وَفَاقًا لِلتَّهْيِيةِ كَمَا مَرَّ آتِفاً. ة فَوَدَ: (خِلَافُ ذَلِكَ) أَي: فَلَا يُقتلُ وَإِنْ اعْتَقَدَ شَرْطِيَّةَ الْمَثْرُوكِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ. ة فَوَدَ: (قَتْلُهُ) أَي: الْمُكَلَّفِ. ة فَوَدَ: (بِتركِ تعلُّمِها) أَي: الصَّلَاةِ. ة فَوَدَ: (وُظَاهِرُهُ) أَي: الْبَحْثُ (أَنَّهُ) أَي: التَّارِكُ الْمَذْكُورُ.

ة فَوَدَ: (إِجْمَاعاً) احْتِرَازٌ عَمَّنْ لَا تَلَزِمُهُ كَذَلِكَ كَأَهْلِ الْقَرْيَةِ لَا تَلَزِمُهُمُ الْجُمُعَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ. ة فَوَدَ: (دُونَ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ) أَي: لِأَنَّ لِلْمَالِكِيَّةِ قَوْلًا مَشْهُورًا قَوِيًّا أَنَّ إِزَالَتَهَا سُنَّةٌ لِلصَّلَاةِ لَا وَاجِبَةٌ شَرْحُ الْبَابِ. ة فَوَدَ: (وَلَكِ رَدُّهُ إِلَى الْآ تَرَى إلخ) هَذَا يَرُدُّ مَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ مِنْ تَقْيِيدِ ما نَقَلَهُ عَنْ فتاوى القفالِ حَيْثُ قَالَ نَعَمْ الْأَوْجَهُ أَنَّ مَا فِيهِ خِلَافٌ قَوِيٌّ لَا يُقتلُ بِتركِه فَهِي. فتاوى القفالِ لَوْ تَرَكَ فَائِدَ الطُّهُورَيْنِ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا أَوْ مَسَّ شَافِعِي الذَّكَرَ أَوْ لَمَسَ الْمَرْأَةَ أَوْ تَرَكَ نِيَّةَ الْوُضوءِ وَصَلَّى مُتَعَمِّدًا لم يُقتلْ لِأَنَّ جَوَازَ صَلَاتِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا قَلَّدَ الْقَائِلُ بِذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا قَائِلَ بِجَوَازِ صَلَاتِهِ بِذَلِكَ فَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ يُقتلُ لِأَنَّهُ تَارِكٌ لَهَا عِنْدَ إِمَامِيهِ وَغَيْرِهِ إلخ اه فَقَوْلُهُ هُنا وَلَكِ رَدُّهُ إلخ

غيره؛ لأنه يُسامَح في عَدَم هذا التميّيز، وأُما يُقتلُ بذلك حدًّا لا كُفْرًا لما في الخبر الصحيح «إِنَّ تَارِكَهَا تَحْتَ الْمَشِيقَةِ إِنْ شَاءَ تَعَالَى عَذَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ»، والكافر ليس كذلك فخيرٌ مُسلم «بين العبد، والكفر ترك الصلاة، محمولٌ على المُستَحِلِّ» (والصحيح قتلُه بِصلاةٍ فقط) لِمْثُومٍ الْخَيْرِ السَّابِقِ (بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ) أَيِ الْجُمُعِ

• فَوَدَّ: (لأنه يُسامَح إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا فِي الْعَامِّي إِذِ الْعَالِمُ لَا يُسامَحُ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ وَلَعَلَّ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خِلَافٌ وَلَوْ وَاهِيًا فَلْيُراجِعْ سَمَ وَقَوْلُهُ: إِذِ الْعَالِمُ إلخ يَزِدُّهُ مَا مَرَّ فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ مِنْ أَنَّ الْعَامِّي أَوْ الْعَالِمَ عَلَى الْأَوْجِهِ إِذَا اغْتَقَدَ أَنَّ مَا فِي الصَّلَاةِ بَعْضُهَا فَرَضٌ وَبَعْضُهَا سُنَّةٌ صَحَّحْتُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِفَرْضٍ مُعَيَّنٍ التَّغْلِيَةَ. • فَوَدَّ: (لا كُفْرًا) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي الْمُنْفِي وَإِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى نَذْبِ الْإِسْتِثَابَةِ. • فَوَدَّ: (لَيْسَ كَذَلِكَ) أَيُّ تَحْتَ الْمَشِيقَةِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ الْعَبْدِ وَالْكَفْرِ) أَيُّ بَيْنَ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ اتِّصَافِهِ بِالْكَفْرِ اهْ كُرْدِي عَنْ الْهَائِظِي عَنْ شَرْحِ الْمَشْكَاةِ لِلشَّارِحِ. • فَوَدَّ: (وَالْكَفْرِ) الَّذِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْفِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ «وَبَيْنَ الْكَفْرِ» اهْ وَلَمَلَّ الرِّوَايَةَ مُخْتَلَفَةً. • فَوَدَّ: (مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ) أَيُّ أَوْ عَلَى التَّغْلِيظِ أَوْ الْمُرَادُ بَيْنَ مَا يَوْجِبُهُ الْكَفْرُ مِنْ وَجُوبِ الْقَتْلِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ نِهَايَةً وَمُنْفِيًا.

• فَوَدَّ (سُي): (وَالصَّحِيحُ قَتْلُهُ إلخ) أَيُّ وَجُوبًا مُنْفِيًا وَنِهَايَةً.

• فَوَدَّ (سُي): (بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَتْلِ، وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالتَّهْدِيدُ فَيُشْتَرَطُ وَقُوعُهُمَا فِي الْوَقْتِ الْحَقِيقِيِّ عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَظَاهِرٌ أَنَّ اغْتِيَارَ هَذَا إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَتْلِ، وَأَمَّا

يَزِدُّ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ إلخ وَهُوَ حَقِيقٌ بِالرَّدِّ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ خِلَافٌ قَوِيٌّ كَانَ شُبْهَةً دَافِعَةً لِلْقَتْلِ إِذَا لَمْ يَقْلُدْ، وَأَمَّا إِذَا قُلْدَ فَلَا يَتَخَيَّلُ أَحَدُ أَنَّهُ يُقْتَلُ وَلَا يَخْتِاجُ عَدَمَ قَتْلِهِ إِلَى بَيَانِ بَلْ وَلَا يَخْتِاجُ لِقْيِيدِ الْخِلَافِ بِالْقِرَّةِ بَلْ حَيْثُ صَحَّ التَّغْلِيظُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فَتَأَمَّلْهُ وَاحْذَرْ مَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ. • فَوَدَّ: (لأنه يُسامَح في عَدَم هذا التميّيز إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا فِي الْعَامِّي إِذِ الْعَالِمُ لَا يُسامَحُ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ وَلَعَلَّ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خِلَافٌ وَلَوْ وَاهِيًا فَلْيُراجِعْ. • فَوَدَّ: (بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ) لَا يَخْفَى مِنْ صَنِيعِهِمْ أَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَتْلِ وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالتَّهْدِيدُ فَيُشْتَرَطُ وَقُوعُهُمَا فِي الْوَقْتِ الْحَقِيقِيِّ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ تَمَرُّضَ لِبَذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ فَقَالَ وَظَاهِرٌ أَنَّ اغْتِيَارَ هَذَا إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَتْلِ كَمَا تَقَرَّرَ وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالتَّهْدِيدُ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ الْوَقْتُ الْحَقِيقِيُّ فَقَطْ، فَإِنْ فَائِدَةُ هَذَيْنِ تَعَلَّمَ بِمُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ عَنْ الْوَقْتِ الْحَقِيقِيِّ، وَأَمَّا الْقَتْلُ فَيَقْتَضِي الْإِحْتِيَاظَ بِالتَّأَخِيرِ إِلَى مَا لَا يُمَكِّنُ كَوْنَهُ وَقْتًُا لِلْإِدَاءِ فِي حَالَةٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعَتَيْنِ إِلَّا بِمُضِيِّ وَقْتِ الضَّرُورَةِ اهْ وَقَضَيْتُهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ انْتَهَى الْأَمْرُ وَالتَّهْدِيدُ فِي الْوَقْتِ الْحَقِيقِيِّ لَمْ يُقْتَلْ وَإِنْ وَجَدَا بَعْدَهُ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ.

• فَوَدَّ: (بِشَرْطِ إِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْقَتْلِ، وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالتَّهْدِيدُ فَيُشْتَرَطُ وَقُوعُهُمَا فِي الْوَقْتِ الْأَصْلِيِّ كَمَا يَبَيِّنُهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ نَعَمْ لَوْ أَخَّرَ الْمُسَافِرُ الظُّهْرَ بِقَصْدِ جَمْعِهَا مَعَ الْعَصْرِ فَلَمَّا دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ أَرَادَ تَرْكَهَا فَهَلْ يَكْفِي أَثَرُهُ وَتَهْدِيدُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ فِيهِ نَظَرٌ.

فلا يُقتل بالظُّهر حتى تغرب الشمس ولا بالمغرب حتى يطلع الفجر ويُقتل بالصُّبح بطلوع الشمس؛ لأنَّ الوقتين قد يتحدان فكان شبهةً دارئةً للقتل ومن ثمَّ لو ذُكر عُذْرًا للتأخير لم يُقتل، وإنَّ كان فاسدًا كما لو قال صَلَّيت، وإنَّ ظُنَّ كذبه. وظاهرُ أنَّ المراد بوقتِ الضرورة في الجمعة ضيقُ وقتها عن أقلِّ مُمكن من الخطبة، والصلاة؛ لأنَّ وقتَ العصر ليس وقتًا لها

الأمْر والتَّهديدُ يُعتَبَرُ فيه الوقتُ الحقيقيُّ فقط ولا يتحقَّقُ ذلك في المجموعتين إلَّا بمضي وقتِ الضرورة انتهت وقضية ذلك أنه لو انتفى الأمر والتَّهديدُ في الوقتِ الحقيقي لم يُقتل وإنَّ وجدًا بَعْدَه في وقتِ الثانية .

(تنبيه) هل يَشترطُ في التَّوعِدِ في الوقتِ الحقيقي أن يَبْقَى مِنْهُ ما يَسَعُ جَمِيعَها أو يَكْفِي أن يَبْقَى ما يَسَمُّها أداءً بأنَّ وَسِعَ رَكْعَةً فِيهِ نَظَرُ والثَّانِي غيرُ بعيدٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ وَتَقَدَّمَ عَنِ التَّهْيَاةِ أَنْ أَصَحَّ الْوَجْهَيْنِ أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ زَمَنٌ يَسَعُ مِقْدَارَ الْفَرِيضَةِ أَيْ تَامَةً وَالطَّهَارَةَ اهـ . ة فَوَدُ: (وَيُقْتَلُ بِالصُّبْحِ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ) أَيْ فِي الْمَصْرِ بِغُرُوبِهَا وَفِي الْمَشَاءِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ فَيُطَالَبُ بِأَدَائِهَا إِذَا ضَاقَ وَقْتُهَا وَيَتَوَعَّدُ بِالْقَتْلِ إِنْ أَخْرَجَهَا عَنِ الْوَقْتِ، فَإِنْ أَصْرُ وَأَخْرَجَ اسْتَوْجِبَ الْقَتْلَ مُغْنِي وَشَرَحَ بِافْضَلِ . ة فَوَدُ: (لأنَّ الْوَقْتَيْنِ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ وَيُقْتَلُ بِالصُّبْحِ إلخ . ة فَوَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ إلخ) أَيْ مِنْ أَجْلِ ذَرِّهِ الْقَتْلَ بِتِلْكَ الشُّبْهَةِ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي فِي الشَّرْحِ ثُمَّ يَضْرِبُ عُنُقَهُ إلخ، فَإِنْ أَبْدَى عُذْرًا كَيْسِيَانِ أَوْ بَرَدٍ أَوْ عَدَمِ مَاءٍ أَوْ نَجَاسَةٍ عَلَيْهِ صَحِيحَةٌ كَانَتْ الْأَعْدَاؤُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَمْ بِاطِلَّةٍ كَمَا لَوْ قَالَ صَلَّيْتُ وَطَلَّنَا كَذِبَهُ لَمْ نَقْتُلْهُ لَعَدَمِ تَحَقُّقِ تَعَمُّدٍ تَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتِهِ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ نَعَمَ نَأْمُرُهُ بِهَا بَعْدَ ذِكْرِ الْعُدْرِ وَجُوبِهَا فِي الْعُدْرِ الْبَاطِلِ وَتَذْبَابِ فِي الصَّحِيحِ بَأَنَّنَا نَقُولُ لَهُ صَلِّ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ لَمْ يُقْتَلْ لِذَلِكَ، فَإِنْ قَالَ تَعَمَّدْتُ تَرْكُهَا بِلا عُذْرِ قِيلَ سَوَاءُ أَقَالَ لَا أَصْلِيهَا أَمْ سَكَتَ لِتَحَقُّقِ جِنَايَتِهِ بِتَعَمُّدِ التَّأْخِيرِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ بِتَعَمُّدِ التَّأْخِيرِ قَالَ سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَمَرَ بِهَا عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَجُوزٌ م ر أَنْ يُقَيَّدَ هَذَا بِمَا إِذَا كَانَ قَدْ أَمَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا جَزَمَ بِهَذَا التَّقْيِيدِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ انْتَهَى وَالْأَقْرَبُ مَا قَيَّدَ بِهِ ابْنُ حَجَرٍ اهـ أَقُولُ صَنِيعُ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ . ة فَوَدُ: (وَلَوْ ذُكِرَ هَذَا إلخ) أَيْ حِينَ إِرَادَةِ قَتْلِهِ شَرَحَ بِافْضَلِ .

ة فَوَدُ: (وَأَنْ ظُنَّ كَذِبَهُ) يَخْرُجُ مَا لَوْ عَلِمَ كَذِبَهُ سَمَّ وَعِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ فَإِنْ قُطِعَ بِكَذِبِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ طُرُوقِ حَالَةٍ عَلَيْهِ تُجَوِّزُ لَهُ الصَّلَاةَ بِالْإِيْمَاءِ اهـ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُقْتَلُ إِذَا قَالَ صَلَّيْتُ عَلَى الْمُعْتَادِ وَقُطِعَ بِكَذِبِهِ . ة فَوَدُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ إلخ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَافْتَى الشَّيْخُ بِأَنَّهُ يُقْتَلُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ إِجْمَاعًا بِهَا

(تنبيه) هل يَشترطُ في التَّوعِدِ في الوقتِ الحقيقي أن يَبْقَى مِنْهُ ما يَسَعُ جَمِيعَها حَتَّى لَا يَكْفِي التَّوَعُّدُ إِذَا بَقِيَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ وَسِعَ الْأَدَاءُ بَأَنَّنَا وَسِعَ رَكْعَةً أَوْ يَكْفِي أَنْ يَبْقَى مَا يَسَمُّها أداءً فِيهِ نَظَرُ وَالثَّانِي غيرُ بعيدٍ فَلْيَتَأَمَّلْ . ة فَوَدُ: (فَلَا يُقْتَلُ بِالظُّهْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ إلخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكْفِي ضَيْقُ وَقْتِ الضَّرُورَةِ عَقِبَهَا وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي أَيْضًا فِي الْجُمُعَةِ خِلَافَهُ . ة فَوَدُ: (وَأَنْ ظُنَّ كَذِبَهُ) يَخْرُجُ مَا لَوْ عَلِمَ كَذِبَهُ .

ة فَوَدُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ فِي الْجُمُعَةِ إلخ) فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِالْجُمُعَةِ إِذَا ضَاقَ وَقْتُهَا عَنْهَا وَعَنِ الْخُطْبَةِ وَسِبَاقُ الشَّارِحِ يَقْتَضِي اغْتِيَارَ التَّأْخِيرِ عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ وَقْتُ

في حالة بخلاف الظهر، فإن قلت: ينبغي قتله عقوب سلام الإمام منها قلت شبهة احتمال تبين فسادها وإعادتها فيدركها أوجب التأخير للباس منها بكل تقدير وهو ما مر (وإستتاب) فوراً ندباً كما صححه في التحقيق وفارق الوجوب في المرتد ومنه الجاحد السابق بأن ترك استتابه يوجب تخليده في النار إجماعاً بخلاف هذا.

حيث أمر بها وانتفع منها أو قال أصلها ظهرًا عند ضيق الوقت عن خطبتين وإن لم يخرج وقت الظهر أي عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة؛ لأن وقت المضرب ليس وقتها في حالة بخلاف الظهر إلخ.

• قوله: (أوجب التأخير إلخ) أي: وإن أيسنا من ذلك الاحتمال عادة حقاً للدم ما أمكن ع ش.

• قوله (سني): (وإستتاب) قال في شرح المصاب بأن يقال له صلّ وإلا قتلناك أنتهى فأشار إلى أن توبته ففعل تلك الصلاة المتركة أي قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها فالوجه أن التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رأيت الناشر في قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل إلا بالتوبة لأنها لا قضاء لها أنتهى اه سم وتقدم عن المغني أن توبته أن يقول لا أتركها أي الجمعة بعد ذلك كسلاً اه. • قوله: (فوراً) إلى الكتاب في المغني إلا قوله على ندب الاستتابة. • قوله: (ندباً إلخ) قال الأستاذ البكري في الكنز وجوباً لأنه ليس أسوأ حالاً من المرتد وقبل ندباً أنتهى والوجوب قضية كلام الزوضة وأصلها والمجموع كما في شرح البهجة وغيره واعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة؛ لأنه من قبيل الأمر بالمعروف وهو واجب على الإمام والأحاد ويتنهي حمل القول بنذرها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الأمر بالمعروف فليتأمل ذلك فإنه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه سم. • قوله: (توجب تغليفه في النار) أي فوجب الاستتابة رجاء نجاته من ذلك مغني ونهاية. • قوله: (بخلاف هذا) أي بخلاف تارك الصلاة، فإن عقوبته أخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من كون الحدود تسقط الإثم أنه لا يتقى عليه شيء بالكلية؛ لأنه قد خد على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به مغني زاد النهاية نعم إن كان

الضرورة فيها وقد اعتبر المثن الإخراج عن وقت الضرورة وقضية التقييد بضيق وقتها أنه لا يقتل بها، وإن سلم الإمام منها حيث لم يضيق الوقت ووجهه احتمال أن يتذكروا خللاً في الصلاة فيعيدوها فيدركها معهم فلا تقتله مع الاحتمال كما أفاد ذلك الشارح في السؤال وجوابه.

• قوله في (سني): (وإستتاب) قال الأستاذ البكري في الكنز وجوباً لأنه ليس أسوأ حالاً من المرتد وقيل ندباً اه والوجوب قضية كلام الزوضة وأصلها والمجموع كما في شرح البهجة وغيره قال في شرح المنهج وتكفي استتابة في الحال لأن تأخيرها يقرت صلوات وقيل يمهل ثلاثة أيام والقولان في التدب وقيل في الوجوب والمعنى أنها في الحال أو بعد الثلاثة مندوبة وقيل واجبة اه.

• قوله: (وإستتاب) قال في شرح المصاب بأن يقال له صلّ وإلا قتلناك اه فأشار إلى أن توبته ففعل تلك الصلاة المتركة أي قضاؤها وهذا لا يتأتى في الجمعة إذ لا يتأتى قضاؤها فالوجه أن التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم رأيت الناشر في قال ابن الصلاح ولا يسقط القتل إلا

(قُمْ) إِذَا لَمْ يَثْبُ (يَضْرِبْ عُقْبَهُ) بِالسَّيْفِ وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لِلأَمْرِ بِإِحْسَانِ الْقِتْلَةِ، وَأَمَّا نَفْعُ التَّوْبَةِ هُنَا بِخِلَافِ سَائِرِ الْحُدُودِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ لَيْسَ عَلَى الْإِخْرَاجِ عَنِ الْوَقْتِ فَقَطْ بَلْ مَعَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَضَاءِ وَبِصَلَاتِهِ يَزُولُ ذَلِكَ (وَقِيلَ) لَا يَقْتُلُ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ عَلَى قَتْلِهِ بَلْ (يُنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ حَتَّى يُضَلِّيَ أَوْ يَمُوتَ) وَمَرُّ رُؤْيِهِ (وَيُغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ)؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ (وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ) بَلْ يُتْرَكُ كَتَبْقِيَةِ قُبُورِ أَصْحَابِ الْكِبَائِرِ وَعَلَى نَدْبِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا يَضْمَنُهُ مِنْ قَتْلِهِ

فِي عَزْمِهِ أَنَّهُ إِنْ عَاشَرَ لَمْ يُصَلِّ أَيْضًا مَا بَعْدَهَا فَهَوَ أَمْرٌ آخَرُ لَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ أَهْ أَنْ يَفْتَرَّبُ عَلَيْهِ مُقْتَضَا مِنْ اسْتِخْفَاقِ الْعُقُوبَةِ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى التَّرْكِ وَعَلَى تَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ وَجَدَ مِنْهُ عَ ش . □ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَثْبُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَقَالَ الْمُغْنِي إِنْ لَمْ يَبْدُ عُذْرًا ثَمَّ قَالَ

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُ الْمُتَنِّ ثَمَّ يَضْرِبُ عُقْبَهُ قِتْلُهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَثْبُ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا تَرَكَهَا، فَإِنْ صَلَّاهَا زَالَ التَّرْكِ أَهْ . □ قَوْلُهُ: (بَلْ مَعَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَضَاءِ الْخ) أَيِ فَالْعِلَّةُ مُرْتَبَةٌ، فَإِذَا صَلَّى زَالَتِ الْعِلَّةُ نِهَآيَةً وَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا مَرَّ عَنْ سَمِّ عَنِ الْإِيْمَابِ مِنْ أَنَّ تَوْبَتَهُ قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ الْمَشْرُوكَةِ . □ قَوْلُهُ: (وَبِصَلَاتِهِ) أَيِ بِقَضَائِهِ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ الْمَشْرُوكَةِ (يَزُولُ ذَلِكَ) أَيِ الْإِمْتِنَاعُ .

□ قَوْلُهُ (سَيِّ): (يُنْخَسُ بِحَدِيدَةٍ) أَيِ فِي أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُتَوَقَّى الْمَقَابِلُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ حَمْلُهُ عَلَى الصَّلَاةِ بِالتَّغْذِيْبِ وَنَخْصِهِ فِي الْمَقَابِلِ قَدْ يُقَوِّتُ ذَلِكَ الْغَرَضُ عَ ش .

□ قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَيُغْسَلُ) أَيِ ثَمَّ يَكْتُمُنْ (وَيُصَلَّى عَلَيْهِ) أَيِ بَعْدَ غُسْلِهِ (وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ) أَيِ فِي مَقَابِرِهِمْ مُغْنِي وَنِهَآيَةً . □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى نَدْبِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ عَلَى الْوُجُوبِ وَفِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا نَصَّهُ وَذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ فِي مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِنْسَانٌ أَيْمٌ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَقَاتِلِ الْمُرْتَدِّ وَأَنَّهُ لَوْ جُنَّ أَوْ سَكِرَ قَبْلَ فِعْلِ الصَّلَاةِ لَمْ يَقْتُلْ، فَإِنْ قُتِلَ وَجَبَ الْقَوْدُ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الْمُرْتَدِّ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ وَجُوبِ الْقَوْدِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فِي جُنُونِهِ أَوْ سُكْرِهِ كَأَنَّهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ وَعَانَدَ بِالتَّرْكِ انْتَهَى وَمَا ذَكَرَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فِي مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ ظَاهِرُهُ عَدَمُ الضَّمَانِ وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ التَّوْبَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ فَهَوَ مُهْدَرٌ

بِالتَّوْبَةِ لِأَنَّهُ لَا قَضَاءَ لَهَا أَهْ . □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى نَدْبِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَا يَضْمَنُهُ مَنْ قَتَلَهُ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّ يَضْمَنَهُ عَلَى الْوُجُوبِ وَفِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا نَصَّهُ وَذَكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ فِي مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِنْسَانٌ أَيْمٌ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَقَاتِلِ الْمُرْتَدِّ وَأَنَّهُ لَوْ جُنَّ أَوْ سَكِرَ قَبْلَ فِعْلِ الصَّلَاةِ لَمْ يَقْتُلْ، فَإِنْ قُتِلَ وَجَبَ الْقَوْدُ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الْمُرْتَدِّ لَا قَتْلَ عَلَى قَاتِلِهِ لِإِقْبَامِ الْكُفْرِ وَأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ بِتَرْكِ الْمُنْدُورَةِ إِلَى أَنْ قَالَ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ وَجُوبِ الْقَوْدِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فِي جُنُونِهِ أَوْ سُكْرِهِ كَأَنَّهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ وَعَانَدَ بِالتَّرْكِ وَبِكُلِّ حَالٍ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ وَاجِبٌ أَهْ مَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَمَا ذَكَرَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فِي مُدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ ظَاهِرُهُ عَدَمُ الضَّمَانِ وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِ

قبل التوبة مطلقاً لكنه يأنم من جهة الافتيات على الإمام.

بالنسبة لقاتله الذي ليس مثله سم وما نقله عن شرح البهجة في النهاية مثله وكذا في المُنْفِي إلا قوله وما ذكره من وجوب القود إلخ. هـ فؤد: (قبل التوبة إلخ) عبارة النهاية وتوبته على الفور؛ لأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلوات وقيل يُمهّل ثلاثة أيام ولو قتل في مدة استتابته أو قبلها إنسان ليس مثله أيم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد إلخ وكذا في المُنْفِي إلا قوله ليس مثله قال ع ش قوله م ر ليس مثله أي في الإهدار، وإن اختلف سببه كزاني مُحَصَّن أو قاطع طريق مع تارك صلاة اهـ. هـ فؤد: (مطلقاً) أي سواء كان القتل في مدة الاستتابة أو قبلها كزدي. هـ فؤد: (لكنه يأنم إلخ).

(خاتمة): قال الغزالي ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة وأخلت شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوه نظر وقُتل مثله أفضل من قتل ميتة كافر؛ لأن ضرره أكثر مُنْفِي ونهاية قال ع ش قوله م ر وأكل مال السلطان أي المال الذي يستحق السلطان قبضه وصرفه لمصالح المسلمين يزعم هذا أنه يستحقه ويمتنعه عن صرفه في مصارفه وظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئاً من ذلك كفر.

(فائدة): مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الأصلي وصاحبه مُتَدَيِّن به ومفطور عليه وثانيها الرجوع إليه بعد الإسلام وهو أقبح ولهذا لم يقبل منه إلا الإسلام بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاستغفار والمن والهداء وثالثها السب وهو أقبح الثلاثة، فإنه لا يتدين به وفيه إزراء بآباء الله ورسله وإلقاء الشبهة في القلوب الضعيفة فليذلك كانت جريمته أقبح الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لأنه قد يكون فيه له شبهة فتجمل عنه والسب لا شبهة فيه ولذا لم يكن عرض التوبة عليه واجباً ولا مستحباً فلا يمتنع الإغراض عنه حتى يقتل تظهيراً للأرض منه فهذا ما ظهر في سبب الإغراض مع القول بقبول التوبة انتهى من السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي اهـ ع ش.



التوبة الذي هو قضية كلام المجموع كالرخصة وأصلها وهو ظاهر لأنه استحققت القتل فهو مُهَذَّرٌ بالنسبة لقاتله الذي ليس هو مثله وأعلم أن الوجه هو وجوب الاستتابة لأنه من قبيل الأمر بالمعروف وهو واجب على الإمام والأحد فينبغي وجوب الاستتابة على الجميع وإن كان في حق الإمام أكد ويتبني حمل القول بنذرها على أنه من حيث جواز القتل بمعنى أنه لا يتوقف جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الأمر بالمعروف فليتأمل ذلك فإنه ظاهر لا ينبغي الخروج عنه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

يُفْتَحُ الْجِيمُ جَمْعُ جِنَازَةٍ بِهِ وَبِالْكَسْرِ اسْمٌ لِلْمَيِّتِ فِي النَعِشِ وَقِيلَ بِالْفَتْحِ لَذَلِكَ وَبِالْكَسْرِ لِلنَّعِشِ وَهُوَ فِيهِ وَقِيلَ عَكْسُهُ مِنْ جَنْزٍ سَتَرَ قِيلَ كَانَ حَقٌّ هَذَا أَنْ يُذَكَّرَ بَيْنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَهْمُ مَا يُفْعَلُ بِالْمَيِّتِ الصَّلَاةُ ذَكَرَ أَثَرَهَا. (لِكَيْسَ) كُلُّ مُكَلَّفٍ نَدْبًا مُؤَكَّدًا وَإِلَّا فَأَصْلُ ذِكْرِهِ سُنَّةٌ أَيْضًا وَلَا يُفْهَمُ الْمَثْنُ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ نَدْبِ الْأَكْثَرِ نَدْبُ الْأَقْلَى الْخَالِي عَنْ الْكَثْرَةِ وَإِنْ لَزِمَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

■ فَوَدَّ: (بِفَتْحِ الْجِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَقِيلَ بِالْفَتْحِ لِلذَّكَاءِ) وَقِيلَ هُمَا لَفْتَانِ فِيهِمَا مُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَقِيلَ: هَكَذَا) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْمَيِّتُ فَهُوَ سَرِيرٌ وَنَعَشٌ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ قَالَ شَيْخُنَا فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ: نَوَيْتُ أَصْلِي عَلَى هَذِهِ الْجِنَازَةِ - بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ - أَيِ إِنْ لَمْ يُرَدْ بِهَا النَّعَشُ وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ (عَلَى هَذِهِ الْجِنَازَةِ) بِالْكَسْرِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِهَا الْمَيِّتَ مَجَازًا فَإِنْ أَرَادَ بِهَا النَّعَشَ وَلَوْ مَعَ الْمَيِّتِ أَوْ أَطْلَقَ لَمْ يَصِحِّ وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّالِثِ بِالْعَكْسِ اهـ. ■ فَوَدَّ: (بَيْنَ) جَنْزٍ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ مِنْ (جَنْزِهِ). ■ فَوَدَّ: (قِيلَ كَانَ الْخُ) وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ قَبْلَ الْفَرَائِضِ ثُمَّ الْوَصَايَا ثُمَّ الْفَرَائِضِ فَتَأْتِيهِ سَم. ■ فَوَدَّ: (حَقٌّ هَذَا) أَيِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. ■ فَوَدَّ: (بَيْنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا) أَيِ مَعَ تَقْدِيمِ الْوَصَايَا ثُمَّ الْجَنَائِزِ ثُمَّ الْفَرَائِضِ بِضَرْبٍ. ■ فَوَدَّ: (لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْخُ) وَبِهَذَا يُجَابُ عَنْ عَدَمِ ذِكْرِهَا فِي الْجِهَادِ مَعَ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ مَعَ أَنَّهَا مِنْهَا شَيْخُنَا. ■ فَوَدَّ: (أَثَرَهَا) أَيِ عَقِبِ الصَّلَاةِ أَيِ كِتَابِهَا. ■ فَوَدَّ: (كُلُّ مُكَلَّفٍ) أَيِ صَاحِبًا كَانَ أَوْ مَرِيضًا نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش يُسْتَشَى طَالِبُ الْعِلْمِ فَلَا يَسُنُّ لَهُ ذِكْرُ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ يَقْطَعُهُ وَفِي سَم عَلَى حَجٍّ يَحْتَمِلُ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْوَلِيِّ وَنَحْوِهِ أَمْرُ الصَّبِيِّ الْمُعْمَرِ بِذَلِكَ أَنْتَهَى، وَقَوْلُهُ: أَنْ يُطْلَبَ أَيِ نَدْبًا اهـ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا يُفْهَمُهُ الْخُ) أَيِ نَدْبِ أَصْلُ ذِكْرِ الْمَوْتِ قَالَ سَم قَدْ يَوْجَهُ إِفْهَامُهُ لَهُ بِأَنْ طَلَبَهُ فِي ضِمْنِ الْأَكْثَرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ مَدْخَلَ فِي الْمَقْصُودِ وَذَلِكَ يُشْجِرُ بِطَلَبِهِ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بَعْضُ الْمَقْصُودِ وَأَمَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْخُ فَغَيْرُ وَارِدٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُدْعَى الْزُرُومَ قَطْعًا بَلْ يَكْفِي الْزُرُومُ فِي الْجُمْلَةِ اهـ. وَهَذَا مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي، وَكَوْنُهُ سُنَّةٌ الْخُ يَزِيدُهُ مَا بَاقِي هُنَاكَ عَنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

■ فَوَدَّ: (قِيلَ كَانَ حَقٌّ هَذَا أَنْ يُذَكَّرَ بَيْنَ الْوَصَايَا وَالْفَرَائِضِ الْخُ) وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ قَبْلَ الْفَرَائِضِ ثُمَّ الْوَصَايَا ثُمَّ الْفَرَائِضِ فَتَأْتِيهِ سَم. ■ فَوَدَّ: (كُلُّ مُكَلَّفٍ) يَحْتَمِلُ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْوَلِيِّ وَنَحْوِهِ أَمْرُ الصَّبِيِّ وَنَحْوِهِ بِذَلِكَ. ■ فَوَدَّ: (وَلَا يُفْهَمُهُ الْمَثْنُ) قَدْ يَوْجَهُ إِفْهَامُهُ لَهُ لِأَنَّهُ دَلَّ عَلَى طَلَبِهِ فِي ضِمْنِ الْأَكْثَرِ

من الإثنيان بالأكثر الإثنيان بالأقل وكونه شئاً من حيث انبعاثه فيه. وعلى هذا يحمل قول شيخنا في شرح الروض يستحب الإكثار من ذكر الموت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصروح به في الأصل أيضاً اهـ (ذكر الموت). لأنه ادعى إلى امثال الأوامر واجتناب المناهي للخبير الصحيح «أكثرُوا من ذكر هاذم اللذات» أي بالمهمة مزيلها من أصلها بالمعجزة قاطعها لكن قال الشهيد الرواية بالمعجزة فإنه ما ذكر في كثير - أي من الأمل - إلا قلله

الكردى وعن سم نفسه. فود: (وكونه إلخ) عطف على (الإثنيان بالأقل) والضمير للأقل. فود: (من حيث انبعاثه إلخ) أي ولا يلزم منه كونه شئاً قبيحاً كزدي. فود: (وعلى هذا) أي لزوم وكون الأقل شئاً من حيث إلخ. فود: (المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الإكثار منه ولا يخفى فساد الحمل المذكور على ما قدمه لأن الكلام في ذكره في نفسه ولو على الإنفراد عن الإكثار لا ذكره في ضمن الإكثار سم. فود: (ذلك) أي استحباب الإكثار. فود: (لإستحباب ذكره) أي مطلق ذكره المندرج في الأكثر كزدي.

فود (سني): (ذكر الموت) أي بقلبه ولسانه بأن يجعله نصب عينيه نهاية وشرح بأفضل. فود: (لأنه) إلى المتن في النهاية والمغني. فود: (للخبير الصحيح إلخ) وفي المجموع يستحب الإكثار من ذكر حديث «استغيوا من الله حق الحياء» وتماه قالوا: إنا نستحي يا نبي الله والحمد لله، قال: «ليس كذلك ولكن من استغيا من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلى ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استغيا من الله حق الحياء» والموت مفارقة الروح الجسد والروح جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وهو باق لا يفنى وأما قوله تعالى: «أَفَرَأَى الْإِنْسَانَ إِذَا أُخْزِيَ» [الزمر: ١٢] ففيه تقدير وهو حين موت أجسادها نهاية زاد المغني: وعند جمع منهم عرض وهو الحياة التي صار البدن بوجودها حياً وأما الصوفية والفلاسيقة فليس عندهم جسماً ولا عرضاً بل جوهر مجرد غير متغير يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل فيه ولا خارجاً عنه اهـ قال ع ش قوله: م ر وما وعى أي ما اشتمل عليه من السمع والبصر واللسان وقوله: وليحفظ البطن أي يصنعه عن وصول الحرام إليه من المأكل والمشرب وقوله: وما حوى يتبني أن يراة به ما يشتمل القلب والفرج وقوله: والموت مفارقة الروح وهل الروح موجودة قبل خلق الجسد أو لا فيه خلاف في العقائد والمعتقد منه الأول اهـ ع ش. فود: (أي من الأمل إلخ) ويحتمل أن يكون

وطلبه في ضمن الأكثر يدل على أن له مذخلاً في المقصود بإكثار ذكره وذلك يشعر بطلب أصل ذكره لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله: لأنه لا يلزم إلخ فغير وارد لأنه ليس المدعى للزوم قطعاً بل يخفى للزوم في الجملة. فود: (المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح يطلب الإكثار منه ولا يخفى فساد الحمل المذكور على ما قدمه لأن الكلام في ذكره في نفسه ولو على الإنفراد عن الإكثار لا ذكره في ضمن الإكثار.

فود في (سني): (ذكر) قال في الباب بقلبه اهـ ونارعه في شرحه بأنه مخالف ظاهر كلامهم.

ولا قليل - أي من العمل - إلا كثرة (ويستعمل) وجوباً إن علم أن عليه حقاً ولا فتدباً كما هو ظاهره وعلى هذا يحمل قول شارح (ندباً) وقول آخرين «وجوباً» (بالتوبة) بأن يُبادر إليها (ورد المظالم) إلى أهلها يعني الخروج منها ليتناول رد الأعيان ونحو قضاء الصلاة - وقد صرح

المُراد بالكثير الشرّ وبالقليل الخير بصريّ.

❦ قول (سنّي): (وَيَسْتَعْمَلُ لَعَلَّهُ بِالْجُزْمِ عَطْفًا عَلَى يُكْتَبُ وَيُؤَيِّدُهُ تَغْيِيرُ الْمَنْهَجِ بِزِيَادَةِ اللَّامِ . ❦ فَوَدَّ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى الْإِذَا قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَرَّحَ) إِلَى (وَقَضَاءِ دَيْنٍ) . ❦ فَوَدَّ: (وَالْإِذَا فَتَدَبَّ) أَيِ تَدَبُّبَ لَهَا تَجْدِيدُهَا اغْتِنَاءَ بِشَائِنِهَا نِهَائَةً وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ قَالَ الْبَصْرِيُّ قَوْلُهُ: وَالْإِذَا صَادِقٌ بِمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَا حَقَّ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ وَبِمَا إِذَا شَكَّ هَلْ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ أَوْ لَا وَتَضَوُّرُ نَذْبِ الرَّدِّ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ غَرِيبٌ وَبِمَا إِذَا شَكَّ هَلْ عَلَيْهِ حَقٌّ مُعَيَّنٌ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَهَذَا لَا يَتَعَدُّ فِيهِ نَذْبُ الرَّدِّ فِي نَحْوِ الْأَمْوَالِ احْتِيَاظًا لِاحْتِمَالِ اشْتِغَالِ الذِّمَّةِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعُقُوبَاتِ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ يَتَعَدُّ كُلُّ الْبُعْدِ أَنْ يَتَدَبَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُمْكِنَ الْغَيْرُ مِنْ مُعَاقِبَةٍ نَفْسِهِ بِمُجَرَّدِ الشَّكِّ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ: وَالْإِذَا فَتَدَبَّ أَيِ بَانَ يُجَدِّدُ التَّدَمُّمَ وَالْعَزْمَ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ وَلَيْسَ تَمَّ مَظْلَمَةٌ يَرُدُّهَا فَلَا يَتَأَتَّى فِيهَا التَّجْدِيدُ وَهَذَا فِيمَنْ سَبَقَ لَهُ تَوْبَةٌ مِنْ ذَنْبٍ أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذَنْبٌ أَضَلَّ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالتَّوْبَةِ فِي حَقِّهِ الْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ فِعْلِ الذَّنْبِ وَعِبَارَةُ الْإِيصَابِ أَوْ يُتَزَلُّ نَفْسُهُ مَنَزَلَةَ الْعَاصِي بَانَ يَرَى كُلَّ طَاعَةٍ تَقَدَّمَتْ مِنْهُ دُونَ مَا هُوَ مَطْلُوبٌ مِنْهُ انْتَهَى وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِنَذْبِ رَدِّ الْمَظَالِمِ أَنَّ مَا تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ هَلْ لَزِمَ ذِمَّتُهُ أَوْ لَا أَنْ يَرُدَّهُ احْتِيَاظًا . اهـ . ❦ فَوَدَّ: (وَهَلَّى هَذَا يُحْمَلُ الْإِذَا) وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ أَيْضًا بَانَ يُقَالُ التَّغْيِيرُ بِالْوَجُوبِ عَلَى الْأَصْلِ وَبِالنَّذْبِ نَظَرًا إِلَى مُلَاحَظَةِ صُدُورِ التَّوْبَةِ عَلَى قَصْدِ الْإِسْتِعْدَادِ لِلْمَوْتِ بِصُرْيٍ.

❦ قول (سنّي): (بِالتَّوْبَةِ) وَهِيَ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى تَزَكُّ الذَّنْبِ وَالتَّدَمُّمُ عَلَيْهِ وَتَضَمُّمُهُ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ وَخُرُوجٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ قَدَّرَ عَلَيْهَا بِنَحْوِ تَحَلُّلٍ مِنْ اغْتِنَائِهِ أَوْ سَبِّهِ نِهَائَةً . ❦ فَوَدَّ: (بَانَ يُبَادِرُ الْإِذَا) بَيَانٌ لِلْإِسْتِعْدَادِ بِالتَّوْبَةِ.

❦ قول (سنّي): (وَرَدَّ الْمَظَالِمِ) أَيِ الْمُمْكِنِ رَدُّهَا مُعْنَى عِبَارَةُ ع ش وَمَحَلُّ تَوَقُّفِ التَّوْبَةِ عَلَى رَدِّ الْمَظَالِمِ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ م ر وَخُرُوجٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ قَدَّرَ عَلَيْهَا وَالْأَلْفُ الْوَجْهُ عَلَى الرَّدِّ إِنْ قَدَّرَ وَمَحَلُّهُ أَيْضًا حَيْثُ عَرَفَ الْمَظْلُومَ وَالْأَفْتِصْدُقُ بِمَا ظَلَمَ بِهِ عَنِ الْمَظْلُومِ كَذَا قِيلَ وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مَالٌ ضَائِعٌ يَرُدُّهُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ فَلَعَلَّ مَنْ قَالَ يَتَصَدَّقُ بِهِ مُرَادُهُ حَيْثُ عَلَبَّ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ لَا يَضُرُّ مَا يَأْخُذُهُ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ ثُمَّ لَوْ كَانَ مُسْتَحَقًّا بَيْتِ الْمَالِ فَهَلْ يَجُوزُ الْإِسْتِغْلَالُ بِهِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ لِكُونِهِ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينِ أَوْ لِاتِّحَادِ الْقَائِضِ وَالْمُقْبِضِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ هَذَا وَمَحَلُّ التَّوَقُّفِ عَلَى الْإِسْتِغْلَالِ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فَمَنْ رَدَّى بِأَمْرٍ وَلَمْ يَتَلَخَّصْ الْإِمَامُ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَطْلُبَ مِنْ زَوْجِهَا وَأَهْلِهَا الْإِسْتِغْلَالَ لِمَا فِيهِ مِنْ فَتْكَ عِزِّهِمْ فَيَكْفِي التَّدَمُّمَ وَالْعَزْمَ عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ . اهـ . ❦ فَوَدَّ: (رَدَّ الْأَهْلِيَّانِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ . ❦ فَوَدَّ: (وَنَحْوُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ) أَيِ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يَرُدُّهُ عَلَى الْمَظْلُومِ كَالْإِسْتِغْلَالِ مِنَ الْغِيَةِ وَفِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لَا بِنِ حَجٍّ وَمِنْهَا قَضَاءُ نَحْوِ صَلَاةٍ وَإِنْ كَثُرَتْ وَجِبَّ عَلَيْهِ

الشككي بأن تاركها ظالم لجميع المسلمين وقضاء ذنن لم يبرأ منه والتمكين من استيفاء حد أو تعزير لا يقبل العفو أو يقبله ولم يُعَف عنه وذلك لأنه قد يأتيه الموت بغتة وعطفها اعتناء بشأنها لأنها أهم شروط التوبة. (والمرضى أكد) بذلك أي أشد مطالبة به من غيره لئلا يترك

صرف سائر زَمَنِهِ لِذَلِكَ ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ انتهى أقول هذا واضح إن قلنا على قضائها في زمن يسير أما لو كان عليه صلوات كثيرة جداً وكان يستغرق قضاؤها زمناً كثيراً فَيَتَبَيَّن أن يكفَى في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصياً وكذا لو زوج موليته في هذه الحالة فتزويجه صحيح لأنه فعل ما في مقدوره أخذاً من قول الشارح م خروج عن مظلمة قدر عليها ع ش .
 ٥ قوله: (وقضاء ذنن الخ) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتأمل ما فائدته اه يعني أنه داخل في المتن بلا حاجة إلى التأويل بالخروج . ٥ قوله: (وذلك) راجع إلى المتن، عبارة النهاية: ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة إليه لئلا يتجأه الموت المفوت له اه . ٥ قوله: (وعطفها) لعل الأولى وعطفه أي الرّد سم أي ليستغني عن اكتساب الثاني من المضاعف إليه، عبارة النهاية: وصرح برّد المظالم مع دخوله في التوبة لما مرّ في الاستيفاء ولأنه ليس جزءاً من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله اه وهي ترك الذنب والتدب عليه ونقصه على أن لا يعود ع ش .

٥ قوله (لشي): (والمرضى أكد) ويسن له الصبر على المرض أي ترك التضرع منه وتكره كثرة الشكوى نعم إن سأل نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الأنين كما في المجموع لكن اشتغاله بنحو التسيب أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه ب تلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصي أهله بالصبر عليه وترك التوج ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وأن يحسن خلقه وأن يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وأن يسترضي من له به علفة كخادم وزوجة ووليد وجار وعامل وصديق ويسن عيادة مريض - ولو بنحو رمد وفي أول يوم من مرضه - مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذمي قريب أو جاز أو نحوهما ومن يزجي إسلامه فإن انتهى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض والحق الأذرع بختا بالذمي المعاهد والمستامن إذا كانا بدارنا ونظر في عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس إذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لإتاء مأمورين بمهاجرتهم وأن تكون العيادة غياً فلا يواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوباً عليه نعم نحو قريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم يسن لهم المواصل ما لم يفهموا أو يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وأن يخفف المكث عنده بل تكرر إطالته ما لم يفهم منه الرغبة فيها وأن يدعو له بالشفاء إن طبع في حياته ولو على بُعد وأن يكون دعاؤه: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفايه سبع مرات وأن يطيب نفسه بمرضه فإن خاف عليه الموت رغبه في التوبة والوصية وأن يطلب الدعاء منه وأن يعظه
 ٥ قوله: (وعطفها الخ) لعل الأولى وعطفه أي الرّد .

مُقَدَّمَاتِ الْمَوْتِ بِهِ. (وَيُضَيِّحُ) نَدْبًا (الْمُحْتَضِرُ) وَهُوَ مَنْ حَضَرَ الْمَوْتَ (لِحَبْنِهِ الْأَيْمَنِ) فَلَا يُتَسَبَّرُ (إِلَى الْقَبِيلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ) كَمَا فِي اللَّحْدِ وَلِأَنَّ الْقَبِيلَةَ أَشْرَفُ الْجِهَاتِ. قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَالْمَعْمَلُ عَلَى الْمُقَابِلِ أَيِ الْمُوَافِقِ لِلْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (فَلَا تَعْدُنْ) أَيِ تَعَسَّرَ ذَلِكَ (لِصِحِّهِ مَكَانَ)

وَيُذَكِّرُهُ بَعْدَ عَافِيَتِهِ بِمَا عَاهَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ وَأَنْ يوصِيَ أَهْلَهُ وَعِيَالَهُ بِالرَّفْقِ بِهِ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ نِهَآيَةً وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ إِلَّا أَنَّهُمَا صَرَّحَا بِاِغْتِمَادِ تَنْظِيرِ الْأُذْعِيِّ فِي عِبَادَةِ أَهْلِ الْبَدْعِ أَوْ الْفُجُورِ أَوْ الْمَكْسِ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِمْ رَفَلَا بَأْسَ أَيِ فَلَا كَرَاهَةَ فَهُوَ مُبَاحٌ وَقَوْلُهُمْ رَجَازَتْ عِبَادَتُهُ. الْمُتَبَاذَرُ مِنَ الْجَوَازِ اسْتِوَاءُ الطَّرَفَيْنِ وَأَتَاهَا غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ وَقَوْلُهُمْ رَتَشَّقْ عَلَى الْمَرِيضِ أَيِ مَشَقَّةٌ غَيْرُ شَدِيدَةٍ وَالْأَخْرَمْتُ وَقَوْلُهُمْ رَ إِذَا كَانَا بَدَارِنَا وَيَتَّبِعِي مِثْلُهُ فِي الذَّمِّ وَقَوْلُهُمْ رَ لَنَا مَا مَوْرُونَ الْخُ قَضَيْتُهُ عَدَمَ سَنَ عِبَادَتِهِمْ بَلْ كَرَاهَتُهَا سَيِّمًا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ زَجَرٌ وَقَوْلُهُمْ رَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَغْلُوبًا الْخُ أَيِ بَأَنْ يَكُونَ ثُمَّ مَا يَفْتَضِي الذَّهَابَ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ كَثِيرًا أَدْوِيَةً وَنَحْوَهَا وَقَوْلُهُمْ رَ وَأَنْ يَدْعُوَ لَهُ بِالْشَّفَاءِ أَيِ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا وَلَوْ كَانَ مَرَضُهُ رَمَدًا وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي حَيَاتِهِ ضَرَرٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْأَفْلَا يُطَلَّبُ الدُّعَاءُ لَهُ بَلْ لَوْ قِيلَ يُطَلَّبُ الدُّعَاءُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَضْلَحَةِ لَمْ يَتَّعَذَّ وَقَوْلُهُمْ رَ وَأَنْ يَكُونَ دُعَاؤُهُ الْخُ هَذَا مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ عَادَهُ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ حَضَرَ الْمَرِيضُ إِلَيْهِ أَوْ أَخْضَرَ بَلْ يَتَّبِعِي طَلْبُ الدُّعَاءِ لَهُ بِذَلِكَ مُطْلَقًا إِذَا عَلِمَ بِمَرَضِهِ وَقَوْلُهُمْ رَ وَالْوَصِيَّةُ الْخُ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ لَا يُطَلَّبُ تَرْغِيهِ فِي ذَلِكَ وَلَوْ قِيلَ يُطَلَّبُ تَرْغِيهِ مُطْلَقًا لَمْ يَتَّعَذَّ سَيِّمًا إِنْ ظَنَّ أَنَّ ثُمَّ مَا يُطَلَّبُ مِنْهُ التَّوْبَةُ مِنْهُ أَوْ أَنْ يوصِيَ فِيهِ وَقَوْلُهُ: وَأَنْ يوصِيَ أَهْلَهُ أَيِ الْعَائِدَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُرَاعَى عِنْدَ أَهْلِ الْمَرِيضِ أَهْ عَشْرُ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلٍ مَا نَصَّهُ.

(فَائِدَةٌ): فِي فَتَاوَى الشَّيْخِ زَكَرِيَّا تَرْكُ زِيَارَةِ الْمَرَضِيِّ يَوْمَ السَّبْتِ بِدَعْوَةٍ قَبِيحَةٍ اخْتَرَعَهَا بَعْضُ الْيَهُودِ لَمَّا أَلَزَمَهُ الْمَلِكُ بَقْطَعِ سَبِيهِ وَالْإِثْنَانِ لِمُدَاوَاتِهِ فَتَخَلَّصَ مِنْهُ بِقَوْلِهِ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَدْخُلَ عَلَى مَرِيضٍ يَوْمَ السَّبْتِ فَتَرَكَهُ إِلَى أَنْ قَالَ نَعَمْ هُنَا دَقِيقَةٌ يَتَّبِعِي التَّقَطُّنُ لَهَا وَهِيَ أَنَّهُ إِنْ رَسَخَ فِي أَذْهَانِ الْعَامَّةِ أَنَّ فِي الْأُسْبُوعِ أَيَّامًا مَشْنُومَةً عَلَى الْمَرِيضِ إِذَا عِيدَ فِيهَا فَيَتَّبِعِي لِمَنْ عَلِمَ مِنْهُ اِغْتِنَافُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُعَادَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي الْمَرِيضَ وَيَزِيدُ فِي مَرَضِهِ انْتَهَى وَذَكَرَ الشَّارِحُ فِي كِتَابِهِ الْإِفَادَةَ فِيمَا جَاءَ فِي الْمَرِيضِ وَالْإِعَادَةَ لَوْ قِيلَ بِكَرَاهَةِ الْعِبَادَةِ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ لَمْ يَتَّعَذَّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ حَيْثُ يُظَاهَرُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي التَّأْذِي وَعَدَمِهِ بِالْمَرِيضِ نَفْسِهِ لَا بِأَهْلِهِ لِأَنَّ السُّنَّةَ لَا تَتْرَكَ لِكَرَاهَةِ الْغَيْرِ لَهَا انْتَهَى أَه. ة قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَنْ حَضَرَ الْمَوْتَ) أَيِ وَلَمْ يَمُتْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ة قَوْلُهُ: (فَالْأَيْسَرُ) أَيِ لِأَنَّهُ أَتْلُغُ فِي التَّوَجُّهِ مِنْ اسْتِغْلَاقِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

ة قَوْلُهُ (إِلَى الْقَبِيلَةِ) أَيِ نَدْبًا أَيْضًا. ة قَوْلُهُ: (عَلَى الصَّحِيحِ) رَاجِعٌ لِلْإِضْطِجَاعِ وَمُقَابِلُهُ أَنْ الْإِسْتِغْلَافَ أَفْضَلَ فَإِنَّ تَعَدُّرَ أَصْحَبِ عَلَى الْأَيْمَنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ة قَوْلُهُ: (كَمَا فِي اللَّحْدِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ لِحَبْنِهِ الْأَيْمَنِ. ة قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الْخُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ إِلَى الْقَبِيلَةِ. ة قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُقَابِلِ) أَيِ مُقَابِلِ الصَّحِيحِ وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ الْخُ أَيِ فِي ضِمْنِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ تَعَدُّرَ الْخُ وَهُوَ قَوْلُهُ: أَلْفَمِي عَلَى قَفَاءِ الْخُ بِقَطْعِ التَّنْظِيرِ عَنْ تَفْرِيمِهِ عَلَى التَّعَدُّرِ. ة قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ وَضَعَهُ عَلَى الْأَيْسَرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

وَنَحْوِهِ) كَعَلَّةٍ بِجَنَّتَيْهِ (أَلْقَى عَلَى قَفَاهُ وَوَجْهَهُ وَأَخْمَصَاهُ) بَفَتْحِ الميمِ أَشْهَرُ مِنْ ضَمِّهَا وَكَسَرِهَا وَهِيَ الْمُتَخَفِضُ مِنَ الرَّجْلَيْنِ وَالْمُرَادُ جَمِيعُ أَسْفَلَيْهِمَا (لِلْقَبْلَةِ) لِأَنَّهُ التُّمَكُّنُ وَيُرْفَعُ رَأْسُهُ لِيَتَوَجَّهَ وَجْهَهُ لِلْقَبْلَةِ. (وَيُلْقَنُ) نَدْبًا الْمُحْتَضَرُ وَلَوْ مُتَمِّزًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِيَحْصُلَ لَهُ الثَّوَابُ الْآتِي بِهِ فَارَقَ عَدَمَ تَلْقِينِهِ فِي الْقَبْرِ لَا مِنْهُ مِنَ السُّؤَالِ (الشَّهَادَةِ) أَيِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَطْ لِيُخْبِرَ مُسْلِمٌ «لَقُنُوا مَوْتَاكُمْ» أَيِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَعَ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» أَيِ مَعَ الْفَائِزِينَ وَالْأَفْكَلُ مُسْلِمٌ وَلَوْ فَاسِقًا يَدْخُلُهَا وَلَوْ بَعْدَ عَذَابٍ

• قُودَ: (كَعَلَّةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ وَيَقْرَأُ فِي الثَّيَابَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَفَتْحِ الميمِ إِلَى وَهْمًا وَقَوْلُهُ: (أَيِ مَعَ إِلَى وَقَوْلِ جَمْعٍ وَقَوْلُهُ: وَإِنَّمَا الْقَصْدُ إِلَى وَيُحْيَتْ وَقَوْلُهُ: مَعَ لَفْظٍ إِلَى إِذْ لَا يَصِيرُ وَقَوْلُهُ: وَالْأَيِ وَأَنْ يُعِيدَهُ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَيَحْتَ إِلَى أَمَّا الْكَافِرُ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ بِذِكْرِ. • قُودَ: (بَفَتْحِ الميمِ الْخ) قَالَ فِي الْإِيَابِ وَيُثْلِثُ الْهَمْزَةَ أَبْضَاعَ ش. • قُودَ: (لِأَنَّهُ التُّمَكُّنُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ تَعَدَّلَ الْخ. • قُودَ: (وَيُرْفَعُ رَأْسُهُ) أَيِ قَلِيلًا نِهَآيَةً زَادَ الْمَعْنَى كَانَ يَوْضَعُ تَحْتَ رَأْسِهِ مُرْتَفِعًا ه. • قُودَ: (لِيَتَوَجَّهَ وَجْهَهُ الْخ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ اغْتِيَارِ تَوَجُّهِ الصَّدْرِ سَمِ أَيِ كَمَا يُعِيدُهُ تَقِيدُهُمْ رَفَعَ الرَّأْسَ قَلِيلًا. • قُودَ: (وَلَوْ مُتَمِّزًا الْخ) وَفِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَكَلَامُهُمْ يَشْمَلُ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونُ قَيْسُنَ تَلْقِينُهُمَا وَهُوَ قَرِيبٌ فِي التُّمَكُّنِ ه. وَانْظُرْ لَوْ كَانَ نَبِيًّا وَالْأَوْجُهَةُ أَنَّهُ لَا مَحْذُورَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى سَمِ عَلَى حَجِّ وَالْمَعْنَى هُوَ قَوْلُهُ: مَعَ السَّابِقِينَ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَتَأَخَّرُ دُخُولُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضِ الْجَنَّةِ وَفِي سَمِ عَلَى الْبَهْجَةِ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ قَرِيبٌ فِي التُّمَكُّنِ لَا يَتَعَدُّ أَنْ غَيْرَ التُّمَكُّنِ كَذَلِكَ انْتَهَى ه. ش. وَمَا نَقَلَهُ عَنْ سَمِ عَلَى حَجِّ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَوْجُهَةُ الْخ. وَعَلَى الْبَهْجَةِ مِنْ قَوْلِهِ لَا يَتَعَدُّ الْخ. لَا يَخْفَى بَعْدَهُ. • قُودَ: (وَبِهِ الْخ) أَيِ بِالتَّغْلِيلِ فَارَقَ الْخ. حَاصِلُهُ كَمَا فِي الْمَعْنَى وَالثَّيَابَةِ أَنَّ التَّلْقِينَ هُنَا لِلْمَصْلَحَةِ وَتَمَّ لِقَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ فِي قَبْرِهِ وَالصَّبِيَّ لَا يُقْتَنُ. • قُودَ: (فَقَطُّ) أَيِ وَلَا تُسَنَّ زِيَادَةً (مُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ) نِهَآيَةً وَمَعْنَى قَالَ ع. ش.: فَلَوْ زَادَهَا وَذَكَرَهَا الْمُحْتَضَرُ بَعْدَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِ التَّوْحِيدِ آخِرُ كَلَامِهِ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ الشَّهَادَةِ ه. أَقُولُ قَدْ يُخَالِفُهُ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِنَّمَا الْقَصْدُ الْخ. وَقَوْلُهُ كَالنَّهَآيَةِ إِذَا تَكَلَّمْتَ وَلَوْ بِذِكْرِ لَكِنْ يَأْتِي عَنْ الْمَعْنَى مَا يُوَافِقُهُ وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ. • قُودَ: (أَيِ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ) أَيِ تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ نِهَآيَةً زَادَ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: «إِنِّي أَرِنَاكَ أَغْصَرَ حَمْرًا» (يُوسُفُ: ٣٦) ه. • قُودَ: (أَيِ مَعَ الْفَائِزِينَ) يَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ بِشَرْطِ الثَّوْبَةِ قَبْلَ مَوْتِهِ فِيمَا إِذَا احْتَاجَ إِلَى الثَّوْبَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعْمٌ وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَحْصُلَ هَذَا الْفَضْلُ لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ وَإِنْ مَاتَ عَاصِيًا

• قُودَ: (لِيَتَوَجَّهَ وَجْهَهُ لِلْقَبْلَةِ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ اغْتِيَارِ تَوَجُّهِ الصَّدْرِ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي الْإِضْطِجَاعِ لِلْجَنْبِ فَيُتَبَرَّ التَّوَجُّهُ بِالْوَجْهِ دُونَ الصَّدْرِ فِيهِ نَظَرٌ وَحَيْثُ قُلْنَا لَا يُعْتَبَرُ الصَّدْرُ فَهَلْ يَكْفِي عَنْ الرُّجَّةِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُحَرَّرْ.

• قُودَ فِي (سَمِ): (وَيُلْقَنُ الْخ) فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَكَلَامُهُمْ يَشْمَلُ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونُ قَيْسُنَ تَلْقِينُهُمَا وَهُوَ قَرِيبٌ فِي التُّمَكُّنِ ه. وَانْظُرْ لَوْ كَانَ نَبِيًّا وَالْأَوْجُهَةُ أَنَّهُ لَا مَحْذُورَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى. • قُودَ: (أَيِ مَعَ الْفَائِزِينَ) يَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ بِشَرْطِ الثَّوْبَةِ قَبْلَ مَوْتِهِ فِيمَا إِذَا احْتَاجَ إِلَى الثَّوْبَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعْمٌ وَلَا مَانِعَ مِنْ

وَأَنَّ طَالَ خِلَافًا لِكَثِيرٍ مِنْ فِرْقِ الضَّلَالِ كَالْمُعْتَرِلَةِ وَالْخَوَارِجِ. وَقَوْلُ جَمْعٍ: يُلْقَنُ «مُحَمَّدٌ» رَسُولُ اللَّهِ أَيْضًا لِأَنَّ الْقَصْدَ مَوْتُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يُسَمَّى مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا مُرَدُّدٌ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَأَيْضًا الْقَصْدُ خَتْمُ كَلَامِهِ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِيَحْصُلَ لَهُ ذَلِكَ الثَّوَابُ وَبَحْثُ تَلْقِيهِهِ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى لِأَنَّهُ آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُرَدُّدٌ بِأَنَّ ذَلِكَ لِيَسَبِّبَ لَمْ يُوْجَدْ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ خَيَّرَهُ فَاخْتَارَهُ أَمَّا الْكَافِرُ فَيُلْقَنُهُمَا قَطْعًا مَعَ لَفِظِ «أَشْهَدُ» لِيُجَوِّبَهُ أَيْضًا عَلَى مَا سَيَأْتِي فِيهِ إِذْ لَا يَصِيرُ مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا وَيَنْبَغِي كَمَا قَالَ الْمَوْرَدِيُّ وَغَيْرُهُ تَقْدِيمُ التَّلْقِينِ عَلَى الْاضْطِجَاعِ السَّابِقِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ فِعْلُهُمَا مَعًا لِأَنَّ النُّقْلَ فِيهِ أَثْبَتٌ وَلِقْظِيمٌ فَائْتَدَبَتْهُ وَلِقْلًا بِحَصْلِ الرُّهُوفِ إِنْ اشْتَعَلَ بِالْاضْطِجَاعِ وَيُسْنَى أَنْ يَكُونَ مَرَّةً فَقَطْ وَ(بَلَا الْهَاجِ) عَلَيْهِ لِقْلًا يَضَعُ فَيَتَكَلَّمُ بِمَا لَا يَنْبَغِي لِشِدَّةِ مَا يُقَاسِي حِينَئِذٍ وَأَنْ لَا يُقَالَ لَهُ: قُلْ بَلْ يَذْكُرُ الْكَلِمَةَ عِنْدَهُ لِيَتَذَكَّرَ فَيَذْكُرَ فَإِنْ ذَكَرَهَا وَالَا

لَكِنْ ذَلِكَ لَا يَخْلُو عَنْ بُغْدِ سَمِ عِبَارَةٍ ش قَالَ ابْنُ السَّبْكِ فِي الطَّبَقَاتِ فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كُتِّمَ مَعَاشِرَ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: إِنْ مَاتَ مُؤْمِنًا دَخَلَ الْجَنَّةَ لَا مَحَالَةَ وَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ دُخُولِ مَنْ لَمْ يَغْفُ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ عَصَاةِ الْمُسْلِمِينَ النَّارَ ثُمَّ يُخْرِجُ مِنْهَا فَيُحْيِيهِ الَّذِي تُلْقَنُوهُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا مَاذَا يَنْفَعُهُ كَوْنُهَا آخِرَ كَلَامِهِ قُلْتَ لَعَلَّ كَوْنَهَا آخِرَ كَلَامِهِ قَرِيبَةٌ أَنَّهُ مِمَّنْ يَغْفُو اللَّهُ عَنْ جَرَائِمِهِ فَلَا يَدْخُلُ النَّارَ أَصْلًا كَمَا جَاءَ فِي اللَّفْظِ الْآخِرِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ انْتَهَى اهـ. ؤود: (وَأَنَّ طَالَ) أَيِ الْمَذَابِ.

؀ ؤود: (وَقَوْلُ جَمْعٍ يُلْقَنُ الْفَخ) أَيِ نَذْبًا مُغْنِي وَنَهَايَةً. ؀ ؤود: (مُرَدُّدٌ الْفَخ) أَقُولُ لَا مَحَلَّ لَهُ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَيِّنِ الْوَاضِحِ أَنَّ مُرَادَ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ بِالْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِ الْكَامِلِ. ؀ ؤود: (وَأَيْضًا الْقَصْدُ الْفَخ) قَدْ يُقَالُ عَلَيْهِ لَا بُغْدَ فِي حُصُولِ الثَّوَابِ الْمَذْكُورِ مَعَ زِيَادَةِ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» لِأَنَّهُمَا كَالِثِمَّةِ وَالزَّدِيفِ لِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَوَرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْحُكْمَ الْمُرْتَبَّ عَلَيْهَا مِنَ النَّجَاةِ مِنَ النَّارِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ مَشْرُوطٌ بِزِيَادَةِ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» وَإِنَّمَا تَرَكَ التَّصْرِيحَ بِهَا اكْتِفَاءً بِوُضُوحِ الْمُرَادِ فَلْيَكُنْ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بَصْرِيٌّ. ؀ ؤود: (الرَّفِيقُ الْأَعْلَى) أَيِ أَرِيدُهُ قَالَ ابْنُ حَجَّجٍ فِي فِتَاوِيهِ الْحَدِيثِيَّةِ قِيلَ هُوَ أَعْلَى الْمَنَازِلِ كَالْوَسِيلَةِ الَّتِي هِيَ أَعْلَى الْجَنَّةِ فَمَغْنَاهُ أَسْأَلُكَ يَا اللَّهُ أَنْ تُسَكِّنَنِي أَعْلَى مَرَاتِبِ الْجَنَّةِ وَقِيلَ مَغْنَاهُ أَرِيدُ لِقَاءَكَ يَا اللَّهُ يَا رَفِيقَ يَا أَعْلَى وَالرَّفِيقُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ» فَكَأَنَّهُ طَلَّبَ لِقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى انْتَهَى اهـ ع ش. ؀ ؤود: (مُرَدُّدٌ الْفَخ) أَيِ قُلُوا آتَى بِهِ لَمْ تَحْصُلْ سُنَّةُ التَّلْقِينِ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِيهِ ع ش. ؀ ؤود: (فَيُلْقَنُهُمَا الْفَخ) أَيِ الشَّهَادَتَيْنِ وَأَمْرٌ بِهِمَا لِخَبَرِ الْيَهُودِيِّ وَجُوبًا كَمَا قَالَ شَيْخِي إِنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ وَلَا قَنْدَبًا مُغْنِي وَنَهَايَةً قَالَ ع ش وَظَاهِرُهُ م ر وَجُوبُ ذَلِكَ أَيِ التَّلْقِينِ إِنْ رُجِيَ مِنْهُ الْإِسْلَامُ وَإِنْ بَلَغَ الْغُرُورَ وَلَا بُغْدَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَقْلُهُ حَاضِرًا وَإِنْ ظَهَرَ لَنَا خِلَافُهُ وَإِنْ كُنَّا لَا نُرْتَبِّ عَلَيْهِ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ حِينَئِذٍ اهـ. ؀ ؤود: (لِأَنَّ النُّقْلَ فِيهِ) أَيِ التَّلْقِينِ. ؀ ؤود: (أَنْ لَا يُقَالَ لَهُ قُلْ) أَيِ وَتُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ ع ش. ؀ ؤود: (بَلْ نَذْكُرُ الْكَلِمَةَ الْفَخ) أَيِ أَوْ يُقَالُ ذَكَرُ اللَّهُ تَعَالَى مُبَارَكَكَ فَذَكَرُ اللَّهُ جَمِيعًا مُغْنِي زَادَ النَّهْيَ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَيَنْبَغِي لِمَنْ عِنْدَهُ ذِكْرُهَا أَيْضًا اهـ قَالَ ع ش م ر وَاللَّهُ أَكْبَرُ قَدْ يَنْتَضِي هَذَا التَّخْيِيلُ أَنْ

سَكَتَ سِيراً ثُمَّ يُعِيدُهَا فِيمَا يَظْهَرُ وَأَنْ يُعِيدَهُ إِذَا تَكَلَّمَ وَلَوْ بِذِكْرِ لَيْكُونَ آخِرُ كَلَامِهِ الشَّهَادَةُ وَلَيْكُونَ غَيْرُ مُتَّهَمٍ لِنَحْوِ عِدَاوَةِ أَوْ إِرْثِ إِنْ كَانَ ثُمَّ غَيْرُهُ فَإِنْ حَضَرَ عَدُوٌّ وَوَارِثٌ فَالْوَارِثُ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ لِقَوْلِهِمْ لَوْ حَضَرَ وَرَثَةٌ قُدِّمَ أَشْفَقُهُمْ (وَيُقْرَأُ نَذْبًا) (عنده يس) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «اقْرَءُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَس» أَيُّ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ. وَأَخَذَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِقَضِيَّتِهِ وَهُوَ أَوْجَهُ فِي الْمَعْنَى إِذْ لَا صَارِفَ عَنْ ظَاهِرِهِ وَكَوْنُ الْمَيِّتِ لَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ لِبَقَاءِ إِدْرَاكِ رُوحِهِ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِسَمَاعِ الْقُرْآنِ وَحُصُولِ بَرَكَتِهِ لَهُ كَالْحَيِّ وَإِذَا صَحَّ السَّلَامُ عَلَيْهِ فَالْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ أَوْلَى.

إِثْبَانُ الْمَرِيضِ بِهَذَا الْمِثَالِ لَا يَنْتَفِعُ أَنْ آخِرُ كَلَامِهِ كَلِمَةٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَعَ تَأْخُرِ (وَاللَّهُ أَكْبَرُ) عَنْهَا سَمْعُ عَلَى الْبَهْجَةِ وَقَدْ يَنْتَفِعُ أَنَّهُ يَنْتَفِي بِذَلِكَ لِجَوَازِ أَنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ ذَلِكَ تَذَكَّرَ الْمَرِيضُ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ فَتَنَقَّلَ بِهَا وَمَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْمَرِيضَ إِذَا تَنَقَّلَ بِهِ لَا يُعَادُ عَلَيْهِ التَّلْفِينُ لِأَنَّ هَذَا الذِّكْرَ لَمَّا كَانَ مِنْ تَوَابِعِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عُدَّ كَأَنَّهُ مِنْهَا هـ. فَوَدَّ: (إِذَا تَكَلَّمَ إِلَيْهِ) أَيْ وَلَوْ بِكَلَامٍ تَفْسِيٍّ بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ أَوْ أَخْبَرَتْ بِذَلِكَ وَلَيْ قَالَهُ فِي الْخَادِمِ ع ش. فَوَدَّ: (وَلَوْ بِذِكْرِ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ فَإِنْ قَالَهَا لَمْ تَعُدَّ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِكَلَامِ الدُّنْيَا كَمَا قَالَ الصَّبْرِيُّ بِخِلَافِ التَّسْبِيحِ وَنَحْوِهِ لِأَنَّهُ لَا يُنَافِي أَنْ آخِرُ كَلَامِهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هـ. فَوَدَّ: (وَلَيْكُونَ) أَيْ الْمُلْفَنُ نِهَائِيَّةً. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ عِدَاوَةِ إِلَيْهِ) أَيْ كَالْحَسَدِ نِهَائِيَّةً. فَوَدَّ: (وَوَارِثُ إِلَيْهِ) وَلَوْ كَانَ قَفِيرًا لَا شَيْءَ لَهُ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْوَارِثَ كَثِيرُهُ ع ش. فَوَدَّ: (فَالْوَارِثُ إِلَيْهِ) بَقِيَ مَا لَوْ حَضَرَ الْعَدُوُّ وَالْحَابِئُ وَيَنْتَفِي تَقْدِيمُ الْحَابِئِ ع ش. فَوَدَّ: (نَذْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَوْجَهُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.

فَوَدَّ: (أَيْ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ) يَغْنِي مُقَدِّمَاتُهُ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (يس) أَيْ بِتَمَامِهَا رَوَى الْحَارِثُ بْنُ أَسَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَهَا وَهُوَ خَائِفٌ أَمِنَ أَوْ جَانِعٌ شَبِحَ أَوْ غَطَّ شَانُ سَقِيٍّ أَوْ هَارٍ كَسِيَ أَوْ مَرِيضٌ شَفِيَ» دَمِيرِي هـ ع ش. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يُقْرَأُ إِلَيْهِ) وَإِنَّمَا يُقْرَأُ عَنْهُ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَأَخَذَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ أَخَذَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِظَاهِرِ الْخَبَرِ وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ خِلَافًا لِمَا أَخَذَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ كِبَعْضِهِمْ مِنَ الْعَمَلِ بِظَاهِرِ الْخَبَرِ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ لَا مَانِعَ مِنْ إِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ فَحَيْثُ قِيلَ بِطَلْبِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمَيِّتِ كَانَتْ يَسُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا أَخَذًا بِظَاهِرِ هَذَا الْخَبَرِ وَكَانَ مَعْنَى لَا يُقْرَأُ عَلَى الْمَيِّتِ أَيْ قَبْلَ دَفْنِهِ إِذَا الْمَطْلُوبُ الْآنَ الْإِسْتِغْنَالُ بِتَجْهِيزِهِ أَمَّا بَعْدَ دَفْنِهِ فَيَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ تَنْفَعُهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ فَلَا مَانِعَ مِنْ تَذْيِهَا حَيْثُ كَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا هـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا أَيْ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ أَيْضًا فَتَكْرِيرُهَا أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِهَا الْمُسَاوِي لِمَا كَرَّرَهَا وَمِثْلُهُ تَكْرِيرُ مَا حَفِظَهُ مِنْهَا لَوْ لَمْ يُحْسِنِهَا بِتَمَامِهَا لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهَا بِخُصُوصِهِ مَطْلُوبٌ فِي ضَمَنِ طَلْبِ كُلِّهَا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُقْرَأُ مَا يَحْفَظُهُ مِنْ غَيْرِهَا وَمَا هُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى مِثْلِ مَا فِيهَا وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ وَقَوْلُهُ: إِذَا الْمَطْلُوبُ الْآنَ إِلَيْهِ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ لَا عِلْقَةَ لَهُ بِالْإِسْتِغْنَالِ بِتَجْهِيزِهِ تُطْلَبُ الْقِرَاءَةُ مِنْهُ وَإِنْ بَعْدَ عَنْ الْمَيِّتِ هـ ع ش. فَوَدَّ: (بِقَضِيَّتِهِ) أَيْ بِظَاهِرِ الْخَبَرِ مُغْنِي.

أَنْ يَخْصُلَ هَذَا الْفَضْلُ لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ وَإِنْ مَاتَ عَاصِبًا لَكِنَّ ذَلِكَ لَا يَخْلُو عَنْ بَعْدٍ. فَوَدَّ: (وَأَخَذَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِقَضِيَّتِهِ) أَيْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وقد صرّحوا بأنه يُنذَبُ للزَّائِرِ والمُشَيِّعِ قراءةً شيءٍ من القرآن نعم يُؤَيِّدُ الأوَّلُ ما في خبرٍ غريبٍ
 «ما من مريضٍ يُقرأُ عنده يس إلا ماتَ ربَّاناً وأُدخِلَ قَبْرَهُ ربَّاناً والحكمةُ في يس اشتمالها على
 أحوالِ القيامةِ وأحوالِها وتغيُّرِ الدُّنيا وزوالِها ونعيمِ الجنةِ وعذابِ جهنَّم فيتذكَّرُ بِقِراءَتِها تلكَ
 الأحوالِ المُوجِبَةِ لِلثَّبَاتِ قِيلَ: والرَّعْدُ لَأَنَّهَا تُسَهِّلُ طُلُوعَ الرُّوحِ ويُجَرِّعُ المَاءَ نَدْبًا بل وَجوبًا
 فيما يَظْهَرُ إِنْ ظَهَرَتْ أَمَارَةٌ تَدُلُّ عَلَى احتِياجِهِ له كَأَن يَهْشَ إِذَا قِيلَ به ذَلِكَ لَأَنَّ المِعْطَشَ يَغْلِبُ
 حِينِيذُ لِيَشْدَةَ النِّزْعِ ولذلك يَأْتِي الشَّيْطَانُ - كما وَرَدَ - بِمَاءٍ زَلَالٍ ويقولُ: قُلْ لا إِلَهَ غَيْرِي
 حَتَّى أَسْقِيكَ قِيلَ: وبِحُرْمِ حُضُورِ الحائِضِ عنده ويَأْتِي في المسائِلِ المَشْهُورَةِ ما يُوَدُّهُ (وَلِيُحْسِنَ)
 نَدْبًا الْمُحْتَضِرُ وَكَذَا المَرِيضُ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَالَةِ الإِحْضَارِ كما في المَجْمُوعِ.

• فَوَدَّ: (وقد صرّحوا بأنه يُنذَبُ للزَّائِرِ والمُشَيِّعِ قراءةً شيءٍ إلخ) يَتَّبِعِي حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى قِراءَتِهِ سِرًّا
 لِيُوافِقَ ما يَأْتِي لِلشَّارِحِ م ر في المسائِلِ المَشْهُورَةِ ع ش. • فَوَدَّ: (يُؤَيِّدُ الأوَّلُ إلخ) أَقُولُ غَايَتُهُ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى
 نَذْبِ قِراءَتِها عِنْدَ المَرِيضِ أَيْضًا وَهُوَ لا يُنافِي نَذْبَها عَلَى المَيِّتِ الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ الحَدِيثِ السَّابِقِ
 بِضَرِيٍّ. • فَوَدَّ: (والحكمةُ) إِلَى قولِهِ قِيلَ يَحْرُمُ فِي النِّهايةِ وَكَذَا فِي المَغْنِيِّ إلَّا قولُهُ قِيلَ. • فَوَدَّ: (فَيَتَذَكَّرُ
 إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ قِراءَتُها عِنْدَهُ جَهْرًا ع ش. • فَوَدَّ: (قِيلَ: والزَّهْدُ) كَذَا عَبَّرَ فِي النِّهايةِ وَعَبَّرَ
 فِي المَغْنِيِّ بِقولِهِ واستَحَبَّ بَعْضُ الأَصْحَابِ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ سُورَةُ الرَّغْدِ إلخ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي اغْتِمَادِهِ
 بِخِلَافِ تَغْيِيرِها بِضَرِيٍّ قولُهُ م ر والزَّهْدُ أَيَّ بِتَمَامِها إِنْ اتَّفَقَ لَهُ ذَلِكَ وإِلَّا فَمَا تَسَيَّرَ لَهُ مِنْها وَقولُهُ م ر
 لَأَنَّها تُسَهِّلُ إلخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ قِراءَتُها سِرًّا وَلَوْ أَمَرَهُ الْمُحْتَضِرُ بِالْقِراءَةِ جَهْرًا لِأَنَّ فِيهِ زِيادَةَ إِيلامٍ
 لَهُ وَبَقِيَ ما لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ قِراءَتُها قِيلَ يَتَقَدَّمُ يَسُ لِيَصْحَحَ حَدِيثُها أَمْ الرَّغْدُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَقَالَ
 بِمُرَاعَاةِ حَالِ الْمُحْتَضِرِ فَإِنَّ يَأْنِ عِنْدَهُ شُعُورٌ وَتَذَكُّرٌ بِأَحْوالِ البَغِيِّ قَرَأَ سُورَةَ يَسَ وإِلَّا قَرَأَ الرَّغْدَ ع ش.

• فَوَدَّ: (وَيُجَرِّعُ المَاءَ) كَذَا أَطْلَقَهُ فِي النِّهايةِ وَفِيهِ فِي المَغْنِيِّ نَفْلًا عَنِ الجَلِيلِيِّ بِالْبَارِدِ بِضَرِيٍّ.
 • فَوَدَّ: (كَأَن يَهْشَ) أَيَّ يَفْرَحُ كَرْدِيٍّ. • فَوَدَّ: (بِمَاءٍ زَلَالٍ) قَالَ فِي المِصْبَاحِ المَاءُ الزَّلَالُ العَذْبُ ع ش
 وَفِي القامُوسِ يَقَالُ مَاءٌ زَلَالٌ أَيَّ سَرِيعُ المَرِّ فِي الحَلْقِ بارِدٌ عَذْبٌ صافٍ سَهْلٌ سَلِسٌ اه. • فَوَدَّ: (حَتَّى
 اسْقَيْكَ) أَيَّ فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ ماتَ عَلَى غَيْرِ الإِيْمانِ إِنْ كَانَ عَقْلُهُ حاضِرًا ع ش. • فَوَدَّ: (قِيلَ وَيَحْرُمُ إلخ)
 عِبارةُ المَغْنِيِّ وَيُكْرَهُ لِلْحائِضِ أَنْ تَحْضُرَ الْمُحْتَضِرَ وَهُوَ بِالنِّزْعِ لِمَا وَرَدَ أَنَّ المَلَأِيكَةَ لا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ
 كَلْبٌ ولا صُورَةٌ ولا جُثَّةٌ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الكَلْبَ والصُّورَةَ وَغَيْرَ الحائِضِ مِمَّنْ وَجِبَ عَلَيْهِ
 القَسْلُ مِثْلُها وَعَبَّرَ فِي الرُّوتَنِيِّ وَاللُّبَابِ بِلا يَجُوزُ بَدَلُ (يُكْرَهُ) أَيَّ لا يَجُوزُ جَوازًا مُسْتَوِيَّ الطَّرَفَيْنِ اه.

• فَوَدَّ (وَلِيُحْسِنَ) مِنَ الإِحْسانِ أَوْ التَّحْسِينِ كما يُؤْخَذُ مِنَ القامُوسِ ع ش. • فَوَدَّ: (نَدْبًا) إِلَى
 قولِهِ وَإِنَّمَا يَأْتِي فِي النِّهايةِ وَالمَغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا المَرِيضُ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِهِ أَمَّا
 المَرِيضُ غَيْرُ الْمُحْتَضِرِ فَالْمُتَمَتِّدُ فِيهِ أَنَّهُ كَالْمُحْتَضِرِ فَيَكُونُ رَجَاؤُهُ أَغْلَبَ مِنْ خَوْفِهِ كَمَا مَرَّ ائْتَهَى اه
 سم. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إلخ) قَالَ فِي المَجْمُوعِ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ تَعَهُدُ نَفْسِهِ بِتَقْلِيمِ الظُّفْرِ وَأَخْذِ شَعْرِ

• فَوَدَّ: (وَكَذَا المَرِيضُ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَالَةِ الإِحْضَارِ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِهِ أَمَّا

(ظَنَّهُ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) أَي يَظُنُّ أَنَّهُ يَقْفِرُ لَهُ وَيَرْحُمُهُ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ وَأَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي فَلَا يَظُنُّ بِي إِلَّا خَيْرًا وَصَحَّ قَوْلُهُ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ لَا يَمُوتُنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ وَيُسَنِّ لَهُ عِنْدَهُ تَحْسِينَ ظَنَّهُ وَتَطْمِينَهُ فِي رَحْمَةِ رَبِّهِ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجُوبَهُ إِذَا رَأَوْا مِنْهُ أَمَارَةَ الْيَأْسِ وَالْقُنُوطِ لِقَلَّا بِمُوتٍ عَلَى ذَلِكَ فِيهِلِكَ فَهُوَ مِنَ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ وَإِنَّمَا يَأْتِي عَلَى وَجُوبِ اسْتِثْنَاءِ تَارِكِ الصَّلَاةِ فَعَلَى نَدْبِهَا السَّابِقِ يُنْدَبُ هَذَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنْ تَقْصِيرَ ذَاكَ أَشَدُّ وَبِأَنْ مَا هُنَا يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ بِخِلَافِ ذَاكَ.

الشَّارِبِ وَالْإِبْطِ وَالْعَانَةِ وَتُسْتَحَبُّ لَهُ أَيْضًا الْإِسْتِيَاكُ وَالْإِغْتِسَالُ وَالطِّيبُ وَتُسَبِّحُ الْقِيَابُ الطَّاهِرَةُ مُغْنِي .

■ قَوْلُهُ (يُسَبِّحُ) : (ظَنَّهُ بِرَبِّهِ) وَالظَّنُّ يَنْقَسِمُ فِي الشَّرْعِ إِلَى وَاجِبٍ وَمَنْدُوبٍ وَحَرَامٍ وَمُبَاحٍ فَالْوَاجِبُ : حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالْحَرَامُ : سُوءُ الظَّنِّ بِهِ تَعَالَى وَيَكُلُّ مَنْ ظَاهِرُهُ الْعَدَالَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَالْمُبَاحُ : الظَّنُّ بِمَنْ اشتهَرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِمُخَالَطَةِ الرِّيبِ وَالْمُجَاهَرَةِ بِالْخَبَائِثِ فَلَا يَحْرُمُ ظَنُّ السُّوءِ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا أَنَّ مَنْ سَتَرَ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يَظُنَّ بِهِ الْأَخِيرُ وَمَنْ دَخَلَ مَذْخَلَ السُّوءِ أَثَمَهُ وَمَنْ هَتَكَ نَفْسَهُ ظَنَّتَا بِهِ السُّوءَ وَمِنَ الظَّنِّ الْجَائِزِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ مَا يَظُنُّ الشَّاهِدَانِ فِي التَّقْوِيمِ وَأُرُوشَ الْجِنَايَاتِ وَمَا يَخْصُلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فِي الْأَحْكَامِ بِالْإِجْمَاعِ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ قَطْعًا وَالْبَيِّنَاتُ عِنْدَ الْحُكَّامِ شَرْحُ م ر ا ه س م قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر ا فالوَاجِبُ حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ أَي بَأَنْ لَا يَظُنُّ بِهِ سُوءًا كَيْسَبِيَّهَ لِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ وَقَوْلُهُ م ر ا والمُبَاحُ الظَّنُّ الْإِلْخَ لَمْ يَذْكُرِ الْمَنْدُوبَ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي الْإِجْمَاعِ لِلتَّضَرُّيخِ بِهِ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَكْرُوهَ أَيْضًا وَلَعَلَّهُ لِعَدَمِ تَأْتِيهِ وَقَدْ يَصُورُ بَأَنْ ظَنُّ فِي نَفْسِهِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَزَحُمُهُ لِكُفْرِهِ ذُنُوبُهُ ا ه ع ش .

■ قَوْلُهُ : (بِثَلَاثٍ) أَي مِنَ اللَّيَالِي . ■ قَوْلُهُ : (وَيُسَبِّحُ الْإِلْخَ) وَالْأَظْهَرُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي حَقِّ الصَّحِيحِ اسْتِثْنَاءُ خَوْفِهِ وَرَجَائِهِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ التَّرْغِيبِ وَالتَّزْهِيْبِ مَعًا ، وَفِي الْإِحْيَاءِ إِنْ غَلَبَ دَاءُ الْقُنُوطِ فَالرَّجَاءُ أَوَّلَى أَوْ دَاءُ أَمْنِ الْمَكْرُوهِ فَالْخَوْفُ أَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَأَنْ اسْتَوْجِبَ قِيلَ وَيَتَّبِعِي حَقْلُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي . ■ قَوْلُهُ : (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجُوبَهُ الْإِلْخَ) وَهُوَ ظَاهِرٌ نِهَايَةً وَمُغْنِي . ■ قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ الْإِلْخَ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آيَفَا . ■ قَوْلُهُ : (وَبِأَنْ مَا هُنَا يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْيَأْسَ لَيْسَ بِكُفْرٍ خِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ وَكَذَا الْأَمْنُ مِنَ الْعَذَابِ كُرْدِي عِبَارَةٌ سَم

الْمَرِيضُ غَيْرُ الْمُخْتَضِرِ فَالْمُعْتَمَدُ فِيهِ أَنَّهُ كَالْمُخْتَضِرِ فَيَكُونُ رَجَاؤُهُ أَغْلَبَ مِنْ خَوْفِهِ كَمَا مَرَّ وَالظَّنُّ يَنْقَسِمُ فِي الشَّرْعِ إِلَى وَاجِبٍ وَمَنْدُوبٍ وَحَرَامٍ وَمُبَاحٍ فَالْوَاجِبُ حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالْحَرَامُ سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى وَيَكُلُّ مَنْ ظَاهِرُهُ الْعَدَالَةُ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُبَاحُ سُوءُ الظَّنِّ بِمَنْ اشتهَرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِمُخَالَطَةِ الرِّيبِ وَالتَّظَاهِرِ بِالْخَبَائِثِ فَلَا يَحْرُمُ ظَنُّ السُّوءِ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا أَنَّ مَنْ سَتَرَ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يَظُنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرٌ وَمَنْ دَخَلَ مَذْخَلَ السُّوءِ أَثَمَهُ وَمَنْ هَتَكَ نَفْسَهُ ظَنَّتَا بِهِ السُّوءَ وَمِنَ الظَّنِّ الْجَائِزِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ مَا يَظُنُّ الشَّاهِدَانِ فِي التَّقْوِيمِ وَأُرُوشَ الْجِنَايَاتِ وَمَا يَخْصُلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فِي الْأَحْكَامِ بِالْإِجْمَاعِ وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ قَطْعًا وَالْبَيِّنَاتُ عِنْدَ الْحُكَّامِ انْتَهَتْ . ■ قَوْلُهُ : (وَبِأَنْ مَا هُنَا يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ) اعْلَمْ أَنَّهُ تَقَرَّرَ عِنْدَنَا أَنَّ كُلًّا مِنْ يَأْسِ الرِّحْمَةِ وَأَمْنِ الْمَكْرِ مِنَ الْكِبَائِرِ قَالَ الْكَمَالُ فِي حَاشِيَةِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ فِي عَقَائِدِ الْحَقِيقَةِ :

(فَإِذَا مَاتَ غَمَضَ) نَدْبًا لِيُخْبِرَ مُسْلِمًا (أَنَّهُ ﷺ) فَقَلَّه بِأَبِي سَلَمَةَ لَمَّا شَقَّ بَصَرُهُ - يَفْتَحُ الشَّيْنِ وَضَمَّ الرِّاءَ - أَيْ شَخَصَ - يَفْتَحُ أَوَّلِيهِ - ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ وَلَقَدْ يَقْبُحُ مَنْظَرُهُ فَيُسَاءُ بِهِ الظَّنُّ وَيُسْنُ حَيْثُ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (تَبِيَّة) بِحْتِمِلْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «تَبِعَهُ الْبَصَرُ» أَنَّ الْقُوَّةَ الْبَاصِرَةَ تَذْهَبُ عَقِبَ خُرُوجِ الرُّوحِ فَحَيْثُ تَجْمُدُ الْعَيْنُ وَيَقْبُحُ مَنْظَرُهَا وَيَحْتِمِلُ أَنَّهُ يَبْقَى فِيهِ عَقِبُ خُرُوجِهَا شَيْءٌ

أَعْلَمَ أَنَّهُ تَقَرَّرَ عِنْدَنَا أَنَّ كُلًّا مِنْ بَاسِ الرَّحْمَةِ وَأَمِنَ الْمَكْرِ مِنَ الْكِبَائِرِ قَالَ الْكَمَالُ فِي حَاشِيَةِ جَمْعِ الْجَوَامِيعِ فِي عَقَائِدِ الْحَقِيقَةِ: إِنَّ الْيَاسَ مِنْ رُوحِ اللَّهِ كُفْرٌ وَإِنَّ الْأَمْنَ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ فَإِنْ أَرَادُوا الْيَاسَ لِإِنْكَارِ سَعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ الذُّنُوبَ وَالْأَمْنَ اِغْتِيَاذًا أَنْ لَا مَكْرَ فَكُلٌّ مِنْهُمَا كُفْرٌ وَفَاقًا لِآيَةِ رَدِّ الْقُرْآنِ وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ مَنْ اسْتَفْظَمَ ذُنُوبَهُ وَاسْتَعَدَّ الْعَفْوَ عَنْهَا اسْتِعَاذًا يَدْخُلُ فِي حَدِّ الْيَاسِ أَوْ غَلَبَ عَلَيْهِ مِنَ الرَّجَاءِ مَا دَخَلَ بِهِ فِي حَدِّ الْأَمَنِ فَلَا قُرْبَ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا كَبِيرَةٌ لَا كُفْرَ انْتَهَى فَالْيَاسُ الَّذِي هُوَ اسْتِعْظَامُ الذَّنْبِ وَاسْتِعَاذُ الْعَفْوَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ قَدْ يَجُرُّ إِلَى إِنْكَارِ سَعَةِ الرَّحْمَةِ فَيَصِيرُ كُفْرًا بِخِلَافِ تَرْكِ الصَّلَاةِ كَسَلًا لَا يُؤْدِي إِلَى كُفْرٍ لِأَنَّ الْإِسْتِعَاذَ قَدْ يَشْتَدُّ إِلَى أَنْ يَصِيرَ إِنْكَارُ السَّعَةِ الرَّحْمَةِ وَالتَّرُكُ كَسَلًا لَا يَصِيرُ جَحْدًا لِلْجُوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ.

• قَوْلُ (سَيِّ): (فَإِذَا مَاتَ غَمَضَ) أَيْ وَلَوْ أَعْمَى لِثَلَا يَقْبُحُ مَنْظَرُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ صَرَّحَ بِذَلِكَ ع ش. • قَوْلُهُ: (ثَلْبًا) إِلَى التَّبِيَّةِ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ لِكَيْتَهُ فَوْقَهُ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ الرُّوحُ إِذَا قُبِضَ) (إِلَخ) فِيهِ تَذْكِيرُ الرُّوحِ وَفِي الْمُخْتَارِ أَنَّهُ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ. • وَقَوْلُهُ: (تَبِعَهُ الْبَصَرُ) زَادَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ثُمَّ قَالَ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَاخْلُقْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّزْ لَهُ فِيهِ» انْتَهَى عَمِيرَةُ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَنْ يُغَمَضُ الْآنَ فَيَقُولُ ذَلِكَ اقْتِدَاءً بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ حَيْثُ) أَيْ حِينَ إِغْمَاضِهِ بِاسْمِ اللَّهِ الْإِلَخْ أَيْ وَعِنْدَ حَمْلِهِ بِاسْمِ اللَّهِ ثُمَّ يُسَبِّحُ مَا دَامَ يَحْمِلُهُ نِهَايَةً أَيْ إِلَى الْمُغْتَسِلِ وَنَحْوِهِ وَأَمَّا مَا يُفَعَّلُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ فَسَيَأْتِي ع ش. • قَوْلُهُ: (وَيَحْتِمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْإِلَخْ) وَقَدْ قِيلَ إِنَّ الْعَيْنَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَخْرُجُ مِنَ الرُّوحِ وَأَوَّلُ شَيْءٍ يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ نِهَايَةً وَمَعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوَّلُ شَيْءٍ يَخْرُجُ مِنْهُ الرُّوحُ عِبَارَةُ الْإِنْسَوِيِّ وَعَمِيرَةُ آخِرُ شَيْءٍ تُنْزَعُ مِنْهُ الرُّوحُ اهـ. • قَوْلُهُ: (يَبْقَى فِيهِ) أَيْ فِي الْبَصَرِ.

إِنَّ الْيَاسَ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ وَإِنَّ الْأَمْنَ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ فَإِنْ أَرَادُوا الْيَاسَ لِإِنْكَارِ سَعَةِ الرَّحْمَةِ الذُّنُوبَ وَالْأَمْنَ اِغْتِيَاذًا أَنْ لَا مَكْرَ فَكُلٌّ مِنْهُمَا كُفْرٌ وَفَاقًا لِآيَةِ رَدِّ الْقُرْآنِ وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّ مَنْ اسْتَفْظَمَ ذُنُوبَهُ فَاسْتَعَدَّ الْعَفْوَ عَنْهَا اسْتِعَاذًا يَدْخُلُ فِي حَدِّ الْيَاسِ أَوْ غَلَبَ عَلَيْهِ مِنَ الرَّجَاءِ مَا دَخَلَ فِي حَدِّ الْأَمَنِ فَلَا قُرْبَ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا كَبِيرَةٌ لَا كُفْرَ اهـ فَالْيَاسُ الَّذِي هُوَ اسْتِعْظَامُ الذَّنْبِ وَاسْتِعَاذُ الْعَفْوَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ قَدْ يَجُرُّ إِلَى إِنْكَارِ سَعَةِ الرَّحْمَةِ فَيَصِيرُ كُفْرًا بِخِلَافِ تَرْكِ الصَّلَاةِ كَسَلًا لَا يُؤْدِي إِلَى كُفْرٍ لِأَنَّ الْإِسْتِعَاذَ قَدْ يَشْتَدُّ إِلَى أَنْ يَصِيرَ إِنْكَارُ السَّعَةِ الرَّحْمَةِ، وَالتَّرُكُ كَسَلًا لَا يَصِيرُ جَحْدًا لِلْجُوبِ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ.

من حازها الغريزي فيشخص به ناظرًا أين يذهب بها ولا بُعد في هذا لأن حرّكته حينئذ قريبة من حركة المذبح وسيأتي أنّه يُحكم عليه مع وجودها بسائر أحكام الموتى بقيّده. (وشدّ لحياء بعصاة) غريضة تعنّهما ويربطهما فوق رأيه لقلًا بدخل فاه الهوام (وليتّث) أصابعه (ومفاصله) عقيب زهوق روجه بأن يرُدّ ساعده لعضده وساقه لفرجده وهو ليطنه ثم يرُدّها ليسهل غسله لبقاء الحرارة حينئذ (وسيق) بعد نزع ثيابه الآتي (جميع بدنه بثوب) طرفاه في غير المحرم تحت رأسه ورجليه للتباع واحتراثا له (خفيف) لقلًا يتسارع إليه الفساد (ووضع على بطنه) تحت الثوب أو فوقه لكيّنه فوقه أولى كما يحثّه غير واحد وزعم أخذه من المني غير صحيح لأن فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو (شيء قليل) من حديد كسيف ...

قود: (من حازها إلخ) عبارة النهاية من آثار الحرارة الغريزية اه. قود: (الغريزي) أي الطبعي.
قود: (به) أي بهذا الشيء. قود: (وسياتي) أي آخر الزهن وضمير بقيّده يرجع إلى وجودها كزدي ويظهر أنّه يرجع إلى الحكم وأن المراد بقيّده عدم وجود الحياة المستقرّة. قود: (عليه) أي الحيوان.
قود: (مع وجودها) أي الحركة. قود: (غريضة) إلى قول المني ووضع في المني.
قود: (وتربطها) بأه ضرب ونصر مختار اه ع ش. قود: (لقلًا بدخل إلخ) أي ولقلًا يتبّع منظره نهاية. قود: (وليتّث أصابعه) قد يقال تلّين أصابعه ليس إلا تلّين مفاصله فدخل في قول المصنّف مفاصله سم أي كما جرى عليه النهاية فقال عقبه فترّد أصابعه إلى بطن كفه وساعده إلخ لكن صنيع المني مثل صنيع الشارح. قود: (بأن يرُدّ ساعده إلخ) ولو احتاج في تلّين ذلك إلى شيء من الدهن فلا بأس بحكا المصنّف عن الشيخ أبي حامد والمحاملي وغيرهما نهاية وشرح بأفضل قال ع ش قوله م فلا بأس إلخ ظاهره إباحة ذلك ولو قيل بتدبه حيث شقّ غسله أو تكفّيته بدونه بل لو قيل بوجوبه إذا توقّف إصلاح تكفّيته عليه على وجوب يزيل إزاراه لم يتعدّ اه. قود: (ليسهل غسله) أي وتكفّيته نهاية.
قود: (ليقاء الحرارة حينئذ) أي حين زهوق الروح وعقبه فإذا ليتّث المفاصل حينئذ لانت وإلا فلا يمكن تلّينها بعد ذلك مني ونهاية.

قود: (بثوب) أي فقط نهاية ومني. قود: (في غير المحرم) أي أما المحرم فيستتر منه ما يجب تكفّيته منه نهاية ومني أي وهو ما عدا رأسه ع ش أي في الذكر وما عدا الوجه في الأنثى. قود: (تحت رأسه إلخ) لقلًا يتكثّف نهاية. قود: (لقلًا يتسارع إلخ) أي لقلًا يحتمل فيسرّع إليه الفساد نهاية.
قود: (كما يحثّه) أي قوله: لكيّنه فوقه أولى واعتدّه المني ومال إليه النهاية. قود: (غير صحيح) قد يجاب عنه بأن الأخذ إنما هو من أسلوب المني لأنّ البليغ لا يقدّم ولا يؤخّر إلا ليكنّه. قود: (لأنّ فيه) أي في المني. قود: (عطفه) أي وضع الثقل. قود: (على وضع الثوب) يعني على ستر البدن بثوب. قود: (بالواو) أي لا بثم. قود: (من حديد) إلى قوله والظاهر في المني وإلى قوله نظير ما

قود: (وليتّث أصابعه) قد يقال: تلّين أصابعه ليس إلا تلّين مفاصلها فدخل في قول المصنّف مفاصله.

أَوْ مِرَآةٍ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالظَّاهِرِيُّ أَنَّ نَحْوَ السَّيْفِ يُوضَعُ بِطُولِ الْمَيْتِ فَإِنْ قُفِدَ فَطِينٌ رَطْبٌ فَمَا تَيْسَّرَ لِقَلَا يَنْتَفِخَ وَأَقْلَهُ نَحْوُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَالظَّاهِرِيُّ أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ لِكَمَالِ الشُّعْبَةِ لَا لِأَصْلِهَا نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي نَدْبِ الْمِسْكِ فَالطَّبِيبُ إِلَى آخِرِهِ عَقِبَ الْفُسْلِ مِنْ نَحْوِ الْحَيْضِ وَأَنَّ تَقْدِيمَ الْحَدِيدِ لِكَوْنِهِ أَبْلَغُ فِي دَفْعِ النَّفْخِ لِيَسُرَّ فِيهِ وَيُكْرَهُ وَضَعُ الْمُصْحَفِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالتَّحْرِيمُ مُحْتَمَلٌ ١ هـ وَيَتَعَيَّنُ الْجُزْمُ بِهِ إِنْ مَسَّ بِلَ أَوْ قَرُبَ مِمَّا فِيهِ قَدَّرَ وَلَوْ طَاهِرًا أَوْ جُعِلَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ ثُنَافِي تَعْظِيمِهِ وَالْحَقُّ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ كُتِبَ الْحَدِيثُ وَالْعِلْمُ الْمُحْتَرَمُ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا الْوَضْعُ إِنَّمَا يَتَأْتِي عِنْدَ الْاسْتِقْلَاءِ لَا عِنْدَ كَوْنِهِ عَلَى جَنْبِهِ مَعَ أَنَّ كَلَامَهُمْ صَرِيحٌ فِي وَضْعِهِ هُنَا عَلَى جَنْبِهِ كَالْمُخْتَصَرِ قُلْتَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَعَارَضَ هُنَا مَتَدُوبَانِ الْوَضْعُ عَلَى الْجَنْبِ وَوَضْعُ الثَّقِيلِ عَلَى الْبَطْنِ فَيَقْدُمُ هَذَا لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْمَيْتِ بِهِ أَكْثَرُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ لِإِمْكَانِ وَضْعِ الثَّقِيلِ عَلَى بَطْنِهِ وَهُوَ عَلَى جَنْبِهِ لِشُدِّهِ عَلَيْهِ بِنَحْوِ عَصَابَةٍ وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ لِكَلَامِهِمْ وَإِنْ مَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَ الظَّاهِرِيُّ هُنَا لِقَاؤُهُ عَلَى قَفَاهُ كَمَا مَرَّ لِقَوْلِهِمْ يُوضَعُ عَلَى بَطْنِهِ ثَقِيلٌ. (وَوَضِعَ) نَدْبًا (عَلَى سَرِيرِهِ وَنَحْوِهِ) لِقَلَا تَصَيِّبُهُ نَدَاوَةُ الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ فِرَاشٍ

مَرَّ فِي النَّهَايَةِ. ٥ قُودُ: (أَوْ مِرَآةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى سَيْفٍ وَيُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ عَقِبَ الْمُتَنِّ كَسَيْفٍ وَمِرَآةٍ وَنَحْوِهِمَا مِنْ أَنْوَاعِ الْحَدِيدِ ١ هـ. وَفِي النَّهَايَةِ نَحْوُهُ وَعَدُّهُمْ الْمِرَآةَ مِنَ الْحَدِيدِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. ٥ قُودُ: (أَنَّ نَحْوَ السَّيْفِ) أَيُّ كَالسَّكِينِ نِهَآيَةً. ٥ قُودُ: (فَمَا تَيْسَّرَ) أَيُّ كَالْحَجَرِ. ٥ قُودُ: (وَأَقْلَهُ نَحْوُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيُّ وَقَدَّرَهُ أَبُو حَامِدٍ بِعِشْرِينَ دِرْهَمًا أَيُّ تَقْرِيبًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَانَ أَقْلُ مَا وَضِعَ وَلَا فَالسَّيْفُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ١ هـ. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشَّوْزِيِّ فَإِنْ زَادَ عَلَى الْعِشْرِينَ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِنْ زَادَ قَدْرًا لَوْ وَضِعَ عَلَيْهِ حَيًّا آذَاهُ حَرَمٌ وَلَا فَلَآ ١ هـ. قُودُ: (أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ) أَيُّ بَيْنَ الْحَدِيدِ وَالطِّينِ وَمَا تَيْسَّرَ. ٥ قُودُ: (وَيُكْرَهُ الْفُخْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَايَةِ وَيَنْدُبُ أَنْ يُصَانَ الْمُصْحَفُ عَنْهُ احْتِرَامًا لَهُ وَيُلْحَقُ بِهِ كُتُبُ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمُ الْمُحْتَرَمُ كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ ١ هـ. قُودُ: (وَيَتَعَيَّنُ الْجُزْمُ بِهِ إِنْ مَسَّ الْفُخْ) أَقْرَهُ عَ ش. ٥ قُودُ: (أَوْ قَرُبَ مِمَّا فِيهِ قَدَّرَ الْفُخْ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمَذْهَبَ كَرَاهَةُ إِدْخَالِهِ الْخَلَاءَ لَا حُرْمَتَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْقُرْبُ عَلَى وَجْهِ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ تَأْدِيَتُهُ إِلَى مُمَاسَةِ الْقَدْرِ فَلَا بُغْدَ فِيهِ بِصُرِّي. ٥ قُودُ: (فَيَقْدُمُ هَذَا) أَيُّ وَضْعُ الثَّقِيلِ عَلَى بَطْنِهِ وَهُوَ مُسْتَلَقٍ عَلَى قَفَاهُ. ٥ قُودُ: (وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ) مَالَ إِلَيْهِ النَّهَايَةُ وَسَمَّ وَلَوْ اسْتَقْرَبَ الْأَوَّلُ لَمْ يَتَغَيَّرْ رَأْيُكَ ذَكَرَ الْأَسْنَوِيُّ وَالْمُغْنِيُّ الْمَقَالَةَ الْآتِيَةَ أَيْضًا عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَأَقْرَاهَا.

٥ قُودُ: (ثَلَاثًا) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ فِي الْمُغْنِيِّ. ٥ قُودُ: (وَنَحْوُهُ) أَيُّ مِمَّا هُوَ مُزْتَفِعٌ كَذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ٥ قُودُ: (مِنْ غَيْرِ فِرَاشٍ) أَيُّ لِقَلَا يَخْمَى عَلَيْهِ فَيَتَغَيَّرُ مُغْنِي قَالَ الشَّوْزِيُّ بَلْ يُلْصَقُ جِلْدُهُ بِالسَّرِيرِ ١ هـ.

٥ قُودُ: (وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ) قَدْ يُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَوَجْهُهُ لِلْقِلَّةِ كَمُخْتَصَرٍ.

٥ قُودُ: (مِنْ غَيْرِ فِرَاشٍ) أَيُّ لَا يُجْعَلُ عَلَى فِرَاشٍ لِقَلَا يَخْمَى فَيَتَغَيَّرُ.

ومن ثم لو كانت ضلّة لا نداوة عليها لم يكن وضعه عليها خلاف الأولى (ونزعته) ندبا عنه (ثيابه) التي مات فيها لقلّا يحمى الجسد فيتغير نعم بحث الأذرع بقاء قميصه الذي يغسل فيه إذا كان طاهرا إذ لا معنى لنزعه ثم إعادته لكن يشمر لحرقه لقلّا يتنجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدفقة وسأيتي أنّ الشهيد يدفن بثيابه فلا تنزع عنه. (ووجهه للقبلة كمختصر) فيكون على جنبه الأيمن إلى آخره (ويؤلى ذلك)

• قوله: (ومن ثم لو كانت ضلّة إلخ) قد ينظر فيه بأن الأرض لا تخلو عن نداوة وإن خفيت سم.
 • قوله (س): (ونزعته إلخ) أي بحيث لا يرى شيء من بدنه نهاية زاد المغني ولو قدم هذا الأدب على الذي قبله كان أولى اه. • قوله: (ثيابه التي مات إلخ) أي سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا مما يغسل فيه أم لا أخذنا من العلة نهاية وفي المغني قال الأذرع وهذا فيمن يغسل لا في شهيد المعركة ويتبغى أن يتقى عليه القميص الذي يغسل فيه اه وقد يجمع بين ما أفاده الشارح وبين ما في النهاية بأنه إذا لم يخش تغيره من إبقاء القميص بقي وهو محمل كلام الأذرع ومن تبعه بقرينة قوله إذ لا معنى إلخ وإذا خشي التغير أخرج القميص أيضا ثم يعاد عند إرادة الغسل وهو محمل ما في النهاية بدليل قولها أخذنا من العلة وقد أطلق الأصحاب نزاع الثياب ولكن تغليبهم يرضى إلى أن محله عند احتمال التغير على تقدير عدم النزاع أما إذا أمن التغير كما في الأقطار الباردة فيتبغى أن لا يحكم بالنزع حينئذ لانقضاء المعنى وفي تعبیر الوسيط بالمدفقة إشعار بذلك لأن الإذفاء مظنة لحصول التغير فتأمل ثم إطلاقهم استثناء الشهيد بقا للأذرع محل تأمل إذ لو فرض عذر أدى إلى تأخير دفنه وغلب على الظن حصول التغير إن لم تنزع الثياب فيتبغى نذب النزاع حينئذ بصري عبارة عن قوله: ونزعته ثيابه إلخ أي ولو شهيدا على المعتقد ونعماذ إليه عند التكفين انتهى زيادي ويتبغى أن محل ذلك ما لم يرد تفسيره حالا ثم رأيته في سم على حج حيث قال. قوله: نعم بحث الأذرع إلخ يتجه أن يقال إن قرب الغسل بحيث لا يتحمل التغير لم ينزع ولا ينزع م ر اه. وفي سم على المنهج قال م ر ونزعته ثيابه وإن كان نبيا لوجود العلة وهو خوف التغير ولا ينافيه ما ورد «أنه حرم على الأرض أكل لحوم الأنبياء» لأن هذا إنما يفيده امتناع أكل الأرض لا التغير والبلوى في الجملة انتهى اه وما ذكره آخره فيه توقف ولا يذفعه قوله: ولا ينافيه إلخ كما هو ظاهر. • قوله: (ويؤلى إلخ) أي بحث الأذرع. • قوله: (فلا تنزع هه) قال في الإيعاب هذا ظاهر إن أريد دفنه فوراً وإلا فالأولى نزعها ثم إعادتها عند الدفن خشية التغير كردي على بأفضل وتقدم أيقا عن البصري وع ش ما يوافقه.

• قوله (س): (وجهه للقبلة) أي إن أمكن. • وفوه: (كمختصر) أي كتوجيهه وتقدم مغني ونهاية.

• قوله: (ومن ثم لو كانت ضلّة لا نداوة عليها) قد ينظر فيه بأن الأرض لا تخلو عن نداوة وإن خفيت.
 • قوله: (نعم بحث الأذرع بقاء قميصه الذي يغسل فيه إذا كان طاهرا إلخ) يتجه أن يقال: إن قرب الغسل بحيث لا يتحمل التغير لم ينزع ولا ينزع م ر.

أي جميع ما مرّ ندباً بأسهلٍ مُمكنٍ (أرفق محارمه) به مع اتّحاد الذكورة والأنوثة ومثله أحد الزوجين بالأولى لوقور شقيقته. (ويُنادى) يفتح الدال (بفسله إذا تيقن موته) ندباً إن لم يُخش من

فود: (أي جميع) إلى قوله خلافاً إلخ في النهاية والمغني إلا قوله إن لم يُخش، إلى وذلك.

فود: (أي جميع ما مرّ) عبارة شَرَحَ البابُ أي جميع ما ذُكِرَ من التَّمْيِيزِ إلى هنا وفيه دلالة على أنّ ما ذُكِرَ من التَّمْيِيزِ إلى هنا يتولاه أرفق المحارم من غير اختيارٍ عَدَمَ التَّهْمَةِ فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التَّمْيِيزِ يُعْتَبَرُ فيه عَدَمُ التَّهْمَةِ والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذاك قبل الموت فَيُتَضَرَّرُ بالمتهم وهذا بعده فلا تُضَرَّرُ سم.

فود (سني): (أرفق محارمه) ظاهره أن الأرفق - وإن كان أبعد - أولى من غيره سم. فود: (مع اتّحاد الذكورة إلخ) أي أخذاً من قول الرّوضة يتولاه الرّجال من الرّجال والنساء من النساء فإن تولاه رجلٌ محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرّجال جازٍ نهايةً ومغني وفي سم بعد ذكر مثله عن الأسنى وهو أي الاتّحاد المذكور شرطٌ للتّذبّ اه. فود: (والأنوثة) وبَحَثَ الأذرعِي جَوَازَهُ مَعَ الأجنبيِّ للأجنبيّة وعكسه مع الغضّ وعَدَمَ المسّ وهو بعيدٌ نهايةً واستظهر المغني ذلك البحث وقال سم قال في شرح الرّوض: ويومئ إليه زيادة المصنّف لفظاً أولى يعني قول الرّوض والرّجال بالرّجال أولى اه وظاهره أي البحث أن ذلك للمحارم مع عَدَمَ الغضّ والمسّ وهو ظاهر في نظرٍ ومسّ جازِئَين في الحياة اه وقال ع ش قوله م مع الغضّ إلخ قال سم على المنهج بعدما ذُكِرَ من بحث الأذرعِي المذكور ومال إليه م ر انتهى وقوله م وهو بعيدٌ أي فيحرمُ لانه مظنة لرؤية شيءٍ من البدن اه ع ش. فود: (ومثله) أي المحرم.

فود (سني): (إذا تيقن موته) أي بظهور شيءٍ من أماراته كاسترخاء قدم وميل أنفٍ وانخساف صدغه مغني وشرح المنهج وشيخنا وهذا التفسير منهم صريح في أن المراد من اليقين ما يشمل الظن كما يأتي

فود: (أي جميع ما مرّ) عبارة شَرَحَ البابُ أي جميع ما ذُكِرَ من التَّمْيِيزِ إلى هنا وفيه دلالة على أنّ ما ذُكِرَ من التَّمْيِيزِ إلى هنا يتولاه أرفق المحارم من غير اختيارٍ عَدَمَ التَّهْمَةِ فيه بخلاف تلقين الشهادة المذكور قبل التَّمْيِيزِ يُعْتَبَرُ فيه عَدَمُ التَّهْمَةِ والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذاك قبل الموت فَيُتَضَرَّرُ بالمتهم وهذا بعده فلا تُضَرَّرُ سم. فود: (أرفق محارمه) ظاهره أن الأرفق وإن كان أبعد أولى من غيره وإن كان أقرب ويَحْتَمِلُ أن المراد به مَنْ شَأْنُهُ أَنَّهُ الأرفق قال في شرح الرّوض وعبارة الرّوضة ويتولاه الرّجال من الرّجال والنساء من النساء فإن تولاه الرّجال من نساء المحارم أو النساء من رجال المحارم جازٍ قال الأذرعِي وفيه إشارة إلى أنّه لا يتولّى ذلك الأجنبي من الأجنبيّة ولا بالمعكس ولا يتعدّ جَوَازَهُ لهما مع الغضّ وعَدَمَ المسّ اه وهو بعيدٌ شرح م ر ويومئ إليه زيادة المصنّف لفظاً أولى يعني قول الرّوض والرّجال بالرّجال أولى وكالمحرم فيما ذُكِرَ الزّوجان بل أولى اه وظاهره أن ذلك للمحارم مع عَدَمَ الغضّ ومع المسّ وهو ظاهر في نظرٍ ومسّ جازِئَين في الحياة. فود: (مع اتّحاد الذكورة والأنوثة) شرطٌ للتّذبّ.

التأخير إلا فوجوباً كما هو ظاهر وذلك لأمره ﷺ بالتعجيل بالميت وعلمه بأنه لا ينبغي لجيفة مؤمن أن تُحبس بين ظهراني أهله رواه أبو داود ومتى شك في موته وجب تأجيله إلى اليقين بتغير ريح أو نحوه فذكرهم العلامات الكثيرة له إنما تُفيد حيث لم يكن هناك شك خلافاً لما يُوهمه كلام شارح وقد قال الأطباء: إن كثيرين يموتون بالسكتة ظاهراً يُدقون أحياء لأنه يجر إدراك الموت الحقيقي بها إلا على أفاضل الأطباء وحينئذ فيتعين فيها التأخير إلى اليقين بظهور نحو التغير. (وغسله) أي المسلم غير الشهيد (وتكفنه والصلاة عليه)

عن الإيعاب. هـ فؤد: (هأن تُحبس) أي تبقى. هـ وفؤد: (بين ظهراني أهله) بفتح التون أي ظهور أهله ع ش. هـ فؤد: (ومتى شك في موته إلخ) هذا مع مقابلته لقوله إذا تُيقن ومع قوله إلى اليقين يقتضي أن المراد به التردد باستواء أو رجحان لكانه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أي ظن مؤكداً حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما لم تجب المبادرة احتياطاً لاحتمال إغماء أو نحوه انتهى سم وتقدم عن المعنى وغيره ما يوافقه أي الإيعاب. هـ فؤد: (وجب تأجيله إلخ) ينبغي أن الذي وجب تأجيله هو الدفن دون القفل والتكفين فأنهما بتقدير حياته لا صرر فيهما نعم إن خيف منهما صرر بتقدير حياته امتنع فعلهما ع ش. هـ فؤد: (فذكرهم العلامات إلخ) ومنها إرخاء قدميه أو ميل آفئه أو انخلاع كفه أو انخفاض صدغه أو تقلص خضيبته مع تدلي جلدتيهما نهاية ويمكن أن يطلع على ذلك التفحص حليلته وكذا غيرها بأن يقع نظره إليهما بلا قضيح ع ش. هـ فؤد: (فيتعين فيها) أي في الاموات من السكتة. هـ فؤد: (سبي: وغسله إلخ).

(فرغ): لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي؟ لا يتعد أنه يكفي ولا يقال مخاطب بالفرض غيره لجواز أنه إنما خوطب بذلك غيره ليجزه فإذا أتى به كرامة كفى.

(فرغ آخر): لو مات إنسان موتاً حقيقياً وجُهِزَ ثم أُخِي حياً حقيقياً ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خلافاً لما توهم سم على حج ويتبني أن مثله ما لو غسل ميت ميتاً آخر وفي فتاوى ابن حنبل الحديث ما حاصله أن من أُخِي بعد الموت الحقيقي بأن أُخِي به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وأن الحياة الثانية لا يُعول عليها لأن ذلك تشريع لما لم يرد هو ولا نظيره ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك مُنتبج بلا شك انتهى أي وعليه فمن مات بعد الحياة الثانية لا يُغسل ولا يُصلّى عليه وإنما يجب مواراته فقط وأما إذا لم يتحقق موته حكماً بأنه إنما كان به غشي أو نحوه اهـ ع ش أقول والقلب إلى ما تقدم عن سم أميل ثم رأيت أن شيخنا جزم بذلك بلا عزو فقال ولو مات إنسان موتاً حقيقياً ثم جُهِزَ ثم أُخِي حياً حقيقياً ثم مات فالوجه الذي لا

هـ فؤد: (ومتى شك في موته إلخ) هذا مع مقابلته لقوله إذا تُيقن ومع قوله إلى اليقين يقتضي أن المراد به التردد باستواء أو رجحان لكانه في شرح العباب فسر قوله إذا تحقق موته بقوله أي ظن مؤكداً حتى لا ينافي قولهم المذكور وإنما لم تجب المبادرة احتياطاً لاحتمال إغماء أو نحوه ثم أيده بكلام لهم آخر.

وحمله وكان سبب عدم ذكره له - وإن ذكره غيره - أنه قد لا يجب بأن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه (ودفعه) وما ألحق به كإلقائه في البحر وبناء ذكوة عليه على وجه الأرض بشرطيهما الآتي (فروض كفاية) إجماعاً على كل من علم بموته أو قصر لكونه بقربه ويُنسب في عدم البحث عنه إلى تقصير ويأتي الكافر وكذا الشهيد فهو كغيره إلا في الغسل والصلاة عليه. (وأقل الغسل) ولو لتحو جنب (تعميم بذنه) بالماء لأنه الفرض في الحي فالميت أولى وبه يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظير ما مر في الحي فقول بعضهم إنهم أغفلوا ذلك ليس في محله (بعد إزالة النجس) عنه إن كان ندباً إذ يكفي لهما غسله واحدة إن زالت عيته بها بلا تغيير كالحَي والفرق بأن هذا خاتمة أمره فليحفظ له أكثر يرويه تضرعهم الآتي بأنه لو خرج بعد الغسل نجس من الفرج أو أُولج فيه لم يجب

شك فيه أنه يجب تجهيزه ثانياً اه فقول سم خلافاً لما توهم لعله أشار به إلى ما مر عن الفتاوى الحديثية للشارح. □ فود: (وَحَمَلَهُ) كذا في النهاية والمغني. □ فود: (أنه قد لا يجب إلخ) أي أو أنه من لازم دفعه غالياً فاستغنى به عنه سم ويضري وشيخنا.

□ فود: (سبب) (فروض كفاية) قال الشارح في شرح التقاط المنبذ فرض كفاية هذا إن علم به جمع ولو مرتباً على المعتد ولا يفرض عين اه وقياسه أن يقال بتظيره هنا بضري عبارة الغزي في شرح أبي شجاع وإن لم يعلم بالميت إلا واحد تعين عليه ما ذكر اه قال شيخنا لكن تعينه حيث عارض لا يخرجُه عن كونه فرض كفاية في ذاته اه. □ فود: (إجماعاً) إلى قوله والفرق في النهاية وكذا في المغني إلا قوله أو قصر إلى المتن. □ فود: (على كل من علم إلخ) أي من قريب أو غيره مغني. □ فود: (ويأتي الكافر إلخ) عبارة النهاية والمغني سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذمي إلا في الغسل والصلاة فمحلُّهما في المسلم غير الشهيد كما يعلم مما يأتي اه قال ع ش وأما الذمي فتحرّم الصلاة عليه ويجوز غسله اه. □ فود: (وكذا الشهيد) أي يأتي الكلام فيه كردي عبارة شيخنا فخرج بالمسلم الكافر فيجوز غسله مطلقاً وتحرّم الصلاة عليه مطلقاً ويجب تكفئه ودفعه إن كان ذمياً أو مؤمناً أو معاهداً بخلاف الحرّبي والمردّد وخرج بغير الشهيد الشهيد فيجب فيه أمران فقط وهما التكفين والدفن وتحرّم في الغسل والصلاة اه. □ فود: (ولو لتحو جنب) أي من الحائض والنفساء. □ فود: (بالحي) أي في غسل الحي من الجنابة ونحوها نهاية. □ فود: (بالماء) أي مرة نهاية. □ فود: (فالميت أولى) محل نظر. □ فود: (وبه) أي بقوله فالميت إلخ (يعلم وجوب إلخ) فيه تأمل. □ فود: (إن كان) أي إن وجد التجس على بدنه. □ فود: (ندباً) راجع للمتن. □ وفود: (إذ يكفي إلخ) تعليل للتدب. □ فود: (والفرق) أي بين الحي والميت.

□ فود: (أنه قد لا يجب بأن يحفر إلخ) أو أنه من لازم دفعه فاستغنى به عنه. □ فود: (يروده تضرعهم الآتي) فيه نظر لأن الإحياط من وجه لا يقتضي الإحياط من كل وجه.

غُسِّلَ وَلَا وُضُوءَ بِخِلَافِ الْحَيِّ فَاعْتَفَرُوا فِيهِ مَا لَمْ يَغْتَفِرُوهُ فِي الْحَيِّ وَلَمْ يُحْتَجْ لِلِاسْتِئْذَانِ هُنَا لِلْمَلَمِّ بِهِ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي الطَّهَارَةِ أَنَّهُ يَكْفِي لِهَمَا غَسَلَةً وَاحِدَةً خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ فَإِنْ قُلْتَ يُؤَيَّدُ كَوْنُ الْإِحْتِيَاطِ لَهُ أَكْثَرُ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ مَعَ حَيٍّ وَكُلُّ بَيْتَيْنِ نَجَسَ وَالْمَاءُ لَا يَكْفِي إِلَّا أَحَدَهُمَا قُدِّمَ الْمَيِّتُ قَطْعًا وَمَا يَأْتِي أَنَّهُ يُكْفَرُ فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْوَرِثَةُ قُلْتَ مَمْنُوعٌ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ الْحَيَّ يُمَكِّنُهُ إِزَالَةُ خَبِيثِهِ بَعْدَ بِخِلَافِ الْمَيِّتِ فَقُدِّمَ لِذَلِكَ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ الثَّلَاثَةَ حَقُّهُ فَلَمْ يَمْلِكِ الْوَرِثَةُ إِسْقَاطَهَا (وَلَا تَجِبُ) لِصِحَّةِ الْفُسْلِ (نَيَْةُ الْغَايِلِي فِي الْأَصَحِّ فَيَكْفِي غَرَقُهُ أَوْ غَسْلُ كَافِي) لَهُ لِحُضُولِ الْمَقْصُودِ مِنْ غُسْلِهِ وَهُوَ النِّظَافَةُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ وَيَتَنَفَّي نَدَبُ نَيَْةِ الْفُسْلِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ يَنْوِيَ نَحْوَ أَدَاءِ الْفُسْلِ عَنْهُ أَوْ اسْتِبَاحَةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ (قُلْتَ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ وَجُوبُ غَسْلِ الْفَرِيقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَأَنَّا مَأْمُورُونَ بِغُسْلِهِ فَلَا يَسْقُطُ عَنَّا إِلَّا بِفَعْلِنَا وَالْكَافِرُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ وَمَنْ تَمَّ لَوْ شُوهِدَتْ الْمَلَائِكَةُ تَغُسُّهُ لَمْ يَكْفِ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ أَيْ بِالْفُرُوعِ فَلَا يُنَافِي قَوْلَ جَمْعِ أَتَمَّ مُكَلَّفُونَ بِالْإِيمَانِ بِهِ ﷺ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُرْسَلٌ

• قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَخْتَجْ الْإِنْفُ) أَيُّ حَاجَةٍ لِلِإِعْتِدَارِ بِذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَذْبًا؟ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِسْتِئْذَانُ عَلَى إِيهَامِ الْعِبَارَةِ الْوُجُوبِ سَم. • قَوْلُهُ: (لِلِاسْتِئْذَانِ) أَيُّ بَانَ يَقُولُ قُلْتَ الْأَصَحُّ أَنَّ الْغَسْلَةَ تَكْفِي لِهَمَا كَمَا قَالَ فِي الطَّهَارَةِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْإِنْفُ) بَيَانٌ لِمَا. • قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَيُّ لِلْحَدِيثِ وَالتَّجَسُّسِ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْإِنْفُ) فَاعِلٌ (يُؤَيَّدُ). • قَوْلُهُ: (وَمَا يَأْتِي الْإِنْفُ) عَطْفٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ الْإِنْفُ.

• قَوْلُهُ (السُّبِّي): (الْأَصَحُّ الْإِنْفُ) وَفِي نُسْخٍ عَدِيدَةٍ الصَّحِيحُ فَلْيَحْزَرْ بِضَرْيٍ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّا) إِلَى قَوْلِهِ أَيُّ بِالْفُرُوعِ فِي الْمَعْنَى وَالْإِنْفُ أَيُّ قَوْلُهُ أَيُّ مَعَ كَوْنِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيُّ بِالْفُرُوعِ إِلَى وَإِنَّمَا كَفَى. • قَوْلُهُ: (لَوْ شُوهِدَتْ الْمَلَائِكَةُ تَغُسُّهُ الْإِنْفُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِي صَلَاةِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجَنِّ عَلَيْهِ مَا قِيلَ فِي غُسْلِهِمْ إِنَّمَا سَم. • قَوْلُهُ: (أَيُّ بِالْفُرُوعِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ إِجْزَاءٌ نَحْوِ تَفْسِيلِ الْجَنِّي إِذَا عَلِمَ ذُكُورَتَهُ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ تَكْلِفُهُ بِخُصُوصٍ هَذَا سَم وَيَأْتِي عَنْ الْبُضْرِيِّ مَا يُخَالِفُهُ وَعَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا فِي التَّقْيِيدِ بِمَلَمِّ ذُكُورَةِ الْجَنِّ. • قَوْلُهُ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُرْسَلٌ الْإِنْفُ) الْمُتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِينَ بَأَنَّهُ ﷺ مُرْسَلٌ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُ

• قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَخْتَجْ لِلِاسْتِئْذَانِ هُنَا لِلْمَلَمِّ الْإِنْفُ) أَيُّ حَاجَةٍ لِلِإِعْتِدَارِ بِذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَذْبًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِسْتِئْذَانُ عَلَى إِيهَامِ الْعِبَارَةِ الْوُجُوبِ هَذَا وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنْ (بَعْدَ) بِمَعْنَى مَعَ كَمَا قَالَ فِي (بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ) فِي الْوَقْفِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ هَذَا اسْتِغْمَالُ الْمُتَبَادَرِ خِلَافَهُ وَإِنَّمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ فِي الْوَقْفِ لِأَنَّ أَوَّلَ الصِّيغَةِ أَفَادَ التَّعْمِيمَ وَهُوَ قَوْلُهُ: (أَوَّلَادِي وَأَوَّلَادُ أَوْلَادِي) وَلِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى مَعْنَى (مَعَ) يُخْرِجُ مَا إِذَا تَقَدَّمَ إِزَالَةُ التَّجَسُّسِ إِلَّا أَنْ يُنْتَجَ هَذَا بِأَنَّ الْمَعْنَى مَعَ وَجُودِ إِزَالَةِ التَّجَسُّسِ وَهُوَ صَادِقٌ بِوُجُودِهَا أَوَّلًا.

• قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَمَّ لَوْ شُوهِدَتْ الْمَلَائِكَةُ تَغُسُّهُ الْإِنْفُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِي صَلَاةِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجَنِّ عَلَيْهِ مَا قِيلَ فِي غُسْلِهِمْ إِنَّمَا. • قَوْلُهُ: (أَيُّ بِالْفُرُوعِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ إِجْزَاءٌ نَحْوِ تَفْسِيلِ الْجَنِّي إِذَا عَلِمَ ذُكُورَتَهُ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ تَكْلِفُهُ بِخُصُوصٍ هَذَا. • قَوْلُهُ: (بِالْإِيمَانِ بِهِ ﷺ) قَدْ يُخْرِجُ الْإِيمَانَ بِغَيْرِهِ مِنْ

إليهم على المختار وإنما كفى ذلك في الدفن ليحصل المقصود منه وهو الستر أي مع كونه ليس صورة عبادة بخلاف الغسل فلا يقال المقصود منه النظافة أيضًا بدليل عدم وجوب نيته ويزدّد النظر في الجنّ لأنهم من المكلفين بشرعنا في الجملة إجماعًا ضروريًا ثم رأيت ما سادّ كونه أول محرمات النكاح أنه لا يسقط بفعلهم ويكفي غسل المميّز لأنه من جملتنا كالفاسق كما يأتي (والأكمل وضعه بموضع خالي) عن غير الغابيل ومعيته (مستور) بأن يكون

مرسل إليهم فيما يتعلّق بهم من الأصول والفروع اللاتقة بهم فالأقصد أن يقال في الترجيح السابق أي بالفروع الخاصة بنا التي من جملتها غسل الميت وهذا لا ينافي إرساله ﷺ إليهم في الأصول والفروع ومثله يؤخذ أن الأوجه عدم الإكفاء بتفصيل الجنّ لأننا لا نقطع بأن غسل الميت من الفروع التي كلّفوا بها بصريّ. هـ فود: (وإنما كفى ذلك) أي فعل الملايكة كزديّ. هـ فود: (في الدفن) أي والتكفين نهاية ومغني أي والحمل، ع ش وشيخنا عبارة سم وظاهر أن الحمل كالدفن بل أولى وكذا الإدراج في الأكفان اهـ. هـ فود: (بخلاف الغسل) ومثله الصلاة بل أولى سم. هـ فود: (أنه لا يسقط بفعلهم) والأوجه الإكفاء بتفصيل الجنّ كما مرّ من انعقاد الجمعة نهاية ومغني قال ع ش أي ذكورا كانوا أو إناثا ولا فرق في الإكفاء بذلك منهم بين اتحاد الميت والمغسل منهم في الذكورة أو الأنوثة واختلافهما في ذلك كما لو غسلت المرأة ذكرا أخيبًا فإنه وإن حرّم عليها ذلك يسقط به الطلب عتا وفي سم على ابن حنّ نفيّد الجنّي بالذكورة وقد يتوقّف فيه اهـ. هـ فود: (ويكفي غسل المميّز) قال في شرح العباب وسئلّم ممّا سيأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميّز بل أولى ثم رأيت في المجموع في التكفين أنه يحصل بفعل الصبيّ والمنجوني اهـ ومثله في ذلك كما هو ظاهر الحمل والدفن وكذا الغسل بناء على عدم وجوب النية فيه لكن قد ينافيه تعليلهم أجزاءه من الكافر بأنه من جملة المكلفين إلا أن يجاب بأن هذا لا يقتضي المنع في غير المميّز وإلا لانتضى المنع فيه أي المميّز أيضًا لأنه ليس من جملة المكلفين وقد تفرّز سقوط الفرض بصلاّته فأولى الغسل انتهى اهـ سم ويوافقه قول النهاية والأوجه سقوطه بتفصيل غير المكلفين اهـ قال ع ش أي من نوع بني آدم كصبيّ ومنجوني بدليل قوله م ر قبل وإن شاهدنا الملايكة إلخ اهـ ولعلّ الأقرب ما يفهمه كلام الشارح من عدم كفاية غسل غير المميّز. هـ فود: (عن غير الغابيل) إلى قوله لکن بشرط في النهاية والمغني إلا قوله وإن خالف إلى لأنه قد.

الآتياء - صلوات الله وسلامه عليه وعليهم - كما تخرج الفروع على الإطلاق فليُنظر هل خروج هذين بناء على ما ذكر مصرّح به ثم انظر من أين ذلك فليراجع؛ إن الإيمان بسائر الرسل قضية الإيمان مطلقًا وإنما المختصّ بنبيّنا وجوب اتّباعه عليهم فيما يتعلّق بالإيمان. هـ فود: (وإنما كفى ذلك في الدفن إلخ) وظاهر أن الحمل كالدفن بل أولى وكذا الإدراج في الأكفان. هـ فود: (بخلاف الغسل) وكالغسل الصلاة بل أولى كما هو ظاهر. هـ فود: (ويكفي غسل المميّز إلخ) قال في شرح العباب وسئلّم ممّا سيأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميّز بل أولى ثم رأيت في المجموع في التكفين أنه يحصل بفعل الصبيّ والمنجوني لوجود المقصود اهـ ومثله في ذلك - كما هو ظاهر - الحمل والدفن

مُسَقِّفًا نَصْرَ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ وَإِنْ خَالَفَ فِيهِ جَمْعٌ، لَيْسَ فِيهِ نَحْوُ كُرْوَةٍ يُطْلَعُ عَلَيْهِ مِنْهُ لِأَنَّ الْحَيَّ يَحْرِصُ عَلَى ذَلِكَ وَلَئِنَّهُ قَدْ يَكُونُ يَبْدِيهِ مَا يُكْرَهُ الْإِطْلَافُ عَلَيْهِ، نَعَمْ لِوَلِيِّهِ الدُّخُولُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَائِبًا وَلَا مُعِينًا لِحَرِصِهِ عَلَى مَصْلَحَتِهِ كَمَا فَعَلَ الْعَبَّاسُ فَإِنَّ ابْنَهُ الْفَضْلَ وَابْنَ أُخِيهِ عَلِيًّا كَانَا يُغْسِلَانِهِ عليه السلام وَأَسَامَةُ يُنَاقِلُ الْمَاءَ وَالْعَبَّاسُ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ وَيُخْرِجُ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْوَلِيَّ أَقْرَبُ الْوَرِثَةِ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ تَوْجَدَ فِيهِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ فِي الْغَائِلِ فِيمَا يَظْهَرُ

• فَوَدَّ: (نَصْرَ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى هَذَا التَّصْوِيرِ. • فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيُّ السُّتْرِ. • فَوَدَّ: (مَا يَكْرَهُ) أَيُّ الْمَيْتِ. • فَوَدَّ: (كَانَا يُغْسِلَانِهِ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ عَلِيًّا وَالْفَضْلَ كَانَا يُبَايِرَانِ الْغُسْلَ وَفِي ابْنِ حَنْجٍ عَلَى الشَّمَائِلِ مَا نَصَّهُ فَقَسَلَهُ عَلِيٌّ لِحَدِيثِ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ الْبَرَاءِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْعَقِيلِيُّ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَوْصَانِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله أَنْ لَا يُغْسَلَهُ أَحَدٌ غَيْرِي فَقَاتَهُ: «لَا يَزِي عَوْرَتِي أَحَدٌ إِلَّا طُبِيسْتُ عَيْنَاهُ» زَادَ ابْنُ سَعْدٍ: قَالَ عَلِيٌّ: فَكَانَ الْفَضْلُ وَأَسَامَةُ يَتَنَاقَلَانِ الْمَاءَ مِنْ وَرَاءِ السُّتْرِ وَهُمَا مَغْصُوبَا الْعَيْنِ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: فَمَا تَنَاقَلْتُ عُضْوًا إِلَّا كَأَنَّمَا نَقَلَهُ مَعِيَ فَمَانُونَ رَجُلًا حَتَّى قَرَعْتُ مِنْ غَسْلِهِ وَفِي رِوَايَةٍ: «يَا عَلِيُّ لَا يُغْسَلُنِي إِلَّا أَنْتَ فَإِنَّهُ لَا يَزِي أَحَدٌ عَوْرَتِي إِلَّا طُبِيسْتُ عَيْنَاهُ» وَالْعَبَّاسُ وَابْنُهُ الْفَضْلُ يُعِينَانِهِ وَقَتَّمُ وَأَسَامَةُ وَشُقْرَانُ مَوْلَاهُ عليه السلام يَصُبُّونَ الْمَاءَ وَأَعْيُنُهُمْ مَغْصُوبَةٌ مِنْ وَرَاءِ السُّتْرِ اهـ وَقَوْلُهُ: «فَإِنَّهُ لَا يَزِي أَحَدٌ عَوْرَتِي...» الْخُ لَمَلُ الْمَرَادِ لَا يَزِي أَحَدٌ غَيْرَكَ الْخُ أَوْ وَأَنْتَ تُحَافِظُ عَلَى عَدَمِ الرُّؤْيَةِ بِخِلَافِ غَيْرِكَ شَرَّهُ أَيُّ فَيَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ بِأَنَّ الْفَضْلَ كَانَ يُعِينُ عَلِيًّا تَارَةً وَيَصُبُّ الْمَاءَ أُخْرَى. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْوَلِيَّ أَقْرَبُ الْوَرِثَةِ الْخُ) وَهُوَ مُقْبَدٌ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا عِدَاوَةٌ وَلَا فَكَاجَنِي شَرَحَ مَرَاهِمُ أَنِّي فَيَكُونُ حُضُورُهُ خِلَافَ الْأَوَّلَى ع. ش. • فَوَدَّ: (أَقْرَبُ الْوَرِثَةِ) فَلَوْ اجْتَمَعَ الْإِبْنُ وَالْأَبُ وَالْعَمُّ وَالْجَدُّ فَهَلْ يَسْتَوِيَانِ أَوْ لَا وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ الْإِبْنِ عَلَى الْأَبِ وَتَقْدِيمُ الْجَدِّ عَلَى الْعَمِّ وَتَبْنِي أَنْ مِنَ الْأَقْرَبِ هُنَا مَنْ أَذْلَى بِجِهَتَيْنِ عَلَى مَنْ أَذْلَى بِجِهَةٍ فَيَقْدُمُ الْأَخُ الشَّقِيقُ عَلَى الْأَخِ لِأَبِ

وَكَذَا الْغُسْلُ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ النَّبَةِ فِيهِ لَكِنْ قَدْ يُنَافِيهِ تَغْلِيلُهُمْ إِجْزَاءً مِنَ الْكَافِرِ بِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ هَذَا لَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ فِي غَيْرِ الْمُمَيِّزِ وَلَا لَا يَقْتَضِي الْمَنْعَ فِيهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُكَلَّفِينَ وَقَدْ تَقَرَّرَ سُقُوطُ الْفَرْصِ بِصَلَاتِهِ فَأَوَّلَى الْغُسْلُ ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ إِنَّ كَلَامَهُمْ يَقْتَضِي صِحَّتَهُ مِنَ الْمُمَيِّزِ وَغَيْرِهِ قَالَ: لَا يُجْزَى مِنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْفَرْصِ وَقَدْ عَلِمْتُ مَا يَرُدُّ هَذَا الْأَخِيرَ فَتَأَمَّلْهُ اهـ.

(فَرَعُ): لَوْ غُسِّلَ الْمَيْتُ نَفْسَهُ كَرَامَةً فَهَلْ يَكْفِي لَا يَتِمُّدُ أَنَّهُ يَكْفِي وَلَا يُقَالُ: الْمُخَاطَبُ بِالْفَرْصِ غَيْرُهُ لِيَجَوِزَ أَنَّهُ إِنَّمَا خَوِطِبَ بِذَلِكَ غَيْرُهُ لِيَجْزِيَهُ فَلِذَا أَتَى بِهِ كَرَامَةً كَفَى.

(فَرَعُ أُخْرَى): لَوْ مَاتَ إِنْسَانٌ مَوْتًا حَقِيقًا وَجُهِزَ ثُمَّ أُحْيِيَ حَيَاةً حَقِيقَةً ثُمَّ مَاتَ فَالرُّجُوهُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ تَجْهِيزٌ آخَرٌ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْوَلِيَّ أَقْرَبُ الْوَرِثَةِ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ تَوْجَدَ الْخُ) هُوَ مُقْبَدٌ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا عِدَاوَةٌ وَلَا فَكَاجَنِي شَرَحَ مَرَاهِمُ.

وَأَنْ يَكُونَ (عَلَى) نَحْوِ (لَوْجٍ) مُرْتَفِعٍ لِقَلَّ يُصِيبُهُ رِشَاشٌ وَرَأْسُهُ أَعْلَى لِيُنْحَدِرَ الْمَاءُ عَنْهُ (و) الْأَكْمَلُ أَنَّهُ (يُقْسَلُ فِي قَمِيصٍ) بِالِ (وَسَخِيفٍ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُمْ لَمَّا أَخَذُوا فِي غَسْلِهِ ﷺ نَادَاهُمْ مُنَادٍ مِنْ دَاخِلِ الْبَيْتِ لَا تَنْزِعُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَهُ، وَادْعَاءُ الْخُصُوصِيَّةِ بِحَتَّاجٍ لِلدَّلِيلِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ وَلِأَنَّهُ أُسْتُزْتُ ثُمَّ إِنْ اتَّسَعَ كُمُهُ وَالْأَفْتَقُ ذَخَارِيصُهُ فَإِنْ فُقِدَ وَجِبَ سَتْرُ عَوْرَتِهِ وَأَنْ يَكُونَ (بِمَاءٍ) مَالِحٍ (وَبَارِدٍ) لِأَنَّهُ يَشُدُّ الْبَدَنَ، وَالشَّخْنُ يُرَخِّيه نَعْمَ إِنْ احْتِيجَ لَهُ لِنَحْوِ شِدَّةِ بَرْدٍ أَوْ وَسَخٍ فَلَا بَأْسَ

وهكذا في العمومية وقضية التغيير بالأقرب بتقديم الأخ للأُم والعَم من الأُم على ابن العم الشقيق أو للأب وإن كان ابن العم له عسوبة ويتبني أن يراد بالورثة ما يشمل ذوي الأرحام هذا.

(فزع) لو اختلفت اعتقاد الميت ومفسله في أقل الغسل وأكمل له فلا يتعد اختيار اعتقاد المفسل سم على البهجة وأما لو اختلفت اعتقاد الولي والغايل فيتبني مراعاة الولي والأقرب أن طلب الأكمل خاص بالمسلم لأن غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب الأكمل فيه أما الجواز فلا مانع منه ع ش.

• فود: (وأن يكون على نحو لرح) أي كسرير مئذ لذل ويكون عليه مستلق كاستلقاء المختصر لأنه أمكن لغسله نهاية ومغني. • فود: (مرتفع إلخ) أي يستقبل به القبلة شرح بأفضل. • فود: (بال سخيف) أي بحيث لا يمنع وصول الماء إليه والمستحب أن يغطي وجهه بخزقة من أول ما يضعه على المغتسل نهاية ومغني أي لأن الميت مظنة التغيير ولا يتبني إظهار ذلك ع ش. • فود: (لما أخذوا إلخ) عبارة النهاية لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجزؤه أم نفسله في ثيابه فغسلهم الثماني وسيموا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله ﷺ وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه اه قال ع ش فإن قلت الهاتف بمجرده لا يثبت به حكم قلت يجوز أن يكون انضم إلى ذلك اجتهد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا عليه فالاستدلال إنما هو بإجماعهم لا لسمع الهاتف اه. • فود: (ثم إن اتسع كمه إلخ) عبارة شرح المنهج والمغني ويدخل الغايل يده في كمه إن كان وايضا ويقسله من تحته وإن كان ضيقا فتق رؤوس الذخاريص وأدخل يده في موضع الفتق فإن لم يوجد قميص أو لم يثاق غسله فيه ستر منه ما بين السرة والركبة اه قال البجيرمي: الذخاريص جمع دخريص بالكسر وهي المسماة بالثياقي ورؤوسها هي الخياطة التي في أسفل الكم ولا يحتاج لإذن الوارث احتفاء بإذن الشارع ولما فيه من المصلحة للميت من عدم كشف عورته ع ش اه. وفي الكردني على بأفضل وفي الإيعاب ظاهر كلامهم أن الغايل لا يحتاج إلى استئذان الورثة في الفتق وإن نقصت به القيمة وفيه ما فيه ثم قال: نعم يتبني أن محله حيث لم يكن في الورثة مخجور عليه وإلا لم يجز فتقه المقتض لقيمته اه.

• فود: (فإن فقد وجب إلخ) ووضح أنه يندب ستر ما زاد عليها لأن ستره جميعه مطلوب بصري.

• فود: (ستر عورته) عبارته في شرح بأفضل ستر ما بين سترته وركبته مع جزء منهما اه. • فود: (مالح) إلى قوله ولم يرع في النهاية والمغني. • فود: (مالح) أي أصالة فلا يندب مزج العذب بالملح ع ش.

• فود: (لأنه إلخ) أي البارد. • فود: (والشخن إلخ) وكذا العذب بجيرمي. • فود: (فلا بأس) عبارة

وَيَنْبَغِي إِبْعَادُ إِنَاءِ الْمَاءِ عَنْ رِشَائِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَأَنْ يَجْتَنِبَ مَاءَ زَمَرَمَ لِلخِلَافِ فِي نَجَاسَةِ الْمَيْتِ وَلَمْ يُرَاعَ نَظِيرُهُ فِي إِدْخَالِهِ الْمَسْجِدَ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مُخَالَفٌ لِلشُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَأْتِيَ (وَيُجْلِسُهُ) الْغَائِلُ بِرَفْقٍ (عَلَى الْمُفْتَسِلِ) الْمُرْتَفِعِ (مَائِلًا إِلَى وَرَائِهِ) إِبْجَاسًا رَقِيقًا لِأَنَّ اعْتِدَالَهُ قَدْ بِحَيْسُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ (وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ وَابْهَامَهُ فِي ثَقْرَةِ قَفَاهُ) وَهُوَ مُؤَخَّرُ عُنُقِهِ لِقَلَا بِتَمَائِلِ رَأْسِهِ (وَيَسْتَدْ ظَهْرَهُ إِلَى ذِكْيَةِ الثَّمَنِ) لِقَلَا يَسْقُطُ (وَيُجْمَرُ بِسَارِهِ عَلَى بَطْنِهِ إِمْرَارًا بَلِيغًا) أَيْ مُكَرَّرًا الْمَرْوَةُ بَعْدَ الْمَرْوَةِ مَعَ نَوْعٍ تَحَامُلٍ لَا مَعَ شِدَّةٍ لِأَنَّ احْتِرَامَ الْمَيْتِ وَاجِبٌ قَالَهُ الْمَأُورِدِيُّ (لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ) مِنَ الْفَضْلَاتِ خَشْيَةً مِنْ خُرُوجِهِ بَعْدَ الْغُسْلِ وَلِتَكُنَ الْجِمْرَةُ فَائِضَةً الطَّيِّبِ مِنْ أَوَّلٍ وَضَعَهُ بَلٍ مِنْ حِينِ مَوْتِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ وَلِيَعْتَنِيَ الْمُعِينُ بِكَثْرَةِ صَبِّ الْمَاءِ إِذْهَابًا لِمَعَيْنِ الْخَارِجِ وَرَبِّحَهُ مَا أَمَكَّنَ (ثُمَّ يُضَجِّمُهُ لِقَفَاهُ وَيُغْسِلُ بِسَارِهِ وَعَلَيْهَا خِرْقَةٌ سَوَاتِيهِ) قُبْلَهُ وَدُبْرَهُ وَمَا حَوْلَهُ كَمَا يَسْتَنْجِي الْحَيَّ وَالْأُولَى خِرْقَةً لِكُلِّ سَوَاقٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَرُدُّ بَأَنِ الْمُبَاعَدَةِ عَنْ هَذَا

الْثَّهَاءِ فَيَكُونُ حَبِيتُ أَوَّلَى وَلَا يُيَالَعُ فِي تَسْخِينِهِ لِقَلَا يُسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ اهـ . فَوَدَّ: (وَيَنْبَغِي الْخُ) وَالْأَوَّلَى أَنْ يُعَدَّ الْمَاءُ فِي إِنَاءٍ كَبِيرٍ وَيُبْعَدَ عَنِ الرِّشَائِشِ لِقَلَا يُقْذِرُهُ أَوْ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا وَيُعَدُّ مَعَهُ إِنَاءَانِ آخَرَيْنِ صَغِيرَا وَمُتَوَسِّطَا يَغْرِفُ بِالصَّغِيرِ مِنَ الْكَبِيرِ وَيَضْبُهُ فِي الْمُتَوَسِّطِ ثُمَّ يَغْسِلُ بِالْمُتَوَسِّطِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ نِهَائَةً .

فَوَدَّ: (وَأَنْ يَجْتَنِبَ مَاءَ زَمَرَمَ الْخُ) أَيْ فَيَكُونُ الْغُسْلُ بِهِ خِلَافَ الْأَوَّلَى ع ش . فَوَدَّ: (فِي إِدْخَالِهِ الْمَسْجِدَ) أَيْ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ . فَوَدَّ: (بِرَفْقٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَدَّ فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ الْخُ فِي الثَّهَاءِ . فَوَدَّ: (سُيْ) (مَائِلًا الْخُ) أَيْ قَلِيلًا نِهَائَةً وَمُغْنِي . فَوَدَّ: (لِأَنَّ اعْتِدَالَهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجُلُوسُ بِلَا مَائِلٍ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِقْلَاقَهُ عِبَارَةً الثَّهَاءِ وَالْمُغْنِي لِيَسْهَلَ خُرُوجُ مَا فِي بَطْنِهِ اهـ .

فَوَدَّ: (سُيْ) (فِي ثَقْرَةِ قَفَاهُ) وَالْقَفَا مَقْصُورٌ وَجَوَزٌ الْفَرَاءُ مَدَّةٌ مُغْنِي . فَوَدَّ: (وَهُوَ الْخُ) أَيْ الْقَفَا . فَوَدَّ: (مَعَ نَوْعٍ تَحَامُلٍ) أَيْ قَلِيلٍ ع ش . فَوَدَّ: (بَعْدَ الْغُسْلِ) أَيْ أَوْ بَعْدَ التَّكْفِينِ فَيُقْسَدُ بَدَنُهُ أَوْ كَفَتْهُ مُغْنِي وَنِهَائَةً . فَوَدَّ: (فَائِضَةً الطَّيِّبِ) أَيْ مُتَشِيرَةً الرَّائِحَةِ كُرْدِي .

فَوَدَّ: (سُيْ) (وَلِتَكُنَ الْجِمْرَةُ الْخُ) وَفِي الْبُجَيْرِ مِي عَنْ الْقَلْبِيِّ وَإِنْ كَانَ مُخَرِّمًا اهـ وَاسْتَظْهَرَ ش أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ خَالِيًا عَنِ النَّاسِ وَغَيْرِهِ وَفِي الْأَسْنَى الْجِمْرَةُ بِكَسْرِ الْمِيمِ الْمُبْخَرَةُ اهـ . فَوَدَّ: (مِنْ أَوَّلٍ وَضَعِهِ) أَيْ عَلَى الْمُفْتَسِلِ . فَوَدَّ: (وَلِيَعْتَنِيَ الْمُعِينُ الْخُ) أَيْ حِينَ مَسْحِ الْبَطْنِ نِهَائَةً .

فَوَدَّ: (سُيْ) (ثُمَّ يُضَجِّمُهُ لِقَفَاهُ) أَيْ مُسْتَلْقِيًا كَمَا كَانَ أَوَّلًا نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش فِي تَغْيِيرِهِ بِالْإِضْطِجَاعِ تَجَوُّزٌ وَحَقِيقَتُهُ أَنْ يُلْقَى عَلَى قَفَاهُ اهـ . فَوَدَّ: (وَمَا حَوْلَهُ) الْأَوَّلَى تَنْبِيَةُ الضَّمِيرِ كَمَا فِي الثَّهَاءِ وَالْمُغْنِي .

فَوَدَّ: (كَمَا يَسْتَنْجِي الْحَيَّ) أَيْ بَعْدَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ نِهَائَةً . فَوَدَّ: (هَلَى مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَفِي الثَّهَاءِ وَالْوَسِيطِ يَغْسِلُ كُلَّ سَوَاقٍ بِخِرْقَةٍ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّنَظُّفِ اهـ . فَوَدَّ: (بِأَنِ الْمُبَاعَدَةِ) أَيْ سُرْعَةَ الْإِنْتِقَالِ .

فَوَدَّ: (وَرُدُّ بَأَنِ الْمُبَاعَدَةِ الْخُ) كَذَا شَرْحُ م ر .

المحلّ أولى وَلَفُ الجُرْفَةِ وَاجِبٌ لِحُرْمَةِ مَسْ شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ بِلَا حَائِلٍ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِخِلَافِ نَظَرِ أَحَدِهِمَا وَسَيِّدِ بِلَا شَهْوَةٍ

• فَوُدَّ: (لِلْحُرْمَةِ مَسْ شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَا عَدَا عَوْرَةَ الْآخَرِ أَيْ بِلَا شَهْوَةٍ وَلَا حُرْمٍ كَالنَّظَرِ بَلْ أَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فَوُدَّ: (حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ) اعْتَمَدَهُ ع ش وَقَالَ سَم عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ ظَاهِرَةٌ فِي جَوَازِ مَسْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عَوْرَةَ الْآخَرِ بِلَا شَهْوَةٍ كَمَا يَبَيِّنُهُ بِهَامِشُهُ وَوَأَفَقَهُ م ر وَكَذَا شَيْخُنَا الْبَكْرِيُّ فِي كُنْزِهِ فَقَالَ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ: وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَسُّ الْآخَرِ بَعْدَ الْمَوْتِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ وَأَنَّ لَهُ النَّظَرَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَسِّ بِشَرْطِ انْتِزَاعِ الشَّهْوَةِ أَنْتَهَى وَيَأْتِي أَيْضًا عِنْدَ بَابِ النِّكَاحِ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ اه. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ نَظَرِ أَحَدِهِمَا وَسَيِّدِ الْإِنْفِ) حَاصِلُ كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَا جَوَازُ نَظَرِ الْمَوْرَةِ بِلَا شَهْوَةٍ وَحُرْمَةُ مَسِّهَا كَذَلِكَ لِكَيْتَهُ كَفِيرُهُ ذَكَرَ فِي بَابِ النِّكَاحِ مَا يَقْتَضِي حُرْمَةَ نَظَرِ الْمَوْرَةِ بِلَا شَهْوَةٍ وَتَقْلَهُا الدِّمِيرِيُّ وَالسَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ هُنَاكَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَزَادَ الْبَكْرِيُّ وَيُتَّبَعُ أَنَّ السَّيِّدَ كَذَلِكَ اه وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا حُرِّمَ النَّظَرُ حُرْمَ الْمَسِّ لِأَنَّهُ أَتْلُغُ مِنْهُ وَحَمَلَ م ر الْمَذْكُورَ فِي بَابِ النِّكَاحِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَهْوَةٌ سَم وَلَقَدْ الْأَوَّلَى حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ غَاسِلًا وَلَا مُعِينًا لَهُ، عِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ بَاقِضِ الْغَاسِلِ وَمَنْ مَعَهُ بَصَرُهُ وَجُوبًا عَمَّا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ وَجُزْءٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً وَلَا شَهْوَةً وَنَدْبًا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ فَتَنْظَرُهُ بِلَا شَهْوَةٍ خِلَافَ الْأَوَّلَى إِلَّا

• فَوُدَّ: (لِلْحُرْمَةِ مَسْ شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ بِلَا حَائِلٍ) مَفْهُومُهُ جَوَازُ مَسِّ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَا عَدَا عَوْرَةَ الْآخَرِ أَيْ بِلَا شَهْوَةٍ وَلَا حُرْمٍ كَالنَّظَرِ بِشَهْوَةٍ بَلْ أَوَّلَى فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ ظَاهِرَةٌ فِي جَوَازِ مَسِّ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عَوْرَةَ الْآخَرِ بِلَا شَهْوَةٍ كَمَا يَبَيِّنُهُ بِهَامِشُهُ. • فَوُدَّ: (حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الْإِنْفِ) تَضَرُّعٌ بِحُرْمَةِ مَسِّ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عَوْرَةَ الْآخَرِ بِلَا شَهْوَةٍ وَفِيهِ نَظَرٌ وَيُؤَيِّدُ النَّظَرَ إِطْلَاقُ قَوْلِهِمُ الْآتِي: وَلَا مَسَّ أَيْ نَدْبًا فَلِإِطْلَاقِ أَنَّ عَدَمَ الْمَسِّ مُتَدَوِّبٌ فَقَطَّ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مَسِّ الْمَوْرَةِ بِلَا شَهْوَةٍ م ر ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الْإِمَامَ أَبَا الْحَسَنِ الْبَكْرِيَّ قَالَ فِي كُنْزِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي (وَلَا مَسَّ) بَعْدَ كَلَامِ قَرَرَهُ مَا نَصَّهُ: وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَسُّ الْآخَرِ بَعْدَ الْمَوْتِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ وَأَنَّ لَهُ النَّظَرَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَسِّ وَهُوَ كَذَلِكَ بِشَرْطِ انْتِزَاعِ الشَّهْوَةِ اه ثُمَّ رَأَيْتُ مَا كَتَبْتُهُ بَعْدَ عَنِ بَابِ النِّكَاحِ لِلشَّارِحِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ يُخَالِفُ ذَلِكَ. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ نَظَرِ أَحَدِهِمَا وَسَيِّدِ بِلَا شَهْوَةٍ) حَاصِلُ كَلَامِ الشَّارِحِ جَوَازُ نَظَرِ الْمَوْرَةِ بِلَا شَهْوَةٍ وَحُرْمَةُ مَسِّهَا كَذَلِكَ لِكَيْتَهُ كَفِيرُهُ ذَكَرَ فِي بَابِ النِّكَاحِ مَا يَقْتَضِي حُرْمَةَ نَظَرِ الْمَوْرَةِ بِلَا شَهْوَةٍ فَإِنَّهُ قَيَّدَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ هُنَاكَ وَلِلزَّوْجِ النَّظَرَ إِلَى كُلِّ بَدَنِيهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ ثُمَّ قَالَ وَبِحَالِ الْحَيَاةِ أَيْ وَخَرَجَ بِحَالِ الْحَيَاةِ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ فَهُوَ كَالْمَحْرَمِ اه إِذَا الْمَحْرَمُ يَحْرُمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ وَعِبَارَةُ الدِّمِيرِيِّ هُنَاكَ فَإِنَّ مَا نَتَّ صَارَ الزَّوْجُ كَالْمَحْرَمِ فِي النَّظَرِ كَمَا أَفَادَهُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ اه وَعِبَارَةُ كُنْزِ الْأُسْتَاذِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ هُنَاكَ أَمَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فَتَقْصِيرُ الزَّوْجِ كَالْمَحْرَمِ فِي النَّظَرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيُتَّبَعُ أَنَّ السَّيِّدَ كَذَلِكَ اه وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا حُرِّمَ النَّظَرُ حُرْمَ الْمَسِّ لِأَنَّهُ أَتْلُغُ مِنْهُ وَحَمَلَ م ر الْمَذْكُورَ فِي بَابِ النِّكَاحِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ شَهْوَةٌ.

ولو للفقرة لأنه أخف (ثم) يلقي تلك ويغسل ما أصاب يده بماء ونحو أسنان (ولف) خرقه (أخرى) يساره أيضا ويغسل ما بقي على يديه من قدر ظاهر أو نجس ويجب لفها في العورة كما عرف فليعلم أنه يسر كما في المجموع عن الشافعي والأصحاب أنه يعد خرقتين نظيفتين واحدة للشواتين وأخرى ليقيية البدن ثم يلف خرقه نظيفة على أصبعه (ويدخل أصبعه) تلك والأولى أن تكون اليسرى خلافا للقول كيمضي نسخ المحرر (فمه ويجرها على أسنانه) بشيء من الماء كسواك الحي ولا يفتح أسنانه لئلا يدخل الماء جوفه فيفسده قيل يؤخذ من هذا أن الحي يستاك باليسرى اهـ. وليس كذلك لوضوح الفرق فإن الأصبع هنا مباشرة للأذى من وراء الخرقه ولا كذلك ثم نعم قياسه أنا لو قلنا يحصل السواك بالأصبع أو أراد لف خرقه

لحاجة إلى النظر كعرفة المغسول من غيره والمس كالتنظر فيما ذكر اهـ. فود: (ولو للفقرة) يحتل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظرها للفقرة بلا حاجة م ر اهـ سم. فود: (يلقي) إلى قوله ويجب في النهاية والمغني. فود: (ويغسل ما أصاب الخ) أي إن تلوثت سم ونهاية ومغني. فود: (ونحو أسنان) أي كالصابون. فود: (ولف) من باب ردع ش.

فود: (أنه يعد خرقتين الخ) مقتضى قول الشارح الآتي ثم يلف أنه يعد ثلاث خرق ليكن الذي يصرح به كلام الأصحاب أنها خرقتان لا غير وأن التي يلفها على أصبعه للاستياك هي الثانية فهو الوجه خلافا لما يقتضيه صنيعه إلا أن يؤول بأن مراده بعضا من تلك الخرقه نظيفا لم يصبه شيء من القدر بصرى وقال الكزدي على بأفضل: إن ما يأتي خرقه ثالثة لطيفة تكون على أصبعه السبابة من يده اليسرى اهـ أي وكلام الأصحاب في الخرقه الكبيرة التي لليد. فود: (هلى أصبعه) أي السبابة نهاية ومغني.

فود: (تلك) إلى قوله قبل في النهاية والمغني إلا قوله خلافا إلى المتن. فود: (والأولى أن تكون الخ) وفارق الحي حيث يستاك باليمين للخلاف ولأن القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا نهاية ومغني ويأتي في الشرح ما يفيد. فود: (ولا يفتح أسنانه) إذا كانت متراسة مغني أي يسر أن لا يفتح أسنانه فلو خالف وفتح فإن عذ إزاء وصل الماء لجوفه حرم ولا فلا نعم لو تنجس فمه وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح أسنانه أئجه فتحها وإن علم سبق الماء في جوفه ع ش. فود: (من هذا) أي من استياك الميت باليسرى. فود: (أنا لو قلنا الخ) أي وأنه لو سواك الميت بنحو عود كان بالمغني

فود: (ولو للفقرة) يحتل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظرها للفقرة بلا حاجة م ر. فود: (ويغسل ما أصاب يده) أي إن تلوثت.

فود في (سبي): (ويدخل أصبعه) أي السبابة فيما يظهر قاله في شرح الزواج قال م ر من اليسرى كما صرح به الدارمي واعتدله الإنسوي وغيره اهـ شرح م ر. فود: (والأولى أن تكون اليسرى) فارق الحي حيث تسواك باليمن للخلاف ولأن القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا شرح م ر. فود: (كسواك الحي) هذا يدل على أن هذا سواك الميت لا يقال هذا يؤيد أن أول سنن وضوء الحي السواك إنا نقول

على أصبغ للاستياك بها والأذى ينقذ منها لها شئ كونه باليسرى (وتزيل) بأصبغ اليسرى
أبصاً وعليها الخرقه والأولى الخنصر (ما في منخرته) يفتح أوله وثاليه وكسرها وضمة
ويفتح ثم كسر وهي أشهر (من الأذى) مع شيء من الماء ويتقهد كل ما يتدنه من أذى (و)
بعد ذلك كله (ويوضئه) وضوءاً كاملاً بمضمضة واستنشاق وغيرهما ويحمل فيهما رأسه إنلاً
يدخل الماء جوفه ومن ثم لم يندب فيهما مبالغة (كالحمي) ثم يغسل رأسه ثم يحثه بسدر ونحوه

حلي اه بجيرمي عبارة البصري قد يقال قياسه أن الخرقه هنا لو كُثِّت بحيث تمنع نفوذ شيء إلى
الأصبغ سن كونه باليمنى فليأمل اه. فود: (ويتقهد إلخ) يعني عنه قوله السابق ويغسل ما بقي إلخ.
فود: (ويبعد ذلك كله إلخ) يشمل الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل يساره إلخ ويتبني أن تأخير
الوضوء عنه على وجه الذنب فيجوز تقديمه عليه ويحترز عن المس كما في الحي السليم سم.

فود (سني): (ويوضئه كالحمي) ويتبع يعود لئلا ما تحت أظفاره إن لم يقلعها وظاهر أدبته وصماخه
شرح بأفضل زاد النهاية: والأولى كما يفيد كلام الشكفي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء
ليتركز غسل ما تحتها والأوجه كما يحته الزكشي أنه ينوي بالوضوء المسنون كما في الغسل
اه قال ع ش: قوله: ويتبع يعود أي وجوباً إن علم أن تحتها ما يمنع من وصول الماء ولا فتدباً ولا فرق
في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيماً أو لا وقوله: أنه ينوي أي وجوباً وقوله: الوضوء
المسنون يفيد أنه لا بد في وضوء الميت من التية بخلاف الغسل اه ع ش عبارة شيخنا ولا تجب نية
الغسل لكن تسن خروجاً من الخلاف بخلاف نية الوضوء فإنها واجبة ولذلك يلغز ويقال لنا شيء
واجب ونبته سنة ولنا شيء سنة ونبته واجبة فغسل الميت واجب ونبته سنة وضوءه سنة ونبته واجبة
اه. وعبارة البجيرمي قرر شيخنا سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها شوبري وجرى
الزيادي على الوجوب وهو المعتد اه. فود: (وضوء) إلى قول المتن وسرهما في المعني وإلى
قول الشارح ولا ينافي في النهاية إلا قوله وكذا من شعر غيرهما. فود: (وضوءاً كاملاً) أي ثلاثاً ثلاثاً
نهاية ومغني. فود: (بمضمضة واستنشاق) ولا يكفي عنهما ما مر أي قول المصنف ويدخل أصبعه
فمه إلخ لأنه كالسواك وزيادة في التطيف نهاية. فود: (فيهما) أي المضمضة والاستنشاق.

فود (سني): (بسدر) وهو شجر التيق بكسر الباء الموحدة الواحد مبدرة شيخنا عبارة البجيرمي: وري

ظاهر كلامهم أنه لا يطلب غسل كفي الميت أولاً فلهذا كان السواك أولاً وبعد المضمضة فهو عند
المضمضة لقدم ما يتوسط بينهما ويتقدم عليه فهو صالح للقول بأن أول سنن وضوء الحي السواك
وللقول بأنه ثم عند المضمضة فليأمل.

فود في (سني): (ويوضئه كالحمي) إن كان في خير ثم يلف أخرى أفاد الترتيب بين الاستنجاء المذكور
بقوله: ويغسل يساره إلخ ويتبني أنه على وجه الأولوية وأنه يجوز تقديم الوضوء على
الاستنجاء ويحترز عن المس كما في الحي السليم وإن لم يكن في خير ما ذكر صدق بجواز كلا
الأمرين كما في الحي السليم.

كالخطمي والسدر أولى (وُسْرُهُمَا) أي شُغُورُهُمَا إِنْ تَلَبَّدَتْ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ لِإِزَالَةِ مَا فِي أَصُولِهِمَا كَمَا فِي الْحَيِّ وَإِذَا أَرَادَ التَّسْرِيحَ فَالْأُولَى أَنْ يُقَدِّمَ الرَّأْسَ كَمَا بُحِثَ وَأَنْ يَكُونَ (بِمُشِطٍ) بِضَمٍّ أَوْ كَسْرِ فُشْكُونٍ وَبِضْمِهِمَا (وَإِيسِجِ الْأَسْنَانِ بِرَفَقٍ) لِيَقِلَّ الْإِنْتِافُ أَوْ يَنْعَدِمَ (وَيَهْزُدُ) نَدْبًا (الْمُنْتَفِفَ) أَيِ السَّاقِطَ مِنْهُمَا وَكَذَا مِنْ شَعْرِ غَيْرِهِمَا (إِلَيْهِ) فِي كَفِّهِ لِيُدْفَنَ مَعَهُ إِكْرَامًا لَهُ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي أَنَّ نَحْوَ الشَّعْرِ يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيُغْتَسَلُ وَيُسْتَرُّ وَيُدْفَنُ وَجُوتًا فِي الْكُلِّ لِأَنَّ مَا هُنَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَعَهُ وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ (وَيُغِيلُ) بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ (بِقُفِّهِ الْأَيْمَنِ

الْيَمِينِ) اهـ. فَوَدَّ: (كَالْخَطْمِيِّ) أَيِ الصَّابُونِ.

فَوَدَّ (سَمِي): (وُسْرُهُمَا) أَيِ بَعْدَ غَسْلِهِمَا جَمِيعًا وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَكْمَلُ فَلَوْ غَسَلَ رَأْسَهُ ثُمَّ سَرَّحَهُ وَقَعَلَ هَكَذَا فِي اللَّحْيَةِ حَصَلَ أَضَلُّ السُّتْعِ ش. فَوَدَّ: (أَيِ شُغُورُهُمَا) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ الْإِضَافَةَ لِأَحَدِهِمَا لَا مِثْلَ لِلْآخَرِ بَيَانِيَّةٌ بِضَرْبٍ أَيْ فِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي أَيْ: شَعْرَ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ اهـ. فَوَدَّ: (إِنْ تَلَبَّدَتْ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّ التَّلَبُّدَ شَرْطٌ لِلتَّسْرِيحِ مُطْلَقًا شَرْحُ م ر وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ شَرْطٌ لِتَسْرِيحِهِمَا بِوَاسِعِ الْأَسْنَانِ وَظَاهِرُ الْمَنِيِّ أَنْ طَلَبَ التَّسْرِيحِ وَكَوْنُهُ بِوَاسِعِ الْأَسْنَانِ لَا يَتَّقَبَّدُ بِتَلَبُّدِ شَعْرِهِمَا وَهُوَ حَسَنٌ وَإِنْ قَيَّدَ فِي الرُّوْضِ طَلَبَ الْوَاسِعِ بِالتَّلَبُّدِ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ التَّلَبُّدَ شَرْطٌ لِأَصْلِ التَّسْرِيحِ سَمِ عِبَارَةٌ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر مُطْلَقًا أَيْ سِوَاةً فِي ذَلِكَ الْمَشْطُ وَاسِعُ الْأَسْنَانِ وَغَيْرُهُ أَيْ خِلَافًا لِلْإِمْدَادِ مِنْ جَعَلِ التَّلَبُّدَ شَرْطًا لِمُشِطِ وَاسِعِ الْأَسْنَانِ فَقَطَّ اهـ وَعِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ م ر إِنْ تَلَبَّدَتْ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَلَبَّدْ لَا يُسَرُّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا اهـ. فَوَدَّ: (فَالْأُولَى أَنْ يُقَدِّمَ الرَّأْسَ الْخُ) أَيِ وَلَا يَغْبِصُ لِقَلَّ يَنْزِلُ الْمَاءُ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى لَحْيَتِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى غَسْلِهَا ثَانِيًا شَرْحُ بِأَفْضَلِ.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَاسِعِ الْأَسْنَانِ الْخُ) يَتَّبَعِي فِيمَا لَوْ سَرَّحَ بِضَيْبِ الْأَسْنَانِ أَوْ بِغَيْرِ رَفَقٍ بَعِيْثُ انْتِفَافٍ كُلُّ الشَّعْرِ أَوْ أَكْثَرُهُ أَنْ يَخْرُجَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْدُ إِزْرَاءً لِلْمَيْتِ وَالْإِزْرَاءُ بِهِ حَرَامٌ سَمِ. فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي هَذَا الْخُ) أَيِ قَوْلُهُ قَبْلَ نَدْبًا سَمِ. فَوَدَّ: (أَنَّ نَحْوَ الشَّعْرِ يُصَلَّى الْخُ) وَظَاهِرُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيْتِ تَنْصَرُّنُ الصَّلَاةَ عَلَى الشَّعْرِ إِنْ كَانَ غُسْلُ سَمِ. فَوَدَّ: (بَعْدَ ذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسْتَحَبُّ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (لِأَمْرِهِ) إِلَى: (وَلَوْ غَسَلَ).

فَوَدَّ: (أَيِ شُغُورُهُمَا إِنْ تَلَبَّدَتْ الْخُ) الْمُعْتَمِدُ أَنَّ التَّلَبُّدَ شَرْطٌ لِلتَّسْرِيحِ مُطْلَقًا م ر وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي قَوْلِهِ إِنْ تَلَبَّدَ أَيِ شُغُورُهُمَا شَرْطٌ لِتَسْرِيحِهِمَا بِوَاسِعِ الْأَسْنَانِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ شَرْطٌ لِتَسْرِيحِهِمَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ اهـ وَظَاهِرُ الْمَنِيِّ أَنْ طَلَبَ التَّسْرِيحِ وَكَوْنُهُ بِوَاسِعِ الْأَسْنَانِ لَا يَتَّقَبَّدُ بِتَلَبُّدِ شَعْرِهِمَا وَهُوَ حَسَنٌ وَإِنْ قَيَّدَ فِي الرُّوْضِ طَلَبَ الْوَاسِعِ بِالتَّلَبُّدِ وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ التَّلَبُّدَ شَرْطٌ لِأَصْلِ التَّسْرِيحِ. فَوَدَّ: (كَمَا بَحِثَ) وَافَقَ عَلَيْهِ م ر.

فَوَدَّ فِي (سَمِي): (وَاسِعِ الْأَسْنَانِ بِرَفَقٍ) يَتَّبَعِي فِيمَا لَوْ سَرَّحَ بِضَيْبِ الْأَسْنَانِ أَوْ بِغَيْرِ رَفَقٍ بَعِيْثُ انْتِفَافٍ كُلُّ الشَّعْرِ أَوْ أَكْثَرُهُ أَنْ يَخْرُجَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَعْدُ إِزْرَاءً بِالْمَيْتِ وَالْإِزْرَاءُ بِهِ حَرَامٌ. فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي هَذَا) أَيِ قَوْلُهُ نَدْبًا. فَوَدَّ: (أَنَّ نَحْوَ الشَّعْرِ يُصَلَّى عَلَيْهِ) وَظَاهِرُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ تَنْصَرُّنُ الصَّلَاةَ عَلَى الشَّعْرِ إِنْ كَانَ

ثُمَّ الْأَيْمَنُ الْمُقْبِلِينَ مِنْ عُنُقِهِ لِقَدَمِهِ (ثُمَّ يُحَرِّفُهُ) بِالتَّشْدِيدِ (إِلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيَقْبِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ مِمَّا يَلِي الْقَفَا وَالظَّهْرَ إِلَى الْقَدَمِ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ فَيَقْبِلُ الْأَيْمَنَ كَذَلِكَ) لِأَمْرِهُ بِالتَّحْقِيقِ بِالْبِدَائَةِ بِالْمِيَامِينَ وَقُدِّمَ الشَّعَائِرُ لِلذَّانِ بِلِيَانِ الرَّجَّةِ لِشَرَفِهِمَا وَلَوْ غَسَلَ شِقُّهُ الْأَيْمَنَ مِنْ مُقَدِّمِهِ ثُمَّ مِنْ ظَهْرِهِ ثُمَّ الْأَيْمَنَ مِنْ مُقَدِّمِهِ ثُمَّ مِنْ ظَهْرِهِ حَصَلَ أَصْلُ الشُّنَّةِ وَبَحْرُمُ كَبِّهِ عَلَى وَجْهِهِ (فَهَذِهِ) الْأَفْعَالُ كُلُّهَا - بَلَا نَظَرَ لِنَحْوِ السُّدْرِ إِذْ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْفُسْلِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ - (غَسَلَةً وَتُسْتَحَبُّ) غَسَلَةً (ثَانِيَةً وَ) غَسَلَةً (ثَالِثَةً) كَذَلِكَ (وَ) يُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ (أَنْ يُسْتَعَانَ فِيهِ) الْغَسَلَةُ (الْأُولَى) مِنْ كُلِّ مِنْ الثَّلَاثِ (بِإِسْدِرٍ أَوْ خِطْمِي) بِكُسْرِ الْخَاءِ فِي الْأَفْصَحِ لِإِزَالَةِ الْوَسْخِ ثُمَّ يُزِيلُ ذَلِكَ بِغَسَلَةٍ ثَانِيَةٍ (ثُمَّ) بَعْدَ هَاتَيْنِ

﴿فَوَيْلٌ (سُنِّي): (ثُمَّ يُحَرِّفُهُ) أَيُّ يُمِيلُهُ عَشْرَ عِبَارَةٍ شَرَحَ بِأَفْضَلِ ثُمَّ يُحَرِّفُهُ أَه.﴾

﴿فَوَيْلٌ (سُنِّي): (مِمَّا يَلِي الْقَفَا) الْأَوَّلَى مِنْ أَوَّلِ الْقَفَا لِيَدْخُلَ الْقَفَا وَقَوْلُهُ وَالظَّهْرَ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: إِلَى الْقَدَمِ بِخَيْرٍ مِي.﴾

﴿فَوَيْلٌ (سُنِّي): (فَيَقْبِلُ الْأَيْمَنَ الْإِنْفَ) وَلَا يُعِيدُ غَسْلَ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ لِحُصُولِ الْفَرَضِ بِغَسْلِهِمَا أَوْ لَا بَلْ يَتَدَأُ بِصَفْحَةِ عُنُقِهِ فَمَا تَحْتَهَا أَسْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ.﴾

﴿فَوَيْلٌ (سُنِّي): (كَذَلِكَ) أَيُّ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ وَظَهْرَهُ مِنْ كَبِّهِ إِلَى الْقَدَمِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى.﴾ ﴿فَوَيْلٌ (وَيَحْرُمُ كَبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ) أَيُّ احْتِرَامًا لَهُ بِخِلَافِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فِي الْحَيَاةِ يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ قَلْبُهُ فَعَلَهُ مُعْنَى وَنِهَائِيَّةٌ وَأَسْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ وَوُضِّحَ مِنْ تَغْلِيلِهِمْ أَنَّهُ يَحْرُمُ فَعَلُهُ بِالْغَيْرِ الْحَيِّ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ رِضَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيَّ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَّرَ وَيَحْرُمُ كَبُّ الْإِنْفِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ الْغَائِلُ إِلَى ذَلِكَ وَالْأَجَازُ بَلْ وَجَبَ أَه.﴾ ﴿فَوَيْلٌ (إِذْ لَا دَخَلَ لَهُ الْإِنْفُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى لِمَا سَبَقَتْ أَنَّهُ يُنْتَعَى الْإِعْتِدَادُ بِهَا أَه.﴾ ﴿فَوَيْلٌ (فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى الْمُصَنَّفِ أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى لَهُ تَأْخِيرُ قَوْلِهِ فَهَذِهِ غَسَلَةٌ عَنْ قَوْلِهِ ثُمَّ يُصَبُّ مَاءٌ قَرَأَ إِذْ لَا تَكُونُ مَحْسُوبَةً إِلَّا بَعْدَ صَبِّهِ نِهَائِيَّةٌ.﴾

﴿فَوَيْلٌ (سُنِّي): (وَتُسْتَحَبُّ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً) أَيُّ فَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ التَّطَافَةُ زِيدَ حَتَّى تَحْصُلَ فَإِنْ حَصَلَتْ بِشَفْعِ سَنَ الْإِتْيَارِ بِوَاحِدَةٍ مُعْنَى زَادَ النِّهَائِيَّةُ فَإِنْ حَصَلَتْ بِهِنِ لَمْ يُزِدْ عَلَيْهِنِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا وَقَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَاكْمَلُ مِنْهَا خَمْسَ فَسَبْعَ وَالزِّيَادَةُ إِسْرَافٌ أَه. وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ.﴾ ﴿فَوَيْلٌ (بِكُسْرِ الْخَاءِ الْإِنْفُ) وَحُكِّيَ صَمُّهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى وَالَّذِي فِي الْمَحَلِّ وَحُكِّيَ فَتَحُّهَا فَلْيَحْرُزْ بَصْرِيَّ قَالَ عَشْرُ: وَفِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْكَبِيرِ وَفِي الْقَامُوسِ مِثْلُ مَا فِي الْمَحَلِّ فَقَوْلُهُ مَرَّرَ وَحُكِّيَ صَمُّهَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ وَالْأَصْلُ فَتَحُّهَا وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمَعَةُ أَه. عِبَارَةٌ شَيْخِنَا قَوْلُهُ: أَوْ خِطْمِي بِكُسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ أَوْ فَتَحِهَا وَسُكُونِ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ وَرَقٌ يُشَبِّهِ وَرَقَ الْخَيْبَرِيِّ وَمِثْلُ السُّدْرِ وَالْخِطْمِي تَحْوُهُمَا كَصَابُونٍ وَأَشْنَانٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَه. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِأَفْضَلِ رَأَيْتُ تَقْلًا عَنْ كِتَابِ الطَّبِّ لِلْأَزْرَقِيِّ أَنَّ الْخِطْمِيَّ هُوَ شَجَرَةُ الْقُرْنَاءِ بِلُغَةِ الْيَمَنِ وَهِيَ

غُسْلٌ. ﴿فَوَيْلٌ (وَيَحْرُمُ كَبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِخِلَافِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فِي الْحَيَاةِ يُكْرَهُ.﴾

الفسلتين في كُلِّ غَسَلَةٍ من الثلاث (يُصَبُّ ماءٌ قَرَّاحٌ) يَفْتَحُ الْقَافِ أَيَّ خَالِصٍ (من فرقته) بِنَاءٍ ثُمَّ قَافٍ كما في نَسَخٍ وِبَقَافٍ ثُمَّ تُؤْنِ كما في أُخْرَى وَعَبَّرَ في الرُّوضَةِ بالثاني وهو جَانِبُ الرَّأْسِ وَفَسَّرَ الْفَرْقَ في الْقَامُوسِ بالطَّرِيقِ في شَعْرِ الرَّأْسِ وظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ من الْعِبَارَتَيْنِ وَاحِدٌ وهو الصَّبُّ من أَوَّلِ جَانِبِ الرَّأْسِ الْمُسْتَلَزِمِ لِدُخُولِ شَيْءٍ من الْفَرْقِ إِذِ الْمُرَادُ بِتِلْكَ الطَّرِيقِ الْمَحَلُّ الْأَبْيَضُ في وَسْطِ الرَّأْسِ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُ الشَّعْرُ في كُلِّ من الْجَانِبَيْنِ (إِلَى قَدَمِهِ بِهَذَا زَوَالِ السُّدْرِ) فَعَلِمَ أَنَّ مَجْمُوعَ مَا يَأْتِي بِهِ تِسْعَ غَسَلَاتٍ لَكِنَّهُ مُخَيَّرٌ في الْقَرَّاحِ بَيْنَ أَنْ يُفَرِّقَهُ بِأَنْ يَجْعَلَهُ عَقَبَ ثِنْتَيْنِ السُّدْرِ في كُلِّ غَسَلَةٍ وَأَنْ يُوَالِيَهُ بِأَنْ يَغْسِلَ السُّتَّ الَّتِي بِالسُّدْرِ ثُمَّ يُوَالِي الثَّلَاثَ الْقَرَّاحَ، الْمُحْصَلُ أَوَّلَاهَا لِلْفَرْضِ وَثَانِيهَا وَثَالِثُهَا لِشُئْنِ التَّلْثِثِ وَهَلِ الشُّتَّةُ فِي صَبِّ الْقَرَّاحِ أَنْ يَجْلِسَ ثُمَّ

تَشْبِهِ الْمُلُوحِيَا هـ. والمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُ الْمَعْرُوفُ بِوَزْدِ الْجَمَارِ يَزْرَعُونَهُ فِي نَحْوِ الْمَرَاكِينِ لِلتَّنْزِيهِ بِرُفُوعَةِ زَهْرِهِ هـ. وما تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا هُوَ الْمُرَافِقُ لِمَعْرِفِ بِلَادِنَا. هـ. قَوْلُهُ: (يَفْتَحُ الْقَافِ) أَيُّ وَتَخْفِيفِ الرِّاءِ نِهَاجٌ وَمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (بِنَاءٍ الْخُ) أَيُّ بِنَاءٍ مَفْتُوحَةٍ فَرَاءٍ سَاكِئَةٍ قَفَافٍ وَيَصِيحُ قِرَاءَتُهُ مِنْ فَرْقِهِ بِنَاءٍ فَوَافٍ شَيْخِنَا.

هـ. قَوْلُهُ (سُيْ): (بَعْدَ زَوَالِ السُّدْرِ) أَيُّ أَوْ نَحْوَهُ فَلَا يُحْسَبُ غَسَلَةُ السُّدْرِ وَنَحْوُهُ وَلَا مَا أُزِيلَ بِهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِتَغْيِيرِ الْمَاءِ بِهِ التَّغْيِيرَ السَّالِبَ لِلطَّهَوْرَةِ وَإِنَّمَا الْمَحْسُوبُ مِنْهَا غَسَلَةُ الْمَاءِ الْقَرَّاحِ فَتَكُونُ الْأَوَّلَى مِنَ الثَّلَاثِ بِهِ هِيَ الْمُسْقِطَةُ لِلْوَاجِبِ وَلَا تَخْتَصُّ الْأَوَّلَى بِالسُّدْرِ بَلِ الْوَجْهُ كَمَا قَالَ السَّيِّدُ الْتَّكْوِيُّ بِإِلَى حُصُولِ الْإِنْقَاءِ عَلَى وَفْقِ الْخَبَرِ وَالْمَعْنَى يَفْتَضِيهِ فَإِذَا حَصَلَ التَّقَاءُ وَجَبَ غَسْلُهُ بِالْمَاءِ الْخَالِصِ وَيُسَنُّ بَعْدَهَا ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ كَقِسْلِ الْحَيِّ مُعْنَى زَادَ النِّهَايَةَ فَالثَّلَاثَةُ تَحْصُلُ مِنْ خَمْسٍ كَمَا قَدْ يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ بِأَنْ يَغْسِلَهُ بِمَاءٍ وَيَبْدُرَ ثُمَّ بِمَاءٍ مُزِيلٍ لَهُ فَهُمَا غَسَلَتَانِ غَيْرُ مَحْسُوبَتَيْنِ ثُمَّ مَاءٌ قَرَّاحٌ ثَلَاثًا أَوْ مِنْ تِسْعَةٍ وَلَوْ فِي تَحْصِيلِ ذَلِكَ كَيْفَتَانِ: الْأَوَّلَى أَنْ يَغْسِلَهُ مَرَّةً بِيَسْذِرَ ثُمَّ بِمَاءٍ مُزِيلٍ لَهُ وَهَكَذَا إِلَى تِمَامِ سِتٍّ غَيْرِ مَحْسُوبَةٍ ثُمَّ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ ثَلَاثًا وَهَذَا أَوَّلَى فِيمَا يَظْهَرُ هـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ أَنَّ مَجْمُوعَ مَا يَأْتِي بِهِ الْخُ) قَالَ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ الَّذِي سَلَكَ الْجَلَالَ الْمَحَلِّيَّ وَحَاوَلَ حَمَلَ عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ عَلَيْهِ غَيْرَ ذَلِكَ كُلُّهُ وَهُوَ وَاحِدَةٌ بِالسُّدْرِ وَأُخْرَى مُزِيلَةٌ وَثَلَاثَةٌ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ لَكِنَّ هَذَا الَّذِي سَلَكَهُ أَيُّ الْمَحَلِّيِّ هُوَ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ انْتَهَى سَم. هـ. قَوْلُهُ: (مَجْمُوعٌ مَا يَأْتِي) إِلَى الْمَنْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَهَلِ الشُّتَّةُ فَإِنَّ لَمْ يَحْصُلْ وَقَوْلُهُ وَبِمَا قُرِئَتْ إِلَى وَاقْتِضَاءِ الْمَثْنِ. هـ. وَقَوْلُهُ: (وَأَنْ يُوَالِيَهُ الْخُ) وَهُوَ الْأَوَّلَى نِهَاجٌ وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ أَيُّ لِقَلَّةِ الْحَرَكَةِ فِيهِ ع ش.

هـ. قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ أَنَّ مَجْمُوعَ مَا يَأْتِي بِهِ تِسْعَ غَسَلَاتٍ لَكِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الْقَرَّاحِ الْخُ) قَالَ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ الَّذِي سَلَكَ الْجَلَالَ الْمَحَلِّيَّ وَحَاوَلَ حَمَلَ عِبَارَةِ الْمُنْهَاجِ عَلَيْهِ غَيْرَ ذَلِكَ كُلُّهُ، وَهُوَ وَاحِدَةٌ بِالسُّدْرِ وَأُخْرَى مُزِيلَةٌ وَثَلَاثَةٌ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ لَكِنَّ هَذَا الَّذِي سَلَكَهُ هُوَ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ عِنْدَ التَّائِمْلِ أَهْ أَقُولُ فَالْتِي بِالسُّدْرِ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ وَأَنْ يُسْتَعَانَ الْخُ تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ فَهَذِهِ غَسَلَةٌ وَبَيَانٌ لِلْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

بُصِبَ عَلَيْهِ جَمِيعَةً أَوْ يَفْعَلُ فِيهِ مَا مَرُّ فِي غَسَلَةِ السِّدْرِ مِنَ التَّيَاسِيرِ وَالتَّيَاسِيرِ وَالتَّحْرِيفِ السَّابِقِ لَمْ
أَزْ فِي ذَلِكَ تَصْرِيحًا وَلَوْ قِيلَ: تَحْصُلُ السُّنَّةُ بِكُلِّ الْأَجِيرَةِ أَوَّلَى لِأَجْهِ فَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِنْقَاءُ
بِالثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ زَادَ وَتُسَرِّ وَتُرَانِ حَصَلَ بِشَفْعٍ وَإِنْ حَصَلَ بِهِمْ لَمْ يُزِدْ عَلَيْهِمْ كَمَا اقْتَضَاهُ

هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِنْقَاءُ بِالثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ) هَلِ الْمُرَادُ بِهَا مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُسْتَحَبُّ فِي كُلِّ
مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ الْإِنْفَ حَتَّى تَكُونَ عِبَارَةً عَنِ التَّنْعِ الْغَسَلَاتِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْخَمْسِ فِي قَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ
(وَأَكْمَلُ مِنْهَا خَمْسٌ) الْخَمْسَ الَّتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا ثَلَاثٌ حَتَّى يَكُونَ مَجْمُوعُ الْخَمْسِ خَمْسَ عَشْرَةَ
فَلْيُرَاجَعْ وَلْيَحْرَرْ اهـ سَمِ جَزَمَ الْكُزْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلِ بَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا ذَكَرَهُ الْإِنْفَ عِبَارَتُهُ حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ أَيِ
الشَّارِحِ فِي شَرْحِ بِأَفْضَلِ أَنَّهُ يُسَرِّ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ وَأَنَّهُ حِينَ حَصَلَ التَّقَاءُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ بِالسِّدْرِ تَحْصُلُ
الْثَّلَاثُ بِخَمْسِ غَسَلَاتٍ: الْأَوَّلَى بِالسِّدْرِ أَوْ نَحْوِهِ، وَالثَّانِيَةُ تُزِيلُهُ وَهَاتَانِ غَيْرُ مَحْصُورَتَيْنِ، ثُمَّ ثَلَاثُ
بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ وَهُنَّ الْمَحْصُوبَاتُ وَيَكُونُ مَعَهُنَّ قَلِيلٌ كَافُورٍ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ التَّقَاءُ بِمَرَّةٍ مِنْ نَحْوِ السِّدْرِ سُنَّ
زِيَادَةُ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَحْصُلَ الْإِنْقَاءُ، وَيُزِيلُهُ عَقِبَ كُلِّ مَرَّةٍ بِغَسَلَةٍ ثَانِيَةٍ ثُمَّ إِنْ أَرَادَ عَقِبَ كُلِّ
غَسَلَةٍ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ وَإِنْ أَرَادَ أَخْرَ الْمَاءِ الْقَرَّاحِ إِلَى عَقِبِ غَسَلَاتِ التَّنْظِيفِ ثُمَّ مَاءٍ قَرَّاحٍ ثَلَاثًا وَهَذِهِ أَوَّلَى
وَجَزَى فِي التَّخْفَةِ عَلَى سَنِّ ثَلَاثِ غَسَلَاتٍ وَفِي كُلِّ غَسَلَةٍ مِنْهَا ثَلَاثُ: وَاحِدَةٌ بِنَحْوِ سِدْرِ، ثُمَّ ثَانِيَةٌ مُزِيلَةٌ
ثُمَّ مَاءٌ خَالِصٌ أَوْ ثَلَاثُ بِالسِّدْرِ وَعَقِبَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مُزِيلَةٌ وَيُؤَخَّرُ الثَّلَاثُ بِالْقَرَّاحِ إِلَى عَقِبِ السَّنِّ
فَهِيَ تَسْنَعُ غَسَلَاتٍ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِنْقَاءُ بِالتَّنْعِ زَادَ إِلَى أَنْ يَحْصُلَ الْإِنْقَاءُ اهـ
وَقَضِيَّةُ كَلَامِ النِّهَايَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِخَمْسِ تَسْنَعِ فِي كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ شَيْخِنَا خِلَافُهُ
حِينَ قَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْغَزَّيِّ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: ثَلَاثًا وَالسُّنَّةُ أَنْ تَكُونَ الْأَوَّلَى بِنَحْوِ
سِدْرِ وَالثَّانِيَةُ مُزِيلَةٌ وَالثَّالِثَةُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ فِيهَا قَلِيلٌ مِنْ كَافُورٍ وَمَحَلُّ الْإِكْتِضَاءِ بِهَا حِينَ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ وَالْأَوَّلَى
وَجَبَّ الْإِنْقَاءُ وَقَوْلُهُ: أَوْ خَمْسًا وَالسُّنَّةُ أَنْ تَكُونَ الْأَوَّلَى بِنَحْوِ سِدْرِ وَالثَّانِيَةُ مُزِيلَةٌ وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ بِمَاءٍ
قَرَّاحٍ فِيهِ قَلِيلٌ مِنْ كَافُورٍ أَوْ الثَّالِثَةُ بِنَحْوِ السِّدْرِ كَالْأَوَّلَى وَالرَّابِعَةُ مُزِيلَةٌ وَالخَامِسَةُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ فِيهِ مَا ذَكَرَ
وَقَوْلُهُ: أَوْ أَكْثَرَ أَيِ مِنَ الْخَمْسِ وَالْأَكْثَرُ مِنْهَا إِمَّا سَبْعٌ فَالْأَوَّلَى بِنَحْوِ سِدْرِ وَالثَّانِيَةُ مُزِيلَةٌ وَالثَّالِثَةُ بِنَحْوِ سِدْرِ
وَالرَّابِعَةُ مُزِيلَةٌ وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ أَوْ الثَّالِثَةُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ، وَالرَّابِعَةُ بِنَحْوِ سِدْرِ وَالخَامِسَةُ كَذَلِكَ
وَالسَّادِسَةُ مُزِيلَةٌ وَالسَّابِعَةُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ وَأَمَّا تَسْنَعُ فَالْأَوَّلَى بِنَحْوِ سِدْرِ وَالثَّانِيَةُ مُزِيلَةٌ وَالثَّالِثَةُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ
وَالرَّابِعَةُ بِنَحْوِ سِدْرِ وَالخَامِسَةُ مُزِيلَةٌ وَالسَّادِسَةُ بِمَاءٍ قَرَّاحٍ وَالسَّابِعَةُ بِنَحْوِ سِدْرِ وَالثَّانِيَةُ مُزِيلَةٌ وَالثَّالِثَةُ
بِمَاءٍ قَرَّاحٍ فَالْمَاءُ الْقَرَّاحُ مُؤَخَّرٌ عَنْ كُلِّ مُزِيلَةٍ وَيَصْبُحُ أَنْ يَكُونَ مُؤَخَّرًا عَنِ الْجَمِيعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ أَذْنَى
الْكَمَالِ ثَلَاثُ وَأَكْمَلُهُ تَسْنَعُ وَأَوْسَطُهُ خَمْسٌ أَوْ سَبْعٌ خِلَافًا لِقَوْلِ الْمُحَنِّسِيِّ: (وَأَكْمَلُهُ سَبْعَةٌ وَمَا زَادَ
إِسْرَافًا) اهـ. هـ فَوَدَّ: (زَادَ) أَيِ حَتَّى يَحْصُلَ نِهَآيَةُ أَيِ خِلَافَ طَهَارَةِ الْحَيِّ لَا يَزِيدُ فِيهَا عَلَى الثَّلَاثِ

هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِنْقَاءُ بِالثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ) هَلِ الْمُرَادُ بِهَا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُسْتَحَبُّ
فِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ حَتَّى يَكُونَ عِبَارَةً عَنِ التَّنْعِ الْغَسَلَاتِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْخَمْسِ فِي قَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ
(وَأَكْمَلُ مِنْهَا خَمْسٌ) الْخَمْسَ الَّتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا ثَلَاثٌ حَتَّى يَكُونَ مَجْمُوعُ الْخَمْسِ خَمْسَ عَشْرَةَ وَلَا

كلاهما وقال المازدي هي أدنى الكمال وأكمل منها خمس فسبح والزيادة إسراف هـ. ولا يسقط الفرض بغسلة تغير ماؤها بالسدر تغيرا كثيرا لأنه يسلبه الطهورة كما مر سواء المخالطة له وهي الأولى والمزيلة له وهي الثانية من كل من الثلاث وبما قُوت به المتن يعلم أنه لا اعتراض عليه وقولي من كل من الثلاث هو ما اعتمدته جمع وصريح به خبر أم عطية فاقترع المتن والروضة كالأصحاب على الأولى إن لم يحمل على ما ذكرته يحمل على أنه إيمان أقل الكمال واقتضاء المتن استواء السدر والخطمي نازعه قول المازدي السدر أولى للنص عليه ولأنه أمسك للبدن إلا أن يحمل على الاستواء في أصل الفضيلة قيل وإفهام الروضة الجمع بينهما غريب واستحب المزنّي إعادة الوضوء مع كل غسلة (وأن يجعل في كل غسلة) من الثلاث التي بالماء الصّرف في غير المحرم.

والفرق أن طهارة الحي مخضّ تعبّد وهنا المقصود النظافة شُرُح البهجة وأسنّى ولا فرق في طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمُسبّل وغيرهما ع ش. هـ فود: (فَسَبِّحْ) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الإنقاء وعليه فما صورة السنج ولعل صورته أن يحصل الإنقاء بالسادة فيسن سابعة للإيتار اهـ. هـ فود: (والزيادة إسراف) أي على السنج وإن كان الماء مُسبّلا لأن السنج هنا كالثلاث في الوضوء بجامع الطلب وقد قالوا فيه إن استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره ع ش. هـ فود: (ولا يسقط الفرض بغسلة إلخ) أقول: يؤخذ من ذلك مسألة كثيرة الوقوع ويُغفل عنها وهي ما إذا كان على شخص غسل واجب فبذلك بدنه بنحو أثنان ثم يفيض الماء عليه نائبا رَفَعَ الجنابة مثلا فلا ترتفع لأن الماء يتغير لما ذكر التغير المضّر، على أن في ذلك ما عا آخَر وهو وجود الصارِب الذي يتعين معه استدامته في الطهارة كما يؤخذ مما تقرر في الوضوء ويُتسَطَّن لذلك فاته مهم وكثيرا ما يغفل عنه بصريّ. هـ فود: (وبما قُوت به إلخ) يريد قوله يستحب في كل من هذه الثلاث إلخ. هـ فود: (على ما ذكرته) وهو قوله: من كل من الثلاث اهـ كزديّ. هـ فود: (واستحب المزنّي إعادة الوضوء إلخ) وفيه نظر بل ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر اه سم وبصريّ قال ع ش قوله م ر وفيه نظر إلخ معتمد اهـ.

هـ فود: (من الثلاث) إلى قوله: (ويأتي) في النهاية والمُعني الآ قوله كائنا به. هـ فود: (في غير المحرم) أي أما المحرم إذا مات قبل تحلّله الأول فيحرم وضع الكافور في ماء غسله نهاية ومُعني وشرح بأفضل فإن مات بعده كان كغيره في طلب الطيب شيئا. هـ فود: (من الثلاث إلخ) ظاهر صنيعه ولو قرأها وتقدّم التصريح بذلك عن النهاية والكزديّ وشيخنا.

يتبيّن أن يُراد بالثلاث غسلة السدر ومزيلته والماء القراح لأن هذا لا يوافق قوله فإن لم يحصل الإنقاء بالثلاث المذكورة زاد لأن الزيادة على الثلاث بهذا المعنى مطلوبة سواء اتقى أو لم يتق فليُراجع وليُحرز. هـ فود: (واستحب المزنّي إعادة الوضوء مع كل غسلة) فيه نظر بل كلامهم يخالفه شرح م ر. هـ فود: (من الثلاث التي إلخ) ظاهر صنيعه وإن قرأها وفيه نظر لأن أثر الكافور فيما عدا الأخيرة حبيذ

(قَلِيلٌ كَافُورٌ) مُخَالِطٌ بَحِثٌ لَا يُغَيِّرُهُ تَغْيِيرًا ضَارًّا، أَوْ كَثِيرًا مُجَاوِزًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ نَوَاعٍ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَوِّي الْبَدْنَ وَيُنَقِّرُ الْهَوَامَّ وَالْأَجِيرَةَ أَكْثَدُ وَيُكْرِهَ تَرْكُهُ وَيُلَيِّنُ مَفَاصِلَهُ بَعْدَ الْغُسْلِ كَأَثَانَيْهِ ثُمَّ يَنْشِفُهُ تَنْشِيفًا بَلِغًا لِقَلَا يَنْتَلِ كَفْتُهُ فَيُسْرِعُ تَغْيِيرَهُ. وَيَأْتِي بَعْدَ وَضُوئِهِ وَغُسْلِهِ بِذِكْرِ الْوُضُوءِ بَعْدَهُ وَكَذَا عَلَى الْأَعْضَاءِ عَلَى مَا مَرَّ وَيُسَنُّ «اجْعَلْهُ مِنَ التَّوَابِينَ أَوْ اجْعَلْنِي وَإِيَّاهُ». (وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ) أَيِ الْغُسْلِ أَيْ وَقَبْلَ الْإِدْرَاجِ فِي الْكَفَنِ (نَجَسَ) وَلَوْ مِنَ الْفَرَجِ (وَجِبَ إِزَالَتُهُ) تَنْظِيفًا لَهُ مِنْهُ (فَقَطْ) لِأَنَّ الْفَرْضَ قَدْ سَقَطَ بِمَا وَجَدَ وَعَلَيْهِ لَا يَجِبُ بِخُرُوجِ مَنِيهِ الطَّاهِرِ شَيْءٌ (وَقِيلَ) يَجِبُ ذَلِكَ

■ قول (سني): (قَلِيلٌ كَافُورٌ) هُوَ نَوْعٌ مَعْرُوفٌ مِنَ الطَّيِّبِ. ■ وقوله: (مُخَالِطٌ) هُوَ الْمُسَمَّى بِالطَّيَّارِ. شَيْخُنَا. ■ قوله: (أَوْ كَثِيرًا إلخ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ قَلِيلٌ كَافُورٌ وَنَضْبُهُ يَدُلُّ عَلَى بِنَاءِ (يَجْعَلُ) فِي الْمُتَنِّ لِلْفَاعِلِ سَم. ■ قوله: (مُجَاوِزًا) أَيِ وَلَوْ غَيْرَ الْمَاءِ شَيْخُنَا. ■ قوله: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْكَافُورِ. ■ قوله: (ثُمَّ يَنْشِفُهُ إلخ) وَلَا يَأْتِي فِي التَّنْشِيفِ هُنَا الْخِلَافُ فِي تَنْشِيفِ الْحَيِّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ■ قوله: (لِئَلَّا يَنْتَلِ كَفْتُهُ) وَيَهَذَا فَارَقَ غُسْلَ الْحَيِّ وَوُضُوءَهُ حَيْثُ اسْتَحَبَّوْا تَرْكَ التَّنْشِيفِ فِيهِمَا أَسْنَى. ■ قوله: (وَيَأْتِي إلخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَعَدَّ صَاحِبُ الْإِخْصَالِ مِنَ السَّنَنِ التَّنْشِيفَ عِنْدَ غُسْلِهِ قَالَ وَكَانَ مُرَادُهُ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ وَيَكُونُ كَالتَّائِبِ عَنْهُ قَالَ وَيَحْسُنُ أَنْ يَزِيدَ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنَ التَّوَابِينَ وَمِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ أَوْ يَقُولَ اجْعَلْنِي وَإِيَّاهُ أَنْتَهَى وَقِيَّاسُهُ أَنْ يَأْتِيَ فِي الْوُضُوءِ بِذَلِكَ وَيُدْعَاهُ الْأَعْضَاءُ أَنْتَهَى. ■ قوله: (بَعْدَ وَضُوئِهِ وَغُسْلِهِ) أَيِ بَعْدَ كُلِّ مِنْهُمَا. ■ قوله: (بَعْدَهُ) أَيِ الَّذِي بَعْدَ الْوُضُوءِ. ■ قوله: (وَكَذَا عَلَى الْأَعْضَاءِ) أَيِ يَأْتِي بِذِكْرِ الْوُضُوءِ عَلَى أَعْضَائِهِ. ■ قوله: (اجْعَلْهُ مِنَ التَّوَابِينَ) كَانَ الْمُرَادُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ حُكْمًا لَا حَقِيقَةً بَضْرِي.

■ قول (سني): (لَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ) أَيِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ نَجَسٌ فِي آخِرِ غُسْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ نَهَايَةُ وَمُنْفِي قَالَ ع ش فَرَعَ لَوْ لَمْ يُنْكِنَ قَطْعُ الدَّمِ الْخَارِجِ مِنَ الْمَيِّتِ بِغُسْلِهِ صَحَّ غُسْلُهُ وَصَحَّتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْحَيِّ السَّلِيسِ وَهُوَ تَصَبُّعُ صَلَاتِهِ فَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مَرَّسٌ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَضِيَةُ التَّشْبِيهِ بِالسَّلِيسِ وَجُوبُ حَشْوِ مَحَلِّ الدَّمِ بِنَحْوِ قُطْنَةٍ وَعَضْبِهِ عَقِبَ الْغُسْلِ وَالْمُبَادَرَةُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ بَعْدَهُ حَتَّى لَوْ أُخِّرَتْ - لَا لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ - وَجَبَتْ إِعَادَةُ مَا ذَكَرَ وَيَتَّبَعِي أَنْ مِنَ الْمَصْلَحَةِ كَثْرَةُ الْمُصَلِّينَ كَمَا فِي تَأْخِيرِ السَّلِيسِ لِإِجَابَةِ الْمُؤَدِّينَ وَانْتِظَارِ الْجَمَاعَةِ اهـ. ■ قوله: (أَيِ الْغُسْلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْأَصْلُ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُنْفِي إِلَّا مَا أَتَتْهُ عَلَيْهِ.

■ قول (سني): (فَقَطْ) أَيِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ غُسْلٍ أَوْ غَيْرِهِ نَهَايَةُ. ■ قوله: (وَعَلَيْهِ لَا يَجِبُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْفِي وَالْأَسْنَى وَلَا يَصِيرُ الْمَيِّتُ جُبًّا بَوَاطِءَ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا مُخْدِنًا بِسُّ أَوْ غَيْرِهِ لِانْتِفَاءِ تَكْلِفِهِ اهـ.

■ قوله: (شَيْءٌ) أَيِ الْإِزَالَةِ وَالْغُسْلُ وَالْوُضُوءُ. ■ قوله: (يَجِبُ ذَلِكَ) أَيِ تَجِبُ إِزَالَتُهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ

يَزُولُ بِغُسْلَةِ السُّدْرِ الْآتِيَةِ بَعْدَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُنْتَعَمَ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ قوله: (أَوْ كَثِيرًا) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (قَلِيلٌ كَافُورٌ) وَنَضْبُهُ يَدُلُّ عَلَى بِنَاءِ (يَجْعَلُ) فِي الْمُتَنِّ لِلْفَاعِلِ.

■ قوله في (سني): (وَجِبَ إِزَالَتُهُ فَقَطْ) هَذَا وَاضِحٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ لِتَوَقُّفِهَا عَلَى الطَّهَارَةِ مِنَ التَّجَسُّسِ فَلَوْ خَرَجَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهَلْ يَجِبُ إِزَالَتُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ.

(مع الفسل إن خرج من الفرج) القبل أو الذبر لأنه يتضمّن الطهر وطهر الميت غسل كل بدنه (وقيل) يجب مع ذلك (الوضوء) كالحيّ أما ما خرج من غير الفرج أو بعد الإدراج في الكفن فلا يجب غير إزالته من بدنه وكفنه قطعاً. (و) الأصل أنه (يفسل الرجل) بالنصب وخلافه ركيك لتفويته نكتة تقديم المفعول على خلاف الأصل

نهاية ومعني. هـ قوله: (لأنه) أي خروج التجس من الفرج (يتضمّن الطهر) أي يقتضيه. هـ قوله: (مع ذلك إلخ) لعله مقلوب عبارة النهاية والمعني تجب إزالته مع الوضوء - بالجرح على تقدير مع وإن كان قليلاً إذ جرح المضاف إليه مع حذف المضاف قليل - لا الفسل كما في الحيّ اه قال ع ش قوله م ر بالجرح وقدر ابن حج ما يقتضي رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء اه. هـ قوله: (كالحيّ) إلى المني في النهاية والمعني. هـ قوله: (أو بعد الإدراج إلخ) شاملاً لما بعد الصلاة عبارة البجريم والضابط المتمدّد أنه يجب إزالته ما لم يذفن م ر فتجب إذا خرج بعد الصلاة جفني اه. هـ قوله: (والأصل أنه إلخ) أي فلا يغترض بكون الرجل يفسل المرأة وعكسه في صور إذ كلاً في الأصل كما قاله الشارح فهي كالمستثنى نهاية.

هـ قوله (سني): (يفسل الرجل إلخ).

(تنبيه) لو صرف الغايل الفسل عن غسل الميت بأن قصد به الفسل عن الجنابة مثلاً إذا كان جنباً يتنجس وفقاً ل (م ر) أنه يكفي ولو قلنا باشتراط التبيّ لأن المقصود التظافه وهو حاصل وكما لو اجتمع على الحيّ غسلان واجبان فتوى أحدهما فإنه يكفي سم على المنهج اه ع ش. هـ قوله: (بالنصب إلخ) عبارة المعني قوله: الرجل الرجل والمرأة المرأة ينصب الأول فيهما بخطه وذلك ليصح إسناد (يفسل) المسند للمذكر للمؤنث لوجود الفاعل بالمفعول كما في قولهم أتى القاضي امرأة ويجوز رفع الأول منهما ويكون من عطف الجمل ويقدر في الجملة المعطوفة فعل متبوءة بعلامه الثاني اه زاد النهاية على أنه يصح ذلك بدون ما ذكر لأنه معطوف فهو تابع ويقتصر فيه ما لا يقتصر في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والإختصاص ولو قدم الفاعل لم يستند منه حصر اه. وفي سم ما يوافقه. هـ قوله: (وخلافه ركيك) مجرد دعوى ممنوعة لا سند لها قاله سم أقول سنده قوله: لتفويته إلخ.

هـ قوله: (ويفسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) قال المحلّي هذا هو الأصل والأول فيهما هو المنصوب اه أقول: نصب الأول هو الموجود في خط المصنّف ويحتمل أن يوجه بإفادته الحصر اخذاً من إطلاق قول السعد أن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر ولا يرد على الحصر أن كلاً من الفريقين قد يفسل الآخر كما سيعلم لأنه باختيار الأصل وأما توجيهه بامتناع رفع الأول لعدم ثاني الفعل فلا يستند إلى المؤنث الحقيقي المعطوف بدون الفضل بمفعوله فبرّد عليه أن الفضل حاصل بالمعطوف عليه وبإمكان تقدير فعل مؤنث للمعطوف وجعل المعطوف من قبيل عطف الجمل فليأمل.

هـ قوله: (بالنصب) قد يوجه من جهة المعنى بأن فيه إشارة إلى الإهتمام بالميت وأنه المقصود بالذات وإن الفاعل هنا إنما ذكر بالتبع فليأمل. هـ قوله: (وخلافه ركيك) مجرد دعوى ممنوعة لا سند لها.

وهي الإشعار بأهمية ما الكلام فيه وهو الميت ولو أمرد لما يأتي في الخشى ولأنه من الجنس (الرجل، والمرأة) كذلك (المرأة) إلحاقاً لكلٍ بجنسِهِ (ويُفَسَّلُ أمته) ولو نحو أم ولَدٍ ومكاتبَةٍ وذميمة كالزوجة بل أولى ولا ارتفاع الكتابة بالموت لا مَرُوجَةً ومُعْتَدَةً ومُسْتَبْرَأَةً ومُشْتَرَكَةً

• قوله: (وهي الإشعار) ويُحتمل أنها إفادة الحضر أخذاً من إطلاق قول السفيد إن تقديم ما حقه التأخير يُفيد الحضر ولا يرد على الحضر أن كلاً من الفريقين قد يُفَسَّلُ الآخر كما سيُعلم لأنه اغتیار الأصل سموع ش. • قوله: (ولو أمرد) والقياس امتناع غُسلِهِ للأمرد إذا حُرِّمْنَا التَّظَرُّ له إلحاقاً له بالمرأة نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن التائيري أقول وامتناع تفصيل المرأة له إذا كان بالغا لحُرْمَةِ التَّظَرُّ أيضاً ظاهر اه وقوله: بالغا أي أو مُشْتَهَى كما يأتي قال ع ش قوله م ر والقياس إلخ خلافاً للحج.

(تنبيه) قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يحضر مَحْرَمٌ له يُعَمُّ أيضاً بناءً على حُرْمَةِ التَّظَرُّ إليه انتهى وواقفه م ر لِكَيْتِه قِيَدَه بما إذا حُشِيَ الفِئْتَةُ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ ما صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ التَّظَرُّ لِلأَمْرَدِ إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ الْفِئْتَةِ وَهَذَا مِمَّا يُتَكَلَّى بِهِ فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ مَعْلَلَ الْمُرْدِ الْحَسَنِ هُوَ الْأَجَانِبُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ غَيْرُهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا هُوَ جَازَ لَهُ وَيَكْفُ نَفْسُهُ مَا أَمَكْنَ تَظَرُّهُ مَا قَالُوهُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَجَنِيِّ إِلَّا أَنْ يُقَرَّقَ بَأَنَّهُ لِلْفَسْلِ هُنَا بَدَلًا بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَضِغُ الْحَقُّ بِالْإِمْتِنَاعِ وَلَا يَدُلُّ لَهَا وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ وَقَوْلُهُ إِذَا حُرِّمْنَا التَّظَرُّ أَيُّ بَأَنَّهُ خِيفَ الْفِئْتَةُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ اه ع ش وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْأَقْرَبَ هُوَ الْأَوَّلُ تَجَنُّبًا عَنْ إِزْرَاءِ الْمَيِّتِ وَعَمَلًا بِإِطْلَاقِهِمْ لَمْ يَنْعُدْ. • قوله: (لما يأتي إلخ) أي مُبَيَّلُ قولِ الْمُصَنِّفِ وَأَوَّلَى الرُّجَالِ إلخ. • قوله: (كذلك) أي بالتصنيف.

• قوله (سبي): (ويُفَسَّلُ أمته) أي يجوز له ذَلِكَ نهاية. • قوله: (ولو نحو أم ولَدٍ) إلى قوله: (ويُعَلَّمُ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ جَازَ إِلَى: (وَلَيْسَ لَهَا) وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ.

• قوله: (ولو نحو أم ولَدٍ إلخ) أي كَالْمُدْبَرَةِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. • قوله: (بل أولى) أي لِمَلِكَةِ الرَّقَبَةِ وَالْبُضْعِ جَمِيعًا نِهَايَةً وَمُعْنَى. • قوله: (ولا ارتفاع إلخ) عَطَفَ عَلَى كَالزَّوْجَةِ عِبَارَةً النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالْكِتَابَةُ تَرْتَفِعُ بِالْمَوْتِ اه وَهِيَ أَحْسَنُ. • قوله: (لا مَرُوجَةً إلخ) فِي عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ تَأْمُلُ وَلَعَلَّ الْهَمَزَ قَبْلَهُ سَقَطَ مِنَ الْقَلَمِ عِبَارَةً النَّهَايَةِ مَا لَمْ تَكُنْ مَرُوجَةً إلخ وَفِي الْمُعْنَى نَحْوَهَا. • قوله: (ومُعْتَدَةً) أي وَلَوْ مِنْ شُبُهَةِ ع ش. • قوله: (ومُسْتَبْرَأَةً) لَا يُقَالُ الْمُسْتَبْرَأَةُ إِمَّا مَمْلُوكَةٌ بِالسَّبْيِ وَالْأَصْحُ حُلُّ التَّمَتُّعِ بِهَا مَا سَوَى الْوَطْءِ فَتُسَلِّهَا أَوَّلَى أَوْ بَغِيرِهِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْخُلُوءُ بِهَا وَلَا لَمْسُهَا وَلَا التَّظَرُّ إِلَيْهَا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ

• قوله: (ولو أمرد إلخ) فِي التَّائِيرِيِّ تَنْبِيهُ آخَرُ إِذَا حُرِّمْنَا التَّظَرُّ إِلَى الْأَمْرَدِ إلْحَاقًا لَهُ بِالْمَرْأَةِ فَالْقِيَاسُ اِمْتِنَاعُ تَفْصِيلِ الرَّجُلِ لَهُ اه أقول وامتناع تفصيل المرأة له إذا كان بالغا لحُرْمَةِ التَّظَرُّ أَيْضًا ظَاهِرٌ.

• قوله: (ومُسْتَبْرَأَةً) لَا يُقَالُ: الْمُسْتَبْرَأَةُ إِمَّا مَمْلُوكَةٌ بِالسَّبْيِ وَالْأَصْحُ حُلُّ التَّمَتُّعَاتِ بِهَا مَا سَوَى الْوَطْءِ فَتُسَلِّهَا أَوَّلَى أَوْ بَغِيرِهِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْخُلُوءُ بِهَا وَلَا لَمْسُهَا وَلَا التَّظَرُّ إِلَيْهَا بِغَيْرِ شَهْوَةٍ فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ غُسْلُهَا لِأَنَّا نَقُولُ تَحْرِيمُ غُسْلِهَا لَيْسَ لِمَا ذَكَرَ بَلْ لِتَحْرِيمِ بَعْضِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ فَاشْتَبَهَتْ الْمُعْتَدَةُ بِجَامِعِ تَحْرِيمِ الْبُضْعِ وَتَعَلَّقِي الْحَقُّ بِأَجَنِيِّ شَرَحَ م ر.

ومُبْقِضَةٌ وَكَذَا نَحْوُ وَثْنِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِحُرْمَةِ بُضْعِيٍّ عَلَيْهِ وَإِنْ جَازَ لَهُ نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ غَيْرِ الْمُبْقِضَةِ كَمَا يَأْتِي فِي النِّكَاحِ وَلَيْسَ لَهَا وَلَوْ مُكَاتَبَةٌ وَأُمُّ وَلَدٍ أَنْ تُعَسَّلَ سَيْدُهَا لِاتِّقَالِهَا لِلزَّوْجَةِ أَوْ عَيْتِهَا بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ لِبَقَاءِ آثَارِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ (وَزَوْجَتَهُ) غَيْرِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمُعْتَدَةِ عَنْ شُبْهَةِ وَإِنْ حُلَّ نَظَرُهَا لِتَعَلُّقِ الْحَقِّ فِيهَا بِأَجَنَّتِيٍّ وَلَوْ ذِمِّيَّةً (وَهِيَ) أَيِ غَيْرٍ مِنْ ذَكَرْنَا وَلَوْ ذِمِّيَّةً تُعَسَّلُ (زَوْجُهَا) لِإِجْمَاعٍ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِزَوْجٍ بَأَنٍ وَضَعَتْ عَقِبَ مَوْتِهِ وَبَعْلُهَا مَيِّتًا يَأْتِي أَنْ

عُسِّلَهَا لِأَنَّا نَقُولُ تَحْرِيمُ غُسْلِهَا لَيْسَ لِمَا ذَكَرَ بَلْ لِتَحْرِيمِ بُضْعِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ فَاشْتَبَهَتْ الْمُعْتَدَةُ بِجَمِيعِ تَحْرِيمِ الْبُضْعِ وَتَعَلُّقِ الْحَقِّ بِأَجَنَّتِيٍّ نِهَائَةً وَمُغْنِي (وَكَمَا نَحْوُ وَثْنِيَّةٍ) أَيِ مِنْ كُلِّ أَمَةٍ نَحْرُمُ عَلَيْهِ كَمَجْهُوسِيَّةٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ الْمُبْقِضَةِ) سَيَاتِي فِي هَامِشِ بَابِ النِّكَاحِ حُلَّ نَظَرٍ إِلَى مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ الْمُبْقِضَةِ أَيْضًا وَنَقَلَ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَشَرَحَ الرُّؤُوسَ فَلْيَنْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدُ سَم.

□ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ لَهَا) أَيِ لِلْأَمَةِ. □ فَوَدَّ: (بِقَبَاقِ آثَارِ الزَّوْجِيَّةِ الْخ) أَيِ بِذَلِيلِ التَّوَارِثِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ وَفَوَدَّ (سَيِّ): (وَزَوْجَتَهُ) أَيِ وَإِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ نَحْوَهَا أَوْ أَرْبَمًا سِوَاهَا مُغْنِي وَنِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ الرَّجْعِيَّةِ) أَيِ فَلَا يُعَسَّلُ لِحُرْمَةِ الْمَسِّ وَالتَّطَرُّعِ وَإِنْ كَانَتْ كَالزَّوْجَةِ فِي التَّقْفَةِ وَنَحْوِهَا وَمِثْلُهَا بِالْأَوَّلَى الْبَائِنُ بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (نَظَرُهَا) أَيِ الْمُعْتَدَةُ بِشُبْهَةِ لِمَا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ نِهَائَةً وَسَم. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ ذِمِّيَّةً) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ رِجَالٌ مَحَارِمُهَا مِنْ أَهْلِ مِلَّتِهَا نِهَائَةً.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَهِيَ زَوْجُهَا) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ أَمَةً وَهِيَ ظَاهِرٌ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي لَهُ مِنْ أَنَّهَا لَا حَقَّ لَهَا فِي وَلَايَةِ الْغُسْلِ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي الْجَوَازِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (إِجْمَاعًا) وَلِقَوْلِ عَائِشَةَ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذَبْتُ مَا عَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاؤُهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ مُغْنِي زَادَ النَّهْأَةَ أَيِ لَوْ ظَهَرَ لَهَا قَوْلُهَا الْمَذْكُورُ وَقَدْ غَسَلَهُ ﷺ مَا غَسَلَهُ إِلَّا نِسَاؤُهُ لِمَصْلَحَتِهِنَّ بِالْقِيَامِ بِهَذَا الْفَرْضِ الْعَظِيمِ وَإِلَّا جَمِيعَ بَدَنِهِ يَحِلُّ لَهُنَّ نَظَرُهُ حَالِ حَيَاتِهِ وَإِلَّا أَبَا بَكْرٍ أَوْ صِيَّ بَأَنٍ تُعَسَّلُ زَوْجَتُهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُقَيْبٍ فَفَعَلْتُ وَلَمْ يَنْكِزْهُ أَحَدًا.

□ فَوَدَّ: (وَكَمَا نَحْوُ وَثْنِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَيِ الَّذِي بَحَثَهُ الْبَارِزِيُّ خِلَافًا لِلْإِسْتَوِيِّ وَفَرَّقَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتَوِيِّ بَيْنَ نَحْوِ الْمَجْهُوسِيَّةِ وَنَحْوِ الْمُعْتَدَةِ فَرَاغَهُ. □ فَوَدَّ: (لِحُرْمَةِ بُضْعِيٍّ عَلَيْهِ وَإِنْ جَازَ لَهُ نَظَرُ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ غَيْرِ الْمُبْقِضَةِ) قَدْ يُسْتَوْضَحُ عَلَى الْمَنْعِ هُنَا وَالْجَوَازِ فِي الْمَحْرَمِ مَعَ حُرْمَةِ بُضْعِهَا وَجَوَازِ نَظَرِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَجَانِبِ الْحُرْمَةُ لِأَنَّهُنَّ مَظَنَّةُ الشَّهْوَةِ فَامْتَنَعَ تَفْسِيلُهُنَّ إِلَّا مَنْ أَبَاحَ لَهُ الشَّرْعُ تَفْسِيلَهُنَّ كَالزَّوْجَةِ وَمَنْ فِي مَنَاقِبِهَا مِنَ الْأَمَةِ الَّتِي يَحِلُّ بُضْعُهَا بِخِلَافِ الْمَحَارِمِ لِأَنَّهُنَّ لَسْنَ مَظَنَّةُ الشَّهْوَةِ فَكُنَّ بِمَنْزِلَةِ الْجَنَسِ. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ الْمُبْقِضَةِ) سَيَاتِي فِي هَامِشِ بَابِ النِّكَاحِ حُلَّ نَظَرِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ الْمُبْقِضَةِ أَيْضًا وَنَقَلَ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَشَرَحَ الرُّؤُوسَ فَلْيَنْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدُ. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ الرَّجْعِيَّةِ وَالْمُعْتَدَةِ عَنْ شُبْهَةِ) أَيِ كَمَا قَالَ الْأَنْدَرُغِي أَنَّهُ الْقِيَاسُ وَأَجَابَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ عَنْ رَدِّ الزَّرْكَشِيِّ لَهُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ حُلَّ نَظَرُهَا) أَيِ لِمَا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ.

الكافر لا يغسلُ مسلماً أن الذميمة إنما تغسلُ زوجها الذممي (ويُلْفَانِ) أي السيّد وأحد الزوجين (بحرقه) ندباً (ولا مس) من أحدهما ينبغي أن يصدّر لشيء من بدن الميت جفطاً ليطهارة الغاييل إذ الميت لا ينتقض طهره بذلك فإن خالف صحَّ الغسلُ لا يُقال هذا مكرور مع ما مر من لف الحرقه الشامل لأحد الزوجين لأن ذلك في لف واجب وهو شامل لهما كما مر وهذا في لف مندوب وهو خاص بهما فلا تكرر نعم الذي يؤثم إنما هو تكرر هذا مع من عبّر بأنه يُسن لكل غاييل لف حرقه على يده في سائر غسله ومع ذلك لا تكرر أبضاً لأن هذا بالنظر

□ فود: (أن الذميمة إنما تغسلُ إلخ) في المبالغة بها شيء وفي كثير الأستاذ البخري: وغسل الذميمة لزوجها المسلم مكروه سم عبارة ع ش إن كان المراد أنها لا حق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وإن كان المراد أنها لا تمكن من التفسير فيه نظراً لأنه لا يلزم من عدم الأولوية عدم الجواز ثم رأيت بهاميش عن شرح الرضوي والبهجة أنه يكره تغسيل الذميمة زوجها المسلم وأن شيخنا الزيادي اعتمدته وهو صريح قول المحلّي إلا أن غسل الذميمة لزوجها المسلم مكروه اهـ.

□ فود: (أي السيّد) إلى قوله فإن خالف في المغني. □ فود: (أي السيّد) أي في تغسيل أمته (وأحد الزوجين) أي في تغسيل الآخر نهاية ومغني. □ فود: (ولا مس إلخ) (مس) اسم (لا) و(من أحدهما) متعلق به (ويتبعي إلخ) خبره كزدي أي. □ فود: (لشيء إلخ) متعلق بمس أو بضميره المستتر في (يصدّر) ولا يخفى ما في تغيير الشارح من التثقيب ولذا عدل النهاية والمغني عنه فقالا ولا مس واقع بينهما وبين الميت أي لا يتبعي ذلك اهـ قال ع ش قوله م ر أي لا يتبعي ذلك أي لا يحسن فالمس مكروه في غير العورة أما فيها فحرام كما مر في قوله م ر ولف الحرقه واجب لحزمة مس شيء من عورته بلا سائر اهـ. □ فود: (لا يقال هذا) أي قول المصنّف ويلفان حرقه. □ فود: (لأن ذلك في لف واجب إلخ) هذا واضح بالنسبة للحرقه الأولى التي تغسل السواتين أما الحرقه الثانية التي لغير العورة فواضح كون لفها مندوباً لا واجباً ويمكن دفع التكرار بطريق آخر بأن يقال ما مر بالنسبة لأصل التذب وما هنا بالنسبة لتأكده فلا تكرر بصري. □ فود: (وهو) أي اللف الواجب. □ فود: (شامل لهما) منه يعلم حزمة مس أحد الزوجين عورة الآخر وكراهة مس ما عداها كما صرح به ابن حنبل فيما تقدم ونقل سم على حنبل هناك عن الشارح م ر جواز مس العورة من كل منهما وعليه فما ذكره م ر هنا من التذب مخصص لعموم قوله ثم (ولف الحرقه واجب) وكأنه قيل إلا في حق الزوجين وهو ظاهر قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المس ولو للعورة عنده م ر مكروهاً لا حراماً ع ش. □ فود: (إنما هو) أي المتوهم (تكرر هذا) أي ما هنا (مع من عبّر إلخ) أي هناك. □ فود: (ومع ذلك) أي التعبير بأنه يُسن لكل غاييل إلخ. □ فود: (لأن هذا) أي قوله هناك يُسن لكل غاييل إلخ.

□ فود: (أن الذميمة إنما تغسلُ زوجها الذممي) ففي المبالغة بها شيء وفي كثير الأستاذ البخري وغسل الذميمة لزوجها المسلم مكروه اهـ.

لِكراهية اللبس وما هنا بالنظر لاتنقاض الطهر به. (فإن لم يحضر إلا أجنبي) كبير واضح والميئ امرأة (أو أجنبية) كذلك والميئ رجل (يُسم) الميئ (في الأصح) لتعذر الغسل شرعاً لتوقفه على النظر واللبس المحرّم ويُؤخذ منه أنه لو كان في ثياب سايغة وبحضرة نهر مثلاً

• قول (سني): (فإن لم يحضر إلخ) ولو حضر الميت الذكر كافر ومسلمة أجنبية غسله الكافر لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه المسلمة نهاية ومغني وإيعاب. • قوله: (واضح) مفهومه أن الختنى - ولو كبيراً - إذا لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصرّح به وقد يوجّه بالقياس على عكسه سم على حجة اه ع ش أقول وكذا مفهوم قول الشارح (كبير) أن الصغير ذكرًا أو أنثى يغسل الرجل والمرأة الأجنبية وقد يوجّه بالقياس على عكسه الآتي والله أعلم. • قوله: (امرأة) أي مفتناة وإن لم تبلغ أخذًا مما يأتي في مختزها. • قوله: (كذلك) أي كبيرة واضحة قال سم فرغ قد يؤخذ من قوله السابق إن الميت لا يتقصّ طهره بذلك أنه لو تعدّى الأجنبي بتفصيل الأجنبية أو بالعكس أجزاء الغسل وإن أئِم الغاسل اه وتقدّم عن ع ش الجزم بذلك. • قوله: (رجل) أي مفتته وإن لم يبلغ أخذًا مما يأتي.

• قول (سني): (يُسم إلخ) أي وجوباً نهاية ومغني قال ع ش أي بحائِل كما هو معلوم وفي سم على حجة هل تجب التّبة أم لا؟ اه أقول الأقرب الأول لأن الأصل في العبادة أنها لا تصح إلا بالتّبة لكن عبارة شيخنا العلامة الشّوهرّي على المنهج جزم ابن حجة في الإيعاب بعدم وجوب التّبة كالغسل اه. وفي البخيري عن الحلبي ولا يجب في هذا التّيمم نية إلحاقاً له بأصله اه أي فالخلاف هنا مبني على الخلاف في نية غسل الميت.

• قول (سني): (في الأصح) ولو حضر من له غسلهما بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجد فتجب إعادة الصلاة هذا هو الأظهر ويجري الخلاف في المصليين على الميت لإتمام خاتمة طهارته سم على المنهج أقول: خرّج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا يتيسر لسقوط الطلب بالتّيمم بدل الغسل وليس هذا كما لو دُفن بلا غسل فإنه يتيسر لإجله وذلك لأنه لم يوجد ثم غسل ولا بد له ويتبني أن مثل الدفن إذلاؤه في القبر فتنبّه له فإنه دقيق ونقل عن بعضهم في الدرس خلافه فليحور ع ش. • قوله: (لتعذر الغسل) إلى قوله على أن الأذرع في النهاية. • قوله: (لتعذر الغسل) عبارة النهاية والمغني إلحاقاً لفقد الغاسل بفقد الماء اه قال ع ش وذلك بأن يكون الماء في محل لا يجب طلبه منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرّه إلى وقت لا يخشى عليه فيه التغيّر لم يكن بعيداً اه. • قوله: (ويؤخذ منه) أي من التعليل بالتوقف على النظر أو اللبس.

• قوله: (كبير واضح) مفهومه أن الختنى ولو كبيراً إذا لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصرّح به وقد يوجّه بالقياس على عكسه. (فرغ) قد يؤخذ من قوله السابق إن الميت لا يتقصّ طهره بذلك أنه لو تعدّى الأجنبي بتفصيل الأجنبية أو بالعكس أجزاء الغسل وإن أئِم الغاسل.

وَأَمَكَنَ غَمْسُهُ بِهِ لِيَصِلَ الْمَاءُ لِكُلِّ بَذْنِهِ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ وَلَا نَظَرٍ وَجَبَ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ وَغَيْرَهُ أَطَالُوا فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْمُقَابِلِ مَذْهَبًا وَذَلِيلًا، وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ يُتِمُّ وَإِنْ كَانَ عَلَى بَذْنِهِ خَبَثٌ وَيُوجِبُهُ بِتَعَدُّ زِلَازِيهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَمَحَلُّ تَوَقُّفِ صِحَّةِ التَّيْمُمِ أَيِ الصَّلَاةِ الْآتِي فِي الْمَسَائِلِ الْمُنْتَوَرَةِ عَلَى زِلَازَةِ النَّجَسِ إِنْ أَمَكَنَتْ كَمَا مَرَّ أَمَّا الصَّغِيرُ بَأَنَّ لَمْ يَبْلُغْ حَدًّا يُشْتَهَى وَالْخُنْثَى وَلَوْ كَبِيرًا لَمْ يُوجَدْ لَهُ مُحَرَّمٌ فَيُغَسِّلُهُ الْفَرِيقَانِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلِلضَّرُورَةِ مَعَ ضَعْفِ الشَّهْوَةِ بِالْمَوْتِ وَيُقَسَّلُ مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ وَيَحْتَاطُ الْغَائِلُ

• قَوْلُهُ: (وَأَمَكَنَ غَمْسُهُ بِهِ الْخُ) أَيِ أَوْ صَبَّ مَاءٌ عَلَيْهِ يُغْمَسُ سَمْعُهُ وَش. • قَوْلُهُ: (لِلْمُقَابِلِ) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ وَهُوَ أَنَّهُ يُقَسَّلُ الْمَيْتُ فِي ثِيَابِهِ وَيُلْفَ الْغَائِلُ عَلَى يَدِهِ خِزْقَةٌ وَيَغْضُ طَرَفَهُ مَا أَمَكَنَتْهُ فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى التَّنَظُّرِ لِلضَّرُورَةِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى فِي زَمَانِنَا تَقْلِيدُهُ تَجَنَّبًا عَنِ التَّغْيِيرِ وَالْإِزْرَافِ.

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُتِمُّ وَإِنْ كَانَ عَلَى بَذْنِهِ خَبَثٌ الْخُ) أَيِ فَلَا يُزِيلُهُ الْأَجَنَّبِيُّ وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ يُزِيلُهُ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ زِلَازَتَهُ لَا يَدُلُّ لَهَا بِخِلَافِ غُسْلِ الْمَيْتِ وَبِأَنَّ التَّيْمُمَ إِنَّمَا يَصِحُّ بَعْدَ زِلَازَتِهِ كَمَا مَرَّ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً وَشَيْخُنَا قَالَ سَمْعًا وَكَذَا قَالَ مَرْوَفِي شَرْحَ الْبَهْجَةِ فَالشَّارِحُ رَدَّ هَذَا بِقَوْلِهِ وَيُوجِبُهُ الْخُ أَهْ وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ:

مَرْوَفِي أَنَّهُ يُزِيلُهُ أَيِ الْأَجَنَّبِيُّ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَيِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْعَوْرَةِ فَلَوْ غَمَسَتْ التَّجَاسُةَ بَذْنَهَا وَجَبَتْ إِزَالَتُهَا وَيَحْصُلُ بِذَلِكَ الْغُسْلُ وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ التَّكْفِينِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغُسْلِ بَأَنَّ لَهُ بَدَلًا بِخِلَافِ التَّكْفِينِ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابٌ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَقَتَّ جِمَاعَهُ لَهَا وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ الْأَجَنَّبِيِّينِ إِزَالَةُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى رُؤْيَا الْعَوْرَةِ أَهْ أَيِ

وَمَسَّهَا. • قَوْلُهُ: (إِنْ أَمَكَنَتْ كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ التَّيْمُمِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَسَارِهِ يَمِينُهُ فِي تَنْبِيهِ فَرَاغِهِ بِضَرْفِي. • قَوْلُهُ: (أَمَّا الصَّغِيرُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ نَذْبًا. • قَوْلُهُ: (أَمَّا الصَّغِيرُ)

أَيِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَالْخُنْثَى الْخُ) وَكَذَا مِنْ جِهَلٍ أَذْكَرُ أَوْ أُنْثَى؟ كَانَ أَكَلُ سَبْعٍ مَا بِهِ يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ مَرْوَفِي سَمْعًا عَلَى الْمَنْهَجِ أَهْ ع. ش. • قَوْلُهُ: (فَيُقَسَّلُهُ) أَيِ كُلًّا مِنَ الصَّغِيرِ مُطْلَقًا

وَالْخُنْثَى الْمُشَكَّلِ إِذَا لَمْ يُوَجَدْ لَهُ مُحَرَّمٌ. • قَوْلُهُ: (الْفَرِيقَانِ) أَيِ يَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا تَغْسِيلُهُ لَا أَنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ عَلَى غَسْلِهِ وَيَتَّبَعِي اقْتِصَارُهُ عَلَى الْغُسْلِ الْوَاجِبِ دُونَ الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَدُونَ الْوُضُوءِ ع.

ش. • قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ) أَيِ لِجَلِّ التَّنَظُّرِ وَالْمَسِّ لَهُ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً. • قَوْلُهُ: (فَلِلضَّرُورَةِ) يُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَوْ غَسَّلَهُ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ امْتَنَعَ عَلَى الْآخَرِ تَغْسِيلُهُ سَمْعًا. • قَوْلُهُ: (وَيُقَسَّلُ) أَيِ الْخُنْثَى

عِنْدَ قَدِّ الْمَحْرَمِ مِنْ (فَوْقِ ثَوْبٍ) أَيِ وَجُوبًا ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَيَحْتَاطُ الْغَائِلُ الْخُ) وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

• قَوْلُهُ: (وَأَمَكَنَ غَمْسُهُ بِهِ) أَيِ أَوْ صَبَّ مَاءٌ عَلَيْهِ يُغْمَسُ. • قَوْلُهُ: (وَجَبَ) مَشَى عَلَيْهِ مَرْوَفِي. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُتِمُّ)

وَإِنْ كَانَ عَلَى بَذْنِهِ خَبَثٌ) أَيِ فَلَا يُزِيلُهُ الْأَجَنَّبِيُّ كَمَا لَا يُقَسَّلُهُ قَالَ مَرْوَفِي شَرْحَ الْبَهْجَةِ وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ إِزَالَتَهَا لَا يَدُلُّ لَهَا بِخِلَافِ غُسْلِ الْمَيْتِ وَبِأَنَّ التَّيْمُمَ إِنَّمَا يَصِحُّ بَعْدَ إِزَالَتِهَا كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ

وَكَذَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ فَالشَّارِحُ رَدَّ هَذَا بِقَوْلِهِ وَيُوجِبُهُ الْخُ. • قَوْلُهُ: (فَلِلضَّرُورَةِ) يُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَوْ غَسَّلَهُ أَحَدُ الْفَرِيقَيْنِ امْتَنَعَ عَلَى الْآخَرِ تَغْسِيلُهُ.

ندباً في النظرِ والمسِّ. (وأولى الرجال به) أي بالرجل في الفسل (أولاهم بالصلاة) عليه وسياًتي لكن غالباً فلا يرد أن الأفقة باب الفسل أولى من الأقرب، والأسن والفقير ولو أجنبياً أولى من غير فقير ولو قريباً عكس الصلاة على ما يأتي فيها لأن القصده هنا إحسان الفسل والأفقه والفقير أولى به وثم الدعاء ونحو الأسن والأقرب أرق فدعاؤه أقرب للإجابة والحاصل أنه يقدم رجال عصبية النسب فالولاء فالوالي فذو الأرحام ومن قدمهم على الوالي حجل على ما

الأجنبي أي حيث حرم على المرأة نفسيه وبالعكس بأنه هنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الأنوثة بخلافه ثم نهاية ومغني. هـ فود: (نظراً) قال التائيري.

(تبعة) قال الإسئوي حيث قلنا إن الأجنبي يسأل الخش فتنحه اقتصاره على غسل واحدة لأن الضرورة تنفع بها سم على المنهج اهـ ش عبارة الإيعاب قال الماوردی يتبني أن يسأل في ظلمة وأن يكون مسأله أوثق والإسئوي يتبني أن لا يثلك اهـ. هـ فود: (في الفسل) أي إذا اجتمع من أقاربه من يصلح لفسله نهاية.

هـ فود: (سبي): (أولاهم بالصلاة الخ) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده سم على حج والأقرب الثاني لأنه لم تقطع العلقه بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه ع ش أقول ولو قيل بأقرية الأول لم يتعد. هـ فود: (وسياًتي) أي في الفرع الآتي أنهم رجال العصبية من النسب ثم الولاء نهاية.

هـ فود: (أن الأفقة) إلى قوله: (والفقير) في النهاية والمغني. هـ فود: (والفقير الخ) كذا في شرح المنهج قال البجيرمي وقد يرد عليه أنه حيث يذو يكون مكرراً مع ما قبله ولعل الأولى أن يقال إن الفقيه هنا مخمول على المعنى العرفي. هـ فود: (لأن القصد الخ) راجع لقوله أن الأفقة الخ. هـ فود: (وثم) أي في الصلاة.

هـ فود: (والحاصل) إلى المتن في شرح المنهج وكذا في النهاية والمغني إلا قوله فالوالي وقوله (ومن قدمهم) إلى (فالرجال). هـ فود: (فالوالي) أي الإمام أو نايه شرح المنهج. هـ فود: (فالولاء الخ) علم منه مع قوله الآتي في جانب المرأة (ثم ذات الولاء) تأخير ذات الولاء في جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذي الولاء في الرجل على ذوي الأرحام سم قال النهاية: وإنما جعل الولاء في غسل الذكور وسطاً لقوة الولاء فيهم ولهذا يورثونه بالاتفاق وأخر في غسل الإناث فقد تمت ذوات الأرحام على ذوات الولاء فيه لأنهن أشفق منهن ولضعف الولاء في الإناث ولهذا لا ترث بولاء إلا عتيقها أو متمياً إليه بنسب أو ولأه. هـ فود: (فلو الأرحام) هذا موافق لما ذكره في الصلاة من تقديم السلطان

هـ فود: (في سبي): (وأولى الرجال به أولاهم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده. هـ فود: (فالولاء فالوالي فذو الأرحام) علم منه مع قوله الآتي في جانب المرأة (ثم ذات الولاء) تأخير ذات الولاء في جانب المرأة عن جميع الأقارب وتقديم ذي الولاء في الرجل على ذوي الأرحام. هـ فود: (فالوالي فذو الأرحام) هذا موافق لما سيذكره الشارح في الصلاة من تقديم السلطان على ذوي الأرحام وسياًتي في هامش ذلك عن القوت أن تقديم ذوي الأرحام على السلطان طريقة المروضة وتبعهم الشيوخ وقياسه أن يكون هنا كذلك.

إذا لم ينتظم نَيْتُ المالِ فالرجالُ الأجانبُ فالزوجةُ فالنساءُ المحارِمُ (و) أولى النساءِ (بها) أي المرأةُ (قربانها) المحارِمُ كالنَيْتِ وغيرهنَّ كَيْنَتْ العمُّ لَأَنَّهُنَّ أَشْفَقُ قِيلَ قال الجوهريُّ القربانُ من كلامِ العوامِ لأنَّ المصدرَ لا يُجمَعُ إلا عند اختلاف النوع وهو مفقود هنا اهـ ويُجاب أخذًا من علته بِصِحَّةِ هذا الجمعِ لأنَّ القربانَ أنواعٌ محرَّم ذات رَجَم كالأُمِّ ومحرَّم ذات عُصْبَةٍ كالأختِ وغيرَ محرَّم كَيْنَتْ العمُّ (وَيُقَدَّمُ على رُوحٍ في الأصح) لأنَّ الإناثَ بِمِثْلِهِنَّ أَلْيَنُ (وأولاهنَّ ذاتِ محرميةٍ) من جهة الرَجَم ولو حائضًا وهي من لو قُرِصَتْ رجلًا حرَّم عليه

على ذوي الأرحام وسَيَاتِي في هَامِشٍ ذَلِكَ عَنِ الْقَوْتِ أَنَّ تَقْدِيمَ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى السُّلْطَانِ طَرِيقَةُ الْمَرَاوِزَةِ وَتَبِعَهُمُ الشَّيْخَانِ وَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ سَم. هـ فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ يَنْتَظِمِ أَمْرُ نَيْتِ الْمَالِ) أَيِ بَانَ فُقِدَ الْإِمَامُ أَوْ بَعْضُ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ كَانَ كَانَ جَائِزًا كُرْدِيَّيْ أَيِ كَمَا فِي زَمَانِنَا وَقَبْلَهُ بَيْنَيْنِ مِنَ الْأَعْوَامِ.

هـ فَوَدَّ: (فَالزَّوْجَةُ) كَلَامُهُمْ يَشْمَلُ الزَّوْجَةَ الْأُمَّ وَذَكَرَ فِيهَا ابْنَ الْأُسْتَاذِ احْتِمَالَيْنِ، أَوْجَهُهُمَا لَا حَقَّ لِهَما يُعَدُّهَا عَنِ الْمَنَاصِبِ وَالْوِلَايَاتِ وَيَدُلُّ لَهُ كَلَامُ ابْنِ كَيْجٍ الْآتِي نِهَآيَةً أَيِ لِنَقْصِ الْأَنْوَةِ وَالرَّقِّ بِخِلَافِ الزَّوْجِ الْعَبْدِ سَمِ عِبَارَةً ش قَوْلُهُ م ر أَوْجَهُهُمَا لَا حَقَّ لَهَا - أَيِ يَنْقُصِي - أَنَّ تَقْدِيمَ بِهِ عَلَى غَيْرِهَا وَهَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ جَوَازِ غُسْلِهَا فَيَجُوزُ لَهَا ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ لَكِنْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا تَقْدِيمُ زَوْجِهَا الْعَبْدِ عَلَى رِجَالِ الْقَرَابَةِ وَأَيِ فَرْقٍ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى الرَّقِيقَيْنِ، وَلَمَلَّ الْفَرْقُ أَنَّ الْعَبْدَ مِنْ جَنْسِ الرِّجَالِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَاتِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْأُمُّ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَأَوْلَى النِّسَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُجَابُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ قَبْلَ وَإِلَى التَّشْبِيهِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ حَائِضًا وَقَوْلُهُ: وَلَا تَرْجِعْ إِلَى الْمَنِيِّ. هـ فَوَدَّ: (وَغَيْرِهِنَّ) عَطَفَ عَلَى الْمُحَارِمِ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمُضْطَرَّ الْخ) أَيِ الَّذِي لِلتَّنَوُّعِ كُرْدِيَّيْ. هـ فَوَدَّ: (وَيُجَابُ الْخ) هَذَا عَلَى التَّنْزِيلِ وَالْأَمَّا أَفَادَةُ الْجَوْهَرِيِّ مَحَلُّ تَأْمُلٍ لِأَنَّ مَنَعَ جَمْعِ الْمُضْطَرِّ مَا دَامَ بَاقِيًا عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ وَأَمَّا بَعْدَ نَقْلِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ كَمَا هُنَا فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ بِضَرْفٍ عِبَارَةً ش قَوْلُهُ م ر بِصِحَّةِ هَذَا الْجَمْعِ الْخ لَكِنْ يُحْتَاجُ لِتَقْدِيرٍ مُضَافٍ أَيِ ذَوَاتِ قَرَابَاتِهَا أَوْ بِجَعْلِ الْقَرَابَةِ بِمَعْنَى الْقَرِيبَةِ مَجَازًا لِیَصِحَّ الْحَمْلُ اهـ.

هـ فَوَدَّ (وَيُقَدَّمُ) أَيِ الْقَرَابَاتِ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِنَاثَ الْخ) أَيِ وَإِنْ كَانَ مَنْظُورُ الزَّوْجِ أَكْثَرَ لِأَنَّ جِلَّ نَظَرِهِ عَارِضٌ وَجِلَّ نَظَرِهِ مِنْ أَصْلِي سَم. هـ فَوَدَّ: (وَهِيَ مِنْ) إِلَى قَوْلِهِ (وَشَرْطُ الْمُقَدَّمِ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ

هـ فَوَدَّ: (فَالزَّوْجَةُ) وَكَلَامُهُمْ يَشْمَلُ الزَّوْجَةَ الْأُمَّ وَذَكَرَ فِيهَا ابْنَ الْأُسْتَاذِ احْتِمَالَيْنِ أَوْجَهُهُمَا: لَا حَقَّ لَهَا يُعَدُّهَا عَنِ الْمَنَاصِبِ وَالْوِلَايَاتِ وَيَدُلُّ لَهُ كَلَامُ ابْنِ كَيْجٍ الْآتِي شَرْحُ م ر وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْآتِي فِي الزَّوْجِ أَنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَا يَأْتِي وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَالزَّوْجِ بِأَنَّهُا أَبْعَدُ عَنِ الْمَنَاصِبِ وَالْوِلَايَاتِ لِنَقْصِ الْأَنْوَةِ وَالرَّقِّ وَلْيُرَاجَعْ مَا لَوْ كَانَ الْقَرِيبُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى رَقِيقًا فَإِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ فَيُوجِبُهُ بِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ وَأَجَابَ م ر سَائِلًا بِإِطْلَاقِ أَنَّهُ يَتَّبَعِي أَنَّهُ لَا حَقَّ لِرَقِيقٍ لِأَنَّهُ وَلَايَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَالرَّقِيقُ غَيْرُ أَهْلِ لَهَا. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْإِنَاثَ بِمِثْلِهِنَّ أَلْيَنُ) أَيِ وَإِنْ كَانَ مَنْظُورُهُ أَكْثَرَ لِأَنَّ جِلَّ نَظَرِهِ عَارِضٌ وَجِلَّ نَظَرِهِ مِنْ أَصْلِي.

يُكَاحُهَا بِالْقَرَابَةِ لِأَنَّهُنَّ أَشْفَقُ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ مُحَرَّمَةٌ فَالَّتِي فِي مَحَلِّ الْمُصُوبَةِ كَالْعَمَّةِ مَعَ الْخَالَةِ أُولَى ثُمَّ ذَاتُ رَجَمٍ غَيْرُ مُحَرَّمٍ كِبْنَتِ الْعَمِّ وَتَقْدُمُ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ دَرَجَةً قُدِّمَ هُنَا بِمَا يُقَدَّمُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ اسْتَوَى فِي ذَلِكَ أَقْرَبُ وَلَا تَرْجِيحُ بِزِيَادَةِ إِحْدَاهُمَا بِمُحَرَّمِيَةِ رِضَاعٍ إِذْ لَا مَدْخَلَ لَهُ هُنَا أَصْلًا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ لَكِنْ خَالَفَهُ الْبُلْقِينِيُّ فَتَحَثَّ التَّرْجِيحُ بِذَلِكَ حَتَّى فِي بَنَاتِ عَمِّ بَعِيدَةٍ ذَاتِ رِضَاعٍ عَلَى بَنَاتِ عَمِّ قَرِيبَةٍ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَبِمُحَرَّمِيَةِ الْمُصَاهَرَةِ وَوَاقِفِهِ الْأَذْرَعِي عَلَى الْأُولَى (ثُمَّ) ذَاتُ الْوَلَاءِ ثُمَّ مُحَرَّمُ الرِّضَاعِ ثُمَّ الْمُصَاهَرَةُ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنْ الْبُلْقِينِيِّ ثُمَّ (الْأَجْنَبِيَّةُ) لِأَنَّهُمَا أَوْسَعُ نَظَرًا مِمَّنْ بَعْدَهُمَا (ثُمَّ رِجَالُ الْقَرَابَةِ كَتَرْتِيبِ صَلَاتِهِمْ) لِأَنَّهُمْ

وَلَا تَرْجِيحُ إِلَى قَالِهِ الْإِسْنَوِيُّ. هـ فَوَدَّ: (فَالَّتِي فِي مَحَلِّ الْمُصُوبَةِ الْخُ) أَيُّ فَإِنْ اسْتَوَى قُدِّمَ بِمَا يُقَدَّمُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَبْنِيَّةِ فَإِنْ اسْتَوَى فِي الْجَمِيعِ وَلَمْ يَتَشَاخَا فَذَلِكَ وَالْأَقْرَبُ يَتَّبِعُهُمَا نِهَائَةً. هـ فَوَدَّ: (كَالْعَمَّةِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَتْ عَ شَ عِبَارَةُ سَمِّ عَنِ الشَّهَابِ الْبُرْلُوسِيِّ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ قَوْلُهُ: فَالَّتِي فِي مَحَلِّ الْمُصُوبَةِ أُولَى يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْقُرْبَى كَنَظِيرِهِ الْآتِي فِي غَيْرِ الْمَحَارِمِ وَلَكِنْ ظَاهِرُ صَنِيعِهِ كَغَيْرِهِ أَنَّ الْمُحَرَّمِيَةَ الْعَصَبَةَ تُقَدَّمُ وَإِنْ بَعْدَتْ وَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ إِذْ كَيْفَ تُقَدَّمُ الْعَمَّةُ الْبَعِيدَةُ جِدًّا عَلَى الْخَالَةِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَتَقْدُمُ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى الْخُ) يُحْتَمَلُ رُجُوعُهُ أَيْضًا لِقَوْلِهِ السَّابِقِ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ مُحَرَّمَتِ فَالَّتِي الْخُ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ اسْتَوَى) كَانَ الظَّاهِرُ الثَّانِي. هـ فَوَدَّ: (ذَاتُ رِضَاعٍ) أَيُّ إِذَا كَانَتْ أُمًّا أَوْ أُخْتًا مِنْ الرِّضَاعِ مَثَلًا مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَبِمُحَرَّمِيَةِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِذَلِكَ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى الْأُولَى) يَغْنِي التَّرْجِيحُ بِمُحَرَّمِيَةِ الرِّضَاعِ كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ النِّهَايَةِ أَنَّ الْمُوَافَقَةَ إِنَّمَا هِيَ التَّرْجِيحُ بِمُحَرَّمِيَةِ الْمُصَاهَرَةِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ ذَاتُ الْوَلَاءِ) أَيُّ صَاحِبَةُ الْوَلَاءِ بِأَنَّ كَانَتْ مُغْنِيَةً أَمَّا الْمُتَبَقَّةُ فَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْفُسْلِ عَ شَ.

هـ فَوَدَّ (سُي): (ثُمَّ رِجَالُ الْقَرَابَةِ) أَيُّ مِنْ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا نِهَائَةً وَمُغْنِي.

هـ فَوَدَّ: (وَتَقْدُمُ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى) يُحْتَمَلُ رُجُوعُهُ أَيْضًا لِقَوْلِهِ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ مُحَرَّمَتِ فَالَّتِي فِي مَحَلِّ الْمُصُوبَةِ أُولَى وَقَدْ كَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَائِشِ شَرْحِ الْبَهْجَةِ عَلَى قَوْلِهِ فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ مُحَرَّمَتِ فَالَّتِي فِي مَحَلِّ الْمُصُوبَةِ أُولَى مَا نَصَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْقُرْبِ كَنَظِيرِهِ الْآتِي فِي غَيْرِ الْمَحَارِمِ وَلَكِنْ ظَاهِرُ صَنِيعِهِ كَغَيْرِهِ أَنَّ الْمُحَرَّمِيَةَ الْعَصَبَةَ تُقَدَّمُ وَإِنْ بَعْدَتْ وَلَيْسَ لَهُ وَجْهٌ إِذْ كَيْفَ تُقَدَّمُ الْعَمَّةُ الْبَعِيدَةُ جِدًّا عَلَى الْخَالَةِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ اسْتَوَى الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ فِي ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْآتِي لَا مُحَرَّمَتِ لَهُنَّ فَإِنْ اسْتَوَى فِي الْقُرْبِ قُدِّمَتِ الَّتِي فِي مَحَلِّ الْمُصُوبَةِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ كِبْنَتِ الْعَمَّةِ مَعَ بَنَاتِ الْخَالَةِ فَإِنْ اسْتَوَى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَقْرَبُ اهـ فَعَلِمَهُ مَعَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَقَالَ فِيمَا لَا مُحَرَّمَتِ لَهُنَّ تُقَدَّمُ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى فَإِنْ اسْتَوَى فَالَّتِي فِي مَحَلِّ الْمُصُوبَةِ فَإِنْ اسْتَوَى قُدِّمَ بِمَا يُقَدَّمُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ اسْتَوَى أَقْرَبُ. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ ذَاتُ الْوَلَاءِ) وَقُدِّمَتِ ذَوَاتُ الْأَرْحَامِ عَلَى ذَوَاتِ الْوَلَاءِ فِي غُسْلِ الْإِنَاثِ لِأَنَّهُنَّ أَشْفَقُ مِنْهُنَّ وَلِضَعْفِ الْوَلَاءِ فِي الْإِنَاثِ وَلِهَذَا لَا تَرْتُّ امْرَأَةً بَوْلَاءٍ إِلَّا عَتِيقَهَا أَوْ مُتَمَتِّيًا إِلَيْهِ بِنَسَبٍ أَوْ وَلَاءٍ

أَشْفَقُ (قُلْتُ إِلَّا ابْنَ الْعَمِّ وَنَحْوَهُ) وَهُوَ كُلُّ قَرِيبٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ (فَكَالْأَجَنِّيَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَيُّ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْمُسْلِمِ إِذْ لَا يَجِلُّ لَهُ النَّظَرُ وَلَا الْخُلُوءُ (وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ) أَيُّ رِجَالِ الْقَرَابَةِ (الزَّوْجُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ يَنْظُرُ مَا لَا يَنْظُرُونَهُ نَعَمْ تَقْدَمُ الْأَجَنِّيَّةُ عَلَيْهِ وَشَرَطُ الْمَقْدَمِ فِي الْكُلِّ الْخُرُوءُ الْكَامِلَةُ وَالْعَقْلُ وَأَنْ لَا يَكُونَ كَافِرًا فِي مُسْلِمٍ وَلَا قَاتِلًا وَلَا عَدُوًّا وَلَا فَاسِقًا وَلَا صَبِيًّا وَإِنْ مَيَّرَ عَلَى الْأَوْجِهِ.

(تَبِيَّةٌ): قَضِيَّةٌ كِلَاهِمَا بَلْ صَرِيحُهُ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَنَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْجَوْنِيِّ وَغَيْرِهِ لِلْأَقْرَبِ إِنْشَاءُ الْأَبْعَدِ إِنْ اتَّحَدَ جِنْسُ الْمَيِّتِ وَالْمُقَوِّضِ إِلَيْهِ وَلَا فَلَا لَكِنْ أَطَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ فِي نَدْبِهِ وَأَنَّهُ الْمَذْهَبُ. (وَلَا يَقْرُبُ الْمُحَرَّمُ) إِذَا مَاتَ قَبْلَ فِعْلِ تَحْلِيلِ الصُّمْرَةِ أَوْ فِعْلِ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لِلْحَجِّ وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ كَمَا أَطْلَقُوهُ خِلَافًا لِمَنْ أَلْحَقَ دُخُولَهُ

• فُودُ: (وَشَرَطُ الْمَقْدَمِ الْإِنْفُ) أَيُّ شَرَطُ كَوْنِهِ أَوَّلَى بِالْقُدِيمِ عَلَى غَيْرِهِ مَا ذَكَرَ وَعَلَيْهِ فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْكَافِرِ تَفْسِيلُ الْمُسْلِمِ وَلَا عَلَى الْقَاتِلِ وَنَحْوِهِ ذَلِكَ لَكِنْ يَتَّبَعِي كَرَاهَةً ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ مَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمُحَلِّي أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلذَّمِّ تَفْسِيلُ زَوْجِهَا الْمُسْلِمِ ع. ش. • فُودُ: (وَأَنْ لَا يَكُونَ كَافِرًا فِي مُسْلِمٍ) أَيُّ وَبِالْمَعْكَسِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالِاتِّحَادُ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ الْكُفْرِ اه. ثُمَّ قَالَ وَكَذَا الْكَافِرُ الْبَعِيدُ أَوَّلَى بِالْكَافِرِ مِنَ الْمُسْلِمِ اه. وَبِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ وَالزُّوْضِ وَأَقَارِبُ الْكَافِرِ الْكُفَّارُ أَوَّلَى بِهِ اه. أَيُّ بِتَجْهِيزِهِ مِنْ عَسَلِهِ وَنَحْوِهِ أَسْنَى. • فُودُ: (وَلَا قَاتِلًا) أَيُّ لِلْمَيِّتِ وَلَوْ بِحَقِّ كَمَا فِي إِزْنِهِ نِهَايَةً وَأَسْنَى قَالَ ع. ش. عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَهَذَا عَدَاهُ السُّبُكِيُّ إِلَى غَيْرِ عَسَلِهِ فَقَالَ لَيْسَ لِقَاتِلِهِ حَقٌّ فِي عَسَلِهِ وَلَا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَلَا دَفْنُهُ وَهُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامٌ غَيْرُهُ وَنَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ اه. • فُودُ: (لِلْأَقْرَبِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ أَطَالَ) فِي الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَايَةِ. • فُودُ: (وَلَا فَلَا) أَيُّ: فَلَيْسَ لِرَجُلٍ تَقْوِيضُهُ لَامْرَأَةٍ وَعَكْسُهُ مُغْنِي زَادَ الْأَسْنَى وَهُوَ عَلَى طَرِيقَةِ هَؤُلَاءِ أَغْنَى الْجَوْنِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ أَمَّا عَلَى اسْتِخْبَائِهِ وَهُوَ مَا قَدَّمْتُهُ عَنْ جَمَاعَةٍ فَيَجُوزُ ذَلِكَ وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ ثُمَّ سَاقَ كَلَامَ الْجَوْنِيِّ مَسَاقَ الْأَوْجِهِ الضَّمِيفَةِ بَلْ كَلَامٌ وَلَيْدُهُ الْإِمَامُ يُشِيرُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ رَأْيِي لَهُ فَالْمُعْتَمَدُ الْجَوَازُ غَايَتُهُ أَنَّ الْمُقَوِّضَ اِزْتَكَبَ خِلَافَ الْأَوَّلَى لِتَقْوِيئِهِ حَقَّ الْمَيِّتِ عَلَيْهِ بِتَقْلِهِ إِلَى غَيْرِ جَنْبِهِ اه. • فُودُ: (فِي نَدْبِهِ الْإِنْفُ) تَقَدَّمَ عَنِ الْأَسْنَى أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ فَيَجُوزُ لِلرُّجَالِ التَّقْوِيضُ لِلنِّسَاءِ وَبِالْمَعْكَسِ إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى اه. وَظَاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ اعْتِمَادُهُ أَيْضًا خِلَافًا لِمَا فِي الْبُجَيْرِمِيِّ حَيْثُ قَالَ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ هَلْ هَذَا التَّرْتِيبُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَاجِبٌ أَوْ مَنْدُوبٌ فَهَبَ جَمْعٌ إِلَى الْأَوَّلِ وَوَأَقْفَهُمْ ابْنُ حَجٍّ وَالْمُعْتَمَدُ الثَّانِي ثُمَّ قَالَ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْحَلِيِّ أَنَّ التَّرْتِيبَ مَنْدُوبٌ فِي اتِّحَادِ الْجِنْسِ وَاجِبٌ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسُ فَإِذَا كَانَ الْحَقُّ لِرَجُلٍ وَعَسَلَتْ امْرَأَةٌ أَوْ بِالْمَعْكَسِ حَرَمٌ. جُنْفِي اه. وَفِي ع. ش. أَخَذَا مِنْ كَلَامِ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُ هَذَا التَّصْصِيلَ.

• فُودُ: (وَأَنَّهُ الْمَذْهَبُ) الظَّاهِرُ عَطْفُهُ عَلَى (نَدْبِهِ). • فُودُ: (أَوْ فِعْلُ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ الْإِنْفُ) أَيُّ فَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ

شَرْحُ م. ر. • فُودُ: (وَأَنْ لَا يَكُونَ كَافِرًا فِي مُسْلِمٍ) بَقِيَ عَكْسُهُ. • فُودُ: (وَلَا فَلَا) أَيُّ فَلَيْسَ لِلْأَبِ تَفْسِيلُ ابْنَتِهِ مَعَ وَجُودِ أَجَنِّيَّةٍ.

بفعله لأن العبرة بحاله في الحياة ودخول وقته لا يبيع شيئاً من المحرمات (طيباً) ولا يخلط ماءً غسله بكافور ونحوه (ولا يؤخذ شعره وظفره) أي لا يجوز ذلك وإن لم يبق عليه غيره كما اقتضاه إطلائهم واعتمده الزركشي وغيره إذ مبنى التشكك على أن الغير لا يتوب في بقيته وذلك إبقاءً لأثر الإحرام وللخير الصحيح في محرم مات لا تمسوه طيباً ولا تحمروا رأسه فإنه يمتنع يوم القيامة لمليها وضريحه حرمة لباس ذكر محيطاً وسفر وجه امرأة وكفيتها بفقار نعم لو تقدّر غسله إلا يخلقه لتلييد رأسه وجب حلقه على الأوجه وكذا لو تقدّر غسل ما تحت ظفره إلا يخلقه ولا بأس بالتبخير عند غسله كجلوس المحرم عند متبرّح ولا فدية على حاله ومطيه خلافاً للبلقيني. (وتطيب المعتدة المجددة) (في الأصح) لزوال المعنى المحرم للطيب عليها من التفجع ومثيلها للأزواج أو مثلهم إليها بالموت ومن ثم جاز تكفيها في ثياب

كان غيره في طلب الطيب كما سيأتي نهاية ومغني. **قوله:** (ولا يخلط إلخ) عبارة النهاية والمغني أي يحرّم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمتنع فعله في كفنه اه. **قوله:** (أي لا يجوز) إلى قوله: (وضريحه) في النهاية والمغني. **قوله:** (أي لا يجوز ذلك) أي تحرّم إزالة ذلك منه نهاية ومغني قال في شرح البهجة ثم إن أخذ من ذلك شيء أو اتّصف بتسريح أو نحوه سر في كفنه ليذفن معه اه. وفي سم عليه والحاصل أن ما انفصل من الميت أو من حي ومات عقب انفصاله من شعر أو غيره ولو سيرا يجب دفنه لكن الأفضل سره في كفنه ودفنه معه م. **قوله:** (غيره) أي غير الحلّي نهاية ومغني. **قوله:** (على أن الغير) أي غير الميت نهاية. **قوله:** (لا يتوب) أي المحرم (في بقيته) أي بقيّة التشكك، عبارة النهاية والمغني لا يقرّم به كما لو كان عليه طواف أو سعي اه. **قوله:** (وذلك) أي حرمة ما ذكر من التطيب والأخذ. **قوله:** (لا تمسوه إلخ) بفتح الفوقية والميم لغير أبي داود وله بضمها وكسر الميم فسطلاني اه ع ش. **قوله:** (وضريحه) أي الخبر. **قوله:** (وجب حلقه على الأوجه وكذا إلخ) اعتمد ذلك م وفيهما سم. **قوله:** (ولا بأس) إلى قوله: (ومن ثم في النهاية والمغني) إلّا قوله خلافاً للبلقيني. **قوله:** (هذه غسله) بل ولا قبله من حين الموت ع ش. **قوله:** (كجلوس المحرم إلخ) ولا يأتي هنا ما قيل من كراهة جلوسه عند المطار بقصد الرائحة للحاجة إلى ذلك هنا بخلافه هناك نهاية عبارة سم التشبيه في مطلّي الجواز وإلّا فالجلوس المذكور مكروه اه. **قوله:** (ولا فدية على حاله إلخ) أي ولو لغير عذر.

قوله (سئ): (وتطيب المعتدة إلخ) أي لا يحرّم تطيبها نهاية ومغني ويتنهي كراهته خروجاً من الخلاف ع ش. **قوله:** (من التفجع) أي على الزوج نهاية. **قوله:** (بالموت) متعلّق بزوال المعنى.

قوله: (على الأوجه وكذا إلخ) اعتمد ذلك م وفيهما. **قوله:** (كجلوس إلخ) التشبيه في مطلّي الجواز وإلّا فالجلوس المذكور مكروه تبعاً على ذلك الجوزجري بر.

الرَّيْبَةُ (والجديدُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمُحْرَمِ أَخْذُ ظَفَرِهِ وَشَعْرِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ وَشَارِبِهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ بَلْ يُسْتَحَبُّ لِمَا فِيهِ مِنَ النِّظَافَةِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ كِرَاهَتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي لَمْ يَشْهَدْ الشَّرْعُ بِاسْتِحْسَانِهَا وَزَعَمَ أَنَّهُ تَنْظِيفٌ يُعَارِضُ احْتِرَامَ أَجْزَاءِ الْمَيِّتِ وَمَنْ ثُمَّ حَرَمَ خُتَّتَهُ وَإِنْ عَصَى بِتَأْخِيرِهِ أَوْ تَعَذَّرَ غَسْلُ مَا تَحْتَ قُلْفَتِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَعَلَيْهِ فَيُتِمُّ عَمَّا تَحْتَهَا.

فَوَيْ (سَيِّئٌ): (الْأَظْهَرُ كِرَاهَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلُّ كِرَاهَةِ إِزَالَةِ شَعْرِهِ مَا لَمْ تَدْعُ حَاجَةً إِلَيْهِ وَلَا كَانَ لِيَدِّ رَأْسِهِ وَطَيْتِهِ بِصَبْنِهِ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ كَانَ بِهِ قُرُوحٌ مَثَلًا وَجَمَدٌ مُمْهِمٌ لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِهِ إِلَّا بِإِزَالَتِهِ وَجَبَتْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْعَرِيُّ فِي قَوْتِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ نِهَائِيَّةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَجَبَتْ إِنْخَافُ وَيَتَبَنَّى أَنْ يَمُوتَ ذَلِكَ مَا لَوْ شَقَّ جَوْفُهُ وَكَثُرَ خُرُوجُ التَّجَاسُةِ مِنْهُ وَلَمْ يُمْكِنْ قَطْعُ ذَلِكَ إِلَّا بِخِيَاطَةِ الْفَتَقِ فَيَجِبُ وَيَتَبَنَّى جَوَازُ ذَلِكَ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِ الْخِيَاطَةِ مُجَرَّدُ خُرُوجِ أَمْعَائِهِ وَإِنْ أَمَكْنَ غَسْلُهُ لِأَنَّهُ فِي خُرُوجِهَا هَتَكَ لِحْرَمَتِهِ وَالْخِيَاطَةُ تَمْنَعُهُ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ يَبْدُنَ الْمَيِّتَ طَبِيعُ يَمْنَعُ مِنْ وَصُولِ الْمَاءِ فَهَلْ يَجِبُ إِزَالَةُ الشَّعْرِ حَيْثُ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي قِيَاسًا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر فِي بَابِ الْوُضُوءِ مِنْ أَنَّهُ يَمْنَعُ عَنِ الطَّبُوعِ فِي الْحَيِّ وَيُكْتَفَى بِغَسْلِ الشَّعْرِ وَإِنْ مَنَعَ الطَّبُوعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ وَلَا يَجِبُ التَّيْمُمُ عَنْهُ خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ لَكِنَّ الشَّارِحَ خَصَّ ذَلِكَ ثُمَّ بِالشَّعْرِ الَّذِي فِي إِزَالَتِهِ مَثَلَةٌ كَاللَّحْيَةِ أَمَّا غَيْرُهُ كَشَعْرِ الْإِبْطِ وَالْعَانَةِ فَتَجِبُ إِزَالَتُهُ وَالَّذِي يَتَبَنَّى هُنَا الْعَفْوُ بِالنِّسْبَةِ لِجَمِيعِ الشُّعُورِ لِأَنَّهُ فِي إِزَالَةِ الشَّعْرِ مِنَ الْمَيِّتِ هَتَكَ لِحْرَمَتِهِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ اهـ. فَوَيْ: (لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ) وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا لَمْ يُوَافِقْ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ ع ش. فَوَيْ: (حَرَمَ خُتَّتَهُ وَإِنْ عَصَى بِتَأْخِيرِهِ) كَذَا فِي النِّهَائَةِ.

فَوَيْ: (خُتَّتَهُ إِنْخَافُ) قَالَ فِي الْمُبَابِ كَالْأَنْوَارِ وَقُلْعُ سَيْتِهِ سَمِىَ الْمَيِّتَ مُطْلَقًا مُخَرِّمًا أَوْ لَا. فَوَيْ: (أَوْ تَعَذَّرَ إِنْخَافُ) أَيْ وَإِنْ وَجَبَ إِزَالَةُ شَعْرِ يَمْنَعُ الْفُسْلَ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ م ر سَمِىَ عَلَى حَجٍّ ثُمَّ مَا ذَكَرَ ظَاهِرٌ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ قُلْفَتِهِ تَجَاسُةٌ أَمَّا إِذَا كَانَ تَحْتَهَا ذَلِكَ فَلَا يَتَيَمَّمُ عَلَى مُعْتَمِدِ الشَّارِحِ م ر بَلْ يُذَقَّرُ حَالًا مِنْ غَيْرِ تَيَمُّمٍ وَلَا صَلَاةٍ وَعَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ حَجٍّ مِنْ أَنَّهُ يَصْبِغُ التَّيْمُمُ مَعَ التَّجَاسُةِ إِذَا تَعَذَّرَتْ إِزَالَتُهَا يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَبَقِيَ مَا لَوْ وَجَدَ تُرَابًا لَا يَكْفِي الْمَيِّتَ وَالْحَيِّ فَهَلْ يَقْدَمُ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ تَقْدِيمُ الْمَيِّتِ لِأَنَّهُ إِذَا يَتَيَمَّمُ بِهِ الْمَيِّتَ يُصَلِّي عَلَيْهِ الْحَيُّ صَلَاةً فَاقْدِ الطُّهُورَيْنِ وَإِذَا تَيَمَّمُ بِهِ الْحَيُّ لَا يُصَلِّي بِهِ عَلَى الْمَيِّتِ لَعَدَمِ طَهَارَتِهِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَيَمُّمِ الْحَيِّ بِهِ؟ ع ش عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَمَا تَحْتَ قُلْفَتِهِ الْأَقْلَبُ فَلَا بُدَّ مِنْ فُسْخِهَا وَغَسْلِ مَا تَحْتَهَا إِنْ تَيَسَّرَ وَالْأَقْبَلُ كَانَ مَا تَحْتَهَا طَاهِرًا يَتَيَمَّمُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ نَجَسًا فَلَا يَتَيَمَّمُ بَلْ يُذَقَّرُ بِلا صَلَاةٍ كَمَا قَدِ الطُّهُورَيْنِ عَلَى مَا قَالَهُ الزَّمَلِيُّ لِأَنَّهُ شَرَطَ التَّيْمُمَ إِزَالَةَ التَّجَاسُةِ وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ يَتَيَمَّمُ لِلضَّرُورَةِ وَيَتَبَنَّى تَقْلِيدُهُ لِأَنَّهُ فِي ذَفْنِهِ بِلا صَلَاةٍ عَدَمَ احْتِرَامِ اللَّحْمِ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا وَعَلَى كُلِّ قَبْحَرُمُ قَطْعُ قُلْفَتِهِ وَإِنْ عَصَى بِتَأْخِيرِهِ اهـ.

فَوَيْ: (وَمَنْ ثُمَّ حَرَمَ خُتَّتَهُ) قَالَ فِي الْمُبَابِ كَالْأَنْوَارِ وَقُلْعُ سَيْتِهِ. فَوَيْ: (أَوْ تَعَذَّرَ غَسْلُ مَا تَحْتَ قُلْفَتِهِ) أَيْ وَإِنْ وَجَبَ إِزَالَةُ شَيْءٍ يَمْنَعُ الْفُسْلَ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ م ر. فَوَيْ: (وَعَلَيْهِ فَيُتِمُّ عَمَّا تَحْتَهَا) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ تَحْتَهَا نَجَسٌ لَا يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ الْخِتَانِ.

فصل في تكفين الميت وحمله وتوابيعهما

(يُكْفَنُ) الْمَيِّتُ بَعْدَ غَسْلِهِ (بِمَا لَهُ لِبْسُهُ حَيًّا) فَيَجُوزُ حَرِيرٌ وَمُزَعْفَرٌ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَا لِلرَّجُلِ وَخُثْنِي وَبَحَثُ الْأَذْرَعِي جِلَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْجِلِّ مَا يَشْمَلُ الْوُجُوبَ إِذْ لَا خَفَاءَ فِيهِ حَيْثُذِ وَلَقَتِيلِ الْمَعْرَكَةِ إِذَا لَبِسَهُ بِشَرْطِهِ وَكَانَ عَلَيْهِ حَالَةُ الْمَوْتِ

فصل في تكفين الميت وحمله وتوابيعهما

• فَوَدُ: (الْمَيِّتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُقَدَّمُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدُ: (بَعْدَ غَسْلِهِ) يَتَّبِعِي بَعْدَ طَهْرِهِ لِشَمْلِ التَّيْمُنِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ عَبَّرَ بِهِ فِي النِّهَايَةِ بِضَرْيٍ فَتَغْيِيرُ الشَّارِحِ بِالْمُسْلِمِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بَعْدَ طَهْرِهِ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ كُفِّنَ قَبْلَ طَهْرِهِ ثُمَّ صُبَّ عَلَيْهِ لِنَسْلِهِ لَمْ يُجَزَّ وَلَكِنَّهُ يُعْتَدُّ بِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ كَوْنَهُ بَعْدَ طَهْرِهِ أَوَّلَى فَلْيُرَاجَعْ وَفِي سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ.

(فَرَعَ) هَلْ يَجُوزُ التَّكْفِينُ فِي ثَوْبٍ بَالٍ بِحَيْثُ يَذُوبُ سَرِيعًا لِكَيْتَهُ سَاوَرٌ فِي الْحَالِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ الْجَوَازُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُعَدَّ إِزْرَاءً بِالْمَيِّتِ انْتَهَى اه. • فَوَدُ: (وَمُزَعْفَرٌ) أَنِي بِالْمُعْنَى السَّابِقِ فِي اللَّبَاسِ وَهُوَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْمُزَعْفَرُ عُرْقَاعُ ش. • فَوَدُ: (لَا لِلرَّجُلِ وَخُثْنِي) قَيِّمَتُنِجُ تَكْفِينُهُمَا فِي الْمُزَعْفَرِ وَالْحَرِيرِ مَعَ وُجُودِ غَيْرِهِمَا لَا الْمُعْضَفَرِ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ تَكْفِينُ قَرِيْبِهِ الذَّمِّيِّ فِيمَا يَمْتَنِعُ تَكْفِينُ الْمُسْلِمِ فِيهِ نِهَائِيَّةٌ، عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَأَمَّا الْمُعْضَفَرُ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي فَضْلِ اللَّبَاسِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر (لَا الْمُعْضَفَرُ) فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ اه. • فَوَدُ: (جِلَّهُ) أَنِي جِلًّا مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَرِيرِ وَالْمُزَعْفَرِ لِلرَّجُلِ وَالْخُثْنِي. • فَوَدُ: (فِيهِ) أَيِ الْوُجُوبِ (حَيْثُذِ) أَنِي حِينَ فَقَدَ غَيْرَ مَا ذُكِرَ. • فَوَدُ: (وَلَقَتِيلِ الْمَعْرَكَةِ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ: إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ أَنِي وَبَحَثُ الْأَذْرَعِي أَيْضًا جِلَّهُ لِقَتِيلِ الْمَعْرَكَةِ وَهُوَ الشَّهيدُ كُرْدِي. • فَوَدُ: (بِشَرْطِهِ) أَنِي بَانَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْمَحْزَبِ مُعْنَى ظَاهِرِهِ لَا لِذَفْعِ نَحْوِ قَمَلٍ لَكِنْ صَرَخَ النِّهَايَةِ بِشُمُولِهِ أَيْضًا عِبَارَتُهُ وَلَوْ اسْتَشْهِدَ فِي ثِيَابِ حَرِيرٍ لَبَسَهَا لِضَرُورَةِ كَدْفِ قَمَلٍ جَازَ تَكْفِينُهُ فِيهَا مَعَ وُجُودِ غَيْرِهَا كَمَا سَبَّأَنِي مِنْ أَنَّ السُّنَّةَ تَكْفِينُهُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي اسْتَشْهِدَ فِيهَا لَا سِيَّمَا إِذَا تَلَطَّحَتْ بِدَمِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَبَعًا لِلْأَذْرَعِي فِي آخِرِ كَلَامِهِ وَلِهَذَا لَوْ لَبَسَ الرَّجُلُ حَرِيرًا لِحَكَّةٍ أَوْ قَمَلٍ مَثَلًا وَاسْتَمَرَّ السَّبَبُ الْمُبِيحَ لِذَلِكَ إِلَى مَوْتِهِ حَرَمَ تَكْفِينُهُ عَمَلًا بِمَعْنَى التَّهْيِ أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا اه وَاعْتَمَدَهُ سَمٍ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِضَرُورَةِ قَلْوِ تَعْدَى

فصل في تكفين الميت وحمله وتوابيعهما

(فَرَعَ): الْمُتَّجِعُ فِيمَنْ مَاتَ لَا يَسَّ حَرِيرٍ لِحَاجَةِ أَنَّهُ إِنْ وَجِدَ بَعْدَ الْمَوْتِ مُقْتَضَى طَلَبَ دَفْنِهِ فِيهِ كَمَنْ اسْتَشْهِدَ وَهُوَ لَا يَسَّهُ لِمُسَوِّغٍ لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ بَلْ يَذْفَنُ فِيهِ لِأَنَّ دَفْنَ الشَّهِيدِ فِي أَثْوَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا مَطْلُوبٌ شَرْعًا وَإِنْ لَمْ يَوْجِدْ ذَلِكَ كَمَنْ لَبَسَهَا لِتَحْوِجِزٍ وَقَمَلٍ وَمَاتَ فِيهَا وَجِبَ نَزْعُهَا ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشُّهَابَ الرَّثَمَلِيَّ أَفْتَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ وَلَوْ تَعَدَّى بَلْبِيهِ ثُمَّ اسْتَشْهِدَ فِيهِ فَلَا عِزَّةَ بِهَذَا اللَّبَاسِ لِلتَّعَدِّيِّ بِهِ فَيَنْزَعُ م ر. • فَوَدُ: (لَا لِلرَّجُلِ وَخُثْنِي) وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ تَكْفِينُ قَرِيْبِهِ الذَّمِّيِّ فِيمَا يَمْتَنِعُ تَكْفِينُ الْمُسْلِمِ فِيهِ شَرْحُ

لِكُنْه خَالَفَهُ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ وَبَحَثَ هُوَ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّكْفِينُ فِي مُتَنَجِّسٍ - بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ وَجَدَ غَيْرُهُ وَإِنْ حُلَّ لُبْسُهُ فِي الْحَيَاةِ وَتَقَدَّمَ عَلَى نَحْوِ حَرِيرٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا وَلْيُنْظَرِ فِي هَذَا مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْمَسَائِلِ الْمَنْشُورَةِ أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ طَهَرُ كَفَيْهِ وَمَعَ مَا مَرَّ أَيْضًا بِمَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ أَمَكْنَ تَطْهِيرُهُ وَحَبِيطُهُ فَإِنْ أَمَكْنَ تَطْهِيرُهُ هَذَا تَعَيَّنَ وَإِلَّا سُمِيَ بِهِ

بَلْبِسِهِ ثُمَّ اسْتَشْهَدَ فِيهِ فَلَا عِبرَةَ بِهَذَا اللَّبْسِ لِلتَّعَدِّي فَيَنْزَعُ م ر سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ م ر جَازَ تَكْفِينُهُ الْخُ قَضِيَّةُ التَّغْيِيرِ بِالْجَوَازِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَوَّلَى وَقَضِيَّةُ أَيْضًا جَوَازُ التَّعَدِّي وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لُبْسُهُ فِي الْأَصْلِ لِحَاجَةِ فَاسْتَدْيَمَتْ أَعْرَاشُ. ه فَوَدُ: (لِكُنْه) أَيْ الْأَذْرَعِي (خَالَفَهُ) أَيْ بَخَنَهُ الْجَلَّ لِقَتِيلِ الْمَفْرُكَةِ. ه فَوَدُ: (وَيُقَدَّمُ عَلَى نَحْوِ حَرِيرٍ الْخُ) وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ عِبَارَةٌ سَمِ الْمُعْتَمَدِ تَقْدِيمُ الْحَرِيرِ م ر أ ه قَالَ ع ش وَهَلْ يُقْتَصَرُ عَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ أَمْ تَجِبُ الثَّلَاثَةُ نَقَلَ سَمَ عَنْ م ر أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ وَهِيَ تَنْدَفِعُ بِالْوَاحِدِ فَلْيُقْتَصَرْ عَلَيْهِ وَالْأَقْرَبُ وَجُوبُ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ الْحَرِيرَ يَجُوزُ فِي الْحَيِّ لِأَذْنَى حَاجَةٍ كَالْجَرْبِ وَالْحِكْمَةِ وَدَفْعِ الْفُتْلِ بَلْ وَلِلتَّجَمُّلِ وَمَا هُنَا أَوَّلَى أ ه. ه فَوَدُ: (وَجَدَ غَيْرَهُ) أَيْ ثَوْبًا ظَاهِرًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ يَجِدُ ظَاهِرًا فَيَكْفُنُ فِي الْمُتَنَجِّسِ أَيْ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ عَارِيًا إِذْ لَا تَصِحُّ مَعَ التَّجَاسَةِ سَمَ عَلَى الْبُهْجَةِ أَعْرَاشُ. ه فَوَدُ: (وَإِنْ حُلَّ لُبْسُهُ الْخُ) أَيْ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ نَهَايَةً.

ه فَوَدُ: (وَلْيُنْظَرِ فِي هَذَا مَعَ مَا مَرَّ بِالْخُ) وَيُجَابُ بِأَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ أَوَّلًا ثُمَّ يَكْفُنُ فِيهِ وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَ الْكَفَنِ وَلَا وَجَدَ نَحْوَ إِذْخِرَ أَوْ طِينٍ وَلَا قَبْعَدَ تَطْهِيرِهِ وَتَكْفِينِهِ فِيهِ أَوْ بَعْدَ سَتْرِهِ بِنَحْوِ الْإِذْخِرِ وَالطِّينِ ثُمَّ يَكْفُنُ فِيهِ أَيْ فِي الْمُتَنَجِّسِ أَوْ قَبْلَ جَمِيعِ ذَلِكَ لِصِحَّتِهَا أَيْ الصَّلَاةِ قَبْلَ التَّكْفِينِ وَالسَّتْرِ سَمَ.

ه فَوَدُ: (وَمَعَ مَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ يُمَمَ فِي الْأَصَحِّ وَمَحَلُّ تَوَقُّفِ التَّيْمُمِ أَيْ وَالصَّلَاةِ الْخُ وَحَبِيطُهُ قَضِيَّةُ ذَلِكَ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مُكَفَّنًا فِي مُتَنَجِّسٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ تَطْهِيرَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسُ الْحَيِّ هُوَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَارِيًا قَبْلَ تَكْفِينِهِ سَمَ. ه فَوَدُ: (أَنْ مَحَلَّهُ) أَيْ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ.

ه فَوَدُ: (وَحَبِيطُهُ) أَيْ حِينَ أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ أَمَكْنَ الْخُ. ه فَوَدُ: (وَإِلَّا سُمِيَ بِهِ) أَيْ بِالْمُتَنَجِّسِ فَيُصَلَّى عَلَيْهِ مُكَفَّنًا فِيهِ هَذَا مُفَادٌ كَلَامِهِ وَمَرَّ عَنْ سَمَ وَع ش أَيْضًا مَا يُخَالَفُهُ وَقَسَرَ الْكُرْدِيُّ ضَمِيرَ بِهِ بِالْحَرِيرِ وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمُ.

ه فَوَدُ: (وَيُقَدَّمُ عَلَى نَحْوِ حَرِيرٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا) الْمُعْتَمَدُ تَقْدِيمُ الْحَرِيرِ م ر. ه فَوَدُ: (وَلْيُنْظَرِ فِي هَذَا مَعَ مَا يَأْتِي بِالْخُ) يُجَابُ بِأَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِ أَوَّلًا ثُمَّ يَكْفُنُ فِيهِ وَالْكَلَامُ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَ الْكَفَنِ وَلَا وَجَدَ نَحْوَ إِذْخِرَ أَوْ طِينٍ وَلَا قَبْعَدَ تَطْهِيرِهِ وَتَكْفِينِهِ فِيهِ أَوْ بَعْدَ سَتْرِهِ بِنَحْوِ الْإِذْخِرِ وَالطِّينِ ثُمَّ تَكْفِينِهِ فِيهِ أَغْنَى فِي الْمُتَنَجِّسِ أَوْ قَبْلَ جَمِيعِ ذَلِكَ لِصِحَّتِهَا قَبْلَ التَّكْفِينِ وَالسَّتْرِ. ه فَوَدُ: (وَمَعَ مَا مَرَّ بِالْخُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ يُمَمَ فِي الْأَصَحِّ وَمَحَلُّ تَوَقُّفِ صِحَّةِ التَّيْمُمِ أَيْ وَالصَّلَاةِ الْخُ وَحَبِيطُهُ قَضِيَّةُ ذَلِكَ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مُكَفَّنًا فِي مُتَنَجِّسٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ تَطْهِيرَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسُ الْحَيِّ هُوَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَارِيًا قَبْلَ تَكْفِينِهِ.

وَتُكْفَنُ مُجَدَّةً فِي ثَوْبِ زِينَةٍ وَإِنْ حَرَّمَ لِبْسُهَا لَهُ فِي الْحَيَاةِ كَمَا مَرَّ وَيَحْرُمُ فِي جِلْدٍ وَجَدَ غَيْرَهُ لِأَنَّهُ مُزِرٌ بِهِ وَكَذَا الطَّيْنُ وَالْحَشِيشُ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ثَوْبٌ وَجِبَ جِلْدٌ ثُمَّ حَشِيشٌ ثُمَّ طَيْنٌ فِيمَا يَظْهَرُ.

(فرغ) أفنى ابن الصلاح بِحُرْمَةِ سَتْرِ الْجَنَازَةِ بِخَرِيرٍ وَكُلِّ مَا الْمَقْصُودُ بِهِ الزُّيْنَةُ وَلَوْ امْرَأَةً كَمَا يَحْرُمُ سَتْرُ نِسَائِهَا بِخَرِيرٍ وَخَالَفَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ فَجَوَّزَ الْحَرِيرَ فِيهَا

• فَوَدَّ: (وَتُكْفَنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْرُمُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَتُكْفَنُ مُجَدَّةً الْخُ) أَيِ مَعَ الْكَرَاهَةِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ ش فِي تَطْلِيئِهَا. • فَوَدَّ: (فِي ثَوْبِ زِينَةٍ) أَيِ كَمَا يُبَاحُ تَطْلِيئُهَا سَم. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ الْفَصْلِ. • فَوَدَّ: (وَجَدَ غَيْرَهُ) أَيِ مِنَ الْأَثَوَابِ وَلَوْ خَرِيرًا ع ش.

• فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) هُوَ ظَاهِرٌ وَقَضِيَّةٌ وَجُوبٌ تَغْمِيمُهُ بِنَحْوِ الطَّيْنِ لَوْ جُوبُ التَّغْمِيمِ فِي الْكَفَنِ وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا حُبٌّ فَهَلْ يَجِبُ التَّكْفِينُ فِيهِ بِإِذْخَالِ الْمَيِّتِ فِيهِ لِأَنَّهُ سَائِرٌ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ الْوُجُوبُ قَالَ م ر وَيُتَّجَهُ تَقْدِيمُ نَحْوِ الْجَنَائِ الْمَعْجُونِ عَلَى الطَّيْنِ لِأَنَّ التَّطْلِيْنَ مَعَ وُجُودِهِ إِزْرَاءٌ بِهِ سَم. • فَوَدَّ: (بِحُرْمَةِ سَتْرِ الْجَنَازَةِ الْخُ) أَيِ وَسَتْرِ ثَوَابِيِ الْأَوْلِيَاءِ ع ش. • فَوَدَّ: (وَكُلِّ مَا الْمَقْصُودُ بِهِ الزُّيْنَةُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مِمَّا يَحْرُمُ كَالْمَرْغَفِ وَالْأَفْسَرِ الْبَيْتِ بِمَا لَا يَحْرُمُ الْمَقْبُوسُ عَلَيْهِ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ السَّتْرُ مَعَ وَضَعِ نَحْوِ قَفْصٍ قَبْتَنِي التَّحْرِيمَ لِأَنَّهُ حَبِئْذٍ كَسَّرَ الْبَيْتَ وَإِنْ كَانَ بِدُونِهِ قَبْتَنِي الْجِلْدَ لِأَنَّهُ حَبِئْذٍ كَالْتَذَرِ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ فِي حَوَاشِي الرُّوضَةِ ظَاهِرًا فِي تَصْوِيرِ الْجِلْدِ بِمَا ذَكَرْتُهُ بِصُرِّي.

• فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ فَجَوَّزَ الْخُ) أَيِ لِأَنَّ سَتْرَ سَرِيرِهَا يُعَدُّ اسْتِعْمَالًا مُتَعَلِّقًا بِبَدَنِهَا وَهُوَ جَائِزٌ لَهَا فَمَهْمَا جَازَ لَهَا فَعَلَهُ فِي حَيَاتِهَا جَازَ فَعَلَهُ لَهَا بَعْدَ مَوْتِهَا حَتَّى يَجُوزَ تَحْلِيئُهَا بِنَحْوِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَدَفْنُهَا مَعَهَا حَيْثُ رَضِيَ الْوَرَثَةُ وَكَانُوا كَامِلِينَ أَيِ وَلَا عَلَيْهَا دَيْنٌ مُسْتَحَقٌّ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ تَضْيِيعُ مَالٍ لِأَنَّهُ تَضْيِيعُ بَغَرَضٍ وَهُوَ إِكْرَامُ الْمَيِّتِ وَتَغْضِيبُهُ وَتَضْيِيعُ الْمَالِ وَإِنْلَافُهُ لِبَغَرَضٍ جَائِزٍ م ر سَم عَلَى حَجٍّ أَنِي مَعَ ذَلِكَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى يَدِ الْمَلِكِ الْوَرَثَةُ فَلَوْ أَخْرَجَهَا سَبِيلٌ أَوْ نَحْوَهُ جَازَ لَهُمْ أَخْذُهُ وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ قَنْعُ الْقَبْرِ لِإِخْرَاجِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ هَتَكِ حُرْمَةِ الْمَيِّتِ مَعَ رِضَائِهِمْ بِدَفْنِهِ مَعَهَا فَلَوْ تَعَدَّلُوا وَقَتَحُوا الْقَبْرَ وَأَخَذُوا مَا فِيهِ جَازَ لَهُمْ

• فَوَدَّ: (وَتُكْفَنُ مُجَدَّةً فِي ثَوْبِ زِينَةٍ) أَيِ كَمَا يُبَاحُ تَطْلِيئُهَا. • فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) هُوَ ظَاهِرٌ وَقَضِيَّةٌ وَجُوبٌ تَغْمِيمُهُ بِنَحْوِ الطَّيْنِ لَوْ جُوبُ التَّغْمِيمِ فِي الْكَفَنِ، وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا حُبٌّ فَهَلْ يَجِبُ التَّكْفِينُ فِيهِ بِإِذْخَالِ الْمَيِّتِ فِيهِ لِأَنَّهُ سَائِرٌ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتِمُّدُ الْوُجُوبُ قَالَ م ر وَيُتَّجَهُ تَقْدِيمُ نَحْوِ الْجَنَائِ الْمَعْجُونِ عَلَى الطَّيْنِ لِأَنَّ التَّطْلِيْنَ مَعَ وُجُودِهِ إِزْرَاءٌ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ فَجَوَّزَ الْخُ) هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ الْخُ) أَيِ لِأَنَّ سَتْرَ سَرِيرِهَا يُعَدُّ اسْتِعْمَالًا مُتَعَلِّقًا بِبَدَنِهَا وَهُوَ جَائِزٌ لَهَا فَمَهْمَا جَازَ لَهَا فَعَلَهُ فِي حَيَاتِهَا جَازَ فَعَلَهُ لَهَا بَعْدَ مَوْتِهَا حَتَّى يَجُوزَ تَحْلِيئُهَا بِنَحْوِ حُلِيِّ الذَّهَبِ وَدَفْنُهَا مَعَهَا حَيْثُ رَضِيَ الْوَرَثَةُ وَكَانُوا كَامِلِينَ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ تَضْيِيعُ مَالٍ لِأَنَّهُ تَضْيِيعُ لِبَغَرَضٍ وَهُوَ إِكْرَامُ الْمَيِّتِ وَتَغْضِيبُهُ وَتَضْيِيعُ الْمَالِ وَإِنْلَافُهُ لِبَغَرَضٍ جَائِزٍ م ر.

وفي الطفل واعتمده جمع مع أن القياس هو الأول. (وأقله ثوب) يستتر العورة المختلفة بالذكورة والأنوثة دون الرق والحُرَّة بناءً على الأصح الذي صرح به الرافعي أن الرق يزول بالموت وإن بقيت آثاره من تفصيله لأمتيه، وقول الزركشي لو زال ملكه لم يُفَسِّلها يزوده أنه يُفَسِّل زوجه مع زوال عصمتها عنه، ثم الاكتفاء بسائر العورة هو ما صحَّحه المُصَنِّف في جميع كتبه إلا الإيضاح ونقله عن الأكثرين كالحلي ولأنه حق لله تعالى وقال آخرون: يجب ستر جميع البدن إلا رأس المحرم ووجه المحرمة ليحق لله تعالى كما يأتي عن المجموع ويُصرَّح به قول المَهْدَب إن سائر العورة فقط لا يُسَمَّى كَفْتًا أي والواجب التكفين فوجب الكل للخروج عن هذا الواجب الذي هو ليحق لله تعالى وأطال جمع متأخرون

التصرف فيه ع ش وزاد شيخنا عقب مثل ما مرَّ عن سم لکنه مع الكراهة اه وقول سم ودفعه معها إلخ يأتي في شرح (ويجوز رابع وخامس) ما يقتضي خلافه وإلى رده أشار سم بقوله لا يقال إلخ.

• فود: (وفي الطفل) أي الصبي شيخنا. • فود: (واعتمده جمع) وهو أوجه نهاية.

• فود: (سني: ثوب) أي واحد مُفني. • فود: (يستتر العورة) أي عورة الصلاة ع ش. • فود: (المختلفة بالذكورة إلخ) أي فيجب في المرأة ما يستتر بدنها إلا وجهها وكفها خرة كانت أو أمة، ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لكون النظر إليهما يوقع في الفتنه غالباً شرح م ر اه سم.

• فود: (وإن بقيت إلخ) عبارة النهاية ولا ينافيه ما مرَّ من جواز تفصيل السيد لها لأن ذلك ليس لكونها باقية في ملكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تفصيل زوجته مع أن ملكه زال عنها اه.

• فود: (وإن بقيت آثاره إلخ) لك أن تقول الانقضاء في ستر عورتها على ما بين السرة والرُّكبة أيضاً أثر من آثار الرق فإن وجد نص من الشارع من التفرقة بين أثر وأثر فليذكر وإلا فالتفرقة تحكم بحث بصري هذا مجرد بحث ولا ففي النهاية والمُفني والأشئ وغيرها مثل ما في الشرح ويمكن التفرقة بأن في اتباع الأثر الأول إزاء للميت دون الثاني. • فود: (مع زوال عصمتها) أي ولهذا جاز له نكاح أختها وأربع سواها سم. • فود: (وقال آخرون يجب ستر جميع البدن إلخ) وجمع ابن المقرئ بين الوجهين في روضة فقال وأقله ثوب يعم البدن والواجب ستر العورة فحمل الأول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت وهو جمع حسن مُفني. • فود: (فوجب الكل) أي كل البدن. • فود: (كما يأتي) أي في شرح (ولا تنفذ إلخ). • فود: (وأطال جمع إلخ) وعبارة النهاية وأقله ثوب واحد يستتر البشرة - هنا كالصلاة - وجميع بدنه إلا رأس المحرم ووجه المحرمة كما صحَّحه المُصَنِّف في مناسيكه واختاره ابن المقرئ في شرح إرشاده كالأذرع بما لجمهور الخراسانيين وفاة بحق الميت وما صحَّحه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من أن أقله ما يستتر العورة محمول على وجوب ذلك ليحق لله تعالى اه.

• فود: (دون الرق والحُرَّة إلخ) أي فيجب ما ستر من الأثنى ولو رقيقة ما عدا الوجه والكفين ووجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما عورة بل لخوف الفتنه غالباً شرح م ر. • فود: (مع زوال عصمتها عنه إلخ) أي ولهذا جاز له نكاح أختها وأربع سواها.

في الانتصار له وعلى الأول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردي وغيره لو قال الغرماء يُكْفَنُ بِسَاتِرِهَا والورثة يسايغ كفن في السايغ اتفاقاً أن الزائد على ساترها من السايغ حق مؤكّد للميت لم يُسقطه تقدّم به على الغرماء كالورثة فيأثمون بمنعه وإن لم يكن واجباً في التكفين وهذا مستثنى لما تقرّر من تأكيد أمره لقوة الخلاف في وجوبه وإلا فقد جزم الماوردي بأن للغرماء منع ما يُصرف في المستحب وعلى ما تقرّر من تأكيده وتقديمه به يُحمل قول بعض من اعتمد الأول أنه واجب لحق الميت أي لا للخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من عليم به وإلا لم يبق خلاف في أن الواجب ساترها أو السايغ فليَمَّ أنه بالسائر يسقط حرج التكفين الواجب عن الأئمة ويبقى حرج منه حق الميت على الورثة أو الغرماء، ومن كونه حقه

وفي المغني نخوها وعبارة شينخنا فالواجب ثوب واحد يستر جميع البدن إلا رأس المخرج ووجه المخرج على المفتد وإن كان مخجوراً عليه بالفلس ولو قال الغرماء: يُكْفَنُ في ثوب، والورثة: في ثلاثة أجب الغرماء بخلاف ما لو قال الغرماء: يُكْفَنُ بسائر العورة، والورثة: بسائر جميع البدن فإنه يجاب الورثة ولو اتفقت الورثة والغرماء على ثلاثة جاز بلا خلاف ويكفن في ثلاثة أثواب من ماله ولو كان في ورثته مخجور عليه أو غائب على المفتد فتى كفن الميت من ماله ولم يكن عليه دين مستغرق كفن في ثلاثة وجوباً اهـ. ☐ فؤد: (في الانتصار له) أي لما قاله آخرون. ☐ فؤد: (وعلى الأول) وهو أقل الكفن ما يستر العورة. ☐ فؤد: (بسائرهما) أي العورة. ☐ فؤد: (يسايغ) أي لجميع البدن.

☐ فؤد: (فيأثمون) أي الغرماء والورثة. ☐ فؤد: (وهذا مستثنى إلخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فإن قيل هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجباً من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل لا معنى معه للإسثناء من منع ما يُصرف في المستحب سم. ☐ فؤد: (وإلا فقد جزم إلخ) أي وإن لم تقل بإسثناء تقديم الميت هنا على الغرماء من المنع الآتي لم يصح ما تقدّم عن المجموع عن الماوردي وغيره لأنه قد جزم إلخ ثم هذا مبني على ما اختاره تبعاً لشيخ الإسلام من أن سائر جميع البدن مستحب وتقدّم عن سم منعه وفاقاً للنهاية والمغني وغيرهما. ☐ فؤد: (وعلى ما تقرّر إلخ) متعلّق بقوله الآتي يُحمل قول إلخ. ☐ فؤد: (من تأكيده) أي السايغ (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسايغ. ☐ فؤد: (اعتمد الأول) أي أقل الكفن سائر العورة. ☐ فؤد: (لأنه) أي سائر العورة فقط. ☐ فؤد: (أنه واجب إلخ) مقول القول.

☐ فؤد: (ولاً) أي وإن لم يُحمل قول البعض المذكور على ما تقرّر من تأكيد الإسئجاب بل كان الوجوب فيه على حقيقته (لَمْ يَبْقَ خلاف إلخ) ولك منع الملازمة بالجمع السابق عن النهاية والمغني. ☐ فؤد: (أو الغرماء) أو لمنع الحلو فقط. ☐ فؤد: (ومن كونه حقه إلخ) عطف على قوله من تأكيده إلخ

☐ فؤد: (وهذا مستثنى إلخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فإن قيل: هو غير واجب من حيث التكفين وإن كان واجباً من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا حاجة له بل لا معنى معه للإسثناء من منع ما يُصرف في المستحب.

يُحْمَلُ تَصْرِيحُ آخِرِينَ بِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِإِبْصَائِهِ بِإِسْقَاطِهِ كَمَا يَأْتِي وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا غُطِّيَ مِنَ الْمَيِّتِ عَوْرَتُهُ فَقَطَّ سَقَطَ الْفَرْضُ لِكَيْتِهَ أَخْلُ بِحَقِّهِ صَرِيحٌ فِيمَا قَرَّرْتُهُ أَنَّهُ وَاجِبٌ لِلْمَيِّتِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ لِكَيْتِهَ أَخْلُ بِحَقِّهِ لَا لِلْخُرُوجِ مِنْ عَهْدَةِ الْكَافِرِينَ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ سَقَطَ الْفَرْضُ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمُتَوَلِّيِ الْقَطْعُ بِالْإِكْفَاءِ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ ثُمَّ الْقَطْعُ بِأَنَّ الزَّائِدَ لَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ لِحَقِّ اللَّهِ وَفِيهِ تَنَاقُضٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ لِحَقِّ اللَّهِ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْمُتَوَلِّيِ فَإِنَّهُ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَ شَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَقَوْلِ مُرَادِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ الزَّائِدِ أَنَّهُ لِحَقِّ الْمَيِّتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَرَمَاءِ أَخْذًا مِنَ الْإِتِّفَاقِ الْمَذْكُورِ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَوَّلُ فَهُوَ تَنَاقُضٌ يُرَدُّ بِأَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ تَنَاقُضٌ وَأَنَّ ذَلِكَ الْحَمْلَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي وَجُوبِ سَائِرِهَا أَوْ الْكُلِّ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِحَقِّ اللَّهِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي تَوْجِيهِمَا

وَالضَّمِيرُ الْأَوَّلُ لِلْسَّابِقِ وَالثَّانِي لِلْمَيِّتِ . □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يَسْقُطُ الْإِنْفَاقُ) أَيِ الزَّائِدِ عَلَى السَّائِرِ . □ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ (وَلَا تُكْفَى وَصِيَّتُهُ الْإِنْفَاقُ) . □ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْإِنْفَاقُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: صَرِيحُ الْإِنْفَاقِ . □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ وَاجِبٌ الْإِنْفَاقُ) يَنْبَغِي أَنْ السَّابِقُ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ لَهُ . □ قَوْلُهُ: (لَا لِلْخُرُوجِ الْإِنْفَاقُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلْمَيِّتِ . □ وَقَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَهُ) أَيِ قَوْلُهُ: (لَا لِلْخُرُوجِ الْإِنْفَاقُ) . □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ تَنَاقُضٌ) أَيِ إِنَّ بِالْقَطْعِ الْأَوَّلِ السَّائِرَ حَقٌّ مَحْضٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَبِالْقَطْعِ الثَّانِي أَنَّ وَجُوبَ الزَّائِدِ لِحَقِّ الْمَيِّتِ مَشْرُوبًا بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا يَأْتِي . □ قَوْلُهُ: (لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْمُتَوَلِّيِ) أَيِ بَلْ مِنْ مُلْحَقَاتِ الْمَجْمُوعِ عَلَى حَسَبِ فَهْمِهِ مِنْهُ أَيِ وَقَوْلُ الْمُتَوَلِّيِ وَاجِبٌ الْمُرَادُ بِهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ لِلْمَيِّتِ . □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي تَوْجِيهِ مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ الْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِكْفَاءِ بِسَائِرِ الْعَوْرَةِ وَتَوْجِيهِ قَوْلِ جَمْعٍ أَنَّهُ يَجِبُ سِتْرُ جَمِيعِ الْبَدَنِ الْإِنْفَاقُ الْمُفِيدُ أَنَّ الْخِلَافَ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى . □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْإِتِّفَاقِ الْمَذْكُورِ) أَيِ السَّابِقِ عَنِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ وَغَيْرِهِ . □ قَوْلُهُ: (يُرَدُّ بِأَنَّ الْحَقَّ الْإِنْفَاقُ) أَقُولُ الَّذِي حَكَاهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ لَمْ يُعْبَرْ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بَلْ بِعِبَارَتِهِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ لَا يَلْزَمُهُ مَا أَوْرَدَهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَقْصِدْ بِالْحَمْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ رَفَعَ الْخِلَافَ الَّذِي بَيْنَ الْأَصْحَابِ فِي أَنَّ الْوَاجِبَ مَا يُعْمُ الْبَدَنُ أَوْ سَائِرَ الْعَوْرَةِ فَقَطَّ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ مَا أَوْرَدَهُ بَلْ قَصَدَ دَفْعَ التَّنَاقُضِ فِي عِبَارَةِ الرُّوضِ وَلَا إِشْكَالَ فِي انْتِدَافِاقِ التَّنَاقُضِ فِي عِبَارَةِ الرُّوضِ بِذَلِكَ الْحَمْلِ سَم . □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى الْإِنْفَاقُ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى رَفَعَ الْخِلَافَ بِحَمْلِ

□ قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَ شَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ الْإِنْفَاقُ) أَقُولُ هَذَا الَّذِي حَكَاهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ لَمْ يُعْبَرْ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بَلْ بِعِبَارَتِهِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ لَا يَلْزَمُهُ مَا أَوْرَدَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الرُّوضِ مَا نَقَّصَهُ: وَأَقْلَهُ ثَوْبٌ يُعْمُ الْبَدَنُ وَالْوَاجِبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ أَهْ فَقَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَأَقْلَهُ ثَوْبٌ يُعْمُ الْبَدَنُ) مَا نَقَّصَهُ وَلَقَوْلِ مُرَادِهِ هُنَا أَنَّهُ وَجِبَ لِحَقِّ الْمَيِّتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَرَمَاءِ أَخْذًا مِنَ الْإِتِّفَاقِ الْآتِي فِي كَلَامِ الْمَاوَرِدِيِّ وَغَيْرِهِ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَوَّلُ فَهُوَ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ وَالْوَاجِبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ أَهْ بِحُرُوفِهِ وَهَذَا لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الرَّدُّ الَّذِي ذَكَرَهُ لِأَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَقْصِدْ بِالْحَمْلِ الَّذِي ذَكَرَهُ رَفَعَ الْخِلَافَ الَّذِي بَيْنَ الْأَصْحَابِ فِي أَنَّ

ويأتي عن المجموع التصريح به في أن الوصية بإسقاط الزائد لا تنفذ لأنه واجب لحق الله تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق المذكور لأن الوجوب فيه لحق الآدمي فهو مبني على أن الواجب سايرها لحق الله والزائد لحق الآدمي ويعلم منه بالأولى تقدمه بالزائد عليهم على وجوب الزائد لحق الله فصح الاتفاق ولا يحد من ستر البشارة هنا كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد الفاء والبناء للمفعول ويجوز عكسه (وصيته بإسقاطه) أي ساير العورة لما تقرّر أنه حق لله تعالى بخلافها بما زاد عليه خلافاً لما في المجموع عن جمع فإنه إنما يأتي على الضعيف أن

الوجه الأول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت ثم قال ما حاصله أن الكفن بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب يستر العورة وبالنسبة لحق الميت مشوباً بحق الله تعالى ما يستر بقية البدن وبالنسبة لحق الميت فقط الثوب الثاني والثالث فكل من السائر للعورة والسايغ للبدن لا ينقطع بوصية ولا بغيرها والثالث الذي هو مخض حق الميت من الثوب الثاني والثالث ينقطع بالوصية وينتفع الغرماء لا الورثة كلاً أو بعضاً واعتمده متفقون كلاهما. □ فؤد: (ويأتي) أي أيضاً (عن المجموع إلخ) عطف على قوله تقرّر إلخ. □ فؤد: (التصريح به) أي بأن الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى. □ فؤد: (في أن الوصية بإسقاط إلخ) أي في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع. □ فؤد: (ولا ينافي ذلك) أي إن الخلاف إنما هو بالنظر لحق الله تعالى. □ فؤد: (الاتفاق المذكور) أي عن المجموع عن المازدي وغيره. □ فؤد: (لأن الوجوب) أي وجوب الزائد (فيه) أي الاتفاق المذكور. □ فؤد: (فهو) أي الاتفاق المذكور. □ فؤد: (أن الواجب سايرها لحق الله تعالى إلخ) اعتمده النهاية والمغني وغيرهما كما مر.

□ فؤد: (ويعلم منه) أي من تقدم الميت بالزائد على القول بأنه لحق الآدمي. □ فؤد: (عليهم) أي الغرماء. □ فؤد: (على وجوب الزائد) أي على القول بأن وجوب الزائد إلخ. □ فؤد: (بتشديد الفاء) إلى المتن في النهاية واقتصر المغني على الأول. □ فؤد: (بخلافها بما زاد إلخ) أي بخلاف الوصية بإسقاط الزائد على ساير العورة فتتخذ. □ فؤد: (خلافاً لما في المجموع عن جمع إلخ) المعتمد ما في المجموع لأن الزائد على ستر العورة حق لله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظراً لإشائية حق الله تعالى مراه سم وتقدم عن النهاية والمغني مثله واعتمده شيخنا. □ فؤد: (لما في المجموع إلخ) أي الماز أيضاً من

الواجب ما يعم البدن أو ساير العورة فقط حتى يقال إن ذلك الحمل لا يصح لأن الخلاف إلخ بل قصد دفع الشاقص في عبارة الرّوض كما يصرّح به قوله: (لعل مراده) وقوله: (والأفهم مناقض لقوله إلخ) ولا إشكال في اندفاع الشاقص عن عبارة الرّوض بذلك الحمل ولا ينافي ذلك أن الخلاف الواقع بين الأصحاب بالنظر لحق الله تعالى لجواز أن يكون صاحب الرّوض اعتمد وجوب ما يعم لجكته جعل وجوبه مشوباً بحق الله تعالى وحق الميت، ومخض وجوب ساير العورة لحق الله ولا يمتنع من هذا الجعل كونه خلاف مراد تأويل ذلك القول لو سلم ذلك لجواز أن يوافق في الحكم ويخالقه في صفة وسببه فليتأمل. □ فؤد: (خلافاً لما في المجموع عن جمع) المعتمد ما في المجموع لأن الزائد على ستر

الواجب ستر جميع البدن ليحق الله تعالى فقوله ليحق الله صريح في البناء على هذا الضعيف لما تقرر عنه في التفريع على الأول الذي صححه أن الزائد حقه يتقدم به على الورثة كما صرح به نقله الاتفاق السابق وما مر عن الشافعي فإن قلت ظاهر كلام بعضهم أن وصيته لا تنفذ بإسقاطه وإن قلنا: إنه حقه لأن إسقاطه له مكروهة والوصية به لا تنفذ قلت كون وصيته بإسقاطه مكروهة ممنوع كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة أو الغرماء ما لا يخفى وبه يندفع ما يقال هو مزر به فكيف جاز له إسقاطه على أن فيه من التحلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالحال (والأفضل للرجل) أي الذكر (ثلاثة) يعم كل منها البدن غير رأس محرم ووجه محرمه ألباعا لما فعل به ﷺ (ويجوز) بلا كراهة لكونه خلاف المستحب (رابع وخاص) يرصا

أن الوصية بإسقاط الزائد لا تنفذ لأنه واجب ليحق الله تعالى . فؤد: (فقوله) أي قول المجموع المتقدم أيضا . فؤد: (صريح في البناء إلخ) يندفعه ما مر أيضا عن سم وقوله: (لما تقرر إلخ) يجاب عنه بأن علة الوجوب مركبة ذكر أحد جزأيها هناك والجزء الآخر هنا . فؤد: (وما مر إلخ) عطف على قوله نقله إلخ . فؤد: (ظاهر كلامهم إلخ) اعتمدته النهاية والمغني . فؤد: (ممنوع) قد يرد أن السائل لم يدع مجرد أن هذه الوصية مكروهة بل أنها وصية بمكروه . فؤد: (كيف وفيه من المسامحة بحقه إلخ) يجاب عنه بأنه ليس حقا له وخذه بل فيه حق لله تعالى م ر ا ه سم . فؤد: (هو) أي ستر العورة فقط .

فؤد: (مزر به) أي يجعله ذا عيب . فؤد: (إسقاطه) أي الزائد كزدي .

فؤد: (سني): (والأفضل للرجل ثلاثة) لا ينافيه وجوب الثلاثة من الشركة لإتفاها وإن كانت واجبة فالإقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك ولذا قال ويجوز رابع وخاصي نهاية ومغني . فؤد: (أي الذكر) إلى قوله كما أطلقوه في النهاية والمغني إلا قوله (وجه محرم) . فؤد: (أي الذكر) أي بالغا كان أو صبيا أو محرما مغني ونهاية قال ع ش أي أو ذميا كما هو ظاهر إطلاقه اه . فؤد: (ووجه محرم) استطرادي بل يتبغي إسقاطه . فؤد: (لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وإن زيد الرجل على

العورة حق الله والميت فلم يملك إسقاطه بالوصية نظرا لإشائية حق الله اه م ر . فؤد: (والوصية به لا تنفذ) قد يرد عليه أن الوصية بالزيادة على الثلث مكروهة أو محرمة مع أنها نافذة بشرط إجازة الورثة ويجاب بالفرق بين الوصية المكروهة والوصية بالمكروه كما فيما نحن فيه فليتأمل ويجاب أيضا بالفرق بأن المكروه هنا وقع الإيصاء به فصدًا وتم وقع الإيصاء به تبعا لغير مكروه بل لمستون وهو الإيصاء بالثلث أو أقل ، لا يقال قضيته أنه لو أوصى ثم بالزيادة فصدًا لم تنفذ لإتفا نقول هذا لا يتصور لعدم تمييز الزيادة بدليل أنه لو أوصى بقدر الثلث لواجب مثلا ثم بشيء آخر لآخر مثلا ورد الورثة الزيادة اشتركا في الثلث بالنسبة فليتأمل . فؤد: (قلت: كون وصيته بإسقاطه مكروهة ممنوع) قد يرد أن السائل لم يدع مجرد أن هذه الوصية مكروهة بل أنها وصية بمكروه . فؤد: (كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة إلخ) يجاب بأنه ليس حقا له وخذه بل فيه حق لله م ر . فؤد: (لكنه خلاف المستحب) عبارة الروض وإن زيد الرجل على الثلاثة لفائف قميصا وعمامة جاز قال في شرحه وليست زيادتهما مكروهة لكونها

الورثة المطلقين التصريف وكذا أكثر لكن مع الكراهة كما أطلقوه قال في المجموع ولا يبعد
تحريمه لأنه إضاعة مال إلا أنه لم يقل به أحد اه وقال الأذرعى جزم ابن يونس بالتحريم وهو
قضية أو صريح كلام كثيرين فهو الأصح (و) الأفضل (لها) أي المرأة ومثلها الخنثى (خمس)
لطلب زيادة الشر فيها وتكره الزيادة عليها

الثلاثة لفائف قميصا وعمامة جاز قال في شرحه وليست زيادتهما مكروهة لئكتها خلاف الأولى كما في
المجموع اه. ة فود: (المطلقين التصريف) أفهم امتناع الزايع والخامس إذا كانوا أو بعضهم مخجورا
عليهم ويوافقه قوله الآتي: ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم مخجور عليه والحاصل امتناع الزيادة
على الثلاث حيث كان فيهم مخجور عليه وإلا جازت لهم بلا حصر سم عبارة النهاية نعم محل ذلك
أي جواز الزايع والخامس إذا كان الورثة أهلا للتبريح ورضا به فإن كان فيهم صغير أو مخجون أو
مخجور عليه بسف أو غائب فلا اه زاد المصنف أو كان الوارث بيت المال فلا اه. ة فود: (لكن مع
الكراهة) عبارة المصنف وأما الزيادة على ذلك أي الزايع والخامس فهي مكروهة وإن أشعر كلام
المصنف بحرمتها وبخه في المجموع اه. ة فود: (كما أطلقوه) اعتمدته النهاية والمصنف.

ة فود: (تخريمه) أي الأكثر سم. ة فود: (فهو الأصح) من كلام الأذرعى. ة فود: (لأنه إضاعة مال
إلخ) يمنع استلزامه للتخريم بما تقدم عن سم وغيره في دفن المرأة مع حلها من أنه تضييع لفرص وهو
إكراه الميت وتضييع المال لفرص جائز ويأتي عن البجيرمي ما يوافقه. ة فود: (أي المرأة) إلى قوله:
(لنظير ما تقرر) في النهاية والمصنف إلا قوله أو من مال الموسرين لفق ما ذكر وقوله: لتأكيد أمره إلى
وإذا قلنا. ة فود: (أي المرأة) قضية إطلاقه وما مر عن النهاية في الرجل ولو صغيرة. ة فود: (وتكره
الزيادة إلخ) عبارة الروض وتكره الزيادة على الخمسة قال في شرحه للمرأة وغيرها قال في المجموع
ولو قيل بتخريمها إلخ.

(فرغ) هل الخمسة للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شيء منها يسقط وإن كان فيهم مخجور عليه سم أقول
يصرح بالثاني قول شرحي الروض والمنهج أما منعه أي الوارث من الزايد على الثلاثة ولو في المرأة
فجائز بالاتفاق كما حكاه الإمام وبه علم أن الخمسة ليست متأكدة في حق المرأة كتأكيد الثلاثة في حق
الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر على الثلاثة وبه صرح في الروضة اه قال البجيرمي قوله:
وليست الخمسة في حق غير الذكر كالثلاثة إلخ فتلخص من هذه العبارة ومن عبارة م ر أن الخمسة في

خلاف الأولى كما في المجموع اه. ة فود: (المطلقين التصريف) أفهم امتناع الزايع والخامس إذا كانوا
أو بعضهم مخجورا عليهم ويوافقه قوله الآتي ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم مخجور عليه
والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم مخجور عليه وإلا جازت لهم بلا حصر م ر.

ة فود: (لكن مع الكراهة) أي للأكثر. ة فود: (وتكره الزيادة عليها) عبارة الروض وتكره الزيادة على
الخمس قال في شرحه للمرأة وغيرها قال في المجموع ولو قيل بتخريمها إلخ.
(فرغ): هل الخمسة للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شيء منها يسقط وإن كان فيهم مخجور عليه.

هذا كله حيث لا ذنن، وكُفِّنَ من ماله والا وجب الاقتصار على ثوب ساتر لكل البدن إن طلبه غريمٌ مُستغرق أو كُفِّنَ بمن تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ ولم يتَّزَع بالزَّائِد أو من بَيَّتَ المال أو وقف الأَكْفَانِ أو من مالِ المَوِيرِينَ لِقَدَمِ ما ذُكِرَ ولو اختلفتِ الورثة في الثلاثة ودونها أو أكثر أو اتَّفَعُوا على ثوبٍ واحدٍ أو كان فيهم محجورٌ عليه فالثلاثة ولهم الزيادة عليها إلا إن كان فيهم محجورٌ عليه أو الورثة والغرماء المُستغرقون في سائر العورة والبدن فسائر البدن إما مرأته حقه يتقدَّم به عليهم لتأكيد أمره بقوة الخلاف في وجوبه وإن أسقطه وبهذا فارق إجابتهم في منع سائر المُستحبات وإذا قلنا بإجبار الغرماء والورثة على السابغ كما تموز فليس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء

حقَّ الرجل وغيره على حدٍّ سواء فلا يجوز إلا برضا الورثة ولا يجوز إذا كان فيهم محجورٌ عليه وإن الثلاثة في حقَّ الرجل وغيره على حدٍّ سواء فتَجَبَّر الورثة عليها ولا تتوقف على رُشدهم اهـ.

فرد: (وتكره الزيادة عليها) قال في المجموع ولَوْ قِيلَ بتخريمها لم يتعدَّ شرح المنهج قال البَجِيرمي قوله: وَلَوْ قِيلَ بتخريمها إلخ ضَعِيفٌ والمُعْتَمَد لا حُرْمَةٌ في الزيادة على الخمسة لأنه لغرض شرعي وهو إكرام الميت اهـ. فرد: (هذا كله إلخ) أي الأفضل والجائز في الرجل وغيره. فرد: (يمن تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ) أي من سيّد وزوج وقريب نهايةً ومُغْنِي. فرد: (أو من بَيَّتَ المال إلخ) فتَحَرَّم الزيادة عليه من بَيَّتَ المال كما يُعْلَم من كلام الروضة وكذا لو كُفِّنَ مِمَّا وَقَفَ لِلتَّكْفِينِ كما أفتى به ابن الصلاح ولا يُعْطَى الحنوط والقطن فإنه من قبيل الأمور المُستَحَبَّة التي لا تُعْطَى على الأظهر نهايةً ومُغْنِي قال ع ش قوله م ر فتَحَرَّم الزيادة عليه إلخ أي ويَحَرَّم على وليِّ الميت أخذَهُ وإذا اتَّفَقَ ذَلِكَ فقَرَأ الضمان على وليِّ الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهما تبشُّه لتقصيرهما بالدفن وقوله م ر ولا يُعْطَى الحنوط إلخ أي من بَيَّتَ المال والموقوف والزوج وغيرهم اهـ ع ش. فرد: (أو من مال المَوِيرِينَ إلخ) أي وَلَمْ يَتَّزَعُوا بِالزَّائِدِ كما هو ظاهر قال البصري ما ضابط اليسار هنا اهـ وقال البَجِيرمي عن ع ش والمراد بالموير من يملك كفاية سنة لِمَوْنِهِ وإن طُلِبَ من واحدٍ منهم تَعَيَّنَ عليه لئلا يتواكلوا اهـ ويأتي ما يتعلّق به. فرد: (أو كان إلخ) عَطَفَ على قوله اختلفتِ الورثة إلخ.

فرد: (محجور عليه) أي أو غائب نهايةً. فرد: (فالثلاثة) أي لزوماً نهايةً قال ع ش.

(فزع): هل يجب تكفين الدمي في ثلاثة حيث لا مانع من الغرماء ولا وصية بالاقتصار على واحد كالمسلم في ذلك؟ ظاهر إطلاقهم نعم وقد وافق م ر على ذلك سم على المنهج اهـ. فرد: (محجور عليه) أي أو غائب نهايةً. فرد: (وإن أسقطه) غاية لقوله بقوة الخلاف إلخ. فرد: (وبهذا إلخ) أي بقوله لتأكيد أمره إلخ. فرد: (فلنيس مثله) أي مثل السابغ في الإجبار عليه. فرد: (بالنسبة للغرماء) قلّو قال الغرماء يُكْفَنُ في ثوبٍ والورثة في ثلاثة أجيب الغرماء نهايةً ومُغْنِي.

فرد: (فلنيس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء إلخ) اعلم أن كلامهم صريح في وجوب الثلاثة لِحَقِّ

بل للورثة فإذا اتفقوا على ثوب أجبرهم الحاكم على الثلاثة لتنظيم ما تقرر وأنها حقه بالنسبة لهم فقدّم عليهم ما لم يسقطها لا يكونها واجبة من حيث التكفين وفارق الغرماء الورثة هنا بأن حقه في الثلاث أضغف منه في السابغ فلم يمنع الغرماء تقديمًا لبراءة ذمته، ومنع الورثة

قوله: (بل للورثة) أي بالنسبة للورثة فيجبرون على بقية الثلاثة فلا يسقط الثاني والثالث إلا بإصاء أو منع الغريم سم.

قوله: (فإذا اتفقوا إلخ) تفريع على قوله بل للورثة. قوله: (أجبرهم الحاكم إلخ) حاصل ما اعتمد الشارح أن الكفن ينقسم على أربعة أقسام: حق الله تعالى - وهو سائر العورة وهذا لا يجوز لأحد إسقاطه مطلقاً - وحق الميت - وهو سائر بقية البدن فهذا للميت إسقاطه بالوصية دون غيره - وحق الغرماء - وهو الثاني والثالث فللغرماء عند الاستغراق إسقاطه والمنع منه دون الورثة - وحق الورثة وهو الزائد على الثلاث فللورثة إسقاطه والمنع منه ووافق الجمال الرملي والمغني على هذه الأقسام إلا الثاني منها فاعتمد أن فيه حقاً لله وحقاً للميت فإذا أسقط الميت حقه بقي حق الله فليس لأحد إسقاط شيء من سابغ جميع البدن عندهما كزدي على بافضل. قوله: (الغرماء الورثة) فاعل فمفعول.

وقوله: (هنا) أي حيث أجيبت الغرماء في منع الزائد على السابغ دون الورثة فأجبروا على الثلاثة.

قوله: (ما لم يسقطها) أي بقية الثلاثة. قوله: (بأن حقه) أي الميت. قوله: (فلم يمنع) أي حقه في

الميت وأنه لا يسقط الثاني والثالث إلا بإصاء أو منع الغريم وذكر الشارح في شرح قول الإزبادي (ولا الوارث) أي ليس له المنع من ثلاث لفائف ما نصه: وظاهر قولهم لفائف أنهم لو أرادوا ثلاثة ليست لفائف لم يجابوا وهو مختل لما فيه من مخالفة السنة المتأكدة في مثل ذلك وأن يلزمهم فعل سائر المستحبات ثم رأيت الشارح يعني الجوزي بحث أن ذكرها ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب وأنه لو أراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة اللفائف ومنع بعضهم منها لم يجب الممتنع ولو اتفقوا على المنع منها وأرادوا ثلاثة لا على هيئتها لم يمتنعوا ما في شرح الإزبادي وظاهر كلامهم أن الثلاث واجبة لحق الميت لا مستحبة وأما وجوب كونها لفائف فمحل نظر وسباني فيه كلام عن الإسعاد فإن قلت وجوب الثلاثة ينافي قول المصنف كغيره والأفضل للرجل ثلاث قلت ممنوع لجواز إرادتها أفضل في الجملة ويكفي تحقق الأفضلية في بعض الصور كما لو كفن من غير التركة فالأفضل للمكفن تكفينه في الثلاث وهذا لا ينافي وجوبها من التركة بشرطه، وجواز إرادته الإقصار عليها أفضل كما يشير به قوله: ويجوز رابع وخامس وهذا لا ينافي وجوبها في نفسها.

(فرغ): منع الغريم من الثاني والثالث ثم بعد الدفن أبرأ مثلاً ثم بش الميت وسرق كفته فهل يجب الثاني والثالث أو لا نظراً لأن منعه منع التعلق بالتركة فلا يعود إليها؟ فيه نظر واحتمال.

(فرغ آخر): هل يجب تكفين الذمي في ثلاث حيث لا منع من الغريم ولا وصية سواء كان له وارث أو لا كما هو ظاهر إطلاقيهم؟ فيه نظر. قوله: (بل للورثة) أي بالنسبة للورثة. قوله: (فلم يمنع الغرماء) الضمير في (يمنع) يرجع لحقه.

لأنه لا معارض لحقه وقول المجموع: القول بوجوب الثلاث شاذ محمله القول بوجوبها من حيث واجب التكفين وليس كلائنا فيه وإنما هو في وجوبها من حيث إنها حقه ولم يسقطه ولا معارض له ومن ثم قال الشبكي والأذرعى يجيزهم الحاكم على الثلاث وإن كان فيهم محجور. قال الأذرعى أو غائب وقول الأذرعى الإجماع إنما يتأني على الوجه الشاذ أن الثلاث واجبة عليهم رده بما تقرر في تقرير ذلك الوجه ومن ثم لما استشكل ذلك على الشبكي أجابه بما ذكرته أنها واجبة لحق الميت لأنها لجمالها كما يترك للمفليس دسث ثوب يلبق به قال فالشاذ إنما هو إيجابها لحق الله تعالى فلا تسقط وإن أوصى بإسقاطها هـ.

(فرغ): قال وإرث: أكفنه من مالي وقال آخر من التركة، أوجب: دفعا ليمنة الأول عنه وبحث الأذرعى أن الحاكم يعتبر الأصلح فيجيب المتبرع لاستيفاري ذم أو خبث التركة أو قليتها مع كثرة أطفاله وهو وجبة مذكر كما لا نقلا. أو قال وإرث: أكفنه من المسبلة، وآخر: من مالي

الثلاثة وكذا الضمير المستتر في قوله الآتي ومنع إلخ. هـ قوله: (القول بوجوب إلخ) أي الوجه القائل بوجوب إلخ. هـ قوله: (ومن ثم) أي لأجل كون قول المجموع محمولا على ذلك. هـ قوله: (ذلك الوجه) أي الشاذ. هـ قوله: (ومن ثم) أي لأجل رد قول الأذرعى المذكور بذلك المقرر. هـ وقوله: (ذلك) أي قول الأذرعى المذكور. هـ قوله: (إنها إلخ) بيان لما. هـ قوله: (قال) إلى قوله وبحث في النهاية والمفني.

هـ قوله: (قال) أي الشبكي. هـ قوله: (دفعا ليمنة الأول إلخ) (ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به أجبي عليه إلا إن قبل جميع الورثة وليس لهم إنداله إن كان ممن يقصد تكفينه لصالحه أو عليه فيتمين صرفه إليه فإن كفنوه في غيره ردوه لماله ولا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره نهاية وإنداد قال ع ش قوله م ر لا يكفن أي لا يجوز وقوله م ر إلا إن قبل جميع الورثة أي إن كانوا أهلا وقوله: ردوه لماله أي وجوبا وأخذ من هذا حكم ما يقع كثيرا من أنه إذا مات شخص يؤتى له بأفنان متعددة من أنه يكفن في واحد منها وما فضل يرد لماله ما لم يتبرع به المالك للوارث أو تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلو أراد الوارث تكفينه في الجميع جاز إن دلت قرينة على رضا الدافعين بذلك كنحو اعتقادهم صلاح الميت وإلا كفن في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المالك له إلا إن تبرع به إلخ ولا يكفي في عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من أن من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بدم الرد وقوله م ر وإلا أي أن لا يقصد تكفينه إلخ اهـ ع ش.

هـ قوله: (وهو وجبة مذكر كما لا نقلا) محل تأمل إذ غايته تنفيذ إطلاقي ليعنى بتخصيه ولا مخدور فيه وكن من تنفيذ صادر من متأخر لإطلاق كلام المتقدمين واعتمده الشارح وغيره بل وقع كثيرا للشارح أيضا أنه يقيد إطلاق من سبقه ويترخصه ويقرره حيث كان المعنى والقواعد تقضي به وما هنا كذلك إذ ملاحظة براءة ذمته أو خلوص كفته عن الشبهة أو خفيها أو حاجة أطفاله أولى بالاعتناء من دفع اليمنة فالحاصل أن تنفيذ الأذرعى رحمته الله تعالى خلى عن الاعتقاد وحري بالاعتماد بصري وهو الظاهر وإن اشتر إقرار النهاية والمفني الفرع، وسكونهما عن بحث الأذرعى باعتماد إطلاقي الفرع.

أَجِيبَ الْأَوَّلَ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالْوَجْهَ مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ السَّرْحَسِيِّ أَنَّهُ يُجَابُ الثَّانِي دَفْعًا لِلْعَارِ عَنْهُ وَمِثْلُهُ قَوْلُ وَاحِدٍ: مِنْ مَالِي، وَآخَرُ: مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ قَالَ وَارِثٌ: أَدْفَنَهُ فِي مِلْكِهِ، وَآخَرُ: فِي مُسْتَبَلَةٍ أَجِيبُ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَا عَارَ هُنَا بِوَجْهِهِ. (وَمَنْ كَفَّنَ مِنْهُمَا) أَيِ الذَّكَرِ وَغَيْرِهِ (بِغِلَافٍ) هِيَ لَفَافٌ مُتَسَاوِيَةٌ فِي عُمُومِهَا لِجَمِيعِ الْبَدَنِ ثُمَّ فِي عَرْضِهَا وَطُولِهَا أَيِ الْأَفْضَلُ فِيهَا ذَلِكَ فَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي أَنَّ الْأَوَّلَى أَوْسَعُ لِأَنَّ الْمُرَادَ إِنْ اتَّفَقَ فِيهَا ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ لِلزَّجَلِ وَلَا إِزَارٌ وَحِمَارٌ لِلْمَرْأَةِ اتِّبَاعًا لِمَا فُعِلَ بِهِ ﷺ (وَإِنْ كَفَّنَ فِي خِمَصَةٍ ..

قوله: (وَمِثْلُهُ قَوْلُ وَاحِدٍ) أَيِ قِيَابِ الْأَوَّلِ دَفْعًا لِلْعَارِ عَنْهُ جِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُبَاجِبُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى تَكْفِينِهِ مِنْ عِنْدِهِ يُجَابُ دُونَ الدَّاعِي إِلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَمْ سَمٌ.

قوله: (أَيِ الذَّكَرِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَيُسْنُ) فِي النِّهَايَةِ لِأَقُولُهُ: (عَلَى مَا) إِلَى (أَوَّلًا) وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ لِأَقُولُهُ: (أَيِ الْأَفْضَلِ) إِلَى (كَمَا يَأْتِي). قوله: (وْغَيْرِهِ) أَيِ مِنَ الْأُنثَى وَالْخُنْثَى.

قوله: (سُنِّي): (لَفَافٌ) هَلْ يُعْتَبَرُ لَهُ مَفْهُومٌ حَتَّى لَوْ أَرَادَ الْوَرِثَةُ ثَلَاثَةً لَا عَلَى هَيْئَةِ اللَّفَافِ لَا يُجَابُونَ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ قِيَابُونَ قَالَ فِي الْإِسْعَادِ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ نَظَرًا إِلَى تَقْيِصِ الْمَيِّتِ وَالِاسْتِهَانَةِ بِهِ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ فِي كَفْنِهِ نِهَآيَةً وَاعْتِمَادَهُ شَيْخُنَا وَكَذَا عَشْرَ جِبَارَتِهِ وَأَفَادَ قَوْلُهُ: فَهِيَ لَفَافٌ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْقَمِيصُ أَوْ الْمَنْطَلَةُ عَنْ إِحْدَاهَا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي عَنْ الْإِسْعَادِ فَتَنَّبَهُ لَهُ أَمْ وَقَوْلُهُ: لِمَا يَأْتِي إِلَخُ يَغْنِي بِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضًا.

قوله: (مُتَسَاوِيَةٌ إِلَخُ) وَقِيلَ مُتَفَاوِةٌ فَلَا اسْتِقْلَالَ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْإِزَارِ وَالثَّانِي مِنْ عُنُقِهِ إِلَى كَعْبِهِ وَالثَّلَاثُ يَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً وَأَسْنَى قَالَ عَشْرَ قَوْلُهُ: مُتَسَاوِيَةٌ إِلَخُ أَيِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا تَنْقُصُ وَاحِدَةٌ مِنْهَا عَنْ سِتْرِ جَمِيعِ الْبَدَنِ أَمْ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ. قوله: (فِي حُمُومِهَا لِجَمِيعِ الْبَدَنِ إِلَخُ) أَيِ غَيْرِ رَأْسِ الْمُخْرِمِ وَوَجْهِ الْمُخْرِمَةِ كَمَا سَيَأْتِي مُغْنِي وَنِهَآيَةً. قوله: (أَيِ الْأَفْضَلُ فِيهَا ذَلِكَ) أَيِ الْمُسَاوَةِ الْمَذْكُورَةِ قَوْلُ عَشْرَ أَيِ أَنَّ تَسْتُرَ جَمِيعِ الْبَدَنِ أَمْ لَا يُنَاسِبُ التَّصْرِيحَ الْآتِي. قوله: (أَنَّ الْأَوَّلَى إِلَخُ) أَيِ الْمَنْطَلَةِ أَوَّلًا مِنَ اللَّفَافِ الثَّلَاثِ. قوله: (لِأَنَّ الْمُرَادَ إِلَخُ) أَوْ الْمُرَادَ بِتَسَاوِيِهَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ شُمُولَهَا لِجَمِيعِ الْبَدَنِ وَإِنْ تَفَاوَتْ نِهَآيَةً. قوله: (ذَلِكَ) أَيِ الْأَوْسَعِ. قوله: (سُنِّي): (وَإِنْ كَفَّنَ) أَيِ ذَكَرَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

قوله: (أَجِيبَ دَفْعًا إِلَخُ) وَمِنْ ثَمَّ لَا يُكْفَرُ فِيمَا تَبَرَّعَ بِهِ أَجَنِّي عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ قَبِلَ جَمِيعُ الْوَرِثَةِ شَرْحُ م ر. قوله: (وَمِثْلُهُ قَوْلُ وَاحِدٍ: مِنْ مَالِي، وَآخَرُ: مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) جِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُبَاجِبُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى تَكْفِينِهِ مِنْ عِنْدِهِ يُجَابُ دُونَ الدَّاعِي إِلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَمْ.

قوله: (سُنِّي): (لَفَافٌ) هَلْ يُعْتَبَرُ لَهُ مَفْهُومٌ حَتَّى لَوْ أَرَادَ الْوَرِثَةُ لَا عَلَى وَجْهِ اللَّفَافِ لَا يُجَابُونَ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ قِيَابُونَ قَالَ فِي الْإِسْعَادِ: الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ نَظَرًا إِلَى تَقْيِصِ الْمَيِّتِ وَالِاسْتِهَانَةِ بِهِ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ فِي كَفْنِهِ شَرْحُ م ر وَقَوْلُهُ نَظَرًا إِلَخُ قَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ نَقْصِ الْمَرْأَةِ عَنِ الْخِمَصَةِ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ فِي كَفْنِهَا لَكِنْ قَوْلُهُ

زَيْدٌ قَمِيصٌ وَعِمَامَةٌ لِغَيْرِ مُحَرَّمٍ (تَحْتَهُنَّ) أَيِ اللَّفَافِيفِ كَمَا فَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَوْلَدٍ لَهُ (وَإِنْ كُنْتُ فِي خَمْسَةِ فَلَزَازٍ عَلَى مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا أَوْلاً (وَعِمَامًا) عَلَى رَأْسِهَا ثَالِثًا (وَقَمِيصًا) عَلَى بَدَنِهَا ثَانِيًا (وَلَفَافَتَانِ) مُتَسَاوِيَتَانِ أَتْبَاعًا (لِفَعْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَهُ أَمْ كُتُوبٌ) (وَفِي قَوْلِ ثَلَاثٍ لَفَافِيفٌ) الثَّالِثَةُ عَوَضٌ عَنِ الْقَمِيصِ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَأَزَارٌ وَعِمَامَةٌ وَهَسَنُ الْقَطَنِ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنْ فِيهِ (وَالْأَبْيَضُ) لَذَلِكَ وَلِلْحَبَرِ الصَّحِيحِ «البُشَا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ وَكُنْتُمْ فِيهَا مَوْتَاكُم» (وَمَخْلَهُ) الْأَصْلِيُّ الَّذِي يَجِبُ مِنْهُ كَسَائِرُ مَوْنِ التَّجْهِيزِ.

❦ (قَوْلُ (سَيِّ): (زَيْدٌ قَمِيصٌ إلخ) لَمْ أَرِ لِإِيْمَتِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا فِي بَيَانِ قَمِيصِ الْمَيِّتِ وَظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ مَعَ السُّكُوتِ أَنَّهُ قَمِيصُ الْحَيِّ فَلْيُرَاجَعْ، نَعَمْ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْكَتْرِ لِلزَّيْنِ بْنِ نُجَيْمٍ الْحَتْفِي مَا نَصَّهُ وَالْقَمِيصُ مِنَ الْمَتَكِبِ إِلَى الْقَدَمِ بِلَا دَخَائِصٍ لِأَنَّهُا تَفْعَلُ فِي قَمِيصِ الْحَيِّ لِيَتَبَيَّنَ اسْمُهُ لِلْمُتَنَبِّهِ وَلَا جَنْبٍ وَلَا كُتْمَيْنِ وَلَا تُكْفُ أَطْرَافُهُ وَالْمُرَادُ بِالْجَنْبِ الشَّيْءُ الْقَائِلُ عَلَى الصَّدْرِ انْتَهَى وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ لَا تُكْفُ أَطْرَافُهُ هَلِ الْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ كَفِّ الْجَنْبَيْنِ بَعْضُهُمَا إِلَى بَعْضٍ أَوْ عَدَمُ كَفِّ الذَّنْبِلِ؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَصْرِيٌّ وَقَوْلُهُ: وَلَمْ أَرِ لِإِيْمَتِنَا إلخ أَقُولُ مَا تَقَدَّمَ أَنْفًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَغَيْرِهِ، وَالثَّانِي مِنْ عُنْوَيْهِ إِلَى كَفِّهِ وَسُكُوتُ الْعُلَمَاءِ حَتَّى فِي كُتْبِهِمْ عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ كَالصَّرِيحِ فِي بَيَانِ الْقَمِيصِ عَلَى وَفْقِ مَا ذَكَرَهُ عَنْ شَرْحِ الْكَتْرِ وَقَوْلُهُ: هَلِ الْمُرَادُ بِهِ إلخ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَشْمَلُ ذَيْنَكَ جَمِيعًا فَلَا يُكْفُ شَيْءٌ مِنْهُمَا كَمَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ.

❦ (قَوْلُ (سَيِّ): (وَإِنْ كُنْتُ فِي خَمْسَةِ فَلَزَازٍ إلخ) تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا إِذَا زَادَ عَلَى اللَّفَافِيفِ إِذَا كُنْتُ فِي خَمْسَةِ التَّغْمِيمِ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ مُحَرَّمٍ) رَاجِعٌ لِلْقَمِيصِ أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي قَوْلِ إلخ) أَيِ فِيهَا إِذَا كُنْتُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (الثَّالِثَةُ عَوَضٌ إلخ) عِبَارَةٌ تَهْتَايَةِ وَالْمُغْنِي أَيِ وَاللَّفَافَةُ الثَّالِثَةُ بَدَلُ الْقَمِيصِ لِأَنَّ الْخَمْسَةَ لَهَا كَالثَّلَاثَةِ لِلرُّجُلِ وَالْقَمِيصُ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اهـ.

❦ (قَوْلُ (سَيِّ): (وَيُسَرُّ الْأَبْيَضُ) وَسَيَاتِي أَنَّ الْمَغْسُولَ أَوَّلَى مِنَ الْجَدِيدِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَبْيَضُ إلخ) وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ الْآنَ لَمْ يَتَعَدَّ لِمَا فِي التَّكْفِينِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْإِزْرَاءِ لَكِنْ إِطْلَاقُهُمْ يُخَالِفُهُ وَيَتَّبَعِي أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَإِنْ أَوْصَى بِغَيْرِ الْأَبْيَضِ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَالْوَصِيَّةُ بِهِ لَا تَنْقُذُ ثُمَّ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ تَذْبُ الْأَبْيَضِ وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ ذِمِّيًّا ع. ❦ قَوْلُهُ: (وَكُنْتُمْ فِيهَا إلخ) وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَفِّ غَيْرُ الْبَيَاضِ كَمَا جَعَلَ نَحْوُ عَصْفَرٍ قَوْقُ رَأْسِهِ أَوْ أَسْفَلَ قَدَمَيْهِ شَيْئًا. ❦ قَوْلُهُ: (الْأَصْلِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا تُلْتَمُّهُمَا) فِي تَهْتَايَةِ وَالْمُغْنِي.

وَمَنْ كُنَّ مِنْهُمَا إلخ أَفَادَ جَوَازَ الثَّلَاثَةِ اللَّفَافِيفِ لَهَا فَيَكُونُ الْوَاجِبُ لَهَا إِمَّا الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ كُنْتُ فِي خَمْسَةِ وَإِمَّا الثَّلَاثَةَ اللَّفَافِيفِ.

❦ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَإِنْ كُنْتُ فِي خَمْسَةِ فَلَزَازٍ إلخ) تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا إِذَا زَادَ عَلَى اللَّفَافِيفِ إِذَا كُنْتُ فِي خَمْسَةِ التَّغْمِيمِ فَكَلَامُ الْإِسْمَاعِيلِ الْمَارِّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ خُصُوصًا وَقَدْ عَلَّلَ بِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَمَا هُنَا غَيْرُ مُخَالَفٍ لِمَوَاقِفِهِ مَا فَعِلَ يَسْتِ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أصل التركة) التي لم يتعلّق بعينها حقّ كما يأتي أوّل الفرائض لا تُثلّثا فقط ولا أصلها في تزوجة بموسيرٍ لما سيذكره ويُقدّم من طلب التجهيز منها على من طلبه من ماله كما مرّ ويُراعى فيها حاله سعةً وضيقاً وإن كان مُقتراً على نفسه في حياته ولو كان عليه دين على ما شمله إطلاقهم ويُفروق بينه وبين نظيره في المفلس بأنّ ذلك يُناسبه إلحاق العار به الذي رضيته لنفسه لعله يترجّو عن مثل فعله بخلاف الميت. وتجهيز المُبعض في ملكه وعلى سيّده ينسب إلى الرقّ والحرّة إنّ لم يكن مُهاياةً وإلا فعلى ذي النوبة (فإن لم تكن)

﴿قوله (س): (أصل التركة فإن لم تكن إلخ) ولا يُشترط وقوع التكفين من مكلف كما في المجموع وفيه عن البندنجي وغيره ولو مات إنسان ولم يوجد ما يُكفّن به إلا توبّ مع مالك غير محتاج إليه لزومه بذله له بالقيمة كإطعام المضطّر زاد البقوي في فتاويه فإن لم يكن له مال فمجاناً لأن تكفينه لازم للأمة ولا بدّل يصار إليه مُغني ونهايةً وأسنى أقول قد يقال قولهم ولا بدّل إلخ محلّ تأمل لتضريحهم بإجزاء الحشيش والطين عند فقد التوبّ فليُتأمل وأيضا فيتبني أن يكون محلّ ذلك حيث كان في الموسيرين ولا يُغني عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج إليه كما هو ظاهر لآته قد يُحتاج لثمنه بصريّ وقوله لتضريحهم بإجزاء الحشيش إلخ في تقريبه نظر ظاهر إذ التوبّ غير مفقود هنا بالنسبة لجميع من علم بالميت وقوله: حيث كان من الموسيرين أي أو لم توجد الأغنياء مثلاً كما في سم عن م ر. ﴿قوله: (التي لم يتعلّق بعينها) أي جميعها كما هو المُبادر ويُعبده قوله: كما يأتي إلخ وبه يتدفع ما لا (سم) هنا.

﴿قوله: (ولا أصلها إلخ) لا يخفى ما فيه من الركة، عبارة النهاية والمغني: وُستثنى من هذا الأصل من لزوجها مالٌ وتلزمه نفقتها فكفنتها ونحوه عليه في الأصح الآتي اهـ وهي سائلة عنها. ﴿قوله: (كما مرّ) أي في الفرع. ﴿قوله: (ويُراعى) إلى المتن في النهاية إلا ما أتته عليه. ﴿قوله: (ويُراعى) أي وجوباً قال سم وظاهر أنه يحرّم تكفينه ولو كان في ذمّته دينٌ مُستغرق في غير اللاتي به لآته إزراء به وهو حرام اهـ. ﴿قوله: (فيه) أي في التجهيز من الترك. ﴿قوله: (سعةً وضيقاً) فإن كان مكثراً فمين جواد الثياب أو مُتوسّطاً فمين مُتوسّطها أو مُقلّلاً فمين خشينها شَرَح المنهج. ﴿قوله: (ولو كان إلخ) غاية ع ش. ﴿قوله: (على ما شمله إلخ) عبارة النهاية كما اقتضاه إطلاقهم اهـ. ﴿قوله: (هن مثل فعله) الأولى عن فعله مثله كما عبّر به النهاية. ﴿قوله: (ينسب الرقّ والحرّة إلخ) عبارة النهاية وأما المُبعض فإن لم تكن بينه وبين سيّده مُهاياةً

﴿قوله: (التي لم يتعلّق إلخ) في إطلاق هذا التقييد نظر لأن الحق إذا لم يستغرقها لا يُمنع آتاه محلّ. ﴿قوله: (وإن كان مُقتراً إلخ) اعتمد م ر. ﴿قوله: (ولو كان عليه دين على ما شمله إطلاقهم) اعتمد م ر وعبارة شَرَح الرّوض ويتبني حمله على ما إذا لم يكن عليه دينٌ مُستغرق ولا قِيَبني اغتيارٌ تقتضيه كما اعتبروه في المفلس ويُعتمَل الفرق بتعذر كَسب الميت بخلاف الحيّ يُمكنه كَسب ما يليق به غالباً اهـ وظاهر أنه يحرّم تكفينه في غير اللاتي به لآته إزراء به وهو حرام. ﴿قوله: (ويُفروق بينه وبين نظيره في المفلس) انظر ما لو مات المفلس.

نِزَكَةً وَلَا مَا أُلْحِقَ بِهَا وَهُوَ الرُّوحُ كَمَا أَفَادَهُ سِيَاقُهُ أَوْ كَانَتْ وَاسْتَفْرَقَهَا ذَيْنِ أَوْ بَقِيَ مَا لَا يَكْفِي
(ف) مُؤْنَةُ التَّجْهِيزِ كُلُّهَا أَوْ مَا بَقِيَ مِنْهَا (عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ) وَلَوْ لِأُمٍّ وَلَدٍ
وَمُكَاتَبٍ كَحَالِ الْحَيَاةِ نَعَمْ يَجِبُ تَجْهِيزُ وَلَدٍ كَبِيرٍ فَقِيرٍ وَلَا يُرَدُّ لِأَنَّهُ الْآنَ عَاجِزٌ وَالْعَاجِزُ تَجِبُ
مُؤْنَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُنْفِقٌ وَجِبَ فِي وَقْفِ الْأَكْفَانِ ثُمَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ ظَلَمَ

فَالْحُكْمُ وَاضِحٌ وَإِلَّا الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَاَلْحُكْمُ وَاضِحٌ أَنِّي فِي آتِنَا عَلَيْهِمَا فَعَلَى السَّيِّدِ نِصْفُ لِفَافَةٍ
لِإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ التَّبْعِيضِ لِفَافَةٍ وَاجِدَةً وَفِي مَالِ الْمُتَبْعِيضِ لِفَافَةً وَنِصْفُ فَيَكْمُلُ لَهُ
لِفَافَتَانِ فَيَكُونُ فِيهِمَا وَيَزَادُ ثَالِثَةً مِنْ مَالِهِ وَيَقِي مَا لَوْ اخْتَلَفَ هَلْ مَوْتُهُ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ أَوْ نَوْبَتِهِ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ
كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ مُهَابِئَةً لِمَدَمِ الْمَرْجِعِ اهـ . قَوْلُهُ: (نِزَكَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ:
(كَمَا أَفَادَهُ) إِلَى: (فَمُؤْنَةُ التَّجْهِيزِ). قَوْلُهُ: (وَاسْتَفْرَقَهَا ذَيْنِ) أَيِ مُتَعَلِّقٍ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ بِضَرْبٍ وَسَمٍ.

قَوْلُهُ (سَيِّدٍ): (فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ الْخُ) وَلَوْ مَاتَ مَنْ لَزِمَتْهُ تَجْهِيزُ غَيْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَبْلَ تَجْهِيزِهِ وَتَرَكْتَهُ لَا
تَقِي إِلَّا بِتَجْهِيزِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ فَالْأَوْجَهُ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْوَالِدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَدَّلَ أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْمَيِّتَ الثَّانِي لِتَبَيُّنِ عَجْزِهِ
عَنْ تَجْهِيزِ غَيْرِهِ شَرَحَ م ر اه سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَالْأَوْجَهُ الْخُ ظَاهِرُهُ وَإِنْ خِيفَ تَغْيِيرُ الْأَوَّلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ
لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ تَجْهِيزَهُ لَيْسَ وَاجِبًا عَلَى الثَّانِي لِمَعْجِزِهِ اهـ.

قَوْلُهُ (سَيِّدٍ): (مِنْ قَرِيبٍ) أَيِ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ نِهَابَةً وَمُغْنَى. قَوْلُهُ: (كَحَالِ الْحَيَاةِ) عِبَارَةٌ
النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى اعْتِبَارًا بِحَالِ الْحَيَاةِ فِي غَيْرِ الْمَكَاتِبِ لِإِنْفِصَاحِهَا بِمَوْتِ الْمُكَاتِبِ اهـ . قَوْلُهُ: (وَلَدٍ)
كَبِيرٍ فَقِيرٍ) أَيِ قَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ بِضَرْبٍ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفَهَمَهُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ
فِي وَقْفِ الْأَكْفَانِ وَقَوْلُهُ: أَنِّي هُوَ كَمَحَلِّهِ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (جُمْلَةً مَحَلَّةً). قَوْلُهُ: (فِي وَقْفِ
الْأَكْفَانِ ثُمَّ فِي بَيْتِ الْمَالِ) انْظُرْ مَا وَجَّهَ التَّرْتِيبَ بَيْنَ وَقْفِ الْأَكْفَانِ وَبَيْتِ الْمَالِ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا جِهَةٌ
مَضْرُوفٌ لِمَا ذَكَرَ بِضَرْبٍ وَقَدْ يُوْجَّهُ بِأَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّ الْمَيِّتِ بِالْمَوْقُوفِ لِلْكَفَنِ أَقْوَى وَأَتَمُّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِمَا فِي
بَيْتِ الْمَالِ الصَّالِحِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي ع ش مَا نَصَّهُ وَيُقَدِّمُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَوْقُوفَ عَلَى الْأَكْفَانِ
وَكَذَا الْمَوْصَى بِهِ لِلْأَكْفَانِ وَهَلْ يُقَدِّمُ وَالْحَالَةُ مَا ذَكَرَ الْمَوْقُوفَ عَلَى الْمَوْصَى بِهِ أَوْ يُقَدِّمُ الْمَوْصَى بِهِ أَوْ
يَتَخَيَّرُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَمْلِكُ فَهِيَ أَقْوَى مِنَ الْوَقْفِ اهـ.

قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَتْ وَاسْتَفْرَقَهَا ذَيْنِ) هَذَا يَفْتَضِي تَقْدِيمَ الذَّيْنِ عَلَى التَّكْفِينِ وَهُوَ مَنْعُوعٌ وَلِهَذَا قَالَ فِي
الرُّوْضِ كَخْبَرِهِ: وَهُوَ - أَيِ كَفَنَ الْمَيِّتِ مَعَ سَائِرِ مُؤْنِ تَجْهِيزِهِ - مُقَدِّمٌ عَلَى الذَّيْنِ أَيْ الَّذِي فِي ذِمَّتِهِ
وَيُصْرِّحُ بِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنِ عَلَى مَا سَمِعِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ وَمَا مَرَّ ثَقْلَهُ فِيهِ عَنْ شَرْحِ
الرُّوْضِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالذَّيْنِ مَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ.

قَوْلُهُ فِي (سَيِّدٍ): (وَسَيِّدٍ) لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَقَبْلَ تَجْهِيزِهِ وَتَرَكْتَهُ لَا تَقِي إِلَّا بِتَجْهِيزِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ
فَالَّذِي أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ يُقَدِّمُ السَّيِّدَ لِتَبَيُّنِ عَجْزِهِ عَنْ تَجْهِيزِ غَيْرِهِ شَرَحَ م ر.

مُتَوَلِّيه بِمَنْعِهِ فَعَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ (وَكَذَا الزَّوْجِ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ (مَحَلُّهُ أَصْلُ التَّرِكَةِ) أَيُّ هُوَ كَمَحَلِّهِ فَيَلْزَمُهُ مُؤَنُّ تَجْهِيزِ زَوْجَتِهِ وَخَادِمِيهَا غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ وَغَيْرِ الْمُكْتَرَاةِ عَلَى الْأَوْجَعِ إِذْ لَيْسَ لَهَا إِلَّا الْأَجْرَةُ بِخِلَافِ مَنْ صَحَّحْتُهَا بِتَفْقِئِهَا وَبِإِثْنِ حَامِلٍ مِنْهُ وَرَجَعِيَّةٍ مُطْلَقًا وَإِنْ أَمْسَرَتْ وَكَانَ لَهَا تَرِكَةٌ كَمَا أَفْهَمَهُ عَطْفُهُ الْمَذْكُورُ، وَدَعَا عَطْفُهُ

• قَوْلُهُ: (فَعَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَخْجُورِينَ فَقَلَى وَلِيَهُمُ الْإِخْرَاجُ م ر اه سم قال ع ش الرُّادُ بِالْغَنِيِّ مِنْهُمْ مَنْ يَمْلِكُ كِفَايَةَ سَنَةِ كَذَا بِهَائِشٍ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الرِّوَايَةِ فِي الْكُفَّارَةِ وَفِي الْمَجْمُوعِ فِيهَا الْغَنِيُّ مَنْ يَمْلِكُ زِيَادَةَ عَلَى الْعُمَرِ الْغَالِبِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقِيَاسُهُ هُنَا كَذَلِكَ وَقَدْ يَفْرُقُ بِشِدَّةِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى تَجْهِيزِ الْمَيِّتِ فَلْيُرَاجَعْ اه وَلَوْ قِيلَ بِالتَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا لَمْ يَتِمَّ فَيَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ بِالْمَعْنَى الثَّانِي ثُمَّ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ بِالْمَعْنَى الْأُولَى ثُمَّ عَلَى الْأَنْزَلِ مِنْهُ فَالْأَنْزَلِ إِلَى غَنِيِّ الْفِطْرَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

• قَوْلُهُ (وَكَذَا الزَّوْجِ) أَيُّ وَكَذَا مَحَلُّ الْكَفْنِ أَيْضًا الزَّوْجُ الْمُوِيرُ وَلَوْ بِمَا انْتَجَرَ إِلَيْهِ مِنْ إِزْنِهَا حَيْثُ كَانَتْ تَفْقِئُهَا لِإِزْمَةٍ لَهُ فَعَلِيهِ تَكْفِينُ زَوْجَتِهِ حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً رَجَعِيَّةً أَوْ بَائِنًا حَامِلًا لَوْ جُوبِ تَفْقِئُهَا عَلَيْهِ فِي الْحَيَاةِ بِخِلَافِ نَحْوِ النَّاسِزَةِ وَالصَّغِيرَةِ بَأَنْ أَعْسَرَ عَنْ تَجْهِيزِ الزَّوْجَةِ الْمُوِيرَةِ أَوْ عَنْ بَعْضِهِ جُهِزَتْ أَوْ تَمَّ تَجْهِيزُهَا مِنْ مَالِهَا يَهَابَةً وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ بِمَا انْتَجَرَ إِلَيْهِ مِنْ إِزْنِهَا وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر الْمُوِيرُ أَيُّ بِمَا يَأْتِي فِي الْفِطْرَةِ اه . • قَوْلُهُ: (أَيُّ هُوَ كَمَحَلِّهِ) أَيُّ الَّذِي هُوَ أَصْلُ التَّرِكَةِ فَلَوْ قَالَ كَأَصْلِ التَّرِكَةِ كَانَ أَوْلَى . • قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ هَذَا إِذَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً لَهَا فَإِنْ كَانَتْ مُكْتَرَاةً أَوْ أَمَةً أَوْ غَيْرَهُمَا فَلَا يَخْفَى حُكْمُهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّتِي أَخَذَهَا لِإِنَاقِهَا بِالْإِثْنَانِ عَلَيْهَا كَأَمَتِهَا . قَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَوْ أَمَتِهِ أَيُّ فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَكْفِينُهَا لِكُونِهَا يَلْكُهُ لَا لِكُونِهَا خَادِمَةً وَقَوْلُهُ م ر أَوْ غَيْرِهِمَا أَيُّ بَأَنْ كَانَتْ مُتَطَوِّعَةً بِالْخِدْمَةِ وَالْحُكْمُ فِيهَا عَدَمُ الْوُجُوبِ اه ع ش . • قَوْلُهُ: (إِذْ لَيْسَ لَهَا الْخُ) أَيُّ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَكْفِينُهَا ع ش . • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَنْ صَحَّحْتُهَا الْخُ) أَيُّ فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَجْهِيزُهَا ع ش وَيَضْرِي . • قَوْلُهُ: (وَبَائِنِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى (زَوْجَتِهِ) . • قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ حَامِلًا مِنْهُ أَوْ لَا . • قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَمْسَرَتْ الْخُ) أَيُّ الزَّوْجَةُ حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً . • قَوْلُهُ: (وَدَعَا عَطْفُهُ عَلَى أَصْلِ الْخُ) رَدٌّ لِلْمَحَلِّ وَتَبَيَّنَ النِّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ أَنِّي فِي حَلِّ الْمَنْعِ عَلِمَ أَنَّ جُمْلَةَ وَكَذَا الزَّوْجِ عَطَفَ عَلَى أَصْلِ التَّرِكَةِ كَمَا أَشَارَ

• قَوْلُهُ: (فَعَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مَخْجُورِينَ فَقَلَى وَلِيَهُمُ الْإِخْرَاجُ م ر قَالَ فِي شَرْحِ الرِّوَايَةِ وَفِيهِ أَيُّ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْبُذَنجِيِّ وَغَيْرِهِ لَوْ مَاتَ إِنْسَانٌ وَلَمْ يَوْجَدْ ثُمَّ مَا يَكْفُنُ بِهِ إِلَّا تَوَبَّ مَعَ مَالِكٍ غَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِزِمَةِ بَذْلِهِ بِالْقِيَمَةِ كَالطَّعَامِ لِلْمُضْطَّرِّ زَادَ الْبَقْوَى فِي فَتَاوِيهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَمَجَانًا لِأَنَّهُ تَكْفِينُهُ لَا زِمَ لِلْأَمَةِ وَلَا بَدَلُ لَهُ بِصَارُ إِلَيْهِ اه وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرِكَةً فَمَجَانًا اه وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ حَيْثُ قِيَمَتُهُ عَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ فَلْيُنْظَرْ عَلَى هَذَا مَا مَحَلُّ الْوُجُوبِ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ كَانَ مَحَلُّهُ إِذَا كَثُرَ وَجُودُ الْأَثْوَابِ فَلَيْمَ وَجَبَ عَلَيْهِمْ إِذَا كَثُرَتْ وَلَمْ يَجِبْ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا وَاحِدَةً؟ ثُمَّ أَوْرَدْتُ ذَلِكَ عَلَى م ر فَمَحَلُّهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَوْجِدِ الْأَغْنِيَاءَ مَثَلًا . • قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُهُ مُؤَنُّ تَجْهِيزِ زَوْجَتِهِ وَخَادِمِيهَا الْخُ) وَلَوْ مَاتَتْ الزَّوْجَةُ وَخَادِمُهَا مَعًا وَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا تَجْهِيزُ إِحْدَاهُمَا فَالْأَوْجَعُ تَقْدِيمُ مَنْ يُخْشَى فُسَادُهَا وَإِلَّا

على أصل وحده يلزمها ركة المعنى وإلغاء قوله كذا المُخَيَّرُ به عن الزوج إلا بتكليف كما لا يخفى أو أراد قائل ذلك العطف بالنسبة للمعنى المقصود لا الصناعة إذ أصل هو المُخَيَّرُ عنه في الحقيقة بأنه المحل للزوج كذلك فإن قلت بل الصناعة صحيحة وكذا حال أي ومحلّه الزوج حال كونه كالأصل فيما تقرّر أنّه إذا فُقدَ يكونُ على نحو القريب وهذا اعتبارٌ صحيحٌ حاصلٌ على العطف المذكور قلت يلزمه

إليه الشارح راداً لما قيل إنّ ظاهره يقتضي أنّ محلّ وجوب الكفّن على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو مخالف لما في الزوجة وأصلها اهـ. □ فؤد: (على أصل وخلفه) أي على الخير فقط لا على مجموع المبتدأ والخير. □ فؤد: (يلزمها ركة المعنى) أي إذ مذكول التركيب حيثيذ ومحلّ الكفّن الزوج مثله ولا خفاء في ركيه وقول سم والزوج منوع قطعاً مناعاً ظاهراً إذ حاصل المعنى حيثيذ أنّ محلّه أصل التركة في غير المزوجة والزوج في المزوجة، وأي ركة في ذلك؟ اهـ إن أراد بحاصل المعنى المذكول الصناعي فمكابرة أو المعنى المقصود فليس الكلام فيه كما يأتي في الشرح. □ فؤد: (ولإلغاء قوله كذا إلخ) هو منوع أيضاً إذ يخفى أنّ من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ هو مفيد ذلك إن كان العطف من قبيل المفردات كما دلّ عليه استغناء كلام المصنّف كقوله في باب الحوالة ويشتراط تساويهما جنساً وقدرًا وكذا حلولاً وأجلاً وصحةً وكسراً في الأصح انتهى فتأمل ولا تغفل اهـ وقد يقال إن أراد بقوله من قبيل المفردات ما يشمل العندة كما هنا فما استدّل به من كلام المصنّف ليس من العندة فلا يتم تقييده أو الفضلات فقط فما هنا ليس منها. □ فؤد: (إلا بتكليف) لعله بأن يراد بالمحلّ المقدّر بالعطف أصل التركة الذي هو فرد من مطلق المحل المذكور على سبيل شبه الاستخدام فمعنى التركيب حيثيذ وأصل التركة الزوج مثله وقال الكزدي أي بتأويل الجملة بالمفرد والتقدير والزوج المماثل له في أنه محل أيضاً اهـ ولا يخفى أنه لا يزيل ركة المعنى. □ فؤد: (قائل ذلك) أي العطف المذكور. □ فؤد: (المعطف) مفعول (أراد). □ فؤد: (لا الصناعة) أي لا بالنسبة للتركيب كزدي. □ فؤد: (إذ أصل إلخ) توجبه للعطف بالنسبة للمعنى إلخ يعني فكأنه قال أصل التركة محلّ الكفّن والزوج مثله أي أصل التركة. □ فؤد: (أنه إلخ) بيان لما تقرّر. □ فؤد: (قلت يلزمه إلخ) اللزوم منوع لما علمت من دلالة استغناء كلام المصنّف وكأنه توهم أنّ الخلاف لا يختص بما بعد كذا إلا إذا

فالزوجة شرح م ر. □ فؤد: (يلزمها ركة المعنى) هذا منوع قطعاً مناعاً ظاهراً إذ حاصل المعنى حيثيذ أنّ محلّه أصل التركة في غير الزوجة والزوج في المزوجة وأي ركة في ذلك، وقوله: وإلغاء قوله كذا هو منوع أيضاً إذ يخفى أنّ من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه إذ هو مفيد ذلك وإن كان العطف من قبيل عطف المفردات كما دلّ عليه استغناء كلام المصنّف كقوله في باب الحوالة ويشتراط تساويهما جنساً وقدرًا وكذا حلولاً وأجلاً وصحةً وكسراً في الأصح اهـ فتأمل ولا تغفل وقوله: قلت يلزمه إلخ اللزوم منوع لما علمت من دلالة استغناء كلام المصنّف وكأنه توهم أنّ الخلاف لا يختص بما بعد كذا إذا كان العطف من عطف الجملي وليس كذلك كما بيّن.

فساد إجراء الخلاف في كونه على من ذكر عند وجود الزوج وليس كذلك وعلى كل اندفع رغم إيهام المثنى اشتراط فقرها ثم رأيت ابن الشبكي أجاب بذلك وغيره نازعه فيه بما لا يجدي، وبحت جمع أنه يكفي ملبوس فيه قوة. وقال بعضهم: لا بد من الجديد كما في الحياة والذي يتجه إجزاء قوي يقارب الجديد بل إطلاقهم أولوية المفسول على الجديد يؤيد الأول وهل يجري ذلك في الكفن من حيث هو أو يفرق بأن ما للزوجة معاوضة فوجب أن يكون كما في الحياة وهي فيها إنما يجب لها الجديد بخلاف كسوة القريب لا يجب فيها جديد كما هو ظاهر للنظر في ذلك مجال والأوجه الأول كما مصرح به قولهم إن من لزمته تكفين غيره لا يلزمه إلا ثوب واحد

كان المطف من عطف الجمل وليس كذلك كما تبين سم ومر ما فيه وأيضا يمنع نسبة ذلك التوهم إلى الشارح. فود: (فساد إجراء إلخ) الإضافة للبيان. فود: (على من ذكر إلخ) ولا لقال على أصل التركة لأنه هو المغطوف عليه لا من عليه نفقة الميت. فود: (وجود الزوج) ولعل صوابه الموافق لما قدمه في السؤال (فقد الزوج) وعليه يظهر ما ذكره من لزوم إجراء الخلاف إلخ إذ المتبادر حيثيذ رجوع في الأصح للحال كما هو الغالب في القيود المتعددة بلا عطف وأما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهر وجه اللزوم وتوجيه الكردى له بما نصه قوله: (قلت يلزمه إلخ) أي يلزمه أن لا يجرى الخلاف في الزوج كما لا يجرى في الأصل فإجراء المصنّف الخلاف في الزوج يكون فاسداً وليس كذلك اه ظاهر الفساد. فود: (وليس كذلك) أي ولا خلاف فيه وهذا تأكيد لمعاد إضافة الفساد إلى ما بعده.

فود: (وعلى كل) أي من احتمالي المطف. فود: (لزم إيهام المثنى إلخ) أي ما قيل إن ظاهره يقتضي أن وجوب الكفن على الزوج إنما هو حيث لم يكن للزوجة تركة وهو خلاف ما في الروضة وأصلها مثنى. فود: (بذلك) أي بأنه عطف على قوله ومحل أصل التركة كلاً أو بعضاً لا على قوله من قريب وسيد. فود: (أنه يكفي) أي في تكفين الزوجة ع ش. فود: (يؤيد الأول) أي بحت الجمع ومال إليه سم على المنهج ع ش. فود: (وهل يجري ذلك) أي الخلاف المذكور. فود: (من حيث هو) أي سواء كان الكفن للزوجة أو لغيرها. فود: (بأن ما للزوجة) أي من الكفن. فود: (وهي فيها) أي الزوجة في الحياة. فود: (في ذلك) أي في ترجيح أحد الأمرين من إطلاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة. فود: (والأوجه الأول) أي عدم الفرق وجرى الخلاف في مطلق الكفن اللازم على الغير. فود: (لا يلزمه إلا ثوب واحد إلخ) وظاهر كلامهم أنه إذا كان الزوج مويراً لا يجب الثوب الثاني، والثالث في تركة الزوجة ويقتصر على الثوب الواحد الذي هو عليه لأن الوجوب لم يلاها أصلاً نعم لو

(فرغ) أسلم على أكثر من العدة الشرعي وأسلمن أو كن كحايات ثم مثنى وامتنع من الإختار يتبني أن يلزمه تجهيز الجميع إذ لا يحصل لإداء ما عليه إلا بذلك الإختار وقد امتنع منه فلو مات قبل الإختار بعد موته يتبني وجوب تجهيز الجميع من تركته.

وأنها إمتاع لا تملك وأنها لا تصير ذنباً على المُسرِّ وإن العبرة بحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكل بل نُقل عن أكثر الأصحاب وانتصر له جمع أن كفتها لا يلزم الزوج مطلقاً وحيث فلا فرق بينها وبين غيرها فيما ذُكر وخرَج بالزوج ابنه فلا يلزمه تجهيز زوجة أبيه وإن

أيسر الزوج ببعض الثوب فقط كَمَلَّ مِنْ تَرَكِّهَا وَيَتَّبِعِي وَجُوبَ الثَّانِي وَالثَّالِث لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِأَقَامَا فِي الْجُمْلَةِ مَرَاهِمَ عَلَى حَتِّهِمْ وَكَرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ أَقُولُ لَوْ قِيلَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى بِوُجُوبِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ أَيْضًا فِي تَرَكَةِ الزَّوْجَةِ لَمْ يَتَّخِذْ. ٥ فُود: (وَأَنَّهَا الْإِنْسَانُ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ مَنْ لَزِمَهُ الْإِنْسَانُ وَالضَّمِيرُ لِمُؤَيِّنِ التَّجْهِيزِ. ٥ فُود: (إِمْتَاعُ الْإِنْسَانِ) وَعَلَيْهِ قَبْلِي أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ الزَّوْجَةُ سَبْعَ مَنَاقِلَ وَالْكَفَنُ بَاقِي رَجَعَ لِلزَّوْجِ لَا لِلزَّوْجَةِ بِجَنَابِهَا. ٥ فُود: (أَنَّ كَفَنَهَا لَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ الْإِنْسَانُ) أَيُّ لِقَوَاتِ التَّكْفِينِ الْمُقَابِلِ لِلتَّفَقُّعِ نَهَائِيَّةً. ٥ فُود: (مُطْلَقًا) أَيُّ لَزِمَهُ نَفَقَتُهَا فِي الْحَيَاةِ أَوْ لَا. ٥ فُود: (وَحَيْثُ) أَيُّ حِينَ مُخَالَفَةِ حَالِ الْمَمَاتِ بِحَالِ الْحَيَاةِ فِيمَا ذُكِرَ مَعَ نُقْلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ هُنَا عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ وَاتِّصَارِ جَمْعٍ لَهُ.

٥ فُود: (بَيْنَهَا) أَيُّ الزَّوْجَةِ. ٥ فُود: (فِيمَا ذُكِرَ) أَيُّ مِنْ جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي مُطْلَقِ الْكَفَنِ. ٥ فُود: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ لَا مِنْ خُصُوصِ الْإِنْسَانِ فِي النَّهَائِيَّةِ. ٥ فُود: (فَلَا يَلْزَمُهُ الْإِنْسَانُ) وَلَوْ مَاتَتْ زَوْجَاتُهُ دُفْعَةً بَنَحُو هَذِمَ وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا كَفَنًا فَهَلْ يُفْرَعُ بَيْنَهُنَّ أَوْ تُقَدَّمُ الْمُفْسِرَةُ أَوْ مَنْ يُخْشَى فُسَادُهَا أَوْ مَتْنُ مَرْتَبًا هَلْ تُقَدَّمُ الْأُولَى أَوْ الْمُفْسِرَةُ أَوْ يُفْرَعُ؟ أَحْتِمَالَاتٌ أَقْرَبُهَا أَوَّلُهَا فِيمَا مَعْنَى وَعِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَلَوْ مَاتَتْ زَوْجَاتُهُ دُفْعَةً بَنَحُو هَذِمَ وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا كَفَنًا وَاحِدًا فَالْقِيَاسُ الْإِفْرَاقُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يُخْشَى فُسَادُهَا وَإِلَّا قُدِّمَتْ عَلَى غَيْرِهَا أَوْ مَرْتَبًا فَالْأَوَّلُ يُقَدِّمُ الْأُولَى مَعَ أَمْنِ التَّغْيِيرِ وَقَالَ الْبَلْخَنِيُّ: لَوْ مَاتَتْ أَقَارِبُهُ أَيْ الَّذِينَ تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَيْهِ وَهَمُ الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ دُفْعَةً بِهِمْ أَوْ غَيْرِهِ قُدِّمَ فِي التَّكْفِينِ وَغَيْرِهِ مَنْ يُسْرَعُ فُسَادُهُ فَإِنَّ اسْتَوَا قُدِّمَ الْأَبُ ثُمَّ الْأُمُّ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ وَيُقَدَّمُ مِنَ الْأَخَوَيْنِ أَسْتُهُمَا وَيُفْرَعُ بَيْنَ الزَّوْجَتَيْنِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَحْتِمَالَ تَقْدِيمِ الْأُمِّ عَلَى الْأَبِ وَفِي تَقْدِيمِ الْأَسَنِ مُطْلَقًا نَظَرٌ وَلَا وَجْهٌ لِتَقْدِيمِ الْفَاجِرِ الشَّقِي عَلَى الْبَرِّ الشَّقِي وَإِنْ كَانَ أَصْغَرَ مِنْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْقِيَامُ بِأَمْرِ الْكُلِّ وَيُشَبَّهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ خِلَافُ الْفِطْرَةِ أَوْ التَّفَقُّعِ أَوْ وَسَيَاتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي الْفَرَائِضِ وَلَوْ مَاتَتْ الزَّوْجَةُ وَخَادِمُهَا مَعًا وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا تَجْهِيزَ أَحَدِهِمَا فَالْأَوَّلُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ تَقْدِيمُ مَنْ خُشِيَ فُسَادُهَا وَإِلَّا فَالزَّوْجَةُ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَالْمَثْبُوعَةُ انْتَهَتْ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَّ وَلَا وَجْهٌ لِتَقْدِيمِ الْفَاجِرِ الْإِنْسَانِ مِنْ الْأَخَوَيْنِ فَقَطُّ دُونَ مَا قَبْلَهُ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ وَلَوْ كَانَ فَاجِرًا شَقِيًّا وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَخَوَيْنِ وَلَدَانِ لِلْمُجْهِزِ وَإِلَّا فَتَفَقُّعُ الْأَخِ لَيْسَتْ وَاجِبَةً وَلَا تَجْهِيزُهُ أَهْ وَقَالَ سَم.

(فَرَعَ) اسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْعَدَدِ الشَّرْعِيِّ وَاسْلَمَنَّ أَوْ كُنَّ كِتَابِيَّاتٍ ثُمَّ مَتْنٌ وَامْتَنَعَ مِنَ الْإِخْتِيَارِ يَلْزَمُهُ تَجْهِيزُ الْجَمِيعِ إِذْ لَا يَصِلُ لِإِدَائِهِ مَا عَلَيْهِ إِلَّا بِذَلِكَ الْإِخْتِيَارِ وَقَدْ امْتَنَعَ مِنْهُ فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ بَعْدَ مَوْتِهِنَّ يَتَّبِعِي وَجُوبُ تَجْهِيزِ الْجَمِيعِ مِنْ تَرَكِّهِ أَهْ وَقَالَ شَيْخُنَا وَلَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ حُرَّةٌ وَأَمَةٌ أَوْ مُسْلِمَةٌ وَكِتَابِيَّةٌ وَمَاتَا مَعًا وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَجْهَزُ بِهِ إِحْدَاهُمَا فَهَلْ يُقَدَّمُ كُلٌّ مِنَ الْحُرَّةِ وَالْمُسْلِمَةِ عَلَى الْأَمَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ لِشَرَفِهِمَا أَوْ يُفْرَعُ بَيْنَهُمَا وَالظَّاهِرُ الثَّانِي أَهْ.

لَرَمَهُ نَفَقَتُهَا فِي الْحَيَاةِ (فِي الْأَصَحِّ) كَالْحَيَاةِ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَلْزَمَهُ تَجْهِيْزُ نَحْوِ نَاشِئَةٍ وَصَغِيرَةٍ نَعَمْ إِنْ أَعْسَرَ جُهِّزَتْ مِنْ أَصْلٍ تَرَكَّيْهَا لَا مِنْ خُصُوصٍ نَصَبِيهِ مِنْهَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ مِنْ نَصَبِيهِ مِنْهَا إِنْ وَرِثَ لِأَنَّهُ صَارَ مُوِيرًا بِهِ وَإِلَّا فَمِنْ أَصْلٍ تَرَكَّيْهَا مُقَدِّمًا عَلَى الدِّينِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَإِذَا كُفِّنَتْ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا لَمْ يَبْقَ دَيْنًا عَلَيْهِ لِلسَّقُوطِ عَنْهُ

• فَوُدَّ: (كَالْحَيَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ لَا مِنْ خُصُوصٍ إِلَّا فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (كَالْحَيَاةِ) أَيْ كَمَا عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا فِي الْحَيَاةِ. • فَوُدَّ: (نَحْوِ نَاشِئَةٍ إِلَّا) هَلْ يَشْمَلُ الْقَرْنَاءَ وَالرِّقْنَاءَ وَالْمَرِيضَةَ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الْوُطْءَ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ نَفَقَةَ مَنْ ذَكَرَ وَاجِبَةٌ عَلَى الزَّوْجِ. • وَفَوُدَّ: (وَصَغِيرَةٍ) أَيْ لَا تَحْتَمِلُ الْوُطْءَ ع. ش. • فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ أَعْسَرَ إِلَّا) أَيْ فَإِنْ أَعْسَرَ الزَّوْجُ عَنْ تَجْهِيْزِ الزَّوْجَةِ الْمُوِيرَةِ أَوْ عَنْ بَعْضِهِ جُهِّزَتْ أَوْ تُجْمَعُ تَجْهِيْزُهَا مِنْ مَالِهَا نِهَاءً وَمُغْنِي أَيْ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَلَا وَرِثَ مِنْهَا شَيْئًا لَوْ جُودَ مَانِعٍ قَامَ بِهَا كُفْرُهَا وَاسْتِغْرَاقُ الدِّيُونِ لِتَرَكَّيْهَا الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا أَمَّا إِذَا كَانَتْ فِي ذِمَّتِهَا فَيُقَدِّمُ كَفْنُهَا عَلَى الدِّيُونِ سَمَ عَلَى حَاجٍ بِالْمَعْنَى اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (إِنْ أَعْسَرَ إِلَّا) أَيْ عِنْدَ الْمَوْتِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ تَكْفِينِهَا م. ر. اه. سَمَ وَفِي ع. ش. عَنْ م. ر. خِلَافُهُ عِبَارَتُهُ مَشَى م. ر. عَلَى أَنَّهُ يَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ كَانَ مُغْنِيًا عِنْدَ مَوْتِ الزَّوْجَةِ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ مَالٌ قَبْلَ تَكْفِينِهَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَكْفِينُهَا لِقَاءِ عُلُقَةِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ مَعَ الْقُدْرَةِ قَبْلَ سَقُوطِ الْوَاجِبِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اه. وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. • فَوُدَّ: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِلَّا) تَقَدَّمَ عَنْ النَّهْيَةِ اعْتِمَادُهُ. • فَوُدَّ: (وَالْأَخْرَجَ) إِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَرِثْ لِمَانِعٍ كَقَتْلٍ وَاخْتِلَافٍ دِينٍ كَمَا فِي الْمُتَزَوِّجِ بِكِتَابِيَّةٍ سَمَ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اه. سَمَ.

• فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ أَعْسَرَ إِلَّا) أَيْ عِنْدَ الْمَوْتِ وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ تَكْفِينِهَا م. ر. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُوِيرًا لَا يَجِبُ الْقَوْبُ الثَّانِي، وَالثَّالِثُ فِي تَرِكَةِ الزَّوْجَةِ وَيُقْتَصَرُ عَلَى الْقَوْبِ الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْوُجُوبَ لَمْ يُلَاقِهَا بَلْ لَاقَاهُ ابْتِدَاءً وَهُوَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا الْقَوْبُ وَاحِدٌ لَا يُقَالُ بَلْ لَاقَاهَا لَكِنْ الزَّوْجُ تَحْمَلُ عَنْهَا كَالْفِطْرَةِ لِأَنَّ تَمَنُّعَ ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُ الْمَنْعَ أَنَّهُ لَوْ لَاقَاهَا الْوُجُوبُ لَوَجَبَتْ الْأَثْوَابُ الثَّلَاثُ عَلَى الزَّوْجِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ نَعَمْ لَوْ أَيْسَرَ الزَّوْجُ بَعْضُ الْقَوْبِ فَقَطَّ كَمَلَّ مِنْ تَرَكَّيْهَا وَيَتَّبِعِي حَبِيْثُ الْوُجُوبِ الثَّانِي وَالثَّالِثُ لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَاقَاهَا فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ مَاتَتْ زَوْجَاتُهُ دُفْعَةً بَهْذَمَ أَوْ غَيْرَهُ وَلَمْ يَجِدْ إِلَّا قَفْنًا وَاحِدًا فَالْقِيَاسُ الْإِفْرَاقُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يَخْشَى فُسَادَهَا وَلَا قُدْرَتَ عَلَيْهَا أَوْ مُرْتَبًا فَلَا وَجْهَ تَقْدِيمِ الْأَوَّلَى مَعَ أَمْنِ التَّخْمِيرِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ وَقَالَ الْبُزْجَنِيُّ لَوْ مَاتَ أَقَارِبُهُ دُفْعَةً قُدِّمَ فِي التَّكْفِينِ وَغَيْرِهِ مَنْ يُسْرِعُ فُسَادَهُ فَإِنَّ اسْتَوَاءَ قُدِّمِ الْأَبِ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ وَيُقَدِّمُ مِنَ الْأَخْوَيْنِ اسْتِثْنَاهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ احْتِمَالَ تَقْدِيمِ الْأُمِّ عَلَى الْأَبِ وَفِي تَقْدِيمِ الْأَسَنِ مُطْلَقًا نَظَرٌ وَلَا وَجْهَ لِتَقْدِيمِ الْفَاجِرِ الشَّقِيِّ عَلَى الْبَرِّ الشَّقِيِّ وَإِنْ كَانَ أَضْعَفَ مِنْهُ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْقِيَامُ بِأَمْرِ الْكُلِّ وَثَبُّهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ خِلَافُ الْفِطْرَةِ أَوْ التَّفَقُّهِ اه. وَسَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي الْفَرَائِضِ شَرْحُ م. ر. • فَوُدَّ: (وَالْأَخْرَجَ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَرِثْ لِمَانِعٍ كَقَتْلٍ وَاخْتِلَافٍ دِينٍ كَمَا فِي الْمُتَزَوِّجِ بِكِتَابِيَّةٍ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

بإعساره مع أنه إمتاع وبه فارق الكفارة ويظهر ضبط المُعسِر بِمَنْ ليس عنده فاضل عما يترك للمُفليس ويَحْتَمِلُ بِمَنْ لا يَلِزُهُ إِلَّا نَفَقَةُ الْمُعْسِرِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَرِكَهٌ وَهُوَ مُعْسِرٌ أَوْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ حَيْثُ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا فَالْوَقْفُ فِيهِ بِتِ الْمَالِ فَلَا أَعْنِيَاءَ وَلَوْ غَابَ أَوْ اِمْتَنَعَ وَهُوَ مُوسِرٌ وَكُفِّنَتْ مِنْ مَالِهَا أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ حَاكِمٍ يَرَاهُ رَجَعَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَعَلَى شِقِّهِ الثَّانِي يُحْمَلُ قَوْلُ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ لَأَنَّهُ اِمْتَاعٌ إِذِ التَّمْلِيكُ بَعْدَ الْمَوْتِ مُتَقَدِّرٌ وَتَمْلِيكُ الْوَرِثَةِ لَا يَجِبُ فَتَقَعُ الْاِمْتَاعُ أَيُّ وَمَا هُوَ اِمْتَاعٌ لَا يَسْتَقِرُّ فِي الذِّمَّةِ، وَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُوْجَدْ حَاكِمٌ كَفَى الْمُجَهِّزُ الْإِشْهَادَ عَلَى أَنَّهُ جَهَّزَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لِيَرْجِعَ بِهِ وَلَوْ أَوْصَتْ بِأَنْ تُكْفَنَ مِنْ مَالِهَا وَهُوَ مُوسِرٌ كَانَتْ وَصِيَّةً لِوَارِثٍ لِأَنَّهَا أَسْقَطَتْ

• فَوَدَّ: (وَبِهِ الْخُ) أَيُّ بِكَوْنِ التَّكْفِينِ اِمْتَاعًا. • فَوَدَّ: (بِمَنْ لَيْسَ عَنْدَهُ الْخُ) وَيُحْتَمَلُ الضُّبْطُ بِالْفِطْرَةِ مَرَّةً سَمِعَ وَاعْتَمَدَهُ شَيْءٌ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَرِكَهٌ) أَيُّ أَوْ تَمَلَّقَ بِعَيْنَيْهَا دَيْنٌ. • فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا الْخُ) أَيُّ لِيَتَحَوَّلَ شَوْهَرًا. • فَوَدَّ: (فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا) أَيُّ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ. • فَوَدَّ: (فَالْوَقْفُ الْخُ) اسْتَرْجَبَ شَيْءٌ تَقْدِيمَ الْوَصِيَّةِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ غَابَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا بَحَثَهُ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا بَحَثَهُ إِلَى (وَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ). • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُوسِرٌ) أَيُّ وَيَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا. • فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِهِ) شَامِلٌ لِمَالٍ غَيْرِ الْوَرِثَةِ فَقَوْلُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ فَجَهَّزَتِ الزَّوْجَةَ الْوَرِثَةُ الْخُ جَزَى عَلَى الْغَالِبِ. • فَوَدَّ: (يَرَاهُ) أَيُّ يُسْتَحْسَنُ التَّكْفِينُ بِمَا ذُكِرَ. • فَوَدَّ: (رَجَعَ عَلَيْهِ) وَكَذَا لَوْ غَابَ أَيُّ أَوْ اِمْتَنَعَ الْقَرِيبُ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمَيْتِ فَكَفَنَهُ شَخْصٌ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ شَيْءٌ أَيُّ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ فَالْإِشْهَادُ. • فَوَدَّ: (وَعَلَى شِقِّهِ الثَّانِي الْخُ) وَهُوَ التَّكْفِينُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ. • فَوَدَّ: (فِي ذِمَّتِهِ) أَيُّ الزَّوْجِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُوْجَدْ حَاكِمٌ) أَيُّ لَمْ يَتَيَسَّرْ اسْتِثْنَاءُهُ بِلَا مَسْقُوفٍ وَبِلَا تَأْخِيرٍ مُدَّةً يُعَدُّ التَّأْخِيرُ إِلَيْهَا إِزْرَاءً بِالْمَيْتِ عَادَةً وَكَعْدِمٍ وَجُودِ الْحَاكِمِ مَا لَوْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْإِذْنِ إِلَّا بِدَرَاهِمٍ وَإِنْ قَلَّتْ شَيْءٌ. • فَوَدَّ: (لِيَرْجِعَ بِهِ) فَلَوْ قَفَدَ الشُّهُودَ فَهَلْ يَرْجِعُ أَوْ لَا لِأَنَّ قَفَدَ الشُّهُودِ نَادِرٌ كَمَا قَالُوهُ فِي مَرَبِّ الْجَمَالِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي شَيْءٌ وَلَقَدْ هَذَا بِالنَّظَرِ لِظَاهِرِ الشَّرْعِ وَحُكْمِ الْحَاكِمِ وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لِلْبَاطِنِ فَلَهُ الرُّجُوعُ بِطَرِيقِ الظَّنِّ إِذَا نَوَّاهُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَوْصَتْ الْخُ) وَلَوْ أَوْصَتْ بِالْقَوْبِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فَالْقِيَاسُ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ وَاعْتِبَارُهَا مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهَا تَبْرُعُ وَلَيْسَتْ وَصِيَّةً لِوَارِثٍ لِعَدَمِ وَجُوبِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ عَلَى الزَّوْجِ وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ لِعَدَمِ تَمَلُّقِ الْكَفَنِ مُطْلَقًا بِالتَّرِكَهَةِ مَعَ وَجُودِ الزَّوْجِ الْمَوْسِرِ مَرَّةً سَمِعَ. • فَوَدَّ: (كَانَتْ وَصِيَّةً لِوَارِثٍ) أَيُّ فَتَوَقَّفَ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ شَيْءٌ زَادَ سَمِعَ عَنْ مَرَّةً وَيَتَبَنَّى أَنْ يُعْتَبَرَ مِنْ

• فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الْمُعْسِرِ الْخُ) وَيُحْتَمَلُ الضُّبْطُ بِالْفِطْرَةِ مَرَّةً. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَوْصَتْ بِأَنْ تُكْفَنَ مِنْ مَالِهَا الْخُ) وَلَوْ أَوْصَتْ بِالْقَوْبِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فَالْقِيَاسُ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ وَاعْتِبَارُهَا مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهَا تَبْرُعُ وَلَيْسَتْ وَصِيَّةً لِوَارِثٍ لِعَدَمِ وَجُوبِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ عَلَى الزَّوْجِ وَإِنَّمَا لَمْ تَكُنْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ لِعَدَمِ تَمَلُّقِ الْكَفَنِ مُطْلَقًا بِالتَّرِكَهَةِ مَعَ وَجُودِ الزَّوْجِ الْمَوْسِرِ مَرَّةً. • فَوَدَّ: (وَصِيَّةً لِوَارِثٍ) يَتَبَنَّى أَنْ يُعْتَبَرَ مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ

الواجب عنه وإنما لم يكن إيصاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك لأنه لم يؤفر على أحد منهم بخصوصه شيئا حتى يحتاج لإجازة الباقي. (ويُستط) أولا ندبا هنا وفي كل ما بعده (أحسن اللغايف وأوسفها) إن تفاوتت حسنا وسعة ويظهر فيما إذا تعارض الحسن والسعة تقديم السعة فإن اتفقت سعة وتفاوتت حسنا قدم أحسنها (والثانية) وهي التي تلي الأولى حسنا وسعة

الثلث لأنه شأن التبرع وهذه تبرع وقياس كونها وصية للزوج اختيار قبوله بعد الموت اهـ.

فرد: (كذلك) أي وصية لإوارث مع أنه بذلك وفر عليهم فهو في معنى الإيصاء لهم سم.

فرد: (وفي كل ما بعده) أي إلى قول المصنف ولا يلتبس.

فرد (سبي): (وأوسفها) أي وأطولها نهاية ومعنى. فرد: (إن تفاوتت إلخ) عبارة النهاية والمراد أوسفها إن اتفق لما مر من أنه يندب أن تكون متساوية أو المراد بتساويها وهو الأوجه كما أفاده الشيخ شمولها لجميع البدن وإن تفاوتت اهـ. وفي سم بعد ذكر مثلها عن الأمتى إلا قوله م كما أفاده الشيخ ما نصه فقول الشارح إن تفاوتت إلخ فيه إشعار بالجواب الأول وهو الموافق لما قدمه في شرح قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي لغايف اهـ. فرد: (ويظهر فيما إذا تعارض إلخ) لعل محله فيما إذا ضاق الحسن بحيث لو جعل أعلى لم يمكن لفة على الآخر أما إذا أمكن لفة على المتبوع الذي هو دون في الحسن فيتبعي أن يتعين تقديم الأحسن كما يؤخذ من تعليلهم جعل الأوسع أعلى بإمكان لفة على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يؤخذ من ذلك أن محل ما ذكر من تقديم المتبوع مطلقا حيث لم يمكن لفة الضيق عليه أما إذا أمكن لفة كل منهما على الآخر فلا ترجيح إلا بتخو حسن فليتأمل بضري ويوافقه قول سم ولعل الأوجه أن يقال إن كانت أي اللغايف سابعة طولاً وعرضا قدم الأحسن فيستط أولا والأقدم الأوسع فليتأمل اهـ. فرد: (فإن اتفقت سعة) يعني عنه قوله: إن تفاوتت حسنا فتأمل. فرد: (وهي التي) إلى قوله ثلاثا في النهاية والمعنى.

شأن التبرع وهذه تبرع م ر أقول فيه نظر لأن الوصية للإوارث موقوفة على الإجازة وإن خرجت من الثلث قال م ر وقياس كونها وصية للزوج اختيار قبوله بعد الموت اهـ م ر. فرد: (وإنما لم يكن إيصاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك) أي مع أنه بذلك وفر عليهم فهو في معنى الإيصاء لهم.

فرد في (سبي): (وأوسفها) قال في شرح الروض والمراد أوسفها إن اتفق لما مر أنه يندب أن تكون متساوية أو المراد بتساويها وهو الأوجه شمولها لجميع البدن وإن تفاوتت بقرينة كونه في مقابلة وجو قابل بأن الأسفل يأخذ ما بين سريته وركبته والثاني من عتقه إلى كفه والثالث يستر جميع بدنه اهـ فقول الشارح إن تفاوتت فيه إشعار بالجواب الأول وهو الموافق لما قدمه في قول المصنف ومن كفن منها بثلاثة فهي لغايف. فرد: (وأوسفها) فلو تعارض الأحسن والأوسع فيختل تقديم الأحسن فيستط أولا ولعل الأوجه أن يقال إن كانت سابعة طولاً وعرضا قدم الأحسن فيستط أولا والأقدم الأوسع فليتأمل.

(فوقها وكذا الثالثة) فوق الثانية كما يجعل الحي أحسن ثيابه الأعلى وما يليه (ويؤذّر) بالمعجزة (على كل واحدة) منهن بل وما زاد قبل وضع الأخرى فوقها (حنوط) يفتح أوله لأنه يدفع سرعة بلائهن ويستحب تبخيرهن أولاً بالعود في غير محرم ثلاثاً لما صحّ من الأمر بها وهو أولى من المسك وقال ابن الصلاح بل هو أولى لأنه أطيّب الطيب وقد أوصى عليّ كرم الله وجهه كما جاء بسند حسن أن يُحنط بمسك كان عنده من فضلة حنوط رسول الله ﷺ. (وهو وضع الميت فوقها) يرفق (مستلقياً) على ظهره (وعليه حنوط) وهو نوع من الطيب يختص بالميت يستعمل على نحو صندل وذريّة وكافور فقطعه عليه بقوله (وكافور) لإفادته ندب وضعه صرّفاً أيضاً وللاهتمام بشأنيه لئلا يُغفل عنه مع أنه يقوّيه ويصلّبه ويذهب عنه الهوام والريح الكريهة ومن ثمّ نيب تعميم البدن به (وتشّد ألياه بخرقة) كالحفاظ بعد دسّ قطني بينهما عليه حنوط حتى يتصل بالحلقة، ويألغ في شدّه حتى يمنغ الخارج، ويكره دسه إلى داخل الحلقة بل قال الأذرعّي ظاهر كلام غير الدارميّ تحريمه لما فيه من انتهاك حرّمة أهـ ويوجب بأنّه يُغذّر فلا انتهاك (ويجعل على كل) متقدّم من (مناليد بدنه) الأصلية كعقن وأذن وقمّ ومنخري والطائفة بنحو

• فود: (كما يجعل إلخ) هذا لا يفيد وجه تقديم الأوسع ولذا زاد النهاية والمغني وأما كونه أوسع فلا مكان لقه على الصيقي بخلاف العكس اهـ.

• فود (سني): (ويؤذّر إلخ) أي في غير المحرم نهاية ومغني. • فود: (منهن) أي: اللّفايف نهاية.
• فود: (وما زاد) عطف على كل واحدة في المتن أو على (هن) في الشرح. • فود: (قبل إلخ) متعلّق ب(يؤذّر). • فود: (تبخيرهن) أي: وما زاد. • فود: (بالعود) أي: الغير المطيب بالمسك شرح بافضل.
• فود: (في غير محرم) الأولى تقديمه على كل واحدة أو تأخيرها عن (ثلاثاً) ليرجع لكل من الذر والتبخير. • فود: (من الأمر بها) أي: التبخير وكونه بالعود وكونه ثلاثاً. • فود: (وهو أولى) أي: العود.

• فود (سني): (مستلقياً) وهل يجعل يده على صدره اليمنى على اليسرى أو يرسلان في جنبه لا تقل في ذلك فكل من ذلك حسن مغني وكذا في النهاية إلا قوله: (لا تقل في ذلك). • فود: (هو نوع) إلى قوله: (ويعرّض) في النهاية والمغني إلا قوله: (بل قال) إلى المتن. • فود: (هلى نحو صندل وذريّة) وهما بنوعيه أي الأخضر والأبيض من أنواع الطيب بجيرمي. • فود: (يستعمل إلخ) قاله الأزهرّي وقال غيره: كل طيب خلط للميت نهاية ومغني. • فود: (وللاهتمام إلخ) الأولى (أز) بدل الواو.
• فود: (كالحفاظ) أي: بأن تكون مشقوقة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في المستحاضة نهاية ومغني. • فود: (عليه حنوط) أي وكافور نهاية ومغني. • فود: (بالحلقة) أي: حلقة الدبر نهاية.

• فود: (ويكره دسه إلخ) أي إلا لعلّه يخاف خروج شيء بسببها شرح بافضل. • فود: (كعقن إلخ) الكاف استخصائية وأبدل المغني الكاف بيمين.

جرح وعلى كُلِّ مسجدٍ من مساجيده السبعة السابقة والأنف (فُطِنَ) حليج عليه حنوطٌ دفقا للهوامَ واكراما للمساجِدِ (وَتَلَفُ عليه اللغائفُ) بأن يُنثَى كُلُّ منها من طَرَفٍ شِقُّهُ الأيسرُ على الأيمنِ ثُمَّ من طَرَفٍ شِقُّهُ الأيمنِ على الأيسرِ كما يفعلُ الحيُّ بالقباءِ ويُجَعَلُ الفاضِلُ عند رأيه أَكْثَرُ (وَيُشَدُّ) في غيرِ المُحَرِّمِ بِشَدَاذٍ وَيُعْرَضُ بِعَرْضِ نُدَيِ المرأةِ وَصَدْرِهَا لِقَلَّ يَنْتَشِرُ عند

• فَوَدَّ: (وَعَلَى كُلِّ مَسْجِدٍ الْخُ) أَي وَلَوْ كَانَ صَغِيرًا فِيمَا يَظْهَرُ إِكْرَامًا لِمَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْ حَيْثُ هِيَ ع ش وَيُثَلِّ الصَّغِيرُ كَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ الْإِطْفِئِحِيُّ مُسَلِّمٌ لَمْ يَسْجُدْ أَصْلًا وَيَأْتِي عَنْ النِّهَايَةِ مَا يَشْمَلُ الْكُلَّ.

• فَوَدَّ: (مِنْ مَسَاجِدِهِ الْخُ) أَي الْجَنَّةِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَبَاطِنِ الْكُفَيْنِ وَأَصَابِعِ الْقَدَمَيْنِ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (فُطِنَ) حَلِيجٌ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ أَي مَنْدُوفٌ ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ عَلَى بِاقْضَلٍ عَنْ شَرْحِي الْإِزْشَادِ أَي مَنزُوعُ الْحَبِّ اه. • فَوَدَّ: (لِلْمَسَاجِدِ) أَي مَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْ بَدْنِهِ ع ش. • فَوَدَّ: (وَيُجَعَلُ الْفَاضِلُ الْخُ) أَي مَا لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا حَلِيًّا. • فَوَدَّ: (عِنْدَ رَأْيِهِ الْخُ) أَي عِنْدَ رَأْيِهِ وَرِجْلَيْهِ وَيَكُونُ الَّذِي عِنْدَ رَأْيِهِ أَكْثَرُ نِهَائَةً وَمُعْنَى أَي فَوْقَ رَأْيِهِ ع ش.

• فَوَدَّ (سُنِّي): (وَتَشَدُّ) أَي عَلَيْهِ اللَّغَائِفُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى الْكَفَنِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْظَمَةِ صِبَاةً لَهَا عَنْ الصَّدِيدِ وَلَا أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ مِنَ الثِّيَابِ مَا فِيهِ زِينَةٌ كَمَا فِي فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ وَلَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى زِينَةٍ مُحَرَّمَةٍ عَلَيْهِ حَالِ حَيَاتِهِ نِهَائَةً وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ (أَوِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْظَمَةِ) وَقَوْلُهُ: وَلَعَلَّهُ الْخُ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْمُحَرِّمِ الْخُ) أَي كَمَا فِي تَحْرِيرِ الْمُجْرَجَانِي لِأَنَّهُ شَبَّهَ بِعَقْدِ الْإِزَارِ نِهَائَةً وَمُعْنَى فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْمُحَرِّمِ عَلَى سَبِيلِ التَّذَبُّبِ لَا الْوُجُوبِ وَيَتَدَفَّعُ بِذَلِكَ التَّرَدُّدَ الْآتِي عَنْ الْبَصْرِيِّ وَاعْتِرَاضُ سَمٍ بِمَا نَصَّهُ قَدْ يُقَالُ مُطْلَقُ الشَّدِّ لَا يُمْتَنَعُ عَلَى الْمُحَرِّمِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلْفَ عَلَى بَدْنِهِ ثَوْبًا وَيَعْرِزَ طَرَفَهُ فِيهِ وَإِنَّمَا الْمُمْتَنَعُ نَحْوُ الْعَقْدِ وَالرَّبْطِ فَهَلَّا طَلَبَ الشَّدُّ فِيهِ بَغَيْرِ نَحْوِ الْعَقْدِ وَالرَّبْطِ اه. • فَوَدَّ: (وَيُعْرَضُ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ وَيُشَدُّ عَلَى صَدْرِ الْمَرْأَةِ ثَوْبٌ لِقَلَّ يَضْطَرِبُ ثَدْيُهَا عِنْدَ الْحَمْلِ فَتَنْتَشِرُ الْأَكْفَانُ قَالَ الْأَيْمَةُ: ثَوْبٌ سَادِسٌ لَيْسَ مِنَ الْأَكْفَانِ يُشَدُّ فَوْقَهَا وَيُحَلُّ عَنْهَا فِي الْقَبْرِ اه وَمُقْتَضَى التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ الْإِكْتِفَاءُ بِنَحْوِ عَصَابَةِ قَلِيلَةِ الْقَرَضِ يَمْنَعُ الشَّدُّ بِهَا مِنَ الْإِنْتِشَارِ لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لِأَنَّهُ مِثْلُ هَذَا قَدْ يَمُتُّ إِزْرَاءً وَأَنَّ الْمُسْنُونَ كَوْنُهُ سَائِرًا لِجَمِيعِ صَدْرِ الْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي عَدَمِ ظُهُورِ الثَّدْيَيْنِ ع ش أَقُولُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ: (يُعْرَضُ بِعَرْضِ نُدَيِ الْمَرْأَةِ الْخُ) صَرِيحٌ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ. • فَوَدَّ: (لِقَلَّ) يَنْتَشِرُ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ الصَّغِيرَةَ الَّتِي لَيْسَ لَهَا نُدَى يَنْتَشِرُ لَا يَسُنُّ لَهَا ذَلِكَ ع ش وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ أَيْضًا أَنَّ الصَّغِيرَةَ لَيْسَتْ بِعِنْدِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ كَذَلِكَ.

• فَوَدَّ: (وَعَلَى كُلِّ مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِهِ) هَلْ يَشْمَلُ الطُّفْلَ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ نَظَرًا لِمَا مِنْ شَأْنِ التَّرَوُّعِ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْمُحَرِّمِ) قَدْ يُقَالُ مُطْلَقُ الشَّدِّ لَا يُمْتَنَعُ عَلَى الْمُحَرِّمِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلْفَ عَلَى بَدْنِهِ ثَوْبًا وَيَعْرِزَ طَرَفَهُ فِيهِ وَإِنَّمَا الْمُمْتَنَعُ نَحْوُ الْعَقْدِ وَالرَّبْطِ فَهَلَّا طَلَبَ الشَّدُّ فِيهِ بَغَيْرِ نَحْوِ الْعَقْدِ وَالرَّبْطِ.

الحركة والحمل (فإذا وُضِعَ في قَبْرِهِ نُزِعَ الشَّدَاذُ) لِزَوَالِ مُقْتَضِيهِ وَلِكِرَاهَةِ بَقَاءِ شَيْءٍ مَعْقُودٍ مَعَهُ فِيهِ. (وَلَا يُلْبَسُ الْمُحْرِمُ) قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ (الذِّكْرُ مُحِيطًا) قَالَ الْجُرْجَانِيُّ: وَلَا تُشَدُّ عَلَيْهِ أَكْفَانُهُ (وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ وَلَا وَجْهُ الْمُحْرِمَةِ) وَلَا كَفَاها بِقَفَازَيْنِ لِمَا مَرَّ مَعَ امْتِنَاعِ أَنْ يَقْرَبَ طَيِّبًا وَأَنْ يُؤْخَذَ شَيْءٌ مِنْ نَحْوِ شَعْرِهِ قُبَيْلَ الْفَصْلِ، وَالْحُثِّي يُكْشَفُ وَجْهُهُ أَوْ رَأْسُهُ لِمَا يَأْتِي فِي إِحْرَامِهِ. (فَرَعٌ) يَنْبَغِي أَنْ لَا يُعَدَّ لِنَفْسِهِ كَفَنًا إِلَّا إِنْ سَلِمَ عَنِ الشُّبْهَةِ أَوْ هِيَ فِيهِ أَخْفَ وَمَعَ هَذَا لَا يُحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ أَوْ كَانَ مِنْ أَثَرٍ مِنْ يَتَبَرَّكُ بِهِ لِأَنَّهُ لَا يَكْتَفَى بِكَوْنِهِ مِنْ أَثَرِهِ إِلَّا إِنْ خِفَتْ شُبْهَتُهُ فَيَدْخُلُ

﴿قَوْلُ (سُنِّي): (فَإِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ نُزِعَ الشَّدَاذُ) وَسَوَاءٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ اهـ.﴾ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيُّ فِي الْقَبْرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُ (سُنِّي): (وَلَا يُلْبَسُ الْمُحْرِمُ) أَيُّ يَحْرُمُ ذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.﴾ قَوْلُهُ: (قُبَيْلَ التَّحْلِيلِ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ لَا يَكْتَفَى فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: الْحُثِّي إِلَى الْفَرَعِ، وَقَوْلُهُ: وَمَعَ هَذَا إِلَى (أَوْ كَانَ). ﴿قَوْلُ (سُنِّي): (مُحِيطًا) أَيُّ وَلَا مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ لُبْسُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.﴾ قَوْلُهُ: (وَلَا تُشَدُّ عَلَيْهِ أَكْفَانُهُ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ لَا يَتَذَبُّ فَمُحْتَمَلٌ أَوْ: لَا يَجُوزُ فَمَحَلٌ تَأْمَلُ إِذَا كَانَ بَنَحْوِ خَبِيطٍ أَوْ فِي مَحَلِّ التَّكْوُنِ فَلْيَتَأْمَلْ بَصْرِيٌّ وَفِي سَمِ نَحْوِهِ وَصَنِيعُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ. ﴿قَوْلُ (سُنِّي): (وَلَا يُسْتَرُّ رَأْسُهُ الْخُ) أَيُّ يَحْرُمُ ذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيُّ قَلَوْ خَالِفُوا وَقَمَلُوا وَجَبَ الْكُشْفُ مَا لَمْ يُذْفَنِ الْمَيِّتُ مِنْهُمَا عَشْرُ أَيُّ الْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ.﴾ قَوْلُهُ: (قُبَيْلَ الْفَصْلِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (مَرَّ). ﴿قَوْلُهُ: (يَتَّبَعِي الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَلَا يَتَذَبُّ أَنْ يُعَدَّ لِنَفْسِهِ كَفَنًا الْخُ قَالَ عَشْرُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ سَمُّ عَلَى الْبَهْجَةِ اهـ وَقَالَ شَيْخُنَا وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُ الْكَفَنِ إِلَّا مِنْ جِلٍّ أَوْ مِنْ أَثَرٍ صَالِحٍ بِخِلَافِ الْقَبْرِ فَإِنَّهُ يُسَنُّ اتِّخَاذُهُ اهـ.﴾ قَوْلُهُ: (كَفَنًا الْخُ) أَيُّ وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يُعَدَّ لِنَفْسِهِ قَبْرًا يُذْفَنُ فِيهِ قَالَ الْعَبَادِيُّ: وَلَا يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ مَا دَامَ حَيًّا مُغْنِي وَأَسْنَى قَالَ عَشْرُ أَيُّ فَلْيَغْيِرْهُ أَنْ يَسْبِقَهُ إِلَى الدَّفْنِ فِيهِ وَلَا أَجْرَةٌ عَلَيْهِ لِأَجْلِ حَفْرِهِ مَرَّ اهـ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي الْقَبْرِ الْمُعَدِّ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ وَالْأَقْلَيْسُ لِغَيْرِهِ أَنْ يَسْبِقَهُ فِي الدَّفْنِ فِيهِ بَلْ قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي تَفْسِيرِ الْكَفَنِ الْمُعَدِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَوَارِثِهِ دَفْنُهُ فِي غَيْرِهِ بَلَا عَذْرٌ فَلْيُرَاجَعْ.﴾ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ سَلِمَ الْخُ) أَيُّ فَحَسَنَ إِعْدَادُهُ وَقَدْ صَحَّ فَعَلُهُ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ مُغْنِي وَأَسْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (وَمَعَ هَذَا لَا يُحْتَاجُ الْخُ) مَحَلُّ تَأْمَلِ بَصْرِيٌّ عِبَارَةٌ سَمُّ قَدْ يُنْتَعَمُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ بَأَنَّهُ إِذَا عَمَّتِ الشُّبْهَةُ وَلَمْ تَتَّصِفْ أَثَجَةً حَيْثُ يُتَذَبُّ الْإِكْفَاءُ بِكَوْنِهِ مِنْ أَثَرِهِ وَكَذَا إِذَا عَمَّ انْتِصَاؤُهَا اهـ.﴾

﴿قَوْلُهُ: (وَلَا تُشَدُّ عَلَيْهِ أَكْفَانُهُ) ظَاهِرٌ هَذَا امْتِنَاعُ الشَّدَاذِ مُطْلَقًا حَتَّى مَا كَانَ يَجُوزُ لَهُ فِي الْحَيَاةِ كَشَدُّ إِزَارٍ وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ وَلَا يَخْلُو عَنْ بَعْدٍ.﴾ قَوْلُهُ: (فَرَعٌ) يَتَّبَعِي أَنْ لَا يُعَدَّ لِنَفْسِهِ كَفَنًا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ أَيُّ الزَّرْكَشِيِّ وَلَوْ أَعَدَّ لَهُ قَبْرًا يُذْفَنُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ لَا يُكْرَهُ لِأَنَّهُ لِلْإِغْيَارِ بِخِلَافِ الْكَفَنِ قَالَ الْعَبَادِيُّ وَلَا يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ مَا دَامَ حَيًّا وَوَأَقْبَهُ ابْنُ يُونُسَ اهـ.﴾ قَوْلُهُ: (وَمَعَ هَذَا لَا يُحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ أَوْ كَانَ الْخُ) قَدْ يُنْتَعَمُ بَأَنَّهُ إِذَا عَمَّتِ الشُّبْهَةُ وَلَمْ تَتَّصِفْ أَثَجَةً حَيْثُ يُتَذَبُّ الْإِكْفَاءُ بِكَوْنِهِ مِنْ أَثَرِهِ وَكَذَا إِذَا عَمَّ انْتِصَاؤُهَا.

في الأول ثم إذا عَيَّنَهُ تَعَيَّنَ كما لو قال: اقضِ ذَنْبِي من هذه العينِ وترجيحُ الزركشي جواز إبداله كتياب الشهيد فيه نظرٌ والفرق ظاهرٌ ولو سُرِقَ كَفَنُهُ ولو بعدَ ذَفْنِهِ ويظهرُ أنَّ بلاءه مع بقائه المَيِّتِ كسَرَقَتِهِ فيما يأتي وظاهرٌ أخذًا مما يأتي من عَدَمِ النَبَشِ للكَفْنِ لِحُصُولِ المقصودِ منه بَسْطُهُ فِي التُّرابِ فلا تُنْتَهَكَ حُرْمَتُهُ، إِنَّ الصُّورَةَ هُنَا أَنَّ السَّارِقَ أَخَذَ الكَفْنَ ولم يَطْمِ التُّرابَ عَلَيْهِ أو طَمَعَهُ فَنَبَشَ لِيَفْرِضَ آخَرَ فَرَضِي بلا كَفْنٍ فَإِنْ لم تُقَسِّمِ التَّرِكَهَ جُدُّهُ وَجُوبًا

• فَوُدَّ: (تَعَيَّنَ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ. • فَوُدَّ: (وَتَرَجَّحَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِلْحَ) اعْتَمَدَهُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي.

• فَوُدَّ: (وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ) أَيِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا مُخَالَفَةٌ أَمْرِ الْمُؤَرِّثِ بِخِلَافِ مَا هُنَا نِهْيَةٌ قَالَتْ ع ش قَوْلُهُ م ر إِذْ لَيْسَ فِيهَا الْإِلْحُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِ التَّكْفِينِ فِيهِمَا أَعْدَهُ لِنَفْسِهِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ إِعْدَائِهِ كَفَنُونِي فِي هَذَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَنَا مَا أَعْدَهُ بَلَا لَفَظٍ يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ التَّكْفِينِ فِيهِ كَانَ اسْتَحْسَنَ لِنَفْسِهِ تَوْبًا أَوْ آخَرَ وَدَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ أَنْ يَكُونَ كَفَنًا لَهُ فَلَا يَجِبُ التَّكْفِينُ فِيهِ نَعَمْ الْأَوَّلَى ذَلِكَ كَمَا فِي ثِيَابِ الشَّهِيدِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذُكِّرَ مَا نَصَّهُ: قَدْ يَوْجَهُ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ بِأَنْ أَدْخَلَهُ بِقَصْدِ هَذَا الْغَرَضِ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ بِالتَّكْفِينِ فِيهِ فَلَمَّا تَأَمَّلْتُ انْتَهَى اه وما قاله سَمٍ هُوَ الْأَقْرَبُ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ سُرِقَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُتَّجِعُ فِي الْمَغْنَى وَالتَّهْيِةِ وَالْأَسْنَى لِأَقْوَلِهِ وَيُظْهِرُ إِلَى فَإِنْ لَمْ تُقَسِّمْ. • فَوُدَّ: (وَوَظَاهِرُ الْإِلْحِ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ يَقُولُهُ أَنَّ الصُّورَةَ الْإِلْحُ عِبَارَةٌ ع ش وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ مَا إِذَا انْكَشَفَ الْقَبْرُ وَالْأَقْلُو كَانَ مَسْتَوْرًا بِالتُّرَابِ فَلَا وَجُوبَ بَلْ يَخْرُجُ النَّبَشُ كَمَنْ ذُوْنِ الْإِبْدَاءِ بِلَا تَكْفِينٍ وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَتَعَ نَفْسِيَّةً فَوَجَدَ بَعْضُ أَمْوَالِهَا بِلَا كَفْنٍ لِنَحْوِ بِلَاوِهِ وَجِبَ سَتْرُهُ وَامْتَنَعَ سَدُّهَا بِدُونِ سَتْرِهِ وَيَكْفِي وَضْعُ التُّوْبِ عَلَيْهِ وَلَا يَضُرُّهُ فِيهَا لِأَنَّهُ فِيهِ انْتِهْيَاكًا لَهُ وَقَدْ يُقَالُ إِذَا انْكَرَى لَفَّهُ فِي الْكَفْنِ بِلَا إِزْرَاءٍ وَجِبَ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَوَقَّفَ عَلَى إِزْرَاءٍ كَانَ تَقَطُّعٌ أَوْ خَشْيٌ تَقَطُّعُهُ بَلَفُهُ م ر وَيَجِبُ إِعَادَةُ الْكَفْنِ كُلَّمَا بَلَى وَظَهَرَ الْمَيِّتُ وَالْوُجُوبُ عَلَى مَنْ يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ فِي الْحَيَاةِ كَمَا تَجِبُ النَّفَقَةُ أَبَدًا لَوْ كَانَ حَيًّا هَذَا مَا قَرَّرَهُ م ر فِي ذَرِيَّةِ فَقُلْتُ هَلَّا وَجِبَ عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ؟ فَامْتَنَعَ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقْبَلَ قَوْلَهُمْ إِذَا سُرِقَ الْكَفْنُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لَمْ يَلْزَمُهُ تَكْفِينُهُ مِنَ التَّرِكَهَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْوَرِثَةِ مَنْ يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ الْمَيِّتِ حَيًّا سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ فَامْتَنَعَ أَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ وَجُوبِهِ عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ وَجُودِ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فِي الْحَيَاةِ وَالْأَقْلِيَّاسُ وَجُوبُهُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ م ر وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ م ر وَيَجِبُ إِعَادَةُ الْكَفْنِ كُلَّمَا الْإِلْحُ أَنَّ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ ظُهُورِ عِظَامِ الْمَوْتَى مِنَ الْقُبُورِ لِانْتِهَادِهَا أَوْ نَحْوِهِ يَجِبُ فِيهِ سَتْرُهُ وَذَفْنُهُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ إِنْ كَانَ وَعُرِفَ ثُمَّ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ عَلَى أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ اه. • فَوُدَّ: (فَإِنْ لَمْ تُقَسِّمْ الْإِلْحَ) جَوَابُ قَوْلِهِ وَلَوْ سُرِقَ الْإِلْحُ. • فَوُدَّ: (جُلْدٌ وَجُوبًا) أَيِ سِوَاهُ أَكَانَ كَفْنٌ أَوْ لَا مِنْ مَالِهِ أَوْ مِنْ مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ أَوْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْمَرَّةِ الْأَوَّلَى الْحَاجَةُ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ أَسْنَى وَمُغْنِي قَالَ سَمٍ هَلْ يَجِبُ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ حَيْثُ لَا مَانِعَ كَمَا فِي الْإِبْدَاءِ اه أَقُولُ الظَّاهِرُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِنْ وَجِبَ

• فَوُدَّ: (ثُمَّ إِذَا عَيَّنَهُ تَعَيَّنَ) كَذَا م ر. • فَوُدَّ: (جُلْدٌ وَجُوبًا) هَلْ يَجِبُ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ حَيْثُ لَا مَانِعَ كَمَا فِي الْإِبْدَاءِ..

وَكَذَا إِنْ قُسِمَتْ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ نَدْبًا وَالْمُتَّجِعُ الْأَوَّلُ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُكْفَنُ الْمُتَّفِقُ أَوْ بَيَّتَ الْمَالِ وَلَوْ أَكَلَ الْمَيْتَ سَبْعَ مَثَلًا فَهُوَ لِلْوَرثةِ إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ لَمْ يَنْوِ بِهِ

الثَّانِي وَالثَّالِثُ لِلْجَمَالِ وَمِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي آيَةً أَنَّ الْعِلَّةَ الْحَاجَةَ وَعَنْ شَرْحِ مَرْفُوعٍ فِي مَسْأَلَةِ الْفُسْقَةِ مِنَ التَّغْيِيرِ بِالشَّرِّ أَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا السَّابِقُ فَقَطْ . هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ قُسِمَتْ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ فَلَوْ قُسِمَتْ لَمْ يَلْزَمْهُمْ أَيُّ الْوَرثةِ لَكِنْ يُسْنُ وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا كَانَ قَدْ كَفَّنَ أَوَّلًا فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ حَقٌّ لَهُ إِذِ التَّكْفِينُ بِهَا غَيْرُ مُتَوَقَّفٍ عَلَى رِضَا الْوَرثةِ كَمَا مَرَّ أَمَّا لَوْ كَفَّنَ مِنْهَا بَوَاحِدٍ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْزَمْهُمْ تَكْفِيئُهُ مِنْ تَرْكِهِ بَنَانٍ وَثَالِثٍ وَإِنْ كَانَ الْكَفْنُ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَكَمَنْ مَاتَ وَلَا مَالٌ لَهُ أَهٌ وَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَافِقُهُ بَزِيَادَةٍ . هـ فَوَدَّ: (وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ نَدْبًا) أَقْرَهُ الْأَسْنَى وَقَالَ الْمُغْنِي وَهُوَ أَوْجَهُ أَهٌ وَقَالَ سَمٌّ هُوَ الصَّحِيحُ وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ كَفْنٌ أَوَّلًا بِثَلَاثَةٍ وَإِلَّا كَانَ كَفْنٌ بِوَاحِدٍ وَجِبَ أَنْ يُكْفَنَ بَنَانٍ وَثَالِثٍ لِأَتَمِّمَا حَقَّهُ وَلَمْ يَسْتَوْفِيهِمَا أَوْ بِاثْنَيْنِ وَجِبَ لَهُ الثَّالِثُ لِأَنَّهُ حَقُّهُ كَذَلِكَ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَاورِدِيُّ أَنَّهُ يَجِبُ تَكْفِيئُهُ مِمَّا وَقَفَ لِلْأَكْفَانِ فَمِنْ بَيَّتَ الْمَالِ فَمِنْ أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ لَا أَنَّهُ يَنْقُطُ التَّكْفِينُ رَأْسًا وَعَلَى هَذَا يَتَضَعُ قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُكْفَنُ الْمُتَّفِقُ الْخُ وَعَلَى هَذَا فَإِذَا وَجِبَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ دَخَلَ فِيهِمُ الْوَرثةُ حَيْثُ كَانُوا أَغْنِيَاءَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْمَاورِدِيُّ مِنَ التَّنْذِيرِ لِأَنَّهُ بِأَعْيَارِ خُصُوصِهِمْ ثُمَّ أَوْرَدْتُ جَمِيعَ ذَلِكَ عَلَى مَرْفُوعٍ أَهٌ . هـ فَوَدَّ: (وَالْمُتَّجِعُ الْأَوَّلُ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَسَمٌّ كَمَا مَرَّ . هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُكْفَنُ الْخُ) أَيُّ يُجَدِّدُ وَجُوبًا كَمَا أَفْصَحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ التَّيَمِّةِ ، وَقِيَاسُ الْمَاورِدِيِّ خِلَافَهُ سَمٌّ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ سَمٍّ عَنْ سَمٍّ مَرْفُوعٌ مَا يُوَافِقُ الْمُنْقُولَ عَنْ التَّيَمِّةِ . هـ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ بِتَكْفِينِهِ وَقَبِلَ الْوَرثةَ جَازَ وَإِنْ امْتَنَعُوا أَوْ بَعْضُهُمْ لَمْ يُكْفَنَ فِيهِ لِمَا عَلَيْهِمْ فِيهِ مِنَ الْيَمَّةِ ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافًا فِيمَا إِذَا قَبِلُوا هَلْ لَهُمْ إِبْدَالُهُ مِنْهُ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَيْتُ مِمَّنْ يُقْصَدُ تَكْفِيئُهُ لِصَلَاحِهِ أَوْ عَلَيْهِ تَعَيَّنَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَفَّنُوهُ فِي غَيْرِهِ رَدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ وَإِلَّا كَانَ لَهُمْ اخْذُهُ وَتَكْفِيئُهُ فِي غَيْرِهِ أَهٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ سَمٌّ وَتَقَدَّمَ عَنْ النَّهْيِ

هـ فَوَدَّ: (وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ نَدْبًا) هُوَ الصَّحِيحُ وَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ كَفْنٌ أَوَّلًا بِثَلَاثَةٍ وَإِلَّا كَانَ كَفْنٌ بِوَاحِدٍ وَجِبَ أَنْ يُكْفَنَ بَنَانٍ وَثَالِثٍ لِأَتَمِّمَا حَقَّهُ وَلَمْ يَسْتَوْفِيهِمَا أَوْ بِاثْنَيْنِ وَجِبَ لَهُ الثَّالِثُ لِأَنَّهُ حَقُّهُ كَذَلِكَ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ عَلَى مَا قَالَهُ الْمَاورِدِيُّ أَنَّهُ يَجِبُ تَكْفِيئُهُ مِمَّا وَقَفَ لِلْأَكْفَانِ فَمِنْ بَيَّتَ الْمَالِ فَمِنْ أَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ لَا أَنَّهُ يَنْقُطُ التَّكْفِينُ رَأْسًا وَعَلَى هَذَا يَتَضَعُ قَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُكْفَنُ الْمُتَّفِقُ الْخُ وَلَوْ أُرِيدَ سَقُوطُهُ رَأْسًا أَشْكَلُ وَجُوبُ التَّحْدِيدِ عَلَى الْمُتَّفِقِ وَيَتَّبِعِي الْمَالِ وَعَلَى هَذَا فَإِذَا وَجِبَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ دَخَلَ فِيهِمُ الْوَرثةُ حَيْثُ كَانُوا أَغْنِيَاءَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْمَاورِدِيُّ مِنَ التَّنْذِيرِ لِأَنَّهُ بِأَعْيَارِ خُصُوصِهِمْ ثُمَّ أَوْرَدْتُ جَمِيعَ ذَلِكَ عَلَى مَرْفُوعٍ أَهٌ . هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمُكْفَنُ الْمُتَّفِقُ) أَيُّ يُجَدِّدُ وَجُوبًا كَمَا أَفْصَحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ التَّيَمِّةِ وَقِيَاسُ الْمَاورِدِيِّ خِلَافَهُ . هـ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَوْ تَبَرَّعَ أَجْنَبِيٌّ بِتَكْفِينِهِ وَقَبِلَ الْوَرثةَ جَازَ وَإِنْ امْتَنَعُوا أَوْ بَعْضُهُمْ لَمْ يُكْفَنَ فِيهِ لِمَا عَلَيْهِمْ فِيهِ مِنَ الْيَمَّةِ ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافًا فِيمَا إِذَا قَبِلُوا هَلْ لَهُمْ إِبْدَالُهُ مِنْهُ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَيْتُ مِمَّنْ يُقْصَدُ

رفقهم بأداء الواجب عنهم لأنه حينئذ عارضة لازمة. (وَحَمَلَ الْجَنَازَةَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيعِ فِي الْأَصَحِّ) لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُ وَوَرَدَ عَنْهُ ﷺ هَذَا إِنْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ وَالْأَفْضَلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُحْمَلَ تَارَةً كَذَا وَتَارَةً كَذَا (وَهُوَ أَيْ الْحَمْلُ بَيْنَهُمَا أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ) وَهُمَا الْعُمُودَانِ (عَلَى عَاتِقَيْهِ وَرَأْسِهِ بَيْنَهُمَا وَيَحْمِلُ الْمُؤَخَّرَتَيْنِ رَجُلَانِ) أَحَدُهُمَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ وَالْآخَرُ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ لَا وَاحِدٌ لِأَنَّهُ لَوْ تَوَسَّطَهُمَا لَمْ يَنْظُرِ الطَّرِيقَ وَإِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ خَرَجَ عَنِ الْحَمْلِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ وَأَدَّى إِلَى تَنْكِيسِ رَأْسِ الْمَيِّتِ

وَالْإِمْدَادُ مَا يُوَفِّقُهُ . ٥ فَوَدَّ : (لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَارِضَةٌ الْخ) أَيِ قَتَرْدٌ لِمَالِكِهِ .

٥ فَوَدَّ (سُي): (وَحَمَلَ الْجَنَازَةَ الْخ) وَيَخْرُمُ حَمْلُ الْمَيِّتِ بَهَيْئَةٍ مُزْرِيَةً كَحَمْلِهِ فِي غِرَارَةٍ أَوْ قَفَقَةٍ أَوْ بَهَيْئَةٍ يُخْشَى سَقُوطُهُ مِنْهَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُحْمَلُ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ لَوْحٍ أَوْ مَحْمِلٍ وَأَيُّ شَيْءٍ حُمِلَ عَلَيْهِ اجْزَأَ فَإِنْ خِيفَ تَقَيُّرُهُ وَانْفِجَارُهُ قَبْلَ أَنْ يَهَيَّأَ لَهُ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَيْدِي وَالرُّقَابِ حَتَّى يَوْصَلَ إِلَى الْقَبْرِ أَسْنَى . ٥ فَوَدَّ : (لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَشْيِيعُ الْخ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى . ٥ فَوَدَّ : (وَوَرَدَ عَنْهُ الْخ) أَيِ : وَحَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ . بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ نِهَايَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَحَمَلَ النَّبِيُّ الْخ الْمُبَادَرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ ﷺ بَاشَرَ حَمْلَهُ وَيَجُوزُ أَنَّهُ أَمَرَ بِحَمْلِهِ كَذَلِكَ فَتُسَبِّحُ إِلَيْهِ اه وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا صَرَّحَ بِالْأَوَّلِ وَقَالَ الْبُخَيْرِيُّ قَوْلَ شَيْخِنَا الْحَفَنِيِّ الثَّانِي وَقَالَ لَمْ يَثْبُتْ مُبَاشَرَتُهُ لِحَمْلِهَا بِحَدِيثِ اه . ٥ فَوَدَّ : (هَذَا) أَيِ كَوْنُ الْحَمْلِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ أَفْضَلُ . ٥ فَوَدَّ : (وَالْأَفْضَلُ الْجَمْعُ الْخ) أَيِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ فِي أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ أَسْنَى وَإِعَابٌ . ٥ فَوَدَّ : (تَارَةً كَذَا الْخ) أَيِ تَارَةً بَهَيْئَةِ الْحَمْلِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ وَتَارَةً بَهَيْئَةِ التَّرْبِيعِ نِهَايَةً .

٥ فَوَدَّ (سُي): (وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الْخَشَبَتَيْنِ الْخ) فَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْحَمْلِ أَعَانَهُ اثْنَانِ بِالْعُمُودَيْنِ وَيَأْخُذُ اثْنَانِ بِالْمُؤَخَّرَتَيْنِ فِي حَالَتِي الْعَجْزِ وَعَدَمِهِ فَحَامِلُوهُ عِنْدَ قَفْدِ الْعَجْزِ ثَلَاثَةٌ وَمَعَ وُجُودِهِ خَمْسَةٌ فَإِنْ عَجَزُوا فَسَبْعَةٌ أَوْ أَكْثَرُ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ نِهَايَةً وَمُغْنَى زَادَ الْأَسْنَى وَشَرَّحَ بِأَفْضَلِ وَأَمَّا مَا يَقَعْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى اثْنَيْنِ أَوْ وَاحِدٍ فَمَكْرُوهٌ إِلَّا فِي الطُّفْلِ الَّذِي جَرَتْ الْمَادَةُ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَيْدِي اه .

٥ فَوَدَّ (سُي): (عَلَى عَاتِقَيْهِ) تَثْنِيَةُ عَاتِقٍ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبِ وَالْعُنُقِ وَهُوَ مُذَكَّرٌ وَقَبْلَ مُؤَنَّثٍ نِهَايَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ : وَهُوَ مُذَكَّرٌ هَذَا عَلَى خِلَافِ قَاعِدَةٍ أَنَّ مَا تَعَدَّدَ فِي الْإِنْسَانِ مُؤَنَّثٌ اه . ٥ فَوَدَّ : (لَا وَاحِدًا الْخ) أَيِ وَإِنَّمَا تَأَخَّرَ اثْنَانِ وَلَمْ يَنْكَسِرْ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَوْ تَوَسَّطَهُمَا كَانَ وَجْهُهُ لِلْمَيِّتِ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى مَا بَيْنَ قَدَمَيْهِ وَلَوْ وَضِعَ الْمَيِّتُ عَلَى رَأْسِهِ الْخ نِهَايَةً . ٥ فَوَدَّ : (وَأَدَّى الْخ) أَيِ غَالِيًا وَلَا فَقَدْ يَكُونُ حَامِلُ الْمُؤَخَّرِ أَقْصَرَ مِنْ حَامِلِي الْمُقَدَّمِ سم . ٥ فَوَدَّ : (إِلَى تَنْكِيسِ رَأْسِ الْمَيِّتِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ السُّنَّةَ فِي وَضْعِ رَأْسِ الْمَيِّتِ فِي حَالِ السَّرِّ أَنْ يَكُونَ إِلَى جِهَةِ الطَّرِيقِ سِوَا الْقِبْلَةِ وَغَيْرُهَا بِضَرْبٍ .

تَكْفِينُهُ لِصَلَاحِهِ أَوْ عَلَيْهِ تَعَيَّنَ صَرْفُهُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَفَنُوهُ فِي غَيْرِهِ رَدَّوهُ إِلَى مَالِكِهِ وَإِلَّا كَانَ لَهُمْ اخْذُهُ وَتَكْفِينُهُ فِي غَيْرِهِ اه وَهُوَ الصَّحِيحُ . ٥ فَوَدَّ : (وَأَدَّى إِلَى تَنْكِيسِ رَأْسِ الْمَيِّتِ) قَدْ لَا يُؤَدِّي كَمَا لَوْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ طَوِيلًا وَالتَّأَخَّرُ أَقْصَرَ مِنْهُ بَحَثٌ لَوْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ صَارَ الْمَيِّتُ عَلَى نِسْبَةِ وَاحِدَةٍ .

(والتربيع أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران) ولا دناة في حملها بل هو مكزمة وبر ومن ثم فقله
ثم الصحابة فمن بعدهم ذكره الشافعي رحمه الله وتشييع الجنائز سنة مؤكدة ويكره للنساء
ما لم يخش منه فتنة والا حرم كما هو قياس نظائره وضابطه أن لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا
نسبته إليها (والمشي) أفضل من الركوب للتأباع

❦ قول (سني): (أن يتقدم رجلان الخ) أي يضع أحدهما العمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر عكسه
ويحمل الآخران كذلك فيكون الحاملون أربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتربيع فإن عجز الأربعة عنها
حملها ستة أو ثمانية أو أكثر إشفاعا بحسب الحاجة وما زاد على الأربعة يحمل من جوانب السرير أو
تراد أعيدة مفترضة تحت الجنائز كما فعل بمبيد الله بن عمر فإنه كان جسيما وأما الصغير فإن حمله
واحد جاز إذ لا إدراء فيه ومن أراد التبرك بالحمل بالهيئة بين العمودين بدأ بحمل العمودين من مقدمها
على كفيته ثم الأيسر من مؤخرها ثم يتقدم لثلاث يمشي خلفها فيأخذ الأيمن المؤخر أو يهينه التربع بدأ
بالعمود الأيسر من مقدمها على عاتقه الأيمن ثم بالأيسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم لثلاث يمشي خلفها
فيبدأ بالأيمن من مقدمها على عاتقه الأيسر ثم من مؤخرها كذلك أو باليمنى أتى بما أتى به في الثانية
ويحمل المتقدم على كفيته مقلما أو مؤخرا مغني وأسنى . ❦ قوله: (ولا دناة الخ) أي ولا سقوط مروءة
أسنى ومغني . ❦ قوله: (وتشييع الجنائز الخ) أي للرجال ويندب مكثهم إلى أن يذفن ويكره القيام لمن
مرّت به ولم يرد الذهاب معها والأمر به منسوخ شرخ بأفضل . ❦ قوله: (ويكره للنساء الخ) وللرجل بلا
كره تشييع جنازة كافر قريب قال الأذريعي وهل يلحق به الجار كما في العيادة فيه نظر انتهى وأما زيارة
قبره ففي المجموع الصواب جوازه وبه قطع الأكثر ولا يتولاّه - أي حمل الجنائز - إلا الرجال وإن
كان الميت امرأة لضعف النساء غالبا وقد يتكسّف منهن شيء لو حملن فيكره لهن حمل ذلك فإن لم
يوجد غيرهن تعيّن عليهن أسنى وقال في شرح المنهج وفي معانها الخناى فيما يظهر اهـ .

❦ قوله: (وضابطه أن لا يبعد الخ) يظهر أنه يتفاوت بقاوت الجنائز فالجنازة التي يشيعها عشرة مثلا إذا
بعد عنها نحو خمسين ذراعا مثلا قد يقطع العرف نسبته إليها والتي يشيعها عشرة آلاف مثلا لا يقطع
العرف نسبته إليها ولو بعد عنها نحو مئتي ذراع مثلا فليتأمل بصري أقول بل نحو خمسمائة ذراع عبارة
الكزدي على بأفضل حاصل ما في الإيعاب أنه إن بعد عنها لمتعطف أو كثرة تشييع حصل فضيلة
التشييع وإلا فلا اهـ .

❦ قول (سني): (والمشي الخ) أي للمشي لها نهاية . ❦ قوله: (أفضل) إلى الفضل في المغني والنهاية إلا

❦ قوله في (سني): (والتربيع) قال في شرح الرّوض وأما ما يتعلّم كثير من الإقتصار على اثنين أو واحد
فمكروه مخالف للسنة لكن الظاهر أن محله في غير الطفل الذي جرت العادة بحمله على الأيدي اهـ .

❦ قوله في (سني): (والمشي أمامها) لو شيعها نساء وإن كره لهن ذلك فهل يطلب أن يكن أماتها؟ فيه نظر
ولا يبعد أن يطلب ذلك إلا لعارض كخوف نظر محرم أو اختلاط بالرجال م ر .

بل يُكرهه بغير عُذْر كضعفٍ وهل مُجَرَّدُ المنصبِ هنا عُذْرٌ قياسًا على ما يأتي في ردِّ المبيع وغيره أو يُفَرَّقُ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ والفرقُ أوجهٌ فإن قُلْتَ يُعَكَّرُ عليه ما مرَّ أنَّ قدَّ بعضُ ليابيه اللاتي عُذِّرَ في الجمعة قُلْتَ: يُفَرَّقُ بأنَّ أهلَ العُرفِ العامِّ يقدِّونَ المشي هنا حتى من دَوِي المناصبِ تواضعًا وامتناعًا للشُّعْثَةِ فلا تنخِرمَ به مُرُوءَتُهُمْ بل تزيدُ ولا كذلك في حُضُورِهِمْ عندَ الناسِ بغيرِ ليابيهم اللاتي بهم، وكونُ المُشَيِّعِ (أمامها) أَفْضَلُ لِلاتِّبَاعِ ولأنَّهم شُفَعَاءُ سِوَاءِ الرَّاكِبِ والماسي، ونَقْلُ الاتِّفَاقِ على أنَّ الرَّاكِبَ يَكُونُ خَلْفَهَا مردودٌ بل قال الإسْوَئِيُّ: غَلَطَ لَكِنِّي انْتَصَرْتُ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ وبأنَّ في تَقْدِيمِهِ لِيَدَاءِ لِلْمَشَاةِ وَكَوْنُهُ (بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ) لِلاتِّبَاعِ وسندُ الثَّلَاثَةِ صَحِيحٌ وضابطُهُ أَنَّ يَكُونُ بَحِيثٌ لَوْ تَقَفَتْ رَأَاهَا أَيُّ رُؤْيَةٍ كَامِلَةٍ (وَمُسْرَعٌ بِهَا) نَدْبًا لِمَصِحَّةِ الْأَمْرِ بِهِ بِأَنَّ يَكُونُ فَوْقَ الْمَشْيِ الْمُعْتَادِ ودونَ الْخَبَبِ (لأنَّ لَمْ يَخَفْ تَفْئِيرَهُ) بِالْإِسْرَاعِ وَلَا تَأَنَّى بِهِ وَلَوْ خَافَ التَّغْيِيرَ إِنْ لَمْ يَخْجُبْ خَبًّ.

قوله وهل مُجَرَّدُ المنصبِ إلى المشي وقوله لَكِن انْتَصَرْتُ إِلَى كَوْنِهِ وقوله: أَيُّ رُؤْيَةٍ كَامِلَةٍ. □ فُود: (بَلْ يُكْرَهُ الْخ) أَيُّ فِي ذَهَابِهِ مَعَهَا وَلَا كَرَاهَةٍ فِي الرُّكُوبِ فِي الْعُودِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فُود: (كَضَعْفٍ) أَيُّ وَيُعَدُّ الْمَقْبَرَةُ كَمَا قَالَ الْمَازُودِيُّ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ حِينَئِذٍ وَإِنْ أَطَاقَ الْمَشْيُ بِلَا مَشَقَّةٍ وَقَدْ يَوْجُهُ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْبَعِيدِ أَنَّ فِيهِ نَوْعٌ مَشَقَّةٍ أَمَا لَوْ فُرِضَ انْقِطَاعُهَا قَطْعًا فَالْوَجْهُ الْكَرَاهَةُ لِمَا ب. □ فُود: (وغيره) أَيُّ كَالشُّعْمَةِ. □ فُود: (يُعَكَّرُ عَلَيْهِ) أَيُّ يُشْكِلُ عَلَى الْفَرْقِ. □ فُود: (هَنا) أَيُّ مَعَ الْجَنَازَةِ. □ فُود: (وَكَوْنُ الْمَشْيِ أَمَامَهَا الْخ) أَيُّ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا وَلَوْ مَشَى خَلْفَهَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ وَيَقِي مَا لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ الرُّكُوبُ أَمَامَهَا مَعَ الْفَرْقِ وَالْمَشْيِ أَمَامَهَا مَعَ الْبُعْدِ هَلْ يَقْدَمُ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِوُرُودِ التَّنْهِى عَنِ الرُّكُوبِ وَقَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ لَوْ تَعَارَضَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ فَانْظُرْ مَاذَا يُرَاعَى انْتَهَى وَالْأَقْرَبُ مُرَاعَاةُ الْإِمَامِ وَإِنْ بَعُدَ ش. □ فُود: (أَفْضَلُ) أَيُّ وَلَوْ مَشَى خَلْفَهَا حَصَلَ لَهُ فَضِيلَةٌ أَضَلُّ الْمُتَابِعَةِ دُونَ كَمَالِهَا وَلَوْ تَقَدَّمَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ لَمْ يُكْرَهُ ثُمَّ هُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ قَامَ حَتَّى تَوْضَعَ الْجَنَازَةَ وَإِنْ شَاءَ قَعَدَ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَقَوْلُهُمَا لَمْ يُكْرَهُ لَكِن فَاتَهُ فَضْلُ الْإِتِّبَاعِ عُباب. □ فُود: (لِلاتِّبَاعِ الْخ) وَأَمَّا خَبَرُ «امشوا خَلْفَ الْجَنَازَةِ» فَضَعِيفٌ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فُود: (وَكَوْنُهُ بِقُرْبِهَا أَفْضَلُ) أَيُّ مِنْ بَعْدِهَا بِأَنَّ لَا يَرَاهَا لِكثَرَةِ الْمَاشِينَ مَعَهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى. □ فُود: (أَيُّ رُؤْيَةٍ كَامِلَةٍ) قَدْ يُقَالُ مَا ضَاطَبُ الرُّؤْيَةِ الْكَامِلَةِ بَصْرِي. □ فُود: (خَبَبٌ) أَيُّ زَيْدٌ فِي الْإِسْرَاعِ وَيُكْرَهُ الْقِيَامُ لِلْجَنَازَةِ إِذَا مَرَّتْ بِهِ وَلَمْ يُرِدِ الذَّهَابَ مَعَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُتَوَلَّى مِنَ الْإِسْتِخْبَابِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ قَالَ الْبُزْدَنْجِيُّ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ أَنْ يَدْعَوْهَا وَيُنْثِيَ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ أَهْلًا لِذَلِكَ وَأَنْ يَقُولَ: سُبْحَانَ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ أَوْ سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ وَرُويَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى جَنَازَةً فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ زِنَّا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا؛ كُتِبَ لَهُ حَشْرُونَ حَسَنَةً» مُعْنَى زَادَ النِّهَائَةَ وَأَجَابَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ عَنْ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْقِيَامِ فِيهَا مَنْسُوخٌ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م زَيْدٌ فِي الْإِسْرَاعِ أَيُّ وَجُوبًا وَقَوْلُهُ: مِنَ الْإِسْتِخْبَابِ أَيُّ اسْتِخْبَابِ

فصل في الصلاة عليه

قيل: هي من خصائص هذه الأمة وفيه ما يثبت في شرح الثَّباب ومن مجملته الحديث الذي رواه جماعة من طُرُقٍ تُفيدُ حسنه وصححه الحاكم أَنَّهُ عليه السلام قال: «كان آدم رجلاً أشعر طولاً كأنه نخلةٌ مَحْقُوقٌ فلما حضره الموت نزلت الملائكةُ بِخُطُوْطِهِ وَكَفَّنِيهِ مِنَ الْجَنَّةِ فَلَمَّا مَاتَ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَسَلُوهُ بِالْمَاءِ وَالسُّدْرِ ثَلَاثًا وَجَعَلُوا فِي الثَّالِثَةِ كَافُورًا وَكَفَّنُوهُ فِي وَثَرٍ مِنَ الثَّيَابِ وَخَفَرُوا لَهُ لَحْدًا وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَقَالُوا لَوْلِيَدِهِ هَذِهِ سُنَّةٌ وَلَيْدَ آدَمَ مِنْ بَعْدِهِ» وفي رواية «أنهم قالوا يا بني آدَمَ هَذِهِ سُنَّتُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ فَكُذِّبَ فافعلوا» وبهذا يَتَّبِعُونَ أَنَّ الْغُسْلَ وَالتَّكْفِينَ وَالصَّلَاةَ وَالدْفْنَ وَالسُّدْرَ وَالحُطُوطَ وَالكافُورَ وَالوَثَرَ وَالدَّحْدَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ وَأَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ لِشَرَعِنَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ صَحَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ تَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِنَحْوِ التَّكْبِيرِ وَالكِيفِيَّةِ وَقُتِلَ أَحَدُ ابْنَيْ آدَمَ أَخَاهُ، وَإِرْسَالُ الثَّرَابِ لَهُ لِتَرْتِبه كِيفِيَّةُ الدَّفْنِ كَانَ فِي حَيَاةِ آدَمَ قِيلَ: لَمَّا غَابَ لِلْحَجِّ وَزَعَمَ أَنَّهُمَا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ شَادَّ لَا يُعُولُ عَلَيْهِ.

القيام لها كَبِيرًا كَانَ الْمَيِّتُ أَوْ صَغِيرًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّعْظِيمُ لِلْمَيِّتِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَالَّذِي قَالَهُ الْمُتَوَلَّى هُوَ الْمُخْتَارُ وَقَدْ صَحَّحَ الْأَحَادِيثُ بِالْأَمْرِ بِالْقِيَامِ وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الْقُعُودِ إِلَّا حَدِيثٌ عَلَيَّ عليه السلام وَلَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّنْخِصِ وَقَوْلُهُ: مَنْسُوخٌ أَنِّي فَيَكُونُ الْقِيَامُ مَكْرُوهًا وَقَوْلُهُ مَرَّ إِذَا كَانَتْ أَهْلًا لِلذِّكْرِ أَنِّي فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ أَهْلٍ فَهَلْ يَذْكُرُهَا بِمَا هِيَ أَهْلٌ لَهُ أَوْ لَا يَذْكُرُ شَيْئًا نَظَرًا إِلَى أَنَّ الشَّرَّ مَطْلُوبٌ أَوْ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَنْتَهِيَ عَلَيْهَا شَرًّا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْحَدِيثِ: مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَنَّى عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ» وَمَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَنَّى عَلَيْهَا شَرًّا فَقَالَ: «وَجَبَتْ» وَلَمْ يَنْهَهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْقَانِي وَقَوْلُهُ مَرَّ وَأَنْ يَقُولَ سُبْحَانَ الْحَيِّ إلَخْ ظَاهِرُهُ وَلَوْ جَنَازَةٌ كَافِرٍ أَرَادَ ش.

فصل في الصلاة على الميت

«قوله: (قيل إلخ) اعتمدته المغني والنهاية وأقره سم عبارة الأول وهي من خصائص هذه الأمة كما قاله الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة اه زاد الثاني ولا ينافيه ما ورد من تفصيل الملائكة آدم عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقولهم يا بني آدم هذه سنتكم في موتاكم لجواز حمل الأول على الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على أصل الفعل اه أي وهو يحصل بالدعاء ع ش. «قوله: (وفيه إلخ) أي في ذلك من القول. «قوله: (ومن جملته) أي ما في شرح الثَّباب. «قوله: (فافعلوا) لعل الفاء زائدة. «قوله: (لنحو التكبير والكيفية) أي المشتبهة على الفاتحة والصلاة على النبي عليه السلام وهما من شريعتنا بحجبري. «قوله: (وقتل أحد إلخ) جواب عن معارضة هذه القصة للحديث المتقدم.

فصل في الصلاة عليه

«قوله: (قيل هي من خصائص هذه الأمة إلخ) ذكر الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة أن الإيصاء بالثلث من خصائص هذه الأمة شرح م ر.

(تنبيه): هل شرعت صلاة الجنائز بمكة أو لم تُشرع إلا بالمدينة لم أر في ذلك تصريحاً، وظاهر حديث (أنه ﷺ صلى على قبر البراء بن معرور لما قَدِمَ المدينة - وكان مات قبل قدومه لها بشهر) كما قاله ابن إسحاق وغيره -، وما في الإصابة عن الواقدي وأقره أن الصلاة على الجنائز لم تكن شرعت يوم موت خديجة - وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الأصح - أنها لم تُشرع بمكة بل بالمدينة. (لصلاته) أي الميت المحكوم بإسلامه غير الشهيد (أركان أحدها النيّة) لإحديتها السابق (ووفقتها) هنا. (ك) وقت نيّة (غيرها) فيجب مُقَارَنَتُهَا لِتَكْبِيرَةِ

• فَوُدَّ: (هل شرعت صلاة الجنائز بمكة) استظهره في الإيعاب. • فَوُدَّ: (وظاهر حديث أنه ﷺ إلخ وما في الإصابة إلخ) في الاستناد إلى كُلِّ مِنْهُمَا نَظَرُ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا مَانِعَ مِنْ صَلَاتِهِمْ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا مَانِعَ مِنْ وَجُوبِهَا بِمَكَّةَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَقَبْلَ خُرُوجِهِ ﷺ فَإِنْ بَيْنَهُمَا مَدَّةٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ بَصْرِيٌّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ لَا يُنَافِي لِمَا ادَّعَاهُ الشَّارِحُ مِنَ الظُّهُورِ وَلِذَا قَالَ ع ش بَعْدَ سَرَدِ كَلَامِ الشَّارِحِ وَإِنَّمَا قَالَ: وظاهر حديث أنه إلخ لاحتمال أنها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة اه. • فَوُدَّ: (وما في الإصابة إلخ) عُلِفَ عَلَى قَوْلِهِ حَدِيثُ الْخ. • فَوُدَّ: (أنها لم تُشرع بمكة إلخ) أَقْرَهُ ع ش وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا وَالبُخَيْرِيُّ. • فَوُدَّ: (أي الميت) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقَبْلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

• فَوُدَّ: (المحكوم بإسلامه) خَرَجَ بِهِ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَسَيَّاتِي ذَلِكَ سَم. • فَوُدَّ (سني) (أركان) أَي سَبْعَةٌ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (لحديثها السابق) أَي فِي الْوُضوءِ وَهُوَ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ كُرْدِي. • فَوُدَّ: (كوقت نيّة غيرها) كَذَا فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ تَبَعًا لِلشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ، وَقَدْ يُقَالُ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ كَوَفَتْ غَيْرَهَا مِنْ نِيَّاتِ الصَّلَوَاتِ لِمَا فِي الْأَوَّلِ مِنْ تَقْدِيرِ مُضَافَيْنِ وَمِنْ تَثْنِيَةِ الضَّمِيرَيْنِ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّ فِيهِ تَقْدِيرَ مُضَافٍ فَقَطْ وَيَسْلُمُ مِنَ التَّثْنِيَةِ الْمَذْكُورِ بِالْكَلْبَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ التَّحَلِّيِ بِالْإِنْصَافِ بَصْرِيٌّ. • فَوُدَّ: (فيجب إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبُيَّاتِ وَاسْتَفِيدَ مِنَ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ هُنَا جَمِيعُ مَا يُشْتَرَطُ ثُمَّ إِلَّا مَا اسْتَنْتَيْ فَمِنْ ذَلِكَ نِيَّةُ الْفِعْلِ وَالْفَرْضِيَّةُ حَتَّى فِي حَقِّ الصَّبِيِّ عَلَى خِلَافِ السَّابِقِ فِيهِ وَفِي حَقِّ الْمَرْأَةِ وَإِنْ وَقَعَتْ لَهَا نَفْلًا، وَاقْتِرَانُهَا بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَأَنَّهُ يُسْنُ هُنَا مَا سُنَّ ثُمَّ وَفِي الْإِضَافَةِ هُنَا الْوُجْهَانِ الْمَعْرُوفَيْنِ وَمَعَ كَوْنِهَا نَفْلًا مِنْهُمَا يَجِبُ فِيهَا الْقِيَامُ لِلْقَادِرِ وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهَا عَلَى الْأَوْجِهِ انْتَهَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ قِيَاسَ عَدَمِ وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي صَلَاةِ الصَّبِيِّ لِلْخَمْسِ عَدَمُ الْوُجُوبِ هُنَا عَلَيْهِ وَعَلَى الْمَرْأَةِ وَقَدْ يَفْرُقُ وَقَدْ يُقَالُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ الْمَرْأَةِ ذَكَرٌ وَلَا مَعَ الصَّبِيِّ إِلَّا نِسَاءٌ فَيَتَّبَعِي أَشْطَرَا نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ حَيْثُ سَمِ عِبَارَةٌ ع ش وَالرَّاجِعُ مِنَ الْخِلَافِ السَّابِقِ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر عَدَمُ الْوُجُوبِ عَلَيْهِ وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ الْمَكْتُوبَةِ بِأَنَّ صَلَاةَ الصَّبِيِّ هُنَا تُسْقِطُ الْفَرْضَ عَنِ الْمُكَلَّفَيْنِ مَعَ وَجُودِهِمْ فَقَوِيَّتُ مُشَابَهَتِهَا لِلْفَرْضِ فَيَجُوزُ أَنْ تُنْزَلَ مُنْزِلَةَ الْفَرْضِ فَيُشْتَرَطُ فِيهَا نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ بِخِلَافِ الْمَكْتُوبَةِ مِنْهَ فَإِنَّهَا لَا تُسْقِطُ الْحَرَجَ عَنْ غَيْرِهِ وَلَا هِيَ قَرْضٌ فِي حَقِّهِ فَقَوِيَّتُ جِهَةِ التَّقْلِيدِ فِيهَا فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهَا نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ اه.

• فَوُدَّ: (أي الميت المحكوم بإسلامه) خَرَجَ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَسَيَّاتِي ذَلِكَ.

التحريم كما مرَّ أول صفة الصلاة (و) تجب نية الفرض لا يقيد كونه كفايةً فحينئذٍ (تكفي نية الفرض) وإن لم يتعمد الفرض الكفاية كما لا يشترط في الخمس التعرض لفرض العين (وقيل) تشترط نية فرض كفاية) ليمتيز عن فرض العين ويُردُّ بأنه يكفي مُتَمَيِّزًا بينهما

هـ فؤد: (وتجب نية الفرض) أي ولو في صلاة امرأة مع رجالٍ نهاية زاد سم نظرًا لأن هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كما في غيرها وفيما إذا تعينت صلاته للأجزاء نظرًا له قال ع ش قال سم على الهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء أمره بها بل وضربه عليها ويجب عليهن أمره بنية الفرضية وإن لم يشترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس م ر انتهى وهو ظاهر في أنه إذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية الفرضية لإسقاط الصلاة عنهم فليراجع اهـ. هـ فؤد: (فحينئذٍ تكفي نية الفرض إلخ) يتبني كفاية نية فرض الكفاية وإن عارض نفسه لانه عارض م ر اهـ سم وع ش. هـ فؤد: (ويُردُّ بأنه يكفي إلخ) قد يقال إن أريد بحسب الواقع فلا يقيد ولا لم يجب تعيين العبد بأنه فطر أو أضاع بل لم يجب تعيين في معينة مطلقًا أو بحسب الملاحظة للتأوي ثبت ما ادعاه الخصم فليتأمل. ثم رأيت المحقق استشكله بذلك نعم يمكن منع ما استدل إليه الخصم من عدم التمييز مستندًا إلى أنه - أي التمييز - حاصل بالتعيين وهذا القدر كافٍ في التمييز كما هو ظاهر بلا شك بصري وفيه نظر وجه ع ش كلام الشرح بما نصه والمراد أن الفرض المضاف للتمييز مغناه فرض الكفاية والمضاف لإحدى الصلوات الخمس مغناه الفرض العيني فكان الفرض موضوعًا

هـ فؤد: (وتجب نية الفرض) قال في الباب التبة كالمكتوبة قال في شرحه: واستفيد من التشبيه أنه يشترط هنا جميع ما يشترط ثم إلا ما استثنى فمن ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيه وفي حق الأنثى وإن وقعت لها نفلًا كما يأتي قياسًا على ما ذكره في الصلاة المعادة بل قد يتجه الوجوب على الأنثى وإن لم نقل به في المعادة لإمكان الفرق وإقترانها بتكبير الإحرام وأنه يسرُّ هنا ما سنَّ ثم وكذلك قال في الكفاية وفي الإضافة هنا إلى الله تعالى الوجهان المعروفان اهـ ثم قال في الباب: وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلًا قال في شرحه وإنما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسًا على ما لو صلى الظهر مثلاً ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلًا بينهما تجب فيها نية الفرضية والقيام للقادير كما مرَّ أول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الوجه كما مرَّ ويُفرق بينه وبين عدم لزوم الجهاد له بحضور الصف بأن الصلاة يحتاط لها أكثر اهـ ولا يخفى أن قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي للخمسة عدم الوجوب هنا عليه وعلى المرأة وقد يُفرق وقد يقال إذا لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي إلا نساء فيتبني اشتراط نية الفرضية حينئذٍ. هـ فؤد: (ويُردُّ بأنه يكفي مُمَيِّزًا بينهما إلخ) لا يتعد صحة نية فرض الكفاية وإن تعينت عليه نظرًا لإضليها والتعيين عارض وجوب نية الفرض على المرأة إذا صلت مع الرجال نظرًا لأن هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي كما في غيرها وفيما إذا تعينت صلاته للأجزاء نظرًا.

اختلاف معنى الفرضية فيها ونُسْنُ الإضافة إلى الله تعالى وقياسه ندب كونه مُستَقْبَلًا ولا يُتَصَوَّرُ هاهنا نية أداء وصدقه ولا نية عَدَدٍ كذا قيل وقد يُقال: ما المانع من ندب نية عَدَدٍ التكبيرات لما يأتي أنها بمثابة الركعات. (ولا يجب تعيين الميت) ولا معرفته بل يكفي أدنى مُمَيِّز كملى هذا أو من صَلَّى عليه الإمام واستثناء جميع الغائب فلا بُدَّ من تعيينه بالقلب أي باسمه ونسبه وإلا كان استثناءهم فاسدًا

لِلْمُعْتَمِدِينَ بَوْضَعَيْنِ وَالْأَلْفَاظُ مَتَى أُطْلِقَتْ أَوْ لَوْحِظَتْ حُمِلَتْ عَلَى مَعْنَاهَا الرُّضْعِيَّ وَهُوَ الْكِفَايَةُ فِي الْجَنَازَةِ وَالْعِنْيَةُ فِي غَيْرِهَا وَبِهَذَا يُجَابُ عَمَّا أَوْرَدَهُ سَمُّ هُنَا اه. ه فُود: (وَقِيَاسُهُ الْإِلْخ) أَي قِيَاسُ سَنُ الْإِضَافَةِ نَدَبُ نِيَّةِ كَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا لِلْقَبْلَةِ كُرْدِي. ه فُود: (كَوْنِيهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَوْلُهُ اه. ه فُود: (وَقَدْ يُقَالُ الْإِلْخ) يُتَجَمُّ اسْتِحْبَابُ نِيَّةِ الْاسْتِقْبَالِ كَقَبِيَّةِ الصَّلَوَاتِ وَنِيَّةِ عَدَدِ التَّكْبِيرَاتِ كَنِيَّةِ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ نَعَمْ لَوْ عَرِنَ وَخَطَا كَانَ اعْتَقَدَ أَنَّهَا خَمْسٌ فَهَلْ تَبْطُلُ كَقَبِيَّةِ الصَّلَوَاتِ أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ وَمِمَّا قَدْ يُنَاسِبُ الْفَرْقُ أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا لَا تَبْطُلُ وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ أَهْ بَلْ مَنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ فَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا خَمْسٌ مَثَلًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ه فُود: (وَلَا يُتَصَوَّرُ هُنَا نِيَّةُ إِدَاءِ الْإِلْخ) أَي فُلُو نَوَى الْإِدَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ الْحَقِيقِيِّ بَطَلَتْ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَ أَوْ نَوَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ فَلَا تَبْطُلُ ع ش أَنْظُرْ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِطْلَاقِ وَالْمَعْنَى اللَّغَوِيِّ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا تَبْطُلُ أَيْضًا لَوْ أَرَادَ بِالْإِدَاءِ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ ابْتِدَاءً وَبِالْقَضَاءِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ثَانِيًا وَكَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ. ه فُود: (وَلَا مَعْرِفَتُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاسْتِثْنَاءُ جَمْعٍ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ه فُود: (اسْتِثْنَاءُ جَمْعِ الْمَغَائِبِ الْإِلْخ) جَرَى عَلَيْهِ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى فَقَدِّدِ الْمَيِّتَ فِي الْمَتْنِ بِالْحَاضِرَةِ ثُمَّ قَالَا أَمَّا لَوْ صَلَّى عَلَى غَائِبٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ بِقَلْبِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ الْحَضَرَمِيُّ وَعُزِّي إِلَى الْبَسِيطِ وَزَادَ الْأَوَّلُ نَعَمْ لَوْ صَلَّى الْإِمَامُ عَلَى غَائِبٍ فَتَوَى الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ كَفَى كَالْحَاضِرِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرِّ بِقَلْبِهِ أَي لَا بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَقَوْلُهُ: فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ أَي بِقَلْبِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ اه. ه فُود: (وَالْإِلْخ) أَي بَانَ أَرَادُوا بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ. ه فُود: (كَانَ اسْتِثْنَاؤُهُمْ فَاسِدًا) أَي لَقَدْ مَ الْفَرْقِ حَبِطَ بَيْنَهُمَا عِبَارَةُ الْكُرْدِي عَلَى بِافْضَلِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْغَائِبِ وَالْحَاضِرِ فِي ذَلِكَ أَي فِي عَدَمِ وَجُوبِ التَّعْيِينِ كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي التَّحْفَةِ وَغَيْرِهَا وَقَدْ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ بِالْحَاضِرِ فَاقْتَضَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْغَائِبِ مِنْ تَعْيِينِهِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةُ وَذَكَرَ الشَّارِحُ فِي الْإِمْدَادِ مَا يُفِيدُ أَنَّ الْخُلْفَ لَفْظِي، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ كَفَى عَنِ التَّعْيِينِ عِنْدَهُمَا أَيِ الشَّارِحِ وَغَيْرِهِ وَحِينَ صَلَّى عَلَى بَعْضِ جَمْعٍ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالتَّعْيِينِ عِنْدَهُمَا أَيْضًا وَلَوْ صَلَّى عَلَى مَنْ مَاتَ الْيَوْمَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ وَمَنْ

(فَرْقُ) يُتَجَمُّ اسْتِحْبَابُ نِيَّةِ الْاسْتِقْبَالِ كَقَبِيَّةِ الصَّلَوَاتِ وَنِيَّةِ عَدَدِ التَّكْبِيرَاتِ كَنِيَّةِ عَدَدِ الرُّكْعَاتِ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ نَعَمْ لَوْ عَرِنَ وَخَطَا كَانَ اعْتَقَدَ أَنَّهَا خَمْسٌ فَهَلْ تَبْطُلُ كَقَبِيَّةِ الصَّلَوَاتِ أَوْ يُفَرَّقُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَمِمَّا قَدْ يُنَاسِبُ الْفَرْقُ أَنَّ الزِّيَادَةَ هُنَا لَا تَبْطُلُ وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي وَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ بَلْ مَنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ فَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا خَمْسٌ مَثَلًا فَلْيَتَأَمَّلْ. ه فُود: (الْإِخْتِلَافُ مَعْنَى الْفَرْضِيَّةِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْإِخْتِلَافُ مُمَيِّزٌ فِي الْوَاقِعِ وَالْمُعْتَبَرُ كَوْنُ الْمُمَيِّزِ فِي النَّيَّةِ بَانَ بِقَصْدِ مَا يُعَيِّرُ فَهَذَا لَا يَصْلُحُ لِلرُّدِّ.

يردّه تصریح البقوي الذي جزم به الأنوار وغيره بأنه يكفي فيه أن يقول على من صلى عليه الإمام وإن لم يعرفه ويؤيده بل يُصرّح به قولُ جمع واعتمدَه في المجموع وتبعه أكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم في أقطار الأرض ممن تصبّح الصلاة عليه جاز بل نُدب قال في المجموع لأن معرفة أعيان الموتى وعدّهم ليست شرطاً ومن ثمّ عبّر الزركشي بقوله وإن لم يعرف عدّهم ولا أشخاصهم ولا أسماءهم فالوجه أنّه لا فرق بينه وبين الحاضر وأفاذ قولنا مُتميّز أنّه يكفي في الجمع قصدهم - وإن لم يعرف عدّهم كما يأتي - لا بعضهم وإن صلى ثانياً على البعض الباقي لوجود الإبهام المُطلقي في كُلٍّ من البعضين. (فلان عَيْن) الميت (واخطأ) كما إذا نوى الصلاة على زيد فبانَ عمرًا (بطلت) صلاحه أي لم تنقصد كما بأصله ما لم يُشير إليه نظير ما مرّ في الإمام. (وإن حضر موتى نواهم) أي الصلاة عليهم إجمالاً ولا يجب ذكر عدّهم وإن عرفه وحكم نيّة القدر هنا كما مرّ ولو صلى على عشرة فبانوا أحد عشر لم تصبّح أو عكسه صحّ

تصبّح الصلاة عليه جاز عندهما بل نُدب قال الأمر إلى أنّه لا خُلف بينهما اه. ة فود: (يردّه إلخ) خير (واستثناء جمع إلخ). ة فود: (يكفي فيه) أي في الميت الغائب. ة فود: (ممن تصبّح الصلاة عليهم) قال في الإيعاب لا بُدّ من هذا القول أو ما بمقتضاه المُستلزم لاشتراط تقدّم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائباً الغنية المُجوزة للصلاة عليه وحيثيذ فإن تذكّر هذا الإجمال ونواه فواضح ولا فلا بُدّ من التمرّص لهذه الشروط الثلاثة اه كُردّي على بأفضل. ة فود: (فالوجه أنّه لا فرق بينه إلخ) أي فيكفي في كُلٍّ منهما أدنى تميّز. ة فود: (يكفي في الجمع) إلى قول المتن: (الثاني) في النهاية والمُعني إلا قوله كما بأصله. ة فود: (لا بعضهم إلخ) أي لا يكفي في الجمع قصدهم على الإيهام قال ع ش وينه ما لو عيّن البعض بالجزئية كالثُلث والرُبع اه أي فلا يكفي. ة فود: (كما يأتي) أي أيّفاً بقوله إجمالاً. ة فود: (الميت) أي الحاضر أو الغائب نهايةً ومُعني. ة فود: (على زيد فبان إلخ) أي أو على الكبير أو الذكّر من أولاده فبان الصغير أو الأنثى نهايةً ومُعني. ة فود: (ما لم يُشير إليه) فإن أشار إليه صمّحت تغليبا للإشارة نهايةً ومُعني أي بقلبه ع ش. ة فود: (في الإمام) أي في تقيّبه. ة فود: (إجمالاً) أي وإن لم يعرف عدّهم نهايةً ومُعني. ة فود: (ذكر عدّهم) أي بالقلب. ة فود: (كما مرّ) أي فيجب على المأموم نيّة الإفتداء أو الجماعة بالإمام كما مرّ في صفة الأئمة ولا يقدح اختلاف بينهما كما سيأتي نهايةً ومُعني قال ع ش وقياس ما مرّ أنّه إذا لم يتو الإفتداء بطلت صلاحه بالمُتابعة في تكبيرة على ما مرّ بأن يقصد إيقاع تكبيرة بعد تكبيرة الإمام لأجله بعد انتظاره كثيراً اه. ة فود: (لم تصبّح) أي لأنّ فيهم من لم يصل عليه وهو غير مُعيّن نهايةً ومُعني قال سم يتّجه أن محلّه ما لم يلاحظ الأشخاص وإلا بأن قصد الصلاة

ة فود: (لا بعضهم) أي على الإيهام. ة فود: (لم تصبّح) يتّجه أن محلّه ما لم يلاحظ الأشخاص وإلا بأن قصد الصلاة على جميع هذه الأشخاص الحاضرين وهو يقتضيه عشرة فبانوا أحد عشر فالمتّجه

أو على حيٍّ ومَيِّتٍ صَحَّتْ إِنْ جَهِلَ وَإِلَّا فَلَا لِتَلَاغِبِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ نَوَاهِمُ أَنَّهُ لَوْ حَضَرَتْ جِنَازَةُ أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ تَكْفِ نِيَّتُهَا حِينَئِذٍ فَبَعْدَ سَلَامِهِ تَجِبُ عَلَيْهَا صَلَاةٌ أُخْرَى. (الثاني أربع تكبيرات) بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ إِجْمَاعًا (فَإِنْ خَمْسَ) أَوْ سَدَسَ مَثَلًا عَمْدًا وَلَمْ يَمْتَقِدِ الْبُطْلَانَ (لَمْ يَبْطُلْ) صَلَاتُهُ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ

على جميع هذه الأشخاص الحاضرين وهو يُعْتَقَدُهم عَشْرَةً قَبَانُوا أَحَدَ عَشَرَ فَالْمُتَّجِهُ الصَّحَّةُ وَالْإِجْرَاءُ اهـ وأقره ع ش عبارة البصري من الواضح أنه يَنْتَهِي تَقْيِيدُهُ بما إذا لم يُشَرَّ أَمَّا إِذَا أَشَارَ فَيَنْتَهِي الصَّحَّةُ تَقْلِيلًا لِلْإِشَارَةِ اهـ. ة فُود: (أَوْ عَلَى حَيٍّ وَمَيِّتٍ الْخ) أَوْ عَلَى مَيِّتَيْنِ ثُمَّ نَوَى قَطْعَهَا عَنْ أَحَدِهِمَا بَطَلَتْ نَهَايَةُ قَال ع ش: بَطَلَتْ أَي فِيهِمَا وَبَقِيَ لَوْ قَالَ نَوَيْتُ الصَّلَاةَ عَلَى هَؤُلَاءِ الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ وَكَانَ فِيهِمْ امْرَأَةٌ هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ عَلَيْهَا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَيَحْتَمِلُ الصَّحَّةُ كَمَنْ نَوَى الصَّلَاةَ عَلَى حَيٍّ وَمَيِّتٍ جَاهِلًا بِالْحَالِ اهـ وَلَعَلَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ هُوَ الْأَقْرَبُ تَقْلِيلًا لِلْإِشَارَةِ.

ة فُود: (فَبَعْدَ سَلَامِهِ الْخ) قَدْ يُقَيَّدُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ تَأْثِيرِهَا بِتِلْكَ النِّيَّةِ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِذَا تَعَمَّدَهَا مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ كِفَايَتِهَا كَانَ مُتَلَاغِبًا فَالْوَجْهُ الْبُطْلَانُ بِنِيَّتِهَا سَم وَأَقْرَهُ الشُّوَبَرِيُّ. ة فُود: (أَوْ سَدَسَ) إِلَى قَوْلِ الْعَمَلِ وَلَوْ خَمْسَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ة فُود: (وَلَمْ يَمْتَقِدِ الْبُطْلَانَ) أَي وَالْأَمْرُ كَانَ مُتَلَاغِبًا اهـ سَم عبارة النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى نَعَمْ لَوْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ عَمْدًا مُعْتَقِدًا لِلْبُطْلَانِ بَطَلَتْ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ اهـ قَال ع ش وَلَعَلَّ وَجْهَ الْبُطْلَانِ أَنَّ مَا قَعَلَهُ مَعَ اغْتِقَادِ الْبُطْلَانِ يَتَضَمَّنُ قَطْعَ النِّيَّةِ اهـ. ة فُود: (وَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ) غَايَةُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِهِ مِنَ الْمُتَقَهِّقَةِ أَوْ لَا وَلَوْ قِيلَ بِالضَّرَرِ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ يَمِيدًا وَفِي سَم عَلَى حَيْجٍ لَوْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ مُعْتَقِدًا وَجُوبَ الْجَمْعِ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضُرَّ كَمَا لَوْ اغْتَقَدَ جَمِيعَ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ فَرُوضًا وَقَدْ يُفَرَّقُ وَيُؤَيَّدُ الْأَوَّلُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ بَلْ إِنْ أَرَادَ بَنَوِيَّ اغْتَقَدَ كَأَنَّ هِيَ الْمَسْأَلَةُ انْتَهَى اهـ ع ش. ة فُود: (أَوْ سَدَسَ مَثَلًا) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ وَلَوْ كَثُرَ الزَّائِدُ جِدًّا وَتَكَرَّرَ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا لِلْخِلَافِ فِي الْبُطْلَانِ بِهَا وَحَيْثُ زَادَ فَالْأَوَّلُ لَهُ الدُّعَاءُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ لِقَابَهُ حُكْمًا فِي الرَّابِعَةِ وَالْمَطْلُوبُ فِيهَا الدُّعَاءُ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فِي الْأَوَّلَى أَجْزَأَتِهِ حِينَئِذٍ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ عَلَى حَيْجٍ صَرَّحَ بِمَا اسْتَظْهَرْنَاهُ.

(فَرَعَ): لَوْ زَادَ الْإِمَامُ وَكَانَ الْمَأْمُومُ مُسَبِّحًا فَاتَى بِالذِّكْرِ الْوَاجِبَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ الزَّائِدَةِ كَانَ أَذْرَكَ

الصَّحَّةُ وَالْإِجْرَاءُ. ة فُود: (أَوْ عَلَى حَيٍّ وَمَيِّتٍ الْخ) أَوْ عَلَى مَيِّتَيْنِ ثُمَّ نَوَى قَطْعَهَا عَنْ أَحَدِهِمَا بَطَلَتْ شَرْحُ م ر. ة فُود: (فَبَعْدَ سَلَامِهِ تَجِبُ عَلَيْهَا صَلَاةٌ أُخْرَى) قَدْ يُقَيَّدُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ تَأْثِيرِهَا بِتِلْكَ النِّيَّةِ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ إِذَا تَعَمَّدَهَا مَعَ الْعِلْمِ بِعَدَمِ كِفَايَتِهَا كَانَ مُتَلَاغِبًا فَالْوَجْهُ الْبُطْلَانُ بِنِيَّتِهَا.

ة فُود فِي (سَبِي): (فَإِنْ خَمْسَ الْخ) لَوْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ مُعْتَقِدًا وَجُوبَ الْجَمْعِ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضُرَّ كَمَا لَوْ اغْتَقَدَ جَمِيعَ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ فَرُوضًا وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ مَطْلُوبَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَضُرُّ اغْتِقَادُهَا فَرُوضًا بِخِلَافِ الزَّائِدِ عَلَى الْأَرْبَعِ هُنَا فَإِنَّهُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ رَأْسًا وَقَدْ يُؤَيَّدُ الْأَوَّلُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرِهِ الرُّكْنِيَّةَ بَلْ إِنْ أَرَادَ بَنَوِيَّ اغْتَقَدَ كَأَنَّ هِيَ الْمَسْأَلَةُ. ة فُود: (وَلَمْ يَمْتَقِدِ الْبُطْلَانَ) أَي وَإِلَّا كَانَ مُتَلَاغِبًا.

وذلك لثبوته في صحيح مسلم ولأنه ذكر وزادته ولو رُكنا لا تضر كتحريم الفاتحة بقصد الركنية إما سهواً فلا يضر جزماً ومرواً أنه لا مدخل لسجود السهو فيها. (ولو خُصَّ إمامه) عمداً (لم يتابعه) ندباً (في الأصح) لأن ما فعله غير مشروع عند من يعتد به إما تقوُّر من الإجماع وبه فارق ما مر في تكبير العيد.

الإمام بعد الخامسة فقرأ ثم لما كبر الإمام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم دعا للميت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم أنها زائدة أو جهل ذلك أو يتقيد الجواز والحسبان هنا بالجهل كما في بقية الصلوات؟ فيه نظر ومال م ر للأول فليحز س م على المنهج أقول وقد يتوقف في التسمية بأن الزيادة على الأربع أذكاء مخضعة للإمام فالمسبوق في الحقيقة إنما أتى بتكبيراته كلها بعد الرابعة للإمام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس أنه هنا كذلك.

(فرغ): موافق في الجنائز شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها إما بعد الأول بناء على إجزاء الفاتحة بعد غير الأولى أو لا قال م ر لا يجوز بل تعيَّن عليه بالشروع فتعين عليه الإتيان بها فإن تخلف لغيره بطء قراءتها تخلف وقرأها ما لم يشرع الإمام في التكبير الثالثة انتهى. فإن كان عن ثقل فمسلم والآفة نظر ظاهر فليحز وراجع س م على المنهج والأقرب الميل إلى التطرع ش.

• قوله: (وذلك) أي عدم البطالين (لثبوته) أي الزائد على الأربع. • قوله: (ولأنه) أي التكبير.

• قوله: (إما سهواً إلخ) أي أو جهلاً نهاية. • قوله: (هكذا) لم يذكره النهاية والمغني ولمله لتعين محل الخلاف، نظير ما تقدم أيضاً.

• قوله (سني): (لم يتابعه) أي المأموم نهاية قال ع ش قال س م على البهجة هذا شامل للمسبوق أه أي فلا يتابعه فلو خالف وتابع فتبين أي لا يحسب له عن بقية ما عليه لأن حسبان ما عليه محله بعد سلام الإمام وما زاده الإمام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه أه. • قوله: (ندباً) أي لا تسن له متابعتها في الزائد نهاية ومغني أي بل تكره خروجاً من خلاف من أبطل بها ع ش. • قوله: (لا مدخل لسجود السهو إلخ).

(فرغ): قرأ آية سجدة في صلاة الجنائز وسجد الوجه بطلان الصلاة إن كان عامداً عالماً م ر انتهى س م على المنهج أه ع ش. • قوله: (وبه فارق إلخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا ما مر في تكبير العيد بأن ذلك فيه خلاف مُحترَم باقي إلى الآن بخلاف الزيادة على الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به انتهى س م. • قوله: (ما مر في تكبير العيد) عبارته هناك نعم إن كبر إمامه شيئاً أو ثلاثاً مثلاً تابعه ندباً وإن لم يتخذ الإمام ويفرق بينه وبين ما يأتي فيما لو كبر إمام الجنائز خمساً بأن التكبيرات ثم أركان ومن ثم جرى في زيادتها خلاف في الإبطال بخلافه هنا والذي يتجه أنه لا يتابعه إلا إن أتى بما

• قوله: (وبه فارق إلخ) عبارة شرح العباب وفارق هذا ما مر في تكبير العيد بأن ذلك فيه خلاف مُحترَم باقي إلى الآن بخلاف الزيادة على الأربع ومن ثم لو كبر زيادة على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به أه.

• قوله: (وبه فارق ما مر في تكبير العيد) عبارته في باب العيد نعم إن كبر إمامه شيئاً أو ثلاثاً مثلاً تابعه

(بل يُسَلِّمُ أو ينتظره لِيُسَلِّمَ معه) وهو الأفضل لِتَأْكِدِ الْمُتَابَعَةِ. (الثالثُ السلامُ) حالُ كونه أو وهو (ك) سلام (غيرها) فيما مرَّ فيه وجوبًا وندبًا إلا (وبَرَكَاتُهُ) فُسْنَةٌ هنا فقط على ما مرَّ فيه. (الرابعُ قراءةُ الفاتحةِ) فَبَدَّلَهَا فَالْوُقُوفُ بِقَدْرِهَا لِمَا مرَّ فِي مَبْحَثِهَا وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ بِهَا

يَعْتَقِدُهُ أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرَى لِمُتَابَعَتِهِ حَيْثُ انْتَهَى سَم.

• قولُ (سُ): (بَلْ يُسَلِّمُ) أَي بِنَيْتِ الْمُفَارَقَةِ وَالْأُخْرَى صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ سَلَامٌ فِي أَثْنَاءِ الْقُدُوةِ فَيُطْلَقُ كَالسَّلَامِ قَبْلَ تِمَامِ الصَّلَاةِ مَرَّاهِمَ عَلَى الْبَهْجَةِ اهـ ش.

• قولُ (سُ): (الثالثُ السلامُ) أَي بَعْدَ تَكْبِيرِهَا وَقَدَّمَهُ ذِكْرُ امْعَ تَأْخِيرَهُ رُتْبَةً اِفْتِئَاءً بِالْأَصْحَابِ فِي تَقْدِيمِهِمْ مَا يَقُولُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ تَقْرِيبًا عَلَى الْاِفْتِهَامِ نِهَائَةً. • قُودُ: (حَالُ كَوْنِهِ) أَي عَلَى مَذْهَبٍ مِّنْ يُجُوزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْخَبَرِ. • قُودُ: (أَوْ هُوَ الْخ) أَي عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ مِّنْ عَدَمِ جَوَازِهِ. • قُودُ: (فِي مَرْأِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَةِ فِي كَيْفِيَّتِهِ وَتَعْدِيدِهِ وَمُؤْخَذُ مِّنْ ذَلِكَ عَدَمُ سَنِّ زِيَادَةِ (وَبَرَكَاتُهُ) وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَسُنُّ ذَلِكَ وَأَنَّهُ يُلْتَمِزُ فِي السَّلَامِ وَلَا يَتَقَصَّرُ عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ يَجْعَلُهَا تِلْقَاءَ وَجْهِهِ وَإِنْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّهُ الْأَشْهُرُ اهـ قَالَ ع ش قُودُ: (وَتَعْدِيدُهُ) أَي: فَإِنْ اِفْتَصَرَ عَلَى وَاحِدَةٍ أَتَى بِهَا مِنْ جِهَةِ مِيسَرَةٍ وَقَوْلُهُ مَرَّاهِمَ سَنِّ زِيَادَةِ الْخ أَي وَلَوْ عَلَى الْغَيْرِ أَوْ عَلَى غَائِبِ اهـ ش. • قُودُ: (هَلَى مَا مَرَّ فِيهِ) أَي فِي رُكْنِ السَّلَامِ كُرْدِي.

• قولُ (سُ): (الرَّابِعُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ).

(فَرَعَ) لَوْ فَرَعَ الْمَأْمُومُ مِنَ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ الْأَوَّلَى قَبْلَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ مَا بَعْدَهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَسْتَقْبَلَ بِالدُّعَاءِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَلَوْ فَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ مَا بَعْدَهَا يَتَّبِعِي اسْتِغْفَالَهُ بِالدُّعَاءِ وَكَذَا تَكْرِيرُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهَا وَسِيلَةٌ لِّقَبُولِ الدُّعَاءِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَفَاقًا لِّلَامِ (ر) اهـ سَم عَلَى الْبَهْجَةِ وَقَوْلُهُ: (أَنْ يَسْتَقْبَلَ بِالدُّعَاءِ) أَي كَانَ يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَيُكْرِّرُهُ أَوْ يَأْتِي بِالدُّعَاءِ الَّذِي يَقَالُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ لِكَيْ لَا يُجْزَى عَمَّا يَقَالُ بَعْدَهَا وَنَقَلَ بِالْدَّرْسِ عَنِ الْإِيْعَابِ لِحُجِّ أَنْ الْمَأْمُومَ إِذَا فَرَعَ مِنَ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ الْإِمَامِ سَنَّ لَهُ قِرَاءَةَ السُّورَةِ اهـ وَفِيهِ وَفَقَةً وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَه سَم اهـ ش. • قُودُ: (فَبَدَّلَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَتَعْيِينُهَا فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي الْأَقُولَةُ: أَي طَرِيقَةُ مَالُوفَةٍ.

• قُودُ: (فَبَدَّلَهَا الْخ) أَي مِنْ الْقِرَاءَةِ ثُمَّ الذِّكْرِ قَالَ سَم عَلَى حَجِّ اِنْظَرْ هَلْ يَجْعَرِي تَطْيِيرُ ذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُحْيَيْنَهُ وَجَبَ بَدْلُهُ فَالْوُقُوفُ بِقَدْرِهِ وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِبَدْلِ الدُّعَاءِ قِرَاءَةُ أَوْ ذِكْرُ مِّنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ بَيْنَهُمَا أَوْ مَعَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالمُتَّجِهَةُ الْجَزْيَانُ اِنْتَهَى ع ش. • قُودُ: (وَرَوَى الْبُخَارِيُّ الْخ) وَلِعُمُومِ خَيْرٍ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» نِهَائَةً وَمُغْنِي. • قُودُ: (قَرَأَ بِهَا هُنَا) أَي بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاةِ

نَدْبًا وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْهُ الْإِمَامُ وَفُرُقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِيهِ لَوْ كَبَّرَ إِمَامُ الْجِنَازَةِ خَمْسًا بِأَنَّ التَّكْبِيرَاتِ ثُمَّ أَركَانَ وَمِنْ ثُمَّ جَرَى فِي زِيَادَتِهَا خِلَافٌ فِي الْإِنْطَالِ بِخِلَافِهِ هُنَا هَذَا الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ إِلَّا أَنْ أَتَى بِمَا يَعْتَقِدُهُ أَحَدُهُمَا وَالْأُخْرَى وَجْهٌ لِمُتَابَعَتِهِ حَيْثُ انْتَهَى اهـ.

• قُودُ فِي (سُ): (كُفِّرَهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ اسْتِحْبَابِ زِيَادَةِ (وَبَرَكَاتُهُ) وَهُوَ كَذَلِكَ شَرَحَ م ر.

• قُودُ: (وَلَدَّبَا) يَدْخُلُ فِيهِ الْإِلِغَاتُ حَتَّى يَرَى خَدَّهُ. • قُودُ: (فَبَدَّلَهَا فَالْوُقُوفُ بِقَدْرِهَا) اِنْظَرْ هَلْ يَجْعَرِي

هنا وقال: لَتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُئِلَتْ أَيَّ طَرِيقَةٍ مَأْلُوفَةٍ وَمَحْلُهَا (بعدَ) التَّكْبِيرَةِ (الأُولَى) وقبل الثَّانِيَةِ لِمَا صَحَّحَ أَنَّ أَبَا أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: السُّئُلهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ أَنْ يَقْرَأَ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَعَلَى تَعْنِيهَا فِيهَا لَوْ نَسِيَهَا وَكَثُرَ لَمْ يُعْتَدَ لَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا يَأْتِي بِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ فَمَا بَعْدَ الْمَثْرُوكِ لَقَوْلُ (قُلْتَ): تُجْزِئُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى) وَقَوْلُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ الثَّانِيَةِ

الْجِنَازَةِ وَقَالَ الْخُ فِي رِوَايَةٍ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَجَهَرَ بِهَا وَقَالَ إِنَّمَا جَهَزْتُ لَتَعْلَمُوا أَنَّهَا سُئِلَتْ نِهَائَةً وَمُعْنَى: **قَوْلُهُ: (أَيَّ طَرِيقَةٍ الْخُ) عِبَارَةٌ شَأْنُ أَيِّ طَرِيقَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَهِيَ وَاجِبَةٌ أَوْ قَوْلُهُ: (وَعَلَى تَعْنِيهَا فِيهَا) أَيِ الَّذِي اخْتَارَهُ الرَّافِعِيُّ.**

قَوْلُهُ (سُئِلَ): (قُلْتَ تُجْزِئُ الْفَاتِحَةَ الْخُ) فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا التَّوْرِ الشُّرَامَلِسِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا نَصَّهُ: يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهُوَ أَنَّ شَافِعِيًّا اقْتَدَى بِمَالِكِيٍّ وَتَابَعَهُ فِي التَّكْبِيرَاتِ وَقَرَأَ الشَّافِعِيُّ بِالْفَاتِحَةِ فِي صَلَاتِهِ بَعْدَ الْأُولَى فَلَمَّا سَلَّمَ أَخْبَرَهُ الْمَالِكِيُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ صِحَّةُ صَلَاةِ الشَّافِعِيِّ إِذْ غَايَةُ أَمْرِ إِمَامِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ وَتَرَكُهَا قَبْلَ الرَّابِعَةِ لَهُ لَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ لِجَوَازِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ لِكُنْهَ لَمَّا سَلَّمَ بِدُونِهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِالتَّسْلِيمِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ بَعْدَ بَطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ وَهُوَ لَا يَضُرُّهُ وَهِيَ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ يُخْتِاجُ إِلَيْهَا فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُخَالِفِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْحُكْمَ جَارٍ حَتَّى فِيمَا لَوْ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى حُرْمَةَ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ كَالْحَقَنِيِّ إِذْ لَا فَرْقَ نَظَرًا إِلَى مَا وَجَّهَ بِهِ الشَّيْخُ إِبْقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى أَيْ وَلَا نَظَرَ إِلَى عَدَمِ اعْتِقَادِ الْإِمَامِ فَرِيضَةَ الْفَاتِحَةِ وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ الْبَسْمَلَةِ وَأَمَّا مَا قَدْ يُقَالُ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ لَا يَرَى قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فَكَانَتْ نَوَى صَلَاةَ بِلَا قِرَاءَةٍ فَيُتْبَعُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ حَيْثُ كَانَ نَاشِئًا عَنْ عَقِيدَةٍ رَشِيدَةٍ. **قَوْلُهُ: (تُجْزِئُ الْفَاتِحَةَ الْخُ) فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُ شَامِلٌ لِمَا إِذَا أَتَى بِهَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ أَوْ بَعْدَ زِيَادَةِ تَكْبِيرَاتٍ كَثِيرَةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ، الثَّانِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي إِجْرَائِهَا بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى بَيْنَ الْمُسَبُّوقِ وَالْمُوَافِقِ فَلِلْمُسَبُّوقِ الَّذِي لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا مَا يَسَعُ بَعْضُهَا سَوَاءٌ شَرَعَ فِيهِ أَوْ لَا تَأْخِيرُهَا لِمَا بَعْدَ الْأُولَى لَكِنْ إِذَا أَخْرَهَا الْمُسَبُّوقُ يَنْتَجِعُ أَنْ تَجِبَ بِكَمَالِهَا لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ مَحْلٍ لَا تَكُونُ إِلَّا كَامِلَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ أَرَادَ فَعَلَهَا فِي مَحْلٍ فَكَبَّرَ الْإِمَامُ الثَّانِيَةَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِقَدْرِ مَا أَدْرَكَهُ لَا يُلْزَمُهُ زِيَادَةُ عَلَيْهِ سَم.**

قَوْلُهُ (سُئِلَ): (بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى) أَيْ مِنَ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ وَهَذَا مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَنَقَلَ عَنْ

نَظِيرِ ذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُحْسِنْهُ وَجِبَ بَذْلُهُ فَالْقُوفُ بِقَدْرِهِ وَعَلَى هَذَا فَالْمُرَادُ بِبَدَلِهِ قِرَاءَةُ أَوْ ذِكْرُ مَنْ غَيْرِ تَرْتِيبِ بَيْنَهُمَا أَوْ مَعِيَّةٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالمُتَّجِهَ الْجَزِيئَانِ.

قَوْلُهُ فِي (سُئِلَ): (قُلْتَ: تُجْزِئُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى) فِيهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ أَنَّهُ شَامِلٌ لِمَا إِذَا أَتَى بِهَا بَعْدَ الرَّابِعَةِ أَوْ بَعْدَ زِيَادَةِ تَكْبِيرَاتٍ كَثِيرَةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ. الثَّانِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي إِجْرَائِهَا بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى بَيْنَ الْمُسَبُّوقِ وَالْمُوَافِقِ فَلِلْمُسَبُّوقِ الَّذِي لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا مَا يَسَعُ بَعْضُهَا سَوَاءٌ شَرَعَ فِيهِ أَوْ لَا - تَأْخِيرُهَا لِمَا بَعْدَ الْأُولَى وَيُخْتَلِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا قَدْرُ مَا أَدْرَكَهُ لِأَنَّهُ الَّذِي خَوِطِبَ بِهِ أَصَالَةٌ وَلَعَلَّ هَذَا أَوْجَهُ لَكِنْ إِذَا أَخْرَهَا يَنْتَجِعُ أَنْ تَجِبَ بِكَمَالِهَا لِأَنَّهَا فِي غَيْرِ مَحْلٍ لَا تَكُونُ إِلَّا كَامِلَةً بِخِلَافِ مَا لَوْ أَرَادَ فَعَلَهَا فِي مَحْلٍ فَكَبَّرَ

خَرَجَ مَخْرَجَ الْمِثَالِ فَلَا يُخَالِفُ مَا هُنَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَخَالَفَهُمَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَمَّا غَيْرُ الْفَاتِحَةِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الثَّانِيَةِ، وَالِدُعَاءِ فِي الثَّالِثَةِ فَمُتَعَيِّنٌ لَا يَجُوزُ خُلُوهُ مَحَلِّهِ عَنْهُ وَلَمَّا كَانَ فِي الْفَرْقِ عُسْرٌ اخْتَارَ كَثِيرُونَ الْأَوَّلَ وَحَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ نَفْسَهُ فِي تَبْيَانِهِ وَاقْتَصَرَ لَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْقَصْدَ بِالصَّلَاةِ الشَّفَاعَةِ وَالِدُعَاءِ لِلْمَيِّتِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَسِيلَةٌ لِقَبُولِهِ وَمِنْ ثَمِّ الْحَمْدِ قَبْلُهَا كَمَا يَأْتِي فَتَعَيَّنَ مَحَلُّهُمَا الْوَارِدَانِ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ إِشَارًا بِذَلِكَ بِخِلَافِ الْفَاتِحَةِ فَلَمْ يَتَعَيَّنْ لَهَا مَحَلٌّ بَلْ يَجُوزُ خُلُوهُ الْأَوَّلَى عَنْهَا وَانْضِمَامُهَا إِلَى وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِشَارًا أَيْضًا بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ دَخِيلَةٌ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ وَمِنْ ثَمِّ لَمْ تُسَنَّ فِيهَا السُّورَةُ. (الخَامِسُ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) لِأَنَّهُ مِنَ الشُّنَّةِ كَمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

النَّصُّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ صَحَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِهِ تَبَعًا لِظَاهِرِ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ الْأَوَّلِ. وَشَبِلَ ذَلِكَ الْمُتَّفَرِّدَ وَالْإِمَامَ وَالْعَامَمَ وَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ لُزُومُ خُلُوهِ الْأَوَّلَى عَنْ ذِكْرِ الْجَمْعِ بَيْنَ رُكُوتَيْنِ فِي تَكْبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَرْكُ التَّرْتِيبِ أَيْ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَبَيْنَ وَاجِبِ التَّكْبِيرَةِ الْمُنْقُولِ إِلَيْهَا وَلَا يَجُوزُ لَهُ قِرَاءَةُ بَعْضِ الْفَاتِحَةِ فِي تَكْبِيرَةٍ وَبَاقِيهَا فِي أُخْرَى لِقَدَمٍ وَرُودِهِ نِهَاجَةً زَادَ الْمُغْنِي وَكَالْفَاتِحَةِ فِيمَا ذَكَرَ عِنْدَ الْعَجَزِ عَنْهَا بِدَلُّهَا هـ.

• قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْفَاتِحَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَمَّا كَانَ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَحَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِهِ الْإِنْفِ) وَالْفَتْوَى عَلَى مَا فِي التَّبْيَانِ وَفَاقًا لِلنَّصِّ وَالْجُمْهُورِ أَسْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. • قَوْلُهُ: (خُلُوهُ مَحَلِّهِ مِنْهُ) أَيْ: مَحَلِّ الْغَيْرِ مِنَ الْغَيْرِ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ الْإِنْفِ) قَدْ يُنَاقَشُ فِي هَذَا الْفَرْقِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ أَعْظَمِ الْوَسَائِلِ وَلِذَا سُنَّ لِزَاوِرِ الْمَيِّتِ أَنْ يَقْرَأَ وَيَدْعُو وَعَدَمُ سُنِّ السُّورَةِ تَخْفِيفٌ لِاتِّقَاطِ الْإِسْرَاعِ بِالْجِنَازَةِ سَم.

• قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (السَّادِسُ). • قَوْلُهُ: (وَانْضِمَامُهَا الْإِنْفِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ: انْظُرْ هَلْ يَجِبُ حَبْنُ التَّرْتِيبِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاجِبِ التَّكْبِيرَةِ الْمُنْقُولَةِ هِيَ إِلَيْهَا أَمْ لَا انْتَهَى. أَقُولُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ سَمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ أَيْ فَلَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَثَلًا أَوْ بَعْدَهَا بِتَمَامِهَا لَا أَنَّهُ يَأْتِي بِبَعْضِهَا قَبْلَ وَبَعْضِهَا بَعْدَ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَشْرَاطِ الْمَوَالَاةِ فِيهَا عَشْرٌ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ التَّضَرُّعُ بِمَا اسْتَظْهَرَهُ سَمٌ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ.

• قَوْلُهُ (سَبْ): (الخَامِسُ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَأَقْلَهَا: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ) وَيَجِبُ فِيهَا مَا يَجِبُ فِي الشَّهَادَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَلَا يُجْزَى فِيهَا مَا يُجْزَى فِي الْخُطْبَةِ مِنَ الْحَاثِرِ وَالْمَاحِي وَنَحْوَهُمَا وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْعُبَابِ فَقَالَ وَأَقْلَهَا كَمَا فِي الشَّهَادَةِ عَشْرٌ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ تَعَيُّنِ الْإِنْفِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: (وَالظَّاهِرُ) إِلَى: (وَيُنْدَبُ). • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ نِهَاجَةً.

الْإِمَامُ الثَّانِيَةُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِقَدْرِ مَا أَذْرَكَ لَا يَلْزَمُهُ زِيَادَةُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ رَكَعَ إِمَامٌ بِقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ لَا يَلْزَمُ الْمُسْبِقُ إِلَّا قَدْرُ مَا أَذْرَكَ. • قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِنْفِ) قَدْ يُنَاقَشُ فِي هَذَا الْفَرْقِ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ مِنَ أَعْظَمِ الْوَسَائِلِ وَلِذَا سُنَّ لِزَاوِرِ الْمَيِّتِ أَنْ يَقْرَأَ وَيَدْعُو وَعَدَمُ سُنِّ السُّورَةِ تَخْفِيفٌ لِاتِّقَاطِ الْإِسْرَاعِ بِالْجِنَازَةِ.

وصححه (بعد الثانية) أي عقيبها فلا تجزئ في غيرها إما تقرر من تعيها فيها بخلاف الفاتحة في الأولى فزعم بناء هذا على تعين الفاتحة في الأولى يؤد بما قدمته آنفاً. (والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب) كغيرها بل أولى لينائها على التخفيف نعم تسن وظاهر أن كيفية صلاة التشهد السابقة أفضل هنا أيضاً وأنه يندب ضم السلام للصلاة كما أفهمه قولهم ثم إنما لم يثبت إليه لتقدمه في التشهد وهنا لم يتقدم فليست خروجاً من الكراهة ويفارق الشورة بأنه لا حد لكمالها فلو نذبت لأدث إلى ترك المبادرة المتأكدة بخلاف هذا ويثبت الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقب الصلاة والحمد قبلها ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة فإنه الأكمل. (السادس الدعاء للميت) بخصوصه بأقل ما ينطلق عليه الاسم لأنه المقصود من الصلاة وما قبله مقدمة له وصح خبراً «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء» وظاهر تعين الدعاء له بأخروي لا ينحو اللهم احفظ تركته من الظلمة

■ قوله (سني): (بعد الثانية) أي لفعل السلف والخلف نهاية ومعني. ■ قوله: (ههنا) أي قبل الثالثة معني. ■ قوله: (فرغم بناء هذا) أي تعيها بعد الثانية نهاية. ■ قوله: (وظاهر أن إلخ) اعتمده شيخنا. ■ قوله: (قولهم ثم) أي في صلاة التشهد. ■ قوله: (وهنا) أي في صلاة الجنائز. ■ قوله: (خروجاً من الكراهة) قد يقال الكراهة إنما تكون حيث لم يرد الإقتصار على الصلاة سم عبارة ع ش وفي سم على شرح البهجة ظاهر أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم إليها السلام ووجه ذلك أنه الوارد والحكمة في ذلك بناؤها على التخفيف بل قد يقتضي ذلك أن الإقتصار على الصلاة أفضل اه ونقله شيخنا العلامة الشوبري على المنهج عن الشارح م ر ويوافقه ما تقدم عن المتأري من أن محل كراهة أفراد الصلاة عن السلام في غير الوارد اه. ■ قوله: (وفارق السورة إلخ) قد يناقش في هذا الفرقي بأنه لو نذبت سورة من قصار المفصل كما في المغرب لم يؤد إلى ترك المبادرة سم. ■ قوله: (ويثبت الدعاء للمؤمنين إلخ) أي: «اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات». ■ وقوله: (والحمد إلخ) أي بأي صيغة والمشهور منها الحمد لله رب العالمين فيبني الإنيا بهاع ش. ■ قوله: (ولو عكس إلخ) عبارة النهاية ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنه أولى كما في زيادة الروضة اه قال ع ش قوله م ر بين الصلاتين أي الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه. ■ قوله: (بخصوصه) أي أو في عموم غيره بقضه فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قضه شيخنا. ■ قوله: (بأقل ما ينطلق عليه الاسم) أي كاللهم ارحمه أو اللهم اغفر له نهاية ومعني. ■ قوله: (وما قبله إلخ) شامل للفاتحة لكن ينافيه ما قدمه في الفرقي. ■ قوله: (وظاهر) إلى قوله ثم رأيت إلخ أقره ع ش واعتمده شيخنا. ■ قوله: (لا ينحو اللهم إلخ) عبارة شيخنا فلا يكفي بدنيوي إلا إن آل إلى أخروي نحو اللهم اقض عنه دينه ويقول اللهم اغفر له

■ قوله: (خروجاً من الكراهة) قد يقال الكراهة إنما تكون حيث لم يرد الإقتصار على الصلاة. ■ قوله: (وفارق السورة إلخ) قد يناقش في هذا الفرقي بأنه لو نذبت سورة من قصار المفصل كما في المغرب لم يؤد إلى ترك المبادرة.

وَأَنَّ الطُّفْلَ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ، وَإِنْ قُطِعَ لَهُ بِالْحِنَّةِ تَزِيدُ مَرَّتَيْهِ فِيهَا بِالدُّعَاءِ لَهُ كَالْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ يُسْتَنَى غَيْرُ الْمُكَلَّفِ فَلَا شَبَهَ عَدَمُ الدُّعَاءِ لَهُ وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْغَزَّيَّ نَقَلَ عَنْهُ وَتَقَبَّيْتُ أَنَّهُ بَاطِلٌ وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ: اجْعَلْهُ فَرْطًا إِلَى آخِرِهِ مُغْنِيًا عَنِ الدُّعَاءِ لَهُ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ بِاللَّازِمِ وَهُوَ لَا يَكْفِي لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكْفِ الدُّعَاءُ لَهُ بِالْمُجْمُوعِ الَّذِي مَدْلُولُهُ كُلِّيَّةٌ مُحْكَمَةٌ بِهَا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مُطَابَقَةٌ فَأَوَّلَى هَذَا (بَعْدَ الثَّالِثَةِ) أَيِ عَقِبَتِهَا فَلَا يُجْزَى بَعْدَ غَيْرِهَا جُزْأً قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَيْسَ لِتَخْصِيصِهِ بِهَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ أَهْ وَمَعَ ذَلِكَ تَابَعَ الْأَصْحَابُ عَلَى تَقْيِيهِهَا دُونَ الْأَوَّلَى لِلْفَاتِحَةِ قَالَ غَيْرُهُ وَكَذَا لَيْسَ لِتَقْيِينِ الصَّلَاةِ فِي الثَّانِيَةِ ذَلِكَ. (السَّابِقُ الْقِيَامُ عَلَى الْمَذْهَبِ إِنْ قُلِدَ) لِأَنَّهُا فَرَضٌ كَالْخَمْسِ فَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ ثُمَّ

وَنَحْوَهُ وَلَوْ فِي صَغِيرٍ أَوْ نَبِيٍّ لِمَا عَلِمْتُ مِنْ أَنَّ الْمُغْفِرَةَ لَا تَقْتَضِي سَبَقَ الذَّنْبِ أَهْ. **قُودُ:** (وَأَنَّ الطُّفْلَ الْخُ) أَيِ وَمَنْ بَلَغَ مَجْنُونًا وَدَامَ إِلَى مَوْتِهِ نِهَائَةً. **قُودُ:** (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي وُجُوبِ الدُّعَاءِ لَهُ. **قُودُ:** (يُسْتَنَى) أَيِ وَجُوبُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ مُغْنِي. **قُودُ:** (وَلَيْسَ قَوْلُهُ: اجْعَلْهُ فَرْطًا الْخُ مُغْنِيًا الْخُ) يَأْتِي عَنِ الثَّانِيَةِ وَالْمُغْنِي وَشَيْخُنَا خِلَافُهُ. **قُودُ:** (وَهُوَ لَا يَكْفِي) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا تَقْيِيدُهُ. **قُودُ:** (فَأَوَّلَى هَذَا) قَدْ تُنْتَفَعُ الْأَوَّلِيَّةُ بَلَّ الْمُسَاوَاةِ لِأَنَّ الْمُجْمُوعَ لَمْ يَتَّعَيْنِ لِنَتَاوُلِهِ لَاحْتِمَالِ التَّخْصِيصِ بِخِلَافِ هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَيَقُولُ فِي الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي الْخُ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا كَانَ ظَاهِرًا فِي الْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ سَم. **قُودُ:** (أَيِ عَقِبَتِهَا) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ غَيْرُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُغْنِي. **قُودُ:** (قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَيْسَ لِتَخْصِيصِهِ بِهَا الْخُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ بَلَّ لَهُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ وَهُوَ مَا صَحَّ مِنْ خَبَرِ أَبِي أُمَامَةَ: مِنْ السُّنَّةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبَّرَ ثُمَّ يَفْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ مُخَافَتَهُ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَخْصُصُ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ وَيُسَلِّمُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِكُلِّ جُمْلَةٍ ذَكَرَهَا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ تَكْبِيرَةٍ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا أَنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةَ تَوَالَى قَبْلَ التَّكْبِيرَاتِ أَوْ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ وَاحِدَةٍ مَثَلًا فَقَطَّ فَقَوْلُهُ فِيهِ ثُمَّ يُصَلِّي الْخُ مَعْنَاهُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَخْصُصُ) الْخُ مَعْنَاهُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. **قُودُ:** (سُنِّي: (السَّابِقُ: الْقِيَامُ) شَمِلَ ذَلِكَ الصَّبِيَّ وَالْمَرْأَةَ إِذَا صَلَّيَا مَعَ الرِّجَالِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلتَّائِيهِ نِهَائَةً قَالَ ع ش وَيَحْزَمُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْقَطْعُ وَيُنْتَفَعُ مِنْهُ الصَّبِيُّ كَمَا فِي الْإِيمَابِ أَهْ. **قُودُ:** (سُنِّي: (إِنْ قُلِدَ) أَيِ فَإِنْ عَجَزَ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ نِهَائَةً. **قُودُ:** (لِأَنَّهُا) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا عَلَى غَايِبٍ فِي الثَّانِيَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَالْحَاقِقُهَا) إِلَى الْمَثَرِ وَقَوْلُهُ: (أَيِ الْإِمَامِ) إِلَى الْمَثَرِ.

قُودُ: (فَأَوَّلَى هَذَا) قَدْ تُنْتَفَعُ الْأَوَّلِيَّةُ بَلَّ الْمُسَاوَاةِ لِأَنَّ الْمُجْمُوعَ لَمْ يَتَّعَيْنِ لِنَتَاوُلِهِ لَاحْتِمَالِ التَّخْصِيصِ بِخِلَافِ هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَيَقُولُ فِي الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي الْخُ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا كَانَ ظَاهِرًا فِي الْإِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ قَضِيَّةُ ذَلِكَ الْإِكْتِفَاءُ فِي الْكَبِيرِ بِنَحْوِ اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ أَهْلِ عَصْرِهِ وَاجْعَلْهُ فَرْطًا لَهُمْ وَهُوَ بَعِيدٌ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّهُ سَوِيحٌ فِي الطُّفْلِ لِأَنَّهُ مَغْفُورٌ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. **قُودُ:** (قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَيْسَ لِتَخْصِيصِهِ بِهَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ) يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ بَلَّ لِتَخْصِيصِهِ بِهَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ وَهُوَ مَا صَحَّ مِنْ خَبَرِ أَبِي أُمَامَةَ: مِنْ السُّنَّةِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبَّرَ ثُمَّ يَفْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ

في مبحث القيام. وإلحاقها بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك هنا لأن القيام هو المقوم بصورتها ففي غدبه محو لصورتها بالكف. (وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ مِنَ (التكبيرات) الأربعة حَذْوُ مَنْكِبَيْهِ وَبَضْطُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ وَبِأَيْ هُنَا فِي كَيْفِيَّةِ الرَّفْعِ وَالْوَضْعِ مَا مَرُّ وَبِجَهْرِ نَدْبَا بِالتَّكْبِيرَاتِ وَالسَّلَامِ - أَيِ الْإِمَامِ أَوْ الْمُتَّبِعِ لَا غَيْرَهُمَا - نَظِيرُ مَا مَرُّ فِي الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَإِسْرَارُ الْقِرَاءَةِ) وَلَوْ لِيَلْإِمَامًا صَعَّ عَنْ أَبِي أَمَامَةً أَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ وَعَلِمَ مِنْهُ نَدْبُ إِسْرَارِ التَّعَوُّذِ وَالِدُعَاءِ (وَقِيلَ بِجَهْرِ لِيَلْ) بِالْفَاتِحَةِ. (وَالْأَصَحُّ نَدْبُ التَّعَوُّذِ) لِأَنَّهُ سُنَّةٌ لِلْقِرَاءَةِ كَالتَّامِينَ (دُونَ الْإِفْتِيحِ) وَالسُّورَةِ إِلَّا عَلَى غَائِبٍ أَوْ قَبْرِ عَلَى مَا مَرُّ وَذَلِكَ لِيُطَوِّلَهُمَا فِي الْجُمْلَةِ. (وَيَقُولُ) نَدْبَا حَيْثُ لَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ وَالْأَوْجِبُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَرْكَانِ (فِي الثَّالِثَةِ: اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ إِلَى آخِرِهِ) وَهُوَ كَمَا بَأَصْلِهِ خَرَجَ مِنْ رُوحِ الدُّنْيَا وَسَعَتِهَا - أَيِ

□ فَوُدَّ: (مَخَوٌ لَصُورَتِهَا الْخُ) فِيهِ شَيْءٌ سَم.

□ فَوُدَّ (سُي): (وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ الْخُ) إِنْ وَإِنْ أَقْتَدَى بَعَنٌ لَا يَرَى الرَّفْعَ كَالْحَقِيقِي فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ مَا كَانَ مَسْنُونًا عِنْدَنَا لَا يَتْرَكَ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ وَكَذَا لَوْ أَقْتَدَى بِهِ الْحَقِيقِي لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ إِنْ قَلَوْ تَرَكَ الرَّفْعَ كَانَ خِلَافَ الْأَوَّلَى عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِي تَرْكِ السُّنَّةِ إِلَّا مَا نَصَّوْا فِيهِ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَأَمَّا تَرْكُ الْإِسْرَارِ فَمِقْيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ كَرَاهَةِ الْجَهْرِ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ كَرَاهَتُهُ هُنَا ع. □ فَوُدَّ: (وَهَلِمَ مِنْهُ) إِنْ مِنْ سَنِّ إِسْرَارِ الْقِرَاءَةِ. □ فَوُدَّ: (بِالْفَاتِحَةِ) إِنْ خَاصَّةً أَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ وَالِدُعَاءُ فَيَنْدَبُ الْإِسْرَارُ بِهِمَا اتِّفَاقًا نِهَائِيَةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (كَالتَّامِينَ) إِنْ فَاسْتَحَبَّ كَالتَّامِينَ نِهَائِيَةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (إِلَّا عَلَى غَائِبٍ أَوْ قَبْرِ) خِلَافًا لِلنِّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي وَسَمَّ تَبَعًا لِلشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ عِبَارَةً الْأَوَّلِ وَشَمِلَ ذَلِكَ - إِنْ قَوْلُهُ دُونَ الْإِفْتِيحِ وَالسُّورَةِ - مَا لَوْ صَلَّى عَلَى قَبْرِ أَوْ غَائِبٍ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ ﷺ تَعَلَّى فِي فَنَائِهِ لِنَائِيهَا عَلَى التَّخْفِيفِ خِلَافًا لِابْنِ الْعِمَادِ إِنْ قَالَ ع. ش. وَتَبَعَهُ ابْنُ حَجَّ فَقَالَ يَأْتِي بِدُعَاءِ الْإِفْتِيحِ وَالسُّورَةِ إِذَا صَلَّى عَلَى قَبْرِ أَوْ غَائِبٍ إ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) إِنْ عَدَمَ سَنِّ الْإِفْتِيحِ وَالسُّورَةِ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ) إِنْ آخِرُهُ (كَمَا بِأَصْلِهِ) إِنْ فِي الْمَحْرَرِ وَتَرَكَهُ الْمُصَنِّفُ لِشَهْرَتِهِ نِهَائِيَةً وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (إِنْ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ وَإِصَالَهُ بِقَوْلِهِ:

مُخَافَتُهُ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَخْصُ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ وَيُسَلِّمُ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِكُلِّ جُمْلَةٍ ذَكَرَهَا أَنْ يَكُونَ بَعْدَ تَكْبِيرَةٍ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا أَنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةَ تَوَالَّى قَبْلَ التَّكْبِيرَاتِ أَوْ بَعْدَهَا أَوْ بَعْدَ وَاحِدَةٍ مَثَلًا فَقَطَّ فَقَوْلُهُ فِيهِ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعْنَاهُ بَعْدَ الثَّانِيَةِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: ثُمَّ يَخْصُ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ مَعْنَاهُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (مَخَوٌ لَصُورَتِهَا بِالْكَلْبَةِ) فِيهِ شَيْءٌ.

□ فَوُدَّ فِي (سُي): (فِي التَّكْبِيرَاتِ) فَإِنْ قُلْتَ هَلْ يُسْتَعَادُّ مِنْ لَفْظِهِ أَنَّ الْمُرَادَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ قُلْتَ نَعَمْ لِأَنَّ لَفْظَ التَّكْبِيرَاتِ جَمْعٌ مُحَلَّى بِالْأَلِ وَهُوَ مِنْ صَبَغِ الْعُمُومِ، وَالْحُكْمُ فِي الْعَامِّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ، وَأَفْرَادُ الْجَمْعِ الْعَامِّ أَحَادٌ لَا جُمُوعٌ عَلَى الصَّحِيحِ. □ فَوُدَّ: (إِلَّا عَلَى غَائِبٍ أَوْ قَبْرِ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ عَدَمَ هَذَا الْإِسْتِنَاءِ.

بِفَتْحِ أُولَئِهَا نَسِيمٌ رِيحُهَا وَأَتْسَاعُهَا وَمَحْبُوبُهُ وَأَجْبَاؤُهُ فِيهَا أَيُّ مَا يُجِبُّهُ وَمَنْ يُجِبُّهُ وَهُوَ جُمْلَةُ
حَالَتِهِ لِيَبَانَ انْقِطَاعُهُ وَذَلِكَ وَيَجُوزُ جُزْءُهُ بَلْ هُوَ الْمَشْهُورُ - إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لِأَقْبِهِ - أَيُّ مِنْ
جُزْءٍ عَمَلِهِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ - كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ
وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ - احْتِاجٌ إِلَيْهِ لِيَبْرَأَ مِنْ عَهْدَةِ الْجَزْمِ قَبْلَهُ - اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ
مَنْزُولٍ بِهِ - أَيُّ هُوَ ضَيْفُكَ وَأَنْتَ الْأَكْرَمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَضَيْفُ الْكِرَامِ لَا يُضَامُ - وَأَصْبَحَ فَقِيرًا
إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفَعَاءَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ
فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَاغْفِرْ لَهُ وَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ، وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ

(نَسِيمُ الْخُ) . ة فُودُ: (بِفَتْحِ أُولَئِهَا) أَيُّ عَلَى الْأَقْصَحِ وَالْأَقْبَجُورُ فِي الرُّوحِ الْقَسَمُ وَفِي السَّعَةِ الْكُسْرُ
ش وَشَيْخُنَا . ة فُودُ: (وَمَحْبُوبُهُ الْخُ) بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ . ة فُودُ: (فِيهَا) خَيْرُهُ وَالْوَاوُ لِلْحَالِ أَوْ بِالْجَرِّ عَطْفًا
عَلَى مَا قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ: (فِيهَا) حَالٌ وَالْوَاوُ لِلْعَطْفِ شَيْخُنَا . ة فُودُ: (لِيَبَانَ انْقِطَاعُهُ الْخُ) أَيُّ ذَكَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ
لِيَبَانَ الْخُ أَيُّ لِيَحْصُلَ الرُّفْقُ وَالرَّحْمَةُ مِنْهُ بِالْمَشْفُوعِ لَهُ . ة فُودُ: (وَيَجُوزُ جُزْءُهُ) أَيُّ عَطْفًا عَلَى (رُوحِ الْخُ)
(أَيُّ مَا يُجِبُّهُ) أَيُّ الشَّيْءِ الَّذِي كَانَ يُجِبُّهُ الْمَيِّتُ عَاقِلًا أَوْ لَا . ة فُودُ: (وَمَنْ يُجِبُّهُ) أَيُّ وَالشَّخْصُ
الَّذِي كَانَ يُجِبُّ الْمَيِّتَ . ة فُودُ: (بَلْ هُوَ) أَيُّ الْجُرْ . ة فُودُ: (كَأَنَّ يَشْهَدُ الْخُ) أَيُّ فِي الظَّاهِرِ شَيْخُنَا .
ة فُودُ: (احْتِاجٌ إِلَيْهِ الْخُ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا قَوْلُهُ: (وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِتَّا) أَيُّ فِي الْبَاطِنِ وَالْمَقْصُودُ بِهِ تَقْوِيسُ
الْأَمْرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى خَوْفًا مِنْ كَذِبِ الشَّهَادَةِ فِي الْوَاقِعِ اهـ . ة فُودُ: (اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ الْخُ) الْمَقْصُودُ بِهِ
التَّمْهِيدُ لِلشُّفَاعَةِ لِيَحْصُلَ الرُّفْقُ مِنْهُ تَعَالَى بِالْمَيِّتِ فَيَقْبَلَ الشُّفَاعَةَ لَهُ شَيْخُنَا . ة فُودُ: (وَأَصْبَحَ فَقِيرًا) أَيُّ
صَارَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ شِدَّةَ الْإِفْتِقَارِ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِهِ تَعَالَى قَبْلَ الْمَوْتِ أَيْضًا شَيْخُنَا .
ة فُودُ: (وَقَدْ جِئْنَاكَ الْخُ) أَيُّ قَصْدْنَاكَ شَيْخُنَا قَالَ ع ش هَلْ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْإِمَامِ كَمَا فِي الْقُنُوتِ وَإِنْ
غَيْرُهُ فَيَقُولُ جِئْنَاكَ شَافِعًا أَوْ عَامًّا فِي الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ فَيَقُولُهُ الْمُتَقَرِّدُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي
أَتْبَاعًا لِلْوَارِدِ وَإِلَاتِهِ رُبَّمَا يُشَارِكُهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَلَائِكَةٌ وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر فِي
الصَّلَاةِ عَلَى جَنَازَتِهِ ﷺ اهـ . ة فُودُ: (مُخْسِنًا) أَيُّ بِعَمَلِ الطَّاعَاتِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ . ة فُودُ: (فِي
إِحْسَانِهِ) أَيُّ فِي جُزْءِ إِحْسَانِهِ وَتَوَابِهِ . ة فُودُ: (وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا الْخُ) هَذَا فِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ أَمَّا فِيهِمْ فَيَأْتِي
بِمَا يَلِيقُ بِهِمْ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَأْتِي بِذَلِكَ وَلَوْ فِي الْأَنْبِيَاءِ أَتْبَاعًا لِلْوَارِدِ وَيُحْمَلُ عَلَى الْفَرَضِ فَالْمَعْنَى وَإِنْ
كَانَ مُسِيئًا فَرَضًا أَوْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ (حَسَنَاتِ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتِ الْمُقَرَّبِينَ) فَالْمُرَادُ بِالسَّيِّئَاتِ الْأُمُورُ الَّتِي لَا
تَلِيقُ بِمَرْتَبَتِهِمْ وَإِنْ كَانَتْ حَسَنَاتٍ لَكُنَّ غَيْرَهَا أَعْلَى مِنْهَا فَتَعَدُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَقَامِهِمْ سَيِّئَاتٍ شَيْخُنَا عِبَارَةٌ ع
ش وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْأَوَّلَى تَرَكَ قَوْلَهُ: (وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ) فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِهْمَامِ أَتَاهُمْ
قَدْ يَكُونُونَ مُسَيِّئِينَ فَيَقْتَصِرُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَيَزِيدُ - إِنْ شَاءَ - عَلَى الْوَارِدِ مَا يَلِيقُ بِشَأْنِهِمْ
صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَبَقِيَ مَا لَوْ تَرَكَ بَعْضَ الدُّعَاءِ هَلْ يُكْرَهُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي
اهـ . ة فُودُ: (فَاغْفِرْ لَهُ الْخُ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ فَتَجَاوَزْ عَنْهُ بِإِسْقَاطِ اغْفِرْ لَهُ . ة فُودُ: (وَلَقَدْ) بِسُكُونِ هَاءِ الْقَصِيرِ
وَكُسْرِهَا مَعَ الْإِشْبَاعِ وَدُونَهُ أَيُّ إِنْ أَلِ الْمَيِّتُ وَاعْطَلِ . ة فُودُ: (وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ) أَيُّ وَاحْفَظْهُ مِنَ التَّلَجُّلِجِ فِي

وعذابه وأفسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعته إلى جنبك يا أرحم الراحمين. وهذا التقطع الشافعي من مجموع أحاديث وردت واستحسنه الأصحاب وفي الأئشي يُبدل العبد بالامة ويؤتت الضمائر ويجوز تذكيرها بإرادة الميت أو الشخص كحكيمه

جواب سؤال المَلَكَيْنِ وفي هاتِه ما تقدّم أنفاً مِنَ التَّسْكِينِ والكسْرِ مَعَ الإِشْبَاعِ ودَوْنَهُ والمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ تَوَفِيْقُهُ لِلْجَوَابِ وَالْأَفَالَسْوَالُ عَامٌّ لِكُلِّ أَحَدٍ وَإِنْ لَمْ يُقْبَرْ كَالْفَرِيقِ وَالْحَرِيقِ وَإِنْ سُجِقَ وَذُرِّي فِي الْهَوَاءِ أَوْ أَكَلَتْهُ السَّبَاعُ فَالتَّقْيِيدُ بِالْقَبْرِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ نَعَمْ يُسْتَنَى مِنْ عُمُومِهِ الْأَنْبِيَاءُ وَشُهَدَاءُ الْمَعْرُكَةِ وَكَذَا الْأَطْفَالُ فَلَا يُسْأَلُونَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لَعَدَمِ تَكْلِيْفِهِمْ. ■ وفود: (وهذه) مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

■ وفود: (وافسخ له الخ) أي وسع له فيه بقدر مدِّ البصرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ غَرِيبًا وَلَا فَمِنْ مَحَلِّ دَفْنِهِ إِلَى وَطْنِهِ، وَالْقَبْرُ إِمَّا رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ أَوْ حُفْرَةً مِنْ حُفْرِ النَّارِ. ■ وفود: (وجاف الأرض) أي باعدّها والمُرَادُ مِنْهُ تَخْفِيفُ ضَمَّةِ الْقَبْرِ عَلَيْهِ. ■ وفود: (ولقه الخ) فيه ما تقدّم. ■ وفود: (من عذابك) أي الشَّامِلِ لِمَا فِي الْقَبْرِ وَلِمَا فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ. ■ وفود: (حتى تبعته) أي إِلَى أَنْ تَبَعَتْهُ شَيْخُنَا. ■ وفود: (وهذا التقطع) إِلَى قَوْلِهِ: (وظاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لَا قَوْلَهُ: (وَلْيَحْذَرْ) إِلَى: (وَفِي الْخُتْبَى) وَقَوْلُهُ: (وَفِي النَّصْرِ الشَّافِعِيُّ) إِلَى: (إِنَّمَا يَأْتِي)، وَقَوْلُهُ: (وِظَاهِرُ أَنَّهُ أَوَّلَى). ■ وفود: (وهذا التقطع الشافعي الخ) يُرِيدُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ هَكَذَا سَمِعَ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ إِدْعَ ش. ■ وفود: (وفي الأئشي الخ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا قَوْلُهُ هَذَا عَبْدُكَ أَيِ هَذَا الْمَيِّتِ الْحَاضِرُ مُتَذَلِّلٌ وَخَاضِعٌ لَكَ. ■ وفود: (وابن عبدك) الْمُرَادُ بِهِمَا أَبُو الْمَيِّتِ وَأُمُّهُ هَذَا إِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ كَسَيِّدِنَا عِيسَى، وَابْنُ الزُّنَا قَالَ فِيهِ وَابْنُ أَمِيكَ وَهَذَا فِي الذِّكْرِ وَأَمَّا الْأَتْنَى فَيَقُولُ فِيهَا هَذِهِ أَمْتُكَ وَبِشْتِ عَبْدِكَ إِنْ كَانَ لَهَا أَبٌ، فَلَا كَيْفَ الزُّنَا فَالْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: وَبِشْتِ أَمِيكَ وَفِي الْخُتْبَى يَقُولُ: هَذَا مَمْلُوكُكَ وَوَلَدُ عَبْدِكَ إِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ فَلَا قَالَ: وَوَلَدُ أَمِيكَ وَيَجُوزُ التَّذْكِيرُ مُطْلَقًا عَلَى إِرَادَةِ الشَّخْصِ وَالتَّائِيْدِ مُطْلَقًا عَلَى إِرَادَةِ التَّسْمَةِ فَإِنْ كَانَ اثْنَيْنِ مُذْكَرَيْنِ أَوْ مُذْكَرًا وَمُؤَنَّثًا قَالَ هَذَانِ عَبْدَاكَ وَابْنَا عَبْدِكَ أَوْ مُؤَنَّثَيْنِ قَالَ: هَاتَانِ أَمَتَاكَ وَبِنَتَا عَيْبِكَ وَإِنْ كَانُوا جَمْعًا مُذْكَرًا أَوْ مُذْكَرًا وَمُؤَنَّثًا قَالَ: هَؤُلَاءِ عَيْبُكَ وَابْنَاءُ عَيْبِكَ، أَوْ مُؤَنَّثًا قَالَ: هَؤُلَاءِ إِمَاؤُكَ وَبَنَاتُ عَيْبِكَ وَيُرَاعَى جَمِيعُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ الْإِثْنَيْنِ وَقَوْلُهُ وَآتَتْ خَيْرَ مَنْزُولٍ بِهِ فَيَجِبُ تَذْكِيرُ هَذَا الْقِسْمِ وَأَفْرَادُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ أَتْنَى أَوْ أَتْنَيْنِ أَوْ جَمْعًا لِأَنَّهُ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى الْمَيِّتِ بَلْ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ. وَالتَّقْدِيرُ وَآتَتْ خَيْرَ كَرِيمٍ مَنْزُولٍ بِهِ فَتَقْلِيلُ الْمُحْسَنِيِّ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ اشْتَهَرَ فَإِنَّ أَتْنَةً عَلَى مَعْنَى وَآتَتْ خَيْرَ أَتْنَى مَنْزُولٍ بِهَا كَقَرَّ لَا سِتْلَازِمَ ذَلِكَ تَأْنِيْدِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ عَلَى مَعْنَى خَيْرِ ذَاتِ مَنْزُولٍ بِهَا لَمْ يُكْمَرْ وَكَذَا إِنْ جَمَعَهُ عَلَى مَعْنَى (وَآتَتْ خَيْرَ كِرَامٍ مَنْزُولٍ بِهِمْ) شَيْخُنَا.

■ وفود: (يُبدل العبد بالامة) هَذَا عَلَى الْمَشْهُورِ أَمَّا عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَزْمٍ إِنْ الْعَبْدُ يَشْمَلُ الْأُمَّةَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِنْدَالِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخْتَارَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ بِخُصُوصِهِ وَقَوْفًا مَعَ لَفْظِ الْوَارِدِ فَتَأْمَلُهُ. ■ وفود: (كحكيمه) إِنْ أَرَادَ الْجَوَازَ الصَّنَاعِي فَوَاضِحٌ لَكِنَّ الْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ لِلْوَارِدِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ بَصَرِيَّةٍ.

بإرادة النسيمة وليحذر من تأنيث «به» في منزول به فإنه كُفِّرَ لِمَنْ عَرَفَ معناه وتعمَّده وفي الخنثى والمجهول يُعَبَّرُ بما يشتمل الذكْرَ والأنثى كَمَمْلوكِكَ وفيما إذا اجتمع ذكور وإناث الأولى تغليب الذكور لأنهم أشرف وقوله «وابن عبدك» - وفي نصِّ الشافعي «وابن عبدك» بالإفراد - إنما يأتي في معروف الأب أما ولد الزنا فيقول «وابن أميك» وفي مسلم دعاء طويل عنه عليه السلام وظاهر أنه أولى وهو «اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبده داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار». وظاهر أن المراد بالإبدال في الأهل والزوجة إبدال

قوله: (بإرادة النسيمة) أي التثنية كُردِّي عبارة المُغْنِي على إرادة لفظ الجِنَازة اهـ. **قوله:** (وليحذر من تأنيث «به» إلخ) أي ضمير (به) فإنه راجع إلى الله تعالى ع ش وفي البُجَيْرِ مَيَّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الزَّيَادِي وغيره ما نصّه: واغترض بالله عائداً على موصوف مُقَدِّرُ أي خير كريم منزول به، ويجوز تقدير المخذوف جَمْعاً - أي خير كَرَماءَ فيَجْمَعُ الضميرُ أي بهم -، وموثقاً أي خير ذات قِيُوْتَتْ أي بها. وقال شيخنا الحفني: وهو مُتَمَيِّنٌ وما وقع في الحواشي من رجوعه لله تعالى لا يظهر أصلاً اهـ أي لأنه يصير التقدير عليه وآت يا الله خير منزول بالله وهذا لا معنى له اهـ وتقدم عن شيخنا ما يوافقه ويمكن حمل كلام الشارح على الأولى من صور التقدير الثلاث المُتَقَدِّمة عن شيخنا. **قوله:** (كمملوكك) ومثله العبد على إرادة الشخص كما مر في الأثنى ع ش. **قوله:** (ذكور وإناث) الظاهر أن المراد الجنس ولو واجداً بصري. **قوله:** (وقوله: إلخ) مبتدأ خبره قوله: إنما يأتي إلخ. **قوله:** (وفي نص الشافعي: «وابن عبدك») جملة غير اضية. **قوله:** (وفيما إذا اجتمع ذكور إلخ) عبارة النهاية والقياس أنه لو صلى على جمع معاً يأتي فيه بما يناسبه فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوحيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى نكلاً إذ لا اختلال في صيغة الدعاء أما اسم الإشارة فليقول أئمة النجاة إنه قد يُشار بما للواحد للجمع ولما مر عن الفقهاء من جواز التذكير في الأثنى على إرادة الشخص وأما لفظ العبد فلا لأنه مفرد مضاف لمعرفة فيعلم أفراد من أشير إليه اهـ. **قوله:** (وإنما يأتي في معروف الأب) محل تأمل بل يمكن إيقاؤه فيه على الوارد أيضاً نظراً لأصول أمه أو بالنظر إلى إطلاق اللغة والعرف العام فليتأمل بصري. **قوله:** (وفي مسلم دعاء طويل إلخ) ويأتي فيه ما مر من التذكير والإفراد وضدّهما فلو أخره وذكره بعد هذا الدعاء كما في النهاية والمغني كان أولى. **قوله:** (وظاهر أنه أولى) عبارة الأثنى وهذا أصح دعاء الجِنَازة كما في الروضة عن الحفاظ اهـ. **قوله:** (واخف هتة) أي عما صدر منه ع ش. **قوله:** (بالماء والثلج والبرد) هذه الثلاثة بالتذكير في النهاية والمغني.

قوله: (وزوجاً خيراً من زوجته) قضيته أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى سم على البهجة اهـ ع ش.

قوله: (وظاهر أن المراد بالإبدال إلخ) قد يقال ما يأتي في إلحاق الذرية والزوجة إنما هو في الجنة والغرض الآن الدعاء له بما يزيل الوحشة عنه عقب الموت في عالم البرزخ بالتمتع بنحو الحور

الأوصاف لا الذوات لقوله تعالى: ﴿لَخَفَنَّا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطهر: ٢١] ولخبر الطبراني وغيره «أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين» ثم رأيت شيخنا قال: وقوله: «وزوجا خيرا

ومصاحبة الملك كما ورد ثبوت ذلك للأخبار في كثير من الأخبار فلا مانع أن يراد بالإبدال في الذوات فقط ويحمل على ما تقرّر أو فيها وفي الصفات فيشمل ما في الجنة أيضا فلينأمل . وبه يعلم اندفاع تنظيره الآتي في كلام شيخ الإسلام بصري . «قود: (لقوله تعالى: إلخ) وقوله: (ولخبر إلخ) نشر على ترتيب اللف . «قود: (رأيت شيخنا قال إلخ) هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الرّوض بل الذي فيه ما نصّه: «وصدق قوله: «وأبيله زوجا خيرا من زوجته» فيمن لا زوجة له وفي المزا إذا قلنا بأنّها مع زوجها في الآخرة بأن يراد في الأول ما يعمّ الفعل والتقدير وفي الثاني ما يعمّ إبدال الذات وإبدال الهيئة اه وفي قوله في الأول وقوله في الثاني للتعليل ومراؤه أنه أراد في هذا الدعاء بالإبدال الأعم من الفعل والتقدير لأجل أن يتناول الأول فإن الإبدال فيه تقديري ومن إبدال الذات وإبدال الصفة لأجل أن يتناول الثاني فإن الإبدال فيه إبدال صفة ذات والحاصل أن المراد الأعم من الإبدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير كما فيمن لا زوجة له ومن إبدال الذات - كما فيمن طلق زوجته وماتت في عصمة غيره - وإبدال الصفة كما فيمن ماتت في

«قود: (ثم رأيت شيخنا قال إلخ) هذا الذي حكاه عنه لم أره في شرح البهجة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه مطلقا ولا في شرح الرّوض بل الذي فيه ما نصّه: «وصدق قوله: «وأبيله زوجا خيرا من زوجته» فيمن لا زوجة له وفي المراد إذا قلنا بأنّها مع زوجها في الآخرة بأن يراد في الأول ما يعمّ الفعل والتقدير وفي الثاني ما يعمّ إبدال الذات وإبدال الهيئة اه ولا يخفى أنه لم يرد بقوله: (بأن يراد في الأول إلخ) أن المراد بالنسبة للأول بخصوصه الأعم من الفعل والتقدير حتى يكون الإبدال بالنسبة لمن لا زوجة له تارة يكون فعليا وتارة يكون تقديريا وتوجه حبيذ أن هذا التعميم لا يتصور فيه بل لا يتصور أن يكون إلتا تقديريا ولا بقوله (وفي الثاني إلخ) أن المراد بالنسبة للثاني بخصوصه الأعم من إبدال الذات وإبدال الصفة حتى يكون الإبدال بالنسبة للمرأة المذكورة تارة يكون إبدال ذات وتارة يكون إبدال صفة وتوجه حبيذ أنه لا يتصور كونه إبدال ذات بل إنما يتصور كونه إبدال صفة بل لفظة في التعليل والمراد أنه أراد في هذا الدعاء بالإبدال الأعم من الفعل والتقدير لأجل الأول أي لأجل أن يتناول الأول فإن الإبدال فيه تقديري فلو لم يرد بالإبدال الأعم لم يشمل إبدال الذات وإبدال الصفة لأجل الثاني أي لأجل أن يتناول الثاني إذ الإبدال فيه إبدال صفة لا ذات فلو لم يرد الأعم لم يشمل والحاصل أن المراد أعم من الإبدال بالفعل كما فيمن له زوجة وبالتقدير كما فيمن لا زوجة له ومن إبدال الذات كما فيمن طلق زوجته وماتت في عصمة غيره وإبدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة زوجها وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي حكاه عن الشيخ وقع له في بعض كتبه فمراده منه ما بيّناه . فقوله فيه بأن يراد بإبدالها إلخ معناها بأن يراد به القدر المشترك بين إبدال الذات وإبدال الصفة والقدر المشترك متحقق فيها فقد ظهر اندفاع هذا النظر وأنه لا منشأ له إلا عدم التأمل فتأمل .

من زوجته لمن لا زوجة له بصدق بتقديرها له أن لو كانت له وكذا في المَرْجُوعَةِ إِذَا قِيلَ: إِنَّهَا لِرُزُوجِهَا فِي الدُّنْيَا يُرَادُ بِإِبْدَالِهَا زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا مَا يُمْ بِإِبْدَالِ الذَّوَاتِ وَإِبْدَالِ الصِّفَاتِ إِنْ ارَادَهُ إِبْدَالُ الذَّاتِ مَعَ فَرْضِ أَنَّهَا لِرُزُوجِهَا فِي الدُّنْيَا فِيهِ نَظَرٌ وَكَذَا قَوْلُهُ إِذَا قِيلَ كَيْفَ وَقَدْ صَحَّ الْخَبَرُ بِهِ وَهُوَ (أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَخِيرُ أَزْوَاجُهَا رَوْتُهُ أَمْ الدَّرَادِ لِمُعَاوِيَةَ لَمَّا خَطَبَهَا بَعْدَ مَوْتِ أَبِي الدَّرَادِ). وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ فِيمَنْ مَاتَ وَهِيَ فِي عِصْمَتِهِ وَلَمْ تَتَزَوَّجْ بَعْدَهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي عِصْمَةِ

عِصْمَةِ زَوْجِهَا وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي حَكَاهُ عَنِ الشَّيْخِ وَقَعَ لَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ. فَمُرَادُهُ مِنْهُ مَا يَبَيَّنُهُ قَوْلُهُ فِيهِ يُرَادُ بِإِبْدَالِهَا الْخُ مَعْنَاهُ يُرَادُ بِهِ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ إِبْدَالِ الذَّاتِ وَإِبْدَالِ الصِّفَةِ وَالْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ مَتَحَقِّقٌ فِيهَا فَقَدْ ظَهَرَ انْتِفَاعُ النَّظَرِ الْآتِي سَمَ وَمَا يَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ مِثْلُ مَا حَكَاهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ. □ فَوُدَّ: (لِمَنْ لَا زَوْجَةَ الْخُ) أَيْ بِالنِّسْبَةِ لَهُ. □ فَوُدَّ: (بِصَدَقِ الْخُ) خَبَرٌ (وَقَوْلُهُ: الْخُ).

□ فَوُدَّ: (أَنَّ لَوْ كَانَتْ الْخُ) كَلِمَةً (أَنَّ) هُنَا يَفْتَحُ الْهَمْزُ وَسُكُونُ التَّوْنِ مُفسَّرَةٌ لِلضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ بِتَقْدِيرِهَا الْخُ. □ فَوُدَّ: (يُرَادُ بِإِبْدَالِهَا) أَيْ بِإِبْدَالِ الزَّوْجَةِ مُطْلَقًا لَا الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ. □ فَوُدَّ: (مَا يُمْ إِبْدَالُ الذَّوَاتِ) أَيْ كَمَا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا لَيْسَتْ لِرُزُوجِهَا فِي الدُّنْيَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: إِذَا قِيلَ الْخُ فَلَا تَشْمِرُ بِخِلَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ. □ وَفَوُدَّ: (وَإِبْدَالِ الصِّفَاتِ) أَيْ كَمَا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا لِرُزُوجِهَا فِي الدُّنْيَا وَبِهَذَا يَتَدَفَّعُ نَظَرُ الشَّارِحِ الْمَبْنِي عَلَى أَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ: (أَنَّ يُرَادُ بِإِبْدَالِهَا) لِلزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ مَا يَصْرُحُ بِوُجُودِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ. □ فَوُدَّ: (بِإِبْدَالِهَا زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا) الْآتِسَبُ تَذَكِيرُ الضَّمِيرَيْنِ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ نَظَرٌ) عَلِيمٌ جَوَابُهُ بِمَا تَقَدَّمَ. □ وَفَوُدَّ: (وَكَذَا قَوْلُهُ: الْخُ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ إِذَا قَالَ قَائِلٌ أَوْ اعْتَرَضَ مُعْتَرِضٌ بِأَنَّهَا لِرُزُوجِهَا كَمَا صَحَّ بِهِ الْخَبَرُ فَكَيْفَ يُطْلَبُ إِبْدَالُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا فَيَجَابُ بِأَنَّهُ يُرَادُ بِالْإِبْدَالِ حَيْثُ مَا يُمْ الْخُ إِلَّا أَنْ مُرَادَهُ تَضْمِينُ هَذَا الْقَوْلِ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ وَاضِحٌ جَلِيٌّ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ فَالْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنْ اعْتِرَاضِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ مِنْ شَرْحِ الرُّوْضِ عِبَارَتَهَا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا مَعَ زَوْجِهَا فِي الْآخِرَةِ بِصُرْطِي وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ مِثْلُ مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ. □ فَوُدَّ: (كَيْفَ وَقَدْ صَحَّ الْخَبَرُ الْخُ) إِنْ ثَبَتَ خِلَافٌ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الشَّيْخِ صِحَّةُ الْخَبَرِ فَتَأَمَّلْهُ سَمَ وَيَصْرُحُ بِثُبُوتِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ النَّهَايَةِ مَا نَصَّهُ وَصَدَّقَ قَوْلُهُ: وَأَبْدَلَهُ زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ فِيمَنْ لَا زَوْجَةَ لَهُ وَفِي الْمَرْأَةِ إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا مَعَ زَوْجِهَا فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ بِأَنَّهُ يُرَادُ فِي الْأَوَّلِ مَا يُمْ الْفِعْلِيُّ وَالتَّقْدِيرِيُّ وَفِي الثَّانِي وَمَا يُمْ إِبْدَالُ الذَّاتِ وَإِبْدَالُ الْهَيْئَةِ إِنْ هِيَ الصِّفَةُ عَ ش. □ فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ الْخُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِأَنَّ لَفْظَ

□ فَوُدَّ: (يُرَادُ بِإِبْدَالِهَا) أَيْ: بِإِبْدَالِ الزَّوْجَةِ مُطْلَقًا لَا الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ وَقَوْلُهُ: (مَا يُمْ إِبْدَالُ الذَّوَاتِ) أَيْ كَمَا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا لَيْسَتْ لِرُزُوجِهَا فِي الدُّنْيَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (إِذَا قِيلَ الْخُ) فَلَا تَشْمِرُ بِخِلَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ وَقَوْلُهُ: (وَإِبْدَالِ الصِّفَاتِ) أَيْ: كَمَا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا لِرُزُوجِهَا فِي الدُّنْيَا وَبِهَذَا يَتَدَفَّعُ نَظَرُ الشَّارِحِ الْمَبْنِي عَلَى أَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ بِأَنَّهُ يُرَادُ بِإِبْدَالِهَا لِلزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (وَكَذَا قَوْلُهُ: إِذَا قِيلَ كَيْفَ وَقَدْ صَحَّ الْخَبَرُ بِهِ الْخُ) إِنْ ثَبَتَ خِلَافٌ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الشَّيْخِ صِحَّةُ الْخَبَرِ فَتَأَمَّلْهُ.

أحدهم عند موته احتجّل القول بأنها تُخَيَّرُ وأنها للثاني ولو مات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوّجت وطلّقت ثم ماتت فهل هي للأول أو الثاني؟ ظاهر الحديث أنها للثاني وقضية المذرك أنها للأول وأن الحديث محمول على ما إذا مات الآخر وهي في عصمته وفي حديث رواه جمع لكنته ضعيف والمرأة ميتا ربما يكون لها زوجان في الدنيا فتتموت ويموتان ويدخلان الجنة لأيهما هي قال لأحسنيهما خلقتا كان عندها في الدنيا. (وتقدّم عليه) ندباً اللهم أغفر ليحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا اللهم من أحييته ميتا فأحبه على الإسلام ومن توفيته ميتا فتوفّه على الإيمان اللهم لا تحرّنا أجره ولا تُضِلنا بعده لأن هذا اللفظ صَحَّ عنه عليه السلام. (ويقول في الطفل) الذي له أبوان مُسْلِمَان (مع هذا الثاني) في الترتيب الذكري (اللهم اجعله فرطاً لأبويه) أي سابقاً مهيئاً لمصالحهما في الآخرة ومن ثم قال: عليه السلام وأنا

الحديث صادق بهذا وبالصورة التي ذكرها عقب ذلك وتردّد فيها أي تكون للثاني بمقتضى الحديث، وكون الرواية صورتها الأولى لا يخصّص بضري وقد يفرّق بين الصورتين بأن الصورة الأولى صريح الحديث والثانية ظاهره كالثالثة إذ لفظ الأزواج أظهر في بقائه العضة حين الموت. قوله: (ظاهر الحديث إلخ) أي في الصورة الثالثة وكذا في الثانية بالأولى. قوله: (أنها للثاني) أقول وهو كذلك بضري. قوله: (وقضية المذرك أنها للأول) لم يظهر توجيهه فليتمل بضري وقد يقال: وجهه دوام العضة في حياة الأول دون الثاني. قوله: (وأن الحديث إلخ) عطف على قوله: (أنها إلخ). قوله: (لأحسنيهما خلقتا إلخ) ظاهره وإن ماتت في عصمة الآخر سم.

قوله (سني) (عليه) أي على الدعاء المارّ بنهاية. قوله: (ندباً) إلى قوله: (وفي ذكره) في النهاية والمغني لا قوله: (وأغفر لنا وله) وقوله: (ومن ثم) إلى: (والظاهر). قوله: (لأن إلخ) متعلّق بقول المتن ويقدم إلخ عبارة النهاية والمغني وقدم هذا ثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء للميت بخلاف ذلك فإن بعضه مروى بالمعنى وبعضه باللفظ اه.

قوله (سني) (ويقول إلخ) أي استحباً بنهاية ومغني وأسنى.

قوله (سني) (اللهم اجعله إلخ) ويأتي فيه ما مرّ من التذكير وصدّه وغيرهما ويكفي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بدّ من الدعاء للميت بخصوصه لثبوت هذا بالتصّ بخصوصه نعم لو دعا بخصوصه كفى قلّو شك في بلوغه هل يدعو بهذا الدعاء - لأن الأصل عدم البلوغ -، أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والأحسن الجمع بينهما احتياطاً بنهاية ومغني واعتدّه سم وشيخنا قال ع ش قوله م ر ويكفي في الطفل إلخ خلافاً لابن حَجّ وقوله م ر لثبوت هذا إلخ أي على أن قوله اجعله فرطاً إلخ حيث

قوله: (قال لأحسنيهما خلقتا كان عندها في الدنيا) ظاهره وإن ماتت في عصمة الآخر. قوله: (ويقول في الطفل إلخ) ويكفي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بدّ من الدعاء للميت بخصوصه كما مرّ لثبوت هذا بالتصّ بخصوصه شرح م ر ولو دعا له بخصوصه كفى ولو شك في بلوغه فهل يدعو له بهذا الدعاء لأن الأصل عدم البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والأحسن الجمع بينهما احتياطاً شرح م ر.

فرطكم على الحوض»، وسواء أَمَات في حياتيهما أم بعدهما أم بينهما خلافاً لإشراح والظاهر في ولد الزنا أن يقول «لأمته» وفي من أسلم تبعا لأحد أصوله أن يقول «لأصله المسلم» وبحزم الدعاء بأخرويي لكافر وكذا من شك في إسلامه ولو من والدته بخلاف من ظن إسلامه ولو بقرينة كالدَّارِ هذا هو الذي يُتَّبعه من اضطرار في ذلك (وسلفاً ودُخْرًا) بالمعجزة شبهة تقدمه لهما بشيء نفيس يكون أَمَاتهما مُدْخَرًا إلى وقت حاجتهما له يشفاعة لهما كما صَحَّ (وعظة) اسم المصدر الذي هو الوعظ أي واعظا وفي ذكره كاعتبار وقد ماتا أو أحدهما قبله

كَانَ مَعْنَاهُ سَابِقًا مَهَيَّا لِمَصَالِحِهِمَا فِي الْآخِرَةِ دُعَاءٌ لَهُ بِخُصُوصِهِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ شَرَفٌ عِنْدَ اللَّهِ يَتَقَدَّمُ بِسَبَبِهِ لِذَلِكَ. وقوله م ر والاحسن الجمع إلخ أي قلوا لم يأت بهذا الأحسن فينبغي أن يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه ع ش. □ قود: (سواء أَمَات إلخ) قاله الإسنوي وقال الزركشي: محلّه في الأبوين الحيين المسلمين فإن لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى نهاية ومغني وأسنى أي ما قاله الزركشي ع ش. □ قود: (أَمَات في حياتيهما إلخ) يُمكن توجيّه بآته وإن ماتت بعدهما لا عائق له في التشاة الحشرية من نحو السؤال والحساب عن ورود الحوض وما بعده بخلافهما فلا بعد في تقديم عليهما فيها وإن تقدما عليه بالنسبة للتشاة البرزخية بضري.

□ قود: (والظاهر في ولد الزنا إلخ) فيه نظر يعلم مما تقدم قاله السيّد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء الأخرويي لكافر على احتمال هنا دون ما تقدم ظاهر. □ قود: (وكذا من شك إلخ) عبارة النهاية والمغني قال الأذري قلوا جهل إسلامهما فكالمسلمين بناء على الغالب والدَّارِ انتهت والأخوط تعليقه على إيمانهما لا سيما في ناحية كثرة الكفار فيها ولو علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أو شك فيه لم يخف الحكم مما مرّ اه. قال ع ش أي من أنه يدعو للمسلمين منهما ويعلق الدعاء على الإسلام فيمن شك فيه ثم ما تقرّر كله فيما لو علم إسلام الميت أو ظن قلوا شك في إسلامه كالمالك الصغار حيث شك في أن السابى لهم مسلم - فيحكم بإسلامهم تبعاً له - ، أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاً له فقال ابن حجج الأقرب أن لا يصلي عليه اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلي عليه ويعلق التية كما لو اختلط مسلم بكافر ويؤيده قول الشارح م ر الآتي في شرح ولو اختلط مسلمون بكفار إلخ ولو تعارضت بينتان بإسلاميه وكفره غسل وصلي عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً اه واعتد شيخنا ما قاله ابن حجج.

□ قود: (مدخراً) خبر ثان ليكون، عبارة شيخنا والذخر بالمعجزة الشيء التيس المدخر فشيء به الصغير لكرزته مدخراً أَمَاتهما لوقت حاجتهما له فيشفع لهما كما صَحَّ في الحديث اه. □ قود: (اسم المصدر إلخ) انظر هلا كان مصدراً، غاية الأمر أنهم تصرفوا فيه بتعريض هاته عن وإوه كوعد عدة، وهب هبة رشيدى عبارة البجيرمي والظاهر أنه مصدر كعدة لأنه عوض من المحذوف التاء اه.

□ قود: (الذي هو إلخ) عبارة النهاية بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي واعظا والمراد به وبما بعده غايته وهو الظفر المطلوب من الخبر وثوابه اه وعبارة المغني بمعنى اسم مفعول أي موعظة أو اسم فاعل أي واعظا اه.

نَظَرَ إِذِ الْوَعْظُ التَّذَكُّيرُ بِالْعَوَاقِبِ كَالْإِعْتِبَارِ وَهَذَا قَدْ انْقَطَعَ بِالْمَوْتِ فَإِنْ أُرِيدَ بِهِمَا غَايَتُهُمَا مِنَ الظَّمْرِ بِالْمَطْلُوبِ أَتَجَهَّ ذَلِكَ (وَإِعْتِبَارًا) بِمَعْتَبَرَانِ بِمَوْتِهِ وَقَفْدِهِ حَتَّى يَحِيلَهُمَا ذَلِكَ عَلَى غَمَلٍ صَالِحٍ (وَشَفِيقًا وَقَلْبًا بِهِ) أَيِ بَوَابِ الصَّبْرِ عَلَى فَقْدِهِ أَوِ الرِّضَا بِهِ (مُوَازِنَهُمَا وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا) هَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا فِي حَيٍّ زَادَ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا وَلَا تَفْتِنُهُمَا بَعْدَهُ وَلَا تَحْرِمُهُمَا أَجْرَهُ وَائْتْيَانُ هَذَا فِي الْمَيِّتَيْنِ صَحِيحٌ إِذِ الْفِتْنَةُ يُكْتَبُ بِهَا عَنِ الْعَذَابِ وَذَلِكَ يُؤْزِدُ الْأَمْرَ بِالْدُّعَاءِ لِأَثْبُوتِهِ بِالْعَافِيَةِ وَالرَّحْمَةِ وَلَا يَضُرُّ ضَعْفُ سَنَدِهِ لِأَنَّهُ فِي الْفَضَائِلِ. (و) يَقُولُ (فِي الرَّابِعَةِ) نَدْبًا (اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِهِ (أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ) أَيِ بَارِكَاكِ الْمَعَاصِي لِأَنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَفِي رِوَايَةٍ «وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ» زَادَ جَمْعٌ «وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ» وَصَحَّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُطَوِّلُ الدُّعَاءَ عَقِبَ الرَّابِعَةِ فَيُسَنُّ ذَلِكَ قِيلَ وَضَابِطُ التَّطْوِيلِ أَنْ يُلْحَقَهَا بِالثَّانِيَةِ لِأَنَّهُمَا أَخْفَ الْأَرْكَانِ أَهْ وَهُوَ تَحَكُّمٌ غَيْرُ مُرْضٍ بِلِ ظَاهِرٍ كَلَامِهِمْ لِحَاقِهَا بِالثَّلَاثَةِ أَوْ تَطْوِيلُهَا

• قول (سني): (وَقُلُّ بِهِ الْإِنْفِ) هَذَا لَا يَأْتِي فِي الْأَبْرَئِينَ الْكَافِرِينَ بِجَنَائِمِهِ. • قوله: (أَيِ بَوَابِ الصَّبْرِ الْإِنْفِ) هَذَا التَّضْدِيرُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ نَفْسَ الْمُصِيبَةِ لَا يُثَابُ عَلَيْهَا وَسَيَّاتِي تَخْوِيفُهُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فِي مَبْنِيٍّ التَّغْزِيَةِ بَصْرِيٍّ. • قوله: (هَذَا الْإِنْفِ) أَيِ قَوْلُهُ: وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ بِجَنَائِمِهِ. • قوله: (لَا يَأْتِي إِلَّا فِي حَيٍّ) تَقْدَمُ عَنِ الثَّاهِيَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غَايَتُهُ مِنَ الْقَوَابِ. • قوله: (زَادَ) إِلَى قَوْلِهِ وَائْتْيَانُ الْإِنْفِ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى. • قوله: (إِذِ الْفِتْنَةُ يُكْتَبُ بِهَا الْإِنْفِ) لَكِنْ لَا يَظْهَرُ حَيْثُ نُكْتَةُ التَّضْدِيرِ بِالْبَعْدِيَّةِ بَصْرِيٍّ وَهِيَ. • قوله: (وَذَلِكَ) أَيِ الدُّعَاءِ لِلْوَالِدَيْنِ نِهَآةً. • قوله: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَضَابِطُ الْإِنْفِ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةٍ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ. • قوله: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِهِ) أَيِ مِنْ أَخْرَمَهُ وَحَرَمَهُ، وَالثَّانِيَةُ أَفْصَحُ شَيْخُنَا. • قول (سني): (أَجْرَهُ) أَيِ أَجْرُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَوْ أَجْرُ الْمُصِيبَةِ بِهِ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُصِيبَةِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ مُعْنَى وَنِهَآةً. • قوله: (وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ) أَيِ وَلَوْ صَغِيرًا لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ لَا تَسْتَدْعِي سَبْقَ ذَنْبٍ عَنْ شَرِّ زَادَ شَيْخُنَا وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ الْمُسْلِمِينَ أَهْ. • قوله: (فَيُسَنُّ ذَلِكَ) نَعَمْ لَوْ خَشِيَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ أَوْ انْفِجَارَهُ لَوْ أَتَى بِالسَّنَنِ فَالْقِيَاسُ كَمَا قَالَ الْأَنْزَهِيُّ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَرْكَانِ نِهَآةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى وَهِيَ وَشَيْخُنَا أَيِ بَلِّ يَجِبُ ذَلِكَ الْإِقْتِصَارُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ تَغْيِيرُهُ بِالزِّيَادَةِ عَنْ شَرِّ وَتَقْدَمُ فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. • قوله: (أَنْ يُلْحَقَهَا الْإِنْفِ) أَيِ أَنْ تَكُونَ بِمَقْدَارِ الثَّانِيَةِ. • قوله: (أَوْ تَطْوِيلُهَا الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَحْدَهُ أَنْ يَكُونَ كَمَا بَيَّنَّ التَّكْثِيرَاتُ كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِيهِ أَهْ وَأَقْرَهُ سَمِ قَالَ عَنْ شَرِّ قَوْلُهُ: كَمَا بَيَّنَّ التَّكْثِيرَاتُ أَيِ الثَّلَاثَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ وَظَاهِرُهُ مَرَرٌ حُصُولُ السَّنَةِ وَلَوْ بِتَكَرُّرِ الْأَدْعِيَةِ السَّابِقَةِ أَهْ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنْ لَا يُطَوِّلَهُ إِلَى حَدٍّ لَا

• قوله: (إِذِ الْفِتْنَةُ يُكْتَبُ بِهَا عَنِ الْعَذَابِ) لِيُنْظَرَ حَيْثُ مَعْنَى بَعْدَهُ.

(فَرَعٌ): لَوْ خَشِيَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ أَوْ انْفِجَارَهُ لَوْ أَتَى بِالسَّنَنِ فَالْقِيَاسُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَرْكَانِ قَالَ الْأَنْزَهِيُّ شَرْحُ الرُّوضِ. • قوله: (قِيلَ: وَضَابِطُ التَّطْوِيلِ الْإِنْفِ) وَحْدَهُ أَنْ يَكُونَ كَمَا بَيَّنَّ التَّكْثِيرَاتُ كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِيهِ شَرْحُ مَرَرٌ.

عليها (ولو تخلف المقتدي بلا غدير فلم يكبر حتى كبر إمامه أخرى) أي شرع فيها (تخلت صلاته) لأن المتابعة هنا لا تظهر إلا بالكبيرات فكان التخلّف بتكبيره فاجتبا كهم بزكعة وخرج يحتي كبر ما لو تخلف بالرابعة حتى سلم لكن قال البارزي تبطل أيضا وأقوه الإسني وغيره لتصریح التعليل المذكور بأن الرابعة كركعة ودعوى المهتمات - أن عدم وجوب ذكر فيها ينفي كونها كركعة - ممنوعة كيف والأولى لا يجب فيها ذكر على ما مر وهي كركعة لإطلاقهم البطلان بالتخلف بها ولم ينوه على الخلاف في ذكرها

يتلوه ما بين تكبيرتين من أي التكبيرات ويتعد أن يكون المراد جملة ما بين التكبيرات فليراجع اه
وعبارة شيخنا ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ أَلْفَنًا وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ (امر: ٧) إلى قوله ﴿الْعَظِيمُ﴾ (امر: ٩) حتى قال الشيخ البابلي نعم وردت هذه في بعض الأحاديث اه.

• قوله (سني): (فلم يكبر حتى كبر إمامه إلخ) ولو كبر المأموم مع تكبير الإمام الأخرى أئجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر انتهى عميرة أقول الأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم يتخلف حتى كبر إمامه أخرى ع ش.

• قوله (سني): (أخرى) وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان مع في الأولى إلا بالتكبير الثالثة فإن المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الثانية لا يقال سبقه بشيء ع ش. • قوله: (أي شرع) إلى قوله لكن قال إلخ في النهاية والمغني والسنن. • قوله: (وخرج يحتي كبر ما لو تخلف بالرابعة إلخ) أي فلا تبطل قباني بها بعد السلام وهو كذلك لأنه لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة خلافا لما صرح به البارزي في التمييز من البطلان مغني ونهاية وأسنن وشيخنا. ويأتي في الشرح اغنياء مقالة البارزي وعن سم زده وقال السيد البصري ينبغي أن يفصل في المتخلف بالرابعة إلى سلام الإمام فيقال بالبطلان إن أتى فيها الإمام بذكر لفحش التخلّف كقبية التكبيرات، وقول الشيخين كغيرهما حتى كبر إلخ تصوير فلا ينافيه وإن وإلى الإمام بينهما وبين السلام فلا بطلان لعدم فحش المخالفة اه وهذا وإن كان وجبها من حيث المذكور لكنه كإحداث قول في مسألة فيها قولان فلا يجوز العمل به. • قوله: (لتصريح التعليل إلخ) وهو قوله: لأن المتابعة هنا إلخ (ودعوى المهتمات إلخ) أي مؤيدا لما أفهمه المتن من عدم البطلان بالتخلف بالرابعة. • قوله: (كيف والأولى لا يجب إلخ) يفرق بأنها محل الواجب بالأصالة وبهذا يتدفع قوله: ولم ينوه إلخ سم. • قوله: (على ما مر) أي من تصحيح المصنف. • قوله: (وهي كركعة لإطلاقهم البطلان إلخ) يتأمل هذا الكلام فإن الأولى هي

• قوله: (والأولى لا يجب فيها ذكر إلخ) يفرق بأنها محل الواجب بالأصالة وبهذا يتدفع قوله: ولم ينوه إلخ. • قوله: (والأولى لا يجب فيها ذكر إلى إطلاقهم البطلان بالتخلف بها) يتأمل هذا الكلام فإن الأولى هي تكبيره الإحرام ولا معنى للتخلف بها إلا عدم الإحرام أو عدم الإفتداء وكلاهما لا بطلان به

أما إذا تَخَلَّفَ بِمُذَرِّ كَنِسِيَانٍ وَبَطْءٍ قِرَاءَةٍ وَعَدَمَ سَمَاعٍ تَكْبِيرٍ وَكَذَا جَهْلُ عُدْرِ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا بُطْلَانَ فَيُرَاعَى نَظْمُ صَلَاةٍ نَفْسِهِ قَالَ الْغَزَّيُّ: لَكِنْ هَلْ لَهُ ضَابِطٌ كَمَا فِي الصَّلَاةِ لَمْ أَرْ فِيهِ شَيْئًا اهـ وَيَظْهَرُ الْجَرِيُّ عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ مُطْلَقًا لِمَا مَرَّ أَنَّ التَّكْبِيرَةَ بِمَنْزِلَةِ الرُّكْعَةِ وَقَدْ قَالُوا بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ هُنَا إِنَّهُ يَجْرِي عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ وَبَعْدَ الرُّكْعَةِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَجْرِي عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ فَافْتَرَقَا وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ هُنَا فَاجِشَةً فِي جَرِيهِ عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ مُطْلَقًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَوَقَعَ لِشَارِحِ أَنَّ النَّاسِيَّ يُفْتَقَرُ لَهُ التَّأَخُّرُ بِوَاحِدَةٍ لَا بِثَنَتَيْنِ وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ وَغَيْرِهِ مَعَ التَّبَيُّرِ مِنْهُ

تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَلَا مَعْنَى لِلتَّخَلُّفِ بِهَا إِلَّا عَدَمُ الْإِحْرَامِ أَوْ عَدَمُ الْإِقْتِدَاءِ وَكِلَاهُمَا لَا بُطْلَانَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ صُورَةَ التَّخَلُّفِ بِهَا سَمَ زَادَ الْبَصْرِيُّ وَاقْتَصَارُ أَصْلِ الرُّوضَةِ عَلَى التَّخَلُّفِ بِالثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ وَعَدَمَ تَعَرُّضِهِ لِلأَوَّلَى مُشْعِرًا بِمُعَايَرَتِهَا فِي الْحُكْمِ لِلتَّكْبِيرَتَيْنِ. وَلَمَلَّ وَجْهَهُ مَا اشْرَزَتْ إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ تَصَوُّرِهِ وَقَدْ أَخَذَ فِي الْمُهِمَّاتِ مِنْ عَدَمِ التَّعَرُّضِ لِلرَّابِعَةِ مُخَالَفَتَهَا لِمَا ذَكَرَ أَنِّي فِي الْبُطْلَانِ وَأَيْضًا قَوْلُ الْمِنْهَاجِ لَوْ تَخَلَّفَ الْمُتَعَدِّي الْخُجْرَ مُخْرَجًا لِلتَّخَلُّفِ بِالْأَوَّلَى لِأَنَّهُ قَبْلَ الْإِثْنَانِ بِهَا غَيْرُ مُتَعَدٍّ وَبَعْدَهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ بِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. ة فَوَدَّ: (أَمَا إِذَا تَخَلَّفَ) إِلَى قَوْلِهِ فَيُرَاعَى فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ة فَوَدَّ: (فَلَا بُطْلَانَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلَمْ تَبْطُلْ بِتَخَلُّفِهِ بِتَكْبِيرَةٍ فَقَطَّ بَلْ بِتَكْبِيرَتَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ اهـ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ بَعْلَى مَا بَدَلَ كَمَا قَالَ ع ش قَالَ سَمَ عَلَى ابْنِ حَجَّجٍ بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلٍ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ التَّخَلُّفُ بِتَكْبِيرَتَيْنِ إِلَّا بَعْدَ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي الرَّابِعَةِ اهـ. ة فَوَدَّ: (هَلْ لَهُ) أَنِّي التَّخَلُّفُ بِمُذَرِّ. ة فَوَدَّ: (ضَابِطٌ) أَنِّي كَشُرُوعِ الْإِمَامِ فِي الثَّالِثَةِ. ة فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَنِّي وَلَوْ شَرَعَ الْإِمَامُ فِي الرَّابِعَةِ. ة فَوَدَّ: (بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ) أَنِّي بَعْدَ التَّخَلُّفِ بِتَكْبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطَّ بِمُذَرِّ. ة فَوَدَّ: (فَافْتَرَقَا) أَيِ التَّكْبِيرَةُ هُنَا وَالرُّكْعَةُ فِي الصَّلَاةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْبِثُ الْفِعْلِ. ة فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَنِّي سَوَاءٌ تَخَلَّفَ بِتَكْبِيرَةٍ أَوْ أَكْثَرَ. ة فَوَدَّ: (لِشَارِحِ الْخُجْرَ) وَافَقَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ.

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ صُورَةَ التَّخَلُّفِ بِهَا.

ة فَوَدَّ: (وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ الْخُجْرَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ كَانَ ثُمَّ عُدَّ كَنِسِيَانٍ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ بِتَخَلُّفِهِ بِتَكْبِيرَةٍ بَلْ بِتَكْبِيرَتَيْنِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ اهـ وَيُثَلِّهِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبَرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ اقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَّ فِي الْفَاتِحَةِ لِيُطَّءِ الْقِرَاءَةُ مَثَلًا حَتَّى شَرَعَ الْإِمَامُ فِي الثَّالِثَةِ بَطَلَتْ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ حَبِيتُذِ أَنْ يَقْطَعَ الْفَاتِحَةَ وَيَتَابِعَهُ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الثَّالِثَةِ هَذَا قَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَقُولُ لَا يَتَّبِعُهُ الْبُطْلَانُ بِمَجْرُودِ التَّخَلُّفِ إِلَى شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي الثَّالِثَةِ وَإِنَّمَا تَبْطُلُ بِتَخَلُّفِهِ وَمَشِيهِ عَلَى نَظْمِ صَلَاتِهِ لِأَنَّ التَّكْبِيرَتَيْنِ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ فِي بَاقِي الصَّلَوَاتِ وَلَا بُطْلَانَ هُنَاكَ بِمَجْرُودِ التَّخَلُّفِ إِلَى تَلْبِيسِ الْإِمَامِ بِالْأَكْثَرِ بَلْ بِالتَّخَلُّفِ وَالْمَشْيِ عَلَى التَّظْمِ بَعْدَ التَّلْبِيسِ بِالْأَكْثَرِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَمَعْلُومٌ أَنَّ عِبَارَةَ شَرْحِ الْمَنْهَجِ الْمَذْكُورِ فِي أَعَمِّ مِنَ التَّنْبِيهِ لَكِنْ يَتَعَيَّنُ فِي التَّنْبِيهِ مَا

فقال على ما اقتضاه كلامهم اهـ والوجه عدم البطلان مطلقاً لأنه لو نسي فتأخر عن إمامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى ولو تقدم عمداً بتكبيره لم تبطل على ما قاله شارح وجرى عليه شيخنا أيضاً ويشكل عليه ما مر أن التقدم أفحش فإذا ضر التأخر بتكبيره فالتقدم بها أولى ويمكن أن يجاب بأن التأخر هنا أفحش إذ غاية التقدم أنه كزيادة تكبيرة وقد مر أن الزيادة لا تضُرُّ هنا وإن نزلوا التكبيرات كالركعات بخلاف التأخر فإن فيه فحشاً ظاهراً.

فرد: (والوجه عدم البطلان مطلقاً إلخ) ويمكن حقل النسيان على نسيان القراءة وحيث فلا اغتراض ع ش عبارة البجيرمي قوله والوجه إلخ مسلم في نسيان الصلاة أو الإفتداء دون غيره كنسيان القراءة حلبي وشويزي اهـ وعبارة شيخنا فإن كان بمذنب كبطء قراءة ونسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل صلاته بتخلفه بتكبيره بل بتكبيرتين على ما اقتضاه كلامهم وهذا محمول على ما إذا نسي القراءة، ومثله بطلوها وأما إذا نسي الصلاة فالمعتد أنها لا تبطل ولو بالتخلف لجميع التكبيرات اهـ أي ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجهل.

فرد: (ويشكل عليه) أي على عدم البطلان بالتقدم المذكور.

فرد: (فالتقدم بها أولى) اعتمدته النهاية والمغني والزيادي وشيخنا. وقال البصري أقول: إذا قيل بأن التقدم كالتأخر فهل يصور بظنير ما ذكره في التأخر فلا تبطل صلاته إلا إذا شرع في تكبيرة ولم يأت إمامه بالنبي قبلها أو تبطل بمجرد فعله لتكبيره لم يفعلها الإمام وإن شرع الإمام في التلظي بها عقب فراغه منها؟ محل تأمل والذي يظهر أنه إن كان مرادهم الأول أئجه ما قالوه لوجود ما يضُرُّ مع التأخر مع التقدم الأفحش أو الثاني أئجه ما قاله ذلك الشارح وجرى عليه شيخ الإسلام لأن مجرد التقدم بالتلظي بتكبيره المخالفة فيه يسيرة جداً لا يقرب من المخالفة بالتأخر المقررة فضلاً عن كونها أفحش منها فليتأمل ولو جمع بين الكلامين بتزليل كل على حاله لم يكن بعيداً ثم يظهر أن محل مفسرة التقدم إذا قلنا به حيث أتى به وبما بعدها بقصد الركنية أما إذا أتى بذلك بقصد الذكر متتلاً به لم يضُرُّ لأنه زيادة ذكر في تكبيرة لا تقديم تكبيرة وتتردد النظر في حال الإطلاق اهـ. وجزم ع ش بالبطلان فيها، عبارته قوله م ر ولو تقدم على إمامه بتكبيره إلخ أي وقصد بها تكبيرة الركن أو أطلق فإن قصد بها الذكر المجرد لم يضُرُّ كما لو كرر الركن القول في الصلاة اهـ.

قاله الشارح لما بيته مما هو في غاية الوضوح والصحة هذا وقد يقال: قياس أن التخلف بتكبيره إنما يتحقق إذا شرع الإمام فيما بعدها كما أفاده قوله: حتى كثر الإمام أخرى أن التخلف بتكبيرتين إنما يتحقق إذا شرع الإمام فيما بعدهما فالتخلف بالثانية والثالثة يتوقف على شروع الإمام في الرابعة ففي قول شيخنا اقتضى هذا أنه لو استمر في الفاتحة لبطء القراءة مثلاً حتى شرع الإمام في الثالثة إلخ فيه نظر بل قياس ما قلنا أنه يقرأ حتى يشرع الإمام في الرابعة إلا أن يريد الثالثة بالنسبة للثانية وهي الرابعة.

فرد: (فالتقدم بها أولى) اعتمدته م ر.

(وَيُكَبَّرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي تَكْبِيرَةٍ (غَيْرِهَا) أَيْ الْأُولَى لِأَنَّ مَا أَدْرَكَهُ أَوَّلُ صَلَاتِهِ فِرَاعِي تَرْتِيبَ نَفْسِهِ. (وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ كَبَّرَ مَعَهُ.....

❦ قول (سني): (وَيُكَبَّرُ الْمَسْبُوقُ الْخ) والمراد به مَنْ تَأَخَّرَ إِحْرَامُهُ عَنْ إِحْرَامِ الْإِمَامِ فِي الْأُولَى أَوْ عَنْ تَكْبِيرِهِ فِيمَا بَعْدَهَا وَإِنْ أَدْرَكَ مِنَ الْقِيَامِ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ وَكَثُرَ لَا الْإِضْطِلَاحِي وَهُوَ مَنْ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ الْخ بِرُماويٍّ وَسم.

❦ قول (سني): (وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ) أَيِ إِذَا أَدْرَكَ زَمَنًا يَسَعُهَا قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ أُخْرَاهَا لِتَكْبِيرَةِ أُخْرَى سَم زَادَ شَيْخُنَا لِأَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ بَعْدَ الْأُولَى وَقَالَ الشَّيْخُ عَوْضٌ تَتَعَيَّنُ بَعْدَ الْأُولَى فِي حَقِّ الْمَسْبُوقِ دُونَ الْمَوَافِقِ أَهْ وَيُؤَيَّدُ مَا قَالَهُ سَم مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْبُوقِ وَالْمَوَافِقِ بَلْ يُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَفِي الْنَهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ نَعَمْ قَوْلُهُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ الْخ. ❦ قوله: (فِي تَكْبِيرَةٍ غَيْرِهَا) أَيِ كَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالِدُعَاءِ نِهَايَةً وَمُغْنِيٍّ وَسم.

❦ قول (سني): (وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى الْخ) وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ الثَّانِيَةَ عَقِبَ إِحْرَامِ الْمَسْبُوقِ بِحَيْثُ لَمْ يُدْرِكْ قَبْلَ تَكْبِيرِ الْإِمَامِ الثَّانِيَةَ زَمَنًا يَسَعُ شَيْئًا مِنَ الْفَاتِحَةِ سَقَطَتْ عَنْهُ وَإِنْ قَصَدَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ تَأْخِيرَهَا وَلَا عِبْرَةَ بِهَذَا الْقَصْدِ إِذَا لَمْ يُدْرِكْهَا فِي مَحَلِّهَا الْأَصْلِيِّ وَلَوْ تَمَكَّنَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ مِنْ قِرَاءَةِ بَعْضِهَا فَقَطْ فَهَلْ يُؤْثَرُ قَصْدُ تَأْخِيرِهَا سِوَاهُ قَرَأَ مَا يُمْكِنُ فِيهِ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدُّ السَّقُوطُ حَيْثُ قَرَأَ مَا تَمَكَّنَ، وَإِذَا أُخْرَاهَا يَتَجَبَّ أَنْ تَجِبَ بِكَمَالِهَا لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَامِلَةً أَهْ سَم بِتَصْرِيفٍ.

❦ قول (سني): (قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ) أَيِ بَانَ كَبَّرَ عَقِبَ إِحْرَامِ الْمَامُومِ سَم.

❦ قوله: (وَيُكَبَّرُ الْمَسْبُوقُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي غَيْرِهَا) أَرَادَ بِالْمَسْبُوقِ مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْإِمَامَ مِنْ أَوَّلِ صَلَاتِهِ فَيَشْمَلُ مَنْ أَدْرَكَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ قَدْرَ الْفَاتِحَةِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى لَا الْإِضْطِلَاحِي وَهُوَ مَنْ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ إِذْ لَوْ أَرَادَ الْإِضْطِلَاحِي لَكَانَ قَوْلُهُ: وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ مُنَافِيًا لَهُ فَهُوَ مَعَ قَوْلِهِ بَعْدَهُ وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى الْخ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ كَبَّرَهَا وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ الْخ مِنَ الْقَرَائِنِ الْوَاضِحَةِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَسْبُوقِ مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْإِمَامَ مِنْ أَوَّلِ صَلَاتِهِ وَيَقُولُهُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِرَاءَتُهَا إِذَا أَدْرَكَ زَمَنًا يَسَعُهَا قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى وَهَذَا التَّقْدِيرُ لَا يُنَافِي قَوْلَهُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ الْخ. ❦ قوله: (وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ) أَيِ إِنْ شَاءَ وَإِنْ شَاءَ أُخْرَاهَا لِتَكْبِيرَةِ أُخْرَى.

❦ قوله في (سني): (وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي غَيْرِهَا) أَيِ بَانَ أَدْرَكَ الْإِمَامَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ مَثَلًا.

❦ قوله في (سني): (وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ الْخ) لَوْ أُخْرِمَ قَاصِدًا تَأْخِيرَ الْفَاتِحَةِ إِلَى مَا بَعْدَ الْأُولَى فَكَبَّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمْكِنُ فِيهِ قِرَاءَةُ شَيْءٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَهَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ حَقِيقَةً وَلَا اغْتِيَارَ بِقَصْدِهِ تَأْخِيرَهَا بَعْدَ عَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْ شَيْءٍ مِنْهَا أَوْ لَا لِأَنَّ قَصْدَ تَأْخِيرِهَا صَرَفَهَا عَنْ هَذَا الْمَحَلِّ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَكَذَا يُقَالُ لَوْ تَمَكَّنَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ مِنْ قِرَاءَةِ بَعْضِهَا فَقَطْ فَهَلْ يُؤْثَرُ قَصْدُ تَأْخِيرِهَا سِوَاهُ قَرَأَ مَا تَمَكَّنَ مِنْهُ أَوْ لَا أَوْ كَيْفَ الْحَالُ؟ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدُّ السَّقُوطُ فِي الْأُولَى وَلَا اغْتِيَارَ بِقَصْدِهِ الْمَذْكُورِ وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ حَيْثُ قَرَأَ مَا تَمَكَّنَ.

❦ قوله في (سني): (قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ) أَيِ بَانَ كَبَّرَ عَقِبَ إِحْرَامِ الْمَامُومِ.

وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ) نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمَسْبُوقِ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى تَعَيُّنِ الْفَاتِحَةِ عَقِبَ الْأَوَّلَى كَذَا قِيلَ وَقَدْ يُقَالُ: بَلْ يَأْتِي عَلَى مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَتَّعَيْنْ لَهَا هِيَ مُنْصَرِفَةٌ إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ يَصْرِفَهَا عَنْهَا بِتَأْخُرِهَا إِلَى غَيْرِهَا فَجَرَى السَّقُوطُ نَظَرًا لِذَلِكَ الْأَصْلِ نَعَمْ قَوْلُهُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْوُجُوبَ لَا يَتَأْتَى إِلَّا عَلَى الضَّعِيفِ فَلَعَلَّهُ تَرَكَ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ لِلْعِلْمِ بِهِ مِمَّا مَرَّ (وَإِنْ كَثُرَ هُوَ فِي الْفَاتِحَةِ تَرْكُهَا وَتَابَعَهُ فِي الْأَصَحِّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَغَلَ بِتَقْوِذٍ وَلَا قَرَأَ بِقَدْرِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ.

❦ قَوْلُ (سَيِّئُ): (وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ) قَضِيَّةٌ إِبْطَالِيَّةٌ وَلَوْ أُخْرِمَ قَاصِدًا تَأْخِيرَ الْفَاتِحَةِ إِلَى مَا بَعْدَ الْأَوَّلَى كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ مِنْ تَأْثِيرِ الْقَضِيَّةِ الْمَذْكُورِ. ❦ قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ الْخُ) أَيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ عَقِبَ تَكْبِيرِ الْمَسْبُوقِ فَإِنَّهُ يَرْكَعُ مَعَهُ وَيَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُقَالُ الْخُ) سَيِّئًا عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (هِيَ مُنْصَرِفَةٌ إِلَيْهَا) أَيُّ لِأَنَّهَا مَحَلُّهَا الْأَصْلِيُّ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا عَلَى الضَّعِيفِ) أَيُّ إِنَّهَا لَا تُجْزَى بَعْدَ غَيْرِ الْأَوَّلَى. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَعَلَّهُ الْخُ) أَيُّ عَلَى تَقْدِيرِ هَذِهِ الْإِرَادَةِ سَمٍ. ❦ قَوْلُ (سَيِّئُ): (تَرَكَهَا الْخُ) أَيُّ فَلَوْ اشْتَغَلَ بِإِكْمَالِ الْفَاتِحَةِ فَمُتَخَلِّفٌ بِغَيْرِ عُذْرٍ فَإِنَّ كِبَرَ إِمَامِهِ أُخْرَى قَبْلَ مُتَابَعَتِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

(فَرُغَ) يَجُوزُ الْإِسْتِخْلَافُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ بِشَرْطِهِ م ر سَمٍ عَلَى الْمُنْتَهَجِ، أَقُولُ: وَلَعَلَّ شَرْطَهُ عَدَمُ طَوْلِ الْمُكْتَبَعِ ش.

❦ قَوْلُ (سَيِّئُ): (وَتَابَعَهُ فِي الْأَصَحِّ) وَيَتَحَمَّلُ عَنْهُ بِاقْبَتِهَا كَمَا لَوْ رَكَعَ الْإِمَامُ وَالْمَسْبُوقُ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ وَلَا يُشْكِلُ هَذَا - أَيُّ سَقُوطَ الْفَاتِحَةِ بَعْضًا هُنَا وَكُلًّا فِيمَا قَبْلَهُ - بِمَا مَرَّ أَنَّ الْفَاتِحَةَ لَا تَتَّعَيْنُ فِي الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْإِكْمَالَ قِرَاءَتُهَا فِيهَا فَيَتَحَمَّلُهَا عَنْهُ الْإِمَامُ وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ عَقِبَ تَكْبِيرَةِ الْمَسْبُوقِ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ مُعْنَى وَنِهَائَةً. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ حُوِّثَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَغَلَ بِتَقْوِذٍ) أَيُّ وَلَا افْتِتَاحَ نِهَائَةً. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا قَرَأَ بِقَدْرِهِ الْخُ) وَتَحْرِيرُهُ أَنَّهُ إِذَا اشْتَغَلَ بِالتَّقْوِذِ فَلَمْ يَقْرَعْ مِنْ الْفَاتِحَةِ حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ الثَّانِيَةَ أَوْ الثَّالِثَةَ لَزِمَ التَّخَلُّفُ لِلْقِرَاءَةِ بِقَدْرِ التَّقْوِذِ وَيَكُونُ مُتَخَلِّفًا بِعُذْرٍ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَدْرُكُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ التَّقْوِذِ وَلَا فَعِيرَ مَعْذُورٍ فَإِنْ لَمْ يُتِمَّهَا حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ الثَّانِيَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَيَكُونُ مُتَخَلِّفًا بِعُذْرٍ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَذْرُوبِ مَا لَوْ تَرَكَ الْمَامُومَ الْمَوَافِقَ الْقِرَاءَةَ

❦ قَوْلُهُ: (هِيَ مُنْصَرِفَةٌ إِلَيْهَا) أَيُّ لِأَنَّهَا مَحَلُّهَا الْأَصْلِيُّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا يَتَأْتَى إِلَّا عَلَى الضَّعِيفِ) أَيُّ إِنَّهَا لَا تُجْزَى بَعْدَ غَيْرِ الْأَوَّلَى. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَعَلَّهُ الْخُ) أَيُّ عَلَى تَقْدِيرِ هَذِهِ الْإِرَادَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا قَرَأَ بِقَدْرِهِ) هَلْ يَتَّعَيْنُ تَخَلُّفَهُ وَالْقِرَاءَةُ بِقَدْرِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي مَحَلِّهَا الْأَصْلِيِّ تَعَيَّنَ لَهَا أَنْ يَجُوزَ التَّأْخِيرُ إِلَى تَكْبِيرَةِ أُخْرَى لِإِقْدَامِ تَعَيُّنِ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ الْأَوَّلَى وَحَيْثُ يَتَقَرَّرُ جَمِيعُ مَا لَزِمَهُ إِذَا يَجُوزُ تَوَزُّعُ وَاجِبِهِ عَلَى تَكْبِيرَتَيْنِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَعَلَى بَعْضِ الطَّلَبَةِ مِنْ تَقْرِيرِ م ر فِي الدَّرْسِ فِي بَعْضِ الْأَعْوَامِ الثَّانِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا قَرَأَ بِقَدْرِهِ) لَا يَتَعَدَّى عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ فَإِنْ قَرَأَ بِقَدْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى كَبَّرَ هُوَ وَلِحَقِّهِ وَإِذَا أَرَادَ

(وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ بَاقِيَ التَّكْبِيرَاتِ بِأَذْكَارِهَا) وَجُوبًا فِي الْوَاجِبِ وَنَدْبًا فِي الْمُسْتَدَبِّ (وَفِي قَوْلٍ: لَا تُشْتَرَطُ الْأَذْكَارُ) فَيَأْتِي بِهَا نَسَقًا لِأَنَّ الْجِنَازَةَ تُرْفَعُ حِينَئِذٍ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ يُسَمَّنُ بِقَائِلِهَا حَتَّى يُنْجَمَ الْمُقْتَدُونَ وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ رَفْعُهَا وَالْمَشْيُ بِهَا قَبْلَ إِحْرَامِ الْمُصَلِّي وَبَعْدَهُ ..

فِي الْأَوَّلَى وَجَمَعَ بَيْنَهَا وَبَيَّنَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ فَكَثِّرَ الْإِمَامُ قَبْلَ قَرَاغِهِ مِنْهَا فَتَخَلَّفَ لِإِنْتِهَاجِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ اهْ وَبِعِبَارَةٍ سَمَّ قَوْلُهُ: وَالْأَقْرَأُ بِقَدْرِهِ لَا يَتَعَدُّ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ فَإِنْ قَرَأَ بِقَدْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ أُخْرَى كَثُرَ هُوَ وَلِحَقُّهُ وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ تَكْبِيرَ الْأُخْرَى قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ بِقَدْرِهِ فَارْقَهُ. وَعَلَى هَذَا فَهَلْ يُغْنِيهِ عَنِ الْمُفَارَقَةِ قَصْدُ تَأْخِيرِهَا إِلَى تَكْبِيرَةِ أُخْرَى لِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْأَوَّلَى لِلْقِرَاءَةِ؟ اه. أَقُولُ: قَضِيَّتُهُ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ النَّهَايَةِ لَزِمَ التَّخَلُّفُ لِغَيْبِ عَدَمِ الْإِغْنَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❏ قَوْلُ (وَأِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ الْإِنِّحَ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَالْمَسْبُوقُ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ أَوْ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا فَهَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ بَقِيَّتُهَا فِي الْأَوَّلِ وَكُلِّهَا فِي الثَّانِي أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ مُصَرِّحًا بِالثَّانِي بِصُرْطِي وَقَدَّمْنَاهُ آيَفًا. ❏ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْجِنَازَةَ تُرْفَعُ حِينَئِذٍ) إِنِّي فَلَيْسَ الْوَقْتُ وَقْتُ تَطْوِيلِ نِهَائِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (يُسَمَّنُ بِقَائِلِهَا الْإِنِّحَ) وَالْمُخَاطَبُ بِذَلِكَ هُوَ الْوَلِيُّ قَبْلَ تَأْخِيرِ الْحَمَلِ فَإِنْ لَمْ يَتَّقِ مِنَ الْوَلِيِّ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ اسْتَحْبَبَّ التَّأْخِيرُ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ لِلْحَمَلِ وَإِنْ أَرَادُوا الْحَمْلَ اسْتَحْبَبَّ لِلْأَحَادِ أَمْرُهُمْ بِعَدَمِ الْحَمَلِ اه. وَلَوْ قَبِلَ الْمُخَاطَبُ بِذَلِكَ الْمُبَاشَرَةَ ثُمَّ الْوَلِيُّ ثُمَّ الْأَحَادُ لَمْ يَتَعَدُّ. ❏ قَوْلُهُ: (حَتَّى يُنْجَمَ الْمُقْتَدُونَ) بِعِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ حَتَّى يُنْجَمَ الْمَسْبُوقُ مَا فَاتَهُ فَإِنْ رُفِعَتْ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ حُوِّلَتْ عَنِ الْقِبْلَةِ بِخِلَافِ ابْتِدَاءِ عَقْدِ الصَّلَاةِ لَا يُحْتَمَلُ فِيهِ ذَلِكَ وَالْجِنَازَةُ حَاضِرَةٌ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوع. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمَوَافِقَ كَالْمَسْبُوقِ فِي ذَلِكَ وَلَوْ أُخْرِمَ عَلَى جِنَازَةٍ يُنْشَى بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا جَازَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ ذِرَاعًا كَمَا سَيَأْتِي وَأَنْ يَكُونَ مُحَاضِرًا لَهَا كَالْمَامُومِ مَعَ الْإِمَامِ اه. زَادَ النَّهَايَةُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ الْمَارِّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ اه. وَزَادَ

الْإِمَامُ تَكْبِيرَ الْأُخْرَى قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ بِقَدْرِهِ فَارْقَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْهَوِيَّ لِلْسُّجُودِ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ الْمَسْبُوقُ قَدْرَ مَا اشْتَغَلَ بِهِ مِنْ افْتِتَاحٍ أَوْ تَعَوُّذٍ بِمَا فِيهِ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ يُغْنِيهِ عَنِ الْمُفَارَقَةِ قَصْدُ تَأْخِيرِهَا إِلَى تَكْبِيرَةِ أُخْرَى لِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْأَوَّلَى لِلْقِرَاءَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ رَفْعُهَا وَالْمَشْيُ بِهَا قَبْلَ إِحْرَامِ الْمُصَلِّي وَبَعْدَهُ) وَإِنْ حُوِّلَتْ عَنْ الْقِبْلَةِ الْإِنِّحَ بِعِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ حَتَّى يُنْجَمَ الْمَسْبُوقُ مَا فَاتَهُ فَإِنْ رُفِعَتْ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ حُوِّلَتْ عَنْ الْقِبْلَةِ بِخِلَافِ ابْتِدَاءِ عَقْدِ النِّكَاحِ لَا يُحْتَمَلُ فِيهِ ذَلِكَ وَالْجِنَازَةُ حَاضِرَةٌ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ قَالَ فِي الْمَجْمُوع وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمَوَافِقَ كَالْمَسْبُوقِ فِي ذَلِكَ وَلَوْ أُخْرِمَ عَلَى جِنَازَةٍ يُنْشَى بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا جَازَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ ذِرَاعًا كَمَا سَيَأْتِي وَأَنْ يَكُونَ مُحَاضِرًا لَهَا كَالْمَامُومِ مَعَ الْإِمَامِ وَلَا يَضُرُّ الْمَشْيُ بِهَا الْإِنِّحَ اه. وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَازِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ (قَبْلَ إِحْرَامِ الْمُصَلِّي) مَعَ قَوْلِهِ وَإِنْ حُوِّلَتْ عَنْ الْقِبْلَةِ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ مَنْ أُخْرِمَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ رَفْعِهَا لَمْ يَضُرَّ رَفْعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ بَعْدَتْ وَتَحَوَّلَتْ عَنْ الْقِبْلَةِ وَمَنْ أُخْرِمَ بَعْدَ رَفْعِهَا اشْتَرَطَ عَدَمَ الْبُعْدِ وَالتَّحَوُّلِ فَإِنْ بَعْدَتْ أَوْ تَحَوَّلَتْ قَبْلَ سَلَامِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

وَأَنَّ حَوْلَتْ عَنْ الْقِبْلَةِ مَا لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِيَاةٍ ذِرَاعٍ، أَوْ يَحِلَّ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مُضِرٌّ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ. (وَيُشْتَرَطُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ) وَالْقُدُوءُ أَيُّ كُلِّ مَا مَرَّ لَهَا مِمَّا يَنْتَأَى مَجِيئُهُ هُنَا وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُكْرَهُ وَيُسْنُ كُلُّ مَا مَرَّ لَهَا مِمَّا يَنْتَأَى مَجِيئُهُ هُنَا أَيْضًا نَعَمْ بَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يُسْنُ هُنَا النَّظَرُ لِلْجَنَازَةِ، وَبَعْضُهُمُ النَّظَرُ لِمَحَلِّ السُّجُودِ لَوْ فُرِضَ أَخَذًا مِنْ بَحْثِ الثَّلَاثِيَاةِ ذَلِكَ فِي الْأَعْمَى وَالْمُصَلِّي فِي ظُلْمَةٍ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَتَقَدَّمَ طَهُرُ الْمَيِّتِ كَمَا بَأْتِي، وَقَوْلُ ابْنِ جَرِيرٍ كَالشُّعْبِيِّ تَصِحُّ بِهَا طَهَارَةٌ رُذْ بَأَنَّهُ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ وَابْنُ جَرِيرٍ وَإِنْ غُذِيَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ لَا

الْمُعْنَى عَلَى تِلْكَ أَيْضًا وَإِنْ بَعُدَتْ بَعْدَ ذَلِكَ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْحِ. قَضِيَّةٌ هَذَا تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِوَقْتِ الْإِحْرَامِ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا زَادَتْ الْمَسَافَةُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ لَمْ يَضُرَّ وَقَدْ يُشِيرُ كَلَامُ حَجٍّ بِخِلَافِهِ وَقَوْلُهُ م ر أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِيَاةٍ الْإِنْحِ أَيْ يَتَيَّنُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ شَكَّ فِي الْمَسَافَةِ هَلْ تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَا؟ يَضُرُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقَدُّمِ وَقَوْلُهُ م ر وَأَنْ يَكُونَ مُحَاضِرًا لَهَا أَيْ بَأَنَّهُ لَا تَتَحَوَّلُ عَنِ الْقِبْلَةِ وَقَوْلُهُ: عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ الْإِنْحِ أَيُّ الْقَوْلِ الْمُرْجَحُ أَهْ ع ش. هُود: (وَإِنْ حَوْلَتْ عَنِ الْقِبْلَةِ) يَظْهَرُ أَنَّهُ تَعْمِيمٌ لِقَوْلِهِ وَبَعْدَهُ فَقَطُّ لَا لِقَوْلِهِ قَبْلَ الْإِنْحِ أَيْضًا. هُود: (مَا لَمْ يَزِدْ الْإِنْحِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَيْدٌ فِي الثَّانِي فَقَطُّ أَوْ فِيهِمَا وَعَلَى كُلِّ فَعِيَةٍ مُخَالَفَةً لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْمُعْنَى مِنْ أَنَّ الْبُعْدَ فِي الدَّوَامِ لَا يَضُرُّ جَازِمًا بِهِ جَزَمَ الْمُذَهَبُ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيُحَرِّزْ بِضَرِي. أَقُولُ: تَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّ ع ش حَمَلَ كَلَامَ الثَّاهِيَةِ عَلَى مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْمُعْنَى وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ عَلَى جَنَازَةٍ وَهِيَ قَارَةٌ لَمْ يَضُرَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَفْعُهَا وَتَحْوِيلُهَا عَنِ الْقِبْلَةِ وَالزِّيَادَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِيَاةٍ ذِرَاعٍ وَوُقُوعُ حَائِلٍ بَيْنَهُمَا كَمَا فِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَيُفِيدُهُ أَيْضًا كَلَامُ الْمُعْنَى وَالثَّاهِيَةِ وَشَيْخُنَا وَأَمَّا لَوْ أَحْرَمَ عَلَيْهَا وَهِيَ سَائِرَةٌ فَيُشْتَرَطُ كُلُّ مَنْ عَدَمُ التَّحَوُّلِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِيَاةِ وَعَدَمُ الْحَائِلِ عِنْدَ التَّحَرُّمِ فَقَطُّ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى وَع ش وَوَأَفْقَهُمَا شَيْخُنَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا فِي عَدَمِ الزِّيَادَةِ فَاشْتَرَطَهُ وَفَاقًا لِلزِّيَادَةِ وَبَسَمَ فِي الدَّوَامِ أَيْضًا وَقَالَ: مَا جَرَى عَلَيْهِ سَمٌ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ التَّحَوُّلِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي الدَّوَامِ أَيْضًا ضَعِيفٌ أَهْ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ اشْتِرَاطُ كُلِّ مَنْ عَدَمُ الزِّيَادَةِ وَعَدَمُ الْحَائِلِ فِي الدَّوَامِ أَيْضًا.

هُود: (سُنِّي): (وَيُشْتَرَطُ شُرُوطُ الْإِنْحِ) أَيُّ يُشْتَرَطُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ شُرُوطُ غَيْرِهَا مِنَ الصَّلَاةِ كَيْسَرِ وَطَهَارَةٍ وَاسْتِغْبَالِ نِهَآةٍ وَمُعْنَى. هُود: (وَالْقُدُوءُ) أَيُّ إِنْ أَرَادَ الْإِقْتِدَاءُ سَمٌ وَلَعَلَّ الْمُنَاسِبَ أَيْ لَوْ فُرِضَ الْإِقْتِدَاءُ بِالْمَيِّتِ. هُود: (لَوْ فُرِضَ) أَيُّ السُّجُودِ. هُود: (ذَلِكَ) أَيُّ النَّظَرِ لِمَحَلِّ السُّجُودِ لَوْ فُرِضَ النَّظَرُ. هُود: (وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ) أَيُّ سَنُ النَّظَرِ لِمَحَلِّ السُّجُودِ. هُود: (وَذَلِكَ) أَيُّ اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ. هُود: (وَتَقَدَّمَ الْإِنْحِ) عُلِيفَ عَلَى (شُرُوطِ الصَّلَاةِ). هُود: (كَمَا بَأْتِي) أَيُّ فِي الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ. هُود: (بِهَا طَهَارَةٌ) أَيُّ لِلْمَيِّتِ.

(فَرَضَ): لَوْ رُفِعَتْ قَبْلَ فَرَاحِ الْمَسْبُوقِ وَبَعُدَتْ عَنْهُ فَهَلْ يَصِحُّ اقْتِدَاءُ غَيْرِهِ بِهِ مَعَ بُعْدِهَا وَالْوَجْهُ عَدَمُ صِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ بَلْ عَدَمُ انْعِقَادِ نَفْسِ الصَّلَاةِ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَتْ طَلَبَةُ فَرَاتِهِمْ تَوَهَّمُوا اغْتِيَاظَ الْبُعْدِ فِي حَقِّهِ بَعْدًا لِاغْتِيَاظِهِ فِي حَقِّ إِمَامِهِ. هُود: (وَالْقُدُوءُ) أَيُّ إِنْ أَرَادَ الْإِقْتِدَاءُ.

يُعَدُّ تَفَرُّدُهُ وَجْهًا لَهُمْ كَالْمَزْنِيِّ وَوَقَعَ لِلْإِسْتَوِيِّ أَنَّهُ فِهِمْ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَجُوبِ اسْتِقْبَالِهِ الْقِبْلَةَ تَنْزِيلًا لَهُ مَثَرَةَ الْإِمَامِ كَمَا نَزَلُوهُ مَثَرَتَهُ فِي مَنَعَ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ وَرُذُّ بَأْتِهِ تَحْيُلُ فَايَسِدُ إِذِ الْمَيْتُ غَيْرُ مُصَلٍّ فَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ وَجُوبُ اسْتِقْبَالِهِ لِلْقِبْلَةِ، وَكَلَامُ الرَّافِعِيِّ لَا يَفْهَمُهُ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ كَوْنَ الْحَاضِرِ فِي غَيْرِ جِهَةٍ أَمَامَ الْمُصَلِّي ابْتِدَاءً مَانِعٌ. (لَا الْجَمَاعَةُ) بِالرَّفْعِ فَلَا تَجِبُ بَلْ تُسَنُّ لِأَنَّهُمْ صَلُّوا عَلَيْهِ ﷺ فَرَادَى وَإِنْ كَانَ لِعُدْرِ عَدَمِ الْإِتْفَاقِ عَلَى إِمَامِ خَلِيفَةٍ بَعْدُ وَلَا يُنَافِيهِ الْجَدِيدُ الْآتِي

• فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا الْمُرَادُ مِنْهُ) أَيْ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ. • وَفَوُدَّ: (أَنَّ كَوْنَ الْحَاضِرِ) أَيْ الْمَيْتِ الْحَاضِرِ.
 • وَفَوُدَّ: (أَمَامَ الْمُصَلِّي) أَيْ قُدَّامَهُ. • وَفَوُدَّ: (ابْتِدَاءً) أَيْ فِي ابْتِدَاءِ عَقْدِ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ الدَّوَامِ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ. • وَفَوُدَّ: (مَانِعٌ) أَيْ مِنْ انْتِقَادِ الصَّلَاةِ كُرْدِيٍّ.
 • فَوُدَّ: (بِالرَّفْعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَوْنَ الْخُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى لِأَقْوَلِهِ: وَلَا يُنَافِيهِ إِلَى الْمُنَى.
 • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُمْ الْخُ) هَذِهِ عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْوُجُوبِ فَقَطْ دُونَ السَّنِّ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلَا تُشْتَرَطُ فِيهَا كَالْمَكْتُوبَةِ بَلْ تُسْتَحَبُّ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ «مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ» وَإِنَّمَا صَلَّتِ الصَّحَابَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَادَى، كَمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ الشَّافِعِيُّ لِيُعْظَمَ أَمْرُهُ وَتَنَافُسَهُمْ فِي أَنْ لَا يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَقَالَ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ تَعَيَّنَ إِمَامٌ يَوْمَ الْقَوْمِ فَلَوْ تَقَدَّمَ وَاجِدٌ فِي الصَّلَاةِ لَصَارَ مُقَدِّمًا فِي كُلِّ شَيْءٍ وَيَتَعَيَّنُ لِلْخِلَافَةِ. وَمَعْنَى صَلُّوا فَرَادَى قَالَ فِي الذَّقَاتِي أَيْ جَمَاعَاتٍ بَعْدَ جَمَاعَاتٍ وَقَدْ حُصِرَ الْمُصَلِّونَ عَلَيْهِ ﷺ فَإِذَا هُمْ ثَلَاثُونَ أَلْفًا وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ يَسْتَوْنَ أَلْفًا لِأَنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مَلَائِكَيْنِ وَمَا وَقَعَ فِي الْإِخْيَاءِ مِنْ أَنَّهُ ﷺ مَاتَ عَنْ عَشْرِينَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَحْفَظِ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ إِلَّا سِتَّةٌ اخْتَلَفَ فِي اثْنَتَيْنِ مِنْهُمْ قَالَ الذَّمِيرِيُّ لَعَلَّهُ أَرَادَ مِنَ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْدَرُ رَوَى أَبُو رُزْعَةَ الْعَمْرُوزِيُّ أَنَّهُ مَاتَ عَنْ مِثْلِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ أَلْفًا كُلُّهُمْ لَهُ صُحْبَةٌ وَرَوَى عَنْهُ وَسَمِعَ مِنْهُ أَهْ ع ش قَوْلُهُ م ر (مَا مِنْ رَجُلٍ) الرَّجُلُ مِثَالٌ وَقَوْلُهُ م ر فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَيْ بَانَ صَلُّوا عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ م ر (لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عُدُولًا وَفَضَّلَ اللَّهُ وَاسِعًا أَهْ ع ش، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: أَيْ جَمَاعَاتٍ بَعْدَ جَمَاعَاتٍ لَعَلَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ جَمَاعَةً بَعْدَ جَمَاعَةٍ لَكِنْ يُصَلِّي كُلُّ وَاحِدٍ وَخَدَهُ مِنْ غَيْرِ إِمَامٍ حَتَّى يُلَاقِيَهُ مَا قَبْلَهُ فَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مَلَائِكَيْنِ ظَاهِرُهُ هَذَا أَنَّ الْحَفَظَةَ يُشَارِكُونَ فِي الْعَمَلِ فَلْيُرَاجِعْ وَقَوْلُهُ: كُلُّهُمْ لَهُ صُحْبَةٌ الْخُ أَيْ أَمَا مَنْ ثَبَّتَ لَهُ الصُّحْبَةُ بِمَجْرَدِ الْاجْتِمَاعِ أَوِ الرُّؤْيَةِ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ أَضْعَافُ هَذَا الْعَدَدِ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ امْتِنَاعِ كَوْنِ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا بِهِ ﷺ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الْمُسْتَطِيلَةِ خُصُوصًا مَعَ أَشْفَائِهِ وَإِتْقَانِهِ قَاصِرًا عَلَى هَذَا فَالوَاحِدُ مَتَا يَتَّقُونَ أَنْ لَا يَجْتَمِعَ بَنَحْوِ هَذَا الْعَدَدِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْعَامِ الْوَاحِدِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ مَاتَ عَنْ مِثْلِ أَلْفٍ الَّذِينَ مَاتُوا فِي حَيَاتِهِ ﷺ مِنْ سَمِعَ وَرَوَى فَهَمْ كَثِيرٌ أَيْضًا فَتَدَبَّرْ أَه. • فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ قَوْلُهُ: لِعُدْرِ عَدَمِ الْإِتْفَاقِ الْخُ عِبَارَةُ ع ش قَدْ يُقَالُ: يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَلِيَّ أَوَّلَى بِإِمَانَتِهَا وَقَدْ كَانَ الْوَلِيُّ مُوجُودًا كَعَمَّهُ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ عَادَةَ السَّلَفِ جَرَتْ بِتَقْدِيمِ الْإِمَامِ عَلَى الْوَلِيِّ فَجَرَّزُوا عَلَى هَذِهِ الْعَادَةِ بِالنِّسْبَةِ لَهُ ﷺ فَاحْتَاجُوا إِلَى التَّأْخِيرِ إِلَى تَعَيُّنِ الْإِمَامِ وَفِيهِ نَظَرٌ أَه.

لأنه لو تقدّم الولي لتوهم أنه الخليفة لاختصاص الإمامية به إذ ذاك. (ويسقط فرضها بواجده) ولو ضبيًا مع وجود رجل لأنه لا يشترط فيها الجماعة فكذا العدّد كغيرها، وكون صلاة الصبي نفلًا لا يؤثّر لأنه قد يجزئ عن الفرض كما لو بلغ بعدها في الوقت ولحصول المقصود بصلاته مع رجاء القبول فيها أكثر، ويجزئ الواحد أيضًا وإن لم يحفظ الفاتحة وغيرها، ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لأن المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس المخاطبين وقد وجدت ومروا بآخر التيمم حكم صلاة فايد الطهورين ومن لا يغنيه تيممه عن القضاء فراجعهم (وقيل يجب الثان وقيل ثلاثة) لأنه ﷺ قال: «صلّوا على من قال: لا إله إلا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة» (وقيل أربعة) كما يجب أي على هذا القول أن يحملها

فود: (لأنه لو تقدّم الخ) قد يقال إن كان المعروف في زمنه ﷺ أن صلاة الجنازة موقوفة إلى الولي فلا إلهام إذ لا حقّ للوالي فيها أو إلى الوالي كان الجديد معتبرًا ولا يفيد دعوى الخصوصية بصريّ وسم ولك أن تمنع توقفت ثبوت الجديد على كون التفويض إلى الولي مشهورًا في زمنه ﷺ وكمن من حكم نائب عنه ﷺ لم يشتهر في زمنه بل بعده كما هو ظاهر ولو سلم فمجرد جريان عادة الأولياء في ذلك الزمن بتقديم الإمام الأعظم في صلاة الجنازة كاف في التوهم كما هو ظاهر أيضًا. فود: (لتوهم أنه الخليفة) أي فربما ترتب على ذلك فتنة ش. فود: (به) أي بالإمام الأعظم. فود: (إذ ذاك) أي في زمنه ﷺ. فود: (ولو ضبيًا) أي مميزًا إنهاية ومغني. فود: (لأنه الخ) تغليل للمتن.

فود: (ولحصول المقصود) وهو الدعاء للميت. فود: (ويجزئ) إلى قوله ومرو الخ فيه وقفة وسكت عنه النهاية والمغني ليكنه أقره ش ثم قال وبقي ما لو كان لا يحسن إلا الفاتحة فقط هل يكررها أو لا؟ فيه نظر والأقرب بل المتيقن الأول لقيامها مقام الأدعية أي والصلاة على النبي ﷺ. فود: (ومروا بآخر التيمم حكم صلاة فايد الطهورين الخ) عبارته هناك فقال - أي الأذرع - في باب الجنائز: من لا يسقط تيممه الفرض، وفايد الطهورين إن تعينت على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها إذا وجد الطهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز اه.

فود: (لها) متعلق بالصلاة.

فود: (سبي) (وقيل يجب الخ) أي يسقط فرضها إنهاية. فود: (لأنه) إلى قوله على ما بحثه في النهاية والمغني إلا قوله أخذ إلى المتن. فود: (وأقل الجمع الخ) أي الذي دلّت عليه الواو في صلّوا الخ ع ش. فود: (وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة) وهو دليل للفولتين على التوزيع رشدي. فود: (كما يجب الخ) عبارة المغني بناء على معتقده في حمل الجنازة أنه لا يجوز التخصّص عن أربعة لأن الخ فالصلاة

فود: (لاختصاص الإمامية به إذ ذاك) إن أريد حتى إمامة الجنازة فهذا التخصيص يناهي أن الحق شرعًا للولي إذ مقتضى ذلك علم الصحابة وعملهم بذلك أو إمامة ما عدا الجنازة أشكل تغليل التوهم بذلك. فود: (ولو مع وجود الخ) اعتمد م ر.

أربعة لأن ما دونه إزراء بالميت ولا تجب الجماعة على كل وجه. (ولا تسقط بالنساء) ومثلهن الخنثى (وهناك) أي بمحل الصلاة وما ينسب إليه كخارج السور القريب منه أخذًا مما يأتي عن الوافي (رجال) أو رجل ولا يخاطبن بها حينئذ بل أو صبي مميز على ما بحثه جمع قيل وعليه يلزمهن أمره بفعلها بل وضربه عليه اهـ وهو بعيد بل لا وجه له وإنما الذي يتجبه أن محل البحث إذا أراد الصلاة ولا توجه الفرض عليهن (في الأصح) لأن فيه استيهانة به ولأن

أولى اهـ. □ فود: (ولا تجب الجماعة إلخ) أي فيصلون فرادى إن شاءوا وفي المجموع عن الأصحاب لو صلى على الجنائز عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كيفية مغني ونهاية ويأتي في الشرح مثله. □ فود: (أي بمحل الصلاة إلخ) عبارة النهاية والمغني والأوجه أن المراد بحضوره أي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقًا ولا في دون مسافة القصر اهـ. □ فود: (مما يأتي) أي في شرح (ويصلي على الغائب إلخ). □ فود: (رجال إلخ) نعم إن كان الرجل أو الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالمعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء وتسقط بفعلهن م ر اهـ سم. □ فود: (أو رجل) قد يوجه المتن بأن المراد الجنس. □ وفود: (أو صبي) قد يشمل المتن لأن الرجال قد يطلقون بمعنى الذكور كما في حديث «فلأولي رجل ذكر» سم وفي المغني ولو غير بقوله وهناك ذكر مميز لشميل ما ذكر وكان أخصر اهـ. □ فود: (قيل وعليه إلخ) اعتمد المغني والنهاية وفاقًا للشهاب الزملي. □ فود: (يلزمهن أمره بفعلها إلخ) فإن أصر على الامتناع وأيسن من فعله فلا يتعد أن تجزئ صلاتهن قاله سم. وقد يبيد قول الشارح وإنما الذي يتجبه إلخ ويصرح بذلك قول المغني والأولى أن يقال: إن امتنع أجزاء صلاتهن ولا فلا اهـ. □ فود: (لأن) إلى قوله ولك في النهاية والمغني.

□ فود: (أي بمحل الصلاة إلخ) فإن قيل قياس عموم الخطاب أنها لا تسقط بالنساء في محل مع وجود رجال ولو بمحل آخر وإن بعدوا وظنوا أنه ليس في محل النساء غايبة الأمر أنهم إن قربوا وجب الحضور للصلاة ولا صلوا بمكانهم كما لا تسقط عنه الصلاة بمحل إذا لم يظن أن فيهم غيرهم من الرجال بالفرض ويمتنع الأخذ مما يأتي باختلاف المقامين ومذكرهما قلنا ينافي ذلك كلامهم كقولهم إنه لو صلت المرأة لفقد الرجل ثم حصر لم تلزمه الصلاة إلا أن يحمل على ما إذا لم يعلم هذا الرجل أنه ليس بمحل الميت إلا نساء قبل صلاة النساء ولا لزومه الصلاة. □ فود: (أي بمحل الصلاة إلخ) والأوجه أن المراد بحضوره أي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقًا ولا في دون مسافة القصر شرح م ر. □ فود: (رجال أو رجل) نعم إن كان الرجل أو الرجال ممن يلزمه القضاء فهو كالمعدم فيما يظهر فيتوجه الفرض على النساء وتسقط بفعلهن م ر. □ فود: (أو الرجل) قد يوجه المتن بأن المراد الجنس. □ فود: (أو صبي مميز) قد يشمل المتن لأن الرجال قد يطلقون بمعنى الذكور كما في حديث (فلأولي رجل ذكر). □ فود: (قيل وعليه يلزمهن أمره إلخ) فإن أصر على الامتناع وأيسن من فعله فهل يصلين لحزمة الميت وتجزين صلاتهن أو لا تجزئ ولا بد من الصلاة عليه بعد

الرجال أكمل فدعائهم أقرب للإجابة أما إذا لم يكن غيرهم فتلزمهم وتسقط بفعلهم وتسن لهم الجماعة كما يحثه المصنف لكن توزع فيه بأن الجمهور على خلافه وإنما لزمتهن ولم تسقط بفعلهم مع وجود الصبي المريد لفعلها على ذلك البحث لأن دعاءه أقرب للإجابة منهن وقد يخاطب الإنسان بشيء وتوقف صحته منه على شيء آخر ولك أن تقول أقرب دعائه تأتي في اجتماعه مع الرجال ولم ينظروا إليها حينئذ، وكونه من جنسهم لا جنسهن لا أثر له هنا على أنها إنما تقتضي أنه يندب لهن الأيمان به لا منع صحة صلاتهن ودعوى أنه قد يخاطب الإنسان إلى آخره تحتاج لتأمل فإن إطلاقها لا يشهد لما نحن فيه وإنما الذي يشهد له أن يثبت أنهم في صورة ما أوجبوا على واحد أو جمع شيئاً ومنعوا شطوطه عنه بفعله إذا أراد

• قوله: (غيرهن) عبارة النهاية والمغني ذكر أي ولا خشي فيما يظهر اه ويأتي في الشرح ما يفيد.
 • قوله: (فتلزمهن إلخ) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه الإعادة انتهى ولو حضر بعد إخراجهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لأن الفرض لم يسقط بعد أو لا؟ فيه نظر والأول قريب سم وشويزي وقد يصرح بما ذكره عن شرح الروض قول الشارح وتسقط إلخ وتلوع ش لم يطلع على ذلك الثقل فقال ما نصه: والقياس أنه يجب على الخشي أو غيره من الرجال إذا حضر بعد الدفن أن يصل على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء اه. • قوله: (وتسقط بفعلهن) وإذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء نهاية ومغني أي فلم ياتمنع ش اه. • قوله: (وتسن لهن الجماعة إلخ) وهو المعتد كما في غيرها من الصلوات وقيل لا تستحب لهن وقيل تسن لهن في جماعة المرأة مغني.
 • قوله: (وإنما لزمتهن إلخ) فيه أن الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور. • قوله: (على شيء آخر) أي كعدم إرادة الصبي هنا. • قوله: (على أنها) أي أقرب دعاء الصبي للإجابة. • قوله: (لا منع صحة صلاتهن) انظر من أين لزم على هذا البحث منعها سم. • قوله: (بأن إطلاقها) الباء بمعنى اللام متعلق بـ (تحتاج إلخ) والصمير للدعوى. • قوله: (وإنما الذي يشهد له أن يثبت أنهم في صورة ما إلخ)

الدفن إذا أطاع الصبي أو حضر بالغ وصلاتهن إنما كانت لحزمة الميت؟ فيه نظر والأول غير بعيد.
 • قوله: (أما إذا لم يكن غيرهن فتلزمهن إلخ) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل بعد لم تلزمه الإعادة اه ولو حضر بعد إخراجهن وقبل فراغهن فهل تلزمه الصلاة لأن الفرض لم يسقط بعد أو لا؟ فيه نظر والأول قريب. • قوله: (كما يحثه المصنف) عبارة الروض وصلاتهن فرأى أفضل قال في شرحه وتعبيره بذلك أولى من قول أضليه فإن لم يكن رجل صلين متفرقات قال في المجموع بعد نقله ذلك عن الشافعي والأصحاب وفيه نظر ويتبين أن تسن له الجماعة كما في غيرها وعليه جماعة من السلف اه وبه يعلم أن المصنف معترف بأن الجمهور على خلاف بحثه كما يتوهم من قول الشارح السابق: (ونوزع إلخ) اه. • قوله: (لا منع صحة صلاتهن إلخ) انظر من أين لزم على هذا البحث منع صحة صلاتهن. • قوله: (وإنما الذي يشهد له أن يثبت أنهم في صورة ما إلخ) قد يجاب عن ذلك بأنهن في هذه

غير المخاطب به التبوع به فإن ثبت ذلك أهد ذلك البحث وإلا كان مع عدم توضيح معناه خارجاً عن القواعد على أنه مخالف لمفهوم قول المشي وغيره وهناك رجال فلا يقبل فتأمله وفي المجموع: والرجل الأجنبي وإن كان عبداً أولى من المرأة القريبة، والصبيان أولى من المرأة القريبة والصبيان أولى من النساء اهـ قيل هذه العبارة مشككة لاقتضاها سقوطها بها مع وجود البالغ ورد بأن الصورة أنهم أردن الجماعة ومعهن بالغ أو مميّز فتقديم أحدهما أولى من تقديم إحداهن اهـ وعجيب ذلك الاستشكال باقتضاها ما مر مع أنها صريحة في أن الكلام إنما هو في الأولوية بالإمامة لا غير وحديث فكان ينبغي للراي ذكر ذلك لا ما ذكره لأنه موهى ولو اجتمع خشي وامرأة لم تسقط بها عنه لاحتمال دكورتته بخلاف عكسه.

قد يجاب عن ذلك بأنهم في هذه الحالة خوطب بأمره وضربه لا بفعل الصلاة كما أشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الزملي ولعل المراد بقوله لا بفعل الصلاة أي على وجه الوجوب سم. هـ فود: (على أنه مخالف إلخ) فيه أن كثيراً ما يراد بالرجال الذكور سم أي يشمل الصبي. هـ فود: (فلا يقبل) أي ذلك البحث. هـ فود: (سقوطها بها) أي صلاة الجنائز بالمرأة. هـ فود: (باقتضاها) أي عبارة المجموع والجار متعلق بالاستشكال. هـ فود: (مع أنها صريحة إلخ) أي صراحة فيه سم. هـ فود: (فكان ينبغي للراي ذكر ذلك) قد يقال كلام الراي ظاهر في ذلك وإن لم يصرح بما ذكر بل قد يدعي أنه صريح فيه وقول الشارح (لأنه موهى) محل تأمل بصري. هـ فود: (ذكر ذلك) أي إن الكلام إلخ. هـ فود: (لا ما ذكره) أي قوله أن الصورة إلخ حاصله أنه كان ينبغي للراي أن يذكر في الجواب عن الإشكال ما قلناه وهو أن الكلام إلخ لا ما قاله وهو أن الصورة إلخ اهـ كزدي. هـ فود: (لأنه إلخ) أي ما ذكره (موهى) أي لصحة إمامة إحداهن مع وجود الذكر. هـ فود: (ولو اجتمع) إلى المشي في النهاية. هـ فود: (ولو اجتمع خشي وامرأة إلخ) قياس ذلك أنه لو اجتمع خنائى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لأن كلا منهم يحتل دكورتته وأنوته من عدها فيجب على كل منهم فعلها تأمل سم وع ش. هـ فود: (لم تسقط بها عنه إلخ) خلافاً للمعنى عبارته والظاهر الإجماع بصلاة كل من الخشي والمرأة كما أطلقه الأضحاب لأن دكورتته غير محققة اهـ. هـ فود: (بخلاف عكسه) أي يسقط الفرض بفعل الخشي عن المرأة مؤني.

الحالة خوطب بأمره وضربه لا بفعل الصلاة كما أشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الزملي ولعل المراد بقوله بفعل الصلاة على وجه الوجوب. هـ فود: (مخالف لمفهوم قول المشي وغيره وهناك رجال) فيه أن كثيراً ما يراد بالرجال الذكور. هـ فود: (صريحة في أن الكلام إلخ) أي صراحة فيه. هـ فود: (ولو اجتمع خشي وامرأة إلخ) قياس ذلك أنه لو اجتمع خنائى لم تسقط عن واحد منهم بفعل غيره منهم لأن كلا منهم يحتل دكورتته وأنوته من عدها فيجب على كل منهم فعلها تأمل.

(وَيُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ) بَأَنْ يَكُونَ بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ عَنِ الْبَلَدِ بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا عُرْفًا أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ عَنْ صَاحِبِ الْوَافِي وَأَقْرَبُهُ أَنَّ خَارِجَ السُّورِ الْقَرِيبَ مِنْهُ كَدَاخِلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ ضَبَطَ الْقُرْبَ هُنَا بِمَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْهُ فِي التَّيَمُّمِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ أُريدَ بِهِ حَدُّ الْغَوِيِّ لَا الْقُرْبَ وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ (أَخْبَرَ بِمَوْتِ النُّجَاشِيِّ يَوْمَ مَوْتِهِ وَصَلَّى عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ). رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً يَسَعُ وَجَاءَ (أَنْ سَرِيرُهُ رُفِعَ لَهُ ﷺ حَتَّى شَاهَدَهُ) وَهَذَا بِفَرْضِ صِحَّتِهِ لَا يَنْفِي الْإِسْتِدْلَالَ لِأَنَّهَا - وَإِنْ كَانَتْ صَلَاةٌ حَاضِرٍ بِالنِّسْبَةِ لَهُ ﷺ - هِيَ صَلَاةٌ غَائِبٍ بِالنِّسْبَةِ لِأَصْحَابِهِ وَلَا بُدَّ مِنْ ظَنِّ أَنْ الْمَيِّتَ غُسِّلَ كَمَا شَمِلَهُ

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (وَيُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ)﴾ إِنِّي خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُ (سَيِّ): (عَلَى الْغَائِبِ)﴾ هَلْ يَشْمَلُ الْأَنْبِيَاءَ فَتَجُوزُ صَلَاةُ الْغَنِيِّ عَلَيْهِمْ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَيَتَرَنَّ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ؟ فِيهِ تَنْظُرٌ وَالْقَلْبُ لِلْجَوَازِ أَمِيلٌ وَإِنْ قَالَ م ر بِالْمَنْعِ سَمِ عَلَى الْبَهْجَةِ وَالْمُرَادُ بِالْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ يَكُونُ الْمُصَلِّي مِنْ أَهْلِ قَرْضِهَا وَقَدْ مَوْتُهُمْ كَسَيِّدِنَا عِيسَى وَالْخَضِرِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ع ش وَالْقَلْبُ إِلَى مَا قَالَه م ر أَمِيلٌ بَلْ قَضِيَّةٌ إِبْلَاقِي الْحَدِيثِ الْآتِي التَّهْنِ عَنْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ فِي غَيْبَتِهِمْ أَيْضًا. ﴿قَوْلُ: (بَأَنْ يَكُونَ)﴾ إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ)﴾ عِبَارَتُهُ مَنْ كَانَ خَارِجَ السُّورِ إِنْ كَانَ أَهْلُهُ يَسْتَعِيرُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ لَمْ تَجُزِ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ هُوَ دَاخِلُ السُّورِ لِلْخَارِجِ وَلَا الْعَكْسُ انْتَهَى وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْقُرَى الْمُتَقَارِبَةَ جِدًّا أَنَّهَا كَالْقَرْيَةِ الْوَاحِدَةِ نِهَايَةً. ﴿قَوْلُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ)﴾ أَقْرَبُهُ ش. ﴿قَوْلُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ)﴾ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تَنْسَقُطُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: (وَجَاءَ) إِلَى: (وَلَا بُدَّ) (إِنْخ). ﴿قَوْلُ: (أَخْبَرَ)﴾ بَيْنَاءُ الْفَاعِلِ عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَالْمُغْنِي أَخْبَرَهُمْ اه. ﴿قَوْلُ: (لِأَنَّهَا)﴾ (إِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِأَنَّهَا أَيْ الرُّؤْيَا إِنْ كَانَتْ لِأَنَّ أَجْزَاءَ الْأَرْضِ تَدَاخَلَتْ حَتَّى صَارَتْ الْحَبْشَةُ بِيَابَ الْمَدِينَةِ لَوْ جَبَّ أَنْ تَرَاهُ الصَّحَابَةُ أَيْضًا وَلَمْ يَنْقَلُ وَإِنْ كَانَتْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ لَهُ إِدْرَاكًا فَلَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ الْخَضِرِ لِأَنَّ الْبُعْدَ عَنِ الْمَيِّتِ عِنْدَهُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ وَإِنْ رَأَاهُ وَأَيْضًا وَجَبَّ أَنْ تَبْطُلَ صَلَاةُ الصَّحَابَةِ اه قَالَ ع ش.

(فَرُخ) لَوْ بَعُدَ الْمَيِّتُ عَنِ الْمُصَلِّي بِأَنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْقَضْرِ فَأَكْثَرَ مَثَلًا لَكِنْ كَانَ الْمُصَلِّي يُشَاهِدُهُ كَالْحَاضِرِ عِنْدَهُ كَرَامَةً فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ مِنَ الْبُعْدِ لِأَنَّهُ غَائِبٌ وَالْمُرَادُ بِالْغَائِبِ الْبَعِيدُ أَوْ لَا تَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ أَوْ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ لِمُشَاهَدَتِهِ؟ فِيهِ تَنْظُرٌ وَالْمُتَّجِعُ عِنْدِي الْأَوَّلُ وَإِنْ أَجَابَ م ر فَوَزًّا بِالثَّانِي سَمِ عَلَى الْبَهْجَةِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ مَا اسْتَوْجَهَهُ سَمِ بِصَلَاتِهِ ﷺ وَصَلَاةُ الصَّحَابَةِ مَعَهُ عَلَى التَّجَاشِي وَإِنْ رُفِعَ لَهُ حَتَّى رَأَاهُ فِي مَحَلِّهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَصِيرُهُ حَاضِرًا ع ش إِنِّي وَأَيْضًا تَفْسِيرُ الشَّارِحِ لِلْغَائِبِ بِقَوْلِهِ بَأَنْ يَكُونَ بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ (إِنْخ) كَالصَّرِيحِ فِيمَا اسْتَوْجَهَهُ سَمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ﴿قَوْلُ: (أَنْ الْمَيِّتَ غُسِّلَ)﴾ إِنِّي أَوْ

﴿قَوْلُ فِي (سَيِّ): (وَيُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ)﴾ يَشْمَلُ النَّبِيَّ وَيَتَصَوَّرُ فِي السَّيِّدِ عِيسَى إِذَا مَاتَ بَعْدَ نُزُولِهِ وَإِنْ امْتَنَعَتْ عَلَى قَبْرِهِ كَمَا يَأْتِي فَلْيُرَاجَعْ.

إطلائهم نعم الأوجه أن له أن يُعَلَّقَ النية به فيتوَيَّ الصلاة عليه إن غُسل، ولا تُسْقَطُ هذه الفرض عن أهل محله كذا أطلقوه وظاهره أنه لا فرق بين أن يمضي زمنٌ يُقْصَرُونَ فيه بترك الصلاة وأن لا ويمكن بناء ذلك على أن المخاطب بذلك أهله أو لا أو الكل ومرو أن الأرجح الثاني وحينئذٍ عَدَمُ السقوط مع عَدَمِ تقصيرهم ومع استيواء كل من عِلِمَ بَمَوْتِهِ في الخطاب بتجهيزه فيه نظرٌ ظاهرٌ أما من بالبلد فلا يُصَلَّى عليه وإن كثرت وغذِرَ بِنَحْوِ مَرَضٍ أو حبس كما شمله إطلائهم وعند الحضور يُشْتَرَطُ كما يأتي أن يجتمعهما مكان وأن لا يتقدَّم عليه أو على قبره وأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراعٍ نظير ما مر في المأموم مع إمامه.

يَمَم. □ وفود: (إن غُسل) أي طهرَ نهاية. □ فود: (ولا تُسْقَطُ إلخ) عبارةٌ التَّهْيِيةُ والأَسْنَى والمُغْنِي وقد اجتمع كلٌّ من أجاز الصلاة على الغائب بأن ذلك يُسْقَطُ فَرَضُ الكفاية إلا ما حُكِيَ عن ابن القطان وظاهر أن محلَّ السقوط بها حيث عِلِمَ بها الحاضرون اه. □ فود: (وظاهره) أي ظاهر إطلائهم. □ فود: (بناءً ذلك) أي السقوط وعَدِيه. □ فود: (فيه نظر إلخ) تقدَّم عن التَّهْيِيةِ والأَسْنَى والمُغْنِي اغتيماده. □ فود: (أما من بالبلد إلخ) المُتَّجِهُ أن المُغْتَبِرَ المُشَقَّةَ وعَدَمُها فَحَيْثُ شَقَّ الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صَحَّتْ وَحَيْثُ لا ولو خارج السور لم تصح م ر اه سم على حج وقد يفيدُه قوله م ر ولو تعدَّرَ إلخ وبنه أيضًا يُسْتَفَادُ أن العبرة في المُشَقَّةِ بالنسبة لمريد الصلاة كما يفهم من التمثيل للمُعْذِرِ بالمرضى ع ش. □ فود: (وغذِرَ إلخ) خلافًا للتَّهْيِيةِ والمُغْنِي عبارةُهما ولو تعدَّرَ على مَنْ في البلد الحضور بحبس أو مرض لم يتعدَّ الجواز كما بحثه الأذرعِي وجَزَمَ به ابن أبي الدَّمِ في المحبوس اه زاد الأول: لأنهم قد علَّلوا المنع بتيسر الذهاب عليه وفي مَفْناه إذا قِيلَ إنسانٌ ببلدٍ وأُخْفِيَ قبره انتهى فتأمل قوله: (وفي مَفْناه إلخ) هل المراد في معنى الغائب أي فَتَصِحَّ بلا خلاف أو في الحاضر المغذور فتكون على الخلاف والأقرب الثاني لكن يتبني أنه إذا عِلِمَ أنه دُفِنَ بلا صلاة أن تُجزئ الصلاة عليه قطعًا وإن قلنا لا تصح صلاة المحبوس بالبلد لوضوح الفرق بينهما بأن القول بعَدَمِ الصَّحَةِ يُؤَدِّي إلى تعطيل فرض الكفاية بصرِي. □ فود: (كما يأتي) أي في المسائل المثورة. □ فود: (أن يجتمعهما مكان واحد إلخ) أي عند التحريم فقط كما تقدَّم. □ فود: (نظير ما مر إلخ) ولو صَلَّى على مَنْ مات في يَوْمِهِ أو سَنَتِهِ وظهر في أقطار الأرض جاز وإن لم يعتنهم بل يُسَنُّ لأن الصلاة على الغائب جائزة وتعييْنهم غير شرطٍ نهايةً ومُغْنِي قال ع ش قوله م ر ولو صَلَّى على مَنْ مات إلخ هل يدخل مَنْ في البلد تبعًا وقد يتفاسد عَدَمُ

□ فود: (نعم الأوجه) اغتمده م ر. □ فود: (ولا تُسْقَطُ هذه الفرض إلخ) عبارةٌ شَرَحَ الرُّوضُ قال ابن القطان لَكَيْتَها لا تُسْقَطُ الفرض قال الزركشي ووجهه أن فيه إزراءً وتهاونًا بالميت لكن الأقرب السقوط لحصول الفرض وظاهر أن محله إذا عِلِمَ الحاضرون اه. □ فود: (أما من بالبلد إلخ) المُتَّجِهُ أن المُغْتَبِرَ المُشَقَّةَ وعَدَمُها فَحَيْثُ شَقَّ الحضور ولو في البلد لكبرها ونحوه صَحَّتْ وَحَيْثُ لا ولو خارج السور لم تصح م ر. والأوجه في الفري المتقاربة جُزْأُها كالقرية الواحدة.

(ويجب تقديمها) أي الصلاة (على الدفن) لأنه المتقوّل فإن دُفِنَ قبلها أثمّ كلٌّ من عِلِمَ به ولم يُعذَر وتَسَقَطْ بالصلاة على القبر (وتصحّ) الصلاة (بعده) أي الدفن للتأباع قيل: يُشترط بقاء شيءٍ من الميت اهـ وفيه نظر لأنّ عجب الذنب لا يفتى كما هو مقرّر في محله (والأصحّ) تخصيص الصلّة بمن كان من أهلٍ أداء (لرُضِها وقت الموت) بأن يكون حينئذٍ مُكَلَّفًا

الدخول لأنه لا تصحّ الصلاة عليه إلّا مع حضوره سم على البهجة ومحلّه أيضًا أخذًا مما مرّ له سم ما لم تشقّ الصلاة عليهم في قبورهم وإلاّ شملتهم وقوله م ر وإن لم يعيّنهم إلخ واشمل من ذلك أن يتويّ الصلاة على من تصحّ صلاته عليه من أموات المسلمين فيشمل من مات من بلوغه ثم يتبيخ أن يقول في الدعاء لهم هنا اللهم من كان منهم مُحْسِنًا فَرِّدْ في إخوانه ومن كان منهم مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ في الجميع أنهم ليسوا كُلُّهم مُحْسِنِينَ ولا مُسِيئِينَ اهـ ع ش .

• قول (سني): (ويجب تقديمها إلخ) أي وتأخيرها عن التَّسْلِي أو التَّيْمُم عند وجود مُسَوِّغِهِ نِهَايَةً ومُغْنِي . • قوله: (أي الصلاة) إلى قول المتن: (الأصحّ) في التَّهَايَة والمُغْنِي . • قوله: (كلٌّ من عِلِمَ به إلخ) أي من الدافنين والراضين بذنوبه قبلها وصلّى عليه وهو في قبر ولا يتيسّر لذلك كما يؤخذ من قوله وتصحّ بعده نِهَايَةً ومُغْنِي . • قوله: (وتسقط بالصلاة إلخ) وهل يسقط بفعلها على القبر الإثم؟ الظاهر نعم بصريّ والظاهر أن الساقط على مسلك الشارح في نظائره سقوط دوام الإثم لا أصله . • قوله: (وفيه نظر لأنّ حجب إلخ) اغتمده المغني والتَّهَايَة عبارة الثاني بعد كلام: وعِلِمَ من ذلك جواز الصلاة على القبر أبدًا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام أي خلّاقًا لأبي حنيفة ولا بمدة بقائه قبل بَلَايِهِ ولا بتسجّحه اهـ قال ع ش قوله م ر وعِلِمَ من ذلك إلخ ظاهر إطلاقاتهم أنه لا فرق بين المقبرة المنيوشة وغيرها على أن في غير المنيوشة يتحقّق انفجاره عادة ونجاسة كَفَيْهِ بالصديد ويصرّح بالتعميم قول الشارح م ر ولا يتقيد بثلاثة أيام إلخ وقوله م ر السابق ولو صلّى على من مات في يومه وسنّته إلخ اهـ وقول التَّهَايَة بالشرط الذي يفتى به كَوْنُ الْمُصَلِّي من أهل قَرْضِها وقت الدفن .

• قول (سني): (والأصحّ تخصيص الصلّة) أي صلّة الصلاة على القبر مُغْنِي زاد التَّهَايَة: والغائب اهـ قال سم عبارة المنهج وشرّحه وإنما تصحّ الصلاة على القبر والغائب عن البلد بمن كان من أهل قَرْضِها وقت موته اهـ وتلخص منه أن صلاة الصبيّ المُتميّز صحيحة مُنْقَطَعَةً لِلْفَرَضِ ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مُشْكِلٌ فَلْيَحَرِّزْ فَرَقٌ واضح اهـ وقد يُفَرَّقُ بضمي الوقت في الحاضر دونها ويأَن في التأخير فيه إلى حضور البالغ إزراء وتهاوّنًا ظاهرًا دونها . • قوله: (حينئذٍ) أي حين الموت .

• قوله في (سني): (والأصحّ تخصيص الصلّة بمن كان إلخ) عبارة المنهج وشرّحه وإنما تصحّ الصلاة على القبر والغائب عن البلد بمن كان من أهل قَرْضِها وقت موته اهـ وتلخص منه أن صلاة الصبيّ المُتميّز صحيحة مُنْقَطَعَةً لِلْفَرَضِ ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مُشْكِلٌ فَلْيَحَرِّزْ فَرَقٌ واضح .

مُسْلِمًا طَاهِرًا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي فَرَضًا خَوِطَبَ بِهِ بِخِلَافٍ مَنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ قُبِيلَ الْفُسْلِ
كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَإِنْ نُوزِعَا فِيهِ وَمِنْ ثَمَّ جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ تَكْلِيفُهُ عِنْدَ الْفُسْلِ بَلْ قَبْلَ الدَّفْنِ
كَهَوِّ عِنْدَ الْمَوْتِ وَذَلِكَ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ مُتَطَوِّعٌ وَهَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يُتَطَوَّعُ بِهَا وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ
صَلَاةُ النِّسَاءِ مَعَ وُجُودِ الرِّجَالِ فَإِنَّهَا مُحَضٌّ تَطَوُّعٌ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْفَرَضِ بِتَقْدِيرِ
انْفِرَادِهِمْ وَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ مُحَضٌّ تَطَوُّعٌ مُبْتَدِلًا وَلَا يُنَافِي هَذَا لُزُومُهَا لِمَنْ

• فَوَدَّ: (مُسْلِمًا طَاهِرًا) أَيُّ بِخِلَافِ الْكَافِرِ وَالْحَائِضِ يَوْمَئِذٍ نَهَايَةً. • فَوَدَّ: (مَنْ طَرَأَ تَكْلِيفُهُ الْخَلْعُ) أَيُّ بَانَ
بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ بَعْدَ الْمَوْتِ أَيُّ أَوْ مِنْ طَرَأَ إِسْلَامُهُ أَوْ طَهَّرَهُ عَنْ نَجْوِ الْحَيْضِ بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيُّ فِيمَا
اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ جَزَمَ بَعْضُهُمْ الْخَلْعُ) اعْتَمَدَهُ م ر ه سَمَ عِبَارَةُ التَّهْيِيقِ وَالْمُغْنِي. وَاعْتِبَارُ
الْمَوْتِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْفُسْلِ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَلِكَ وَالصَّوَابُ خِلَافُهُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ
يَكُنْ ثَمَّ غَيْرُهُ لَزِمَتْهُ الصَّلَاةُ أَتَمًّا وَكَذَا لَوْ كَانَ ثَمَّ غَيْرُهُ فَتَرَكَ الْجَمِيعَ فَاتَّهَمَ بِأَنَّهُمْ يَأْتُمُونَ بَلْ لَوْ زَالَ الْمَانِعُ بَعْدَ
الْفُسْلِ أَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَأَذْرَكَ زَمَنًا يُمَكِّنُ فِيهِ الصَّلَاةُ كَانَ كَذَلِكَ وَحَيْثُ قَبِيلُ الْفُسْلِ بِمَنْ كَانَ مِنْ
أَهْلِ فَرَضِهَا وَقَتَّ الدَّفْنِ اهْ وَتَقَلَّ شَرْحَا الرُّؤُوسِ وَالْمَنْهَجِ عَنِ الْإِسْتَوَائِي مِثْلُ ذَلِكَ وَأَقْرَاهُ وَقَوْلُهُمْ بَلْ لَوْ
زَالَ الْمَانِعُ الْخَلْعُ قَالَ الْبَجِيرِيُّ أَيُّ بَانَ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ أَوْ اسْلَمَ أَوْ طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ أَوْ التَّغَاسُّ سَمَ اهْ.

• فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (وَهَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يُتَطَوَّعُ بِهَا) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ مَغْنَاهُ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ الْإِتِّدَاءُ بِصَوَرَتِهَا مِنْ غَيْرِ جِنَازَةٍ بِخِلَافِ صَلَاةِ الظُّهْرِ يُؤْتَى بِصَوَرَتِهَا ابْتِدَاءً بَلَا سَبَبٍ ثُمَّ قَالَ لَكِنْ مَا
قَالُوهُ يَتَّقِضُ بِصَلَاةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فَإِنَّهَا لَهُنَّ نَافِلَةٌ وَهِيَ صَحِيحَةٌ وَقَالَ الزَّكَشِيُّ مَغْنَاهُ أَنَّهَا لَا تُفْعَلُ
مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى أَيُّ مَنْ صَلَّاهَا لَا يُعِيدُهَا أَيُّ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا وَقَعَتْ لَهُ نَافِلَةٌ
وَكَانَ هَذَا مُسْتَقْتَى مِنْ قَوْلِهِمْ إِنْ الصَّلَاةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَطْلُوبَةً لَمْ تَتَعَقَّدْ أَمَّا لَوْ صَلَّى عَلَيْهَا مَنْ لَمْ يَصِلْ أَوَّلًا
فَإِنَّهَا تَقَعُ لَهُ فَرَضًا مُغْنِي وَنَهَايَةً. وَأَقْرَاهُ سَمَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَوْ أَعَادَهَا الْخَلْعُ أَيُّ وَلَوْ مِرَارًا أَوْ مُتَفَرِّدًا كَمَا
نَبَّهَ عَلَيْهِ سَمَ عَلَى الْبَهْجَةِ اهْ. • فَوَدَّ: (صَلَاةُ النِّسَاءِ الْخَلْعُ) أَيُّ وَالصَّبِيِّ الْمُمَيَّرِ بِجَيْرِ مِي. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يَرُدُّ
عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيُّ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ وَالْمُسْلِمِ وَالطَّاهِرِ عِنْدَ الْمَوْتِ.

• فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي هَذَا) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُسَارَّ إِلَيْهِ مَا فِي الْمَثْنِ مِنْ اعْتِبَارِ حَالَةِ الْمَوْتِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ الْجَوَابُ

• فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ جَزَمَ بَعْضُهُمْ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (وَهَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يُتَطَوَّعُ بِهَا) قَالَ الزَّكَشِيُّ مَغْنَاهُ لَا
تُفْعَلُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَقَوْلُهُ لَا تُفْعَلُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى سَيَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَمَنْ صَلَّى لَا يُعِيدُ
عَلَى الصَّحِيحِ) أَنَّهَا تُفْعَلُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا تُتَذَبُّ أَنْ تُفْعَلُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَلْيُتَأَمَّلْ بَعْدَ قَرَأَن
هَذَا لَا يُنَاسِبُ الْمَنْعَ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ. وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ مَغْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِتِّدَاءُ بِصَوَرَتِهَا مِنْ غَيْرِ
جِنَازَةٍ بِخِلَافِ صَلَاةِ الظُّهْرِ يُؤْتَى بِصَوَرَتِهَا ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ ثُمَّ قَالَ لَكِنْ مَا قَالُوهُ مُتَّقِضُ بِصَلَاةِ النِّسَاءِ
مَعَ الرِّجَالِ فَإِنَّهَا نَافِلَةٌ لَهُنَّ مَعَ صِحَّتِهَا وَلَوْ أُعِيدَتْ وَقَعَتْ نَافِلَةٌ خِلَافًا لِلْقَاضِي وَلَعَلَّهُ مُسْتَقْتَى مِنْ قَوْلِهِمْ
إِنْ الصَّلَاةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَطْلُوبَةً لَا تَتَعَقَّدْ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَوَابَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ مَحَلَّ كِلَاهِمَا إِنْ كَانَ عَدَمٌ

أَسْلَمَ أَوْ كُفِّرَ قَبْلَ الدَّفْنِ وَلَيْسَ ثَمَّ غَيْرُهُ لِأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ ضَرُورَةٌ فَلَا يُقَاسُ بِهَا غَيْرُهَا. (وَلَا يُضَلَّى عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ (بِحَالٍ) أَيِ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» أَيِ بِصَلَاتِهِمْ إِلَيْهَا كَذَا قَالُوهُ وَحِينَئِذٍ فِي الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالْمُدَّعَى نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا حُرِّمَتْ إِلَيْهِ فَعَلِيهِ كَذَلِكَ وَفِيهِ مَا فِيهِ

المذكورَ آنفاً وَهُوَ الْأَقْرَبُ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ هَذِهِ حَالَةً ضَرُورَةٌ) قَالَ يُقَالُ وَتِلْكَ كَذَلِكَ سَمَ وَفِيهِ تَوَقُّفٌ ظَاهِرٌ إِذِ الشَّأْنُ كَثْرَةُ وُجُودِ الْمُكَلَّفِينَ بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْغَائِبِ وَالْمَذْفُونِ دُونَ الْحَاضِرِ الْغَيْرِ الْمَذْفُونِ.

□ قَوْلُ (وَسَيِّئٌ): (وَلَا يُضَلَّى إِلَيْهِ) أَيِ لَا يَجُوزُ نِهَائُهُ. □ فَوُدَّ: (وَغَيْرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيِ بِصَلَاتِهِمْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيِ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ) وَإِلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ قَالَ يُقَالُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا مَا ذُكِرَ. □ فَوُدَّ: (أَيِ عَلَى كُلِّ قَوْلٍ) يُخَالِفُهُ قَوْلُ الْمَغْنِيِّ وَقِيلَ يَجُوزُ فَرَادَى لَا جَمَاعَةً أَهْوَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ أَيِ لَا فَرَادَى وَلَا جَمَاعَةً.

□ فَوُدَّ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ) (وَلَا تَأْتِي لَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْفَرْضِ وَفَتْ مَوْتَهُمْ نِهَائَةً وَمُغْنِي).

□ فَوُدَّ: (كَذَا قَالُوهُ) أَيِ فِي الْإِسْتِذْلَالِ. □ فَوُدَّ: («اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ» إِلَيْهِ) قَالَ الشَّيْطَانِي: هُوَ فِي الْيَهُودِ وَاضِحٌ وَفِي النَّصَارَى مُشْكِلٌ إِذْ نَبِيُّهُمْ لَمْ تُقْبَضْ رُوحُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ لَهُمْ أَنْبِيَاءَ غَيْرَ رُسُلٍ كَالْحَوَارِيِّينَ وَمَرِيَمَ فِي قَوْلٍ، أَوْ الْجَمْعُ بِإِزَاءِ الْمَجْمُوعِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَوْ الْمُرَادُ الْأَنْبِيَاءُ وَكِبَارُ أَتْبَاعِهِمْ فَانْتَفَى بِذِكْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ «قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصُلَحَائِهِمْ» أَوْ الْمُرَادُ بِالِاتِّخَاذِ أَعْمٌ مِنَ الْإِتِّدَاعِ وَالِاتِّبَاعِ فَالْيَهُودُ ابْتَدَعُوا وَالنَّصَارَى اتَّبَعُوا انْتَهَى أَمْرُ شِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَوَّلَى الْأَجُوبَةِ أَوْسَطُهَا وَأَذْنَاهَا آخِرُهَا.

□ فَوُدَّ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا حُرِّمَتْ إِلَيْهِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ بَلِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ إِلَيْهِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ الْإِتِّخَاذُ لَا يَشْمَلُ الْفِعْلَ مَرَّةً مَثَلًا سَمَ وَفِيهِ تَوَقُّفٌ إِذِ الْمُرَادُ بِالصَّلَاةِ إِلَيْهِ اتِّخَاذُهُ قِيلَةً وَتَعْظِيمُهُ كَتَعْظِيمِ الْمَجْبُودِ الْحَقِيقِيِّ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوُدَّ: (وَفِيهِ إِلَيْهِ) أَيِ فِي الْجَوَابِ. .

الطَّلَبُ لَهَا لِذَاتِهَا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لِأَمْرِ خَارِجٍ وَهُوَ اغْتِيَابُ تَقْدِمِ الصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِهَا وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَتَّقَلُّ بِهَا أَمَّا لَوْ صَلَّى عَلَيْهَا مَنْ لَمْ يُصَلِّ أَوَّلًا فَإِنَّهَا تَقَعُ لَهُ فَرْضًا وَقَدْ اغْتَرَضَ ابْنُ الْعِمَادِ قَوْلَ الْمَجْمُوعِ بِخِلَافِ الظُّهْرِ بَأَنَّهُ خَطَأٌ صَرِيحٌ فَإِنَّ الظُّهْرَ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ فِعْلِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ لِأَنَّهُ تَعَاطَى عِبَادَةً لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا وَهُوَ حَرَامٌ. وَالْأَسْبَابُ الَّتِي يُؤَدِّي بِهَا الظُّهْرُ ثَلَاثَةُ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِعَادَةِ أَوْزَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنْ مَا قَالَهُ هُوَ الْخَطَأُ الصَّرِيحُ لِخَطِئِهِ فِي قِيَمِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَإِنَّمَا يُرَدُّ مَا قَالَهُ لَوْ قَالَ الْمَجْمُوعُ: يُؤْتَى بِهَا شَرْحٌ م. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ هَذِهِ حَالَةً ضَرُورَةٌ) قَدْ يُقَالُ وَتِلْكَ كَذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِذَا حُرِّمَتْ إِلَيْهِ) فَعَلِيهِ كَذَلِكَ لَكَ أَنْ تَقُولَ بَلِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ إِلَيْهِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ الْإِتِّخَاذُ لَا يَشْمَلُ اتِّفَاقَ الْعِلْمِ مَرَّةً مَثَلًا.

وظاهر أن الكلام في غير عيسى ﷺ ففيه تجوز لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه حين موته الصلاة على قبره كما يصرح به تعليلهم المنع أنه لم يكن من أهلها حين موته، وقول بعضهم في صحابي حصر بعد ذنبه ﷺ لا تجوز صلاته على قبره وإن كان من أهلها حين موته يؤده علنتهم المذكورة فلا نظر لتعليله بخشية الافتتان على أنه لا خشية فيه، واستدلوا بأحاديث فيها أنه ﷺ لا يبقى في قبره ليس في محله لأن تلك الأحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت في الأحاديث الكثيرة الصحيحة أن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون وحياتهم لا تمنع ذلك قياساً على ما قبل الدفن لأنها وإن كانت حياة حقيقة بالنسبة للروح والبدن إلا أنها ليست حقيقة من كل وجه. (فرغ) مؤتمره (الجديد أن الولي) أي القريب الذكر ولو غير

فرد: (وظاهر أن الكلام في غير عيسى الخ) والأوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على أن علة المنع التهي فبالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالتهي ولهذا قال الزركشي في خاومه الصواب أن علة المنع التهي عن الصلاة في قوله ﷺ: «لَمَنْ اللَّهُ الْيَهُودُ» الخ شرح م ر ه سم وقضية إطلاق شيخ الإسلام والمفتي عدم استثناء سيدنا عيسى أيضاً صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه. فرد: (ففيه تجوز الخ) الأخصر فيجوز الخ. فرد: (كما يصرح به الخ) تقدم أنه لا عبرة بهذا التعليل وإنما علة المنع التهي. فرد: (أنه لم يكن الخ) أي بانه الخ. فرد: (وقول بعضهم الخ) اعتمدته النهاية كما مر. فرد: (نزهة علنتهم المذكورة) تقدم ما فيه. فرد: (لتعليله) أي البغض. فرد: (لا تمنع ذلك) أي جواز الصلاة على قبورهم. فرد: (لأنها) أي حياتهم في قبورهم.

فرد (سني): (فرغ) وجه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع أن الصلاة تستدعي النظر في المصلي وصفاته التي يقدم بها عند المزاخمة فلما تكلم فيما سبق على الصلاة ناسب أن يتفرع على ذلك الكلام على المصلي وما يتعلق به سم. فرد: (أي القريب) إلى قوله: (فيكون الترتيب واجبا) في النهاية والمفتي لا قوله يحتمل. فرد: (أي القريب الخ) هذا التفسير يقتضي تقديم ذوي الأرحام على الإمام ونائبه ما يأتي من تقديم الإمام عليه إلا أن يقال إن هذا تفسير للولي في الجملة وإن تقدم على بعض أفراد الإمام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المغني وعصبة ع ش وقد يقال إن ما ذكر تفسير لما في المتن فقط ويان لمرايد. فرد: (الذكر) سيد ذكر مختزلة.

فرد: (وظاهر أن الكلام في غير عيسى ﷺ ففيه تجوز لمن كان من أهل فرض الصلاة عليه الخ) والأوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على أن علة المنع التهي فبالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله في عموم الأمر بالصلاة على الميت، وعلى قبورهم خارجة بالتهي ولهذا قال الزركشي في خاومه: والصواب أن علة المنع التهي عن الصلاة في قوله في الحديث «لَمَنْ اللَّهُ الْيَهُودُ» الخ شرح م ر. فرد: (فرغ) وجه تفريع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع أن الصلاة تستدعي النظر في المصلي

وارب (أولي) يحتَمِلُ أَنَّهُ هُنَا يَمَعْنَى أَحَقُّ فَيَكُونُ التَّرْتِيبُ وَاجِبًا وَهُوَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْفُسْلِ بِمَا فِيهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَيَكُونُ التَّرْتِيبُ لِلتَّذْبِ وَهُوَ نَظِيرُ مَا بَاتِي فِي الدَّفْنِ وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفُسْلِ بِأَنَّهُ مِظَنَّةُ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا لَا يُجِبُهُ الْمَيِّتُ فَكُلَّمَا كَانَ الْمُطَّلِعُ أَقْرَبَ كَانَ ذَلِكَ أَحَبَّ لِلْمَيِّتِ لِأَنَّهُ مِظَنَّةُ السُّنَنِ أَكْثَرُ فَإِنْ قُلْتُ الْإِمَامَةُ وَلَا يَتَفَاخَرُ بِهَا وَلَا كَذَلِكَ الْفُسْلُ قُلْتُ لَكِنْ لَمَّا قَوِيَ الْخِلَافُ وَكَثُرَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا ضَعُفَتْ وَلا يَتَّبَعُ. ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي الرُّوضَةِ عَزَّ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِنَظَرٍ وَلِيَّ غَابَ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ يَوْمَ قَبْلَ غِيَبَتِهِ

فَوَدَّ: (يَحْتَمِلُ الْإِلْحَ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْتَهْيَاةُ وَالْمُغْنَى فَقَالَا أَيْ أَحَقُّ أَمْ وَظَاهِرُ هَذَا التَّصْصِيرِ الْوُجُوبُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ سَمَ وَالْكَزْدِيُّ عَلَى بِأَفْضَلٍ وَقَضِيَّةُ تَغْيِيرِ الرُّوضِ وَالْمَنْهَجِ وَمَتْنٌ بِأَفْضَلٍ بِأَوَّلَى التَّذْبِ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الشُّوْبَرِيُّ وَمَالٌ إِلَيْهِ الشَّارِحُ هُنَا. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر أَيْ أَحَقُّ أَيْ أَوَّلَى فَلَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ كَرِهَ ابْنُ حَجَّجٍ أَمْ وَاعْتَمَدَ الشُّوْبَرِيُّ وَمَالٌ سَمَ إِلَى الْحُرْمَةِ كَمَا بَاتِي. فَوَدَّ: (بِمَعْنَى أَحَقُّ) أَيْ يَمَعْنَى مُسْتَحَقٌّ وَلَا فَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى أَوَّلَى سَمَ. فَوَدَّ: (مَا فِيهِ) أَيْ مِنْ أَنَّ الْمَذْهَبَ تَذْبُ التَّرْتِيبِ فِيهِ. فَوَدَّ: (فَيَكُونُ التَّرْتِيبُ لِلتَّذْبِ) لَا يَتَّخِذُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُ الْأَوَّلَى مَعَ رَغْبَتِهِ فِي الْإِمَامَةِ وَعَدَمَ رِضَاهُ بِتَقَدُّمِ غَيْرِهِ حَرَمٌ لِأَنَّهُ فِيهِ تَقْوِيَّةٌ فَضِيلَةٌ عَلَى الْغَيْرِ يَسْتَحِقُّهَا بِغَيْرِ رِضَاهٍ وَلَا يُنَافِي مَا فِي الدَّخَائِرِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْفُرْعَةُ جَازَ قَطْعًا لِإِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ هَذَا وَلَكِنْ ظَاهِرُ التَّذْبِ جَوَازُ تَقَدُّمِ الْغَيْرِ وَلَوْ أَجَنِيًّا لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُحَاطَبُونَ بِهَذَا الْفَرَضِ حَتَّى الْأَجَنِيِّ م ر أَمْ أَقُولُ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى سُقُوطِ الْفَرَضِ لَا عَلَى عَدَمِ الْإِثْمِ. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي. فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيْ الصَّلَاةُ وَالذَّفْنُ. فَوَدَّ: (هَلَى مَا لَا يُجِبُهُ الْمَيِّتُ) أَيْ لَا يُجِبُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ سَمَ. فَوَدَّ: (الْإِمَامَةُ وَلَا يَتَّبَعُ الْإِلْحَ) أَيْ قَمَقْتَضَاهَا وَجُوبُ التَّرْتِيبِ فِيهِ بِالْأَوَّلَى. فَوَدَّ: (لَمَّا قَوِيَ الْخِلَافُ الْإِلْحَ) أَيْ كَمَا بَاتِي أَيْضًا. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ) أَيْ لِلْوَلِيِّ. فَوَدَّ: (وَظَاهِرُهُ) أَيْ ذَلِكَ التَّغْيِيرُ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ فَيَكُونُ الْإِلْحَ.

وَصِفَاتِهِ الَّتِي يُقَدَّمُ بِهَا عِنْدَ الْمُرَاحِمَةِ فَلَمَّا تَكَلَّمْتُ فِيهَا سَبَقَ عَلَى الصَّلَاةِ نَاسِبٌ أَنْ يَتَفَرَّغَ عَلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ عَلَى الْمُصَلِّي وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. فَوَدَّ: (بِمَعْنَى أَحَقُّ) أَيْ يَمَعْنَى مُسْتَحَقٌّ وَلَا فَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى أَوَّلَى. فَوَدَّ: (وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ) فِي إِحْتِمَالِ أَوَّلَى هُنَا مَعَ حَمْلِهِ عَلَى الْوَلِيِّ لِغَيْرِ مَعْنَى أَحَقُّ نَظَرُ ظَاهِرٍ إِذْ لَا يُمَكِّنُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بَنَحْوِ أَفْضَلٍ خُصُوصًا مَعَ تَعَلُّقِ بِإِمَامَتِهِ بِهِ فَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (فَيَكُونُ التَّرْتِيبُ لِلتَّذْبِ) لَا يَتَّخِذُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُ الْأَوَّلَى مَعَ رَغْبَتِهِ فِي الْإِمَامَةِ وَعَدَمَ رِضَاهُ بِتَقَدُّمِ غَيْرِهِ حَرَمٌ لِأَنَّهُ فِيهِ تَقْوِيَّةٌ فَضِيلَةٌ عَلَى الْغَيْرِ يَسْتَحِقُّهَا بِغَيْرِ رِضَاهٍ وَلَا يُنَافِي مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ الدَّخَائِرِ فِيمَا لَوْ احْتِجَّ لِلْإِفْرَاقِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْفُرْعَةُ جَازَ قَطْعًا لِإِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ هَذَا وَلَكِنْ ظَاهِرُ التَّذْبِ جَوَازُ تَقَدُّمِ الْغَيْرِ وَلَوْ أَجَنِيًّا لِأَنَّ الْجَمِيعَ مُحَاطَبُونَ بِهَذَا الْفَرَضِ حَتَّى الْأَجَنِيِّ م ر. فَوَدَّ: (مِظَنَّةُ الْإِطْلَاعِ عَلَى مَا لَا يُجِبُهُ الْمَيِّتُ) أَيْ مَا لَا يُجِبُ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهِ.

وَأَنْ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا فِي الثَّانِي (إِمَامَتِهَا) أَيِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ (مِنَ الْوَالِي) حَيْثُ لَا خَشْيَةَ
فِتْنَةٍ لَأَنَّهَا مِنْ حُقُوقِ الْمَيِّتِ فَكَانَ وَلِيُّهُ أَوَّلَىٰ بِهَا، وَالْقَدِيمُ - وَبِهِ قَالَ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ - الْأَوَّلَى
الْوَالِي إِمَامُ الْمَسْجِدِ فَالْوَلِيُّ كِتَابِيَّةُ الصَّلَوَاتِ وَقَدْ عَلِمْتَ وَضُوحَ الْفَرْقِ وَأَيْضًا فِدْعَاءَ الْقَرِيبِ
أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ لِحُزْنِهِ وَشَفَقَتِهِ فَكَانَ لِتَقْدِيمِهِ هُنَا وَجْهٌ مُسَوِّغٌ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى أَنْ
الْقَرِيبَ الْحُرَّ أَوَّلَى مِنَ السَّيِّدِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا الْأَنْثَى فَيُقَدَّمُ الذَّكَرُ عَلَيْهَا وَلَوْ أَجَنَّبًا فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ
إِلَّا النِّسَاءَ قُدِّمَتْ بِفَرْضِ ذُكُورَتِهَا كَمَا بُحِثَ وَظَاهِرٌ تَقْدِيمُ الْخُنثَى عَلَيْهَا فِي إِمَامَتَيْهِ وَلَوْ غَابَ
الْأَقْرَبُ أَيِ وَلَا نَائِبٌ لَهُ عَلَى مَا يَأْتِي وَلَوْ غَيْبَةً قَرِيبَةً قُدِّمَ الْبَعِيدُ. وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَظِيرِهِ فِي

فُود: (فِي الثَّانِي) أَيِ فِي التَّنْذِيرِ. فُود: (أَيِ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ:
(وَظَاهِرٌ) إِلَى وَلَوْ غَابَ. فُود: (عَلَى الْمَيِّتِ) أَيِ وَلَوْ امْرَأَةً نِهَائَةً. فُود: (حَيْثُ لَا خَشْيَةَ فِتْنَةٍ) أَيِ مِنْ
الْوَالِي وَلَا قُدِّمَ الْوَالِي مُطْلَقًا مُغْنَى وَنِهَائَةً. فُود: (كِتَابِيَّةُ الصَّلَوَاتِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ الْأَوَّلَى الْوَالِي الْخُ
سَم. فُود: (وَقَدْ عَلِمْتَ الْخُ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّهَا مِنْ حُقُوقِ الْمَيِّتِ الْخُ. فُود: (وَأَيْضًا الْخُ) اقْتَصَرَ
النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى عَلَى هَذَا فَقَالَا وَفَرَّقَ الْجَدِيدُ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَاازَةِ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ وَدُعَاءُ
الْقَرِيبِ الْخُ. فُود: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَيِ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ. فُود: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْفَرْقِ الثَّانِي.
فُود: (أَنَّ الْقَرِيبَ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنَى وَالْأَنْثَى قَالَ سَم يُؤَيِّدُهُ زَوَالُ الرُّقِّ بِالْمَوْتِ وَقِيَاسُ
كَوْنِهِ هُنَا أَوَّلَى أَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ السَّيِّدِ بِالْمُسْلِمِ أَيْضًا اهـ وَخَالَفَ السَّيِّدُ عُمَرُ الْبَصْرِيُّ فَقَالَ بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلٍ
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَتَجَهَّ بِتَقْدِيمِ السَّيِّدِ اهـ. فُود: (فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا النِّسَاءَ الْخُ) عِبَارَةٌ مُغْنَى وَالْأَنْثَى
وَالْمَرْأَةُ تُصَلَّى وَتُقَدَّمُ بِتَرْتِيبِ الذُّكُورِ انْتَهَى زَادَ سَم وَالنَّهَايَةُ وَأَمَّا زَادَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ لَا حَقَّ
لِلنِّسَاءِ فِي الْإِمَامَةِ إِذْ لَا تُشْرَعُ لَهُنَّ الْجَمَاعَةُ فَجَوَابُهُ أَمَّا أَوَّلًا فَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمُصَنِّفِ اسْتِحْبَابُهَا لَهُنَّ وَأَمَّا
ثَانِيًا فَيَكْفِي فِي هَذَا الْحُكْمِ جَوَازُهَا لَهُنَّ فَإِذَا ارْتَدَّتْ قُدِّمَ نِسَاءُ الْقَرَابَةِ بِتَرْتِيبِ الذُّكُورِ لَوْ فُورَ الشَّفَقَةِ كَمَا فِي
الرِّجَالِ اهـ. فُود: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ عَلَى النَّصِّ. فُود: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَظِيرِهِ الْخُ) بِالتَّامُّلِ
فِي هَذَا الْفَرْقِ يُعْلَمُ مَا فِيهِ وَفِيمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ الْغَيْرِ الْمُسَلِّمَةِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ وِلَايَةَ النِّكَاحِ
أَقْوَى مِنْ وِلَايَةِ الصَّلَاةِ هُنَا لِلْقَطْعِ بِأَنَّ التَّرْتِيبَ فِي تِلْكَ لِلْوُجُوبِ وَأَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ الْبَعِيدُ وَزَوَّجَ فَتَزَوَّجَهُ
غَيْرُ صَحِيحٍ بِخِلَافِهَا هُنَا لِلتَّرَدُّدِ فِي أَنَّ التَّرْتِيبَ فِي تِلْكَ لِلْوُجُوبِ أَوْ لِلتَّنْذِيرِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لِلْوُجُوبِ

فُود: (فَالْوَلِيُّ كِتَابِيَّةُ الصَّلَوَاتِ) انْظُرْ مَا مَعْنَى الْوَلِيِّ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ وَكَانَ قَوْلُهُ: (كِتَابِيَّةُ الْخُ) رَاجِعٌ
لِتَقْدِيمِ الْوَالِي إِمَامِ الْمَسْجِدِ. فُود: (أَنَّ الْقَرِيبَ الْحُرَّ أَوَّلَى مِنَ السَّيِّدِ) يُؤَيِّدُهُ زَوَالُ الرُّقِّ بِالْمَوْتِ وَقِيَاسُ
كَوْنِهِ هُنَا أَوَّلَى أَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ السَّيِّدِ بِالْمُسْلِمِ أَيْضًا. فُود: (فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا النِّسَاءَ قُلِّمَتْ بِفَرْضِ ذُكُورَتِهَا)
عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمَرْأَةُ تُصَلَّى وَتُقَدَّمُ بِتَرْتِيبِ الذَّكَرِ اهـ. وَأَمَّا زَادَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ لَا حَقَّ
لِلنِّسَاءِ فِي الْإِمَامَةِ إِذْ لَا تُشْرَعُ لَهُنَّ الْجَمَاعَةُ فَجَوَابُهُ أَمَّا أَوَّلًا فَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمُصَنِّفِ اسْتِحْبَابُهَا لَهُنَّ وَأَمَّا
ثَانِيًا فَيَكْفِي فِي هَذَا الْحُكْمِ جَوَازُهَا لَهُنَّ فَإِذَا ارْتَدَّتْ قُدِّمَ نِسَاءُ الْقَرَابَةِ بِتَرْتِيبِ الذُّكُورِ.

النكاح بأن القاضي فيه كولي آخر ولا كذلك البعيد وهنا لا حق للوالي مع وجود أحد من الأقارب فانتقلت للأبعد ويُقدّم من الأقارب الأقرب فالأقرب نظراً ليمرّد الشفقة إذ من كان أشفق كان دُعاؤه أقرب للإجابة (فيقدّم الأب ثم الجد) للأب (وإن علا ثم الابن ثم ابنه) وإن سفل (ثم الأخ، والأظهر تقديم الأخ للأخوين على الأخ للأب) كالإرث، والأم وإن لم يكن لها دخل هنا صالحة للترجيح لأن المداز على الأقرببة الموجبة لأقرببة الدعاء لا يقال: هي حاصلة مع كون الأقرب مأثوماً لأن الإمام وُثِمَ بمُجَلِّه عَمَّا يَفْرُغُ وَسَعَهُ فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ لِقَرِيْبِهِ بِمَجَامِعِ الْخَيْرِ وَمِهْمَاتِهِ. وَمَنْ تَذَكَّرَ ذَلِكَ وَتَأَمَّلَهُ عَلِمَ أَنَّ الْأَقْرَبِيَّةَ يَزْدَادُ بِهَا انْكِسَارُ الْقَلْبِ الْمُقْتَضِي لِيَزَادَةَ الْخُشُوعَ الْمُقْتَضِيَةَ لِلْكَمَالِ وَهُوَ فِي الْإِمَامِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْمَأْثُومِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي نَحْوِ ابْنِي عَمٍّ

لَوْ تَقَدَّمَ الْبَعِيدُ أَوْ اجْتَبِيَ فَتَصِحَّ صَلَاتُهُ وَالْإِفْتِدَاءُ بِهِ وَإِنْ كَانَ مُعْتَدِياً كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَنُقِلَ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَيْضاً فَلْيَضَعِ الْوَلَايَةَ هُنَا قُلْنَا بِالْإِنْتِقَالِ لِلْبَعِيدِ بِمُجَرَّدِ الْغَيْبِ مِنْ غَيْرِ إِنَائِيَّةٍ بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَتَأَمَّلْهُ سَالِكاً جَادَةً الْإِنْصَافَ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (بأن القاضي إلخ) قد يكفي في الفرقي أن دعاء القريب أقرب إلى الإجابة، ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي سم. □ فَوَدَّ: (ولا كذلك البعيد) فيه نظر وكذا قوله: وهنا لا حق للوالي إلخ فيه نظر سم. □ فَوَدَّ: (ويقدّم إلخ) دخول في المتن.

□ فَوَدَّ (سني): (فيقدّم الأب) أي أو نائيه كما قاله ابن المقرئ وكغير الأب أيضاً نائيه (ثم الجد) أبو الأب (وإن علا) أي لأن الأصول أكثر شفقة من الفروع نهاية ومعني.

□ فَوَدَّ (سني): (ثم الابن إلخ) وخالف ذلك ترتيب الإزث بأن معظم الفرض هنا الدعاء للميت فقدم الأشفق لأن دُعاؤه أقرب إلى الإجابة معني. □ فَوَدَّ: (وإن سفل) بتثنية الفاء نهاية ومعني.

□ فَوَدَّ (سني): (ثم الأخ) لأن الفروع أشفق من الحواشي نهاية ومعني. □ فَوَدَّ: (والأم إلخ) ردّ للذليل مقابل الأظهر. □ فَوَدَّ: (دخل هنا) أي في إمامة الرجال نهاية ومعني. □ فَوَدَّ: (لأن المداز إلخ) عبارة النهاية والمعني إذ لها دخل في الجملة لأنها تُصَلِّي مأمومة ومُتَفَرِّدة وإمامة للنساء عند فقد غيرهن فقدم بها اه. □ فَوَدَّ: (لأقرببة الدعاء) أي للقبول بصريٍّ. □ فَوَدَّ: (لا يقال هي إلخ) أي الأقرببة الموجبة إلخ.

□ فَوَدَّ: (لأن الإمام إلخ) علة للثني لا للتمني. □ فَوَدَّ: (ويجزي) إلى قوله وإنما قدم في النهاية والمعني لإقوله: (ويؤجّه) إلى (وقدم)، وقوله: (كما هو الأولى) إلى (ولا مدخل) وقوله: (ولا يرد) إلى (فإن استويا شيئاً)، وقوله: (ودخل) إلى (فالأوجه). □ فَوَدَّ: (ويجزي ذلك) أي الخلاف الذي في المتن. □ فَوَدَّ: (في نحو ابني عم إلخ) أي كابني معني بغيري.

□ فَوَدَّ: (بأن القاضي فيه كولي آخر إلخ) قد يكفي في الفرقي أن دعاء القريب أقرب إلى الإجابة، ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي. □ فَوَدَّ: (ولا كذلك البعيد) فيه نظر. □ فَوَدَّ: (وهنا لا حق للوالي) فيه نظر ونقل الأذرع أيضاً عن القفال أن ولي المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمتها كالصلاة عليها أم لا لأن المداز في الصلاة على الشفقة والمُتَجِّه الأول أي حيث لا أقارب للأمة أخذاً بما تقدم شرح م. □ فَوَدَّ: (وإن لم يكن لها دخل) هل يأتي مع ما تقدم أن النساء تقدم بفرض الذكورة.

أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّ (ثُمَّ) بَعْدَهُمَا (ابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ ثُمَّ الْمَصْبِيَّةُ) مِنَ النَّسَبِ فَالْوَلَاءُ فَالسُّلْطَانُ
إِنْ انْتَضَمَ نَيْتُ الْمَالِ (عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ) فِي غَيْرِ ابْنِي عَمِّ، أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّ كَمَا يَأْتِي (ثُمَّ) بَعْدَ
عَصْبَةِ الْوَلَاءِ فَالسُّلْطَانُ بِقِيْدِهِ (ذَوُو الْأَرْحَامِ) الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ أَيْضًا فَيَقْدُمُ أَبُو الْأُمِّ فَالْخَالُ فَالْعَمُّ
لِلْأُمِّ نَعَمْ الْأَخُ لِلْأُمِّ يُقَدَّمُ عَلَى الْخَالِ وَيَتَأَخَّرُ عَنْ أَبِي الْأُمِّ وَيُوجِبُهُ بَأْتُهُ وَإِنْ كَانَ وَارِثًا لِكُنْهَ يُدْلِي
بِالْأُمِّ فَقَطْ فَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَنْ هُوَ أَقْوَى فِي الْإِدْلَاءِ بِهَا وَهُوَ أَبُو الْأُمِّ. وَقَدَّمَ فِي الذَّخَائِرِ عَلَى الْأَخِ
لِلْأُمِّ بَنِي الْبَنَاتِ وَلَهُ وَجْهٌ لِأَنَّ الْإِدْلَاءَ بِالْبُثُوءَةِ أَقْوَى مِنْهُ بِالْأُخُوَّةِ وَيُتَّبَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَإِنْ أَوْصَى
بِخِلَافِهِ لِأَنَّهُا حَقُّ الْوَلِيِّ كَالْإِرْثِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ أَنَّهُا مِنْ حُقُوقِ الْمَيِّتِ لِأَنَّ الْوَلِيَّ يَخْلُقُهُ فِيهَا
قَهْرًا عَلَيْهِ فَلَمْ يَمْلِكْ إِسْقَاطَهَا وَمَا وَرَدَ مِنْهَا يُخَالِفُهُ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ أَجَازَ الْوَصِيَّةَ

• فَوَدَّ: (أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّ) أَيْ يُقَدَّمُ الَّذِي هُوَ أَخٌ لِأُمِّ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ فِي الْإِرْثِ سَوَاءٌ ع. ش.
• فَوَدَّ: (ثُمَّ بَعْدَهُمَا) أَيْ الْأَخُ لِأَبَوَيْنِ وَالْأَخُ لِأَبٍ وَلَوْ أَفْرَدَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا إِلَى الْأَخِ كَانَ أَخْصَرَ.
• فَوَدَّ (سُئِلَ): (ابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ) أَيْ وَإِنْ سَقَلَ ع. ش. • فَوَدَّ: (مِنْ النَّسَبِ إِلَخْ) (مِنْ) تَغْلِيلِيَّةٌ أَيْ الْمَصْبِيَّةُ
مِنْ أَجْلِ النَّسَبِ فَمِنْ أَجْلِ الْوَلَاءِ فَمِنْ أَجْلِ الْإِمَامَةِ الْعَظْمَى فَقَوْلُهُ (فَالْوَلَاءُ إِلَخْ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى النَّسَبِ
كَذَا فِي الْجَبْرِ مِي وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي ثُمَّ بَعْدَ عَصْبَةِ الْوَلَاءِ إِلَخْ وَبِعِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي ثُمَّ الْمَصْبِيَّةُ
النِّسْبَةُ أَيْ يَقْبِضُهَا عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ فَيَقْدُمُ عَمُّ شَقِيقٌ ثُمَّ لِأَبٍ ثُمَّ ابْنُ عَمِّ كَذَلِكَ ثُمَّ عَمُّ الْجَدِّ ثُمَّ ابْنُ عَمِّ
كَذَلِكَ وَهَكَذَا ثُمَّ بَعْدَ عَصَبَاتِ النَّسَبِ يُقَدَّمُ الْمُغْنِي ثُمَّ عَصَبَاتُهُ النَّسْبَةُ ثُمَّ مُغْنِيهِ ثُمَّ عَصَبَاتُهُ النَّسْبَةُ ثُمَّ
السُّلْطَانُ أَوْ نَائِيهِ عِنْدَ انْتِظَامِ بَيْتِ الْمَالِ اهـ وَقَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ فَالْوَلَاءُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى
(الْمَصْبِيَّةِ). • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ ابْنِي هَمَّ إِلَخْ) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَدَّمَهُ آتِفًا. • فَوَدَّ: (أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّ) أَيْ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ
هُنَا الْأَخُ س. م. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ آتِفًا. • فَوَدَّ: (بِقِيْدِهِ) وَهُوَ انْتِظَامُ بَيْتِ الْمَالِ.
• فَوَدَّ (سُئِلَ): (ثُمَّ ذَوُو الْأَرْحَامِ) وَالْقِيَاسُ هُنَا عَدَمُ تَقْدِيمِ الْقَاتِلِ كَمَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ نِهَايَةً وَمُغْنِي أَيْ وَلَوْ
خَطَأً أَوْ قَاتِلًا بِحَقٍّ قِيَاسًا عَلَى عَدَمِ إِزْتِهٍ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ وَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْإِمَامَةِ ع. ش.
• فَوَدَّ: (وَيُوجِبُهُ) أَيْ تَأَخَّرَ الْأَخُ لِلْأُمِّ عَنْ أَبِي الْأُمِّ. • فَوَدَّ: (وَلَهُ وَجْهٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ الْمُغْتَمَدُ اهـ.
• فَوَدَّ: (وَإِنْ أَوْصَى بِخِلَافِهِ إِلَخْ) أَيْ فَلَا تَتَفَذَّ وَصِيَّتُهُ بِإِسْقَاطِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي أَيْ لَا يَجِبُ تَنْفِذُهَا لِكُنْهَ
أَوَّلَى كَمَا يَأْتِي ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ التَّغْلِيلُ. • فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ (مِنْ الْوَالِي).
• فَوَدَّ: (وَمَا وَرَدَ مِنْهَا يُخَالِفُهُ) أَيْ مِنْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَصَّى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ عُمَرُ فَقَصَلَى وَأَنَّ عُمَرَ وَصَّى أَنْ

• فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ ابْنِي هَمَّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّ) أَيْ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ هُنَا الْأَخُ. • فَوَدَّ: (فَالسُّلْطَانُ بِقِيْدِهِ) مَا ذَكَرَهُ مِنْ
تَقْدِيمِ السُّلْطَانِ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضِ مِنْ زِيَادَتِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَبِهِ صَرَّحَ الصَّنِيعَرِيُّ
وَالْمُتَوَلَّى اهـ وَجَزَمَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ لَكِنْ ذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْقَوَاتِ أَنَّ تَقْدِيمَ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى
السُّلْطَانِ طَرِيقَةُ الْمَرَاوِزَةِ وَبِهِمُ الشَّيْخَانِ وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْبِرَاقَتَيْنِ عَكْسُهُ وَذَكَرَ مِنْهُمُ الصَّنِيعَرِيُّ وَالْمُتَوَلَّى
وَاخْتَارَهَا أَغْنَى الْأَذْرَعِيُّ. • فَوَدَّ: (وَقَدَّمَ فِي الذَّخَائِرِ إِلَخْ) وَهُوَ الْمُغْتَمَدُ شَرْحُ م.

كما هو الأولى جبراً لخطأ الميت ولا مدخل للزوج هنا أي حيث وجد من مو كما بحث بخلاف نحو الغسل والدفن. (ولو اجتمعا) أي اثنان (في دجوة) كابتين أو أخوين أو ابني عم وليس أحدهما أمّاً لأُم، وكلّ أهل للإمامة (فالأسن) في الإسلام (العدل أولى) من الأفقه ونحوه (على النص) بخلاف ما مر في بقیة الصلوات لأن الغرض هنا الدعاء ودعاء الأسن أقرب للإجابة أمّا إذا كان أحدهما أمّاً لأُم فبقدم وإن كان الآخر أسن، ولا يرد على المثني لأنهما لم يستويا حينئذٍ لما مر أن قرابة الأم مرجحة فإن استويا سناً قدم الأخ بالامامة ببقية وغيره مثلاً مر فإن استويا في الكل أقرع ودخل في الأهل من لا يعرف غير مصحح الصلاة

يُصَلِّي عليه صُهِيبُ فَصَلَّى وَإِنْ عَائِشَةُ وَصَتْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَصَلَّى وَإِنْ ابْنُ مَسْعُودٍ وَصَّى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ الزُّبَيْرُ فَصَلَّى نِهَآيَةً وَأَسْنَى وَمُغْنِي . ٥ فَوَدَّ: (كَمَا هُوَ الْأَوَّلَى) إِي تَنْفِذُ وَصِيَّتَهُ بِالْإِمَامَةِ عَلَيْهِ .
 ٥ فَوَدَّ: (وَلَا مَدْخَلَ لِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَاشْتَرَا سَكُوتُ الْمُصَنِّفِ عَنِ الزَّوْجِ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ الْغُسْلِ وَالتَّكْفِينِ وَالدَّفْنِ ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا وَجِدَ مَعَ الزَّوْجِ غَيْرَ الْأَجَانِبِ وَالْأَفْزَاجِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَجَانِبِ أ. ٥ فَوَدَّ: (حَيْثُ وَجِدَ مَنْ مَرَّ) إِي وَالْأَفْزَاجِ يُقَدَّمُ عَلَى الْأَجَانِبِ س. ٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْغُسْلِ لِلْخ) إِي كَالْتَّكْفِينِ . ٥ فَوَدَّ: (أَيِ اثْنَانِ) إِي وَلَيَّانِ وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمُسْتَوَيَّيْنِ زَوْجًا قَدَّمَ وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ أَسْنَى مِنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ نَصُّ الْبُيْهَقِيِّ وَقَوْلُهُمْ لَا مَدْخَلَ لِلزَّوْجِ مَعَ الْأَقَارِبِ مَحَلُّهُ عِنْدَ عَدَمِ مُشَارَكَتِهِ لَهُمْ فِي الْقَرَابَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَأَقْرَهُ س. ٥ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) إِي آتِئًا .
 ٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ اسْتَوَيَا لِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الصِّفَاتِ كُلِّهَا وَتَنَازَعَا أَقْرَعَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ صَلَّى غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ صَحَّ إِي وَلَا إِثْمَ كَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ حَجَّ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (أَقْرَعَ) إِي وَجُوبًا إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَاكِمِ قُطْعًا لِلزَّعَاوِ وَنَدْبًا فِيمَا بَيْنَهُمْ لِأَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ لَا يَخْرُؤُ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِلْجُوبِ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (وَدَخَلَ فِي الْأَهْلِ لِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ تَقْدِيمُ الْفَقِيهِ عَلَى الْأَسْنِ غَيْرِ الْفَقِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَالْعِلَّةُ السَّابِقَةُ لَا تُخَالِفُهُ لِأَنَّ مَحَلَّهَا فِي مُتَشَارِكَيْنِ فِي الْفِقْهِ فَكَانَ دُعَاءُ الْأَسْنِ أَقْرَبَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الْأَسْنَ لَيْسَ دُعَاؤُهُ أَقْرَبَ لِأَنَّهُ لَمْ يُشَارِكِ الْفَقِيهَ فِي شَيْءٍ .
 أ. ٥

٥ فَوَدَّ: (أَيِ حَيْثُ وَجِدَ مَنْ مَرَّ لِلْخ) وَالْأَفْزَاجِ يُقَدَّمُ عَلَى الْأَجَانِبِ شَرْحُ م ر. ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ الْأَخَ لِلْأُمِّ) أَنْظُرْ إِي حَاجَةً إِلَى هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ: (نَعَمْ الْأَخَ لِلْأُمِّ لِلْخ). ٥ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الْغُسْلِ وَالدَّفْنِ) إِي وَالتَّكْفِينِ م ر.

٥ فَوَدَّ فِي (سُ): (فَلَوْ اجْتَمَعَا فِي تَرَجَّةٍ لِلْخ) فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمُسْتَوَيَّيْنِ تَرَجَّةً زَوْجًا إِي كَابَنِي عَمَّ أَحَدُهُمَا زَوْجٌ قَدَّمَ وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ أَسْنَى مِنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ نَصُّ الْبُيْهَقِيِّ فَقَوْلُهُمْ لَا مَدْخَلَ لِلزَّوْجِ مَعَ الْأَقَارِبِ مَحَلُّهُ عِنْدَ عَدَمِ مُشَارَكَتِهِ لَهُمْ فِي الْقَرَابَةِ شَرْحُ م ر. ٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْكُلِّ أَقْرَعَ) وَلَوْ صَلَّى غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ صَحَّ م ر.

فَيُقَدَّمُ إِلَّا مَعَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الدَّرَجَةِ فَالْأَوْجَهُ تَقْدِيمُ الْفَقِيهِ عَلَى نَحْوِ الْأَسَنِ غَيْرِ الْفَقِيهِ وَلِلْأَخَى
الْإِنَابَةُ وَإِنْ غَابَ بِخِلَافِ الْمُسْتَوِيَيْنِ لَا بُدَّ فِي الْإِنَابَةِ مِنْ رِضَا الْآخِرِ وَخَرَجَ يَقُولُنَا وَكُلُّ أَهْلِ
لِلْإِمَامَةِ وَغَيْرِ أَهْلِ نَحْوِ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ نَائِبُهُ وَإِنَّمَا قُدِّمَ فِي إِمَامَةِ

☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا مَعَ الْإِسْتِوَاءِ) أَيِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِلْأَخَى الْإِنَابَةُ وَإِنْ غَابَ الْإِنَابَةُ) الْمَقْهُومُ مِنْ
هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ لَهُ الْإِنَابَةَ غَابَ أَوْ حَضَرَ وَأَنَّ نَائِبَهُ مُطْلَقًا يُقَدَّمُ وَإِلَّا فَلَا كَبِيرَ فَائِدَةٍ فِي أَنَّ لَهُ الْإِنَابَةَ وَهَذَا مَا
فِي الْقَوِيَّةِ. قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ إِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ لَكِنْ قَدْ نَفَّهَمُ عِبَارَةَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَةَ أَيْضًا تَقْدِيمُ
نَائِبِ فَاضِلِ الدَّرَجَةِ كَالْأَسَنِ عَلَى مَقْضُولِهَا كَالْأَقْفَى وَلَيْسَ مُرَادًا فَنِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنِّي وَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي
وَفِي الْمَجْمُوعِ يُقَدَّمُ مَقْضُولُ الدَّرَجَةِ عَلَى نَائِبِ فَاضِلِهَا فِي الْأَقْسَى، وَنَائِبُ الْأَقْرَبِ الْغَائِبِ عَلَى الْبَعِيدِ
الْحَاضِرِ أَهْ وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الشَّارِحِ بِحَمْلِ الْأَخَى فِي كَلَامِهِ عَلَى الْأَقْرَبِ وَالْمُسْتَوِيَيْنِ فِيهِ عَلَى
الْمُسْتَوِيَيْنِ فِي مُجَرَّدِ الدَّرَجَةِ أَعَمَّ مِنْ اسْتِوَائِهِمَا أَيْضًا فِي نَحْوِ السَّنِّ وَالْفِقْهِ أَوْ لَا سَمَ قَالَ عَ ش قَوْلُهُ م ر
عَلَى نَائِبِ فَاضِلِهَا أَنِّي وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَقَوْلُهُ م ر وَنَائِبُ الْأَقْرَبِ الْغَائِبِ وَكَذَا الْحَاضِرُ كَمَا مَرَّ لَهُ م ر أَهْ.
☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ) أَيِ فَلَا حَقَّ لُهُمَا فِي الْإِمَامَةِ نَهْيًا وَمُغْنِي أَيِ مَعَ وَجُودِ عَذَلٍ أَمَّا لَوْ عَمَّ
الْفُسْقُ الْجَمِيعُ قُدِّمَ الْأَقْرَبُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ فِي الْمُبْتَدِعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يُفْسَقَ بِذَعْتِهِ
أَمْ لَا وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الشَّهَادَاتِ مِنَ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَرَادَ بِالْمُبْتَدِعِ الَّذِي تَفْسَقَ بِذَعْتِهِ أَوْ
جُهْلِ حَالِهِ أَوْ قَوِيَّةِ الشُّبْهَةِ الْحَامِلَةِ لَهُ عَلَى الْبِدْعَةِ وَيَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَاسِقِ عَمُومٌ مِنْ وَجْهِ لَانْفِرَادِ
الْمُبْتَدِعِ عَنِ الْفَاسِقِ فِي الْمَجْهُولِ حَالِهِ وَانْفِرَادِ الْفَاسِقِ فِيمَنْ قُسِّقَ بِزَكِّ الصَّلَاةِ مَثَلًا وَقَضِيَّةِ كَلَامِ الشَّارِحِ
م ر أَنَّ مُزَكِّبَ خَارِمِ الْمُرُوءَةِ لَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ حَيْثُ اسْتَوَيَا فِي الْعَدَالَةِ وَلَوْ قِيلَ بِتَقْدِيمِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ لَمْ
يَكُنْ بَعِيدًا عَ ش وَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَرَادَ إِذْخَالَهُ بِزِيَادَةِ لَفْظَةِ (نَحْوُ) عَلَى مَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا
قُدِّمَ الْإِنَابَةُ) وَنَقَلَ الْأَنْزَعِيُّ عَنِ الْقَفَالِ أَنَّ وَلِيَّ الْمَرْأَةِ هَلْ هُوَ أَوْلَى بِالصَّلَاةِ عَلَى أَمَتِهَا كَالصَّلَاةِ عَلَيْهَا أَوْ لَا
لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الشَّفَقَةِ وَالْمُتَّبَعَةِ الْأَوَّلِ أَيِ حَيْثُ لَا أَقْرَبَ لِلْأَمَةِ أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ شَرْحُ م ر أَهْ سَم.

☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا مَعَ الْإِسْتِوَاءِ) أَيِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَالْأَوْجَهُ تَقْدِيمُ الْفَقِيهِ الْإِنَابَةُ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ
قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلِلْأَخَى الْإِنَابَةُ وَإِنْ غَابَ) الْمَقْهُومُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ لَهُ الْإِنَابَةَ غَابَ
أَوْ حَضَرَ وَأَنَّ نَائِبَهُ مُطْلَقًا يُقَدَّمُ عَلَى مَنْ بَعْدَ وَإِلَّا فَلَا كَبِيرَ فَائِدَةٍ فِي أَنَّ لَهُ الْإِنَابَةَ وَهَذَا مَا فِي الْقَوِيَّةِ فَإِنَّهُ
صَرَّحَ بِأَنَّ الْحَقَّ لِنَائِبِ الْأَقْرَبِ غَائِبًا كَانَ أَوْ حَاضِرًا، وَالَّذِي فِي الْإِسْتِوَاءِ تَقْدِيمُ نَائِبِ الْغَائِبِ دُونَ نَائِبِ
الْحَاضِرِ وَكَتَبَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِهَامِشِ شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي الْقَوِيَّةِ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ
الْإِسْتِوَاءِ لَا اعْتِمَادَ عَلَيْهِ أَهْ لَكِنْ قَدْ نَفَّهَمُ عِبَارَةَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَةَ أَيْضًا تَقْدِيمُ نَائِبِ فَاضِلِ الدَّرَجَةِ
كَالْأَسَنِ عَلَى مَقْضُولِهَا كَالْأَقْفَى وَلَيْسَ مُرَادًا فَنِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِيهِ أَيِ الْمَجْمُوعِ يُقَدَّمُ مَقْضُولُ الدَّرَجَةِ
عَلَى نَائِبِ فَاضِلِهَا فِي الْأَقْسَى وَنَائِبُ الْأَقْرَبِ الْغَائِبِ عَلَى الْبَعِيدِ الْحَاضِرِ أَهْ نَعَمْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ تَقْدِيمُ
مُوَافَقَةُ الْإِسْتِوَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الشَّارِحِ بِحَمْلِ الْأَخَى فِي كَلَامِهِ عَلَى الْأَقْرَبِ وَالْمُسْتَوِيَيْنِ
فِيهِ عَلَى الْمُسْتَوِيَيْنِ فِي مُجَرَّدِ الدَّرَجَةِ أَعَمَّ مِنْ اسْتِوَائِهِمَا أَيْضًا فِي نَحْوِ السَّنِّ وَالْفِقْهِ أَوْ لَا، وَقَدْ يُفْهَمُ مَا

الصلاة في ملك نحو امرأة نائيتها لأنه ليس ليعنى في ذاتها بل خارج عنها وهو الملكة وذلك غير موجود هنا. (ويقدم الحُرُّ البالغ العدلُ (البعيدُ على العبدِ القريب) ولو أفتة أو فقيها كعم حُرٍّ على أخٍ قنٍّ لأنه أكملُّ فهو بالإمامة أليقُّ ودعاؤه أقربُّ للإجابة أما حُرٌّ صبيُّ فيُقدَّم عليه قنٍّ بالغٍ لأنه أكملُّ وأما عبدٌ قريبٌ فيُقدَّم على الحُرِّ الأجنبيِّ وأفادَ بهذا ما في أصله بالأولى أن الحُرَّ في المستويين درجة أولى. (ويقف) ندباً المصلي ولو على قبر المستقل.

فوق (سني): (البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي سم.
 فوق (سني): (على العبدِ إلخ) أي وعلى المُبْعَضِ أيضاً ويتبعي أن يُقدَّم في المُبْعَضَيْنِ أَكْثَرُهُمَا حُرِّيَّةً وأن يُقدَّم المُبْعَضُ البعيدُ على الزبقيِّ القريبِ ع ش. فوق: (ولو أفتة) إلى قوله وإظهاراً في النهاية والمغني إلّا قوله: وأفاد إلى المتن. فوق: (فهو بالإمامة أليقُّ) أي لأن الإمامة ولايةٌ نهائيةٌ ومغني.
 فوق: (أما حُرٌّ صبيُّ) أي ولو أقربُّ كما دلَّ عليه السباقُ وتبَّه عليه شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ اه سم. فوق: (قنٍّ بالغٍ) ظاهره ولو أجنبيًّا كما في البَجِيرِ مَيِّ لَكِنْ يَأْتِي عَنِ الْعُبَابِ خِلَافُهُ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ تَغْلِيلُ النَّهْيَةِ وَالْمَغْنِي بَأَنَّهُ مُكَلَّفٌ فَهُوَ أَخْرَصَ عَلَى تَكْمِيلِ الصَّلَاةِ وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ خَلَفَهُ مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهَا بِخِلَافِهِ خَلَفَ الصَّبِيِّ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ اه. فوق: (وأما عبدٌ قريبٌ) أي ولو صبيًّا وفي العُبَابِ ثَمَّ عَصَبَاتُ التَّسْبِ بِرَتَبَتِهِمْ فِي لَزْنِهِ حَتَّى مُمَيِّزُهُمْ وَرَفِيقُهُمْ عَلَى بَالِغٍ أَوْ حُرٍّ أَجْنَبِيٍّ اه. فوق: (فيُقدَّم على الحُرِّ الأجنبيِّ) ظاهره ولو أفتة أو فقيها سم وقد يقتضي ما ذكره تقديم العبدِ الصغيرِ القريبِ على الحُرِّ الأجنبيِّ البالغِ وفيه تَوَقُّفٌ وَالظَّاهِرُ مَا فِي الْحَلَبِيِّ مِنْ أَنَّ مَا فِي الشَّارِحِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَا بِالْقَيْنِ أَوْ صَبِيٍّ وَالْأَوَّلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الصَّبِيِّ مُطْلَقًا اه. فوق: (وأفادَ إلخ) وفي المجموع أن التقديم في الأجانبِ مُعْتَبَرٌ كَمَا فِي الْقُرْبِ بِمَا يُقَدَّمُ بِهِ فِي سَائِرِ الْعِبَالَاتِ نِهْيَةً قَالَ ع ش هَذَا قَدْ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَجَانِبَ يُقَدَّمُ فِيهِمُ الْأَفْتَةُ عَلَى الْأَسَنِ وَقِيَاسُ مَا فِي الْقُرْبِ خِلَافُهُ اه.
 فوق (سني): (ويقف إلخ) والأقربُّ وفقاً ل(م ر) في الجُزْءِ الْمَوْجُودِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُضَوُّ الرَّأْسَ أَوْ مِنْهُ فِي الذِّكْرِ أَوْ الْعُجْزَ أَوْ مِنْهُ فِي الْمِرْأَةِ حَازَاهُ الْمُصَلِّي فِي الْمَوْقِفِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ وَقَفَ حَيْثُ شَاءَ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ اه ع ش. فوق: (المستقل) خَرَجَ بِهِ الْمَامُومُ الْآتِي سَم.

تقدَّم عَنْ شَرْحِ الرُّزْهِ عَنْ الْمَجْمُوعِ تَقْدِيمَ الْأَسَنِ غَيْرِ الْفَقِيهِ عَلَى نَائِبِ الْفَقِيهِ فَلْيُرَاجَعْ.
 فوق (سني): (البعيد) أي القريب بدليل ما يأتي. فوق: (أما حُرٌّ صبيُّ) أي ولو أقربُّ كما دلَّ عليه السباق. فوق: (أما حُرٌّ صبيُّ فيُقدَّم عليه) كذا في شَرْحِ الْمُهَذَّبِ قَالَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ وَقَصَبَتْهُ أَنَّ الْحَكَمَ كَذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ أَقْرَبَ وَهُوَ ظَاهِرٌ اه. فوق: (وأما عبدٌ قريبٌ) أي ولو صبيًّا وفي العُبَابِ ثَمَّ عَصَبَاتُ التَّسْبِ بِرَتَبَتِهِمْ فِي لَزْنِهِ حَتَّى مُمَيِّزُهُمْ وَرَفِيقُهُمْ عَلَى بَالِغٍ أَوْ حُرٍّ أَجْنَبِيٍّ اه. فوق: (فيُقدَّم على الحُرِّ الأجنبيِّ) ظاهره ولو أفتة أو فقيها. فوق: (ولو على قبر المستقل) خَرَجَ الْمَامُومُ الْآتِي.

(عند رأس الرجل) للاتباع حسنة الترمذي (وعجزها) أي المرأة للاتباع رواه الشيخان ومثلها الخنثى ومحاولة لسترها أو إظهارا للاعتناء به ولو حضر رجل وأنثى في تابوت واحد فهل يُراعى في الموقف الرجل لأنه أشرف أو هي لأنها أحن بالستر أو الأفضل لقربه للرحمة لأنه الأشرف حقيقة؟ كلُّ مُحتمَلٍ ولعلَّ الثاني أقربُ أمَّا المأمومُ فيقفُ حيثُ تيسرُ.....

• قوله (لشي): (عند رأس الرجل) أي الذَّكَرُ وَلَوْ صَبِيًّا. • وقوله: (وعجزها) بفتح العين وضَمَّ الجيم أي آلتها نهايةً ومُغْنِي وفي البَجْرِ مَيَّ ما نُصِّه ويوضَعُ رَأْسُ الذَّكَرِ لِحِجَّةٍ يَسَارِ الإمام ويكونُ غَالِيَهُ لِحِجَّةٍ يَمِينِهِ خِلَافًا لِمَا عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ الْآنَ ويكونُ رَأْسُ الْأُنْثَى والْخُنْثَى لِحِجَّةٍ يَمِينِهِ عَلَى عَادَةِ النَّاسِ الْآنَ ع ش والحاصلُ أَنَّهُ يُجْعَلُ مُعْظَمُ الْمَيِّتِ عَنِ يَمِينِ الْمُصَلِّي فَحَيْثُ يَكُونُ رَأْسُ الذَّكَرِ جِهَةٌ يَسَارِ الْمُصَلِّي وَالْأُنْثَى بِالْعَكْسِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ فَالْأَفْضَلُ جَعْلُ رَأْسِهَا عَلَى الْبَسَارِ كَرَأْسِ الذَّكَرِ لِيَكُونَ رَأْسُهَا جِهَةَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ سُلُوكًا لِلْأَدَبِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ اهـ. وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا نَقَلَهُ عَنْ ع ش بِبَيَارِئِهَا وَعَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ. • وقوله: (أي المرأة) أي وَلَوْ صَغِيرَةً نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • وقوله: (ومحاولة الخ) عَطَفَ عَلَى الْإِتْبَاعِ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَحُكْمُهَا الْمُخَالَفَةُ الْمُبَالِغَةُ فِي سِتْرِ الْأُنْثَى وَالْإِحْتِيَاطُ فِي الْخُنْثَى اهـ. • وقوله: (أو إظهارا الخ) لَعَلَّ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. • وقوله: (به) أي بِالسِّتْرِ.

• وقوله: (فهل يُراعى في الموقف الرجل الخ) بَقِيَ احْتِمَالٌ رَابِعٌ فِي غَيْرِ مَنْ يَتَابَوْتُ وَاحِدٌ وَهُوَ مُرَاعَاتُهَا بَأَنْ تُجْعَلَ عَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ بِإِزَاءِ الرَّجُلِ وَيُحَادِثُهُمَا وَالْمُتَّجِعُ لِي تَرْجِيحُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ مَا لَمْ يَصُدَّ عَنْهُ نَقْلٌ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّضَرُّيخَ بِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ سَم أَقُولُ وَظَاهِرُ أَنَّ الْجَعْلَ الْمَذْكُورَ يَتَأْتِي فِي تَابُوتٍ وَاحِدٍ أَيْضًا بِأَنْ يُزَادَ فِي طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ فَمَا فِي الشَّرْحِ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا جُعِلَ رَأْسَاهُمَا فِي جَانِبٍ وَاحِدٍ. • وقوله: (بقره الخ) أي بَأَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِوَرَجِهِ وَتَقْوَاهُ. • وقوله: (ولعلَّ الثاني أقرب) اعْتَمَدَهُ م ر اهـ سَم. • وقوله: (أما المأموم) إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ (يُفْرَغُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُظْهِرُ) إِلَى (فَإِنْ اخْتَلَفَ) وَقَوْلَهُ: (تَنَمُّ) إِلَى (أَمَّا إِذَا). وَقَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ لَمْ يَرْضَوْا) فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. • وقوله: (أما المأموم الخ) لَوْ كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا فَالرَّجُلُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ وَقُوفُهُ عَنِ يَمِينِ الْإِمَامِ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَأْمُومُ وَقَامُوا صَفًّا خَلْفَ الْإِمَامِ فَمَنْ تَيَسَّرَ لَهُ الْوُقُوفُ بِإِزَاءِ

• وقوله: (في تابوت واحد) مَا الْمَانِعُ إِذَا كَانَا فِي تَابُوتَيْنِ مِنْ مُرَاعَاتِيهِمَا بِأَنْ يُجْعَلَ رَأْسُهُ عِنْدَ عِجْزِهَا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ اخْتَلَفَ التَّرْغُ) إِلَى: (فَالْمَرْأَةُ). • وقوله: (فهل يُراعى في الموقف الرجل الخ) قَدْ يُقَالُ بَقِيَ احْتِمَالٌ رَابِعٌ فِي غَيْرِ مَنْ يَتَابَوْتُ وَاحِدٌ وَهُوَ مُرَاعَاتُهَا بِأَنْ تُجْعَلَ عَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ بِإِزَاءِ رَأْسِ الرَّجُلِ وَيُحَادِثُهُمَا وَالْمُتَّجِعُ لِي تَرْجِيحُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ مَا لَمْ يَصُدَّ عَنْهُ نَقْلٌ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّضَرُّيخَ بِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي الْحَاشِيَةِ عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ تَرَدُّدُ الشَّارِحِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُزِدْ أَنْ يُحَادِثِي بِرَأْسِ الرَّجُلِ عَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ أَوْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ كَأَنْ يَكُونَ فِي تَابُوتٍ وَاحِدٍ اهـ. • وقوله: (ولعلَّ الثاني أقرب) اعْتَمَدَهُ م ر. • وقوله: (أما المأموم فيقفُ حيثُ تيسرُ) لَوْ كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا وَتَعَارَضَ وَقُوفُهُ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ وَبِإِزَاءِ رَأْسِ الرَّجُلِ أَوْ عَجِيزَةِ الْمَرْأَةِ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ وَقُوفُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْمَأْمُومُ

والأفضل إفراد كل جنازة بصلاة إلا مع خشية نحو تغير بالتأخير. (ويجوز على الجنائز صلاة) واجدة برضا أوليائهم اتحدوا أم اختلفوا كما صرح عن جميع من الصحابة في أم كلثوم بنت علي ولديها وقد قدم عليها إلى جهة الإمام عليه السلام أن هذا هو السنن وصلى ابن عمر على سبع جنائز رجال ونساء وقدم إليه الرجال ولأن الفرض منها الدعاء والجمع فيه ممكن وإذا جمعوا وحضروا معا وبظهر أن العبرة في المعية وضدّها بمحل الصلاة لا غير، واتخذ النوع والفضل أقرع بين الأولياء إن تنازعوا فيمن يقرب للإمام ولا قدم من قدموه ولا نظرا لما قيل: الحق للميت فكيف سقط برضا غيره لأن الفرض تساويهم في الحضور فليس لأحد منهم حق معين أسقطه الولي فإن اختلف النوع قدم إليه الرجل فالنسي فالحثي.....

ما ذكر والوقوف بمحل آخر غير يمين الإمام لم يتعد وقوفه بإزاء ما ذكر كالإمام لأن فيه زيادة في المعنى المقصود بالوقوف بإزاء ما ذكر كالستر في الأتني سم. فود: (والأفضل) أي كما يفهمه تغييره فيما يأتي بالجواز (إفراد كل جنازة إلخ) أي لأنه أكثر عملا وأرجى قبولاً والتأخير لذلك يسير نهاية ومغني. فود: (الأمع خشية إلخ) أي فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا نهاية أي بأن غلب على ظنه ذلك ع ش. فود: (نحو تغير) أي كالإتيجار نهاية.

فود: (سني: (ويجوز على الجنائز إلخ) أي سواء كانوا ذكورا أم إناثا أم ذكورا وإناثا نهاية ومغني. فود: (برضا أوليائهم) سيدكر محترزة. فود: (اتحدوا إلخ) أي الجنائز نوعا. فود: (هن جمع إلخ) أي نحو ثمانين نهاية. فود: (ولديها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما نهاية ومغني. فود: (وقد قدم عليها إلخ) أي وجعل الإمام - وهو سيد بن العاص - الغلام مما يليه وجعلها مما يلي القبلة نهاية. فود: (أن هذا إلخ) أي قولهم في مقام الثناء عليه إن هذا هو السنن ع ش. فود: (منها) أي صلاة الجنائز. فود: (والجمع فيه ممكن) وهل يتعد الثواب لهم وله بعدد هم أو لا؟ فيه نظر والأقرب الأول ومثله يقال في التشيع لهم ثم رأيت له م رقيل قول المصنف ويكره تخصيص القبر إلخ ما يصرح بذلك ع ش. فود: (أقرع إلخ) أي ندبا لتمكن كل واحد من صلاته بنفسه على ميتة ع ش وقصيته وجوب الإقراع عند خشية نحو التغير بالتأخير. فود: (ولأن) أي إن لم يتنازعوا. فود: (برضا غيره) وهو الأولى. فود: (وقدم إليه) أي إلى الإمام في جهة القبلة ع ش. فود: (تساويهم في الحضور) أي والتوزع والفضل. فود: (الرجل إلخ) قال في شرح الروض ويحاذي برأس الرجل عجيزة المرأة انتهى اه سم وفي ع ش عن ابن عبد الحق مثله.

وقاموا صفًا خلف الإمام فمن تيسر له الوقوف بإزاء ما ذكر والوقوف بمحل آخر عن يمين الإمام لم يتعد وقوفه بإزاء ما ذكر كالإمام لأن زيادة المعنى المقصود بالوقوف بإزاء ما ذكر كالستر في الأتني. فود: (سني: (ويجوز على الجنائز صلاة) عليم من تغييره بالجواز أن الأفضل إفراد كل بصلاة شرح م

فالمرأة أو الفضلُ قُدِّمَ الأفضلُ بما يُظَلُّ به قُرْبُه إلى الرحمة كالورع والصلاح لا ينحو حُرْبُهُ
لا يقطع الرق بالموت نعم بحث الأذرعِي ومن تبعه تقديم الأب على الابن كما في اللحد أمَّا
إذا تعاقبوا فيقَدِّمُ الأسبقُ مطلقًا إن اتحد النوع ولا تُحْتَبِ امرأةٌ للكلِّ، وخُتِي لِرَجُلٍ وصَبِيٍّ، لا
صَبِيٍّ لِبَالِغٍ ولو حَضَرَ خَنَائِي مَعًا أو مُرْتَبِينَ صَفًّا صَفًّا واجداً عن يمينه رأسُ كُلِّ مِنْهُم عند
رَجُلٍ الآخِرِ لِقَلَّا يَتَقَدَّمُ أَنتَى على ذَكَرٍ وعند اجتماع جنائزٍ إن رضي الأولياءُ بواجبٍ وعَيَّوْهُ تَعَيَّنَ
والأقَدَّمُ وليُّ السابقة وإن كانت أَنتَى ثُمَّ يَفْرَعُ فَإِنْ لم يَرْضَوْا بواجبٍ صَلَّى كُلٌّ على مَيِّتِهِ

• فَوَدَّ: (فالمرأة) أي البالغة ثم الصبيَّة قياسًا على الذَكَرِ حُفْنِي. • فَوَدَّ: (أو الفضلُ إلخ) أي فإن كانوا
رجالاً أو نساءً جُعِلُوا بَيْنَ يَدَيْهِ واجداً خَلْفَ واحدٍ إلى جهة القبلة ليُحاذِيَ الجميعَ وقُدِّمَ إِلَيْهِ أَفْضَلُهُم
نِهَايةً ومُغْنِي قال ع ش قوله م ر واحدًا خَلْفَ واحدٍ إلخ أي والشرط أن لا يزيد ما بَيْنَهُمَا على ثَلَاثِيانَةٍ
فِرَاعِ اه. • فَوَدَّ: (تقديم الأب على الابن) هَلَّا قال: والأُمُّ على البنت سم. • فَوَدَّ: (فَيَقْدِّمُ إلخ) أي إلى
الإمام نِهَايةً. • فَوَدَّ: (الأسبقُ) يَتَّبِعِي أَنْ المُرَادُ السَّبْقُ إلى الوَضْعِ بَيْنَ يَدَيِ الإمام سم. • فَوَدَّ: (مطلقًا)
أي وإن كَانَ المَتَأَخِّرُ أَفْضَلَ نِهَايةً ومُغْنِي قال ع ش لَوْ كَانَ المَتَأَخِّرُ نَبِيًّا كالتَّيِّدِ عِيسَى عليه الصَّلَاةُ
والسَّلَامُ هَلْ يُؤَخَّرُ له الأسبقُ فيه نَظَرُ ثم رَأَيْتُ حَجَّ تَرَدَّدَ فِيهِ فِي فَتَاوِيهِ وَمَالَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُؤَخَّرُ له اه.

• فَوَدَّ: (نَحْتِ امرأةٍ للكلِّ) أي أُخْرِثَ عَنِ الرَّجُلِ والصَّبِيِّ والخُتَى نِهَايةً ومُغْنِي. • فَوَدَّ: (صَفُّوا صَفًّا
واحدًا إلخ) هُوَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ وَعُلِّلَ بِأَنَّهُ جِهَةُ اليمينِ أَشْرَفُ وَقَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنْ يَكُونَ الْأَفْضَلُ فِي الرَّجُلِ
الذَكَرِ جَعْلُهُ عَلَى يَمِينِ الْمُصَلِّي قِيْفٌ عِنْدَ رَأْسِهِ وَيَكُونُ غَالِيَهُ عَلَى يَمِينِهِ فِي جِهَةِ الْمَغْرِبِ وَهُوَ خِلَافَ عَمَلِ
التَّاسِ نَعْمَ الْمَرْأَةُ وَكَذَا الْخُتَى السُّتَةُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ عَجِيزَتِهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ جِهَةُ رَأْسِهَا فِي جِهَةِ يَمِينِهِ وَهُوَ
المُوافِقُ لِعَمَلِ التَّاسِ وَحَيْثُ يَتَّبِعُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ مَعْنَى جَعْلِ الْخَنَائِي صَفًّا عَنِ اليمينِ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا الثَّانِي عِنْدَ
رَأْسِ الْأَوَّلِ وَهَكَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ سم على المُنْهَجِ اه ع ش وفي هَامِشِ الْمُغْنِي لِصَاحِبِهِ وَالْأَوَّلَى كَمَا قَالَ
السَّهَوْدِيُّ فِي حَوَاشِي الرُّوضَةِ جَعَلَ رَأْسَ الذَكَرِ عَنِ يَسَارِ الإمام لِيَكُونَ مُعْظَمُهُ عَلَى يَمِينِ الإمام اه.

• فَوَدَّ: (عن يمينه إلخ) وَيَقْدِّمُ إِلَى يَمِينِ الإمام أَسْبَقُهُمْ إِنْ تَرْتَّبُوا أَوْ أَفْضَلُهُمْ إِنْ لَمْ يَتَرْتَّبُوا بِجَنَازَةٍ مَيِّ.
• فَوَدَّ: (رَأْسُ كُلِّ مِنْهُمْ إلخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ فَكَانَ الْأَوَّلَى وَرَأْسُ الْإِلْخِ بِالْوَاوِ كَمَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (هَذَا رَجُلٍ
الْآخِرِ) أَيِ فَتَكُونُ رِجْلُ الثَّانِي عِنْدَ رَأْسِ الْأَوَّلِ وَهَكَذَا عَمِيرَةٌ وَتَقْدَّمُ عَنْ ع ش مِثْلُهُ. • فَوَدَّ: (وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ
جَنَائِزٍ) أَيِ مَعًا أَوْ مُرْتَبِينَ. • فَوَدَّ: (بِوَاجِدٍ إلخ) أَيِ بِإِمَامَةٍ وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ لَمْ
يُعَيَّنْهُ وَتَنَازَعُوا فِي التَّعْيِينِ. • فَوَدَّ: (قُدِّمَ وَلِيُّ السَّابِقَةِ) أَيِ إِنْ اجْتَمَعُوا مُرْتَبِينَ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ يَفْرَعُ) أَيِ بَيْنَ
الْأَوْلِيَاءِ إِذَا حَضَرَتِ الْجَنَائِزُ مَعًا نِهَايةً أَيِ نَذْبًا لِيَتِمَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ صَلَاتِهِ بِفَيْسِهِ عَلَى مَيِّتِهِ ع ش.

• فَوَدَّ: (فالمرأة) قَالَ فِي شُرُوحِ الرُّوضِ وَاحِدَايَ بِرَأْسِ الرَّجُلِ عَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ اه. • فَوَدَّ: (نَعْمَ يَحْتِ
الأذرعِي وَمَنْ تَبِعَهُ تَقْدِيمُ الْأَبِ عَلَى الْإِبْنِ) هَلَّا قَالَ: وَالْأُمُّ عَلَى الْبِنْتِ.

• فَوَدَّ: (فَيَقْدِّمُ الْأَسْبَقُ مُطْلَقًا) يَتَّبِعِي أَنْ المُرَادُ السَّبْقُ إِلَى الْمَوْضِعِ بَيْنَ يَدَيِ الإمام. • فَوَدَّ: (ثُمَّ يَفْرَعُ)
قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: لِمَ لَمْ يَقْدِّمُوا بِالْصَّفَاتِ قَبْلَ الْإِفْرَاقِ كَمَا يَأْتِي نَظِيرُهُ انْتَهَى وَفَرَّقَ

ولو صَلَّيَ على كُلِّ وَحْدَةٍ والإمامَ واجِدَ قُدَّمَ من يُخَافُ فسادَهُ ثُمَّ الأفضَلُ بما مرَّ وإن رَضُوا
والأَقْرَبُ وفَارَقَ ما مرَّ بأنَّ ذاكَ أَخَفُّ من هذا. (وتَحَرُّمُ) الصَّلَاةِ (على) من شَكَّ في إسلامِهِ
دُونَ من يُظَنُّ إسلامَهُ ولو بِقَرِينَةٍ كَشْهَادَةِ عَدْلٍ بِهِ وإن لَمْ يَثْبُتْ وَمَحَلُّهُ إنَّ لَمْ يَشْهَدْ عَدْلٌ آخَرُ
يَمُوتُهُ على الكُفْرِ والاعتِزَالِ وَبَقِيَ أَصْلُ بَقَايِهِ على كُفْرِهِ وبهذا يُجْمَعُ بين من أَطْلَقَ عند
شَهَادَةِ واجِدٍ بِإسلامِهِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَمَنْ أَطْلَقَ عَدَمَهَا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الأَرْقَاءِ الصُّغَارِ المَعْلُومِ
سَبَبُهُم مع الشَّكِّ في إِسلامِ سَابِقِهِمْ ولا قَرِينَةٍ وَمَرَّ عن الأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ يُسَنُّ أَمْرَهُم بِنَحْوِ الصَّلَاةِ

قوله: (وَلَوْ صَلَّيَ) بِنَاءِ المَفْعُولِ. قوله: (بِمَا مَرَّ) أَيِ بِمَا يُظَنُّ بِهِ قُرْبُهُ إِلَى الرَّحْمَةِ إلَخ. قوله: (وَالَا)
أَيِ بَانَ اتَّحَدُوا فِي الفَضْلِ أَوْ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَتَنَازَعُوا فِي التَّقْدِيمِ وَيُؤَيِّدُ الإِحْتِمَالُ الثَّانِي مَا يَأْتِي آتِفاً عَنْ
سَم. قوله: (أَفْرَغَ) هَلَّا قُدَّمَ بالسَّنْبِي قَبْلَ الإِفْرَاجِ سَم. قوله: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ) أَيِ فِي التَّحْرِيكِ إِلَى الإِمَامِ
بِالْفَضْلِ وَإِنْ لَمْ يَرْضُوا وَلَا يُعْتَبَرُ الإِفْرَاجُ وَهُنَا إِنَّمَا يَقْدَمُ بِهِ إِذَا رَضُوا وَالْأَفْرَغَ سَم. قوله: (بِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ
لِقُرْبٍ إِلَى الإِمَامِ. وقوله: (مِنْ هَذَا) أَيِ التَّقَدُّمِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ. قوله: (هَلَى مِنْ شَكِّ فِي إِسْلَامِهِ) يَدْخُلُ
فِيهِ مَسْأَلَةُ السَّنْبِي المَذْكُورَةُ وَكَذَا مَجْهُولُ الْحَالِ بِدَارِنَا وَالْوَجْهُ أَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ:
(وَلَوْ وَجَدَ عُضْوٌ مُسْلِمٌ) مِنْ قَوْلِهِ وَكَالْمُسْلِمِ فِي ذَلِكَ مَجْهُولُ الْحَالِ إلَخ سَم عِبَارَةُ الكُرْدِيِّ قَوْلُهُ: مَنْ
شَكَّ فِي إِسْلَامِهِ أَيِ بَعْدَ العِلْمِ بِكُفْرِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي وَبَقِيَ أَصْلُ بَقَايِهِ على كُفْرِهِ فَلَا يُنَافِي مَا
يَأْتِي وَكَالْمُسْلِمِ فِي ذَلِكَ مَجْهُولُ الْحَالِ بِدَارِنَا اه. قوله: (كَشْهَادَةِ هَذَا إلَخ) أَيِ وَالذَّارِ كُرْدِيِّ. قوله:
(وَلَنْ لَمْ يَثْبُتْ) أَيِ الإِسْلَامُ بِشَهَادَةِ العَدْلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَزْثِ وَنَحْوِهِ وَفِي الْمُبَابِ: قُرْعَ لَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَتَانِ
بِإِسْلَامِ مَيِّتٍ وَكُفْرِهِ غُسِّلَ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ وَيُدْعَى لَهُ كَمَا مَرَّ أَيِ مَعَ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ وَوَاحِدٌ
فَلَا خِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى اه سَم. قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ وَجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ شَهِدَ عَدْلٌ بِإِسْلَامِهِ.

قوله: (وَبَقِيَ أَصْلُ بَقَايِهِ إلَخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الكُفْرِ الْأَصْلِيِّ أَمَّا لَوْ أَخْبَرَ شَخْصٌ بِازْتِدَادِ مُسْلِمٍ
وَأَخْرَجَ بَقَايَهُ عَلَى الإِسْلَامِ إِلَى المَوْتِ فَيُصَلَّى عَلَيْهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بِقَاوُهُ عَلَى الإِسْلَامِ بِضَرْفٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ
الْكُرْدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. قوله: (وَبِهَذَا) أَيِ بِقَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ إلَخ. قوله: (وَمَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ الصَّلَاةِ كُرْدِيِّ.

غَيْرُهُ بِأَنَّ التَّقْدِيمَ هُنَا وَلا يَافِيَّةَ فَلَمْ يُؤْثَرِ فِيهِ إِلَّا الإِفْرَاجُ بِخِلَافِهِ فِي نَظِيرِهِ المَذْكُورِ أَيِ الْقُرْبِ إِلَى الإِمَامِ فَإِنَّهُ
مُجَرَّدُ فَصِيلَةِ الْقُرْبِ إِلَى الإِمَامِ فَأَثَرَتْ فِيهِ الصِّفَاتُ الْفَاضِلَةُ وَقُرْقٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَيْضًا فَرَأَجَعَهُ وَقَدْ يُشْكِلُ
عَلَى الْفَرْقِ المَذْكُورِ أَنَّهُ يَقْدَمُ بَعْضُ الْأَوَلِيَاءِ عَلَى بَعْضِ الصِّفَاتِ مَعَ أَنَّهُ وَلا يَافِيَّةَ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مَا هُنَا فِيهِ
وَلَا يَافِيَّةَ عَلَى مَيِّتٍ الْغَيْرِ. قوله: (وَالَا أَفْرَغَ) هَلَّا قُدَّمَ بالسَّنْبِي قَبْلَ الإِفْرَاجِ. قوله: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ) أَيِ فِي
التَّحْرِيكِ إِلَى الإِمَامِ أَيِ حَيْثُ يَقْدَمُ هُنَاكَ بِالْفَضْلِ وَإِنْ لَمْ يَرْضُوا وَلَا يُعْتَبَرُ الإِفْرَاجُ وَهُنَا إِنَّمَا يَقْدَمُ بِهِ إِذَا
رَضُوا وَالْأَفْرَغَ. قوله: (هَلَى مِنْ شَكِّ فِي إِسْلَامِهِ) يَدْخُلُ فِيهِ مَسْأَلَةُ السَّنْبِي المَذْكُورِ وَيَشْمَلُ مَجْهُولُ
الْحَالِ بِدَارِنَا وَالْوَجْهُ أَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَلَوْ وَجَدَ عُضْوٌ مُسْلِمٌ مِنْ قَوْلِهِ وَكَالْمُسْلِمِ فِي
ذَلِكَ مَجْهُولُ الْحَالِ بِدَارِنَا إلَخ. قوله: (وَلَنْ لَمْ يَثْبُتْ) أَيِ الإِسْلَامُ أَيِ بِشَهَادَةِ العَدْلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَزْثِ

فَهَلْ قِيَّاسُهُ جَوَازُ الصَّلَاةِ هُنَا عَلَيْهِمْ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ ذَاكَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهُمْ بِالْفَهْمِ لَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَالثَّانِي أَقْرَبُ. وَعَلَى (الْكَافِرِ) بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ لِحُرْمَةِ الدُّعَاءِ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَأْتِيكَ بِهِ سُلُوكُهُ﴾ [النساء: ٨٤] الْآيَةُ وَمِنْهُمْ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ فَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ سِوَاءٍ أَوْ صَفُوا الْإِسْلَامَ أَمْ لَا لِأَنَّهُمْ مَعَ ذَلِكَ يُعَامِلُونَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا مِنَ الْإِرْبِ وَغَيْرِهِ مُعَامَلَةً الْكُفَّارِ وَالصَّلَاةُ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا خِلَافًا لِمَنْ وَهُمْ فِيهِ وَيُظْهَرُ جُلُّ الدُّعَاءِ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ بِخِلَافِ صُورَةِ الصَّلَاةِ. (وَلَا يَجِبُ) عَلَيْنَا (عُسْلُهُ) لِأَنَّهُ لِلْكَرَامَةِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا نَعَمْ يَجُوزُ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ (أَنَّهُ) يُحْتَمَلُ أَمَرَ عَلِيًّا بِغُسْلِ

﴿فُودُ: (وَالثَّانِي أَقْرَبُ) أَنِّي فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا اِغْتِمَادُهُ وَعَنْ عِشْرَةٍ أَنَّ الْأَقْرَبَ أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ وَيُعَلِّقُ النَّيَّةَ كَمَا لَوْ اخْتَلَطَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ أَوْ لَعَلَّ هَذَا هُوَ الْأَخْوَفُ. ﴿فُودُ: (بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْهُمْ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. ﴿فُودُ: (لِحُرْمَةِ الدُّعَاءِ إِلَيْهِ) أَنِّي يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُتْرَكَ يَوْمَهُ﴾ [النساء: ٨٤] نِهَاجٌ وَمُغْنَى. ﴿فُودُ: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ) هَذَا دَلِيلٌ ثَانٍ فَكَانَ الْأَوَّلِيُّ الْمَطْفُوفُ كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى. ﴿فُودُ: (فَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ إِلَيْهِ) اِغْتِمَادُهُ عِشْرَةٍ وَشَيْخِنَا وَغَيْرُهُمَا. ﴿فُودُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَنِّي كَوْنُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. ﴿فُودُ: (وَيُظْهَرُ إِلَيْهِ) أَقْرَبُ عِشْرَةٍ. ﴿فُودُ: (بِالْمَغْفِرَةِ) قَدْ يُنَاقَشُ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ مَغْفِيَةٍ أَوْ مُخَالَفَةٍ وَهِيَ لَا يُعَاقَبُ وَلَا يُعَاتَبُ بِالْإِجْمَاعِ فَلَوْ قَالَ بَرَفَعَ الدَّرَجَاتِ لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ سَهْلٌ إِذَا مَا ذُكِرَ مُنَاقَشَةٌ فِي الْإِثَالِ لَا فِي الْحُكْمِ بَصْرِيٌّ وَتَقَدَّمَ عَنْ عِشْرَةٍ وَشَيْخِنَا الْجَوَابُ بِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ لَا تَقْتَضِي سَبْقَ الذَّنْبِ. ﴿فُودُ: (بِخِلَافِ صُورَةِ الصَّلَاةِ) التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الدُّعَاءِ لَهُمْ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مَحَلٌّ تَأْمُلُ فَإِنَّ صُورَةَ كُلِّ مِنْهُمَا صَائِرَةٌ مِنْ فَاعِلِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْغَرَضُ مِنْهُ طَلَبُ أَمْرِ لَهُمْ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ بَصْرِيٌّ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِجَوَازِ أَصْلِ الدُّعَاءِ لِلْمُطَّلَقِ الْكَافِرِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ. ﴿فُودُ: (عَلَيْنَا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَبْدٌ فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ وَقَوْلُهُ: (وَالْمُسْتَأْمَنُ). ﴿فُودُ: (عَلَيْنَا) أَنِّي وَلَا عَلَى الْكُفَّارِ نِهَاجٌ وَمُغْنَى. ﴿فُودُ: (نَعَمْ يَجُوزُ) أَنِّي وَإِنْ كَانَ حَزْبًا وَسِوَاءٍ فِي الْجَوَازِ الْقَرِيبِ وَغَيْرِهِ وَالْمُسْلِمِ وَغَيْرِهِ نِهَاجٌ وَمُغْنَى قَالَ عِشْرَةٌ أَرَادَ مَا رَجَعَ بِالْجَوَازِ مَا قَابِلُ الْحُرْمَةِ وَالْمُتَبَاذَرُ أَنَّهُ مُبَاحٌ وَيَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةَ وَخِلَافَ الْأَوَّلِيِّ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفُسْلِ الْفُسْلُ الْمُتَقَدِّمُ وَمِنْهُ الْوُضُوءُ الشَّرْعِيُّ أَوْ عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ: يَجُوزُ أَنِّي وَلَوْ عَلَى الصِّفَةِ الْكَامِلَةِ فِي غُسْلِ الْمُسْلِمِ وَمُصَاحَبَةِ السُّنْدِ وَنَحْوِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا لَا مَانِعَ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ إِكْرَامَهُ وَتَعْظِيمَهُ فَيَتَّبِعِي الْحُرْمَةُ بَلَّ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ مِنْ حَيْثُ كُفْرُهُ أَوْ

وَنَحْوِهِ وَفِي الْعُبَابِ: (فَرَعَ): لَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَتَانِ بِإِسْلَامِ مَيِّتٍ وَكُفْرِهِ غُسْلٌ عَلَيْهِ وَيُدْعَى لَهُ كَمَا مَرَّ إِنِّي مَعَ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ وَوَاحِدٌ فَلَا خِلَافًا لِلْمَتَوَلِّيِ انْتَهَى. ﴿فُودُ: (نَعَمْ يَجُوزُ) أَنِّي وَلَوْ عَلَى الْكَامِلَةِ فِي غُسْلِ الْمُسْلِمِ وَمُصَاحَبَةِ السُّنْدِ وَنَحْوِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا لَا مَانِعَ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ إِكْرَامَهُ وَتَعْظِيمَهُ فَيَتَّبِعِي الْحُرْمَةُ بَلَّ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ مِنْ حَيْثُ كُفْرُهُ.

واليد وتكفيته) لكنّه ضعیف. (والأصح وجوب تكفين الذمّي) وألحق به المعاهد والمستأمن (ودفنه) من ماله ثمّ تُنفقهُ ثمّ من بيت المال ثمّ من ميسر المسلمين وفاء بذمّته كما يجب إيطاعه وكسوته إذا عجز وقيد في المجموع الوجهين بما إذا لم يكن له مال وخصهما بنا فقال في وجوبهما على المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان ثمّ صحّح الوجوب وعلّله بما ذكر الدالّ على أنّه لا يجب على الذمّيين من الحيثيّة التي لأجلها لزمنا ذلك وهي الوفاء بذمّته فلا يُنافي كما هو واضح وجوبهما عليهم من حيث إنّهم مُكلّفون بالفروع وفيما إذا كان له مال أو مُنفق المُخاطب به الورثة أو المُنفق ثمّ من عِلْم بِمَوْتِهِ نظير ما مرّ في المُسلم ولا يُنافي ما صحّحه من الوجوب قوله في موضع آخر قد ذكرنا أنّ للمُسلم غسله ودفنه لأنّ مراده مُطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للذمّي لأنّه الذي قلّمه فيه ولا قوله في موضع آخر ويجوز غسله وتكفيته ودفنه لأنّه مشوّق فيما أجمّعوا عليه بدليل تعقيبه لذلك بقوله وأما وجوب

قول (سني): (وجوب تكفين الذمّي) خرّج به الحزبيّ فلا يجب تكفيته ولا دفنه بل يجوز إغراء الكلاب عليه إذا لا حرمة له والأوّل دفعه لئلا يتأذى الناس برايتحه والمرئذ كالحزبيّ مغني ونهاية. قول: (من ماله) انظره مع قوله وقيد في المجموع إلخ سم وقد يجاب بأنّ قوله الآتي في قوّة استثناء كون ما ذكر من ماله من محلّ الخلاف. قول: (ثمّ مُنفق) أي ماله. قول: (وقيد في المجموع الوجهين إلخ) هكذا صوّر الوجهين صاحب الجواهر وغيره بما إذا لم يكن له مال وحمل المتأخرون عليه كلام الروضة وأصلها بصريّ. وقوله: (وغيره) منه النهاية والمُفني. قول: (بما إذا لم يكن له مال) أي ولا من تلزمه نفقته مُغني ونهاية ويأتي في الشرح ما يفيدّه. قول: (وخصهما إلخ) كلام الروضة وأصلها صريح في هذا التخصيص بصريّ. قول: (بنا) أي بالمُسلمين. قول: (إذا لم يكن مال) أي ولا مُنفق كما عن النهاية والمُفني. قول: (بما ذكر) وهو الوفاء بذمّته. قول: (على أنّه إلخ) أي ما تقدّم من التكفين والدفن. قول: (وجوبهما) أي مؤنة التكفين والدفن. قول: (المُخاطب به إلخ) وفي شرح البهجة ما حاصله أنّ وجوب الفعل لا يختصّ بنا والمؤنة تختصّ بنحو تركه إنّ كانت فقول الشارح المُخاطب به إنّ أراد بالمال قواضٍ أو الفعل فمُشكّل مع قوله نظير ما مرّ في المُسلم سم. أقول: وسياق كلام

قول: (من ماله) انظر مع قوله بقّد: وقيد في المجموع إلخ. قول: (وفيما إذا كان له مال أو مُنفق المُخاطب به الورثة أو المُنفق إلخ) عبارة شرح البهجة في المُسلم وهل المُخاطب بهذه الفروض أي المُسلم والتكفين والحمل والصلاة والدفن أقرب الميّت ثمّ عند عجزهم أو غيبتهم الأجانب أو الكلّ مُخاطبون من غير ترتيب فيه وجهان حكاهما الجيليّ وهو غريب والمشهور عموم الخطاب لكلّ من عِلْم موته وسيأتي في الفرائض الكلام على محلّ مؤنّ التجهيز اه وحاصله أنّ وجوب الفعل لا يختصّ بالمؤنة تختصّ بنحو تركه إنّ كانت فقول الشارح المُخاطب به إنّ أراد بالمال قواضٍ أو الفعل فمُشكّل مع قوله نظير ما مرّ في المُسلم.

التكفين ففيه خلافٌ وتفصيلٌ سبقَ واضحا في بابِ غُسلِ الميتِ وأشارَ بذلكَ لما ذَكَرْتُهُ عنه
أولا فتأمل ذلك ولا تَعْتَرِ بخلافه أما الحربي فيَجُوزُ إغراء الكلابِ على جِيفَتِهِ وكذا المُرْتَدُ
والزُنْدِيقُ. (ولو وُجِدَ غُضُوْهُ مُسْلِمًا) أو نحوه كَشْمِرِهِ أو ظُفْرِهِ وَوَهْمٌ من نَقَلَ عن المجموعِ خلافه
وقَضِيَّةُ كلاهما التَّوَقُّفُ فيما في العِدَّةِ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى على الشَّعْرَةِ الْوَاحِدَةِ وأخَذَ به غيرُهما
فَرَجَّحَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا بَأْتِيَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْكُلِّ وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِمَا
وُجِدَ (عَلِمَ موته) وَأَنَّ هَذَا الْمَوْجُودَ مِنْهُ انْفَصَلَ مِنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ أَوْ وَحَرَكَتُهُ حَرَكَةٌ مَذْبُوحٍ ...

الشارح كالصريح في الأولِ إلا أن قوله ثم من عَلِمَ بموته موهمٌ لإرادة الثاني . □ فُود: (أما الحربي) إلى
قوله : (ووهم) في النهاية والمُعْنَى .

□ فُود (سُي): (غُضُوْهُ مُسْلِمًا) وَلَوْ كَانَ الْجُزْءُ مِنْ ذِمَّتِي فَالْقِيَاسُ وَجُوبُ تَكْفِينِهِ وَدَفْنِهِ عَمِيرَةٌ اهـ ع ش .
□ فُود: (فيما في العِدَّةِ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى ثُمَّ قَالَ الْأَوَّلُ وَهَلِ الظُّفْرُ كَالشَّعْرَةِ أَوْ
يُفَرَّقُ؟ مَحَلُّ نَظَرٍ وَكَلَامُهُمْ إِلَى الْفَرْقِ امْتَلِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَكَلَامُهُمْ إِلَى الْفَرْقِ مُعْتَمَدٌ اهـ
عِبَارَةٌ سَمَّ وَلَعَلَّ الْأُزْجَةَ الْفَرْقُ نَعَمْ بَعْضُ الظُّفْرِ الْبَسِيرُ يَنْجُو أَنَّهُ كَالشَّعْرَةِ اهـ . □ فُود: (لَا يُصَلَّى عَلَى
الشَّعْرَةِ الْوَاحِدَةِ) وَيُمَثِّلُ الصَّلَاةَ غَيْرَهَا فَلَا تَجِبُ غُسْلُهَا كَمَا نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرِّوَايَةِ عَنْ صَاحِبِ الْعِدَّةِ
وَأَقْرَبُهُ مُعْنَى وَأَقْرَبُهُ ع ش عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ الْغُسْلُ وَالتَّكْفِينُ وَالدَّفْنُ فَلَا يَجِبُ وَاحِدٌ مِنْهَا
اهـ . □ فُود: (وَأَخَذَ بِهِ) أَيِ بِالتَّوَقُّفِ . □ فُود: (تَرَجَّحَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيِ بَيْنَ الشَّعْرَةِ الْوَاحِدَةِ وَغَيْرِهَا فَيُصَلَّى
عَلَيْهِ مُطْلَقًا بَصْرِيٌّ وَسَم . □ فُود: (وَيُؤَيِّدُهُ الْخُ) رَدُّهُ النَّهَايَةُ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ بَقِيَّةَ الْبَدَنِ تَابِعًا لِمَا صَلَّيَ عَلَيْهِ
اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعَ فِي الْوُجُودِ حَتَّى يُسْتَتَبِعَ بِخِلَافِ الشَّعْرَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَلَا يُنَاسِبُهَا الْإِسْتِثْنَاءُ
اهـ . □ فُود: (وَإِنْ كَانَ) فِيهِ اسْتِخْدَامٌ إِذِ الْمُرَادُ بِالضَّمِيرِ مَا عَدَا مَا وَجِدَ . □ فُود: (وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِمَا وَجِدَ)
بِهَذَا يَنْدَفِعُ التَّائِيدُ وَتَرَجُّحُ عَدَمِ الْفَرْقِ لِأَنَّ مَا لَا وَقَعَ لَهُ لَا يَصْلُحُ لِلِاسْتِثْنَاءِ وَالشَّعْرَةُ كَذَلِكَ سَم وَتَقَدَّمَ
عَنِ النَّهَايَةِ مِثْلُهُ .

□ فُود (سُي): (عَلِمَ موته) أَيِ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ . □ فُود: (وَإِنْ هَذَا) إِلَى قَوْلِهِ : (وَيُظْهَرُ) فِي النَّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى . □ فُود: (أَوْ وَحَرَكَتُهُ حَرَكَةٌ مَذْبُوحٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَنَهَايَةُ وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ نَعَمْ إِنْ أُبَيِّنَ مِنْ حَيْ
قِمَاتٍ فِي الْحَالِ فَحُكْمُ الْكُلِّ وَاحِدٌ يَجِبُ غُسْلُهُ وَدَفْنُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ بَعْدَ مَدَّةٍ سَوَاءٍ انْدَمَلَتْ
جِرَاحَتُهُ أَمْ لَا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ : نَعَمْ إِنْ أُبَيِّنَ الْخُ شَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ ثُمَّ مَاتَ عَقِبَ الْحَلْقِ فَجَاءَ
فَلْيُرَاجَعْ وَمَقْهُومُ كَلَامِ ابْنِ حَجٍّ يُخَالِفُ ذَلِكَ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ وَصُولِهِ إِلَى حَرَكَةٍ

□ فُود: (فَرَجَّحَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيِ فِي الصَّلَاةِ بَيْنَ الشَّعْرَةِ وَغَيْرِهَا . □ فُود: (وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِمَا وَجِدَ) فِيهِ
مُسَامَحَةٌ لَا تَخْفَى . □ فُود: (وَإِنْ كَانَ تَابِعًا لِمَا وَجِدَ) بِهَذَا يَنْدَفِعُ التَّائِيدُ وَتَرَجُّحُ عَدَمِ الْفَرْقِ لِأَنَّ مَا لَا وَقَعَ
لَهُ لَا يَصْلُحُ لِلِاسْتِثْنَاءِ وَالشَّعْرَةُ كَذَلِكَ وَهَلِ الظُّفْرُ الْوَاحِدُ كَالشَّعْرَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأُوجَةَ الْفَرْقُ نَعَمْ
بَعْضُ الظُّفْرِ الْبَسِيرُ يَنْجُو أَنَّهُ كَالشَّعْرَةِ .

ولم يعلم أنه غُسل قبل الصلاة على الجُملة ويظهر أن المراد يعلم حقيقة العلم فلا يكفي الظن ويُفَرَّق بينه وبين الإسلام بأن الأصل الحياة فلا تتقبل أحكامها عنه إلا يتقين وأيضاً فالموت هو الموجب لجميع ما بعده فوجب الاحتياط له بخلاف نحو الإسلام فإنه من جملة التوابيح لأحكام الموت وأيضاً فالإسلام يُكتفى فيه بالتعليق عليه في أصل النيّة بخلاف الموت (صَلِّيَ عليه) وجوباً كما فعله الصحابة رضي الله عنهم لَمَّا أَلْقَى عليهم بِمَكَّة طَائِرٌ نَسِرَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثَابٍ بْنُ أَسِيدِ أَيَّامَ وَقْعَةِ الْجَمَلِ وعرفوها بِخَاتِمِهِ (قوله مع معاوية إلخ) لَقِلَّ الصَّوَابُ مع عائشة

المنبوح بِمَرَضٍ أَوْ بِجَنَائَةٍ وَقَدْ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا فِي مَوَاضِعَ فَلْيَحْزَرْ وَقَدْ يُقَالُ الْأَقْرَبُ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ مَاتَ بِجَنَائَةٍ .

(فائدة) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ قُطِعَتْ يَدُ الْمُسْلِمِ ثُمَّ مَاتَ مُرْتَدًّا أَوْ يَدُ الْكَافِرِ ثُمَّ مَاتَ مُسْلِمًا فَهَلْ تَعَوَّدَ يَدُهُمَا وَتُعَذَّبُ فِي الْأَوَّلَى وَتُنَقَّمُ فِي الثَّانِيَةِ أَمْ لَا ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ فِيهِمَا الْأَوَّلُ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَةَ فِي الْإِسْلَامِ سَلَبَتْ الْأَعْمَالَ الصَّادِرَةَ مِنْهَا بِازْدَادٍ صَاحِبِهَا وَالْمَقْطُوعَةُ فِي الْكُفْرِ سَقَطَتْ الْمُوَاخَذَةُ بِمَا صَدَرَ مِنْهَا بِإِسْلَامِ صَاحِبِهَا . هـ . قَوْلُهُ : (وَلَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ غُسلَ إلخ) أَيُّ طَهَّرَ وَإِلَّا فَلَا تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي . هـ . قَوْلُهُ : (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ إلخ) ظَاهِرُ الْقِصَّةِ الْآتِيَةِ الْمُسْتَدَلُّ بِهَا بِخِلَافِهِ وَقَوْلُهُ الْآتِي وَالظَّاهِرُ إلخ مَحَلُّ تَأْمُلٍ بِضَرْفٍ . هـ . قَوْلُهُ : (وَيَبَيِّنُ السَّلَامَ) أَيُّ حَيْثُ وَجِبَ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ ظُنَّ إِسْلَامُهُ .

هـ . قَوْلُهُ : (أَحْكَامُهَا إلخ) أَيُّ وَمِنْهَا عَدَمُ جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ . هـ . قَوْلُهُ : (إِلَّا يَتَقَيَّنُ) أَيُّ لِلْمَوْتِ . هـ . قَوْلُهُ : (لِجَمِيعِ مَا بَعْدَهُ) أَيُّ وَمِنْهُ وَجُوبُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

هـ . قَوْلُهُ (صَلِّيَ عَلَيْهِ) وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَهَا حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَاضِرِ لَا يَجُوزُ التَّحْدِثُ عَلَى الْمَضِيِّ وَلَا الْبُعْدُ وَلَوْ تَرَكَ تَفْسِيلَهُ مَعَ إِمْكَانِهِ وَأَرَادَ الصَّلَاةَ عَلَى الْبَاقِي الْغَائِبِ أَوْ الْحَاضِرِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ يَمْتَنِعُ إِلَّا بَعْدَ تَفْسِيلِهِ مَعَ إِمْكَانِهِ فَلَا بُدَّ مِنْهُ وَمِنْ نِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجُمْلَةِ ؟ فِيهِ نَظَرٌ مَا لَمْ يَر إِلَى الثَّانِي فَلْيُرَاجَعْ س . هـ . قَوْلُهُ : (بِالتَّعْلِيْقِ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى الْإِسْلَامِ بِأَن يَقُولَ : أَصَلِّيَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا كَرْدِي .

هـ . قَوْلُهُ : (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحِبُّ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَالظَّاهِرُ إِلَى وَيَجِبُ وَقَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَ بَدَارِهِمْ إِلَى وَتَجِبُ . هـ . قَوْلُهُ : (وَقَعَةُ الْجَمَلِ) أَيُّ مُقَاتَلَةٍ عَلَيَّ مَعَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا مِنْ جِهَةِ الْخِلَافَةِ وَسُمِّيَتْ وَقَعَةُ الْجَمَلِ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا كَانَتْ عَلَى جَمَلٍ مَعَ مُعَاوِيَةَ فَقَطَّفَرَا بِهَا جَيْشَ عَلِيٍّ فَمَقَرُوا الْجَمَلَ وَهِيَ عَلَيْهِ حَتَّى وَقَعَ الْجَمَلُ فَأَخَذُوا عَائِشَةَ وَذَمُّوا بِهَا إِلَى عَلِيٍّ فَبَكَى

هـ . قَوْلُهُ فِي (صَلِّيَ عَلَيْهِ) وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَهَا حُكْمُ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَاضِرِ حَتَّى لَا يَجُوزَ التَّحْدِثُ عَلَى الْمَضِيِّ وَلَا الْبُعْدُ عَنْهُ وَلَوْ تَرَكَ تَفْسِيلَهُ مَعَ إِمْكَانِهِ وَأَرَادَ الصَّلَاةَ عَلَى الْبَاقِي الْغَائِبِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ يَمْتَنِعُ إِلَّا بَعْدَ تَفْسِيلِهِ مَعَ إِمْكَانِهِ فَلَا بُدَّ مِنْهُ وَمِنْ نِيَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجُمْلَةِ فِيهِ نَظَرٌ يَجْرِي فِيهِمَا لَوْ أُبَيِّنَ بَعْضُ أَجْزَاءِ الْحَاضِرِينَ وَأَرَادَ تَفْسِيلَ مَا عَدَا الْمَيَّانَ وَتَخْصِيصُهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَمَا لَمْ يَر إِلَى الثَّانِي فَلْيُرَاجَعْ .

فإن وقعة الجمل لم تكن مع معاوية بل كانت مع عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم اهـ مصحح
والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استيفاضه ويجب غسل ذلك قبل الصلاة عليه وسنّره
بخزقة وموارثه وإن كان من غير العورة لما مر أن ما زاد عليها يجب سنّره ليحق الميت
بخلاف ما لا يصلى عليه كيد من جهل موته فإنه يسن ذلك فيها وتسن مواراة كل ما انفصل
من حي ولو ما يقطع للختان والمسلم في ذلك مجهول الحال بدارنا

وبكت واعتذر كل منهما للأخر ومكث مدة عنده في البصرة ثم جهّزها وأرسلها إلى المدينة رضي الله
تعالى عنهم أجمعين بخبري. **قود:** (أنهم كانوا عرفوا الخ) أي قبل انفصالها سم. **قود:** (وسنّره
بخزقة) يفهم أنه لا يجب ثلاث لفائف ع ش عبارة سم هل يجب ثلاث خزي سابعة إذا أمكن ذلك من
تركيته أم لا ويفرق بين الجزء والجمل كما هو قضية إطلاق هذه العبارة اهـ. **قود:** (وموارثه الخ)
والأقرب أنه يعتبر فيه ما يعتبر في الجمل في حفرة تمنع رائحة الجمل وتبش السبع عليها وأنه يجب
توجيهه للقبلة بأن يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلاً بالجمل ووجهت للقبلة سم وأقره
ع ش في الثاني ثم قال ونتج عنه أنه يجب الدفن فيما يمنع الرائحة في الميت الذي جف دون الشجر اهـ.

قود: (فإنه يسن ذلك) ظاهره أن الإشارة إلى جميع ما ذكر من التسل والستر والمواراة لكن اقتصر
المغني والتهاية على الأخيرين عبارتهما: أما ما انفصل من حي أو شككتا في موته كيد ساري وظفر
وشعر وعقّة وقدم فصد ونحوه فيسن دفنه إكراماً لصاحبها ويسن لف اليد ونحوها بخزقة أيضاً اهـ قال ع
ش قوله م ركيد ساري ويتبني إذا دفنت أن يجعل باطنها لجهة القبلة وقوله م ر وشعر ومنه ما يزال يخلق
الراس ويتبني أن المخاطب به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الحالى يفعل سقط عنه الطلب اهـ ع
ش. **قود:** (وتسن مواراة الخ) أي ولا تجوز الصلاة عليه سم. **قود:** (ولو ما يقطع للختان).

(فرغ) هل المشيمة جزء من الأم أو من المولود حتى إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم
الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها وإذا وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية
الأجزاء أو لأنها لا تعد من أجزاء واحد منهما خصوصاً المولود؟ فيه نظر فليتأمل سم على المنهج
أقول: الظاهر أنه لا يجب فيها شيء ع ش عبارة البخري أم المشيمة المسماة بالخلاص التي تقطع
من الولد فهي جزء منه وأما المشيمة التي فيها الولد فليست جزءاً من الأم ولا من الولد قليوبي وبزماوي
اهـ. **قود:** (والمسلم في ذلك) أي في تجهيز الكل والجزء عبارة التهاية ولو وجد ميت مجهول أو

قود: (والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته) أي قبل انفصالها. **قود:** (وسنّره بخزقة) هل يجب ثلاث
خزي سابعة إذا أمكن ذلك من تركته كما في الجمل أم لا ويفرق بين الجزء والجمل كما هو قضية
إطلاق هذه العبارة. **قود:** (وموارثه) هل يعتبر فيها ما يعتبر في الجمل في حفرة تمنع رائحة الجمل
وتبش السبع عليها أم يكفي ما يصاد منه من التعرض له غالباً فيه نظر ولعل الأقرب الثاني وهل يجب
توجيهه للقبلة بأن يجعل على المض الذي يكون عليه لو كان متصلاً بالجمل ووجهت للقبلة فيه نظر
ولا يبعد الوجوب. **قود:** (وتسن مواراة كل ما انفصل من حي) أي ولا تجوز الصلاة عليه.

لأن الغالب فيها الإسلام فإن كان بدارهم فكاللحيط فيما يأتي فيه، وتجب نية الصلاة على الجملة فلو ظفر بصاحب الجزء لم تجب إعادتها عليه إن علم أنه غسل قبل الصلاة وبحث الزركشي تقييد نية الجملة بما إذا علم أنها قد غسلت وإلا نوى العضو وحده وفيه نظر بل الذي يتجه أنه ينوي الجملة وإن لم يعلم ذلك مُقَلِّقاً بِنَيْتِهِ بِكَوْنِهِ قد غسل نظير ما مر في الغائب وفي الكافي لو نُقِلَ الرأس عن بلد الجثة صَلَّى على كُلِّ ولا تكفي الصلاة على أحدهما ويظهر بناؤه على الضعيف أنه تجب نية الجزء فقط. (والسقط) بثلاث أوله من السقوط (إن) علمت

بعضه ببلادنا صَلَّى عليه إذ الغالب فيها الإسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه إذا وجد في موات لا ينسب إلى دار الإسلام ولا إلى دار الكفر وهو الذي لا يدب عنه أحد وهو كذلك اهـ وبإعادة المغني ولو جهل كون العضو من مسلم صَلَّى عليه أيضاً إن كان في دار الإسلام كما لو وجد فيها ميت جهل إسلامه اهـ.
 • قوله: (لكن الغالب فيها الإسلام) أي ولا فرق في ذلك بين أن توجد فيه علامة الكفر كالصلب أو لا لحزمة الدارع ش. • قوله: (فكاللحيط فيما يأتي) أي من أنه إن كان فيها مسلم فمسلم وإلا فكافر ع ش.
 • قوله: (وتجب نية الصلاة إلخ) وإن علم أنه صَلَّى على جملة الميت لا على العضو وحده إذ الجزء الغائب تابع للحاضر نهاية وقال المغني نعم من صَلَّى على هذا الميت دون هذا العضو نوى الصلاة على العضو وحده كما جزم به ابن شهاب اهـ ويأتي عن م ر مثله. • قوله: (على الجملة) أي فيقول نويت أصلي على جملة من انفصل منه هذا الجزء بخبري. • قوله: (إن علم أنه غسل إلخ) أي وإذا وجبت نهاية ومغني. • قوله: (وبحث الزركشي إلخ) اعتمد م ر ويتبعي أن تقييد ذلك أيضاً بما إذا لم يكن صَلَّى على باقيه وإلا جاز بنيته فقط م ر اهـ سم وكتب البصري أيضاً ما نصه: قول الزركشي وإلا هو صادق بما إذا شك ويتجه حينئذ ما أفاده الشارح وبما إذا علم عدم غسلها ويتجه حينئذ ما أفاده الزركشي فعلم ما في صريح الشارح رحمه الله تعالى اهـ أقول: نقل المغني عن الزركشي الثاني فقط، عبارته وقال الزركشي: محل نية الصلاة على الجملة إذا علم أنها قد غسلت فإن لم تغسل نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فإن شك في ذلك نوى الصلاة عليها إن كانت قد غسلت ولا يضر التعليل في ذلك اهـ.
 • قوله: (ويظهر بناؤه إلخ) وحمله النهاية والمغني على ما إذا صَلَّى على أحدهما قبل طهر الآخر.
 • قوله: (ولا تكفي الصلاة إلخ).

(فرغ) وإن حصر بعد الصلاة على الميت فعلها جماعة وفرداً والأولى التأخير إلى الدفن كما نص عليه ويتوي الفرص لوقوعها منه فرضاً نهاية وشرح الروض.
 • قوله (سني): (والسقط إلخ) وهو كما عرفت أئمة اللغة الولد التازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن الولد

• قوله: (وتجب نية الصلاة على الجملة) أي ومع ذلك هي صلاة على حاضرٍ نظراً للجزء الحاضر واستباحه للباقي الغائب فلها أحكام الصلاة على الحاضر م ر. • قوله: (وبحث الزركشي تقييد إلخ) اعتمد م ر ويتبعي تقييد ذلك أيضاً بما إذا لم يكن صَلَّى على باقيه وإلا جاز بنيته الجزء فقط م ر.

حياته كأن (استهل) من أهل: رفع صوته (أو بكى) بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم وليس في محله لأن هذا مستثنى من أنه إذا انفصل بعضه لا يُعطى حكم المتفصل كله وكذا حرز رقبته حينئذ فيقتل حازه وفي الروضة وغيرها أخرج رأسه وصاح فخره آخر قيل لأننا تيقنا بالصباح حياته وما عدا هذين فحكمه فيه حكم المتفصل (ككبي) للخبر الصحيح على كلام فيه وإذا استهل الصبي ورث وصلي عليه (والا) تعلم حياته (لأن ظهرت أماره الحياة كاختلاج) اختياري (صلي عليه) وجوبا (في الأظهر) لاحتمال الحياة بظهور هذه القرينة عليها ويغسل ويكفن

التازل بعد تمام أشهر وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة إذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفعه نهاية وفي المغني نحوه وفي سم عن إفتاء الشيوطي ما يوافقه خلافا لما يأتي في الشرح وفاقا لشيخ الإسلام قال ع ش قوله م ر يجب فيه ما يجب في الكبير أي وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمي اه. □ فود: (لأن هذا) أي من استهل أو بكى قبل تمام انفصاله. □ فود: (مستثنى إلخ) قضيه هذا أنه لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه يجري في التازل ما تقدم في قول المصنف ولو وجد عضو مسلم إلخ كما مال إليه سم. □ فود: (وما عدا هذين) أي ما عدا القصاص ونحو الصلاة قال سم يدخل فيما عداهما ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضي به العدة اه. □ فود: (ولا تعلم حياته) أي بأن لم يستهل ولم يترك نهاية ومغني.

□ فود: (سلي: كاختلاج) أي أو تحريك نهاية ومغني أي ولو دون أربعة أشهر إن فرض ع ش. □ فود: (اختياري) بماذا يتميز عن الإضطراري بضري. □ فود: (لاحتمال الحياة) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمغني. □ فود: (عليها) أي الحياة أي الدالة عليها.

□ فود: (بعد انفصاله كذا قيد به بعضهم إلخ) في شرح الباب ولو انفصل بعضه واستهل ثم انفصل الباقي فقال جمع: لا يثبت له حكم الحياة وقال آخرون محققون: يثبت له ولعله الأقرب أما لو لم يتفصل الباقي فلا يصلى عليه لأن الجنين متى لم يتفصل كله يكون كما لو لم يتفصل منه شيء إلا في بعض المواضع وقول الأزرعي الوجه الجزم بالصلاة عليه فيه نظر بل الوجه ما قلناه اه ولا يخفى أن قصبة الأول أنه لا يثبت له حكم الحياة إلا إذا كان الاستهلال أي مثلاً بعد تمام الانفصال وأنه لو علمت حياته حال اجتنائه قبل انفصال شيء منه ثم مات وانفصل ميتا أنه لا يثبت له حكم الحياة في هذه الحالة وفيه نظر ولعل الأوجه الثبوت فليحرز. □ فود: (لأن هذا مستثنى) على هذا لو مات بعد استهلاله ثم تقطع بعضه ونزل دون باقيه فهل يجري في التازل ما تقدم في قوله ولو وجد عضو مسلم إلخ. □ فود: (وما عدا هذين) يدخل فيما عداهما ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتتقضي به العدة.

وَيُدْفَنُ قَطْعًا. (وَأِنْ لَمْ تَظْهَرْ) أَمَارَةُ الْحَيَاةِ (وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) حَدٌّ نَفَخَ الرُّوحَ فِيهِ (لَمْ يُضَلِّ عَلَيْهِ) أَي لَمْ تَجْرِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ جَمَادٌ وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُقَسَّلْ (وَكَذَا إِنْ بَلَّغَهَا) وَأَكْثَرَ مِنْهَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي قَوْلِهِمْ فَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا، وَلَمْ تَظْهَرْ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ فِيهِ حُرِّمَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِمَفْهُومِ الْخَبَرِ وَبُلُوغِ أَوَانِ النَفْخِ لَا يَسْتَلْزِمُ وَجُودَهُ بَلْ وَجُودُهُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْحَيَاةَ أَيِ الْكَامِلَةَ وَكَذَا النُّشُوءُ لَا يَسْتَلْزِمُهَا بِدَلِيلِ مَا قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ قَدْ يَحْصُلُ النُّشُوءُ لِلتَّسْمَةِ مَعَ تَخَلُّفِ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ لِأَمْرِ أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. وَلَكِ أَنْ تَقُولَ سَلَمْنَا النَفْخَ فِيهِ هُوَ لَا يُكْتَفَى بِوُجُودِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ، وَإِذَا قَالَ جَمَعَ بَأْنَ اسْتِهْلَالِهِ الصَّرِيخَ فِي نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ قَبْلَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَكَيْفَ بِهِ وَهُوَ كُلُّهُ فِي الْجَوْفِ وَمَنْ ثُمَّ تَعَيَّنَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي وَجُودِهَا قَبْلَ تَمَامِ انْفِصَالِهِ لَا يَأْتِي فِي وَجُودِهَا فِي الْجَوْفِ لَوْ قُرِضَ الْعِلْمُ بِهَا عَنْهُ

□ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) أَيِ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَيِ لَمْ يَظْهَرْ خَلْقُهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

□ قَوْلُ: (وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يُقَسَّلْ) أَيِ لَمْ يَجِبْ عُسْلُهُ سَم.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (وَكَذَا إِنْ بَلَّغَهَا) أَيِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَيِ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا يُنْفَخُ الرُّوحُ فِيهِ عَادَةً أَيِ ظَهَرَ خَلْقُهُ فَالْعَبْرَةُ فِيْمَا ذَكَرَ بِظُهُورِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ وَعَدَمِ ظُهُورِهِ كَمَا تَقَرَّرَ فَالتَّعْبِيرُ بِبُلُوغِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَدَمِ بُلُوغِهَا جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ ظُهُورِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ عِنْدَهَا وَعَبَّرَ بِبَعْضِهِمْ بِزَمَنِ امْتِكَانِ نَفْخِ الرُّوحِ وَعَدَمِهِ وَبَعْضُهُمْ بِالتَّخْطِيطِ وَعَدَمِهِ وَكُلُّهَا وَإِنْ تَقَارَبَتْ فَالْعَبْرَةُ بِمَا ذَكَرَ مُغْنِي وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّقْطَ أَخْوَالًا حَاصِلُهَا أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ خَلْقُ آدَمِيٍّ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ نَعَمَ يُسَرُّ سَرُّهُ بِخُرْقَةٍ وَدَفَنُهُ وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ خَلْقُهُ وَلَمْ تَظْهَرْ فِيهِ الْحَيَاةُ وَجَبَ فِيهِ مَا سِوَى الصَّلَاةِ أَمَّا هِيَ فَمُتَمَنِّعَةٌ كَمَا مَرَّ فَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ فَكَالْكَبِيرِ اهـ. □ قَوْلُ: (كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي قَوْلِهِمْ الْخُ) وَيَأْتِي عَنِ السُّبُوطِيِّ مَا يُخَالِفُهُ. □ قَوْلُ: (فَصَاعِدًا) وَالْأَشْبَهُ تَخْصِيصُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يُجَاوِزْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ جَاوَزَهَا دَخَلَ فِي حُكْمِ الْمَوْلُودِ لَا السَّقْطِ اهـ سَم وَتَقَدَّمَ عَنْ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُ: (لِمَفْهُومِ الْخَبَرِ) أَيِ الْمُتَقَدِّمِ فِي شَرْحِ كَبِيرٍ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَفْهُومَهُ يُنَافِي الْأَظْهَرَ السَّابِقَ أَيْضًا. □ قَوْلُ: (وَبُلُوغِ أَوَانِ النَفْخِ) الْخُ رَدٌّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. □ قَوْلُ: (وَجُودَهُ) أَيِ النَفْخِ. □ قَوْلُ: (لِلتَّسْمَةِ) اللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَى). □ قَوْلُ: (هُوَ الْخُ) الْأَسْبَكُ (هُوَ الْخُ) بِالْوَاوِ. □ قَوْلُ: (قَبْلَ خُرُوجِهِ) أَيِ مِنَ الْجَوْفِ. □ قَوْلُ: (وَإِذَا قَالَ جَمَعَ الْخُ) أَيِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ أَوْ بَكَى. □ قَوْلُ: (قَبْلَ تَمَامِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِهْلَالِهِ. □ قَوْلُ: (لَا يُعْتَدُّ بِهِ) خَبَرٌ (أَنْ). □ قَوْلُ: (فَكَيْفَ بِهِ) أَيِ بِوُجُودِ النَفْخِ فِي السَّقْطِ. □ قَوْلُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ لِأَجْلِ أَنْ الْإِفْتِدَاءَ بِنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ وَهُوَ كُلُّهُ فِي الْجَوْفِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ. □ قَوْلُ: (أَنْ) الْخِلَافُ (أَيِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ (أَوْ بَكَى). □ قَوْلُ: (فِي وَجُودِهَا) أَيِ الْحَيَاةِ. □ قَوْلُ: (مِثْلُ) أَيِ فِي الْجَوْفِ قِيمٌ بِمَعْنَى فِي.

□ قَوْلُ: (وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يُقَسَّلْ) أَيِ لَمْ يَجِبْ عُسْلُهُ.

فإفتاء بعضهم في مولودٍ ليسعة لم يظهر فيه شيء من أمارات الحياة بأنه يُصلَّى عليه إنَّما يأتي على الضعيف المُقابل، وزعم أنَّ النازل بعد تمام أشهره لا يُسمى سقطًا لا يُجدي لأنَّه يتسليمه يتخيَّن حملُه على أنَّه لا يُسمَّاه لغةً إذ كلاًهم هنا مُصْرَح كما عَلِمْتَ بأنَّه لا فرق في التفصيل الذي قالوه بين ذي التسعة وغيره ثُمَّ رأيت عبارة أئمة اللغة وهي السقط الذي يسقط من بطن أمه قبل تمامه وهي مُحتملة لأنَّ يُريدوا قبل تمام خلقه بأنَّ يكون قبل التصوير أو قبل نفخ الروح فيه أو قبل تمام مدته. وحينئذٍ يُحتمل أنَّ المراد بِمدته أَقلُّ مدَّة الحمل أو غايِها أو أكثرها وحينئذٍ فلا دَلالة في عبارتهم هذه بِوجهٍ ثُمَّ رأيت شيخنا أفتى بما ذَكَرته ويُفَسِّل

• فَوَدَّ: (فإفتاء بعضهم) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ سَمِ ابْنِي وَوَأَفَقَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَمَنْ يَغْدُمَا.

• فَوَدَّ: (لِيسعة) بَلْ لَيْسَتْ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَغَيْرِهِ. • فَوَدَّ: (المُقابِل) أَيُّ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. • فَوَدَّ: (وَزَعُمُ) أَنَّ النَّازِلَ (إِلَخ) وَبِهَذَا أَفْتَى الزَّمَلِيُّ فَقَالَ السَّقَطُ هُوَ النَّازِلُ قَبْلَ تَمَامِ أَشْهُرِهِ أَيُّ أَقْلَ مَدَّةِ الْحَمْلِ أَمَّا النَّازِلُ بَعْدَ تَمَامِهَا وَهِيَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَلَحَقْنَا بِهَا فَلَا يُسَمَّى سَقَطًا فَيَجِبُ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي الْكَبِيرِ مِنْ وَجوبِ الْغُسْلِ وَالتَّكْفِينِ وَالدَّفْنِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَإِنْ نَزَلَ مَيِّتًا وَالتَّفْصِيلُ إِنَّمَا هُوَ فِي السَّقَطِ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (لَا يُجْدِي لِأَنَّهُ بِتَسْلِيمِهِ يَتَخَيَّنُ) (إِلَخ) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ نِهَائَةً. • فَوَدَّ: (مُصْرَحُ) (إِلَخ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. • فَوَدَّ: (فِي التَّفْصِيلِ) (إِلَخ) أَيُّ بَظْهُورِ أَمَارَةِ الْحَيَاةِ وَعَدَمِهِ. • فَوَدَّ: (مُحْتَمَلَةٌ) (لأنَّ يُريدوا) (إِلَخ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُتَبَادَّرَ هُوَ الْإِحْتِمَالُ الْأَخِيرُ فَيَتَخَيَّنُ حَمْلُهَا عَلَيْهِ وَفِي سَمٍ عَنْ إِفْتَاءِ الشُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي الْكِفَايَةِ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ السَّقَطُ مَنْ وُلِدَ قَبْلَ تَمَامِ مَدَّةِ الْحَمْلِ وَقِيلَ هُوَ مَنْ وُلِدَ مَيِّتًا فَتَرْجِيحُهُ الْأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْلُودَ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَوْلُودٌ لَا يَسْقُطُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ ضَابِطِ أَحْكَامِ السَّقَطِ أَمْ. • فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَيُّ حِينَ أَخَذَ الْإِحْتِمَالُ الْأَخِيرَ. • فَوَدَّ: (يُحْتَمَلُ) أَنَّ الْمُرَادَ بِمُدَّتِهِ أَقْلَ مَدَّةِ الْحَمْلِ وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُتَبَادَّرُ فَتَتَعَيَّنُ إِرَادَتُهُ. • فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي التَّفْصِيلِ الَّذِي قَالَهُ (إِلَخ). • فَوَدَّ: (وَيُفَسِّلُ) إِلَى قَوْلِهِ لِيَتَوَهَّمُ (إِلَخ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ فَاعِلٌ إِلَى الْمَثْنِ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ حَيُّ بَنَصُ الْقُرْآنِ.

• فَوَدَّ: (فإفتاء بعضهم) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. • فَوَدَّ: (فإفتاء بعضهم في مولودٍ) (إِلَخ) فِي إِفْتَاءِ الشُّيُوطِيِّ سَقَطٌ لَمْ يَسْتَهْلَ وَلَمْ يَخْتَلِجْ وَقَدْ بَلَغَ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا هَلْ تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ أَمْ لَا فَاجَابَ بِقَوْلِهِ قَدْ يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَةِ الرَّافِعِيِّ فِي شَرْحِهِ حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا وَلَمْ يَتَحَرَّكْ وَلَا اسْتَهْلَ فَمِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَوْ بَلَغَ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ مَثَلًا حَيْثُ قَالَ فَصَاعِدًا وَكَذَا مِنْ تَغْلِيلِهِ بِأَنَّهُ لَا يَرِثُ وَلَا يُوَرِّثُ وَمِنْ تَغْلِيلِ غَيْرِهِ أَنَّهُ قَدْ يَتَخَلَّفُ نَفْخُ الرُّوحِ لِأَمْرِ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَشْبَهُ تَخْصِيصُ قَوْلِهِ فَصَاعِدًا بِمَا إِذَا لَمْ يُجَاوِزْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ جَاوَزَهَا دَخَلَ فِي حُكْمِ الْمَوْلُودِ لَا السَّقَطِ وَقَدْ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي الْكِفَايَةِ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ السَّقَطُ مَنْ وُلِدَ قَبْلَ تَمَامِ مَدَّةِ الْحَمْلِ وَقِيلَ هُوَ مَنْ وُلِدَ مَيِّتًا فَتَرْجِيحُهُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْلُودَ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مَوْلُودٌ لَا يَسْقُطُ فَلَا يَدْخُلُ ضَابِطُ أَحْكَامِ السَّقَطِ أَمْ.

وَيُكْفَنُ وَيُدْفَنُ قَطْعًا إِنْ ظَهَرَ خَلْقُهُ آدَمِيٌّ وَالْأَسْنُ سَنَرُهُ بِخَرْقَةٍ وَدَفَنُهُ وَفَارَقَتِ الصَّلَاةُ غَيْرَهَا بِأَنَّهَا أَضْيَقُ مِنْهُ لِمَا مَرَّ أَنَّ الدَّمِيَّ يُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُدْفَنُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَأَفْهَمَتْ تَسْوِيَةَ الْمَتْنِ بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ وَمَا دُونَهَا أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَا بَلْ بِمَا تَقَرَّرَ مِنْ ظُهُورِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَمْ يُبَيَّنْ مَا بِهِ الْإِعْتِبَارُ نَظَرًا لِلْغَالِبِ مِنْ ظُهُورِ الْخَلْقِ عِنْدَهَا وَعَدَمِهِ قَبْلُهَا. (وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ) فَعَمِلَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ بِالْجَنَّةِ أَوْ يُبْعَثُ وَلَهُ شَاهِدٌ بِقَتْلِهِ وَهُوَ دَمُهُ أَوْ فَاعِلٌ لِأَنَّهُ رُوحَهُ تَشْهَدُ الْجَنَّةُ قَبْلَ غَيْرِهِ. (وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ) أَيِ يَحْرُمُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُؤَدَّ الْغُسْلُ لِإِزَالَةِ دَمِهِ لِأَنَّهُ حَيٌّ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَابْقَاءِ لَأَثَرِ شَهَادَتِهِمْ وَتَعْظِيمًا لَهُمْ بِاسْتِفْنَائِهِمْ عَنْ دُعَاءِ الْغَيْرِ وَتَطْهِيرِهِ لِتَوَهُمِ النِّقْصِ فِيهِمْ وَبِهِ فَارْقُوا غُسْلَهُ ﷺ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَقَطِّعُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْتَاجٍ لِذَلِكَ وَأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ التَّشْرِيعَ وَزِيَادَةَ الزُّلْفَى فَقَطْ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِإِظْهَارِ اسْتِفْنَاءٍ وَلَأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُغَسَّلْ قَتْلَى أَحَدٍ وَلَمْ يُصَلَّ

فُود: (وَالْأَسْنُ سَنَرُهُ بِخَرْقَةٍ وَدَفَنُهُ) أَيِ دُونَ غَيْرِهِمَا سَم. فُود: (بِهَا) أَيِ بِالْأَرْبَعَةِ. فُود: (بِمَا تَقَرَّرَ الْإِنْفِ) مَا مَعْنَى هَذَا مَعَ أَنَّ الْمَتْنَ إِنَّمَا تَعَرَّضَ لِلصَّلَاةِ وَلَا صَلَاةَ مُطْلَقًا أَيِ فِيمَا قَرَّرَهُ سَم؟ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إِنْ مَعْنَاهُ بَيَانُ مَوْرِدِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَطْهَرِ الثَّانِي وَمُقَابِلِهِ. فُود: (وْغَيْرِهِ) أَيِ وَعَدَمِهِ. فُود: (مَا بِهِ الْإِعْتِبَارُ) وَهُوَ ظُهُورُ خَلْقِ الْآدَمِيِّ وَعَدَمُهُ. فُود: (نَظَرًا لِلْغَالِبِ مِنْ ظُهُورِ الْخَلْقِ هُنَا الْإِنْفِ) أَيِ فَعِنْدَهَا يَجِبُ مَا عَدَا الصَّلَاةَ أَيِ بِنَاءَ عَلَى الْغَالِبِ مِنْ ظُهُورِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ عِنْدَهَا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ حَيِّئُهُ وَجَبَ مَا عَدَا الصَّلَاةَ سَم. فُود: (فَعَمِلَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ الْإِنْفِ) لَعَلَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ وَالْغَرَضُ بِمَا ذَكَرَ بَيَانُ الْمُنَاسِبَةِ فِي التَّنْقِيلِ وَالْأَفْحَقِّيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ الْإِنْفِ وَلَيْسَ الْمُسْتَقْبَلُ مَلْحُوظًا فِيهَا بِضَرِي. فُود: (لِأَنَّهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْتَهَابِ وَالْمُعْنَى سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ شَهِدَا لَهُ بِالْجَنَّةِ وَلِأَنَّهُ يُبْعَثُ وَلَهُ شَاهِدٌ بِقَتْلِهِ إِذْ يُبْعَثُ وَجُرْحُهُ يَتَجَرَّدُ دَمًا وَلِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ يَشْهَدُونَهُ فَيَقْبِضُونَ رُوحَهُ اهـ. فُود: (أَيِ يَحْرُمُ ذَلِكَ) أَيِ كُلِّ مِنَ الْغُسْلِ وَالصَّلَاةِ. فُود: (لِأَنَّهُ حَيٌّ بِنَصِّ الْقُرْآنِ) قَدْ يُقَالُ حَيَاتُهُمْ لَا تَمْنَعُ ذَلِكَ نَظِيرًا مَا تَقَدَّمَ فِي حَيَاةِ الْأَنْبِيَاءِ. فُود: (وَلِإِنْقَاءِ لَأَثَرِ شَهَادَتِهِمْ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ إِنْقَاءُ أَثَرِ الْإِنْفِ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ فِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَشْمَلُ الشَّهِيدَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ دَمٌ وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْحِكْمَةَ لَا يَلْزَمُ أَطْرَاؤُهَا اهـ. فُود: (لِتَوَهُمِ النِّقْصِ الْإِنْفِ) يَغْنِي لَوْ أَمَرَ بِغُسْلِهِمْ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ لَتَوَهُمَ أَنَّهُ لِأَجْلِ نَقْصِ فِيهِمْ بِخِلَافِ الْأَنْبِيَاءِ فَإِنْ أَحَدًا لَا يَتَوَهُمُ نَقْصًا فِيهِمْ بِحَالٍ كُرْدِي. فُود: (وَبِهِ فَارْقُوا الْإِنْفِ) أَيِ بِالتَّغْلِيلِ الْآخِيرِ وَمَحَطُّ الْفَرْقِ تَقْيِيدُ التَّعْظِيمِ بِقَوْلِهِ لَتَوَهُمَ الْإِنْفِ. فُود: (لِذَلِكَ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ دُعَاءِ الْغَيْرِ وَتَطْهِيرِهِ. فُود: (وَأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ التَّشْرِيعَ) فِيهِ تَأْمُلُ. فُود: (وَلِأَنَّهُ الْإِنْفِ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ حَيٌّ الْإِنْفِ.

فُود: (وَالْأَسْنُ سَنَرُهُ بِخَرْقَةٍ وَدَفَنُهُ) أَيِ دُونَ غَيْرِهِمَا. فُود: (بَلْ بِمَا تَقَرَّرَ الْإِنْفِ) مَا مَعْنَى هَذَا مَعَ أَنَّ الْمَتْنَ إِنَّمَا تَعَرَّضَ لِلصَّلَاةِ وَلَا صَلَاةَ مُطْلَقًا. فُود: (نَظَرًا لِلْغَالِبِ مِنْ ظُهُورِ الْخَلْقِ هُنَا وَعَدَمِهِ قَبْلُهَا) أَيِ فَعِنْدَهَا يَجِبُ مَا عَدَا الصَّلَاةَ أَيِ بِنَاءَ عَلَى الْغَالِبِ مِنْ ظُهُورِ خَلْقِ الْآدَمِيِّ عِنْدَهَا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ حَيِّئُهُ وَجَبَ مَا عَدَا الصَّلَاةَ وَعِبَارَةُ الْمَنْهَجِ وَالْأَيِ وَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ وَلَمْ تَظْهَرْ أَمَارَتُهَا وَجَبَ تَجْهِيزُهُ بِمَا

عليهم كما شهدت به الأحاديث التي كاذب أن تتواتر وخبر (أنه ﷺ صلى عليهم عشرة عشرة) ضعيف جداً نعم صنع أنه خرج بعد ثمانينين فصلى عليهم صلاته على الميت ولا دليل فيه لأن المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة أيام فتعين أن المراد أنه دعا لهم كما يدعى للميت. (وهو من) أي مسلم ولو قُتِل، أنشئ، غير مكلف (مات في قتال الكفار) أو كافر واحد (بنييه) أي القتال كان أصابه سلاح مسلم قُتِله

• قوله: (ضعيف الخ) بل خطأ قال الشافعي ينبغي لمن رواه أن يستحي على نفسه معني . • قوله: (نعم) إلى قول المتن ويكفر في النهاية إلا قوله: (وخرج) إلى (بخلاف الخ) وكذا في المعني إلا قوله: تنبيه إلى المتن . • قوله: (نعم صنع الخ) عبارة الأسنى والمعني والنهاية وأما خبر أنه ﷺ خرج الخ فالمراد كما في المجموع أنه دعا لهم كدعائه للميت لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (النساء: ١٠٣) أي ادع لهم والإجماع يدل على هذا الآن عندنا لا يصل على الشهيد وعند المخالف وهو أبو حنيفة لا يصل على القبر بعد ثلاثة أيام اه. • قوله: (ولا دليل فيه) أي للخضم وإلا فهو وارد علينا ولا يجدي في دفعه قوله: لأن المخالف الخ ولا يتم تفريع قوله فتعين الخ إلا بالنسبة لإلزام الخضم فليتأمل بصري .

• قوله (سني): (وهو الخ) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه أنه كل من مات الخ نهاية ومعني . • قوله: (ولو قُتِل أنشئ الخ) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيداً أو لا ؟ فأجبت عنه بأن الظاهر الثاني لأنه لم يصدق عليه أنه مات في قتال الكفار بسببه فإن الظاهر من قولهم في قتال الكفار أنه بصدده ولو بخدمته للمرأة أو نحوها ع ش أقول: قضية إطلاق قولهم ولو صغيراً أو مجنوناً الأول وقضية تعليل المحشي أن المميز الذي بصدد القتال شهيد . • قوله: (هيز مكلف) أي صغيراً أو مجنوناً أنشئ ومعني .

• قوله (سني): (في قتال الكفار) أي سواء أكانوا خزبيين أم مرتدين أم أهل ذمة قصدوا قطع الطريق علينا أو نحو ذلك معني ونهاية قال ع ش . • قوله: (قصدوا الخ) احتراز به عما لو قُتِل واحد منهم مسلماً غيلة اه. • قوله: (بسببه أي القتال) وبه ما يتجده الكفار خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيتخذون سزداً تحت الأرض يملؤونه بالبرود فإذا مر بهم المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من محلها وأهلك المسلمون .

(فائدة): قال ابن الأستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصياً بالخروج ففیه نظر والظاهر أنه شهيد أما لو كان فاراً حيث لا يجوز الفرار فالظاهر أنه ليس بشهيد في أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا اه سم على البهجة .

(فزع): قال في تحرير العباب لو دخل خزبي ببلادنا فقاتل مسلماً فقتله فهو شهيد قطعاً ولو رمى مسلماً إلى صيد فأصاب مسلماً في حال القتال فليس بشهيد قاله القاضي حسين سم على المنهج اه ع

صلاة إن ظهر خلقه والأسن ستره بخرقه ودقته اه .

خطأً أو عاذ عليه سهوه أو تردى بزهده أو رفسته فرسه أو قتله مسلم استعانوا به أو انكشف عنه الحرب وشك أمان بسببها أو غيره لأن الظاهر موته بسببها وخرج بقوله «قتال» قتلهم لأسير صبراً فليس بشهيد على الأصح بخلاف ما لو انكسروا وأتبعناهم لاستئصالهم فعاد واحد منهم وقتل واحداً مثلاً فإنه شهيد على الأوجه. (فإن مات بعد انقضاءه) أي القتال وقد بقي فيه حياة مستقرة وإن قطع بموته من جرح به. (أو مات أحد من أهل المدل (في قتال البغاة) من مسلم (فغير شهيد في الأظهر) فيقتل ويصلى عليه أما الأول فلا لأنه كمقتول بسبب آخر وأما الثاني فلا لأنه قتل مسلم ومن ثم لو قتله كافر استعانوا به كان شهيداً أما من حرّكه حركة مذبح عند انقضاء قتال الكفار فشهد جزماً ومن هو متوقّع الحياة حينئذ فغير شهيد جزماً. (وكذا) لا يكون شهيداً إذا مات (في القتال) مع الكفار (لا بسببه على المذهب) بأن مات فجأة أو بمرض أو قتله مسلم عمداً. (ولو استشهد جئت بالأصح أنه لا يقتل) عن الجناية فيحرم غسله لأن الشهادة تسقط غسل الموت فكذا غسل الحديث ولأن الملايكة غسلت حنظلة ربيص لاستشهاده يوم أحد جنباً لخروجه عقب سماعه الدعوة - وهو مع أهله -

ش أقول قولهم الآتي أنما كان أصابه سلاح مسلم إلخ كالصريح في أنه شهيد. □ فؤد: (خطأ) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يقصد كافر أو يقيصيه أو لا ولا مانع منه ع ش وهذا صريح في خلاف ما قلّمه عن القاضي حسين. □ فؤد: (أو انكشف الحرب عنه إلخ) أي وإن لم يكن عليه أثر دم نهاية ومغني. □ فؤد: (أو غيره) أي غير القتال. □ فؤد: (فليس بشهيد) أي الشهادة المخصوصة سم. □ فؤد: (الأصح) خلافاً للنهاية والمغني. □ فؤد: (واحد منهم) أي مثلاً. □ فؤد: (وإن قطع بموته) كذا في أضله رحمه الله تعالى والأولى كما في المحلى والمغني والنهاية ترك (إن) لإيهامها جريان الخلاف فيمن لم يقطع بموته وليس كذلك كما سيصرّح به بقري. □ فؤد (سني): (فغير شهيد إلخ) أي سواء أطال الزمان أم قصر نهاية ومغني. □ فؤد: (ومن ثم لو قتله كافر استعانوا به إلخ) شاميل لذمي استعانوا به بأن ظنّ جواز إعانتهم م ر بقي ما لو استعان أهل المدل بكفار قتلوا واحداً من البغاة حال الحرب هل يكون شهيداً فيه نظر سم على حجة والأقرب أنه شهيد وبقي ما لو شك في كون المقتول مفتول مسلم أو كافر والأقرب أنه ليس بشهيد ع ش أقول والقلب في الأول إلى عدم الشهادة أميل إذ مقاتلة الكفار فيه تبع لأهل المدل فلا يصدق على المقتول المذكور أنه مات في قتال الكفار. □ فؤد: (أو قتله مسلم إلخ) أي لم يستعين به الكفار أخذاً مماً مراً. □ فؤد (سني): (جنب) أي أو نحوه كمائض ونساء نهاية ومغني. □ فؤد: (وهو مع أهله) الجملة حال

□ فؤد: (فليس بشهيد على الأصح) أي الشهادة المخصوصة.

□ فؤد: (ومن ثم لو قتله كافر استعانوا به) شاميل لذمي استعانوا به بأن ظنّ جواز إعانتهم م ر بقي ما لو استعان أهل المدل بكفار قتلوا واحداً من البغاة حال الحرب هل يكون شهيداً فيه نظر.

إليها كما صَحَّ ولو وجبَ غُسْلُهُ لم يَسْقُطْ بِفِعْلِ الْمَلَايِكَةِ كما مرَّ. (و) الْأَصَحُّ أَنَّهُ (قُرْأَلِ) وَجُوبًا (نَجَاسَةُ غَيْرِ الدَّمِ) الَّذِي هُوَ مِنْ أَثَرِ الشَّهَادَةِ وَإِنْ أَثَرُ إِزَالَتِهَا لِإِزَالَتِهِ كَمَا أَفَادَهُ أَصْلُهُ لِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ لِإِبْقَائِهَا إِذْ لَيْسَتْ أَثَرُ عِبَادَةٍ.

(تَبَيَّنَ): هَلْ لِلنَّجَاسَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ أَثَرِ الشَّهَادَةِ حُكْمٌ دِمِهِ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمَشْهُودَ لَهُ بِالْفَضْلِ الدَّمُ فَقَطْ وَلِأَنَّ نَجَاسَتَهُ أَخْفَ فِي كَلَامِهِمْ؟ شَبَّهَ تَنَافٍ فِي ذَلِكَ لِكَيْتَهُ إِلَى الثَّانِي أَمِيلُ. (وَيَكْفُرُنَّ) نَدْبًا (فِي ثِيَابِهِ) الَّتِي مَاتَ فِيهَا (الْمُلَطَّخَةُ بِالدَّمِ) وَغَيْرِهَا لِكِنَّ الْمُلَطَّخَةَ أَوْلَى فَالتَّقْيِيدُ لِذَلِكَ وَذَلِكَ لِلتَّجَاوُحِ وَالْأَوَجْهِ أَنَّهُ لَا يُجَابُ أَحَدُ الْوَرْتَةِ لِتَرْجِعَهَا

مِنْ ضَمِيرِ (سَمَاعِهِ) الْفَاعِلِ فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (إِلَيْهَا) أَيِ الدَّخْوَةِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخُرُوجِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي الْغُسْلِ.

□ فَوَدَّ (سَمَاعِي): (وَقُرْأَلِ نَجَاسَةُ الْخُ) أَيِ الشَّهِيدِ وَإِنْ حَصَلَتْ بِسَبَبِ الشَّهَادَةِ كَبُزْلِ خَرَجَ بِسَبَبِ الْقَتْلِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ الْمُرَادُ التَّجَسُّسُ الْغَيْرُ الْمَقْفُودُ عَنْهُ نِهَائِيَّةٌ أَيِ أَمَّا الْمَقْفُودُ عَنْهُ فَتَحْرُمُ إِزَالَتُهُ إِنْ أَثَرُ إِلَى إِزَالَةِ الدَّمِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (غَيْرِ الدَّمِ الَّذِي الْخُ) أَيِ أَمَّا دَمُ الشَّهَادَةِ الْخَالِي عَنْ النَّجَاسَةِ فَتَحْرُمُ إِزَالَتُهُ لِإِطْلَاقِ التَّهْيِ عَنْ غُسْلِ الشَّهِيدِ وَلِأَنَّهُ أَثَرُ عِبَادَةٍ وَإِنَّمَا لَمْ تَحْرُمُ إِزَالَةُ الْخُلُوفِ مِنَ الصَّائِمِ مَعَ أَنَّهُ أَثَرُ عِبَادَةٍ لِأَنَّهُ الْمَقْفُودُ عَلَى نَفْسِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ غَيْرَهُ أَزَالَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ حُرِّمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَقَدْ مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى عِبَارَةِ سَم.

□ فَوَدَّ (سَمَاعِي): (غَيْرِ الدَّمِ) أَيِ بِخِلَافِ الدَّمِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ إِزَالَتُهُ بِالْغُسْلِ بِخِلَافِهَا بَنَحْوِ عَوْدِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْغُسْلَ يُزِيلُهُ بِالْكَلْبَةِ عَيْنًا وَآثَرًا وَإِزَالَتُهُ بَنَحْوِ عَوْدِ يُزِيلُ الْعَيْنَ دُونَ الْآثَرِ م. ر. □ فَوَدَّ: (أَوْ يُفَرَّقُ الْخُ) مُعْتَمِدٌ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِكَيْتَهُ) أَيِ كَلَامِهِمْ (إِلَى الثَّانِي أَمِيلُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ: وَالثَّانِي أَقْرَبُ إِهْ أَيْ الْفَرْقُ. □ فَوَدَّ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِنْ لَاقَتْ بِهِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ قُلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (نَدْبًا) أَيِ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ وَإِلَّا فَوْجُوبًا كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَالْأَوَجْهُ الْخُ.

□ فَوَدَّ: (الَّتِي مَاتَ فِيهَا) أَيِ وَاعْتَبِدْ لُبْسُهَا غَالِيًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى أَيِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِيَضَاءِ إِنْقَاءٍ لِأَثَرِ الشَّهَادَةِ وَعَلَيْهِ فَمَحَلُّ سَنِّ التَّكْفِينِ فِي الْإَبْيَضِ حَيْثُ لَمْ يُعَارِضْهُ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَالْتَّقْيِيدُ لِلذِّكْرِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَائِيَّةِ فَالتَّقْيِيدُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ كَأَصْلِهِ بِالْمُلَطَّخَةِ لِيَبَيِّنَ الْإِكْمَالَ وَعِلْمٌ بِالتَّقْيِيدِ (نَدْبًا) أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَكْفِينُهُ فِيهَا كَسَائِرِ الْمَوْتَى م. □ فَوَدَّ: (وَالْأَوَجْهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرَحَ الرُّوضُ وَالنَّهَائِيَّةَ وَلَوْ أَرَادَ الْوَرْتَةُ نَزْعَهَا وَتَكْفِينَهُ فِي غَيْرِهَا جَازَ سَوَاءً كَانَ عَلَيْهَا أَثَرُ شَهَادَةٍ أَمْ لَا وَلَوْ طَلَبَ بَعْضُ الْوَرْتَةِ التَّنَزُّعَ وَامْتَنَعَ بَعْضُهُمْ أَجِبَ الْمُتَمَتِّعُ فِي أَحَدِ احْتِمَالَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ م. □ فَوَدَّ: (لَا يُجَابُ أَحَدُ الْوَرْتَةِ)

□ فَوَدَّ (سَمَاعِي): (قُرْأَلِ نَجَاسَةُ غَيْرِ الدَّمِ) أَيِ بِخِلَافِ الدَّمِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ إِزَالَتُهُ بِالْغُسْلِ بِخِلَافِهَا بَنَحْوِ عَوْدِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْغُسْلَ يُزِيلُهُ بِالْكَلْبَةِ عَيْنًا وَآثَرًا وَإِزَالَتُهُ بِعَوْدِ يُزِيلُ الْعَيْنَ دُونَ الْآثَرِ م. ر. □ فَوَدَّ: (وَالْأَوَجْهُ أَنَّهُ لَا يُجَابُ أَحَدُ الْوَرْتَةِ) أَيِ بِخِلَافِ جَمِيعِ الْوَرْتَةِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ نَدْبًا.

إِنْ لَأَقْتُ بِهِ رِعَايَةً لِمَصْلَحَتِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الثَّلَاثِ وَيُنَزَّعُ نَدْبًا نَحْوُ دِرْعٍ وَفَرٍ وَثَوْبٍ جَلْدٍ وَخُفٍّ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ كَانَ يَمْلِكُهُ وَرَضِي بِهِ وَارِثُهُ الرَّشِيدُ وَالْأَوَّلَى وَجِبَ نَزْعُهُ. (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَوَيْلٌ سَابِقًا تَمَمَّ) الْوَاجِبُ وَجُوبًا وَغَيْرَهُ نَدْبًا هَذَا حُكْمُ شَهِيدِ الدُّنْيَا فَقَطْ - وَهُوَ مَنْ قَاتَلَ لِنَحْوِ

أَيِّ بَخْلَافٍ جَمِيعِ الْوَرِثَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ نَدْبًا سَم. □ فَوَدَّ: (إِنْ لَأَقْتُ بِهِ) أَيِّ بَخْلَافٍ مَا إِذَا لَمْ تَلْقَ بِهِ يَجُوزُ نَزْعُهُ وَتَكْفِيئُهُ فِي اللَّائِقِ م ر ا ه سَم. □ فَوَدَّ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الثَّلَاثِ) أَيُّ كَمَا لَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ: تَكْفِيئُهُ فِي ثَوْبٍ وَامْتِنَعَ الْبَاقُونَ نِهَاءً. □ فَوَدَّ: (رِعَايَةً لِمَصْلَحَتِهِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ فَإِنْ قُلْتَ أَصْلُ التَّكْفِينِ وَاجِبٌ بِخِلَافِ تَكْفِينِ الشَّهِيدِ بِشَيْءٍ قُلْتَ الَّذِي اسْتَفِيدَ مِنْ تَقْدِيمِهِمْ لِطَالِبِ الثَّلَاثَةِ هُوَ رِعَايَةُ حَقِّ الْمَيِّتِ وَأَنَّهُ عِنْدَ التَّنَازُعِ يُفْعَلُ بِهِ الْإِكْمَلُ وَهُوَ هُنَا عَدَمُ التَّنَازُعِ انْتَهَى سَم. □ فَوَدَّ: (وَيُنَزَّعُ نَدْبًا الْخ) أَيُّ وَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ يَمْنَعُ إِزْرَاءَ لَا يَصِفَاتُ إِلَيْهِ لُورُودِ الْأَمْرِ بِهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ دِرْعٍ الْخ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ أَلَمْ حَرْبٍ كَثِيرٍ وَكَذَا كُلُّ مَا لَا يَمْتَنَادُ لِنَفْسِهِ غَالِيًا كَخُفٍّ وَجَبَّةٍ مَخْشُوعَةٍ الْخ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيُّ مَحَلِّ نَدْبٍ نَزَعَ مَا دُكِرَ.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (سَابِقًا) أَيُّ سَابِقًا لِجَمِيعِ بَدَنِهِ. □ فَوَدَّ: (تَمَمَّ) أَيُّ وَجُوبًا نِهَاءً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (الوَاجِبُ الْخ) أَيُّ فَيَجِبُ ثَلَاثَةُ أَثَوَابٍ إِذَا كَفَّنَ مِنْ مَالِهِ وَلَا ذَيْنَ عَلَيْهِ زِيَادَةٌ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَيُّ الْفَصْلِ فِي الْمُعْنَى الْأَوَّلِ وَأَلْحَقَ بِهِ إِلَى (وَمَقْتُولٍ) وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ الْأَوَّلَةِ بَلْ وَاخْتِيَارًا. □ فَوَدَّ: (هَذَا الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالْأَسْتَى وَالنِّهَايَةِ: الشُّهَدَاءُ - كَمَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ - ثَلَاثَةُ الْأَوَّلِ شَهِيدٌ فِي حُكْمِ الدُّنْيَا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَفِي حُكْمِ الْآخِرَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ بَاتًا خَاصًّا وَهُوَ مَنْ قُتِلَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ وَقَدْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَالثَّانِي شَهِيدٌ فِي حُكْمِ الدُّنْيَا فَقَطْ وَهُوَ مَنْ قُتِلَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ وَقَدْ غُلَّ مِنَ الْغَنِيمَةِ أَوْ قُتِلَ مُذِيرًا أَوْ قَاتَلَ رِيَاءً أَوْ نَحْوَهُ وَالثَّلَاثُ شَهِيدٌ فِي حُكْمِ الْآخِرَةِ فَقَطْ كَالْمَقْتُولِ ظَلَمًا مِنْ غَيْرِ قِتَالٍ وَالْمَبْطُونِ إِذَا مَاتَ بِالْبَطْنِ وَالْمَطْمُونِ إِذَا مَاتَ بِالطَّاعُونِ وَالْغَرِيقِ إِذَا مَاتَ بِالْغَرِقِ وَالْغَرِيبِ إِذَا مَاتَ بِالْغُرْبَةِ وَطَالِبِ عِلْمٍ إِذَا مَاتَ عَلَى طَلَبِهِ وَمَنْ مَاتَ عَشَقًا أَوْ بِالطَّلْقِ أَوْ بِدَارِ الْحَرْبِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَاسْتَقْنَى بِمَعْصِيَتِهِ مِنَ الْغَرِيبِ الْعَاصِي بِغُرْبَتِهِ كَالْأَبِيِّ وَالتَّائِيذَةِ وَمِنْ الْغَرِيقِ الْعَاصِي بِرُكُوبِهِ الْبَحْرَ كَانَ كَانَ الْغَالِبُ فِيهِ عَدَمُ السَّلَامَةِ أَوْ اسْتِوَاءُ الْأَمْرَيْنِ أَوْ رَكِبَهُ لِشَرْبِ خَمَرٍ وَمِنْ الْمَيِّتِ بِالطَّلْقِ الْحَامِلُ بَرْنًا وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا ذُكِرَ لَا يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ اه وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ.

□ فَوَدَّ: (إِنْ لَأَقْتُ بِهِ) أَيُّ بَخْلَافٍ مَا إِذَا لَمْ تَلْقَ بِهِ يَجُوزُ نَزْعُهُ وَتَكْفِيئُهُ فِي اللَّائِقِ م ر. □ فَوَدَّ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الثَّلَاثِ) قَدْ يُشْكِلُ التَّنْظِيرُ بِمَا أَنَّ الَّذِي تَحَرَّرَ وَجُوبُ التَّكْفِينِ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ وَإِنْ اتَّفَقَ الْوَرِثَةُ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ بِخِلَافِ تَكْفِينِ الشَّهِيدِ فِي ثِيَابِهِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّهُ مَنُودٌ لَا وَاجِبَ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ فَإِنْ قُلْتَ: أَصْلُ التَّكْفِينِ وَاجِبٌ بِخِلَافِ تَكْفِينِ الشَّهِيدِ بِشَيْءٍ قُلْتَ الَّذِي اسْتَفِيدَ مِنْ تَقْدِيمِهِمْ لِطَالِبِ الثَّلَاثَةِ هُوَ رِعَايَةُ حَقِّ الْمَيِّتِ وَأَنَّهُ عِنْدَ التَّنَازُعِ يُفْعَلُ بِهِ الْإِكْمَلُ وَهُوَ هُنَا عَدَمُ التَّنَازُعِ اه.

حَمِيَّة - أو والآخرة - وهو من قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا - أَمَّا شَهِيدُ الْآخِرَةِ فَقَطْ كَفَرِيٍّ وَمَبْطُونٍ وَخَرِيٍّ وَالْحَقُّ بِهِ مِنْ مَاتَ بِصَاعِقَةٍ وَمَيِّتَ زَمَنَ طَاعُونٍ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ حُرْمَةَ الْفِرَارِ مِنْ بَلَدِ الطَّاعُونِ وَالذُّخُولِ إِلَيْهِ مَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَغْمُ ذَلِكَ الْإِقْلِيمَ لَكِنَّ الْأَوْجَةَ مَا أَطْلَقُوهُ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ تَعْلِيلُ الْأَوَّلِ بِعَدَمِ الْقِيَامِ بِالْبَاقِينَ وَتَجْهِيزِهِمْ، وَالثَّانِي بِأَنَّهُ زُبْمًا أَصَابَهُ فَيُسَيِّدُهُ لِذُخُولِهِ فَإِنْ قُلْتُ غَايَتُهُ أَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْعُدَى وَهِيَ إِنَّمَا تَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ فَقَطْ قُلْتُ مَمْنُوعٌ بَلْ هَذَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ مِنَ الْإِلْقَاءِ بِالْيَدِ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَمَقْتُولٍ ظَلَمًا وَمَيِّتٍ عَشَقًا لِمَنْ يَحُلُّ نِكَاحَهَا بِشَرَطِ الْعِفَّةِ وَالْكُثْمِ كَمَا فِي الْخَبَرِ وَلَا يَمُتُّ فِي عَاشِقٍ غَيْرِهَا اضْطِرَارًا أَنَّهُ شَهِيدٌ أَيْضًا بَلْ وَاخْتِيَارًا أَيْضًا إِذَا عَفَّ وَكُتِمَ كَمَنْ رَكِبَ بَحْرَ الْمَعْصِيَةِ

• فَوَدَّ: (وَهُوَ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ الْخ) بَقِيَ مَنْ قَاتَلَ لِإِجَاءِ الشَّهَادَةِ أَوْ مُجَرَّدِ الثَّوَابِ سَمَ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِمْ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ الْخ أَنَّهُ لَا يَكُونُ قِتَالُهُ لِأَمْرِ دُنْيَوِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (وَمَبْطُونٍ) أَيِ كَالْمُسْتَقْمِي وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَهُ بِالْأَوَّلِ نِهَائِيَّةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَهُ بِالْأَوَّلِ يَعْنِي قَيَّدَ الْمَبْطُونُ بَمَنْ مَاتَ بِمَرَضِ الْبَطْنِ الْمُتَعَارِفِ أَيِ الْإِسْهَالِ اه. • فَوَدَّ: (وَمَبْطُونٍ) (وَمَبْطُونٍ) قَالَ فِي شَرْحِ التَّحْرِيرِ وَالْمَحْدُودِ وَكُتِبَ عَلَيْهِ الْعَلَامَةُ الشُّوْرِيُّ قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ فِي تَفْصِيحِ اللَّبَابِ أَوْ حَدًّا وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا إِذَا قُتِلَ عَلَى غَيْرِ الْكَيْفِيَّةِ الْمَآذُونِ فِيهَا وَالْأَوْجَةُ حَمَلُهُ عَلَى مَا إِذَا سَلَّمَ نَفْسَهُ لَاسْتِفَاءِ الْحَدِّ مِنْهُ تَأْيِيًا أَنْتَهَى أَقُولُ: الْأَقْرَبُ أَنَّهُ شَهِيدٌ مُطْلَقًا سَوَاءً أَزِيدَ عَلَى الْحَدِّ الْمَشْرُوعِ أَمْ لَا سَلَّمَ نَفْسَهُ أَمْ لَا بِدَلِيلٍ مَا لَوْ شَرِقَ بِالْخَمْرِ وَمَاتَ أَوْ مَاتَتْ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ مِنْ حَمْلِ الزُّنَا أَوْ نَعُوْهُمَا عَ ش. • فَوَدَّ: (وَمَيِّتَ زَمَنَ طَاعُونٍ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يُطْعَمْ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ نَوْعِ الْمُطْعَمِينَ بَأَنَّ كَانَ الْعَطَشُ فِي الْأَطْفَالِ أَوْ الْإِرْقَاءِ وَهُوَ مِنْ غَيْرِهِمْ عَ شَ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا أَوْ فِي زَمَنِ الطَّاعُونِ وَلَوْ بِغَيْرِهِ لَكِنْ كَانَ صَابِرًا مُخْتَبِرًا أَوْ بِهِ وَبَعْدَهُ اه. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنْ إِبْطَالِي أَنَّ الْمَيِّتَ فِي زَمَنِ الطَّاعُونِ شَهِيدٌ بِدُونِ تَقْيِيدِهِ بِعَدَمِ الْفِرَارِ وَعَدَمِ الدُّخُولِ لَكِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ الْأَخْذِ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ الْأَوْجَةُ مَا أَطْلَقُوهُ الْخ) أَيِ قِيَحْرُمُ كُلُّ مِنَ الْفِرَارِ وَالذُّخُولِ عَمَّ الطَّاعُونُ ذَلِكَ الْإِقْلِيمَ أَوْ لَا. • فَوَدَّ: (تَعْلِيلُ الْأَوَّلِ) أَيِ حُرْمَةِ الْفِرَارِ. • وَفَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَيِ حُرْمَةِ الدُّخُولِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ نَوْعٌ الْخ) أَيِ الطَّاعُونِ. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا تَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ) أَيِ كَرَاهَةَ الدُّخُولِ. • فَوَدَّ: (وَمَقْتُولٍ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَمَيِّتُ الْخ عَطَفَ عَلَى غَرِيْقِي. • فَوَدَّ: (ظَلَمًا) أَيِ وَلَوْ مَيِّتَةً كَانَ اسْتَحَقَّ شَخْصَ حَزْ رَقِيَّتِهِ فَقَدَّهُ بِضَمْنَيْنِ شَيْخُنَا وَقَدْ سَمِعْتُ عَ شَ أَنَّ الْمَقْتُولَ حَدًّا شَهِيدٌ مُطْلَقًا. • فَوَدَّ: (بِشَرَطِ الْعِفَّةِ) أَيِ حَتَّى عَنِ النَّظَرِ بِحَيْثُ لَوْ اخْتَلَى بِمَخْبُورِهِ لَمْ يَتَجَاوَزِ الشَّرْعَ. • وَفَوَدَّ: (وَالْكُثْمِ) أَيِ حَتَّى عَنِ مَعْشُوقِهِ شَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (وَلَا يَنْمُدُّ الْخ) اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالتَّهَآيَةُ وَشَيْخُنَا. • فَوَدَّ: (فِي عَاشِقٍ غَيْرِهَا) أَيِ كَامَرَدَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَلْ وَاخْتِيَارًا الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِظَاهِرِ التَّهَآيَةِ قَالَ عَ شَ قَالَ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا التَّرْمِزِيُّ وَغَيْرِهِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُرَدِّ وَغَيْرِهِمْ حَيْثُ كَانَ الْفَرْضُ الْعِفَّةَ وَالْكُثْمَانَ بَلْ قَالَ الطَّبْلَاوِيُّ وَرَمَ وَإِنْ كَانَ السَّبَبُ الْمُؤَدِّي إِلَى

• فَوَدَّ: (وَهُوَ مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا) بَقِيَ مَنْ قَاتَلَ لِإِجَاءِ الشَّهَادَةِ أَوْ مُجَرَّدِ الثَّوَابِ .

لأن الجهة مُتَّفَكَّةٌ ومَيِّتَةٌ طَلَقًا فهو كغيره غُسلاً وصلاةً وغيرهما.

فصل في الدفن وما يتبعه

(أقل القبر) الْمُحْصَلُ للواجب (حفرة تمنع) بعد طمئها (الرابعة) أن تظهر فتؤذي (والسبع) أن يئبشها وبأكله لأن حكمة وجوب الدفن من عدم انتهاك حرمة بانتشار ريحه واستقدار جيفته

عشني الأمر اختياريًا حيث صار اضطراريًا وعَفَّ وكَتَمَ والله أعلم اهـ ومعنى الجهة أن لا يكون في نفسه إذا اختلج به حصل بينهما فاجحة بل عَزَمَ على أنه وإن خلى به لا يقع منه ذلك والكتمان أن لا يذكر ما به لأحد ولو محبوبه اهـ. □ فَوَدَّ: (لأن الجهة مُتَّفَكَّةٌ) عبارة النهاية والأوجه في ذلك أن يقال إن كان الموت مغصية كان تسبب في إلقاء الحمل فماتت أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن ففرق لم تحصل الشهادة للعضيان بالسبب المستلزم للعضيان بالمسبب وإن لم يكن السبب مغصية حصلت الشهادة وإن قارنها مغصية لأنه لا تلازم بينهما اهـ قال ع ش ومنه ما لو صاد حية وهو ليس حادثًا في صيدها ونحو البهلوان إذا لم يكن حادثًا في صنعيته بخلاف الحادث فيها فإنه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه اهـ. □ فَوَدَّ: (وميتة طلقًا) أي ولو كانت حايلاً من زنا نهايةً ومغني وشيخنا.

□ فَوَدَّ: (فهو كغيره) جواب (أما شهيد الآخرة إلخ).

فصل في الدفن وما يتبعه

□ فَوَدَّ: (وما يتبعه) أي الدفن كالنقزية وشيدي. □ فَوَدَّ: (المحصل) إلى قوله فقول الرافعي في النهاية والمغني إلى قوله ويتمتع إلى كالفاسقي. □ فَوَدَّ: (المحصل إلخ) صفة القبر.

□ فَوَدَّ (سني): (تمنع الرابطة والسبع) هذا ضابط الدفن الشرعي فإن منع ذلك كفى وإلا فلا نهاية قال ع ش هذا يفيد أنه لا بد من منع الرابطة والسبع وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلاً ولا يدخله من يتأذى بالرابطة بل وإن لم تكن له رابطة أصلاً كان جفً اهـ ويأتي عن سم ما يوافق.

□ فَوَدَّ: (أن تظهر) إشارة إلى تقدير مضاف وكذا قوله أن يئبش إشارة إلى. □ فَوَدَّ: (فتؤذي) أي الحي نهايةً ومغني. □ فَوَدَّ: (ويأكله) عبارة النهاية والمغني لإكل الميت اهـ. □ فَوَدَّ: (من هدم انتهاك حرمة إلخ) يفيد أنه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وإن لم يتأذى به أحد لأن فيه انتهاك حرمة سم.

فصل في الدفن وما يتبعه

(فرغ) لو لم يوجد محل يدفن فيه إلا ملك إنسان غير محتاج إليه لزمه بذله بالقيمة فإن لم يكن له مال فمجاناً على قياس ما تقدم في هاش قول المصنف في فصل الكفن فإن لم يكن فملى من عليه نقته من قريب وسيد وكذا الزوج في الأصح فيما لو لم يوجد إلا ثوب مع مالك غير محتاج إليه على ما مر فيه.

□ فَوَدَّ (سني): (حفرة تمنع إلخ) الحفرة المذكورة صادقة مع بنائها فحيث منعت ما ذكر كفت فالفاسقي إن كانت بناءً في حفرة كفت إن منعت ما ذكر وإلا فلا خلافاً لإطلاق ما يأتي. □ فَوَدَّ: (من هدم انتهاك حرمة بانتشار ريحه) يفيد أنه لا يكفي ما لا يمنع انتشار الريح وإن لم يتأذى به أحد لأن فيه انتهاك حرمة.

وأكل السبع له لا تحصل إلا بذلك وخرج بحفرة وضعه بوجه الأرض وستره بكثير نحو ثراب أو حجارة فإنه لا يجزئ عند إمكان الحفر وإن منع الريح والسبع لأنه ليس بدفن ويمتنع ذئبك ما يمنع أحدهما كأن اعتادت سباع ذلك المحل الحفر عن موته فيجب بناء القبر بحيث تمتنع وصولها إليه كما هو ظاهر فإن لم يمتعها البناء كبعض النواحي وجب صندوق كما يعلم مما يأتي وكالفاسقي فإنها يئوت تحت الأرض وقد قطع ابن الصلاح والشبكي وغيرهما بحرمه الدفن فيها مع ما فيها من اختلاط الرجال بالنساء وإدخال ميت على ميت قبل بلاء الأول، ومنعها للسبع واضع وعنده للرأيحة مشاهدة فقول الرافعي الغرض من ذكرهما إن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن وإلا فيبان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما بتعيين حمله على أن

قوله: (لا تحصل الخ).

(فرغ) لو لم يوجد محل يدفن فيه إلا ملك إنسان غير محتاج إليه لزمه بذله بالقيمة فإن لم يكن له مال فمجاناً على قياس ما تقدم في الكفن على ما مر فيه سم. قوله: (وخرج بحفرة الخ) الحفرة المذكورة في المتن صادقة مع بنائها بحيث تمتع ما ذكر كفت فالفاسقي إن كانت بناء في حفر كفت إن تمتع ما ذكر وإلا فلا خلافاً لإطلاق ما يأتي سم. قوله: (وستره الخ) عبارة النهاية والبناء عليه بما يمنع ذئبك نعم لو تعدد الحفر لم يشترط كما لو مات بسفينتين والساجل بعيد أو به مانع فيجب غسله وتكفيفه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين أي ندباً لئلا يتنقي ثم يلقي لينبذه البحر إلى الساجل وإن كان أهله كفاراً لاحتمال أن يجده مسلم فيدفنه ويجوز أن يفعل أي بنحو حجير لينزل إلى القرار وإن كان أهل البر مسلمين أما إذا أمكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنه فيه اه قال ع ش قوله م ر والبناء عليه بما يمنع الخ وفي حكمه حفرة لا تمتع ما مر إذا وضع فيها ثم بنى عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي اه. وتقدم أيضاً عن سم ما يخالفه. قوله: (ويمتنع الخ) عطف على قوله بحفرة. قوله: (كان اعتادت الخ) مثال لمنع الريح دون السبع. وقوله: (وكالفاسقي) مثال لمتنع السبع دون الريح بصري. قوله: (وصولها إليه) أي وصول السباع إلى الميت. قوله: (مما يأتي) أي في المسائل المثورة في شرح ويكره دفنه في تابوت الخ. قوله: (وكالفاسقي) أي المفروقة ببلاء مضر والشام وغيرهما مئني. قوله: (فإنها يئوت تحت الأرض الخ) أي فلا يكفي الدفن فيها فإنه كوضعه في غار ونحوه ويسد بابه مئني. قوله: (وعنده للرأيحة) متعلق بالضمير ففيه نظر سم. قوله: (يتعين الخ) عبارة النهاية والأسنى والمئني وظاهر أنهما غير متلازمين كالفاسقي التي لا تكتم الرأيحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها اه. قوله: (يتعين حمل الخ) كلام الرافعي ليس فيه دعوى التلازم حتى يحتاج إلى الحمل والتأويل بصري وسم.

قوله: (وعنده للرأيحة) للرأيحة متعلق بالضمير ففيه نظر. قوله: (يتعين حمل الخ) كلام الرافعي لا يحتاج للحمل فضلاً عن تعينه كما يدرك بأدنى تأمل.

التلازم بينهما باعتبار الغالب فبالنظر إليه الجواب ما ذكره أولاً وبالنظر لقدمه الجواب ما ذكره ثانياً فجزم شارح الأول فيه تساهل (ويُنذَبُ أن يُوسَّعَ) بأن يُزَادَ في طوله وعرضه (ويُعمَّقُ) بالمُهَمَّلَةِ وقيل المُعْجَمَةُ لِلخَبَرِ الصحيح «في قَتْلَى أُحْدِ احْفِرُوا وَأَوْسِعُوا وَأَعْمِقُوا» أَنْ يَكُونَ التَّعْمِيقُ (قَامَةً) لِرَجُلٍ مُتَعَدِّلٍ (وَبَسْطَةً) بِأَنْ يَقُومَ فِيهِ وَيَسْطُ بِذِهِ مُرْتَهَمَةٌ وَصَحَّحَ الرَّافِعِيُّ أَنَّ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ وَالمُصَنِّفُ أَنَّهُ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ وَلَا تَعَارُضُ إِذِ الْأَوَّلُ فِي ذِرَاعِ الْعَمَلِ السَّابِقِ بَيَانُهُ أَوَّلُ الطَّهَارَةِ وَالثَّانِي فِي ذِرَاعِ الْيَدِ. (وَاللَّحْدُ) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَضَمُّهُ وَهُوَ أَنْ يَحْفَرَ فِي أَسْفَلِ جَانِبِ الْقَبْرِ وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ الْقَبْلِيُّ قَدَرًا مَا يَسَعُ الْمَيِّتَ (أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ) يَفْتَحُ أَوَّلُهُ (إِنْ صَلَبَتْ الْأَرْضُ) لِيَخْبَرَ مُسْلِمٌ أَنَّ سَعْدَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَمَرَ أَنْ يُجَعَلَ لَهُ لَحْدٌ وَأَنْ يُنْصَبَ عَلَيْهِ اللَّبْنُ كَمَا فَعَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي خَبَرٍ ضَعِيفٍ «اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا» أَمَّا فِي رَخْوَةٍ فَالشَّقُّ أَفْضَلُ

• قَوْلُهُ: (فَبِالنَّظَرِ إِلَيْهِ) أَيِ إِلَى التَّلَازُمِ غَالِيًا. • وَقَوْلُهُ: (لِعَدَمِهِ) أَيِ لِعَدَمِ التَّلَازُمِ عَلَى قَلَّةِ.

• قَوْلُهُ: (بِالْأَوَّلِ) أَيِ التَّلَازُمِ.

• قَوْلُهُ (سُئِلَ): (وَيُنْذَبُ أَنْ يُوسَّعَ الْخُ) وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِقْدَارًا مَا يَسَعُ مَنْ يُنْزَلُهُ الْقَبْرِ وَمَنْ يَذْفُوهُ لَا أَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ تَخَجُّجٌ عَلَى النَّاسِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (بِأَنْ يُزَادَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسَنُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ، وَقَوْلُهُ وَفِي خَبَرٍ إِلَى أَمَّا فِي رَخْوَةٍ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ جَرَى عَلَى التَّعَارُضِ بَيْنَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَكَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَاعْتَمَدَ الْأَوَّلَ.

• قَوْلُهُ (سُئِلَ): (وَيُعْمَقُ) أَيِ بِأَنْ يُزَادَ فِي تَرْوِيلِهِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (احْفِرُوا) بِكَسْرِ الهمزة مِنْ بَابِ ضَرْبِ ع. ش. قَوْلُهُ وَأَوْسِعُوا وَأَعْمِقُوا هُمَا مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ فَهَمْزُهُمَا مَفْتُوحَةٌ. • قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ التَّعْمِيقُ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ قَامَةُ الْخُ خَبَرٌ لِيَكُونَ الْمَحذُوفَةُ. • قَوْلُهُ: (وَيَسْطُ بِذِهِ) أَيِ غَيْرَ قَابِضٍ لِأَصَابِعِهَا ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَعَارُضُ) جَرَى عَلَيْهِ م. ر. ه. س. م. • قَوْلُهُ: (إِذَا الْأَوَّلُ فِي ذِرَاعِ الْعَمَلِ الْخُ) أَيِ الَّذِي اغْتِيذَ الدَّرْعُ بِهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِذِرَاعِ التَّجَارِ أَيِ وَهِيَ تَقَرُّبُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ وَنِصْفِ بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ فَلَا تَخَالَفُ بَيْنَهُمَا ع. ش. • قَوْلُهُ: (السَّابِقُ بَيَانُهُ) وَهُوَ أَنَّهُ ذِرَاعٌ وَزَيْعٌ بِذِرَاعِ الْيَدِ فَيَكُونُ التَّفَاوُتُ بَيْنَهُمَا ثَمَنٌ ذِرَاعٌ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ وَنِصْفًا بِذِرَاعِ الْعَمَلِ بِأَرْبَعَةٍ وَنِصْفٍ إِلَّا ثَمَنًا بِذِرَاعِ الْيَدِ فَقَوْلُهُ فَلَا تَعَارُضُ أَيِ تَقْرِيبًا بِجَبَرٍ مَيِّ.

• قَوْلُهُ (سُئِلَ): (وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ) وَلَا يَكْفِي وَضْعُ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ كَمَا هُوَ الْمَفْهُودُ الْآنَ أَيِ فِي الْقَسَاقِي فَالنَّاسُ آيَمُونَ بِتَرْكِ الدَّفْنِ فِي اللَّحْدِ أَوْ الشَّقِّ شَيْخُنَا. • قَوْلُهُ: (الْقَبْلِيُّ) أَيِ وَإِنْ حُفِرَ فِي الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلْقَبْلَةِ كَرَّةً ع. ش.

• قَوْلُهُ (سُئِلَ): (إِنْ صَلَبَتْ) بِضَمِّ اللَّامِ مِنَ الصَّلَابَةِ وَهِيَ الْيُوسَةُ وَالشَّدَّةُ. • قَوْلُهُ: (اللَّحْدُ لَنَا) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ لِلْمُسْلِمِينَ وَيُحْتَمَلُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ لِصَلَابَةِ أَرْضِهِمْ وَيُلْحَقُ بِهِمْ مَنْ فِي مَنَاهِمٍ بِضَرِي.

• قَوْلُهُ: (وَلَا تَعَارُضُ الْخُ) جَرَى عَلَيْهِ م. ر.

خَشِيَّةُ الْإِنْهَارِ وَهُوَ حُفْرَةٌ كَالنَّهْرِ يُبْنَى جَانِبَاهَا وَيُوضَعُ بَيْنَهُمَا الْمَيْتُ ثُمَّ تُسْقَفُ وَالْحَجَرُ أَوَّلَى
وَيُرْفَعُ قَلِيلًا بَحِثْ لَا يَمَسُّهُ وَيُسَنُّ أَنْ يُوسَّعَ كُلُّ مِنْهُمَا وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ لِلْخَبَرِ
الصَّحِيحِ بِهِ. (وَيُوضَعُ) نَدْبًا (رَأْسُهُ) أَيِ الْمَيْتِ فِي النَّعْشِ (عِنْدَ رِجْلِي الْقَبْرِ) أَيِ مُؤَخَّرُهُ الَّذِي

هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ حُفْرَةُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَهُوَ أَنْ يَخْفَرَ قَعْرَ الْقَبْرِ كَالنَّهْرِ وَيُبْنَى جَانِبَاهُ بِلَبْنٍ أَوْ غَيْرِهِ بِمَا لَمْ
تَمَسَّهُ التَّارَاهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِمَا لَمْ تَمَسَّهُ الْخ أَيِ الْأَوَّلَى ذَلِكَ اهـ هـ فَوَدَّ: (يُبْنَى جَانِبَاهُ) هَلْ يُسَنُّ
ذَلِكَ الْبِنَاءُ بَحِثْ يُكْرَهُ تَرْكُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ فِي غَايَةِ الصَّلَابَةِ أَوْ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ نَوْعُ
رَخْوَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فِي غَايَةِ صَلَابَةٍ لَا يُخَشَى مِنَ الْإِنْهَارِ أَضْلًا فَلَا يُنْدَبُ الْبِنَاءُ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ
الْمُغْنِيِّ أَوْ يُبْنَى الْخ بَأَوْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ شَيْخُنَا عَلِيُّ الْغَزَّيَّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَيُبْنَى جَانِبَاهُ الْخ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجْمَعُ
بَيْنَ الْحَفْرِ وَالْبِنَاءِ وَلَيْسَ مُتَمَيِّزًا بَلْ يُمَكِّنُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَتَجْعَلُ الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ ثُمَّ تُجْعَلُ أَوْ
مَائِعَةٌ خُلُوْ تَجُوزُ الْجَمْعُ فَصَوَّرَ الشَّقَّ ثَلَاثَ صَوَرٍ فَتَارَةٌ يَقْتَصِرُ عَلَى الْحَفْرِ وَتَارَةٌ يَقْتَصِرُ عَلَى الْبِنَاءِ وَتَارَةٌ
يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا اهـ هـ فَوَدَّ: (وَيُوضَعُ بَيْنَهُمَا الْمَيْتُ) وَلَوْ كَانَ بَارِضٍ اللَّحْدِ أَوْ الشَّقِّ نَجَاسَةً فَهَلْ يَجُوزُ
وَضْعُ الْمَيْتِ عَلَيْهَا مُطْلَقًا أَوْ يُفَصَّلُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مِنْ صَدِيدِ الْمَوْتَى كَمَا فِي الْمَقْبَرَةِ الْمُنْبُوْشَةِ فَيَجُوزُ
وَضْعُهُ عَلَيْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ فَلَا يَجُوزُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ قَالَ الشُّوْبَرِيُّ وَالْوَجْهُ هُوَ الْأَوَّلُ ثُمَّ قَالَ
وَيُظْهِرُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اهـ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي اخْتِيَارُ الثَّانِي شَيْخُنَا. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُسْقَفُ)
أَيِ بِلَبْنٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ حَجَرٍ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَيُرْفَعُ قَلِيلًا) هَلْ ذَلِكَ وَجُوبًا لِتَلَا يُزْرَى بِهِ سَمَ عَلَى حَجِّ
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ عِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ
كَالْجُمْهُورِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوسَّعَ مِنْ قِبَلِ رِجْلَيْهِ وَرَأْسِهِ أَيْ فَقَطْ وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ وَالْمَعْنَى يُسَاعِدُهُ
لِصَوْنِهِ بِمَا يَلِي ظَهْرَهُ مِنَ الْإِقْتِلَابِ اهـ. قَالَ ع ش وَمَا ذَكَرَهُ م ر عَنْ الْمَجْمُوعِ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّقِّ
وَاللَّحْدِ لِإِلَافَتِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُنْدَبُ أَنْ يُوسَّعَ الْخ وَفَرَضَهُ حَجٌّ فِيهِمَا أَوْ يُقَالُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ ضَعِيفٌ
اهـ وَقَالَ الْبَصْرِيُّ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَيُوسَّعُ مِنْ زِيَادَتِهِ أَيْ يُوسَّعُ اللَّحْدُ نَدْبًا لِعُمُومِ الْخَبَرِ السَّابِقِ وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ
عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَبَرٍ صَحِيحٍ فِي أَبِي دَاوُدَ اهـ فَفُهِمَ مِنْهُ تَخْصِيصُ تَأَكُّدِ تَوْسِيعَةِ مَحَلِّ الرَّاسِ
وَالرَّجْلَيْنِ بِاللَّحْدِ وَعِبَارَةُ التَّخْفَةِ مَصْرُوحَةٌ بِعُمُومِ التَّأَكُّدِ الْمَذْكُورِ اهـ هـ فَوَدَّ: (عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ) أَيْ فَقَطْ
شَرَحَ م ر اهـ سَمَ. هـ فَوَدَّ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ نَدْبًا وَقَوْلُهُ لِمَا مَرَّ إِلَى الْمَتْنِ
وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَشْكُلُ إِلَى وَبَعْدَهُ الْمَحَارِمُ وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ إِلَى فَقْتُهَا.

هـ فَوَدَّ: (وَيُرْفَعُ قَلِيلًا الْخ) هَلْ ذَلِكَ وَجُوبًا لِتَلَا يُزْرَى بِهِ. هـ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ أَنْ يُوسَّعَ كُلُّ مِنْهُمَا الْخ) هَلْ
هَذَا غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَتْنِ وَعَنِ الْمَجْمُوعِ وَالْجُمْهُورِ ثُمَّ هَذِهِ الْعِبَارَةُ تُفِيدُ سَنَ التَّوْسِيعِ فِي غَيْرِ مَا يَلِي
رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ أَيْضًا خِلَافَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى الْمَوْضِعِ الثَّانِي.
هـ فَوَدَّ: (عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ) أَيْ فَقَطْ شَرَحَ م ر.

سَيَكُونُ عِنْدَ سُفْلِهِ رَجُلٌ الْمَيِّتِ (وَيُسَلُّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ) لِمَا صَحَّ عَنْ صَحَابِيٍّ أَنَّهُ مِنَ الشُّتَةِ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ. (وَيُدْخِلُهُ) وَلَوْ أَنَّنِي نَدَبًا (الْقَبْرِ الرَّجَالِ) لِأَنَّهُ ﷺ (أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ أَنْ يَنْزِلَ فِي قَبْرِ بَنِيهِ أَمْ كُلُّهُمْ لَا رُقِيَةَ) وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهَا كَانَ يَنْزِلُ وَلَا تَهْمُ أَقْوَى نَعَمْ يَتَوَلَّيْنَ حَمَلَهَا مِنَ الْمُفْتَسِلِ إِلَى النَّمِشِ وَتَسْلِيْمَتِهَا لِمَنْ بِالْقَبْرِ وَحَلَّ شِدَادُهَا فِيهِ (وَأَوَّلَاهُمْ) بِالذَّفَنِ (الْأَخْفَى بِالصَّلَاةِ) عَلَيْهِ وَقَدْ مَرَّ لَكُنْ مِنْ حَيْثُ الدَّرَجَةُ وَالْقُرْبُ دُونَ الصِّفَاتِ إِذَا أَفْقَهُ هُنَا مُقَدِّمٌ عَلَى الْأَسَنِ الْأَقْرَبِ عَكْسُ الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ فِي الْفُسْلِ وَلَا خِلَافَ أَنَّ الْوَالِي

فَوْقَ (سُي): (وَيُسَلُّ إِلَيْهِ) أَنِي يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ التَّفْشِ مِنْ جِهَةِ رَأْسِهِ لِيُسَلَّمَ لِمَنْ فِي الْقَبْرِ.
 فَوْدُ: (بِرِفْقٍ) أَنِي سَلًا بِرِفْقٍ لَا بِمُتَنَفٍّ. فَوْدُ: (لِمَا صَحَّ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِأَنَّهُ الشُّتَةُ فِي إِذْخَالِهِ أَمَّا الرُّضْعُ كَذَلِكَ فَلِمَا صَحَّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ مِنَ الشُّتَةِ وَأَمَّا السَّلُّ فَلِمَا صَحَّ أَنَّهُ فُعِلَ بِهِ ﷺ اهـ. وَفِي الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ نَحْوَهَا وَعُلِمَ بِذَلِكَ مَا فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ مِنْ إِيْهَامٍ أَنَّ ذَلِكَ عِلَّةٌ لِلْسَّلِّ أَوْ لَهُ وَلِلْمَوْضِعِ. فَوْدُ: (نَدَبًا) خِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَظَاهِرُ مَا فِي الْمُخْتَصَرِّ وَكَلَامِ الشَّامِلِ وَالنِّهَايَةِ أَنَّ هَذَا وَاجِبٌ عَلَى الرَّجَالِ عِنْدَ وُجُودِهِمْ وَتَمَكِّيهِمْ وَاسْتَظْهَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ.
 فَوْقَ (سُي): (الرَّجَالِ) أَنِي إِذَا وَجَدَ بِخِلَافِ النِّسَاءِ لِيُضْفِيَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ غَالِيًا نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش وَيَتَبَنَّى أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّجَالِ مَا يَشْمَلُ الصَّبِيَّانَ حَيْثُ كَانَ فِيهِمْ قُوَّةٌ وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ الْإِنَاثُ كَانَ مَكْرُوهًا خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ حُرْمَتُهُ وَتَبَعَهُ الْخَطِيبُ اهـ. فَوْدُ: (أَمَرَ أَبَا طَلْحَةَ إِلَيْهِ) أَنِي مَعَ أَنَّهُ كَانَ لَهَا مُحَارِمٌ مِنَ النِّسَاءِ كَمَا طَمَعَتْ وَغَيْرَهَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فَوْدُ: (وَإِنْ وَقَعَ إِلَيْهِ) أَنِي أَنَهَا رُقِيَةُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فَوْدُ: (عِنْدَ مَوْتِهَا) أَنِي وَدَفْنِهَا نِهَايَةً أَنِي رُقِيَةُ. فَوْدُ: (وَلَا تَهْمُ إِلَيْهِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ إِلَيْهِ. فَوْدُ: (أَقْوَى) أَنِي مِنَ النِّسَاءِ وَيُخْشَى مِنْ مُبَاشَرَتِهِنَّ هُنَا حُرْمَةُ الْمَيِّتِ وَانْكِشَافُهَا مُغْنِي. فَوْدُ: (نَعَمْ) يَتَوَلَّيْنَ إِلَيْهِ) أَنِي نَدَبًا مُغْنِي وَنِهَايَةً. فَوْدُ: (حَمَلَهَا مِنَ الْمُفْتَسِلِ إِلَيْهِ) وَكَذَا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ فِيهِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَى الْمُفْتَسِلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِمْ ع ش وَشَيْخُنَا. فَوْدُ: (وَتَسْلِيْمَتِهَا لِمَنْ بِالْقَبْرِ) فِيهِ تَوَقُّفٌ. فَوْدُ: (بِالذَّفَنِ) أَيِ الْإِذْخَالِ فِي الْقَبْرِ. فَوْدُ: (دُونَ الصِّفَاتِ) أَيِ الْمُغْتَبَرَةِ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يُقَدِّمْ هُنَا بَلَّ بِعَكْسِهَا فَلَا يُقَالُ إِنَّ تَقْدِيمَ الْأَفْقَةِ عَلَى الْأَسَنِ تَقْدِيمٌ بِالصِّفَاتِ فَيُنَافِي قَوْلَهُ دُونَ الصِّفَاتِ سَمِعَ وَع ش. فَوْدُ: (إِذَا الْأَفْقَةُ إِلَيْهِ) أَنِي وَالْبَعِيدُ الْفَقِيهُ أَوَّلَى مِنَ الْأَقْرَبِ غَيْرِ الْفَقِيهِ هُنَا وَالْمُرَادُ بِالْأَفْقَةِ الْأَعْلَمُ بِذَلِكَ الْبَابِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. فَوْدُ: (وَلَا خِلَافَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْوَالِي هُنَا لَا يُقَدِّمُ عَلَى الْقَرِيبِ جَزْمًا اهـ.

فَوْدُ: (إِذَا الْأَفْقَةُ هُنَا مُقَدِّمٌ عَلَى الْأَسَنِ الْأَقْرَبِ) لَا يُقَالُ تَقْدِيمُ الْأَفْقَةِ عَلَى الْأَسَنِ تَقْدِيمٌ بِالصِّفَاتِ فَيُنَافِي قَوْلَهُ دُونَ الصِّفَاتِ لِأَنَّا نَقُولُ قَوْلَهُ: دُونَ الصِّفَاتِ الْمُرَادُ فِيهِ الصِّفَاتُ الْمُغْتَبَرَةُ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يُقَدِّمْ هُنَا بَلَّ بِعَكْسِهَا وَعِبَارَةُ شَرَحَ الْبَهْجَةِ يُقَدِّمُ هُنَا الْأَفْقَةُ أَنِي بِالذَّفَنِ عَلَى الْأَقْرَبِ وَالْأَسَنِ وَالْبَعِيدِ كَالْمَمِّ الْفَقِيهِ عَلَى الْأَقْرَبِ أَنِي وَالْأَسَنِ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ بِالْأَوَّلَى لِأَنَّهُ إِذَا قُدِّمَ الْأَفْقَةُ عَلَى الْأَسَنِ مَعَ

لا حق له هنا قاله ابن الرفعة ونازع الأذرعى بأن القياس أنه أحق فله التقديم أو التقدّم (قلت إلا أن تكون امرأة مَرْجُوعَةً فأولاهم الزوج) وإن لم يكن له حق في الصلاة (والله أعلم) لأنه ينظر ما لا ينظرون وقد يشكّل عليه تقديمه ﷺ أبا طلحة وهو أجنبي مفضول على عثمان مع أنه الزوج الأفضل والغدر الذي أشير إليه في الخبر على رأي وهو أنه كان وطئ سرية له تلك الليلة دون أبي طلحة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك أنها واقعة حال ويحتمل أن عثمان لقرط الحزن والأسف لم يثق من نفسه بإحكام الدفن فأذن أو أنه ﷺ رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أبا طلحة من غير إذنه وخصه لكونه لم يعارف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر أن الأجانب المستوين في الصفات يُقدّم منهم من بعد عهده بالجماع لأنه أبعد عن

فوق (سني: (فأولاهم الزوج) والأوجه كما قال الأذرعى أن السيد في الأمة التي تجل كالزوج وأما غيرها فهل يكون معها كالأجنبي أو لا الأقرب نعم أن يكون بينهما مخبرية وأما العبد فهو أحق بدونها من الأجانب حتماً مغني وأمنى وكذا في النهاية إلا في المسألة الثانية فقال فيها الأوجه لا وإن لم يكن بينهما مخبرية لأنه في النظر ونحوه كالمحرم وهو أولى من عبد المرأة إذ المالكية أقوى من المملوكية اهـ واعتدّه الحلبي وأقره ع ش. □ فود: (وإن لم يكن له حق في الصلاة) أي مع وجود الأقارب ونحوهم على ما تقدّم ثم تقدّم في الغسل أن الزوج أحق من رجال الأقارب سم عبارة البصري هذا لا يلزم ما تقدّم نقله له وأقره من أنه مقدّم على الأجانب وجزم به صاحب المغني والنهاية وحيثيذ فحق الغاية أن يقال وإن كان مؤخرًا عن الأقارب اهـ. □ فود: (وقد يشكّل عليه) أي على قول المصنف فأولاهم الزوج. □ فود: (إنهم لا يعتبرونه) أي الوطء مايقا. □ فود: (لكن يسهل ذلك) أي يُزيل الإشكال. □ وفود: (إنها إلخ) أي الواقعة في الخبر كزدي. □ فود: (بإحكام الدفن) بكسر الهمزة أي إتيانها. □ فود: (لم يعارف) أي لم يجامع. □ فود: (يقدم منهم من بعد عهده إلخ) ولا يرّد أنهم قالوا في

المشاركة في أصل الفقه فعليه مع عدم المشاركة في أصله بالأولى كآخ غير فقيه وتم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه وهو مساوٍ لما مرّ ثمّة اهـ لكن الذي تقدّم ثمّة في كلام الشارح أن تقديم الفقيه على الأسن غير الفقيه محلّه عند الاستواء في الدرجة وهنا لا يتقدّم بذلك كما تقدّمه عبارة شرح البهجة المذكورة إلا أن نحمل على ذلك ثم يقال لا حاجة لقوله والبعيد الفقيه إلخ مع ما قبله فتأمل.

(فرغ): تقدّم أن قضية كلاهما بل صريحه أن الترتيب السابق في الغسل واجب وأما هذا الترتيب المذكور في الدفن ففي شرح الروض من جملة كلام أنه مقتضى كلام الجمهور اهـ والفرق لا يبيح فليتأمل. □ فود: (وإن لم يكن له حق في الصلاة) أي مع وجود الأقارب ونحوهم على ما تقدّم ثم تقدّم في الغسل أن الزوج أحق من رجال الأقارب. □ فود: (يقدم منهم من بعد عهده بالجماع لأنه أبعد) قد يمارض بأن القرب المهد أسكن نفساً من ذلك أخذاً مما قالوه في خبر «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة».

فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ قُرْبًا وَفَضِيلَةً أَقْرَعَ وَفَارَقَ مَا ذُكِرَ فِي قِتْهَا مَا مَرَّ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَغْسِلُ سَيِّدَهَا لَا يَنْقُطَعُ الْمَلِكُ بَأَنَّ الْمَلْحَظَ مُخْتَلَفٌ إِذِ الرِّجَالُ ثُمَّ يَتَأَخَّرُونَ عَنِ النِّسَاءِ وَهَذَا يَتَقَدَّمُونَ وَلَوْ أَجَانِبَ عَلَيْهِمْ وَقِتْهَا أُولَى مِنَ الْأَجَانِبِ كَابْنِ الْعَمِّ لِأَنَّ لَنَا خِلَافًا أَنَّهُ يَغْسِلُهَا وَنَحْوُ ابْنِ الْعَمِّ لَا يَغْسِلُهَا قَطْعًا وَهَذَا التَّرْتِيبُ مُسْتَحَبٌّ كَمَا مَرَّ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغُسْلِ. (وَيَكُونُونَ) أَيِ الدَّافِنُونَ (وَقُرْبًا نَدْبًا وَاحِدًا فَثَلَاثَةٌ وَهَكَذَا) بِحَسَبِ الْحَاجَةِ لِمَا صَحَّ (أَنَّ دَافِنِيهِ ﷺ عَلِيٌّ وَالْعَبَّاسُ وَالْفَضْلُ ﷺ) وَرَوَايَةٌ أَنَّهُمْ كَانُوا خَمْسَةً بِزِيَادَةِ سُقْرَانِ مَوْلَاهُ ﷺ وَقُتْمِ بْنِ الْعَبَّاسِ ﷺ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَدَّ فِيهَا مَنْ سَاعَدَهُمْ فِي نَقْلِ أَوْ مُنَاوَلَةِ شَيْءٍ احتاجوا إليه على أَنَّ بَعْضَ الْمُحَافِظِ صَحَّحَهَا وَاقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّهَا الْأَفْضَلُ. (وَيُوضَعُ فِي اللَّحْدِ) أَوِ الشَّقِّ (عَلَى يَمِينِهِ) نَدْبًا كَالْأَصْطِجَاعِ عِنْدَ النَّوْمِ وَيُكْرَهُ عَلَى يَسَارِهِ (لِلْقَبِيلَةِ) وَجُوبًا لِتَقْلِ الْخَلْفِ لَهُ عَنِ السَّلَفِ

وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَتَبَغْيِي تَقْدِيمُ الْخَنَائِي عَلَى النِّسَاءِ لِاحْتِمَالِ ذُكُورَتِهِمْ اه. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ الْخُ) أَيِ وَتَنَازَعَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَقْرَعَ) أَيِ نَدْبَاعِ ش. □ فَوَدَّ: (لَا يَنْقُطَعُ الْمَلِكُ) أَيِ وَهُوَ بَعِيْنُهُ مَوْجُودٌ هُنَا اسْتَوَى. □ فَوَدَّ: (إِذَا الرِّجَالُ الْخُ) فِي تَقْرِيبِهِ تَأْمُلُ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي غُسْلِ الْمَرْأَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا الْخُ) أَيِ فِي دَفْنِ الْمَرْأَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (كَابْنِ الْعَمِّ) أَيِ كَمَا أَنَّ قِتْهَا أُولَى مِنْ ابْنِ الْعَمِّ. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ الْخُ) أَيِ قِتْهَا. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوُ ابْنِ الْعَمِّ) أَذْخَلَ فِي النَّحْوِ الْأَجَانِبَ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا التَّرْتِيبُ مُسْتَحَبُّ الْخُ) اعْتَمَدَ النِّهَآيَةَ وَالزِّيَادَتِي قَالَ سَم وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ اه. □ فَوَدَّ: (أَيِ الدَّافِنُونَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَرِّقِ وَبُسَدٌ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ إِلَى حَرَمٍ وَقَوْلُهُ وَصَحَّ إِلَى وَلَوْ مَاتَ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الدَّافِنُونَ) أَيِ الْمُذْخِلُونَ لِلْعَمِيَّتِ فِي الْقَبْرِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (نَدْبًا الْخُ) أَيِ أَمَّا الْوَاجِبُ فِي الْمَذْخَلِ لَهُ فَهُوَ مَا تَخَصَّلَ بِهِ الْكِفَايَةُ نِهَآيَةً. □ فَوَدَّ: (فَثَلَاثَةٌ) يَتَبَغَّى نَدْبًا مُوَافِقَةً لِمَا فَعِلَ بِهِ ﷺ وَإِنْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِوَاحِدٍ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الرُّوْضِ وَشَرْحَهُ تَرْشِيْدًا إِلَى مَا ذَكَرْتَهُ وَهِيَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَدَدُهُمْ وَعَدَدُ الْغَاسِلِينَ ثَلَاثَةً فَكَثُرَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ انْتَهَتْ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (بِحَسَبِ الْحَاجَةِ) أَيِ فَلَوْ انْتَهَتْ الْحَاجَةُ بِاثْنَيْنِ مَثَلًا زَيْدٌ ثَالِثٌ مُرَاعَاةً لِلنُّوْرِيَّةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (فِي نَقْلِ الْخُ) بَلَا تَنْوِينٍ. □ فَوَدَّ: (أَوِ الشَّقِّ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ غَيْرِهِ اه وَهُوَ لِعُمُومِهِ أُولَى. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ الْخُ) أَيِ وَلَا يُتَّبَعُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِنَقْلِ الْخَلْفِ الْخُ) جَعَلَهُ النِّهَآيَةَ وَالْمُعْنَى عِلَّةٌ لِلْوَضْعِ عَلَى الْيَمِينِ وَعَلَّا وَجُوبَ تَوَجُّيْهِهِ لِلْقَبِيلَةِ بِقَوْلِهِمَا تَنْزِيلًا لَهُ مَثَرَةٌ الْمُصَلِّي وَلِنَّالَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ اه.

□ فَوَدَّ: (إِذَا الرِّجَالُ ثُمَّ يَتَأَخَّرُونَ) أَيِ فِي غُسْلِ الْمَرْأَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا يَتَقَدَّمُونَ) أَيِ فِي دَفْنِ الْمَرْأَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا التَّرْتِيبُ مُسْتَحَبُّ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْفَرْعِ السَّابِقِ. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ عَلَى يَسَارِهِ) كَذَامِر. □ فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (لِلْقَبِيلَةِ) هَذَا لِلْمُسْلِمِ فَلَا يَجِبُ الْاسْتِغْبَالُ بِالْكَافِرِ بَلْ يَجُوزُ الْاسْتِغْبَالُ بِهِ وَالْاسْتِغْبَارُ شَرْحٌ م ر.

ومر في المصلي المضطجع أنه يستقبل وجوباً بمقدم بدنه وجهه فليأت ذلك هنا إذ لا فارق بينهما فإن دفن مستديراً أو مستلقياً وإن كانت رجلاه إليها على الأوجه حرم ونهش ما لم يتغير كما يأتي (ويُسند) ندباً في هذا والأفعال المعطوفة عليه (وجهه) ورجلاه (إلى جداره) أي القبر ويتجافى يباقيه حتى يكون قريباً من هيئة الراكيع لئلا يُنكب (و) يُسند (ظهره بلبنة) طاهرة (ونحوها) لئتمنعه من الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه نحو لبنة ويفضي بخده الأيمن بعد تنحية الكفن عنه إليه أو إلى التراب ليكون بهيئة من هو في غاية الدل والافتقار وضغ (أنه) كان عند النوم يضغ خده الأيمن على يده اليمنى فيحتمل دخولها في نحو اللبنة ويحتمل عذمه لأن الدل فيما هو من جنس اللبنة أظهر ولو مات صغير أسلم دفن بمقابر الكفار لإجراء أحكامهم الدنيوية عليه ومن ثم لم يحصل عليه كما مر أو كافرًا بطنها جنين نفخت فيه الروح ميت مسلم دفنت بين مقابرنا ومقابرهم

• فؤد: (ومر إلخ) وقَعَ السؤال في الدرس عما لو مات ملتصقان ماذا يفعل بهما ويُمكن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما ليوجه كل منهما للقبلة ولأنه بعد الموت لا ضرورة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافقه ش وفيه توقف ولو قيل بالإفراع لم يتعد. • فؤد: (مستديراً) أي أو منحرفاً. • فؤد: (أو مستلقياً) أي أو منكباً على وجهه شئنا. • فؤد: (المضطجع) لعله المستلقي سم أي كما عبر به الشيخ عميرة. • فؤد: (وإن كان رجلاه إلخ) أي وإن جعل أخمصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلاً كما يفعل بالمختصر عميرة اه وسيتاني في كلام الشارح م ر أيضاً ع ش. • فؤد: (هلى الأوجه) اعتمد عميرة والنهاية كما مر عن ع ش. وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلي المضطجع إلخ يقتضي خلافه اه وقوله يقتضي خلافه فيه نظر ظاهر.

• فؤد: (ونهب إلخ) أي وجوباً والمراد بالتغير التثنية كما قاله الماوردي وهو المعتمد خلافاً لمن قال المراد به الإنفجار شئنا. • فؤد: (أي القبر) أي اللحد أو الشق.

• فؤد (نسب): (ونحوها) أي كطين نهاية. • فؤد: (نحو لبنة) أي كحجر نهاية ومفني. • فؤد: (إليه) أي إلى نحو اللبنة سم. • فؤد: (دخولها إلخ) أي اليد اليمنى أي قيسمها لفظ نحو لبنة. • فؤد: (ويحتمل عذمه إلخ) وهو قضية كلام النهاية والمفني. • فؤد: (نفخت فيه الروح) أي بلغ أربعة أشهر ع ش قال شئنا فإن لم تنفخ فيه الروح لم يجب الاستدبار في أمه لأنه لا يجب استقباله حيث لا يتم استقباله أولى اه. • فؤد: (أو كافرًا إلخ) أي أما المسلمة فتراعى هي لا ما في بطنها ع ش. • فؤد: (دفنت إلخ) قال في

• فؤد: (ومر في المصلي المضطجع) لعله المستلقي وإن كانت رجلاه إليها على الأوجه ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه ومقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلي المضطجع إلخ يقتضي خلافه.

• فؤد: (إليه) أي إلى نحو اللبنة. • فؤد: (نفخت فيه الروح) أي كما قيد به الإسوي قال وإن كان قبله دفنت أمه كنساء أهلها لأن دفنته حيث لا يجب فاستقباله أولى واعتمد ذلك كله في شرح الروض

وَجَعَلَ ظَهْرَهَا لِلْقَبْلَةِ لِيَتَوَجَّهَ لَأَن وَجْهَهُ إِلَى ظَهْرِهَا. (وَيُسَدُّ فَتْحُ) يَفْتَحُ فَتْحُكَونَ (اللَّحْدِ بِلَبَنِ) بِأَن يُنَى بِهِ ثُمَّ يُسَدُّ مَا بَيْنَهُ مِنَ الْفَرْجِ بِنَحْوِ كَسْرِ لَبَنِ اتِّبَاعًا لِمَا فَعِلَ بِهِ وَيُسَدُّ وَلَآئِهِ أُلْبِغُ فِي صِيَانَةِ الْمَيِّتِ عَنِ النَّبَشِ وَمَنْعِ الثَّرَابِ وَالْهَوَامِّ وَكَاللِّبَنِ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ وَآثَرُهُ لَأَنَّهُ الْمَأْتُورُ كَمَا تَقَرَّرَ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُتَنِّ أَنْ أَصْلَ سَدِّ اللَّحْدِ مَثْدُوبٌ كَسَابِقِهِ وَلَا جِقَهُ فَتَجُوزُ إِهَالَةُ الثَّرَابِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ سَدِّ وَبِهِ صَرْخٌ غَيْرُ وَاحِدٍ لَكِنْ بَحْثٌ غَيْرُ وَاحِدٍ وَجُوبُ السَّدِّ كَمَا عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ

الرَّوْضَةِ وَلَا يُدْفَنُ مُسْلِمٌ فِي مَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ وَلَا كَافِرٌ فِي مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ فِي الْخَادِمِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ حَرَامٌ انْتَهَى وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ مَوْضِعٌ صَالِحٌ لِدَفْنِ الذَّمِّيِّ غَيْرُ مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ أَمَكَنَّ نَقْلَهُ لِصَالِحٍ لِذَلِكَ هَلْ يَجُوزُ دَفْنُهُ حَيْثُ فِي مَقْبَرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ لَمْ يُمَكِّنْ دَفْنُهُ إِلَّا فِي لَحْدٍ وَاحِدٍ مَعَ مُسْلِمٍ هَلْ يَجُوزُ لِلضَّرُورَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمَلُ الْجَوَازُ لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَرْكِهِ مِنْ غَيْرِ دَفْنٍ فَلْيَحْرُزْ سَمْعًا عَلَى الْمَنْهَجِ وَيُقَالَ مِثْلُهُ فِي الْمُسْلِمِ الَّذِي لَمْ يَتَّسِرْ دَفْنُهُ إِلَّا مَعَ الذَّمِّيِّ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَجَعَلَ ظَهْرَهَا لِلْخ) أَيُّ وَجُوبًا نِهَابَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِيَتَوَجَّهَ) أَيُّ الْجَنِينُ لِلْقَبْلَةِ نِهَابَةً.

□ فَوَدَّ (سَلَى): (وَيُسَدُّ فَتْحُ اللَّحْدِ) وَكَذَا غَيْرُهُ. □ فَوَدَّ: (بِلَبَنِ) أَيُّ طُوبٍ لَمْ يُحَرِّقْ نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَيُسَدُّ أَيُّ وَجُوبًا وَقَوْلُهُ بِلَبَنِ أَيُّ نَذْبًا.

(فَزَعُ): لَوْ وَضِعَ الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ فِي غَيْرِ لَحْدٍ وَلَا شَقٍّ وَأَهْيَلِ الثَّرَابِ عَلَى جُثَّتِهِ فَالْوَجْهُ تَخْرِيمُ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ م. رَأَيْتُ بِحُزْمَةٍ ذَلِكَ.

(فَزَعُ): لَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا لَبَنِ لِيُغَايِبَ هَلْ يَجُوزُ أَخْذُهُ كَمَا فِي الْإِضْطِرَارِ لَا يَتَعَدُّ الْجَوَازُ إِذَا تَوَقَّفَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ سَمْعًا عَلَى الْمَنْهَجِ اه. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ كَسْرِ لَبَنِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ بِكَسْرِ لَبَنِ وَطِينِ أَوْ نَحْوِهِمَا اه قَالَ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ: وَطِينِ نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ اللَّبْنَ وَخَدَهُ لَا يَكْفِي وَلَا يُنْدَبُ الْأَذَانُ عِنْدَ سَدِّهِ خِلَافًا لِيَعْيِضُهُمْ بَرْمَاوِي. اه. □ فَوَدَّ: (اتِّبَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ ثُمَّ يَهَالُ فِي النَّهَابَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِأَن كَانَ إِلَى وَوَقَعَ. □ فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) أَيُّ كَالطِّينِ نِهَابَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْمَأْتُورُ لِلْخ) وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (أَنَّ اللَّيْنَاتِ الَّتِي وَضِعَتْ فِي قَبْرِهِ وَيُسَدُّ تَسَعُ) نِهَابَةً وَمُغْنِي أَيُّ قَيْنْدَبُ كَوْنُ اللَّيْنَاتِ تَسَعًا شَيْخَنَا. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ بَحْثٌ غَيْرُ وَاحِدٍ وَجُوبُ السَّدِّ لِلْخ) هُوَ الصَّوَابُ وَيُحْمَلُ الْمُتَنُّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى تَرْكِ السَّدِّ وَصُولُ الثَّرَابِ لِلْمَيِّتِ عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ إِزْرَاءَ سَمْعًا أَقُولُ هَذَا الْحَمْلُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمُحَالِ الْعَادِي قَوْلُهُ م. رَفَهَذَا أَوَّلَى الْخَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَصِلِ الثَّرَابُ إِلَى جَسَدِ الْمَيِّتِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَوْ قِيلَ بِأَن مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ يَصِلُ الثَّرَابُ إِلَى جَسَدِهِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَصِلْهُ فَلَا يَخْرُجُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ شَيْخِنَا الزَّيَادِيِّ وَأَمَّا أَصْلُ السَّدِّ فَوَاجِبٌ إِنْ أَدَّى عَدَمُهُ إِلَى إِهَالَةِ الثَّرَابِ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَمَثْدُوبٌ اه وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ الشَّارِحِ م. ر. فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ السَّدَّ مَثْدُوبٌ ع. ش. وَتَقَدَّمَ مَا فِي ذَلِكَ الْحَمْلِ.

وَبَسَطَ رَدُّ مَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ بَحْثٌ غَيْرُ وَاحِدٍ وَجُوبُ السَّدِّ لِلْخ) هُوَ الصَّوَابُ وَيُحْمَلُ الْمُتَنُّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى تَرْكِ السَّدِّ وَصُولُ الثَّرَابِ لِلْمَيِّتِ عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ إِزْرَاءَ.

من زَمَنِهِ ﷺ إِلَى الْآنَ فَحَرُمَ تِلْكَ الْإِهَالَةُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِزْرَاءِ وَهَتْكَ الْحُرْمَةُ وَإِذَا حُرُمُوا مَا دُونَ ذَلِكَ كَكَبِّهِ عَلَى وَجْهِهِ وَحَمْلِهِ عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ فَهَذَا أَوَّلُ أَهْ وَبِجَرِيِّ مَا ذَكَرَ فِي تَسْقِيفِ الشَّقِّ وَفِي الْجَوَاهِرِ لَوْ انْهَدَمَ الْقَبْرِ تَخَيَّرَ الْوَلِيُّ بَيْنَ تَرْكِهِ وَإِصْلَاحِهِ وَتَقْلِيلِهِ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ أَهْ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهِ وَالْحَقُّ بِإِنْهَادِهِ انْهِيَاؤُ ثَرَابِهِ عَقِبَ ذَنْبِهِ وَوَاضِحٌ أَنَّ الْكَلَامَ حَيْثُ لَمْ يُخَشَّ عَلَيْهِ سَبْعٌ أَوْ يَظْهَرُ مِنْهُ رِيحٌ وَإِلَّا وَجِبَ إِصْلَاحُهُ قَطْعًا. (وَيَحْثُو مِنْ ذُنَا) إِلَى الْقَبْرِ بِأَنْ كَانَ عَلَى شَفِيرِهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّهُ يُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ وَقَدْ يُجْمَعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى التَّأْكِيدِ (ثَلَاثَ حَفَيَاتٍ ثُرَابٍ) بِيَدَيْهِ جَمِيعًا مِنْ قَبْلِ رَأْسِ الْمَيِّتِ لِلتَّلْبَاعِ وَسُنْدُهُ جَيِّدٌ وَيَقُولُ فِي الْأَوَّلِ ﴿مِنْهَا خَلَقْتَكُمْ﴾ (١٠: ٣٠) وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ (١١: ١٤)

هـ فَوَدَّ: (مَا ذَكَرَ) أَيُّ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ. هـ فَوَدَّ: (عَقِبَ ذَنْبِهِ) أَيُّ قَلَّوْ أَنْهَارَ قَبْلَ تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ وَسُنْدُهُ وَجِبَ إِصْلَاحُهُ قَلْبُوبِي وَبِزَمَانِي أَهْ يُجَيَّرُ مِي. هـ فَوَدَّ: (وَجِبَ إِصْلَاحُهُ) الْخُ أَيُّ أَوْ تَقْلِيلُهُ إِذَا مَرَّ بِضَرْيٍ.
هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَيَحْثُو الْخُ) أَيُّ بَعْدَ سَدِّ اللَّحْدِ عَ ش. هـ فَوَدَّ: (وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّهُ يُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ) أَيُّ الدَّفْنِ وَهُوَ شَائِلٌ لِلْبَعِيدِ أَيْضًا وَاسْتَظْهَرَ الْعِرَاقِيُّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى التَّأْكِيدِ نِهَائِيَّةً وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْخُ قَالَ عَ ش قَوْلُهُ م وَهُوَ شَائِلٌ لِلْبَعِيدِ الْخُ أَيُّ وَلِلنِّسَاءِ أَيْضًا وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يُوَدَّ قُرْبُهَا مِنَ الْقَبْرِ إِلَى الْإِخْتِلَاطِ بِالرُّجَالِ أَهْ.
هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (ثَلَاثَ حَفَيَاتٍ ثُرَابٍ) أَيُّ مِنْ ثُرَابِ الْقَبْرِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى قَالَ عَ ش وَلَقَلَّ أَصْلَ السُّنَّةِ يَخْصُلُ بِغَيْرِ ثَرَابِهِ أَيْضًا سَمَ عَلَى الْمُنْتَهَى وَبَقِيَ مَا لَوْ قَدَّ الثَّرَابُ فَهَلْ يُشِيرُ إِلَيْهِ بِيَدَيْهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَيَتَّبِعِي الْإِكْفَاءَ بِذَلِكَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَإِنْ تَعَدَّدَ الْمَذْفُوعُ. هـ فَوَدَّ: (بِيَدَيْهِ جَمِيعًا) أَيُّ وَإِنْ كَانَتْ الْمُقْبَرَةُ مَتَبُوشَةً وَهَنَاكَ رُطُوبَةٌ عَ ش.

(فَائِدَةٌ) وَجِدَّ بِخَطِّ شَيْخِنَا الْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ الْعَلَوِيِّ عَنْ خَطِّ وَالِدِهِ قَالَ وَجَدْتُ مَا مِثَالَهُ حَدَّثَنِي الْفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْحَافِظُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ هَمَنْ أَخَذَ مِنْ ثُرَابِ الْقَبْرِ حَالَ الدَّفْنِ بَيْنَهُ -أَيُّ حَالَ إِرَادَتِهِ- وَقَرَأَ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَجَعَلَهُ مَعَ الْمَيِّتِ فِي كَفْنِهِ أَوْ قَبْرِهِ لَمْ يُعَذِّبْ ذَلِكَ الْمَيِّتُ فِي الْقَبْرِ أَنْتَهَى عِلْقَمِي وَيَتَّبِعِي أَوَّلِيَّةً كَوْنِ الثَّرَابِ فِي الْقَبْرِ إِذَا كَانَتْ الْمُقْبَرَةُ مَتَبُوشَةً لَا فِي الْكَفَنِ لِتَجَاسُّهِ أَهْ. هـ فَوَدَّ: (وَيَقُولُ فِي الْأَوَّلِ الْخُ) زَادَ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ فِيهَا اللَّهُمَّ لَقْنَهُ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ حُجَّتَهُ وَفِي الثَّانِيَةِ اللَّهُمَّ افْتَحْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ لِرُوحِهِ وَفِي الثَّالِثَةِ اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِي نِهَائِيَّةً قَالَ عَ ش قَوْلُهُ حُجَّتَهُ أَيُّ مَا يَخْتَجُّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ إِيْمَانِهِ وَاطْلَاقِهِ يَشْمَلُ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَيِّتُ مِمَّنْ يُسْأَلُ كَالطُّفْلِ وَاطْلَاقُهُ يَشْمَلُ أَيْضًا مَا لَوْ قَدَّمَ الْآيَةَ عَلَى الدُّعَاءِ أَوْ آخَرَهَا وَيَتَّبِعِي تَقْدِيمَ الْآيَةِ عَلَى الدُّعَاءِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ زَادَ الْمُجِيبُ الْخُ أَهْ.

هـ فَوَدَّ: (وَوَقَعَ فِي الْكِفَايَةِ أَنَّهُ يُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م ر.
هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (ثَلَاثَ حَفَيَاتٍ) انْظُرْ لَوْ تَعَدَّرَ الْحَثِّي فَهَلْ تُطَلَّبُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ بِيَدَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ.

١٥٥: وفي الثالثة ﴿وَمِنْهَا تُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [هـ: ١٥٥].

(تنبيه): يَتَنَ بالجمع بين يحثو وحثيات المناسيب ليحثي لا ليحثو أنه سُمِعَ حثا يحثو حثوا وحثوات وحثى يحثي حثيا وحثيات والثاني أفصح (ثم) بعد حثي الحاضرين كذلك ويظهر ندب الفورية كما يفهمه التعليل الآتي خلاف ما تقتضيه ثم (يهال) أي يُردم والأولى كونه (بالمساحي) مثلاً لأنه أسرع لتكميل الدفن إذ هي جمع مسحاة بالكسر ولا تكون إلا من جديد بخلاف المجرفة ولا يُراد على ثرابه أي إن كفاه لقلًا يعظم شخصه. (ويؤفح) القبر إن لم يُخس نبشه من نحو كافر أو مبتدع أو سارق (شبراً فقط) تقريباً للعرف فيزار ويحترم وصح (أن) قبره رُفِعَ نحو شبر) فإن احتيج في رفعه شبراً لثراب آخر زيد عليه كما بُحِث (والصحيح أن تسطيحه أولى من تسميته) لما صح عن القاسم ابن مُحَمد أن عمته عائشة رضي الله عنها كشفت له عن قبره رضي الله عنه وقبر صاحبته فإذا هي مسطحة مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء، ورواية البخاري أنه مُسَنَّم حملها البيهقي على أن تسميته حادث لما سقط جدازه وأصلح زمن الوليد

فود: (والثاني أفصح) وفي كلام المختار والمحلي ما يشعر بأن الأفصح الأول ع ش. فود: (ثم بعد حثي الحاضرين إلخ) مقتضاه انظار حثي جميعهم وفيه بعد عند كثرتهم جداً لتقوية المبادرة فليَنَامَلْ بصرى. فود: (كذلك) أي ثلاث حثيات الثراب قال النهاية والمغني وإنما كان الإهالة بعد الحثي لأنه أبعد عن وقوع اللينات وعن تأذي الحاضرين بالغباء اه. فود: (أي يُردم) أي يصب الثراب على الميت نهاية. فود: (مثلاً إلخ) عبارة النهاية والمغني بفتح الميم جمع مسحاة بكسرها وهي آلة تُمسح الأرض بها ولا تكون إلا من حديد بخلاف المجرفة قاله الجوهري والميم زائدة لأنها مأخوذة من السخو أي الكشف وظاهر أن المراد هنا هي أو ما في معناها وجكمة ذلك إسراع تكميل الدفن اه.

فود: (إذ هي إلخ) لا يظهر هذا التعليل. فود: (بخلاف المجرفة) أي فإنها تكون من الحديد ومن غيره ع ش. فود: (على ثرابه) أي القبر مغني. فود: (أي إن كفاه إلخ) أي وإن لم يرتفع بترابه شبراً والأوجه كما قال شيخنا أن يُراد لهذا مغني ويأتي في الشرح مثله.

فود (سبي): (ويُرفَع إلخ) أي نذبا نهاية ومغني. فود: (إن لم يُخس) إلى قوله من غير حاجز في النهاية والمغني إلا قوله ورواية البخاري إلى وكَوْنُ التسطيح إلخ. فود: (إن لم يُخس نبشه إلخ) أي وإن خشي من ذلك فلا يُرفَع نهاية ومغني قال ع ش هل ذلك واجب أو مندوب ويتبعني أن يكون ذلك واجبا إذا غلب على الظن فغلهم به ذلك اه. فود: (من نحو كافر إلخ) أي كعدو نهاية ومغني.

فود (سبي): (شبرا إلخ) أي قلّو زاد عليه كان مكروها ع ش. فود: (زيد عليه) أي ولو من المقبرة المشوشة ع ش. فود: (كما بحث) عبارة النهاية كما بحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الريح قبل إتمام حفره أو قل ثراب الأرض لكثرة الحجارة اه.

فود (سبي): (أن تسطيحه) أي جعله مسطحا مستويا له سطح (أولى من تسميته) أي جعله مُسَنَّم كالجملون على هيئة سنام البعير شيخنا.

وقيل عُمَرُ بن عبد العزيز رضي الله عنه وكون التسطیح صار شعاعِ الروافض لا يؤثّر لأن السنة لا تنزك ليعمل أهل البدعة لها. (ولا يدفن الثانی فی قبر) أي لحید أو شقّ واحد من غیر حاجز بناءً بينهما أي یندب أن لا یجمع بينهما فيه فيكره أن اتحدا نوعاً أو اختلفاً ولو احتيلاً كحُثْنين إذا كان بينهما محرمة أو زوجية أو سيديّة وإلا حرّم فالنفي في كلامه للكرهية تارة والحرمية أخرى وما في المجموع من حرمة بين الأم ولديها ضعيفٌ ومحرمٌ أيضاً إدخال ميت على آخر وإن

فود: (وكون التسطیح إلخ) ردّ لدليل المقابل. فود: (لأن السنة لا تنزك إلخ) إذ لو روعي ذلك لأدى إلى نزك سنن كثيرة مغني.

فود (سني): (فلا يدفن اثنان إلخ) ويتنبى أن يلحق بهما واحد وبعض بدن آخر.

(فرغ) لو وضعت الأموات بعضهم فوق بعض في لحيد أو فسقية كما توضع الأئمة بعضها على بعض فهل يسوغ التبش حيث يوضعوا على وجه جائز إن وسع المكان ولا يقلوا لمحل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفقاً لم رسم على المنهج اهـ ش. فود: (أي یندب إلخ) وفقاً لشيخ الإسلام وخلافاً للنهاية والمغني ومن تبعهما عبارة الأول ولا يدفن اثنان في قبر ابتداء بل يفرد كل ميت بقبر حالة الاختيار للإجماع ذكره في المجموع وقال إنه صحيح فلو دفنهما ابتداء فيه من غير ضرورة حرّم كما أفتى به الوالد رحمته الله نكلاً وإن اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمة ولو أمّا مع ولديها ولو كان صغيراً أو بينهما زوجية أو مملوكية كما جرى عليه المصنف تبعاً للسرخسي اهـ.

فود: (فيكره إلخ) والمعتد التحريم حيث لا ضرورة مطلقاً لا ابتداء وقواماً وإن كان هناك محرمة واتحد الجنس لأن العلة في منع الجمع التأذي لا الشهوة شيخنا وبجيرمي. فود: (أو سيديّة) قيده في شرح الإرشاد الصغير بموت الرقيق أولاً بخلاف عكسه لانتقاله للوارث سم. فود: (وما في المجموع إلخ) أفتى بما فيه شيخنا الشهاب الزملي. فود: (بين الأم ولديها) أي وبين الرجلين والمرأتين سم. فود: (ويخرم أيضاً إلخ) اعتمدته النهاية والمغني ثم قالوا وعلم من تعليلهم ذلك بهتك حرمة عدم حرمة تبش قبر له لحدان مثلاً لدفن شخص في اللحد الثاني إن لم يظهر له راحة إذ لا هتك للأول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيما أعلم اهـ وأقره سم قال ع ش قال سم على المنهج وكما يخرم تبش القبر للدفن يخرم فتح الفسقية للدفن فيها إن كان هناك هتك لحرمة من بها كان تظهر راحته كان كان قريب عهد بالدفن وكذا إن لم يكن هناك هتك إلا لحاجة كان لم يتيسر له مكان م ر اهـ ثم ذكر كلاماً يعطي قوته أن ما ذكر يجري في حق الكفار أيضاً حتى يخرم علينا دفن ذميين في لحيد واحد بلا ضرورة.

(فرغ): لو شك في ظهور الرأحة وعدمها هل يخرم أم لا فيه نظر والأقرب أن يقال إن قرب زمن الدفن حرّم وإلا فلا اهـ. فود: (إدخال ميت على آخر إلخ) وفي الزيادي ومحل تحريمه عند عدم

فود: (أو سيديّة) قيده في شرح الإرشاد الصغير بموت الرقيق أولاً بخلاف عكسه لانتقاله للوارث.

فود: (وما في المجموع ضعيف) أفتى بما فيه شيخنا الشهاب الزملي. فود: (من حرمة بين الأم ولديها) وبين الرجلين والمرأتين. فود: (ويخرم أيضاً إدخال ميت على آخر) علّوه بهتك حرمة

أُتِحْدَا قَبْلَ بَلَى جَمِيعِهِ أَيْ إِلَّا عَجَبَ الذَّنْبِ فَإِنَّهُ لَا يَبْلَى كَمَا مَرَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْسُ فِلْذًا لَمْ
يَسْتَنْوِهِ وَيُرْجَعُ فِيهِ لِأَهْلِ الْخَيْرَةِ بِالْأَرْضِ وَلَوْ وَجَدَ عَظْمَةً قَبْلَ كَمَالِ الْحَفْرِ طَمَّهَ وَجُوبًا مَا لَمْ
يَحْتَجْ إِلَيْهِ أَوْ بَعْدَهُ نَحَاهُ وَذَفَنَ الْآخَرَ فَإِنْ ضَاقَ بَأَنَّهُ لَمْ يُمَكِّنْ ذَفْنَهُ إِلَّا عَلَيْهِ فُظَاهِرُ قَوْلِهِمْ نَحَاهُ
حُرْمَةُ الدَّفْنِ هُنَا حَيْثُ لَا حَاجَةَ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ لِأَنَّ الْإِيذَاءَ هُنَا أَشَدُّ (إِلَّا بِضُرُورَةٍ) بِأَنَّهُ كَثُرَ الْمَوْتَى
وَعَسَرَ إِفْرَادُ كُلِّ مَيِّتٍ بِقَبْرِ أَوْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا كَفَنَ وَاجِدًا فَلَا كِرَاهَةَ وَلَا حُرْمَةَ حِينَئِذٍ فِي ذَفْنِ
اِثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ مُطْلَقًا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ يُجْزَى كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلَى أَحَدَهُ فِي تَوْبَةٍ
وَيُقَدَّمُ أَفْرَدُهُمَا لِلْقَبْلَةِ وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ ثَرَابٌ

الضَّرُورَةُ وَأَمَّا عِنْدَهَا فَيَجُوزُ كَمَا فِي الْإِيذَاءِ زَمَلِيٍّ أَمَعَ ش. ه. قَوْلُهُ: (قَبْلَ بَلَى جَمِيعِهِ) أَفْهَمَ جَوَازَ التَّبَشُّبِ
بَعْدَ بَلَى جَمِيعِهِ وَيُسْتَنَى قَبْرَ عَالِمٍ مَشْهُورٍ أَوْ وَلِيِّ مَشْهُورٍ فَيَمْتَنِعُ تَبَشُّبُهُ مُطْلَقًا م. ه. سَم.
ه. قَوْلُهُ: (هَلَى أَنَّهُ الْخُ) أَيْ عَجَبَ الذَّنْبِ. ه. قَوْلُهُ: (وَيَرْجَعُ فِيهِ) أَيْ فِي الْبَلَى. ه. قَوْلُهُ: (نَحَاهُ) أَيْ نَحَى
الْعَظْمَ مِنَ الْقَبْرِ بِأَنَّهُ يَجْعَلُهُ فِي جَانِبٍ أَوْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ كَزِدِّي وَحَلْبِي وَزِيَادِي. ه. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ
إِلْخ) ظَاهِرُهُ الْحُرْمَةُ وَإِنْ وُضِعَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ كَمَا لَوْ قَرِشَ عَلَى الْعِظَامِ زَمَلٌ ثُمَّ وُضِعَ عَلَيْهِ الْمَيِّتُ فَلْيُرَاجَعَ
ع. ش. أَقُولُ قَدْ يُوَافِقُ ذَلِكَ الظَّاهِرُ قَوْلَ شَيْخِنَا وَيَحْرُمُ جَمْعُ عِظَامِ الْمَوْتَى لِذَفْنِ غَيْرِهِمْ وَكَذَا وَضْعُ الْمَيِّتِ
فَوْقَهَا أ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ كَثُرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْلَمْ بِمَا مَرَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا أَنَّهُمَا غَيْرًا بِالْكَافِ بِدَلِّ الْبَاءِ فِي
بِأَنَّهُ كَثُرَ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ كَثُرَ الْمَوْتَى) يَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بِالْمُسْرِ وَإِنْ لَمْ يَكْثُرِ الْمَوْتَى وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُسْرِ مَا لَوْ
كَانَ لَوْ أَفْرَدَ كُلَّ مَيِّتٍ بِقَبْرِ تَبَاعَدَتْ قُبُورُهُمْ بِحَيْثُ تَشَقُّ زِيَارَتُهُمْ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَّسِرْ مَوَاضِعٌ مُتَقَارِبَةٌ سَم. وَفِيهِ
نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ مَا فِي ع. ش. بِمَا نَصَّهُ فَمَتَى سَهْلُ إِفْرَادِ كُلِّ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ اِثْنَيْنِ وَلَا يَخْتَصُّ
الْحُكْمُ بِمَا اغْتِيذَ الذَّفْنُ فِيهِ بَلَى حَيْثُ امْتَكَنَ وَلَوْ غَيْرَهُ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا وَجَبَ حَيْثُ كَانَ يَعُدُّ مَقْبَرَةً لِلْبَلَدِ
وَيَسَهِّلُ زِيَارَتَهُ وَغَايَتُهُ تَتَعَدَّدُ الثَّرَبُ وَأَيُّ مَانِعٍ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنَ الضَّرُورَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي مِصْرِنَا مِنْ
الْإِحْتِيَاجِ لِذَرَاهِمَ تُصَرَّفُ لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى الثَّرْبَةِ فِي مُقَابَلَةِ التَّمَكُّينِ مِنَ الذَّفْنِ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ مَوْنِ التَّجْهِيزِ
عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُمَكِّنُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْهُ بِالذَّفْنِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَجُودْ إِلَّا كَفَنَ الْخُ) أَيْ
وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ نَذْبًا أَخَذًا وَمَا يَأْتِي ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (فَأَكْثَرَ الْخُ) أَيْ بِحَسَبِ الضَّرُورَةِ نِهَابَةً وَمُغْنَى.
ه. قَوْلُهُ: (وَيُجْعَلُ الْخُ) مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ. ه. قَوْلُهُ: (حَاجِزٌ ثَرَابٌ) أَيْ وَنَحْوُهُ كَذَا ذَخِيرٌ يُجِيرُ مَيِّ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ حُرْمَةِ تَبَشُّبِ قَبْرِ لَهُ لَحْدَانِ مَثَلًا لِذَفْنِ شَخْصٍ فِي اللَّحْدِ الثَّانِي إِنْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ رَاحَةٌ إِذْ لَا
هَتَاكَ لِلْأَوَّلِ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ فِيمَا أَعْلَمَ شَرْحُ م. ر. ه. قَوْلُهُ: (قَبْلَ بَلَى جَمِيعِهِ) أَفْهَمَ جَوَازَ
التَّبَشُّبِ بَعْدَ بَلَى جَمِيعِهِ وَيُسْتَنَى قَبْرَ عَالِمٍ مَشْهُورٍ أَوْ وَلِيِّ مَشْهُورٍ فَيَمْتَنِعُ تَبَشُّبُهُ مُطْلَقًا م. ر. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ كَثُرَ
الْمَوْتَى) يَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بِالْمُسْرِ وَإِنْ لَمْ يَكْثُرِ الْمَوْتَى وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُسْرِ مَا لَوْ كَانَ لَوْ أَفْرَدَ كُلَّ مَيِّتٍ بِقَبْرِ
تَبَاعَدَتْ قُبُورُهُمْ بِحَيْثُ تَشَقُّ زِيَارَتُهُمْ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَّسِرْ مَوَاضِعٌ مُتَقَارِبَةٌ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ
ثَرَابٌ) كَيْفَ يَتَأْتَى فِي صُورَةِ الْكَفَنِ الْوَاحِدِ.

وهذا الحجز مندوب وإن اختلف الجنس على الأوجه كتقديم الأفضل المذكور في قوله (فيقدم) في ذنبيهما إلى القبلة (أفضلهما) بما يقدم به في الإمامة عند اتحاد النوع ولا يقدم رجل ولو مفضولاً فصبي فخشي فامرأة نعم يقدم أصل على فرعه من جنسه ولو أفضل لحرمه الأبوة أو الأمومة بخلافه من غير جنسه فيقدم ابن على أمه لفضيلة الذكورة وعلم مما مر أنه لو

• قوله: (وهذا الحجز مندوب إلخ) أي إن لم يكن مسّ وإلا وجب بزماوي اه بخبري. • قوله: (وإن اختلف الجنس إلخ) عبارة النهاية والمغني ولو اتحد الجنس اه فجعلنا الغاية اتحاد الجنس وذلك لاختلاف الملاحظة فإنه قد يلزم لا يصح أن محل التذنب عند الاختلاف وأما عند الاتحاد فينبغي أن لا يندب فأشار إلى نفيه وقد يلزم آخر أن محل التذنب عند الاتحاد أما عند الاختلاف فينبغي الوجوب فأشار الشارح إلى رده ثم رأيت في الروضة ما يشير بخلاف في طلب الحاجز عند اتحاد الجنس وفي الغرر احتمال بالوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين أشار إلى رد أحد الخلافين بصري أقول ويمكن الجمع بحمل التذنب على ما إذا لم يكن مسّ والوجوب على خلافه كما مر عن الزماوي ولقول الشويزي عن شرح المشكاة ولا يلزم من ذلك أي الجمع في كفّ واحد تماس عورتيهما لإمكان أن يخرج بينهما بإذخير ونحوه اه. • قوله: (بما يقدم به في الإمامة) أي السابق في قول المصنف الجديد إن الولي أولى بإمامتها فيقدم الأب إلخ كما يصرح بذلك قول النهاية والمغني وهو أي الأفضل الأخي بالإمامة اه وقال سم كان المراد ما يقدم به إلى الإمام المذكور في شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة فليحرز فإن ظاهر العبارة خلاف ذلك اه. • قوله: (ولاً) أي بأن اختلف النوع سم. • قوله: (فخشي إلخ) وهل التقديم في الخشتين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو يتخير مطلقاً فيه نظر سم والأقرب الأول كما يأتي عن ع ش ما يؤيده. • قوله: (نعم يقدم أصل إلخ) أي وإن علا حتى يقدم الجد ولو من قبل الأم وكذا الجدة قاله الاستوئي فيقدم أب على ابنه وإن سفل وكان أفضل منه لحرمه الأبوة وأم على بنت كذلك نهاية ومغني. • قوله: (فيقدم ابن على أمه) وهل يقدم الخشي على أمه احتياطاً لاحتمال الذكورة أو تقدم الأم لأن الأصل عدم الذكورة فيه نظر سم على حجة الأقرب الثاني لأن الأصالة مُحَقَّقة واحتمال الذكورة مشكوك فيه ع ش. • قوله: (مما مر) أي في شرح وتجوز على الجنائز صلاة.

• قوله: (بما يقدم به في الإمامة) كان المراد ما يقدم به الإمام المذكور في شرح قول المصنف السابق وتجوز على الجنائز صلاة ويؤيده قول الرافعي فيقدم الرجل ثم الصبي ثم المرأة فليحرز فإن ظاهر العبارة خلاف ذلك اه. • قوله: (ولاً) أي بأن اختلف النوع. • قوله: (فخشي فامرأة) وهل التقديم في الخشتين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو يتخير مطلقاً فيه نظر. • قوله: (فيقدم ابن على أمه) هل يقدم الخشي على أمه احتياطاً لاحتمال الذكورة أو تقدم الأم لأن الأصل عدم الذكورة فيه نظر.

استوى اثنان أفرغ وأتاهم لو تَرْتَبُوا لم يُنْعَ الأَسْبَقُ المَفْضُولُ إلا ما اسْتَنْتَنِي. (ولا يُجْلِسُ على القبرِ الذي لمُسْلِمٍ ولو مُهْدَرًا فيما يَظْهَرُ ولا يُسْتَنَدُ إليه ولا يُتَكَأُ عليه وظَاهِرُ أَنَّ المُرَادَ به مُحَاذِي المَيِّتِ لا مَا اعتِيدَ التَّحْوِيطُ عليه فَإِنَّهُ قد يَكُونُ غَيْرَ مُحَاذٍ له لا سِيَّما في اللَّحْدِ

هـ فَوَدَّ: (إلا ما اسْتَنْتَنِي) تَبَعَ فِيهِ شَرْحَ الرُّوضِ وظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ وَضَعَ المَرَأَةَ مَثَلًا فِي اللَّحْدِ نُحِيتَ لِلذِّكْرِ وَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ وَيُتَجَبَّهُ خِلَافُهُ م ر اه سم عبارة ع ش قال في شَرْحِ البَهْجَةِ كَشَّرَحَ الرُّوضِ والظَّاهِرُ أَنَّ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى المَيِّتِ مِنْ أَتَاهُمْ إِذَا تَسَاوَوْا فِي الفَضِيلَةِ يُفَرِّعُ بَيْنَهُمْ وَأَتَاهُمْ إِذَا تَرْتَبُوا لَا يُنْعَى الأَسْبَقُ وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا إِلَّا مَا اسْتَنْتَنِي يَأْتِي هُنَا وَأَنْ مَا ذُكِرَ هُنَا مِنْ اسْتِثْنَاءِ الأبِ وَالْأُمِّ يَأْتِي هُنَاكَ أَيْضًا أَنْتَهَى وَقَدْ سُئِلَ م ر عَنْ هَذَا الكَلَامِ وَأَنَّهُ يَذَلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ وَضَعَ أَحَدُهُمَا فِي اللَّحْدِ لَا يُنْعَى إِلَّا فِي مَا اسْتَنْتَنِي فَيُنْعَى وَيُؤَخَّرُ فَأَيُّ أَنَّ المُرَادَ ذَلِكَ وَقَالَ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ مَنْ وَضَعَ أَوَّلًا فِي اللَّحْدِ لِغَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ أُتِيَ وَذَلِكَ الْغَيْرُ أَبَاهُ لِأَنَّهُ بِسَبْقِهِ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ المَكَانَ فَلَا يُؤَخَّرُ عَنْهُ قَالَ وَإِنَّمَا المُرَادُ السَّبْقُ بِالْوَضْعِ عِنْدَ القَبْرِ فَلَا يُؤَخَّرُ عَنْهُ السَّابِقُ وَيُقَدَّمُ غَيْرُهُ بِالْوَضْعِ عَلَى شَفِيرِ القَبْرِ ثُمَّ أَخَذَهُ وَوَضَعَهُ فِي اللَّحْدِ أَوَّلًا إِلَّا فِي مَا اسْتَنْتَنِي فَلْيَتَأَمَّلْ اه وانظُرْ لَوْ دُفِنَ ذِمَّتَانِ فِي لَحْدٍ هَلْ يُقَدَّمُ إِلَى جِدَارِ القَبْرِ أَحَقُّهُمَا كُفْرًا وَعِصْيَانًا سَمِ عَلَى المَنْهَجِ أَقُولُ القِيَاسُ نَعَمْ اه. هـ فَوَدَّ: (الَّذِي لِمُسْلِمٍ إلخ) عبارة الْمُغْنِي المُخْتَرَمُ أَمَّا غَيْرُ المُخْتَرَمِ كَقَبْرِ حَرْبِيٍّ وَمُرْتَدٍّ وَزَنْدِيقٍ فَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةٌ يُتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ مِنَ المَيِّتِ فِي القَبْرِ شَيْءَ أَيْ سِوَى عَجَبِ الذَّنْبِ فَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَلَا يُكْرَهُ المَشْيُ بَيْنَ المَقَابِرِ بِالتَّغَلُّلِ عَلَى المَشْهُورِ اه زَادَ النُّهَاقُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِقَبْرِ الذَّمِّيِّ فِي تَفْسِيهِ لَكِنْ يَنْتَبِيهِ اجْتِنَابُهُ لِأَجْلِ كَفِّ الأَذَى عَنْ أَحْيَائِهِمْ إِذَا وَجِدُوا وَلَا شَكَّ فِي كَرَاهَةِ المُكْحِ فِي مَقَابِرِهِمْ اه قال ع ش قَوْلُهُ م ر فَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ أَيُّ الجُلُوسِ وَالْوُطْءِ وَيَنْتَبِيهِ عَدَمُ حُرْمَةِ البَوْلِ وَالتَّقَوُّطِ عَلَى قَبْرِهِمْ لِعَدَمِ حُرْمَتِهِ وَلَا عِبْرَةَ بِتَأْذِي الأَحْيَاءِ وَقَوْلُهُ م ر وَلَا يُكْرَهُ المَشْيُ بَيْنَ المَقَابِرِ بِالتَّغَلُّلِ أَيُّ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَتَجِّسًا بِنَجَاسَةِ رَطْبَةٍ فَيَحْرُمُ إِنْ مَسَى بِهِ عَلَى القَبْرِ أَمَّا غَيْرُ الرُّطْبَةِ فَلَا وَقَوْلُهُ لَكِنْ يَنْتَبِيهِ اجْتِنَابُهُ أَيُّ وَجُوبًا فِي البَوْلِ وَالغَائِطِ وَنَدْبًا فِي نَحْوِ الجُلُوسِ اه ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ مُهْدَرًا) كَمُحَارِبٍ وَزَانَ مُحَصَّنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةَ بَشْرَطِهِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يُسْتَنَدُ إِلَيْهِ) أَيُّ بَظْهَرِهِ (وَلَا يُتَكَأُ عَلَيْهِ) أَيُّ بِجَنْبِهِ فَهُمَا مُتَغَايِرَانِ جَفَنِي. هـ فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ) إِلَى المَثْنِ أَقْرَهُ الشُّوْبَرِيُّ ع ش.

هـ فَوَدَّ: (وَأَتَاهُمْ لَوْ تَرْتَبُوا لم يُنْعَ الأَسْبَقُ إلخ) ذُكِرَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَزَادَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَا ذُكِرَ هُنَا مِنْ اسْتِثْنَاءِ الأبِ وَالْأُمِّ يَأْتِي هُنَاكَ قَالَ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ المُدَّةَ هُنَا مُؤَبَّدَةٌ بِخِلَافِهَا ثُمَّ وَبَانَ الْقَصْدُ مِنَ الصَّلَاةِ الدُّعَاءِ وَالْأَفْضَلُ أَوَّلَى بِهِ اه وَاغْلَمْ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ تَبَعًا لِشَرْحِ الرُّوضِ إِلَّا مَا اسْتَنْتَنِي ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ وَضَعَ المَرَأَةَ مَثَلًا فِي اللَّحْدِ نُحِيتَ لِلذِّكْرِ وَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ وَيُتَجَبَّهُ خِلَافُهُ م ر.

هـ فَوَدَّ: (الَّذِي لِمُسْلِمٍ) أَيُّ أَمَّا غَيْرُ المُخْتَرَمِ كَقَبْرِ مُرْتَدٍّ وَحَرْبِيٍّ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِقَبْرِ الذَّمِّيِّ فِي تَفْسِيهِ لَكِنْ يَنْتَبِيهِ اجْتِنَابُهُ لِأَجْلِ كَفِّ الأَذَى عَنْ أَحْيَائِهِمْ إِذَا وَجِدُوا وَلَا شَكَّ فِي كَرَاهَةِ المُكْحِ فِي مَقَابِرِهِمْ وَمَحَلُّ مَا مَرَّ عِنْدَ عَدَمِ مُضِيِّ مُدَّةٍ يُتَيَقَّنُ فِيهَا أَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ مِنَ المَيِّتِ شَيْءَ فِي القَبْرِ فَإِنْ مَضَتْ

وَيُحْتَمَلُ إِنْ حَاقَ مَا قَرَّبَ مِنْهُ جِدًّا بِهِ لَأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ مُحَاقٌ لَهُ (وَلَا يُوطَأُ) احْتِرَامًا لَهُ إِلَّا الضَّرُورَةُ كَأَن لَمْ يَصِلْ لِقَبْرِ مَيِّتٍ وَكَذَا مَا يُرِيدُ زِيَارَتَهُ وَلَوْ غَيْرَ قَرِيبٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ لَا يَتِمَّكُنْ مِنَ الْحَفْرِ إِلَّا بِهِ وَالنَّهْيُ فِي هَذِهِ كُلِّهَا لِلْكَرَاهَةِ وَقَالَ كَثِيرُونَ لِلْحَرَمَةِ وَاخْتِيَارَ لِحَبْرِ مُسْلِمٍ الْمُضَرِّحِ بِالْوَعِيدِ عَلَيْهِ لَكِنْ أَوَّلُوهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْقُمُودَ عَلَيْهِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ (وَيَقْرُبُ) نَدْبًا (زَائِرُهُ) مَنْ قَبْرِهِ (كَفَرَهُ مِنْهُ) إِذَا زَارَهُ (حَيًّا) احْتِرَامًا لَهُ وَالتَّزَامُ الْقَبْرِ أَوْ مَا عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ تَابُوتٍ وَلَوْ قَبْرَهُ بِحُجْرَةٍ بِنَحْوِ يَدِهِ وَتَقْبِيلِهِ بَدْعَةً مَكْرُوهَةً قَبِيحَةً.

(وَالْعَزِيمَةُ) بِالْمَيْتِ وَالْحَقِّ بِهِ مُصِيبَةٌ نَحْوِ الْمَالِ لِشُمُولِ الْخَيْرِ الْآتِي لَهَا أَيْضًا

فَوَدَّ: (وَيُحْتَمَلُ إِنْ حَاقَ مَا قَرَّبَ مِنْهُ الْخُ) التَّغْلِيلُ بِالْإِحْتِرَامِ يَفْتَضِي تَرْجِيحَ هَذَا الْإِحْتِمَالِ وَلَوْ لَمْ تُطْلَقْ عَلَيْهِ الْمُحَادَاةُ بِضَرِيٍّ. فَوَدَّ: (احْتِرَامًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُحْتَمَلُ إِلَى أَمَّا تَغْزِيئُهَا وَقَوْلُهُ ضَعِيفٌ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَمَا أَتَيْهِ عَلَيْهِ. فَوَدَّ: (إِلَّا لِضَرُورَةٍ) الْمُرَادُ بِالضَّرُورَةِ مَا يَشْمَلُ الْحَاجَةَ. فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمُرَادَ) أَيُّ بِالْجُلُوسِ فِي الْخَبْرِ. فَوَدَّ: (الْقُمُودُ عَلَيْهِ الْخُ) أَيُّ وَهُوَ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ) أَيُّ لِلْبُزُولِ وَالْمَاقِطِ نِهَائِيَّةٌ.

فَوَدَّ (سُنِّي): (كَفَرَهُ مِنْهُ حَيًّا) نَعَمْ لَوْ كَانَ عَادَتُهُ مَعَهُ الْبُعْدُ وَقَدْ أَوْصَى بِالْقُرْبِ مِنْهُ قُرْبٌ مِنْهُ لِأَنَّهُ حَقُّهُ كَمَا لَوْ أَذِنَ لَهُ فِي الْحَيَاةِ قَالَهُ الزَّرْكَاشِيُّ أَمَّا مَنْ كَانَ يَهَابُهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ لِكُونِهِ جَبَّارًا كَالْوَلَاةِ الظُّلْمَةِ فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (احْتِرَامًا لَهُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ كَرَاهَةُ مَا عَلَيْهِ عَامَّةُ زَوَارِ الْأَوْلِيَاءِ مِنْ دَقِّهِمُ التَّرَابِيسِ وَتَعْلُقُهُمْ بِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ وَالسُّنَّةُ فِي حَقِّهِمُ التَّأْدُّبُ فِي زِيَارَتِهِمْ وَعَدَمُ رَفْعِ الصَّوْتِ عِنْدَهُمْ وَالْبُعْدُ عَنْهُمْ قَدَرٌ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي زِيَارَتِهِمْ فِي الْحَيَاةِ تَعْظِيمًا لَهُمْ وَإِكْرَامًا ع. ش. فَوَدَّ: (وَتَقْبِيلُهُ) أَيُّ تَقْبِيلُ الْقَبْرِ وَاسْتِئْلَامُهُ وَتَقْبِيلُ الْأَعْتَابِ عِنْدَ الدُّخُولِ لِزِيَارَةِ الْأَوْلِيَاءِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (بِدْعَةُ الْخُ) نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِتَقْبِيلِ أَضْرَحَتِهِمُ التَّبَرُّكَ لَمْ يَكُورَةُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا عَجَزَ عَنْ اسْتِئْلَامِ الْحَجَرِ يُسْنُ أَنْ يُشِيرَ بَعْضًا وَأَنْ يَقْبَلَها وَقَالُوا أَيُّ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ قَبْلَ فَحَسَنَ نِهَائِيَّةٌ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. بِتَقْبِيلِ أَضْرَحَتِهِمْ وَمِثْلُهَا غَيْرُهَا كَالْأَعْتَابِ وَقَوْلُهُ فَقَدْ صَرَّحُوا بِالْخُ أَيُّ قِيَاسُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ إِذَا عَجَزَ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَحَلَّاتِ الْأَوْلِيَاءِ وَنَحْوَهَا الَّتِي تُقْصَدُ زِيَارَتُهَا كَسَيِّدِي أَحْمَدَ الْبُذَوِي إِذَا حَصَلَ فِيهَا زِحَامٌ يَمْنَعُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْقَبْرِ أَوْ يُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَاطِ النِّسَاءِ بِالرُّجَالِ لَا يَقْرُبُ مِنَ الْقَبْرِ بَلْ يَقِفُ فِي مَحَلٍّ يَتِمَّكُنُ مِنَ الْوُقُوفِ فِيهِ بِلَا مَشَقَّةٍ وَيَقْرَأُ مَا تَيَسَّرَ وَيُشِيرُ بِيَدِهِ أَوْ نَحْوَهَا إِلَى الْوَلِيِّ الَّذِي قَصَدَ زِيَارَتَهُ أَيُّ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ اهِدِ ع. ش. وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا ذَلِكَ أَيُّ مَا تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَع. ش. وَقَالَ الْبُصْرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ النَّهَايَةِ الْمُتَقَدِّمِ وَذَكَرَ السُّيُوطِيُّ فِي التَّوَشِيحِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّخِيرِ أَنَّهُ اسْتَبْطَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْعَارِفِينَ مِنْ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ تَقْبِيلَ قُبُورِ الصَّالِحِينَ أَنْتَهَى أَقُولُ فِي الْاسْتِئْبَاطِ الْمَذْكُورِ مَعَ صِحَّةِ التَّهْنِئَةِ عَمَّا يُشْعِرُ بِتَعْظِيمِ الْقُبُورِ تَوَقُّفٌ ظَاهِرٌ وَلَوْ سَلِمَ قَبْلُ بَعْضِي لِمَنْ يَقْتَدِي بِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ نَحْوَ تَقْبِيلِ قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ فِي حُضُورِ الْجُهَلَاءِ الَّذِينَ لَا يُعَيِّرُونَ بَيْنَ التَّعْظِيمِ وَالتَّبَرُّكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَوَدَّ: (مُصِيبَةٌ نَحْوِ الْمَالِ) أَيُّ وَلَوْ هَرَّةً شَيْخُنَا وَجَبَّيْرِي.

(سُئِلَ) لِكُلِّ مَنْ يَأْسَفُ عَلَيْهِ كَقَرِيبٍ وَزَوْجٍ وَصِهْرٍ وَصَدِيقٍ وَسَيِّدٍ وَمَوْلَى وَلَوْ صَغِيرًا. نَعَمْ الشَّابَّةُ لَا يُعْزَى بِهَا إِلَّا نَحْوُ مُحْرَمٍ أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ كَابْتِدَائِهَا بِالسَّلَامِ وَبِحَتْمِ الْحُرْمَةِ وَكَلَامِهِمْ إِلَيْهَا أَقْرَبُ لِأَنَّ فِي التَّعْزِيَةِ مِنَ الْوَصْلَةِ وَخَشْيَةِ الْفِتْنَةِ مَا لَيْسَ فِي مُجَرَّدِ السَّلَامِ أَمَّا تَعْزِيَّتُهَا لَهُ فَلَا شَكَّ فِي حُرْمَتِهَا عَلَيْهَا كَسَلَامِهَا عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِخَيْرِ ضَعِيفٍ «مَنْ عَزَى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أُجْرِهِ» وَفِي خَبَرٍ لِابْنِ مَاجَهٍ «أَنَّهُ يُكْسَى حُلَّ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ تَعْزِيَةٌ بِبَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَعْنَى وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهَا

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (سُئِلَ) أَيْ فِي الْجُمْلَةِ مُؤَكَّدَةٌ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا فِي الْجُمْلَةِ تَعْزِيَةُ الذَّمِّ بِذَمِّي فَلَمَّا جَاءَتْهَا لَا مَنَدُوبَةٌ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (لِكُلِّ مَنْ يَأْسَفُ عَلَيْهِ الْخُ) وَتَنَدَّبَ الْبُذَاءُ بِأَضْعَفِهِمْ عَنْ حَمْلِ الْمُصِيبَةِ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَلَوْ صَغِيرًا) أَيْ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ وَبِبَعْضِ الْهَوَائِشِ الصَّحِيحَةِ وَتُسَنُّ الْمُصَافَحَةُ هُنَا أَيْضًا أَنْتَهَى وَهُوَ قَرِيبٌ لِأَنَّ فِيهَا جَبْرًا لِأَهْلِ الْمَيِّتِ وَكُسْرًا لِسُورَةِ الْحُزْنِ بَلَّ هَذَا أَوَّلَى مِنَ الْمُصَافَحَةِ فِي الْعَمِيدِ وَنَحْوِهِ وَتَحْصُلُ سُنَّةُ التَّعْزِيَةِ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فَلَوْ كَرَّرَهَا هَلْ يَكُونُ مَكْرُوهًا لِمَا فِيهِ مِنْ تَجْدِيدِ الْحُزْنِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُقَالُ مُقْتَضَى الْاِقْتِصَارِ فِي الْكَرَاهَةِ عَلَى مَا يَبْدُو الثَّلَاثَةَ أَيَّامٍ عَدَمَ كَرَاهَةِ التَّكْرِيرِ فِي الثَّلَاثَةِ سَيِّمًا إِذَا وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَيِّتِ جَزَعًا عَلَيْهِ ش وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ قَالَ شَيْخُنَا بِكَرَاهَةِ التَّكْرَارِ فِيهَا.

﴿فَوَيْلٌ﴾ (إِلَّا نَحْوُ مُحْرَمٍ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّاهِيَةِ إِلَّا مُحَارِمَهَا وَزَوْجَهَا وَكَذَا مَنْ أَلْحَقَ بِهِمْ فِي جَوَازِ النَّظَرِ كَمَا بَحَثَ شَيْخُنَا أَمْ أَيْ كَعْبِدَهَا ع ش. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ) وَكَذَا يُكْرَهُ رَدُّ الْأَجَابِ عَلَيْهَا إِذَا عَزَّتْ شَيْخُنَا. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَيَحْتَمِلُ الْحُرْمَةُ الْخُ) ذِكْرٌ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ الْإِسْتَوِيَّ أَخَذَ الْحُرْمَةَ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْفَتْوحِ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ يَتَأَمَّلُ فِيهِ أَيْ فِي الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ وَفِي مُسْتَنَدِهِ وَتَغْلِيلِهِ فَإِنَّ التَّعْزِيَةَ حَالِ اشْتِغَالِ الْقَلْبِ عَادَةً مِنَ الطَّرَفَيْنِ خَالِيَةً عَنْ دَوَاعِي الْفِتْنَةِ وَالْحَضَرِ فِي كَلَامِهِمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّنَدُّبِ وَالْمَشْرُوعِيَّةِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ لَا لِلْجَوَازِ أَمْ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ التَّعْزِيَةَ الْخُ فِي عُمُومِ وَجُودِهِ بَاطِنًا أَيْضًا تَأَمَّلْ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (أَمَّا تَعْزِيَّتُهَا لَهُ) أَيْ لِلْأَجَنِيِّ (فَلَا شَكَّ فِي حُرْمَتِهَا عَلَيْهَا) وَكَذَلِكَ رَدُّهَا عَلَى الْأَجَنِيِّ الْمُعْزَى بَنَحْوِ تَقَبُّلِ اللَّهِ مِنْكَ حَرَامٌ سَمِ وَع ش وَشَيْخُنَا. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (كَسَلَامِهَا الْخُ) قَضِيَّةُ الْقِيَاسِ عَلَى السَّلَامِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعَ جَمْعٍ مِنَ النَّسْوَةِ تُحِيلُ الْمَادَّةَ أَنْ يَثْلُوَ خَلْوَةً - عَدَمَ الْحُرْمَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ سَيِّمًا إِذَا قَطَعَ بِإِنْفِاعِ الرَّبِّ ع ش. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ الْخُ) اعْتَمَدَ ع ش وَكَذَا شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ وَيُسَنُّ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ تَعْزِيَةٌ بِبَعْضِهِمْ كَمَا أَجَابَ بِهِ الرَّمْلِيُّ فَيُسَنُّ لِلْأَخِ أَنْ يُعْزِيَ إِخَاهُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ مُصَابٌ. وَيُسَنُّ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ أَيْ وَالثَّاهِيَةِ إِبَاجَةً التَّعْزِيَةَ بَنَحْوِ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَتَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكَ وَمِنْهُ قَوْلُهُمُ الْآنَ مَا أَحَدٌ يَمُشِي لَكَ فِي سُوءِهِ أَمْ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَوَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْمَعْنَى. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَبِعْزَى الْمُسْلِمِ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ مِنَ الدَّفْنِ إِلَى مِنَ الْمَوْتِ.

فَلَا يَأْسُ بِالْإِنْفِاعِ بِهِ شَرْحُ م ر. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَيَحْتَمِلُ الْحُرْمَةُ) ذِكْرٌ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ الْإِسْتَوِيَّ أَخَذَ الْحُرْمَةَ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْفَتْوحِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (أَمَّا تَعْزِيَّتُهَا لَهُ) بَنَحْوِ تَقَبُّلِ اللَّهِ مِنْكَ وَهُوَ نَظِيرُ رَدُّهَا سَلَامَةً.

(قبل دفنِهِ) إِنْ رَأَى مِنْهُمْ شِدَّةَ جَزَعٍ لِيُصْبِرَهُمْ وَلَا فِيعَدَهُ لاسْتِغَاثِهِمْ بِتَجْهِيزِهِ (و) تَمْتَدُّ (بَعْدَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) تَقْرِيبًا لِشُكُونِ الْحُزْنِ بَعْدَهَا غَالِيًا وَمِنْ ثَمَّ كُرِهَتْ حَيْثُ لَأَنَهَا تُجَدُّهُ وَابْتِدَاؤُهَا مِنَ الدَّفْنِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَاعْتَرَضَهُ جَمْعُ بَأَنَّ الْمُنْقُولَ لَهُ مِنَ الْمَوْتِ هَذَا إِنْ حَضَرَ الْمُعْزِي وَالْمُعْزَى وَعُلِمَ وَلَا فَمِنْ الْقُدُومِ أَوْ بُلُوغِ الْخَبَرِ وَكَفَائِبِ نَحْوِ مَرِيضٍ أَوْ مَحْبُوسٍ وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا وَهِيَ الْأَمْرُ بِالصَّبْرِ وَالْحَمْلُ عَلَيْهِ بِوَعْدِ الْأَجْرِ وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْوِزْرِ بِالْجَزَعِ وَالِدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ بِالْمَغْفِرَةِ وَلِلْمُصَابِ بِحَبْرِ الْمُصِيبَةِ. (و) حَيْثُ (يُعْزَى الْمُسْلِمُ بِالْمُسْلِمِ) أَي يُقَالُ فِي تَعَزُّيْتِهِ (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ) أَي جَعَلَهُ عَظِيمًا بِزِيَادَةِ الثَّوَابِ وَالذَّرَجَاتِ فَانْدَفَعَ مَا جَاءَ عَنْ جَمْعٍ مِنْ كِرَاهِيَةِ لَأَنَّهُ دُعَاءٌ بِتَكْثِيرِ الْمَصَائِبِ

□ فَوَدَّ: (تَقْرِيبًا) أَي فَلَا يَقْصُرُ زِيَادَةُ بَعْضِ يَوْمٍ شَيْخِنَا أَي لَا تُكْرَهُ. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ) أَي بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ وَقَعَ الْمَوْتُ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ تَمَّ مِنَ الرَّابِعِ عَشَرَ. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّ الْمُنْقُولَ أَنَّهُ مِنَ الْمَوْتِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَمَنْهَجٌ. □ فَوَدَّ: (هَذَا إِنْ حَضَرَ الْمُعْزَى الْخ) أَي وَإِنْ بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْبَلَدِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمْلَأَ الْبَلَدَ مَا جَاوَزَهَا عَشْرًا. □ فَوَدَّ: (وَكَفَائِبِ نَحْوِ مَرِيضٍ الْخ) أَي مِمَّا يُشْبِهُهُ مِنْ أَعْذَارِ الْجَمَاعَةِ وَتَحْصُلُ بِالْمُكَاتَبَةِ مِنَ الْغَائِبِ وَيَلْحَقُ بِهِ الْحَاضِرُ الْمَعْدُورُ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ وَفِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ وَقَعَةُ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَيُكْرَهُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ الْاجْتِمَاعُ بِمَكَانٍ لِنَاتِيهِمُ النَّاسُ لِلتَّغْزِيَةِ أَهْ قَالَ عَشْرًا. وَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى عَدَمِ الْجُلُوسِ ضَرَرٌ كِنَسَبَتِهِمُ الْمُعْزَى إِلَى كِرَاهِيَةِ لَهُمْ حَيْثُ لَمْ يَجْلِسْ لِتَلْقَائِهِمْ وَلَا فَتَتَّبَعِي الْكِرَاهَةَ بَلْ قَدْ يَكُونُ الْجُلُوسُ وَاجِبًا إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ لَوْ لَمْ يَجْلِسْ ذَلِكَ أَهْ وَفِيهِ وَقَعَةُ. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَي التَّغْزِيَةُ اضْطِلَاحًا نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (الْأَمْرُ بِالصَّبْرِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّ التَّغْزِيَةَ إِنَّمَا تَحَقُّقُ بِمَجْمُوعٍ مَا يَأْتِي وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَلْيُرَاجَعْ رُشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بِالصَّبْرِ) هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ عَلَى كُرْهِهِ يَتَحَمَّلُهُ أَوْ لَذِيذٍ يُفَارِقُهُ وَهُوَ مَمْدُوحٌ وَمَطْلُوبٌ عَشْرًا قَوْلُهُ بِوَعْدِ الْأَجْرِ أَي إِنْ كَانَ مُسْلِمًا رُشِيدِي. □ فَوَدَّ: (حَيْثُ) أَي حِينَ إِذْ سُنَّتِ التَّغْزِيَةُ أَوْ حِينَ إِذَا ارَادَهَا. □ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَيُعْزَى الْخ) بِفَتْحِ الرَّاي نِهَائَةً.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ الْخ) وَاسْتَحَبَّ أَنْ يَبْدَأَ قَبْلَهُ بِمَا وَرَدَ مِنَ تَغْزِيَةِ الْخَضِيرِ أَهْلَ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَوْتِهِ أَنَّ فِي اللَّهِ عَزَاءً مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ وَخَلْقًا مِنْ كُلِّ هَالِكٍ وَذَرَكًا مِنْ كُلِّ فَائِتٍ قَبَالَ اللَّهِ يُغَاوِرُوا وَلِيَّاهُ فَارْجُوا فَإِنَّ الْمَصَابِ مِنْ حُرْمِ الثَّوَابِ مُغْنِي زَادَ النَّهْيَ وَوَرَدَ أَنَّهُ ﷺ عَزَى مُعَاذًا بَابِيْنْ لَهُ بِقَوْلِهِ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَأَلْهَمَكَ الصَّبْرَ وَرَزَقْنَا وَلِيَّاكَ الشُّكْرَ وَمِنْ أَحْسَنِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى أَهْ. □ فَوَدَّ: (أَي جَعَلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا فِي النَّهْيِ.

□ فَوَدَّ: (وَابْتِدَاؤُهَا مِنَ الدَّفْنِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ) وَاعْتَرَضَهُ جَمْعُ بَأَنَّ الْمُنْقُولَ أَنَّهُ مِنَ الْمَوْتِ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ مَرَّ وَأَوَّلُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ.

وَوَجَّهَ انْدِفَاعَهُ أَنْ إِعْظَامَ الْأَجْرِ غَيْرُ مُنْخَصِرٍ فِي تَكْثِيرِ الْمَصَائِبِ كَمَا تَقَرَّرَ قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ، وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ (الطلاق: ٥) عَلَى أَنَّ هَذَا هُنَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا عَزَى مُعَاذًا بَابِنَ لَهُ.

(تَبِيَّةٌ) وَقَعَ لِلْمَرْءِ بَيْنَ عَيْدِ السَّلَامِ أَنَّ الْمَصَائِبَ نَفْسَهَا لَا ثَوَابَ فِيهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْكَسْبِ بَلْ فِي الصَّبْرِ عَلَيْهَا فَإِنْ لَمْ يَصْبِرْ كَفُرَتْ الذُّنُوبُ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُكَفِّرِ أَنْ يَكُونَ كَسْبًا بَلْ قَدْ يَكُونُ غَيْرُ كَسْبٍ كَالْبَلَاءِ فَالْجَزْعُ لَا يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ بَلْ هُوَ مَعْصِيَةٌ أُخْرَى وَرَدَّ بِثَقِلِ الْإِسْتَوِي كَالرُّوْيَانِيِّ عَنْ الْأُمِّ فِي بَابِ طَلَاقي السَّكَرَانِ مَا يُصْرُخُ بِأَنَّ نَفْسَ الْمُصِيبَةِ يُثَابُ عَلَيْهَا لِتَصْرِيجِهِ بِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَجْنُونِ وَالْمَرِيضِ الْمَقْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ مَأْجُورٌ مُثَابٌ مُكْفَرٌ عَنْهُ بِالْمَرَضِ فَحَكَمَ بِالْأَجْرِ مَعَ انْتِفَاءِ الْعَقْلِ الْمُسْتَلَزِمِ لَانْتِفَاءِ الصَّبْرِ وَيُؤَيِّدُهُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ ظَاهِرَ التَّصَوُّصِ مَعَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حُزْنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشُّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهَا» مَعَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ صَاحِبًا مُقِيمًا» فِيهِ أَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُ مُمَاتِلٍ لِفِعْلِهِ الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ قَبْلَ يَسَبِّبِ الْمَرَضِ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَحَيْثُذِ افَادَ مَجْمُوعُ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ فِي الْمُصِيبَةِ الْمَرَضِ وَغَيْرِهِ جَزَاءَيْنِ أَيَّ أَحَدَهُمَا لِنَفْسِهَا وَالْآخَرَ لِلصَّبْرِ عَلَيْهَا

• فَوَدَّ: (وَوَجَّهَ انْدِفَاعَهُ أَنْ إِعْظَامَ الْأَجْرِ غَيْرُ مُنْخَصِرٍ فِي تَكْثِيرِ الْمَصَائِبِ) وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ إِعْظَامُ أَجْرِ هَذِهِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي وَقَعَتْ وَلَا بُدَّ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي طَلَبَ مِثْلِهَا وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ سَم. • فَوَدَّ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ الدُّعَاءِ الْمَذْكُورِ (هُنَا) أَيِ فِي التَّغْزِيَةِ. • فَوَدَّ: (لِتَصْرِيجِهِ) أَيِ الْأُمِّ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ فِي فَحْكِمَ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بَصْرِيٍّ وَيَأْنِي عَنْهُ وَعَنْ سَمٍ مَا يَتَّبِعُنَ بِهِ وَجْهَ التَّأْمُلِ. • فَوَدَّ: (خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ الْإِلْحَ) فَاعِلٌ يُؤَيِّدُ. • فَوَدَّ: (مِنْ نَصَبٍ) أَيِ تَعَبٍ (وَلَا وَصَبٍ) أَيِ مَرَضٍ. • فَوَدَّ: (لِفِعْلِهِ الْإِلْحَ) أَيِ لِثَوَابِهِ هَذَا إِذَا كَانَ قَوْلُهُ ثَوَابٌ مُمَاتِلٌ تَرْكِيبًا وَصَفِيًّا وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا فَلَا حَذَفَ وَلَا تَقْدِيرَ. • فَوَدَّ: (وَحَيْثُذِ افَادَ الْإِلْحَ) مِمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (وَحَيْثُذِ افَادَ مَجْمُوعُ الْحَدِيثَيْنِ الْإِلْحَ) يَتَأْمَلُ فِيهِ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ افَادَ مُجَرَّدَ التَّكْفِيرِ لَا الثَّوَابَ وَالثَّانِي افَادَ ثَوَابَ مَا كَانَ يَعْمَلُ قَبْلَ لَا ثَوَابًا عَلَى نَفْسِ الْمَرَضِ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَا يُخَالِفُ فِي التَّكْفِيرِ سَمَ زَادَ الْبَصْرِيُّ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ كُلًّا مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى نِعْمَةٍ وَنِقْمَةٍ يُصِلُ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ رَبِّهِ فِي مُقَابَلَةِ كَسْبٍ يُنَاسِبُهُ وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يَكْثُرُ ذَوْرَانُهُ فِي

• فَوَدَّ: (وَوَجَّهَ انْدِفَاعَهُ أَنْ إِعْظَامَ الْأَجْرِ غَيْرُ مُنْخَصِرٍ فِي تَكْثِيرِ الْمَصَائِبِ) وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ إِعْظَامُ أَجْرِ هَذِهِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي وَقَعَتْ، وَلَا بُدَّ وَهَذَا لَا يَقْتَضِي طَلَبَ مِثْلِهَا وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ.

• فَوَدَّ: (وَحَيْثُذِ افَادَ مَجْمُوعُ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ فِي الْمُصِيبَةِ الْمَرَضِ وَغَيْرِهِ جَزَاءَيْنِ) يَتَأْمَلُ فِيهِ فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ افَادَ مُجَرَّدَ التَّكْفِيرِ لَا الثَّوَابَ وَالثَّانِي افَادَ ثَوَابَ مَا كَانَ يَعْمَلُ قَبْلَ لَا ثَوَابًا عَلَى نَفْسِ الْمَرَضِ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَا يُخَالِفُ فِي التَّكْفِيرِ.

وحينئذ اندفع ما مرَّ أنه لا ثواب إلا مع الكسب وحبل النص على مريض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمرَّ صبره إلى زوال عقله يرده أنه سوى بين المريض والمجنون في الثواب ومثل ذلك لا يتصور في المجنون فالحمل المذكور غلط منشؤه الغفلة عما ذكره في المجنون ثم رأيت بعضهم قال عقب هذا الحمل وفيه نظر وكأنه لمع ما ذكرته والحاصل أن من أصيب وصبر حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة وللصبر عليها ومنه كتابة مثل ما كان يعمل من الخير وغير ذلك مما ورد في السنة ويثبت في كتابي في العيادة وأن من انتفى صبره فإن كان لغدر كجنون فهو كذلك أو لنحو جزع لم يحصل له من ذنوب الثوابين شيء فإن قلت المفقور في المذهب وإن اختير خلافه أن من تخلف عن الجماعة لغدر كمرض لا يحصل له ثوابها قلت يتعقَّب حملهُ على أنه لا يحصل له ثواب الفعل بكَماله ضرورة التفاوت بين الفاعل

الإطلاقات الشرعية وقد يُلحق بإزاء النعمة والتَّمة الواصلان إلى العبد من مولاة ومنه قولهم في الكتب الكلامية إنَّ له ~~بذلك~~ إثابة العاصي وتغذيب المطيع فيجوز أن يكون الواقع في كلام العز من الأول وفي النص من الثاني فلا تعارض لتغيير المزود وفي تغليب العز إشعار بأنه لم تنفِ مطلق الثواب بل الثواب المنوط بالكسب وفي النص إناطة الثواب بالمرض الذي ليس من الكسب في شيء فتأمله سالكاً جادة الإنصاف مُغضياً عن ثنية التكلُّف والإغتصاف اه أقول قولهما لا ثواباً إلخ ظاهره المنع وما زاده السيد عمر البصري ناشئ عن كمال العلم لَكِنَّه مشوب بالتكلُّف . □ فؤد: (إنه إلخ) أي النص .

□ فؤد: (ومثل ذلك لا يتصور في المجنون) قد يُمنع ذلك بأنه يتصور في ابتداء الشروع في الجنون قبل تمام زوال التمييز سم ولك أن تجيب بعروض بعض أفراد الجنون دفعة بلا تدرج وبأن النص كالصريح في حصول الأجر لأجل مرض بعد زوال العقل مطلقاً . □ فؤد: (لنفس المصيبة وللصبر إلخ) أي ثواب لنفس المصيبة وثواب آخر للصبر عليها . □ فؤد: (ومنه) أي من الغير . □ فؤد: (وأن من انتفى إلخ) عطف على قوله أن من أصيب إلخ . □ فؤد: (فإن كان لغدر كجنون إلخ) يقتضي حصول ثواب الصبر أيضاً وهو محل تأمل اللهم إلا إذا كان شأنه الصبر على المصائب وهو عازم عليه فمُحتمل أخذاً من الحديث المارَّ بصري وقوله وهو عازم عليه لا يظهر تضريره . □ فؤد: (أو لنحو جزع) سكنت عن التكفير فظاهره حصوله مع الجزع كما تقدَّم عن ابن عبد السلام سم . □ فؤد: (لم يحصل إلخ) فيه وقفة فإن قياس الصلاة في المنسوب أن يحصل له ثواب المصيبة ومنصبه الجزع . □ فؤد: (فإن قلت إلخ) أي مُعترضاً على قول الشارح ومنه كتابة إلخ . □ فؤد: (قلت يتعقَّب حملهُ إلخ) في التعمين كالمحمول نظر ظاهر إذ لا

□ فؤد: (ومثل ذلك لا يتصور في المجنون) قد يُمنع ذلك بأنه يتصور في ابتداء الشروع في الجنون قبل تمام زوال التمييز . □ فؤد: (أو لنحو جزع لم يحصل له من ذنوب الثوابين شيء) سكنت عن التكفير فظاهره حصوله مع الجزع كما تقدَّم عن ابن عبد السلام . □ فؤد: (قلت يتعقَّب حملهُ إلخ) في التعمين كالمحمول نظر ظاهر إذ لا مانع من ظاهر الأحاديث أنه يحصل كمال الثواب .

حقيقة وغيره فهو على حد قراءة الإخلاص تعدل ثلث القرآن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩) لأنه عام مخصوص بالإجماع على أن الميت يصل إليه دعاء الغير وصدقته فيثاب عليهما وبغيره كالحديث المذكور (وأحسن غزاةك) بالمد أي جعل سلوكك وصبرك حسناً (وغفر ليصليك) وقدم المعزى لأنه المخاطب وقيل يقدم الميت لأنه أحوج. (و) يعزى المسلم (بالكافر) أي يقال له (اعظم الله أجرك) ويضم إليه إما (وصبرك) وإما وجيز مصيبتك أو نحوه وإما وأخلف عليك فيمن يخلف أو وخلف عليك في نحو أب أي كان خليفة عليك ولا يدعو للميت بنحو مغفرة لرحمته. (و) يعزى (الكافر) إن احترّم لا كحريمي فتحرم تعزيتة على ما قاله الإسوي والذي ينجيه الكراهة نعم إن كان فيها توقيره حرمت حتى لذمي وقد تسن تعزيتة إن رجي إسلامه (بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن

مانع من ظاهر الأحاديث أنه يحصل كمال الثواب سم. فود: (وما في معناه) أي ونظائره من الأحاديث. فود: (ولا شاهد لابن عبد السلام إلخ) فيه الشاهد الواضح ما لم يثبت مخصوص بأن نفس المرض ونحوه من المصائب يترتب عليها ثواب غير التكفير وقد علمت أن كلاً من الحديتين السابقتين لا دلالة فيهما على ذلك بصري وقوله وقد علمت إلخ مر ما فيه. فود: (هام مخصوص) أي منه دعاء الغير وصدقته ونحو المرض وقول الكردي يعني مخصوص بغير من أصابته المصيبة بسبب الإجماع اه فيه نظر ظاهر كما يظهر مما مر آنفاً عن البصري. فود: (على أن إلخ) متعلق بالإجماع. فود: (فيثاب عليهما) فيه نظر في الأول سم ويجاب عنه بأن المراد بالإثابة على الدعاء حصول خير له بسببه. فود: (وقدم المعزى) بفتح الزاي.

فود (سني: (بالكافر) أي الذمي نهاية ومغني. فود: (ويضم إليه أما وصبرك إلخ) كذا في شرحي الروض والمنهج لكن قضية قول النهاية والمغني أعظم الله أجرك وصبرك وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحو ذلك إلخ أن وصبرك لا بد منه في حصول التذنب وإتما التزديد فيما بعده.

فود: (فيمن يخلف إلخ) أي فيما إذا كان الميت ولداً أو نحوه فيمن يخلف بذله أسنى عبارة النهاية والمغني قال أهل اللغة إذا احتمل حدوث مثل الميت أو غيره من الأموال يقال أخلف الله عليك بالهمز لأن معناه رد عليك مثل ما ذهب منك وإلا خلف عليك أي كان الله خليفة عليك من فقده اه.

فود: (ولا يذهب) إلى قول المتن ويجوز البكاء في النهاية والمغني إلا قوله بل قال الإسوي إلى فيقال وقوله فليس إلى بل قال شارح: قوله: (إن احترّم) يشمل المؤمن والمعاد فليراجع. فود: (ويعزى الكافر إلخ) أي جوازاً ما لم يرج إسلامه وإلا فتدبأ بنهاية ومغني. فود: (لا كحريمي) أي ومزنتها نهاية ومغني. فود: (وتسن تعزيتة إلخ) أي الكافر ولو غير محترّم بنهاية ومغني.

فود (سني: (غفر الله لميتك إلخ) وقدم الدعاء هنا للميت لأنه المسلم فكان أولى بتقديمه تظليماً

فود: (فيثاب عليهما) فيه نظر في الأول.

عزاءك) وتُبَاحُ تعزيةُ كافرٍ مُحترَمٍ لِمِثْلِهِ بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يُتَّبَعُهُ نَدْبُهَا لِمَنْ تُسَنُّ عِبَادَتُهُ فَيُقَالُ لَهُ أَخْلَفَ أَوْ خَلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا نَقْصَ عَدَدُكَ أَيْ لِيَكْثُرَ الْجِزْيَةُ بِهِمُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْفِدَاءُ لَهُمْ بِهِمْ فِي الْآخِرَةِ فَلَيْسَ فِيهِ دُعَاءٌ بِدَوَامِ كُفْرِهِ بَلْ قَالَ شَارِحٌ لَا يُحْتَاجُ لِهَذَا التَّأْوِيلَ أَصْلًا أَيْ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ كَثْرَةِ الْعَدَدِ كَوْنُهُ بِوَصْفِ الْكُفْرِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا تُسَنُّ تَعْزِيَةُ مُسْلِمٍ بِمُتَرَدٍّ أَوْ حَرْبِيٍّ بِخِلَافِ نَحْوِ مُحَارِبٍ وَزَانٍ مُحَصَّنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ وَإِنْ قُتِلَ حَدًّا. (وَيَجُوزُ الْبُكَاءُ) هُوَ بِالْقَصْرِ

لِلْإِسْلَامِ وَالْحَيِّ كَافِرٌ وَلَا يُقَالُ أَغْطَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ لِأَنَّهُ لَا أَجْرَ لَهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا يَتَّبَعُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ فِي التَّعْزِيَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا مَسَى لَكُمْ أَحَدٌ فِي مَكْرُوهِ وَقَوْلُهُمْ هُوَ قَاطِعُ السُّوءِ عَنْكُمْ هَلْ ذَلِكَ جَائِزٌ أَوْ حَرَامٌ لِأَنَّ فِيهِ الدُّعَاءَ لَهُمْ بِالْبَقَاءِ وَهُوَ مُحَالٌ وَالْجَوَابُ عَنْهُ بَأَنَّ الظَّاهِرَ فِيهِ الْجَوَازُ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الدُّعَاءَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ بِعَدَمِ تَوَالِي الْهُمُومِ وَتَرَادُفِهَا بِمَوْتِ غَيْرِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ بَعْدَهُ قَرِيبًا مِنْهُ اهـ. ة فُود: (وَتُبَاحُ تَعْزِيَةُ كَافِرٍ مُحْتَرَمٍ إِلَخ) أَنِّي مَا لَمْ يُرْجِ إِسْلَامُهُ وَلَا قَتْلًا كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. ة فُود: (بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يُتَّبَعُهُ إِلَخ) يَتَّبِعُنِي أَنْ يَجْرِيَ نَظِيرُ هَذَا الْكَلَامِ فِي تَهْنِئَةِ الطَّعَامِ مِنْ جِيرَانِ أَهْلِ الْكَافِرِ فَيُقَالُ تُبَاحُ إِذَا كَانَ الْكَافِرُ مُحْتَرَمًا بَلْ يُتَّبَعُهُ نَدْبُهُ لِمَنْ تُسَنُّ عِبَادَتُهُ عَلَى بَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ فَلْيُرَاجَعْ سـ. ة فُود: (وَلَا نَقْصَ عَدَدِكَ) بِنَصْبِهِ وَرَفْعِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى أَنِّي مَعَ تَخْفِيفِ الْقَافِ وَيَشْدِيدِهَا مَعَ التَّصْبِيعِ ع شـ. ة فُود: (فَلَيْسَ فِيهِ دُعَاءٌ إِلَخ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ قَوْلِهِ أَيْ لِيَكْثُرَ الْجِزْيَةُ إِلَخِ قَتَامْلُهُ سـ. ة فُود: (بَلْ قَالَ شَارِحٌ) وَهُوَ ابْنُ التَّقِيبِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. ة فُود: (بِخِلَافِ نَحْوِ مُحَارِبٍ إِلَخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُسَنُّ تَعْزِيَةُ الْمُسْلِمِ بِنَحْوِ مُحَارِبٍ إِلَخِ لَكِنْ فِي الْبَحْثِ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ وَتَكَرَّرَ لِنَحْوِ تَارِكِ صَلَاةٍ وَمُبْتَدِعِ اهـ فَلْيُرَاجَعْ. ة فُود: (وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ إِلَخ).

(فَائِدَةٌ): سُئِلَ أَبُو بَكْرَةَ عَنْ مَوْتِ الْأَهْلِ فَقَالَ مَوْتُ الْأَبِ قَضَمُ الظُّهْرِ وَمَوْتُ الْوَلَدِ صَدْعُ فِي الْفُؤَادِ وَمَوْتُ الْأَخِ قَصُّ الْجَنَاحِ وَمَوْتُ الزَّوْجَةِ حُزْنُ سَاعَةٍ وَلِذَا قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ لَا يُعْزَى الرَّجُلُ فِي زَوْجَتِهِ وَهَذَا مِنْ تَقَرُّدَاتِهِ وَلَمَّا عَزَى ﷺ فِي بَيْتِهِ رُقِيَةً قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمَكْرُمَاتِ» رَوَاهُ الْعُسْكُرِيُّ فِي الْأَمْثَالِ مُعْنَى وَكَتَبَ بَعْضُهُمْ فِي هَامِيشِهِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ حُزْنُ سَاعَةٍ أَنِّي حَيْثُ لَا أَوْلَادَ لَهُ مِنْهَا وَلَا فَهَوُ حُزْنٌ كَثِيرٌ لَا سُبْحَانَ إِذَا تَزَوَّجَ فَإِنَّهُ لَا يَهْتَأُّ لَهُ عَيْشٌ فَكَلَامُهُ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْأَوْلَادِ اهـ. ة فُود: (هُوَ بِالْقَصْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضَيْتُهُ إِلَخ) فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى. ة فُود: (هُوَ بِالْقَصْرِ) إِلَخِ) أَنِّي وَالْكَلَامُ فِيهِ وَأَمَّا الْبُكَاءُ بِالْمَدِّ فَهُوَ مَكْرُوهٌ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ قَالَهُ شَيْخُنَا وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ النَّهَائِيَّةِ وَأَمَّا فِيهِ فَعَبْرَةٌ تَفْصِيلُ يَأْتِي.

ة فُود: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يُتَّبَعُهُ إِلَخ) يَتَّبِعُنِي أَنْ يَجْرِيَ نَظِيرُ هَذَا الْكَلَامِ فِي تَهْنِئَةِ الطَّعَامِ مِنْ جِيرَانِ أَهْلِ الْكَافِرِ فَيُقَالُ تُبَاحُ إِذَا كَانَ الْكَافِرُ مُحْتَرَمًا بَلْ يُتَّبَعُهُ نَدْبُهُ لِمَنْ تُسَنُّ عِبَادَتُهُ عَلَى بَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ فَلْيُرَاجَعْ. ة فُود: (فَلَيْسَ فِيهِ دُعَاءٌ بِدَوَامِ كُفْرِهِ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ قَوْلِهِ أَيْ لِيَكْثُرَ الْجِزْيَةُ إِلَخِ قَتَامْلُهُ.

الدمع وبالمد رفع الصوت (عليه) أي الميت (قبل الموت) إجماعاً (وبعده) لما صُغَّ أَنَّهُ صَلَّى
 دَمَعَتْ عَيْنَاهُ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى قَبْرِ بَنِيهِ وَزَارَ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ، نَعَمْ هُوَ اخْتِيَارٌ
 لِخِلَافِ الْأَوَّلَى بَلْ مَكْرُوزَةٌ كَمَا فِي الْأَذْكَارِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ لِلخَبِيرِ الصَّحِيحِ: «فَإِذَا
 وَجِبَتْ فَلَا تَبْكِينَ بِأَكْبَهُ» قَالُوا: وَمَا الْوُجُوبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْمَوْتُ» وَحِكْمَتُهُ أَنَّهُ أَسْفَتْ
 عَلَى مَا فَاتَ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَتَدْبُهُ قَبْلَ الْمَوْتِ وَبِهِ صَرَّخَ الْقَاضِي قَالَ إظهاراً لِكِرَاهَةِ
 فِرَاقِهِ وَعَدَمِ الرَّغْبَةِ فِي مَالِهِ وَقَضِيَّتِهِ اخْتِصَاصُهُ بِالْوَارِثِ

فُود: (إجماعاً) لَكِنَّ الْأَوَّلَى تَرْكُهُ بِحَضْرَةِ الْمُخْتَصِرِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. فُود: (على
 قَبْرِ بَنِيهِ) وَهِيَ أُمُّ كُلْثُومَ ع ش.

فُود (سُئِلَ): (وَيَعْنِي) أَنِّي وَلَوْ بَعْدَ الدَّفْنِ مُعْنَى. فُود: (نَعَمْ هُوَ الْخ) أَي الْبُكَاءُ بَعْدَ الْمَوْتِ نِهَآيَةً.
 فُود: (اخْتِيَاراً) أَنِّي أَمَّا الْقَهْرِيُّ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ ع ش عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ أَي قَيْدِ
 الْإِخْتِيَارِ لِأَنَّ مَوْرِدَ الْأَحْكَامِ إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ الْمُكْلَفِ الْإِخْتِيَارِيُّ فَذِكْرُهُ لِمُجَرَّدِ الْإِبْضَاحِ اه.
 فُود: (خِلَافُ الْأَوَّلَى) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُعْنَى قَالَ شَيْخُنَا هَذَا فِي الْبُكَاءِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَأَمَّا قَبْلَهُ فَمُبَاحٌ اه.

فُود: (كَمَا فِي الْأَذْكَارِ الْخ) قَالَ السُّبْكِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِذَا كَانَ الْبُكَاءُ لِرَقَّةٍ عَلَى الْمَيِّتِ وَمَا يُخْشَى
 عَلَيْهِ مِنْ عِقَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا يُكْرَهُ وَلَا يَكُونُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَإِنْ كَانَ لِلْجَزَعِ وَعَدَمِ
 التَّسْلِيمِ لِلْقَضَاءِ فَيُكْرَهُ أَوْ يَحْرُمُ انْتَهَى وَالثَّانِي أَظْهَرَ قَالَ الرُّوْيَانِيُّ وَيُسْتَنَى مَا إِذَا عَلَبَهُ الْبُكَاءُ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ
 تَحْتَ التَّنْهِى لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَمْلِكُهُ الْبَشَرُ وَهَذَا ظَاهِرٌ قَالَ بَعْضُهُمْ وَإِنْ كَانَ لِمَحَبَّةٍ وَرَقَّةٍ كَالْبُكَاءِ عَلَى الطِّفْلِ
 فَلَا بَأْسَ بِهِ وَالصَّبْرُ أَجْمَلُ وَإِنْ كَانَ لِمَا فَقَدَ مِنْ عِلْمِهِ وَصَلَاحِهِ وَبِرِّكِهِ وَشَجَاعَتِهِ فَيُظْهَرُ اسْتِحْبَابُهُ أَوْ لِمَا
 فَاتَهُ مِنْ بَرٍّ وَقِيَامِهِ بِمَصَالِحِ حَالِهِ فَيُظْهَرُ كِرَاهَتُهُ لِتَضَمُّنِهِ عَدَمَ الثَّقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هَذَا كُلُّهُ فِي
 الْبُكَاءِ بِصَوْتٍ أَمَّا بِمُجَرَّدِ دَمْعِ الْعَيْنِ فَلَا مَنَعَ مِنْهُ انْتَهَى اه مُعْنَى وَشَيْخُنَا وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ لِأَقْوَلِهِ وَالثَّانِي
 أَظْهَرَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَالَ بَعْضُهُمْ الْخ مُعْتَمَدٌ اه. فُود: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ الْخ) خِلَافاً لِلنَّهَآيَةِ
 وَالْأَسْنَى وَالْمُعْنَى حَيْثُ قَالُوا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا وَالْبُكَاءُ قَبْلَ الْمَوْتِ أَوَّلَى مِنْهُ بَعْدَهُ
 وَلَيْسَ مَغْنَاهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ وَإِنْ صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَابْنُ الصَّبَّاحِ بَلْ إِنَّهُ أَوَّلَى بِالْجَوَازِ لِأَنَّهُ
 بَعْدَهُ يَكُونُ أَسْفًا عَلَى مَا فَاتَ اه. فُود: (وَقَضِيَّتُهُ اخْتِصَاصُهُ الْخ) هَذِهِ الْقَضِيَّةُ مُسَلَّمَةٌ إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ

فُود: (نَعَمْ هُوَ اخْتِيَارٌ خِلَافَ الْأَوَّلَى الْخ) وَبَعَثَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْبُكَاءُ لِرَقَّةٍ عَلَى الْمَيِّتِ وَمَا
 يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ وَأَهْوَالِ الْقِيَامَةِ لَمْ يُكْرَهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَإِنْ كَانَ لِلْجَزَعِ وَعَدَمِ التَّسْلِيمِ
 لِلْقَضَاءِ فَيُكْرَهُ أَوْ يَحْرُمُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ هَذَا كُلُّهُ فِي الْبُكَاءِ بِصَوْتٍ أَمَّا مُجَرَّدُ دَمْعِ الْعَيْنِ فَلَا دَفْعَ مِنْهُ وَاسْتَنَى
 الرُّوْيَانِيُّ مَا إِذَا عَلَبَهُ الْبُكَاءُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّنْهِى لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يَمْلِكُهُ الْبَشَرُ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَفَصَّلَ بَعْضُهُمْ فِي
 ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ لِمَحَبَّةٍ وَرَقَّةٍ كَالْبُكَاءِ عَلَى الطِّفْلِ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَالصَّبْرُ أَجْمَلُ وَإِنْ كَانَ لِمَا فَقَدَ مِنْ عِلْمِهِ
 وَصَلَاحِهِ وَبِرِّكِهِ وَشَجَاعَتِهِ فَيُظْهَرُ اسْتِحْبَابُهُ أَوْ لِمَا فَاتَهُ مِنْ بَرٍّ وَقِيَامِهِ بِمَصَالِحِهِ فَيُظْهَرُ كِرَاهَتُهُ لِتَضَمُّنِهِ
 عَدَمَ الثَّقَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى شَرَحَ م ر. فُود: (بَلْ مَكْرُوزَةٌ) أَي بَعْدَ الْمَوْتِ.

قال شارح الأولى أن لا يكون بخضرة المحتضر. (ويحرم النذب بتعديد) الباء زائدة إذ حقيقة النذب تعدد (شمائله) نحووا وأكففاه واجتلاه إما في الخبر الحسن (أن من يقال فيه ذلك يؤكل به ملكان يلهزانه ويقولان له أهكذا كُنْتَ) واللهز الدفع في الصدر باليد مقبوضة واشترط في المجموع للتحريم اقتiran التعداد بالبكاء وغيره اقتiranه بنحووا وكذا ولا دخل المادخ والمؤرخ ومع ذلك المحرم النذب لا البكاء لأن اقتiran المحرم بجائز لا يصيروه حراماً خلافاً لجمع ومن ثم رد أبو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند نذب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد بأن البكاء جائز مطلقاً وهذه الأمور مُحَرَّمَةٌ مطلقاً وسيأتي في الشهادات في اجتماع آلة مُحَرَّمَةٍ وآلة مباحة ما يؤيد ذلك. (و يحرم) (النوح)

مُرَكَّبَةٌ وَلَا فَصْصَةٌ الْأَوَّلَى الْمُعْمُومُ بَصْرِيٌّ. ة فود: (قال شارح الخ) اغتمده النهاية والمغني كما مر.

ة فود: (لشي: (شمائله) جمع شمالي كهلالي وهو ما اتصف به الميت من الطباع الحسنة مغني.

ة فود: (نحووا وأكففاه) إلى قوله واشترط في المغني وإلى قوله وسيأتي في النهاية إلا قوله إما في الخبر واشترط وقوله وغيره إلى ومع ذلك. ة فود: (لما في الخبر الخ) سيأتي أنه محمول على من أوصى به أو كان كافراً مغني. ة فود: (واشترط في المجموع الخ) المغتمد كلام المجموع فالبكاء وحده لا يحرم وعد الشمائل من غير بكاء لا يحرم حليهاه بغير مي. ة فود: (ولاً) أي وإن لم يشترط الاقتiran بما ذكر. ة فود: (دخل) أي في النذب الحرام (المادخ والمؤرخ) أي مع أن تعدادهما شمائل الأمور ليس بحرام والمؤرخ من يذكر التواريخ كزدي. ة فود: (المحرم النذب) إن أراد في ذاته بقطع النظر عن الاقتiran بالبكاء فيسفي ما تقدم عن المجموع وإن أراد بشرط الاقتiran به فلا يظهر التعليل الآتي فلعل الظاهر ما مر آنفاً عن الحلبي من أن كلاً منهما جائز في ذاته ثم رأيت سم والرشيدى أشار إلى الإشكال المذكور فقال الأول قوله ومع ذلك المحرم النذب الخ قد يشكل الاشتراط حينئذ اه وقال الثاني قوله واشترط في المجموع الخ هذا لا يلتزم مع قوله الآتي ومع ذلك المحرم الخ إذ هو صريح في أن النذب في حد ذاته مُحَرَّمٌ سواء اقتiran بالبكاء أم لا فتأمل اه. ة فود: (وهله الأمور مُحَرَّمَةٌ الخ) فيه نظر بالنسبة للنذب كما مر. ة فود: (بأن البكاء الخ) متعلق برؤ. ة فود: (مطلقاً) أي مع البكاء ويدونه وفيه ما قدمناه عن سم والرشيدى. ة فود: (ويحرم النوح الخ) ويكره رثي الميت بذكر مآثره وقضائله للتهي عن المراثي والأولى الاستغفار له ويظهر حمل التهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الإكثار منه أو على ما يُجَدِّدُ الحُزْنَ دون ما عدا ذلك فما زال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه قالت فاطمة بنت رسول الله ﷺ:

ماذا على من شَمُّ ثُربَةَ أحمد أن لا يَشُمَّ مَدَى الزمانِ غَوالياً
صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ أَنهَا صُبَّتْ عَلَى الْأيامِ عُدَنَ لِباليا

ة فود: (ومع ذلك المحرم النذب لا البكاء) قد يشكل الاشتراط حينئذ.

ولو من غير بُكاءٍ وهو رفع الصوت بالندب لما صَحَّ في النائحة من التغليظات الشديدة ومن ثم كان كبيرة كالذي بعده. (و) يحرم (الجزع بضرب صدره ونحوه) كشق ثوب ونشر أو قطع شعر وتغيير لباس أو زِيٍّ أو ترك لبس معتاد كما قاله ابن دقيق العيد وغيره ولا تغترّ بجهلة المتفقهة الذين يفعلونه قال الإمام ويحرم الإفراط في رفع الصوت بالبكاء وتقلعه في الأذكار عن الأصحاب.

(فرغ) لا يُعذَّب ميتٌ بشيء من ذلك وما ورد من تعذيبه به محمولٌ عند الجمهور على من أوصى به وقيل يُعذَّب ما لم يثنه عنه لأن شكوته يُشعر برضاه فيتأكد نهْي الأهل عن ذلك خروجاً من هذا الخلاف فإن في أحاديث صحيحة ما يشهد له بل للإطلاق. (قلت هذه مسائل منثورة) أي مُبددة بعضها من الفصل الأول وبعضها من الفصل الثاني وهكذا (يبادر) يفتح

نهاية ومغني ويأتي ما يوافقه في الشرح. □ فود: (ولو من غير بُكاء) إلى قوله وقيل في النهاية والمغني إلا قوله ومن ثم إلى المغني. □ فود: (وهو رفع الصوت بالندب) فالتوخُّ مركَّب من شَيئين رفع الصوت والتذب فإن قُدَّ أحدهما فلا حُرمة فما يقع الآن من أن بعض الناس يقول كان عالماً أو كان كريماً لا حُرمة فيه بل يُسنُّ ليخبر «اذكروا محاسن موتاكم» ومن ذلك المزية التي تُفعل في العلماء شَيْخنا.

□ فود: (ومن ثم كان كبيرة إلخ) اعتمد شَيْخنا ومال ع ش إلى خلافه فقال كل من التذب والتوخ صغيرة لا كبيرة كما قاله الشَّيخان في باب الشهادات انتهى خطيب وفي ابن حجر أن التوخ والجزع كبيرة اه. □ فود: (كشق ثوب إلخ) أي وتسويد وجه وإلقاء الرماد على الرأس نهاية ومغني قال ع ش ويثله الطين بالأولى سواءً ما يُجعل على الرأس واليدين وغيرهما اه. □ فود: (ونشر إلخ) أي وضرب يد على أخرى على وجه يدل على إظهار الجزع ع ش. □ فود: (وتغيير لباس) يغني عنه ما بعده ولذا أسقطه النهاية والمغني. □ فود: (أو ترك إلخ) عبارة غيره وترك إلخ بالواو. □ فود: (معتاد) أي للمصارع ع ش. □ فود: (كما قاله ابن دقيق العيد إلخ) قال الإمام والضابط أن كل فعل يتضمَّن إظهار جزع يُنافي الإنقياد والاستسلام لله تعالى فهو مُحَرَّمٌ نهاية ومغني. □ فود: (ويحرم الإفراط إلخ) خرج غير الإفراط سم. □ فود: (محمول عند الجمهور إلخ) والأصح كما قاله الشَّيخ أبو حامد محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب مغني ونهاية. □ فود: (أي مُبددة إلخ) أي مُتفرقة مُتعلِّقة بالباب والفطن يردُّ كل مسألة منها إلى ما يناسبها بما تقدَّم وإنما جمعتها في موضع واحد لأنه لو فرقتها لاحتاج إلى أن يقول في أول كل منها قلت وفي آخرها والله أعلم فيؤدي إلى التطويل المنافي لغرضه من الإختصار نهاية ومغني زاد سم فإن قلت فهلاً فعل كذلك في بقية الأبواب قلت لقلَّة الزيادات فيها

□ فود: (ويحرم الإفراط) خرج غير الإفراط. □ فود: (أي مُبددة) أي باغتيال محالها اللاتفة وإنما لم يذكر كلاً منها في محله لأنه يؤدي إلى الطول لاحتياجه حَبِيْزاً إلى أن يقول أول كل واحدة قلت وفي آخرها والله أعلم فإن قلت فهلاً فعل ذلك في بقية الأبواب قلت الزيادات فيها بالنسبة لهذه.

الدال ندباً (بقضاء ذنبي الميت) عقب موته إن أمكن مسازعة لفلك نفسه عن حبسها بدنيها عن مقامها الكريم كما صرح عنه عليه السلام وإن قال جمع محله فيمن لم يخلف وفاء أو فيمن غصى بالاستدانة فإن لم يكن بالتركة جنس الدين أي أو كان ولم يسهل القضاء منه فوراً فيما يظهر سأل ندباً الولي غرماءه أن يحتالوا به عليه وحينئذ فقبراً ذمته بمجرود رضاهم بمصيره في ذمة الولي وإن لم يخللوه كما يصرح به كلام الشافعي والأصحاب بل صرح به كثير منهم وذلك للحاجة والمصلحة وإن كان ذلك ليس على قاعدة الحوالة ولا الضمان قاله في المجموع قال الزركشي وغيره أخذنا من الحديث الصحيح (أنه عليه السلام امتنع من الصلاة على مدين حتى قال أبو قتادة علي ذمته) وفي رواية صحيحة (أنه لما ضمن الدينارين للذين عليه جعل عليه السلام يقول:

بالنسبة لهذه اهـ. **قود:** (فلنأ) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمغني إلا قوله وإن قال إلى فإن لم يكن وقوله بل صرح به كثير منهم وما أتبه عليه. **قود:** (عقب موته) أي قبل الاشتغال بفسله وغيره من أموره نهاية ومغني. **قود:** (للك نفسه) أي روجه نهاية. **قود:** (وإن قال جمع إلخ) أي لأن ما قالوه ليس قطعاً فالاحتياط بالمباردة مطلقاً سم عبارة ع ش أفاد بهذه الغاية أنه لا فرق في جنس روجه بين من لم يخلف وفاء وغيره وبين من غصى بالاستدانة وغيرها اهـ. **قود:** (هن حبسها بدنيها إلخ) ومن ذلك ما أخذ بالمقود الفاسدة كالمطاطة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كان اشترى شراء فاسداً وقبض المبيع وتلف في يده ولم يوف بدله أما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبل كل من العاقلين ما وقع العقد عليه ففي الدنيا يجب على كل أن يرده ما قبضه إن كان باقياً وبدله إن كان تالفاً ولا مطالبة لأحد منهما في الآخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما إنم الإقدام على العقد الفاسد ع ش.

قود: (مخله) أي الحبس بالذين كزدي. **قود:** (فإن لم يكن إلخ) مختار قوله إن أمكن عبارة النهاية والمغني فإن لم يتيسر حالاً سأل وليه غرماءه أن يخللوه ويختالوا به عليه نص عليه الشافعي إلخ. **قود:** (فتبّرأ ذمته إلخ) هل للولي حينئذ التوفية من غير حصته من التركة أو لا لأن المال لزمه بطريق التبرع فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر سم ويأتي عن البصري استظهار الثاني ويؤيده قول الشارح الآتي فيلزمه وفاؤه من ماله وإن تلفت التركة ويؤيد الأول البحث الآتي وجواب النزاع فيه. **قود:** (بل صرح به إلخ) لا حسن لهذا الإضراب. **قود:** (وذلك) أي البراءة بذلك نهاية ومغني. **قود:** (قالة) أي قوله وحينئذ فقبراً ذمته إلخ. **قود:** (قال الزركشي إلخ) أقره ع ش.

قود: (وإن قال جمع محله إلخ) أي لأن ما قالوه ليس قطعاً فالاحتياط بالمباردة مطلقاً. **قود:** (فتبّرأ ذمته بمجرود رضاهم) هل للولي حينئذ التوفية من غير حصته من التركة أولاً لأن المال لزمه بطريق التبع فليس له الرجوع على التركة ولا التوفية من غير حصته منها فيه نظر. **قود:** (أخذنا من الحديث الصحيح إلخ) قد يناقش في الأخذ بأن الذي في الحديث ظاهر في الضمان وهو لا يشترط فيه أن يكون

«هما عليك والميت منهما بريء» قال: نعم. فصلّى عليه) أَنَّ الْأَجَنَبِيَّ كَالْوَلِيِّ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَخْلَفَ الْمَيِّتَ تَرَكَةً وَأَنْ لَا وَيُتَغَيَّرُ لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ يَسْأَلَ الدَّائِنَ تَحْلِيلَ الْمَيِّتِ تَحْلِيلًا صَحِيحًا لَيَبْرَأَ يَتَقَيَّنَ وَلْيَخْرُجَ مِنْ خِلَافٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ ذَلِكَ التَّحْمِيلُ وَالضَّمَانُ لَا يَصِحُّ قَالَ جَمَعَ وَصُورُهُ مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ مِنَ الْحَوَالَةِ أَنْ يَقُولَ لِلدَّائِنِ أَسْقِطْ حَقَّكَ عَنْهُ أَوْ أَبْرِئْهُ وَعَلَيَّ عَوْضُهُ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بَرِئَ الْمَيِّتِ وَلَزِمَ الْمُتَلَتِّزُ مَا التَزَمَهُ لِأَنَّهُ اسْتَدْعَاهُ مَا لِفَرَضٍ صَحِيحٍ أَهـ وَقَوْلُهُمْ أَنْ يَقُولَ إِلَى آخِرِهِ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ مُجَرَّدَ تَرْضَائِهِمَا بِتَصْمِيرِ الدِّينِ فِي ذِمَّةِ الْوَلِيِّ يُبْرِئُ الْمَيِّتَ فَيَلْتَزِمُهُ وَفَاؤُهُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ تَلَفَتْ التَّرِكَةُ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَقْلَقَهُ بِهَا لَا يَنْقَطِعُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ بَلْ يَدُومُ رَهْنُهَا بِالْدِّينِ إِلَى الْوَفَاءِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْمَيِّتِ أَيْضًا وَتُوزَعُ فِيهِ وَيُجَابُ بِأَنْ أَحْتِمَالُ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ الْوَلِيُّ يُسَاعِدُهُ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنَ الْبَرَاءَةِ بِمُجَرَّدِ التَّحْمِيلِ لِأَنَّ ذَلِكَ قَطْعِيًّا بَلْ ظَنًّا فَاقْتَضَتْ مَصْلَحَةُ الْمَيِّتِ وَالْإِحْتِيَاطُ لَهُ بَقَاءَ الْحَجَرِ فِي التَّرِكَةِ حَتَّى يُؤَدِّيَ ذَلِكَ الدِّينَ (و) تَنْفِيذُ (وَصِيَّتِهِ) اسْتِجْلَابًا لِلرَّوْضِ

• قَوْلُهُ: (إِنَّ الْأَجَنَبِيَّ الْخُ) مَقُولُ الرَّزْكَسِيِّ وَغَيْرِهِ بَصْرِيٌّ. • قَوْلُهُ: (أَسْقِطْ حَقَّكَ الْخُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَكَهْلَهُ تَعَلَّقَ بِصِيفَةِ الْأَمْرِ فِي الْإِسْقَاطِ وَالْمَاضِي فِي الْإِبْرَاءِ وَكَانَ الْأَنْتَسَبُ جَرِيَانَهُمَا عَلَى مِثْوَالِ وَاحِدٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ أَبْرئَهُ عَلَى صُورَةِ الْأَمْرِ الْمُؤَكِّدِ بِالتَّوْنِ فَيُنَاسِبُ أَسْقِطُ بَصْرِيٌّ أَقُولُ وَرَسْمُ النُّسخَةِ الْمُصْحَحَةِ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ مِرَازًا ظَاهِرًا فِي أَنَّهُ بِصِيفَةِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ. • قَوْلُهُ: (اسْتَدْعَاهُ مَا) أَيِ التِّزَامَةِ. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ) أَيِ الْجَمْعِ. • قَوْلُهُ: (بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ) أَيِ التَّرَاضِي. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخُ) يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ بِتَسْلِيمِهِ فِيمَا إِذَا انْتَحَصَرَتِ التَّرِكَةُ فِي الْمُتَلَتِّزِ وَالْأَقْتِغَلُّقُ بِتَصْيِيهِ دُونَ نَصَبٍ مِنْ عَدَاهُ مِنَ الْوَرْتَةِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بِالْكَلْتِيَّةِ حَيْثُ كَانَ أَجَنَبِيًّا وَقُلْنَا إِنَّهُ كَالْوَلِيِّ فِيمَا ذُكِرَ بَصْرِيٌّ أَقُولُ قَضِيَّةٌ تَغْلِيلُ الْبَاحِثِ بِأَنْ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ الْخُ الْإِطْلَاقُ وَعَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ بِصُورَةِ الْإِنْجِصَارِ الْمَذْكُورَةِ.

• قَوْلُهُ: (يُسَاعِدُهُ) أَيِ الْبَحْثِ وَكَذَا ضَمِيرُ وَلَا يُنَافِيهِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ قَطْعِيًّا الْخُ) أَيِ أَوْ لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ بِحُصُولِ الْوَفَاءِ فَالْإِحْتِيَاطُ بِقَاءِ التَّعَلُّقِ بِالتَّرِكَةِ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ أَوْ يُقَالُ بَرَاءَةٌ مُوقُوفَةٌ فَإِنْ تَبَيَّنَ الْأَدَاءُ تَحَقُّقًا الْبَرَاءَةَ بِمُجَرَّدِ التَّحْمِيلِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ الْأَدَاءِ تَحَقُّقًا الْبَقَاءَ وَالتَّعَلُّقُ بِالتَّرِكَةِ أَهـ.

• قَوْلُهُ: (اسْتِجْلَابًا) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْمَجْمُوعِ فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَاجَةِ.

عَلَى الضَّامِينَ دَيْنٌ فَكَيْفَ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْأَجَنَبِيَّ كَالْوَلِيِّ فِي الْحَوَالَةِ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ بَرَاءَةُ الْمَيِّتِ بِالضَّمَانِ لَكِنَّ الْمَتَابِرَ مِنَ الْفَقْهِ عَدَمُ الْبَرَاءَةِ بِمُجَرَّدِ الضَّمَانِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الضَّامِنُ قَبْلَ الْوَفَاءِ وَلَا تَرَكَةَ لَا يَنْقُطُ الدِّينُ عَنِ الْمَيِّتِ وَإِنَّمَا فَائِدَةُ الضَّمَانِ وَجُودُ مَرْجِعٍ فِي الْحَالِ لِلدَّائِنِ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخُ.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ قَطْعِيًّا) أَيِ أَوْ لِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ بِحُصُولِ الْوَفَاءِ فَالْإِحْتِيَاطُ بِقَاءِ التَّعَلُّقِ بِالتَّرِكَةِ.

• قَوْلُهُ: (وَتَنْفِيذُ وَصِيَّتِهِ) وَذَلِكَ مَتَدُوبٌ بَلْ وَاجِبٌ عِنْدَ طَلَبِ الْمَوْصَى لَهُ الْمُعَيَّنُ وَكَذَا عِنْدَ الْمُكْنَةِ فِي

والدعاء له وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ عِنْدَ التَّمَكُّنِ وَطَلَبُ الْمُسْتَحَقِّ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَكَذَا فِي وَصِيَّةِ نَحْوِ الْفُقَرَاءِ أَوْ إِذَا أَوْصَى بِتَعْجِيلِهَا. (وَيُكْرَهُ تَمْنِي الْمَوْتِ لِضَرْمِ نَزَلِ بِهِ) أَيِ يَبْدُوهُ أَوْ مَالِهِ لِلْمُتَمَنِّي الصَّحِيحِ عَنْهُ (لَا لِقِشَّةِ ذَنْبٍ) أَيِ خَوْفِهَا فَلَا يُكْرَهُ بَلْ يُسَنُّ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ أَتْبَاعًا لِكَثِيرٍ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي نَدَبَ تَمْنِيهِ بِالشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا صَحَّ عَنْ عُمَرَ وَغَيْرِهِ وَفِي الْمَجْمُوعِ يُسَنُّ تَمْنِيهِ بِبَلَدٍ شَرِيفٍ أَوْ مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةَ أَوْ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهَا مُحَالُ الصَّالِحِينَ وَبَحَثَ أَنَّ الدَّفْنَ بِالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنْهُ بِمَكَّةَ لِعِظَمِ مَا جَاءَ فِيهَا وَكَلَامُ الْأَيْمَةِ بِرُؤْدهُ.

• فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي الْإِنْفَ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَجُوبُ الْمُبَادَرَةِ) أَيِ بِقَضَاءِ ذَنْبٍ الْمَيِّتِ. • وَفَوَدَّ: (عِنْدَ التَّمَكُّنِ) أَيِ تَمَكُّنِ الْقَضَاءِ مِنَ التَّرَكَّةِ. • وَفَوَدَّ: (وَطَلَبُ الْمُسْتَحَقِّ) أَيِ مَعَ طَلَبِهِ حَقَّهُ. • فَوَدَّ: (وَنَحْوُ ذَلِكَ) أَيِ كَانَ عَصَى بِتَأْخِيرِهِ بِمَطْلٍ أَوْ غَيْرِهِ كَقَضَائِ الْغَضَبِ وَالسَّرَقَةِ وَغَيْرِهِمَا زِيَادَةً وَسَم. • فَوَدَّ: (وَكَذَا فِي وَصِيَّةِ نَحْوِ الْفُقَرَاءِ الْإِنْفَ) أَيِ قِيَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِتَنْفِيذِهَا عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَذَلِكَ مَتَدُونَ بَلْ وَاجِبٌ عِنْدَ طَلَبِ الْمَوْصَى لَهُ الْمُعِينِ وَكَذَا عِنْدَ الْمُكْنَةِ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْفُقَرَاءِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ ذَوِي الْحَاجَاتِ أَوْ كَانَ قَدْ أَوْصَى بِتَعْجِيلِهَا أَوْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ أَوْ كَانَ قَدْ أَوْصَى الْإِنْفَ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ طَلَبُ الْمُسْتَحَقِّ أَيِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَطْلُبْ وَكَانَ قَدْ أَوْصَى بِتَعْجِيلِهَا أ. • فَوَدَّ: (أَوْ مَالِهِ) أَيِ أَوْ ضَيْقِي فِي ذِيهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ كَتَحْدِيدِ ظَالِمٍ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَيِ خَوْفِهَا) أَيِ أَوْ خَوْفِ زِيَادَتِهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ) أَيِ فِي فَتَاوَاهُ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ وَنَقَلَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ زِيَادَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي الْإِنْفَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَمَّا تَمْنِيهِ لِعَرَضٍ أُخْرَوِيٍّ فَمَحْبُوبٌ كَتَمْنِي الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَتَمَنَّ نَبِيَّ الْمَوْتِ غَيْرُ يُوْسُفَ ﷺ أ. زَادَ الْمُغْنِي وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّمَا تَمَنَّى الْوَفَاةَ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا الْمَوْتَ أ. • فَوَدَّ: (نَدَبَ تَمْنِيهِ الْإِنْفَ) يَنْبَغِي أَنْ يُسَنَّ تَمْنِي الْمَوْتِ أَيْضًا شَوْقًا إِلَى لِقَاءِ اللَّهِ وَمُشَاهَدَةِ الْأَرْوَاحِ الْمُقَدَّسَةِ كَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ كَمَا صَرَّحَ الشَّارِحُ بِالْأَوَّلِ وَيَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ أَمَّا تَمْنِيهِ لِعَرَضٍ أُخْرَوِيٍّ فَمَحْبُوبٌ وَيَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ «وَأَسْأَلُكَ شَوْقًا إِلَى لِقَائِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ» أَيِ غَيْرِ مَشُوبٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلَلِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْدِّينِيَّةِ بَصْرِيٍّ. • فَوَدَّ: (يُسَنُّ تَمْنِيهِ بِبَلَدٍ الْإِنْفَ) بِالتَّأْمُلِ الصَّادِقِ يَظْهَرُ أَنَّ تَمْنِي الشَّهَادَةِ وَتَمْنِي الْمَوْتِ بِمَحَلٍّ شَرِيفٍ لَيْسَ مِنْ تَمْنِي الْمَوْتِ بَلْ تَمْنِي صِفَةٍ أَوْ لَارِمٍ لَهُ عِنْدَ عُرُوضِهِ بَصْرِيٍّ أَقُولُ وَهَذَا فِيمَا إِذَا تَمَنَّى ذَلِكَ وَأُطْلِقَ وَأَمَّا إِذَا تَمَنَّى مَا ذَكَرَ وَقِيْدَهُ بِنَحْوِ سَفَرٍ أَوْ عَامٍ مُخْصُوصٍ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ مِنْ تَمْنِي الْمَوْتِ عِبَارَةً ع. ش. وَلَا يَتَأْتِي أَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَمْنِي الْمَوْتِ إِلَّا إِذَا تَمَنَّا حَالًا أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ أَمَّا بَدُونِ ذَلِكَ فَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمُغْنِي إِذَا تَوَقَّعْتَنِي فَتَوَقَّعْتَنِي شَهِيدًا أَوْ فِي مَكَّةَ الْإِنْفَ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي الْجَوَابِ عَنْ قَوْلِ سَيِّدِنَا يُوْسُفَ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيَّنَا عَلَيْهِ: «تَوَقَّعْنِي مُسْلِمًا وَآلِحَقِّي بِالْمُسْلِمِينَ» (يُوسُفُ: ١٠١) أ. • فَوَدَّ: (وَكَلَامُ الْأَيْمَةِ بِرُؤْدهُ) إِنْ كَانَ لِلْأَيْمَةِ كَلَامٌ فِي خُصُوصِ الدَّفْنِ فَمُسْلَمٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ عُمُومِ تَفْصِيلِ مَكَّةَ فَمَحَلٌّ تَأْمُلُ

الْوَصِيَّةِ لِلْفُقَرَاءِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ ذَوِي الْحَاجَاتِ أَوْ كَانَ قَدْ أَوْصَى بِتَعْجِيلِهَا شَرْحُ م. • فَوَدَّ: (وَنَحْوُ ذَلِكَ) أَيِ كَانَ كَانَ قَدْ عَصَى بِالتَّأْخِيرِ لِمَطْلٍ أَوْ غَيْرِهِ كَقَضَائِ الْغَضَبِ وَالسَّرَقَةِ كَمَا أَفْصَحَ بِذَلِكَ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. • فَوَدَّ: (كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ) فِي الْفَتَاوَى عَلَى الْمَشْهُورِ. • فَوَدَّ: (نَدَبَ تَمْنِيهِ) أَيِ الْمَوْتِ.

(تنبيه) تنافى مفهوم ما كلامه في مُجَرَّد تَمَنِّيهِ والذي يَتَجَهَّ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ لِأَنَّ عَلَتْهَا أَنَّهُ مَعَ الضَّرِّ يُشِيرُ بِالتَّيَرُمِ بِالْقَضَاءِ بِخِلَافِهِ مَعَ عَذْمِهِ بَلْ هُوَ حِينِيذٌ ذَلِيلٌ عَلَى الرِّضَا لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الثُّقُوسِ النِّفْرَةَ عَنِ الْمَوْتِ فَتَمَنِّيهِ لَا لِيُضَرَّ ذَلِيلٌ عَلَى مَحَبَّةِ الْآخِرَةِ بَلْ حَدِيثُ «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ» يَدُلُّ عَلَى نَدْبِ تَمَنِّيهِ مَحَبَّةً لِلِقَاءِ اللَّهِ كَهَوِّ بَيْلَدٍ شَرِيفٍ بَلْ أُولَى. (وَيُسْنَى التَّدَاوِي) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «تَدَاوَوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً غَيْرَ الْهَرَمِ» وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً» فَإِنَّ تَرْكَهُ تَوَكُّلاً فَهُوَ فَضِيلَةٌ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَاسْتَحْسَنَ الْأَذْرَعِي تَفْضِيلَ غَيْرِهِ بَيْنَ أَنْ يُقَوِّيَ تَوَكُّلَهُ فَتَرْكَهُ أُولَى وَإِنْ لَا فِيعَلُهُ أُولَى ثُمَّ اعْتَرَضَهُ بِأَنَّهُ ﷺ سَيِّدُ الْمُتَوَكِّلِينَ وَقَدْ فَعَلَهُ وَجِبَابٌ بِأَنَّهُ تَشْرِيعٌ مِنْهُ ﷺ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَجَابَ بِهِ وَنَقَلَ عِبَاسُ الإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِهِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّا لَنَا وَجْهًا يُوْجِبُوه إِذَا كَانَ بِهِ جُرْحٌ يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ

لِأَنَّ تَفْضِيلَ مَكَّةَ بِمَعْنَى أَنَّ الْعَمَلَ بِهَا أَكْثَرُ ثَوَابًا مِنَ الْعَمَلِ بِالْمَدِينَةِ لَا غَيْرُ وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ لِمَنْ دُفِنَ بِالْمَدِينَةِ خُصُوصِيَّاتٍ لَيْسَتْ لِمَنْ دُفِنَ بِمَكَّةَ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ أَفْضَلُ مِنَ الطَّائِفِ وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَا يَقْتَضِي خُصُوصِيَّةَ الدَّفْنِ بِالطَّائِفِ عَلَيْهِ بِضَرِيٍّ. ة قُود: (تَنْبِيْهُ) إِلَى الْمَعْنَى أَقْرَاهُ ع ش. ة قُود: (تَنَافَى مَفْهُومًا كَلَامِيًّا) أَيِ إِذْ مَفْهُومُ لِيُضَرَّ إِنْ عَدِمَ الْكَرَاهَةُ وَمَفْهُومُ لِيُفْتَنَ الْخُ الْكَرَاهَةُ.

ة قُود: (كَهَوِّ بَيْلَدٍ الْخُ) فِي هَذَا الْقِيَاسِ مَا لَا يَخْفَى سَم.

ة قُود: (وَيُسْنَى) أَيِ: لِلتَّمَرِضِ (التَّدَاوِي) وَيَجُوزُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى طِبِّ الْكَافِرِ وَوَضِيفَ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى ذَلِكَ تَرْكُ عِبَادَةٍ أَوْ نَحْوِهَا وَمَا لَا يُعْتَمَدُ فِيهِ نِهَآيَةٌ وَمُعْنَى وَمِنَهُ الْأَمْرُ بِالدَّوَاءِ بِالتَّجَسُّسِ سَم وَع ش.

ة قُود: (لِلْخَبَرِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَرِّبِ وَيَجُوزُ فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى وَنَقَلَ وَقَوْلُهُ وَاعْتَرَضَ إِلَى وَفَارَقَ وَقَوْلُهُ قَالَ شَارِحٌ وَمَا أَتَبَّ عَلَيْهِ. ة قُود: (غَيْرَ الْهَرَمِ) وَهُوَ كِبَرُ السِّنِّ ع ش. ة قُود: (فَهُوَ فَضِيلَةٌ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فَهُوَ أَفْضَلُ أَهْ وَقَالَ سَم قَوْلُهُ فَهُوَ فَضِيلَةٌ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّدَاوِيَّ أَفْضَلُ أَهْ عِبَارَةٌ الْبُضْرِيِّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ التَّدَاوِيَّ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ سُنَّةُ ﷺ قَوْلًا وَفِعْلًا وَدَعْوَى أَنَّهُ تَشْرِيعٌ مَخْصُصٌ تَكَلَّفَ لَا

حَامِلٌ عَلَيْهِ أَه. ة قُود: (قَالَ الْمُصَنِّفُ) أَيِ فِي الْمَجْمُوعِ نِهَآيَةٌ وَمُعْنَى. ة قُود: (وَاسْتَحْسَنَ الْأَذْرَعِي الْخُ) اعْتَمَدَ النِّهَآيَةَ وَالْمُعْنَى ثُمَّ قَالَ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ عَلَيْهِ أَه. ة قُود: (بَيْنَ أَنْ يُقَوِّيَ تَوَكُّلَهُ)

أَيِ بَأَنَّ لَا يَخْفَى عَلَى تَفْسِيهِ مِنَ التَّضَعُّرِ بِدَوَامِ الْمَرَضِ وَرِزْقِ الرِّضَا بِهِ. ة قُود: (وَيَجِبَابُ الْخُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُرَدَّ بِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّشْرِيعِ يَقْتَضِي أَنَّهُ فِيهِ كَثِيرٌ كَمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَخْفَى فِي التَّشْرِيعِ مُجَرَّدُ الْجَوَازِ سَم. ة قُود: (وَجْهًا يُوْجِبُوه) وَفِي الْأَتَوَارِ عَنِ الْبَغَوِيِّ فِي بَابِ ضَمَانِ الْوَلَاةِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ

ة قُود: (كَهَوِّ بَيْلَدٍ شَرِيفٍ) فِي هَذَا الْقِيَاسِ مَا لَا يَخْفَى. ة قُود: (فَإِنَّ تَرْكَهُ تَوَكُّلاً فَهُوَ فَضِيلَةٌ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّدَاوِيَّ أَفْضَلُ. ة قُود: (وَيَجِبَابُ الْخُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُرَدَّ بِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّشْرِيعِ يَقْتَضِي أَنَّهُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ كَمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَخْفَى فِي التَّشْرِيعِ مُجَرَّدُ الْجَوَازِ. ة قُود: (وَاعْتَرَضَ بِأَنَّا لَنَا وَجْهًا يُوْجِبُوه إِذَا كَانَ بِهِ جُرْحٌ يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ) فِي بَابِ ضَمَانِ الْوَلَاةِ مِنَ الْأَتَوَارِ عَنِ الْبَغَوِيِّ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الشِّفَاءَ

وفارق وجوب نحو إساءة ما غص به بخمر وربط محل الفصد لتيقن نفعه (ويكره إكراهه) أي المريض (عليه) أي التدوي وتناول الدواء لأنه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعام للثهي الصحيح «لا تكررهما مرضاكم على الطعام والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم» واعتد في ذلك على تحسين الترمذي له وليس كما قال فقد ضعفه البيهقي وغيره كما في المجموع. (ويجوز لأهل الميت ونحوهم) كأصدقائه (تقبيل وجهه) لما صَحَّ (أنه بَيِّنٌ قبل وجه عثمان بن مظعون رضي الله عنه بعد موته) ومن ثم قال في البحر إنه سنة وقيد السبكي بنحو أهله والأوجه حمله على صالح فيس لكل أحد تقبيله تبركا به وعلى ما في المتن فالتقبيل

الشفاء في المداواة وجبت اه ولعل محل الشفاء مما يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بطنه البرء سم.
 • قوله: (وفارق) أي عذم وجوب التدوي. • قوله: (بخمر) الأولى ولو بخمر بصرى. • قوله: (لتيقن نفعه) هذا صريح في أنه لو قطع بإفادة التدوي وجب وهو قريب ع ش وتقدم عن الأنوار مثله.
 • قوله (سني): (ويكره إكراهه إلخ) أي الإلحاح عليه وإن علم نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به الإكراه الشرعي الذي هو التهديد بمقربة عاجلة ظُلِمَ إلى آخر شروطه ع ش. • قوله: (قال شارح إلخ) عبارة النهاية والمغني وكذا إكراهه على الطعام كما في المجموع لما في ذلك من التشويش عليه وأما حديث «لا تكررهما مرضاكم» إلخ فقد ضعفه البيهقي وغيره وأدعى الترمذي أنه حسن اه وفي سم عن شرح العباب ما يوافقه ويعلم بذلك أن قول الشارح الآتي ليس كما قال إلخ مناقشة في الاستدلال بالحديث المذكور لا في الحكم ويتدفع بذلك ما هنا للسيد البصري من أن اقتصار الشارح على النقل عن شارح قد ينافي ما في النهاية والمغني من نقل هذا الحكم عن المجموع. • قوله: (واعتد في ذلك إلخ) أتى يعتد في التصحيح على التحسين بصري. • قوله: (فقد ضعفه إلخ) أي فقدم على من قال إنه حسن لأن مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوي ع ش. • قوله: (كأصدقائه) إلى قوله والأوجه في النهاية والمغني.

• قوله (سني): (تقبيل وجهه) أي أويده أو غيرها من بقية البدن وإنما اقتصر على الوجه لأنه الوارد ع ش. • قوله: (لما صَحَّ أنه إلخ) أي ولما في البخاري أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قبل وجه رسول الله ﷺ بعد موته. نهاية ومغني. • قوله: (والأوجه حمله على صالح إلخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارة ثهما ويتبني نذبه لأهله ونحوهم كما قاله السبكي وجوازه لغيرهم وفي زوائد الروضة ولا

في المداواة وجبت اه ولعل محل الشفاء مما يخاف منه التلف ونحوه لا نحو بطنه البرء قال م في شرحه ويجوز الإغتمام على طب الكافر وصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتد فيه شيء ومنه الأمر بالمداواة بالتجسس شرح م. • قوله: (وكذا على تناول طعام) جزم في العباب بكرامة هذا ونقله في شرحه عن الروضة وغيره. • قوله: (وقيد السبكي إلخ) اعتد م وفي زوائد الروضة أوائل الكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقيد بالصالح وأما غيره فَيُتَّبَعِي أن يكره شرح م.

لغير من ذكر خلاف الأولى حملاً للجواز فيه على مُستوى الطرفين كما هو ظاهر. (ولا بأس بالإعلام بموته) بل يُندَب كما في المجموع بالنداء ونحوه (للصلاة) عليه (وغيرها) كالُدعاء والترحم لأنه ﷺ (نفي النجاشي يوم موته) (بغلاف نفي الجاهلية) وهو النداء بذكر مفاخره فيكره للنهي الصحيح عنه ويكره ترثيته بذكر محاسنه في نظم أو نثر للنهي عنها ومحلها حيث لم يوجد معها الندب السابق والا حُرِّمَتْ وَحَيْثُ حُمِلَتْ عَلَى تَجْدِيدِ حُزْنٍ أَوْ أَشْعَرَتْ بِتَرْوِمٍ أَوْ فُعِلَتْ فِي مَجَامِعٍ قُصِدَتْ لَهَا وَالْأَبَانُ كَانَتْ بِحَقِّ فِي نَحْوِ عَالِمٍ وَخَلَّتْ عَنْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَهِيَ بِالطَّاعَاتِ أَشْبَهُ. (ولا ينظرُ الغاسل) ولا يمسُّ من غيرِ خِرْقَةٍ شَيْعًا (من بدنه) فيكره ذلك كما في الروضة وغيرها لأنه قد يكون به ما يكره إطلاع أحدٍ عليه ورُبُّمَا رَأَى مَا يُسِيءُ ظَنَّهُ بِهِ وَصَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ الْخِلَافُ فِي حُرْمَتِهِ (إلا بقدر الحاجة)

بأس بتقبيل الميت الصالح فقيده بالصالح وأما غيره فَيَتَّبِعِي أَنْ يُكْرَهُ اهـ وأقره سم قال ع ش قوله م ر ويتبني نذبه لإهله إلخ أي ولو كان غير صالح وقوله م ر وجوازه لغيرهم أي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه وقوله م ر ولا بأس بتقبيل الميت أي في أي محل كان كما يفيد إطلاؤه إما هو معلوم أن الكلام حيث لا شهوة وأنه للترك أو الرقة والشفقة عليه وقوله م ر وأما غيره فَيَتَّبِعِي إلخ هو ظاهر إن كان الغير معروفاً بالمعاصي أما إذا كان لم يوصف بصلاح بحيث يترك به ولا يفسد فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا ش. □ فود: (لغير من ذكر) أي لغير أهل الميت ونحوهم. □ فود: (بل يندب) إلى قول المتن ولا ينظر في النهاية والمغني. □ فود: (بل يندب إلخ) أي لولي ع ش وظاهر أنه ليس بقيد. □ فود: (ونحوه) أي كزسال من يخبر أهل البلد فرداً فرداً. □ فود: (للصلاة عليه إلخ) أي لكثرة المصلين عليه نهاية عبارة المغني فإن قصد الإعلام بموته لم يكره أو قصد به الإخبار لكثرة المصلين عليه فهو مستحب اهـ. □ فود: (كالُدعاء إلخ) أي والمحالة نهاية ومغني. □ فود: (نفي النجاشي) أي أوصل خبره لأصحابه ع ش.

□ فود: (سني: نفي الجاهلية) بسكون السين وبكسرها مع تشديد الباء مضر ناهيًة ومغني. □ فود: (ترثيته بذكر محاسنه) الباء زائدة إذ حقيقتها ذكر محاسنه كما في التذنب كزدي. □ فود: (التذنب السابق) أي المقرون بالبكاء ع ش. □ فود: (على تجديد حزن) أي لغير نحو عليه. □ فود: (أو فعلت في مجاميع) أي أو كانت بغير حق أخذاً مما يأتي بصري. □ فود: (والأبأن كانت بحق إلخ) ويتبني أن تكرر أيضاً إذا كانت بحق وخلت عما ذكر ولكنها كانت في ظالم أو فاسق أو مبتدع بصري أي كما يفيد قول الشارح في نحو عالم. □ فود: (ولا يمس) إلى قوله وفيه تضعيف في النهاية والمغني إلا قوله إلا ينظر إلى ونظر المعين. □ فود: (فيكره ذلك) أي كل من النظر والمس اعتمدته النهاية والمغني. □ فود: (وربما رأى ما يسيء إلخ) أي رُبُّمَا رَأَى سَوَادًا وَنَحْوَهُ فَيُظَنُّ عَذَابًا قِيسِيًءُ بِهِ ظَنًّا نِهَآيَةً وَمَغْنِي. □ فود: (ويؤيد الأول) أي الكراهة.

□ فود: (سني: إلا بقدر الحاجة) قد يتوقف في تصوير الحاجة للمس بلا حائل بصري.

كتمعرفة المغسول من غيره فلا كراهة ولا خلاف الأولى لغذيره ومحل جواز ذلك إن مس أو نظّر (من غير العورة) ولا حرّم اتفاقاً إلا نظّر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة ولا الصغير إما يأتي في النكاح ونظّر المعلن لغيرها مكروهة إلا لضرورة ومسنّ تغطية وجهه من أول غسله إلى آخره وبحرّم كبه عليه كما مر. (ومن تغدّر غسله) ليقيد ماء أو لنحو حرق أو لدغ ولو غسل تهرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (بهم) وجوباً كالحي وليحافظ على جثته لئلا يفسد بحالها وليس من ذلك خشية تسار الفساد إليه لقروح فيه لأنه صائر لليلي ومو حكم ما لو وجد الماء بعد تيممه.

فوق (سني): (من غير العورة) وهي ما بين ركبته وسرته شرح م ر اه سم أي سواء كان ذكرًا أو أنثى.
 فود: (ولا حرّم إلخ) ظاهره ولو لحاجة بل ولو لضرورة ولكن يتبني جوازه إذا كان به نجاسة واحتاج لإزالة النجاسة.
 فود: (إلا نظّر أحد الزوجين إلخ) أخرج المس وتقدم بهامش ويغسل بيساره إلخ ما فيه كالنظر سم عبارته هناك حاصل كلام الشارح هنا جواز نظّر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظّر العورة بلا شهوة ونقله الدميري والسيد البكري هناك عن المجموع ولا يخفى أنه إذا حرّم النظر حرّم المس لأنه أبلغ منه وحمل م ر المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة اه.
 فود: (إلا الصغير) أي الذي لم يبلغ محل الشهوة ذكرًا أو أنثى وإن كان الناظر أجنبيًا ع ش.
 فود: (ونظّر المعلن إلخ) عبارة المثني وأما غير الغاسل من معين وغيره فيكره له النظر إلى غير العورة إلا لضرورة اه.
 فود: (ولو غسل إلخ) جملة حالته.
 فود: (أو خيف إلخ) عطف على تهرى أي ولو غسل تهرى الميت أو خيف على الغاسل من سيرة السّم إليه كزدي.
 فود: (للقيد ماء إلخ) وليس من القيد ما لو وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو يظهر الحي فيجب تقديم غسل الميت لأن الحي ثمكته الصلاة عليه بالتيمم إن وجد ثرابًا أو فاقدا للظهورين بخلاف ما لو ظهر به الحي فإن ذلك قد يؤدي إلى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما إذا كان في بدنه نجاسة ع ش.

فوق (سني): (بهم) ظاهر كلامهم أنه لا يجب في هذا التيمم التية إعطاء له حكم مبدله وهو الغسل إيماب.
 فود: (كالحي) أي قياسًا على غسل الجنابة نهاية ومثني.
 فود: (وليحافظ إلخ) عطف على قوله كالحي.
 فود: (وليس من ذلك) أي من التعذر.
 فود: (ومر) أي في التيمم كزدي عبارة النهاية والمثني ولو يعمه ليقيد الماء ثم وجده قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم اه قال ع ش قوله م ر ثم وجده قبل دفنه مفهومه أنه بعد الدفن لا يتيسر للغسل سواء أكان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر ليقينا ما كلفنا به وهو التيمم اه.
 فود: (حكم ما لو وجد إلخ) وهو وجوب الغسل وإعادة الصلاة إذا وجد الماء قبل دفنه.

فود في (سني): (من غير العورة) أي: وهي ما بين سترته وركبته م ر.
 فود: (إلا نظّر أحد الزوجين) أخرج المس وتقدم بهامش ويغسل بيساره وعليها خرقه سواتيه ما فيه كالنظر.

(وَيُغْسَلُ الْجُنُبُ وَالْحَائِضُ) وَمِثْلُهُمَا التُّقْسَاءُ (الْمَيْتُ بِلَا كَرَاهٍ) لِأَنَّهُمَا طَاهِرَانِ وَفِيهِ تَضْمِيْفٌ لِمَا قَالَهُ الْمُحَامِلِيُّ مِنْ حُرْمَةِ حُضُورِهِمَا عِنْدَ الْمُحْتَضَرِّ وَوَجْهٌ بِمَنْعِهِمَا لِمَلَايِكَةِ الرَّحْمَةِ لِمَا فِي الْخَيْرِ الصَّحِيحِ (أَنَّ الْمَلَايِكَةَ لَا تَدْخُلُ نَيْتًا فِيهِ جُنُبٌ) إِذْ لَوْ نَظَرَ لِدَلَالَةِ لَحْزَمِ تَفْسِيلِهِمَا لَهُ أَيْضًا وَلَا قَائِلٌ بِهِ وَتَوَهُّمُ فَرْقٍ بَيْنَ الْمُحْتَضَرِّ وَالْمَيْتِ لَا يُجْدِي لِحَاجَتِهِ كُلُّهُ إِلَى حُضُورِ مَلَايِكَةِ الرَّحْمَةِ (وَإِذَا مَا غَسَلَا غُسْلًا فَقَط) لِلْمَوْتِ لَا يَقْطَعُ مَا عَلَيْهِمَا بِهِ. (وَلَيْكُنِ الْغَائِصِلُ أَمِينًا) وَكَذَا مُعِيْنُهُ نَدْبًا فِيهِمَا لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يُوَثِّقُ بِهِ فِي الْإِثْنَانِ بِمَا طُلِبَ مِنْهُ نَعْمَ يُجْزَى غُسْلُ فَاسِيقٍ كَالْكَافِرِ وَأَوَّلَى وَمَعَ ذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْإِمَامِ تَقْوِيضُ غُسْلِ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي أَذَانِهِ وَكَذَا لَيْمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهِ وَيُعَلِّمُ مِمَّا مَرَّ فِي الْجِهَادِ أَنَّهُ يَكْفِي قَوْلُ الْفَاسِيقِ وَالْكَافِرِ غَسَلْتُهُ لَا غُسْلَ (فَلَنْ رَأَى) الْغَائِصِلُ أَوْ مُعِيْنُهُ (خَيْرًا) كَطَيْبِ رِيحٍ وَاسْتِنَارَةٍ وَجْهِ (ذَكَرَهُ) نَدْبًا لِأَنَّهُ أَدْعَى لِكَثْرَةِ الْمُضَلِّينَ عَلَيْهِ وَالِدَاعِينَ لَهُ (أَوْ) رَأَى (غَيْرَهُ) كَسَوَادٍ وَجْهِ (حَوْضٍ ذَكَرَهُ) لِأَنَّهُ غَيْبَةٌ وَقَدْ صَحَّ

﴿فَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ﴾ (بِلَا كَرَاهٍ) إِنِّي وَلَوْ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِمَا عَشَرَ قَالَ الْبُصْرِيُّ لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لِلْحَدِيثِ الْآتِي أَه. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَفِيهِ) إِنِّي فِي قَوْلِهِمْ وَيُغْسَلُ الْجُنُبُ الْخ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَوَجْهٌ الْخ) إِنِّي مَا قَالَهُ الْمُحَامِلِيُّ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (إِذْ لَوْ نَظَرَ الْخ) عِلَّةٌ لِلتَّضْعِيفِ وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا قَالَهُ الْمُحَامِلِيُّ كَرْدِي أَوَّلُ بَلِّ إِشَارَةٌ إِلَى مَنْعِهِمَا لِمَلَايِكَةِ الرَّحْمَةِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (بِهِ) إِنِّي بِالْمَوْتِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الشَّهِيدِ الْجُنُبِ وَانْفَرَدَ الْحَسَنُ الْبُصْرِيُّ بِإِلْجَابِ غُسْلَيْنِ مُغْنِي. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَكَذَا مُعِيْنُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُكَرِّرُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الْآ قَوْلُهُ وَيُعَلِّمُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَالصَّلَاةُ وَالذَّفْنُ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (لَا يُوَثِّقُ بِهِ بِالْإِثْنَانِ الْخ) إِنِّي وَقَدْ يَظْهَرُ مَا يَظْهَرُ لَهُ مِنْ سِرٍّ وَسُتْرٍ عَكْسَهُ نِهَايَةً. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ الْإِجْزَاءِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (يَخْرُجُ عَلَى الْإِمَامِ الْخ) إِنِّي لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ وَوَلَايَةٌ وَلَيْسَ الْفَاسِيقُ مِنْ أَهْلِهَا نِهَايَةً قَالَ عَشْرٌ وَفِيهِ مَا مَرَّ عَنْهُ مَرَّ فِي الْأَذَانِ مِنْ أَنَّ التَّوَلِيَّةَ صَحِيحَةٌ وَإِنْ كَانَ نَصْبُهُ حَرَامًا أَنْ يُقَالَ بِمِثْلِهِ هُنَا إِنِّي عَلَى مُخْتَارِ الرَّمْلِيِّ دُونَ الشَّارِحِ حَجٌّ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (فِي أَذَانِهِ) أَيِ الْفَاسِيقِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (وَكَذَا الْخ) إِنِّي يَخْرُجُ التَّقْوِيضُ وَظَاهِرُ التَّشْبِيهِ الْإِجْزَاءِ وَفِيهِ تَوَقُّفٌ بَلِّ قَضِيَّةٌ قَوْلِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْغُسْلِ أَه عَدَمُ الْإِجْزَاءِ.

﴿فَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ﴾ (فَلَنْ رَأَى خَيْرًا ذَكَرَهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ يَجِبُ كُنْمْ خَيْرَ رَأَى مِنْ مُتَجَاهِرٍ بِخَوْفٍ فَنَسِيَ أَوْ مُسْتَبِرٍّ عِنْدَ مَنْ يَعْلَمُ حَالَهُ إِنْ خَشِيَ تَرْتَبَ ضَرَرٍ عَلَى ذِكْرِهِ وَيَجِبُ ذِكْرُ شَرِّ رَأَى مِمَّنْ ذِكْرُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَسَاهُلٍ مِنْ سَمِعِهِ فِيهِ الزَّيْكَابُ مَا كَانَ الْمَيْتُ مُتَّصِفًا بِهِ بِصُرِّي وَمَا اسْتَظْهَرَهُ أَوَّلًا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (كَسَوَادٍ وَجْهِ) إِنِّي وَتَغْيِيرِ رَائِحَةٍ وَانْقِلَابِ صَوْرَةٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (لِأَنَّهُ غَيْبَةٌ) إِنِّي لَيْمَنْ لَا يَتَأَنَّى الْإِسْتِخْلَالَ مِنْهُ.

(غَرِيْبَةٌ): حُكْمِي أَنْ امْرَأَةً بِالْمَدِينَةِ فِي زَمَنِ مَالِكٍ غَسَلَتْ امْرَأَةً فَالْتَصَقَتْ يَدُهَا عَلَى فَرْجِهَا فَتَحَيَّرَ النَّاسُ فِي امْرِئِهَا هَلْ تَقْطَعُ يَدَ الْغَائِصِلَةِ أَوْ فَرْجَ الْمَيْتَةِ فَاسْتَفْتَيْتَنِي مَالِكُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: سَلَوْهَا مَا قَالَتْ لَمَّا وَضَعَتْ يَدَهَا عَلَيْهَا، فَسَأَلُوهَا فَقَالَتْ: قُلْتُ: طَالَ مَا عَصَى هَذَا الْفَرْجُ زَيْهَ، فَقَالَ مَالِكُ: هَذَا قَذْفٌ، أَجْلَدُوهَا ثَمَانِينَ تَخْلُصْ يَدُهَا. فَجَلَدُوهَا ذَلِكَ، فَخَلَصَتْ يَدُهَا فَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لَا يَمُوتُ وَمَالِكُ فِي الْمَدِينَةِ مُغْنِي

الأمر بالكف عن ذكر مساوي الموتى (إلا لمصلحة) فيهما فيسّر الخير في نحو متجاهر يفسق أو بدعة لئلا يفتّر به ويظهر الشر فيه لينزجر عن طريقته غيره بل بحث وجوب الكتم في الأول وهو منجبة إن ترتب عليه ضرر. (ولو تنازع أخوان) أو غيرهما من كل اثنين استويا قريبا أو نحوه ولا مرجح (أو زوجتان) ولا مرجح أيضا (الفرع) بينهما في التمسيل والصلاة والدفن قطعاً للنزاع وقضيته وجوب الإقراع على نحو قاض رفع إليه ذلك وهو منجبة (والكافر أحق بقرينه الكافي) في تجهيزه لأنه وليه. (ويكرهه) على المذهب نقلاً لا وصية كما مر آخر اللباس (الكفن المصغر) للرجل وغيره ويكرهه المزعفر للمرأة ويحرم المزعفر كله وكذا أكثره

وبصري. هـ قوله: (في نحو متجاهر يفسق إلخ) لعل الأولى في متجاهر بنحو يفسق إلخ أي كالظلم. هـ قوله: (ويظهر الشر فيه إلخ) ويتبعي كما قاله الأذرعني أن يتحدث بذلك عن المستتر بدعته عند المطالعين على حاله المائلين إليها لعلهم ينزجرون انتهى نهاية أقول وعلى قيايه يأتي ذلك في الفايق المستتر بالنسبة للمطالعين على حاله المائلين إليه وفي كتم خير رآه في الفايق المذكور بالنسبة لمن ذكر بصري. هـ قوله: (بحث إلخ) اعتمده المغني والنهاية في المبتدع دون الفايق عبارة الأول والوجه كما قال الأذرعني أن يقال إذا رأى من مبتدع أماره خير كتمها ولا يتعد إيجابه لئلا يحمل الناس على الإغراء بدعته ويسن كتمانها من المتجاهر بالفسق والظلم لئلا يفتّر بذكرها أمثاله اهـ. هـ قوله: (في الأول) أي فيما إذا رأى خيراً في نحو متجاهر يفسق أو بدعة. هـ قوله: (وقضيته) أي التعليل. هـ قوله: (وجوب الإقراع أي على نحو قاض إلخ) ولا ينافيه كون الترتيب مستحباً لأنه يجب قطع النزاع وقطعه متوقف على الفرعة فوجب لذلك أما بالنسبة إليهما فلا يظهر الوجوب حيث فرض استحباب الترتيب لأنه حيث يجوز لكل منهما مخالفة الترتيب مع عدم التساوي فكيف معه بصري وع ش.

هـ قول (سني: (والكافر أحق إلخ) من قرينه المسلم نهاية ومغني. هـ قوله: (لأنه وليه) لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النحل: ١٠٣] فإن لم يكن تولاّه المسلم نهاية ومغني. هـ قوله: (نقلاً لا وصية) أي الحكم مبني على ما نقل عن الشافعي من نفيه على جل المصغر لا على وصيته فإنها تدل على الحرمة كزدي. هـ قوله: (كما مر آخر اللباس) عبارته هناك وكذا المصغر على ما صحت به الأحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم يبالوا بنص الشافعي على جله تقدماً للعمل بوصيته اهـ أي بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبي. هـ قوله: (للرجل) إلى قوله كله في النهاية والمغني. هـ قوله: (وكذا أكثره إلخ) أي حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعفاً في العرف على ما قدمه م ويتبعي مثل ذلك في كراهة المصغر. (فرع) وقع السؤال في اللبس عن حكم ما يقع كثيراً في مضرنا وقراها من جعل الجنازة في يد الميت ورجليه وأجنا عنه بأن الذي يتبعي أن يحرم ذلك في الرجال لحرمة عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان ع ش عبارة البصري قوله وكذا أكثره يتبعي أن يكون المصغر كذلك إن قلنا بتحريمه اهـ.

هـ قوله: (كما مر آخر اللباس) أي أنه يحرم وصية.

لِمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحَرِيرُ قِيَامًا عَلَيْهِ وَاعْتَمَدَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ قَوْلَ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ لَا تُكْرَهُ
 الْجَبْرَةُ وَهِيَ بِكَسْرِ فَتَنْجِ نَوْعٌ مُخْطَطٌ مِنْ ثِيَابِ الْقُطُنِ وَمَحْلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يُقْصَدُ لِلزَّيْنَةِ أَخْذًا
 مِنْ قَوْلِ شَرْحِ مُسْلِمٍ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ يُكْرَهُ الْمَصْبُوغُ وَنَحْوُهُ مِنْ ثِيَابِ الزَّيْنَةِ أَهْ وَظَاهِرُهُ أَوْ
 صَرِيحُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَصْبُوغِ قَبْلَ النَّسِجِ وَبَعْدَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ الْقَاضِي يَحْرُمُ الثَّانِي
 ضَعِيفٌ وَإِنْ صَوَّبَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ يَحْرُمُ عَلَى الْحَيِّ لُبْسُ الثَّانِي إِنْ صَبِغَ
 لِلزَّيْنَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا كَمَا بَيَّنَّاهُ بِمَا فِيهِ فِي شَرْحِ الْقُبَابِ (و) يُكْرَهُ حَيْثُ لَا ذَنْبَ عَلَيْهِ
 مُسْتَعْرِقٌ وَلَا فِي وَرَثَتِهِ غَائِبٌ أَوْ مُحْجُوزٌ وَلَا حُرْمَتٌ (الْمُغَالَاةُ فِيهِ) بَارْتِفَاعُ ثَمَنِهِ عَمَّا يَلِيقُ بِهِ
 لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَمَّا تَحْسِينُهُ بِبَيَاضِهِ وَنَظَافَتِهِ وَسُبُوغِهِ وَكَثَافَتِهِ فَسُنَّةٌ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ
 «إِذَا كُفِّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنِ كَفَنَهُ» وَرَوَى ابْنُ عَدِيٍّ خَبَرَ «حَسَنُوا أَكْفَانُ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهُمْ
 يَتَزَاوَرُونَ فِي قُبُورِهِمْ» وَقِيلَ الْمُرَادُ بِتَحْسِينِهَا كَوْنُهَا مِنْ جِلٍّ (وَالْمَفْشُولُ) اللَّبِيسُ (أَوَّلَى مِنْ
 الْجَدِيدِ) لِأَنَّهُ لِلصَّدِيدِ وَالْحَيِّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ كَمَا قَالَ الصَّدِيقُ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَاعْتَرَضَ بَأَنَّ
 الْمَذْهَبَ نَقْلًا وَذَلِيلًا أَوَّلِيَّةُ الْجَدِيدِ وَمَنْ ثُمَّ كُفِّنَ فِيهِ ﷺ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِاتِّفَاقِهِمْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ
 لِإِجْرَاءِ اللَّبِيسِ وَإِنْ لَمْ تَبْقَ فِيهِ قُوَّةُ أَصْلًا وَمَرَّ مَا فِيهِ. (وَالصَّبِي كِبَالِغٍ فِي تَكْفِينِهِ بِأَثْوَابٍ) وَالصَّبِيَّةُ

• قَوْلُهُ: (لِمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحَرِيرُ) خَرَجَ بِهِ نَحْوُ الصَّبِيِّ لِجَوَازِ الْحَرِيرِ لَهُ فِي الْحَيَاةِ سَم. • قَوْلُهُ: (وَمَحْلُهُ)
 أَيُّ عَدَمِ الْكَرَامَةِ. • قَوْلُهُ: (وَالظَّاهِرُ الْإِنْخ) أَيُّ قَوْلِ شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ (إِنَّهُ لَا فَرْقَ الْإِنْخ) أَيُّ فِي الْكَرَامَةِ.
 • قَوْلُهُ: (يَحْرُمُ الثَّانِي) أَيُّ الْمَصْبُوغُ بَعْدَ النَّسِجِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ ضَعِيفٌ الْإِنْخ) أَيُّ قَوْلِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ
 وَيَحْرُمُ الْإِنْخ. • قَوْلُهُ: (بَارْتِفَاعُ ثَمَنِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ
 وَالظَّاهِرُ فِي الْمُثْنِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (هَمَّا يَلِيقُ بِهِ) أَيُّ وَإِنْ اغْتَادَ الْجِيَادُ فِي حَيَاتِهِ بِزَمَائِهِ أَهْ
 بُجَيْرِمِي. • قَوْلُهُ: (وَسُبُوغِهِ) أَيُّ كَوْنِهِ سَابِقًا كَزَيْدِي عِبَارَةً شَأْنِ كَوْنِهِ سَابِقًا أَهْ. • قَوْلُهُ: (فَلْيُحْسِنِ الْإِنْخ)
 أَيُّ يَتَجَدَّدُ أَيْضًا نَظْفًا سَابِقًا نَهَائَةً. • قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُمْ يَتَزَاوَرُونَ الْإِنْخ) فَإِنَّ قِيلَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ اسْتِمْرَارُ
 الْأَكْفَانِ حَالِ تَزَاوُرِهِمْ وَهُوَ لَا نَهَايَةَ لَهُ وَقَدْ يُنَافِي ذَلِكَ مَا مَرَّ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ أَنَّهُ يُسَلَّبُ سَلْبًا سَرِيعًا
 قُلْتُ يُمَكِّنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ يُسَلَّبُ بِاِغْتِيَارِ الْحَالَةِ الَّتِي تُشَاهِدُهَا كَتَغْيِيرِ الْمَيِّتِ وَأَتَاهُمْ إِذَا تَزَاوَرُوا يَكُونُ عَلَى
 صُورَتِهِ الَّتِي دُفِنُوا بِهَا وَأُمُورُ الْآخِرَةِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يُصَرِّحُ بِهِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَقِيلَ)
 الْمُرَادُ بِتَحْسِينِهَا الْإِنْخ) يَتَجَدَّدُ اِغْتِيَارُ الْأَمْرَيْنِ سَم. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ كُفِّنَ فِيهِ الْإِنْخ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَسَّرَ
 اللَّبِيسُ الصَّالِحُ بِنَحْوِ السُّبُوغِ وَكَثَافَةِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ سَم. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ بِاتِّفَاقِهِمْ) أَيُّ بِاجْتِمَاعِ
 الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. • قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيُّ فِي التَّكْفِينِ. • قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيَّةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ
 مُسْتَحَبٌّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُثْنِ. • قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيَّةُ) أَيُّ وَالْحَشَى مُثْنِي.

• قَوْلُهُ: (لِمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحَرِيرُ) خَرَجَ نَحْوُ الصَّبِيِّ لِجَوَازِ الْحَرِيرِ لَهُ فِي الْحَيَاةِ. • قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْمُرَادُ
 بِتَحْسِينِهَا كَوْنُهَا مِنْ جِلٍّ) يَتَجَدَّدُ اِغْتِيَارُ الْأَمْرَيْنِ. • قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ كُفِّنَ فِيهِ ﷺ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَسَّرَ

كبالغة في ذلك أيضًا وقد مرَّ وأشار بأثواب إلى أنه مثله عددًا لا صيغة ليحل الحرير للصبي دون البالغ. (والحنوط) أي ذرّه السابق (مستحب) فلا يتقيّد بقدر ولا يفعل إلا يرضى الغرماء لكن في المجموع عن الأم أنه من رأس التركة ثم مال من عليه مؤنته وأنه ليس لغريم ولا وارث منه وجرّم به في الأنوار وظاهر ذلك أنه مفروغ حتى على الندب ويؤجّه بتقدير تسليمه بأنه يتسامح به غالبًا مع مزيد المصلحة فيه للميت ولا ينافيه قول الأم بعد ذلك بسطرتين ولو لم يكن حنوط ولا كافور في شيء من ذلك رجوت أن يجزئ لأن هذا في الإجزاء المئاني للوجوب والأول في أنه مع نده لا يفتقر لرضا وارث ولا غريم ولا يجزئ خلاف الحنوط في الكافور عند جمع ولا في العنبر والجسك عند الكل وأفتى ابن الصلاح بأن ناظر بيت المال ووقف الأكفان لا يعطى قطنًا ولا حنوطًا أي إلا إن اطرد ذلك في زمن الواقف وعلم به لأنه حينئذ كشرطه كما يأتي (وقيل واجب) فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويتقيّد بما يليق به عرفًا للإجماع الفعلي عليه ويؤدّ بأن هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في المفلس. (ولا يحيل الجنابة إلا الرجال وإن كانت) خنثى أو (أنثى) ليضعف النساء عنه

• قوله: (لكن في المجموع) إلى قوله ولا ينافيه أقره ع ش. • قوله: (وظاهر ذلك إلخ) أي ما في المجموع عن الأم. • قوله: (ولا ينافيه) أي ما مرّ عن المجموع. • قوله: (من ذلك) أي من الأكفان والإغتيال. • قوله: (لأن هذا) أي ما في الأم آخرًا والجار متعلّق بدم المناقة. • وقوله: (والأول) أي القول الأول في الأم. • قوله: (هذه جمع) أي ويجري عند جمع آخر نهاية. • قوله: (وأفتى ابن الصلاح إلخ) اعتمدته النهاية والمفني كما مرّ في الغسل. • قوله: (إلا إن اطرد ذلك إلخ) لعل المراد الإطراد من التركات لتحققه دائمًا أو غالبًا لكن المتبادر أن المراد الإطراد ولو من التركات. • قوله: (لأنه حينئذ كشرطه إلخ) قد يقال قضية كون الإطراد مع العلم كشرطه أن يعطى أيضًا التوب الثاني والثالث بشرط الإطراد والعلم إلا أن يفرّق بسهولة أمر القطن والحنوط وفيه نظر سم وتقدّم في التكفين عن الإيعاب ما نصّه قال ابن الأستاذ إن قيد الواقف أي بالأكفان بالواجب أو الأكمل أتبع وإن أطلق واقتضت العادة شيئًا نزل عليه اه. • قوله: (كما يأتي) أي في الوقف. • قوله: (فيكون) إلى قوله كذا قالوه في النهاية والمفني. • قوله: (كما في المفلس) أي حال حياته فيترك له الكسوة وجوبًا دون الطيب. • قوله: (إلا الرجال) أي نذبا نهاية. • قوله: (ليضعف النساء عنه إلخ) أي عن الحمل فإن لم يوجد

اللبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ. • قوله: (إلا إن اطرد إلخ) لعل المراد الإطراد من التركات لتحققه دائمًا أو غالبًا لكن المتبادر أن المراد الإطراد ولو من التركات. • قوله: (لأنه حينئذ كشرطه) قد يقال قضية كون الإطراد مع العلم كشرطه أن يعطى أيضًا التوب الثاني والثالث بشرط الإطراد والعلم إلا أن يفرّق بسهولة أمر القطن والحنوط وفيه نظر.

فَيُكْرَهُ لَهُنَّ كَالْخَنَائِي وَيُحْمَلُ عَلَى سَرِيرٍ أَوْ لَوْحٍ أَوْ مَحْمَلٍ وَأَيُّ شَيْءٍ حُمِلَ عَلَيْهِ أَجْزَأُ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوع (وَيَحْرُمُ حَمْلُهَا عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ) كَحَمْلِهَا فِي نَحْوِ قَفَّةٍ أَوْ غِرَارَةٍ وَكَحْمَلِ كَبِيرٍ عَلَى نَحْوِ يَدٍ أَوْ كَيْفٍ (وَهَيْئَةٌ يُخَافُ مِنْهَا سُقُوطُهَا) لِأَنَّهُ تَمْرِضُ لِإِهَانَتِهِ مَا لَمْ يُخَشَّ تَغْيِيرُهُ قَبْلَ تَهْيِيقِهِ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَيْدِي وَالرَّقَابِ كَذَا قَالُوهُ وَيُتَجَنَّبُ أَنْ يَحْمَلَ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ تَغْيِيرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ وَإِلَّا وَجِبَ حَمْلُهُ كَذَلِكَ وَلَا بَأْسَ فِي الطُّفْلِ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَيْدِي مُطْلَقًا.

(وَيُنْذَبُ لِلْمَرْأَةِ مَا يَسْتَرْهَا كِتَابُوتٍ) يَعْنِي قُبَّةٌ مُعْطَاةٌ لِإِبْصَاءِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَانَتْ قَدْ رَأَتْهُ بِالْحَبَشَةِ لَمَّا هَاجَرَتْ قَالَ فِي الْمَجْمُوع قِيلَ هِيَ أَوَّلُ مَنْ حُمِلَتْ كَذَلِكَ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْصَتْ أَنْ يُتَّخَذَ لَهَا ذَلِكَ فَفَعَلُوهُ فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَهُوَ قَبْلَ زَيْنَبَ بِسِنِينَ كَثِيرَةٍ وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ أَوَّلُ مَا أُتَّخَذَ فِي جِنَازَةِ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِهَا بِاطِلٌ أَهْلٌ مُلْخَصًا وَبِفَرْضِ صِحَّةِ ذَلِكَ قَدْ يُقَالُ هُوَ لَا يُنَافِي مَا قِيلَ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ زَيْنَبُ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَوَّلَ مَنْ قِيلَ بِهِ ذَلِكَ الَّذِي رَأَتْهُ بِالْحَبَشَةِ وَفَاطِمَةُ الظَّاهِرُ أَنَّهَا عَلِمَتْ ذَلِكَ مِنْ زَيْنَبَ

غَيْرُهَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِنَ نِهَائُهُ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَيُكْرَهُ لَهُنَّ) أَيُّ وَإِنْ أَدَّى إِلَى إِزْرَاءِ حَرَمٍ سَم. □ فَوَدَّ: (أَجْزَأُ) أَيُّ كَفَى فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ وَشَرَطُ جَوَازِهِ أَنْ لَا يَكُونَ الْحَمْلُ عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ وَمِنْهُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَا يَلِيقُ بِهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَكَحْمَلِ كَبِيرٍ إِلَخ) يَتَّبِعِي وَكَذَا صَغِيرٍ عَلَى نَحْوِ كَيْفٍ سَم وَيَتَّبِعِي أَنْ يُرَادَ بِالْكَبِيرِ هُنَا الْكَبِيرُ بِالْجُنَّةِ فَتُخَوُّ ابْنَ عَشْرِ سِنِينَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْبَالِغِ فَلْيُرَاجِعْ. □ فَوَدَّ: (وَيُتَجَنَّبُ إِلَخ) مُتَمَدِّعٌ ش. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ دَعَتْ حَاجَةً لِذَلِكَ أَمْ لَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيُّ عَلَى الْأَيْدِي وَالرَّقَابِ.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (وَيُنْذَبُ لِلْمَرْأَةِ) وَمِثْلُهَا الْخَنَائِي نِهَائُهُ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (يَعْنِي) إِلَى قَوْلِهِ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ فِي الْمَجْمُوع قِيلَ. □ فَوَدَّ: (يَعْنِي قُبَّةٌ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالتَّهَائِي وَهُوَ سَرِيرٌ فَوْقَهُ خِيَمَةٌ أَوْ قُبَّةٌ أَوْ يَكْبَةٌ لِأَنَّهُ اسْتَرَّ لَهَا أَهْلًا. □ فَوَدَّ: (وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ إِلَخ) رَجَّحَهُ التَّهَائِي عِبَارَتُهُ وَأَوَّلُ مَنْ عُطِيَ نَعَشُهَا فِي الْإِسْلَامِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ بَعْدَهَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ وَكَانَتْ رَأَتْهُ بِالْحَبَشَةِ لَمَّا هَاجَرَتْ وَأَوْصَتْ بِهِ فَقَالَ عُمَرُ نِعَمَ خِبَاءِ الظُّلْمِينَةِ أَهْلٌ وَالظُّلْمِينَةُ اسْمٌ لِلْمَرْأَةِ فِي الْهَوْدَجِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَوَّلُ مَا أُتَّخَذَ) مُبْتَدَأٌ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ. □ فَوَدَّ: (فِي جِنَازَةِ إِلَخ) خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنَّ. □ فَوَدَّ: (بِأَمْرِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِأَتَّخَذَ. □ فَوَدَّ: (بِاطِلٌ) خَبَرٌ (وَزَعَمَ إِلَخ). □ فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيُّ مَا فِي الْمَجْمُوع. □ فَوَدَّ: (وَبِفَرْضِ صِحَّةِ ذَلِكَ) أَيُّ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ. □ فَوَدَّ: (الَّذِي رَأَتْهُ إِلَخ) صِفَةٌ مَنْ فُعِلَ إِلَخ. □ فَوَدَّ: (وَفَاطِمَةُ) مُبْتَدَأٌ وَجُمْلَةُ الظَّاهِرِ أَنَّهَا إِلَخُ خَبَرُهُ.

□ فَوَدَّ: (فَيُكْرَهُ) وَإِنْ أَدَّى إِلَى إِزْرَاءِ حَرَمٍ. □ فَوَدَّ: (وَكَحْمَلِ كَبِيرٍ عَلَى نَحْوِ يَدٍ أَوْ كَيْفٍ) يَتَّبِعِي وَكَذَا صَغِيرٍ عَلَى نَحْوِ كَيْفٍ. □ فَوَدَّ: (قَالَ فِي الْمَجْمُوع قِيلَ هِيَ أَوَّلُ مَنْ حُمِلَتْ كَذَلِكَ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ إِلَخ) قَالَ م. ر. فِي شَرْحِهِ وَأَوَّلُ مَنْ عُطِيَ نَعَشُهَا فِي الْإِسْلَامِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ بَعْدَهَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ وَكَانَتْ رَأَتْهُ بِالْحَبَشَةِ لَمَّا هَاجَرَتْ وَأَوْصَتْ بِهِ شَرْحُ م. ر.

فاستحسنه وأمرت به. (ولا يكره الزكوب في الرجوع منها) أي الجنازة ليعطيه ﷺ له رواه مسلم بخلافه في الذهاب لغير غدير كما مر (ولا بأس بالتباعد) بالتشديد (المسلم جنازة قريبه الكافر) فلا كراهة فيه خلافاً للروائي ليخبر أبي داود وغيره بسند حسن ووقع في المجموع بإسناد ضعيف (أنه ﷺ أمر علياً كرم الله وجهه أن يوارى أبا طالب) قال الإسني ولا دليل فيه لأنه كان يلزمه تجهيزه كمؤنته في حياته ويؤد بأنه كان له أولاد غيره ويفرضه فلا يلزمه تولي ذلك بنفسه فكان الدليل في توليه له بنفسه ويجوز له زيارة قبره أيضاً كالقريب زوج ومالك قال شارح وجاز واعتراض بأن الأوجه تقيده بوجاء إسلام أي لنحو قريبه أو خشية فتنة وأفهم المثنى حرمة

فوق (سني): (ولا يكره الزكوب إلخ) أي لا بأس به معني. □ فود: (أي الجنازة) إلى قوله ويؤد في النهاية إلا قوله خلافاً للروائي وقوله ووقع في المجموع بإسناد ضعيف وقوله قال شارح وقوله واعتراض إلى وأفهم وكذا في المعني إلا قوله ويؤد إلى ويجوز. □ فود: (لغير غدير) أي كضعف ويؤد مكان نهاية ومعني.

فوق (سني): (بالتباعد المسلم) أي مشيع ش.

فوق (سني): (جنازة قريبه الكافر) ولا يمتد كما قاله الأذرعى إلحاق الزوجة والمملوك بالقریب ويلحق به أيضاً المولى والجار كما في العبادة فيما يظهر نهاية ومعني. □ فود: (أنه ﷺ أمر إلخ) يدل من خبر أبي داود عبارة النهاية والمحلى لما رواه أبو داود وغيره عن علي رضي الله عنه أنه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله ﷺ فقلت له: إن عمك الضال قد مات، قال: «انطلق فولوه» هـ. □ فود: (ولا دليل فيه) أي في الخبر على مطلق القرابة نهاية ومعني. □ فود: (لأنه) أي علياً كرم الله وجهه نهاية. □ فود: (ويؤد) أي يزاع الإسني. □ فود: (يفرضه) أي فرض لزوم تجهيز أبي طالب على علي كرم الله وجهه بخصوصه. □ فود: (فلا يلزمه إلخ) أي إذا كان متمكناً من استخلاف غيره عليه من أهل ملته نهاية.

فود: (ويجوز له إلخ) أي مع الكراهة نهاية ومعني. □ فود: (زيارة قبره) أي قبر قريبه الكافر نهاية.

فود: (وكالقریب زوج إلخ) مفهومة أنه يخرم عليه ذلك إذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما يأتي عن الشاشي ولو قيل بكرأته هنا كما أن المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيداً هذا وسيأتي للشارح م ر أن زيارة قبور الكفار مباحة خلافاً للماوردي في تحريمها وهو بعمومه شامل للقریب وغيره وقضية التعبير بالإباحة عدم الكراهة إلا أن يرد بها عدم الحرمة ويدل لذلك مقابلته بكلام الماوردي ع ش.

فود: (واعتراض) أي على ذلك الشارح. □ فود: (بأن الأوجه تقيده إلخ) خلافاً للمعني والنهاية وقد يقال بعد التقييد بما ذكر لا وجه للتخصيص بالجار فليتأمل بصري. □ فود: (أي لنحو قريبه) أي قريب الجار واللام متعلق بإسلام. □ فود: (وأفهم المثنى حرمة إلخ) سيأتي خلافه في هامش زيارة القبور

فود: (ويجوز له زيارة قبره) أي مع الكراهة شرح م ر. □ فود: (بوجاء إسلام) أي لغير الميت كما هو معلوم. □ فود: (وأفهم المثنى حرمة إلخ) سيأتي خلافه في هامش زيارة القبور للرجال.

أَتْبَاعُ الْمُسْلِمِ جِنَازَةً كَافِرٍ غَيْرِ نَحْوِ قَرِيبٍ وَبِهِ صَرَحَ الشَّاشِي.
(وَيُكْرَهُ اللَّفْظُ) وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ وَلَوْ بِالذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ (فِي) الْمَشْيِ مَعَ (الْجِنَازَةِ) لِأَنَّ الصَّحَابَةَ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ} كَرِهُوا حِينَئِذٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَكَرِهَ الْحَسَنُ وَغَيْرُهُ اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ لِقَائِلِهِ لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ بَلْ يَسْكُتُ مُتَّفَكِرًا فِي الْمَوْتِ وَمَا يَتَقَلَّبُ بِهِ وَفَنَاءِ الدُّنْيَا ذَاكِرًا بِلِسَانِهِ سِرًّا لَا جَهْرًا لِأَنَّهُ بَدْعَةٌ قَبِيحَةٌ (وَأَتْبَاعُهَا) بِإِسْكَانِ التَّاءِ (بِنَارٍ) بِمَجْمُوعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا لِاجْتِمَاعِهَا لِأَنَّهُ تَقَاوُلٌ

لِلرِّجَالِ سَمٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ شِئْءٍ أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ الْكِرَاهَةَ. □ فَوُدَّ: (وَيْهِ) أَيُّ بِالْتَّحْرِيمِ.

□ فَوُدَّ (سُيِّ): (الْلَفْظُ) بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَسُكُونِهَا نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ بِالذِّكْرِ الْإِلْحَ) فَرَضُوا كِرَاهَةَ رَفْعِ الصَّوْتِ بِهِمَا فِي حَالِ السَّيْرِ وَسَكَنُوا عَنْ ذَلِكَ فِي الْحُضُورِ عِنْدَ غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَوَضْعِهِ فِي التَّغْشِ وَبَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ إِلَى ذَنْفِهِ وَلَا يَتَعَمَّدُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ سَمٍ عَلَى حَيْجِ أَهْ عِ ش. □ فَوُدَّ: (كَرِهُوا حِينَئِذٍ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي كَرِهُوا رَفْعَ الصَّوْتِ عِنْدَ الْجِنَازَةِ وَالْقِتَالِ وَالذِّكْرِ وَالْمُخْتَارِ وَالصَّوَابُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ مِنَ السُّكُوتِ فِي حَالِ السَّيْرِ مَعَ الْجِنَازَةِ أَهْ قَالَ عِ ش وَلَوْ قِيلَ بَتَذِبٍ مَا يَفْعَلُ الْآنَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ مِنَ الْيَمَانِيَةِ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَتَعَمَّدُ لِأَنَّهُ فِي تَرْكِهِ إِزْرَاءَ بِالْمَيِّتِ وَتَعَرُّضًا لِلتَّكَلُّمِ فِيهِ وَفِي وَرَثَتِهِ فَلْيُرَاجَعْ أَهْ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ. □ فَوُدَّ: (اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ) أَيُّ قَوْلُ الْمُتَنَادِي مَعَ الْجِنَازَةِ اسْتَغْفِرُوا الْإِلْحَ نِهَائَةً. □ فَوُدَّ: (لَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ) كَانَ مُرَادُهُ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ} لَا يُسْتَغْفَرُ لَهُ أَيُّ لَا يُشْتَقَلُّ بِهِ الْآنَ بِاللِّسَانِ جَهْرًا لِكُونِهِ بَدْعَةً ثُمَّ ابْتَدَأَ الدُّعَاءَ بِقَوْلِهِ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ أَمْرًا بِالْبَدْعَةِ فَكَانَ الظَّاهِرُ الْإِتْيَانُ بِالْوَاوِ وَلَعَلَّ الْحِكْمَةَ فِي تَرْكِهَا خُرُوجُهُ مَخْرَجَ الزَّجْرِ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ اشْتِغَالَهُم بِالْجَهْرِ بِالذِّكْرِ يَمْنَعُ مِنْ مَغْصِيَةِ كَنْحَوْ غَيْبَةِ تَرْوُلِ الْكِرَاهَةِ بِضَرْبِي أَقُولُ تَأْوِيلُهُ الْحَدِيثُ بِمَا ذُكِرَ حَسَنٌ جَيِّدٌ فِي الْغَايَةِ وَحَمَلَهُ سَمٍ عَلَى ظَاهِرِهِ فَقَالَ يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ جَوَازُ التَّادِيْبِ وَالزَّجْرِ بِالْدُّعَاءِ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ مَا لَا يَلِيْقُ لَكِنْ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِغَيْرِ نَحْوِ الْعَالِمِ نَظَرُ أَهْ. □ فَوُدَّ: (بَلْ يَسْكُتُ) أَيُّ لَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُغْنِي بَلْ يَسْتَقْبَلُ بِالتَّفَكُّرِ فِي الْمَوْتِ الْإِلْحَ وَهِيَ أَحْسَنُ. □ فَوُدَّ: (لَا جَهْرًا لِأَنَّهُ بَدْعَةُ الْإِلْحَ) وَمَا يَفْعَلُهُ جَهْلَةُ الْقُرَاءِ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِالْتَّمْطِيطِ وَإِخْرَاجِ الْكَلَامِ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَحَرَامٌ يَجِبُ إِنْكَارُهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ عِ ش قَوْلُهُ فَحَرَامٌ الْإِلْحَ أَيُّ وَلَيْسَ ذَلِكَ خَاصًّا بِكَوْنِهِ عِنْدَ الْمَيِّتِ بَلْ هُوَ حَرَامٌ مُطْلَقًا وَمِنْهُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْآنَ مِنْ قِرَاءَةِ الرُّؤْسَاءِ وَنَحْوِهِمْ أَهْ.

□ فَوُدَّ (سُيِّ): (وَأَتْبَاعُهَا بِنَارٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَافِرًا وَلَا مَانِعَ مِنْهُ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةً فِيهِ عِ ش.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ بِالذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ) فَرَضُوا كِرَاهَةَ رَفْعِ الصَّوْتِ بِهِمَا فِي حَالِ السَّيْرِ وَسَكَنُوا عَنْ ذَلِكَ فِي الْحُضُورِ عِنْدَ غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَوَضْعِهِ فِي التَّغْشِ وَبَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ إِلَى ذَنْفِهِ وَلَا يَتَعَمَّدُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ قَالَ ابْنُ عُمَرَ الْإِلْحَ) يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ جَوَازُ التَّادِيْبِ وَالزَّجْرِ بِالْدُّعَاءِ عَلَى مَنْ وَقَعَ مِنْهُ مَا لَا يَلِيْقُ لَكِنْ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِغَيْرِ نَحْوِ الْعَالِمِ نَظَرُ.

قَبِيحٌ وَمَنْ ثُمَّ قِيلَ بِحُرْمَتِهِ وَكَذَا عِنْدَ الْقَبْرِ نَعَمُ الْوُقُودُ عِنْدَهَا الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنَ التَّجْمِيرِ عِنْدَ الْمُسْلِمِ. (وَلَوْ اخْتَلَطَ) مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِعَمَلٍ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ كَأَن اشْتَبَهَ (مُسْلِمُونَ) أَوْ مُسْلِمٌ (بِكُفَّارٍ) أَوْ شَهِيدٌ أَوْ سَقَطَ لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةٌ حَيَاةٍ بَغِيرِهِ وَتَعَدَّرَ تَمْيِيزُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ (وَجِبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ) وَتَكْفِيئُهُمْ وَدَفْنُهُمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَالْأَغْنِيَاءُ حَيْثُ لَا تَرَكَّةٌ وَلَا أُخْرِجَ مِنْ تَرَكَّةٍ كُلُّ تَجْهِيْزٍ وَاحِدٍ بِالْفَرْعَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُغْتَفَرُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِبَعْضِهِمْ تَفَاوُثُ مُؤْنٍ تَجْهِيْزُهُمْ لِلضَّرُورَةِ (وَالصَّلَاةُ) عَلَيْهِمْ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْإِثْنَانُ بِالْوَاجِبِ إِلَّا بِذَلِكَ ...

• فَوَدَّ: (نَعَمُ الْوُقُودُ هُنَا الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمَ لَوْ احْتِجَّ إِلَى الدَّفْنِ لَيْلًا فِي اللَّيَالِي الْمُظْلِمَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ حَنْلُ السَّرَاجِ وَالشَّمْعَةِ وَنَحْوِهِمَا وَلَا سِيَّما حَالَةَ الدَّفْنِ لِأَجْلِ إِحْسَانِ الدَّفْنِ وَإِخْصَائِهِ .
 • فَوَدَّ (سُيْ): (وَلَوْ اخْتَلَطَا الْخُ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي اشْتِبَاهِ الْمُحْرَمِ بَغَيْرِهِ وَيَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ نَحْوُ الطَّيِّبِ يُرَاعَى الْمُحْرَمُ لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى اِزْتِكَابٍ مُحْرَمٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُحْرَمِ بِخِلَافِ تَرْكِهِ فَإِنَّ غَايَتَهُ تَرْكُ سَفَةِ بِالنِّسْبَةِ لِبَغَيْرِهِ وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّكْفِيْزُ فَلَوْ قُلْنَا إِنَّ الْوَاجِبَ سَائِرُ الْعَوْرَةِ وَإِنَّ الْاِئْتِصَارَ عَلَيْهِ لَا يُؤْنَمُ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ وَإِلَّا فَمَحَلُّ نَظَرٍ بَصْرِيٍّ عِبَارَةُ شِئٍ وَكَتَبَ الْعَلَامَةُ الشُّوْبَرِيُّ مَا نَصَّهُ أَنْظَرَ لَوْ اخْتَلَطَ الْمُحْرَمُ بَغَيْرِهِ هَلْ يَغْطِي رَأْسَ الْجَمِيعِ احْتِطَاً لِلشَّرِّ أَوْ لَا احْتِطَاً لِلْإِحْرَامِ وَقَدْ يَنْتَهِجُ الثَّانِي لِأَنَّ التَّغْطِيَةَ مُحْرَمَةٌ جَزْأً بِخِلَافِ سَائِرِ مَا زَادَ عَلَى الْعَوْرَةِ اهـ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ التَّغْطِيَةَ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ فَلَا يَتْرُكُ لِلْفَرِيقِ الْآخَرِ وَلَا نَظَرَ لِلْقَطْعِ وَالْخِلَافِ فِي ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ سَمٍّ مَا يُصْرِّحُ بِوُجُوبِ تَغْطِيَةِ الْجَمِيعِ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ اهـ وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ سَمٍّ الْخُ فِيهِ نَظَرٌ بَلِّ مِثْلُ كَلَامِ سَمٍّ كَمَا يَأْتِي إِلَى الْأَوَّلِ . • فَوَدَّ: (مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِلَى الْمَتْنِ . • فَوَدَّ: (لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةٌ حَيَاةٍ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى أَوْ سَقَطَ يُصَلِّي عَلَيْهِ بِسَقَطٍ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا اهـ . • فَوَدَّ: (وَلَا أُخْرِجَ مِنْ تَرَكَّةٍ كُلُّ تَجْهِيْزٍ وَاحِدٍ الْخُ) وَقَدْ يُقَالُ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّةٍ كُلُّ أَقْلٍ كِفَايَةً وَاحِدٍ وَمَا زَادَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّ الْفَرْعَةَ لَا تُؤْتَرُ فِي الْأَمْوَالِ فَحَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَحَلٌّ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا زَادَ أُخِذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَمَا لَوْ مَاتَ شَخْصٌ لَا مَالَ لَهُ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْمُشْتَبَهُ مُزْتَدًّا أَوْ حَرْبِيًّا فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَالُ فِيهِ لِأَنَّهُمَا لَا يُجْهَزَانِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يُجْهَزَانِ هُنَا وَيُغْتَفَرُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِتَجْهِيْزِ الْمُسْلِمِ عَ شِئٍ أَيْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الْمَتْنِ وَقَضِيَّةِ تَعْلِيلِ الشَّارِحِ الْآتِي . • فَوَدَّ: (بِالْفَرْعَةِ الْخُ) يَظْهَرُ أَنَّ الْإِفْرَاعَ لَيْسَ لِلْإِخْرَاجِ بَلِّ لِتَخْصِيصِ الْمُخْرِجِ وَإِنْ كَانَ كَلَامُهُ إِلَى الْأَوَّلِ أَمِيلٌ بَصْرِيٍّ وَقَدْ يَنْدَبِعُ بِذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ عَ شِئٍ . • فَوَدَّ: (وَيُغْتَفَرُ الْخُ) هَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ تَرَكَّةٍ كُلُّ مَا يَلِيقُ بِهِ وَمَعْنَى الْإِعْضَاكِ احْتِمَالُ أَنَّ الْفَرْعَةَ تُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُجْهَزَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بِمَا أُخْرِجَ مِنْ تَرَكَّةٍ الْغَيْرِ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ تَرَكَّةٍ كُلُّ تَجْهِيْزٍ بِلَا تَفَاوُثٍ بَيْنَهُمْ وَمَعْنَى الْإِعْضَاكِ أَنَا حَيْثُ لَمْ نَعْتَبِرْ مَا هُوَ الْأَوَّلَى مِنْ كَوْنِ تَجْهِيْزٍ كُلِّ لَاقِيًا بِهِ مَحَلٌّ تَأْمَلُ فَإِنَّ كَانَ الْمُرَادُ الثَّانِي فَيَظْهَرُ أَنَّا نَعْتَبِرُ أَقْلَهُمْ لِأَنَّهُ أَخَوَطٌ بَصْرِيٍّ أَقُولُ كَلَامَ الشَّارِحِ كَالصَّرِيحِ فِي الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ عَنْهُ . • فَوَدَّ: (إِلَّا بِذَلِكَ) أَيْ بِتَجْهِيْزِ الْكُلِّ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

وقول الإستوي هذا تردّد بين واجبٍ وحرامٍ فليقدّم الحرام على القاعدة يُردّ بآته لا يكون حراماً إلا مع العلم بيقينه وأما مع الجهل فلا على أنّ ذلك لا يُردّ في الصلاة أصلاً لأنّه يخصّها بالمسلم وغير نحو الشهيد في نيّته ولا في غسل الكافر لإباحته ثم رأيت شيخنا أشار لذلك (فإن شاء صلى على الجميع) صلاة واحدة (بقصد المسلم) وغير نحو الشهيد (وهو الأفضل والمنصوص) وليس هنا صلاة على كافر حقيقة والنيّة جازمة ويقول هنا في الأولى اغفر للمسلم منهم (أو على واحدٍ فواحدٍ نأوها الصلاة عليه إن كان مسلماً) أو غير نحو شهيد ويُعزّر في تردّد النيّة للضرورة واعتراض بآته لا ضرورة لإمكان الكيفية الأولى ويجاب بآتها قد تُشقّ بتأخيرها من غسل إلى فراغ غسل الباقي بل قد يتعقّب إن أدّى التأخير إلى تغيير وكذا تتعقّب

فرد: (وقول الإستوي إلخ) أي معارضةً للعلّة المذكورة. فرد: (هذا) أي تجهيز الكل والصلاة عليه. فرد: (تردّد) بصيغة الماضي. فرد: (بين واجبٍ) أي نظّر الاحتمال الفريق الأول (وحرام) أي نظّر الاحتمال الفريق الثاني. فرد: (على القاعدة) أي قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضي يقدّم المانع ويختلّ قاعدة أنّ دزّة المفاسد مقدّم على جلب المصالح. فرد: (يردّ إلخ) خبر وقول الإستوي إلخ. فرد: (بآته لا يكون حراماً إلخ) قضية هذا الردّ أنّه لو اختلط مُحَرَّمٌ بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظّر ولا يتعدّد امتناع المخيط على الجميع لعدم توقّف التكفين عليه بل اللّفايف أولى مع حرمة على المحرّم فليتناهّل اه وتقدّم استقراء ع ش القضية المذكورة. وأما قول سم ولا يتعدّد إلخ هذا في نفس الكفن بقطع النظر عن ستر الرأس وعدمه كما هو ظاهرٍ خلافاً لما مرّ عن ع ش. فرد: (على أنّ ذلك إلخ) اقتصر على هذا الجواب النهائي والمُنْهِي وَلَعَلَّهُ لِأَنَّ الْجَوَابَ الْأَوَّلَ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضَ بِمِثْلِهِ قِيَالُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِمَنْيَةِ الْخ. فرد: (لذلك) أي الجواب العلوي. فرد: (صلاة واحدة) إلى قول المشي ويُشترط في النهاية إلّا قوله ويقول هنا إلى المشي وقوله ومن ثمّ إلى المشي وقوله ثم رأيت إلى المشي وكذا في المُنْهِي إلّا قوله ويردّ إلخ. فرد: (ويقول هنا في الأولى) أي في الصورة الأولى من الصوَرِ الْمُتَقَدِّمَةِ وهي صورة اختلاط المُسْلِمِينَ بِكُفَّارٍ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الصُّوَرِ كَاخْتِلَاطِ الشَّهِيدِ بِغَيْرِهِ بَصْرِيّ أَيْ فَيُطْلَقُ الدُّعَاءُ فِيهَا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي. فرد: (أو غير نحو الشهيد) أي يقول في الثانية إن كان غير شهيد وفي الثالثة إن كان هو الذي يصلّي عليه مُنْهِي وَنَهَايَةٌ. فرد: (للضرورة) أي كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخَمْسِ نَهَايَةٌ. فرد: (بل قد يتعقّب) أي إفراد كلِّ بِصَلَاةٍ. فرد: (إن أدّى التأخير إلى تغيير) أي لِيُسَدِّدَ حَرًّا وَكَثْرَةَ الْمَوْتَى نَهَايَةٌ.

فرد: (يردّ بآته لا يكون حراماً إلّا مع العلم بمَنْيَةِ) قضية هذا الردّ أنّه لو اختلط مُحَرَّمٌ بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظّر ولا يتعدّد امتناع المخيط على الجميع لعدم توقّف التكفين عليه بل اللّفايف أولى مع حرمة على المحرّم فليتناهّل. فرد: (ويقول هنا في الأولى) أي وأما الثانية فيسوغ الدعاء للجميع لأنّ الشهيد وإن امتنع الصلاة عليه لا يمتنع الدعاء له بنحو المغفرة وسبّاني في كلام الشارح.

الأولى لو تمَّ غُسلُ الجميع وكان الأفراد يُؤدِّي إلى تَغْيِيرِ الْمُتَأَخَّرِ (ويقول) في الكيفية الأولى اللهم اغفر للمسلمين منهم كما مرَّ وفي الثانية (اللهم اغفر له إن كان مسلماً) ولا يقول في احتياط نحو الشهيد بغيره اللهم اغفر له إن كان غير شهيد بل يُطلق ويُدَقَّنون في الأولى بين مقابرنا ومقابر الكفار. (ويُشترط) اتفاقاً (لصحة الصلاة تقدُّمُ غسله) أو تيمُّمه بشرطه لأنَّه المنقول وتنزيلاً للصلاة عليه منزلةً صلاته ومن ثمَّ اشترط طهارة كَفَنِهِ أيضاً إلى فراغ الصلاة عليه (وتكره قبل تكفينه) واستشكل الفرق مع أنَّ كُلَّاً من المعنيتين موجود في وقد يُجاب بأنَّه أخفُّ بدليل النبش للغسل دونه وأنَّ من صلى بلا طهر يُعيد وعارياً لا يُعيد ثمَّ رأيت شيخنا أجاب بذلك. (فلو مات بهدم ونحوه) كوقوعه في عميق أو بحر (و) قد (تعدَّر إخراجُه) منه (وغسله وتيمُّمه لم يُصلَّ عليه) لقوات الشرط واعتراضه الأذرعِي وغيره وأطالوا

فُؤد: (في الكيفية الأولى إلخ) قد يقال فيه مع ما مرَّ تكرارَ بصري. فُؤد: (ولا يقول إلخ) عبارة النهاية ولا يحتاج إلى ذلك في الثانية والثالثة لأنَّ قضاء المخدور وهو دعاؤه بالمغفرة للكافر ولو تعارضت بينان بإسلامه وكفره غُسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً وفي المجموع عن المتولي لو مات ذمِّي فشهد عدلٌ بإسلامه قبل موته لم يُحكَمْ بشهادته في توريث قريبه المسلم منه ولا حرمان قريبه الكافر بلا خلاف وهل تُقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابيعها فيه وجهان أصحُّهما القول اه قال ع ش وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلَّقها. فُؤد: (خير شهيد) أي أو سيقط لا يصلى عليه.

فُؤد: (ويُدَقَّنون في الأولى إلخ) أي سواء كان الميت الكافر بالعمى أو صبياً لأنَّ الدفن من أحكام الدنيا وأطفال المشركين فيها كفار ع ش.

فُؤد (سبي): (وتكره قبل تكفينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر العورة والأولى المبادرة للصلاة عليه على هذا الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه ع ش.

فُؤد: (واستشكل الفرق إلخ) أي بين الغسل والتكفين بأن جعل أحدهما شرطاً لصحة الصلاة دون الآخر مع أنَّ كُلَّاً من المعنيتين المذكورتين في الغسل من كونه منقولاً وتنزيل الصلاة عليه منزلةً صلاته موجود في التكفين أيضاً كزدي. فُؤد: (بأنه أخف) أي ترك الستر أخف من ترك الطهارة مُعْنَى عبارة النهاية بأن باب التكفين أوسع من الغسل اه. فُؤد: (وقد تعدَّر إخراجُه منه وغسله إلخ) يؤخذ منه أنه لا يصلى على فايد الطهورين الميت سم ومرَّ عن ع ش ما يوافقه بل قول الشارح كالتهاية ويرد إلخ صريح في ذلك. فُؤد: (وتيمُّمه) الواو بمعنى أو كما عبَّر به النهاية والمُعْنَى.

فُؤد (سبي): (لم يُصلَّ عليه) هذا هو الْمُعْتَمَدُ خلافاً لِجَمْعٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ الشَّرْطَ إِنَّمَا

فُؤد: (تقدَّم غسلُه أو تيمُّمُه) انظر فايد الطهورين. فُؤد: (وقد يُجاب إلخ) قد يقال هذا الجواب إنَّما يَصْلُحُ قَرَقاً لَوْ دَلَّ عَلَى اخْتِلَافِ الْحُكْمِ. فُؤد: (وقد تعدَّر إخراجُه منه وغسله وتيمُّمه لم يُصلَّ عليه) يؤخذ منه أنه لا يصلى على فايد الطهورين الميت.

بما منه بل أمته أن الشرط إنما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقد الطهورين بل وجوبها ويُرد بأن ذلك إنما هو لحرمة الوقت الذي حد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويُشترط) لصحة الصلاة (أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة ولا) على (القبر على المذهب فيهما) أتباعاً للأولين وكالإمام أمّا الغائبة فلا يؤخر فيها كونها وراء المصلي كما مر (وتجوز الصلاة عليه) بل تُسن (في المسجد) لِحَبْرِ مُسْلِمٍ (أنه عليه السلام صلى على ابني يتضاء) أي هو لَقَبُ أُمِّهِمَا وَمَعْنَاهُ كَفُلَانِ

يُعتَبَرُ إلخ نهاية عبارة المُعْنَى لم يصل عليه كما نقله الشَّيْخَانِ عَنِ الْمُتَوَلَّى وأقره وقال في المجموع لا خلاف فيه قال بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لأن المنسور لا يسقط بالمفسور إلى أن قال وبسط الأذرع في الكلام في المسألة والقلب إلى ما قاله بعض المتأخرين أمثل لكن الذي تلقيناه عن مشايخنا ما في المتن اه ويتبني تقليد ذلك الجمع لا سيما في الغريق على مختار الرافعي فيه تحريزاً عن إزاء الميت وجبراً لخطاير أهله . هـ فود: (بما منه) أي بأدلة بعضها قوله بل أمته أي أقرها عطف على قوله منه وإفراد الصمير باختيار لفظ ما . هـ فود: (ولا كذلك هنا) أي فإن الشارع لم يحدد لصلاته وقتاً وجوب تقديم الصلاة على الدفن لا يستدعي إلحاق ذلك بالوقت المحدود ع ش . هـ فود: (لصحة الصلاة) إلى قوله ولما تقرر في النهاية والمعنى إلّا قوله هو لَقَبُ إلى سهيل . هـ فود: (أن لا يتقدم إلخ) ويُشترط أيضاً أن يجمعهما مكاناً واحداً كما قاله الأذرع وأن لا يزيد ما بينهما في غير المسجد على ثلثمائة ذراع تقريباً تنزيلاً للميت منزلة الإمام مُعْنَى زاد النهاية ويُؤخذ منه كراهة مساواته وقد مرّ بعض ذلك اه ويُؤخذ منه أيضاً أنها مَفُوتَةٌ لِفَضِيلَةِ الصَّلَاةِ كما مرّ في صلاة الجماعة على الخلاف فيهما كما أشار إليه في شرح الروض بصري . هـ فود: (ولا على القبر) أي الحاضر سم أي على المحل الذي يتقرّن كون الميت فيه إن علم ذلك وإلّا فلا يتقدم على شيء من القبر لأن الميت كالإمام فإن تقدم فيهما بطلت صلاته وانظر بماذا يُعتَبَرُ التَّحْدِثُ به هنا ويتبني أن يقال إن العبرة هنا بالتقدم بالمقب على رأس الميت فليراجع ع ش . هـ فود: (هو لَقَبُ أُمِّهِمَا إلخ) فيه نوع تناقض بين جعله لَقَباً وقوله ومعناه إلخ فمراد ومعناه بحسب أصل الوضع لا في حال كونه لَقَباً لأنه حيث لا دلالة له إلّا على الشخص وكان مأخذه كلام الشارح المُحَقِّقٍ لِكَيْتَه تَصَرَّفَ بما اقتضى إيراد ما ذكر عليه وأما عبارة الشارح المُحَقِّقِ فلا غبار عليها

هـ فود: (ويُرد بأن ذاك إلخ) قد يَنَازَعُ في هذا الرد وجوب الصلاة عليه قبل الدفن وإن لم تُغن عن القضاء كصلاة الميت في الحضر فقد راعوا حرمة هنا كما راعوا حرمة ثم .

هـ فود في (سني): (أن لا يتقدم على الجنائز الحاضرة إلخ) وفي الروض ويُشترط أن لا يكون بينه أي الإمام وبينها أي الجنائز في غير المسجد فوق ثلثمائة ذراع تقريباً اه قال في شرحه وأن يجمعهما مكاناً واحداً تنزيلاً للجنائز منزلة الإمام وسائر الأحكام السابقة في الإمام والمأموم في سائر الصلوات تأتي هنا اه .

هـ فود في (سني): (ولا القبر) أي الحاضر .

أَبَيْضَ نَقَاءِ الْعَرَضِ مِنَ الدَّنَسِ وَالْعَيْبِ سَهْلٌ وَأَخْبَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَزَعَمَ أَنَّهُمَا كَانَا خَارِجَهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادِرِ وَلِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الظَّرْفَ بِعَدِّ فَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ فِي الْفِعْلِ الْجَسْمِيِّ كَالصَّلَاةِ هُنَا يَكُونُ لَهُمَا بِخِلَافِهِ بِعَدِّ غَيْرِ الْجَسْمِيِّ يَكُونُ لِلْفَاعِلِ فَقَطْ. وَمَنْ ثَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا فِي إِنْ قَتَلْتَ زَهْدًا فِي الْمَسْجِدِ فَأَنْتَ طَالِقٌ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِمَا فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي إِنْ قَذَفْتَهُ فِيهِ يُشْتَرِطُ وَجُودُ الْقَاذِفِ فَقَطْ فِيهِ هَذَا حَاصِلٌ مَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي بَحْرِهِ وَقَالَ إِنَّهُ نَفِيسٌ بِعَدِّ قَوْلِهِ مَفْهُومُ ظَرْفِ الْمَكَانِ حُجَّةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَقَوْلُهُ مُقْتَضَى كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ وَجُودُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الظَّرْفِ ١ هـ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ مَا قَالَهُ فِي الْقَاعِدَةِ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ لِأَنَّ الظَّرْفَ الْمَكَانِيَّ مِنَ الْجَسْمِيَّاتِ فِإِذَا جُعِلَ ظَرْفًا لِفِعْلِ جَسْمِيٍّ مُتَعَدِّ لَزِمَ كَوْنُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِوُجُودِهِمَا بِخِلَافِ الْفِعْلِ الْمَعْنَوِيِّ فَإِنَّهُ أَجَنَبِيٌّ عَنِ الظَّرْفِ الْجَسْمِيِّ فَكَتَفَى بِمَا هُوَ لَازِمٌ لَهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَهُوَ الْفَاعِلُ فَقَطْ. وَأَمَّا مَا قَالَهُ عَنِ الْأَصْحَابِ فَهُوَ لَا يَتِمُّ عَلَى مُرْجِحِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ فِي الْقَتْلِ يُشْتَرِطُ وَجُودُ الْمَقْتُولِ فِيهِ لَا الْقَاتِلَ وَفِي الْقَذْفِ بِمَكْسِيهِ وَوَجْهُهُ بَأَنَّهُ ذَكَرَ الْمَسْجِدَ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ بِهِ الرَّجُوعُ عَنِ انْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ وَانْتِهَاكُهَا بِحَصُلِ بُيُودِ الْمَقْتُولِ فِيهِ لَا سِتْلَازِمَ وَقُوعِ مَعْصِيَةِ الْقَتْلِ فِيهِ وَبُيُودِ الْقَاذِفِ لِأَنَّ الْقَذْفَ بِحَصُلِ مَعَ غِيْبَةِ الْمَقْدُوفِ فَإِنْ قُلْتَ هَلْ لِمَا ذَكَرَهُ وَجْهٌ قُلْتَ يُمَكِّنُ أَنْ يُوَجَّهَ بَأَنَّ الْقَتْلَ لَمَّا اسْتَلْزَمَ غَالِبًا وَجُودَ أَثَرِ جَسْمِيٍّ حَالِ صُدُورِهِ مِنَ الْفَاعِلِ وَحَالِ وَصُولِهِ لِلْمَفْعُولِ نَزَلَ مَثَلُهُ الْجَسْمِيَّ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِمَا فِيهِ بِخِلَافِ الْقَذْفِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ صِدْقِهِ مَعَ غِيْبَةِ الْمَقْدُوفِ فَاشْتَرِطَ كَوْنُ الْفَاعِلِ فِيهِ فَقَطْ وَخَرَجَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ ذَكَرَ الْمَسْجِدَ قَرِينَةً إِلَى آخِرِهِ مَا لَوْ أَبْدَلَهُ بِالْدارِ كَأَنَّهُ قَتَلْتَهُ أَوْ قَذَفْتَهُ فِي الدَّارِ وَلَا نِيَّةَ لَهُ. وَمُقْتَضَى

نَهْيُهَا وَاسْمُهُ أَيُّ أَخِي سَهْلٍ سَهْلٌ وَالْبَيْضَاءُ وَضَفَّ أَتَمُّهُمَا وَاسْمُهُمَا دَعْدُ وَفِي تَكْمِلَةِ الصَّغَانِي إِذَا قَالَتْ الْعَرَبُ فَلَانَ أَبْيَضَ وَفُلَانَةٌ بَيْضَاءُ فَالْمَعْنَى نَقَى الْعَرَضِ مِنَ الدَّنَسِ وَالْعَيْبِ انْتَهَى بِضَرِيٍّ. ٥ فَوَدَّ: (فِي الْمَسْجِدِ) أَيُّ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ وَصَلَّى أَيْضًا فِي مَسْجِدِ بَنِي مُعَاوِيَةَ عَلَى أَبِي الزُّبَيْرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَابِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ هَنَةَ قَالَه صَاحِبُ التَّوْرَةِ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ فِي الْوُفُودِ ش. ٥ فَوَدَّ: (وَلِمَا تَقَرَّرَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ الْخُ. ٥ فَوَدَّ: (بَعْدَ فَاعِلِهِ وَمَفْعُولِهِ) أَيُّ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ عَامِلِهِ. ٥ فَوَدَّ: (فِي الْفِعْلِ الْجَسْمِيِّ) أَيُّ بَعْدَهُ. ٥ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا الْخُ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْجَسْمِيِّ الْمَذْكُورِ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ خَاصَّةً أَتَجَّهَ هَذَا التَّفْرِيعُ وَالْأَقْمَحُ تَأْمَلُ لِأَنَّ الْقَذْفَ مَخْسُوسٌ بِحَاسَةِ السَّمْعِ بِضَرِيٍّ. ٥ فَوَدَّ: (بَعْدَ قَوْلِهِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِذِكْرِهِ. ٥ فَوَدَّ: (بِكُلِّ تَقْدِيرٍ) أَيُّ لَا زِمًا أَوْ مُتَعَدِّيًا. ٥ فَوَدَّ: (بِمَكْسِيهِ) أَيُّ بِشَرِّطِ وَجُودِ الْقَاذِفِ لَا الْمَقْدُوفِ. ٥ فَوَدَّ: (لِمَا ذَكَرَهُ) أَيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنْ اشْتِرَاطِ وَجُودِهِمَا فِي الْإِثَالِ الْأَوَّلِ وَالْفَاعِلِ فَقَطْ فِي الثَّانِي.

٥ فَوَدَّ: (لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهِمَا فِيهِ) يَتَأْمَلُ وَجْهَ جَسْمِيَّتِهِمَا فِي هَذَا الْإِثَالِ دُونَ الْآخِي.

القاعدة بناءً على أنَّ القتل مُنزَل منزلة الجسديَّ أَنَّهُ يُشترطُ فيه وجودُهُما فيهِما وفي القَذْف وجودُ القاذِف فقط لكنَّ المبحوث في هذه أَنَّهُ لا بُدَّ من وجودِهما فيهِما في الصورتين ويؤجِّه بأنَّ هذه القاعدة لَمَّا لم تطرُد وجِبَ تخريبُها على القاعدة المُطرودة وهي أَنَّ القيدَ المُتأخِّر يرجعُ لِجميع ما قبله فتأمل ذلك كُلُّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَخَبِرَ «مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ» ضَعِيفٌ وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ «فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ» وَقَدْ صَلَّى عُمَرُ وَالصَّحَابَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ وَأَوْصَى عُمَرُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِيهِ فَتَقَدَّهَا الصَّحَابَةُ وَكُلُّ مَنْ هَذَيْنِ فِي مَعْنَى الْإِجْمَاعِ نَعَمْ إِنْ خِيفَ تَلَوِيْتُ الْمَسْجِدِ مِنْهُ حُرْمٌ. (وَيُسْنَى) حَيْثُ كَانُوا سِتَّةً فَأَكْثَرَ (جَعَلَ صُفُوفَهُمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةً صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجِبَ» أَي: غُفِرَ لَهُ. كَمَا فِي رِوَايَةٍ وَالْمَقْصُودُ مَنْعُ النَقْصِ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَا الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ فَأَكْثَرَ فِي مُسْلِمٍ «مَا مِنْ مُسْلِمٍ

فُود: (لَكِنَّ الْمَبْحُوثَ) أَي الَّذِي بُحِثَ. فُود: (فِي هَذِهِ) أَي صُورَةُ الْإِبْدَالِ بِالذَّالِ. فُود: (فَتَأْمَلُ) ذَلِكَ كُلُّهُ فَإِنَّهُ (إِلَخ) لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ مَا فِي هَذَا الَّذِي أَطْنَبَ بِهِ وَقَالَ إِنَّهُ مُهِمٌّ فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ مَعَ رِعَايَةِ الْقَوَاعِدِ سَم. فُود: (وَخَبِرَ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى الْإِقُولَةُ: «وَقَدْ صَلَّى» إِلَى «نَعَمْ». فُود: (ضَعِيفٌ) صَرَّحَ بِضَعْفِهِ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمُثَنِّرِ وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ مُعْنَى. فُود: (وَالرَّوَايَةُ الْمَشْهُورَةُ (إِلَخ) وَلَوْ صَحَّ الْأَوَّلُ وَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا جَمْعًا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ وَقَدْ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الْإِسْرَاءُ: ٧) نِهَآيَةً. فُود: (مِنْهُ) أَي مِنْ إِذْخَالِهِ قَوْلُهُ (حُرْمٌ) أَي إِذْخَالُهُ نِهَآيَةً. فُود: (حَيْثُ كَانُوا سِتَّةً) (إِلَخ) مَقْهُومُهُ أَنَّ مَا دُونَ السِّتَّةِ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ ذَلِكَ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَفْسُهُ فَإِنْ كَانُوا خَمْسَةً فَقَطْ قَهْلٌ يَقِفُ الزَّائِدُ عَلَى الْإِمَامِ وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ صَفِّينِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدَدِ الَّذِي طَلَبَهُ الشَّارِعُ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ الصُّفُوفُ وَلِأَنَّهُمْ يَصِيرُونَ ثَلَاثَةً صُفُوفٍ بِالْإِمَامِ أَوْ صَفًّا وَاحِدًا لِعَدَمِ مَا طَلَبَهُ الشَّارِعُ مِنَ الصُّفُوفِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ بَلْ هُوَ وَجِيهٌ أَهْ وَقَصَبَتْهُ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً وَقَفُوا خَلْفَ الْإِمَامِ وَلَوْ قِيلَ يَقِفْ وَاحِدًا مَعَ الْإِمَامِ وَاثْنَانِ صَفًّا لَمْ يَتَعَدَّ لِقُرْبِهِ مِنَ الصُّفُوفِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي طَلَبَهَا الشَّارِعُ. وَأَمَّا لَوْ كَانُوا أَرْبَعَةً فَيَنْبَغِي وَقُوفَ كُلِّ اثْنَيْنِ صَفًّا خَلْفَ الْإِمَامِ لِأَنَّ فِيهِ مُرَاعَاةً لِمَا طَلَبَهُ الشَّارِعُ مِنَ الثَّلَاثَةِ الصُّفُوفِ أَيْضًا ع ش وَقَوْلُهُ وَلَوْ قِيلَ (إِلَخ) يَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَقَوْلُهُ وَأَمَّا لَوْ كَانُوا أَرْبَعَةً (إِلَخ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ غَيْرُ مَا قَدَّمَهُ عَنْ سَم. فُود: (وَالْمَقْصُودُ) أَي مِنَ الْخَبَرِ. فُود: (لَا الزِّيَادَةَ (إِلَخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى النِّقْصِ. فُود: (قَالَ) أَي: الْمُصَنِّفُ.

فُود: (فَتَأْمَلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ) لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ مَا فِي هَذَا الَّذِي أَطْنَبَ بِهِ وَقَالَ إِنَّهُ مُهِمٌّ فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ مَعَ رِعَايَةِ الْقَوَاعِدِ. فُود: (حَيْثُ كَانُوا سِتَّةً فَأَكْثَرَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ فَإِنْ كَانُوا سِتَّةً فَقَطْ وَقَفَ وَاحِدًا مَعَ الْإِمَامِ فِي صَفِّهِ وَالْأَرْبَعَةُ صَفَّانِ أَهْ فَإِنْ كَانُوا خَمْسَةً فَقَطْ قَهْلٌ يَقِفُ الزَّائِدُ عَلَى الْإِمَامِ وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ صَفِّينِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدَدِ الَّذِي طَلَبَهُ الشَّارِعُ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ الصُّفُوفُ وَلِأَنَّهُمْ يَصِيرُونَ ثَلَاثَةً صُفُوفٍ بِالْإِمَامِ أَوْ صَفًّا وَاحِدًا لِعَدَمِ مَا طَلَبَهُ الشَّارِعُ مِنَ الصُّفُوفِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ غَيْرُ بَعِيدٍ بَلْ هُوَ وَجِيهٌ.

يُصَلِّي عليه أمة من المسلمين يَلْعُونُ مائة كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ له إِلَّا شَفَعُوا فيه وفيه أيضًا مثل ذلك في الأربعين وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَفَاقًا لِبَعْضِهِمْ أَنَّ الصُّفُوفَ الثلاثةَ في رتبةٍ واحدةٍ في الفضيلة وهو ظاهرٌ إلا في حقٍّ من جاء وقد اصْطَفَى الثلاثةَ فالأفضلُ له كما هو ظاهرٌ أَنْ يَتَحَرَّى الأولُ لأنَّنا إِنَّمَا سَوَّيْنَا بين الثلاثةَ لِقَلَّا يَتْرُكُوها بِتقديمِ كُلِّهِمُ للأولِ وهذا مُتَنَبِّهٌ هنا ولو لم يحضُرْ إلا سِتَّةٌ بالإمام وَقَفَ واحدٌ معه وإثنانِ صَفًّا وإثنانِ صَفًّا. (وَإِذَا صَلَّى عليه فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ صَلَّى) نَدْبًا (لأنَّه ﷺ صَلَّى على قُبُورِ جماعةٍ ومعلومٌ أَنَّهُمُ إِنَّمَا دُفِنُوا بعدَ الصلاةِ عليهم) ومن هذا أَخَذَ جَمْعٌ أَنَّهُ يُسَنُّ تأخيرُها عليه إلى بعدِ الدفنِ وتَقَعُ فرضًا فينبويه وَيُثَابُ ثوابه وَإِنْ سَقَطَ

فُود: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِنْفَ) عبارةُ النهايةِ ولهذا أَنَّى لِلْخَبَرِ السَّابِقِ كَانَتِ الثلاثةُ بِمَنْزِلَةِ الصَّفِّ الواحدِ في الأفضليةِ كما قاله الزَّرْكَشِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ نَعَمْ يَقَعُ أَنَّ الأولُ بَعْدَ الثلاثةِ أَكْثَرُ لِحُصُولِ الْغَرَضِ بِهَا اه قال الرِّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ إِنَّ الأولُ بَعْدَ الثلاثةِ أَكْثَرُ أَنَّى بِمَا بَعْدَهُ اه عبارةُ البَصْرِيِّ قَوْلُهُ مَرَّ بَعْدَ الثلاثةِ لَعَلَّهُ بَعْدَ اسْتِكْمَالِهَا اه وعبارةُ الْمُغْنِي وَهنا فَضِيلَةُ الصَّفِّ الأولِ وَفَضِيلَةُ غَيْرِهِ سَوَاءٌ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الصَّلَواتِ لِلتَّصَدُّقِ عَلَى كَثَرَةِ الصُّفُوفِ هُنا اه وَمُقْتَضَاهَا بَلَّ صَرِيحُهَا أَنَّ الثلاثةَ فَكَثَرَتْ بِمَنْزِلَةِ الصَّفِّ الواحدِ في الفضيلةِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ. فُود: (وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ جَاءَ الْإِنْفَ) أَقْرَعُ ش. فُود: (أَنَّ يَتَحَرَّى الأولَ) أَنَّى بَعْدَ الثلاثةِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ النِّهَايَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الأولَ مِنَ الثلاثةِ. فُود: (وَلَوْ لَمْ يَحْضُرِ الْإِنْفَ) تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ حَيْثُ كَانُوا سِتَّةً الْإِنْفَ. فُود: (وَقَفَ واحدٌ مَعَهُ) الْإِنْفَ قَصْبُهُ أَنَّ أَقَلَّ الصَّفِّ اِثْنَانِ وَإِلَّا لَجُعِلَتِ الْخَمْسَةُ صَفِّينِ وَالْإِمَامُ صَفًّا ع. ش. فُود: (وَإِثْنَانِ صَفًّا)

(فَرَعُ): يَتَأَكَّدُ كَمَا فِي الْبَحْرِ اسْتِحْبَابُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ مَاتَ فِي الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ كَيَوْمِ عَرَفَةَ وَالْعِيدِ وَعَاشُورَاءَ وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيَّلتِهَا وَحُضُورُ دَفْنِهِ نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ ع. ش. وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأَكُّدِ أَنَّ مَوْتَهُ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ عَلَامَةٌ عَلَى زِيَادَةِ الرَّحْمَةِ لَهُ فَيُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ تَبَرُّكًا بِهِ حَيْثُ اخْتِيرَ لَهُ الْمَوْتُ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ عُرِفَ بِغَيْرِ الصَّلَاحِ اه.

فُود (لِسِي): (فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الْإِنْفَ) أَنَّى قَبْلَ الدَّفْنِ أَوْ بَعْدَهُ مُغْنِي وَنِهَابَةً. فُود: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ فَيَجُوزُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَدْبًا وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْ هَذَا إِلَى وَتَقَعُ. فُود: (أَنَّهُ يُسَنُّ تَأْخِيرُهَا الْإِنْفَ) أَنَّى لِمَنْ حَضَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مُسَارَعَةً إِلَى دَفْنِهِ ع. ش. وَسَم. فُود: (وَتَقَعُ فَرَضًا) أَنَّى تَقَعُ صَلَاةٌ مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَرَضًا كَالأَوَّلَى نِهَابَةً وَمُغْنِي. فُود: (سَقَطَ الْإِنْفَ) عبارةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي لَا يُقَالُ سَقَطَ الْفَرَضُ بِالْأَوَّلَى فَامْتَنَعَ وَقَوَّعَ الثَّانِيَةَ فَرَضًا لِأَنَّا نَقُولُ السَّاقِطُ بِالْأَوَّلَى خَرَجَ الْفَرَضُ لَا هُوَ وَأَوْضَحَ ذَلِكَ السُّبْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ فَرَضُ الْكِفَايَةِ إِذَا لَمْ يَتِمَّ بِهِ الْمَقْصُودُ بَلَّ تُجَدُّ مُصْلَحَتُهُ بِتَكَرُّرِ

فُود: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِنْفَ) عبارةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ قَالَ بَعْضُهُمُ وَالثَّلَاثَةُ بِمَنْزِلَةِ الصَّفِّ الواحدِ فِي الْأُفْضَلِيَّةِ اه. فُود: (إِلَّا بَعْدَ الدَّفْنِ) أَنَّى بَعْدَ وَجُودِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّفْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الدَّفْنِ وَيَحْرُمُ دَفْنُهُ قَبْلَهَا.

الحرَجُ بالأولين ليقاء الخطاب به ندباً وقد يكون ابتداء الشيء شئاً وإذا وَقَعَ وَقَعَ واجِباً كَحَجِّ
فرقة تأخروا عَمَّنْ وَقَعَ بإحرامهم الإحياء الآتي (وَمَنْ صَلَّى) نُذِبَ لَهُ أَنَّهُ (لَا يُعِيدُ عَلَى الصَّحِيحِ)
وَأَنْ صَلَّى مُتَفَرِّداً لَأَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لَا يَتَّقِلُ بِهَا وَمَرَّ فِي التَّيَمُّمِ حُكْمُ مَا إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَهَا
مَعَ حُكْمِ صَلَاةٍ نَحْوِ فَايِدِ الطُّهُورَيْنِ وَإِذَا أَعَادَ وَقَعَتْ لَهُ نَفْلًا

الْفَاعِلَيْنِ كَتَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَصَلَاةَ الْجَنَازَةِ إِذْ مَقْصُودُهَا الشَّمَاعَةُ لَا يَنْقُطُ بِفِعْلِ الْبُغْضِ وَإِنْ
سَقَطَ الْحَرَجُ وَلَيْسَ كُلُّ فَرَضٍ يَأْتِي بِتَرْكِهِ مُطْلَقاً اهـ. ة فُود: (بِالْأُولَيْنِ) الْأُولَى بِالْأُولَى. ة فُود: (نَذْبًا)
يَبْتَنِي إِسْقَاطَهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي. ة فُود: (وَقَدْ يَكُونُ الْخُ) جَوَابُ ثَانِي أَيْ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ
السَّاقِطَ بِالْأُولَى الْفَرَضُ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَقَعَ الثَّانِيَةُ نَفْلًا لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْخُ. ة فُود: (كَحَجِّ فِرْقَةٍ الْخُ) عِبَارَةُ
الْإِيْمَابِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُنْهِي كَحَجِّ التَّطَوُّعِ وَاحِدُ خِصَالِ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ اهـ. ة فُود: (الْآتِي) أَيْ فِي السَّبْرِ
كُرْدِي.

ة فُود: (بِشْي) (وَمَنْ صَلَّى) أَيْ عَلَى مَيِّتٍ جَمَاعَةً أَوْ مُتَفَرِّداً لَا يُعِيدُهَا أَيْ لَا تُسْتَحَبُّ لَهُ إِعَادَتُهَا لَا فِي
جَمَاعَةٍ وَلَا أَنْفِرَادًا نَهَاءً وَمُنْهِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَا تُسْتَحَبُّ لَهُ إِعَادَتُهَا أَيْ فَتَكُونُ مُبَاحَةً اهـ أَيْ خِلَافًا
لِلتَّخْفَةِ. ة فُود: (لَا يَتَّقِلُ بِهَا) أَيْ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُعِيدُهَا مَرَّةً ثَانِيَةً لِعَدَمِ وُرُودِ ذَلِكَ شَرْعًا نَهَاءً.

ة فُود: (وَمَرَّ فِي التَّيَمُّمِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُنْهِي نَعَمْ فَايِدِ الطُّهُورَيْنِ إِذَا صَلَّى ثُمَّ وَجَدَ مَاءً يَتَطَهَّرُ بِهِ فَلَا يُعِيدُ
كَمَا أَقْنَى بِهِ الْقِفَالُ اهـ زَادَ النَّهْيَةُ وَقِيَاسُهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَزِمَتْهُ إِعَادَةُ الْمَكْتُوبَةِ لِيَحْلُلَ يُصَلِّيَ هُنَا وَيُعِيدُ أَيْضًا
لَكِنْ هَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى تَعَيُّنِ صَلَاتِهِ عَلَيْهَا أَوْ لَا فِيهِ احْتِمَالٌ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ بَلْ لَا يَبْتَنِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ
ذَلِكَ مَعَ حُصُولِ فَرَضِ الصَّلَاةِ بغيره اهـ قَالَ سَم وَقَوْلُهُ م ر فَلَا يُعِيدُ الْخُ يَبْتَنِي أَنَّ مَحَلَّ طَلَبِ إِعَادَتِهِ مَا
لَمْ يَقَعِ الْفَرَضُ بَعْدَ ذَلِكَ مِمَّنْ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ اهـ. وَفِي الْإِيْمَابِ وَمَحَلُّهُ أَيْضًا فِي التُّرَابِ إِذَا كَانَ بِمَحَلٍّ
يَغْلِبُ فِيهِ فَقَدْ الْمَاءُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي التَّيَمُّمِ اهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بَلْ لَا يَبْتَنِي الْخُ عِبَارَتُهُ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ
وَالْأَوْجَهُ جَوَازُ صَلَاتِهِ أَيْ التَّيَمُّمِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَحْصُلُ الْفَرَضُ بِهِ اهـ وَمِنْهُ تَعَلَّمَ أَنَّ مَا هُنَا
جَرَى فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا اسْتَوْجَهه ثَمَّة اهـ. ة فُود: (وَإِذَا أَعَادَ الْخُ) أَيْ وَلَوْ كَانَ مُتَفَرِّداً وَقَعَلَهَا مِرَارًا ع ش
عِبَارَةُ سَم قَالَ م ر ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ إِعَادَتِهَا وَلَوْ مُتَفَرِّداً وَأَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ الدُّعَاءَ
انْتَهَى. ة فُود: (وَقَعَتْ لَهُ نَفْلًا) أَيْ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَهَذِهِ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ إِذِ الصَّلَاةُ لَا تَتَعَقَّدُ حَيْثُ
لَمْ تَكُنْ مَطْلُوبَةً بَلْ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ الثَّانِيَةَ تَقَعُ فَرَضًا كَصَلَاةِ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ وَيُوجِبُهُ انْتِقَادُهَا بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ

ة فُود: (نُذِبَ لَهُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ أَيْ سَوَاءً صَلَّى مُتَفَرِّداً أَوْ جَمَاعَةً أَعَادَهَا فِي جَمَاعَةٍ
أَوْ مُتَفَرِّداً حَضَرَتْ الْجَمَاعَةُ قَبْلَ الدُّعَاءِ أَوْ بَعْدَهُ اهـ تَقْيِيهِ بِتَضْرِيحِ بَعْدَمِ اسْتِخْبَابِ إِعَادَتِهَا فِي جَمَاعَةٍ
بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي تُطَلَّبُ الْجَمَاعَةُ فِيهَا قَالَ م ر ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ إِعَادَتِهَا وَلَوْ مُتَفَرِّداً وَأَكْثَرُ
مِنْ مَرَّةٍ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَقْصُودَ الدُّعَاءَ اهـ. ة فُود: (مَعَ حُكْمِ فَايِدِ الطُّهُورَيْنِ) فِي شَرْحِ م ر نَعَمْ فَايِدِ
الطُّهُورَيْنِ إِذَا صَلَّى ثُمَّ وَجَدَ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ يُعِيدُ قَالَهُ الْقِفَالُ فِي فِتَاوَاهِ وَقِيَاسُهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَزِمَتْهُ إِعَادَةُ
الْمَكْتُوبَةِ لِيَحْلُلَ يُصَلِّيَ هُنَا وَيُعِيدُ أَيْضًا لَكِنْ هَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى تَعَيُّنِ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ أَوْ لَا فِيهِ احْتِمَالٌ

فَيَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا (وَلَا تُؤَخَّرُ) أَيْ لَا يُنْذَبُ التَّأْخِيرُ (لِإِزَادَةِ مُصَلِّينَ) أَيْ كَثَرَتِهِمْ وَإِنْ نَارَعَ فِيهِ الشُّبْكِيُّ وَاخْتَارَهُ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُخَشَّ تَغْيِيرُهُ يَنْبَغِي أَنْتَظَارُ مِائَةٍ أَوْ أَرْبَعِينَ رُجْعِي حُضُورَهُمْ قَرِيبًا لِلْحَدِيثِ أَوْ لِمَجْمَاعَةِ آخَرِينَ لَمْ يَلْحَقُوا وَذَلِكَ لِلأَمْرِ السَّابِقِ بِالْإِسْرَاعِ بِهَا نَعَمْ تُؤَخَّرُ لِحُضُورِ الْوَلِيِّ إِنْ لَمْ يُخَشَّ تَغْيِيرُ وَغَيْرُ فِي الرُّوْضَةِ بِلَا تَأْسٍ بِذَلِكَ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ التَّأْخِيرَ لَهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى مَا مَرَّ أَوَّلُ فِرْعَ الْجَدِيدِ. (وَقَائِلُ نَفْسِهِ كَثِيرُهُ فِي الْفُسْلِ وَالصَّلَاةِ) وَغَيْرُهُمَا لِيَخْتَرِ الصَّلَاةَ وَاجِبَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ بَرًّا كَانَ أَوْ

الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ الشَّفَاعَةُ وَالِدُعَاءُ لَهُ وَقَدْ لَا تُقْبَلُ الْأَوَّلَى وَتُقْبَلُ الثَّانِيَةُ فَلَمْ يَحْصُلِ الْغَرَضُ يَقِينًا نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (فَيَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّهَا تَقُلُّ لَا يُقَالُ تَقَاسُ عَلَى الْمُعَادَةِ لِأَنَّ الْمُعَادَةَ مَطْلُوبَةٌ إِعَادَتُهَا وَإِضًا اخْتَلَفَ فِيهَا هَلْ الْفَرَضُ الْأَوَّلَى أَوْ الثَّانِيَةُ وَأَمَّا هُنَا فَالْإِعَادَةُ غَيْرُ مَطْلُوبَةٌ بِالْمَرَّةِ فَافْتَرَقَا وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ مُتَفَرِّدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ وَيَقْطَعُوهَا عَ شَ عِبَارَةً سَمَّ هَلْ الْمُعَادَةُ مِنَ الْخَمْسِ كَذَلِكَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي مَحَلِّهِ فَعَلَى أَنَّهُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ يُفَرِّقُ بَاتْنَاهَا مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (أَنِّي لَا يُنْذَبُ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ يَظْهَرُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَضَيْتُهُ إِلَى الْمَشْنِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ قَتْلَى إِلَى وَيَخْرُمُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا أَنَّهُ مَالَ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الشُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ. هـ قَوْلُهُ: (يَنْبَغِي أَنْتَظَارُهُ مِائَةً أَوْ أَرْبَعِينَ رُجْعِي) أَيْ أَنْتَظَارُ كَمَالِهِمْ إِذَا كَانَ الْحَاضِرُونَ دُونَهُمْ لِأَنَّ هَذَا الْعَدَدَ مَطْلُوبٌ فِيهَا وَفِي مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُؤَخَّرُ لِلأَرْبَعِينَ قَبْلَ وَجْهَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ أَرْبَعُونَ إِلَّا كَانَ إِلَيْهِ فِيهِمْ وَلِيٌّ وَحُكْمُ الْعِمَانَةِ كَالأَرْبَعِينَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ مُغْنِي قَالَ عَ شَ وَجَزَتْ الْعَادَةُ الْآنَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالُ يُسَنُّ أَنْتَظَارُهُمْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَصْلَحَةِ لِلْمَيِّتِ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ عَلَى الْقَبْرِ وَنُكِنَ حَمْلُ كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ عَلَيْهِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ) أَيْ الْمُتَقَدِّمِ فِي شَرْحِ وَيُسَنُّ جَعْلُ صُغُوفِهِمْ إِلَيْهِ. هـ قَوْلُهُ: (لِلأَمْرِ السَّابِقِ) أَيْ وَلِتَمَكِّنَهُمْ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ حُضُورِهِمْ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَقَالَ عَ شَ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ عَدَمُ صَلَاتِهِمْ عَلَى الْقَبْرِ أُخْرَ لِإِزَادَةِ الْمُصَلِّينَ حَيْثُ أَمِنَ مِنْ تَغْيِيرِهِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا تَقَدَّمَ بِالْهَامِشِ عَنْ سَمَّ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ م ر اهـ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ لِمَجْمَاعَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِي الْمَشْنِ لِإِزَادَةِ مُصَلِّينَ سَمَّ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْحَقُوا) أَيْ الصَّلَاةُ الْأَوَّلَى إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ مَنْ يَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (لِحُضُورِ وَلِيِّ) أَيْ عَنْ قُرْبٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَعَبَّرَ فِي الرُّوْضَةِ إِلَيْهِ) وَتَبِعَا النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (بِلَا تَأْسٍ بِذَلِكَ) أَيْ بِأَنْتَظَارِ الْوَلِيِّ إِذَا رُجِعِي حُضُورُهُ عَنْ قُرْبٍ نِهَائَةً وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ إِلَيْهِ) أَيْ مِنَ الْخِلَافِ فِي وَجُوبِ التَّرْتِيبِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالصَّلَاةِ لَا بِوَجْهَةٍ.

وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ بَلْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ ذَلِكَ مَعَ حُضُورِ قَرَضِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِهِ اهـ وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلِّ طَلَبِ إِعَادَتِهِ مَا لَمْ يَقْعَ الْفَرَضُ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْنَنَ لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ. هـ قَوْلُهُ: (فَيَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا) هَلْ الْمُعَادَةُ مِنَ الْخَمْسِ كَذَلِكَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي مَحَلِّهِ فَعَلَى أَنَّهُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ يُفَرِّقُ بَاتْنَاهَا مِنْ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ لِمَجْمَاعَةِ آخَرِينَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِي الْمَشْنِ لِإِزَادَةِ الْمُصَلِّينَ.

فاجزأ وإن عجل الكبايزه وهو مُرسَل اعتَصَدَ بقول أكثر أهل العلم وخبر مُسلم (أنه ﷺ لم يُصلِّ على الذي قُتل نفسه) أجاب عنه ابن جبان بأنه منشوخ والجمهور بأنه للزجر عن مثل فعله. (ولو نوى الإمام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس جاز) كما لو صلى الظهر خلف من يُصلِّي العصر وبه عليم بالأولى جواز اختلافهما في حاضرته أو غائبه. (والدفن بالمقبرة الفضل) لكثرة الدعاء له بتكرير الزايرين والمارين ودفنه ﷺ بحجرة عائشة لأن من

• فُود: (افْتَضَدَ الْخُ) أَي فَصَحَ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ. • فُود: (لَمْ يُصَلِّ الْخُ) أَي وَصَلْتُ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ مُغْنِي. • فُود (سُي): (أَوْ عَكَسَ) أَي كُلُّ مِثْلِهَا نِهَآيَةً. • فُود: (وَبِهِ) أَي بِمَا فِي الْمَشْنِ. • فُود: (عَلِمَ بِالْأُولَى الْخُ) فَالْحَاصِلُ أَرْبَعُ مَسَائِلَ وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَلَوْ نَوَى الْمَأْمُومُ الصَّلَاةَ عَلَى غَيْرِ مَنْ نَوَاهُ الْإِمَامُ لَشَجِلَ الْأَرْبَعُ مُغْنِي وَنِهَآيَةً.

• فُود (سُي): (وَالدَّفْنُ بِالْمَقْبَرَةِ الْخُ) وَيُسَنُّ الدَّفْنُ فِي أَفْضَلِ مَقْبَرَةٍ بِالْبَلَدِ كَالْمَقْبَرَةِ الْمَشْهُورَةِ بِالصَّالِحِينَ وَلَوْ قَالَ بَعْضُ الْوَرْتَةِ يُدْفَنُ فِي مَلَكِي أَوْ فِي أَرْضِ الثَّرِكَةِ وَالْبَاقُونَ فِي الْمَقْبَرَةِ أُجِيبَ طَالِبُهَا فَإِنْ دَفَنَهُ بَعْضُ الْوَرْتَةِ فِي أَرْضِ نَفْسِهِ لَمْ يُنْقَلْ أَوْ فِي أَرْضِ الثَّرِكَةِ فَلْيَبَاقِينَ لَا الْمُشْتَرِي ثَقْلَهُ وَالْأُولَى تَرْكُهُ وَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ وَالْمَدْفُونُ لَهُ إِنْ بَلَى الْمَيِّتُ أَوْ نُقِلَ مِنْهُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي مَقْبَرَتَيْنِ وَلَمْ يَوْصِ الْمَيِّتُ بِشَيْءٍ قَالَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ إِنْ كَانَ الْمَيِّتُ رَجُلًا أُجِيبَ الْمُقَدِّمُ فِي الصَّلَاةِ وَالْمُتَأَخِّرُ فَإِنْ اسْتَوَوْا أَقْرَعَ وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً أُجِيبَ الْقَرِيبُ دُونَ الزَّوْجِ وَهَذَا كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ مَحَلَّهُ عِنْدَ اسْتِوَاءِ التَّرْتِيبَيْنِ وَالْأَقْبَحُ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى مَا هُوَ أَضْلَحُّ لِلْمَيِّتِ فَيُجَابَ الدَّاعِي إِلَيْهِ كَمَا لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَقْرَبَ وَأَضْلَحُّ أَوْ مُجَاوِرَةً الْأَخْيَارِ وَالْأُخْرَى بِالضَّدِّ مِنْ ذَلِكَ بَلْ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى خِلَافِ الْأَضْلَحِّ مَنَعَهُمُ الْحَاكِمُ مِنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْمَيِّتِ وَلَوْ كَانَتْ الْمَقْبَرَةُ مَقْصُودَةً أَوْ اشْتَرَاهَا ظَالِمٌ بِمَالٍ حَبِيبٍ ثُمَّ سَلَبَهَا أَوْ كَانَ أَهْلُهَا أَهْلٌ بِذَعْوَةٍ أَوْ فِسْقٍ أَوْ كَانَتْ تَرْبَتُهَا فَاسِدَةً لِمُلُوحَةٍ أَوْ نَحْوِهَا أَوْ كَانَ ثَقُلَ الْمَيِّتُ إِلَيْهَا يُؤَدِّي إِلَى انْفِجَارِهِ فَالْأَفْضَلُ اجْتِنَابُهَا بَلْ يَجِبُ فِي بَعْضِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ مَاتَ شَخْصٌ فِي سَفِينَةٍ وَامْتَكَنَ مِنْ هُنَاكَ دَفَنَهُ لِكُونِهِمْ قُرْبَ الْبَرِّ وَلَا مَانِعَ لَزِمَهُمُ التَّأَخِيرُ لِيَذْفِنُوهُ فِيهِ وَالْأَجْمَلُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ لِيَتَلَا وَيَتَخَيَّجَ وَالْقِيَّ لِيُنِيذَهُ الْبَحْرُ إِلَى مَنْ لَعَلَّهُ يَذْفِنُهُ وَلَوْ ثَقُلَ بِشَيْءٍ لِيُنْزَلَ إِلَى الْفَرَارِ لَمْ يَأْتُوا وَإِذَا الْقَوَاهُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ أَوْ فِي الْبَحْرِ وَجِبَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ غَسْلُهُ وَتَكْفِيئُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِلا خِلَافٍ وَلَا يَجُوزُ دَفْنُ مُسْلِمٍ فِي مَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ وَلَا عَكْسُهُ وَإِذَا اخْتَلَطُوا دُفِنُوا فِي مَقْبَرَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ كَمَا مَرَّ وَمَقْبَرَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ إِذَا انْتَدَرَسَتْ جَازَ أَنْ تُجْعَلَ مَقْبَرَةً لِلْمُسْلِمِينَ وَمَسْجِدًا لِأَنَّ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ كَذَلِكَ وَلَوْ حَفَرَ شَخْصٌ قَبْرًا فِي مَقْبَرَةٍ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ مَيِّتٍ آخَرَ يَحْضُرُ لِأَنَّهُ لَا يَذْرِي بَأْيَ أَرْضٍ يَمُوتُ لَكِنْ الْأُولَى أَنْ لَا يَزَاجِمَ عَلَيْهِ أَيَّ إِذَا مَاتَ وَحَضَرَ مَيِّتٌ آخَرُ وَلَمْ يُدْفَنَ فِيهِ أَحَدٌ مُغْنِي وَنِهَآيَةً.

• فُود: (وَالْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ لِلزَّجْرِ عَنْ مِثْلِ فَعْلِهِ) إِنْ كَانَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَيْضًا لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ أَشْكَلُ جَوَابِ الْجُمْهُورِ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي جَوَازَ تَرْكِهَا لَهَا أَيْضًا وَالْمَفْهُومُ مِنَ الْمَذْهَبِ خِلَافُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الزَّجْرُ بِمِثْلِ ذَلِكَ خَاصٌّ بِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - صَلَّى عَلَيْهِ لَمْ يُخْتَجَّ لِجَوَابِ.

خواص الأنبياء أنهم يُدْفَنُونَ حيثُ يموتون وإفتاء القفال بكراهة الدفن بالبيت ضعيفٌ وبحث الأذرعِي ندب غير المقبرة لتحو شبهة بأرضها أو ملحوة أو نداوة أو لتحو مُبتدعة أو فسقة فسقا ظاهرا بها ونُدب دفن الشهيد بِمَحَلِّه أي ولو بِقَرْبِ مَكَّةَ وَتَحْوِهَا بِمَا بَأْتِي لِأَنَّ قَتْلِي أَحَدٌ يُقِيلُوا لِلْمَدِينَةِ فَأَمَرَ ﷺ بِرَدِّهِمْ لِمَضَاجِعِهِمْ فَرَدُّوا إِلَيْهَا) صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَبَحْرُومُ نَقَلَهُ لِلْمَقْبَرَةِ إِنْ أَدَّى لَا نَفْجَارِهِ بَلْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ خَشِيَ انْفِجَارَهُ مِنْ حَمَلِهِ عَنْ مَحَلِّ مَوْتِهِ وَجَبَ دَفْنُهُ بِهِ إِنْ أَمَكَّنَ وَلَوْ مَلَكَهُ. (وَيُكْرَهُ الْمَبِيتُ بِهَا) لِغَيْرِ غُذْرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَحْشَةِ نَقِمَ لَوْ قِيلَ يَنْدَبُهُ حَيْثُ تَيَقَّنَ انْتِفَاءُ الْوَحْشَةِ وَحَمَلُهُ ذَلِكَ عَلَى دَوَامِ تَذَكُّرِ الْمَوْتِ وَالْبُلَى الْمُسْتَلْزِمِ لِلْإِعْرَاضِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يُمْكِنْ أَخْذًا مِنَ الْخَيْرِ الْآتِي أَنَّهُ تَذَكُّرُ الْآخِرَةِ. (وَيُنْدَبُ سَتْرُ الْقَبْرِ بِغُرْبٍ) مَثَلًا عِنْدَ إِدْخَالِ الْمَيِّتِ فِيهِ (وَإِنْ كَانَ) الْمَيِّتُ (رَجُلًا) لِقَلَّا يَنْكَشِفُ وَمِنْ ثَمَّ

• فَوَدَّ: (وَإِفْتَاءُ الْقَفَالِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالنَّهَائِيَّةُ فِي فَتَاوَى الْقَفَالِ أَنَّ الدَّفْنَ بِالْبَيْتِ مَكْرُوهٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَّا أَنْ تَدْعُو إِلَيْهِ حَاجَةً أَوْ مَضْلَحَةً عَلَى أَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لَا مَكْرُوهٌ أَهْ قَالَ سَمَ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمَكْرُوهَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَصْدُقُ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِمَا أَخَذْنَاهُ الْمُتَأَخَّرُونَ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَه. • فَوَدَّ: (لِتَحْوِ شُبُهَةُ الْخُ) أَيِ شُبُهَةُ غَضَبٍ وَأَدْخَلَ بِالتَّحْوِ كَوْنُ ثَمَنِهَا خَبِيثًا.

• فَوَدَّ: (أَوْ لِنَحْوِ مُبْتَدِعَةِ الْخُ) أَيِ كَظْلَمَةِ وَلَعَلَّ الْعِبْرَةَ بِغَالِبِ أَهْلِ الْمَقْبَرَةِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي أَوْ كَانَ أَهْلُهَا أَهْلًا بِدَعَا الْخُ. • فَوَدَّ: (وَيُنْدَبُ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى نَدْبِ غَيْرِ الْمَقْبَرَةِ. • فَوَدَّ: (لِإِنْ قَتْلِي أَحَدٌ الْخُ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ هَذَا الدَّلِيلُ وَجُوبٌ دَفْنِهِ بِمَحَلِّهِ لَا نَدْبُهُ سَمَ أَيِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ مَا يَضُرُّهُ عَنِ الْوُجُوبِ.

• فَوَدَّ: (وَيَحْرُمُ نَقْلُهُ) أَيِ نَقْلُ الْمَيِّتِ مُطْلَقًا نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ مَلَكَهُ) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ مَلَكٌ غَيْرُهُ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (وَيُكْرَهُ الْمَبِيتُ بِهَا) أَيِ الْمَقْبَرَةِ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارٌ بِعَدَمِ الْكِرَاهَةِ فِي الْقَبْرِ الْمُتَفَرِّدِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِيهِ احْتِمَالٌ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِصُخْرَاءٍ أَوْ فِي بَيْتٍ مُسْكُونٍ انْتَهَى وَالتَّفْرِيقُ أَوْجَهُ بَلْ كَثِيرٌ مِنَ التَّرْبِ مُسْكُونَةٌ كَالْيُوبِ فَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَحْشَةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ الْكِرَاهَةِ حَيْثُ كَانَ مُتَفَرِّدًا فَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً كَمَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي زَمَانِنَا فِي الْمَبِيتِ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ لِقِرَاءَةِ قُرْآنٍ أَوْ زِيَارَةٍ لَمْ يُكْرَهْ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (عِنْدَ إِدْخَالِ الْمَيِّتِ الْخُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يُنْدَبُ ذَلِكَ عِنْدَ وَضْعِهِ فِي التَّفْسِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا ع. ش. • فَوَدَّ: (لِقَلَّا يَنْكَشِفُ) أَيِ: وَلِإِنَّهُ ﷺ سَتَرَ قَبْرَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةٌ.

• فَوَدَّ: (وَإِفْتَاءُ الْقَفَالِ بِكَرَاهَةِ الدَّفْنِ بِالْبَيْتِ ضَعِيفٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الزُّوْهِدِ عَلَى أَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لَا مَكْرُوهٌ أَهْ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمَكْرُوهَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَصْدُقُ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِمَا أَخَذْنَاهُ الْمُتَأَخَّرُونَ كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ. • فَوَدَّ: (لِإِنْ قَتْلِي أَحَدٌ الْخُ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ هَذَا الدَّلِيلُ وَجُوبٌ دَفْنِهِ بِمَحَلِّهِ لَا نَدْبُهُ. • فَوَدَّ: (فَرَدُّوا إِلَيْهَا صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ قِيلَ عَنْ مَحَلِّهِ طَلِبَ رَدُّهُ إِلَيْهِ.

كَانَ لِيُخْتَنَى وَامْرَأَةٌ أَكَدَ احْتِيَاظًا (وَأَنْ يَقُولَ) الَّذِي يُدْخِلُهُ (بِسْمِ اللَّهِ) أَيْ أَدْخَلَكَ (وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَيْ أَدْخَلَكَ لِلتَّبَاعِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ وَفِي رِوَايَةٍ «سُنَّةٌ» بَدَلُ مِلَّةٍ وَفِي أُخْرَى زِيَادَةٌ بِاللَّهِ (وَلَا يُفْرَضُ تَحْتَهُ شَيْءٌ وَلَا) يُوضَعُ تَحْتَ رَأْسِهِ (مِخْدَةٌ) بِكَسْرِ الْمِيمِ أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ أَيْ لِكُنْهٖ لِنُتُوعِ غَرَضٍ قَدْ يُقَصَّدُ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلَلِ لِأَنَّ مَحَلَّ حُرْمَةٍ إِضَاعَةُ الْمَالِ حَيْثُ لَا غَرَضٌ أَصْلًا قِيلَ تَعْبِيرُهُ فِيهِ رَكَّةٌ لِأَنَّ الْمِخْدَةَ غَيْرُ مَفْرُوشَةٍ فَإِنْ أُخْرِجَتْ مِنَ الْفُرْشِ لَمْ يَتَّقِ لَهَا عَامِلٌ يَرْفَعُهَا أَهْ وَهُوَ عَجِيبٌ وَكَأَنَّ قَائِلَهُ غَفَلَ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَرَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْمُيُونَا

■ فَوُدَّ: (كَأَنَّ لِيُخْتَنَى أَوْ امْرَأَةٌ أَكَدَ) أَيْ مِنْهُ لِرَجُلٍ وَلَا امْرَأَةً أَكَدَ مِنَ الْخُتَنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ فَوُدَّ (سُنِّي): (وَيَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ الْخُ) وَيُسَنُّ أَنْ يَزِيدَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا يُنَاسِبُ الْحَالَ مُغْنِي وَنِهَآيَةً أَيْ كَاللَّهُمَّ افْتَحْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ لِرُوحِهِ وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ وَوَسِّعْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ع. ش. ■ فَوُدَّ: (الَّذِي يُدْخِلُهُ) أَيْ وَإِنْ تَعَدَّدَ ع. ش. ■ فَوُدَّ: (أَيْ أَدْخَلَكَ) يُمَكِّنُ تَعْلِيْقَ الظَّرْفَيْنِ بِهِ س. م. ■ فَوُدَّ: (وَفِي رِوَايَةٍ سُنَّةٌ الْخُ) قَدْ يُقَالُ وَعَلَيْهَا قَبِيْنِي الْجَمْعُ يَتَّبِعُهَا بَأَنْ يَقُولَ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ أَكْمَلُ أَوْ عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَسُنَّتِهِ. ■ فَوُدَّ: (وَفِي أُخْرَى زِيَادَةٌ وَبِاللَّهِ) لَمْ يَبَيِّنِ الشَّارِحُ مَحَلَّهَا وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ ذِكْرُهَا إِثْرَ بِاسْمِ اللَّهِ فَلْيُحَرِّزْ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ بِضَرْفِي. عِبَارَةُ الْعِبَادِ وَشَرْحُهُ بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْ وَفِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى كَيْفِيَّةِ الْجَمْعِ بَأَنْ يَقُولَ وَعَلَى مِلَّةِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَتَضْرِيحُ بِمَحَلِّ بِاللَّهِ.

■ فَوُدَّ (سُنِّي): (وَلَا يُفْرَضُ تَحْتَهُ شَيْءٌ) قَالَ الْبَقْرِيُّ لَا بَأْسَ بَأَنْ يَسْطَرَ تَحْتَ جَنْبِهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ جَمِلٌ فِي قَبْرِهِ ﷺ قَطِيفَةٌ خَمْرَاءُ وَاجِبٌ الْأَصْحَابُ بَأَنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ صَادِرًا عَنْ جُلِّ الصَّحَابَةِ وَلَا بِرِضَاهُمْ وَإِنَّمَا فَعَلَهُ شُقْرَانُ كَرَاهِيَةٍ أَنْ يَلْبَسَهَا أَحَدٌ بَعْدَهُ ﷺ وَفِي الْإِسْتِيعَابِ أَنَّ تِلْكَ الْقَطِيفَةَ أُخْرِجَتْ قَبْلَ أَنْ يُهَالَ الثَّرَابُ مُغْنِي وَنِهَآيَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَفِي الْإِسْتِيعَابِ الْخُ مُعْتَمَدٌ أَهْ. ■ فَوُدَّ: (وَلَا يَوْضَعُ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ وَإِلَى الْمَثَنِ فِي النَّهَآيَةِ. ■ فَوُدَّ: (بِكَسْرِ الْمِيمِ) وَجَمْعُهَا مَخَادُ بِفَتْحِهَا سَمِعْتُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَلَا يَوْضَعُ الْخَدَّ عَلَيْهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ) ظَاهِرُهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّرَكَةِ وَفِي الْوَارِثِ قَاصِرٌ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ س. م. ■ فَوُدَّ: (لِمَا فِيهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ) أَيْ بَلْ يَوْضَعُ بِذَلِكَ حَجَرٌ أَوْ لَبَنَةٌ وَيُقَضَّى بِخَدِّهِ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى الثَّرَابِ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. ■ فَوُدَّ: (فَإِنْ أُخْرِجَتْ مِنَ الْفُرْشِ) أَيْ وَهُوَ الصَّوَابُ مُغْنِي. ■ فَوُدَّ: (وَكَأَنَّ قَائِلَهُ غَفَلَ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ الْخُ) أَيْ وَعَنْ نَصِّ الثُّحَاةِ عَلَى جَوَازِ مِثْلِهِ فِي الْمُتُونِ وَقَدْ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ وَهِيَ أَيْ الْوَاوُ

■ فَوُدَّ: (أَيْ أَدْخَلَكَ) يُمَكِّنُ تَعْلِيْقَ الظَّرْفَيْنِ بِهِ. ■ فَوُدَّ: (أَيْ يُكْرَهُ ذَلِكَ) ظَاهِرُهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الثَّرَكَةِ وَفِي الْوَرْتَةِ قَاصِرٌ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. ■ فَوُدَّ: (وَكَأَنَّ قَائِلَهُ غَفَلَ عَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ الْخُ) لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِسْتِنَادِ فِي الرَّدِّ لِقَوْلِ الشَّاعِرِ فَإِنَّهُ بِمُجَرَّدِهِ لَا يُغْنِي شَيْئًا كَمَا لَا يُغْنِي فَإِنَّ الثُّحَاةَ نَصَّوْا عَلَى جَوَازِ

عَطَفَ الْعُيُونُ لَفْظًا عَلَى مَا قَبْلَهُ الْمُتَعَدِّ إِضْمَارًا لِعَامِلِهِ الْمُنَاسِبِ وَهُوَ كَحُلْنِ فَكَذَا هُنَا كَمَا قُدِّرَتْهُ. (وَيُكْرَهُ ذَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ) إجماعًا لِأَنَّهُ بَدْعٌ (إِلَّا) لِعُدْرِ كَكُونِ الدَّفْنِ (فِي أَرْضٍ نَدِيَّةٍ) بِتَخْفِيفِ التَّحْيَةِ (أَوْ رِخْوَةٍ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَقَتَّحَهُ أَوْ بِهَا سِبَاعٌ تَحْفِرُ أَرْضَهَا وَإِنْ أَحْكَمْتَ أَوْ تَهَوَّى بِحَيْثُ لَا يَضِيقُهُ إِلَّا التَّابُوتُ أَوْ كَانَ امْرَأَةً لَا مُحَرَّمٌ لَهَا فَلَا يُكْرَهُ لِلْمَصْلَحَةِ بَلْ لَا يَمْنَعُ وَجُوبُهُ فِي مَسْأَلَةِ السَّبَاعِ إِنْ غَلَبَ وَجُودُهَا وَمَسْأَلَةُ التَّهَرَّى، وَتَنْقُذُ وَصِيَّتِهِ مِنَ الثَّلَاثِ بِمَا تُدْبِ فَإِنْ لَمْ يُوصِ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ رَضُوا وَلَا تَنْقُذُ بِمَا كُرِيَ. (وَيَجُوزُ الدَّفْنُ لَيْلًا) بِلا كَرَاهَةٍ خِلَافًا لِلْحَسَنِ وَحَدِّهِ مَعَ أَنَّهُ اسْتَدْلُ بِخَيْرٍ فِي مُسْلِمٍ لَا يَدُلُّ لَهُ وَذَلِكَ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ ﷺ فَقُلْهُ وَكَذَا

انْفَرَدَتْ بِعَطْفِ عَامِلِ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ وَعَنْ تَمَثُّلِهِمْ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبُوءُوا الْقِيَامَ﴾ (الْحَمْدُ: ٩) أَنِي وَالْفَوَا الْإِيمَانُ سَم. □ فَوَدُ: (عَطَفَ الْعُيُونُ الْخُ) بِالْجَرِّ بَدَلُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ وَيُحْتَمَلُ نَصْبُهُ بَنَزَعِ الْخَائِضِ أَنِي بِعَطْفِ الْخُ. □ فَوَدُ: (الْمُتَعَدِّ) صِفَتُهُ. □ فَوَدُ: (إِضْمَارًا الْخُ) مَعْمُولُ لَهُ لِلْعَطْفِ أَوْ حَالٍ مِنْ فَاعِلِهِ الْمَحذُوفِ.

□ فَوَدُ (سُي): (فِي تَابُوتٍ) أَنِي أَوْ نَحْوٍ مِنْ كُلِّ مَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ ع ش. □ فَوَدُ: (لِأَنَّهُ بَذْعٌ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَوْصِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بَلْ لَا يَمْنَعُ إِلَى وَتَنْقُذُ. □ فَوَدُ: (بِتَخْفِيفِ التَّحْيَةِ) أَنِي وَسُكُونِ الدَّالِّ مُغْنَى. □ فَوَدُ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ الْخُ) وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ قَتَّحَهُ وَحُكِّي فِيهِ الضَّمُّ أَيْضًا نِهَآيَةً. □ فَوَدُ: (أَوْ تَهَوَّى الْخُ) أَيِ الْمَيْتِ بِخَرِيْقٍ أَوْ لَذْغٍ نِهَآيَةً وَمُغْنَى وَذَلِكَ مَعْطُوفٌ عَلَى كَوْنِ الدَّفْنِ الْخُ. □ فَوَدُ: (أَوْ كَانَ امْرَأَةً الْخُ) أَنِي كَمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى لَيْلًا يَمْسُهَا الْأَجَانِبُ عِنْدَ الدَّفْنِ وَغَيْرُهُ مُغْنَى وَنِهَآيَةً قَالَ سَم وَعَقَّبَ شَرْحُ الرُّوضِ مَا قَالَ الْمُتَوَلَّى بِقَوْلِهِ فِيهِ نَظَرٌ اه. □ فَوَدُ: (بَلْ لَا يَمْنَعُ وَجُوبُهُ الْخُ) أَقْرَهُ ع ش. □ فَوَدُ: (وَتَنْقُذُ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَلَا تَنْقُذُ وَصِيَّتَهُ بِهِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اه. □ فَوَدُ: (إِنْ رَضُوا) يَتَأَمَّلُ مَعَ إِطْلَاقِهِمُ الْآتِي فِي الْفَرَائِضِ فِي مَوْنِ التَّجْهِيزِ وَتَضَرُّعِهِمْ بِالْحَنُوطِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ بِضَرْبٍ أَقُولُ تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ وَالْحَنُوطِ مُسْتَحَبٌّ مَا يَتَدَفَّعُ بِهِ التَّأَمُّلُ رَاجِعُهُ. □ فَوَدُ: (بِمَا كُرِيَ) أَنِي فِيمَا إِذَا كَانَ لِغَيْرِ عُدْرِ. □ فَوَدُ (سُي): (وَيَجُوزُ الدَّفْنُ الْخُ) أَنِي لِلْمُسْلِمِ أَمَّا مَوْتَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فَسَيَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَزِيَةِ أَنَّ الْإِمَامَ يَمْنَعُهُمْ مِنْ إِظْهَارِ جَنَائِزِهِمْ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدُ: (بِلا كَرَاهَةٍ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدُ: (لِمَا صَحَّ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى (لِأَنَّهُ) ذَفْنٌ لَيْلًا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَذَلِكَ بَلْ فَقُلْهُ ﷺ أَيْضًا اه.

مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُتَوْنِ وَقَدْ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَلْفِيَّةِ بِقَوْلِهِ وَهِيَ أَنِي أَنَّ الْوَائِ انْفَرَدَتْ بِعَطْفِ عَامِلِ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ وَمِنْ أَمْلَةٍ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبُوءُوا الْقِيَامَ وَالْإِيمَانُ﴾ (الْحَمْدُ: ٩) أَنِي وَالْفَوَا الْإِيمَانُ. □ فَوَدُ: (أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَيْلًا يَمْسُهَا الْأَجَانِبُ. □ فَوَدُ: (أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً لَا مُحَرَّمٌ لَهَا) نَقْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ حِكَايَةِ الْأَذْرَعِيِّ لَهُ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرِهِ وَعَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ قُلْتُ فِيهِ نَظَرٌ اه.

الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ (وَوَقْتُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ) إِجْمَاعًا وَكَالصَّلَاةِ ذَاتِ السَّبَبِ الْآتِي (إِذَا لَمْ يَخْرُوه) لِأَنَّ سَبَبَهُ وَهُوَ الْمَوْتُ مُتَقَدِّمٌ أَوْ مُقَارِنٌ أَمَّا إِذَا تَخْرَاهُ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ مِنْ حَيْثُ الزَّمَنُ فَلَا يَجُوزُ كَمَا بَأْتِيَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ثَلَاثُ سَاعَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فِيهِنَّ وَأَنْ نَقْبِزَ فِيهِنَّ مَوْتَنَا وَذَكَرَ وَقْتُ الْإِسْتِوَاءِ وَالطُّلُوعِ وَالْمَغْرُوبِ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ عَقْبَةُ عَنْ جَمْعِ أَتَمَّ أَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ دَلٌّ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِظَاهِرِهِ فِي الدَّفْنِ وَعَنْ آخَرِينَ أَنَّهُمْ أَجَابُوا بِأَنَّ النِّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ تَخْرِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِلدَّفْنِ فَهَذَا هُوَ الْمَكْرُوهُ وَهُوَ مُرَادُ الْحَدِيثِ قَالَ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنَ الْأَوَّلِ بِخِلَافِهِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ وَهُوَ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى الطُّلُوعِ وَالْمَغْرِبِ إِلَى الْمَغْرُوبِ فَلَا يَحْرُمُ فِيهِ وَإِنْ تَخْرَى كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَاسْتَدَلُّوا لَهُ بِالْخَبَرِ وَكَلَامِ الْأَصْحَابِ لَكِنْ نُوزَعُ فِيهِ بِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ مِنَ التَّخْرِى التَّأْخِيرُ بِقَصْدِ زِيَادَةِ الْمُصَلِّينَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ بَعْضِهِمْ لِتَعْلِيلِهِمُ الْبُطْلَانَ

□ قَوْلُ (سَبَبِ): (وَوَقْتُ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ) الْخ) أَيُّ بَلَا كَرَاهَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَالصَّلَاةِ) الْخ) أَيُّ قِيَاسًا عَلَيْهَا. □ قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَيُّ آتِيًا فِي التَّبَيُّهِ. □ قَوْلُهُ: (مُتَقَدِّمٌ) أَيُّ بِإِغْتِيَابِ الْإِتْدَاءِ (أَوْ مُقَارِنٌ) أَيُّ بِإِغْتِيَابِ الْإِسْتِمْرَارِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ الزَّمَنُ) سَيَاتِي مُخْتَرَزُهُ فِي قَوْلِهِ بِخِلَافِهِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ) أَيُّ وَمَعَ ذَلِكَ يَصِحُّ أَمَّا أَوَّلًا فَلِحُصُولِ الْمُقْصُودِ وَإِنَّمَا ثَانِيًا فَلِلَّاتَةِ فِي وَقْتِ آدَائِهِ فَهَوَ نَظِيرُ الصَّلَاةِ الْمُؤَدَّاةِ إِذَا تَخْرَى بِهَا وَقْتُ الْكَرَاهَةِ كَالْمَضَرِّ إِذَا تَخْرَى بِهَا وَقْتُ الْإِضْفِرَارِ فَإِنَّهَا مَعَ كَرَاهَةِ التَّأْخِيرِ تَتَقَيَّدُ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيِ فَإِنَّ تَخْرَاهُ كَرَاهَةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَهْ زَادَ الْمُعْنَى وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَإِنْ اقْتَضَى الْمَعْنَى عَدَمَ الْجَوَازِ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنَهْجِهِ. وَنُكَيِّنُ حَمْلَهُ عَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ الْمُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ وَعَلَى الْكَرَاهَةِ حُجْلٍ خَبَرِ مُسْلِمٍ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا بَأْتِيَ) يَعْني بِالْمَعْنَى الْآتِي عَنْ الْمَجْمُوعِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنْ نَقْبِزَ) بِضَمِّ الْبَاءِ وَكُسْرِهَا نِهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ) الْخ) أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَبِّرُ مِي. □ قَوْلُهُ: (وَالْمَغْرُوبِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ قُرْبُ الْمَغْرُوبِ وَهُوَ الْإِضْفِرَارُ سَم. □ قَوْلُهُ: (أَجَابُوا عَنْهُ) أَيُّ عَنْ خَبَرِ مُسْلِمٍ الظَّاهِرِ فِي التَّخْرِيمِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُرَادُ الْحَدِيثِ) اعْتَمَدَ النَّهْيَ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) الْخ) أَيُّ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَخْرُمُ) الْخ) أَيُّ وَلَا يُكْرَهُ مُعْنَى وَنِهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (بِالْخَبَرِ) أَيُّ الْمَارِ آتِيًا وَمَفْهُومُهُ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ نُوزَعُ فِيهِ) الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَ وَصَوَّبَ فِي الْخَادِمِ كَرَاهَةَ تَخْرِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا وَهُوَ الظَّاهِرُ أَه. □ قَوْلُهُ: (فَلَا فَرْقَ) أَيُّ بَيْنَ الْأَوْقَاتِ الزَّمَانِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ فَيُكْرَهُ فِي كُلِّهَا مَعَ التَّخْرِى. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ التَّزَاوُعِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (لِتَعْلِيلِهِمُ) الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَلَيْسَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (الْبُطْلَانُ) أَيُّ بَطْلَانُ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ فِي غَيْرِ حَرَمٍ مَكَّةَ.

□ قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ) أَيُّ وَمَعَ ذَلِكَ يَصِحُّ أَمَّا أَوَّلًا فَلِحُصُولِ الْمُقْصُودِ وَإِنَّمَا ثَانِيًا فَلِلَّاتَةِ فِي وَقْتِ آدَائِهِ فَهَوَ نَظِيرُ الصَّلَاةِ الْمُرَادُ إِذَا تَخْرَى بِهَا وَقْتُ الْكَرَاهَةِ كَالْمَضَرِّ إِذَا تَخْرَى بِهَا وَقْتُ الْإِضْفِرَارِ فَإِنَّهَا مَعَ كَرَاهَةِ التَّأْخِيرِ تَتَقَيَّدُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمَغْرُوبِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ قُرْبُ الْمَغْرُوبِ وَهُوَ الْإِضْفِرَارُ. □ قَوْلُهُ: (بِالْمُعْتَمَدِ) الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

في التحري بأن فيه مراعاة الشرع وهذا لا مراعاة فيه يوجب وإن لم يندب كما مر.
 (تبية) ظاهر كلامهم بل صريحه أنه لا فرق فيما ذكروه هنا بين حرم مكة وغيره وبشكل عليه
 ما مر من الفرق بينهما في الصلاة ومما يؤيد اتحاد المحلّين الْمُعْتَمَد المذكور أنه لا فرق بين
 الأوقات الزمانية والفعلية كهُوَ ثُمَّ وَإِنْ الْأَصْحَابُ هُنَا أَطْلَقُوا الْكَرَاهَةَ عِنْدَ التَّحْرِيزِ وَاخْتَلَفُوا ثُمَّ
 هَلْ تُكْرَهُ أَوْ تَحْرِمُ وَالْمُعْتَمَدُ الْحُرْمَةُ قَالَ جَمَعَ فَقِيَّاسُهُ الْحُرْمَةَ هُنَا فَهَذَا الْقِيَاسُ صَرِيحٌ فِي
 اسْتِثْنَاءِ حَرَمِ مَكَّةَ هُنَا وَإِنْ تَحْرَى كهُوَ ثُمَّ وَافْتِرَاقُهُمَا مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ قَصْرِ
 التَّحْرِيمِ عِنْدَ التَّحْرِيزِ عَلَى الْأَوْقَاتِ الزَّمَانِيَّةِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَمَا قَالُوهُ هُنَا أَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ التَّحْرِيزِ لَا
 كَرَاهَةَ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ مَا هُنَا مِنْ حَيْزِ ذِي السَّبَبِ الْمُتَقَدِّمِ أَوْ الْمُقَارِنِ كَمَا تَقَرَّرَ وَمَا
 هُوَ كَذَلِكَ لَا حُرْمَةَ أَوْ كَرَاهَةَ فِيهِ ثُمَّ إِلَّا عِنْدَ التَّحْرِيزِ فَكَذَا هُنَا فَمَنْ ثُمَّ انْتَفَى النَّهْيُ عِنْدَ عَدَمِ
 التَّحْرِيزِ نَظَرًا لِلْسَّبَبِ بِقِسْمِيَّتِهِ هُنَا وَثُمَّ وَبِهَذَا يُتَّبَعُهُ تَرْجِيحُ الْمُعْتَمَدِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ
 الْوَقْتِ الْفِعْلِيِّ وَالزَّمَانِيِّ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى التَّحْرِيزِ وَهُوَ عَامٌّ فِي الْوَقْتَيْنِ ثُمَّ فَكَذَا هُنَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ
 اتِّحَادِهِمَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَاخْتِلَافِهِمَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ بِأَنَّ الصَّلَاةَ لَمَّا تَمَيَّزَتْ فِيهِ عَلَيْهَا فِي غَيْرِهِ
 بِالْمُضَافَةِ الْآتِيَةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ أَصْلًا فِي غَيْرِهِ نَاسِبٌ أَنْ يُوسَّعَ فِيهِ لِمُرِيدِهَا وَإِنْ تَحَرَّاهَا فِيهِ وَلَمْ
 يُؤْمَرْ بِتَأْخِيرِهَا

فَوُدَّ: (وَهَذَا) أَيِ التَّأْخِيرِ إِلَى وَقْتِ الْكَرَاهَةِ بِقَصْدِ زِيَادَةِ الْمُصْلَى. فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ
 وَلَا تُؤَخَّرُ لَزِيَادَةِ الْمُصْلَى. فَوُدَّ: (فِيمَا ذَكَرُوهُ الْفَخُّ) أَيِ مِنَ الْكَرَاهَةِ أَوْ الْحُرْمَةِ مَعَ التَّحْرِيزِ (هُنَا) أَيِ فِي
 الدَّفْنِ. فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ عَدَمِ الْفَرْقِ هُنَا. فَوُدَّ: (مَا مَرَّ) أَيِ فِي الصَّلَاةِ. فَوُدَّ: (اتِّحَادِ الْمَحَلِّينِ) أَيِ
 الدَّفْنِ وَالصَّلَاةِ. فَوُدَّ: (الْمُعْتَمَدُ الْفَخُّ) فَاعِلٌ يُؤَيِّدُ. فَوُدَّ: (إِنَّ الْفَخُّ) بَيَانٌ لِلْمُعْتَمَدِ الْمَذْكُورِ.
 فَوُدَّ: (كَهُوَ ثُمَّ) أَيِ كَعَدَمِ الْفَرْقِ فِي الصَّلَاةِ. فَوُدَّ: (وَإِنْ الْأَصْحَابُ الْفَخُّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْمُعْتَمَدُ
 الْفَخُّ وَمَحَطُّ التَّأْيِيدِ قَوْلُهُ قَالَ جَمَعَ الْفَخُّ. فَوُدَّ: (فَقِيَاسُهُ) أَيِ التَّحْرِيمِ فِي الصَّلَاةِ. فَوُدَّ: (كَهُوَ ثُمَّ) أَيِ
 كَالِاسْتِثْنَاءِ فِي الصَّلَاةِ. فَوُدَّ: (وَافْتِرَاقُهُمَا الْفَخُّ) عَطَفَ عَلَى اتِّحَادِ الْمَحَلِّينِ يَغْنِي مِمَّا يُؤَيِّدُ افْتِرَاقَ
 الْمَحَلِّينِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا مَا مَرَّ قَبِيلَ التَّشْبِيهِ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ وَالثَّانِي مَا قَالُوهُ الْفَخُّ وَلَكِنَّهُمَا مَزْدُودَانِ لِمَا يَظْهَرُ
 مِنْ قَوْلِهِ وَلَكَ الْفَخُّ قَبَّتْ أَتَهُمَا مُتَّجِدَانِ فَقَوَى الْإِشْكَالَ ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ الْفَخُّ كُرْدِي.
 فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَيِ التَّحْرِيمِ فِي الصَّلَاةِ قِيَعُ الزَّمَانِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَيِ بِخِلَافِ
 الْمَنَعِ فِي الصَّلَاةِ قِيَعُ التَّحْرِيزِ وَعَدَمُهُ. فَوُدَّ: (وَلَكَ أَنْ تَقُولَ الْفَخُّ) أَيِ رَأْيِ التَّأْيِيدِ الْإِفْتِرَاقَ بِمَا ذَكَرَ.
 فَوُدَّ: (فَمَنْ ثُمَّ انْتَفَى النَّهْيُ الْفَخُّ) فِي هَذَا التَّفْرِيعِ تَأْمُلُ. فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أَيِ بَعْدَ افْتِرَاقِ الْمَحَلِّينِ فِيمَا
 ذَكَرَ. فَوُدَّ: (وَاخْتِلَافُهُمَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ) أَيِ حَيْثُ يُكْرَهُ الدَّفْنُ مَعَ التَّحْرِيزِ فِيهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ.
 فَوُدَّ: (الْآتِيَةِ) أَيِ فِي الْإِعْتِكَافِ كُرْدِي. فَوُدَّ: (فِيهِ) لَعَلَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمُرِيدِهَا وَالضَّمِيرُ لِحَرَمِ مَكَّةَ.
 فَوُدَّ: (وَإِنْ تَحَرَّاهَا) أَيِ أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ (فِيهِ) أَيِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ. فَوُدَّ: (وَلَمْ يُؤْمَرْ بِالْفَخُّ) عَطَفَ عَلَى
 قَوْلِهِ نَاسِبٌ الْفَخُّ.

إلى خارجِهِ حِيَاةً لَتِلْكَ الْمُضَاعَفَةُ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهَا وَأَيْضًا فَالتَّحْرِي الْمُنْتَجِعُ لِمُرَاعَمَةِ الشَّرْعِ لَا يُتَصَوَّرُ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِعِ ﷺ وَلَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ وَصَلَّى آتِيَةً سَاعَةً شَاءَ وَلَا كَذَلِكَ الدَّفْنُ فِي الْأَمْرَيْنِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْمَيِّتِ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ مِنَ الْحَرَمِ فَلَا يُخْشَى فَوَاقُ شَيْءٍ وَأَيْضًا فَتَحْرِي الدَّفْنِ فِي هَذَا الْوَقْتِ مَعَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ فِيهِ مُرَاعَمَةُ ظَاهِرَةِ فَتَأْمَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمُصَلِّي كَوْنَهُ تَارَةً فِي الْحَرَمِ وَتَارَةً خَارِجَهُ فَوَسَّعَ لَهُ اِغْتِنَامُ الْحَرَمِ وَلَمْ يُتَصَوَّرْ مِنْهُ مُرَاعَمَةُ الدَّفْنِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ فَتُصَوَّرُ الْمُرَاعَمَةُ فِيهِ (وغيرهما) أَيِ اللَّيْلِ وَوَقْتُ الْكَرَاهَةِ وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ (أَفْضَلُ) لِلدَّفْنِ مِنْهُمَا

• فَوُدَّ: (إِلَى خَارِجِهَا) أَيِ خَارِجِ حَرَمِ مَكَّةَ وَالتَّائِيثُ بِاِغْتِنَامِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِي غَيْرِهَا.
• فَوُدَّ: (فِي الْأَمْرَيْنِ) أَيِ قَوْتِ الْمُضَاعَفَةِ بِالتَّأْخِيرِ وَعَدَمِ تَصَوُّرِ الْمُرَاعَمَةِ بِالتَّحْرِي. • فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ الْخُ) عِلَّةٌ لِاتِّبَاعِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ. • فَوُدَّ: (وَأَيْضًا الْخُ) عِلَّةٌ لِاتِّبَاعِ الْأَمْرِ الثَّانِي. • فَوُدَّ: (وَالْحَاصِلُ الْخُ) أَيِ حَاصِلُ الْأَمْرَيْنِ الْمُتَقَضِّيَيْنِ لِاخْتِلَافِهِمَا فِي حَرَمِ مَكَّةَ. • فَوُدَّ: (إِنْ مِنْ شَأْنِ الْمُصَلِّي كَوْنُهُ الْخُ) أَيِ وَقَدْ أُذِنَ لَهُ الشَّارِعُ فِي أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ فِي آتِيَةِ سَاعَةٍ شَاءَ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ وَلَمْ يُتَصَوَّرْ الْخُ. • فَوُدَّ: (وَالدَّفْنُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ الْخُ) أَيِ وَلَمْ يَأْذَنْ الشَّارِعُ بِفِعْلِهِ فِي آتِيَةِ سَاعَةٍ أَرِيدَ بَلَّ نَهْيٍ عَنْ تَحْرِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ لَهُ.
• فَوُدَّ: (فَتُصَوِّرُ الْخُ) أَيِ فَكَّرَ الدَّفْنُ عِنْدَ التَّحْرِي فِي حَرَمِ مَكَّةَ وَلَمْ تُكْرَهْ الصَّلَاةُ عِنْدَ التَّحْرِي فِيهِ سَم. • فَوُدَّ: (أَفْضَلُ لِلدَّفْنِ مِنْهُمَا).

(فَرَعَ) يَخْصُلُ مِنَ الْأَجْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ الْمُسَبَّوْقَةِ بِالْحُضُورِ مَعَهُ أَيِ مَنْ مَثَرَهُ مَثَلًا قِيرَاطُ وَيَخْصُلُ مِنْهُ بِهَا وَيَالْحُضُورِ مَعَهُ إِلَى تَمَامِ الدَّفْنِ لَا لِلْمُوَارَاةِ فَقَطَّ قِيرَاطَانِ لِخَبَرِ الصَّحَّاحَيْنِ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ» - وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: حَتَّى يُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ قِيلَ وَمَا الْقِيرَاطَانِ قَالَ: «يُمْلَأُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ» وَلِمُسْلِمٍ: «أَضْفَرُهُمَا بِمِثْلِ أَحَدٍ» وَمَلَّ ذَلِكَ بِقِيرَاطِ الصَّلَاةِ أَوْ بِدُونِهِ فَيَكُونُ ثَلَاثَةُ قَرَارِيطَ فِيهِ اِحْتِمَالٌ لَكِنْ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ التَّنْضِيحُ بِالْأَوَّلِ وَيَشْهَدُ لِلثَّانِي مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مَرْفُوعًا: «مِنْ شَيْعِ جَنَازَةٍ حَتَّى يَقْضَى دَفْنُهَا كُتِبَ لَهُ ثَلَاثَةُ قَرَارِيطَ» وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ حَضَرَ وَخَدَهُ وَمَكَتَ حَتَّى دُفِنَ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ الْقِيرَاطُ الثَّانِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ لَكِنْ لَهُ أَجْرٌ فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ تَعَدَّدَتِ الْجَنَائِزُ وَاتَّحَدَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا دُفْعَةً وَاحِدَةً هَلْ يَتَعَدَّدُ الْقِيرَاطُ بِتَعَدُّدِهَا أَوْ لَا نَظَرًا لِاتِّحَادِ الصَّلَاةِ؟ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الظَّاهِرُ التَّعَدُّدُ بِهِ أَجَابَ قَاضِي حَمَاءَ الْبَارِزِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ مُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قِيلَ إِلَى وَبِمَا تَقَرَّرَ قَالَ

• فَوُدَّ: (وَالدَّفْنُ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ) قَدْ يَنْكَسِرُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ شَأْنِ الْمُصَلِّي مَا ذُكِرَ كَانَ فِيهِ مُرَاعَمَةٌ. • فَوُدَّ: (فَتُصَوِّرُ الْمُرَاعَمَةَ فِيهِ) أَيِ فَكَّرَ الدَّفْنُ عِنْدَ التَّحْرِي فِي حَرَمِ مَكَّةَ وَلَمْ تُكْرَهْ الصَّلَاةُ عِنْدَ التَّحْرِي فِيهِ.

أي فاضل عليهما لأنه مندوب بخلافهما نعم إن خشي من التأخير إلى الوقت المندوب تغير
حرم أو زيادة على الإسراع المطلوب نُدب تركه فيما يظهر. (ونكره تجصيص القبر) أي تبييضه
بالجص وهو الجبس وقيل الجير والمراد هنا هما أو أحدهما لا تطيبته (والبناء) عليه في حريمه
وخارجيه نعم إن خشي نبش أو حفز سبيح أو هدم سبيل لم يكره البناء والتجصيص بل قد يجبان
نظير ما مر وسيعلم من هدم ما بالمسبلة حرمة البناء فيها إذ الأصل أنه لا يهدم إلا ما حرم
وضعه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (والكتابة عليه) للنهي الصحيح عن الثلاثة سواء
كتابة اسمه

ع ش قوله م ر لَوْ صَلَّى عليه ثم حَضَرَ وَخَدَهُ الْخُ أَي مَشَى وَخَدَهُ إِلَى مَحَلِّ الدَّفْنِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ سَارَ مِنْ
مَوْضِعِ الصَّلَاةِ مَعَ الْمُشْتَعِينَ أَوْ أَي وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى الْجَنَازَةِ. □ فَوُدَّ: (أَي فاضل) إلى قوله نَعَمْ فِي التَّهْيَاةِ
إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ زِيَادَةً إِلَى الْمَثْنِ قَوْلُهُ بَلْ يَجِبَانِ نَظِيرَ مَا مَرَّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَسَيَعْلَمُ إِلَى الْمَثْنِ.

□ فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِمَا) أَي قَاتِنُهُمَا خِلَافَ السُّنَّةِ. □ فَوُدَّ: (بِالْجَصِّ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا بِزَمَائِي. □
□ فَوُدَّ: (وَقِيلَ الْجَيْرُ) وَهُوَ الثُّورَةُ الْبَيْضَاءُ نِهَآةً. □ فَوُدَّ: (لَا تَطْيِئَةُ) أَي لَا يُكْرَهُ تَطْيِئُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلزَّيْنَةِ
نِهَآةً. □ فَوُدَّ: (وَالْبِنَاءُ عَلَيْهِ الْخُ) أَي وَيُكْرَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْقَبْرِ فِي حَرِيمِ الْقَبْرِ وَهُوَ مَا قُرْبَ مِنْهُ جِدًّا وَخَارِجُ
الْحَرِيمِ هَذَا فِي غَيْرِ الْمُسَبِّلَةِ وَمَا أُلْحِقَ بِهَا كَمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ وَأَمَّا فِيهَا فَسَيَأْتِي كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (لَمْ
يُكْرَهُ الْبِنَاءُ الْخُ) هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَلَوْ فِي مُسَبِّلَةٍ مَحَلٍّ تَأْمَلُ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ صَرَّحَ بِهِ فِيمَا سَيَأْتِي
بَصْرِيَّ عِبَارَةً ش يَتَّبِعِي وَلَوْ فِي الْمُسَبِّلَةِ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا أَنَّ مِنْ ذَلِكَ مَا يُجْعَلُ فِي بِنَاءِ الْحِجَارَةِ عَلَى الْقَبْرِ
خَوْفًا مِنْ أَنْ يُتَبَشَّ قَبْلَ بَلَاءِ الْمَيِّتِ لِدَفْنٍ غَيْرِهِ أَوْ قَوْلُهُ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا الْخُ سَيَأْتِي عَنْ سَمِ مِثْلُهُ.

□ فَوُدَّ: (وَالْتَجْصِصُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا الْبِنَاءُ بِالْجَصِّ لَا الْمَعْنَى الْمُعْتَمَدُ أَي التَّبْيِضُ وَالْأَفْلَا مَدْخَلٌ لَهُ
فِي دَفْعِ نَحْوِ التَّبْيِصِ. □ فَوُدَّ: (بَلْ قَدْ يَجِبَانِ الْخُ) أَقْرَهُ ع ش. □ فَوُدَّ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ أَقْلِ الْقَبْرِ
حُفْرَةٍ تَمْنَعُ الرَّاحَةَ الْخُ. □ فَوُدَّ: (وَسَيَعْلَمُ مِنْ هَذَا مَا فِي الْمُسَبِّلَةِ الْخُ) أَي فَاظْهَرِ أَنَّ ذَلِكَ مُحْصَصٌ لِمَا
هُنَا سَمِ. □ فَوُدَّ: (فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ الْخُ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي الْإِغْتِرَاضَ عِبَارَتُهُ.

(تنبيه) ظاهر كلامه أَنَّ الْبِنَاءَ فِي الْمَقْبَرَةِ الْمُسَبِّلَةِ مَكْرُوهٌ وَلَكِنْ يُهْذَمُ فَإِنَّهُ أُطْلِقَ فِي الْبِنَاءِ وَقَصِّلَ فِي الْهَذَا
بَيْنَ الْمُسَبِّلَةِ وَغَيْرِهَا وَلَكِنَّهُ صَرَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ بِتَحْرِيمِ الْبِنَاءِ فِيهَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فَلَوْ صَرَّحَ بِهِ هُنَا
كَانَ أَوْلَى قُلَانِ قِيلَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا الْحُزْمَةُ أَجَبَ بِالْمَنْعِ فَقَدْ قَالَ فِي الرُّوضَةِ فِي آخِرِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ
إِنَّ عَرَسَ الشَّجَرَةِ فِي الْمَسْجِدِ مَكْرُوهٌ ثُمَّ قَالَ قُلَانِ عَرَسَتْ قُطِعَتْ وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ كَلَامِي الْمُصَنِّفِ
بِحَمْلِ الْكَرَاهَةِ عَلَى مَا إِذَا بَنِيَ عَلَى الْقَبْرِ خَاصَّةً بِحَيْثُ يَكُونُ الْبِنَاءُ وَإِنَّمَا فِي حَرِيمِ الْقَبْرِ وَالْحُزْمَةُ عَلَى مَا
إِذَا بَنِيَ عَلَى الْقَبْرِ قَبْلَ أَنْ يَبْنِيَ يَسْكُنَ فِيهِ وَالْمُعْتَمَدُ الْحُزْمَةُ مُطْلَقًا أَوْ قَوْلُهُ وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ الْخُ فِي التَّهْيَاةِ
مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (هَنَ الثَّلَاثَةُ) وَهُوَ التَّجْصِصُ وَالْبِنَاءُ وَالْكِتَابَةُ. □ فَوُدَّ: (سِوَا كِتَابَةِ اسْمِهِ الْخُ) نَعَمْ لَوْ خَشِيَ
نَبْشَهُ وَالدَّفْنَ عَلَيْهِ وَكَانَ يَحْفَظُ عَنْ ذَلِكَ بِكِتَابَةِ اسْمِ صَاحِبِهِ لَمَزِيدَ احْتِرَامِهِ حَيْثُ لَا يَتَّعَدُ اسْتِنَاءَ ذَلِكَ

□ فَوُدَّ: (وَسَيَعْلَمُ مِنْ هَذَا مَا بِالْمُسَبِّلَةِ حُزْمَةُ الْبِنَاءِ فِيهَا) أَي فَاظْهَرِ أَنَّ ذَلِكَ مُحْصَصٌ لِمَا هُنَا.

وغيره في لوح عند رأيه أو في غيره نعم بحث الأذرعى حرمة كتابة القرآن لتعريضه للامتهان بالدوس والتنجيس بصديد الموتى عند تكرار الدفن ووقوع المطر ونذبت كتابة اسمه لمجرد التعريف به على طول السنين لا سيما لقبور الأنبياء والصالحين لأنه طريق للإعلام المستحب ولما روى الحاكم النهي قال ليس العمل عليه فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم فهو عمل أخذ به الخلف عن السلف ويؤد بمنع هذه الكليّة وبفرضها فالبناء على قبورهم أكثر من الكتابة عليها في المقابر المسئلة كما هو مشاهد لا سيما بالحرّمين ومصر ونحوها وقد علموا بالنهي عنه فكذا هي فإن قلت هذا إجماع فعلي وهو حجة كما صرحوا به قلت ممنوع بل هو أكثرى فقط إذ لم يحفظ ذلك حتى عن العلماء الذين يرون منعه وبفرض كونه إجماعاً فعلياً فمحل حجيته كما هو ظاهر إنما هو عند صلاح

على المذهب فليتأمل إيجاب اسم وتقدم ويأتي مثله عن ع ش . فؤد: (وهيئة) شاميل للقرآن .

فؤد: (بحث الأذرعى حرمة كتابة القرآن لتعريضه للامتهان بالدوس إلخ) هذا المحذور غير مُحَقَّق فالمُتَمَكِّد إطلاق الأضحاب أي الشاميل لكتابة القرآن ويكره أن يُجْعَلَ على القبر مِظْلَةٌ لِأَن عَمَرَ رَضِيَ رَأَى قُبَّةً فَتَحَاهَا وَقَالَ دَعُوهُ يُظَلِّهِ عَمَلُهُ وَفِي الْبُخَارِيِّ لَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ضَرَبَتْ أَمْرَاتُهُ الْقُبَّةَ عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً ثُمَّ رَفَعَتْهَا فَسَجَعُوا صَائِحَاً يَقُولُ أَلَا هَلْ وَجَدُوا مَا فَقَدُوا فَأَجَابَهُ آخَرُ بَلْ يَسُوءُ فَاثْقَلُوا مُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِأَن عَمَرَ إلخ وَفِي الْبُصْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْمُغْنِيِّ كَرَاهَةُ الْمِظْلَةِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُقَالُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلٌّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي التَّظْلِيلِ وَالْأَفْلَاكِ كَرَاهَةُ كَأَن يَكُونَ لِرِقَابِهِ مَنْ يَجْتَمِعُونَ لِتَحْوِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْمَيْتِ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ اهـ . فؤد: (ونذبت كتابة اسمه إلخ) عَطَفَ عَلَى حُرْمَةِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ وَاعْتَمَدَ النَّهْيَةَ بِلا عَزْوٍ إِلَى الْأَذْرَعِيِّ وَنَقَلَ شَيْخُنَا عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ اعْتِمَادَهُ مَعَ الْعَزْوِ إِلَى الزَّرْكَشِيِّ وَأَقْرَأَهُ . فؤد: (لمجرد التعريف به إلخ) أَي لِيُرَازَ نِهَآيَةً . فؤد: (النهي) أَي عَنِ الْكِتَابَةِ . فؤد: (فهو) أَي كَتَبَ الْإِسْمَ عَلَى الْقُبُورِ .

فؤد: (ويؤد) أَي قَوْلَ الْحَاكِمِ فَإِنَّ أَيْمَةَ الْمُسْلِمِينَ إلخ . فؤد: (أكثر من الكتابة إلخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ . فؤد: (فكذا هي) أَي فَلَا يَكُونُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْكِتَابَةِ حُجَّةً لِنَذْبِهَا . فؤد: (هو إجماع) أَي عَمَلُ كِتَابَةِ الْإِسْمِ لِمَجْرَدِ التَّعْرِيفِ بِهِ . فؤد: (حتى عن العلماء الذين يرون منعه) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ إِمَّا لَا يَرُونَ إلخ بِزِيَادَةٍ لَا أَوْ إِسْقَاطٍ لَفْظَةٍ حَتَّى . قَوْلُهُ: (لَا يُسْنُ) إِلَى قَوْلِهِ عُرِفَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَسَنَدُهُ إِلَى وَقَيْسٍ

فؤد: (ونذبت كتابة اسمه لمجرد إلخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعَبَابِ وَنَذِبَ أَي وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ نَذَبَ كِتَابَةَ اسْمِ الْمَيْتِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ لِلْإِعْلَامِ لَا سِيَّمَا قُبُورَ الصَّالِحِينَ فَإِنَّهَا لَا تُعْرَفُ عِنْدَ تَقَادُّمِ السِّنِينَ إِلَّا بِذَلِكَ وَأَجَابَا أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْحَاكِمِ بَأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْكِتَابَةِ مَنْسُوخٌ أَوْ مَحْمُومٌ عَلَى الزَّائِدِ عَلَى مَا يُعْرَفُ بِهِ الْمَيْتُ وَالْمَذْهَبُ خِلَافَ ذَلِكَ كُلُّهُ أَهْ تَقَمُّ لَوْ خُشِيَ بُشْهُ وَالدَّفْنُ عَلَيْهِ وَكَانَ يَتَحَفَّظُ عَنْ ذَلِكَ بِكِتَابَةِ اسْمِ صَاحِبِهِ لِمَزِيدِ احْتِرَامِهِ حَيْثُ فَلَا يَتِمُّدُ اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ .

الأزيمة بحيث ينفذ فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك من منذ أزيمة.
(فرغ) يُسنّ وضع جريدة خضراء على القبر للتباع وسنده صحيح ولأنه يُخفف عنه بركة
تسبيحها إذ هو أكمل من تسبيح اليابسة لما في تلك من نوع حياة وقيس بها ما اعتيد من
طرح الرمحان ونحوه وبحرم أخذ ذلك كما بحث لما فيه من تفويت حق الميت وظاهره أنه
لا حرمة في أخذ يابس أعرض عنه لقوات حق الميت بيئته ولذا قيّد وأندب الوضع بالخضرة
وأعرضوا عن اليابس بالكلفة نظراً لتقييده بالتسبيح التخفيف بالأخضر بما لم يثبت. (ولو بئى) نفس
القبر لغير حاجة مما مر كما هو ظاهر أو نحو تحويط أو قبة عليه خلافاً لمن زعم أن المراد
الثاني وهل من البناء ما اعتيد من جعل أربعة أحجار مربعة مُحيطَة بالقبر مع لصق رأس كل
منها برأس الآخر بحصّ مُحكم أو لا لأنه لا يُسمى بناءً عرفاً والذي يتجّه الأول

وقوله أعرض عنه وقوله ولذا قيّدوا إلى المتن وقوله لغير حاجة إلى أو نحو تحويط وقوله وهل من البناء
إلى المتن وإلى قوله واعترض في النهاية إلا ما ذكر. **قود:** (يسنّ وضع جريدة الخ) ويتبني أنه لو ثبت
عليه خشيش اكتفى به عن وضع الجريد قياساً على نزول المطر الآتي ويُحتمل خلافه ويُفرّق بأن زيادة
الماء بعد نزول المطر الكافي لا معنى لها لحصول المقصود من تهديد التراب بخلاف وضع الجريد
زيادة على الخشيش فإنه يحصل به زيادة رخمة للميت بتسبيح الجريد **ش.** **قود:** (ولأنه يخفف الخ)
من عطف الحكمة على الدليل. **قود:** (ونحوه) أي من الأشياء الرطبة. **قود:** (ويحرم أخذ ذلك)
أي على غير ما ليك نهاية ومثني قال **ش** قوله **م** ر من الأشياء الرطبة يدخل في ذلك الزسيم ونحوه من
جميع النباتات الرطبة وقوله **م** ر على غير ما ليك أي أما ما ليك فإن كان الموضوع مما يُعرض عنه عادة
حرّم عليه أخذه لأنه صار حقاً للميت وإن كان كثيراً لا يُعرض عنه مثله عادة لم يحرم سم على المنهج
ويظهر أن مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في ليالي الأعياد ونحوها على القبور فيحرم أخذه لعدم
إغراض ما ليك عنه وعدم رضاه بأخذه من موضعه **ش** ولعل محل الحرمة إذا لم تطرد عادة أهل البلد
بوضع نحو الشمع على قصب التصديق عن صاحب القبر لمن يأخذه وإغراض واضحه عنه بالكلفة والآن
فلا يحرم أخذه فليراجع. **قود:** (لقوات حق الميت الخ) قد ينافيه قوله السابق إذ هو أكمل الخ بصيغة
افعل.

قود (سب): (ولو بئى الخ) لا يتعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دائرة خشب كمقصورة لوجود العلة
أيضاً فليأمل سم على حج وهي التضييق **ش.** **قود:** (مما مر) أي في شرح والبناء. **قود:** (أو نحو
تحويط الخ) أي كبيت أو مسجد أو غير ذلك مثني ونهاية. **قود:** (من جعل أربعة أحجار مربعة الخ)
أي مسماة بالتركيبية **ش.** **قود:** (والذي يتجّه الأول) لا يتعد أن يُستثنى عليه ما لو جعل الأحجار المذكورة

قود في (سب): (ولو بئى الخ) لا يتعد أن مثل البناء ما لو جعل عليه دائرة خشب كمقصورة لوجود العلة
أيضاً فليأمل. **قود:** (والذي يتجّه الأول) لا يتعد أن يُستثنى عليه ما لو كان جعل الأحجار المذكورة

لأنَّ العِلَّةَ السَّابِقَةَ من التَّأْيِيدِ موجودةٌ هُنَا (فِي مَقْبَرَةِ مُسَبِّلَةٍ) وَهِيَ مَا اعْتَادَ أَهْلُ الْبَلَدِ الدَّفْنَ فِيهَا عَرَفَ أَصْلُهَا وَمُسَبِّلُهَا أَمْ لَا وَمِثْلُهَا بِالْأَوَّلَى مَوْقُوفَةٌ بَلْ هَذِهِ أَوَّلَى لِحُرْمَةِ الْبِنَاءِ فِيهَا قَطْعًا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْمَوْقُوفَةَ هِيَ الْمُسَبِّلَةُ وَعَكْسُهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ تَعْرِيفَهَا يَدْخُلُ مَوَاتًا اعْتَادُوا الدَّفْنَ فِيهِ فَهَذَا يُسَمَّى مُسَبِّلًا لَا مَوْقُوفًا فَصَحَّحَ مَا ذَكَرَهُ (هَدَمَ) وَجُوبًا لِحُرْمَتِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ مَعَ أَنَّ الْبِنَاءَ يَتَأَيَّدُ بِهَذَا انْتِهَايِ الْمَيِّتِ فَيُحَرِّمُ النَّاسَ تِلْكَ الْبُقْعَةَ وَقَدْ أَفْتَى جَمَعَ بِهِدْمِ كُلِّ مَا بِقَرَاةِ مِصْرٍ مِنَ الْأَبْنِيَةِ

المذكورة لحفظه من التَّشْيِ والدَّفْنِ عَلَيْهِ قَبْلَ بِلَايَةِ سَمٍ وَ ع ش . □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْعِلَّةَ السَّابِقَةَ الْخ) فِي أَيِّ مَحَلٍّ نَعَمَ سَتَانِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا سَم .

□ فَوَدَّ (سَمِي): (فِي مَقْبَرَةِ مُسَبِّلَةٍ) وَمِنَ الْمُسَبِّلِ كَمَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَغَيْرُهُ قَرَاةٌ مِصْرٌ فَلَانَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ذَكَرَ فِي تَارِيخِ مِصْرَ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْمَاصِ أَعْطَاهُ الْمُقَوِّسُ فِيهَا مَالًا جَزِيلًا وَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي الْكِتَابِ الْأَوَّلِ أَيِ الثُّورَةِ أَنَّهُا تُزْبَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَكَاتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي ذَلِكَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنِّي لَا أَعْرِفُ أَنِّي أَعْتَقِدُ تُزْبَةَ الْجَنَّةِ إِلَّا لِأَجْسَادِ الْمُؤْمِنِينَ فَاجْعَلُوهَا لِمَوَاتِكُمْ وَقَدْ أَفْتَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِهِدْمِ مَا بُنِيَ فِيهَا مُغْنِي . زَادَ النَّهَائِي وَيُظْهِرُ حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا عُرِفَ حَالُهُ فِي الرُّضْعِ فَلَانَ جُوهِلَ تَرِكَ حَمَلًا عَلَى وَضْعِهِ بِحَقِّ كَمَا فِي الْكُنَائِسِ الَّتِي تُقَرُّ أَهْلُ الذَّمَّةِ عَلَيْهَا فِي بَلَدِنَا وَجَهَلْنَا حَالَهَا وَكَمَا فِي الْبِنَاءِ الْمَوْجُودِ عَلَى حَاقَةِ الْأَنْهَارِ وَالشُّوَارِعِ اهْ وَيَتَدَفَّعُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي: (حَتَّى قَبَّةِ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ).

□ فَوَدَّ: (بِالْأَوَّلَى) الْأَوَّلَى لِيُظْهِرَ الْإِضْرَابَ الْآتِي إِسْقَاطُهُ . □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ تَعْرِيفَهَا يَدْخُلُ مَوَاتًا الْخ) هَلْ يَجُوزُ إِخْيَاءُ مُؤْضِعٍ مِنْ هَذَا الْمَوَاتِ دَارًا أَوْ غَيْرَهَا وَمِلْكُ الْمُحْتَبِي ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَحُرْمَةِ الْبِنَاءِ لِلْقَبْرِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّمْلُكِ وَيُؤَدِّي إِلَى التَّخْجِيرِ أَوْ لَا وَيَكُونُ اعْتِيَادُ الدَّفْنِ فِيهِ مَايَعًا مِنَ الْإِخْيَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ إِطْلَاقُهُمْ صِحَّةَ إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ سَمٍ وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْأَسْنَى وَالنَّهَائِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَقْرُبُ إِنْحَاقُ الْمَوَاتِ بِالْمُسَبِّلَةِ لِأَنَّ فِيهِ تَضْيِيقًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِمَا لَا مَصْلَحَةَ وَلَا غَرَضَ شَرِّعِي فِيهِ بِخِلَافِ الْإِخْيَاءِ اهْ وَيَأْتِي آتِفًا عَنِ الْإِيْمَابِ مَا قَدْ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ مَعَ مَا فِيهِ . وَلَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَلَا يَجُوزُ زَرْعُ شَيْءٍ الْخَ صَرِيحٌ فِي الثَّانِي وَهُوَ الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . □ فَوَدَّ: (يَدْخُلُ مَوَاتًا الْخ) قَدْ يُقَالُ وَكَذَا يَدْخُلُ مَوْقُوفَةٌ لِلدَّفْنِ اعْتَادُوا الدَّفْنَ فِيهِ فَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ الْمُقْتَضِي لِلْمُبَايَنَةِ بَيْنَهُمَا .

□ فَوَدَّ: (وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ أَنَّ الْبِنَاءَ فِي النَّهَائِي وَالْمُغْنِي . □ فَوَدَّ: (وَقَدْ أَفْتَى جَمَعَ الْخ) الْأَوْجَهُ خِلَافَ هَذَا الْإِفْتَاءِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّمْدِيدُ فِي بِنَاءِ بَعِيْنِهِ وَالْأَقْمَا مِنْ بِنَاءٍ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَمْرُهُ إِلَّا وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْوَضْعِ

لِحَفْظِهِ مِنَ التَّشْيِ والدَّفْنِ عَلَيْهِ . □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْعِلَّةَ السَّابِقَةَ) فِي أَيِّ مَحَلٍّ نَعَمَ سَتَانِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ .

□ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ تَعْرِيفَهَا يَدْخُلُ مَوَاتًا) هَلْ يَجُوزُ إِخْيَاءُ مُؤْضِعٍ مِنْ هَذَا الْمَوَاتِ دَارًا أَوْ غَيْرَهَا وَمِلْكُ الْمُحْتَبِي ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَحُرْمَةِ الْبِنَاءِ لِلْقَبْرِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّمْلُكِ وَيُؤَدِّي إِلَى التَّخْجِيرِ أَوْ لَا وَيَكُونُ اعْتِيَادُ الدَّفْنِ فِيهِ مَايَعًا مِنَ الْإِخْيَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ إِطْلَاقُهُمْ صِحَّةَ إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ . □ فَوَدَّ: (وَقَدْ أَفْتَى جَمَعَ الْخ) الْأَوْجَهُ خِلَافَ هَذَا الْإِفْتَاءِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّمْدِيدُ فِي بِنَاءِ بَعِيْنِهِ وَالْأَقْمَا مِنْ بِنَاءٍ لَمْ يَتَحَقَّقْ

حتى قُبِّهَ إمامنا الشافعي رحمته الله التي بناها بَعْضُ المُلُوكِ ويتبني أن لكلٍّ أحدٍ هَدَمَ ذلك ما لم يُخْشَ منه مفسدةٌ فيتميمُ الرفْعِ للإمام أخذًا من كلام ابنِ الرفعة في الصلح ولا يجوزُ زرعُ شيءٍ من المسبلةِ وإن تيقنَ بلى من بها لأنه لا يجوزُ الانتفاعُ بها بغيرِ الدفن فيقلعُ وقولُ المتولي يجوزُ بعدَ البلى محمولٌ على المملوكة. (ويُنذَبُ أن يُرْسَ القبرُ بماءٍ) ما لم ينزلَ مطرٌ يكفي للاتباع وللأمر به وجفًا للترابِ وتفاوتًا بترديد المضجع ومن ثمَّ يُدبُّ كونُ الماءِ طهورًا وباردًا ويكرهُ بالنجسِ أو بحرؤمِ قاله الأذرعِي ويكرهُ طليهِ بخلوقٍ ورشهُ بماءٍ وردٍ قال الإسنَوِيُّ ولو قيلَ بالتحريمِ لم يقدِرْ بأن فيه عَرَضٌ طيبه وحسن ربحه ومن ثمَّ اختارَ الشبكي أنه إذا

بحقٍّ فليُتَأَمَّلَ سم وتقدَّم عن النهاية ما يوافقه. □ فَوُدَّ: (حتى قُبِّهَ إمامنا الشافعي رحمته الله إلخ) هذا الإفتاء مرذوءٌ لأن قُبِّهَ إمامنا كانت قبلَ الوقفِ دارُ ابنِ عبدِ الحكم ع ش. □ فَوُدَّ: (محمولٌ على المملوكة) هل المواتُ كالمملوكة في ذلك سم. أقولُ قد يصرَّحُ بذلك قولُ الشارحِ في الإيعابِ ما نُصِّهَ ويجوزُ زرعُ تلك الأرضِ أي التي يُتَقَنَّ بلاءُ من بها وبنائها وسائرُ وجوهِ الإنباعِ والتصرفِ باتِّفاقِ الأصحابِ ذَكَرَ ذلك كله في المجموعِ ويتبني قَرْصُه في مقبرةٍ مملوكةٍ أو مواتٍ لا مسبلةٍ لحُرْمَةِ نحوِ البناءِ فيها مطلقًا اه لكن صَنِيعَ الشارحِ هنا معَ قوله المُتَقَدِّمِ ويُردُّ بأن تعريفها يُذِلُّ مَوَاتًا إلخ كالصريحِ في خلافه ويُمكنُ أن يَجْمَعَ بينهما بأن يُحمَلَ ما في الإيعابِ على ما إذا تَرَكَ أهلُ البلدِ الدفنَ في ذلك المواتِ حالًا معَ عَزَمِهِم على تَرْكِه استقبالا أيضًا وما هنا على خلافه فليُراجَع.

□ فَوُدَّ (سني): (ويُنذَبُ أن يُرْسَ القبرُ) أي بعدَ الدفنِ وشيئٌ ذلك الأطفالَ وهو ظاهرٌ ع ش. □ فَوُدَّ: (ما لم ينزلَ مطرٌ إلخ) أقرَّه ع ش. □ فَوُدَّ: (للاتباع) أي لآلِه عليه السلام فَعَلَهُ بِقَبْرِ وَلَدِهِ إبراهيمَ. مُغْنِي ونهاية.

□ فَوُدَّ: (وللأمر به) ظاهرُ صنيعةِ أنه غيرُ الإنباعِ وقضيةٍ اقتصارٍ غيره على الإنباعِ خلافه.

□ فَوُدَّ: (وجفًا) إلى قولِ المتنِ وزيارةُ القُبُورِ في النهايةِ والمُغْنِي إلّا قوله وفيه نظرٌ إلى المتنِ وما أتته

عليه. □ فَوُدَّ: (بترديد المضجع) بفتح الميم والجيم مَوْضِعُ الضُّجُوعِ والجمعُ مَضَاجِعُ ومضاجعُ اه ع ش.

□ فَوُدَّ: (ومن ثمَّ) أي من أَجْلِ التَّأَوُّلِ. □ فَوُدَّ: (طهورًا إلخ) أي ولو مالِحًا ع ش عبارةُ الرَشِيدِي أي لا

مُسْتَعْمَلًا اه. □ فَوُدَّ: (ويكرهُ بالنجسِ) اعتمدَه الإيعابُ والمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أن يخرمَ) اعتمدَه النهايةُ.

□ فَوُدَّ: (قاله إلخ) أي قوله يُدبُّ إلى هنا قال ع ش وسكتَ عن المُستَعْمَلِ ومَقْهُومُ قوله طهورًا أنه

خلافُ الأوَّلِي اه. □ فَوُدَّ: (ويكرهُ طليهِ بخلوقٍ ورشهُ إلخ) أي لآلِه إضاعةً مالٍ نهايةً ومُغْنِي قال ع ش

ويتبني أن يثلَّ ذلك يثلَّ الرِّشَّ على غيرِ القبرِ مِمَّا قَصِدَ به إخراجُ صاحبِ القبرِ كالرِّشِّ على أَصْحَرِحةٍ

بعضُ الأولياءِ إخراجًا لهم فلا يخرمُ وإن لم يكن على القبرِ اه. □ فَوُدَّ: (ويُرَدُّ) أي ما قاله الإسنَوِيُّ.

أمره إلّا وهو مُحْتَمَلٌ لِلْوَضْعِ بِحَقِّ فُلَيْتَائِل. □ فَوُدَّ: (محمولٌ على المملوكة) هل المرادُ كالمملوكة في

ذلك. □ فَوُدَّ: (أو يخرمُ) اعتمدَه م ر. □ فَوُدَّ: (ويُرَدُّ) اعتمدَه م ر.

قَصَدَ بِسِيرِهِ حُضُورَ الْمَلَائِكَةِ لِكُونِهَا تُحِبُّ الرِّيحَ الطَّيِّبَ لَمْ يُكْرَهْ (و) أَنْ (يُوضَعَ عَلَيْهِ حَصَى) صِغَارٌ (و) أَنْ (يُوضَعَ عِنْدَ رَأْسِهِ) وَلَوْ أَتَى (حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ فِي الْأَوَّلِ الشَّافِعِيُّ فِي قَبْرِ إِبْرَاهِيمَ وَالثَّانِي أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ فِي قَبْرِ عُثْمَانَ بْنِ مَطْهُونٍ وَفِيهِ التَّصْبِيرُ بِصَخْرَةٍ وَقَضِيَّتُهُ نَدَبٌ عِظَمِ الْحَجَرِ وَمِثْلُهُ نَحْوُهُ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْقَصْدَ بِذَلِكَ مَعْرِفَةُ قَبْرِ الْمَيِّتِ عَلَى الدَّوَامِ وَلَا يَنْبَغُ كَذَلِكَ إِلَّا الْعَظِيمُ قِيلَ وَتَوَضَّعُ أُخْرَى عِنْدَ رِجْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْإِتِّبَاعِ (و) يُنْدَبُ (جَمْعُ الْأَقَارِبِ) وَنَحْوِهِمْ كَالزَّوْجَةِ وَالْمَمَالِكِ وَالْقُتَّاءِ بَلْ وَالْأَصْدِقَاءِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي مَوْضِعِ الْإِتِّبَاعِ وَلِأَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى الزَّائِرِ وَأَرْوَاحُهُمْ وَيُرْتَبُونَ كَرْتَبِهِمْ السَّابِقِ فِي الْقَبْرِ فِيمَا يَظْهَرُ. (و) تُنْدَبُ (زِيَارَةُ الْقُبُورِ)

■ فَوَدَّ: (بِسِيرِهِ) أَيِ مَاءِ الْوَرْدِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى أَيِ وَمِثْلُهُ الْخَلْقُ. ■ فَوَدَّ: (لَمْ يَكْرَهْ) بَلْ لَوْ قِيلَ بِسَنَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَعَمَّدْ شَيْخُنَا.

■ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَى) وَهَلْ يَجُوزُ بِنَاءُ ذَلِكَ أَيِ تَثْبِيْتُهُ بِنَحْوِ حَصَى فِي مُسَبَّلَةٍ مَحَلٍّ تَأْمُلُ وَلَقُلَّ الْأَقْرَبُ الْجَوَارِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرَبَّعَةِ الَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا وَاضِحٌ فَإِنَّ تَثْبِيْتَهُ مَا ذَكَرَ لَا تَحْجِيرَ فِيهِ وَلَا مَنَعَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْقَبْرِ بِوَجْهِ بِخِلَافِهَا بِصُرِّي.

■ فَوَدَّ (سَيِّ): (حَجَرٌ أَوْ خَشَبَةٌ) أَيِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ■ فَوَدَّ: (زَوَاهُ فِي الْأَوَّلِ الشَّافِعِيُّ) فَقَالَ أَنَّهُ ﷺ وَضَعَهُ عَلَى قَبْرِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ. وَرَوَى أَنَّهُ رَأَى عَلَى قَبْرِهِ فُرْجَةً فَأَمَرَ بِهَا فَسُدَّتْ وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَنْصُرُ وَلَا تَنْفَعُ وَإِنَّ الْمَبْدَ إِذَا حَمَلَ شَيْئًا أَحَبَّ اللَّهُ مِنْهُ أَنْ يَتَّقِنَهُ» مُعْنَى. ■ فَوَدَّ: (وَفِيهِ الْخُ) أَيِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. ■ فَوَدَّ: (قِيلَ الْخُ) أَقْرَبُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى عِبَارَتُهُمْ وَذَكَرَ الْمَاوَزْدِيُّ اسْتِخْبَآهَ عِنْدَ رِجْلِهِ أَيْضًا أَه. ■ فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْخُ) وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَزِدْ لِكَيْتِهِ فِي مَعْنَى مَا وَدَّ بِجَمَاعٍ أَنَّ فِي كُلِّ تَمْيِيزٍ يُعْرَفُ بِهِ الْقَبْرُ ع. ش. ■ فَوَدَّ: (كَالزَّوْجَةِ الْخُ) بَيَانٌ لِنَحْوِ الْأَقَارِبِ. ■ فَوَدَّ: (وَالْمَمَالِكِ الْخُ) أَيِ وَالْمَحَارِمِ مِنَ الرِّضَاعِ وَالْمُصَاهَرَةِ نِهَآيَةً. ■ فَوَدَّ: (وَيُرْتَبُونَ الْخُ) أَيِ يُقَدَّمُ نَدَبُ الْأَبِ إِلَى الْقَبْلَةِ ثُمَّ الْأَسْنُ فَالْأَسْنُ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِيمَا إِذَا دُفِنُوا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ■ فَوَدَّ: (وَتُنْدَبُ زِيَارَةُ الْقُبُورِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا يُسَنُّ السَّفَرُ لِقَصْدِ زِيَارَةِ قَبْرِ غَيْرِ نَبِيٍّ أَوْ عَالِمٍ أَوْ صَالِحٍ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَهُ كَالْجَوْنِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَهْ وَلَمْ يَتَّبِعُوا أَنَّ الزَّائِرَ يَزُورُ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ يَقْعَلُ مَا يَلِيقُ لَوْ كَانَ الْمَيِّتُ حَيًّا وَقَدْ يُسْتَدَلُّ لِلْقِيَامِ مُطْلَقًا أَوْ لِلْأَكْبَارِ بِالْقِيَامِ فِي زِيَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي تَقْسِيمِ الزَّيَارَةِ وَأَمَّا لِإِدَاءِ حَقِّ نَحْوِ صَدِيقٍ وَوَالِدٍ لِيَخْبَرَ أَبِي نَعِيمٍ «مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدِهِ أَوْ أَحَدِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ كَحَجَّةٍ» وَلَفْظُ رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ «هَفِرَ لَهُ وَكُنِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ».

■ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَتُنْدَبُ زِيَارَةُ الْقُبُورِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَلَا يُسَنُّ السَّفَرُ لِقَصْدِ زِيَارَةِ قَبْرِ غَيْرِ نَبِيٍّ أَوْ عَالِمٍ أَوْ صَالِحٍ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَهُ كَالْجَوْنِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَهْ وَلَمْ يَتَّبِعُوا أَنَّ الزَّائِرَ يَزُورُ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ يَقْعَلُ مَا يَلِيقُ لَوْ كَانَ الْمَيِّتُ حَيًّا وَقَدْ يُسْتَدَلُّ لِلْقِيَامِ مُطْلَقًا أَوْ لِلْأَكْبَارِ بِالْقِيَامِ فِي زِيَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي تَقْسِيمِ الزَّيَارَةِ وَأَمَّا لِإِدَاءِ حَقِّ نَحْوِ صَدِيقٍ وَوَالِدٍ لِيَخْبَرَ أَبِي نَعِيمٍ «مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدِهِ أَوْ أَحَدِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ كَحَجَّةٍ» وَلَفْظُ رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ «هَفِرَ لَهُ وَكُنِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ».

التي للمسلمين (للرجال) إجماعاً وكانت محظورة لقرب عهدهم بجاهلية فزوما حملتهم على ما لا ينبغي ثم لما استقرت الأمور نُسخت وأمرُوا بها بقوله ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزورها فإنها تذكُّرُ الآخِرَةِ» ثم من كان تُسَنُّ له زيارته حياً لِنَحْوِ صَدَاقَةِ وَاضِعٍ وَغَيْرِهِ يُقَصَّدُ بِزيارته تذكُّرُ الموتِ والترحم عليه وقول بعضهم تكريرُ الذهابِ بعد الدفن للقراءة على القبر ليس بِشَيْءٍ مَمْنُوعٍ إِذْ يُسَنُّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَا تَيَسَّرَ عَلَى الْقَبْرِ وَالِدُعَاءُ لَهُ فَالْبَدْعَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي تِلْكَ الْاجْتِمَاعَاتِ الْحَادِثَةِ دُونَ نَفْسِ الْقِرَاءَةِ وَالِدُعَاءِ عَلَى أَنَّ مِنْ تِلْكَ الْاجْتِمَاعَاتِ مَا هُوَ مِنَ الْبَدْعِ الْحَسَنَةِ كَمَا لَا يَخْفَى وَيُسَنُّ الْوُضُوءُ لَهَا أَمَّا قُبُورُ الْكُفَّارِ فَلَا

النَّدْبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ سَفَرٌ لَزِيَارَةِ فَقَطْ بَلْ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ السَّفَرُ لِذَلِكَ وَاسْتَشْنَى قَبْرَ نَبِيِّنَا ﷺ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَوَازاً مُسْتَوِيَّ الطَّرَفَيْنِ أَنِّي فَيَكْرَهُهُ أَهْلُ وَقَالَ عَشْرٌ وَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَقَارِبِ خُصُوصاً الْأَبَوَيْنِ وَلَوْ كَانُوا بِبَلَدٍ آخَرَ غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَهْلٌ. قُود: (التي للمسلمين) لَمْ يُبَيَّنْ أَنَّ الزَّائِرَ يَزُورُ قَائِماً أَوْ قَاعِداً وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ يَقَعْلُ مَا يَلِيقُ لَوْ كَانَ الْمَيِّتُ حَيًّا وَقَدْ يُسْتَدَلُّ لِلْقِيَامِ مُطْلَقاً أَوْ لِلْأَكَابِرِ بِالْقِيَامِ فِي زِيَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ سَم. قُود: (إجماعاً) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي الْمُنْفِيِّ. قُود: (فَرُيُّمًا حَمَلْتُهُمْ) أَيِ الزَّيَارَةِ بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ لِقَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ. قُود: (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فزوروها) الْفَخْ وَلَا تَدْخُلُ النِّسَاءُ فِي ضَمِيرِ الرُّجَالِ عَلَى الْمُخْتَارِ، وَكَانَ ﷺ يَخْرُجُ إِلَى الْبَقِيعِ فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارُ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا بِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَاجِقُونَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ الْبَقِيعِ الْغُرَقَةِ» مُنْفِي. قُود: (ثُمَّ مَنْ كَانَ الْفَخْ) عِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فِي تَعْلِيلِهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ مَنْ كَانَ يُسْتَحَبُّ لَهُ زِيَارَتُهُ فِي حَيَاتِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ صَاحِبٍ قَبْسٌ لَهُ زِيَارَتُهُ فِي الْمَوْتِ كَمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَيُسَنُّ لَهُ زِيَارَتُهُ إِذَا قَصِدَ بِهَا تَذَكُّرُ الْمَوْتِ أَوْ التَّرْحُمِ عَلَيْهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَهُوَ حَسَنٌ أَهْلُ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ وَإِنَّمَا تُسَنُّ الزَّيَارَةُ لِلِإِغْتِيَارِ وَالتَّرْحُمِ وَالِدُعَاءِ أَخْذاً مِنْ قَوْلِ الرَّزْكَانِيِّ إِنَّ نَدْبَ الزَّيَارَةِ مُقَيَّدٌ بِقَصْدِ الْإِغْتِيَارِ أَوْ التَّرْحُمِ وَالِإِسْتِغْفَارِ أَوْ التَّلَاوَةِ وَالِدُعَاءِ وَنَحْوِهِ وَيَكُونُ الْمَيِّتُ مُسْلِمًا أَوْ لَوْ أَجَنِبِيًّا لَا يَغْرِهُ لِكَيْتَهِا فِيمَنْ يَغْرِهُ أَكَّدَ فَلَا تُسَنُّ زِيَارَةُ الْكَافِرِ بَلْ تُبَاحُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ. وَإِذَا كَانَتْ لِلِإِغْتِيَارِ فَلَا فَرْقَ ثُمَّ قَالَ فِي تَقْسِيمِ الزَّيَارَةِ إِنَّهَا إِنَّمَا لِمُجَرَّدِ تَذَكُّرِ الْمَوْتِ وَالْآخِرَةِ فَتَكْفِي رُؤْيَا الْقُبُورِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ أَصْحَابِهَا وَإِنَّمَا لِنَحْوِ الدُّعَاءِ فَتُسَنُّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَإِنَّمَا لِلتَّبَرُّكِ فَتُسَنُّ لِأَهْلِ الْخَيْرِ لِأَنَّ لَهُمْ فِي بَرَازِهِمْ نَصْرَفَاتٍ وَبَرَكَاتٍ لَا يُحْصَى عَدْدُهَا وَإِنَّمَا لِأَدَاءِ حَقِّ صَدِيقٍ وَوَالِدٍ لِخَيْرِ أَبِي نَعِيمٍ: «مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدِهِ أَوْ أَحَدِهِمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ كَحَجَّةٍ» وَلَقَطُ رِوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ: «غُفِرَ لَهُ وَكُتِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ» وَإِنَّمَا رَحْمَةٌ لَهُ وَتَأْنِيْسًا لِمَا رُوِيَ: «أَنْسَ مَا يَكُونُ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ إِذَا رَأَى مَنْ كَانَ يُحِبُّهُ فِي الدُّنْيَا» وَصَحَّ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَمُرُّ بِقَبْرِ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ فَيَسَلِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَرَفَهُ وَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ» وَتَتَأَكَّدُ الزَّيَارَةُ لِمَنْ مَاتَ قَرِيبُهُ فِي غَيْبَتِهِ أَهْلُ اخْتِصَارًا. قُود: (كَمَا نَصَّ الْفَخْ) أَيِ وَبَاتِي فِي الْمَثْنِ. قُود: (قِرَاءَةُ الْفَخْ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يُسَنُّ. قُود: (وَيُسَنُّ الْوُضُوءُ الْفَخْ) كَذَا فِي الْمُنْفِيِّ وَعَشْرٌ.

تُسَرُّ زيارَتُها بل قيل تحرُّمٌ وتَتَعَيَّنُ تَرْجِيحُهُ فِي غَيْرِ نَحْوِ قَرِيبٍ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي أَتْبَاعِ جِنَازَتِهِ (وَتُكْرَهُ) لِلنِّسَاءِ) مُطْلَقًا خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ وَرَفَعَ أَصَوَاتَهُنَّ بِالْبُكَاءِ نَعْمَ تُسَرُّ لَهُنَّ زيارَتُهُ ﷺ

• فَوُدَّ: (بَلْ قِيلَ تَحْرُمُ الْخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَمَّا زيارَةُ قُبُورِ الْكُفَّارِ فَمُبَاحَةٌ خِلَافًا لِلْمَازِدِيِّ فِي تَحْرِيمِهَا اه قال ع ش قوله م ر خِلَافًا لِلْمَازِدِيِّ الْخ عِبَارَةُ الْمَنَاقِبِ أَمَّا قُبُورُ الْكُفَّارِ فَلَا يُنْدَبُ زيارَتُها وَتَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ نَعْمَ إِنْ كَانَتْ الزَّيارَةُ بِقَصْدِ الْإِغْيَارِ وَتَذَكُّرِ الْمَوْتِ فَهِيَ مَنْدُوبَةٌ مُطْلَقًا وَتَسْتَوِي فِيهَا جَمِيعُ الْقُبُورِ كَمَا قَالَه السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ قَالَ لَكِنْ لَا يُشْرَعُ فِيهَا قَصْدُ قَبْرِ بَعْضِهِ .

(فَرَعَ) اغْتَادَ النَّاسُ زيارَةَ الْقُبُورِ صَبِيحَةَ الْجُمُعَةِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُوجَّهَ بِأَنَّ الْأَرْوَاحَ تَحْضُرُ الْقُبُورَ مِنْ عَصْرِ الْخَمِيسِ إِلَى شَمْسِ النَّبْتِ فَخَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِأَنَّهُ تَحْضُرُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ اه وَلَقُلَّ الْمُرَادُ حُضُورُ خَاصٍّ وَلَا فَلِلْأَرْوَاحِ اِزْتِياطٌ بِالْقُبُورِ مُطْلَقًا وَزيارَتُهُ ﷺ لِشَهِدَاءِ أَحَدِ يَوْمِ النَّبْتِ لَعَلَّهُ لِيُغْدِيَهُمْ عَنِ الْمَدِينَةِ وَضِيقِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَنِ الْأَعْمَالِ الْمَطْلُوبَةِ فِيهِ مِنَ التَّكْبِيرِ وَغَيْرِهِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ اه ع ش .

• فَوُدَّ: (وَتَتَعَيَّنُ تَرْجِيحُهُ فِي غَيْرِ نَحْوِ قَرِيبٍ الْخ) كَانَ الشَّارِحُ لَمْ يَسْتَخْضِرْ مَا قَدَّمَهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا بَأْسَ بِاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جِنَازَةَ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ مِمَّا نَصَّهُ وَيَجُوزُ لَهُ زيارَةُ قَبْرِهِ أَيْضًا وَكَالْقَرِيبِ زَوْجٍ وَمَالِكٌ قَالَ شَارِحٌ وَجَّازٌ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْأَوْجَةَ تَقْيِيدُهُ بِرَجَاءِ إِسْلَامٍ أَوْ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ وَأَفْهَمَ الْمُتَنِّ حُرْمَةَ أَتْبَاعِ الْمُسْلِمِ جِنَازَةَ كَافِرٍ غَيْرِ نَحْوِ قَرِيبٍ وَبِهِ صَرَّحَ الشَّاشِي أَنْتَهَى قَالَ فِي الْمُبَابِ وَلِلْمُسْلِمِ زيارَةُ قَبْرِ كَافِرٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَنِّي يُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْأَكْثَرُونَ وَصَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَنْتَهَى . وَظَاهِرٌ قَطَعَ الْأَكْثَرِينَ هَذَا الَّذِي صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْأَجَنَّبِيِّ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ الْحُرْمَةِ أَيْضًا فِي أَتْبَاعِ جِنَازَتِهِ لِقَرِيبٍ أَوْ أَجَنَّبٍ خِلَافَ مَا قَدَّمَهُ عَنِ الشَّاشِي وَظَاهِرٌ أَنَّ الْكَلَامَ حَيْثُ لَا إِكْرَامَ وَلَا تَعْظِيمَ فِي الزَّيارَةِ وَالْإِتْبَاعِ وَالْأَحْرَامَ وَقَصِيَّةُ الْإِبَاحَةِ عَدَمُ الْكِرَامَةِ لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحٍ م ر كَرَاهَةُ زيارَةِ قَبْرِ الْقَرِيبِ سَمَ وَمَا نَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنَى مِثْلَهُ وَقَوْلُهُ وَقَصِيَّةُ الْإِبَاحَةِ عَدَمُ الْكِرَامَةِ الْخ قَالَ ع ش إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَنِّي بِالْإِبَاحَةِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ وَيَذَلُّ لِذَلِكَ مُقَابَلَتُهُ أَنِّي فِي الْتَهَايَةِ بِكَلَامِ الْمَازِدِيِّ أَيِ الْقَائِلِ بِالتَّحْرِيمِ اه . • فَوُدَّ: (لِلنِّسَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَالْعُلَمَاءُ . • فَوُدَّ: (لِلنِّسَاءِ) مِنَ الْمُتَنِّ لَكِنَّهُ كَذَلِكَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَيَّرَ بِمَا يُؤْذَنُ بِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَنِّ اه بَصْرِي . • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَنِّي وَلَوْ عَجُوزًا تَذَهَّبُ فِي نَحْوِ الْهُودَجِ . • فَوُدَّ: (نَعْمَ يُسَرُّ لَهُنَّ الْخ) أَنِّي عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ بَلْ هِيَ أَعْظَمُ الْقُرَابَاتِ لِلذِّكُورِ وَالْإِنَاثِ نِهَابَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش وَمَعْلُومٌ أَنَّ

• فَوُدَّ: (وَتَتَعَيَّنُ تَرْجِيحُهُ فِي غَيْرِ نَحْوِ الْخ) كَانَ الشَّارِحُ لَمْ يَسْتَخْضِرْ مَا قَدَّمَهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا بَأْسَ بِاتِّبَاعِ الْمُسْلِمِ جِنَازَةَ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ مِنْ قَوْلِهِ مَا نَصَّهُ وَيَجُوزُ لَهُ زيارَةُ قَبْرِهِ أَيْضًا وَكَالْقَرِيبِ زَوْجٍ وَمَالِكٌ قَالَ شَارِحٌ وَجَّازٌ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْأَوْجَةَ تَقْيِيدُهُ بِرَجَاءِ إِسْلَامٍ أَوْ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ وَأَفْهَمَ الْمُتَنِّ حُرْمَةَ أَتْبَاعِ الْمُسْلِمِ جِنَازَةَ كَافِرٍ غَيْرِ نَحْوِ قَرِيبٍ وَبِهِ صَرَّحَ الشَّاشِي اه . قَالَ فِي الْمُبَابِ وَلِلْمُسْلِمِ زيارَةُ قَبْرِ كَافِرٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَنِّي يُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْأَكْثَرُونَ وَصَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اه وَظَاهِرٌ قَطَعَ الْأَكْثَرِينَ هَذَا الَّذِي صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْأَجَنَّبِيِّ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ الْحُرْمَةِ أَيْضًا فِي أَتْبَاعِ جِنَازَةِ

قال بعضهم وكذا سائر الأنبياء والعلماء والأولياء. قال الأذرعِي إن صَحَّ فأقاربها أولى بالصلة من الصالحين اهـ وظاهره أنه لا يرتضيه لكن ارتضاه غير واحد بل جزموا به والحق في ذلك أن يفصل بين أن تذهب لمنشأ كذاهاها للمسجد فيشترط هنا ما مرُّ ثم من كونها عجزاً ليست متزينة بطيب ولا حلِّي ولا ثوب زينة كما في الجماعة بل أولى وأن تذهب في نحو هودج مما يستر شخصها عن الأجانب فيستن لها ولو شاة إذ لا خشية فتنة هنا ويفرق بين نحو العلماء والأقارب بأن القصد إظهار تعظيم نحو العلماء بإحياء مشاهيدهم وأيضاً فزواؤهم

محل ذلك حيث اذن لها الزوج أو السيد أو الولي اهـ وأو لمنع الخلو فقط أخذنا مما مر في العيد والجماعة. هـ فود: (قال بعضهم إلخ) عبارة المغني والحق الذمهوري قُبور بقية الأنبياء والصالحين والشهداء وهذا ظاهر وإن قال الأذرعِي لم أره للمُتَقَدِّمين قال ابن شُهبة فإنَّ صَحَّ ذلك فيتبعني أن يكون زيارة قبر أبوتها وإخوتها وسائر أقاربها كذلك فإنهم أولى بالصلة من الصالحين انتهى والأولى عدم إلحاقهم بهم لما تقدَّم من تعليل الكراهة اهـ وعبارة النهاية ويتبعني أن تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك كما قاله ابن الرُّفعة والقمولي وهو المُعْتَمَدُ وإن قال الأذرعِي لم أره للمُتَقَدِّمين والأوجه عدم إلحاق أبوتها وإخوتها وبقية أقاربها بذلك أخذنا من العلة وإن بحث ابن قاضي شُهبة الإلحاق اهـ وما فيهما من نقل بحث إلحاق الأقارب عن ابن شُهبة مخالفاً لقول الشارح قال الأذرعِي إن صَحَّ إلخ.

هـ فود: (والعلماء أي العاملين والأولياء) أي من اشتهر بذلك بين الناس ع ش. هـ فود: (فأقاربها أولى إلخ) هذا ممنوع سم أي كما يأتي في الشرح ولما تقدَّم من علة الكراهة. هـ فود: (وظاهره أنه لا يرتضيه) أي ظاهر صنيع الأذرعِي أنه لا يرضى بقول بعضهم وكذا إلخ. هـ فود: (والحق في ذلك) أي في سن زيارتها لسائر الأنبياء والعلماء والأولياء. هـ فود: (كذاهاها للمسجد) أي في داخل الملاية بدون ما يستر شخصها من نحو هودج. هـ فود: (فيشترط هنا) أي في سن زيارتين لقبور نحو العلماء. هـ فود: (وأن تذهب في نحو هودج إلخ) الظاهر أن محل اشتراط ما ذكر حيث كان ثم أحد من الأجانب وإلا فلا وجه لاشتراطه بصري وقوله حيث كان ثم إلخ أي عند المشهد وطريقه كما يأتي عن سم آتفاً. هـ فود: (فتستن لها إلخ) أي ولا أجانب عند القبور فيما يتبعني إذ لا فرق في المعنى بين وجودهم عندها وفي طريقها سم. هـ فود: (ويُفَرَّقُ إلخ) اعتمدته النهاية والمغني كما مر. هـ فود: (بين نحو العلماء والأقارب) أي حيث يستن زيارتهن لقبور نحو العلماء على التفصيل المار دون قبور أقاربهن فلا تستن لهن زيارتها مطلقاً

لقريب واجتنب خلاف ما قدمه عن الشاشي وظاهر أن الكلام حيث لا إكرام ولا تعظيم في الزيارة والابتاع وإلا حرماً وقضية الإباحة عدم الكراهة لكن تقدَّم عن شرح م كراهة زيارة قبر القريب اهـ.

هـ فود: (قال بعضهم) جرى عليه م ر. هـ فود: (فأقاربها أولى بالصلة إلخ) هذا ممنوع م ر. هـ فود: (وأن تذهب في نحو هودج إلخ) أي ولا أجانب عند القبور فيما يتبعني إذ لا فرق في المعنى بين وجودهم عندها وفي طريقها لكن يشكّل على ذلك أن وجودهم عندها لا يزيد على وجودهم في المسجد مع أن

يُحَدِّثُ عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ مَذَّةً أُخْرَوِيَّ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا الْمَحْزُومُونَ بِخِلَافِ الْأَقَارِبِ فَاَنْذَقَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ
إِنْ صَحَّ إِلَى آخِرِهِ (وَقِيلَ تَحَرُّمٌ) لِلتَّحَرُّمِ الصَّحِيحِ «لَعَنَ اللَّهُ زَوَارِبَ الْقُبُورِ» وَمَحَلُّ ضَعْفِهِ حَيْثُ
لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى خُرُوجِهِمْ فِتْنَةٌ وَلَا فَلَاشْكٌ فِي التَّحَرُّمِ وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ (وَقِيلَ تَبَاخٌ) إِذَا
لَمْ تَخْشَ مَحْذُورًا لِأَنَّهُ ﷺ رَأَى امْرَأَةً بِمَقْبَرَةٍ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهَا (وَيُسَلِّمُ الزَّائِرُ) نَدْبًا عَلَى أَهْلِ
الْمَقْبَرَةِ عُمُومًا ثُمَّ خُصُّوصًا لِتَحَرُّمِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارُ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن

بَلْ نُنْكِرُهُ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِهِمْ. هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْأَقَارِبِ) أَيِّ مَا لَمْ يَكُونُوا عُلَمَاءَ أَوْ أَزْلِيَاءَ عَ شِئْنِي
أَوْ صَلَاحًا أَوْ شَهَادَةً. هـ فَوَدَّ: (وَيُخْمَلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ) أَيُّ عَلَى مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى خُرُوجِهِمْ فِتْنَةٌ عِبَارَةٌ
الْثَّاهِيَةِ وَحُمِلَ أَيُّ الْخَيْرِ الْمَذْكُورُ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ زِيَارَتُهُنَّ لِلتَّقْيِيدِ وَالْبُكَاءِ وَالتَّرَجُّحِ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ
عَادَتُهُنَّ أَوْ لِأَنَّهُ فِيهِ خُرُوجًا مُحَرَّمًا هـ. هـ فَوَدَّ: (إِذَا لَمْ تُخْشَ الْإِنْفَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَقِيلَ تَبَاخٌ جَزَمَ بِهِ فِي
الْإِحْيَاءِ وَصَحَّحَهُ الزَّوْيَانِيُّ إِذَا آمَنَ الْإِفْتِتَانُ عَمَلًا بِالْأَصْلِ وَالْخَيْرِ فِيمَا إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهَا بُكَاءٌ وَنُوحٌ وَنَحْوُ
ذَلِكَ هـ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ ﷺ رَأَى امْرَأَةً الْإِنْفَ) يُمَكِّنُ أَنَّ يُجَابَ بِأَتَاهَا وَاقِعَةً حَالٍ فَعَلِيَّةٍ مُحْتَمَلَةٍ لَوْ جَوَّهَ تَكْوِينُهَا
خَرَجَتْ لِضَرُورَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْبَرَةِ لَا لِلْمَجْرُودِ الزِّيَارَةِ سَم.

هـ فَوَدَّ (سَمِي): (وَيُسَلِّمُ الزَّائِرُ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ وَيَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ مُقَابِلَ وَجْهِ الْمَيِّتِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
الْإِنْفَ وَفِي شَرْحِهِ عَقِبَ وَهُوَ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي مُوسَى الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ كَمَا أَنَّ
الزَّائِرَ فِي الْحَيَاةِ رُبَّمَا زَارَ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ مَارًا وَرَوَى الْقِيَامُ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ انْتَهَى. وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ
صَرَّحُوا فِي بَابِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ بِأَنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ جَالِسًا أَفْضَلُ وَصَرَّخَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي التَّيْبَانِ أَيْضًا
وَقَضَيْتُهُ أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ سَنَّ لَهُ الْجُلُوسَ سَم أَيُّ مُسْتَقْبَلًا لَوْ جَوَّهَ الْمَيِّتِ كَمَا يَأْتِي.

هـ فَوَدَّ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عُمُومًا إِلَى لِيُخْبَرَ الْإِنْفَ وَإِلَى قَوْلِ الْمَشْنِ وَيَحْرُمُ فِي الْمُغْنِي
إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ إِنَّهُ تَحِيَّةٌ مَوْتَى الْقُلُوبِ لِكِرَاهَتِهِ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى أَهْلِ الْمَقْبَرَةِ الْإِنْفَ) أَيُّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
مُسْتَقْبَلًا وَجْهَهُ مُغْنِي زَادَ الثَّاهِيَةِ أَمَّا قُبُورُ الْكُفَّارِ فَالْقِيَاسُ عَدَمُ جَوَازِ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ بَلْ
أَوَّلَى هـ قَالَ عَ شِئْنِي وَيَنْبَغِي أَنْ يَفْرُبَ مِنْهُ عَرَفًا بِحَيْثُ لَوْ كَانَ حَيًّا لَسَمِعَهُ وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِ ذَلِكَ لَمْ
يَكُنْ بَعِيدًا لِأَنَّ أُمُورَ الْآخِرَةِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا وَقَدْ يَشْهَدُ لَهُ إِطْلَاقُهُمْ سَنَّ السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الْمَقْبَرَةِ مَعَ أَنَّ
صَوْتَ الْمُسْلِمِ لَا يَصِلُ إِلَى جُمْلَتِهِمْ لَوْ كَانُوا أَحْيَاءَ هـ. هـ فَوَدَّ: (دَارَ الْإِنْفَ) أَيُّ أَهْلِ دَارٍ وَنَضَبَهُ عَلَى
الِاخْتِصَاصِ أَوْ النَّدَاءِ وَيَجُوزُ جَرُّهُ عَلَى الْبَدَلِ مُغْنِي أَيُّ مِنَ الضَّمِيرِ.

كَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي خُصُوصِهَا الْمَسْجِدَ مَعَ وَجُودِهِمْ فِيهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَ وَجُودِهِمْ عِنْدَهَا وَوُجُودِهِمْ فِي
الْمَسْجِدِ لَا يَنْفَضِعُ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ ﷺ رَأَى امْرَأَةً بِمَقْبَرَةٍ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهَا) يُمَكِّنُ أَنَّ يُجَابَ بِأَتَاهَا وَاقِعَةً حَالٍ
فَعَلِيَّةٍ مُحْتَمَلَةٍ لَوْ جَوَّهَ تَكْوِينُهَا خَرَجَتْ لِضَرُورَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقْبَرَةِ لَا لِلْمَجْرُودِ الزِّيَارَةِ.

هـ فَوَدَّ (سَمِي): (وَيُسَلِّمُ الزَّائِرُ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ وَيَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ مُقَابِلَ وَجْهِ الْمَيِّتِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
الْإِنْفَ وَفِي شَرْحِهِ عَقِبَ وَهُوَ قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْحَافِظِ أَبِي مُوسَى الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ كَمَا أَنَّ
الزَّائِرَ فِي الْحَيَاةِ رُبَّمَا زَارَ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا أَوْ مَارًا وَرَوَى الْقِيَامُ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ هـ وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا

شاء الله بكم لاجقون» وفي رواية ضعيفة «اللهم لا تحررنا أجركم ولا تفتننا بعدهم» والاستيلاء للثبوت أو للدفن بتلك البقعة أو للموت على الإسلام وقيل يقول عليكم السلام لخبير أنه تحية الموتى قاله لحن سلم عليه به ويرويه هذا الخبر ومعنى ذلك أنه تحية موتى القلوب لكرهته أو أن العرب كانوا يعتادونه في السلام على الموتى (ويقروا) ما تيسر (ويدعو) له عقب القراءة بعد توجهه للقبلة لأنه عقبها أرجى للإجابة ويكون الميت كحاضر يرجى له الرحمة والبركة بل تصل له القراءة هنا وفيما إذا دعا له عقبها ولو بعيدا كما يأتي في الوصية. (ويحرم نقل الميت)

قود: (لا جقون) زاد النهاية والمغني أسأل الله لنا ولكم العافية اه. قود: (والاستيلاء إلخ) أي قوله إن شاء الله نهاية. قود: (للتبوك إلخ) أي أو أن بمعنى إذ كقوله تعالى: «وَكَاذِبُونَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» اه سران ١٧٥: مفتي ونهاية. قود: (أو للموت على الإسلام) ووضح أن هذا الترجمة خاص بنا ولا يتأتى فيه فليتب له بصري. قود: (وقيل إلخ) عبارة المغني والمشهور أنه يقول السلام عليكم وقال القاضي حسين والموتى لا يقل السلام عليكم لأنهم ليسوا أهلا للخطاب بل يقل عليكم السلام فقد ورد أن شخصا قال عليك السلام يا رسول الله قال: «لا تقل عليك السلام فإن عليك السلام تحية الموتى» وأجاب الأول بأن هذا إخبار عن عادة العرب لا تعليم لهم اه. وفي الإيعاب بعد نحوها ودعوى أنهم ليسوا أهلا للخطاب ممنوعة للخبر السابق: «ما من أحد يمر بقبر أخيه إلخ على أن في كل من الصيغتين خطابا فعمل كمنهم أهلا للخطاب في إحداهما دون الأخرى تحكم اه.

قود: (ويرويه) كلام - القيل. قود: (هذا الخبر) أي خبر مسلم المار أيضا. قود: (ومعنى ذلك) أي خبر أنه تحية الموتى. قود: (ما تيسر) أي من القرآن وأولاه أول البقرة وآخرها ويس إيعاب.

قود: (ويذهب) قال المصنف ويستحب الإكثار من الزيارة وأن يكثر الوقوف عند قبور أهل الخير والفضل استنى ومغني. قود: (بعد توجهه للقبلة) عبارة المغني وعند الدعاء يستقبل القبلة وإن قال الخراسانيون باستحباب استقبال وجه الميت اه. قود: (ويكون الميت إلخ) عبارة المغني ويقروا عنده من القرآن ما تيسر وهو سنة في المقابر فإن الثواب للحاضرين والميت كحاضر يرجى له الرحمة وفي ثواب القراءة للميت كلام يأتي إن شاء الله تعالى في الوصايا اه. قود: (بل تصل له القراءة إلخ) أي وإن لم يهد ثواب ذلك إليه إيعاب. قود: (كحاضر) أي كحي حاضر في محل القراءة.

قود: (هنا) أي فيما إذا قرأ بحضور الميت. قود: (ولو بعيدا) غاية للمعطوف فقط أي ولو كان الميت بعيدا عن محل القراءة.

قود: (ويحرم نقل الميت) أي من بلد موته نهاية ومغني قال ع ش يؤخذ منه أن دفن أهل آتابة مؤناتهم في القرافة ليس من النقل المحرم لأن القرافة صارت مقبرة لأهل آتابة فالتقل إليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو آتابة م رسم على المنهج أي ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو في

في باب الحديث وغيره بأن قراءة القرآن جالسا أفضل وصرح به المصنف في التبيان أيضا وقضيته أن من أراد القراءة عند قبر سُن له الجلوس.

قبل الدفن ويأتي حكم ما بعده (إلى بلد آخر) وإن أوصى به لأن فيه هتكاً لحرمته وصح أمره
 ﷺ لهم بدفن قتلى أخذ في مضاجعهم لما أرادوا نقلهم ولا يُنافيه ما مرّ لاحتمال أنهم نقلوه
 بعد فأمّزهم بردهم إليها وقضية قوله ببلد آخر أنه لا يحرم نقله لثربة ونحوها والظاهر أنه غير
 مراد وأن كل ما لا يُنسب لبليد الموت يحرم النقل إليه ثم رأيت غير واحد جزموا بحرمته نقله
 إلى محل أبعد من مقبرة محل موته (وقيل يُكوه) إذ لم يرد دليل لتحريمه (إلا أن يكون بقرب
 مكة)

آثابة فيما يظهر ويثله يقال فيما إذا كان في البلد الواحد مقابر متعدّدة كباب النضر والقرافة والأزبكية
 بالنسبة لأهل مضر فله الدفن في أيها شاء لإثباتها مقبرة ببلده بل له ذلك وإن كان ساكناً بقرب أحدها جداً
 للمصلحة المذكورة اهـ. • فود: (قبل الدفن) إلى قوله ويثقل في المعنى إلا قوله وصح أمره إلى وقضية إلخ
 وقوله وكذا البقية وإلى قول المنن ونسبه في النهاية إلا ما ذكر وقوله وفيهما نظر. • فود: (ويأتي إلخ) أي
 في مسألة نبهه معني. • فود: (ما مر) أي في شرح والدفن بالمقبرة أفضل كزدي. • فود: (وصح أمره
 إلخ) قد يشكّل على هذا الاستدلال ما تقدّم من الاستدلال به على نذب دفن الشهيد بمحلّه سم.
 • فود: (لاحتمال أنهم نقلوه بعد إلخ) أي ولعلهم فهموا أن الأمر للإباحة وإلا فلا يليق بهم مخالفته
 أو أن بعضهم ممن لم يثله الأمر نقل بعض القتلى فأمّزهم بردهم سم أي أو أن الأمر إنما ورد بعد نقل
 بعضهم بعض القتلى. • فود: (وقضية قوله إلخ) عبارة النهاية والمعني وتغييره بالبلد مثال فالصخراء
 كذلك وحيث يتعلّق كما قاله الاستوئي منها مع البلد أربع مسائل ولا شك في جوازه في البلدتين
 المتصلتين أو المتقاربتين لا سيما والمادة جارية بالدفن خارج البلد ولعل العبرة في كل بلد بمسافة
 مقبرتها اهـ قال ع ش قوله م أربع مسائل هي نقله من بلد لبلد أو لصخراء أو من صخراء لصخراء أو ببلد
 وقوله م ر بمسافة مقبرتها يعني فلو أراد النقل إلى بلد آخر اغتبر في التحريم الزيادة على تلك المسافة
 اهـ. • فود: (بحرمته نقله إلى محل أبعد من مقبرة إلخ) أي فلا يحرم نقله إلى بلد آخر إلا إذا كان أبعد
 مسافة من مقبرة ببلده فتأمل رشيدّي وتقدّم عن ع ش يثله.

• فود (سني): (إلا أن يكون بقرب مكة إلخ) والمعتبر في القرب مسافة لا يتغيّر فيها الميت قبل وصوله
 قال الرزكشي ويتبعني استثناء الشهيد وقد مرّ ما يدلّ عليه ولو أوصى بنقله من محلّ موته إلى محلّ من

• فود: (وصح أمره ﷺ إلخ) قد يشكّل على الاستدلال به الاستدلال بأمره ﷺ بردهم إلى مضاجعهم
 بعد نقلهم إلى المدينة على نذب دفن الشهيد بمحلّه كما تقدّم في شرح والدفن بالمقبرة أفضل.

• فود: (لاحتمال أنهم نقلوه بعد) أي ولعلهم فهموا أن الأمر للإباحة وإلا فلا يليق بهم مخالفته أو أن
 بعضهم ممن لم يثلهم الأمر نقل بعض القتلى فأمّزهم بردهم.

• فود في (سني): (إلا أن يكون بقرب مكة) ما ضابط القرب قال في شرح الروض والمعتبر في القرب
 مسافة لا يتغيّر الميت فيها قبل وصوله اهـ.

أَي حَرَمِهَا وَكَذَا الْبَقِيَّةُ (أَو الْمَدِينَةُ أَوْ بَيْتُ الْمُقَدَّسِ نَصُّ عَلَيْهِ) الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ تَوَزَّعَ فِي ثُبُوتِهِ عَنْهُ أَوْ قَرْيَةٍ بِهَا صَلَاحَاءُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْمُجِبُّ الطَّبْرِيُّ قَالَ جَمَعَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ أَوَّلَى مِنْ ذَفْنِهِ مَعَ أَقَارِبِهِ فِي بَلَدِهِ أَيْ لِأَنَّ انْتِفَاعَهُ بِالصَّالِحِينَ أَقْوَى مِنْهُ بِأَقَارِبِهِ فَلَا يَحْرُمُ وَلَا يُكْرَهُ بَلْ يُنْدَبُ لِفَضْلِهَا وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يُخْشَ تَغْيِيرُهُ وَبَعْدَ غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَالْأَحْرَمَ لِأَنَّ الْفَرْضَ تَعَلَّقَ بِأَهْلِ مَحَلِّ مَوْتِهِ فَلَا يُسْقِطُهُ حُلُّ النَقْلِ وَيُنْقَلُ أَيْضًا لِضَرُورَةٍ كَأَن تَقْدَرُ إِخْفَاءُ قَبْرِهِ بِبِلَادٍ كُفْرٍ أَوْ بَدْعَةٍ وَخُشْيٍ مِنْهُمْ نَبْشُهُ وَإِلْهَادُهُ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَحْوُ السَّيْلِ يُمْمُ مَقْبَرَةَ الْبَلَدِ وَيُفْسِدُهَا جَازَ لَهُمُ النَّقْلُ إِلَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ جَوَازَهُ لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ ذَفْنِهِ

الْأَمَاكِينِ الثَّلَاثَةِ تَقَدَّتْ وَصِيَّتُهُ حَيْثُ قُرْبٌ وَأَمِنَ التَّغْيِيرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَا يَتَغَيَّرُ فِيهَا الْخُ أَيَّ غَالِيًا وَلَوْ زَادَتْ عَلَى يَوْمٍ وَمِنَ التَّغْيِيرِ انْتِفَاخُهُ أَوْ نَحْوُهُ وَقَوْلُهُ م ر وَيَتَّبَعِي اسْتِثْنَاءُ الْخُ أَيَّ مِنَ الثَّقَلِ قِيَحْرُمُ وَقَوْلُهُ م ر مِنَ الْأَمَاكِينِ الثَّلَاثَةِ أَيَّ أَمَّا غَيْرُهَا فَيَحْرُمُ تَنْفِيذُهَا وَقَوْلُهُ م ر تَقَدَّتْ وَصِيَّتُهُ الْخُ أَيَّ (أَيَّ حَرَمِهَا الْخُ) وَيُظْهَرُ أَنَّ الثَّقَلَ مِنْ حَرَمِ مَكَّةَ إِلَيْهَا مَتَدَوِّبٌ لِتَمَيِّزِهَا عَلَى بَقِيَّتِهِ وَأَنَّ الثَّقَلَ مِنْ مَحَلِّ مِنْهُ إِلَى مَحَلِّ آخَرٍ مِنْهُ كَذَلِكَ حَيْثُ كَانَ فِي الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ مَرِيَّةٌ لَيْسَتْ فِي الْمَنْقُولِ مِنْهُ كَمُجَاوِرَةِ أَهْلِ صَلَاحٍ مَثَلًا وَلَا قِيَحْرُمُ بِمَا يَظْهَرُ إِذْ لَا مَغْنَى لَهُ حَيْثُ عَلَيْهِ إِنْ تَمَّ يَحْرُمُ الثَّقَلَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى خَارِجِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ بِالْأَوَّلَى ثُمَّ جَمِيعُ مَا ذُكِرَ يَتَأْتِي فِي الْمَدِينَةِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَالتَّفْصِيلُ يُعْلَمُ بِالْمُقَايَسَةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ هَذَا مَا ظَهَرَ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَلَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ تَقْلًا فَلَيْتَأَمَّلُ وَلْيَحْرُزْ بِضَرْفِي وَقَوْلُهُ وَلَا قِيَحْرُمُ الْخُ وَقَوْلُهُ يَحْرُمُ الثَّقَلَ مِنْ مَكَّةَ الْخُ تَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُفِيدُ تَقْيِيدَهُ لِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ مَقْبَرَةً لِأَهْلِ مَكَّةَ أَوْ حَرَمِهَا أَوْ مِثْلَهَا مَسَافَةً وَلَا قِيَحْرُ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لِبَقِيَّةِ) أَيَّ مَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ وَهُوَ الْمَدِينَةُ وَبَيْتُ الْمُقَدَّسِ وَفِي الشَّارِحِ وَهُوَ قَرْيَةٌ بِهَا صَلَاحَاءُ يَعْنِي الْمُرَادُ بِهَا جَمِيعُ حَرَمِهَا كُرْدِي.

قَوْلُهُ (نَصُّ عَلَيْهِ الْخُ) أَيَّ لَفْظُهَا وَحَيْثُهَا فَالْإِسْتِثْنَاءُ عَائِدٌ إِلَى الْكِرَاهَةِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ أَوْ إِلَيْهَا مَعًا وَهُوَ أَوَّلَى كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ عَمَلًا بِقَاعِدَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ عَقِبَ الْجُمْلِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا تَوَزَّعَ فِي ثُبُوتِهِ الْخُ) أَيَّ إِذَا مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (أَوْ قَرْيَةٍ بِهَا الْخُ) أَيَّ أَوْ بِقَرْبِ قَبْرِ صَالِحٍ كَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَنَحْوِهِ شَيْخُنَا. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا بَحَثَهُ الْمُجِبُّ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَلَا يَحْرُمُ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ الْخُ) أَيَّ مَحَلِّ جَوَازِ الثَّقَلِ إِلَى الْأَمَاكِينِ الثَّلَاثَةِ وَمَا أَلْحَقَ بِهَا. قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ أَوَّلَى الْخُ) وَهُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي وَنِهَايَةً. قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ غُسْلِهِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حَيْثُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَيُنْقَلُ الْخُ) أَيَّ يَجُوزُ ذَلِكَ ع ش. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ) أَيَّ جَوَازِ الثَّقَلِ لِلضَّرُورَةِ الْمَذْكُورَةِ. قَوْلُهُ: (يُمْمُ مَقْبَرَةَ الْبَلَدِ الْخُ) أَيَّ وَلَوْ فِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ كَأَن كَانَ الْمَاءُ يُفْسِدُهَا زَمَنَ النَّيْلِ دُونَ غَيْرِهِ فَيَجُوزُ تَقْلُهُ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ وَيَتَّبَعِي أَنَّ مَحَلَّ جَوَازِ الثَّقَلِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ وَلَا دُفُنَ بِمَكَانِهِ وَيُخْتَطَأُ فِي إِحْكَامِ قَبْرِهَ بِالْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ كَجَعْلِهِ فِي صُنْدُوقٍ ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ) أَيَّ وَلَوْ فِي بَلَدٍ آخَرَ يَسْلَمُ مِنْهُ الْمَيْتُ مِنَ الْفَسَادِ ع ش. قَوْلُهُ: (وَيَبْحَثُ بَعْضُهُمُ الْخُ) ضَعِيفٌ ع ش.

إذا أوصى به ووافقه غيره فقال بل هو قبل التغير واجب وفيهما نظير وعلى كل فلا حجة فيما رواه ابن جبان (أن يوسف صلى الله على نبينا وعليه وسلم يُقَلَّ بعد سنين كثيرة من مصر إلى جوار جده الخليل صلى الله عليهما وسلم) وإن صَحَّ ما جاء أن الناقل له موسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم لأنه ليس من شرعنا ومُجَرَّدُ حِكَايَتِهِ ﷺ له لا تجعله من شرعيه. (ونُبِّهْهُ بعد ذَهِبِهِ) وقبل بلى جميع أجزاء الميت الظاهرة عند أهل الخبرة بتلك الأرض (للتقليل) ولو لِنَحْوِ مَكَّةَ (وغيره) كَتَكْفِينٍ وصلاة عليه (حرام) لأن فيه هَتَكًا لِحُرْمَتِهِ (إلا بضرورة) فيجب (بأن) أي كان (دُفِنَ بلا غُسلٍ) أو تَيَمَّمَ بِشَرْطِهِ ولم يَتَغَيَّرْ بَتْنٍ أو تَقَطُّعِ عَلَى الْأُوجِهِ لأنه واجب لم يخلفه شيء فاستدرك (أو في أرض أو قُبُورٍ مَفْصُولَتَيْنِ) وإن تَغَيَّرَ وإن غَرِمَ الْوَرِثَةُ مثله أو قِيمَتُهُ ما لم يُسَامِحِ الْمَالِكُ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيَّرَ ذَلِكَ الثَّوْبُ أَوْ الْأَرْضُ فَلَا لَئِنْ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِكِهِ

• فُود: (وَقَبْلُ بِلَاةٍ) إلى قوله ودَفَنَهُ فِي مَسْجِدٍ فِي الْمُغْنِي إِنْ قَوْلُهُ وَإِنْ غَرِمَ إِلَى نَعَمْ إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى أَوْ دُفِنَ فِي الثَّهَابَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ وَإِنْ غَرِمَ إِلَى بَانَ الْهَتَكُ وَقَوْلُهُ أَيْ إِلَّا إِلَى الْمُثَنَّى. • فُود: (وَقَبْلُ بِلَاةٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ بَلَى الثَّوْبُ بِالْكَسْرِ بَلَى الْقَصْرِ فَإِنْ فُتِحَتْ بَاءُ الْمُضْدِرِّ مُدَّتْ انْتَهَتْ وَهِيَ تُفِيدُ أَنَّ مَا هُنَا يَجُوزُ فِيهِ الْكَسْرُ مَعَ الْقَصْرِ وَالْفَتْحُ مَعَ الْمَدِّعِ ش. • فُود: (الظَّاهِرَةُ) احْتِرَازٌ عَنْ عَجَبِ الذَّنْبِ فَإِنَّهُ عَظَمَ صَغِيرٌ جَدًّا لَا يَحْسُرُ. • فُود: (وَلَوْ لِنَحْوِ مَكَّةَ) أَيْ مَا لَمْ يَوْصِ بِهِ عَلَى مَا مَرَّ آيَفًا سَمِ أَيْ مِنَ الْبَحْثِ الضَّعِيفِ. • فُود: (كَأَنَّ دُفِنَ بِلَا غُسْلِ الْخُ) أَيْ وَهُوَ يَمْنُنُ بِحَبِّ غُسْلِهِ نِهَابَةً وَمُغْنِي. • فُود: (أَوْ تَيَمَّمَ) الْأَوَّلَى الْوَاوُ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الثَّهَابَةُ وَالْمُغْنِي. • فُود: (أَوْ تَيَمَّمَ الْخُ) وَفِيهِمْ أَنَّهُ إِذَا تَيَمَّمَ قَبْلَ الدَّفْنِ لَا يَجُوزُ نَبَشُهُ وَإِنْ كَانَ يَتِمُّهُ فِي الْأَصْلِ لِفَقْدِ الْغَائِلِ أَوْ لِفَقْدِ الْمَاءِ بِمَحَلِّ يَلْبَسُ فِيهِ وَجُودُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ ش.

• فُود: (وَلِنْ غَرِمَ الْخُ) فِيهِ مَا يَأْتِي فِي تَطْيِيرِهِ الْآتِي. • فُود: (مَا لَمْ يُسَامِحِ الْمَالِكُ) هَذَا صَادِقٌ بِصَوَرَتِي الطَّلَبِ وَالسُّكُوتِ عَنْهُ وَعَنِ الْمُسَامَحَةِ وَكَذَا الْأَمْرُ فِيمَا يَأْتِي بِصُرْفِي. وَتَقَدَّرَ الثَّهَابَةُ وَالْإِبَابُ وَالْمُغْنِي وَجُوبُ التَّبَشُّبِ هُنَا بِطَلَبِ مَالِكَيْهِمَا ثُمَّ قَالَ الْأَوَّلَانِ فَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمَالِكُ ذَلِكَ حَرَّمَ التَّبَشُّبَ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْأُسْتَاذُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَا لَمْ يَكُنْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ أَوْ يَمْنُنُ يُخْتَاطُ لَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُكَرَّهُ لَهُ طَلَبُ التَّبَشُّبِ وَيُسْنُ فِي حَقِّهِ التَّرْكُ اهـ وَأَقْرَأَهُ سَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمَالِكُ الْخُ شَمَلٌ مَا لَوْ سَكَتَ عَنِ الطَّلَبِ وَلَمْ يُصْرَحْ بِالْمُسَامَحَةِ فَيُخْرَمُ إِخْرَاجُهُ وَمُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ حَبِيبٍ وَجُوبُ تَبَشُّبِهِ عِنْدَ سُكُوتِ الْمَالِكِ وَقَدْ يُمْنَعُ بَأَنَّهُ فِي إِخْرَاجِ الْمَيْتِ إِزْرَاءُ وَالْمُسَامَحَةُ جَارِيَةٌ بِبَيْتِهِ فَلَا اقْتِرَابَ عَدَمُ جَوَازِ تَبَشُّبِهِ مَا لَمْ يُصْرَحِ الْمَالِكُ بِالطَّلَبِ اهـ. • فُود: (فَلَا) أَيْ فَلَا يَجُوزُ التَّبَشُّبُ مُغْنِي وَنِهَابَةُ. • فُود: (لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِكِهِ الْخُ) أَيْ وَيُعْطَى قِيمَتُهُ أَيْ الثَّوْبُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيْتِ إِنْ كَانَتْ وَإِلَّا فَمِنْ مُنْفِقِهِ إِنْ كَانَ وَإِلَّا فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَمِاسِيرٍ

• فُود: (وَلَوْ لِنَحْوِ مَكَّةَ) أَيْ مَا لَمْ يَوْصِ بِهِ عَلَى مَا مَرَّ آيَفًا. • فُود: (هَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَذَا م ر. • فُود: (وَلِنْ تَغَيَّرَ الْخُ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فُود: (مَا لَمْ يُسَامِحِ الْمَالِكُ) فَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمَالِكُ ذَلِكَ حَرَّمَ التَّبَشُّبَ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْأُسْتَاذِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَا لَمْ يَكُنْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ أَوْ يَمْنُنُ يُخْتَاطُ لَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرْحُ م ر.

قَهْرًا وليس الحريرُ كالمغضوبِ لِإِنَاءِ حَقِّ اللّهِ تعالى على المُسامحةِ وَدَفْنِهِ في مسجدٍ كهو في المغضوبِ فَيُنْبِشُ وَيُخْرَجُ مُطْلَقًا على الأوجه. (أو وَقَعَ فيه) أي القبر (مال) ولو من التركة وإن قُلَّ وَتَغَيَّرَ المِيتُ ما لم يُسامح مَالِكُهُ أيضًا وتَقْيِيدُ المَهْدُبِ بِطَلْبِهِ رُدُّهُ في شرحه بأنهم لم يُوافِقُوهُ عليه وفَارَقَ تَقْيِيدُهُمْ نَبْشَهُ وَشَقَّ جُوفَهُ لإخراجه ما ابتَلَعَهُ لِغَيْرِهِ بِالطَّلَبِ فحينئذٍ يَجِبُ وإن غَرِمَ الورثةُ مثله أو قِيمَتَهُ من التركة أو من مَالِهِمْ على الْمُعْتَمِدِ بأنَّ الهتك والإيذاء والعار في هذا أَشَدُّ وَأَفَحْشُ وأيضًا فَكثيرٌ من ذَوِي المَرْوَاتِ يَسْتَبِشُّهُ فَيُسامحُ به أَكْثَرُ من غيرِهِ أَمَّا إِذَا ابْتَلَعَ مَالَ نَفْسِهِ فلا يُنْبِشُ قَبْرَهُ لإخراجه أي إلا بعد بَلَايَةِ كما هو ظاهرٌ

المُسلمينَ إن لم يَكُنْ هو مِنْهُمْ ع ش وَيَأْتِي ما ذَكَرَ في أُجْرَةِ الأرضِ أيضًا. □ فُود: (في مَسْجِدٍ) يَتَّبِعِي ونَحْوَهُ كَالْمَنْزُوعَةِ وَالرِّبَاطِ وَيَتَّبِعِي أيضًا اسْتِثْنَاءُ ما لَوْ بَنَى مَسْجِدًا وَعَيْنَ جَانِبًا مِنْهُ لِدَفْنِ نَفْسِهِ فِيهِ مَثَلًا واستِثْنَاءُ عِنْدَ قَوْلِهِ جَعَلْتَهُ مَسْجِدًا مَثَلًا فَلْيُرَاجِعْ. □ فُود: (وَيُخْرَجُ مُطْلَقًا) أَي ضَيِّقَ على الْمُصَلِّينَ أَوْ لا سم وقال ع ش أَي تَغَيَّرَ أَمْ لا اه. □ فُود: (وَلَوْ مِنَ التَّرِكَةِ) أَي وَلَوْ مِنْ بَيْتِ المَالِ إِيْمَابٌ. □ فُود: (وإن قُلَّ) أَي كَحَاتَمِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. □ فُود: (وإن تَغَيَّرَ) أَي المِيتُ لَأنَّ تَرْكَهُ فِيهِ إِضَاعَةٌ مَالٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. □ فُود: (ما لم يُسامح) أَي سَوَاءَ طَلَبَهُ مَالِكُهُ أَمْ لا نِهَايَةٍ قال ع ش المُتَبَادَرُ مِنْ عَدَمِ الطَّلَبِ الشُّكُوتُ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ نَهَى عَنْهُ لَمْ يُنْبَشْ وَهُوَ ظَاهِرٌ اه. □ فُود: (وَتَقْيِيدُ المَهْدُبِ إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَقَيَّدَهُ فِي المَهْدُبِ بِطَلَبِ مَالِكِهِ وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ اعْتِمَادُهُ قِيَاسًا على الكَفَنِ وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي المَجْمُوعِ وَلَمْ يُوافِقُوهُ عَلَيْهِ فَقَدْ رُدَّ بِمُوافَقَةِ صَاحِبِي الإِنْتِصَارِ وَالِاسْتِغْصَاءِ لَهُ اه عِبَارَةٌ شَيْخِنَا وَقَيَّدَهُ فِي المَهْدُبِ بِطَلَبِ مَالِكِهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اه. □ فُود: (بأنهم لم يُوافِقُوهُ) قال الأذْرَعِيُّ لَمْ يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الكَلَامَ هُنَا فِي وَجُوبِ النَّبْشِ أَوْ جَوَازِهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يُحْمَلَ كَلَامُ الْمُطْلِقِينَ على الجَوَازِ وَكَلَامُ المَهْدُبِ على الْوَجُوبِ عِنْدَ الطَّلَبِ فلا يَكُونُ مُخَالَفًا لِإِطْلَاقِهِمْ اه مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. □ فُود: (هَلَى الْمُعْتَمِدِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالِإِيْمَابِ عِبَارَتُهُمْ وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ وَلَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرُهُ وَطَلَبَهُ مَالِكُهُ وَلَمْ يَضْمَنْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ وَرَثَتِهِ أَوْ غَيْرِهِمْ كَمَا نَقَلَهُ فِي الرُّوضَةِ عَنْ صَاحِبِ العُدَّةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نُبَشْ وَشَقَّ جُوفَهُ وَدَفِنَ لِمَالِكِهِ اه قال ع ش قَوْلُهُ وَلَمْ يَضْمَنْ بِذَلِكَ إلخ أَي أَمَّا لَوْ ضَمِنَهُ أَحَدٌ مِنَ الْوَرَثَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ أَوْ دَفِنَ لِصَاحِبِ المَالِ بِذَلِكَ حَرُمَ نَبْشُهُ وَشَقَّ جُوفَهُ لِقِيَامِ بِذَلِكَ مَقَامِهِ وَصَوْنًا لِلْمِيتِ عَنْ انْتِهَالِ حُرْمَتِهِ اه. □ فُود: (أَمَّا إِذَا ابْتَلَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخِذَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَي إِلَّا إِلَى المَشْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى قَبِيحٍ وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوِ شَلَلٍ إِلَى أَوْ يَلْحَقُهُ وَقَوْلُهُ أَي فِي غَيْرِ الْمُسَبَّلَةِ إِلَى لِمَا فِيهِ. □ فُود: (فَلَا يُنْبَشُ إلخ) أَي لَا اسْتِهْلَاكُهُ مَالَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ مُغْنِي

□ فُود: (وَيُخْرَجُ مُطْلَقًا) أَي ضَيِّقَ على الْمُصَلِّينَ أَوْ لا.

□ فُود فِي (سَي) (أو وَقَعَ فِيهِ مَالٌ) أَي وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ مَالِكُهُ شَرَحَ م ر. □ فُود: (وإن قُلَّ وَتَغَيَّرَ المِيتُ) كَذَا م ر. □ فُود: (ما لم يُسامح مَالِكُهُ أيضًا) قد تَشَمَّلُ عِبَارَتُهُ اغْتِيَارَ هَذَا الْقَيْدِ وَعَدَمَ اغْتِيَارِ الطَّلَبِ أيضًا فِيمَا إِذَا كَانَ مِنَ التَّرِكَةِ أيضًا. □ فُود: (هَلَى الْمُعْتَمِدِ) أَي وَفَاقًا لِمَا نَقَلَهُ فِي المَجْمُوعِ عَنْ إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ مِنْ

(أو دُفِنَ لِغَيْرِ الْقَبِيلَةِ) وَإِنْ كَانَ رَجُلَاهُ إِلَيْهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى كَمَا مَرُّ فَيَجِبُ لِيُوجَّهَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ اسْتِدْرَاكًا لِلوَاجِبِ (لَا لِلتَّكْفِينِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ غَرَضُهُ السُّنُّ وَقَدْ حَصَلَ بِالتَّرَابِ أَوْ دُفِنَتْ وَبَطْنُهَا جَنِينَ تُرْجَى حَيَاتُهُ وَيَجِبُ شَوْ جَوْفُهَا لِإِخْرَاجِهِ قَبْلَ دَفْنِهَا وَبَعْدَهُ فَإِنْ

وَنَهَايَةً. قَالَ ع ش يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَا يُشَقُّ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِإِهْلَاكِهِ قَبْلَ تَعْلُقِ الْغُرْمَاءِ بِهِ اهـ.
 هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى وَاحِدٍ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ فِي غَيْرِ الْمُسَبَّلَةِ إِلَى لِمَا فِيهِ. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ رَجُلَاهُ إِلَيْهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ رَفَعَ رَأْسَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْقَبْرِ مَخْفُورًا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَتَقَدَّمَ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ وَابْنِ حَجَّجٍ التَّضَرُّعُ بِالْحُرْمَةِ وَإِنْ رَفَعَ رَأْسَهُ أَيْ وَمُقَدَّمُ بَدَنِهِ حَيْثُ كَانَ الْقَبْرِ مُفْتَدًا مِنْ قَبْلِي إِلَى بَحْرِيٍّ ع ش وَفِيهِ وَفَقَّةٌ وَقَالَ سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلَّ لَا يَصْدُقُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَوْلُهُ لِغَيْرِ الْقَبِيلَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ فَيَجِبُ لِيُوجَّهَ إِلَيْهَا اهـ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ دُونَ مَا مَرَّ عَنْ ع ش ثُمَّ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا جَرَتْ إِلَيْهِ) لَمَّا صَوَّبَهُ عَلَى خِلَافٍ مَا جَرَتْ إِلَيْهِ. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ حَصَلَ إِلَيْهِ) أَيْ مَعَ مَا فِي تَبَيُّهِ مِنْ هَتِكَةٍ نَهَايَةً.
 هـ فَوَدَّ: (أَوْ دُفِنَتْ إِلَيْهِ) أَيْ أَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى مَيِّتٍ بَعْدَ دَفْنِهِ أَنَّهُ امْرَأَتُهُ وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ وَلَدُهُ مِنْهَا وَطَلَبَ إِزْنَهُ مِنْهَا وَادَّعَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ زَوْجُهَا وَأَنَّ هَذَا وَلَدُهَا مِنْهُ وَطَلَبَتْ إِزْنَهَا مِنْهُ وَأَقَامَ كُلُّ بَيْتَةٍ فَإِنَّهُ يَنْبَشُّ فَإِنْ وَجَدَ خُتْنِي قُدِّمَتْ بَيْتَةُ الرَّجُلِ أَوْ دُفِنَ فِي تَوْبٍ مَرْهُونٍ وَطَلَبَتْ الْمَرْتَبِينَ إِخْرَاجَهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْقِيَاسُ غُرْمُ الْقِيَمَةِ فَإِنْ تَعَدَّرَ نَبَشٌ وَأَخْرَجَ مَا لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ بِالْبَلَى أَوْ دُفِنَ كَافِرٌ فِي الْحَرَمِ قَبِّلَتْشُ وَيُخْرَجُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْجِزْيَةِ أَوْ كَفَّنَتْهُ أَحَدُ الْوَرَثَةِ مِنَ الثَّرَكَةِ وَأَسْرَفَ غَرِمَ حِصَّتَهُ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ فَلَوْ طَلَبَ إِخْرَاجَ الْمَيِّتِ لِإِخْرَاجِ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْهُمْ إِبَاجَتُهُ وَلَيْسَ لَهُمْ نَبَشُهُ لَوْ كَانَ الْكَفْنُ مُرْتَفِعَ الْقِيَمَةِ وَإِنْ زَادَ فِي الْعَدَدِ فَلَهُمُ النَّبَشُ وَإِخْرَاجُ الزَّائِدِ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ شَرْحُ م ر اهـ سَمِ وَقَوْلُهُ

الْوُجُوبِ حَبِيتُ وَإِنْ صَحَّحَ الْوَرَثَةُ رَأْدًا بِهِ عَلَى مَا فِي الْعُدَّةِ مِنْ أَنَّ الْوَرَثَةَ إِذَا صَمِنُوهُ لَمْ يَشَقُّ لَكِنْ جَزَمَ فِي الرُّوْضِ بِمَا فِي الْعُدَّةِ فَقَالَ وَلَمْ يَصْمِنَهُ أَيْ مِثْلَهُ أَوْ قِيَمَتَهُ أَحَدٌ أَيْ مِنَ الْوَرَثَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ كَمَا فِي شَرْحِهِ.

هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ رَجُلَاهُ إِلَيْهَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ رَفَعَ رَأْسَهُ وَمُقَدَّمُ بَدَنِهِ بَحْثٌ اسْتَقْبَلُ بِوَجْهِهِ وَمُقَدَّمُ بَدَنِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلَّ لَا يَصْدُقُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ قَوْلُهُ لِغَيْرِ الْقَبِيلَةِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ فَيَجُوزُ التَّوَجُّعُ إِلَيْهَا.

هـ فَوَدَّ فِي (سَمِ): (أَوْ دُفِنَ لِغَيْرِ الْقَبِيلَةِ) أَيْ: أَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى مَيِّتٍ بَعْدَ دَفْنِهِ أَنَّهُ امْرَأَتُهُ وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ وَلَدُهُ مِنْهَا وَطَلَبَ إِزْنَهُ مِنْهَا وَادَّعَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ زَوْجُهَا وَأَنَّ هَذَا وَلَدُهَا مِنْهُ وَطَلَبَتْ إِزْنَهَا مِنْهُ وَأَقَامَ كُلُّ بَيْتَةٍ فَإِنَّهُ يَنْبَشُّ فَإِنْ وَجَدَ خُتْنِي قُدِّمَتْ بَيْتَةُ الرَّجُلِ أَوْ دُفِنَ فِي تَوْبٍ مَرْهُونٍ وَطَلَبَتْ الْمَرْتَبِينَ إِخْرَاجَهُ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْقِيَاسُ غُرْمُ الْقِيَمَةِ فَإِنْ تَعَدَّرَ نَبَشٌ وَأَخْرَجَ مَا لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ بِالْبَلَى أَوْ دُفِنَ كَافِرٌ فِي الْحَرَمِ قَبِّلَتْشُ وَيُخْرَجُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْجِزْيَةِ أَوْ كَفَّنَتْهُ أَحَدُ الْوَرَثَةِ مِنَ الثَّرَكَةِ وَأَسْرَفَ غَرِمَ حِصَّتَهُ نَقْصُهُ لِلْوَرَثَةِ فَلَوْ طَلَبَ إِخْرَاجَ الْمَيِّتِ لِأَخْذِ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْهُمْ إِبَاجَتُهُ وَلَيْسَ لَهُمْ نَبَشُهُ لَوْ كَانَ الْكَفْنُ مُرْتَفِعَ الْقِيَمَةِ وَإِنْ زَادَ فِي الْعَدَدِ فَلَهُمُ النَّبَشُ وَإِخْرَاجُ الزَّائِدِ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثِ شَرْحُ م ر. هـ فَوَدَّ: (لَا لِلتَّكْفِينِ) أَيْ فَلَا يَنْبَشُّ وَخَرَجَ بِالنَّبَشِ مَا لَوْ لَمْ يُوَارَ بِالتَّرَابِ فَيَنْبَغِي وَجُوبُ إِخْرَاجِهِ لِلتَّكْفِينِ إِذْ لَا انْتِهَاكَ وَقَدْ يَمَالُ نَفْسُ إِخْرَاجِهِ انْتِهَاكَ وَيُمنَعُ بِأَنَّهُ لِهَذَا الْغَرَضِ لَيْسَ انْتِهَاكَ.

لم تُزَجَّ حَيَاتُهُ أُخْرَ دَفْنُهَا حَتَّى يَمُوتَ وَمَا قِيلَ أَنَّهُ يُوَضَّعُ عَلَى بَطْنِهَا شَيْءٌ لِيَمُوتَ غَلَطٌ فَاجِشٌ
فَلْيُحَذَّرْ أَوْ عُلِقَ الطَّلَاقُ أَوْ النَّذْرُ أَوْ الْعَتَقُ بِصِفَةٍ فِيهِ فَيُنْبَشُ لِلْعِلْمِ بِهَا أَوْ بِعَدَمِهِ أَوْ لِيُشْهَدَ عَلَى
صُورَتِهِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ إِذَا عَظُمَتِ الْوَاقِعَةُ أَوْ لِيُلْجَقَهُ الْقَائِفُ بِأَحَدِ مُتَنَازِعِينَ فِيهِ أَوْ
لِيَعْرِفَ ذُكُورَتَهُ أَوْ أَنْوَتَهُ عِنْدَ تَنَازُعِ الْوَرِثَةِ فِيهِ أَوْ نَحْوِ شَلْلِ عُضْوٍ عِنْدَ تَنَازُعِهِمْ مَعَ جَانٍ فِيهِ. أَوْ
بِلُحَقِّهِ سَيْلٌ أَوْ نِدَاوَةٌ فَيُنْبَشُ جَوَازًا لِيُنْقَلَ وَيُظْهَرُ فِي الْكُلِّ التَّقْيِيدُ بِمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ تَغْيِيرًا يَمْنَعُ الْغَرَضُ

قَدَمَتْ بَيِّنَةُ الرَّجُلِ خَالَفَهُ الْمُغْنِي فَقَالَ تُعَارِضُ الْبَيِّنَتَانِ عَلَى الْأَصَحِّ وَيُوقَفُ الْمِيرَاثُ وَقَالَ الْعَبَادِيُّ فِي
الطَّبَقَاتِ أَنَّهُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا إِنْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَدَمَتْ بَيِّنَةُ الرَّجُلِ أَنِّي لَأَنْ بَيِّنَتُهُ تَشْهَدُ عَلَى خُرُوجِ الْوَلَدِ
مِنْ قَرْجِهَا وَبَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ تَشْهَدُ لِبُطْنِهَا حُصُولَ الْوَلَدِ مِنْهُ مُسْتَنِدَةٌ لِمَجْرَدِ الزَّوْجِيَّةِ وَقَوْلُهُ م ر لَمْ تَلْزَمُهُمْ إِبَاجَتَهُ
أَنِّي وَتَجَوُّزُ فَيُنْبَشُ لِإِخْرَاجِهِ ع ش. قَوْلُهُ: (تُزَجَّى حَيَاتُهُ) أَنِّي بَانَ يَكُونُ لَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ أَسْنَى وَنَهَايَةُ
وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أُخْرَ دَفْنُهَا إِلَخ) أَنِّي وَلَوْ تَغَيَّرَتْ لَفَلَا يُدْفَنُ الْحَنْلُ حَيًّا ع ش وَبَضْرِي. قَوْلُهُ: (غَلَطٌ
فَاجِشٌ) أَنِّي وَمَعَ ذَلِكَ لَا ضَمَانَ فِيهِ مُطْلَقًا بَلَّغَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ لَا لِعَدَمِ تَيَقُّنِ حَيَاتِهِ ع ش. قَوْلُهُ: (أَوْ هَلَقَ
الطَّلَاقُ أَوْ النَّذْرُ أَوْ الْعَتَقُ إِلَخ) أَنِّي كَانَ قَالَ إِنْ وَلَذَتْ ذَكَرًا فَاتَتْ طَالِقٌ طَلْقَةً أَوْ أَتَنِي فَطَلَقَتَيْنِ أَوْ قَالَ إِنْ
رَزَقَنِي اللَّهُ وَلَذَا ذَكَرًا فَلَهُ عَلَيَّ كَذَا أَوْ بَشَّرَ بِمَوْلُودٍ فَقَالَ إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَعَبْدِي خَرُّ أَوْ أَتَنِي فَآمَنِي حُرَّةٌ قِمَاتِ
الْمَوْلُودِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَذَوْنِ وَلَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِصِفَةٍ فِيهِ) أَنِّي كَالذُّكُورَةِ أَوْ الْأُنُوثَةِ
سَم. قَوْلُهُ: (فَيُنْبَشُ إِلَخ) ظَاهِرُهُ وَجُوبًا. قَوْلُهُ: (أَوْ بِعَدَمِهِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ وَكَانَ الظَّاهِرُ أَوْ
بِعَدَمِهَا بَضْرِي. قَوْلُهُ: (وَلِيُشْهَدَ إِلَخ) لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ لِلْعِلْمِ إِلَخَ لِعَدَمِ تَغْرِيعِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَا
عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُغَايِرًا لَهَا بَلْ هُوَ مِنْ أَفْرَادِهَا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ
يَخْتَارَ الْأَوَّلَ وَيَقْطَعَ النَّظَرَ عَنِ التَّغْرِيعِ. قَوْلُهُ: (أَوْ لِيُشْهَدَ عَلَى صُورَتِهِ إِلَخ) عَلَى مَا قَالَ الْغَزَالِيُّ
وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ شَرَحَ م ر إِنْ سَمَّ عِبَارَةَ الْمُغْنِي ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ فِي الشَّهَادَاتِ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ إ. قَوْلُهُ: (إِذَا
عَظُمَتِ الْوَاقِعَةُ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ اشْتَدَّتِ الْحَاجَةُ إ. قَوْلُهُ: (هَذَا تَنَازُعُ الْوَرِثَةِ فِيهِ) أَنِّي فِي أَنَّ الْمَذْفُونَ ذُكِرَ
لِيُعْلَمَ كُلُّ مِنْهُمْ قَدَرُ حِصَّتِهِ وَتَظْهَرُ ثَمَرَةٌ ذَلِكَ فِي الْمُنَاسَخَاتِ نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (أَوْ يُلْحَقَهُ إِلَخ) لَا يَظْهَرُ وَجْهٌ
عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ نِدَاوَةٌ) هَذَا قَدْ يُغْنِي عَمَّا قَبْلَهُ أَسْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ أَوْ نِدَاوَةٌ أَنِّي وَلَوْ قَبْلَهَا
عِنْدَ ظَنِّ حُصُولِهَا ظَنًّا قَوِيًّا وَلَوْ عِلِمٌ قَبْلَ دَفْنِهِ حُصُولُ ذَلِكَ لَهُ وَجِبَ اجْتِنَابُهُ حَيْثُ أُمِكنَ وَلَوْ بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ
إ. قَوْلُهُ: (فَيُنْبَشُ إِلَخ) مُتَغَرِّجٌ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ يُلْحَقَهُ إِلَخ. قَوْلُهُ: (فِي الْكُلِّ) أَنِّي فِي كُلِّ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ لِيُشْهَدَ
إِلَخَ وَمَا بَعْدَهُ بَلْ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ هَلَقَ وَمَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (بِمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ إِلَخ) أَنِّي فَإِنْ تَغَيَّرَ كَذَلِكَ لَمْ يَنْبَشْ وَإِنْ

قَوْلُهُ: (تُزَجَّى حَيَاتُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ بَانَ يَكُونُ لَهُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ إ. قَوْلُهُ: (بِصِفَةٍ فِيهِ) أَنِّي
كَالذُّكُورَةِ أَوْ الْأُنُوثَةِ أَوْ لِيُشْهَدَ عَلَى صُورَتِهِ إِلَخَ قَالَ الْغَزَالِيُّ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ شَرَحَ م ر. قَوْلُهُ: (إِذَا
عَظُمَتِ الْوَاقِعَةُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الزَّوْجِ وَاشْتَدَّتِ الْحَاجَةُ. قَوْلُهُ: (أَوْ لِيُلْحَقَهُ الْقَائِفُ بِأَحَدِ مُتَنَازِعِينَ فِيهِ)
قَبْلَهُ الْبَغْوِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ صُورَتُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرَحَ م ر.

الحامل على نبشِهِ وَأَنَّهُ يُكْتَفَى فِي التَّغْيِيرِ بِالظَّنِّ نَظَرًا لِلْعَادَةِ الْمُطَرِدَةِ بِمَحَلِّهِ أَوْ لِمَا كَانَ فِيهِ مِنْ نَحْوِ قُرُوجِ تَسْرِيعِ إِلَى التَّغْيِيرِ وَلَوْ انْتَحَقَ الْمَيِّتُ وَصَارَ ثَرَاتًا جَازَ نَبْشُهُ وَلِذَلِكَ فِيهِ بَلْ تَحْرُمُ عِمَارَتُهُ وَتَسْوِيَةُ ثَرَابِهِ فِي مَسْئَلَةٍ لِتَحْجِيرِهِ عَلَى النَّاسِ قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَّا فِي صَحَابِيٍّ وَمَشْهُورٍ الْوَلَايَةِ فَلَا يَجُوزُ وَإِنْ انْتَحَقَ وَيُؤَيِّدُهُ تَصَرُّفُهُمَا بِجَوَازِ الْوَصِيَّةِ بِعِمَارَةِ قُبُورِ الصُّلَحَاءِ أَيْ فِي غَيْرِ الْمَسْئَلَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِحْيَاءِ الزَّيَارَةِ وَالتَّبَرُّكِ وَأَخِذَ مِنْ تَحْرِيمِهِمُ النَّبْشَ

كَانَ لَهُ مَالٌ وَتَنَازَعَا فِيهِ وَحَيْثُ لَمْ يُنَبَّشْ وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى الصُّلَحِ ع. ش. هـ. قُود: (وَأَنَّهُ يُكْتَفَى بِالْظَّنِّ) عَطَفَ عَلَى التَّقْيِيدِ. هـ. قُود: (وَلِمَا كَانَ فِيهِ الْإِلْخ) عَطَفَ عَلَى لِلْعَادَةِ الْإِلْخ. هـ. قُود: (وَلَوْ انْتَحَقَ الْمَيِّتُ الْإِلْخ) أَيْ عِنْدَ أَهْلِ الْخَبَرَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. هـ. قُود: (قَالَ بَعْضُهُمْ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ ابْنُ حُزْمَةَ فِي مُشْكِلِ الْوَسِيطِ مَا لَمْ يَكُنْ الْمَذْفُونُ صَحَابِيًّا أَوْ يَمُنُّ اشْتِهَرَتْ وَلَايَتُهُ وَلَا امْتَنَعَ نَبْشُهُ عِنْدَ الْإِنْمِحَاقِ وَأَيَّدَهُ ابْنُ شُهْبَةَ بِجَوَازِ الْوَصِيَّةِ لِعِمَارَةِ قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِحْيَاءِ الزَّيَارَةِ وَالتَّبَرُّكِ إِذْ قَضَيْتُهُ جَوَازُ عِمَارَةِ قُبُورِهِمْ مَعَ الْجُزْمِ هُنَا بِمَا مَرَّ مِنْ حُزْمَةِ تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ وَعِمَارَتِهِ فِي الْمَسْئَلَةِ اهـ. هـ. قُود: (فَلَا يَجُوزُ الْإِلْخ) أَيْ التَّبَشُّ قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّ يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ وَلَوْ فِي مَسْئَلَةٍ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ الْبِنَاءَ لِأَنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَى الْغَيْرِ وَيُحْجِرُ الْمَكَانَ بَعْدَ انْمِحَاقِ الْمَيِّتِ وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى فِيمَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَالْإِنْتِفَاعُ بِهِ بَعْدَ انْمِحَاقِ الْمَيِّتِ وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ م. ر. فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَيْ فِي غَيْرِ الْمَسْئَلَةِ فِيهِ نَظَرٌ نَعْمَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَّقَيَّدَ جَوَازُ الْبِنَاءِ بِأَنْ يَكُونَ فِيمَا يَمْتَنِعُ التَّبَشُّ فِيهِ س. هـ. قُود: (بِعِمَارَةِ قُبُورِ الصُّلَحَاءِ) أَيْ وَالْعُلَمَاءِ وَالْمُرَادُ بِعِمَارَةِ ذَلِكَ بِنَاءَ مَحَلِّ الْمَيِّتِ فَقَطْ لَا بِنَاءَ الْقِيَابِ وَنَحْوِهَا ع. ش. وَتَقَدَّمَ عَنْ س. مِثْلُهُ. هـ. قُود: (وَيُؤَيِّدُهُ الْإِلْخ) قَدْ يُقَالُ إِذَا قَيَّدَ بِغَيْرِ الْمَسْئَلَةِ قَائِي تَأْيِيدَ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ تَجْوِيزَ عِمَارَتِهِ لِفَرْضِ إِحْيَاءِ الزَّيَارَةِ لَا يُنَافِي جَوَازَ تَبْشِهِ وَالدَّفْنِ عَلَيْهِ وَأَيْضًا عَمَلُ السَّلَفِ يَزِدُّهُ فَقَدْ دُفِنَ عَلَى الْحَسَنِ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَدُفِنَ فِي الْبَقِيعِ مِنَ الصَّحَابَةِ كَثِيرٌ ثُمَّ نَبِشَ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ يَضْرِي وَمَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا فَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الدَّفْنَ عَلَى الصَّالِحِ يُزِيلُ دَوَامَ احْتِرَامِ قَبْرِهِ لِانْتِسَابِهِ بِذَلِكَ لِلْغَيْرِ وَمَا ذَكَرَهُ ثَلَاثًا يُقَالُ إِنَّهُ مِنَ الْوَقَائِعِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُحْتَمِلَةِ لُجُوءُ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا فَظَاهِرٌ وَلِذَا نَظَرُ فِيهِ س. م. كَمَا مَرَّ وَاسْقَطَ ذَلِكَ الْقَيِّدَ النَّهْيَ وَالْمُغْنِي كَمَا بَيَّنَّاهُ وَكَذَا الْإِيْعَابُ عِبَارَتُهُ فَالَّذِي يَنْتَجِهُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا أَيْ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ فِي الْمَسْئَلَةِ تَسْوِيَةُ الثَّرَابِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَمْنَعُ انْتِدَاسَهَا وَيُدِيمُ احْتِرَامَهَا اهـ وَقَوْلُهُ وَنَحْوُهَا شَائِلٌ لِلْبِنَاءِ فِي حَرِيمِ الْقَبْرِ كَمَا مَرَّ عَنْ س. م. ع. ش. هـ. قُود: (وَأَخِذَ مِنْ تَحْرِيمِهِمُ الْإِلْخ) وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ مُسَبَّلٍ فَهُوَ أَوَّلَى بِالْحَفْرِ فِيهِ فَإِنْ حَفَرَ فَوُجِدَ عِظَامُ مَيِّتٍ وَجِبَ رَدُّ ثَرَابِهِ عَلَيْهِ وَإِنْ وَجَدَهَا بَعْدَ تِمَامِ الْحَفْرِ جَعَلَهَا فِي

هـ. قُود: (قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَّا فِي صَحَابِيٍّ وَمَشْهُورٍ الْوَلَايَةِ فَلَا يَجُوزُ أَيْ التَّبَشُّ وَإِنْ انْتَحَقَ الْإِلْخ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ وَلَوْ فِي مَسْئَلَةٍ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ الْبِنَاءَ لِأَنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَى الْغَيْرِ وَيُحْجِرُ الْمَكَانَ بَعْدَ انْمِحَاقِ الْمَيِّتِ وَمَا نَحْنُ فِيهِ لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ م. ر. فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَيْ فِي غَيْرِ الْمَسْئَلَةِ فِيهِ نَظَرٌ نَعْمَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَّقَيَّدَ جَوَازُ الْبِنَاءِ بِأَنْ يَكُونَ فِيمَا يَمْتَنِعُ التَّبَشُّ فِيهِ.

إلا لما ذكر أنه لو نُشِ قَبْرٌ مَيِّتٌ بِمُسْبَلَةٍ وَدُفِنَ عَلَيْهِ آخَرُ قَبْلَ بَلَايِهِ ثُمَّ طَمَعَهُ لَمْ يَجْزِ النِّشْ لإخراج الثاني لأن فيه حينئذٍ هَتْكَاً لِحُرْمَةِ الْمَيِّتَيْنِ مَعاً. (وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ سَاعَةً جَمَاعَةً بَعْدَ ذَفْنِهِ عِنْدَ قَبْرِهِ يُسَالُونَ لَهُ السَّلَامَ) وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَأَمَرَ بِهِ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ قَدَرًا مَا تُنَحَرُ جُزُورٌ وَيُفَرَّقُ لَحْمُهَا وَقَالَ حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ وَأَعْلَمَ مَاذَا أَرَا جُعِ بِهِ رُسُلُ رَبِّي وَيُسْتَحَبُّ تَلْقِينُ بِالْبَيْعِ عَاقِلٍ أَوْ مَجْنُونٍ سَبَقَ لَهُ تَكْلِيفٌ وَلَوْ شَهِيدًا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ

جَانِبٍ وَجَارَ ذَنْتُهُ مَعَهُ رَوْضٌ أَهَ سَمَّ قَالَ عَ شَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْآنَ مِنْ حَفْرِ الْفَسَاقِي فِي الْمُسْبَلَةِ وَبِنَائِهَا قَبْلَ الْمَوْتِ حَرَامٌ لِأَنَّ الْغَيْرَ وَإِنْ جَارَ لَهُ الدَّفْنُ فِيهِ لَكَيْتَهُ يَمْتَنِعُ مِنْهُ احْتِرَامًا لِلْبِنَاءِ وَإِنْ كَانَ مُعَرِّمًا وَخَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ تَعَدَّى أَحَدٌ وَدُفِنَ فِيهِ لَا يَجُوزُ تَبَشُّهُ وَلَا يُغْرَمُ مَا صَرَفَهُ الْأَوَّلُ فِي الْبِنَاءِ لِأَنَّ فِعْلَهُ هَذَا أَهَ. هُ فُودُ: (لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ الْخُ) أَيُ: لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا قَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْيِيبَ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسَالُ» نِهَآةً زَادَ الْمُغْنِي رَوَاهُ الْبِرَازُ وَقَالَ الْحَاكِمُ إِنَّهُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ أَهَ قَالَ عَ شَ قَوْلُهُ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّثْيِيبَ أَيُ كَانَ يَقُولُوا اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ عَلَى الْحَقِّ اللَّهُمَّ لَقْنَهُ حُجَّتَهُ فَلَوْ أَتَوَا بِغَيْرِ ذَلِكَ كَالذِّكْرِ عَلَى الْقَبْرِ لَمْ يَكُونُوا أَتَيْنَ بِالسُّتَةِ وَإِنْ حَصَلَ لَهُمْ ثَوَابٌ عَلَى ذِكْرِ وَيَقِيْ إِيْنَانَهُمْ بِهِ بَعْدَ سُؤَالِ التَّثْيِيبِ لَهُ هَلْ هُوَ مَطْلُوبٌ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي وَمِثْلُ الذِّكْرِ بِالْأَوَّلَى الْأَذَانُ فَلَوْ أَتَوَا بِهِ كَانُوا أَتَيْنَ بِغَيْرِ الْمَطْلُوبِ مِنْهُمْ عَ شَ. وَقَوْلُهُ فَلَوْ أَتَوَا بِغَيْرِ ذَلِكَ كَالذِّكْرِ الْخُ يَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءَ الْإِسْتِغْفَارِ لِلْمَيِّتِ لِمَا مَرَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ. هُ فُودُ: (وَأَمَرَ بِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ إِذَا دَفَنْتُمُونِي فَأَقِيمُوا بَعْدَ ذَلِكَ حَوْلَ قَبْرِي سَاعَةً قَدَرًا مَا تُنَحَرُ جُزُورٌ وَيُفَرَّقُ لَحْمُهَا حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ الْخُ. هُ فُودُ: (قَدَرًا مَا يُنَحَرُ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرٍ بِهِ الرَّاجِعُ بِالْوُقُوفِ.

هُ فُودُ: (وَيُسْتَحَبُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ شَهِيدًا فِي النَّهَآةِ وَالْمُغْنِي. هُ فُودُ: (تَلْقِينُ بِالْبَيْعِ الْخُ) وَيَقْعُدُ الْمَلْفُنُّ عِنْدَ رَاسِ الْقَبْرِ مُغْنِي عِبَارَةُ فَتَحِ الْمُعِينِ يَقْعُدُ رَجُلٌ قُبَالَةَ وَجْهِهِ وَيَقُولُ يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أُمِّهِ اللَّهُ الْخُ وَعِبَارَةُ النَّهَآةِ وَيَقِفُ الْمَلْفُنُّ عِنْدَ رَاسِ الْقَبْرِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَوَلَّاهُ أَهْلُ الدِّينِ وَالصَّلَاحُ مِنْ أَقَارِبِهِ وَلَا فَمِنْ غَيْرِهِمْ أَهَ. هُ فُودُ: (بَالِغِ عَاقِلٍ الْخُ) فَلَا يُسَنُّ تَلْقِينُ طِفْلٍ وَلَوْ مُرَاقِبًا وَمَجْنُونٍ لَمْ يَقْدَمْهُ تَكْلِيفٌ لِعَدَمِ افْتِنَانِهِمَا نِهَآةً وَمُغْنِي. هُ فُودُ: (وَلَوْ شَهِيدًا) خِلَافًا لِلْنَّهَآةِ وَشَبَّخْنَا عِبَارَةَ الْأَوَّلِ وَاسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ شَهِيدَ الْمَعْرَكَةِ كَمَا لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَيَهُ افْتَى الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يُسَالُونَ لِأَنَّ غَيْرَ النَّبِيِّ يُسَالُ عَنِ النَّبِيِّ فَكَيْفَ يُسَالُ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ أَهَ قَالَ عَ شَ قَوْلُهُ مَ وَاسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ شَهِيدَ الْمَعْرَكَةِ الْخُ أَيُ لِأَنَّهُ لَا يُسَالُ وَأَفَادَ اقْتِصَارُهُ عَلَيْهِ أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الشُّهَدَاءِ يُسَالُ وَعِبَارَةُ الزِّيَادِي وَالسُّؤَالُ فِي الْقَبْرِ عَامٌ لِكُلِّ مُكْلَفٍ وَلَوْ شَهِيدًا إِلَّا شَهِيدَ الْمَعْرَكَةِ وَيُخْمَلُ الْقَوْلُ بَعْدَ سُؤَالِ الشُّهَدَاءِ

هُ فُودُ: (لِأَنَّ فِيهِ حِينَئِذٍ هَتْكَاً لِحُرْمَةِ الْمَيِّتَيْنِ مَعاً) قَالَ فِي الرُّوضِ وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ مُسْبَلٍ فَهُوَ أَوَّلِي الْحَفْرِ فِيهِ فَإِنْ حَفَرَ فَوَجَدَ عِظَامَ مَيِّتٍ وَجَبَ رَدُّ ثَرَايِهِ عَلَيْهِ وَإِنْ وَجَدَهَا بَعْدَ تَمَامِ الدَّفْنِ جَعَلَهَا فِي جَانِبٍ وَجَارَ ذَنْتُهُ مَعَهُ أَهَ.

بعد تمام الدفن ليخبر فيه وضعه اعتضد بشواهد على أنه من الفضائل فاندفع قول ابن عبد السلام أنه بدعة وترجيح ابن الصلاح أنه قبل إهالة التراب مردود بما في خبر الصحيحين (فإذا انصرفوا أنه ملكان) فتأخيره بعد تمامه أقرب إلى شؤاليهما. (و) يُسَنُّ (لجيران أهله) ولو كانوا يغير بليده إذ العبرة ببلدهم ولأقاربه الأبايد ولو يبلد آخر (تهيئة طعام يُسبِّحهم يومهم وليتهم) للخبر الصحيح «اصنعوا لآل جمعهم طعاماً فقد جاءهم ما يشغلهم» (ويُلِّغُ عليهم في الأكل) ندباً لأنهم قد يثُرُ كونه حياءً أو لقرط جزع ولا بأس بالقسم إن علم أنهم يبرونه (ويحرم تهيتته للثلاث) أو لثائبة واحدة وأريد بها هنا ما يشمل الناذبة ونحوها (والله أعلم) لأنه إعانة على معصية وما اعتيد من جعل أهل الميت طعاماً ليدعوا الناس عليه بدعة مكروهة كإجابتهم

ونحوهم ممن ورد الخبر بأنهم لا يُسألون على عدم الفتنه في القبر خلافاً للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقيور وغيره فيشمل الغريق والحريق وإن سحق ودُزِّي في الريح ومن أكلته السباع وقوله م ر لا يُسألون أي فلا يُلقنون اه ع ش. هـ فود: (بعد تمام الدفن) فيقول له يا عبد الله ابن أمة الله أذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنت رضى الله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً وبالقرآن إماماً وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين إخواناً مغني زاد النهاية وأكثر بعضهم قوله يا بن أمة الله لأن المشهور دعاء الناس بآبائهم يوم القيامة كما نبه عليه البخاري في صحيحه وظاهر أن محلّه في غير المنقي ولولد الزنا على أن المصنف خير فقال يا فلان بن فلان أو يا عبد الله ابن أمة الله اه. هـ فود: (ليخبر فيه) أي في التلقين عبارة المغني لحديث ورد فيه قال في الروضة والحديث وإن كان ضعيفاً لكنه اعتضد بشواهد من الأحاديث الصحيحة ولم يزل الناس على العمل به من العصر الأول في زمن من يقتدى به وقد قال تعالى: ﴿وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ نَفْعُ التَّوْبِينَ﴾ (الذيات: ٥٥) وأخرج ما يكون العبد إلى الله في هذه الحالة اه. هـ فود: (مردود) خبر وترجيح إلخ.

هـ فود: (سني: (لجيران أهله) أي ولو أجانب ولمعارفهم وإن لم يكونوا جيراناً كما في الأنوار نهاية.

هـ فود: (ولو كانوا) إلى قوله ووجه عده إلخ في النهاية. هـ فود: (ولو كانوا إلخ) أي أهل الميت مغني.

هـ فود: (سني: (بشبههم) أي أهله الأقارب مغني.

هـ فود: (سني: (يومهم وليتهم) قال السنوي والتعبير باليوم والليلة واضح إذا مات في أوائل اليوم فلو مات في أواخره فقباه أن يضم إلى ذلك الليلة الثانية أيضاً لا سيما إذا تأخر الدفن عن تلك الليلة مغني ونهاية. هـ فود: (ما يشغلهم) بفتح أوله وضمه شأداً يُعَاب. هـ فود: (يبرونه) بفتح الباء مضارع بر وبالكسرع ش. هـ فود: (ونحوها) أي كالمرثي. هـ فود: (من جعل أهل الميت طعاماً إلخ) أي قبل الدفن وبعد نهاية وبه المشهور بالخوشة والجمع المفلومة أيقاع ش. هـ فود: (بدعة مكروهة) عبارة شيخنا بدعة غير مستحبة بل تحرم الخوشة المعروفة وإخراج الكفارة وصنع الجمع والسنج إن كان في الورثة محجوز عليه إلا إذا أوصى الميت بذلك وخرجت من الثلث اه.

لذلك لما صَحَّ عن جرير كُتِبَ نَعْدُ الاجْتِمَاعِ إِلَى أَهْلِ الْمَيْتِ وَصُنْعُهُمُ الطَّعَامَ بَعْدَ ذَفْنِهِ مِنَ النِّبَاحَةِ وَوَجْهَ عَدُوِّهِ مِنَ النِّبَاحَةِ مَا فِيهِ مِنْ شِدَّةِ الْإِهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْحُزْنِ وَمِنْ ثَمِّ كَرِهَةِ لاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْمَيْتِ لِيُقَصِّدُوا بِالْعَزَاءِ قَالَ الْأَيْمَةُ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرِفُوا فِي حَوَائِجِهِمْ فَتَمَّ صَادَقُهُمْ غَزَاهُمْ وَأَخَذَ جَمْعٌ مِنْ هَذَا وَمِنْ يُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَكْرُوهِ وَيُطْلَانِهَا بِإِطْعَامِ الْمُعْزِينَ لِكَرَاهِيَّتِهِ لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلْجُلُوسِ لِلتَّعْزِيَةِ وَزِيَادَةٍ وَبِهِ صَرُوحٌ فِي الْأَنْوَارِ نَعَمْ إِنْ فُعِلَ لِأَهْلِ الْمَيْتِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُمْ يُطْعَمُونَ مِنْ حَضَرِهِمْ لَمْ يُكْرَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ وَدَعْوَى ذَلِكَ التَّضَمُّنُ مَمْنُوعَةٌ وَمِنْ ثَمِّ خَالَفَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فَأَفْنَى بِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ بِإِطْعَامِ الْمُعْزِينَ وَأَنَّهُ يَنْقُذُ مِنَ الثَّلَاثِ وَبِالْغُ تَقْلَعُ عَنِ الْأَيْمَةِ وَعَلَيْهِ فَالتَّقْيِيدُ بِالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ فِي كَلَامِهِمْ لَعَلَّهُ لِلْأَفْضَلِ فَيُسْنُ فِعْلُهُ لَهُمْ أَطْعَمُوا مِنْ حَضَرِهِمْ مِنَ الْمُعْزِينَ أَمْ لَا أَمْرٌ مَا دَاوُوا مُجْتَمِعِينَ وَمَشْغُولِينَ لَا لِشِدَّةِ الْإِهْتِمَامِ بِأَمْرِ الْحُزْنِ ثُمَّ مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي غَيْرِ مَا اعْتِيدَ الْآنَ أَنَّ أَهْلَ الْمَيْتِ يَفْعَلُ لَهُمْ مِثْلَ مَا عَمِلُوهُ لِغَيْرِهِمْ فَإِنَّ هَذَا حَبِيبٌ يَجْرِي فِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي فِي التَّقْوِطِ فَتَمَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَهُمْ بِفَعْلِهِ وَجُوبًا أَوْ نَدْبًا وَحَبِيبٌ لَا تَنَاقُثُ هُنَا كَرَاهِيَّتُهُ وَلَا يَحِلُّ فِعْلُ مَا لِلنَّائِحَاتِ أَوْ الْمُعْزِينَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنَ التَّرِكَةِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ

□ فَوَدَّ: (وَصُنْعُهُمْ) فِي أَصْلِهِ كَقَوْلِهِ صَنَعَهُمْ بِالْبَاءِ بَصْرِيٌّ أَقُولُ وَكَذَلِكَ فِي الْأَسْنَى وَالْمَغْنَى وَالتَّهْمَةِ وَصُنْعُهُمْ بِالْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (وَوَجْهَ عَدُوِّهِ الْخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ مَا فِيهِ الْخ. □ فَوَدَّ: (مِنْ هَذَا) أَيِ مِنْ كَرَاهِيَّةِ اجْتِمَاعِ أَهْلِ الْمَيْتِ الْخ أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ الْخ وَيُحْتَمَلُ مِنْ كَرَاهِيَّةِ مَا اعْتِيدَ الْخ.

□ فَوَدَّ: (مُتَضَمِّنٌ لِلْجُلُوسِ الْخ) أَيِ الْمَكْرُوهِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِالْطَّلَانِ (صَرُوحٌ فِي الْأَنْوَارِ) اعْتَمَدَ فِي الْإِيْعَابِ فَقَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْعُبَابِ وَصُنْعُهُ لِيَجْتَمِعَ النَّاسُ عَلَيْهِ مَكْرُوهٌ مَا نَصَّهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَرَاهِيَّتِهِ عَدَمُ تَفْوِذِ الْوَصِيَّةِ بِهِ وَبِهِ صَرُوحٌ فِي الْأَنْوَارِ فِي بَابِهَا وَتَبَعَهُ الْغَزِّيُّ وَغَيْرُهُ اه. □ فَوَدَّ: (إِنْ فُعِلَ لِأَهْلِ الْمَيْتِ) أَيِ فَعَلَهُ نَحْوُ جِيرَانِ أَهْلِ الْمَيْتِ لَهُمْ. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيِ فِي مَأْخُودِ الْجَمْعِ نَظَرٌ كُرْدِيٌّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ قَوْلُهُ نَعَمْ إِنْ فَعَلَ الْخ. □ فَوَدَّ: (فَأَفْنَى الْخ) تَفْسِيرٌ لِلْمُخَالَفَةِ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورِ هَذَا ظَاهِرٌ صَنِيعِهِ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ حَبِيبٌ وَجْهٌ تَقْرِيبٌ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ قَوْلُهُ نَعَمْ إِنْ فَعَلَ الْخ وَهُوَ الْأَقْرَبُ مَعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَالْتَّقْيِيدُ الْخ) أَيِ الْمَارِّ فِي الْمَتْنِ كُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فَيُسْنُ الْخ) أَيِ فَإِذَا كَانَ نَهْيَةُ الطَّعَامِ سُنَّةً مُطْلَقًا سَوَاءً فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِ وَسَوَاءً أَطْعَمُوا الْمُعْزِينَ أَمْ لَا فَيُسْنُ فِعْلُهُ مِنَ الْجِيرَانِ وَالْأَقَارِبِ الْبَعِيدَةِ لِأَهْلِ الْمَيْتِ أَطْعَمُوا الْخ كُرْدِيٌّ.

□ فَوَدَّ: (ثُمَّ مَحَلُّ الْخِلَافِ) فِي كَرَاهِيَّةِ صُنْعِ الطَّعَامِ لِلْحَاضِرِينَ. □ فَوَدَّ: (يَفْعَلُ لَهُمْ مِثْلَ مَا عَمِلُوهُ الْخ) أَيِ يَفْعَلُ غَيْرُ أَهْلِ الْمَيْتِ لَهُمْ مِنَ الطَّعَامِ مِثْلَ مَا عَمِلَ أَهْلُ الْمَيْتِ لَهُ فِي مُصَيَّبَتِهِ عَلَى قَصْدِ أَنْ ذَلِكَ الْغَيْرُ يَفْعَلُ لَهُمْ مِثْلَهُ فِي مُصَيَّبَتِهِمْ فَيَكُونُ كَالَّذِينَ عَلَيْهِ كُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (الْخِلَافُ الْآتِي) أَيِ فِي فَضْلِ الْإِقْرَاضِ (فِي التَّقْوِطِ) مِنْ أَنَّهُ هِبَةٌ أَوْ قَرْضٌ وَالتَّقْوِطُ هُوَ مَا يُجْمَعُ مِنَ الْمَتَاعِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَفْرَاحِ لِصَاحِبِ الْفَرَحِ كُرْدِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فَمَنْ عَلَيْهِ الْخ) أَيِ مِنْ نَحْوِ جِيرَانِ أَهْلِ الْمَيْتِ. □ وَفَوَدَّ: (لَهُمْ) أَيِ لِأَهْلِ الْمَيْتِ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَأْخُودُ الْجَمْعِ قَالَه الْكُرْدِيُّ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْإِعْتِيَادَ السَّابِقَ مِنْ جَعَلِ

عليه ذننٌ وليس في الورثة محجورٌ ولا غائبٌ ولا أئيموا وصَبِحُوا والذَّبْحُ على القبرِ قال بعضهم من صَنِيعِ الجاهليَّةِ ١ هـ والظاهرُ كراهتهُ لأنَّه بدعةٌ فلا تصبَحُ الوصيَّةُ به أيضًا.
(فائدة) ورَدَ أَنَّ مَنْ ماتَ يومَ الجُمُعَةِ أو ليلَتِها أَمِنَ من عذابِ القبرِ وفَتَنَتِهِ وأُخِذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُسْأَلُ وإنما يُتَّجَهُ ذَلِكَ إِنْ صَحَّ عَنْهُ عليه السلام أو عن صحابِيٍّ إِذْ مِثْلُهُ لَا يُقَالُ من قَبْلِ الرَّايِ ومن ثَمَّ قال شيخُنَا يُسْأَلُ مَنْ ماتَ بِرَمَضانَ أو ليلةِ الجُمُعَةِ لِعُمُومِ الأدلَّةِ الصحيحةِ.

أهل الميت طعمًا إلخ فهو احترازٌ عما اغتيد الآن أن أهل الميت يفعل لهم إلخ وأما على ما قاله الكُرْدِيُّ فهو احترازٌ عما مرَّ بقوله وفيه نظرٌ ودَعَوَى ذَلِكَ التَّضَمُّنُ مَمْنُوعَةٌ وَمِنْ ثَمَّ إلخ . هـ فَوَدَّ: (وَلَا أَيْمُوا إلخ) أي الفاعِلُونَ لِلطَّعَامِ لِلتَّائِيحَاتِ أو الْمُعْزَيْنِ . هـ فَوَدَّ: (وَأُخِذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُسْأَلُ إلخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْفِتْنَةَ غَيْرُ السُّوَالِ سَمِ عِبَارَةُ الْإِيْعَابِ فِي شَرْحِ وَقِهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ فِي الدُّعَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِتْنَةِ هُنَا غَيْرُ حَقِيقَتِهَا لِاسْتِحَالَتِهَا فَيَمُنُّ مَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ بَلْ نَحْوُ التَّلَجُّجِ فِي الْجَوَابِ أَوْ عَدَمِ الْمُبَادَرَةِ إِلَيْهِ أَوْ مَجِيءِ الْمَلَائِكِينَ عَلَى صُورَةٍ غَيْرِ حَسَنَةِ الْمَنْظَرِ اهـ . هـ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُتَّجَهُ ذَلِكَ) أي الماخوذُ المذكورُ . هـ فَوَدَّ: (لِعُمُومِ الأدلَّةِ إلخ) .

(خاتمة) صَحَّ أَنَّ مَوْتَ الْفَجَاءَةِ أَخَذَهُ أَسْفَى أَيْ غَضَبٌ وَرَوَى أَنَّهُ اسْتَعَادَ مِنْ مَوْتِ الْفَجَاءَةِ وَرَوَى الْمُصَنِّفُ عَنْ أَبِي السَّكَنِ الْهَجَرِيِّ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ وَدَاوُدَ وَسَلِيمَانَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَاتُوا فَجَاءَةً وَيُقَالُ إِنَّهُ مَوْتُ الصَّالِحِينَ وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ الْأَوَّلَ عَلَى مَنْ لَهُ تَعَلُّقَاتٌ يَخْتِاجُ إِلَى الْإِيصَاءِ وَالتَّوْبَةِ أَمَّا الْمُسْتَقْبِلُونَ الْمُسْتَعِدُّونَ فَإِنَّهُ تَخْفِيفٌ وَرَفَقٌ بِهِمْ وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ أَنَّ مَوْتَ الْفَجَاءَةِ رَاحَةٌ لِلْمُؤْمِنِ وَأَخَذَهُ غَضَبٌ لِلْفَاجِرِ مُغْنِي فِي الثُّبَاتِ مَا يُوَافِقُهُ.



فہرِس المَوْضُوعَاتِ

فهرست

۵ فصل) في بعض شروط القدوة أيضًا
۳۱ فصل) في بعض شروط القدوة أيضًا
۶۲ فصل) في زوال القدوة وإيجادها
۸۵ (باب) كيفية (صلاة المسافرين)
۱۰۴ فصل) في شروط القصر وتوابعها
۱۳۱ فصل) في الجمع بين الصلاتين
۱۵۲ باب صلاة الجمعة
۲۶۱ فصل) في آدابها والأغسال المستنونة
۲۸۸ فصل) فيما تذرك به الجمعة
۳۱۳ (باب) كيفية (صلاة الخوف)
۳۴۱ فصل) في اللباس
۳۷۸ (باب صلاة العيدين وما يتعلّق بها)
۳۹۹ فصل في توابع لما سبق
۴۰۹ باب صلاة الكسوفين
۴۲۵ باب صلاة الاستسقاء
۴۵۸ باب في حكم تارك الصلاة
۴۶۸ كتاب الجنائز
۵۱۱ فصل: في تكفين الميت وحمله وتوابعهما
۵۴۲ فصل في الصلاة عليه
۶۰۷ فصل في الدفن وما يتبعه

